

# حَوَاشِي الشَّرْحِ وَالْعَبَّادِي

عَلَى

تُحْفَةِ الْمُجْتَاجِ بِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ

تَأَلَّفَ

السَّيِّدُ عَبْدُ الْغَنِيِّ السَّيِّدُ الْوَلَدِيُّ السَّيِّدُ الْوَلَدِيُّ  
السَّيِّدُ الْوَلَدِيُّ السَّيِّدُ الْوَلَدِيُّ السَّيِّدُ الْوَلَدِيُّ

١٩٩٢ هـ

١٣٠١ هـ

شَرْحُ كِتَابِ الْمُنْهَاجِ

الإمام شهاب الدين بن حجر الهيتمي

٩٧٣ هـ

اعْتَمِدَ بِهِ وَرَافَقَهُ

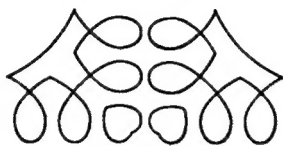
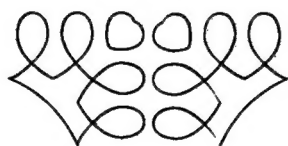
الدُّكْتُورُ أَنَسُ الشَّامِي

كَلَامَةُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِجَامِعَةِ الْأَزْهَرِ

المجلد العاشر



القاهرة





خَوَاشِي الشَّرَافِ وَالْعَبَّادِ  
عَلَى  
تَحْقِيقِ الْمَجْتَاجِ بِشَرْحِ الْمَنَاجِ

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

اسم الكتاب : **تجويد القرآن الكريم**

تجويد التجويد ويتبع التجويد

اسم المؤلف : **الشيخ محمد رشيد رضا**

الشيخ محمد رشيد رضا

اسم المحقق : **الدكتور أسامة الشامي**

القطع : **١٧ × ٢٤ سم**

عدد الصفحات : **٧٤٤ صفحة**

عدد المجلدات : **١٢ مجلد - المجلد العاشر**

سنة الطبع : **١٤٢٧ هـ - ٢٠١٦ م**

رقم الإيداع : **٥٠٦٠ / ٢٠١٦**

الترقيم الدولي : **٩٧٨-٩٧٧-٢٠٠-٥٢-٨٢**

الباركود الدولي : **٦٢٢٢٠٠٧٧٠٤٤٨٢**

طبع . نشر . توزيع



١٤٠ شارع جوهرة القلائد أمام جامعة الأزهر تليفون: ٢٥٨٩٩٤٠٩ / ٢٥٩١٨٧١٩ / ٢٥٩١٩٦٩٧ - فاكس : ٢٥٩١٩٦٩٧

www.dareelhadith.com

E-mail: info@dareelhadith.com

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْعِدَّةِ

جمعُ عِدَّةٍ من العِدَّةِ لاشتِماليها على عددِ أَقْرَاءٍ أو أشهرٍ غَالِبِيَا وهي شرعًا مُدَّةُ تَرْبُصِ المرأةِ لِتَعْرِفَ بَرَاءَةَ رَجَمِهَا من الحملِ أو لِلتَّعَبُّدِ وهو اصطلاحًا ما لا يُعْقَلُ معناه عبادةٌ كان أو غيرها وقولُ الزَّرْكَشِيِّ لا يُقَالُ فيها تَعَبُّدٌ؛ لأنها ليست من العبادات المحضَةِ عجيبٌ أو لِتَقْجُمِهَا على زوجٍ مات وأُخْرِتْ إلى هنا لِتَرْبُطِهَا غَالِبِيَا على الطَّلَاقِ وَاللَّعَانِ وَالْحَقِّ الْإِيلَاءِ وَالظُّهَارِ بِالطَّلَاقِ؛

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ الْعِدَّةِ)

• فَوَدَّ: (جَمَعَ عِدَّةً) إلى المَتْنِ فِي النِّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (مِنَ الْعِدَّةِ) أَي: مَاخُوذَةً مِنْهُ. • فَوَدَّ: (لِاشْتِمَالِهَا) أَي: الْعِدَّةُ بِالْمَعْنَى الْآتِي. • فَوَدَّ: (عَلَى عِدَّةِ أَقْرَاءِ الْخ) بِالْإِضَافَةِ. • فَوَدَّ: (غَالِبِيَا) وَمِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ أَنْ يَكُونَ بَرِضُ الْحَمْلِ أَحَدَ ش. • فَوَدَّ: (مُدَّةُ تَرْبُصِ الْخ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ مُدَّةُ تَرْبُصٍ فِيهَا الْمَرْأَةُ أَهْ قَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ قَدْ يُقَالُ يَصْدُقُ هَذَا التَّعْرِيفُ بِالْإِسْتِثْنَاءِ لَا يُقَالُ الْمُرَادُ بِالْمَرْأَةِ الزَّوْجَةُ؛ لِأَنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ تَخْصِيصًا بِدَوْنِ قَرِينَةٍ يُخْرِجُ عِدَّةَ الشُّبْهَةِ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ تَعْرِيفٌ لَفْظِيٌّ وَهُوَ جَائِزٌ بِالْأَعْمِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي كُتُبِ الْمُنَظِّمِ أَهْ أَقُولُ وَلَكِ مَنْعُ خُرُوجِ عِدَّةِ الشُّبْهَةِ بِأَنْ يُرَادَ الزَّوْجَةُ وَلَوْ بِاعْتِبَارِ ظَنِّ الزَّوْجِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي شَرْحِ وَشَرْطِهِ زَوْجٌ. • فَوَدَّ: (لِتَعْرِفِ الْخ) الْمُرَادُ بِالْمَعْرِفَةِ مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ إِذَا مَا عَدَا وَضَعَ الْحَمْلِ يَدُلُّ عَلَيْهَا ظَنًّا أَهْ بُجَّيْرِمِي أَي وَلِقَوْلِهِ الْآتِي وَاكْتَفَى بِهَا الْخ. • فَوَدَّ: (لِتَعْرِفِ الْخ) الْمَوْافِقُ لِمَا بَعْدَهُ كَوْنُهُ مِنْ بَابِ التَّفَعُّلِ. • فَوَدَّ: (أَوْ لِلتَّعَبُّدِ) انْفِصَالٌ حَقِيقِيٌّ أَهْ بُجَّيْرِمِي. • فَوَدَّ: (وَهُوَ اضْطِلَاحًا مَا لَا يُعْقَلُ الْخ) قَالَ الشُّهَابُ سَمِ لَعَلَّ فِي حَمْلِهِ مُسَامَحَةٌ أَهْ أَي؛ لِأَنَّ الَّذِي لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ هُوَ الْمُتَعَبَّدُ بِهِ لَا نَفْسُ التَّعَبُّدِ أَهْ رَشِيدِيٌّ قَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ وَنُمَكِّنُ أَنْ يَرْجَعَ الضَّمِيرُ لِلتَّعَبُّدِيِّ الْمَفْهُومِ مِنَ السِّيَاقِ وَعَلَيْهِ فَلَا تَسَامَحْ أَهْ • فَوَدَّ: (مَغْنَاءً) أَي: حِكْمَتُهُ. • فَوَدَّ: (أَوْ غَيْرَهَا) أَي: كَالْعِدَّةِ فِي بَعْضِ أَحْوَالِهَا أَحَدَ ش. • فَوَدَّ: (لَا يُقَالُ فِيهَا) أَي: فِي الْعِدَّةِ أَحَدَ ش. • فَوَدَّ: (تَعَبَّدُ) أَي: تَعَبَّدِيٌّ بِحَذْفِ يَاءِ النِّسْبَةِ. • فَوَدَّ: (أَوْ لِتَقْجُمِهَا) أَي: تَحْزُنُهَا وَتَوَجُّعُهَا وَأَوْ هُنَا مَانِعَةٌ خُلُوٌّ فَتَجَوُّزُ الْجَمْعِ؛ لِأَنَّ التَّفْيَّيَّ قَدْ يَجْتَمِعُ مَعَ التَّعَبُّدِ كَمَا فِي الصَّغِيرَةِ وَالْأَيْسَةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا، وَقَدْ يَجْتَمِعُ مَعَ مَعْرِفَةِ بَرَاءَةِ الرَّجَمِ كَالْحَائِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا أَهْ بُجَّيْرِمِي. • فَوَدَّ: (وَأُخْرِتْ) أَي: الْعِدَّةُ. • فَوَدَّ: (وَالْحَقُّ الْخ) جَوَابُ سَوَالِ ظَاهِرِ الْبَيَانِ.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ الْعِدَّةِ)

• فَوَدَّ: (أَوْ لِلتَّعَبُّدِ وَهُوَ اضْطِلَاحًا مَا لَا يُعْقَلُ مَغْنَاءً) لَعَلَّ فِي حَمْلِهِ مُسَامَحَةٌ.

لأنهما كانا طلاقاً ولِلطَّلَاقِ تَعَلُّقٌ بهما والأصلُ فيها الْكِتَابُ وَالشُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ وهي من حيثُ الْجُمْلَةُ معلومةٌ من الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ كما هو ظاهرٌ، وقولهم لا يُكْفَرُ جاحِذُها؛ لأنَّها غيرُ ضَرُورِيَّةٌ ينبغي حملُه على بعضِ تفاصيلِها وشُرِّعَتْ أصالةً صَوْنًا لِلنَّسَبِ عن الاختلاطِ وَكُوزَتْ الأقرَأُ المُلْحَقُ بها الأشهُرُ مع حُصولِ البراءةِ بواحدٍ استظهارًا واكتفِي بها مع أنَّها لا تُفِيدُ تَيَقُّنَ البراءةِ؛ لأنَّ الحامِلَ تحيُّضٌ؛ لأنَّه نادرٌ (عِدَّةُ التَّكَاحِ) وهو الصَّحِيحُ حيثُ أُطْلِقَ (ضَرْبانِ الأَوَّلِ يَتَعَلَّقُ بِفُرْقَةٍ) زوجٍ (حَيٍّ بِطَلَاقٍ) في نُسْخٍ أو وهي أَوْضَحُ (فَسَخٍ) بنحوِ عَيْبٍ أو انْفِصَاحٍ بنحوِ لِعَانٍ؛ لأنَّه في معنى الطَّلَاقِ المنصوصِ عليه. وخرج بالتَّكَاحِ الزَّنا فلا عِدَّةَ فيه اتِّفَاقًا وَوُطْءُ الشُّبْهَةِ فَإِنَّه ليس ضَرُوبَيْنِ بل ليس فيه إلَّا ما في فُرْقَةِ الْحَيِّ وهو كُلُّ ما لم يُوجِبْ حَدًّا على الواطِئِ وإنَّ أَوْجَبَه على الموطوءَةِ كَوُطْءِ مجنونٍ أو مُراهِقٍ أو مُكْرَهٍ .....

قوله: (كانا طلاقاً) أي: في الجاهلية. قوله: (ولِلطَّلَاقِ تَعَلُّقٌ بهما) كيف، وقد يترتب عليهما اه سم عبارة ع ش؛ لأنه إذا مضت المدة ولم يطأ طوَلِبَ بالوطءِ أو الطَّلَاقِ فإن لم يَقْعَلْ طَلَّقَ عليه القاضي وإذا ظاهر، ثم طَلَّقَ فَوْزًا لم يَكُنْ عَائِدًا ولا كَفَّارَةً اه. قوله: (على بعض تفاصيلها) الأنسب بسياق كلامه إسقاط بعض اه سيّد عَمَرُ. قوله: (وكُوزَتْ إلخ) عبارة المُغْنِي والمُعَلَّبُ فيها التَّعَبُّدُ بِدَلِيلِ أَنَّها لا تَنقُضِي بَقْرًا واحدٍ مع حُصولِ البراءةِ به اه. قوله: (مع حُصولِ البراءةِ بواحدٍ) بدليل كِفَايَتِهِ في الإِسْتِثْنَاءِ اه سم. قوله: (استظهارًا) أي: طَلَبًا لظُهُورِ ما شُرِّعَتْ لِأَجْلِهِ وهو مَعْرِفَةُ بَرَاءَةِ الرَّجَمِ اه ع ش. قوله: (واكتفِي بها) أي: بالأقراء سم وع ش. قوله: (لأنَّ الحامِلَ إلخ) تَغْلِيلٌ لِلتَّقْيِيهِ اه ع ش. قوله: (لأنَّه) أي: حَيْضُ الْحَامِلِ نادرٌ تَغْلِيلٌ لِلْإِكْتِفَاءِ. قوله: (وهو) أي: المراد بالتَّكَاحِ.

قوله (سني): (الأوّلُ يَتَعَلَّقُ إلخ) ويأتي الثاني في فَضْلِ عِدَّةِ الْوَفَاةِ اه سم. قوله: (بنحو عَيْبٍ) إلى المتن في التَّهْيِيةِ إلَّا قَوْلُهُ: (أو مُكْرَهٍ). قوله: (بنحو عَيْبٍ) أي: كالإِعْسَارِ. وفُودُ: (بنحو لِعَانٍ) أي كالرِّضَاعِ. قوله: (لأنَّه) أي: كُلًّا مِنَ الْفَسْخِ وَالْإِنْفِصَاحِ. قوله: (في مَعْنَى الطَّلَاقِ)، وفي مَعْنَى الطَّلَاقِ وَنَحْوِ ما لو مُسِخَ الزَّوْجُ حَيًّا نَهايةً أي فَتَعَدَّتْ عِدَّةَ الطَّلَاقِ ع ش. قوله: (المنصوص عليه) نَعَتْ لِلطَّلَاقِ. قوله: (وخرَجَ) إلى المتن في المُغْنِي إلَّا قَوْلُهُ: (وَوُطْءُ الشُّبْهَةِ) إلى (وهو). قوله: (وَوُطْءُ الشُّبْهَةِ إلخ) عبارة المُغْنِي لَكِنْ يَرِدُ عَلَيْهِ وَطْءُ الشُّبْهَةِ، وقد يُقالُ إنَّ المفهومَ إذا كانَ فيه تَفْصِيلٌ لا يَرِدُ اه. قوله: (وهو) أي: وَطْءُ الشُّبْهَةِ اه سم عبارة المُغْنِي وَضَبَطَ الْمُتَوَلِّي الوُطْءَ الْمَوْجِبَ لِلْعِدَّةِ بِكُلِّ وَطْءٍ لا يوجِبُ الحَدَّ على الواطِئِ إلخ. قوله: (أو مُكْرَهٍ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَالْأَسْنَى وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَوَالِدِهِ

قوله: (ولِلطَّلَاقِ تَعَلُّقٌ بهما) كيف وهو قد يترتب عليهما. قوله: (مع حُصولِ البراءةِ بواحدٍ) بدليل كِفَايَتِهِ في الإِسْتِثْنَاءِ. قوله: (واكتفِي بها) أي: بالأقراء ش. قوله: (ضَرْبانِ الأَوَّلِ يَتَعَلَّقُ إلخ) ويأتي الثاني في فَضْلِ عِدَّةِ الْوَفَاةِ. قوله: (وهو) أي: وَطْءُ الشُّبْهَةِ كُلُّ ما لم يوجِبْ إلخ. قوله: (أو مُكْرَهٍ) أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بَعْدَ لُحُوقِ الْوَلَدِ الْحَاصِلِ مِنْ وَطْءِ الْمُكْرَهَةِ عَلَى الزَّنا؛ لأنَّ الشَّرْعَ قَطَعَ

كاملة ولو زنا منها فتلزمها العدة لاحترام الماء (وإنما تجب) أي عدة النكاح المذكور فالحضرة  
صحيح خلافاً لمن وهم فيه فقال قضيته حضر الوطء فيما ذكر قبله من فوطة الزوج ولا ينحصر  
فإن الوطء في النكاح الفاسد ووطء الشبهة موجب لها اهـ ووجه الوهم أن الحضرة إنما هو  
لوجوبها بنحو الوطء بالنسبة للنكاح الصحيح وهذا لا يرد عليه شيء على أن تعبيره بحضر  
الوطء إلى آخره لا يناسب الاصطلاح وهو أن المحصور هو الأول والمحصور فيه هو الأخير  
(بعد وطف) بذكر متصل ولو في ذب من نحو صبي تهياً للوطء وخصي وإن كان الذكر أشل

عبارة سم أفتى شيخنا الشهاب الرملي بعدم لحوق الولد الحاصل من وطء المكره على الزنا؛ لأن  
الشرع قطع النسب عن الزاني وهو زان؛ لأنه ممنوع من الفعل آثم به وإن سقط عنه الحد للشبهة وقياس  
عدم اللحوق أنه لا عدة لهذا الوطء ويفارق الصبي والمجنون بأنه مكلف بالامتناع آثم بالفعل بخلافهما  
م ر اهـ. فوطة: (كاملة) أي: بالغة عاقلة طائعة مفعول وطف. فوطة: (منها) أي: الكاملة.

فوطة: (لاحترام الماء) أي: حقيقة في المجنون والمكره وحكما في المراهق لكونه مظنة الإنزال.

فوطة: (المذكور) وهو الصحيح. فوطة: (حضر الوطء) أي: المسبب عن وجوب العدة.

فوطة: (ووجه الوهم) أي: وجه كونه وهما اهـ كزدي. فوطة: (لوجوبها بنحو الوطء إلخ) لعل الأولى  
أن يقال إن الحضرة إنما هو لوجوبها المتعلق بفرة الحي عن نكاح صحيح في الوطء والاستدخال اهـ  
سم. فوطة: (لا يناسب الاصطلاح) أي: للمعنيين. فوطة: (الأول) أي: كالأجواب هنا.

فوطة: (الأخير) أي كعبد نحو الوطء هنا. فوطة: (بذكر) إلى قوله: (واستدخالها) في المغني لإقوله:  
(وهل يلحق) إلى: (فلا عدة)، وكذا في النهاية لإقوله: (واستدخاله). فوطة: (بذكر متصل) وإن كان  
زائداً وهو على سنن الأصلي ولعل وجه الاحتياط لاحتمال الإخبال منه اهـ نهاية عبارة المغني قال  
البعوي ولو استدخلت المرأة ذكراً زائداً أوجب العدة أو أشل فلا كالمبان اهـ وهو ظاهر في الأولى إذا  
كان الزائد على سنن الأصلي وإلا فلا وليس بظاهر في الثانية كما قاله شيخنا اهـ قال ع ش. فوطة: (وهو)  
على سنن الأصلي أي بخلاف الزائد الذي ليس كذلك فلا تجب العدة بالوطء به وإن كان فيه قوة اهـ.

فوطة: (من نحو صبي) متعلق بوطء. فوطة: (تهياً للوطء)، وكذا يشترط في الصغيرة وذلك اهـ مغني،

النسب عن الزاني وهذا زان؛ لأنه ممنوع من الفعل آثم به وإن سقط عنه الحد للشبهة وقياس عدم  
اللحوق أنه لا عدة لهذا الوطء ويفارق الصبي والمجنون بأنه مكلف بالامتناع آثم بالفعل بخلافهما م  
ر. فوطة: (ووجه الوهم أن الحضرة إنما هو إلخ) لعل الأولى أن يقال إن الحضرة إنما هو لوجوبها  
المتعلق بفرة الحي عن نكاح صحيح في الوطء والاستدخال. فوطة: (بذكر متصل إلخ) تقدم في قول  
المصنف في باب الغسل وجنابة بدخول حشفة أو قدرها فرجاً قول الشارح في قوله حشفة ما نصه: من  
واضح أصلي أو مشتبه به متصل أو مقطوع اهـ. وفي قوله أو قدرها ما نصه: من مقطوعها أو مخلوق  
بدونها الواضح المتصل أو المتصل فيها كما صرح به جمع متأخرون في الأولى وعبارة التحقيق لا

على الأوجه أما قبله فلا عِدَّةٌ لِلآيَةِ كزوجةٍ محبوبٍ لم تستدخل منيته وممسوحٍ مطلقاً إذ لا يلحقه الولد (أو) بعد (استدخال منيته) أي الزوج المخترم وقت إنزاله واستدخاله ولو مني

وفي ع ش عن الزياتي وسم مثله. □ قوله: (أما قبله) أي: الوطء اه ع ش. □ قوله: (كزوجةٍ محبوبٍ) أي: مقطوع الذكر اه معني. □ قوله: (لم تستدخل منيته) أي: علم ذلك أما لو لم يعلم عدم استدخاله كأن ساقها ونزل منيته ولم يعلم هل دخل فرجها أو لا فتجب به العدة ويلحق به النسب وتنقضي عدتها بوضع الحمل الحاصل منه كما يعلم مما يأتي للشارح في أول الفصل الآتي من قوله: (أما إذا لم يمكن إلخ) اه ع ش. □ قوله: (وممسوح) أي: وكزوجةٍ ممسوح إلخ اه ع ش. □ قوله: (مطلقاً) المتبادر منه أن معناه سواء استدخلت منيته أو لا وهذا لا يوافق قوله الآتي في فصل عِدَّة الوفاة: (لتعذر إنزاله) اه سم عبارة ع ش. □ قوله: (مطلقاً) أي استدخلت ماءه أو لا وظاهره وإن ساقها حتى نزل ماؤه في فرجها اه. □ قوله: (المخترم) نعت للمني ووقت إنزاله إلخ ظرف للمخترم ش اه سم. □ قوله: (وقت إنزاله إلخ)

تنافي ذلك خلافاً لمن ظنته، وقد صرحوا بأن إيلاج المقطوع على الوجهين في نقض الوضوء بمسه والأصح نقضه ويجري ذلك في سائر الأحكام اه، ثم قال: والذكر الزائد إن نقض مسه وجب الغسل بإيلاجه وإلا فلا اه. قوله: (أو مشتبه) يفيد حصول الجنابة بأحد ذكرين أحدهما زائد واشتبه وهو مشكل إذ لا جنابة بالشك والكلام حيث لم ينقض مسه، وقوله: ويجري ذلك في سائر الأحكام) مع قوله قبله: (متصل أو مقطوع) قد يخالف قوله هنا متصل لدخول العدة في قوله: (سائر الأحكام) بل يدخل فيه أيضاً ما هو حاصل ما في فتاوى شيخنا الشهاب الزملي من وجوب المهر وحصول التحليل بإيلاج المقطوع لكن لا يخفى إشكاله، وقوله: (والزائد إن نقض مسه إلخ) يتبعي جريان ذلك في العدة فليتامل. □ قوله: (مطلقاً) المتبادر منه أن معناه سواء استدخلت منيته أو لا، وهذا لا يوافق قوله الآتي في فصل عِدَّة الوفاة: (لتعذر إنزاله).

□ قوله في (مسي): (أو استدخال منيته) انظر المني الذي لا يوجب الغسل كالخارج من أحد فرجي المشكل والمفتيح والزائد مع انفتاح الأصلي هل يوجب العدة والنسب؛ لأنه بصفة المني أو لا م ر لعدم الاعتداد به بدليل عدم إيجابه الغسل وهل يلحق الولد المُنْعَقِدُ منه بصاحبه وعدم اللحوق بعيداً وتقدم في باب الغسل في قول المصنف: (بمخرج مني من طريقه المعتاد) وغيره قول الشارح في قوله وغيره ما نصه: إن استحكمت بأن لم يخرج لمرض وكان من فرج زائد كأحد فرجي الخثي أو مفتوح تحت صلب رجل أو ثرايب امرأة، وقد اتسدت الأصلي وإلا فلا إلا أن يخلق منسد الأصلي اه فأفاد أن خروجه من الزائد كأحد فرجي الخثي يوجب الغسل إن اتسدت الأصلي وإلا فلا فيتبعي جريان هذا التفصيل في وجوب العدة. □ قوله: (المخترم) نعت للمني ووقت إنزاله واستدخاله ظرف للمخترم ش واعتد شئنا الشهاب الزملي اغتبار وقت الإنزال فقط وإن كان الاستدخال محرماً اه وقصيته أنه لا يتيمد الحكم في قوله الآتي: (واستدخالها مني من نطفة زوجها إلخ) بأن نطفة زوجها حيث كان محترماً عند خروجه.

مجبوب؛ لأنه أقرب للملوق من مجرّد إيلاج قُطِعَ فيه بعدم الإنزال وقول الأطباء الهواء يُفسدُه فلا يتأتى منه ولذَ ظَنُّ لا يُنافي الإمكان. ومن ثَمَّ لِحَقَّ به التَّسَبُّ أيضًا أما غيرُ الْمُخْتَرَمِ عندَ إنزاله بأن أنزله من زنا فاستدخلته زوجته وهل يُلْحَقُ به ما استنزله بيده لِحَرَمَتِهِ أو لا لاختلافٍ في إباحته كلُّ مُحْتَمَلٍ والأقرب الأولُ فلا عِدَّةٌ فيه ولا نَسَبٌ يُلْحَقُ به واستدخالها مِنِّي مَنْ تَطَلَّهَ زوجها فيه عِدَّةٌ وَنَسَبٌ كَوَطْءِ الشُّبْهَةِ كذا قاله والتشبيه بَوَطْءِ الشُّبْهَةِ الظَّاهِرِ في أَنَّهُ نَزَلَ مِنْ صَاحِبِهِ لا عَلَى وَجْهِ سِفَاحٍ يُدْفَعُ اسْتِشْكَالُهُ بأن العبرةَ فيهما بظَنِّهِ لا ظَنِّهَا وَمَرَّ فِي مُحَرَّمَاتِ التَّكَاحِ بَسْطُ الْكَلَامِ فِي ذَلِكَ وَتَجِبُ عِدَّةُ الْفِرَاقِ بَعْدَ الْوَطْءِ (وَإِنْ تُثَبِّتَ بَرَاءَةُ الزَّجَمِ) .....

عبارةُ الْمُعْنِي ولا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُحْتَرَمًا حَالُ الْإِنْزَالِ وحَالُ الْإِدْخَالِ حَكَى الْمَاوَزْدِيُّ عَنِ الْأَصْحَابِ أَنَّ شَرْطَ وَجُوبِ الْعِدَّةِ بِالْإِسْتِدْخَالِ أَنْ يَوْجَدَ الْإِنْزَالُ وَالْإِسْتِدْخَالُ مَعًا فِي الزَّوْجِيَّةِ، فَلَوْ أَنْزَلَ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا فَاسْتَدَخَلَتْهُ أَوْ أَنْزَلَ وَهِيَ زَوْجَةٌ، ثُمَّ أَبَانَهَا وَاسْتَدَخَلَتْهُ لَمْ تَجِبِ الْعِدَّةُ وَلَمْ يُلْحَقْهُ الْوَلَدُ أَهَ وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا غَيْرُ مُعْتَبَرٍ بِلِ الشَّرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ زَنَا كَمَا قَالُوا أَه. قَوْلُهُ: (وَاسْتِدْخَالِهِ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ وَلَا أَقَرُّ لَوْ قَبِلَ اسْتِدْخَالُهُ كَمَا أَقْبَى بِهِ الْوَالِدُ وَإِنْ نَقَلَ الْمَاوَزْدِيُّ عَنِ الْأَصْحَابِ اغْتِيَارَ حَالَةِ الْإِنْزَالِ وَالْإِسْتِدْخَالِ فَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَوْ اسْتَجَبَى بِحَجَرٍ فَأَمَتْنِي، ثُمَّ اسْتَدَخَلَتْهُ أَجْنَبِيَّةٌ عَالِمَةٌ بِالْحَالِ أَوْ أَنْزَلَ فِي زَوْجَتِهِ فَسَاحَقَتْ بَنَتَهُ مَثَلًا فَاتَتْ بَوْلِدَ لِحَقِّهِ أَه. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ الْخ) أَيِ الْإِسْتِدْخَالِ. قَوْلُهُ: (قُطِعَ فِيهِ الْخ) أَيِ: كِلَيْلِاجٍ صَبِيٍّ أَه. سَم. قَوْلُهُ: (ظَنُّ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَالْأَسْنَى غَايَتُهُ ظَنُّ وَهُوَ لَا يُنَافِي الْإِمْكَانَ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ أَه. قَوْلُهُ: (أَمَّا غَيْرُ الْمُخْتَرَمِ عِنْدَ إِنْزَالِهِ الْخ) لَمْ يُبَيِّنْ غَيْرُ الْمُخْتَرَمِ عِنْدَ الْإِسْتِدْخَالِ مَعَ أَنَّهُ أَوْلَى بِالْبَيَانِ لِلْخِلَافِ فِيهِ بِخِلَافِ هَذَا أَه. سَيِّدُ عُمَرُ. قَوْلُهُ: (وَهَلْ يُلْحَقُ بِهِ) أَيِ: بِمَا أَنْزَلَهُ مِنْ زَنَا عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَلَوْ اسْتَمْتَنَى بِيَدٍ مَنْ يَرَى حُرْمَتَهُ أَيِ كَالشَّافِعِيِّ فَالْأَقْرَبُ عَدَمُ احْتِرَامِهِ أَه. قَوْلُهُ: (وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ) أَيِ: فَلَا عِدَّةَ فِيهِ وَلَا نَسَبٌ يُلْحَقُ بِهِ وَظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لِخَوْفِ الزَّنا وَهُوَ ظَاهِرٌ أَه. ش. عِبَارَةُ سَم. وَلَا يُنَافِي كَوْنَهُ حَرَامًا فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ قَدْ يَحِلُّ إِذَا اضْطُرَّ لَهُ بِحَيْثُ لَوْلَاهُ وَقَعَ فِي الزَّنا؛ لِأَنَّ الْجُلَّ حَيْثُ يُتَسَلِّمُهُ لِعَارِضٍ م ر. أَه. قَوْلُهُ: (فَلَا عِدَّةٌ) الْخ. جَوَابُ أَمَّا، وَقَوْلُهُ: وَهَلْ الْخ. جُمْلَةٌ اغْتِرَاضِيَّةٌ. قَوْلُهُ: (وَاسْتِدْخَالُهَا الْخ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ قَوْلُهُ كَوَطْءِ الشُّبْهَةِ. قَوْلُهُ: (اسْتِشْكَالُهُ) أَيِ: مَا قَالَاهُ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِيهِمَا) أَيِ: الْإِسْتِدْخَالِ وَوَطْءِ الشُّبْهَةِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ مَرَّجَعَ الضَّمِيرَ الْعِدَّةَ وَالتَّسَبُّ. قَوْلُهُ: (وَتَجِبُ الْخ) دُخُولٌ فِي الْمَتْنِ. قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْوَطْءِ) أَيِ: أَوْ اسْتِدْخَالِ الْمَنِيِّ.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَيِ: الْإِسْتِدْخَالِ أَقْرَبُ الْخ. فِي أَقْرَبِ الْمُفْتَضِي الْمُشَارَكَةِ نَظَرُ. قَوْلُهُ: (قُطِعَ فِيهِ بِعَدَمِ الْإِنْزَالِ) أَيِ: كِلَيْلِاجٍ صَبِيٍّ. قَوْلُهُ: (وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ الْخ) وَيُقَارَفُ اسْتِثْنَاؤُهُ بِالْإِسْتِمْتَاعِ بِنَحْوِ الْحَائِضِ بِأَنَّهُا مَحَلُّ الْإِسْتِمْتَاعِ وَتَحْرِيمُ الْإِسْتِمْتَاعِ بِهَا عَارِضٌ بِخِلَافِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِالْيَدِ فَإِنَّهُ حَرَامٌ فِي نَفْسِهِ كَالزَّنا وَلَا يُنَافِي كَوْنَهُ حَرَامًا فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ قَدْ يَحِلُّ إِذَا اضْطُرَّ لَهُ بِحَيْثُ لَوْلَاهُ وَقَعَ فِي الزَّنا؛ لِأَنَّ الْجُلَّ حَيْثُ يُتَسَلِّمُهُ عَارِضٌ م ر.

لِكَوْنِهِ عَلَّقَ الطَّلَاقَ بِهَا فَوُجِدَتْ أَوْ لِكَوْنِ الْوَاطِئِ طِفْلاً أَوْ الْمَوْطُوءَةِ طِفْلاً لِعُمُومِ مَفْهُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٧] وَتَعْوِيلاً عَلَى الْإِيْلَاجِ لِظُهُورِهِ دُونَ الْمَنِيِّ الْمُسَبِّبِ عَنْهُ الْغُلُوقُ لِخَفَائِهِ فَأَعْرَضَ الشَّرْعُ عَنْهُ وَاكْتَفَى بِسَبَبِهِ وَهُوَ الْوَطْءُ أَوْ دُخُولُ الْمَنِيِّ كَمَا أَعْرَضَ عَنِ الْمَشَقَّةِ فِي الشَّفَرِ وَاكْتَفَى بِهِ؛ لِأَنَّهُ مَظْنُونٌ بِهِ يَنْدَفِعُ اعْتِمَادُ الزَّرْكَشِيِّ أَنَّ ابْنَ سَنَةِ مَثَلًا لَا يُعْتَدُ بِوَطْئِهِ، وَكَذَا صَغِيرَةٌ لَا تَحْتَمِلُ الْوَطْءَ (لَا بِخُلُوةٍ) مُجَرَّدَةٌ عَنْ وَطْءٍ أَوْ اسْتِدْخَالِ مَنِيِّ وَمَرَّ بَيَانُهَا فِي الصَّدَاقِ فَلَا عِدَّةَ فِيهَا (فِي الْجَدِيدِ) لِلْمَفْهُومِ الْمَذْكُورِ وَمَا جَاءَ عَنْ عَمْرِ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ وَجُوبِهَا مُنْقَطِعٌ. (وَعِدَّةُ حُرَّةٍ ذَاتِ أَقْرَاءٍ) وَإِنْ اخْتَلَفَتْ وَتَطَاوَلَتْ مَا بَيْنَهَا (ثَلَاثَةٌ) مِنَ الْأَقْرَاءِ

قوله: (لِكَوْنِهِ عَلَّقَ الطَّلَاقَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبِهِ يَنْدَفِعُ) فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (الوَاطِئِ طِفْلاً أَوْ) وَإِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَالْقُرَّةُ فِي النَّهَائَةِ) إِلَّا قَوْلَهُ: (وَبِهِ يَنْدَفِعُ) إِلَى الْمَتَنِ، وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ اسْتَجْلَبَتْهَا بِدَوَاءٍ).  
قوله: (لِكَوْنِهِ عَلَّقَ الطَّلَاقَ الْإِخ) كَقَوْلِهِ مَتَى تَبَيَّنَتْ بَرَاءَةُ رَجُلٍ مِنْ مَتْنِي فَأَتَتْ طَالِقٌ وَوُجِدَتْ الصِّفَّةُ مُغْنِي وَأَسْنَى. قوله: (بِهَا) أَي: بَرَاءَةِ الرَّجُلِ. وقوله: (فَوُجِدَتْ) أَي: بِأَنْ حَاضَتْ بَعْدَ التَّغْلِيْقِ اِهْدَعْ شِ وَالْأَوَّلَى بِأَنْ وَلَدَتْ الْإِخ. قوله: (طِفْلاً) أَي: يُمَكِّنُ وَطْؤُهُ. وقوله: (طِفْلاً) أَي: يُمَكِّنُ وَطْؤُهَا اِهْدَعْ شِ. قوله: (وَبِهِ يَنْدَفِعُ اعْتِمَادُ الزَّرْكَشِيِّ الْإِخ) تَأَمَّلِ الْجَمْعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ آتِهَا تَهَيَّأَ لِلْوَطْءِ، ثُمَّ رَأَيْتِ الْفَاضِلَ الْمُحْسِنِي نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ وَعِبَارَتُهُ هَلْ رَفَعَهُ اعْتِمَادُ الزَّرْكَشِيِّ الْمَذْكُورِ وَمُخَالَفُ تَقْيِيدِهِ الصَّبِيِّ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ تَهَيَّأَ لِلْوَطْءِ ائْتَهَتْ اِهْدَعْ سَيِّدُ عَمَرُ أَقُولُ إِنَّهُ وَإِنْ لَمْ يُخَالَفْ ذَلِكَ لِكَيْتِهِ يُخَالَفُ لِمَا قَدَّمَاهُ عَنْ الْمَعْنَى وَغَيْرِهِ تَقْيِيدُ الصَّغِيرَةِ بِذَلِكَ وَأَيْضًا الْمُخَاطَبُ بِالْآيَةِ الْمُكَلَّفُونَ فَيُخْرِجُ مَسَّ الصَّبِيِّ.  
قوله (سَنِي): (لَا بِخُلُوةٍ) وَعَلَيْهِ، فَلَوْ اخْتَلَى بِهَا، ثُمَّ طَلَّقَهَا فَادَّعَتْ أَنَّهُ لَمْ يَطَأْ لَتَزَوَّجَ حَالًا صُدِّقَتْ بِبَيِّنَتِهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ مُتَكَرِّرَ الْجَمَاعِ هُوَ الْمُصَدِّقُ وَهُوَ الرَّاجِحُ وَلَوْ ادَّعَى هُوَ عَدَمَ الْوَطْءِ حَتَّى لَا يَجِبَ عَلَيْهِ بِطَلَاقِهِ إِلَّا نِصْفُ الْمَهْرِ صَدَّقَ بِبَيِّنَتِهِ وَيَتَّبَعِي فِي هَذِهِ وَجُوبُ الْعِدَّةِ عَلَيْهَا لِأَعْيَارِهَا بِالْوَطْءِ اِهْدَعْ شِ.  
قوله: (أَوْ اسْتِدْخَالِ) الْأَوَّلَى الرَّائِءُ كَمَا فِي النَّهَائَةِ. قوله: (وَمَرَّ بَيَانُهَا فِي الصَّدَاقِ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ فَإِنَّهُ لَمْ يُبَيِّنْهَا، ثُمَّ اِهْدَعْ سَيِّدُ عَمَرُ. قوله: (لِلْمَفْهُومِ الْمَذْكُورِ) الظَّاهِرُ لِمَنْطُوقِ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ كَمَا لَا يَخْفَى اِهْدَعْ رَشِيدِي. قوله: (مِنْ وَجُوبِهَا الْإِخ) أَي: الْعِدَّةُ بِالْخُلُوةِ.

قوله (سَنِي): (وَعِدَّةُ حُرَّةٍ) مُسْتَأْنَفٌ اِهْدَعْ شِ.

قوله (سَنِي): (ذَاتِ أَقْرَاءٍ) أَي: بِأَنْ كَانَتْ تَحِيضُ اِهْدَعْ مَعْنَى.

قوله (سَنِي): (ثَلَاثَةٌ) سَيَّاتِي فِي التَّفَقَّاتِ حُكْمُ مَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ اِهْدَعْ سَم.

قوله: (وَبِهِ يَنْدَفِعُ اعْتِمَادُ الزَّرْكَشِيِّ الْإِخ) هَلْ دَفَعَهُ اعْتِمَادُ الزَّرْكَشِيِّ الْمَذْكُورَ يُخَالَفُ تَقْيِيدَهُ لِلصَّبِيِّ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ تَهَيَّأَ لِلْوَطْءِ.

قوله (سَنِي): (وَعِدَّةُ حُرَّةٍ ذَاتِ أَقْرَاءٍ ثَلَاثَةٌ) سَيَّاتِي فِي التَّفَقَّاتِ حُكْمُ مَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّوْضِ فَضْلٌ لِلرَّجْعِيَّةِ مَا لِلزَّوْجَةِ سِوَى آلَةِ التَّنْظِيفِ حَتَّى تُقَرَّ بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ قَالَ فِي شَرْحِهِ بَوَاضِعُ



وإن استجلبتها بدواءٍ للآية، وكذا لو كانت حاملاً من زنا إذ حمل الزنا لا حرمة له ولو جهل حال الحمل ولم يُمكن لحوقه بالزوج حمل على أنه من زنا كما نقله وأقره أما إذا أثبت به للإمكان منه فيلحقه كما اقتضاه إطلاقهم وصرح به الثلقيني وغيره ولم ينتف عنه إلا باللعان ولو أقرت أنها من ذوات الأقراء، ثم كذبت نفسها وزعمت أنها من ذوات الأشهر لم تُقبل؛ لأن قولها الأول يتضمن أن عدتها لا تنقضي بالأشهر فلا يُقبل رجوعها عنه بخلاف ما لو قالت لا أحيض زمن الرضاع، ثم أكذبت نفسها وقالت أحيض زمنه فيقبل كما جزم به بعضهم؛ لأن الثاني متضمن لدعواها الحيض في زمن إمكانه وهي مقبولة وإن خالفت عاداتها ولو التحقت حرّة ذميمة بدار الحرب، ثم استرقت كملت عدة الحرّة (والفرء) بضم أوله وفتح

قوله: (وإن استجلبتها) أي: الأقراء بمعنى الحيض كما عبّر به المغني والأسنى. قوله: (للآية) أي: لقوله تعالى ﴿وَالطَّلَقُ ثَلَاثَةٌ فَرَوْهُ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. قوله: (وكذا لو كانت حاملاً إلخ) أي: فإنها تعتد بثلاثة أقراء اهـ ش. قوله: (ولم يُمكن لحوقه إلخ) أي: كان ولّد لأكثر من أربع سنين من وقت إمكان وطء الزوج لها كان مسافراً بمحل بعيد اهـ ش. قوله: (حمل على أنه من زنا) أي: من حيث صحته نكاحها معه وجواز وطء الزوج لها أما من حيث عدم عقوبتها بسببه فيحمل على أنه من وطء شبهة منها نهايةً ومغني وروض مع شرحه. قوله: (ولو أقرت بأنها من ذوات الأقراء إلخ) هل مثله ما لو أقرت بأنها من ذوات الأشهر، ثم أكذبت نفسها وقضية التعليل الآتي في المسألة الآتية عقب هذه أنها تُقبل فليراجع اهـ رشيدى. قوله: (وزعمت) أي: ادّعت اهـ ش. قوله: (عنه) أي: القول الأول أو ما تضمنه. قوله: (كما جزم به بعضهم) عبارة النهاية كما أفتى بجميع ذلك الوالد رحمه الله تعالى. اهـ. قوله: (وهي مقبولة إلخ) يعني أن قولها أنا لا أحيض إلخ ينه على عاداتها السابقة ودعواها الآن أنها تحيض زمنه ليس متضمناً لتفيها الحيض في زمن الرضاع السابق لجواز تغيير عاداتها فتكون صادقة في كل من القولين بخلاف ما تقدّم؛ لأن معنى قولها أنا من ذوات الأقراء أنه سبق لها حيض ومعنى قولها أنا من ذوات الأشهر أنه لم يسبق لها حيض وهما متنافيان اهـ ش. قوله: (ولو التحقت حرّة إلخ) أي: في أثناء العدة، وقوله: ثم استرقت أي قبل تمامها اهـ ش. قوله: (كملت عدة الحرّة) ظاهره ولو كانت بائناً وهو كذلك والفرق بينه وبين ما يأتي في الأمة واضح للمتدبر اهـ سيد عمر. قوله: (بضم أوله) إلى قول المتن: (وأم ولّد) في النهاية إلا قوله: (واستعمال قرأ) إلى المتن

الحمل أو بغيره فهي المصدقة في استمرار الثقة كما تُصدق في بقاء العدة وثبوت الرجعة اهـ، ثم قال في الروض.

(فرغ): قال لرجعية طلقك قبل الوضع فقالت بعده وجبت العدة والثقة وسقطت الرجعة اهـ.

قوله: (ولو جهل حال الحمل إلخ) عبارة الروض وشرحه والحمل المجهول حاله يُحسب زناً أي يُحمل على أنه منه أي من حيث صحته نكاحها معه وجواز وطء الزوج لها شرح م منه فلا يعتد بوضعه

وهو أكثر مشترك بين الحيض والطمهر كما حكى عليه إجماع اللغويين لكن المراد هنا (الطمهر) المحتوش بدمين كما قاله جماعة من الصحابة رضي الله عنهم إذ القرء الجمع وهو في زمن الطمهر أظهر واستعمال قرأ بمعنى غاب نادراً. (فإن طَلَّقت طاهراً)، وقد بقي من الطمهر لحظة (انقضت بالطمين في حيضة ثالثة) لإطلاق القرء على أقل لحظة من الطمهر وإن وطئ فيه ولأن إطلاق الثلاثة على اثنين وبعض الثالث سائغ كما في «الحج أشهر معلومت» [البقرة: ١٧٧] أما إذا لم يبق منه ذلك كانت طالق آخر طهره فلا بُدَّ من ثلاثة أقراء كوايل (أو) طَلَّقت (حائضاً وإن لم يبق من زمن الحيض شيء) فتقضي عدتها بالطمين (في) حيضة (رابعة) إذ ما بقي من الحيض لا يُحسب قرءاً قطعاً؛ لأن الطمهر الأخير إنما يتيقن كماله بالشروع فيما يعقبه وهو الحيضة الرابعة (وفي قول يشترط يوم وليلة) بعد الطمين في الثالثة في الأولى والرابعة في الثانية إذ لا يتحقق

وقوله: (على كلام) إلى المتن. □ قوله: (وهو) أي: الفتح أكثر ولذا صبَّطه المصنّف به بخطه اهـ مُعْنِي. □ قوله: (مُشْتَرَكٌ خَيْرٌ والقرء) □ قوله: (لكن المراد هنا) أي: في هذا الباب بناء على الأظهر الآتي حتّى يتأتّى قوله: المحتوش وكان الأولى إسقاط لفظ المحتوش ليتأتى كلام المصنّف الآتي اهـ رشيدى. □ قوله: (وهو) أي: الجمع في زمن الطمهر أظهر وسيأتي وجهه في الشارح قريباً رشيدى أي فرّج القول به على القول بأن المراد به الحيض اهـ ع ش عبارة المُعْنِي ولأن القرء مُسْتَقٌ من الجمع يُقال قَرأت كذا في كذا إذا جَمَعْتَه فيه وإذا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ بِالطَّهْرِ أَحَقُّ مِنَ الْحَيْضِ؛ لأن الطمهر اجتماع الدم في الرحم والحيض خروجه منه وما وافق الاشتقاق كَانَ اغْتِيَاؤُهُ أَوْلَى مِنْ مُخَالَفَتِهِ اهـ مُعْنِي. □ قوله: (واستعمال قرأ الخ) ردّ لدليل القول الثاني. □ قوله: (وقد بقي) إلى قوله: (كَمَنْ طَلَّقت) في المُعْنِي إلّا قوله: (الأفصح) إلى المتن. □ قوله: (وإن وطئ فيه) ظاهر صنيعه أنه غاية للإطلاق ويظهر أنه غاية للمتن. □ قوله: (على أقل لحظة الخ) في هذا التعبير شيء عبارة المُعْنِي؛ لأن بعض الطمهر وإن قلَّ يَصْدُقُ عليه اسم قرء اهـ. □ قوله: (ولأن إطلاق الثلاثة الخ) قد يُقال هو خلاف الأصل وقيل به في الحجّ للتوقيف فيها بنقله عن السلف فإن تَمَّ مثله هنا فَمُتَجَبَّةٌ وإلّا فَمَحَلُّ تَأْمُلٍ فَاَلْمَعُولُ عليه العلة الأولى اهـ سَيِّدُ عَمْرٍو. □ قوله: (أما إذا لم يبق منه ذلك) أي: لحظة اهـ ع ش. □ قوله: (في الأولى) أي: المُطْلَقَةُ طاهراً، وقوله: (في الثانية) أي المُطْلَقَةُ حائضاً. □ قوله: (إذ لا يتحقق الخ) أجاب الأول بأن الظاهر أنه

وما قاله نقله الأصل عن الروياني وأقره وقال الإمام يُحْمَلُ على أنه من وطئ شبهة تحسناً للظن وبه جزم صاحب التّعجيز لكن القفال أفتى بالأول وجزم به صاحب الأنوار فقال حُمِلَ على أنه من الزنا ولا حدّ، وقد يُجْمَعُ بينهما بحمل الأول على أنه كالزنا في أنه لا تنقضي به العدة كما تَقَرَّرَ والثاني على أنه من شبهة تجبّأ عن حمل الإثم بقرينة آخر كلام قائله اهـ ويمكن حمل ما ذكره في الأول على تفصيل الشارح فيه فإنه لا مَحِيصَ عَنْ ذَلِكَ التَّفْصِيلِ. □ قوله: (المحتوش بدمين) قيل ولو دَمَي نَفَاسٍ اهـ ومن صوره أن يُطْلَقَها بَعْدَ الْوِلَادَةِ، ثم بَعْدَ طَهْرِهَا مِنَ النَّفَاسِ تَحْمِلُ مِنْ زِنَا وَتَلِدُ فَإِنَّ حَمْلَ الزِّنَا لَا أَثَرَ لَهُ وَلَا

كونه دم حيض إلا بذلك وعلى هذا فهما ليسا من العدة كزمن الطغين على الأول بل ليتبين بهما كمالها فلا يصح فيهما رجعة وينكح نحو أختها وقيل منها (وهل يُحسب طهر من لم تحض) أصلاً (قراءة) أو لا يُحسب (قولان بناء على أن القراءة) هل هو (انتقال من طهر إلى حيض) فيحسب (أم) الأقصَح أو على كلام فيه مبشوط مؤ في الوصية بجامع أن الاستفهام هنا لطلب التصديق كهو ثم (طهر مختوش) بفتح الواو (بدمين) حيضين أو نفاسين أو حيض ونفاس فلا يُحسب (والثاني) من المبنى عليه (أظهر) فيكون الأظهر في المبنى عدم حسابه قراءة فإذا حاضت بعده لم تنقض عدتها إلا بالطغين في الرابعة كمن طلقت في الحيض وذلك لما مر أن القراءة الجمع والدم زمن الطهر يتجمع في الرحم وزمن الحيض يتجمع بعضه ويسترسل بعضه إلى أن يندفع الكل وهنا لا جمع ولا ضم ولا يعارض هذا الترجيح ترجيحهم وقوع الطلاق حالاً فيما إذا قال لمن لم تحض قط أنت طالق في كل قراءة طلقة؛ .....

دم حيض لثلاث تزيد العدة على ثلاثة أقرأ فإن انقطع دون يوم وليلة ولم يعد قبل مضي خمسة عشر يوماً تبين عدم انقضائها.

(تنبيه): ذكر المصنف حكم الطلاق في الطهر والحيض وسكت عن حكم الطلاق في النفاس وظاهر كلام الروضة في باب الحيض أنه لا يُحسب من العدة وهو قضية كلامه هنا أيضاً في الحال الثاني في اجتماع عدتين اهـ معني، وقوله: وسكت إلخ كذا في النهاية وقال ع ش قوله وظاهر كلام الروضة إلخ معتمد اهـ. قوله: (وعلى هذا) أي: القول الثاني فيهما أي اليوم والليلة. قوله: (على الأول) أي: المعتمد. قوله: (كمالها) أي: العدة. قوله: (وقيل منها) أي: العدة. قوله: (لم تحض أصلاً) أي: ثم حاضت بعد الطلاق في أثناء عدتها بالأشهر اهـ معني.

فول (سني): (انتقال من طهر إلخ) فيه تسمع والمراد طهر تتقل منه إلى حيض كما بينه الجلال اهـ رشيد. فول (سني): (إلى حيض) أي: أو نفاس اهـ معني. قوله: (أو نفاسين) كما صرح به المتولي اهـ معني. قوله: (بعدة) أي: بعد الطلاق في أثناء العدة بالأشهر. قوله: (وذلك) أي: كون عدم الحسبان أظهر. قوله: (وهنا) أي: في صورة الانتقال. قوله: (هذا الترجيح) أي: ترجيح عدم الحسبان. قوله: (حالا) أي: بمجرد قوله الآتي: بدون توقف، إلى: طهر بعد حيض يطرأ بعد ذلك القول.

تقتضي به عدة ولا يقطع العدة فلا إشكال في تصوير ذلك كما توهمه بعض الطلبة قال في الروضة: وذكر الزايفي في آخر العدة عن فتاوى البغوي أن التي لم تحض قط إذا ولدت ونفست تعدت بثلاثة أشهر ولا يجعلها النفاس من ذوات الأقران فجزم البغوي بهذا ولم يذكر الزايفي هناك خلافه والله أعلم اهـ وهذا يقتضي أن يراد بالدمين المختوشين أن يكونا من دماء الحيض ويكون أحدهما دم نفاس ويتقدم دم الحيض فليتأمل مع ذلك إطلاق قول الشارح فيما يأتي قريباً: (حيضين أو نفاسين أو حيض ونفاس). قوله: (وهنا لا جمع) قد يقال هنا جمع لما يخرج بعد.

لأنَّ الفَرْءَ اسْمٌ لِلطُّهْرِ فَوْقَ الطَّلَاقِ لِصِدْقِ الْاسْمِ، وَأَمَّا الْإِحْتَوَاشُ هُنَا فَإِنَّمَا هُوَ شَرْطٌ لَانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ لِتَغْلِبِ ظَنُّ الْبَرَاءَةِ. (وَعِدَّةٌ) حُرَّةٌ أَوْ أُمِّيَّةٌ (مُسْتَحَاضَةٌ) غَيْرُ مُتَحَيِّرَةٍ (بِأَقْرَانِهَا الْمَزْدُودَةِ) هِيَ (إِلَيْهَا) حَيْضًا وَطَهْرًا فَتَرِدُ مُعْتَادَةً لِعَادَتِهَا فِيهِمَا وَمُمَيِّزَةٌ لِتَمْيِيزِهَا كَذَلِكَ وَمُبْتَدَأَةٌ لِيَوْمِ وَلِيلَةِ فِي الْحَيْضِ وَتِسْعَ وَعِشْرِينَ فِي الطُّهْرِ فَعِدَّتُهَا تَسْعُونَ يَوْمًا مِنْ ابْتِدَاءِ الدَّمِ لاشْتِمَالِهِ كُلِّ شَهْرٍ عَلَى حَيْضِيَّةٍ وَطَهْرٍ غَالِيًا. (و) عِدَّةٌ حُرَّةٌ (مُتَحَيِّرَةٌ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ) هِلَالِيَّةٌ نَعَمْ، إِنْ وَقَعَ الْفِرَاقُ أَثْنَاءَ شَهْرٍ فَإِنْ بَقِيَ مِنْهُ أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا حُسِبَ قُرْءًا لاشْتِمَالِهِ عَلَى طُهْرٍ لَا مَحَالَةَ فَتَعْتَدُ بَعْدَهُ بِهَلَالَيْنِ

☐ قَوْلُهُ: (لَا الْفَرْءَ الْإِنْخ) تَأَمَّلْهُ مَعَ قَوْلِهِ قَبْلُ: (لِإِمَارَةِ الْإِنْخ) اِهْ سَم.

☐ قَوْلُهُ (السَّنَى): (الْمَزْدُودَةُ الْإِنْخ) جَزَاءٌ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ اِهْ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (فَعِدَّتُهَا تَسْعُونَ يَوْمًا الْإِنْخ) لَعَلَّ الصُّورَةَ أَنَّ الدَّمَّ لَمْ يَتَدَيَّ بِهَا إِلَّا بَعْدَ الطَّلَاقِ وَإِنْ لَزِمَ عَلَيْهِ قُصُورٌ إِذْ لَوْ كَانَتْ الصُّورَةُ أَعَمَّ مِنْ ذَلِكَ أَشْكَلَ فِيمَا إِذَا طُلِّقَتْ فِي أَثْنَاءِ شَهْرٍ جَرَى الدَّمُّ عَلَيْهَا مِنْ أَوَّلِهِ فَإِنَّهَا حَيِّثُ مُطْلَقَةٌ فِي طُهْرٍ اِحْتَوَتْهُ دِمَانٌ وَقَضِيَّةٌ مَا مَرَّ حُسْبَانٌ مَا بَقِيَ مِنْهُ بَقْرَةٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّهَابَ سَمَ اسْتَوَجَّهَ حُسْبَانُهُ بِقُرْءٍ قَالَ: إِلَّا أَنْ يُنْتَجَعَ عَنْهُ نَقْلٌ اِهْ رَشِيدِيَّ عِبَارَةً سَمَ عَقِبَ كَلَامِهِ الْآتِي أَنْفَاءً عَنِ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ نَصَّهَا.

(تَنْبِيْهُ): لَوْ اتَّفَقَ مِثْلُ ذَلِكَ لِلْمُبْتَدَأَةِ بِأَنْ طُلِّقَتْ فِي أَثْنَاءِ شَهْرٍ بَقِيَ مِنْهُ سِتَّةَ عَشَرَ يَوْمًا فَأَكْثَرُ فَهَلْ يُحْسَبُ ذَلِكَ قُرْءًا لاشْتِمَالِهِ عَلَى طُهْرٍ لَا مَحَالَةَ أَوْ لَا بُدَّ أَنْ تُكْمِلَهُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا بَعْدَهُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَوَّلُ مُتَّجَهٌ إِلَّا أَنْ يَمْنَعَهُ عَنْهُ نَقْلٌ وَالثَّانِي ظَاهِرٌ عِبَارَتُهُ اِهْ.

☐ قَوْلُهُ (السَّنَى): (وَمُتَحَيِّرَةٌ) أَي: لَمْ تَحْفَظْ قَدْرَ دَوْرِهَا وَلَوْ مُتَقَطَّعَةَ الدَّمِّ مُبْتَدَأَةً كَانَتْ أَوْ غَيْرَهَا اِهْ مُعْنَى.

☐ قَوْلُهُ: (أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا) كَذَا عَبَّرَ الرَّوْضُ وَكَتَبَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِهَامِشِهِ مَا نَصَّهُ: مُرَادُهُ بِالْأَكْثَرِ يَوْمٌ فَأَكْثَرُ فَيَكُونُ الْمُرَادُ أَنَّهُ بَقِيَ مِنْهُ سِتَّةَ عَشَرَ يَوْمًا فَأَكْثَرُ وَكَانَ وَجْهُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ أَكْتَفَى بِمَا دُونَ السِّتَّةِ عَشَرَ لَجَازَ أَنْ يَقَعَ الطَّلَاقُ مُطَابِقًا لِأَوَّلِ الْحَيْضِ وَأَقْلَهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ وَالبَاقِي بَعْدَ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لَا يَسَعُ الطُّهْرُ؛ لِأَنَّ أَقْلَهُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَلَا كَذَلِكَ السِّتَّةَ عَشَرَ؛ لِأَنَّهُ يُجْعَلُ مِنْهَا يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ خِيضًا وَالْخَمْسَةَ عَشَرَ الْبَاقِيَةَ طَهْرًا فَلْيَتَأَمَّلْ اِهْ يُوَافِقُهُ قَوْلُ النَّهَائِيَّةِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مِثْلَ مَا فِي الشَّارِحِ هُنَا مَا نَصَّهُ: وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّعْلِيلِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي هَذَا الْأَكْثَرِ أَنْ يَكُونَ يَوْمًا وَلَيْلَةً اِهْ لَكِنْ نَظَرَ فِيهِ ع ش بِمَا نَصَّهُ:

☐ قَوْلُهُ: (لَا الْفَرْءَ الْإِنْخ) تَأَمَّلْهُ مَعَ قَوْلِهِ قَبْلُ: (لِإِمَارَةِ الْإِنْخ).

☐ قَوْلُهُ فِي (السَّنَى): (الْمَزْدُودَةُ) جَارٍ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ ابْتِدَاءِ الدَّمِّ) انْظُرْ مَعْنَاهُ إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ فِي الْإِثْنَاءِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا) كَذَا عَبَّرَ فِي الرَّوْضِ وَكَتَبَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِهَامِشِهِ بِحُطِّهِ مُرَادُهُ بِالْأَكْثَرِ يَوْمٌ فَأَكْثَرُ فَيَكُونُ الْمُرَادُ أَنَّهُ بَقِيَ مِنْهُ سِتَّةَ عَشَرَ يَوْمًا فَأَكْثَرُ وَكَانَ وَجْهُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ أَكْتَفَى بِمَا دُونَ السِّتَّةِ عَشَرَ لَجَازَ أَنْ يَقَعَ الطَّلَاقُ مُطَابِقًا لِأَوَّلِ الْحَيْضِ وَأَقْلَهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ وَالبَاقِي بَعْدَ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لَا يَسَعُ الطُّهْرُ؛ لِأَنَّ أَقْلَهُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَلَا كَذَلِكَ السِّتَّةَ عَشَرَ؛ لِأَنَّهُ يُجْعَلُ مِنْهَا يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ خِيضًا وَالْخَمْسَةَ عَشَرَ الْبَاقِيَةَ طَهْرًا فَلْيَتَأَمَّلْ.

وَالَا أَلْغِي وَاعْتَدْتُ مِنْ انْقِضَائِهِ بِثَلَاثَةِ أَهْلَةٍ (فِي الْحَالِ) لِاشْتِمَالِ كُلِّ شَهْرٍ عَلَى مَا ذَكَرَ وَصَبَّرُهَا لَيْسَ الْيَأْسُ فِيهِ مَشَقَّةٌ عَظِيمَةٌ وَبِهِ فَارَقَ الْإِحْتِيَاظَ فِي الْعِبَادَةِ إِذْ لَا تَعْظُمُ مَشَقَّتُهُ (وَقِيلَ) عِدَّتُهَا بِالنِّسْبَةِ لِجَلِّهَا لِلزَّوْجِ لَا لِرَجْعَةٍ وَشَكْنَى ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ (بَعْدَ الْيَأْسِ)؛ لِأَنَّهَا قَبْلَهُ مُتَوَقَّعَةٌ لِلْحَيْضِ الْمُتَيَقِّنِ هَذَا كُلُّهُ إِنْ لَمْ تَحْفَظْ قَدْرَ دَوْرِهَا وَلَا اعْتَدْتُ بِثَلَاثَةِ أَذْوَارٍ بَلَغَتْ الثَّلَاثَةَ الْأَشْهُرَ أَوْ لَا وَلَوْ شَكَنْتُ فِي قَدْرِ دَوْرِهَا لَكِنْ قَالَتْ أَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى سَنَةٍ جَعَلْتُ السَّنَةَ دَوْرَهَا عَلَى الْمَعْتَمَدِ فِي الْمَجْمُوعِ خِلَافًا لِمَنْ اعْتَمَدَ الثَّلَاثَةَ الْمَذْكُورَةَ إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ مِنْ عَادَتِهَا مَا يَقْتَضِي زِيَادَةً أَوْ نَقْصًا أَمَّا مَنْ فِيهَا رِقٌّ فَتَعْتَدُ بِشَهْرَيْنِ عَلَى الْأَوْجِهِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْأَشْهُرَ غَيْرُ

قَوْلُهُ وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّعْلِيلِ هُوَ قَوْلُهُ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى طَهْرِ الْخِ وَلَمْ يَذْكُرْ حَاجَ أَيِّ وَالْمُغْنِي هَذَا الْأَخَذَ، وَفِي اخْتِذِ ذَلِكَ مِنَ التَّعْلِيلِ نَظَرٌ فَإِنَّهُ لَوْ زَادَ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا وَلَوْ لَحْظَةً عَلِمَ مِنْهُ أَنَّ بَعْضَ ذَلِكَ طَهْرٌ إِذْ لَوْ فُرِضَ فِيهِ حَيْضٌ فَعَلَيْتُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَمَا زَادَ عَلَيْهِمَا طَهْرٌ وَخُصُوصُ كَوْنِ الْحَيْضِ يَوْمًا وَلَيْلَةً بِتَقْدِيرِهِ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الطَّهْرُ الْمُصَاحِبُ لَهُ هَذِهِ الْخَمْسَةَ عَشَرَ لِيَجُوزَ أَنْ يَكُونَ الطَّهْرُ لَا يَزِمُ إِلَّا بِمُضِيِّ زَمَنِ مِنَ الشَّهْرِ الَّذِي يَلِيهِ أَه. ه. قَوْلُهُ: (وَالَا أَلْغِي الْخِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَإِنْ بَقِيَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا فَقَالَ لَمْ تُحْسَبْ تِلْكَ الْبَقِيَّةُ لِاحْتِمَالِ أَنَّهَا حَيْضٌ فَتَبْتَدِئُ الْعِدَّةَ مِنَ الْهِلَالِ؛ لِأَنَّ الْأَشْهُرَ لَيْسَتْ مُتَاصِلَةً فِي حَقِّ الْمُتَحَيِّرَةِ وَإِنَّمَا حُسِبَ كُلُّ شَهْرٍ فِي حَقِّهَا قَرَأَ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى حَيْضٍ وَطَهْرٍ غَالِيًا بِخِلَافِ مَنْ لَمْ تَحْضِ وَالْأَيْسَةُ حَيْثُ تَكْمِلَانِ الْمُتَكَسِّرَ مَا سَيَأْتِي أَه. ه. قَوْلُهُ: (عَلَى مَا ذَكَرَ) أَيِ: مِنْ طَهْرٍ وَحَيْضٍ غَالِيًا أَه. مُغْنِي.

قَوْلُهُ: (بِالنِّسْبَةِ الْخِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي تَنْبِيهُ مَحَلِّ الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ فِي الْمُتَحَيِّرَةِ بِالنِّسْبَةِ لِتَحْرِيمِ نِكَاحِهَا أَمَّا الرَّجْعَةُ وَحَقُّ السُّكْنَى فَإِلَى ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ فَقَطُّ قَطْعًا أَه. ه. قَوْلُهُ: (ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ بَعْدَ الْيَأْسِ) خَبَرٌ قَوْلُهُ عِدَّتُهَا الْخِ. ه. قَوْلُهُ: (هَذَا كُلُّهُ) أَيِ: قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَمُتَحَيِّرَةُ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ فِي الْحَالِ الْخِ). ه. قَوْلُهُ: (بَلَغَتْ الْخِ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي سَوَاءٌ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ أَمْ أَقَلَّ أَه. ه. قَوْلُهُ: (عَلَى سَنَةٍ) كَذَا فِيمَا أَطَّلَعْنَا مِنْ النُّسخِ بِالنَّاءِ الْمُثَنَّى الْفَوْقِيَّةِ فَيَحْمَلُ عَلَى سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي أَعْلَمُ أَنَّهَا لَا تُجَاوِزُ سَنَةً مَثَلًا أُخِذَتْ بِالْأَكْثَرِ وَتُجْعَلُ السَّنَةُ دَوْرَهَا أَه. ه. بِالتَّوْنِ الْمَوْحَدَةِ الْفَوْقِيَّةِ. ه. قَوْلُهُ: (الثَّلَاثَةُ الْمَذْكُورَةُ) أَيِ: بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ وَقَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ الْخِ اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ أَه. كُرْدِي. ه. قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوْجِهِ) أَيِ: كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِي خِلَافًا لِمَا قَالَ الْبَارِزِي تَعْتَدُ بِشَهْرٍ وَنِصْفٍ نِهَايَةً وَنِصْفٍ.

(تَنْبِيهُ): لَوْ اتَّفَقَ مِثْلُ ذَلِكَ لِلْمُبْتَدَأِ بِأَنْ طَلَّقَتْ فِي اثْنَاءِ شَهْرٍ بَقِيَ مِنْهُ سِتَّةَ عَشَرَ فَأَكْثَرُ فَهَلْ يُحْسَبُ ذَلِكَ قَرَأَ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى طَهْرٍ لَا مُحَالَةَ أَوْ لَا بُدَّ أَنْ تُكْمِلَهُ ثَلَاثِينَ وَمِمَّا بَعْدَهُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَوَّلُ مُتَّجِهٌ إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ عَنْهُ نَقْلٌ وَالثَّانِي ظَاهِرٌ عِبَارَتِهِ. ه. قَوْلُهُ: (وَصَبَّرُهَا لَيْسَ الْيَأْسُ فِيهِ مَشَقَّةٌ عَظِيمَةٌ) قَدْ يُقَالُ هَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فَيَمْنُ انْقَطَعَ دَمُهَا لِمَارِضٍ أَوْ لَا فَيَحْتَاجُ لِلْفَرْقِ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْعِلَّةَ عَظُمَ الْمَشَقَّةِ فِي الصَّبْرِ مَعَ وُجُودِ الدَّمِ فِي الْحَالِ الظَّاهِرِ فِي الْحَيْضِ فَاتَّكَنِي بِهِ. ه. قَوْلُهُ: (فَتَعْتَدُ بِشَهْرَيْنِ عَلَى الْأَوْجِهِ) أَيِ: كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِي خِلَافًا لِقَوْلِ الْبَارِزِي بِشَهْرٍ وَنِصْفٍ.

مُتَّصِلَةٌ فِي حَقِّهَا هَذَا إِنْ طَلَّقَتْ أَوَّلَ الشَّهْرِ إِلَّا بِأَنْ بَقِيَ أَكْثَرُهُ فَبِاقِيهِ وَالثَّانِي أَوْ دُونَ أَكْثَرِهِ فَيَسْهُرَيْنِ بَعْدَ تِلْكَ الْبَقِيَّةِ. (و) عِدَّةُ أُمَةٍ حَتَّى (أُمٍّ وَلَدٍ وَمُكَاتِبَةٍ وَمَنْ فِيهَا رِقٌّ) وَإِنْ قُلٌّ (بِقُرَائِنٍ)؛ لِأَنَّ الْقِنُّ عَلَى نَصْفٍ مَا لِلْحُرِّ وَكَمُلَ الْقُرْءُ لِتَعْدِيرِ تَنْصِيفِهِ وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْأُمُورِ الْجَبَلِيَّةِ الَّتِي يَتَسَاوَيْنَ فِيهَا؛ لِأَنَّ مَا زَادَ عَلَى الْقُرْءِ هُنَا لِيَزِيدَ الْإِحْتِيَاظَ وَالِاسْتِظْهَارَ وَهِيَ مَطْلُوبَةٌ فِي الْحُرَّةِ أَكْثَرَ فَخُصِّتْ بِثَلَاثَةِ نَعَمٍ، لَوْ تَزَوَّجَ لَقِيْطَةً، ثُمَّ أَقْرَتْ بِالرِّقِّ، ثُمَّ طَلَّقَهَا اعْتَدَّتْ عِدَّةَ حُرَّةٍ لِحَقِّهِ أَوْ مَاتَ عَنْهَا اعْتَدَّتْ عِدَّةُ أُمَةٍ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى (وَإِنْ عَقَّتْ) أُمَةً بِسَائِرِ أَحْوَالِهَا (فِي عِدَّةٍ رَجْعِيَّةٍ)،

□ فَوَدَّ: (هَذَا) أَي: اغْتِدَادُ مَنْ فِيهَا رِقٌّ بِشَهْرَيْنِ. □ فَوَدَّ: (بِأَنْ بَقِيَ أَكْثَرُهُ) أَي: بِأَنْ زَادَ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا وَلَوْ لَحْظَةً عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِهِ وَكَلَامِ الْمُغْنِي أَوْ بِأَنْ بَقِيَ سِتَّةَ عَشَرَ يَوْمًا فَأَكْثَرُ عَلَى مَا مَرَّ عَنِ النَّهَايَةِ وَوَالِدِهِ. □ فَوَدَّ: (وَالثَّانِي) أَي: وَالشَّهْرُ الثَّانِي أَحَدُ ش. □ فَوَدَّ: (أَوْ دُونَهُ) أَي: بِأَنْ بَقِيَ خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا فَقُلٌّ. □ فَوَدَّ: (وَعِدَّةُ أُمَةٍ حَتَّى) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُؤْخَذُ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (لِأَنَّ إِضَافَةَ) إِلَى الْمَتَنِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ حُرَّةٌ يَظُنُّهَا إِلَى وَلَوْ وَطِئَ أَمَتَهُ، وَقَوْلُهُ: بِالنِّسْبَةِ لِلأُولَى إِلَى الْمَتَنِ، وَقَوْلُهُ: وَانْتَصَرَ لَهُ الشَّافِعِيُّ إِلَى الْمَتَنِ. □ فَوَدَّ: (وَعِدَّةُ أُمَةٍ) أَي: وَهِيَ ذَاتُ أَقْرَاءٍ سِوَاةٍ طَلَّقَتْ أُمَّ وَطِئَتْ بِشَبْهَةِ أُمٍّ مُغْنِي.

□ فَوَدَّ (سَنِي): (أُمٍّ وَلَدٍ) أَي: وَمُدَبِّرٍ أُمٍّ مُغْنِي. □ فَوَدَّ (سَنِي): (وَمَنْ فِيهَا رِقٌّ) صَادِقٌ بِكَامِلَةِ الرِّقِّ وَالْمُغْنِي مَنْ اسْتَقَرَّ فِيهَا رِقٌّ كَامِلٌ أَوْ نَاقِصٌ وَعَطْفُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ فَلَا حَاجَةَ لِتَقْدِيرِ الشَّارِحِ أُمَةً أُمٍّ سَيِّدُ عَمْرُ.

□ فَوَدَّ (سَنِي): (بِقُرَائِنٍ) بِفَتْحِ الْقَافِ أُمٍّ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَكَمُلَ الْقُرْءُ إلخ)، وَقَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ لِهَذَا فَإِنَّ الْقُرْءَ الْأَوَّلَ ضَرُورِيٌّ لِيَقِيْنَ الْبَرَاءَةَ وَهِيَ لَا تَتَفَاوَتَانِ فِيهِ وَالْقُرْءَانِ الْأَخِيرَانِ لِلإِحْتِيَاظِ وَهُوَ يَجُوزُ فِيهِ التَّفَاوُتُ فَجُعِلَتْ الْأُمَةُ فِيهِ عَلَى نِصْفٍ مَا لِلْحُرَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ أُمٍّ سَيِّدُ عَمْرُ. □ فَوَدَّ: (لِتَعْدِيرِ تَنْصِيفِهِ) إِذْ لَا يَظْهَرُ نِصْفُهُ إِلَّا بِظُهُورِ كُلِّهِ فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِنْتِظَارِ إِلَى أَنْ يَعُودَ الدَّمُّ أُمٍّ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَلَيْسَ هَذَا) أَي: بِمِقْدَارِ الْعِدَّةِ. □ فَوَدَّ: (يَتَسَاوَيْنَ) أَي: الْحُرُّ وَالْقِنُّ. □ فَوَدَّ: (فِيهَا) أَي: فِي الْأُمُورِ الْجَبَلِيَّةِ. □ فَوَدَّ: (هُنَا) أَي: فِي الْعِدَّةِ. □ فَوَدَّ: (فَخُصِّتْ) أَي: الْحُرَّةُ. □ فَوَدَّ: (لِحَقِّهِ) أَي: الزَّوْجِ.

□ فَوَدَّ: (لِتَعْدِيرِ تَنْصِيفِهِ) عَلَّلُوهُ بِأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ نِصْفُهُ إِلَّا بِظُهُورِ كُلِّهِ وَحَيْثُيْذٍ فَقَدْ يُنْتَعَمُ التَّعْدِيرُ وَيُقَالُ هَلَا أَكْثَفِي بِنِصْفِهِ وَجِبِلٌ مُضِيٌّ كُلُّهُ لِيَتَبَيَّنَ نِصْفُهُ لَا لِتِمَامِ الْعِدَّةِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَنْضَبِطِ النَّصْفُ وَكَانَ قَدْ يَقَعُ خَلَلٌ فِي مَعْرِفَتِهِ كَانَ اخْتِيَارُهُ مِظَنَّةَ الْخَطَا فَلَمْ يُعْتَبَرْ وَاعْتَبِرَ الْأَمْرُ الظَّاهِرُ الْمُتَنْضِبُطُ وَهُوَ التَّمَامُ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ تَوْجِيهُ اخْتِيَارِ تِمَامِ الْقُرْءِ الثَّالِثِ فِي الْحُرَّةِ وَالثَّانِي فِي غَيْرِهَا وَعَدَمِ الْإِكْتِفَاءِ بِنِصْفِهِ كَمَا فِي الْأَوَّلِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

□ فَوَدَّ (سَنِي): (وَإِنْ عَقَّتْ فِي عِدَّةٍ رَجْعِيَّةٍ إلخ) أَمَّا عَكْسُ ذَلِكَ بِأَنْ تَصِيرَ الْحُرَّةُ أُمَةً فِي الْعِدَّةِ لِإِحْقَاقِهَا بِدَارِ الْحَرْبِ، ثُمَّ اسْتِزْقَاقِهَا فَفِيهِ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَهُوَ الْأَوْجَهُ تَكْمِيلُ عِدَّةِ حُرَّةٍ وَثَانِيهِمَا وَيْهَ قَالَ ابْنُ الْحَدَّادِ تَرْجِعُ إِلَى عِدَّةِ الْأُمَةِ قَالَ فِي الرُّوضِ، وَكَذَا أَيُّ تَبَيُّنٍ ثَلَاثَةُ أَقْرَاءٍ وَلَا

وفي نسخ رجعية وهي أوضح؛ لأن إضافة العدة إلى الرجعية تؤهم أن الرجعية غيرها (كملت عدة حرة في الأظهر)؛ لأن الرجعية زوجة في أكثر الأحكام فكانها عتقت قبل الطلاق (أو في عدة (يتنونه) أو وفاة (هـ) لتكمل عدة (أمة في الأظهر)؛ لأن البائن والتي في حكمها كالأجنبية أما لو عتقت مع العدة كأن علّق طلاقها وعتقها بشيء واحد فتعدّ عدة حرة قطعاً.

(تنبيه) العبرة في كونها حرة أو أمة بظن الواطي لا بما في الواقع حتى لو وطئ أمة غيره يظنّها زوجته الحرة اعتدت بثلاثة أقراء أو حرة يظنّها أمة اعتدت بقرء أو زوجته الأمة اعتدت بقرأين؛ لأن العدة حقه فينطت بظنه هذا ما قالاه وهو ظاهر وإن اغترض بأن المنقول خلافه ولو وطئ أمة يظن أنه يزني بها اعتدت بقرء ولحقه الولد ولا أثر لظنه هنا لفساده ومن ثم لم يُحدّ كما يأتي لعدم تحقّق المفسدة بل ولا يعاقب في الآخرة عقاب الزاني بل دونه كما

قوله: (رجعية) بفتح العين بلفظ المضدرّ مُعْنِي ونهاية. □ قوله: (وهي أوضح) وأنسب بقوله أو يتنونه كما هو ظاهر اه سيّد عمر. □ قوله: (غيرها) أي: غير الأمة اه سم. □ قوله: (أو وفاة) إلى قوله: (أو حرة) في المُعْنِي إلّا قوله: (أو أمة). □ قوله: (مع العدة إلخ) لا يخفى ما فيه من التّسامح فإنّ العتق في الصورة المذكورة متقدّم عليها لا معها، ثم رأيت في المُعْنِي ما نصّه: واحتزّز بقوله في عدة عما لو عتقت مع الطلاق بأن علّق طلاقها وحريّتها بشيء واحد فإنّها تعدّ عدة حرة قطعاً كما قاله الماورديّ انتهت وهي سالمة من التّسامح المذكور اه سيّد عمر. □ قوله: (زوجته الحرة إلخ) أو زوجته الأمة اعتدت بقرأين أو أمة اعتدت بقرء واحد مُعْنِي وروض، وقولهما اعتدت بقرء إلخ أي استبرأت به اه ع ش.

قوله: (اعتدت بقرء أو زوجته الأمة إلخ) خلافاً للروض والمُعْنِي والنّهاية حيث قالوا ولو ظنّ الحرة أمة أو زوجته الأمة فإنّها تعدّ بثلاثة أقراء اه وعلّله الأسنى والمُعْنِي بأنّ الظنّ إنّما يؤثر في الإحتياط لا في التّخفيف اه. □ قوله: (اعتدت بقرء) يتأمل وجهه فإنّها أمة في نفس الأمر ومزني بها بحسب الظاهر وكلّ منهما لا يقتضي وجوب عدة فلعلّ المراد أنّها تعدّ بذلك لحقه إذا كانت مُزوجة فيحرم على زوجها وطؤها قبل الاستبراء وآله لا يجوز له تزويجها إذا كانت خلية قبل الاستبراء أيضاً ع ش ورشيدي. □ قوله: (بل لا يعاقب إلخ) أي: لأنّها أمة في نفس الأمر وإن أتم بالإقدام اه ع ش.

تستأنفها إن عتقت أي وهي رجعية في عدة عبيد ففسخت ومتى أحررت الفسخ فراجعها، ثم فسخت قبل الدخول استأنفت الثلاثة اه.

قوله: (أن الرجعية غيرها) أي: غير الأمة. □ قوله: (أما لو عتقت مع العدة) أي: مع أولها. □ قوله: (أو حرة يظنّها أمة اعتدت بقرء إلخ) عبّر الشيخان في ذلك بعد نقلهما خلافاً بالأشبه قال في شرح الرّوض أي من جهة القياس اه فأشار إلى أنّهما لم يريد التّرجيح من جهة المذهب وجزم في الرّوض في المسألة الأولى من هاتين بأنّها تعدّ بثلاثة أقراء ومثلها الثانية كما بيّنه في شرحه أي وإنما يعتبر ظنه إن اقتضى تغليظاً في العدة.

ذكره ابن عبد السلام وغيره نعم، يُفَسِّقُ بذلك كما قاله ابن الصلاح، وكذا كل فعل قديم عليه يظنّه معصية فإذا هو غيرها. (و) عِدَّةٌ (خَوْفٌ لَمْ تَحِضْ) لِصِغَرِهَا أَوْ لِعِلَّةٍ أَوْ جِبِلَّةٍ مَتَّعْتُهَا رُؤْيَا الدَّمِ أَصْلًا أَوْ وَلَدَتْ وَلَمْ تَرَدِّمَا (أَوْ يَتَسَّتْ) مِنَ الْحَيْضِ بَعْدَ أَنْ رَأَتْهُ (بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ) بِالْأَهْلِيَّةِ لِلآيَةِ هَذَا إِنْ انْطَبَقَ الْفِرَاقُ عَلَى أَوَّلِ الشَّهْرِ كَأَنْ عُلِقَ الطَّلَاقُ بِهِ أَوْ بَانِسِلَاحٍ مَا قَبْلَهُ (فَلِإِنْ طَلَّقْتَ فِي أَثْنَاءِ شَهْرٍ فَبَعْدَهُ هِلَالَانِ وَيُكْمَلُ) الْأَوَّلُ (الْمُنْكَسِرُ) وَإِنْ نَقَصَ (ثَلَاثِينَ) يَوْمًا مِنَ الرَّابِعِ وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي الْمُتَحَيِّرَةِ بِأَنْ التَّكْمِيلَ ثُمَّ لَا يُحْصَلُ الْغَرَضُ وَهُوَ تَيَقُّنُ الطَّهْرِ بِخِلَافِهِ هُنَا؛ لِأَنَّ الْأَشْهُرَ مُتَأَصِّلَةٌ فِي حَقِّ هَذِهِ (فَلِإِنْ حَاضَتْ فِيهَا) أَيِ أَثْنَاءِ الْأَشْهُرِ (وَجَبَتْ الْأَقْرَاءُ) إِجْمَاعًا؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ وَلَمْ يَتِمَّ الْبَدَلُ وَلَا يُحْسَبُ مَا مَضَى لِلأُولَى بِأَقْسَامِهَا قَرَعًا كَمَا مَرَّ وَخَرَجَ بِفِيهَا بَعْدَهَا فَلَا يُؤَوَّلُ الْحَيْضُ

قوله: (وكذا إلخ) أي: يفسق به أدهع ش. قوله: (كل فعل قديم عليه إلخ) أي: وهو مما يفسق به لو ارتكبه حقيقة أده نهاية. قوله: (قديم) عبارة النهاية أقدم أده. قوله: (لم تحض) هو شامل كما قاله الرزكشي نقلًا عن الروضة لمن ولدت ولم تر نفاسًا ولا حيضًا سابقًا فإنها تعتد بثلاثة أشهر حيث طلقت بعد الولادة أده أقول عبارة المغني والروض مع شرحه وهي إن ولدت ورأت نفاسًا أده ظاهره سببًا وحكمًا. قوله: (أو ولدت إلخ) انظر هذا مغطوف على أي شيء ولا يصح عطفه على ما لم تحض؛ لأنه يقتضي أنها إذا حاضت وولدت ولم تُرَدْ ما تعتد بالأشهر؛ لأن أو يُقدَّر بعدها نقيض ما قبلها ويقتضي أن الحكم فيما إذا رأت دم النفاس يخالف ما إذا لم تره، وفي القوت.

(فرغ): لو ولدت ولم تر حيضًا قط ولا نفاسًا ففي عدتها وجهان أحدهما بالأشهر إلى أن قال والثاني أنها من ذوات الأقراء أده فالشارح ممن يختار الوجه الأول لكن يبقى الكلام في صحة العطف فتأمل أده رشيد عباره ش قوله أو ولدت ولم تُرَدْ ما أي قبل الحمل سم على حج وإطلاق الشارح يشمل ما بعد الولادة، وفي العميرة ما يوافق إطلاق عبارته. قوله: (للآية) وهي قوله تعالى ﴿وَالَّتِي يَنْسِي مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبَتْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْ﴾ [العلاق: ٤] أي: فعِدَّتُهُنَّ كذلك فَحَدَفَ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مِنَ الثَّانِي لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. قوله: (هذا إن) إلى قوله: (مفارق) في المغني.

قوله (لنسي): (في أثناء شهر) أي: ولو في أثناء أول يوم أو ليلة منه أده مغني. قوله: (ما مر في المتحيرة) أي: فيما إذا لم يبق من شهر الفراق بعده أكثر من خمسة عشر يومًا أده سم. قوله: (متأصلة إلخ) أي: أصيلة لا بدل عن شيء أده ش. قوله: (إجماعًا) إلى قوله بالنسبة في المغني إلا قوله للأولى إلى وخرج. قوله: (ما مضى) أي: من الطهر. قوله: (للأولى) أي: بخلاف الثانية لوجود الاحتواش بالنسبة إليها والأولى من لم تحض والثانية من أيسر سم ورشيد. قوله: (كما مر) أي في

(فرغ): ويطى أمة أي لغيره يظنّها أمته اعتدت بفرضه أي واحد روض. قوله: (وفارق ما مر في المتحيرة) أي: فيما إذا لم يبق من شهر الفراق بعده أكثر من خمسة عشر. قوله: (ولا يحسب ما مضى للأولى) أي: بخلاف الثانية لوجود الاحتواش بالنسبة إليها والأولى من لم تحض والثانية من أيسر كما يأتي أي



فيه بالنسبة للأولى بأقسامها بخلاف الآيسة كما يأتي. (و) عِدَّة (أمية) يعني مَنْ فيها رِقْ لم تَحِضْ أو يَسْت (بشهر ونصف) لإمكان التبعض هنا بخلاف القراء إذ لا يظهر نصفه إلا بظهور كله فوجب انتظار عَوْد الدَّم (وفي قول عِدَّتْهَا شهران)؛ لأنَّهما بَدَلُ القُرَّائِنِ (وفي قول) عِدَّتْهَا (ثلاثة) من الأشهر ورجحه جمع لعموم الآية.

(لرفع): أطلق في الروضة أَنَّ المجنونة تَعْتَدُ بالأشهر ويتعيَّن حملُه على ما إذا انبَهَمَ زَمَنُ حَيْضِهَا ولم يُعْرِفْ إذْ غَائِبَتْ أَنَّهَا حينئذٍ كَالْمُتَحَيِّرَةِ أَمَّا إِذَا عُرِفَ حَيْضُهَا فَتَعْتَدُ بِهِ. (وَمَنْ انْقَطَعَ دَمُهَا لِإِلْعَلِّ) تُعْرِفُ (كوضاع ومريض) وإن لم يُزَجَّ بِزَوْجِهِ عَلَى الْأَوْجِهِ خِلَافًا لِمَا اعْتَمَدَهُ الزَّرْكَشِيُّ (تصيرُ حتى تَحِضَ) فَتَعْتَدُ بِالْأَقْرَاءِ (أو) حتى (تَيَاسَّ) فَتَعْتَدُ (بِالأشهر) وَإِنْ طَالَتْ الْمُدَّةُ وَطَالَ ضَرْبُهَا بِالْإِنْتِظَارِ؛ لِأَنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَكَمَ بِذَلِكَ فِي الْمَرْضِعِ زَوَاهِ الْبَيْهَقِيِّ بَلْ قَالَ الْجَوْنِيُّ هُوَ كَالْإِجْمَاعِ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (أو) انْقَطَعَ (لَا لِإِلْعَلِّ) تُعْرِفُ (فكذا) تَصِيرُ لَيْسَ الْيَاسُ إِنْ لَمْ تَحِضْ (فِي الْجَدِيدِ)؛ لِأَنَّهَا لِرَجَائِهَا الْعَوْدَ كَالأُولَى وَلِهَذَا وَمَنْ لَمْ تَحِضْ أَصْلًا وَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ

قَوْلِ الْمَتْنِ: (وَهَلْ يُخَسَّبُ الْخ) . قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ فِي قَوْلِهِ: (أَوْ بَعْدَهَا) فَأَقْوَالُ أَظْهَرُهَا الْخِ قَافَاذَ جَرِيَانِ التَّفْصِيلِ الْآتِي هُنَا أَيْضًا وَإِنْ كَانَ مَا يَأْتِي فِيهَا إِذَا كَانَ انْقِطَاعُ الدَّمِ قَبْلَ الْيَاسِ وَمَا هُنَا فِيمَا إِذَا كَانَ بَعْدَهُ لِيَتَلَا يَلْزَمَ التَّكَرُّارُ اهـ سـ . قَوْلُهُ: (مَنْ فِيهَا رِقٌّ) أَيِ: وَإِنْ قَلَّ اهـ عـ شـ . قَوْلُهُ: (إِنَّ الْمَجْنُونَةَ تَعْتَدُ الْخ) أَيِ: وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُتَحَيِّرَةً، وَقَوْلُهُ: أَمَّا إِذَا عُرِفَ حَيْضُهَا أَيِ الْمَجْنُونَةِ بَأَنِ اطَّلَعَ عَلَى حَيْضِهَا فِي زَمَنِ الْجُنُونِ وَعُرِفَ أَنَّهُ حَيْضٌ بِعَلَامَاتٍ تَظْهَرُ لِمَنْ رَأَاهَا اهـ عـ شـ .

قَوْلُ (سَنِي): (وَمَنْ انْقَطَعَ دَمُهَا) أَيِ دَمِ حَيْضِهَا مِنْ حُرْمَةٍ أَوْ غَيْرِهَا اهـ مُعْنِي . قَوْلُهُ: (تُعْرِفُ) أَيِ: وَإِلَّا فَلَا يَكُونُ إِلَّا لِإِلْعَلِّ فِي الْوَاقِعِ اهـ سـ . قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِمَا اعْتَمَدَهُ الزَّرْكَشِيُّ) لَعَلَّهُ يَقُولُ إِنَّ عِدَّتَهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ إلْحَاقًا لَهَا بِالْآيَةِ اهـ عـ شـ . قَوْلُهُ: (فَتَعْتَدُ بِالْأَقْرَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلِهَذَا فِي الْمُعْنِي . قَوْلُهُ: (لَيْسَ الْيَاسُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي حَتَّى تَحِضَ فَتَعْتَدُ بِالْأَقْرَاءِ أَوْ تَيَاسَّ فَتَعْتَدُ بِالْأَشْهُرِ اهـ قَالَ عـ شـ انْظُرْ عَلَيْهِ هَلْ يَمْتَدُّ زَمَنُ الرَّجْعَةِ إِلَى الْيَاسِ أَمْ يَنْتَهِي بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ كَنْظِيرِهِ السَّابِقِ فِي الْمُتَحَيِّرَةِ الظَّاهِرِ الْأَوَّلِ اهـ عَمِيرَةُ وَالْأَقْرَبُ أَنَّ التَّفَقُّةَ مِثْلَ الرَّجْعَةِ؛ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِلْعِدَّةِ، وَقَدْ قُلْنَا بِبَقَائِهَا وَطَرِيقُ الْخِلَاصِ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُطْلَقَهَا بِمَعْنَى الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ . قَوْلُهُ: (بَلْ قَالَ الْجَوْنِيُّ الْخ) انْظُرْ هَذَا الْإِضْرَابَ مَعَ أَنَّهُ لَا يَتِمُّ الدَّلِيلُ إِلَّا بِمَضْمُونِهِ إِذْ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ لَيْسَ حُجَّةٌ إِلَّا إِنْ سَكَتَ عَلَيْهِ الْبَاقُونَ بِشَرْطِهِ فَيَكُونُ إِجْمَاعًا سَكُوتِيًا اهـ رَشِيدِي . قَوْلُهُ: (وَلِهَذَا) أَيِ: لِمَنْ انْقَطَعَ دَمُهَا لِإِلْعَلِّ أَوْ لَا يَأْتِي عَنْ سَمٍ مَا يُقِيدُ إِزْجَاعَ الْإِشَارَةِ إِلَى الثَّانِيَةِ . قَوْلُهُ: (وَلِهَذَا وَمَنْ لَمْ تَحِضْ الْخ) أَفْهَمَ تَخْصِيصُ جَوَازِ الْإِسْتِغْجَالِ بِهَاتَيْنِ حُرْمَةٍ اسْتِغْجَالِ

فِي قَوْلِهِ أَوْ بَعْدَهَا فَأَقْوَالُ أَظْهَرُهَا إِنْ نَكِحَتْ فَلَا شَيْءَ وَإِلَّا فَالْأَقْرَاءُ قَافَاذَ جَرِيَانِ التَّفْصِيلِ الْآتِي هُنَا أَيْضًا وَإِنْ كَانَ مَا يَأْتِي فِيهَا إِذَا كَانَ انْقِطَاعُ الدَّمِ قَبْلَ الْيَاسِ وَمَا هُنَا فِيمَا إِذَا كَانَ بَعْدَهُ لِيَتَلَا يَلْزَمَ التَّكَرُّارُ . قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوْجِهِ خِلَافًا الْخ) كَذَا شَرَحَ الرَّمْلِيُّ . قَوْلُهُ: (تُعْرِفُ) أَيِ: وَإِلَّا فَلَا تَكُونُ إِلَّا لِإِلْعَلِّ فِي

خَمْسَ عَشْرَ سَنَةً اسْتَعْجَالَ الْحَيْضُ بِدَوَاءٍ وَزَعَمَ أَنَّ اسْتَعْجَالَ التَّكْلِيفِ مَمْنُوعٌ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ  
كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (وَفِي الْقَدِيمِ) وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ (تَتَرَبَّصُ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ)، ثُمَّ تَعْتَدُ بِثَلَاثَةِ  
أَشْهُرٍ لِيُعْرِفَ فَرَاغُ الرَّجْمِ إِذْ هِيَ غَالِبُ مُدَّةِ الْحَمْلِ وَانْتَصَرَ لَهُ الشَّافِعِيُّ بِأَنَّ عَمَرَ قَضَى بِهِ بَيْنَ  
الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ (وَفِي قَوْلِهِ) وَلَمْ يُتَكَزَّرْ عَلَيْهِ وَمَنْ ثُمَّ اخْتَارَهُ الْبُلْقَيْنِيُّ وَقِيلَ ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّسْعَةِ عِدَّتُهَا  
وَبِهِ أَفْتَى الْبَارِزِيُّ (وَفِي قَوْلِهِ) قَدِيمٌ أَيْضًا تَتَرَبَّصُ (أَرْبَعَ سِنِينَ)؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ مُدَّةِ الْحَمْلِ فَتَتَبَيَّنُ  
بِرَاءَةُ الرَّجْمِ (ثُمَّ) إِنْ لَمْ يَظْهَرْ حَمْلٌ (تَعْتَدُ بِالْأَشْهُرِ) كَمَا تَعْتَدُ بِالْأَقْرَاءِ الْمُعْلَقِ طَلَاقُهَا بِالْوِلَادَةِ مَعَ  
تَبَيُّنِ بِرَاءَةِ رَجْمِهَا. (فَعَلَى الْجَدِيدِ لَوْ حَاصَتْ بَعْدَ الْيَأْسِ فِي الْأَشْهُرِ الثَّلَاثَةِ (وَجَبَتْ الْأَقْرَاءُ)؛

الْحَيْضُ عَلَى غَيْرِهِمَا كَمَنْ تَحِيضُ فِي كُلِّ شَهْرَيْنِ مَثَلًا مَرَّةً فَأَرَادَتْ اسْتِعْجَالَ الْحَيْضِ بِدَوَاءٍ لِيَتَقَضَى  
عِدَّتُهَا فِيمَا دُونَ الْأَقْرَاءِ الْمُعْتَادَةِ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ فَلْيُرَاجَعْ اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (أَنَّ اسْتِعْجَالَ التَّكْلِيفِ  
مَمْنُوعٌ) عِبَارَةُ النَّهْيِ وَأَنَّ زَعَمَ ذَلِكَ اسْتِعْجَالَ لِلتَّكْلِيفِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ إِنْ قِيلَ قَوْلُهُ: ثُمَّ تَعْتَدُ إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ،  
ثُمَّ تَقْدِّمُ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَقِيلَ إِلَى الْمَتَنِ. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ تَعْتَدُ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ  
الْآتِي، ثُمَّ تَعْتَدُ إِنْ رَاجَعَ لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ أَيْضًا. □ قَوْلُهُ: (إِذْ هِيَ) أَيِ: التَّسْعَةُ أَشْهُرٍ اهـ ع ش.  
□ قَوْلُهُ: (الْمُعْلَقُ طَلَاقُهَا) فَهُوَ فَاعِلٌ تَعْتَدُ اهـ س م. □ قَوْلُهُ: (طَلَاقُهَا) بِالرَّفْعِ نَائِبٌ فَاعِلٌ لِلْمُعْلَقِ اهـ  
رَشِيدِي.

□ قَوْلُ (سَنِي): (فَعَلَى الْجَدِيدِ) وَهُوَ التَّرَبُّصُ لِسَنِّ الْيَأْسِ اهـ مُغْنِي.  
□ قَوْلُ (سَنِي): (لَوْ حَاصَتْ بَعْدَ الْيَأْسِ إِنْ لَمْ يَخْفَ أَنَّ هَذَا مَفْرُوضٌ فِيمَا إِذَا انْقَطَعَ لَا لِعِلَّةٍ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ  
يَجْرِي أَيْضًا فِيمَا إِذَا انْقَطَعَ لِعِلَّةٍ اهـ س م.

□ قَوْلُ (سَنِي): (وَجَبَتْ الْأَقْرَاءُ) وَلَوْ حَاصَتْ الْإِسْةُ الْمُتَقِلَّةُ إِلَى الْحَيْضِ قُرْءًا أَوْ قُرَايْنِ، ثُمَّ انْقَطَعَ  
حَيْضُهَا اسْتَأْنَفَتْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ بِخِلَافِ ذَاتِ أَقْرَاءٍ أَيْسَتْ قَبْلَ تَمَامِهَا فَإِنَّهَا لَا تَسْتَأْنَفُ كَمَا هُوَ الْمَنْقُولُ  
أَسْنَى وَنَهَايَةُ زَادَ الْمُغْنَى كَمَا سَبَقَتْ آخِرَ فَضْلٍ لَزِمَهَا عِدَّتَا شَخْصٍ خِلَافًا لِابْنِ الْمُقَرِّي فِي التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا  
فِي الْإِسْتِثْنَاءِ اهـ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ أَوْ قُرَايْنِ أَيِ فِيمَا إِذَا لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهَا حَيْضٌ أَيْضًا وَلَا فَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ

الْوَاقِعُ. □ قَوْلُهُ: (الْمُعْلَقُ طَلَاقُهَا) هُوَ فَاعِلٌ تَعْتَدُ.

□ قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (لَوْ حَاصَتْ بَعْدَ الْيَأْسِ فِي الْأَشْهُرِ إِنْ لَمْ يَخْفَ أَنَّ هَذَا مَفْرُوضٌ فِيمَا إِذَا انْقَطَعَ لَا لِعِلَّةٍ  
وَظَاهِرٌ أَنَّهُ أَيْضًا يَجْرِي فِيمَا إِذَا انْقَطَعَ لِعِلَّةٍ. □ قَوْلُهُ: (لَوْ حَاصَتْ بَعْدَ الْيَأْسِ فِي الْأَشْهُرِ وَجَبَتْ الْأَقْرَاءُ) لَا  
يُقَالُ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ فَإِنْ حَاصَتْ فِيهَا وَجَبَتْ الْأَقْرَاءُ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِسْةِ تَكَرَّرًا؛ لِأَنَّا نَقُولُ مَا هُنَا  
مَفْرُوضٌ فِيمَا إِذَا انْقَطَعَ دُمُهَا قَبْلَ سَنِّ الْيَأْسِ وَمَا سَبَقَ فِيمَا إِذَا لَمْ يَتَقَطَّعْ إِلَّا بَعْدَهُ فَلَا تَكَرَّرُ.

□ قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (وَجَبَتْ الْأَقْرَاءُ)، فَلَوْ انْقَطَعَ الدَّمُ قَبْلَ تَمَامِ ثَلَاثَةِ أَقْرَاءٍ اسْتَأْنَفَتْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ كَمَا إِذَا  
أَيْسَتْ ذَاتُ الْأَقْرَاءِ قَبْلَ تَمَامِهَا قَالَ فِي الرُّوضِ فَإِنْ حَاصَتْ أَيِ الْمُتَقِلَّةُ إِلَى الْحَيْضِ بَعْدَ الْيَأْسِ قُرْءًا أَوْ  
قُرَايْنِ، ثُمَّ انْقَطَعَ أَيِ الدَّمِ اسْتَأْنَفَتْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ كَذَاتِ أَقْرَاءٍ أَيْسَتْ قَبْلَ تَمَامِهَا اهـ لَكِنْ اغْتَرَضَ فِي شَرْحِهِ

لأنها الأصل ولم يتم البدل ويحسب ما مضى قرءاً قطعاً لاحتواشه بدمين (أو) حاضت (بعدها) أي: الأشهر الثلاثة (فأقول أظهرها إن نكحت) زوجاً آخر (فلا شيء) عليها؛ لأن عدتها انقضت ظاهراً ولا ريباً مع تعلّق حق الزوج بها (والا) تكن نكحت (فالأقراء) تجب عليها؛ لأنه بان أنها غير آيسة وأنها ممن يحضن مع عدم تعلّق حق بها ويؤخذ من قولهم الآتي ويعتبر بعد ذلك بها غيرها أن هذا التفصيل يجري في غيرها فإذا صار أعلى اليأس في حق امرأة سبعين مثلاً، ثم بلغ ذلك غيرها ممن اعتدّن بعد سن اليأس الذي هو اثنان وستون بالأشهر فإن كان ذلك قبل أن ينكحن أعدن العدة بالأشهر بعد السبعين وبأن أن العدة الأولى وقعت في غير محلها لقولهم؛ لأنه بان أنها غير آيسة إلى آخره أي لما علم أن جميع النساء بعد بلوغ الخبر صرّون كالمرأة الواحدة في إعطائهن حكم ذات الدم كما ذكر أو بعد أن ينكحن صَحَّ نكاحهن ولم يُحكم عليهن بهذا الذي ثبت لنظير قولهم؛ لأن عدتها انقضت إلخ نعم، يتردّد النظر هنا في أن العبرة في بلوغ ذلك لهن بزمن انقطاع دم التي رأت حتى يُنظر أن النكاح وقع قبله أم بعده أو بزمن بلوغ الخبر، كلُّ مُحتمَلٍ وقياسٌ تقرّيبهم الخلاف هنا به فيما لو باع مال

يُحسب ما مضى قرءاً وعليه فقد تمت العدة بهذين القرأين فلا تحتاج إلى ثلاثة أشهر ويجوز أن يكون مراده هنا بالقرء الحيض على خلاف ما مرّاه. □ قوله: (لأنها الأصل) إلى قوله: (ويؤخذ) في المعنى. □ قول (لست): (نكحت) بضم أوله بخطه اه معني. □ قوله: (زوجاً آخر) أي: من زوج غير صاحب العدة فلا شيء عليها أي من الأقراء وصَحَّ النكاح اه معني. □ قوله: (الآتي) أي: في التنبية. □ قوله: (أن هذا التفصيل) أي: قول المصنّف إن نكحت فلا شيء إلخ، وقوله: في غيرها أي فيمن صدقت عليها غيرها الآتي. □ وقوله: (أعلى اليأس) أي: تمامه. □ وقوله: (ثم بلغ ذلك) أي: خبر تلك المرأة اه كُردي. □ قوله: (بالأشهر) أي: الثلاثة متعلّق باعتدّن. □ قوله: (فإن كان إلخ) جواب فإذا صار إلخ، وقوله: ذلك أي بلوغ الخبر. □ قوله: (بعد السبعين) أي: بعد بلوغها. □ قوله: (أي لما إلخ) علة لعلية العلة الأولى. □ وقوله: (علم) أي: من قوله: (ويؤخذ إلخ). □ قوله: (أو بعد أن ينكحن إلخ) عطف على قبل أن ينكحن. □ قوله: (بهذا الذي ثبت) أي: بالحكم الذي ثبت لذات الدم. □ قوله: (بزمن انقطاع إلخ) ويحتمل اختيار أوله؛ لأنه بانقطاعه تبين أنه حيض من أوله اه سم. □ قوله: (قَبْلَهُ) أي: زمن الانقطاع. □ قوله: (أو بزمن) عطف على قوله بزمن انقطاع إلخ الواقع خبراً لأن قوله (هنا) أي: في العدة وقوله: (فيما لو باع إلخ) متعلّق بضمير به الراجع للخلاف قال السيّد عُمَرُ هنا به كذا في النسخ، وفي أصل

قوله كذا أقراء إلخ فقال وهذا التّظهير من زيادته ولا يخالف ما سيأتي في أوائل الباب الثاني إذ ذاك مضمون بما إذا وجد نكاح فاسد بعد قرء أو قرأين والنكاح ولو فاسداً يُختاط له بالأغتيار بما تقدّمه اه ويؤيدّه ويوضحه في الجملة قولهم الآتي أظهرها إن نكحت فلا شيء إلخ فتأمل. □ قوله: (بزمن انقطاع دم التي رأت إلخ) ويحتمل اختيار أوله بانقطاعه تبين أنه حيض من أوله.

أبيه ظاناً حياته فبان موته الأول اعتباراً بما في نفس الأمر، وفي أن العبرة في البلوغ بثبوت أن المزني حيض وأنه في زمن سيئها فيه كذا وأنه انقطع لزمن كذا أو يكفي إخبار التي رأت بذلك كله، كل مُحْتَمَلٌ أيضاً والذي يُتَجَهُّ الأول أخذاً من قولهم في الطلاق المُعْلَقُ بحيض الضرة أنه لا يُقْبَلُ قول المُعْلَقِ بحيضها في حق غيرها لإمكان إقامة البينة على الحيض كما مر فكذا هنا لا يُقْبَلُ قولها في حق غيرها لهذا الإمكان نعم، يظهر أن من صدقها يقبل قولها في حقه بالتسبية لما يتعلّق بها دون زوجها ونحوه فتأمل ذلك كله فإنه مُهِمٌّ ولم أر من نبه على شيء منه. (والمعتبر في اليأس على الجديد (يأس عشيرتها) أي نساء أقاربها من الأبوين الأقرب إليها فالأقرب لتقاربهن طبعاً وخلقاً وبه فارق اعتبار نساء العصبية في مهر المثل؛ لأنه لشرف النسب وخشسته ويُعْتَبَرُ أَقْلُهُنَّ عادةً وقيل أكثرهن ورجحه في المطلب ومن لا قرية لها تُعْتَبَرُ بما في قوله (وفي قوله) يأس (كل النساء) في كل الأزمنة باعتبار ما يتلغنا خبره ويُعَرَفُ (قلت ذا القول) أظهر والله أعلم؛ لأن مَبْنَى العدة على الاحتياط وطلب اليقين وحدوده باعتبار ما بلغهم باثنتين وستين سنة، وفيه أقوال آخر أقصاها خمس وثلاثون وأذناها خمسون وتفصيل طرؤ الحيض المذكور يجري نظيره في الأمة أيضاً.

الشارح بخطه بيناه بدل هنا به اهـ. □ قوله: (الأول) خبر قوله وقياس الخ والمراد بالأول أن العبرة بزمن الإنقطاع. □ قوله: (وفي أن العبرة الخ) عطف على في أن العبرة الخ بإعادة الجار. □ قوله: (وأنه الخ) أي وثبت أن الحيض المزني في زمن الخ. □ قوله: (أو يكفي الخ) عطف على قوله بثبوت الخ أو على قوله العبرة في البلوغ الخ باعتبار المعنى أي ويتردد النظر في أنه هل يشترط في البلوغ ثبوت ما ذكر بالبينة أو يكفي إخبار الخ. □ قوله: (بذلك) متعلّق بالإخبار، وقوله: كله أي بأن المزني حيض وأنه في زمن الخ وأنه انقطع الخ. □ قوله: (الأول) أي: اشترط ثبوت تلك الثلاثة. □ قوله: (أن من صدقها) أي: ذات الدم. □ قوله: (في حقه) أي: من صدقها. □ قوله: (في اليأس) إلى قوله كذا قاله في النهاية، وكذا في المعنى إلا قوله ويُعْتَبَرُ أَقْلُهُنَّ إلى المتن، وقوله: أقصاها خمس وثلاثون. □ قوله: (عادة) المناسب سنّ يأس فتأمل. □ قوله: (باختيار ما يتلغنا الخ) وإلا فطوف نساء العالم غير ممكن اهـ معني.

□ قول (سني): (قلت ذا القول أظهر) وعليه هل المراد نساء زمانها أو النساء مطلقاً قال الأذرعِي إيراد القاضي وجماعة يقتضي الأول وكلام كثيرين أو الأكثرين يقتضي الثاني اهـ وهذا الثاني هو الظاهر اهـ معني وتقدّم في الشارح ما يوافقه. □ قوله: (وخلوده) كذا فيما أطلعناه من النسخ بدالين بينهما واو ولعله من تحريف التاسخ بتقديم الواو وضمير الجمع عبارة ع ش قوله وحدوده باعتبار الخ مُعْتَمَدٌ اهـ.

□ قوله: (خمس وثلاثون) عبارة المعني واختلّفوا في سنّ اليأس على ستة أقوال أشهرها ما تقدّم وهو اثني وستون سنة وقيل ستون وقيل خمسون وقيل سبعون وقيل خمسة وثلاثون وقيل تسعون وقيل غير العربية لا تحيض بعد الخمسين ولا تحيض بعد الستين إلا قرشيّة اهـ. □ قوله: (وتفصيل طرؤ الحيض) أي: بعد سنّ اليأس اهـ ع ش.

(تنبيه) رَأَتْ بَعْدَ سِنِّ الْيَاسِ دَمًا وَأَمَكَنَ كَوْنُهُ حَيْضًا صَارَ أَعْلَى الْيَاسِ زَمَنَ انْقِطَاعِهِ الَّذِي لَا عَوْدَ بَعْدَهُ وَيَعْتَبَرُ بَعْدَ ذَلِكَ بِهَا غَيْرُهَا كَذَا قَالُوهُ هُنَا، وَفِيهِ إِشْكَالٌ مَرَّ مَعَ جَوَابِهِ أَوَّلَ الْحَيْضِ وَهَلْ يُقْبَلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ أَنَّهَا بَلَغَتْ سِنِّ الْيَاسِ حَتَّى تَعْتَدَ بِالشَّهْرِ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ بِهِ جَزَمَ بَعْضُهُمْ بِالْأَوَّلِ فَقَالَ تَخْلِفُ عَلَى ذَلِكَ، وَفِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسٌ قَوْلُهُمْ لَا يُقْبَلُ قَوْلُ الْإِنْسَانِ أَنَّهُ بَلَغَ بِالسِّنِّ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ لِتَيَسُّرِهَا أَيْ غَالِبًا أَنَّ هَذَا كَذَلِكَ وَإِنْ أَمَكَنَ أَنْ يُتَكَلَّفَ فَرَقٌ بَيْنَهُمَا إِذِ الشَّارِحُ جَعَلَهَا أَمِينَةً فِي جَنْسِ الْعِدَّةِ دُونَ الْبُلُوغِ بِالسِّنِّ.

### فصل

(عِدَّةُ الْحَامِلِ) الْحُرَّةُ وَالْأَمَةُ عَنْ فِرَاقِ حَيٍّ أَوْ مَيِّتٍ (بَوَضْعِهِ) .....

□ قَوْلُهُ: (بِهَا) أَيِ: بِذَاتِ الدَّمِ بَعْدَ سِنِّ الْيَاسِ أَهْ كُرِّدِي. □ قَوْلُهُ: (غَيْرُهَا) أَيِ: مِمَّنْ اخْتَدَذَ بَعْدَ سِنِّ الْيَاسِ بِالشَّهْرِ عِبَارَةٌ عَنْ شَيْءٍ قَوْلُهُ غَيْرُهَا أَيِ مِنْ مُعَاصِرِهَا وَمَنْ بَعْدَهُمْ أَهْ.  
 □ قَوْلُهُ: (كَذَا قَالُوهُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ كَمَا قَالُوهُ أَهْ. □ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ إِشْكَالٌ مَرَّ مَعَ جَوَابِهِ الْخ) عِبَارَتُهُ هُنَاكَ وَلَوْ اطَّرَدَتْ عَادَةُ امْرَأَةٍ أَوْ أَكْثَرُ بِمُخَالَفَةِ شَيْءٍ مِمَّا مَرَّ لَمْ تَتَّبِعْ؛ لِأَنَّ بَحْثَ الْأَوَّلِينَ أَتَمَّ وَحَمَلَ دَمُهَا عَلَى الْفَسَادِ أَوَّلَى مِنْ خَرْقِ الْعَادَةِ الْمُسْتَمِرَّةِ، وَقَدْ يُشْكَلُ عَلَيْهِ خَرْقُهُمْ لَهَا بِرُؤْيَا امْرَأَةٍ دَمًا بَعْدَ سِنِّ الْيَاسِ حَيْثُ حَكَمُوا عَلَيْهِ بِأَنَّهُ حَيْضٌ وَأَبْطَلُوا بِهِ تَحْدِيدَهُمْ لَهُ بِمَا مَرَّ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْاسْتِقْرَاءَ وَإِنْ كَانَ نَاقِصًا فِيهِمَا لَكَيْتَهُ هُنَا أَتَمَّ بِدَلِيلِ عَدَمِ الْخِلَافِ عِنْدَ نَافِيهِ بِخِلَافِهِ، ثُمَّ لِمَا يَأْتِي مِنَ الْخِلَافِ الْقَوِي فِي سِنِّهِ أَهْ بِحَذْفِ.  
 □ قَوْلُهُ: (وَهَلْ يُقْبَلُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَلَوْ أَدْعَتْ بُلُوغَهَا سِنِّ الْيَاسِ لِتَعْتَدَ بِالشَّهْرِ صُدِّقَتْ فِي ذَلِكَ وَلَا تُطَالَبُ بِبَيِّنَةٍ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّى أَهْ قَالَ ع شَيْءٌ قَوْلُهُ: صُدِّقَتْ فِي ذَلِكَ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْكَلَامَ حَيْثُ لَمْ تَقُمْ عَلَيْهَا بَيِّنَةٌ بِخِلَافِ مَا قَالَتْهُ أَهْ. □ قَوْلُهُ: (جَزَمَ بَعْضُهُمْ بِالْأَوَّلِ) أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَبَرِدُ عَلَيْهِ نَظَرُ الشَّارِحِ وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ ثُبُوتَ السِّنِّ هُنَا وَقَعَ تَابِعًا لِدَعْوَى عَدَمِ الْحَيْضِ وَالْإِغْتِدَادِ بِالشَّهْرِ وَيُعْتَقَرُ فِي ثُبُوتِ الشَّيْءِ تَابِعًا مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي ثُبُوتِهِ مَقْصُودًا كَمَا فِي نَظَائِرِ مَعْلُومَةِ أَهْ سَمَ، وَفِي النَّهْيَةِ نَحْوُهُ. □ قَوْلُهُ: (إِذِ الشَّارِحُ الْخ) الْأَوْضَحُ بِأَنَّ الشَّارِحَ الْخ.

### (فَصْلٌ فِي الْعِدَّةِ بِوَضْعِ الْحَمْلِ)

□ قَوْلُهُ: (الْحُرَّةُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَاحْتِاجُ) فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (أَوْ ذَكَرَهُ فَقَطْ) إِلَى (وَمَوْلُودٌ) وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَاعْلَمْ) فِي النَّهْيَةِ. □ قَوْلُهُ: (عَنْ فِرَاقِ حَيٍّ) بِطَلَاكِ رَجْعِيٍّ أَوْ بَائِنٍ نِهَائِيٍّ وَمُعْنِيٍّ أَوْ بَفْسُخٍ أَوْ أَنْفِسَاخٍ رَشِيدِيٍّ.  
 □ قَوْلُهُ (لَسَنِي): (بَوَضْعِهِ) وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ فِي وَضْعِ مَا تَنْقُضِي بِهِ الْعِدَّةَ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ مَعَ كِبَرِ بَطْنِهَا  
 □ قَوْلُهُ: (جَزَمَ بَعْضُهُمْ بِالْأَوَّلِ) أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَبَرِدُ عَلَيْهِ نَظَرُ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ ثُبُوتَ السِّنِّ هُنَا وَقَعَ تَابِعًا لِدَعْوَى عَدَمِ الْحَيْضِ وَالْإِغْتِدَادِ بِالشَّهْرِ وَيُعْتَقَرُ فِي ثُبُوتِ الشَّيْءِ تَابِعًا مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي ثُبُوتِهِ مَقْصُودًا كَمَا فِي نَظَائِرِ مَعْلُومَةٍ.

### (فَصْلٌ: عِدَّةُ الْحَامِلِ الْخ)

□ قَوْلُهُ فِي (لَسَنِي): (عِدَّةُ الْحَامِلِ الْخ) يُقْبَلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ فِي وَضْعِ مَا تَنْقُضِي بِهِ الْعِدَّةَ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ مَعَ كِبَرِ

أي الحمل للآية (بشرط نسبته إلى ذي العدة) من زوج أو واطي بشبهة (ولو احتمالاً كمنفي بلعان) وهو حمل؛ لأن نفيه عنه غير قطعي لاحتمال كذبه ومن ثم لو استلحقه لحقه أما إذا لم يمكن كونه منه كصبي لم يبلغ تسع سنين وممسوح ذكره وأنثياه مطلقاً أو ذكره فقط ولم يمكن أن تستدخل منيته وإلا لحقه وإن لم يثبت الاستدخال وعلى هذا التفصيل يحمل بحث

لاحتمال أنه ربيح م ر سم على حج اه ع ش. فؤد: (أي الحمل) ولو مات الحمل في بطنها وتعدّر خروجه لم تنقض عدتها ولم تسقط نفقتها ولو استمر في بطنها مدة طويلة وتضرّرت بعدم انقضاء العدة، وكذا لو استمر حياً في بطنها وزاد على أربع سنين حيث ثبت وجوده ولم يحمل وضع ولا وطء ولا ينافي ذلك قولهم أكثر مدة الحمل أربع سنين؛ لأنه في مجهول البقاء زيادة على الأربع حتى لا يلحق نحو المطلق إذا زاد على الأربع وكلامنا في معلوم البقاء زيادة على الأربع هذا هو الذي يظهر وهو حق إن شاء الله تعالى سم على حج، وقوله: ولم تسقط نفقتها وكالتقّة السكنى بالأولى. وقوله: وكذا لو استمر الخ هذا ظاهر حيث ثبت وجوده كما فرضه لكن يبقى الكلام في الثبوت أنه بماذا فإنه حيث علم أن أكثر الحمل أربع سنين وزاد المدة عليها كان الظاهر من ذلك انتفاء الحمل وأن ما تجده في بطنها من الحركة مثلاً ليس مقتضياً لكونه حملاً نعم إن ثبت ذلك بقول معصوم كعيسى عليه الصلاة والسلام وجب العمل به اه ع ش. فؤد: (للآية) أي: لقوله تعالى ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [طلاق: ٤] فهو مخصص لآية ﴿وَالطَّلَقُ ثَلَاثَةٌ قُرْءَانًا﴾ [البقرة: ٢٢٨] نهاية ومغني.

فؤد (نسب): (بشرط نسبته إلخ) أي بشرط إمكان نسبته إلخ اه مغني. فؤد: (أو واطي بشبهة) هل يصدق عليه قوله عن فراق حي أو ميت إلا أن يراد بفراق الحي ما يعم الفراق بنحو اغتزال الموطوءة بشبهة اه سم.

فؤد (نسب): (كمنفي بلعان) أي: في فزقة الحياة؛ لأن الملاعة لا تغتد للوفاة اه نهاية. فؤد: (وهو إلخ) أي: المنفي والجملة حالية. فؤد: (لأن نفيه إلخ) يعني انتفاء نسبة الحمل إلى الملاعين. فؤد: (لاحتمال كذبه) أي: الملاعين. فؤد: (مطلقاً) أي: أمكن استدخالها منيته أم لا اه ع ش. فؤد: (ولم يمكن أن تستدخل إلخ) يتبعني أن محله إذا لم تغتفر باستدخال المنى بأن ساقها فتزل

بطنها لاحتمال أنه ربيح م ر ولو مات الحمل في بطنها وتعدّر خروجه لم تنقض عدتها ولم تسقط نفقتها ولو استمر في بطنها مدة طويلة وتضرّرت بعدم انقضاء العدة، وكذا لو استمر حياً في بطنها وزاد على أربع سنين حيث ثبت وجوده ولم يحمل وضع ولا وطء ولا ينافي ذلك قولهم أكثر مدة الحمل أربع سنين؛ لأنه في مجهول البقاء زيادة على الأربعة حتى لا يلحق نحو المطلق إذا زاد على الأربع وكلامنا في معلوم البقاء زيادة على الأربع هذا هو الذي يظهر وهو حق إن شاء الله. فؤد: (أو واطي بشبهة) هل يصدق عليه قوله عن فراق حي أو ميت إلا أن يراد بفراق الحي ما يعم الفراق بنحو اغتزال الموطوءة بشبهة. فؤد: (وعلى هذا التفصيل إلخ) كذا شرح م ر.

الْبَلْقَيْنِيَّ اللَّحُوقَ وَغَيْرُهُ عَدُّهُ وَمَوْلُودٌ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْعَقْدِ فَلَا تَنْقُضِي بِهِ (و) بِشَرْطِ (انْفِصَالِ كُلِّهِ) فَلَا أَثَرَ لَخُرُوجِ بَعْضِهِ وَاحْتِاجَ لِهَذَا مَعَ قَوْلِهِ أَوَّلًا بِوَضْعِهِ الصَّرِيحِ فِي وَضْعِ كُلِّهِ لَاحْتِمَالِهِ لِلشَّرْطِيَّةِ وَمُجَرَّدِ التَّضْوِيرِ وَزَعْمُ أَنَّهُ لَا يُقَالُ وَضَعْتُ إِلَّا إِذَا انْفَصَلَ كُلُّهُ مَزْدُودٌ (حَتَّى تَأْتِيَ تَوَامِينُ)؛ لِأَنَّهُمَا حَمْلٌ وَاحِدٌ كَمَا مَرَّ وَعَلِمَ أَنَّ التَّوَمَ بِلَا هَمْزٍ اسْمٌ لِمَجْمُوعِ الْوَلَدَيْنِ فَأَكْثَرُ فِي بَطْنٍ وَاحِدٍ مِنْ جَمِيعِ الْحَيَوَانِ وَيُهْمَزُ كَرَجُلٍ تَوَامٌ وَامْرَأَةٌ تَوَامَةٌ مُفْرَدٌ وَتَنْثِيثُهُ تَوَامَانِ كَمَا فِي

مَنْثِيهِ بِفَرْجِهَا أَحَدٌ ش، وَقَدْ مَرَّ عَنْهُ فِي أَوَائِلِ الْبَابِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ رَاجِعُهُ. قَوْلُهُ: (وَمَوْلُودٌ) أَي: تَامٌ أَوْ سَم. قَوْلُهُ: (لِلدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ الْخ) أَوْ لَأَكْثَرَ مِنْهُ وَكَانَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ مَسَافَةٌ لَا تَقْطَعُ فِي تِلْكَ الْعِدَّةِ أَوْ لِقَوِيٍّ أَرْبَعِ سِنِينَ مِنَ الْفُرْقَةِ لَكِنْ لَوْ ادَّعَتْ عَلَى الْآخِرَةِ أَنَّهُ رَاجِعُهَا أَوْ جَدَّدَ نِكَاحَهَا أَوْ وَطَّئَهَا بِشَبْهَةِهَا وَأَمَكَّنَ فَهُوَ وَإِنْ انْتَهَى عَنْ تَنْقُضِيهِ بِهِ عِدَّتُهُ مُغْنِي وَأَسْنَى. قَوْلُهُ: (فَلَا تَنْقُضِي بِهِ) وَلَا يُشْتَرَطُ لِإِغْيَارِ الْعِدَّةِ بِالْأَشْهُرِ وَضَعُ الْحَمْلِ بَلْ تَنْقُضِي الْعِدَّةَ مَعَ وُجُودِهِ حَمْلًا عَلَى أَنَّهُ مِنْ زَنَّا وَلَا حَدَّ عَلَيْهَا لِمَدَمَ تَحْقِيقِ زَنَاهَا أَحَدٌ ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْحَمْلُ الْمَجْهُولُ قَالَ الزَّوْيَانِيُّ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ زَنَّا وَقَالَ الْإِمَامُ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ وَطْءٍ شَبْهَةٍ تَحْسِينًا لِلظَّنِّ وَجَمَعَ بَيْنَ كَلَامَيْهِمَا بِحَمْلِ الْأَوَّلِ عَلَى أَنَّهُ كَالزَّنَا فِي أَنَّهُ لَا تَنْقُضِي بِهِ الْعِدَّةَ وَالثَّانِي عَلَى أَنَّهُ مِنْ شَبْهَةٍ تَجَبُّنًا عَنْ تَحْمِلِ الْإِثْمِ وَهُوَ جَمْعٌ حَسَنٌ أَوْ مَرَّ عَنْ النِّهَايَةِ.

قَوْلُ (لَسَنِي): (وَانْفِصَالِ كُلِّهِ) لَوْ انْفَصَلَ كُلُّهُ إِلَّا شَعْرًا انْفَصَلَ عَنْهُ وَبَقِيَ فِي الْجَوْفِ لَمْ يُؤْتَرْ فِي انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ الشَّعْرُ مُتَّصِلًا، وَقَدْ انْفَصَلَ كُلُّهُ مَا عَدَا ذَلِكَ الشَّعْرَ وَكَالشَّعْرِ فِيمَا ذَكَرَ الظُّفْرُ كَذَا أَفْتَى بِذَلِكَ م ر وَلَوْ كَانَ الْحَمْلُ غَيْرَ آدَمِيٍّ فَالظَّاهِرُ انْقِضَاؤُهَا بِوَضْعِهِ م ر أَوْ سَم عَلَى حَجِّ أَحَدٍ ش.

قَوْلُهُ: (لَخُرُوجِ بَعْضِهِ) أَي: مُتَّصِلًا أَوْ مُتَفَصِّلًا أَوْ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَاحْتِاجَ لِهَذَا الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ قِيلَ لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا الشَّرْطِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ وَضَعْتُ إِلَّا عِنْدَ انْفِصَالِ كُلِّهِ أَجِيبُ بِأَنَّ الْوَضْعَ يَصْدُقُ بِالْكُلِّ وَالْبَعْضِ أ. قَوْلُهُ: (لَاحْتِمَالِهِ لِلشَّرْطِيَّةِ) أَي: بِأَنَّهُ يَكُونُ الْمَعْنَى بِشَرْطِ وَضْعِ كُلِّهِ، وَقَوْلُهُ: (وَمُجَرَّدِ التَّضْوِيرِ) أَي: بِأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ ذَكَرَ وَضْعَ الْكُلِّ صَوْرَةً مِمَّا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الْوَضْعُ أَحَدٌ ش. قَوْلُهُ: (وَزَعْمُ أَنَّهُ يُقَالُ الْخ) قَالَ الشَّهَابُ سَمِ انْظُرْ مَوْقِعَهُ مَعَ مَا قَبْلَهُ مِنْ قَوْلِهِ الصَّرِيحِ الْخ، ثُمَّ قَالَ وَيُجَابُ بِأَنَّ مَوْقِعَهُ التَّنْبِيهِ عَلَى وَقُوعِ هَذَا الزَّعْمِ وَأَنَّهُ مَزْدُودٌ أَوْ، وَفِيهِ مَا فِيهِ إِذْ كَيْفَ يَسُوعُ لَهُ رَدُّهُ مَعَ جُزْمِهِ بِهِ أَوَّلًا أَوْ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَي: قُبِيلَ الْبَابِ.

قَوْلُهُ: (وَمَوْلُودٌ) أَي: تَامٌ.

قَوْلُهُ فِي (لَسَنِي): (وَانْفِصَالِ كُلِّهِ) لَوْ انْفَصَلَ كُلُّهُ إِلَّا شَعْرًا انْفَصَلَ عَنْهُ وَبَقِيَ فِي الْجَوْفِ لَمْ يُؤْتَرْ فِي انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ الشَّعْرُ مُتَّصِلًا، وَقَدْ انْفَصَلَ كُلُّهُ مَا عَدَا ذَلِكَ الشَّعْرَ وَكَالشَّعْرِ فِيمَا ذَكَرَ الظُّفْرُ كَذَا أَفْتَى بِذَلِكَ م ر وَلَوْ كَانَ الْحَمْلُ غَيْرَ آدَمِيٍّ فَالظَّاهِرُ انْقِضَاؤُهَا بِوَضْعِهِ م ر. قَوْلُهُ: (وَزَعْمُ الْخ) انْظُرْ مَوْقِعَهُ مِمَّا قَبْلَهُ مَعَ قَوْلِهِ الصَّرِيحِ الْخ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِشَارَةً إِلَى جَوَابٍ آخَرَ وَهُوَ مَنْعُ أَنْ ذَكَرَ الْوَضْعَ يَسْتَلْزِمُ انْفِصَالُ كُلِّهِ فَاحْتَاجَ لِلتَّصْرِيحِ بِهِ وَيُجَابُ بِأَنَّ مَوْقِعَهُ التَّنْبِيهِ عَلَى وَقُوعِ هَذَا الزَّعْمِ وَأَنَّهُ مَزْدُودٌ.

المتن واعتراضه بأنه لا تثنية له وهم لما عُلِمَتْ من الفرق بين التوم بلا همز والتوأم بالهمز وأن تثنية المتن إنما هي للمهموز لا غير (ومتى تَحَلَّلَ دون سِتَّةِ أشهر فتوأمين) أو سِتَّةَ فلا بل هما حملان والحاق الغزالي السِتَّةَ بما دونها غَلَطَ فيه الرَّافِعِي وَلَكْ أَنْ تَقُولَ لَا غَلَطَ؛ لَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ لَحْظَةٍ لِلوِطْءِ أَوْ الْإِسْتِدْخَالِ عَقِبَ وَضْعِ الْأَوَّلِ حَتَّى يَكُونَ مِنْ هَذَا الْحَمْلِ الثَّانِي وَذَلِكَ يَسْتَدْعِي سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَلَحْظَةً فَحَيْثُ انْتَفَتْ اللَّحْظَةُ لَزِمَ نَقْصُ السِتَّةِ وَيَلْزَمُ مِنْ نَقْصِهَا لُحُوقُ الثَّانِي بِذِي الْعِدَّةِ وَتَوَقُّفُ انْقِضَائِهَا عَلَيْهِ فَإِنْ قُلْتَ يُنْكَي مُقَارَنَةُ الْوِطْءِ أَوْ الْإِسْتِدْخَالِ لِلْوَضْعِ فَلَا يُحْتَاجُ لِتَقْدِيرِ تِلْكَ اللَّحْظَةِ قُلْتَ هَذَا فِي غَايَةِ الدُّوْرِ مَعَ أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ انْتِفَاءُ الثَّانِي عَنْ ذِي الْعِدَّةِ مَعَ إِمْكَانِ كَوْنِهِ مِنَ الْمَضْحُوبِ بِالْغَالِبِ كَمَا عُلِمَتْ فَلَمْ يَجُزْ نَفْيُهُ عَنْ مُرَاعَاةِ لِذَلِكَ

□ فَوُدَّ: (أَوْ سِتَّةَ) إِلَى الْفَرْعِ فِي النَّهَايَةِ. □ فَوُدَّ: (غَلَطَ فِيهِ الرَّافِعِي) سُبْحَانَ اللَّهِ لَمْ يُعَبِّرَ الرَّافِعِي بِالتَّغْلِيظِ وَإِنَّمَا قَالَ إِنَّ فِيهِ اخْتِلَالَ فَإِنْ قِيلَ إِنَّ ذَلِكَ فِي الْمَعْنَى تَغْلِيظٌ قُلْنَا بِتَسْلِيمِ ذَلِكَ فِي التَّعْبِيرِ بِالتَّغْلِيظِ مِنَ الْفُحْشِ مَا لَيْسَ فِي التَّعْبِيرِ بِالْإِخْتِلَالِ فَلَا يَلِيقُ نِسْبَتُهُ لِحُجَّةِ الْإِسْلَامِ خُصُوصًا عَلَى لِسَانِ الرَّافِعِي الْمَعْرُوفِ بِغَايَةِ التَّأَدُّبِ مَعَ الْأَيْمَةِ وَسَلَامَةِ اللَّسَانِ مِنَ الْفُحْشِ مَعَهُمْ كَمَا مَدَّحُوهُ بِذَلِكَ سَمِ عَلَى حَجِّ أَقُولُ وَالشَّهَابُ حَجٌّ لَمْ يَتَّفِرِدْ بِنِسْبَةِ التَّغْلِيظِ لِلرَّافِعِي بَلْ سَبَقَهُ إِلَيْهِ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ أَهْرَاشِدِيُّ. □ فَوُدَّ: (وَلَكْ أَنْ تَقُولَ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَلِمُدَّعٍ ادَّعَاءُ نَفْيِ الْخَلَلِ الْخ وَكُلٌّ مِنَ الْعِبَارَتَيْنِ يَوْهَمُ عَدَمَ السَّبْقِ إِلَى هَذَا الْجَوَابِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ لَا بِنِ الرَّفْعَةِ مَعَ مَزِيدٍ بِسَطِ أَهْرَاشِدِيُّ. □ فَوُدَّ: (حَتَّى يَكُونَ مِنْهُ) أَي: مِنْ الْوِطْءِ أَوْ الْإِسْتِدْخَالِ أَهْ سَمِ وَلَكْ إِزْجَاعُ الضَّمِيرِ إِلَى صَاحِبِ الْعِدَّةِ. □ فَوُدَّ: (وَذَلِكَ) أَي: لَزُومُ لَحْظَةِ الْوِطْءِ أَوْ الْإِسْتِدْخَالِ. □ فَوُدَّ: (فَحَيْثُ انْتَفَتْ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِذَا وَضَعْتَ الثَّانِي لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَضْعِ الْأَوَّلِ سَقَطَ مِنْهَا مَا يَسَعُ الْوِطْءَ فَيَكُونُ الْبَاقِي دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ أَه. □ فَوُدَّ: (وَتَوَقُّفُ انْقِضَائِهَا) أَي: الْعِدَّةِ عَلَيْهِ أَي عَلَى وَضْعِ الثَّانِي مِنْ عَطْفِ اللَّازِمِ. □ فَوُدَّ: (فَإِنْ قُلْتَ الْخ) أَي: كَمَا قَالَ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (الْمَضْحُوبِ الْخ) نَعَتْ لِإِمْكَانِ أَهْ سَمِ. □ فَوُدَّ: (مُرَاعَاةِ الْخ) عِلَّةٌ لِلْمَنْفِي.

□ فَوُدَّ: (غَلَطَ فِيهِ الرَّافِعِي) سُبْحَانَ اللَّهِ؛ الرَّافِعِي لَمْ يُعَبِّرَ بِالتَّغْلِيظِ بَلْ عِبَارَتُهُ مَا نَصَّهُ: وَقَوْلُهُ فِي الْكِتَابِ وَأَقْصَى الْمُدَّةِ بَيْنَ التَّوَامَيْنِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فِيهِ اخْتِلَالٌ فَإِنَّ هَذِهِ الْمُدَّةَ مُدَّةُ أَقَلِّ الْحَمْلِ وَإِذَا تَحَلَّلْتَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ كَانَ الثَّانِي حَمْلًا آخَرَ وَالشَّرْطُ أَنْ يَكُونَ الْمُتَحَلِّلُ أَقَلَّ مِنْ سِتَّةِ أَهْ فَإِنْ قِيلَ نِسْبَةُ الْإِخْتِلَالِ إِلَيْهِ هُوَ فِي الْمَعْنَى تَغْلِيظٌ قُلْنَا بِتَسْلِيمِ ذَلِكَ، وَفِي التَّعْبِيرِ بِالتَّغْلِيظِ مِنَ الْفُحْشِ مَا لَيْسَ فِي التَّعْبِيرِ بِالْإِخْتِلَالِ فَلَا يَلِيقُ نِسْبَتُهُ لِحُجَّةِ الْإِسْلَامِ خُصُوصًا عَلَى لِسَانِ الرَّافِعِي الْمَعْرُوفِ بِغَايَةِ التَّأَدُّبِ مَعَ الْأَيْمَةِ وَسَلَامَةِ اللَّسَانِ مِنَ الْفُحْشِ مَعَهُمْ كَمَا مَدَّحُوهُ بِذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. □ فَوُدَّ: (حَتَّى يَكُونَ مِنْهُ) أَي: مِنْ الْوِطْءِ أَوْ الْإِسْتِدْخَالِ. □ فَوُدَّ: (حَتَّى يَكُونَ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر. □ فَوُدَّ: (فَإِنْ قُلْتَ) أَي: كَمَا قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ. □ فَوُدَّ: (الْمَضْحُوبِ) نَعَتْ لِإِمْكَانِ.



الأمر التَّادِيرُ إِذِ النَّسَبُ يُخْتَاطُ لَهُ وَيُكْتَفَى فِيهِ بِمَجْرَدِ الْإِمْكَانِ فَتَأْتِلُهُ لِيَنْدَفِعَ بِهِ مَا وَقَعَ هُنَا لِإِشَارِحِ وَغَيْرِهِ فَيُلْحَقُ الثَّانِي بِذِي الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّهُ يُكْتَفَى فِي الْإِلْحَاقِ بِمَجْرَدِ الْإِمْكَانِ وَيُلْزَمُ مِنْ لُحُوقِهِ بِهِ تَوَقُّفُ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ عَلَى وَضْعِهِ. (وَتَنْقُضِي) الْعِدَّةُ (بِمَيِّتٍ) لِإِطْلَاقِ الْآيَةِ (لَا عِلْقَةَ)؛ لِأَنَّهُا تُسَمَّى

☐ وقوله: (إِذَا النَّسَبُ الْخ) عِلَّةٌ لِلتَّقْيِي. ☐ قوله: (لِإِشَارِحِ الْخ) وَمِنْهُمْ الْأَسْنَى وَالْمُعْنَى كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ.  
☐ قوله: (وَحَيْثُذْ فَيُلْحَقُ الْخ) مُجَرَّدُ تَأْكِيدٍ لِمَا قَبْلَهُ قَالَ سَمِ قَوْلُهُ وَحَيْثُذْ الْخ، ثُمَّ قَوْلُهُ: وَيُلْزَمُ الْخِ هَذَا وَإِنْ قُرْبَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى كَيْفَ يَسُوعُ مِنْ جِهَةِ الثَّقَلِ حَتَّى يَجْزِمَ بِاعْتِمَادِهِ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ سَوْقِ عِبَارَةِ الرُّوْضَةِ وَالرُّوْضِ مَا نَصَّهُ: فَهَذَا كُلُّهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ الْوَلَدَيْنِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ لَا يُلْحَقُ الثَّانِي وَلَا يَتَوَقَّفُ انْقِضَاءُ الْعِدَّةِ عَلَى وَضْعِهِ فَكَيْفَ يَسُوعُ مُخَالَفَةُ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ مُشْكِلًا فَلْيَتَأَمَّلْ نَعَمْ يُمَكِّنُ أَنَّ مُرَادَ الرُّوْضَةِ وَغَيْرِهَا بَأَنَّ بَيْنَهُمَا سِتَّةُ أَشْهُرٍ غَيْرَ لَحْظَةِ الْوُطءِ أَوْ الْإِسْتِدْخَالِ وَيَكُونُ سُكُوتُهُ عَنْ ذَلِكَ لِظُهُورِ إِرَادَتِهِ اهـ.  
☐ قول (سني) (بِمَيِّتٍ) أَي: بَوْضِعٍ وَلَدٍ مَيِّتٍ وَلَوْ مَاتَ فِي بَطْنِهَا وَاسْتَمَرَّ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ لَمْ تَنْقُضِ إِلَّا بَوْضِعَهُ لِعُمُومِ الْآيَةِ كَمَا أَتَتْ بِهِ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى نِهَائِهِ وَمُعْنَى قَالِ ع ش قَوْلُهُ لَمْ تَنْقُضِ إِلَّا بَوْضِعَهُ أَي وَلَوْ خَافَتْ الزَّوْنَا اهـ.

☐ قوله: (وَحَيْثُذْ فَيُلْحَقُ الثَّانِي الْخ)، ثُمَّ قَوْلُهُ وَيُلْزَمُ مِنْ لُحُوقِهِ بِهِ تَوَقُّفُ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ عَلَى وَضْعِهِ أَقُولُ هَذَا وَإِنْ قُرْبَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى كَيْفَ يَسُوعُ مِنْ جِهَةِ الثَّقَلِ حَتَّى يُجْزِمَ بِاعْتِمَادِهِ وَعِبَارَةُ الرُّوْضَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا سِتَّةُ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا فَالثَّانِي حَمْلٌ آخَرُ اهـ وَمِنْ لَازِمِ كَوْنِهِ حَمْلًا آخَرَ أَنْ لَا يَتَوَقَّفُ انْقِضَاءُ الْعِدَّةِ عَلَى وَضْعِهِ، ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضَةِ فَرَعَ عَلَّقَى طَلَاقُهَا بِالْوِلَادَةِ فَوَلَدَتْ وَلَدَيْنِ فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ لَحِقَاقُهَا وَطَلَّقَتْ بِالْأَوَّلِ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالثَّانِي وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا سِتَّةُ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرُ طَلَّقَتْ بِوِلَادَةِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ بَإِثْنَا لَمْ يُلْحَقْهُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْعُلُوقَ بِهِ لَمْ يَكُنْ فِي نِكَاحٍ وَإِنْ كَانَ رَجْعِيًّا بُنِيَ عَلَى أَنَّ السَّنِينَ الْأَرْبَعَ هَلْ تُعْتَبَرُ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ أَيْ وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا يَأْتِي فِي الْمَتَنِ أَمْ مِنْ انْصِرَامِ الْعِدَّةِ إِنْ قُلْنَا بِالْأَوَّلِ لَمْ يُلْحَقْهُ وَإِنْ قُلْنَا بِالثَّانِي لَحِقَاقُهَا إِذَا أَتَتْ بِهِ لِدُونِ أَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ وِلَادَةِ الْأَوَّلِ وَتَنْقُضِي الْعِدَّةَ بَوْضِعِهِ سِوَاءَ لَحِقَاقِهِ أَمْ لَا لَاحْتِمَالٍ وَطءُ الشُّبْهَةِ بَعْدَ الْبَيْنُونَةِ كَذَا قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ اهـ. وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ فِي الشَّقِّ الثَّانِي مِنْ هَذَا الْفَرْعِ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا سِتَّةُ أَشْهُرٍ لَمْ يُلْحَقْهُ الثَّانِي إِنْ كَانَتْ بَإِثْنًا، وَكَذَا أَيْ لَا يُلْحَقْهُ الثَّانِي إِنْ كَانَتْ رَجْعِيَّةً وَانْقَضَتْ بِهِ الْعِدَّةُ اهـ، ثُمَّ ذَكَرَ فِي الرُّوْضَةِ فِي مَسْأَلَةٍ مَا لَوْ وَلَدَتْ ثَلَاثَةَ أَوْلَادٍ مَا يَوَافِقُ ذَلِكَ فَهَذَا كُلُّهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ الْوَلَدَيْنِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ فِي مَسْأَلَتِنَا لَا يُلْحَقُ الثَّانِي وَلَا يَتَوَقَّفُ انْقِضَاءُ الْعِدَّةِ عَلَى وَضْعِهِ فَكَيْفَ يَسُوعُ مُخَالَفَةُ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ مُشْكِلًا فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنْ قُلْتَ قِيَاسُ مَا ذَكَرَ فِي فَرْعِ الرُّوْضَةِ الْمَذْكُورِ تَوَقَّفُ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فِي مَسْأَلَتِنَا عَلَى وَضْعِ الثَّانِي وَإِنْ لَمْ يُلْحَقْهُ قُلْتَ لَا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا انْقَضَتْ بِهِ الْعِدَّةُ فِي فَرْعِ الرُّوْضَةِ لِتَأَخُّرِ الشُّرُوعِ فِيهَا عَنْ وَضْعِ الْأَوَّلِ فَتَنْقُضِي بِالثَّانِي بِخِلَافِهِ فِي مَسْأَلَتِنَا فَإِنَّ الشُّرُوعَ فِيهَا سَبَقَ وَضْعَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي غَيْرُ لَاحِقٍ بِهِ كَمَا اسْتَفِيدَ مِنْ فَرْعِ الرُّوْضَةِ فَلَا يَتَوَقَّفُ انْقِضَاؤُهَا عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ نَعَمْ يُمَكِّنُ أَنَّ مُرَادَ الرُّوْضَةِ وَغَيْرِهَا بَأَنَّ بَيْنَهُمَا سِتَّةُ أَشْهُرٍ غَيْرَ لَحْظَةِ الْوُطءِ أَوْ الْإِسْتِدْخَالِ وَيَكُونُ سُكُوتُهُ عَنْ ذَلِكَ لِظُهُورِ إِرَادَتِهِ.

دَمًا لَا حَمْلًا وَلَا يُعْلَمُ كَوْنُهَا أَصْلَ آدَمِيٍّ (و) تَنْقُضِي (بِمُضْغَةٍ فِيهَا صُورَةُ آدَمِيٍّ خَفِيَّةٌ) عَلَى غَيْرِ الْقَوَابِلِ (أَخْبَرَ بِهَا) بِطَرِيقِ الْجَزْمِ أَهْلَ الْخَبَرَةِ وَمِنْهُمْ (الْقَوَابِلُ)؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ تُسَمَّى حَمْلًا وَعَبَّرُوا بِأَخْبَرَ؛ لِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ لَفْظُ شَهَادَةٍ إِلَّا إِذَا وَجَدَتْ دَعْوَى عِنْدَ قَاضٍ أَوْ مُحَكِّمٍ وَإِذَا اكْتَفَى فِي الْإِخْبَارِ بِالنِّسْبَةِ لِلْبَاطِنِ فَلْيُكْتَفَ بِقَابِلَةٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ لِمَنْ غَابَ زَوْجُهَا فَأَخْبَرَهَا عَذْلٌ بِمَوْتِهِ أَنَّ تَزَوُّجَ بَاطِنًا (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) فِيهَا (صُورَةُ) خَفِيَّةٌ (و) لَكِنْ (قُلْنَ) أَيِ الْقَوَابِلِ مِثْلًا لَا مَعَ تَرْدِيدٍ (هِيَ أَصْلُ آدَمِيٍّ) وَلَوْ بَقِيَتْ تَخَلَّقَتْ (انْقَضَتْ) الْعِدَّةُ بِوَضْعِهَا أَيْضًا (عَلَى الْمَذْهَبِ) لَيَقْبُرَنَّ بَرَاءَةُ الرَّجْمِ بِهَا كَالدَّمِ بِلِ أُولَى وَإِنَّمَا لَمْ يُغْتَدَّ بِهَا فِي الْغُرَّةِ وَأُمِّيَّةِ الْوَلَدِ؛ لِأَنَّ مَدَارَهِمَا عَلَى مَا يُسَمَّى وَلَدًا. (فِرْعَ): اخْتَلَفُوا فِي التَّسَبُّبِ لِإِسْقَاطِ مَا لَمْ يَصِلْ لِحَدِّ نَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ وَهُوَ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا وَالَّذِي يُتَّبَعُ وَفَاقًا لِابْنِ الْعِمَادِ وَغَيْرِهِ الْحَرْمَةُ وَلَا يُشْكِلُ عَلَيْهِ جَوَازُ الْعَزْلِ لَوْضُوحِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْمَنِيَّ حَالُ نَزْوِلِهِ مُحَضٌّ بِجَمَادٍ لَمْ يَنْتَهِيَ لِلْحَيَاةِ بِوَجْهِ بَخْلَافِهِ بَعْدَ اسْتِقْرَارِهِ فِي الرَّجْمِ وَأَخَذَهُ فِي مَبَادِيِ التَّخَلُّقِ وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِالْأُمَارَاتِ، وَفِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ (أَنَّهُ) يَكُونُ بَعْدَ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً أَيِ ابْتِدَاؤُهُ كَمَا مَرَّ فِي الرَّجْعَةِ وَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُ مَا يَقْطَعُ الْحَبْلَ

قوله: (على غير القوابل) المناسب لما بعده على غير أهل الخبرة اه سم. قوله: (بطريق الجزم)، فلو شكك القوابل في أنها أصل آدمي لم تنقض بوضعها قطعاً والقول قول المرأة يمينها في أنها أسقطت فكذا ما تنقضي به العدة سواء أكد بها الزوج أم لا؛ لأنها مؤتمنة في العدة ولأنها تصدق في أصل السقط فكذا في صفة مغني وروض مع شرحه. قوله: (إلا إذا وجدت إلخ) فظاهر أنه لا بد من شهادة القوابل ولا بد من عدالتهم كما في سائر الشهادات خلافاً لما توهم من قبول الفاسقات منهم م ر اه سم.

قوله: (فليكتف بقابلة) أي: امرأة واحدة اه ع ش. قوله: (لمن غاب إلخ) خبر مقدم لقوله أن تزوج إلخ والجملة مقول القول. قوله: (باطناً) يؤخذ من ذلك أن محل الإكتفاء بقابلة بالنسبة للباطن، وأما بالنسبة لظاهر الحال فلا يثبت إلا بأربع من النساء أو رجلين أو رجل وامرأتين، ثم رأيت شرح الروض أنه صرح بالأربع بالنسبة للظاهر اه ع ش. قوله: (خفية) عبارة المغني لا ظاهرة ولا خفية اه.

قوله: (أي القوابل مثلاً) أي: أو رجلان، فلو أخبرت بذلك واحدة حل له أن يتزوجها باطناً اه حلبى. قوله: (تخلقت) أي: تصورت اه مغني. قوله: (والذي يتبعه إلخ) سيأتي في النهاية في أمهات الأولاد خلافاً، وقوله: وأخذه في مبادي التخلقي قضيه أنه لا يحرم قبل ذلك وعموم كلامه الأول يخالفه، وقوله: من أصله أي أما ما يبيط الحمل مدة ولا يقطعه من أصله فلا يحرم كما هو ظاهر، ثم الظاهر أنه إن كان لعذر كثرية ولد لم يكره أيضاً ولا كره اه ع ش.

قوله: (على غير القوابل) هلا قال على غير أهل الخبرة؛ لأنه المناسب لقوله أخبر بها أهل الخبرة إلخ. قوله: (وعبروا بأخبر؛ لأنه لا يشترط لفظ شهادة إلا إلخ) فظاهر أنه لا بد من شهادة القوابل ولا بد من عدالتهم كما في سائر الشهادات خلافاً لما توهم من قبول الفاسقات منهم م ر. قوله: (وإذا اكتفى في الإخبار إلخ) كذا شرح م ر.

من أصله كما صرح به كثيرون وهو ظاهر (ولو ظهر في عِدَّةِ أَقْرَاءٍ أو أَشْهَرٍ) أو بعدها (حملٌ للزوج اعتُذِرَتْ بوضعه)؛ لأنه أقوى بدَلَالَتِهِ على البراءة قطعاً. (ولو ارتابَتْ) أي شكَّت في أنَّها حَامِلٌ لوجودِ نحوٍ ثَقُلَ أو حَرَكَ (فيها) أي العِدَّةُ بأقْرَاءٍ أو أَشْهَرٍ (لم تنكح) آخرُ بعدَ الأقرءِ أو الأشهرِ (حتى تَزُولَ الرِّبَةُ) بأمارَةٍ قَوِيَّةٍ على عدمِ الحملِ ويُزَجُّعُ فيها للَقَوَائِلِ وذلك؛ لأنَّ العِدَّةَ قد لَزِمَتْها بَيِّقِينَ فلا تَخْرُجُ عنها إلا بَيِّقِينَ فَإِنْ نَكَحَتْ مُرْتَابَةً فَبَاطِلٌ كَذَا عُبِّرَا بِهِ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَالمُرَادُ بِاطِلٌ ظَاهراً فَإِنْ بَانَ عَدَمُ الحملِ فَالْقِيَاسُ الصُّحَّةُ كما لو باعَ مَالٌ أَبِيهِ ظَانِئاً حَيَاتِهِ فَبَانَ مَيِّتاً انْتَهَى وَكَوْنُ الْقِيَاسِ ذَلِكَ وَاضِحٌ كما قَدَّمْتُهُ مَعَ زِيَادَةِ فُرُوعٍ وَبَيَانٍ فِي بَحْثِ أُرْكَانِ النِّكَاحِ وَمِمَّا يُصْرَحُ بِهِ مَا يَأْتِي فِي زَوْجَةِ الْمَفْقُودِ الْمُبْطِلِ .....

قوله: (أو بعدها) كما قاله الصَّيْمَرِيُّ اهْ نِهَايَةً زَادَ الْمُغْنِي وَإِنْ أَفْهَمَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ خِلَافَهُ اهـ.

قوله: (لأنه أقوى) إلى قوله كَذَا عُبِّرَ بِهِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. قوله: (بدلالتيه) أي: بسبب دلالته اهـ  
ش. قوله: (قطعاً) أي: بخلاف الأقرء والأشهر نِهَايَةً وَمُغْنِي. قوله: (في أنها إلخ) فيه مع قول المتن فيها تَعَلُّقُ الْجَارِزِينَ بِعَامِلٍ وَاحِدٍ بِدُونِ اتِّبَاعِ عِبَارَةِ الْمُغْنِي أَيْ شَكَّتْ فِيهَا أَيْ الْعِدَّةُ بَأَنَّ لَمْ يَنْظُرْ لَهَا الْحَمْلُ بِأَمَارَةٍ وَإِنَّمَا أَزْتَابَتْ بِثَقُلٍ أَوْ حَرَكَ تَجِدُهَا وَهِيَ ظَاهِرَةٌ. قوله: (ويزجج فيها) أي: في زوالِ الرِّبَةِ وَالتَّائِيثِ بِاِغْتِيَارِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الصَّيْمَرَ لِلْأَمَارَةِ. قوله: (إلا بَيِّقِينَ) قَضِيَّةُ قَوْلِهِ السَّابِقِ بِأَمَارَةٍ قَوِيَّةٍ إلخ أَنَّ المُرَادَ بِالْبَيِّقِينَ مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ الْقَوِيَّ. قوله: (فباطل) وإن بَانَ أَنَّ لَا حَمْلَ نِهَايَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَإِنْ بَانَ إلخ أَيْ خِلَافاً لِابْنِ حَجٍّ وَالأَقْرَبُ مَا قَالَ ابْنُ حَجٍّ وَوَجْهُهُ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعُقُودِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ اهـ. قوله: (ومِمَّا يُصْرَحُ بِهِ إلخ)، وفي كَلَامِ الرُّوضِ وَغَيْرِهِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضاً وَفَرَّقَ م ر بَانَ الشَّكُّ هُنَا أَيْ فِي مَسْأَلَةِ الرِّبَةِ لِسَبَبِ ظَاهِرٍ فَكَانَ أَقْوَى أَنْتَهَى وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ أَمَّا أَوَّلًا فَإِنَّ أَقْوَيْتَهُ بَعْدَ تَسْلِيمِهَا لَا تُفِيدُ مَعَ كَوْنِ قَاعِدَةِ الْعُقُودِ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِيهَا بِنَفْسِ الْأَمْرِ، وَأَمَّا ثَانِيًا فَعَايَةُ مَا يُؤَثِّرُ هَذَا السَّبَبُ الظَّاهِرُ التَّرْدُّدُ فِي انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَهَذَا لَا يَقَاوِمُ الْحُكْمَ بِبَقَاءِ النِّكَاحِ شَرْعاً اهـ سم. قوله: (ما يأتي في رَوْجَةِ الْمَفْقُودِ إلخ) أي: فِي الْفَضْلِ الثَّالِثِ، وَقَوْلُهُ: الْمُبْطِلُ صِفَةً مَا يَأْتِي اهـ كُرْدِي.

قوله: (ومِمَّا يُصْرَحُ بِهِ إلخ) مِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضاً مَا فِي الرُّوضِ كَغَيْرِهِ فِي الْبَابِ الثَّانِي فِي اجْتِمَاعِ عِدَّتَيْنِ فِيمَا إِذَا وُطِّلَتِ الْمُطْلَقَةُ فِي الْعِدَّةِ بِشُبْهَةٍ وَأَتَتْ بِوَلَدٍ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا وَتَعَدَّرَ الْخَاقِ الْقَائِفِ فَإِنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ تَنْقُضِي عِدَّةَ أَحَدِهِمَا بَوَضْعِهِ، ثُمَّ تَعَدُّ لِلْآخَرِ بَثْلَاةً أَقْرَاءَ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ بَاثِنًا فَكَتَحَهَا الزَّوْجُ مَرَّةً وَاحِدَةً قَبْلَ الْوَضْعِ أَوْ بَعْدَهُ لَمْ يُحْكَمْ بِصِحَّتِهِ لِاحْتِمَالِ كَوْنِهِ فِي عِدَّةِ الثَّانِي فَإِنْ بَانَ بَعْدُ بِالْقَائِفِ أَنَّهَا فِي عِدَّتِهِ صَحَّ كَمَا صَحَّتْ رَجْعَتُهُ اِغْتِيَارًا بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ لَوْ نَكَحَهَا الْوَاطِئُ بِشُبْهَةٍ قَبْلَ الْوَضْعِ لَمْ يَصِحَّ لِاحْتِمَالِ كَوْنِهَا فِي عِدَّةِ الزَّوْجِ حَيِّثُذٍ، وَكَذَا إِنْ نَكَحَهَا بَعْدَهُ فِي بَاقِي عِدَّةِ الزَّوْجِ عَلَى مَا مَرَّ فِيهِ لِذَلِكَ، فَلَوْ بَانَ فِي هَذِهِ بِالْقَائِفِ أَنَّ الْحَمْلَ مِنَ الزَّوْجِ صَحَّ اِغْتِيَارًا بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ إِلَّا أَنْ يَفَرَّقَ بَاتْنَاهَا حَالَةَ النِّكَاحِ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ فِي عِدَّتِهِ إِلَّا أَنَّ هَذَا لَا يَرِيدُ عَلَى مَا فِي مَسْأَلَتِنَا مِنْ اِحْتِمَالِ أَنَّهَا غَيْرُ مُعْتَدَّةٍ بِالْكَلِّيَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (ومِمَّا صُرِّحَ بِهِ مَا يَأْتِي فِي رَوْجَةِ الْمَفْقُودِ إلخ) فَرَّقَ م

لِيَكُونَ الْمَانِعُ فِيهَا وَهُوَ التَّكَاحُ الْمُحَقَّقُ الَّذِي الْأَصْلُ بِقَاوُهِ أَقْوَى الْفَرْقُ بِأَنَّ الشَّكَّ هُنَا فِي حِلِّ الْمُنْكَوْحَةِ وَبِأَنَّ الْعِدَّةَ لَرِمَتْهَا هُنَا ظَاهِرًا وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ كَلَامَ مِنْ هَذَيْنِ غَفْلَةٌ عَمَّا ذَكَرُوهُ فِيهَا مِنْ النَّظَرِ لِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مَعَ الشَّكِّ فِي حِلِّهَا وَقُوَّةِ التَّكَاحِ الْمَانِعِ لِذَلِكَ ظَاهِرًا (أَوْ) ارْتَابَتْ (بَعْدَهَا) أَيِ الْعِدَّةِ (وَبَعْدَ نِكَاحٍ) لِآخَرِ (اسْتَمَرَ) التَّكَاحُ لِقُوعِهِ صَحِيحًا ظَاهِرًا فَلَا يَبْطُلُ إِلَّا بِبَيِّنٍ (إِلَّا أَنْ تَلِدَ لِذَيْنِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ) إِمْكَانِ الْعُلُوقِ بَعْدَ (عَقْدِهِ) فَلَا يَسْتَجِرُّ لِتَحَقُّقِ الْمُبْطِلِ حِينَئِذٍ فَيُخَكِّمُ بِبُطْلَانِهِ وَبِأَنَّ الْوَلَدَ لِلْأَوَّلِ إِنْ أَمَكْنَ كَوْنُهُ مِنْهُ أَمَّا إِذَا وَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرُ فَالْوَلَدُ لِلثَّانِي؛ لِأَنَّ فِرَاشَهُ نَاجِزٌ وَنِكَاحُهُ قَدْ صَحَّ ظَاهِرًا فَلَمْ يُنْظَرْ لِإِمْكَانِهِ مِنَ الْأَوَّلِ لِقْلًا يَبْطُلُ مَا صَحَّ بِمُجَرَّدِ الْإِحْتِمَالِ وَهَلْ يُعْتَبَرُ هُنَا لَخْطَةُ يُحْتَمَلُ لَا احْتِيَاطًا لِلنَّسَبِ التَّاجِزِ لِإِمْكَانِهِ وَكَالْثَّانِي فِيمَا ذُكِرَ وَطءُ الشُّبْهَةِ بَعْدَ الْعِدَّةِ فَيُلْحَقُهُ الْوَلَدُ إِذَا أَمَكْنَ مِنْهُ وَإِنْ أَمَكْنَ مِنَ الْأَوَّلِ أَيْضًا لَانْقِطَاعِ

قوله: (لِيَكُونَ الْمَانِعُ الْإِنْطَالُ، وقوله: وهو أي المانع في زَوْجَةِ الْمَقْقُودِ. قوله: (أَقْوَى) هو خَبَرٌ كَوْنُ أَهْ سَم. قوله: (الْفَرْقُ الْإِنْ) مَقْعُولُ الْمُبْطِلِ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ قَوْلُهُ لِلْفَرْقِ مُتَعَلِّقٌ بِالْمُبْطِلِ أَهْ فَلَعَلَّ نُسْخَ الشَّرْحِ مُخْتَلِفَةٌ. قوله: (بِأَنَّ الشَّكَّ الْإِنْ) أي: وهو مِنْ مَوَانِعِ التَّكَاحِ. قوله: (هُنَا) أي فِي مَسْأَلَةِ الْعِدَّةِ. قوله: (وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِنْ) أي: إِنْطَالُ الْفَرْقِ ثَابِتٌ؛ لِأَنَّ الْإِنْ أَهْ كُرْدِيٌّ. قوله: (مِنْ هَذَيْنِ) أي: الْفَرْقَيْنِ. قوله: (فِيهَا) أي: زَوْجَةِ الْمَقْقُودِ وَالْمُرَادُ بِالتَّكَاحِ نِكَاحُ الْمَقْقُودِ. قوله: (فِي حِلِّهَا) أي: حِلُّ زَوْجَةِ الْمَقْقُودِ لَزَوْجِ آخَرٍ. قوله: (وَقُوَّةُ التَّكَاحِ) عَطْفٌ عَلَى الشَّكِّ. قوله: (الْمَانِعِ) أي: الشَّكِّ لِذَلِكَ أَيْ لِحِلِّ زَوْجَةِ الْمَقْقُودِ لِآخَرٍ. قوله: (ظَاهِرًا) أي: إِذَا الْأَصْلُ بَقَاءُ التَّكَاحِ الْأَوَّلِ. قوله: (أَيِ الْعِدَّةِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَالْحَاصِلُ) فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (وَهَلْ يُعْتَبَرُ) إِلَى (وَكَالْثَّانِي) وَإِلَى قَوْلِهِ: (أَوْ لَا أَكْثَرُ فَلَا) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا ذَلِكَ الْقَوْلُ. قوله: (إِنْ أَمَكْنَ الْإِنْ) هَلْ هُوَ رَاجِعٌ أَيْضًا لِلْحُكْمِ بِبُطْلَانِهِ حَتَّى إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ كَوْنُهُ مِنَ الْأَوَّلِ صَحَّ التَّكَاحُ عَلَى مَا سَبَقَ فِي الْحَاشِيَةِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ قُبِيلَ الْفَضْلِ فَهُوَ مَنفِيٌّ عَنْهُمَا أَهْ سَم وَسَنَذَكُرُ عَنْ الْمَعْنَى وَالنِّهَايَةِ مَا يُوَافِقُ كَلَامَ شَرْحِ الرُّوضِ، وَقَوْلُهُ: مِنْ الْأَوَّلِ أَيْ وَلَا مِنَ الثَّانِي كَمَا هُوَ الْفَرْضُ. قوله: (مَا صَحَّ) أَيْ: التَّكَاحُ الثَّانِي. قوله: (وَهَلْ يُعْتَبَرُ الْإِنْ) قَضِيَّةٌ قَوْلُهُ السَّابِقُ مِنْ إِمْكَانِ الْعُلُوقِ بَعْدَ عَقْدِهِ الْجَزْمُ بِإِغْتِيَارِهَا كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ صَنِيعُ النِّهَايَةِ وَالْمُنْهَجِ. قوله: (لَخْطَةُ) أَيْ: لِلْوَطءِ أَوْ الْإِسْتِدْخَالِ. قوله: (يُحْتَمَلُ لَا) أَيْ: يُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ. قوله: (وَكَالْثَّانِي) أَيْ: التَّكَاحُ الثَّانِي. قوله: (فَيُلْحَقُهُ) أَيْ: الْوَاطِئُ بِشُبْهَةِ أَهْ سَم. قوله: (إِنْ أَمَكْنَ مِنْهُ) أَيْ: بِأَنَّ أَتَتْ بِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرُ مِنَ الْوَطءِ.

رَبَّانِ الشَّكِّ هُنَا أَيْ فِي مَسْأَلَةِ الرِّبَةِ لِسَبَبِ ظَاهِرٍ فَكَانَ أَقْوَى أَهْ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّ أَقْوَيْتَهُ بَعْدَ تَسْلِيمِهَا لَا تُفِيدُ مَعَ كَوْنِ قَاعِدَةِ الْعُقُودِ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِيهَا بِنَفْسِ الْأَمْرِ، وَأَمَّا ثَانِيًا فَعَايَةُ مَا يُؤَثِّرُ هَذَا السَّبَبُ الظَّاهِرُ التَّرَدُّدُ فِي انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَهَذَا لَا يُقَاوِمُ الْحُكْمَ بِبَقَاءِ التَّكَاحِ شَرْعًا. قوله: (أَقْوَى) هُوَ خَبَرٌ كَوْنُ. قوله: (إِنْ أَمَكْنَ الْإِنْ) هَلْ هُوَ رَاجِعٌ لِلْحُكْمِ أَيْضًا بِبُطْلَانِهِ حَتَّى إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ كَوْنُهُ مِنَ الْأَوَّلِ صَحَّ

النكاح والعدة عنه ظاهراً (أو ارتأبت) بعدها قبل نكاح فلتصبر) نذراً وإلا كربة وقيل وجوباً (لزوال الزبية) احتياطاً (فإن نكحت) ولم تصبر لذلك (فالمذهب عدم إبطاله) أي النكاح (في الحال)؛ لأننا لم نتحقق المبطل (فإن علم مقتضيه) أي البطلان بأن ولدت لدون ستة أشهر مما مر (أبطلناه) أي حكمنا ببطلانه ليتبين فسادُه وإلا فلا ولو راجعها وقت الزبية وقفت الرجعة فإن بان حملٌ صحت وإلا فلا. (ولو أبانها) أي زوجته بخلع أو ثلاث ولم ينف الحمل (فولدت لأربع سنين) فأقل ولم تتزوج بغيره أو تزوجت بغيره ولم يُمكن كون الولد من الثاني (لحقه) وبأن وجوب سُكناها ونفقتها وإن أقوت بانقضاء العدة لقيام الإمكان إذا أكثر مدة الحمل أربع سنين بالاستقراء وابتدؤها من وقت إمكان الوطء قبل الفراق فإطلاقهم أنه من الطلاق محمول على ما إذا قارنه الوطء بتنجيز أو تعليق والحاصل أن الأربع متى حُسِبَ منها لحظة الوطء أو لحظة الوضع كان لها حكم ما دونها ومتى زاد عليها كان لها حكم ما فوقها ولم

قوله: (مما مر) أي: من إمكان العلوق بعد العقد. قوله: (وإلا فلا) أي: وإن لم يُعلم مقتضى البطلان بأن عدم الحمل أو ولدته ليستة أشهر فأكتر فلا يُبطله والولد للثاني وإن أمكن كونه من الأول أيضاً عبارة المُعني وإن علم انتفاؤه لم يُبطله ولحق الولد بالثاني اهـ وعبارة المنهج مع شرحه أو ارتأبت بعدها أي العدة سنٌ صبرٌ عن النكاح لتزول الزبية فإن نكحت قبل زوالها أو ارتأبت بعد نكاح الآخر لم يُبطل أي النكاح لانقضاء العدة ظاهراً إلا أن تلد لدون ستة أشهر من إمكان علوق بعد عقده وهو أولى من عقد قيسين بطلانه والولد للأول إن أمكن كونه منه بخلاف إذا ولدت ليستة أشهر فأكتر فالولد للثاني وإن أمكن كونه من الأول اهـ. قوله: (وقفت الرجعة) أي: فيحزم عليه قربانها وغيره اهـ ع ش.

قوله: (بخلع أو ثلاث) أي: أو غيرهما اهـ مُعني. قوله: (ولم يُمكن كون الولد من الثاني) أما إذا أمكن ذلك فإنه لا يلحق الأول كما سيأتي مُعني. قوله: (وجوب سُكناها إلخ) أي: إلى الولادة. اهـ. أسنى. قوله: (وإن أقوت إلخ) غاية راجعة للمتن والشرح معاً. قوله: (بالاستقراء) وحكي عن مالك أنه قال جارتنا امرأة محمد بن عجلان امرأة صديق وزوجها رجلٌ صديق حملت ثلاثة أبطن في ثنتي عشرة سنة كل بطن في أربع سنين، وقد روي هذا عن غير المرأة المذكورة وقيل إن أبا حنيفة حملت به أمه ثلاث سنين، وفي صحيحه كما قال ابن شُهبة نظر؛ لأن مذهبه أكثر مدة الحمل ستين فكيف يُخالِف ما وقع في نفسه اهـ مُعني. قوله: (وابتدؤها) أي: الأربع سنين. قوله: (قبل الفراق) أي: قبيله اهـ مُعني. قوله: (فإطلاقهم) أي: أكثر الأصحاب اهـ مُعني. قوله: (إذا قارنه) أي: الطلاق. قوله: (بتنجيز أو تعليق) كتحلق بالفراق اهـ سم أقول أو بقارنه عبارة المُعني إذا وقع أي الطلاق مع الإنزال بالتنجيز اتفاقاً أو بالتعليق اهـ. قوله: (أو لحظة الوضع) لمنع الخلوة فقط.

النكاح على ما سيأتي في الحاشية عن شرح الرّوض على قول الشارح قبيل الفضل فهو منفي عنهما. قوله: (بتنجيز أو تعليق) متعلق بالفراق.

ينظروا هنا لغلبة الفساد على التساء؛ لأن الفراش قرينة ظاهرة ولم يتحقق انقطاعه مع الاحتياط للأنسب بالاكتفاء فيها بالإمكان (أو) ولدت (لاكثر) من أربع سنين مما ذكر (فلا) يلحقه لعدم الإمكان وذكرتم تنميما للتقسيم فلا تكرار في تقديمها في اللعان. (ولو طلق) ها (رجعيا) فأتت بولد لأربع سنين لحقه وبأن وجوب نفقتها وسكنها أو لاكثر فلا وحذف هذا لعلمه مما قبله بالأولى؛ لأنه إذا ثبت ذلك في البائن ففي الرجعية التي هي زوجة في أكثر الأحكام أولى (وحسبت المدة من الطلاق) إن قارنه الوطء ولا فمن إمكان الوطء قبله وحذف هذا من البائن لعلمه مما هنا بالأولى لأنه إذا حسب من الطلاق مع أنها في حكم الزوجة فالباين أولى ومن ثم وقع خلاف في الرجعية فقط كما قال (وفي قول) ابتدأها (من انصرام العدة)؛ لأنها كالمنكوحة وبما قرزته في عبارته يعلم زيف ما اغترض به عليها وأنها من محاسن عباراته البليغة لما اشتملت عليه من الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ومن الثاني لدلالة الأول عليه

قوله: (مما ذكر) أي: من الطلاق إن قارنه الوطء وإلا فمن وقت إمكان العلوق قبيله اهـ معني .  
قوله: (وذكرت) أي: مسألة الولادة لاكثر. قوله: (في تقديمها) أي: معه. قوله: (فأتت بولد) إلى قوله وحذف هذا في المعني. قوله: (لأربع سنين) أي: فأقل. قوله: (وبأن وجوب نفقتها إلخ) أي: وأن المرأة معتدة إلى الوضع حتى يثبت للزوج رجعتها اهـ معني. قوله: (وحذف هذا) أي: تفصيل الولادة بقوله فأتت إلخ. قوله: (لعلمه مما قبله إلخ) هذا غير ظاهر في قوله أو لاكثر فلا اهـ سم أقول عدم الظهور متجة لكن بالنسبة لدعوى الأولوية، وأما أضل العلم فظاهر اهـ سيد عمر. قوله: (قبلة) أي: الطلاق. قوله: (وحذف) إلى الفضل في النهاية لا قوله: (على أحد قولين) إلى المتن، وقوله: (كان كان بمسافة القصر). قوله: (هذا) أي: قوله حسبت المدة من الطلاق. قوله: (لأنه إذا حسب) الأولى التانيث. قوله: (لأنها) أي: الرجعية. قوله: (وأنها) أي: ويعلم أنها اهـ ع ش. قوله: (من الحذف من الأول إلخ) وهو المسمى بالإحتياك.

قوله في (سنين) (أو لاكثر فلا) قال في الرّوض بعد هذا، وقد صوّر المسألة أولاً بما إذا طلقها بائناً أو رجعياً أو فسّخ نكاحها ما نصّه: لكن إن ادّعت أنه حصل تجديد فراش برجعة أو نكاح أي أو وطء شبهة كما في شرحه عن الأصل فأنكره أو اعترف وأنكر الولادة فالقول قوله: فإن أقامت بيّنة أو نكل فحلفت ثبت التسبب وله نفقة باللعان وإن نكلت حلف الولد إذا بلغ، وأما عدتها فتتقضي به وإن حلف أي الزوج على التثني ولم يثبت ما ادّعت اهـ قال في شرحه؛ لأنها تزعم أن الولد منه اهـ ومفهوم ذلك أنها إذا لم تدع ما ذكر لا تتقضي به العدة وحيث لا يثبت أن تتقضي العدة مع وجوده أخذاً مما حرّره في شرح الرّوض أن الحمل المجهول يُحمل على أنه من الزنا بالنسبة لعدم انقضاء العدة به فإن قضية ذلك انقضاء العدة مع وجوده كما في حمل الزنا المعلوم اهـ. قوله: (لعلمه مما قبله بالأولى) هذا غير ظاهر في قوله أو لاكثر فلا.

وَأَنَّ هَاتَيْنِ الدَّلَالَتَيْنِ مِنْ دَلَالَةِ الْفَحْوَى الَّتِي هِيَ مِنْ أَقْوَى الدَّلَالَاتِ فَتَأْتِلُهُ فَإِنْ قُلْتَ فِي الرِّجْعِيَّةِ وَجِهَ أَنَّهُ يُلْحَقُهُ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ مُدَّةٍ فَمِنْ أَيْنَ يُؤْخَذُ مِنَ الْمَتْنِ رُءُودُ هَذَا قُلْتَ مِنْ قَوْلِهِ الْمُدَّةُ بِأَلِ الْعَهْدِيَّةِ الْمُصَرَّحَةِ بِأَنَّ الْأَرْبَعَ تُغْتَبَرُ فِيهَا أَيْضًا. (وَلَوْ نَكَحَتْ بَعْدَ الْعِدَّةِ) آخَرَ أَوْ وُطِّئَتْ بِشُبْهَةٍ (فَوُلِدَتْ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ) مِنْ إِمْكَانِ الْعُلُوقِ بَعْدَ الْعَقْدِ وَمِنْ وَطْءِ الشُّبْهَةِ (فَكَانَهَا لَمْ تُنْكَحْ) وَلَمْ تُوَطَّأْ وَيَكُونُ الْوَلَدُ لِلْأَوَّلِ إِنْ كَانَ لِأَرْبَعِ سِنِينَ فَأَقْلُ مِنْ طَلَاقِهِ أَوْ إِمْكَانِ وَطْئِهِ قَبْلَهُ نَظِيرُ مَا مَرَّ لَانْجِصَارِ الْإِمْكَانِ فِيهِ (وَإِنْ كَانَ) وَضَعُ الْوَلَدِ (لِسِتَّةٍ) مِنَ الْأَشْهُرِ مِمَّا ذُكِرَ (فَالْوَلَدُ لِلثَّانِي) لِإِقْيَامِ فِرَاشِهِ وَإِنْ أَمَكَنَّ كَوْنُهُ مِنَ الْأَوَّلِ. (وَلَوْ نَكَحَتْ) آخَرَ (فِي الْعِدَّةِ) نِكَاحًا (فَإِسْدًا)

فَوَدَّ: (وَأَنَّ هَاتَيْنِ الدَّلَالَتَيْنِ) أَي: قَوْلُهُ: لِمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ الْإِنْخ، وَقَوْلُهُ: وَمِنْ الثَّانِي لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ اهـ ع ش. فَوَدَّ: (مِنْ دَلَالَةِ الْفَحْوَى) أَي: دَلَالَةِ مَفْهُومِ الْمَوَافَقَةِ الْأَوَّلَى مِنَ الْمُنْطَوِقِ اهـ جَمْعُ الْجَوَامِعِ عِبَارَةٌ ع ش أَي مِنْ دَلَالَةِ مَفْهُومِ الْمَوَافَقَةِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ الْمُسْكُوتُ عَنْهُ مُوَافِقًا لِلْمَذْكُورِ اهـ. فَوَدَّ: (بِأَلِ الْعَهْدِيَّةِ الْإِنْخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ ذِكْرِ الْمُدَّةِ فَقَطُّ إِذْ لَا مُدَّةَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ سَمِ عَلَى حَجِّهِ رَشِيدِي.

فَوَدَّ (سَنِي): (وَلَوْ نَكَحَتْ) أَي: نِكَاحًا صَحِيحًا اهـ مُغْنِي. فَوَدَّ: (أَوْ وُطِّئَتْ الْإِنْخ) أَي: بَعْدَ الْعِدَّةِ اهـ ع ش. فَوَدَّ: (بَعْدَ الْعَقْدِ) أَي: الثَّانِي. فَوَدَّ: (وَمِنْ وَطْءِ الشُّبْهَةِ) الْأَنْسَبُ لِمَا قَبْلَهُ أَوْ بَدَلُ الْوَاوِ. فَوَدَّ: (لِأَرْبَعِ سِنِينَ فَأَقْلُ) أَي: فَإِنْ كَانَ لَا أَكْثَرَ فَهُوَ مَنْفِيٌّ عَنْهُمَا وَيَصِحُّ النِّكَاحُ الثَّانِي أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الْحَاشِيَةِ اهـ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَيَأْتِي عَنْ النِّهَايَةِ نَحْوُهَا وَإِنْ وَضَعَتْهُ لَأَرْبَعِ سِنِينَ لِحَقِّ الْأَوَّلِ أَوْ لَا أَكْثَرَ لَمْ يُلْحَقْهُ وَحَيْثُ لَحِقَهُ فَنِكَاحُ الثَّانِي بَاطِلٌ لِجَرَيَانِهِ فِي الْعِدَّةِ وَإِذَا لَمْ يُلْحَقْهُ كَانَ مَنْفِيًّا عَنْهُمَا، وَقَدْ بَانَ أَنَّ الثَّانِي نَكَحَهَا حَامِلًا فَهَلْ يُحْكَمُ بِفَسَادِ نِكَاحِهِ حَمَلًا عَلَى أَنَّهُ مِنْ وَطْءِ شُبْهَةٍ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ لَا حَمَلًا عَلَى أَنَّهُ مِنْ زِنَا أَوْ أَنَّ الشُّبْهَةَ مِنْهُ، وَقَدْ جَرَى النِّكَاحُ فِي الظَّاهِرِ عَلَى الصَّحَّةِ الْأَقْرَبِ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الثَّانِي وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمَطْلَبِ وَهُوَ مَاخُودٌ مِنْ كَلَامِ الرُّوْيَانِيِّ كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْحَمْلِ الْمَجْهُولِ بَلْ هُوَ حَمْلٌ مَجْهُولٌ قِيَّاتِي فِيهِ الْجَمْعُ الْمُتَقَدِّمُ فِيهِ اهـ فِي أَوَائِلِ الْفَضْلِ. فَوَدَّ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) أَي: عَقِبَ قَوْلِ الْمَتْنِ حُسِبَتِ الْمُدَّةُ مِنَ الطَّلَاقِ. فَوَدَّ: (مِمَّا ذُكِرَ) أَي: مِنْ إِمْكَانِ الْعُلُوقِ بَعْدَ الْعَقْدِ الْإِنْخ. فَوَدَّ: (لِقِيَامِ فِرَاشِهِ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمُنْفِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ كَانَ كَانَ بِمَسَافَةِ الْقَضْرِ.

فَوَدَّ (سَنِي): (وَلَوْ نَكَحَتْ فِي الْعِدَّةِ فَاسِدًا الْإِنْخ) لَوْ قَالَ كَالْمُحَرَّرِ وَلَوْ نَكَحَتْ فَاسِدًا كَانَ نَكَحَتْ فِي الْعِدَّةِ لَكَانَ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ فِي الْعِدَّةِ لَا يَكُونُ إِلَّا فَاسِدًا، وَقَدْ يُخْتَرُ بِذَلِكَ عَنْ اتِّكِحَةِ الْكُفَّارِ قَاتِنَهُمْ إِذَا اعْتَقَدُوا ذَلِكَ صَحِيحًا كَانَ مُحْكَمًا بِصِحَّتِهِ كَمَا مَرَّ فِي بَابِهِ اهـ مُغْنِي، وَقَوْلُهُ: وَقَدْ يُخْتَرُ الْإِنْخ يَأْتِي فِي الشَّارِحِ مَا يُوَافِقُهُ.

فَوَدَّ: (بِأَلِ الْعَهْدِيَّةِ) قَدْ يُقَالُ إِنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ ذِكْرِ الْمُدَّةِ فَقَطُّ إِذْ لَا مُدَّةَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ. فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ لِأَرْبَعِ سِنِينَ) أَي: فَإِنْ كَانَ لَا أَكْثَرَ فَهُوَ مَنْفِيٌّ عَنْهُمَا وَيَصِحُّ النِّكَاحُ الثَّانِي أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الْحَاشِيَةِ.

وهو جاهل بالعدة أو بالتحريم وعذِرَ لِنَحْوِ بُعْدِهِ عَنِ الْعُلَمَاءِ وَلَا فَهْوَ زَانٍ لَا نَظَرَ إِلَيْهِ مُطْلَقًا  
وكالتكاح الفاسد في تفصيله الآتي وطءُ الشبهة (فولدت للإمكان من الأول) وحده بأن ولدته  
لأربع سنين فأقل مما مرَّ ولدون ستة أشهر من وطء الثاني (لحقه وانقضت عدتها بوضعه، ثم  
تعدت ثانيًا (لثاني)؛ لأن وطأه شبهة (أو) ولدت (لالإمكان من الثاني) وحده بأن ولدته لأكثر من  
أربع سنين من إمكان العلوق قبل فراق الأول وليست أشهر فأكثر من وطء الثاني (لحقه) وإن  
كان طلاق الأول رجعيًا على أحد قولين لم يُرجحها منهما شيئًا لكن الذي اعتمده البلقيني  
ونقله عن نص الأم أنه إذا كان طلاقه رجعيًا يُغرض على القائف كما في قوله (أو) أثبت به  
لإمكان (منهما) بأن كان لأربع سنين من الأول وليست أشهر فأكثر من الثاني (غرض على قائف  
فإن الحق بهما فكالإمكان منه فقط)، وقد غلب حكمه أو بهما أو توقّف أو فقد كان كان  
بمسافة القصر انتظر بلوغ الولد وانتسابه بنفسه أما إذا لم يُمكن من واحد منهما كأن كان

قوله: (وهو جاهل بالعدة الخ) عبارة المعني بأن ظن انقضاء العدة أو أن المعتدة لا يخرم نكاحها بأن  
كان قريب عهد بالإسلام أو نشأ بعيدًا عن العلماء اه زاد الأسنى أو بجنون نشأ عليه من الصغر، ثم بلغ  
وأفاق فتكح اه. قوله: (لتخو بغيره الخ) أفهم أن عامة أهل مضر الذين هم بين العلماء لا يُعذرون في  
دعواهم الجهل بالمفسد فيكونون زناة ومنه اعتقادهم أن العدة أربعون يومًا مطلقًا اه ع ش .  
قوله: (ولا) أي: بأن علم ذلك أو جهله ولم يُعذر بجهله. قوله: (مطلقًا) أي: سواء ولدت للإمكان  
منه أو لا. قوله: (وطء الشبهة) أي: في العدة اه ع ش. قوله: (مما مر) أي: من طلاقه أو إمكان وطئه  
قبله. قوله: (شبهة) أي: وطء شبهة.

قوله (سني): (أو للإمكان من الثاني لحقه) أي: ثم بعد وضعه تُكمل عدة الأول اه سم. قوله: (وإن  
كان الخ) غاية. قوله: (على أحد قولين الخ) رجحه م ر اه سم عبارة النهاية وإن كان طلاق الأول  
رجعيًا كما هو ظاهر عبارته وإن اعتمد البلقيني الخ قال ع ش قوله وإن اعتمد البلقيني ضعيف اه.

قوله: (لكن الذي اعتمده ونقله عن نص الأم أنه الخ) وهذا هو الظاهر اه مُعني وقضية صنيع الشارح  
اعتماده أيضًا. قوله: (إذا كان طلاقه رجعيًا) أي: وقد أثبت للإمكان من انصرام العدة كما هو معلوم اه  
سم. قوله: (من الأول) أي: من طلاقه أو إمكان وطئه قبله، وقوله: (من الثاني أي من وطئه).

قوله (سني): (على قائف) وهو كما سيأتي آخر كتاب الدعوى مُسلم عدل مجرب اه مُعني. قوله: (أو  
بهما الخ) أي: أو نفاه عنهما اه مُعني. قوله: (وانتسابه بنفسه) أي: فلو لم يتسبب بعد البلوغ لم يُجبر  
عليه لجواز أنه لم يمل طبعه لواجدهما اه ع ش .

قوله في (سني): (أو للإمكان من الثاني لحقه) أي: ثم بعد وضعه تُكمل عدة الأول. قوله: (وإن كان  
طلاق الأول رجعيًا على أحد قولين الخ) رجحه م ر. قوله: (أنه إذا كان طلاقه رجعيًا) أي: وقد أثبت  
لإمكان من انصرام العدة كما هو معلوم.



لِدُونِ سِتَّةٍ مِنْ وَطْءِ الثَّانِي وَفَوْقَ أَرْبَعٍ مِنْ نَحْوِ طَلَاقِ الْأَوَّلِ فَهُوَ مَنْفِيٌّ عَنْهُمَا وَخَرَجَ بِفَاسِدَا نِكَاحِ الْكُفَّارِ إِذَا اعْتَقَدُوا صَحَّتَهُ إِذَا أَمَكْنَ مِنْهُمَا فَهُوَ لِلثَّانِي بِلَا قَائِفٍ.

### فصل في تداعل العِدَّتَيْنِ

إِذَا (لَزِمَهَا فِعْدَتَا شَخْصٍ) وَاحِدٍ (مِنْ جَنَسٍ) وَاحِدٍ (بِأَنَّ) بِمَعْنَى كَانَ (طَلَّقَ، ثُمَّ وَطِئَ) رَجْعِيَّةً أَوْ بَائِنًا (فِي عِدَّةٍ) غَيْرِ حَمَلٍ مِنْ (أَقْرَاءٍ أَوْ أَشْهَرٍ) وَلَمْ تَحْبِلْ مِنْ وَطْئِهِ (جَاهِلًا) بِأَنَّهَا الْمُطْلَقَةُ أَوْ

قَوْلُهُ: (فَهُوَ مَنْفِيٌّ عَنْهُمَا) زَادَ النَّهَايَةَ، وَقَدْ بَانَ أَنَّ الثَّانِي نَكَحَهَا حَامِلًا وَهَلْ يُحْكَمُ بِفَسَادِ النِّكَاحِ حَمَلًا عَلَى أَنَّهُ مِنْ وَطْءِ شُبْهَةٍ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ لَا حَمَلًا عَلَى أَنَّهُ مِنَ الزَّنا، وَقَدْ جَرَى النِّكَاحُ فِي الظَّاهِرِ عَلَى الصُّحَّةِ الْأَقْرَبُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الثَّانِي وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمَطْلَبِ، وَفِيهِ الْجَمْعُ الْمَأْرُوهُ. وَكَذَا فِي سَمْعٍ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ وَمَرَّ مِثْلُهُ عَنِ الْمُغْنِيِّ قَالَ عَشْرٌ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا جَوَابُ السُّؤَالِ عَنْ حَادِثَةٍ هِيَ بَكْرٌ وَجَدَتْ حَامِلًا وَكَشَفَ عَلَيْهَا الْقَوَابِلَ فَرَأَوْهَا بِكْرًا هَلْ يَجُوزُ لِيُولِيهَا أَنْ يُزَوِّجَهَا بِالْإِجْبَارِ أَمْ لَا وَهُوَ أَنَّهُ يَجُوزُ تَزْوِيجُهَا بِالْإِجْبَارِ لِاحْتِمَالِ أَنَّ شَخْصًا حَكَّ ذَكَرَهُ عَلَى فَرْجِهَا فَأَمْنَى وَدَخَلَ مِنْهُ فِي فَرْجِهَا فَحَمَلَتْ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ زَوَالِ الْبِكَارَةِ فَهُوَ غَيْرُ مُخْتَرَمٍ فَيَصِحُّ نِكَاحُهَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ مَعَ وُجُودِ الْحَمَلِ وَاحْتِمَالِ كَوْنِهَا زَنْتٌ وَعَادَتِ الْبِكَارَةُ وَالتَّحَمُّتُ فِيهِ إِسَاءَةٌ ظَنُّ بِهَا فَعَمِلْنَا بِالظَّاهِرِ مِنْ أَنَّهَا بِكْرٌ مُجْبِرَةٌ وَأَنَّ لِيُولِيهَا أَنْ يُزَوِّجَهَا بِالْإِجْبَارِ اهـ.

(تَيَمُّنًا): لَوْ وَطِئَ مُعْتَدَّةً عَنْ وَفَاءٍ بِشُبْهَةٍ فَآتَتْ بَوْلَدٍ يُمَكِّنُ كَوْنَهُ لِكُلِّ مِنْهُمَا وَلَا قَائِفٌ أَوْ هُنَاكَ قَائِفٌ وَتَعَدَّرَ إِلْحَافَهُ انْقَضَتْ بَوَاضِعُهُ عِدَّةُ أَحَدِهِمَا وَبَقِيَ عَلَيْهَا الْأَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَقْرَاءٍ وَمِنْ بَقِيَّةِ عِدَّةِ الْوَفَاءِ بِالْأَشْهَرِ فَإِنْ مَضَتْ الْأُولَى قَبْلَ تَمَامِ الثَّانِيَةِ فَعَلَيْهَا إِيثَامُهَا لِاحْتِمَالِ كَوْنِهِ مِنَ الْأَوَّلِ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ.

### فصل: في تداعل العِدَّتَيْنِ

قَوْلُهُ: (فِي تَدَاخُلِ الْعِدَّتَيْنِ) أَيِ: وَفِيمَا يَتَّبَعُهُ مِنْ نَحْوِ عَدَمِ صِحَّةِ الرَّجْعَةِ زَمَنَ وَطْءِ الثَّانِي اهـ عَشْرٌ.  
قَوْلُهُ: (بِمَعْنَى كَانَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (وَقِيلَ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (رَجْعِيَّةً أَوْ بَائِنًا)، وَقَوْلُهُ: (إِجْمَاعًا) إِلَى (دُونَ مَا بَعْدَهَا)، وَقَوْلُهُ: (هِيَ مِنْ تَحْيِضٍ حَامِلًا)، وَقَوْلُهُ: (لَا بَعْدَهُ مُطْلَقًا) وَإِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (إِجْمَاعًا) إِلَى (دُونَ مَا بَعْدَهَا) وَقَوْلُهُ: (عَطْفٌ أَخْصَصَ) إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ: (وَأَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ) إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ: (اسْتِثْنَاءٌ) إِلَى الْمُتَنِّ. قَوْلُهُ: (جَاهِلًا بِأَنَّهَا الْمُطْلَقَةُ) كَانَ نَسِيًّا

قَوْلُهُ: (فَهُوَ مَنْفِيٌّ عَنْهُمَا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فِيمَا إِذَا نِكَحَتْ بَعْدَ الْعِدَّةِ وَآتَتْ بَوْلَدٍ لَا يُمَكِّنُ كَوْنَهُ مِنْهُمَا، وَقَدْ بَانَ لَنَا أَنَّ الثَّانِي نَكَحَهَا حَامِلًا وَهَلْ يُحْكَمُ بِفَسَادِ النِّكَاحِ حَمَلًا عَلَى أَنَّهُ مِنْ وَطْءِ شُبْهَةٍ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ لَا حَمَلًا عَلَى أَنَّهُ مِنَ الزَّنا أَوْ أَنَّ الشُّبْهَةَ مِنْهُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ قَالَ بَعْضُ الْأَيْمَةِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي وَبِهِ جَزَمَ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ وَهُوَ مَا خُوذَ مِمَّا مَرَّ عَنِ الرُّوْيَانِيِّ اهـ.

### فصل: في تداعل العِدَّتَيْنِ

بتحريم وطء المعتدة وغذير لنحو بُعْدِهِ عن العلماء (أو عالمًا) بذلك (في رجعية) لا بائِن؛ لأنَّه زان (قد اخلت) أي عِدَّتَا الطَّلَاقِ والوطء (فتبتدي عِدَّةً) بأقراء أو أشهر (من) فراغ (الوطء) ويدخل فيها بَقِيَّةُ عِدَّةِ الطَّلَاقِ وهذه البَقِيَّةُ واقعةٌ عن الجهتين؛ فله الرجعة في الرجعي فيها إجماعًا على ما حكاه العبادي دون ما بعدها. (فإن) كانتا من جنسين كان (كانت إحداهما حملًا والأخرى أقراء) كأن حبلت من وطئه في العِدَّةِ بالأقراء أو طَلَّقَهَا حَامِلًا، ثم وطئها قَبْلَ الوضْعِ وهي مِمَّنْ تَحِيضُ حَامِلًا (قد اخلت في الأصح) أي دخلت الأقراء في الحمل وإن لم تَتِمَّ الأقراء قَبْلَ الوضْعِ على المعتمد خلافًا لما يُوهِمُهُ كلامُ الروضة وإن اغتَرَّ به غير واحدٍ من الشُّراح وغيرهم؛ لأنَّ كلامها مُفَرَّغٌ على ضعيف كما بيَّنه النسائي وغيره لِاتِّحَادِ صَاحِبِهِمَا مع أَنَّ العلمَ بِاشْتِغَالِ الرَّجْمِ مَنَعَ الاعتدَادَ بها لانتفاء فائدتها من كونها مَظِنَّةً لِلدَّلَالَةِ على البراءة (فينقضيان بوضعه) ويكون واقعا عنهما (و) من ثمَّ جازَ له أَنَّهُ (يراجع قبله) في الرجعي وإن كان الحمل من الوطء الذي في العِدَّةِ لا بعده مُطْلَقًا (وقيل إن كان الحمل من الوطء فلا) يُرَاجَعُ لَوُقُوعِهِ عنه فقط وَيَزُودُهُ ما تقرَّر. (أو) لَرِمَّهَا عِدَّتَانِ (لشخصين بأن) أي كان (كانت في عِدَّةِ زوج أو) وطءٍ (شبهة فوطئت) من آخر (بشبهة أو نكاح فاسد) عَطَفَ أَحْصَ؛ لأنَّه من مجملَةِ الشُّبْهَةِ ووجهه خَفَاءُ

الطلاق أو طَلَّهَا زَوْجَتَهُ الأخرى اه مُعْنِي.

• قول (سني): (أو عالمًا) أي: أو جاملاً لا يُعَدَّرُ اه ع ش. • قوله: (لأنَّه) أي: العالمٌ بذلك في البائِن.  
• قوله: (فيها) أي: البقية. • قوله: (وهي مِمَّنْ تَحِيضُ حَامِلًا) لَيْسَ يَقْيِدُ كما يُقْيِدُهُ كَلَامُ الْمُعْنِي وَالنَّهْيَةِ وَبَنَ عَلَيْهِ ع ش وَالرَّشِيدِي. • قوله: (أي دخلت الأقراء إلخ) سَوَاءُ أَرَاتِ الدَّمُ أَمْ لَا نِهْيَةً وَمُعْنِي.  
• قوله: (لأنَّ كلامها) أي: الرُّوضَةُ مُفَرَّغٌ على الضَّعِيفِ وهو عَدَمُ التَّدَاخُلِ نِهْيَةً وَمُعْنِي. • قوله: (كما بيَّنه النسائي) بفتح التَّوْنِ نِسْبَةً إِلَى التَّشَابُهِ الْمَعْرُوفِ اه أَنَسَابُ السُّيُوطِي اه ع ش. • قوله: (لِاتِّحَادِ صَاحِبِهِمَا) تَغْلِيلٌ لِلْمَتْنِ. • قوله: (بها) أي: بالأقراء. • قوله: (ويكون) أي: وضعه. • قوله: (لا بَعْدَهُ) عَطَفَ على قَبْلِهِ، وقوله: مُطْلَقًا أي في الرَّجْعِي وغيره.

• قول (سني): (إن كان الحمل إلخ) أي: وكانت تَعْتَدُّ بالأقراء عَن طَّلَاقِ رَجْعِي اه مُعْنِي. • قوله: (فلا يُرَاجَعُ) أي: قَبْلَ الوضْعِ. • قوله: (لَوُقُوعِهِ) أي: الوضْعُ عَنهُ أي الوطءُ عِبَارَةٌ الْمُعْنِي بِنَاءً على أَنَّ عِدَّةَ الطَّلَاقِ قد سَقَطَتْ بِالوطءِ اه. • قوله: (ويَزُودُهُ إلخ) فيه تَأَمُّلٌ. • قوله: (ما تقرَّر) أي: في قوله ويكون واقعا عنهما اه ع ش. • قوله: (عَطَفَ أَحْصَ) فيه أَنَّ عَطَفَ الْأَحْصَ لَا يَكُونُ بَأَوْ فَلَا بُدَّ مِنْ حَمْلِ الشُّبْهَةِ على

• قوله: (ويكون) أي: وضعه.

• قوله في (سني): (ويراجع قبله) أي: ويُجَدَّدُ في غيره كما هو ظاهر بل لا حاجة لهذا فَإِنَّ التَّجْدِيدَ جَائِزٌ لَهُ حَتَّى بَعْدَهُ. • قوله: (لا بَعْدَهُ) عَطَفَ على قولِ المتن قَبْلَهُ. • قوله: (عَطَفَ أَحْصَ) فيه أَنَّ عَطَفَ الْأَحْصَ لَا يَكُونُ بَأَوْ فَلَا بُدَّ مِنْ حَمْلِ الشُّبْهَةِ على ما عدا التَّكَاحَ الْفَاسِدَ لِيَبَيَّنَا، وقد يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ

كونه منها (أو كانت زوجة معتدة عن شبهة فطلقت فلا تداعل) لاعتد المستحق بل تعتد لكل منهما عدة كاملة كما جاء عن علي وغيره ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة وما نقل عن ابن مسعود مما يخالف ذلك لم يثبت نعم، إن كانا حربيين فأسلمت مع الثاني أو أمنا فترافعا إلينا لغت على المعتمد ببقية عدة الأول وتكفيها واحدة من حين وطء الثاني ليضعف حق الحربي وإن نازع فيه البلقيني. (فإن كان) أي وجد (حمل) من أحدهما (قدمت عدته) وإن تأخر؛ لأنها لا تقبل التأخير ف فيما إذا كان من المطلق، ثم وطقت بشبهة تنقضي عدة الطلاق بوضعه، ثم بعد مضي زمن التفاس تعتد بالأقراء للشبهة وله الرجعة قبل الوضع لا وقت وطء الشبهة بعقد أو غيره أي لا في حال بقاء فراش وإطؤها بأن لم يفرق بينهما، وكذا فيما يأتي

ما عدا النكاح الفاسد لیبائنا، وقد يجاب عنه بأن المراد أنه عطف أخص بالنظر لمفهوم اللفظ في نفسه وإن لم يكن باختيار المراد منه، وقوله: ووجهه أي العطف خفاء كونه أي النكاح الفاسد منها أي الشبهة اه سم. قوله: (أو كانت زوجته معتدة إلخ) كذا في أصله رحمته تعالى والذي رأته في نسخ المحلّي والمغني والنهاية زوجة فليحرز فإن الظاهر أن ترك الهاء أولى اه. سيد عمر. قوله: (عن علي وغيره) كذا في أصله رحمته تعالى وعبارة النهاية عن عمر وعلي ولا يعرف لهما إلخ ونحوها عبارة المغني اه. سيد عمر. قوله: (إن كانا) أي: صاحبا العتدين حربيين كأن زوجت بحربي، ثم وطئها آخر بصورة النكاح في عدة الأول ع ش أو بشبهة أخرى مغني. قوله: (لغت على المعتمد ببقية عدة الأول إلخ) وللثاني أن ينكحها فيها؛ لأنها في عدته دون الأول فإن حبلت من الأول لم يكفها عدة واحدة فتعتد للثاني بعد الوضع وإن حبلت من الثاني كفاهما وضع الحمل وتسقط ببقية الأولى اه مغني وروض مع شرحه ونقل ع ش عن الزيادي مثله. قوله: (وإن تأخر) إلى قوله ويوجه في المغني إلا قوله بعقد إلى ذلك وقوله: واستشكله إلى: وفي عكس ذلك. قوله: (لأنها إلخ) أي: عدة الحمل اه مغني.

قوله: (ففيما إذا كان) أي: الحمل. قوله: (وله الرجعة قبل الوضع إلخ)، وكذا له تجديد نكاحها قبل الوضع وبعد التفريق بينهما كما في الرّوض وشرحه اه سم. قوله: (لا وقت وطء الشبهة) ولو اختلفا فادعى الزوج أن الرجعة ليست وقت الشبهة فصحيحة والزوجة أنها في وقتها فباطلة فالأقرب تصديق الزوج؛ لأن الأصل بقاء حقه اه ع ش. قوله: (أي لا في حال بقاء فراش) أي: كأن نكحها فاسدا واستمر معها مدة قبل أن يفرق بينهما فليس المراد خصوص زمن الوطء اه ع ش. قوله: (وكذا فيما يأتي) يعني أن قوله لا وقت وطء الشبهة إلخ معتبر في قوله الآتي في العكس وله الرجعة إلخ.

عطف أخص بالنظر لمفهوم اللفظ في نفسه وإن لم يكن كذلك باختيار المراد منه، وقوله: ووجهه أي العطف خفاء كونه منها أي الشبهة. قوله: (من حين وطء الثاني) كذا في شرح الرّوض مع جعله من صور الثاني أن يتزوجها معتدة فهلا زاد أو من حين طلاقه حيث حكمنا بصحة نكاحه بأن اعتقدوا صحته في العدة. قوله: (وله الرجعة قبل الوضع إلخ) عبارة الرّوض وإن كان الحمل للمطلق؛ فله

وَسَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّ نَيْتَهُ عَدَمُ الْعُودِ إِلَيْهَا كَالْتَفْرِيقِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا خَرَجَتْ بِصَبْرٍ وَرَزَقَتْهَا فِرَاشًا لِلوَاطِي عَنْ عِدَّةِ الْمُطَلَّقِ وَاسْتَشْكَلَهُ الْبُلْقِينِي بِأَنَّ هَذَا لَا يَزِيدُ عَلَى مَا يَأْتِي أَنَّ حَمْلَ وَطْءِ الشُّبْهَةِ لَا يَمْنَعُ الرَّجْعَةَ وَيُجَابُ بِمَنْعِ مَا ذَكَرَهُ بَلْ يَزِيدُ عَلَيْهِ إِذْ مُجَرَّدُ وَجُودِ الْحَمْلِ أَثَرٌ عَنِ الْاسْتِفْرَاشِ وَلَا سَكَّ أَنَّ الْمُؤَثَّرَ أَقْوَى فَلَمْ يَلْزَمْ مِنْ مَنَعِهِ لِلرَّجْعَةِ مَنَعُ أَثَرِهِ لَهَا لِضَعْفِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ، وَفِي عَكْسِ ذَلِكَ تَنْقُضِي عِدَّةَ الشُّبْهَةِ بِوَضْعِهِ، ثُمَّ تَعْتَدُ أَوْ تُكْمِلُ لِلطَّلَاقِ وَلَهُ الرَّجْعَةُ قَبْلَ وَضْعِ وَبَعْدَهُ إِلَى انْقِضَاءِ عِدَّتِهِ لَا تَجْدِيدَ قَبْلَ وَضْعِهِ عَلَى الْمَعْتَمِدِ .....

□ فَوُدَّ: (مِمَّا يَأْتِي) أَي: فِي الْفَضْلِ الْآتِي فِي شَرْحِ وَلَا فَلَ. □ فَوُدَّ: (أَنَّ نَيْتَهُ) أَي: الْوَاطِي بِشُّبْهَةِ بَعْدَ الطَّلَاقِ إِلَيْهَا أَيِ الْمُطَوَّءَةِ بِشُّبْهَةِ. □ فَوُدَّ: (وَذَلِكَ) أَي: عَدَمُ صِحَّةِ الرَّجْعَةِ فِي حَالِ بَقَاءِ فِرَاشِ الْوَاطِي بِشُّبْهَةِ أَهْ ع ش. □ فَوُدَّ: (بِأَنَّ هَذَا) أَي: بَقَاءُ الْفِرَاشِ هُنَا. □ فَوُدَّ: (عَلَى مَا يَأْتِي) أَي: عَنْ قَرِيبٍ فِي الْعَكْسِ. □ فَوُدَّ: (لَا يَمْنَعُ الرَّجْعَةَ) أَي: فَهَذَا أَوْلَى بِأَنَّ لَا يَمْنَعُهَا أَهْ كُرْدِي. □ فَوُدَّ: (إِذْ مُجَرَّدُ وَجُودِ الْحَمْلِ) أَي: بِلَا بَقَاءِ الْفِرَاشِ. □ فَوُدَّ: (إِنَّ الْمُؤَثَّرَ) أَي: الْإِسْتِفْرَاشَ، وَقَوْلُهُ: أَقْوَى أَيِ مِنَ الْأَثَرِ وَهُوَ الْحَمْلُ أَهْ ع ش. □ فَوُدَّ: (وَفِي عَكْسِ ذَلِكَ) أَي: فِيمَا إِذَا كَانَ الْحَمْلُ مِنْ وَطْءِ الشُّبْهَةِ سَمِ وَهْ ش. □ فَوُدَّ: (ثُمَّ) أَي: بَعْدَ الْوَضْعِ وَمُضِيِّ زَمَنِ النَّفَاسِ تَعْتَدُ أَيِ إِذَا كَانَ وَطْءُ الشُّبْهَةِ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ تُكْمِلُ أَيِ فِيمَا إِذَا كَانَ بَعْدَ مُضِيِّ بَعْضِهَا. □ فَوُدَّ: (وَلَهُ الرَّجْعَةُ الْخ) أَي: لَا فِي حَالِ بَقَاءِ الْفِرَاشِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ، وَكَذَا فِيمَا يَأْتِي أَهْ سَم. □ فَوُدَّ: (قَبْلَ وَضْعِ الْخ)؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ الْآنَ فِي عِدَّةِ الرَّجْعَةِ فَهِيَ رَجْعِيَّةٌ حُكْمًا وَلِهَذَا يُثْبِتُ التَّوَارُثُ قَطْعًا وَإِذَا رَاجَعَ قَبْلَ الْوَضْعِ فَلَيْسَ لَهُ التَّمَتُّعُ بِهَا حَتَّى تَضَعَ كَمَا فِي الرُّوضَةِ كَأَصْلِهَا.

(تَنْبِيْهُ): لَوْ اشْتَبَهَ الْحَمْلُ فَلَمْ يَدْرَ أَمِنْ الزَّوْجِ هُوَ أَمْ مِنَ الشُّبْهَةِ جُدَّدَ النِّكَاحُ مَرَّتَيْنِ مَرَّةً قَبْلَ الْوَضْعِ وَمَرَّةً بَعْدَهُ لِيَصَادِفَ التَّجْدِيدَ عِدَّتَهُ يَقِينًا فَلَا يَكْفِي تَجْدِيدُهُ مَرَّةً لِحْتِمَالِ وَقُوعِهِ فِي عِدَّةٍ غَيْرِهِ فَإِنْ بَانَ بِالْحَقِ الْقَائِفِ أَنَّهُ وَقَعَ فِي عِدَّتِهِ اكْتَمَى بِذَلِكَ وَلِلْحَامِلِ الْمُشْتَبِهَ حَمْلُهَا نَفَقَةٌ مَدَّةَ الْحَمْلِ عَلَى زَوْجِهَا إِنْ الْحَقَّ الْقَائِفُ الْوَلَدَ بِهِ مَا لَمْ تَصِرْ فِرَاشًا لِغَيْرِهِ بِنِكَاحٍ فَاسِيدٍ فَتَسْقُطُ نَفَقَتُهَا إِلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا لِشُوزِهَا وَلَيْسَ لَهَا مُطَالَبَةٌ قَبْلَ اللَّحُوقِ إِذِ التَّفَقُّةُ لَا تَلْزَمُ بِالشَّكِّ فَإِنْ لَمْ يُلْحِقْهُ بِهِ الْقَائِفُ أَوْ لَمْ يَكُنْ قَائِفٌ فَلَا نَفَقَةٌ عَلَيْهِ وَلَا لِلرَّجْعِيَّةِ مَدَّةُ كَوْنِهَا فِرَاشًا لِلوَاطِي مُغْنِي وَأَسْتَى، وَفِي النِّهَايَةِ وَمِثْلُهُ إِلَّا مَا قَبْلَ التَّنْبِيْهِ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ جُدَّدَ النِّكَاحُ مَرَّتَيْنِ أَيِ حَيْثُ أَرَادَ التَّجْدِيدَ فِي الْعِدَّةِ وَإِلَّا؛ فَلَهُ الصَّبْرُ إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّتَيْنِ وَهُوَ أَوْلَى لَا نَيْفَاءً. الشَّكُّ حَالُ الْعَقْدِ فِي صِحَّةِ النِّكَاحِ أَه. □ فَوُدَّ: (وَبَعْدَهُ الْخ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَيَتَوَارَثَانِ وَيُلْحَقُهَا طَلَاؤُهُ

رَجَعْتُهَا قَبْلَ الْوَضْعِ لَكِنْ بَعْدَ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا أَيِ فِي الصُّورَتَيْنِ كَمَا فِي شَرْحِهِ أَه. □ فَوُدَّ: (وَفِي عَكْسِ ذَلِكَ) أَي: بِأَنَّ كَانَ مِنْ غَيْرِ الْمُطَلَّقِ. □ فَوُدَّ: (وَلَهُ الرَّجْعَةُ قَبْلَ وَضْعِ وَبَعْدَهُ) أَي: لَا وَقْتُ وَطْءِ الشُّبْهَةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ أَيِ الشَّارِحِ، وَكَذَا مَا يَأْتِي قَالَ فِي الرُّوضِ وَيَتَوَارَثَانِ وَيُلْحَقُهَا طَلَاؤُهُ قَبْلَ الْوَضْعِ وَبَعْدَهُ وَإِنْ لَزِمَ زَوْجَتَهُ الْحَامِلَ عِدَّةَ شُبْهَةٍ أَوْ مُطَلَّقَتَهُ فَرَاغَهَا وَالْحَمْلُ لَهُ؛ فَلَهُ وَطْؤُهَا مَا لَمْ تَشْرَعْ فِي عِدَّةٍ

وفارق الرجعة بأنه ابتداء نكاح فلم يصح في عدة الغير وهي شبهة باستدامة النكاح فاحتيل وقوعها في عدة الغير وظاهر كلامهم أن له التجديد بعد الوضع في زمن النفاس مع أنه من غير عدته ويؤجبه بأن المحذور كونها في عدة الغير، وقد انتفى ذلك. (والا) يكن حمل (فإن سبق الطلاق) وطء الشبهة (أتمت عدته) لسبقها (ثم عقب عدة الطلاق) (استأنفت) العدة (الأخرى) التي للشبهة (وله) استئناف غير مقيّد بما قبله من عدم حمل وسبق طلاق (الرجعة في عدته) لا وقت وطء الشبهة نظير ما مرّ (فإذا راجع) وثم حمل أولاً (انقطعت) عدة الطلاق (وشرعت) عقب الرجعة حيث لا حمل منه (ولا فعقب زمن النفاس وله التمتع بها قبل شروعها) (في عدة الشبهة) بأن تستأنفها إن سبقت الطلاق وتتمها إن سبقتها (ولا يستمتع بها) أي الموطوءة بشبهة مطلقاً ما دامت في عدة الشبهة حملاً كانت أو غيره (حتى تقضيها) بوضع أو غيره لا اختلال النكاح بتعلّق حثي الغير بها ومنه يؤخذ أنه يحرم عليه نظرها ولو بلا شهوة والخلوة بها. (وإن

قَبْلَ الْوَضْعِ وَبَعْدَهُ انْتَهَى اهـ سم. قوله: (وَفَارَقَ) أي: التَّجْدِيدُ، وقوله: وهي أي الرجعة اهـ ع ش.

قوله: (كَوْنُهَا) أي: المرأة ولو ذَكَرَ الضَّمِيرُ بِإِزْجَاعِهِ إِلَى التَّجْدِيدِ كَانَ أَنْسَبَ. قوله: (لِسَبْقِهَا) وَلِقَوَّيْهَا لِاسْتِنَادِهَا لِعَقْدٍ جَائِزٍ نِهَائِيٍّ وَمُعْنِي.

قوله (لَسِي): (وَلَهُ) أي: الْمُطْلَقُ اهـ مُعْنِي. قوله: (غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِالْخ) قَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ السَّابِقَ وَلَهُ الرَّجْعَةُ الْخَ لَيْسَ مُغَايِرًا لِمَا هُنَا فَقَوْلُهُ هُنَا نَظِيرُ مَا مَرَّ فِيهِ نَظَرٌ لَاقْتِضَائِهِ مُغَايِرَةً مَا هُنَا لِمَا مَرَّ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سم.

قوله (لَسِي): (الرَّجْعَةُ فِي عِدَّتِهِ) أي: إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا وَتَجْدِيدُ النِّكَاحِ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا اهـ مُعْنِي. قوله: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) والمُرَادُ بِهِ مَا دَامَ الْفِرَاشُ بَاقِيًا كَمَا مَرَّ اهـ ع ش. قوله: (قَبْلَ شُرُوعِهَا) شَمِلَ زَمَنَ النَّفَاسِ اهـ سم. قوله: (مُطْلَقًا) عِبَارَةُ التَّهْيِئَةِ وَالْمُعْنِي بِوَطْءٍ جَزْمًا وَبِغَيْرِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ اهـ.

قوله: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ) أي مِنْ حُرْمَةِ التَّمَتُّعِ، وقوله: حُرْمَةُ نَظَرِهِ هَذَا يُخَالِفُ مَا مَرَّ لَهُ قُبِيلُ الْخُطْبَةِ مِنْ جَوَازِ النَّظَرِ لِمَا عَدَا مَا بَيَّنَّ السَّرَّةَ وَالرُّكْبَةَ مِنَ الْمُعْتَدَةِ عَنِ الشُّبْهَةِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْغَرَضَ مِمَّا ذَكَرَهُ هُنَا مُجَرَّدُ بَيَانِ أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ اعْتِمَادُهُ فَلْيُرَاجِعْ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُمْنَعُ اخْتِذَا ذَلِكَ مِنَ الْمَتْنِ؛ لِأَنَّ النَّظَرَ بِلَا شَهْوَةٍ لَا يُعَدُّ تَمَتُّعًا نَعَمْ إِنْ كَانَ ضَمِيرُهُ مِنْ رَاجِعًا لِقَوْلِ الشَّارِحِ لِاخْتِلَالِ النِّكَاحِ

الشبهة بالوضع انتهت قال في شرحه فإن شرعت في عدة الشبهة حرم عليه وطؤها ما لم تقض العدة أما إذا كان الحمل للواطئ فيحرم على الزوج وطؤها حتى تضع انتهت، وأما غير الوطء من الاستمتاع فمستفاد من قول المتن ولا يستمتع بها إلى آخر المتن والشرح. قوله: (غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِالْخ) قَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ السَّابِقَ وَلَهُ الرَّجْعَةُ الْخَ لَيْسَ مُغَايِرًا لِمَا هُنَا فَقَوْلُهُ أَي الشَّارِحُ بَعْدَ هُنَا نَظِيرُهُ مَا مَرَّ فِيهِ نَظَرٌ لَاقْتِضَائِهِ مُغَايِرَةً مَا هُنَا لِمَا مَرَّ فَلْيَتَأَمَّلْ انْتَهَى. قوله: (قَبْلَ شُرُوعِهَا) شَمِلَ زَمَنَ النَّفَاسِ. قوله: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ) الْخَ كَذَا شَرَحَ م ر.

سَبَقَتِ الشُّبْهَةُ الطَّلَاقَ (قُدِّمَتْ عِدَّةُ الطَّلَاقِ)؛ لِأَنَّهَا أَقْوَى بِاسْتِنَادِهَا لِعَقْدِ جَائِزٍ (وَقِيلَ) تُقَدَّمُ عِدَّةُ (الشُّبْهَةِ) لِسَبْقِهَا، وَفِي وَطْءٍ بِنِكَاحٍ فَاسِدٍ وَوَطْءٍ بِشُبْهَةِ أُخْرَى وَلَا حَمْلٌ يُقَدَّمُ الْأَسْبَقُ مِنَ التَّفْرِيقِ بِالنِّسْبَةِ لِلنِّكَاحِ وَمِنَ الْوَطْءِ بِالنِّسْبَةِ لِلشُّبْهَةِ.

### فصل في حكم معاشرَةِ المَفَارِقِ لِلْمُعْتَدَةِ

(عَاشِرُهَا) أَيِ الْمُفَارَقَةِ بِطَلَاقٍ أَوْ فسخِ مُعَاشَرَةٍ (ك) مُعَاشَرَةٍ (زَوْجٍ) لِزَوْجَتِهِ بِأَن كَانَ يَخْتَلِي بِهَا وَيَتِمَكَّنُ مِنْهَا وَلَوْ فِي بَعْضِ الزَّمَنِ (بَلَا وَطْءٍ) .....

إِلَخْ لَمْ يَتَعُدَّ الْأَخْذُ اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (وَفِي وَطْءٍ بِنِكَاحٍ فَاسِدٍ إِلَخْ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى تَبَيَّنَتْ لَوْ كَانَتِ الْعِدَّتَانِ مِنْ شُبْهَةٍ وَلَا حَمْلٌ قُدِّمَتْ الْأُولَى لِتَقَدُّمِهَا وَلَوْ نَكَحَ شَخْصٌ امْرَأَةً نِكَاحًا فَاسِدًا، ثُمَّ وَطَّئَهَا شَخْصٌ آخَرُ بِشُبْهَةٍ قَبْلَ وَطْئِهِ أَوْ بَعْدَهُ، ثُمَّ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا قُدِّمَتْ عِدَّةُ الْوَاطِئِ بِهَا بِشُبْهَةٍ لِتَوْقُفِ عِدَّةِ النِّكَاحِ الْفَاسِدِ عَلَى التَّفْرِيقِ بِخِلَافِ عِدَّةِ الشُّبْهَةِ فَإِنَّهَا مِنْ وَقْتِ الْوَطْءِ وَلَيْسَ لِلْفَاسِدِ قُوَّةُ الصَّحِيحِ حَتَّى يُرْجَعَ بِهَا وَلَوْ نَكَحَتْ فَاسِدًا بَعْدَ مُضِيِّ قُرَائِنٍ وَلَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَهُمَا إِلَى مُضِيِّ سِنِّ الْيَاسِ أَتَمَّتِ الْعِدَّةُ الْأُولَى بِشَهْرِ بَدَلًا عَنْ الْقُرَى الْبَاقِي، ثُمَّ اعْتَدَتْ لِلْفَاسِدِ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ كَانَ ثُمَّ حَمَلَ فَعِدَّةُ صَاحِبِهِ مُطْلَقًا مُقَدَّمَةٌ تَقَدَّمُ الْحَمْلُ أَوْ تَأَخَّرَ؛ لِأَنَّ عِدَّتَهُ لَا تَقْبَلُ التَّأَخِيرَ كَمَا مَرَّ وَحَيْثُ كَانَتِ الْعِدَّتَانِ مِنْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ كَانَ لِكُلِّ مِنَ الْوَاطِئَيْنِ تَجْدِيدُ النِّكَاحِ فِي عِدَّتِهِ دُونَ عِدَّةِ الْآخَرِ اهـ . قَوْلُهُ: (يُقَدَّمُ الْأَسْبَقُ مِنَ التَّفْرِيقِ بِالنِّسْبَةِ لِلنِّكَاحِ إِلَخْ) يَعْني أَنَّهُ إِذَا كَانَ وَطْءُ الشُّبْهَةِ سَابِقًا عَلَى النِّكَاحِ قُدِّمَتْ عِدَّتُهُ وَإِنْ كَانَ التَّفْرِيقُ بِالنِّسْبَةِ لِلنِّكَاحِ الْفَاسِدِ سَابِقًا عَلَى الْوَطْءِ قُدِّمَتْ عِدَّتُهُ فَالسَّابِقُ مِنَ التَّفْرِيقِ وَالْوَطْءِ عِدَّتُهُ مُقَدَّمَةٌ اهـ ع ش .

### (فَصْلٌ: فِي حُكْمِ مُعَاشَرَةِ الْمَفَارِقِ لِلْمُعْتَدَةِ)

قَوْلُهُ: (فِي حُكْمِ مُعَاشَرَةِ الْمَفَارِقِ) إِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي التَّرْجُمَةِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي تَعَلَّقَ بِمُعَاشَرَتِهِ الْأَخْكَامُ الْآتِيَةُ بِخِلَافِ الْأَجَنَبِيِّ فَإِنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِمُعَاشَرَتِهِ حُكْمٌ اهـ رَشِيدِي . قَوْلُهُ: (أَيِ الْمُفَارَقَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبِهِ يَنْدَفِعُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (بَأَن نَوَى) إِلَى (كَمَلَتْ) . قَوْلُهُ: (بَأَن كَانَ يَخْتَلِي بِهَا) عِبَارَةُ بَعْضِهِمْ بِالْمَوَاطِنِ وَالْمُبَاشَرَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ اهـ رَشِيدِي . قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي بَعْضِ الزَّمَنِ) صَادِقٌ بِمَا إِذَا قَلَّ الزَّمَنُ جِدًّا وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ وَإِنَّمَا احْتَرِزَ بِهِ عَنْ اشْتِرَاطِ دَوَامِ الْمُعَاشَرَةِ اهـ رَشِيدِي .

قَوْلُهُ (سَنِي): (بَلَا وَطْءٍ) خَرَجَ بِهِ مَا إِذَا وَطِئَ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا لَمْ يَمُنَّعْ انْقِضَاءُ الْعِدَّةِ فَإِنَّهُ زِنَا لَا حُرْمَةَ لَهُ وَإِنْ كَانَ رَجْعِيًّا ائْتَمَّتِ الْمُضِي فِي الْعِدَّةِ مَا دَامَ يَطْلُوها؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ لِرَأْيِ الرَّجْمِ وَهِيَ مَشْغُولَةٌ وَبِقَوْلِهِ فِي عِدَّةِ أَقْرَاءِ إِلَخْ الْحَمْلُ فَإِنَّ الْمُعَاشَرَةَ لَا تَمُنَّعُ انْقِضَاءُ الْعِدَّةِ بِهِ بِحَالٍ . وَأَفْهَمَ تَغْيِيرُهُ بِنْتِ الْوَطْءِ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ مَعَ ذَلِكَ الْإِسْتِمْنَاعُ بِهَا وَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنَّ الْحَقَّ الْإِمَامُ بِالْوَطْءِ اهـ مُعْنَى . اعْلَمْ أَنَّ الْفَاضِلَ الْمُحَشِي نَقَلَ نَحْوَ مَا فِي الْمُعْنَى عَنِ الرُّوضَةِ، ثُمَّ قَالَ وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ مَعَ الْوَطْءِ لَا خِلَافَ فِي التَّفْصِيلِ بَيْنَ الْبَائِنِ وَالرَّجْعِيِّ وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي الْإِنْقِضَاءِ مَعَ وَطْءِ الْبَائِنِ وَجَرَيَانِ خِلَافٍ فِي الْإِنْقِضَاءِ

### (فَصْلٌ: فِي حُكْمِ مُعَاشَرَةِ الْمَفَارِقِ لِلْمُعْتَدَةِ)

أو معه والتقيد بعده إنما هو ليجزيان الأوجه الآتية كما يفهمه عللها (في عدة) غير حمل من (أقراء أو أشهر فأوجه) ثلاثة أولها تنقضي مطلقاً ثانيها لا مطلقاً ثالثها وهو (أصحها إن كانت بائناً انقضت) عدتها مع ذلك إذ لا شبهة لإفراشه ومن ثم لو وُجدت بأن جهل ذلك وعذر لم تنقض كالرجعية في قوله (والا) تكن بائناً (فلا) تنقضي لكن إذا زالت المعاشره بأن نوى أنه لا يعود إليها فما دام ناوياً فهي باقية فيما يظهر كملت على ما مضى وذلك لشبهة الإفراش كما لو نكحها جاهلاً في العدة لا يحسب زمن استغراشه عنها بل تنقطع من حين الخلوة ولا يتطّل

مع عدم وطئها ولعلّه غير مغفول اه سيّد عمر . قوّه: (أو معه) ومعلوم حرمة ذلك اه ع ش .  
 قوّه: (أو معه) يتقيد بالنسبة للبائين بما إذا لم تكن شبهة وإلا فسباني أن الوطء بشبهة يقطع عدة البائين وكان الأصوب أن يبقى المثني على ظاهره فإن التقيد بعدم الوطء لآتي الأحكام الآتية لا لآتي الأوجه فليراجع اه رشيد . قوّه: (كما يفهمه عللها) أي: المذكورة في كلامهم وإلا فالشارح لم يذكر هنا منها شيئاً اه ع ش . قوّه: (تنقضي مطلقاً) أي: لأن هذه المخالطة لا توجب عدة اه مغني . قوّه: (لا مطلقاً) أي: لأنها بالمعاشره كالزوجة اه مغني . قوّه: (ومن ثم لو وُجدت) أي: الشبهة اه ع ش .  
 قوّه: (لم تنقض الخ) ظاهره وإن لم يكن وطء لكن عبارة شرح المنهج نعم إن عاشرها بوطء شبهة فكالرجعية انتهت وهي التي ثلاث ما يأتي اه رشيد . قوّه: (فلا تنقضي) أي: عدتها وإن طالت المدة اه مغني . قوّه: (بأن نوى الخ) أو فرق القاضي بينهما كما مر . قوّه: (أن لا يعود إليها) أي: المعاشره اه سم ، وكذا الضمير إن في قوله ناوياً فهي باقية . قوّه: (ناوياً) الأوفق لما قبله لم ينوّه أي عدم العود فيشمل الإطلاق . قوّه: (كملت) جواب إذا ش اه سم . قوّه: (على ما مضى) أي: من عدتها قبل المعاشره اه ع ش . قوّه: (وذلك) راجع إلى قول المتن: (والا فلا) . قوّه: (كما لو نكحها) أي: الزوج اه ع ش عبارة المغني كما لو نكحت غيره اه ويؤيدها قول الشارح جاهلاً الخ إذ تجديد نكاح غير المطلقة ثلاثاً صحيح مطلقاً . قوّه: (بل تنقطع) عطف على فلا تنقضي اه كزدي وقضية صنيع ع ش أنه عطف على قوله لا يحسب الخ ولعلّه الظاهر لئلا يتكرر قوله ولا يتطّل بها ما مضى فبني الخ مع قوله السابق لكن إذا زالت المعاشره كملت الخ . قوّه: (من حين الخلوة) المناسيب لما يأتي في قوله ولو نكح معتدة الخ من حين الوطء إلا أن يفرق بأن النكاح الفاسد هنا لما كان من الزوج وتقدم فراشه

قوّه: (أو معه) عبارة الرضعة فصل طلق زوجته وهجرها أو غاب عنها انقضت عدتها بمضي الأقراء أو الأشهر ، فلو لم يهجرها بل كان يطؤها فإن كان الطلاق بائناً لم يمنع ذلك انقضاء العدة؛ لأنه وطء زناً لا حرمة له فإن كان رجعيًا قال المتولي لا تشرع في العدة ما دام يطؤها؛ لأن العدة لبراءة الرجم وهي مشغولة وإن كان لا يطؤها ولكن يخالطها ويعاشرها معاشره الأزواج فثلاثة أوجه الخ اه وقضيته أنه مع الوطء لا خلاف في التفصيل بين البائين والرجعية ويلزم من ذلك أنه لا خلاف في الانقضاء مع وطء البائين وجزيان خلاف في الانقضاء مع عدم وطئها ولعلّه غير مقبول فليتأمل .  
 قوّه: (فما دام ناوياً) أي: المعاشره، وقوله: كملت جواب إذا ش .

بها ما مضى فتبني عليه إذا زالت ولا تحسب الأوقات المتخللة بين الخلوات (و) في هذه (لا رجعة) له عليها (بعد) مضى (الأقراء أو الأشهر) وإن لم تنقض عدتها (قلت) يلحقها الطلاق إلى انقضاء العدة احتياطاً فيهما وتغليظاً عليه لتقصيره وبه يندفع ما أطال به جمع هنا وقضية تعبيرهم ببقاء العدة بقاء التوارث بينهما وإن تردد فيه الزركشي وغيره ومؤنتها عليه إلى انقضائها وعليه يفرق بينهما وبين الرجعة بأنهم غلبوا فيها كونها ابتداء نكاح في مسائل فاحتيط لها بامتناعها عند مضى صورة العدة بخلاف نحو التوارث والتفقه فإنها محض آثار مترتبة على التكاح الأول فلم تنقطع بمضى مجرد صورة العدة لكن الذي رجحه البلقيني أنه لا مؤنة لها وجزم به غيره فقال لا توارث بينهما ولا يصح إيلاء منها ولا ظهار ولا إلعان ولا

اكتفي في حقه بالخلوة بخلاف الأجنبي اهـ ع ش . ويؤيده ظاهر قول الشارح السابق ومن ثم لو وجدت الخ لم تنقض كالرجعية الخ لكن قضية قول المغني فرع لو طلق زوجته ثلاثاً، ثم تزوجها ووطئها في العدة طائناً انقضائها وتحللها بزواج آخر لم تنقض العدة كالرجعية اهـ عدم الفرق واشتراط الوطء مطلقاً كما مر عن الرشدي عن شرح المنهج . قود: (ما مضى) أي: من عدتها قبل المعاشرة . قود: (ولا تحسب الخ) أي: من العدة . قود: (وفي هذه) أي: صورة معاشرة الرجعية اهـ ع ش . قود: (سنس) (ويلحقها) أي: الرجعية حيث حكم بعدم انقضاء عدتها بما ذكر الطلاق أي طلاقاً ثانية وثالثة إن كان طلقها طلاقاً فقط اهـ معني . قود: (فيهما) أي: في عدم صحة الرجعة ولحوق الطلاق . قود: (بقاء التوارث الخ) خلافاً للنهاية كما يأتي . قود: (ومؤنتها) عطف على التوارث . قود: (بينهما) أي: التوارث والمؤنة . قود: (فإنها) أي: التوارث والتفقه ونحوهما مما يأتي آتياً . قود: (فلم تنقطع) أي: التوارث والتفقه ونحوهما . قود: (لكن الذي رجحه البلقيني) عبارة التاشيري وقال أي البلقيني على الأول أي أنه لا رجعة بعد الأقراء أو الأشهر الأخوط أن لا يتزوج أختها ولا أربعا سواها لتعديده بالمخالطة التي منعت انقضاء العدة ولا يجب التفقه والكسوة ولا يصح خلعها وليس لنا امرأة يلحقها الطلاق ولا يصح خلعها إلا هذه اهـ . ويتبعني أن يكون المراد أنه إذا خالعتها وقع الطلاق ولا يلزم العوض انتهت اهـ سم . قود: (فقال) أي: غير البلقيني . قود: (لا توارث بينهما الخ) أفتى بجميع ذلك شيخنا الشهاب الرملي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى سم ونهاية .

قود: (لكن الذي رجحه البلقيني الخ) عبارة التاشيري وقال أي البلقيني على الأول أي أنه لا رجعة بعد الأقراء . أو الأشهر الأخوط أنه لا يتزوج أختها ولا أربعا سواها لتعديده بالمخالطة التي منعت انقضاء العدة قال ولا يجب التفقه والكسوة؛ لأنها بائن بالنسبة إلى أنه لا تجوز رجعتها قال ولا يصح خلعها ليلد لها العوض من غير فائدة قال وليس لنا امرأة يلحقها الطلاق ولا يصح خلعها إلا هذه ولم أر من تعرض له انتهى قال التاشيري ويتبعني أن يكون المراد أنه إذا خالعتها وقع الطلاق ولا يلزم العوض . قود: (فقال لا توارث بينهما الخ) أفتى بجميع ذلك شيخنا الشهاب الرملي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى .



مؤنة لها ويجب لها السكنى؛ لأنها بائن إلا في الطلاق ولا يُحدّ بوطئها انتهى. (ولو عاشرها أجنبي) فيها بغير شبهة ولا وطء كمعاشره الزوج (انقضت) العدة (والله أعلم) لعدم الشبهة أما إذا عاشرها بشبهة كأن كان سيدها فهو كمعاشره الرجعية، وأما إذا عاشرها بوطء فإن كان زناً لم يؤثّر أو بشبهة فهو كما في قوله الآتي ولو نكح معتدة إلى آخره وخرج بأقراء أو أشهر عدة الحمل فتنقضي بوضعه مطلقاً لتعذر قطعها. (ولو نكح معتدة) لغيره (بظن الصحة ووطئ انقطعت) عدتها (من حين وطئ) لحصول الفراش بوطئه بخلاف ما إذا لم يَطأ فلا تنقطع وإن عاشرها لانتهاء الفراش إذ مجرّد العقد الفاسد لا حرمة له (وفي قول أو وجه) وهو الأثبت ومن ثمّ جزم به في الروضة تنقطع (من) حين (العقد) لإعراضها به عن الأولى. (ولو راجع حائلاً، ثم طلق) ها (استأنفت) العدة وإن لم يَطأها بعد الرجعة لعودها بها للنكاح الذي وُطئت فيه (وفي القديم) وحكى جديداً (تبنى إن لم يَطأ) ها بعد الرجعة وخرج براجع، ثم طلق طلاقه الرجعية في عدتها فإنها تبني على العدة الأولى. (أو راجع حائلاً، ثم طلق) ها (فبالوضع) تنقضي عدتها وإن وطئ بعد الرجعة لإطلاق الآية (فلو وضعت) بعد الرجعة (ثم طلق) ها (استأنفت) عدة وإن لم يَطأ بعد الرجعة لما مرّ أنها بها عادت لما وُطئت فيه (وقيل إن لم يَطأ) ها.....

• قوله: (إلا في الطلاق) أي: لحرقه، وفيه مسامحة لما مرّ من أنه تجب لها السكنى ويأتي من أنه لا يُحدّ بوطئها اءع ش. • قوله: (فيها) أي: العدة. • قوله: (بغير شبهة) إلى الفضل في المغني إلا قوله: (لغيره). • قوله: (كأن كان سيدها إلخ) انظر ما دخل تحت الكاف ولعل الكاف استقصائية كما هو صريح صنيع الرّوض وشرح المنهج اه رشيدى. • قوله: (مطلقاً) أي: في الطلاق البائن وغيره، وفي معاشره الأجنبي وغيره. • قوله: (لتعذر قطعها) أي: عدة الحمل إلخ.

• قول (سنى): (ولو نكح معتدة بظن الصحة إلخ) فإن قيل هذه المسألة مكررة لذكرها في قول المتن سابقاً ولو نكحت في العدة إلخ أجب بأنها ذكرت هنا لبيان وقت انقضاء العدة الأولى وهناك لتصوير عدتين من شخصين اءع مغني.

• قول (سنى): (معتدة) أي: عن طلاق بائن أو رجعي اءع ش. • قوله: (لحصول الفراش إلخ) ومرّ أنه إذا زال الفراش بالتفريق أي أو بنية عدم العود إلى المعاشره ثبني على ما مضى اه كزدي. • قوله: (وهو الأثبت) أي كونه وجهاً ش وسم. • قوله: (وجزم به) أي: بكون الخلاف وجهاً اءع مغني. • قوله: (عن الأولى) أي: العدة الأولى عبارة النهاية والمغني عن الأولى اه أي الزوج الأول وهو الأنسب.

• قوله: (بها) أي: الرجعة. • قوله: (فإنها ثبني إلخ) أي: فتكتفي بما بقي وإن قلّ كفرء عن الطلاق الأول والثاني اءع ش.

(بعد الوضع) ولا قبله (فلا عِدَّة ولو خالَع موطوءة، ثم نكحها) في العِدَّة (ثم وط) ثمها (ثم طلق) استأنفت عِدَّة لأجل الوطء (ودخل فيها البقية) من العِدَّة الأولى ولو فرض بقية شيء منها ولا فهي قد ارتفعت من أصلها بالنكاح والوطء بعده ومن ثم لو لم يوجد وطء بنت على ما سبق من الأولى وأكملتها ولا عِدَّة لهذا الطلاق؛ لأنه قبل الوطء.

### فصل في الضرب الثاني من الضربين السابقين أوّل الباب وهو عِدَّة الوفاة

واكتفى عن التصريح به وبوجوبه اتكالا على شهرة ذلك ووضوحه، وفي المفقود، وفي الإحداد (عِدَّة حرة حائل) أو حامل بحمل لا يلحق ذا العِدَّة كما يُعلم مما سيذكره (لوفاة)

• قول (سني): (بعد الوضع) لم يذكره في المحرّر ولا في الروضة فكان الأولى حذفه اهـ معني.

• قول (سني): (ثم نكحها إلخ) اقتضى صحة نكاح المختلعة في عدته وهو المذنب.

(تيمّة): لو أحبل امرأة بشبهة، ثم نكحها ومات أو طلقها بعد الدخول هل تنقضي عِدَّة الشبهة وعِدَّة الوفاة أو الطلاق بالوضع؛ لأنهما من شخص واحد أو بالأكثر منه ومن عِدَّة الوفاة في الأولى وعِدَّة الطلاق في الثانية وجهان أوجههما كما قال شيخنا الأوّل ولو طلق زوجته الأمة، ثم اشتراها انقطعت العِدَّة في الحال على ظاهر المذهب وحلت له ويتبقى بقية العِدَّة عليها حتى يزول ملكه فحينئذ تنقضها حتى لو باعها أو اغتفها لا يجوز تزويجها حتى تنقضي بقية العِدَّة قاله المتولّي وغيره اهـ معني.

• قول (سني): (ثم طلقها) أي: أو خالعا ثانيا اهـ معني. • قوله: (من العِدَّة الأولى) أي: من عِدَّة الخلع اهـ ش. • قوله: (لو فرض بقية شيء) أي: مع أن المفروض ممتنع اهـ كردي. • قوله: (بالنكاح والوطء بعده) قضيته أن مجرد النكاح لا ترتفع به وعلى هذا يتضح قوله الآتي بنت على ما سبق من الأولى إلخ فتأمل اهـ سم عبارة المعني واحترز بقوله ووطئ عما إذا طلق قبل الوطء فإنها تبنى على العِدَّة الأولى ولا عِدَّة لهذا الطلاق وعليه فيه نصف المهر فقط؛ لأنه نكاح جديد طلقها فيه قبل الوطء فلا يتعلق به عِدَّة بخلاف ما مرّ في الرجعية اهـ. • قوله: (ومن ثم لو لم يوجد وطء إلخ)، فلو اختلفا في الوطء وعديمه صدق منكزه على قاعدة أن منكز الوطء يصدق إلا فيما استثنى اهـ ش.

### (فصل: في عِدَّة الوفاة)

• قوله: (في الضرب الثاني) إلى قول المتن أو باين في النهاية لإقوله، ثم رأيت إلى أن الأربعة وقوله ويرد إلى المتن. • قوله: (وهو) أي: الضرب الثاني. • قوله: (به وبوجوبه) أي: الضرب الثاني. • قوله: (وفي المفقود إلخ) عطف على قوله: (في الضرب الثاني). • قوله: (بحمل لا يلحق إلخ) أي: بأن كان من زنا أو شبهة فالأوّل تنقضي معه العِدَّة والثاني تؤخر معه عِدَّة الوفاة عن عِدَّة الشبهة فتشترع

• قوله: (بالنكاح والوطء بعده) قضيته أن مجرد النكاح لا ترتفع به وعلى هذا يتضح قوله الآتي بنت على ما سبق من الأولى وأكملتها فتأمل.

### (فصل: في عِدَّة الوفاة)



ذَكَرَ أَنَّ حِكْمَةَ ذَلِكَ أَنَّ الْأَرْبَعَةَ بِهَا يَتَحَرَّكُ الْحَمْلُ وَتُفْتَحُ الرُّوحُ وَذَلِكَ يَسْتَدْعِي ظُهُورَ حَمْلِ  
إِنْ كَانَ وَتُعْتَبَرُ الْأَرْبَعَةُ بِالْأَهْلَةِ مَا لَمْ يَمُتْ أَثْنَاءَ شَهْرٍ، وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُ أَكْثَرُ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ فَحِينَئِذٍ  
ثَلَاثَةٌ بِالْأَهْلَةِ وَتُكْمِلُ مِنَ الرَّابِعِ مَا يُكْمِلُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَلَوْ جَهِلَتْ الْأَهْلَةُ حَسِبَتْهَا كَامِلَةً. (و)  
عِدَّةُ (أُمَةٍ) حَائِلٍ أَوْ حَامِلٍ بَمَنْ لَا يَلْحَقُهُ أَيُّ مَنْ فِيهَا رِقٌّ قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ بِأَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ (نُصْفُهَا)  
وَهُوَ شَهْرَانِ هِلَالِيَّانِ بِقِيَدِهِ السَّابِقِ وَخَمْسَةُ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهَا عَلَى التَّصْفِيفِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الثَّلَاثَةِ  
الْأَشْهُرِ وَبَحْثُ الزَّرْكَشِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّ قِيَاسَ مَا مَرَّ أَنَّهُ لَوْ ظَنُّهَا زَوْجَتُهُ الْحُرَّةُ لَرَمَاهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ  
وَعَشْرًا وَيُرَدُّ بِأَنَّ عِدَّةَ الْوَفَاةِ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى الْوَطْءِ فَلَمْ يُؤْتَرْ فِيهَا الظَّنُّ عِنْدَهُ وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا

■ قَوْلُهُ: (ذَكَرَ إِنْ حِكْمَةَ ذَلِكَ الْإِنْ) قَدْ يُقَالُ إِنْ ذَلِكَ يُنَافِي كَوْنَهَا لِلتَّجَمُّعِ الْمُسْتَوِيِّ فِيهِ الْمَذْخُولُ بِهَا  
وغيرها اهـ رَشِيدِي، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْحِكْمَةَ لَا تَطْرُدُ وَالتَّكَاثُ لَا تَتَنَازَعُ. ■ قَوْلُهُ: (بِهَا) أَيُّ: الْأَرْبَعَةُ.  
■ قَوْلُهُ: (وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُ أَكْثَرُ الْإِنْ) أَيُّ: وَأَمَّا لَوْ بَقِيَ مِنْهُ عَشْرَةٌ فَقَطْ فَتَعْتَدُ بِأَرْبَعَةٍ أَهْلَةٍ بَعْدَهَا وَلَوْ تَوَاقَصَ ع  
ش وَرَسْمُ أَيٍّ أَوْ أَقَلُّ مِنْهُ عَشْرَةٌ فَتُكْمَلُهَا مِنَ الْخَامِسِ. ■ قَوْلُهُ: (مِنْ الرَّابِعِ) مِنْ فِيهِ ابْتِدَائِيَّةٌ اهـ رَشِيدِي.  
■ قَوْلُهُ: (لَوْ جَهِلَتْ الْإِنْ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ خَفِيََتْ عَلَيْهَا الْأَهْلَةُ كَالْمَحْبُوسَةِ اغْتَدَّتْ بِمِائَةٍ وَثَلَاثِينَ اهـ.  
■ قَوْلُهُ: (وَأُمَةٍ الْإِنْ) وَلَوْ عَقَّتْ الْأُمَةُ مَعَ مَوْتِهِ اغْتَدَّتْ كَحُرَّةٍ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ مُغْنِي وَأَسْنَى.  
■ قَوْلُهُ: (بِقِيَدِهِ السَّابِقِ) وَهُوَ قَوْلُهُ مَا لَمْ يَمُتْ أَثْنَاءَ شَهْرٍ. الْإِنْ اهـ ع ش. عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرُ قَوْلُهُ بِقِيَدِهِ  
السَّابِقِ لَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّسَامُحِ وَالْمَقْصُودُ وَاضِحٌ فَيُقَالُ عَلَى نَهْجِ مَا تَقَدَّمَ مَا لَمْ يَمُتْ أَثْنَاءَ شَهْرٍ،  
وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُ أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةِ أَيَّامٍ فَشَهْرٌ هِلَالِيٌّ وَيُعْتَبَرُ مَعَهُ مِنَ الثَّانِي مَا يُكْمِلُ خَمْسَةً وَثَلَاثِينَ يَوْمًا اهـ  
وعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيَأْتِي فِي الْإِنْكَسَارِ وَالْخَفَاءِ مَا مَرَّ اهـ. ■ قَوْلُهُ: (إِنْ قِيَاسَ مَا مَرَّ) أَيُّ: فِي أَوَائِلِ الْبَابِ فِي  
التَّشْبِيهِ الْأَوَّلِ. ■ قَوْلُهُ: (إِنَّهُ لَوْ ظَنُّهَا) أَيُّ: عِنْدَ الْوَطْءِ بِدَلِيلِ الْفَرْقِ اهـ س م. ■ قَوْلُهُ: (زَوْجَتُهُ الْحُرَّةُ) أَيُّ: وَلَمْ  
يَتَكَشَّفْ لَهُ الْحَالُ إِلَى الْمَوْتِ بِخِلَافِ مَا لَوْ انْكَشَفَ لَهُ الْحَالُ قَبْلَ الْمَوْتِ فَتَعْتَدُ عِدَّةَ الْأُمَةِ اهـ س م عَنْ  
الْأَسْنَى عَنِ الزَّرْكَشِيِّ. ■ قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ الْإِنْ) رَدُّهُ النَّهْيُ بِمَا نَصَّه: وَأَمَّا مَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّ قِيَاسَ مَا  
مَرَّ الْإِنْ صَحِيحٌ إِذْ صَوَّرْتَهُ أَنَّ يَطَأُ زَوْجَتَهُ الْأُمَةُ ظُلْمًا أَنَّهَا زَوْجَتُهُ الْحُرَّةُ وَيَسْتَمِرُّ ظَنُّهُ إِلَى مَوْتِهِ فَتَعْتَدُ لِلْوَفَاةِ

■ قَوْلُهُ: (وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُ أَكْثَرُ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ) وَإِنْ بَقِيَ مِنْهُ عَشْرَةٌ اغْتَدَّتْ بِهَا بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ بَعْدَهَا شَرَحَ  
رَوْضُ. ■ قَوْلُهُ: (أَيُّ مَنْ فِيهَا رِقٌّ الْإِنْ) فِي شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُبْعَضَةَ كَالْقِتَّةِ وَأَنَّ  
الْأُمَّةَ لَوْ عَقَّتْ مَعَ مَوْتِهِ اغْتَدَّتْ كَالْحُرَّةِ اهـ. ■ قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ الْإِنْ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ  
قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ لَوْ وَطِئَ أُمَةً يَظُنُّ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ الْحُرَّةُ وَلَمْ يَتَكَشَّفْ لَهُ الْحَالُ إِلَى الْمَوْتِ اغْتَدَّتْ  
عِدَّةَ الْحُرَّةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ انْكَشَفَ لَهُ الْحَالُ قَبْلَ الْمَوْتِ فَتَعْتَدُ عِدَّةَ الْأُمَةِ لَا يَقْطَعُ أَثَرُ الظَّنِّ بِالْعِلْمِ بِالْحَالِ  
لَاخْتِصَاصِ عِدَّةِ الْوَفَاةِ بِالنِّكَاحِ الصَّحِيحِ وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا مَاتَ قَبْلَ عِلْمِهِ بِالْحَالِ اهـ وَيَتَّبِعِي تَضْوِيرُ مَا  
قَالَ الزَّرْكَشِيُّ بِكَوْنِ تِلْكَ الْأُمَةِ زَوْجَةً لَهُ لَا مَمْلُوكًا لَهُ أَوْ لغيره، وَقَوْلُهُ: لَاخْتِصَاصِ الْإِنْ بِخِتَاجِ لِتَأْمُلِ.  
■ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَوْ ظَنُّهَا) أَيُّ: عِنْدَ وَطْئِهَا بِدَلِيلِ الْفَرْقِ. ■ قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ بِأَنَّ عِدَّةَ الْوَفَاةِ الْإِنْ) رَدُّ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْوَطْءَ

وما مَرَّ. (وإن مات عن رجعية انتقلت إلى) عِدَّة (وفاة) وسَقَطَتْ بَقِيَّةُ عِدَّةِ الطَّلَاقِ فَتَحْدُ وتسقط نفقتها (أو) عن (بائِن) كمنفوخ نكاحها كأن اشترى زوجته، ثم مات عقيب الشراء (فلا) تنتقل بل تُكْمَلُ عِدَّةُ الطَّلَاقِ أو الفسخ؛ لأنها ليست زوجة فلا تحدد ولها الثقة إن كانت حايِل.

(فرع): قال الزركشي علّق الطلاق بموته ومات فالظاهر أنها تعتد عدة الوفاة وإن أوقعنا

عدة حرة إذ الظن كما نقلها من الأقل إلى الأكثر في الحياة فكذا في الموت وبذلك سقط القول بأنه يرد بأن عدة الوفاة لا تتوقف إلخ اه قال الرشيد في قوله وبذلك سقط القول إلخ قال سم هذا عجيب مع ما أشار إليه الشارح من الفرق بأن عدة الحياة لما توقفت على الوطء اختلفت باختلاف الظن فيه بخلاف عدة الوفاة لا تتوقف عليه فلم تختلف بذلك اه، وكذا رده ع ش بما نصّه: وما قاله حجاج الأقرب لما علّل به اه. فوّد: (فتحد) بضم التاء وكسر الحاء من الإحداد. فوّد: (فلا تحد) إلى قوله: (انتهى) زاد المعني عقبه ما نصّه: وعدة الوفاة والإحداد لا يلزمان أم الولد وفاسدة النكاح والموطوءة بشبهة؛ لأن ذلك من خصائص النكاح الصحيح اه، وفي سم هنا عن الروضة والزوض وشرجه زيادة بسط في أحوال المستولدة التي مات سيدها وزوجها معاً أو مرتباً. فوّد: (قال الزركشي إلخ) اعتمد المعني كما أشرنا إليه والنهاية. فوّد: (علّق الطلاق بموته إلخ)، وفي البحريني عن القليوبي ما نصّه: فرع لو قال أنت طالق قبل موتي بأربعة أشهر وعشرة أيام، ثم مات بعد تلك المدة تبين وقوعه ولا عدة عليها

بظن أنها زوجته الحرة كما أثر في العدة في الحياة فليؤخر بعد الموت وأقول هذا عجيب مع ما أشار إليه الشارح من الفرق بأن عدة الحياة لما توقفت على الوطء اختلفت باختلاف الظن فيه بخلاف عدة الوفاة لا تتوقف عليه فلم تختلف بذلك نعم قد يرد على الزركشي أيضاً ما تقدم في آخر باب اللقيط فيما لو أقرت متزوجة بالرق، والزواج بمن لا تحل له الأمة أنه لا يفسخ نكاحه لعدم قبول إقرارها في حقه وأنها معتدة للوفاة عدة الإماء سواء أقرت قبل موت الزوج أم بعده فهذه حرة في اعتقاد الزوج مع معاشرته لها واستمتاعه بها على ذلك الاعتقاد إلى الموت ومع ذلك لم تعتد عدة الحرائر بل عدة الإماء ولما أورد ذلك على م ر الموافق الزركشي حمّله على ما إذا لم يطأها الزوج قبل الموت اه وأقول يجاب أيضاً بمنع أنها حرة في اعتقاد الزوج كما بيّناه في الحاشية في باب اللقيط أخذاً من عباراتهم ثم المصراحة بذلك كقولهم: للزوج الخيار في فسخ النكاح إن شرطت الحرية وعلّوه بقوات الشرط اه ولو اعتقد حرّيتها لم يقت الشرط في اعتقاده فلا وجه لتخييره وكقولهم: إن أولادها الحادّين بعد الإقرار أرقاء وعلّوا ذلك بقولهم: لانه وطينها عالماً برقها اه لكن يشكّل نفى حرّيتها في اعتقاد الزوج مع التعليل بعدم قبول إقرارها في حقه فليراجع.

(فرع): في الروضة في باب الاستبراء ما نصّه: فرع المستولدة المزوجة إذا مات سيدها وزوجها جميعاً؛ فله أحوال أحدها أن يموت السيد أولاً فقد مات وهي موزوجة، وقد ذكرنا أنه لا استبراء عليها

الطلاق فُبَيِّلَ الموت ولا تَرُثَ احتياطاً في الموضعين انتهى، وفيه نَظَرٌ والذي مرَّ أنه لا طلاق هنا فتَعَدُّ عِدَّةَ الوفاة وتَرُثُ. (و) عِدَّةُ (حَامِلٍ بَوَاضِعِهِ) لِلآيَةِ (بشروطه السابق) وهو انفصال كُلِّهِ وإمكانُ نِسْبَتِهِ لِلْمَيِّتِ ولو احتمالاً (فلو مات صبي) لا يُمكنُ إنزاله (عن حاملٍ فبالأشهر) عِدَّتُهَا

ولا إزث لها وإن كان الطلاق رجعيًا ويؤخذ مما يأتي أنه لا إحداء عليها أيضاً ولا يُمنع من معاشرتها ولا من وطئها حال حياته كما مرَّ اه ولعلَّه مُخْتَصَّ بِغَيْرِ ذَاتِ حَمْلٍ أو أَقْرَاءٍ اسْتَمَرَّ حَمْلُهَا أو أَقْرَاؤُهَا إِلَى الوفاة فَلْيُرَاجَعْ. هـ فَوَدُ: (والذي مرَّ) أي: قُبِيْلَ أَدَوَاتِ التَّغْلِيْقِ اه كُرْدِي. هـ فَوَدُ: (انفصال كُلِّهِ) حَتَّى ثَانِي تَوَاطَيْنِ اه مُغْنِي. هـ فَوَدُ: (ولو احتمالاً) كَمَغْنِي بِلَعَانٍ كَذَا قَالَ الشَّارِحُ وَصَوْرَتُهُ أَنَّهُ لَا عَنَهَا لِنَفْيِ حَمْلِهَا، ثُمَّ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ لَهُ، ثُمَّ اشْتَبَهَتْ الْمُطْلَقَةُ الْحَامِلَ بِالْمُلاعِنَةِ الْحَامِلِ أَيْضًا أَوْ يَكُونُ ذَلِكَ تَنْظِيرًا نِهَآيَةً أَيْ فَكَأَنَّهُ قَالَ وَلَوْ احْتِمَالًا نَظِيرُ الْمَغْنِي بِلَعَانٍ فَإِنَّهُ يُنْسَبُ إِلَى الثَّانِي احْتِمَالًا لَكِنْ يُنْظَرُ مَا صَوْرَةُ الْمُنْسُوبِ لِلْمَيِّتِ فِي مَسْأَلَتِنَا احْتِمَالًا رَشِيدِيٍّ وَعِبَارَةُ الْمَغْنِي تَنْبِيْهُ لَا يَأْتِي مَنَا قَوْلُ الْمُصَنِّفِ فِيمَا سَبَقَ وَلَوْ احْتِمَالًا كَمَغْنِي بِلَعَانٍ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْمُلاعِنَةَ كَالْبَائِنِ فَلَا تَنْتَقِلُ إِلَى عِدَّةِ الْوفاة اه. هـ فَوَدُ: (لا يُمكنُ إنزاله) أي بَأَنَّ كَانَ دُونَ تِسْعِ سِنِينَ اه رَشِيدِيٍّ.

على المذهب فإذا مات الزوج بَعْدَهُ اغْتَدَّتْ عِدَّةُ حُرَّةٍ، وكذا لو طَلَّقَهَا. الحال الثاني: أن يموت الزوج أَوَّلًا فَتَعْتَدُ عِدَّةَ أُمَةٍ بِشَهْرَيْنِ وَخَمْسَةِ أَيَّامٍ، ثم إن مات السَّيِّدُ وهي في عِدَّةِ الزَّوْجِ فَقَدْ عَقَّتْ فِي أَثْنَاءِ الْعِدَّةِ، وقد سَبَقَ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْعِدَّةِ الْخِلَافُ فِي أَنَّهَا هَلْ تُكْمَلُ عِدَّةُ حُرَّةٍ أَمْ عِدَّةُ أُمَةٍ وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا اسْتِثْنَاءَ عَلَيْهَا كَمَا ذَكَرْنَا قَرِيبًا، وَإِنْ مَاتَ السَّيِّدُ بَعْدَ خُرُوجِهَا مِنَ الْعِدَّةِ لَزِمَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ عَلَى الْأَصَحِّ تَقْرِيبًا عَلَى عَوْدِهَا فِرَاشًا. الحال الثالث: أن يموت السَّيِّدُ وَالزَّوْجُ مَعًا فَلَا اسْتِثْنَاءَ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَعُدْ إِلَى فِرَاشِهِ وَيَجِيءُ فِيهِ الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ فِيمَا إِذَا عَقَّتْ وَهِيَ مُعْتَدَّةٌ وَهَلْ تَعْتَدُ عِدَّةَ أُمَةٍ أَمْ عِدَّةَ حُرَّةٍ وَجِهَانِ أَصَحُّهُمَا عِنْدَ الْغَزَالِيِّ عِدَّةُ أُمَةٍ وَقَطَعَ الْبَغَوِيُّ بِعِدَّةِ حُرَّةٍ احْتِطَاءً وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ فَرَّغَ مَاتَ سَيِّدُ الْمُسْتَوْلَدَةِ، ثُمَّ زَوْجُهَا أَوْ مَاتَا مَعًا اغْتَدَّتْ كَالْحُرَّةِ اه الحال الرابع: أن يَتَقَدَّمَ أَحَدُهُمَا وَيُسَكِّلُ السَّابِقُ؛ فَلَهُ صَوْرٌ: إِحْدَاهَا: أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ لَمْ يَتَخَلَّلْ بَيْنَ مَوْتَيْهِمَا شَهْرَانِ وَخَمْسَةُ أَيَّامٍ فَعَلَيْهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ مِنْ مَوْتِ آخِرِهِمَا مَوْتًا لِاحْتِمَالِ أَنَّ السَّيِّدَ مَاتَ أَوَّلًا، ثُمَّ مَاتَ الزَّوْجُ وَهِيَ حُرَّةٌ وَلَا اسْتِثْنَاءَ عَلَيْهَا عَلَى الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّهَا عِنْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ زَوْجَتُهُ أَيْ إِنْ مَاتَ السَّيِّدُ أَوَّلًا أَوْ مُعْتَدَّةٌ أَيْ إِنْ مَاتَ الزَّوْجُ أَوَّلًا وَإِنْ أَوْجَبْنَا الْإِسْتِثْنَاءَ فَحُكْمُهُ كَمَا نَذَكَّرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الصَّوْرَةِ الثَّانِيَةِ وَلَوْ تَخَلَّلَ شَهْرَانِ وَخَمْسَةُ أَيَّامٍ بَلَا مَزِيدٍ فَهَلْ هُوَ كَمَا لَوْ كَانَ الْمُتَخَلَّلُ أَقَلَّ مِنْ هَذِهِ الْمُدَّةِ أَوْ كَمَا لَوْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْهَا فِيهِ الْوَجْهَانِ السَّابِقَانِ الصَّوْرَةُ الثَّانِيَةُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ تَخَلَّلَ بَيْنَ الْمَوْتَيْنِ أَكْثَرُ مِنْ شَهْرَيْنِ وَخَمْسَةِ أَيَّامٍ فَعَلَيْهَا الْإِغْتِدَادُ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةِ أَيَّامٍ مِنْ مَوْتِ آخِرِهِمَا مَوْتًا، ثُمَّ إِنْ لَمْ تَحْضُرْ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ فَعَلَيْهَا أَنْ تَتَرَبَّصَ بِعَدِّهَا بِخِيْضَةٍ لِاحْتِمَالِ أَنَّ الزَّوْجَ مَاتَ أَوَّلًا وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَعَادَتْ فِرَاشًا لِلْسَّيِّدِ وَإِنْ حَاضَتْ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا، وَسِوَاهُ كَانَ الْحَيْضُ فِي أَوَّلِ الْمُدَّةِ أَوْ آخِرِهَا وَقِيلَ يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ بَعْدَ شَهْرَيْنِ وَخَمْسَةِ أَيَّامٍ مِنْ هَذِهِ الْمُدَّةِ لِثَلَا يَفْعَ الْإِسْتِثْنَاءُ وَعِدَّةُ الْوفاةِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ قَالَ الْأَصْحَابُ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَى

لِلْقَطْعِ بِانْتِفَاءِ الْحَمْلِ عَنْهُ (وَكَذَا مَمْسُوحٌ) ذَكَرَهُ وَأَنْثِيَاهُ مَاتَ عَنْ حَامِلٍ فَعِدَّتُهَا بِالْأَشْهُرِ لَا بِالْحَمْلِ (إِذْ لَا يَلْحَقُهُ) الْوَلَدُ (عَلَى الْمَذْهَبِ) لِيَتَعَدَّرَ إِنْزَالُهُ بِفَقْدِ أَنْثِيَتِهِ وَلِأَنَّهُ لَمْ يُعْهَدْ لِمِثْلِهِ وَلِلْأَدَةِ (وَيَلْحَقُ) الْوَلَدُ (مَجْبُوبًا بَقِي أَنْثِيَاهُ)، وَقَدْ أَمَكَّنَ اسْتِدْخَالَهَا لِمِثْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ كَمَا مَرَّ لِبَقَاءِ أَوْعِيَةِ

فَوَلَدٍ (سَيِّئٍ) (إِذْ لَا يَلْحَقُهُ الْخ) قَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ فُرِضَ أَنَّهُ نَزَلَ مِنْهُ مَاءٌ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ حُكْمُ الْمَنِيِّ فِي نَحْوِ الْغُسْلِ وَلَا لِحَقُّهُ الْوَلَدُ لِإِمْكَانِ الْإِسْتِدْخَالِ حَيْثُ ذَكَرْنَا، وَقَدْ يُقَالُ قَضِيَّةٌ قَوْلُ الشَّارِحِ لِيَتَعَدَّرَ إِنْزَالُهُ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ إِنْزَالُ وَجَبَ الْغُسْلُ وَلِحَقَّ الْوَلَدُ إِذَا احْتَمَلَ الْإِسْتِدْخَالَ أَهْ سَمَ، وَقَوْلُهُ: وَقَدْ يُقَالُ قَضِيَّةٌ قَوْلُهُ الْخ مَحَلُّ تَأْمُلٍ بَلْ قَضِيَّتُهُ كَقَضِيَّةِ الْأَوَّلِ أَهْ سَيِّدٌ عَمَرٌ. عِبَارَةٌ شَ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ كَلَامَ سَمِ الْمَذْكَورَ نَصُّهَا أَقُولُ وَنُحْكِنُ الْجَوَابَ بِأَنَّ كُلًّا مِنْ قَوْلِهِ لِيَتَعَدَّرَ إِنْزَالُهُ وَقَوْلُهُ وَلِأَنَّهُ لَمْ يُعْهَدْ الْخ عِلَّةٌ مُسْتَقِلَّةٌ وَالْحُكْمُ يَبْقَى بَقَاءً عَلَيْهِ فَلَا يَلْحَقُهُ الْوَلَدُ لِفَسَادِ مِثْلِهِ وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ لُجُودِهِ وَإِنْ لَمْ يُعْهَدْ مِنْهُ الْوَلَدُ أَهْ شَ أَقُولُ وَعَلَى هَذَا الْجَوَابِ يُشْكِلُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَمْسُوحِ وَالْمُسْلُولِ فَتَأْمُلُ وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى مَا قَالَهُ الرَّشِيدِيُّ بِمَا نَصَّهُ: قَوْلُهُ بِفَقْدِ أَنْثِيَتِهِ سَيَأْتِي فِي الْمُسْلُولِ أَنَّهُ يَلْحَقُهُ وَالْوَلَدُ مَعَ فَقْدِ أَنْثِيَتِهِ فَلَعَلَّ الْعِلَّةَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ هَذَا التَّعْلِيلِ وَالَّذِي بَعْدَهُ إِنْ سَلِمَ أَنَّ الْمُسْلُولَ عُهْدٌ لِمِثْلِهِ وَلِلْأَدَةِ أَهْ. فَوَدَّ: (وَلِأَنَّهُ لَمْ يُعْهَدْ لِمِثْلِهِ وَلِلْأَدَةِ) وَقِيلَ يَلْحَقُهُ بِهِ قَالَ الْإِسْطَخْرِيُّ وَالْقَاضِيَانِ الْحُسَيْنُ وَأَبُو الطَّيِّبِ؛ لِأَنَّ مَعْدِنَ الْمَاءِ الصُّلْبِ وَهُوَ يَتَّقَدُّ مِنْ ثَقْبَةٍ إِلَى الظَّاهِرِ وَهُمَا بَاقِيَانِ أَهْ نِهَائِهِ زَادَ الْمُغْنِي وَحَكَى أَنَّ أَبَا عُبَيْدٍ بَنَ حَزَنُونَهُ فَلَدَّ قَضَاءً مَضَرَّ وَقَضَى بِهِ فَحَمَلَهُ الْمَمْسُوحُ عَلَى كَيْفِهِ وَطَافَ بِهِ الْأَسْوَاقَ وَقَالَ انْظُرُوا إِلَى هَذَا الْقَاضِي يَلْحَقُ أَوْلَادَ الزَّانَا بِالْخُدَامِ أَهْ.

تَقْدِيرُ تَأْخِيرِ مَوْتِ السَّيِّدِ وَحَيْثُ ذَكَرْنَا تَكُونُ عِدَّةُ الْوَفَاءِ مُتَقَضِيَةً بِالْمُدَّةِ الْمُتَخَلَّلَةِ وَلَا يَتَصَوَّرُ الْإِجْتِمَاعُ سِوَاةَ كَانَ الْحَيْضُ فِي أَوَّلِ هَذِهِ الْمُدَّةِ أَوْ آخِرِهَا وَلَوْ كَانَتْ الْمُسْتَوْلَدَةُ مِمَّنْ لَا تَحِيضُ كَفَاها أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةُ أَيَّامٍ. الصُّورَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ لَا يُعْلَمُ كَمَ الْمُدَّةِ الْمُتَخَلَّلَةِ فَعَلَيْهَا التَّرَبُّصُ كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ أَخْذًا بِالْأَخْوَاطِ وَلَا نَوْرَتُهَا مِنَ الزَّوْجِ إِذَا شَكَّكْنَا فِي أَسْبَقِيَّتِهِمَا مَوْتًا فَإِنْ أَدَّعَتْ عِلْمَ الْوَرْتَةِ أَنَّهُمَا كَانَتْ حُرَّةً يَوْمَ مَوْتِ السَّيِّدِ فَعَلَيْهِمُ الْحِلْفُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ أَهْ كَلَامُ الزَّوْجَةِ سُقْنَاهُ مَعَ طَوْلِهِ لِحُسْنِ بَيَانِهِ لِلْمَسْأَلَةِ وَعِبَارَةُ الزَّوْجِ فِي الْحَالِ الرَّابِعِ: وَإِنْ تَقَدَّمَ مَوْتُ أَحَدِهِمَا وَأَشْكَلَ أَيُّ الْمُتَقَدِّمِ مِنْهُمَا أَوْ لَمْ يُعْلَمْ هَلْ مَاتَا مَعًا أَوْ مُرْتَبًا اغْتَدَّتْ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ مِنْ آخِرِهِمَا مَوْتًا أَوْ لَاحْتِمَالِ مَوْتِ السَّيِّدِ أَوَّلًا، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَتَخَلَّلْ بَيْنَ الْمَوْتَيْنِ شَهْرَانِ وَخَمْسَةُ أَيَّامٍ وَلَحْظَةٌ فَلَا شَيْءَ أَوْ اسْتِثْنَاءٌ عَلَيْهَا وَإِنْ تَخَلَّلَ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرُ أَوْ جُهْلَ قَدْرِهِ فَإِنْ كَانَتْ تَحِيضُ لَزِمَهَا حَيْضَةٌ إِنْ لَمْ تَحِيضْ فِي الْعِدَّةِ لَاحْتِمَالِ مَوْتِ السَّيِّدِ آخِرًا وَلِهَذَا لَا تَرْتُّ وَلَهَا تَحْلِيفُ الْوَرْتَةِ أَنَّهُمْ مَا عَلِمُوا حُرَّتَيْهَا عِنْدَ الْمَوْتِ أَهْ قَالَ فِي شَرْحِهِ فَإِنْ حَاضَتْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا وَإِنْ حَاضَتْ أَوَّلَ الْعِدَّةِ أَمَا إِذَا كَانَتْ لَا تَحِيضُ فَتَكْفِيهَا الْمُدَّةُ الْمَذْكُورَةُ أَهْ.

فَوَدَّ فِي (سَيِّئٍ) (إِذْ لَا يَلْحَقُهُ) قَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ فُرِضَ أَنَّهُ نَزَلَ مِنْهُ مَا لَمْ يَثْبُتْ لَهُ حُكْمُ الْمَنِيِّ فِي نَحْوِ الْغُسْلِ وَلَا لِحَقُّهُ الْوَلَدُ لِإِمْكَانِ الْإِسْتِدْخَالِ حَيْثُ ذَكَرْنَا، وَقَدْ يُقَالُ قَضِيَّةٌ قَوْلُ الشَّارِحِ لِيَتَعَدَّرَ إِنْزَالُهُ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ إِنْزَالُهُ وَجَبَ الْغُسْلُ وَلِحَقَّ الْوَلَدُ إِذَا احْتَمَلَ الْإِسْتِدْخَالَ. فَوَدَّ: (وَقَدْ أَمَكَّنَ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر.

المنني (فتعتد زوجه (به) أي بوضعه لوفاته (وكذا مسلول) خضيته (بقي ذكره) فيلحقه الولد وتعتد زوجته (به) أي بوضعه (على المذهب)؛ لأنه قد يُبالغ في الإيلاج فينزله ماءً رقيقاً وكون الخضية اليمنى للمنني واليسرى للشعر لعله إن صَحَّ أغلبِّي وإلا فقد رأينا مَنْ ليس له إلا يسرى وله مني كثير وشعر كذلك. (ولو طلق إحدى امرأتيه) كإحداكما طالق ونوى مُعيَّنة منهما أو لم ينو شيئاً (ومات قبل بيان) للمُعَيَّنة (أو تعيين) للمُبْهَمَةِ (فإن كان لم يَطأ) واحدةً منهما أو وطئ واحدةً فقط وهي ذات أشهر مُطلقاً أو ذات أقرء في طلاق رجعي كما يُعلم ممَّا سيذكره (اعتدنا لوفاة) احتياطاً إذ كلُّ منهما يَحْتَمِلُ أنها فُورقت بطلاق فلا يجب شيء على غير الموطوءة أو موت فتجب عدته (وكذا إن وطئ) كلاهما (وهما ذواتا أشهر) والطلاق بائن أو رجعي (أو) ذواتا (أقرء والطلاق رجعي) فتعتد كلُّ عِدَّة الوفاة وإن احتَمِل خلافاً؛ لأنها الأحوط هنا أيضاً على أنَّ الرَّجْعِيَّةَ تَنْتَقِلُ لِعِدَّة الوفاة كما مرَّ (فإن كان) الطلاق في ذواتي الأقرء (بائناً)، وقد وطئهما أو إحداهما (اعتدت كل واحدة) منهما في الأولى والموطوءة منهما في الثانية (بأكثر من عِدَّة وفاة وثلاثة من أقرائها) لوجوب أحدهما عليها يقيناً، وقد اشتبه فوجب الأحوط وهو الأكثر كَمَنْ لَزِمَهُ إحدى صلاتين وشك في عينها يلزمه أن يأتي بهما وتعتد غير الموطوءة في الثانية لوفاة. (وعِدَّة الوفاة) ابتداءً (من) حين (الموت والأقرء) ابتداءً (من) حين (الطلاق) ولا نظَر إلى أنَّ عِدَّة المُبْهَمَةِ من التعيين؛ لأنه لما أيس منه لموته اغتبر السبب الذي هو الطلاق، .....

• فَوَدَّ: (لوفاته) أو طلاقه اه مُعْنِي وقول الشارح ولا عِدَّة عليها لطلاقه أي حيث لم تكن حاملاً ولم تستدخِل ماءه المُخْتَرَمَ نهاية. • فَوَدَّ: (لأنه قد يُبالغ الخ) قد يقال إن هذا يتأتى في المنسوح بالمساحقة إذ الذَّكَرُ لا أثر له في الماء وإنما هو طريق كالثُّقْبَةِ اه رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وإلا فقد رأينا الخ) هذا يَمْتَضِي قوَّة ما ذهب إليه الإصطخري من لحوق الولد للمنسوح لبقاء مَعْدِنِ المنني، وقوله: وشعر كذلك لا يصلح أن يكون من محل الرد لوجود مادة الشعر عند القائل به وكان الأظهر في الرد أن يقول بعد قوله وله ماء كثير ومن له اليمنى فقط وله شعر كثير اه ع ش. • فَوَدَّ: (مطلقاً) أي: بائناً أو رجعيًا اه ع ش. • فَوَدَّ: (وإن احتَمِل خلافاً) عبارة المُعْنِي وإن احتَمِل أن لا يلزمها إلا عِدَّة الطلاق التي هي أقل من عِدَّة الوفاة في ذات الأشهر، وكذا في ذات الأقرء بناءً على الغالب من أن كلَّ شهر لا يخلو عن خيض وطهر اه. • فَوَدَّ: (في الأولى) أي: فيما إذا وطئهما. • وفود: (في الثانية) أي: فيما إذا وطئ إحداهما. • قول (سني) (والأقرء) بالرفع بحطه اه مُعْنِي.

• فَوَدَّ: (لوفاته) وقول الشارح ولا عِدَّة عليها لطلاقه أي حيث لم تكن حاملاً ولم تستدخِل ماءه المُخْتَرَمَ شرح م ر. • فَوَدَّ: (وتعتد غير الموطوءة في الثانية) أي: وهي المارة في قوله: أو إحداهما.



فلو مضى قبل الموت قرءان مثلاً اعتدت بالأكثر من القرء الباقي وعدة الوفاة. (ومن غاب) بسفر أو غيره (وانقطع خبره ليس لزوجته نكاح حتى يتيقن) أي يظن بحجة كاستفاضة وحكم بموته (موته أو طلاقه) أو نحوهما كرده قبل الوطء أو بعده بشرطه، ثم تعتد؛ لأن الأصل بقاء الحياة والنكاح مع ثبوته بيقين فلم يزل إلا به أو بما ألحق به ولأن ماله لا يورث وأم ولده لا تعتق فكذا زوجته نعم، لو أخبرها عدل ولو عدل رواية بأحدهما حل لها باطناً أن تنكح غيره ولا تقهر عليه ظاهراً خلافاً لبعضهم ويقاس بذلك فقد الزوجية بالتسبية لنحو أختها أو خايسة إذا

قوله: (فلو مضى إلخ) متفرع على المتن. قوله: (فلو مضى قبل الموت قرءان إلخ) ولو مضى جميع الأقراء قبل الوفاة اعتدت كل واحدة عدة الوفاة كما هو ظاهر؛ لأن كلاً يَحْتَمِلُ أنها متوفى عنها وأنها مطلقاً مُنْقَضَةُ الْعِدَّةِ سَمِ عَلَى حَجِّهِ ش. قوله: (بسفر) إلى قول المتن: (ويستحب) في النهاية إلا قوله: (ثم تعتد)، وقوله: (خلافاً لبعضهم)، وقوله: (الآتي إلى المال لا ضرر)، وقوله: (كما مر آنفاً بما فيه). قوله: (أو غيره) عبارة المغني أو لم يجب عنها بل فقد في ليل أو نهار أو انكسرت به سفينة أو نحو ذلك اهـ. قوله: (أي يظن إلخ) الأوجه تفسير التيقن بالأعم من حقيقته ومن الظن لا بخصوص الظن فتأمل اهـ سم عبارة المغني أو يثبت بما مر في الفرائض والمراد باليقين الطرف الرابع حتى لو ثبت ما ذكر بعدلين كفى وسباني إن شاء الله تعالى في الشهادات الإكتفاء في الموت بالاستفاضة مع عدم إفادتها اليقين اهـ. قوله: (بشرطه) وهو إضراره على الردة إلى انقضاء العدة اهـ ش. قوله: (ثم تعتد) ظاهره وجوب الإعتداد بعد التيقن وإن بان مضي العدة بعد نحو الموت لكن قضية قوله الآتي ولو نكحت بعد التربص والعدة إلخ خلافه وهو المنتجه اهـ سم أقول ويصرح به ما يأتي من قول الشارح تصوير إذ المدار إلخ وقول المصنف ولو بلغت الوفاة بعد المدة إلخ. قوله: (إلا به) أي: باليقين أو بما ألحق به أي الظن القوي اهـ ش. قوله: (فكذا زوجته) أي: لا تعتد. قوله: (نعم لو أخبرها) إلى قوله: (الذي هو) في المغني إلا قوله: (إذا لم يرد طلاقها) وقوله: (واختبرت) إلى المتن. قوله: (عدل) ينبغي أو فاسق اعتدت صدقه أو بلغ المخبر عدد التوارث ولو من صبيان وكفار؛ لأن خبرهم يفيد اليقين اهـ ش. قوله: (بأحدهما) المناسب لما زاده بقوله أو نحوهما إسقاط الميم. قوله: (ويقاس بذلك إلخ) عبارة المغني قال الزركشي والمستولدة كالزوجة وأن الزوجة المنقطعة الخبر كالزوج حتى يجوز له نكاح أختها وأربع سواها اهـ.

قوله: (فلو مضى قبل الموت قرءان مثلاً إلخ) ولو مضى جميع الأقراء قبل الوفاة اعتدت كل واحدة عدة الوفاة كما هو ظاهر؛ لأن كلاً يَحْتَمِلُ أنها متوفى عنها وأنها مطلقاً مُنْقَضَةُ الْعِدَّةِ. قوله: (أي يظن) الأوجه تفسير التيقن بالأعم من حقيقته ومن الظن لا بخصوص الظن فتأمل اهـ. قوله: (ثم تعتد) ظاهره وجوب الإعتداد بعد التيقن وإن بان مضي العدة بعد نحو الموت لكن قضية قوله الآتي ولو نكحت بعد التربص والعدة إلخ خلافه وهو المنتجه.

لم يُرَدِّ طلاقها (وفي القديم تَتَرَبَّصُ أَرْبَعَ سِنِينَ) قِيلَ مِنْ حِينَ فَقْدِهِ وَالْأَصَحُّ مِنْ حِينَ ضَرْبِ الْقَاضِي فَلَا يُعْتَدُّ بِمَا مَضَى قَبْلَهُ (ثُمَّ تَعْتَدُ لَوْفَاةً وَتَنْكِحُ) بَعْدَهَا أَتْبَاعًا لِقَضَاءِ عَمَرٍ رَضِيَ بِهِ ذَلِكَ وَاعْتَبِرَتْ الْأَرْبَعُ؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ مُدَّةِ الْحَمْلِ (فَلَوْ حُكِمَ بِالْقَدِيمِ قَاضٍ نَقَضَ) حُكْمُهُ (عَلَى الْجَدِيدِ فِي الْأَصَحِّ) لِمُخَالَفَتِهِ الْقِيَاسَ الْجَلِيَّ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ مِثْلًا فِي النِّكَاحِ دُونَ قِسْمَةِ الْمَالِ الَّذِي هُوَ دُونَ النِّكَاحِ فِي طَلَبِ الْإِحْتِيَاظِ وَوَجْهَ عَدَمِ التَّنْقِضِ الْآتِي فِي الْقَضَاءِ عِنْدِي أَظْهَرُ لَوْضُوحِ الْفَرْقِ إِذِ الْمَالُ لَا ضَرَرَ عَلَى الْوَارِثِ بِتَأْخِيرِ قِسْمَتِهِ وَلَوْ فَقِيرًا؛ لِأَنَّ وَجُودَهُ لَا يَمْنَعُهُ مِنْ تَخْصِيلِ غَيْرِهِ بِكَسْبٍ أَوْ اقْتِرَاضٍ مَثَلًا فَضَرَرُهُ يُمْكِنُهُ دَفْعُهُ بِخِلَافِ الزَّوْجَةِ فَإِنَّهَا لَا تَقْدِرُ عَلَى دَفْعِ ضَرَرٍ فَقَدْ الزَّوْجُ بَوَاجِبِهِ فَجَازَ فِيهَا ذَلِكَ دَفْعًا لِعَظَمِ الضَّرَرِ الَّذِي لَا يُمْكِنُ تَدَاوُّكُهُ، وَفِي نَفُوذِ الْقَضَاءِ بِهِ وَجْهَانِ صَحَّحَ الْإِسْنَوِيُّ نَفُوذَهُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا كَسَائِرِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ وَيُظْهَرُ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَتَأْتِي

قَوْلُهُ: (تَتَرَبَّصُ) كَذَا فِي أَضْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى، وَفِي الْمُغْنِيِّ تَرَبَّصُ بِحَذْفِ إِحْدَى التَّاءَيْنِ أَيْ تَتَرَبَّصُ زَوْجَةُ الْغَائِبِ الْمَذْكُورِ أَهْلًا فَلْيُحَرَّرْ أَهْلُ سَيِّدِ عُمَرُ. قَوْلُهُ: (أَتْبَاعًا لِقَضَاءِ عَمَرٍ الْخ) قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَيُرْوَى مِثْلُهُ عَنْ عُثْمَانَ وَابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - وَلِأَنَّ لِلْمَرْأَةِ الْخُرُوجَ مِنَ النِّكَاحِ بِالْجَبِّ وَالْعُدَّةِ لِقَوَاتِ الْإِسْتِمْتَاعِ وَهُوَ هُنَا حَاصِلُ أَهْمُغْنِي.

قَوْلُ (سَنِي): (فَلَوْ حُكِمَ بِالْقَدِيمِ الْخ) أَيْ: حُكْمُ حَاكِمٍ غَيْرِ شَافِعِيٍّ بِمَا يُوَافِقُ الْقَدِيمَ عِنْدَنَا نَقَضَ الْخُورَجَ بِهِ مَا لَوْ رَفَعَتْ أَمْرَهَا لِقَاضٍ فَفَسَخَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَنْقُذُ فَسْخَهُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا أَهْلًا شَوْهًا وَلَعَلَّ الْفَسْخَ بِالْإِعْسَارِ بِشَرْطِهِ. قَوْلُ (سَنِي): (بِالْقَدِيمِ) أَيْ: بِمَا تَضَمَّنَتْ مِنْ وَجُوبِ التَّرَبُّصِ أَرْبَعَ سِنِينَ وَمِنْ الْحُكْمِ بِوَفَاتِهِ وَبِحُصُولِ الْفَرْقَةِ بَعْدَ هَذِهِ الْمُدَّةِ أَهْمُغْنِي. قَوْلُ (سَنِي): (قَاضٍ) أَيْ: مُخَالَفٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِلَّا، فَلَوْ كَانَ مُسْتَنَّدَ الْقَضَاءِ مُجَرَّدَ الْقَدِيمِ وَالْقَاضِي شَافِعِيٍّ لَمْ يَصِحَّ الْقَضَاءُ إِذْ لَا يَصِحُّ الْقَضَاءُ بِالضَّعِيفِ أَهْلًا رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (لِمُخَالَفَتِهِ الْقِيَاسَ الْجَلِيَّ) أَيْ: وَمَحَلُّ قَوْلِهِمْ حُكْمُ الْحَاكِمِ يَرْفَعُ الْخِلَافَ مَا لَمْ يُخَالَفِ الْقِيَاسَ الْجَلِيَّ الَّذِي هُوَ مَا قَطَعَ فِيهِ بِنَفْيِ الْفَارِقِ أَهْلًا بُجَيْرِمِي. قَوْلُهُ: (الَّذِي هُوَ دُونَ النِّكَاحِ الْخ) فِيهِ إِشَارَةٌ لِلرَّدِّ عَلَى الْحَقِيقَةِ أَهْلًا شَوْهًا. قَوْلُهُ: (وَوَجْهَ عَدَمِ التَّنْقِضِ الْآتِي فِي الْقَضَاءِ) الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ إِضَافَةَ الْوَجْهِ إِلَى عَدَمِ الْخِلَافِ لِلْبَيَانِ وَأَنَّ قَوْلَهُ الْآتِي فِي الْقَضَاءِ أَيْ الْجَارِي فِي الْقَضَاءِ بِالْقَدِيمِ صِفَةٌ لِلْوَجْهِ عِبَارَةٌ لِلتَّهْيِيزِ وَالْوَجْهُ الثَّانِي لَا يَنْقُضُ حُكْمَهُ بِمَا ذَكَرَ لِاخْتِلَافِ الْمُجْتَهِدِينَ وَلِأَنَّ الْمَالَ لَا ضَرَرَ الْخِ أَهْلًا.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ وَجُودَهُ) أَيْ: الْمَالِ. قَوْلُهُ: (فَضَرَرُهُ) أَيْ: الْوَارِثِ. قَوْلُهُ: (وَفِي نَفُوذِ الْقَضَاءِ بِهِ) أَيْ: بِالْقَدِيمِ. قَوْلُهُ: (صَحَّحَ الْإِسْنَوِيُّ الْخ) وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنَّهُ يَنْقُذُ ظَاهِرًا فَقَطْ وَيَنْقَرُ عَلَى الْوَجْهِينِ أَنَّهُ إِذَا عَادَ الزَّوْجُ بَعْدَ الْحُكْمِ وَكَانَتْ قَدْ تَزَوَّجَتْ فَإِنْ قُلْنَا يَنْقُذُ ظَاهِرًا فَقَطْ فَهِيَ لِلْأَوَّلِ وَإِنْ قُلْنَا يَنْقُذُ ظَاهِرًا أَوْ بَاطِنًا فَهِيَ لِلثَّانِي لِطُلَانِ نِكَاحِ الْأَوَّلِ بِالْحُكْمِ وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ مِنَ الْقَدِيمِ وَمِنْ تَفَارِيعِهِ وَكَانَ

قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (وَتَنْكِحُ) عِبَارَةٌ تَتَّبِعُهُ، ثُمَّ تَحِلُّ لِلْأَزْوَاجِ فِي الظَّاهِرِ وَهَلْ تَحِلُّ فِي الْبَاطِنِ قَوْلَانِ أَهْلًا. قَوْلُهُ: (وَفِي نَفُوذِ الْقَضَاءِ بِهِ) أَيْ: الْقَدِيمِ.

على عدم التَّقْضِ أَمَا عَلَى التَّقْضِ فَلَا يَنْفَدُ مُطْلَقًا لِقَوْلِ السُّبْكِيِّ وَغَيْرِهِ يَمْتَنِعُ التَّقْلِيدُ فِيمَا يُتَّقَضُ. (وَلَوْ نَكَحْتُ بَعْدَ التَّرْئِصِ وَالْعِدَّةِ) تَصْوِيرُ إِذِ الْمَدَارُ فِي الصُّحَّةِ عَلَى نِكَاحِهَا بَعْدَ الْعِدَّةِ (فَبَانَ) الزَّوْجُ (مَيِّتًا) قَبْلَ نِكَاحِهَا بِقَدْرِ الْعِدَّةِ (صَحَّ) النِّكَاحُ (عَلَى الْجَدِيدِ) أَيْضًا (فِي الْأَصَحِّ) اعْتِبَارًا بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ كَمَا مَرَّ أَيْفًا بِمَا فِيهِ أَمَا إِذَا بَانَ حَيًّا فَهِيَ لَهُ وَإِنْ تَزَوَّجَتْ بِغَيْرِهِ وَحَكَمَ بِهِ حَاكِمٌ لَكِنْ لَا يَمْتَنِعُ بِهَا حَتَّى تَعْتَدَ لِلثَّانِي؛ لِأَنَّ وَطْأَهُ بِشُبُهَةٍ. (وَيَجِبُ الْإِحْدَادُ عَلَى مُعْتَدَةِ وَفَاةٍ) بِأَيِّ وَضْفٍ كَانَتْ لِلخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تَحُدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» أَيْ فَإِنَّهُ يَحِلُّ لَهَا الْإِحْدَادُ عَلَيْهِ هَذِهِ

الْشَارِحَ فَهَمَّ أَتَاهُمَا مِنَ الْجَدِيدِ فَرْتَبَّ عَلَيْهِ مَا تَرَاهُ إِذْ لَوْ فَهَمَّ أَتَاهُمَا مِنَ الْقَدِيمِ لَمْ يَخْتَجْ إِلَى قَوْلِهِ وَيُظْهَرُ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَتَأْتَى الْخَبَرَ أَهْرَ شَيْدِي. □ فَوَدَّ: (عَلَى عَدَمِ التَّقْضِ) أَيْ: الَّذِي هُوَ مُقَابِلُ الْأَصَحِّ. □ فَوَدَّ: (أَمَا عَلَى التَّقْضِ) أَيْ: الْمُعْتَمَدِ أَهْرَ ش. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيْ: لَا ظَاهِرًا وَلَا بَاطِنًا. □ فَوَدَّ: (لِقَوْلِ السُّبْكِيِّ وَغَيْرِهِ يَمْتَنِعُ التَّقْلِيدُ الْخ) قَالَ الشَّهَابُ سَمِ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْقَضَاءُ بِهِ بِالتَّقْلِيدِ بَلْ قَدْ يَكُونُ بِالْإِجْتِهَادِ أَهْرَ شَيْدِي.

□ فَوَدَّ: (فِيمَا يُتَّقَضُ) أَيْ: يُتَّقَضُ قَضَاءُ الْقَاضِي فِيهِ أَهْرَ ش.

□ فَوَدَّ (سَمِ): (بَعْدَ التَّرْئِصِ وَالْعِدَّةِ) أَيْ: وَقَبْلَ ثُبُوتِ مَوْتِهِ أَوْ طَلَاقِهِ أَهْرَ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (عَلَى نِكَاحِهَا) أَيْ: وَقَوْعِهِ بَعْدَ الْعِدَّةِ أَيْ سَوَاءَ مَضَى مُدَّةُ التَّرْئِصِ أَيْضًا أَمْ لَا. □ فَوَدَّ: (اعْتِبَارًا بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ وَيَجِبُ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ كَمَا مَرَّ أَيْفًا. □ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ أَيْفًا) أَيْ: فِي فَضْلِ عِدَّةِ الْحَامِلِ بِوَضْعِهِ الْخَبَرَ فِي شَرْحٍ لَمْ تَنْكُحْ حَتَّى تَزُولِ الرَّيْبَةُ. □ فَوَدَّ: (فَهِيَ لَهُ الْخ) وَلَوْ أَتَتْ بِوَلَدٍ وَلَمْ يَدَّعِهِ الْمَفْقُودُ لَحَقَّ بِالثَّانِي عِنْدَ الْإِمْكَانِ لِتَحْقِيقِ بَرَاءَةِ الرَّجَمِ مِنَ الْمَفْقُودِ بِمَضِيِّ الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ وَلَوْ لَمْ تَزَوَّجْ وَأَتَتْ بِوَلَدٍ بَعْدَ أَرْبَعِ سِنِينَ لَمْ يَلْحَقْ بِالْمَفْقُودِ لِذَلِكَ فَإِنْ قَدِمَ الْمَفْقُودُ وَأَدَّعَاهُ لَمْ يُعْرَضْ عَلَى الْقَائِفِ حَتَّى يَدَّعِيَ وَطْأَهَا مُمَكَّنًا فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ فَإِنْ انْتَفَى عَنْهُ وَلَوْ بَعْدَ الدَّعْوَى بِهِ وَالْعَرْضُ عَلَى الْقَائِفِ كَانَ لَهُ مَنَعُهَا مِنْ إِرْضَاعِهِ غَيْرَ اللَّبَاءِ الَّذِي لَا يَعِيشُ إِلَّا بِهِ إِنْ وَجَدَ مُرْضِعَةً غَيْرَهَا وَإِلَّا فَلَا يَمْنَعُهَا مِنْهُ وَإِذَا جَازَ لَهُ الْمَنَعُ وَمَنَعَهَا وَخَالَفَتْ وَارْضَعَتْهُ فِي مَنْزِلِ الْمَفْقُودِ وَلَمْ تَخْرُجْ مِنْهُ وَلَا وَقَعَ خَلْلٌ فِي التَّمَكُّنِ لَمْ تَسْقُطْ نَفَقَتُهَا مِنْهُ وَإِلَّا سَقَطَتْ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ.

□ فَوَدَّ (سَمِ): (وَيَجِبُ الْإِحْدَادُ الْخ) يَظْهَرُ أَنَّ الْحِكْمَةَ فِي مَشْرُوعِيَةِ الْإِحْدَادِ تَنْفِيرُ الْأَجَانِبِ عَنِ التَّطَلُّعِ لِلْمُفَارَقَةِ فَوَجِبَ فِي مُعْتَدَةِ الْوَفَاةِ لِعَدَمِ وُجُودِ مَنْ يُدَافِعُ عَنِ النَّسَبِ وَسُنَّ فِي الْبَائِنِ لُؤْجُودِهِ وَلَمْ يُشْرَعْ فِي الرَّجْعِيَّةِ لِعَدَمِ التَّطَلُّعِ لَهَا غَالِيًا مَعَ كَوْنِهَا زَوْجَةً فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ أَهْرَ سَيِّدِ عَمَرُو. □ فَوَدَّ: (بِأَيِّ وَضْفٍ) أَيْ: حَامِلًا أَوْ حَائِلًا كَامِلَةً أَوْ نَاقِصَةً. □ فَوَدَّ: (لِلخَبَرِ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَيُسْتَحَبُّ) فِي الْمَغْنِيِّ

□ فَوَدَّ: (لِقَوْلِ السُّبْكِيِّ وَغَيْرِهِ يَمْتَنِعُ التَّقْلِيدُ الْخ) فِيهِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْقَضَاءُ بِهِ بِالتَّقْلِيدِ بَلْ قَدْ يَكُونُ بِالْإِجْتِهَادِ وَأَدَائِهِ إِلَى الْقَوْلِ بِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

المدة أي يجب؛ لأن ما جازَ بعد امتناعه وجب وللإجماع على إرادته إلا ما حكى عن الحسن البصري وذكر الأيمان للغالب أو؛ لأنه أبعد على الامتثال وإلا فمن لها أمان يلزمها ذلك أيضًا ويلزم الولي أمر موليته به وعدل عن قول غيره المتوفى عنها ليشمل حاملاً من شبهة حالة الموت فلا يلزمها إحداث حالة الحمل الواقع عن الشبهة بل بعد وضعه ولو أحبلها بشبهة، ثم تزوجها، ثم مات اعتدت بالوضع عنهما على أحد وجهين رجح ولا يرد على المتن؛ لأنه يصدق على ما بقي أنه عدة وفاة فلزمها الإحداث فيها وإن شاركها الشبهة (لا) على (رجعية)

إلا قوله: (ولو أحبلها) إلى المتن. قوله: (لأن ما جاز إلخ) قضيته أن الإحداث على الزوج هذه المدة كان مُمتنعاً، وقد يقال ما دليل الإمتناع اه سيد عمر وظاهر صنيع الشارح أن دليل الإمتناع أول الحديث. قوله: (وجب) أي: غالياً اه نهاية. قوله: (إلا ما حكى عن الحسن إلخ) أي: من أنه مُستحب لا واجب اه معني. قوله: (وذكر الأيمان للغالب)، وكذا ذكر الأربعة أشهر وعشراً فإن ذلك في الحائض، وأما الحامل فتجد مدة بقاء حملها قال شيخنا في حاشيته على البخاري اه معني.

قوله: (ولاً فمن لها أمان يلزمها ذلك) أي: وإن كان زوجها كافراً م ر بل ويلزم من لا أمان لها أيضاً لزوم عقاب في الآخرة بناء على الصحيح من تكليف الكفار بفروع الشريعة سموع ش ورشيد.

قوله: (أمر موليته إلخ) عبارة المعني وعلى ولي الصغيرة والمجنونة منعها مما يُمنع منه غيرها اه. قوله: (ليشمل حاملاً إلخ) كذا في أصله رحمه الله ورأيت في هامشه بخط تلميذه الفاضل عبد الرؤوف ما صورته قوله ليشمل صوابه ليخرج اه، وقد يقال اسم الفاعل حقيقة في حال التلبس ومثله اسم المفعول وسائر المشتقات فيما يظهر وإن لم أر من ذكره فمن عبر بالمعتدة كالمصنف شمل كلامه إحداهما هذه في زمان عدتها عن الوفاة ومن عبر بالمتوفى عنها لا يشمل؛ لأنها لا يقال لها حينئذ متوفى عنها إلا على سبيل التجوز فلا محل لتخطئة الشارح رحمه الله بل قد يقال التعبير بالشمول هو الصواب دون التعبير بالإخراج اه. سيد عمر أقول تخطئة الشيخ عبد الرؤوف، وكذا جواب السيد عمر كل منهما مبني على ما هو ظاهر صنيع الشارح من رجوع ضمير ليشمل لما عدل إليه المصنف ويمكن دفع التخطئة مع الاستغناء عن التعسف بإزجاع الضمير إلى قول الغير كما جرى عليه الرشيد، ثم قال قوله فلا يلزمها إلخ هذا التفرغ على ما علم من عدل المصنف اه. قوله: (ثم تزوجها) أي: حاملاً اه ع ش. قوله: (اعتدت بالوضع عنهما)، ثم قوله: (وإن شاركها الشبهة) يدل على عدم سقوط عدة

قوله: (ولاً فمن لها أمان يلزمها) أي: وإن كان زوجها كافراً م ر بل ويلزم من لا أمان لها لزوم عقاب في الآخرة بناء على الصحيح من تكليف الكفار بفروع الشريعة. قوله: (عنهما)، ثم قوله: (وإن شاركها الشبهة) يدل على عدم سقوط عدة الشبهة بالتزوج بالكلية وإن كانت للمتزوج وقضية ذلك أنه لو كانت المسألة بحالها لآ أنها لم تحمل من وطء الشبهة اعتدت بالأشهر عن الوفاة ودخل فيها عدة وطء الشبهة؛ لأنهما لشخص واحد وإن حملت من وطء التزوج اعتدت عن الوفاة بوضعه ودخل فيها عدة الشبهة. قوله: (على أحد وجهين رجح) اعتمد أيضاً م ر.

لِبَقَاءِ مُعْظَمِ أَحْكَامِ التَّكَاحِ لَهَا وَعَلَيْهَا بَلْ قَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ الْأُولَى أَنْ تَنْتَزِينَ بِمَا يَدْعُوهُ لِرَجْعَتِهَا وَيَفْرَضُ صَحْتَهُ وَلَا فَاَلْمَنْقُولُ عَنِ الشَّافِعِيِّ نَذْبُ الْإِحْدَادِ لَهَا فَمَحَلُّهُ إِنْ رَجَعَتْ عَوْدَهُ بِالتَّزْوِجِ وَلَمْ يَتَوَهَّمْ أَنَّهُ لِفَرَجِهَا بِطَلَاqِهِ (وَيُسْتَحَبُّ) الْإِحْدَادُ (لِيَاثِنِ) بِخُلْعٍ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ فسخٍ لِقَالِ الْمُفَضَّلِيِّ تَزْوِجُهَا لِفَسَادِهَا (وَفِي قَوْلِي يَجِبُ) عَلَيْهَا كَالْمُتَوَقَّيْ عَنْهَا وَفُرْقِ الْأَوَّلِ بِأَنَّهَا مَجْفُودَةٌ بِالْفِرَاقِ فَلَمْ يُنَاسِبْ حَالُهَا وَجُوبَهُ بِخِلَافِ تِلْكَ قِيلَ قَضِيَّةُ الْخَبَرِ تَحْرِيمُهُ عَلَيْهَا وَلَمْ يَقُولُوا بِهِ انْتَهَى وَلَيْسَ قَضِيَّتُهُ ذَلِكَ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ مِنْ جَعْلِ الْمُقْسِمِ الْإِحْدَادَ عَلَى الْمَيِّتِ. (وَهُوَ) أَيُّ الْإِحْدَادِ مِنْ أَحَدٍ وَيُقَالُ فِيهِ الْحَدَّاءُ مِنْ حَدِّ لُغَةِ الْمَنْعِ وَيُزَوَّى بِالْجِيمِ وَهُوَ الْقَطْعُ وَاصْطِلَاحًا هُنَا (تَرْكُ) لُبْسِ مَضْبُوعٍ) بِمَا يُقْصَدُ (لِزِينَةِ وَإِنْ خَشِنَ) لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْهُ كَالَاكْتِحَالِ وَالتَّطَيُّبِ

الشُّبْهَةِ بِالتَّزْوِجِ بِالْكُلِّيَّةِ وَإِنْ كَانَتْ لِلْمُتَزَوِّجِ وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا لَا آتَاهَا لَمْ تَحْمِلْ مِنْ وَطْءِ الشُّبْهَةِ اغْتَدَّتْ بِالْأَشْهُرِ عَنِ الْوَفَاةِ وَدَخَلَ فِيهَا عِدَّةٌ وَطْءِ الشُّبْهَةِ؛ لِأَنَّهَا لِشَخْصٍ وَاحِدٍ وَإِنْ حَمَلَتْ مِنْ وَطْءِ التَّزْوِجِ اغْتَدَّتْ عَنِ الْوَفَاةِ بَوْضْعِهِ وَدَخَلَ فِيهَا عِدَّةُ الشُّبْهَةِ سَمِ عَلَى حَجِّهِ هـ ش.   
 ٥ قَوْلُهُ: (فَاَلْمَنْقُولُ عَنِ الشَّافِعِيِّ نَذْبُ الْإِحْدَادِ) اعْتَمَدَهُ النَّهْيُ وَالْمُعْنَى أَيْضًا.

٥ قَوْلُهُ (لِسَنِي): (وَيُسْتَحَبُّ لِيَاثِنِ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَيُسْتَحَبُّ فِي عِدَّةِ فِرَاقِ الزَّوْجِ قَالَ فِي شَرْحِهِ خَرَجَ بِفِرَاقِ الزَّوْجِ الْمُوطُوءَةُ بِشُبْهَةِ أَوْ بِنِكَاحِ فَايَسِدٍ وَأُمُّ الْوَلَدِ فَلَا يُسْتَحَبُّ لَهَا الْإِحْدَادُ هـ وَالْإِقْتِصَارُ عَلَى نَهْيِ الْإِسْتِحْبَابِ يُشْعِرُ بِالْجَوَازِ، وَقَدْ يَلْتَزِمُ وَإِنْ حَرَّمَ فِي الزِّيَادَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي غَيْرِ الزَّوْجِ كَمَا يَأْتِي فَيَكُونُ ذَلِكَ مَخْصُوصًا بِغَيْرِ هَذَا فَلْيُرَاجَعْ م ر هـ سَمِ، وَقَوْلُهُ: خَرَجَ إِلَى قَوْلِهِ هـ فِي الْمُعْنَى مِثْلُهُ.

٥ قَوْلُهُ: (بِخُلْعٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ (وَيُخَرَّمُ) فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (أَوْ فسخٍ). ٥ قَوْلُهُ: (وَفُرْقِ الْأَوَّلِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى كَالْمُتَوَقَّيْ عَنْهَا زَوْجُهَا بِجَامِعِ الْإِعْتِدَادِ عَنِ نِكَاحٍ وَدُفِعَ هَذَا بِأَنَّهَا إِنْ فُورِقَتْ بِطَلَاqٍ فَهِيَ مَجْفُودَةٌ بِهِ أَوْ بِفَسْخٍ فَالْفَسْخُ مِنْهَا أَوْ لِمَعْنَى فِيهَا فَلَا يَلِيقُ بِهَا فِيهِمَا إِيْجَابُ الْإِحْدَادِ هـ. ٥ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ تِلْكَ) أَيُّ: الْمُتَوَقَّيْ عَنْهَا زَوْجُهَا. ٥ قَوْلُهُ: (أَيُّ الْإِحْدَادِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُوجِبُهُ) فِي الْمُعْنَى.

٥ قَوْلُهُ (لِسَنِي): (لُبْسِ مَضْبُوعٍ الْخ) يَنْتَجِهُ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الْحُلِيِّ جَوَازُ لُبْسِهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ كَخِرَازِهِ هـ سَيِّدُ عُمَرُ. ٥ قَوْلُهُ: (بِمَا يُقْصَدُ) إِنَّمَا قَدَّرَهُ؛ لِأَنَّ الْمُتَنَ يَوْهَمُ أَنَّ الْمُتَمَنِّعَ إِنَّمَا هُوَ الْمَضْبُوعُ بِقَضْدِ الزَّيْنَةِ بِخِلَافِ مَا صُبِّغَ لَا بِقَضْدِهَا وَإِنْ كَانَ الصَّبِغُ فِي نَفْسِهِ زِينَةً فَأَشَارَ بِهَذَا التَّقْدِيرِ إِلَى امْتِنَاعِ جَمِيعِ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُقْصَدَ لِلزَّيْنَةِ وَإِنْ لَمْ يُقْصَدْ بِصَبْغٍ خُصُوصِهِ زِينَةً وَهَذَا التَّقْدِيرُ مَاخُودٌ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِيمَا يَأْتِي قَرِيبًا هـ رَشِيدِي.

٥ قَوْلُهُ (لِسَنِي): (وَإِنْ خَشِنَ) أَيُّ: الْمَضْبُوعُ نَبَّهَ بِهِ عَلَى أَنَّ فِيهِ خِلَافًا وَالْمَشْهُورُ عَدَمُ الْجَوَازِ هـ مُعْنَى.   
 ٥ قَوْلُهُ: (عَنَهُ) أَيُّ عَنِ لُبْسِ الْمَضْبُوعِ. ٥ قَوْلُهُ: (كَالْإِكْتِحَالِ الْخ) أَيُّ: كَمَا نَهَى عَنِ الْإِكْتِحَالِ الْخ وَلَيْسَ

٥ قَوْلُهُ: (فَاَلْمَنْقُولُ عَنِ الشَّافِعِيِّ الْخ) اعْتَمَدَهُ م ر.

٥ قَوْلُهُ فِي (لِسَنِي): (وَيُسْتَحَبُّ لِيَاثِنِ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَيُسْتَحَبُّ فِي عِدَّةِ فِرَاقِ الزَّوْجِ قَالَ فِي شَرْحِهِ خَرَجَ

والاختصاص والتحلّي وذكر المُعْضَفَرِ والمضبوغ بالمغرة بفتح أوله في رواية من باب ذكر بعض أفراد العام على أنه لبيان أن الصبغ لا بُدَّ أن يكون لزينة (وقيل يجل) لبس (ما صبغ غزله، ثم نيسج) للإذن في ثوب العصب في رواية وهو بفتح فسكون للمهملتين نوع من البرود يُصبغ، ثم يُنسج وأجيب بأنه نُهي عنه في أخرى فتعارضتا والمعنى يُرجح أنه لا فرق بل هذا أبلغ في الزينة إذ لا يُصبغ أولاً إلا رفيف الثياب (ويُباح غير مضبوغ) لم يحدث فيه زينة كنقش (من قطن وصوف وكثان) على اختلاف ألوانها الخلقية وإن نعت (وكذا إبريسم) لم يُصبغ ولم يحدث فيه ذلك أي حرير (في الأصح) لعدم حدوث زينة فيه وإن صقل وبرق ويؤجّه بأن الغالب فيه أنه .....

المُراد أن ما هنا مقيس على الإتحال إلخ وإنما ذكر هذا هنا مع أن محلّه ما سيأتي عند ذكر الإتحال وما بعده؛ لأن التهي عن ذلك في نفس الحديث المُستعمل على التهي عما هنا اهـ رشيدّي. قوّه: (وذكر المُعْضَفَرِ إلخ) مُبتدأ خبره من باب ذكر إلخ اهـ ع ش عبارة الرشيدّي قوله وذكر المُعْضَفَرِ والمضبوغ بالمغرة أي الإقصار عليهما اهـ. قوّه: (بفتح أوله) عبارة الإوقيانوس المغرة بفتح الميم وسكون الغين المُعْجَمَة ويجوز فتحها الطين الأحمر اهـ. قوّه: (في رواية) مُتعلّق بذكر المُعْضَفَرِ إلخ. قوّه: (من باب ذكر بعض أفراد العام) وهو أي العام المضبوغ المنهي عنه المذكور بقوله للتهي إلخ أي وذكر فرد من أفراد العام لا يُخصّصه اهـ ع ش. قوّه: (على أنه لبيان أن الصبغ إلخ) يعني أنه أشير بذكر هذين في الحديث إلى أن الصبغ المُنتبج إلخ هو المقصود للزينة لا كل صبغ من باب بيان الشيء بذكر بعض أفراد اهـ رشيدّي. قوّه: (بفتح فسكون إلخ) أي: بفتح العين وإسكان الصاد المهملتين اهـ مُعني. قوّه: (بصبغ) عبارة المُعني يُعصب غزله أي يُجمع، ثم يُشد، ثم يُصبغ معصوباً اهـ. قوّه: (إذ لا يُصبغ أولاً إلخ) عبارة المُعني؛ لأن الغالب أنه لا يُصبغ قبل النسج إلخ اهـ. قوّه: (وإن نعت) عبارة المُعني وإن نفست؛ لأن تقيده بالتثنية الثوب بالمضبوغ يفهم أن غير المضبوغ مباح وإن نفستها من أصل الخلقة لا من زينة دخلت عليها كالمرأة الحسناء لا يلزمها أن تُغيّر لونها بسواد ونحوه اهـ. قوّه: (أي حرير) تفسير لإبريسم. قوّه: (السن) (في الأصح) ولها لبس الخز قطعاً لاستتار الإبريسم فيه بالصوف ونحوه مُعني ونهاية. قوّه: (بأن الغالب فيه إلخ) فيه ما فيه، وكذا في قوله وبه يُردُّ إلخ اهـ سم.

بفراق الزوج الموطوءة بشبهة أو بنكاح فاسد وأم الولد فلا يستحبّ لهما الإحداأ اهـ فالإقصار على نفي الاستحباب يُشعر بالجواز، وقد يلزم وإن حرم في الزيادة على ثلاثة أيام في غير الزوج كما يأتي فيكون ذلك مخصوصاً بغير هذا فليراجع م ر. (تنبيه): حيث طُلب الإحداأ أو أبيح وتضمن تغيير اللباس لأجل الموت كان مُستثنى من حرمة تغيير اللباس للموت المُقرّرة في باب الجنائز. قوّه: (بأن الغالب فيه إلخ) فيه ما فيه، وكذا في قوله وبه يُردُّ

لا يُقْصَدُ لَزِينَةُ النَّسَاءِ وَبِهِ يُرَدُّ مَا أَطَالَ بِهِ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ نَحْوِ الْأَحْمَرِ  
وَالْأَصْفَرِ الْخُلْفِيُّ يَرْبُو لِصَفَاءِ صَفْلِهِ وَشِدَّةِ بَرِيْقِهِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمَضْبُوعِ (و) يُبَاخُ (مَضْبُوعٌ لَا  
يُقْصَدُ لَزِينَةُ) أَصْلًا بَلْ لِنَحْوِ احْتِمَالِ وَسخٍ أَوْ مُصِيبَةٍ كَأَسْوَدَ وَمَا يَقْرُبُ مِنْهُ كَالْمُشْبِعِ مِنْ  
الْأَخْضَرِ وَكُحْلِيٍّ وَمَا يَقْرُبُ مِنْهُ كَالْمُشْبِعِ مِنَ الْأَزْرَقِ وَلَا يُرَدُّ عَلَى عِبَارَتِهِ مَضْبُوعٌ تَرَدَّدَ بَيْنَ  
الزَّيْنَةِ وَغَيْرِهَا كَالْأَخْضَرِ وَالْأَزْرَقِ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَفْصِيلًا هُوَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ بِرَاقًا صَافِي اللَّوْنِ حَرُمٌ  
وَعِبَارَتُهُ الْأُولَى قَدْ تَشْمَلُهُ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِيهِ حَيْثُذِ أَنَّهُ يُقْصَدُ لِلزَّيْنَةِ وَلَا فَلَا وَعِبَارَتُهُ هَذِهِ تَشْمَلُهُ؛  
لأنَّهُ لَا يُقْصَدُ بِهِ زِينَةٌ حَيْثُذِ. (وَيَحْرُمُ) طَرَاؤُ مُرْكَبٌ عَلَى الثَّوْبِ لَا مَنْشُوجٌ مَعَهُ إِلَّا إِنْ كَثُرَ أَيْ  
بِأَنَّ عُدَّ الثَّوْبُ بِسَبَبِهِ ثَوْبٌ زَيْنَةٌ فِيمَا يَظْهَرُ (وَحُلِيٌّ ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ) وَلَوْ نَحْوُ خَاتَمٍ وَقُرْطٍ لِلنِّهْيِ عَنْهُ  
وَمِنْهُ مُمَوَّةٌ بِأَحَدِهِمَا أَوْ مُشْبِهُهُ إِنْ سَتَرَهُ بِحَيْثُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِتَأْمُلٍ وَيُفْرَقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا مَرَّ فِي  
الْأَوَانِي بِأَنَّ الْمَدَارَ هُنَا عَلَى مُجَرَّدِ الزَّيْنَةِ وَثَمَّ عَلَى الْعَيْنِ مَعَ الْخِيَلَاءِ، وَكَذَا نَحْوُ نُحَاسٍ وَوَدَعٍ

قوله: (لا يُقْصَدُ لَزِينَةُ النَّسَاءِ) أي: وَلَا نَظَرٌ لِلزَّيْنِ بِهِ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ اهـ ش. قوله: (بَلْ لِنَحْوِ) إِلَى  
قَوْلِ الْمَتَنِ، وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ أَيْ بِأَنَّ إِلَى الْمَتَنِ وَقَوْلُهُ إِنْ سَتَرَهُ وَقَوْلُهُ وَيُفْرَقُ إِلَى وَكَذَا.  
قوله: (وَعِبَارَتُهُ الْأُولَى) هِيَ قَوْلُ الْمَتَنِ تَرَكَ لُبْسَ مَضْبُوعٍ لَزِينَةٍ. قوله: (وَالْأَي: بِأَنَّ كَانَ كَدِيرًا أَوْ  
مُشْبَعًا أَوْ أَكْهَبَ بِأَنَّ يَضْرِبُ إِلَى الْغَبَرَةِ اهـ مُغْنِي. قوله: (وَعِبَارَتُهُ هَذِهِ) أَيْ: قَوْلُ الْمَتَنِ وَمَضْبُوعٌ لَا  
يُقْصَدُ لَزِينَةٍ. قوله: (طَرَاؤُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُفْرَقُ بَيْنَهُمَا) فِي النَّهَايَةِ. قوله: (طَرَاؤُ مُرْكَبٌ إلخ) أَيْ: وَلَوْ  
كَانَ صَغِيرًا اهـ مُغْنِي. قوله: (إِلَّا إِنْ كَثُرَ) أَيْ: الطَّرَاؤُ الْمَنْشُوجُ مَعَ الثَّوْبِ اهـ مُغْنِي. قوله: (وَقُرْطٍ) اسْمُ  
لِمَا يُلْبَسُ فِي شَحْمَةِ الْأُذُنِ وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الْحَلْقُ لَا بَقِيدٌ اهـ ش. قوله: (وَمِنْهُ) أَيْ: مِنَ الْحُلِيِّ  
وَالضَّمِيرُ فِي مُشْبِهُهُ رَاجِعٌ لِلْمُمَوَّةِ اهـ سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي نَصُّهَا عِبَارَةُ الْأَذْرَعِيِّ نَقْلًا عَنِ الْحَاوِي  
لِلْمَاوَزْدِي وَلَوْ تَحَلَّتْ بِرِصَاصٍ أَوْ نُحَاسٍ فَإِنْ كَانَ مَوَّةً بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ مُشَابِهًا لَهَا بِحَيْثُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا  
بِالتَّأْمُلِ أَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ وَلَكِنَّهَا مِنْ قَوْمٍ يَتَزَيَّنُونَ بِمِثْلِ ذَلِكَ فَحَرَامٌ وَإِلَّا فَحَلَالٌ انْتَهَتْ وَعَلَيْهِ فَيَتَعَيَّنُ  
قِرَاءَةُ أَوْ مُشْبِهُهُ بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى مُمَوَّةٍ وَالضَّمِيرُ فِيهِ لِأَحَدِهِمَا وَالتَّقْدِيرُ وَمِنْهُ مُمَوَّةٌ بِأَحَدِهِمَا وَمِنْهُ مُشْبِهُهُ  
أَحَدِهِمَا، وَقَوْلُهُ: إِنْ سَتَرَهُ لَيْسَ فِي كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ عَنِ الْمَاوَزْدِي كَمَا تَرَى فَكَانَ الشَّارِحُ قَيَّدَ بِهِ الْمُمَوَّةَ  
بِأَحَدِهِمَا لَكِنْ يَتَّبَعِي تَقْدِيمَهُ عَلَى قَوْلِهِ أَوْ مُشْبِهُهُ مَعَ بَيَانِ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِهِ، وَقَوْلُهُ: بِحَيْثُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِتَأْمُلٍ  
قَدْ عَرَفْتُ أَنَّهُ قَيَّدَ فِي مُشْبِهُهُ أَحَدِهِمَا فَتَأْمُلُ اهـ أَقُولُ وَيُصْرِّحُ بِذَلِكَ قَوْلُ الْمُغْنِي نَصُّهُ: وَالتَّقْيِيدُ بِالذَّهَبِ  
وَالْفِضَّةِ مُفْهِمٌ جَوَازِ التَّحْلِي بِغَيْرِهِمَا كَنُحَاسٍ وَرِصَاصٍ وَهُوَ كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ تَعَوَّدَ قَوْمُهَا التَّحْلِي بِهِمَا أَوْ  
أَشْبَهَا الذَّهَبَ وَالفِضَّةَ بِحَيْثُ لَا يُعْرَفَانِ إِلَّا بِتَأْمُلٍ أَوْ مَوَّاهَا بِهِمَا فَانْتَهَى يَحْرُمَانِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالتَّنْمُوِيهِ بِغَيْرِ  
الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ أَيْ مِمَّا يَحْرُمُ تَزَيُّنُهَا بِهِمَا وَإِنَّمَا اقْتَصَرُوا عَلَى ذِكْرِهِمَا اغْتِيَابًا بِالْغَالِبِ اهـ.  
قوله: (وَوَدَعٍ) خَرَزٍ بِيضٍ تَخْرُجُ مِنَ الْبَحْرِ بَيَضاءَ تَعْلَقُ لِدَفْعِ الْعَيْنِ اهـ كُرْدِي.

إلخ. قوله: (أَيْ بِأَنَّ عُدَّ إلخ) كَذَا م. ر. قوله: (وَمِنْهُ) أَيْ: مِنَ الْحُلِيِّ وَالضَّمِيرُ فِي مُشْبِهُهُ رَاجِعٌ لِلْمُمَوَّةِ.

وعاج وذبل إن كانت من قوم يتحلون به نعم، يحل لبسه ليلاً فقط مع الكراهة إلا لحاجة كإحرازه وفارق حرمة اللبس والتطيب ليلاً بأنهما يُحرَّكان الشهوة غالباً ولا كذلك الحلّي (وكذا) يحرم (لؤلؤ) ونحوه من الجواهر التي يتحلّى بها ومنها العقيق (في الأصح) لظهور الزينة فيها. (و) يحرم لغير حاجة كما يأتي (طيب) ابتداء واستدامة فإذا طرأت العِدَّة عليه لزمها إزالته للنهي عنه ويُفَرَّق بينها وبين نظيره في المُحرَّم بأنّه ثم من سنن الإحرام ولا كذلك هنا وبأنّه يُشدَّد عليها هنا أكثر بدليل حرمة نحو الجناء والمُعصَفَرِ عليها هنا لا ثم (في بدن) نعم، رخص لها أن تتبّع لنحو حيض قليل قسط أو أظفار نوعين من البُخُور للحاجة والحقّ الإستوي بها في ذلك المُحرَّمة وخالفه الزركشي والأوجه الأول (وتؤب وطعام) في (كحل) والضابط أن كل ما حرم على المُحرِّم من الطيب والدُهْن لنحو الرأس واللحية حرم هنا لكن لا فدية

قوله: (وذبل) وزان فليس شيء كالعاج وقيل هو ظهر السلخفة البحرية مضباح اهـ ع ش. قوله: (نعم) يحل الخ يتبني أن يستثنى من الليل ما لو عرّض لها اجتماع فيه بالنساء لوليمة أو نحوها فيحرم اهـ ع ش. قوله: (لبسه الخ) أي: الحلّي اهـ معني وقال الرشيدّي يعني جميع ما مرّ اهـ. قوله: (ليلاً فقط) وأما لبسه نهاراً فحرام إلا إن تعيّن طريقاً لإحرازه فيجوز للضرورة كما قاله الأذرعّي اهـ معني.

قوله: (إلا لحاجة) أي: فلا يكره اهـ ع ش عبارة السيّد عمّر ظاهره أنّه راجع إلى كراهة اللبس ليلاً ويحتمل إزجاعه إليه وإلى حرمة اللبس نهاراً فيكون موافقاً لما في المعني تبعاً للأذرعّي اهـ. قوله: (حرمة اللبس) أي: لبس الثياب المصبوغة معني ورشيدّي.

قوله (سنن): (وطيب) أي: بأن تستعمله وخرّج بذلك ما لو كان جزئها عمل الطيب فلا حرمة عليها حيث اهـ ع ش. قوله: (ابتداء) إلى قوله: (والحقّ الإستوي) في المعني إلا قوله: (ويُفَرَّق) إلى المتن. قوله: (بينهما وبين نظيره) الضميران يرجعان إلى استدامة اهـ كردّي أي الأول باعتبار لفظها والثاني باعتبار معناها أي أن يستدام. قوله: (بأنه) التطيب. قوله: (عليها) أي: المرأة هنا أي في عِدّة الوفاة. قوله: (الأنث) أي: في الإحرام. قوله: (قسط) بكسر القاف وضمّها وهو الأكثر مضباح ع ش.

قوله: (أو أظفار) ضرب من العطر على شكل أظفار الإنسان قسطلاني على البخاري اهـ بجبرمي. قوله: (نوعين) عبارة المعني وهما نوعان اهـ. قوله: (من البخور) بفتح الباء مضباح اهـ بجبرمي. قوله: (والأوجه الأول) فيجوز للمُحرِّمة أن تتبّع حيضها أو يفاسها شيئاً منهما خلافاً للنهاية.

قوله: (والضابط) إلى التثنية في النهاية إلا قوله: (بأن في إسناده مجهولاً) وقوله: (وإن اقتضت) إلى (خشية) وقوله: (أو تضغير). قوله: (والدُهْن لنحو الرأس الخ) عبارة المعني ويحرم عليها دهن شعر رأسها ولحيّتها إن كان لها لحيّة لما فيه من الزينة بخلاف دهن سائر البدن اهـ، وفي سم بعد ذكر مثلها

قوله: (والدُهْن لنحو الرأس واللحية) قال في شرح المنهج بخلاف دهن سائر البدن اهـ ويتبني إلا ما من شأنه أن يظهر حال المهنة فيحرم دهن شعره م ر.



لعدم التَّصُّ وليس للقياس فيها مَدْخَلٌ وكلُّ ما حَلَّ له ثُمَّ حَلَّ هنا (و) يَحْرُمُ (اكتِحَالٌ بِإِثْمِدٍ) ولو  
غَيْرُ مُطَيَّبٍ وإنَّ كانتِ سَوْدَاءٌ لِلنَّهْيِ عنه وهو الْأَسْوَدُ ومثله نَصًّا الْأَصْفَرُ وهو الصَّبْرُ بفتح أو  
كسر فسكون وبفتح فكسر ولو على بَيْضَاءٍ لا الْأَبْيَضُ كالتَّوْبِيَاءِ إِذْ لا زِينَةَ فِيهِ (إلا لِحَاجَةٍ  
كَرَمِدٍ) فتَجْعَلُهُ لَيْلًا وتَمْسُحُهُ نَهَارًا إلا إنَّ أَضْرَها مَسْحُهُ؛ لَأَنَّهُ ﷺ رَأَى صَبْرًا بَعَيْنِي أُمَّ سَلَمَةَ  
وهي مُجَدَّةٌ على أَبِي سَلَمَةَ فَزَجَرَهَا فَأَجَابَتْ بِأَنَّهُ لَا طَيِّبَ فِيهِ فَأَجَابَهَا بِأَنَّهُ يَرِيدُ حُسْنَ الْوَجْهِ،  
ثُمَّ قَالَ: «فَلَا تَجْعَلِيهِ إِلَّا لَيْلًا وَامْسَحِيهِ نَهَارًا» وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُ فِي إِسْنَادِهِ مَجْهُولٌ وَبِأَنَّهُ صَحَّ النَّهْيُ  
عَنْهُ وَإِنْ خَشِيتِ الْمَرْأَةُ انْفِقَاءَ عَيْنِهَا وَرَدُّ بِأَنَّ الْمُرَادَ وَإِنْ انْفَقَأَتْ فِي زَعْمِكَ فَإِنِّي أَعْلَمُ أَنَّهَا لَا  
تَنْفَقِي وَبُحِثَ أَنَّهَا لَوْ احتاجتْ لِلدَّهْنِ أَيْ أَوِ الطَّيِّبِ جَازًا أَيْضًا، وَقَدْ يَشْمَلُهُ الْمُتَنُّ وَيُظْهَرُ ...

عَنْ شَرْحِ الْمُنْهَجِ مَا نَصَّهُ: وَيَتَّبِعِي إِلَّا مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنَّهُ يَظْهَرُ حَالُ الْمَهْنَةِ فَيَحْرُمُ دَهْنُ شَعْرِهِ م ر اه .  
 ٥ قوله: (فيها) أي: الفدية. ٥ قوله: (له) أي: للمُحْرِمِ، ثم أي في الإحرام ولا يخفى أَنَّ الثَّانِي يُغْنِي عَنْ  
 الْأَوَّلِ. ٥ قوله: (وَيَحْرُمُ اِكْتِحَالًا) الْأَقْرَبُ وَلَوْ لِلْعَمِيَاءِ الْبَاقِيَةِ الْحَدَقَةِ سَمَ عَلَى حَجِّ اِه ع ش. ٥ قوله: (ولو  
 غَيْرُ مُطَيَّبٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيَظْهَرُ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (بِأَنَّهُ فِي إِسْنَادِهِ مَجْهُولٌ)، وَقَوْلُهُ: (لِلدَّهْنِ).  
 ٥ قوله: (وَهُوَ الْأَسْوَدُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهُوَ بِكُسْرِ الهمزة والميم حَجَرٌ يَتَّخِذُ مِنْهُ الْكُحْلُ الْأَسْوَدُ وَيُسَمَّى  
 بِالْأَضْبَهَانِي اِه. ٥ قوله: (أَضْرَها) الْأَوَّلَى أَضْرَبُهَا؛ لَأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى إِلَّا بِحَرْفِ الْجَرِّ كَمَا مَرَّ اِه ع ش.  
 ٥ قوله: (رَأَى صَبْرًا الْخ) تَمَسَّكَ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَنَحْوِهِ مَنْ قَالَ بِجَوَازِ نَظَرِ وَجْهِ الْأَجْنَبِيَّةِ حَيْثُ لَا شَهْوَةٌ  
 وَلَا خَوْفٌ فَتَنَةٌ وَأَجِيبُ بِجَوَازِ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَقْصِدِ الرُّؤْيَا بَلْ وَقَعَتْ اتِّفَاقًا وَبِأَنَّهُ لَا يِقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ لِعِصْمَتِهِ  
 فَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِهِ اِه ع ش. ٥ قوله: (ثُمَّ قَالَ: «فَلَا تَجْعَلِيهِ إِلَّا لَيْلًا» الْخ) وَحَمَلُوهُ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ  
 مُحْتَاجَةً إِلَيْهِ لَيْلًا فَأَذِنَ لَهَا فِيهِ لَيْلًا بَيَانًا لِلْجَوَازِ عِنْدَ الْحَاجَةِ مَعَ أَنَّ الْأَوَّلَى تَرْكُهُ نِهَايَةً وَمُغْنِي وَأَسْتَى.  
 ٥ قوله: (صَحَّ النَّهْيُ) أَيْ: نَهْيٌ مُعْتَدَّةٌ أُخْرَى. ٥ قوله: (وَرَدُّ) أَيْ: بِالْإِعْتِرَاضِ الثَّانِي، وَأَمَّا الْأَوَّلُ  
 فَسَكَتَ عَنْ جَوَابِهِ فَلْيُرَاجِعْ اِه سَيِّدُ عَمْرُو. ٥ قوله: (فِي زَعْمِكَ) خِطَابٌ لِأُمِّ الْمُعْتَدَّةِ الْمُعْبِدَةِ لِلسُّوَالِ بَعْدَ  
 قَوْلِهِ ﷺ لَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا بِأَنَّ قَالَتْ إِنِّي أَخْشَى أَنْ تَنْفَقِيَ عَيْنُهَا بِدَوْنِهِ. ٥ قوله: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ الْخ)  
 عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ وَلَوْ احتاجتْ إِلَى طَيِّبٍ جَازَ كَمَا قَالَه الْإِمَامُ قِيَاسًا عَلَى الْاِكْتِحَالِ اِه وَعِبَارَةُ  
 النَّهَايَةِ وَالْأَوْجَهِ أَنَّهَا لَوْ احتاجتْ لَهُ نَهَارًا جَازَ فِيهِ وَالِدَّهْنُ لِلْحَاجَةِ كَالْاِكْتِحَالِ لِلرَّمَدِ اِه. ٥ قوله: (هَنا)  
 أَيْ: فِي التَّطْيِيبِ وَالِدَّهْنِ. ٥ قوله: (وَقَدْ يَشْمَلُهُ الْمُتَنُّ) أَيْ: بِالنَّسْبَةِ لِلطَّيِّبِ إِذِ الدَّهْنُ لَا ذِكْرَ لَهُ فِيهِ بِالْكُلِّيَّةِ  
 وَذَلِكَ بِأَنَّهُ يُجْعَلُ الْإِسْتِثْنَاءُ رَاجِعًا إِلَيْهِ أَيْضًا هَذَا وَلَوْ جُعِلَ رَاجِعًا إِلَى جَمِيعِ مَا سَبَقَ لَكَانَ مُتَّجِهًا أَيْضًا  
 لِيَشْمَلَ مَا صَرَّحُوا بِهِ مِنْ جَوَازِ لُبْسِ الْحُلِيِّ عِنْدَ الْحَاجَةِ وَمَا بَحَثَاهُ قِيَاسًا عَلَيْهِ مِنْ جَوَازِ لُبْسِ ثَوْبِ الزَّيْنَةِ

٥ قوله في (النس): (واكتِحَالًا) هَلْ يَشْمَلُ الْعَمِيَاءُ الْبَاقِيَةَ الْحَدَقَةَ وَلَا يَتَعَدَّى الشُّمُولُ؛ لَأَنَّهُ مُزَيَّنٌ فِي الْعَيْنِ  
 الْمَفْتُوحَةِ وَإِنْ قِيدَ بَصَرُهَا. ٥ قوله: (ثُمَّ قَالَ: «فَلَا تَجْعَلِيهِ إِلَّا لَيْلًا») قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ حَمَلُوهُ عَلَى  
 أَنَّهَا أَيْ أُمَّ سَلَمَةَ كَانَتْ مُحْتَاجَةً إِلَيْهِ لَيْلًا.

صَبَطُ الحاجة هنا، وفي الكُحْل سواء ما في اللَّيْل والنَّهَار وإن اقتضى بعضُ العبارات أَنَّهُ يُكْتَفَى في اللَّيْل بالحاجة وَيُشْتَرَطُ في النَّهَارِ الضَّرورةُ بِخَشْيَةِ مُبِيحِ تَيْمُمٍ وَحَيْثُ زَالَتْ وَجِبَ مَسْحُهُ أَوْ غَسْلُهُ فَوْزًا كَالْمُحْرِمِ كما هو ظاهر. (و) يَحْرُمُ (اسْفِذَاج) بِمُعْجَمَةٍ وَهُوَ مِنْ رِصَاصٍ يُحَسِّنُ بِهِ الْوَجْهَ (وِدَمَام) بِضَمٍّ أَوْ كَسْرِ الْمُهْمَلَةِ وَهُوَ الْحُمْرَةُ الَّتِي يُورَّدُ بِهَا الْخُدُّ (و) تَسْوِيدُ أَوْ تَصْغِيرُ الْحَاجِبِ وَتَطْرِيفُ الْأَصَابِعِ وَ(خَضَابٌ حِثَاءٌ وَنَحْوُهُ) كَوُزَسٍ لِمَا يَظْهَرُ أَيُّ فِي الْمِهْنَةِ غَالِيًا فِيمَا يَظْهَرُ وَتَجْعِيدُ صُدْغٍ وَتَصْغِيفُ طُرَّةٍ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ لِلزَّيْنَةِ.

(تَنْبِيهٌ) مَا نَصُّوا عَلَى أَنَّهُ زِينَةٌ لَوْ اطَّرَدَ فِي مَحَلٍّ أَنَّهُ لَيْسَ زِينَةً هَلْ يُعْتَبَرُ هَذَا أَوْ لَا مَحَلُّ نَظَرٍ وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمُ الثَّانِي؛ لَأَنَّهُ لَا عَبْرَةَ بِغُرُوفٍ حَادِثٍ وَلَا خَاصٍّ مَعَ غُرُوفٍ أَصْلِيٍّ أَوْ عَامٍّ وَلَا يُنَافِيهِ مَا مَرَّ فِي نَحْوِ الثُّحَاسِ وَالْوَدَعِ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَنْصَبُوا فِيهِ عَلَى شَيْءٍ لَقَرَّدٍ نَظَرِهِمْ فِيهِ وَمَرَّ فِي

عِنْدَ الْحَاجَةِ أَيْضًا فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ سَبَدِ عُمَرَ. □ قَوْلُهُ: (صَبَطُ الْحَاجَةِ الْخ) وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُعَوَّلَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ إِخْبَارٌ طَبِيبٍ عَذِلَ أَهْلُ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (بِخَشْيَةِ مُبِيحِ التَّيْمُمِ) اعْتَمَدَهُ الْحَلَبِيُّ وَالزِّيَادِيُّ وَقَالَ الْبِرْمَاوِيُّ فِيهِ بَعْدَ وَالْوَجْهَ الْإِكْتِفَاءُ بِمَا لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً أَهْلُ بُجَيْرِمْ. □ قَوْلُهُ: (وَيَحْرُمُ اسْفِذَاجُ الْخ) وَيَحْرُمُ أَيْضًا طَلْيُ الْوَجْهِ بِالضَّبْرِ؛ لَأَنَّهُ يَصْفُرُ الْوَجْهَ فَهُوَ كَالْخَضَابِ أَهْلُ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (بِمُعْجَمَةٍ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَهُوَ بَفَاءٌ وَذَالٌ مُعْجَمَةٌ مَا يَنْخُذُ مِنْ رِصَاصٍ يُطْلَى بِهِ الْوَجْهَ لِيُصَيِّمَهُ قَالَ بَعْضُهُمْ وَهُوَ لَفْظٌ مَوْلَدٌ أَهْلُ.

□ قَوْلُهُ: (بِضَمٍّ) إِلَى التَّثْبِيهِ فِي الْمُغْنِيِّ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْحُمْرَةُ الْخ) وَاشْتَهَرَ عِنْدَ الْعَامَّةِ بِحُسْنِ يَوْسُفَ أَهْلُ بُجَيْرِمْ. □ قَوْلُهُ: (وَتَسْوِيدُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَيَحْرُمُ الْإِثْمُذُ فِي الْحَاجِبِ كَمَا قَالَ صَاحِبُ الْبَيَانِ وَالْحَقُّ بِهِ الطَّبْرِيُّ كُلُّ مَا يَتَزَيَّنُّ بِهِ كَالشَّفَةِ وَاللِّثَةِ وَالْخَدَّيْنِ وَالذَّقَنِ فَيَحْرُمُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ أَهْلُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ، وَقَوْلُهُ: وَالْحَقُّ بِهِ أَيُّ بِالْحَاجِبِ، وَقَوْلُهُ: كُلُّ مَا يَتَزَيَّنُّ بِهِ هُوَ بِنَاءٌ يَتَزَيَّنُّ لِلْفَاعِلِ أَهْلُ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ تَصْغِيرُ الْحَاجِبِ) بِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةُ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَخَشَوْ حَاجِبَهَا بِالْكُحْلِ وَتَذَقُّقَهُ بِالْحَفِّ أَهْلُ. □ قَوْلُهُ: (وَتَطْرِيفُ الْأَصَابِعِ) شَامِلٌ لِأَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرُّجُلَيْنِ أَهْلُ سَم. □ قَوْلُهُ: (كَوُزَسٍ) أَيُّ: وَرَعَفَرَانِ أَهْلُ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (لِمَا يَظْهَرُ الْخ) كَالْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَالرُّجُلَيْنِ لَا لِمَا تَحْتَ الْقِيَابِ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَالْغَالِيَةُ وَإِنْ ذَهَبَ رِيحُهَا كَالْخَضَابِ أَهْلُ مُغْنِي زَادَ النَّهْيَةَ وَشَعَرُ الرَّأْسِ مِنْهُ أَيُّ مِمَّا يَظْهَرُ فِي الْمِهْنَةِ وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا مَا يَكُونُ تَحْتَ الْقِيَابِ كَالرُّجُلَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (وَتَجْعِيدُ صُدْغٍ) أَيُّ: شَعْرُهُ أَهْلُ سَم. □ قَوْلُهُ: (وَتَصْغِيفُ طُرَّةٍ) أَيُّ: شَعْرُهَا أَهْلُ مُغْنِي زَادَ النَّهْيَةَ وَنَقَشَ وَجْهَهَا أَهْلُ. □ قَوْلُهُ: (وَظَاهِرُ كَلَامِهِمُ الثَّانِي) فَعَلِيهِ يَحْرُمُ تَحْلِي السُّودَانِ بِحُلِيِّ الذَّهَبِ وَإِنْ لَمْ يَعُدَّوهُ زِينَةً مَرَّ أَهْلُ سَم. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيُّ: الثَّانِي، وَكَذَا الْإِشَارَةُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ.

□ قَوْلُهُ: (وَتَطْرِيفُ الْأَصَابِعِ) شَامِلٌ لِأَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرُّجُلَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (لِمَا يَظْهَرُ) وَمِنْهُ شَعَرُ الرَّأْسِ وَلَوْ سَلِمَ فَهُوَ مُلْحَقٌ بِمَا يَظْهَرُ؛ لَأَنَّ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُقَصَّدَ التَّزَيَّنُّ بِخَضْبِهِ مَرَّ. □ قَوْلُهُ: (وَتَجْعِيدُ صُدْغٍ) أَيُّ: شَعْرُهُ. □ قَوْلُهُ: (وَظَاهِرُ كَلَامِهِمُ الثَّانِي) فَعَلِيهِ يَحْرُمُ تَحْلِي السُّودَانِ بِحُلِيِّ الذَّهَبِ وَإِنْ لَمْ يَعُدَّوهُ زِينَةً مَرَّ.

أعمال المساقاة ما يؤيد ذلك. (ويَجَلُّ تجميلُ فراشٍ وأثاثٍ) بمثلثتين وهو متاع البيت بأن تُزَيَّنَ  
بيتها بأنواع الملابس والأواني ونحوهما؛ لأن الإحداذ خاص بالبدن ومن ثمَّ حلَّ لها الجلوس  
على الحرير قال ابن الرُّفعة لا الالتحاف به؛ لأنه كاللبس قال الزركشي إلا ليلًا كالخلج ويؤدّه  
الفرق السابق بين الخلج واللبس (و) يَجَلُّ (تنظيف بقس نحو رأس وقلم) لأظفار وإزالة شعر  
نحو عانة (وإزالة وسخ) بسدٍ أو نحوه؛ لأن ذلك ليس من الزينة المرادة هنا وهي التي تدعو  
للوطء فلا يُنافي عدّهم له في الجمعة من الزينة (قُلْتُ وَيَجَلُّ امتشاط) من غير ترجيل ولا ذفن  
وحثام (إن لم يكن) فيه (خروج مُحَرَّم) لعدم الزينة. (ولو تركت الإحداذ) الواجب كلُّ المدة أو  
بعضها (عَصَتْ) الكاملة العالمة بوجوبه وولي غيرها (وانقضت العدة كما لو فازت المسكن)  
اللازم لها مُلازمتُه فإنها أو وليها تعصي وتنقضي العدة بمضي المدة (ولو بلغت الوفاة) أو

□ قول (سني): (تجميل فراش) وهو ما تَرَقَّد أو تَقَعَّد عليه من نِطَع ومِزَنِيَّة ووسادة ونحوها مُعْنِي وشرح  
المنهج. □ قوله: (بمثلثتين) إلى الفصل في النهاية والمُعْنِي إلّا ما فيما سَأَبَّه عليه إن شاء الله تعالى.  
□ قوله: (لا الالتحاف به) أي: حيثُ حَرَّمَ عليها لبسُه لما تَقَدَّمَ من جواز لبس غير المصبوغ منه اهـ  
سم. □ قوله: (لأنه كاللبس) أي: ليلًا ونهارًا مُعْنِي ونهايةً وأَسَى. □ قوله: (نحو عانة) أي: كالإبط.  
□ قول (سني): (وإزالة وسخ) أي: ولو طاهرًا نهايةً ومُعْنِي. □ قوله: (لأن ذلك) أي: ما ذُكِرَ من التَّنْظِيفِ  
والإزالة. □ قوله: (لبس من الزينة المرادة إلخ)، وأما إزالة الشعر الْمُتَضَمِّنُ زينةً كأخذ ما حَوْلَ الْحَاجِبَيْنِ  
وأعلى الجبهة فَمُتَمَنِّعٌ منه كما بَحَثَهُ بعضُ الْمُتَأَخِّرِينَ بل صَرَّحَ الماورديُّ بامتناع ذلك في حقِّ غير  
المُعْتَدَةِ، وأما إزالة شعرٍ لَحِيَّةٍ أو شاربٍ نَبَتَ لها فَتَسْنُ إِزالته كما مرَّ في شروط الصلاة مُعْنِي ونهايةً قال  
ع ش وقوله بل صَرَّحَ الماورديُّ بامتناع ذلك إلخ مُعْتَمَدٌ، وقوله: في حقِّ غيرِ الْمُحْتَدَةِ أي إلّا بإذن  
الزوج اهـ. □ قوله: (من غير ترجيل إلخ) عبارةُ النهاية والمُعْنِي بلا ترجيل بدنه ويجوز بنحو سدر اهـ.  
□ قول (سني): (وحمام) بناءً على جواز دخولها بلا ضرورةٍ نهايةً ومُعْنِي قال ع ش وقوله بناءً على جواز  
دخولها إلخ مُعْتَمَدٌ اهـ.  
□ قول (سني): (إن لم يكن فيه خروج إلخ) فإن كان لم يَجَلِّ مُعْنِي ونهايةً قال ع ش وقوله خروج مُحَرَّمٍ أي  
بأن كان لغير ضرورةٍ فإن كان لِضَرُورَةٍ جازَ اهـ. □ قوله: (العالمة إلخ) أي: بخلاف الجاهلة بذلك فلا  
تُعْصِي وظاهره وإن بَعْدَ عَهْدِهَا بالإسلام وتَشَاتَّ بَيْنَ أَظْهَرِ الْعُلَمَاءِ اهـ ع ش. □ قوله: (وولي غيرها)  
عَطَفَ على الكاملة. □ قوله: (اللازم لها مُلازمتُه) أي: بلا عُدْرٍ نهايةً ومُعْنِي.  
□ قول (سني): (الوفاة) أي: موتٌ رَوَّجَها.

□ قوله: (لا الالتحاف به) حيثُ حَرَّمَ عليها بسببه لما تَقَدَّمَ من جواز لبس غير المصبوغ منه.  
□ قوله: (لأنه كاللبس) قال في شرح الرُّوضِ عَقِبَ الْكَلَامَيْنِ قُلْتُ الْأَوْجَهُ أَنَّهُ كَاللَّبْسِ مُطْلَقًا ائْتَهَى قَوْلُهُ  
مُطْلَقًا أَي نَهَارًا أَوْ لَيْلًا.

الطلاق (بعد المدة) أي مدة العدة (كانت منقضية) بمضي مدتها. (ولها) أي المرأة المُرُوجَة وغيرها (إحداً على غير زوج) من قريب وسيد، وكذا أجنبي حيث لا رية فيما يظهر، ثم رأيت شارحين تخالفوا فيه وما فصلته أوجه كما لا يخفى وظاهر أن الزوج لو منعها مما ينقص به تمتعه حرم عليها فعلة (ثلاثة أيام) فأقل (وتحريم الزيادة) عليها إن قصدت بها الإحداً (والله أعلم) لمفهوم الخبر السابق ولأن فيها إظهار عدم الرضا بالقضاء ولم يجز ذلك في المعتدة لحبسها على المقصود من العدة وبحث الإمام أن للرجل التحزن مدة الثلاثة ورده ابن الرفعة بأن ذلك إنما شرع للنساء لتقص عقليهن المقتضي لعدم الصبر مع أن الشرع ألزمهن بالإحداً دون الرجال ويفرض صحة كلام الإمام فمحلّه في تحزن بغير تغيير ملبوس ونحوه وإلا حرم عليه كما مر في الجنائز.

• قوله: (من قريب إلخ) عبارة النهاية والمغني والأشبه كما ذكره الأذرع عن إشارة القاضي أن المراد بغير الزوج القريب فيمتنع على الأجنبية الإحداً على أجنبي مطلقاً ولو ساعة والحق الغزي بحثاً بالقريب الصديق والعالم والصالح والسيد والمملوك والصهر وضابطه أن من حرّنت ليموته؛ فلها الإحداً عليه ثلاثة ومن لا فلا ويمكن حمل إطلاق الحديث والأصحاب على هذا اهـ. • قوله: (إن قصدت بها الإحداً)، فلو تركت ذلك أي التزّين بلا قصد لم تأثم نهايةً ومغني. • قوله: (لمفهوم الخبر) كذا في أضله (عليه السلام) تعلى، وقد يقال حرمه ما ذكر منطوق الخبر لا مفهومه اهـ سيد عمر أي وإن كان جواز الثلاثة مفهومه ولذا أي ليشمل المنطوق والمفهوم معاً أسقط النهاية والمغني لفظ مفهوم. • قوله: (ولم يجز ذلك إلخ) عبارة النهاية والمغني وإنما رخص للمعتدة في عدتها لحبسها إلخ وبغيرها في الثلاثة؛ لأن النفوس لا تستطيع فيها الصبر ولذا سن فيها التعزية وتنكسر بعدها أعلام الحزن اهـ. • قوله: (فمحلّه إلخ)، ثم ينظر فيه بأن التحزن بغير ما ذكر ينبغي أن يكون جائزاً مطلقاً اهـ سم عبارة السيد عمر قد يقال بعد الحمل عليه فما وجه التوقف في صحته بل ينبغي أن يقطع به حينئذ والتقيّد بالثلاثة بالنسبة للتأكد لقرب العهد بالمصيبة فلا يرد قول الفاضل المحشي ينبغي أن يكون جائزاً مطلقاً اهـ. • قوله: (ولا حرم)، وفي الزاجر أنه كبيرة، وقد يتوقف فيه والأقرب أنه صغيرة؛ لأنه لا وعيد فيه اهـ ع ش.

• قوله: (من قريب إلخ) لا أجنبي مطلقاً على الأشبه والحق الغزي بحثاً بالقريب الصديق والعالم والصالح والسيد والمملوك والصهر كما ألحقوا من ذكر به في أغدار الجمعة والجماعة وضابطه أن من حرّنت ليموته لها الإحداً عليه ثلاثة ومن لا فلا ويمكن حمل إطلاق الحديث والأصحاب على هذا م ر ش. • قوله: (ورده ابن الرفعة إلخ) مشى على الرّد م ر. • قوله: (فمحلّه إلخ)، ثم ينظر فيه بأن التحزن بغير ما ذكر ينبغي أن يكون جائزاً مطلقاً قد علم مما تقرّر في المعتدة وبغيرها تخصيص ما قرّر في الجنائز.

## فصل في سُكْنَى الْمُعْتَدَةِ

(تَجِبُ سُكْنَى لِمُعْتَدَةٍ طَلَّقَ وَلَوْ) هِيَ (بَائِنٌ) بِخُلْعٍ أَوْ ثَلَاثٍ إِلَى انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا وَلَوْ حَائِلًا بِأَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ وَإِنْ تَرَاضِيَا عَلَى عَدَمِهَا لِلآيَةِ (إِلَّا نَاشِئَةً) حَالِ الْفِرَاقِ أَوْ أَثْنَاءِ الْعِدَّةِ فَلَا سُكْنَى لَهَا حَتَّى تَعُودَ لِلطَّاعَةِ كَصُلْبِ النِّكَاحِ، وَفِي مُدَّةِ النُّشُوزِ يَرْجِعُ عَلَيْهَا مُؤَجَّرُ الْمَسْكَنِ بِأَجْرَتِهِ وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَلِكُ الزَّوْجِ رَجَعَ هُوَ عَلَيْهَا بِذَلِكَ وَمِثْلُهَا كُلُّ مَنْ لَا نَفَقَةَ لَهَا حَالَةَ النِّكَاحِ.

## فَصْلٌ: فِي سُكْنَى الْمُعْتَدَةِ

□ قَوْلُهُ: (فِي سُكْنَى الْمُعْتَدَةِ) وَمُلَازِمَتِهَا مَسْكَنَ فِرَاقِهَا نَهَايَةً وَمُعْنَى، أَيْ وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ كَخُرُوجِهَا لِقَضَاءِ حَاجَةٍ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ هُوَ بَائِنٌ) أَيْ: الطَّلَاقُ عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَائِنٌ) بِجَرِّهِ كَمَا بِخَطِّهِ عَطْفًا عَلَى الْمَجْرُورِ وَنَضْبُهُ أَوْلَى أَيْ وَلَوْ كَانَتْ بَائِنًا وَيَجُوزُ رَفْعُهُ بِتَقْدِيرِ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ أَيْ وَلَوْ هِيَ بَائِنٌ اهـ. □ قَوْلُهُ: (إِلَى انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَفِي مُدَّةِ النُّشُوزِ) إِلَى (وَمِثْلُهَا) وَإِلَى قَوْلِهِ: (كَذَا أَطْلَقُوهُ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) إِلَى الْمَتَنِ. □ قَوْلُهُ: (بِأَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ) (إِلَخ) إِنَّمَا قَدَرَهُ لِيَتَّضِحَ الْإِسْتِثْنَاءُ الْآتِي. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَرَاضِيَا عَلَى عَدَمِهَا) كَمَا فِي فَتَاوَى الْمُصَنِّفِ؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ يَوْمًا بِيَوْمٍ وَلَا يَصِحُّ إِسْقَاطُ مَا لَمْ يَجِبْ مُعْنَى وَنَهَايَةً قَالَ ع. ش. يُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْ التَّغْلِيلُ أَنَّهَا تَسْقُطُ عَنْهُ فِي الْيَوْمِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الْإِسْقَاطُ لَوْ جُوبِ سَكْنَاهَا بِطُلُوعِ فَجْرِهِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (لِلْآيَةِ) وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنُوا﴾ [الطَّلَاق: ٦] وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿لَا تُخْرِجُوهُمْ مِنْ أَيْتَاتِهِمْ﴾ [الطَّلَاق: ١] أَيْ: يُبَيِّتُ أَزْوَاجَهُمْ وَأَضَاقَهَا إِلَيْهِمْ لِلْسُّكْنَى نَهَايَةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (يَرْجِعُ عَلَيْهَا مُؤَجَّرُ الْمَسْكَنِ) صَوْرَةٌ ذَلِكَ أَنَّ تَعَدُّ بِسُكْنَاهَا غَاصِبَةٌ فَتَنْفَسِخُ الْإِجَارَةُ بِالْغَضَبِ شَيْئًا فَشَيْئًا وَتَعُودُ الْمُنْفَعَةُ فِي مُدَّتِهِ إِلَى مِلْكِ الْمُؤَجَّرِ فَيَرْجِعُ عَلَيْهَا بِأَجْرَتِهِ مُدَّةَ سَكْنَاهَا نَاشِئَةً، وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا إِذَا كَانَ مِلْكُ الزَّوْجِ سَمٍ عَلَى حَجٍّ أَيْ بِخِلَافِ مَا لَوْ تَرَكَهَا الزَّوْجُ سَاكِنَةً وَلَمْ يُطَالِئْهَا بِخُرُوجٍ وَلَا غَيْرِهِ فَإِنَّهُ الْمُفَوِّتُ لِحَقِّهِ فَلَا أُجْرَةَ عَلَيْهَا وَلَعَلَّ وَجْهَ ذَلِكَ أَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ مُسْتَحَقَّةً لِلْسُّكْنَى بِرِضَا الزَّوْجِ اسْتَضْجَبَ ذَلِكَ وَلِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى الْأَزْوَاجِ أَنَّهُمْ لَا يُخْرِجُونَ الْمَرْأَةَ مِنَ الْبَيْتِ بِسَبَبِ النُّشُوزِ اهـ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (لَوْ كَانَ) أَيْ: الْمَسْكَنُ. □ قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهَا) أَيْ: وَمِثْلُ النَّاشِئَةِ اهـ سَم. □ قَوْلُهُ: (كُلُّ مَنْ) (إِلَخ) وَكَذَا وَمِثْلُهَا مَنْ وَجِبَتْ الْعِدَّةُ بِقَوْلِهَا بِأَنْ طَلَّقْتُ، ثُمَّ أَقَرَّتْ

## فَصْلٌ: فِي سُكْنَى الْمُعْتَدَةِ

□ قَوْلُهُ: (يَرْجِعُ عَلَيْهَا مُؤَجَّرُ الْمَسْكَنِ بِأَجْرَتِهِ) لَكَ أَنْ تَسْتَشْكَلَ رُجُوعَ الْمُؤَجَّرِ عَلَيْهَا إِذَا كَانَ الْمَسْكَنُ فِي إِيجَارِ الزَّوْجِ إِيجَارًا صَحِيحًا إِذَا الْمُنْفَعَةُ حَبِيتَ مِلْكُ الزَّوْجِ دُونَهُ وَغَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ قَوَّتْهَا عَلَى نَفْسِهِ بِتَرْكِ الزَّوْجَةِ فِي الْمَسْكَنِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ صَوْرَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ سَكْنَاهَا بَعْدَ النُّشُوزِ عَلَى وَجْهِ التَّعَدِّي بِحَيْثُ تَعَدَّدَ غَاصِبَةٌ وَالْإِجَارَةُ تَنْفَسِخُ بِالْغَضَبِ شَيْئًا فَشَيْئًا وَالْمُنْفَعَةُ فِي مُدَّةِ الْغَضَبِ رَجَعَتْ إِلَى الْمُؤَجَّرِ وَلَمْ تَتَلَفْ إِلَّا فِي مِلْكِهِ فَيَرْجِعُ عَلَيْهَا بِأَجْرَتِهِ مُدَّةَ سَكْنَاهَا نَاشِئَةً، وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا إِذَا كَانَ مِلْكُ الزَّوْجِ. □ قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهَا) أَيْ: وَمِثْلُ النَّاشِئَةِ.

كصغيرة لا تحتبل وطفاً ويتصور وجوب العدة عليها باستدخال الماء وأمة لا نفقة لها نعم،  
للزواج أو واريته إيجاباً من لا نفقة لها على ملازمة المسكين تخصيصاً لمائه ويؤخذ منه أن محله  
فيمن يمكن حملها إلا أن يقال التعبير بذلك للأغلب لذكره في المتوفى عنها كما يأتي وهو  
غير معتبر فيها اتفاقاً ولا يمكن من ذلك في الأمة إلا بعد فراغ خدمتها. (و) تجب أيضاً  
(للمعتدة وفاة) حيث وجدت تركة فتقدم على الديون المرسلة في الذمة (في الأظهر) للخبر  
الصحيح به وإنما لم تجب نفقتها كالبائن غير الحامل؛ لأنها للسلطنة، وقد فأتت والشكوى  
لصون مائه وهو موجود ويسن للسلطان حيث لا تركة ولا متبرع إسكانها من بيت المال كذا

بالإصابة وأنكرها الزوج فلا نفقة ولا سكنى لها وعليها العدة نهاية ومغني. □ قوله: (ويتصور وجوب  
العدة إلخ) أي: وإن كان فيه بعد اه مغني. □ قوله: (وأمة لا نفقة لها) أي: على زوجها كالمسلمة لئلا  
فقط أو نهائاً فقط اه مغني. □ قوله: (أو واريته) بل غير الوارث كالوارث كما قاله الزباني تبعاً للمأورد  
أي حيث لا ربة نهاية ومغني قال ع ش وهل طلب ذلك منهم مباح أو مسنون فيه نظر والأقرب الثاني  
اه. □ قوله: (ويؤخذ منه) أي: من التعليل. □ قوله: (إن محله) أي: جواز الإيجاب. □ قوله: (التعبير بذلك)  
أي: بتخصيصها. □ وقوله: (لذكره) أي تخصيصاً أيضاً اه سم. □ قوله: (كما يأتي) أي: آنفاً. □ قوله: (وهو)  
أي: إمكان الحمل. □ وقوله: (فيها) أي في المتوفى عنها. □ قوله: (ولا يمكن) أي: الزوج أو واريته من  
ذلك أي الإيجاب. □ وقوله: (بعد فراغ إلخ) أي بعد فراغها من خدمة سيدها.

□ قوله (سني): (وللمعتدة وفاة) قال في الروض مع شرحه: أي والمغني وإن مات زوج المعتدة فقالت  
انقضت عدتي في حياته لم تسقط العدة عنها ولم ترث أي لإقرارها قال الأذرعى وهذا قيد القفال  
بالرجعية، فلو كانت بائناً سقطت عدتها فيما يظهر أخذاً من التقييد بذلك فإن لم يعلم هل كان الطلاق  
رجعياً أو بائناً فادعت أنه كان رجعياً وأنها ترث فالأشبه تصديقها؛ لأن الأصل بقاء أحكام الزوجية  
وعدم الإبانة انتهى اه سم على حجة اه ع ش. □ قوله: (للخبر الصحيح) إلى قوله: (ولو مضت العدة)  
في المغني إلا قوله: (كذا أطلقوه) إلى (ولو غاب). □ قوله: (وإنما لم تجب إلخ) ردّ لدليل المقابل من  
قياس السكنى بالنفقة. □ قوله: (كالبائن إلخ) مثال للتقيي اه سم. □ قوله: (والسكنى لصون مائه إلخ) أي:  
أصل مشروعيتها لذلك فلا يرث المتوفى زوجها قبل إمكان الحمل لينحو صغر اه سم. □ قوله: (ويسن  
للسلطان إلخ) لا سيما إن كانت متهمة بريبة وإن لم يسكنها أحد سكنت حيث شاءت نهاية ومغني.

□ وقوله: (التعبير بذلك) أي تخصيصاً. □ وقوله: (لذكره) أي تخصيصاً أيضاً.

□ قوله (سني): (وللمعتدة وفاة) قال في الروض وإن مات زوج المعتدة فقالت انقضت عدتي في حياته  
لم تسقط العدة عنها ولم ترث أي لإقرارها قال في شرحه قال الأذرعى وهذا قيد القفال بالرجعية، فلو  
كانت بائناً سقطت عدتها فيما يظهر أخذاً من التقييد بذلك قال فإن لم يعلم هل كان الطلاق بائناً أو  
رجعياً فادعت أنه كان رجعياً وأنها ترث فالأشبه تصديقها؛ لأن الأصل بقاء أحكام الزوجية وعدم  
الإبانة انتهى. □ قوله: (كالبائن) مثال للتقيي. □ قوله: (وهو موجود) فإن قلت هو غير موجود إذا توفي قبل

أطلقوه ولو قيل يجب كوفاء دينه بل أولى؛ لأن هنا حقاً لله أيضاً لم يتعد ولو غاب المطلق ولا مسكن له اكترى الحاكم مسكناً من ماله إن كان ولا اقتراض أو إذن لها أن تقترض عليه أو تكتري من ماله وحينئذ ترجع فإن فعلته بلا إذن لم ترجع إلا إن عجزت عن استقذانه وقصدت الرجوع وأشهدت على ذلك ولو مضت العدة أو بعضها ولم تطالب بالسكنى لم تصير ديناً في الذمة بخلاف الثقة؛ لأنها معاوضة ولو تبرع وارث بإسكانها لزمها الإجابة ومثله الإمام فيما يظهر أو أجنبي ولا ريبه فكذلك على المعتد وفارق فداء الدين بأن هنا حقاً لله تعالى فلزم القبول لأجله على أن حفظ الأنساب يخطأ له أكثر ولا نظير للميت؛ لأنها ليست عليها بل على الميت. (و) للمعتدة (فسخ) أو انفساخ غير نحو نايضة ولو حائلاً (على المذهب)

قال ع ش ويتبعني أن يتحرى الأقرب من المسكن الذي فورقت فيه ما أمكن اه وقال الرشيدى وظاهره أنه يلزمها ملازمة ما سكنت فيه فليراجع اه. قوله: (كوفاء دينه) يراجع فيه اه سم. قوله: (إن كان) أي: المال. قوله: (وحينئذ إلخ) أي: حين إذن لها في الاقتراض أو الإكتراء من ماله. قوله: (وأشهدت إلخ) ظاهره أنه لا بد منه مطلقاً؛ لأن العجز عن الإشهاد هنا نادر غير معتبر فليراجع. قوله: (ولو مضت المدة إلخ) قال في الروض، وكذا في صلب النكاح اه أي ومثل المعتدة لوفاء إذا مضت العدة أو بعضها ولم تطالب بالسكنى في أنها لا تصير ديناً للمنكوحه إذا فاتت السكنى في حال النكاح ولم تطالب بها سم على حجة اه ش. قوله: (ولو تبرع) إلى قوله نعم يجب في النهاية والمغني إلا قوله ومثله الإمام فيما يظهر وقوله من تناقض لهما فيه. قوله: (ولا ريبه فكذلك على المعتد إلخ) راجع للأجنبي فقط. قوله: (وفارق وفاء الدين إلخ) عبارة النهاية والمغني وفارق عدم لزوم إجابة أجنبي بوفاء دين ميت أو مفلس بخلاف الوارث بأن ملازمة المعتدة للسكنى حق لله تعالى لا بدل له فلزم القبول إلخ. قوله: (أكثر) أي: بخلاف الدين نهاية ومغني.

قوله (سنى): (وفسخ) أي: بنحو عيب. قوله: (أو انفساخ) أي: بردة أو إسلام أو رضاع نهاية ومغني. قوله: (غير نحو نايضة) لم ترك ذكره في معتدة الوفاة أيضاً وعبارة الروض وشريحه ولا سكنى لمن طلق أو توفي زوجها نايضة أو نشزت في العدة ولو في عدة الوفاة بالخروج من منزله حتى تطيع

الدخول أو كان صغيراً لا يولد لمثله أو كانت صغيرة كذلك قلت يمكن أن يكون المراد أن أصل مشروعيتها لذلك. قوله: (كوفاء دينه) يراجع. قوله: (ولو مضت العدة إلخ) قال في الروض، وكذا في صلب النكاح انتهى أي ومثل المعتدة لوفاء إذا مضت العدة أو بعضها ولم تطالب بالسكنى في أنها لا تصير ديناً للمنكوحه إذا فاتت السكنى في حال النكاح ولم تطالب بها. قوله: (فكذلك على المعتد) اعتمد اه م ر. قوله: (غير نحو نايضة) لم ترك ذكره في معتدة الوفاة أيضاً وعبارة الروض وشريحه ولا سكنى لمن طلق أو توفي زوجها نايضة أو نشزت في العدة ولو في عدة الوفاة بالخروج من منزله حتى تطيع اه.

من تناقض لهما فيه كالطلاق بخلاف معتدة عن وطء شبهة كنيكاح فاسيد وأم ولد ولو حاملين نعم، يجب على الأولى ملازمة المسكن لحق الله تعالى وهل يلحق بها الثانية محل نظير (وسكن) وجوباً (في مسكن كانت فيه عند الفرقة) بإذن الزوج إن لاق بها حينئذ وأمكن بقاؤها فيه لاستحقاقه منفعة أما إذا فورقت وهي بمسكن لم يأذن فيه فسيأتي. (وليس لزوج وغيره إخراجها) ولو رجعية كما أطلقه الجمهور ونص عليه في الأم واعتمده الإمام وجمع متأخرون

انتهت اهـ سم عبارة النهاية وسكت المصنف عن استثناء التائيزة في عدة الوفاة والفسخ للعلم مما ذكره في الطلاق لاستوائيهما في الحكم وتجب السكنى للملاعة اهـ بحذف وعبارة المغني تنبيه سكت المصنف عن استثناء التائيزة في عدة الوفاة وعدة الفسخ مع أن حكمها كالتائيزة في عدة الطلاق كما صرح به القاضي والمتولي فيمن مات عنها نائيزاً، فلو أخر قوله إلا نائيزة إلى هنا لتشمل ذلك وتشمل إطلاقه الملاعة والذي في الروضة نقلاً عن البغوي أنها تستحق قطعاً اهـ. قوله: (كالطلاق) تغليل للمتن. قوله: (وأم ولد) عطف على معتدة اهـ سم. قوله: (على الأولى) وهي المعتدة عن وطء شبهة الخ. قوله: (ملازمة المسكن) أي: وإن لم تستحق السكنى كما أفاده قوله بخلاف معتدة الخ وصرح به شرح الروض عبارته ومثلها أي المعتدة عن وفاة في ملازمة المسكن المعتدة عن وطء شبهة أو نيكاح فاسيد وإن لم تستحق السكنى على الواطي والتايح اهـ سم. قوله: (الثانية) وهي أم الولد.

قوله (سني): (في مسكن كانت فيه الخ) أي ويقدم سكنها فيه على مؤنة التجهيز؛ لأنه حق تعلق بعين التركة وليس هو من الديون المرسلة في الدمة ويتبعي أن هذا إذا كان ملكه أو يستحق منفعة مدة عدتها بإجارة، وأما إذا خلفها في بيت معار أو مؤجر وانقضت المدة فالظاهر أنها تقدم بأجرة يوم الموت فقط؛ لأن ما بعده لا يجب إلا بدخوله فلم يراجم مؤن التجهيز اهـ ع ش. قوله: (إن لاق بها وأمكن بقاؤها فيه) سيأتي مفهومه هذين القيدين. قوله: (لاستحقاقه الخ) تغليل لقوله وأمكن بقاؤها الخ لا للمتن عبارة النهاية والمغني وإنما تسكن بضم أوله كما بخطه أي المعتدة حيث وجب سكنها في مسكن مستحق للزوج لا يقي بها كانت فيه الفرقة بموت أو غيره للآية وحديث قرينة المازن اهـ.

قوله: (فسيأتي) أي: فالآتي يخصص هذا اهـ سم. قوله: (ولو رجعية) إلى قوله: (ويؤخذ منه) في النهاية والمغني إلا قوله: (واعتمده السنوي وغيره)، وقوله: (فيمتصها) إلى المتن وقوله: (ولنحو احتياط). قوله: (كما أطلقه الخ) تغليل للغاية. قوله: (ونص عليه في الأم الخ) معتمد.

قوله: (وأم ولد) عطف على معتدة. قوله: (ملازمة المسكن) أي: وإن لم تستحق السكنى كما أفاده بخلاف الخ ولهذا لما قال الروض وعليها أي المعتدة ملازمة المسكن عير في شرحه بقوله ومثلها المعتدة عن وطء شبهة أو نيكاح فاسيد وإن لم تستحق السكنى على الواطي والتايح.

قوله في (سني): (عند الفرقة) هـ لا قال أو الوفاة أو أراد بالفرقة ما يشمل فرقة الوفاة. قوله: (فسيأتي) أي: فالآتي يخصص هذا. قوله: (ولو رجعية الخ) اعتمده م ر، وقوله: (فيأتيها أي المخدرة).



بل قال الأذرعِي خلافة شاذٍ لكن العراقيون على أنَّ له إسكانها حيث شاء؛ لأنها كالزوجة وجزم به المصنّف في نكته واعتمده الإسويّ وغيره (ولا لها خروج) وإن رَضِيَ به الزوج فيمنعها الحاكم وجوباً لحقّ الله تعالى (قُلْتُ ولها الخروج في عِدَّة وفاة، وكذا بائن) بفسخ أو طلاق (في التّهارِ لِشراءِ طعامٍ) بيع أو شراء (عَزْلٍ ونحوه) كقُطْنٍ ولنحو احتطابٍ إن لم تَجِدْ مَنْ يَقُومُ لها بذلك ونحو إقامة حدٍّ على بَزْزَةٍ لا مُحَدَّرَةٍ فيأتيها الحاكم أو نائِبُهُ لإقامته كالتحليف وذلك ليخبر مسلم (أنّه ﷺ أَذِنَ لِمُطَلَّقةٍ ثلاثاً أَنْ تَخْرُجَ لِجُذائِ نَحْلِها) وقيس به غيره قال الشافعي رَضِيَ الله عنه وَنَحَلَ الْأَنْصَارِ قَرِيبَ مَنْ دَوْرَهُمْ وَيُؤَخِّدُ مِنْهُ تَقْيِيدُ نَحْوِ الشَّوْقِ وَالْمُخْتَطَبِ بِالْقَرِيبِ مِنَ الْبَلَدِ الْمُنْشُوبِ إِلَيْهَا وَلَا يَظْهَرُ أَنَّهَا لَا تَخْرُجُ إِلَيْهِ إِلَّا لِضَرُورَةٍ وَلَا تَكْفِي الْحَاجَةُ وَمَحَلُّهُ إِنْ أَمِنَتْ وَالْوَأُ فِي كَلَامِهِ بِمَعْنَى أَوْ أَمَّا الرَّجْعِيَّةُ فَلَا تَخْرُجُ إِلَّا بِإِذْنِهِ أَوْ لِضَرُورَةٍ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ الْقِيَامَ بِجَمِيعِ مُؤَنِّهَا كَالزَّوْجَةِ وَمِثْلُهَا بَائِنٌ حَامِلٌ وَقَيْدُهَا السُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ بَمَا إِذَا خَرَجَتْ لِلتَّقْفَةِ؛ لِأَنَّهَا مَكْفِيَّةٌ بِخِلَافِ خُرُوجِهَا لِنَحْوِ شِرَاءِ قُطْنٍ أَوْ طَعَامٍ، وَقَدْ أُعْطِيتِ التَّقْفَةَ دَرَاهِمَ وَلَا يَأْتِي هَذَا فِي الرَّجْعِيَّةِ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهَا فِي حَكْمِ الزَّوْجَةِ .....

هـ وفوه: (لكن العراقيون إلخ) ضعيف. هـ فوه: (إسكانها) أي: الرجعية. هـ فوه: (وإن رضي به الزوج) أي: لا يلغى كما سيأتي معني ونهاية.

هـ قول (السنن): (في عِدَّة وفاة) أي: وعِدَّة وطء شبهة ونكاح فاسد معني ونهاية. هـ فوه: (إن لم تجد إلخ) راجع لما قبل، وكذا أيضاً عبارة المغني والنهاية وضابط ذلك كلُّ مُعْتَدَةٍ لَا يَجِبُ نَفَقَتُهَا وَلَمْ يَكُنْ لَهَا مَنْ يَقْضِيهَا حَاجَتُهَا لَهَا الْخُرُوجُ هـ. هـ فوه: (فيأتيها) أي: المُحَدَّرَةُ هـ سم. هـ فوه: (به غيره) الأولى الثاني كما في النهاية. هـ فوه: (ونحل الأنصار قريب إلخ) تتمته كما في النهاية والمغني والجذاد لا يكون إلا نهاراً أي غالباً هـ. هـ فوه: (ويؤخذ منه) أي: من كلام الشافعي. هـ فوه: (ومحلّه) أي: محلّ جواز الخروج لما ذكر. هـ فوه: (والواو) إلى قول المتن أن ترجع في النهاية إلا قوله وقيداً إلى أما الليل وقوله يقيناً وقوله وأن لا يكون إلى المتن. هـ فوه: (أما الرجعية إلخ) عبارة المغني أما من وجبت نفقتها من رجعية أو مستبارة أو بائن حامل فلا تخرج إلا بإذن أو ضرورة كالزوجة؛ لانهن مكفيات بتقفة أزواجهن هـ. هـ فوه: (وقيداً السبكي إلخ) خلافاً للنهاية عبارته أما الرجعية فلا تخرج لما ذكر إلا بإذنه؛ لأنها مكفية بالتقفة، وكذا لو كانت حاملاً لوجب نفقتها فلا تخرج إلا لضرورة أو بإذنه، وكذا ليقية حوائجها كشراء قطن كما قاله السبكي هـ قال الرشيد قوله فلا تخرج لما ذكر إلا بإذنه أي أو لضرورة كما صرحوا به، وقوله: وكذا ليقية حوائجها إلخ أي وإن لم يكن لتخصيل التقفة كما صرح في شرح الروض نقلاً عن السبكي هـ. هـ فوه: (بخلاف خروجها إلخ) خلافاً للنهاية والمغني كما مرّ آنفاً.

هـ فوه: (ولا يأتي هذا في الرجعية إلخ) فإن قلت هذا يدل على أن على الزوج شراء نحو الغزل والقطن

هـ فوه: (ولا يأتي هذا في الرجعية إلخ) فإن قلت هذا يدل على أن على الزوج شراء نحو الغزل والقطن

أما الليل ولو أوله خلافاً لبعضهم فلا تخرج فيه مطلقاً لذلك؛ لأنه مظنة الفساد إلا إذا لم يُمكنها ذلك نهائياً أي وأمنت كما بحثه أبو رزعة. (وكذا) لها الخروج (ليلاً إلى دار جارة) بشرط أن تأمن على نفسها يقيناً ويظهر أن المراد بالجار هنا الملاصق أو ملاصقة ونحوه لا ما مر في الوصية (لغزل وحديث ونحوهما) لكن (بشرط) أن يكون زمن ذلك بقدر العادة وأن لا يكون عندها من يُحدثها ويُؤنسها على الأوجه (وأن ترجع وتبيت في بيتها) لإذنه ﷺ في ذلك كما في خبر مُرسَل اغتُصِدَ بقول ابن عمر رضي الله عنهما بما يُوافقه. (وتنقل) جوازاً (من المسكن

وبيعهما للرَّجعية والزوجة وإلا لتأتي ذلك قلت ممنوع بل يجوز أن المراد أنها لما كانت كالزوجة كان له منعها من الخروج لذلك فليُتأمل فليُراجع اه سم. قوله: (أما الليل) مُحترَر في التَّهَارِ اه سم. قوله: (وكذا لها الخروج) أي: لغير الرَّجعية اه شرح البهجة وعبارة الرُّوض مع شرحه والمُعني ولا تخرج أي إلا نهائياً إلى نحو السوق لِشراءٍ وبيعٍ ما دُكر ولا ليلاً إلى الجيران لِنحو الحديث الرَّجعية والمستبرأة والبائن الحامل إلا بإذن أو لضرورة كالزوجة؛ لأنهن مكفيات بنفقتين اه وقوله إلا بإذن يُفيد جواز الخروج بالإذن ولا يُنافيه امتناع ترك ملازمة المسكن بتوافقهما؛ لأن ذلك في الإغراض عنه مطلقاً اه سم. قوله: (بشرط أن تأمن) إلى قول المتن: (أن ترجع) في المُعني إلا قوله: (يقيناً) إلى المتن. قوله: (بقدر العادة) يتبعي الغالية حتى لو اغتيد جميع الليل فينبغي الامتناع؛ لأنه نادٍ في العادة سم على حَجِّ اه ع ش. قوله: (وأن لا يكون عندها إلخ) وإلا فلا يجوز لها الخروج فقد قالت عائشة رضي الله تعالى عنها لو يعلم النبي ﷺ ما أحدث النساء بعده لَمَنَعَهُنَّ المساجد وهذا في زمن السيدة عائشة اه مُعني.

قوله (سني): (وتبيت في بيتها) أي: وإن كان لها صناعة تقتضي خروجها بالليل كالمُسماة بين العامة

وبيعهما للرَّجعية والزوجة وإلا لتأتي ذلك قلت ممنوع بل يجوز أن يكون المراد أنه لما كانت كالزوجة كان له منعها من الخروج لذلك فليُتأمل وليُراجع اه. قوله: (أما الليل إلخ) مُحترَر في التَّهَارِ.

قوله في (سني): (وكذا ليلاً إلخ) صَنِيعُ المتن والشرح يقتضي شمول هذا للرَّجعية والبائن الحامل أيضاً والمعنى لا يساعده، وكذا صَنِيعُ الرُّوض وشرحه وصرَّح في شرح البهجة بالتحديد بغير الرَّجعية فقال ولها إن كانت غير رجعية وعبارة الرُّوض وتُعدُّ مُعْتَدَةً مطلقاً لا تجب نفقتها في الخروج لِشراءِ الطعام والقطن وبيع الغزل نهائياً لا ليلاً ولها الخروج ليلاً إلى الجيران لِلحديث والغزل ولا تبيت ولا تخرج الرَّجعية والمستبرأة إلا بإذن اه قوله: ولا تخرج أي لما دُكر، وقوله: الرَّجعية والمستبرأة قال في شرحه والبائن الحامل، وقوله: إلا بإذن قال في شرحه أو لضرورة كالمزوجة؛ لأنهن مكفيات بنفقتين اه إلى أن قال نعم للبائن الحامل الخروج لغير تحصيل التَّفَقُّه كسراءِ قُطن وبيع غزلٍ ونحوهما كما ذكره الشُّبكي وغيره انتهى، وقوله: إلا بإذن يُفيد جواز الخروج بالإذن ولا يُنافيه امتناع ترك ملازمة المسكن بتوافقهما؛ لأن ذلك في الإغراض عنه مطلقاً. قوله: (بقدر العادة) يتبعي الغالية حتى لو اغتيد الحديث

لِخَوْفٍ) عَلَى نَفْسِهَا أَوْ نَحْوِ وَلَدِهَا أَوْ مَالٍ وَلَوْ لِغَيْرِهَا كَوَدِيعَةٍ وَإِنْ قُلَّ أَوْ اخْتِصَاصٍ كَذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ (مِنْ) نَحْوِ (هَذِهِ أَوْ غَرَقِي) أَوْ سَارِقِي (أَوْ) لِخَوْفٍ (عَلَى نَفْسِهَا) مَا دَامَتْ فِيهِ مِنْ رِبَاةٍ لِلضَّرُورَةِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَجِبُ الْإِنْتِقَالُ حَيْثُ ظَنَنْتَ فَتَنَةً كَخَوْفٍ عَلَى نَحْوِ بُضْعٍ وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ يَنْتَجِعَ قَوْمُ الْبَدَوِيَّةِ وَتَخْشَى مِنَ التَّخَلُّفِ كَمَا يَأْتِي (أَوْ تَأْذُنَ بِالْجِيرَانِ) أَذَى شَدِيدًا أَيْ لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً فِيمَا يَظْهَرُ (أَوْ هُمْ) تَأْذُوا (بِهَا أَذَى شَدِيدًا) كَذَلِكَ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِلضَّرُورَةِ أَيْضًا وَرَوَى مُسْلِمٌ «أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ كَانَتْ تَبْذُو عَلَى أَحْمَائِهَا فَتَقْلَعُهَا ﷺ عَنْهُمْ إِلَى بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ» وَلَا يُعَارِضُهُ رِوَايَةُ نُقْلِهَا لِخَوْفٍ مَكَانِهَا لِاحْتِمَالِ تَكَرُّرِ الْوَاقِعَةِ وَبِفَرْضِ اتِّحَادِهَا فَاقْتِصَارُ كُلِّ رَاوٍ عَلَى أَحَدِهِمَا لِإِيْيَانِ الْإِكْتِفَاءِ بِهِ وَحَدِّهِ فِي الْعُدْرِ فَلَعَلِمَ أَنَّ مِنَ الْجِيرَانِ الْأَحْمَاءَ وَهُمْ أَقَارِبُ الزَّوْجِ نَعَمْ، إِنْ كَانُوا فِي دَارِهَا وَإِنْ اتَّسَعَتْ فِيمَا يَظْهَرُ خِلَافًا لِمَنْ قَيَّدَ بِضَيْقِهَا ..

بِالْعَالِمَةِ وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ تَخْتَجِ إِلَى الْخُرُوجِ فِي تَخْصِيلِ نَفْقَتِهَا وَإِلَّا جَازَ لَهَا الْخُرُوجُ أَهْ، وَقَوْلُهُ: إِلَى الْخُرُوجِ، وَقَوْلُهُ: لَهَا الْخُرُوجُ أَيْ وَالْبَيْتُوتَةُ فِي غَيْرِ بَيْتِهَا. □ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) يَتَّبِعِي أَنْ يَرْجَعَ لِلْعَايَةِ الْأُولَى فَقَطْ إِذْ لَا وَجْهَ لِحُجُوزِ الْخُرُوجِ لِلْخَوْفِ عَلَى كَفِّ مِنْ سِرْجِينِ سَمٍ عَلَى حَجِّ أَهْ ش. □ قَوْلُهُ: (مِنْ رِبَاةٍ) مِنْ فُسَاقٍ وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِالْخَوْفِ. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ذَلِكَ) أَيْ: مِنَ الْعُدْرِ الْمُجَوِّزِ لِلِإِنْتِقَالِ. □ قَوْلُهُ: (أَيْ لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَأَفْهَمَ تَقْيِيدُ الْأَذَى بِالشَّدِيدِ عَدَمَ اغْتِيَابِ الْقَلِيلِ وَهُوَ كَذَلِكَ إِذْ لَا يَخْلُو مِنْهُ أَحَدٌ أَه. □ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيْ: لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً أَه سَم. □ قَوْلُهُ: (تَبْذُوا) كَذَا فِي أَصْلِهِ ﷺ تَعَلَّى بِالْفِ بَعْدَ الْوَائِ وَكَانَ الظَّاهِرُ تَرْكُهَا أَه سَيِّدَ عَمَرُ. □ قَوْلُهُ: (لِإِيْيَانِ الْإِكْتِفَاءِ إِلَيْهِ) أَوْ لِأَنَّهُ الَّذِي عَلِمَهُ أَه سَم. □ قَوْلُهُ: (لِإِيْيَانِ الْإِكْتِفَاءِ بِهِ وَحَدِّهِ) قَدْ يُقَالُ هَذَا بِتَسْلِيمِهِ مِنْ تَصَرُّفِ الرَّائِي فَلَعَلَّهُ مُسْتَنَدٌ اجْتِهَادٌ مِنْه فَاتَى يُحْتَجُّ بِهِ وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ بِحَسَبِ الْوَاقِعِ مَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ أَه سَيِّدَ عَمَرُ. □ قَوْلُهُ: (فَلَعَلِمَ) أَيْ: مِنْ خَبَرِ مُسْلِمٍ. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ كَانُوا إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالنِّهَايَةِ نَعَمْ إِنْ أَشَدَّ إِذَاهَا بِهِمْ أَوْ عَكْسُهُ وَكَانَتْ الدَّارُ ضَيْقَةً نُقْلَهُمُ الزَّوْجَ عَنْهَا، وَكَذَا لَوْ كَانَ الْمَسْكَنُ لَهَا فَاتَهَا لَا تَنْتَقِلُ مِنْهُ لَا سَبِيلًا وَلَا غَيْرُهَا بَلْ يَنْتَقِلُونَ عَنْهَا، وَكَذَا لَوْ كَانَتْ بَيْتُ أَبَوَيْهَا وَيَذَتْ عَلَيْهِمْ نُقْلُوا دُونَهَا؛ لِأَنَّهَا أَحَقُّ بِدَارِ أَبَوَيْهَا كَمَا قَالَهُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ. وَكَانَ الْمُرَادُ أَنَّ الْأُولَى نُقْلَهُمْ دُونَهَا وَهُوَ حَسَنٌ وَخَرَجَ بِالْجِيرَانِ مَا لَوْ طَلَقَتْ بَيْتُ أَبَوَيْهَا وَتَأَذَّتْ بِهِمْ أَوْ هُمْ بِهَا فَلَا نُقْلَ؛ لِأَنَّ الْوَحْشَةَ لَا تَطُولُ بَيْتَهُمْ أَه، وَفِي سَمٍ بَعْدَ ذِكْرِ

جَمِيعِ اللَّيْلِ فَيَتَّبِعِي الْإِمْتِنَاعُ؛ لِأَنَّهُ نَادِرٌ فِي الْعَادَةِ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ اخْتِصَاصٍ كَذَلِكَ) إِطْلَاقُ الْقَلَّةِ هُنَا فِيهِ نَظَرٌ إِذْ لَا وَجْهَ لِحُجُوزِ الْخُرُوجِ لِلْخَوْفِ عَلَى كَفِّ مِنْ سِرْجِينِ فَيَتَّبِعِي أَنْ لَا يَرْجَعَ قَوْلُهُ كَذَلِكَ لِقَوْلِهِ أَيْضًا وَإِنْ قُلَّ فَلَيْتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيْ: لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً إِلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (لِإِيْيَانِ الْإِكْتِفَاءِ إِلَيْهِ) أَوْ لِأَنَّهُ الَّذِي عَلِمَهُ. □ قَوْلُهُ: (فَلَعَلِمَ أَنَّ مِنَ الْجِيرَانِ الْأَحْمَاءَ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَإِنْ يَذَتْ هِيَ عَلَيْهِمْ أَيْ عَلَى أَحْمَائِهَا؛ فَلَهُ أَيْ الزَّوْجُ أَوْ وَارِثُهُ نُقْلُهَا، هَذَا إِنْ اتَّحَدَتِ الدَّارُ وَاتَّسَعَتْ لَهَا وَالْأَحْمَاءُ فَإِنْ ضَاغَتْ؛ فَهِيَ أُولَى بِهَا أَه وَشَرَحَ فِي شَرْحِهِ قَوْلَهُ هَذَا إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ هَذَا إِنْ اتَّحَدَتِ الدَّارُ وَاتَّسَعَتْ لَهَا وَالْأَحْمَاءُ وَلَمْ تَكُنْ مِلْكُهَا وَلَا

نُقِلُوا هُمْ لَا هِيَ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ لَا الْأُبْوَانِ وَإِنْ اشْتَدَّ الشَّقَاقُ بَيْنَهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَطُولُ غَايِبًا. (تَنْبِيْهٌ) يَتَعَيَّنُ حَمْلُ الْمَتَنِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ تَأْذِيهِمْ بِأَمْرٍ لَمْ تَعُدْ هِيَ بِهِ وَلَا أُجْبِرَتْ عَلَى تَرْكِهِ وَلَمْ يَحِلَّ لَهَا الْإِنْتِقَالُ حِينَئِذٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَهَا الثَّقَلَةُ أَيْضًا بَلْ يَلْزُمُهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِذَا فُورِقَتْ بَدَارِ الْحَرْبِ وَلَمْ تَأْمَنْ بِإِقَامَتِهَا ثُمَّ عَلَى نَحْوِ بُضْعِهَا أَوْ دِينِهَا وَأَمِنَتْ فِي الطَّرِيقِ، وَكَذَا إِنْ كَانَ

عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ الْمُوَافِقَةِ لِذَلِكَ مَا نَصَّهُ: وَلَا يَخْفَى أَنَّ حَاصِلَهَا فِيمَا إِذَا لَمْ تَكُنِ الدَّارُ لَهَا وَلَا لِأَبَوَيْهَا أَنَّهُ تَخْرُجُ عَنْهُمْ فِي الْوَاسِعَةِ وَيَخْرُجُونَ عَنْهَا فِي الضَّيْقَةِ فَلْيُحَرَّرِ الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي لِهَذِهِ التَّفْرِيقَةِ وَلَعَلَّ عُدْرَهَا فِي الضَّيْقَةِ الْعُسْرِ فِي اجْتِنَابِ الضَّرَرِ دُونَ الْوَاسِعَةِ لِسَهُولَتِهِ فِيهَا أَوْ لَا يَخْفَى مَا فِيمَا تَرْجَاهُ وَلِذَا قَالَ الرَّشِيدِيُّ مَا نَصَّهُ: قَوْلُهُ وَكَانَتْ الدَّارُ ضَيْقَةً أَنْظُرْ مَا حُكْمُ مَفْهُومِهِ وَهُوَ مَا إِذَا كَانَتْ وَاسِعَةً فَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ أَنَّهَا تَنْتَقِلُ هِيَ فَلَا يَظْهَرُ لَهُ مَعْنَى وَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ أَنَّهَا لَا تَنْتَقِلُ هِيَ وَلَا هُمْ فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ وَمِنْ الْجِيرَانِ الْأَخْمَاءُ أَهْ أَقُولُ وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُخْتَارَ الشُّقُّ الْأَوَّلُ وَيُقَالُ إِنَّ الْمُرَادَ بِإِنْتِقَالِهَا فِي الدَّارِ الْوَاسِعَةِ إِنْتِقَالُهَا مِنْ بَيْتٍ كَانَتْ هِيَ وَالْأَخْمَاءُ فِيهِ وَفَتْ الْفُرْقَةُ إِلَى بَيْتٍ آخَرَ مِنْهَا أَوْ مِنْ بَيْتٍ مُلَاصِقٍ لِبَيْتٍ مَعَ أَهْلِهِ التَّأْدِي إِلَى بَيْتٍ آخَرَ مِنْهَا لَا تَأْدِي مَعَ أَهْلِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. □ قَوْلُهُ: (نُقِلُوا) بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ، وَقَوْلُهُ: هُمْ تَأْكِيدٌ لِوَاوِ الضَّمِيرِ. □ قَوْلُهُ: (لَا الْأُبْوَانِ) عَطَفَ عَلَى الْأَخْمَاءِ أَهْ سَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ لَا الْأُبْوَانِ كَذَا فِي أَضْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ وَالظَّاهِرُ عَطْفُهُ عَلَى الْأَخْمَاءِ وَعَلَيْهِ فَهُوَ مَغْطُوفٌ عَلَى الْمَحَلِّ أَوْ جَارٍ عَلَى لُغَةِ الْإِزَامِ الْمُشْتَى الْأَلْفَ أَهْ أَقُولُ الْأَوْفَقُ لِكَلَامٍ غَيْرِهِ عَطْفُهُ عَلَى هُمْ فِي الْمَتَنِ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ صَنِيعِ الرُّوْضِ عِبَارَتُهُ مَعَ الْأُسْنَى وَإِنْ بَدَتْ هِيَ عَلَيْهِمْ أَيْ عَلَى أَحْمَانِهَا؛ فَلَهُ أَيْ الزَّوْجِ أَوْ وَارِثِهِ تَقْلُهَا لَا إِنْ بَدَتْ عَلَى أَبَوَيْهَا إِنْ سَاكَنْتَهُمَا فِي دَارِهِمَا فَلَا تَنْقَلُ وَلَا يُنْقَلَانِ وَإِنْ تَأَدَّتْ بِهِمَا أَوْ هُمَا بِهَا أَهْ بِحَذْفٍ. □ قَوْلُهُ: (يَتَعَيَّنُ) إِلَى قَوْلِهِ: (إِلَّا إِذَا بَقِيَ) فِي النَّهَايَةِ وَالْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (بَلْ يَلْزُمُهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ). □ قَوْلُهُ: (إِذَا فُورِقَتْ) إِلَخِ قِيَاسٌ مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّهُ لَوْ تَعَدَّرَ سُكْنَاهَا فِي مَحَلِّ الطَّلَاقِ وَجَبَتْ فِي أَقْرَبِ مَحَلٍّ إِلَيْهِ أَنْ تَسْكُنَ هُنَا فِي أَقْرَبِ مَحَلٍّ إِلَيَّ بِلَادَ الْحَرْبِ مِنْ بِلَادِ الْإِسْلَامِ حَيْثُ أَمِنْتُ فِيهِ بَلْ يَتَّبِعُنِي أَنَّهُ لَوْ أَمِنْتُ فِي مَحَلٍّ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ غَيْرِ مَحَلِّ الطَّلَاقِ وَجَبَ اعْتِدَادُهَا فِيهِ أَهْ شِ أَقُولُ بَلْ مَا بَحَثَهُ دَاخِلٌ فِيمَا يَأْتِي وَمِنْ أَفْرَادِهِ. □ قَوْلُهُ: (بَدَارِ الْحَرْبِ) يَتَّبِعُنِي أَوْ دَارِ الْبِدْعَةِ أَوْ الْفُسْقِ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ. □ قَوْلُهُ: (وَلَمْ تَأْمَنْ بِإِقَامَتِهَا ثُمَّ إِلَخِ) فَإِنْ أَمِنَتْ بِهَا عَلَى مَا ذَكَرَ فَلَا تُهَاجِرُ حَتَّى تَعْتَدَّ مُعْنَى وَنَهَايَةً.

مِلْكُ أَبَوَيْهَا فَإِنْ ضَاعَتْ عَنْهُمْ أَوْ كَانَتْ مِلْكُهَا أَوْ مِلْكُ أَبَوَيْهَا فَهِيَ أَوَّلَى فَتَخْرُجُ الْأَخْمَاءُ مِنْهَا أَهْ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي مُوَافَقَتِهِ الشَّارِحِ فِي قَوْلِهِ الْآتِي وَإِنْ اتَّسَعَتْ فِيمَا يَظْهَرُ وَلَا يَخْفَى أَنَّ حَاصِلَ عِبَارَةِ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ فِيمَا إِذَا لَمْ تَكُنِ الدَّارُ لَهَا وَلَا لِأَبَوَيْهَا أَنَّهُ تَخْرُجُ عَنْهُمْ فِي الْوَاسِعَةِ وَيَخْرُجُونَ عَنْهَا فِي الضَّيْقَةِ فَلْيُحَرَّرِ الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي لِهَذِهِ التَّفْرِيقَةِ، وَلَعَلَّ عُدْرَهَا فِي الضَّيْقَةِ الْعُسْرِ فِي اجْتِنَابِ الضَّرَرِ دُونَ الْوَاسِعَةِ لِسَهُولَتِهِ فِيهَا. □ قَوْلُهُ: (لَا الْأُبْوَانِ) عَطَفَ عَلَى الْأَخْمَاءِ وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ لَا إِنْ بَدَتْ عَلَى أَبَوَيْهَا إِنْ سَاكَنْتَهُمَا فِي دَارِهِمَا فَلَا تَنْقَلُ وَلَا يُنْقَلَانِ وَإِنْ تَأَدَّتْ بِهِمَا أَوْ هُمَا بِهَا إِلَخِ.

خَوْفُهَا أَقْلٌ فِيمَا يَظْهَرُ وَيَجِبُ تَغْرِيبُهَا لِلزَّوْنِ إِلَّا إِذَا بَقِيَ مِنَ الْعِدَّةِ نَحْوُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَقَطَّ عَلَى مَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ فَيُؤَخَّرُ تَغْرِيبُهَا لِانْقِضَائِهَا وَإِذَا رَجَعَ الْمُعْمِرُ أَوْ انْقَضَتْ مُدَّةُ الْإِجَارَةِ كَمَا يَأْتِي أَوْ كَانَ عَلَيْهَا مَا يَلْزُمُهَا أَدَاؤُهُ فَوْزًا وَانْحَصَرَ فِيهَا وَحَيْثُ انْتَقَلَتْ وَجِبَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَقْرَبِ مَسْكَنِ صَالِحٍ إِلَى مَا كَانَتْ فِيهِ عَلَى مَا يَأْتِي وَلَيْسَ لَهَا خُرُوجٌ لِنَحْوِ اسْتِنَاءِ مَالٍ وَتَعْجِيلِ حِجَّةٍ الْإِسْلَامِ وَإِنْ كَانَتْ بِمَكَّةَ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ. (وَلَوْ انْتَقَلَتْ) بِيَدَيْنِهَا إِذْ لَا عِبْرَةَ بِالْأَمْتَةِ (إِلَى مَسْكَنِ) فِي الْبَلَدِ (بِإِذْنِ الزَّوْجِ فَوَجَبَتْ الْعِدَّةُ) بِمَوْتٍ أَوْ طَلَاقٍ (قَبْلَ وَصُولِهَا إِلَيْهِ) وَبَعْدَ مُفَارَقَةِ الْأَوَّلِ (اعْتَدَتْ) وَجُوبًا (فِيهِ) أَيِ الثَّانِي وَإِنْ كَانَ أَبْعَدَ إِلَيْهَا مِنَ الْأَوَّلِ أَوْ رَجَعَتْ إِلَيْهِ لِأَخْذِ مَتَاعٍ (عَلَى التَّصَرُّفِ) فِي الْأُمِّ لِإِعْرَاضِهَا عَنِ الْأَوَّلِ بِحَقِّ قَبْلِ الْفِرَاقِ أَمَّا بَعْدَ وَصُولِهَا إِلَيْهِ فَتَعَدُّ فِيهِ قِطْعًا. (أَوْ) انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ (بِغَيْرِ إِذْنٍ) مِنَ الزَّوْجِ (فَفِي الْأَوَّلِ) يَلْزُمُهَا الْاِعْتِدَادُ وَإِنْ لَمْ تَجِبِ الْعِدَّةُ إِلَّا بَعْدَ وَصُولِهَا لِلثَّانِي لِإِعْضَائِهَا بِذَلِكَ نَعَمْ، إِنْ أُذِنَ لَهَا الزَّوْجُ بَعْدَ وَصُولِهَا إِلَيْهِ فِي الْمَقَامِ بِهِ كَانَ

قَوْلُهُ: (خَوْفُهَا) أَيِ: الطَّرِيقِ اهـ سَم. قَوْلُهُ: (وَيَجِبُ تَغْرِيبُهَا) أَيِ الْمُعْتَدَةِ لِلزَّوْنِ أَيِ إِذَا زَنَتْ وَهِيَ بَكْرٌ اهـ نِهَآيَةً. قَوْلُهُ: (إِلَّا إِذَا بَقِيَ الْإِنْخ) لَمْ يَتَعَرَّضْ لِهَذَا الْاِسْتِنَاءِ صَاحِبَا الْمُغْنِي وَالثَّهَابِيَةِ اهـ سَيِّدُ عَمَرُ. قَوْلُهُ: (وَإِذَا رَجَعَ الْمُعْمِرُ الْإِنْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (إِذَا فُورِقَتْ الْإِنْخ) وَكَانَ الْأَوَّلَى الْأَخْصَرُ أَوْ رَجَعَ الْإِنْخ. قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ: فِي الْمَتَنِ رَاجِعٌ لِمَسْأَلَتِي الرَّجُوعِ وَالْاِنْقِضَاءِ جَمِيعًا. قَوْلُهُ: (أَوْ كَانَ عَلَيْهَا الْإِنْخ) يَعْنِي لَوْ وَجِبَ عَلَيْهَا حَقُّ قَوْلِي وَيَخْتَصُّ بِهَا أَدَاؤُهُ فَلَا يُؤَخَّرُهُ إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ بَلْ تَنْتَقِلُ مِنَ الْمَسْكَنِ لِأَدَائِهِ فَإِذَا أَذَّنَتْ رَجَعَتْ إِلَيْهِ حَالًا إِنْ بَقِيَ مِنَ الْعِدَّةِ شَيْءٌ اهـ كُرْدِي. قَوْلُهُ: (وَحَيْثُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَإِنْ كَانَتْ بِمَكَّةَ) فِي الثَّهَابِيَةِ وَالْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَجِبَ الْاِقْتِصَارُ) كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ عَنِ الْجُمْهُورِ وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَالْمَنْصُوصُ فِي الْأُمِّ أَنَّ الزَّوْجَ يُحْصِنُهَا حَيْثُ رَضِيَ لَا حَيْثُ شَاءَتْ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (عَلَى مَا يَأْتِي) أَيِ: مِنَ التَّفْصِيلِ. قَوْلُهُ: (وَتَعْجِيلِ حِجَّةِ الْإِسْلَامِ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ نَذَرَتْهُ فِي وَفَيْتَ مُعَيَّنٍ وَأَخْبَرَهَا طَيْبٌ عَذْلٌ بِأَنَّهَا إِنْ أَخَّرَتْ غَضِبَتْ فَتَخْرُجُ لِذَلِكَ حَيْثُ بَلْ هُوَ أَوَّلَى مِنْ خُرُوجِهَا لِلْحَاجَةِ الْمَازَةِ اهـ شِ أَقُولُ بَلْ هَذَا دَاخِلٌ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ السَّابِقِ أَنِفًا أَوْ كَانَ عَلَيْهَا الْإِنْخ. قَوْلُهُ: (بِيَدَيْنِهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمِنْ تَعَيَّنَ الْأَوَّلُ) فِي الْمُغْنِي وَالثَّهَابِيَةِ. قَوْلُهُ: (بِالْأَمْتَةِ) أَيِ: وَالْخِدْمَةِ وَغَيْرِهِمَا مُغْنِي وَنِهَآيَةً. قَوْلُهُ: (أَوْ طَلَاقٍ) أَيِ: أَوْ فُسْخِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَمَّا بَعْدَ وَصُولِهَا الْإِنْخ) أَيِ: أَمَّا إِذَا وَجِبَتْ الْعِدَّةُ بَعْدَ الْإِنْخ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ أُذِنَ) أَيِ: الزَّوْجُ أَوْ وَاِرْتُهُ اهـ أَسْنَى. قَوْلُهُ: (بَعْدَ وَصُولِهَا إِلَيْهِ الْإِنْخ) أَخْرَجَ مَا قَبْلَ الْوُصُولِ وَعِبَارَةُ الرَّوْضِ وَشَرْحُهُ صَرِيحَةٌ فِي اغْتِيَابِ تَأَخُّرِ الطَّلَاقِ وَالْمَوْتِ عَنِ

قَوْلُهُ: (خَوْفُهَا) أَيِ: الطَّرِيقِ. قَوْلُهُ: (وَإِذَا رَجَعَ الْمُعْمِرُ الْإِنْخ) عَطَفَ عَلَى إِذَا فُورِقَتْ. قَوْلُهُ: (وَتَعْجِيلِ حِجَّةِ الْإِسْلَامِ الْإِنْخ) فِي التَّائِيْدِي تَنْبِيْهُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَلْيَنْظُرْ فِيمَا لَوْ قَالَ أَهْلُ الطَّبِّ إِنَّهَا إِنْ لَمْ تَحْجَّ فِي هَذَا الْوَقْتِ غَضِبَتْ هَلْ يُقَدَّمُ الْحَجُّ تَقْدِيمًا لِحَقِّ الرَّبِّ الْمَحْضِ، وَفِيمَا لَوْ كَانَتْ نَذَرَتْ قَبْلَ التَّزْوُجِ أَوْ بَعْدَهُ أَنْ تَحْجَّ عَامَ كَذَا فَحَصَلَ الْفِرَاقُ فِيهِ بِمَوْتٍ أَوْ طَلَاقٍ اِنْتَهَى. قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ أُذِنَ لَهَا الزَّوْجُ بَعْدَ وَصُولِهَا إِلَيْهِ) أَخْرَجَ مَا قَبْلَ الْوُصُولِ وَعِبَارَةُ الرَّوْضِ فَإِنْ طَلَّقَهَا أَيِ: أَوْ مَاتَ، وَقَدْ انْتَقَلَتْ

كالثقله بإذنه (وكذا) تعتد في الأول (لو أذن) لها في الثقله منه (ثم وجبت) العدة (قبل الخروج) منه؛ لأنه الذي وجبت فيه العدة (ولو أذن) لها (في الانتقال إلى بلد فك) الإذن لها في الانتقال من مسكن إلى (مسكن) فيأتي هنا ذلك التفصيل ومنه تعين الأول إن وجبت قبل مفارقة بُنيان بلده أي بأن لم تصل لما يباح القصر فيه وإلا فالثاني. (أو) أذن لها (في سفر حج) ولو نفلاً (أو)، وفي نسخ بالواو والأولى أظهر (تجارة) أو غيرهما من كل سفر مباح ولو سفر نزهة وزيارة (ثم وجبت) العدة (في الطريق؛ فلها الرجوع) إلى مسكنها وهو الأولى (و) لها (المضي) إلى غرضها لمشفقة الرجوع مشقة ظاهرة وهي معتدة مضت أو عادت (فإن مضت) وبلغت المقصد قبل انقضاء العدة أو وجبت بعد أن بلغته فقولها في الطريق قيد للتخيير الذي ذكره لا لقوله (أقامت) فيه (لقضاء حاجتها) إن كانت وإلا فثلاثة أيام كاملة إن لم يقدر لها مدة وإلا فما

الانتقال إلى الثاني وتأخر الإذن عنهما اه سم. قوله: (كالثقله بإذنه) أي: فتعتد وجوباً في الثاني.

قوله (سنن): (ثم وجبت قبل الخروج) أي: وإن بعثت أمتعتها وخدمتها إلى الثاني مغني ونهاية.

قوله: (بلده) الأولى التائيد. قوله: (وإلا) أي: بأن وجبت بعد مجاوزة عمران بلدها.

قوله (سنن): (أو في سفر حج إلخ) أي: والسفر لحاجتها اه مغني زاد سم عن الرض ولو صحبها

اه. قوله: (من كل سفر مباح) كاستحلال مظلمة ورد آبي مغني ونهاية. قوله: (وزيارة) أي: لأقاربها

أو للصالحين اه بجنيرمي. قوله: (إلى مسكنها) إلى قول المتن: (ولو خرجت) في النهاية والمغني إلا

قوله: (أو وجبت) إلى المتن وقوله: (لمسكن آخر في البلد) وقوله: (كذا قيل) إلى (ولو سافرت).

قوله: (وهو الأولى) هذا شامل كما ترى لما إذا كان السفر لاستحلال مظلمة أو الحج ولو مضيقاً،

وفي جواز الرجوع حينئذ فضلاً عن أفضليته مع عدم المانع من المضي نظر لا يخفى اه رشيد أي

فيمضي استثناء السفر لواجب قوري. قوله: (وهي معتلة إلخ) مستأنف.

قوله (سنن): (أقامت لقضاء حاجتها) من غير زيادة عملاً بحسب الحاجة وإن زادت إقامتها على مدة

المسافرين مغني ونهاية وروض. قوله: (إن كانت) أي: وجدت الحاجة وكان السفر لحاجتها.

قوله: (وإلا فثلاثة أيام إلخ) أي: غير يومي الدخول والخروج عبارة المغني والنهاية أما إذا سافرت

إلى بلد أو مسكن بلا إذن عادت إلى الأول قال في شرحه إلا أن يآذن هو أو وإرثه لها في الإقامة في

الثاني فيلزمها فيه كما صرح به الأصل انتهى والعبارة صريحة في تأخير الطلاق والموت عند الانتقال في

المستثنى منه وتأخر الإذن عنهما في المستثنى قائله.

قوله في (سنن): (أو في سفر) قال في الرض لحاجتها ولو صحبها انتهى.

قوله في (سنن): (فإن مضت أقامت لقضاء حاجتها) عبارة الرض فإن مضت والسفر لحاجة عادت بعد

انقضائها ولو لم تنقض مدة إقامة المسافرين أو لنزهة أو زيارة أو سافر بها الزوج لحاجته لم ترد على إقامة

المسافر، ثم تعود انتهى.

قَدَرَهُ (ثُمَّ) عَقِبَ فَرَاغَ إِقَامَتِهَا الْجَائِزَةِ (يَجِبُ) عَلَيْهَا (الرُّجُوعُ) فَوْزًا إِنْ أَيْتَتْ عَلَى نَفْسِهَا وَمَالِهَا وَوَجَدَتْ رُفْقَةً وَلَوْ قَبْلَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْأُولَى كَمَا فِي الرُّوْضَةِ وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ جَمْعٌ (لَتَعَدَّتِ الْبَقِيَّةُ فِي الْمُسْكَنِ) الَّذِي فُورِقَتْ فِيهِ أَوْ بَقَرِبَهُ إِذْ يَلْزُمُهَا الرُّجُوعُ فَوْزًا وَإِنْ عَلِمْتَ انْقِضَاءَ الْبَقِيَّةِ قَبْلَ وُصُولِهَا إِلَيْهِ وَخَرَجَ فِي الطَّرِيقِ مَا لَوْ وَجِبَتْ قَبْلَ مُفَارَقَةِ الْغُرَّانِ فَيَلْزُمُهَا الْعُودُ وَلَوْ أَذِنَ لَهَا فِي الثَّقَلَةِ لِمُسْكَنِ آخَرَ فِي الْبَلَدِ وَقَدَّرَ لَهَا مُدَّةً فَانْتَقَلَتْ، ثُمَّ لَزِمَتْهَا الْعِدَّةُ أَقَامَتْ بِهِ مُقَدَّرَهُ كَذَا قِيلَ وَقِيَاسٌ مَا تَقَرَّرَ أَنَّهَا تَعُدُّ فِيهِ وَلَا يَجُوزُ لَهَا الرُّجُوعُ لِلأَوَّلِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُهُمْ وَلَوْ سَافَرَتْ مَعَهُ لِحَاجَتِهِ فَمَارَقَهَا لَزِمَهَا الْعُودُ نَعَمْ، لَهَا إِقَامَةٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ كَامِلَةٍ بِمَحَلِّ الْفُرْقَةِ؛ لِأَنَّ سَفَرَهَا كَانَ تَابِعًا لِسَفَرِهِ، وَقَدْ فَاتَ فَأَمْهَلَتْ ذَلِكَ لَا أَكْثَرَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ مُدَّةٌ تَأْهَبُ الْمُسَافِرَ غَالِيًا. (وَلَوْ خَرَجَتْ

لِزُهْرَةٍ أَوْ زِيَارَةٍ أَوْ سَافَرَ بِهَا الزَّوْجُ لِحَاجَتِهِ فَلَا تَزِيدُ عَلَى مُدَّةِ إِقَامَةِ الْمُسَافِرِينَ، ثُمَّ تَعُودُ أَهْ، وَفِي سَمْعِنِ الرُّوْضِ مِثْلُهُ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ قَبْلَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْأُولَى الْخ) أَي: فِي مَسْأَلَةِ الْمَتَنِ عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالتَّهْيِئَةِ قُبِيلَ قَوْلِ الْمَتَنِ، ثُمَّ يَجِبُ الرُّجُوعُ نَصْبُهَا وَأَنْتَهُمُ أَيِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ الْحَاجَةَ إِذَا انْقَضَتْ قَبْلَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لَمْ يَجُزْ لَهَا اسْتِكْمَالُهَا وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا فِي زِيَادَةِ الرُّوْضَةِ وَقَطَعَ بِهِ فِي الْمَحَرَّرِ وَإِنْ كَانَ مُقْتَضَى كَلَامِ الشَّرْحِينَ اسْتِكْمَالُهَا أَه. □ فَوَدَّ: (الَّذِي فُورِقَتْ فِيهِ) الْأَصُوبُ مِنْهُ عِبَارَةُ التَّهْيِئَةِ وَالتَّهْيِئَةِ الَّذِي فَارَقَتْهُ أَه. □ فَوَدَّ: (أَوْ بِقَرِبِهِ) عَطَفَ عَلَى فِي الْمُسْكَنِ. □ فَوَدَّ: (مَا لَوْ وَجِبَتْ الْخ) أَي: وَمَا لَوْ وَجِبَتْ قَبْلَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَنْزِلِ فَلَا تَخْرُجُ قَطْعًا نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ أَذِنَ لَهَا فِي الثَّقَلَةِ) عِبَارَةُ التَّهْيِئَةِ وَالتَّهْيِئَةِ فَإِنْ قَدَّرَ لَهَا مُدَّةً فِي ثَقَلَةٍ أَوْ سَفَرٍ حَاجَةٍ أَوْ فِي غَيْرِهِ كَاغْتِكَافِ اسْتَوْفَتْهَا وَعَادَتْ لِتِمَامِ الْعِدَّةِ وَلَوْ انْقَضَتْ فِي الطَّرِيقِ أَه، وَفِي سَمْعِنِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهَا عَنْ الرُّوْضِ مَا نَصَّهِ: وَإِطْلَاقُهُ كَالصَّرِيحِ فِي مُوَافَقَةِ الْقِيلِ الْمَذْكُورِ وَمُخَالَفَةِ قَوْلِ الشَّارِحِ وَقِيَاسِ الْخ أَه. □ فَوَدَّ: (وَقِيَاسٌ مَا تَقَرَّرَ) وَهُوَ قَوْلُهُ أَمَّا بَعْدُ وَوُصُولُهَا إِلَيْهِ الْخ أَه كُزْدِي وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْقِيَاسِ إِذَا مَا تَقَرَّرَ فِي الْإِذْنِ الْمُطْلَقِ الظَّاهِرِ فِي الدَّوَامِ وَمَا هُنَا فِي الْإِذْنِ الْمُقَيَّدِ بِمُدَّةٍ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ سَافَرَتْ مَعَهُ لِحَاجَتِهِ) وَلَوْ جَهِلَ أَمْرَ سَفَرِهَا بِأَنَّ أَذِنَ لَهَا وَلَمْ يَذْكُرْ حَاجَةً وَلَا نَزْهَةً وَلَا أَقِيمِي وَلَا أَرْجِعِي حُمِلَ عَلَى سَفَرِ الثَّقَلَةِ كَمَا قَالَه الرُّوْيَانِيُّ وَغَيْرُهُ.

□ فَوَدَّ: (وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ جَمْعٌ) قَدْ يُؤَيِّدُ النَّزَاعَ قَوْلُهُ الْآتِي نَعَمْ لَهَا الْخ إِلَّا أَنْ يُفَرِّقَ بَأَنَّ الْإِقَامَةَ هُنَا لِلْحَاجَةِ فَضَبَطْنَا بِهَا وَلَيْسَ فِيهَا مَا يُضَبِّطُ بِهِ فَضَبَطْنَا بِالثَّلَاثَةِ لِأَغْتِيَابِ الشَّرْحِ لَهَا كَثِيرًا. □ فَوَدَّ: (فِي الْبَلَدِ) خَرَجَ غَيْرُهُ، وَفِي الرُّوْضِ فَإِنْ قَدَّرَ لَهَا مُدَّةً فِي ثَقَلَةٍ أَوْ فِي سَفَرٍ حَاجَةٍ أَوْ غَيْرِهَا اسْتَوْفَتْهَا وَعَادَتْ لِتِمَامِ الْعِدَّةِ وَلَوْ انْقَضَتْ فِي الطَّرِيقِ أَه وَإِطْلَاقُهُ كَالصَّرِيحِ فِي مُقَابَلَةِ الْقِيلِ الْمَذْكُورِ وَمُخَالَفَةِ قَوْلِ الشَّارِحِ وَقِيَاسِ الْخ. □ فَوَدَّ: (أَقَامَتْ بِهِ مُقَدَّرَهُ) لِمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِ الْمَتَنِ اعْتَدَّتْ فِيهِ عَلَى النَّصِّ وَقَوْلِ الشَّارِحِ فَتَعَدَّتْ فِيهِ قَطْعًا فِيمَا إِذَا لَمْ تُقَدَّرْ مُدَّةً. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ سَافَرَتْ مَعَهُ لِحَاجَتِهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَلَوْ جَهِلَ أَمْرَ سَفَرِهَا بِأَنَّ أَذِنَ لَهَا وَلَمْ يَذْكُرْ حَاجَةً وَلَا نَزْهَةً وَلَا أَقِيمِي وَلَا أَرْجِعِي حُمِلَ عَلَى سَفَرِ الثَّقَلَةِ ذَكَرَهُ الرُّوْيَانِيُّ وَغَيْرُهُ. انتهى.

إلى غير الدَّارِ أو البَلَدِ (المألوقة) لِمَسْكِنِهَا (فَطَلَّقَ وقال ما أَذِنْتُ في الخُرُوجِ) وقالت بل أَذِنْتُ (صُدِّقَ بِمَعْنِيهِ) أَنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ وَوَارِثُهُ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ مُوَرِّثَهُ أَذِنَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِذْنِ فَتَرْجِعُ فُورًا بَعْدَ حَلْفِهِ لِلْمَأْلُوقَةِ. (ولو قالت) له (تَقَلَّتْنِي) أَي أَذِنْتُ لِي فِي الثَّقَلَةِ فِي هَذِهِ الدَّارِ فَلَا يَلْزُمُنِي الرُّجُوعُ (فَقَالَ بَلْ أَذِنْتُ) فِي الْخُرُوجِ إِلَيْهَا لَكِنْ (لِحَاجَةٍ) أَوْ لَا لِثِقَلَةِ فِيلْزَمُكَ الرُّجُوعُ (صُدِّقَ) بِمَعْنِيهِ أَيْضًا أَنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ فِي الثَّقَلَةِ (على المذهب)؛ لِأَنَّهُ أَعْلَمُ بِقَضِيهِ وَلَوْ وَقَعَ هَذَا الْاِخْتِلَافُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْوَارِثِ صُدِّقَتْ بِمَعْنِيهَا؛ لِأَنَّهَا أَعْرَفُ مِنْهُ بِمَا جَرَى وَلِتَرْجِعَ جَانِبِهَا بِوُجُودِهَا فِي الثَّانِي مَعَ كَوْنِ الْوَارِثِ أَجَنَّبِيًّا عَنْهَا فَضَعُفَ عَنِ الزَّوْجِ وَتُصَدِّقُ هِيَ أَيْضًا لَوْ اتَّفَقَا عَلَى لَفْظِ الثَّقَلَةِ وَاخْتَلَفَا هَلْ ضَمَّ إِلَيْهِ ذِكْرُ نَحْوِ نُزْهَةٍ أَوْ شَهْرٍ فَأَنْكَرْتَ هَذَا الضَّمَّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ.

(قَرَعُ): لَوْ أَخْرَمْتَ بِحَجٍّ أَوْ قِرَانٍ بِإِذْنِ زَوْجِهَا أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، ثُمَّ طَلَّقَهَا أَوْ مَاتَ فَإِنْ خَافَتْ الْفَوَاتَ لِضَيْقِ الْوَقْتِ وَجَبَ عَلَيْهَا الْخُرُوجُ مُعْتَدَّةً لَتَقَدَّمَ الْإِحْرَامُ وَإِنْ لَمْ تَخَفِ الْفَوَاتَ لِسَعَةِ الْوَقْتِ جَازَ لَهَا الْخُرُوجُ إِلَى ذَلِكَ لِمَا فِي تَعْيِينِ الصَّبْرِ مِنْ مَشَقَّةٍ مُصَابِرَةِ الْإِحْرَامِ وَإِنْ أَخْرَمْتَ بَعْدَ أَنْ طَلَّقَهَا أَوْ مَاتَ بِإِذْنٍ مِنْهُ قَبْلَ ذَلِكَ أَوْ بِغَيْرِ إِذْنٍ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَوْ بِهَمَا امْتَنَعَ عَلَيْهَا الْخُرُوجُ سَوَاءً أَحَافَتِ الْفَوَاتُ أَمْ لَا لِطُلَانِ الْإِذْنِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ بِالطَّلَاقِ أَوْ الْمَوْتِ فِي الْأَوَّلَى وَلِعَدَمِهِ فِي الثَّانِيَةِ فَإِذَا انْقَضَتِ الْعِدَّةُ أَتَمَّتْ عُمْرَتَهَا أَوْ حَجَّجَهَا إِنْ بَقِيَ وَقْتُهُ وَلَا تَحَلَّلَتْ بِأَفْعَالِ عُمْرَةٍ وَلَزِمَهَا الْقَضَاءُ وَدَمَ الْفَوَاتِ أَهْ مُغْنِي وَنَهَايَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: حُمِلَ عَلَى سَفَرِ الثَّقَلَةِ أَيِ قَتَمَتْهُ فِيمَا سَافَرَتْ إِلَيْهِ أَهْ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ لِمَا فِي تَعْيِينِ الصَّبْرِ إِنْخَ هَذَا لَا يَظْهَرُ فِي الْحَجِّ وَالْقِرَانِ اللَّذَيْنِ الْكَلَامُ فِيهِمَا كَمَا لَا يَخْفَى وَهُوَ تَابِعٌ فِي هَذَا الشَّرْحِ الرُّوضِ لَكِنْ ذَاكَ جَعَلَ أَصْلَ الْمَسْأَلَةِ لِإِحْرَامِ بِالْحَجِّ أَوْ غَيْرِهِ فَصَحَّ لَهُ ذَلِكَ وَأَنْظُرْ لِمَ قَيَّدَ الشَّارِحُ بِالْحَجِّ أَوْ الْقِرَانِ أَهْ. قَوْلُهُ: (أَوْ الْبَلَدِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَتُصَدِّقُ هِيَ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (أَوَّلًا لِثِقَلَةِ)، وَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَوَارِثُهُ) إِلَى (لَأَنَّ الْأَصْلَ). قَوْلُهُ: (لِمَسْكِنِهَا) أَي: بِالسُّكْنَى فِيهَا أَهْ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَوَارِثُهُ إِنْخَ) الْأَسْبَكُ، وَكَذَا وَارِثُهُ يُصَدِّقُ بِمَعْنِيهِ أَنَّهُ إِنْخَ. قَوْلُهُ: (فَتَرْجِعُ إِنْخَ) أَي: وَجُوبًا فَإِنْ وَافَقَهَا عَلَى الْإِذْنِ فِي الْخُرُوجِ لَمْ يَجِبِ الرُّجُوعُ حَالًا مُغْنِي وَنَهَايَةُ. قَوْلُهُ: (لِهَذِهِ الدَّارِ) أَي: وَالْبَلَدِ عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ وَالنَّهَايَةُ إِلَى مَوْضِعِ كَذَا أَهْ. قَوْلُهُ: (فِي الثَّانِي) أَي فِي الْمَنْزِلِ الثَّانِي نَهَايَةُ وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (فَضَعُفَ) أَي: الْوَارِثُ. قَوْلُهُ: (وَتُصَدِّقُ هِيَ أَيْضًا) قَالَ فِي الرُّوضِ مُطْلَقًا وَقَالَ فِي شَرْحِهِ أَي: سَوَاءً كَانَ اخْتِلَافُهَا مَعَ الزَّوْجِ أَوْ مَعَ وَارِثِهِ أَهْ سَم.

قَوْلُهُ: (وَوَارِثُهُ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ) كَذَا م ر. قَوْلُهُ: (وَلَوْ وَقَعَ هَذَا الْاِخْتِلَافُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْوَارِثِ صُدِّقَتْ بِمَعْنِيهَا) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ وَلَوْ اخْتَلَفَتْ هِيَ وَالزَّوْجُ أَوْ وَارِثُهُ فِي الْإِذْنِ وَعَدَمِهِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِمَعْنِيهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِذْنِ انْتَهَى وَنَقَلَ الْخَطِيبُ الشَّرِينِيُّ عَنْ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ الْمُخَالَفَةَ فِي ذَلِكَ فَلْيَحْزَرْ. قَوْلُهُ: (وَتُصَدِّقُ هِيَ أَيْضًا) قَالَ فِي الرُّوضِ مُطْلَقًا قَالَ فِي شَرْحِهِ أَي سَوَاءً كَانَ اخْتِلَافُهَا مَعَ الزَّوْجِ أَمْ مَعَ وَارِثِهِ.



(ومنزَلُ بَدَوِيَّةٍ وَبَيْتُهَا مِنْ) نَحْوِ (شَعْرِ كَمَنْزِلِ حَضْرِيَّةٍ) فِيمَا ذُكِرَ مِنْ وَجوبِ مُلَازِمَتِهِ فِي الْعِدَّةِ

﴿قَوْلُ (سَيِّ): (وَمَنْزَلُ بَدَوِيَّةٍ) بِفَتْحِ الدَّالِ نِسْبَةُ لِسُكَّانِ الْبَادِيَةِ وَهُوَ مِنْ شَاذِ النَّسَبِ كَمَا قَالَ سَيِّوَيْهِ نِهَايَةً وَمُعْنَى أَيِ الْقِيَاسُ بِأَدِيَّةٍ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ أَهْ ع ش .  
﴿قَوْلُ (سَيِّ): (وَمَنْزَلُ بَدَوِيَّةٍ وَبَيْتُهَا الْخ) .

(تَنْبِيْهُ): مُقْتَضَى الْحَاقِ الْبَدَوِيَّةِ بِالْحَضْرِيَّةِ أَنْ يَأْتِيَ فِيهَا مَا سَبَقَ مِنْ أَنَّهُ لَوْ أَذِنَ لَهَا فِي الْإِنْتِقَالِ مِنْ بَيْتٍ فِي الْجِلَّةِ إِلَى آخَرٍ فِيهَا فَخَرَجَتْ مِنْهُ وَلَمْ تَصِلْ إِلَى الْآخَرِ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا الْمُضْيُ أَوْ الرُّجُوعُ أَوْ أَذِنَ لَهَا فِي الْإِنْتِقَالِ مِنْ تِلْكَ الْجِلَّةِ إِلَى جِلَّةٍ أُخْرَى فَوُجِدَ سَبَبُ الْعِدَّةِ مِنْ طَلَاقٍ أَوْ مَوْتِ بَيْنِ الْجِلَّتَيْنِ أَوْ بَعْدَ خُرُوجِهَا مِنْ مَنْزِلِهَا وَقَبْلَ مُفَارَقَةِ جِلَّتَيْهَا فَهَلْ تَمْضِي أَوْ تَرْجِعُ عَلَى التَّفْصِيلِ فِي الْحَضْرِيَّةِ وَسَكَتَ فِي الرُّؤُصَةِ كَأَصْلِهَا عَنْ جَمِيعِ ذَلِكَ وَلَوْ طَلَّقَهَا مَلَأَحَ سَفِينَةً أَوْ مَاتَ وَكَانَ مَسْكُنُهَا السَّفِينَةَ اغْتَدَّتْ فِيهَا إِنْ انْفَرَدَتْ عَنِ الزَّوْجِ فِي الْأَوَّلَى بِمَسْكَنِ فِيهَا بِمِرَاقِقِهِ لِاتِّسَاعِهَا مَعَ اسْتِمَالِهَا عَلَى بُيُوتِ مُتَمَيِّزَةِ الْمِرَاقِقِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَالْبَيْتِ فِي الْخَانِ وَإِنْ لَمْ تَنْفَرِدْ بِذَلِكَ فَإِنْ صَحِبَهَا مَحْرَمٌ لَهَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَقُومَ بِتَسْيِيرِ السَّفِينَةِ خُرُوجَ الزَّوْجِ مِنْهَا وَاغْتَدَّتْ هِيَ وَإِنْ لَمْ تَجِدْ مَحْرَمًا مَوْصُوفًا بِذَلِكَ وَخَرَجَتْ إِلَى أَقْرَبِ الْقَرَى إِلَى الشَّطِّ وَاغْتَدَّتْ فِيهِ وَإِنْ تَعَذَّرَ الْخُرُوجُ مِنْهُ تَسَتَّرَتْ وَتَنَحَّطَّ عَنْهُ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ مُعْنَى وَنِهَايَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَأَخْرَجَ الزَّوْجَ وَالْأَقْرَبَ أَنَّهَا تَسْتَجِئُ عَلَيْهِ الْأَجْرَةَ عَلَى تَسْيِيرِ السَّفِينَةِ اهـ . قَوْلُهُ: (فِيمَا ذُكِرَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا عِبْرَةَ) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَبِهِ فَارَقَتْ) إِلَى (فَإِنْ ازْتَحَلَ) وَقَوْلُهُ: (غَيْرُ رَجْعِيَّةٍ) إِلَى (الْمَشْقَةِ) . قَوْلُهُ: (فِيمَا ذُكِرَ مِنْ وَجوبِ مُلَازِمَتِهِ الْخ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ كَالرُّوْضِ وَشَرْحُهُ فَرَعَ مَنْزِلُ الْمُعْتَدَّةِ الْبَدَوِيَّةِ مِنْ صَوْفٍ أَوْ غَيْرِهِ كَمَنْزِلِ الْحَضْرِيَّةِ فِي الْمُلَازِمَةِ إِنْ كَانَ أَهْلُ جِلَّتَيْهَا لَا يَنْتَقِلُونَ إِلَّا لِحَاجَةٍ وَإِنْ كَانُوا يَنْتَقِلُونَ شِتَاءً أَوْ صَيْفًا فَإِنْ انْتَقَلَ الْكُلُّ انْتَقَلَتْ جَوَازًا مَعَهُمْ أَوْ الْبَعْضُ ، وَفِي الْمُقِيمِينَ قُوَّةٌ فَإِنْ انْتَقَلَ غَيْرُ أَهْلِهَا لَمْ تَنْتَقِلْ كَمَا لَوْ هَرَبَ أَهْلُهَا خَوْفًا مِنْ عَدُوٍّ لَا لِثَقَلِهِ وَلَمْ تَخَفْ وَإِنْ انْتَقَلَ أَهْلُهَا تَخَيَّرَتْ وَإِنْ انْتَقَلَتْ ؛ فَلَهَا الْإِقَامَةُ فِي قَرْيَةٍ بِطَرِيقِهَا لِإِتْمَامِ الْعِدَّةِ انْتَهَتْ فَتَجُوزُ انْتِقَالُهَا مَعَ الْكُلِّ أَوْ الْبَعْضِ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ نَعَمْ الْخ إِنَّمَا ذَكَرُوهُ فِيمَا إِذَا كَانَ أَهْلُ جِلَّتَيْهَا يَنْتَقِلُونَ شِتَاءً أَوْ صَيْفًا وَقَضِيَّتُهُ امْتِنَاعُ انْتِقَالِ الْحَضْرِيَّةِ إِذَا انْتَقَلَ أَهْلُ بَلَدِهَا وَبَدَوِيَّةِ الَّتِي لَا يَنْتَقِلُ أَهْلُ جِلَّتَيْهَا إِلَّا لِحَاجَةٍ إِذَا انْتَقَلَ أَهْلُ جِلَّتَيْهَا وَهُوَ ظَاهِرٌ إِذَا انْتَقَلُوا لِحَاجَةٍ وَأَمِنَتْ بِخِلَافِ مَا إِذَا انْتَقَلُوا لِلْإِقَامَةِ عَلَى خِلَافِ عَادَتِهِمْ أَوْ لِحَاجَةٍ وَلَمْ تَأْمَنَ

﴿قَوْلُهُ: (فِيمَا ذُكِرَ مِنْ وَجوبِ مُلَازِمَتِهِ فِي الْعِدَّةِ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ كَالرُّوْضِ وَشَرْحُهُ فَرَعَ مَنْزِلُ الْمُعْتَدَّةِ الْبَدَوِيَّةِ مِنْ صَوْفٍ أَوْ غَيْرِهِ كَمَنْزِلِ الْحَضْرِيَّةِ فِي الْمُلَازِمَةِ إِنْ كَانَ أَهْلُ جِلَّتَيْهَا لَا يَنْتَقِلُونَ إِلَّا لِحَاجَةٍ وَإِنْ كَانُوا يَنْتَقِلُونَ شِتَاءً أَوْ صَيْفًا فَإِنْ انْتَقَلَ الْكُلُّ انْتَقَلَتْ مَعَهُمْ أَيِ انْتَقَلَتْ جَوَازًا فَهِيَ بِالْخِيَارِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ الرُّوْضُ أَوْ الْبَعْضُ ، وَفِي الْمُقِيمِينَ قُوَّةٌ فَإِنْ انْتَقَلَ غَيْرُ أَهْلِهَا لَمْ تَنْتَقِلْ كَمَا لَوْ هَرَبَ أَهْلُهَا خَوْفًا مِنْ عَدُوٍّ لَا لِثَقَلِهِ وَلَمْ تَخَفْ وَإِنْ انْتَقَلَ أَهْلُهَا تَخَيَّرَتْ وَإِنْ انْتَقَلَتْ ؛ فَلَهَا الْإِقَامَةُ فِي قَرْيَةٍ بِطَرِيقِهَا لِإِتْمَامِ الْعِدَّةِ بِخِلَافِ الْبَلَدَةِ الْمَأْذُونِ لَهَا فِي السَّفَرِ انْتَهَى فَتَجُوزُ انْتِقَالُهَا مَعَ الْكُلِّ أَوْ الْبَعْضِ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ نَعَمْ الْخ إِنَّمَا ذَكَرُوهُ فِيمَا إِذَا كَانَ أَهْلُ جِلَّتَيْهَا يَنْتَقِلُونَ شِتَاءً أَوْ صَيْفًا وَقَضِيَّتُهُ امْتِنَاعُ انْتِقَالِ الْحَضْرِيَّةِ إِذَا انْتَقَلَ أَهْلُ

نعم، لها الانتقال مع حيَّها إن انتقلوا كلُّهم لِلضَّرورة ولها مُفَارَقَتُهُم للإقامة بِقَرْيَةٍ فِي الطَّرِيقِ؛ لِأَنَّهَا أَلْيَقُ بِهَا وَبِهِ فَارَقَتْ الْحَضْرَةَ السَّابِقَةَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهَا ذَلِكَ بَلْ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهَا إِذَا الْعَوْدُ لِلْمَسْكَنِ أَوْ الْوُصُولُ لِلْمَقْصِدِ فَإِنْ ارْتَحَلَ بَعْضُهُمْ وَهُوَ غَيْرُ أَهْلِهَا، وَفِي الْمُقِيمِينَ قُوَّةٌ أَوْ مَنَعَةٌ أَقَامَتْ وَلَا فَلَا أَوْ أَهْلُهَا تَخَيَّرَتْ غَيْرُ رَجْعِيَّةٍ اخْتَارَ الزَّوْجُ إِقَامَتَهَا لِمَشَقَّةِ مُفَارَقَةِ الْأَهْلِ مَعَ خَطَرِ الْبَادِيَةِ فِي الْجُمْلَةِ وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَ أَهْلِهَا وَأَهْلِ الْحَضْرَةِ وَلَا عِبْرَةَ .....

وَامْتِنَاعُ انْتِقَالِهَا إِذَا انْتَقَلَ الْبَعْضُ مُطْلَقًا حَيْثُ أَمِنَتْ، وَقَدْ يُتَجَنَّبُ جَوَازُ انْتِقَالِهَا حَيْثُ انْتَقَلَ الْأَهْلُ لِلْإِقَامَةِ وَلَوْ مَعَ الْأَمْنِ لِعُسْرِ مُفَارَقَةِ الْأَهْلِ لَكِنْ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي وَبِهِ يُفَرَّقُ الْخَصْرِيُّ فِي أَنَّهُ لَا اِغْتِيَابَ بِمُفَارَقَةِ فِي حَقِّ الْحَضْرَةِ أَهْلاً سَمَ، وَقَوْلُهُ: وَقَضِيَّتُهُ الْخَصْرِيُّ فِيهِ تَأَمَّلْ. ٥. قَوْلُهُ: (لَهَا الْإِنْتِقَالُ الْخَصْرِيُّ) أَي: فَلَا يَجِبُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّوْضُ أَهْلاً سَمَ. ٥. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا) أَي: الْإِقَامَةُ أَلْيَقُ بِهَا أَي بِحَالِ الْمُعْتَدَّةِ مِنَ السَّيْرِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَبِهِ فَارَقَتْ الْحَضْرَةَ السَّابِقَةَ) أَي: فِي قَوْلِ الْمُتَنِ أَوْ فِي سَفَرِ حَجٍّ أَوْ تِجَارَةٍ، ثُمَّ وَجِبَتْ فِي الطَّرِيقِ الْخَصْرِيُّ. ٥. قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَي: الْإِقَامَةُ بِقَرْيَةٍ فِي الطَّرِيقِ. ٥. قَوْلُهُ: (بَعْضُهُمْ) أَي: بَعْضُ حَيَّهَا. ٥. قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَي: الْبَعْضُ. ٥. قَوْلُهُ: (وَمَنَعَةٌ) بِفَتْحَتَيْنِ، وَقَدْ تُسَكَّنُ عَطْفُ تَفْسِيرٍ عَلَى قُوَّةِ أَهْلاً سَمَ. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَا) أَي: إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمُقِيمِينَ قُوَّةٌ. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ أَهْلِهَا الْخَصْرِيُّ) أَي: وَفِي الْمُقِيمِينَ قُوَّةٌ مُغْنِي وَنَهَايَةً. ٥. قَوْلُهُ: (تَخَيَّرَتْ) أَي: بَيْنَ أَنْ تَقِيمَ وَبَيْنَ أَنْ تَزْتَحِلَّ وَلَهَا إِذَا ارْتَحَلَتْ مَعَهُمْ أَنْ تَقِفَ دُونَهُمْ فِي قَرْيَةٍ أَوْ نَحْوِهَا فِي الطَّرِيقِ لِعِتْنَتِهِ فَإِنَّهُ أَلْيَقُ بِحَالِ الْمُعْتَدَّةِ مِنَ السَّيْرِ وَإِنْ هَرَبَ أَهْلُهَا خَوْفًا مِنْ عَدُوٍّ وَأَمِنَتْ لَمْ يَجُزْ أَنْ تَهْرُبَ مَعَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَعُودُونَ إِذَا أَمِنُوا مُغْنِي وَنَهَايَةً. ٥. قَوْلُهُ: (غَيْرُ رَجْعِيَّةٍ اخْتَارَ الزَّوْجُ الْخَصْرِيُّ) قَالَ الْقَفَّالُ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ لَهُ أَنْ يُسَكِّنَ الرَّجْعِيَّةَ حَيْثُ شَاءَ وَالْمَشْهُورُ أَنَّهَا كَتَبَهَا كَمَا مَرَّ وَحَيْثُ يُنْزِلُ فَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا نِهَايَةً وَمُغْنِي قَالَ عَشْرُ قَوْلُهُ: وَالْمَشْهُورُ الْخَصْرِيُّ مُعْتَمَدٌ أَهْلاً سَمَ. ٥. قَوْلُهُ: (لِمَشَقَّةِ الْخَصْرِيِّ) عِلَّةٌ لِلتَّخْيِيرِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَي: بِقَوْلِهِ مَعَ خَطَرِ الْبَادِيَةِ الْخَصْرِيُّ. ٥. قَوْلُهُ: (وَبِهِ يُفَرَّقُ الْخَصْرِيُّ) صَرِيحٌ فِي اِمْتِنَاعِ انْتِقَالِ الْحَضْرَةِ إِذَا انْتَقَلَ أَهْلُهَا وَهَلْ لَهَا الْإِنْتِقَالُ حَيْثُ انْتَقَلَ جَمِيعُ أَهْلِ بَلَدِهَا لِمَزِيدِ الْمَشَقَّةِ بِالْإِقَامَةِ وَخَذَهَا وَإِنْ أَمِنَتْ أَهْلاً سَمَ عِبَارَةٌ عَشْرُ لَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ ارْتَحَلَ بَعْضُهُمْ، وَفِي الْبَاقِينَ قُوَّةٌ وَلَا فَيَنْبَغِي جَوَازُ الْارْتِحَالِ لَهَا أَي الْحَضْرَةُ إِذَا ارْتَحَلَ الْجَمِيعُ أَهْلاً سَمَ.

بَلَدِهَا وَبِالدَّوِيَّةِ الَّتِي لَا يَتَحَيَّلُ أَهْلُ حِلَّتِهَا إِلَّا لِحَاجَةٍ إِذَا انْتَقَلَ أَهْلُ حِلَّتِهَا وَهُوَ ظَاهِرٌ إِذَا انْتَقَلُوا لِحَاجَةٍ وَأَمِنَتْ بِخِلَافِ مَا إِذَا انْتَقَلُوا لِلْإِقَامَةِ عَلَى خِلَافِ عَادَتِهِمْ أَوْ لِحَاجَةٍ وَلَمْ تَأْمَنَ وَامْتِنَاعُ انْتِقَالِهَا إِذَا انْتَقَلَ الْبَعْضُ مُطْلَقًا حَيْثُ أَمِنَتْ، وَقَدْ يُتَجَنَّبُ جَوَازُ انْتِقَالِهَا حَيْثُ انْتَقَلَ الْأَهْلُ لِلْإِقَامَةِ وَلَوْ مَعَ الْأَمْنِ لِعُسْرِ مُفَارَقَةِ الْأَهْلِ لَكِنْ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي وَبِهِ يُفَرَّقُ الْخَصْرِيُّ فِي أَنَّهُ لَا اِغْتِيَابَ بِمُفَارَقَةِ الْأَهْلِ فِي حَقِّ الْحَضْرَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَهَا الْإِنْتِقَالُ الْخَصْرِيُّ) أَي: فَلَا يَجِبُ. ٥. قَوْلُهُ: (إِنْ انْتَقَلُوا كُلُّهُمْ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ الْحَضْرَةَ بِخِلَافِ ذَلِكَ. ٥. قَوْلُهُ: (وَبِهِ فَارَقَتْ الْحَضْرَةَ السَّابِقَةَ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرَّوْضُ بِخِلَافِ الْحَضْرَةِ الْمَأْذُونِ لَهَا فِي السَّفَرِ لَا يَجُوزُ لَهَا الْإِقَامَةُ بِقَرْيَةٍ فِي الطَّرِيقِ؛ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ مَوْطَنَهُ وَالسَّفَرُ طَارِئٌ عَلَيْهَا وَأَهْلُ الْبَادِيَةِ لَا إِقَامَةَ لَهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ وَلَا مَقْصِدَ. ٥. قَوْلُهُ: (وَبِهِ يُفَرَّقُ الْخَصْرِيُّ) صَرِيحٌ فِي اِمْتِنَاعِ انْتِقَالِ الْحَضْرَةِ إِذَا انْتَقَلَ

بالارتحال مع نية العود أو قربه عُرْفًا على الأوجه إلا إن خافت لو أقامت. (وإذا كان المسكن مُسْتَحَقًّا له) ولم يَتَعَلَّقْ به حق للغير (ويَلِيقُ بها تَعَيُّنٌ) مُكْتَنُها فيه إلا لِغَدْرِ مِمَّا مَرَّ أَمَّا إِذَا تَعَلَّقَ به حق كزَهْنٍ، وقد بَيَعَ في الدَّيْنِ لِتَعْدِيرِ وفائِهِ من غيره ولم يَرْضَ مُشْتَرِيه بِإِقَامَتِها فيه بِأَجْرَةِ المثل فَنَسْتَقِلُّ منه أَمَّا ما لا يَلِيقُ بها فلا تُكَلِّفُهُ كالزَّوْجَةِ خِلَافًا لِمَنْ فَرَّقَ. (ولا يَصَحُّ بَيْعُهُ) أي المسكن المذكور لِعَدَمِ انضِبَاطِ المُدَّةِ نعم، يَظْهَرُ صِحَّةُ بَيْعِهِ لَهَا أَخْذًا من نظيره السَّابِقِ في المَوْصَى له بِالْمَنْفَعَةِ مُدَّةً مَجْهُولَةً (إلا في عِدَّةِ ذاتِ أَشْهُرٍ ف) بَيْعُهُ حِينَئِذٍ (ك) بَيْعِ (مُسْتَأْجِرٍ) فَيَجْرِي فِيهِ خِلَافُهُ والأَصَحُّ صِحَّتُهُ فَإِنْ حَاضَتْ فِي أَثْنَائِهَا وَانْتَقَلَتْ إِلَى الْأَقْرَاءِ لَمْ يَنْفَسِخْ فَيُخَيَّرُ الْمُشْتَرِي (وقيل) بَيْعُهُ فِي عِدَّةِ الْأَشْهُرِ (بِاطِلٌ) قَطْعًا وَلَا يَجْرِي فِيهِ خِلَافُ الْمُسْتَأْجِرِ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَمَوَّثَ فِي المُدَّةِ فَتَرَجَّعَ الْمَنْفَعَةُ لِلْبَائِعِ أي على أَحَدٍ وَجْهَيْنِ مَرَّ فِي بَيْعِ الْمُسْتَأْجِرِ إِذَا انْفَسَخَتْ الْإِجَارَةُ وَذَلِكَ غَرَرٌ بِخِلَافِ الْمُسْتَأْجِرِ يَمَوَّثُ فَإِنَّ الْمَنْفَعَةَ لِيُورِثَهُ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ لَوْ فُرِضَ أَنَّ فِيهِ غَرَرًا يَكُونُ مُتَوَقَّعًا لَا مُحَقَّقًا وَمُسْتَقْبَلًا لَا حَالًا وَما هُوَ كَذَلِكَ لَا يُؤَثِّرُ. (أو) فُورِقَتْ وَهِيَ بِمَسْكَنِ وَكَانَ

❦ قَوْلُهُ: (بِالْإِزْتِحَالِ) أَي: اِزْتِحَالَ أَهْلُ الْبَدْوَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ قُرْبِهِ) أَي: أَوْ مَعَ قُرْبِ الْعَوْدِ عُرْفًا. ❦ قَوْلُهُ (لَسَنِي): (وَإِذَا كَانَ الْمَسْكَنُ) أَي: الَّذِي فُورِقَتْ الْمُعْتَدَةُ فِيهِ. ❦ قَوْلُهُ: (مُكْتَنُهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (فَإِنْ حَاضَتْ) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (كَالزَّوْجَةِ) أَي: أَخْذًا مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي أَهْ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِمَنْ فَرَّقَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ يَلِيقُ بِهَا ظَاهِرُهُ اِغْتِبَارُ الْمَسْكَنِ بِحَالِهَا لَا بِحَالِ الزَّوْجِ وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا فِي حَالِ الزَّوْجَةِ وَقَوْلُ الْمَاوَزِدِيِّ يُرَاعَى حَالُ الزَّوْجَةِ حَالُ الزَّوْجِ بِخِلَافِهِ هُنَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ لَا أَعْرِفُ التَّفَرُّقَ لِغَيْرِهِ أَه. ❦ قَوْلُهُ: (أَيِ الْمَسْكَنِ الْمَذْكُورِ) أَي: مَسْكَنِ الْمُعْتَدَةِ مَا لَمْ تَنْقُضْ عِدَّتُهَا أَهْ مُغْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (لِعَدَمِ انضِبَاطِ الْمُدَّةِ) أَيِ مُدَّةِ الْعِدَّةِ. ❦ قَوْلُهُ: (نَعَمْ يَظْهَرُ الْإِنْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَالنِّهَايَةِ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ حَيْثُ لَمْ تَكُنِ الْمُعْتَدَةُ هِيَ الْمُشْتَرِيَّةَ وَالْأَصَحُّ الْبَيْعُ جِزْمًا أَمَّا عِدَّةُ الْحَمْلِ وَالْأَقْرَاءُ فَلَا يَصَحُّ بَيْعُهُ فِيهِمَا لِلْجَهْلِ بِالْمُدَّةِ أَه.

❦ قَوْلُهُ (لَسَنِي): (فَكُمُسْتَأْجِرٍ) بِفَتْحِ الْجِيمِ أَهْ مُغْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (وَالْأَصَحُّ صِحَّتُهُ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَالنِّهَايَةِ وَمَرَّ فِي الْإِجَارَةِ صِحَّةُ بَيْعِهَا فِي الْأَظْهَرِ فَبَيْعُ مَسْكَنِ الْمُعْتَدَةِ كَذَلِكَ. ❦ قَوْلُهُ: (لَمْ يَنْفَسِخْ الْإِنْخ) لِأَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ أَهْ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (فَيُخَيَّرُ الْمُشْتَرِي) انْظُرْ لَوْ رَاجَعَهَا وَسَقَطَتِ الْعِدَّةُ هَلْ يَبْطُلُ خِيَارُهُ أَوْ لَا أَهْ بِجَوَابِ عَنِ الشُّوَبَرِيِّ أَقُولُ قِيَاسُ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَمَوَّثَ الْإِنْخُ رُجُوعُ الْمَنْفَعَةِ لِلْبَائِعِ حِينَئِذٍ وَعَلَيْهِ فَالْخِيَارُ عَلَى حَالِهِ. ❦ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا) أَي: الْمُعْتَدَةُ. ❦ قَوْلُهُ: (أَيِ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ الْإِنْخ) اِعْتَمَدَ النِّهَايَةَ وَالْمُغْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْمُسْتَأْجِرِ) بِكَسْرِ الْجِيمِ. ❦ قَوْلُهُ: (يَمَوَّثُ) أَي: قَدْ يَمَوَّثُ. ❦ قَوْلُهُ: (فُورِقَتْ وَهِيَ بِمَسْكَنِ) وَكَانَ الْأَسْبَكُ الْأَخْصَرُ الْإِفْصَارَ عَلَى تَقْدِيرِ كَانَ كَمَا فَعَلَهُ

أَهْلُهَا وَهَلْ لَهَا الْإِنْتِقَالُ حَيْثُ انْتَقَلَ جَمِيعُ أَهْلِ بَلَدِهَا لِمَزِيدِ الْمَشَقَّةِ بِالْإِقَامَةِ وَخَذَهَا وَإِنْ أَمِنَتْ.

❦ قَوْلُهُ: (أَيِ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ الْإِنْخ) اِعْتَمَدَهُ م ر.

(مُسْتَعَارًا لَزِمَتَهَا فِيهِ) وَامْتَنَعَ تَقْلُهَا (لِإِنْ رَجَعَ الْمُعِيرُ) فِي عَارِيَّتِهِ لَهُ (وَلَمْ يَرْضَ بِأَجْرَةٍ) لِمِثْلِهِ أَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ نَحْوُ جُنُونٍ أَوْ سَفَهٍ أَوْ زَالَ اسْتِحْقَاقُهُ لِمَنْفَعَتِهِ لِنَحْوِ انْقِضَاءِ إِجَارَةٍ (تُقِلَّتْ) مِنْهُ وَجُوبًا لِلضَّرُورَةِ فَإِنْ رَضِيَ بِهَا لَزِمَهُ بِذَلِكَ وَامْتَنَعَ خُرُوجُهَا وَلَوْ لِمَلِكِهِ الْمُلَاصِقِ لَهُ كَمَا شَبَّهَهُ كَلَامُهُمْ وَبَحَثَ فِي الْمَطْلَبِ أَنَّهُ لَوْ أَعَارَهُ لِشَكْنَى مُعْتَدَّةٍ عَالِمًا بِذَلِكَ لَزِمَتْ الْعَارِيَةُ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا تَلَزَمَ فِي نَحْوِ دَفْنٍ مَيِّتٍ لَكِنْ فَرَّقَ الرَّوْيَانِيُّ بَيْنَ لُزُومِهَا فِي نَحْوِ الْإِعَارَةِ لِلْبِنَاءِ وَعَدَمِهِ هُنَا بِأَنَّهُ لَا مَشَقَّةَ وَلَا ضَرُورَةَ فِي انْتِقَالِهَا هُنَا لَوْ رَجَعَ بِخِلَافِ نَحْوِ الْهَذْمِ ثُمَّ فَكَذَا يُقَالُ هُنَا .....

الْمُغْنَى وَالنِّهَايَةُ وَتَقْدِيرُ نَحْوِ مَا قَبْلَهُ عَقِبَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ السَّابِقِ وَإِذَا كَانَ الْمُسْكَنُ .

﴿قَوْلُ (السِّي): (لَزِمَتَهَا) أَي: الْعِدَّةُ. ﴿قَوْلُهُ: (وَامْتَنَعَ) إِلَى قَوْلِهِ: (لَكِنْ فَرَّقَ) فِي الْمُغْنَى وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَن: (فَإِنْ كَانَ) فِي النَّهَايَةِ. ﴿قَوْلُهُ: (وَامْتَنَعَ) أَي: لَهُ، وَكَذَا لَهَا. ﴿قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَرْضَ بِأَجْرَةٍ لِمِثْلِهِ) أَي: بِأَن طَلَبَ أَكْثَرَ مِنْهَا أَوْ امْتَنَعَ مِنْ إِجَارَتِهِ نِهَايَةً وَمُغْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ أَكْثَرَ مِنْهَا أَي وَإِنْ قَلَّ أَه. ﴿قَوْلُهُ: (نَحْوُ جُنُونٍ إلخ) أَسْقَطَ النَّهَايَةَ وَالْمُغْنَى لَفْظَةً نَحْوُ قَلْبِيرَاجٍ. ﴿قَوْلُهُ: (أَوْ زَالَ اسْتِحْقَاقُهُ إلخ) يَنْبَغِي إِلَّا أَنْ يَرْضَى بِالْأَجْرَةِ مَنْ صَارَ لَهُ الْإِسْتِحْقَاقُ بَعْدَهُ أَه سَم وَأَقُولُ وَهَلْ يُقَالُ أَخَذًا مِنْهُ فِيمَا قَبْلَهُ إِلَّا أَنْ يَرْضَى بِالْأَجْرَةِ وَلِيهِ قَلْبِيرَاجٍ. ﴿قَوْلُهُ: (لِنَحْوِ انْقِضَاءِ إِجَارَةٍ) كَالْمَوْتِ أَه مُغْنَى عِبَارَةُ ع ش وَمِثْلُهُ مَا لَوْ كَانَ الْمُسْكَنُ يَسْتَحِقُّهُ الزَّوْجُ لَكُونَهُ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ أَوْ مَشْرُوطًا لِنَحْوِ الْإِمَامِ وَكَانَ إِمَامًا أَه.

﴿قَوْلُ (السِّي): (تُقِلَّتْ) أَي: إِلَى أَقْرَبِ مَا يَوْجَدُ نِهَايَةً وَمُغْنَى. ﴿قَوْلُهُ: (فَإِنْ رَضِيَ بِهَا) أَي: الْمُعِيرُ بِأَجْرَةٍ الْمِثْلِ. ﴿قَوْلُهُ: (لَزِمَتْ) أَي: الزَّوْجُ. ﴿قَوْلُهُ: (وَلَوْ لِمَلِكِهِ إلخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى كَمَا تَقْلَاهُ عَنْ الْمُتَوَلَّى وَأَقْرَاهُ وَإِنْ تَوَقَّفَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ فِيمَا لَوْ قَدَّرَ عَلَى مَسْكَنِ مَجَانًا بِعَارِيَةٍ أَوْ وَصِيَّةٍ أَوْ نَحْوِهِمَا أَه.

﴿قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ فِي الْمَطْلَبِ أَنَّهُ إلخ) اعْتَمَدَ الْمُغْنَى حَيْثُ قَالَ بَعْدَ ذِكْرِهِ مَا نَصَّهُ: بَلْ صَرَّحُوا بِذَلِكَ فِي بَابِ الْعَارِيَةِ أَه وَرَدَّ النَّهَايَةَ بِمَا نَصَّهُ: وَالْحَاصِلُ حَيْثُ جَوَّزَ رُجُوعَ الْمُعِيرِ لِلْمُعْتَدَّةِ مُطْلَقًا وَإِنَّمَا تَكُونُ لَزِمَةً مِنْ جِهَةِ الْمُسْتَعِيرِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي بَابِ الْعَارِيَةِ فَدَعَا تَضَرُّعِهِمْ بِمَا قَالَهُ فِي الْمَطْلَبِ خَلَطَ أَه وَأَقْرَاهُ سَم وَقَالَ ع ش وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ أَه. ﴿قَوْلُهُ: (لَكِنْ فَرَّقَ الرَّوْيَانِيُّ إلخ)، وَفِي الرَّشِيدِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ الْبَحْرِ مَا نَصَّهُ: وَبِهِ تَعْلَمُ مَا فِي كَلَامِ الشَّارِحِ مِنَ الْمُوَاخَذَةِ فَإِنَّهُ أَوْهَمَ أَنَّ كَلَامَ الرَّوْيَانِيِّ مَبْنِيٌّ عَلَى الصَّحِيحِ مَعَ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّعِيفِ الْقَائِلِ بِلزوم الْعَارِيَةِ لِلْبِنَاءِ وَنَحْوِهِ أَه. ﴿قَوْلُهُ: (فِي نَحْوِ الْإِعَارَةِ لِلْبِنَاءِ) كَالْإِعَارَةِ لَوْضِعِ الْجُدُوعِ أَه رَشِيدِيٍّ. ﴿قَوْلُهُ: (وَعَدَمُهُ هُنَا) أَي: فِي الْإِعَارَةِ لِشَكْنَى الْمُعْتَدَّةِ. ﴿قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ نَحْوِ الْهَذْمِ ثُمَّ) عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ عَنِ الْبَحْرِ، وَفِي تَقْلِ الْبِنَاءِ وَالْجُدُوعِ إِفْسَادٌ وَهَذْمٌ وَضَرَرٌ أَه. ﴿قَوْلُهُ: (فَكَذَا يُقَالُ هُنَا) أَي: يُقَالُ بِمِثْلِ مَا فَرَّقَ بِهِ الرَّوْيَانِيُّ بَيْنَ مَا هُنَا وَالْإِعَارَةَ لِلْبِنَاءِ وَنَحْوِهِ فِي قِيَاسِ ابْنِ الرَّفْعَةِ مَا

﴿قَوْلُهُ: (أَوْ زَالَ اسْتِحْقَاقُهُ إلخ) يَنْبَغِي إِلَّا أَنْ يَرْضَى بِالْأَجْرَةِ مَنْ صَارَ لَهُ الْإِسْتِحْقَاقُ بَعْدَهُ.

﴿قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ فِي الْمَطْلَبِ إلخ) وَالْحَاصِلُ حَيْثُ جَوَّزَ رُجُوعَ الْمُعِيرِ لِلْمُعْتَدَّةِ مُطْلَقًا وَإِنَّمَا تَكُونُ لَزِمَةً مِنْ جِهَةِ الْمُسْتَعِيرِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي بَابِ الْعَارِيَةِ فَدَعَا تَضَرُّعِهِمْ بِمَا قَالَهُ فِي الْمَطْلَبِ خَلَطَ شَرْحُ م ر. ﴿قَوْلُهُ: (فَكَذَا يُقَالُ هُنَا) قَدْ يُقَالُ لَيْسَ مَا هُنَا غَيْرَ مَا ذَكَرَهُ الرَّوْيَانِيُّ حَتَّى يَلْحَقَ بِهِ.

وَالأَوْجَهُ أَنَّ الْمُعِيرَ الرَّاجِعَ لَوْ رَضِيَ بِسُكْنَاهَا بَعْدَ انْتِقَالِهَا لِمُعَارٍ أَوْ مُسْتَأْجِرٍ لَمْ يَلْزِمَهَا الْعَوْدُ لِلأَوَّلِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَأْمَنُ رُجُوعَهُ بَعْدَ. (وَكَذَا مُسْتَأْجِرٌ انْقَضَتْ مُدَّتُهُ) فَلْتَنْقَلُ مِنْهُ إِنْ لَمْ يُجَدِّدِ المَالِكُ إيجَارَهُ بِأُجْرَةِ المِثْلِ (أَوْ) لَزِمَتْهَا الْعِدَّةُ وَهِيَ بِمُسْكَنِ مُسْتَحَقٍّ (لَهَا اسْتَقْرَئَتْ) فِيهِ وَجُوبًا إِنْ لَمْ تَطْلُبِ الثَّقَلُ لِغَيْرِهِ وَإِلَّا فِجَازًا (و) إِذَا اخْتَارَتْ الإِقَامَةَ فِيهِ (طَلَبَتْ الأُجْرَةَ) مِنْهُ أَوْ مِنْ تَرَكْتَهُ إِنْ شَاءَتْ؛ لِأَنَّ الشُّكْنَى عَلَيْهِ فَإِنْ مَضَتْ مُدَّةٌ قَبْلَ طَلِبِهَا سَقَطَتْ كَمَا لَوْ سَكَنَ مَعَهَا فِي مَنْزِلِهَا بِإِذْنِهَا وَهِيَ فِي عِصْمَتِهِ عَلَى التَّصَرُّ وَبِهِ أَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ وَوَجْهُهُ أَنَّ الإِذْنَ الْمُطْلَقَ عَنْ ذِكْرِ الْعَوَضِ يَنْزِلُ عَلَى الإِعَارَةِ وَالْإِبَاحَةِ أَيْ مَعَ كَوْنِهِ تَابِعًا لَهَا فِي الشُّكْنَى وَمِنْ ثَمَّ بَحْثُ شَارِحٍ أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ لَمْ تَتَمَيَّزْ أَمْتَعَتْهُ بِمَحَلٍّ مِنْهَا وَإِلَّا لَزِمَتْهُ أَجْرَتُهُ مَا لَمْ تُصَرِّحْ لَهُ بِالْإِبَاحَةِ. (فَلِإِنْ كَانَ مُسْكِنٌ

هُنَا عَلَى الإِعَارَةِ لِدَفْنِ المَيِّتِ وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ مَا فِي حَوَاشِي التَّخْفَةِ لِابْنِ قَاسِمٍ أَهْ رَشِيدِي أَيْ مِنْ قَوْلِهِ قَدْ يُقَالُ لَيْسَ مَنْ هُنَا غَيْرَ مَا ذَكَرَهُ الرُّوْيَانِيُّ حَتَّى يَلْحَقَ بِهِ أَهْ وَلَا يَخْفَى أَنَّ اغْتِرَاضَ سَمِ مَبْنِيٍّ عَلَى ظَاهِرِ تَغْيِيرِ الشَّارِحِ فِي حِكَايَةِ فَرْقِ الرُّوْيَانِيِّ بَنَحْوِ الإِعَارَةِ لِلْبِنَاءِ الشَّامِلِ لِلْإِعَارَةِ لِدَفْنِ المَيِّتِ وَجَوَابُ الرَشِيدِيٍّ مَبْنِيٍّ عَلَى تَغْيِيرِ الرُّوْيَانِيِّ فِي الْبَحْرِ بِالْإِعَارَةِ لِلْبِنَاءِ أَوْ الْجُدُوعِ فَقَطْ. ❧ قَوْلُهُ: (وَالأَوْجَهُ) إِلَى قَوْلِهِ أَيْ مَعَ كَوْنِهِ تَابِعًا فِي الْمُغْنَى. ❧ قَوْلُهُ: (لَوْ رَضِيَ الْخ) أَيْ: بَلَا أُجْرَةَ عِبَارَةُ الْمُغْنَى فِي شَرْحِ، وَكَذَا مُسْتَأْجِرٌ انْقَضَتْ مُدَّتُهُ نَصَهُ: وَلَوْ رَضِيَ الْمُعِيرُ أَوْ الْمُؤْجِرُ بِأُجْرَةٍ مِثْلَ بَعْدَ أَنْ تَقَلَّتْ نَظَرُ فَإِنْ كَانَ الْمُسْتَقْلُّ إِلَيْهِ مُسْتَعَارًا رَدَّتْ إِلَى الْأَوَّلِ لِجَوَازِ رُجُوعِ الْمُعِيرِ أَوْ مُسْتَأْجِرًا لَمْ تَرُدَّ فِي أَحَدٍ وَجْهَيْنِ يَظْهَرُ تَرْجِيحُهُ وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِنَّهُ الْأَقْرَبُ؛ لِأَنَّ عَوْدَهَا لِلأَوَّلِ إِضَاعَةٌ مَالٍ أَمَّا إِذَا رَضِيَا بِعَوْدِهَا بِعَارِيَةٍ فَلَا تَرُدُّ؛ لِأَنَّهَا لَا تَأْمَنُ مِنَ الرَّجُوعِ لِجَوَازِ رُجُوعِ الْمُعِيرِ أَهْ. ❧ قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يُجَدِّدِ المَالِكُ الْخ) أَيْ: حَيْثُ لَمْ يَرْضَ مَالِكُهُ بِتَجْدِيدِ إيجَارَةٍ بِأُجْرَةٍ مِثْلَ بِخِلَافِ مَا إِذَا رَضِيَ بِذَلِكَ فَلَا تَنْتَقِلُ، وَفِي مَعْنَى المُسْتَأْجِرِ المَوْصَى لَهُ بِالشُّكْنَى مُدَّةً وَانْقَضَتْ نَهَايَةُ وَمُغْنَى. ❧ قَوْلُهُ: (لَزِمَتْهَا الْعِدَّةُ وَهِيَ بِمُسْكَنِ مُسْتَحَقٍّ) الْأَوَّلَى كَمَا مَرَّ أَيْضًا الْإِقْصَارُ عَلَى تَقْدِيرِ مُسْتَحَقٍّ. ❧ قَوْلُهُ: (فَلِإِنْ مَضَتْ مُدَّةٌ قَبْلَ طَلِبِهَا سَقَطَتْ الْخ) أَيْ: إِذَا كَانَتْ مُطْلَقَةً التَّصَرُّفِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مُغْنَى وَنَهَايَةُ. ❧ قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ سَكَنَ مَعَهَا الْخ) أَيْ: فَإِنَّهُ لَا أُجْرَةَ عَلَيْهِ وَمِثْلَ مَنْزِلِهَا مَنْزِلُ أَهْلِهَا بِإِذْنِهِمْ وَلَا يَخْفَى السُّكُوتُ مِنْهَا وَلَا مِنْهُمْ فَتَلَزَمُ الأُجْرَةُ كَمَا لَوْ نَزَلَ سَفِينَةً وَسَيَّرَهَا مَالِكُهَا وَهُوَ سَاكِنٌ فَتَلَزَمَ أُجْرَةُ المَرْكَبِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الدِّمِيرِيُّ فِي مَنْظُومَتِهِ أَهْ ش. ❧ قَوْلُهُ: (أَيْ مَعَ كَوْنِهِ تَابِعًا الْخ) هَذَا لَيْسَ قِيْدًا فِي عَدَمِ وَجُوبِ الأُجْرَةِ وَكَانَتْهُ إِنَّمَا قِيْدٌ بِهِ لِيَبَيِّنَ الْوَاقِعَ وَالْأَقَمَتَى وَجَدَ الإِذْنَ فَلَا أُجْرَةَ مُطْلَقًا كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا قَدَّمَ فِي بَابِ الإِيجَارَةِ أَهْ رَشِيدِي وَيَظْهَرُ أَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَهُ لِقَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ الْخ.

❧ قَوْلُهُ: (بَحْثُ شَارِحٍ أَنَّ مَحَلَّهُ الْخ) عَقَبَهُ النَّهَائِيُّ بِقَوْلِهِ لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ يُخَالِفُهُ شَرْحُ م ر أَهْ سَم. قَالَ ع ش. فَلَا تَلَزَمُهُ تَمَيَّزَاتُ أَمْتَعَتْهُ أَمْ لَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ أَهْ. ❧ قَوْلُهُ: (وَالْأَخ) لَعَلَّهُ مُصَوِّرٌ بِمَا إِذَا لَمْ تَأْذَنْ فِي وَضْعِ أَمْتَعَتِهِ وَإِلَّا وَهُوَ ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ فَهُوَ مُشْكِلٌ أَهْ سَم.

❧ قَوْلُهُ: (وَالْأَخَرَتَهُ أَجْرَتُهُ) لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ يُخَالِفُهُ ش م ر. ❧ قَوْلُهُ: (وَالْأَخ) إِنْ صَوِّرَ بِمَا إِذَا لَمْ يَأْذَنْ فِي وَضْعِ أَمْتَعَتِهِ وَإِلَّا وَهُوَ ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ فَهُوَ مُشْكِلٌ.

التكاح) المملوك له الذي لزمها العدة وهي فيه (نفيساً) لا يليق بها (فله التقل) لها منه (إلى) مسكن آخر (لا يقي بها)؛ لأن ذلك النفيس غير واجب عليه ويتحوى أقرب صالح إليه ندباً على ما قاله الأذرعى إنه الحق ووجوباً كما هو ظاهر كلامهم وأيد بأنه قياس نقل الزكاة وتقليلاً لزمان الخروج ما أمكن. (أو) كان (خسيساً) غير لائق بها (فلها الامتناع)؛ لأنه دون حقها. (وليس له مسكنها ولا مداخلتها) أي دخول محل هي فيه وإن لم يكن على جهة المسكنة مع انتفاء نحو المحرم الآتي فيحرم عليه ذلك ولو أعمى وإن كان الطلاق رجعيًا ورضيت؛ لأن ذلك يخرج للخلوة المحرمة بها ومن ثم يلزمها منه إن قدرث عليه والكلام هنا فيما إذا لم يزد مسكنها على مسكن مثلها لما سيذكره في الدار والحجرة والغلو والشغل (فإن كان في الدار) التي ليس فيها إلا مسكن واحد لكنها متسعة لهما بحيث لا يطلىح أحدهما على الآخر أخذاً مما يأتي (محرماً لها) بصير (مميز) بأن كان ممن يحتشم ويمنع وجوده وقوع خلوة بها باعتبار العادة الغالبة فيما يظهر من كلامهم وبه يجمع بين ما أوهمته عبارة المتن والروضة من التناقض في ذلك؛ لأن المدار على مظنة عدم الخلوة ولا تخصل إلا حينئذ (ذكر) أو أنشى وحذفه للعلم به من زوجته وأمه بالأولى (أو) محرماً (له) مميز بصير (أنشى أو زوجة) أخرى

□ قوله: (لا يليق بها) إلى قوله: (وفي التوسط) في النهاية إلا قوله: (ومن ثم) إلى (والكلام) وقوله: (لكنها متسعة) إلى المتن، وقوله: (متصفة بذلك)، وقوله: (مطلقاً). □ قوله: (لأن ذلك النفيس غير واجب إلخ) وإنما كان سميح به لِدوام الضحية، وقد زالت وإن رضي ببقائها فيه لزمها اهـ معني.  
□ قوله: (ووجوباً إلخ) وهو الظاهر معني ونهاية. □ قوله: (بأنه قياس نقل الزكاة) أي إذا عليم الأصناف في البلد وجوزنا التقل فإنه يتعين الأقرب اهـ معني. □ قوله: (وتقليلاً إلخ) أنظر ما متبوعه ولو قال وبأن فيه تقليلاً إلخ كان ظاهراً.

□ قوله (سني): (فلها الامتناع) أي: من استمرارها فيه وطلب التقل إلى لائق بها إذ ليس هو حقها وإنما كانت سمحت به لِدوام الضحية، وقد زالت اهـ معني. □ قوله: (فيحرم) إلى قوله: (ومن ثم) في المعني إلا قوله: (ورضيت). □ قوله: (ذلك) أي: كل من المسكنة والمداخل. □ قوله: (بها) الأولى تقديمه على المحرمة. □ قوله: (والكلام هنا) أي: في منع المسكنة والمداخل. □ قوله: (إذا لم يزد مسكنها) أي: سعة. □ قوله: (مما يأتي) أي: في قول المصنف ويتبني أن يعلق ما بينهما من باب إلخ. □ قوله: (وبه) أي: بقوله بأن كان ممن يحتشم إلخ. □ قوله: (من التناقض) أي: بين عبارة المتن وعبارة الروضة اهـ رشيدى. □ قوله: (إلا حينئذ) أي: حين كون المحرم بصيراً مميزاً يحتشم إلخ. □ قوله: (أو أنشى) كأختها أو خالتها أو عمتها إذا كانت ثقة فقد صحح في الروضة أنه يكفي حضور المرأة الأجنبية الثقة فالمحرّم أولى اهـ معني. □ قوله: (للعلم به من زوجته وأمه) أي: الآتيين في المتن آنفاً. □ قوله: (مميز) إلى قوله: (وكالأجنبية) في المعني. □ قوله: (مميز) ولا غيره بالمجنون والصغير الذي لا يميز اهـ معني.

(كذلك أو أمة أو امرأة أجنبية) كذلك وكلّ منهنّ ثقة يحتشمها بحيث يمنع وجودها وقوع فاحشة بخضرتها وكالأجنبية ممسوخ أو عيها بشرط التمييز والبصر والعدالة. ويظهر أنّه يلحق بالبصير في كلّ ممن ذكر أعنى له فطنة يمتنع معها وقوع ربة بل هو أقوى من المميز السابق (جان) مع الكراهية كلّ من مساكنتها إنّ وسعتهما الدار والأوجب انتقاله عنها ومداخلتها إنّ كانت ثقة للأمن من المحذور وحينئذ بخلاف ما إذا انتفى شرط ممّا ذكر وإنما حلّت خلوة رجل بامرأتين يفتنّين يحتشمهما بخلاف عكسه؛ لأنّه يتعدّد وقوع فاحشة بامرأة متصيفة بذلك مع حضور مثليها ولا كذلك الرجل ومنه يؤخذ أنّه لا تحلّ خلوة رجل بمزود بحرّم نظرهم مطلقاً بل ولا أمرّد بمثله وهو منجّة ولا تجوز خلوة رجل بغير ثقات وإن كثروا،

• قوله: (كذلك) أي: مُميّزة بصيرة. • قوله: (وكلّ منهنّ) أي: من المخرم الأثني والزوجة الأخرى والأمة والمرأة الأجنبية. • قوله: (بشرط التمييز إلخ) أي: في المنسوخ وعيها. • قوله: (ويظهر أنّه يلحق إلخ) خلافاً للمعني وعبارة ع ش. • قوله: (ويظهر أنّه إلخ) قد يتوقّف في ذلك اه. • قوله: (مع الكراهية) كذا في المعني. • قوله: (إن وسعتهما الدار) تقدّم هذا الشرط على قوله ومداخلتها يقتضي عدم اغتياره فيه وإن أطلق قوله السابق لكتبتها متبعة إلخ وصنيع الزوج قد يفهم كذلك أنّ اتساع الدار إنّما يشترط في المساكنة دون مجرّد المداخلة ونحوها لكن صنيع شرحه قد يفهم أنّه شرط فيهما اه سم. • قوله: (وإنما حلّت) إلى قوله: (ومنه يؤخذ) في المعني. • قوله: (بخلاف عكسه إلخ) عبارة المعني ويخرّم كما في المجموع خلوة رجلين أو رجال بامرأة ولو بعدت مواطأتهم على الفاحشة؛ لأنّ استحياء المرأة من المرأة أكثر من استحياء الرجل من الرجل اه. • قوله: (بمزود) ظاهره ولو كثروا جداً اه ع ش. • قوله: (يخرّم) أي: على الرجل اه نهاية. • قوله: (يخرّم نظرهم) لعلّ المراد يخرّم عليه ونظرهم ولو فرضوا إنّنا ليخرج الصغار والمحارم والآ فالمرّد لا يخرّم نظرهم على المذهب خلافاً لاختيار المصنّف السابق في النكاح ولا يقال يخرّم نظرهم بشهوة؛ لأنّا نقول لا خصوصية للمرّد بذلك اه رشيدّي.

• قوله: (إن وسعتهما الدار) تقدّم هذا الشرط على قوله ومداخلتها يقتضي عدم اغتياره فيه وإن أطلق قوله السابق لكتبتها متبعة إلخ وعبارة الرّوض فصل يخرّم على الزوج ولو أغمى كما في شرحه معاشرته المعتدّة إلّا في دار واسعة مع مخرم لها من الرجال أو له من النساء أو زوجة أو جارية ويكره ويشترط في المخرم تمييز إلخ اه قال في شرحه وظاهره أنّه يعتبر في الزوجة والجارية أن يكونا يفتنّين أخذاً ممّا يأتي ويحتمل خلافه في الزوجة لما عندها من الغيرة والإقصار على المساكنة قد يفهم أنّ اتساع الدار إنّما يشترط في المساكنة دون مجرّد المداخلة ونحوها لكن في شرحه زاد عطف المداخلة على المساكنة قبل الاستثناء المذكور. • قوله: (بامرأتين يفتنّين إلخ) ويمتنع خلوة رجل بغير ثقات وإن كثروا شرح م ر. • قوله: (ومنه يؤخذ إلخ) كذا شرح م ر بقي خلوة رجلين بامرأة وقياس حرمة خلوة رجلين بأمرّد الحرمة هنا بالأولى.

وفي التَّوَشُّطِ عن القفال لو دخلت امرأة المسجد على رجل لم تكن خَلْوَةً؛ لأنه يدخله كل أحد انتهى وإنما يُتَجَنَّبُ ذلك في مسجد مطروق ولا ينقطع طارقه عادةً ومثله في ذلك الطريق أو غيره المطروق كذلك بخلاف ما ليس مطروقاً كذلك. فإن قلت ظاهر هذا أنه لا تحرم خَلْوَةُ رجال بامرأة قلت ممنوعٌ وإنما قضيته أن الرجال إن أحالت العادة تواطؤهم على وقوع فاحشة بها يحضرنهم كانت خَلْوَةً جائزةً وإلا فلا، ثم رأيت في شرح مسلم التَّصْرِيحَ به حيث قال تجلُّ خَلْوَةُ جماعةٍ يَتَعَدُّ تَوَاطُؤُهُمْ على الفاحشة لِنَحْوِ صلاح أو مروءةٍ بامرأةٍ لِكُنْه حكاة في المجموع حكاية الأوجه الضعيفة ورأيت بعضهم اعتمد الأول وقَيَّده بما إذا قُطِعَ بانتفاء الرِّبَةِ من جانبيه وجانبيه. (ولو كان في الدار حُجْرَةٌ فسكنها أحدهما والآخر الأخرى فإن اتَّحَدَتْ المرافق كمَطْبَخٍ ومُسْتَرَجٍ وبِئْرٍ وبالوعةٍ وسَطْحٍ ومَضْعَدٍ ومَمَرٍ والواو بمعنى أو إذ يكفي اتِّحَادُ بعضها فيما يظهر وهل العبرة في اتِّحَادِ المَمَرِ بأَوَّلِ الدَّارِ فيَضُرُّ اتِّحَادُ دَهْلِيْزِهَا لِاتِّحَادِ المَمَرِ فيه أو بالباب الذي بعد الدَّهْلِيْزِ دونه؛ لأنه بمنزلة صَحْنٍ سِكَّةٍ غير نافذة أو يُفَرَّقُ بين كون الدَّهْلِيْزِ يَنْتَفِعَنَّ به بما يَتَعَلَّقُ بالسُّكْنَى فيَضُرُّ اتِّحَادُهُ حينئذٍ وبين أن لا يكون كذلك لكونه مُعَدًّا لِلزَّوْجِ وِرْحَالِهِ فلا يَضُرُّ كُلُّ مُحْتَمَلٍ والثالث أَقْرَبُهَا (اشْتَرَطَ مُحَرِّمٌ) أو نحوه ممن ذكر وخالف في ذلك القاضي والزَّوْيَانِي فحَرَّمَا المُسَاكَنَةَ مع اتِّحَادِهَا ولو مع المحرم وأطال الأذرعِي في الانتصار له إذ لا سبيل إلى مُلَازَمَتِهِ لها في كل حَرَكَةٍ وبانتفاء ذلك وَجِدَتْ مَظْنَةُ الخَلْوَةِ المُحَرَّمَةِ وخرج بفرضه الكلام في حُجْرَتَيْنِ ما لو لم يكن في الدَّارِ إلا بَيْتٌ وَصَفَّفَ فَإِنَّهُ لَا

(أقول): لَعَلَّهُ على مُخْتَارِ النِّهَايَةِ وإلا فَقَدْ سَبَقَ هُنَاكَ اعْتِمَادُ الشَّارِحِ لِحُرْمَةِ نَظَرِ الأَمْرَدِ مُطْلَقًا بِشَهْوَةِ وَبِدُونِهَا وَفَاقًا لِلْمُصَنِّفِ ولذا قال هُنَا مُطْلَقًا. قَوْلُهُ: (فِي مَسْجِدٍ مَطْرُوقٍ) يَتَّبِعِي هُوَ وَمَحَلُّهُمَا مِنْهُ. قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ فِي ذَلِكَ الْإِنِّ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمَدَارَ فِي الْخَلْوَةِ عَلَى اجْتِمَاعٍ لَا تَوْمُنُ مَعَهُ الرِّبَةُ عَادَةً بِخِلَافِ مَا لَوْ قُطِعَ بَانْتِفَائِهَا فِي الْعَادَةِ فَلَا يَتَعَدُّ خَلْوَةً اهـ ع. ش. قَوْلُهُ: (الْمَطْرُوقُ) أَي: الطَّرِيقُ أَوْ غَيْرُهُ كَذَلِكَ أَيْ لَا يَنْقَطِعُ طَارِقُهُ عَادَةً. قَوْلُهُ: (التَّصْرِيحُ بِهِ الْإِنِّ) فِيهِ وَفَقَةٌ إِذْ مَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا فِيمَا إِذَا اسْتَحَالَ التَّوَاطُّؤُ عَادَةً وَمَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ فِيمَا إِذَا بَعُدَ وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ بَعِيدٌ وَلِذَا حَكَاهُ فِي الْمَجْمُوعِ حِكَايَةَ الْأَوْجِهِ الضَّعِيفَةِ. قَوْلُهُ: (اعْتَمَدَ الْأَوَّلُ) أَي: مَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ. قَوْلُهُ: (أَخَذَهُمَا) أَي: الزَّوْجَيْنِ وَالْآخَرَ أُخْرَى أَيْ وَسَكَنَ الْآخَرَ الْحُجْرَةَ الْآخَرَى مِنَ الدَّارِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَي: الدَّهْلِيْزُ. قَوْلُهُ: (يَنْتَفِعَنَّ) الْأَوَّلَى يَنْتَفِعَانِ أَيْ الزَّوْجَانِ. قَوْلُهُ: (وِرْحَالِهِ) جَمْعُ رَحْلٍ. قَوْلُهُ: (وَالثَّالِثُ) أَي: الْفَرْقُ. قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوُهُ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ لِأَقْوَلِهِ وَخَالَفَ إِلَى وَخَرَجَ. قَوْلُهُ: (مَعَ اتِّحَادِهَا) أَي: الْمُرَافِقِ. قَوْلُهُ: (وَبَانْتِفَائِهِ ذَلِكَ) أَي: الْمُلَازِمَةِ. قَوْلُهُ: (وَصَفَّفَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَصَفَّةً اهـ.

قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ بِفَرْضِهِ الْكَلَامَ فِي حُجْرَتَيْنِ) فَإِنْ قُلْتَ مِنْ أَيْنَ يُؤْخَذُ قَرَضُ الْكَلَامِ فِي حُجْرَتَيْنِ مَعَ أَنَّهُ



يَجُوزُ أَنْ يُسَاكِنَهَا وَلَوْ مَعَ مُحَرَّمٍ؛ لِأَنَّهَا لَا تَتَمَيَّزُ مِنَ الْمَسْكَنِ بِمَوْضِعٍ نَعَمْ، إِنْ بُنِيَ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ وَبَقِيَ لَهَا مَا يَلِيقُ بِهَا سَكَنًا جَائِزًا (وَالَا) يَتَّحِدُ شَيْءٌ مِنْهَا (فَلَا) يُشْتَرِطُ نَحْوُ مُحَرَّمٍ إِذْ لَا خَلْوَةَ (و) لَكِنْ (يَبْغِي) أَيِ يَجِبُ (أَنْ يُغْلَقَ) قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَالْمَاوَزِدِيُّ وَيُسَمَّرُ (مَا بَيْنَهُمَا مِنْ بَابٍ) وَأَوَّلَى مِنْ إِغْلَاقِهِ سَدُّهُ (وَأَنْ لَا يَكُونَ مَمَرٌ أَحَدِهِمَا) يَمُرُّ بِهِ (عَلَى الْآخِرِ) حَدَرًا مِنْ وَقُوعِ خَلْوَةٍ (وَسُفْلٍ) وَغُلُوٍّ كَدَارٍ وَخُجْرَةٍ فِيمَا ذَكَرَ فِيهِمَا وَالْأَوَّلَى أَنْ تَكُونَ فِي الْغُلُوِّ حَتَّى لَا يُفَكِّكَنَّهُ الْأَطْلَاعُ عَلَيْهَا.

### باب الاستبراء

هُوَ بِالْمَدِّ لُغَةً طَلَبُ الْبِرَاءَةِ وَشَرْعًا تَرْيُصُ بِمَنْ فِيهَا رِقٌّ مُدَّةً عِنْدَ وَجُودِ سَبَبٍ مِمَّا يَأْتِي لِلْعِلْمِ

□ قَوْلُهُ: (وَالَا يَتَّحِدُ شَيْءٌ مِنْهَا) بَأَنْ اخْتَصَّ كُلُّ مِنَ الْحُجْرَتَيْنِ بِمَرَافِقِ نِهَايَةٍ وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (فَلَا يُشْتَرِطُ نَحْوُ مُحَرَّمٍ) وَيَجُوزُ لَهُ مُسَاكِنَتُهَا بِدُونِهِ؛ لِأَنَّهَا تَصِيرُ حَيْثُ كَانَ الدَّارَيْنِ الْمُتَجَاوِرَتَيْنِ نَعَمْ لَوْ كَانَتِ الْمَرَافِقُ خَارِجَ الْحُجْرَةِ فِي الدَّارِ لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّ الْخَلْوَةَ لَا تَمْتَنِعُ مَعَ ذَلِكَ قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ أَهْ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (أَيِ يَجِبُ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (قَالَ الْقَاضِي) إِلَى الْمَتَنِ. □ قَوْلُهُ: (مَمَرٌ أَحَدِهِمَا يَمُرُّ بِهِ الْخُجْرَةُ) الْمُعْنَى مَمَرٌ أَحَدَهُمَا أَيِ الْحُجْرَتَيْنِ بِحَيْثُ يَمُرُّ فِيهِ عَلَى الْحُجْرَةِ الْآخَرَى مِنَ الدَّارِ أَهْ.

□ قَوْلُهُ: (يَمُرُّ بِهِ) أَيِ: بِسَبَبِهِ أَهْ ش. □ قَوْلُهُ (وَسُفْلٍ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ بِخَطِّهِ وَيَجُوزُ كَسْرُهُ وَغُلُوٌّ بِضَمِّ أَوَّلِهِ بِخَطِّهِ وَيَجُوزُ فَتْحُهُ وَكَسْرُهُ نِهَايَةً وَمُعْنَى.

### باب: الاستبراء

□ قَوْلُهُ: (هُوَ بِالْمَدِّ) إِلَى قَوْلِهِ: (لِأَنَّهَا فِي نَفْسِهَا فِي الْمُعْنَى) إِلَّا قَوْلُهُ: (وَلِتَشَارُكِهِمَا) إِلَى (وَالْأَصْلُ) وَقَوْلُهُ: (بِالْفِعْلِ) إِلَى (أَوْ التَّزْوِيجِ) وَإِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَسَوَاءٌ) فِي النِّهَايَةِ (إِلَّا ذَلِكَ الْقَوْلُ الثَّانِي). □ قَوْلُهُ: (تَرْيُصُ بِمَنْ) لَعَلَّ الْبَاءَ زَائِدَةٌ وَلِذَا اسْتَقَطَّهَا الْمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (بِمَنْ فِيهَا رِقٌّ) أَيِ وَلَوْ فِيمَا مَضَى لِيَشْمَلَ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهَا الْإِسْتِبْرَاءُ بِسَبَبِ الْعِتْقِ أَهْ ش. □ قَوْلُهُ: (لِلْعِلْمِ) أَيِ: لِيَحْصُلَ الْعِلْمُ أَهْ سَمِ أَيِ أَوْ الظَّنُّ كَمَا مَرَّ.

الْمُتَبَادِرُ مِنْ قَوْلِهِ وَلَوْ كَانَ فِي الدَّارِ حُجْرَةٌ أَنَّ الْمُرَادَ حُجْرَةً وَاحِدَةً قُلْتُ مِنْ قَوْلِهِ وَالْآخَرُ الْآخَرَى؛ لِأَنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنْهُ إِرَادَةُ الْحُجْرَةِ الْآخَرَى، وَأَمَّا حَمْلُ قَوْلِهِ الْآخَرَى عَلَى بَقِيَةِ الدَّارِ قَبْعِيدٌ. □ قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسَاكِنَهَا وَلَوْ مَعَ مُحَرَّمٍ) قَدْ يُخَالِفُ قَوْلَهُ السَّابِقُ جَائِزًا مَعَ الْكِرَاهَةِ كُلُّ مَنْ مُسَاكِنَتُهَا إِنْ وَسِعَتْهُمَا الدَّارُ الْمَفْرُوضُ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِهَا إِلَّا مَسْكَنٌ وَاحِدٌ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ سَابِقِهِ إِلَّا أَنْ يَصَوَّرَ مَا هُنَا بِمَا إِذَا لَمْ تَسْغَحْهُمَا فَلْيُرَاجَعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَهْ.

### (بابُ الاستبراء)

□ قَوْلُهُ: (لِلْعِلْمِ) أَيِ: لِيَحْصُلَ الْعِلْمُ.

براءة رَحِمَهَا أو لِلتَّعْدِيدِ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِتَقْدِيرِهِ بِأَقْلٍ مَا يَدُلُّ عَلَى الْبَرَاءَةِ كَمَا سُمِّيَ مَا مَرَّ بِالْعِدَّةِ لاشْتِمَالِهِ عَلَى الْعِدَّةِ وَلِتَشَارِكَهُمَا فِي أَصْلِ الْبَرَاءَةِ ذُكِّلَتْ بِهِ وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا يَأْتِي مِنَ الْإِخْبَارِ وَغَيْرِهِ (يَجِبُ) الْاسْتِبْرَاءُ لِجَلِّ التَّمَتُّعِ بِالْفِعْلِ لِمَا يَأْتِي فِي مَلِكٍ مُزَوَّجَةٍ وَمُعْتَدَّةٍ أَوْ التَّزْوِيجِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا سَيَذْكُرُهُ (بِسَبَبَيْنِ) بِاعْتِبَارِ الْأَصْلِ فِيهِ فَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِ وَجُوبُهُ بغيرهما كَأَنْ وَطِئَ أَمَةٌ غَيْرَهُ ظَانًّا أَنَّهَا أَمَتُهُ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهَا قُرَّةٌ وَاحِدَةً لِأَنَّهَا فِي نَفْسِهَا مَمْلُوكَةٌ وَالشُّبْهَةُ شُبْهَةُ مَلِكٍ الْيَمِينِ (أَحَدُهُمَا مَلِكٌ أَمَةٌ) أَيُّ حَدُوثِهِ وَهُوَ بِاعْتِبَارِ الْأَصْلِ أَيْضًا وَإِلَّا فَالْمَدَارُ عَلَى حَدُوثِ جَلِّ التَّمَتُّعِ مِمَّا يُخْلُ بِالْمَلِكِ .....

• فَوَدَّ: (أَوْ لِلْعِدَّةِ) لَا يَتَعَدَّدُ أَنْ يُعَدَّ مِنْهُ مَا لَوْ أَخْبَرَ الصَّادِقُ بِخُلُوقِهَا مِنَ الْحَمْلِ سَمَّ وَه. ش. فَوَدَّ: (سُمِّيَ) أَيُّ التَّزْوِيجِ بَعْنٍ فِيهَا رِقٌّ إِنْ خُذَ بِذَلِكَ أَيُّ بَلْفِظِ الْاسْتِبْرَاءِ. • فَوَدَّ: (بِأَقْلٍ مَا يَدُلُّ عَلَى) أَيُّ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْبَرَاءَةِ مِنْ غَيْرِ اشْتِمَالِهِ عَلَى عِدَّةِ أَقْرَاءٍ أَوْ أَشْهُرٍ قَالَ السَّيِّدُ عَمَرَ قَدْ يُقَالُ الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ لَفْظِ أَقْلٍ لِإِيْهَامِهِ أَنَّ لَهُ دَخْلًا فِي التَّسْمِيَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ أَه. وَقَدْ يَمْتَنِعُ قَوْلُهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمُدَّعِي بِقَرِينَةِ الْمَقَامِ وَلَمْ يَعْكِسْ. • فَوَدَّ: (وَلِتَشَارِكَهُمَا فِي الْخ) أَيُّ مَعَ شَرَاةِ الْحُرِّيَةِ الْغَالِيَةِ فِي الْمُعْتَدَّةِ. • فَوَدَّ: (فِي أَصْلِ الْبَرَاءَةِ) أَيُّ الدَّلَالَةِ عَلَى الْبَرَاءَةِ. • فَوَدَّ: (ذُكِّلَتْ بِهِ) أَيُّ جُعِلَتِ الْعِدَّةُ مَذْبِيلًا بِالْاسْتِبْرَاءِ. • فَوَدَّ: (بِالْفِعْلِ) أَيُّ حَالًا. • فَوَدَّ: (لِمَا يَأْتِي فِي الْخ) عِلَّةٌ لِلتَّقْيِيدِ بِقَوْلِهِ بِالْفِعْلِ. • فَوَدَّ: (أَوْ التَّزْوِيجِ) عُطِفَ عَلَى التَّمَتُّعِ أَه. سَمَّ. • فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيُّ وَجُوبِ الْاسْتِبْرَاءِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ أَيُّ قَوْلُهُ بِسَبَبَيْنِ. • فَوَدَّ: (ظَانًّا أَنَّهَا أَمَتُهُ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ ظَنَّنَا زَوْجَتَهُ الْحُرَّةَ فَإِنَّهَا تَعْتَدُّ بِثَلَاثَةِ أَقْرَاءٍ أَوْ زَوْجَتَهُ الْأَمَةَ فَتَعْتَدُّ بِقَرَأَيْنِ كَمَا قَدَّمَهُ أَه. ش.

• فَوَدَّ (النَّسَبِ): (أَحَدُهُمَا) وَهُوَ مُخْتَصَّ بِجَلِّ التَّمَتُّعِ. • فَوَدَّ: (مَلِكٌ أَمَةٌ) أَيُّ: مَلِكٌ الْحُرُّ جَمِيعٌ أَمَةٌ لَمْ تَكُنْ زَوْجَةً لَهُ كَمَا سَيَأْتِي بِخِلَافٍ مَا لَوْ مَلِكٌ بَعْضُهَا فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى يَسْتَبْرَأَ وَيَدْخُلَ فِي ذَلِكَ مَا لَوْ كَانَ مَالِكًا لِيَعْبُدَ أَمَةٌ ثُمَّ اشْتَرَى بِأَقْيَاهَا فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ الْاسْتِبْرَاءُ وَخَرَجَ الْمُتَبَعُّ وَالْمُكَاتَبُ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهَا وَطْءُ الْأَمَةِ بِمَلِكِ الْيَمِينِ وَإِنْ أَدَانَ لَهَا السَّيِّدُ أَه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيُّ: حَصَرَ السَّبَبَ الْأَوَّلَ فِي حَدُوثِ الْمَلِكِ. • فَوَدَّ: (أَيْضًا) أَيُّ كَمَا أَنَّ الْإِقْتِصَارَ عَلَى السَّبَبَيْنِ بِاعْتِبَارِ الْأَصْلِ. • فَوَدَّ: (فَالْمَدَارُ) أَيُّ لِلْسَّبَبِ الْأَوَّلِ. • فَوَدَّ: (عَلَى حَدُوثِ جَلِّ التَّمَتُّعِ) يَشْمَلُ عَوْدَهُ كَمَا فِي الْمُكَاتَبَةِ وَطَرَوْهُ كَمَا فِي أَمَةِ الْمُكَاتَبَةِ لِأَنَّ كُلَّ حَدُوثٍ فِي الْجُمْلَةِ أَه. سَمَّ. • فَوَدَّ: (مِمَّا يَحِلُّ بِالْمَلِكِ) لَعَلَّ مِنْ فِيهِ تَعْلِيلِيَّةٌ أَيُّ حَدُوثِ جَلِّ التَّمَتُّعِ بَعْدَ حُرْمَتِهِ لِأَجْلِ حُصُولِ مَا يُخْلُ بِالْمَلِكِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ إِنَّهُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ بِدَلِيلٍ مَا سَيَأْتِي فِيمَا لَوْ زَوَّجَ أَمَتَهُ فَطَلَّقَتْ قَبْلَ الْوَطْءِ وَفِي نَحْوِ الْمُرْتَدَّةِ وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ أَنَّ الْعِلَّةَ الصَّحِيحَةَ حَدُوثِ جَلِّ التَّمَتُّعِ فَلْيُجَاعِ أَه. رَشِيدِيٌّ بِعِبَارَةِ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ مِمَّا يُخْلُ بِالْمَلِكِ أَيُّ مِنْ أَجْلِ زَوَالِ شَيْءٍ يُخْلُ بِالْمَلِكِ بَأَنْ لَا يُجَاعِ

• فَوَدَّ: (أَوْ لِلتَّعْدِيدِ) لَا يَتَعَدَّدُ أَنْ يُعَدَّ مِنْهُ مَا لَوْ أَخْبَرَ الصَّادِقُ بِخُلُوقِهَا مِنَ الْحَمْلِ. • فَوَدَّ: (أَوْ التَّزْوِيجِ) عُطِفَ عَلَى التَّمَتُّعِ. • فَوَدَّ: (عَلَى حَدُوثِ) يَشْمَلُ عَوْدَهُ كَمَا فِي الْمُكَاتَبَةِ وَطَرَوْهُ كَمَا فِي أَمَةِ الْمُكَاتَبَةِ لِأَنَّ كُلَّ حَدُوثٍ فِي الْجُمْلَةِ. • فَوَدَّ: (مِمَّا يَحِلُّ بِالْمَلِكِ) خَرَجَ مَا لَا يُخْلُ نَحْوَ الْإِحْرَامِ وَالْحَيْضِ كَمَا يَأْتِي.

فلا يُرَدُّ ما يأتي في شراء زوجته كما أنَّ التعبير في السَّبَبِ الثاني بزوال الفِرَاش كذلك ولا فالمدار على طَلَبِ التَّزْوِيجِ ودَلَّ على ذلك ما سَيَدَّكُوه في نحوِ المُكَاتَبَةِ والمُزْتَدَةِ وتزويجِ موطوءته (بشراء أو إزيت أو هبة) مع قبض (أو سبي) بشرطه من القِسْمَةِ أو اختيارِ التَّمْلُكِ كما سَيُعْلَمُ مِنَّا سَيَدَّكُوه في السَّيَرِ فلا اعتراض عليه (أو ردَّ بعيبٍ أو تحالفٍ أو إقالة) ولو قبل القبض أو غير ذلك من كلِّ مُمْلِكٍ كَقَبُولِ وصِيَّةٍ ورجوعِ مُقْرِضٍ وبائعِ مُفْلِسٍ ووالدٍ في هبته لفرعه وكذا أمة قراضٍ انْفَسَخَ واستَقَلَّ بها المالكُ وأمةُ تجارةٍ أُخْرِجَ زكاتها وقُلْنَا بالأصحَّ

بأنَّ كَانَتْ مِنَّا لِغَيْرِ قَبْلَ حُدُوثِ حِلِّ التَّمَتُّعِ أو بأنَّ يُضَعِّفَهُ كَأَنَّ كَانَتْ مُكَاتَبَةً ثُمَّ فَسَخَهُ أو مُزَوَّجَةً فَطَلَّقَتْ اه فَاشارَ إلى أنَّ مِنَ التَّلْغِيلِ وَأَنَّ فِي الْكَلَامِ حَذَفَ مُضَافٍ أَيْ مِنْ زَوَالٍ مَا يُخِلُّ الْخَ وَأَنَّ الْقَوْلَ الْمَذْكُورَ قَيِّدٌ . فَوَدَّ: (فَلَا يُرَدُّ مَا يَأْتِي فِي شِرَاءِ زَوْجَتِهِ) أَيْ فَإِنَّهُ مَلِكٌ أَمَةٌ وَلَمْ يَجِبِ الْإِسْتِثْنَاءُ لِجِلِّهَا قَبْلَ الشَّرَاءِ اه سَمَ وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ أَيْ إِذْ هُوَ خَارِجٌ بِهَذَا التَّأْوِيلِ لِعَدَمِ حُدُوثِ حِلِّ التَّمَتُّعِ كَمَا دَخَلَ بِهِ مَا يَأْتِي فِي الْمُكَاتَبَةِ وَنَحْوِهَا اه . فَوَدَّ: (وَكَذَلِكَ) أَيْ بِاخْتِيَارِ الْأَصْلِ . فَوَدَّ: (وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ) أَيْ عَلَى مَا ذَكَرَ فِي السَّبَبَيْنِ كَمَا يُعْلَمُ مِنَ الْأَمْثِلَةِ اه رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ سَمَ أَيْ الْمَذْكُورِ مِنَ التَّأْوِيلِ فِي السَّبَبَيْنِ بِمَا ذَكَرَ وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ أَنَّهُ حَكَمَ بِوُجُوبِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي مُكَاتَبَةِ عَجَزَتْ وَمُزْتَدَةِ اسْلَمَتْ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَخْدُثْ فِيهِمَا الْمِلْكُ بَلْ حِلُّ الْإِسْتِمْتَاعِ وَبُجُوبِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي مَوْطُوءَتِهِ الَّتِي أُرِيدَ تَزْوِيجُهَا مَعَ أَنَّهَا عِنْدَ إِرَادَةِ التَّزْوِيجِ لَمْ يَزَلْ فِرَاشُهُ عَنْهَا اه .

فَوَدَّ (سَبَبِي): (بِشِرَاءِ أَوْ إزِيتٍ الْخ) أَشَارَ بِهَذِهِ الْأَمْثِلَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمِلْكِ الْقَهْرِيِّ وَالْإِخْتِيَارِيِّ اه مُعْنِي . فَوَدَّ: (بِشَرْطِهِ مِنَ الْقِسْمَةِ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَقَوْلُهُ أَوْ سَبِيَّ أَيْ قِسْمَةٍ غَنِيمَةٍ وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يُصَرِّحَ بِهِ فَإِنَّ الْغَنِيمَةَ لَا تَمْلُكُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ اه . فَوَدَّ: (مِنَ الْقِسْمَةِ أَوْ اخْتِيَارِ التَّمْلُكِ) أَيْ عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِي ذَلِكَ اه رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ شَقِ قَوْلُهُ مِنَ الْقِسْمَةِ أَيْ عَلَى الرَّاجِحِ وَقَوْلُهُ أَوْ اخْتِيَارِ التَّمْلُكِ أَيْ عَلَى الْمَرْجُوحِ اه . فَوَدَّ (سَبَبِي): (أَوْ رَدَّ بِعَيْبٍ) أَيْ وَلَوْ فِي الْمَجْلِسِ اه بُجَيْرِيَّ .

فَوَدَّ (سَبَبِي): (أَوْ تَحَالَفٍ أَوْ إِقَالَةٍ) مَغْطُوفًا عَلَى الْعَيْبِ اه سَمَ . فَوَدَّ: (وَرَجُوعِ مُقْرِضٍ) وَصُورَةُ

فَوَدَّ: (فَلَا يُرَدُّ مَا يَأْتِي فِي شِرَاءِ زَوْجَتِهِ) أَيْ: فَإِنَّهُ مَلِكٌ أَمَةٌ وَلَمْ يَجِبِ الْإِسْتِثْنَاءُ لِعَدَمِ الْحِلِّ لِجِلِّهَا قَبْلَ الشَّرَاءِ . فَوَدَّ: (وَلَا فَالْمَدَارُ عَلَى طَلَبِ التَّزْوِيجِ) أَيْ: مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ زَوَالُ فِرَاشٍ . فَوَدَّ: (وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ) أَيْ: الْمَذْكُورِ مِنَ التَّأْوِيلِ فِي السَّبَبَيْنِ بِمَا ذَكَرَ وَجْهُ الدَّلَالَةِ أَنَّهُ حَكَمَ بِوُجُوبِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي مُكَاتَبَةِ عَجَزَتْ وَمُزْتَدَةِ اسْلَمَتْ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَخْدُثْ فِيهِمَا الْمِلْكُ بَلْ حِلُّ الْإِسْتِمْتَاعِ وَبُجُوبِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي مَوْطُوءَتِهِ الَّتِي أُرِيدَ تَزْوِيجُهَا مَعَ أَنَّهَا عِنْدَ إِرَادَةِ التَّزْوِيجِ لَمْ يَزَلْ فِرَاشُهُ عَنْهَا .

فَوَدَّ فِي (سَبَبِي): (أَوْ تَحَالَفٍ أَوْ إِقَالَةٍ) هُمَا مَغْطُوفَانِ عَلَى الْعَيْبِ . فَوَدَّ: (وَرَجُوعِ مُقْرِضٍ) أَيْ وَصُورَةُ إِفْرَاضِهَا أَنْ يَكُونَ حَرَامًا عَلَى الْمُقْرِضِ . فَوَدَّ: (وَكَذَا أَمَةٌ قِرَاضٍ انْفَسَخَ وَاسْتَقَلَّ بِهَا الْمَالِكُ وَأَمَةٌ تِجَارَةً) إِلَى قَوْلِهِ: (قَالَ الْبُلْقِينِي) وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي جَارِيَةِ الْقِرَاضِ وَكَلَامُهُمْ يَقْتَضِيهِ وَأَمَّا فِي زَكَاةِ التَّجَارَةِ فَلَا وَجْهَ لَهُ عِنْدَ الْقَائِلِ كَمَا أَفَادَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ شَرْحُ م ر . فَوَدَّ: (وَكَذَا أَمَةٌ قِرَاضٍ انْفَسَخَ) بِخِلَافِهِ قَبْلَ

أَنَّ الْمُسْتَحَقَّ شَرِيكَ بِالْوَجِبِ بِقَدْرِ قِيَمَتِهِ فِي غَيْرِ الْجِنْسِ لِتَجَدُّدِ الْمَلِكِ وَالْحِلِّ فِيهِمَا قَالَهُ  
الْبُلْقِينِي (وَسَوَاءٌ) فِي وَجوبِ الاستبراء فيما ذُكِرَ بِالنِّسْبَةِ لِحِلِّ التَّمَتُّعِ (بِكُنْ) وَأَيْسَهُ (وَمِنْ)  
استبرأها البائع قبل البيع ومُنْتَقِلَةً مِنْ صَبِيٍّ وَامْرَأَةٍ وَغَيْرِهَا) لِعُمُومِ مَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ فِي

إِفْرَاضِهَا أَنْ تَكُونَ حَرَامًا عَلَى الْمُقْتَرِضِ . سَمِ وَ ع ش . قُودُ : (إِنَّ الْمُسْتَحَقَّ شَرِيكَ) قَدْ يُقَالُ شَرِيكَةُ  
الْمُسْتَحَقِّ غَيْرُ حَقِيقَةٍ فَلَا أَثَرُ لَهَا هـ سَمِ . قُودُ : (وَالْحِلُّ فِيهِمَا) أَيِ أُمَةِ التِّجَارَةِ أَوْ أُمَةِ الْقِرَاضِ هُوَ ظَاهِرٌ  
فِي أُمَةِ الْقِرَاضِ إِذَا ظَهَرَ رِبْحٌ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ يَمْلِكُ بِالظُّهُورِ وَالْأَعْمَالِ لَا شَيْءَ لَهُ وَالْمَالُ عَلَى مِلْكِ  
الْمَالِكِ وَلَمْ يَنْتَقِلْ عَنْهُ حَتَّى يُقَالَ تَجَدَّدَ لَهُ مِلْكُ اللَّهِ هُ لَ أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْمَعْنَى لِتَجَدُّدِ الْمِلْكِ وَالْحِلِّ فِي  
مَجْمُوعِهِمَا فِي الْجُمْلَةِ وَإِنْ لَمْ يَخْضُلْ كُلُّ مَنَّهُمَا فِي كُلِّ مَنَّهُمَا هـ ع ش . قُودُ : (قَالَهُ الْبُلْقِينِي) وَهُوَ  
ظَاهِرٌ فِي جَارِيَةِ الْقِرَاضِ وَكَلَامُهُمْ يَقْتَضِيهِ وَأَمَّا فِي أُمَةِ التِّجَارَةِ فَلَا وَجْهَ لَهُ عِنْدَ التَّائِلِ كَمَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ  
شَرْحُ م هـ سَمِ قَالِ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ فَلَا وَجْهَ لَهُ الْخِ أَيِ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ حَقُّ الْأَصْنَافِ فِي زَكَاةِ التِّجَارَةِ لَا يَمْنَعُ  
التَّصَرُّفُ فِي الْمَالِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا هـ عِبَارَةٌ ع ش قَوْلُهُ فَلَا وَجْهَ لَهُ أَيِ لِمَا قَالَهُ فِيهَا مِنْ وَجوبِ الاستبراء  
وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَقَوْلُهُ عِنْدَ التَّائِلِ أَيِ لِأَنَّ الشَّرِيكَةَ فِيهَا لَيْسَتْ حَقِيقَةً بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إعْطَاءُ جُزْءٍ مِنْهَا  
لِلْمُسْتَحَقِّينَ بَلِ الْوَاجِبُ إِخْرَاجُ قَدْرِ الزَّكَاةِ مِنْ قِيَمَتِهَا وَقَوْلُهُ كَمَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ أَيِ فِي غَيْرِ شَرْحِ مَنْهَجِهِ  
هـ . قُودُ : (فِي وَجوبِ الاستبراء) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ : (بَقَرَةٌ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ : (بَعْدَ زَوَالِ مَا نَبِغَهَا) إِلَى  
الْمُتَنِ . قُودُ : (بِالنِّسْبَةِ لِحِلِّ التَّمَتُّعِ) أَيِ لَا بِالنِّسْبَةِ لِحِلِّ التَّزْوِيجِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي شَرْحِ وَيَحْرُمُ  
تَزْوِيجُ أُمَةٍ مَوْطُوءَةٍ الْخِ مِنْ قَوْلِهِ أَمَّا مَنْ لَمْ يَطَّأَهَا مَالِكُهَا الْخِ هـ سَمِ . قُودُ : (وَأَيْسَهُ) أَيِ وَصَغِيرَةٍ مِنْهَجٍ  
ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ تُطْلَقِ الْوَطْءُ وَيُوجَّهَ بِأَنَّهُ تَعَبُّدِيٌّ هـ ع ش .

قُودُ (سَمِ) : (وَغَيْرِهَا) بَرَفَعِ الرَّاءِ بِخَطِّهِ أَيِ غَيْرِ الْمَذْكُورَاتِ مِنْ صَغِيرَةٍ وَأَيْسَهُ هـ مُغْنِي . قُودُ : (لِعُمُومِ)  
مَا صَحَّ) عِبَارَةُ الْمُحَلِّي لَا طَّلَاقَ فَلْيَحْرُزْ هَلْ هُوَ مِنَ الْعَامِّ أَوْ مِنَ الْمُطْلَقِ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي هـ سَيِّدُ عُمَرَ  
أَقُولُ بَلِ الظَّاهِرُ الْأَوَّلُ إِذِ التَّكْرَرُ فِي سِيَاقِ التَّنْفِي لِلْعُمُومِ وَعُمُومُ الْأَشْخَاصِ يَسْتَلْزِمُ عُمُومَ الْأَحْوَالِ عِبَارَةُ  
الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ لِعُمُومِ الْخِ أَيِ إِذِ الْعِبْرَةُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ وَحَيْثُ لَا حَاجَةَ لِقَوْلِهِ وَقِيَسَ  
بِالْمُسَبِّبَةِ غَيْرِهَا الْخِ إِذْ لَا حَاجَةَ لِلْقِيَاسِ مَعَ التَّصَرُّفِ الَّذِي مِنْهُ الْعُمُومُ كَمَا لَا يَخْفَى فَالْصَّوَابُ حَذْفُهُ هـ .

الْفَسْخُ لَكِنْ يُشْكِلُ ذَلِكَ بِأَنَّ الْعَامِلَ لَا يَمْلِكُ حَصَّتَهُ مِنَ الرِّبْحِ بِالظُّهُورِ فَأَيُّ حَاجَةٍ لِإِغْتِيَابِ الْفَسْخِ إِلَّا أَنْ  
يُجَابَ بِأَنَّهُ بِالظُّهُورِ وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ لَهُ حَقٌّ مُؤَكَّدٌ يَوَرِّثُ عَنْهُ وَيَتَقَدَّمُ بِهِ عَلَى الْغُرَمَاءِ وَيَصِحُّ إِغْرَاضُهُ عَنْهُ  
وَيُعَرِّمُهُ الْمَالِكُ بِإِثْلَافِهِ الْمَالِ أَوْ اسْتِزَادِهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِهِ وَذَلِكَ مَانِعٌ مِنْ اسْتِثْلَالِ الْمَالِكِ بِالْمِلْكِ  
فَلْيَتَأَمَّلْ لَكِنْ يُشْكِلُ مَعَ ذَلِكَ قَوْلُهُ الْآتِي لِتَجَدُّدِ الْمِلْكِ وَالْحِلِّ فِيهِمَا بِالنِّسْبَةِ لِهَذِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ  
الْمِلْكُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَجْمُوعِ أَوْ يُرَادُ مَا هُوَ فِي حُكْمِ التَّجَدُّدِ أَيْضًا . قُودُ : (إِنَّ الْمُسْتَحَقَّ شَرِيكَ) قَدْ يُقَالُ  
شَرِيكَةُ الْمُسْتَحَقِّ غَيْرُ حَقِيقَةٍ فَلَا أَثَرُ لَهَا هـ . قُودُ : (بِالنِّسْبَةِ لِحِلِّ التَّمَتُّعِ) أَيِ لَا بِالنِّسْبَةِ لِحِلِّ التَّزْوِيجِ كَمَا  
يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي فِي شَرْحِ وَيَحْرُمُ تَزْوِيجُ أُمَةٍ مَوْطُوءَةٍ الْخِ أَمَّا مَنْ لَمْ يَطَّأَهَا مَالِكُهَا الْخِ وَفِي الرِّوَايَةِ

سبايا أوطاس (ألا، لا ثوطاً حايلاً حتى تَضَعَ ولا غيرُ ذات حملٍ حتى تحيضَ حيضةً) وقيس بالمسيبة غيرِها الشامل للبيكر والمستبرأة وغيرهما بجامع حدوث الملك وبمن تحيض من لا تحيض في اعتبار قدر الحيض والطهر غالباً وهو شهر. (ويجب) الاستبراء (في) أمته إذا زوّجها فطلقها زوجها قبل الوطء وفي (مكاتبه) كتابة صحيحة وأمته إذا انفسخت كتابتها بسبب مما يأتي في بابها كأن (عجزت) وأمة مكاتب كذلك عجزت لعود حل الاستمتاع فيها كالمزوجة وحدثه في الأمة بقسمتها ومن ثم لم تؤثر الفاسدة (وكذا مؤتدة) أسلمت أو سيّد مؤتد أسلم

قوله: (في سبايا أوطاس) بضم الهَمْزة أَفْصَحُ مِنْ فَتْحِهَا وَيَمْنَعُ الصَّرْفَ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّائِيثِ بِاعْتِبَارِ الْبُقْعَةِ أَوْ بِالصَّرْفِ بِاعْتِبَارِ الْمَكَانِ وَهِيَ اسْمُ وَاِدٍ مِنْ هَوَازِنَ عِنْدَ حَتِّينَ أَهْ شَيْخُنَا عَلَى الْغَزْيِ عِبَارَةٌ عَنْ شِ بَفْتَحِ الْهَمْزَةِ مُوَضِّعٌ أَهْ مُخْتَارٌ وَمِثْلُهُ فِي الْمَصْبَاحِ وَالتَّهْدِيبِ أَيُّ فَهُوَ مَضْرُوفٌ خِلَافاً لِمَنْ تَوَهَّمَ لِأَنَّ الْأَضْلَ الصَّرْفَ مَا لَمْ يَرِدْ مِنْهُمْ سَمَاعٌ بِخِلَافِهِ أَهْ. قوله: (الشامل إلخ) صفة المسيبة كما هو صريح صنيع الْمُغْنِي فَكَانَ الْمُنَاسِبُ عَدَمَ الْفَضْلِ بَيْنَهُمَا بِقَوْلِهِ غَيْرُهَا. قوله: (وبمن تحيض إلخ) عُطِفَ عَلَى الْمُسِيْبَةِ الْإِلْخَ بِإِعَادَةِ الْجَارِ. قوله: (من لا تحيض) أَي الصَّغِيرَةُ وَالْأَيْسَةُ. قوله: (في أمته إذا زوّجها إلخ) أَي وَإِنْ سَبَقَ التَّزْوِيجُ شِرَاءُهَا يَمْنَعُ اسْتِبْرَاءَها أَوْ مِنْ نَحْوِ امْرَأَةٍ أَوْ اسْتِبْرَاءُها هُوَ بَعْدَ الشَّرَاءِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّهَا حُرْمَتٌ بِالتَّزْوِيجِ وَحَدَّثَ حُلَّ الْإِسْتِمْتَاعِ بَعْدَ الطَّلَاقِ أَهْ سَم. قوله: (قبل الوطء) وكذا بَعْدَهُ بِالْأَوَّلَى عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى.

(فزع): لو زوّج السيّد أمته ثم طلقها بعد الدخول فاغتذت من الزّوج لم يدخل الاستبراء في العدة بل يلزمه أن يستبرئها بعد انقضاء عذبتها أَهْ. قوله: (كتابة صحيحة) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَيَحْرُمُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ بَعْدَ زَوَالِ مَا يَنْبَغِي إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ الْمَفْهُومَانِ إِلَى ذَلِكَ وَقَوْلُهُ وَانْكِفَاءِ الْمُقَابِلِ إِلَى وَلَوْ مَلَكَ.

قوله (سنى): (عجزت) بضم أوله وتشديد ثانيه المكسور بخطه أي بتعجز السيّد لها عند عجزها عن التّجوم أَهْ مُغْنِي. قوله: (وأمة مكاتب كذلك) أَي كِتَابِيَّةٌ صَحِيحَةٌ أَهْ ش. قوله: (فيها) أَي الْمُكَاتِبَةُ.

قوله: (بقسمتها) أَي أَمَةُ الْمُكَاتِبَةِ وَأَمَةُ الْمُكَاتِبِ. قوله: (ومن ثم لم تؤثر الفاسدة) هُوَ ظَاهِرٌ فِي الْمُكَاتِبَةِ نَفْسِهَا أَمَّا أَمَتُهَا وَأَمَةُ الْمُكَاتِبِ كِتَابَةٌ فَاسِدَةٌ فَالْقِيَاسُ وَجُوبُ الْإِسْتِبْرَاءِ لِحُدُوثِ مِلْكِ السَّيِّدِ لَهُمَا أَهْ ش. عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَمَ ر. ظَاهِرُهُ اغْتِبَارُ كَوْنِ الْكِتَابِيَّةِ صَحِيحَةً حَتَّى بِالنِّسْبَةِ لِأَمَةِ الْمُكَاتِبَةِ وَالْمُكَاتِبِ وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ لِأَنَّ الْمَلِكَ حَدِثٌ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ وَعَلَى عَدَمِ اغْتِبَارِهِ فِيهَا فَيَنْبَغِي أَنْ يُتَدَا مُدَّةُ الْإِسْتِبْرَاءِ فِيهَا مِنْ حِينَ الْمِلْكِ وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ أَهْ. قوله: (أو سيّد مؤتد) تَرْكِيبُ

كغيره ولو اشترى غير موطوءة أو من امرأة أو صبي أو من استبرأها البائع فله تزويجها فإن اغتتها فليتزوّجها قبل الاستبراء. أَهْ. قوله: (ويجب الاستبراء في أمته إذا زوّجها فطلقها زوجها قبل الوطء) أَي وَإِنْ سَبَقَ التَّزْوِيجُ شِرَاءُهَا يَمْنَعُ اسْتِبْرَاءَها أَوْ مِنْ نَحْوِ امْرَأَةٍ أَوْ اسْتِبْرَاءُها هُوَ بَعْدَ الشَّرَاءِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّهَا حُرْمَتٌ بِالتَّزْوِيجِ وَحَدَّثَ حُلَّ الْإِسْتِمْتَاعِ بَعْدَ الطَّلَاقِ.

فيجب الاستبراء عليها وعلى أمته (في الأصح) يَعُودُ حِلُّ الاستمتاع أيضًا (لا) في (من) أي أمة له حَدَثٌ لها ما حَرَّمَها عليه من صوم ونحوه لِإِذْنِهِ فِيهِ ثُمَّ (حَلَّتْ مِنْ صَوْمٍ أَوْ اعْتِكَافٍ وَإِحْرَامٍ) وَنَحْوِ حَيْضٍ وَرَهْنٍ لِأَنَّ حَرَمَتَهَا بِذَلِكَ لَا تُحِلُّ بِالْمَلِكِ بِخِلَافِ نَحْوِ الْكِتَابَةِ (وفي الإحرام وجه) أَنَّهُ كَالرُّدَّةِ لِتَأْكِيدِ التَّحْرِيمِ فِيهِ وَيُرَدُّ بِوُضُوحِ الْفَرْقِ أَمَّا لَوْ اشْتَرَى نَحْوَ مُحْرِمَةٍ أَوْ صَائِمَةٍ أَوْ مُعْتَكِفَةٍ وَاجِبًا بِإِذْنِ سَيِّدِهَا فَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِبْرَائِهَا بَعْدَ زَوَالِ مَا نَبِهَهَا كَمَا يُغْلَمُ مِمَّا يَأْتِي. (ولو اشْتَرَى) حُرًّا (زَوْجَتَهُ) الْأُمَّةَ فَانْفَسَخَ نِكَاحُهَا (اسْتَحْبَبْتُ) الْاسْتِبْرَاءَ لِتَمَيِّزِ وَلَدِ الْمَلِكِ الْمُتَعَقِّدِ حُرًّا

وصفي وأولم الخلو. ٥ قوله: (لإذنه فيه) كَأَنَّهُ لَيُصَدِّقُ قَوْلُهُ مَا حَرَّمَها عَلَيْهِ وَالْكَلَامُ فِيمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِذْنِهِ. اهـ سم عبارة الْمُغْنِي لَا مِنْ أَيِّ أُمَةٍ حَلَّتْ مِمَّا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِذْنِهِ كَحَيْضٍ وَنَفَاسٍ وَصَوْمٍ وَاعْتِكَافٍ أَوْ يَتَوَقَّفُ وَإِذْنٌ فِيهِ كَرَهْنٍ وَإِحْرَامٍ اهـ وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ حِلِّ الشَّارِحِ. ٥ قوله: (بوضوح الفرق) أي المارَّ آتِفًا فِي قَوْلِهِ لِأَنَّ حُرْمَتَهَا بِذَلِكَ إلخ. ٥ قوله: (أو صائِمَةٍ) أي صَوْمًا وَاجِبًا اهـ مُغْنِي. ٥ قوله: (وَاجِبًا) أي اغْتِكَافًا مَنذُورًا اهـ مُغْنِي. ٥ قوله: (بإذن سيدها) كَأَنَّهُ لَيُصَدِّقُ قَوْلُهُ بَعْدَ زَوَالِ مَا نَبِهَهَا إِذَا لَا مَانِعَ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ إِذْنٌ فَلْيُراجِعْ اهـ سم. ٥ قوله: (بعد زوال ما نَبِهَهَا إلخ) وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْعِرَاقِيِّينَ أَنَّهُ يَكْفِي وَقُوعُ الْاسْتِبْرَاءِ فِي الصَّوْمِ وَالْإِعْتِكَافِ لِلْحَامِلِ وَذَوَاتِ الْأَشْهُرِ وَهُوَ الْمُعْتَمِدُ نِهَايَةً وَمُغْنِي. ٥ قوله: (كما يُغْلَمُ مِمَّا يَأْتِي) لَعَلَّهُ قَوْلُ الْمُتَنِّ: (فَلَمَّا زَالَا إلخ) لَكِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْمَانِعَيْنِ ظَاهِرٌ.

٥ قول (سنن): (زَوْجَتَهُ) قَالَ فِي الْعُبَابِ الْمَدْخُولُ بِهَا اهـ قَالَ فِي الرُّوضِ فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُزَوِّجَهَا أَي لغيره وَقَدْ وَطَّئَهَا وَهِيَ زَوْجَةٌ اعْتَدَّتْ بِقُرَّائِنِ أَي قَبْلَ أَنْ يُزَوِّجَهَا اهـ سَمَ زَادَ الْمُغْنِي عَلَى مَا ذَكَرَهُ عَنِ الرُّوضِ مَا نَصَّه لِأَنَّهُ إِذَا انْفَسَخَ النِّكَاحُ وَجِبَ أَنْ تَعْتَدَّ مِنْهُ فَلَا تُنْكَحُ غَيْرُهُ حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا بِذَلِكَ وَلَوْ مَاتَ عَقِبَ الشَّرَاءِ لَمْ يَلْزَمَهَا عِدَّةُ الْوِفَاةِ لِأَنَّهُ مَاتَ وَهِيَ مَمْلُوكَةٌ وَتَعْتَدُّ مِنْهُ بِقُرَّائِنِ اهـ. ٥ قوله: (فَانْفَسَخَ نِكَاحُهَا) احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا لَوْ اشْتَرَاهَا بِشَرْطِ الْخِيَارِ لِلْبَائِعِ أَوْ لَهَا ثُمَّ فَسَخَ عَقْدَ الْبَيْعِ فَإِنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ سَبَبُ الْاسْتِبْرَاءِ اهـ ع ش.

٥ قوله في (سنن): (لَا مِنْ حَلَّتْ مِنْ صَوْمٍ أَوْ اغْتِكَافٍ وَإِحْرَامٍ) أَمَّا لَوْ اشْتَرَى نَحْوَ مُحْرِمَةٍ أَوْ صَائِمَةٍ أَوْ مُعْتَكِفَةٍ وَاجِبًا بِإِذْنِ سَيِّدِهَا فَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِبْرَائِهَا وَهَلْ يَكْفِي مَا وَقَعَ فِي زَمَنِ الْعِبَادَاتِ أَمْ يَجِبُ اسْتِبْرَاؤُهَا بَعْدَ زَوَالِ مَا نَبِهَهَا قَضِيَّةُ كَلَامِ الْعِرَاقِيِّينَ الْأَوَّلُ وَهُوَ الْمُعْتَمِدُ وَيَتَصَوَّرُ الْاسْتِبْرَاءُ فِي الصَّوْمِ وَالْإِعْتِكَافِ بِالْحَامِلِ وَذَوَاتِ الْأَشْهُرِ شَرْحُ م ر. ٥ قوله: (لإذنه فيه) كَأَنَّهُ لَيُصَدِّقُ قَوْلُهُ حَرَّمَها عَلَيْهِ وَالْكَلَامُ فِيمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِذْنِهِ. ٥ قوله: (بإذن سيدها) كَأَنَّهُ لَيُصَدِّقُ قَوْلُهُ بَعْدَ زَوَالِ مَا نَبِهَهَا إِذَا لَا مَانِعَ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ إِذْنٌ فَلْيُراجِعْ. ٥ قوله: (بعد زوال ما نَبِهَهَا) قَضِيَّةُ كَلَامِ الْعِرَاقِيِّينَ أَنَّهُ يَكْفِي وَقُوعُ الْاسْتِبْرَاءِ فِي زَمَنِ الْعِبَادَاتِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ الْمُعْتَمِدُ وَيَتَصَوَّرُ الْاسْتِبْرَاءُ فِي الصَّوْمِ وَالْإِعْتِكَافِ بِالْحَامِلِ وَذَوَاتِ الْأَشْهُرِ شَرْحُ م ر.

٥ قوله في (سنن): (وَلَوْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ) قَالَ فِي الْعُبَابِ الْمَدْخُولُ بِهَا اهـ قَالَ فِي الرُّوضِ فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُزَوِّجَهَا وَقَدْ وَطَّئَهَا وَهِيَ زَوْجَةٌ اعْتَدَّتْ مِنْهُ بِقُرَّائِنِ أَي قَبْلَ أَنْ يُزَوِّجَهَا اهـ. ٥ قوله: (اسْتَحْبَبْتُ الْاسْتِبْرَاءَ) أَي بَعْدَ الزُّرُومِ عُباب.

عن وَلَدِ التَّكَاحِ الْمُتَعَقِدَةِ قِتًا ثُمَّ يَتَعَقَّقُ فَلَا يُكَافِي حُرَّةَ أَصْلِيَّةٍ وَلَا تَصْبِرُ بِهِ أُمَّةٌ مُسْتَوْلَدَةٌ (وقيل يجب) لِتَجَدُّدِ الْمَلِكِ وَرُدُّوهُ بِأَنْ لَا فَائِدَةٌ فِيهِ إِذِ الْعِلَّةُ الصَّحِيحَةُ فِيهِ لِحُدُوثِ حِلِّ التَّمَتُّعِ وَلَوْ يُوْجَدُ هُنَا وَمِنْ ثُمَّ لَوْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْقِتَّةَ رَجْعِيًّا ثُمَّ اشْتَرَاهَا فِي الْعِدَّةِ وَجَبَ لِحُدُوثِ حِلِّ التَّمَتُّعِ وَمَرَّ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ وَطْؤُهَا فِي زَمَنِ الْخِيَارِ لَأَنَّهُ لَا يَدْرِي أَيُّطًا بِالْمَلِكِ أَوْ بِالزَّوْجِيَّةِ وَخَرَجَ بِالْحُرِّ الْمُكَاتَّبِ إِذَا اشْتَرَى زَوْجَتَهُ فِي الْكِفَايَةِ عَنِ النَّصِّ لَيْسَ لَهُ وَطْؤُهَا بِالْمَلِكِ لِضَعْفِ مَلِكِهِ وَمِنْ ثُمَّ امْتَنَعَ تَسْرِيهِ وَلَوْ بِإِذْنِ السَّيِّدِ. (وَلَوْ مَلَكَ) أُمَّةً (مُزَوَّجَةً أَوْ مُعْتَقَةً) مِنَ الْغَيْرِ لِنِكَاحِ أَوْ وَطْءِ شُبْهَةِ وَعِلْمُ ذَلِكَ أَوْ جَهْلُهُ وَأَجَازَ (لَمْ يَجِبْ) اسْتِبْرَاؤُهَا حَالًا لِأَنَّهَا مُشْتَوَّلَةٌ بِحَقِّ الْغَيْرِ (فَلَا زَالًا) أَيِ الزَّوْجِيَّةِ وَالْعِدَّةِ الْمَفْهُومَانِ مِمَّا ذُكِرَ وَلِذَا ثَنَّى الضَّمِيرَ وَإِنْ عُطِفَ بِأَوْ لِمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ اتِّحَادِ الرَّاجِعِ لِلْمَعْطُوفِ بِهَا اتِّحَادُ الرَّاجِعِ لِمَا فُهِمَ مِنَ الْمَعْطُوفِ بِهَا وَذَلِكَ بِأَنْ طَلَّقَتْ قَبْلَ وَطْءٍ أَوْ بَعْدَهُ وَانْقَضَتِ الْعِدَّةُ أَوْ انْقَضَتْ عِدَّةُ الشُّبْهَةِ (وَجِبَ) الْاسْتِبْرَاءُ (فِي الْأَظْهَرِ)

• فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيِ وَجُوبِ الْاسْتِبْرَاءِ. • فَوَدَّ: (وَمَرَّ) أَيِ فِي الْبَيْعِ. • فَوَدَّ: (وَطْؤُهَا) أَيِ زَوْجَتِهِ الْقِتَّةَ وَقَوْلُهُ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ أَيِ لَهَا كَمَا مَرَّ فِي خِيَارِ الْبَيْعِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (أَيِ لَهَا كَمَا مَرَّ الْخ) أَيِ فِي النَّهَايَةِ وَأَمَّا عَلَى مُخْتَارِ الشَّارِحِ هُنَاكَ فَيَحْرُمُ عَلَى الْمُشْتَرِي وَطْؤُهَا فِي زَمَنِ الْخِيَارِ مُطْلَقًا. • فَوَدَّ: (بِالْمَلِكِ) أَيِ الضَّعِيفِ الَّذِي لَا يُبِيحُ الْوَطْءَ اهـ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (الْمُكَاتَّبِ الْخ) أَيِ وَالْمُبْعُضُ اهـ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (لَيْسَ لَهُ وَطْؤُهَا الْخ) أَيِ فَإِنْ عَتَقَ وَجِبَ الْاسْتِبْرَاءُ لِحُدُوثِ حِلِّ التَّمَتُّعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْمَتْنِ فَلْيُرَاجِعْ اهـ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (بِالْمَلِكِ) أَيِ وَلَا بِالزَّوْجِيَّةِ لِانْفِسَاخِ النِّكَاحِ بِمَلِكِهِ لَهَا اهـ مُغْنِي زَادَ ع ش فَإِذَا أَرَادَ التَّمَتُّعَ بِالْوَطْءِ فَطَرِيقُهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ غَيْرَ أُمَّتِهِ حُرَّةً كَانَتْ أَوْ أُمَّةً. اهـ. • فَوَدَّ: (وَأَجَازَ) أَيِ الْبَيْعِ اهـ مُغْنِي.

• فَوَدَّ: (وَلِذَا ثَنَّى الضَّمِيرَ الْخ) قَضَيْتُهُ بِلِ صَرِيحُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الضَّمِيرُ رَاجِعًا لِلْمَعْطُوفِ بِهَا فِي مِثْلِ هَذَا الْمَحَلِّ أَفَرَدَ وَيَزِيدُهُ قَوْلُ ابْنِ هِشَامٍ وَشَرَطَ إِفْرَادَهُ بَعْدَ أَوْ أَنْ تَكُونَ لِلتَّزْوِيجِ. اهـ سَم. • فَوَدَّ: (مِنْ اتِّحَادِ الرَّاجِعِ) أَيِ: إِفْرَادِهِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (بِهَا) أَيِ: بِأَوْ. • فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيِ: زَوَالِ الزَّوْجِيَّةِ أَوْ الْعِدَّةِ.

• فَوَدَّ (لَيْسَ): (وَجِبَ) أَيِ بِالنِّسْبَةِ لِحِلِّ التَّمَتُّعِ دُونَ حِلِّ التَّزْوِيجِ وَفِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ فَلَوْ اشْتَرَى أُمَّةً مُعْتَقَةً لِغَيْرِهِ وَلَوْ مِنْ وَطْءِ شُبْهَةٍ فَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا أَوْ مُزَوَّجَةً مِنْ غَيْرِهِ وَكَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا فَطَلَّقَتْ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا أَوْ كَانَتْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا وَطَلَّقَتْ أَوْ زَوَّجَ أُمَّتَهُ فَطَلَّقَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا أَوْ بَعْدَهُ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا جَازَ لَهُ تَزْوِيجُهَا بِلَا اسْتِبْرَاءٍ وَجِبَ فِي حَقِّهِ لِحِلِّ وَطْئِهِ لَهَا الْاسْتِبْرَاءُ لِأَنَّ حُدُوثَ حِلِّ الْاسْتِمْتَاعِ إِنَّمَا

• فَوَدَّ: (ثُمَّ يَتَعَقَّقُ) أَيِ: بِالْمَلِكِ. • فَوَدَّ: (فَفِي الْكِفَايَةِ عَنِ النَّصِّ لَيْسَ لَهُ وَطْؤُهَا بِالْمَلِكِ) قَالَ فِي الْكَنْزِ وَإِنْ أُذِنَ سَيِّدُهُ. • فَوَدَّ: (فَفِي الْكِفَايَةِ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر. • فَوَدَّ: (وَلِذَا ثَنَّى الضَّمِيرَ الْخ) قَضَيْتُهُ بِلِ صَرِيحُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الضَّمِيرُ رَاجِعًا لِلْمَعْطُوفِ بِهَا فِي مِثْلِ هَذَا الْمَحَلِّ أَفَرَدَ وَيَزِيدُهُ قَوْلُ ابْنِ هِشَامٍ شَرَطَ إِفْرَادَهُ بَعْدَ أَوْ أَنْ تَكُونَ لِلتَّزْوِيجِ. • فَوَدَّ: (وَجِبَ) أَيِ بِالنِّسْبَةِ لِحِلِّ التَّمَتُّعِ دُونَ حِلِّ التَّزْوِيجِ وَفِي

لِحُدُوثِ الْحِلِّ، وَاكْتِفَاءِ الْمُقَابِلِ بِعِدَّةِ الْغَيْرِ يُنْتَقَضُ بِمُطْلَقَةٍ قَبْلَ وَطْءٍ وَمِنْ ثَمَّ خَصَّ جَمْعَ الْقَوْلَيْنِ بِالْمَوْطُوءَةِ وَلَوْ مَلَكَ مُعْتَدَّةً مِنْهُ وَجَبَ قَطْعًا إِذْ لَا شَيْءَ يَكْفِي عَنْهُ هُنَا.

وُجِدَ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ الْمَلَكَ أَنْتَهَى أَهْ سَمَ وَسَيِّدُ عَمَرَ. ه. قَوْلُهُ: (وَاكْتِفَاءِ الْمُقَابِلِ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالثَّانِي لَا يَجِبُ وَلَهُ وَطْؤُهَا فِي الْحَالِ اكْتِفَاءً بِالْعِدَّةِ وَعَلَيْهِ الْعِرَاقِيُّونَ وَقَالَ الْمَاوَزْدِيُّ إِنَّ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِسْتِبْرَاءُ وَيَطَأُ فِي الْحَالِ أ. ه. قَوْلُهُ: (يُنْتَقَضُ بِمُطْلَقَةٍ الْخ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ لِأَنَّهُ يَقُولُ حَدُوثُ حِلِّ التَّمَتُّعِ مُوجِبٌ لِلِاسْتِبْرَاءِ فَقَبِي غَيْرِ الْمَوْطُوءَةِ تَتَعَيَّنُ مُدَّةُ تَحْصِهِ وَفِيهَا يَكْتَفِي بِالْعِدَّةِ لَوْ جُودَ مَا يَصْلُحُ لِانْتِرَاجِ عِدَّةِ الْإِسْتِبْرَاءِ فِيهِ بِخِلَافِهِ فِي الْأَوَّلِ. أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَتِمُّ عَلَى مَا سَيَذْكُرُهُ الشَّارِحُ مِنْ جَمْعِ الْمُتَقَضَى أَنَّ غَيْرَ ذَلِكَ الْجَمْعُ عَمَمُ الْقَوْلَيْنِ بِالْمَوْطُوءَةِ وَغَيْرِهَا فَلَا يَتِمُّ عَلَيْهِ. ه. قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَلَكَ مُعْتَدَّةً مِنْهُ) أَيُّ بَانَ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثُمَّ مَلَكَهَا فِي الْعِدَّةِ أَهْ سَمَ. ه. قَوْلُهُ: (مُعْتَدَّةً مِنْهُ) أَيُّ وَلَوْ مِنْ طَلَاقٍ رَجَعِي أَهْ مُغْنِي وَتَقَدَّمَ أَيْضًا فِي الشَّارِحِ مِثْلُهُ. ه. قَوْلُهُ: (وَجَبَ قَطْعًا) أَيُّ بِالنِّسْبَةِ لِحِلِّ تَمَتُّعِهِ أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِحِلِّ التَّزْوِيجِ فَيَكْفِي فِيهِ انْقِضَاءُ مَا بَقِيَ مِنْ عِدَّتِهِ كَمَا لَوْ مَلَكَ مُعْتَدَّةً مِنْ غَيْرِهِ فَإِنَّمَا إِذَا تَمَّتْ عِدَّتُهَا مِنْهُ حَلٌّ لَهُ تَزْوِيجُهَا بِمَا اسْتِبْرَاءُ كَمَا مَرَّ عَنْ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ أَهْ سَمَ. ه. قَوْلُهُ: (إِذْ لَا شَيْءَ الْخ) لِأَنَّ عِدَّتَهُ انْقَطَعَتْ بِالشَّرَاءِ كَمَا لَوْ جَدَّدَ نِكَاحَ مَوْطُوءَتِهِ فِي الْعِدَّةِ أَهْ شَ.

الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ فَلَوْ اشْتَرَى أَمَةً مُعْتَدَّةً لِغَيْرِهِ وَلَوْ مِنْ وَطْءٍ شُبْنِيَّةٍ فَاِنْقَضَتْ عِدَّتُهَا أَوْ مُزَوَّجَةٍ مِنْ غَيْرِهِ وَكَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا فَطَلَّقَتْ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا أَوْ كَانَتْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا وَطَلَّقَتْ أَوْ زَوَّجَ أَمَتَهُ فَطَلَّقَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا أَوْ بَعْدَهُ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا جَازًا لَهُ تَزْوِيجُهَا بِمَا اسْتِبْرَاءُ وَجَبَ فِي حَقِّهِ لِحِلِّ وَطْئِهِ لَهَا الْإِسْتِبْرَاءُ لِأَنَّ حَدُوثَ حِلِّ الْإِسْتِمْتَاعِ إِنَّمَا وَجِدَ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ الْمَلَكَ فَلَوْ كَانَتْ الْمُشْتَرَاةُ مَخْرُومًا لِلْمُشْتَرِي أَوْ اشْتَرَتْهَا امْرَأَةٌ أَوْ رَجُلَانِ لَمْ يَجِبِ الْإِسْتِبْرَاءُ فِي حَقِّ الْمُشْتَرِي أَهْ وَفِيهِمَا أَيْضًا وَإِنْ انْقَضَتْ عِدَّةُ الْمُسْتَوْلَدَةِ وَالْأُمَةِ مِنْ زَوْجٍ وَأَرَادَ السَيِّدُ وَطْأَهَا اسْتَبْرَأَ الْأُمَةَ فَقَطَّ أَيُّ دُونَ الْمُسْتَوْلَدَةِ لِعَوْدِهَا فِرَاشًا لَهُ بِفُرْقَةِ الزَّوْجِ دُونَ الْأُمَةِ أَهْ. وَيَتَلَخَّصُ مِنْ ذَلِكَ فِي أَمَتِهِ إِذَا طَلَّقَتْ اغْتَدَّتْ عَدَمَ الْإِحْتِيَاجِ لِلِاسْتِبْرَاءِ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّزْوِيجِ وَكَذَا بِالنِّسْبَةِ لِحِلِّ التَّمَتُّعِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مُسْتَوْلَدَةٍ وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّ مُسْتَوْلَدَتَهُ الْمُزَوَّجَةَ لَوْ طَلَّقَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ وَأَرَادَ وَطْأَهَا جَازًا ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ وَإِنْ أَعْتَقَهُمَا أَوْ مَاتَ بَعْدَ انْقِضَائِهَا أَيُّ عِدَّةِ الزَّوْجِ وَلَوْ لَمْ يَمُضِ بَعْدَ انْقِضَائِهَا لِحُطَّةٍ وَأَرَادَ تَزْوِيجَهَا اسْتَبْرَأَتْ الْمُسْتَوْلَدَةُ دُونَ الْأُمَةِ قَالَ فِي شَرْحِهِ لِذَلِكَ أَيُّ لِعَوْدِ الْمُسْتَوْلَدَةِ فِرَاشًا بِفُرْقَةِ الزَّوْجِ دُونَ الْأُمَةِ فَلَوْ عَادَتْ الْمُسْتَوْلَدَةُ فِرَاشًا كَانَ ذَلِكَ مَانِعًا مِنَ التَّزْوِيجِ قَبْلَ الْإِسْتِبْرَاءِ بِخِلَافِ الْأُمَةِ فَإِنَّمَا لَمْ تُعَدَّ فِرَاشًا وَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَلَمْ يَبْقَ مَانِعٌ مِنْهُ وَالظَّاهِرُ أَنَّ احْتِيَاجَ الْمُسْتَوْلَدَةِ لِلِاسْتِبْرَاءِ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ السَيِّدِ وَأَنَّ عَدَمَ احْتِيَاجِ الْأُمَةِ لَهُ فِي مَسْأَلَةِ الْمَوْتِ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ الْوَارِثِ بِخِلَافِهِ لِحُدُوثِ حِلِّهَا لَهُ بِحُدُوثِ مِلْكِهِ إِيَّاهَا. ه. قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَلَكَ مُعْتَدَّةً مِنْهُ) أَيُّ بَانَ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثُمَّ مَلَكَهَا فِي الْعِدَّةِ وَجَبَ قَطْعُهَا أَيُّ وَجَبَ بِالنِّسْبَةِ لِحِلِّ تَمَتُّعِهِ الْإِسْتِبْرَاءُ أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِحِلِّ التَّزْوِيجِ فَيَكْفِي فِيهِ انْقِضَاءُ عِدَّتِهِ أَيُّ مَا بَقِيَ مِنْهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَمَا لَوْ مَلَكَ مُعْتَدَّةً مِنْ غَيْرِهِ فَإِنَّمَا إِذَا تَمَّتْ عِدَّتُهَا مِنْهَا حَلٌّ لَهُ تَزْوِيجُهَا بِمَا اسْتِبْرَاءُ كَمَا تَقْلَنَاهُ فِي الْحَاشِيَةِ الْأُخْرَى عَنْ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ.



(الثاني زوال فراش) له (عن أمة موطوءة) غير مستولدة (أو مستولدة بعتي) مُعَلِّي أو مُنَجِّز قبل موت السيد (أو موت السيد) كزوال فراش الحرة الموطوءة فيجب قرء أو شهر كما صَحَّح عن ابن عمر ولا مخالف له أما عتيقة قبل وطء فلا استبراء عليها قطعاً (ولو مضت مدة استبراء على مستولدة) ليست مَرْوُجَةً ولا مُعْتَدَةً (ثم أعتقها) سيدها (أو مات) عنها (وجب) عليها الاستبراء (في الأصح) كما تُلْزَمُ الْعِدَّةُ من زوال نكاحها وإن مضى أمثالها قبل زواله (قلت ولو استبرأ أمة موطوءة) له غير مستولدة (فأعتقها لم يجب) إعادة الاستبراء (وتتزوج في الحال) والفرق بينها وبين المستولدة ظاهر (إذ لا تشبه) هذه (منكوحة) بخلاف تلك لثبوت حق الحرة لها فكان فراشها أشبه بفراش الحرة المنكوحة (والله أعلم، ويحرم) ولا ينعقد (تزويج أمة موطوءة) أي وطئها مالِكُها (ومستولدة قبل) مُضِيِّ (الاستبراء) بما يأتي (لئلا يختلط الماءان) وإنما حل بيوعها

□ قول (سني): (موطوءة) أي: بملك اليمين اهـ مُعْنَى. □ قوله: (كزوال فراش إلخ) عبارة المُعْنَى فَيَجِبُ عليها الإِستبراء لِزوال فراشها كما تَجِبُ الْعِدَّةُ على المُفَارَقَةِ عَن نِكَاحِ اهـ. □ قوله: (أما عتيقة إلخ) وأما لو مات السيد عَن أمة موطوءة لم يَعْتَقْهَا فَإِنَّهَا تَنْتَقِلُ لِلوَارِثِ وعليه استبرائها لِحدوثِ مِلْكِهِ فَيَكُونُ مِنَ السَّبَبِ الْأَوَّلِ اهـ مُعْنَى. □ قوله: (أي وطئها مالِكُها) أو مَنْ مِلْكُها مِنْ جِهَتِهِ ولم يَكُنْ اسْتَبْرَأَها اهـ مُعْنَى. □ قوله: (وإنما حل بيعها إلخ).

(فروغ): يُسَنُّ لِلْمَالِكِ اسْتِبْرَاءُ الْأَمَةِ الْمُطَوَّوءَةِ لِلْبَيْعِ قَبْلَ بَيْعِهَا لِيَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ مِنْهَا وَلَوْ وَطِئَ أَمَةً شَرِيكَانِ فِي حَيْضٍ أَوْ طَهْرٍ ثُمَّ بَاعَاهَا أَوْ أَرَادَ تَزْوِيجَهَا أَوْ وَطِئَ اثْنَانِ أَمَةً رَجُلٌ كُلٌّ يَطْنُهَا أَمْتَهُ وَأَرَادَ الرَّجُلُ تَزْوِيجَهَا وَجَبَ اسْتِبْرَاءُهَا كَالْعِدَّتَيْنِ مِنْ شَخْصَيْنِ وَلَوْ بَاعَ جَارِيَةً لَمْ يَقْرَ بِوَطْئِهَا فَظَهَرَ بِهَا حَمْلٌ وَأَدْعَاهُ

□ قوله في (سني): (زوال الفراش عَن أمة موطوءة أو مستولدة بعتي) فَيَمْتَنِعُ تَزْوِيجُهَا قَبْلَ الْاسْتِبْرَاءِ وبِالْأَوَّلَى إِذَا بَاعَهَا ثُمَّ فَسَخَ الْبَيْعَ قَبْلَ اسْتِبْرَاءِ الْمُشْتَرِي ثُمَّ أَعْتَقَهَا الْبَائِعُ وَقَدْ وَافَقَ م ر. عليه بَعْدَ إِفْتَائِهِ بِخِلَافِهِ.

(فزع): فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ فَزَعٌ لَوْ بَاعَ جَارِيَةً لَمْ يَقْرَ بِوَطْئِهَا فَظَهَرَ بِهَا حَمْلٌ وَأَدْعَاهُ وَكَذَّبَهُ الْمُشْتَرِي فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي يَمِينُهُ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُهُ مِنْهُ وَلَا عِبْرَةٌ بِدَعْوَى الْبَائِعِ كَمَا لَوْ ادَّعَى عَتَقَ الْعَبْدُ بَعْدَ بَيْعِهِ وَفِي ثُبُوتِ نَسَبِهِ مِنَ الْبَائِعِ خِلَافٌ الْأَوْجَهُ ثُبُوتُهُ إِذْ لَا ضَرَرَ عَلَى الْمُشْتَرِي فِي الْمَالِيَّةِ وَالْقَائِلُ بِخِلَافِهِ عَلَيْهِ أَنَّ ثُبُوتَهُ يَقْطَعُ إِزْتَادَ الْمُشْتَرِي بِالْوَلَاءِ وَإِنْ كَانَ الْبَائِعُ قَدْ أَقْرَبَ بِوَطْئِهَا وَبَاعَهَا بَعْدَ الْاسْتِبْرَاءِ مِنْهُ لِحَقِّهِ وَبَطْلَ الْبَيْعِ لثُبُوتِ أَمِيَّةِ الْوَلَدِ وَإِنْ وَلَدَتْهُ لَيْسَتْ أَشْهُرُ فَأَكْثَرُ فَالْوَلَدُ مَمْلُوكٌ لِلْمُشْتَرِي فَلَا يُلْحَقُ الْبَائِعُ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِلْكُهُ لَمْ يَلْحَقْهُ إِلَّا إِنْ وَطِئَهَا الْمُشْتَرِي وَأَمَكَنَ كَوْنُهُ مِنْهُ بِأَنَّهُ أَتَى بِهِ لَيْسَتْ أَشْهُرُ فَأَكْثَرُ مِنْ وَطْئِهِ فَإِنَّهُ لَيْسَ مَمْلُوكًا لَبَلْ يَلْحَقْهُ وَصَارَتْ الْأَمَةُ مُسْتَوْلَدَةً لَهُ وَإِنْ لَمْ يَسْتَبْرِئْهَا الْبَائِعُ قَبْلَ الْبَيْعِ فَالْوَلَدُ لَهُ إِنْ أَمَكَنَ كَوْنُهُ مِنْهُ بِأَنَّهُ وَلَدَتْهُ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ اسْتِبْرَاءِ الْمُشْتَرِي أَوْ لَأَكْثَرُ وَلَمْ يَطَّأَهَا الْمُشْتَرِي وَالْبَيْعُ بَاطِلٌ إِلَّا إِنْ وَطِئَهَا الْمُشْتَرِي وَأَمَكَنَ كَوْنُهُ مِنْهُمَا فَيَعْرِضُ عَلَى الْقَائِفِ.

قبله مُطلقاً لأنَّ القصدَ من الشراءِ ملكَ العينِ والوطءُ قد يقعُ وقد لا بخلافِ التَّكاحِ لا يُقصدُ به إلا الوطءُ أمَّا مَنْ لم يطأها مالِكها فإنَّ لم تُوطأ زَوْجها مَنْ شاءَ وإنَّ وطئها غيرهَ زَوْجها

فالقولُ قولُ المُشتري يَمينه أنه لا يَعْلَمُه منه وَيَثْبُتُ نَسْبُ البائعِ على الأوجهِ من خلافٍ فيه إذ لا ضَرَرَ على المُشتري في المَالِيَّةِ والقائلُ بخلافه عََلَّه بأنَّ ثبوته يَقْطَعُ إِزْثَ المُشتري بالولاءِ فإنَّ أَثَرَ بوطئها وباعها نَظَرَتْ فإنَّ كَانَ ذلكَ بَعْدَ أن استَبْرأها قَاتَتْ بَوْلِدَ لِسِتَةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ فالولَدُ مَمْلُوكٌ لِلْمُشْتَرِي إِنْ لم يَكُنْ وَطئها وإلاَّ فإنَّ امْتَنَكَ كَوْنُه منه بأنَّ وَلَدَتِهِ لِسِتَةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ مِنْ وَطئِهِ لِحَقِّهِ وَصَارَتْ الأُمَةُ مُسْتَوْلَدَةً لَهُ وَإِنْ لم يَكُنْ استَبْرأها قَبْلَ البَيْعِ فالولَدُ لَهُ إِنْ امْتَنَكَ كَوْنُه منه إِلَّا إِنْ وَطئها المُشتري وَاُمْتَنَكَ كَوْنُه مِنْهُمَا فَيَعْرِضُ على القَائِمِ مُعْنِي وَرَوْضَ مع شَرْحِهِ وكذا في النِّهَايَةِ إِلَّا أَنَّهُ صَحَّحَ عَدَمَ ثُبُوتِ نَسْبِ البَائِعِ وَاغْتَمَدَهُ شَيْخُنَا وكذا مَالُ إِلَيْهِ سَمِ ثُمَّ قَالَ وفي تَجْرِيدِ الْمُزْجِدِ كَغَيْرِهِ أَنَّهُ إِذَا وَطئها المُشتري قَبْلَ الإِسْتِبْرَاءِ وباعها فَأَرَادَ المُشتري وَطأها فَاصْحَ الوجهَيْنِ أَنَّهُ يَلْزُمُهُ اسْتِبْرَاؤُهَا مَرَّتَيْنِ مَرَّةً لِلأَوَّلِ وَمَرَّةً لِلثَّانِي وَإِنْ لم يَطْأها قَبْلَ البَيْعِ قَالَ الرُّوْيَانِيُّ لَزِمَ الثَّانِي اسْتِبْرَاءَ وَاحِدٍ وَالِاسْتِبْرَاءُ الْوَاجِبُ بِمِلْكِ الْأَوَّلِ سَقَطَ بِزَوَالِ مِلْكِهِ انْتَهَى وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الرُّوْضِ لَوْ وَطِئَ الأُمَةُ شَرِيكَانِ إلخ أَنَّهُمَا لَوْ لم يَطْأها لَا يَجِبُ اسْتِبْرَاءُ إِنْ بَلْ يَكْفِي وَاحِدٌ لِلتَّعْبِيدِ وَشَمَلَ وَجُوبُ الْإِسْتِبْرَاءَيْنِ إِذَا وَطْأها مَا لَوْ كَانَتْ صَغِيرَةً لَا يَتَصَوَّرُ حَبْلُهَا وَقِيَاسُ مَا ذَكَرَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْبَائِعُ امْرَأَتَيْنِ أَوْ وَلِيَّ صَبِيٍّ مَثَلًا اتَّخَذَ الْإِسْتِبْرَاءَ فَلْيَتَأَمَّلْ فَلْيُرَاجِعْ أَهْلَ بَحْثِهِ . هـ فَوَدَّ: (قَبْلَهُ) أَيِ الْإِسْتِبْرَاءِ مُطْلَقًا أَيِ مُوطُوءَةٍ أَوْ غَيْرِهَا اِهْدَعْ ش . هـ فَوَدَّ: (فَإِنْ لَمْ تَوْطَأْ) أَيِ مِنْ غَيْرِهِ أَيْضًا . هـ فَوَدَّ: (زَوْجَهَا إلخ) أَيِ حَالًا وَقَوْلُهُ غَيْرَ مُخْتَرَمٍ أَيِ مِنْ زِنَاهُ اِهْدَعْ ش .

(فَرَعَ): لَوْ وَطِئَ الأُمَةُ شَرِيكَانِ فِي طَهْرٍ أَوْ خَيْضٍ ثُمَّ بَاعَهَا أَوْ أَرَادَ تَزْوِيجَهَا أَوْ وَطِئَ اثْنَانِ أُمَّةَ رَجُلٍ كَانَ يَطْئُهَا أُمَّتَهُ وَأَرَادَ الرَّجُلُ تَزْوِيجَهَا وَجَبَ اسْتِبْرَاءُ إِنْ كَالْعَدَّتَيْنِ مِنْ شَخْصَيْنِ انْتَهَى مَا فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ بِيَعُضِ تَغْيِيرِ فِي اللَّفْظِ وَقَوْلُ الرُّوْضِ السَّابِقِ وَفِي ثُبُوتِ نَسْبِهِ مِنَ الْبَائِعِ خِلَافُ الْأَصَحِّ مِنْهُ عَدَمُ الثُّبُوتِ خِلَافًا لِقَوْلِ شَرْحِهِ الْأَوْجَهَ ثُبُوتُهُ وَوَجْهَ عَدَمِ الثُّبُوتِ تَقْوِيتُ الْوَلَاءِ عَلَى الْمُشْتَرِي وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي بَابِ الْإِفْرَاقِ عَدَمُ صِحَّةِ اسْتِلْحَاقِ عَبْدِ الْغَيْرِ وَعَتِيقِهِ إِلَّا إِنْ كَانَ كَبِيرًا وَصَدَّقَهُ وَتَغْلِيلُ شَرْحِهِ ثُبُوتُهُ بِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَى الْمُشْتَرِي فِي الْمَالِيَّةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَإِنْ قُلْنَا بِثُبُوتِ نَسْبِهِ مِنَ الْبَائِعِ يَنْفِي كَوْنُهُ مَمْلُوكًا لِلْمُشْتَرِي وَفِي تَجْرِيدِ الْمُزْجِدِ كَغَيْرِهِ مَا نَصَّهُ إِذَا وَطئها المُشتري قَبْلَ الْإِسْتِبْرَاءِ وباعها فَأَرَادَ المُشتري وَطْأها فَهَلْ يَلْزُمُهُ اسْتِبْرَاءُهَا مَرَّتَيْنِ مَرَّةً لِلأَوَّلِ وَمَرَّةً لِلثَّانِي أَمْ يَكْفِي مَرَّةً وَاحِدَةً وَيَدْخُلُ فِيهَا الْأَوَّلُ فِيهِ وَجْهَانِ أَحْسَنُهُمَا الْأَوَّلُ وَإِنْ لم يَطْأها قَبْلَ البَيْعِ قَالَ الرُّوْيَانِيُّ لَزِمَ الثَّانِي اسْتِبْرَاءَ وَاحِدٍ وَالِاسْتِبْرَاءُ الْوَاجِبُ بِمِلْكِ الْأَوَّلِ سَقَطَ بِزَوَالِ مِلْكِهِ وَلِهَذَا قَالُوا لَوْ اشْتَرَى جَارِيَةً وَلَمْ يَطْأها مَوْلَاهَا ثُمَّ اِعْتَقَهَا قَبْلَ أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا سَقَطَ الْإِسْتِبْرَاءُ أَهْلُ وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الرُّوْضِ فَرَعَ لَوْ وَطِئَ الأُمَةُ شَرِيكَانِ أَنَّهُمَا لَوْ لم يَطْأها لَا يَجِبُ اسْتِبْرَاءُ إِنْ كَانَ وَجْهُهُ أَنَّ الْإِسْتِبْرَاءَ حَبْطٌ لِلتَّعْبِيدِ الْمُخَضِّ فَكَفَى وَاحِدٌ قَبْلُ خُذْ بِذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُوَجَدَ نَقْلٌ بِخِلَافِهِ وَشَمَلَ وَجُوبُ الْإِسْتِبْرَاءِ إِذَا وَطْأها مَا لَوْ كَانَتْ صَغِيرَةً لَا يَتَصَوَّرُ حَبْلُهَا وَلَا يُقَالُ يَكْفِي بِوَاحِدٍ هُنَا لِأَنَّهُ لِلتَّعْبِيدِ لِأَنَّ الْوَطْءَ فِي نَفْسِهِ يَقْتَضِي الْإِسْتِبْرَاءَ فَمَعَ تَعَدُّ الْوَاطِئِ لَا بُدَّ مِنْ تَعَدُّهِ فَلْيَتَأَمَّلْ م ر . وَقِيَاسُ مَا ذَكَرَ أَنَّهُ

للواطئ وكذا لغيره إن كان الماء غير مُحْتَرَمٍ أو مَضَتْ مُدَّةُ الاستبراء منه. (ولو أَعْتَقَ مُسْتَوْلَدَتَهُ) يعني مَوْطُوعَتَهُ (فله نِكَاحُهَا بلا استبراء في الأصح) كما يَجُوزُ أَنْ يَنْكِحَ المَعْتَدَّةَ منه إذ لا اختلاطَ هنا ومن ثَمَّ لو اشترى أُمَةً فَزَوَّجَهَا لِبَائِعِهَا الذي لم يَطَّأَهَا غيره لم يلزمه استبراء كما لو أَعْتَقَهَا فَأَرَادَ بَائِعُهَا أَنْ يَتَزَوَّجَهَا وخرج بمَوْطُوعَتِهِ ومثلها مَنْ لم تُوطَأَ أو وَطِئَتْ زِنًا أو استبرأها مَنْ انْتَقَلَتْ منه إليه مَنْ وَطِئَهَا غيره وَطِئًا غيرَ مُحَرَّمٍ فلا يَحِلُّ له تَزَوُّجُهَا قَبْلَ استبرائها وإنْ أَعْتَقَهَا. (ولو أَعْتَقَهَا أو مات) عن مُسْتَوْلَدَةٍ أو مُدَبِّرَةٍ عَتَقَتْ بموته (وهي مُزَوَّجَةٌ) أو مُعْتَدَّةٌ عن

□ قَوْلُهُ: (أو مَضَتْ إلخ) سواء مَضَتْ عِنْدَهُ أو عِنْدَ الْمُتَقَلِّبِ منه أو بعضها عِنْدَ أَحَدِهِمَا والباقي عِنْدَ الْآخَرِ. اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. □ قَوْلُهُ: (لم يَلْزُمُهُ) أي المُشْتَرِي استبراء أي قَبْلَ التَّزْوِيجِ اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (بِمَوْطُوعَتِهِ) أي المُعْتَقِ اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (مَنْ وَطِئَهَا غيره إلخ) فاعِلٌ وَخَرَجَ اهـ سم. □ قَوْلُهُ: (فلا يَحِلُّ لَهُ) أي لِلْمُعْتَقِ فَقَوْلُهُ وَإِنْ أَعْتَقَهَا حَالًا مُؤَكَّدَةٌ بِلِ الْأُولَى تَرْكُهُ. □ قَوْلُهُ (سَيِّدُ): (أو مات إلخ).

(فَرَعَ): لو مات سَيِّدُ الْمُسْتَوْلَدَةِ الْمُزَوَّجَةِ ثَمَّ مات زَوْجُهَا أو ماتَا مَعًا اغْتَدَّتْ كَالْحُرَّةِ لِتَأْخُرِ سَبَبِ الْعِدَّةِ فِي الْأُولَى واحتياطًا في الثانية ولا استبراء عليها وإن تَقَدَّمَ مَوْتُ الزَّوْجِ مَوْتُ سَيِّدِهَا اغْتَدَّتْ عِدَّةُ أُمَةٍ ولا استبراء عليها إن مات السَيِّدُ وهي في العِدَّةِ فإن مات بَعْدَ فَرَاغِ الْعِدَّةِ لَزِمَهَا الاستبراء وإن مات أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ ولم يَعْلَمْ السَّابِقُ مِنْهُمَا أو لم يَعْلَمْ هَلْ ماتَا مَعًا أو مُرْتَبًا نَظَرْتُ فَإِنْ كَانَ بَيْنَ مَوْتَيْهِمَا شَهْرَانِ وَخَمْسَةُ أَيَّامٍ بَلَّيَ لِيَّهَا قَمًا دُونَهَا لم يَلْزَمَهَا استبراء لِقَاتِهَا تَكُونُ عِنْدَ مَوْتِ السَيِّدِ الذي يَجِبُ الاستبراء بِسَبَبِهِ زَوْجَةً إِنْ ماتَ السَيِّدُ أَوَّلًا أو مُعْتَدَّةً إِنْ ماتَ الزَّوْجُ أَوَّلًا ولا استبراء عليها في الْحَالَتَيْنِ وَيَلْزَمُهَا أَنْ تَعْتَدَّ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ مِنْ مَوْتِ الثَّانِي لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مَوْتُ السَيِّدِ أَوَّلًا فَتَكُونُ حُرَّةً عِنْدَ مَوْتِ الزَّوْجِ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ أو جَهْلَ قَدْرِهِ لَزِمَهَا الْأَكْثَرُ مِنْ عِدَّةِ الْوَفَاءِ وهي أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ وَمِنْ حَبِصَةٍ لِاحْتِمَالِ تَقَدُّمِ مَوْتِ السَيِّدِ فَتَكُونُ عِنْدَ مَوْتِ الزَّوْجِ حُرَّةً قَبْلَ زَمَانِهَا الْعِدَّةُ فَرَجَبَ أَكْثَرُهَا لِتَخْرُجَ عَمَّا عَلَيْهَا بَيَقِينَ اهـ مُعْنَى فِي سَمْعِ الرِّضْوَةِ مَا يُوَافِقُهُ وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ وَالرِّضْوِ مَعَ شَرْحِهِ مَا يُوَافِقُهُ إِلَّا فِيمَا إِذَا كَانَ بَيْنَ الْمَوْتَيْنِ شَهْرَانِ وَخَمْسَةُ أَيَّامٍ بَلَّيَ لِيَّهَا فَقَطَّ فَجَعَلَاهُ كَمَا لو كَانَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. □ قَوْلُهُ: (عَتَقَتْ) أي المُدَبِّرَةُ.

لو كَانَ الْبَائِعُ امْرَأَتَيْنِ أو وَلِيَّ صَبِيَّيْنِ مَثَلًا اتَّحَدَ الْإِسْتِبْرَاءُ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ. □ قَوْلُهُ: (مَنْ وَطِئَهَا غيره) مِنْ فاعِلٍ خَرَجَ السَّابِقُ. □ قَوْلُهُ: (وهي مُزَوَّجَةٌ إلخ) عبارة الرِّضْوِ وَإِنْ أَعْتَقَهَا أي مَوْطُوعَتَهُ وَمُسْتَوْلَدَتَهُ أو ماتَ أي عَنْهُمَا وهما مُزَوَّجَتَانِ أو فِي الْعِدَّةِ مِنْ زَوْجٍ لَا شُبْهَةَ فَلَا اسْتِبْرَاءَ اهـ وَظَاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَا اسْتِبْرَاءَ بَعْدَ زَوَالِ الزَّوْجِيَّةِ وَانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا فِي الْأُولَى وَبَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فِي الثَّانِيَةِ وَإِلَّا فَفِي حَالِ الزَّوْجِيَّةِ وَالْعِدَّةِ لَا يَتَوَهَّمُ أَحَدُ الْإِسْتِبْرَاءِ وَيَتَّبَعِي أَنَّ الْمُرَادَ نَفْيَ الْإِسْتِبْرَاءِ فِي صَوْرَةِ الْمَوْتِ فِي غَيْرِ الْمُسْتَوْلَدَةِ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّزْوِيجِ أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِجَلِّهَا لِلْوَارِثِ فَلَا بُدَّ مِنْهُ لِحُدُوثِ جَلِّهَا لَهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الزَّوْجِيَّةِ

زوج فيهما (فلا استبراء) عليها لأنها غير فراش للسيد ولأن الاستبراء لِحَلِّ ما مرَّ وهي مشغولة بحق الزوج بخلافها في عِدَّة وطء الشبهة لأنها لم تصم به فراشاً لغير السيد (وهو) أي الاستبراء في حق ذات الأقراء يحصل (بقراءة وهو) هنا (حيضة كاملة في الجديد) للخبر السابق ولا حائل حتى تحيض حيضة فلا يكفي بقيتها التي وجد السبب كالشراء في أثناءها وفارق العدة حيث تعين الطهر واكتفى ببقائه بتكرار الإقراء الدالّ تخلل الحيض بينها على البراءة وهنا

قوله: (فيهما) أي في الإغتاق والموت.

قول (سني): (فلا استبراء) أي بعد زوال الزوجية وانقضاء عدتها في الأولى وبعد انقضاء العدة في الثانية ويتبعي أن المراد نفي الاستبراء في صورة الموت في غير المستولدة بالنسبة للزوج أما بالنسبة لِحَلِّها للوارث فلا بد منه لحدوث حلّها له بعد انقضاء الزوجية أو العدة كما يفيد قول المصنف السابق: (ولو ملك مَرْجأة أو معتدة لم يجب فإن زالا إلخ) فإن قوله: (ولو ملك إلخ) شامل للملك بالإزث بل قوله الآتي: (حسب إن ملك بإزث) يدل على وجوب الاستبراء فيما نحن فيه اه سم وقوله: (ويتبعي إلخ) يتأمل فيه فإن الكلام هنا فيمن لا تورث. قوله: (لأنها غير فراش للسيد) أي بل للزوج فهي كغير الموطوءة. قوله: (لحل ما مر) أي الاستمتاع اه مغني. قوله: (بخلافها في عِدَّة وطء الشبهة) أي: فيلزمها الاستبراء وهذا مختار قول الشارح أي عن زوج اه سم. قوله: (للخبر السابق) إلى قول المتن: (ولو مضى هذا) في النهاية والمغني. قوله: (ولا حائل إلخ) لعل هذا من قبيل الرواية بالمعنى أو ورد ذلك في رواية لكن لا يلائم هذا الثاني قوله السابق: (لا بضرب من التأويل). اه سيد عمر. قوله: (فلا يكفي إلخ) وتنتظر ذات الأقراء المتقطع دُمها لِعِلَّة إلى سنّ اليأس كالمعتدة اه مغني.

والعدة وهذا يستفاد من قول المصنف السابق: (ولو ملك مَرْجأة أو معتدة لم يجب) أي الاستبراء في الحال فإن زالا وجب في الأظهر اه فإن قوله: (ولو ملك) شامل للملك بالإزث وقد قرّضه في المَرْجأة والمعتدة عند زوال الزوجية والعدة فليتأمل بل قوله الآتي: (حسب إن ملك بإزث) يدل على وجوب الاستبراء فيما نحن فيه. قوله: (ولأن الاستبراء إلخ) تقدّم في العدد حاشية عن الروضة فيما إذا مات الزوج والسيد معاً ومُرتباً وعلم السابق أو جهل فيها بيان ما يلزم من الاستبراء والعدة والإزث وما يتعلّق بذلك فراجع اه. قوله: (بخلافها في عِدَّة وطء الشبهة) أي فيلزمها الاستبراء وهذا مختار قوله أي الشارح (عن زوج) قال في شرح الرّوض: لِقْصُورِها عَنْ دَفْعِ الاستبراء الذي هو مُقْتَضَى العتق ولو وطئت موطوءة أو مستولدة بشبهة ولم يغيقها لم يجب عليهما استبراء بعد عِدَّة الشبهة حتى يحلّ استمتاعهما بعدها وقد يؤيد ذلك أنه لما قال في الرّوض: وإن انقضت عِدَّة المستولدة والأمة من زوج وأراد السيد وطأهما استبراء الأمة فقط أي دون المستولدة. اه. علل ذلك في شرحه بقوله لِعَوْدِها أي المستولدة فراشاً بقرقة الزوج دون الأمة انتهى فإذا كان عود المستولدة فراشاً يوجب سقوط الاستبراء فليوجب سقوطه عدم زوال الفرائش بالكلفة في مسألتنا كما يؤخذ من قول الشارح كشرح

لَا تَكَرَّرُ فَتَعَيَّنَ الْحَيْضُ الْكَامِلُ الدَّالُّ عَلَيْهَا وَلَوْ وَطَّئَهَا فِي الْحَيْضِ فَحَبِلَتْ مِنْهُ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ مُضِيِّ أَقْلِ الْحَيْضِ انْقَطَعَ الاستبراء وَبَقِيَ التَّحْرِيمُ إِلَى الْوَضْعِ كَمَا لَوْ حَبِلَتْ مِنْ وَطْئِهِ وَهِيَ طَاهِرَةٌ أَوْ بَعْدَ أَقْلِهِ كَفَى فِي الاستبراء لِمُضِيِّ حَيْضٍ كَامِلٍ لَهَا قَبْلَ الْحَمْلِ (وَذَاتُ أَشْهُرٍ) كَصَغِيرَةٍ وَأَيْسَةٍ (بِشْهُرٍ) لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو فِي حَقِّ غَيْرِهَا عَنْ حَيْضٍ وَطَّهَرِ غَالِبًا (وَفِي قَوْلِ بِلَالَةَ) مِنْ

قوله: (ولو وطئها في الحيض إلخ) عبارة الرّوض وشرّحه قرّع وطيّ السيّد أمته قبل الاستبراء أو في أثنايه لا يقطع الاستبراء وإن ائتم به لقيام الملّك بخلاف العدة فإن حبّلت منه قبل الحيض بقي التّحریم حتّى تضع كما لو وطئها ولم تحبل أو حبّلت منه في أثنايه حلّت بانقطاعه لتمامه قال الإمام: هذا إن مضى قبل وطئه أقلّ الحيض وإلا فلا تحلّ له حتّى تضع كما لو أحبلها قبل الحيض اه وقضية إطلاقه الاستبراء أنه لا فرق بين ذات الحيض وغيرها لكنّ قوله: (قبل الحيض إلخ) قد يقتضي التّصویر بذات الحيض لكن ينبغي أن ذات الأشهر كذلك فلا ينقطع استبراؤها بالوطء فإن حبّلت قبل الشهر أي تمامه بقي التّحریم حتّى تضع كما يدلّ عليه قوله: (كما لو حبّلت) من وطئه وهي طاهرة ولا يتصور أن يفصل في الحبل في أثنايه بين أن يمضي ما يكون استبراء أو لا فليتأمل وليراجع اه سم وقوله: (وقضية إطلاقه الاستبراء أنه لا فرق إلخ) أي فوطء ذات الأشهر في أثناء الشهر لا يقطع الاستبراء عند عدم الحبل قد صرحا به ولا حاجة لبحثه اه سيّد عمر وقول سم عن شرح الرّوض: كما لو وطئها ولم تحبل انظر ما موقعه هنا. قوله: (وبقي التّحریم إلى الوضع إلخ) يفيد وبقي أنه يحصل بالوضع الاستبراء فلا يحتاج إلى حنضة بعده فليراجع. قوله: (كفى) أي بالنسبة لحبل تمتعه اه سم.

قوله (س): (وَذَاتُ أَشْهُرٍ بِشْهُرٍ) والمُحَيَّرَةُ تُسْتَبْرَأُ بِشْهُرٍ أَيْضًا كَذَا فِي الْمُغْنِي وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ فِيمَنْ لَمْ تَذْكُرْ مِقْدَارَ دَوْرِهَا وَإِلَّا فَيَدُورُ أَخْذًا وَمَا مَرَّ فِي الْعِدَّةِ اه سيّد عمر.

الرّوض لأنها لم تصرّ به فراشا لغير السيّد لكن قد يشكّل هذا التّعليل بقوله في العدي في فصل تداخل العدّتين في شرح قوله: (فإن كان حملٌ قدّمت عِدَّتُهُ ما نصّه) أي لا في حال بقاء فراش واطئها بأن لم يفرّق بينهما إلخ فليحرّز. قوله: (ولو وطئها في الحيض إلخ) عبارة الرّوض وشرّحه قرّع وطيّ السيّد أمته قبل الاستبراء أو في أثنايه لا يقطع الاستبراء وإن ائتم به لقيام الملّك بخلاف العدة فإن حبّلت منه قبل الحيض بقي التّحریم حتّى تضع كما لو وطئها ولم تحلّ أو حبّلت منه في أثنايه حلّت له بانقطاعه لتمامه قال الإمام: هذا إن مضى قبل وطئه أقلّ الحيض وإلا فلا تحلّ له حتّى تضع كما لو أحبلها قبل الحيض اه وقضية إطلاقه الاستبراء أولا أنه لا فرق بين ذات الحيض وغيرها لكن قوله قبل الحيض إلخ قد يقتضي التّصویر بذات الحيض لكن ينبغي أن ذات الأشهر كذلك فلا ينقطع استبراؤها بالوطء فإن حبّلت قبل الشهر بقي التّحریم حتّى تضع كما يدلّ عليه قوله كما لو حبّلت من وطئه وهي طاهرة ولا يتصور أن يفصل في الحبل في أثنايه بين أن يمضي ما يكفي استبراء أولا فليتأمل وليراجع. قوله: (كفى) أي بالنسبة لحبل تمتعه.

الأشهر لأن البراءة لا تُعرف بدونها (وحاملٌ مسببةٌ أو زال عنها فراشٌ سيّد بوضعه) أي الحمل كالعدة (وإن مُلِكت بشراء) وهي حاملٌ من زوج أو وطءٍ شبهة (فقد سبق أن لا استبراء في الحال) وأنه يجبُ بعد زوال التّكاح أو العدة فليس هو هنا بالوضع (قلت يحصلُ الاستبراء في حقّ ذات الأقراء (بوضع حملٍ زناً) لا تحيضُ معه وإن حَدَثَ الحملُ بعد الشّراء وقبل مُضيِّ مُحصّلِ استبراءٍ أخذًا من كلامٍ غير واحدٍ وهو مُتّبعةٌ (في الأصحّ والله أعلم) لإطلاق الخبر وللبراءة وإنما لم تنقُضْ به العدة لاختصاصها بمزيد تأكيدٍ ومن ثمّ وجبَ فيها التّكرارُ وأما ذاتُ أشهرٍ فيحصلُ بشهرٍ مع حملٍ الزّنا كما بحثه الزّركشي كالأذرعِي قياسًا على ما جزمُوا به في العدة لأنّ حملَ الزّنا كالعدم. (ولو مضى زَمَنُ استبراءٍ بعد الملكِ قبل القبضِ حسبَ أنْ مَلَكَ بِإِرْثٍ) لِقوّةِ الملكِ به ولذا صَحَّ بيّعه قبل قبضه وذكرَ له الأذرعِي تعليلًا آخرَ مع التّبرّي منه ومع ما يُؤخَذُ منه فقال في تَوْسِطِهِ قالوا لأنّ الملكَ بالإرْثِ مقبوضٌ حكمًا وإنّ لم يحصلُ جيشًا وهذا .....

قوله: (لأن البراءة إلخ) عبارة المُعْني نَظَرًا إلى أنّ الماء لا يَظْهَرُ أثرُهُ في الرّجَمِ في أَقَلِّ من ثلاثَةِ أَشْهُرٍ.

قوله (سني): (وحاملٌ مسببةٌ) وهي التي مُلِكت بالسّبي لا بالشّراء أو زالَ فراشُ سيّدٍ بعثقه لها أو مؤته. وقوله: (وإن مُلِكت) أي حاملٌ بشراءٍ أو نَحْوِهِ وهي في نِكَاحٍ أو عِدَةٍ فقد سَبَقَ أي عند قوله: (ولو مَلَكَ مُزَوّجَةً أو مُعتدّةً) اه مُعْني. قوله: (وأنه يجبُ) أي لِجَلِّ تَمَتُّعِهِ اه سم. قوله: (أو العدة) لِمَنعِ الخُلُو. قوله: (لا تحيضُ معه) فإن كانت تَرى الدّمَ مع وجوده حَصَلَ الاستبراء بحَيْضَةٍ معه مُعْني وَرَوْضٍ وزِيادِيّ عِبارةٌ شَيَخُنَا على الغزّي والحاصلُ أنّ الإِستبراءَ في الحامِلِ مِنَ الزّنا يَحْصُلُ بِالأسْبَقِ مِنَ الوَضْعِ أو الحَيْضَةِ فَمِنَ تَحِيضٍ وبِالأسْبَقِ مِنَ الوَضْعِ أو الشّهرِ في ذاتِ الأشْهُرِ اه. قوله: (لإطلاقِ الخَبَرِ إلخ) الأوْفَى بِسابقِ كَلَامِهِ لِعُمومِ الخَبَرِ كما في المُعْني. قوله: (أما ذاتُ أَشْهُرٍ) أي بأنّ لم يَسْبِقْ لها حَيْضٌ وَوُطِئَتْ مِنْ زِنَا فَحَمَلَتْ مِنْهُ وَتَصَدَّقَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ فِي عَدَمِ تَقَدُّمِ حَيْضٍ لَهَا عَلَى الْحَمْلِ بَلَا يَمِينُ لَأَنَّهُ لَوْ نَكَحَتْ لَا يَخْلِفُ الْخَضَمُ عَلَى سَبْقِ ذَلِكَ. اه ع ش. قوله: (وَذَكَرَ لَهُ) أي لِمَا فِي الْمَتْنِ.

قوله: (مع التّبرّي) أي: تَبْرِي الأذرعِي مِنْهُ أَي مِنْ ذَلِكَ التَّغْلِيلِ لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ بِلَفْظٍ قَالُوا كَمَا يَأْتِي وَقَوْلُهُ: (ومع ما إلخ) عَطَفَ عَلَى مَعَ التّبرّي أَي وَمَعَ الشَّيْءِ الَّذِي يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ التَّغْلِيلِ يَعْنِي يُؤْخَذُ مِنْ شَيْءٍ لَا يَخْلُو عَنْ نِزَاعٍ وَهُوَ قَوْلُهُ الْآتِي: (أَمَّا لَوْ ابْتاعَهَا إلخ). قوله: (فقال) أي الأذرعِي فِي تَوْسِطِهِ وَهُوَ اسْمُ كِتَابٍ لَهُ. اه كَرْدِيّ. قوله: (وهذا) أي مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْحُسْبَانِ عِبارةٌ الْمُعْني تَبْيِهُ. قولُ ابْنِ الرُّفْعَةِ مَحَلُّهُ أَنْ تَكُونَ مَقْبُوضَةً لِلْمَوْرِثِ أَمَّا لَوْ ابْتاعَهَا ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ قَبْضِهَا لَمْ يُعْتَدْ بِاسْتِثْنَائِهَا إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَقْبِضَهَا

قوله: (وأنه يجبُ) أي لِجَلِّ تَمَتُّعِهِ. قوله: (وهو مُتّبعةٌ) كذا شَرَحَ م ر. قوله: (فيحصلُ بِشهرٍ إلخ) كذا م ر وَجَزَمَ فِي الرّوْضِ بِحُصُولِ الإِستبراء بِحَيْضَةٍ مِنَ الْحامِلِ مِنْ زِنَا.

إذا كانت مقبوضة للمورث حيث يُغْتَبَرُ قبضه في الاستبراء أما لو ابتاعها ثم مات قبل قبضها لم يُغْتَبَرُ باستبرائها إلا بعد أن يقبضها الوارث كما في بيع المورث قبل قبضه نَبَهَ عليه ابنُ الرُّفْعَةِ وهو واضح انتهى وإنما يُتَجَنَّبُ وضوحه بعد تسليم التعليل الذي تَبَيَّرَ منه ومن ثمَّ تَبَعَ ابنُ الرُّفْعَةِ المتأخرون لِكَثْرَةِ مع ذلك مُشْكِلٌ لأنَّ البيعَ الأَضْعَفَ إذا اغْتَدَّ بالاستبراء فيه قبل القبض فالإرث الأقوى أولى وكان الأذَرَعِيُّ أشارَ إلى بِنَائِهِ على ضعيف بقوله حيث يُغْتَبَرُ قبضه في الاستبراء لكن يُنافيه قوله أما إلخ مع قوله أنه واضح إلا أن يُقال إنه واضح على القول في البيع أنه لا يَكْتَفِي فيه بالاستبراء قبل القبض وقد يُقال في جواب الإشكال صرحوا بأن الإرث لا خلاف في الاعتداد بالاستبراء فيه قبل القبض بخلاف نحو البيع فإن فيه خلافاً الأصح منه الاعتداد وأشاروا للفرق بما حاصله أن المملوك بالإرث مقبوض حكماً فهو أقوى من نحو البيع ولذا صَحَّ التَّصَرُّفُ فيه قبل قبضه ويلزم من هذه القوة المقتضية لصحة التَّصَرُّفِ كونُ المورث في نحو البيع قبضه قبل موته وإلا فكان لا ملك بخلاف نحو البيع الملك فيه تام بالعقد لِكَثْرَةِ ضعيف فجرى الخلاف فيه فالأصحُّ نظراً إلى تمامه والضعيف إلى ضعفه وأما الإرث فالملك به مَبْنِيٌّ على تقدير قبضه ولا يُوجَدُ إلا إذا كان مورثه قبضه إن ملكه بنحو بيع

الوارث مَبْنِيٌّ على ضعيف كما يُعْلَمُ من قول المصنِّف: وكذا شراء في الأصح اهـ. فؤد: (إذا كانت مقبوضة إلخ) أي إن كانت مُشْتَرَاةً للمورث يُشْتَرَطُ لِحْصُولِ الإِسْتِبْرَاءِ لِلْوَارِثِ بما مَضَى أن تكون مقبوضةً للمورث لكن هذا مَبْنِيٌّ على مُقَابِلِ الأصح الآتي كما سيُصَرِّحُ به الشارح اهـ كُزْدِي.

فؤد: (حيث يُغْتَبَرُ قبضه) أي المورث. فؤد: (كما في بيع المورث إلخ) أي كما لا يُغْتَبَرُ بَيْعُ المورث ما اشتراه ولم يُقْبِضْهُ. فؤد: (نَبَهَ عليه) أي على قوله وهذا إذا كانت مقبوضةً إلى هنا. فؤد: (ومن ثمَّ إلخ) أي لأجل التَّسْلِيمِ. فؤد: (لِكَثْرَةِ) أي ما قاله ابنُ الرُّفْعَةِ مع ذلك أي تَبَعِيَّةُ المتأخرين له. فؤد: (إلى بِنَائِهِ على ضعيف) جَزَمَ به المُعْنِي كما مرَّ آتِفاً. فؤد: (يُنافيه قوله) أي قول الأذَرَعِيِّ حِكَايَةً عن ابنِ الرُّفْعَةِ. فؤد: (مع قوله إلخ) أي مع قول الأذَرَعِيِّ: تَقْوِيَةٌ لِمَا حَكَاهُ عن ابنِ الرُّفْعَةِ. فؤد: (على القول في البيع) أي المزجوع. فؤد: (في نحو البيع) أي فيما ملكه بنحو البيع. فؤد: (قبضه إلخ) خَبَرٌ كُزْنٍ والضمير لنحو البيع. فؤد: (وإلا) أي وإن لم يكن المورث قبضه قبل موته. فؤد: (فكان) بشكون التَّوْنِ لا مِلْكٍ أي لِلْوَارِثِ. فؤد: (بخلاف نحو البيع) أي ما ملكه الشَّخْصُ بنحو البيع ولم يُقْبِضْهُ.

فؤد: (فَجَرَى الخلاف فيه) أي في المملوك بنحو البيع. فؤد: (فالملك به مَبْنِيٌّ على تقدير قبضه) يَتَأَمَّلُ مَعْنَاهُ مع حُصُولِ المِلْكِ بِالْإِزْثِ مُطْلَقًا. اهـ سم وقد يُقال إن مَعْنَاهُ ما قَدَّمَهُ آتِفاً مِن أَنَّ المملوكَ مقبوضٌ حُكْمًا. فؤد: (إن ملكه إلخ) شَرْطٌ لِلشَّرْطِ الأوَّلِ وتَقْيِيدُهُ لِلْحَضَرِ الذي أفادته التَّنْظِي وَالِإِسْتِنَاءُ.

فؤد: (فالملك به مَبْنِيٌّ إلخ) يَتَأَمَّلُ مَعْنَاهُ مع حُصُولِ المِلْكِ بِالْإِزْثِ مُطْلَقًا.

فتأمله فإنه دقيق (وكذا شراء) ونحوه من المعاوضات (في الأصح) حيث لا خيار لتمام الملك به ولزومه ومن ثم لم يُحسب في زمن الخيار ولو للمشتري ليضعف ملكه (لا هبة) فلا يُحسب قبل القبض لتوقف الملك فيها عليه كما قدمه فلا مبالاة بإيهام عبارته هنا حصوله قبله ومثلها غنيمة لم تُقبض أي بناءً على أن الملك فيها لا يحصل إلا بالقسمة كما هو ظاهر ويُحسب في الوصية بعد قبولها ولو قبل القبض للملك الكامل فيها بالقبول. (ولو اشترى مجوسية) أو نحو وثنية أو مزندة (فحاضت) مثلاً (ثم) بعد فراغ الحيض أو في أثناءه ومثله الشهر في ذات الأشهر وكذا الوضع كما صرحا به (أسلمت لم يكف) حيضها أو نحوه في الاستبراء لأنه لم يستعقب الحبل ومن ثم لو اشترى عبد مأذون أمة وعليه دين.....

قوله: (ونحوه من المعاوضات) إلى قوله: (انتهى) في المعنى وإلى قول المتن: (ويحرم الاستمتاع) في النهاية إلا قوله: (ومنه ما لو اشترى) إلى (نعم). قوله: (حيث لا خيار) أي لأحد من البائع والمشتري اهـ ش. قوله: (لم يُحسب) أي زمن الاستبراء. قوله: (ولو للمشتري إلخ) وما سبق في باب الخيار أن الخيار إذا كان للمشتري فقط أنه لا يحل له وطؤها فالمراد بالحبل هناك ارتفاع التحريم المستند ليضعف الملك وانقطاع سلطنة البائع فيما يتعلق بحقه وإن بقي التحريم لمعنى آخر وهو الاستبراء فلا منافاة اهـ معني. قوله: (فلا مبالاة إلخ) تفرغ على قوله كما قدمه. قوله: (إيهام عبارته إلخ) منشأ الإيهام قوله بعد الملك قبل القبض اهـ سم. قوله: (ومثلها) المؤهوبة التي لم تُقبض.

قوله: (لم تُقبض) لعله لم تقسم لقوله: (بعد) أي بناءً إلخ اللهم إلا أن يقال إن القسمة للغنيمة لا تتحقق إلا بالقبض اهـ ش عبارة الرشيد في قوله لم تُقبض لعل المراد لم تقسم بقرينة ما بعده إلا أن يقال إن القبض فيها يحصل بمجرد القسمة أي حكماً بدليل صحة تصرفه في نصيبه قبل استيلائه عليه ولعل هذا أولى مما في حاشية الشيخ ع ش و سبق ما يحصل به الملك في الغنيمة اهـ. قوله: (إن الملك لا يحصل إلا بالقسمة) ولهذا قال الجويني والفقهاء وغيرهما أنه يحرم وطء السراي اللاتي يُجلبن من الروم والهند والترك إلا أن ينصب الإمام من يقسم الغنائم من غير ظلم اهـ معني وفي البجيرمي بعد ذكر مثله عن سم ما نصه والمُعتمد جواز الوطء لاحتimal أن يكون السابي محن لا يلزمه التخميس ونحن لا نحرّم بالشك م ر والزيادي والحفني اهـ. قوله: (بعد قبولها) وكذا قبل قبولها كما له الرافعي اهـ معني وهو خلاف ظاهر كلام الشارح والنهاية ولذا قال ع ش قوله: (بعد قبولها) أي فلو مضت مدة الاستبراء بعد الموت وقبل القبول لم يعتد بها وإن تبين بالقبول أن الملك حصل من الموت اهـ.

قوله (سني): (ولو اشترى) عبارة المنهج مع شرحه ولو ملك بشراء أو غيره. قوله: (مثلاً) أي أو وجد منها ما يحصل به الاستبراء من وضع حمل أو مضي شهر لغير ذوات الأقرأ معني وحلي.

قوله: (ومثله إلخ) يعني عن قوله مثلاً. قوله: (لأنه) أي هذا الاستبراء اهـ معني.

قوله: (الحبل) أي حل الاستمتاع اهـ معني. قوله: (مأذون) أي في التجارة. قوله: (وعليه إلخ) أي

قوله: (فلا مبالاة بإيهام عبارته) منشأ الإيهام قوله بعد الملك قبل القبض.



لم يُعْتَدَ به قبل سقوطه فلا يحل لسَيِّده وطؤها حينئذ قال المحامي عن الأصحاب وضابط ذلك إن كل استبراء لا يتعلق به استباحة الوطء لا يُعْتَدَ به انتهى ومنه ما لو اشترى مُحْرَمَةً فحاضت ثم تحللت أو صغيرة لا تحتمل الوطء فإطاقته بعد مضي شهر على ما قاله الجرجاني في الثانية ثم رأيت الزركشي قال إنه بعيد جدًا نعم، يُعْتَدَ باستبراء المَرْهُونَةِ قبل الانفكاك كما يميل إليه كلاهما وجزم به ابن المقري ويُفَرَّقُ بينها وبين ما قبلها بأنه يحل وطؤها بإذن المَرْتَهَنِ فهي محل للاستمتاع بخلاف غيرها حتى مشترأة المأذون لأن له حقًا في الحجر وهو لا يُعْتَدَ بإذنه وبهذا يندفع ما للأذرعي ومن تبعه هنا فإن قلت هي تُباح له بإذن العبد والغرماء فسأوت المَرْهُونَةَ قلت الإذن هنا أُنْذِرُ لاختلاف جهة تعلق العبد والغرماء بخلافه في

والحال أن على العبد المأذون. □ فؤد: (لم يُعْتَدَ به) أي بالاستبراء وقوله قَبْلَ سقوطه أي الدين اهـ ش. □ فؤد: (حينئذ) أي حين إذ سقط الدين عبارةً للمُغْنِي فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْسَيِّدِ وطؤها ولو مضت مدة الاستبراء فإذا زال الدين بقضاء أو إبراء لم يكف ما حصل من الاستبراء قَبْلَهُ على الأصح اهـ. □ فؤد: (لا يتعلق به إلخ) أي لا يستغني عن ش. □ فؤد: (ومنه) أي من ذلك الضابط وأفراد. □ فؤد: (ما لو اشترى مُحْرَمَةً فحاضت إلخ) تَقَدَّمَ قَرِيبًا أَنَّ الَّذِي اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْعِرَاقِيِّينَ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ الْإِكْفَاءُ هُنَا بِالْحَيْضِ قَبْلَ التَّحَلُّلِ اهـ سم. □ فؤد: (فإطاقته بعد مضي شهر) أي فلا يُعْتَدَ بما مضى ولا بُدَّ من استبراء بعد الإطاقة اهـ سم. □ فؤد: (في الثانية) أي الصغيرة. □ فؤد: (باستبراء المَرْهُونَةِ) أي كان اشتراها أو ورثها أو قبل الوصية بها ثم رهنها قبل الاستبراء فحاضت أو مضى الشهر أو وضعت قبل انفكاك الرهن فَيُعْتَدُ بما حصل في رَمَنِهِ. اهـ ش وقوله: (ثم رهنها قبل الاستبراء) الْأَخْسَنَ وَهِيَ مَرْهُونَةٌ.

□ فؤد: (وَجَزَمَ به ابن المقري) وهو الْمُعْتَمَدُ اهـ نَهَايَةُ خِلَافًا لِلْمُغْنِي عِبَارَتُهُ وَجَرَى الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ عَلَى الثَّانِي أَيْ وَجُوبُ إِعَادَةِ الْإِسْتِبْرَاءِ بَعْدَ انْفِكَائِ الرَّهْنِ تَبَعًا لِابْنِ الصَّبَّاحِ وَهُوَ أَوْجَهُ اهـ. □ فؤد: (بينها) أي المَرْهُونَةُ. □ فؤد: (وما قبلها) أي المجوسية اهـ ش أي وما زاده الشارح. □ فؤد: (يحل) أي لِمَالِكِ المَرْهُونَةِ. □ فؤد: (لأن له) أي المأذون. □ فؤد: (ومن تبعه) أي كالمُغْنِي كما مر. □ فؤد: (بإذن العبد) انظره مع قوله السابق: وهو لا يُعْتَدُ بإذنه إِلَّا أَنْ يُرَادَ وَخَذَهُ اهـ سم. □ فؤد: (الإذن هنا أُنْذِرُ) فَالْمَرْتَهَنُ مُعَيَّنٌ يُمَكِّنُ تَحَقُّقَ إِذْنِهِ بِخِلَافِ الْغُرَمَاءِ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ غَرِيمٌ غَيْرٌ مَعْلُومٌ فَلَا يُمَكِّنُ

□ فؤد: (قال المحامي إلخ) كَذَا شَرَحَ م ر. □ فؤد: (ومنه ما لو اشترى مُحْرَمَةً فحاضت إلخ) تَقَدَّمَ قَرِيبًا أَنَّ الَّذِي اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْعِرَاقِيِّينَ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ الْإِكْفَاءُ هُنَا بِالْحَيْضِ قَبْلَ التَّحَلُّلِ. □ فؤد: (فإطاقته بعد شهر) أي فلا تُعْتَدُ بما مضى ولا بُدَّ من استبراء بعد الإطاقة. □ فؤد: (وَجَزَمَ به ابن المقري) وهو الْمُعْتَمَدُ شَرَحَ م ر. □ فؤد: (بإذن العبد) انظره مع وهو لا يُعْتَدُ بإذنه إِلَّا أَنْ يُرَادَ وَخَذَهُ. □ فؤد: (قلت الإذن هنا أُنْذِرُ) إِنْ خِلَافِ الْغُرَمَاءِ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ هُنَا غَرِيمٌ غَيْرٌ مَعْلُومٌ فَلَا يُمَكِّنُ تَحَقُّقَ إِذْنِ جَمِيعِ الْغُرَمَاءِ.

المَرْهُونَةِ وَفَارَقَتْ أُمَّةَ الْمَأْذُونِ أُمَّةً مَشْتَرٍ حُجِرَ عَلَيْهِ بِفَلَسٍ فَإِنَّهُ يُعْتَدُّ بِاسْتِثْنَائِهَا قَبْلَ زَوَالِ الْحَجَرِ لِضَعْفِ التَّعَلُّقِ فِي هَذِهِ لِكَوْنِهِ يَتَعَلَّقُ بِالذِّمَّةِ أَيْضًا بِخِلَافِ تِلْكَ لَانْجِصَارِ تَعَلُّقِ الْغُرَمَاءِ بِمَا فِي يَدِ الْمَأْذُونِ لَا غَيْرُ. (وَيَحْرُمُ الْإِسْتِمْتَاعُ) وَلَوْ بَنَحُو نَظَرَ بَشَهْوَةٍ وَمَسَّ (بِالْمُسْتَبْرَأَةِ) أَيِ قَبْلَ مُضِيِّ مَا بِهِ الْإِسْتِبْرَاءُ لِأَدَائِهِ إِلَى الْوِطْءِ الْمُحْرَمِ وَلَا حَتْمًا أَنَّهَا حَامِلٌ بَخَرٌ فَلَا يَصِحُّ نَحْوُ بَيْعِهَا نَعَمْ، يَحِلُّ لَهُ الْخُلُوءُ بِهَا وَلَا يُحَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا لِأَنَّ الشَّرْعَ جَعَلَ الْإِسْتِبْرَاءَ مَفْقُوضًا لِأَمَانَتِهِ وَبِهِ فَارَقَ

تَحَقُّقُ إِذْنِ جَمِيعِ الْغُرَمَاءِ اهـ سـ م. قَوْلُهُ: (لِضَعْفِ الْإِخ) مُتَعَلِّقٌ بِ(فَارَقَتْ). قَوْلُهُ: (فِي هَذِهِ) أَيِ أُمَّةِ الْمُشْتَرِي الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ بِفَلَسٍ. قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيِ كَتَعَلُّقِهِ بِالْأُمَّةِ. قَوْلُهُ: (تِلْكَ) أَيِ أُمَّةِ الْمَأْذُونِ الْمَذْيُونِ.

قَوْلُ (سَنِي): (وَيَحْرُمُ الْإِسْتِمْتَاعُ) وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ كَبِيرَةٌ وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّ امْتِنَاعِ الْوِطْءِ مَا لَمْ يَخَفِ الزَّوْنُ فَإِنْ خَافَهُ جَازَ لَهُ اهـ عـ ش. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَنَحُو نَظَرَ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (وَلَوْ مُنِعَتْ) فِي التَّهْيِئَةِ إِلَّا (مَا سَأَلْتَهُ عَلَيْهِ). قَوْلُهُ: (بَشَهْوَةٍ).

(فَرَعُ): وَقَعَ السُّؤَالُ اسْتِطْرَادًا عَنِ النَّظَرِ لِأَجْلِ الشَّرَاءِ هَلْ يَجُوزُ إِذَا كَانَتْ بَشَهْوَةٌ كَمَا فِي نَظَرِ الْخُطْبَةِ أَوْ يُفَرَّقُ فِيهِ نَظَرُ اهـ سـ م وَفِيهِ إِيمَاءٌ إِلَى مِثْلِهِ لِلْجَوَازِ. قَوْلُهُ: (وَمَسَّ) أَنْظَرَ هَلْ وَلَوْ غَيْرِ شَهْوَةٍ اهـ رَشِيدِي أَقُولُ قَضِيَّةٌ إِبْطَالُهُمُ الْمَسَّ وَتَقْيِيدُهُمُ النَّظَرَ بِشَهْوَةِ حُرْمَةِ الْمَسِّ مُطْلَقًا فَلْيُرَاجَعْ. قَوْلُهُ: (لِأَدَائِهِ الْإِخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي بَوِطْءٍ لِمَا مَرَّ وَغَيْرُهُ كَقُبْلَةٍ وَنَظَرٍ بِشَهْوَةٍ قِيَاسًا عَلَيْهِ وَلِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْوِطْءِ الْمُحْرَمِ وَإِذَا ظَهَرَتْ مِنَ الْحَيْضِ حَلٌّ مَا عَدَا الْوِطْءَ عَلَى الصَّحِيحِ وَيَقِي تَحْرِيمُ الْوِطْءِ إِلَى الْإِغْتِسَالِ اهـ. قَوْلُهُ: (فَلَا يَصِحُّ الْإِخ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ إِنَّهَا حَامِلٌ بَخَرٌ اهـ سـ م.

قَوْلُهُ: (مَفْقُوضًا لِأَمَانَتِهِ) أَيِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ إِنْ شَاءَ صَبَرَ عَنِ التَّمَتُّعِ إِلَى مُضِيِّ الْإِسْتِبْرَاءِ وَإِنْ شَاءَ عَصَى

قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (وَيَحْرُمُ الْإِسْتِمْتَاعُ بِالْمُسْتَبْرَأَةِ) قَدْ يَشْمَلُ الْإِسْتِمْتَاعُ بَنَحُو شَعْرِهَا وَظَفَرِهَا بِمَسٍّ أَوْ نَظَرٍ بِشَهْوَةٍ وَيَجُزُّهَا الْمُتَفَصِّلُ وَهُوَ غَيْرُ بَعِيدٍ مَا لَمْ يَوْجَدْ نَقْلٌ بِخِلَافِهِ وَيُسَنُّ الْإِسْتِمْتَاعُ بِالْقُبْلَةِ وَلَوْ فِي غَيْرِ الْفَمِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(فَرَعُ): وَقَعَ السُّؤَالُ اسْتِطْرَادًا عَنِ النَّظَرِ لِأَجْلِ الشَّرَاءِ هَلْ يَجُوزُ إِذَا كَانَتْ بَشَهْوَةٌ كَمَا فِي نَظَرِ الْخُطْبَةِ أَوْ يُفَرَّقُ فِيهِ نَظَرٌ.

(فَرَعُ): بَحَثَ فِي أَغْمَى أَرَادَ التَّوَكُّلَ فِي شِرَاءِ جَارِيَةٍ لَهُ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ مَسُّهَا الْمُتَوَقَّفُ عَلَيْهِ مَعْرِفَةُ أَوْصَافِهَا بِدَلَالَةٍ عَنْ نَظَرِ الْمُتَوَقَّفِ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَلَا يَخْفَى فَسَادُ هَذَا الْبَحْثِ لِأَنَّ مَسَّهُ الْمَذْكُورَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ صِحَّةُ بَلٍّ وَيُقَيَّدُ عَدَمُ صِحَّةِ الْبَيْعِ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ عَقْدُهُ بِنَفْسِهِ بَلْ يَفْقَدُ وَكَيْلَهُ وَالْوَاجِبُ نَظَرُ الْعَاقِدِ دُونَ مَسِّ قَيْحَرُمُ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(فَرَعُ): لَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ الْإِسْتِمْتَاعَ يَوْقَعُهُ فِي الْوِطْءِ فَالْوَجْهَ امْتِنَاعُ الْإِسْتِمْتَاعِ م ر. قَوْلُهُ: (فَلَا يَصِحُّ نَحْوُ بَيْعِهَا) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ: (إِنَّهَا حَامِلٌ).

وجوب الإحالة بين الزوج والزوجة المعتدة عن شبهة كذا أطلقوه وفيه إذا كان السيد مشهوراً بالزنا وعدم المسكة وهي جميلة نظراً ظاهر (إلا مسببة فيحل غير وطء) لأنه ﷺ لم يحرم منها غيره مع غلبة امتداد الأعين والأيدي إلى منس الإمام سيما الحسان ولأن ابن عمر رضي الله عنهما قبل أمة وقعت في سهمه لما نظر عنقها كإبريق فضة فلم يتمالك الصبر عن تقبيلها والناس ينظرونه ولم يتركز عليه أحد زواه البيهقي وفارقت غيرها بتيقن ملكها ولو حاملاً فلم يجر فيها الاحتمال السابق وحرم وطؤها صيانة لإمائه أن يختلط بماء حربي لا لحرمة ولم يلتفتوا لاحتمال ظهور كونها أم ولدي لمسلم فلا يملكها السابق لثدوره وأخذ الماوردی وغيره من ذلك أن كل من لا يمكن حملها المانع لملكها لصيرورتها به أم ولدي كصبيّة وحامل من زنا وأيسة ومشترأة مزرّجة فطلّقها زوجها تكون.....

وتمتع قبل مضيه اه بغير مي. قود: (وهي جميلة) لعله لمجرد تأكيد النظر وليس بقيد. قود: (نظر ظاهر) معتمد فيحال بينهما حيضدع ش وحلي.

قود (لمس): (إلا مسببة) أي وقعت في سهمه من الغنيمه والمشتراة من حربي كالمسببة كما قاله صاحب الاستقصاء إلا أن يعلم أنها انتقلت إليه من مسلم أو ذمي أو نحوه والعهد قريب وخرج بالاستمتاع الاستخدام فلا يحرم اه مغني.

قود (لمس): (فيحل غير وطء) ولو غلب على ظنه أن الاستمتاع يوقعه في الوطء فالوجه امتناع الاستمتاع م ر اه سم. قود: (لما نظر عنقها إلخ) أو أنه فعل ذلك إغاطة للكفار حيث يئلفهم ذلك مع أنها كانت من بنات عظمائهم اهع ش أقول ويأتي هذا التوجيه قول المغني ما نصه ولما روى البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال وقعت في سهمي جارية من سبي جلولا فتظرت إليها فإذا عنقها مثل إبريق الفضة فلم أتمالك أن قبلتها والناس ينظرون ولم يتركز عليه أحد من الصحابة وجلولاء بفتح الجيم والمد قرية من نحو فارس والنسبة إليها جلولي على غير قياس فتحت يوم اليزموك سنة سبع عشرة من الهجرة قبلت غنائمها ثمانية عشر ألف ألف اه. قود: (كإبريق فضة) أي كسيف من فضة لأن الإبريق لغة السيف اهع ش. قود: (وفارقت) أي المسببة. قود: (الاحتمال السابق) أي الحمل بحر.

قود: (لا يحرمه) أي ماء الحربي اه مغني. قود: (لثدوره) يرد عليه أن الاحتمال ولو كان نادراً ينافي التيقن إلا أن يراد به ما هو قريب من التيقن اه سم. قود: (من ذلك) أي الفرق. قود: (المانع) وصف لحملها اه رشدي. قود: (لصيرورتها إلخ) علة للمانع اه سم. قود: (ومشتراة مزرّجة) قد يشكل

قود: (الاحتمال إلخ) يرد أن الاحتمال ولو نادراً ينافي التيقن إلا أن يراد ما هو قريب من التيقن.

قود: (وأخذ الماوردی إلخ) ظاهر كلامهم خلافة. م ر. قود: (لصيرورتها) علة للمانع.

قود: (ومشتراة مزرّجة إلخ) قد يستشكل أن هذه لا يمكن حملها إلا أن يجاب بأن المراد حمل تصير به أم ولدي كما قال لصيرورتها به أم ولدي وهذه لا يمكن حملها كذلك لأن حملها من الزوج لا تصير به أم

كالمسببة في حِلِّ التَّمَتُّعِ بها بما عدا الوطء (وقيل لا) يَحِلُّ التَّمَتُّعُ بالمسببة أيضًا وانتصر له جمع. (وإذا قالت) مُسْتَبْرَأَةٌ (حُضْتُ صَدَقْتُ) لَأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهَا بِمَا يَمِينُ لَأَنَّهَا لَوْ تَكَلَّتْ لَمْ يَقْدِرِ السَّيِّدُ عَلَى الْحَلْفِ عَلَى عَدَمِ الْحَيْضِ وَإِذَا صَدَّقْنَاهَا فَكَذَّبَهَا فَهَلْ يَحِلُّ لَهُ وَطْؤُهَا قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ ادَّعَتْ التَّحْلِيلَ فَكَذَّبَهَا بِلِأُولَى أَوَّلًا وَيُفَرِّقُ مَحَلَّ نَظَرِ الْأَوَّلِ أَوْجَهَ (ولو مَنَعَتْ السَّيِّدَ) مَنْ تَمَتَّعَ بِهَا (فقال) أَنْتَ حَلَالٌ لِي لِأَنَّكَ (أخبرتني بتمام الاستبراء صدق) يَمِينُهُ وَأُبَيِّحُ لَهُ ظَاهِرًا لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الاستبراء مَقْضٍ لِأَمَانَتِهِ وَمَعَ ذَلِكَ يَلْزُمُهَا الْإِمْتِنَاعُ مِنْهُ مَا امْكُنَ مَا دَامَتْ تَتَحَقَّقُ بَقَاءُ شَيْءٍ مِنْ زَمَنِ الاستبراء ولو قال حُضْتُ فَأَنْكَرْتُ .....

عَدَمُ امْكِانِ حَمْلِهَا إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْمُرَادَ حَمْلًا تَصِيرُ بِهِ أُمٌّ وَلَيْدٌ كَمَا قَالَ لِيَصِيرَ وَرَثَتُهَا إِنْ خَهِدَ لَا يُمَكِّنُ حَمْلُهَا كَذَلِكَ لِأَنَّ حَمْلَهَا مِنَ الزَّوْجِ لَا تَصِيرُ بِهِ أُمٌّ وَلَيْدٌ هـ سَم. هـ قَوْلُهُ: (كالمسببة في حِلِّ التَّمَتُّعِ بِهَا إِنْ خَهِدَ) لَكِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمْ يُخَالِفُهُ نِهَائِيَّةُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ عَلَيْهِ. هـ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَإِذَا صَدَّقْنَاهَا) فِي الْمُنْعَى. هـ قَوْلُهُ: (بِإِذَا يَمِينٍ) مُتَعَلِّقٌ بِصَدَقْتُ. هـ قَوْلُهُ: (لَمْ يَقْدِرِ إِنْ خَهِدَ) لَأَنَّهُ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ هـ مُعْنَى. هـ قَوْلُهُ: (قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ ادَّعَتْ إِنْ خَهِدَ) قَالَ فِي الرُّوْضِ فِي مَبْنَحِ التَّحْلِيلِ فَرَعَ يَقْبَلُ قَوْلُهَا فِي التَّحْلِيلِ وَإِنْ كَذَّبَهَا الثَّانِي وَلَهُ أَيُّ لِلأَوَّلِ تَزَوُّجُهَا وَإِنْ ظَنَّ كَذِبَهَا لَكِنْ يُكْرَهُ فَإِنْ كَذَّبَهَا مَنَعْنَاهُ إِلَّا أَنْ قَالَ بَعْدَهُ تَبَيَّنَتْ صِدْقُهَا انْتَهَى فَقَوْلُهُ قِيَاسًا عَلَى مَا إِنْ خَهِدَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِتَكْذِيبِهَا ظَنَّ كَذِبِهَا وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ تَعَسَّفَ بَعِيدٌ. هـ سَم وَلِذَا عَبَّرَ النَّهَائِيَّةُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ بِقَوْلِهِ وَظَنَّ كَذِبِهَا. هـ قَوْلُهُ: (وَالأَوَّلُ أَوْجَهَ) كَذَا فِي بَعْضِ نُسَخِ النَّهَائِيَّةِ وَفِي أَكْثَرِهَا الْمُتَّجِهَةِ الثَّانِي وَنَقَلَ سَم عَنْهُ وَأَقْرَبَهُ وَقَالَ ع. ش. وَهُوَ الْأَقْرَبُ هـ. هـ قَوْلُهُ: (بِإِيمِينِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَنْ تَبِعَهُ فِي النَّهَائِيَّةِ وَالْمُنْعَى. هـ قَوْلُهُ: (وَأُبَيِّحُ إِنْ خَهِدَ) الْأَوَّلَى التَّفْرِيعُ. هـ قَوْلُهُ: (لِمَا تَقَرَّرَ إِنْ خَهِدَ) عِلَّةٌ لِلْمُنْعَى. هـ قَوْلُهُ: (يَلْزُمُهَا الْإِمْتِنَاعُ مِنْهُ إِنْ خَهِدَ) أَيُّ وَلَوْ بِقَتْلِهِ لَأَنَّهُ كَالصَّائِلِ هـ ع. ش. هـ قَوْلُهُ: (ولو قال حُضْتُ إِنْ خَهِدَ) وَلَوْ وَرِثَ أُمَةٌ فَادَّعَتْ حُرْمَتَهَا عَلَيْهِ بِوَطْءٍ مَوْرَثِهِ أَيُّ الَّذِي لَا يَحْرُمُ بِوَطْئِهِ وَطْءُ الْوَارِثِ فَأَنْكَرَ صَدَقَ

وَلَيْدٌ. هـ قَوْلُهُ: (قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ ادَّعَتْ التَّحْلِيلَ فَكَذَّبَهَا إِنْ خَهِدَ) قَالَ فِي الرُّوْضِ فِي مَبْنَحِ التَّحْلِيلِ فَرَعَ يَقْبَلُ قَوْلُهَا فِي التَّحْلِيلِ وَإِنْ كَذَّبَهَا الثَّانِي إِلَى أَنْ قَالَ وَلَهُ أَيُّ لِلأَوَّلِ تَزَوُّجُهَا وَإِنْ ظَنَّ كَذِبَهَا لَكِنْ يُكْرَهُ فَإِنْ كَذَّبَهَا مَنَعْنَاهُ إِلَّا أَنْ قَالَ بَعْدَهُ تَبَيَّنَتْ صِدْقُهَا انْتَهَى فَقَوْلُهُ قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ ادَّعَتْ التَّحْلِيلَ فَكَذَّبَهَا غَيْرُهُ مُسْتَقِيمٌ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ انْتَقَلَ نَظَرُهُ إِلَى تَكْذِيبِ الثَّانِي فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنْ أَرَادَ فَكَذَّبَهَا الثَّانِي لَمْ يَكُنْ نَظِيرًا مَا نَحْنُ فِيهِ فَلَا يَسْتَقِيمُ الْقِيَاسُ أَيْضًا فَلْيَتَأَمَّلْ فَظَهَرَ أَنَّ قِيَاسَ التَّحْلِيلِ هُوَ الثَّانِي لَا الْأَوَّلُ لِأَنَّ اللَّهْمَ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِتَكْذِيبِهَا ظَنَّ كَذِبِهَا وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ تَعَسَّفَ بَعِيدٌ. هـ قَوْلُهُ: (وَالأَوَّلُ أَوْجَهَ) الْمُتَّجِهَةِ الثَّانِي م. ر.

هـ قَوْلُهُ فِي (السِّيَرِ): (ولو مَنَعَتْ السَّيِّدَ فَقَالَ أَخْبَرْتَنِي بِتَمَامِ الاستبراء صدق) عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَلَوْ قَالَ السَّيِّدُ أَخْبَرْتَنِي بِأَنَّهَا حَاضَتْ وَأَنْكَرْتُ أَوْ قَالَتْ لِلْوَارِثِ وَطِئْتَنِي مَوْرَثُكَ أَيُّ الَّذِي يَحْرُمُ بِوَطْئِهِ وَطْءُ الْوَارِثِ فَأَنْكَرَ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ أَيُّ قَوْلِ السَّيِّدِ فِي الْأَوَّلَى وَقَوْلِ الْوَارِثِ فِي الثَّانِيَةِ قَالَ م. ر. فِي شَرْحِهِ وَلَوْ وَرِثَ أُمَةٌ فَادَّعَتْ حُرْمَتَهَا بِوَطْءٍ مَوْرَثِهِ فَأَنْكَرَ صَدَقَ يَمِينُهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ هـ. هـ قَوْلُهُ: (صَدَقْتُ عَلَى مَا قَالَهُ الْإِمَامُ

صَدَقَتْ عَلَى مَا قَالَهُ الْإِمَامُ وَمَنْ تَبِعَهُ وَعَلَّمَهُ بِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْهَا وَهُوَ جَرَى عَلَى مَا مَشَى عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ فِي مَوْضِعٍ وَالْمُعْتَمَدُ مَا جَرَى عَلَيْهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّهُ يُعْلَمُ مِنْ غَيْرِهَا فَعَلِيهِ يُحْتَمَلُ تَصَدِيقُهُ كَمَا فِي دَعْوَاهُ إِخْبَارَهَا لَهُ بِهِ بِجَمَاعٍ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْفُرُقِ بِأَنَّ الْحَيْضَ يَعْشُرُ أَطْلَاعُهُ عَلَيْهِ وَإِنْ أَمَكْنَ فَصَدَقَتْ بِخِلَافِ الْإِخْبَارِ وَهَذَا أَقْرَبُ. (وَلَا تَصِيرُ أُمَةٌ فِرَاشًا) لِسَيِّدِهَا (إِلَّا بِوَطْءٍ) مِنْهُ فِي قُبُلِهَا أَوْ دُخُولِ مَائِهِ الْمُخْتَرَمِ فِيهِ وَيُعْلَمُ ذَلِكَ بِإِقْرَارِهِ أَوْ بَيِّنَةٍ بِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْمَجْبُوبَ مَتَى ثَبَّتَ دُخُولَ مَائِهِ الْمُخْتَرَمَ لِحَقِّهِ الْوَلَدُ وَالْأَفْلَا وَهَذَا أَوْجَهُ يَمُنُّ أَطْلَقَ لِحُوقِهِ أَوْ عَدَمَهُ فَتَأْتِلُهُ وَخَرَجَ بِذَلِكَ مُجَرَّدُ مَلِكِهِ لَهَا فَلَا يَلْحَقُهُ بِهِ وَلَدٌ إِجْمَاعًا وَإِنْ خَلَا بِهَا وَأَمَكْنَ كَوْنُهُ مِنْهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَقْصُودُهُ الْوَطْءُ بِخِلَافِ التَّكَاحِ كَمَا مَرَّ أَمَّا الْوَطْءُ فِي الدُّبْرِ فَلَا لِحُوقَ بِهِ

بَيِّنَةٍ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي وَرَوَّضُ. قَوْلُهُ: (عَلَى مَا قَالَهُ الْإِمَامُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي كَمَا جَزَمَ بِهِ الْإِمَامُ أ. هـ. قَوْلُهُ: (مَنْ فِي قُبُلِهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَجَمْعُ الْمُتَنِّ) فِي الْمُغْنِي لِأَنَّ قَوْلَهُ: (أَيَّ بَعْدَ حَلِيمَةٍ) إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: (لَأَنَّ حَمَرَ) إِلَى قَوْلِهِ: (لَأَنَّ الْوَطْءَ سَبَبٌ) وَإِلَى الْكِتَابِ فِي النَّهْيَةِ مَعَ مُخَالَفَةٍ فِي مَوَاضِعَ سَأَلَتْهُ عَلَيْهَا لِأَنَّ قَوْلَهُ: (وَلَا يُجْزِئُهُ الْإِقْتِصَارُ) إِلَى الْمَتْنِ. قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيُّ الْقُبُلِ أ. هـ. ش. قَوْلُهُ: (وَيُعْلَمُ ذَلِكَ) أَيُّ الْوَطْءِ أَوْ دُخُولِ مَائِهِ الْمُخْتَرَمِ. قَوْلُهُ: (أَوْ بَيِّنَةٍ) أَيُّ عَلَى الْوَطْءِ أَوْ عَلَى إِقْرَارِهِ أ. هـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيُّ بِقَوْلِهِ وَيُعْلَمُ ذَلِكَ الْخ وَقَالَ ع ش أَيُّ بِقَوْلِهِ أَوْ دُخُولِ مَائِهِ الْخ أ. هـ. قَوْلُهُ: (إِنْ الْمَجْبُوبُ) أَيُّ مَقْطُوعِ الذِّكْرِ مَعَ بَقَاءِ الْأُنْثَيْنِ. قَوْلُهُ: (مَتَى ثَبَّتَ) أَيُّ بِإِقْرَارِهِ أَوْ الْبَيِّنَةِ أ. هـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ بِذَلِكَ) أَيُّ بِمَا فِي الْمَتْنِ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ أَوْ دُخُولِ مَائِهِ الْمُخْتَرَمِ. قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيُّ بِمُجَرَّدِ الْمَلِكِ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ خَلَا بِهَا الْخ) أَوْ وَطْئَهَا فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ أ. هـ. مُغْنِي وَكَذَا فِي سَمِّ عَنِ الْإِمْدَادِ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ التَّكَاحِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي بِخِلَافِ الزَّوْجَةِ فَإِنَّهَا تَكُونُ فِرَاشًا بِمُجَرَّدِ الْخُلُوعِ بِهَا حَتَّى إِذَا وَلَدَتْ لِلْإِمْكَانِ مِنَ الْخُلُوعِ بِهَا لِحَقِّهِ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ بِالْوَطْءِ لِأَنَّ مَقْصُودَ التَّكَاحِ التَّمَتُّعُ وَالْوَلَدُ فَاتَّكَمَ فِيهِ بِالْإِمْكَانِ وَمِلْكُ الْيَمِينِ قَدْ يَقْصُدُ بِهِ التَّجَارَةَ أَوْ الْإِسْتِخْدَامَ أ. هـ. وَفِي سَمِّ عَنِ الْإِمْدَادِ مِثْلُهَا وَعَنْ الرُّوضِ مَا يُوَافِقُهَا. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ فِي بَابِ الْعَدِّ حَيْثُ قَالَ عَقِبَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيَلْحَقُ مَجْبُوبًا بَقِيَ أَثْنَاهُ مَا نَصَّه وَقَدْ أَمَكْنَ اسْتِذْخَالُهَا لِمَنْيَةِ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ كَمَا مَرَّ أ. هـ. سَمِّ. قَوْلُهُ: (أَمَّا الْوَطْءُ فِي الدُّبْرِ الْخ) أَيُّ سِوَاهُ كَانَتْ الْمُوطُوءَةُ حُرَّةً أَوْ أُمَةً أ. هـ. ش.

الْخ) اعْتَمَدَهُ م ر خِلَافًا لِلشَّارِحِ. قَوْلُهُ: (وَالْأَفْلَا وَهَذَا أَوْجَهُ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ مَا يَقْتَضِي أَنَّ هَذَا مَخْصُوصٌ بِمِلْكِ الْأُمَةِ فَإِنَّهُ عَبَّرَ بِقَوْلِهِ تَنْبِيهًُ قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْأُمَّةَ لَا تَصِيرُ فِرَاشًا إِلَّا بِالْوَطْءِ أَوْ اسْتِذْخَالِ الْمَنِيِّ فَلَوْ كَانَ السَّيِّدُ مَجْبُوبَ الذِّكْرِ بَاقِيَ الْأُنْثَيْنِ وَاتَّ بِوَلَدٍ فَهَلْ يَقُولُ يَلْحَقُهُ كَمَا لَوْ كَانَ مِنْ زَوْجَةٍ أَوْ لَا وَيُقَيَّدُ إِطْلَافُهُمْ لِحُوقِ الْوَلَدِ بِهِ بِمَا لَوْ كَانَ مِنْ زَوْجَةٍ الْخ وَيُؤَافِقُ ذَلِكَ قَوْلَ الْمَنَاهِجِ فِي بَابِ الْعَدِّ وَيَلْحَقُ مَجْبُوبًا بَقِيَ أَثْنَاهُ قَالَ الشَّارِحُ هُنَاكَ عَقِبَهُ وَقَدْ أَمَكْنَ اسْتِذْخَالُهَا لِمَنْيَةِ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ كَمَا مَرَّ أ. هـ. وَعِبَارَةُ الشَّارِحِ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ الْكَبِيرِ وَإِنَّمَا تَصِيرُ الْأُمَةُ فِرَاشًا بِالْوَطْءِ الَّذِي يُمَكِّنُ فِيهِ الْإِخْبَالَ

على المعتمد من تناقض لهما كما مر وإذا تقرر أن الوطء يُصَيِّرُها فراشا (فإذا وَلَدَتْ للإمكان من وطئه) أو استدخال منيه وَلَدًا (لِحَقِّه) وإن سكت عن استدخاله؛ لَأَنَّهُ ﷺ الْحَقُّ الْوَلَدَ بِزَمْعَةٍ بِمُجَرَّدِ الْفِرَاشِ أَي بَعْدَ عَلَيْهِ بِالْوَطْءِ بَوْحِي أَوْ إِخْبَارٍ لِمَا مَرَّ مِنَ الْإِجْمَاعِ. (وَلَوْ أَقْوَى وَطْءُهُ وَنَفَى الْوَلَدَ وَادَّعَى اسْتِبْرَاءً) بِحَيْضَةٍ مَثَلًا بَعْدَ الْوَطْءِ وَقَبْلَ الْوَضْعِ بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَكَثُرَ وَخَلَفَ عَلَى ذَلِكَ وَإِنْ وُاقَفَتْ الْأُمَةُ عَلَى الْاسْتِبْرَاءِ عَلَى الْأَوْجَهِ لِأَجْلِ حَقِّ الْوَلَدِ (لَمْ يَلْحَقْهُ) الْوَلَدُ (عَلَى الْمَذْهَبِ) لِأَنَّ عَمَرَ وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ وَابْنَ عَبَّاسٍ ﷺ نَفَقُوا أَوْلَادَ جَوَارٍ لَهُمْ بِذَلِكَ وَلِأَنَّ الْوَطْءَ سَبَبُ ظَاهِرُ الْاسْتِبْرَاءِ كَذَلِكَ فَتَعَارَضَا وَبَقِيَ أَصْلُ الْإِمْكَانِ وَهُوَ لَا يُكْتَفَى بِهِ هُنَا بِخِلَافِ التَّكَاحِ كَمَا مَرَّ

قوله: (كما مر) أي قُبِيلَ فَضْلِ اللَّعَانِ قَوْلُهُ إلخ. قوله: (أَنَّ الْوَطْءَ) الْأَنْسَبُ لِمَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ أَنْ يَزِيدَ قَوْلُهُ أَوْ دُخُولُ مَائِهِ الْمُخْتَرَمَ. قوله: (لِإِمَّا مَرَّ) أَي آفَقًا وَاللَّامُ عِلَّةٌ يَقُولُهُ أَي بَعْدَ عَلَيْهِ الْوَطْءَ وَقَوْلُهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ بَيَانٌ لِمَا مَرَّ أَهْ كُرْدِي. قوله: (بَعْدَ الْوَطْءِ) مُتَعَلِّقٌ بِحَيْضَةٍ أَوْ اسْتِبْرَاءٍ. قوله: (بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ) مُتَعَلِّقٌ بِالْوَضْعِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَادَّعَى بَعْدَ وَطْئِهَا اسْتِبْرَاءَ مِنْهَا بِحَيْضَةٍ كَامِلَةٍ وَأَتَى الْوَلَدَ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَكَثُرَ مِنْهَا إِلَى أَرْبَعِ سِنِينَ أَه. قوله: (وَحَلَفَ عَلَى ذَلِكَ إلخ) يَعْنِي وَلَا بُدَّ مِنْ حَلْفِهِ وَإِنْ وُاقَفَتْ إلخ أَهْ رَشِيدِي عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَا بُدَّ مِنْ حَلْفِهِ مَعَ دَعْوَى الْاسْتِبْرَاءِ وَعِبَارَةُ سَمٍ وَظَاهِرُ الْمُنْهَجِ وَشَرْحُهُ بَلْ صَرِيحُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْحَلْفِ أَهْ وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ وَحَلَفَ إلخ يَعْنِي وَلَا بُدَّ مِنْ حَلْفِهِ وَإِنْ وُاقَفَتْ الْأُمَةُ إلخ أَه.

قوله: (بِذَلِكَ) أَي بِالْحَلْفِ مَعَ دَعْوَى الْاسْتِبْرَاءِ أَهْ ش. قوله: (وَهُوَ لَا يُكْتَفَى بِهِ هُنَا) أَي فِي فِرَاشِ الْأُمَةِ بَلْ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْإِفْرَارِ بِالْوَطْءِ أَوْ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. قوله: (بِخِلَافِ التَّكَاحِ) أَي لِأَنَّ فِرَاشَهُ أَقْوَى مِنْ فِرَاشِ الْمَلِكِ إِذْ مَقْصُودُ التَّكَاحِ التَّمَتُّعُ وَالْوَلَدُ وَمِلْكُ الْيَمِينِ قَدْ يَقْصَدُ بِهِ خِدْمَةٌ أَوْ تِجَارَةٌ وَلِهَذَا

كَوْطِءِ الْخَصِيِّ كَمَا رَجَحَهُ الْبُلْقِينِي وَغَيْرُهُ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْوَلَدَ يَلْحَقُهُ مَا لَمْ يَتَّفِعْ بِالْيَمِينِ وَبِاسْتِدْخَالِهِ الْمَنِيِّ الْمُخْتَرَمَ وَالْحَقُّ الْبُلْقِينِي الْمَجْبُوبُ فِي ذَلِكَ بِالْخَصِيِّ وَالْأَقْرَبُ كَمَا قَالَه شَيْخُنَا أَنَّهُ كَيْسٌ مِثْلُهُ لِأَنَّ وَطْءَ ذَلِكَ مُمَكِّنٌ بِخِلَافِ وَطْءِ هَذَا فَانْتَقَى كَوْنُ الْأُمَةِ فِرَاشًا لَهُ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَثْبُتُ بِالْوَطْءِ وَاسْتِدْخَالِ الْمَنِيِّ وَكِلَاهُمَا مُتَتَّفِعٌ هُنَا وَإِنَّمَا لِحَقُّهُ وَلَدٌ زَوْجَتِهِ لِأَنَّ الْإِمْكَانَ يَكْفِي هُنَاكَ لَا هُنَا لَا بِمُجَرَّدِ الْمَلِكِ فَلَوْ خَلَا بِهَا بِلَا وَطْءٍ أَوْ وَطْئِهَا فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ أَوْ فِي الدُّبُرِ مَثَلًا قَوْلَدَتْ وَلَدًا يُمَكِّنُ كَوْنُهُ مِنْهُ لَمْ يَلْحَقْهُ بِخِلَافِ الزَّوْجَةِ لِأَنَّ فِرَاشَ التَّكَاحِ أَقْوَى مِنْ فِرَاشِ الْمَلِكِ إِذْ مَقْصُودُ التَّكَاحِ التَّمَتُّعُ وَالْوَلَدُ وَمِلْكُ الْيَمِينِ قَدْ يَقْصَدُ بِهِ خِدْمَةٌ أَوْ تِجَارَةٌ وَلِهَذَا لَا يَنْكِحُ مَنْ لَا تَحِلَّ وَيَمْلِكُ مَنْ لَا تَحِلَّ وَلَوْ قَالَ كُنْتُ أَطَاً وَأَعَزِلُ لِحَقِّهِ لِأَنَّ الْمَاءَ قَدْ يَسْبِقُهُ إِلَى الرَّجَمِ وَهُوَ لَا يُحْسُ بِهِ بِخِلَافِهِ فِي الْوَطْءِ فِي غَيْرِ الْفَرْجِ لِأَنَّ سَبْقَ الْمَاءِ مِنْ غَيْرِهِ إِلَيْهِ بَعِيدٌ أَه. قوله: (عَلَى الْمُعْتَمَدِ) كَتَبَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِخَطِّهِ عَلَى كُتُبٍ مُتَعَدِّدَةٍ أَنَّهُ الْمُعْتَمَدُ خِلَافًا لِمَنْ نَسَبَ إِلَيْهِ خِلَافَ ذَلِكَ. قوله: (وَإِنْ وُاقَفَتْ الْأُمَةُ) إِلَى قَوْلِهِ: (لِأَجْلِ حَقِّ الْوَلَدِ) كَذَا م ر وَعِبَارَةُ الْمُنْهَجِ إِلَّا أَنْ نَفَاهُ وَادَّعَى اسْتِبْرَاءً أَي بَعْدَ الْوَطْءِ وَحَلَفَ وَوَضَعَتْهُ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ أَي فَلَا يَلْحَقُهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَإِنَّمَا حَلَفَ لِأَجْلِ حَقِّ الْوَلَدِ أَهْ وَظَاهِرُهُ بَلْ صَرِيحُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْحَلْفِ وَلَمْ يَتَّعَرَّضْ لَهُ فِي

أَمَا لَوْ أَتَتْ بِهِ لِدُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْإِسْتِبْرَاءِ فَلْيَحَقِّقْهُ وَيَلْغُو الْإِسْتِبْرَاءَ وَوَقَعَ فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ هُنَا أَنَّ لَهُ نَفْيَهُ بِاللَّعَانِ وَرَدُّهُ بِأَنَّهُ سَهْوٌ لِمَا فِيهِ فِي بَابِهِ وَفِي الْعَزِيزِ هُنَا وَجَمَعَ الْمُتَنُّ بَيْنَ نَفْيِ الْوَلَدِ وَدَعَايِ الْإِسْتِبْرَاءِ تَصْوِيرٌ أَوْ قَيْدٌ لِلْخِلَافِ فِي الرُّوْضَةِ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ لَهُ نَفْيُهُ بِالْيَمِينِ وَإِنْ لَمْ يَدْعُ الْإِسْتِبْرَاءَ فَإِنْ نَكَلَ فَوْجَاهُ أَحَدُهُمَا وَرَجَحَ أَنَّهُ مُتَوَقِّفٌ لِلْحَقِّ عَلَى يَمِينِهَا فَإِنْ نَكَلَتْ فَيَمِينُ الْوَلَدِ بَعْدَ بُلُوغِهِ وَقَضِيَّةُ عِبَارَتِهَا أَنَّ اقْتِصَارَهُ عَلَى دَعَايِ الْإِسْتِبْرَاءِ كَافٍ فِي نَفْيِهِ عَنْهُ إِذَا حَلَفَ عَلَيْهِ (فَإِنْ أَنْكَرْتَ الْإِسْتِبْرَاءَ) وَقَدْ أَدْعَتْ عَلَيْهِ أُمِّيَّةُ الْوَلَدِ (حَلَفَ) وَيَكْفِي فِي حَلْفِهِ (أَنَّ الْوَلَدَ لَيْسَ مِنْهُ) وَلَا يَجِبُ تَعَرُّضُهُ لِلْإِسْتِبْرَاءِ وَلَا يُجْزِيهِ الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ الْأَوَّلُ

لَا يُنْكَحُ مَنْ لَا تَحِلُّ وَيَمْلِكُ مَنْ لَا تَحِلُّ أَهْ سَمِ عَنْ الْإِمْدَادِ . قُودُ : (أَمَا لَوْ أَتَتْ بِهِ الْإِنِّ) مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ . قُودُ : (هُنَا) أَيِ فِي بَابِ الْإِسْتِبْرَاءِ . قُودُ : (أَنَّ لَهُ نَفْيَهُ الْإِنِّ) أَيِ : فِيمَا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ . قُودُ : (وَرَدُّهُ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ عَلَى الصَّحِيحِ كَمَا سَبَقَ فِي اللَّعَانِ أَهْ وَنُسِبَ فِي ذَلِكَ لِلْسَّهْوِ فَإِنَّ السَّابِقَ هُنَاكَ تَضْحِيحُ الْمَنْعِ وَهُوَ كَذَلِكَ هُنَا فِي كَلَامِ الرَّافِعِيِّ أَهْ . قُودُ : (تَصْوِيرٌ) خَبَرٌ وَجَمَعَ الْمُتَنُّ . قُودُ : (فَقِيَ الرُّوْضَةِ الْإِنِّ) اسْتِذْلَالٌ عَلَى كَوْنِ الْجَمْعِ لِمُجَرَّدِ التَّصْوِيرِ . قُودُ : (أَحَدُهُمَا وَرَجَحَ) رَجَّحَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَهْ سَمِ وَعِبَارَةُ النَّهَايَةِ أَحَدُهُمَا تَوَقَّفُ الْحَقِّ عَلَى يَمِينِهَا الْإِنِّ وَثَانِيَهُمَا وَهُوَ الْأَصَحُّ لِحَقِّ الْوَلَدِ بِكَوْلِهِ أَهْ . قُودُ : (وَقَضِيَّةُ عِبَارَتِهَا) أَيِ عِبَارَةُ الرُّوْضَةِ الْمَارَّةِ أَيْفًا . قُودُ : (إِذَا حَلَفَ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى نَفْيِ الْوَلَدِ عَنْهُ لَا عَلَى الْإِسْتِبْرَاءِ أَخَذًا وَمِمَّا يَأْتِي .

قُودُ (سُنُّ) : (حَلَفَ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ بِخَطِّهِ أَيِ السَّيِّدُ عَلَى الصَّحِيحِ أَهْ مُغْنِي . قُودُ : (وَلَا يُجْزِيهِ الْاِقْتِصَارُ الْإِنِّ) مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ : (وَقَضِيَّةُ عِبَارَتِهَا الْإِنِّ) الْمُصَرَّحُ بِأَجْزَاءِ الْاِقْتِصَارِ عَلَيْهِ يَدُلُّ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ إِنْكَارِهَا الْإِسْتِبْرَاءَ مَعَ دَعَايِ الْأُمِّيَّةِ وَعَدَمِ إِنْكَارِهَا . أَهْ سَمِ أَقُولُ فِي دَعَايِ دَلَالَةٍ مَا ذَكَرَ عَلَى الْفَرْقِ تَوَقَّفُ ظَاهِرٌ إِذَا الْإِجْزَاءُ فِيمَا سَبَقَ بِالنُّسْبَةِ إِلَى الدَّعَايِ لَا الْيَمِينِ كَمَا نَبَّهْتُ عَلَيْهِ وَعَدَمُ الْأَجْزَاءِ هُنَا بِالنُّسْبَةِ إِلَى الْيَمِينِ لَا الدَّعَايِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ السَّابِقِ .

الرُّوْضِ وَلِمَا قَالَ فِي التَّنْبِيهِ وَلَا يَنْتَفِي عَنْهُ إِلَّا أَنَّ يَدْعَى الْإِسْتِبْرَاءَ وَيَحْلِفَ عَلَيْهِ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ فِي صَحِيحِهِ إِنَّ الْأَصَحَّ عَدَمُ وَجُوبِ الْحَلْفِ عَلَى الْإِسْتِبْرَاءِ وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِقَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي وَجَمَعَ الْمُتَنُّ بَيْنَ نَفْيِ الْوَلَدِ وَدَعَايِ الْإِسْتِبْرَاءِ فَلَا مَعْنَى لَوْ جُوبِ الْحَلْفِ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ .

قُودُ : (أَحَدُهُمَا وَرَجَعَ) رَجَّحَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ . قُودُ : (أَحَدُهُمَا الْإِنِّ) وَثَانِيَهُمَا وَهُوَ الْأَصَحُّ لِحَقِّ الْوَلَدِ بِكَوْلِهِ شَرْحُ م ر . قُودُ : (وَقَضِيَّةُ عِبَارَتِهَا الْإِنِّ) كَذَا شَرْحُ م ر . قُودُ : (وَلَا يَجِبُ تَعَرُّضُهُ لِلْإِسْتِبْرَاءِ) وَإِذَا حَلَفَ عَلَى الْإِسْتِبْرَاءِ فَهَلْ يَقُولُ اسْتَبْرَأْتُهَا قَبْلَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَلَا ذَنْبُهَا هَذَا الْوَلَدُ أَوْ يَقُولُ وَلَدْتُهِ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ بَعْدَ اسْتِبْرَائِي فِيهِ وَجَاهُ الْأَوْجَهِ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا كَافٍ فِي حَلْفِهِ لِحَصُولِ الْمَقْصُودِ بِهِ . شَرْحُ م ر . قُودُ : (وَلَا يُجْزِيهِ الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهِ) مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَقَضِيَّةُ عِبَارَتِهَا الْإِنِّ الْمُصَرَّحُ بِأَجْزَاءِ الْاِقْتِصَارِ عَلَيْهِ يَدُلُّ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ إِنْكَارِهَا الْإِسْتِبْرَاءَ مَعَ دَعَايِ الْأُمِّيَّةِ وَعَدَمِ إِنْكَارِهَا وَلَمْ يَتَعَرَّضْ م ر لِقَوْلِ الشَّارِحِ وَلَا يُجْزِيهِ الْإِنِّ .

وفيه إشكالٌ أُجبت عنه في شرح الإرشاد (وقيل يجب تعرضه للاستبراء) ليثبت بذلك دعواه (ولو ادَّعت استيلاً فأنكر أصل الوطء وهناك ولدٌ لم) يلحقه لعدم ثبوت الفراش ولم (يخلف)

قوله: (وفيه إشكالٌ أُجبت عنه في شرح الإرشاد) عبارته واستشكله في المطلب من حيث إن يمينه لم يوافق دعواه الاستبراء. ولذا قلنا في الدعوى إذا أجاب بنفي ما ادَّعى عليه لم يخلف إلا على ما أجاب به ولا يكفي أن يخلف أنه لا حق له عليه إلا أن يكون ذلك هو جوابه في الدعوى وقد يجاب عنه بأن قوله ليس متي هو المقصود بالذات والاستبراء وسيلة إليه فوجب التعرض للمقصود ولم يكتفِ بذكر وسيلة لأنه قد يتخلف عنها اسم بحذف.

قوله (سني): (يجب تعرضه) أي مع حليفه المذكور.

(نزع): لو وطئ أمته واستبرأها ثم اعتقها ثم أتت بولدٍ ليستة أشهر من العتق لم يلحقه اهـ مغني.

قوله (سني): (ولو ادَّعت استيلاً إلخ) أفهم صحة دعوى الأمة الاستيلاء وهو كذلك نهايةً ومغني أي ثم بعد دعواها تطلب منه جوابٌ منعه بطريقه ع ش.

قوله (سني): (أصل الوطء) أي ودخول مائه المخترم في قبلها. قوله: (لم يلحقه) أي وإن أشبهه بل

قوله: (وفيه إشكالٌ أُجبت عنه في شرح الإرشاد) عبارته واستشكله في المطلب من حيث إن يمينه لم يوافق دعواه الاستبراء. ولذلك قلنا في الدعوى إذا أجاب بنفي ما ادَّعى به عليه لم يخلف إلا على ما أجاب ولا يكفي أن يخلف أنه لا حق له عليه إلا أن يكون ذلك هو جوابه في الدعوى وفارق نفي الولد في النكاح بأن نفيه لم يعمد دعوى الاستبراء فيه فلذلك لم يشترط التعرض في نفيه إلى ذكره واستظهر الزكشي ما قاله وقد يجاب عنه بأن قوله ليس متي هو المقصود بالذات والاستبراء وسيلة إليه فوجب التعرض للمقصود ولم يكتفِ بذكر وسيلة لأنه قد يتخلف عنها وإنما لم يكن لا حق له على ما إذا ادَّعى عليه بشيء خاص لأن العام غير الخاص على أن الحق له إطلاقات فلم يتحقق شموله للمدعي فيه العين انتهت عبارته ولباحث أن يقول في قوله لأن العام غير الخاص لا أثر للمغايرة مع كون هذا العام نصاً في العموم وقد صرحوا بأن التكررة المنفية بلا نص في العموم كما صرحوا بأن العام يدل على كل فرد مطابقة فلا أثر لهذه المغايرة مع تناول هذا العام للمدعي نصاً ودلالته عليه مطابقة وفي قوله على أن الحق إلخ أن الحق باختيار تلك الإطلاقات إما من قبيل المتواطئ أو من قبيل المشترك. فإن كان الأول فهو قوله عام بجميع تلك المعاني على وجه الخصوصية إلخ ما تقدم فلا أثر لمجرد أن له إطلاقات وإن كان الثاني فكذلك بناء على ما عليه الشافعي وأنه قوله من صحة استعمال المشترك في معنيته مثلاً وظهوره فيهما عند التجرد عن القرائن قال الجلال المحلي في حد العام من جمع الجوامع ومن العام اللفظ المستعمل في حقيقته أو حقيقته ومجازه أو مجازية على الراجح المتقدم من صحة ذلك ويصدق عليه الحد كما يصدق على المشترك المستعمل في أفراد معنى واحد لأنه مع قرينة الواحد لا يصلح لغيره اهـ قتأمل.

قوله (سني): (ولو ادَّعت استيلاً فأنكر أصل الوطء وهناك ولدٌ إلخ) قال في الروض والسيّد المؤكّر للوطء أي الذي ادَّعته أمته لا بحلفٍ على نفيه ولو كان ثم ولدٌ أي لأن الأصل عدم الوطء مع كون



هو (على الصحيح) إذ لا ولاية لها على الولد حتى تثوب عنه في الدعوى ولم يسبق منه إقرار بما يقتضي اللّٰحق وبه فازق حلفه فيما مرّ لإقراره ثم بالوطء أمّا إذا لم يكن ثمّ ولد فلا يحلف جزماً كما قالاه لكن قال ابن الرّفعة لكن ينبغي حلفه جزماً إذا عرّضت على البيع لأنّ دعواها حينئذ تنصرف إلى حرّيتها لا إلى ولدها ويُرَدُّ بمنع قوله لا إلى إلخ بل الانصراف يتمخّض له إذ لا سبب للحرّية غيره وأيضاً هو حاضر والحريّة مُنتظرة والانصراف للحاضر أقوى فتعيّن. (ولو قال من) أتت موطوءته بولد (وطفت) ها (وعزّلت) عنها (لحقه) الولد (في الأصح) لأنّ الماء قد يسبق من غير إحساس به.

وإنّ ألحقه به القائف لاثنياء سببه اهـ ع ش. قول: (إذ لا ولاية إلخ) عبارة المُغني لموافقته للأصل من عدم الوطء وكان الولد منفياً عنه اهـ. قول: (ولم يسبق) إلى قوله: (قال ابن الرّفعة) في المُغني.  
 قول: (فلا يحلف) مُتعمّد اهـ ع ش. قول: (ويُرَدُّ بمنع إلخ) لا يخفى ما فيه وقوله إذ لا سبب للحرّية إلخ فيه أنّه قد لا يقصد إلّا المطلوب لا سببه وقوله والحريّة مُنتظرة قد يقال مراد ابن الرّفعة بحرّيتها حتّى حرّيتها وهو حاضر لا مُنتظر اهـ سم.  
 قول (سني): (لحقه في الأصح).

(خاتمة): لو اشترى زوجته وأتت بولد يُمكن كونه من النكاح والملك بأنّ ولدته ليست أشهر فأكثر من الوطء بعد الشراء وأقلّ من أربع سنين من الشراء لم تصر أمّ ولد إلّا إن أقرّ بوطء بعد الملك بغير دعوى استبراء يُمكن حدوث الولد بعده بأنّ لم يدّعه أو ادّعه وولدت لدون ستة أشهر من الاستبراء فتصير أمّ ولد ولو زوج أمته فطلقت قبل الدخول وأقرّ السيّد بوطئها فولدت ولداً لزمن يَحْتَمِلُ كونه منهما لحق السيّد عملاً بالظاهر وصارت أمّ ولد له مُغني.



النسب حقاً لها قال في شرحه وظاهر أنّه لا بُدّ من حلفه إن ادّعت أميّة الولد كما صرّح به الإمام لأنّ لها فيها حقاً وإن اقتضى كلامه تبعاً لصريح كلام أضليه خلافه تَبَّه على ذلك البلقيني وقال إنّ ما في الروضة وأضليه لا يُعرف لأحد من الأصحاب اهـ. قول: (ويُرَدُّ بمنع إلخ) لا يخفى ما فيه. قول: (إذ لا سبب للحرّية غيره) فيه أنّه قد لا يقصد إلّا المطلوب لا سببه. قول: (والحريّة مُنتظرة) قد يقال مراد ابن الرّفعة بحرّيتها حتّى حرّيتها وهو حاضر لا مُنتظر والله تعالى أعلم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الرِّضَاعِ

هو بفتح أوله وكسره وقد بُدِّلَ ضاؤه تاءً لغةً اسمٌ لِمَصِّ الثديِ وشُرْبِ لَبَنِهِ وشرعاً اسمٌ لِحُصُولِ لَبَنِ امْرَأَةٍ أو ما حَصَلَ منه في جَوْفِ طِفْلٍ بِشُرُوطِ تَأْتِي وهي مع ما يَتَفَرَّعُ عليها المقصودُ بالبَابِ وأما مُطْلَقُ التحريمِ به فقد مرَّ في بابِ ما يَحْرُمُ مِنَ التَّكَاحِ والأصلُ فيه الْكِتَابُ وَالشُّنَّةُ وإجماعُ الأُمَّةِ وسببُ تَحْرِيمِهِ أَنَّ اللَّبْنَ جِزْءُ الْمُرْضِعَةِ وقد صار من أَجْزَاءِ الرِّضِيعِ فَأَشْبَهَ مِنْهَا فِي التَّسْبِ وَلِقْصُورِهِ عنه لم يَبْثُثْ له من أَحْكَامِهِ سِوَى الْمَحْزَمَةِ دونِ نَحْوِ إِزْثٍ وَعَتَقٍ وَشَقُوطِ قَوْدٍ وَرَدِّ شَهَادَةٍ وَفِي وَجْهِ ذِكْرِ هُنَا مَعَ أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ الْأَنْسَبُ بِهِ ذِكْرُهُ عَقِبَ مَا يَحْرُمُ مِنَ التَّكَاحِ غُمُوضٌ وَقَدْ يُقَالُ فِيهِ إِنَّ الرِّضَاعَ وَالْعِدَّةَ بَيْنَهُمَا تَشَابُهُ فِي تَحْرِيمِ التَّكَاحِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ الرِّضَاعِ)

□ قَوْلُهُ: (هو بفتح أوله) إلى قوله: (وفي وجهه ما ذكره) في الْمُغْنِي إِنْ قَوْلُهُ: (وقد بُدِّلَ ضاؤه تاءً) وإلى (التَّشْبِيهِ الْأَوَّلِ) فِي الْهُيَاةِ بِلَا مُخَالَفَةٍ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ سَأَلْتُهُ عَلَيْهَا. □ قَوْلُهُ: (بفتح أوله وكسره) وقد يُقَالُ الرِّضَاعَةُ بِإِثْبَاتِ التَّاءِ فِيهِمَا مُغْنِي وَشَيْخُنَا. □ قَوْلُهُ: (وقد بُدِّلَ إلخ) ظَاهِرُهُ عَلَى اللَّغَتَيْنِ اهـ ع ش.  
□ قَوْلُهُ: (لغةً اسمٌ لِمَصِّ الثديِ إلخ) هو أَخْصَصُ مِنَ الْمَعْنَى الشَّرْعِيِّ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لَا يَشْمَلُ مَا إِذَا حَلَبَ اللَّبَنَ فِي إِنَاءٍ وَسَقَى لِلْوَلَدِ أَوْ تَنَاوَلَهُ مَا حَصَلَ مِنْهُ كَالْجُبْنِ وَأَعْمَ مِنْهُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ يَشْمَلُ الرِّضَاعَ مِنْ بِهِيمَةٍ أَوْ فَوْقَ حَوْلَيْنِ اهـ بِجَيْرِ مِي. □ قَوْلُهُ: (وشُرْبِ لَبَنِهِ) أَي مَعَ شُرْبِهِ اهـ شَيْخُنَا. □ قَوْلُهُ: (أو ما حَصَلَ مِنْهُ) كَالزُّبْدِ وَالْجُبْنِ اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (فِي جَوْفِ طِفْلٍ) أَي لِمَعِدَتِهِ أَوْ دِمَاجِهِ مُغْنِي وَشَرَحَ الْمُنْهَجُ.  
□ قَوْلُهُ: (وهي) أَي الشُّرُوطُ اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (المقصودُ إلخ) خَبَرٌ وَهِيَ. □ قَوْلُهُ: (به) أَي الرِّضَاعُ.  
□ قَوْلُهُ: (فيه) أَي تَحْرِيمِ الرِّضَاعِ اهـ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وإجماعُ الأُمَّةِ) أَي عَلَى أَصْلِ التَّحْرِيمِ بِهِ وَالْأَقْفَى تَفَاصِيلُهُ خِلَافَ بَيِّنَتِهِمْ اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (فَأَشْبَهَ مِنْهَا) أَي وَلَمَّا كَانَ حُصُولُهُ بِسَبَبِ الْوَلَدِ الْمُتَعَقِّدِ مِنْ مِنْهَا وَمَنَّى الْفَحْلُ سَرَى إِلَى الْفَحْلِ وَأَصُولُهُ وَخَوَاشِيهِ كَمَا يَأْتِي وَنَزَلَ مَنْزِلَةً مَنِيهِ فِي التَّسْبِ أَيْضًا. اهـ ع ش.  
□ قَوْلُهُ: (وَلِقْصُورِهِ) أَي اللَّبَنِ عَنْهُ أَي الْمَنِيِّ وَقَوْلُهُ دُونَ نَحْوِ إِزْثٍ أَي كَسْقُوطِ حَدٍّ وَوُجُوبِ نَفَقَةٍ وَعَدَمِ حَبْسِ الْوَالِدِ لِلذَّيْنِ الْوَلَدِ اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وفي وجهه ذكره) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ غُمُوضٌ. □ قَوْلُهُ: (هنا) أَي عَقِبَ الْعِدَّةِ. □ قَوْلُهُ: (غُمُوضٌ) أَي خَفَاءُ اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (فيه) أَي وَجْهَ ذِكْرِهِ هُنَا.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ الرِّضَاعِ)

فجعل عقبتها لا عقبت تلك لأن ذاك لم يذكر فيه إلا الذوات المحرمة الأنسب بمحلّه من ذكر شروط التحريم. وأركاناه رضيع ولبن وموضع (إنما يثبت) الرضاع المحرم (بلبن امرأة) لا رجل لأن لبنه لا يصلح للغذاء نعم، يُكره له ولفرعه نكاح من ارتضعت منه للخلاف فيه ولا تخفى إلا إن بان أنثى ولا بهيمة فيما لو ارتضعت منها ذكر وأنثى لأنه لا يصلح لإغذاء الولد صلاحية لبن آدمية ولأن الأخوة لا تثبت بدون الأمومة أو الأبوة وإن أمكن ثبوت الأمومة دون الأبوة وعكسه كما يأتي آدمية كما عرّف به الشافعي رحمه الله فلا يثبت بلبن جنينة لأنه تلوّ النسب لخبر «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» والله تعالى قطع النسب بين الجن والإنس قاله

• قوله: (لأن ذاك) أي باب ما يحرم من النكاح. • قوله: (لم يذكر فيه إلا الذوات إلخ) فيه أن الذوات المحرمة إنما ذكرت هناك باعتبار تحريمها المتوقف على تلك الشروط فلذلك تلك الشروط هناك غاية المناسبة وأنسية ذكر الذوات المحرمة هناك لا تعارض مناسبة ذكر تلك الشروط هناك أيضًا اسم. • قوله: (وأركاناه) إلى (التثنية الأولى) في المعنى إلا قوله: (لأنه لا يصلح) إلى (لأن الأخوة) وقوله: (أو الأبوة) إلى (آدمية) وقوله: (وقضيته) إلى المتن وقوله: (نعم) إلى المتن. • قول (سني: (بلبن امرأة)).

(فائدة): الواجب على النساء أن لا يرضعن كل صبي من غير ضرورة وإذا أرضعن فليحفظن ذلك ويُسهرنه ويكتبنه احتياطًا كذا أفاده الكمال بن الهمام الحنفى في شرح الهداية اه سيّد عمر. • قوله: (ولفرجه) أي ولأصوله وحواشيه على قياس ما يأتي من انتشار الحرمة إلى أصول وفروع وحواشي المُرْضِعة وذوي اللبن سم على حجاج ع ش. • قوله: (إلا إن بان أنثى) فلو مات قبله لم يثبت التحريم فللرضيع نكاح أم الخنثى ونحوها كما نقله الأذرعى عن المتولي مغني وشيخنا. • قوله: (وإن أمكن ثبوت الأمومة) أي كما لو أرضعت البكر طفلًا. • وقوله: (وعكسه كما يأتي) أي في قول المصنف: (ولو كان لرجل خمس مستولدات إلخ) اه ع ش. • قوله: (آدمية) نعمت امرأة. • قوله: (فلا يثبت بلبن جنينة) وفاقًا للمعنى وشيخ الإسلام وخلافًا للنهاية كما يأتي. • قوله: (لأنه) أي الرضاع تلوّ النسب بكسر فسكون أي فرعه. • قوله: (والله تعالى قطع النسب بين الجن والإنس) أي بقوله تعالى ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [النحل: ٧٢] اه عناني.

• قوله: (لم يذكر فيه إلا الذوات المحرمة الأنسب بمحلّه) فيه بحث لأن الذوات المحرمة لم تذكر فيه إلا باعتبار تحريمها المتوقف على تلك الشروط هناك غاية المناسبة أو أنسية ذكر الذوات المحرمة لا تعارض مناسبة ذكر الشروط أيضًا وكان الأوجه حذف هذا التقى أعني قوله لا عقبت تلك والافتصار على ما قبله لأنه وجه مناسبة لذكره هنا وإن وجدت مناسبة أخرى لذكره هناك ولو آتم من هذه المناسبة. • قوله: (نعم يكره له ولفرجه) هل وأصوله وحواشيه على قياس ما يأتي من انتشار الحرمة إلى أصول وفروع وحواشي المُرْضِعة ذوي اللبن.

الزركشي وقضيته أنه مَبْنِيٌّ عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ حُرْمَةِ تَنَاضُحِهِمَا أَمَّا عَلَى مَا عَلَيْهِ جَمْعٌ مِنْ جِلِّهِ فَيَحْرُمُ وَهُوَ مُتَّجِعٌ (حَيَّةٌ) حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ لَا مِنْ حَرَكَتِهَا حَرَكَةُ مَذْبُوحٍ وَلَا مَيِّتَةٍ خِلَافًا لِلْأُيُمَّةِ الثَّلَاثَةِ كَمَا لَا تَبْتِثُ حُرْمَةُ الْمُصَاهَرَةِ بِوَطْئِهَا وَلَأنَّهُ مُتَّفَعٌ مِنْ جُنَّةٍ مُتَّفَكَةٍ عَنِ الْجِلِّ وَالْحُرْمَةِ كَالْبَهِيمَةِ وَبِهِ انْدَفَعَ قَوْلُهُمُ اللَّبَنُ لَا يَمُوتُ فَلَا عِبْرَةَ بِظَرْفِهِ كَلْبَنٍ حَيَّةٌ فِي سِقَاءٍ نَجَسٍ نَعَمْ، يُكْرَهُ كِرَاهَةً شَدِيدَةً كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِقُوَّةِ الْخِلَافِ فِيهِ (بَلَّغَتْ تِسْعَ سِنِينَ) قَمَرِيَّةٌ تَقْرِيْبًا بِالْمَعْنَى السَّابِقِ

قوله: (عَلَى الْأَصَحِّ) مِنْ حُرْمَةِ تَنَاضُحِهِمَا وَفَاقًا لِلْمَعْنَى وَشَيْخُ الْإِسْلَام. قوله: (أَمَّا عَلَى مَا عَلَيْهِ جَمْعٌ مِنْ جِلِّهِ) وَهُوَ الْأَوَجُّهُ أَمَّا نَهَايَةُ. قوله: (فَيَحْرُمُ) وَعَلَيْهِ فَتَغْيِيرُ الشَّافِعِيِّ بِالْآدَمِيَّةِ لَمْ يَرِدْ بِهِ الْإِحْتِرَازُ عَنْ الْحَيَّةِ بَلْ هُوَ لِذُرَّةِ الْإِرْتِضَاعِ مِنْهَا إِدْعَاشٌ وَلَا يَخْفَى بَعْدَهُ. قوله: (وَهُوَ مُتَّجِعٌ) أَيِ التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ فِي الْبِنَاءِ. قوله: (لَا مِنْ حَرَكَتِهَا حُرْمَةُ مَذْبُوحٍ) قَضِيَّةٌ إِطْلَاقِيَّةٌ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي وَصُولِهَا إِلَى ذَلِكَ الْحَدِّ بَيْنَ كَوْنِهِ بِجَنَائِيَّةٍ أَوْ بِدُونِهَا وَالْمَوَافِقُ لِمَا فِي الْجَنَائِيَّاتِ اخْتِصَاصُ ذَلِكَ بِالْأَوَّلِ لَكِنَّ قَضِيَّةً مَا يَأْتِي فِي شَرْحِ رَضِيعٍ حَيٍّ مِنْ قَوْلِهِ لَا نِفَاءً لِلتَّغْدِي إِذَا أَنَّ الْمَذْكُورَ هُنَا غَيْرُهُ ثُمَّ وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْحَالَيْنِ إِدْعَاشٌ وَقَوْلُهُ لَكِنَّ قَضِيَّةً مَا يَأْتِي الْخُفْيَةُ قَدْ يُنْتَعَى أَنَّ مَا يَأْتِي فِي الرَضِيعِ وَمَا هُنَا فِي الْمُرْضِعَةِ عِبَارَةٌ شَيْخُنَا وَلَا بَلَيْنَ مَنْ انْتَهَتْ إِلَى حَرَكَةِ مَذْبُوحٍ بِجَرَاخَةٍ لِأَنَّهَا كَالْمَيِّتَةِ بِخِلَافِ مَنْ انْتَهَتْ إِلَى حَرَكَةِ مَذْبُوحٍ بِمَرَضٍ فَإِنَّهُ يَبْتِثُ الرَضَاعُ بَلَيْنَهَا وَكَذَا فِي الْبُجَيْرِ مِمَّا عَنِ الْحَلْبِيِّ وَاسْمٌ عَلَى الْمَنْهَجِ. قوله: (مُتَّفَكَةٌ عَنِ الْجِلِّ الْخُفْيَةُ) أَيِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا إِبَاحَةُ شَيْءٍ لَهَا وَلَا تَحْرِيمُ شَيْءٍ عَلَيْهَا لِخُرُوجِهَا عَنْ صَلَاحِيَّةِ الْخِطَابِ كَالْبَهِيمَةِ سَمِعَ وَعَاشَ. قوله: (كَلْبَنٍ حَيَّةٌ) أَيِ امْرَأَةٍ حَيَّةٍ. قوله: (فِي سِقَاءٍ نَجَسٍ) أَيِ عَلَى الْقَوْلِ بِنَجَاسَةِ الْآدَمِيَّةِ بِالْمَوْتِ مُعْنَى وَسَيِّدُ عَمَرٍ. قوله: (نَعَمْ يُكْرَهُ كِرَاهَةً الْخُفْيَةُ) أَيِ نِكَاحُ نَحْوِ فَرْعٍ مَنْ تَحْرُمُ مُنَاقَحَتُهَا بِتَقْدِيرِ الرَضَاعِ مِنْهَا حَيَّةٌ.

(فَرْعٌ): لَوْ خَرَجَ اللَّبَنُ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ الْمُعْتَادِ أَوْ مِنْ تَذِيٍّ زَائِدٍ فَقِيَاسُ تَفْصِيلِ خُرُوجِ الْمَنِيِّ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ خَرَجَ مُسْتَحْكَمًا بَأَنَّهُ لَمْ يَحِلَّ خُرُوجُهُ عَلَى مَرَضٍ حُرْمٍ وَلَا فَلَائِسٍ مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ انْخَرَقَ تَذِيُّهَا وَخَرَجَ مِنْهُ اللَّبَنُ فَلَا يُقَالُ فِيهِ هَذَا التَّفْصِيلُ بَلِ الْأَقْرَبُ التَّحْرِيمُ قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ انْكَسَرَ صُلْبُهُ فَخَرَجَ مِنْهُ حَيْثُ قَالُوا بِوُجُوبِ الْغُسْلِ فِيهِ وَبِثَلَّةٍ فِي التَّحْرِيمِ مَا لَوْ اسْتَوْصِلَ تَذِيُّهَا وَخَرَجَ اللَّبَنُ مِنْ أَصْلِهِ إِدْعَاشٌ. قوله: (بِالْمَعْنَى السَّابِقِ) . . . الْخُفْيَةُ وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ نَقْضُهَا عَنِ الشَّعْبِ بِمَا لَا يَسَعُ حَيْضًا وَطَهْرًا عَاشَ أَيِ بَأَنَّهُ يَكُونُ أَقَلُّ مِنْ سِتَّةِ عَشَرَ يَوْمًا شَيْخُنَا.

(فَرْعٌ): لَوْ خَرَجَ اللَّبَنُ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ الْمُعْتَادِ فَهَلْ يُؤْثَرُ مُطْلَقًا أَوْ فِيهِ نَحْوُ تَفْصِيلِ الْغُسْلِ بِخُرُوجِ الْمَنِيِّ مِنْ ذَلِكَ فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ الْقِيَاسَ الثَّانِي وَكَذَا لَوْ خَرَجَ مِنْ تَذِيٍّ زَائِدٍ فَهَلْ يُؤْثَرُ مُطْلَقًا أَوْ يُفْصَلُ فِيهِ. قوله: (أَمَّا عَلَى مَا عَلَيْهِ جَمْعٌ مِنْ جِلِّهِ) وَهُوَ الْأَوَجُّهُ شَرْحٌ م. ر. قوله: (مُتَّفَكَةٌ عَنِ الْجِلِّ وَالْحُرْمَةِ) كَانَ الْمُرَادُ عَنِ الْجِلِّ لَهَا وَالْحُرْمَةُ عَلَيْهَا أَيِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا جِلٌّ شَيْءٌ وَلَا حُرْمَتُهُ لِخُرُوجِهَا عَنْ صَلَاحِيَّةِ الْخِطَابِ كَالْبَهِيمَةِ.

في الحيض ولو بكَرًا خَلِيقَةً دُونَ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا لَا تَحْتَمِلُ الْوِلَادَةَ وَاللَّبْنَ الْمُحَرَّمُ فَرْعُهَا.  
 (وَلَوْ حَلَبَتْ) لَبَنُهَا الْمُحَرَّمُ وَهُوَ الْخَامِسُ أَوْ خَمْسُ دُفْعَاتٍ أَوْ حَلَبَتْ غَيْرَهَا أَوْ نَزَلَ مِنْهَا بِلَا حَلَبٍ  
 ثُمَّ مَاتَتْ (فَأَوْجَزَ) طِفْلٌ مَرَّةً فِي الْأُولَى وَخَمْسَ مَرَّاتٍ فِي الثَّانِيَةِ (بَعْدَ مَوْتِهَا حَرَمَ) بِالتَّشْدِيدِ هُنَا  
 وَفِيمَا بَعْدَ (فِي الْأَصَحِّ) لَا نِفْصَالَهُ مِنْهَا وَهِيَ غَيْرُ مُتَّفَكَةٍ عَنِ الْحِلِّ وَالْحَرَمَةِ (وَلَوْ جُبْنُ أَوْ نُزِعَ مِنْهُ  
 زُبْدٌ) وَأُطْعِمَ الطِّفْلُ ذَلِكَ الْجُبْنَ أَوْ الزُّبْدَ أَوْ سَقَاهُ الْمَنْزُوعَ مِنْهُ الزُّبْدَ (حَرَمَ) لِحُصُولِ التَّغْذِي.  
 (تَنْبِيْهُ) قَضِيَّةُ هَذَا الصَّنِيعِ الَّذِي تَبِعَتْ فِيهِ غَيْرِي حَيْثُ عُمِّمْ فِي الْمَطْعُومِ وَخُصِّصَ الْمُسْقِي بِمَا  
 نُزِعَ زُبْدُهُ أَنَّ الْمَنْزُوعَ مِنْهُ الْجُبْنَ وَهُوَ الْمُسَمَّى عَلَى الشُّنَّةِ الْعَامَّةِ بِالْمُضِلِّ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ الْمُضِلَّ  
 الْحَقِيقِيَّ وَهُوَ مَاءُ الْأَقِطِ بَعْدَ غَلْيَانِهِ وَعَضْرِهِ عَلَى أَحَدِ تَفْسِيرَيْهِ فِي الرُّبَا لَا يَحْرُمُ هُنَا وَيُوجِّهُ بِأَنَّهُ  
 انْسَلَخَ عَنْهُ اسْمُ اللَّبَنِ وَصِفَاتُهُ بِالْكُلِّيَّةِ بِخِلَافِ الْمَنْزُوعِ مِنْهُ الزُّبْدُ لِيَقَابِلَهُمَا فِيهِ وَعَجِبْتُ أَنَّ  
 الرُّوضَةَ وَفُرُوعَهَا وَغَيْرَهُنَّ فِيمَا عَلِمْتُ لَمْ يَتَعَرَّضُوا لِلْمَنْزُوعِ مِنْهُ زُبْدٌ وَلَا جُبْنٌ وَلَا يُقَاسُ مَا هُنَا  
 بِمَا فِي الْفَطْرَةِ وَالرُّبَا لِاخْتِلَافِ الْمَلْحَظِ فِيهِنَّ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ. (وَلَوْ خُلِطَ) اللَّبَنُ (بِمَائِهِ) أَوْ

□ قَوْلُهُ: (دُونَ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ) فَإِنَّ انْفَصَلَ مِنْهَا اللَّبَنُ قَبْلَ التَّسْعِ بِمَا يَسَعُ حَيْضًا وَطَهْرًا وَهُوَ سِتَّةٌ عَشَرَ  
 يَوْمًا فَكَثُرَ وَلَمْ يُؤْتَرِ اهْتِشَانًا. □ قَوْلُهُ: (أَوْ خَمْسُ دُفْعَاتٍ) عَطِفَ عَلَى لَبَنِهَا الْمُحَرَّمِ. □ قَوْلُهُ: (فِي الْأُولَى)  
 أَيِ حَلَبِ الْخَامِسَةِ وَقَوْلُهُ فِي الثَّانِيَةِ أَيِ حَلَبِ خَمْسِ دُفْعَاتٍ.  
 □ قَوْلُ (سَنِي): (وَلَوْ جُبْنُ) أَيِ أَوْ جُعِلَ مِنْهُ أَقِطٌ أَوْ عَجَنَ بِهِ دَقِيقٌ اهْتِشَانًا. □ قَوْلُهُ: (الْجُبْنُ) وَمِثْلُهُ الْقِشْطَةُ  
 اهْتِشَانًا. □ قَوْلُهُ: (أَوْ الزُّبْدُ) أَيِ أَوْ السَّمْنِ بِالطَّرِيقِ الْأُولَى عِبَارَةٌ سَمَّ عَلَى الْمَنْهَجِ قَوْلُهُ مِنْ جُبْنٍ أَوْ غَيْرِهِ  
 يَشْمَلُ السَّمْنَ وَهُوَ مُتَّبَعُهُ انْتَهَتْ اهْتِشَانًا. □ قَوْلُهُ: (قَضِيَّةُ هَذَا الصَّنِيعِ) أَيِ قَوْلُهُ: (وَأُطْعِمَ الطِّفْلَ الْإِخَ).  
 □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْمُسَمَّى الْإِخَ) وَيُعْرَفُ عَنْهُمْ بِالْمِشِّ الْحَصِيرِ اهْتِشَانًا.  
 □ قَوْلُهُ: (لَا يَحْرُمُ هُنَا) مُعْتَمِدٌ سَمَّ وَعَ شَ وَشَيْخُنَا وَانْظُرْ مَا فَائِدَةُ لَفْظَةِ هُنَا. □ قَوْلُهُ: (وَلَا جُبْنُ) أَيِ وَلَا  
 الْمَنْزُوعُ مِنْهُ جُبْنٌ.  
 □ قَوْلُ (سَنِي): (بِمَائِهِ) طَاهِرٌ كَمَا أَوْ نَجَسٍ كَخَمْرِ اهْتِشَانًا. □ قَوْلُهُ: (أَوْ جَامِدٍ) إِلَى التَّنْبِيْهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا  
 قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ تَحَقَّقَ) إِلَى قَوْلِهِ: (بَقِي) وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (لَكِنْ حُكِيَ) إِلَى الْمَتَنِ وَقَوْلُهُ: (وَعَدَمُ  
 فِذْيَةٍ) إِلَى (وَعَدَمُ تَأْثِيرِ الْبَغْضِ) وَقَوْلُهُ: (وَيُظْهَرُ) إِلَى (وَلَوْ اخْتَلَطَ).

□ قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (وَلَوْ خُلِطَ بِمَائِهِ الْإِخَ) فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ وَلَا يَضُرُّ فِي التَّحْرِيمِ غَلْبَةُ الرِّيقِ لِقَطْرَةِ اللَّبَنِ  
 الْمَوْضُوعَةِ فِي الْفَمِ إِنْ حَاقًا لَهُ بِالرُّطُوبَاتِ فِي الْمَعِدَةِ اهْتِشَانًا وَفِي شَرْحِ التَّنْبِيْهِ لِابْنِ الْقَتِيبِ وَقَعَتْ قَطْرَةُ لَبَنِ  
 فِي فَمِ صَبِيٍّ وَاخْتَلَطَتْ بِرَيْقِهِ ثُمَّ وَصَلَ إِلَى جَوْفِهِ فَطَرِيقَانِ أَحَدُهُمَا يُنْظَرُ إِلَى كَوْنِهِ غَالِيًا أَوْ مَغْلُوبًا كَمَا  
 ذَكَرْنَاهُ وَالثَّانِي يَحْرُمُ قَطْعًا انْتَهَى. وَأَقُولُ يُؤْخَذُ مِنْ تَفْصِيلِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ إِذَا ابْتَلَعَ جَمِيعَ الرِّيقِ الَّذِي  
 اخْتَلَطَ بِهِ الْقَطْرَةُ دُفْعَةً وَاحِدَةً أَثَرُ وَحُسِبَ رَضْعَةً وَلَا كَلَامَ أَوْ دُفْعَاتٍ جَاءَ فِيهِ تَفْصِيلُ الْمُصَنِّفِ.

جَامِد (حَوْزَمَ إِنْ غَلَبَ) يَفْتَحُ أَوَّلُهُ الْمَائِعُ بِأَنْ ظَهَرَ لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ وَإِنْ شَرِبَ الْبَعْضَ لِأَنَّهُ الْمُؤَثَّرُ حَيْثُ يُدْخِلُ (فَإِنْ غَلَبَ) يَضْمُ أَوَّلُهُ بِأَنْ زَالَ طَعْمُهُ وَلَوْنُهُ وَرِيحُهُ حِسًّا وَتَقْدِيرًا بِالْأَشَدِّ فِيمَا يَأْتِي وَالْحَالُ أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَأْتِيَ مِنْهُ خَمْسُ دُفْعَاتٍ كَمَا نَقْلَاهُ وَأَقْرَأَ لَكِنْ حَكَى الرُّوَاتِي عَنْ النَّصِّ خِلَافَهُ وَأَنَّ الْقَطْرَةَ وَحْدَهَا مُؤَثَّرَةٌ إِذَا وَصَلَ إِلَيْهِ فِي خَمْسِ دُفْعَاتٍ مَا وَقَعَتْ فِيهِ (وَشَرِبَ الْكُلَّ) عَلَى خَمْسِ دُفْعَاتٍ أَوْ كَانَ هُوَ الْخَامِسَةُ (قِيلَ أَوْ الْبَعْضُ حَوْزَمَ فِي الْأَظْهَرِ) .....

• قول (سني): (إِنْ غَلَبَ) أي اللَّبَنُ. • قوله: (المائع) هَلَا قَالَ أَوْ الْجَامِدُ اهـ سم. • قوله: (بِأَنْ ظَهَرَ لَوْنُهُ) إلخ) يُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِظُهُورِ اللَّوْنِ مَا يَشْمَلُ الْحَسِّيَّ وَالتَّقْدِيرِيَّ كَمَا فِي الْمِيَاهِ وَيُدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ الْآتِي حِسًّا وَتَقْدِيرًا إلخ وقوله ولو زائلت إلخ اهـ ع ش. • قوله: (وَإِنْ شَرِبَ الْبَعْضَ) لكن بشرط كَوْنِ اللَّبَنِ يُمَكِّنُ أَنْ يَأْتِيَ مِنْهُ خَمْسُ دُفْعَاتٍ لَوْ انْفَرَدَ مُغْنِي وَرَشِيدِيَّيْ أَوْ كَانَ هُوَ الْخَامِسَةُ نَظِيرَ مَا يَأْتِي. • قوله: (لِأَنَّهُ الْمُؤَثَّرُ) إلخ) إِذَا الْمَغْلُوبُ كَالْعَدَمِ اهـ مُغْنِي. • قوله: (حَيْثُ) أي حِينَ إِذَا غَلَبَ.

• قول (سني): (فَإِنْ غَلَبَ إلخ) وَسَكَتَ عَنْ اسْتِوَاءِ الْأَمْرَيْنِ وَحُكْمِهِ يُؤْخَذُ مِنَ الثَّانِيَةِ بِطَرِيقِ الْأُولَى اهـ مُغْنِي. • قوله: (وَالْحَالُ أَنَّهُ) أي اللَّبَنُ لَوْ انْفَرَدَ عَنِ الْخَلِيطِ. • قوله: (يُمَكِّنُ أَنْ يَأْتِيَ مِنْهُ خَمْسُ دُفْعَاتٍ) أي أَوْ كَانَ هُوَ الْخَامِسَةُ رَشِيدِيَّيْ وَسم. • قوله: (خَمْسُ دُفْعَاتٍ) أي وَأَنْفَصَلَ فِي خَمْسِ دُفْعَاتٍ وَشَرِبَهُ فِي خَمْسِ دُفْعَاتٍ اهـ ع ش هذا على مُخْتَارِ النَّهَائِيَةِ وَالْمُغْنِي وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالزِّيَادِيَّيْنِ مِنْ اعْتِبَارِ تَعْدَادِ انْفِصَالِ اللَّبَنِ مُطْلَقًا سِوَاةِ اخْتِلَاطٍ بغيره أَمْ لَا خِلَافًا لِمَا يَأْتِي فِي التَّيْبِيهِ. • قوله: (كَمَا نَقْلَاهُ) أي: عَنْ السَّرَخْسِيِّ اهـ مُغْنِي. • قوله: (وَأَنَّ الْقَطْرَةَ إلخ) عَطَفَ تَفْسِيرَ عَلَى خِلَافِهِ عِبَارَةُ النَّهَائِيَةِ قَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّ الْقَطْرَةَ وَحْدَهَا إلخ وَجُعِلَ أَنَّ اخْتِلَاطَ اللَّبَنِ بغيره لَيْسَ كَانْفِرَادِهِ فَلَا يُعْتَبَرُ فِي انْفِصَالِهِ عَدَدٌ وَلَيْسَ كَمَا قَالَ اهـ وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِالْبَعْضِ الشَّارِحُ. • قوله: (إِذَا وَصَلَ إِلَيْهِ) أي إِلَى جُوفِ الطِّفْلِ. • قوله: (مَا وَقَعَتْ) فَاعِلٌ وَصَلَ وَلَمْ يَبْزُرِ الضَّمِيرُ فِي الصَّلَاةِ مَعَ جَرَّيَانِهَا عَلَى غَيْرِ مَا هِيَ عَلَيْهِ اخْتِيَارُ الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ مِنْ عَدَمِ وُجُوبِهِ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبَنِ كَمَا هُنَا. • قوله: (عَلَى خَمْسِ دُفْعَاتٍ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَمَحَلُّ الْخِلَافِ مَا إِذَا شَرِبَ مِنَ الْمُخْتَلِطِ خَمْسَ دُفْعَاتٍ وَكَانَ حَلَبَ فِي خَمْسِ أَنْبِيَةٍ أَوْ شَرِبَ مِنْهُ دُفْعَةً بَعْدَ أَنْ سَقَى اللَّبَنُ الصَّرْفَ أَرْبَعًا اهـ وَيُؤَافِقُهُ مَا مَرَّ مِنْ قَوْلِ النَّهَائِيَةِ وَلَيْسَ كَمَا قَالَ اهـ. • قوله: (أَوْ كَانَ هُوَ) أي الْمَخْلُوطُ الْخَامِسَةُ قَضِيَّةُ هَذَا الصَّنِيعِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ هُوَ الْخَامِسَةُ لَا يَكْفِي شَرْبُ الْبَعْضِ وَلَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ جِدًّا لِأَنَّهُ إِذَا

• قوله: (المائع) هَلَا قَالَ أَوْ الْجَامِدُ. • قوله: (وَالْحَالُ إلخ) قَضِيَّةُ ذَلِكَ مَعَ قَوْلِهِ أَوْ كَانَ هُوَ الْخَامِسَةُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُمَكِّنْ أَنْ يَأْتِيَ مِنْهُ إِلَّا دُفْعَةً وَشَرِبَ الْكُلَّ وَكَانَ هُوَ الْخَامِسَةُ لَمْ يَكْفِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ مَعًا وَاضِحًا فَتَأَمَّلْهُ. • قوله: (أَوْ كَانَ هُوَ الْخَامِسَةُ) قَضِيَّةُ هَذَا الصَّنِيعِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ هُوَ الْخَامِسَةُ لَا يَكْفِي شَرْبُ الْبَعْضِ وَإِنْ كَانَ لَوْ لَمْ يَكُنْ هُوَ الْخَامِسَةُ بِأَنْ احْتِيجَ لِشَرْبِ الْخَمْسِ لَكَانَ شَرْبُ ذَلِكَ الْبَعْضِ وَاحِدَةً مِنْ خَمْسِ إِذَا شَرِبَ الْكُلَّ فِي خَمْسِ دُفْعَاتٍ وَلَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ جِدًّا لِأَنَّهُ إِذَا اغْتَدَّ بِشَرْبِ ذَلِكَ الْبَعْضِ وَاحِدَةً مِنْ خَمْسِ مُحَرَّمَةٍ فَلْيُجِبْ أَنْ تَعْتَدَّ بِهِ خَامِسَةً لِأَرْبَعِ قِيلَ مِنَ الْخَالِصِ فَتَأَمَّلْهُ.

لَأَنَّ اللَّبْنَ فِي شُرْبِ الْكُلِّ وَصَلَ لَجَوْفِهِ بَقِيَّةً فَحَصَلَ التَّغْذِي الْمَقْصُودُ وَبِهِ فَارَقَ عَدَمَ تَأْثِيرِ نَجَاسَةِ اسْتِهْلَاكِ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ لَانْتِفَاءِ اسْتِقْدَارِهَا حَيْثُ يُذْهِبُ وَعَدَمَ حَدِّ بِخَمْرِ اسْتِهْلَاكِ فِي غَيْرِهَا لَانْتِفَاءِ الشَّدَّةِ الْمُطْرِبَةِ وَعَدَمَ فِدْيَةِ بَطْعَامٍ فِيهِ طِبْتُ اسْتِهْلَاكِ لِرُؤَالِ التَّطْلِيْبِ وَعَدَمَ تَأْثِيرِ الْبَعْضِ هُنَا لِعَدَمِ تَحَقُّقِ وَصُولِ اللَّبَنِ لِلْجَوْفِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ تَحَقَّقَهُ بِأَنْ تَحَقَّقَ انْتِشَارُهُ فِيمَا شَرِبَهُ أَوْ بَقِيَ أَقْلٌ مِنْ قَدْرِ اللَّبَنِ حَزْمٌ وَلَوْ زَالَتْ اللَّبَنِ الْمُخَالِطُ لَغَيْرِهِ أَوْصَافُهُ .....

اعْتَدَ بِشُرْبِ ذَلِكَ الْبَعْضِ وَاحِدَةً مِنْ خَمْسٍ مُحَرَّمَةٍ فَلْيَجِبْ أَنْ يَعْتَدَّ بِهِ خَامِسَةً لِأَرْبَعٍ قَبْلَ مِنَ الْخَالِصِ قَتَامُهُ اهـ سم . هـ فَوُدَّ: (لِأَنَّ اللَّبْنَ فِي شُرْبِ الْكُلِّ الْإِخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّ وَصُولَ اللَّبَنِ بِمُجَرَّدِهِ لَيْسَ كَافِيًا فِي التَّخْرِيمِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ وَصُولِ خُصُوصِ اللَّبَنِ فِي خَمْسٍ دُفْعَاتٍ فَإِنْ قِيلَ اللَّبَنِ بِاخْتِلَاطِهِ صَارَ فِي كُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْمَانِعِ جُزْءًا مِنْهُ فَلَمَّا فَحِثُّوا تَبَيَّنَتْ الْحُزْمَةُ بِشُرْبِ الْبَعْضِ إِذَا شَرِبَهُ فِي خَمْسٍ دُفْعَاتٍ أَيْ وَالصُّورَةُ أَنَّ اللَّبْنَ يَتَأْتِي مِنْهُ فِي نَفْسِهِ خَمْسُ دُفْعَاتٍ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ اهـ رَشِيدِي . هـ فَوُدَّ: (وَبِهِ) أَيْ بِالتَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ . هـ فَوُدَّ: (وَعَدَمَ حَدِّ الْإِخ) وَقَوْلُهُ وَعَدَمَ فِدْيَةِ الْإِخ كُلِّ مِنْهُمَا بِالتَّصْبِ عَطْفًا عَلَى عَدَمِ تَأْثِيرِ الْإِخ اهـ سم . هـ فَوُدَّ: (وَعَدَمَ تَأْثِيرِ الْبَعْضِ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ الْإِخ . هـ فَوُدَّ: (أَوْ بَقِيَ أَقْلٌ مِنْ قَدْرِ اللَّبَنِ) قَدْ يُقَالُ بَقَاءُ الْأَقْلَى لَا يَقْتَضِي تَحَقُّقَ الْوُصُولِ فِي خَمْسٍ دُفْعَاتٍ لِاحْتِمَالِ خُلُوعِ بَعْضِ الْخَمْسِ عَنْهُ لَانْتِجَاعِهِ فِي غَيْرِهَا مِمَّا شَرِبَ أَوْ مِمَّا بَقِيَ أَيْضًا إِلَّا أَنْ يَخُصَّ هَذَا بِمَا إِذَا كَانَ الْمَشْرُوبُ هُوَ الْخَامِسَةُ فَقَطْ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم وَقَوْلُهُ لَانْتِجَاعِهِ فِي غَيْرِهَا الْإِخ هَذَا الْإِحْتِمَالُ بَعِيدٌ جِدًّا أَوْ مُمْتَنِعٌ إِذِ الْغَرَضُ تَحَقُّقُ اخْتِلَاطِ أَجْزَائِهِ بِجَمِيعِ أَجْزَاءِ الْخَلِيطِ نَعَمْ قَوْلُهُمْ إِنَّ بَقِيَ أَقْلٌ مِنْ قَدْرِ اللَّبَنِ يَتَّبِعِي أَنْ يَقَيَّدَ بِمَا إِذَا كَانَ الْقَدْرُ الْمُحَقَّقُ اسْتِعْمَالَهُ مِنْهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَتَأْتِيَ مِنْهُ خَمْسُ دُفْعَاتٍ أَخْذًا مِمَّا تَقَدَّمَ وَكَانَهُمْ لَمْ يَتَعَرَّضُوا لَهُ لَوْضُوحِهِ وَتَبَادُرِهِ إِلَى الْفَهْمِ سَيِّمًا مَعَ قُرْبِ التَّكَلُّمِ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ فِي بَيَانِ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ اهـ سَيِّدُ عَمَرُ .

(أَقُولُ): وَقَوْلُهُ إِذِ الْغَرَضُ الْإِخ مَعَ كَوْنِهِ خِلَافَ مُقْتَضَى قَاعِدَةِ الْعَطْفِ بَأَوْ يَقْتَضِي أَنْ لَا فَرْقَ بَيْنَ شُرْبِ الْكُلِّ وَشُرْبِ الْبَعْضِ وَأَنْ حُكْمَهُمَا وَاحِدٌ كَمَا مَرَّ عَنْ الرَّشِيدِيِّ وَأَمَّا قَوْلُ ع ش بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ سَم أَقُولُ وَيَأْتِي مِثْلُهُ فِيمَا لَوْ شَرِبَ جَمِيعَ الْمَخْلُوطِ بِهِ فِي خَمْسٍ دُفْعَاتٍ لَجَوَّازُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهَا خَالِيًا مِنْهُ اهـ إِنْ أَرَادَ بِهِ الْإِعْتِرَاضَ عَلَيْهِ يُدْفَعُ بِأَنَّ هَذَا الْإِشْكَالَ وَارِدٌ عَلَى كَلَامِهِمْ أَيْضًا كَمَا مَرَّ عَنْ الرَّشِيدِيِّ بَلْ فِيمَا قَدَّمْنَا عَنْ سَم عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ أَوْ كَانَ هُوَ الْخَامِسَةُ إِشَارَةً إِلَيْهِ . هـ فَوُدَّ: (أَقْلٌ مِنْ قَدْرِ اللَّبَنِ) لَا يَخْفَى أَنَّ التَّحَقُّقَ يَحْصُلُ وَإِنْ بَقِيَ مِنَ الْمَخْلُوطِ قَدْرُ اللَّبَنِ فَاتَّخَذَ لِأَنَّ الْبَاقِيَ بَعْضُهُ مِنَ اللَّبَنِ وَبَعْضُهُ مِنَ الْخَلِيطِ قَطْعًا فَهَذَا الْبَعْضُ مِنَ الْخَلِيطِ بَدَلُ جُزْءٍ ذَهَبَ مِنَ اللَّبَنِ قَطْعًا اهـ رَشِيدِي . هـ فَوُدَّ: (وَلَوْ زَالَتْ اللَّبَنِ الْإِخ) أَيْ فَارَقَتْ اللَّبَنِ اهـ ع ش . هـ فَوُدَّ: (أَوْصَافُهُ) هُوَ بِالرَّفْعِ فَاعِلٌ (زَالَتْ) اهـ سَم أَيْ وَ(اللَّبَنِ) مَفْعُولُهُ .

هـ فَوُدَّ: (وَعَدَمَ حَدِّ الْإِخ) هُوَ بِالتَّصْبِ عَطْفًا عَلَى (عَدَمِ) مِنْ عَدَمِ تَأْثِيرِ الْإِخ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ وَعَدَمَ فِدْيَةِ . هـ فَوُدَّ: (أَوْ بَقِيَ أَقْلٌ مِنْ قَدْرِ اللَّبَنِ) قَدْ يُقَالُ بَقَاءُ الْأَقْلَى لَا يَقْتَضِي تَحَقُّقَ الْوُصُولِ فِي خَمْسٍ دُفْعَاتٍ لِاحْتِمَالِ خُلُوعِ بَعْضِ الْخَمْسِ عَنْهُ لَانْتِجَاعِهِ فِي غَيْرِهَا مِمَّا شَرِبَهُ أَوْ مِمَّا بَقِيَ أَيْضًا إِلَّا أَنْ يَخُصَّ هَذَا بِمَا إِذَا كَانَ الْمَشْرُوبُ هُوَ الْخَامِسَةُ فَقَطْ فَلْيَتَأَمَّلْ . هـ فَوُدَّ: (أَوْصَافُهُ) هُوَ بِالرَّفْعِ فَاعِلٌ زَالَتْ .

أُعْتَبِرَ بِمَا لَهُ لَوْ قَوِيَّ يَسْتَوْلِي عَلَى الْخَلِيطِ كَمَا قَالَ جَمَعَ مُتَقَدِّمُونَ وَيَظْهَرُ اعْتِبَارُ أَقْوَى مَا يُنَاسِبُ لَوْنُ اللَّبَنِ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ أَوَّلَ الطَّهَارَةِ فِي التَّغْيِيرِ التَّقْدِيرِي بِالْأَشَدِّ فَاقْتِصَارُهُمْ هُنَا عَلَى اللَّوْنِ كَأَنَّهُ مِثَالٌ وَلَوْ اخْتَلَطَ لَبَنُ امْرَأَتَيْنِ ثَبَتَتْ أُمُومَةٌ غَالِبَةُ اللَّبَنِ وَكَذَا مَغْلُوبَتُهُ بِالشَّرْطِ السَّابِقِ.

(تَبْيِيهِ) صَرِيحٌ قَوْلُهُمْ هُنَا يُمْكِنُ أَنْ يَأْتِيَ مِنْهُ خَمْسُ دُفْعَاتٍ الْمُوَافِقُ لِمَا فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ اللَّبَنُ قَدْرًا يُمْكِنُ أَنْ يُسْقَى مِنْهُ خَمْسُ دُفْعَاتٍ لَوْ انفَرَدَ عَنِ الْخَلِيطِ أَنْ مَسْأَلَةُ الْخَلِيطِ لَا يُشْتَرَطُ فِي اللَّبَنِ فِيهَا تَعَدُّ انْفِصَالُهُ بَلْ لَوْ انفَصَلَ دُفْعَةً وَأَمَكَنَ أَنْ يُسْقَى مِنْهُ خَمْسُ لَوْ انفَرَدَ عَنِ الْخَلِيطِ حُرْمٌ وَوَجْهُ صَرَاخَتِهِ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْفَرَضُ أَنَّهُ انْفَصَلَ خَمْسُ دُفْعَاتٍ بِالْفِعْلِ لَمْ يَتَأْتِ الْخِلَافُ فِي اشْتِرَاطِ الْإِمْكَانِ الْمَذْكُورِ فَتَعَيَّنَ أَنَّ الْفَرَضَ أَنَّهُ انْفَصَلَ دُفْعَةً وَاحِدَةً وَجَيْتِيزٌ فَقِيلَ يَكْفِي مُطْلَقًا وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ الْإِمْكَانِ وَعَلَيْهِ فَيُنَافِيهِ قَوْلُهُمْ الْآتِي وَلَوْ حَلَبَ مِنْهَا دُفْعَةً وَأَوْجَرَهُ خَمْسًا إلخ إِذْ صَرِيحُهُ أَنَّهُ إِذَا انْفَصَلَ فِي مَسْأَلَةِ الْخَلِيطِ دُفْعَةً

□ قَوْلُهُ: (اغْتَبِرْ) أَيِ قَدْرِ اللَّبَنِ اهْ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (بِمَا لَهُ لَوْ قَوِيَّ إلخ) اعْتِبَارُ مَا ذُكِرَ إِنَّمَا تَظْهَرُ فَائِدَتُهُ مِنْ حَيْثُ الْخِلَافُ وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ فَلَا لِأَنَّ الْغَالِبَ يَحْرُمُ قَطْعًا وَالْمَغْلُوبُ فِي الْأَظْهَرِ اِهْ ش. □ قَوْلُهُ: (أَخَذًا مِمَّا مَرَّ أَوَّلَ الطَّهَارَةِ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ إِذْ هَذِهِ الْمَقَالَةُ ثُمَّ مَرْجُوحَةٌ اِهْ سَيِّدُ عَمَرٍ عِبَارَةٌ الرَّشِيدِي قَدْ يُقَالُ لَمْ يَمُرَّ أَوَّلُ الطَّهَارِ اعْتِبَارُ مَا يُنَاسِبُ التَّجَاسَةَ بَلِ الَّذِي مَرَّ إِنَّمَا هُوَ اعْتِبَارُ أَشَدَّ مَا يُخَالِفُ الْمَاءَ فِي صِفَاتِهِ سِوَا نَاسَبِ التَّجَاسَةِ أَمْ لَا بِدَلِيلٍ تَمَثِيلُهُمْ بِلَوْنِ الْجَبْرِ مَثَلًا فَلْيُرَاجِعْ اِهْ. □ قَوْلُهُ: (بِالشَّرْطِ السَّابِقِ) وَهُوَ إِمْكَانُ أَنْ يَأْتِيَ مِنْهُ خَمْسُ دُفْعَاتٍ ثُمَّ شُرْبُ الْكُلِّ أَوْ الْبَعْضُ بِشَرْطِ تَحَقُّقِ وَصُولِ اللَّبَنِ لِلْجَوْفِ بِتَحَقُّقِ الْإِنْتِشَارِ أَوْ بَقَاءِ أَقْلٍ مِنْ قَدْرِ اللَّبَنِ. □ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِي الْمُخْتَلِطِ بغيره. □ قَوْلُهُ: (يُمْكِنُ إلخ) مَقُولُ الْقَوْلِ. □ قَوْلُهُ: (إِنَّهُ يُشْتَرَطُ إلخ) بَيَانٌ لِمَا. □ قَوْلُهُ: (خَمْسُ إلخ) نَائِبٌ فَاعِلٌ يَسْقِي اِهْ سَيِّدُ عَمَرٍ. □ قَوْلُهُ: (إِنْ مَسْأَلَةُ الْخَلِيطِ إلخ) خَبَرٌ قَوْلُهُ صَرِيحٌ قَوْلُهُمْ اِهْ سَم. □ قَوْلُهُ: (حُرْمٌ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالزِّيَادِي. □ قَوْلُهُ: (لَوْ كَانَ الْفَرَضُ إلخ) يُمْكِنُ مَنَعُ هَذِهِ الْمُلَازِمَةِ بِأَنْ يُمْكِنَ أَنْ يَنْفَصَلَ فِي خَمْسِ دُفْعَاتٍ ثُمَّ يَتَلَفُّ مِنْ كُلِّ دُفْعَةٍ مُعْظَمُهَا بِحَيْثُ يَكُونُ الْبَاقِي مِنْهَا لَا يُمْكِنُ وَصُولُهُ لِلْجَوْفِ وَخَذَهُ لِحَقَارَتِهِ جِدًّا وَيُمْكِنُ وَصُولُ مَجْمُوعِ الْبَاقِي مِنَ الْخَمْسِ وَفِي هَذَا يَتَأْتِي الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ فَلْيَتَأَمَّلْ اِهْ سَم.

(أَقُولُ): عِبَارَةُ الْمُغْنِي الْمَارَّةِ أَيْضًا كَالصَّرِيحَةِ فِي أَنَّ الْفَرَضَ مَا ذُكِرَ فَلْيُرَاجِعْ. □ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيِ الْأَصَحُّ. □ قَوْلُهُ: (الْآتِي) أَيِ فِي الْمَتَنِ عَنْ قَرِيبٍ.

□ قَوْلُهُ: (إِنْ مَسْأَلَةُ الْخَلِيطِ إلخ) هُوَ خَبَرٌ قَوْلُهُ صَرِيحٌ. □ قَوْلُهُ: (لَوْ كَانَ الْفَرَضُ إلخ) يُمْكِنُ مَنَعُ هَذِهِ الْمُلَازِمَةِ بِأَنْ يُمْكِنَ أَنْ يَنْفَصَلَ فِي خَمْسِ دُفْعَاتٍ ثُمَّ يَتَلَفُّ مِنْ كُلِّ دُفْعَةٍ مُعْظَمُهَا بِحَيْثُ يَكُونُ الْبَاقِي مِنْهَا لَا يُمْكِنُ وَصُولُهُ لِلْجَوْفِ وَخَذَهُ لِحَقَارَتِهِ جِدًّا وَيُمْكِنُ وَصُولُ مَجْمُوعِ الْبَاقِي مِنَ الْخَمْسِ وَفِي هَذَا يَتَأْتِي الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ فَلْيَتَأَمَّلْ.



فَهُوَ مَوْءٌ أَمْكَنَ أَنْ يَأْتِيَ مِنْهُ خَمْسٌ أَمْ لَا وَحَيْثُذِ قَأَمَا أَنْ يُقَالَ اشْتِرَاطُ إِمْكَانِ الْخَمْسِ وَالْاِكْتِفَاءُ بِهِمْ مَعَ اتِّحَادِ الْإِنْفِصَالِ طَرِيقَةٌ مُخَالَفَةٌ لِلْمَذْهَبِ الْآتِي لَهُمَا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّعَدُّدِ فِي الطَّرْفَيْنِ الْإِنْفِصَالُ وَالْإِيجَارُ وَسَكَنَّا عَلَيْهَا هُنَا لِلْعِلْمِ بِضَعْفِهَا مِمَّا سَيُذَكَّرُ أَنَّهُ كَالْأَصْحَابِ وَهَذَا يَتَّبِعُ جِدًّا لِلطَّبَاقِ مُخْتَصِرِي الرُّوضَةِ وَسَائِرِ مَنْ بَعْدَهَا فِيمَا عَلِمْتَ عَلَى مَا فِيهَا فِي الْمَحْلِينَ وَأَمَّا أَنْ يُفْرَقَ بِأَنَّ الصَّرْفَ لَا صَارِفَ عَنْ اعْتِبَارِ التَّعَدُّدِ فِيهِ فِي الطَّرْفَيْنِ الْحَقِيقِيَّيْنِ بِخِلَافِ الْمُخْتَطِطِ بغيرِهِ فَإِنْ اجْتِمَاعُ الْغَيْرِ مَعَهُ أَوْجَبَ لَهُ حُكْمًا آخَرَ هُوَ إِمْكَانُ التَّعَدُّدِ بَعْدَ الْخَلْطِ لِإِحَالَةِ الْإِنْفِصَالِ لِأَنَّ طَرِيقَ الْخَلْطِ عَلَيْهِ أَلْفَى النَّظَرِ إِلَيْهِ وَأَوْجِبُهُ لِلْحَالَةِ الطَّارِئَةِ لِقُوَّتِهَا فَالْحَاصِلُ أَنَّ التَّعَدُّدَ يُعْتَبَرُ فِي الطَّرْفَيْنِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ لَكِنْ هَذَا أَكْثَفِي بِإِمْكَانِهِ حَالَةَ الْخَلْطِ؛ لِأَنَّهُ الْأَقْوَى وَتِلْكَ تَمَيَّنَ اعْتِبَارُهُ حَالَةَ الْإِنْفِصَالِ لِأَنَّهُ لَا مُعَارِضَ لَهُ فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ مُهِمٌّ. (وَيَحْرُمُ إِيْجَارًا) وَهُوَ صَبُّ اللَّبَنِ فِي الْحَلْقِ فَهَرَا لِحْصُولِ التَّغْذِي بِهِ وَمِنْ ثَمَّ اشْتَرَطَ وَصُولَهُ لِلْمَعْدَةِ وَلَوْ مِنْ جَائِفَةٍ لَا مَسَامُ فَلَوْ تَقَايَاهُ قَبْلَ وَصُولِهَا يَقِينًا لَمْ يَحْرُمَ (وَكَذَا إِسْعَاطًا) بِأَنَّ صَبَّ اللَّبَنِ فِي الْأَنْفِ حَتَّى

• قَوْلُهُ: (أَمْكَنَ أَنْ يَأْتِيَ الْخ) أَيِ سِوَاءِ أَمْكَنَ الْخ. • قَوْلُهُ: (وَحَيْثُذِ) أَيِ حِينَ الْمُنَافَاةِ قَأَمَا أَنْ يُقَالَ الْخ أَيِ فِي دَفْعِ الْمُنَافَاةِ. • قَوْلُهُ: (بِهِمْ) الْأَنْسَبُ بِهِ أَيِ الْإِمْكَانُ. • قَوْلُهُ: (لَهُمَا) أَيِ لِلشَّيْخَيْنِ. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا بُدَّ الْخ) بَيَانٌ لِلْمَذْهَبِ. • قَوْلُهُ: (وَسَكَنَّا) أَيِ الشَّيْخَانِ عَلَيْهَا أَيِ الطَّرِيقَةِ الْمُخَالَفَةِ لِلْمَذْهَبِ وَكَذَا ضَمِيرُ يُضَعِّفُهَا. • قَوْلُهُ: (مِمَّا سَيُذَكَّرُ أَنَّهُ) مُتَعَلِّقٌ بِالْعِلْمِ وَضَمِيرُ التَّثْنِيَةِ لِلشَّيْخَيْنِ. • قَوْلُهُ: (عَلَى مَا فِيهَا) أَيِ فِي الرُّوضَةِ. • قَوْلُهُ: (وَأَمَّا أَنْ يُفْرَقَ الْخ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْفَرْقِ مِنَ التَّعْسُفِ وَالْوَجْهَ اسْتِوَاءُ الْمَسْأَلَتَيْنِ سَمِ عَلَى حَجِّ اِهْ عَش. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الصَّرْفَ) أَيِ اللَّبَنِ الْخَالِصِ. • قَوْلُهُ: (لِلْحَالَةِ الْإِنْفِصَالِ) يَعْنِي لَا التَّعَدُّدَ بِالْفِعْلِ حَالَةَ الْإِنْفِصَالِ. • قَوْلُهُ: (إِلَيْهِ) أَيِ إِلَى حَالِ الْإِنْفِصَالِ. • قَوْلُهُ: (وَأَوْجِبُهُ) أَيِ النَّظَرُ. • قَوْلُهُ: (فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ) أَيِ مَسْأَلَةِ الصَّرْفِ وَمَسْأَلَةِ الْخَلْطِ. • قَوْلُهُ: (هَذِهِ) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الْخَلْطِ وَقَوْلُهُ أَكْثَفِي بِنَاءِ الْمَفْعُولِ وَقَوْلُهُ وَتِلْكَ أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الصَّرْفِ. • قَوْلُهُ: (حَالَةَ الْإِنْفِصَالِ) أَيِ وَأَمَّا حَالَةُ الْإِيجَارِ فَيُعْتَبَرُ التَّعَدُّدُ فِيهِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ مَعًا. • قَوْلُهُ: (فَأَنَّهُ دَقِيقٌ مُهِمٌّ) بَلْ هُوَ فِي غَايَةِ التَّعْسُفِ وَالصَّوَابِ خِلَافَ ذَلِكَ وَلَا إِشْكَالَ لِيُطْلَانَ الْمُلَازِمَةُ الَّتِي بَنَى عَلَيْهَا كُلَّ ذَلِكَ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ آنَفًا. سَمِ عَلَى حَجِّ اِهْ عَش. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ صَبُّ اللَّبَنِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُعْتَبَرُ التَّعَدُّدُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (يَقِينًا فِي مَوْضِعَيْنِ) وَقَوْلُهُ: (حَسَنُ التَّرْمِذِي) وَكَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَحَسَنُ التَّرْمِذِي) إِلَى (وَحَبَّرَ مُسْلِمٌ) وَقَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْمُرَادَ بِأَنَّهُ لَا بُعْدَ). • قَوْلُهُ: (يَقِينًا) قَيْدٌ لِلْوُصُولِ يَقِينٌ عَدَمُ التَّحْرِيمِ عِنْدَ الشَّكِّ كَمَا فِي الْمُنْهَجِ وَغَيْرِهِ وَمَا فِي سَمِ

• قَوْلُهُ: (وَأَمَّا أَنْ يُفْرَقَ بِأَنَّ الصَّرْفَ الْخ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْفَرْقِ مِنَ التَّعْسُفِ وَالْوَجْهَ اسْتِوَاءُ الْمَسْأَلَتَيْنِ. • قَوْلُهُ: (فَالْحَاصِلُ الْخ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ. • قَوْلُهُ: (فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ مُهِمٌّ) بَلْ هُوَ فِي غَايَةِ التَّعْسُفِ وَالصَّوَابِ خِلَافَ ذَلِكَ وَلَا إِشْكَالَ لِيُطْلَانَ الْمُلَازِمَةُ الَّتِي بَنَى عَلَيْهَا كُلَّ ذَلِكَ مَا بَيَّنَّاهُ فِي الْحَاشِيَةِ الْأُخْرَى. • قَوْلُهُ: (يَقِينًا) يَقِينٌ التَّحْرِيمُ عِنْدَ التَّرَدُّدِ وَالْإِحْتِمَالِ.

وَصَلَ لِلدَّمَاعِ (على المذهب) لِذَلِكَ (لَا حُفْنَةً فِي الْأَطْهَرِ) لِأَنَّهَا لِإِسْهَالٍ مَا انْتَقَدَ فِي الْأَمْعَاءِ فَلَمْ يَكُنْ فِيهَا تَغْدٌ وَمِنْهَا صَبُّهُ فِي نَحْوِ أُذُنٍ أَوْ قَبْلِ. (وَشَرْطُهُ) أَيِ الرُّضَاعِ الْمُحْرَمِ أَيِ مَا لَا بُدَّ فِيهِ مِنْهُ فَلَا يُنَافِي عَدَّهُ فِيمَا مَرَّ رُكْنًا (رَضِيعٌ حَتَّى) حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً فَلَا أَثَرَ لَوْصُولِهِ لِجَوْفٍ مَنْ حَرَكَتْهُ حَرَكَةٌ مَذْبُوحٍ وَمَيِّبٌ اتِّفَاقًا لِمُنَافَاةِ التَّغْدِيِّ (لَمْ يَبْلُغْ) فِي ابْتِدَاءِ الْخَامِسَةِ (سَتَيْنِ) بِالْأَهْلَةِ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوَّلُ شَهْرٍ فَيَكْمُلُ ثَلَاثِينَ مِنَ الشَّهْرِ الْخَامِسِ وَالْعِشْرِينَ فَإِنْ بَلَغَهُمَا يَقِينَا ابْتِدَاءَ الْخَامِسَةِ وَيُحْسَبَانِ مِنْ تَمَامِ انْفِصَالِهِ لَا مِنْ أَثْنَائِهِ وَإِنْ رَضَعَ وَطَالَ زَمَنُ الْانْفِصَالِ .....

مِنْ أَنَّهُ يُفِيدُ التَّحْرِيمَ عِنْدَ التَّرَدُّدِ وَالْإِحْتِمَالِ فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى تَعَلُّقِهِ بِقَبْلِ وَصُولِهَا. قَوْلُهُ: (لِذَلِكَ) أَيِ لِحُصُولِ التَّغْدِيِّ بِذَلِكَ مُغْنِي وَشَرْحِ الْمَنْهَجِ وَنَظَرٍ فِيهِ الْحَلْبِيِّ بِأَنَّ التَّغْدِيَّ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالْوُصُولِ لِلْمَعْدَةِ.

قَوْلُ (سَيِّ): (لَا حُفْنَةً) وَهِيَ مَا يَدْخُلُ مِنَ الدُّبْرِ أَوْ الْقَبْلِ مِنْ دَوَاءٍ فَلَا يَحْرُمُ. اهـ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهَا) أَيِ الْحُفْنَةِ. قَوْلُهُ: (فِي نَحْوِ أُذُنٍ إلخ) أَيِ حَيْثُ لَمْ يَصِلْ مِنْهُمَا إِلَى الْمَعْدَةِ أَوْ الدَّمَاعِ. اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (عَدَّهُ) أَيِ الرُّضِيعِ. قَوْلُهُ: (فِيمَا مَرَّ) أَيِ قَبِيلَ قَوْلِ الْمَتْنِ إِنَّمَا يَبْتَدِئُ. قَوْلُهُ: (حَرَكَةٌ مَذْبُوحٍ) فِيهِ مَا قَدْ مَنَاهُ اهـ ع ش عبارة شَيْخِنَا لِجِرَاحَةٍ بِخِلَافِهِ لِمَرْضِ اهـ. قَوْلُهُ: (اتِّفَاقًا) أَيِ مِنَ الْإِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَأَنْظَرُ مَا فَائِدَةُ تَعَرُّضِ ذَلِكَ وَنَقْيُ تَأْثِيرِهِ فَإِنَّ التَّحْرِيمَ إِنَّمَا يَتَعَدَّى مِنَ الرُّضِيعِ إِلَى فُرُوعِهِ وَهِيَ مَنَفِيَّةٌ عَمَّنْ ذُكِرَ وَأَمَّا أَصُولُهُ وَخَوَاشِيهِ فَلَا يَتَعَدَّى التَّحْرِيمُ إِلَيْهِمْ نَعَمْ تَظْهَرُ فَائِدَةُ ذَلِكَ فِي التَّعَالِيْقِ كَمَا لَوْ قَالَ زَوْجُهَا إِنْ كَانَ هَذَا ابْنِي مِنَ الرُّضَاعِ فَانْتِ طَالِقٌ وَفِيمَا لَوْ مَاتَ الرُّضِيعُ عَنْ زَوْجَةٍ فَإِنْ قُلْنَا بِتَأْثِيرِ الرُّضَاعِ بَعْدَ الْمَوْتِ حُرِّمَ عَلَى صَاحِبِ اللَّبَنِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا لِصَبْرُورَتِهَا زَوْجَةَ ابْنِهِ. اهـ ع ش أَيِ وَفِيمَا لَوْ مَاتَتْ الرُّضِيعُ عَنْ زَوْجٍ فَلَوْ قُلْنَا بِتَأْثِيرِ ذَلِكَ حُرِّمَ عَلَى زَوْجِ الرُّضِيعِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْمُرْضِعَةَ لِكُونِهَا أُمَّ زَوْجِهِ.

قَوْلُ (سَيِّ): (لَمْ يَبْلُغْ إلخ) أَيِ يَقِينَا فَلَا أَثَرَ لِذَلِكَ بَعْدَهُمَا وَلَا مَعَ الشَّكِّ فِي ذَلِكَ مَنْهَجٌ وَمُغْنِي وَشَيْخِنَا عَلَى الْغَزِيِّ وَسَيَّاتِي عَنْ سَمٍ مَا يُوَافِقُهُ. قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَنْكَسِرْ إلخ) أَيِ بَانَ وَقَعَ انْفِصَالُ الْوَلَدِ أَوَّلُ الشَّهْرِ. قَوْلُهُ: (أَوَّلُ شَهْرٍ) مِنْ إِضَافَةِ الصَّنْفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ عِبَارَةً مُغْنِي وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ الشَّهْرُ الْأَوَّلُ اهـ وَقَوْلُهُ فَيَكْمُلُ إلخ أَيِ إِذَا انْكَسَرَ الشَّهْرُ الْأَوَّلُ بَانَ وَقَعَ انْفِصَالُهُ فِي أَثْنَائِهِ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ بَلَغَهُمَا يَقِينَا إلخ) مَفْهُومُ التَّقْيِيدِ بِالْيَقِينِ أَنَّهُ لَوْ احْتَمَلَ بُلُوغُهُمَا ابْتِدَاءَ حُرْمٍ وَهُوَ مُخَالَفٌ لِقَوْلِ الْمَتْنِ الْآتِي أَوْ هَلْ رَضَعَ فِي الْحَوْلَيْنِ أَمْ بَعْدَ فَلَا تَحْرِيمَ. اهـ سَمٍ أَيِ فَلِذَا اسْقَطَهُ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (ابْتِدَاءُ الْخَامِسَةِ) مَعْمُولٌ بَلَغَهُمَا اهـ سَمٍ. قَوْلُهُ: (وَيُحْسَبَانِ) أَيِ الْحَوْلَانِ. قَوْلُهُ: (مِنْ تَمَامِ انْفِصَالِهِ) أَيِ الرُّضِيعِ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ رَضَعَ) أَيِ قَبْلَ تَمَامِ انْفِصَالِهِ فَقَوْلُهُ زَمَنُ الْانْفِصَالِ تَنَازَعَ فِيهِ الْفِعْلَانِ فَأَعْمَلَ فِيهِ الثَّانِي كَمَا هُوَ مُخْتَارٌ

قَوْلُهُ: (يَقِينَا ابْتِدَاءَ الْخَامِسَةِ) مَفْهُومُ التَّقْيِيدِ بِالْيَقِينِ أَنَّهُ لَوْ احْتَمَلَ بُلُوغُهُمَا ابْتِدَاءَ حُرْمٍ وَهُوَ مُخَالَفٌ لِقَوْلِ الْمَتْنِ الْآتِي أَوْ هَلْ رَضَعَ فِي الْحَوْلَيْنِ أَمْ بَعْدَ فَلَا تَحْرِيمَ وَإِنْ قَيَّدَ قَوْلَ الْمَتْنِ لَمْ يَبْلُغْ سَتَيْنِ بَيِّنٌ عَدَمُ الْبُلُوغِ ابْتِدَاءَ الْخَامِسَةِ حَتَّى يَكُونَ مَفْهُومُهُ الْجَلُّ إِذَا لَمْ يَتَقَيَّنْ ذَلِكَ تَعَارَضَ الْمَفْهُومَانِ اهـ. قَوْلُهُ: (ابْتِدَاءُ) هُوَ مَعْمُولٌ بَلَغَهُمَا.

وإن نازع فيه الأذرعِي فلا تحريم لخبر الدارقطني والبيهقي «لا رضاع إلا ما كان في الحولين» وحسن الترمذي خبر «لا رضاع إلا ما فتق الأمعاء وكان قبل الحولين» وخبر مسلم (في سالم الذي أرضعته زوجته مولاة أبي حذيفة وهو رجل ليحل له نظرها بإذنه عليه السلام) خاص به أو منشوخ كما قاله أمهات المؤمنين رضي الله عنهن أو في اثنايها حرم (وخمس رضعات) أو أكلايت من نحو خبز أو عجن به أو البعض من هذا والبعض من هذا .....

البصريين. فؤد: (وإن نازع فيه الأذرعِي) أي فقال والأشبه ترجيح تأثير الارتضاع قبل تمام الانفصال لوجود الرضاع حقيقة اه معني. فؤد: (فلا تحريم) جواب فإن بلغهما الخ. فؤد: (وحسن الترمذي خبر الخ) دليل ثان لما في المتن. فؤد: (إلا ما فتق الأمعاء) أي دخل فيها بخلاف ما لو تقاياه قبل وصوله إلى المعدة فالمراد بفتق الأمعاء وصوله للمعدة. اه ع ش. فؤد: (وخبر مسلم الخ) استئناف بياني. فؤد: (في سالم الذي الخ) قد تشكل قضية سالم بأن المحرمية المجوزة للنظر إنما تحصل بتمام الخامسة فكيف جاز لسالم الارتضاع منها المستلزم عادة لمس الأجنبية والنظر قبل تمام الخامسة إلا أن تكون قد حلبت خمس مرات في إناؤه وشربها منه أو حصا بجواز النظر والمس إلى تمام الرضاع كما خصا بتأثير هذا الرضاع. سم على حج اه ع ش. فؤد: (وهو رجل) أي والحال أن سالما رجل كامل حين الارتضاع. فؤد: (ليحل الخ) وقوله بإذنه الخ كل منهما متعلق بأرضعته. فؤد: (خاص به) خبر وخبر مسلم الخ والضمير لسالم. فؤد: (كما قاله أمهات المؤمنين الخ) أي وهن بالخاص والعام والتاسخ والمنسوخ أعلم اه معني. فؤد: (أو في اثنايها) عطف على ابتداء الخامسة سم وع ش. فؤد: (حرم) أي لأن ما وصل قبل تمام الحولين بعد رضة.

(فرغ): قال في العباب ولو حكّم قاض ببوت الرضاع بعد الحولين نقض حكمه بخلاف ما لو حكّم بتخريمه بأقل من الخمس فلا نقض اه ولعل الفرق أن عدم التحريم بعد الحولين ثبت بالنص بخلافه بما دون الخمس اه ع ش وقوله بخلاف ما لو حكّم الخ في سم عن الروض وشرجه مثله. فؤد (لست): (وخمس رضعات) وقيل يكفي رضة واحدة وهو مذهب أبي حنيفة ومالك عليهما السلام معني وشيخنا. فؤد: (أو البعض من هذا الخ) عبارة المعني ولا يشترط اتفاق صفات الرضعات بل لو أجز

فؤد: (وخبر مسلم في سالم الخ) قد يستشكل قضية سالم بأن المحرمية المجوزة للنظر إنما تحصل بتمام الخامسة فهي قبلها أجنبية يحرم نظرها ومشها فكيف جاز لسالم الارتضاع منها المستلزم عادة لمس والنظر قبل تمام الخامسة إلا أن يكون ارتضع منها مع الاحتراز عن المس والنظر بحضرة من تزول الخلوة بحضوره أو تكون قد حلبت خمس مرات في إناؤه وشربها منه أو جوز له ولها النظر والمس إلى تمام الرضاع خصوصية لهما كما خصا بتأثير هذا الرضاع. فؤد: (أو في اثنايها) عطف على ابتداء.

فؤد في (لست): (وخمس رضعات) قال في الروض ولا أثر لدون خمس رضعات إلا إن حكّم به حاكم

ليخبر مسلم عن عائشة رضي الله عنها بذلك والقراءة الشاذة يُخْتَجُّ بها في الأحكام كخبر الواحد على المعتمد وحكمة الخمس أن الحواس التي هي سبب الإدراك كذلك وقدم مفهوم خبر الخمس على مفهوم خبر مسلم أيضا «لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان» لاعتضاده بالأصل وهو عدم التحريم لا يقال هذا احتجاج بمفهوم العدد وهو غير حجة عند الأكثرين لأننا نقول محل الخلاف فيه حيث لا قرينة على اعتباره وهنا قرينة عليه وهو ذكر نسخ العشر بالخمس وإلا لم يتوق لذكرها فائدة (وضبطهن بالعزف) إذ لم يرز لهن ضبط لغة ولا شرعا وتوقف الأذرع مع ذلك وما في الخبر أن «الرضاع ما أنبت اللحم وأنشأ العظم» في قولهم لو طارت قطرة إلى فيه فنزلت جوفه أو أسعط قطرة غد رضعة ويجاب بأن المراد بما في الخبر أن من شأنه ذلك

مرة وأسعط مرة وارتضع مرة وأكل مما صنع منه مرتين ثبت التحريم اهـ. قوله: (ليخبر مسلم عن عائشة) قالت كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات مغلومات يحرم من فئسخت بخمس مغلومات فتوقى رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن اهـ أي فالقراءة الدالة على الخمس قراءة شاذة كما أشار إليه الشارح كابن حجر وهو ظاهر الخبر وإن كان في كلام غيرهما كشرح الروض ما هو صريح في أن القراءة الدالة عليها منسوخة أيضا حيث احتاج إلى تأويل قول عائشة فتوقى رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ الخ بأن المراد يتلى حكمهن أو يقرأهن من لم يبلغه النسخ لقربه اهـ رشيد أيضا. قوله: (والقراءة الشاذة) أي المشار إليها بقوله ليخبر مسلم بذلك اهـ سم. قوله: (وقدم مفهوم خبر الخمس الخ) عبارة المغني وقيل يخفي ثلاث رضعات لمفهوم خبر مسلم «لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان» وإنما قدم مفهوم الخبر الأول على هذا لاعتضاده الخ. قوله: (خبر الخمس) أي المار أنفا عن مسلم عن عائشة رضي الله تعالى عنها. قوله: (لاعتضاده) أي مفهوم الخبر الأول. قوله: (هذا) أي الاحتجاج بالخبر الأول. قوله: (لأننا نقول الخ) على أن حاصل عبارة جمع الجوامع تصحيح اختيار مفهوم العدد. اهـ سم. قوله: (وهو ذكر نسخ الخ) عبارة المغني لأن عائشة رضي الله تعالى عنها لما أخبرت أن التحريم بالعشرة منسوخ بالخمس دل على ثبوت التحريم بالخمس لا بما دونها إذ لو وقع التحريم بأقل منها بطل أن يكون الخمس ناسخا وصار منسوخا كالعشر اهـ. قوله: (لذكرها) أي العشرة والخمس يعني لذكر نسخ الأولى بالثانية. قوله: (إذ لم يرز لهن ضبط لغة الخ) أي وما لا ضابط له في اللغة ولا في الشرع فضايطه العزف اهـ شينخنا. قوله: (مع ذلك) أي الضبط بالعزف. قوله: (وما في الخبر) عطف على ذلك. وقوله: (في قولهم) متعلق بتوقف اهـ سم. قوله: (إلى فيه) أي قم الرضيع. قوله: (غد) أي كل من طيران القطرة وإسعاطها. قوله: (بأن المراد الخ) هذا الجواب دافع لمنافاة قولهم المذكور للخبر.

انتهى قال في شرحه فلا يتقص حكمه. قوله: (لأننا نقول محل الخلاف فيه حيث لا قرينة الخ) على أن حاصل عبارة جمع الجوامع تصحيح اختيار مفهوم العدد. قوله: (وما في الخبر) عطف على ذلك. وقوله: (في قولهم) متعلق بتوقف. قوله: (أن من شأنه ذلك) أقول وبأنه لا مانع أن تؤثر القطرة إنباتا

وبأنه لا بعد أن يُسمِّي العُرف ذلك رَضْعَةً باعتبار الأقل. (فلو قَطَعَ) الرَضِيعُ الرَضَاعَ (إعراضاً) عن الثدي أو قَطَعْتَهُ عليه المُرَضْعَةُ ثم عادَ إليه فيهما ولو فوزاً (تَعَدَّدَ) الرَضَاعُ وإن لم يَصِلْ للجَوْفِ منه في كُلِّ مَرَّةٍ إلا قطرة (أو) قَطَعَهُ (لِلنَّهْيِ) أو نحو تَنَفُّسٍ أو ازْدِرَادٍ ما اجْتَمَعَ منه في فِيهِ أو قَطَعْتَهُ المُرَضْعَةُ لِشُغْلِ خَفِيفٍ (وعادَ في الحالِ أو تَحَوَّلَ) أو حَوَّلْتَهُ (من ثَدْيٍ إلى ثَدْيٍ) آخَرَ لَهَا أو نامَ خَفِيفاً (فلا) تَعَدَّدَ عَمَلًا بِالْعُرْفِ في كُلِّ ذَلِكَ بَقِيَ الثَدْيُ بِفِيهِ أَمْ لَا أَمَّا إِذَا تَحَوَّلَ أو حَوَّلَ لِثَدْيٍ غَيْرِهَا فَيَتَعَدَّدُ وَأَمَّا إِذَا نامَ أو التَّهَيَّ طَوِيلًا فَإِنْ بَقِيَ الثَدْيُ بِفِيهِ لَمْ يَتَعَدَّدْ وإلا تَعَدَّدَ وَيُعْتَبَرُ التَّعَدُّدُ في أَكْلِ نَحْوِ الْجُبْنِ بِنَظِيرِ مَا تَقَرَّرَ في اللَّبَنِ أَخْذاً من قولهم هنا عَقِبَ ذَلِكَ يُعْتَبَرُ ما نحن فيه بِمَرَّاتِ الْأَكْلِ فَلَوْ خَلَفَ لَا يَأْكُلُ في اليَوْمِ إِلَّا مَرَّةً اغْتَبِرَ التَّعَدُّدُ فِيهِ بِمِثْلِ هَذَا فَلَوْ أَكَلَ لُقْمَةً ثُمَّ أَعْرَضَ وَاشْتَغَلَ بِشُغْلٍ طَوِيلٍ ثُمَّ عادَ وَأَكَلَ حَيْثُ أَيْ لَأَنَّ هَذَا الْإِعْرَاضَ مع الطَّوِيلِ صَبْرٌ الثَّانِيَّةَ مَرَّةً أُخْرَى فَكَذَا يُقَالُ هُنَا وَلَوْ أَطَالَ الْأَكْلُ فَهُوَ مَرَّةً وَاحِدَةً وَإِنْ صَحِبَهُ حَدِيثٌ أو انْتِقَالَ من طَعَامٍ لآخر أو قِيَامٌ لِيَأْتِي بِبَدَلٍ مَا نَقَذَ مَرَّةً أَيْ وَإِنْ طَالَ الزَّمَنُ في الْأَخِيرَةِ كَمَا يُصْرِّحُ به اشتراطُهم في الْأَوَّلَى الْإِعْرَاضَ وَالطَّوِيلَ الْمُقْتَضَى أَنَّ أَحَدَهُمَا لَا يَضُرُّ لَكِنْ يُنَافِي

• فَوَدَّ: (وبأنه لا بعد الخ) دَافِعٌ لِمُنَافَاتِهِ لِلضَّبْطِ بِالْعُرْفِ. • فَوَدَّ: (ذلك) أَيْ كُلًّا مِنْ طَرَيَانِ الْقَطْرَةِ وَإِسْعَاطِهَا. • فَوَدَّ: (بِإِغْتِيَارِ الْأَقْلِ) وَهَذَا نَظِيرُ قَوْلِهِمْ فِي بُدْوِ الصَّلَاحِ: يُكْتَمَى فِيهِ بِتَمَرَةٍ وَاحِدَةٍ وَفِي اسْتِدَادِ الْحَبِّ بِسُبُلَةٍ وَاحِدَةٍ فَحَيْثُ لَمْ يَكُنْ لَهَا ضَابِطٌ بِقِلَّةٍ وَلَا كَثْرَةٍ اغْتَبَرْنَا أَقْلًا مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْإِسْمُ اهْ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (أو قَطَعْتَهُ عَلَيْهِ الْخ) أَيْ إِعْرَاضًا بِقَرِينَةٍ مَا يَأْتِي اهْ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (لَهَا) أَيْ الْمُرَضْعَةُ وَسَيَذْكُرُ مَفْهُومَهُ. • فَوَدَّ: (خَفِيفًا) أَيْ نَوْمًا خَفِيفًا اهْ ع ش. • فَوَدَّ: (أو حَوْلَ) بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ. • فَوَدَّ: (لِثَدْيٍ غَيْرِهَا) أَيْ لِثَدْيٍ امْرَأَةٍ أُخْرَى اهْ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (فَيَتَعَدَّدُ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ عادَ إِلَى الْأَوَّلَى حَالًا وَيُوجَّهُ بَأَن تَحَوَّلَهُ لِلثَّانِيَةِ يُعَدُّ فِي الْعُرْفِ قَطْعًا لِلرَّضَاعِ مِنَ الْأَوَّلَى اهْ ع ش. • فَوَدَّ: (فِي أَكْلِ نَحْوِ الْجُبْنِ) أَيْ الْمُتَّخِذِ مِنَ لَبَنِ الْمُرَضْعَةِ. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَيْ فِي بَابِ الرَضَاعِ. • فَوَدَّ: (عَقِبَ ذَلِكَ) أَيْ مَا تَقَرَّرَ فِي اللَّبَنِ. • فَوَدَّ: (مَا نَحْنُ فِيهِ) أَيْ تَعَدُّدُ ذَلِكَ الرَضَاعِ. • فَوَدَّ: (اغْتَبِرَ التَّعَدُّدُ فِيهِ بِمِثْلِ هَذَا) كَذَا فِي الرُّوضِ اهْ سَمِ أَيْ خِلَافًا لِمَا يَأْتِي مِنْ مِثْلِ الشَّارِحِ إِلَى الْفَرْقِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ أَطَالَ الْخ) وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ صَحِبَهُ الْخ) كُلُّ مِنْهُمَا عُطِفَ عَلَى (لَوْ أَكَلَ لُقْمَةً الْخ) فَهُوَ (مَرَّةً وَاحِدَةً الْخ) أَيْ فَلَا يَخْتُلُفُ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ يُعَدُّ فِي الْعُرْفِ أَكْلَةً وَاحِدَةً اهْ شَيْخُنَا. • فَوَدَّ: (فِي الْأَخِيرَةِ) وَهِيَ قَوْلُهُ: (وَإِنْ صَحِبَهُ الْخ) اهْ كَزْدِي. • فَوَدَّ: (كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ اشْتِرَاطُهُمْ فِي الْأَوَّلَى الْإِعْرَاضِ الْخ) قَدْ يَكُونُونَ لَمْ يُرِيدُوا هُنَا حَقِيقَةَ الْإِعْرَاضِ بَلْ مُطْلَقَ التَّرْكِ فَلْيُرَاجِعْ اهْ سَمِ أَقُولُ وَهُوَ قَضِيَّةٌ اقْتِصَارِ شَيْخُنَا فِي الْأَوَّلَى عَلَى الطَّوِيلِ. • فَوَدَّ: (فِي الْأَوَّلَى) وَهِيَ قَوْلُهُ:

لِللَّحْمِ وَإِنْشَارًا لِلْعَظْمِ خُصُوصًا مع انضمام بَقِيَّةِ الرَضَعَاتِ إِلَيْهَا. • فَوَدَّ: (اغْتَبِرَ التَّعَدُّدُ فِيهِ بِمِثْلِ هَذَا) كَذَا فِي الرُّوضِ. • فَوَدَّ: (كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ اشْتِرَاطُهُمْ فِي الْأَوَّلَى الْإِعْرَاضِ) قَدْ يَكُونُونَ لَمْ يُرِيدُوا هُنَا حَقِيقَةَ الْإِعْرَاضِ بَلْ مُطْلَقَ التَّرْكِ فَلْيُرَاجِعْ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَطُلْ) لَعَلَّهُ حِكَايَةً بِالْمَعْنَى.

اعتبار الطول هنا مع الإعراض قولهم السابق ولو فوزاً فيمكن أنهم جرزوا في مسألة اليمين على الضعيف هنا أن الإعراض وحده لا يضّر ويختل أنهم رأوا العرف مختلفاً فيهما وفيه نظر ظاهر وإن كان هو الأقرب إلى كلامهم فإنهم ذكروا الخلاف في المفرّع دون المفرّع عليه فيبعد جزمهم في المفرّع عليه بما يخالف الأصح في المفرّع ويؤيد الأول في ذكرهم في إعراضه عدم الفرق وفي إعراض المرضعة عدم الشغل الخفيف وهذا صريح في اختلاف العرف فيهما وحينئذ فليس يتعبد اختلافه فيما ذكر وقولنا ليأتي بيدل ما نفد حذفه بعضهم وله وجه لكن الأقرب إلى كلامهم أنه قيد. (ولو حلب منها دفعة وأجره خمساً أو عكسه) أي حلب خمساً وأجره دفعة (فرضة) اعتباراً بحالة الانفصال من الثدي في الأولى ووصوله للجوف في الثانية (وفي قول) ذلك (خمس) فيهما تنزيلاً في الأولى للإناء منزلة الثدي ونظراً في الثانية لحالة انفصاله من الضرع وقوله منها قيد للخلاف فلو حلب من خمس في إناء وأجره طفلاً

(قلو أكل لقمة ثم إلخ) اه كزدي. ة قوله: (هنا) أي في اليمين أو الأولى. قوله: (وإن لم يطل) لعله حكاية بالمعنى اه سم أي وإلا قلقت السابق ولو فوزاً. ة قوله: (هنا) أي في الرضاع. ة وقوله: (إن الإعراض إلخ) بيان للضعيف هنا. ة قوله: (فيهما) أي الرضاع واليمين. ة قوله: (وفيه نظر) أي في قوله: (ويختل إلخ) وقوله: (لأنهم ذكروا إلخ) توجيه للنظر لكنه إنما يناسب النظر في الأول لا في الثاني وكذا ما سيذكره في التأييد إنما يناسب لتأييد الثاني أي احتمال اختلاف العرف لا الأول أي إمكان جريانهم في اليمين على الضعيف هنا فلعل هذا الصنيع نشأ عن توهم تقديمه احتمال الاختلاف على إمكان الجريان. ة قوله: (في المفرّع) أي مسألة الرضاع. ة وقوله: (دون المفرّع عليه) أي مسألة اليمين اه كزدي. ة قوله: (بما يخالف إلخ) أي اشتراط الإعراض والطول معاً. ة وقوله: (الأصح في المفرّع) أي من الاكتفاء بأحدهما. ة قوله: (في إعراضه) أي الرضيع. ة قوله: (فيهما) أي الرضيع والمرضعة. ة قوله: (فيما ذكر) أي الرضاع واليمين.

ة قول (سني): (ولو حلب إلخ) أما لو حلب منها خمس دفعات وأجره خمس دفعات من غير خلط فهو خمس قطعاً وإن خلط ثم فرق وأجره خمس دفعات فحسب على الأصح، وقيل: واحدة لأنه بالخلط صار كالمخلوب دفعة اه معني. ة قول (سني): (وأجره) أي وصل إلى جوف الرضيع أو دماغه بإيجار أو إسعاط أو غير ذلك اه معني. ة قوله: (أي حلب) إلى قوله: (هنا وحيث) في المعنى إلا قوله: (الأنصح) إلى المتن وإلى قول المتن: (واللبن) في النهاية إلا قوله: (وهم) إلى (وذلك). ة قوله: (ووصوله إلخ) أي وصوله. ة قوله: (ذلك) يعني عنه قوله: (فيهما). ة قوله: (قيد للخلاف) أي في الوحدة.

ة قوله: (قيد للخلاف) قضيته عدم اختلاف الحكم وفيه نظر لأن في مسألة الحلب من الخمسة قد يخرم شربه دفعة بأن يكون الخمس مستولداً لرجل مثلاً فيصير الرضيع ابنه قليلاً ويوجب بأن التأثير هنا بالنسبة للمرضعات ليس من حيث الرضاع.

دُفْعَةً أَوْ خَمْسًا حُسِبَ مِنْ كُلِّ رَضْعَةٍ. (وَلَوْ شَكَّ هَلْ رَضَعَ (خَمْسًا أَمْ) الْأَفْصَحُ أَوْ (أَقْلُ أَوْ هَلْ رَضَعَ فِي الْحَوْلَيْنِ أَمْ بَعْدَ فَلَا تَحْرِيمَ) لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ وَلَا يَخْفَى الْوَرَعُ هُنَا وَحَيْثُ وَقَعَ الشَّكُّ لِلْكَرَاهَةِ حِينَئِذٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا مَرَّ أَنَّهُ حَيْثُ وَجَدَ خِلَافًا يُغْتَدُّ بِهِ فِي التَّحْرِيمِ وَجَدَتْ الْكَرَاهَةُ وَمَعْلُومٌ أَنَّهَا هُنَا أَغْلَظُ لِأَنَّ الْإِحْتِيَاظَ هُنَا يَنْفِي الرُّبُوبَةَ فِي الْأَبْضَاعِ الْمُخْتَصَّةِ بِمَزِيدِ إِحْتِيَاظٍ ثُمَّ فِي الْمَحَارِمِ الْمُخْتَصَّةِ بِإِحْتِيَاظٍ أَعْلَى فَتَأَمَّلْهُ (وَفِي) الصُّورَةِ (الثَّانِيَةِ قَوْلُ أَوْ وَجْهٌ) فِي التَّحْرِيمِ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْحَوْلَيْنِ (و) بِالرَّضَاعِ الْمُسْتَوْفِي لِلشُّرُوطِ (تَقْصِيرُ الْمُزْضِعَةِ أُمُّهُ) أَيِ الرُّضِيعِ (وَالَّذِي مِنْهُ اللَّبَنُ وَتَسْرِي الْحَرَمَةُ) مِنَ الرُّضِيعِ (إِلَى أَوْلَادِهِ) أَيِ الرُّضِيعِ نَسَبًا أَوْ رِضَاعًا وَإِنْ سَفَلُوا وَوَهَمَ مَنْ جَعَلَهُ لِذِي اللَّبَنِ لِأَنَّ الْمَتَنَ سَيَذْكُرُهُ وَذَلِكَ لِلْخَبَرِ السَّابِقِ «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ» وَخَرَجَ بِأَوْلَادِهِ أَصُولُهُ وَخَوَاشِيهِ فَلَا تَسْرِي الْحَرَمَةُ مِنْهُ إِلَيْهِمَا فَلَهُمْ نِكَاحُ الْمُزْضِعَةِ وَبَنَاتُهَا وَلِذِي اللَّبَنِ نِكَاحُ أُمِّ الطِّفْلِ وَأَخْتِهِ وَأُثْمًا سَرَتْ الْحَرَمَةُ مِنْهُ إِلَى أَصُولِ الْمُزْضِعَةِ وَذِي اللَّبَنِ وَفُرُوعِهِمَا وَخَوَاشِيَهُمَا نَسَبًا وَرِضَاعًا كَمَا سَيَذْكُرُهُ لِأَنَّ لَبَنَ الْمُزْضِعَةِ .....

قوله: (حُسِبَ مِنْ كُلِّ رَضْعَةٍ) أَيِ جَزَمًا فِي الْأَوَّلَى وَعَلَى الْأَصَحِّ فِي الثَّانِيَةِ اهْ مُعْنِي .

قوله (سَي) : (لَوْ شَكَّ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَلَا يَدُّ مِنْ يَتَقَنَّ الْخَمْسَ رَضَعَاتٍ وَيَتَقَنَّ كَوْنِ الرِّضِيعِ قَبْلَ الْحَوْلَيْنِ فَعَلَى هَذَا لَوْ شَكَّ فِي رَضِيعٍ هَلْ رَضَعَ الْخ أَوْ فِي دُخُولِ اللَّبَنِ جَوْفَهُ أَوْ دِمَاعَهُ أَوْ فِي أَنَّهُ لَبَنُ امْرَأَةٍ أَوْ بَهِيمَةٍ أَوْ فِي أَنَّهُ حُلِبَ فِي حَيَاتِهَا فَلَا تَحْرِيمَ . اهـ .

قوله (سَي) : (وَلَوْ شَكَّ) الْمُرَادُ بِالشَّكِّ مُطْلَقُ التَّرَدُّدِ قَيْشَمَلُ مَا لَوْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ حُصُولُ ذَلِكَ لِشِدَّةِ الْإِحْتِلَاطِ كَالنِّسَاءِ الْمُجْتَمِعَةِ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ وَقَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِإِزْضَاعِ كُلِّ مَنَّهُنَّ أَوْلَادَ غَيْرِهَا وَعَلِمَتْ كُلُّ مَنَّهُنَّ الْإِزْضَاعَ لَكِنْ لَمْ تَتَحَقَّقْ كَوْنُهُ خَمْسًا فَلْيَنْتَبِهْ لَهُ فَإِنَّهُ يَقَعُ كَثِيرًا فِي زَمَانِنَا اهـ ع ش . قوله: (عَدَمُهُ) أَيِ مَا ذَكَرَ اهْ مُعْنِي أَيِ مِنَ الْخَمْسِ وَالْكُؤُونِ فِي الْحَوْلَيْنِ . قوله: (وَحَيْثُ) عَطَفَ عَلَى هُنَا اهـ سَم . قوله: (عَدَمُهُ) أَيِ عَلَى الْمَغْطُوفِ كَمَا فَعَلَ فِي النِّهَايَةِ لَكَانَ أَخْصَرَ وَأَوْضَحَ . قوله: (لِلْكَرَاهَةِ) مُتَعَلِّقٌ لِقَوْلِهِ وَلَا يَخْفَى الْوَرَعُ الْخ . قوله: (فِي التَّحْرِيمِ) مُتَعَلِّقٌ بِخِلَافِ الْخ . قوله: (هُنَا) أَيِ فِي الرِّضَاعِ . قوله: (ثُمَّ فِي الْمَحَارِمِ الْخ) عَطَفَ عَلَى فِي الْأَبْضَاعِ . قوله: (أَيِ الرِّضِيعِ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ : (وَاللَّبَنِ) فِي الْمُعْنِي بِمُخَالَفَةِ يَسِيرَةِ سَأَلِهِ عَلَيْهَا . قوله: (مَنْ جَعَلَهُ) أَيِ ضَمِيرَ أَوْلَادِهِ اهـ سَم . قوله: (لِأَنَّ الْمَتَنَ الْخ) اعْتَرَضَهُ النِّهَايَةَ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يُقَيَّدُ بِأَنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى لَا كَوْنُهُ وَهَمًا . قوله: (مَنْهُ) إِلَى أَصُولِ الْمُزْضِعَةِ وَذِي اللَّبَنِ الْإِنْسَبُ أَنْ يَقُولَ مِنَ الْمُزْضِعَةِ إِلَى أَصُولِهَا وَأَصُولِ ذِي اللَّبَنِ . قوله: (وَحَوَاشِيَهُمَا) وَالْمُرَادُ بِالْحَوَاشِيِ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ وَالْأَعْمَامُ وَالْعَمَّاتُ اهـ شَيْخُنَا . قوله: (لِأَنَّ لَبَنَ الْمُزْضِعَةِ الْخ) سَكَتَ عَنْ ذِي اللَّبَنِ عِبَارَةً شَيْخُنَا عَطَفًا عَلَى مَا ذَكَرَ نَصَّهُ وَسَبَّبَ لَبَنَ الْمُزْضِعَةِ مَنِي الْفَحْلِ الَّذِي جَاءَ مِنْهُ الْوَلَدُ وَهُوَ كَالْجُزْءِ مِنْ أَصُولِهِ أَيْضًا فَسَرَى التَّحْرِيمُ إِلَيْهِمْ وَإِلَى حَوَاشِيِهِمْ اهـ وَعِبَارَةُ الْمُعْنِي قَالَ الْجُرْجَانِيُّ لِأَنَّ

قوله: (وَحَيْثُ وَقَعَ الشَّكُّ) عَطَفَ عَلَى هُنَا . قوله: (وَوَهَمَ مَنْ جَعَلَهُ) أَيِ ضَمِيرَ أَوْلَادِهِ .

كالبُزْءِ من أصولها فسرى التحريم به إليهم مع الحواشي بخلافه في أصول الرضيع وحواشيه. (ولو كان لرجل خمس مستولدات أو أربع نسوة وأُم ولِد) وَلَيْتَهُنَّ له (فَرْضُ عِطْفُلٍ من كُلِّ رَضْعَةٍ صار ابْنُهُ فِي الْأَصْح) لَأَنَّ لَبَنَ الْكَلِّ مِنْهُ وَلَا تَصِيرُنَ أُمَّهَاتُهُ رَضَاعًا (فِيحُزَمْنَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُنَّ مَوْطُوءَاتُ أَبِيه) لَا لِأُمُومَتِهِنَّ له لانتفاء استقلال كلِّ بِارِضَاعِهِ الْخَمْسِ (ولو كان بِذَلِّ الْمُسْتَوْلَدَاتِ بَنَاتٍ أو أَخَوَاتٍ) أو أُمُّ وَأَخِيَّةٌ وَبَنِيَّةٌ وَجَدَّةٌ وَزَوْجَةٌ له فَرْضُ عِطْفُلٍ من كُلِّ رَضْعَةٍ (فَلَا حَرَمَةَ) لَهُنَّ عَلَيْهِ (فِي الْأَصْح) وَلَا لَصَارِ جَدِّ الْأُمِّ أو خَالًا مع عَدَمِ أُموميةٍ وَهُوَ مُحَالٌ بِخِلَافِهِ فِيمَا مَرَّ لَأَنَّهُ لَا تَلَازُمَ بَيْنَ الْأَبَوَّةِ وَالْأُموميةِ لِثُبُوتِ الْأَبَوَّةِ فَقَطْ فِيمَا ذَكَرَ وَالْأُموميةُ فَقَطْ فِيمَا إِذَا أَرْضَعْتَ خَلِيَّةً أو مُرْضِعٍ مِنْ زَنَّا (وَأَبَاءُ الْمُرْضِعَةِ مِنْ نَسَبٍ أو رَضَاعٍ أَجْدَادٌ لِلْمُرْضِعِ) وَفُرُوعِهِ إِذَا كَانَ أَنْثَى حَزَمَ عَلَيْهِمْ نِكَاحُهَا (وَأُمَّهَاتُهَا) مِنْ نَسَبٍ أو رَضَاعٍ (جَدَّاتُهَا) إِذَا كَانَ ذَكَرًا حَزَمَ عَلَيْهِمْ نِكَاحُهَا (وَأَوْلَادُهَا مِنْ نَسَبٍ أو رَضَاعٍ إِخْوَتُهُ وَأَخَوَاتُهُ وَإِخْوَتُهَا وَأَخَوَاتُهَا) مِنْ نَسَبٍ أو رَضَاعٍ (أَخَوَالُهُ وَخَالَاتُهُ وَأَبُو ذِي اللَّبَنِ جَدُّهُ وَأَخُوهُ عَمُّهُ وَكَذَا الْبَاقِي) فَأُمَّهَاتُهُ جَدَّاتُ

التَّحْرِيمِ بِفَعْلِهَا أَيْ غَالِيًا فَكَانَ التَّأْيِيرُ أَكْثَرَ وَلَا صُنْعَ لِلطُّفْلِ فِيهِ أَيْ غَالِيًا فَكَانَ تَأْيِيرُ التَّحْرِيمِ فِيهِ أَخْصَرَ انْتَهَى وَلَمَّا كَانَ اللَّبَنُ لِلْفَحْلِ كَانَ كَالْأُمِّ اهـ. قَوْلُهُ: (كالبُزْءِ مِنْ أَصُولِهَا) سَكَتَ عَنْ فُرُوعِهَا كَفُرُوعِ ذِي اللَّبَنِ لِأَنَّ الْفُرُوعَ لَا يَفْتَرِقُ فِيهِمْ الْحَالُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اهـ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (وَحَوَاشِيهِ) أَيْ الَّذِينَ لَمْ يَرْضَعُوا مَعَهُ بِخِلَافِ الَّذِينَ رَضَعُوا مَعَهُ فَحُكْمُهُمْ كَحُكْمِهِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الَّذِي رَضَعَ تَحْرُمَ عَلَيْهِ الْمُرْضِعَةُ وَجَمِيعُ بَنَاتِهَا وَلَوْ غَيْرَ مَنْ رَضَعَ عَلَيْهَا سِوَاءَ السَّابِقَةِ وَاللَّاحِقَةِ لِأَنَّ الْجَمِيعَ أَخَوَاتُ لَهُ وَالَّذِي لَمْ يَرْضَعَ لَا تَحْرُمَ عَلَيْهِ الْمُرْضِعَةُ وَلَا بَنَاتُهَا حَتَّى تَرْضَعَ عَلَيْهَا أَخُوهُ وَالبِثُّ الَّتِي ارْتَضَعَتْ يَحْرُمُ عَلَيْهَا جَمِيعُ أَوْلَادِ الْمُرْضِعَةِ وَلَوْ غَيْرَ الَّذِي ارْتَضَعَتْ عَلَيْهِ سِوَاءَ السَّابِقِ وَاللَّاحِقِ لِأَنَّ الْجَمِيعَ إِخْوَةٌ لَهَا وَالَّتِي لَمْ تَرْضَعَ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهَا أَوْلَادُ الْمُرْضِعَةِ حَتَّى الَّذِي ارْتَضَعَتْ عَلَيْهِ أُخْتُهَا وَإِنَّمَا بَيَّهْتُ عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَامَّةَ تَسْأَلُ عَنْهُ كَثِيرًا اهـ شَيْخُنَا.

قَوْلُ (سَيِّ): (فَرْضُ عِطْفُلٍ مِنْ كُلِّ إِنْخ) وَلَوْ مُتَوَالِيًا اهـ مُعْنَى. قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَيْ الطُّفْلُ. قَوْلُهُ: (لَهُنَّ عَلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى بَيْنَ الرَّجُلِ وَالطُّفْلِ اهـ. قَوْلُهُ: (لَصَارَ جَدًّا . . . إِنْخ) أَيْ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَقَوْلُهُ أو خَالًا أَيْ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ. قَوْلُهُ: (فِيمَا مَرَّ) أَيْ آفَقًا فِي الْمَتْنِ. قَوْلُهُ: (خَلِيَّةٌ) مُرَادُهُ بِهَا مَنْ لَمْ يَسْبِقْ لَهَا حَمْلٌ أَمَّا مَنْ سَبَقَ لَهَا حَمْلٌ مِنْ غَيْرِ زَنَّا فَاللَّبَنُ لِصَاحِبِهِ وَإِنْ بَانَتْ مِنْهُ وَطَالَ الزَّمَنُ أو لَمْ يَكُنْ خَلِيلًا بَانَ وَطِيَ بِشَبْهَةِ اهـ ع ش.

قَوْلُ (سَيِّ): (وَأَوْلَادُهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (إِخْوَتُهُ وَأَخَوَالُهُ) قَالَ الْمُعْنَى عَقِبُهُ فَيَحْرُمُ النَّكَاحُ بَيْنَهُ وَبَيْنَتِهِمْ وَكَذَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ بِخِلَافِ أَوْلَادِ إِخْوَةِ الْأَخَوَاتِ لِأَنَّهُمْ أَوْلَادُ أَخَوَالِهِ وَخَالَاتِهِ اهـ.

قَوْلُهُ: (وَالْأَصَارُ) أَيْ ذُو الْبَنَاتِ وَمَا بَعْدَهُنَّ.



الرَّضِيعِ وَأَوْلَادُهُ إِخْوَةُ الرَّضِيعِ وَأَخَوَاتُهُ (وَاللَّبَنُ لِمَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ وَلَدَ نَزَلَ) اللَّبَنُ (بِهِ) أَي بِسَبَبِهِ (بِنِكَاحٍ) فِيهِ دُخُولٌ أَوْ اسْتِدْخَالٌ مِنِّي مُحْتَرَمٌ أَوْ بِمِلْكٍ يَمِينٍ فِيهِ ذَلِكَ أَيْضًا كَمَا أَفَادَهُ مَا قَدَّمَ فِي الْمُسْتَوْلَدَةِ (أَوْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ) لِثُبُوتِ النَّسَبِ بِذَلِكَ وَالرَّضَاعُ تَلَوُّهُ (لَا زِنًا) لِأَنَّهُ لَا حَرَمَةَ لَهُ نَعَمْ، يُكْرَهُ لَهُ نِكَاحُ مَنْ ارْتَضَعَتْ مِنْ لَبَنِهِ أَمَّا حَيْثُ لَا دُخُولَ بِأَنَّهُ لَحِقَهُ وَلَدٌ بِمُجَرَّدِ الْإِمْكَانِ فَلَا تُثَبِّتُ الْحَرَمَةُ بَيْنَ الرَّضِيعِ وَأَبِي الْوَلَدِ كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَاصِّ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَهُوَ قَضِيَّةٌ كَلَامُ الْأَصْحَابِ وَقَالَ غَيْرُهُ إِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ الْجُمْهُورِ يُخَالِفُهُ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ نَزَلَ بِهِ مَا نَزَلَ قَبْلَ حَمْلِهَا مِنْهُ وَلَوْ بَعْدَ وَطْئِهَا فَلَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ وَلَا تُثَبِّتُ بِهِ أَبَوَتُهُ كَمَا قَالَ جَمْعٌ مُتَّفَقُونَ (وَلَوْ نَفَاهُ) أَي

قوله: (وَأَوْلَادُهُ إِخْوَةُ الرَّضِيعِ الْخ) أي وإخوته وأخوات أعماميه وعماته اه معني .

قوله (سنن): (وَلَدَ) أي أَوْ سَقَطَ اه معني . قوله: (اللَّبَنُ) إلى قوله: (واحتُرزت) في التَّهْيِةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (فَإِنْ مَاتُوا) إِلَى الْمَتَنِ وَقَوْلُهُ: (نَسَبًا) وَقَوْلُهُ: (كَمَا قَالَ) .

قوله (سنن): (بِنِكَاحٍ) مُتَعَلِّقٌ بِنَسَبٍ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِنَزَلِ الْمُقَيَّدِ بِقَوْلِهِ بِهِ أَوْ حَالٍ مِنْ وَلَدٍ . قوله: (أَوْ بِمِلْكٍ يَمِينٍ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ وَلَا تَنْقَطِعُ فِي الْمَعْنَى . قوله: (ذَلِكَ) أَي الدُّخُولُ أَوْ الْإِسْتِدْخَالُ . قوله: (بِذَلِكَ) أَي النِّكَاحِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ . قوله: (تَلَوُّهُ) أَي تَابَعَهُ .

قوله (سنن): (لَا زِنًا) أَي لَا بَوْءَ زِنًا اه معني . قوله: (أَمَّا حَيْثُ لَا دُخُولَ) أَي وَلَا اسْتِدْخَالَ أَي لَا عِلْمَ بِذَلِكَ اه سم . قوله: (كَمَا قَالَ الْخ) عِبَارَةُ التَّهْيِةِ وَالْمَعْنَى عَلَى مَا قَالَ الْخ . قوله: (أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ الْجُمْهُورِ يُخَالِفُهُ) وَهَذَا هُوَ الْأَصَحُّ نِهَآيَةً وَمَعْنَى أَي قَبِيضُ التَّحْرِيمِ بَيْنَهُمَا وَيَتَّبِعِي أَنَّ مَحَلَّهُ فِي الظَّاهِرِ إِنَّمَا بَاطِنًا فَحَيْثُ عِلْمٌ أَنَّهُ لَمْ يَطَّأَهَا وَلَا اسْتَدْخَلَتْ مِنْهُ فَلَا وَجْهَ لِلتَّحْرِيمِ اه ع ش . قوله: (مَا نَزَلَ قَبْلَ حَمْلِهَا مِنْهُ الْخ) كَذَا فِي غَيْرِهِ كَالْخَطِيبِ وَشَرْحِ الرُّوضِ وَمَقْهُومُهُ أَنَّهُ بَعْدَ الْحَمْلِ يُنْسَبُ لَهُ وَلَوْ لَمْ تَلِدْ وَيُشْكَلُ عَلَيْهِ مَا يَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ مِنْ أَنَّهَا لَوْ نَكَحَتْ بَعْدَ زَوْجٍ وَبَعْدَ وَلَدَيْهَا مِنْهُ لَا يُنْسَبُ اللَّبَنُ لِلثَّانِي إِلَّا إِذَا وَلَدَتْ مِنْهُ وَأَنَّهُ قَبْلَ الْوِلَادَةِ لِلأَوَّلِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ فِيمَا يَأْتِي لِمَا نُسِبَ لِلأَوَّلِ قَوِي جَانِبُهُ فَتُسَبِّحُ إِلَيْهِ حَتَّى يَوْجَدَ قَاطِعٌ قَوِيٌّ وَهُوَ الْوِلَادَةُ وَهَذَا لَمَّا لَمْ يَتَقَدَّمْ نَسَبُ اللَّبَنِ اكْتَفَى بِمُجَرَّدِ الْإِمْكَانِ فَتُسَبِّحُ لِصَاحِبِ

قوله: (أَمَّا حَيْثُ لَا دُخُولَ) أَي وَلَا عِلْمَ بِدُخُولٍ . قوله: (لَا دُخُولَ) أَي وَلَا اسْتِدْخَالَ . قوله: (إِنَّ) ظَاهِرَ كَلَامِ الْجُمْهُورِ يُخَالِفُهُ) وَهَذَا هُوَ الْأَصَحُّ شَرْحُ م ر . قوله: (قَبْلَ حَمْلِهَا مِنْهُ) مَقْهُومُهُ أَنَّ مَا نَزَلَ بَعْدَ حَمْلِهَا وَقَبْلَ وَلَدَيْهَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُهُ الْآتِي نَزَلَ بِسَبَبِ عُلُوقِ زَوْجَتِهِ مِنْهُ لَكِنْ يُخَالِفُهُ مَا فِي الرُّوضَةِ عَنْ الْمُتَوَلَّى وَأَقْرَبَهُ مِمَّا نَصَّهُ وَلَوْ نَكَحَتْ امْرَأَةً لَا لَبَنَ لَهَا فَحَلَّتْ وَنَزَلَ لَهَا لَبَنٌ قَالَ الْمُتَوَلَّى فِي ثُبُوتِ الْحُرْمَةِ بَيْنَ الرَّضِيعِ وَالزَّوْجِ وَجِهَانِ بِنَاءٍ عَلَى الْخِلَافِ إِنْ جَعَلْنَا اللَّبَنَ لِلأَوَّلِ لَمْ نَجْعَلِ الْحَمْلَ مُؤَثِّرًا وَلَا تُثَبِّتُ الْحُرْمَةُ حَتَّى يَتَفَصَّلَ الْوَلَدُ وَإِنْ جَعَلْنَاهُ لِلثَّانِي أَوْ لِهَمَا ثَبَّتَتْ اه وَأَرَادَ بِالْخِلَافِ فِي قَوْلِهِ بِنَاءٌ عَلَى الْخِلَافِ مَا ذَكَرَهُ فِيمَا قَبْلَ هَذَا فِيمَا لَوْ نَكَحَتْ بَعْدَ الْعِدَّةِ زَوْجًا وَحَمَلَتْ مِنْهُ وَلَمْ تَضَعْ لَكِنْ دَخَلَ وَقْتُ حُدُوثِ اللَّبَنِ لِلْحَمْلِ حَيْثُ قَالَ فِي ذَلِكَ وَإِنْ دَخَلَ وَقْتُ حُدُوثِ اللَّبَنِ لِلْحَمْلِ فَمَا أَنْ يَنْقَطِعَ اللَّبَنُ مَدَّةً طَوِيلَةً وَإِنَّمَا أَنْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ بِأَنَّهُ لَمْ يَنْقَطِعْ أَوْ انْقَطَعَ مَدَّةً يَسِيرَةً فَبِالْحَالَةِ الْأُولَى ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ

الزوج الولد التازل به اللبن (يلعان انتفى اللبن عنه) لما تقرر أنه تابع للنسب ومن ثم لو استلحقه بعد لحقه الرضيع. (ولو وطئت منكوحه بشبهه أو وطئ الثانی) امرأة (بشبهه فولدت) بعد وطئها ولذا (فالبطن) التازل به (لأن لحقه الولد) منهما (بقائف) لإمكانه منهما (أو غيره) كان حصار الإمكان فيه وكانتساب الولد أو فرعه بعد موته إليه بعد كماله لفقْد القائف .....

الحمل اه ع ش . وهذا الجواب ظاهر وإن استشكله سم والرشيدى بما في الروض والمغني من أنه لو نزل ليكر لبن وتزوجت وحملت من الزوج فاللبن لها لا للزوج ما لم تلد ولا أب للرضيع اه وقد يجاب عنه بأن سبق نزول لبن البكر على الزواج مُنزل منزلة سبق ولادة على ولادة الآتي في المتن . فوه: (أي الزوج إلخ) أي مثلاً عبارة المغني أي نفى من نسب إليه الولد اه وعبارة المنهج مع شرحه ولو نفاه أي نفى من لحقه الولد انتفى اللبن التازل به اه .

فوه (سنى): (انتفى اللبن) فلو ارتضعت به صغيرة حلت للثاني مغني وشرح المنهج لا يقال كيف حلت للثاني مع أنها بنت موطوءة لأننا نقول هذا مصوراً بما إذا لم يدخل بأُمها وإنما لحقه الولد بمجرّد الإمكان ثم نفاه باللعان زيادي .

فوه (سنى): (ولو وطئت منكوحه إلخ) أي وطئها واحد . فوه: (بعد وطئها) أي منهما اه ع ش اه مغني . فوه: (الإمكانه منهما) أي إن أمكن كونه منهما بأن يكون بين وطء كل منهما وبين الولادة أربع سنين فأقل وستة أشهر فأكثر . فوه: (كان حصار الإمكان إلخ) عبارة المغني بأن انحصر الإمكان في واحد منهما أو لم يكن قائف أو الحقه بهما أو نفاه عنهما أو أشكل عليه الأمر وانتسب الولد لأحدهما بعد بلوغه أو بعد إفاقة من جنون ونحوه فالرضيع من ذلك اللبن ولد رضاع لأن لحقه ذلك الولد لأن اللبن تابع للولد فإن مات الولد قبل الانتساب وله ولد قام مقامه أو أولاد وانتسب بعضهم لهذا وبعضهم لذاك دام الإشكال فإن ماتوا قبل الانتساب أو بعده فيما إذا انتسب بعضهم لهذا وبعضهم لذاك أو لم

أظهرها أنه لبن الأول والثاني أنه للثاني والثالث أنه لهما وفي الحالة الثانية ثلاثة أقوال أيضاً المشهور أنه للأول والثاني لهما والثالث إن زاد اللبن فلهما ولا للأول اه لا يقال كلام الشارح هنا فيما إذا لم تنكح غيره ولا وطئت بشبهه أو ملك كما صور به قوله الآتي نزل بسبب علوق زوجته منه وما في الروضة عن المتولي فيما إذا نكحت غيره أو وطئت بشبهه لأننا نقول هذا لا يصح لاتها وإن لم تنكح غيره ولا وطئت بما ذكر لا يكون اللبن له قبل الولادة وإن حملت ولهذا قال في الروض وإن نزل ليكر لبن وتزوجت وحملت أي من الزوج فاللبن لها لا للثاني ما لم تلد اه وقوله لا للثاني قال في شرحه الأولى لا للزوج وكذا يخالفه قوله الآتي فكل مريض بلينها قبل ولادتها نسيها إلخ وقول المتن وكذا إن دخل فليتأمل .

(تنبيه): هل المراد بالولادة فيما تحصل من أن اللبن قبل الولادة للزوج الأول وبعدّها للزوج الثاني تمام انفصال الولد أو يكفي ابتداء انفصاله فيه نظراً وقياساً أن إرضاع الولد قبل تمام انفصاله لا يخرم أن المراد بها هنا تمام الانفصال حتى يكون اللبن قبل التمام للأول . فوه: (وكانتساب الولد أو فرعه بعد موته إلخ) عبارة العباب فمن انتسب إليه الولد بعد بلوغه أو ولده بعد موته تبعه الرضيع إلخ .

أو غيره ويجب ذلك فيجبر عليه حفظاً للنسب من الضياع ولو انتسب بعض فروعه لواحد وبعضهم لآخر دام الإشكال فإن ماثوا أو لم يكن له ولد انتسب الرضيع إن شاء وقيل ذلك لا يحل له بنت أحدهما ونحوها. (ولا تنقطع نسبة اللبن لزوجة نزل بسبب علوق زوجته منه) عن زوج مات أو طلق وإن طالت المدة فكل مريض بلبنها قبل ولادتها نسيباً من غيره يكون ابناً له كما قال (أو انقطع) اللبن (وعاد) ولو بعد عشر سنين لعدم حدوث ما يقطع نسبته عن الأول إذ الكلام فيمن لم تنكح غيره ولا وطئت بشبهة أو ملك (فإن نكحت آخر) أو وطئت بأحد ذينك

يكن له ولد ولا ولد انتسب الرضيع حيثيذ أما قبل انقراض ولده وولد ولده فليس له الانتساب بل هو تابع للولد أو ولده اه معني. قو: (أو غيره) أو بمعنى الواو. قو: (ويجب ذلك) أي الانتساب فيجبر عليه أي حيث مال طبعه لأحدهما بالجيله وكان قد عرفهما قبل البلوغ وعند استقامة طبع على ما ذكر في باب اللقيط وإلا فلا يجبر على الانتساب وليس له ذلك بمجرد التشبه اه ع ش وقوله أو لم يكن له إلخ أي للولد. قو: (إن شاء) أي فلا يجبر عليه سم زاد المعني والفرق أن النسب يتعلق به حقوق له وعليه كالميراث والثقة والعتيق بالملك وسقوط القود ورد الشهادة فلا بد من دفع الإشكال والمتعلق بالرضاع حرمة النكاح وجواز التطر والخلوة وعدم نقض الطهارة والإمساك عنه سهل فلم يجبر عليه الرضيع ولا يعرض أيضاً على القائف ويقارن ولد النسب بأن معظم اعتماد القائف على الأشباه الظاهرة دون الأخلاق وإنما جاز انتسابه لأن الإنسان يميل إلى من ارتضع من لبنه اه.

قو: (وقيل ذلك) أي الانتساب. قو: (لا تحل له) أي للرضيع اه سم. قو: (لزوج) أي أو غيره اه معني أي من وطئ بملك أو شبهة. قو: (بسبب علوق زوجته منه) هذا مع قوله الآتي إذ الكلام فيمن لم تنكح غيره إلخ يقتضي أن اللبن ينسب إلى الزوج بمجرد علوق زوجته منه وليس كذلك كما تقدم في الحاشية المتقدمة عن الروضة عن المتولي وإنما ينسب إليه بعد الولادة كما يأتي آتياً في قول المصنف وقيلها للأول إن لم يدخل وقت ظهور لبن حمل الثاني وكذا إلخ اه سم وقوله وليس كذلك إلخ يعني مطلقاً سواء سبق نحو نكاح أم لا كما صرح به فيما كتبه على قول الشارح السابق ما نزل قبلها حملها منه إلخ وقد قدمنا هناك عن ع ش ما يدفع المناقاة بين مفهوم قوله السابق الموافق لقضية كلامه هنا وبين ما يأتي آتياً في المتن الموافق لما في الروضة عن المتولي ويجمع بينهما جمعاً حسناً راجعاً.

قو: (نسيباً) يأتي مختزؤه اه سم أي وأنه ليس بقيد. قو: (ابناً) أي للزوج أو نحوه. قو: (ولو بعد عشر) إلى قوله: (واحتزرت) في المعني إلأ قوله: (بأن تم) إلى المتن وقوله: (أو معها). قو: (عن الأول) أي عن الزوج أو الواطئ بشبهة أو ملك. قو: (بأحد ذينك) أي الشبهة والملك.

قو: (إن شاء) أي فلا يجبر عليه وقوله لا تحل له أي للرضيع. قو: (بسبب علوق زوجته منه) هذا مع قوله الآتي إذ الكلام فيمن لم تنكح غيره يقتضي أن اللبن ينسب إلى الزوج بمجرد علوق زوجته منه وليس كذلك بل لا تنقطع عنه إلا بعد ولادتها من الثاني كما يأتي آتياً في قول المصنف وقيلها للأول إلخ. قو: (نسيباً) يأتي مختزؤه.

(وولدت منه فاللبن بعد) تمام (الولادة) بأن تم انفصال الولد (له) أي الثاني (وقبلها) أو معها (للأول) إن لم يدخل وقت ظهور لبن حمل الثاني وكذا إن دخل وقته وزاد بسبب الحمل لأنه ليس غداء للحمل فلم يصلح قاطعاً له عن ولد الأول ويقال أقل مدة يحدث فيها للحامل أربعون يوماً (وفي قول) هو فيما بعد دخول وقت ذلك (للثاني) إن انقطع مدة طويلاً ثم عاد إلحاقاً للحمل بالولادة (وفي قول) هو (لهما) لتعارض مرجحيهما واحتزرت بقولي نسباً عما حدث بولد الزنا فإن الذي يظهر أنه لا تنقطع به نسبة اللبن للأول لأنه لا احترام للزنا ثم رأيت ابن أبي الدُّم ذكر ذلك لكن بعد قوله لا يتعد انقطاعه به والزر كشي ضَعَف ما ذكره من عدم الانقطاع واستدل بأنها إذا أرضعت لبن الزنا طفلاً صار أخاً لولد الزنا وواضح أنه لا دليل في ذلك لأن أخوة الأم تثبت لولد الزنا لثبوت نسبه من الأم فكذا الرضاع وليس الكلام في ذلك وإنما هو في قرابة الأب وهي لا تثبت لولد الزنا فكذا الرضاع ثم رأيت عبارة الروضة مُصرحة بانقطاع نسبته عن الزوج ويؤجّه بأن اللبن الآن للزنا يقيناً غايته أن الشارع قطع نسبته للزنا كما أن الولادة قطعت نسبته للأول إذ لا يمكن نسبته إليه بعدها فتنتج أنه لا أب لهذا الرضيع وإن ثبت الرضاع من جهة الأم.

□ قول (سنن): (وولدت) هل يشمل العلق والمضغة أم لا فيه نظر والأقرب الثاني وقد يؤخذ ذلك من قول الشارح بأن تم انفصال الولد لأن كلاً من العلق والمضغة لا يسمى ولدًا فليراجع. ع ش أقول قضية قول المغني أو سقط عطفًا على ولد في قول المتن المار لِمَن نُسب إليه ولد الأول فليراجع.

□ قوله: (وزاد إلخ) الأولى وإن زاد. □ قوله: (لأنه إلخ) علة لقول المتن وكذا إلخ وعلل المغني ما قبله بأن الأصل بقاء الأول ولم يحدث ما يغيّره اه. □ قوله: (فلم يصلح) أي الحمل الذي ظهر به اللبن.

□ قوله: (ويقال إلخ) عبارة المغني ويرجع في أول مدة يحدث فيها لبن الحمل للقوالب على النص وقيل إن أول مدته أربعون يوماً وقيل أربعة أشهر اه. □ قوله: (للحامل) أي: بسبب الحمل اه ع ش.

□ قوله: (عما حدث) أي عن لبن حدث. □ قوله: (به) أي بولد الزنا. □ قوله: (للأول) أي الزوج أو نحوه. □ قوله: (في ذلك) أي فيما استدلل به الزركشي. □ قوله: (بانقطاع نسبته عن الزوج) جزم به المغني وقال في النهاية وهو الأوجه اه وقال ع ش وهو المعتقد اه.

□ قوله: (عن ولد الأول) على أن شرط كون اللبن للأول أن تكون ولدت منه وإلا فلا ينسب إليه ويدل عليه ما ذكرناه فيما مر. □ قوله: (ثم رأيت عبارة الروضة إلخ) وعبارة الروضة ولو حبلت امرأة من الزنا وهي ذات لبن من زوج فحيث قلنا هناك اللبن للأول أو لهما فهو للزوج وحيث قلنا فهو للثاني فلا أب للرضيع اه. وعبارة الروض وإذا حبلت مريض موجه من زنا فاللبن للزوج ما لم تضع ثم هو ابن الزنا اه وقول الروضة هناك أي فيما إذا نكحت بعد العدة زوجاً ولدت منه.

### فصل في حكم الرضاع الطارئ على النكاح تحريمًا وغرمًا

(تحتة صغيرة فأرضعتها) مَنْ تَحَرَّمَ عَلَيْهِ بَنُوتُهَا كَأَنْ أَرْضَعَتْهَا (أُمُّهُ أَوْ أُخْتُهُ) أَوْ زَوْجَةُ أَصْلِهِ أَوْ فَرْعُهُ أَوْ أَخِيهِ بِلَبَنِهِمْ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ (أَوْ زَوْجَةُ أُخْرَى) لَهُ مَوْطُوءَةٌ (انْفَسَخَ نِكَاحُهُ) مِنَ الصَّغِيرَةِ لِأَنَّهَا صَارَتْ مُحَرَّمَةً عَلَيْهِ أَبَدًا وَكَذَا مِنَ الْكَبِيرَةِ فِي الْأَخِيرَةِ لِأَنَّهَا صَارَتْ أُمُّ زَوْجَتِهِ وَخَرَجَ بِالْمَوْطُوءَةِ غَيْرُهَا فَتَحَرَّمَ الْمُرْضِعَةُ فَقَطْ إِنْ كَانَ الْإِرْضَاعُ .....

#### (فَصْلٌ: فِي حُكْمِ الرِّضَاعِ الطَّارِئِ عَلَى النِّكَاحِ)

□ فَوَدَّ: (فِي حُكْمِ الرِّضَاعِ) إِلَى الْفَصْلِ فِي النِّهَايَةِ.  
 □ قَوْلُ (لَسِي): (تَحْتَهُ صَغِيرَةٌ الْخ) أَي لَوْ كَانَ تَحْتَهُ زَوْجَةُ صَغِيرَةٍ أَوْ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (مَنْ تَحَرَّمَ عَلَيْهِ بَنُوتُهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ حَلَبَتْ لَبَنُهَا) فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (مَوْطُوءَةٌ) وَقَوْلُهُ: (وَخَرَجَ) إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: (أَي فِي الْجُمْلَةِ) إِلَى (أَمَّا الْمُكْرَمَةُ). □ فَوَدَّ: (كَأَنَّ أَرْضَعَتْهَا) وَإِنَّمَا زَادَ مَا بَعْدَ الْكَافِ لِمَجَرَّدِ الْمُحَافَظَةِ عَلَى إِغْرَابِ الْمَتْنِ.  
 □ فَوَدَّ: (بِلَبَنِهِمْ) أَمَّا إِذَا كَانَ اللَّبَنُ مِنْ غَيْرِ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ وَالْأَخِ فَلَا يُؤْثَرُ لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنْ تَصِيرَ رَبِيبَةً أَصْلِهِ أَوْ فَرْعِهِ أَوْ أَخِيهِ وَلَيْسَتْ بِحَرَامٍ عَلَيْهِ أَوْ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (مِنْ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ) رَاجِعٌ لِمَا فِي الْمَتْنِ وَالشَّرْحِ مَعًا. □ فَوَدَّ: (مَوْطُوءَةٌ) سَيَأْتِي مَا فِيهِ أَهْمُ.  
 □ قَوْلُ (لَسِي): (انْفَسَخَ نِكَاحُهُ) يَتَرَدَّدُ فِي حُكْمِ هَذَا الْإِرْضَاعِ الْمُؤَدِّي إِلَى تَقْوِيَةِ زَوْجَةٍ عَلَى زَوْجِهَا وَالتَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ الْجَوَازُ وَلَوْ قِيلَ بِالْحُرْمَةِ أَي حَيْثُ لَمْ يَتَّعِنَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِضْرَارِ لَمْ يَتَّعَدْ أَوْ سَيَدُّ عُمَرَ وَقَوْلُهُ وَلَوْ قِيلَ بِالْحُرْمَةِ الْخَاقُولُ هَذَا لَا مَحِيدَ عَنْهُ إِلَّا إِذَا وَجِدَ نَصًّا بِخِلَافِهِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا صَارَتْ مُحَرَّمَةً عَلَيْهِ أَبَدًا) لِأَنَّهَا صَارَتْ أُخْتَهُ أَوْ بَنَتْ أُخْتَهُ أَوْ بَنَتْ ابْنَهُ أَوْ بَنَتْ أَخِيهِ أَوْ بَنَتْ زَوْجَتَهُ أَوْ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَخَرَجَ بِالْمَوْطُوءَةِ غَيْرُهَا فَتَحَرَّمَ الْخ) لَا يَخْفَى عَدَمُ مُنَاسَبَةِ ذَلِكَ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْإِنْفِسَاخِ فَكَيْفَ يُقَيَّدُ بِالْمَوْطُوءَةِ وَيُخْتَرَزُ بِالتَّقْيِيدِ عَنْ عَدَمِ تَحْرِيمِ الصَّغِيرَةِ مَعَ عُمُومِ الْإِنْفِسَاخِ فَهَذَا التَّقْيِيدُ وَهَذَا الْإِحْتِرَازُ مِمَّا لَا وَجْهَ لَهُ بَلِ الصَّوَابُ تَرْكُ التَّقْيِيدِ وَتَعْمِيمُ الْإِنْفِسَاخِ وَإِحَالَةُ التَّحْرِيمِ عَلَى مَا يَأْتِي أَوْ بَيَانُهُ هُنَا بَعْدَ بَيَانِ الْإِنْفِسَاخِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْمُ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ التَّقْيِيدَ بِذَلِكَ لِيَصْدَقَ عَلَى زَوْجَةٍ أُخْرَى قَوْلُهُ السَّابِقُ مَنْ تَحَرَّمَ عَلَيْهِ بَنُوتُهَا لِأَنَّ بَنُوتَهَا لَا تَحَرَّمَ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مَوْطُوءَةً. □ فَوَدَّ: (فَتَحَرَّمَ الْمُرْضِعَةُ)

#### (فَصْلٌ: فِي حُكْمِ الرِّضَاعِ الطَّارِئِ عَلَى النِّكَاحِ تَحْرِيمًا وَغَرْمًا)

□ فَوَدَّ: (مَوْطُوءَةٌ) قَدْ يُقَالُ لَا مَحَلَّ لَهُ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْإِنْفِسَاخِ وَهُوَ عَامٌّ فِي الْمَوْطُوءَةِ وَغَيْرِهَا كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَلَوْ كَانَتْ تَحْتَهُ صَغِيرَةٌ وَكَبِيرَةٌ الْخَاقُولُ مَعَ شَرْحِهِ. □ فَوَدَّ: (وَخَرَجَ بِالْمَوْطُوءَةِ غَيْرُهَا فَتَحَرَّمَ الْمُرْضِعَةُ فَقَطْ) لَا يَخْفَى عَدَمُ مُنَاسَبَةِ ذَلِكَ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْإِنْفِسَاخِ فَكَيْفَ يُقَيَّدُ بِالْمَوْطُوءَةِ وَيُخْتَرَزُ بِالتَّقْيِيدِ عَنْ عَدَمِ تَحْرِيمِ الصَّغِيرَةِ فِي الْجُمْلَةِ مَعَ عُمُومِ الْإِنْفِسَاخِ فَهَذَا التَّقْيِيدُ وَهَذَا الْإِحْتِرَازُ مِمَّا لَا وَجْهَ لَهُ بَلِ الصَّوَابُ تَرْكُ التَّقْيِيدِ وَتَعْمِيمُ الْإِنْفِسَاخِ وَإِحَالَةُ التَّحْرِيمِ عَلَى مَا يَأْتِي أَوْ بَيَانُهُ هُنَا بَلِ بَعْدَ بَيَانِ الْإِنْفِسَاخِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (فَتَحَرَّمَ الْمُرْضِعَةُ فَقَطْ إِنْ كَانَ الْإِرْضَاعُ بِغَيْرِ لَبَنِهِ) أَي بِخِلَافِ

بغير لبنه كما يأتي (وللصغيرة) عليه (نصف مهرها) المسمى إن صح وإلا فنصف مهر مثلها لأنها فورقت قبل الوطء لا بسببها (وله) إن كان حُرًّا وإلا فليسئله وإن كان الفواش إنما هو على الزوج (على المُرْضِعة) المختارة إن لم يأذن لها ولم تكن مملوكة له أو كانت مكاتبته (نصف مهر مثل) وإن لزمها الإرضاع لاعتينها لأن غرامة المثلف لا تتأثر بذلك ولزمها النصف اعتبارًا إما يجب له بما يجب عليه أي في الجملة فلا ينافي أن نصف مهر المثل اللازم قد يزيد على نصف المسمى أما المكروهة فيلزمها ذلك لكن لا بطريق الاستقرار على المعتمد وإنما هي طريق القرائ على مكرهها ولو حبلت لبنها ثم أمرت أجنبيًا يسقيه لها كان طريقًا والقرائ عليها على ما في المعتمد ونظر فيه الأذرع إذا كان المأمور مميّزًا لا يرى تحتم

فقط الخ) أي بخلاف الصغيرة لأنها ربيته وهي لا تحرم قبل الدخول اه سم. قوله: (إن كان الإرضاع بغير لبنه) فإن كان لبنه فتحرّم الصغيرة أيضًا لكونها صارت بنته اه سم زاد ع ش ويمكن تصوير إرضاعها بلبنه مع كونها غير موطوءة له بأن استدخلت ماءه المخترم فإن الولد المعتقد منه يلحقه ويصير اللبن له اه وإنما قال ويمكن الخ إذ المراد بالوطء في هذا الباب ما يشمل دخول الماء المخترم.

قوله: (كما يأتي) أي في قوله ولو كان تحت صغيرة وكبيرة الخ اه سم. قوله: (وللصغيرة عليه) أي على الزوج ولو عبدًا فإنه يؤخذ من كسبه للصغيرة نصف المسمى إن كان صحيحًا وإلا فنصف مهر المثل وسكت المصنف عن مهر الكبيرة وحكمه أنه إن كانت مدخولًا بها فلها المهر وإلا فلا اه معني. قوله: (والأفلسية الخ) لأن ذلك بدل البضع فكان للسيد كعوض الخلع معني.

(فرع): لو نكح عبدًا أمه صغيرة مفوضة بتفويض سيدها فأرضعتها أمه مثلاً فلها المنة في كسبه ولا يطالب سيده المُرْضِعة إلا بنصف مهر المثل نهاية ومعني وأسنى. قوله: (إن لم يأذن لها) فإن أذن لها في الإرضاع فلا غرم وإكراهه لها على الإرضاع إذن وزيادة معني فلو اختلفا فيه صدق أي يمينه لأن الأصل عدم الإذن ع ش. قوله: (أو كانت مكاتبته) معطوف على قوله ولم تكن مملوكة أي أو كانت مملوكة له لكتها مكاتبته اه رشيد عباره المعني فإن كانت مملوكة ولو مدبرة أو مستولدة فلا رجوع له عليها وإن كانت مكاتبته رجع عليها بالغرم ما لم تعجز اه. قوله: (لاعتينها) متعلق بلزمتها الخ.

قوله: (المثلف) بفتح اللام أو كسرها. قوله: (قد يزيد) أي في حال الإرضاع لا العقد وإلا فلا يصح المسمى لامتناع التقص عن مهر مثل الصغيرة في تزويجها اه. قوله: (ولو حبلت) أي أمه مثلاً وقوله لها أي الصغيرة. قوله: (على ما في المعتمد) عبارة النهاية كما في المعتمد ووقع في أصل التهمة

الصغيرة لأنها ربيبة وهي لا تحرم قبل الدخول وبخلاف ما لو كان الإرضاع بلبنه فتحرّم الصغيرة أيضًا لأنها بنته وقوله كما يأتي أي في قوله ولو كان تحت صغيرة وكبيرة الخ. قوله: (فلا ينافي أن نصف مهر المثل اللازم قد يزيد) هذا يدل على صحة المسمى إذا كان دون مهر المثل وفيه نظر لامتناع التقص عن مهر مثل الصغيرة في تزويجها إلا أن يكون المسمى قدر مهر المثل حال النكاح ثم يزيد مهر المثل حال

طاعتها أي والذي يُتَّجه في التَّمَيِّزَاتِ الغُزْمُ عليه فقط وفيمن يَرَى تَحْتَمُّ الطَّاعَةِ أَنَّهُ عَلَيْهَا فَقَطْ (وفي قول) له عليها (كُلُّهُ) أي مهر المثل لأنَّه قِيمَةُ البُضْعِ الذي فَوْتَتْهُ وعلى الأولِ فَارَقَتْ شُهُودَ طَلَاقٍ رَجَعُوا فَإِنَّهُمْ يَغْرُمُونَ الْكُلَّ بِأَنَّهُمْ أَحَالُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَقِّهِ الْبَاقِي بِزَعْمِهِ فَكَانُوا كِفَاصِبٍ حَالٍ بَيْنَ الْمَالِكِ وَحَقِّهِ وَأَمَّا الْفُرْقَةُ هُنَا فَحَقِيقَةٌ بِمَنْزِلَةِ التَّلْفِ فَلَمْ تَغْرَمْ الْمُرْضِعَةُ إِلَّا مَا أَتْلَفَتْهُ وَهُوَ مَا غَرِمَهُ فَقَطْ. (ولو رَضَعَتْ) رَضَاعًا مُحَرَّمًا (من نَائِمَةٍ) أَوْ مُسْتَقِظَةً سَاكِتَةً كَمَا فِي الرُّوضَةِ وَجَعَلَهُ كَالْأَصْحَابِ. التَّمَكُّيْنِ مِنَ الْإِرْضَاعِ لِإِضَاعَا لَأَنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّحْرِيمِ لَا الْغُزْمِ وَلَأَنَّمَا عُدَّ سُكُوتُ الْمُحْرِمِ عَلَى الْحَلْقِ كَفَعْلِهِ لَأَنَّ الشَّعْرَ فِي يَدِهِ أَمَانَةٌ فَلَزِمَهُ دَفْعُ مُثْلِفَاتِهِ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا (فَلَا غُزْمَ عَلَيْهَا) لِأَنَّهُمَا لَمْ تَصْنَعْ شَيْئًا (وَلَا مَهْرٌ لِلْمُرْضِعَةِ) لِأَنَّ الْإِنْفِسَاحَ بِفَعْلِهَا وَهُوَ

ضَرَبٌ عَلَى مَا فِي وَهُوَ تَصَرُّفٌ مِنَ الْمُضْلِحِ مُفْسِدٌ وَلَعَلَّهُ لَمْ يَسْتَخْضِرْ أَنَّ فِي هَذَا الْمَذْهَبِ كِتَابًا اسْمُهُ الْمُعْتَمَدُ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُحَرِّزْ. اهـ سَيِّدُ عَمَرَ عِبَارَةٌ ع ش قَوْلُهُ كَمَا فِي الْمُعْتَمَدِ أَيِ لِلْبَنْدَنِجِيِّ اهـ.

• قَوْلُهُ: (فَارَقَتْ) أَيِ الْمُرْضِعَةُ. • قَوْلُهُ: (شُهُودَ طَلَاقٍ) أَيِ قَبْلَ الدُّخُولِ اهـ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (بِزَعْمِهِ) هَلَّا قَالَ بِزَعْمِهِمْ إِذْ هُوَ أَقْوَى فِي الْفَرْقِ كَمَا لَا يَخْفَى اهـ رَشِيدِي عِبَارَةٌ الْمُغْنِي بِزَعْمِ الزَّوْجِ وَالشُّهُودِ اهـ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَا غَرِمَهُ فَقَطْ) أَيِ فِي الْجُمْلَةِ كَمَا مَرَّ أَمَّا.

• قَوْلُ (السِّي): (وَلَوْ رَضَعَتْ الْخ) أَيِ لَوْ دَبَّتْ صَغِيرَةٌ وَرَضَعَتْ الْخ نِهَائَةً وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (مُحَرَّمًا) بِشَدِّ الرَّاءِ الْمُسْكُورَةِ. • قَوْلُهُ: (وَجَعَلَهُ) أَيِ صَاحِبِ الرُّوضَةِ. • قَوْلُهُ: (لَأَنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّحْرِيمِ) فِيهِ أَنَّ التَّحْرِيمَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى التَّمَكُّيْنِ اهـ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (وَلَا كَذَلِكَ هُنَا) أَيِ وَلَوْ كَانَتْ مُسْتَأْجَرَةٌ لِلْإِرْضَاعِ إِذْ غَايَتُهُ أَنَّهُ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ عَدَمُ إِرْضَاعٍ مِّنْ اسْتَوْجَرَتْ لِإِرْضَاعِهِ وَهُوَ يَقُوتُ الْأَجْرَةَ عَلَى أَنَّ مَا شَرِيَتْهُ الصَّغِيرَةُ لَيْسَ مُتَعَيِّنًا لِإِرْضَاعٍ مِّنْ اسْتَوْجَرَتْ لَهُ اهـ ع ش. • قَوْلُ (السِّي): (فَلَا غُزْمَ الْخ).

(فَرُغَ): لَوْ حَمَلَتِ الرَّيْحُ اللَّبَنَ مِنَ الْكَبِيرَةِ إِلَى الْجُوفِ الصَّغِيرَةِ لَمْ يَزْجَعْ عَلَى وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِذْ لَا صُنْعَ مِنْهُمَا وَلَوْ دَبَّتِ الصَّغِيرَةُ فَارْتَضَعَتْ مِنْ أُمِّ الزَّوْجِ أَيِ مَثَلًا أَرْبَعًا ثُمَّ أَرْضَعَتْهَا أُمُّ الزَّوْجِ الْخَامِسَةَ أَوْ عَكْسَهُ اخْتَصَّ التَّفْرِيمُ بِالْخَامِسَةِ مُغْنِي وَنِهَائَةً أَيِ فَالْغُزْمُ عَلَى أُمِّ الزَّوْجِ فِي الْأَوَّلَى وَعَلَى الصَّغِيرَةِ فِي الثَّانِيَةِ اهـ ع ش وَيُظْهَرُ أَنَّهُ خَرَجَ بِجَوْفِهَا مَا لَوْ حَمَلَتْهُ الرَّيْحُ إِلَى قِمِّهَا فَابْتَلَعَتْهُ لَوْجُودِ الصُّنْعِ مِنْهَا فَلْيُرَاجَعْ اهـ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْإِنْفِسَاحَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُفَرَّقُ) فِي الْمُغْنِي.

الإِرْضَاعِ. • قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يُتَّجَهُ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر.

• قَوْلُهُ فِي (السِّي): (وَفِي قَوْلِ كُلِّهِ) وَلَوْ نَكَحَ عَبْدٌ أُمَّةً صَغِيرَةً مُّوَضَعَةً بِتَفْوِضِ سَيِّدِهَا فَارَضَعَتْهَا أُمَّةً مَثَلًا فَلَهَا الْمُتَعَةُ فِي كَسْبِهِ وَلَا يُطَالَبُ سَيِّدُ الْمُرْضِعَةِ إِلَّا بِنُصْفِ مَهْرِ الْمِثْلِ وَلَأَنَّمَا صَوَّرُوا ذَلِكَ بِالْأُمَّةِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَّصِرٍ فِي الْحُرَّةِ لِانْتِفَاءِ الْكِفَاءَةِ شَرْحُ م ر. • قَوْلُهُ: (وَلَأَنَّمَا عُدَّ سُكُوتُ الْمُحَرَّمِ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر.

مُسْقِطًا لَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ وَلَهُ فِي مَالِهَا مَهْرٌ مِثْلُ الْكَبِيرَةِ الْمُتَنَفِّسِ نِكَاحُهَا أَوْ نَصْفُهُ لِأَنَّهَا أَتَلَفَتْ عَلَيْهِ بُضْعُهَا وَضَمَانُ الْإِتْلَافِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَمْيِيزٍ. (وَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ كَبِيرَةٌ وَصَغِيرَةٌ فَأَرْضَعَتْ أُمُّ الْكَبِيرَةِ الصَّغِيرَةَ أَنْفَسَخَتْ الصَّغِيرَةُ) لِأَنَّهَا صَارَتْ أُخْتُ الْكَبِيرَةِ (وَكَذَا الْكَبِيرَةُ فِي الْأَظْهَرِ) لِذَلِكَ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَوْ نَكَحَ أَخْتًا عَلَى أُخْتِهَا بِأَنَّ هَذِهِ لَمْ تَجْتَمِعْ مَعَ الْأُولَى أَصْلًا لِيُوقِعَ عَقْدُهَا فَاسِدًا مِنْ أَصْلِهِ فَلَمْ يُؤْثَرْ فِي بُطْلَانِ الْأُولَى بِخِلَافِ الْكَبِيرَةِ هُنَا فَإِنَّهَا اجْتَمَعَتْ مَعَ الصَّغِيرَةِ فَبَطَلَتْ إِذْ لَا مُرْجَحَ (وَلَهُ نِكَاحٌ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا) مِنْ غَيْرِ جَمْعٍ لِأَنَّهُمَا أُخْتَانِ (وَحُكْمُ مَهْرِ الصَّغِيرَةِ) عَلَيْهِ (وَتَغْرِيْمُهُ) أَيِ الزَّوْجِ (الْمُرْضِعَةِ مَا سَبَقَ) أَوَّلَ الْفَصْلِ (وَكَذَا الْكَبِيرَةُ إِنْ لَمْ تَكُنْ مَوْطُوءَةً) حُكْمُهَا مَا سَبَقَ فِي الصَّغِيرَةِ فَلَهَا عَلَيْهِ نِصْفُ الْمُسَمَّى الصَّحِيحِ وَالْأَنْصَفُ مَهْرُ الْمِثْلِ وَلَهُ عَلَى أُمِّهَا الْمُرْضِعَةِ نِصْفُ مَهْرِ الْمِثْلِ (فَلِإِنْ كَانَتْ مَوْطُوءَةً فَلَهُ عَلَى الْأُمِّ) (الْمُرْضِعَةِ) بِشَرْطِهَا السَّابِقَةِ (مَهْرٌ مِثْلُ فِي الْأَظْهَرِ) كَمَا لَزِمَهُ لِبَنْتِهَا جَمِيعُ الْمُسَمَّى إِنْ صَحَّ وَالْأَجْمَعُ مَهْرُ الْمِثْلِ

قوله: (وله في مالها الخ) يُفِيدُ أَنَّ الْكَبِيرَةَ النَّائِمَةَ أَوْ الْمُسْتَقِظَةَ السَّائِكَةَ زَوْجَةٌ. اهـ سم عبارة ع ش قوله في مالها أي الصغيرة فإن لم يكن لها مال بقي في ذمتها وقوله مهر مثل الكبيرة أي حيث كانت زوجة وخارج به ما لو ارتضعت من أمه أو أخيه أو نحوهما فلا شيء فيه للكبيرة كما هو ظاهر اهـ. قوله: (مهر مثل الكبيرة) أي إن كانت مذخولاً بها وقوله الكبيرة يشمل المستيقظة المذكورة وقوله أو نصفه أي إن لم تكن مذخولاً بها. اهـ سم.

قوله (سني): (انفسخت الصغيرة) أي نكاحها اهـ مغني. قوله: (لأنها صارت) أي ولا سبيل إلى الجمع بين الأختين اهـ مغني. قوله: (لذلك) أي لأنها صارت أخت الصغيرة اهـ ع ش. قوله: (ويُفَرَّقُ بَيْنَهُ) أي بين ما هنا من الانفاساخ. قوله: (ويبين ما لو نكح أختا الخ) أي الذي قاس عليه المقابل القائل باختصاص الانفاساخ بالصغيرة اهـ سم. قوله: (فلم يؤثر الخ) أي عقد الثانية. قوله (سني): (وله الخ) أي على الأظهر اهـ مغني.

قوله (سني): (نكاح من شاء) أي بعقد جديد كما هو ظاهر وتعود له بالثلاث إن لم يكن سبق منه طلاق أو بما بقي منها إن سبق ذلك لأن الانفاساخ لا ينقص العداء اهـ ع ش. قوله: (أول الفصل) أي في إرضاع أم الزوج ونحوها الصغيرة فعليه للصغيرة نصف المسمى الصحيح أو نصف مهر مثل وله على المرضعة نصف مهر المثل وقيل كله. اهـ مغني. قوله: (حكمها ما سبق) إلى الفصل في المغني إلا قوله بشروطها السابقة وقوله أو حكم به جاكم يراه وقوله ولا تحرمان مؤبداً. قوله: (بشروطها السابقة) أي في قوله المختار إن لم ياذن لها الخ اهـ ع ش.

قوله: (وله في مالها الخ) يُفِيدُ أَنَّ الْكَبِيرَةَ النَّائِمَةَ أَوْ الْمُسْتَقِظَةَ زَوْجَةٌ. قوله: (مهر مثل الكبيرة) يشمل المستيقظة المذكورة. قوله: (المتنفس نكاحها) أي إن كانت مذخولاً بها. قوله: (أو نصفه) أي إن لم تكن مذخولاً بها. قوله: (ويبين ما لو نكح أختا الخ) أي الذي قاس عليه المقابل القائل باختصاص



ويأتي أنهم لو شهدوا بطلاق بعد وطء ثم رجعوا غرموا مهر المثل وهو يزُد دعوى المقابل أنه بالدخول استوفى منفعتَه فلا يُعزَّم له بدله أما لو كانت الكبيرة موطوءة هي المُفسدة لِنكاحها بإرضاعها الصغيرة فلا يرجع عليها بمهرها لِقَلَّ يخلو نكاحها من الوطء عن مهر وهو من خصائص نَبينا ﷺ (ولو أَرْضَعَتْ بنتُ الكبيرة الصغيرة حُرِّمَتْ الكبيرة أبداً) لأنَّها جَدَّةُ زوجته (وكذا الصغيرة) فَتَحْرُمُ أبداً (إنَّ كانت الكبيرة موطوءة) لأنَّها رَبيبةٌ بخلاف ما إذا لم تكن موطوءة لأنَّ بنتَ الزوجة لا تحرم إلا بالدخول وحكم العزم هنا ما سبق أيضاً وتزكُّه لوضوِّه مِنَّا ذكره. (ولو كانت تحتَ صغيرة فطَلَّقَهَا فأَرْضَعَتْها امرأةٌ صارت أُمَ امرأته) فَتَحْرُمُ عليه أبداً إلحاقاً للطَّارئ بالمقارن كما هو شأنُ التحريم المؤبَّد (ولو نَكَحَتْ مُطَلَّقتَه صغيراً وأَرْضَعَتْه بلبنته حُرِّمَتْ على المُطَلَّقِ والصغيرِ أبداً) لأنَّها زوجةُ ابنِ المُطَلَّقِ وأُمُ الصغيرِ وزوجةُ أبيه (ولو زَوَّجَ أُمُّ

• فَوَدَّ: (وهو) أي ما يأتي. • فَوَدَّ: (مَنْفَعَتِهِ) أي البُضْع. • فَوَدَّ: (بَدَلُ) أي المهر الذي هو بَدَلُ البُضْع.  
• فَوَدَّ: (بِمَهْرِهَا) أي مَهْرَ نَفْسِهَا اِهْ ع ش عبارة المُعْنَى فلا يَزَجُّ الزَوْجُ عليها بِمَهْرٍ مِثْلِهَا كما في الرِّوَضَةِ وأضِلُّهَا عَنِ الْأَيْمَةِ اِهْ. • فَوَدَّ: (لَقَلَّ يَخْلُو الْخ) لا يَخْفَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ خُلُوٌّ إِذَا نَقَصَ مَهْرُ الْمِثْلِ عَنِ الْمُسَمَّى عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ الْخُلُوُّ الطَّارِئُ لِعَارِضٍ لَا يُثَاقِي الْخُصُوصِيَّةَ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ لَوْ سَمِيَ لَهَا مَهْرًا ثُمَّ أَبْرَأَتْهُ مِنْهُ صَحَّ مَعَ خُلُوِّ النِّكَاحِ حَيْثُ يُدْخِلُ الْمَهْرَ اِهْ ع ش عبارة السَّيِّدِ عُمَرُ قَدْ يُقَالُ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَخْلُو عَنْهُ فِيمَا إِذَا زَوَّجَ أُمَّتَهُ بَعِيدَهُ اِهْ وَكُلَّ ذَلِكَ مُجَرَّدُ بَحْثٍ فِي الدَّلِيلِ وَالْحُكْمُ مُسَلَّمٌ. • فَوَدَّ: (وَحُكْمُ الْعَزْمِ) أَي لِلصَّغِيرَةِ وَالْكَبِيرَةِ اِهْ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (مَا سَبَقَ الْخ) فَعَلِيهِ إِنْ لَمْ يَطَأَ الْكَبِيرَةَ لِكُلِّ مَنِهَا نِصْفُ الْمُسَمَّى أَوْ نِصْفُ مَهْرٍ مِثْلِ وَلَهُ عَلَى الْمُرْضِيعَةِ إِنْ لَمْ يَأْذَنْ مَهْرٌ مِثْلِهِمَا وَأَمَّا إِذَا كَانَ وَطْئُهَا قَلَّةً لِأَجْلِهَا عَلَى الْمُرْضِيعَةِ مَهْرٌ مِثْلٍ كَمَا وَجَبَ عَلَيْهِ لِأُمِّهَا الْمَهْرُ اِهْ شَرَحَ الْمَنْهَجَ.

• فَوَدَّ (لَسِي): (فَطَلَّقَهَا) أَي: وَلَوْ بَائِنًا وَقَوْلُهُ امْرَأَةٌ أَيْ أَجْنَبِيَّةٌ اِهْ ع ش. • فَوَدَّ: (فَتَحْرُمُ عَلَيْهِ) أَي الْكَبِيرَةُ وَأَمَّا الصَّغِيرَةُ فَهِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى جِلِّهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ الْكَبِيرَةُ مَوْطُوءَةً الْمُطَلَّقِ اِهْ ع ش. • فَوَدَّ: (إِلْحَاقًا لِلطَّارِئِ الْخ) أَي فَلَا يَشْتَرَطُ كَوْنُ الْإِرْضَاعِ فِي حَالِ الزَّوْجِيَّةِ بَلْ يَكْفِي صِدْقُ اسْمِ الزَّوْجِيَّةِ عَلَى الْمُرْضِيعَةِ وَلَوْ بِاِغْتِيَابٍ مَا مَضَى اِهْ ع ش.

• فَوَدَّ (لَسِي): (وَلَوْ نَكَحَتْ مُطَلَّقتَهُ) أَي وَلَوْ بَعْدَ مَدَّةٍ طَوِيلَةٍ وَقَوْلُهُ بَلْبَتُهُ خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ أَرْضَعَتْهُ بَلْبَنٌ غَيْرُهُ فَلَا تَحْرُمُ عَلَى الْمُطَلَّقِ لَأَنَّهُ لَا يَصِيرُ بِذَلِكَ أَبًا لِلصَّغِيرِ وَلِكِنِّهَا تَحْرُمُ عَلَى الصَّغِيرِ لِكَوْنِهَا صَارَتْ أُمَّهُ اِهْ ع ش.

• فَوَدَّ (لَسِي): (حُرِّمَتْ عَلَى الْمُطَلَّقِ) هَذَا إِنْ كَانَتْ حُرَّةٌ فَإِنْ كَانَتْ أَمَةً فَلَا تَحْرُمُ عَلَى الْمُطَلَّقِ لِطُلَانِ النِّكَاحِ لِأَنَّ الصَّغِيرَ لَا يَصِحُّ نِكَاحُ أَمَةٍ فَلَمْ تَصِرْ حَلِيلَةً أَبْنَاهُ.

الْإِنْفِسَاحُ بِالصَّغِيرَةِ. • فَوَدَّ: (لَقَلَّ يَخْلُو الْخ) لا يَخْفَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ خُلُوٌّ إِذَا نَقَصَ مَهْرُ الْمِثْلِ عَنِ الْمُسَمَّى عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ الْخُلُوُّ الطَّارِئُ لِعَارِضٍ لَا يُثَاقِي الْخُصُوصِيَّةَ.

وَلَدِهِ عَبْدَهُ الصَّغِيرَ) بِنَاءٌ عَلَى الْمَرْجُوحِ أَنَّهُ يُزَوَّجُهُ إِجْبَارًا أَوْ حَكْمًا بِهِ حَاكِمٌ يَرَاهُ (فَارْضَعْتُهُ لَبَنَ السَّيِّدِ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ) لَأَنَّهَا أُمُّهُ وَمَوْطُوءَةُ أَبِيهِ (وَعَلَى السَّيِّدِ) لَأَنَّهَا زَوْجَةُ ابْنِهِ وَخَرَجَ بِلَبَنِيهِ لَبَنٌ غَيْرُهُ فَإِنَّ التَّكَاحَ وَإِنْ انْفَسَخَ لِكُونِهَا أُمُّهُ لَا تَحْرُمُ عَلَى السَّيِّدِ لِانْتِفَاءِ سَبَبِ التَّحْرِيمِ عَلَيْهِ الْمَذْكُورِ. (وَلَوْ أَرْضَعَتْ مَوْطُوءَتُهُ الْأُمَّةَ صَغِيرَةً تَحْتَهُ بِلَبَنِيهِ أَوْ لَبَنٌ غَيْرُهُ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ) أَبَدًا لِأَنَّ الْأُمَّةَ أُمُّ زَوْجَتِهِ، وَالصَّغِيرَةُ بِنْتُهُ إِنْ رَضَعَتْ لَبَنَهُ وَلَا فَبِنْتُ مَوْطُوءَتِهِ (وَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ صَغِيرَةً وَكَبِيرَةً فَارْضَعْتَهُمَا) أَيِ الْكَبِيرَةِ الصَّغِيرَةَ (انْفَسَخَتْ) لَأَنَّهَا بِنْتُهَا فَامْتَنَعَ جَمْعُهُمَا وَسَبَقَتْ هَذِهِ أَوَّلُ الْفَصْلِ لِإِبْيَانِ الْغُرْمِ وَسَبَقَتْ هُنَا لِإِبْيَانِ التَّحْرِيمِ (وَحُرِّمَتْ الْكَبِيرَةُ أَبَدًا) لَأَنَّهَا أُمُّ زَوْجَتِهِ (وَكَذَا الصَّغِيرَةُ إِنْ كَانَ الْإِرْضَاعُ بِلَبَنِيهِ) لَأَنَّهَا بِنْتُهُ (وَالْإِ) يَكُنْ بِلَبَنِيهِ بِلَبَنِيهِ غَيْرِهِ (فَرَبِيبَةً) فَلَا تَحِلُّ إِلَّا إِنْ دَخَلَ بِالْكَبِيرَةِ. (وَلَوْ كَانَ تَحْتَهُ كَبِيرَةً وَثَلَاثَ صَغَائِرَ فَارْضَعْتَهُنَّ حُرِّمَتْ) عَلَيْهِ (أَبَدًا) لَأَنَّهَا أُمُّ زَوْجَاتِهِ (وَكَذَا الصَّغَائِرُ إِنْ أَرْضَعْتَهُنَّ بِلَبَنِيهِ أَوْ لَبَنٍ غَيْرِهِ) مَعَ أَوْ مُرْتَبَا (وَهِيَ) فِي الْإِرْضَاعِ بِلَبَنِيهِ غَيْرِهِ (مَوْطُوءَةً) لَأَنَّهُنَّ بَنَاتُهُ

(فَرَعَ): لَوْ فَسَخَتْ كَبِيرَةً نِكَاحَ صَغِيرٍ بَعِيْبٍ فِيهِ مَثَلًا ثُمَّ تَزَوَّجَتْ كَبِيرًا فَارْتَضَعَ بِلَبَنِيهِ مِنْهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا حُرِّمَتْ عَلَيْهِمَا أَبَدًا لِأَنَّ الصَّغِيرَ صَارَ ابْنًا لِلْكَبِيرِ فَهِيَ زَوْجَةُ ابْنِ الْكَبِيرِ وَزَوْجَةُ أَبِي الصَّغِيرِ بِلَبَنِيهِ أُمُّهُ إِنْ كَانَ اللَّبَنُ مِنْهَا أُمَّةً مُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَوْ حَكَمَ الْإِنْسَانُ) أَوْ قَلَّدَ الْقَائِلُ بِهِ مِنْ الْأَيْمَةِ سَيِّدُ عَمَرٍ. قَوْلُهُ: (أَوْ حَكَمَ بِهِ الْإِنْسَانُ) أَيِ بِصِحَّةِ النِّكَاحِ بَعْدَ عَقْدِهِ.

قَوْلُهُ (سَنِي): (حُرِّمَتْ عَلَيْهِ) أَيِ الْعَبْدِ أَبَدًا أُمَّةً مُغْنِي. قَوْلُهُ: (بِلَبَنِيهِ) أَيِ لَبَنِ السَّيِّدِ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ انْفَسَخَ الْإِنْسَانُ) الْوَائِلُ لِلْحَالِ. قَوْلُهُ: (لِانْتِفَاءِ سَبَبِ التَّحْرِيمِ الْإِنْسَانُ) لِأَنَّ الصَّغِيرَ لَمْ يَصِرْ ابْنًا لَهُ فَلَمْ تَكُنْ هِيَ زَوْجَةَ الْإِنْسَانِ أُمَّةً مُغْنِي.

قَوْلُهُ (سَنِي): (مَوْطُوءَتُهُ الْأُمَّةُ) أَيِ بَيْمَلِكٍ أَوْ نِكَاحٍ ثُمَّ إِنْ كَانَ بَيْمَلِكٍ فَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَيْهَا لِأَنَّ السَّيِّدَ لَا يَجِبُ لَهُ عَلَى عَبْدِهِ شَيْءٌ وَإِنْ كَانَ يَنْكَاحُ قَبِيْبَتِي تَعَلَّقَ مَا يَجِبُ لِلصَّغِيرَةِ عَلَيْهِ بِرَقَبَتِهَا لَهْ بَدَلُ الْمُتَلَفِّ وَهُوَ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالرَّقَبَةِ أَدْعَى ش.

قَوْلُهُ (سَنِي): (صَغِيرَةً تَحْتَهُ) أَيِ زَوْجَةَ صَغِيرَةٍ تَحْتَ السَّيِّدِ وَقَوْلُهُ أَوْ لَبَنٌ غَيْرُهُ بِأَنَّ تَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ أَوْ وَطَّئَهَا بِشَبْهَةِ حُرْمَتِهَا أَيِ الْمَوْطُوءَةِ وَالصَّغِيرَةِ عَلَيْهِ أَيِ السَّيِّدِ أُمَّةً مُغْنِي.

قَوْلُهُ (سَنِي): (انْفَسَخَتْ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِالْكَبِيرَةِ بِدَلِيلِ إِطْلَاقِ الْفَسْخِ وَتَفْصِيلِهِ فِي التَّحْرِيمِ وَقَوْلُهُ الْآتِي فَرَبِيبَةً فَلَا تَحْرُمُ إِلَّا إِنْ دَخَلَ بِالْكَبِيرَةِ أَدْعَى سَم.

قَوْلُهُ (سَنِي): (انْفَسَخَتْ) الْإِنْسَانُ فِي الْغُرْمِ لِلصَّغِيرَةِ وَالْكَبِيرَةِ مَا مَرَّ فَلَوْ كَانَتْ الْكَبِيرَةُ أُمَّةً غَيْرَهُ تَعَلَّقَ الْغُرْمُ بِرَقَبَتِهَا أَوْ أُمَّةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا إِلَّا إِنْ كَانَتْ مُكَاتَبَةً فَعَلَيْهَا الْغُرْمُ فَإِنْ عَجَزَهَا سَقَطَتْ الْمُطَالَبَةُ بِالْغُرْمِ أَدْعَى سَم. قَوْلُهُ: (لِإِبْيَانِ الْغُرْمِ) أَيِ وَلِإِبْيَانِ الْإِنْفِسَاخِ أَدْعَى سَم.

قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (انْفَسَخَتْ) أَيِ: وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِالْكَبِيرَةِ بِدَلِيلِ إِطْلَاقِ الْفَسْخِ وَتَفْصِيلِهِ فِي التَّحْرِيمِ وَقَوْلُهُ الْآتِي فَرَبِيبَةً فَلَا تَحْرُمُ إِلَّا إِنْ دَخَلَ بِالْكَبِيرَةِ. قَوْلُهُ: (لِإِبْيَانِ الْغُرْمِ) أَيِ: وَلِإِبْيَانِ الْإِنْفِسَاخِ.

أو بنات موطوءة (والأ) تكن موطوءة واللبن للغير (فإن أرضعتهن مبعاً) ويتصور (بإيجارهن) الرضعة (الخامسة) في وقت واحد أو بأن تُلَقِّمَ اثنتين تَدِينُهُمَا وتُؤَجِّرُ الثالثة لَبَنُهَا المحلوب (انفسخن) لاجتماعهن مع أمهن ولصيورتهن أخوات (ولا يحرمن مؤبداً) إذ لم يَطَأْ أمهن فله نكاح كل من غير جمع في نكاح (أو) أرضعتهن (موتباً لم يحرمن) كما ذكر (وتنفسخ الأولى) بإرضاعها لاجتماعها مع الأم في النكاح ولا تنفسخ الثانية بمجرّد إرضاعها إذ لا موجب له (والثالثة) بإرضاعها لاجتماعها مع أختها الثانية الباقية في نكاحه (وتنفسخ الثانية بإرضاع الثالثة) لأنهما صارتا أختين معاً فأشبه ما إذا أرضعتهما معاً (وفي قول لا ينفسخ) نكاح الثانية بل يختص الانفساخ بالثالثة لأن الجمع ثم بإرضاعها فاختص الفساد بها كما لو نكح أختاً على أخت تبطل الثانية فقط ويؤدّه ما قدّمته من الفرق ولو أرضعت ثنتين معاً ثم الثالثة انفسخ من عداها لوقوع إرضاعها بعد اندفاع نكاح أمها وأختها أو واحدة ثم ثنتين معاً انفسخ نكاح الكل لاجتماع الأم والبنت وصيورة الأخيرتين أختين معاً (ويجزي القولان فيمن تحته صغيرتان أرضعتهما أجنبيّة) ولو بعد طلاقهما الرجعي (موتباً أينفسخان) وهو الأظهر لما مرّ ولا يحرمان مؤبداً (أم الثانية) فقط فإن أرضعتهما معاً انفسختا قطعاً لأنهما صارتا أختين معاً والمريضعة تحرم مؤبداً قطعاً لأنها أم زوجته.

قوله: (ولا تكن موطوءة) أي للزوج وقوله واللبن للغير أي والحال اهـ ع ش. قوله: (اثنتين) الأولى اثنتين بالتاء. قوله: (فله نكاح كل الخ) أي تجديده اهـ معني. قوله: (كما ذكر) أي: مؤبداً لما ذكر اهـ. معني أي لانتفاء الدخول بأمه. قوله: (بمجرّد إرضاعها) أي: إرضاع الكبيرة للثانية اهـ ع ش. قوله: (ويؤدّه) أي ذلك القياس. قوله: (ما قدّمته الخ) أي في شرح وكذا الكبيرة في الأظهر. قوله: (ولو أرضعت) أي الزوجة الكبيرة. قوله: (انفسخ من عداها) أي من الأولتين مع الكبيرة لثبوت الإخوة بينهما ولا اجتماعهما مع الأم في النكاح اهـ معني. قوله: (لوقوع إرضاعها الخ) أي ولا ينفسخ نكاح الثالثة لوقوع الخ. قوله: (أو واحدة) عطف على ثنتين. قوله: (نكاح الكل) أي الأربع اهـ معني. قوله: (والبنت) أي الأولى. قوله: (ولو بعد طلاقهما الرجعي) قيد به ليتصور انفساخ سم ويتصور الرجعي بأن دخل مئيه في فرجيهما ع ش.

قوله: (لما مرّ) أي من أختها صارتا أختين معاً.  
قوله: (فإن أرضعتهما معاً الخ) محترزاً مرتباً في المتن.

قوله: (الرجعي) قيد به ليتصور الانفساخ.  
قوله: (في السن): (أم الثانية) هي نظير الثالثة في المسألة السابقة.

### فصل في الإقرار والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه

(قال) رجلٌ (هَندُ بنتي أو أختي برضاع أو قالت) امرأةٌ (هو أخي) أو ابني من رضاع وأمكن ذلك جسًا وشرعًا كما عَلِمَ من كلامه أخيرًا الإقرار (خَوَمَ تَنَاضُحُهُمَا) أبدًا مُؤَاخَذَةً لِلْمُقَرَّرِ بإقراره ظاهرًا وباطنًا إِنْ صَدَّقَ الْمُقَرَّرُ وإلا فظاهرًا فقط وإن لم يذكر الشُّرُوطَ كَالشَّاهِدِ بِالْإِقْرَارِ به لأنَّ الْمُقَرَّرَ يحتاطُ لِنَفْسِهِ فلا يُقَرِّرُ إلا عن تَحْقِيقٍ سواءَ الفقيه وغيره ويظهرُ أَنَّهُ لا تَثْبُتُ الْحَرَمَةُ على غيرِ الْمُقَرَّرِ من فُرُوعِهِ وأصوله مثلًا إلا إِنْ صَدَّقَهُ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ أَوَّلَ مُحَرَّمَاتِ التَّكَاحِ فَيَمِنَ اسْتَلْحَاقَ زَوْجَةٍ وَلَيْدِهِ بَلْ أَوْلَى وَحِينَئِذٍ يَأْتِي هُنَا مَا مَرَّ ثُمَّ إِنَّهُ وَطَّلَعَ بَعْدَ الْإِقْرَارِ أو أَخَذَ به مُطْلَقًا فلا تَحِلُّ

### فَصْلٌ: فِي الْإِقْرَارِ وَالشَّهَادَةِ بِالرِّضَاعِ وَالْإِخْتِلَافِ فِيهِ

□ فَوَدَّ: (فِي الْإِقْرَارِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُظْهِرُ) فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (جَسًا أَوْ شَرْعًا) وَإِلَى قَوْلِهِ: (ثُمَّ رَأَيْتَ) فِي الْتَهَامَةِ. □ فَوَدَّ: (وَأَمَكَّنَ ذَلِكَ) فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ بَأَنَ قَالَ فَلَانَتْ بَنَتِي وَهِيَ أَكْبَرُ سِنًا مِنْهُ فَهُوَ لَعَوَاهُ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (جَسًا أَوْ شَرْعًا) وَيُصَوِّرُ الْإِمْتِنَاعَ جَسًا بَأَنَ مَنَعَ مِنَ الْاجْتِمَاعِ بِهَا أَوْ بَمَنْ تَحَرَّمَ عَلَيْهِ بِسَبَبِ إِزْوَاجِهَا مَانِعٌ جَسِيٌّ وَالْإِمْتِنَاعُ شَرْعًا بَأَنَ أَمَكَّنَ الْاجْتِمَاعَ لَكِنْ كَانَ الْمُقَرَّرُ فِي سِنٍّ لَا يُمَكِّنُ فِيهِ الْإِزْوَاجُ الْمُحَرَّمُ أَمَعَ شَ وَتَصْوِيرُهُ الشَّرْعِيُّ بِمَا ذَكَرَ فِيهِ نَظَرٌ بِلِ الظَّاهِرِ أَنَّهُ مِنَ الْجَسِيِّ أَيْضًا وَلِذَا قَالَ الْحَلَبِيُّ انْظُرْ مَا صَوْرَةُ الشَّرْعِيِّ وَلَعَلَّ الْحِكْمَةَ فِي اقْتِصَارِ شَرْحِ الْمُنْهَجِ عَلَى الْجَسِيِّ عَدَمَ تَصْوِيرِ الشَّرْعِيِّ فَقَطُّ وَجَزَمَ بِهِ الْقَلْبِيُّ أَهْ بِجَبْرِ مِيٍّ وَفِي السَّيِّدِ عَمَرَ مَا يُوَافِقُهُ وَمَا قَدَّمَاهُ عَنِ الْمَعْنَى مِنْ إِطْلَاقِ الْإِمْكَانِ وَالتَّصْوِيرِ بِكِبَرِ السِّنِّ يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ مُؤَاخَذَةً لِلْمُقَرَّرِ بِإِقْرَارِهِ وَلَوْ رَجَعَ الْمُقَرَّرُ لَمْ يَقْبَلْ رُجُوعُهُ نِهَايَةً وَمُعْنَى وَأَسْنَى وَكَذَا لَوْ أَتَكَرَّرَتِ الْمَرْأَةُ رِضَاها بِالتَّكَاحِ حَيْثُ شَرَطَ ثُمَّ رَجَعَتْ فَيَجْدُ التَّكَاحُ مُعْنَى وَظَاهِرُهُ عَدَمُ الْقَبُولِ وَإِنْ ذَكَرَ لِرُجُوعِهِ وَجْهًا مُحْتَمَلًا وَمَعْلُومٌ أَنَّ عَدَمَ قَبُولِهِ فِي ظَاهِرِ الْحَالِ أَمَّا بَاطِنًا فَالْمَدَارُ عَلَى عَلَيْهِ عَ شَ.

□ فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ الْإِنِّ) غَايَةً لِلْمَتْنِ. □ فَوَدَّ: (بِالْإِقْرَارِ بِهِ) أَيِ بَخْلَافِ الشَّاهِدِ بِنَفْسِ الرِّضَاعِ كَمَا يَأْتِي أَهْ رَشِيدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (إِلَّا عَنِ تَحْقِيقٍ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ هُنَا مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ لِمَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ وَإِنْ قَضَيْتِ الْعَادَةُ بِجَهْلِهِمَا الْإِنِّ أَهْ عَ شَ. □ فَوَدَّ: (وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَا تَثْبُتُ الْحَرَمَةُ عَلَى غَيْرِ الْمُقَرَّرِ) أَيِ حَيْثُ كَانَتْ الْمُقَرَّرُ بِرِضَاعِهَا فِي نِكَاحِ الْأَصْلِ أَوْ الْفَرْعِ كَانَ أَقَرَّ بِبَيْتِيَّةِ زَوْجَةِ أَبِيهِ أَوْ ابْنِهِ مِنَ الرِّضَاعِ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ فَلَانَتْ بَنَتِي مَثَلًا مِنَ الرِّضَاعِ وَالْحَالُ لَيْسَتْ زَوْجَةُ أَصْلِهِ وَلَا فَرْعُهُ فَلَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا نِكَاحُهَا بَعْدَهُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَحِينَئِذٍ يَأْتِي هُنَا الْإِنِّ أَهْ سَمَ بِالْمَعْنَى وَسَيَأْتِي عَنِ الرَّشِيدِيِّ مَا يُوَافِقُهُ مَعَ إِكْثَارِهِ مَا فِي عَ شَ مِمَّا يُخَالِفُهُ. □ فَوَدَّ: (مَثَلًا) أَيِ وَمِنْ حَوَاشِيهِ. □ فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ صَدَّقَهُ) أَيِ الْغَيْرِ الْمُقَرَّرِ أَهْ سَمَ. □ فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَوْ طَلَّقَ) أَيِ أَصْلَ الْمُقَرَّرِ أَوْ فَرْعَهُ أَيِ وَالصَّوْرَةُ أَنَّهَا فِي عِصْمَةِ الْأَصْلِ أَوْ الْفَرْعِ وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا أَيِ سَوَاءَ أَصَدَّقَ

### فَصْلٌ: فِي الْإِقْرَارِ وَالشَّهَادَةِ بِالرِّضَاعِ وَالْإِخْتِلَافِ فِيهِ

□ فَوَدَّ: (مُؤَاخَذَةً لِلْمُقَرَّرِ بِإِقْرَارِهِ) وَلَوْ رَجَعَ الْمُقَرَّرُ لَمْ يَقْبَلْ رُجُوعُهُ مَ رَ شَ. □ فَوَدَّ: (وَيُظْهِرُ أَنَّهُ الْإِنِّ) كَذَا مَ رَ شَ. □ فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ صَدَّقَهُ) أَيِ الْغَيْرِ الْمُقَرَّرِ. □ فَوَدَّ: (وَحِينَئِذٍ يَأْتِي هُنَا مَا مَرَّ ثُمَّ أَنَّهُ لَوْ طَلَّقَ الْإِنِّ) كَذَا مَ رَ

له بعد ثم رأيت الزركشي قال استفدنا من قوله حرّم تناكحهما تأثيره بالنسبة للتخريم خاصة لأنه الأصل في الأبضاع أما المحرمية فلا تثبت عملاً بالاكتياط في كليهما ولم أره منقولاً انتهى وما ذكره من ثبوت التحريم على المقرّ دون محرميته واضح وهو غير ما ذكرته لكنّه يؤيّد قولي بل أولى لأن الإقرار المثبت للمحرمية أيضاً إذا لم يؤخذ به غير المصدق في بطلان حقه التاجر فأولى ما لا يثبتها. (ولو قال زوجان) أي باعتبار صورة الحال (بيننا رضاع محرّم فرق بينهما) عملاً بقولهما وإن قضت العادة بجعلهما بشروط الرضاع المحرّم كما شمله إطلاقهم ويؤجّه بأنّه قد يستند في قوله ذلك إلى عارِفٍ أخبره به.

(تنبيه) قضية صنيع المتن أن الإقرار قبل النكاح لا يشترط فيه تقييد الرضاع بكونه محرّماً بخلافه بعده وله وجه لتأكيده وقضيته عبارة بعضهم أنّه لا بدّ منه فيهما وبعضهم أنّه لا يشترط فيهما وهو الذي يتجّه حملاً للرضاع المطلق على المحرّم.....

أم لا اهـ رشيدى. ء قوله: (أما المحرمية فلا تثبت) أي بالإقرار بالرضاع أي فلا يجوز له نظرها والخلوة بها وما أخذه الشيخ ع ش من هذا مما أطال به في حاشيته ليس في محله كما يعلم بتأمّله إذ الحرمة غير المحرمية اهـ رشيدى. ء قوله: (فلا تثبت) أي ومع ذلك ينبغي أن لا نقض باللمس لل شك سم وع ش. ء قوله: (دون محرميته) واضح كذا في النهاية. ء قوله: (غير ما ذكرته) أي الذي هو عدم حرمتها على غير المقرّ إلخ. ء قوله: (المثبت للمحرمية) أي كما فيما مرّ أوّل محرمات النكاح. ء وقوله: (فأولى ما لا يثبتها) أي كما هنا على ما قاله الزركشي اهـ سم.

ء قول (سن): (زوجان) خرج به إقرار أبي الزوج أو الزوجة أو أم أحدهما بذلك فلا عبرة به اهـ ع ش. ء قوله: (أي باختبار صورة الحال) إلى قوله: (وإقرار أمه) في النهاية إلا التنبيه. ء قول (سن): (بيننا رضاع إلخ) أي بشرطه السابق اهـ مغني ولعله إمكان الرضاع بينهما. ء قوله: (وإن قضت العادة إلخ) ومنه ما لو قرب عهد المقرّ بالإسلام اهـ ع ش. ء قوله: (بأنّه قد يستند إلخ) أي القائل اهـ رشيدى. ء قوله: (قضية صنيع المتن إلخ) أي حيث أطلق الرضاع هناك وقيدّه هنا بالمحرّم. ء قوله: (لتأكيده) أي الجدل بالنكاح. ء قوله: (أنّه لا بدّ منه فيهما) وهو ظاهر كلام المغني أيضاً عبارته واحترز المصنّف بقوله: محرّم عمّا لو قال بيننا رضاع واقتصر عليه فإنّه يوقف التخريم على بيان العدد اهـ.

ومن هنا يعلم أن الكلام فيما إذا كان المقرّ به في نكاح الأصل أو الفرع بأن أقرب بيّنة زوجة أصله أو فرعه من الرضاع أو بأختيها من رضاع نحو أمّه لا من أجنبيّة. ء قوله: (فلا تثبت) كذا م ر ومع ذلك ينبغي أن لا نقض باللمس لل شك. ء قوله: (واضح) كذا م ر. ء قوله: (المثبت للمحرمية) وإن كان فيما مرّ أوّل محرمات النكاح. ء قوله: (فأولى ما لا يثبتها) أي كما هنا على ما قاله الزركشي. ء قوله: (ويؤجّه إلخ) كذا م ر ش. ء قوله: (قضية صنيع المتن) أي حيث أطلق هناك وقيدّه هنا.

(وَسَقَطَ الْمُسَمَّى) لِتَبَيُّنِ فسادِ التَّكَاحِ (وَوَجِبَ مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ وَطِئَ) لِلشُّبْهَةِ وَمَنْ تَمَّ لَوْ مَكَّنَتْهُ عَالِمَةٌ  
مُخْتَارَةً لَمْ يَجِبْ لَهَا شَيْءٌ لِأَنَّهَا زَانِيَةٌ. (وَإِنْ أَدْعَى) الزَّوْجُ (رَضَاعًا) مُحَرَّمًا (فَأَنْكَرَتْ) الزَّوْجَةُ  
(أَنْفَسَخَ) لِإِقْرَارِهِ (وَلَهَا الْمُسَمَّى) إِنْ صَحَّ وَلَا فَمَهْرُ الْمِثْلِ (إِنْ وَطِئَ وَإِلَّا) يَطَأُ (فَنَصَفَهُ) لِأَنَّ الْفَرْقَةَ  
مِنْهُ وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ عَلَيْهَا فِيهِ نَعَمْ، لَهُ تَخْلِيفُهَا قَبْلَ وَطْءٍ وَكَذَا بَعْدَهُ إِنْ زَادَ الْمُسَمَّى عَلَى مَهْرِ  
الْمِثْلِ فَإِنْ تَكَلَّتْ حَلَفَ وَلَزِمَهُ مَهْرُ الْمِثْلِ بَعْدَ الْوَطْءِ وَلَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ قَبْلَهُ هَذَا فِي غَيْرِ مَفْذُوزَةٍ  
رَشِيدَةٍ أَمَّا هِيَ فَلَيْسَ لَهَا إِلَّا الْمُثْنَةُ عَلَى مَا حُكِيَ عَنْ نَصِّ الْأُمِّ (وَإِنْ أَدْعَتْهُ) أَيِ الزَّوْجَةِ الرِّضَاعُ  
الْمُحَرَّمُ (فَالنَّكَاحُ) هِ الزَّوْجُ (صَدَقَ بِبَيْمِنِهِ إِنْ زَوَّجَتْ) مِنْهُ (بِرِضَاهَا) بِهِ.....

قَوْلُ (لَسِيْ): (وَسَقَطَ الْمُسَمَّى) أَيِ: إِذَا أَضِيفَ الرِّضَاعُ إِلَى مَا قَبْلَ الْوَطْءِ وَأَمَّا إِذَا أَضِيفَ إِلَى مَا بَعْدَهُ  
فَالْوَاجِبُ الْمُسَمَّى أَهْ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لِلشُّبْهَةِ وَمِنْ تَمَّ الْإِنْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي إِنْ وَطِئَهَا وَهِيَ مَعْدُورَةٌ بِنَوْمٍ أَوْ  
إِكْرَاهٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فَإِنْ لَمْ يَطَأْ أَوْ وَطِئَ بِلاَ عَذْرِ لَهَا لَمْ يَجِبْ شَيْءٌ أَهْ. قَوْلُهُ: (عَالِمَةٌ) أَيِ: لِلرِّضَاعِ.  
قَوْلُهُ: (مُخْتَارَةً) أَيِ وَكَانَتْ بِالِغَةِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ رَشِيدَةً أَهْ ع ش. قَوْلُهُ: (الزَّوْجُ) إِلَى قَوْلِهِ: (نَعَمْ إِنْ  
كَانَ) فِي الْمُغْنِي لِأَقَوْلِهِ: (عَلَى مَا حُكِيَ عَنْ نَصِّ الْأُمِّ) وَقَوْلُهُ: (مَعَ أَنَّ فَعْلَهَا) إِلَى (وَلَا نَظَرَ).  
قَوْلُهُ: (رَضَاعًا مُحَرَّمًا) مَا وَجَّهَ التَّقْيِيدَ بِهِ مَعَ مَا قَدَّمَهُ مِنْ عَدَمِ اشْتِرَاطِ التَّعَرُّضِ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَيِّدُ  
عَمَرٍ. قَوْلُهُ: (إِنْ صَحَّ) أَيِ الْمُسَمَّى أَهْ سَم. قَوْلُهُ: (حَلَفَ) قَالَ فِي الْعُبَابِ بَتَا أَهْ سَم وَسَيُصْرَحُ بِهِ  
الْشَّارِحُ أَيْضًا. قَوْلُهُ: (هَذَا فِي غَيْرِ مَفْذُوزَةٍ الْإِنْخ) هُوَ قَيْدٌ لِقَوْلِ الْمَتَنِ: (وَلَا فَنَصَفَهُ) لَكِنْ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ  
يُعَبَّرَ بِقَوْلِهِ: (فَإِنْ كَانَتْ مَفْذُوزَةً رَشِيدَةً فَلَيْسَ الْإِنْخ) لِيَكُونَ مَفْهُومُ الْمَتَنِ لَاتَهُ مَفْذُوزٌ فِيمَا إِذَا كَانَ مُسَمَّى  
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ لَاحَظَ مَا أَدْخَلَهُ فِي خِلَالِ الْمَتَنِ مِنْ قَوْلِهِ: (وَلَا فَمَهْرُ الْمِثْلِ) وَمَعَ ذَلِكَ فَفِيهِ مَا فِيهِ  
فَتَأَمَّلْ أَهْ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (أَمَّا هِيَ الْإِنْخ) أَيِ وَأَمَّا الْمَفْذُوزَةُ الْغَيْرُ الرَشِيدَةُ بِأَنْ يَقْوَضَهَا لَهُ وَلِيَّهَا فَلَهَا الْمَهْرُ  
بَعْدَ الْوَطْءِ وَنَصَفَهُ قَبْلَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَوَلِيِّهَا أَنْ يَقْوَضَهَا كَذَا نَقَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَيْضًا وَلَعَلَّهُ ضَعِيفٌ  
كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ أَوَائِلَ النِّكَاحِ أَهْ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (إِلَّا الْمُثْنَةُ) أَيِ وَلَيْسَ لَهَا مَهْرٌ أَهْ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (عَلَى  
مَا حُكِيَ الْإِنْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَمَا حُكِيَ الْإِنْخ.  
قَوْلُ (لَسِيْ): (صَدَقَ بِبَيْمِنِهِ) وَتَسْتَمِرُّ الزَّوْجِيَّةُ بَعْدَ حَلْفِ الزَّوْجِ عَلَى نَفْيِ الرِّضَاعِ ظَاهِرًا وَعَلَيْهَا مَنَعُ

قَوْلُهُ فِي (لَسِيْ): (وَلَهَا الْمُسَمَّى إِنْ وَطِئَ وَلَا فَنَصَفَهُ) أَهْ وَظَاهِرُهُ عَدَمُ الْمُثْنَةِ لِلْمَدْخُولَةِ وَتَقَدَّمَ فِي بَابِهَا  
وُجُوبُهَا لِلْمَدْخُولَةِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِالْمَفْذُوزَةِ وَلَا غَيْرَهَا فَلْيَحَرِّزْ. قَوْلُهُ: (إِنْ صَحَّ) أَيِ الْمُسَمَّى. قَوْلُهُ:  
(فَإِنْ تَكَلَّتْ حَلَفَ) قَالَ فِي الْعُبَابِ بَتَا أَهْ.

قَوْلُهُ فِي (لَسِيْ): (وَإِنْ أَدْعَتْهُ فَاتَّكَرَّ صَدَقَ) قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ إِذَا حَلَفَ عَلَى نَفْيِهِ فَالزَّوْجِيَّةُ مُسْتَمِرَّةٌ بَيْنَهُمَا  
ظَاهِرًا قَالَ ابْنُ أَبِي الدَّمِّ لَأَنَّهَا مَحْبُوسَةٌ عِنْدَهُ وَهُوَ مُسْتَمْتِعٌ بِهَا وَالتَّقَفُّ تَجِبُ فِي مُقَابَلَةِ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ فِي (لَسِيْ): (صَدَقَ بِبَيْمِنِهِ إِنْ زَوَّجَتْ بِرِضَاهَا) وَتَسْتَمِرُّ الزَّوْجِيَّةُ ظَاهِرًا بَعْدَ حَلْفِ الزَّوْجِ عَلَى نَفْيِ  
الرِّضَاعِ وَعَلَيْهَا مَنَعُ نَفْسِهَا مِنْهُ مَا أَمَكَّنَ إِنْ كَانَتْ صَادِقَةً وَتَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ التَّقَفُّ مَعَ إِقْرَارِهَا بِفَسَادِ النِّكَاحِ

بأن عَيْنته في إذنها لِتَضْمِينِهِ إقرارها بِحِلِّها له (والا) تَرْوِجُ بِرِضاها بل إيجاباً أو أَدْنَتْ من غير تعيينِ زوج (فالأصحُّ تصديقها) بِمِمينها ما لم تُمَكِّنْهُ من وطئها مختارةً لاحتمال ما تَدْعِيهِ ولم يَسْبِقْ منها ما يُناقِضُهُ فأشبه ما لو ذكرته قبل النكاح ويظهر أن تمكينها في نحو ظلمة مائة من رؤيته كلا تمكين وإقرار أمة بِرضاعِ بينها وبين سيدها قبل أن تُمَكِّنْهُ أو وبين مَنْ لم يملكها مُحَرَّمٌ كالزوجة .....

نفسها منه ما أمكن إن كانت صادقةً وتَسْتَحِقُّ عليه التَّفَقُّعَ مع إقرارها بِفَسَادِ النكاح كما قاله ابن أبي الدِّم لانتها مَحْبُوسَةٌ عنده وهو مُسْتَمْتِعٌ بها والتَّفَقُّعُ تَجِبُ في مُقَابِلَةِ ذلك ويُؤْخَذُ منه صِحَّةُ ما أَفْتَى به شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فَمِنْ طَلَبَ زَوْجَتَهُ لِمَحَلِّ طَاعَتِهِ فامْتَنَعَتْ مِنَ الثَّقَلَةِ معه إلخ ثم آتاه استمتر يستمتع بها في المحل الذي امتنعت فيه من استحقاق نفقتها نهايةً ومُغْنِي وسم قال ع ش قوله وعليها منع نفسها إلخ أي وإن أدى ذلك إلى قتله اه. قوله: (بأن عَيْنته إلخ) أو عَيْنَ لها فَسَكَتَتْ حَيْثُ يَكْفِي سُكُوتُهَا اه مُغْنِي.

قوله: (لِتَضْمِينِهِ) أي رضاها به. قوله: (بل إيجاباً) الجنون أو بكَارَةِ اه مُغْنِي. قوله: (ما لم تُمَكِّنْهُ إلخ) أي بَعْدَ بُلُوغِهَا ولو سَفِيهَةً كما هو ظاهر اه ع ش. قوله: (ما لم تُمَكِّنْهُ إلخ) فإن مَكَّنْتَهُ لم يُقْبَلْ قولها اه مُغْنِي. قوله: (إن تمكينها في نحو ظلمة إلخ) وَيَتَّبِعِي أن إذنها في مُعَيَّنٍ في نحو ظلمة كذلك كالإذن من غير تعيين وقوله كلا تمكين هذا إنما يَعْقِلُ لو كَانَ هُنَاكَ شَخْصٌ آخَرُ يُسَوِّغُ لها تَمَكِينَهُ ولو بدعواها زَوْجِيَّتَهُ اه سم وفي ذلك الحضر نَظَرٌ لاحتمال زناها بِمَجْهُولٍ. قوله: (وإقرار أمة إلخ) ودَعَاى الزَّوْجَةَ الْمُصَاهِرَةَ كَقَوْلِهَا كُنْتُ زَوْجَةً أَيْكَ مَثَلًا كَدَعَاى الرِّضَاعِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي أي قِيَصْدُقْ في إنكاره ع ش.

قوله: (أو وبين إلخ) الأولى حَذَفُ الواو. قوله: (مُحَرَّمٌ كالزوجة) كما جَزَمَ به صَاحِبُ الْأَنْوَارِ وَرَجَّحَهُ ابْنُ الْمُقَرِّي وَيُخَالِفُ ذلك كما قال الْبَغَوِيُّ ما لو أَقَرَّتْ بَأَنَ بَيْنَهُمَا أُخُوَّةٌ نَسَبٍ حَيْثُ لَا يُقْبَلُ لَأَنَّ النَّسَبَ أَضْلُّ يَتَّبِعِي عليه أَحْكَامٌ كَثِيرَةٌ بِخِلَافِ التَّحْرِيمِ بِالرِّضَاعِ اه مُغْنِي وَخَالَفَ النَّهَآيَةَ وسم في الأولى فَقَالَا وَاللَّفْظُ لِلأَوَّلِ ولو أَقَرَّتْ أُمَةٌ بِأُخُوَّةِ رِضَاعٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ سَيِّدِهَا لم يُقْبَلْ عَلَى سَيِّدِهَا فِي أَوْجِهٍ الْوُجْهَيْنِ وَلَوْ قَبْلَ التَّمَكِينِ كما قاله الْأَذْرَعِيُّ وَأَفْتَى به الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى اه.

كما قاله ابن أبي الدِّم لانتها مَحْبُوسَةٌ عنده وهو مُسْتَمْتِعٌ بها والتَّفَقُّعُ تَجِبُ في مُقَابِلَةِ ذلك ويُؤْخَذُ منه ما أَفْتَى به شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فَمِنْ طَلَبَ زَوْجَتَهُ لِمَحَلِّ طَاعَتِهِ فامْتَنَعَتْ مِنَ الثَّقَلَةِ معه ثم آتاه استمتر يستمتع بها في المحل الذي امتنعت فيه من استحقاق نفقتها كما سيأتي م ر. قوله: (إن تمكينها في نحو ظلمة إلخ) اسْتَفْتَى أن إذنها في مُعَيَّنٍ في نحو ظلمة كذلك كالإذن من غير تعيين. قوله: (كلا تمكين) هذا إنما يَعْقِلُ لو كَانَ هُنَاكَ شَخْصٌ آخَرُ يُسَوِّغُ لها تَمَكِينَهُ ولو بدعواها زَوْجِيَّتَهُ. قوله: (مُحَرَّمٌ كالزوجة) هو في الأولى أَحَدُ وَجْهَيْنِ اعْتَمَدَهُ في الرِّوَضَةِ وَثَانِيَهُمَا أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ كما بَعْدَ التَّمَكِينِ وهو أَوْجِهٌ كما أَفْتَى به شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. قوله: (مُحَرَّمٌ كالزوجة) قال في شَرْحِ الرِّوَضِ قال الْبَغَوِيُّ وَيُخَالِفُ ذلك ما لو أَقَرَّتْ أي بَعْدَ الْمِلْكِ أَمَّا قِتْلُهُ فَيَحْرُمُ كما هو ظاهر م ر بَأَنَ بَيْنَهُمَا أُخُوَّةٌ نَسَبٍ حَيْثُ لَا يُقْبَلُ لَأَنَّ النَّسَبَ أَضْلُّ يَتَّبِعِي عليه أَحْكَامٌ كَثِيرَةٌ بِخِلَافِ التَّحْرِيمِ بِالرِّضَاعِ اه.

(و) لها (مهرٌ مثل إن وطئ) ولم تكن عالمةً مختارةً حينئذٍ وإلا فزانيةٌ كما مرَّ لا المُسمَّى لإقرارها بأنَّها لا تستحقُّ نعم، إن كانت قبضته لم تستردَّ لزعمه أنَّه لها والورعُ تطليقٌ مُدَّعيته لِتَحِلَّ لِغَيْرِهِ يَقِينًا بفرضِ كذبِها (والا) يَطَأُ (فلا شيء لها) لِتَبَيُّنِ فسادِهِ (ويحلفُ مُنْكَرُ رَضَاعِ) مِنْهُمَا (على نفْيِ علمِهِ) به لأنَّه ينفي فعلَ الغيرِ وفعله في الارتضاعِ لَعَوُ نعم، اليمينُ المزدودةُ تكونُ على البتِّ لأنَّها مُثَبِّتَةٌ (و) يحلفُ (مُدَّعيه على) .....

□ قولُ (سني): (ولها إلخ) أي في المسألتين مُعْنِي وسم أي مسألتَي تَضَدِّيقِهِ وَتَضَدِّيقِهَا فيما إذا ادَّعت الرضاعَ المُحَرَّم. □ فُود: (ولم تكن عالمةً) إلى الكتابِ في النَّهَايَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ وَمَعَ ذِكْرِ الشُّرُوطِ إِلَى الْمَتْنِ. □ فُود: (ولم تكن عالمةً إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي إِنْ وَطَّئَهَا جَاهِلَةً بِالرَّضَاعِ ثُمَّ عَلِمَتْ وَادَّعَتْهُ اه. □ فُود: (عالمةً) أي: وَرَشِيدَةً وَلَوْ سَفِيهَةً كَمَا مَرَّ أَيْمًا عَنْ ع. ش. □ فُود: (مُخْتَارَةً) يُعْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ السَّابِقُ مَا لَمْ تُمْكِّنْهُ مِنْ وَطْئِهَا إِنْ وَلَعَلَّه لِهَذَا لَمْ يَتَعَرَّضْهُ الْمُعْنِي هُنَا. □ فُود: (نعم) إِلَى الْمَتْنِ كَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ عَنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ اه رَشِيدِيَّيْ أَي كَمَا فَعَلَهُ شَرْحُ الْمَنْهَجِ لِزَجِّعَ لِقَوْلِهِ وَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُ إِنْخِ وَقَوْلُهُ وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْبُخَيْرِيُّ. □ فُود: (إِنْ كَانَتْ قَبْضَتُهُ إِنْخِ) وَإِنْ كَانَ مَهْرُ الْمِثْلِ أَكْثَرَ مِنَ الْمُسَمَّى لَمْ تَطْلُبِ الزِّيَادَةَ إِنْ صَدَّقْنَا الزَّوْجَ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ اه مُعْنِي. □ فُود: (إِنَّهُ) أَي الْمُسَمَّى. □ فُود: (لِتَبَيُّنِ فَسَادِهِ) هَذَا التَّغْلِيلُ إِنَّمَا يَظْهَرُ فِي مَسْأَلَةِ تَضَدِّيقِهَا إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ تَضَدِّيقِهِ وَلَعَلَّ لِهَذَا الْقُصُورِ عَدَلَ النَّهَايَةِ إِلَى التَّغْلِيلِ بِقَوْلِهِ عَمَلًا بِقَوْلِهَا فيما لا تَسْتَحِقُّهُ اه. □ فُود: (لَعَوُ) أَي لِأَنَّهُ كَانَ صَغِيرًا مُعْنِي وَنَهَايَةً. □ فُود: (نعم اليمينُ المزدودةُ إلخ) أي وَأَمَّا مَا فِي الْمَتْنِ فَنَفِي الْيَمِينِ الْأَصْلِيَّةِ مُعْنِي وَنَهَايَةً. □ قولُ (سني): (وَمُدَّعِيهِ إِنْخِ) أَي الْإِزْضَاعِ مِنْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ مُعْنِي وَمُحَلِّي وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ وَقَدْ يُشْكَلُ

□ فُودُ فِي (سَنِي) (وَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُ إِنْ وَطِئَ وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَهَا) هَلْ هَذَا رَاجِعٌ لِمَا إِذَا صَدَّقَ هُوَ أَيْضًا كَمَا قَدْ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَلَهَا فِي الصُّورِ مَهْرٌ مِثْلُ إِنْخِ وَقَوْلُ الرُّوضَةِ بَعْدَ ذِكْرِ التَّفْصِيلِ فِي تَضَدِّيقِهِ وَتَضَدِّيقِهَا حَيْثُ كَانَتْ هِيَ الْمُدَّعِيَةُ مَا نَصَّهُ وَلَيْسَ لَهَا الْمُطَالَبَةُ بِالْمُسَمَّى إِذَا ادَّعَتْ الرِّضَاعَ لِأَنَّهَا لَا تَسْتَحِقُّهُ بِزَعْمِهَا وَلَهَا الْمُطَالَبَةُ بِمَهْرِ الْمِثْلِ إِنْ جَرَى دُخُولُ اه قَاطِلَقَ قَوْلِهِ إِذَا ادَّعَتْ وَلَمْ يَقْبِذْهُ بِتَضَدِّيقِهَا وَعَلَّاهُ بِمَا ذَكَرَهُ الْمَوْجُودُ فِي تَضَدِّيقِهَا وَتَضَدِّيقِهِ أَوْ هُوَ خَاصٌّ بِمَا إِذَا صَدَّقَتْهُ وَإِنْ لَمْ يَدُلَّ لَهُ تَغْلِيلُ الشَّارِحِ بِتَبَيُّنِ فَسَادِهِ.

□ فُودُ فِي (سَنِي): (وَمُدَّعِيهِ عَلَى بَتِّ) عِبَارَةُ الرُّوضَةِ وَالْغَرَضُ هُنَا أَنَّ مُنْكَرَ الرِّضَاعِ يَخْلِفُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ وَمُدَّعِيهِ يَخْلِفُ عَلَى الْبَتِّ فَيَسْتَوِي فِيهِ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ فَلَوْ نَكَلَتْ عَنْ الْيَمِينِ وَرَدَّتْهَا عَلَيْهِ فَالْيَمِينُ الْمَرْدُودَةُ تَكُونُ عَلَى الْبَتِّ لِأَنَّهَا مُثَبِّتَةٌ وَقَالَ الْقَفَّالُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ وَقِيلَ إِنَّ يَمِينَ الْمُنْكَرِ مِنْهُمَا عَلَى الْبَتِّ وَقِيلَ إِنَّ يَمِينَهِ إِذَا أَتَكَرَّ عَلَى الْبَتِّ وَيَمِينِهَا عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ وَلَوْ ادَّعَتْ الرِّضَاعَ فَشَكَّ الزَّوْجُ فَلَمْ يَقَعْ فِي نَفْسِهِ صِدْقُهَا وَلَا كِذْبُهَا فَإِنْ قُلْنَا يَخْلِفُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ فَلَهُ أَنْ يَخْلِفَ وَإِنْ قُلْنَا عَلَى الْبَتِّ فَلَا اه وَقَوْلُهُ وَإِنْ قُلْنَا عَلَى الْبَتِّ فَلَا ضَعِيفٌ بَلِ الْأَصَحُّ أَنَّهُ يَخْلِفُ. □ فُود: (وَمُدَّعِيهِ عَلَى بَتِّ) قَالَ



بِتِّ) لَأَنَّهُ يُثَبِّتُ فَعْلَ الْغَيْرِ. (وَيُثَبِّتُ) الرِّضَاعَ (بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ) وَإِنْ تَعَمَّدَ النَّظَرَ لِثَذْيِهَا لِغَيْرِ  
الشَّهَادَةِ وَتَكَرَّرَ مِنْهُمَا لَأَنَّهُ صَغِيرَةٌ وَإِذْمَانُهَا لَا يَضُرُّ بِقِيْدِهِ الْآتِي أَوَّلُ الشَّهَادَاتِ (أَوْ رَجُلٍ  
وَامْرَأَتَيْنِ وَبِأَرْبَعِ نِسَوَةٍ) لَأَنَّهُنَّ يَطْلَعْنَ عَلَيْهِ غَالِبًا كَالْوِلَادَةِ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ كَانَ التَّرَاخُ فِي الشُّرْبِ مِنْ  
طَرَفٍ لَمْ يَقْبَلَنَّ لِأَنَّ الرُّجَالَ يَطْلَعُونَ عَلَيْهِ غَالِبًا نَعَمْ، يَقْبَلَنَّ فِي أَنَّ مَا فِي الطَّرَفِ لَبَنٌ فَلَأَنَّهُ لِأَنَّ  
الرُّجَالَ لَا يَطْلَعُونَ عَلَى الْحَلَبِ غَالِبًا (وَالْإِقْرَارُ بِهِ شَرْطُهُ) أَيِ شَرْطُ ثُبُوتِهِ (رَجُلَانِ) لَا طَّلَاعَ

ذلك في الرَّجُلِ لَأَنَّهُ إِذَا ادَّعَى الرِّضَاعَ انْفَسَخَ نِكَاحُهُ مُوَاخَذَةً لَهُ بِإِقْرَارِهِ وَلَا حَلْفَ لَا مِنْهُ وَلَا مِنْهَا وَيُجَابُ  
بِتَصْوِيرِهِ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ نَعَمْ لَهُ تَخْلِيفُهَا الْخُ فَإِنْ نَكَثَتْ حَلْفَ الْخُ وَحَلَفَهُ حَيْثُذَى عَلَى الْبِتِّ  
وَهُوَ مُدَّعٍ أَوْ سَمِ وَصَوَّرَهُ النَّهَايَةَ بِصُورَةٍ أُخْرَى رَدَّهَا عَلَيْهِ الرَّشِيدِيُّ وَغَيْرُهُ.

❑ قَوْلُ (عَلَى بِتِّ) وَلَوْ ادَّعَتْ الرِّضَاعَ فَشَكَّ الزَّوْجُ فَلَمْ يَقَعْ فِي نَفْسِهِ صِدْقُهَا وَلَا كِذْبُهَا حَلْفَ أَيِ  
عَلَى الْبِتِّ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ نِهَايَةَ وَرَوْضَ.

❑ قَوْلُ (سِتِّي): (بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ) أَيِ وَلَوْ مَعَ وُجُودِ النِّسَاءِ فَلَا يُشْتَرَطُ لِقَبُولِ شَهَادَتِهِمَا فَقَدْ النِّسَاءُ كَمَا لَا  
يُشْتَرَطُ لِقَبُولِ الرَّجُلِ وَالْمَرَأَتَيْنِ فِيمَا يَقْبَلُونَ فِيهِ فَقَدْ الثَّانِي مِنَ الرَّجُلَيْنِ أَوْ ع. ش. ❑ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ الْخُ) أَيِ  
تَعَمَّدَ النَّظَرَ إِلَى التَّذْيِ لِغَيْرِ الشَّهَادَةِ أَوْ مُغْنِي. ❑ قَوْلُهُ: (بِقِيْدِهِ الْآتِي) أَيِ حَيْثُ عَلَبَتْ طَاعَاتُهُ مَعَاصِيَهُ نِهَايَةَ  
وَمُغْنِي.

❑ قَوْلُ (سِتِّي): (وَالْإِقْرَارُ بِهِ شَرْطُهُ رَجُلَانِ) إِنَّمَا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ هُنَا مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَهَا فِي الشَّهَادَاتِ

الْمَحَلِّيَّ رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً وَقَدْ يُشْكِلُ ذَلِكَ فِي الرَّجُلِ لَأَنَّهُ إِذَا ادَّعَى الرِّضَاعَ انْفَسَخَ نِكَاحُهُ مُوَاخَذَةً لَهُ  
بِإِقْرَارِهِ وَلَا حَلْفَ لَا مِنْهُ وَلَا مِنْهَا وَيُجَابُ بِتَصْوِيرِهِ بِالْيَمِينِ الْمَرْدُودَةِ عَلَيْهِ وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانَتْ هِيَ  
الْمُدَّعِيَةُ الْمُصَدِّقَةُ وَرَدَّتْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ أَنَّهُ حَيْثُذَى لَا يُصَدِّقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مُدَّعٍ بَلْ أَنَّهُ مُنْكَرٌ نَعَمْ يُمَكِّنُ أَنْ يُتَصَوَّرَ  
بِمَا إِذَا ادَّعَى وَانْفَسَخَ نِكَاحُهُ مُوَاخَذَةً لَهُ بِإِقْرَارِهِ فَادَّعَتْ عَلَيْهِ الْمُدْخُولُ بِهَا الْمُسَمَّى الْأَكْثَرُ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ  
فَأَجَابَ بَعْدَ اسْتِخْفَاقِهَا لِلرِّضَاعِ فَاتَّكَرَتْ ذَلِكَ وَحَلَفَتْهُ فَإِنَّ الظَّاهِرَ احْتِيَاجُهُ إِلَى الْيَمِينِ وَأَنَّهُ عَلَى الْبِتِّ  
فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّ أَحْسَنَ مِنْ ذَلِكَ وَأَقْرَبَ تَصْوِيرُهُ بِمَا إِذَا كَانَ هُوَ الْمُدَّعِي فَإِنَّ لَهُ تَخْلِيفُهَا قَبْلَ الْوُطْءِ .  
وَكَذَا بَعْدَهُ إِنْ زَادَ الْمُسَمَّى كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ نَعَمْ لَهُ تَخْلِيفُهَا الْخُ فَإِنْ نَكَثَتْ حَلْفَ وَحَلَفَهُ حَيْثُذَى عَلَى  
الْبِتِّ وَهُوَ مُدَّعٍ فَلْيَتَأَمَّلْ وَفِي شَرْحِ م ر وَقَوْلِ الشَّارِحِ رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً مُصَوَّرَ فِي الرَّجُلِ بِمَا لَوْ ادَّعَى  
غَائِبَ رَضَاعًا مُحَرَّمًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ فَلَأَنَّهُ أَقَامَ بَيْنَهُ وَحَلَفَ مَعَهَا يَمِينُ الْإِسْتِظْهَارِ فَيَكُونُ مَعَهُ عَلَى  
الْبِتِّ وَقَوْلُهُ وَلَوْ نَكَثَ الْمُنْكَرُ أَوْ الْمُدَّعِي عَنِ الْيَمِينِ الْخُ مُصَوَّرَ بِمَا لَوْ ادَّعَتْ مُزَوَّجَةً بِالْإِجْبَارِ لَمْ يَسْبِقْ  
مِنْهَا مُنَافِ رَضَاعًا مُحَرَّمًا فَهِيَ مُدَّعِيَةٌ وَيَقْبَلُ قَوْلُهَا فَلَوْ نَكَثَتْ وَرَدَّتْ الْيَمِينُ عَلَى الزَّوْجِ حَلْفَ عَلَى الْبِتِّ  
وَلَا يُعَارِضُهُ قَوْلُهُمْ يَحْلِفُ مُنْكَرُهُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ إِذْ مَحَلُّهُ فِي الْيَمِينِ الْأَصْلِيَّةِ كَمَا مَرَّ وَلَوْ ادَّعَتْ الرِّضَاعَ  
فَشَكَّ الزَّوْجُ فَلَمْ يَقَعْ فِي نَفْسِهِ صِدْقُهَا وَلَا كِذْبُهَا حَلْفَ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ وَمَا فِي الرِّزْوَةِ مِنْ أَنَّهُ لَا  
يَحْلِفُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يَحْلِفُ عَلَى الْبِتِّ وَجَهٌ ضَعِيفٌ أ.

الرجال عليه غالباً ولا يُشترط فيه تفصيل المُقَرِّ ولو عامياً لأنَّ المُقَرَّ يحتاطُ لِنَفْسِهِ فلا يَقَرُّ إلا عن تَحْقِيقٍ وبه فارق ما يأتي في الشَّاهِدِ (وتَقْبَلُ شَهَادَةُ الْمُرْضِعَةِ) مع غيرها (إن لم تَطْلُبْ أُجْرَةً) عليه وإلا لم تقبل لأنها حينئذٍ مُتَّهِمَةٌ (ولا ذكرت فعلها) بأن قالت بينهما رضاعٌ مُحَرَّمٌ وذكرَتْ شُرُوطَهُ. (وكذا) تَقْبَلُ (إن ذكرت) هـ (فقلت أرَضَعْتَهُ) أو أرَضَعْتَهَا وذكرَتْ شُرُوطَهُ (في الأصح) إذ لا تُهْمَةُ مع أنَّ فعلها غير مقصود بالإثبات إذ العبرة بوصول اللَّبَنِ لِجَوْفِهِ ولا نَظَرٌ إلى إثبات المحرمية لأنه غَرَضٌ نَافِةٌ لا يُقْصَدُ كما تَقْبَلُ الشَّهَادَةُ بعتي أو طلاقٍ وإن استفادَ بها الشَّاهِدُ حِلَّ الْمُنْكَوحَةِ بخلاف شهادة المرأة بولادتها لِظُهُورِ التَّهْمَةِ بِجَرِّهَا لِنَفْسِهَا حَقُّ التَّفَقُّعِ والإِرْبِ وسقوط القود (والأصح أنه لا يكفي) قول الشَّاهِدِ بِالرَّضَاعِ (بينهما رضاعٌ مُحَرَّمٌ بل يجب ذكرُ وقتٍ وعددي) كخمسِ رَضَعَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ في الحياة بعد التسعِ وقبل الحولين لاختلاف العلماء في ذلك نعم، إن كان الشَّاهِدُ فقيهاً يوثقُ بمعرفته وفقهه مُوَافِقاً لِلْقَاضِي الْمُقْلِدِ في شروط

التي هي محلُّها تَمَيِّماً لِمَا يَثْبُتُ به الرضاعُ مُعْنَى ونهاية. هـ قوله: (فيه) أي الإقرار بالرضاع. هـ قوله: (ولو عامياً) أي أو قريب عهدٍ بالإسلام اهـ ش. هـ قوله: (ما يأتي) أي أيضاً. هـ قوله: (في الشَّاهِدِ) أي بالرضاع. هـ قوله (سنن): (وتَقْبَلُ شَهَادَةُ الْمُرْضِعَةِ إلخ) وتَقْبَلُ في ذلك أيضاً شهادة أم الزوجة وبنتها مع غيرهما حِسْبَةً بلا تَقَدُّمِ دَعْوَى لأنَّ الرضاعَ يَقْبَلُ فيه شهادة الحِسْبَةِ كما لو شهد أبوها وابنتها أو ابناها بطلاقها من زوجها حِسْبَةً أَمَا لَوْ ادَّعَى أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ الرضاعَ وشهد بذلك أم الزوجة وبنتها أو ابناها فإن كان الزوج صَحَّحَ الشَّهَادَةَ لأنها شهادة على الزوجة أو هي لم تصحَّ لأنها شهادة لها وَتَصَوَّرُ شَهَادَةُ بَنَتِهَا بِذَلِكَ مع أنَّ الْمُعْتَبَرَ في الشَّهَادَةِ بِذَلِكَ الْمُشَاهَدَةُ بأن شهدت بأن الزوج اِزْتَضَعَ مِنْ أُمِّهَا أو نَحَوَهَا اهـ مُعْنَى. هـ قوله (سنن): (إن لم تَطْلُبْ أُجْرَةً) أي بأن لم يَسْبِقْ منها طَلَبٌ أَضْلاً أو سَبَقَ طَلَبُهَا وأخذتها ولو تبرَّعاً مِنَ الْمُعْطَى اهـ ش أي وإن لم تأخذها لا تَقْبَلُ شهادتها وفي البُخَارِيِّ وَالْقَلْبِيِّ وَالْبِرْهَانِيِّ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ الطَّلَبُ بَعْدَ الشَّهَادَةِ اهـ.

(أقول): وما مرَّ عن ش قد يُفْهَمُ أيضاً. هـ قوله: (عليه) أي الرضاع. هـ قوله: (إلى إثبات المحرمية) وجواز الخلوة والمساقرة وقوله لأنه غَرَضٌ نَافِةٌ إلخ أي لا تَرُدُّ الشَّهَادَةُ بِمِثْلِهِ اهـ مُعْنَى. هـ قوله: (بعتي) أي لامية اهـ مُعْنَى. هـ قوله: (حل المنكوحه) يعني المُنَاكِحَةَ كما عبَّرَ به المُعْنَى. هـ قوله: (بخلاف شهادة المرأة إلخ) أي حَيْثُ لَا تَقْبَلُ. هـ قوله: (بولادتها) أي بولادة نَفْسِهَا اهـ ش. هـ قوله: (بعد التسع) أي التَّقْرِيبِيَّةُ كما مرَّ اهـ ش. هـ قوله: (مُوَافِقاً لِلْقَاضِي الْمُقْلِدِ) أي بِخِلَافِ الْمُجْتَهِدِ وقوله على ما يأتي إلخ أي وَالرَّاجِحُ مِنْهُ عَدَمُ الْإِكْتِفَاءِ فَيَقَالُ هُنَا بِمِثْلِهِ وفي سَمِ عَلَى حَجٍّ مَا يُفِيدُهُ حَيْثُ قَالَ وفي شَرْحِ م ر ومثله وفيه نَظَرٌ اهـ

هـ قوله: (قول الشَّاهِدِ بِالرَّضَاعِ) بَقِيَ الشَّاهِدُ بِالْإِقْرَارِ بِالرَّضَاعِ وفي شَرْحِ الرُّوضِ قال أي في الأضل وفي قبولِ الشَّهَادَةِ الْمُطْلَقَةِ عَلَى الْإِقْرَارِ بِالرَّضَاعِ وَجِهَانِ اهـ وَكَلَامُ الْقَاضِي وَالْمُتَوَلَّى يَقْتَضِي تَرْجِيحَ أَنَّهَا لَا تَكْفِي اهـ. وَتَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ قَوْلُ الشَّارِحِ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ أَيُّ الْمُقَرِّ الشُّرُوطَ كَالشَّاهِدِ بِالْإِقْرَارِ إلخ. هـ قوله: (نعم إن كان الشَّاهِدُ إلخ) كذا م ر وفيه نَظَرٌ.

التحريم وحقيقة الرضعة اكتفى منه بإطلاق كونه مُحَرَّمًا على ما يأتي بما فيه في الشهادات ومع ذكر الشروط لا يحتاج لقوله مُحَرَّمٌ خلافًا لما قد يُوهِمُهُ المتن (وُصُولُ اللَّبَنِ جَوْفَهُ) في كل رَضْعَةٍ كما يجب ذكر الإيلاج في الرُّنَا. (ويُغَرَّفُ ذلك) أي وُصُولُهُ للجَوْفِ وإن لم يُشَاهَدْ (بمُشَاهَدَةِ حَلَبٍ) بفتح لَامِهِ كما بخطه وهو اللَّبَنُ المحلُوبُ أو بسُكُونِهَا كما قاله غيره قِيلَ وهو المُتَّجِه انتهى وفيه نَظَرٌ للعلم المُراد من قوله عَقِبَهُ (وإيجارٍ وازدِرَادٍ أو قرائنٍ كالتقَامِ ثَدْيٍ وَمَضِهِ وَحَرَكَةِ خَلْقِهِ بِتَجَرُّعٍ وَازْدِرَادٍ بَعْدَ عَلَيْهِ أَنَّهَا لَبُونٌ) أي أَنَّ فِي ثَدْيِهَا حَالَةَ الإِرْضَاعِ أو قَبِيلَهُ لَبَنًا لِأَنَّ مُشَاهَدَةَ هَذِهِ قَدْ تُفِيدُ اليَقِينَ أو الظَّنَّ القَوِيَّ ولا يَذْكُرُهَا فِي الشَّهَادَةِ بَلْ يَجْزِمُ بِهَا اعْتِمَادًا عَلَيْهَا أَمَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا ذَاتُ لَبَنِ حَيْثُ فَلَا تَحِلُّ لَهُ الشَّهَادَةُ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ اللَّبَنِ.

لَكِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ اعْتِمَادُ الْإِكْتِفَاءِ بِالْإِطْلَاقِ أَهْ ع ش وَهُوَ ظَاهِرُ الْمُغْنِي أَيْضًا وَقَالَ السَّيِّدُ عَمَرُ وَالْقَلْبُ إِلَيْهِ أَمِيلُ. هـ فَوُدَّ: (فِي كُلِّ رَضْعَةٍ) إِلَى الْكِتَابِ فِي الْمُغْنِي لِأَنَّ قَوْلَهُ مُوَافِقًا لِلْقَاضِي إِلَى اكْتَفَى مِنْهُ وَقَوْلُهُ عَلَى مَا يَأْتِي فِي الشَّهَادَاتِ وَقَوْلُهُ فِيهِ نَظَرٌ إِلَى الْمَتْنِ. هـ فَوُدَّ: (فِي الرُّنَا) أَي فِي الشَّهَادَةِ بِهِ. هـ فَوُدَّ: (وَهُوَ اللَّبَنُ الْمَحْلُوبُ) أَي الْمُرَادُ بِهِ هُنَا ذَلِكَ وَإِلَّا فَهُوَ بِالْفَتْحِ لِلْمُضَدِّرِ أَيْضًا لَكِنْ مُنِعَ مِنْ إِرَادَتِهِ مَا سَيَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ لِلْعِلْمِ بِالْمُرَادِ الْإِنْخِ وَقَوْلُهُ أَوْ بِسُكُونِهَا يَغْنِي مُضَدَّرًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِذْ هُوَ بِالسُّكُونِ لَيْسَ إِلَّا لِلْمُضَدِّرِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ أَئِمَّةُ اللَّغَةِ أَهْ رَشِيدِي. هـ فَوُدَّ: (أَوْ بِسُكُونِهَا) ظَاهِرُهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَعَ السُّكُونِ اللَّبَنُ أَيْضًا لَكِنْ فِي الْمُخْتَارِ أَنَّ اللَّبَنَ يُطْلَقُ عَلَيْهِ الْحَلَبُ بِالْفَتْحِ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ السُّكُونُ وَأَنَّهُ مُضَدَّرٌ بِالْفَتْحِ وَالسُّكُونِ أَهْ ع ش. هـ فَوُدَّ: (قِيلَ الْإِنْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ ابْنُ شُهْبَةَ وَهُوَ الْمُتَّجِهَ وَقِيلَ فِي الْأُمِّ الْمُشَاهَدَةَ بِغَيْرِ حَائِلٍ فَإِنْ رَأَاهُ مِنْ تَحْتِ الثِّيَابِ لَمْ يَكْفِ أَه. هـ فَوُدَّ: (وَقِيلَ نَظَرُ الْإِنْخِ) فِيهِ نَظَرٌ كَذَا قَالَه الْفَاضِلُ الْمُحْشِي سَمَ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ مُشَاهَدَتِهِ الْعِلْمُ بِكَوْنِهِ مُتَفَصِّلًا عَنْهَا وَلَا يُغْنِي عَنْهُ الْإِيجَارُ لِأَنَّهُ فِعْلٌ آخَرُ مُغَايِرٌ لِلْحَلَبِ الَّذِي هُوَ الْإِنْفِصَالُ أَهْ سَيِّدُ عَمَرُ.

هـ فَوُدَّ (سَنِي): (وَلِإِجَارٍ) أَي اللَّبَنِ فِي قِمِّ الرِّضْعِ وَازْدِرَادٍ أَي مَعَ مُعَايَنَةِ ذَلِكَ أَوْ قَرَأَيْنِ أَي دَالَّةً عَلَى وَصُولِ اللَّبَنِ جَوْفَهُ كَالْتِقَامِ أَي كَمُشَاهَدَةِ التِّقَامِ ثَدْيٍ بِلا حَائِلٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْقَاضِي حُسَيْنٌ وَغَيْرُهُ أَهْ مُغْنِي. هـ فَوُدَّ (سَنِي): (بَعْدَ عِلْمِهِ) أَي الشَّاهِدِ. هـ فَوُدَّ: (أَوْ قَبِيلَهُ لَبَنًا) أَي لِأَنَّ الْأَصْلَ اسْتِمْرَارُهُ أَهْ ع ش. هـ فَوُدَّ: (لِأَنَّ مُشَاهَدَةَ هَذِهِ) أَي الْقَرَائِنِ الْمَذْكُورَةِ. هـ فَوُدَّ: (وَلَا يَذْكُرُهَا) أَي الْقَرَائِنِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَا يَكْفِي فِي آدَاءِ الشَّهَادَةِ ذِكْرُ الْقَرَائِنِ بَلْ يَغْتَمِدُهَا وَيَجْزِمُ بِالشَّهَادَةِ أَهْ وَقَالَ ع ش أَي الْحَلَبُ وَمَا بَعْدَهُ أَهْ وَفِيهِ مَا لَا يَخْفَى. هـ فَوُدَّ: (فَلَا تَحِلُّ لَهُ الشَّهَادَةُ الْإِنْخِ).

(خَاتِمَةٌ): لَوْ شَهِدَ الشَّاهِدُ بِالرِّضَاعِ وَمَاتَ قَبْلَ تَفْصِيلِ شَهَادَتِهِ تَوَقَّفَ الْقَاضِي وَجُوبًا فِي أَوْجَهَ الْوُجْهِينِ وَقَالَ شَيْخُنَا إِنَّهُ الْأَقْرَبُ وَيُسَنُّ أَنْ يُعْطِيَ الْمُرْضِعَةَ أَي وَلَوْ أَمَّا شَيْئًا عِنْدَ الْفِصَالِ أَي قَطْمِهِ وَالْأَوَّلَى عِنْدَ أَوَانِهِ فَإِنْ كَانَتْ مَمْلُوكَةً اسْتَحَبَّ لِلرِّضْعِ بَعْدَ كَمَالِهِ أَنْ يُعَقِّقَهَا لِأَنَّهَا صَارَتْ أَمَّا لَهُ وَلَنْ يُجْزِيَ وَلَدٌ وَالِدَهُ إِلَّا بِإِغْتَاقِهِ كَمَا وَرَدَ بِهِ الْخَبَرُ مُغْنِي وَنَهَايَةٌ.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ النِّفَقَاتِ

وما يُذَكَّرُ معها وأُخْرِثَ إلى هنا لوجوبها في التَّكَاحِ وبعده ولجميعاتٍ لَتَعْدُدُ أسبابها الأتية التَّكَاحُ والقِرابَةُ والملكُ وأُورِدَ عليها أسبابٌ أُخَرُ ولا تُرَدُّ لأنَّ بعضَها خاصٌّ وبعضُها ضعيفٌ من الإنفاقِ وهو الإخراجُ ولا يُستعملُ إلا في الخيرِ كما مرَّ والأصلُ فيها الكتابُ والسُّنَّةُ والإجماعُ وبَدَأَ بنفقةِ الزوجة لأنها أقوى لكونها مُعاوِضةً في مُقابِلَةِ التمكينِ من التَّمَتُّعِ ولا تسقطُ بِمُضِيِّ الزَّمانِ فقال (على مُوسى) حُرِّ كُلُّهُ (لزوجته) ولو أمةً وكافرةً ومريضةً (كلَّ يومٍ)

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ النِّفَقَاتِ)

• قَوْلُهُ: (وَمَا يُذَكَّرُ مَعَهَا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (وَالْمَدُّ) فِي التَّهْيِائَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَالشَّاهِدُ) إِلَى (وَأَنْدَفَعَ).

• قَوْلُهُ: (وَمَا يُذَكَّرُ مَعَهَا) أَيِ كَالْفَسْخِ بِالْإِعْسَارِ اهـ ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَأُخْرِثَ) أَيِ التَّفَقُّهُ أَيِ بَابِهَا.

• قَوْلُهُ: (وَبَعْدَهُ) كَانَ طَلَّقَتْ وَهِيَ حَامِلٌ أَوْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا اهـ ع. ش. • قَوْلُهُ: (لَتَعْدُدُ أَسْبَابُهَا الْخ)

عِبَارَةُ الْمُعْنَى لِاخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا وَهِيَ قِسْمَانِ نَفَقَةٌ تَجِبُ لِلْإِنْسَانِ عَلَى نَفْسِهِ إِذَا قَدَّرَ عَلَيْهَا وَعَلَيْهِ أَنْ

يُقَدِّمَهَا عَلَى نَفَقَةِ غَيْرِهِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَبْدَأْ بِنَفْسِكَ ثُمَّ بَعَثْ تَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ لِغَيْرِهِ قَالَا

وَأَسْبَابُ وَجُوبِهَا ثَلَاثَةٌ التَّكَاحُ وَالْقِرَابَةُ وَالْمَلِكُ وَأُورِدَ الْإِسْنَوِيُّ عَلَى الْحَضَرِ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْهَدْيِ

وَالْأَضْحِيَّةِ الْمُنْدُورَيْنِ فَإِنَّ نَفَقَتَهُمَا عَلَى التَّأْذِيرِ مَعَ انْتِقَالِ الْمَلِكِ فِيهِمَا لِلْفُقَرَاءِ وَمَا لَوْ أَشْهَدَ صَاحِبُ حَقِّ

جَمَاعَةٍ عَلَى قَاضٍ بِشَيْءٍ وَخَرَجَ بِهِمْ لِلْبَادِيَةِ لَتَوَدَّى عِنْدَ قَاضِي بَلَدٍ آخَرَ فَاثْمَتَعُوا فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ حَيْثُ لَا

شُهُودَ وَلَا قَاضٍ هُنَاكَ فَلَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ وَلَا أَجْرَةٌ لَهُمْ لَا تَهْمُ وَرَطْوُهُ لَكِنْ تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُمْ وَكِرَاءُ دَوَابِّهِمْ

كَمَا فِي أَصْلِ الرِّوَضَةِ قُبِيلَ الْقِسْمَةِ عَنِ الْبُعُوثِ وَأَقْرَبَهُ وَنَصِيبُ الْفُقَرَاءِ بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ الْإِمْكَانِ تَجِبُ

نَفَقَتُهُ عَلَى الْمَالِكِ اهـ. • قَوْلُهُ: (لَأنَّ بَعْضَهَا خَاصٌّ) أَنْظَرُ مَا مَعْنَى الْخُصُوصِ اهـ رَشِيدِي.

(أَقُولُ): لَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْخُصُوصِ هُنَا الْقِلَّةُ وَالتَّنْذِرَةُ كَالْأَسْبَابِ الْمَارَّةِ عَنِ الْمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَبَعْضُهَا

ضَعِيفٌ) أَيِ كَالْعَبْدِ وَالْمَوْقُوفِ اهـ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (مِنَ الْإِنْفَاقِ) أَيِ أَنَّ التَّفَقُّهُ مَاخُودٌ مِنَ الْإِنْفَاقِ.

• قَوْلُهُ: (وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْخَيْرِ) أَيِ وَلِهَذَا تَرْجَمَ الْمُصَنِّفُ بِالنِّفَقَاتِ دُونَ الْغَرَامَاتِ اهـ مُعْنَى.

• قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي بَابِ الْحَجْرِ. اهـ ع. ش. • قَوْلُهُ: (مُعَاوِضَةً) أَيِ فِي مُقَابِلَةِ التَّمْكِينِ مِنَ التَّمَتُّعِ اهـ

نِهَائِهِ. • قَوْلُهُ: (حُرٌّ) بِالْجَرِّ نَعْتُ مُوسَى. • وَقَوْلُهُ: (كُلُّهُ) بِالرَّفْعِ فَاعِلٌ حُرٌّ وَبِجَوْرِ رَفْعِهِمَا عَلَى أَنَّهَا خَبَرٌ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ النِّفَقَاتِ)

بليته المتأخرة عنه أي من طلوع فجره ولا يُنافيه ما يأتي عن الإسْنَوِيِّ فيما لو حصل التمكين عند الغروب لأن المراد منه كما هو ظاهر أنه يجب لها قسط ما بقي من غروب تلك الليلة إلى الفجر دون ما مضى من الفجر إلى الغروب ثم تستقر بعد ذلك من الفجر دائماً. وما يأتي عن البلقيني أنه لا يجب القسط مطلقاً ضعيف وإن كان في كلام الزركشي ما قد يوافقه (مدا طعام ومغيس) ومنه كشوب وإن قدر زمن كسبه على مال واسع، ومكاتب وإن أيسر لضعف ملكه وكذا مبعض على المعتمد لنقصه وإنما يجعل موسراً في الكفارة بالنسبة لوجوب الإطعام لأن مبناه على التغليب أي ولأن النظر للإعسار فيها يُسقطها من أصلها ولا كذلك هنا وفي نفقة القريب احتياطاً له لشدّة لصوقه وصلة لرحمه (مُدّ ومتوسط مُدّ ونصف) ولو لرفعة أنا أصل التفات فليقله تعالى ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧] وأما ذلك التقدير فبالقياس على الكفارة بجامع أن كلاً مال يجب بالشرع ويستقر في الذمة وأكثر ما وجب فيها لكل مسكين مُدّان ككفارة نحو الحلقي في الشك وأقل ما وجب له مُدّ في كفارة نحو اليميني والظاهر وهو يكتفي به .....

ومبتدأ والجملة نعت موسر اه ع ش. قُود: (ولا يُنافيه إلخ) أي قوله أي من طلوع فجره. قُود: (ما يأتي) أي في أول الفضل الآتي. قُود: (ثم تستقر) أي النفقة أي وجوبها. قُود: (وما يأتي إلخ) أي في أول الفضل الآتي. قُود: (مطلقاً) أي سواء مكنته ليلاً فقط مثلاً أو في دار مخصوصة مثلاً. قُود: (ومنه) أي المغسير إلى قوله: (وإنما جعله) في المغني. قُود: (كسوب إلخ) أي فهو مغسير في الوقت الذي لا مال بيده فيه وإن كان لو اكتسب حصل ما لا كثيراً وموسراً حيث اكتسبه وصار بيده وقت طلوع الفجر. ع ش وسم. قُود: (وإن قدر إلخ) فقدرته على الكسب لا تُخرجه عن الإعسار في النفقة وإن كانت تُخرجه عن استحقاق سهم المساكين في الزكاة وقضية ذلك أن القادر على نفقة الموسر بالكسب لا يلزمه كسبها وهو كذلك اه مغني. قُود: (على مال واسع) أي على تخصيصه بالكسب. قُود: (ومكاتب) عطف على كسوب. قُود: (وإنما جعل) أي المبعض. قُود: (يسقطها من أصلها) أي من حيث المال ويخرج إلى الصوم رشدي ولا يصرف شيئاً للمساكين مغني. قُود: (ولا كذلك هنا) فإنه يُنفق نفقة المغسير اه مغني. قُود: (وفي نفقة القريب) عطف على في الكفارة وقوله وصلة لرحمه عطف على احتياطاً اه سم. قُود: (ولو لرفعة) أي نسباً اه ع ش. قُود: (لينفق ذو سعة من سعته) أي إلى آخره اه سم. قُود: (فيها) أي الكفارة. قُود: (له) أي لكل مسكين. قُود: (وهو) أي

قُود: (أنه يجب لها قسط ما بقي إلخ) ما المراد بالقسط. قُود: (وما يأتي عن البلقيني إلخ) كذا م ر ش. قُود: (ومنه كسوب) أي قادر على المال بالكسب فإن جعل حالاً منه نظر فيه باعتبار ما يأتي في قوله ومسكين الزكاة مغسير إلخ بأنه قد يكون مغسراً وقد يكون غيره. قُود: (وفي نفقة القريب) عطف على في الكفارة وقوله وصلة لرحمه عطف على احتياطاً. قُود: (لينفق ذو سعة من سعته) أي إلخ.

الرَّهِيْدُ وَيَنْتَفِعُ بِهِ الرَّغِيْبُ فَلَزِمَ الْمُوسِرُ الْأَكْثَرُ وَالْمُعْسِرُ الْأَقْلُ وَالْمُتَوَسِّطُ مَا بَيْنَهُمَا وَإِنَّمَا لَمْ يُغْتَبَرُ شَرَفُ الْمَرْأَةِ وَضِدُّهُ لِأَنَّهَا لَا تُغَيَّرُ بِذَلِكَ وَلَا الْكِفَايَةُ كَنَفَقَةِ الْقَرِيبِ لِأَنَّهَا تَجِبُ لِلْمَرْيُضَةِ وَالشَّبْعَانَةِ نَعَمْ، الظَّاهِرُ خَبَرُ هِنْدٍ «خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ» أَنَّهَا مُقَدَّرَةٌ بِالْكِفَايَةِ وَاخْتَارَهُ جَمْعٌ مِنْ جِهَةِ الدَّلِيلِ وَبَسَطُوا الْقَوْلَ فِيهِ وَقَدْ يُجَابُ عَنْ الْخَبَرِ بِأَنَّهُ لَمْ يُقَدَّرْهَا فِيهِ بِالْكِفَايَةِ فَقَطْ بَلْ بِهَا بِحَسَبِ الْمَعْرُوفِ وَحِينَئِذٍ فَمَا ذَكَرُوهُ. وَهُوَ الْمَعْرُوفُ الْمُسْتَقَرُّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَوْ فُتِحَ بَابُ الْكِفَايَةِ لِلنِّسَاءِ الْوَاجِبِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ لُوقُوعِ التَّنَازُعِ لَا إِلَى غَايَةِ فَتَعَيَّنَ ذَلِكَ التَّقْدِيرُ اللَّائِقُ بِالْعَرَفِ الشَّاهِدُ لَهُ تَصَرُّفُ الشَّارِحِ كَمَا تَقَرَّرَ فَاتَّضَحَ مَا قَالُوهُ وَانْدَفَعَ قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ لَا أَعْرِفُ لِإِمَامِنَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَلَفًا فِي التَّقْدِيرِ بِالْإِمْدَادِ وَلَوْلَا الْأَدَبُ لَقُلْتُ الصَّوَابُ إِنَّهَا بِالْمَعْرُوفِ تَأْسِيًا وَاتِّبَاعًا وَمِمَّا يُرَدُّ عَلَيْهِ أَيْضًا أَنَّهَا فِي مُقَابَلَةٍ وَهِيَ تَقْضِي التَّقْدِيرَ فَتَعَيَّنَ وَأَمَّا تَعَيَّنَ الْحُبُّ فَلِأَنَّهَا أَخَذَتْ شَبَهًا مِنَ الْكُفَّارَةِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ كُلِّ مِنْهُمَا فِي مُقَابِلٍ وَتَفَاوُتُوا فِي الْقَدْرِ لِأَنَّا وَجَدْنَا ذَوِي الشُّكِّ مُتَّفَاقِينَ فِيهِ فَالْحَقُّنَا مَا هُنَا بِذَلِكَ فِي أَصْلِ التَّقْدِيرِ وَإِذَا ثَبَّتَ أَصْلُهُ تَعَيَّنَ اسْتِنْبَاطُ مَعْنَى يُوجِبُ التَّفَاوُتَ وَهُوَ مَا تَقَرَّرَ فَتَأَمَّلْهُ (وَالْمُدُّ) وَالْأَصْلُ فِي اعْتِبَارِهِ الْكَثِيرَ

الْمُدُّ. قَوْلُهُ: (الرَّهِيْدُ) أَي قَلِيلُ الْأَكْلِ اهْ د ع ش. قَوْلُهُ: (وَالْمُتَوَسِّطُ مَا بَيْنَهُمَا) لِأَنَّهُ لَوْ أُلْزِمَ الْمَدِينُ لَضَرَّهُ وَلَوْ اكْتَفَى مِنْهُ بِمُدٍّ لَضَرَّهَا فَلَزِمَهُ مُدٌّ وَنِصْفُ اهْ مَغْنِي. قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَي بِالنَّفَقَةِ قَلَّةً وَكَثْرَةً. قَوْلُهُ: (وَلَا الْكِفَايَةُ) عَطَفَ عَلَى (شَرَفِ الْمَرْأَةِ). قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا) أَي نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ تَجِبُ لِلْمَرْيُضَةِ الْخِ أَي وَلَوْ اغْتَبِرَتْ بِالْكِفَايَةِ كَنَفَقَةِ الْقَرِيبِ لَسَقَطَتْ نَفَقَتُهُمَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِذَا بَطَلَتِ الْكِفَايَةُ حَسُنَ تَقْرِيبُهَا مِنَ الْكُفَّارَةِ اهْ مَغْنِي. قَوْلُهُ: (عَنِ الْخَبَرِ) أَي الْمَارِّ آيَفًا. قَوْلُهُ: (لَوْ قَعِ التَّنَازُعُ الْخِ) وَإِنَّمَا نَظَرَ إِلَيْهِ هُنَا لَا فِي جَانِبِ نَفَقَةِ الْقَرِيبِ لِأَنَّهُ مَا هُنَا مُعَاوَضَةٌ وَالْمُعَاوَضَةُ يُخْتَرُ فِيهَا عَنِ التَّنَازُعِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ. اهْ سَم. قَوْلُهُ: (كَمَا تَقَرَّرَ) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ بَلْ بِهَا بِحَسَبِ الْمَعْرُوفِ اهْ كُرْدِي. قَوْلُهُ: (بِالْمَعْرُوفِ) أَي بِالْكِفَايَةِ اهْ زِيَادِي. قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَي الْأَذْرَعِيُّ أَيْضًا أَي مِثْلُ مَا تَقَرَّرَ. قَوْلُهُ: (فِي مُقَابَلَةٍ) أَي لِشَيْءٍ وَهُوَ التَّمَتُّعُ اهْ ع ش. قَوْلُهُ: (شَبَهًا) كَانَ هَذَا فِي أَصْلِ الشَّارِحِ بِخَطِّهِ ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالضَّارِبِ اهْ سَيِّدُ عَمَرَ. قَوْلُهُ: (وَتَفَاوُتُوا الْخِ) انْظُرْ هَلْ يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ فِيمَا مَرَّ أَمَّا أَصْلُ التَّفَاوُتِ الْخِ أَوْ قَوْلُهُ وَأَمَّا ذَلِكَ التَّقْدِيرُ الْخِ اهْ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (لِأَنَّا وَجَدْنَا ذَوِي الشُّكِّ الْخِ) لَا يَخْفَى أَنَّ ذَوِي الشُّكِّ لَا يَتَّفَقُونَ فِي الْقَدْرِ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمُعْسِرِ هُوَ الْوَاجِبُ عَلَى الْمُوسِرِ وَإِنَّمَا التَّفَاوُتُ بِاعْتِبَارِ الْمَوْجِبِ بِالنَّظَرِ لِكُلِّ شَخْصٍ عَلَى حِدَّتِهِ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّا رَاعَيْنَا حَالَ الشَّخْصِ فَأَوْجَبْنَا عَلَى الْمُوسِرِ مَا لَمْ نُوْجِبْهُ عَلَى الْمُعْسِرِ مَعَ اتِّحَادِ الْمَوْجِبِ فَلَا جَامِعَ بَيْنَ مَا هُنَا وَمَا تَقَرَّرَ فِي ذَوِي الشُّكِّ اهْ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (الْأَصْلُ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (فَإِنْ اغْتَاضَتْ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (ثُمَّ السِّبَاقُ) إِلَى الْمَتَنِ وَقَوْلُهُ: (وَاعْتَزَضَ) إِلَى

قَوْلُهُ: (لَوْ قَعِ التَّنَازُعُ الْخِ) قَدْ يُقَالُ لَوْ نَظَرَ لِهَذَا نَظَرَ إِلَيْهِ فِي جَانِبِ الْقَرِيبِ وَالتَّنَازُعُ إِلَيْهِ هُنَا لَا ثُمَّ لَا يَظْهَرُ لَهُ مَعْنَى مُغْتَبَرٍ إِلَّا أَنْ يُقَالَ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ مُعَاوَضَةٌ وَالْمُعَاوَضَةُ يُتَخَرَّرُ فِيهَا عَنِ التَّنَازُعِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ بِخِلَافِ

وإنما ذكروا الوزنَ استظهارًا أو إذا وافقَ الكيلَ كما مرَّ ثم الوزنَ احتلفوا فيه فقال الرافعي إنَّه (مائة وثلاثة وسبفون ذرهَمًا وثَلثُ ذرهَم) بناءً على ما مرَّ عنه في رَطْلُ بَغْدَادَ. قُلْتُ الأصحُّ مائةٌ وأحدُ وسبفون) ذرهَمًا (وثلاثة أسباع) ذرهَم (والله أعلم) بناءً على الأصحَّ السابق فيه (ومسكينُ الزكاة) المارُّ ضابطُهُ في بابِ قِسْمِ الصَّدَقَاتِ (مُعْصِرٌ) قِيلَ هي عبارةٌ مقلوبةٌ وصوابُها والمُعْصِرُ هو مسكينُ الزكاة انتهى وليس في محلِّه ومِمَّا يَنْطَلُ حَضْرُهُ ما مرَّ أنَّ ذا الكسبِ الواسعِ مُعْصِرٌ هنا وليس مسكينُ زكاةٍ فتعيَّنَ ما عَبَّرَ به المتنُ لِقَلَّ يُرَدُّ عليه ذلك ثم السِّياقُ قاضٍ بأنَّ المراد مُعْصِرٌ هنا وكان وجه الفرقِ بينهما في مُتَّسَعِ الكسبِ العَمَلُ بالعُزْفِ في البائِينِ فَإِنَّ أصحابَ الاكتسابِ الواسِعةِ لا يُعْطَوْنَ زكاةً أصلاً ويُعَدُّون مُعْصِرِينَ لِعَدَمِ مالٍ بأيديهم .....

المتنُ وقولُهُ: (ويأتي) إلى المتنِ. □ فَوُدَّ: (أو إذا وافقَ) أي الوزنُ. □ فَوُدَّ: (كما مرَّ) أي في زكاةِ التَّبايِ. □ فَوُدَّ: (ثمَّ الوزنُ) إلى قولِهِ انْتَهَى في الْمُعْنَى إلَّا قولُهُ قَبْلَ. □ فَوُدَّ: (بناءً على ما مرَّ إلخ) أي بناءً على ما صَحَّحَهُ في زكاةِ التَّبايِ مِنْ أَنَّ رَطْلُ بَغْدَادَ مائةٌ وثلاثونَ ذرهَمًا اهـ مُعْنَى. □ فَوُدَّ: (عنه) أي الرافعي.

□ فَوُدَّ (لنسي): (قُلْتُ الأصحُّ إلخ) عبارةُ الْمُعْنَى وخالفَهُ الْمُصَنِّفُ فقال قُلْتُ إلخ. □ فَوُدَّ: (بناءً على الأصحُّ إلخ) أي بناءً على ما صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ في زكاةِ التَّبايِ مِنْ أَنَّ رَطْلُ بَغْدَادَ مائةٌ وثمانيةٌ وعشرونَ ذرهَمًا وأربعةَ أسباعِ ذرهَم اهـ مُعْنَى. □ فَوُدَّ: (فيه) أي رَطْلُ بَغْدَادَ. □ فَوُدَّ: (المارُّ ضابطُهُ إلخ) أي بآته مِنْ قَدَرٍ على مالٍ أو كَسْبٍ يَقَعُ مَوْقِعًا مِنْ كِفَايَتِهِ ولا يَكْفِيهِ مُعْنَى وع ش.

□ فَوُدَّ (لنسي): (ومسكينُ الزكاةِ مُعْصِرٌ) عَلِمَ مِنْهُ أَنَّ فَقِيرَهَا كَذَلِكَ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى مُعْنَى ونهايةً. □ فَوُدَّ: (قِيلَ هي عبارةٌ مقلوبةٌ إلخ) قد يُقالُ إِنَّ هذا القولُ هو الذي يَتَّبِعِي حَتَّى لا يَلْزَمَ حُلُولُ المتنِ عَنْ بَيَانِ الْمُعْصِرِ وَعَدَمِ تَمَامِ الضَّابِطِ الذي هو مُرادُ الْمُصَنِّفِ بلا شَكٍّ وأما الكسبُ الذي أوردَهُ فهو وارِدٌ على الْمُصَنِّفِ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ ولهذا احتاجَ هو إلى استِثْنائِهِ مِنْ قولِ الْمُصَنِّفِ وَمَنْ فَوَقَهُ على ما قَرَّرَهُ اهـ رَشِيدِي وفي سَمَ ما يوافقُهُ. □ فَوُدَّ: (ما مرَّ) أي في شَرْحِ وَمُعْصِرٍ مُدَّ. □ فَوُدَّ: (مُعْصِرٌ هنا) أي عِنْدَ عَدَمِ اكْتِسَابِهِ كما قَدَّمَ اهـ ع ش. □ فَوُدَّ: (ثمَّ السِّياقُ إلخ) تَمْهيدٌ لِلْفَرْقِ الْأَثْنِي وقولُهُ وكان وجه الفرقِ إلخ فيه مُصادرةً. □ فَوُدَّ: (بَيْنَهُمَا) أي بابِي الزكاةِ والتَّفَقُّة. □ فَوُدَّ: (العَمَلُ بِالْعُزْفِ إلخ) خَبَرٌ وكان إلخ. □ فَوُدَّ: (لا يُعْطَوْنَ) وقولُهُ يُعَدُّونَ كِلَاهِما بِنِباءِ المفعولِ.

غيرِها. □ فَوُدَّ: (وَلَيْسَ في محلِّه) لكن يَبْقَى على عبارةِ الْمُصَنِّفِ أَنِها لا تُفِيدُ ضَبْطَ الْمُعْصِرِ ولا بَيَانَ مَغْنَاهُ بِتَمَامِهِ وَأَنِها حِينَئِذٍ تَقْتَضِي دُخُولَ ذِي الكَسْبِ الواسِعِ في قولِهِ وَمِنْ فَوَقَهُ أي فَوْقَ مَسْكِينِ الزكاةِ لآتِهِ فَوَقَهُ وذلك يَقْتَضِي دُخُولَهُ في الْمُتَوَسِّطِ والموسِرِ لآتِهِ قِسْمٌ مِنْ فَوَقِهِ إِلَيْهِمَا مع أَنَّهُ مع الْمُعْصِرِ وَرُجُوعُ ضَمِيرِ فَوَقَهُ لِلْمُعْصِرِ بَعِيدٌ لَفْظًا وَمَعْنَى.

(ومن فوقه) في التوسع بأن كان له ما يكفيه من المال لا الكسب (إن كان لو كلف مدين) كل يوم لزوجه (رجع مسكيناً فمتوسطاً وإلا) يرجع مسكيناً لو كلف ذلك (فموسر) ويختلف ذلك بالخص والغلاء زاد في المطلب وقلة العيال وكثرتها حتى أن الشخص الواحد قد يلزمه لزوجه نفقة موسر ولا يلزمه لو تعددت إلا نفقة متوسط أو مغسر لكن استبعده الأذرع وغيره

﴿قول (سني): (ومن فوقه) أي المسكين مغني وسم. ﴿قوله: (كل يوم لزوجه) قد يتوهم منه أنه لو كان معه مال يسقط على بقية غالب العمر فإن كان لو كلف في كل يوم منه مدين رجع مغسراً كان متوسطاً وإلا فلا وليس مراداً بل الظاهر ما قاله سم على حج من قوله قال في شرح البهجة تنبيه. قال الزركشي يبقى الكلام في الإنفاق الذي لو كلف به لوصل إلى حد المسكين وقضية كلام التوي وصرح به غيره أنه الإنفاق في الوقت الحاضر معتبراً يوماً بيوم إلى آخر ما أطال به فليراجع وقضيه أن الشخص قد يكون في يوم موسراً وفي آخر غيره اهـ ش قال السيّد عمر بعد نحو ما مرّ عن ع ش عن نفسه ثم رأيت قول الشارح في حاشيته على فتح الجواد واعتبار كل يوم مشكلاً لأننا إذا اعتبرنا كل يوم لا نذري يُعتبر إلى أي غاية ومن المعلوم أن غاية النكاح لا حد لها فالضبط بذلك لا يفيد وحينئذ فالذي يتجه أن المراد أنه يُعتبر عند فجر يوم الوجوب حاله فإذا كان لو كلف في هذا اليوم مدين صار مسكيناً فمتوسطاً وإلا فموسر ثم يُعتبر في اليوم الثاني كذلك وهكذا ويُعتبر حاله في نحو الكسوة أول الفضل لأن الفضل ثم كالיום هنا ثم رأيتهم عبّروا بقولهم والاعتبار في يساره وإعساره وتوسيطه بطلوع الفجر لأنه وقت الوجوب ولا عبرة بما يطرأ له في أثناء النهار وهو يومئذ إلى ما ذكرته. ثم رأيت شيخنا عبّر في الغرر بقوله تنبيه قال الزركشي إلخ انتهى كلامه في حاشية فتح الجواد اهـ أقول وكذا في المغني ما يوافقه.

﴿قول (سني): (فموسر) ولو ادّعت الزوجة يسار الزوج وأنكر صدق يمينه إذا لم يعهذ له مال وإلا فلا يُصدق فإن ادّعى تلفه ففيه التفصيل المذكور في الوديعه مغني ونهاية. ﴿قوله: (ويختلف) إلى قوله: (حتى أن الشخص) في المغني إلا قوله: (زاد في المطلب). ﴿قوله: (وقلة العيال) والظاهر أن المراد بهم من تلزمه نفقته كزوج وخادمها وأم ولد وخادمه الذي يحتاج إليه أخذاً مما يأتي أنه يُشترط في نفقة القريب الفضل عمن ذكر اهـ ش. ﴿قوله: (ولا يلزمه إلخ) الواو حالية وقوله لو تعددت أي الزوجة ولعل الأسبك ثم تتعدّد ولا يلزمه إلا نفقة متوسط إلخ. ﴿قوله: (لكن استبعده) أي ما زاده المطلب

﴿قوله في (سني): (ومن فوقه) إن كان لو كلف مدين إلخ) قال في شرح البهجة تنبيه قال الزركشي يبقى الكلام في الإنفاق الذي لو كلف به لوصل إلى حد المسكين وقضيه كلام التوي وصرح به غيره أنه الإنفاق في الوقت الحاضر معتبراً يوماً بيوم إلخ ما أطال به فليراجع وقضيه أن الشخص قد يكون في يوم موسراً وفي آخره غيره.

﴿قوله في (سني): (فموسر) ولو ادّعت يسار زوجها وأنكر صدق يمينه إن لم يعهذ له مال وإلا فلا فإن ادّعى تلفه فعليه تفصيل الوديعه م ر ش. ﴿قوله: (لكن استبعده الأذرع وغيره) في استبعاده نظراً.



واعترض هذا الضابط بما فيه نظر فاعلمه. (والواجب غالب قوت البلد) أي محل الزوجة من بُرٍ أو غيره كأقبط كالفطرة وإن لم يلق بها ولا ألغته إذ لها إبداله (قلت فإن اختلف) غالباً قوت محلها أو أصل قوته بأن لم يكن فيه غالب (وجب لائق به) أي يبساره أو ضده ولا عبرة بما يتناوله توسيعاً أو بخلاً مثلاً (ويعتبر اليسار وغيره) من التوسط والإعسار (وطلوع الفجر) إن كانت ممكنة حينئذ (والله أعلم) لأنها تحتاج إلى طحينه وعجينه وخبزه ويلزمه الأداء عقيب طلوعه إن قدر بلا مشقة لكنه لا يخصم فإن شق عليه فله التأخير كالعادة أما الممكنة بعده

الأذرع الخ في استبعاد نظير اه سم. قود: (واخترض) بيناء المفعول. قود: (أي محل الزوجة) فالتمييز بالبلد جرى على الغالب ولو اختلف قوت بلد الزوج والزوجة قال الماوردي إن نزلت عليه اغتبر غالب قوت بلده وإن نزل عليها في بلدها اغتبر غالب قوت بلدها وإذا نزلت ببلده ولم تألف خلاف قوت بلدها قيل لها هذا حَقُّك فأبدليه قوت بلدك إن شئت ولو انتقلا عن بلدهما لزمه من غالب قوت ما انتقلا إليه دون ما انتقلا عنه سواء أكان أعلى أم أدنى فإن كان كل ببلده أو نحوها اغتبر محلها كما قال ذلك بعض المتأخرين اه معني. قود: (أي محل الزوجة) أي وقت الوجوب وهو الفجر فلو نقلها إلى محل آخر اغتبر غالب قوته وقت الوجوب وهكذا ولو دفع إليها غير الواجب الذي هو الغالب لم يلزمها القبول وإن كان أعلى منه م ر اه سم. قود: (من بُر الخ) بيان للغالب. قود: (كالفطرة) قد يدل على أن المعتبر في الغلبة جميع السنة. اه سم أي فيخالف ما مرّ آنفاً عن م ر من أن المعتبر فجر يوم الوجوب ثم يُعتبر يوماً بيوم. قود: (غالب قوت محلها) إلى قول المتن فإن اغتاضت في المعني مع مخالفة يسيرة سأتبه عليه إلا قوله إن قدر إلى أما الممكنة وقوله ويأتي إلى المتن وقوله قولها وقوله أو لكون بذله إلى المتن. قود: (مثلاً) أي أو بهذا اه معني.

قود (السن): (ويعتبر اليسار وغيره طلوع الفجر) أي في كل يوم اختياراً بوقت الوجوب حتى لو أيسر بعده أو أعسر لم يتغير حكم نفقة ذلك اليوم وإنما وجب لها ذلك بفجر اليوم لأنها تحتاج الخ اه معني وبه عليم ما في صنيع الشارح كالتأخير ولذا استشكله الرشيدي بما نصه قوله لأنها تحتاج إلى طحينه هذا أي الاحتياج إلى نحو طحينه إنما يظهر علة للزوم الأداء عقيب الفجر الذي ذكره هو بعد لا لا اختيار اليسار وغيره طلوع الفجر كما لا يخفى وعلل الجلال بقوله لانه الوقت الذي يجب فيه التسليم اه. قود: (إن قدر بلا مشقة) وحيث يأتى بعدم الأداء مع المطالبة م ر اه سم. قود: (لكنه لا يخصم) أي فليس لها الدغوى عليه وإن جاز للقاضي أمره بالدفع إذا طلبت من باب الأمر بالمعروف م ر اه سم وع ش.

قود: (أي محل الزوجة) أي وقت الوجوب وهو الفجر فلو نقلها إلى محل آخر اغتبر غالب قوته وقت الوجوب وهكذا ولو دفع إليها غير الواجب الذي هو الغالب لم يلزمها القبول ولو كان أعلى منه م ر. قود: (كالفطرة) قد يدل على أن المعتبر في الغلبة جميع السنة. قود: (إن قدر بلا مشقة) وحيث يأتى بعدم الأداء مع المطالبة م ر. قود: (لكنه لا يخصم) فليس لها الدغوى عليه وإن جاز للقاضي

فَيُعْتَبَرُ حَالَهُ عَقِبَ التَّمَكُّينِ وَيَأْتِي أَنَّ مَنْ أَرَادَ سَفَرًا يُكَلِّفُ طَلَّاقَهَا أَوْ تَوَكَّلَ مَنْ يُنْفِقُ عَلَيْهَا مِنْ مَالٍ حَاضِرٍ (و) الْوَاجِبُ (عَلَيْهِ تَمْلِيكُهَا) يَعْنِي أَنَّ يَدْفَعُ إِلَيْهَا إِنْ كَانَتْ كَامِلَةً وَلَا فَلَوْلِئِهَا أَوْ سَيِّدٍ غَيْرِ الْمُكَاتَبَةِ وَلَوْ مَعَ سُكُوتِ الدَّافِعِ وَالْأَخِذِ (حَبًّا) سَلِيمًا إِنْ كَانَ وَاجِبُهُ كَالْكَفَّارَةِ وَلَأنَّهُ أَكْمَلُ فِي النَّفَقِ فَتَنْصَرِفُ فِيهِ كَيْفَ شَاءَتْ لَا خُبْرًا أَوْ دَقِيقًا مَثَلًا (وَكَذَا) عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ أَوْ نَائِيهِ وَإِنْ اعْتَادَتْ تَوَلَّى ذَلِكَ بِنَفْسِهَا عَلَى الْأَوْجِهَةِ (طَخْنَهُ) وَعَجْنَهُ (وَحَبْرَهُ فِي الْأَصَحِّ) وَإِنْ أَطَالَ جَمْعٌ فِي اسْتَشْكَالِهِ وَتَرْجِيحِ مُقَابِلِهِ لِأَنَّهَا فِي حَبْسِهِ وَبِهَذَا فَارَقَتْ الْكَفَّارَةُ حَتَّى لَوْ بَاعَتْهُ أَوْ أَكَلَتْهُ حَبًّا اسْتَحَقَّتْ مُؤْنُ ذَلِكَ كَمَا مَالٌ إِلَيْهِ الْغَزَالِيُّ وَمِثْلُ الرَّافِعِيِّ إِلَى خِلَافِهِ. وَيُوجِبُهُ الْأَوَّلُ بَأَنَّهُ يَطْلُوعُ الْفَجْرِ تَلَزُمُهُ تِلْكَ الْمُؤْنُ فَلَمْ تَسْقُطْ بِمَا فَعَلْتَهُ وَكَذَا عَلَيْهِ مُؤْنَةُ اللَّحْمِ .....

فَوَلَّى (لَسَنِي): (وَعَلَيْهِ تَمْلِيكُهَا) أَي بِنَفْسِهِ أَوْ نَائِيهِ. فَوَدَّ: (يَعْنِي أَنَّ يَدْفَعُ إِلَيْهَا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَيِ وَالْمُغْنِي بَأَنَّهُ يُسَلِّمُهَا بِقَصْدٍ أَدَاءٍ مَا لَزِمَهُ كَسَائِرِ الدُّيُونِ مِنْ غَيْرِ افْتِقَارٍ إِلَى لَفْظِ أَهْ وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ اغْتِيَارُ الْقَضْدِ هُنَا، وَتَقَدَّمَ بَسْطُهُ فِي بَابِ الضَّمَانِ أَهْ سَمِ عِبَارَةُ ع ش كَانَتْهُ يُشِيرُ بِهِ إِلَى عَدَمِ اغْتِيَارِ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ فِي بَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ مِنَ التَّقَةِ أَه. فَوَدَّ: (وَلَوْ مَعَ سُكُوتِ الْإِخ) أَي قَمَا يَوْهَمُهُ تَغْيِيرُهُ بِالتَّمْلِيكِ مِنْ اغْتِيَارِ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ لَيْسَ مُرَادًا أَهْ مُغْنِي. فَوَدَّ: (وَلَوْ مَعَ سُكُوتِ الدَّافِعِ وَالْأَخِذِ) بَلِ الْوَضْعُ بَيِّنٌ يَدَّيْهَا كَافٍ نِهَائَةً وَمُغْنِي. فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ وَاجِبُهُ) أَي بَأَنَّهُ كَانَ الْحَبُّ غَالِبَ قُوَّتِهِمْ فَإِنْ غَلَبَ غَيْرُ الْحَبِّ كَثُرَ وَلَحْمٌ وَأَقِطٌ فَهُوَ الْوَاجِبُ لَيْسَ غَيْرَ لَكِنْ عَلَيْهِ مُؤْنَةُ اللَّحْمِ وَمَا يُطْبَخُ بِهِ أَهْ مُغْنِي. فَوَدَّ: (بِنَفْسِهِ الْإِخ) الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ عَنْ قَوْلِ الْمَتْنِ فِي الْأَصَحِّ. فَوَدَّ: (وَإِنْ افْتَادَتْ الْإِخ) وَقَعَ السُّؤَالُ فِي الدَّرْسِ هَلْ يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ إِعْلَامُ زَوْجَتِهِ بِأَنَّهُ لَا تَجِبُ عَلَيْهَا خِدْمَتُهُ بِمَا جَرَتْ بِهِ عَادَتُهُنَّ مِنَ الطَّبْخِ وَالْكَنْسِ وَنَحْوِهِمَا أَمْ لَا وَاجِبْنَا عَنْهُ بَأَنَّهُ الظَّاهِرُ الْأَوَّلُ لِأَنَّهَا إِذَا لَمْ تَعْلَمْ بِعَدَمِ وَجُوبِهَا رَبُّمَا طَلَّتْ وَجُوبُهَا وَعَدَمُ اسْتِخْفَاقِهَا لِلتَّقَةِ وَالْكُسُوفِ لَوْ لَمْ تَفْعَلْهُ فَتَصِيرُ كَأَنَّهَا مُكْرَهَةٌ عَلَى الْفِعْلِ وَمَعَ ذَلِكَ لَوْ فَعَلْتَهُ وَلَمْ تَعْلَمْهَا يُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ لَهَا أَجْرَةٌ عَلَى الْفِعْلِ لِتَفْصِيلِهَا بِعَدَمِ الْبَحْثِ وَالسُّؤَالِ عَنْ ذَلِكَ أَهْ ع ش.

فَوَلَّى (لَسَنِي): (طَخْنَهُ الْإِخ) أَي إِنْ أَرَادَتْهُ مِنْهُ وَالْأَوَّلَى الْوَاجِبُ لَهَا أَجْرَةٌ ذَلِكَ بِذَلِيلِ قَوْلِهِ الْآتِي حَتَّى لَوْ بَاعَتْهُ الْإِخ أَهْ ع ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَكَذَا عَلَى الزَّوْجِ أَيْضًا طَخْنَهُ وَعَجْنَهُ وَحَبْرَهُ فِي الْأَصَحِّ أَي عَلَيْهِ مُؤْنَةُ ذَلِكَ بِبَدَلِ مَالٍ أَوْ يَتَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بغيرِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمُحَرَّرِ أَهْ وَظَاهِرُهَا أَنَّ الْخِيَارَ لِلزَّوْجِ دُونَ الزَّوْجَةِ وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ كَالنِّهَائَةِ فِي ثَمَنِ نَحْوِ مَاءِ الْعَسَلِ مَا يُصْرَّحُ بِهِذَا. فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا الْإِخ) تَعْلِيلُ لِلْمَتْنِ. فَوَدَّ: (كَمَا مَالُ الْإِخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي كَمَا فِي الْوَسِيطِ وَغَيْرِهِ أَه. فَوَدَّ: (وَكَذَا عَلَيْهِ مُؤْنَةُ اللَّحْمِ) أَي مِنْ

أَمْرِهِ بِالذَّفْعِ إِذَا طَلَبَتْ مِنْ بَابِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ. فَوَدَّ: (أَنَّ يَدْفَعُ إِلَيْهَا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بَأَنَّهُ يُسَلِّمُهَا لَهَا بِقَصْدٍ أَدَاءٍ مَا لَزِمَهُ كَسَائِرِ الدُّيُونِ مِنْ غَيْرِ افْتِقَارٍ إِلَى لَفْظِ أَهْ وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ كَسَائِرِ الدُّيُونِ اغْتِيَارُ الْقَضْدِ فِيهَا وَقَدْ تَقَدَّمَ بَسْطُهُ فِي بَابِ الضَّمَانِ. فَوَدَّ: (وَالْأَخِذِ) بَلِ الْوَضْعُ بَيِّنٌ يَدَّيْهَا كَافٍ م ر ش. فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) كَذَا م ر. فَوَدَّ: (اسْتَحَقَّتْ مُؤْنُ ذَلِكَ الْإِخ) كَذَا م ر. فَوَدَّ: (وَكَذَا عَلَيْهِ مُؤْنَةُ اللَّحْمِ) الْإِخ) قَدْ

وما يُطْبَخُ به أي وإن أكلته نيئاً أخذاً ممّا ذُكِرَ. (ولو طلب أحدهما بدلَ الحبِّ) مثلاً من نحوٍ دقيقٍ أو قيمةٍ بأنَّ طلبته هي أو بذله هو فذكرُ الطلبِ فيه للتَّغْلِيْبِ أو لكونه بذله مُتَضَمِّناً لطلبه منها قبول ما بذله (لم يُجْزِ الْمُتَمَتِّعُ) لأنَّه اعتياضٌ وشرطه التراضي (فلان اعتاضت) عن واجبها نقداً أو عَرْضاً من الزوج أو غيره بناءً على الأصحَّ أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ الدِّينِ لِغَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ (جَازٍ فِي الْأَصَحِّ) كالقَرْضِ بِجَمَاعِيعِ اسْتِقْرَارِ كُلِّ فِي الدُّمَةِ لِمُعَيَّنٍ فخرج بالاستقرار المُسَلَّمُ فيه والتَّفَقُّةُ المُسْتَقْبَلَةُ كما جَرَمَا به ونَقَلَهُ غَيْرُهُمَا عَنِ الْأَصْحَابِ لِأَنَّهَا مُعَرَّضَةٌ لِلشُّقُوطِ وَقَضِيَّتُهُ جَرِيَانُ ذَلِكَ فِي نَفَقَةِ الْيَوْمِ قَبْلَ مُضِيِّهِ لِمَا يَأْتِي أَنَّهَا لَوْ نَشَرَتْ فِيهِ أَوْ فِي لَيْلَتِهِ الْآتِيَةِ سَقَطَتْ نَفَقَتُهُ

الأفعال كالإيقاد تَحْتَ الْقِدْرِ وَوَضَعَ الْقِدْرَ وَغَسَلَ اللَّحْمَ وَنَحْوِ ذَلِكَ كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ التَّشْبِيهِ رَشِيدِيَّ وَسَمِعَ ش. قُودُ: (وَمَا يُطْبَخُ بِهِ) أَي مِنَ الْأَعْيَانِ كَالثَّوَابِلِ أَيْ الْأَبْزَارِ وَالْأَدْمَانِ وَالْوُقُودِ رَشِيدِيَّ وَش. قُودُ: (أَخَذًا مِمَّا ذُكِرَ) أَي فِي بَيْعِ الْحَبِّ وَأَكْلِهِ حَبًّا. قُودُ: (مِنْ نَحْوِ دَقِيقِ الْخ) يَتَّبِعِي حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْحَبِّ الْوَاجِبِ لِمَا يَأْتِي مِنْ عَدَمِ جَوَازِ اعْتِيَاضِ الدَّقِيقِ عَنِ الْحَبِّ حَيْثُ كَانَ مِنْ جِنْسِهِ سِوَاكَ كَانَ بِعَقْدٍ أَوْ لَا هـ ش. قُودُ: (أَوْ لِكَوْنِهِ بَذْلُهُ الْخ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّكْلُفِ. قُودُ: (عَنْ وَاجِبِهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَضِيَّتُهُ) فِي النَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى. قُودُ: (عَنْ وَاجِبِهَا) أَي: فِي الْيَوْمِ أَهْ نِهَائَةً. قُودُ: (بِنَاءٍ عَلَى الْأَصَحِّ الْخ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَقَطُّ. قُودُ: (كَمَا جَرَمَا بِهِ) أَي بَمَنْعِ الْإِعْتِيَاضِ عَنِ التَّفَقُّةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ أَهْ مُعْنَى. قُودُ: (لِأَنَّهَا) أَي التَّفَقُّةُ الْمُسْتَقْبَلَةُ. قُودُ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَي التَّغْلِيلُ جَرِيَانُ ذَلِكَ أَي مَنْعُ الْإِعْتِيَاضِ فِي نَفَقَةِ الْيَوْمِ الْخ خَالَفَهُ النَّهَائَةُ وَالْمُعْنَى وَسَمِعَ فَجَوَّزُوا الْإِعْتِيَاضَ عَنْهَا مِنَ الزَّوْجِ دُونَ غَيْرِهِ عِبَارَةً الْمُعْنَى قَضِيَّةً إِنْ الْأَصَحَّ أَنَّهُ يَجُوزُ الْإِعْتِيَاضُ عَنِ التَّفَقُّةِ وَلَوْ كَانَتْ مُسْتَقْبَلَةً وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْكِفَايَةِ وَالْأَصَحُّ كَمَا فِي الشَّرْحِ وَالرَّوْضَةِ مَنْعُ الْإِعْتِيَاضِ عَنِ التَّفَقُّةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ بِخِلَافِ الْحَالِيَةِ وَالْمَاضِيَةِ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي الْإِعْتِيَاضِ مِنَ الزَّوْجِ أَمَّا مِنْ غَيْرِهِ فَلَا يَجُوزُ قَطْعًا كَمَا فِي الرَّوْضَةِ أَي فِي التَّفَقُّةِ الْحَالِيَةِ فَإِنَّهَا مُعَرَّضَةٌ لِلشُّقُوطِ بِنَحْوِ نُشُوزِ أَمَّا الْمَاضِيَةُ فَيَصِحُّ فِيهَا بِنَاءٌ عَلَى صِحَّةِ بَيْعِ الدِّينِ لِغَيْرِ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ أَهْ وَبِعَارَةً سَمِعَ فِي الرَّوْضِ وَلَهَا بَيْعُ نَفَقَةِ الْيَوْمِ لَا الْغَدِ مِنْهُ أَي مِنْ زَوْجِهَا قَبْلَ الْقَبْضِ لَا مِنْ غَيْرِهِ أَنْتَهَى. أَي وَأَمَّا التَّفَقُّةُ الْمَاضِيَةُ فَيَجُوزُ بَيْعُهَا وَلَوْ مِنْ غَيْرِهِ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ بَيْعِ الدِّينِ لِغَيْرِ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ لِاسْتِقْرَارِ الْمَاضِيَةِ وَأَمَّا الْمُسْتَقْبَلَةُ فَيَمْتَنِعُ بَيْعُهَا مِنَ الزَّوْجِ وَغَيْرِهِ لِعَدَمِ وَجُوبِهَا فَضْلًا عَنْ اسْتِقْرَارِهَا وَمَا ذَكَرَهُ الرَّوْضُ مِنْ مَنْعِ بَيْعِ نَفَقَةِ الْيَوْمِ مِنْ غَيْرِ الزَّوْجِ هُوَ الْمُعْتَمَدُ خِلَافًا لِمَا فِي شَرْحِهِ أَهْ عِبَارَةً الْجَبْرِ مَيَّ قَالَ الْعَلَامَةُ الْبَابِلِيُّ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْإِعْتِيَاضَ بِالنَّظَرِ لِلتَّفَقُّةِ الْمَاضِيَةِ يَجُوزُ مِنَ الزَّوْجِ وَمِنْ غَيْرِهِ

يَدْخُلُ فِيهِ مُؤْنَةٌ نَحْوُ تَقْطِيعِهِ وَنَفْسٍ طَبَخَهُ كَمَا فِي مُؤْنَةِ نَحْوِ الْعَجْنِ وَالْخَبْزِ. قُودُ: (فَلِإِنْ اخْتَاضَتْ عَنْ وَاجِبِهَا نَقْدًا أَوْ عَرْضًا مِنَ الزَّوْجِ أَوْ غَيْرِهِ الْخ) فِي الرَّوْضِ وَلَهَا بَيْعُ نَفَقَةِ الْيَوْمِ لَا الْغَدِ مِنْهُ أَي مِنْ زَوْجِهَا قَبْلَ الْقَبْضِ لَا مِنْ غَيْرِهِ أَهْ أَي وَأَمَّا التَّفَقُّةُ الْمَاضِيَةُ فَيَجُوزُ بَيْعُهَا وَلَوْ مِنْ غَيْرِهِ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ بَيْعِ الدِّينِ لِمَنْ عَلَيْهِ لِاسْتِقْرَارِ الْمَاضِيَةِ وَأَمَّا الْمُسْتَقْبَلَةُ فَيَمْتَنِعُ بَيْعُهَا مِنَ الزَّوْجِ وَغَيْرِهِ لِعَدَمِ وَجُوبِهَا فَضْلًا عَنْ

وبحث جواز أخذه استيفاءً لأن لها أن ترضى بغيره ما لها عند المشاحة لا اعتياضاً فيه نظراً  
 ظاهر بل لا يصح لأن الفرض أنها إلى الآن لم تستقر فأى شيء تستوفيه حينئذٍ فما علل به  
 الاستيفاء لا ينتج كما هو ظاهر وإنما جاز لها التصرف فيما قبضته وإن احتمل سقوطه لأن  
 ذلك لا يمنعه نظير ما مر في الأجرة وغيرها وبالمعنيين الكفارات وما في الكفاية من تصحيح  
 الاعتياض عن المستقبلة ضعيف وإن سبقه إلى نحوه ابن كنج وغيره حيث قالوا للقاضي أن  
 يفرض لها دراهم عن الخبز والأدم وتوايغهما وصرح الشيخان بجواز الاعتياض عن الصداق  
 إذا كان ديناً فما وقع للزور كشيء هنا من بحثه امتناعه أخذاً من فتاوى ابن الصلاح وقوله لم  
 يتعوضوا له وهم يجب قبض ما تعوضته عن نفقة وغيرها لئلا يصير بيع دين بدين كذا نقل  
 عن الزبيلي ويتعين حمل على الربوي أما غيره فيكفي تعيينه في المجلس كما مر في باب  
 المبيع قبل قبضه (الاخباراً ودقيقاً) ونحوهما فلا يجوز أن تتعوضه عن الحب الموافق له جنساً

وبالنظر للمستقبلة لا يجوز من الزوج ولا من غيره وأما بالنظر للحالية فيجوز بالنظر للزوج لا لغيره  
 اهـ. قوله: (وبحث جواز أخذه) أي أخذ العوض عن نفقة اليوم. قوله: (استيفاء) أي بلا عقد وقوله لا  
 اعتياضاً أي بعقد أخذاً مما يأتي. قوله: (فيه نظر إلخ) انظر هذا مع إقراره ما سيأتي عن الأذرع بقوله  
 ثم حمل الأول إلخ مع تصويره بالاستيفاء اهـ سم. قوله: (لأن الفرض أنها إلى الآن لم تستقر إلخ) قد  
 يقال الاستيفاء لا يتوقف على الاستقرار بل يكفي فيه الوجوب وهو متحقق هنا بالفجر اهـ سم.  
 قوله: (فيما قبضته) أي: من نفقة اليوم. قوله: (لأن ذلك) أي: احتمال سقوطه. اهـ سم.  
 قوله: (وبالمعنيين إلخ) عطف على قوله: (بالاستقرار إلخ). قوله: (حيث قالوا) أي ابن كنج وغيره.  
 قوله: (وصرح الشيخان إلخ) مستأنف عبارة المعني ويجري الخلاف في الاعتياض عن الكسوة إن  
 قلنا تمليك وهو الأصح وفي الاعتياض عن الصداق كما في الشرح والزوضة اهـ. قوله: (وقوله إلخ)  
 عطف على بحثه. قوله: (وهم) خبر فما وقع إلخ. قوله: (وغيرها) كالكسوة والصداق.  
 قوله: (ويتعين) إلى قوله: (ونقل الأذرع) في المعني. قوله: (حمل على الربوي) قياس وجوب  
 القبض لأجل الربا أنها لو اغتاضت ربوياً من أجنبي وجب قبضه أيضاً ما في ذمة الزوج لها قبل التفرق  
 اهـ سم. قوله: (ونحوهما) إلى قوله: (ونقل الأذرع) في النهاية. قوله: (عن الحب الموافق له جنساً)  
 أما لو أخذت غير الجنس كخبز الشعير عن القمح فإنه يجوز كما لو أخذت التقد اهـ معني.

استقرارها وما ذكره الروض من منع بيع نفقة اليوم من غير الزوج هو المعتمد خلافاً لما في شرحه.  
 قوله: (فيه نظر ظاهر) انظر هذا مع إقراره ما سيأتي عن الأذرع بقوله ثم حمل الأول إلخ مع تصويره  
 بالاستيفاء. قوله: (لأن الفرض أنها إلى الآن لم تستقر فأى شيء تستوفيه) قد يقال الاستيفاء لا يتوقف  
 على الاستقرار بل يكفي فيه الوجوب وهو متحقق هنا بالفجر. قوله: (لأن ذلك) أي احتمال سقوطه.  
 قوله: (ويتعين حمل على الربوي) قياس وجوب القبض لأجل الربا أنها لو اغتاضت ربوياً من أجنبي

(على المذهب) لأنه ربا ونَقَلَ الأذْرَعِيُّ مُقَابِلَهُ عَنْ كَثِيرِينَ ثُمَّ حَمَلَ الْأَوَّلَ عَلَى مَا إِذَا وَقَعَ اعْتِيَاضٌ بَعْدَهُ وَالثَّانِي عَلَى مَا إِذَا كَانَ مُجْرُودَ اسْتِيفَاءٍ قَالَ وَهُوَ الْمُخْتَارُ وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ. (وَلَوْ أَكَلْتُ) مُخْتَارَةً عَنْدهُ (مَعَهُ كَالْعَادَةِ) أَوْ وَحْدَهَا أَوْ أَرْسَلَ إِلَيْهَا الطَّعَامَ

☐ قَوْلُهُ: (وَنَقَلَ الْأَذْرَعِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُؤَيِّدُهُ عَقِبَهُ) النَّهْيَةُ بِقَوْلِهِ: وَالْمُعْتَمَدُ الْإِطْلَاقُ وَإِنْ زَعَمَ أَنَّهُ يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ وَلَوْ أَكَلْتُ الْخَ وَأَقْرَهُ مُحْشِي وَسَمِ وَالسَّيِّدُ عَمَرُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَنَقَلَ الْأَذْرَعِيُّ مُقَابِلَهُ الْخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالثَّانِي الْجَوَازُ وَقَطَعَ بِهِ الْبَغَوِيُّ لِأَنَّهَا تَسْتَحِقُّ الْحَبَّ وَالْإِصْلَاحُ فَإِذَا أَخَذْتُ مَا ذَكَرْتُ فَقَدْ أَخَذْتُ حَقَّهَا لَا عَوَضَهُ وَرَجَّحَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَقَالَ الْأَكْثَرُونَ عَلَى خِلَافِ الْأَوَّلِ رِفْقًا وَمُسَامَحَةً ثُمَّ قَالَ وَلَا شَكَّ أَنَا مَتَّى جَعَلْنَاهُ اغْتِيَاضًا فَالْقِيَاسُ الْبُطْلَانُ وَالْمُخْتَارُ جَعَلَهُ اسْتِيفَاءً وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا أَهْ وَيُفْلَمُ مَا فِي قَوْلِ الشَّارِحِ ثُمَّ حُمِلَ الْأَوَّلُ عَلَى مَا إِذَا وَقَعَ اغْتِيَاضٌ بَعْدَهُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْمُخْتَارُ) أَيِ الْفَرْقُ بَيْنَ كَوْنِهِ بَعْدِي أَوْ لَا أَهْ شَ هَذَا ظَاهِرٌ عَلَى صَنِيعِ الشَّارِحِ وَأَمَّا عَلَى مَا قَدْ قَدَّمْنَاهُ عَنِ الْمُغْنِي فَمَرْجِعُ الضَّمِيرِ جَعَلَهُ اسْتِيفَاءً. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ أَهْ رَشِيدِي.

☐ قَوْلُ (سَنِي): (وَلَوْ أَكَلْتُ الْخَ) قَالَ فِي الْمُهْمَاتِ وَالتَّصْوِيرِ بِالْأَكْلِ مَعَهُ عَلَى الْعَادَةِ يُشْعِرُ بِأَنَّهَا إِذَا أَتَلَفَتْهُ أَوْ أَعْطَتْهُ غَيْرَهَا لَمْ تَسْقُطْ أَسْنَى وَمُعْنَى أَنْ يُقَالَ إِنْ كَانَ الْإِثْلَافُ أَوْ الْإِعْطَاءُ مِنْ غَيْرِ قَبْضِهَا مِنَ الزَّوْجِ عَنِ التَّفَقُّعِ فَهِيَ ضَامِنَةٌ لِذَلِكَ وَلَوْ سَفِيهَةٌ وَنَفَقَتْهَا بَاقِيَةٌ فِي ذِمَّةِ الزَّوْجِ وَإِنْ كَانَ الْإِثْلَافُ أَوْ الْإِعْطَاءُ بَعْدَ أَنْ قَبْضَتْهُ قَبْضًا صَحِيحًا عَنِ التَّفَقُّعِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهَا سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا وَلَا رُجُوعَ لَهَا عَلَيْهِ بِشَيْءٍ سَمِ وَعَ ش. ☐ قَوْلُهُ: (مُخْتَارَةً) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ) فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (أَوْ أَرْسَلَ) إِلَى (أَوْ) أَضَافُهَا. ☐ قَوْلُهُ: (عَنْدهُ) يَعْنِي مِنْ طَعَامِهِ يُقَالُ فُلَانٌ يَأْكُلُ مِنْ عِنْدِ فُلَانٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي بَيْتِهِ أَهْ رَشِيدِي.

☐ قَوْلُ (سَنِي): (كَالْعَادَةِ) أَيِ مِنْ غَيْرِ تَمْلِيكِ وَلَا اغْتِيَاضٍ أَهْ مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ وَحْدَهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (وَخَذَهُ) وَقَوْلُهُ: (بَلْ قَالَ شَارِحُ). ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ وَحْدَهَا الْخَ) عَطَفَ عَلَى مَعَهُ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ أَرْسَلَ) إِنَّمَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ عَنْدهُ بِمَعْنَى فِي بَيْتِهِ وَأَمَّا إِذَا كَانَ بِالْمَعْنَى

وَجَبَ قَبْضُهُ أَيْضًا مَا فِي ذِمَّةِ الزَّوْجِ لَهَا قَبْلَ التَّفَرُّقِ. ☐ قَوْلُهُ: (ثُمَّ حُمِلَ الْأَوَّلُ الْخَ) وَالْمُعْتَمَدُ الْإِطْلَاقُ م ر ش.

☐ قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (وَلَوْ أَكَلْتُ مَعَهُ كَالْعَادَةِ سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ فِي الْمُهْمَاتِ وَالتَّصْوِيرِ بِالْأَكْلِ مَعَهُ عَلَى الْعَادَةِ يُشْعِرُ بِأَنَّهَا إِذَا أَتَلَفَتْهُ أَوْ أَعْطَتْهُ غَيْرَهَا لَمْ تَسْقُطْ وَبِأَنَّهَا إِذَا أَكَلْتُ مَعَهُ دُونَ الْكِفَايَةِ لَمْ تَسْقُطْ وَبِهِ صَرَّحَ فِي النَّهْيَةِ وَعَلَيْهِ فَهَلْ لَهَا الْمُطَالَبَةُ بِالْكُلِّ أَوْ بِالتَّوَاوُتِ فَقَطْ فِيهِ نَظَرٌ قَالَ الزَّكَكَشِيُّ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ وَيَتَّبِعِي الْقَطْعُ بِهِ أَهْ وَسَتَاتِي الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ وَأَمَّا الْأَوَّلُ أَعْنَى إِذَا أَتَلَفَتْهُ أَوْ أَعْطَتْهُ غَيْرَهَا فَيَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ إِنْ كَانَ الْإِثْلَافُ أَوْ الْإِعْطَاءُ مِنْ غَيْرِ قَبْضِهَا مِنَ الزَّوْجِ مَا أَتَلَفَتْهُ أَوْ أَعْطَتْهُ عَنِ التَّفَقُّعِ فَهِيَ ضَامِنَةٌ لِذَلِكَ وَنَفَقَتْهَا بَاقِيَةٌ فِي ذِمَّةِ الزَّوْجِ وَإِنْ كَانَتْ قَبْضَتْهُ عَنِ التَّفَقُّعِ وَهُوَ مِنْ جَنْبِهَا كَانَ إِثْلَافُهَا أَوْ إِعْطَاؤُهَا وَإِقَاعًا فِي مِلْكِهَا وَقَدْ بَرِئَ الزَّوْجُ بِمُجَرَّدِ إِقْبَاضِهَا وَكَذَا لَوْ

فأكلته بحضرته أو غيبته بل قال شارح أو أضافها رجل إكراماً له (سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا) إِنْ أَكَلْتُ قَدَرَ الْكِفَايَةِ وَلَا رَجَعْتُ بِالتَّفَاوُتِ كَمَا رَجَحَ الزَّرْكَشِيُّ وَقَطَعَ بِهِ ابْنُ الْعِمَادِ قَالَ وَتُصَدَّقُ هِيَ فِي قَدْرِ مَا أَكَلْتَهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ قَبْضِهَا لِلزَّائِدِ (فِي الْأَصْح) لِإِطْبَاقِ النَّاسِ عَلَيْهِ فِي زَمَنِهِ عليه السلام وَبَعْدَهُ وَلَمْ يُنْقَلْ خِلَافُهُ وَلَا أَنَّهُ عليه السلام يَبَيِّنُ أَنَّ لَهُنَّ الرُّجُوعَ وَلَا قِضَاءَ مِنْ تَرْكِه مَنْ مَاتَ وَقَضِيَّتْ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ أَنَّهُ عَلَى الْمُقَابِلِ لَا يَرْجَعُ عَلَيْهَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَلَمْ يُقَلَّ بِهِ أَحَدٌ بَلْ يَتَحَاسَبَانِ وَيُؤَدِّي كُلُّ مَا عَلَيْهِ قَبْلَ لِلشَّافِعِيِّ الْحُكْمَ بِرِضَاهَا بِالْأَكْلِ مَعَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ حُكْمٌ بِنَفَقَةٍ مُسْتَقْبَلَةٍ وَمَنْ ثَمَّ جَازَ لَهَا الرُّجُوعُ عَنْهُ انْتَهَى وَفِيهِ نَظَرٌ إِذْ لَا مُسَوِّغَ وَلَا فَائِدَةَ لِهَذَا الْحُكْمِ فَهُوَ بِالْعَبَثِ أَشْبَهَ نَعَمْ، إِنْ كَانَ هُنَاكَ مُخَالَفٌ يَمْنَعُهُ ذَلِكَ الْحُكْمُ أَتَجَهُ تَنْفِيذَهُ لِذَلِكَ (قُلْتُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ) قِتَّةً أَوْ (غَيْرَ رَشِيدَةٍ) لِصِغَرٍ أَوْ جُنُونٍ أَوْ سَفَهٍ وَقَدْ حُجِرَ عَلَيْهَا بِأَنْ اسْتَمَرَّ سَفَهُهَا الْمُقَارِنُ لِلْبُلُوغِ وَطَرَأَ

السَّابِقُ عَنِ الرَّشِيدِيِّ فَقَدْ يُغْنِي عَنْهُ مَا قَبْلَهُ وَلِذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ النَّهَايَةُ. □ فَوَدَّ: (أَوْ أَضَافَهَا إِلَيْهِ) كَقَوْلِهِ أَوْ أَرْسَلَ إِلَيْهِ عَطْفٌ عَلَى أَكَلْتَهُ مَعَهُ. □ فَوَدَّ: (رَجُلٌ) أَيْ شَخْصٌ أَهْزَيْتُهُ. □ فَوَدَّ: (إِكْرَامًا لَهُ) أَيْ وَخَدَهُ فَإِنْ كَانَ لَهَا قَيْدٌ يَنْبَغِي سُقُوطُ النَّصْفِ أَوْ لَهَا فَقَطْ لَمْ تَسْقُطْ شَيْءٌ عَ ش وَحَلَبِي. □ فَوَدَّ: (إِنْ أَكَلْتُ قَدَرَ الْكِفَايَةِ) (إِلَيْهِ) مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَا رُجُوعَ لَهَا عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ مَا أَكَلْتَهُ دُونَ الْوَاجِبِ وَهُوَ مَحَلُّ تَأْمُلٍ فَإِنْ صَحَّ هَذَا الْإِطْلَاقُ كَانَ الْمُرَادُ بِالتَّفَاوُتِ التَّفَاوُتُ بَيْنَ مَا أَكَلْتَهُ وَبَيْنَ كِفَايَتِهَا وَإِنْ قِيدَ بِمَا إِذَا كَانَ مَا أَكَلْتَهُ بِقَدْرِ الْوَاجِبِ فَالْمُرَادُ بِهِ التَّفَاوُتُ بَيْنَ مَا أَكَلْتَهُ وَبَيْنَ الْوَاجِبِ وَلَعَلَّ هَذَا التَّفْصِيلَ فِي الْمُرَادِ بِالتَّفَاوُتِ أَوَّلَى مِنْ إِطْلَاقِ الْفَاضِلِ الْمُحْشَى لِتَرْجِيحِ الثَّانِي ثُمَّ رَأَيْتُ صَنِيعَ الْإِمَامِ التَّوَوُّيِّ فِي زَوَائِدِ الرُّوضَةِ يُشْعِرُ بِالِاتِّفَاقِ بِالْكِفَايَةِ وَإِنْ كَانَ دُونَ الْوَاجِبِ بِالْإِمْدَادِ سَيِّدُ عُمَرَ أَيْ قَيْتَعَيْنِ الْأَوَّلِ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ هَذِهِ مُسْتَثْنَاءٌ مِنْ وَجوبِ تَسْلِيمِ التَّفَقُّةِ لَهَا. □ فَوَدَّ: (قَالَ) أَيْ ابْنُ الْعِمَادِ. □ فَوَدَّ: (وَتُصَدَّقُ هِيَ فِي قَدْرِ إِلَيْهِ) أَيْ إِذَا كَانَ مَا أَكَلْتَهُ غَيْرَ مَعْلُومٍ وَتَنَازَعًا فِي قَدْرِهِ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَلَا أَنَّهُ إِلَيْهِ) أَيْ وَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ إِلَيْهِ.

□ فَوَدَّ: (وَلَا قِضَاءً) جُمْلَةً فَعَلِيَّةً عَطْفٌ عَلَى بَيِّنِ إِلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (مَنْ مَاتَ) أَيْ وَلَمْ يَوْفَهُ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (أَنَّهُ) أَيْ الزَّوْجُ. □ فَوَدَّ: (عَلَى الْمُقَابِلِ) أَيْ الْقَائِلِ بِأَنَّهَا لَا تَسْقُطُ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤَدِّ الْوَاجِبَ وَتَطَوَّرَ بِغَيْرِهِ نِهَايَةً. □ فَوَدَّ: (الرُّجُوعُ عَنْهُ) أَيْ عَنْ رِضَاهَا بِالْأَكْلِ مَعَهُ. □ فَوَدَّ: (يَمْنَعُهُ) أَيْ الْمُخَالَفُ وَقَوْلُهُ ذَلِكَ الْحُكْمُ فَاعِلٌ يَمْنَعُ. □ فَوَدَّ: (لِذَلِكَ) أَيْ لِمَنْعِ الْمُخَالَفِ. □ فَوَدَّ: (قِتَّةً) إِلَى قَوْلِهِ بَلَا يَمِينُ فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَالْقِيَاسُ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ يَرُدُّ إِلَى أَخَذِ الْبُلْقِينِيِّ. □ فَوَدَّ: (أَوْ طَرَأَ) أَيْ سَفَهُهَا بَعْدَ رُشْدِهَا.

كَانَ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهَا أَوْ وَجَدَ تَعْوِضٌ صَحِيحٌ وَلَا ضَمِنَتْ مَا أَتْلَفَتْهُ أَوْ أَعْطَتْهُ وَنَفَقَتُهَا بَاقِيَةً بِحَالِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ضَمَانِ مَا أَتْلَفَتْهُ بَيْنَ الرَّشِيدَةِ وَالسَّفِيهِ لِأَنَّ إِتْلَافَ السَّفِيهِ مَضْمُونٌ. □ فَوَدَّ: (أَوْ أَضَافَهَا) كَذَا م. □ فَوَدَّ: (بِالتَّفَاوُتِ) هَلِ الْمُرَادُ التَّفَاوُتُ بَيْنَ مَا أَكَلْتَهُ وَكِفَايَتِهَا أَوْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْوَاجِبِ شَرْعًا فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَجَهَّ الثَّانِي إِذَا الْوَاجِبُ شَرْعًا هُوَ اللَّازِمُ لَهُ دُونَ مَا زَادَ عَلَيْهِ إِلَى حَدِّ الْكِفَايَةِ إِذَا كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْهُ.

حَجَرَ عَلَيْهَا وَإِلَّا لَمْ يَحْتَاجْ لِإِذْنِ الْوَلِيِّ (وَلَمْ يَأْذَنْ) سَيُذْنُهَا الْمُطَلَّقُ التَّصْرُفُ وَإِلَّا فَوَلَّيْهِ أَوْ (وَلَيْيَهَا) فِي أَكْلِهَا مَعَهُ فَلَا تَسْقُطُ قَطْعًا لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَاسْتَشْكَلَ بِإِطْبَاقِ السَّلَفِ السَّابِقِ إِذْ لَيْسَ فِيهِ اسْتِفْصَالٌ وَيُرَدُّ بِأَنْ غَايَتُهُ أَنَّهُ كَالْوَقَائِعِ الْفَعْلِيَّةِ وَهِيَ تَسْقُطُ بِالْإِحْتِمَالَاتِ فَاذْهَبْ أَحَدُ الْبُلْقَيْنِي بِقَضِيَّتِهِ مِنْ سُقُوطِهَا بِأَكْلِهَا مَعَهُ مُطْلَقًا وَاكْتَفَى بِإِذْنِ الْوَلِيِّ مَعَ أَنَّ قَبْضَ غَيْرِ الْمُكَلَّفَةِ لَقَوْ لَأَنَّ الزَّوْجَ بِإِذْنِهِ يَصِيرُ كَالْوَكِيلِ فِي الْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ كَانَ لَهَا فِيهِ حَظٌّ وَإِلَّا لَمْ يُغْتَدَّ بِإِذْنِهِ فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَا هُوَ مُقَدَّرٌ لَهَا وَلَوْ قَالَتْ لَهُ قَصَدْتُ بِإِطْعَامِي التَّبَرُّعَ فَنَفَقَتِي بَاقِيَةٌ فَقَالَ بَلْ قَصَدْتُ التَّفَقُّةَ صُدِّقَ بِلَا يَمِينٍ عَلَى مَا فِي الْإِسْتِفْصَاءِ وَالْقِيَاسِ وَجَوَّبُهَا. (وَيَجِبُ) لَهَا

• فَوَدَّ: (وَإِلَّا) أَيُّ بَأْنٍ طَرَأَ سَفْهَهَا وَلَمْ يُحَجَرَ عَلَيْهَا. • فَوَدَّ: (لَمْ يَخْتَجِ الْإِنْفَاقَ) أَيُّ الشُّقُوطِ بِالْأَكْلِ مَعَ الزَّوْجِ لِنَفْذِ تَصَرُّفِهَا مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهَا حَجَرُ الْحَاكِمِ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَإِلَّا) أَيُّ بَأْنٍ كَانَ السَّيِّدُ مَخْجُورًا عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ) فَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِنْ كَانَ غَيْرَ مَخْجُورٍ عَلَيْهِ وَإِنْ قَصَدَ بِهِ جَعْلَهُ عَوَضًا عَنْ نَفَقَتِهَا وَإِلَّا فَوَلَّيْهِ ذَلِكَ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمِثْلُ نَفَقَتِهَا فِيمَا ذَكَرَ كَسَوْنِهَا نَهَايَةً وَأَقْرَبُهُ سَمٌ وَعِبَارَةُ الزَّيَادِيِّ هَذَا إِنْ كَانَ أَهْلًا لِلتَّبَرُّعِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ أَهْلٍ لَهُ رَجَعَ وَلَيْهِ عَلَيْهَا أَوْ عَلَى وَلِيِّهَا إِنْ كَانَتْ مَخْجُورًا عَلَيْهَا هـ. • فَوَدَّ: (أَخَذَ الْبُلْقَيْنِي الْإِنْفَاقَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَأَفْتَى الْبُلْقَيْنِيُّ بِسُقُوطِهَا بِذَلِكَ قَالَ وَمَا قَيْدَهُ التَّوَوُّيُّ غَيْرُ مُعْتَمَدٍ وَقَدْ ذَكَرَ الْأَيْمَةُ فِي الْأَمَةِ مَا يَفْتَضِي ذَلِكَ وَعَلَى ذَلِكَ جَرَى النَّاسُ فِي الْأَعْصَارِ وَالْأَنْصَارِ هـ. • فَوَدَّ: (بِأَكْمَلِهَا) أَيُّ الزَّوْجَةِ. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيُّ رَشِيدَةً أَمْ لَا هـ ش.

• فَوَدَّ: (وَاكْتَفَى الْإِنْفَاقَ) أَيُّ عَلَى مَا اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ مِنَ الشُّقُوطِ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ. • فَوَدَّ: (مَعَ أَنَّ قَبْضَ غَيْرِ الْمُكَلَّفَةِ) الْأَنْسَبُ لِمَا قَبْلَهُ قَبْضُ الْمَخْجُورِ عَلَيْهَا. • فَوَدَّ: (بِإِذْنِهِ) أَيُّ الْوَلِيِّ. • فَوَدَّ: (عَلَيْهَا) أَيُّ غَيْرِ الْمُكَلَّفَةِ. • فَوَدَّ: (أَنَّ مَحَلَّهُ) أَيُّ الْإِكْتِفَاءِ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ. • فَوَدَّ: (لَمْ يُغْتَدَّ بِإِذْنِهِ) أَيُّ فَهوَ كَمَا لَوْ لَمْ يَأْذَنْ وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا رُجُوعَ لَهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ غَيْرَ مَخْجُورٍ عَلَيْهِ وَالظَّاهِرُ عَدَمُ رُجُوعِهِ عَلَى الْوَلِيِّ أَيْضًا إِذْ غَايَةُ مَا يُتَخَيَّلُ وَجُودُهُ مِنْهُ مُجَرَّدُ التَّقْدِيرِ وَهُوَ لَا يَوْجِبُ شَيْئًا مَرَاهِمٌ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي أَمَّا لَوْ كَانَ الْحَظُّ فِي أَخْذِ الْمُقَدَّرِ فَلَا وَيَكُونُ وَجُودُهُ إِذْنُهُ كَعَدَمِهِ لِيَخْسَ حَقُّهَا إِلَّا إِنْ رَأَى الْوَلِيُّ الْمَضْلَحَةَ فِي ذَلِكَ فَيَجُوزُ فَقَدْ تَوَدَّى الْمَضَابِقَةُ إِلَى الْمَفَارِقَةِ هـ. • فَوَدَّ: (صَدَّقَ بِلَا يَمِينٍ عَلَى مَا فِي الْإِسْتِفْصَاءِ) أَقْرَبُهُ الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ قَالَ فِي الْإِسْتِفْصَاءِ صَدَّقَ بِلَا يَمِينٍ كَمَا لَوْ دَفَعَ إِلَيْهَا شَيْئًا وَأَدَّعَتْ أَنَّهُ قَصَدَ بِهِ الْهَدِيَّةَ وَقَالَ بَلْ قَصَدْتُ بِهِ الْمَهْرَ هـ. • فَوَدَّ: (وَالْقِيَاسُ وَجَوَّبُهَا) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ صَدَّقَ بِبَيِّنَةٍ كَمَا لَوْ دَفَعَ لَهَا شَيْئًا ثُمَّ ادَّعَى كَوْنَهُ

• فَوَدَّ: (فَلَا تَسْقُطُ قَطْعًا لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ) فَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِنْ كَانَ غَيْرَ مَخْجُورٍ عَلَيْهِ وَإِنْ قَصَدَ بِهِ جَعْلَهُ عَوَضًا عَنْ نَفَقَتِهَا وَإِلَّا فَوَلَّيْهِ ذَلِكَ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَمِثْلُ نَفَقَتِهَا فِيمَا ذَكَرَ كَسَوْنِهَا مَرَاهِمٌ ش. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ) قَضِيَّتُهُ عَدَمُ رُجُوعِهِ بِمَا أَكَلَتْهُ وَعَلَيْهِ لَعَلَّ مَحَلَّهُ إِذَا كَانَ الزَّوْجُ كَامِلًا. • فَوَدَّ: (وَإِلَّا لَمْ يُغْتَدَّ بِإِذْنِهِ) أَيُّ فَهوَ كَمَا لَوْ لَمْ يَأْذَنْ وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا رُجُوعَ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ غَيْرَ مَخْجُورٍ عَلَيْهِ وَالظَّاهِرُ عَدَمُ رُجُوعِهِ عَلَى الْوَلِيِّ أَيْضًا إِذْ غَايَةُ مَا يُتَخَيَّلُ وَجُودُهُ مِنْهُ مُجَرَّدُ التَّغْزِيرِ وَهُوَ لَا

(أَظْمُ غَالِبِ الْبَلَدِ) أَي مَحَلُّ الزَّوْجَةِ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْقَوْتُ وَمَنْ تَمَّ يَأْتِي هُنَا مَا مَرَّ فِي اخْتِلَافِ الْغَالِبِ وَلَمْ يُعْتَبَرْ مَا يَتَنَاوَلُهُ الزَّوْجُ (كَزَيْتٍ) بَدَأَ بِهِ لِخَبَرِ أَحْمَدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِمَا كَالْحَاكِمِ وَصَحَّحَهُ عَلَى شَرْطِهِمَا كُلُّو الزَّيْتِ وَأَذْهَبُوا بِهِ فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ وَفِي لَفْظٍ «فَإِنَّهُ طَيِّبٌ مُبَارَكٌ». وَفِي آخَرٍ «فَإِنَّهُ مُبَارَكٌ» (وَسَمِعْنِي وَجِبْنٍ وَتَمْرٍ) وَخَلَّ لَأَنَّهُ مِنَ الْمُعَاشِرَةِ بِالْمَعْرُوفِ الْمَأْمُورِ بِهَا إِذِ الطَّعَامُ لَا يَنْسَاغُ غَالِبًا إِلَّا بِهِ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْوَاوَ هُنَا لِيَبَيِّنَ أَنْوَاعَ الْأَظْمِ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ يُوْهِمُ وَحُوبَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَذْكُورَاتِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَعَدُّ وَجُوبُهُ إِذَا اغْتَنِدَ كَمَا هُوَ قِيَاسُ كَلَامِهِمُ الْآتِي وَبَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْقَوْتُ نَحْوَ لَحْمٍ أَوْ لَبَنٍ اكْتَفَى بِهِ فِي حَقِّ مَنْ يُعْتَاذُ أَفْتِيَاءَهُ وَحَدَهُ

عَنِ الْمَهْرِ وَادَّعَتْ هِيَ الْهَدِيَّةُ اهـ وَقَالَ سَم: (بَعْدَ ذِكْرِهَا) أَي فَإِنَّهُ الْمُصَدَّقُ بِالْيَمِينِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ التَّصْدِيقَ بِلا يَمِينٍ فَلَا بُدَّ مِنَ الْيَمِينِ فِي الْمَقِيسِ وَالْمَقِيسِ عَلَيْهِ م ر اهـ، وَقَوْلُهُ: (لِمَنْ زَعَمَ الْإِنِّ) أَي كَالْمُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (أَي مَحَلُّ الزَّوْجَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَكَانَ وَجْهَهُ) فِي النَّهَايَةِ بِمُخَالَفَةٍ فِي مَوْضِعِ سَأَلِهِ عَلَيْهِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَفِي آخَرٍ فَإِنَّهُ مُبَارَكٌ) وَقَوْلُهُ: (وَيُظْهَرُ) إِلَى (وَيَحْتَ الْأَذْرَعِيُّ). هـ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُعْتَبَرْ الْإِنِّ) غُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ: (يَأْتِي هُنَا الْإِنِّ). هـ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ الْإِنِّ) أَي إعْطَاءُ الْأَظْمِ. هـ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَعَدُّ وَجُوبُهُ إِذَا اغْتَنِدَ الْإِنِّ).

(تَنْبِيْهٌ): يُؤْخَذُ مِنْ قَاعِدَةِ الْبَابِ وَإِنَاطَتِهِ بِالْعَادَةِ وَجُوبُ مَا يُعْتَاذُ مِنَ الْكَعْكِ فِي عِيدِ الْفِطْرِ وَاللَّحْمِ فِي الْأَضْحَى لَكِنْ لَا يَجِبُ عَمَلُ الْكَعْكِ عِنْدَهَا بَأَنْ يُخْضَرَ عِنْدَهَا مُؤْنَهُ مِنَ الدَّقِيقِ وَغَيْرِهِ لِيَعْمَلَ عِنْدَهَا إِلَّا إِنْ اغْتَنِدَ ذَلِكَ لِمِثْلِهِ فَإِنْ لَمْ يَتَعَدَّ ذَلِكَ لِمِثْلِهِ بَلْ اغْتَنِدَ لِمِثْلِهِ تَحْصِيلُهُ لَهَا بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ فَيَجِبُ تَحْصِيلُهُ لَهَا بِشِرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ وَلَا يَجِبُ الذَّبْحُ عِنْدَهَا حَيْثُ لَمْ يَتَعَدَّ ذَلِكَ لِمِثْلِهِ بَلْ يَكْفِي أَنْ يَأْتِيَ لَهَا بِلَحْمٍ بِشِرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى الْعَادَةِ حَتَّى لَوْ كَانَ لَهُ زَوْجَتَانِ فَعَمِلَ الْكَعْكَ عِنْدَ إِحْدَاهُمَا وَذَبَحَ عِنْدَهَا وَاشْتَرَى لِلْآخَرَى كَعْكًا أَوْ لَحْمًا كَانَ جَائِزًا بِحَسَبِ الْعَادَةِ م ر اهـ سَم عَلَى حَجٍّ وَقِيَاسُ مَا ذَكَرَهُ فِي الْكَعْكِ وَلَحْمِ الْأَضْحَى وَجُوبُ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي مِصْرِنَا مِنْ عَمَلِ الْكَيْشِكِ فِي الْيَوْمِ الْمُسَمَّى بِأَرْبَعَةِ أَيُوبَ وَعَمَلِ الْبَيْضِ فِي الْخَمِيسِ الَّذِي يَلِيهِ وَالطَّحِينَةِ بِالسُّكَّرِ فِي السَّبْتِ الَّذِي يَلِيهِ وَالبُنْدُقِ الَّذِي يُؤْخَذُ فِي رَأْسِ السَّنَةِ لِمَا ذُكِرَ مِنَ الْعَادَةِ اهـ ع ش زَادَ شَيْخُنَا وَالضَّابِطُ أَنَّهُ يَجِبُ لَهَا كُلُّ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (وَيَحْتَ الْأَذْرَعِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَنَّهُ إِمْتِنَاعٌ) فِي الْمُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (وَيَحْتَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْإِنِّ) وَهَذَا لَا يُنَافِي مَا يَأْتِي عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ بِخِلَافِ نَحْوِ خَلِّ لِمَنْ قَوَّتْهَا التَّمَرُ الْإِنِّ لِأَنَّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِالْإِكْفَاءِ بِهِ وَحَدَهُ اهـ مُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (نَحْوُ لَحْمٍ) وَيَتَّبِعِي أَنْ يَجِبَ لَهَا مُؤْنَةُ نَحْوِ طَبِيخِ اللَّحْمِ سَم ع ش. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ لَبَنٍ) وَيَتَّبِعِي أَنْ تُعْطَى قَدْرًا يَحْصُلُ مِنْهُ مُدَانٍ مَثَلًا مِنَ الْأَقِطِ كَمَا قِيلَ بِمِثْلِهِ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ اهـ ع ش.

يُوجِبُ شَيْئًا وَلَوْ قَالَ فَصَدَّتِ التَّفَقَّةُ صَدَقَ بِيَمِينِهِ كَمَا لَوْ دَفَعَ لَهَا شَيْئًا ثُمَّ ادَّعَى كَوْنَهُ عَنْ الْمَهْرِ وَادَّعَتْ هِيَ الْهَدِيَّةُ أَي فَإِنَّهُ الْمُصَدَّقُ بِالْيَمِينِ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَّ التَّصْدِيقَ بِلا يَمِينٍ فَلَا بُدَّ مِنَ الْيَمِينِ فِي الْمَقِيسِ وَالْمَقِيسِ عَلَيْهِ م ر. هـ قَوْلُهُ: (إِذَا كَانَ الْقَوْتُ نَحْوَ لَحْمٍ الْإِنِّ) وَيَتَّبِعِي أَنْ يَجِبَ لَهَا مُؤْنَةُ نَحْوِ طَبِيخِ اللَّحْمِ.



ويجب لها أيضًا المشروب كما أفهمه قوله الآتي آلات أكل وشرب وبحث الزركشي وغيره أنه يُقدَّر بالكفاية وأنه إمتناع لا تملك فيسقط بمضي المدة وكان وجهه أنه لا تُمكن معرفة قدره بالنسبة لها ولا للخارج فاستحال وجوبه بمضي الزمان ويلزم من عدمه به كونه إمتناعاً لا تملكاً ومنه يؤخذ أن ماء طهرها أو ثمنه على ما يأتي اللزوم له تملك لأنه يُمكن تقديره كالكسوة. (ويختلف) الأدم (بالفصول) الأربعة فيجب في كل فصل ما يعتاده الناس فيه حتى الفواكه فيكفي عن الأدم .....

قوله: (المشروب) أي ماء الشرب وإذا شرب غالب أهل البلد ماء ملحا وخواصها عذبا وجب ما يليق بالزوج نهايةً وسم. قوله: (كما أفهمه قوله الآتي إلخ) لأنه إذا وجب الظرف وجب المظروف نهايةً ومغني. قوله: (إنه يُقدَّر إلخ) أي الماء والمشروب اهـ ع ش. قوله: (وأنه إمتناع لا تملك إلخ) لكن مقتضى كلام الشيخين وغيرهما أنه تملك وهو المُعتدُّ نهايةً وأقره سم قال ع ش قوله وهو المُعتدُّ وعليه فينبغي أن يملكها ما يكفيها غالباً اهـ عبارة المغني وفي قوله أي الزركشي وأنه إمتناع إلخ نظر والظاهر أنه تملك لأنهم قالوا كل ما تستحقه الزوجة تملك إلا المسكن والخدم اهـ. قوله: (ولا للخارج) لعل المراد ولا بالنسبة لما يخرج من الزوج، من مدين مثلاً. قوله: (ويلزم من عدمه) أي الوجوب وقوله به أي بمضي الزمان اهـ سم. قوله: (ومنه يؤخذ إلخ) أي من التوجيه المذكور.

قوله: (على ما يأتي) أي عن قريب. قوله: (الأربعة) إلى قوله: (فيكفي عن الأدم) في المغني وإلى قول المتن: (وكسوة) في النهاية إلا قوله: (أي حجازية) وقوله: (وأيد) إلى المتن. قوله: (ما يعتاده الناس فيه حتى الفواكه) المتجه أنه يجب ما يُعتاد من الفاكهة وأن المُعتبر في قدرها ما هو اللائق بأمثاله وأنها إن أغنت عن الأدم بأن تأتي عادة التأدم بها لم يجب معها أدم وإلا وجب.

(تنبيه): يبغي أن يجب نحو القهوة إذا اعتيدت ونحو ما تطلبه المرأة عندما يُسمى بالوحم من نحو ما يُسمى بالملوحة إذا اعتيد ذلك وأنه حيث وجبت الفاكهة والقهوة ونحو ما يُطلب عند الوحم يكون على وجه التملك فلو قوته استقر لها ولها المطالبة به ولو اعتادت نحو اللبن والبرش بحيث يخشى بتركه

قوله: (ويجب لها أيضًا المشروب) وإذا شرب غالب أهل البلد ماء ملحا وخواصها عذبا وجب ما يليق بالزوج م ر ش. قوله: (كما أفهمه قوله الآتي إلخ) لأنه إذا وجب الظرف وجب المظروف م ر ش. قوله: (أنه يُقدَّر) كذا م ر. قوله: (وأنه إمتناع إلخ) لكن مقتضى كلام الشيخين وغيرهما أنه تملك وهو المُعتدُّ م ر ش. قوله: (ويلزم من عدمه) أي الوجوب وقوله: (به) أي بمضي الزمان.

قوله: (حتى الفواكه فيكفي عن الأدم إلخ) المتجه أنه يجب وأن المُعتبر في قدرها ما هو اللائق بأمثاله وأنها إن أغنت عن الأدم بأن تأتي عادة التأدم بها لم يجب معها أدم آخر وإلا وجب.

(تنبيه): يبغي أن يجب نحو القهوة إذا اعتيدت ونحو ما تطلبه المرأة عندما يُسمى بالوحم من نحو ما يُسمى بالملوحة إذا اعتيد ذلك وأنه حيث وجبت الفاكهة والقهوة ونحو ما يُطلب عند الوحم يكون

على ما اقتضاه كلاًهما وبحث الأذرعِي الرجوع فيه للعرف وأنه يجب من الأذم ما يليق بالقوت بخلاف نحو خلّ لِمَنْ قوتها التمرّ ولجبن لِمَنْ قوتها الأقط (ويُقَدَّرُه) كاللحم الآتي (فاضٍ باجتهاده) عند تنازُعِهما إذ لا توقيف فيه (ويُفاوِثُ) فيه قدرًا وجنسًا (بين مؤسّرٍ وغيره) فيفرض ما يليق بحاله وبالمُدّ أو المُدِين أو المُدّ والتصفٍ وتقديرُ الشافعي بمكيلة سمنٍ أو زيتٍ حمّله على التقريب وهي أوقية قال جمع أي حجازية وهي أربعمون درهما لا بغدادية وهي نحو اثني عشر لأنها لا تُغني عنها شيئًا ونص على الدهن لأنه أكمل الأذم وأخفه مؤنة

مَحْذُورًا مِنْ تَلَفِ نَفْسٍ وَنَحْوِهِ لَمْ يَلْزَمْ الزَّوْجُ لِأَن هَذَا مِنْ بَابِ التَّدَاوِي فَلْيَتَأَمَّلْ م ر اه سم على حجّ .  
(أقول) الأقرب أن القهوة وما عطف عليها لا يجب لأنه من حيز التداعي وأي فرق بينه وبين البُرش لأن كلاً منهما يتضرر بتركه وليس له دخل في التغذية بخلاف الفواكه اه سيد عمر لكن أقرع ش ما في التنبيه عن م ر بتاميه وزاد شيخنا والحلي والحفني عليه وجوب الدخان المشهور إن اعتادته اه .  
□ فوه: (على ما اقتضاه كلاًهما وبحث الأذرعِي) عبارة النهاية كما اقتضاه كلاًهما نعم يتجه كما يحته الأذرعِي الرجوع إلخ . □ فوه: (وأنه إلخ) عطف على الرجوع عبارة المغني قال الأذرعِي ويجب أيضًا أن يختلف الأذم باختلاف القوت الواجب فَمِنْ قوتها التمر لا يفرض لها التمر أذمًا ولا ما لا يؤكل مع التمر عادة كالخل ومن قوتها الأقط لا يفرض لها الجبن أذمًا وقس على هذا اه . □ فوه: (عند تنازُعِهما) إلى قوله: (وبحث الأذرعِي) في المغني لا قوله: (وهي أوقية) إلى (ولو تبرّمت) وقوله: (وقيل) إلى (أما غير رشيدة) . □ فوه: (إذ لا توقيف فيه) أي من جهة الشرع . □ فوه: (بحاله) أي من يسار وغيره .  
□ فوه: (وبالمُدّ) عطف على بحاله اه سم . □ فوه: (وهي) أي المكيلة . □ فوه: (لأنها) أي الأوقية البغدادية . □ فوه: (عنها) أي الزوجة وقوله شيئًا أي حاجة اه ع ش . □ فوه: (ونص) أي الشافعي على الدهن أي في قوله بمكيلة سمنٍ أو زيتٍ اه كُرْدِي فَإِنَّ الزَّيْتَ مِنَ الْأَذْهَانِ وَقَوْلُ ع ش أي في قوله كَرَزَيْتَ إلخ اه فيه نظر ظاهر ولو تبرّمت أي سئمت اه معني .

على وجه التمليك فلو قوته استقر لها ولها المطالبة به ولو اعتادت نحو اللبن والبُرش بحيث يُخشى بتركه محذور من تلف نفس ونحوه لم يلزم الزوج لأن هذا من باب التداعي فليَتَأَمَّلْ م ر .  
(تنبيه): يؤخذ من قاعدة الباب وإناطته بالعادة وجوب ما يعتاد من الكعك في عيد الفطر واللحم في الأضحية لكن لا يجب عمل الكعك عندها بأن يحضر إليها من الدقيق وغيره ليعمل عندها إلا إن اعتيد ذلك لِمِثْلِهِ فَيَجِبُ وَإِنْ لَمْ يُعْتَدَ ذَلِكَ لِمِثْلِهِ بَلْ اُعْتِيدَ لِمِثْلِهِ تَخْصِيلُهُ لَهَا بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ فَيَكْفِي تَخْصِيلُهُ لَهَا بِشِرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ وَلَا يَجِبُ الذَّبْحُ عَنْهَا حَيْثُ لَمْ يُعْتَدَ ذَلِكَ لِمِثْلِهِ بَلْ يَكْفِي أَنْ يَأْتِيَ لَهَا بِلَحْمٍ بِشِرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى الْعَادَةِ حَتَّى لَوْ كَانَ لَهُ زَوْجَتَانِ فَعَمِلَ الْكَعْكَ عِنْدَ إِحْدَاهُمَا لَهَا وَذَبَحَ عَنْهَا وَاشْتَرَى لِلْأُخْرَى كَعْكًَا أَوْ لَحْمًا كَانَ جَائِزًا بِحَسَبِ الْعَادَةِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ لِأَنَّهُ أَتَى بِمَا عَلَيْهِ بِمَا اقْتَضَتْ الْعَادَةُ م ر . □ فوه: (وبالمُدّ) عطفًا على بحاله . □ فوه: (وتقدير الشافعي) كذا م ر .

ولو تَبَرَّمت بجنسِ أدمَ فُرَضَ لها لم يُبَدَّلْ لِرَشِيدَةٍ إِذْ لها إبداله بغيره وَصَرَفَهُ للقوتِ وعكسه وقيلَ له مَنَعُها من إبدالِ الأَشْرَفِ بالأَخْسِ وَيَتَعَيَّنُ ترجيحُه إِنْ أَدَّى ذلكَ الإبدالُ إلى نَقْصِ تَمَتُّعِها بها كما يُؤْخَذُ مِمَّا يَأْتِي آخِرَ الفصلِ وَيُعْلَمُ مِمَّا ذُكِرَ أَنَّ له مَنَعُها من تركِ التَّأْدِمِ بالأولى أَمَّا غيرُ رَشِيدَةٍ ليسَ لها مَنْ يَقومُ بإبداله فَيُبَدِّلُها الزوجَ وَبَحَثُ الأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ يجبُ لها سِراجُ أوَّلِ اللَّيْلِ في البُيُوتِ ولها أَنْ تَصْرِفَ لغيرِ السَّراجِ والذي يُتَّجَهُ إِنْطاطَةُ ذلكَ بِمُزَوِّفٍ مَحَلَّها. (و) يجبُ لها (لَحْمٌ) وَيُقَدَّرُ قاضٍ عِنْدَ تَنَازُعِهما باجتهاده مُعْتَبَرًا في قدرِهِ وجنيسِهِ وزَمَنِهِ ما (يَلِيْقُ) بِسِيارِهِ وإِعسارِهِ) وَتَوْسِطُهُ (كعادةِ البَلَدِ) أي مَحَلُّ الزوجِ في أَكَلِهِ ونَوْعِهِ وقدرِهِ وزَمَنِهِ كما هو ظاهِرٌ ولا يَتَقَدَّرُ بِشَيْءٍ إِذْ لا تَوْقِيفٌ فيه وتقديرُهُ في النَّصِّ بِرِطْلٍ أي بِغَدادِيٍّ على المُغْسِرِ في كُلِّ أسبوعٍ أي ويومِ الجُمُعَةِ أُولَى لأنَّهُ أُولَى بالتوسيعِ جَرى على عَادَةِ أَهْلِ مَضَرَ لِعِزَّةِ اللَّحْمِ عِنْدَهُم يَوْمِيذٍ ومن ثَمَّ تُغْتَبَرُ عَادَةُ أَهْلِ القُرَى من عَدَمِ تَنَازُلِهِمْ لَه إِلا نَادِرًا، أو عَادَةُ أَهْلِ المُدُنِ رُخْصًا وَغَلَاءَ وَقَوْرَتِهِ البَغَوِيِّ بِقَوْلِهِ: على مُوسِرٍ كُلِّ يَوْمٍ رِطْلٌ. ومُتَوَسِّطٌ كُلِّ يَوْمَيْنِ أو ثَلَاثَةٍ، ومُغْسِرٍ كُلِّ أسبوعٍ. وقولُ جَميعٍ لا يُزَادُ على ما مَرَّ عَنِ النَّصِّ لأنَّ فيه كِفَايَةً لِمَنْ يَفْنَعُ ضَعِيفٌ

قوله: (فَرَضَ لها) نَعَتْ أَدَمَ. قوله: (لَمْ يُبَدَّلْ) أي لا يَلْزَمُهُ إبداله. قوله: (أَنَّ له مَنَعُها إلخ) أي إِنْ أَدَّى التَّرْكُ إلى نَقْصِ التَّمَتُّعِ بها. قوله: (فَيُبَدِّلُها إلخ) أي لَزومًا عِنْدَ إمكانيهِ اهـ مُعْنِي. قوله: (وَبَحَثُ الأَذْرَعِيِّ إلخ) عِبارةُ النِّهايةِ والأَوَجِه كما بَحَثَهُ الأَذْرَعِيُّ وَجوبُ سِراجِ لها أوَّلُ اللَّيْلِ في مَحَلِّ جَرَتْ العَادَةُ باستِعمالِهِ فيه وَلَها إبداله بغيرِهِ اهـ. قوله: (أَوَّلُ اللَّيْلِ) قَضِيَّةُ التَّقْيِيدِ بِهِ أَنَّهُ لو جَرَتْ العَادَةُ بالسَّراجِ جَمِيعَ اللَّيْلِ لا يَجِبُ وَقَدْ يُوَجَّهُ بِأَنَّهُ خِلَافُ السُّنَّةِ لِلأَمْرِ بِإِطْفَائِهِ عِنْدَ النَّوْمِ وَقَدْ يُقَالُ الاقْتَرَبَ وَجوبُهُ عَمَلًا بِالْعَادَةِ وَإِنْ كَانَ مَكْرُومًا كَوُجوبِ الحَمَامِ لِمَنْ اغْتَنَدَتْهُ مَعَ كَرَاهَةِ دُخُولِهِ لِلنِّسَاءِ. اهـ ع ش. وَقَوْلُهُ وَقَدْ يُقَالُ إلخ هو الظَّاهِرُ المُطَابِقُ لِقَاعِدَةِ البابِ. قوله: (وَلَها أَنْ تَصْرِفَها إلخ) ظاهِرُهُ وَإِنْ أَضَرَّ بِهِ تَرْكُ السَّراجِ وَيُوَجَّهُ بِأَنَّهُا المَقْصُودَةُ بالسَّراجِ وَقَدْ رَضِيَتْ بِهِ فَإِنْ أَرَادَهُ لِنَفْسِهِ هَيَّاهُ اهـ ع ش. قوله: (والذي يُتَّجَهُ إِنْطاطَةُ ذلكَ إلخ) فَيَجِبُ إِنْ جَرَتْ العَادَةُ باستِعمالِهِ فيه بِخِلَافِ ما إِذَا جَرَتْ بَعْدَ اسْتِعمالِهِ أَصْلًا كَمَنْ تَنَامُ صَنِيفًا بَنَحَوْ سَطْحَ اهـ ع ش عِبارةُ المُعْنِي وَيَتَّبِعُ فِيهِ العُرْفُ حَتَّى لا يَجِبَ على أَهْلِ البَوَادِي شَيْءٌ اهـ.

قوله: (وَيُقَدَّرُ قاضٍ) كما صَرَّحَ بِهِ فِي البَسِيطِ وَلَوْ أَنَّ المُصَنِّفَ آخَرَ عَنِ الأَدَمِ وَاللَّحْمِ وَقَوْلُهُ وَيُقَدَّرُها إلخ لَرَجَعَ التَّقْدِيرُ إِلَيْهِمَا اهـ مُعْنِي. قوله: (فِي أَكَلِهِ) لَعَلَّ المُرَادَ فِي كَيْفِيَّةِ أَكَلِهِ مِنْ كَوْنِهِ مَطْبُوعًا أو مَشْوِيًا أو نُحْوَ ذَلِكَ فَلْيُرَاجِعْ رَشِيدِيَّ وَسَيَدُ عَمَرَ. قوله: (وَنَوْعُهُ) أي كَالضَّانِي وَالْجَامُوسِيِّ اهـ شَيْخُنَا.

قوله: (وَتَقْدِيرُهُ إلخ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ: (جَرى إلخ) اهـ كُرْدِيَّ. قوله: (جَرى على عَادَةِ أَهْلِ مَضَرَ) أي فِي زَمَنِهِ مِنْ قِلَّةِ اللَّحْمِ فِيمَا وَزَادَ بَعْدَهُ بِحَسَبِ عَادَةِ البَلَدِ مُعْنِي وَشَيْخُنَا. قوله: (وَمِنْ ثَمَّ) أي مِنْ أَجْلِ أَنَّ المَدَارَ على عَادَةِ أَهْلِ الزَّوْجَةِ. قوله: (وَقَوْرَتِهِ) أي تَقْدِيرِ اللَّحْمِ اهـ كُرْدِيَّ. قوله: (بِقَوْلِهِ على مُوسِرٍ إلخ) اعْلَمْ أَنَّ كَلَامَ البَغَوِيِّ تَقْرِيبٌ لِحالَةِ الرُّخْصِ خَاصَّةً كما أَفْصَحَ بِهِ الجَلالُ المَحَلِّيُّ اهـ رَشِيدِيَّ.

وبحث الشيخان عدم وجوب أدم يوم اللحم ولهما احتمال بوجوبه على المؤسّر إذا أوجبنا عليه اللحم كل يوم ليكون أحدهما غداء والآخر عشاء واعتمد الأذرعى وغيره الأول وأيد بخبر ابن ماجه «سيد أدم أهل الدنيا والآخرة اللحم» فسماه أدمًا (ولو كانت تأكل الخبز وحده وجب الأدم) ولم يُنظر لإعادتها لما مرّ أنّه من المعاشرة بالمعروف. (وكسوة) بضّم أوله وكسره

□ قوله: (وبحث الشيخان إلخ) ذكر نحو ذلك العلامة البكري في حواشيه على المحلّي ثم قال والراجح في ذلك كله اغتيار العادة اه والظاهر أنّه كذلك اه سيد عمر. □ قوله: (ولهما احتمال إلخ) وهو الظاهر ويتبني على هذا كما قال بعضهم أنّ يكون الأدم يوم إعطاء اللحم على النصف من عادته وتجب مؤنة اللحم وما يطبخ به مُغني كالحطب وغيره والملوخية وغيرها اه شيخنا. □ قوله: (واغتمد الأذرعى الأول) أي ما بحثه الشيخان والأقرب حملُه على ما إذا كان اللحم كافيًا للغداء أو العشاء والثاني أي احتمال الشيخين على خلافه نهاية وسم.

□ قول (سني): (ولو كانت) أي عادتها اه مُغني.

□ قول (سني): (وجب الأدم) ومثله كما هو ظاهر عكسه بأن كانت تأكل الأدم وحده فيجب الخبز أي بأن يدفع لها الحب ولا ينافي ذلك ما لو كانت قوتهم الغالب اللحم أو الأقط مثلاً فإنّه لا يجب غيره كما هو ظاهر لأن ما هنا فيمن قوته الحب وهو يحتاج للأدم فوجباً وكذا يقال في عكسه الذي ذكر بأن يقال هو فيمن قوته الأدم وهو يحتاج للخبز سم على حجّ اه ع ش. وما ذكره في العكس مع ما فيه يتبني حملُه على ما إذا لم تجر العادة بالإكتفاء بالأدم وحده كما يشعر به قوله وهو يحتاج للخبز وإلا فهو مخالف لصريح بحث الأذرعى المارّ في شرح وسنن إلخ وقد جمع المُغني بين بخني الأذرعى المارين هنا بذلك الحمل كما قدّمناه هناك.

□ قول (سني): (وكسوة) عبارة العباب الثالث الكسوة فتجب وإن اغتادت العزّي اه سيد عمر ويأتي عن سم عن م ر ما يوافقه قال ع ش ويؤخذ من ضبط الكسوة والفراش بما ذكر أنّه لا يجب لها المنديل المعتاد للفراش وآته إن أرادَه حصّله لنفسه وإلا فلا يجب عليها تحصيله اه. □ قوله: (بضمّ أوله) إلى قول المتن وآله تنظيف في النهاية إلا قوله وإن لم يعتدّه أهل بلدها. □ قوله: (وكسوه) وهو أفصح شرح مُسلم للتووي ومن ثمّ قدّمه في المختار اه ع ش أي وفي شرح المنهج.

□ قوله: (وبحث الشيخان إلخ) المتّجه أنّه إن كفى اللحم غداء وعشاء لم يجب معه أدم وإلا وجب ليكون أحدهما للغداء والآخر للعشاء م ر.

□ قوله في (سني): (ولو كانت تأكل الخبز وحده وجب الأدم) ومثله كما هو ظاهر عكسه بأن كانت تأكل الأدم وحده فيجب الخبز أي بأن يدفع لها الحب ولا ينافي ذلك ما لو كان قوتهم الغالب اللحم والأقط مثلاً فإنّه لا يجب غيره كما هو ظاهر لأن ما هنا فيمن قوته الحب وهو يحتاج للأدم فوجباً وكذا يقال في عكسه الذي ذكره بأن يقال هو فيمن قوته الأدم وهو يحتاج للخبز.

□ قوله في (سني): (وكسوة تكفيها) وظاهر أنّ العبرة في كفايتها بأول فجر الفضل فلو كانت هزيلة عنده

معطوف على أدم أو على جملة ما مرَّ أولُ الباب أي وعلى زوج بأقسامه الثلاثة كسوة والأول أولى وذلك لقوله تعالى ﴿وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣] ولأنَّه ﷺ عَدَّها من حقوق الزوجية ولأنَّ البدن لا يقوم بدونها كالقوت ومن ثمَّ مع كون استمتاعه بكلِّ البدن لم يكف فيها ما يقع عليه الاسم إجماعاً بخلاف الكفارة بل لا بُدَّ أن تكون بحيث (تكفيها) بفتح أوله بحسب بدنها ويظهر أنَّه لا عبرة باعتياد أهل بلد تقصيرها ككتاب الرجال وأنها لو طلبت تطويلها ذراعاً كما في خبر أم سلمة أي وابتدأؤه من نصف ساقها أجيئت وإن لم يعتدَّ أهل بلدها لما فيه من زائدة الشتر لها التي حُتَّ عليها الشارِع ولمشاهدة كفاية البدن المانعة من وقوع التنازع فيها فلم يحتج إلى تقديرها بخلاف التَّفَقُّه ويختلف عدُّها باختلاف محلِّ الزوجة بَرِّداً وحرّاً ومن ثمَّ لو اعتادوا ثوباً للنَّوم وجب كما جزم به بعضهم وجودُها وضدّها بيساره وضدّه (فيجب)

قوله: (معطوف على أدم) اقتصر عليه المُنْغني. قوله: (أو على جملة الخ) أي بتقدير عليه.

قوله: (والأول أولى) أي لقرب العاقل وعلى كُلِّ فهو بالرفع اهـ ع ش أي ولِقَلَّةِ الحذف وكون المعطوف عليه مذكوراً صراحة. قوله: (بل لا بُدَّ أن تكون الخ) وإن اعتادوا العُرِّي م ر اهـ سم وع ش.

قوله: (بحيث تكفيها) ظاهره أنَّ العبرة في الكفاية بأول فجر الفضل فلو كانت هزيلة عنده وجب ما يكفيها وإن سمنت في باقيه م ر اهـ ع ش ولعلَّه فيما إذا هيأت الكسوة بالفعل قبل طرؤ نحو السمن ولا فالمعتبر حالة التهيئة. قوله: (بحسب بدنها) ولو أمة كما هو ظاهر اهـ نهاية. قوله: (بحسب بدنها) طولا وقصراً وسمنًا وهزلاً اهـ مُنْغني. قوله: (وابتدأؤه) أي الذراع الذي تطوله على المعتادة من نصف ساقها أي سواء أبلغت المعتادة نصف الساق فقط أو زادت وقوله وإن لم يعتدَّ أي التطويل اهـ كُرْدِي.

قوله: (ويختلف) إلى قول المتن: (في الأصح) في المُنْغني إلا قوله: (ومن ثمَّ) إلى (وجودتها) وقوله: (أو نحوها) إلى المتن. قوله: (ويختلف عدُّها الخ) ولا فرق بين البدوية والحضرية على المذهب وفي الحاوي لو نكح حضري بدوية وأقاما في بادية أو حاضرة وجب عليه عُرْفُها ويُقاس عليه عَكْسُه اهـ مُنْغني.

قوله: (باختلاف محلِّ الزوجة) أي لا باختلاف يسار الزوج وإعساره اهـ مُنْغني.

قوله: (لو اعتادوا) أي أهل محلِّ الزوجة. قوله: (وجودتها) عطف على عدِّها اهـ سم.

وجب ما يكفيها حيثيذ وإن سمنت في باقيه وبالعكس م ر.

(فرغ): لو اعتادوا العُرِّي وجب سترُ العورة لِحَقِّ تعالى وهل يجب بقيَّة الكسوة أو لا كما في الأرقاء إذا اعتادوا العُرِّي يجب سترُ ما بين السرة والرُكبة فقط كما سيأتي المتَّجه وجوبُ البقية هنا والفرق أنَّ كسوة الزوجة تملك ومعاوضة فإنها تستجفُّها وإن لم تلبسها ولم تحتج إليها وكسوة الرقيق إمتناع م ر. قوله: (ومن ثمَّ الخ) كذا م ر ش وقوله وجودتها عطف على عدِّها.

قميص وسراويل) أو ما يقوم مقامه بالتسبية لإعادة محلها (وخمان) للرأس أو ما يقوم مقامه كذلك (ومكعب) بضم ففتح أو بكسر فشكون ففتح أو نحوه يداش فيه إلا إذا لم يعتادوه. وهذه في كل من فصلي الشتاء والصيف (ويزيد في الشتاء) على ذلك في المحل البارد (حجة) محشوة أو نحوها فأكثر بحسب الحاجة (وجنسها) أي الكسوة (فطن) لأنه لباس أهل الدين وما زاد عليه ترفه ورغونة فعلى مؤسّر ليثنه ومغسّر خشيته، ومتوسّط متوسّطه (فإن جرث عادة البلد) أي المحل الذي هي فيه (لمثله) مع مثليها فكل منهما معتبر هنا (بكتان أو خريز وجب) مفاوتاً في مراتب ذلك الجنس بين المؤسّر وضدّه كما تقرّر (في الأصح) عملاً بالعادة المحكمة في مثل ذلك وأطال الأذرع في الانتصار للثاني وأنه المذهب ولو اعتيد بمحل ليس نوع واحد ولو أدماً كفى أو لبس ثياب رقيقة لا تستر البشرة أعطيت من صفيق .....

قول (سن): (قميص) وهو ثوب مخيط يستر جميع البدن اهـ معني .

قول (سن): (وسراويل) وهو ثوب مخيط يستر أسفل البدن ويصون العورة وهو معروف اهـ معني .

قول: (أو ما يقوم مقامه الخ) عبارة المعني ومحل وجوبه كما قاله الماوردی إذا اعتادت لبسه فإن اعتادت لبس ميّزر أو فوطه وجب ومحل وجوبه في الشتاء أما في الصيف فلا كما قاله الجويني وإن أفهم كلام المصنّف كغيره خلافه اهـ وظاهر ما يأتي من قول الشارح كالتهاية وهذه في كل الخ موافق لما أفهمه المتن . قول: (كذلك) أي بالتسبية لإعادة محلها . قول: (ومكعب) قال ابن الرقعة ويجب لها القبقاب إن اقتضاه العرف قال الماوردی ولو جرث عادة نساء أهل القرى أن لا يلبسن في أرجلهن شيئاً في البيوت لم يجب لأرجلهن شيء معني ونهاية . قول: (بضم ففتح) أي في الأشهر اهـ معني .

قول: (أو نحوه يداش الخ) عبارة المعني وهو مَداس الرجل بكسر الراء من نعل أو غيره خلاف ما توهمه عبارة الروضة من جمعه بين المكعب والتغل اهـ . قول: (إلا لم يعتادوه) أي نحو المكعب اهـ ش . قول: (وهذه في كل من فصلي الشتاء والصيف) والمراد بالشتاء ما يشمل الربيع وبالصيف ما يشمل الخريف فالسنة عند الفقهاء فصلان وإن كانت في الأصل أربعة فصول فالفضل عندهم ستة أشهر فيجب لها لكل ستة أشهر كسوة اهـ شيئاً . قول: (أو نحوها) كفروة اهـ شيئاً .

قول (سن): (فطن) أي وثوب متخذ منه اهـ معني . قول: (فكل منهما) أي الزوجين وقوله معتبر هنا أي في الكسوة دون الحب والأدم فإنه يُعتبر بما يليق بالزوج اهـ ش . قول: (وأنه الخ) أي وفي أنه الخ . قول: (ولو أدماً) بفتح الهمزة والدال اهـ سم أي جلد أدم . قول: (لا يستر البشرة) ولا تصح فيها الصلاة اهـ معني . قول: (أعطيت من صفيق الخ) يؤخذ منه أنه لو جرث عادة بلبدها بتوسعة ثيابهم إلى حدّ تظهر معه العورة وأعطيت منه ما يستر العورة مع مقارنته لما جرث به عادتهم اهـ ش .

قول: (أو ما يقوم مقامه) كإزار . قول: (فكل منهما معتبر هنا) كذا م ر ش . قول: (ولو أدماً) هو بفتح

الهمزة والدال .

يَقْرُبُ مِنْهَا وَيَجِبُ تَوَابِعُ ذَلِكَ مِنْ نَحْوِ تَكَةِ سَرَاوِيلَ وَكُوفِيَّةِ وَرِزٍّ نَحْوِ قَمِيصٍ أَوْ جُبَّةٍ أَوْ ظَاهِرٍ أَنْ أَجْرَةَ الْخِيَّاطِ وَخِيْطُهُ عَلَيْهِ لَا عَلَيْهَا نَظِيرٌ مَا مَرَّ فِي نَحْوِ الطَّخَنِ (وَيَجِبُ مَا تَقَعْدُ عَلَيْهِ) وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ حَالِ الزَّوْجِ (كَزِلِّيَّةٍ) عَلَى مُتَوَسِّطِ شِتَاءٍ وَصَيْفٍ وَهِيَ بِكَسْرِ الزَّايِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ مُضْرَبٌ صَغِيرٌ وَقِيلَ بِسَاطٌ كَذَلِكَ وَكَطِنْفَسَةٍ بِسَاطٌ صَغِيرٌ نَخِينٌ لَهُ وَبَرَةٌ كَبِيرَةٌ وَقِيلَ كِسَاءٌ فِي الشِّتَاءِ وَنُطْعٌ فِي الصَّيْفِ عَلَى مُوسِيرٍ قَالَا وَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَا بَعْدَ بَسْطِ زِلِّيَّةٍ أَوْ خَصِيرٍ فَأُنْهَمَا لَا يَنْسَطَانِ وَحَدَّهُمَا (أَوْ لُبْدٍ) شِتَاءً (أَوْ خَصِيرٍ) صَيْفًا عَلَى فَقِيرٍ لَا قِتْضَاءَ الْغُرْفِ ذَلِكَ. (وَكَذَا) عَلَى كُلِّ مِنْهُمْ مَعَ التَّفَاوُتِ بَيْنَهُمْ نَظِيرٌ مَا تَقَرَّرَ فِي فِرَاشِ التَّهَارِ (فِرَاشٌ لِلنَّوْمِ) غَيْرُ فِرَاشِ التَّهَارِ (فِي الْأَصَحِّ) لِذَلِكَ فَيَجِبُ مُضْرَبَةٌ لَيْتَنٌ أَوْ قَطِيفَةٌ وَهِيَ دِثَارٌ مَخْمَلٌ وَقَوْلُ الْبَيَانِ هَذَا فِي امْرَأَةِ الْمُوسِيرِ أَمَّا زَوْجَتُهُ غَيْرُهُ فَيَكْفِيهَا فِرَاشُ التَّهَارِ ضَعِيفٌ وَاعْتَرَضَ صَنِيعُهُمَا هَذَا بِأَنَّ الْمَوْجُودَ فِي كُتُبِ الطَّرِيقِينَ عَكْسُهُ مِنْ حِكَايَةِ الْخِلَافِ فِيمَا قَبْلَ كَذَا وَالْجَزْمُ فِيمَا بَعْدَهُ (وَمِخْدَةٌ) بِكَسْرِ أَوَّلِهِ (و) يَجِبُ لَهَا مَعَ ذَلِكَ (لِحَافٌ) أَوْ كِسَاءٌ (فِي الشِّتَاءِ) يَعْنِي وَقْتَ الْبَرْدِ وَلَوْ فِي غَيْرِ الشِّتَاءِ

□ فَوَدَّ: (يَقْرُبُ مِنْهَا) أَي فِي الْجُودَةِ أَهْ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (مِنْ نَحْوِ تَكَةٍ) بِكَسْرِ التَّاءِ ش وَهِيَ مَا يُسْتَمْسَكُ بِهِ السَّرَاوِيلُ شَيْخُنَا. □ فَوَدَّ: (وَكُوفِيَّةٍ) وَهِيَ الطَّاقِيَّةُ الَّتِي تَلْبَسُ فِي الرِّاسِ تَحْتَ الْخِمَارِ أَهْ شَيْخُنَا. □ فَوَدَّ: (وَخِيْطُهُ عَلَيْهِ) أَي وَإِنْ فَعَلْتَهُ بِنَفْسِهَا أَهْ ش. □ فَوَدَّ: (عَلَى مُتَوَسِّطِ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَتَشْدِيدِ اللَّامِ وَالْيَاءِ أَه. □ فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَي صَغِيرَةٌ. □ فَوَدَّ: (وَكَطِنْفَسَةٍ) بِكَسْرِ الطَّاءِ وَالْفَاءِ وَيَفْتَحُهَا وَيَضْمُهَا وَيَكْسِرُ الطَّاءَ وَفَتْحُ الْفَاءِ مُعْنَى وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ وَكَطِنْفَسَةٍ عَطَفَ عَلَى كَزِلِّيَّةٍ، وَقَوْلُهُ: (بَسَاطٌ الْخ) بَيَانٌ لِلطَّنْفَسَةِ، وَقَوْلُهُ: (فِي الشِّتَاءِ) رَاجِعٌ إِلَى الطَّنْفَسَةِ أَي وَكَطِنْفَسَةٍ فِي الشِّتَاءِ عَلَى الْمُوسِيرِ وَقَوْلُهُ: (وَنُطْعٌ) عَطَفَ عَلَى طِنْفَسَةٍ وَالتَّنْطُعُ مِنَ الْأَدِيمِ أَهْ كُرْدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (بَسَاطٌ صَغِيرٌ الْخ) وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالسَّجَادَةِ أَهْ شَيْخُنَا. □ فَوَدَّ: (وَنُطْعٌ) بِفَتْحِ التَّوْنِ وَكَسْرِهَا مَعَ إِسْكَانِ الطَّاءِ وَفَتْحِهَا مُعْنَى وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ وَهُوَ الْجِلْدُ كَالْفُرَّةِ الَّتِي يُجْلَسُ عَلَيْهَا أَهْ شَيْخُنَا. □ فَوَدَّ: (أَنْ يَكُونَا) أَي الطَّنْفَسَةُ وَالتَّنْطُعُ أَهْ كُرْدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (عَلَى فَقِيرٍ) أَي مُعْسِرٍ وَأَوْ فِي كَلَامِهِ أَي الْمُصَنَّفِ لِلتَّوْزِيعِ لَا لِلتَّخْيِيرِ أَهْ مُعْنَى.

□ فَوَدَّ (لَسَنَ): (فِرَاشٌ لِلنَّوْمِ) وَيُعْتَبَرُ فِيهِ مَا يُعْتَادُ لِمِثْلِهَا أَهْ ش أَي مَعَ مِثْلِهِ فَكُلُّ مِنْهُمَا مُعْتَبَرٌ كَمَا مَرَّ عِبَارَةُ الْمُعْنَى.

(تَنْبِيْهُ): الْمُعْتَبَرُ فِي الْفِرَاشِ وَمَا بَعْدَهُ لَامْرَأَةِ الْمُوسِيرِ مِنَ الْمُرْتَفِعِ وَالْمُعْسِرِ مِنَ التَّازِلِ وَالْمُتَوَسِّطِ وَمَا بَيْنَهُمَا أَه. □ فَوَدَّ: (لِذَلِكَ) أَي لَا قِتْضَاءَ الْغُرْفِ ذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (مُخْمَلٌ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْخَاءِ وَفَتْحِ الْمِيمِ الثَّانِيَةِ مُحَقَّفَةٌ اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنْ أَحْمَلَهُ إِذَا جَعَلَ لَهُ حَمَلًا أَي وَبَرَةٌ كَبِيرَةٌ كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ الْقَامُوسِ أَهْ ش. □ فَوَدَّ: (فِي كُتُبِ الطَّرِيقِينَ) أَي الْمِرَاوِزَةِ وَالْعِرَاقَتِينَ أَهْ ش.

□ فَوَدَّ (لَسَنَ): (وَمِخْدَةٌ وَلِحَافٌ فِي الشِّتَاءِ) قَدْ يَوْهَمُ صَنِيعُ الْمَتْنِ تَخْصِيصَ وَجُوبِ الْمِخْدَةِ بِالشِّتَاءِ

□ فَوَدَّ: (ضَعِيفٌ) ضَعَّفَهُ أَيْضًا م ر.

وما في الروضة من الوجوب في الشتاء مُطْلَقًا والتقيدُ بالمحلِّ البارد في غيره يُحْمَلُ على الغالبِ فلا يُنافي ما تقرّر خلافًا لِمَنْ ظَنَّهُ أمّا في غير وقت البرد ولو وقتَ الشتاء ولو في البلاد الحارّة فيجب لها رداءٌ أو نحوه إن كانوا يَمُنُّونَ يعتادون فيه غطاءً غير لباسهم أو يناموا عرايا كما هو السُّنة ولا يجب تجديدُ هذا كلّهُ كالجُبّة إلا في وقت تجديده عادةً. (و) يجب لها أيضًا (أَلَّهُ تَنْظُفُ) لِبَدْنِهَا وَثِيَابَهَا ويرجع في قدر ذلك ووقته للعادة (كَمْشَطُ) قال القفالُ وخَلَّالٌ وبه يُعْلَمُ أَنَّ السَّوَاكَ كذلك بالأولى (وَوُضُوْءُ) كَزَيْتٍ ولو مُطَيَّبًا اغتيدَ ولو لِكُلِّ الْبَدَنِ (وما يَغْسَلُ به الرَّأْسُ) عادةً من سِدْرٍ أو نحوه (وَمَزَتْكَ) بفتح أوله وكسره (ونحوه) كاسفيداجٍ وثوئيا

وواضح عَدَمُ إِرَادَتِهِ سَيِّدُ عَمَرَ. قَوْلُهُ: (وَالْتَقْيِدُ الْخ) عَطَفَ عَلَى الْوُجُوبِ. قَوْلُهُ: (لِمَنْ ظَنَّهُ) أَيِ التَّنَافِي. قَوْلُهُ: (فَيَجِبُ لَهَا رِدَاءٌ الْخ) عبارةٌ الْمُغْنِي وشرح المنهَج وكُلُّ ذَلِكَ بِحَسَبِ الْعَادَةِ حَتَّى قَالَ الرُّوْيَانِيُّ وَغَيْرُهُ لَوْ كَانُوا لَا يَغْتَادُونَ فِي الصَّيْفِ لَتَوَضَّعُوا غِطَاءً غَيْرَ لِبَاسِهِمْ لَمْ يَجِبْ غَيْرُهُ اهـ. قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوَهُ) كَالْمِلَاءَةِ. قَوْلُهُ: (وَلَا يَجِبُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَعَلَّ الْمَاوَزِدِيَّ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَبِهِ يُعْلَمُ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ كَاسْفِيْدَاجٍ إِلَى الْمُتَنِ وَإِلَى التَّنْبِيهِ الثَّانِي فِي الْتَهَامَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: الْمَطْرِدَةُ فِي أَمَثَالِهِ وَقَوْلُهُ وَخَصَّهُ إِلَى الْمُتَنِ. قَوْلُهُ: (وَلَا يَجِبُ تَجْدِيْدُهُ هَذَا) بَلْ يَجِبُ تَصْلِيْحُهُ كُلَّمَا احتَاجَ لِذَلِكَ بِحَسَبِ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ وَهُوَ الْمُسَمَّى عِنْدَ النَّاسِ بِالتَّجْدِيْدِ اهـ شَيْخُنَا. قَوْلُهُ: (وَثِيَابَهَا الْخ) عبارةٌ الْمُغْنِي.

(تَنْبِيْهُ): سَكَتَ الشَّيْخَانِ عَنْ وُجُوبِ الْأَشْنَانِ وَالصَّابُونَ لَغَسْلِ الثِّيَابِ وَصَرَّحَ الْقِفَالُ وَالْبَعْرِيُّ بِوُجُوبِهِ قَالَ فِي الْكَافِي وَيَجِبُ فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ أَوْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ وَالْأَوَّلَى الرُّجُوعُ فِيهِ إِلَى الْعُرْفِ اهـ مُغْنِي.

قَوْلُ (سَيِّ) (كَمْشَطُ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَكُسْرِهَا مَعَ أَسْكَانِ الشَّيْنِ وَضَمُّهَا اسْمٌ لِلْأَلَّةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي تَرْجِيلِ الشَّعْرِ اهـ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ السَّوَاكَ كَذَلِكَ الْخ) شَمَلَ السَّوَاكَ فِي رَمَضَانَ ثُمَّ مَا قَالَهُ ظَاهِرٌ إِذَا احتَاجَ إِلَيْهِ لِتَنْظِيفِ الْفَمِ لِتَغْيِيرِ لَوْنِهِ أَوْ رِيحِهِ أَمَّا لَوْ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَيْهِ لِذَلِكَ بَلْ لِمَجَرَّدِ التَّعَبُّدِ بِهِ فَبِهِ الْوُجُوبُ نَظَرٌ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مَا يَتَعَلَّقُ بِعِبَادَتِهَا الَّتِي لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا بِسَبَبِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ سَم.

قَوْلُ (سَيِّ) (وَوُضُوْءُ) أَيِ يُسْتَعْمَلُ فِي تَرْجِيلِ شَعْرِهَا وَبَدْنِهَا أَمَّا ذَهْنُ الْأَكْلِ فَتَقَدَّمَ فِي الْأَذْمِ وَيَتَّبَعُ فِيهِ عُرْفُ بَلَدِهَا حَتَّى لَوْ اغْتَدَّنَ الْمُطِيبُ بِالْوُزْدِ أَوْ الْبَتْفَسِجِ وَجَبَ قَالَ الْمَاوَزِدِيُّ وَوَقْتُهُ كُلُّ أُسْبُوعٍ مَرَّةً وَالْأَوَّلَى الرُّجُوعُ فِيهِ إِلَى الْعُرْفِ اهـ مُغْنِي.

قَوْلُهُ: (وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ السَّوَاكَ كَذَلِكَ) شَمَلَ السَّوَاكَ فِي رَمَضَانَ وَلَا يُنَافِيهِ كَرَاهَةُ السَّوَاكِ فِيهِ لِأَنَّهُا مُخْتَصَّةٌ بِمَا بَعْدَ الزَّوَالِ إِلَى الْغُرُوبِ دُونَ مَا قَبْلَ الزَّوَالِ وَمَا بَعْدَ الْغُرُوبِ وَشَمَلَ السَّوَاكَ لَوُضُوءَ الْغُسْلِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لَا سِتِحْبَابَ فِيهِ كَمَا شَمَلَهُ إِطْلَاقُهُمْ طَلَبَهُ لِلْوُضُوءِ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا فِي الْحَاشِيَةِ الْآخَرَى وَمَا يَتَنَظَّصِي عَدَمَ وُجُوبِ السَّوَاكِ لِإِبَادَتِهِمَا مُطْلَقًا فَتَأَمَّلْهُ. قَوْلُهُ: (أَنَّ السَّوَاكَ كَذَلِكَ) هُوَ ظَاهِرٌ إِنْ احتَاجَ إِلَيْهِ لِتَنْظِيفِ الْفَمِ لِتَغْيِيرِ لَوْنِهِ أَوْ رِيحِهِ أَمَّا لَوْ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَيْهِ لِذَلِكَ بَأَنَّ لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَغْيِيرٌ مُطْلَقًا وَإِنَّمَا احتَاجَتْ لِمَجَرَّدِ التَّعَبُّدِ بِهِ وَإِقَامَةِ سُنَّةِ الْإِسْتِيَاكِ فَبِهِ الْوُجُوبُ نَظَرٌ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِعِبَادَتِهَا الَّتِي لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا سُنَّةٌ فَلْيَتَأَمَّلْ.



وراسخت (لذفع ضناني) إن لم يندفع بنحو رماد لتأذيها ببقائه (لا كحل وخضاب وما يزين) بفتح أوله غير ما ذكر كطيّب وعطّر لأنه لزيادة التلذذ فهو حقّه فإن أرادته هيأه ولمها استعماله ونقل الماوزديّ أنّه ﷺ (لعن المرأة السلّاء أي التي لا تختضب والمزهاء أي التي لا تكتحل) من المزه بفتحيتين أي البياض ثم حمّله على من فعلت ذلك حتى يكرهها ويفارقها وفي رواية ذكرها غيره «أنّي لأبغض المرأة السلّاء والمزهاء» والكلام في المزوّجة لكرهية الخضاب أو حرمة تغييرها على ما مرّ فيه في باب الإحرام.

(تنبيه) ليس لإحامل بائني ومن غاب زوجها إلا ما يُزيل الشغف والوسخ على المذهب (ودواء مرض وأجرة طبيب وحاجم) وفاسد وخائني لأنها يحفظ الأصل (ولها طعام أيام المرض وأدّمها) وكسوتها وآلة تنظفها وتصرفه للدواء أو غيره لأنها محبوسة عليه (والأصح وجوب أجرة حمام)

• قوله: (إن لم يندفع إلخ) ويُسبّه كما قاله الأذرعِيّ وجوب نحو المترك للشّرفه وإن قام الثّراب مقامه إذا لم تَعْتَدِه إهنيّة. • قوله: (بنحو رماد) أي ولو من سرجين ومحلّ المنع من التّصمّخ بالتّجاسة إذا كان عبثاً وما هنا لحاجة أهرع ش.

• قول (سنّي): (وما يزين) ومنه ما جرّث به العادة من استعمال الورّد ونحوه في الأصداغ ونحوها للنساء فلا يجب على الزوج لكن إذا أخضره لها وجب عليها استعماله إذا طلب تزويجها به أهرع ش. • قوله: (فإن أرادته هيأه إلخ) قضية التّغيير بذلك أنه لا يتوقّف على طلب استعماله منها صريحاً بل يكفي في اللزوم القرينة أهرع ش عبارة المُعْنِي فإن هيأه لها وجب عليها استعماله وعليه حمل ما قيل أنّه ﷺ لعن إلخ أهرع ش. • قوله: (لا تختضب) أي بالجناء وقوله: (ثم حمّله) أي الماوزديّ أهرع ش. • قوله: (على من فعلت ذلك) أي ترك الإختضب والاحتحال.

• قول (سنّي): (ودواء مرض) عطّف على كحل سم على حَجّ يعني أنّه لا يجب ذلك أهرع ش. • قوله: (وفاسد) إلى قوله: (أي ولا ربة) في المُعْنِي. • قوله: (لحفظ الأصل) يؤخّر منه أنّ ما تحتاج إليه المرأة بعد الولادة لإزالة ما يصبّيها من الوجع الحاصل في باطنها ونحوه لا يجب عليه لأنه من الدّواء وكذا ما جرّث به العادة من عمل العصيدة واللّبانة ونحوهما لَمَنْ يَجْتَمِع عندها من النساء فلا يجب لأنه ليس من التّفقه ولا ممّا تحتاج إليه المرأة أصلاً ولا نظر لتأذيها بتركه فإن أرادته فعلت من عند نفسها أهرع ش. • قوله: (وآلة تنظفها) كالذهن والمترك ونحوهما أهرع ش. • قوله: (وتصرفه) منصوب بأنّ المضمرّة عطفاً على طعام.

• قول (سنّي): (والأصح وجوب أجرة حمام) ولو كانت من وجوه الناس بحيث اقتضت عادةً مثلها

• قوله في (سنّي): (ودواء مرض) عطّف على كحل.

• قوله في (سنّي): (والأصح وجوب أجرة حمام) بحسب العادة ولو كانت من وجوه الناس بحيث اقتضت عادةً مثلها إخلاء الحمام لها وجب عليه إخلاؤه كما بحثه الأذرعِيّ وأفتى فيمن يأتي أهله في البرد

لَمْ يَنْعَادَتْهُ أَيْ وَلَا رِيَّةَ فِيهِ بِوَجْهِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَحِينَئِذٍ تَدْخُلُهُ كُلُّ جُمُعَةٍ أَوْ شَهْرٍ مِثْلًا مَرَّةً أَوْ أَكْثَرَ (بِحَسَبِ الْعَادَةِ) الْمُطْرَدَةُ فِي أَمْثَالِهَا لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ حِينَئِذٍ وَتَقْيِيدُ بَعْضِهِمْ بِمَرَّةٍ فِي الشَّهْرِ خَرَجَ مَخْرَجَ التَّمْثِيلِ وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى جَوَازِ دُخُولِهِ وَإِنْ كُرِّهَ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَقَالَ جَمْعٌ : يَحْرُمُ دُخُولُهُ إِلَّا لَظَرُورَةٍ حَاقَّةٍ لِلْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ الْمُصَرَّحَةِ بِمَنْعِهِ وَأَطَالَ الْأَذْرَعِيُّ فِي الْإِنْتِصَارِ لَهُ وَخَصَّصَهُ بِمَا إِذَا شَارَكَهَا غَيْرُهَا فِيهِ دُونَ مَا إِذَا أَخْلَى لَهَا (وَلَمَنْ مَاءً غُسْلًا) مَا تَسَبَّبَ عَنْهُ لِنَحْوِ مُلَاعِبَةٍ أَوْ (جِمَاعٍ) مِنْهُ (وَلِفَاسٍ) مِنْهُ يَعْنِي وَلَادَةً وَلَوْ بَلَا بَلَلٍ لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ مِنْ قَبْلِهِ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا مَاءُ الْفَرَضِ لَا السُّنَّةِ.

إِخْلَاءُ الْحَمَامِ لَهَا وَجَبَ عَلَيْهِ إِخْلَاؤُهُ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَافْتَى فِيمَنْ يَأْتِي أَهْلَهُ فِي الْبَرْدِ وَيَمْتَنِعُ مِنْ بَذْلِ أَجْرَةِ الْحَمَامِ وَلَا يُمْكِنُهَا الْغُسْلُ فِي الْبَيْتِ لِيَخُوفَ هَلَاكِ بَعْدَمِ جَوَازِ امْتِنَاعِهَا مِنْهُ وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ مَتَى وَطَّئَهَا لَيْلًا لَمْ تَغْتَسِلْ وَقَتَ الصُّبْحِ وَتَقَوُّتُهَا أَيْ الصَّلَاةَ لَمْ يَحْرُمَ عَلَيْهِ وَطُّؤُهَا كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَيَأْمُرُهَا بِالْغُسْلِ وَقَتَ الصَّلَاةِ وَفِي قِتَاوَى الْمُصَنِّفِ نَحْوُهُ نَهَايَةٌ وَأَقْرَهُ سَمَ وَقَوْلُهُ مِنْ وَجْهِهِ النَّاسِ ظَاهِرُهُ وَلَوْ مَعَ قَهْرِهِ فَلْيَرْاجِعْ أَهْلَ رَشِيدِيَّ وَقَوْلُهُ بَعْدَمِ جَوَازِ امْتِنَاعِهَا إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ قَطْعُ اللَّهِ بِغَدِّ التَّمَكِينِ بِمَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَلَوْ بِالزَّفْعِ لِقَاضِ أَهْلِ شِمْسِيَّاتِي عَنْ سَمَ مَا يُوَافِقُهُ وَقَوْلُهُ وَيَأْمُرُهَا أَيْ وَجُوبًا أَهْلَ شِمْسِيَّاتِي (لَمَنْ) اغْتَادَتْهُ) أَمَّا لَوْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ لَا يَغْتَادُونَ دُخُولَهُ فَلَا يَجِبُ لَهَا أَجْرَتُهُ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (مَثَلًا مَرَّةً أَوْ أَكْثَرَ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّكْرَارِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ سَيْدِ عَمَرَ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ قَوْلَهُ أَوْ أَكْثَرَ عَطَفَ عَلَى مَرَّةٍ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ لَا عَلَى شَهْرٍ حَتَّى يَتَكَرَّرَ مَعَ مَثَلًا. قَوْلُهُ: (وَإِنْ كُرِّهَ) أَيْ لِلنِّسَاءِ وَمَحَلُّ الْكَرَاهَةِ حَيْثُ لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَى دُخُولِهَا رُؤْيَا عَوْرَةٍ غَيْرِهَا أَوْ عَكْسُهُ وَالْأَحْرَمُ وَعَلَى الزَّوْجِ أَنْ يَأْمُرَهَا حِينَئِذٍ بِتَرْكِهِ كَقَبِيَّةِ الْمُحَرَّمَاتِ فَإِنْ أَبَتْ إِلَّا الدُّخُولَ لَمْ يَمْنَعَهَا وَيَأْمُرُهَا بِسِتْرِ الْعَوْرَةِ وَالْغَضِّ عَنْ رُؤْيَا عَوْرَةٍ غَيْرِهَا ع. ش. قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ) أَيْ الْجَوَازُ مَعَ الْكَرَاهَةِ. قَوْلُهُ: (وَخَصَّصَهُ) أَيْ خَصَّصَ الْأَذْرَعِيُّ الْمَنْعَ.

قَوْلُهُ (لَمَنْ): (وَلَمَنْ مَاءً غُسْلًا إِلَيْهِ) إِنْ احْتَاجَتْ إِلَى شِرَائِهِ أَهْلُ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (مَا تَسَبَّبَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبِهِ يُعْلَمُ) فِي الْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (عَنْهُ) لَعَلَّ عَنْ بَعْضِ فِي. قَوْلُهُ: (لَا السُّنَّةَ) أَيْ سُنَّةَ الْغُسْلِ كَالْغُسْلِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ أَمَّا الْغُسْلُ الْمَسْنُونُ فَمَعْلُومٌ وَجُوبُهُ وَمَا يَأْتِي بِالْأُولَى أَهْلَ رَشِيدِيَّ.

وَيَمْتَنِعُ مِنْ بَذْلِ أَجْرَةِ الْحَمَامِ وَلَا يُمْكِنُهَا الْغُسْلُ فِي الْبَيْتِ لِيَخُوفَ هَلَاكِ بَعْدَمِ جَوَازِ امْتِنَاعِهَا مِنْهُ وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ مَتَى وَطَّئَهَا لَيْلًا لَمْ تَغْتَسِلْ وَقَتَ الصُّبْحِ وَتَقَوُّتُهَا لَمْ يَحْرُمَ عَلَيْهِ وَطُّؤُهَا كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَيَأْمُرُهَا بِالْغُسْلِ وَقَتَ الصَّلَاةِ وَفِي قِتَاوَى الْمُصَنِّفِ نَحْوُهُ م. ر. ش. وَقَوْلُهُ بِحَسَبِ الْعَادَةِ شَامِلٌ لِإِغْتِيَادِهَا دُخُولَهُ لِلْغُسْلِ مِنْ نَحْوِ حَيْضٍ وَاحْتِلَامٍ وَلَا يُنَافِيهِ التَّقْصِيلُ الْآتِي فِي وَجُوبِ ثَمَنِ مَاءِ الْغُسْلِ وَقَدْ بَيَّنَّجَهُ أَنَّهُ إِنْ دَخَلَتْهُ لِلتَّنْظِيفِ فَهَذَا مَحَلُّ الْكَلَامِ أَوْ لِلْغُسْلِ جَرَى فِيهِ مَا يَأْتِي فَلْيَحَرِّزْ. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا مَاءُ الْفَرَضِ لَا السُّنَّةِ) بَحَثَ ذَلِكَ الْأَذْرَعِيُّ.

(تنبيه) ظاهرُ قوله ثَمَنُ أَنَّهُ الواجبُ لا الماءُ وإنْ حَصَلَتْهُ بدونِ ثَمَنٍ كما يجبُ لها القوتُ وغيرُهُ وإنْ حَصَلَ لها تَبَرُّعًا وأنهما ما لو تنازعا فدفع لها ماءً وطلبت ثمنه أُجِيبَتْ وفيه نَظَرٌ ثَمَ رَأَيْتُ شَارِحًا قال الواجبُ الماءُ أو ثمنه وقضيته أَنَّ الخِبرَةَ إليه دونها وهو مُحْتَمَلٌ (لا حَيْضَ) وإنْ وُطِئَ فيه أو بعدَ انقطاعه فيما يظهرُ (واحتلام) وألحق به استدخالها لذكره وهو نَائِمٌ إذْ لا صُنْعٌ منه كغسلِ زناها ولو مُكْرَهَةً وولادتها من وطءٍ شُبْهَةٍ فماءٌ هذه عليها دون الواطئِ وفارقَ الزوجَ بَأَنِّ له أحكامًا تُخَصُّه فلا يُقاسُ به غيره ألا ترى أَنَّهُ تَلَزَمَ الكِفَارَةُ دونها في جِماعِ رَمَضَانَ والثُّلُثُ ومنه يُؤْخَذُ رَدُّ قولِ الزَّرْكَشِيِّ فيَمَنْ أَكْرَهَ امْرَأَةً على الرِّئَا القِيَّاسُ أَنَّهُ يلزَمُهُ ماءٌ غُسِلَها كمهرِها ولا تدخُلُ لأنَّهُ من غيرِ الجنسِ بخلافِ أَرْضِ البَكَارَةِ انتهَى ووجه رَدُّه أَنَّ واطئَ الشُّبْهَةِ قد يكونُ مُتَعَدِّيًا ومع ذلك لم يلزَمْهُ بماءٍ فكذا الزَّانِي ويُفَرَّقُ بين المهرِ والماءِ بَأَنِّ المهرِ في مُقَابِلَةِ ما تَمَتَّعَ به فَلَزِمَهُ ولا كذلك الماءُ ويلزَمُهُ أيضًا ماءٌ وُضِئَ وَجِبَ لِتَشْبِيهِه فيه وحده بخلافِ ما وَجِبَ لِغَيْرِ ذلك كَأَن تَلَامَسَا مَعًا فيما يظهرُ.....

□ فَوُدَّ: (ظاهرُ قوله ثَمَنُ أَنَّهُ الواجبُ إلخ) الوجه أَنَّهُ لا يَتَعَيَّنُ الثَّمَنُ بل له دَفْعُ الماءِ كما يَصْرَحُ به كَلَامُ الرُّوضِ بل قد يُقال دَفْعُ الماءِ هو الأَصْلُ كما في نَظِيرِهِ مِنَ التَّفَقُّهِ بل لا يَتَعَدُّ إجابَتُها إذا طَلَبَتْ الماءَ وامتَنَعَتْ مِنَ الثَّمَنِ وَيَتَبَنَّى فيما لو كَانَ غُسْلُها مِمَّا ذُكِرَ في بَيْتِها يَضُرُّها أَنَّهُ لا يَكْفِي دَفْعُ الماءِ ولا ثَمَنُهُ بل تَجِبُ أَجْرَةُ الحِمَامِ اهـ سَمِ عِبارةُ النِّهايةِ وَيَتَجَبُّ أَنَّ الواجبَ بالأصالةِ الماءُ لا ثَمَنُهُ اهـ. □ فَوُدَّ: (وإنْ حَصَلَ لها تَبَرُّعًا) خِلافًا لِظَاهِرِ ما مرَّ عَنِ الْمُعْنِيِّ آتِفاً. □ فَوُدَّ: (فيما يَظْهَرُ) بل يَتَبَنَّى القِطْعُ به اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. □ فَوُدَّ: (وَأَلْحَقَ بِهِ) إلى قولِهِ: (أَلَا تَرَى) في النِّهايةِ والمُعْنِيِّ. □ فَوُدَّ: (وهو نَائِمٌ) أي وَلَوْ اسْتَيْقَظَ وَتَرَكَ ثُمَّ أَعَادَ لِحُصُولِ الجَنَابَةِ بِفِعْلِها أو لا اهـ ع ش. □ فَوُدَّ: (فَما هذه عليها إلخ) وبِهِ يَعلَمُ أَنَّ العِلَّةَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ كَوْنِهِ زَوْجًا بِفِعْلِهِ اهـ نِهايةِ وبِذلك عَلِمَ أَنَّهُ لا يَجِبُ على أَجَنِيِّ نَقْضِ وَضِوءِ أَجَنِيَّةٍ ذلك ولا عليها إِذْ أَتَقَضَّتْ وَضِوءُ زَوْجِها اهـ مُعْنِي. □ فَوُدَّ: (وَفارَقَ الزَّوْجَ) أي غَيْرَهُ مِنَ الزَّانِي والواطئِ بِشُبْهَةٍ حَيْثُ لا يَجِبُ عليهما شَيْءٌ اهـ ع ش. □ فَوُدَّ: (أَلَا تَرَى أَنَّهُ إلخ) لا يَخْفَى ما في هذا التَّأْكِيدِ. □ فَوُدَّ: (ومنه يُؤْخَذُ) أي مِنَ الفَرْقِ المَذْكَورِ. □ فَوُدَّ: (القِيَّاسُ إلخ) مَقُولُ القَوْلِ. □ فَوُدَّ: (لأنَّهُ) أي الماءُ مِنَ غَيْرِ الجِنْسِ أي جِنْسِ المهرِ. □ فَوُدَّ: (وَيَلزَمُهُ أيضًا) إلى المَتَنِ في النِّهايةِ والمُعْنِيِّ إلَّا قولَهُ: (وَحَدَهُ) إلى (وماءٍ غُسِلَ). □ فَوُدَّ: (وَحَدَهُ إلخ) خِلافًا لِلنِّهايةِ والمُعْنِيِّ عِبارةُ الأوَّلِ كَلَمِيسِهِ وإنْ شَارَكَتْهُ فيه فيما يَظْهَرُ اهـ وَعِبارةُ

□ فَوُدَّ: (ظاهرُ قوله ثَمَنُ أَنَّهُ الواجبُ لا الماءُ إلخ) الوجه أَنَّهُ لا يَتَعَيَّنُ الثَّمَنُ بل له دَفْعُ الماءِ كما صَرَّحَ به قولُ الرُّوضِ وعليه الماءُ لِغَسْلِ جِماعِ ونِفاَسِ وَضِوءِ نَقْضِهِ اهـ بل يُقالُ وَجُمُعُ الماءِ هو الأَصْلُ كما في نَظِيرِهِ مِنَ التَّفَقُّهِ ولا يَتَعَدُّ إجابَتُها إذا طَلَبَتْ الماءَ وامتَنَعَتْ مِنَ الثَّمَنِ وَيَتَبَنَّى فيما لو كَانَ غُسْلُها مِمَّا ذُكِرَ في بَيْتِها يَضُرُّها أَنَّهُ لا يَكْفِي دَفْعُ الماءِ ولا ثَمَنُهُ بل تَجِبُ أَجْرَةُ الحِمَامِ. □ فَوُدَّ: (وَيَلزَمُهُ أيضًا) إلى قولِهِ: (بخلافِ ما وَجِبَ لِغَيْرِ ذلك كَأَن تَلَامَسَا مَعًا) قال م ر في شَرْحِهِ وَيَلزَمُهُ أيضًا ماءٌ وَضِوءٌ وَجِبَ بِسَبَبِهِ فيه

وماء غُسل ما تَنَجَّسَ من بَدَنِها وثِيَابِها وإن لم يكن بِتَسْبِيهِ كما اقتضاه إطلاقُهم كماءَ نَظَافَتِها بل أولى. (ولها) عليه أيضًا (آلاتُ أَكَلٍ وشُرْبٍ) بِتَثْلِيثِ أَوَّلِهِ أو هو بِالْفَتْحِ مَصْدَرٌ وَكُلٌّ مِنَ الْآخَرِينَ اسْمٌ ذَكَرَهُ فِي الْقَامُوسِ فَاقْتِصَارُ الزَّرْكَشِيِّ عَلَى الضَّبْطِ بِالْفَتْحِ وَقَوْلُهُ وَبِهِ قَيِّدٌ حَدِيثُ أَيَّامٍ مِنِّي أَكَلٍ وشُرْبٍ إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى الثَّانِي (وَطَبَخَ كَقَذِرٍ وَقَضَعَهُ) بِفَتْحِ الْقَافِ وَمِغْرَفَةٍ (وَكُوِزٍ وَجَرَّةٍ وَنَحْوِهَا) كَلِجَانَةٌ تُغَسَّلُ فِيهَا ثِيَابُهَا لِأَنَّ الْمَعِيشَةَ لَا تَنُتِمُّ بِدُونِ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ إِبْرِيْقُ الْوُضُوءِ وَمَنَارَةُ السَّرَاحِ إِنِ اغْتِيذَتْ .....

الثاني ولو حَصَلَ التَّقْضُ بِفِعْلِهِمَا فَمِثَالُ مَا سَافَرْتُ بِإِذْنِهِ لِحَاجَتِهِمَا وَجُوبُهُ عَلَيْهِ اهـ. قَوْلُهُ: (وَمَاءُ غُسْلِ الْخ) يَتَجَهُّ فِي مَاءِ التَّجَاسَةِ تَقْصِيلٌ حَسَنٌ وَإِنْ لَمْ أَرِ مَنْ ذَكَرَهُ وَهُوَ أَنْ يُقَالَ إِنْ كَانَ بِفِعْلِهِمَا مُتَعَدِّيَةً كَانَ تَضَمُّنٌ بِهِ عَيْنًا فَعَلِيهَا لِتَقْصِيرِهَا أَوْ بِفِعْلِهِ تَعَدَّى بِهِ أَوْ لَا فَعَلِيهِ لِتَسْبِيهِ أَوَّلًا بِفِعْلِهِمَا فَإِنْ حَصَلَ مِنْهَا تَقْدُّرٌ فَعَلِيهِ كَمَا إِزَالَةُ الْوَسْخِ وَالْأَفْعَالِيهَا لِأَنَّهُ وَاجِبٌ شَرْعِيٌّ لَمْ يَتَسَبَّبْ فِيهِ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. قَوْلُهُ: (وِثْيَابُهَا) ظَاهِرُهُ وَإِنْ تَهَاوَنَتْ فِي سَبَبِ ذَلِكَ وَتَكَرَّرَ مِنْهَا وَخَالَفَتْ عَادَةَ أَمثالِهَا وَهُوَ ظَاهِرٌ لَا مَانِعٌ مِنْهُ وَيَتَبَعِي أَنْ يَمِثْلَهُ مَا لَوْ كَثُرَ الْوَسْخُ فِي بَدَنِهَا لِكَثْرَةِ نَحْوِ عَرَقِهَا مُخَالَفًا لِلْعَادَةِ لِأَنَّ إِزَالَتَهُ مِنْ التَّنْظِيفِ وَهُوَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (بِتَثْلِيثِ أَوَّلِهِ) أَيِ مَصْدَرٍ عِبَارَةُ الْقَامُوسِ شَرِبَ كَسَمِعَ شُرْبًا وَيُثَلَّثُ جَرَجٌ أَوْ الشُّرْبُ مَصْدَرٌ وَبِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ اسْمَانِ اهـ. قَوْلُهُ: (فَاقْتِصَارُ الزَّرْكَشِيِّ الْخ) مَحَلٌّ تَأْمُلُ لِأَنَّهُ إِنْ ثَبَتَ عَنْ ضَبْطِ الْمُصَنِّفِ أَوْ رَوَايَةِ الْحَدِيثِ هَيْئَةً مَخْصُوصَةً تَعْنِي التِّزَامَهَا عَلَى كِلَا الْقَوْلَيْنِ وَالْأَفْعَالِيَّاتِ فِيهِمَا مُسْتَقِيمٌ عَلَى كِلَا الْقَوْلَيْنِ بِأَيِّ ضَبْطٍ قُرِئَ لِجَوَازِ الْإِضَافَةِ لِكُلِّ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. قَوْلُهُ: (عَلَى الثَّانِي) وَهُوَ قَوْلُهُ: (أَوْ وَهُوَ بِالْفَتْحِ الْخ) اهـ س م.

قَوْلُ (سَنِي): (كَقَذِرٍ) بِكَسْرِ الْقَافِ مِثَالُ لآلَةِ الطَّبَخِ. قَوْلُهُ: (وَقَضَعَهُ) مِثَالُ لآلَةِ الْأَكْلِ اهـ مُعْنِي. قَوْلُهُ: (بِفَتْحِ الْقَافِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيَرْجِعُ) فِي الْمَعْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَظَاهِرُ قَوْلِهِمْ) فِي الثَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَقَرَدًا) إِلَى (وَلَوْ سَكَنَ). قَوْلُهُ: (وَمِغْرَفَةٍ) بِالْكَسْرِ مَا يُعْرَفُ بِهِ اهـ ع ش. قَوْلُ (سَنِي): (وَكُوِزٍ وَجَرَّةٍ) مِثَالًا لآلَةِ الشُّرْبِ اهـ مُعْنِي. قَوْلُهُ: (كَلِجَانَةٍ) مِثَالُ لِلنَّحْوِ. قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ) أَيِ الْإِجَانَةِ أَوْ مَا فِي الْمَتْنِ. قَوْلُهُ: (إِبْرِيْقُ الْوُضُوءِ) أَيِ وَلَوْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْمُصَلِّينِ اهـ ع ش عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرَ أَيِ بِالنَّسْبَةِ لِمَنْ يَتَعَادَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِخِلَافِ أَهْلِ الْبَوَادِي اهـ وَبِهِ صَرَحَ الْمُعْنِي أَيْضًا. قَوْلُهُ: (إِنْ اغْتِيذَتْ) حَتَّى لَا يَجِبَ لِأَهْلِ الْبَادِيَةِ اهـ مُعْنِي وَقَيِّدُ الْإِعْتِيَادِ رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَغْطُوفِ وَالْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ

كَلِمَتِهِ وَإِنْ شَارَكَتْهُ فِيهِ فِيمَا يَظْهَرُ اهـ وَقَدْ يُؤَيِّدُ كَلَامَ الشَّارِحِ أَنَّ الْمَانِعَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُفْتَضَى وَمَسْهُمَا مَانِعٌ مِنَ الْوُجُوبِ وَمَسْهُهُ مُفْتَضٍ لَهُ وَقَدْ يَدْفَعُ وَقَدْ يَمْنَعُ إِنْ مَسَّهَا مَانِعٌ بَلْ غَايَتُهُ أَنَّهُ غَيْرُ مُفْتَضٍ وَهَذَا مَحَلٌّ تَأْمُلُ فَلْيَتَأْمَلْ. قَوْلُهُ: (كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمُ الْخ) كَذَا م ر ش.

قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (آلَاتُ أَكَلٍ الْخ) يُؤْخَذُ مِنَ وَجُوبِ الْآلَاتِ وَجُوبِ الْمَشْرُوبِ أَيْضًا كَمَا تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: (عَلَى الثَّانِي) أَيِ وَهُوَ قَوْلُهُ أَوْ هُوَ بِالْفَتْحِ الْخ.

ويرجع في جنس ذلك للعادة كالتحاس للشريفة والخزف لغيرها ويُفاوُث فيه بين المؤسّر وضدّه نظير ما مرّ. (و) لها عليه أيضًا (مسكن) تأمّن فيه لو خرج عنها على نفسها ومالها وإن قلّ للحاجة بل الضرورة إليه كالمعتدة بل أولى (يليق بها) عادة لأنّها لا تملك إبداله لأنّه امتناع بخلاف ما مرّ في التّفقة والكسوة لأنّها تملكهما وإبدالهما فاعتبر به لا بها وتردّد في المطلب في بدويّة أراد قرويّ سكناها في القرية هل يسكنها بيت شجر أو حجرة واسعة لأنّ أعظم أغراضها السعة والذي يتّجه التّظر للعادة المُطرّدة في أمثالها إذا سكنوا القرى ولو سكن معها في منزلها ياذنّها أو لامتناعها من التّقلّة معه أو في منزل نحو أبيها ياذنّه أو منعه من التّقلّة لم تُلزّمه أجره لأنّ الإذن العرّي عن ذكر العوض ينزل على الإعارة والإباحة بخلافه مع الشكوت كما مرّ مع زيادة قبيل الاستبراء (ولا يشترط كونه ملكه) ليُحصل المقصود بغيره كمعار. (وعليه لمن لا يُلحق بها خدمة نفسها) بأن كانت .....

كما يفيدُه صَنِيعُ الْمُغْنِي وَصَرَخَ بِهِ السَّيِّدُ عَمَرَ. قُود: (وَيَرْجِعُ فِي جِنْسِ ذَلِكَ الْخ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي عِبَارَتُهُ وَيُخْفِي كَوْنُ الْأَلَاتِ مِنْ خَشَبٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ خَزَفٍ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ فَلَا تَجِبُ الْأَلَةُ مِنَ التُّحَاسِ وَإِنْ كَانَتْ شَرِيفَةً كَمَا رَجَعَ ذَلِكَ ابْنُ الْمُقَرِّي قَالَ الْإِمَامُ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَجِبَ لِلشَّرِيفَةِ الظُّرُوفُ التُّحَاسُ اهـ.

قُود: (لِلْعَادَةِ) أَفْتَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ اهـ سم. قُود: (عَلَى نَفْسِهَا) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ لَهَا بِمُؤْنَةٍ حَيْثُ أَمِنَتْ عَلَى نَفْسِهَا فَلَوْ لَمْ تَأْمَنَ أَبْدَلَهَا الْمُسْكِنُ بِمَا تَأْمَنُ عَلَى نَفْسِهَا فِيهِ فَتَنَبَّهَ لَهُ فَإِنَّهُ يَقَعُ فِيهِ الْغَلَطُ كَثِيرًا ع ش. قُود: (وَمَا لَهَا) أَيِ وَاحْتِصَاصِهَا اهـ ع ش. قُود: (وَكَالْمُعْتَدَةِ) عَطَفَ عَلَى لِلْحَاجَةِ. قُود: (عَادَةً) إِلَى قَوْلِهِ: (وَتَرَدَّدَ) فِي الْمَغْنِي. قُود: (وَإِبْدَالُهَا) عَطَفَ عَلَى هُمَا فِي تَمْلِكُهُمَا. قُود: (فَاعْتَبِرَا) أَيِ: التَّفَقُّعُ وَالْكِسْوَةُ وَقَوْلُهُ بِهِ أَيِ بِالزَّوْجِ فَقَطَّ فِي التَّفَقُّعِ أَوْ مَعِ مِثْلِهَا فِي الْكِسْوَةِ كَمَا مَرَّ فِي شَرْحٍ وَإِنْ جَرَتْ عَادَةُ الْبَلَدِ وَقَوْلُهُ لَا بِهَا أَيِ بِالزَّوْجَةِ فَقَطَّ. قُود: (أَغْرَاضُهَا) أَيِ الْبَدَوِيَّةِ. قُود: (فَالَّذِي يَتَّجِهَ النَّظَرُ لِلْعَادَةِ) فَلَوْ لَمْ تُكُنْ تَمَّ عَادَةً أَوْ كَانَتْ وَلَمْ تُطَرَّدْ فَمَا الْحُكْمُ؟ مَحَلُّ تَأْمُلٍ وَلَا يَبْعُدُ حَيْثُ تَرَجَّحَ الثَّانِي مِنْ احْتِمَالِي ابْنِ الرَّفْعَةِ سَيِّدُ عَمَرَ أَيِ الْحُجْرَةُ الْوَاسِعَةُ. قُود: (لِإِذْنِ الْعُرِيِّ الْخ) قَدْ يُقَالُ أَيِ إِذْنٌ فِي صُورَةِ امْتِنَاعِهَا أَوْ مَنَعَ أَبِيهَا مِنَ التَّغْلَةِ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ عِبَارَةٌ سَمَ هَذَا يَخُصُّ صُورَةَ الْإِذْنِ وَكَانَ الْإِمْتِنَاعُ بِمَنْزِلَةِ الْإِذْنِ اهـ وَقَوْلُهُ وَكَانَ الْإِمْتِنَاعُ أَيِ وَالْمَنَعُ وَعَلَيْهِ فَالْمُرَادُ بِالسُّكُوتِ الْآتِي السُّكُوتُ الْعَارِي عَنْ الْإِمْتِنَاعِ وَالْمَنَعِ. قُود: (بِخِلَافِهِ مَعَ السُّكُوتِ) أَيِ بِخِلَافِ مَا لَوْ سَكَتَ مَعَهَا مَعَ سُكُوتِهَا إِنْ كَانَ الْمُسْكِنُ لَهَا وَسُكُوتُ نَحْوِ أَبِيهَا إِنْ كَانَ الْمُسْكِنُ لَهُ فَتَلَزَمَ الْأَجْرَةُ فِيمَا ذَكَرَ لَكِنْ هَذَا لَمْ يَتَقَدَّمْ فِيمَا نَقَلَهُ قُبَيْلَ الْإِسْتِبْرَاءِ إِنَّمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا سَكَنَ بِالْإِذْنِ لَا أَجْرَةَ عَلَيْهِ وَلَمْ يُبَيَّنْ ثُمَّ مَفْهُومُهُ فَالْمُرَادُ بِمَا مَرَّ مَرَّةً مَنْطُوقًا وَمَفْهُومًا اهـ ع ش. قُود: (كُمُعَارٍ) وَمُسْتَأْجَرٍ وَلَا يَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ نِهَایَةُ أَيِ لَا يَثْبُتُ بَدَلُ الْمُسْكِنِ وَهُوَ الْأَجْرَةُ إِذَا لَمْ يَسْكُنْهَا مُدَّةً لِأَنَّهُ إِمْتِنَاعٌ ع ش. قُود: (بِأَنَّ كَانَتْ) إِلَى

قُود: (لِلْعَادَةِ) أَفْتَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. قُود: (لِإِذْنِ الْعُرِيِّ الْخ) هَذَا يَخُصُّ صُورَةَ الْإِذْنِ وَكَانَ الْإِمْتِنَاعُ بِمَنْزِلَةِ الْإِذْنِ.

حُرَّةً ومثلها تُخَدَّم عادةً في بيت أبيها مثلاً بخلاف مَنْ لا تُخَدَّم فيه وإن حَصَلَ لها شَرَفٌ من زوج أو غيره يُغْتَادُ لأجله إخدائها لأنَّ الأُمُورَ الطَّارِئَةَ لا عبرةَ بها وظاهرُ قولهم ومثلها إلخ أَنَّهُ لا تُغَيَّرُ الخِدْمَةُ في بيت أبيها بالفعل فلو كان مثلها يُخَدَّم عادةً في بيت أبيه فَتَرَكَ الأبُّ بُخْلًا أو لَطَرُوا إعساراً أو رُيِّثَ في بيت غير أبيها ولم تُخَدَّم أصلاً وَجَبَ إخدائها بخلاف مَنْ ليس مثلها كذلك وإن خُدِمَتْ فلا يَجِبُ إخدائها وهو مُحْتَمَلٌ ويَحْتَمِلُ الضَّبْطُ بوقوع الخِدْمَةِ بالفعل في بيت مُرَّتِبِهَا والأوَّلُ أَقْرَبُ إلى كلامهم كما عَرَفْتَ (إخدائها) ولو بَدْوِيَّةٌ لَأَنَّهُ من المُعَاشَرَةِ بالمعروفِ بوحدةٍ لا أَكْثَرَ مُطْلَقًا إِلَّا إِن مَرِضَتْ واحتاجَتْ لأكثرَ من واحدةٍ فيجبُ قدرُ الحاجةِ وله منْعٌ مَنْ لا تُخَدَّم من إِذْخَالِ واحدةٍ وَمَنْ تُخَدَّم وليست مَرِيضَةً من إِذْخَالِ أَكْثَرَ من واحدةٍ داره سواءٌ أَكُنْ ملكها أم بأجرةٍ .....

قوله: (لأنَّ الأُمُورَ) في المُعْنَى. □ قوله: (حُرَّةً) بخلاف الرِّقِيقَةِ كُلًّا أو بعضًا فلا إخدَامَ لها وإنْ كَانَتْ جَمِيلَةً لأنَّ شَأْنَهَا أَنْ تُخَدَّم نَفْسُهَا وإنْ وَقَعَ الإخدَامُ لها بالفعل كما في الجوارِي البيضِ اهْ شَيْخُنَا وَسَيَاتِي فِي الشَّارِحِ مَا يُوَافِقُهُ. □ قوله: (ومثلها تُخَدَّم عادةً إلخ) لِكُونِهَا لا يَلِيقُ بِهَا خِدْمَةُ نَفْسِهَا فِي عَادَةِ الْبَلَدِ كَمَنْ يَخْدُمُ أَهْلَهَا أو تُخَدَّمُ بِأَمَةٍ أو بِحُرَّةٍ مُسْتَأْجَرَةٍ أو نَحْوِ ذَلِكَ اهْ مُعْنَى عِبَارَةٍ سَمِ سُئِلَ هَلْ يَكْفِي فِي كُونِهَا يَمُنُّ تُخَدَّمُ خِدْمَةُ أَبَوَيْهَا أو أَحَدُهُمَا لَهَا فِي بَيْتَيْهَا والوجهُ أَنَّهُ يَكْفِي عَلَى أَنَّهُ لا وَجْهَ لِهَذَا السُّؤَالِ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ وظاهرُ قولهم إلخ اه. □ قوله: (مثلاً) أَي أو عَمُّهَا لِمَوْتِ أَبِيهَا فِي حَالِ صِغَرِهَا اهْ بَجَيْرِمِي. □ قوله: (مِنْ زَوْجٍ) يَشْمَلُ زَوْجًا سَابِقًا عَلَيْهِ رَشِيدِي وشَيْخُنَا. □ قوله: (بُخْلًا إلخ) أَي أو لِعَدَمِ وُجُودِ مَنْ يَخْدُمُ أو لِقَصْدِ تَوَاضُعِهَا أو رِيَاضَتِهَا اهْ شَيْخُنَا. □ قوله: (وإنْ خُدِمَتْ) أَي فِي بَيْتِ نَحْوِ أَبِيهَا بِالْفِعْلِ اهْ حَلْبِي. □ قوله: (والأوَّلُ أَقْرَبُ) جَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا. □ قوله: (كما عَرَفْتَ) أَي مِنْ تَوْصِيْفِهِ بِالظُّهُورِ. □ قوله: (ولو بَدْوِيَّةٌ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ فِي النِّهَايَةِ. □ قوله: (ولو بَدْوِيَّةٌ لَأَنَّهُ إلخ) أَي وَبِإِنَّا حَامِلًا لِيُوجِبَ نَفَقَتُهَا اهْ نِهَايَةً. □ قوله: (بِوَاحِدَةٍ) مُتَعَلِّقٌ بِإِخْدَامِهَا. □ قوله: (مُطْلَقًا) أَي شَرِيفَةً أو لا اهْ ع شِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ هَلْ الْمُرَادُ بِهِ وَإِنْ اغْتَادَتْ ذَلِكَ فِي بَيْتِ أَبِيهَا فَلْيُتَرَا جَعِ ثُمَّ رَأَيْتَ كَلَامَ الْعَزِيزِ مُصَرِّحًا بِذَلِكَ وَنُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ رِعَايَةُ حَالِهَا فِي بَيْتِ أَبِيهَا وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى كَمَدِّهِمَا مِنْ عَدَمِ اغْتِيَارِهِ وَالْإِكْتِفَاءِ بِوَاحِدَةٍ اه. □ قوله: (فَيَجِبُ قَدْرُ الْحَاجَةِ) أَي وَإِنْ تَعَدَّدَتْ سِوَاءُ كَانَتْ أَي الزَّوْجَةُ حُرَّةٌ أو أَمَةٌ لَأَنَّ ذَلِكَ لِلْحَاجَةِ الَّتِي هِيَ أَقْوَى مِنَ الْمُرُوءَةِ اهْ شَيْخُنَا وَسَيَاتِي فِي الشَّارِحِ مِثْلُهُ. □ قوله: (وَلَهُ) أَي لِلزَّوْجِ. □ قوله: (إِذْخَالِ وَاحِدَةٍ) أَي سِوَاءُ كَانَتْ مَمْلُوكَةً لَهَا أو بِأَجْرَةٍ كَمَا يَأْتِي. □ قوله: (وَمَنْ تُخَدَّمُ إلخ) عَطَفَ عَلَى مَنْ لا تُخَدَّمُ. □ قوله: (سِوَاءُ أَكُنْ) أَي الْاِكْثَرُ مَلِكُهَا

□ قوله: (وَمَا ظَاهِرُ قَوْلِهِمْ إلخ).

(مَسْأَلَةٌ): هَلْ يَكْفِي فِي كُونِهَا يَمُنُّ تُخَدَّمُ خِدْمَةُ أَبَوَيْهَا أَمْ أَحَدُهُمَا فِي بَيْتِهَا؟ وَالْوَجْهُ أَنَّهُ يَكْفِي عَلَى أَنَّهُ لا وَجْهَ لِهَذَا السُّؤَالِ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ وظاهرُ قولهم إلخ فَتَأَمَّلْهُ. □ قوله: (ولو بَدْوِيَّةٌ إلخ) كَذَا م ر ش.

والزوجة مطلقاً من زيارة أبونها وإن احتضيرا وشهود جنازتهما ومنعهما من دخولهما لها كوليها من غيره وتعيين الخادم ابتداءً إليه فله إعدامها (بحرة) ولو متبرعة. وقول ابن الزفعة لها الامتناع من المتبرعة للمنة يُرد بأن المنة عليه لا عليها لأن الفرض أنها إنما تبرعت عليه لا عليها (أو أمة له أو مستأجرة) أو صبي غير مُراهق أو بنحو محرم لها أو مملوك وكذا كل من يحل نظره من الجانيين كمشوح لا ذميمة وشيخ مريم قال الزركشي وهذا في الخدمة الباطنة أما الظاهرة فيتولاها الرجال والنساء من الأحرار والمماليك (أو بالإتفاق على من صحتها من حرة أو أمة لخدمة) لحصول المقصود بجميع ذلك وبحث الأذرع من منع إعدام زوجة ذميمة بمسلمة حرة أو أمة لما فيه من الإذلال وأن لها أن تمتنع إذا أخذتها أحد أصولها كما لو أراد أن يتولى خدمتها بنفسه ولو في نحو طبخ وكس لا أنها تستحي منه غالباً وتعتبر به وفي المراءى بإعدامها الواجب خلاف والمعتد منه أنه ليس على خادميها إلا ما يخصها وتحتاج إليه

أي الزوجة. □ فؤد: (والزوجة) عطف على من لا تخدم وقوله مطلقاً أي سواء كانت مما تخدم أو لا. □ فؤد: (من زيارة أبونها) أي وغيرهما المعلوم بالأولى. □ فؤد: (وإن احتضرا) أي حيث كان عندهما من يقوم بتفريضهما أخذاً مما يأتي عن ع ش. □ فؤد: (وشهود الخ) عطف على زيارة الخ. □ فؤد: (ومنعهما الخ) أي وله منع أبونها من الدخول عليها لكن مع الكراهة اه معني. □ فؤد: (لها) أي وإن احتضرت حيث كان عندها من يقوم بتفريضها اه ع ش. □ فؤد: (كوليها) أي ولو صغيراً اه ع ش. □ فؤد: (كوليها الخ) أي وماليها اه معني. □ فؤد: (وتعيين الخادم) مبتدأ خبره وقوله إليه. □ فؤد (سني): (له) أي أو لها كما قاله ابن المظري اه معني. □ فؤد: (أو صبي) إلى قوله: (وإن لها) في المعني إلا لفظه نحو من قوله: (أو بنحو محرم) وقوله: (قال الزركشي). □ فؤد: (أو بنحو محرم الخ) عطف على بحرة في المتن. □ فؤد: (أو مملوك) أي لها ويؤخذ مما ذكر من التخيير أنه لا يجبر على شراء أمة ولا على استئجار حرة بعينها اه ع ش. □ فؤد: (أما الظاهرة) كقضاء الحوائج من السوق اه معني.

□ فؤد (سني): (أو بالإتفاق على من صحتها الخ) يكفي في ذلك التراضي ويلزمه دفع ما تراضيا عليه ما دام التراضي لكن لو رجع عنه بعد مضي مدة بلا إتفاق فهل تستقر. عليه نفقة ما مضى أو يلزمه أجره المثل فيه نظر اه سم وقوله فيه نظر لعل الأقرب الأول كما أشار إليه بتقديمه. □ فؤد: (لحصول المقصود) إلى المتن في النهاية لإقوله: (وفي المراءى) إلى (وله منها). □ فؤد: (كما لو أراد) إلى قوله: (ويصدق) هو في المعني لإقوله: (وفي المراءى) إلى (وله منها).

□ فؤد في (سني): (أو بالإتفاق على من صحتها الخ) يكفي في ذلك التراضي ويلزمه دفع ما تراضيا عليه ما دام التراضي لكن لو رجع عنه بعد مضي مدة بلا إتفاق فهل تستقر عليه نفقة ما مضى أو يلزمه أجره المثل فيه نظر. □ فؤد: (وبحث الأذرع الخ) لا ذميمة لمسلمة ولا عكسه م ر ش.

كحمله الماء للمستحجم والشرب وضبه على بدنها وغسل خرق الحيض والطبخ لأكلها بخلاف نحو الطبخ لأكله وغسل ثيابه فإنه عليه فله أن يفعله بنفسه وله منعه من أن تتولى خدمة نفسها لتفوز بمؤنة الخادم لأنها تصير بذلك مبتدلة وخرج بقولنا ابتداء ما إذا أخذها من ألفتها أو حملت مألوفة معها فليس له إبدالها من غير رية أو خيانة ويصدق هو يمينه فيما يظهر.

(تنبيه) سبق في الإجارة ويأتي آخر الإيمان ما يعلم منه اختلاف الخدمة باختلاف الأبواب لإناطة كل بعزف يخصه. (وسواء في هذا) أي الإخدام بشرطه (موسر ومغسر وعبد) كسائر المؤمنين واختيار كثيرين عدم وجوبه على المغسر مستدلين بأنه (ﷺ) لم يوجب لفاطمة على علي (رضي الله عنه) خادماً لإعساره) يُرد بأنه لم يثبت أنهما تنازعا في ذلك فلم يوجب وأما مجرؤ عدم إيجابه من غير تنازع فهو لما طبع عليه (ﷺ) من المسامحة بحقوقه ولحقوق أهله على أنها واقعة حال مُحتملة فلا دليل فيها (فإن أخذتها بحرة أو أمة بأجرة فليس عليه غيرها) أي الأجرة (أو بأتمته أنفق عليها بالملك أو بمن صحبته) ولو أتمتها (لزمه نفقتها) لا تكرار فيه مع قوله أولاً أو بالإنفاق

قوله: (كحمله) أي الخادم.

(فائدة): يُطلق الخادم على الذكر والأنثى ويقال في لغة قليلة للأنثى خادمة اهـ معني.

قوله: (للمستحجم) كذا في أضله ثم أضلح بالمستحجم بغير خطه فيحتمل كونه منه ومن غيره سيّد عمر. قوله: (وله منعه إلخ) فإن أنفق عليه فكاغتياضها من الثقة حيث لا ربا وقضيته الجواز يوماً بيوم اهـ معني. قوله: (بقولنا ابتداء) أي من قوله وتعين الخادم إلخ. قوله: (ما يعلم إلخ) تنازع فيه سبق ويأتي. قوله: (بشرطه) أي من كونها حرة لا يلق بها خدمة نفسها. قوله: (كسائر المؤمنين) إلى قول المتن ويجب في المسكن في النهاية إلا قوله وإنما وجبت إلى وما تجلس وقوله لا نحو سراويل.

قوله: (على أنها) أي قضية فاطمة وعلي رضي الله تعالى عنهما.

قوله (سني): (لزمه نفقتها) فإن كانت المضحوبة مملوكة للزوجة ملكت نفقتها كما تملك نفقة نفسها اهـ معني عبارة النهاية وتملك نفقة مملوكة الخادم لها ذكرًا كان أو أنثى لا نفقة الحرة في وجه الوجهين بل تملكها الخادمة كما تملك الزوجة نفقة نفسها اهـ واعتمده سم. قوله: (لا تكرار) إلى قوله: (فقول

قوله: (بخلاف نحو الطبخ) كذا م ر قال في شرحه ولو قال أنا أخذتك ليشق عتي مؤنة الخادم لم تجبر هي ولو فيما لا يستخيا منه كغسل ثوب أو استقاء ماء وطبخ لأنها تعبر به ويستخيا منه. فقول الشارح وله أن يفعل ما لا يستخيا منه قطعاً تبع فيه القفال وهو وجه مرجوح والأصح خلافه م ر ش.

قوله: (وخرج بقولنا ابتداء) من قوله وتعين الخادم إلخ. قوله: (ويصدق هو يمينه إلخ) كما بحته الأذرع م ر ش.

قوله في (سني): (أو بمن صحبته لزمه نفقتها) وتملك نفقة مملوكها الخادم لها ذكرًا كان أو أنثى لا نفقة



إِلْحَ لَأَنَّ ذَاكَ لِيَبَيِّنَ أَقْسَامَ وَاجِبِ الْإِحْدَامِ وَهَذَا الْبَيَانُ أَنَّهُ إِذَا اخْتَارَ أَحَدُ تِلْكَ الْأَقْسَامِ مَا الَّذِي يَلْزُمُهُ فَقَوْلُ شَارِحٍ إِنَّهُ مُكْرَرُ اسْتِزْوَاجٍ (وَجِنْسُ طَعَامِهَا) أَيِ الَّتِي صَحِبَتْهَا (جِنْسُ طَعَامِ الزَّوْجَةِ) لَكِنْ يَكُونُ أَذَوْنٌ مِنْهُ نَوْعًا لِأَنَّهُ الْمَعْرُوفُ (وَهُوَ) مِنْ جِهَةِ الْمِقْدَارِ (مُدُّ عَلَى مُغْسِرٍ) إِذِ النَّفْسُ لَا تَقُومُ بِدُونِهِ غَالِبًا. (وَكَذَا مُتَوَسِّطٌ) عَلَيْهِ مُدُّ (فِي الصَّحِيحِ) كَالْمُغْسِرِ وَكَانَ وَجْهُ الْخَادِمِ لَهُ بِهِ هُنَا لَا فِي الزَّوْجَةِ أَنَّ مَدَارَ نَفَقَةِ الْخَادِمِ عَلَى سَدِّ الضَّرُورَةِ وَلَا الْمُوَاسَاةِ وَالْمُتَوَسِّطِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا فَسَاوَى الْمُغْسِرِ بِخِلَافِ الْمُوسِرِ (وَمُوسِرٌ مُدُّ وَثُلُثٌ) وَوَجْهُهُ أَنَّ نَفَقَةَ الْخَادِمَةِ عَلَى الْمُتَوَسِّطِ ثُلَاثَا نَفَقَةِ الْمَخْدُومَةِ عَلَيْهِ فَجُعِلَ الْمُوسِرُ كَذَلِكَ إِذِ الْمُدُّ وَالثُلُثُ ثُلَاثَا الْمُدِّينِ (وَلَهَا) أَيِ الَّتِي صَحِبَتْهَا (كِسْوَةٌ تَلِيْقُ بِحَالِهَا) فَتَكُونُ دُونَ كِسْوَةِ الْمَخْدُومَةِ جِنْسًا وَنَوْعًا كَقَمِيصٍ وَنَحْوِ جُبَّةٍ شِتَاءٍ كَالْعَادَةِ وَكَذَا .....

شَارِحِ الْإِلْحَ فِي الْمُغْنِيِّ. قَوْلُهُ: (وَاجِبُ الْإِحْدَامِ) الْإِضَافَةُ لِلْيَبَانِ. قَوْلُهُ: (لِيَبَيِّنَ أَنَّهُ الْإِلْحَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ لِيَبَيِّنَ جِنْسَ مَا يُعْطَاهُ وَقَدْرَهُ كَمَا قَالَ وَجِنْسُ طَعَامِهَا الْإِلْحَ. قَوْلُهُ: (اسْتِزْوَاجٌ) أَيِ كَلَامٌ لَا تَعْبَ فِكْرٍ. قَوْلُهُ: (لَكِنْ يَكُونُ) أَيِ طَعَامُ الْخَادِمَةِ أَذَوْنٌ مِنْهُ أَيِ مِنْ طَعَامِ الْمَخْدُومَةِ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ الْإِلْحَ) أَيِ الْمُجَانَسَةِ. قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَيِ الْمُتَوَسِّطِ. قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِيمَنْ صَحِبَ الزَّوْجَةَ.

قَوْلُ (النَّبِيِّ): (وَلَهَا كِسْوَةٌ تَلِيْقُ الْإِلْحَ) أَيِ وَلَوْ عَلَى مُتَوَسِّطٍ وَمُغْسِرٍ مُغْنِي وَلَوْ احتَاجَتْ فِي الْبِلَادِ الْبَارِدَةِ إِلَى حَطَبٍ أَوْ فَحْمٍ وَاعْتَادَتْهُ وَجَبَ فَإِنْ اغْتَادَتْ عَوَضًا عَنْ ذَلِكَ زَيْلٌ نَحْوِ إِبِلٍ أَوْ بَقَرٍ لَمْ يَجِبْ غَيْرُهُ نِهَائَةً وَقَوْلُهُ وَلَوْ احتَاجَتْ أَيِ الْخَادِمَةُ وَمِثْلُهَا الزَّوْجَةُ بِالْأُولَى ع ش عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ هَذَا فِي الرُّوضِ إِنَّمَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي الزَّوْجَةِ دُونَ الْخَادِمَةِ عَكْسُ مَا فِي الشَّارِحِ اهـ. قَوْلُهُ: (فَتَكُونُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا وَجِبَتْ) إِلَى (وَمَا تَجْلِسُ عَلَيْهِ). قَوْلُهُ: (دُونَ كِسْوَةِ الْمَخْدُومَةِ جِنْسًا الْإِلْحَ) وَيُقَاوِثُ فِيهِ بَيْنَ الْمُوسِرِ وَغَيْرِهِ اهـ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (جِنْسًا وَنَوْعًا) تَمْيِيزَانِ مِنَ الدَّوْنِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الرَّاوَ بِمَعْنَى أَوْ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ دُونًَا فِي الْجِنْسِ أَنْ يَكُونَ دُونًَا فِي النَّوْعِ اهـ بُجَيْرِ مِيٍّ. قَوْلُهُ: (كَقَمِيصٍ) أَيِ صَيْفًا وَشِتَاءً خَرًّا كَانَ الْخَادِمُ أَوْ رَقِيقًا اهـ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَنَحْوُ جُبَّةٍ الْإِلْحَ) عِبَارَةُ النَّهَائَةِ وَنَحْوُ مُكْعَبٍ وَجُبَّةٍ الْإِلْحَ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَجِبَ لِلْخَادِمِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى جُبَّةٌ لِلشِّتَاءِ أَوْ قُرُوءَةٌ بِحَسَبِ الْعَادَةِ فَإِنْ اشْتَدَّ الْبَرْدُ

الْحُرَّةُ فِي أَوْجِهَ الْوَجْهَيْنِ بَلْ تَمْلِكُهَا الْخَادِمَةُ كَمَا تَمْلِكُ الزَّوْجَةُ نَفَقَةَ نَفْسِهَا لَكِنْ لِلزَّوْجَةِ الْمُطَالَبَةُ بِهَا لَا مُطَالَبَتُهُ بِنَفَقَةِ مَمْلُوكَةٍ وَلَا مُسْتَأْجَرَةٍ م ر ش وَقَوْلُهُ لَكِنْ لِلزَّوْجَةِ الْمُطَالَبَةُ الْإِلْحَ تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّوْجَةَ لَا تُخَاصِمُ فِي نَفَقَةِ الْيَوْمِ وَفِي الْحَاشِيَةِ بِنَاءٌ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ دَعْوَاهَا بِهَا فَلَعَلَّ الْمُرَادَ هُنَا بِالْمُطَالَبَةِ بِنَفَقَةِ الْيَوْمِ مُطَالَبَةُ لَا مُخَاصِمَةَ فِيهَا وَلَا دَعْوَى. قَوْلُهُ: (وَهَذَا الْبَيَانُ الْإِلْحَ) أَقُولُ وَخُصُوصًا وَقَدْ أَفَادَ مَا هُنَا مَا لَا يُفِيدُ مَا تَقَدَّمَ وَهُوَ أَنَّ الْوَاجِبَ لَيْسَ مُجَرَّدُ الْإِنْفَاقِ بِالْمَعْنَى الْمُتَبَادِرِ مِنْهُ بَلْ مَا يَشْمَلُ الْكِسْوَةَ وَنَحْوَهَا. قَوْلُهُ: (وَالْمُتَوَسِّطُ الْإِلْحَ) يَتَأَمَّلُ.

قَوْلُهُ فِي (النَّبِيِّ): (وَلَهَا كِسْوَةٌ تَلِيْقُ بِحَالِهَا) وَلَوْ احتَاجَتْ فِي الْبِلَادِ الْبَارِدَةِ إِلَى حَطَبٍ أَوْ فَحْمٍ وَاعْتَادَتْهُ

مِقْنَعَةٌ وَمِلْحَفَةٌ وَخُفٌّ لِخُرْقَةٍ وَأَمِيَّةٌ شِتَاءٌ وَصَيْفًا وَقِطْعَةٌ وَنَحْوُ قُبْعٍ لِذِكْرِ وَإِنَّمَا وَجِبَتْ لَهَا الْمِلْحَفَةُ لِاحْتِيَاجِهَا لِلْخُرُوجِ بِخِلَافِ الْمَخْدُومَةِ وَمَا تَجْلِسُ عَلَيْهِ كَحَصِيرٍ صَيْفًا وَقِطْعَةٍ لِيَلْبِدَ شِتَاءً وَمِخْدَةٌ وَمَا تَنْتَعِطِي بِهِ لَيْلًا شِتَاءً كِكِسَاءٍ لَا نَحْوِ سِرَاوِيلَ (وَكَذَا) لَهَا (أَذْمٌ عَلَى الصَّحِيحِ) لِأَنَّ الْعَيْشَ لَا يَسْمُ بِدُونِهِ كَحَنْسِ أَدَمِ الْمَخْدُومَةِ وَدُونَهُ نَوْعًا وَقَدْرُهُ بِحَسَبِ الطَّعَامِ وَفِي وَجُوبِ اللَّحْمِ لَهَا وَجِهَانِ وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ تَرْجِيحُهُ مِنْهُمَا اعْتِبَارُ عَادَةِ الْبَلَدِ (لَا آلَةٌ تَنْظُفُ) فَلَا تَجِبُ لَهَا لِأَنَّ اللَّائِقَ بِحَالِهَا عَدَمُهُ لِقَلَّا تَمْتَدُّ إِلَيْهَا الْأَعْيُنُ . (فَلَنْ كَثُرَ وَسَخٌ وَتَأْدُثٌ) الْأُنْثَى وَذَكَرْتُ لِأَنَّهَا الْأَغْلَبُ وَإِلَّا فَالذَّكَرُ كَذَلِكَ (بِقَلِيلٍ وَجِبَ أَنْ تَرَفَّهُ) .....

زَيْدٌ لَهُ عَلَى الْجُبَّةِ أَوْ الْفُرْجَةِ بِحَسَبِ الْعَادَةِ اهـ . □ قَوْلُهُ: (مِقْنَعَةٌ) بِكَسْرِ الْمِيمِ شَيْءٌ مِنَ الْقُمَاشِ مَثَلًا تَضَعُهُ الْمَرْأَةُ فَوْقَ رَأْسِهَا كَالْفُوطَةِ اهـ بُجَيْرِمِي . □ قَوْلُهُ: (وَمِلْحَفَةٌ) أَيِ الرِّدَاءِ الَّتِي تَسْتُرُهَا مِنْ فَرْقِهَا إِلَى قَدَمَيْهَا اهـ نِهَائِيَّةٌ . □ قَوْلُهُ: (لِخُرْقَةٍ أَوْ أَمِيَّةٍ الْخِ) أَمَّا الْخَادِمُ الذَّكَرُ فَلَا لاسْتِغْنَائِهِ عَنْهَا اهـ مُغْنِي . □ قَوْلُهُ: (وَنَحْوُ قُبْعٍ) الْأَوَّلَى قُبْعَةٌ بِالتَّاءِ وَهُوَ مَا يُعْطَى بِهِ الرَّأْسُ . □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْمَخْدُومَةِ) هَذَا هُوَ الْمُنْقُولُ وَالْأَوَّجَهُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا وَجُوبُ الْخُفِّ وَالرِّدَاءِ لِلْمَخْدُومَةِ أَيْضًا فَإِنَّهَا قَدْ تَحْتَاجُ إِلَى الْخُرُوجِ إِلَى الْحَمَامِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الضَّرُورَاتِ وَإِنْ كَانَ نَادِرًا مُغْنِي وَنِهَائِيَّةٌ . □ قَوْلُهُ: (وَمَا تَجْلِسُ عَلَيْهِ الْخِ) عَطْفٌ عَلَى كِسْوَةٍ .

□ قَوْلُهُ: (وَمِخْدَةٌ) أَيِ شِتَاءٍ وَصَيْفًا . □ قَوْلُهُ: (لَا نَحْوِ سِرَاوِيلَ) هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى عُرْفٍ قَدِيمٍ وَقَدْ اطَّرَدَ الْعُرْفُ الْآنَ بِوُجُوبِهِ لِلْخَادِمَةِ وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ اهـ زِيَادِيٌّ وَفِي سَمْعِنَ مِثْلُهُ وَعِبَارَةٌ شَيْخُنَا وَسِرَاوِيلَ لِعَجْرِيَّانِ الْعَادَةِ بِهِ لِلْخَادِمِ الْآنَ وَأَمَّا قَوْلُ الشَّيْخِ الْخَطِيبِ تَبَعًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ لَا سِرَاوِيلَ فَهُوَ بِحَسَبِ الْعَادَةِ الْقَدِيمَةِ فَيَجِبُ الْآنَ عَمَلًا بِالْعَادَةِ اهـ وَبِهِ يُعْلَمُ انْدِفَاعُ اسْتِشْكَالِ السَّيِّدِ عُمَرُ لِمَا مَرَّ عَنْ سَمْعِنَ بِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْمُنْقُولِ عَنِ الْجُمْهُورِ .

□ قَوْلُ (سَمْعِنَ): (وَكَذَا أَدَمُ الْخِ) وَيُقَاوَرُ فِيهِ بَيْنَ الْمَوْسِرِ وَغَيْرِهِ اهـ مُغْنِي . □ قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ الْخِ) وَفَاقًا لِلْنِّهَائِيَّةِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي عِبَارَتُهُ وَلَا يَجِبُ اللَّحْمُ فِي أَحَدٍ وَجْهَيْنِ يُؤْخَذُ تَرْجِيحُهُ مِنْ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ اهـ . □ قَوْلُ (سَمْعِنَ): (لَا آلَةٌ تَنْظُفُ) كَمُسْطِطٍ وَدُهْنٍ اهـ مُغْنِي . □ قَوْلُهُ: (وَذَكَرْتُ) أَيِ خُصَّتِ الْأُنْثَى بِالذَّكَرِ . □ قَوْلُ (سَمْعِنَ): (بِقَلِيلٍ) .

(فَائِدَةٌ): الْقَمْلُ مُفْرَدُهُ قَمْلَةٌ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ وَيَتَوَلَّدُ مِنَ الْعَرَقِ وَالْوَسَخِ وَقَالَ الْحَاجِظُ رُبَّمَا كَانَ الْإِنْسَانُ قَمْلَ الطَّبَاعِ وَإِنْ تَنْظَفَ وَتَعَطَّرَ وَبَدَّلَ الثِّيَابَ كَمَا عَرَضَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ

وَجِبَ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فَإِنْ اغْتَادَتْ عَوَضًا عَنْ ذَلِكَ زَيْلٌ نَحْوِ إِبِلٍ أَوْ بَقَرٍ لَمْ يَجِبْ غَيْرُهُ مِثْلُ رِشٍ . □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْمَخْدُومَةِ) وَالْأَوَّجَهُ كَمَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ أَيِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَجُوبُ الْخُفِّ وَالرِّدَاءِ لِلْمَخْدُومَةِ أَيْضًا فَإِنَّهَا تَحْتَاجُ لِلْخُرُوجِ إِلَى حَمَامٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الضَّرُورَاتِ وَإِنْ كَانَ نَادِرًا مِثْلُ رِشٍ . □ قَوْلُهُ: (لَا نَحْوِ سِرَاوِيلَ) الْأَوَّجَهُ وَجُوبُ السَّرَاوِيلِ لِلْخَادِمَةِ حَيْثُ اعْتِيدَ كَمَا هُوَ الْآنَ بِنَحْوِ مِصْرَ لِأَنَّ الْبَابَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْعَادَةِ مِثْلُ رِشٍ . □ قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ الْخِ) كَذَا مِثْلُ رِشٍ .

بأن تُغَطَّى ما يُزِيلُ ذلك (وَمَنْ تَخَدَّمُ نَفْسُهَا فِي الْعَادَةِ إِنْ احتاجَتْ إلى خِدْمَةِ لِمَرَضٍ أو زَمَانَةٍ وَجِبَ إِخْدَامُهَا) ولو أمةً بواحدةٍ فأكثرَ كما مرَّ لِلضَّرُورَةِ (ولا إِخْدَامَ لِرَقِيقَةٍ) أي مَنْ فِيهَا رِقٌّ وَإِنْ قَلَّ فِي حَالِ صِحَّتِهَا ولو جميلةً لأنَّه لا يَلِيقُ بِهَا (وفي الجميلة وجه) لِجَرَيَانِ الْعَادَةِ بِهِ وقد يَمْنَعُ ذلك بآثِهِ غَيْرُ مُطَرِّدٍ وَإِنْ وُجِدَ فهو لِغَرَضٍ سَبَبٍ مَحَبَّةٍ وَنَحْوِهَا فلم يُنْظَرُ إِلَيْهِ.

(فرع): قال ابنُ الصَّلَاحِ له نُقِلَ زَوْجَتُهُ مِنَ الْحَضَرِ إِلَى الْبَادِيَةِ وَإِنْ كَانَ عَيْشُهَا خَشِينًا لِأَنَّ لَهَا عَلَيْهِ نَفَقَةٌ مُقَدَّرَةٌ أَيْ لَا تَزِيدُ وَلَا تَنْقُصُ وَأَمَّا خُشُونَةُ عَيْشِ الْبَادِيَةِ فَيُمْكِنُهَا الْخُرُوجُ عَنْهُ بِالْإِبْدَالِ كَمَا مَرَّ قَالَ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسُدَّ عَلَيْهَا الطَّاقَاتِ فِي مَسْكِنِهَا وَلَهُ أَنْ يُغْلِقَ عَلَيْهَا الْبَابَ إِذَا خَافَ ضَرَرًا يَلْحَقُ فِي فَتْحِهِ وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا مِنْ نَحْوِ غَزَلٍ وَخِيَاطَةٍ فِي مَنْزِلِهِ اهـ وما ذَكَرَهُ آخِرًا يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى غَيْرِ زَمَنِ الْإِسْتِمْتَاعِ الَّذِي يُرِيدُهُ وَعَلَى مَا إِذَا لَمْ تَتَقَدَّرْ بِهِ وَفِي سَدِّ الطَّاقَاتِ يَحِيلُ عَلَى طَاقَاتٍ لَا رِبِيَّةَ فِي فَتْحِهَا وَإِلَّا فَلَهُ السَّدُّ بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي طَاقَاتٍ تَرَى مِنْهَا الْأَجَانِبَ أَيْ وَعَلِمَ مِنْهَا تَعَمُّدُ رُؤْيَيْهِمْ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّهَيُّيِ عَنِ الْمُنْكَرِ. (ويجبُ فِي الْمَسْكَنِ إِمْتَاعٌ) إجماعًا واعتراضٌ ولأنَّه لِلْمَجْرُودِ الْإِنْتِفَاعَ فَأَشْبَهَ الْخَادِمُ الْمَعْلُومَ مِمَّا قَدَّمَهُ فِيهِ أَنَّهُ كَذَلِكَ (و) فِي (مَا يُسْتَهْلَكُ كَطَعَامٍ) لَهَا أَوْ لِخَادِمِهَا الْمَمْلُوكَةِ لَهَا أَوْ الْحُرَّةِ (تَمْلِكُ)

رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا اهـ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (بِأَنْ تُغَطَّى) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَفِي الْجَمِيلَةِ) فِي الْمُغْنِي.

قَوْلُهُ: (مَا يُزِيلُ ذَلِكَ) مِنْ نَحْوِ مُشْطٍ وَدُهْنٍ اهـ شَرَحَ الْمَنْهَجُ.

قَوْلُ (سَيِّ): (لِمَرَضٍ الْخ) أَيْ أَوْ هَرِمَ اهـ شَرَحَ الْمَنْهَجُ. قَوْلُهُ: (فَأَكْثَرَ الْخ) بِقَدْرِ الْحَاجَةِ اهـ مُغْنِي.

قَوْلُهُ: (لَأَنَّ لَهَا عَلَيْهِ نَفَقَةٌ مُقَدَّرَةٌ) فِيهِ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ جِنْسُهَا وَقَدْ يَكُونُ الْوَاجِبُ لَهَا فِي الْبَادِيَةِ إِذَا أَبْدَلْتَهُ لَا يَكْفِيهَا كَمَا إِذَا كَانَ قَوْلُ الْبَادِيَةِ ذُرَّةً وَهِيَ مُتَعَادَةٌ لِلْبُرِّ فَقَدْ يَكُونُ مِثْلُ الذَّرَّةِ لَا يُسَاوِي نِصْفَ مِثْبَرٍ رَشِيدِيٍّ وَسَيِّدٌ عَمَرٌ وَأَيْضًا قَدْ لَا يَجِبُ لَهَا فِي الْبَادِيَةِ مَا كَانَ يَجِبُ لَهَا فِي الْحَضَرِ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَذْمِ وَالْكِسْوَةِ وَالْآلِ الْأَكْلِ وَالنَّظَافَةِ بِاخْتِلَافِ عُرْفِهِمَا وَمَا ذَكَرَهُ آخِرًا وَهُوَ قَوْلُهُ وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا الْخ. قَوْلُهُ: (وَفِي سَدِّ الطَّاقَاتِ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ آخِرًا. قَوْلُهُ: (كَمَا أَفْتَى بِهِ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخ) وَكَذَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَخَذًا مِنَ الْإِفْتَاءِ الْمَذْكُورِ نِهَائَةً وَاسْمٌ. قَوْلُهُ: (إِجْمَاعًا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفِي الْكَافِي) فِي النَّهَائَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (بِمَجْرَدِ إِعْطَائِهِ) إِلَى (لَأَنَّ الصِّفَةَ). قَوْلُهُ: (وَاعْتِرَاضَ) أَيْ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ. قَوْلُهُ: (مِمَّا قَدَّمَهُ الْخ) أَيْ: بِقَوْلِهِ بِحُرَّةٍ أَوْ أَمَةٍ لَهُ الْخ. قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيْ إِمْتَاعٌ لَا تَمْلِكُ.

قَوْلُ (سَيِّ): (كَطَعَامٍ) أَيْ وَأَذْمٍ وَدُهْنٍ وَلَحْمٍ اهـ مُغْنِي.

قَوْلُهُ: (وَمَا ذَكَرَهُ آخِرًا يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ الْخ) كَذَا م ر. قَوْلُهُ: (بَلْ يَجِبُ) أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَخَذًا مِنْ إِمْلَاءِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْمَذْكُورِ م ر ش. قَوْلُهُ: (لَهَا أَوْ لِخَادِمِهَا الْخ) عِبَارَتُهُ قَدْ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا تَمْلِكُ طَعَامَ خَادِمِهَا الْحُرَّةِ وَهُوَ أَخَذُ وَجْهَيْنِ فِي الرُّوضِ وَشَرْحُهُ بِلا تَرْجِيحٍ وَالْأَوْجَهُ خِلَافُهُ وَأَنَّ الْمَلِكَ لِلْحُرَّةِ الْخَادِمَةِ وَقَدْ يَمْنَعُ دَلَالَةَ عِبَارَتِهِ عَلَى مَا ذَكَرَ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ أَيْ الْمَنْعُ تَعَسَّفٌ.

للحرّة وليسيّد الأمة بمجرّد الدفع من غير لفظ كما في الكفّارة (و) ينبنى على كونه تملكاً أنّ الحرّة وسيّد الأمة كلّ منهما (يتصرّف فيه) بما شاء من بيع وغيره ولأجل هذا مع غرض التقسيم وطناً له بما قبله وإن علم من قوله السابق تملكها حبّاً (فلو قترث) أي ضيّقت على نفسها في طعام أو غيره ومثلها في هذا سيّد الأمة كما هو ظاهر (بما يضرّها) ولو بأن يُتفَرَّه

قوله: (بمجرّد الدفع من غير لفظ إلخ) عبارة المغني ولو بلا صيغة ويكفي أن يتوي ذلك عما تستحقّه عليه سواء أعلمت ببيته أم لا كالكفّارة اهـ وسبق عن الأسنى ويأتي عنه وعن النهاية ما يوافقه .  
قوله: (ينبنى على كونه إلخ) أشار به إلى أن قول المصنّف ويتصرّف إلخ مفرّع على ما قبله فكان الأولى أن يأتي بالفاء بدّل الواو كما نبّه عليه المغني . قوله: (بما شاء إلخ) فلو تصرّفت فيه ببيع مثلاً ثم نشرّت في أثناء اليوم أو الليلة فهل يتبيّن فساد التصرف لسقوط الثقة بالشوز كما سيأتي وعليه فلو زادت الثقة زيادة منفصلة بأن اغتاضت حيواناً حصل منه نحو لبن وسمن ثم نشرّت في اليوم أو الليلة وهو باقي رجّع في الزيادة المنفصلة أو لا يتبيّن ما ذكر ولا يرجع في الزيادة المنفصلة فيه نظر وقال م ر القياس الأول اهـ سم . قوله: (ولأجل هذا) أي من بيان الإنباء مع غرض التقسيم إلى الإمتاع والتملك وطناً له أي لقوله يتصرّف فيه بما قبله أي بقوله تملك وقوله وإن علم أي ما قبله وقوله تملكها حبّاً بدّل من قوله السابق . قوله: (على نفسها) يتبني زيادة أو على خادمها ليتنزّل عليه ما يأتي اهـ رشيد أي قوله أو بما يضرّ خادمها .

قوله: (للحرّة وليسيّد الأمة) المفهوم من العبارة أنه تفصيل في الزوجة وحيث فلا يشكّل ذكر الأمة بما تقدّم أنه لا إحداء لها لأنّها تخدم حال المرض لكن على هذا في إطلاق تصرّف سيّد الزوجة الأمة بما يشاء شيء يُعلم ممّا سيأتي وفي الجزم بملك الزوجة ثقة خادميتها الحرّة نظر لأنه أحد وجهين بلا ترجيح في الرّوض وشرحه والأوجه خلافه فإن قلت ما الدليل على أن المفهوم من العبارة أن تفصيل الزوجة لا يكون تفصيلاً للخادمة قلت لأمر منها القطع بأن ضمير تتصرّف الفاعل وضمير يضرّها المفعول للزوجة مع القطع بأنّه لا يفهم من العبارة إلا اتحاد مرجح هذين الضميرين مع مرجع ضمير تتصرّف فيه الفاعل فيكون للزوجة أيضاً ومنها قول الشارح ولأجل هذا إلخ فإن قول المصنّف السابق تملكها حبّاً ليس إلا في الزوجة فيكون الموطأ به والموطأ له في الزوجة أيضاً فليأمل .

قوله في (سنن): (يتصرّف) فإن قيل هلاّ عبّر بالفاء التثنية قلت إشارة إلى أن هذا مقصود مستعمل .

قوله: (بما شاء من بيع وغيره) فلو تصرّف فيه ببيع مثلاً ثم نشرّت في أثناء اليوم أو الليلة فهل يتبيّن فساد التصرف لسقوط الثقة بالشوز كما سيأتي بناء على أن المراد بسقوطها بذلك تبين عدم وجوبها إذ وجوبها مشروط بانتهاء الشوز في اليوم والليلة وعلى هذا فلو زادت الثقة زيادة منفصلة بأن اغتاضت حيواناً حصل منه نحو لبن وسمن ثم نشرّت في اليوم والليلة وهو باقي رجّع فيه بالزيادة المنفصلة أو لا يتبيّن ما ذكر ولا يرجع في الزيادة المنفصلة فيه نظر وقال م ر القياس الأول . قوله: (وإن علم إلخ) أي ما قبله .

عنها أو بما يضرُّ خادِمُها (مَنَعَهَا) لِحَقِّ التَّمَتُّعِ (وما دام نفعه ككسوة) ومنها الفُرْشُ فلا يُرَدُّ عليه (وظُرُوفِ طَعَامٍ) لها ومنه الماءُ (ومُشْطٍ) وما في معناه من آلاتِ التَّنْظِيفِ (تمليك) كالطَّعامِ بجَماعِ الاستِهلاكِ واستِقلالِها بأخِذه فَيُشْتَرَطُ كَوْنُها ملكه وتَنَصَّرَفُ فيها بما شاءَتْ إلا أنَّ تَقَرَّرَ ولِها مَنَعُه من استِعمالِ شيءٍ من ذلك وكذا كُلُّ ما يَكُونُ تَمليكَ (وقيل إِمْتاع) فيَكْفِي نَحْوُ

﴿قوله﴾ (سني: (مَنَعَهَا) أي زَوَّجُها مِن ذلك اه مُعْنَى .

﴿قوله﴾ (سني: (وما دام نفعه) أي مع بقاء عَيْنِه اه مُعْنَى . ﴿قوله﴾: (فلا يُرَدُّ عليه) أي أَنَّهُ أَهْمَلَهُ .

﴿قوله﴾: (ومَنَعُ) أي الطَّعامُ . ﴿قوله﴾: (بِجَماعِ الاستِهلاكِ واستِقلالِها إلخ) يُتَأَمَّلُ ما مَعْنَى استِهلاكِ نَحْوِ الظُّروفِ وما مَعْنَى الاستِقلالِ بالأخِذِ مع أَنَّهُ يُشْتَرَطُ دَفْعُ الزَّوْجِ بِقَصْدِ أداءٍ ما عليه وقد أوردت ذلك على م ر التابع له في ذلك فلم تَجِبْ بِمُقْتَعِ اه سم وأجاب الرِّشِيدِيُّ عَنِ الأوَّلِ بما نَصَّه فَإِنَّ قُلْتَ كيف هذا مع أَنَّ الكلامَ هُنا فيما يَدُومُ نَفْعُه المُقَابِلُ لِمَا يُسْتَهْلَكُ في المَتْنِ قُلْتَ مَعْنَى الاستِهلاكِ أَنَّ ما تُعْطاهُ إِنَّمَا هو لاستِهلاكِه وإن انْتَفَعْتَ به مُدَّةٌ أي بِخِلافِ نَحْوِ المَسْكَنِ ، والحاصِلُ أَنَّ الكِسوةَ ونَحْوِها مِمَّا يُسْتَهْلَكُ بالمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْتَهُ وَلِهَذَا التَّحَقُّ بالطَّعامِ على الصَّحِيحِ بِجَماعِ الاستِهلاكِ أي في الجُمْلَةِ وَلَمَّا كانَ يَدُومُ نَفْعُه ولا يُسْتَهْلَكُ حَالاً جَرَى فِيهِ الْخِلَافُ فَتَأَمَّلْ اه . وأشار الكُرْدِيُّ إلى الجوابِ عَنِ الثَّانِي بِما نَصَّه قَوْلُهُ واستِقلالُها إلخ أي عَدَمُ شَرِكَةِ الزَّوْجِ معها بِخِلافِ المَسْكَنِ فَإِنَّ الزَّوْجَ يَسْكُنُ معها فِيهِ اه وَسَيَأْتِي عَنِ الْمُعْنَى والرِّشِيدِيُّ مِثْلُهُ . ﴿قوله﴾: (فَيُشْتَرَطُ كَوْنُها مِلْكَةً) فلا تَسْقُطُ بِمُسْتَأْجِرٍ وَمُسْتَعَارٍ فلو لَبَسْتَ المُسْتَعَارَ وتَلَفَ بِغَيْرِ الاستِعمالِ فَضَمَانُهُ يَلْزَمُ الزَّوْجَ لِأَنَّهُ المُسْتَعِيرُ وهي نائِيَةٌ عَنْهُ في الاستِعمالِ قال شَيْخُنَا والظَّاهِرُ أَنَّ له عَلَيْها في المُسْتَأْجِرِ أَجْرَةَ المِثْلِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَعْطَاهَا ذلك عَن كِسْوَتِها انْتَهَى والظَّاهِرُ خِلَافُهُ اه مُعْنَى . ﴿قوله﴾: (كَوْنُها) أي الكِسوةُ إلخ . ﴿قوله﴾: (ولِها مَنَعُه إلخ) فلو خَالَفَ واستَعْمَلَهُ بِنَفْسِهِ لَزِمَتْهُ الأَجْرَةُ وأَرشُ ما نَقَصَ ومَعْلُومٌ أَنَّ هذا كُلُّهُ في الرِّشِيدَةِ وأَمَّا غَيْرُها مِن سَفِيهِةٍ وصَغِيرَةٍ وَمَجْنُونَةٍ فَيُخْرَمُ على وَلِيها تَمْكِينُ الزَّوْجِ مِنَ التَّمَتُّعِ بِأَمْتِعَتِها لِمَا فِيهِ مِنَ التَّضْيِيعِ عَلَيْها وأَمَّا ما يَقَعُ كَثِيراً مِن طَبِخِها ما يَأْتِي بِهِ الزَّوْجُ في الآلاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِها وأَكْلِ الطَّعامِ فِيها وتَقْدِيمِها لِلزَّوْجِ أو لِمَنْ يَحْضُرُ

﴿قوله﴾ (سني: (ككسوة) قال في الرُّوضِ فلا تَسْقُطُ بِمُسْتَأْجِرٍ وَمُسْتَعَارٍ فلو لَبَسْتَ المُسْتَعَارَ وتَلَفَ أي بِغَيْرِ الاستِعمالِ فَضَمَانُهُ يَلْزَمُ الزَّوْجَ قال في شَرْحِه لِأَنَّهُ المُسْتَعِيرُ وهي نائِيَةٌ عَنْهُ في الاستِعمالِ والظَّاهِرُ أَنَّ له عَلَيْها في المُسْتَأْجِرِ أَجْرَةَ المِثْلِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَعْطَاهَا ذلك عَن كِسْوَتِها اه . ﴿قوله﴾: (ومنها الفُرْشُ) تَنَازَلَ ما دامَ نَفْعُه لِلْفُرْشِ ظاهراً فلا حَاجَةَ إلى تَكْلُفِ إِدْخالِها في الكِسوةَ مع عَدَمِ تَبَاوُرِها مِنْها بل يَتَبَادَرُ عَدَمُ كَوْنِها مِنْها ولا وَجْهَ لإيرادِها مع ظُهورِ تَنَازُلِ المِثْلِ لَهَا . ﴿قوله﴾: (بِجَماعِ الاستِهلاكِ) يُتَأَمَّلُ وَعبارةُ الرُّوضَةِ وَكُلُّ ما يُسْتَهْلَكُ يَجِبُ تَمليكَه وكذا الكِسوةُ والفُرْشُ والآلَةُ اه . ﴿قوله﴾: (بِجَماعِ الاستِهلاكِ واستِقلالِها بأخِذه) يُتَأَمَّلُ ما مَعْنَى استِهلاكِ نَحْوِ الظُّروفِ وما مَعْنَى الاستِقلالِ بالأخِذِ مع أَنَّهُ يُشْتَرَطُ دَفْعُ الزَّوْجِ بِقَصْدِ أداءٍ ما عليه وقد أوردت ذلك على م ر التابع له في ذلك فلم يَجِبْ بِمُقْتَعِ .

مُسْتَعَارٍ وَلَا تَنْصَرِفُ هِيَ بَغِيرٌ مَا أُذِنَ لَهَا كَالشَّكَنِ وَالْخَادِمِ. وَالْفَرْقُ مَا مَرَّ أَنَّهَا تَسْتَقِيلُ بِهِذَيْنِ بِخِلَافِ نَحْوِ الْكِسْوَةِ وَاخْتِيَرَ هَذَا فِي نَحْوِ فُرْشٍ وَلِحَافٍ وَظَاهِرٌ أَنَّهَا عَلَى الْأَوَّلِ تَمْلِكُهُ بِمَجْرُودِ الدَّفْعِ وَالْأَخِذِ مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ وَإِنْ كَانَ زَائِدًا عَلَى مَا يَجِبُ لَهَا لِكِنَّ الصُّفَّةَ دُونَ الْجِنْسِ فَيَقَعُ عَنِ الْوَاجِبِ بِمَجْرُودِ إِعْطَائِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ صَارِفٍ عَنْهُ وَقَبْضُهَا لِأَنَّ الصُّفَّةَ الزَّائِدَةَ وَقَعَتْ تَابِعَةً فَلَمْ تَحْتَجْ لِلْفَرْقِ بِخِلَافِ الْجِنْسِ فَلَا تَمْلِكُهُ إِلَّا بِلَفْظٍ لِأَنَّهُ قَدْ يُعَيِّرُهَا قَصْدًا لِتَجْعَلَهَا بِهِ ثُمَّ يَسْتَرْجِعُهَا مِنْهَا وَمَنْ ثُمَّ لَوْ قَصَدَ بِهِ الْهَدِيَّةَ مَلَكَتْهُ بِمَجْرُودِ الْقَبْضِ إِذْ لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا بَعْثٌ وَلَا إِكْرَامٌ وَتَعْيِيرُهُمْ بِهِمَا لِلْغَالِبِ وَحَيْثُذِ فِكْسَوْنُهَا الْوَاجِبَةُ لَهَا بَاقِيَةٌ فِي ذِمَّتِهِ وَفِي الْكَافِي لَوْ اشْتَرَى خُلُطًا

اغْتَسَلَ ثَوْبِي وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ أَجْرَةً بَلْ هُوَ أَوْلَى لِجَرَيَانِ الْعَادَةِ بِهِ وَمِثْلُ ذَلِكَ يُقَالُ فِي الْفُرْشِ الْمُتَعَلِّقِ بِهَا اه ع ش. فَوَدَّ: (وَلَا تَنْصَرِفُ إِلَيْهِ) أَيِ عَلَى هَذَا الثَّانِي اه ع ش. فَوَدَّ: (مَا مَرَّ أَنَّهَا لَا تَسْتَقِيلُ إِلَيْهِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَأَجَابَ الْأَوَّلَ بِأَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ تُدْفَعُ إِلَيْهَا وَالْمُسْكَنُ لَا يُدْفَعُ إِلَيْهَا وَإِنَّمَا يَسْكُنُهَا الزَّوْجُ مَعَ اه عِبَارَةُ الرَّشِيدِي بِمَعْنَى أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا قَدْ يَكُونُ مُشْتَرِكًا فِي الْإِنْفِاعِ بَيْنَهُمَا وَيَتَنَاهَا. فَوَدَّ: (وَاخْتِيَرَ هَذَا) أَيِ قَوْلُ الْإِمْتِنَاعِ. فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوَّلِ) أَيِ الْأَصَحِّ. فَوَدَّ: (بِمَجْرُودِ الدَّفْعِ وَالْأَخِذِ إِلَيْهِ) لَكِنْ مَعَ قَصْدِهِ بِذَلِكَ دَفْعُهُ عَمَّا وَجِبَ عَلَيْهِ نِهَايَةً وَأَسْنَى وَمُغْنِي قَالَ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ: (لَكِنْ مَعَ قَصْدِهِ بِذَلِكَ إِلَيْهِ) خَرَجَ بِذَلِكَ مَا لَوْ أُطْلِقَ فِي دَفْعِهِ اه عِبَارَةُ ع ش قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ إِذَا وَضَعَهَا بَيْنَ يَدَيْهَا بَلَا قَصْدٍ لَا يَتَعَدَّى بِهِ اه.

فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ إِلَيْهِ) أَيِ مَا دَامَ نَفْعُهُ كَكِسْوَةِ الْخ. فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ صَارِفٍ إِلَيْهِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَكْفِي عَدَمُ الصَّارِفِ وَلَا يُشْتَرَطُ قَصْدُ الْأَدَاءِ عَمَّا لَزِمَهُ سَمَ وَتَقَدَّمَ أَنَّ الشَّارِحَ يَعْتَبِرُ فِي كُلِّ دَيْنٍ قَصْدَ الْأَدَاءِ وَمَا لَزِمَهُ فَعَدَمُ تَعَرُّضِهِ هُنَا لِلْعِلْمِ بِهِ وَمِمَّا قَدَّمَهُ فَلَا مُخَالَفَةَ اه سَيِّدُ عُمَرُ أَيِ بَيْنَ الشَّارِحِ وَبَيْنَ الْأَسْنَى وَالنَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. فَوَدَّ: (فَلَمْ تَحْتَجْ) أَيِ الصُّفَّةَ الزَّائِدَةَ أَيِ تَمْلِكُهَا. فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الْجِنْسِ) أَيِ الزَّائِدِ عَلَى الْوَاجِبِ لَهَا. فَوَدَّ: (وَتَعْيِيرُهُمْ) أَيِ الْأَصْحَابِ بِهِمَا أَيِ الْبَعْثِ وَالْإِكْرَامِ فِي الْهَدِيَّةِ فَلَمَّا نَهَمُ قَالُوا فِي الْهَبَةِ وَإِنْ بَعَثَ إِكْرَامًا فَهَدِيَّةٌ اه كُرْدِي. فَوَدَّ: (وَحَيْثُذِ) أَيِ حِينَ وُجُودِ الصَّارِفِ كَقَصْدِ الْهَدِيَّةِ.

فَوَدَّ: (تَمْلِكُهُ بِمَجْرُودِ الدَّفْعِ) وَلَا يَتَقَيَّدُ أَيِ بِشَرْطِ قَصْدِ الدَّفْعِ عَمَّا لَزِمَهُ بَلْ يَكْفِي عَنِ الْقَصْدِ الْمَذْكُورِ الْوَضْعَ بَيْنَ يَدَيْهَا مَعَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْأَخِذِ وَلَوْ دَفَعَ لَهَا التَّقَفَّةَ أَوْ الْكِسْوَةَ بِقَصْدٍ مَا لَزِمَهُ لَكِنْ مَعَ زِيَادَةِ فَإِنْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ مِنْ جِنْسِ الْوَاجِبِ مَلَكَتِ الْجَمِيعَ وَكَانَ الدَّفْعُ بِقَصْدِ أَدَاءِ مَا لَزِمَهُ مُتَّصِمًا لِلتَّبَرُّعِ بِالزِّيَادَةِ وَإِنْ دَفَعَ بَلَا قَصْدٍ أَوْ زِيَادَةٍ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ لَمْ تَمْلِكْهُ وَلَهُ الرَّجُوعُ فِيمَا دَفَعَهُ وَحَقُّهَا بَاقِي فِي ذِمَّتِهِ م ر وَلَهَا الْإِنْفِاعُ مِمَّا دَفَعَهُ عَلَى وَجْهِ الْعَارِيَةِ م ر. فَوَدَّ: (بِمَجْرُودِ إِعْطَائِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَيْهِ) كَذَا م ر ش.

فَوَدَّ: (بِمَجْرُودِ إِعْطَائِهِ إِلَيْهِ) فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بِأَنَّهُ يُسَلِّمُهُ لَهَا بِقَصْدِ أَدَاءِ مَا لَزِمَهُ كَسَائِرِ الدَّيُونِ مِنْ غَيْرِ ائْتِقَارٍ إِلَى لَفْظٍ اه وَتَقَدَّمَ فِي الضَّمَانِ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي وَقُوعِ الْمَدْفُوعِ عَنِ الدَّيْنِ مِنْ قَصْدِ الْأَدَاءِ عَنْهُ وَلَوْ اخْتَلَفَتْ مَعَ الزَّوْجِ أَوْ وَارِثِهِ فِي أَنَّ مَا دَفَعَهُ لَهَا قَصْدَ بِهِ الْوَاجِبِ أَوْ لَا صُدِّقَ الزَّوْجُ وَوَارِثُهُ وَطَالَبَتْ بِحَقِّهَا الزَّوْجِ أَوْ التَّرَكَّةَ م ر. قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ قَصْدِ الْأَدَاءِ بِمَا لَزِمَهُ) وَذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ خِلَافَهُ.

وديباجا لزوجه وزينها به لا يصير ملكها لها بذلك ولو اختلفت هي والزوج في الإهداء والعارية صدق ومثله وإرثه كما يُعلم مما مرّ آخر العارية والقراض وفي الكافي أيضًا لو زوج بنته بجهاز لم تملكه إلا بإيجاب وقبول والقول قوله أنه لم يملكها ويؤخذ مما تقرر أن ما يُعطيه الزوج صلحة أو صباحية كما اعتيد ببعض البلاد لا تملكه إلا بلفظ أو قصد إهداء وإفتاء غير واحد بأنه لو أعطها مضرورًا للغرس ودفعًا لصباحية فنشزت استرد الجميع غير صحيح إذ التقييد بالشور لا يتأتى في الصباحية لما قررته فيها كالمصلحة لأنه إن تلفظ بالإهداء أو قصده ملكته من غير جهة الزوجية وإلا فهو ملكه وأما مضرور الغرس فليس بواجب فإذا صرفته ياذنه ضاع عليه وأما الدفع أي المهر فإن كان قبل دخول استرده وإلا فلا يُتقرر به فلا يُسترد بالشور. (وتعطى الكسوة أول شتاء) لتكون عن فصلها وفصل الربيع (و أول صيف)

قوله: (وديباجا) الواو بمعنى أو. قوله: (إلا بإيجاب إلخ) أو بقصد الهدية أخذًا مما مرّ ويأتي.  
قوله: (والقول قوله إلخ) أي فيما لو اختلفت البنت ونحو أبيها في الإهداء والعارية. قوله: (استرده) محل تأمل إن أريد استرداد جميعه اه سيّد عمر أقول ويدفع التأمل بما في ع ش من أن المهر مع وجوبه بالعقد لا يجب تسليمه حتى تطيق الوطء وتمكنه ومعنى وجوبه بالعقد حيثئذ أنه لو مات أحدهما قبل التمكن استقر المهر أو طلقها قبل الدخول استقر النصف اه.  
قوله (سن): (وتعطى الكسوة إلخ) هل هي كالنفقة فلا تُخاصم فيها قبل تمام الفضل كما لا تُخاصم في أثناء اليوم أو المُخاصمة من أول الفضل ويُجبر الزوج على الدفع من حيثئذ ويُترق بأن الضرر بتأخير الكسوة إلى آخر الفضل أشد من الضرر بتأخير النفقة إلى آخر اليوم فيه نظر والمتجّه الثاني ثم أوردت ذلك على م ر فوافق على ما استوجهته فليراجع سم على حج اه ع ش. قوله: (لتكون عن فصلها) إلى قوله فإن نشزت في النهاية.  
قوله (سن): (أول شتاء وصيف) قال الدميري والظاهر إن هذا التقدير في غالب البلاد التي تبقى فيها

قوله في (سن): (وتعطى الكسوة أول شتاء وصيف) هل هي كالنفقة فلا تُخاصم فيها قبل تمام الفضل كما لا تُخاصم في النفقة في أثناء اليوم أو المُخاصمة من أول الفضل ويُجبر الزوج على الدفع من حيثئذ ويُترق بأن الضرر بتأخير الكسوة إلى آخر الفضل أشد من الضرر بتأخير النفقة إلى آخر اليوم فيه نظر والمتجّه الثاني ثم أوردت ذلك على م ر فوافق على ما استوجهته فليراجع.

قوله في (سن): (وتعطى الكسوة إلخ) قال الدميري: والظاهر أن هذا التقدير في غالب البلاد التي تبقى فيها الكسوة هذه المدة فلو كانوا في بلاد لا تبقى فيها هذه المدة لفرط الحرارة أو لزداء ثيابها وقلة ماذيها أثبتت عاداتهم وكذلك إن كانوا يعتادون ما تبقى سنة مثلاً كالأنسية الوثيقة والجلود كاهل السواد بالسين المهملة فالأشبه اعتبار عاداتهم اه.

لِتَكُونَ عَنْهُ وَعَنِ الْخَرِيفِ هَذَا وَإِنْ وَافَقَ أَوَّلُ وَجُوبِهَا أَوَّلَ فَضْلِ الشَّتَاءِ وَلَا أُعْطِيَتْ وَقْتُ وَجُوبِهَا ثُمَّ جُدِّدَتْ بَعْدَ كُلِّ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ ذَلِكَ نَعَمْ، مَا يَبْقَى سَنَةً فَأَكْثَرَ كَفَرُشٍ وَبُسْطٍ وَجُبَّةٍ يُعْتَبَرُ فِي تَجْدِيدِهَا الْعَادَةُ الْغَالِيَةُ كَمَا مَرَّ (فَإِنْ تَلَفَتْ) الْكِسْوَةُ (فِيهِ) أَيِ أَثْنَاءِ الْفَضْلِ (بِلا تَقْصِيرٍ لَمْ تُبَدَّلْ إِنْ قُلْنَا تَمْلِكُ) كَنَفَقَةٍ تَلَفَتْ فِي يَدِهَا وَبِلا تَقْصِيرٍ أَيِ مِنْهَا لَيْسَ قَيْدًا لِمَا بَعْدَهُ بَلْ عَدَمُ

الْكِسْوَةُ هَذِهِ الْمُدَّةُ فَلَوْ كَانُوا فِي بِلَادٍ لَا تَبْقَى فِيهَا هَذِهِ الْمُدَّةُ لَفَرِطَ الْحَرَارَةُ أَوْ لِرَدَاءَةِ ثِيَابِهَا وَقَلَّةُ بَقَائِهَا اتَّبَعَتْ عَادَتَهُمْ وَكَذَا إِنْ كَانُوا يَتَعَادَوْنَ مَا يَبْقَى سَنَةً مَثَلًا كَالْأَنْكَسِيَةِ الْوَثِيقَةِ وَالْجُلُودِ كَاهِلِ السَّرَاةِ بِالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ فَلَا شُبْهَ اخْتِيَارَ عَادَتِهِمْ أَوْ سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَيُفْهَمُ مِنْ اخْتِيَارِ الْعَادَةِ أَنَّهُمْ لَوْ اخْتَادُوا التَّجْدِيدَ كُلِّ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مَثَلًا قَدْ قَعَّ لَهَا مِنْ ذَلِكَ مَا جَرَتْ بِهِ عَادَتُهُمْ فَلَمْ يَتَلَّ مِنْ تِلْكَ الْمُدَّةِ وَجُوبَ تَجْدِيدِهَا عَلَى الْعَادَةِ لِأَنَّهُمَا مَلَكَتْ مَا أَخَذَتْهُ عَنْ تِلْكَ الْمُدَّةِ دُونَ مَا بَعْدَهَا أَوْ ع. ش. قَوْلُهُ: (هَذَا وَإِنْ وَافَقَ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (فَإِنْ مَاتَتْ) فِي الْمُنْعِيِّ. قَوْلُهُ: (هَذَا إِنْ وَافَقَ الْإِلْخ) وَعَلَيْهِ فَلَا خُصُوصِيَّةَ لِأَوَّلِ الشَّتَاءِ وَلَا لِأَوَّلِ الصَّيْفِ بَلِ الْمَدَارُ حَيِّثُ عَلَى وَقْتِ الْوُجُوبِ أَوْ رَشِيدِيَّ عِبَارَةٌ ع. ش. وَقَوْلُهُ وَلَا أُعْطِيَتْ وَقْتُ وَجُوبِهَا الْإِلْخ هَذَا مُشْكِلٌ فَإِنَّ الْمُنَاسِبَ لِلشَّتَاءِ غَيْرَ الْمُنَاسِبِ لِلصَّيْفِ وَالْفَضْلُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ قَدْ يَكُونُ مُلَفَّقًا مِنْ شِتَاءِ وَصَيْفٍ هَذَا وَقَالَ سَمٍ عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضُ فَلَوْ عَقَّدَ عَلَيْهَا فِي أَثْنَاءِ أَحَدِهِمَا فَحُكْمُهُ يُعْلَمُ وَمِمَّا يَأْتِي فِي نَظِيرِهِ مِنَ التَّفَقُّهِ أَوَّلُ الْبَابِ الْآتِي انْتَهَتْ وَأَشَارَ بِمَا يَأْتِي إِلَى مَا قَدَّمَهُ الشَّارِحُ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ عَلَى مُوسِرٍ لِرِزْوَجَتِهِ الْإِلْخ عَنْ الْإِسْتَوِيِّ فِيمَا لَوْ حَصَلَ التَّمَكُّينُ عِنْدَ الْغُرُوبِ مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ الْقِسْطُ فَلْيَنْظُرْ مَا الْمُرَادُ بِالْقِسْطِ أَوْ قَوْلُ وَيُتَبَيَّنُ أَنْ يُعْتَبَرَ قِيمَةً مَا يَدْفَعُ إِلَيْهَا عَنْ جَمِيعِ الْفَضْلِ فَيَسْقُطُ عَلَيْهِ ثُمَّ يَنْظُرْ لِمَا مَضَى قَبْلَ التَّمَكُّينِ وَيَجِبُ قِسْطُ مَا بَقِيَ مِنَ الْقِيَمَةِ فَيَشْتَرِي لَهَا بِهِ مِنْ جِنْسِ الْكِسْوَةِ مَا يُسَاوِيهِ وَالْخَيْرَةُ لَهَا فِي تَعْيِينِهِ أَوْ ع. ش. أَيِ وَيُبْتَدَأُ بَعْدَ تِلْكَ الْبَقِيَّةِ فُضُولًا كَوَإِمْلٍ دَائِمًا قَلْبِيَّ. قَوْلُهُ: (كَفَرُشٍ) أَيِ وَالْآلِ أَوْ ع. ش. قَوْلُهُ: (يُعْتَبَرُ فِي تَجْدِيدِهَا الْإِلْخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ وَجُوبُ إِصْلَاحِهَا الْمُعْتَادِ كَالْمُسَمَّى بِالتَّجْدِيدِ م. ر. سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَمِثْلُ ذَلِكَ إِصْلَاحُ مَا أَعَدَّهُ لَهَا مِنَ الْآلَةِ كَتَبِيضِ الثُّحَاسِ أَوْ ع. ش. قَوْلُهُ: (الْعَادَةُ الْغَالِيَةُ) أَيِ فَإِنْ تَلَفَتْ قَبْلَ الْعَادَةِ الْغَالِيَةِ فِيهَا لَمْ يَجِبِ التَّجْدِيدُ أَوْ ع. ش. قَوْلُهُ: (وَبِلا تَقْصِيرٍ) مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ لَيْسَ قَيْدًا عِبَارَةُ الْمُنْعِيِّ.

(تَنْبِيْهُ): قَوْلُهُ بِلا تَقْصِيرٍ لَيْسَ بِشَرْطٍ لِعَدَمِ الْإِبْدَالِ فَإِنَّهُ مَعَ التَّقْصِيرِ أَوَّلَى وَلَكِنَّهُ شَرْطٌ لِمَفْهُومِ قَوْلِهِ إِنْ قُلْنَا تَمْلِكُ فَإِنَّهُ يُفْهَمُ الْإِبْدَالُ إِنْ قُلْنَا إِمْتَاعٌ كَمَا تَقَدَّمَ بِشَرْطِ عَدَمِ التَّقْصِيرِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ بِلا

قَوْلُهُ: (هَذَا إِنْ وَافَقَ أَوَّلُ وَجُوبِهَا أَوَّلَ فَضْلِ الشَّتَاءِ وَالْإِلْخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضُ تُعْطَاهَا أَوَّلُ كُلِّ مِنْهُمَا أَيِ الشَّتَاءِ وَالصَّيْفِ فَلَوْ عَقَّدَ عَلَيْهَا فِي أَثْنَاءِ أَحَدِهِمَا فَحُكْمُهُ يُعْلَمُ وَمِمَّا يَأْتِي فِي نَظِيرِهِ مِنَ التَّفَقُّهِ أَوَّلُ الْبَابِ الْآتِي أَوْ ع. ش. وَأَشَارَ بِمَا يَأْتِي إِلَى مَا قَدَّمَهُ الشَّارِحُ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ عَلَى مُوسِرٍ لِرِزْوَجَتِهِ كُلِّ يَوْمٍ عَنْ الْإِسْتَوِيِّ فِيمَا لَوْ حَصَلَ التَّمَكُّينُ عِنْدَ الْغُرُوبِ لَكِنْ حَاصِلُ الَّذِي تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَجِبُ الْقِسْطُ فَلْيَنْظُرْ مَا الْمُرَادُ بِالْقِسْطِ هُنَا. قَوْلُهُ: (يُعْتَبَرُ فِي تَجْدِيدِهَا الْعَادَةُ) وَيُؤْخَذُ مِنْ وَجُوبِ تَجْدِيدِهَا عَلَى الزَّوْجِ عَلَى الْعَادَةِ وَجُوبُ



الإبدال مع التقصير أولى بل لمقاييله وهو الإمتاع أما منه فهو قيد لما بعده ومن ثم صرح ابن الرُّفعة بأنها لو بُليت أثناء الفصل لِسَخَافَتِهَا أَبْدَلَهَا لِتَقْصِيرِهِ (فإن) نَشَرَتْ أَثْنَاءَ الْفَصْلِ سَقَطَتْ فإن عَادَتْ لِلطَّاعَةِ كَانَ أَوَّلَ فَصْلِ الْكِسْوَةِ ابْتِدَاءً عَوْدُهَا وَلَا حِسَابَ لِمَا قَبْلَ التُّشْوِزِ مِنْ ذَلِكَ الْفَصْلِ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ يَوْمِ التُّشْوِزِ وَإِنْ (مَاتَ) أَوْ مَاتَ (فِيهِ لَمْ تُرَدِّ) إِنْ قُلْنَا تَمْلِكُ وَأَفْهَمَ (تُرَدُّ) أَنَّهَا قَبْضُهَا فَإِنْ وَقَعَ مَوْتُ أَوْ فِرَاقٌ قَبْلَ قَبْضِهَا وَجَبَ لَهَا مِنْ قِيَمَةِ الْكِسْوَةِ مَا يُقَابِلُ زَمَنَ الْعِصْمَةِ عَلَى مَا بَحَثَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ وَنُقِلَ عَنِ الصَّيْمَرِيِّ لَكِنْ أَفْتَى الْمُصَنِّفُ بِوُجُوبِهَا كُلِّهَا وَإِنْ مَاتَ أَوَّلَ الْفَصْلِ وَسَبَقَهُ إِلَى نَحْوِهِ الرُّوْيَانِيُّ وَعَاتَمَدَهُ جَمْعُ مُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ الْأَذْرَعِيُّ وَابُلْقِينِيُّ وَأَطَالَ فِي الْإِنْتِصَارِ لَهُ قَالَ وَلَا يَهْوُلُ عَلَيْهِ بِأَنَّهَا كَيْفَ تَجِبُ كُلُّهَا بَعْدَ مُضِيِّ لَحْظَةٍ مِنَ الْفَصْلِ لِأَنَّ ذَلِكَ جُعِلَ وَقْتًا لِلِإِجَابِ فَلَمْ يَفْتَرِقْ الْحَالُ بَيْنَ قَلِيلِ الزَّمَانِ وَطَوِيلِهِ أَيْ وَمَنْ تَمَّ مَلَكْتُهَا بِالْقَبْضِ وَجَازَ لَهَا التَّصَرُّفُ فِيهَا بَلْ لَوْ أَعْطَاهَا كِسْوَةً أَوْ نَفَقَةً مُدَّةً مُسْتَقْبَلَةً جَازَ وَمَلَكَتْ بِالْقَبْضِ

تَقْصِيرٍ مِنَ الزَّوْجِ فَلَوْ دَفَعَ إِلَيْهَا كِسْوَةً سَخِيفَةً قَبْلَ بَيْتِ الْخِ اهـ. فَوُدَّ: (أَمَّا مِنْهُ) مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ أَيْ مِنْهَا اهـ سَمِ. فَوُدَّ: (أَبْدَلَهَا) هَلَا وَجَبَ التَّمَاوُثُ فَقَطَّ اهـ سَمِ. فَوُدَّ: (سَقَطَتْ كِسْوَتُهَا) قَضِيَّتْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ دَفَعَهَا لَهَا قَبْلَ التُّشْوِزِ اسْتَرَدَّهَا لِسُقُوطِهَا عَنْهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ اهـ ع ش. فَوُدَّ: (كَانَ أَوَّلَ فَصْلِ الْكِسْوَةِ الْخِ) فِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهُ سُقُوطُ جَمِيعِ الْفَصْلِ وَإِنْ عَادَتْ إِلَى الطَّاعَةِ كَمَا فِي نَظِيرِهِ مِنَ الْيَوْمِ إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ نَقْلٌ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ رَأَيْتُ شَرْحَ م ر عَبَّرَ بِقَوْلِهِ فَإِنْ عَادَتْ لِلطَّاعَةِ أَتَتْهُ عَوْدُهَا مِنْ أَوَّلِ الْفَصْلِ الْمُسْتَقْبَلِ وَلَا يُحْسَبُ مَا بَقِيَ مِنْ ذَلِكَ الْفَصْلِ اهـ سَمِ. فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ يَوْمِ التُّشْوِزِ) فِيهِ أَنَّ الْمُتَبَادَرَ عَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَى الْفَصْلِ فَيَفِيدُ التَّغْلِيلَ حَيْثُ لَمْ يَحْسُبْ أَيْ مَا بَقِيَ فَيُخَالَفُ مَا قَبْلَهُ اهـ سَمِ أَيْ مِنْ حُسْبَانِ الْفَصْلِ بِأَوَّلِ عَوْدِهَا وَعَدَمَ تَأْثِيرِ التُّشْوِزِ إِلَّا فِيمَا مَضَى اهـ رَشِيدِي. فَوُدَّ: (وَإِنْ مَاتَ) أَيْ أَوْ أَبَانَهَا بِطَّلَاقٍ أَوْ غَيْرِهِ اهـ مُعْنِي. فَوُدَّ: (أَوْ مَاتَ) إِلَى الْفَرْعِ فِي التَّهْيِةِ. فَوُدَّ: (وَإِنْ قُلْنَا تَمْلِكُ) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش.

فَوُدَّ: (أَوْ فِرَاقٌ) أَيْ بِطَّلَاقٍ أَوْ غَيْرِهِ. فَوُدَّ: (لَكِنْ أَفْتَى الْمُصَنِّفُ بِوُجُوبِهَا الْخِ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَآيَةً وَمُعْنِي. فَوُدَّ: (وَلَا يَهْوُلُ عَلَيْهِ الْخِ) التَّهْوِيلُ التَّفْرِيعُ وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا أَنَّهُ لَا يَبَالِغُ فِي التَّشْنِيعِ بِالِاغْتِرَاضِ عَلَيْهِ اهـ ع ش. فَوُدَّ: (لِأَنَّ ذَلِكَ الْخِ) تَغْلِيلٌ لِعَدَمِ التَّهْوِيلِ. فَوُدَّ: (بَلْ لَوْ أَعْطَاهَا الْخِ) عِبَارَةٌ الْمُعْنِي وَلَوْ

إِصْلَاحُهَا الْمُعْتَادِ كَالْمُسَمَّى بِالتَّجِيدِ م ر. فَوُدَّ: (أَمَّا مِنْهُ) هُوَ مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ قَبْلَ أَيْ مِنْهَا. فَوُدَّ: (أَبْدَلَهَا) هَلَا وَجَبَ التَّمَاوُثُ فَقَطَّ. فَوُدَّ: (كَانَ أَوَّلَ فَصْلِ الْكِسْوَةِ الْخِ) هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يُحْسَبُ لَهَا بَعْدَ عَوْدِهَا إِلَى الطَّاعَةِ مَا بَقِيَ مِنَ الْفَصْلِ الَّذِي نَشَرَتْ فِي أَثْنَائِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ عَلَى أَنَّ الْهَاءَ فِي لَاتِهِ بِمَنْزِلَةِ الْخِ إِنْ عَادَتْ لِلْفَصْلِ دَلَّ عَلَى عَدَمِ حُسْبَانِ مَا بَقِيَ فَيُخَالَفُ مَا بَقِيَ وَبِالْجُمْلَةِ فَالْوَجْهُ سُقُوطُ جَمِيعِ الْفَصْلِ وَإِنْ عَادَتْ إِلَى الطَّاعَةِ كَمَا فِي نَظِيرِهِ مِنَ الْيَوْمِ إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ نَقْلٌ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ رَأَيْتُ م ر عَبَّرَ بِقَوْلِهِ فَإِنْ عَادَتْ لِلطَّاعَةِ أَتَتْهُ عَوْدُهَا مِنْ أَوَّلِ الْفَصْلِ الْمُسْتَقْبَلِ وَلَا يُحْسَبُ مَا بَقِيَ مِنْ ذَلِكَ الْفَصْلِ اهـ. فَوُدَّ: (لَكِنْ أَفْتَى الْمُصَنِّفُ الْخِ) اعْتَمَدَهُ م ر.

لِتَعْجِيلِ الزَّكَاةِ وَيَسْتَرُدُّ أَنْ حَصَلَ مَانِعٌ فِي الْقِيَاسِ عَلَى تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ نَظَرٌ لِأَنَّ لَهُ سَبَبَيْنِ دَخَلَ وَقْتُ أَحَدِهِمَا وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجْزُ لِسَبَبَيْنِ وَلَيْسَ هُنَا إِلَّا سَبَبٌ وَاحِدٌ هُوَ أَوَّلُ الْيَوْمِ أَوْ الْفَصْلِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ التَّكَاحُ هُوَ السَّبَبُ الْأَوَّلُ فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ التَّعْجِيلُ مُطْلَقًا (وَلَوْ لَمْ يُكْحَسِ) هَا أَوْ يُنْفِقُهَا (مُدَّةً) هِيَ مَمَكْنَةٌ فِيهَا (ف) الْكِسْوَةُ وَالتَّقَفُّ لِكُلِّ مَضَى مِنْ تِلْكَ الْمُدَّةِ (ذَيْنِ) لَهَا عَلَيْهِ إِنْ قُلْنَا تَمْلِكُ لِأَنَّهَا اسْتَحَقَّتْ ذَلِكَ فِي ذِمَّتِهِ.

(فِرْعُ): أَدْعَتْ نَفَقَةً أَوْ كِسْوَةً مَاضِيَةً كَفَى فِي الْجَوَابِ لَا تَسْتَحِقُّ عَلَى شَيْءٍ وَكَذَا نَفَقَةُ الْيَوْمِ إِلَّا إِنْ عَرَفَ التَّمَكِّينَ عَلَى مَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْأَوْجَهُ أَنَّهُ يَكْفِي وَإِنْ عَرَفَ ذَلِكَ لِأَنَّ نُشُورَ لَحْظَةٍ يُسْقِطُ نَفَقَةَ جَمِيعِهِ كَمَا يَأْتِي وَتُصَدَّقُ بِبَيِّنَتِهَا فِي عَدَمِ النُّشُورِ وَعَدَمِ قَبْضِ التَّقَفِّ.

### فصل في موجب المؤن ومسقطاتها

(الجديد أنها) أي: المؤن السابقة من نحو نفقة وكسوة (تجب) يومًا بيوم أو فصلًا بفصل، أو كل وقت اغتيد فيه التجديد، أو دائمًا بالنسبة للمسكين والخدام على ما مر (بالتمكن) التام

أعطاهما كسوة سنة أو نفقة يومين مثلاً فماتت في أثناء الفصل الأول منها أو اليوم الأول من اليومين استرد كسوة الفصل الثاني ونفقة اليوم الثاني كالزكاة المعجلة اهـ. قوله: (لأن له) أي لوجوب الزكاة. قوله: (سببين) أحدهما النصاب والآخر الحول اهـ كزدي. قوله: (مطلقاً) أي يومين أو فصلين فأكثر اهـ كزدي.

قوله (سنين) (ذنين) أما الإخدام في حالة وجوبه لو مضت مدة ولم يأت لها فيه بمن يقوم به فلا مطالبة لها به كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى شرح م ر اهـ سم قال ع ش ومثل الإخدام الإسكان اهـ. قوله: (كفى في الجواب إلخ) قضيته أن القول قوله يمينه على عدم الاستحقاق فلو أجاب بأنفق أو نشزت فالقول قولها يمينها كما سياتي قريباً في الشرح اهـ سم.

### (فصل) في موجب المؤن ومسقطاتها

قوله: (في موجب المؤن) إلى قوله: (ولها مطالبة) في النهاية إلا قوله: (قال) إلى (ويثبت). قوله: (ومسقطاتها) أي وما يتبع ذلك كالرجوع بما أنفق بظن الحمل اهـ ع ش. قوله: (على ما مر) أي من التفصيل.

قوله: (إلا أن يقال التكاح إلخ) اعتمد م ر.

قوله في (سنين) (ذنين) أما الإخدام في حالة وجوبه لو مضت مدة ولم يأت لها فيه بمن يقوم به فلا مطالبة لها به كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي م ر ش. قوله: (كفى في الجواب إلخ) قضيته كفاية ذلك أن القول قوله يمينه على عدم الاستحقاق فلو أجاب بامتنع أو نشزت فالقول قولها يمينها كما سياتي قريباً في الشرح.

### (فصل) في موجب المؤن، ومسقطاتها

ومنه أن تقول مُكَلَّفَةٌ، أو سَكْرَانَةٌ، أو ولي غيرهما متى دَفَعْتَ المهر الحال سلَّمْتَ قال بعضهم: بشرط مُلازمتها لِمسكنه وفيه نظر؛ لأنَّ حَيْثُهَا لِنَفْسِهَا الْجَائِزُ لَهَا يَشْمَلُ امْتِنَاعَهَا مِنْ مَسْكِنِهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ الْمُقْصَرُّ، وذلك؛ لِأَنَّهُا فِي مُقَابَلَتِهِ، وَيَتَبَيَّنُ بِإِقْرَارِهِ وَبِشَهَادَةِ الْبَيِّنَةِ بِهِ، أَوْ بَاتِّهَا فِي غَيْبَتِهِ بِإِذْلَةِ لِلطَّاعَةِ مُلَازِمَةُ لِلْمَسْكَنِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ وَلَهَا مُطَالَبَتُهُ بِهَا إِنْ أَرَادَ سَفَرًا طَوِيلًا كَمَا قَالَ الدَّارِمِيُّ وَالْبَغَوِيُّ: وَلَا غَرَابَةَ فِيهِ خِلَافًا لِأَيِّ زُرْعَةٍ فَيَلْزَمُ الْقَاضِي إِجَابَتُهَا لِذَلِكَ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَنْ لَهُ ذَيْقٌ مُؤَجَّلٌ فَإِنَّهُ لَا مَنَعَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ يَجِلُّ عَقِبَ الْخُرُوجِ بِأَنَّ الدَّائِرَ لَيْسَ فِي حَبْسِ الْمَدِينِ، وَهُوَ الْمُقْصَرُّ بِرِضَاهُ بِذِمَّتِهِ، وَلَا كَذَلِكَ الزَّوْجَةُ فِيهِمَا إِذْ لَا تَقْصِيرُ مِنْهَا، وَهِيَ فِي حَبْسِهِ فَلَوْ مَكَّنَّاهُ مِنَ السَّفَرِ الطَّوِيلِ بِلَا نَفَقَةٍ وَلَا مُنْفَقٍ لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى إِضْرَارِهَا بِمَا لَا يُطَاقُ الصَّبْرُ عَلَيْهِ لَا سِوَا الْفَقِيرَةِ الَّتِي لَا تَجِدُ مُنْفَقًا فَاقْتَضَتْ الصَّرُورَةُ الْإِزَامَةَ بِتَقَاءِ كِفَايَتِهَا عِنْدَ مَنْ يَتَّقُ بِهِ الْفَيْتَقَ عَلَيْهَا يَوْمًا فَيَوْمًا وَكِبْقَاءِ مَالٍ لِذَلِكَ ذَيْتُهُ عَلَى مُوسِرٍ مُقَرَّرٍ بِإِذِلِ .....

فَوَدَّ: (وَمِنْهُ) أَيِ التَّمْكِينِ اهـ ع ش. فَوَدَّ: (أَنْ تَقُولَ الْخ) فَإِنَّ لَهَا التَّفَقُّعَ مِنْ حَيْثُ ذِيهِ اهـ مُغْنِي.

فَوَدَّ: (مُكَلَّفَةٌ) أَيِ: وَلَوْ سَفِيهَةٌ اهـ ع ش. فَوَدَّ: (أَوْ سَكْرَانَةٌ) أَيِ: مُتَعَدِّةٌ اهـ س م. فَوَدَّ: (أَوْ وَلِيٌّ غَيْرِهِمَا الْخ) قَضَيْتُهُ أَنْ غَيْرَ الْمَحْجُورَةِ لَا يُعْتَدُّ بَعْرَضٍ وَلِهَا وَإِنْ زَوَّجَتْ بِالْإِجْبَارِ فَلَا يَجِبُ بَعْرَضُهُ نَفَقَةً وَلَا غَيْرَهَا، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادِ الْكِفَاءِ بِمَا عَلَيْهِ عُرْفُ النَّاسِ مِنْ أَنَّ الْمَرْأَةَ سَيِّمًا الْبُكَرُ إِنَّمَا يَتَكَلَّمُ فِي شَأْنِ جَوَازِهَا أَوْ لِيَاؤِهَا اهـ ع ش. فَوَدَّ: (مَتَى دَفَعْتَ الْمَهْرَ الْحَالِ) خَرَجَ بِهِ مَا اعْتَدَّ دَفْعُهُ مِنَ الزَّوْجِ لِإِضْلَاحِ شَأْنِ الْمَرْأَةِ كَحَمَامٍ وَتَنْجِيدٍ وَنَقْشٍ فَلَا يَكُونُ عَدَمُ تَسْلِيمِ الزَّوْجِ ذَلِكَ عُذْرًا لِلْمَرْأَةِ بَلْ امْتِنَاعُهَا لِأَجْلِهِ مَانِعٌ مِنَ التَّمْكِينِ فَلَا تَسْتَحِقُّ نَفَقَةً وَلَا غَيْرَهَا وَمَا اعْتَدَّ دَفْعُهُ أَيْضًا لِأَهْلِ الزَّوْجَةِ فَلَا يَكُونُ الْإِمْتِنَاعُ لِأَجْلِهِ عُذْرًا فِي التَّمْكِينِ اهـ ع ش. فَوَدَّ: (بِشَرْطِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِمَا يُفْهَمُهُ قَوْلُهُ: وَمِنْهُ أَنْ تَقُولَ: الْخ أَيِ: فَتَجِبُ لَهَا التَّفَقُّعُ بِمَجَرَّدِ ذَلِكَ الْقَوْلِ بِشَرْطِ الْخ. فَوَدَّ: (الْجَائِزُ لَهَا) أَيِ: لِيَسَلِّمَ الْمَهْرَ اهـ كُرْدِي.

فَوَدَّ: (لِأَنَّهُا) أَيِ الْمَوْنَ فِي مُقَابَلَتِهِ أَيِ: التَّمْكِينِ. فَوَدَّ: (وَبِشَهَادَةِ الْبَيِّنَةِ بِهِ) أَيِ: بِالتَّمْكِينِ، وَالبَاءُ مُتَعَلِّقٌ بِكُلِّ مِنَ الشَّهَادَةِ، وَالْإِقْرَارِ عَلَى سَبِيلِ التَّنَازُعِ. فَوَدَّ: (أَوْ بَاتِّهَا فِي غَيْبَتِهِ الْخ) أَيِ: وَالصُّورَةُ أَنَّهُ تَقَدَّمَ مِنْهَا نُشُورٌ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي رَشِيدِي وَع ش. فَوَدَّ: (وَنَحْوُ ذَلِكَ) أَيِ: كَمَا سَالِ الْقَاضِي لَهُ فِي غَيْبَتِهِ عَلَى مَا يَأْتِي اهـ ع ش. فَوَدَّ: (وَلَهَا مُطَالَبَتُهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَكِبْقَاءِ مَالٍ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْمُقْصَرُّ بِرِضَاهُ فِي ذِمَّتِهِ) وَقَوْلُهُ: (لَا تَقْصِيرُ مِنْهَا). فَوَدَّ: (بِهَا) أَيِ: الْمَوْنَةُ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي بِتَفَقُّعِ مُدَّةِ ذَهَابِهِ وَرُجُوعِهِ اهـ. فَوَدَّ: (بِقَبْأِ كِفَايَتِهَا الْخ) الْأَوَّلَى بِإِقْبَاءِ الْخ. فَوَدَّ: (عِنْدَ مَنْ يَتَّقُ الْخ) وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكْتَفِيَ بِمُلْتَزِمٍ مُوسِرٍ يَوْثُقُ بِهِ بِتَفَقُّعِهَا التِّزَامًا مَضْحُوبًا بِحُكْمِ حَاكِمٍ يَرَى اللَّزُومَ بِالْإِلتِزَامِ كَالْمَالِكِيِّ اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. فَوَدَّ: (وَكِبْقَاءِ مَالٍ الْخ) خَيْرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ: ذَيْتُهُ. فَوَدَّ: (ذَيْتُهُ عَلَى مُوسِرٍ مُقَرَّرٍ الْخ) قِيَاسُ النِّظَائِرِ أَنْ يُقَالَ: أَوْ مُنْكَرٍ، وَتَمَّ بَيِّنَةٌ، أَوْ عَلِمُ قَاضٍ يَقْضِي بِعِلْمِهِ اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. فَوَدَّ: (بِإِذِلِ) لَعَلَّهُ

فَوَدَّ: (أَوْ سَكْرَانَةٌ) أَيِ: مُتَعَدِّةٌ. فَوَدَّ: (لِأَنَّهُا فِي مُقَابَلَتِهِ) أَيِ: التَّمْكِينِ.

وَجِهَةٌ ظَاهِرَةٌ أَطْرَدَتْ الْعَادَةَ بِاسْتِمْرَارِهَا فِيمَا يَظْهَرُ فِي الْكُلِّ، وَمِثْلُهَا بَعْضُهُ الَّذِي يَلْزُمُهُ إِنْفَاقُهُ فَيَلْزُمُهُ أَنْ يَتْرَكَ لَهُ مَا ذُكِرَ، أَوْ قَطْعُ السَّبَبِ بِفِرَاقِهَا، وَخَرَجَ بِالتَّامِّ مَا لَوْ مَكَّنْتَهُ لَيْلًا فَقَطْ مِثْلًا، أَوْ فِي دَارٍ مَخْصُوصَةٍ مِثْلًا فَلَا نَفَقَةَ لَهَا وَبَحَثَ الْإِسْتَوِيُّ أَنَّهُ لَوْ حَصَلَ التَّمَكِينُ وَقَتِ الْغُرُوبِ فَالْقِيَاسُ وَجُوبُهَا بِالْغُرُوبِ قَالَ شَيْخُنَا عَقِبَهُ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُ وَجُوبُهَا بِالْقِسْطِ فَلَوْ حَصَلَ ذَلِكَ وَقَتِ الظُّهْرِ فَيَنْبَغِي وَجُوبُهَا كَذَلِكَ مِنْ حِينَتِهِ انْتَهَى. وَرَجَحَ الْبُلْقِينِيُّ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْقِسْطُ مُطْلَقًا وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي الْمُرَادِ بِالْقِسْطِ هَلْ هُوَ بِاعْتِبَارِ تَوَازُعِهَا عَلَى الزَّمَنِ كُلُّهُ أَعْنِي مِنَ الْفَجْرِ إِلَى الْفَجْرِ فَتُخَسَّبُ حِصَّةُ مَا مَكَّنْتَهُ مِنْ ذَلِكَ، وَتُعْطَاهَا، أَوْ عَلَى الْيَوْمِ فَقَطْ، أَوْ عَلَى وَقْتِي الْغَدَاءِ وَالْعِشَاءِ كُلِّ مُحْتَمَلٍ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ بَلْ قَوْلُ الْإِسْتَوِيِّ فَالْقِيَاسُ وَجُوبُهَا بِالْغُرُوبِ صَرِيحٌ فِيهِ إِذِ الظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُ وَجُوبُهَا بِهِ بِالْقِسْطِ لَا مُطْلَقًا كَمَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ، فَإِنْ قُلْتُ: يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُهُمْ تَسْقِطُ نَفَقَةُ الْيَوْمِ بِلَيْتِهِ بِشُورٍ لِحَظَةٍ، وَلَا تُوزَّعُ عَلَى زَمَانِي الطَّاعَةِ وَالشُّورِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْجَزُ وَمَنْ تَمَّ سُلِّمَتْ دَفْعَةً، وَلَمْ تُفَرَّقْ غَدَوَةٌ وَعَشِيَّةٌ قُلْتُ: يُفَرَّقُ بِأَنَّهُ تَخَلَّلَ هُنَا مُسْقِطٌ فَلَمْ يُمَكِّنِ التَّوَزُّعُ مَعَهُ لِتَعْدِيهَا بِهِ غَالِبًا بِخِلَافِهِ تَمَّ فَإِنَّهُ لَا مُسْقِطَ فَوَجِبَ تَوَازُعُهَا عَلَى زَمَنِ التَّمَكِينِ وَعَدَمِهِ إِذْ لَا تَعْدِي هُنَا أَصْلًا فَإِنْ قُلْتُ قِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهَا لَوْ مَتَّعْتَهُ مِنَ التَّمَكِينِ بِلا عُدْرِ، تَمَّ سُلِّمَتْ أَمَّا الْيَوْمِ مِثْلًا لَمْ تُوزَّعْ قُلْتُ الْقِيَاسُ ذَلِكَ، وَسَيَأْتِي عَنِ الْأَذْرَعِيِّ مَا يُؤَيِّدُهُ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ:

لِلْإِحْتِرَازِ عَنْ نَحْوِ غَائِبٍ لَا يَقْدِرُ الْقَاضِي عَلَى قَسْرِهِ اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. قَوْلُهُ: (وَجِهَةٌ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: دَيْنُهُ. قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهَا) أَيِ: الزَّوْجَةِ. قَوْلُهُ: (بَعْضُهُ) أَيِ: بَعْضُ مَرِيدِ السَّفَرِ مِنْ أَصْلِهِ وَفَرَعِهِ. قَوْلُهُ: (أَوْ قَطْعُ السَّبَبِ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى بَقَاءِ كِفَايَتِهَا. قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (لَيْلًا فَقَطْ مِثْلًا، أَوْ فِي دَارٍ مَخْصُوصَةٍ الْخ) أَيِ: وَالصُّورَةُ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَمْتِعْ بِهَا فِيهِمَا كَمَا صَوَّرَهُ الشَّيْخُ ع ش أَخَذَا وَمَا يَأْتِي فِي شَرْحِ وَلِحَاجَتِهَا تَسْقِطُ فِي الظُّهْرِ اهـ. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْإِسْتَوِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَرَجَحَ الْبُلْقِينِيُّ) فِي الْمَغْنِيِّ. قَوْلُهُ: (قَالَ شَيْخُنَا: الْخ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ، وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا: أَنَّ الْمُرَادَ وَجُوبُهَا الْخ. قَوْلُهُ: (وَرَجَحَ الْبُلْقِينِيُّ الْخ) مَرَّ أَوَائِلَ الْبَابِ أَنَّهُ ضَعِيفٌ اهـ. كُرْدِي. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ: سِوَاهُ كَانَ التَّمَكِينُ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ فَقَطْ، أَوْ دَارٍ مَخْصُوصَةٍ مِثْلًا. قَوْلُهُ: (أَوْ عَلَى الْيَوْمِ فَقَطْ) الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الْإِحْتِمَالَ لَا يَتَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتَوِيِّ اهـ. سَم. قَوْلُهُ: (يُنَافِي ذَلِكَ) أَيِ وَجُوبِ الْقِسْطِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتَوِيِّ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا) أَيِ التَّفَقُّةُ. قَوْلُهُ: (غَالِبًا) أَيِ: وَلَا نَظَرَ إِلَى شُورِهَا بِنَحْوِ الْجُنُونِ اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ، ثُمَّ) أَيِ: فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتَوِيِّ. قَوْلُهُ: (إِذَا لَا تَعْدِي الْخ) أَيِ: فَصُورَةُ مَسْأَلَةِ الْإِسْتَوِيِّ فِي ابْتِدَاءِ التَّمَكِينِ اهـ. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (لَمْ تُوزَّعْ)، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ وَمَسْأَلَةِ الْإِسْتَوِيِّ أَنَّهُ تَمَّ لَمْ يَسْبِقْ مِنْهَا شُورٌ وَلَا مَا يُشْبِهُهُ وَامْتِنَاعُهَا. هُنَا مِنَ التَّمَكِينِ بِلا عُدْرِ فِي مَعْنَى الشُّورِ الْمُسْقِطِ لِتَفَقُّةِ الْيَوْمِ، وَاللَّيْلَةِ اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (الْقِيَاسُ ذَلِكَ) مُعْتَمَدٌ اهـ. ع ش.

قَوْلُهُ: (أَوْ عَلَى الْيَوْمِ فَقَطْ) الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الْإِحْتِمَالَ لَا يَتَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتَوِيِّ.

ومقتضى كلام الزافعي في الفسخ بالإعسار أن ليلة اليوم في التفقات هي التي بعده، وسببه أن غشاء الناس قد يكون بعد الغروب، وقد يكون قبله فلتكن ليالي التفقة تابعة لأيامها (لا العقد) بخلاف المهر؛ لأن جملتها في مدة العقد مجهولة، والعقد لا يوجب مالا مجهولا ولأنها تخالف المهر، والعقد لا يوجب عوضين مختلفين (فإن اختلفا فيه) أي: التمكين بأن ادعته فأنكره (صدق) بيمينه؛ لأن الأصل عدمه ومن ثم لو اتفقا عليه، وادعى سقوطه بنشوزها فأنكرت صدقت؛ لأن الأصل حينئذ بقاءه (فإن لم تفرض عليه) من جهة نفسها، أو وليها (مدة) فلا نفقة لها (فيها) أي: تلك المدة، وإن لم يطالبها لعدم التمكين، وقضيته أنه لا فرق بين علمها بالتكاح، وعدمه فلو عقد وليها إيجابا وهي رشيدة ولم تعلم فتزكك العرض مدة، ثم علمت لم تجب لها مؤنة تلك المدة وفيه نظر؛ لأنها الآن معذورة بعدم العلم، وهو مقصّر بعدم الطلب، وقد يجاب بأن المؤن إنما هي في مقابلة التمكين فمتى وجد وجد، ومتى انتفى انتفى، ولا نظر لذلك التقصير ألا ترى أنه لو طلقها بائنا، ولم تعلم إلا بعد مدة لم تلزمه مؤنة تلك المدة، وإن قصر بعدم إعلامها، وقد سئل عن طلق ناشرة، ثم راجعها ولم يعلمها بالرجعة فهل يلزمه مؤنتها قبل العلم، وقياس ما تقرر عدم اللزوم سواء أ قلنا الرجعة ابتداء أم استدامة؛ لأنها إن كانت ابتداء فقد علم أنه لا بد من التمكين؛ لأن الجهل بالتكاح غير عذر، أو استدامة فواضح؛ لأنها بالرجعة عادت للتكاح الذي كانت لا تستحق فيه مؤنة فيستصحب عليها حكمه فإن قلت: يأتي قريبا أن كون الامتناع منه يجعله كالمستسلم لها وهذا ينافي ما تقرر قلت: لا ينافيه؛ لأنها ثم عرضت نفسها عليه فامتنع فعُدت ممكنة، ولا كذلك هنا فإنه لا عرض منها أصلا فلا تمكين (وإن عرضت) كذلك عليه إن كان مكلفا وإلا فعلى وليه بأن

□ قوله: (هي التي بعده) مُعْتَمَدٌ اهـ. ع ش. □ قوله: (وقد يكون قبله) استطرادي. □ قوله: (لأن جملتها) أي: المؤن. □ قوله: (أي: التمكين) إلى قوله: (وقضيته) في المغني إلا قوله: (أو وليها) وإلى قوله: (وفيه نظر) في النهاية إلا قوله: (أو وليها). □ قوله: (عليه) أي: التمكين. □ قوله: (سقوطه) أي: الواجب اهـ. ع ش.

□ قول (سني): (فإن لم تفرض) ببناء المفعول اهـ. ع ش. □ قوله: (وإن لم يطالبها) أي: بالتمكين. □ قوله: (ولم يعلمها) من الإغلام. □ قوله: (وقياس ما تقرر) أي: من الجواب المذكور. □ قوله: (أو استدامة) عطف على ابتداء. □ قوله: (قريبا) أي: في شرح فرضها القاضي. □ قوله: (كذلك عليه) إلى قول المتن: (وتسقط) في النهاية إلا قوله: (ومر) إلى (وأخذ)، وقوله: (مر) إلى المتن. □ قوله: (كذلك) أي: من جهة نفسها، أو وليها. □ قوله: (عليه) أي: مع حضوره في بلدها اهـ.

□ قوله: (لم تجب لها مؤنة تلك المدة) اعتمدته م ر.

أرسلت له غير المحجورة أو ولي المحجورة أنني ممكنة، أو ممكّن (وجبت الثقة، والكسوة ونحوهما (من بلوغ الخبر) له؛ لأنه المقتصر حينئذ (فإن غاب) الزوج عن بلدها ابتداءً، أو بعد تمكينها، ثم تُشوزها كما يأتي، ثم أرادت عرض نفسها لتجب مؤنتها رفعت الأمر للحاكم، وأظهرت له التسليم وحينئذ (كتب الحاكم) وجوبًا كما هو ظاهر (لحاكم بلده) إن عرف

مُغني. قوله: (أو ولي المحجورة) أي بصيًا، أو جنون إذ تمكين السفينة معتبرٌ رشيديٌّ وع ش.

قوله: (أني ممكنة، أو ممكّن) الأول راجع لغير المحجورة، والثاني لولي المحجورة اه. سم.

قوله: (أني ممكنة) عبارة المغني آني مسلمة نفسي إليك فاختر أنا أتيك حيث شئت، أو أتت تأتي إلي

اه. قوله: (أو ممكّن) أي: لك منها اه. ع ش.

قوله (سن): (وجبت إلخ) أي: إن كان المخبر ثقةً، أو صدقه الزوج ويصدق في عدم تصديقه للمخبر بزماوي اه. بجبرمي.

قوله (سن): (من بلوغ الخبر) ظاهره وإن لم يمتض زمن يملكه الوصول إليها وسيأتي في الغائب اعتبار وصوله إليها إن لم يمتنع من المجيء بعد إعلامه ومضي زمن وصوله إن امتنع منه وقياسه اعتبار مضي زمن إمكان الوصول هنا أيضًا سم على حجة اه. ع ش. قوله: (لأنه المقتصر) إلى قوله: (فإن لم يكن) في المغني إلا قوله: (وجوبًا كما هو ظاهر)، وقوله: (الواجبة) إلى (في ماله) وقوله: (وجزم) إلى (وأخذ).

قوله (سن): (فإن غاب إلخ) تقدّم في أوائل باب الصداق بيان من يلزم عليه مؤنة الطريق فيما إذا غاب أحد الزوجين عن محل العقد راجعه. قوله: (ابتداءً) أي: قبل عرضها عليه وأما إذا غاب بعد عرضها عليه وامتناعه من تسليمها فإن الثقة تنقّض عليه ولا تسقط بعينيه اه. مغني.

قوله (سن): (كتب الحاكم إلخ) قد يقال: ما الحكم لو لم يكن بالبلد حاكم؟ فليراجع اه. سيد عمر أقول: سيأتي حكمه قبيل قول المتن وطريقها أن يكتب الحاكم. قوله: (إن عرف) سيد ذكر مختزّه.

قوله: (ممكنة أو ممكّن) الأول راجع لغير المحجورة، والثاني لولي المحجورة.

قوله في (سن): (من بلوغ الخبر) ظاهره، وإن لم يمتض زمن إمكان وصوله إليها، وسيأتي في الغائب اعتبار وصوله أن يمتنع من المجيء بعد إعلامه هنا أيضًا. قوله: (فإن غاب الزوج عن بلدها ابتداءً) لو قصد الإقامة في بلد الغيبة، وطلب حملها إليه فهل مؤنة الحمل عليها لتوقف التمكين عليها، أو لا ويكون المعتبر من التمكين بلد العقد؟ فيه نظر.

قوله في (سن): (فإن غاب كتب حاكم إلخ) في الرّوض وشرحه في باب الصداق وتقدّم نقله، وإن تزوّج رجل امرأة بتعزّ وهي بريد سلّمت نفسها بتعزّ اختيارًا بمحل العقد فإن طلبها إلى عدن فتفتتها من زبيد إلى تعزّ عليها، ثم من تعزّ إلى عدن عليه، وهل يلزمه مؤنة الطريق من زبيد إلى تعزّ أم لا؟ قال الحناطي في فتاويه: نعم، وحكى الرواني في وجهين أحدهما نعم؛ لأنها خرجت بأمره، والثاني لا؛

(لِيُعْلِمَهُ) بِالْحَالِ (فَيَجِيءُ) لَهَا (أَوْ يُوَكَّلُ) مَنْ يَتَسَلَّمُهَا لَهُ أَوْ يَحْمِلُهَا إِلَيْهِ، وَتَجِبُ مُؤَنُّهَا مِنْ وَصُولِ نَفْسِهِ، أَوْ وَكِيلِهِ (فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ) ذَلِكَ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ (وَمَضَى) بَعْدَ أَنْ بَلَغَهُ ذَلِكَ (زَمَنٌ) إِمَّا كَانَ (وُصُولُهُ) إِلَيْهَا (فَرَضَهَا الْقَاضِي) فِي مَالِهِ مِنْ حِينَ إِمَّا كَانَ وَصُولُهُ وَجُعِلَ كَالْمُتَسَلِّمِ لَهَا؛ لِأَنَّ الْاِمْتِنَاعَ مِنْهُ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَعْرِفْ فَلْيَكْتُبْ لِحُكَّامِ الْبِلَادِ الَّتِي تَرِدُهَا الْقَوَافِلُ عَادَةً مِنْ تِلْكَ الْبِلَادِ لِيُطَلَّبَ، وَيُنَادِيَ بِاسْمِهِ فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ فَرَضَ الْحَاكِمُ نَفَقَتَهَا الْوَاجِبَةَ عَلَى الْمُغْصِرِ . . . . .

❑ قول (سني): (لِيُعْلِمَهُ) وفي سم بعد ذكر كلام الرّوض وشرحه ما نصّه وقياس ما رجّحه الرّوياني أنّ من يذهب إلى بلد الغائب لإغلامه بالحال ليجيء، أو يوكل لو طلب أجره كانت عليها؛ لأنّ التمكن واجب عليها فتلزّمها مؤنته وقياس ذلك أنّ الحاضرة إذا لم يتأتّ تمكن زوجها الحاضر إلّا في منزله واحتاجت في ذهابها إليه إلى مؤنة كانت عليها فليراجع اهـ. وقوله: وقياس ذلك إلخ قد مرّ عن المغني ما يؤيدّه بل يقيده.

❑ قول (سني): (فَيَجِيءُ إلخ) بالتصبي عطف على يعلمه اهـ. ع ش.

❑ قول (سني): (فَيَجِيءُ إلخ) ومجيئه بنفسه، أو وكيله حين علمه يكون على الفور اهـ. مغني.

❑ قوله: (وَتَجِبُ مؤنتها من وصول نفسه إلخ) أي: إلى المزاوة نفسيها لا إلى السور اهـ. ع ش. قوله: (أو وكيله) قضيته أنّه بمجرّد وصول وكيله يتحقّق معه التمكن حتّى فيما إذا وكلّه ليحمّلها إليه فإن كان كذلك فالقياس أنّ مؤنة الحمل إليه عليه لا عليها اهـ. سم أقول: قضية قول المغني وتجب الثقة من وقت التسلم اهـ. أنّه لا يتحقّق التمكن بمجرّد وصول وكيل الحمل. ❑ قوله: (ذلك) أي: شيئاً من الأمرين اهـ. مغني. ❑ قوله: (مع قدرته إلخ) سيذكر مختزّزه. ❑ قوله: (فليكتب) أي: القاضي.

❑ قوله: (وينادي باسمه) ما ضابط المؤنة التي ينادي فيها اهـ. سيّد عمر ولا يتعدّد ضبطها بما يفيد ظنّ بلوغ النّداء إليه عادة لو كان في محلّه النّداء. ❑ قوله: (فرض القاضي) عبارة المغني أعطاهما القاضي من ماله الحاضر وأخذ منها إلخ اهـ.

لأنّ تمكينها إنّما يحصل بتعزّ قال: وهذا أقيس وأما من تعزّ إلى عدنّ فعليه. اهـ. وقياس ما رجّحه الرّوياني أنّ من يذهب إلى بلد الغائب في مسألة المتن لإغلامه بالحال ليجيء، أو يوكل لو طلب أجره كانت عليها؛ لأنّ التمكن واجب عليها فتلزّمها مؤنته، وقياس ذلك أنّ الحاضرة إذا لم يتأتّ تمكن زوجها الحاضر إلّا في منزله، واحتاجت في ذهابها إليه إلى مؤنة كانت عليها فليراجع، وأعلم أنّ قوله السابق: اختياراً بمحل العقد يفهم أمرين: الأوّل أنّه لو وكلّ من بتعزّ وكيلًا عقد له بزبيد كان محلّ التسليم زبيد؛ لأنّه في هذه الحالة محلّ العقد ولعلّ الظاهر خلافه، والأمر الثاني أنّه لو عقد لنفسه بزبيد، ثم ذهب قبل التسليم إلى تعزّ وطلبها أن تعجّ إليه كان محلّ التسليم زبيد سواء كانت تعزّ وطنه أم لا وهو محتمل. ❑ قوله: (أو وكيله) قضيته أنّه بمجرّد وصول وكيله يتحقّق فيه التمكن حتّى فيما إذا كان وكلّه ليحمّلها إليه، فإن كان كذلك فالقياس أنّ مؤنة الحمل إليه عليه لا عليها.

ما لم يعلم أنه بخلافه في ماله الحاضر، وجزم بعضهم بأن له فرض الدراهم وموَّأول الباب ما يؤدّه وأخذ منها كفيلاً بما تأخذه .....

قوله: (ما لم يعلم الخ) أي: بطريق من الطرق كإخبار أهل القوافل عن حاله اه. ع ش.

قوله: (وجزم بعضهم الخ) عبارة النهاية ويجوز له أن يفرض دراهم وتأخذ منها كفيلاً بما تأخذه لاحتمال عدم استحقاقها كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه. قال الرشيد قوله: ويجوز الخ أي فيما إذا لم يعرف محله كما هو صريح عبارة الروض اه. قوله: (بأن له فرض الدراهم) سئل شيخنا الشهاب الرملي عن امرأة غاب زوجها وترك معها أولاداً صغاراً بلا نفقة ولا أقام لها مؤنفاً وشكت إلى حاكم شافعي وطلبت منه أن يفرض لها ولأولادها على زوجها نفقة ففرض لهم نفقة مؤنفاً في كل يوم وأذن لها في إنفاق ذلك عليها وعلى أولادها وفي الاستدانة عليه عند تعدر الأخذ من ماله، والرجوع عليه بذلك فهل التقدير، والفرض صحيح أم لا؟ وعمّا إذا قرّر الزوج لزوجته نظير كسوتها عليه حين العقد نفداً كما يكتب في وثائق النكحة ومضت على ذلك مدة وطلبت بما قرّر لها عن تلك المدة عند حاكم شافعي واعترف به وألزمه فهل إلزامه صحيح أم لا؟ وعمّا إذا مات الزوج ولم يقدر لزوجته كسوة وأثبتت وقالت الحاكم الشافعي أن يقدر لها عن كسوتها الماضية التي خلقت على استحقاقها نفداً وقدره لها كما تفعله القضاة الآن فهل له ذلك أم لا؟ فأجاب بأن تقدير الحاكم في المسائل الثلاث صحيح إذ الحاجة داعية إليه، والمصلحة تقتضيه فله فعله ويثاب عليه بل قد يجب عليه سم على حج وقد يتوقف في بعض ذلك إذ لا يجوز الإعتراض عن النفقة المستقبلة كما تقدّم اه. ع ش.

قوله: (وأخذ الخ) عطف على قوله: (فرض القاضي الخ)، والأقرب أن أخذ الكفيل واجب، والظاهر أنه يأخذه قبل أن يضرّف لها ويشكل بأنه ضمان ما لم يجب ولا يقال: أنه من ضمان الذرك؛

قوله: (وجزم بعضهم بأن له فرض الدراهم الخ) سئل شيخنا الشهاب الرملي عن امرأة غاب عنها زوجها، وترك معها أولاداً صغاراً، ولم يترك عندها نفقة، ولا أقام لها مؤنفاً، وضاعت مصلحتها ومصلحة أولادها، وحضرت إلى حاكم شافعي وأنهت له ذلك، وشكت وتضرّرت، وطلبت منه أن يفرض لها ولأولادها على زوجها نفقة، ففرض لهم عن نفقتهم نفداً مؤنفاً في كل يوم وأذن لها في إنفاق ذلك عليها، وعلى أولادها، أو في الاستدانة عليه عند تعدر الأخذ من ماله والرجوع عليه بذلك، وقيل ذلك منه فهل التقدير والفرض صحيح وإذا قدر الزوج لزوجته نظير كسوتها عليه حين العقد نفداً كما يكتب في وثائق النكحة، ومضت على ذلك مدة وطلبت بما قدر لها عن تلك المدة، وأدعت عليه بذلك عند حاكم شافعي، واعترف به وألزمه فهل إلزامه صحيح أم لا؟ وهل إذا مات الزوج وترك زوجته ولم يقدر لها كسوة وأثبتت، وسألت الحاكم الشافعي أن يقدر لها عن كسوتها الماضية التي خلقت على استحقاقها نفداً، وأجابها لذلك وقدره لها كما تفعله القضاة الآن فهل له ذلك، أو لا؟ وهل ما تفعله القضاة من الفرض للزوجة والأولاد عن النفقة، أو الكسوة عند الغيبة أو الحضور نفداً صحيح، أو لا؟ فأجاب تقدير الشافعي في المسائل الثلاث صحيح إذ الحاجة داعية إليه،



منه لاحتمال عدم استحقاقها فإن لم يكن له مال حاضر احتُمِلَ أن يُقال: إنَّه يُفترض عليه، أو يأذَنُ لها في الاقتراض، وأما إذا منَّه من السَّير، أو التوكيل عُذْرٌ فلا يفرض عليه شيئاً لعدم تقصيره، ورجح الأذرعِي، وغيره قول الإمام يُكتفى بعلمه من غير جهة الحاكم، ولو بإخبار مقبول الرواية (والمعتبر في مجنونته ومراهقة) قيل: الأحسن ومُعَصِّر؛ لأنَّ المراهقة وصف مختص بالغلَام يُقال: غلامٌ مُراهقٌ، وجاريةٌ مُعَصِّرٌ ومَرٌّ ما فيه في النكاح (عَرْضٌ ولي) لها لا هي؛ لأنَّه المُخاطَبُ بذلك نعم، لو تسَلَّمَ المُعَصِّرُ بعدَ عَرْضِها نفسها عليه، ونَقَلها لِمَنْزِلِهِ لَزِمَهُ نفقتها، وبحث الأذرعِي أنَّ نَقْلها لِمَنْزِلِهِ غيرُ شرط بل الشرطُ التسليمُ التامُّ ويظهر أنَّ عَرْضِها نفسها عليه غيرُ شرط أيضاً بل متى تسَلَّمَهَا، ولو كَوَّنَهَا عليها وعلى وليها لَزِمَهُ مؤنَّتها، وكذا تجبُ بتسليمِ بالغية نفسها لزوج مُراهقٍ فتسَلَّمَهَا، وإن لم يأذَنُ وليه؛ لأنَّ له يَدًا عليها بخلاف نحو مبيع له. (وتسقط) المؤنُّ كُلُّها (بشؤون) منها إجماعاً أي: خروج عن طاعة الزوج، وإن لم

لأنَّه إما يكون بعد قبض المَقَابِلِ وما هنا ليس كذلك اللهمَّ إلَّا أن يُقال: إنَّ هذا مُسْتَنَى اه. ع ش.   
 □ فَوَدَّ: (منه) أي: ماله الحاضر. □ فَوَدَّ: (لاحتمال عدم استحقاقها) أي: بمَوْنِهِ، أو طلاقه اه.   
 مُعْنِي. □ فَوَدَّ: (احتُمِلَ أن يُقال: أَنَّهُ يُفترضُ إلخ) اعتمدَه النَّهايةُ عِبَارَتُهُ أَتَجِدُ اقْتِرَاضَهُ عَلَيْهِ، أو إِذْنَهُ لَهَا إلخ. □ فَوَدَّ: (فَلَا يُفترضُ إلخ) ولو فَرَضَ القَاضِي لَظُنَّ عَدَمَ العُذْرِ فَبَانَ خِلَافُهُ لَمْ يَصِحَّ فَرَضُهُ وَيَتَّبِعِي أَنَّهُ لَوْ ادَّعَى العُذْرَ وَأَنَّكَرَتْ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ لِسَهولةِ إقامَةِ البَيِّنَةِ عَلَيْهِ اه. ع ش. □ فَوَدَّ: (يُكْتَفَى) أي: الحاكمُ أي: في أَنَّهُ مَنَّه مِنَ السَّيرِ مانِعٌ رَشِيدِي وقوله: مِنَ السَّيرِ أي: والتَّوكِيلِ عِبَارَةٌ ع ش أي: في العُذْرِ وَعَدَمِهِ انْتَهَى. □ فَوَدَّ: (قيل الأحسن إلخ) وافقه المُعْنِي.

□ فَوَدَّ (سَي): (عَرْضٌ ولي) قَضَيْتُهُ أَنَّ العَبْرَةَ فِي السَّفِيهِ بِعَرْضِها دُونَ وَلِيَّها وَهُوَ الظَّاهِرُ اه. ع ش.   
 □ فَوَدَّ: (لَهَا إلخ) عِبَارَةُ المُعْنِي لَهَا بِالثَّنِيَةِ. □ فَوَدَّ: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ: (انْتَهَى) فِي المُعْنِي إلَّا قَوْلَهُ: (وَمَرَّ مَا فِيهِ فِي النِّكَاحِ) وَقَوْلُهُ: (قِيلَ). □ فَوَدَّ: (لَوْ تَسَلَّمَ المُعَصِّرُ إلخ) فَرَضَهُ الْكَلَامُ فِي المُعَصِّرِ مُخْرَجٌ لِلْمَجْنُونَةِ وَيَتَّبِعِي أَنَّ يَكُونُ الْحُكْمُ فِيهَا كَذَلِكَ أَنَّ تَسَلَّمَها بِعَرْضِها، أو بِدُونِ عَرْضِها اه. سَيِّدُ عَمَرَ وَسَيَّاتِي عَنْ ع ش مَا يُوَافِقُهُ. □ فَوَدَّ: (بَلِ الشَّرْطُ التَّسْلِيمُ إلخ) لَعَلَّ الْمُرَادَ التَّسَلُّمَ مِنْهُ اه. رَشِيدِي.   
 □ فَوَدَّ: (بَلِ مَتَى تَسَلَّمَها إلخ)، وَالْقِيَاسُ أَنَّ الْمَجْنُونَةَ، وَالْبَالِغَةَ كَالْمُعَصِّرِ فِي ذَلِكَ اه. ع ش.   
 □ فَوَدَّ: (بِتَسْلِيمِ الْبَالِغَةِ إلخ) قَضَيْتُهُ أَنَّ الْمَرَاهِقَةَ لَوْ سَلَّمَتْ نَفْسَهَا لِلْمُراهِقِ وَتَسَلَّمَها لَا يُعْتَدُّ بِهِ وَقَضَيْتُهُ قَوْلُهُ: لِأَنَّ لَهُ يَدًا إلخ خِلَافَهُ اه. ع ش وَقَدْ يُصَرِّحُ بِتِلْكَ الْقَضِيَةِ قَوْلُ المُعْنِي وَتَسَلَّمَ الزَّوْجُ الْمَرَاهِقَ زَوْجَتَهُ كَافٍ وَإِنْ كَرِهَ الْوَلِيُّ اه. □ فَوَدَّ: (فَتَسَلَّمَها) هُوَ قَيْدٌ مُغْتَبَرٌ اه. ع ش. □ فَوَدَّ: (مِنْهَا إجماعاً) إِلَى قَوْلِهِ: (إِلَّا إِنْ كَانَتْ مُعْصِرَةً) فِي النَّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (أَي: خُرُوجِ إلخ) أَي: بَعْدَ التَّمَكِّيْنِ اه. مُعْنِي.

والمصلحة تقتضيه فله فعله ويثاب عليه بل قد يجب عليه اه. □ فَوَدَّ: (ويظهر إلخ) كذا م ر ش.   
 □ فَوَدَّ: (المؤنُّ كُلُّها) لَيْسَ فِيهِ إفْصَاحٌ بِالْإِسْكَانِ.

تَأْتِمُ كَصَغِيرَةٍ وَمَجْنُونَةٍ، وَمُكْرَهَةٍ، وَإِنْ قَدَرَ عَلَى رَدِّهَا لِلطَّاعَةِ فَتَرَكَ أَيَّ: إلْحَاقًا بِذَلِكَ بِالْجَنَائِيَةِ.  
قِيلَ: الْمُرَادُ بِالسَّقُوطِ مَنَعُ الْوَجُوبِ لَا حَقِيقَتُهُ إِذْ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الْوَجُوبِ انْتِهَى، وَلَيْسَ عَلَى  
إِطْلَاقِهِ بَلِ الْمُرَادُ بِهِ هُنَا حَقِيقَتُهُ إِذْ لَوْ نَشَرَتْ أَثْنَاءَ يَوْمٍ، أَوْ لَيْلٍ سَقَطَتْ نَفَقَتُهُ الْوَاجِبَةُ بِفَجْرِهِ، أَوْ أَثْنَاءَ  
فَصْلِ سَقَطَتْ كِسْوَتُهُ الْوَاجِبَةُ بِأَوَّلِهِ، وَيُعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ سَقُوطُهَا لِمَا بَعْدَ يَوْمٍ، وَفَضْلُ النَّشُورِ بِالْأُولَى،  
وَلَوْ جَهَلَ سَقُوطُهَا بِالنَّشُورِ فَاتَّفَقَ رَجْعُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مَعْنَى يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ كَمَا هُوَ قِيَاسُ نَظَائِرِهِ،  
وَأَمَّا لِمَ يَرْجَعُ مَنْ اتَّفَقَ فِي نِكَاحٍ، أَوْ شَرَاءٍ فَايَسِدَ، وَإِنْ جَهَلَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ شَرَعَ فِي عَقْدِهِمَا عَلَى أَنْ  
يُضْمَنَ الْمُؤَنُّ بَوَاضِعِ الْيَدِ، وَلَا كَذَلِكَ هُنَا وَيَحْصُلُ (وَلَوْ) بِحَبْسِهَا ظُلْمًا، أَوْ بِحَقٍّ .....

□ قَوْلُهُ: (وَمُكْرَهَةٍ) مِنْ ذَلِكَ مَا يَفْعُ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْمَرْأَةِ يَأْخُذُونَهَا مُكْرَهِينَ لَهَا مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا وَإِنْ كَانَ  
قَضَاهُمْ بِذَلِكَ إِضْلَاحَ شَأْنِهَا كَمَنْعِهِمْ لِلزَّوْجِ مِنَ التَّقْصِيرِ فِي حَقِّهَا بِمَنْعِ التَّقَةِ، أَوْ غَيْرِهَا اهـ. ع ش.  
□ قَوْلُهُ: (بَلِ الْمُرَادُ بِهِ هُنَا حَقِيقَتُهُ) أَيَّ وَمَجَازُهُ فَهُوَ مُسْتَعْمَلٌ فِي الْأَعْمَ قِبَالِنَسْبَةِ لِيَوْمِ النَّشُورِ وَفَضْلُهُ  
حَقِيقَةٌ وَلِمَا بَعْدَهُمَا مَجَازٌ ع ش وَسَمِ وَرَشِيدِيَّ عِبَارَةً سَمِ لَعَلَّ الْأَوْجَهَ أَنَّ الْمُرَادَ أَعْمَ مِنْ حَقِيقَتِهِ لِيَدْخُلَ  
مَا لَوْ قَارَنَ النَّشُورُ أَوَّلَ الْيَوْمِ، أَوْ الْفَضْلُ اهـ. □ قَوْلُهُ: (سَقَطَتْ نَفَقَتُهُ الْوَاجِبَةُ إلخ) بَقِيَ السُّكْنَى فَانْظُرْ مَا  
سَقَطَ مِنْهُ بِالنَّشُورِ هَلْ سَكْنَى ذَلِكَ الْيَوْمِ أَوِ اللَّيْلَةِ، أَوِ الْفَضْلُ، أَوْ زَمَنَ النَّشُورِ فَقَطْ حَتَّى لَوْ أَطَاعَتْ بَعْدَ  
لَحْظَةٍ اسْتَحَقَّتْ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُقَدَّرٍ بِزَمَنٍ مُعَيَّنٍ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدَّى سَقُوطُ سَكْنَى الْيَوْمِ، وَاللَّيْلَةِ الْوَاقِعِ فِيهِمَا  
النَّشُورُ م ر سَمِ عَلَى حَجٍّ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مِثْلَ السُّكْنَى فِي ذَلِكَ مَا يَدُومُ وَلَا يَجِبُ كُلُّ فَضْلٍ كَالْفَرُشِ،  
وَالْأَوَانِي وَجِبَةِ الْبِرْدِ اهـ. بُجَيْرِي. □ قَوْلُهُ: (وَيُعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ سَقُوطُهَا إلخ) يَنْبَغِي عَدَمُ وَجُوبِهَا إِذْ هُوَ  
الْمُتَعَيَّنُ هُنَا كَمَا لَا يَخْفَى اهـ. رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (لِمَا بَعْدَ يَوْمٍ) بَلَا تَتَوَيْن. □ قَوْلُهُ: (بِالْأُولَى) مَتَعَلَّقٌ  
بِیُعْلَمُ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ جَهَلَ سَقُوطُهَا إلخ) وَمِثْلُهُ مَا لَوْ جَهَلَ نَشُورَهَا فَاتَّفَقَ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ الْحَالُ بَعْدَ اهـ. ع  
ش. □ قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ إلخ) أَيَّ: وَلَمْ تَكُنْ مَحْبُوسَةً عِنْدَهُ كَمَا يَأْتِي قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَالْحَائِلُ الْبَائِسُ.  
□ قَوْلُهُ: (فَاسِدٌ) رَاجِعٌ لِلنِّكَاحِ أَيْضًا. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ جَهَلَ إلخ) أَيَّ وَإِنْ لَمْ يَسْتَمْنِعْ بِهَا زَهَابَةً وَمُعْنَى.  
□ قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيَّ الْفَسَادِ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ شَرَعَ إلخ) فِيهِ وَفَقَةٌ لَا تَخْفَى اهـ. رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (وَيَحْصُلُ)  
أَيَّ: النَّشُورُ اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِحَبْسِهَا ظُلْمًا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَعِلِمٌ) فِي الْمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (أَوْ بِحَقٍّ إلخ)  
وَفِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ الصَّغِيرِ وَلَوْ إِذِنْ لَهَا فِي الْإِسْتِدَانَةِ ثُمَّ حُسِبَتْ فِي الدِّينِ لَمْ تَسْقُطْ كَمَا مَرَّ مَبْسُوطًا فِي

□ قَوْلُهُ: (بَلِ الْمُرَادُ هُنَا حَقِيقَتُهُ) لَعَلَّ الْأَوْجَهَ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ حَقِيقَتِهِ لِيَدْخُلَ مَا لَوْ قَارَنَ النَّشُورُ أَوَّلَ الْيَوْمِ،  
أَوِ الْفَضْلُ. □ قَوْلُهُ: (إِذْ لَوْ نَشَرَتْ أَثْنَاءَ إلخ) بَقِيَ النَّشُورُ بِالنَّسْبَةِ لِمَا يَدُومُ، وَلَا يَجِبُ كُلُّ فَضْلٍ كَالْفَرُشِ،  
وَالْأَوَانِي، وَجِبَةِ الْبِرْدِ فَهَلْ يَسْقُطُ ذَلِكَ وَيُسْتَرَدُّ بِالنَّشُورِ وَلَوْ لَحْظَةً فِي مُدَّةِ بَقَائِهَا، أَوْ كَيْفَ الْحَالُ؟  
لِلأَذْرَعِيِّ فِيهِ تَرَدُّدٌ وَاحْتِمَالَاتٌ يُرَاجَعُ وَيُحَرَّرُ التَّرْجِيحُ. □ قَوْلُهُ: (سَقَطَتْ نَفَقَتُهُ إلخ) بَقِيَ السُّكْنَى فَانْظُرْ مَا  
يَسْقُطُ مِنْهُ بِالنَّشُورِ هَلْ سَكْنَى ذَلِكَ الْيَوْمِ، أَوِ اللَّيْلَةِ، أَوِ الْفَضْلُ، أَوْ زَمَنَ النَّشُورِ فَقَطْ حَتَّى لَوْ أَطَاعَتْ بَعْدَ  
لَحْظَةٍ اسْتَحَقَّتْ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُقَدَّرٍ بِزَمَنٍ مُعَيَّنٍ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدَّى سَقُوطُ سَكْنَى الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ الْوَاقِعِ فِيهِمَا  
النَّشُورُ م ر ش. □ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا لِمَ يَرْجَعُ إلخ) كَذَا م ر ش. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِحَبْسِهَا ظُلْمًا، أَوْ بِحَقٍّ، وَإِنْ إلخ)

وإن كان الحائض وهو الزوج إلا إن كانت مُغسِرةً وعلم على الأوجه، ثم رأيت أبا زُرْعَةَ أفنى بذلك. فإن قلت: ما ذكر في حبس الزوج لها مُشْكِلٌ؛ لأنه إذا كان هو الحائض يُمكنه التمتع بها فيه، أو بإخراجها منه إلى محلٍّ لائق، ثم يُعيدُها إليه قلت: كلٌّ من هذين فيه مَشَقَّةٌ عليه فلم يُعَدَّ قَادِرًا عليها أما في الأول فواضح، وأما في الثاني فلاَّه إذا فعل بها ذلك لم يُؤثِّرْ فيها الحبس فلم يُفِذه شيئًا، فإن قلت: ما الفرق بين هذا وما يأتي أنه لو طلبها للسفر معه فأقوت بدَيْنٍ فَمَنَعَهَا المُقَرُّ له منه بَقِيَتْ نفقَتُها قلت: الفرق أنه ثم ما لم يُسافر يُعَدُّ مُتَمَكِّنًا منها بلا مَشَقَّةٍ فالامتناع إنما هو منه بخلافه فيما هنا، وتعيَّن السفر عليه نادرًا لا يُعوَّل عليه، أو باعتدادهما لوطءٍ شبهة، أو بغضبها، أو (بمنع) الزوجة للزوج من نحو (لمس)، أو نظير بتعطية وجهها،.....

التفليس اه. سم. قوله: (وإن كان الحائض إلخ) غاية لقوله: أو بحق فقط رشيدٌ وع ش. عبارة السيد عمر إن كان التعميم بالنسبة للظلم، والحق فهو واضح الفساد وإن كان بالنسبة للثاني فقط كما هو الظاهر فلا حاجة لقوله: (إلا إن كانت إلخ) لأنه بغير حق، والحال ما ذكر اه. سم. قوله: (وإن كان الحائض هو الزوج إلخ) ويُؤخذ منه بالأولى سقوطها بحبسها له ولو بحق للحيلولة بينه وبينها كما أفنى به الوالد (عليه السلام) تعلق شَرْح م ر اه. سم. قوله: (وعلم) أي: الزوج ويظهر أنه ليس بقيد عبارة المُغني ولو حبسها الزوج بدَيْنه هل تسقط نفقته، أو لا؛ لأن المنع من قبيله؟ والأقرب كما قال الأذرعِي: أنها إن منَعته منه عِنَادًا سقطت، أو لإعسارٍ فلا، ولا أثر لزوجها وإن حبست؛ لأنه لا يمتنع الاستمتاع بها اه. فأطلق الإعسار. قوله: (على الأوجه) وجية اه. سم. قوله: (أفنى بذلك) أي: باستثناء المُغسِرة.

قوله: (فيه) أي بالدخول بمحل الحبس. وقوله: (أو بإخراجها إلخ) عطف على فيه. قوله: (عليها) أي: المخبوسة، والتمتع بها. قوله: (بين هذا) أي: حبس الزوجة حيث سقط به التمتع. قوله: (وما يأتي) أي: في شرح إلا أن يُشرف على انهدام. قوله: (أو باغتدائها) إلى قول المتن: (والخروج) في المُغني وإلى قول الشارح: (ومن الإذن) في النهاية. قوله: (أو باغتدائها إلخ) عطف على بحبسها إلخ. قوله: (أو بغضبها) ومنه ما يقع كثيرًا في زماننا من أن أهل المرأة إذا عارض عليهم أمر من الزوج أخذوها قهرًا عليها فلا تستحق نفقة ما دامت عندهم اه. ع ش. قوله: (أو بمنع الزوجة إلخ) قال الإمام: إلا أن يكون امتناع دلال سم على المنهج اه. ع ش. قوله: (من نحو لمس) أي: من مُقدمات الوطء اه. مُغني.

في شرح الإرشاد الصغير ولو أذن لها في الاستدانة، ثم حبست في الدين لم تسقط كما مر مبسوطًا في التفليس. اه. وقياس اغتدائها شيئًا الشهاب الرملي سقوطها بحبسها لها بحق م ر. قوله: (إلا إن كانت مُغسِرة إلخ) لا محيص عن ذلك؛ لأن سقوطها بحبسها ليس إلا الحيلولة، ولا حيلولة مع ظلمه بحبسها، وقدرته على إخراجها. قوله: (على الأوجه) هو وجية.

أو تولية عنه، وإن مكنته من الجماع (بلا عذر)؛ لأنه حقه كالوطء بخلافه بعذر كأن كان بفرجها فرجة، وعلمت أنه متى لمسها واقمها (وعبالة زوج) بفتح العين أي: كبر ذكره بحيث لا تحتلمه (أو مريض) بها (يضمر معه الوطء)، أو نحو حيض (عذر) في عدم التمكين من الوطء فتستحق المؤن، وتثبت عبالة بأربع نسوة. فإن لم يكن معرفتها إلا بتظهن إليهما مكشوفني الفرجين حال انتشار غصوه جاز ليشهدن، وليس لها امتناع من زفاف لعبالة بخلاف المريض لتوقع شفاؤه (والخروج من بيته) أي: من المحل الذي رضي بإقامتها فيه، ولو ببيتها أو بيت أبيها كما هو ظاهر، ولو لعبادة، وإن كان غائباً بتفصيله الآتي (بلا إذن) منه ولا ظن رضاه عضيان (تُشَوَّن) إذ له عليها حق الحبس في مقابلة المؤن، وأخذ الأذرع، وغيره من كلام الإمام أن لها اعتماد العزف الدال على رضا أمثاله لمثل الخروج الذي ثريده.....

• قوله: (أو توليته) أي: وجهها. • وقوله: (عنه) أي: عن الزوج تنازع فيه التغطية، والتولية. • قول (سنن): (بلا عذر) وليس من العذر كثرة جماعه وتكرره وبطء إنزاله حيث لم يحصل لها منه مشقة لا تحتمل عادة اه. ع ش. • قول (سنن): (يضمر معه الوطء) لعل المراد بالضرر هنا مشقة لا تحتمل عادة وإن لم تُبح التيمم أخذاً مما يأتي له في ركوب البحر اه. سيد عمر ومراً آتفاً عن ع ش ما يوافقه. • قوله: (أو نحو حيض) أي: مما يمنع الجماع كزني وصنأ وهو بالفتح، والقصر مريض مُدْنِف، ونفاس وجنون وإن قارنت تسليم الزوجة؛ لأنها أعذار بعضها يطرأ، أو يزول وبعضها دائم وهي معذورة فيها وقد حصل التسليم اه. • قوله: (فتستحق المؤن) أي: مع منع الوطء لعذرها إذا كانت عنده لحصول التسليم الممكن ويمكن التمتع بها من بعض الوجوه اه. مغني. • قوله: (وتثبت عبالة الخ) سكت عما يثبت به المريض، والقياس أنه لا يثبت إلا برجلين من الأطباء؛ لأنه مما يطلع عليه الرجال غالباً اه. ع ش. • قوله: (ولو يبيتها الخ) أي ولو كان ذلك المحل يبيتها الخ. • قوله: (ولو بعبادة) كذا في النهاية بالمشاة التختية وعبر المغني بالموحدة فقال وسواء كان لعبادة كحج أم لا اه. • قوله: (الآتي) أي: في شرح: (ولو خرجت في غيبته الخ).

• قول (سنن): (بلا إذن) يظهر أنهما لو اختلفا في الإذن فهو المصدق؛ لأن الأصل عدمه، أو في ظن الرضا فهي المصدقة؛ لأنه لا يعلم إلا منها، ثم رأيت قوله الآتي: (ويظهر تضديقها الخ) الصريح في هذا التفصيل وهل يكفي قولها ظننت رضاه؟ أو لا بد من قرينة محل تأمل ولعل الثاني أقرب أخذاً مما يأتي آتفاً اه. سيد عمر. • قوله: (عضيان) أي: إلا خروجها للشك فإنه وإن كان شوزاً لا تعصى به لخطر أمر الشك كما يأتي اه. ع ش. • قوله: (إن لها الخ) مفعول أخذ اه. كردي. • قوله: (بمثل الخروج الخ) كالخروج إلى الحمام ونحوه من حوائجها التي يقتضي العزف خروج مثلها له لتعود عن قرب اه.

• قوله: (أي: من المحل الذي رضي الخ) كذا م ر ش. • قوله: (الآتي) في شرح قوله: (ولو خرجت في غيبته لزيارة ونحوها لم تسقط).

وهو مُحْتَمَلٌ ما لم يُعْلَمَ منه غيرُهُ تَقَطُّعُهُ عن أمثاله في ذلك، ومن الإِذْنِ قَوْلُهُ: إِنْ لَمْ تَخْرُجْ حَتَّى ضَرَبْتُكَ فَلَا يَسْقُطُ بِهِ حَقُّهَا مَا لَمْ يَطْلُبْهَا لِلرُّجُوعِ فَمَتْنِجٌ كَمَا أَفْتَى بِهِ بَعْضُهُمْ، وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى امْتِنَاعِهَا عَيْنًا لَا خَوْفًا مِنْ ضَرْبِهِ الَّذِي تَوَعَّدَهَا بِهِ إِلَّا إِنْ أَمْنَهَا وَوَقِفَتْ بِصِدْقِهِ فِيمَا يَظْهَرُ (إِلَّا أَنْ يُشْرِفَ) الْبَيْتُ أَي: أَوْ بَعْضُهُ الَّذِي يُخْشَى مِنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (عَلَى انْهِيادِهِ) وَهَلْ يَكْفِي قَوْلُهَا خَشِيتُ انْهِيادَهُ، أَوْ لَا بُدَّ مِنْ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ عَادَةً؟ كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَالثَّانِي أَقْرَبُ، أَوْ تَخَافُ عَلَى نَفْسِهَا، أَوْ مَالِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ فَاسِيقٍ، أَوْ سَارِقٍ. وَيَظْهَرُ أَنَّ الْاِخْتِصَاصَ الَّذِي لَهُ وَقَعَ كَذَلِكَ، أَوْ تَحْتَاجُ لِلْخُرُوجِ لِقَاضٍ لِيَطْلُبَ حَقَّهَا، أَوْ الْخُرُوجَ لِيَتَعْلَمَ، أَوْ اسْتِفْتَاءً لَمْ يُغْنِهَا الزَّوْجُ الثِّقَّةَ أَي: أَوْ نَحْوُ مُحَرِّمِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ عَنْهُ، وَيَظْهَرُ أَنَّهَا لَوْ احْتَاجَتْ لِلْخُرُوجِ لِذَلِكَ وَخَشِيَ عَلَيْهَا مِنْهُ فِتْنَةٌ وَالزَّوْجُ غَيْرُ ثِقَّةٍ، أَوْ امْتَنَعَ مِنْ أَنْ يُعْلِمَهَا، أَوْ يَسْأَلَ لَهَا أَجْبَرَهُ الْقَاضِي عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ، وَلَوْ بَأَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا أَوْ يَسْتَأْجِرَ مَنْ يَسْأَلُ لَهَا، أَوْ يُخْرِجَهَا مُعِيرَ الْمَنْزِلِ، أَوْ مُتَعَدِّ

مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُحْتَمَلٌ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ نَعَمْ لَوْ عُلِمَ مُخَالَفَتُهُ لِأَمثَالِهِ فِي ذَلِكَ فَلَا أَه. قَوْلُهُ: (بِهِ) أَي: بِالْخُرُوجِ حَتَّى. قَوْلُهُ: (الَّذِي تَوَعَّدَهَا بِهِ) قَدْ يُقَالُ: إِنْ التَّوَعَّدَ بِالضَّرْبِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى عَدَمِ الْخُرُوجِ لَا عَلَى الْعَوْدِ فَكَانَ الْأَوَّلَى إِذَا تَوَعَّدَهَا بِهِ. قَوْلُهُ: (الْبَيْتُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ طَلَبَهَا) لِلشَّرَفِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَيَظْهَرُ أَنَّهَا) إِلَى (أَوْ يُخْرِجُهَا). قَوْلُهُ: (أَوْ تَخَافُ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَوْ يُهَدِّدُهَا) فِي الْمُغْنِي إِلَّا مَسْأَلَةَ الْخَوْفِ عَلَى الْمَالِ، أَوْ الْاِخْتِصَاصِ وَقَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوِ مُحَرِّمِهَا) إِلَى (أَوْ يُخْرِجُهَا). قَوْلُهُ: (أَوْ تَخَافُ الْخ) عَطَفَ عَلَى يُشْرِفُ. قَوْلُهُ: (أَوْ مَالِهَا الْخ) أَي: وَإِنْ قَلَّ أَخْذًا مِنْ إِطْلَاقِهِ هُنَا، وَتَقْيِيدِهِ الْاِخْتِصَاصَ بِمَالِهِ وَقَعَ وَلَوْ اغْتَبِرَ فِي الْمَالِ كَوْنُهُ لَيْسَ تَافَهَا جِدًّا لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا أَه. ع. ش. قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَي: كَالْمَالِ. قَوْلُهُ: (لِقَاضٍ الْخ)، أَوْ لِإِعْسَارِهِ بِالتَّقَفِّ سِوَاءِ أَرْضِيَّتْ بِإِعْسَارِهِ أَمْ لَا أَه. مُغْنِي.

قَوْلُهُ: (لِتَعْلَمَ) أَي: لِلْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ لَا الدُّنْيَوِيَّةِ وَقَوْلُهُ: أَوْ اسْتِفْتَاءً أَي: لِأَمْرِ تَحْتَاجُ إِلَيْهِ بِخُصُوصِهِ أَمَّا إِذَا أَرَادَتْ الْحُضُورَ لِمَجْلِسٍ عِلْمٍ لِنَسْتَفِيدَ أَحْكَامًا تَنْتَفِعُ بِهَا مِنْ غَيْرِ احْتِجَاجِ إِلَيْهَا حَالًا، أَوْ الْحُضُورَ لِسَمَاعِ الْوَعْظِ فَلَا يَكُونُ عُدْرًا أَه. ع. ش. قَوْلُهُ: (لَمْ يُغْنِهَا الزَّوْجُ الْخ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ: أَوْ الْخُرُوجَ لِيَتَعْلَمَ الْخ فَقَطُّ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ سِيَاقُهُ وَصَنِيعُ غَيْرِهِ أَه. سَيِّدُ عَمَرَ. قَوْلُهُ: (عَنْهُ) أَي: الْخُرُوجُ. قَوْلُهُ: (لِذَلِكَ) أَي: لِيَتَعْلَمَ، أَوْ الْاسْتِفْتَاءُ. قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَي: مِنَ الْخُرُوجِ لِذَلِكَ. قَوْلُهُ: (أَجْبَرَهُ الْقَاضِي الْخ) ظَاهِرٌ بِالنِّسْبَةِ لِصُورَةِ الْاِمْتِنَاعِ أَمَّا إِذَا كَانَ غَيْرُ ثِقَّةٍ فَلَا يَكْتَفِي بِسُؤَالِهِ نَعَمْ يُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: يَأْذُنُ لَهَا، أَوْ يَسْتَأْجِرُ لَهَا ثِقَّةً يَسْأَلُ لَهَا أَه. سَيِّدُ عَمَرَ وَلَعَلَّهُ لَمْ يَقَعْ نَظَرُهُ عَلَى قَوْلِ الشَّرْحِ وَلَوْ بَأَنْ يَخْرُجَ الْخ فَتَأْمَلُ.

قَوْلُهُ: (عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ) أَي: التَّعْلِيمِ، وَالسُّؤَالِ. قَوْلُهُ: (أَوْ يُخْرِجُهَا الْخ)، أَوْ تَخْرُجُ لِيَسِيبَ أَبِيهَا لِيَزَارَهُ، أَوْ عِيَادَةً أَه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (مُعِيرَ الْمَنْزِلِ) أَي: أَوْ مُؤَجَّرَهُ لِانْقِضَاءِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ.

ظُلْمًا، أَوْ يُهْدَدُهَا بِضَرْبٍ مُمْتَنِعٍ فَتَخْرُجُ خَوْفًا مِنْهُ فَخَرُوجُهَا حِينَئِذٍ غَيْرُ نُشُوزٍ لِلْعَذْرِ فَتَسْتَحِقُّ التَّقَى مَا لَمْ يَطْلُبْهَا لِمَنْزِلٍ لَا يَتِمُّ فَتَمْتَنِعُ وَيُظْهَرُ تَصَدِيقُهَا فِي عَذْرِ ادَّعَتْهُ إِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْهَا كَالْخَوْفِ مِمَّا ذُكِرَ، وَإِلَّا احتاجتْ إِلَى إِبَاتِهِ، وَقَدْ يُشْكِلُ مَا ذُكِرَ هُنَا مِنْ إِخْرَاجِ الْمُتَعَدِّي لَهَا بِحَبْسِهَا ظُلْمًا إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَ نَحْوِ الْحَبْسِ مَا نَبَغَ عُرْفًا بِخِلَافٍ مُجَرَّدِ إِخْرَاجِهَا مِنْ مَنْزِلِهَا، وَمِنْ التُّشْوِيزِ أَيْضًا امْتِنَاعُهَا مِنَ السَّفَرِ مَعَهُ، وَلَوْ لغيرِ نُقْلَةٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَكِنْ بِشَرَطِ أَمْنِ الطَّرِيقِ وَالْمَقْصِدِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ السَّفَرُ فِي الْبَحْرِ الْمِلْحِ إِلَّا إِنْ غَلِبَتْ فِيهِ السَّلَامَةُ، وَلَمْ يَخْشَ مِنْ رُكُوبِهِ ضَرَرًا يُبِيحُ التَّيَمُّمَ، أَوْ يَشُقُّ مَشَقَّةً لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً. وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ الَّذِي ذَكَرَهُ

قوله: (أَوْ يُهْدَدُهَا) أي: الزَّوْجُ ع ش وَرَشِيدِي. □ قوله: (بِضَرْبٍ مُمْتَنِعٍ) أي: شَرَعًا فَالتَّرْكِيبُ وَضْفِي وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ إِضَافِي، وَالْمَعْنَى بِضَرْبٍ مَنْ يَمْتَنِعُ عَنِ الْخُرُوجِ مِنَ الْبَيْتِ لَكِنْ قَدْ يُغْنِي عَنْهُ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ: السَّابِقُ وَمِنَ الْإِذْنِ قَوْلُهُ: إلخ. □ قوله: (حِينَئِذٍ) أي: حِينَ الْخَوْفِ. □ قوله: (مِمَّا ذُكِرَ) أي: مِنْ الضَّرْبِ، وَالْإِنْهَادِ، وَالْفَاسِقِ، وَالسَّارِقِ. □ قوله: (وَالْإِلَّا) أي: بَأَنَ كَانَ مِمَّا يُعْلَمُ مِنْ غَيْرِهَا كإِخْرَاجِ الْمُعْبِرِ، أَوْ الظَّالِمِ لَهَا. □ قوله: (مِنْ إِخْرَاجِ الْمُتَعَدِّي) بَيَانٌ لِلْمَوْصُولِ وَقَوْلُهُ: بِحَبْسِهَا إلخ مُتَعَلِّقٌ بِشُكْلٍ. □ قوله: (بَأَنَ نَحْوِ الْحَبْسِ إلخ) وَأَيْضًا فَالْحَبْسُ حَيْلُولَةٌ حِسِّيَّةٌ بِخِلَافٍ مُجَرَّدِ الْإِخْرَاجِ لِإِمْكَانِ جَعْلِهَا فِي مَحَلٍّ آخَرَ فَإِنْ فُرِضَ تَمَكُّنُهُ مِنْ دُخُولِ الْحَبْسِ لَهَا فَفِيهِ غَايَةُ الْمَشَقَّةِ عَلَيْهِ مَعَ عَدَمِ تَمَكُّنِهِ مِنْ مَقْصُودِهِ فِيهِ غَالِيًا هـ. س م. □ قوله: (بَأَنَ نَحْوِ الْحَبْسِ) الْأَوَّلَى حَذْفُ التَّحْوِ. □ قوله: (مَانِعٌ عُرْفًا) أي: مِنْ التَّمَتُّعِ. □ قوله: (فِي الْبَحْرِ الْمِلْحِ) فِيهِ أَمْرٌ أَنَّ الْأَوَّلَ التَّقْيِيدُ بِالْمِلْحِ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ إِذْ لَا يُطْلَقُ الْبَحْرُ إِلَّا عَلَى الْمِلْحِ، وَالثَّانِي أَنَّ مُقْتَضَاهُ أَنَّ الْإِمْتِنَاعَ مِنْ رُكُوبِ الْإِنْهَارِ نُشُوزٌ وَإِنْ غَلَبَ فِيهَا الْهَلَاكُ، أَوْ خَافَتْ الضَّرَرُ الْمَذْكُورَ وَهُوَ بَعِيدٌ جِدًّا وَلَعَلَّ التَّقْيِيدَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِيهَا بِحَسَبِ الْوَاقِعِ السَّلَامَةُ وَالْأَمْنُ مِنَ الضَّرَرِ الْمَذْكُورِ فَلَوْ فُرِضَ خَوْفٌ مَا ذُكِرَ فِيهَا كَوَقَفَتْ هِجَانُهَا كَانَتْ كَالْبَحْرِ بِلَا شَكٍّ هـ. سِيدٌ عَمَرٌ. □ قوله: (إِلَّا إِنْ غَلِبَتْ إلخ) مُعْتَمَدٌ هـ. ع ش. □ قوله: (أَوْ يَشُقُّ) أي: السَّفَرُ هـ. ع ش وَظَاهِرُهُ عَطْفُهُ عَلَى يَكُونُ السَّفَرُ لَكِنْ الظَّاهِرُ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى يُبِيحُ، وَالضَّمِيرُ لِلضَّرَرِ. □ قوله: (مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً) وَيَتَّبِعُهَا أَنَّ مِنْهَا أَنْ لَا يُعَدَّ لَهَا فِي السَّفِينَةِ مُنْعَزَلٌ عَنِ الرُّجَالِ تَأْمَنُ فِيهِ مِنْ أَطْلَاعِهِمْ عَلَيْهَا وَعَلَى مَا يَجِبُ كَثْمُهُ وَمَا يَشُقُّ إِظْهَارُهُ مَشَقَّةً لَا تُحْتَمَلُ هـ. س م. □ قوله: (لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً) أي: لِيُثْبِتَ لَهَا هـ. ع ش.

قوله: (بِحَبْسِهَا) مُتَعَلِّقٌ بِشُكْلٍ. □ وقوله: (إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ) اعْتَمَدَ م ر. □ قوله: (بَأَنَ نَحْوِ الْحَبْسِ إلخ) وَأَيْضًا فَالْحَبْسُ حَيْلُولَةٌ حِسِّيَّةٌ بِخِلَافٍ مُجَرَّدِ الْإِخْرَاجِ لِإِمْكَانِ جَعْلِهَا فِي مَحَلٍّ آخَرَ فَإِنْ فُرِضَ تَمَكُّنُهُ، وَإِنْ كَانَ الْحَابِسُ هُوَ الزَّوْجُ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ ابْنِ الْمُقَرِّي، وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ بِالْأَوَّلَى حَبْسُهَا لَهُ وَلَوْ بِحَقِّ لِلْحَيْلُولَةِ بَيِّنَةٍ وَبَيِّنَتُهَا كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَدُخُولُ الْحَبْسِ لَهُ فِيهِ غَايَةُ الْمَشَقَّةِ عَلَيْهِ لِعَدَمِ تَمَكُّنِهِ مِنْ مَقْصُودِهِ فِيهِ غَالِيًا. □ قوله: (أَوْ يَشُقُّ مَشَقَّةً لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً) وَيَتَّبِعُهَا أَنَّ مِنَ الْمَشَقَّةِ الَّتِي لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً أَنْ لَا يُعَدَّ لَهَا فِي السَّفِينَةِ مَعْزَلٌ عَنِ الرُّجَالِ تَأْمَنُ فِيهِ مِنْ أَطْلَاعِهِمْ عَلَيْهَا،

البلقيني، واعتمده غيره يُحْمَلُ إطلاقُ جمعِ منهم القفالُ وابنُ الصلاحِ المنعُ، وجرى عليه في الأنوارِ وكذا الإسويُّ بل زاد أنه يحرمُ إزكائها، ولو بالغة ولو طلبها للسفرِ فأقوتُ بدّينِ عليها ليمنعها الدائنُ منه بطلبِ حبسها، أو التوكّلِ بها فالقياسُ صحةُ الإقرارِ ظاهراً لكن يظهرُ أنّ لزوجٍ تخليفَ المقرِّ له أنّ الإقرارَ عن حقيقة، ثم رأيتُ شريحاً الروياني صرح بصحة الإقرارِ، واعتمده الأذرعِي وغيره قال الأذرعِي: لكن لو أقامَ بينةً بأنّها أقوتُ فإراً من السفرِ فوجهانِ وقبولُهُ بعيدٌ إلا إنْ توفّرتِ القرائنُ بحيثُ تقاربَ القطعُ فهو مُحْتَمَلٌ، وقد يعرفونه بإقرارها، أو بإقرارِ الغريمِ انتهى. وتخطئةُ التاجِ الفزاري ما ذكره شريحُ بأنَّ حقَّ الزوج لا يسقطُ بإقرارها غيرُ صحيحة؛ لأنَّ الإقرارَ إخبارٌ عن حقٍّ سابقٍ فالمدارُ فيه على الظواهر لا غيرُ كيف وإقرارُ المُفْلِسِ بعدَ الحَجْرِ بدّينِ قبْلَه صحيحٌ مع ظُهورِ المواطأة فيه غالباً، ولم ينظروا إليها، ثم رأيتني ذكرتُ ذلك أواخرَ التفليسِ بزيادةِ فراجعه. وإقرارها بإجارة عَيْنٍ سابقة على التكااح كهو بالدين ولو كان لها عليه مهرٌ فلها الامتناعُ من السفرِ معه حتى يُوفّيها كما أفاده قولُ القفالِ في فتاويه إذا دفعَ لامرأته صداقها فليس لها الامتناعُ من السفرِ معه والقاضي في فتاويه للوليِّ حملُ مؤلّيته من بَلَدِ الزوج إلى بَلَدِهِ حتى يقبضَ مهرها قال الزركشي وابنُ العِمَادِ: وقياسه أنّ لبالغة زَوْجَها الحاكمَ ولم يُعْطِها الزوجُ مهرها السفرُ ليلَدها مع محرمٍ لكن تَوَقَّفَ الأذرعِي فيما قاله

قوله: (المنع) مفعولُ الإطلاق. قوله: (وجرى عليه) أي: إطلاقُ منعِ إزكابِ الزوجةِ البحرِ الملح، أو منعِ الثُشُور. قوله: (وإزكائها) أي: الزوجةِ البحر. قوله: (أو التوكّلُ إلخ) عطفٌ على حبسها ولعلّه مجازٌ في التَّكْفُلِ أو مُحَرَّفٌ عَنْهُ. قوله: (لو أقامَ) أي الزوج. قوله: (وقبولُهُ) أي: الزوج وبنيته. قوله: (فهو) أي: قبولُ بينةِ الزوج حينَ توفّرِ القرائن. قوله: (وقد يعرفونه) أي: يعرفُ الشهودُ قَصْدَها الفِرَارَ مِنَ السفرِ. قوله: (ما ذكره إلخ) أي: من صحةِ الإقرار. قوله: (بأنَّ حقَّ الزوج إلخ) متعلّقٌ بتخطئة. قوله: (بدّينِ قبْلَهُ) أي: الحَجْرِ. قوله: (فيه) أي: الإقرار. قوله: (ولم ينظروا إلخ) أي: والحالُ لم ينظر أصحابنا إلى احتمالِ لمواطأة وظهورها. قوله: (ذكرت ذلك) أي صحةُ الإقرارِ أواخرَ التفليسِ إلخ حاصلٌ ما رجّحه هناك أنّه يُقْبَلُ إقرارها بدّينِ لِأَخَرٍ وتُمنَعُ مِنَ السفرِ معه ولا تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ أنّها قَصَدَتْ بذلكَ عَدَمَ السفرِ معه على أوجهِ الوجهين وإنْ توفّرتِ القرائنُ بذلك ولو طلبَ مِنَ الزوجةِ، أو المقرِّ له الحلفَ على أنّ باطنَ الأمرِ كظاهره أُجِيبَ في المقرِّ له دونَ الزوجةِ؛ لأنَّ إقرارها بأنَّ ذلكَ حيلةٌ لا يجوزُ سفرُها معه بغيرِ رضا المقرِّ له. قوله: (وإقرارها بإجارة) مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قوله: كهو بالدين. قوله: (لها عليه) أي: لِلزَّوْجَةِ على الزوج. قوله: (كما أفاده قولُ القفالِ) أي: بمفهومِهِ. قوله: (إذا دفعَ) بدلٌ مِنْ قولِ القفالِ. قوله: (والقاضي إلخ) أي: وأفاده قولُ القاضي إلخ أي: بمنطوقِهِ. قوله: (وقياسه) أي قولُ القاضي.

وهل ما يَجِبُ كَتْمُهُ مِمَّا يَشُقُّ إظهارُهُ مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ ؟

القاضي فهذه أولى والذي يُتَجَه في دينها عليه الحال المهر وغيره أنه عُذْر في امتناعها من السفر؛ لأنه إذا جاز لها منعه فأولى منعه من إجبارها عليه، ويُلْحَقُ الْمُغْنِي بِالْمُوسِرِ في ذلك فيما يظهر فأما سفر الولي، وسفرها المذكوران فالوجه امتناعهما إلا في مهر جاز لها حبس نفسها لِمَقْبَضِهِ. (وسفرها بإذنه معه) ولو لحاجتها، أو حاجة أجنبي (أو بإذنه وحدها (لحاجتها) ولو مع حاجة غيره على ما يأتي (لا يُسْقِطُ) مؤنّها؛ لأنها مُمَكِّنَةٌ وهو الْمُفَوِّتُ لِحَقِّهِ في الثانية، وخرج بقوله: بإذنه سفرها معه بدونه لكن صححنا وجوبها هنا أيضًا؛ لأنها تحت حكمه، وإن أثبت، وبحث الأذرعِي أَن مَحَلَّهُ إِنْ لم يمنعها وإلا فنافشة قال البلقيني: وهو التحقيق لِكُنْه قَيْدَهُ بقوله: ولم يقدر على ردّها والظاهر أنه مُجْرَدٌ تصوير لما مرّ أنه لا فرق بين قُدْرَتِهِ على ردّها لِمَطَاعَتِهِ وَإِنْ لا (و) سفرها (لحاجتها)، أو حاجة أجنبي بإذنه لا معه (يُسْقِطُ) مؤنّها (في الأظهر) لعدم التمكين أما بإذنه لحاجتها فمقتضى قولهم في إِنْ خَرَجْتَ لِغَيْرِ الْحُثِّمِ فَأَنْتِ طَالِقٌ فخرجت له، ولغيره لم تَطْلُقْ عَدَمُ السَّقُوطِ، وقولهم: لو ارتدّا معًا لا مُنْعَةٌ

□ فَوَدَّ: (فهذه) أي: مسألة سفر البالغة المقيسة أولى أي: بالتوقّف من مسألة حمل الولي لمولّيته المقيس عليها. □ فَوَدَّ: (المهر وغيره) شاملٌ لمهر حلّ بعد التمكن ومقتضى قوله: الآتي إلا في مهر إلخ خلافه فليحرّر اه. سَيَدُ عَمَر.

(أقول): ولا مخالفة، ويُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا بَأَن المضرّة فيما يأتي أشدّ فليذا احتيج هناك إلى مُسَوِّغٍ قَوِيٍّ وهو المهر الحال بالعقد بخلاف ما هنا فليذا جاز بمطلق الدين الحال ولو مهرًا حلّ بعد التمكن.

□ فَوَدَّ: (منعه منه) أي: منع الزوج من السفر لأجل دينها وكذا الضمير في عليه راجع للسفر سم وكُرِدِي. □ فَوَدَّ: (في ذلك) أي: في كون الدين الحال عُذْرًا في امتناعها من السفر. □ فَوَدَّ: (سفر الولي) أي: حملهُ لمولّيته. □ فَوَدَّ: (ولو لحاجتها) إلى قوله: (وقولهم) في النهاية. □ فَوَدَّ: (ولو مع حاجة غيره) شاملٌ لحاجة الزوجة أيضًا. □ فَوَدَّ: (على ما يأتي) أي: آنفًا. □ فَوَدَّ: (لأنها مُمَكِّنَةٌ إلخ) عبارة المُغْنِي مُمَكِّنَةٌ في الأولى وفي عَرْضِهِ في الثانية فهو المُسْقِطُ لِحَقِّهِ اه. □ فَوَدَّ: (وخرج) إلى قوله: (والظاهر) في المُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِي إلخ) مُعْتَمِدٌ اه. ع ش. □ فَوَدَّ: (إِنْ مَحَلَّهُ) أي: الوجوب. □ فَوَدَّ: (وإلا فنافشة) أي: ما لم يَمْتَنِعْ بها اه. ع ش. □ فَوَدَّ: (لِكُنْه قَيْدَهُ إلخ) أي: البلقيني إلخ وقضية صَنِيع المُغْنِي أَن التقييد موجودٌ في كلام الأذرعِي. □ فَوَدَّ: (مُجْرَدٌ تصوير) أي: لا قَيْدٌ اه. نهايةً خلافًا لظاهر المُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لما مرّ) أي: في شرح وتسقط بشوز. □ فَوَدَّ: (أو حاجة أجنبي إلخ) هذا ظاهر إذا لم يَكُنْ خُرُوجُهَا بِسُؤَالِ الزَّوْجِ لها فيه وإلا فينبغي أن يُلْحَقَ بِخُرُوجِهَا لِحَاجَتِهِ بإذنه مُغْنِي وع ش.

□ فَوَدَّ: (أما بإذنه لحاجتها) أي: الزوج، والزوجة، أو الأجنبي اه. ع ش. □ فَوَدَّ: (لم تَطْلُقْ) مقول القول. □ فَوَدَّ: (عَدَمُ السَّقُوطِ) اعتمدته النهاية، والمُغْنِي وشيخ الإسلام.

□ فَوَدَّ: (منعه منه) أي: من السفر وكذا الضمير في عليه راجع للسفر. □ فَوَدَّ: (أو بإذنه) أي: وخدها.

□ فَوَدَّ: (والظاهر إلخ) كذا م ر. □ فَوَدَّ: (عَدَمُ السَّقُوطِ) كذا م ر.



لها الشقوق واعتمده البلقيني وغيره، ونص الأم والمختصر ظاهر في وفي الجواهر وغيرها عن الماوردي وأقرؤه لو امتنعت من الثقلة معه لم تجب الثقة إلا إن كان يتمتع بها في زمن الامتناع فتجب، ويصير تمتعه بها عفوًا عن الثقة حينئذ انتهى، وقضيته جريان ذلك في سائر صور الشوز وهو مُحْتَمَلٌ، وتوزع فيه بما لا يجدي وما مر في مسافرة معه بغير إذنه من وجوب نفقتها لتمكينها، وإن أثبت بعضيانه صريح فيه، وظاهر كلام الماوردي أنها لا تجب إلا زمن التمتع دون غيره نعم، يكفي في وجوب نفقة اليوم تمتع لحظة منه بعد الشوز، وكذا الليل. (ولو نُشِرَتْ) كأن خرجت من بيته (فغاب فأطاعت) في غيبته بنحو عودها لبيته (لم تجب) مؤنتها ما دام غائبًا (في الأصح) لخروجها عن قبضته فلا بُد من تجديد تسليم، وتسلم، ولا يحصلان مع الغيبة، وبه فازق شوزها بالرودة فإنه يزول بإسلامها مطلقًا لزوال المسقط،

قوله: (وفي الجواهر) إلى قول المتن: (ولو خرجت) في النهاية لإا قوله: (وهو مُحْتَمَلٌ) إلى (وما مر)، وقوله: (بعد الشوز) وقوله: (وعدم حاكم) وقوله: (له فائدة) إلى (فَيَحْتَمَلُ). قوله: (وأقرؤه) وأتت به الوالد رحمته الله تعالى اه. نهاية. قوله: (وقضيته) أي: كلام الماوردي المذكور جريان ذلك أي: قوله: إلا إن كان يتمتع بها الخ. قوله: (وظاهر كلام الماوردي الخ) مُتَمَتِّدٌ وقوله: نعم يكفي الخ مُتَمَتِّدٌ أيضًا اه. ع ش. قوله: (نعم يكفي في وجوب نفقة اليوم الخ) ظاهره أنه لا يجب مع هذا اليوم نفقة الليلة بعده إذا لم يستمتع بها فيها سم وع ش. قوله: (بعد الشوز) قضية ذلك حمل ما يصرح به كلامهم من أن شوزها في أثناء اليوم يسقط نفقتها وإن عادت للطاعة في بقيته على ما إذا لم يستمتع بها بعد الشوز وهل يجري نظير ذلك في كسوة الفضل فيه نظر ظاهر وجري م ر على الجريان وقال: وكذا يقال في كسوة الفضل فإذا نُشِرَتْ في أثناءه في المنزل واستمتع بها وجب قسط زمن الاستمتاع وما بعده من الفضل إلى وجود شوز جديد كذا قال بحسب ما ظهر له فليحرر ولم يذكر في شرحه تقييد الشارح ببعده الشوز اه. سم.

قوله (سني): (ولو نُشِرَتْ) أي: في حضور الزوج اه. معني. قوله: (كان خرجت الخ) عبارة المعني بأن خرجت من بيته كما قال الزايعي بغير إذنه اه. قوله: (في غيبته) إلى قوله: (قال الخ) في المعني. قوله: (وبه فازق الخ) أي بالتعليل المذكور. قوله: (فإنه يزول بإسلامها) أي: حيث أعلمته به كما يأتي في قوله: ويتجه أن مراده الخ وقوله: مطلقًا أي: سواء جدد تسليم وتسلم أم لا اه. ع ش. قوله: (لزوال المسقط) أي: مع كونها في قبضته ليفارق نظيره اه. رشيد.

قوله: (فتجب) أتت بذلك شيخنا الشهاب الرملي. قوله: (نعم يكفي في وجوب نفقة اليوم الخ) كذا م ر، وظاهره أنه لا يجب مع هذا اليوم نفقة الليلة بعده إذا لم يستمتع بها. قوله: (بعد الشوز) قضية ذلك حمل ما يصرح به كلامهم من أن شوزها في أثناء اليوم يسقط نفقتها، وإن عادت للطاعة في بقيته على ما إذا لم يستمتع بها بعد الشوز وهل يجري نظير ذلك في كسوة الفضل فيه نظر ظاهر وجوزّه

وأخذ منه الأذرعِي أَنها لو نَشَرَتْ في المنزل، ولم تَخْرُج منه كأن مَتَعْتَهُ نَفْسَهَا فغَابَ عنها ثم عَادَتْ لِلطَّاعَةِ عَادَتْ نَفَقَتُهَا من غيرِ قاضٍ وهو كذلك على الأصحِّ قال: وحاصل ذلك الفرق بين النُشُوزِ الجَلِيِّ والنُشُوزِ الخَفِيِّ انتهى. ويُنْجَهِ أَنْ مُرَادَهُ بِعَوْدِهَا لِلطَّاعَةِ إِزْسَالُ إِعْلَامِهِ بِذلك بخلافِ نظيره في النُشُوزِ الجَلِيِّ وإِنَّمَا قُلْنَا ذلك؛ لِأَنَّ عَوْدَهَا لِلطَّاعَةِ من غيرِ عَلَيْهِ بَعِيدٌ كما هو ظاهرٌ وهل إِشْهَادُهَا عِنْدَ غَيْبَتِهِ وعدمِ حَاكِمْ كإِعْلَامِهِ؟ فيه نَظَرٌ وقياسٌ ما مَرَّ في نَظَائِرِهِ نعم، (وطَرِيقُهَا) في عَوْدِ الاستِخْقَاقِ (أَنْ يَكْتُبَ الْحَاكِمُ كما سَبَقَ) في ابتداءِ التَّسْلِيمِ فإذا علم وعاد، أو أَرْسَلَ مَنْ يَتَسَلَّمُهَا أو تَرَكَ ذلك لِغَيْرِ غُذْرٍ عادَ الاستِخْقَاقُ. (فِرْعَ): التَّمَسُّتُ زَوْجَةً غَائِبٍ من القاضي أَنْ يَفْرِضَ لَهَا فَرْضًا عَلَيْهِ اشْتَرَطَ ثُبُوتُ النِّكَاحِ، وإِقَامَتُهَا في مَسْكِنِهِ، .....

قوله: (وَأَخَذَ مِنْهُ) أي: مِنَ الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ. قوله: (عَادَتْ نَفَقَتُهَا) أي: حَيْثُ أَغْلَمَتْهُ وَيَتَبَغَى عَدَمُ تَصْدِيقِهَا فِي ذَلِكَ لَوْ اخْتَلَفَا فِيهِ اه. ع. ش. قوله: (وَهُوَ كَذَلِكَ عَلَى الْأَصَحِّ) مِنْ جُمْلَةِ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ فَكَانَ يَتَبَغَى أَنْ يَزِيدَ قَبْلَهُ لَفْظَةً قَالَ اه. رَشِيدِي. قوله: (قَالَ الْإِنِّ) أي: الْأَذْرَعِيُّ. قوله: (النُّشُوزِ الْجَلِيِّ) أي: الظَّاهِرِ اه. ع. ش. قوله: (إِنْ مُرَادَهُ) أي: الْأَذْرَعِيُّ. قوله: (إِزْسَالُ إِعْلَامِهِ الْإِنِّ) هَلْ يُشْتَرَطُ الْإِزْسَالُ مِنْ جِهَةِ الْحَاكِمِ كما قد يُشْعِرُ بِهِ قَوْلُهُ: الْآتِي وَعَدَمُ حَاكِمٍ، أَوْ لَا؟ اه. س. م. (أَقُولُ): وَقَوْلُ الشَّارِحِ بِخِلَافِ نَظِيرِهِ الْإِنِّ كَالصَّرِيحِ فِي عَدَمِ الْإِشْتِرَاطِ وَسَيَأْتِي عَنِ الرَّشِيدِيِّ مَا يُصَرِّحُ بِهِ. قوله: (ذَلِكَ) أي: وَيُنْجَهِ أَنْ مُرَادَهُ الْإِنِّ. قوله: (لِأَنَّ عَوْدَهَا الْإِنِّ) يَعْنِي أَنْ عَوْدَ الْإِسْتِخْقَاقِ بِعَوْدِهَا الْإِنِّ. قوله: (وَهَلْ إِشْهَادُهَا الْإِنِّ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَالْأَقْرَبُ كما هو قِيَاسٌ ما مَرَّ في نَظَائِرِهِ أَنْ إِشْهَادُهَا عِنْدَ غَيْبَتِهِ كإِعْلَامِهِ اه. قوله: (وَقِيَاسٌ ما مَرَّ في نَظَائِرِهِ نَعَمْ) وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَأْتِي فِي النُّشُوزِ الْجَلِيِّ أَيْضًا وَقِيَاسُ التَّنَازُلِ أَيْضًا أَنَّ الْإِشْهَادَ لَا يَكْفِي إِلَّا عِنْدَ تَعَدُّرِ الْإِعْلَامِ فَلْيُرَاجِعْ اه. رَشِيدِي. قوله: (سَبَقَ) (وَطَرِيقُهَا أَنْ يَكْتُبَ الْإِنِّ) أي: طَرِيقُهَا ذَلِكَ فَقَطْ بِالنُّسْبَةِ لِلنُّشُوزِ الْجَلِيِّ وَهُوَ طَرِيقُهَا أَيْضًا مع إِزْسَالِهَا تَعْلِيمُهُ بِالنُّسْبَةِ لِلنُّشُوزِ الْخَفِيِّ كما عَلِمَ مِمَّا مَرَّ اه. رَشِيدِي. قوله: (فِي عَوْدِ الْإِسْتِخْقَاقِ) إِلَى الْفِرْعِ فِي الْمُغْنِي. قوله: (أَوْ تَرَكَ ذَلِكَ) أي: الْعَوْدَ وَإِزْسَالِ الْوَكِيلِ. قوله: (التَّمَسُّتُ الْإِنِّ) أي: لَوْ التَّمَسُّتُ زَوْجَةً الْإِنِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نُشُوزٌ فَهِيَ مَسْأَلَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ اه. رَشِيدِي. قوله: (فِي مَسْكِنِهِ) أي: الْمَحَلِّ

الْمُزْجَانِي وَقَالَ: لَا يَبْعُدُ أَنَّهُ إِذَا اسْتَمْتَعَ لَحْظَةً فِي يَوْمٍ وَجَبَتْ نَفَقَتُهُ وَمَا بَعْدَهُ مِمَّا يُمْكِنُ فِيهِ مِنَ الْإِسْتِمْتَاعِ مَا لَمْ يَوْجَدْ مِنْهَا نُشُوزٌ جَدِيدٌ. قَالَ: وَكَذَا يُقَالُ فِي كِسْوَةِ الْفَضْلِ فَإِذَا نَشَرَتْ فِي أَثْنَائِهِ فِي الْمَنْزِلِ وَاسْتَمْتَعَ بِهَا وَجَبَ قِسْطُ مِنَ الْإِسْتِمْتَاعِ وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْفَضْلِ إِلَى وُجُودِ نُشُوزٍ جَدِيدٍ كَذَا قَالَ بِحَسَبِ مَا ظَهَرَ لَهُ فَلْيُحَرِّزْ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي شَرْحِهِ تَقْيِيدَ الشَّارِحِ بَعْدَ النُّشُوزِ. قوله: (وَيُنْجَهِ الْإِنِّ) كَذَا م ر. قوله: (إِزْسَالُ إِعْلَامِهِ) هَلْ يُشْتَرَطُ الْإِزْسَالُ مِنْ جِهَةِ الْحَاكِمِ كما قد يُشْعِرُ بِهِ قَوْلُهُ: وَعَدَمُ حَاكِمٍ أَوَّلَى. قوله: (وَقِيَاسُ الْإِنِّ) كَذَا م ر ش.

وَحَلِفُهَا عَلَى اسْتِحْقَاقِ النَّفَقَةِ وَأَنَّهَا لَمْ تَقْبِضْ مِنْهُ نَفَقَةٌ مُسْتَقْبَلَةٌ فَحِينَئِذٍ يَفْرَضُ لَهَا عَلَيْهِ نَفَقَةٌ مُعْصِرٍ حَيْثُ لَمْ يَبْتِثْ أَنَّهُ غَيْرُهُ، وَيُظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ حَاضِرٌ بِالْبَلَدِ تُرِيدُ الْأَخْذَ مِنْهُ، وَإِلَّا فَلَا فَائِدَةٌ لِلْفَرْضِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: لَهُ فَائِدَةٌ هِيَ مَنَعُ الْمُخَالِفِ مِنَ الْحَكْمِ بِسُقُوطِهَا بِمُضِيِّ الزَّمَانِ، وَأَيْضًا فَيُحْتَمَلُ ظُهُورُ مَالٍ لَهُ بَعْدَ فَتَاخُذٍ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ احتِياجٍ لِرَفْعِ إِلَيْهِ. (وَلَوْ خَرَجَتْ) لَا عَلَى وَجْهِ التُّشْوِزِ (فِي غَيْبَتِهِ) عَنِ الْبَلَدِ بِلَا إِذْنِهِ (لِزِيَارَةٍ) لِقَرِيبٍ لَا أَجْنَبِيٍّ أَوْ أَجْنَبِيَّةٍ عَلَى الْأَوْجَهِ، وَقَضِيَّتُهُ التَّعْبِيرُ هُنَا بِالْقَرِيبِ وَبِالْأَهْلِ الْوَاقِعِ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ وَتَبِعَهُ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ مَنَهِجِهِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَحْرَمِ، وَغَيْرِهِ لَكِنَّ قَضِيَّةَ تَعْبِيرِ الزَّرْكَشِيِّ بِالْمَحَارِمِ، وَتَبِعَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ تَقْيِيدُهُ بِالْمَحْرَمِ وَهُوَ مُنْتَجَةٌ (وَنَحْوُهَا) كَعِيَادَةِ لِمَنْ ذُكِرَ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَكُونَ ....

الذِي رَضِيَ بِإِقَامَتِهَا فِيهِ وَلَوْ بَيْتُهَا، أَوْ بَيْتُ أَبِيهَا. □ قَوْلُهُ: (وَحَلِفُهَا الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (تُبُوْثُ الْخ). □ قَوْلُهُ: (فَحِينَئِذٍ يَفْرَضُ الْخ) أَي: وَلَوْ كَانَ مَا يَفْرَضُهُ مِنَ الدَّرَاهِمِ. هـ. ش. وَهَذَا عَلَى مُخْتَارِ النَّهَايَةِ وَوَالِدِهِ خِلَافًا لِلشَّارِحِ كَمَا مَرَّ. □ قَوْلُهُ: (حَيْثُ لَمْ يَبْتِثْ الْخ) وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَوْ تَبَيَّنَ يَسَارُهُ كَانَ لَهَا الْمُطَالَبَةُ بِمَا بَقِيَ مِنَ الْقَرَارَاتِ. هـ. سَيِّدُ عَمَرَ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا فَلَا فَائِدَةَ الْخ) تَقَدَّمَ فِي كَلَامِهِ أَنَّ الْقَاضِيَّ يَقْتَرِضُ عَلَيْهِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ تَمَّ مَالٌ، أَوْ يَأْذُنُ لَهَا فِي الْإِقْرَاضِ. هـ. ش. □ قَوْلُهُ: (لَا عَلَى وَجْهِ التُّشْوِزِ) إِلَى قَوْلِهِ: كَذَا أَطْلَقَهُ شَارِحٌ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَقَضِيَّةُ التَّعْبِيرِ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: وَأَيْضًا إِلَى الْمَتْنِ. □ قَوْلُهُ: (عَنِ الْبَلَدِ) خَرَجَ بِهِ خُرُوجُهَا فِي غَيْبَتِهِ فِي الْبَلَدِ فَهُوَ تُشْوِزٌ وَلَوْ آجَرَتْ نَفْسَهَا إِجَارَةً عَيْنٍ بِإِذْنِهِ لِشُغْلٍ فِي الْبَلَدِ سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا. هـ. سَمِ عَلَى حَجٍّ وَيَتَّبَعِي أَنْ مِثْلَ غَيْبَتِهِ عَنِ الْبَلَدِ خُرُوجُهُ مَعَ حُضُورِهِ فِيهِ حَيْثُ اقْتَضَى الْعُرْفُ رِضَاهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ عَلَى مَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ وَأَخَذَ الرَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ الْخ وَمِنْ ذَلِكَ مَا جَرَتْ عَادَتُهُ بِأَنَّهُ إِذَا خَرَجَ لَا يَرْجِعُ إِلَّا آخِرَ التَّهَارِ مِثْلًا فَلَهَا الْخُرُوجُ لِلْعِيَادَةِ وَنَحْوِهَا إِذَا كَانَتْ تَرْجِعُ إِلَى بَيْتِهَا قَبْلَ عَوْدِهِ وَعَلِمَتْ مِنْهُ الرِّضَا بِذَلِكَ. هـ. ش. □ قَوْلُهُ: (لَا لِأَجْنَبِيٍّ الْخ) أَي: حَيْثُ كَانَ هُنَاكَ رِبِيَّةً، أَوْ لَمْ يَدُلَّ الْعُرْفُ عَلَى رِضَاهُ بِذَلِكَ وَلَا فَلَهَا الْخُرُوجُ كَمَا شَمَلَهُ قَوْلُهُ: فِيمَا مَرَّ وَأَخَذَ الرَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ الْخ. هـ. ش. عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، وَالْأَوْجَهِ مَا قَالَهُ الدِّمِيرِيُّ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ خُرُوجُهَا إِلَى بَيْتِ أَبِيهَا، أَوْ أَقَارِبِهَا، أَوْ جِيرَانِهَا لِزِيَارَةٍ، أَوْ عِيَادَةٍ، أَوْ تَعَزُّيَةٍ. هـ. أَي: بِشَرَطِ عَلَمِهَا الرِّضَا وَلَوْ بِالْعُرْفِ فِي رِضَا مِثْلِهِ بِذَلِكَ كَمَا مَرَّ عَنْهُ. □ قَوْلُهُ: (الْوَاقِعُ) أَي: التَّعْبِيرُ بِالْأَهْلِ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا فَرْقَ الْخ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِيِّ، وَالنَّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (تَقْيِيدُهُ) أَي: الْقَرِيبِ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُنْتَجَةٌ) خِلَافًا لِلْمُغْنِيِّ، وَالنَّهَايَةِ كَمَا مَرَّ. □ قَوْلُهُ (وَنَحْوُهَا) مِنْ مَوْتِ أَبِيهَا وَشُهُودِ جِنَازَتِهِ فَمَا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ عَنِ الْحَمَوِيِّ شَارِحَ التَّنْبِيهِ مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا الْخُرُوجُ لِمَوْتِ أَبِيهَا وَلَا شُهُودِ جِنَازَتِهِ مُقَيَّدٌ بِحُضُورِهِ. هـ. سَمِ وَفِي الْمُغْنِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. □ قَوْلُهُ: (لِمَنْ ذُكِرَ) أَي: مِنَ الْمَحَارِمِ.

□ قَوْلُهُ: (عَنِ الْبَلَدِ) خَرَجَ خُرُوجُهَا عَنْ غَيْبَتِهِ فِي الْبَلَدِ فَهُوَ تُشْوِزٌ، وَلَوْ خَرَجَتْ بِإِذْنِهِ لَمْ تَسْقُطْ نَفَقَتُهَا أَوْ آجَرَتْ نَفْسَهَا إِجَارَةً عَيْنٍ بِإِذْنِهِ لِشُغْلٍ فِي الْبَلَدِ سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا. □ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوْجَهِ) كَذَا. ر. □ قَوْلُهُ فِي (لَمَنِ): (وَنَحْوُهَا) مِنْهُ مَوْتُ أَبِيهَا، وَشُهُودُ جِنَازَتِهِ فَمَا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ عَنِ الْحَمَوِيِّ شَارِحَ التَّنْبِيهِ

في ذلك ربيّة بوجه فيما يظهر (لم تسقط) مؤنّها بذلك؛ لأنّه لا يُعدُّ نُشُورًا عُرفًا وظاهرًا أنّ محلّ ذلك ما لم يمنعها من الخروج قبل سفره أو يُرْسِلَ لها بالمنع. (والأظهر أنّ لا نفقة) ولا مؤنّة (لصغيرة) لا تحتمل الوطء، وإنّ سلّمت له؛ لأنّ تعدّز وطئها لمعنى فيها، وليست أهلاً للتمتع بغيره وبه فازّقت المريضة، ونحو الرثقاء (و) الأظهر (أنّها تجب لكبيرة) أي: لمن يُمكن وطؤها، وإنّ لم تبلغ كما هو ظاهر (على صغير) لا يُمكن وطؤها إذا عرّضت على وليه؛ لأنّ المانع من جهته. (وإحرامها بحجّ، أو غمرة)، أو مُطلقًا (بلا إذن) منه (نُشُورٌ إنّ لم يملك تخليلها) على قول في الفرض؛ لأنّ المانع منها ومع كونه نُشُورًا ليس تعاطيه حرامًا عليها لخطر أمر التشكك، وبه فازّق ما يأتي في الصوم (وإنّ ملك) تخليلها بأنّ أحزمت ولو بفرض على المعتمد (فلا) يكون إحرامها نُشُورًا فلها المؤنّ؛ لأنّها في قبضته وهو قاذٍ على تخليلها والتمتع بها فإذا ترك فقد فوّت على نفسه فإنّ قلت: هذا يُشكّل بما يأتي في الصوم أنّه يُهاّب إفساد العبادة قلت يُفرّق بأنّ الصوم يتكرّر فلو أمرناه بالإفساد لتكرّر منه وفي ذلك ما يُهيب بخلاف الإحرام؛ لأنّه نادر فلا تقوى مهابته وأيضًا فالزمن ثمّ قريب فتقوى الهيبة حينئذٍ بخلافه هنا

□ فوّد: (في ذلك) أي الخروج للزيارة ونحوها. □ فوّد: (أو يُرْسِلَ لها إلخ) أي: أو تدلّ القرينة على عدم رضاه بخروجها في غيبته مُطلقًا كما مرّ اه. ع ش. □ فوّد: (ولا مؤنّة) إلى قوله: (فإن قلت) في المغني. □ فوّد: (ولا مؤنّة لصغيرة) شمل ذلك المهر فلا يجب عليه تسليمه قبل إطاقة الوطء وقد تقدّم ذلك اه. ع ش.

□ قول (لنبي): (لصغيرة) ظاهره وإن كان الزوج أيضًا صغيرًا ويوافقه قوله: الآتي وأنّها تجب لكبيرة على صغير فإنّ مفهوم قوله: كبيرة خروج الصغيرة اه. سم. □ فوّد: (بغيره) أي: غير الوطء اه. سم. □ فوّد: (وبه فازّقت إلخ) أي: بقوله: وليست أهلاً إلخ. □ فوّد: (على صغير) أي: ومجنون اه. بجبرمي. □ فوّد: (إذا عرّضت إلخ) أي: أو سلّمت نفسها اه. مُغني.

□ قول (لنبي): (نُشُور) أي: من وقت الإحرام اه. مُغني. □ فوّد: (على قول إلخ) أي: مزجوج مرّ في باب الحجّ اه. مُغني. □ فوّد: (وبه فازّق) أي: بقوله: لخطر إلخ. □ فوّد: (هذا) أي: قول المُصنّف وإنّ ملك فلا. □ فوّد: (فلو أمرناه) أي: لو جوّزنا لها الصوم وجعلنا الإفساد إليه إذا أراد ولا فلا أمر هنا كما لا يخفى اه. رشدي. □ فوّد: (ثمّ) أي: في الصوم وقوله: هنا أي: في الإحرام.

مُقيدٌ بحضور. □ فوّد: (فيما يظهر) كذا م ر.

□ فوّد في (لنبي): (لصغيرة) ظاهره، وإن كان الزوج أيضًا صغيرًا، ويوجّه بأنّ المانع من التفقة وهو صغرهما مُقدّم على المُقتضى وهو صغرّه إنّ سلّم أنّه مُقتضى، وهذا يوافقه أيضًا مفهوم قوله الآتي وأنّها تجب لكبيرة على صغير فإنّ مفهوم قوله كبيرة خروج الصغيرة. □ فوّد: (بغيره) أي: بغير الوطء.

□ فوّد: (قلت يفرّق إلخ) كذا م ر.

غالبًا (حتى تخرج فمُسافِرةً لِحاجتها) فَإِنْ كَانَ مَعَهَا اسْتَحَقَّتْ، وَإِلَّا فَلَا تَعْمُ مَنْ أَفْسَدَ حَجَّهَا الَّذِي أُذِنَ فِيهِ بِجَمَاعٍ يُلْزِمُهَا الْإِحْرَامَ بِقَضَائِهِ فَوْزًا وَالْخُرُوجَ لَهُ، وَلَوْ بِلَا إِذْنِهِ وَحِينَئِذٍ يُلْزِمُهُ مُؤْنُهَا بِلَ، وَالْخُرُوجُ مَعَهَا (أَوْ) أَحْرَمَتْ (بِإِذْنٍ) مِنْهُ (فَفِي الْأَصَحِّ لَهَا نَفَقَةٌ مَا لَمْ تَخْرُجْ؛ لِأَنَّهَا فِي قَبْضَتِهِ وَقَوَاتِ التَّمَتُّعِ نَشَأَ مِنْ إِذْنِهِ فَإِنْ خَرَجَتْ فَكَمَا تَقَرَّرَ، وَلَوْ أَجْرَتْ عَيْنَهَا قَبْلَ النِّكَاحِ لَمْ يَتَخَيَّرْ، وَيُقَدَّمُ حَقُّ الْمُسْتَأْجِرِ لَكِنْ لَا مُؤْنَةٌ لَهَا مُدَّةَ ذَلِكَ كَذَا أَطْلَقَهُ شَارِحُ هُنَا وَفِيمَا مَرَّ أَنْفًا وَهُوَ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ قَضِيَّةَ مَا مَرَّ أَنَّ نَفَقَتَهَا لَا تَسْقُطُ مُدَّةَ الْإِجَارَةِ، وَهَذَا بِخِلَافِهِ، وَقَدْ يُجَابُ بِتَقْدِيرِ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ عِنْدَهُمْ بِحَمَلٍ هَذَا عَلَى مَا إِذَا ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ، وَذَلِكَ بِالْإِقْرَارِ وَالْفَرْقِ أَنَّ الْإِقْرَارَ أَقْوَى فَأَيُّرُوجُوبُ النَّفَقَةِ بِخِلَافِ الْبَيِّنَةِ هَذَا وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ تَرْجِيحُهُ أَنَّهُ لَا مُؤْنَةَ لَهَا مُدَّةَ الْإِجَارَةِ مُطْلَقًا، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِقْرَارِ بِالذِّينِ بِأَنَّهُ لَا حَائِلَ، ثُمَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الزَّوْجِ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ تَرْكُ السَّفَرِ وَالتَّمَتُّعِ بِهَا كَمَا مَرَّ، وَأَمَّا هُنَا فَيَدُ الْمُسْتَأْجِرِ حَائِلَةٌ فَمُنِعَتْ النَّفَقَةُ ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ الْمَنْقُولَ الَّذِي سَكَنَّا عَلَيْهِ سَقُوطَ نَفَقَتِهَا هُنَا، وَإِنْ مَكَّنَهُ الْمُسْتَأْجِرُ مِنْهَا لِأَنَّهُ وَعْدًا لَا يُلْزَمُ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْمِنَّةِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْإِقْرَارِ وَالْبَيِّنَةِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتُهُ، وَرَأَيْتُ شَيْخَنَا فَرَّقَ بَيْنَهُ

فَوُدَّ: (فَإِنْ كَانَ مَعَهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (كَذَا أَطْلَقَهُ الشَّارِحُ) فِي الْمَغْنِيِّ. فَوُدَّ: (اسْتَحَقَّتْ) أَي: إِنْ لَمْ يَمْنَعْنَاهَا مِنَ السَّفَرِ كَمَا مَرَّ. فَوُدَّ: (تَعْمُ مَنْ أَفْسَدَ حَجَّهَا إلخ) فَإِنْ قُلْتُ مَا صَوْرَةُ ذَلِكَ فَلِأَنَّهَا إِنْ طَاوَعَتْهُ مُخْتَارَةً فَهِيَ الْمُفْسِدَةُ وَإِنْ أَكْرَهَهَا لَمْ يَفْسُدْ حَجُّهَا قُلْتُ: قَدْ يُصَوَّرُ بِالْأَوَّلِ وَيَصِحُّ نِسْبَةُ الْفَسَادِ إِلَيْهِ لِمُشَارَكَتِهِ فِي سَبَبِهِ اه. سم. فَوُدَّ: (فَكَمَا تَقَرَّرَ) أَي: فِي، فَمُسَافِرَةٌ لِحَاجَتِهَا اه. سم. فَوُدَّ: (لَمْ يَتَخَيَّرْ) أَي: الزَّوْجُ فِي فَنَسَخِ النِّكَاحِ وَإِنْ جَهِلَ الْحَالُ اه. مَغْنِي. فَوُدَّ: (لَكِنْ لَا مُؤْنَةَ لَهَا إلخ) يَتَّبِعِي أَنَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَتَمَتَّعْ بِهَا أَخَذًا وَمَا مَرَّ فِي التَّائِيذَةِ وَإِلَّا وَجِبَتْ نَفَقَتُهَا مُدَّةَ التَّمَتُّعِ وَأَنَّهُ يَجِبُ نَفَقَةُ الْيَوْمِ، أَوِ اللَّيْلَةِ بِالتَّمَتُّعِ فِي لَحْظَةٍ مِنْهُ اه. ع. ش. فَوُدَّ: (كَذَا أَطْلَقَهُ شَارِحُ إلخ) أَي: بِلَا تَقْيِيدٍ بِثُبُوتِ الْإِقْرَارِ، أَوِ بِالْبَيِّنَةِ. فَوُدَّ: (فِيمَا مَرَّ إلخ) أَي: فِي شَرْحِ إِلَّا أَنْ يُشْرِفَ عَلَى انْهِدَامِ. فَوُدَّ: (لِأَنَّ قَضِيَّةَ مَا مَرَّ إلخ) أَي: حَيْثُ جَعَلُوا هُنَاكَ الْمُسْتَأْجِرَةَ الْعَيْنَ قَبْلَ النِّكَاحِ كَالْمَدِينَةِ لِآخَرِ. فَوُدَّ: (بِحَمَلٍ هَذَا) أَي: مَا هُنَا مِنْ السَّقُوطِ. فَوُدَّ: (إِذَا ثَبَتَ) أَي: سَبَقُ إِجَارَةِ الْعَيْنِ عَلَى النِّكَاحِ. فَوُدَّ: (وَذَلِكَ) أَي: مَا اقْتَضَاهُ مَا مَرَّ مِنْ عَدَمِ السَّقُوطِ وَقَوْلُهُ: بِالْإِقْرَارِ أَيِ عَلَى مَا ثَبَتَ بِالْإِقْرَارِ أَي: كَمَا قَيَّدَهُ الشَّارِحُ بِهِ هُنَاكَ. فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَي: سَوَاءً ثَبَتَ بِالْإِقْرَارِ، أَوِ بِالْبَيِّنَةِ. فَوُدَّ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ) أَي: يَبَيِّنُ الْإِقْرَارَ بِالْإِجَارَةِ عَيْنًا. فَوُدَّ: (ثُمَّ) أَي: فِي الْإِقْرَارِ بِالذِّينِ. فَوُدَّ: (وَإِنْ مَكَّنَهُ الْمُسْتَأْجِرُ إلخ) أَي: رَضِيَ الْمُسْتَأْجِرُ بِتَمَكُّينِهِ مِنْهَا اه. مَغْنِي. فَوُدَّ: (وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا) أَي: الْأَصْحَابُ. فَوُدَّ: (فَرَّقَ بَيْنَهُ) أَي: السَّقُوطِ بِالْإِجَارَةِ عَيْنًا.

فَوُدَّ: (تَعْمُ مَنْ أَفْسَدَ حَجَّهَا) فَإِنْ قُلْتُ: مَا صَوْرَةُ ذَلِكَ فَلِأَنَّهَا إِنْ طَاوَعَتْهُ مُخْتَارَةً فَهِيَ الْمُفْسِدَةُ، وَإِنْ أَكْرَهَهَا لَمْ يَفْسُدْ حَجُّهَا قُلْتُ: قَدْ يُصَوَّرُ بِالْأَوَّلِ وَيَصِحُّ الْفَسَادُ لِمُشَارَكَتِهِ فِي سَبَبِهِ. فَوُدَّ: (فَكَمَا تَقَرَّرَ) أَي: فِي قَوْلِهِ فَمُسَافِرَةٌ لِحَاجَتِهَا. فَوُدَّ: (وَلَوْ أَجْرَتْ إلخ) كَذَا م ر.

وبين عدم سقوطها بنذرهما الصوم، أو الاعتكاف المُعَيَّن قبل التَّكاح بعين ما فُرِقت به وهو أنَّ هنا يَدًا حائلة بخلاف تينك. (ويمنعها) إن شاء (صوم) أو نحو صلاة أو اعتكاف (نفيل) ابتداء وانتهاء ولو قبل الغروب لأنَّ حقَّه مُقَدَّم عليه لوجوبه عليها، وإن لم يُرَدِّ التَّمَتُّع بها على الأوجه؛ لأنَّه قد يَطْرَأُ له إرادته فيجدها صائمة فيتصوَّرُ (فلان أثبت) وصامت، أو أتمَّتْ غير نحو عرفة وعاشوراء، أو صلَّتْ غير راتبة (فناشئة في الأظهر) فتسقط جميع مؤن ما صامته لامتناعها من التمكين الواجب عليها، ولا نظَرُ إلى تَمَكُّنه من وطئها، ولو مع الصوم؛ لأنَّه قد يَهَابُ إفساد العبادة فيتصوَّرُ، ومن ثمَّ حرَّم صومها نفلاً، أو فرضاً موسعاً وهو حاضِرٌ من غير إذنه، أو علم رضاه وظاهر امتناعه مُطْلَقاً إنَّ أصرَّها، أو ولَّدها الذي تروَّضعه، وأخذ أبو زُرْعَةَ من هذا التعليل

قوله: (هنا) أي: في الإجارة عينا. قوله: (بخلاف تينك) أي: الصوم، والاعتكاف.

قوله (سني): (ويمنعها صوم نفيل إلخ)، والأوجه تقييد المنع بمن يُمكنه الوطء فلا منع لمُتَبَسِّس بصوم، أو اعتكاف واجبي، أو كان مُحَرِّماً، أو مريضاً مُذْنِفاً لا يُمكنه الوقاع، أو منسوحاً، أو عتيماً، أو كانت قُرْبَاء، أو رُفَقَاء، أو مُتَحَيِّرة كَالْغَائِبِ وأولى؛ لأنَّ الغائب قد يقدِّم نهاراً قَيْطاً شَرَحَ م راه. سم وقد يُشير إليه قول الشارح؛ لأنَّه قد يَطْرَأُ له إلخ لكنَّ ظاهر صَنِيع المُغْنِي اعْتِمَادُ إطلاقي المنع عبارته سواء أمكنه جماعها أم امتنع عليه لِعُدِّ حِسِّي كَجَبِّهِ، أو رُفَقَاء، أو شَرَعِي كَتَلْبُسِهِ بواجب كَصَوْم، أو إخراج ويبحث الأذرعِي أنه لا يُمنع من لا يحلُّ له وطؤها كَمُتَحَيِّرة وَمَنْ لا تَحْتَمِلُ الوطء اه. قوله: (إن شاء) إلى قوله: لكنَّ الأوجه في النهاية.

قوله (سني): (فلان أثبت) أي امتنعت من عدم الشروع، أو الفطر بعد أمره لها به. قوله: (غير نحو عرفة إلخ) من التحريم تسوعاً لا الخميس، والإثنين وأيام البيض كما يأتي في كلامه اه. ع ش. قوله (سني): (فناشئة إلخ)، والأقرب أنَّ المراهقة الحاضرة أي: المقيمة كالبالغة لو أرادت صومَ رَمَضَانَ؛ لأنها مأمورة بصومه مضروبة على تزكيه اه. نهاية. قوله: (فتسقط) إلى قوله: وظاهر في المُغْنِي. قوله: (أو فرضاً موسعاً) أي: وإن كان لها غرض في التقديم كَقَصْرِ النهار اه. ع ش. قوله: (مطلقاً) أي: موسعاً، أو مُضَيِّقاً ش أي: وسواء وَجَدَ الإذن، أو العِلْمُ بالرُّضَا أم لا سم. قوله: (من هذا التعليل) أي قوله: (لأنَّه قد يهَابُ إلخ) اه. ع ش.

قوله في (سني): (ويمنعها صوم نفيل إلخ) والأوجه تقييد المنع بمن يُمكنه الوطء فلا منع لصوم، أو اعتكاف واجبي، أو كان مُحَرِّماً، أو مريضاً مُذْنِفاً لا يُمكنه الوقاع، أو منسوحاً، أو عتيماً، أو كانت قُرْبَاء أو مُتَحَيِّرة كَالْغَائِبِ وأولى؛ لأنَّ الغائب قد يقدِّم نهاراً قَيْطاً ولو كانا مُسَافِرَيْنِ سَفَرًا مُرَخَّصًا في شهر رَمَضَانَ كان مُحَرِّجًا على فعل المكتوبة في أوَّل الوقت وأولى لِمَا في التَّأخير من الخطر على أوجه احتمالات في ذلك حيث لم يكن الفطر أَفْضَلَ م ر ش. قوله: (على الأوجه) كذا م ر ش. قوله: (غير نحو عرفة إلخ) هذا الصنيع حيث أطلق المنع، أولاً وفَصَّلَ في التَّمَوُّز ثانياً يَدُلُّ على أصالة المنع مُطْلَقاً

أَنَّهُ لَوْ اشْتَعَلَتْ فِي بَيْتِهِ بِعَمَلٍ، وَلَمْ يَمْنَعْهُ الْحَيَاءُ مِنْ تَبْطِيلِهَا عَنْهُ كَخِيَاطَةٍ بَقِيَتْ نَفَقَتُهَا. وَإِنْ أَمَرَهَا بِتَرْكِه فَاِمْتَنَعَتْ إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ تَمَتُّعِهِ بِهَا أَيَّ وَقْتٍ أَرَادَ بِخِلَافِ نَحْوِ تَعْلِيمِ صِغَارٍ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَحْيِي عَادَةً مِنْ أَخْذِهَا مِنْ بَيْنِهِنَّ، وَقَضَاءِ وَطَرِهِ مِنْهَا فَإِذَا لَمْ تَنْتَه بِنَهْيِهِ فَهِيَ نَاشِزَةٌ، أَمَّا نَحْوُ عَرَفَةِ وَعَاشُورَاءَ فَلَهَا فَعْلُهُمَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ كِرَوَاتِبِ الصَّلَاةِ بِخِلَافِ نَحْوِ الْاِثْنَيْنِ، وَالْخَمِيسِ وَبِهِ يُخَصُّ الْخَبِرُ الْحَسَنُ «لَا تَصُومُ الْمَرْأَةُ يَوْمًا سِوَى شَهْرِ رَمَضَانَ وَزَوْجِهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ» وَلَوْ نَكَحَهَا صَائِمَةً تَطَوُّعًا لَمْ يُجْزِئَهَا عَلَى الْفَطْرِ لَكِنَّ الْأَوْجَةَ سُقُوطُ مُؤْنِهَا (وَالْأَصَحُّ إِنْ قَضَاءُ لَا يَتَضَيَّقُ) لِكُونِ الْإِفْطَارِ بِغَيْرِ مَعِ اتِّسَاعِ الزَّمَنِ، وَقَدْ تَشَمَّلَ عِبَارَتُهُ قَضَاءُ الصَّلَاةِ فَيُفْضَلُ فِيهِ بَيْنَ التَّضْيِيقِ وَغَيْرِهِ وَهُوَ الْأَوْجَةُ (كَتَفِيلٍ فِيمَنْعُهَا) مِنْهُ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِيهِ وَبَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ؛ لِأَنَّهُ مُتَرَاخٍ وَحَقُّهُ فَوْرِيٌّ، بِخِلَافِ مَا تَضْيِيقُ لِلتَّعْدِي بِإِفْطَارِهِ، أَوْ لِضَيْقِ زَمَانِهِ بِأَنْ لَمْ يَتَّقَ مِنْ شَقْبَانٍ إِلَّا مَا يَسَعُهُ فَلَا يَمْنَعُهَا مِنْهُ، وَنَفَقَتُهَا وَاجِبَةٌ لِكِنَّهُ مُشْكِلٌ فِي صُورَةِ التَّعْدِي؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ نَشَأَ عَنْ تَقْصِيرِهَا، وَلَهُ مَنَعُهَا مِنْ .....

□ فَوَدَّ: (وَإِنْ أَمَرَهَا بِتَرْكِه) أَي: مَا لَمْ يَكُنْ أَمْرُهُ بِالزَّكِّ لِعَرَضٍ آخَرَ غَيْرِ التَّمَتُّعِ كَرِبِيَّةٍ تَحْصُلُ لَهُ مِمَّنْ لَهُ الْخِيَاطَةُ مَثَلًا كَتَرَدِّدِهِ عَلَى بَابِ بَيْتِهِ لَطَلَبِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الْخِيَاطَةِ وَنَحْوِهَا. هـ. ع. ش. □ فَوَدَّ: (مِنْ بَيْنِهِنَّ) أَي: الصَّغَارِ وَكَانَ الْأَوَّلَى التَّذْكِيرَ. □ فَوَدَّ: (بِنَهْيِهِ) أَي: عَنْ نَحْوِ تَعْلِيمِ صِغَارٍ. □ فَوَدَّ: (أَمَّا نَحْوُ عَرَفَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: بِخِلَافِ نَحْوِ الْاِثْنَيْنِ فِي الْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (أَمَّا نَحْوُ عَرَفَةِ الْإِنِّ) أَي: كَالْتَّاسِعَاءِ نِهَائِيَّةً. □ فَوَدَّ: (فَلَهَا فَعْلُهُمَا الْإِنِّ) وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا مِنْهُمَا وَلَا تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا بِالْإِمْتِنَاعِ مِنْ فَطَرِهَا هـ. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (بِغَيْرِ إِذْنِهِ) أَي: إِلَّا فِي أَيَّامِ الزَّفَافِ فَلَهُ مَنَعُهَا مِنْ صَوْمِهَا فِيهَا. هـ. ع. ش. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ نَحْوِ الْاِثْنَيْنِ الْإِنِّ) وَمِنْهُ سِتَّةُ سُؤَالٍ وَإِنْ نَذَرَتْهَا بَعْدَ النِّكَاحِ بَلَا إِذْنٍ مِنْهُ كَمَا يَأْتِي. هـ. ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَبِهِ) أَي: بِقِيَاسِ نَحْوِ عَرَفَةِ وَعَاشُورَاءَ عَلَى رَوَاتِبِ الصَّلَاةِ. □ فَوَدَّ: (شَاهِدٌ) أَي: حَاضِرٌ. □ فَوَدَّ: (لَكِنَّ الْأَوْجَةَ الْإِنِّ) خِلَافًا لِلنِّهَائِيَّةِ وَوِفَاقًا لِلْمُغْنِي عِبَارَتُهُ وَفِي سُقُوطِ نَفَقَتِهَا وَجْهَانِ أَوْجَهُمَا السُّقُوطُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ؛ لِأَنَّ الْفِطْرَ أَفْضَلُ عِنْدَ طَلَبِ التَّمَتُّعِ. هـ. □ فَوَدَّ: (لِكُونِ الْإِفْطَارِ) إِلَى قَوْلِهِ: (انْتَهَى) فِي النَّهَائِيَّةِ، وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (لَكِنَّهُ مُشْكِلٌ) إِلَى (وَلَهُ مَنَعُهَا). □ فَوَدَّ: (بَيْنَ التَّضْيِيقِ) أَي: بِأَنْ فَاتَ بَلَا عُدْرٍ. هـ. ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَلَهُ مَنَعُهَا الْإِنِّ) نَعَمْ قِيَاسٌ مَا مَرَّ فِي الْإِعْتِكَافِ مِنْ أَنَّهَا لَوْ نَذَرَتْ اغْتِكَافًا مُتَتَابِعًا بِغَيْرِ إِذْنِهِ

وَأَنَّ التَّفْصِيلَ بَيْنَ نَحْوِ عَرَفَةٍ وَغَيْرِهِ إِنَّمَا هُوَ فِي الشُّوْزِ بِالْإِمْتِنَاعِ، وَلَيْسَ مُرَادًا بِدَلِيلِ قَوْلِ الرُّوْضِ: وَيَمْنَعُهَا مِنْ تَطْوِيلِ الرُّوَاتِبِ وَصَوْمِ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، وَنَحْوِهَا لَا عَاشُورَاءَ وَعَرَفَةَ. هـ. بَلْ صَرَّحَ هُوَ بِذَلِكَ فِي أَوَّلِ قَوْلِهِ الْآتِي: أَمَّا نَحْوُ عَرَفَةِ الْإِنِّ. □ فَوَدَّ: (نَحْوُ عَرَفَةِ وَعَاشُورَاءَ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ سِتَّةُ سُؤَالٍ. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) يَدْخُلُ فِيهِ إِذْنُهُ، وَعِلْمُ رِضَاهُ فِيمَا يَضُرُّهَا وَفِي إِطْلَاقِهِ نَظَرٌ. □ فَوَدَّ: (لَكِنَّ الْأَوْجَةَ) أَي: مِنْ وَجْهَيْنِ سُقُوطِ مُؤْنِهَا أَصَحُّ الْوَجْهَيْنِ عَدَمُ السُّقُوطِ م ر ش. □ فَوَدَّ: (وَنَفَقَتُهَا وَاجِبَةٌ) كَذَا م ر ش. □ فَوَدَّ: (وَلَهُ مَنَعُهَا مِنْ صَوْمِ نَذْرِ مُطْلَقٍ الْإِنِّ) نَعَمْ قِيَاسٌ مَا مَرَّ فِي الْإِعْتِكَافِ مِنْ أَنَّهَا لَوْ نَذَرَتْ

صوم نذرٍ مُطلقٍ كُمعينٍ نذرته في نكاحه بلا إذنه وصوم كفارة ولو من إتمامه، وإن شرعت فيه قبل منعه على الأوجه، ويُؤخذ مما ذكر في المتعدية بالإفطار أن المتعدية بسبب الكفارة لا يمنعها، وتستحق التفقة. وأفتى البرهان الفزارى في مسافرين برمضان بأنه لا يمنعها من صومه قال الأذرعى، وتبعه الزركشي: وهو متبجح إن لم يكن الفطر أفضل انتهى قيل وهو أوجه مما نُقل عن الماوردي المخالف لذلك انتهى. ويُؤيده قولهم: (و) الأصح (أنه لا منع من تعجيل مكتوبة أول الوقت) لحيازة فضيلته، وأخذ منه الزركشي وغيره أن له المنع إذا كان التأخير أفضل، وبحث الأذرعى أن له المنع من تطويل زائد بل تقتصر على أكمل السنين، والآداب وفارق ما مر في الإحرام بطول مدته (و) لا من (سنين راتبية) .....

ودخلت فيه بإذنه ليس له منعها استثنائه هنا شرح م ر هـ. سم على حج أي: فليس له تحليلها منه حيث دخلت فيه بإذنه ومثل الإعتكاف سائر العبادات إذا نذرتها بلا إذن منه وشرعت فيها بإذنه اهـ. ع ش عبارة المغني تنبيه: تسقط نفقتها بالإعتكاف إلا بإذن زوجها وهو معها، أو بغير إذن لكن اعتكفت بنذر معين سابق للنكاح فلا تسقط نفقتها اهـ. ق فوه: (من صوم نذر إلخ) عبارة المغني، والنهاية وله منعها من مندور معين نذرته بعد النكاح بلا إذن ومن صوم كفارة إن لم تعص بسببه؛ لأنه على التراخي ومن مندور صوم، أو صلاة مطلق سواء أنذرته قبل النكاح أم بعده ولو بإذنه؛ لأنه موسع اهـ. ق فوه: (كمعين نذرته إلخ) ويكون باقيا في ذمتها إلى أن تموت فيقضى من تركتها، أو يتيسر لها فعله بنحو غيبته كإذنه لها بعد اهـ. ع ش. ق فوه: (وصوم كفارة) إن لم تعص بسببه كذا في شرح الروض وهو موافق للأخذ الآتي اهـ. سم. ق فوه: (أن المتعدية بسبب الكفارة) أي كأن حلفت على أمر ماض أنه لم يكن وهي عالمة بوقوعه اهـ. ع ش. ق فوه: (وهو متبجح إلخ) وإفقا للنهاية، والمغني. ق فوه: (وهو) أي: ما قاله الأذرعى إلخ. وكذا ضمير يؤيده. ق فوه: (لحيازة فضيلته) إلى قوله: وفارق في المغني وإلى الفرع في النهاية بمخالفة يسيرة أثبت عليها. ق فوه: (وأخذ منه) أي: من التعليل. ق فوه: (إذا كان التأخير أفضل) أي: لنحو إبراد نهاية ومغني انظر هل يسن الإبراد في حق المرأة مع أن صلاحها في بيتها أفضل؟ رشيدى. ق فوه: (وفارق) أي عدم المنع من تعجيل المكتوبة ع ش وسم.

ق فوه (لست): (وسن راتبية) المراد بالراتبية ما له وقت معين سواء تواجب الفرائض وغيرها وقد ذكر الرافعي أن هذا اصطلاح القدماء وحيث قد دخل العيدان والكسوفان والتراويح، والضحي فليس له منها من فعلها في المنزل ولكن يمنعها من الخروج لذلك اهـ. مغني عبارة ع ش ولا فرق في السنين بين المؤكدة وغيرها أخذاً من إطلاقهم بل ينبغي أن مثلها صلاة العيدين وصلاة الضحي، والخسوف،

اعتكافاً متتابعاً بغير إذنه، ودخلت فيه بإذنه ليس له منعها استثنى هذا م ر ش. ق فوه: (وصوم كفارة) قال في شرح الروض أي: إن لم تعص بسببه. اهـ. وم ر موافق للأخذ الآتي. ق فوه: (إذا كان التأخير أفضل) أي: لنحو إبراد م ر ش. ق فوه: (وبحث الأذرعى إلخ) كذا م ر ش. ق فوه: (وفارق ما مر) أي:



ولو أوّل وقتها لتأكيدّها مع قِلّة زَمَنِها ومن ثَمَّ جازَ له مَنعُها من تَطْوِيلِها بأنْ زادتْ على أَقلِّ مُجْزِيٍّ فيما يَظهَرُ، ويُحْتَمَلُ اعتِبارُ أَذْنَى الكمالِ؛ لأنّهم راعَوْا هنا فضيلةَ أوّلِ الوقتِ فلا تَبَعُدُ رِعايَةُ هذا أيضًا ومَرَّةً أوّلَ مُحَرِّماتِ التَّكاحِ أَنَّ العِبرةَ في المسائلِ المُخْتَلَفِ فيها بعقيدَتِهِ لا بعقيدَتِها. (ويجبُ) إجماعًا (لرجعيّة) حُرّة، أو أُمّةٍ ولو حائِلًا (المؤنّ) السابِقُ وجوبُها لِلزَّوجَةِ ليقاءِ حَبْسِ الزَّوجِ وَسُلْطَنَتِهِ نعم، لو قال: طَلَقْتُ بعدَ الْوِلادَةِ فلي الرّجعةُ، وقالتْ بل قبلها فلا رَجْعَةُ لَكَ صُدُقٌ يَمِينِهِ في بقاءِ الْعِدَّةِ، وثُبُوتِ الرّجعةِ ولا مُؤنّ لها؛ لأنّها تُثَكِّرُ استحقاقَها، وأَخَذَ مِنْهُ أَنَّها لا تَجِبُ لها، وإنْ راجعَها، وكذا لو ادَّعَتْ طلاقًا بائنًا فأنكره فلا مُؤنّ لها كما

والكسوف، والإستسقاء وأنّ مثلها الأذكارُ المطلوبةُ به عَقِبَ الصَّلواتِ مِنَ التَّسْبِيحِ وتكبيرِ العيدينِ ونحوِهما مِمّا يُسْتَحَبُّ فَعَلُهُ عَقِبَ الصَّلواتِ اهـ. قُود: (ولو أوّلَ وقتِها) وظاهرُ كلامِهِمْ أَنَّهُ يَمْنَعُها مِنْ تَعَجُّيلِها مَعَ الْمُكْتُوبَةِ أوّلَ الْوَقْتِ مُغْنِي وَأَسْنَى. قُود: (جازَ له مَنعُها مِنْ تَطْوِيلِها إلخ) كما صَرَّحَ بِهِ الْمَازِدِيُّ اهـ. مُغْنِي. قُود: (جازَ له مَنعُها إلخ) وعليه فَيَفْرُقُ بَيْنَ الرّائِيَّةِ، وَالْفَرْضِ حَيْثُ اغْتَفَرَ فِيهِ أَكْمَلُ السَّنَنِ، وَالْأَدَابِ بِعَظَمِ شَأْنِ الْفَرْضِ قُرُوعِي فِيهِ زِيادَةُ الْفَضِيلَةِ اهـ. ع ش. قُود: (بأنْ زادتْ إلخ) عِبارةُ النّهايةِ إِنْ زادتْ عَلَى أَذْنَى الْكَمالِ فيما يَظهَرُ ويُحْتَمَلُ الْمَنعُ مِنْ زِيادَةِ عَلَى أَقلِّ مُجْزِيٍّ اهـ.

قُود: (فيما يَظهَرُ) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش. قُود: (حُرّة) إِلَى قَوْلِهِ: (وكذا لو ادَّعَتْ) فِي الْمُغْنِي. قُود: (المؤنّ السابِقُ إلخ) مِنْ نَفَقَةٍ وَكِسُوفٍ وَغَيْرِهما وَلَا يَسْقُطُ ما وَجِبَ لَهَا إِلَّا بِما يَسْقُطُ بِهِ ما يَجِبُ لِلزَّوجَةِ وَيَسْتَمِيرُ وَجوبُها لَهَا حَتَّى تَقَرَّ هِيَ بِانْقِضاءِ عِدَّتِها بِوَضْعِ الْحَمْلِ، أَوْ بغيرِهِ فَهِيَ الْمُصَدِّقَةُ فِي اسْتِمْرارِ النَّفَقَةِ كَمَا تُصَدِّقُ فِي بقاءِ الْعِدَّةِ وَثُبُوتِ الرّجعةِ اهـ. مُغْنِي. قُود: (وَسُلْطَنَتِهِ) عَطَفَ سَبَبٌ عَلَى مُسَبِّبٍ اهـ. ع ش. قُود: (أَنَّها لا تَجِبُ وَلَوْ راجعَها) هَلْ وَإِنْ كَانَتْ مَحْبُوسَةً عِنْدَهُ؟، وَالظَّاهِرُ الْوُجُوبُ حَيْثُ أَخَذَ بِمَا يَأْتِي قَرِيبًا فَلْيُراجِعْ اهـ. رَشِيدِي وَيَأْتِي أَيْضًا عَنِ الْمُغْنِي ع ش ما يوافقُهُ. قُود: (فَلا مُؤنّ لَهَا إلخ) قال فِي الْمَطْلَبِ لَكِنْ ظاهِرُ نَصِّ الْأُمِّ الرُّجُوبُ انْتَهَى وَهَذَا أَوْجَهُ؛ لِأَنَّها مَحْبُوسَةٌ لِأَجْلِها كَمَا يُؤْخَذُ بِمَا مَرَّ فيما إِذا ادَّعَتْ الرِّضاعَ وَأَنكَرَ اهـ. مُغْنِي وَجَمَعَ سَمَ بَيْنَ ما هُنا وما مَرَّ فِي مَسْأَلَةِ الرِّضاعِ بِحَمْلٍ ما هُناكَ عَلَى الْمُسْتَمْتَعِ بِها بِالْفِعْلِ وما هُنا عَلَى غَيْرِ الْمُسْتَمْتَعِ بِها وَيُوافِقُهُ قَوْلُ ع ش وَلَعَلَّ ما هُنا

فِي قَوْلِهِ فِي الْمَتَنِ لا مَنعَ مِنْ تَعَجُّيلِ إلخ وَلَوْ أوّلَ وَتَها كذا م ر ش، وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ وَقَضِيَّةُ كَلامِهِمْ أَنَّهُ يَمْنَعُها مِنْ تَعَجُّيلِ الرّائِيَّةِ مَعَ الْمُكْتُوبَةِ أوّلَ الْوَقْتِ. اهـ. قُود: (وَيُحْتَمَلُ إلخ) جَرَى عَلَيْهِ م ر. قُود: (وَيُحْتَمَلُ اغْتِيارُ أَذْنَى الْكَمالِ) هَلَّا اغْتَبَرَ الْكَمالُ كَمَا فِي قَوْلِ الْأَذْرَعِيِّ السَّابِقِ بِأَكْمَلِ السَّنَنِ وَالْأَدَابِ. قُود: (وكذا لو ادَّعَتْ طلاقًا بائنًا فأنكره فلا مُؤنّ لَهَا) وَقِياسُهُ أَنَّها لو ادَّعَتْ أَنْ يَبَيَّنَها رِضاها مُحَرِّمًا فَلا مُؤنّ لَهَا لَكِنْ نُقِلَ عَنِ ابْنِ أَبِي الدِّمِّ خِلافُهُ، وَعَلَّلَهُ بِأَنَّها فِي حَبْسِهِ وَهُوَ مُسْتَمْتَعٌ بِها فَإِنْ حُمِلَ عَلَى أَنَّهُ مُسْتَمْتَعٌ بِها بِالْفِعْلِ، وَهَذَا عَلَى خِلافِهِ فَلا إِشْكال؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ تَقْيِيدُ هَذَا بِغَيْرِ الْمُسْتَمْتَعِ بِها أَمَّا هِيَ فَيَبْغِي وَجُوبَ مُؤنِّها عَلَيْهِ أَخَذًا مِمّا تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: وَلِحَاجَتِها سَقَطَ فِي الْأَظْهَرِ وَقَدْ يَفْرُقُ

قاله الزافعي وجعله أصلاً مقيساً عليه، ويظهر أن محلّه كالذي قبله ما لم تُصدّقه (إلا مؤنّ تنظّف) لانتفاء موجبها من غرض التمتع (فلو طُنّت) الرجعية (حاملاً فأنفق) عليها (فبانّت حائلاً استرجع) منها (ما دفعه) لها (بعد عدتها)؛ لأنه بان أن لا شيء عليه بعدها، وتصدّق في قدر أقرائها، وإن خالفت عاداتها، وتخلّف إن كذبها فإن لم تذكّر شيئاً، وعرف لها عادة مُتفقّة عَمِلَ بها، أو مختلّفة فالأقلّ وإلا فثلاثة أشهر، ولو وقع عليه طلاق باطلاً ولم يعلم به فأنفق مُدّة، ثم علم لم يرجع بما أنفق على الأوجه كما لو أنفق على من نكحها فاسداً بجامع أنّها فيهما محبوسة عنده، وإن لم يستمتع بها كما اقتضاه إطلاقيهم، ومحلّ رجوع من أنفق بظنّ الوجوب حيث لا حبس منه. (والحائِلُ البائنُ بخلع) أو فسخ، أو انفساخ بمقارن، أو عارض خلافاً لِمَنْ وهم فيه .....

مفروض فيما إذا لم يخسها ولا تمتّع بها اهـ. فوّ: (ما لم تُصدّقه) يتّبعي، أو يستمتع بها أخذاً مِمّا مرّ في الحاشية آخر الرضاع عن ابن أبي الدّم وشيخنا الشّهاب رَجَمَهُما الله تعالى اهـ. سم.

فوّ: (سنّي): (إلا مؤنة تنظّف) فلا تجب لها إلا إذا تأدّت بالهوامّ للوسخ فيجب كما قال الزركشي: ما تُركّه به كما مرّ مُعني، والحاصل أن الرجعية، والحامل البائن الغير المتوقّى عنها يجب لهما المؤنّ سوى آلة التنظّف، والحائِلُ البائن والمتوقّى عنها يجب لهما السكنى فقط بجنيرمي.

فوّ: (سنّي): (فلو طُنّت) بضمّ أوّله اهـ. مُعني. فوّ: (لأنه بان) إلى قوله: (ولو وقع) في المُعني.

فوّ: (فإن لم تذكر شيئاً إلخ) عبارة المُعني فإن جهلت وقت انقضائها قلّرت بعادتها حيضاً وطهرًا إن لم تختلف فإن اختلفت اغتبر بأقلّها فيرجع الزوج بما زاد؛ لأنه المُتيقّن وهي لا تدعي زيادة عليه فإن نسيتها اغتبرت بثلاثة أشهر فيرجع بما زاد عليها أخذاً بغالب العادات.

(فتنبية): لو اتفق عنه الولد الذي آتت به لعدّم إمكان لحوقه به استردّ الزوج منها ما أنفق عليها في مُدّة الحمل ولكنّها تُسأل عن الولد فقد تدعي وطء شبهة في أثناء العدة، والحمل يقطعها كالتفقه فتتيم العدة بعد وضعه ويُفق عليها تميمها اهـ. فوّ: (ولاً) أي: إن لم يُعرف لها عادة. فوّ: (ولو وقع عليه إلخ) عمومهُ يشمل ما لو كان سبب الوقوع من جهتها كان علّق طلاقها على فعل شيء ففعلته ولم تُعلم به وفي عدّم الرجوع عليها بما أنفق في هذه الحالة نظر ظاهر لتذليلها اهـ. ع ش. فوّ: (أو فسخ) إلى الفرع في المُعني إلا قوله: (وانفساخ في موضعين) وقوله: (والقول) إلى المتن. فوّ: (أو انفساخ بمقارن) سيأتي ما فيه. فوّ: (خلافاً لِمَنْ وهم فيه) عبارة النّهاية على الرّاجح اهـ.

فلتأمل. فوّ: (ويظهر إلخ) كذا م ر ش. فوّ: (ما لم تُصدّقه) يتّبعي، أو يستمتع بها أخذاً مِمّا في الحاشية آخر الرضاع عن ابن أبي الدّم وشيخنا الشّهاب الرّملي رَجَمَهُما الله تعالى. فوّ: (لم يرجع إلخ) كذا م ر ش وقد يشكّل على مسألة المتن ويُفرّق بأنّها هنا محبوسة، وهو مُتسلّط على التمتع بها. فوّ: (أو عارض) على الرّاجح م ر ش.

(أو ثلاث لا نفقة) لها (ولا كسوة) لها قطعاً للخبر الموثق عليه بذلك ولا انتفاء سلطنته عليها وإنما وجبت لها السكنى لأنها لتخصيص الماء الذي لا يفترق بوجود الزوجية، وعدمها (ويجبان) كالخادم والأدم (لحاميل) بآية ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ﴾ [الطلاق: ٦٠] ولأنه كالمستمتع برحمتها لاشتغاله بمائه نعم، البائن بفسخ، أو انفساخ بمقارن للعقد كعيب، أو غرور لا نفقة لها مطلقاً على ما قاله في الخيار؛ لأنه رفع للعقد من أصله، والوجوب إنما هو

فوق (سني): (أو ثلاث) أي: في الحر وثنتين في العبد اهـ. مغني. قوله: (كالخادم إلخ) عبارة المغني تنبيه أخصاره على التفقة، والكسوة قد يفهم أنه لا يجب غيرهما وليس مراداً بل، يجب لها الأدم، والسكنى، والخادم للمخدمة اهـ.

فوق (سني): (لحاميل).

(تنبيه): تسقط التفقة لا السكنى بنفي الحمل فإن استلحقه بعده رجعت عليه بأجرة الرضاع ويبدل الإنفاق عليها قبل الوضع وعلى ولدها ولو كان الإنفاق عليه بعد الرضاع فإن قيل رجعها بما أنفق على الولد ينافي إطلاقهم أن نفقة القريب لا تصير ديناً إلا بقرض القاضي أجيب بأن الأب هنا تعدى بنفيه ولم يكن لها طلب في ظاهر الشرع فلما أکذب نفسه رجعت حيثئذ اهـ. مغني وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض ما نصه وظاهر رجوعها بما ذكر وإن لم تشهد ولا إذن لها حاكم م ر اهـ.

قوله: (انفساخ بمقارن إلخ) يتأمل صورة الانفساخ بمقارن للعقد ع ش رشيدتي أي: وكان ينبغي الإقتصار على الفسخ كما في المغني. قوله: (بمقارن للعقد) أي: وأما إن كان بسبب عارض كالردة، والرضاع، واللعان إن لم ينف الولد فتجب؛ لأنه قطع للنكاح كالطلاق اهـ. مغني. قوله: (مطلقاً) أي: حائلاً كان، أو لا. قوله: (لأنه رفع للعقد من أصله) ولذلك لا يجب المهر إن لم يكن دخول اهـ. مغني. قوله: (من أصله) يتأمل اهـ. سم أي: فإنه مخالف لقوله في باب الخيار: قال السبكي: إن الفسخ بالعيب يرفع العقد من حين وجود سبب الفسخ لا من أصل العقد ولا من حين الفسخ بخلاف الفسخ بنحو ردة، أو رضاع، أو إعسار فإنه يرفعه من حين الفسخ قطعاً اهـ. وهو مشكّل في الإعسار

قوله في (سني): (ويجبان لحاميل لها) قال في الروض وشرحه: وتسقط التفقة المذكورة عن الزوج لا السكنى؛ لأنه انقطع عنه وصارت في حقه كالحاميل فتسقط التفقة دون الكسوة فإن استلحقه بعد نفيه رجعت عليه بأجرة الرضاع بدل الإنفاق عليها قبل الوضع وعلى ولدها، ولو كان الإنفاق عليه بعد الوضع لأنها أدت ذلك بظن وجوبه عليها فإذا بان خلافه كبت الرجوع كما لو ظن أن عليه ديناً فأداه فبان خلافه يرجع به، وكما لو أنفق على ابنه يظن إعساره فبان مويراً يرجع عليه بخلاف المتبرع واستشكل رجوعها بما أنفقته على الولد بإطلاقهم أن نفقة القريب لا تصير ديناً إلا بإذن القاضي وأجيب بأن الأب هنا تعدى بنفيه، ولم يكن له طلب بظاهر الشرع فلما أکذب نفسه رجعت حيثئذ اهـ. وظاهر رجوعها بما ذكر، وإن لم تشهد، ولا إذن لها حاكم م ر. قوله: (نعم البائن إلخ) كذا م ر ش. قوله: (من أصله) يتأمل.

(لها) لِكِنَّ سَبَبَ الْحَمْلِ؛ لِأَنَّهَا تَلَزَمُ الْمُعْسِرَ وَتَقْدَرُ، وَتَسْقُطُ بِالنُّشُوزِ كِبَابِئِهَا عَنْ أَنْ تَسْكُنَ  
فِيمَا عَيْتَهُ لَهَا وَهُوَ لَا يَتَّقُ، أَوْ خُرُوجِهَا مِنْهُ لِغَيْرِ غَدَرٍ وَلَا تَسْقُطُ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ وَلَا بِمَوْتِهِ أَثْنَاءَهَا  
لَأَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالْقَوْلُ فِي تَأْخُرِ الْوِلَادَةِ قَوْلُ مُدَّعِيهِ (وَفِي قَوْلِ  
لِلْحَمْلِ) لِيَتَوَقَّفَ الْوَجُوبُ عَلَيْهِ (فَعَلَى الْأَوَّلِ لَا يَجِبُ لِحَامِلٍ عَنْ شُبْهَةٍ، أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ) إِذْ لَا نَفَقَةَ  
لِهَا حَالَةَ الزَّوْجِيَّةِ فَبَعْدَهَا أُولَى (قُلْتُ وَلَا نَفَقَةَ) وَلَا مُؤْنَةَ (لِلْمُعْتَدَةِ وَفَاءً) وَمِنْهَا أَنْ يَمُوتَ الزَّوْجُ  
وَهِيَ فِي عِدَّةٍ طَلَاقٍ رَجْعِيٍّ .....

فَإِنَّهُ لَيْسَ فَاسِخًا بِذَاتِهِ بِخِلَافِ الرَّدِّ، وَالرِّضَاعُ فَكَانَ الْقِيَاسُ لِحَاقِهِ بِالْعَيْبِ لَا بِهَيَا أَه. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا)  
أَيَ: الْمُؤْنُ تَلَزَمُ الْمُعْسِرَ وَتَقْدَرُ أَيَ: وَلَوْ كَانَتْ لِلْحَمْلِ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَلَا تَسْقُطُ إِلَّا بِ)  
أَيَ: وَلَوْ كَانَتْ لِلْحَمْلِ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ أَه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَلَا بِمَوْتِهِ إِلَّا بِ) عِبَارَةُ الرِّضَاعِ وَلَوْ مَاتَ  
الرَّجُلُ قَبْلَ الْوَضْعِ لَمْ تَسْقُطْ، وَالْقَوْلُ فِي تَأْخُرِ تَارِيخِ الْوَضْعِ قَوْلُ مُدَّعِيهِ انْتَهَتْ أَه. سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي  
هَذَا كُلُّهُ مَا دَامَ الزَّوْجُ حَيًّا فَلَوْ مَاتَ قَبْلَ الْوَضْعِ فَقَضِيَّةُ كَلَامِ الرِّضَاعِ هُنَا السَّقُوطُ وَفِي الشَّرْحَيْنِ،  
وَالرِّضَاعُ فِي عِدَّةِ الْوَفَاءِ عَدَمُ السَّقُوطِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ فَإِنْ قِيلَ مُقْتَضَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (قُلْتُ إِلَّا بِ) تَرْجِيحُ  
الْأَوَّلِ أَجِيبَ بِأَنَّهَا: ثُمَّ وَجِبَتْ قَبْلَ الْمَوْتِ فَاعْتَمَرَ فِي الدَّوَامِ إِلَّا بِ. فَكُلٌّ مِنَ الْعِبَارَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ  
صَرِيحٌ فِي أَنَّ الضَّمِيرَ لِلزَّوْجِ، وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ: الظَّاهِرُ أَنَّ الضَّمِيرَ لِلْوَلَدِ أَيَ: مَاتَ فِي بَطْنِهَا أَه. وَلَعَلَّهُ  
اسْتَرْوَحَ وَلَمْ يُرَاجِعْ لِكُتُبِ الْمَذْهَبِ. قَوْلُهُ: (أَثْنَاءَهَا) أَيَ: الْعِدَّةُ يَعْنِي قَبْلَ الْوَضْعِ. قَوْلُهُ: (وَالْقَوْلُ إِلَّا بِ)  
فَلَوْ قَالَتْ: وَضَعْتُ الْيَوْمَ فَلِي نَفَقَةُ شَهْرٍ قَبْلَهُ، وَقَالَ: بَلْ وَضَعْتُ مِنْ شَهْرٍ قَبْلَهُ صَدَقْتُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ  
عَدَمُ الْوَضْعِ وَبِقَاءُ التَّفَقُّعِ أَه. أَسْنَى.

قَوْلُ (السِّي): (لِحَامِلٍ عَنْ شُبْهَةٍ) أَيَ: وَهِيَ غَيْرُ مُزَوَّجَةٍ أَمَّا الْمُنْكَوحَةُ إِذَا حَبِلَتْ مِنَ الْوَاطِئِ بِالشُّبْهَةِ فَإِنْ  
أَوْجَبْنَا التَّفَقُّعَ عَلَى الْوَطْءِ سَقَطَتْ عَنْ الزَّوْجِ قَطْعًا وَلَا فَعَلَى الْأَصَحِّ فِي الرِّضَاعِ وَلَوْ كَانَ زَوْجُ الْحَامِلِ  
الْبَائِنَ رَقِيقًا، فَإِنْ قُلْنَا: التَّفَقُّعُ لَهَا وَجِبَتْ؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ عَلَى الْمُعْسِرِ، وَإِلَّا فَلَا، قَالَ الْمُتَوَلَّى: لَوْ أَبْرَأَتْ  
الزَّوْجَ مِنَ التَّفَقُّعِ، إِنْ قُلْنَا: أَنَّهَا لَهَا سَقَطَتْ وَإِلَّا فَلَا.

(تَنْبِيْهُ): لَا نَفَقَةَ لِحَامِلٍ مَمْلُوكَةٍ لَهُ أَعْتَقَهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا لِلْحَامِلِ أَه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لَهَا) أَيَ: الْحَامِلِ  
عَنْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ أَه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَهِيَ فِي عِدَّةٍ طَلَاقٍ رَجْعِيٍّ)؛ لِأَنَّهَا تَنْتَقِلُ إِلَى عِدَّةِ الْوَفَاءِ بِخِلَافِ عِدَّةِ

قَوْلُهُ: (وَلَا بِمَوْتِهِ أَثْنَاءَهَا إِلَّا بِ) عِبَارَةُ الرِّضَاعِ: وَلَوْ مَاتَ الرَّجُلُ قَبْلَ الْوَضْعِ لَمْ تَسْقُطْ وَالْقَوْلُ فِي تَأْخُرِ  
تَارِيخِ الْوَضْعِ قَوْلُ مُدَّعِيهِ. أَه.

قَوْلُهُ فِي (السِّي): (وَفِي قَوْلِ لِلْحَمْلِ) قَالَ فِي التَّنْبِيْهِ: فَلَا يَجِبُ إِلَّا عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَةُ الْوَلَدِ قَالَ ابْنُ  
التَّقِيْبِ: فَإِنْ كَانَ الْمُطَلَّقُ أَوْ الْحَمْلُ رَقِيقًا لَمْ يَجِبْ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ، وَيَجِبُ عَلَى الْأَوَّلِ. أَه.

قَوْلُهُ: (وَهِيَ فِي عِدَّةٍ طَلَاقٍ رَجْعِيٍّ)؛ لِأَنَّهَا تَنْتَقِلُ إِلَى عِدَّةِ الْوَفَاءِ بِخِلَافِ عِدَّةِ الْبَائِنِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْتَقِلُ إِلَى  
عِدَّةِ الْوَفَاءِ فَيُسْتَضَحَبُ وَجُوبُ الْمُؤْنَةِ لَهَا.

(وإن كانت حاملاً والله أعلم) لصحة الخبر بذلك. (ونفقة العدة) ومؤنتها كمؤنة زوجة في جميع ما مر فيها فهي (مقدرة كزمن النكاح)؛ لأنها من لواحقه (وقيل تجب الكفاية) بناءً على أنها للحمل (ولا يجب دفعها) لها (قبل ظهور حمل) سواء أجهلناها أم لا لعدم تحقق سبب الوجوب نعم، اعتراف ذي العدة بوجوده كظهوره مؤاخذه له بإقراره (إذا ظهر) الحمل، ولو بقول أربع نسوة (وجب) دفعها لما مضى من حين العلوق فتأخذه ولما بقي (يوماً بيوم) إذ لو تأخرت للوضع تضررت (وقيل حتى تضع) للشك فيه وردوه بأن الأصح أن الحمل يعلم، ولو قبل ستة أشهر (ولا تسقط بمضي الزمان على المذهب)، وإن قلنا إنها للحمل؛ لأنها المُنْتَفَعَةُ بها.

(فرغ): حكم حنفياً ليائنين بنفقة العدة، وقَرَّرَ لها في مقابلتها قدرًا، ثم ظهر بها حمل فلها إن لم يتناول حكمه الكسوة عنده الرِّفْعُ لِشافعي ليحكم لها بها، وأفتى أبو زُرْعَةَ في شافعي حكم ليائنين حائِلٍ أنه لا نفقة لها بأن حكمه إنما يتناول يوم الدعوى وما قبله دون ما بعده؛ لأنه لم يدخل وقته، ومرَّ عنه نظير ذلك آخر الوقوف مع المنازعة فيه، ومَحَلُّهُ إن حكم بموجب البيئونة لا بالسقوط؛ لأنه إنما يتناول ما وجب بخلاف الموجب.

البائنين؛ لأنها لا تنقل إلى عدة الوفاة فيستصحب وجوب المؤنة لها اهـ. سم.

قول (سني): (وإن كانت حاملاً) أي: وإن كان للحمل جد؛ لأن الثقة لها لا له وهي قد بانث بالوفاة، والقريب تسقط مؤنته بها اهـ. ع ش. قوله: (اعتراف ذي العدة إلخ) أي ومع ذلك إذا تبين عدمه استردّه؛ لأنه أدى على ظن تبين خطؤه ع ش ومغني انظر هل يقيّد بما إذا لم تكن مخبوسة عنده أخذًا مما مر قبيل قول المتن، والحائِلُ البائِنُ.

قوله: (مؤاخذه إلخ) ثم لو ادّعت حينئذ سقوط الحمل هل تصدق هي، أو الزوج؟ فيه نظر ويَبْغِي أن يقال: إن أقامت بينة على ذلك عمل بها وإلا صدق الزوج؛ لأن الأصل عدم الوجوب اهـ. ع ش.

قوله: (ولو بقول أربع إلخ) أي: أو تصديقه لها اهـ. مغني.

قوله: (من حين العلوق) الأولى من حين الفراق. قوله: (وردوه إلخ) عبارة المغني، والخلاف مبني على أن الحمل يعلم أم لا، والأظهر أنه يعلم وعليه لو ادّعت ظهوره فأنكر فعليها البيئة ويكفي فيه شهادة النساء فيثبت بأربع نسوة عدول ولهن أن يشهدن بالحمل وإن كان لدون ستة أشهر إذا عرفن اهـ.

قول (سني): (ولا تسقط) أي: نفقة العدة بمضي الزمان أي: من غير إنفاق فتصير دينًا عليه اهـ. مغني. قوله: (ومحلّه إلخ) إن كان ضميره راجعًا إلى إفتاء أبي زُرْعَةَ فلا يظهر توجيهه فليأمل وإن كان للمنازعة التي أشار إليها فظاهر ويكون حاصله أنه إذا حكم بموجب البيئونة أثر في المستقبل كما هو شأن الحكم بالموجب وإلا فلا اهـ. سيّد عمر وجرّم الكُرْدِيّ بالثاني عبارته أي: محل كون ما هنا نظيرًا له إن حكم هنا بموجب البيئونة فتأتي هنا أيضًا تلك المنازعة وأما إذا حكم بسقوط الثقة فلا اهـ.

## فصل في حكم الإعسار بمؤن الزوجة

إذا (أعسر) الزوج (بها) أي: التّفقة (فإن صبرَتْ) زوجته ولم تُمتنعْ مُتَمَتِّعًا مُبَاحًا (صارَتْ) كسائر المؤن ما عدا المسكنَ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ أَمْتَنَاحٌ (دَيْنًا عَلَيْهِ)، وإن لم يَفْرِضْهَا قَاضٍ؛ لَأَنَّهَا فِي مُقَابَلَةِ التمكنين (والا) تَصِيرُ ابتداءً أو انتهاءً بِأَن صَبَرَتْ، ثم أَرَادَتْ الفسخَ كما سَيُعْلَمُ من كلامه (فلها) الفسخُ بالطريق الآتي (على الأظهر) لِخَبَرِ الدَّارِقُطَنِيِّ وَالبَيْهَقِيِّ فِي الرَّجُلِ لَا يَجِدُ شَيْئًا يُنْفِقُ عَلَى امْرَأَتِهِ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا، وَقَضَى بِهِ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَمْ يُخَالِفْهُ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: إِنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ وَهُوَ أَوْلَى مِنَ الْفَسْخِ بِنَحْوِ الْعَنَّةِ، .....

### (فصل) في حكم الإعسار

قوله: (في حكم الإعسار) إلى قول المتن: (حضر، أو غاب) في النهاية. قوله: (في حكم الإعسار) (إلخ) أي: وما يتبع ذلك كخروجها لتخصيل التّفقة مُدَّةَ الإمهالِ وقوله: بِمُؤْنِ الزَّوْجَةِ أَرَادَ بِهَا مَا يَشْمَلُ الْمَهْرَ اهـ. ع ش. قوله: (الزوج) أي: أو مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ مِنْ قَرْعٍ، أو غَيْرِهِ اهـ. مُعْنِي. قوله: (أي: التّفقة) أي: الْمُسْتَقْبَلَةُ اهـ. مُعْنِي. قوله: (فإن صبرَتْ زَوْجَتَهُ) أي: وَانْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا مِنْ مَالِهَا، أو مِمَّا اقْتَرَضَتْهُ، وَالرَّجْعِيَّةُ كَالَّتِي فِي الْعِصْمَةِ قَالَه إِبْرَاهِيمُ الْمُرُوزِيُّ اهـ. مُعْنِي. قوله: (ولم تُمتنعْ) (إلخ) فإن مُتَعَتَهُ لَمْ تَصِرْ دَيْنًا عَلَيْهِ قَالَه الرَّافِعِيُّ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْإِمْهَالِ اهـ. مُعْنِي. قوله: (ما عدا المسكن) (إلخ) أي: وَالْخَادِمَ ع ش وَسَمَ وَرَشِيدِي وَسَيِّدُ عَمَرٍ. قوله: (بأن صبرَتْ) (إلخ) عِلْمٌ بِذَلِكَ أَنَّ رِضَاهَا بِذِمَّتِهِ لَا يُسْقِطُ حَقَّهَا مِنَ الْفَسْخِ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي الرُّوْضِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَصَرُّفِهِ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي شَرْحِهِ اهـ. سَم.

قوله (سني): (فلها الفسخ) وَبَحَثَ م ر الْفَسْخَ بِالْعَجْزِ عَمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ مِنَ الْفَرْشِ بِأَن يَتَرْتَّبَ عَلَى عَدَمِهِ الْجُلُوسُ، وَالتَّوْمُ عَلَى الْبَلَاطِ، وَالرُّخَامُ وَالْمُضِرُّ وَمِنَ الْأَوَانِي كَالَّذِي يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ نَحْوُ الشَّرْبِ سَم عَلَى حَجِّ اهـ. ع ش. قوله: (في الرجل) أي: فِي حَقِّهِ مُتَعَلِّقٌ بِالْخَبَرِ، أو نَعَتْ لَهُ وَقَوْلُهُ: لَا يَجِدُ الْإِلْخَ الْجُمْلَةُ حَالٌ مِنَ الرَّجُلِ، أو نَعَتْ لَهُ وَقَوْلُهُ: يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا بَدَلٌ مِنَ الْخَبَرِ. قوله: (وقضى به) أي: بِالْفَسْخِ بِالْإِعْسَارِ. قوله: (ولم يخالفه أحد إلخ) أي: فَصَارَ إِجْمَاعًا سُكُوتِيًّا. قوله: (قال ابن المسيب: إلخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ غَيْرُ الْخَبَرِ الْمَارِّ وَظَاهِرُ صَنِيعِ الْمُعْنِي أَنَّهُمَا خَبَرٌ وَاحِدٌ عِبَارَتُهُ وَلِخَبَرِ الْبَيْهَقِيِّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَنَّ سَعِيدَ بَنِ الْمُسَيَّبِ سَأَلَ عَنْ رَجُلٍ لَا يَجِدُ مَا يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ فَقَالَ: يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا فَقِيلَ لَهُ: سُنَّةٌ فَقَالَ: نَعَمْ سُنَّةٌ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّى وَيُشَبِّهُهُ أَنَّهُ سُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ اهـ. قوله: (من السنة) أي: مِنَ الطَّرِيقَةِ الْمَأْخُودَةِ عَنْهُ ﷺ لَا أَنَّ ذَلِكَ مَدْنُوبٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ جَلِيٌّ اهـ. ع ش. قوله: (وهو أولى إلخ) مِنْ كَلَامِ

### (فصل) في حكم الإعسار بمؤن الزوجة

قوله: (فإن صبرَتْ) أي: ثم أَرَادَتْ الْفَسْخَ فَعِلِمَ أَنَّ رِضَاهَا بِذِمَّتِهِ لَا يُسْقِطُ حَقَّهَا مِنَ الْفَسْخِ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي الرُّوْضَةِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَصَرُّفِهِ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي شَرْحِهِ.

ولا فسخ بالعجز عن نفقة ماضية، أو عن نفقة الخادم نعم، تثبت في ذمته قال الأذرعى بخًا:  
إلا من تخدم لنحو مريض فإنها في ذلك كالقريب (والأصح) أنه (لا فسخ بمنع موير)، أو  
متوسط كما يفهمه قوله الآتي: وإنما إلى آخره .....

الشارح لا ابن المسيب عبارة المغني وإلتها إذا فسخت بالجب، والمغني فبالعجز عن النفقة أولى؛ لأن البدن لا يقوم بدونها بخلاف الوطء اهـ. قوله: (ولا فسخ بالعجز) إلى المتن في المغني. قوله: (أو عن نفقة الخادم) سواء أخدمت نفسها أم استأجرت أم انفقت على خادمها اهـ. مغني. قوله: (نعم تثبت إلخ) قال في شرح الرزوي قال البلقيني: ومحل ما ذكر في نفقة الخادم إذا كان الخادم موجودًا فإن لم يكن ثم خادم فلا تصير نفقته دينًا في ذمة الزوج انتهى. وقضية ذلك أن بحث الأذرعى مفروض مع وجود الخادم وإلا فلا حاجة إليه وحيث قد نظر اهـ. سم عبارة ع ش قوله: فإنها في ذلك كالقريب قضيتها أنها تسقط بمضي الزمن مطلقًا ما لم يفرضها القاضي ويأذن لها في اقتراضها وتقرضها وإن نفقة خادمة من تخدم في بيت أبيها لا تسقط مطلقًا بقياس ما مر في قوله: أنها امتناع أن نفقة الخادمة مطلقًا إن قدرت واقترضتها وجبت عليه وإلا فلا اهـ. أقول وقد يفرق بأن المخدمة لاستخدامها في بيت أبيها تستحق الإخدام بمجرد النكاح بخلاف المخدمة لنحو مريض فإن استحقاقها بواسطة أمر عارض.

قوله: (قال الأذرعى: إلخ) عبارة المغني ويتبعني كما قال الأذرعى: أن يكون هذا في المخدمة لرؤيتها أما من تخدم لمريضها ونحوه فالوجه عدم الثبوت كالقريب اهـ. قوله: (إلا من تخدم) الظاهر أنه يفتح أوله اهـ. رشيدى أقول قضية ما مر أيضًا عن المغني أنه بضم أوله. قوله: (فإنها) أي: نفقة خادم المخدمة لنحو مريض في ذلك أي في ثبوت الذمة كالقريب أي: كنفقة قريب فلا تثبت إلا بفرض القاضي.

قوله (سني: بمنع موير) أي: امتناعه من الإنفاق اهـ. مغني.

قوله (سني: موير) أي: حضر ماله دون مسافة القصر بدليل المسألة الآتية اهـ. سم. قوله: (أو متوسط) أقول قد يقال: أو مغير وأما قوله: الآتي وإنما إلخ فإنما يفيد الفسخ بعجزه عن نفقة المغير القادر على نفقة المغير فليتامل سم أقول: هو متجه جدًا وعليه قمرأه بالموير هنا القادر على الإنفاق الواجب عليه أعظم من أن يكون مويرًا بالمعنى المتقدم، أو لا اهـ. سيد عمر أي: فلا حاجة لما زاده الشارح والمحشي.

قوله: (نعم تثبت في ذمته) قال في شرح الرزوي قال البلقيني: وعلى ما ذكر في نفقة الخادم إذا كان الخادم موجودًا فإن لم يكن ثم خادم فلا تصير نفقته دينًا في ذمة الزوج. اهـ. وقضية ذلك أن بحث الأذرعى مفروض مع وجود الخادم وإلا فلا حاجة إليه وحيث قد نظر اهـ. قوله: (قال الأذرعى إلخ) كذا م ر ش.

قوله في (سني: مويرًا) أي: حضر ماله دون مسافة القصر بدليل المسألة الآتية. قوله: (أو متوسط) قد يقال: أو مغير، وأما قوله: الآتي وإنما إلخ فإنما يفيد الفسخ لعجزه عن نفقة المغير فليتامل.

(حَضِرَ، أَوْ غَابَ) لِمَتَمَكُّنِهَا مِنْهُ وَلَوْ غَائِبًا كَمَا لَهُ بِالْحَاكِمِ فَإِنْ قُرِضَ عَجَزُهُ عَنْهُ فَنَادِرٌ، وَاخْتَارَ كَثِيرُونَ فِي غَائِبٍ تَعَذَّرَ تَحْصِيلُهَا مِنْهُ الْفَسْخُ، وَقَوَاهُ ابْنُ الصَّلَاحِ قَالَ: كَتَعَذَّرَهَا بِالْإِعْسَارِ وَالْفَرْقُ بَأَنَّ الْإِعْسَارَ عَيْبٌ فَرْقٌ ضَعِيفٌ انْتَهَى. وَالْمُعْتَمَدُ مَا فِي الْمَتْنِ وَمِنْ ثَمَّ صَرَّحَ فِي الْأُمِّ بَأَنَّهُ لَا فُسْخَ مَا دَامَ مُوسِرًا، وَإِنْ انْقَطَعَ خَبَرُهُ وَتَعَذَّرَ اسْتِيفَاءُ التَّفَقُّةِ مِنْ مَالِهِ وَالْمَذْهَبُ ثَقُلَ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فَجَزَمَ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ بِالْفُسْخِ فِي مُنْقَطِعِ خَبَرٍ لَا مَالَ لَهُ حَاضِرٌ مُخَالِفٌ لِلْمَنْقُولِ كَمَا عَلِمْتُ، وَلَا فُسْخَ بِغَيْبِهِ مَنْ جَهِلَ حَالَهُ يَسَارًا أَوْ إِعْسَارًا بَلْ لَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ غَابَ مُعْسِرًا فَلَا فُسْخَ مَا لَمْ تَشْهَدْ بِإِعْسَارِهِ الْآنَ، .....

❑ قول (أو غاب) وعند غيبته ينعث لحاكم بلده إن كان موضعه معلوماً فيلزمه بدفع نفقاتها وإن لم يعرف موضعه بأن انقطع خبره فهل لها الفسخ، أو لا؟ نقل الزركشي عن صاحب المذهب، والكافي وغيرهما أن لها الفسخ ونقل الروياني في البحر عن نص الأم أنه لا فسخ ما دام الزوج موسراً وإن غاب غيبة منقطعة وتعدّر استيفاء التفقة من ماله انتهى قال الأذرعى وغالب ظني الوقوف على هذا النص في الأم، المذهب ثقل فإن ثبت له نص بخلافه فذاك ولا فسخ منه المنع كما رجحه الشيخان انتهى وهذا أخوط والأول أيسر اهـ. مغني وقال الشهاب السنباطي: في حاشيته على المحلى وهو أي: الأول المعتمد وما نقله الروياني عن النص ضعيف انتهى اهـ. سيد عمر وسياتي عن سم تأويل النص بما يرتفع به الخلاف بينه وبين الأول. ❑ قوله: (لتمكينها منه) عبارة المغني لتمكينها من تحصيل حقها بالحاكم، أو بيدها إن قدرت وعند غيبته ينعث الحاكم لحاكم بلده إلخ اهـ. وعبارة النهاية لا تنفاد الإعسار المثبت للفسخ وهي متمكنة من خلاص حقها في الحاضر بالحاكم بأن يلزمه بالحبس وغيره وفي الغائب ينعث الحاكم إلى بلده اهـ. ❑ قوله: (كماله) سيأتي ما فيه. ❑ قوله: (بالحاكم) متعلق بتمكين اهـ. سم. ❑ قوله: (عجزه) أي: الحاكم عنه أي: الزوج. ❑ قوله: (واختار) إلى قوله: (أو ذكرته) في النهاية إلا قوله: (وقواه) إلى (والمعتمد). ❑ قوله: (ومن ثم صرح في الأم بأنه إلخ) وأفتى به شيخنا الشهاب الرملي سم ونهاية. ❑ قوله: (ما دام موسراً إلخ) أي: ولم يعلم غيبة ماله في مرحلتين أخذاً مما يأتي اهـ. نهاية قال ع ش قوله: في مرحلتين أي عن البلدة التي هو مقيم بها اهـ. ❑ قوله: (فجزم شيخنا) مبتدأ خبره قوله: مخالف إلخ. ❑ قوله: (ولا فسخ) إلى قوله: (أو ذكرته) في المغني. ❑ قوله: (ولا فسخ بغيبة إلخ) أي: واحتمل أن يكون له مال فيما دون مسافة القصر أخذاً مما يأتي عن سم. ❑ قوله: (من جهل حاله) أي: واحتمل أن ماله معه أخذاً مما يأتي اهـ. رشيدى. ❑ قوله: (ما لم تشهد بإعساره الآن إلخ)

❑ قوله: (بالحاكم) متعلق بتمكين. ❑ قوله: (ومن ثم صرح في الأم بأنه إلخ)، وأفتى به شيخنا الشهاب الرملي. ❑ قوله: (وإن انقطع خبره وتعدّر استيفاء التفقة من ماله) أي: ولم يعلم غيبة ماله في مرحلتين أخذاً مما يأتي م ر ش. ❑ قوله: (ما لم تشهد بإعساره الآن) أي: فإن شهدت بذلك فلها الفسخ، وهل يتوقف على الذكر لا يقال بل بينهما فرق؛ لأن الحاضر يمكنه إنفاقها بنحو الإقراض فهو مقصر بتركه،



وإنَّ عِلْمَ استنادهَا لِلإِسْتِصْحَابِ، أَوْ ذِكْرُهُ تَقْوِيَةً لَا شَكًّا كَمَا يَأْتِي. (وَلَوْ حَضَرَ وَغَابَ مَالُهُ) وَلَمْ يُتَّفَقْ عَلَيْهَا بِنَحْوِ اسْتِدَانَةٍ (فَإِنْ كَانَ) مَالُهُ (بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ) فَأَكْثَرَ مِنْ مَحَلِّهِ (فَلَهَا الْفَسْخُ) وَلَا

قُلُوْ شَهَدَتْ بِذَلِكَ بِنَاءً عَلَى الْإِسْتِصْحَابِ جَازَ لَهَا ذَلِكَ إِذَا لَمْ تَعْلَمْ زَوَالَهُ وَجَازَ الْفَسْخُ حَيْثُذِ اه. مُغْنِي.   
 ٥ قَوْلُهُ: (وَأَنَّ عِلْمَ اسْتِنَادِهَا الْإِسْتِصْحَابِ) يَعْنِي أَنَّ الْقَاضِيَ يَقْبَلُ الْبَيِّنَةَ بِإِعْسَارِهِ الْآنَ وَإِنَّ عِلْمَ أَنَّهَا إِتْمَا شَهَدَتْ بِذَلِكَ مُعْتَمِدَةً عَلَى الْإِسْتِصْحَابِ وَيُوجِبُهُ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ حُصُولِ شَيْءٍ لَهُ وَكَمَا يَقْبَلُهَا الْقَاضِي مَعَ ذَلِكَ كَذَلِكَ لِلْبَيِّنَةِ الْإِقْدَامُ عَلَى الشَّهَادَةِ اعْتِمَادًا عَلَى الظَّنِّ الْمُسْتَبِيدِ لِلِإِسْتِصْحَابِ اه. ع ش وَمَرَّاتًا عَنْ الْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهُ. ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ ذَكَرْتَهُ الْإِسْتِصْحَابِ) أَي: (وَأَنَّ ذَكَرَتْ الْبَيِّنَةُ الْإِسْتِصْحَابَ تَقْوِيَةً لِعِلْمِهِمْ بِمَا شَهِدُوا بِهِ أَنَّ جَزَمُوا بِالشَّهَادَةِ، ثُمَّ قَالُوا: شَهِدْنَا بِهِ لِذَلِكَ وَقَوْلُهُ: كَمَا يَأْتِي أَي: فِي الشَّهَادَاتِ فِي بَحْثِ التَّسَامُحِ اه. كُرْدِي.

٥ قَوْلُهُ (سَي): (وَلَوْ حَضَرَ وَغَابَ مَالُهُ) وَإِلَّا أَوَّلَى إِذَا غَابَ مَعَ مَالِهِ الْمَسَافَةُ الْمَذْكُورَةُ لَا يُقَالُ: بَلْ يَبْتَنِيهَا فَرَقٌ؛ لِأَنَّ الْحَاضِرَ يُمَكِّنُهُ انْفِاقُهَا بِنَحْوِ الْإِقْتِرَاضِ فَهُوَ مُقَصَّرٌ بِتَرْكِهِ وَلَا كَذَلِكَ الْغَائِبُ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: هُوَ مُقَصَّرٌ أَيْضًا بِغَيْبَتِهِ مَعَ مَالِهِ مِنْ غَيْرِ إِقَامَةٍ مُتَّفِقَةٍ، أَوْ تَرْكِ نَفَقَتِهَا فَلَا وَجْهَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَيَبْتَنِي حَمْلُ النَّصِّ عَلَى مَنْ لَهُ مَالٌ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ، أَوْ احْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَالٌ كَذَلِكَ لِيُوَافِقَ هَذَا وَيُمْكِّنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا مَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ بِأَنْ يُرَادَ بَأَنَّهُ لَا مَالٌ لَهُ حَاضِرٌ فِي الْبَلَدِ مَعَ احْتِمَالِهِ فِي دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ، أَوْ لَا مَالٌ لَهُ حَاضِرٌ مَعْلُومٌ أَي: لَمْ يُعْلَمْ حُضُورُ مَالٍ لَهُ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ فَلَا يُخَالَفُ الْمُنْقُولُ عَنْ النَّصِّ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ رَدَّ الشَّارِحِ مَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ ظَاهِرٌ فِي خِلَافِ هَذَا، لَكِنَّ الْوَجْهَ الْمُتَعَيَّنَ الْأَخْذُ بِهَذَا وَقَدْ وَافَقَ عَلَيْهِ آخِرًا وَأُثِّبَتْ فِي شَرْحِهِ مَا يُوَافِقُهُ اه. سَم.

٥ قَوْلُهُ (سَي): (وَلَوْ حَضَرَ وَغَابَ مَالُهُ) أَي: أَوْ غَابَ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ وَفَرَّقَ الْبَغَوِيُّ بَيْنَ غَيْبَتِهِ مُوسِرًا وَغَيْبَةِ مَالِهِ بِأَنَّهُ إِذَا غَابَ مَالُهُ فَالْعَجْزُ مِنْ جِهَتِهِ وَإِذَا غَابَ هُوَ مُوسِرًا فَقُدْرَتُهُ حَاصِلَةٌ، وَالتَّمَذُّرُ مِنْ جِهَتِهَا اه. رَشِيدِي. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُتَّفَقْ عَلَيْهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (أَوْ لَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (وَيُفَرَّقُ) إِلَى (بَحْثِ الْأَذْرَعِيِّ) وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَإِنَّمَا تَفْسُخُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: كَذَا فِي السَّيِّدِ إِلَى بَوَاجِهِ مَا قَالَهُ وَقَوْلُهُ: (بَلْ هُوَ) إِلَى الْمُتَنِ.

٥ قَوْلُهُ (سَي): (فَلَهَا الْفَسْخُ) وَإِلَّا أَوَّلَى إِذَا غَابَ هُوَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ السَّبَبَ حَيْثُذِ إِنْ لَمْ يَزِدْ قُوَّةً مَا نَقَصَ كَمَا

وَلَا كَذَلِكَ الْغَائِبُ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: هُوَ مُقَصَّرٌ أَيْضًا بِغَيْبَتِهِ مَعَ مَالِهِ مِنْ غَيْرِ إِقَامَةٍ مُتَّفِقَةٍ، أَوْ تَرْكِ نَفَقَتِهَا فَلَا وَجْهَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، وَيَبْتَنِي حَمْلُ النَّصِّ عَلَى مَنْ لَهُ مَالٌ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ، أَوْ احْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَالٌ كَذَلِكَ لِيُوَافِقَ هَذَا، وَيُمْكِّنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا مَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ بِأَنْ يُرَادَ بَأَنَّهُ لَا مَالٌ لَهُ حَاضِرٌ فِي الْبَلَدِ مَعَ احْتِمَالِهِ فِي دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ فَلَا يُخَالَفُ الْمُنْقُولُ عَنْ النَّصِّ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَإِنَّ رَدَّ الشَّارِحِ مَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ ظَاهِرٌ فِي خِلَافِ هَذَا لَكِنَّ الْوَجْهَ الْمُتَعَيَّنَ الْأَخْذُ بِهَذَا، وَقَدْ وَافَقَ عَلَيْهِ مَرَّ آخِرًا وَأُثِّبَتْ فِي شَرْحِهِ مَا يُوَافِقُهُ.

٥ قَوْلُهُ (سَي): (فَلَهَا الْفَسْخُ) وَإِلَّا أَوَّلَى إِذَا غَابَ هُوَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ السَّبَبَ حَيْثُذِ إِنْ لَمْ يَزِدْ قُوَّةً مَا نَقَصَ كَمَا

يلزمها الصَّبْرُ لِلصَّبْرِ، ويُفَرَّقُ بينه، وبين الْمُغْيِيرِ الآتِي بِأَنَّ هَذَا مِنْ شَأْنِهِ الْقُدْرَةُ لِتَبَيُّنِ اقْتِرَاضِهِ  
فَلَمْ يُنَاسِبْهُ الْإِمْهَالُ بِخِلَافِ الْمُغْيِيرِ، وَمِنْ ثَمَّ بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: أَخْضِرْهُ، وَأَمَكْنَهُ فِي  
مُدَّةِ الْإِمْهَالِ الْآتِيَةِ أُمْهِلَ (وَالَا) بِأَنَّ كَانَ عَلَى دُونِهَا (فَلَا) فَسَخَّ؛ لِأَنَّهُ فِي حَكْمِ الْحَاضِرِ (وَيُؤْمَرُ  
بِالْإِحْضَارِ) عَاجِلًا، وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لَوْ تَعَذَّرَ إِحْضَارُهُ هُنَا لِلْخَوْفِ لَمْ يُفْسَخْ، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ  
لِذَرَّةٍ ذَلِكَ. (وَلَوْ تَبَرَّعَ رَجُلٌ) لَيْسَ أَصْلًا لِلزَّوْجِ (بِهَا) عَنْهُ، وَسَلَّمَهَا لَهَا (لَمْ يَلْزَمَهَا الْقَبُولُ) بَلْ لَهَا  
الْفَسْخُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمِثَّةِ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ سَلَّمَهَا الْمُتَبَرِّعُ لَهُ، وَهُوَ سَلَّمَهَا لَهَا لَزِمَهَا الْقَبُولُ لَانْتِفَاءِ

هُوَ ظَاهِرٌ وَهَذَا يُعَيِّنُ الْجَزْمَ السَّابِقَ عَنْ شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَأَمَّا عِبَارَةُ الْأَمِّ فَيُمْكِنُ حَمْلُهَا عَلَى مَنْ لَهُ مَالٌ  
حَاضِرٌ فِيمَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَضْرِ فَلْيُحَرَّرْ اهـ. سَمِ وَقَدْ مَرَّ أَيْفًا مِنْهُ مَا يُوَافِقُهُ بزيادةً بَسْطُ. قَوْلُهُ: (وَلَا يَلْزَمُهَا  
الصَّبْرُ) عِبَارَةُ النَّهْيِ وَلَا تُكَلِّفُ الْإِمْهَالَ اهـ. قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ بَحْثُ) مُعْتَمَدٌ عَ ش وَمُعْنِي.  
قَوْلُهُ: (أَخْضِرْهُ) هُوَ بِصِيغَةِ التَّكْلُمِ وَقَوْلُهُ: وَأَمَكْنَهُ بِصِيغَةِ الْمُضِيِّ. قَوْلُهُ: (أُمْهِلَ) أَي: وَجُوبًا اهـ. ع  
ش. قَوْلُهُ: (عَاجِلًا) أَي: فَإِنْ أَبَى فُسِّخَتْ اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (لَمْ تَفْسَخْ) مُعْتَمَدٌ وَظَاهِرُهُ وَإِنْ طَالَ زَمَنُ  
الْخَوْفِ؛ لِأَنَّهُ مُوسِرٌ وَقَدْ يُقَالُ: هُوَ مُقَصِّرٌ بَعْدَ الْإِقْتِرَاضِ وَنَحْوِهِ اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (لِذَرَّةٍ ذَلِكَ) أَي:  
التَّعَذُّرِ اهـ. ع ش.

قَوْلُ (رَجُلٍ) أَي مَثَلًا اهـ. مُعْنِي. قَوْلُهُ: (لَيْسَ أَصْلًا لِلزَّوْجِ) شَمَلَ الْفَرْعَ وَسَيَاتِي مَا فِيهِ اهـ.  
سَمِ. قَوْلُهُ: (عَنْهُ) أَي عَنْ زَوْجٍ مُغْيِيرٍ.

(تَنْبِيْهُ): يَجُوزُ لَهَا إِذَا أَعْسَرَ الزَّوْجُ وَلَهُ دَيْنٌ عَلَى غَيْرِهِ مُؤَجَّلٌ بِقَدْرِ مُدَّةِ إِحْضَارِ الْمَالِ الْغَائِبِ مِنْ مَسَافَةِ  
الْقَضْرِ الْفَسْخُ بِخِلَافِ تَأْجِيلِهِ بِدُونِ ذَلِكَ وَلَهَا الْفَسْخُ أَيْضًا لِكَوْنِ مَالِهِ غَرُوضًا لَا يُرْعَبُ فِيهَا وَلِكَوْنِ دَيْنِهِ  
حَالًا عَلَى مُغْيِيرٍ وَلَوْ كَانَ الدَّيْنُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ فِي حَالِ الْإِعْسَارِ لَا تَصِلُ إِلَى حَقِّهَا، وَالْمُغْيِيرُ يُنْظَرُ  
بِخِلَافِهَا فِيمَا إِذَا كَانَ دَيْنُهُ عَلَى مُوسِرٍ حَاضِرٍ غَيْرِ مُمَاطِلٍ وَلَوْ غَابَ الْمَذْيُونُ الْمُوسِرُ وَكَانَ مَالُهُ بِدُونِ  
مَسَافَةِ الْقَضْرِ فَأَوَّجَهُ الْوُجْهَيْنِ أَنْ لَا فُسْخَ لَهَا فَإِنْ كَانَ الْمَذْيُونُ حَاضِرًا وَمَالُهُ بِمَسَافَةِ الْقَضْرِ كَانَ لَهَا  
الْفَسْخُ كَمَا لَوْ كَانَ مَالُ الزَّوْجِ غَائِبًا وَلَا تَفْسَخُ بِكَوْنِ الزَّوْجِ مَذْيُونًا وَإِنْ اسْتَعْرِقَ مَالُهُ حَتَّى يَضْرِفَهُ إِلَيْهَا  
وَلَا تَفْسَخُ بِضَمَانٍ غَيْرِهِ لَهُ بِإِذْنِهِ نَفَقَةً يَوْمَ بَيِّومَ بِأَنَّ جَدَّدَ ضَمَانَ كُلِّ يَوْمٍ وَأَمَّا ضَمَانُهَا جُمْلَةً فَلَا يَصِحُّ  
فَتَفْسَخُ بِهِ اهـ. مُعْنِي. قَوْلُهُ: (الْمُتَبَرِّعُ) بِكُسْرِ الرَّاءِ وَقَوْلُهُ: لَهُ أَي: لِلزَّوْجِ مُتَعَلِّقٌ يُسَلِّمُ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ  
سَلَّمَهَا لَهَا الْخ) لَيْسَ بِقَيْدٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْعِ الْفَسْخِ بَلْ مِثْلُهُ مَا إِذَا لَمْ يُسَلِّمَهَا لَهَا فَلَا تَفْسَخُ؛ لِأَنَّهُ الْآنَ  
مُوسِرٌ اهـ. حَلَبِي.

هُوَ ظَاهِرٌ، وَهَذَا يُعَيِّنُ الْجَزْمَ السَّابِقَ عَنْ شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَأَمَّا عِبَارَةُ الْأَمِّ فَيُمْكِنُ حَمْلُهَا عَلَى مَنْ لَهُ مَالٌ  
حَاضِرٌ فِيمَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَضْرِ فَلْيُحَرَّرْ. قَوْلُهُ: (وَيُفَرَّقُ الْخ) هَذَا الْفَرْقُ مُصَرَّحٌ بِأَنَّ الْفَسْخَ هُنَا لَا يَتَوَقَّفُ  
عَلَى الْإِمْهَالِ الْآتِي فِي الْمُغْيِيرِ. قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ الْخ) كَذَا م ر ش. قَوْلُهُ: (لَيْسَ أَصْلًا) شَمَلَ الْفَرْعَ،  
وَسَيَاتِي مَا فِيهِ.

الْمِئْتَةُ، أَمَا إِذَا كَانَ الْمُتَبَرِّعُ أَبَا الزَّوْجِ، أَوْ جَدَّهُ وَهُوَ تَحْتَ حِجْرِهِ فَيَلْزِمُهَا الْقَبُولَ لِدُخُولِهِ فِي مِلْكِ الزَّوْجِ تَقْدِيرًا، وَبَحَثِ الْأَذْرَعِي أَنَّ مِثْلَهُ وَلَدُ الزَّوْجِ وَسَيِّدُهُ قَالَ: وَلَا شَكَّ فِيهِ إِذَا أَعْسَرَ الْأَبُ وَتَبَرَّعَ وَلَدُهُ الَّذِي يَلْزِمُهُ إِعْفَاؤُهُ، أَوْ لَا يَلْزِمُهُ ذَلِكَ أَيْضًا فِي الْأَوْجِهَةِ وَفِيمَا بَحَثَهُ فِي الْوَلَدِ الَّذِي لَا يَلْزِمُهُ الْإِعْفَاءُ نَظَرُ ظَاهِرٍ، وَكَذَا فِي السَّيِّدِ لِانْتِفَاءِ عَلَيْهِمُ الَّتِي نَظَرُوا إِلَيْهَا مِنْ مِلْكِ الزَّوْجِ إِلَّا أَنْ يُوجَّهَ مَا قَالَهُ فِي السَّيِّدِ بِأَنْ عُلِّقَتْهُ بِقِيَّتِهِ أَتَمَّ مِنْ عُلُقَةِ الْوَلَدِ بِوَالِدِهِ (وَقُدِّرَتْهُ عَلَى الْكَسْبِ) الْحَلَالِ اللَّائِقِ، وَكَذَا غَيْرُهُ إِذَا أَرَادَ تَحْمُلَ الْمَشَقَّةَ بِمُبَاشَرَتِهِ فِيمَا يَظْهَرُ (كَالْمَالِ) لَانْدِفَاعِ الضَّرُورَةِ بِهِ فَلَوْ كَانَ يَكْتَسِبُ فِي يَوْمٍ مَا يَفِي بِثَلَاثَةِ، ثُمَّ يُبْطَلُ ثَلَاثَةً، ثُمَّ يَكْتَسِبُ مَا يَفِي بِهَا فَلَا فَسْخَ إِذْ لَا تَشُقُّ الْأَسْتِدَانَةَ حِينَئِذٍ فَصَارَ كَالْمُوسِرِ، وَمِثْلُهُ نَحْوُ نَسَاجٍ يَنْسِجُ فِي الْأُسْبُوعِ ثَوْبًا تَفِي أَجْرَتُهُ بِنَفَقَةِ الْأُسْبُوعِ، وَمَنْ تُجْمَعُ لَهُ أَجْرَةُ الْأُسْبُوعِ فِي يَوْمٍ مِنْهُ وَهِيَ تَفِي بِنَفَقَةِ جَمِيعِهِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنْ نَجْعَلَهَا أُسْبُوعًا بَلَا نَفَقَةٍ .....

قوله: (وَهُوَ تَحْتَ حِجْرِهِ) أَخْرَجَ غَيْرَهُ اه. سم. قوله: (أَنْ مِثْلُهُ) أي: مِثْلُ أَصْلِ الزَّوْجِ اه. ع ش.  
قوله: (وَتَبَرَّعَ وَلَدُهُ الْخ) فِي التَّعْيِيرِ بِالتَّبَرُّعِ هُنَا تَسْمَحُ بِلِ الْأَوْجِهَةِ لِيَحْتَجَّ؛ لِأَنَّ نَصَّ الْمَذْهَبِ كَمَا مَرَّ أَنَّ عَلَيْهِ كِفَايَةَ أَصْلِهِ وَزَوْجَتِهِ اه. رَشِيدِي. قوله: (أَيْضًا) فِيهِ رَكْعَةٌ، وَالْأَوَّلَى وَكَذَا الَّذِي لَا يَلْزِمُهُ ذَلِكَ فِي الْأَوْجِهَةِ. قوله: (نَظَرُ ظَاهِرٍ) أَيِ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهَا الْقَبُولُ وَلَهَا الْفَسْخُ كَمَا لَوْ تَبَرَّعَ عَنِ الزَّوْجِ أَصْلُهُ الَّذِي لَيْسَ هُوَ فِي وَلايَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتِمَّكُنُ مِنْ إِدْخَالِ الْمَالِ فِي مِلْكِهِ اه. ع ش. قوله: (الْحَلَالِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُؤَيِّدُهُ) فِي الْمُغْنِي. قوله: (وَكَذَا غَيْرُهُ) أَيِ: غَيْرُ اللَّائِقِ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَمِنَ السُّؤَالِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لَائِقًا بِهِ اه. ع ش. قوله: (فَلَوْ كَانَ يَكْتَسِبُ الْخ) وَكَذَا لَوْ كَانَ يَكْتَسِبُ كُلَّ يَوْمٍ قَدْرَ النَّفَقَةِ لَمْ تَفْسَخْ؛ لِأَنَّهُ هَكَذَا تَجِبُ وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخِرَ لِلْمُسْتَقْبَلِ اه. مُغْنِي. قوله: (بِثَلَاثَةِ) أَيِ: بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مَاضِيَةٍ اه. مُغْنِي. قوله: (حِينَئِذٍ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لِمِثْلِ هَذَا التَّأْخِيرِ الْيَسِيرِ اه. قوله: (وَمَنْ تُجْمَعُ لَهُ أَجْرَةُ الْأُسْبُوعِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْأُسْبُوعَ هُوَ الْغَايَةُ فِي الْإِمْهَالِ فَمَنْ لَهُ غَلَاثٌ يَسْتَحِقُّهَا آخِرَ كُلِّ شَهْرٍ لَا يُنْهَلُ إِلَى حُصُولِهَا حَيْثُ كَانَتْ الْمُدَّةُ تَزِيدُ عَلَى أُسْبُوعٍ وَإِنْ زَادَتْ عَلَى النَّفَقَةِ أَضْعَافًا؛ لِأَنَّهُ مُقَصِّرٌ بِتَرْكِ الْإِفْتِرَاضِ كَمَا لَوْ غَابَ مَالُهُ اه. ع ش. قوله: (وَلَيْسَ الْمُرَادُ) أَيِ: مِنْ عَدَمِ الْفَسْخِ حِينَ قُدِّرَتْهُ أَنْ يَكْتَسِبَ فِي أُسْبُوعٍ مَا

قوله: (وَهُوَ تَحْتَ حِجْرِهِ) أَخْرَجَ غَيْرَهُ فَيَلْزِمُهَا الْقَبُولَ كَذَا م ر ش. قوله: (وَسَيِّدُهُ) أَيِ: لِأَنَّ لَهُ وَلايَةَ قُوَّةً عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْهُ بِمِلْكِهِ فَلَيْسَ هَذَا مُتَبَرِّعًا عَلَى أَنَّهُ يَمْلِكُهُ كَمَا يَتَوَهَّمُ. قوله: (وَكَذَا غَيْرُهُ) أَيِ: غَيْرُ اللَّائِقِ. قوله: (وَمِثْلُهُ نَحْوُ نَسَاجٍ يَنْسِجُ الْخ) كَذَا م ر ش. قوله: (وَمَنْ تُجْمَعُ لَهُ أَجْرَةُ أُسْبُوعٍ) قَالَ فِي الزُّوْصِ كَغَيْرِهِ، ثُمَّ قَالَ مُتَّصِلًا بِهِ: فَلَوْ بَطَلَ أُسْبُوعًا لِعَارِضٍ فُسِّخَتْ. اه. أَيِ: وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنَّهُ لَمْ يَنْفَقْ بِنَحْوِ اسْتِدَانَةٍ، وَحَاصِلُهُ أَنَّ وَقُوعَ هَذَا التَّبْطِيلِ لِعَارِضٍ لَا يُغْتَفَرُ مَعَهُ تَرْكُ الْإِنْفَاقِ، وَيَتَبَغَّى تَوَقُّفُ الْفَسْخِ عَلَى الْإِمْهَالِ الْآتِي؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَيْسَ فِي حُكْمِ الْمُوسِرِ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْكَسْبِ وَالْحَالَةَ مَا ذَكَرَ، وَبِذَلِكَ يُفَارِقُ هَذَا مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ: لَا تُفْسَخُ بِهِ وَلَوْ اِمْتَنَعَ الْخ.

بل المراد أنه في حكم واجد نفقتها ويُنفق مِمَّا استدانَه لإمكانِ القضاء. وكذا قالوه وبه يُعلم  
 أنا مع كوننا نَمَكْنُها من مُطالَبته وتأمُرُه بالاستدانة، والإنفاق لا تُفسَخُ عليه لو امتنع لِمَا تَقَرَّرَ أنه  
 في حكم مُوسِرٍ امتنع، ويُؤَيِّدُه قولُهم: امتناعُ القادرِ على الكسبِ عنه كامتناع المُوسِرِ فلا  
 فسَخَ به، ولا أَثَرُ لِعَجْزِهِ إِنْ رُجِيَ بُرُؤُهُ قَبْلَ مُضِيِّ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وخرج بالحلالِ الحرامِ فلا أَثَرُ  
 لِقُدْرَتِهِ عليه فلها الفسخُ، وأما قولُ الماورديِّ والرويانِي: الكسبُ بنحوِ بيعِ الخمرِ كالعدمِ  
 وينحوِ صنعةِ آلِهٍ لَهُوَ مُحَرَّمَةٌ لَهُ أَجْرَةُ المثلِ فلا فسَخَ لِزُوجَتِهِ، وكذا ما يُعْطاهُ مُنْجَمٌ وكاهِنٌ؛  
 لأنَّه عن طيبِ نفسٍ فهو كَالِهِيَّةِ فَرُدُّوهُ بِأَنَّ الوجهَ أَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لِصَانِعِ مُحَرَّمٍ لِطَبَاقِهِمْ عَلَى أَنَّهُ لَا  
 أَجْرَةَ لِصَانِعِ أَنِيَةِ التَّقْدِ ونحوِها، وما يُعْطاهُ نحوُ المُنْجَمِ إِنَّمَا يُعْطاهُ أَجْرَةٌ لَا هِبَةٌ فلا وَجْهَ لِمَا

يَقِي بِتَفَقُّعِ الأُسْبُوعِ. □ قَوْلُهُ: (وَيُنْفِقُ مِمَّا اسْتَدَانَهُ) قَدْ يُقَالُ: إِذَا كَانَ الْمُرَادُ ذَلِكَ فَلْيُمْتَنِعِ الْفَسْخُ حَيْثُ  
 اسْتَدَانَ وَأَنْفَقَ وَإِنْ لَمْ يُجْمَعْ لَهُ أَجْرَةُ أُسْبُوعٍ بَلْ أَجْرَةُ شَهْرٍ، أَوْ سَنَةٍ مَثَلًا بَلْ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ أَجْرَةٌ مُطْلَقًا  
 وَيُجَابُ بِأَنَّهُ فِيمَا ذَكَرُوهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَوْسِرِ حَتَّى لَوْ امْتَنَعَ مِنَ الْإِسْتِدَانَةِ، وَالْإِنْفَاقِ لَمْ تَفْسَخْ بِخِلَافِهِ فِيمَا ذَكَرَ  
 فَلْيَتَأَمَّلْ اه. سم. □ قَوْلُهُ: (لِلْإِمْكَانِ الْقَضَاءِ) فَلَوْ كَانَ يَكْسِبُ فِي يَوْمٍ كِفَايَةَ أُسْبُوعٍ فَتَعَدَّرَ الْعَمَلُ فِيهِ لِعَارِضٍ  
 فَسَخَتْ لِنَظَرِهَا مُغْنِي وَأَسْنَى أَيْ: وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنَّهُ لَمْ يَتَّفِقْ بِنَحْوِ اسْتِدَانَةٍ وَحَاصِلُهُ أَنَّ  
 وَقُوعَ هَذَا التَّبْطِيلِ لِعَارِضٍ لَا يُتَقَرَّرُ مَعَهُ تَرْكُ الْإِنْفَاقِ وَيَتَّبَعِي تَوَقُّفُ الْفَسْخِ عَلَى الْإِمْهَالِ الْآتِي؛ لِأَنَّهُ  
 حَيْثُ لَيْسَ فِي حُكْمِ الْمَوْسِرِ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْكَسْبِ، وَالْحَالَةُ مَا ذَكَرَ وَبِذَلِكَ يُفَارِقُ هَذَا مَا ذَكَرَهُ  
 الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ: لَا تَفْسَخُ بِهِ لَوْ امْتَنَعَ الْإِنْفَاقُ. □ قَوْلُهُ: (كَذَا قَالُوهُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالْأَسْنَى كَمَا قَالَه  
 الْمَاوَرِدِيُّ وَالرُّوْيَانِيُّ وَغَيْرُهُمَا اه. □ قَوْلُهُ: (لَوْ امْتَنَعَ) أَيْ: مِنْ الْإِفْتِرَاضِ وَقَوْلُهُ: فَلَا فَسَخَ بِهِ أَيْ: وَعَلَيْهِ  
 فَيَجْزِيهِ الْحَاكِمُ عَلَى الْإِكْتِسَابِ فَإِنْ لَمْ يَفِدْ الْإِجْبَارُ فِيهِ فَيَتَّبَعِي أَنْ تَفْسَخَ صَبِيحَةَ الرَّابِعِ لِنَظَرِهَا بِالصَّبْرِ  
 اه. ع. ش. وَانْظُرْ هَلْ هَذَا مُخَالِفٌ لِمَا مَرَّ عَنْ سَمِ آيَفَا؟ وَلِقَوْلِ الشَّارِحِ السَّابِقِ فِي أَوَّلِ الْفَضْلِ فَإِنْ فُرِضَ  
 عَجْزُهُ عَنْهُ فَنَادِرٌ اه. □ قَوْلُهُ: (وَلَا أَثَرُ لِعَجْزِهِ) أَيْ: بِمَرَضٍ اه. ع. ش. أَيْ: وَنَحْوِهِ. □ قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ) إِلَى  
 الْمَتَنِ فِي الْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَكَذَا مَا يُعْطَاهُ مُنْجَمٌ الْإِنْفَاقِ) وَمِثْلُهُ مَا يُعْطَاهُ الطَّبِيبُ الَّذِي لَا يُشْخَصُ الْمَرَضُ  
 وَلَا يُحْسِنُ الطَّبَّ وَلَكِنْ يُطَالِعُ كُتُبَ الطَّبِّ وَيَأْخُذُ مِنْهَا مَا يَصِفُهُ لِلْمَرِيضِ فَإِنْ مَا يَأْخُذُهُ لَا يَسْتَحِقُّهُ  
 وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّصَرُّفُ فِيهِ؛ لِأَنَّ مَا يُعْطَاهُ أَجْرَةٌ عَلَى ظَنِّ الْمَعْرِفَةِ وَهُوَ عَارٍ مِنْهَا وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَيْضًا وَضْفُ  
 الدَّوَاءِ حَيْثُ كَانَ مُسْتَنْدَهُ مُجَرَّدَ ذَلِكَ أَنْتَهَى فَتَاوَى حَجَّ الْحَدِيثِيَّةِ بِالْمَعْنَى اه. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (فَرُدُّوهُ) أَيْ:  
 قَوْلُهُمَا، أَوْ بِنَحْوِ صَنْعَةِ الْإِنْفَاقِ. □ قَوْلُهُ: (وَمَا يُعْطَاهُ الْإِنْفَاقِ) عَطَفَ عَلَى الْهَاءِ مِنْ قَوْلِهِ: أَنَّهُ الْإِنْفَاقُ. □ قَوْلُهُ: (إِنَّمَا  
 يُعْطَاهُ أَجْرَةُ الْإِنْفَاقِ) مَحَلٌّ تَأَمَّلْ لَا سَبِيحًا الْعَارِفُ بَعْدَ اسْتِحْقَاقِهِ لَهَا اه. سَيِّدُ عَمَرَ.

□ قَوْلُهُ: (بَلِ الْمُرَادُ الْإِنْفَاقِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ كَمَا قَالَ الْمَاوَرِدِيُّ وَالرُّوْيَانِيُّ، وَغَيْرُهُمَا: وَيُنْفِقُ مِمَّا  
 اسْتَدَانَهُ قَدْ يُقَالُ: إِذَا كَانَ الْمُرَادُ ذَلِكَ فَلْيُمْتَنِعِ الْفَسْخُ حَيْثُ اسْتَدَانَ وَأَنْفَقَ، وَإِنْ لَمْ يُجْمَعْ لَهُ أَجْرَةُ أُسْبُوعٍ  
 بَلْ أَجْرَةُ شَهْرٍ، أَوْ سَنَةٍ مَثَلًا بَلْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَجْرَةٌ مُطْلَقًا، وَيُجَابُ بِأَنَّهُ فِيمَا ذَكَرُوهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَوْسِرِ

قاله (وإنما تُفسخ بعجزه عن نفقة مغيبر)؛ لأن الضّرر إنما يتحقّق حينئذ ولا يُشكّل عليه قولهم: لو خلف لا يتعدّى، أو لا يتعشّى حيث يأكله زيادةً يقيناً على نصف عادته أي: حين أكله فيما إذا اختلف باختلاف نحو زمن، أو مكان وذلك؛ لأن المدارك ثم على العرف وهو يصدق عليه حينئذ أنه تعدّى، أو تعشّى، وهنا على ما تقوم به البيّنة وهي لا تقوم بأقل من مدّ ولو لم يجد إلا نصف مدّ عداً ونصفه عشاء فلا فسخ. (والإعسار بالكسوة)، أو ببعضها الضّروري

□ قول (سني): (وإنما تُفسخ إلخ) قضيته أن المغيبر القادر على نفقة المغيبر لا فسخ بامتناعه منها ولو قدر على نصف مد من الغالب الذي هو الواجب وعلى بقيته من غير الغالب فينبغي أن لها الفسخ إذ هو عاجز عن واجب المغيبر اه. سم.

□ قول (سني): (بعجزه عن نفقة مغيبر) فلو عجز عن نفقة مويسر، أو متوسط لم تُفسخ؛ لأن نفقته الآن نفقة مغيبر فلا يصير الزائد ديناً عليه بخلاف المويسر، أو المتوسط إذا اتفق مداً فإنها لا تُفسخ ويصير الباقي ديناً عليه اه. مُعني. □ قوله: (لأن الضرر) إلى قول المتن ولها الفسخ صبيحة الزايع في النهاية إلا قوله: يقيناً وقوله: أي: حين أكله إلى؛ لأن المدارك، وقوله: الحال إلى المتن وقوله: بالبناء للفاعل، أو المفعول. □ قوله: (أي حين أكله إلخ) أي: لو اختلفت عادته في الأكل زماناً، أو مكاناً اعتبر في كل زمان، أو مكان ما هو عادته فيه اه. ع ش. □ قوله: (وذلك) أي: عدم الإشكال. □ قوله: (ثم) أي: في الإيمان وقوله: (هنا) أي: في التفقات. □ قوله: (ولو لم يجد) إلى قول المتن: (وفي إعساره بالمهر) في المعني. □ قوله: (عداء) أي: في وقته وقوله عشاء أي: في وقته اه. سم. □ قوله: (فلا فسخ) ولو وجد يوماً مداً ويوماً نصف مد كان لها الفسخ ولو وجد كل يوم أكثر من نصف مد كان لها الفسخ أيضاً كما شملته عبارة المصنّف وإن زعم الزركشي خلافه مُعني وأسنى. □ قوله: (الضروري) صفة لبعضها وقوله: كقميص إلخ مثال البغض الضّروري.

حتى لو امتنع من الاستدانة والإنفاق لم تُفسخ بخلافه فيما ذكر قلينا مل.

□ قوله في (سني): (وإنما تُفسخ بعجزه) قضيته أن المغيبر لا فسخ بامتناعه منها، ولو قدر على بعض نفقة المغيبر القادر على نفقة المغيبر بأن قدر على نصف مد من الغالب الذي هو الواجب، وعلى بقيته من غير الغالب فينبغي أن لها الفسخ إذ هو عاجز عن واجب المغيبر قال في الرّوض: فإن اتفق المويسر أي: أو المتوسط مداً لم تُفسخ وبقي الباقي ديناً. اه. وقد يقال ما فائدة ذلك مع أنه لا فسخ إذا كان مويسراً أي: أو متوسطاً، وإن لم يتوق شيئاً. □ قوله: (ولو لم يجد إلا نصف مدّ عداً) أي: في وقته وقوله: ونصفه عشاء أي: في وقته قال في الرّوض: أو كان يحصل يوماً مداً ويوماً نصفاً فسخت قال في شرحه لتضررها، وكذا لو كان يحصل كل يوم نصف مدّ ودونه، أو يوماً مداً، ويوماً لا يحصل شيئاً كما فهم بالأولى، وصرّح به الأصل، ولو كان يحصل كل يوم أكثر من نصف مد فالظاهر أن لها الفسخ، وإن زعم الزركشي إلخ. اه.

كقميص وخمار وجبة شتاء بخلاف نحو سراويل، ومخدة، وفرش، وأوان (كهو بالنفقة) بجامع أن البدن لا يبقى بدونهما (وكذا) الإعسار (بالأذم والمسكن) كهو بالنفقة (في الأصح) لتعذر الصبر على دوام فقدهما (قلت الأصح المنع في الأذم والله أعلم)؛ لأنه تابع مع سهولة قيام البدن بدونه بخلاف نحو المسكن، وإمكانه بنحو مسجد كما كان تحصيل القوت بالشؤال. (وفي إعساره بالمهر) الذين الواجب الحال ابتداء وإنما يجب في المفوضة ما دام لم يَطأ بالفرض كما مر (أقول أظهرها تفسخ) إن لم تفيض منه شيئاً (قبل وطء) للعجز عن تسليم العوض مع بقاء المعوض بحاله، وخيارها حينئذ عقيب الزرع للقاضي .....

• قوله: (بخلاف نحو سراويل ومخدة إلخ) أي: فلا خيار ولا فسخ بالعجز عن الأواني ونحوها كما جزم به المتولي؛ لأنه ليس ضرورياً كالسكنى وإن كان يصير دينا في ذمته اهـ. • قوله: (وفرش) أي: لا تتضرر بتركه وقوله: وأوان أي: يملكها الأكل، والشرب بدونها فلا ينافي ما قدمناه عن سم عن م راهـ. ع شـ.

• قول (سني): (بالأذم) قال في المغرب الآدام ما يؤتد به، والجمع أذم بضمّتين ومغناه الذي يطيب الخبز ويصلحه، والأذم مثله، والجمع آدام كحلّم وأحلام اهـ. سيّد عمر. • قوله: (مع سهولة قيام البدن إلخ) أي: وإن كان التناول بلا أذم صعباً في نفسه اهـ. رشيدى. • قوله: (كإمكان تحصيل القوت بالشؤال) أي: فلا يعتبر كما تفهمه هذه العبارة فلها الفسخ وقد يتوقف فيما إذا قدر على الكسب بالشؤال فإنه لا مئة عليها فيما يضره عليها منه ويحتمل أن المراد أنها لا تفسخ بقدرته على السكنى بنحو المسجد كالبيت المعد للخطيب، أو الإمام في المسجد وليس داخلاً في وقفته؛ لأنه لا مئة عليها في السكنى بذلك ولا حزمة حينئذ فينتج تشبيهه بالقدر على القوت بالشؤال وهذا الاحتمال أقرب من الأول ومع ذلك لا يكلف السؤال بل إن سأل وأحضر لها ما تنفقه امتنع عليها الفسخ وإلا فلا اهـ. ع شـ، وقوله: وهذا الاحتمال أقرب إلخ لعله من حيث الحكم وإلا فالمتبادر من العبارة هو الأول.

• قوله: (ابتداء) خرج به المؤجل إذا حل فلا فسخ به اهـ. ع شـ. • قوله: (بالفرض) متعلق بيجب قال في شرح المنهج: فلا فسخ بالإعسار بالمهر قبل الفرض اهـ. سم. • قوله: (إن لم تفيض) إلى قوله: (خلافاً لمن قيد) في المغني إلا قوله: (قال بعضهم) إلى (أما إذا قبضت) وقوله: (ولا تحسب) إلى (فإن فقد) وقوله: (كان قال: إلى (استقلت). • قوله: (للعجز عن تسليم العوض إلخ) فاشبه ما إذا لم يفيض البائع الثمن حتى حُجر على المشتري بالفلس، والمبيع باق بعينه اهـ. • قوله: (عقب الزرع) قضيته أنه لا قور قبل الزرع اهـ. سم عبارة ع شـ أي: أما الزرع نفسه فليس فوراً فلو أخرت مدة ثم أرادته مكنت

• قوله: (بخلاف إلخ) كذا م ر. • قوله: (مع سهولة إلخ) انظر مع تعليقه فيما سبق وجوب الأذم بقوله: إذ الطعام لا ينسأغ غالباً إلا به فأي سهولة مع عدم الإنسياغ غالباً بدونه وقوله: بالفرض متعلق بيجب قال في شرح المنهج: فلا فسخ بالإعسار قبل الفرض اهـ. • قوله: (عقب الزرع) قضيته أنه لا قول قبل

فوري فيسقط بتأخيرها بلا عذر كجهل كما هو ظاهر (لا بعده) لتلف المؤن به، وصيرورة المؤن دينا له في الذمة قال بعضهم: إلا أن يسلمها له الولي وهي صغيرة لغير مصلحة فتحبس به نفسها بمجرّد بلوغها فلها الفسخ حينئذ، ولو بعد الوطء؛ لأن وجوده هنا كعدمه، أما إذا قبضت بعضه فلا فسخ لها على ما أفتى به ابن الصلاح، واعتمده الإستوئي، وكذا الزركشي، وأطال فيه وفارق جواز الفسخ بالفلس بعد قبض بعض الثمن بإمكان التشريك فيه دون البضع وقال البارزي كالجوري لها الفسخ هنا أيضا قال الأذرعى: وهو الوجه نقلا ومعنى وأطال فيه. (ولا فسخ) بإعسار مهر، أو نحو نفقة (حتى) ترفع للقاضي، أو المحكم (يثبت) بإقراره، أو

كما يأتي في قوله: لا قبلها؛ لأنها تؤخرها إلخ، والفرق أنه بعد الرفع ساع لها الفسخ فتأخيرها رضا بالإعسار، وقبل الرفع لم تستحق الفسخ الآن لعدم الرفع المقتضي لإذن القاضي لاستحقاقها للفسخ اهـ. قوله: (فوري) وعلم من كونه على الفور بعد الطلب أنه لا يمهّل ثلاثة أيام ولا دونها وبه صرح المازدي والرويانى قال الأذرعى: وليس بواضح بل قد يقال: أن الإمهال هنا أولى؛ لأنها تنصّر بتأخير التّفقه بخلاف المهر اهـ. وهو ظاهر لكن المتقول خلافه اهـ. مُعني عبارة سم وما قاله الأذرعى هو الوجه وعليه الفورية إنما تعتبر بعد الإمهال كما هو ظاهر اهـ. قوله: (كجهل) مثال للعذر.

قوله: (به) أي: الوطء. قوله: (قال بعضهم: إلخ) عبارة النهاية نعم يتجّه عدم تأثير تسليم وليها من غير مصلحة إلخ. قوله: (فتحبس به) أي: بالمهر الواجب الحال ابتداء. قوله: (بإمكان التشريك فيه) أي: في المبيع اهـ. مُعني. قوله: (وقال البارزي: إلخ) وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى اهـ. نهاية.

قوله: (لها الفسخ هنا) قال م ر، والضابط إن ما جاز لها الحبس لأجله فسخت بالإعسار به اهـ. ويؤخذ منه أنها لا تفسخ بالمؤجل إذا حلّ سم على المنهج اهـ. ع ش. قوله: (قال الأذرعى وهو الوجه إلخ) وهذا هو المعتبر كما اعتمده الشبكي وغيره إذ يلزم على فتوى ابن الصلاح كما قال ابن شهاب إيجاب الزوجة على تسليم نفسها بتسليم بعض الصداق إذ ليس لها منع الزوج مما استقر له من البضع وهو مستبعد ولو أُجبرَتْ لا تخذ الأزواج ذريعة إلى إبطال حق المرأة من حبس نفسها بتسليم ذمهم واجد من صداق هو ألف وهو في غاية البعد اهـ. مُعني. قوله: (أو المحكم) أي: بشرطه نهاية أي: بأن يكون مجتهدا ولو مع وجود قاض، أو مقلدا وليس في البلد قاضي ضرورة ع ش.

الرفع. قوله: (فوري) قال في شرح الرّوض: وعلم من كونه على الفور بعد الطلب أنه لا يمهّل ثلاثة أيام، ولا دونها، وبه صرح المازدي والرويانى قال الأذرعى: وليس بواضح بل قد يقال بأن الإمهال هنا أولى؛ لأنها تنصّر بتأخير التّفقه بخلاف المهر اهـ. وما قاله الأذرعى هو الوجه وعلى الفورية إنما تعتبر بعد الإمهال كما هو ظاهر. قوله: (وقال البارزي إلخ) أفتى به شيخنا الشهاب الرملي.

قوله: (حتى ترفع للقاضي) لا يخفى أن من لازم ذلك الدعوى، وذلك شامل للإعسار في أيام التمكن، ولا ينافي ذلك ما تقدّم أنها لا تخصم بتفقه اليوم، وإن وجبت بالفجر لجواز تخصيص ذلك

بَيِّنَةُ (عند قاضٍ)، أو مُحَكَّم (إعساره فيفسخه) بنفسه، أو نائيه (أو يأذن لها فيه)؛ لأنه مجتهد فيه كالغنية فلا ينفذ منها قبل ذلك ظاهراً ولا باطناً، ولا تُخسب عِدَّتُها إلا من الفسخ فإن فُقد قاضٍ ومُحكَّم بمحلها، أو عَجَزَتْ عن الرِّفْعِ إليه كأن قال: لا أفسخ حتى تُعطيتي مالا كما هو ظاهرٌ استقلتُ بالفسخ للضرورة، وينفذ ظاهراً وكذا باطناً كما هو ظاهرٌ خلافاً لمن قيد بالأول؛ لأنَّ الفسخ مَبْنِيٌّ على أصلٍ صحيح، وهو مُسْتَلَزِمٌ لِلتَّقْوِذِ باطناً. ثم رأيت غير واحدٍ جزموا بذلك (ثم) بعدَ تَحَقُّقِ الإعسارِ (في قولٍ يُنَجِّزُ) بالبناء للفاعل، أو المفعول (الفسخ) لِتَحَقُّقِ سَبَبِهِ (والأظهر إمهاله ثلاثة أيام)، وإن لم يُستعمل؛ لأنها مُدَّةٌ قَرِيبَةٌ يَتَوَقَّعُ فِيهَا الْقُدْرَةُ بِقَرَضٍ أو غيره (ولها الفسخ صبيحة الرابع) بنفقته بلا مهلة لِتَحَقُّقِ الإعسارِ (إلا أن يُسلم نفقته) أي: الرابع فلا تُفسخ بما مضى؛ لأنه صار دَيِّناً ومن ثم لو اتفقا على جعلها عملاً مضى . . . . .

قول (استي): (فَيُفسَخُ) بالرفع بخطه ويجوز فيه وفي يَأْذَنُ التَّصَبُّ عَطْفًا على يَبُتُّ اهـ. مُعْنِي أَقُولُ فِي التَّصَبُّ حَزَاةٌ إِذْ يَصِيرُ الْمَعْنَى لَا فُسْخَ حَتَّى يَفْسَخَهُ الْخِ فَالرَّفْعُ مُتَعَيِّنٌ. قُود: (قَبْلَ ذَلِكَ) أي: قَبْلَ إِذْنِ الْقَاضِي وَلَا حَاجَةَ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ إِلَى إِيقَاعِهِ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ لِأَنَّ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ إِثْبَاتُ حَقِّ الْفُسْخِ اهـ. مُعْنِي. قُود: (مَالاً) ظَاهِرُهُ وَإِنْ قُلَّ وَقِيَاسٌ مَا مَرَّ فِي النِّكَاحِ مِنْ أَنَّ شَرْطَ جَوَازِ الْعُدُولِ عَنْ الْقَاضِي لِلْمُحَكَّمِ غَيْرِ الْمُجْتَهِدِ حَيْثُ طَلَبَ الْقَاضِي مَالاً أَنْ يَكُونَ لَهُ، وَقَعَ جَرَيَانُ مِثْلِهِ هُنَا اهـ. ع ش. قُود: (اسْتَقَلْتُ) أي: بِشَرْطِ الْإِمهَالِ م ر اهـ. س م. قُود: (لِلضَّرُورَةِ) أَمَا عِنْدَ الْقُدْرَةِ عَلَى ذَلِكَ فَلَا يَنْفُذُ ظَاهِرًا وَكَذَا بَاطِنًا كَمَا رَجَّحَهُ ابْنُ الْمُقْرِي وَصَرَّحَ بِهِ الْإِسْنَوِيُّ اهـ. مُعْنِي. قُود: (غَيْرَ وَاحِدٍ الْخِ) وَمِنْهُمْ الْأَسْنَى وَالْمُعْنَى. قُود: (جَزَمُوا بِذَلِكَ) مُعْتَمِدًا اهـ. ع ش. قُود: (وَإِنْ لَمْ يُسْتَهْمَلْ) إِلَى قَوْلِهِ: (لأنه صار) فِي الْمُعْنَى. قُود: (بِنَفَقَتِهِ) أي: بَعَجَزِهِ عَنْهَا. قُود: (بِلا مُهْلَةٍ) أي: إِلَى بَيَاضِ التَّهَارِ اهـ. مُعْنِي. قُود: (وَمِنْ ثَمَّ الْخِ) لَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهُ التَّفْرِيعِ. قُود: (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ اتَّفَقَا الْخِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَأْخُذَ نَفَقَةً يَوْمَ قَدَرِ فِيهِ عَنْ نَفَقَةِ يَوْمٍ قَبْلَهُ عَجَزَ فِيهِ عَنْ نَفَقَتِهِ لِتَفْسُخٍ عِنْدَ تَمَامِ الْمُدَّةِ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْأَدَاءِ بِقَصْدِ الْمُؤَدِّي فَإِنْ تَرَاضَيَا عَلَى ذَلِكَ فَفِيهِ احْتِمَالَانِ أَحَدُهُمَا لَهَا الْفُسْخُ عِنْدَ تَمَامِ الثَّلَاثِ بِالتَّلْفِيقِ وَثَانِيهِمَا لَا، وَتُجْعَلُ الْقُدْرَةُ عَلَيْهَا مُبْطِلَةً لِلْمُهْلَةِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ، وَالمُتَبَادِرُ تَرْجِيحُ الْأَوَّلِ وَرَجَّحَ ابْنُ

بَغِيرِ دَعْوَى الْإِعْسَارِ، وَأَمَّا تَخْصِيصُ هَذَا بِالْإِعْسَارِ فِي غَيْرِ أَوَّلِ أَيَّامِ التَّمَكِينِ فَبَعِيدٌ، ثُمَّ بَحَثْتُ بِمَا ذَكَرْتَهُ مَعَ م ر فَوَاقِقَ. قُود: (فَلَا يَنْفُذُ مِنْهَا) لَا يَخْفَى مَعَ هَذَا الْفَوْرِيَّةِ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ: وَخِيَارُهَا عَقَبَ الرِّفْعِ لِلْقَاضِي قَوْرِيٍّ فَمَا مَعْنَى اخْتِيَارِ الْفَوْرِيَّةِ مَعَ أَنَّهَا لَا تَسْتَقِلُّ بِهِ؟. قُود: (اسْتَقَلْتُ بِالْفُسْخِ الْخِ) بِشَرْطِ الْإِمهَالِ م ر. قُود: (وَيَنْفُذُ الْخِ) كَذَا م ر ش. قُود: (ثُمَّ رَأَيْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ) وَمِنْهُمْ شَرَحُ الرُّوضِ.

قُود: (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ اتَّفَقَا عَلَى جَعْلِهَا عَمَّا مَضَى الْخِ) عِبَارَةُ الرُّوضِ: وَإِنْ تَرَاضَيَا فِيهِ تَرَدَّدَ قَالَ فِي شَرْحِهِ: أَيِ احْتِمَالَيْنِ: أَحَدُهُمَا لَهَا الْفُسْخُ عِنْدَ تَمَامِ الثَّلَاثِ بِالتَّلْفِيقِ، وَثَانِيهِمَا لَا وَتُجْعَلُ الْقُدْرَةُ عَلَيْهَا مُبْطِلَةً لِلْمُهْلَةِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَالمُتَبَادِرُ تَرْجِيحُ الْأَوَّلِ قَالَ: وَرَجَّحَ ابْنُ الرُّفْعَةِ الثَّانِي بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا لَا



لم تُفسَخ كما رجحه ابنُ الرُّفْعَةِ؛ لأنَّ القُدْرَةَ على نفقة الرَّابِعِ، وإنَّ جَعْلَهُ عن غيره مُبْطِلَةٌ للمُهْلَةِ، ولو أَعْسَرَ بعدَ أَنْ سَلِمَ نفقةَ الرَّابِعِ بنفقةِ الخامِسِ بَنَتْ على المُدَّةِ، ولم تَسْتَأْنِفْها. وظاهرُ قولهم: بنفقةِ الخامِسِ أَنَّهُ لو أَعْسَرَ بنفقةِ السَّادِسِ اسْتَأْنَفَتْها وهو مُحْتَمَلٌ، ويَحْتَمَلُ أَنَّهُ إِذَا تَحَلَّلَتْ ثَلَاثَةٌ وَجِبَ الاستِنَافُ، أو أَقْلُ فلا (ولو مَضَى يَوْمَانِ بِلَا نفقةٍ وَأَنفَقَ الثَّالِثُ وَعَجَزَ

الرُّفْعَةُ الثَّانِي بناءً على أَنَّهُ لَا فُسْخَ بِنَفَقَةِ المُدَّةِ المَاضِيَةِ وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ عَدَمَ فَسْخِهَا بِنَفَقَةِ المُدَّةِ المَاضِيَةِ قَبْلَ أَيَّامِ المُهْلَةِ لَا فِيهَا اهـ. وفي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهَا عَنِ الْأُسْتَى مَا نُصِّهَ فَعَلِمَ أَنَّ بَطْلَانَ المُهْلَةِ بِالقُدْرَةِ على نَفَقَةِ الرَّابِعِ مَعَ جَعْلِهِ عَنْ غَيْرِهِ لَيْسَ أَمْرًا ثَابِتًا قَطْعًا فَقَوْلُ الشَّارِحِ: وَإِنْ جُعِلَ عَنْ غَيْرِهِ فِيهِ مَا لَا يَخْفَى فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. فَوُدَّ: (لَمْ تَفْسَخِ الْخ) خِلَافًا لِلْأُسْتَى وَالْمُعْنَى كَمَا مَرَّ آتِفًا وَالثَّاهِيَةُ عِبَارَتُهُ فَاحْتِمَالَانِ أَرْجَحُهُمَا نَعَمْ عِنْدَ تَمَامِ الثَّلَاثِ بِالتَّلْفِيقِ اهـ. فَوُدَّ: (وَلِنْ جَعَلَهُ) أَي: المَقْدُورُ عَلَيْهِ فِي الرَّابِعِ.

فَوُدَّ: (بِنَفَقَةِ الخَامِسِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: وَالسَّادِسِ اهـ. وَهُوَ مُخَالِفٌ لِقَوْلِهِ: (وَضَاهِرُ قَوْلِهِمْ الْخ) اهـ. سَمِ أَي: وَمُوافِقٌ لِلِاحْتِمَالِ الثَّانِي الَّذِي اعْتَمَدَهُ الثَّاهِيَةُ كَمَا يَأْتِي. فَوُدَّ: (بَنَتْ عَلَى المُدَّةِ وَلَمْ تَسْتَأْنِفْهَا) أَي: فَلَهَا الْفُسْخُ صَبِيحَةَ الخَامِسِ مُعْنَى وَسَمِ وَع ش. فَوُدَّ: (بِنَفَقَةِ السَّادِسِ) أَي: مَعَ الخَامِسِ. فَوُدَّ: (وَجِبَ الْإِسْتِنَافُ الْخ) مُعْتَمَدٌ اهـ. ع ش. فَوُدَّ: (أو أَقْلُ فَلَا) وَالْأَصَحُّ أَنَّ لَهَا الْفُسْخَ

تَفْسُخَ بِنَفَقَةِ المُدَّةِ المَاضِيَةِ مَحَلَّهُ فِي المَاضِيَةِ قَبْلَ أَيَّامِ المُهْلَةِ لَا فِي أَيَّامِهَا. اهـ. فَعَلِمَ أَنَّ بَطْلَانَ المُهْلَةِ بِالقُدْرَةِ على نَفَقَةِ الرَّابِعِ مَعَ جَعْلِهِ مِنْ غَيْرِهِ لَيْسَ أَمْرًا ثَابِتًا قَطْعًا فَلْيَتَأَمَّلْ. وَقَوْلُهُ فِي الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ: عِنْدَ تَمَامِ الثَّلَاثِ بِالتَّلْفِيقِ هَلْ ذَكَرَ التَّلْفِيقَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّقَّةَ وَأَقَعَةً عَنْ يَوْمِ القُدْرَةِ، وَلَا اغْتِيَارَ بِجَعْلِهِمَا لَهَا عَمَّا مَضَى إِذْ لَوْ وَقَعَتْ عَمَّا مَضَى كَمَا جَعَلَاهُ فَلَا تَلْفِيقَ؛ لِأَنَّ يَوْمَ القُدْرَةِ يَصِبحُ إِلَى مَا مَضَى وَهُوَ مُتَوَالٍ مَعَهُ، أَوْ لَيْسَ بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ يَجْعَلَانِهَا عَنْ يَوْمٍ مِنْ أَثْنَاءِ المُدَّةِ المَاضِيَةِ وَحَيْثُ يَتَأْتَى التَّلْفِيقُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ يَتَحَلَّلُ الْأَيَّامُ الْخَالِيَةُ عَنِ الْإِنْفَاقِ فَإِنْ قُلْتُ: اشْتَرَا طُ تَمَامِ الثَّلَاثِ بِقَوْلِهِ: عِنْدَ تَمَامِ الثَّلَاثِ يَفْتَضِي عَدَمَ تَمَامِهَا بَعْدُ مَعَ أَنَّهَا تَامَةٌ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ سَوَاءٌ وَقَعَتْ الْبَقِيَّةُ عَنِ الرَّابِعِ، أَوْ عَمَّا قَبْلَهُ. قُلْتُ: الرُّوضُ لَمْ يَفْرَضِ القُدْرَةَ عَلَى التَّقَّةِ فِي خُصُوصِ الرَّابِعِ بَلْ كَلَامُهُ شَامِلٌ لِلْقُدْرَةِ عَلَيْهَا فِي الثَّلَاثَةِ فَإِنَّهُ قَالَ: قَلَوْ تَحَلَّلَهَا قُدْرَةُ نَفَقَةِ الثَّلَاثِ، وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَأْخُذَ نَفَقَةَ يَوْمٍ أَي: قَدَرِ فِيهِ عَنْ يَوْمِ قَبْلِهِ، وَإِنْ تَرَاضِيَا فَبِهِ تَرَدُّدٌ. اهـ. لَكِنْ كَانَ الْقِيَاسُ عَلَى هَذَا أَنْ يُقَالَ: وَلَوْ بِالتَّلْفِيقِ. فَوُدَّ: (مُبْطِلَةٌ لِلْمُهْلَةِ) هَلْ يَرُدُّ هَذَا قَوْلُهُ الْآتِي: وَرَدَّه الْإِمَامُ الْخ فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ القُدْرَةَ لَا تُبْطِلُ المُهْلَةَ السَّابِقَةَ بَلْ قَدْ يُقَالُ: عَدَمُ الْإِبْطَالِ هُنَا بِالْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ القُدْرَةَ هُنَا بَعْدَ المُدَّةِ، وَفِيمَا يَأْتِي عَنِ الْإِمَامِ قَبْلَ تَمَامِهَا. فَوُدَّ: (بِنَفَقَةِ الخَامِسِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: أَوِ السَّادِسِ. اهـ. وَهُوَ مُخَالِفٌ لِقَوْلِهِ: وَظَاهِرُ قَوْلِهِمْ الْخ. فَوُدَّ: (بَنَتْ) فَمَحَلُّ إِبْطَالِ المُهْلَةِ بِالْإِنْفَاقِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: لِأَنَّ القُدْرَةَ الْخ مَا لَمْ يُعْمَرْ بِنَفَقَةٍ مَا بَعْدَهُ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَعْنَى الْبِنَاءِ أَنَّهَا تَفْسُخُ فِي الخَامِسِ؛ لِأَنَّهُ رَابِعُ الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ عَنِ الْإِنْفَاقِ، وَالْفُسْخُ مَحَلُّ رَابِعُهَا، وَلَوْ اسْتَأْنَفَتْ لاحتاجَتْ إِلَى مُضِيِّ ثَلَاثَةٍ بَعْدَهُ بِلَا إِنْفَاقٍ ثُمَّ تَفْسُخُ فِي ثَالِثِهَا الَّذِي هُوَ رَابِعُ الْجُمْلَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

فَوُدَّ: (وَضَاهِرُ قَوْلِهِمْ الْخ) كَذَا م ر ش.

الرَّابِعَ بَنَتْ) عَلَى الْيَوْمِينَ لِتَضَرُّرِهَا بِالْإِسْتِغْنَاءِ فَتَصْبِرُ يَوْمًا آخَرَ، ثُمَّ تُفْسَخُ فِيمَا يَلِيهِ (وَقِيلَ تَسْتَأْنِفُ) الثَّلَاثَةَ لِزَوَالِ الْعَجْزِ الْأَوَّلِ، وَرَدَّ الْإِمَامُ بِأَنَّهُ قَدْ يُتَّخَذُ ذَلِكَ عَادَةً فَيُؤَدِّي إِلَى عَظِيمِ ضَرَرِهَا (وَلَهَا) وَلَوْ غَنِيَّةٌ (الْخُرُوجُ زَمَنُ الْمُهْلَةِ) نَهَارًا (لِتَحْصِيلِ التَّقَةِ) بِنَحْوِ كَسْبٍ، وَإِنْ أَمَكْنَهَا فِي بَيْتِهِ أَوْ سُؤَالٍ، وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا؛ لِأَنَّهُ حَبَسَهُ لَهَا إِنَّمَا هُوَ فِي مُقَابَلَةِ إِنْفَاقِهِ عَلَيْهَا نَعْمَ، يَتَّجِعُ أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي خُرُوجِهَا رِبِيَّةً ثَبَتَتْ هِيَ، أَوْ قَرَائِنُهَا وَلَا مَنَعُهَا فَإِنْ اضْطُرَّتْ مَكْنَهَا أَوْ خَرَجَ مَعَهَا (وَعَلَيْهَا الرُّجُوعُ) لِبَيْتِهِ (لَيْلًا)؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الْإِبْرَاءِ دُونَ الْعَمَلِ وَلَهَا مَنَعَةٌ مِنَ التَّمَتُّعِ بِهَا كَمَا قَالَ الْبَغَوِيُّ وَرَجَحَهُ فِي الرُّوضَةِ. وَقَالَ الرُّوْيَانِيُّ: لَيْسَ لَهَا الْمَنَعُ وَحَمَلَ الْأَذْرَعِيُّ، وَغَيْرُهُ الْأَوَّلَ عَلَى النَّهَارِ، وَالثَّانِي عَلَى اللَّيْلِ وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْحَاوِي وَتَبِعَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَإِذَا قُلْنَا لَهَا الْمَنَعُ وَلَوْ لَيْلًا سَقَطَتْ عَنْ ذِمَّتِهِ نَفَقَةُ زَمَنِ الْمَنَعِ، وَقِيَّاسُهُ أَنَّهُ لَا نَفَقَةَ لَهَا زَمَنَ خُرُوجِهَا لِلْكَسْبِ.

(فَرَعَ): حَضَرَ الْمَفْسُوحُ نِكَاحَهُ وَادَّعَى أَنَّ لَهُ بِالْبَلَدِ مَالًا وَخَفِيَ عَلَى بَيْتَةِ الْإِعْسَارِ لَمْ يَكْفِهِ حَتَّى يُقِيمَ بَيْتَهُ بِذَلِكَ، وَبِأَنَّهُا تُغْلِبُهُ وَتَقْدِرُ عَلَيْهِ فَحِينَئِذٍ يَنْطَلُ الْفَسْخُ قَالَهُ الْغَزَالِيُّ، وَفِي الْإِحْتِيَاجِ إِلَى قِيَامِهِ الْبَيْتَةُ بِعَلَمِهَا وَقُدْرَتِهَا تَطَرُّ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ بَانَ بِبَيْتَةِ الْوُجُودِ أَنَّهُ مُوسِرٌ وَهُوَ لَا يُفْسَخُ عَلَيْهِ، وَإِنْ

حِينَئِذٍ نِهَآيَةُ أَي: حِينَ إِذْ تَخَلَّلَ أَقْلُ رَشِيدِيٍّ، وَالضَّابِطُ أَنَّهُ مَتَى أَتَفَقَّ ثَلَاثَةٌ مُتَوَالِيَةً وَعَجَزَ اسْتَأْنَفَتْ وَإِنْ أَتَفَقَّ دُونَ الثَّلَاثِ بَنَتْ عَلَى مَا قَبْلَهُ بِزَمَانِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى الْيَوْمَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ: (نَعَمْ) فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَآيَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (وَقِيَّاسُهُ) إِلَى الْفَرْعِ وَقَوْلُهُ: (أَخَذَ بَعْضُهُمْ) إِلَى (لَا عِبْرَةَ) وَقَوْلُهُ: (قَالَ أَبُو زَيْدٍ): إِلَى الْفَضْلِ. □ قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ كَسْبٍ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ بِكَسْبٍ أَوْ تِجَارَةٍ، أَوْ سُؤَالٍ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ سُؤَالٍ) عَطَفَ عَلَى نَحْوِ كَسْبٍ. □ قَوْلُهُ: (مَنَعَهَا) أَي: مِنَ الْخُرُوجِ أَه. □ قَوْلُهُ: (وَلَا مَنَعَهَا) أَي: وَإِنْ أَرَادَتْهُ صَحِبَتْ مَعَهَا مَنْ يَدْفَعُ الرِّبِيَّةَ عَنْهَا وَعَلَيْهَا أَجْرَتُهُ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ إِلَّا بِهَا، وَقَوْلُهُ: أَوْ خَرَجَ مَعَهَا أَي: وَلَا أَجْرَةَ لَهُ عَلَيْهَا أَه. ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَحَمَلَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ الْخ) مُعْتَمِدٌ أَه. ع ش. □ قَوْلُهُ: (عَلَى النَّهَارِ) أَي: وَقْتُ التَّحْصِيلِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَبِهِ صَرَّحَ الْخ) أَي: بِالتَّحْصِيلِ الْمَذْكُورِ. □ قَوْلُهُ: (وَإِذَا قُلْنَا لَهَا الْمَنَعُ الْخ)، وَالْأَوْجَهُ عَدَمُ سُقُوطِ نَفَقَتِهَا مَعَ مَنَعِهَا لَهُ مِنَ الْإِسْتِمْتَاعِ زَمَنَ التَّحْصِيلِ فَإِنَّ نَفَقَةَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ مُدَّةِ التَّحْصِيلِ سَقَطَتْ زَمَنَ الْمَنَعِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي أَي: فَتَسْقُطُ نَفَقَةُ الْيَوْمِ، وَاللَّيْلَةِ بِمَنَعِهَا لَهُ مِنَ التَّمَتُّعِ فِي غَيْرِ وَقْتِ الْعَمَلِ وَإِنْ قَلَّ زَمَنُ الْمَنَعِ كَلَحْظُوعِ ش. □ قَوْلُهُ: (فَرَعَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَتَرَدَّدَ شَارِحٌ فِي الْمُغْنِيِّ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (وَفِي الْإِحْتِيَاجِ) إِلَى: (لَا عِبْرَةَ بِعَقَارٍ). □ قَوْلُهُ: (وَبِأَنَّهُا الْخ) أَي: الزَّوْجَةُ أَه. ع ش. □ قَوْلُهُ: (يَنْطَلُ الْفَسْخُ) أَي: تَبَيَّنَ بُطْلَانُهُ أَه. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (قَالَهُ الْغَزَالِيُّ) وَنَقَلَ السَّنْبَاطِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْمَحَلِّيِّ كَلَامَ الْغَزَالِيِّ وَأَقْرَهُ أَه. سَيِّدُ عُمَرَ، وَكَذَا أَقْرَهُ الْمُغْنِيُّ كَمَا أَسْرَنَّا إِلَيْهِ.

□ قَوْلُهُ: (وَلَا مَنَعَهَا)، أَوْ خَرَجَ مَعَهَا م ر ش. □ قَوْلُهُ: (وَحَمَلَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ الْخ) كَذَا م ر ش.

□ قَوْلُهُ: (عَلَى النَّهَارِ) أَي: وَقْتُ التَّحْصِيلِ م ر ش. □ قَوْلُهُ: (وَفِي الْإِحْتِيَاجِ الْخ) تَرَكَهُ م ر.

تَعَذَّرَ تَحْصِيلُ التَّفَقُّعِ مِنْهُ كَمَا مَرَّ، وَأَخَذَ بَعْضُهُمْ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِعَقَارٍ أَوْ عَرَضٍ لَا يَتَيَسَّرُ بَيْعُهُ. (وَلَوْ رَضِيََتْ بِإِعْسَارِهِ) بِالتَّفَقُّعِ أَبَدًا (أَوْ نَكَحَتْهُ عَالِمَةً بِإِعْسَارِهِ) بِذَلِكَ (فَلَهَا الْفَسْخُ بَعْدَهُ)؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ يَتَجَدَّدُ كُلَّ يَوْمٍ، وَرِضَاهَا بِذَلِكَ وَغَدٌ نَعَم، تَسْقُطُ بِهِ الْمُطَالَبَةُ بِنَفَقَةِ يَوْمِهِ وَتُعْهَلُ بَعْدَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ؛ لِأَنَّهُ يُعْطَلُ مَا مَضَى مِنَ الْمُهْلَةِ. (وَلَوْ رَضِيََتْ بِإِعْسَارِهِ بِالْمَهْرِ)، أَوْ نَكَحَتْهُ عَالِمَةً بِذَلِكَ (فَلَا) تُفْسَخُ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ لَا يَتَجَدَّدُ وَكَرِضَاهَا بِهِ إِمْسَاكُهَا عَنِ الْمُحَاكَمَةِ بَعْدَ مُطَالَبَتِهَا بِالْمَهْرِ لَا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّهُ تَوَخَّرَهَا لِتَوْقُّعِ يَسَارٍ. (وَلَا فُسْخٌ لَوْلِيٍّ) امْرَأَةٍ حَتَّى (صَغِيرَةٍ وَمَجْنُونَةٍ بِإِعْسَارٍ بِمَهْرٍ وَنَفَقَةٍ)؛ لِأَنَّ الْخِيَارَ مَتَوِّطٌ بِالشَّهْوَةِ فَلَا يُفَوِّضُ لِغَيْرِ مُسْتَحِقِّهِ فَنَفَقَتُهُمَا فِي مَالِهِمَا إِنْ كَانَ وَإِلَّا فَعَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ مُؤَنَّتُهُمَا قَبْلَ النِّكَاحِ، وَإِنْ كَانَتْ دَيْنًا عَلَى الزَّوْجِ، وَالشَّفِيفَةُ

قوله: (كَمَا مَرَّ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي قَوْلِهِ: وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا فُسْخَ بِمَنْعِ مُوسِرٍ حَضَرَ، أَوْ غَابَ. اهـ. قوله: (كَمَا مَرَّ) وَقَدْ يُحْمَلُ الْمَارُّ عَلَى مَنْ لَهُ مَالٌ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ وَعَلَى هَذَا يَكُونُ عَدَمُ عِلْمِ الْمَالِ، أَوْ الْعَجْزُ عَنْهُ بِمَنْزِلَةِ غَيْبَتِهِ مَسَافَةِ الْقَضْرِ. اهـ. سم. قوله: (وَأَخَذَ بَعْضُهُمْ إِنْخ) مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَيْسَ مُصَرِّحًا بِهِ فِي كَلَامِهِمَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَقِي أَضِلُّ الرُّوْضَةِ بَعْدَ كَلَامِ مَا نَصَّهُ وَعَلَى قِيَاسِ هَذِهِ الصُّورَةِ لَوْ كَانَ لَهُ عَقَارٌ وَنَحْوُهُ لَا يُرْعَبُ فِي شِرَائِهِ يَتَبَغَّى أَنْ يَكُونَ لَهَا الْخِيَارُ أَنْتَهَى بِهِ جَزَمَ فِي مَتْنِ الرُّوْضِ اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَا اغْتِيَازَ بِعَرَضٍ، أَوْ عَقَارٍ لَا يَتَيَسَّرُ بَيْعُهُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِمَا اهـ. . قوله: (لَا يَتَيَسَّرُ بَيْعُهُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ لَا يَتَيَسَّرُ بَيْعُهُ بَعْدَ مَدَّةٍ قَرِيبَةٍ فَيَكُونُ كَالْمَالِ الْغَائِبِ قَوْفَ مَسَافَةِ الْقَضْرِ. اهـ. ع ش. قوله: (نَعَم) تَسْقُطُ بِهِ) إِلَى الْمَتْنِ الضَّمَائِرُ الْبَارِزَةُ فِيهِ كُلُّهَا رَاجِعَةٌ لِرِضَاهَا اهـ. سم.

قوله (السنن): (وَلَوْ رَضِيََتْ إِنْخ) وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الرِّشْدَةِ فَلَا أَثَرَ لِرِضَا غَيْرِهَا بِهِ اهـ. ع ش. قوله: (وَكَرِضَاهَا بِهِ إِمْسَاكُهَا إِنْخ) فَيَسْقُطُ خِيَارُهَا بِهِ. . وقوله: (لَا قَبْلَهَا) أَي: قَبْلَ الْمُطَالَبَةِ فَلَا يَسْقُطُ. اهـ. مُغْنِي.

قوله (السنن): (وَلَا فُسْخٌ لَوْلِيٍّ صَغِيرَةٍ وَمَجْنُونَةٍ) أَي: وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ لَهَا اهـ. مُغْنِي. قوله: (فَعَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ مُؤَنَّتُهُمَا إِنْخ) وَمَنْ يَتَّ الْمَالِ نَعَمَ مَيَاسِيرُ الْمُسْلِمِينَ حَيْثُ لَمْ يَوْجَدْ مُنْفِقٌ اهـ. ع ش. قوله: (قَبْلَ النِّكَاحِ) أَي: عَلَى فَرْضِ عَدَمِ النِّكَاحِ. . قوله: (وَإِنْ كَانَتْ إِنْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَيَصِيرُ نَفَقَتُهُمَا وَمَهْرُهَا دَيْنًا عَلَيْهِ يُطَالَبُ بِهِ إِذَا أَيْسَرَ.

(تَنْبِيْهُ): أَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّ عَدَمَ فُسْخِ وَلِيِّ الْبَالِغَةِ مِنْ بَابِ أَوْلَى اهـ. عِبَارَةُ ع ش سَكَتَ عَنِ الْبَالِغَةِ وَقَضِيَّةِ إِبْطَالِ شَرْحِ الْمَنْهَجِ أَنَّهَا كَالصَّغِيرَةِ فَلَيْسَ لَهُ مَنْعٌ نَفَقَتِهَا لِئَلْجِئَهَا إِلَى الْفُسْخِ وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ الْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأُمَةِ بِأَنَّ نَفَقَةَ الْحَرَّةِ سَبَبُهَا الْقَرَابَةُ وَلَا يُمْكِنُهُ إِسْقَاطُهَا عِنْدَ الْعَجْزِ بِخِلَافِ الْأُمَةِ فَإِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى إِزَالَةِ

قوله: (كَمَا مَرَّ) قَدْ يُحْمَلُ الْمَالُ عَلَى مَنْ لَهُ مَالٌ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ وَعَلَى هَذَا يَكُونُ عَدَمُ الْمَالِ، أَوْ الْعَجْزُ عَنْهُ بِمَنْزِلَةِ غَيْبَتِهِ مَسَافَةِ الْقَضْرِ. . قوله: (نَعَم) تَسْقُطُ بِهِ إِنْخ) كَذَا م ر ش وَالضَّمِيرُ فِي بِهِ وَفِي بَعْدِهِ وَفِي لَاتِهِ رَاجِعٌ لِرِضَاهَا.

البالغة كالرشيده هنا. (ولو أعسر زوج أمية) لم يلزم سيدها إعفائه (بالتفقه) أو نحوها مما مرّ  
الفسخ به (فلها الفسخ) وإن رضي السيد؛ لأن حق قبضها لها ومن ثم لو سلمها لها من ماله لم

وجوبها عنه بأن يبيعها، أو يؤجرها فكان وجوبها عليه من هذه الحيثية دون نفقة القريب اهـ. بحذف.

قوله: (كالرشيده) أي: فلها الفسخ اهـ. ع ش.

قوله (السي): (ولو أعسر زوج أمية).

(فروع): لإلزامه مطالبة زوجها بالتفقه فإن أعطاهما لها برئ منها وملكها السيد دونها لكن لها قبضها  
وتناولها؛ لأنها كالمأذونة في القبض بحكم النكاح وفي تناولها بحكم العرف وتعلقت الأمة بالتفقه  
المقبوضة فليس له بيعها قبل إبدائها بغيرها فإن أبدلها جاز لها التصرف فيها ببيع وغيره ويجوز لها إبراء  
زوجها من نفقة اليوم لا الأمس كالمهر، والسيد بالعكس ولو ادعى الزوج تسليم التفقة الماضية، أو  
الحاضرة، أو المستقبلية فأنكرت الأمة صدقت بيمينها فإن صدقه السيد برئ من التفقة الماضية دون  
الحاضرة، والمستقبلية ومن طوّل بتفقه ماضية وادعى الإعسار يوم وجوبها حتى يلزم نفقة المغير  
وآذعت هي اليسار فيه صدق بيمينه إن لم يعرف له مال وإلا فلا ولو عجز العبد عن الكسب الذي كان  
يتفق منه ولم ترخص زوجها بذمته كان لها الفسخ وإن رضيت صارت نفقتها ديناً عليه مغني وروض مع  
شرحه. قوله: (لم يلزم سيدها الخ) نعت زوج أي بأن لم يكن قزاعاً للزوج اهـ. ع ش عبارة المغني.

(تنبيه): استثنى من ثبوت الخيار لها ما لو اتفق السيد عليها من ماله فإنه لا خيار لها حيثيذ وما لو كانت  
زوجة أحد أصول سيدها المومير الذي يلزمه إعفائه؛ لأن نفقتها على سيدها وحيثيذ فلا فسخ له ولا  
لها، أو ألحق بها نظائرها كما لو زوج أمته بعبده واستخدمه فإن لم يستخدمه وعجز عن الكسب فيظهر  
أن لها الفسخ إن لم ترخص بذمته ولم يتفق عليها السيد اهـ. وفي سم بعد ذكر مثلها عن شرح الروض ما  
نصه وقد يشكل كون أمته زوجة أحد أصوله بما قدمه في محرمات النكاح أنه لا يتكبح مملوكته وإن  
مملوكة قرع كعملوكته اهـ. إلا أن يصور ما ذكر بما إذا طرأ ملك الفرع فإنه لا يبطل نكاح الأصل كما  
تقدم اهـ. قوله: (الفسخ) فاعل مرّ اهـ. سم. قوله: (وإن رضي السيد الخ) فإن ضمن لها التفقة بعد

قوله في (السي): (ولو أعسر زوج أمية الخ) قال في الروض: وتطالب الأمة زوجها بالتفقه فلو أعطاهما  
برئ وملكها السيد، وتعلقت بها فليس له منعها قبل إبدائها، ولها إبراءه من نفقة اليوم لا الأمس والسيد  
بالعكس، وإن ادعى التسليم فأنكرت الأمة فالقول قولها، وإن صدقه السيد برئ من الماضية فقط إذ  
الخصومة للسيد في الماضية لا الحاضرة أي: ولا المستقبلية اهـ. قال في شرحه: ولو أقرت بالقبض  
وأنكر السيد فالقول قولها؛ لأن القبض إليها بحكم الحاكم، أو بصريح الإذن ذكره الأصل اهـ. في  
الهامش بعد هذه الحاشية. قوله: (لم يلزم سيدها إعفائه) قال في شرح الروض: تنبيه لو كانت أمية  
المومير زوجة أحد أصوله الذين يلزمه إعفائهم فمؤنتها عليه كما سيأتي وحيثيذ فلا فسخ له، ولا لها  
والحق بها نظائرها كما لو زوج أمته بعبده واستخدمه اهـ. وقد يشكل كون أمته زوجة أحد أصوله بما  
قدمه في محرمات النكاح أنه لا يتكبح مملوكته، وأن مملوكة قرع كعملوكته، ولم يقيّد الفرع بمومير،

تُجْبَرُ عَلَى مَا قَالَه شَارِحُ. لَكِنْ نَصٌّ فِي الْأُمِّ عَلَى إِجْبَارِهَا أَيْ: لِأَنَّهُ لَا مِثْلَ عَلَيْهِ فِيهِ، وَخَرَجَ بِالتَّفَقُّعِ الْمَهْرُ فَالْفَسْخُ بِهِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ الْمُسْتَحِقُّ لِقَبْضِهِ نَعَمْ، الْمُبْعُضَةُ لَا بُدَّ مِنَ الْفَسْخِ فِيهَا مِنْ مُوَافَقَتِهَا هِيَ وَالسَّيِّدُ كَمَا اعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ أَيْ: بِأَنْ يَفْسَخَا مَعًا، أَوْ يُؤْكَلَ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَقَوْلُ شَارِحٍ أَنَّهَا كَالْقِنَّةِ ضَعِيفٌ (فَإِنْ رَضِيَتْ فَلَا فُسْخَ لِلْسَّيِّدِ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَلَقَّى التَّفَقُّعَ عَنْهَا (وَلَهُ أَنْ يُلْجِئَهَا) أَيْ: الْمُكَلَّفَةُ إِذْ لَا يَنْقُذُ مِنْ غَيْرِهَا (إِلَيْهِ) أَيْ: الْفَسْخُ (بِأَنْ لَا يُنْفِقَ عَلَيْهَا) وَلَا يُمَوِّنَهَا (وَيَقُولُ) لَهَا (افْسُخِي، أَوْ جُوعِي) دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنْهُ وَتَرَدَّدَ شَارِحٌ فِي الْمَكَاتِبَةِ وَالَّذِي يَنْتَهِجُ أَنَّهَا كَالْقِنَّةِ فِيمَا ذَكَرَ إِلَّا فِي الْجَاءِ السَّيِّدِ لَهَا، .....

طُلُوعِ فَجَرِ يَوْمِهَا صَحَّ كَضْمَانِ الْأَجْنَبِيِّ اهـ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (لَكِنْ نَصٌّ فِي الْأُمِّ الْخ) مُعْتَمَدٌ اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (عَلَى إِجْبَارِهَا الْخ) أَيْ: فَيَمْتَنِعُ الْفَسْخُ اهـ. س م. قَوْلُهُ: (فَالْفَسْخُ بِهِ) أَيْ: بِسَبَبِ الْمَهْرِ لَهُ أَيْ: لِلْسَّيِّدِ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ الْمُبْعُضَةُ لَا بُدَّ فِي الْفَسْخِ الْخ) هَذَا إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِيمَا لَوْ قُبِضَ بَعْضُ الْمَهْرِ عَنْ ابْنِ الصَّلَاحِ مِنْ امْتِنَاعِ الْفَسْخِ أَمَّا عَلَى الْمُعْتَمَدِ الَّذِي تَقَدَّمَ عَنْ غَيْرِهِ مِنْ جَوَازِهِ فَلَهَا وَخُذَهَا الْفَسْخُ وَكَذَا لِلْسَّيِّدِ وَخُذَهُ وَتَجْرِي ذَلِكَ فِي سَيِّدِي قِنَّةٍ فَلِكُلِّ وَخُذَهُ الْفَسْخُ؛ لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ فَسَخَ بِبَعْضِ الْمَهْرِ وَهُوَ جَائِزٌ ر اهـ. س م. قَوْلُهُ: (بِأَنْ يَفْسَخَا الْخ) أَيْ: بَعْدَ أَنْ يَأْذَنَ لَهَا الْقَاضِي فِي الْفَسْخِ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَيَفْسُخَ، أَوْ يَأْذَنَ لَهَا فِيهِ وَمِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ هُنَاكَ فَلَا يَنْقُذُ مِنْهَا قَبْلَ ذَلِكَ الْخ. قَوْلُ (س م): (وَلَهُ أَنْ يُلْجِئَهَا الْخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَعَلَى الْأَوَّلِ لَا يَلْزَمُ السَّيِّدُ نَفَقَتَهَا إِذَا كَانَتْ بِالِغَةِ عَاقِلَةً وَلَكِنْ لَهُ أَنْ يُلْجِئَهَا الْخ اهـ. قَوْلُهُ: (أَنَّهَا كَالْقِنَّةِ فِيمَا ذَكَرَ) أَيْ: فِي عَدَمِ فُسْخِ السَّيِّدِ، وَقَوْلُهُ: إِلَّا فِي إِجْبَاءِ السَّيِّدِ الْخ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ لَا تَلْزَمُهُ نَفَقَةُ مَكَاتِبَتِهِ إِلَّا أَنْ يُصَوِّرَ ذَلِكَ بِمَا لَوْ عَجَزَتْ الْمَكَاتِبَةُ عَنْ نَفَقَةِ نَفْسِهَا اهـ. ع ش.

وَلَا مُعْسِرَ وَالشَّارِحُ قَيَّدَهُ هُنَاكَ بِالْمُوسِرِ، وَالْعُبَابُ عَمَّ إِلَّا أَنْ يُصَوِّرَ مَا ذَكَرَ بِمَا إِذَا طَرَأَ مِلْكُ الْفَرْعِ فَإِنَّهُ لَا يَبْطُلُ نِكَاحُ الْأَصْلِ كَمَا تَقَدَّمَ. قَوْلُهُ: (الْفَسْخُ) فَاعِلٌ. قَوْلُهُ: (لَكِنْ نَصٌّ فِي الْأُمِّ عَلَى إِجْبَارِهَا) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ: وَلَوْ تَبَرَّعَ رَجُلٌ بِهَا لَمْ يَلْزَمْهَا الْقَبُولُ بَلْ لَهَا الْفَسْخُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمِثَّةِ الدَّالِّ عَلَى أَنَّ لُزُومَ الْقَبُولِ مَعَ عَدَمِ الْمِثَّةِ يَمْنَعُ الْفَسْخَ أَنَّهُ عَلَى الْإِجْبَارِ هُنَا يَمْتَنِعُ الْفَسْخُ، وَقَدْ يُؤَيِّدُهُ بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ السَّابِقُ هُنَاكَ أَنَّ تَبَرُّعَ سَيِّدِ الزَّوْجِ يَمْنَعُ الْفَسْخَ. قَوْلُهُ: (لَا بُدَّ فِي الْفَسْخِ) أَيْ: بِالْمَهْرِ، أَوْ الْفَسْخِ بِالتَّفَقُّعِ لِلْقِنَّةِ فَالْمُبْعُضَةُ أَوْلَى فَلَا مَدْخَلَ لِلْسَّيِّدِ فِيهِ، ثُمَّ تَوَقَّفَ الْفَسْخُ عَلَى مُوَافَقَتِهَا هِيَ، وَالسَّيِّدُ إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِيمَا لَوْ قُبِضَ بَعْضُ الْمَهْرِ عَنْ ابْنِ الصَّلَاحِ مِنْ امْتِنَاعِ الْفَسْخِ أَمَّا عَلَى الْمُعْتَمَدِ الَّذِي تَقَدَّمَ عَنْ غَيْرِهِ مِنْ جَوَازِهِ فَلَهَا وَخُذَهَا الْفَسْخُ، وَكَذَا السَّيِّدُ وَخُذَهُ وَتَجْرِي ذَلِكَ فِي سَيِّدِي قِنَّةٍ فَلِكُلِّ وَخُذَهُ الْفَسْخُ؛ لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ فَسَخَ بِبَعْضِ الْمَهْرِ وَهُوَ جَائِزٌ ر. قَوْلُهُ: (أَنَّهَا كَالْقِنَّةِ) فِيمَا ذَكَرَ هَلْ هِيَ كَالْقِنَّةِ فِي جَوَازِ إِيرَائِهَا مِنْ نَفَقَةِ الْيَوْمِ وَإِنْ كَانَ تَبَرُّعًا وَهُوَ يَمْتَنِعُ عَلَيْهَا بِغَيْرِ إِذْنِ السَّيِّدِ وَيُفَرِّقُ أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ.

ولو أَعْسَرَ سَيِّدُ مُسْتَوْلَدَةٍ عَنْ نَفَقَتِهَا قَالَ أَبُو زَيْدٍ : أُجْبِرَ عَلَى عِتْقِهَا ، أَوْ تَرْوِجِهَا .

### فصل في مَوْنِ الْأَقَارِبِ

(يلزمه) أي : الفرع الحرُّ ، أَوْ الْمُبْعُضُ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى (نَفَقَةُ) أي : مُؤْنَةٌ حَتَّى نَحْوُ دَوَاءٍ وَأُجْرَةٍ

□ قَوْلُهُ : (وَلَوْ أَعْسَرَ الْخ) عبارةُ التَّهْيِيةِ وَلَوْ أَعْسَرَ سَيِّدُ مُسْتَوْلَدَةٍ عَنْ نَفَقَتِهَا أُجْبِرَ عَلَى تَخْلِيَّتِهَا لِلْكَسْبِ لِتُتَفَقَّ مِنْهُ ، أَوْ عَلَى إِبْجَارِهَا وَلَا يُجْبِرُ عَلَى عِتْقِهَا ، أَوْ تَرْوِجِهَا وَلَا يَبِيعُهَا مِنْ نَفْسِهَا فَإِنْ عَجَزَتْ عَنْ الْكَسْبِ أَتَفَقَّ عَلَيْهَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ قَالَ الْقَمُولِيُّ وَلَوْ غَابَ مَوْلَاهَا وَلَمْ يُعْلَمْ لَهُ مَالٌ وَلَا لَهَا كَسْبٌ وَلَا كَانَ بَيْتُ مَالٍ فَالْرجوعُ إِلَى وَجْهِ أَبِي زَيْدٍ بِالتَّرْوِيجِ أَوَّلَى لِلْمَصْلَحَةِ وَعَدَمِ الضَّرَرِ اهـ . وَفِي الْمُغْنِيِّ ، وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ مِثْلُهَا إِلَّا قَوْلَهُ : قَالَ الْقَمُولِيُّ : الْخ قَالَ ع ش : قَوْلُهُ : مِنْ بَيْتِ الْمَالِ أَي : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ ، أَوْ مَنَعَ مُتَوَلِّيهَ فَيَتَبَغَّى أَنْ يُجْبَرَ عَلَى تَرْوِجِهَا لِلضَّرُورَةِ ، وَقَوْلُهُ : بِالتَّرْوِيجِ أَوَّلَى الْخ لَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْحَاكِمَ يَرْوِجُهَا ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ غَيْبَةً سَيِّدِهَا سَمَ عَلَى حَاجٍ اهـ .

□ قَوْلُهُ : (قَالَ أَبُو زَيْدٍ الْخ) فِي اقْتِصَارِهِ عَلَى نَقْلِ مَقَالَةِ أَبِي زَيْدٍ وَتَقْرِيرِهَا إِشْعَارًا بِاعْتِمَادِهَا وَهُوَ غَرِيبٌ وَفِي الرَّوْضَةِ بَعْدَ ذِكْرِ مَقَالَةِ أَبِي زَيْدٍ مَا نَصَّهُ وَقَالَ غَيْرُهُ : لَا يُجْبِرُ عَلَيْهِ بَلْ يُخْلِيهَا لِتُكْتَسَبَ وَتُتَفَقَّ عَلَى نَفْسِهَا قُلْتُ هَذَا الثَّانِي أَصَحُّ فَإِنْ تَعَدَّرَتْ نَفَقَتُهَا بِالْكَسْبِ فَهِيَ فِي بَيْتِ الْمَالِ انْتَهَى وَجَزَمَ فِي الرَّوْضِ بِمَا صَحَّحَهُ التَّوَوُّيُّ ، ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ فِي نَفَقَةِ الرَّقِيقِ جَزَمَ بِهِ أَيْضًا ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُحَشِّيَ سَمَ تَعَقَّبَ كَلَامَهُ هُنَا بِمَا فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ وَبِكَلَامِهِ فِي نَفَقَةِ الرَّقِيقِ اهـ . سَيِّدُ عَمَرَ .

### (فَصْلٌ : فِي مَوْنِ الْأَقَارِبِ)

□ قَوْلُهُ : (فِي مَوْنِ الْأَقَارِبِ) إِلَى قَوْلِهِ : وَهَلْ يُشْتَرَطُ ؟ فِي التَّهْيِيةِ إِلَّا قَوْلَهُ : وَهَلْ يَلْحَقُ ؟ إِلَى ذَلِكَ لِعُمُومِ الْأَدِلَّةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ : وَمِنْ ثَمَّ إِلَى لِقَوْلِهِ . □ قَوْلُهُ : (الْحَرُّ ، أَوْ الْمُبْعُضُ) خَرَجَ بِهِ الرَّقِيقُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَكَاتِبًا فَإِنْ كَانَ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ فَهِيَ عَلَى سَيِّدِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُتَّفَقًا فَهُوَ أَسْوَأُ حَالًا مِنَ الْمُغْسِرِ ،

□ قَوْلُهُ : (وَلَوْ أَعْسَرَ سَيِّدُ مُسْتَوْلَدَةٍ) وَلَوْ أَعْسَرَ سَيِّدُ مُسْتَوْلَدَةٍ عَنْ نَفَقَتِهَا أُجْبِرَ عَلَى تَخْلِيَّتِهَا لِلْكَسْبِ لِتُتَفَقَّ مِنْهُ ، أَوْ عَلَى إِبْجَارِهَا ، وَلَا يُجْبِرُ عَلَى عِتْقِهَا أَوْ تَرْوِجِهَا ، وَلَا يَبِيعُهَا مِنْ نَفْسِهَا ، فَإِنْ عَجَزَتْ عَنْ الْكَسْبِ أَتَفَقَّ عَلَيْهَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ قَالَ الْقَمُولِيُّ : وَلَوْ غَابَ مَوْلَاهَا وَلَمْ يُعْلَمْ لَهُ مَالٌ ، وَلَا لَهَا كَسْبٌ ، وَلَا كَانَ بَيْتُ مَالٍ فَالْرجوعُ إِلَى وَجْهِ أَبِي زَيْدٍ بِالتَّرْوِيجِ أَوَّلَى لِلْمَصْلَحَةِ ، وَعَدَمِ الضَّرَرِ م ر ش وَلَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْحَاكِمَ يَرْوِجُهَا ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ غَيْبَةً سَيِّدِهَا . □ قَوْلُهُ : (وَلَوْ أَعْسَرَ سَيِّدُ مُسْتَوْلَدَةٍ الْخ) الَّذِي فِي الرَّوْضِ مَا نَصَّهُ : فَضَّلْ لَوْ عَجَزَ عَنْ نَفَقَةِ أُمِّ وَلَدِهِ أُجْبِرَ عَلَى تَخْلِيَّتِهَا لِلْكَسْبِ ، فَإِنْ عَجَزَتْ فَهِيَ بَيْتُ الْمَالِ . اهـ . وَفِي شَرْحِهِ ، وَلَا يُجْبِرُ عَلَى عِتْقِهَا ، أَوْ تَرْوِجِهَا . اهـ . وَسَيَأْتِي فِي نَفَقَةِ الرَّقِيقِ جَزْمُ الشَّارِحِ بِمَا يُوَافِقُ ذَلِكَ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِمَا ذَكَرَهُ هُنَا .

### (فَصْلٌ : فِي مَوْنِ الْأَقَارِبِ)

□ قَوْلُهُ : (أَي : الْفَرْعُ الْحُرُّ الْخ) قَالَ فِي التَّنْبِيهِ : وَلَا تَجِبُ نَفَقَةُ الْأَقَارِبِ عَلَى الْعَبْدِ ، وَلَا تَجِبُ عَلَى

طبيب (الوالد) المعصوم الحر وقته المحتاج له وزوجته إن وجب إعفائه، أو المبتعض بالنسبة لبعضه الحر لا المكاتب (وإن علا) ولو أنثى غير وارثة إجماعاً ولقوله تعالى ﴿وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [النساء: ١٥] ليخبر الصحيح «أن أطيّب ما أكل الرجل من كسبه وولده من كسبه» (و) يلزم الأصل الحر، أو المبتعض الذكر والأنثى مؤنة (الولد) المعصوم الحر، أو بعض، كذلك (وإن سفل) ولو أنثى كذلك لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ﴾ [البقرة: ٢٣٣] الآية ومعنى وعلى الوارث مثل ذلك الذي أخذ منه أبو حنيفة رحمته الله وجوب نفقة المحارم أي: في عدم المضاربة كما قيده ابن عباس رضي الله عنه وهو أعلم بالقرآن من غيره، وقوله: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكَ فَتَأْتِيَهُنَّ أَجُورُهُنَّ﴾ [العلاق: ٦] فإذا لزمه أجره الرضاع فكفايته ألزم ومن ثم أجمعوا على ذلك في طفل لا مال له وألحق به بالغ عاجز كذلك لقوله ﷺ لهنيذ: «خذي ما يكفيك وولدك

والمعسر لا تجب عليه نفقة قريبه. وأما المكاتب فإن كان متفقاً عليه فلا يلزم قربه نفقة على الأصح لبقاء أحكام الرق عليه، وإن كان متفقاً فلا تجب عليه؛ لأنه ليس أهلاً للمواساة إلا أن يكون له ولد من أمته وإن لم يجز له وطؤها، أو من زوجته التي هي أمه سيده فتجب عليه نفقته اهـ. معني. ٥. فؤد: (أو المبتعض) عطف على الحر هنا وفيما بعد اهـ. سم. ٥. فؤد: (إن وجب إعفائه) أي: بأن احتاج إليه اهـ. ع ش. ٥. فؤد: (لا المكاتب) قال في التبيين: إلا أن يكون له ولد من أمته فتجب عليه نفقته انتهى اهـ. سم أي: أو من زوجته التي هي أمه سيده كما مر عن المعني. ٥. فؤد: (ما أكل) عبارة المعني، والاسنى يأكل اهـ. ٥. فؤد: (وولده من كسبه) تيمم الخبر كما في الاسنى، والمعني «فكلا من أموالهم» اهـ. ٥. فؤد: (أو المبتعض كذلك) أي: بالنسبة لبعضه الحر سم وع ش. ٥. فؤد: (ولو أنثى كذلك) أي: غير وارثة سم وع ش. ٥. فؤد: (لقوله تعالى إلخ) هذا دليل الأول وقوله: الآتي، وقوله: إلخ دليل الثاني. ٥. فؤد: (وجوب نفقة المحارم) بشرط اتفاق الدين في غير الأبعاض اهـ. معني. ٥. فؤد: (أي في عدم المضاربة) هو خبر ومعني إلخ رشيدتي وكزدتي. ٥. فؤد: (وقوله: إلخ) هو بالجر اهـ. رشيدتي أي عطفاً على قوله تعالى. ٥. فؤد: (عاجز كذلك) أي: لا مال له.

المكاتب إلا أن يكون له ولد من أمته فتجب عليه نفقته. اهـ. قال ابن التقيب أي: وإن أولدها أي: بغير إذن سيده؛ لأنه تابع له إن عتق وعائد إلى سيده إن رق والتنع عائد إلى من له الملك ثم ذكر تفصيلاً في ولد المكاتب في النكاح فراجع اهـ. ٥. فؤد: (والمبتعض كذلك) أي: بالنسبة لبعضه الحر. ٥. فؤد: (ولو أنثى كذلك) أي: غير وارثة. ٥. فؤد: (ومعني وعلى الوارث مثل ذلك إلخ) قال البيضاوي: قوله تعالى ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] ما نصه: عطف على قوله ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣] وما بينهما تعليل مغترض، والمراد بالوارث وارث الأب وهو الصبي أي: ومؤنة المربية من ماله إذا مات الأب وقيل: الباقي من الأبوين من قوله: عليه الصلاة والسلام «واجعله الوارث منا» وكلا القولين يوافق مذهب الشافعي رحمته الله إذ لا نفقة عنده فيما عدا الولادة وقيل: وارث الطفل وإليه ذهب ابن أبي

بالمعروف». (وإن اختلف ديهما) بشرط عِصْمَةِ الْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ كَمَا مَرَّ لَا نَحْوَ مُرْتَدٍّ وَحَرَبِيٍّ كَمَا بَحْثُهُ الزَّرْكَشِيُّ، وَغَيْرُهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهَا مُوَاسَاةٌ وَهِيَ لَيْسَا مِنْ أَهْلِهَا وَهَلْ يَلْحَقُ بِهِمَا نَحْوُ زَانٍ مُحَضَّرٍ بِجَمَاعِ الْإِهْدَارِ، أَوْ يُفَرَّقُ بَأَنَّهُمَا قَادِرَانِ عَلَى عِصْمَةِ نَفْسَيْهِمَا؟ فَكَانَ الْمَانِعُ مِنْهُمَا بِخِلَافِهِ فَإِنْ تَوَبَّعَهُ لَا تَعَصِيَهُ، وَيُسَرُّ لَهُ الشَّرُّ عَلَى نَفْسِهِ، وَكَذَا لِلشُّهُودِ عَلَى مَا يَأْتِي فَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْمَوَاسَاةِ لِعَدَمِ مَانِعٍ قَائِمٍ بِهِ يَقْدِرُ عَلَى إِسْقَاطِهِ كُلِّ مُحْتَمَلٍ، وَالثَّانِي أَوْجَهُ وَلَا يُعَارِضُهُ مَا مَرَّ فِي التَّيَمُّمِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ بَلَّ لَا يَجُوزُ صَرَفُ الْمَاءِ لِشُرْبِهِ بَلَّ يَتَطَهَّرُ صَاحِبُهُ بِهِ، وَإِنْ هَلَكَ الْآخَرُ عَطَشًا وَذَلِكَ لِاخْتِلَافِ مَلْحَظِي مَا هُنَا وَثَمَّ؛ لِأَنَّ مَلْحَظَ ذَلِكَ تَعَلُّقُ حَقِّ الطَّهْرِ بِعَيْنِ الْمَاءِ بِمُجَرِّدِ دُخُولِ الْوَقْتِ حَتَّى لَا يَصْبَحَ تَصَرُّفُهُ فِيهِ فَلَمْ يَقْبَلِ الصَّرْفَ عَنْهُ بِسَبَبِ ضَعِيفٍ، وَأَمَّا هُنَا فَالْتَّعَلُّقُ مَتَوَطُّ وَضْفِ الْقَرَابَةِ وَحِينَئِذٍ يَجِبُ التَّنَظُّرُ إِلَى مَنْ قَامَ بِهِ وَضْفٌ يُنَافِيهَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَهُوَ الْحَرَابَةُ، أَوْ الرَّدَّةُ مَنَعَ الْإِنْفَاقَ عَلَيْهِ لِمَنْعِهِ سَبَبَهُ بِالْكَلِّيَّةِ بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ وَضْفٌ كَذَلِكَ وَهُوَ نَحْوُ الزَّانِي الْمُخْصَنِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ الْآنَ فَلَمْ يُوجَدْ فِيهِ وَضْفٌ رَافِعٌ لِمَقْتَضَى أَصْلِ الْقَرَابَةِ فَاسْتَصَحَبْنَا حُكْمَهَا فِيهِ. وَذَلِكَ لِعُمُومِ الْأَدِلَّةِ وَكَالْعَتَقِ وَرَدِّ الشَّهَادَةِ بِخِلَافِ الْإِرْثِ فَإِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمُنَاصَرَةِ وَهِيَ مَفْقُودَةٌ حِينَئِذٍ، وَهَلْ يُشْتَرَطُ اتِّحَادُ مَحَلِّ الْمُتَّفِقِ وَالْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ، أَوْ

قوله: (لَا نَحْوَ مُرْتَدٍّ وَحَرَبِيٍّ) كَذَا فِي النَّهْيَةِ وَكَتَبَ عَلَيْهِ الرَّشِيدِيُّ مَا نَصَّهُ أَنْظَرُ مَا مُرَّاهُ بِالنَّحْوِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ فَرْقِ الشَّهَابِ ابْنِ حَجَرَ بَيْنَهُمَا وَبَيَّنَ الزَّانِي الْمُخْصَنُ بَأَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى زَوَالِ مَانِعِهِ أَنْ تَارَكَ الصَّلَاةَ كَالْحَرَبِيِّ، وَالْمُرْتَدُّ فَلَعَلَّهُ مُرَادُ الشَّارِحِ بِالنَّحْوِ اهـ. قوله: (نَحْوُ زَانٍ إلخ) يَشْمَلُ تَارَكَ الصَّلَاةَ مَعَ أَنْ فَرَّقَ الْآتِي لَا يَتَأْتِي فِيهِ لِمَتَمَكِّنِهِ مِنَ التَّوْبَةِ اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ عِبَارَةٌ ع ش وَمِثْلُهُمَا عَلَى الرَّاجِحِ نَحْوُ الزَّانِي الْمُخْصَنِ لَكِنْ قَالَ حَجَّ فِيهِ: أَنَّ الْأَقْرَبَ وَجُوبَ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ لِعَجْزِهِ عَنْ عِصْمَةِ نَفْسِهِ بِخِلَافِهِمَا وَمُقْتَضَى مَا عَلَّلَ بِهِ أَنَّ مِثْلَهُ قَاطِعُ الطَّرِيقِ بَعْدَ بُلُوغِ خَبَرِهِ لِلْإِمَامِ اهـ. قوله: (وَالثَّانِي) أَي: الْفَرْقُ. قوله: (وَإِنْ هَلَكَ الْآخَرُ) أَي: نَحْوُ الزَّانِي الْمُخْصَنِ. قوله: (وَذَلِكَ) أَي: عَدَمُ الْمُعَارَضَةِ. قوله: (لِمَنْعِهِ) أَي: الْوَضْفُ الْمُنَافِي سَبَبَهُ أَي: سَبَبُ الْإِنْفَاقِ الَّذِي هُوَ وَضْفُ الْقَرَابَةِ. قوله: (كَذَلِكَ) أَي: يُنَافِي الْقَرَابَةَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ. قوله: (لِمَقْتَضَى أَصْلِ إلخ) أَي: لِلْإِنْفَاقِ. قوله: (وَذَلِكَ) أَي: قَوْلُهُ: وَإِنْ اخْتَلَفَ دِيهُمَا اهـ. ع ش. قوله: (وَكَالْعَتَقِ إلخ) عَطْفٌ عَلَى لِعُمُومِ الْأَدِلَّةِ. قوله: (فَإِنَّهُ) أَي: الْإِرْثُ. قوله: (حِينَئِذٍ) أَي: حِينَ اخْتِلَافِ الدِّينِ.

لَيْلَى وَقِيلَ: وَإِرْثُهُ الْمَحْرَمُ مِنْهُ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقِيلَ عَصَبَتُهُ بِهِ قَالَ أَبُو زَيْدٍ وَذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى مَا وَجَبَ عَلَى الْأَبِ مِنَ الرِّزْقِ وَالْكِسْوَةِ. اهـ. قَوْلُهُ: وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ لَا يَخْفَى أَنَّ كِلَا الْقَوْلَيْنِ لَا يُنَافِي الْقِرَاءَةَ الشَّاذَّةَ، وَعَلَى الْوَارِثِ الْمَحْرَمِ مِثْلُ ذَلِكَ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ الْوَضْفَ بِالْمَحْرَمِ مِنَ الْوَضْفِ اللَّازِمِ ذَكَرَ لِنُكْتَةٍ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَعَلَى مَا نَقَلَهُ الشَّارِحُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فَالْأَمْرُ وَاضِحٌ وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ التَّقْيِيدُ بِالْمَحْرَمِ فِي تِلْكَ الْقِرَاءَةِ؛ لِأَنَّهُ أَوْلَى بِذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (بِشَرِّطِ عِصْمَةِ الْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ) كَذَا. م ر.



لا؟ حتى لو أراد المُنْفِقُ عليه سَفَرًا، أو كان مُقِيمًا بِمَحَلٍّ بَعِيدٍ عَنِ الْمُتْفِقِ لَزِمَهُ إِسْرَافُ كِفَايَتِهِ لَهُ  
مَعَ مَنْ يَتَّقُ بِهِ لِيُتْفِقَ عَلَيْهِ؟ كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَالثَّانِي أَوْجَهُ إِذْ هُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى عَمُومِ كَلَامِهِمْ، ثُمَّ  
رَأَيْتُ مَا يَأْتِي فِي مُتَّفِقِينَ اسْتَوَيَا وَغَابَ أَحَدُهُمَا وَهُوَ يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتَهُ، وَإِنَّمَا تَجِبُ (بِشَرْطِ يَسَارِ  
الْمُتَّفِقِ)؛ لِأَنَّهَا مُوَاسَاةٌ وَنَفَقَةُ الزَّوْجَةِ مُعَاوَضَةٌ، وَيُصَدِّقُ كَمَا عَلِمَ مَرُّهُ فِي الْفَلَسِ فِي إِعْسَارِهِ  
بِمَحْمِيْنِهِ مَا لَمْ يُكْذِبْهُ ظَاهِرُ حَالِهِ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ بَيِّنَةٍ تَشْهَدُ لَهُ بِهِ (بِفَاضِلٍ عَنْ قُوْتِهِ وَقُوْتِ عِيَالِهِ)  
زَوْجَتِهِ وَخَادِمِيهَا وَأُمِّ وَلَدِهِ، وَعَنْ سَائِرِ مُؤَيِّدِيهِمْ وَخُصَّ الْقَوْتُ؛ لِأَنَّهُ الْأَهَمُّ لَا عَنْ دَيْنِهِ لِمَا مَرَّ فِي  
الْفَلَسِ وَذَلِكَ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «أَبْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا فَإِنْ فَضَّلَ شَيْءٌ فَلَأَهْلِكَ فَإِنْ فَضَّلَ عَنْ  
أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ» وَبِعُمُومِهِ يَتَقَوَّى مَا مَرَّ عَنْ أَبِي خَنِيفَةَ إِلَّا أَنَّ يُجَابَ بِأَنَّهُ يُسْتَنْبِطُ مِنْ  
النَّصِّ مَعْنَى يُخَصِّصُهُ (فِي يَوْمِهِ) وَلَيْلَتُهُ الَّتِي تَلِيهِ غَدَاءٌ، وَعَشَاءٌ وَلَوْ لَمْ يَكُنْهُ الْفَاضِلُ لَمْ يَجِبْ  
غَيْرُهُ. (وَيُبَاغٍ فِيهَا) أَيِ: كِفَايَةِ الْقَرِيبِ (مَا) فَضَّلَ عَنِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ مِمَّا (يُبَاغٍ فِي الدِّينِ) مِنْ عَقَارٍ  
وغيره كَالْمَسْكَنِ، وَالْخَادِمِ، وَالْمُزَكَّوْبِ، وَلَوْ احتَاجَهَا؛ لِأَنَّهَا مُقَدَّمَةٌ عَلَى وَفَائِهِ فَبِيعَ فِيهَا مَا  
يُبَاغٍ فِيهِ بِالْأُولَى فَانْدَفَعَ مَا قِيلَ: كَيْفَ يُبَاغٍ مَسْكَنُهُ لَاحْتِرَاءِ مَسْكَنِ لِأَصْلِهِ، وَيَبْقَى هُوَ بِلَا  
مَسْكَنِ مَعَ خَبَرِ «أَبْدَأْ بِنَفْسِكَ» عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ إِنَّمَا يَأْتِي فِيمَا إِذَا لَمْ يَتَّقَ مَعَهُ بَعْدَ بَيْعِ مَسْكَنِهِ إِلَّا  
مَا يَكْفِي أَجْرَةَ مَسْكَنِهِ، أَوْ مَسْكَنِ وَالِدِهِ وَحِينَئِذٍ الْمُقَدَّمُ مَسْكَنُهُ فَيَذْكُرُ الْخَبَرَ تَأْيِيدًا لِلْإشْكَالِ  
وَهُمْ، فَغَلِمَ أَنَّهُ بَعْدَ بَيْعِ مَسْكَنِهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَوْ لَمْ يُفْضَلْ إِلَّا مَا يَكْفِي .....

□ فَوَدَّ: (وَالْوَجْهَ الثَّانِي) مُتَبَدِّأً وَخَيْرٌ. □ فَوَدَّ: (مَا يَأْتِي) أَيِ: فِي آخِرِ الْفَضْلِ.

□ فَوَدَّ (سَيِّ): (يَسَارِ الْمُتَّفِقِ) مِنْ وَالِدٍ، أَوْ وَلَدٍ أ. ه. مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا مُوَاسَاةٌ) إِلَى قَوْلِهِ: (فَغَلِمَ) فِي  
الْنَّهَائَةِ. □ فَوَدَّ: (بِهِ) أَيِ: الْإِعْسَارِ أ. ه. ع. ش.

□ فَوَدَّ (سَيِّ): (بِفَاضِلٍ عَنْ قُوْتِهِ الْخ) أَيِ: وَيُؤَمَّرُ بِوَفَائِهِ إِذَا أَبْسَرَ بِفَاضِلِ الْخ أ. ه. مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (زَوْجَتِهِ)  
إِلَى قَوْلِهِ: وَانْدَفَعَ فِي الْمَعْنَى الْآقُولَهُ: وَبِعُمُومِهِ إِلَى الْمُتَيْنِ. □ فَوَدَّ: (وَأُمِّ وَلَدِهِ) أَيِ: الْمُتْفِقِ.

□ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيِ: الشَّرْطُ الْمَذْكُورُ. □ فَوَدَّ: (فَلَأَهْلِكَ) أَيِ لِرَزَوْجَتِكَ أ. ه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (مَعْنَى  
يُخَصِّصُهُ) أَيِ: كَأَن يُقَالُ: إِنَّمَا وَجِبَتْ عَلَى الْأَقَارِبِ لِكُونِهِمْ كَالْجُزْءِ مِنْهُ وَهَذَا خَاصٌّ بِالْأَصْلِ، وَالْفَرْعِ  
أ. ه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ لَمْ يَكُنْهُ الْخ) فَإِنْ لَمْ يُفْضَلْ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ أ. ه. مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا) أَيِ:  
كِفَايَةِ الْقَرِيبِ أ. ه. مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (عَلَى وَفَائِهِ) أَيِ: الدِّينِ. □ فَوَدَّ: (لِأَصْلِهِ) أَيِ: أَوْ قَرَعِهِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ  
مَسْكَنِ، وَالِدِهِ) أَيِ: أَوْ وَلَدِهِ. □ فَوَدَّ: (فِي كُلِّ يَوْمٍ الْخ) أَيِ: لِأَجْلِ مُؤَيِّدِهِ.

□ فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَكُنْهُ الْخ) كَذَا م. ر. ش. □ فَوَدَّ: (عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ إِنَّمَا يَأْتِي الْخ) فِي هَذَا الْحَضَرِ نَظَرٌ بَلِ  
الْخَبَرُ شَامِلٌ لِلْحَاجَةِ لِغَيْرِ الْمَسْكَنِ فَيَقْتَضِي بَقَاءَهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ فَتَأَمَّلْهُ بِلُطْفٍ، وَعَدَمَ لُزُومِ بَيْعِهِ فَفِي  
الْحُكْمِ بِالْوَهْمِ نَظَرٌ. □ فَوَدَّ: (فَيَذْكُرُ الْخَبَرَ تَأْيِيدًا لِلْإشْكَالِ) قَدْ يَتَقَوَّى الْإشْكَالُ بِأَنَّ حَاجَتَهُ، وَحَاجَةَ عِيَالِهِ  
مُقَدَّمَاتٌ عَلَى الدِّينِ وَعَلَى حَاجَةِ بَعْضِهِ فَكَيْفَ يُبَاغٍ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمُقَدَّمُ لِحَاجَةِ الْمُؤَخَّرِ؟ وَإِنَّمَا يَنْصَحُ

أَجْرَةَ مَسْكِنٍ أَحَدِهِمَا قَدَّمَ مَسْكَنَهُ وَأَنَّهُ لَا يَعتَبَرُ مُؤَنَّهُ وَأَجْرَةَ مَسْكِنٍ بَعْضُهُ إِلَّا إِذَا فَضَّلَ عَنْ مُؤَنَّهُ وَمُؤَنَ عِيَالِهِ وَأَجْرَةَ مَسْكِنِهِمْ يَوْمًا وَلَيْلَةً مَا يَضُرُّهُ لِمُؤَنِّهِ بَعْضُهُ، وَمِنْهَا مَسْكَنُهُ وَكَيْفِيَّةُ بَيْعِ الْعَقَارِ لَهَا كَمَا صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ فِي نَظِيرِهِ مِنْ نَفَقَةِ الْعَبْدِ وَصَوَّبَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَالْحَقُّ غَيْرُ الْعَقَارِ بِهِ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ يَسْتَقْرِضُ لَهَا أَنْ يَجْتَمِعَ مَا يَسْهُلُ بَيْعُهُ فَيُبَاعُ فَإِنْ تَعَدَّرَ بَيْعُ الْبَعْضِ، وَلَمْ يُوْجَدْ مَنْ يَشْتَرِي إِلَّا الْكُلَّ بَيْعَ الْكُلِّ، أَمَّا مَا لَا يُبَاعُ فِيهِ مَا مَرَّ فِي بَابِ الْفَلَسِ فَلَا يُبَاعُ فِيهَا بَلْ يُتْرَكُ لَهُ وَلِمُؤَنِّهِ. (وَيُلْزَمُ كَسْوَتَا كَسْبِهَا) أَيُ: الْمُؤَنُّ وَلَوْ لِحَلِيلَةِ الْأَصْلِ كَالْأَدَمِ وَالشُّكْنَى وَالْإِخْدَامَ حَيْثُ وَجِبَ أَيُ: أَقْلُ مَا يَكْفِي مِنْهَا عَلَى الْأَوَجِّهِ (فِي الْأَصْح) إِنْ حُلَّ، وَلَا قَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ تَجِرْ عَادَتُهُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ بِالْكَسْبِ كَهِيَ بِالْمَالِ فِي تَحْرِيمِ الزَّكَاةِ وَغَيْرِهِ، وَإِنَّمَا لَمْ يُلْزَمْهُ لِيُوفَاءَ دَيْنٍ لَمْ يَعْصِي بِهِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى التَّرَاحِي، وَهَذِهِ فُورِيَّةٌ وَلِقَلَّةُ هَذِهِ، وَانْضِبَاطُهَا بِخِلَافِهِ، وَمَنْ ثُمَّ لَوْ

□ قَوْلُهُ: (أَجْرَةَ مَسْكِنٍ أَحَدِهِمَا) أَيُ: مَسْكَنِهِ، أَوْ مَسْكَنِ، وَالْيَدِ. □ قَوْلُهُ: (وَكَيفِيَّةُ بَيْعِ الْعَقَارِ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَمَّا مَا لَا يُبَاعُ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّ) إِلَى (أَنَّهُ يَسْتَقْرِضُ) وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَيُبَحِّثُ الْأَذْرَعِيُّ) فِي النَّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (بَيْعُهُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ بِبَيْعِ الْعَقَارِ لَهُ. □ قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَعَدَّرَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَلَوْ لَمْ يُوْجَدْ مَنْ يَشْتَرِي إِلَّا الْكُلَّ وَتَعَدَّرَ الْإِفْتِرَاضُ بِبَيْعِ الْكُلِّ. □ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُوْجَدْ الْخ) عَطَفَ عَلَى: (تَعَدَّرَ). □ سَمِ أَيُ: عَطَفَ سَبَبٌ عَلَى مُسَبَّبٍ. □ قَوْلُهُ: (لَا يُبَاعُ فِيهِ) أَيُ: فِي الدِّينِ.

□ قَوْلُ (لَسِي): (وَيُلْزَمُ كَسْوَتَا الْخ) أَيُ: إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ. □ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (كَالْأَدَمِ الْخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يُلْزَمُ الْفَرْعُ أَدَمَ زَوْجَةَ الْأَصْلِ وَقَدْ جَزَمَ فِي فَضْلِ الْإِعْغَافِ بِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ لَهَا أَدَمٌ وَلَا نَفَقَةُ خَادِمِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا تُفْسَخُ بِذَلِكَ. □ سَمِ. □ قَوْلُهُ: (حَيْثُ وَجِبَ) أَيُ: الْإِخْدَامُ لِاحْتِيَاجِهِ إِلَيْهِ لِمَرْضٍ، أَوْ زَمَانَةٍ، أَوْ نَحْوِهَا. □ أَسْنَى. □ قَوْلُهُ: (أَيُ: أَقْلُ مَا يَكْفِي الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ، وَالْمُغْنِيُّ وَمَحَلُّ وَجُوبِ ذَلِكَ فِي حَلِيلَةِ الْأَصْلِ بِقَدْرِ نَفَقَةِ الْمُعْسِرِينَ فَلَا يُكَلَّفُ فَوْقَهَا وَإِنْ قَدَّرَ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْإِمَامِ الْغَزَالِيِّ وَإِنْ اقْتَضَى كَلَامُ الْمَآوَزِيِّ خِلَافَهُ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْقُدْرَةَ الْخ) وَلِخَبَرِ «كَفَى بِالْمَرْءِ إِنَّمَا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوْثُ». □ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا لَمْ يُلْزَمْهُ) أَيُ: الْكَسْبُ. □ قَوْلُهُ: (وَلِقَلَّةُ هَذِهِ) أَيُ: الْمُؤَنَّةُ وَقَوْلُهُ: وَانْضِبَاطُهَا أَيُ: إِذْ هِيَ مُقَدَّرَةٌ مِنْ جِهَةِ الشَّارِعِ، وَقَوْلُهُ: بِخِلَافِهِ أَيُ: الدِّينِ فَإِنَّهُ لَا انْضِبَاطَ لَهُ مِنْ جِهَةِ الشَّارِعِ وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ حَالِ الْمَذْيُونِ فَقَدْ يَكُونُ قَلِيلًا بِالنِّسْبَةِ لِشَخْصٍ وَكَثِيرًا بِالنِّسْبَةِ لِآخَرَ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَطْرَأُ مَا يَقْتَضِي

الِاسْتِدْلَالَ بِأَنَّ حَاجَةَ الْبَغْضِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى وَفَاءِ الدِّينِ بَعْدَ انْتِفَاءِ حَاجَتِهِ الْمُقَدَّمَةِ وَجِبَابُ بِأَنَّ حَاجَتَهُ الْمُقَدَّمَةَ هِيَ حَاجَةُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، وَالْكَلَامُ فِيمَا زَادَ. □ قَوْلُهُ: (وَكَيفِيَّةُ بَيْعِ الْعَقَارِ الْخ) إِنْ أُريدَ تَعْيِينُ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ لِمَا فِيهَا مِنَ الْمَصْلَحَةِ إِذِ الْإِفْتِرَاضُ جُمْلَةً وَالْمُبَادَرَةُ لِبَيْعِ الْبَغْضِ فِيهِ خَطَرٌ تَلَفِ الْقَرْضِ وَالثَّمَنِ قَبْلَ انْتِفَائِهِ تَعْيِينُ أَنَّهُ فِي بَيْعِ الْحَاكِمِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُوْجَدْ) عَطَفَ عَلَى تَعَدَّرَ. □ قَوْلُهُ: (كَالْأَدَمِ وَالشُّكْنَى وَالْإِخْدَامِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يُلْزَمُ الْفَرْعُ أَدَمَ زَوْجَةَ الْأَصْلِ، وَقَدْ جَزَمَ فِي فَضْلِ الْإِعْغَافِ بِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ لَهَا أَدَمٌ، وَلَا نَفَقَةُ خَادِمِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا تُفْسَخُ بِذَلِكَ.

صَارَتْ دَيْنًا بِفَرْضِ قَاضٍ لَمْ يَلْزِمَهُ الْاِكْتِسَابُ لَهَا وَلَا يَجِبُ لِأَجْلِهَا سُؤَالُ زَكَاةٍ وَلَا قَبُولُ هِبَةٍ فَإِنْ فَعَلَ وَفَضَّلَ مِنْهُ شَيْءٌ عَمَّا مَرَّ أَنْفَقَ عَلَيْهِ مِنْهُ. (وَلَا تَجِبُ) الْمُؤْنُ (لِمَالِكٍ كِفَايَتُهُ وَلَا) لِشَخْصٍ (مُكْتَسِبِهَا) لَا سِتْغْنَاءَهُ فَإِنْ قَدَّرَ عَلَى كَسْبٍ وَلَمْ يَكْتَسِبْ كُلَّهُ إِنْ كَانَ حَلَالًا لَا يَتَقَا بِهِ وَلَا فَلَا (وَتَجِبُ لِفَقِيرٍ غَيْرِ مُكْتَسِبٍ إِنْ كَانَ زَمِنًا)، أَوْ أَعْمَى، أَوْ مَرِيضًا (أَوْ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا) لِعَجْزِهِ عَنْ كِفَايَةِ نَفْسِهِ، وَمَنْ تَمَّ لَوْ أَطَاقَ صَغِيرُ الْكَسْبِ، أَوْ تَعَلَّمَهُ، وَلَاقَ بِهِ جَازَ لِلْوَلِيِّ أَنْ يَحْمِلَهُ عَلَيْهِ وَيُنْفِقَ عَلَيْهِ مِنْهُ فَإِنْ اِمْتَنَعَ، أَوْ هَرَبَ لَزِمَ الْوَلِيُّ اِنْفَاقَهُ (وَالَا) يَكُنْ غَيْرُ الْمُكْتَسِبِ كَذَلِكَ (فَأَقْوَالُ): أَحْسَنُهَا: تَجِبُ) لِلْأَصْلِ وَالْفَرْعِ وَلَا يُكَلَّفَانِ الْكَسْبَ لِحَرَمَتَيْهِمَا، وَثَانِيهَا: لَا تَجِبُ؛ لِأَنَّهُ غَنِيٌّ (وَالثَّالِثُ) تَجِبُ (لِلْأَصْلِ) بَلْ يُكَلَّفُ.

تَجَدَّدَ الدَّيُونُ فِي كُلِّ يَوْمٍ كَعَرُوضٍ اِثْلَافٍ مِنْهُ لِمَالٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ اخْتِيَارٍ مِنْهُ اِه. ع ش. قَوْلُهُ: (وَلَا يَجِبُ لِأَجْلِهَا سُؤَالُ زَكَاةٍ اِلخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ دُفِعَتْ لَهُ الزَّكَاةُ بِلَا سُؤَالٍ وَجَبَ قَبُولُهَا وَعَلَيْهِ فَيَفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَدَمِ وَجُوبِ قَبُولِ الْهِبَةِ بِوُجُودِ الْحَقِّ لِلْوَاهِبِ بِخِلَافِ الْمُزَكِّي. فَإِنَّهُ إِنَّمَا دَفَعَ لِلْفَقِيرِ مَا أَوْجَبَهُ الشَّرْعُ عَلَيْهِ فَاشْتَبَهَ الدَّيُونُ اِه. ع ش. قَوْلُهُ: (وَلَا قَبُولُ هِبَةٍ) أَي: أَوْ وَصِيَّةٍ اِه. مُغْنِي وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْهِبَةِ هُنَا مَا يَشْمَلُ الصَّدَقَةَ، وَالْهَدِيَّةَ.

قَوْلُ (سَنِي): (وَلَا تَجِبُ لِمَالِكٍ كِفَايَتُهُ) أَي: وَلَوْ زَمِنًا، أَوْ صَغِيرًا، أَوْ مَجْنُونًا اِه. مُغْنِي.  
قَوْلُ (سَنِي): (وَلَا مُكْتَسِبِهَا) أَي بِالْفِعْلِ وَكَذَا قَوْلُهُ: بَعْدَ غَيْرِ مُكْتَسِبٍ اِه. سَم. قَوْلُهُ: (كُلُّهُ) أَي حَيْثُ كَانَ قَرَعًا بِخِلَافِ الْأَصْلِ لِوِاقِفٍ مَا يَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ع ش وَسَم.  
قَوْلُ (سَنِي): (زَمِنًا) وَفِي الْمُخْتَارِ الزَّمانَةُ أَفَّةٌ فِي الْحَيَوَانَاتِ وَرَجُلٌ زَمِنَ أَي: مُبْتَلَى الزَّمانَةِ اِه. وَعَلَيْهِ فَيَذْكُرُ الْأَعْمَى وَمَا بَعْدَهُ مِنْ ذِكْرِ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعَامِّ اِه. ع ش.  
قَوْلُ (سَنِي): (أَوْ مَجْنُونًا) أَي: أَوْ سَلِيمًا مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ لَكَيْتَهُ لَا يُحْسِنُ كَسْبًا وَلَا يَقْدِرُ عَلَى تَعَلُّمِهِ اِه. ع ش. قَوْلُهُ: (فَإِنْ اِمْتَنَعَ اِلخ) أَي: فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ اِه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (غَيْرِ الْمُكْتَسِبِ) أَي: بِالْفِعْلِ اِه. سَم. قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَي: زَمِنًا اِلخ. قَوْلُهُ: (غَنِيٌّ) أَي: بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْكَسْبِ. قَوْلُهُ: (فَلَا يُكَلَّفُ كَسْبًا) أَي: وَإِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ اِه. ع ش.

قَوْلُهُ فِي (سَنِي): (وَلَا مُكْتَسِبِهَا) أَي: بِالْفِعْلِ وَكَذَا قَوْلُهُ بَعْدَ: غَيْرِ مُكْتَسِبٍ. قَوْلُهُ: (كُلُّهُ) شَامِلٌ لِلْأَصْلِ وَهُوَ مُشْكِلٌ مَعَ مَا يَأْتِي مِنْ تَصْحِيحِ لُزُومِ مُؤْنَةِ الْأَصْلِ، وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الْكَسْبِ؛ لِأَنَّ تَكْلِيْفَهُ الْكَسْبَ لَيْسَ مِنَ الْمُعَاشِرَةِ بِالْمَعْرُوفِ الْمَأْمُورِ بِهَا، وَلِذَا عَبَّرَ فِي الْمُنْهَجِ بِقَوْلِهِ: كِفَايَةُ أَصْلٍ وَفَرَعَ لَمْ يَمْلِكَاها وَعَجَزَ الْفَرْعُ عَنْ كَسْبٍ يَلِيقُ، وَقَالَ فِي شَرْحِهِ: وَيَمَا ذَكَرَ عَلِمَ أَنَّهُمَا لَوْ قَدَّرَا عَلَى كَسْبٍ لَاتَّقَى بِهِمَا وَجَبَ لِأَصْلِ لَا فَرْعٍ. اِه. إِلَّا أَنَّ يَكُونُ هَذَا مَحْمُولًا عَلَى الْفَرْعِ، أَوْ مَبْنِيًا عَلَى طَرِيقِ الْمُحَرَّرِ وَيَرُدُّ عَلَى الثَّانِي أَنَّ السِّيَاقَ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ بَيْنَ الْمُحَرَّرِ وَغَيْرِهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ اِطْلَاقَ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَيَلْزَمُ كَسُوبًا كَسْبُهَا، وَقَوْلُهُ هُنَا قُلْتُ: الثَّالِثُ: وَجُوبُ كَسْبِهَا لِأَصْلِ كَسُوبٍ. قَوْلُهُ: (غَيْرِ الْمُكْتَسِبِ) أَي: بِالْفِعْلِ.

(فرع): بل يُكَلَّفُ الكسب نعم، لا تُكَلَّفُ الأمُّ أو البنتُ التَّزْوُجَ؛ لأنَّ حَبْسَ التَّكَاحِ لا غايةَ له بخلافِ سائرِ الأكسابِ، ويَتَزَوَّجُهَا تَسْقُطُ نفقتها بالعقدِ وإنَّ كان الزوجُ مُعْسِرًا ما لم تفسخْ لِتَعْدُرَ إيجابَ نفقتينِ كذا قيل، وفيه نظَرٌ؛ لأنَّ نفقتها على الزوجِ إنما تجبُ بالتمكينِ كما مرَّ فكان القياسُ اعتباره إلا أنَّ يُقال: إنَّها بِقُدْرَتِها عليه مُقَوِّتَةٌ لِحَقِّها وعليه فَمَحَلُّهُ في مُكَلَّفَةِ غَيْرِها لا بُدُّ من التمكينِ وإلا لم تسقط عن الأبِ فيما يظهرُ (قُلْتَ الثَّالِثُ أَظْهَرَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِتَأْكِيدِ حَرَمَةِ الْأَصْلِ؛ وَلأنَّ تَكْلِيفَهُ الكسبِ مع كِبَرِ سِنِّهِ ليس من المُعَاشَرَةِ بالمعروفِ المأمُورِ بها، وَمَحَلُّ ذَلِكَ إنَّ لم يَشْتَغَلْ بِمَالِ الْوَلَدِ وَمَصَالِحِهِ، وإلا وَجِبَتْ نفقتهُ جُزْأً، وَبَحْثُ الْأُذْرَعِيِّ وَجُوبُهَا لِفِرْعٍ كَبِيرٍ لَمْ تَجِرْ عَادَتُهُ بِالْكَسْبِ، أَوْ شَغْلُهُ عَنْهُ اشْتِغَالٌ بِالْعِلْمِ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ

قوله: (بل يُكَلَّفُ الكسب) يَتَّبَعِي وَلَوْ صَغِيرًا يَقْدِرُ عَلَيْهِ فَيُؤْجِرُهُ الْأَصْلُ وَيُنْفِقُ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرَتِهِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا ذَكَرَ آتِفًا هـ. سَمِ أَيُّ إِنْ كَانَ لَا يُقَابِهُ كَمَا مَرَّ أَيْضًا. قوله: (نَعَمْ لَا تُكَلَّفُ الْأُمُّ) فِيهِ شَيْئَانِ هـ. سَمِ وَلَعَلَّهُ إشارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى اسْتِثْنَائِهَا عَلَى طَرِيقَةِ الْمُصَنِّفِ هـ. سَيِّدُ عُمَرَ. قوله: (لَا غَايَةَ لَهُ) أَيُّ فِيهِ إِضْرَارٌ بِهِمَا مَعَ أَنَّهُ قَدْ لَا يَكُونُ لِهَما غَرَضٌ فِيهِ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ بِحُقُوقِ الزَّوْجِ هـ. ع ش. قوله: (وَيَتَزَوَّجُهَا تَسْقُطُ الْخ) هَذَا وَاضِحٌ إِنْ كَانَ الزَّوْجُ حَاضِرًا فَلَوْ كَانَ غَائِبًا فَقَدْ سَلَفَ أَنَّ الْوُجُوبَ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِزْسَالِ لِيَحْضُرَ فَتَجِبَ مِنْ وَقْتِ حُضُورِهِ، وَالْمُتَّجِهَ أَنَّ تَكُونَ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ عَلَى مَنْ كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّكَاحِ وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ قَوْلُهُمْ لَثَلَا تَجْمَعُ بَيْنَ التَّفَقُّتَيْنِ وَكَمَا فِي الصَّغِيرَةِ، وَالْمَجْنُونَةِ إِذَا اعْسَرَ زَوْجُهَا بِهَا سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ هـ. ع ش. قوله: (اِغْتِيَارُهُ) أَيُّ: التَّمْكِينِ هـ. سَمِ. قوله: (إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْخ) مُعْتَمَدٌ هـ. ع ش. قوله: (أَنَّهُ) أَيُّ: الْأُمُّ، أَوِ الْبِنْتُ. قوله: (عَلَيْهِ) أَيُّ: التَّمْكِينِ هـ. ع ش. قوله: (وَعَلَيْهِ) أَيُّ: عَلَى قَوْلِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْخ. قوله: (فَمَحَلُّهُ) أَيُّ: مَحَلُّ سَقُوطِ نَفَقَتِهَا بِمَجْرَدِ الْعَقْدِ. قوله: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) أَيُّ: الْخِلَافِ. قوله: (إِنْ لَمْ يَشْتَغَلْ) أَيُّ: الْأَصْلُ، وَقَوْلُهُ: جُزْأً أَيُّ: لَأَنَّهُا تُنْزَلُ حَيْثُ يُدْرَأُ أَجْرَتُهُ هـ. ع ش. قوله: (لَمْ تَجِرْ عَادَتُهُ بِالْكَسْبِ) أَيُّ: وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الْكَسْبِ وَتَعَلَّمَهُ وَإِلَّا فَلَا حَاجَةَ إِلَى بَحْثِهِ لِمَا مَرَّ فِي الشَّارِحِ قُبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَإِنْ اخْتَلَفَ دِيْنُهُمَا وَعَنْ ع شِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، أَوْ مَجْنُونًا. قوله: (أَوْ شَغْلُهُ عَنْهُ) الْمُعْتَمَدُ الْوُجُوبُ حَيْثُ لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَسْتَفِيدَ مِنَ الْإِشْتِغَالِ فَائِدَةٌ يُعْتَدُ بِهَا عُرْفًا بَيْنَ الْمُشْتَغَلِينَ وَيُظْهَرُ فِيمَنْ حَفِظَ الْقُرْآنَ، ثُمَّ نَسِيَ بَعْدَ الْبُلُوغِ وَكَانَ اشْتِغَالُهُ بِحِفْظِهِ يَمْنَعُهُ مِنَ الْكَسْبِ، إِنْ اشْتَغَالَهُ بِالْحِفْظِ حَيْثُ كَالِاشْتِغَالِ بِالْعِلْمِ إِنْ لَمْ يَتَيَسَّرَ

قوله: (بل يُكَلَّفُ الكسب) يَتَّبَعِي وَلَوْ صَغِيرًا يَقْدِرُ عَلَيْهِ فَيُؤْجِرُهُ الْأَصْلُ وَيُنْفِقُ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرَتِهِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا ذَكَرَ آتِفًا. قوله: (نَعَمْ لَا تُكَلَّفُ الْأُمُّ) فِيهِ شَيْءٌ. قوله: (اِغْتِيَارُهُ) أَيُّ: التَّكْلِيفِ. قوله: (بِقُدْرَتِهَا عَلَيْهِ) الْقِيَاسُ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنِ التَّمْكِينُ فِي الْحَالِ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ زَوْجٍ مَنْ بَعَرَ مَنْ هِيَ بَزِيدَ الْمَذْكُورَةِ بِهَامِشٍ فَضِلِ التَّمْكِينِ أَنْ تَجِبَ نَفَقَتُهَا إِلَى مَكَانِ التَّمْكِينِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ تَجِبُ قَبْلَ وُصُولِهَا إِلَى تَعَرُّ قَلْبِنَا مَل.

في قسم الصدقات انتهى. وهو مُحْتَمَلٌ وَيُحْتَمَلُ الفرقُ بأنَّ الزَّكَاةَ مُوَاسَاةً خَارِجَةً مِنْهُ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ فَصُرِفَتْ لَهُذَيْنِ لِأَنَّهُمَا مِنْ جِنْسٍ مَنْ يُوَاسِي مِنْهَا، وَالْإِنْفَاقُ وَاجِبٌ فَلَا بُدَّ مِنْ تَحْقِيقِ إِيْجَابِهِ وَهُوَ فِي الْفَرْعِ الْعَجْزُ لَا غَيْرُ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُهُمْ وَإِذْ أَلْزَمَ كِلَا مِنْهُمَا الْاِكْتِسَابَ لِمُؤْنِ أَصْلِهِ فَمُؤْنُ نَفْسِهِ الْمُقَدَّمَةُ عَلَى أَصْلِهِ أُولَى (وَهِيَ الْكِفَايَةُ) لِخَبَرِ «تُخْذِي مَا يَكْفِيكَ وَلِلدَّكَ بِالْمَعْرُوفِ» فَيَجِبُ أَنْ يُعْطِيَهُ كِسْوَةٌ وَسُكْنَى تَلِيْقُ بِحَالِهِ، وَقَوْنًا، وَأَدْمًا يَلِيْقُ بِسِنِّهِ كُمُؤْنَةِ الرِّضَاعِ حَوْلَيْنِ، وَرَغْبَتِهِ وَزَهَادَتِهِ بِحَيْثُ يَتِمَكَّنُ مَعَهُ مِنَ التَّرَدُّدِ كَالْعَادَةِ وَيَدْفَعُ عَنْهُ أَلَمَ الْجُوعِ لِإِتْمَامِ الشَّبَعِ أَيِ: الْمُبَالِغَةِ فِيهِ. وَأَمَّا إِشْبَاعُهُ فَوَاجِبٌ كَمَا فِي الْإِبَانَةِ وَغَيْرِهَا .....

الْحِفْظُ فِي غَيْرِ أَوْقَاتِ الْكُسْبِ اهـ. ع ش. قُودُ: (وَهُوَ مُحْتَمَلٌ) أَقُولُ بَحْثُهُ فِي الثَّانِي مُتَّبَعَةٌ بِخِلَافِهِ فِي الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ بَعِيدٌ جِدًّا. ثُمَّ رَأَيْتُ الْفَاضِلَ الْمُحَشِّيَ كَتَبَ مَا نَفْسُهُ قَوْلُهُ: وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ الْخِ ظَاهِرُهُ بِالنِّسْبَةِ لِلصُّورَتَيْنِ وَخَصَّهُ م ر بِالثَّانِيَةِ اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ وَقَوْلُهُ: بِالثَّانِيَةِ قَضِيَّةُ السِّيَاقِ أَنْ يَقُولَ: بِالْأُولَى فَلَعَلَّهُ مِنْ تَخْرِيفِ النَّاسِخِ فَلْيُرَاجَعْ. قُودُ: (خَارِجَةٌ مِنْهُ) أَيِ: مِنَ الْمُزَكِّي. قُودُ: (كُلًّا مِنْهُمَا) أَيِ: الْفَرْعَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي بَحْثِ الْأَذْرَعِيِّ.

قُودُ (لَسَنِي): (وَهِيَ) أَيِ: تَفَقُّةُ الْقَرِيبِ اهـ. مُغْنِي.

قُودُ (لَسَنِي): (وَهِيَ الْكِفَايَةُ) وَهِيَ إِمْتِنَاعٌ لَا يَجِبُ تَمْلِيْكُهَا اهـ. رَوَضٌ وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ إِمْتِنَاعٌ لَا تَمْلِيْكُ اهـ. س م. قُودُ: (لِخَبَرِ خُذِي) إِلَى قَوْلِهِ: وَنَازَعَ كَثِيرُونَ فِي التَّهْلِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ إِلَى لَكِنْ يُشْتَرَطُ. قُودُ: (فَيَجِبُ أَنْ يُعْطِيَهُ كِسْوَةٌ الْخِ) وَيَتَّبِعِي وَجُوبُ قَرُوشٍ وَغِطَاءٍ وَأَوَانِي الْأَكْلِ، وَالشَّرْبِ وَمَا يُتَنَطَّفُ بِهِ مِنْ أَوْسَاخٍ مُضِرَّةٍ وَأُجْرَةٌ حَمَامٍ مُعْتَادٍ احْتِيَجَ إِلَيْهِ لِنَحْوِ إِزَالَةِ الْأَوْسَاخِ بَلْ لَا يَبْعُدُ وَجُوبُ ثَمَنِ مَاءِ الْغُسْلِ مِنَ الْإِحْتِلَامِ وَإِنْ لَمْ يَجِبْ لِلزَّوْجَةِ لظُهُورِ الْفَرْقِ فَلْيُرَاجَعْ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَجِبَ لِلْقَرِيبِ أَيْضًا مَاءُ الطَّهَارَةِ سَفَرًا وَحَضْرًا نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي الرَّقِيقِ اهـ. س م. قُودُ: (وَرَغْبَتِهِ) عَطْفٌ عَلَى سِنِّهِ.

قُودُ: (بِحَيْثُ يَتِمَكَّنُ الْخِ) حَالٌ مِنْ قَوْلِهِ: وَقَوْنًا عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَلَا يَكْفِي سَدُّ الرَّمَقِ بَلْ يُعْطَى مَا يُقِيمُهُ لِلتَّرَدُّدِ اهـ. قُودُ: (لِإِتْمَامِ الشَّبَعِ) لَعَلَّهُ عَطْفٌ عَلَى بَحْثِ يَتِمَكَّنُ مَعَهُ الْخِ أَيِ: لَا بَحْثُ يَحْصُلُ مَعَهُ تَمَامُ

قُودُ: (وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ) ظَاهِرُهُ بِالنِّسْبَةِ لِلصُّورَتَيْنِ وَخَصَّهُ م ر بِالثَّانِيَةِ.

قُودُ فِي (لَسَنِي): (وَهِيَ الْكِفَايَةُ) قَالَ فِي الرَّوْضِ: وَهِيَ إِمْتِنَاعٌ لَا يَجِبُ تَمْلِيْكُهَا. اهـ. وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ: وَمَا وَجِبَ لَهُ فَهِيَ لَهُ إِمْتِنَاعٌ لَا يُمْلِكُ. اهـ. قُودُ: (فَيَجِبُ أَنْ يُعْطِيَهُ كِسْوَةٌ وَسُكْنَى الْخِ) يَتَّبِعِي وَجُوبُ قَرُوشٍ، وَغِطَاءٍ، وَأَوَانِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ، وَمَا يُتَنَطَّفُ بِهِ مِنْ أَوْسَاخٍ مُضِرَّةٍ، وَأُجْرَةٌ حَمَامٍ مُعْتَادٍ احْتِيَجَ إِلَيْهِ لِنَحْوِ إِزَالَةِ الْأَوْسَاخِ بَلْ لَا يَبْعُدُ وَجُوبُ ثَمَنِ مَاءِ الْغُسْلِ مِنَ الْإِحْتِلَامِ، وَإِنْ لَمْ يَجِبْ لِلزَّوْجَةِ لظُهُورِ الْفَرْقِ فَلْيُرَاجَعْ.

(تَنْبِيْهُ): يَتَّبِعِي أَنْ يَجِبَ لِلْقَرِيبِ أَيْضًا مَاءُ الطَّهَارَةِ سَفَرًا وَحَضْرًا نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي الرَّقِيقِ، لَكِنْ لَوْ دَفَعَ لَهُ ذَلِكَ فَاتَّلَفَهُ عَبَثًا، أَوْ تَطَهَّرَ بِهِ، ثُمَّ أَحْدَثَ عَبَثًا قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ الْفَرْضَ فَهَلْ يَجِبُ الْإِبْدَالُ، وَإِنْ تَكَرَّرَ

وَأَنْ يَخْدُمَهُ وَيُدَاوِيَهُ إِنْ احتاجَ، وَأَنْ يُدَلَّ مَا تَلَفَ بِيَدِهِ، وَكَذَا إِنْ أَتْلَفَهُ لِكِنَّ الرِّشِيدَ يَضْمَنُهُ إِذَا أَيْسَرَ وَلَا نَظَرَ لِمَسْقَةِ تَكَرُّرِ الْإِبْدَالِ بِتَكَرُّرِ الْإِتْلَافِ لِتَقْصِيرِهِ بِالْدَفْعِ لَهُ إِذْ يُمَكِّنُهُ أَنْ يُنْفِقَهُ مِنْ غَيْرِ تَسْلِيمٍ، وَمَا يُضْطَرُّ لِتَسْلِيمِهِ كَالْكِسُوفَةِ وَيُمَكِّنُهُ أَنْ يُؤْكَلَ بِهِ مَنْ يُرَاقِبُهُ وَيَمْنَعُهُ مِنْ إِتْلَافِهَا. (وَتَسْقُطُ) مُؤْنُ الْقَرِيبِ الَّتِي لَمْ يَأْذِنْ الْمُتَنَفِّقُ لِأَحَدٍ فِي صَرْفِهَا عَنْهُ لِقَرِيبِهِ (بِفَوَاتِهَا) بِمُضِيِّ الزَّمَنِ، وَإِنْ تَعَدَّى الْمُتَنَفِّقُ بِالْمَنْعِ، لَأَنَّهُا وَجِبَتْ لِدَفْعِ الْحَاجَةِ النَّاجِزَةِ مُوَاسَاةً، وَقَدْ زَالَتْ بِخِلَافِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ نَعَمْ، لَوْ نَفَاهُ، ثُمَّ اسْتَلْحَقَهُ رَجَعَتْ أُمُّهُ أَيُّ: مَثَلًا عَلَيْهِ بِهَا وَيُوجِّهُ بِأَنْ مَزِيدَ تَقْصِيرِهِ بِالتَّفْهِمِ الَّذِي بَانَ بِطُلَاثِهِ بِرُجُوعِهِ عَنْهُ أَوْجِبَ عُقُوبَتَهُ بِإِجَابِ مَا فَوَّتَهُ بِهِ فَلِذَا خَرَجَتْ هَذِهِ عَنْ نَظَائِرِهَا، وَكَذَا نَفَقَةُ الْحَمْلِ، وَإِنْ جُعِلَتْ لَهُ لَا تَسْقُطُ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ؛ لِأَنَّ الْحَامِلَ لَمَّا كَانَتْ

الشَّبَعُ فَلَا يَجِبُ هَذَا الْمِقْدَارُ. □ فَوَدَّ: (وَأَنْ يَخْدُمَهُ وَيُدَاوِيَهُ إلخ) هَذَا عُلِمَ مِنْ قَوْلِهِ: أَوَّلَ الْفَضْلِ حَتَّى نَحْوُ دَوَاءِ إلخ ع ش وَسَمِ وَرَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (وَأَنْ يُدَلَّ إلخ) وَلَوْ ادَّعَى تَلَفًا مَا دَفَعَهُ لَهُ فَهَلْ يُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ، أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ حَيْثُ لَمْ يَذْكُرْ لِلتَّلَفِ سَبَبًا ظَاهِرًا يَسْهُلُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ اه. ع ش. □ فَوَدَّ: (وَكَذَا إِنْ أَتْلَفَهُ) يَتَّبِعِي أَنْ مَا تَلَفَ بِتَقْصِيرِ كَالْإِتْلَافِ اه. سم. □ فَوَدَّ: (لِكِنَّ الرِّشِيدَ يَضْمَنُهُ) أَيُّ: دُونَ غَيْرِهِ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ، ثُمَّ قَالَ: وَلَا خَفَاءَ أَنَّ الرِّشِيدَ لَوْ أَثَّرَ بِهَا غَيْرَهُ، أَوْ تَصَدَّقَ بِهَا لَا يَلْزَمُ الْمُتَنَفِّقُ إِبْدَالُهَا اه. وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ كَانَتْ بَاقِيَةً اه. شَرْحُ الرُّوضِ وَقَدْ يُعْتَبَرُ مَعَ بَقَائِهَا الْقُدْرَةُ عَلَى تَخْلِصِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ اه. سم. □ فَوَدَّ: (إِذَا أَيْسَرَ) أَيُّ: بَعْدَ يَسَارِهِ اه. نِهَاجُهُ. □ فَوَدَّ: (الَّتِي لَمْ يَأْذِنْ الْمُتَنَفِّقُ) أَيُّ: بِخِلَافِ مَا إِذَا أُذِنَ لَهُ أَيُّ وَاتَّفَقَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ رَشِيدِي فَإِنْ لَمْ يُنْفِقْ سَقَطَتْ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ ع ش. □ فَوَدَّ: (أَيُّ: مَثَلًا) أَيُّ: فَمِثْلُ أُمِّهِ غَيْرُهَا وَلَوْ مِنَ الْآحَادِ اه. ع ش. □ فَوَدَّ: (بِهَا إلخ) أَيُّ بِمُؤْنِ الْوَلَدِ عِبَارَةُ الْمُغْنَى بِأَجْرَةِ الرِّضَاعِ وَبِبَدَلِ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا قَبْلَ الْوَضْعِ وَعَلَى وَلَدِهَا وَلَوْ كَانَ الْإِنْفَاقُ عَلَيْهِ بَعْدَ الرِّضَاعِ اه. □ فَوَدَّ: (فَلِذَا خَرَجَتْ هَذِهِ عَنْ نَظَائِرِهَا) وَظَاهِرٌ رُجُوعُهَا بِمَا مَرَّ وَيَأْتِي وَإِنْ لَمْ تُشْهِدْ وَلَا أُذِنَ لَهَا حَاكِمٌ م ر اه. سم. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ جُعِلَتْ إلخ) أَيُّ: عَلَى الْمَرْجُوحِ، وَقَوْلُهُ: لِمَا ذَكَرَ أَيُّ: مِنْ قَوْلِهِ:

عَلَى قِيَاسِ مَا يَأْتِي فِي الرَّقِيقِ فِي هَامِشِ ذَلِكَ الْمَحَلِّ، أَوْ لَا يَجِبُ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ هُنَا، أَوْ يُمَكِّنُهُ أَنْ يُنْفِقَهُ مِنْ غَيْرِ تَسْلِيمِ إلخ إِذْ لَا يُمَكِّنُهُ مَنْعُهُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَيُفَرِّقُ عَلَى هَذَا بَيْنَ مَا هُنَا، وَالرَّقِيقِ بِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ التَّخَلُّصُ مِنَ الرَّقِيقِ بِنَحْوِ بَيْنِهِ بِخِلَافِ الْقَرِيبِ، أَوْ يُقَالُ: يَجِبُ هُنَا فِي مَسْأَلَةِ الْإِتْلَافِ كَمَا فِي إِتْلَافِ التَّفَقُّةِ، وَالْكِسُوفَةِ، وَلَا تَجِبُ فِي مَسْأَلَةِ الْحَدِيثِ عَيْنًا، وَالْفَرْقُ أَنَّهُ يُمَكِّنُهُ دَفْعُ الْإِتْلَافِ بِأَنْ يَطْهَرَهُ بِصَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهِ، وَلَا يُمَكِّنُهُ دَفْعُ الْحَدِيثِ، وَقَدْ يُقَالُ: لَا أَثَرُ لِهَذَا الْفَرْقِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقْبَلُ بِطَهِيرِهِ مِنَ الْحَدِيثِ لِنَوَقْفِهِ عَلَى نَيْتِهِ، وَقَدْ يَمْتَنِعُ مِنْهَا فَلْيَتَأَمَّلْ. وَسَكَتُوا عَنْ نَحْوِ التَّفَقُّهِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ، وَإِنْ وَجَبَ فِي الزَّوْجَةِ فَلْيُرَاجَعْ فَإِنَّ وُجُوبَ الْمُعْتَادِ مِنْهُ قَرِيبٌ. □ فَوَدَّ: (وَأَنْ يُدَلَّ مَا تَلَفَ) يَتَّبِعِي أَنْ مَا بِتَقْصِيرِ أَيُّ: مَا تَلَفَ بِتَقْصِيرِ كَالْإِتْلَافِ. □ فَوَدَّ: (لِكِنَّ الرِّشِيدَ يَضْمَنُهُ) عِبَارَةُ الرُّوضِ لَكِنْ بِإِتْلَافِهِ يَضْمَنُهَا وَيُقَلَّ فِي شَرْحِهِ التَّقْيِيدُ بِالرِّشِيدِ، وَعَدَمُ ضَمَانِ غَيْرِهِ لِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ، ثُمَّ قَالَ عَنْهُ قَالَ: وَلَا يَخْفَى

هي الْمُتَنَفِّعَةُ بها التَّحَقَّتْ بِنَفَقَتِهَا. (ولا تَصِيرُ دَيْنًا) لِمَا ذُكِرَ (الا بفرض قاضٍ) بالفاء، وإن لم يَأْذَنْ لِمَنْ يُنْفِقُ عليه فيكفي قوله: فَرَضْتُ، أو قَدَرْتُ لِفُلَانٍ على فُلَانٍ كُلِّ يَوْمٍ كَذَا لَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَبَيَّنَ عِنْدَهُ احتِياجُ الفِرْعِ، وَغَنَى الأَصْلِ (أو إِذْنِهِ) ولو لِلْمُؤْنِ أَنْ تَأْهَلَ (فِي اقْتِرَاضٍ) بالقافِ، وإن تَأَخَّرَ الاقْتِرَاضُ عَنِ الإِذْنِ كما اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ، وإن نَازَعَ فِيهِ الشُّبْكِيُّ وَبَحَثَ أَنَّهَا لَا تَصِيرُ دَيْنًا إِلَّا بَعْدَ الاقْتِرَاضِ قِيلَ: فَعَلِيهِ الاستِثْنَاءُ فِي المَتَنِ لَفْظِي؛ لِدُخُولِهِ فِي مَلِكِ المُسْتَقْرِضِ فالوَاجِبُ قَضَاءُ ذَيْنِهِ لَا التَّفَقُّعَ انْتَهَى وَيُرَدُّ بِمَنْعِ ذَلِكَ بَلْ هُوَ عَلَيْهِ حَقِيقِيٌّ؛ لِأَنَّ المُسْتَقْرِضَ صَارَ كَأَنَّهُ نَائِبُهُ فَالذَّيْنِ إِنَّمَا هُوَ فِي ذِمَّتِهِ وَإِنَّمَا تَصِيرُ دَيْنًا بِأَحَدِ هَذَيْنِ إِنْ كَانَ (لِغَنِيَّةِ) لِلْمُنْفِقِ (أو مَنَعِ) صَدَرَ مِنْهُ فَحِينَئِذٍ تَصِيرُ دَيْنًا لِتَأْكِيدِهَا بِفَرْضِهِ، أو إِذْنِهِ، وَنَازَعَ كَثِيرُونَ الشَّيْخِينَ فِي ذَلِكَ وَأَطَالُوا بِمَا رَدَّدَتْهُ عَلَيْهِمْ فِي شَرْحِ الإِرْشَادِ فَرَاغَهُ فَإِنَّهُمْ مُهْمٌ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ .....

لَأَنَّهَا وَجَبَتْ إِنْ أَخْشَعَ ش. قُودُ: (بِالْفَاءِ) احْتِرَازٌ عَنِ الْقَرْضِ بِالْقَافِ. قُودُ: (وَلِأَنَّ لَمْ يَأْذَنْ إِنْ خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ، وَالْمُغْنَى. قُودُ: (فَيَكْفِي) أَي: فِي صِبْورَتِهَا دَيْنًا، وَقَوْلُهُ: قَوْلُهُ: قُرِضَتْ إِنْ ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يُنْفِقْ بِالْفِعْلِ وَسَيَاتِي مَا فِيهِ، عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَأَمَّا إِذَا قَالَ الْحَاكِمُ: قَدَرْتُ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ كَذَا وَلَمْ يَقْبِضْ شَيْئًا لَمْ تَصِرْ دَيْنًا بِذَلِكَ أَه. وَفِي الْمُغْنَى مَا يُوَافِقُهُ. قُودُ: (لَكِنْ يُشْتَرَطُ إِنْ خِلَافًا) انْظُرْ لِمَ خَصَّ الْمَسْأَلَةَ بِتَفَقُّعِ الْفِرْعِ؟ أَه. سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ هَذَا رَاجِعٌ لِأَصْلِ الْمَتَنِ فَكَانَ يَنْبَغِي إِسْقَاطُ لَكِنْ، ثُمَّ انْظُرْ لِمَ نَصَّ عَلَى ثُبُوتِ احتِياجِ الْفِرْعِ وَغَنَى الْأَصْلِ دُونَ عَكْسِهِ؟ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِثْلُهُ أَه. قُودُ: (وَبَحَثَ إِنْ خِلَافًا) لَيْسَ مَعْطُوفًا عَلَى الْغَايَةِ بَلْ هُوَ كَلَامٌ مُسْتَأْنَفٌ تَقْيِيدًا لِلْمَتَنِ رَشِيدِيٍّ. قُودُ: (وَبَحَثَ أَنَّهَا لَا تَصِيرُ دَيْنًا إِنْ خِلَافًا) وَهُوَ كَذَلِكَ نَهْيًا وَمُغْنَى. قُودُ: (إِلَّا بَعْدَ الْإِقْتِرَاضِ) أَي: بِالْفِعْلِ أَه. ع. ش. قُودُ: (قِيلَ فَعَلِيهِ) أَي: ذَلِكَ الْبَحْثُ. قُودُ: (الِاسْتِثْنَاءُ) أَي: بِالنَّسْبَةِ لِلْمَعْطُوفِ. قُودُ: (لِدُخُولِهِ) أَي: الْقَرْضِ.

قُودُ: (فَالوَاجِبُ إِنْ خِلَافًا) أَي: عَلَى الْقَرِيبِ. قُودُ: (قَضَاءُ ذَيْنِهِ إِنْ خِلَافًا) عِبَارَةُ الْمُغْنَى إِنَّمَا هُوَ وَفَاءُ الذَّيْنِ وَلَا يُسَمَّى هَذَا الْوَفَاءُ تَفَقُّعًا أَه. قُودُ: (قَضَاءُ ذَيْنِهِ) أَي: الْمُسْتَقْرِضِ. قُودُ: (وَيُرَدُّ بِمَنْعِ ذَلِكَ إِنْ خِلَافًا) اسْتَشْكَلَهُ سَمِ رَاجِعُهُ. قُودُ: (بَلْ هُوَ) أَيِ الْإِسْتِثْنَاءِ عَلَيْهِ أَي: الْبَحْثُ الْمَذْكُورُ. قُودُ: (نَائِبُهُ) أَي: الْمُنْفِقِ. قُودُ: (بِأَحَدِ هَذَيْنِ) أَي: قَرْضِ الْقَاضِي، أو إِذْنِهِ فِي الْإِقْتِرَاضِ أَه. مُغْنَى. قُودُ: (وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ) كَشَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ أَه. سَمِ أَي: وَوَافَقَهُ الْمُغْنَى، وَالنَّهْيَةُ.

أَنَّ الرَّشِيدَ لَوْ أَتَرَبَّهَا غَيْرَهُ، أَوْ تَصَدَّقَ بِهَا لَا يَلْزَمُ الْمُنْفِقُ إِبْدَالُهَا وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ كَانَتْ بَاقِيَةً. أَه. وَقَدْ يُعْتَبَرُ مَعَ بَقَائِهَا الْقُدْرَةُ عَلَى تَخْلِيصِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ، وَعِبَارَةُ الرَّوْضِ: فَإِنْ أَتْلَفَهَا بَدَلًا لَكِنْ بِإِثْلَافِهِ يَضْمَنُهَا. أَه. وَزَادَ فِي شَرْحِهِ عَقِبَ أَتْلَفَهَا عِبْنًا، أَوْ تَلَفَتْ بِتَقْصِيرِهِ بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا تَسْفُطُ نَفَقَتَهُ لَكِنْ كَلَامُهُمْ بِخِلَافِهِ. قُودُ: (احتِياجُ الْفِرْعِ) انْظُرْ لِمَ خَصَّ الْمَسْأَلَةَ بِتَفَقُّعِ الْفِرْعِ. قُودُ: (وَبَحَثَ أَنَّهَا إِنْ خِلَافًا) وَهُوَ كَذَلِكَ م. ر. ش. قُودُ: (وَيُرَدُّ بِمَنْعِ ذَلِكَ إِنْ خِلَافًا) فِيهِ بَحْثٌ مِنْ وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلِ: أَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ الْمُنْقُولَةَ عَنْ هَذَا الْقِيلِ لَا تُنَافِي أَنَّ الْمُسْتَقْرِضَ كَأَنَّهُ نَائِبٌ، وَأَنَّ الذَّيْنَ إِنَّمَا هُوَ فِي ذِمَّةِ الْمُنْفِقِ، وَالثَّانِي: أَنَّ

حمل كلامهم على ما إذا قدرها وأذن لآخر في أن يُنفق على القريب ما قدره. فإذا أنفق صارَتْ حينئذٍ دينًا قال، وهذا غير مسألة الاقتراض انتهى، وليس كما قال: بل هو نوع من الاقتراض؛ لأنَّ إنفاق ماذونه إنما يقع قرضًا لمن القاضي ناب عنه وهو الغائب، أو المُتَنَفِّع فصدق عليه أنَّ القاضي أذن في الاقتراض وهي المسألة الثانية فكيف تُحمل الأولى على بعض ماصدقات الثانية مع مُغايرة الشيخين بينهما وعلم من كلامه صيرورتها دينًا باقتراض القاضي، أو نائيه بالأولى، ولو فُقد القاضي وغاب المُنفِق، أو امتنع ولا مال للولد، أو تعدَّر الإنفاق من ماله حالًا فاستقرضت الأم وأنفقت، أو أنفقت من مالها ولو غير وصية رجعت عليه إنَّ أشهدت وقصدت الرجوع ولا تردُّ هذه على حضره؛ لأنَّه إضافي أي: لا يصير دينًا مع وجود

□ قوله: (حمل كلامهما) أي: في مسألة الفرض بالفاء اهـ. سم. □ قوله: (صارَتْ حينئذٍ دينًا) أي: في ذمة الغائب، أو المُتَنَفِّع اهـ. نهاية. □ قوله: (قال) أي: ذلك البعض. □ قوله: (وهذا) أي: فرض القاضي غير مسألة الاقتراض أي: الثانية في المتن. □ قوله: (ماذونه) أي: القاضي. □ قوله: (فكيف تُحمل الأولى على بعض ماصدقات الثانية؟) أجيب بمنع ذلك وأنَّ الأولى إذن في الإقراض، والثانية إذن في الإقراض، والإقراض غير الاقتراض فليست الأولى من ماصدقات الثانية انتهت فليتامل فيه اهـ. سم، والمُجِيب هو النهاية. □ قوله: (وعلم) إلى قوله: (والتقييد) في النهاية إلا قوله: (ولا تردُّ) إلى (ولا يكفي) وقوله: (لما مرَّ) إلى (ويظهر). □ قوله: (أو امتنع) وللقريب أخذ نفقته من مال قريبه عند امتناعه إن لم يجد جنسها إن عجز عن الحايك وللأب وإن علا أخذ النفقة من مال قزعه الصغير، أو المجنون بحكم الولاية وليس للأُم أخذها من ماله حيث وجبت لها إلا بالحايك كقزع وجبت نفقته على أصله المجنون لعدم ولايتهما اهـ. نهاية قال ع ش قوله: إن لم يجد جنسها يُفهم منه أنه إذا وجد جنس ما يجب له كالخبز استقلَّ بأخذه وإن وجد الحايك وكذا يقال: في الأم، والفرع الآتين قليراجع، ويؤخذ من قوله: لعدم ولايتهما أنَّ الأم لو كانت وصية على ابنها لم تُحتج إلى إذن الحايك اهـ. عبارة المُعْني وللقريب أخذ نفقته من مال قريبه عند امتناعه إن وجد جنسها وكذا إن لم يجده في الأصح ويرجع إنَّ أشهد كجد الطفل المحتاج وأبوه غائب مثلاً وللأب، والجد أخذ النفقة إلى آخر ما مرَّ عن النهاية.

□ قوله: (وتعدَّر الإنفاق إلخ) إن كان كالنفسير، والتوضيح لسابقه فلا إشكال وإن كان قيدًا آخر فليتامل مُحترزُه اهـ. سيدٌ عمر. □ قوله: (من ماله) أي المُنفِق. □ قوله: (إنَّ أشهدت وقصدت الرجوع) أي: وإلا فلا اهـ. نهاية.

حاصل هذا القيد أنَّ معنى صيرورة النفقة دينًا أن يلزم ذمة المُنفِق نفقة أي: في مسألة الفرض.

□ قوله: (فكيف تُحمل الأولى على بعض ماصدقات الثانية مع مُغايرة الشيخين بينهما) أجيب بمنع ذلك وأنَّ الأولى إذن في الإقراض، والثانية إذن في الإقراض غير الاقتراض فليست الأولى من صدقات الثانية. اهـ. فليتامل فيه.



القاضي إلا بفرضه إلخ، وإلا فلا، ولا يكفي قصده وحده عند تعذر الإشهاد لما مرّ آخر المساقاة مع آخر الإجارة ويظهر أنّ هذا لا يختص بها بل مثلها كل منفيق، والتقييد بفقد القاضي هو قياس نظائره السابقة في هرب الجمال وغيره. وجرى عليه الإسناد وغيره هنا فقول ابن الرفعة: يكفي قصد الرجوع والإشهاد ولو مع وجود القاضي ضعيف، وإن أطال فيه وتبعه البلقيني وغيره، ويظهر أنّ طلب القاضي مالا على الإذن، أو الاقتراض يصير كالمفقود وأطلق بعضهم أنّ لأم الطفل الإنفاق عليه من ماله، ويتعيّن فرضه فيما إذا غاب ولله ولا قاضي تستأذنه ومثلها غيرها كما مرّ أو آخر الحجر. (وعليها) أي: الأم (إرضاع) ولدها اللبأ بالهمز والقصر وهو ما ينزل بعد الولادة ويؤجّع في مدهته لأهل الخبرة وقيل: يُقدّر بثلاثة أيّام وقيل: بسبعة وذلك؛ لأنّ النفس لا تعيش بدونه غالبا ومع ذلك لها طلب الأجرة عليه إن كان لمثله أجرة كما يجب إطعام المضطّرّ بالبدل (ثم بعده) أي: لإرضاعه اللبأ (إن لم يوجد إلا هي أو أجنبية وجب إرضاعه) على من وجّدته إبقاء له، ولها طلب الأجرة ممن تلمّزته مؤنّته (وإن وجّدتها لم تجز الأم) خلية كانت، أو في نكاح أبيه، وإن لاق بها إرضاعه لقوله تعالى: ﴿وإن تخاصمتم﴾

فوّ: (إن هذا) أي: قوله: ولو فقد القاضي وغاب المنفق إلخ. فوّ: (على الإذن إلخ) أي: الفرض. فوّ: (من ماله) أي: الطفل. فوّ: (ويتعيّن فرضه إلخ) وظاهر كلام شرح الرّوض عن الأذرع الجواز مع امتناع الأب، أو غيبته بدون إذن القاضي مع وجوده بخلاف عبارة الشارح اهـ.

سم

فوّ (سني): (وعليها إرضاع ولدها إلخ) فلو امتنعت من إرضاعه ومات فالذي ذكره ابن أبي شريف عدم الضمان؛ لأنه لم يحصل منها فعل يحال عليه سبب الهلاك قياسا على ما لو أمسك الطعام عن المضطّرّ واعتمده شيخنا الزياتي اهـ. ع ش وهل ترثه، أو لا؟ فيه نظر فليراجع عاني، والظاهر أنها ترثه؛ لأنها غير قاتلة اهـ. بجيرمي. فوّ: (بالهمز) إلى قول المتن: (والوارثان) في النهاية إلا قوله: (بخلاف ما إذا طلبت). فوّ: (بعد الولادة) أي: عقبها ع ش ورشيدتي. فوّ: (ويؤجّع في مدهته لأهل الخبرة) فإن قالوا يكفي مرة بلا ضرر يلحقه كفت ولا عمل بقولهم أسنى ومغني. فوّ: (غالبا) إنما قيّد به؛ لأنه شوهّد كثير من النساء يمتنّ عقب ولا ذبهن ويضع الولد غير أمه ويعيش اهـ. ع ش.

فوّ: (ممن تلمّزته إلخ) عبارة المغني من ماله إن كان ولا فمن تلمّزته نفقته اهـ. فوّ: (خلية كانت، أو في نكاح أبيه) عبارة المغني وإن كانت في نكاح أبيه اهـ. وهي أخصر وأعم. فوّ: (وإن تخاصمتم) أي: تضايقتن في الإرضاع فامتنع الأب من الأجرة، والأم من فعله فسترضع له أي: للاب أخرى ولا

فوّ: (وأطلق بعضهم أنّ لأم الطفل إلخ) عبارة الرّوض: ولو انفقت على طفلها الموسر من ماله بلا إذن أي: من الأب والقاضي كما في شرحه جاز قال في شرحه قال الأذرع: ويتبني أن لا يجوز لها ذلك إلا إذا امتنع الأب، أو غاب ولعله مرادهم اهـ. وظاهره الجواز مع امتناعه، أو غيبته بدون إذن

فَسَرَّضَ لَهُ أُخْرَى [الطلاق ٦: (فَإِنْ رَغِبْتَ) فِي إِرْضَاعِهِ وَلَوْ بِأَجْرَةٍ مِثْلِ (وَهِيَ مَنكُوحَةٌ أَبِيهِ) أَيِ: الطِّفْلِ (فَلَهُ مَنَعُهَا فِي الْأَصْح) لِيَكْمُلَ تَمَتُّعُهُ بِهَا (قُلْتُ الْأَصْحُ لَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا، وَصَحَّحَهُ الْأَكْثَرُونَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ لَأَنَّ فِيهِ إِضْرَارًا بِالْوَلَدِ لِمَزِيدِ شَفَقَتِهَا بِهِ وَصَلَحَ لَبِنِهَا لَهُ فَاغْتَفِرَ لِأَجْلِ ذَلِكَ نَقُصُ تَمَتُّعِهِ بِهَا إِنْ فُرِضَ؛ لَأَنَّ فَوَاتَ كَمَالِهِ لَا يُشَوُّشُ أَصْلَ الْعِشْرَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ عَلَى أَنَّ غَالِبَ النَّاسِ يُؤْثِرُ فَقْدَهُ تَقْدِيمًا لِمَصْلَحَةِ وَلَدِهِ فَلَمْ يُغْتَبِزِ النَّادِرُ فِي ذَلِكَ، وَاعْتَرِضَ هَذَا التَّصْحِيحُ بِمَا لَا يُلَاقِيهِ فَاحْذَرُهُ. أَمَّا غَيْرُ مَنكُوحَتِهِ بَأَنَّ كَانَتْ خَلِيَّةً فَإِنْ تَبَرَّعَتْ مُكْنَتْ مِنْهُ قِطْعًا وَإِلَّا فَكَمَا فِي قَوْلِهِ: (فَإِنْ اتَّفَقَا) عَلَى أَنَّ الْأُمَّ تُرْضِعُهُ (وَطَلَبَتْ أَجْرَةَ مِثْلِ) لَهُ وَقُلْنَا بِالْأَصْحِ أَنَّ لِلزَّوْجِ اسْتِجَارَ زَوْجَتِهِ لِإِرْضَاعِ وَلَدِهِ لِتَضَمُّنِهِ رِضَاءَ بَتْرِكِ التَّمَتُّعِ، وَفُرِضَ الْكَلَامُ فِي الزَّوْجَةِ لِلإِشَارَةِ إِلَى هَذَا الْخِلَافِ فِي اسْتِجَارِهَا وَإِلَّا فَحُكْمُ الْخَلِيَّةِ كَذَلِكَ فَانْدَفَعَ مَا قِيلَ: تَخْصِيصُ الزَّوْجَةِ مَعَ ذِكْرِ أَصْلِهِ لِغَيْرِهَا أَيْضًا لَا وَجْهَ لَهُ (أَجِيبَتْ) وَكَانَتْ أَحَقُّ بِهِ لِوُفُورِ شَفَقَتِهَا، ثُمَّ إِنْ لَمْ يُنْقِصْ إِرْضَاعُهَا تَمَتُّعُهُ اسْتَحَقَّتِ التَّفَقُّةُ أَيْضًا، وَإِلَّا فَلَا كَمَا لَوْ سَافَرَتْ لِحَاجَتِهَا بِإِذْنِهِ كَذَا قَالَاهُ وَاعْتَرَضَهُمَا الْأُذْرَعِيُّ بِأَنَّ ذَاكَ فِيمَا إِذَا لَمْ يَصْحَبْهَا فِي سَفَرِهَا، وَإِلَّا فَلَهَا التَّفَقُّةُ وَهُوَ هُنَا مُصَاحِبُهَا فَلْتَسْتَحَقِّقْهَا، وَيُفَرِّقُ بَأَنَّ مِنْ شَأْنِ الرِّضَاعِ أَنْ يُشَوِّشَ التَّمَتُّعَ غَالِيًا فَإِنْ وَجَدَ ذَلِكَ بَحِثْ فَاتَ بِهِ

نُكْرَهُ الْأُمَّ عَلَى إِرْضَاعِهِ اهـ. حَلَبِيٌّ. قَوْلُهُ: (إِنْ فُرِضَ) أَيِ التَّمَتُّعِ. قَوْلُهُ: (يُؤْثِرُ فَقْدَهُ) أَيِ: يَخْتَارُ فَقْدَ التَّمَتُّعِ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ كَانَتْ خَلِيَّةً) أَيِ: أَمَّا إِذَا كَانَتْ مَنكُوحَةً لِلْغَيْرِ فَلَهُ أَيِ: الْأَبِ الْمَنْعُ؛ لَأَنَّ لَهُ مَنَعَ وَلَدِهِ مِنْ دُخُولِ دَارِ الزَّوْجِ وَإِنْ رَضِيَ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْفَضْلِ الْآتِي اهـ. رَشِيدِيٌّ عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَأَفْهَمُ قَوْلُهُ: أَبِيهِ أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ مَنكُوحَةً غَيْرَ أَبِيهِ أَنَّ لَهُ مَنَعَهَا وَهُوَ كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُسْتَأْجِرَةً لِلزَّوْجِ قَبْلَ نِكَاحِهِ فَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا كَمَا قَالَ ابْنُ الرُّفْعَةِ وَلَا تَفَقُّةَ لَهَا اهـ. قَوْلُهُ: (وَإِلَّا فَحُكْمُ الْخَلِيَّةِ كَذَلِكَ) أَيِ: كَمَا قَدْ مَنَ قَبِيلُ الْمُثَنَّى اهـ. رَشِيدِيٌّ. قَوْلُهُ: (فَانْدَفَعَ مَا قِيلَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي تَنْبِيهُ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ حُكْمَ الْمَنكُوحَةِ وَسَكَتَ عَنِ الْمَفَارِقَةِ وَصَرَّحَ فِي الْمُحَرَّرِ بِالنَّسْوَةِ فَحَذَفَ الْمُصَنِّفُ لَهُ لَا وَجْهَ لَهُ كَمَا قَالَ ابْنُ شُهَبَةَ اهـ.

قَوْلُهُ: (لِغَيْرِهَا) أَيِ: لِلْخَلِيَّةِ اهـ. رَشِيدِيٌّ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ إِنْ لَمْ يُنْقِصْ إِرْضَاعُهَا الْخ) ظَاهِرُ هَذَا السِّيَاقِ أَنَّ هَذَا التَّقْصِيلَ لَا يَأْتِي فِيمَا لَوْ لَمْ تَأْخُذْ أَجْرَةَ وَأَنَّهَا تَسْتَحِقُّ حَيْثُ تِلْكَ التَّفَقُّةَ مُطْلَقًا فَلْيُرَاجِعْ اهـ. رَشِيدِيٌّ.

قَوْلُهُ: (وَيُفَرِّقُ بَأَنَّ الْخ) وَمِنْ هَذَا الْفَرْقِ يُؤْخَذُ مَا أَقْنَيْتَ بِهِ مِنْ أَنَّ الزَّوْجَةَ لَوْ خَرَجَتْ فِي الْبَلَدَةِ بِإِذْنِهِ لِصِنَاعَةٍ لَهَا لَمْ تَسْقُطْ نَفَقَتُهَا بِخِلَافِ سَفَرِهَا بِإِذْنِهِ لِحَاجَتِهَا لِتَمَكُّنِهِ عَادَةً مِنْ اسْتِزْجَاعِهَا دُونَ الْمُسَافِرَةِ وَلَا يُخَالِفُهُ مَا فِي كَلَامِهِمَا فِي الْعَدَدِ مِنْ أَنَّهَا لَوْ خَرَجَتْ لِإِرْضَاعِ بِإِذْنِهِ فِي الْبَلَدَةِ سَقَطَتْ شَرْحُ م ر اهـ. سَم قَالَ ع ش: وَلَعَلَّ وَجْهَ عَدَمِ الْمُخَالَفَةِ أَنَّ مَسْأَلَةَ الْإِرْضَاعِ مُصَوَّرَةٌ بِمَا لَوْ أَجَرَتْ نَفْسَهَا لِلزَّوْجِ بِإِذْنِهِ وَخَرَجَتْ فَإِنَّهُ لَا يَتِمَّكُنُ مِنْ عَوْدِهَا لِاسْتِحْقَاقِ مَنَعَتِهَا لِلْمُسْتَأْجِرِ اهـ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ وَجَدْتَ ذَلِكَ بَحِثْ الْخ) مُعْتَمَدٌ اهـ. ع ش.

القاضي مع وجوده بخلاف عبارة الشارح. قَوْلُهُ: (وَيُفَرِّقُ بَأَنَّ مِنْ شَأْنِ الرِّضَاعِ الْخ) وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا

كمال التمكين سَقَطَتْ، وإلا فلا فلم ينظروا هنا للمصاحبة وخرج بطلبها ما لو أَرْضَعَتْه ساكنة فلا أجرة لها؛ لأنها مُتَبَرِّعة بخلاف ما إذا طلبت فإنها من حين الطلب تستحق الأجرة وإن لم تُجِبْ لِمَا طلبته (أو) طلبت (فوقها) أي: أجرة المثل (فلا) تَلْزُمُهُ الإجابة لِتَضَرُّرِهِ (وكذا) لا تَلْزُمُهُ الإجابة هنا إلا في الحضانة الثابتة للأم كما بحثه أبو زُرْعَةَ (إن) رَضِيتَ الأم بأجرة المثل، أو بأقل كما هو ظاهر (وتَبَرَّعتْ أجنبية، أو رَضِيتَ بأقل) مِمَّا طلبته الأم (في الأظهر) لِإِضْرَارِهِ بِبَدَلِ مَا طلبته حينئذٍ، ومَحَلُّهُ إِنْ استمرَّ الولد لَبَنَ الأجنبية، وإلا أُجِيبَتْ الأم .....

• قوله: (فلا أجرة لها) أي وإن كان سُكُوتُهَا لِجَهْلِهَا بِجَوَازِ طَلَبِ الأجرة وَيَتَّبِعِي وَجُوبَ إِغْلَامِهَا. باستحقاق الأجرة كما قيل بمثله في وجوب الإغلام بالمتعة وقياسه وجوب الإغلام بكل ما لا تعلم بحكمه المرأة ولكنها تُبَاشِرُهُ لِلزَّوْجِ عَلَى عَادَةِ النَّسَاءِ كَالطَّبِخِ وَغَسْلِ الثَّيَابِ وَنَحْوِهِمَا اه. ع ش.

• قوله: (وإن لم تجب إلخ) قد يُسْتَشْكَلُ فيما إذا لم يُسَلِّمْهُ لها بل استقلت بأخذه وإرضاعه فليُرَاجَعَ اه. سم وقد يقال: أن إيجاب الشرع إيجابتها يترتب من تسليمه لها. • قوله: (إلا في الحضانة) سيأتي إن شاء الله تعالى عن الإمداد خلافه وعبارة النهاية كما بحثه العراقي اه. سيد عمارة الرشيدي قوله: إلا في الحضانة الثابتة للأم إلخ صريح هذا السياق أنه لا تسقط حضانتها إذا طلبت عليها أجرة المثل وإن تبرعت بها أجنبية، أو رَضِيتَ بدونها وأنها لا تسقط إلا إذا طلبت أكثر من أجرة المثل وأنه لا تلازم بين الإرضاع، والحضانة فقد يُتْرَعُ منها لأجل الإرضاع ويُعَادُ إِلَيْهَا لِلْحَضَانَةِ وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ فِي الباب الآتي ما يُخَالِفُهُ وَالشَّهَابُ ابْنُ حَجَّجٍ لَمَّا ذَكَرَ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءَ هُنَا خَتَمَهُ بِقَوْلِهِ: عَلَى مَا بَحَثَهُ أَبُو زُرْعَةَ فَتَبَرَّأَ مِنْهُ، ثُمَّ جَرَمَ فِيمَا يَأْتِي بِخِلَافِهِ فَلَمْ تَقَعْ فِي كَلَامِهِ مُخَالَفَةٌ بِخِلَافِ الشَّارِحِ اه.

• قول (السنن): (وتَبَرَّعتْ أجنبية) أي: صالحةً نِهَايَةً أَي: بَأَن لَمْ تُكُنْ فَاسِقَةً وَلَمْ يَخْصُلْ لِلْوَلَدِ ضَرَرٌ بِتَرْكِتِهَا لَهُ ع ش.

• قول (السنن): (أو رَضِيتَ بأقل) أي: مِمَّا لَا يَتَغَابَنُ بِهِ عَادَةُ اه. ع ش.

• قول (السنن): (في الأظهر) وعليه فلو ادَّعى الأب وجود متبرعة، أو راضية بما ذكر وأنكرت الأم صدق في ذلك بيمينه؛ لأنها تدعي عليه أجرة، والأصل عدمها؛ ولأنه يشق عليه إقامة البينة وتجب الأجرة في مال الطفل فإن لم يكن له مال فعلى من تَلْزُمُهُ نَفَقَتُهُ نِهَايَةً وَرَوْضٌ مَعَ الْأَسْنَى. • قوله: (ومحله) أي: الخِلافِ اه نِهَايَةً. • قوله: (إذا استمرَّ الولد إلخ) أي: بَأَن كَانَ لَا يُؤْذِيهِ وَيَخْصُلُ لَهُ بِهِ ثَمَرٌ كَثَمُوهُ بَلَبَنَ أُمَّهُ

الفرق أن المُرْوَجة لو خَرَجَتْ فِي الْبَلَدِ بِإِذْنِهِ لِصِنَاعَةٍ لَهَا لَمْ تَسْقُطْ نَفَقَتُهَا بِخِلَافِ سَفَرِهَا بِإِذْنِهِ لِحَاجَتِهِ لِتَمَكِّنِهِ عَادَةً مِنْ اسْتِرْجَاعِهَا دُونَ الْمُسَافِرَةِ، وَلَا يُخَالِفُهُ مَا فِي كَلَامِهِمَا فِي الْعَدِيدِ أَنَّهَا لَوْ خَرَجَتْ لِإِرضَاعِ بِإِذْنِهِ فِي الْبَلَدِ سَقَطَتْ م ر. • قوله: (وإن لم تجب إلخ) قد يُسْتَشْكَلُ فيما إذا لم يُسَلِّمْهُ لها بل استقلت بأخذه، وإرضاعه فليُرَاجَعَ. • قوله: (كما بحثه أبو زُرْعَةَ) سيأتي تنظير الشارح فيه في شرح قول المُصَنِّفِ فِي الْحَضَانَةِ وَإِنْ كَانَ رَضِيْعًا اشْتَرَطَ أَنْ تُرَضِعَهُ عَلَى الصَّحِيحِ.

• قوله في (السنن): (وكذا إن تبرعت أجنبية، أو رَضِيتَ بأقل) قَالَ فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ: وَلَوْ ادَّعَى

وإن طلبت أجره المثل حذرًا من إضرار الرضيع، وبحث الأذرعني أن محله أيضًا في ولد حُرٍّ، وزوجة حُرٍّ ففي ولد رقيقٍ، وأم حُرٍّ للزوج منعتها كما لو كان الولد من غيره، وفي رقيقة وولد حُرٍّ، أو رقيق قد يُقال: من وافقه السيدُ منهما أُجيب ويُحتملُ خلافه انتهى. (ومن استوى فوعاه) قُربًا، أو بُعْدًا، وإرثًا، أو عدمه (ألفًا) عليه سواء، وإن تفاوتت يسارًا، أو كان أحدهما غنيًا بمالٍ والآخر بكسبٍ لاستوائيهما في الموجب وهو القرابة فإن غاب أحدهما دفع الحاكم حصته من ماله، وإلا اقترض عليه فإن لم يقدر أمر الآخر بالإنفاق بنية الرجوع، ويظهر أنه لا يلزمه أن يتعرض في أمره له إليها، وإن مجرد أمره كافٍ فيه ما لم ينو التبرع (والا) يستوي في ذلك بأن كان أحدهما أقرب والآخر وإرثًا (فالأصح أقربهما) هو الذي يُنفقه ولو أنشئ غير وارثة لأن القرابة هي الموجبة كما تقرّر فكانت الأقربى أولى بالاعتبار من الإرث (فإن استوى)

اه. ع ش. ٥. قوله: (وإن طلبت أجره المثل) بقي ما لو لم ترخص إلا بأكثر اه. سم أقول قضيتُ إطلاق قول المصنف، أو فوقها فلا عدم لزوم إيجابها حيث يدبقي ما إذا لحق الضرر للولد بلين الأجنبية ولا يتعد حيث يدبقي لزوم إجابة الأم مطلقًا أخذًا من إطلاق ما قلده في شرح ثم بعده إن لم يوجد الخ فليُراجع وليتأمل. ٥. قوله: (ففي ولد رقيق الخ) أي: كما لو أوصى بأولاد أمته، ثم مات وأعتقها الوارث اه. ع ش. ٥. قوله: (وفي رقيقة) أي: أم رقيقة. ٥. قوله: (منهما) أي: الزوج، والأم اه. ع ش. ٥. قوله: (أجيب) فيه نظر إذا طلبت الأم الإرضاع المنقوص للاستمتاع وأبى الزوج ووافقها السيد اه. سم. ٥. قوله: (ويُحتملُ خلافه الخ)، والأول أقرب اه. نهاية. ٥. قوله: (وارثًا، أو عدمه) ذكورة، أو أنوثة اه. نهاية عبارة المغني في قُرب وإرث، أو عدمهما وإن اختلفا في الذكورة وعدمها كابتن، أو بنتين، أو ابن وبنت اه. ٥. قوله: (والا) أي: وإن لم يكن له مال اه. مغني. ٥. قوله: (فإن لم يقدر) أي: على الاقتراض اه. رشيد زاده ش وقضيتُ التقييد بعدم القدرة أنه لو قدر على الاقتراض ليس له أمر الحاضر بالإنفاق وعليه فلو خالف وأمره وأنفق فالظاهر الرجوع للقرينة الظاهرة في عدم التبرع ولكونه إنما اتفق بإذن الحاكم اه. ٥. قوله: (أمر الآخر بالإنفاق الخ) محل هذا كما قاله الأذرعني إذا كان المأمور أهلًا لذلك مؤتمنًا وإلا اقترض الحاكم منه وأمر عذلاً بالصرف إلى المحتاج يومًا قيومًا نهايةً ومغني. ٥. قوله: (في أمره له إليها) أي: إلى التبة، وقوله: (كافٍ فيه) أي: في الرجوع اه. سم. ٥. قوله: (بأن كان أحدهما أقرب) كابن البنت، وقوله: والآخر وإرثًا كابن ابن ابن اه. ع ش.

وجودها أي: المتبرعة، أو الراضية بما ذكر، وأنكرت هي صدق يمينه؛ لأنها تدعي عليه أجره والأصل عدمها ولأنه يغسر عليه إقامة البينة. اه. وإن طلبت أجره المثل بقي ما لو لم ترخص إلا بالأكثر. ٥. قوله: (أجيب) فيه نظر إذا طلبت الأم الإرضاع المنقوص للاستمتاع وأبى الزوج ووافقها السيد. ٥. قوله: (في أمره له إليها) أي: إلى البينة وقوله كافٍ فيه أي: في الرجوع.

قُرْبُهُمَا كَبُنْتُ ابْنِ وَابْنِ بِنْتِ (ف) الاعتبَارُ (بالإِثْرِ فِي الْأَصْح) لِقَوْتِهِ حِينَئِذٍ (و) الوجه (الثاني) الْمُقَابِلُ لِلأَصْحِ أَوَّلًا الاعتبَارُ (بالِإِثْرِ) فَيُنْفِقُهُ الْوَارِثُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ أَقْرَبَ (ثُمَّ الْقُرْبُ) إِنْ اسْتَوَيَا لِزَمَانًا (وَالْوَارِثَانِ) الْمُسْتَوِيَانِ قُرْبًا الْوَاجِبُ عَلَيْهِمَا التَّمْوِينُ كَابْنِ وَبِنْتِ هَلْ (يَسْتَوِيَانِ) فِيهِ (أَمْ تَوَزَّعَ) الْمُؤْنُ عَلَيْهِمَا (بِحَسَبِهِ) أَي: الْإِثْرُ (وَجِهَانِ) لَمْ يُوجَّحَا مِنْهُمَا شَيْئًا، وَجَزَمَ فِي الْأَنْوَارِ بِالثَّانِي وَهُوَ نَظِيرُ مَا رَجَحَهُ الْمُصَنِّفُ، وَغَيْرُهُ فَيَمُنُّ لَهُ أَبَوَانِ وَقُلْنَا: إِنَّ مُؤْنَتَهُ عَلَيْهِمَا لَكِنْ مَنَعَهُ الزَّرْكَشِيُّ، وَرَجَحَ الْأَوَّلَ، وَنَقَلَ تَصْحِيحَهُ عَنْ جَمْعٍ وَرَجَحَهُ أَيْضًا ابْنُ الْمُقَرِّي وَغَيْرُهُ. (وَمَنْ لَهُ أَبَوَانِ) أَي: أَبٌ، وَإِنْ عَلَا وَأَمَّ (ف) نَفَقَتُهُ (عَلَى الْأَبِ) وَلَوْ بِالْعَا اسْتَضْحَابًا لِمَا كَانَ فِي صِفَرِهِ وَلِعُمُومِ خَبَرِ هِنْدٍ (وَقِيلَ) هِيَ (عَلَيْهِمَا لِيَالِغٍ) عَاقِلٌ لَاسْتَوَاهُمَا فِيهِ بِخِلَافِ الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ لِيَتَمَيَّزَ الْأَبُ بِالْوِلَايَةِ عَلَيْهِمَا (أَوْ) اجْتَمَعَ (أَجْدَادُ وَجَدَاتُ) لِعَاجِزٍ (إِنْ أَذْلَى بَعْضُهُمْ بَعْضًا فَلَا اقْرَبَ) هُوَ الَّذِي يُنْفِقُهُ لِإِذْلَاءِ الْأَبْعَدِ بِهِ (وَالَا) يَذَلُّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا (ف) الاعتبَارُ (بِالْقُرْبِ) فَيُنْفِقُهُ الْأَقْرَبُ مِنْهُمْ (وَقِيلَ) الاعتبَارُ بِوَضْفِ (الِإِثْرِ) كَمَا مَرَّ فِي الْفُرُوعِ (وَقِيلَ) الاعتبَارُ (بِوِلَايَةِ الْمَالِ) أَي: بِالْجِهَةِ الَّتِي تُفِيدُهَا، وَإِنْ وُجِدَ مَانِعُهَا كَالْفِسْقِ؛ لِأَنَّهُا تُشْعِرُ بِتَفْوِيضِ التَّرْبِيَةِ إِلَيْهِ.

□ قول (سني): (فِي الْأَصْح)، وَالثَّانِي لَا أَثَرَ لِلِإِثْرِ لِعَدَمِ تَوَقُّفٍ وَجُوبِ التَّفَقُّعِ عَلَيْهِ أَه. مُغْنِي.

□ قوله: (التَّمْوِينُ) أَي: تَحْصُلُ الْمُؤْنُ لِلْقَرِيبِ أَه. كُرْدِي. □ قوله: (أَمْ تَوَزَّعَ الْمُؤْنُ عَلَيْهِمَا) مُعْتَمَدٌ أَه.

ع ش. □ قوله: (وَجَزَمَ فِي الْأَنْوَارِ بِالثَّانِي) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. □ قوله: (وَقُلْنَا أَنَّ مُؤْنَتَهُ الْإِخ) أَي:

عَلَى الْمَزْجُوحِ الْآتِي أَيْضًا أَه. نِهَآيَةً. □ قوله: (لَكِنْ مَنَعَهُ الْإِخ) عِبَارَةُ النِّهَآيَةِ وَإِنْ مَنَعَهُ الْإِخ. □ قوله: (أَي:

أَبٌ وَإِنْ عَلَا) إِلَى الْفَرْعِ فِي النِّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَمَرَّ إِلَى الْمَتَنِ. □ قوله: (وَلَوْ بِالْعَا) أَي: عَاجِزًا عَنْ

الْكَسْبِ لِيَتَخَوَّرَ مَانِعُهُ أَه. ع ش.

□ قول (سني): (وَجَدَاتُ) الْوَاوُ بِمَعْنَى، أَوْ، فَلَوْ وَجَدَ جَدٌ وَجَدَّةٌ قُدَّامَ الْجَدِّ وَإِنْ بَعُدَ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ:

أَي: أَبٌ وَإِنْ عَلَا أَه. حَلَبِي.

□ قول (سني): (فِي الْقُرْبِ) هَلَا قَالَ هُنَا فَإِنْ اسْتَوَيَا فِي الْقُرْبِ؟ فَلَاغْتِيَارُ بِالِإِثْرِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي جَانِبِ

الْفُرُوعِ أَه. سَم. □ قوله: (كَمَا مَرَّ) أَي: الْقَوْلُ بِذَلِكَ، ثُمَّ هَلَا قَالَ أَي: فِي الْمَتَنِ، ثُمَّ الْقُرْبُ عَلَى قِيَاسِ

مَا مَرَّ فِي الْفُرُوعِ أَه. سَم. □ قوله: (أَي: بِالْجِهَةِ الَّتِي الْإِخ) فِي كَلَامِهِ مُضَافٌ مَحْذُوفٌ نِهَآيَةً وَمُغْنِي أَي:

□ قوله: (وَجَزَمَ فِي الْأَنْوَارِ بِالثَّانِي) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ م ر ش. □ قوله: (وَرَجَّحَهُ أَيْضًا ابْنُ الْمُقَرِّي) فَرَّعَ عَلَيْهِ

فِي الْأَمْثِلَةِ قَوْلُهُ: ابْنٌ وَوَلَدٌ خُتْنَى سَوَاءٍ أَه. فَانْظُرْ مِثْلَ هَذَا عَلَى الثَّانِي الَّذِي جَزَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ وَهَلْ

يُوقَفُ الْمَشْكُوكُ كَالِإِثْرِ، أَوْ يُنْفِقَانِ سَوَاءً، ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ عِنْدَ الْإِتِّضَاحِ، أَوْ كَيْفَ

الْحَالُ؟.

□ قوله في (سني): (فِي الْقُرْبِ) هَلَا قَالَ هُنَا أَوْ اسْتَوَيَا فِي الْقُرْبِ فَلَاغْتِيَارُ بِالِإِثْرِ مَعَ تَقَدُّمِ فِي جَانِبِ

الْفُرُوعِ. □ قوله: (كَمَا مَرَّ) أَي: الْقَوْلُ بِذَلِكَ، ثُمَّ هَلَا قَالَ أَي: فِي الْمَتَنِ، ثُمَّ الْقُرْبُ عَلَى قِيَاسِ مَا مَرَّ فِي

(وَمَنْ لَهُ أَصْلٌ وَفَرْعٌ) وَهُوَ عَاجِزٌ (فَفِي الْأَصْحَ أَنْ مُؤَنَّتَهُ عَلَى الْفَرْعِ، وَإِنْ بَعْدَ)؛ لِأَنَّ عُصْبَتَهُ أُولَى  
 وَهُوَ أُولَى بِالْقِيَامِ بِشَأْنِ أَبِيهِ لِعِظَمِ حَرَمَتِهِ (أَوْ) لَهُ (مُخْتَاوُونَ) مِنْ أَصُولِهِ وَفُرُوعِهِ، أَوْ أَحَدُهُمَا مَعَ  
 زَوْجَةٍ وَضَاقَ مَوْجُودُهُ عَنِ الْكُلِّ (يُقَدَّمُ) نَفْسَهُ، ثُمَّ (زَوْجَتَهُ)، وَإِنْ تَعَدَّدَتْ؛ لِأَنَّ نَفَقَتَهَا أَكْثَرُ  
 لِلتَّحَاقِقِهَا بِالذُّيُونِ، وَمِمَّا يُوْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مِثْلَهَا خَادِمُهَا وَأُمُّ وَلَدِهِ (ثُمَّ) بَعْدَ الزَّوْجَةِ يُقَدَّمُ (الْأَقْرَبُ)  
 فَلِأَقْرَبِ نَعَمْ، يُقَدَّمُ وَلَدُهُ الصَّغِيرُ، أَوْ الْمَجْنُونُ عَلَى الْأُمِّ وَهِيَ عَلَى الْأَبِ كَالْجَدَّةِ عَنِ الْجَدِّ  
 وَهُوَ أَعْنِي الْأَبَ عَلَى الْوَلَدِ الْكَبِيرِ الْعَاقِلِ لِكِنَّ الْأَوْجَةَ أَنَّ الْأَبَ الْمَجْنُونُ مُسْتَوٍ مَعَ الْوَلَدِ  
 الصَّغِيرِ، أَوْ الْمَجْنُونِ وَيُقَدَّمُ مِنْ اخْتِصَّ مِنْ أَحَدِ مُسْتَوَيْنِ قُرْبًا بِمَرَضٍ، أَوْ ضَعْفٍ كَمَا تُقَدَّمُ بِنْتُ  
 ابْنِ عَلَى ابْنِ بِنْتٍ لِضَعْفِهَا وَإِرْثِهَا، وَأَبُو أَبِي عَلَى أَبِي أُمِّ لِإِرْثِهَا، وَجَدُّ أَوْ ابْنُ ابْنِ زَيْمٍ عَلَى  
 الْأَبِ، أَوْ ابْنُ غَيْرِ زَيْمٍ، وَتُقَدَّمُ الْعَصْبَةُ مِنْ جَدِّينَ، وَإِنْ بَعْدَ وَجَدَّةٍ لَهَا وَلَدَتَانِ عَلَى جَدَّةٍ لَهَا

وَالْتَقْدِيرُ بِجَهَةِ وَلَايَةِ الْمَالِ اهـ. رَشِيدِي.

فَوَيْلٌ (سَيِّ) (عَلَى الْفَرْعِ) وَإِنْ بَعْدَ كَابٍ وَابْنِ ابْنِ نِهَائَةٍ وَمُعْنَى. فَوَيْلٌ: (وَمَرَّ) أَي: فِي شَرْحِ، وَقَوْلُ  
 عِيَالِهِ. فَوَيْلٌ: (وَأُمُّ وَلَدِهِ) سَكَتَ عَنِ الرَّقِيقِ غَيْرِهَا كَأَنَّهُ؛ لِأَنَّهُ يُبَاغُ لِنَفَقَةِ الْقَرِيبِ اهـ. سَم. فَوَيْلٌ: (ثُمَّ بَعْدَ  
 الزَّوْجَةِ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَإِنْ ضَاقَ بَدَأَ بِنَفْسِهِ، ثُمَّ زَوْجَتِهِ ثُمَّ بَوْلَدِهِ الصَّغِيرِ، ثُمَّ الْأُمُّ ثُمَّ الْأَبُ، ثُمَّ  
 الْوَلَدُ الْكَبِيرُ، ثُمَّ الْجَدُّ، ثُمَّ أَبُوهُ اهـ. سَم. فَوَيْلٌ: (ثُمَّ بَعْدَ الزَّوْجَةِ) أَي: وَمَنْ أَلْحَقَ بِهَا مِنْ خَادِمِهَا وَأُمُّ  
 وَلَدِهِ. فَوَيْلٌ: (مُسْتَوٍ مَعَ الْوَلَدِ الصَّغِيرِ الْإِنِّ) أَي: فَيُوزَعُ عَلَيْهِمَا اهـ. ع. ش. فَوَيْلٌ: (أَوْ ضَعْفٍ) عَطْفُ  
 بَيَانٍ اهـ. ع. ش. فَوَيْلٌ: (عَلَى أَبِي) أَي: فِي الْأُولَى، وَقَوْلُهُ: أَوْ ابْنِ أَبِي: فِي الثَّانِيَةِ اهـ. رَشِيدِي.

فَوَيْلٌ: (وَتُقَدَّمُ الْعَصْبَةُ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَإِنْ كَانَ أَحَدُ الْجَدِّينِ الْمُجْتَمِعَيْنِ فِي دَرَجَةِ عَصْبَةٍ  
 كَابِ الْأَبِ مَعَ أَبِي الْأُمِّ قُدَّمَ فَإِنَّ بَعْدَ الْعَصْبَةِ مِنْهُمَا اسْتَوِيَا لَتَعَادُلِ الْقُرْبِ، وَالْعُصْبَةُ قَالِ الْإِسْنَوِيُّ: هَذَا  
 خِلَافُ الصَّحِيحِ فَقَدْ ذَكَرَ فِي إِعْغَافِ الْجَدِّ أَنَّهُ دَائِرٌ مَعَ التَّفَقُّعِ وَأَنَّ الْعَصْبَةَ الْبَعِيدَ مُقَدَّمٌ وَلَوْ اخْتَلَفَتْ  
 الدَّرَجَةُ وَاسْتَوِيَا فِي الْعُصْبَةِ، أَوْ عَدَمِهَا فَلِأَقْرَبِ مُقَدَّمٌ اهـ. وَفِي الْمُعْنَى مِثْلُهَا إِلَّا قَوْلُهُ: قَالِ الْإِسْنَوِيُّ:  
 إِلَى وَلَوْ اخْتَلَفَتْ فَعَلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّ الشَّارِحَ، وَالنَّهْيَةَ جَرِيًا عَلَى مَا قَالَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَأَنَّ الْمُعْنَى جَرَى عَلَى  
 مَا فِي الرُّوْضِ. فَوَيْلٌ: (وَإِنْ بَعْدَ) أَي: الْعَاصِبُ اهـ. رَشِيدِي. فَوَيْلٌ: (وَجَدَّةٌ لَهَا الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى،  
 وَالرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ فُرُوعٌ لَوْ اجْتَمَعَ جَدَّتَانِ فِي دَرَجَةٍ وَزَادَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى بِوِلَادَةِ أُخْرَى  
 فَقُدِّمَتْ فَإِنْ قُرِبَتْ الْأُخْرَى دُونَهَا قُدِّمَتْ لِقُرْبِهَا وَلَوْ عَجَزَ الْأَبُ عَنِ تَفَقُّعِ أَحَدٍ وَلَدَيْهِ وَلَهُ أَبٌ مُوسِرٌ لَزِمَتْ  
 أَبَاهُ نَفَقَتُهُ فَإِنْ رَضِيَ كُلُّ مِنْهُمَا بِأَخِي وَلَدٍ لِيُتَفَقَّ عَلَيْهِ، أَوْ اتَّفَقَا عَلَى الْإِنْفَاقِ بِالشَّرِكَةِ فَذَاكَ ظَاهِرٌ وَإِنْ

الْفُرُوعُ حَيْثُ قِيلَ: وَالثَّانِي الْإِنِّ.

فَوَيْلٌ فِي (سَيِّ): (يُقَدَّمُ زَوْجَتُهُ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ: وَإِنْ ضَاقَ بَدَأَ بِنَفْسِهِ، ثُمَّ زَوْجَتِهِ ثُمَّ بَوْلَدِهِ الصَّغِيرِ،  
 ثُمَّ الْأُمُّ، ثُمَّ الْأَبُ ثُمَّ الْوَلَدُ الْكَبِيرُ، ثُمَّ الْجَدُّ، ثُمَّ أَبِيهِ. اهـ. فَوَيْلٌ: (وَأُمُّ وَلَدِهِ) سَكَتَ عَنِ الرَّقِيقِ غَيْرِهَا  
 كَأَنَّهُ؛ لِأَنَّهُ يُبَاغُ لِنَفَقَةِ الْقَرِيبِ.

ولادة فقط، ولو استوى جمع من سائر الوجوه، وظاهر أنه لا يُقدَّم هنا بنحو علم وصلاح خلافاً لمن بحثه وزع ما يجده عليهم إن سداً مسداً من كل ولا أقرع، وبحث في فرع نازل وجد مُرتفع تقديم الضائع فالصغير فالأقرب إذلاء بالمتفق (وقيل) يُقدَّم (الوارث) وقيل) يُقدَّم (الولي) نظير ما مر.

(فرع): أفتى ابن عجيل فيمن كسا أولاده، ثم مات فهل ما عليهم تركة بأن نفقتهم إن لزمته ملكوا ذلك بالتسليم كما يملك الغريم دينه به أي: وإن لم يلزمه كان تركة إلا إن غلب تبرعه به.

### فصل في الحضانة

واختلف في انتهائها في الصغير فقيل: بالبلوغ وقال المازدي: بالتمييز وما بعده إلى البلوغ كفالة والظاهر أنه خلاف لفظي نعم، يأتي أن ما بعد التمييز يخالف ما قبله في التخيير وتوابعه (الحضانة) بفتح الحاء لغة: من الحضن بكسرها وهو الجنب ليضم الحاضنة الطفل إليه.

تنازعا أجيب طالب الاشتراك وقال البلقيني: يُفرع بينهما ولو عجز الوالد عن نفقة أحد، والدينه وله ابن موسر فعلى الابن نفقة أبي أبيه لاختصاص الأم بالابن لما مر من أن الأصح تقدّم الأم على الأب ولو أغسر الأب بالنفقة لزمّت الأبعد ولا رجوع له عليه بما اتفق إذا أسره به اه. قو: (وزع الخ) جواب ولو استوى الخ. قو: (من كل) متعلق بسد اه. ع ش. قو: (فالصغير الخ) يعني بحث أنه يُقدَّم الصغير الخ بعد مطلقي الضائع لا بقيد الفرعية، أو الجدية خلافاً لما يوهمه صنيعة. قو: (نظير ما مر) أي: على الخلاف المتقدم في الأصول اه. مغني. قو: (ملكوا ذلك بالتسليم الخ) هل يشترط قصد الدفع عما لزمه كما تقدّم في الزوجة وعلى الاشتراط لو تنازعا مع الوارث من القول؟ قوله: سم. (أقول): قدّمنا في آخر فصل الإغسار عن السيد عمر أن الشارح يُعتبر في كل دين قصد الأداء وما لزمه فعدم تعرّضه هنا للعلم وما قدّمه اه. وقد ذكر الشارح هناك ما يفهم منه أن القول للوارث اه. راجعه.

### (فصل: في الحضانة)

قو: (في الحضانة) إلى التثنية الثاني في النهاية الأول وقوله: كَيْت خالّة وبنت عمّ لأم. قو: (في الصغير الخ) وتنتهي في المجنون بالإفاقة اه. ع ش. قو: (خلاف لفظي) هو كذلك قطعاً وإن أوهّم قوله: نعم الخ خلافه فليتامل اه. سيد عمر. قو: (من الحضن) أي: مأخوذة منه اه. مغني. قو: (ليضم الحاضنة الخ) أي: سمي المعنى الشرعي الآتي بلفظ الحضانة ليضم الخ. قو: (إليه) أي: الجنب.

قو: (ملكوا ذلك بالتسليم) هل يشترط الدفع عما لزمه كما تقدّم ذلك في الزوجة؟ وعلى الاشتراط لو تنازعا مع الوارث من القول قوله.

### (فصل: في الحضانة)

(تنبيه): هذا ما في كُتُبِ الْفِقْهِ وَالَّذِي فِي الْقَامُوسِ الْحِصْنُ بِالْكَسْرِ مَا دُونَ الْإِبْطِلِ إِلَى الْكُشْحِ، أَوِ الصَّدْرُ وَالْعَضْدَانِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَجَانِبُ الشَّيْءِ وَنَاحِيَّتُهُ، ثُمَّ قَالَ: وَحِصْنُ الصَّبِيِّ حِصْنًا وَحِصَانَةٌ بِالْكَسْرِ جَعَلَهُ فِي حِصْنِهِ أَوْ رَبَّاهُ كَاَحْتَضَنَتْهُ أَنْتَهَى. وَشَرْعًا (حَفِظَ مَنْ لَا يَسْتَقِيلُ) بِأَمُورِهِ كَكَبِيرٍ مَجْنُونٍ (وَتَوْبِيَّتُهُ) بِمَا يُضْلِحُهُ وَيَقِيهِ عَمَّا يَضُرُّهُ، وَقَدْ مَرَّ تَفْصِيلُهُ فِي الْإِجَارَةِ وَمَنْ ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ: هِيَ مُرَاقَبَتُهُ عَلَى اللَّحَظَاتِ (وَالْإِنَاثُ الْيَقِيْ بِهَا)؛ لِأَنَّهُنَّ عَلَيْهَا أَصْبَرُ وَمُؤَنَّتُهَا عَلَى مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ وَمَنْ ثُمَّ ذُكِرَتْ هُنَا، وَيَأْتِي هُنَا فِي إِنْفَاقِ الْحَاضِنَةِ مَعَ الْإِشْهَادِ وَقَصْدِ الرُّجُوعِ مَا مَرَّ أَيْفًا، وَيَكْفِي كَمَا قَالَهُ بَعْضُ شُرَاحِ التَّنْبِيهِ قَوْلُ الْحَاكِمِ أَرْضِعِيهِ وَاحْضِنِيهِ وَلَكَ الرُّجُوعُ عَلَى الْأَبِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَأْجِرْهَا فَإِنْ احتاج الولد الذكر، أو الأنثى لخدمة زائدة على ما يتعلّق بالتربية فعلى مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ إِحْدَاثَهُ بِلاَئِقٍ بِهِ غَرْفًا، وَلَا يَلْزَمُ الْحَاضِنَةَ هَذِهِ الْخِدْمَةُ، وَإِنْ وَجِبَ لَهَا أَجْرُهُ الْحِصَانَةُ، وَيَأْتِي ذَلِكَ بِزِيَادَةٍ. (وَأَوَّلَاهُنَّ) .....

قوله: (هذا) أي: قوله: بفتح الفاء لغة إلى هنا. قوله: (والذي في القاموس إلخ) أي: فقولهم وهو الجنب هو أحد معانيه لغة اه. ع ش. قوله: (أو الصدر، والعضدان وما بينهما) مجموع ذلك معنى واحد. قوله: (وحصن) من باب نصر، وقوله: حصنًا بفتح الحاء اه. ع ش. قوله: (ككبير مجنون) قال في الرّوض وشرحه: المحضون كل صغير ومجنون ومختل وقليل التمييز انتهى اه. سم.  
قوله: (بما يضلحه إلخ) أي بتعهده بطعامه وشرابه ونحو ذلك اه. معني. قوله: (ومؤنتها إلخ) عبارة المعني، والرّوض مع الأسنى ومؤنة الحضانة في مال المحضون فإن لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته اه. رشيدى. قوله: (في إنفاق الحضانة) من إضافة المضمر إلى فاعله، أو مفعوله اه. قوله: (ما مرّ أيفًا) أي: قبيل قول المتن وعليها إرضاع ولدها اللبأ. قوله: (ويكفي) أي: في صيرورة أجره الإرضاع، والحضانة دينًا على الأب. قوله: (واحضنيه) بضم الضاد المعجمة من حصن، كنصر كما في المختار. قوله: (ولك الرجوع) أي: بما يقابل ذلك اه. ع ش. قوله: (ولك الرجوع إلخ) قضية قوله: ويأتي هنا إلخ أنه ليس بلام ولا مجرّد قوله: أرضعيه واحضنيه كافٍ في الرجوع.  
قوله: (على الأب) أي مثلاً. قوله: (وإن لم يستأجرها) أي: ويستحق الأجرة وإن إلخ اه. ع ش، والأولى رجوع الغاية لقوله: ويكفي مع ظرفه المخدوف الذي قلّزته. قوله: (فعلى من عليه إلخ) خبر مقدّم لقوله: إحداه. قوله: (ويأتي إلخ) أي في شرح للجدّة على الصحيح ذلك أي: مسألة الإخداع.  
قوله: (ولاهن) أي: أحقهن بمعنى المستحقّ منهنّ أمّ فلا يقدّم غيرها عليها إلّا بإعراضها

قوله: (لستى) (من لا يستقل إلخ) قال في الرّوض: المحضون كل صغير ومجنون قال في شرحه: ومختل وقليل التمييز، ثم قال في الرّوض: وتُستدّام أي: الحضانة على من بلغ سنّ التّنبير لا فاسقًا مضلحًا لذنيه قال في شرحه: وما ذكره من التّفصيل هو ما ذكره ابن كجّ واستحسنه الأصل بعد نقله عن إطلاق جماعة إدامة الحضانة عليه. قوله: (ويكفي كما قاله إلخ) كذا م ر.



عند التنازع في حُرٍّ (أَمْ) للخبر الصحيح في مُطْلَقَةٍ أَرَادَ مُطْلَقُهَا أَنْ يَنْزِعَ وَلَدَهُ مِنْهَا «أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي» نعم، يُقَدَّمُ عَلَيْهَا كَكُلِّ الْأَقَارِبِ زَوْجَةُ مُحَضَّنٍ يَتَأْتَى وَطْؤُهُ لَهَا، وَزَوْجُ مُحَضَّنَةٍ تُطِيقُ الْوَطْءَ إِذَا غَيَّرَهَا لَا تُسَلِّمُ إِلَيْهِ وَلَا حَقٌّ هُنَا لِمَحْرَمِ رِضَاعٍ وَلَا لِمُعْتَقٍ (ثُمَّ أُمّهَاتُ) لَهَا (يُذَلِّينَ بِلَانِثٍ) لِمُشَارَكَتِهِنَّ الْأُمَّ إِرْثًا وَوِلَادَةً (يُقَدَّمُ أَقْرَبُهُنَّ) فَأَقْرَبُهُنَّ لِوُفُورِ شَفَقَتِهِ نَعَمْ، يُقَدَّمُ عَلَيْهِنَّ بَنْتُ الْمُحَضَّنِ كَمَا يَأْتِي بِمَا فِيهِ (وَالْجَدِيدُ) أَنَّهُ (يُقَدَّمُ بَعْدَهُنَّ أُمُّ أَبِي) .....

وَتَرْكِهَا لِلْحَضَانَةِ قَيْسَلَمْ لِغَيْرِهَا مَا دَامَتْ مُمْتَنِعَةً كَمَا يَأْتِي اهـ. ع ش. قوله: (عند التنازع) عبارة شَرْحِ الرُّوضِ فَمَتَى اجْتَمَعَ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ مِنْ مُسْتَحَقِّهَا فَإِنْ تَرَاضَوْا بِوَاحِدٍ فَذَلِكَ، أَوْ تَدَافَعُوا فَعَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ كَمَا مَرَّ، أَوْ طَلَبَهَا كُلُّ مَنْهُمْ وَهُوَ بِالْصَّفَةِ الْمُعْتَبَرَةِ فَإِنْ تَمَحَّضْنَ أَي: الْإِنَاثُ فَأُولَاهُنَّ الْأُمُّ إِلَخِ اهـ. سم. قوله: (فِي حُرٍّ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَرَهُ فِي شَرْحِ وَلَا حَضَانَةَ لِرَفِيقٍ.

قول (سني): (أَمْ) أَي: إِلَّا إِنْ طَلَبْتَ أَجْرَهُ وَعِنْدَهُ مُتَبَرِّعٌ قَيْسَقُطُ حَقِّهَا مِنْهَا نَظِيرُ مَا مَرَّ إِمْدَادٌ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: نَظِيرُ مَا مَرَّ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ لَوْ طَلَبْتَ أَكْثَرَ مِنْ أَجْرَةِ الْبَيْتِ وَوَجَدَ الْأَبُ مَنْ يَرْضَى بِهَا، أَوْ طَلَبْتَ أَجْرَةَ الْبَيْتِ وَوَجَدَ الْأَبُ مَنْ يَرْضَى بِدُونِهَا اهـ. سَيَذْكُرُ عَمَرُ أَقُولُ: وَيَأْتِي فِي شَرْحِ فَإِنْ كَانَ رَضِيْعًا اشْتَرَطَ الْإِنْحَ مَا يُصْرَحُ بِذَلِكَ. قوله: (فِي مُطْلَقَةِ الْإِنْحِ) عبارة غيره أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنِي هَذَا كَانَ بَطْنِي لَهُ وَعَاءٌ وَجِجْرِي لَهُ جِوَاءٌ وَتُذْنِي لَهُ سِقَاءٌ وَإِنَّ أَبَاهُ طَلَّقَنِي وَزَعَمَ أَنَّهُ يَتْرَعُهُ مِنِّي فَقَالَ: «أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي». قوله: (نَعَمْ يُقَدَّمُ) إِلَى قَوْلِهِ: (كَبَيْتِ أَثْنَى) فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (أَقْوَى قَرَابَةً) إِلَى الْمَتَنِ. قوله: (يُقَدَّمُ زَوْجَةُ مُحَضَّنٍ إِلَخِ) وَلَوْ كَانَ كُلُّ مِنَ الزَّوْجِ، وَالزَّوْجَةُ مُحَضَّنَا فَالْحَضَانَةُ لِحَاضِنِ الزَّوْجِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ الْقِيَامُ بِحُقُوقِ الزَّوْجَةِ قَبْلِي أَمْرًا مَنْ يَتَصَرَّفُ عَنْهُ تَوْفِيَةً لِحَقِّهَا مِنْ قَبْلِ الزَّوْجِ اهـ. ع ش. قوله: (وَزَوْجُ مُحَضَّنَةٍ إِلَخِ) وَلَهُ نَزْعُهَا مِنْ أَبِيهَا وَأُمِّهَا الْحُرَّيْنِ بَعْدَ التَّمْيِيزِ، وَتَسْلِيمُهَا إِلَى غَيْرِهَا بِنَاءً عَلَى جَوَازِ التَّفْرِيقِ حَيْثُ ذِاهُ اهـ. مُعْنَى عِبَارَةِ ع ش قَوْلِهِ: وَزَوْجُ الْإِنْحِ أَي: وَإِنْ لَمْ تُزَفَّ لَهُ فَيُتَبَّتْ حَقُّهُ بِنَفْسِ الْعَقْدِ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَهَا بِمَنْ لَهُ حَضَانَتُهَا فَهَرَا عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ اهـ. قوله: (إِذْ غَيْرَهَا) أَي: الَّتِي لَا تُطِيقُ الْوَطْءَ. قوله: (لَا تُسَلِّمُ إِلَيْهِ) أَي: فَتَبْقَى الْحَضَانَةُ لِلْأُمِّ وَلَا يُفِيدُ تَزْوِيجُهَا مَنَعَ الْأُمِّ كَمَا يَتَوَهَّمُ مَنْ يَفْعَلُهُ تَوْصُلًا بِهِ إِلَى مَنَعِهَا فَلْيَتَبَّنَّ لَهُ اهـ. سم. قوله: (وَلَا حَقٌّ هُنَا لِمَحْرَمِ رِضَاعٍ) أَي: وَلَا لِمَحْرَمِ مُصَاهَرَةٍ كَزَوْجَةِ الْأَبِ ع ش وَرَشِيدِي. قوله: (لِوُفُورِ شَفَقَتِهِ) أَي: الْأَقْرَبِ، وَقَوْلُهُ: عَلَيْهِنَّ أَي: الْأُمّهَاتِ اهـ. سم. قوله: (كَمَا يَأْتِي الْإِنْحِ) أَي: فِي الْفَرْعِ الْآتِي فِي شَرْحِ وَقِيلَ يُقَدَّمُ الْإِنْحِ.

قوله: (عند التنازع) عبارة شَرْحِ الرُّوضِ فَمَتَى اجْتَمَعَ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ مِنْ مُسْتَحَقِّهَا فَإِنْ تَرَاضَوْا بِوَاحِدٍ فَذَلِكَ، أَوْ تَدَافَعُوا فَعَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ كَمَا مَرَّ، أَوْ طَلَبَهَا كُلُّ مَنْهُمْ وَهُوَ بِالْصَّفَةِ الْمُعْتَبَرَةِ فَإِنْ تَمَحَّضْنَ أَي: الْإِنَاثُ فَأُولَاهُنَّ الْأُمُّ. قوله: (إِذْ غَيْرَهَا لَا تُسَلِّمُ إِلَيْهِ) أَي: فَتَبْقَى الْحَضَانَةُ لِلْأُمِّ، وَلَا يُفِيدُ تَزْوِيجُهَا مَنَعَ الْأُمِّ كَمَا يَتَوَهَّمُ مَنْ يَفْعَلُهُ تَوْصُلًا بِهِ إِلَى مَنَعِهَا فَلْيَتَبَّنَّ لَهُ. قوله: (لِوُفُورِ شَفَقَتِهِ) أَي: الْأَقْرَبِ، وَقَوْلُهُ: يُقَدَّمُ عَلَيْهِنَّ أَي: الْأُمّهَاتِ، وَقَوْلُهُ: وَقَدْ مَنَ أَي: الْأُمّهَاتُ عَلَيْهَا أَي: أُمُّ الْأَبِ.

وإن علا لذلك، وقُدِّمَ عليها لِتَحَقُّقِ وَلَاذَتِهِنَّ ومن ثَمَّ كُنَّ أقوى مِيراثًا إذ لَا يُسْقِطُهُنَّ الأبُّ بخلافِ أُمَّهَاتِه (ثُمَّ أُمَّهَاتُهَا الْمُذْلِيَّاتُ بِإِنَاثٍ) تَقُمُ الْقُرْبَى فَالْقُرْبَى لِذَلِكَ (ثُمَّ أُمُّ أَبِي كَذَلِكَ) أَي: ثَمَّ أُمَّهَاتُهَا الْمُذْلِيَّاتُ بِإِنَاثٍ ثَمَّ أُمَّهَاتُهَا الْمُذْلِيَّاتُ بِإِنَاثٍ تُقَدَّمُ الْقُرْبَى فَالْقُرْبَى (وَالْقَدِيمُ) أَنَّهُ يُقَدَّمُ (الْأَخَوَاتُ وَالْخَالَاتُ عَلَيْهِنَّ) أَي: أُمَّهَاتُ الْأَبِّ وَالْجَدِّ الْمَذْكُورَاتُ؛ لِأَنَّ الْأَخَوَاتُ أَشْفَقُ لِاجْتِمَاعِهِنَّ مَعَهُ فِي الصُّلْبِ، أَوِ الْبَطْنِ وَلِأَنَّ الْخَالَاتُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ زَوَاهِ الْبُخَارِيِّ وَأَجَابَ الْجَدِيدُ بِأَنَّ أَوْلَيْكَ أَقْوَى قَرَابَةً، وَمِنْ ثَمَّ عَتَقَ عَلَى الْفَرْعِ بِخِلَافِ هَؤُلَاءِ. (وَتُقَدَّمُ) جِزْمًا (أَخْتُ) مِنْ أَيِّ جِهَةٍ كَانَتْ (عَلَى خَالَةٍ لِقُرْبَاهَا) (وَخَالَةٍ عَلَى بِنْتِ أَخٍ وَ) بِنْتِ (أَخْتٍ)؛ لِأَنَّهَا تُذَلِّي بِالْأُمِّ بِخِلَافِ مَنْ يَأْتِي (و) تُقَدَّمُ (بِنْتُ أَخٍ وَ) بِنْتُ (أَخْتٍ عَلَى عَمَّةٍ)؛ لِأَنَّ جِهَةَ الْأَخَوَةِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى جِهَةِ الْعُموميةِ، وَمِنْ ثَمَّ قُدِّمَ ابْنُ أَخٍ فِي الْإِرْثِ عَلَى عَمِّ، وَتُقَدَّمُ بِنْتُ أَخْتٍ عَلَى بِنْتِ أَخٍ كَبِنْتِ أَنْثَى كُلِّ مَرْتَبَةٍ عَلَى بِنْتِ ذَكَرٍهَا إِنْ اسْتَوَتْ مَرْتَبَتُهُمَا وَلَا فَالْعَبْرَةُ بِالْمَرْتَبَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ (و) تُقَدَّمُ (أَخْتُ) أَوْ خَالَةٌ، أَوْ عَمَّةٌ (مَنْ أَبَوَيْنِ عَلَى أَخْتٍ) أَوْ خَالَةٍ، أَوْ عَمَّةٍ (مَنْ أَحَدِهِمَا) لِقَوَّةِ قَرَابَتِهَا (وَالْأَصْحَحُّ تَقْدِيمُ أَخْتٍ مِنْ أَبِي عَلَى أَخْتٍ مِنْ أُمِّ) لِقَوَّةِ إِزْثِهَا بِالْفَرْضِ تَارَةً وَالْعُسُوبَةِ أُخْرَى (و) تَقْدِيمُ (خَالَةٍ وَعَمَّةٍ لِأَبٍ عَلَيْهِمَا لِأُمِّ) لِقَوَّةِ جِهَةِ الْأَبَوَةِ (و) الْأَصْحَحُّ (سُقُوطُ كُلِّ جَدَّةٍ لَا قَرِثٌ) وَهِيَ مَنْ تُذَلِّي بِذِكْرِ بَيْنِ اثْنَيْنِ كَأُمِّ أَبِي الْأُمِّ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا أَدْلَتْ بِمَنْ لَا حَقَّ لَهُ هُنَا أَشْبَهَتْ الْأَجَانِبَ قَالَا: وَمِثْلُهَا كُلُّ مُحَرَّمٍ يُذَلِّي بِذِكْرِ لَا يَرِثُ كَبِنْتِ ابْنِ الْبِنْتِ، وَبِنْتُ الْعَمِّ لِلْأُمِّ انْتَهَى. قِيلَ: كَوْنُ بِنْتِ الْعَمِّ مُحَرَّمًا ذُهِلَّ انْتَهَى. وَقَدْ يُقَالُ: هُوَ مِثَالٌ لِلْمُذْلِيَّةِ بِمَنْ لَا يَرِثُ لَا بِقَيْدِ الْمُحَرَّمِيَّةِ وَهَذَا ظَاهِرٌ لِيُضَوِّجَهُ فَلَا ذُهِلَّ فِيهِ (دُونَ أَنْثَى) قَرِيبَةٌ

قوله: (وإن علا) الظاهر أن الأضرب حذفه؛ لأنه عيّن المتني الآتي على الأثر فتأمل اهـ. رَشِيدِي أَي: قولُ الْمُصَنِّفِ، ثَمَّ أُمُّ أَبِي كَذَلِكَ. قوله: (لذلك) أَي: لِمُشَارَكَيْهَا الْأُمِّ إِزْنًا وَوِلَادَةً اهـ. مُغْنِي. قوله: (وقُدِّمَ) أَي: أُمَّهَاتُ الْأُمِّ، وقوله: عليها أَي: أُمُّ الْأَبِّ اهـ. سم. قوله: (لتَحَقُّقِ وَلَاذَتِهِنَّ) أَي: وَظَنَ وَوِلَادَةَ أُمِّ الْأَبِّ اهـ. مُغْنِي. قوله: (لذلك) أَي: لِيُفَوِّرَ شَفَقَتَهَا. قوله: (أو البطن)، أو لِمَنْعِ الْخُلُوفِ فَقَط. قوله: (بأن أولئك) عبارةً الْمُغْنِي بِأَنَّ التَّنَظَّرَ هُنَا إِلَى الشَّفَقَةِ وَهِيَ فِي الْجَدَاتِ أَغْلَبُ اهـ. قوله: (وَتُقَدَّمُ أَخْتُ) أَي: الرَضِيعِ اهـ. ع ش. قوله: (بِخِلَافِ مَنْ يَأْتِي) عبارةً الْمُحَلَّى، وَالْمُغْنِي بِخِلَافِهَا اهـ. قوله: (وهي مَنْ تُذَلِّي) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَدْ يُقَالُ) فِي الْمُغْنِي. قوله: (وَمِثْلُهَا) أَي: الْجَدَّةُ السَّاقِطَةُ اهـ. مُغْنِي. قوله: (قيل إلخ) أَجَابَ عَنْهُ الْمُغْنِي، وَالنَّهَايَةُ بِأَنَّ: قَوْلَهُمَا وَبِنْتُ الْعَمِّ مَعْطُوفٌ عَلَى كُلِّ مُحَرَّمٍ لَا عَلَى بِنْتِ ابْنِ الْبِنْتِ كَمَا تَوَهَّمَهُ اهـ.

قوله: (ذُهِلَّ) قَدْ يُجَابُ بِعَطْفٍ قَوْلُهُ: وَبِنْتُ الْعَمِّ عَلَى كُلِّ مُحَرَّمٍ فَلَا ذُهِلَّ فِيهِ، وَعُلِمَ بِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ قولَ الشَّارِحِ: وَبِنْتُ الْعَمِّ لِلْأُمِّ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: مُحَرَّمٌ؛ لِأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى بِنْتِ ابْنِ الْبِنْتِ م ر ش.

(غير محرم) لم تُدَلِّ بذَكَرٍ غير وارثٍ كما عَلِمَ مِمَّا مَرَّ (كَبِنْتَ خَالِيَةً) وَبَنَتْ عَمَّةً، أَوْ عَمَّ لِغَيْرِ أُمٍّ فَلَا تَسْقُطُ عَلَى الْأَصْحَى، أَمَّا غَيْرُ قَرِيْبَةٍ كَمُعْتَقَةٍ وَقَرِيْبَةٍ أَدْلَتْ بِذَكَرٍ غَيْرِ وَاِرِثٍ كَبِنْتَ خَالِيَةً وَبَنَتْ عَمَّ لِأُمٍّ، أَوْ بَوَارِثٍ أَوْ بَأْنَشَى وَالْمَحْضُونُ ذَكَرٌ يَسْتَهِي فَلَا حَضَانَةَ لَهَا.

(تَبِيْهَةٌ): مَا ذُكِرَ فِي بَنَاتِ الْخَالِ هُوَ قِيَاسٌ مَا أُطْلِقُوا عَلَيْهِ فِي بَنَاتِ الْعَمِّ لِلأُمِّ، وَأَمَّا قَوْلُ الرُّوْضَةِ أَنَّ بَنَاتِ الْخَالِ تَحْضُنُ فَرَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ كَابِنِ الرَّفْعَةِ، وَكَذَا الْبُلْقِينِيُّ وَزَادَ أَنَّ كَلَامَ الرَّافِعِيِّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ فِيهَا سَبَقُ قَلَمٍ، فَإِنْ قُلْتُ: هَلْ يُعْمَكُ الْفَرْقُ بَيْنَ بَنَاتِ الْخَالِ، وَبَنَاتِ الْعَمِّ لِلأُمِّ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ فِي الرُّوْضَةِ قُلْتُ: نَعَمْ، وَهُوَ أَنَّ بَنَاتِ الْخَالِ أَقْرَبُ؛ لِأَنَّ أَبَاهَا أَقْرَبُ إِلَى الْأُمِّ فَإِنْ قُلْتُ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أُمِّ أَبِي الْأُمِّ بَلْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ: لَوْ قِيلَ إِنَّ هَذِهِ أُولَى لَكَانَ أَوْجَحَ قُلْتُ: يُفَرِّقُ بَأَنَّ إِذْلَاءَ تِلْكَ لِلأُمِّ بِالْبَنُوَّةِ ثُمَّ الْأَخُوَّةِ وَهَذِهِ بِمَحْضِ الْأَبُوَّةِ، وَالبَنُوَّةُ أَقْوَى مِنَ الْأَبُوَّةِ كَمَا صَرَحُوا بِهِ حَتَّى فِي هَذَا الْبَابِ لِمَا مَرَّ أَنَّ بَنَاتِ الْمَحْضُونِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى جَدَّاتِهِ فَكَانَ الْمُثْلِي بِالْبَنُوَّةِ أَقْوَى مِنَ الْمُثْلِي بِالْأَبُوَّةِ، وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي الْإِذْلَاءِ بِغَيْرِ وَاِرِثٍ. (وَتَبَيَّنَتْ) الْحَضَانَةُ (لِكُلِّ ذَكَرٍ مُحْرَمٍ وَارِثٍ) كَأَبٍ وَإِنْ عَلَا وَأَخٌ، أَوْ عَمٌّ لِوَفُورٍ شَفَقْتَهُ (عَلَى تَرْتِيبِ الْإِرْثِ) كَمَا مَرَّ فِي بَابِهِ نَعَمْ، يُقَدَّمُ هُنَا جَدٌّ عَلَى أَخٍ، وَأَخٌ لِأَبٍ عَلَى أَخٍ لِأُمٍّ كَمَا فِي وَلايَةِ التَّكَاحِ. (وَكَذَا) وَاِرِثٍ قَرِيبٌ

فَوَدَّ: (مِمَّا مَرَّ) وَهُوَ قَوْلُهُ: يُثْلِي بِذَكَرٍ لَا يَرِثُ أَه. كُرْدِيَّ. فَوَدَّ: (كَبِنْتَ خَالِيَةً) أَي: مُطْلَقًا.

فَوَدَّ: (وَالْمَحْضُونُ) لَمْ يَتَقَدَّمْ فِي كَلَامِهِ مَا يُخْرِجُهُ أَه. ع ش. فَوَدَّ: (وَأَمَّا قَوْلُ الرُّوْضَةِ) اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَأَجَابَ عَمَّا اعْتَرَضُوا بِهِ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ الْإِذْلَاءُ بِمَنْ لَهُ حَقٌّ فِي الْحَضَانَةِ عِنْدَ قُوَّةِ النَّسَبِ لَا عِنْدَ ضَعْفِهِ بِتَرَاخِيهِ شَرَحَ م ر أَه. سَمَ وَكَذَا اعْتَمَدَهُ النَّهَائِيُّ، وَالْمُغْنِي. فَوَدَّ: (فِيهَا) أَي: بَنَاتِ الْخَالِ. فَوَدَّ: (بَيْنَهَا) أَي: بَنَاتِ الْخَالِ عَلَى قَوْلِ الرُّوْضِ. فَوَدَّ: (كَأَبٍ وَإِنْ عَلَا) إِلَى الْفَرْعِ فِي النَّهَائِيِّ، وَالْمُغْنِي. فَوَدَّ: (أَوْ عَمٍّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالْأَخُ لِأَبَوَيْنِ، أَوْ لِأَبٍ، وَالْعَمُّ كَذَلِكَ أَه.

فَوَدَّ (لِلسِّي): (عَلَى تَرْتِيبِ الْإِرْثِ) أَي: فَيَقَدَّمُ أَبٌ، ثُمَّ جَدٌّ وَإِنْ عَلَا، ثُمَّ أَخٌ شَقِيقٌ، ثُمَّ لِأَبٍ وَهَكَذَا فَالْجَدُّ هُنَا مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَخِ فَلَوْ قَالَ الْمُصَنِّفُ عَلَى تَرْتِيبِ وَلايَةِ التَّكَاحِ لَكَانَ أَوْلَى أَه. مُغْنِي.

فَوَدَّ: (وَأَخٌ لِأَبٍ عَلَى أَخٍ لِأُمٍّ) فِيهِ مُسَامَحَةٌ بِالنَّسْبَةِ لِلأَخِ مِنَ الْأُمِّ فَإِنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِي وَلايَةِ التَّكَاحِ أَضْلًا وَتَعْيِيرُهُ بِالتَّقْدِيمِ يُشْعِرُ بِخِلَافِهِ أَه. ع ش.

فَوَدَّ: (وَأَمَّا قَوْلُ الرُّوْضَةِ) الَّذِي اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ مَا فِي الرُّوْضَةِ، وَأَجَابَ عَمَّا اعْتَرَضُوا بِهِ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ الْإِذْلَاءُ بِمَنْ لَهُ حَقٌّ فِي الْحَضَانَةِ عِنْدَ قُوَّةِ النَّسَبِ لَا عِنْدَ ضَعْفِهِ بِتَرَاخِيهِ. أَه. وَقَدْ يُشْكِلُ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي بَنَاتِ الْعَمِّ لِلأُمِّ. فَوَدَّ: (فَرَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ) أَجَابَ عَنْهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِأَنَّ فِي الْجَدَّةِ السَّاقِطَةَ الْحَضَانَةَ نَائِبَةً لِأَقْرَبَاءِ فِي النَّسَبِ فَانْتَقَلَتْ عَنْهَا الْحَضَانَةُ، وَأَمَّا بَنَاتُ الْخَالِ فَقَدْ تَرَاخَى النَّسَبُ فَلَمْ يُؤَثَّرْ فِيهَا عَدَمُ إِذْلَائِهَا بِوَارِثِ م ر ش.

كما أفاده السياق فلا يردُّ المعتق (غير محرم كابن عم) وابن عم أب، أو جدُّ بترتيب الإرث هنا أيضًا (على الصحيح) لقوة قرابته بالإرث (ولا تُسلم إليه) أي: غير المحرم (مُشتهة)؛ لأنه مُحَرَّم عليه نظرهما، والخلوُّ بها (بل) تُسلم (إلى) امرأة (ثقة) لِكُنْه هو الذي (يُعَيَّنُها)؛ لأنَّ الحقَّ له في ذلك، وإنَّ أطلال الجمع في ردِّه، وله تعيين نحو بنته، وشرطُ الإسنادي كونها ثقة ورؤد بأنَّ

قوله: (كما أفاده) أي: التقييد بالقرب السياق أي: والتَّمثيلُ بابن العمَّ نهايةً ومُعني.

قوله (سني): (كابن عم الخ) ويُفارقُ ثبوتُ الحضانة له عليها عَدَمُ ثبوتها لِبنْتِ العمِّ على الذَّكرِ بأنَّ الرَّجُلَ لا يَسْتَعْنِي عَنِ الْإِسْتِنَابَةِ بِخِلَافِ الْمَرْأَةِ وَالْإِخْتِصَاصِ ابْنِ الْعَمِّ بِالْعَصُوبَةِ، وَالْوَلَايَةِ، وَالْإِزْثِ اهـ. مُعْنِي وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الرُّوضِ ما نصُّه فَعَلِمَ أَنَّ ابْنَ الْعَمِّ يَحْضُنُ بِنْتَ عَمِّهِ وَبِنْتَ الْعَمِّ لَا تَحْضُنُ ابْنَ الْعَمِّ الْمُشْتَهَى وَلَعَلَّ الْقِيَاسَ أَنَّ الْخُنْثَى الْمُشْتَهَى كَالْأُنْثَى إِذَا كَانَ الْحَاضِنُ ابْنَ الْعَمِّ وَكَالذَّكَرِ إِذَا كَانَ الْحَاضِنُ بِنْتَ الْعَمِّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْإِحْتِيَاطُ وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا حَضَانَةَ لِابْنِ الْعَمِّ الْخُنْثَى عَلَى ابْنِ عَمِّ خُنْثَى مُشْتَهَى لِاحْتِمَالِ أَنْوَةِ الْأَوَّلِ وَذُكُورَةِ الثَّانِي فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ اهـ.

قوله (سني): (ولا تُسلم إليه مُشتهة الخ) فَهَمَّ تَسْلِيمُ الذَّكَرِ لَهُ مُطْلَقًا وَلَوْ مُشْتَهَى وَهُوَ قَضِيَّةُ كَلَامِ الرُّوضَةِ وَصَرَّحَ بِهِ ابْنُ الصَّبَّاحِ وَصَوَّبَ الزَّرْكَشِيُّ عَدَمَ تَسْلِيمِ الْمُشْتَهَى لَهُ اهـ. مُعْنِي زَادَ النَّهَايَةَ وَيُمْكِنُ حَمْلُ الْأَوَّلِ عَلَى عَدَمِ رِبِيَّةٍ، وَالثَّانِي عَلَى خِلَافِهِ اهـ.

قوله (سني): (بل إلى ثقة يُعَيَّنُها) أي: ولو بأجرة من ماله نهايةً ومُعني. قوله: (كونها) أي: نحو

قوله في (سني): (ولا تُسلم إليه مُشتهة الخ) وَأَفْهَمَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ تَسْلِيمَ الذَّكَرِ لَهُ مُطْلَقًا وَلَوْ مُشْتَهَى وَهُوَ قَضِيَّةُ كَلَامِ الرُّوضَةِ، وَصَرَّحَ بِهِ ابْنُ الصَّبَّاحِ، وَصَوَّبَ الزَّرْكَشِيُّ عَدَمَ تَسْلِيمِ الْمُشْتَهَى لَهُ، وَيُمْكِنُ حَمْلُ الْأَوَّلِ عَلَى عَدَمِ رِبِيَّةٍ، وَالثَّانِي عَلَى خِلَافِهِ م ر ش.

قوله في (سني): (ولا تُسلم إليه مُشتهة الخ) أي: بِخِلَافِ بِنْتَ الْعَمِّ إِذَا كَانَ ابْنُ الْعَمِّ صَغِيرًا يُشْتَهَى فَإِنَّهُ لَا حَضَانَةَ لَهَا كَمَا سَلَفَ فَإِنَّ الذَّكَرَ لَا يُسْتَعْنَى عَنِ الْإِسْتِنَابَةِ بِخِلَافِ الْمَرْأَةِ وَلِهَذَا إِذَا نَكَحَتْ بَطْلًا حَقَّهَا بِخِلَافِ الذَّكَرِ، ثُمَّ قَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْمَحْضُونَ الذَّكَرَ يُسَلَّمُ لِغَيْرِ الْمُحَرَّمِ، وَلَوْ كَانَ مُشْتَهَى كَذَا بِخَطِّ شَيْخِنَا الْبُرُّلُوسِيِّ بِهَامِشِ شَرْحِ الْمُنْهَجِ. ثُمَّ قَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ الْخُ انْظُرْهُ مَعَ مَا تَقَدَّمَ مُوَافِقًا لِمَا فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَغَيْرِهِ مِنْ قَوْلِهِ: أَمَّا غَيْرُ قَرِيْبَةِ الْخُ فَإِنَّهُ يُفِيدُ أَنَّ غَيْرَ الْمُحَرَّمِ لَا حَقَّ لَهَا إِذَا كَانَ الْمَحْضُونَ ذَكَرًا يُشْتَهَى وَجِبَابُ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الذَّكَرِ الْحَاضِنِ وَالْأُنْثَى فِي ذَلِكَ كَمَا عُلِمَ مِنَ الْفَرْقِ فِي أَوَّلِ هَذِهِ الْحَاشِيَةِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: وَيُفَارِقُ ثَبُوتُ الْحَضَانَةِ لَهُ عَلَى عَدَمِ ثَبُوتِهَا لِبنْتِ الْعَمِّ عَلَى الذَّكَرِ الْمُشْتَهَى بِأَنَّ الذَّكَرَ لَا يُسْتَعْنَى عَنِ الْإِسْتِنَابَةِ بِخِلَافِ الْمَرْأَةِ وَالْإِخْتِصَاصِ ابْنِ الْعَمِّ بِالْعَصُوبَةِ، وَالْوَلَايَةِ وَالْإِزْثِ. اهـ. فَعَلِمَ أَنَّ ابْنَ الْعَمِّ يَحْضُنُ بِنْتَ عَمِّهِ، وَبِنْتَ الْعَمِّ لَا تَحْضُنُ ابْنَ الْعَمِّ الْمُشْتَهَى وَالْفَرْقُ مَا ذَكَرَهُ، وَلَعَلَّ الْقِيَاسَ أَنَّ الْخُنْثَى الْمُشْكِكَ كَالْأُنْثَى إِذَا كَانَ الْحَاضِنُ ابْنَ الْعَمِّ، وَلَا كَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْحَاضِنُ بِنْتَ الْعَمِّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْإِحْتِيَاطُ الْمَبْنِي عَلَى أَمْرِ الْخُنْثَى، وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا حَضَانَةَ لِابْنِ الْعَمِّ الْخُنْثَى عَلَى ابْنِ عَمِّ

غَيْرَتَهَا عَلَى قَرِيْبَتِهَا تُغْنِي عَنْ كَوْنِهَا ثِقَةً، وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ يُشَاهَدُ كَثِيرًا مِنْ غَيْرِ الثِّقَةِ جَرَّهَا الْفَسَادُ لِمَحَرَمِهَا فَضْلًا عَنْ بِنْتِ عَمَّتِهَا فَالْوَجْهَ اشْتِرَاطُ كَوْنِهَا ثِقَةً، وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ لَا تَجَوُّزَ خَلْوَةَ رَجُلٍ بِامْرَأَتَيْنِ إِلَّا إِنْ كَانَتَا ثِقَتَيْنِ يَحْتَشِشُمَهُمَا، وَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامٌ غَيْرِ وَاحِدٍ أَنَّهَا تُسَلِّمُ لِمَنْ لَهُ بِنْتُ تَوَقَّفَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ، ثُمَّ رَجَعَ قَوْلُ الشَّامِلِ وَغَيْرِهِ أَنَّهَا تُسَلِّمُ لِلْبِنْتِ كَمَا تَقَرَّرُ. (فَلِإِنْ فَقَدَ) فِي الذِّكْرِ (الْإِرْثَ وَالْمَحَرَمِيَّةَ) كَابْنِ خَالٍ، أَوْ خَالَةٍ، أَوْ عَمَّةٍ (أَوْ) فَقَدَ (الْإِرْثَ) دُونَ الْمَحَرَمِيَّةِ كَأَبِي أُمٍّ وَخَالٍ وَابْنِ أُخْتٍ وَابْنِ أَخٍ لِأُمٍّ، أَوْ الْقَرَابَةَ دُونَ الْإِرْثِ كَمُعْتَقٍ (فَلَا) حَضَانَةَ لَهُمْ (فِي الْأَصَحِّ) لِضَعْفِ قَرَابَتِهِمْ بَانْتِفَاءِ الْإِرْثِ وَالْوِلَايَةِ وَالْعَقْلِ وَلَانْتِفَائِهَا فِي الْآخِرَةِ. (وَإِنْ اجْتَمَعَ ذُكُورٌ وَإِنَاثٌ فَلِأُمٍّ) مُقَدِّمَةً عَلَى الْكُلِّ لِلْخَبَرِ وَلَأنَّهَا زَادَتْ عَلَى الْأَبِ بِالْوِلَادَةِ الْمُحَقَّقَةِ وَالْأُنْثَى اللَّائِقَةَ بِالْحَضَانَةِ (ثُمَّ أُمُّهَاتُهَا) الْمُذْلِيَّاتُ بِإِنَاثٍ وَإِنْ عَلَوْنَ؛ لِأَنَّهُنَّ فِي مَعْنَاهَا (ثُمَّ الْأَبُ)؛ لِأَنَّهُ أَشْفَقُ يَمُنُّ بِأُمِّهِ ثُمَّ أُمُّهَاتُهُ، وَإِنْ عَلَوْنَ (وَقِيلَ تُقَدَّمُ عَلَيْهِ الْخَالَةُ وَالْأُخْتُ مِنَ الْأُمِّ) أَوْ هُمَا لِإِذْلَالِيهِمَا بِالْأُمِّ

بَنِيهِ. □ قَوْلُهُ: (غَيْرَتَهَا) بَفَتْحِ الْغَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (اشْتِرَاطُ كَوْنِهَا) أَي: نَحْوُ بَنِيهِ، وَقَوْلُهُ: ثِقَتَيْنِ أَي: وَلَوْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا زَوْجَةً لَهُ. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامٌ غَيْرِ وَاحِدٍ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي، وَالْأَسْنَى فَإِنْ كَانَ لَهُ بِنْتُ مَثَلًا يَسْتَحْيِي مِنْهَا جُعِلَتْ عِنْدَهُ مَعَ بَنِيهِ نَعَمَ إِنْ كَانَ مُسَافِرًا وَبَنِيَّهُ مَعَهُ لَا فِي رَحْلِهِ سَلِمَتْ إِلَيْهَا لَا لَهُ كَمَا لَوْ كَانَ فِي الْحَضَرِ وَلَمْ تَكُنْ بَنِيَّهُ فِي بَنِيهِ وَبِهَذَا يُجْمَعُ بَيْنَ كَلَامِي الْكِتَابِ، وَالزُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا حَيْثُ قَالُوا فِي مَوْضِعٍ تُسَلِّمُ إِلَيْهِ وَفِي آخَرٍ تُسَلِّمُ إِلَيْهَا. وَفِي النَّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهَا وَإِنْ كَانَ فِي عِبَارَتِهِ خَلَلٌ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الرَّشِيدِيُّ قَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ أَيْضًا بِأَنَّهُ يُقَالُ: إِنْ أَدَّى التَّسْلِيمَ إِلَيْهِ إِلَى مَخْطُورٍ مِنْ نَظَرٍ، أَوْ خَلْوَةٍ لَمْ تُسَلِّمُ إِلَيْهِ بَلْ إِلَى الْبِنْتِ وَالْأَبِ فَلَا يَفْتَتِحُ التَّسْلِيمَ إِلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (فَلَا حَضَانَةَ لَهُمْ) فَإِنْ كَانَ ثَمَّ مَنْ لَهُ الْحَضَانَةُ سَلَّمَ لَهُ وَالْأَقْبَعِيُّ الْقَاضِي مَنْ يَقُومُ بِهَا. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يَنْتَفِيئَانِ) أَي: الْقَرَابَةُ. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (فِي الْآخِرَةِ) أَي: الْمُعْتَقِ. □ قَوْلُهُ: (مُقَدِّمَةً) أَي: عِنْدَ التَّنَازُعِ. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (لِلْخَبَرِ) أَي: الْمَازِي فِي شَرْحٍ وَأَوَّلَاهُنَّ أُمٌّ. □ قَوْلُهُ: (بِالْوِلَادَةِ الْمُحَقَّقَةِ) أَي: لِأَنَّهُ مِنْهَا وَلَوْ مِنْ زِنَا

ع. ش. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ أُمُّهَاتُهُ) عِبَارَةُ الْمُحَلَّى وَهُوَ أَي: الْأَبُ مُقَدَّمٌ عَلَى أُمِّهَاتِهِ وَبَعْدَهُنَّ الْجَدُّ أَبُوهُ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى أُمِّهَاتِهِ وَبَعْدَهُنَّ أَبُو الْجَدِّ وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى أُمِّهَاتِهِ. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (أَي: الْأَبُ) ع. ش. □ قَوْلُهُ: (أَوْ هُمَا) يُتِمَّلُ هَلِ الْمُرَادُ، أَوْ الْأُخْتُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ، أَوْ حَصَلَ فِيهِ تَحْرِيفٌ وَصَوَابُهُ إِذْ هُمَا سَيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ، أَوْ الْأَبُ، أَوْ هُمَا لِإِذْلَالِيهِمَا الْخَبَرُ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: لِإِذْلَالِيهِمَا بِالْأُمِّ لَا يَجْرِي هَذَا التَّغْلِيلُ فِي الْأُخْتِ لِلْأَبِ فَالْصَّوَابُ إِسْقَاطُهَا إِذْ هَذَا التَّغْلِيلُ لَا يَجْرِي فِيهَا وَعِبَارَةُ الشَّارِحِ الْجَلَالِ أَي: وَالْمُعْنَى عَقَبَ الْمَتَنِ نَصُّهَا لِإِذْلَالِيهِمَا بِالْأُمِّ بِخِلَافِ

حَتَّى يَسْتَهَيَّ لَاحْتِمَالِ اخْتِلَافِهِمَا أُنْثَى لِلْأَوَّلِ وَذُكُورَةً لِلثَّانِي فَلْيَتِمَّلْ وَلْيُرَاجَعْ. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ رَجَعَ قَوْلُ الشَّامِلِ الْخَبَرُ) وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِأَنَّهُ يُحْمَلُ الْأَوَّلُ عَلَى مَا إِذَا انْفَرَدَتْ عَنْهُ لِكُونِهِ مُسَافِرًا وَابْنَتُهُ مَعَهُ لَا فِي رَحْلِهِ، وَالثَّانِي عَلَى خِلَافِهِ م. ر. ش.

كأُمَّهَاتِهَا، وَيُرَدُّ بِضَعْفٍ هَذَا الْإِذْلَاءِ.

(فرغ): في أصل الروضة ما لفظه لينت المجنون حضائته إذا لم يكن له أبوان ذكره ابن كجب انتهى. وظاهره أن المراد بالأبوين الأب والأم لا غير فحينئذ تقدم البنث عند عدمهما على الجدات من الجهتين، ولم يرتض الزركشي هذا الظاهر فقال: لا ينبغي التخصيص بالأبوين بل سائر الأصول كذلك انتهى. فعليه جميع الأجداد والجدات مُقَدَّمُونَ عليها وهو مُحْتَمَلٌ؛ لأنَّ الأصل في الأصول أنهم أشفق من الفروع ومع ذلك فالأقرب للمنقول التخصيص بالأبوين؛ لأنه المُتَبَادَرُ من العبارة المذكورة وهو مُسْتَلَزِمٌ لِتَقْدِيمِهَا على سائر الأصول غيرهما، وله وجه أيضًا ولذا جرى غير واحد عليه، ويتفرع عليه ما لو اجتمعت جدَّةُ الأم، وأب، وبنث فهل الأب المحجوب بأم الأم حاجب للبنث هنا فتقدم أم الأم، ثم الأب، ثم البنث ولا نظير ليحجبه كما في الإخوة يحجبون الأم والجد، وإن حجبا، أو لا فيقدم الأب، ثم البنث، ولا حقَّ للأم الأم ليحجبه بالبنث، وإن حجبته بالأب لما تقرر أن المحجوب قد يحجب فالحاصل أن الجدَّة من حيث هي محجوبة بالبنث، والبنث من حيث هي محجوبة بالأب فأيهما المُقَدَّم لِلنَّظَرِ فيه مجال. (وتقدم الأصل) الذكور والأنثى، وإن علا (على الحاشية) من النسب كاخت وعمة لقوة الأصول (فإن فقد) الأصل مُطْلَقًا، وثم حواش (فالأصح) أنه يُقَدَّم

الأخت للأب لإذلاهما به انتهت اه. فود: (كأُمَّهَاتِهَا) أي: الأم اه. ع ش. فود: (فعليه) أي: على ما جرى عليه الزركشي. فود: (وهو) أي التخصيص. فود: (لتقديمهما) الظاهر لتقديمهما اه. سيّد عمر. فود: (ويتفرع عليه) أي: على تقديم البنث على سائر الأصول غير الأبوين وقال الكزدي: أي: على ما ذكر من الاحتمالين أغني احتمال تقديم البنث واحتمال تقديم الجدَّة اه. وفيه نظر ظاهر.

فود: (وأب) عطف على جدَّة. فود: (هنا) أي: في مسألة اجتماع الثلاثة. فود: (فتقدم أم الأم إلخ) أقول قد يرجح قولهم، والإناث أليق بها وقولهم وإن اجتمع ذكور وإنث فالأم، ثم أمهاتها.

فود: (ليحجبه) أي: الأب بأم الأم. فود: (فالحاصل) أي: حاصل ما ذكر من شقي التزديد اه. كزدي. فود: (أن الجدَّة من حيث هي محجوبة بالبنث) أي: فمقتضاه هو الشق الثاني من التزديد، والبنث من حيث هي محجوبة بالأب أي فمقتضاه هو الشق الأول من التزديد وللكزدي هنا كلام لم تظهر لي صحته فتركت. فود: (فأيهما إلخ) أي: من الحجتين، أو من الأب، والجدَّة، أو من البنث، والجدَّة، والمأل واجد.

فود: (الذكور) إلى قوله: (قيل) في المغني وإلى قول المتن: (وفاسق) في النهاية لإقوله: (فإن قلت ينافيه) إلى المتن. فود: (من النسب) احتراز عن الرضاع. فود: (مطلقًا) أي: من الذكر، والأنثى اه. مغني. فود: (الذكور، والأنثى) أي: ذكرًا كان أو أنثى.

منهم (الأقرب) فالأقرب الذكر والأنثى كالإرث قيل: هذا مخالف لما مر من تقديم الخالة على بنت أخ، أو أخت انتهى. ويحاط بمنع ذلك؛ لأن الخالة تُدلي بالأم المُقدَّمة على الكل فكانت أقرب هنا ممن تُدلي بالمؤخر عن كثيرين فإن قلت: يُنافيه ما مر أن العمَّة للأب مُقدَّمة على العمَّة للأم مع أن الأم مُقدَّمة على الأب قلت: هناك استوى في الإذلاء بالأصل فنظرنا إلى قوة جهة الأب من حيث هي بخلاف ما هنا فإنه في إذلاء بأم وإذلاء بحاشية فإن قلت: يُنافي ذلك تقديم أمهات الأم على أمهات الأب قلت: لا؛ لأن أمهات الأم أمهات حقيقة ليحققن ولادتهن بخلاف أمهات الأب (والا) يوجد أقرب كأن استوى جمع في القرب كأخ وأخت (فالأنثى) مُقدَّمة؛ لأنها أصبر وأبصر (والا) يكن من المستويين قرباً أنثى كأخوين، أو أختين

قوله: (هذا) أي: قوله: فالأصحُّ الأقرب. قوله: (مخالف لما مر) أي لاقتضاء هذا تقديم بنتي الأخ، والأخت على الخالة؛ لأنهما أقرب اه. سم. قوله: (يمنع ذلك) يعني أقرنية بنتي الأخ، والأخت من الخالة المُستلزم لتقدميهما عليها، المخالف لما مر. قوله: (بالمؤخر) أي: الأخ، والأخت. قوله: (يُنافيه) أي: التعليل بقوله: لأن الخالة إلخ. قوله: (هناك) أي: في مسألة العمَّة. قوله: (هنا) أي: في مسألة الخالة. قوله: (يُنافي ذلك) أي: قوله: قلت هناك استوى إلخ. قوله: (كان استوى إلخ) أي وفيهم أنثى وذكر اه. مُعني.

قوله (سني): (فالأنثى) قال ابن المُقري: فتقدَّم الأخت مُطلقاً على الأخ مُطلقاً فتقدَّم ذات الأبوين، ثم ذات الأب، ثم ذات الأم، ثم الأخ لأبوين، ثم لأب، ثم للأم اه. سم. قوله: (مُقدَّمة) أي: على الذكر كأخت على أخ وبنت أخ على ابن أخ اه. مُعني. قوله: (وأبصر) عطفٌ مُغاير اه. ع ش. قوله: (يكن من المستويين إلخ) عبارة المُعني بأن لم يكن فيهم أنثى وذكر بأن استوى اثنان من كل وجوه كأخوين وخالتي وأختين اه. قوله: (أنثى) أي: مع ذكر اه. ع ش عبارة الرشيدي أي: مُفردة بقرينة ما بعده اه. ومألهاً واحداً.

قوله: (قيل هذا مخالف لما مر إلخ) أي: لاقتضاء هذا تقديم بنت الأخ والأخت على الخالة؛ لأنهما أقرب وعبارة الزركشي: وهو مخالف لما جزم به قبل من تقدُّم الخالة على بنات الإخوة والأخوات على القولين الجديد، والقديم فكيف يُمكن جعله أصح من مخالفة الجديد والقديم. اه. قال شيخنا البرُّلسي عقبه: لا يقال بنت الأخ والأخت ليستا أقرب من الخالة؛ لأننا نقول: مُعارض بالمِثل فتأتي القرعة، وبالجُملة فمسألة الخالة مُستثناة من ذلك. اه. ولما قال في الروض: فتقدَّم أخت، ثم أخ ثم بنت أخت، ثم بنت أخ، ثم خالة إلخ قال في شرحه تأخيرها أي: الخالة عن بنتي الأخ والأخت مخالف لما مر من تقدميهما عليهما وهو المذكور في المنهاج كأصله، وغيره فاعتمد عليه الإسناد وغيره. اه.

قوله في (سني): (فالأنثى) قال ابن المُقري فتقدَّم الأخت مُطلقاً على الأخ مُطلقاً فتقدَّم ذات الأبوين، ثم

(فَيَقْرَعُ) بَيْنَهُمَا قِطْعًا لِلنِّزَاعِ، وَالْحُثْنَى هُنَا كَالذَّكَرِ مَا لَمْ يَدْعُ الْأُنْثَى وَيَحْلِفُ. (وَلَا حَضَانَةَ) عَلَى حُرٍّ، أَوْ قَرْنٍ ابْتِدَاءً وَلَا دَوَامًا (لِرُوقِيٍّ) أَي: لِمَنْ فِيهِ رِقٌّ، وَإِنْ قُلَّ لِنَقْصِهِ، وَإِنْ أَذِنَ سَيِّدُهُ؛ لِأَنَّهَا وَلَايَةٌ، وَلَا عَلَى قَرْنٍ لِحُرٍّ غَيْرِ سَيِّدِهِ لَكِنْ لَيْسَ لَهُ نَزْعُهُ مِنْ أَحَدِ أَبَوَيْهِ الْحُرِّ قَبْلَ التَّمْيِيزِ؛ لِأَنَّهُمَا أَشْفَقُ مِنْهُ مَعَ كَرَاهَةِ التَّفْرِيقِ حِينَئِذٍ، وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ يَشْتَرِكُ مَالُكَ بَعْضُهُ، وَقَرِيبُهُ عَلَى التَّرْتِيبِ السَّابِقِ فِي حَضَانَتِهِ فَإِنْ تَوَافَقَا عَلَى شَيْءٍ فَذَاكَ وَإِلَّا اسْتَأْجَرَ الْقَاضِي لَهُ حَاضِنَةً عَلَيْهِمَا وَقَدْ تَنَبَّأْتُ لَأُمِّ قَتَّةٍ فِيمَا إِذَا أَسْلَمَتْ أُمُّ وَلَدٍ كَافِرٍ فَلَهَا حَضَانَةُ وَلَدِهَا التَّابِعِ لَهَا فِي الْإِسْلَامِ مَا لَمْ

قوله: (وَالْحُثْنَى هُنَا كَالذَّكَرِ) فَلَا يُقَدَّمُ عَلَى الذَّكَرِ فِي مَحَلٍّ لَوْ كَانَ أَثْنَى لَقَدَّمَ لِعَدَمِ الْحُكْمِ بِالْأُنْثَى مُغْنِي وَإِمْدَادٌ. قوله: (مَا لَمْ يَدْعُ الْأُنْثَى الْإِنْسَانُ) أَي: بِظَهْوَرِ عِلَامَةٍ لَهُ خَفِيَثَ عَلَى غَيْرِهِ عَشْرُ قُلُوبٍ أَدْعَى الْأُنْثَى صُدُقَ بَيْمِينِهِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَعْلَمُ إِلَّا مِنْهُ غَالِيًا فَيَسْتَحِقُّ الْحَضَانَةَ وَإِنْ أَتَاهُمْ؛ لِأَنَّهَا تَنَبَّأْتُ ضِمْنًا لَا مَقْصُودًا؛ وَلِأَنَّ الْأَحْكَامَ لَا تَتَّبَعُضُ مُغْنِي وَإِمْدَادٌ. قوله: (وَيَحْلِفُ) أَي: فَيُقَدِّمُ عَلَى الذَّكَرِ. ع. ش. قوله: (أَي: لِمَنْ فِيهِ رِقٌّ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي الْمَغْنَى. قوله: (لِأَنَّهَا وَلَايَةٌ) أَي: وَلَيْسَ الرِّقُّ مِنْ أَهْلِهَا. ه. مُغْنِي. قوله: (مِنْ أَحَدِ أَبَوَيْهِ الْحُرِّ) وَيَتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي الْأُمِّ بَأَن تَعْتَقَ بَعْدَ وَلَادَتِهِ، أَوْ أَوْصَى بِأَوْلَادِهَا، ثُمَّ عَتَقَتْ فِيهِ حُرَّةً، وَالْأَبُ رَقِيقٌ كَالْوَلَدِ. ه. ع. ش. قوله: (وَقَرِيبُهُ) أَي: الْمُسْتَحِقُّ لِحَضَانَتِهِ. ه. مُغْنِي. قوله: (فِي حَضَانَتِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِشَتْرِكِ. ه. قوله: (فَإِنْ تَوَافَقَا عَلَى شَيْءٍ) أَي: عَلَى الْمُهَابَاةِ، أَوْ عَلَى اسْتِجَارِ حَاضِنَةٍ، أَوْ رَضِيَ أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. ه. قوله: (وَلَا) أَي: بَأَن تَمَانَعَا. ه. نِهَايَةً. ه. قوله: (لِأُمِّ قَتَّةٍ) هُوَ بِالإِضَافَةِ كَذَا فِي سَمْعِنَا عَنْ صَاحِبِ الثُّخَفَةِ وَانْظُرْ مَا وَجَّهَهُ مَعَ أَنَّ قَوْلَهُ: فِيمَا إِذَا أَسْلَمَتْ الْإِنْسَانُ قَدْ يُعَيَّنُ أَنَّ الْأُمَّ بِالتَّنْوِينِ قَتَامَلُ. ه. رَشِيدِيٌّ.

(أَقُولُ): وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْمَغْنَى وَيُسْتَشْنَى أَي: مِنَ الْمَتَنِ مَا لَوْ أَسْلَمَتْ أُمُّ وَلَدٍ الْكَافِرِ الْإِنْسَانُ.

ذَاكَ الْأَبِ، ثُمَّ ذَاتُ الْأُمِّ، ثُمَّ الْإِنْسَانُ لِلْأَبَوَيْنِ، ثُمَّ لِأَبٍ، ثُمَّ لِأُمِّ قَالَ: وَتَوَهَّجَ بَعْضُ الطَّلَبَةِ مِنْ قَوْلِهِمْ: يُقَدِّمُ وَلَدُ الْأَبَوَيْنِ، ثُمَّ وَلَدُ الْأَبِ، ثُمَّ وَلَدُ الْأُمِّ تَقْدِيمُ كُلِّ أَحَدٍ عَلَى مُسَاوِيهَا فَقَطَّ حَتَّى وَقَفَ عَلَى تَضَرُّعِ الشَّامِلِ بِتَقْدِيمِ الْأَخْتِ لِلْأُمِّ عَلَى الْإِنْسَانِ. ه. قوله: (وَالْحُثْنَى هُنَا كَالذَّكَرِ) مَا لَمْ يَدْعُ الْإِنْسَانُ عِبَارَةٌ شَرْحُ الْإِزْشَادِ لِلشَّارِحِ: وَالْحُثْنَى هُنَا كَالذَّكَرِ فَلَا يُقَدَّمُ عَلَى الذَّكَرِ فِي مَحَلٍّ لَوْ كَانَ أَثْنَى لِعَدَمِ الْحُكْمِ بِالْأُنْثَى نَعَمْ يُصَدَّقُ بَيْمِينُهُ فِي دَعْوَى الْأُنْثَى إِذَا لَا تَعْلَمُ إِلَّا مِنْهُ غَالِيًا فَيَسْتَحِقُّ الْحَضَانَةَ، وَإِنْ أَتَاهُمْ؛ لِأَنَّهَا تَنَبَّأْتُ ضِمْنًا لَا مَقْصُودًا وَلِأَنَّ الْأَحْكَامَ لَا تَتَّبَعُضُ وَلَوْ كَانَ لِلْحُثْنَى وَلَدٌ أُمُّ، وَلَوْلَا أَنَّ أَبَ حُثْنِيَّانِ فَقَطَّ تَعَارَضَتِ الْعُمُومَةُ وَالْحُذُولَةُ فَقِيلَ: هُمَا سَوَاءٌ وَقِيلَ: يُقَدِّمُ الْمُذَلِّي بِالْأُمِّ وَرُجِّحَ؛ لِأَنَّهَا أَقْوَى فِي الْحَضَانَةِ. ه. وقوله: وَلَدُ أَبِي أُمُّ وَلَوْلَا أَنَّ أَبَ حُثْنِيَّانِ إِذَا كَانَا ذَكَرَيْنِ فَقَدْ اجْتَمَعَ عَمٌّ وَخَالَ أَوْ أَثْنَيْنِ فَقَدْ اجْتَمَعَ عَمَّةٌ، أَوْ خَالَةٌ أَوْ مُخْتَلِفَيْنِ فَقَدْ اجْتَمَعَ عَمَّةٌ وَخَالَ، أَوْ عَمٌّ وَخَالَةٌ، وَلَا يَخْفَى حُكْمُ هَذِهِ الْأَقْسَامِ مِمَّا سَبَقَ، وَقَدْ يُشْكِلُ تَقْدِيمُ الْمُذَلِّي بِالْأُمِّ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْحَضَانَةِ عَلَى تَقْدِيرِ الْأُنْثَى دُونَ الذَّكَوْرَةِ بِخِلَافِ الْآخِرِ فَإِنَّهُ مِنْ أَهْلِهَا عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ. ه. قوله: (وَقَدْ تَنَبَّأْتُ لِأُمِّ قَتَّةٍ) هُوَ بِالإِضَافَةِ ش.



تَنْزَوِجَ لِفَرَاغِهَا لِمَنْعِ السَّيِّدِ مِنْ قُرْبَانِهَا مَعَ وَقُورِ شَفَقَتِهَا، وَمَعَ تَزْوِجِهَا لَا حَقَّ لِلْأَبِ لِكُفْرِهِ (وَمَجْنُونٍ)، وَإِنْ تَقَطَّعَ جُنُونُهُ مَا لَمْ يَقُلْ كَيَوْمٍ فِي سَنَةٍ لِنَقْصِهِ.

(تنبيه): ينبغي في ذلك اليوم الذي يُجَنُّ فيه الحاضن أن الحضانة لوليه، ولم أر لهم كلاماً في الإغماء ويظهر أن القاضي يُنِيب عنه مَنْ يَحْضُنُهُ لِقُرْبِ زَوَالِهِ غَالِبًا. وَيُحْتَمَلُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ فِي وَلايَةِ النِّكَاحِ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ أَنْ يُعْتَادَ قُرْبُ زَوَالِهِ فَالْحَكْمُ كَذَلِكَ وَلَا فَيَسْتَقِلُّ لِمَنْ بَعْدَهُ (وَفَاسِقٍ)؛ لِأَنَّهَا وَلايَةٌ نَعَمْ، يَكْفِي مَسْتَوْرُ الْعَدَالَةِ كَمَا قَالَ جَمْعٌ لَكِنْ يُخَالِفُهُ مَا أَفْتَى بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي مُطْلَقَةِ ادَّعَتْ أَهْلِيَّةَ الْحَضَانَةِ، وَأَنْكَرَ الْمُطَلَّقُ أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ إِلَّا بَيِّنَةٍ وَلَا تُسْمَعُ بَيِّنَةٌ بَعْدَ الْأَهْلِيَّةِ إِلَّا مَعَ بَيَانِ السَّبَبِ كَالْجَوْحِ وَجَمْعٍ فِي التَّوْشِيحِ وَارْتِضَاءِ الْأَذْرَعِيِّ وَغَيْرِهِ بِحَمْلِ الْأَوَّلِ عَلَى مَا بَعْدَ تَسْلِيمِ الْوَلَدِ لَهَا فَتَصَدَّقُ بِبَيِّنَتِهَا، وَالثَّانِي عَلَى مَا قَبْلَ تَسْلِيمِهِ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ غَيْرِهِ مَنْ أَرَادَ إِثْبَاتَهَا بِالْحَاكِمِ احْتِجَاجَ لِبَيِّنَةٍ بِالْعَدَالَةِ (وَكَافِرٍ عَلَى مُسْلِمٍ) لِذَلِكَ بِخِلَافِ الْعَكْسِ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ يَلِي الْكَافِرَ (وَنَافِكَةَ غَيْرِ أَبِي الطِّفْلِ)، وَإِنْ رَضِيَ زَوْجُهَا، .....

• قَوْلُهُ: (لِفَرَاغِهَا) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: فَلَهَا حَضَانَةُ الْخ، وَقَوْلُهُ: لِمَنْعِ السَّيِّدِ الْخ عِلَّةٌ لِفَرَاغِهَا وَقَوْلُهُ: مَعَ وَقُورِ الْخ مُتَعَلِّقٌ بِالْفَرَاغِ. • قَوْلُهُ: (وَمَنْ تَزَوَّجَهَا لَا حَقَّ لَهَا) وَيُؤْخَذُ مِمَّا مَرَّ وَيَأْتِي أَنَّهَا تَسْقِلُ لِمَا بَعْدَ الْأَبَوَيْنِ ثُمَّ الْقَاضِي الْأَمِينُ فَكَيْفَ رَاجَعَ اهـ. رَشِيدِي وَيَأْتِي عَنِ الْمُغْنِيِّ مَا يُصَرِّحُ بِهِ. • قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ) أَي: فِي يَوْمٍ فِي سَنَةٍ اهـ. سَم. • قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَي: يُنِيبُ عَنْهُ الْقَاضِي مَنْ يَحْضُنُهُ. • قَوْلُهُ: (وَالَا) أَي: بِأَنْ دَامَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فَأَكْثَرَ اهـ. ع ش.

• قَوْلُ (لَسَنِ): (وَفَاسِقٍ) وَلَوْ تَابَ الْفَاسِقُ اتَّجَعُ ثُبُوتُ حَقِّهِ فِي الْحَالِ مِنْ غَيْرِ احْتِجَاجٍ إِلَى اسْتِبْرَاءِ م ر اهـ. سَم وَيَأْتِي عَنِ الْمُغْنِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. • قَوْلُهُ: (أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ الْخ) بَيَانٌ لِلْمَوْصُولِ. • قَوْلُهُ: (وَجَمَعَ فِي التَّوْشِيحِ الْخ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ، وَالْمُغْنِي.

• قَوْلُ (لَسَنِ): (وَكَافِرٍ عَلَى مُسْلِمٍ) أَفْهَمَ كَلَامُهُ ثُبُوتَهَا لِلْكَافِرِ عَلَى الْكَافِرِ وَهُوَ كَذَلِكَ نِهَايَةٌ وَمُغْنِي.

• قَوْلُهُ: (لِلذَلِكَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ إِذْ لَا وَلايَةَ لَهُ عَلَيْهِ؛ وَلِأَنَّهُ زُبَّانًا فَتَنَّهُ فِي دِينِهِ وَحَبِيبِي فَيَحْضُنُهُ أَقَارِبُهُ الْمُسْلِمُونَ عَلَى التَّرْتِيبِ الْمَارِّ فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ أَحَدٌ مِنْهُمْ حَضَنَهُ الْمُسْلِمُونَ وَمُؤْتَنَّهُ فِي مَالِهِ كَمَا مَرَّ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَعَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَهُوَ مِنْ مَحَاوِجِ الْمُسْلِمِينَ وَيُتَزَعُّ نَذْبًا مِنَ الْأَقَارِبِ الذَّمِّينَ وَلَدَ ذِمِّي وَصَفَ الْإِسْلَامَ كَمَا مَرَّ فِي بَابِ اللَّقِيطِ وَإِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: الْمُخْتَارُ وَظَاهِرُ النَّصِّ الْوُجُوبُ اهـ. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْعَكْسِ) إِلَى قَوْلِهِ: مَعَ الْإِعْتِنَاءِ فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ فَإِنْ كَمَلْتُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَأَمَّا مَا قَبِلَ الْفَضْلُ إِلَى أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ.

• قَوْلُ (لَسَنِ): (وَنَافِكَةَ غَيْرِ أَبِي الطِّفْلِ) أَي: وَإِنْ عَلَا كَمَا فِي زَوْجَةِ الْجَدِّ أَبِي الْأَبِ وَصَوْرَتُهُ أَنْ يُزَوَّجَ

• قَوْلُهُ: (يَنْبَغِي فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ) أَي: فِي يَوْمٍ فِي سَنَةٍ. • قَوْلُهُ: (وَيَنْظَرُ الْخ) كَذَا م ر ش.

• قَوْلُهُ فِي (لَسَنِ): لَوْ تَابَ الْفَاسِقُ اتَّجَعُ ثُبُوتُ حَقِّهِ فِي الْحَالِ مِنْ غَيْرِ احْتِجَاجٍ إِلَى اسْتِبْرَاءِ م ر.

ولم يدخل بها للخبر السابق «أنت أحقُّ به ما لم تنكحي» وإذا سقط حقُّ الأمِّ بذلك انتقلَ  
لأمِّها ما لم يرَضِ الزوجُ والأبُّ ببقائه مع الأمِّ، وإن نازع فيه الأذرعِي، أما ناكحةُ أبي الطفلِ،  
وإن غلا فحضانَتُها باقيةُ أما الأبُّ فواضحٌ، وأما الجدُّ فلائِه وليُّ تامِّ الشَّفقة، وقضيَّتُه أنَّ  
تزوُّجها بأبي الأمِّ يُبطلُ حقَّها وهو المعتمدُ وتناقضَ فيه كلامُ الأذرعِي وقد لا تسقطُ بالتزوُّج  
ليكونَ الاستحقاقُ بالإجارة بأنَّ خالَعَ زوجتهَ بألفٍ، وحضانةُ الصغيرِ سنةً فلا يؤثِّرُ تزوُّجها أثناءَ  
السنة؛ لأنَّ الإجارةَ عقدٌ لازمٌ. (إلا) إن تزوَّجت من له حقٌّ في الحضانةِ في الجملة، ورضي به  
كانَ تزوُّجُ (عمِّه وابنِ عمِّه وابنِ أخيه)، أو أخْتِه لأُمِّه أخاه لأبيهِ (في الأصح)؛ لأنَّ هؤلاءِ

الرَّجُلُ ابْنُهُ بنتَ زوجته من غيره قتلَه منه، ويموتُ أبو الطفلِ وأُمُّه، فتَحْضُنُهُ زوجتهُ جدَّه برَّاه. سم  
على مَنهجِ اه. ع ش. ٥. فود: (ولم يدخل بها) أي قَسَقَطَ بِمَجَرَّدِ العقدِ وإن كانَ الزَّوْجُ غائِبًا صَرَخَ به في  
الأمِّ اه. ع ش. ٥. فود: (أما ناكحةُ أبي الطفلِ إلخ) أي: كَحَالَةِ الطِّفْلِ إِذَا نَكَحَتْ أَبَاهُ، أو جَدَّهُ سم وع  
ش. ٥. فود: (وقضيَّتُه) أي: التَّغْلِيلُ. ٥. فود: (إن تزوَّجها) أي: الحاضِنَةُ. ٥. فود: (بأبي الأمِّ) أي: كانَ  
تكوُنَ عَمَّةَ المخضونِ وتزوَّجت بأبي أمِّه ع ش وسم. ٥. فود: (بألفٍ وحضانةُ الصغيرِ إلخ) وكذا لو  
خالَعَهَا على الحضانةِ فَقَطْ مُعْنَى وع ش ورشيدِي. ٥. فود: (إلا إن تزوَّجت من له حقٌّ إلخ) فلو تزوَّجته  
واستَحَقَّتْ الحضانةَ، ثم عَرَضَ له ما أَخْرَجَهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ له حَقٌّ في الحضانةِ كَفَسَقَ فَهَلْ تَسْتَمِرُّ  
الحضانةُ لها وَيُعْتَقَرُ في الدَّوامِ ما لَا يُعْتَقَرُ في الْإِنْتِدَاءِ، أو يَنْقَطِعُ حَقُّها؟ فيه نَظَرٌ سم وقضيَّةُ هذا التَّزْوِيدِ  
أنَّه لَا بُدَّ مِنْ عَدَالَتِهِ فِي الْإِنْتِدَاءِ قَطْعًا وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فيه؛ لِأَنَّهُ الْآنَ لَيْسَ حَاضِنًا شَرِيكًا لِلْأُمِّ الْحَاضِنَةِ بَلْ  
هِيَ مُخْتَصَّةٌ بِهَا نَعَمْ شَرْطُ بَقَاءِ حَضَانَتِهَا تَزْوُجُهَا وَمَنْ له فيها حَقٌّ وإن لم يَكُنْ الْآنَ له حَقٌّ فيها لِتَأْخِرِهِ فِي  
التَّرْتِيبِ، أو لِفَسْقِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَعبارةُ الْإِنْتِدَاءِ إِلَّا ذُو حَضَانَةٍ أَي: له حَقٌّ فيها وإن لم يَسْتَحِقَّهَا الْآنَ انْتَهَتْ  
وهو صَرِيحٌ فِي عَدَمِ مُشَارَكَتِهِ لَهَا فِي الْحَضَانَةِ اه. سَيِّدُ عَمَر

(أقول): وكذا في النِّهَايَةِ والمُعْنَى ما يَصْرُحُ به بل هو الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ فِي الْجُمْلَةِ. ٥. فود: (كانَ  
تزوَّجت) لَا يَخْفَى مَا فِي الدُّخُولِ بِهَذَا عَلَى الْمَتْنِ مَعَ الْعُطْفِ بِالْوَاوِ اه. رَشِيدِي  
(أقول): وَسَوَّغَهُ تَقْدِيرُ الْمُسْتَشْنَى وَقَصَدَ الْإِشَارَةَ إِلَى عَدَمِ اخْتِصَاصِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِمَنْ ذُكِرَ. ٥. فود: (أو  
أخْتِه لَأُمِّه) أَي: أو تَزَوَّجَتْ أَخْتَهُ لَأُمِّه إلخ اه. سم.

٥. فود (سني): (وابن أخيه) وَيَتَصَوَّرُ نِكَاحُ ابْنِ الْأَخِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُسْتَحَقُّ غَيْرَ الْأُمِّ وَأُمِّهَايَا كَانَ تَزْوِجُ

٥. فود: (أما ناكحةُ أبي الطفلِ) أَي: كَحَالَةِ الطِّفْلِ إِذَا نَكَحَتْ أَبَاهُ، أو جَدَّهُ. ٥. فود: (أن تزوَّجها) أَي:  
كَعَمَّةِ الطِّفْلِ. ٥. فود: (بأبي الأمِّ يُبطلُ حقَّها) إِذْ لَيْسَ وَلِيًّا. ٥. فود: (إلا إن تزوَّجت من له حقٌّ في الحضانة)  
فلو تزوَّجته واستَحَقَّتْ الحضانةَ فَعَرَضَ له ما أَخْرَجَهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ له حَقٌّ في الحضانةِ كَفَسَقَ فَهَلْ  
تَسْتَمِرُّ الحضانةُ لها وَيُعْتَقَرُ في الدَّوامِ ما لَا يُعْتَقَرُ في الْإِنْتِدَاءِ، أو يَنْقَطِعُ حَقُّها؟ فيه نَظَرٌ. ٥. فود: (أو أخْتِه  
لَأُمِّه) أَي: أو تَزَوَّجَتْ أَخْتَهُ لَأُمِّه إلخ.

أصحاب حق في الحضانة، والشقة تحملهم على رعاية الطفل فيتعاونان على كفالته بخلاف الأجنبي، ومن ثم اشترط أن ينضم لرضاه الأب بخلاف من له حق يكفي رضاه وحده. (فإن كان) المحضون (رضيعاً اشترط) في استحقاق نحو أمه للحضانة إذا كانت ذات لبن كما بأصله خلافاً لمن نازع فيه (أن ترضعه على الصحيح) لغسر استئجار مربية تترك بيتها وتنقل إلى بيت الحاضنة مع الاعتناء عن ذلك بلبن الحاضنة الذي هو أمراً من غيره ليزيد شفقتها فإن امتنعت سقط حقها ولها إن أرضعته أجره الرضاع، والحضانة وحينئذ يأتي هنا ما مر فيمن رضى بدون ما رضى به، وأما ما مر قبيل الفصل عن أبي زرعة مما ظاهره يخالف ذلك ففيه نظر ظاهر، أما إذا لم يكن لها لبن فتستحق جزماً ويشتري أيضاً سلامة الحاضنة من ألم مشغل كفاليج، أو مؤثر في غسر الحركة في حق من يباشرها بنفسه دون من يدبر الأمر.

أخت الطفل لأمه بآبٍ أخيه لأبيه فإنتها تقدم على ابن أخيه لأبيه في الأصح نهاية ومعنى.

• قوله: (فيتعاونان) أي: الزوج، والزوجة. • قوله: (بخلاف الأجنبي) يعني من لا حق له في الحضانة كالجد أبي الأم، والخال فيسقط حضانة المرأة بتزوجها به اه. معني. • قوله: (اشترط أن ينضم إلخ) أي: كما تقدم في قوله: ما لم يرض الزوج، والأب إلخ اه. سم. • قوله: (لرضاء) أي: الأجنبي. • قوله: (إذا كانت ذات إلخ) سيدكر محترزه. • قوله: (كما بأصله) وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه. نهاية. • قوله: (أمراً) أي: أوفق اه. ع. ش. • قوله: (فإن امتنعت سقط حقها) كذا في المعنى.

• قوله: (وحيث يأتي هنا) أي: بالنسبة للحضانة إذ مسألة الرضاع تقدمت في كلام المصنف فلا يحتاج للتنبه عليها هنا وحيث فهذا صريح في أنها إذا لم ترض إلا بأجرة وهناك متبرعة، أو إلا بأجرة المثل وهناك متبرعة، أو إلا بأجرة المثل وهناك من يرضى بأقل تسقط حضانتها اه. رشيدى ومر عن السيد عمر ما يوافقه. • قوله: (ما مر) أي: قبيل الفصل. • قوله: (فيمن) أي: أجنبي وقوله: بدون ما رضى أي: الأم. • قوله: (وأما ما مر قبيل الفصل إلخ) أي: في شرح وكذا إن تبرعت أجنبية إلخ، وقوله: وما ظاهره يخالف إلخ قد مر هناك عن الرشيدى وجه المخالفة. • قوله: (ذلك) أي: الإثيان. • قوله: (أما إذا لم يكن) إلى قوله: كما اعتمد جمع في المعنى إلخ قوله: سواء إلى ومن تنقل، وقوله: قال الأذرعى: إلى ومن سقى، وقوله أي إن صحبه حنجر فيما يظهر. • قوله: (فتستحق جزماً) أي: الحضانة.

• قوله: (سلامة الحاضنة إلخ) وأن لا تكون صغيرة منهج ومعنى، ثم الأولى إسقاط التاء كما في المعنى. • قوله: (كفاليج) وسئل اه. معني. • قوله: (في حق من يباشرها إلخ) متعلق بيشترط، أو خبر مبتدأ محذوف، والتقدير هذا أي: اشترط السلامة عما ذكر معتبر في حق من إلخ.

• قوله: (أن ينضم لرضاه رضا الأب) أي: كما تقدم في قوله ما لم يرض الزوج، والأب إلخ.

• قوله: (إذا كانت ذات لبن كما بأصله) أفتى به شيخنا الشهاب الرملى م ر ش.

وَبِأَسْوَأِهِ غَيْرُهُ قَالَه الرَّافِعِيُّ، وَمَنْ عَمِيَ عِنْدَ جَمْعٍ، وَخَالَفَهُمْ آخَرُونَ وَالْأَوْجَهُ الْمُوَافِقُ لِكَلَامِ الرَّافِعِيِّ الْمَذْكُورِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ آخَرُونَ أَنَّهَا إِذَا احْتَاجَتْ لِلْمُبَاشَرَةِ فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مَنْ يَثْبُتُ عَنْهَا فِي الْقِيَامِ بِمَصَالِحِهِ أَثَرٌ وَلَا فَلَ سِوَاةٍ فِي ذَلِكَ الْكَبِيرُ وَالصَّغِيرُ وَمَنْ تَغْفُلُ كَمَا فِي الشَّافِيِّ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ : وَهُوَ حَسَنٌ مُتَعَيِّنٌ فِي حَقِّ غَيْرِ الْمُتَمَيِّزِ، وَمَنْ سَفِهَ أَيُّ : إِنْ صَحِبَهُ حَجَرٌ فِيمَا يَظْهَرُ، وَمَنْ مَجَذَامٌ وَبَرَصٌ إِنْ خَالَطَتْهُ كَمَا اعْتَمَدَهُ جَمْعٌ لِمَا يَخْشَى مِنَ الْعَذْوَى وَلِقَوْلِهِ ﷺ : «لَا يُوْرِدُ ذُو عَاهَةٍ عَلَى مُصْبَحٍ» وَمَعْنَى لَا عَذْوَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مُؤَثَّرَةٌ بِذَاتِهَا وَإِنَّمَا يَخْلُقُ اللَّهُ ذَلِكَ عِنْدَ الْمُخَالَطَةِ كَثِيرًا. (فَإِنْ كُمَلَتْ نَاقِصَةً) كَأَنَّ عَتَقْتَ أَوْ أَفَاقْتَ، أَوْ أَسَلَمْتَ، أَوْ رَشَدْتَ (أَوْ طَلَقْتَ مَنكُوحَةً) وَلَوْ رَجَعِيًا (حَصَنَتْ) حَالًا وَلَوْ فِي الْعِدَّةِ إِنْ رَضِيَ الْمُطَلَّقُ ذُو الْبَيْتِ بِدُخُولِ الْوَلَدِ لَهُ وَذَلِكَ لِزَوَالِ الْمَانِعِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ أَسْقَطْتَ الْحَاضِنَةَ حَقَّهَا انْتَقَلَ لِمَنْ يَلِيهَا فَإِذَا رَجَعْتَ عَادَ حَقُّهَا. (فَإِنْ غَابَتْ الْأُمُّ أَوْ امْتَعَتْ فِي الْحَضَانَةِ) (لِلْجَدَّةِ) أُمُّ الْأُمِّ (عَلَى الصَّحِيحِ) كَمَا لَوْ مَاتَتْ، أَوْ جُنَّتْ وَقَضِيَّتْ أَنَّ الْأُمَّ لَا تُجَبِّرُ، وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَلْزَمْهَا نَفَقَتُهُ وَلَا أُجْبِرَتْ، وَمِثْلُهَا كُلُّ أَصْلٍ يَلْزَمُهُ الْإِنْفَاقُ وَمِنْهُ إِذِ الْمُرَادُ بِهِ الْكِفَايَةُ. الْإِخْدَامُ بِنَحْوِ شَرَاءِ خَادِمٍ، أَوْ اسْتِجَارِهِ لِمَنْ يُخَدِّمُ مِثْلَهُ وَلَا

قَوْلُهُ : (وَمَنْ عَمِيَ)، وَقَوْلُهُ : (وَمَنْ تَغْفُلُ)، (وَمِنْ سَفِهَ)، وَقَوْلُهُ : (وَمِنْ جَذَامٍ الْخ) كُلُّ مِنْهَا عَطْفٌ عَلَى (مِنْ أَلَمِ الْخ). قَوْلُهُ : (أَنَّهَا الْخ) يَبَيِّنُ لِمَا. قَوْلُهُ : (فَإِنْ لَمْ تَجِدْ الْخ) الْأَوَّلَى وَلَمْ تَجِدْ الْخ كَمَا فِي النَّهَائِيَةِ. قَوْلُهُ : (أَثَرٌ) أَيُّ : الْعَمَى أَه. ع ش. قَوْلُهُ : (سِوَاةٍ فِي ذَلِكَ) أَيُّ : فِي اسْتِثْرَاطِ سَلَامَةِ الْحَاضِنَةِ عَمَّا ذُكِرَ، وَقَوْلُهُ : الْكَبِيرُ الْخ أَيُّ : الْمَحْضُونُ الْكَبِيرُ الْخ أَه. كُرْدِي. قَوْلُهُ : (فِي حَقِّ غَيْرِ مُتَمَيِّزٍ) أَيُّ مُحْضُونٍ غَيْرِ مُتَمَيِّزٍ. قَوْلُهُ : (لَا يُوْرِدُ الْخ) أَيُّ : يُكْرَهُ ذَلِكَ فَهُوَ نَهْيٌ تَنْزِيهِ أَه. ع ش. قَوْلُهُ : (ذُو عَاهَةٍ) عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ إِذِ الْمُوْرِدُ لَيْسَ صَاحِبَ عَاهَةٍ وَإِنَّمَا هُوَ صَاحِبُ ذَاتِ الْعَاهَةِ أَه. رَشِيدِي. قَوْلُهُ : (أَنَّهَا لَيْسَتْ الْخ) خَبَرٌ وَمَعْنَى الْخ، وَالضَّمِيرُ لِلدَّاءِ. قَوْلُهُ : (كَأَنَّ عَتَقْتَ) إِلَى قَوْلِهِ : وَمِثْلُهَا فِي النَّهَائِيَةِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ : أَوْ رَشَدْتَ. قَوْلُهُ : (أَوْ رَشَدْتَ) أَيُّ : أَوْ نَابَتْ فَاسِيقَةً أَه. مُعْنَى. قَوْلُهُ : (ذُو الْبَيْتِ) أَيُّ : بِخِلَافِ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْبَيْتُ لِلزَّوْجِ الْمُطَلَّقِ فَتَسْتَحِقُّهَا مُطْلَقًا أَه. مُعْنَى. قَوْلُهُ : (عَادَ حَقُّهَا) أَيُّ : وَإِنْ تَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهَا أَه. ع ش. قَوْلُهُ : (وَلَا) أَيُّ : وَإِنْ لَزِمَهَا نَفَقَةُ الْوَلَدِ الْمَحْضُونِ بَأَن لَمْ يَكُنْ لِلْوَلَدِ مَالٌ وَلَا أَبٌ مُوَسِّرٌ أُجْبِرَتْ أَيُّ : الْأُمُّ، لِأَنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ النَّفَقَةِ فَهِيَ حَيِّثُ كَالْأَبِ أَه. مُعْنَى. قَوْلُهُ : (وَمِنْهُ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ : الْإِخْدَامُ، وَالضَّمِيرُ لِلْإِنْفَاقِ، وَقَوْلُهُ : إِذِ الْمُرَادُ الْخ عِلَّةٌ مُقَدَّمَةٌ عَلَى بَعْضِ مَعْلُولِهَا.

قَوْلُهُ : (وَقَضِيَّتُهُ الْخ) كَذَا م ر ش. قَوْلُهُ : (وَلَا أُجْبِرَتْ الْخ) انْظُرْهُ مَعَ مَا يَأْتِي فِي الْحَاشِيَةِ عَنِ الرُّوضِ وَشَرْحِهِ مِنْ قَوْلِهِمَا : وَإِنْ امْتَنَعَا مِنْهَا، وَكَأَنَّ بَعْدَهُمَا مُسْتَحِقَّانِ الْخ إِذْ أَفَادَ أَنَّهُ لَا جَبْرَ إِلَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُمَا مُسْتَحِقٌّ، وَالْأُمُّ أُجْبِرَتْ مَعَ أَنَّ بَعْدَهَا مُسْتَحَقًّا وَهُوَ الْجَدَّةُ إِلَّا أَنَّ الْكَلَامَ هُنَا فِي غَيْرِ الْمُتَمَيِّزِ، وَمَا يَأْتِي فِي الْمُتَمَيِّزِ، وَمَا يُوَافِقُ مَا هُنَا فِي الْحَاشِيَةِ أَوَّلَ الْفَضْلِ عَنِ شَرْحِ الرُّوضِ. أَه. وَلَوْ تَدَاَفَعُوا الْحَضْنَ

يلزم الأمُّ المُستَحَقَّة للحضانة إذا لم يلزمها إنفاؤه أن تخدمه، وقول الماوردي إذا كان مثلها لا يخدمُ مزدودٌ بأن الإخدام من جملة الإنفاق اللزيم لغيرها فلا يلزمها، وإن كان مثلها يخدمُ ولده، ومن استحققت الحضانة فحَصَنَتْ بِقَصْدِ الرُّجُوعِ وأشهدت عليه فإن كان ذلك لِعَيْبَةٍ الْمُتَنَفِّقِ أو امتناعه، ومع فقد القاضي رجعت بأجرتها، وإلا فلا نظير ما مرَّ في التَّفَقُّعِ خلافاً لِمَنْ أَطْلَقَ الرُّجُوعَ وَلَمْ يَأْتِ بِعَدَمِهِ.

(تنبيه): قام بكل من الأقارب مانع من الحضانة رُجِعَ في أمرها للقاضي الأمين فيصعُده عند الأصلح منهن، أو من غيرهن كما بحثه الأذرعِي وغيره خلافاً للماوردي في قوله: لا يختلف المذهب في أن أزواجهن إذا لم يمنعهن يكن باقيات على حقهن فإن أذن الزوج واحدة فقط فهي الأحق، وإن تعدت، أو زوجا اثنتين قُدمت قُرباهما (هذا كله في غير مُمَيِّزٍ والمُمَيِّزُ الذَّكَرُ والأنثى ومَرَّ ضابطه قُبِيلُ الْأَذَانِ (إن افترقا أبواه) .....

قوله: (أن تخدمه) فاعِلٌ ولا يلزم. قوله: (وقول الماوردي الخ) تقييداً لقولهم ولا يلزم الأم الخ.  
قوله: (لا يخدم) بفتح الياء هنا وفيما يأتي. قوله: (لغيرها) أي: غير الأم التي لا يلزمها إنفاق ولدها المخضون. قوله: (بقصد الرجوع) أي: بأجرة الحضانة. قوله: (قام الخ) أي: لو قام. قوله: (لا يختلف المذهب) إلى المتن مقول القول. قوله: (في أن أزواجهن الخ) أي: في صورة كون المانع التزويج اه. كُرِدِي.

قوله (سني): (هذا) أي: المذكور من الفضل إلى هنا كله في غير مُمَيِّزٍ وهو كما مرَّ من لا يستقبل كطفل ومجنون بالغ اه. مُغْنِي.

قوله (سني): (في غير مُمَيِّزٍ) أي: سواء افترقا أبواه، أو لا كما يؤخذ من إطلاقه مع التفصيل في مقابلة الذي هو المُمَيِّزُ اه. سم. قوله: (الذكر) إلى قول المتن: (أو أنثى) في النهاية لإلا قوله: (وافناء ابن الصلاح) إلى (ويظهر) وقوله: (نعم إن أضرت) إلى (ولو مرضت الأم). قوله: (ومرَّ ضابطه الخ) وهو من يأكل وحده ويشرب وحده إلى آخر ما هناك وظاهر إناطة الحكم بالتمييز أنه لا يتوقف على بلوغه سبع سنين وأنه إذا جاوزها بلا تمييز بقي عند أمه اه. ع ش ويأتي عن المُغْنِي ما يوافقه.  
قوله (سني): (إن افترقا أبواه) أي: من النكاح نهايةً ومُغْنِي وشرح المنهج ويتبعي أن مثله ما إذا لم

فَعَلَى مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ؟. قوله: (بقصد الرجوع) أي: بأجرة الحضانة.

قوله في (سني): (هذا كله في غير مُمَيِّزٍ) أي: سواء افترقا أبواه أو لا كما يؤخذ من إطلاقه مع التفصيل في مقابلة الذي هو المُمَيِّزُ.

قوله في (سني): (إن افترقا أبواه) قال في شرح المنهج: من النكاح. اه. ويتبعي أن يكون كالإفراق من النكاح ما إذا لم يفترقا منه لكتهما لا يجتمعان بأن اختلف محلهما، وكان كل منهما لا يأتي للأخر؛ لأن ذلك في معنى الإفراق من النكاح، وكذا إذا كان يأتيه لكن أحياناً لا يتأتى فيها القيام بمصالحه.  
قوله: (إن افترقا أبواه) أي: وإن لم يفترقا فهو عندهما.

مع أهليهما، ومقاميهما في بلد واحد خَيْرٌ إِنْ ظَهَرَ لِلْقَاضِي أَنَّهُ عَارِفٌ بِأَسْبَابِ الْاِخْتِيَارِ وَإِذَا اخْتَارَ أَحَدَهُمَا (كَانَ عِنْدَ مَنْ اخْتَارَ مِنْهُمَا) لِلْخَيْرِ الْحَسَنِ (أَنَّهُ يُخَيَّرُ خَيْرٌ غُلَامًا بَيْنَ أَبِيهِ وَأُمِّهِ) وَإِنَّمَا يَدْعِي الْغُلَامَ الْمُمَيِّزُ وَمِثْلُهُ الْغُلَامَةُ (فَإِنْ كَانَ فِي أَحَدِهِمَا) مَانِعٌ وَمِنْهُ (جُنُونٌ، أَوْ كُفْرٌ، أَوْ رِقٌّ أَوْ فِسْقٌ، أَوْ نَكَحَتْ) مَنْ لَا حَقَّ لَهُ فِي الْحِصَانَةِ (فَالْحَقُّ لِلْآخِرِ) لَانْحِصَارِ الْأَمْرِ فِيهِ. (وَيُخَيَّرُ) الْمُمَيِّزُ الَّذِي لَا أَبَ لَهُ (بَيْنَ أُمٍّ، وَإِنْ عَلَتْ (وَجَدَّ)، وَإِنْ عَلَا عِنْدَ فَقْدِ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ، أَوْ قِيَامِ مَانِعٍ بِهِ لَوْجُودِ الْوِلَادَةِ فِي الْكُلِّ (وَكَذَا) الْحَوَاشِي فَهَمُ كَالْجَدِّ وَمِنْهُمْ (أَخٌ وَعَمٌّ)، أَوْ ابْنُهُ إِلَّا ابْنَ عَمٍّ فِي مُشْتَهَاةٍ وَلَا بِنْتَ لَهُ نِفَاقٌ أَيٌّ: مِثْلًا وَالْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يَجِدُ نِفَاقًا يُسَلِّمُهَا إِلَيْهَا .....

يَفْتَرِقَا وَلَكِنْ اخْتَلَفَ مَحَلُّهُمَا وَكَانَ كُلُّ مِنْهُمَا لَا يَأْتِي لِلْآخِرِ، أَوْ يَأْتِي أَحْيَانًا لَا يَتَأْتِي فِيهَا الْقِيَامُ بِمَصَالِحِ الْمَحْضُونِ سَمَ عَلَى حَجٍّ اهـ. رَشِيدِي. ة فَوَدَّ: (مَعَ أَهْلِيهِمَا الْإِنِّ) أَيٌّ: وَإِنْ فَضَّلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ بَدِينٍ، أَوْ مَالٍ، أَوْ مَحَبَّةٍ نِهَآيَةً، وَمُعْنِي. ة فَوَدَّ: (وَمُقَامُهُمَا فِي بِلَدٍ وَاحِدٍ) سَيَأْتِي مُحْتَزُّهُ فِي الْمَتَنِ. ة فَوَدَّ: (خَيْرٌ إِنْ ظَهَرَ الْإِنِّ) وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْوَلَدَ يَخَيَّرُ وَلَوْ اسْتَقَطَّ أَحَدُهُمَا حَقَّهُ قَبْلَ التَّخْيِيرِ وَهُوَ كَذَلِكَ نِهَآيَةً وَمُعْنِي. ة فَوَدَّ: (وَإِذَا اخْتَارَ أَحَدُهُمَا الْإِنِّ) فَلَوْ اخْتَارَهُمَا مَعًا فَيَتَّبِعِي أَنْ يُفَرَّغَ بَيْنَهُمَا إِلَّا إِنْ ظَنَّ أَنَّ سَبَبَهُ قِلَّةَ عَقْلِهِ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الْأُمِّ فَلْيُرَاجِعْ اهـ. سَمَ. (أَقُولُ): وَقَوْلُ الشَّارِحِ الْمَارُ خَيْرٌ إِنْ ظَهَرَ الْإِنِّ كَالصَّرِيحِ فِيمَا بَحَثُهُ.

ة فَوَدَّ (إِسْنِي): (كَانَ عِنْدَ مَنْ اخْتَارَ مِنْهُمَا) وَلَوْ اخْتَارَ أَحَدُهُمَا فَاِمْتَنَعَ مِنْ كَفَالَتِهِ كَفَلَهُ الْآخَرُ فَإِنْ رَجَعَ الْمُمْتَنِعُ أُعِيدَ التَّخْيِيرُ وَإِنْ اِمْتَنَعَ، وَبَعْدَهُمَا مُسْتَحَقَّانِ لَهَا كَجَدٍّ وَجَدَّةٍ خَيْرٌ بَيْنَهُمَا وَلَا بَانَ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُمَا مُسْتَحَقٌّ أُجِبَ عَلَيْهِمَا مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ جُمْلَةِ الْكِفَايَةِ نِهَآيَةً وَمُعْنِي وَفِي سَمَ بَعْدَ ذِكْرِهِ فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ وَمِثْلُهُ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ اِمْتَنَعَ جَمِيعُ مُسْتَحَقِّي الْحِصَانَةِ مِنْ حَضَنٍ غَيْرِ الْمُمَيِّزِ أُجِبَ عَلَيْهِمَا مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ وَهُوَ كَذَلِكَ. ة فَوَدَّ: (لِلْخَيْرِ الْحَسَنِ الْإِنِّ)؛ وَلِأَنَّ الْقَصْدَ بِالْكَفَالَةِ الْحِفْظَ لِلْوَلَدِ، وَالْمُمَيِّزُ أَعْرِفَ بِحُظِّهِ فَيَرْجِعُ إِلَيْهِ، وَسِنَّ التَّمْيِيزُ غَالِيًا سَبْعَ سِنِينَ، أَوْ ثَمَانٍ تَقْرِيْبًا وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى السَّبْعِ وَقَدْ يَتَأَخَّرُ عَنِ الثَّمَانِ، وَالْحُكْمُ مَدَّارُهُ عَلَيْهِ لَا عَلَى السَّنِّ اهـ. مُعْنِي. ة فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا يَدْعِي الْإِنِّ) وَفِي الْمِصْبَاحِ عَنِ الْأَزْهَرِيِّ أَنَّ الْغُلَامَ يُطْلَقُ عَلَى الْمَوْلُودِ حِينَ يُولَدُ وَعَلَى الْكَهْلِ وَهُوَ فَاشٍ فِي كَلَامِهِمْ فَلَمْ يَخْتَصَّ الْغُلَامُ بِالْمُمَيِّزِ اهـ. ع ش.

ة فَوَدَّ (إِسْنِي): (أَوْ نَكَحَتْ) أَيٌّ: الْأُنْثَى اهـ. مُعْنِي. ة فَوَدَّ: (لَانْحِصَارِ الْأَمْرِ فِيهِ) فَإِنْ عَادَ صِلَاخُ الْآخِرِ انْشَأَ التَّخْيِيرُ اهـ. مُعْنِي. ة فَوَدَّ: (الْمُمَيِّزُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلِأَنَّهُ فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: عِنْدَ فَقْدِ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ وَقَوْلُهُ: وَلَا بِنْتَ لَهُ إِلَى فَيُخَيَّرُ. ة فَوَدَّ: (لَا أَبَ لَهُ) أَيٌّ: أَوْ قَامَ بِهِ مَانِعٌ اهـ. مُعْنِي. ة فَوَدَّ: (أَقْرَبُ مِنْهُ) أَيٌّ: مِنَ الْجَدِّ وَانْظُرْ مِنَ الْأَقْرَبِ مِنَ الْجَدِّ بَعْدَ الْأَبِ، وَالْأُمُّ وَأُمّهَاتُهَا. ة فَوَدَّ: (وَلَا بِنْتَ لَهُ) أَيٌّ: وَالْحَالُ اهـ.

ة فَوَدَّ (إِسْنِي): (كَانَ عِنْدَ مَنْ اخْتَارَ مِنْهُمَا) فَلَوْ اخْتَارَهُمَا مَعًا فَيَتَّبِعِي أَنْ يُفَرَّغَ بَيْنَهُمَا إِلَّا إِنْ ظَنَّ أَنَّ سَبَبَهُ قِلَّةَ عَقْلِهِ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الْأُمِّ فَلْيُرَاجِعْ.

وحينئذ فلا اعتراض عليهما خلافاً لمن زعمه فيتحيز بين أحدهم. والأم في الأصح كالأب بجامع العصبية (ولأنه عليه السلام خيّر ابن سبع، أو ثمان بين أمه وعمه) رواه الشافعي (أو أب مع أخت) شقيقة، أو لأم (أو خالة) حيث لا أم فيخيز بينهما (في الأصح) فإن فقد الأب أيضاً خيّر بين الأخت، أو الخالة، وبقيّة العصبية على الأوجه وظاهر كلامهم أن التخيير لا يجري بين ذكرين ولا أنثيين. (فإن اختار أحدهما) أي: الأبوين ومن ألحق بهما (ثم الآخر حول إليه)؛ لأنه قد يبدو له الأمر على خلاف ظنه نعم، إن ظن أن سببه قلة عقله فعند الأم، وإن بلغ كما قبل التمييز (فإن اختار الأب ذكر لم يمنعه زيارة أمه) أي: لم يجز له ذلك وتكليفها الخروج لزيارته؛

ع ش. قوله: (وحينئذ) أي: حين أن يقيد المشتكى بما ذكر. قوله: (فلا اعتراض عليهما) أي: في إطلاقهما في الروضة وأصلها أن الأم أولى بالأنثى من ابن العم اه. سم وقد يقال: أن المراد لا يدفع الإيراد. قوله: (فتخيز إلخ) مقرر على قوله: وكذا الحواشي فهم كالجد. قوله: (لأم) أي لإدلائها بالأم وأما الأخت للأب فلا كما صرح به المازدي مغني وأسنى زاد النهاية ومثل الأخت للأب العم اه. قوله: (أي كالأُم) قوله: (وظاهر كلامهم أن التخيير لا يجري بين ذكرين إلخ) كآخوين، أو أختين وهو ما نقله الأذرع في الأنثيين عن فتاوى البغوي ونقل عن ابن قطان وعن مقتضى كلام غيره جريانه بينهما أي المتساويتين وهو الأوجه؛ لأنه إذا خيّر بين غير المتساويتين فبين المتساويتين أولى نهاية ومغني وأسنى. قوله: (أي الأبوين) إلى قول المتن زائدة في المغني إلا قوله: وإفتاء ابن الصلاح إلى ويظهر. قوله: (ومن ألحق إلخ) الواو بمعنى، أو كما عبر بها المغني.

فوق (سني): (حول إليه) أي: وإن تكرّر ذلك منه روض اه. سم. قوله: (لأنه قد يبدو إلخ) أي: أو يتغير حال من اختاره أولاً ولأن المتبع شهوته كما قد يشتبه طعماً في وقت وغيره في آخر؛ ولأنه قد يريد مراعاة الجائزين أسنى ومغني. قوله: (نعم إن ظن إلخ) عبارة المغني تنبيه ظاهر إطلاق المصنف أنه يحول وإن تكرّر ذلك منه دائماً وهو ما قاله الإمام لكن الذي في الروضة كأصلها أنه إن كثر ذلك منه بحيث يظن أن سببه قلة تمييزه جعل عند الأم كما قبل التمييز وهذا ظاهر اه. قوله: (وتكليفها) بالرفع

قوله: (فلا اعتراض عليهما) أي: في إطلاقهما في الروضة وأصلها أن الأم أولى بالأنثى من ابن العم. قوله: (أو لإدلائها) أي: بالأم. قوله: (أو لأم) كما قيده بذلك المازدي كما قاله في شرح الروض بعد قوله: إن ظاهر كلامهم أنه لا فرق بين التي للأب وغيرها. قوله: (وظاهر كلامهم أن التخيير لا يجري بين ذكرين) أي: كآخوين، ولا أنثيين أي: كأختين قال في شرح الروض عقب هذا: ثم رأيت الأذرع نقله في الأنثيين عن فتاوى البغوي ونقل عن ابن القطان وعلى مقتضى كلام غيره جريان ذلك بينهما وهو أوجه م ر؛ لأنه إذا خيّر بين غير المتساويتين فبين المتساويتين أولى. اه.

قوله في (سني): (فإن اختار أحدهما، ثم الآخر حول إليه) قال في الروض وشرحه: وإن تكرّر ذلك منه؛ لأنه قد يظهر له الأمر بخلاف ما ظنه، أو يتغير حال من اختاره أولاً ولأن المتبع شهوته كما قد

لأنه يُؤدّي للمقوق وقَطَعَ الرَّجَمَ (ويمنع أنثى) ومثلها هنا وفيما يأتي الحُثْنَى من زيارة أمها لتألف الصَّيَانَةَ. وإفتاء ابن الصَّلاح بأنَّ الأمَّ إذا طلبتها أُرْسِلَتْ إليها محمولٌ على معذورة عن الخروج للبنت لنحو تَحْدِيرٍ، أو مَرَضٍ، أو مَنَعَ نَحْوِ زَوْجٍ، ويظهر أنَّ مَحَلَّ إلزام ولي البنت بخروجها للأمَّ عند غُذْرِها بناءً على ما ذَكَرَ حيث لا رِيبةَ في الخروج قُوَّةً وإلا لم يلزمه. (ولا يَمْنَعُها) أي: الأب والأمَّ (دخولاً عليهما) أي: الابن والبنت إلى بيته (زائرة) حيث لا خُلُوةَ له بها

عطفًا على ذلك اهـ. رَشِيدِي.

❦ قول (سني): (وَيَمْنَعُ) أي: الأب نَذْبًا أَنْثَى إذا اختارته مُغْنِي ونهاية. ❦ قوله: (لتألف إلخ) عِلَّةٌ لِمَا فِي المتن. ❦ قوله: (وإفتاء ابن الصَّلاح) عبارةُ النِّهايةِ، والمُغْنِي وظاهرُ كلامه عَدَمُ الفَرْقِ فِي الأمِّ بَيْنَ المُخَدَّرَةِ وَغَيْرِهَا وهو كذلك خِلَافًا لِمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ مِنَ الفَرْقِ وظاهرُ كلامهم أَنَّهُ لو مَكَّنَّهَا مِنْ زيارَتِهَا لم يَحْرُمُ عَلَيْهِ نَعَمٌ لَا يَمْنَعُهَا عَنْ عِيادَتِهَا لِمَرَضٍ لِشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا اهـ. ❦ قوله: (أُرْسِلَتْ) بِنَاءُ الْمَفْعُولِ، وَالضَّمِيرُ لِلْأُنْثَى. ❦ قوله: (لنحو تَحْدِيرٍ)، وقوله: أو مَنَعَ نَحْوِ زَوْجٍ خِلَافًا لِلنِّهايةِ، والمُغْنِي كما مرَّ آيَفًا. ❦ قوله: (بناءً على ما ذَكَرَ) أي: مِنَ الْحَمْلِ. ❦ قوله: (وإلا لم يلزمه) بل الظَّاهِرُ حُرْمَةُ تَمَكِّيْنِهَا مِنْ ذَلِكَ اهـ. ع ش.

❦ قول (سني): (وَلَا يَمْنَعُهَا إلخ) عَبَّرَ الْمَاوَزْدِيُّ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ الْأَبَ أَنْ يُمَكِّنَهَا مِنَ الدُّخُولِ وَلَا يَوْلِيْهَا عَلَى وَلَدِهَا وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ مَا يَفْهَمُ عَدَمَ اللُّزُومِ وَبِهِ أَقْبَى ابْنُ الصَّلاح فَقَالَ فَإِنْ بَخِلَ الْأَبُ بِدُخُولِهَا إِلَى مَنَزِلِهِ أَخْرَجَهُ إِلَيْهَا أَنْتَهَى وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ يَحْصُلُ بِذَلِكَ اهـ. مُغْنِي وَاعْتَمَدَ ع ش الْأَوَّلَ

يَسْتَهْيِي طَعَامًا فِي وَقْتٍ، وَغَيْرِهِ فِي آخَرٍ وَلِأَنَّهُ قَدْ يَقْصِدُ مُرَاعَاةَ الْجَانِبَيْنِ أَنْتَهَى. وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنَ التَّعْلِيلِ الْأَخِيرِ أَنَّهُ لَوْ اخْتَارَ ابْتِدَاءً أَنْ يَكُونَ عِنْدَ أَحَدِهِمَا مَدَّةُ كَيَوْمٍ أَوْ أُسْبُوعٍ، أَوْ شَهْرٍ وَعِنْدَ الْآخَرِ مَدَّةُ كَيَوْمٍ، أَوْ أُسْبُوعٍ، أَوْ شَهْرٍ أُجِيبَ لِذَلِكَ وَلَيْسَ بَعِيدًا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ لَا يُجَابَ بَلْ يُفْرَعُ فَلْيُرَاجَعْ. وَفِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ فَرَعَ لَوْ اخْتَارَ أَحَدُهُمَا فَاِمْتَنَعَ مِنْ كِفَالَتِهِ فَعَلَهُ الْآخَرُ، وَلَا اغْتِرَاضَ لِلْوَلَدِ فَإِنْ رَجَعَ الْمُمْتَنِعُ، وَطَلَبَ كِفَالَتَهُ أُعِيدَ التَّخْيِيرُ، وَإِنْ امْتَنَعَ مِنْهَا، وَكَانَ بَعْدَهُمَا مُسْتَحِقَّانِ لَهَا كَالْجَدِّ وَالْجَدَّةِ خَيْرٌ بَيْنَهُمَا وَإِلَّا بَانَ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُمَا مُسْتَحِقَّانِ جَبَرَ عَلَيْهَا مَنْ تَلَزَّمَهُ التَّفَقُّهُ لَهُ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ جُمْلَةِ الْكِفَايَةِ أَنْتَهَى. وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ امْتَنَعَ جَمِيعُ مُسْتَحَقِّي الْحُضَانَةِ مِنْ حِضْنِ غَيْرِ الْمُمَيِّزِ أُجْبِرَ عَلَيْهَا مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ وَهُوَ كَذَلِكَ.

❦ قوله في (سني): (وَيَمْنَعُ أَنْثَى) وظاهرُ كلامه عَدَمُ الفَرْقِ بَيْنَ الأمِّ الْمُخَدَّرَةِ وَغَيْرِهَا وَهُوَ كَذَلِكَ خِلَافًا لِمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ مِنَ الفَرْقِ، وظاهرُ كلامه أَنَّهُ لو مَكَّنَّهَا مِنْ زيارَتِهَا لم يَحْرُمُ عَلَيْهِ نَعَمٌ لَا يَمْنَعُهَا مِنْ عِيادَتِهَا لِمَرَضٍ لِشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا م ر ش.

❦ قوله في (سني): (وَلَا يَمْنَعُهَا دُخُولًا عَلَيْهِمَا زَائِرَةً) عِبَارَةُ شَرْحِ الْبَهْجَةِ: وَإِذَا زَارَتْ لَا يَمْنَعُهَا الدُّخُولَ لَبَيْتِهِ، وَيُخَلِّي لَهَا حُجْرَةً فَإِنْ كَانَ الْبَيْتُ ضَيِّقًا خَرَجَ، وَلَا يُطِيلُ الْمُكُثَّ فِي بَيْتِهِ، وَعَدَمُ مَنَعِهَا لِدُخُولِ لَزِمَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَاوَزْدِيُّ فَقَالَ: يَلْزَمُ الْأَبَ أَنْ يُمَكِّنَهَا مِنَ الدُّخُولِ، وَلَا يَوْلِيْهَا عَلَى وَلَدِهَا لِتَنْهِي



مُحَرَّمَةٌ وَلَا رِيَّةَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي عَكْسِهِ دَفْعًا لِلْعُقُوقِ. (وَالزَّيَارَةُ مَرَّةً فِي أَيَّامٍ) عَلَى الْعَادَةِ لَا فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَا تُطِيلُ الْمُكَثَّ (فَإِنْ مَرَضًا فَلَالُأُمُّ أُولَى بِتَمْرِضِهِمَا)؛ لِأَنَّهَا أَصْبَرُ عَلَيْهِ (فَإِنْ رَضِيَ بِهِ فِي بَيْتِهِ) بِالْشَّرْطَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فَذَاكَ (وَالْأَفْقَى بَيْتُهَا) فَهُوَ الْمُخَيَّرُ فِي ذَلِكَ نَعَمْ، إِنْ أَصْرَتْ الثَّقَلَةُ لِبَيْتِهَا امْتَنَعَتْ وَلَوْ مَرَضَتْ الْأُمُّ فَلَيْسَ لِلْأَبِ مَنَعُ الْوَلَدِ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى مِنْ عِيَادَتِهَا (وَلَوْ اخْتَارَهَا ذَكَرٌ فَعِنْدَهَا) يَكُونُ (لَيْلًا وَعِنْدَ الْأَبِ) وَإِنْ عَلَا وَمِثْلُهُ وَصِيٌّ وَقِيَمٌ يَكُونُ (نَهَارًا) ...

أَي: اللَّزُومُ وَهُوَ قَضِيَّةُ كَلَامِ الرَّشِيدِيِّ كَمَا يَأْتِي. □ قَوْلُهُ: (فِي عَكْسِهِ) أَي: فِي زِيَارَةِ الْأَبِ لِلْوَلَدِ فِي بَيْتِ الْأُمِّ. □ قَوْلُهُ: (لَا فِي كُلِّ يَوْمٍ) بَلْ فِي يَوْمَيْنِ وَأَكْثَرُ نَعَمْ إِنْ كَانَ مَنَزِلُهَا قَرِيبًا فَلَا بَأْسَ أَنْ تَدْخُلَ فِي كُلِّ يَوْمٍ كَمَا قَالَه الْمَاوَرَدِيُّ مُغْنِي وَنَهَايَةُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ حَاصِلُ هَذَا مَعَ مَا قَبْلَهُ أَنَّ مَنَزِلَهَا إِنْ كَانَ قَرِيبًا فَجَاءَتْ كُلَّ يَوْمٍ لَزِمَهُ تَمَكُّنُهَا مِنَ الدُّخُولِ وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا فَجَاءَتْ كُلَّ يَوْمٍ فَلَهُ مَنَعُهَا وَيُظْهَرُ أَنَّ وَجْهَ الْفَرْقِ النَّظَرُ إِلَى الْعُرْفِ فَإِنَّ الْعُرْفَ أَنَّ قَرِيبَ الْمَنَزِلِ كَالْجَارِ يَتَرَدَّدُ كَثِيرًا بِخِلَافِ بَعِيدِهِ أَه. وَقَوْلُهُ: لَزِمَهُ الْخُ وَلَهُ وَمِثْلُهُ فِي عِشْرِ مُخَالَفٍ لِمَا مَرَّ أَيْضًا عَنِ الْمُغْنِيِّ. □ قَوْلُهُ: (بِالشَّرْطَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ) أَي: بِقَوْلِهِ: حَيْثُ لَا خَلْوَةَ بِهَا مُحَرَّمَةٌ وَلَا رِيَّةَ الْخُ أَه. سَم.

□ قَوْلُ (لَسَنِي): (وَالْأَفْقَى بَيْتُهَا) أَي: يَكُونُ التَّمْرِضُ وَيَعُودُهُمَا وَيَجِبُ الْإِحْتِرَازُ مِنَ الْخَلْوَةِ بِهَا فِي الْحَالَتَيْنِ وَلَا يَمْنَعُ الْأُمُّ مِنْ حُضُورِ تَجْهِيزِهِمَا فِي بَيْتِهِ إِذَا مَاتَا وَلَهُ مَنَعُهَا مِنْ زِيَارَةِ قَبْرِهِمَا إِذَا دُفِنَا فِي مِلْكِهِ، وَالْحُكْمُ فِي الْعَكْسِ كَذَلِكَ نِهَايَةُ وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَصْرَتْ الْخُ) أَي الْمَرِيضُ أَه. كُرْدِي. □ قَوْلُهُ: (امْتَنَعَتْ) أَي: الثَّقَلَةُ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَرَضَتْ الْأُمُّ الْخُ) تَقَدَّمَ هَذَا وَبِعَارَةُ النَّهْيَةِ، وَالْمُغْنِي، وَالْأُسْتَى وَإِنْ مَرَضَتْ الْأُمُّ لَزِمَ الْأَبُ تَمَكُّنُ الْأُنْثَى مِنْ تَمْرِضِهَا إِنْ أَحْسَنْتَ ذَلِكَ بِخِلَافِ الذَّكَرِ لَا يَلْزَمُهُ تَمَكُّنُهُ مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ أَحْسَنَهُ أَه. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ عَلَا) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: وَأَفْتَى إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ: وَيُرَدُّهُ إِلَى وَلَوْ مَاتَ وَقَوْلُهُ: وَلَوْ ضَعِيفَةً فِيمَا يَظْهَرُ وَقَوْلُهُ: أَوْ لَمْ تَضَحَبْهُ وَاتَّخَذَ مَقْصِدَهُمَا وَقَوْلُهُ: وَلَيْسَ الطَّاعُونَ إِلَى الْمُتَنِ.

عَنْهُ، وَفِي كَلَامِ غَيْرِهِ مَا يُفْهَمُ عَدَمُ الْوُجُوبِ وَبِهِ أَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ فَقَالَ: فَإِنْ بَخَلَ الْأَبُ بِدُخُولِهَا إِلَى مَنَزِلِهِ أَخْرَجَهَا إِلَيْهَا أَي: إِلَى مَسْكَنِ الْأُمِّ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: وَيَكُونُ ذَلِكَ بِرِضَا زَوْجِ الْأُمِّ فَإِنْ أَبَى تَعَيَّنَ أَنَّ يَبْعَثُهَا إِلَى الْأُمِّ، فَإِنْ امْتَنَعَ الزَّوْجُ مِنْ إِدْخَالِهَا إِلَى مَنَزِلِهِ نَظَرْتُ إِلَيْهَا وَابْنَتْ خَارِجَهُ وَهِيَ دَاخِلَةٌ، ثُمَّ نَقَلَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ الدُّخُولَ مِنْ غَيْرِ إِطَالَةٍ لِعَرْضِ الزَّيَارَةِ لَا مَنَعَ مِنْهُ أَه. □ قَوْلُهُ: (بِالشَّرْطَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ) أَي: بِقَوْلِهِ: حَيْثُ لَا خَلْوَةَ لَهُ بِهَا مُحَرَّمَةٌ، وَلَا رِيَّةَ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَرَضَتْ الْأُمُّ) قَالَ فِي الرُّوضِ: وَإِنْ مَرَضَتْ أَي: الْأُمُّ مَرَضَتْهَا الْأُنْثَى إِنْ أَحْسَنْتَ تَمْرِضُهَا قَالَ فِي شَرْحِهِ: بِخِلَافِ الذَّكَرِ لَا يَلْزَمُ الْأَبُ تَمَكُّنُهُ مِنْ أَنْ يُمَرِّضَهَا، وَإِنْ أَحْسَنَ. أَه.

□ قَوْلُهُ فِي (لَسَنِي): (وَلَوْ اخْتَارَهَا ذَكَرٌ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: وَالْحُثَّى كَالْأُنْثَى فِيمَا يَظْهَرُ. أَه.

وهو كاللَّيْلِ للغالب ففي نحوِ الأتونِي الأمرُ بالعكسِ نظيرُ ما مرَّ في القسمِ (يُؤَدِّبُهُ) وجوبًا بتعليمه طهارة النفس من كل رذيلة وتجليها بكل محمود (وُئْسَلُمُهُ) وجوبًا (المَكْتَبُ) بفتح الميم مع فتح أو كسر التاء وهو محلُّ التعليم وسمَّاه الشافعي الكتاب كما هو على الألسنة، ولم يُبالِ أَنَّهُ جمعُ كتاب (وحِزْفَةُ) أي: ذبيهما. وظاهرُ كلامِ الماوردي أَنَّهُ ليس لأب شريف تعليم ابنه صنعة نزره؛ لأنَّ عليه رعايةَ حظِّه ولا يَكُلُّهُ إلى أمِّه لِعَجْزِ النساءِ عن مثل ذلك، وأجرة ذلك في مال الولد إن وُجد وإلا فعلى مَنْ عليه نفقته وأفتى ابنُ الصلاح في ساكن يبلد، ومُطَلَّقَتُهُ بقرية وله منها ولدٌ مُقيمٌ عندها في مَكْتَبٍ بأنَّه إن سقطَ حظُّ الولد بإقامته عندها فالحضانةُ للأب رعايةً لِمَصْلَحَتِهِ، وإن أَصْرَ ذلك بأُمِّه، ويؤخَذُ منه أنَّ مثل ذلك بالأولى ما لو كان في إقامته عندها ربةً قويَّةً (أو) اختارها (أنثى فعندها) تكونُ (ليلاً ونهاراً) لاستوائيهما في حقِّها إذ الأليقُّ بها سترُها ما أمكن. (ويُزَوِّرها الأبُّ على العادة) .....

• قوله: (وهو كاللَّيْلِ للغالب ففي نحوِ الأتونِي إلخ) هذا ظاهرٌ فيما إذا كان يُعَلِّمُهُ تلك الحِرْفةُ وإلا فلا وجه له على أَنَّهُ قد لا يلازم قولُ المُصَنِّفِ وَيُئْسَلُمُهُ لِمَكْتَبٍ وحِرْفةٍ، والفرقُ بينَ ما هنا، والقسمِ ظاهرٌ فليَتَأَمَّلْ اهـ. رَشِيدِي.

• قولُ (سنِي): (يُؤَدِّبُهُ) فَمَنْ أَدَّبَ وَلَدَهُ صَغِيرًا سُرَّ بِهِ كَبِيرًا يُقَالُ: الأَدَبُ عَلَى الآبَاءِ، والصَّلَاحُ عَلَى اللَّهِ اهـ. مُغْنِي. • قوله: (وَجُوبًا) الظَّاهِرُ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالمَكْتَبِ، والحِرْفةِ، والواوُ بِمَعْنَى أو اهـ. رَشِيدِي.

• قولُ (سنِي): (لِمَكْتَبٍ) أي: أو نَحْوِهِ مِمَّا يَلِيْقُ بِحالِ الولدِ اهـ. ع ش. • قوله: (أي: ذبيهما) يَتَعَلَّمُ مِنَ الأوَّلِ الْكِتَابَةِ وَمِنِ الثَّانِي الحِرْفةَ على ما يَلِيْقُ بِحالِ الولدِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. • قوله: (أَنَّهُ لَيْسَ لِأَبٍ إلخ) وكذا لَا يَتَّبِعِي لِمَنْ لَهُ صَنَعَةٌ شَرِيفَةٌ أَنْ يُعَلِّمَ ابْنَهُ صَنَعَةً رَدِيئَةً اهـ. مُغْنِي. • قوله: (وَلَا يَكُلُّهُ) أي: الأبُّ مُطْلَقًا الْوَلَدَ الذَّكَرَ. • قوله: (عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ) أي عَنْ الْقِيَامِ بِهِ. • قوله: (وَأَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ إلخ) وَقَدْ يُقَالُ: قَضِيَّةٌ مَا سَيَاتِي فِي سَفَرِ الثَّقَلَةِ أَنَّ الْحَقَّ لِلْأَبِ أَنَّهُ هُنَا لَهُ مُطْلَقًا فَلْيَتَأَمَّلْ إِلَّا أَنْ يَخُصَّ هَذَا بِقُرْبٍ يَطْلُعُ مَعَهُ عَلَى أَحْوَالِهِ اهـ. سَم. • قوله: (وَمُطَلَّقَتُهُ بِقَرْيَةٍ) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ. • قوله: (بِأَنَّهُ إِنْ سَقَطَ إلخ) مُعْتَمَدٌ اهـ. ع ش.

• قولُ (سنِي): (أَوْ أَنْثَى) أي: أَوْ حُثْنَى كَمَا بَحَثَهُ الشَّيْخُ وَمَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ نِهَايَةً وَمُغْنِي.

• قولُ (سنِي): (وَيُزَوِّرها الأبُّ عَلَى الْعَادَةِ) وَظَاهِرُ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ بِمَسْكَنِ زَوْجٍ لَهَا امْتَنَعَ دُخُولُهُ إِلَّا بِإِذْنٍ مِنْهُ فَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ أَخْرَجَتْهَا إِلَيْهِ لِيَرَاهَا وَيَتَقَدَّرَ حَالُهَا وَيُلَاحِظَهَا بِالْقِيَامِ بِمَصَالِحِهَا اهـ. نِهَايَةً زَادَ الْمُغْنِي وَكَذَا حُكْمُ الصَّغِيرِ الْغَيْرِ الْمُتَمَيِّزِ، وَالْمَجْنُونِ الَّذِي لَا تَسْتَقِلُّ الْأُمُّ بِضَبْطِهِ فَيَكُونَانِ عِنْدَ الْأُمِّ لَيْلًا وَنَهَارًا وَيَزَوِّرُهُمَا الْأَبُّ وَيُلَاحِظُهُمَا بِمَا مَرَّ عَلَيْهِ ضَبْطُ الْمَجْنُونِ اهـ. قَالَ ع ش: وَيَتَّبِعِي أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا تَمَكِّيْنُهُ مِنْ دُخُولِ الْمَنْزِلِ إِذَا كَانَتْ مُسْتَحَقَّةً لِمَنْفَعَتِهِ وَلَا زَوْجَ لَهَا بَلْ إِنْ شَاءَتْ أُذِنَتْ لَهُ فِي الدُّخُولِ

• قوله: (ففي نحوِ الأتونِي الأمرُ بالعكسِ) عَلَى الْأَقْرَبِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ. • قوله: (وَأَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ إلخ) كَذَا م ر ش وَقَدْ يُقَالُ: قَضِيَّةٌ مَا سَيَاتِي فِي سَفَرِ الثَّقَلَةِ أَنَّ الْحَقَّ لِلْأَبِ أَنَّهُ هُنَا لَهُ مُطْلَقًا فَلْيَتَأَمَّلْ إِلَّا أَنْ

ولا يَطْلُبُهَا لِمَا ذُكِرَ، وَأُخِذَ مِنْ عَتَبَةِ الْعَادَةِ الْمَنْعُ لَيْلًا لِمَا فِيهِ مِنَ الرِّيْبَةِ وَيَزِيدُهُ اشْتِرَاؤُهُمْ فِي دُخُولِهِ عَلَى الْأُمِّ وَجُودَ مَانِعِ خَلْوَةٍ مِنْ نَحْوِ مُحَرَّمٍ أَوْ امْرَأَةٍ ثِقَةٍ، وَلَوْ مَاتَ أَجِيبُ الْأَبِ إِلَى مَحَلِّ دَفْنِهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَلَهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ الْإِنْفِرَادُ عَنْ نَحْوِ أَبَوَيْهَا إِلَّا أَنْ تُبَيِّنَ رَيْبَةً وَلَوْ ضَعِيفَةً فِيمَا يَظْهَرُ فِلَوْلِي نِكَاحِهَا، وَإِنْ رَضِيَ أَقْرَبُ مِنْهُ بِبَقَائِهَا فِي مَحَلِّهَا فِيمَا يَظْهَرُ أَنْ يَمْنَعَهَا الْإِنْفِرَادَ بَلْ

حَيْثُ لَا رَيْبَةً وَلَا خَلْوَةً وَإِنْ شَاءَتْ أَخْرَجَتْهَا لَهُ وَعَلَيْهِ فَيَفْرُقُ بَيْنَ وَجُوبِ التَّمَكُّنِ عَلَى الْأَبِ مِنْ الدُّخُولِ إِلَى مَنْزِلِهِ حَيْثُ اخْتَارَتْهُ الْأُنْثَى وَبَيْنَ هَذَا بِتَيْسُرٍ مُفَارَقَةِ الْأَبِ لِلْمَنْزِلِ عِنْدَ دُخُولِ الْأُمِّ بِلَا مَشَقَّةٍ بِخِلَافِ الْأُمِّ فَإِنَّهُ قَدْ يَشُقُّ عَلَيْهَا مُفَارَقَةُ الْمَنْزِلِ عِنْدَ دُخُولِهِ قَرُبًا جَرَّ ذَلِكَ إِلَى نَحْوِ الْخَلْوَةِ اهـ.

• قَوْلُهُ: (وَلَا يَطْلُبُهَا) أَي: لَا يَطْلُبُ الْأَبُ إِحْضَارَهَا اهـ. مُعْنَى: • قَوْلُهُ: (لِمَا ذُكِرَ) أَي: فِي قَوْلِهِ: إِذَا الْأَلْيَقُ الْإِنِّخ. • قَوْلُهُ: (وَأُخِذَ الْإِنِّخ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ، وَالْمُعْنَى فَقَالَا: وَمُقْتَضَى قَوْلِهِ: عَلَى الْعَادَةِ مَنْعُهُ مِنْ زِيَارَتِهَا لَيْلًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ لِمَا فِيهِ مِنَ الرِّيْبَةِ، وَالثُّمَّةُ اهـ. • قَوْلُهُ: (وَيَزِيدُهُ اشْتِرَاؤُهُمْ الْإِنِّخ) قَدْ يُقَالُ: هَذَا الْإِشْتِرَاؤُ لَا يُنَافِي أَنَّهُ قَدْ تَحْصُلُ رَيْبَةٌ سَمٍ عَلَى حَجِّ اهـ. رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَاتَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَنَازَعَ فِيهِ) فِي النَّهَايَةِ بِمُخَالَفَةِ يَسِيرَةِ سَائِبَةٍ عَلَيْهَا إِلَّا قَوْلُهُ: (وَلَوْ ضَعِيفَةً فِيمَا يَظْهَرُ)، وَقَوْلُهُ: (وَجَوَّزُوا) إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: وَلِلرَّافِعِيِّ احْتِمَالٌ فِيهِ وَقَوْلُهُ: أَوْ كَانَ بِهِ إِلَى وَلَيْسَ الطَّاعُونَ وَقَوْلُهُ: لَكِنْ أَطَالَ الْبُلْقَيْنِي فِي رَدِّهِ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَاتَ) أَي: الْمَخْضُوعُونَ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ، وَالْمُعْنَى وَلَوْ تَنَازَعَا فِي دَفْنِ مَنْ مَاتَ مِنْهُمَا فِي تَرْبَةِ أَحَدِهِمَا اهـ. أَي: فِي التَّرْبَةِ الَّتِي اعْتَادَ أَحَدُهُمَا الدَّفْنَ فِيهَا وَلَوْ مُسَبَّلَةً عَ ش.

• قَوْلُهُ: (أَجِيبُ الْأَبِ) أَي: حَيْثُ لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَيْهِ نَقْلُ مُحَرَّمٍ كَانَ مَاتَ عِنْدَ أُمِّهِ، وَالْأَبُ فِي غَيْرِ بَلَدِهَا اهـ. ع ش. • قَوْلُهُ: (وَلَهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ الْإِنِّخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَلَوْ بَلَغَ عَاقِلًا غَيْرَ رَشِيدٍ فَاطْلُقَ مُطْلَقُونَ أَنَّهُ كَالصَّبِيِّ وَقَالَ ابْنُ كَجَّجٍ إِنْ كَانَ لِعَدَمِ إِصْلَاحِ مَالِهِ فَكَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ لِدَيْنِهِ فَقِيلَ تَدَامَ حَضَانَتُهُ إِلَى ارْتِفَاعِ الْحَجَرِ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يَسْكُنُ حَيْثُ شَاءَ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَهَذَا التَّفْصِيلُ حَسَنٌ اهـ. وَإِنْ كَانَتْ أُنْثَى فَلَمَّا بَلَغَتْ رَشِيدَةً فَالْأُولَى أَنْ تَكُونَ عِنْدَ أَحَدِهِمَا حَتَّى تَتَزَوَّجَ إِنْ كَانَا مُفْتَرِقَيْنِ وَيَتَنَهَمَا إِنْ كَانَا مُجْتَمِعَيْنِ؛ لِأَنَّهُ أَبْعَدُ عَنِ الثُّمَّةِ وَلَهَا أَنْ تَسْكُنَ حَيْثُ شَاءَتْ وَلَوْ بَكَرًا هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ رَيْبَةً وَلَا قِلَالًا إِنْ كَانَ إِسْكَانُهَا مَعَهَا وَكَذَا لِلْوَلِيِّ مِنَ الْعَصَبَةِ إِسْكَانُهَا مَعَهُ إِذَا كَانَ مُحَرَّمًا لَهَا وَلَا قَفِي مَوْضِعٍ لَا يَتَّقِي بِهَا يَسْكُنُهَا وَيُلَاحِظُهَا دَفْعًا لِعَارِ التَّنَسُّبِ كَمَا يَمْنَعُهَا نِكَاحَ غَيْرِ الْكَفْءِ وَيُجَبِّرُ عَلَى ذَلِكَ، وَالْأَمْرُ وَمِثْلُهَا فِيمَا ذُكِرَ وَإِنْ بَلَغَتْ غَيْرَ رَشِيدَةٍ فَفِيهَا التَّفْصِيلُ الْمَارُّ قَالَ الْمُصَنِّفُ: حَضَانَةُ الْخُنْثَى الْمُشْكِكِ وَكَفَالَتُهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ لَمْ أَرِ فِيهِ نَقْلًا وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ كَالْبَيْتِ الْبَكْرِ حَتَّى يَجِيءَ فِي جَوَازِ اسْتِقْلَالِهِ وَإِنْفِرَادِهِ عَنِ الْأَبَوَيْنِ وَجِهَانِ اهـ. وَيُعْلَمُ التَّفْصِيلُ فِيهِ مِمَّا مَرَّ اهـ. • قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ تُبَيِّنَ) أَي: وَجِدَتْ فِي الْإِنْفِرَادِ وَكَذَا يُقَالُ: فِيمَا يَأْتِي اهـ. رَشِيدِي.

• قَوْلُهُ: (رَيْبَةً) وَيُصَدَّقُ الْوَلِيُّ بِمَعْنَاهُ فِي دَعْوَى الرِّيْبَةِ وَلَا يَكْلَفُ بَيِّنَةٌ اهـ. مُعْنَى: • قَوْلُهُ: (فِلَوْلِي نِكَاحِهَا الْإِنِّخ) يُقِيدُ أَنْ لِنَحْوِ الْأَخِ الْمَنْعَ وَإِنْ رَضِيَ الْأَبُ اهـ. سَم.

يُخَصَّ هَذَا بِقُرْبٍ يَطْلُعُ مَعَهُ عَلَى أَخَوَالِهِ. • قَوْلُهُ: (وَيَزِيدُهُ اشْتِرَاؤُهُمْ الْإِنِّخ) يُقِيدُ أَنْ لِنَحْوِ الْأَخِ الْمَنْعَ، وَإِنْ رَضِيَ الْأَبُ.

يَضُمُّهَا إِلَيْهِ إِنْ كَانَ مُحَرَّمًا وَلَا إِلَى مَنْ يَأْمُنُهَا بِمَوْضِعٍ لَائِقٍ. وَيُلَاحِظُهَا وَيُظْهِرُ فِي أَمْرٍ تَبَيَّنَ الرَّبِّيَّةُ فِي انْفِرَادِهِ أَنْ لَوْلَايَهُ مَنَعَهُ مِنْهُ كَمَا ذَكَرَ، ثُمَّ رَأَيْتَهُمْ صَرَحُوا بِهِ وَجَوَّزُوا ذَلِكَ لِكُلِّ عَصْبَتِهِ وَهُوَ شَاهِدٌ لِمَا قَدَّمْتُهُ فِي الْأُنْثَى أَيْضًا (وَأِنْ اخْتَارَهُمَا أَقْرَعُ) بَيْنَهُمَا إِذْ لَا مُرْجَحَ (وَأِنْ لَمْ يَخْتَرْ) وَاحِدَهُمَا (فَالْأُمُّ أَوْلَى)؛ لِأَنَّهَا أَشْفَقَتْ وَاسْتَضْحَابَتْ لِمَا كَانَ (وَقِيلَ يَقْرَعُ) بَيْنَهُمَا إِذْ لَا أَوْلَوِيَّةَ حِينَتِذٍ وَبُرْدٌ بَمَنْعٍ ذَلِكَ. (وَلَوْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا سَفَرَ حَاجَةٍ) غَيْرِ ثَقَلَةٍ (كَانَ الْوَلَدُ الْمُمَيَّزُ، وَغَيْرُهُ مَعَ الْمُقِيمِ حَتَّى يَفُودَ) الْمُسَافِرُ لِخَطَرِ السَّفَرِ طَالًا، أَوْ قَصُرَ فَإِنْ أَرَادَهُ كُلُّهُمَا وَاخْتَلَفَا مَقْصِدًا وَطَرِيقًا كَانَ عِنْدَ الْأُمِّ وَإِنْ كَانَ سَفَرُهَا أَطْوَلَ وَمَقْصِدُهَا أَبْعَدَ وَلِلرَّافِعِيِّ احْتِمَالٌ فِيهِ (أَوْ) أَرَادَ أَحَدَهُمَا (سَفَرَ ثَقَلَةٍ فَالْأَبُ أَوْلَى) بِهِ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُسَافِرُ وَلَوْ كَانَ لِلْأَبِ أَبٌ يَبْلَدُ الْأُمُّ احْتِيَاطًا لِلنَّسَبِ وَلِمَصْلَحَةِ نَحْوِ التَّعْلِيمِ وَالصِّيَانَةِ وَشُهُولَةِ الْإِنْفَاقِ نَعَمْ، إِنْ صَحِبَتْهُ الْأُمُّ، وَإِنْ اخْتَلَفَ مَقْصِدُهُمَا، أَوْ لَمْ تَصَحِّبْهُ وَاتَّخَذَ مَقْصِدَهُمَا دَامَ حَقُّهَا كَمَا لَوْ عَادَ لِمَحَلِّهَا وَوَضَّحَ فِيمَا إِذَا اخْتَلَفَ مَقْصِدُهُمَا وَصَحِبَتْهُ أَنَّهَا تَسْتَحِقُّهَا مُدَّةَ صَحْبَتِهِ لَا غَيْرَ وَإِنَّمَا يَجُوزُ السَّفَرُ بِهِ (بَشَرطِ أَمْنٍ

قوله: (في أمره) أي: بالغه. ع. ش. قوله: (وجوزوا ذلك) أي: منع الأمر من الانفرد عند وجود الربية فيه. قوله: (واحدًا منهما) سواء اختار غيرهما، أو لا. اه. معني.

قوله (سن): (مع المقيم).

(تنبيه): لو كان المقيم الأم وكان في مقامه معها مفسدة، أو ضياع مصلحة كما لو كان يعلمه القرآن، أو الحرقة وهما يبلدان لا يقوم غيره مقامه في ذلك فالمنتج كما قال الزركشي تمكين الأب من السفر به لا سيما إن اختاره الولد معني ورزض مع شرحه وأقره سم. قوله: (كان عند الأم) ويتبعني أن يأتي فيه البحث المتقدم. اه. معني عبارة سم لعل محل ما لم يظن فساد حاله بكونه عندها. اه. قوله: (كما لو عاد) أي: الأب من سفر الثقلة. اه. معني. قوله: (وإنما يجوز السفر به) إلى قوله: (وأقر عند المقيم) شامل لسفر الثقلة وقضيته أنه إذا كان مريده الأب وكان الطريق أو المقصود مخوفًا أقر مع الأم. اه.

قوله في (سن): (ولو أراد أحدهما سفر حاجة كان الولد المميز، وغيره مع المقيم) قال في شرح الروض: نعم إن كان المقيم الأم وكان في بقاءه معها مفسدة، أو ضياع مصلحة كما لو كان يعلمه القرآن أو الحرقة، وهما يبلدان لا يقوم غيره مقامه في ذلك فالمنتج تمكين الأب من السفر به لا سيما إن اختاره الولد ذكره الزركشي وغيره. اه. قوله: (كان عند الأم) لعل محل ما لم يظن فساد حاله بكونه عندها.

قوله في (سن): (أو سفر ثقلة فالأب أولى به) قال في شرح البهجة: وفيها أي: الكفاية عن تعليق القاضي لو أراد الثقلة من بلد إلى بادية فالأم أحق قال الأذرع: ولم أره في تعليقه، ولا كتب أصحابه. اه. وفي شرح الإزهاد للشارح وآته أي: الأب يقدم أيضًا لسفره لثقلته ولو من بلد لبادية خلافاً لما ورد. اه. قوله: (وإنما يجوز السفر به) إلى (وأقر عند المقيم) شامل لسفر الثقلة وقضيته أنه لو

طريقه والبلد) أي: المحل (المقصود) إليه فإن كان أحدهما مخوفاً امتنع السفر به وأقر عند المقيم، وكذا إن لم يصلح المحل المنتقل إليه عند المتولي، أو كان وقت شدة حرٍّ، أو بزد عند ابن الرفعة، أو كان السفر به بحرًا أخذًا من منعيهم السفر بماله فيه قيل: بل أولى انتهى. ومَرَّ أو آخر الحجر ما يَرُدُّه، أو كان به إلى دار الحرب وإن أمن كما نقله الأذرعي واعتمده، وليس خوف الطاغون ما نَعَا، وإن وجدت قرائنه كما هو ظاهر نظرًا لأصل عديمه، والقرائن كثيرًا ما تتخلف بخلاف تحقيقه لحرمة الدخول إلى محله كالخروج منه لغير حاجة ماسة (قيل) شرط كون السفر بقدر (مسافة قضى)؛ لأن الانتقال لما دونها كالإقامة بمحلة أخرى من بلد مُتَّبِعٍ لسهولة مراعاة الولد قيل: وعليه الأكثرون ورُدُّ بمنع شهولة رعاية مصالحه حينئذ ولو نازعته في قصد الثقلة خلف فإن نكل خلفت وأمسكته (ومحارم العصبية) كالأخ والعم (في هذا) أي: سفر الثقلة (كالأب) فيقدّمون على الأم احتياطًا للنسب أيضًا بخلاف محرم لا غصوبة له كأبي أم وخال وأخ لأم وقال المتولي وأقره في الروضة لكن أطلأ البلقيني في رده

سم. قوله: (إن لم يصلح الخ) أي للإقامة اه. معني. قوله: (عند المتولي) عبارة النهاية كما قاله المتولي اه. قوله: (أو كان وقت شدة حرٍّ الخ) قال الأذرعي: وهو ظاهر إذا كان يتضرر به الولد أما إذا حملَه فيما يقية ذلك فلا اه. معني عبارة النهاية كما قاله ابن الرفعة وتصرّر بذلك كما قيده الأذرعي اه. قوله: (أو كان) أي: السفر اه. سم. قوله: (بحرًا الخ) عبارة النهاية، والمعني ويجوز له سلوك البحر به لما مر في الحجر اه. قوله: (ما نعا) أي: من السفر به. اه. ع ش. قوله: (كالخروج منه) أي: إذا كان واقعًا في أمثاله كما مر التقييد به في فصل إذا ظننا المرض مخوفًا. اه. ع ش. قوله: (لغير حاجة الخ) راجع لكل من الدخول والخروج. اه. ع ش. قوله: (ماسة) أي: قوّة. اه. ع ش. قوله: (ولو نازعته الخ) أي: فقال: أريد الانتقال فقال: بل أرذت التجارة. اه. معني. قوله: (وقال المتولي الخ) عبارة المعني تنبيه للأب نقله عن الأم كما مر، وإن أقام الجد ببلدها وللجد ذلك عند عدم الأب، وإن أقام الأخ ببلدها لا الأخ مع إقامة العم، أو ابن الأخ فليس له ذلك بخلاف الأب والجد لأنهما أصل في النسب فلا يعتني به غيرهما كاعتنائيهما، والحواشي يتقاربون فالمقيم منهم يعتني بحفظه هذا ما حكاه في الروضة كأصلها عن المتولي، وأقره وعليه فيستثنى ذلك من قول المصنف: ومحارم العصبية ولكن البلقيني جرى على ظاهر المتن وقال ما قاله المتولي من مفرداته التي هي غير معمول بها. اه. وعبارة النهاية وقال المتولي: وأقره في الروضة أن الأقرب كالأخ لو أراد الثقلة وهناك أبعد كالعم كان أولى. اه. وقال الرشيد: بعد ذكره عن الرّوض مثل ما مر عن المعني ما نصّه وبه تعلم ما في قول الشارح كان أي: العم أولى إذ الأولى به حينئذ الأم لإقامة العم. اه. وعبارة ع

كان مريده هو الأب وكان الطريق، أو المقصد مخوفًا أقر مع الأم. قوله: (ومر الخ) كذا شرح م ر.

قوله: (أو كان) أي: السفر.

أَنَّ الْأَقْرَبَ كَالْأَخِ لَوْ أَرَادَ الثَّقَلَةُ وَهَنَاكَ أَبْعَدُ كَالْعَمِّ كَانَ أَوْلَى (وَكَذَا ابْنُ عَمٍّ لِدَكْرِ) فَيَأْخُذُهُ إِذَا أَرَادَ الثَّقَلُ لِمَا مَرَّ (وَلَا يُعْطَى أَثْنَى) مُشْتَهَاءٌ حَدَرًا مِنَ الْخَلْوَةِ الْمُحَرَّمَةِ (لِإِنْ رَافَقْتَهُ بَشَّةٌ) أَوْ نَحْوَهَا الْمُكَالِفَةُ الثَّقَةَ (سَلَّمَ) الْمُحَضُّونَ الَّذِي هُوَ أَثْنَى (إِلَيْهَا) لَانْتِفَاءِ الْمَحْذُورِ حِينَئِذٍ وَنَازَعَ فِيهِ الْأَذْرَعِي وَأَطَالَ بِمَا فِيهِ نَظَرٌ.

### فصل في مؤنة المالك وتوابعها

(عليه) أي: المالك (كفاية رقيقه) إلا مكاتبًا ولو كتابةً فاسيدةً ومزوجةً تجب نفقتها فإن قلت: لم وجبت نفقة الموثد هنا لو فرض تأخر قتله بخلاف نظيره في القريب قلت: لأن الموجب هنا الملك وهو موجود وثم مواساة القريب، والمهدر ليس من أهل المواساة (نفقة) قوتًا وأدما

ش قوله: وقال المتولي الخ معتد. وقوله: كان أولى أي: الأبعد. اهـ. قوله: (أن الأقرب) يعني: من الحواشي رشيدني ومغني.

□ قوله (سنن): (لذكر) أي: مميز. اهـ. مغني. قوله: (فياخذ) أي: من الأم. □ قوله: (لما مر) أي: احتياطًا للنسب. □ قوله: (مشتهاة) قضيته تسليم غير المشتهاة له وهو مشكل فيما إذا كان مقصده بعيدًا تبلى معه حد الشهوة. اهـ. رشيدني. □ قوله: (أو نحوها) ومنه الزوجة ع ش أي: وأخته مغني.

□ قوله (سنن): (إليها) أي: لا له إن لم تكن في رخله كما لو كان في الحضر أما إذا كانت بشة، أو نحوها في رخله فإنها تسلم إليه، ولذلك تؤمن الخلوة وقدم أن بهذا جمع بين كلامي الروضة والكتاب. اهـ. مغني. □ قوله: (ونازع فيه الأذرعي الخ) عبارة المغني: وإن لم تبلى حد الشهوة أعطيت له وإن نازع في ذلك الأذرعي. اهـ.

### (فصل في مؤنة المالك وتوابعها)

□ قوله: (وتوابعها) أي: المؤنة.

□ قوله (سنن): (كفاية رقيقه) ذكرًا كان، أو أنثى، أو حتى نهاية. □ قوله: (إلا مكاتبًا الخ) نعم إن احتاج لزمته كفايته كما سيأتي في الكتابة وكذا لو عجز نفسه، ولم يفسخ سيده فعليه نفقته وهي مسألة عزيزة الثقل، ويلزمه فطرة المكاتب كتابةً فاسدةً نهايةً وقوله: نعم إن احتاج الخ ظاهره ولو كانت الكتابة صحيحة ويقيده قوله: وكذا الخ ع ش وقوله: لو عجز نفسه إلى قوله: ويلزمه الخ في المغني مثله.

□ قوله: (تجب نفقتها) أي: على زوجها بأن سلمت له ليلاً ونهارًا. اهـ. ع ش. □ قوله: (قوتًا) إلى قوله

□ قوله: (إن الأقرب كالأخ الخ) اعتمد في الروض فقال: كالأخ إقامة العم وابن الأخ. اهـ.

### (فصل في مؤنة المالك وتوابعها)

□ قوله: (إلا مكاتبًا) نعم إن عجز نفسه وجبت نفقته، وإن لم يفسخ السيد وهي مسألة عزيزة الثقل م ر. □ قوله: (قلت: لأن الموجب الخ) وأيضًا فهنا يمكن التخلص منه بنحو البيع والإعتاق، ولا كذلك، ثم. □ قوله: (وثم مواساة القريب) بل الموجب القرابة كما تقدم أول الباب وهي موجودة والمواساة

بلا تقدير (وكسوة) وسائر مؤنه كماء طهره قول المحشي قوله: ولو سَفَرًا ليس في نسخ الشارح التي بأيدينا في الحضرة لخبر مسلم «للمملوك طعائه وكسوته ولا يُكَلَّفُ من العمل ما لا يُطيق» وقيس بما فيه غيره (وإن كان) مُسْتَحَقُّ المنفعة للغير بنحو وصية، أو إجارة، أو أبقا،

(والواجب) في النهاية والمُعْنَى إلّا قوله: (في الحضرة). قول: (وسائر مؤنه) حَتَّى يَجِبَ على السَّيِّدِ أَجْرَةُ الطَّبِيبِ، وَمَنْ الْأَدْوِيَّةَ، وَإِنْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ ذَلِكَ لِتَفْسِيهِ اكْتِفَاءً فِي حَقِّ نَفْسِهِ بِدَاعِيَةِ الطَّبِيعِ. اهـ. نِهَايَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْخِ أَي: وَإِنْ أَخْبَرَهُ طَبِيبٌ عَدَلٌ بِحُصُولِ الشِّفَاءِ لَوْ تَنَاوَلَهُ، وَيَتَّبَعِي وَجُوبُهُ إِذَا أَخْبَرَهُ مَعْصُومٌ بِهَلَاكِه لَوْ تَرَكَ الدَّوَاءَ. اهـ. قول: (كماء طهره) ولو سَفَرًا وَثَرَابٌ تَيَمُّمِهِ إِنْ احتَاجَهُ نِهَايَةً وَمُعْنَى. قول: (في الحضرة) وكذا في السَّفَرِ فِي الْأَوْجِهَ وَلَوْ دَفَعَهُ لَهُ فَتَعَمَّدَ إِنْثِلَافَهُ بِلَا حَاجَةٍ وَجِبَ دَفَعُهُ لَهُ ثَانِيًا، وَهَكَذَا غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ يَأْتُمُّ بِتَعَمُّدِ إِنْثِلَافِهِ، وَلَهُ تَأْدِيئُهُ عَلَى ذَلِكَ وَإِنَّمَا لَزِمَهُ تَعَدُّ الدَّفْعِ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى م ر وَقِيَاسُ ذَلِكَ وَجُوبُ تَكَرُّرِ الدَّفْعِ إِذَا كَانَ يَتَعَمَّدُ الْحَدَثَ بَعْدَ الطَّهَارَةِ بِلَا حَاجَةٍ سَمَ عَلَى حَجِّ. اهـ. ع ش. قول: (بما فيه) أَي: فِي الْخَبَرِ. قول: (مُسْتَحَقُّ الْمُنْفَعَةِ) أَي: أَوْ مُعَارَا، أَوْ مَزْهُونًا أَوْ كَسُوبًا. اهـ. نِهَايَةً. قول: (أو أبقا) وَمِنْ صُورَةٍ تَمَكَّنَ الْآبِقُ مِنَ التَّقَةِ حَالِ إِبَاقِهِ أَنْ يَجِدَ هُنَاكَ وَكِيلاً مُطْلَقًا لِلْسَّيِّدِ تَأَمَّلْ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ وَمُمْكِنُ أَنْ يُصَوَّرَ أَيْضًا بِمَا لَوْ رَفَعَ أَمْرَهُ لِقَاضِي بَلَدِ الْإِبَاقِ، وَطَلَبَ مِنْهُ أَنْ يَقْتَرِضَ عَلَى سَيِّدِهِ لَكِنْ يَنْتَقِي الْكَلَامُ هَلْ يُجْبِيهِ إِلَى ذَلِكَ حَيْثُ عَلِمَ إِبَاقَهُ، أَوْ لَا لِيُخِمِلَهُ عَلَى الْعُودِ إِلَى سَيِّدِهِ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَأْمُرُهُ بِالْعُودِ إِلَى سَيِّدِهِ فَإِنْ أَجَابَهُ إِلَى ذَلِكَ وَكَلَّ بِهِ مَنْ يَضَرُّفُ عَلَيْهِ مَا يَوْضُلُهُ إِلَى سَيِّدِهِ قَرْضًا. اهـ. ع ش.

حِكْمَةٌ. قول: (ولو سَفَرًا) م ر. قول: (كماء طهره) وَلَوْ دَفَعَهُ لَهُ فَتَعَمَّدَ إِنْثِلَافَهُ بِلَا حَاجَةٍ وَجِبَ دَفَعُهُ ثَانِيًا، وَهَكَذَا غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ يَأْتُمُّ بِتَعَمُّدِ إِنْثِلَافِهِ وَلَهُ تَأْدِيئُهُ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا لَزِمَهُ تَعَدُّ الدَّفْعِ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى م ر وَقِيَاسُ ذَلِكَ وَجُوبُ تَكَرُّرِ الدَّفْعِ إِذَا كَانَ مُتَعَمَّدُ الْحَدَثِ بَعْدَ الطَّهَارَةِ. قول: (كماء طهره) لَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ مَاءَ الطَّهْرِ فَتَطَهَّرَ بِهِ، ثُمَّ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ الْفَرْضَ أَخَذَتْ عَمْدًا بِلَا حَاجَةٍ فَهَلْ يَلْزُمُهُ أَنْ يَدْفَعَ لَهُ مَاءَ آخَرَ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدُّ أَنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ، وَعَلَى هَذَا لَوْ تَعَدَّى بِالْجَنَابَةِ كَانَ زَنَى، أَوْ بَتَنَجَسَ بِدَنِهِ أَوْ تَوْبَهُ كَانَ ضَمَنَهُ بِالنَّجَاسَةِ عَمْدًا بِلَا حَاجَةٍ فَهَلْ يَلْزُمُهُ مَاءُ الطَّهَارَةِ لِذَلِكَ وَيُفَرِّقُ أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي نَفَقَةِ الْأَقَارِبِ قَوْلُ الشَّارِحِ وَأَنَّهُ يُبَدَّلُ مَا تَلَفَ بِيَدِهِ وَكَذَا إِنْ أَتْلَفَهُ لَكِنَّ الرِّشِيدَ يَضْمَنُهُ إِذَا أَيْسَرَ، وَلَا نَظَرَ لِمَشَقَّةِ تَكَرُّرِ الْإِنْثِلَالِ بِتَكَرُّرِ الْإِنْثِلَافِ لِتَقْصِيرِهِ بِالْدَّفْعِ لَهُ إِذْ يُمْكِنُهُ أَنْ يُتَّفَقَ مِنْ غَيْرِ تَسْلِيمٍ وَمَا يُضْطَرُّ لِتَسْلِيمِهِ كَالْكِسْوَةِ يُمْكِنُهُ أَنْ يُوَكَّلَ بِهِ مَنْ يُرَاقِبُهُ، وَيَمْنَعُهُ مِنْ إِنْثِلَافِهَا. اهـ. وَلَا يَخْفَى جَرِيَانُ ذَلِكَ بِالْأَوَّلِ إِلَّا الضَّمَانُ فَلَا يَتَأْتِي هُنَا، وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ إِذْ يُمْكِنُهُ أَنْ يُتَّفَقَ مِنْ غَيْرِ تَسْلِيمِ الْخِ الْفَرْقُ بَيْنَ وَجُوبِ إِنْثِلَالِ التَّقَةِ، وَالْكِسْوَةِ هُنَا مُطْلَقًا أَخَذًا بِمَا تَقَرَّرَ فِي الْقَرِيبِ، وَبَيِّنَ عَدَمَ وَجُوبِ إِنْثِلَالِ مَاءِ الطَّهَارَةِ فِيمَا ذَكَرْنَا هُنَا وَقَدْ يَمُالُ: يَنْبَغِي أَنْ يَجِبَ إِنْثِلَالُ مَاءِ الطَّهَارَةِ هُنَا مُطْلَقًا لِإِمْكَانِ التَّخْلِصِ مِنْهُ بِنَحْوِ الْبَيْعِ. (فَرَحُ): اخْتَلَفَا فِي كِفَايَةِ التَّقَةِ فَيَتَّبِعُهُ تَصَدِيقُ السَّيِّدِ إِذَا كَانَ يَكْفِي أَمثَالَهُ ظَاهِرًا مَا لَمْ يَتَّبِعْ خِلَافَهُ. قول: (في الحضرة) وكذا في السَّفَرِ فِي الْأَوْجِهَ.

أو (أعْمَى زِمًا) أَكُولًا، وَإِنْ زَادَتْ كِفَايَتُهُ عَلَى كِفَايَةِ مِثْلِهِ وَالْوَاجِبُ أَوَّلُ الشَّبَعِ وَالزِّيُّ كَمَا يَأْتِي  
نَظِيرُ مَا مَرَّ (وَمُدَوَّرًا وَمُسْتَوْلَدَةً) لِيَقَاءَ مَلِكِهِ لِهَمَا وَإِنَّمَا تَجِبُ (مِنْ غَالِبٍ) نَحْوِ (قَوْتِ رَقِيقِ الْبَلَدِ  
وَأَذْمِهِمْ) إِنْ اخْتَلَفَ نَحْوُ قَوْتِهِمْ بِاخْتِلَافِ جَمَالِهِمْ وَبَيَسَارِ سَادَاتِهِمْ وَإِلَّا اغْتَبِرَ غَالِبُ قَوْتِ الْبَلَدِ  
وَعَلَيْهِ حَمَلُوا خَبَرَ «فَلْيُطْعِمْنَهُ مِنْ طَعَامِهِ وَلْيُلْبِسْهُ مِنْ لِبَاسِهِ»، وَخَبَرُ «وَأَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ»،  
وَلَا نَظَرَ لِمَا يَأْكُلُهُ السَّيِّدُ، أَوْ يَلْبِسُهُ غَيْرُ لَائِقٍ بِهِ بَخْلًا، أَوْ رِيَاضَةً (و) مِنْ غَالِبٍ (كَسَوْتِهِمْ) أَيِ:  
الْأَرْقَاءِ كَذَلِكَ لِخَبَرِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لِلْمَمْلُوكِ نَفَقَتُهُ وَكَسَوْتُهُ بِالْمَعْرُوفِ) قَالَ: وَالْمَعْرُوفُ  
عِنْدَنَا الْمَعْرُوفُ لِمِثْلِهِ يَبْلَدُهُ (وَلَا يَكْفِي سَتْرُ الْعَوْرَةِ)، وَإِنْ لَمْ يَضُرَّهُ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ إِذْلالٌ لَهُ وَتَحْقِيرٌ  
نَعَمْ، إِنْ اغْتَبِدَ وَلَوْ بِيْلَادِنَا عَلَى الْأَوْجَحِ كَفَى .....

□ قَوْلُهُ: (أَكُولًا إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالتَّهَائِيَةِ: وَتُغْتَبَرُ كِفَايَتُهُ فِي نَفْسِهِ زَهَادَةً وَرَغْبَةً وَإِنْ زَادَتْ عَلَى كِفَايَةِ  
مِثْلِهِ غَالِبًا. اهـ. □ قَوْلُهُ: (نَظِيرُ مَا يَأْتِي) أَيِ: فِي عَلَفِ الدَّوَابِّ وَسَقْيِهَا. اهـ. ع ش.  
□ قَوْلُ (النَّسِيِّ): (مِنْ غَالِبٍ قَوْتِ رَقِيقِ الْبَلَدِ) مِنْ قَمَحٍ، وَشَعِيرٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ: وَأَذْمِهِمْ مِنْ سَمَنِ  
وَزَيْتٍ، وَجُبْنٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ مُغْنِي وَنَهَائِيَّةٌ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا اغْتَبِرَ إلخ) فِي تَرْتِيبِ هَذَا الْجُزْءِ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ  
شَيْءٌ؛ لِأَنَّ نَفْيَ الْإِخْتِلَافِ الْمَذْكُورِ صَادِقٌ بِاتِّحَادِ قَوْتِ رَقِيقِ الْبَلَدِ لِكَيْتَهُ دُونَ قَوْتِ السَّادَاتِ عَادَةً  
فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سم. □ قَوْلُهُ: (وَلَا نَظَرَ لِمَا يَأْكُلُهُ السَّيِّدُ إلخ) عِبَارَةُ التَّهَائِيَةِ وَالمُغْنِيِّ: وَلَا بُدَّ مِنْ مُرَاعَاةِ حَالِ  
السَّيِّدِ فِي بَيَسَارِهِ، وَإِعْسَارِهِ فَيَجِبُ مَا يَلِيقُ بِحَالِهِ، وَلَوْ كَانَ السَّيِّدُ يَأْكُلُ، وَيَلْبَسُ دُونَ الْمُغْتَدِّ غَالِبًا بَخْلًا  
أَوْ رِيَاضَةً لَزِمَهُ لِرَقِيقِهِ رِعَايَةُ الْغَالِبِ لَهُ. اهـ. قَالَ ع ش أَيِ: وَلَا بُدَّ أَيْضًا مِنْ مُرَاعَاةِ حَالِ الْعَبْدِ جَمَالًا،  
وَعَدَمِهِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: قَالَ وَالْمَعْرُوفُ عِنْدَنَا إلخ، وَلَا يُخَالِفُ هَذَا مَا سَيَذْكُرُهُ مِنْ كِرَاهَةِ تَفْضِيلِ  
التَّقِيسِ مِنَ الْعَبِيدِ إلخ؛ لِأَنَّهُ قَيَّدَهُ ثُمَّ بِالتَّقَاسَةِ لِذَاتِهِ، وَمَا هُنَا فِي التَّقَاسَةِ بِسَبَبِ التَّنَوُّعِ، أَوِ الصَّنْفِ  
كَالزَّوْمِيِّ مَعَ الزُّنْحِيِّ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ: إِنْ اخْتَلَفَ كَسَوْتُهُمْ بِاخْتِلَافِ جَمَالِهِمْ إلخ.  
□ قَوْلُهُ: (لِخَبَرِ الشَّافِعِيِّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُظْهَرُ) فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِ الْمَنَنِ: (وَتَسْقُطُ) فِي التَّهَائِيَةِ.  
□ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَضُرَّهُ) أَيِ: لَمْ يَتَأَذَّ بِحَرٍّ، وَلَا بَرْدٍ نَهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ اغْتَبِدَ إلخ) عِبَارَةُ

□ قَوْلُهُ فِي (النَّسِيِّ): (مِنْ غَالِبٍ قَوْتِ إلخ) وَلَوْ أُعْطِيَ السَّيِّدُ رَقِيقَهُ طَعَامَهُ لَمْ يَجُزْ لَهُ تَبْدِيلُهُ بِمَا يَقْتَضِي تَأْخِيرُ  
الْأَكْلِ إِلَّا لِمَضْلَحَةِ الرَّقِيقِ وَلَوْ فَضَّلَ نَفْسَ رَقِيقِهِ لِذَاتِهِ عَلَى خَسِيْسِهِ كَرِهَ فِي الْعَبِيدِ، وَسُنَّ فِي الْإِمَاءِ م ر  
ش. □ قَوْلُهُ: (وَلَا اغْتَبِرَ إلخ) فِي تَرْتِيبِ هَذَا الْجُزْءِ عَلَى الشَّرْطِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ نَفْيَ الْإِخْتِلَافِ الْمَذْكُورِ  
صَادِقٌ بِاتِّحَادِ قَوْتِ رَقِيقِ الْبَلَدِ لِكَيْتَهُ دُونَ قَوْتِ السَّادَاتِ عَادَةً فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ حَمَلُوا إلخ) قَدْ  
يُقَالُ: فَلَا حَاجَةَ حَيْثُ يَدُلُّ لِقَوْلِهِ: مِنْ طَعَامِهِ وَمِنْ لِبَاسِهِ، وَيُجَابُ بِأَنَّهُ لِدَفْعِ تَوَهُّمِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ لَهُ بِمَا دُونَ  
الْغَالِبِ تَمَيِّزًا لَهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّيِّدِ.

□ قَوْلُهُ فِي (النَّسِيِّ): (وَكَسَوْتُهُمْ) وَلَا يَكْفِي سَتْرُ الْعَوْرَةِ وَلَوْ كَانُوا لَا يَسْتُرُونَ أَضْلًا وَجَبَ سَتْرُ الْعَوْرَةِ  
لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ مَرَّ ذَلِكَ، وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّعْلِيلِ أَنَّ الْوَاجِبَ سَتْرُ مَا بَيْنَ السَّرَّةِ، وَالرُّكْبَةِ م ر ش أَيِ:



إِذْ لَا تَحْقِيرَ حَيْثُذِ. (وَيُسْنُ أَنْ يَنَاولَهُ الْأَفْضَلَ مِنْ إِيَّاهِ مَعَهُ لِلْأَكْلِ أَي: حَيْثُ لَا رِيْبَةَ فِيمَا يَظْهَرُ (أَنْ يَنَاولَهُ مِمَّا يَتَّقُمُ بِهِ) وَلَوْ فَوْقَ اللَّائِقِ بِهِ (مِنْ طَعَامٍ وَأَذْمُ) لَا سِيَّما مَا عَالَجَهُ لِخَبَرِ الشَّيْخَيْنِ «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ فَإِنْ لَمْ يُقْعِدْهُ مَعَهُ فَلْيَنَاولْهُ لَقَمَةً، أَوْ لُقْمَتَيْنِ، أَوْ أَكْلَةً، أَوْ أَكْلَتَيْنِ فَإِنَّهُ وَلِيَّ حَوِّهِ وَعِلَاجِهِ» وَالتَّعْلِيلُ بِمَا بَعْدَ الْفَاءِ يُؤْشِدُ إِلَى حَمْلِهِمُ لِلْأَمْرِ عَلَى التَّنْذِيرِ وَيُسْنُ أَنْ يَكُونَ مَا يَنَاولُهُ لَهُ يَسُدُّ مَسَدًا لَا قَلِيلًا يُهَيِّجُ الشَّهْوَةَ وَلَا يَقْضِي التَّهْمَةَ (و) مِنْ (كَسْوَةٍ)؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَيَظْهَرُ فِي أَمْرَدٍ جَمِيلٍ أَنَّهُ يُسْنُ أَنْ لَا يُتَّعَمَّ بِنَحْوِ مَلْبُوسِهِ النَّاعِمِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى سُوءِ الظَّنِّ بِهِ وَالْوُقُوعِ فِي عِزْضِهِ لَا سِيَّما الْيَوْمَ، وَقَدْ فَشَا هَذَا

الْمُغْنَى هَذَا بِلَادِنَا كَمَا قَالَ الْغَزَالِيُّ وَغَيْرُهُ، أَمَّا بِلَادِ السُّودَانِ وَنَحْوُهَا فَلَهُ ذَلِكَ كَمَا فِي الْمَطْلَبِ وَهَذَا يُفْهَمُهُ قَوْلُهُمْ: مِنْ الْغَالِبِ فَلَوْ كَانُوا لَا يَسْتَبْرِئُونَ أَضْلًا وَجَبَ سَتْرُ الْعَوْرَةِ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى. اه. زَادَ النَّهَايَةَ وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّعْلِيلِ أَنَّ الْوَاجِبَ سَتْرُ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ. اه. أَي: وَلَوْ أَتَى وَالْكَلَامُ حَيْثُ لَا عَارِضَ وَالْأَوْجِبُ سَتْرُ كُلِّ الْبَدَنِ كَأَن تَعَيَّنَ لِدَفْعِ نَظَرٍ مُحَرَّمٍ فَعَلِيهِ مَنَعُهَا مِنْ خُرُوجِ يَلْزَمُهُ نَظَرٌ مُحَرَّمٌ، أَوْ سَتْرُهَا بِمَا يَمْنَعُ مِنْهُ مَرْسَمٌ وَع. ش.

❏ قَوْلُ (وَيُسْنُ أَنْ يَنَاولَهُ الْخ) وَلَوْ أُعْطِيَ السَّيِّدُ رَقِيقَهُ طَعَامَهُ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَي: لِلْسَّيِّدِ تَبْدِيلُهُ بِمَا يَقْتَضِي تَأْخِيرَ الْأَكْلِ إِلَّا لِمَصْلَحَةِ الرِّقِيقِ، وَلَوْ فَضَّلَ نَفْسَ رَقِيقِهِ لِذَاتِهِ عَلَى خَسِيصِهِ كَرِهَ فِي الْعَبِيدِ، وَسُنَّ فِي الْإِمَاءِ. اه. نِهَايَةُ زَادَ الْمُغْنَى فَتَفَضَّلُ أُمَةُ التَّسَرِّيِّ مَثَلًا عَلَى أُمَةِ الْخِدْمَةِ فِي الْكِسْوَةِ كَمَا فِي التَّنْبِيهِ وَفِي الطَّعَامِ أَيْضًا كَمَا قَالَ ابْنُ التَّقِيبِ لِلْعُرْفِ فِي ذَلِكَ. اه. قَالَ ع. ش: قَوْلُهُ إِلَّا لِمَصْلَحَةِ الرِّقِيقِ يَتَّبَعِي أَنْ مَحَلَّ ذَلِكَ مَا لَمْ تَدْعُ إِلَيْهِ حَاجَةٌ حَاقَّةٌ كَأَن حَضَرَ لِلْسَّيِّدِ ضَيْفٌ يَشُقُّ عَلَيْهِ عَدَمُ إِطْعَامِهِ فَأَرَادَ أَنْ يُقَدِّمَ لَهُ مَا دَفَعَهُ لِلْعَبْدِ، ثُمَّ يَأْتِي بِبَدَلِهِ لِلْعَبْدِ بَعْدَ زَمَنِ لَا يَتَضَرَّرُ بِالتَّأْخِيرِ إِلَيْهِ. اه. قَوْلُهُ: (وَلَوْ فَوْقَ اللَّائِقِ بِهِ) أَي: بِالسَّيِّدِ نِهَايَةُ وَمُغْنَى. ❏ قَوْلُهُ: (أَحَدُكُمْ) هُوَ بِالتَّضْيِيقِ مَفْعُولٌ مُقَدِّمٌ. اه. رَشِيدِي. ❏ قَوْلُهُ: (أَوْ أَكْلَةً) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ اللَّقْمَةُ كَمَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَحَبِيبِ فَلَعَلَّ أَوَّلَ الشُّكِّ مِنَ الرَّايِ. اه. رَشِيدِي.

❏ قَوْلُهُ: (وَالْتَّعْلِيلُ بِمَا بَعْدَ الْفَاءِ الْخ) يَتَأَمَّلُ وَجْهُهُ. اه. سَيِّدُ عَمَرَ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى: وَالْمَعْنَى فِيهِ تَشَوُّفُ النَّفْسِ لِمَا تُشَاهِدُهُ وَهَذَا يَقْطَعُ شَهْوَتَهَا وَالْأَمْرُ فِي الْخَبَرِ مَحْمُولٌ عَلَى التَّنْذِيرِ طَلَبًا لِلتَّوَاضِعِ وَمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ. اه. قَوْلُهُ: (وَلَا يَقْضِي التَّهْمَةَ) بِفَتْحِ فَسْكَوْنِ أَي: الْحَاجَةُ وَالشَّهْوَةُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ. اه. ع. ش. ❏ قَوْلُهُ: (إِنَّهُ يُسْنُ الْخ) قَضِيَّتُهُ جَوَازُ التَّعْنِيمِ الْمُؤَدِّي إِلَى مَا ذُكِرَ وَهُوَ الْوَجْهُ وَفَاقًا لِم. ر. اه. س. ❏ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى سُوءِ الظَّنِّ الْخ) هَلْ هُوَ عَلَى إِطْلَاقِهِ نَظَرًا لِمَا مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ، أَوْ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَسْلَمُ مِنَ الْوَقِيعَةِ فِيهِ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ مَحَلَّ تَأَمُّلٍ، وَلَعَلَّ الثَّانِي أَقْرَبُ. اه. سَيِّدُ

وَلَوْ أَتَى وَالْكَلَامُ حَيْثُ لَا عَارِضَ وَالْأَوْجِبُ سَتْرُ كُلِّ الْبَدَنِ كَأَن تَعَيَّنَ لِدَفْعِ نَظَرٍ مُحَرَّمٍ فَعَلِيهِ مَنَعُهَا مِنْ خُرُوجِ يَلْزَمُهُ نَظَرٌ مُحَرَّمٌ، أَوْ سَتْرُهَا بِمَا يَمْنَعُ مِنْهُ مَرْسَمٌ. ❏ قَوْلُهُ: (إِذَا لَا تَحْقِيرَ) وَإِنَّمَا وَجَبَ مَا زَادَ عَلَى سَتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الْمَيْتِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ خَاتِمَةُ أَمْرِهِ وَالْإِقْتِصَارُ الْمَذْكُورُ يُنَافِي الْإِكْرَامَ.

الفساد وغيره. (وتسقط) كفاية القرن (بمضي الزمن) كنفقة القريب بجامع اعتبار الكفاية فيهما ومن ثم لم يصير ديتنا إلا بما مرّ ثم. (ويبيع القاضي فيها ماله) أو يؤجره عند امتناعه منها ومن إزالة ملكه عنه بعد أمر القاضي له بالبيع، أو بالإيجار، أو عند غيبته نظير ما مرّ ثم ففيما يتيسر بيع بعضه، أو إيجاره شيئاً فشيئاً بقدر الحاجة يفعل ذلك فيه، وفي غيره كالعقار يستدين حتى يجتمع قدر صالح، ثم يبيع ما يفي به، أو يؤجره ولو تعدّر بيع البعض، وإيجاره وتعدّرت الاستدانة باع الكل، أو أجره هذا في غير محجور عليه، أما هو فيجب فعل الأخط له من بيع

عمر. □ فؤد: (كفاية القرن) إلى قوله: (أي قرضاً) في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله: (هذا في غير مخجور) إلى المتن، وقوله: (ولو يملك القاضي) إلى المتن. □ فؤد: (الآ بما مرّ) أي: بفرض قاض أو نحوه وقد قال الروائي: لو قال الحاكم لعبد رجل غائب: استدين وأوفى على نفسك جاز، وكان ديتنا على سيده نهايةً وقياساً ما قدّمه في نفقة القريب أنّها إنّما تصير ديتنا على السيد إذا أذن له القاضي في الإقراض، واقترض أو أمر القاضي من ينفق على الرقيق، ويخرج بما اتفق وقفل ع ش وسم عبارة المعنى إلا باقراض القاضي، أو إذنه فيه واقترض. اهـ. □ فؤد: (أو يؤجره) عطف على بيع. اهـ. سم والضمير لِمَالِ السِّيد. □ فؤد: (عند امتناعه) تنازع فيه الفعلان. □ فؤد: (منها) أي: كفاية القرن.

□ فؤد: (بعد أمر القاضي إلخ) ظرف لبيع. اهـ. سم أي: ويؤجر. □ فؤد: (أو عند غيبته) عطف على عند امتناعه. □ فؤد: (يفعل ذلك) أي: يبيع البعض أو إيجاره. □ فؤد: (وفي غيره إلخ) عطف على فيما تيسر إلخ. □ فؤد: (قدر صالح) أي: يسهل بيع، أو إيجار ما يقابله. □ فؤد: (هذا في غير مخجور عليه) أما هو فيجب إلخ هذا الصنيع يفهم أنّه في غير المخجور لا يجب على القاضي فعل الأخط وهو مشكل ثم رأيت التنبية الآتي الذي انحط كلامه فيه على أنّه يجب مراعاة الأصلح في غير المخجور أيضاً ولو بيع القرن. اهـ. سم وهو الأظهر الموافق لظواهره ع ش.

□ فؤد: (الآ بما مرّ ثم) منه فرض القاضي وهو بناء على ظاهره الذي مشى عليه الشارح هناك في غاية الإشكال هنا إذ الرقيق لا يتصور ملكه فكيف يصير ديتنا بالفرض فليتأمل. فالوجه حمل فرض القاضي هنا على المعنى المتقدم عن م ر.

□ فؤد في (سنن) (ويبيع القاضي فيها ماله إلخ) عبارة الرّوض وشرحه ويأبى مال سيده في نفقته أي: يبيعه عليه الحاكم إذا امتنع من الإنفاق عليه، أو غاب، أو يؤجره بعد استدانة شيء عليه صالح فإن عديم ماله أمر ببيعه أي: الرقيق، أو إيجاره أو عتقه فإن امتنع من ذلك باعه الحاكم، أو أجره. اهـ. باختصار. وقوله: فإن امتنع من ذلك يتبني، أو غاب. □ فؤد: (أو يؤجره) عطف على بيع، وقوله: بعد أمر القاضي إلخ ظرف لبيع.

□ فؤد: (فيجب فعل الأخط إلخ) هذا الصنيع يفهم أنّه في غير المخجور لا يجب على القاضي فعل الأخط وهو مشكل وسيأتي ما يصرح بوجوب مراعاة الأصلح فيه أيضاً، ثم رأيت التنبية الآتي الذي

الْقِنْ أَوْ إِجَارَتَهُ، أَوْ بَيْعَ مَالٍ لَهُ آخَرَ، أَوْ اقْتِرَاضَ عَلَى مَعْلَةٍ. (فَإِنْ فُقِدَ الْمَالُ) بَأَنْ لَمْ يَكُنْ لِمَالِكِهِ مَالٌ وَلَوْ بِيْلِدِ الْقَاضِي فَقَطْ فِيمَا يَظْهَرُ وَالْمَالِكُ حَاضِرٌ مُتَمَتِّعٌ مِنْ إِنْفَاقِهِ (أَمْرُهُ) الْقَاضِي بِإِيجَارِهِ أَيْ: إِنْ وَفَّى بِمُؤْنَتِهِ فِيمَا يَظْهَرُ أَوْ بِإِزَالَةِ مَلِكِهِ عَنْهُ (بَيْعِهِ) أَوْ إِعْتَاقِهِ، أَوْ نَحْوَهُمَا فَإِنْ أَبَى بَاعَهُ، أَوْ آخَرَهُ عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مُشْتَرِيًا، وَلَا مُسْتَأْجِرًا أَنْفَقَ عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ أَيْ: قَرْضًا فِيمَا يَظْهَرُ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي اللَّقِيطِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَالٌ، أَوْ مَنَعَ نَظَرُهُ تَعْدِيًا .....

□ فَوَدَّ: (أَوْ بَيْعَ مَالٍ لَهُ آخَرَ) يَتَّبِعِي، أَوْ إِجَارَتِهِ. اه. سم. □ فَوَدَّ: (أَوْ اقْتِرَاضَ الْخ) أَيْ: اقْتِرَاضِ الْقَاضِي مِنْ بَيْتِ الْمَالِ عَلَى مَعْلٍ السَّيِّدِ. اه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ بِيْلِدِ الْقَاضِي الْخ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ فِي غَيْرِ بِلَدِ الْقَاضِي، وَأَمَّا إِخْضَارُهُ عَنْ قُرْبٍ لَا يُنْتَظَرُ، وَيُؤَمَّرُ بِإِزَالَةِ مَلِكِهِ عَنْ الْعَبْدِ لَوْ قِيلَ: إِنْ الْقَاضِي يَقْتَرِضُ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ يُخْصِرَ مَالَهُ إِذَا رَأَى ذَلِكَ مَضْلَحَةً لَمْ يَتَّعِذْ. اه. ع. ش. أَقُولُ: بَلْ قَدْ يَصْرُحُ بِهِ مَا مَرَّ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْقَاضِي مُرَاعَاةَ الْمَضْلَحَةِ فِي حَقِّ الْمَحْجُورِ وَغَيْرِهِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ آخَرَهُ) أَوْ أَنَّهُ فِي الْعَمَلِ، وَالْإِنْفَاقِ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ كَسْبِهِ، وَقَوْلُهُ: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مُشْتَرِيًا، وَلَا مُسْتَأْجِرًا أَيْ: وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْاِكْتِسَابِ، وَالْإِنْفَاقِ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ كَسْبِهِ. اه. سم. □ فَوَدَّ: (أَيْ قَرْضًا الْخ) أَيْ: مَا لَمْ يَكُنْ السَّيِّدُ فَقِيرًا مُحْتَاجًا إِلَى خِدْمَتِهِ الضَّرُورِيَّةِ أَخَذًا مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ الْآتِي. اه. ع. ش. عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالنَّهَائِيَّةِ وَالْمُعْنِي قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ يُتَّفَقُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ أَوْ الْمُسْلِمِينَ مَجَانًا وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ السَّيِّدُ فَقِيرًا، وَمُحْتَاجًا إِلَى خِدْمَتِهِ الضَّرُورِيَّةِ، وَإِلَّا فَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ قَرْضًا عَلَيْهِ انْتَهَى. قَالَ سَمٌ وَلَا يُقَالُ: بَلْ لَيْسَ كَلَامُ الشَّارِحِ إِلَّا فِي الْفَقِيرِ لِقَرْضِ الْمَسْأَلَةِ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ لِأَنَّا نَقُولُ: قَدْ قَيَّدَ انْتِفَاءُ الْمَالِ بِمَا يَشْمَلُ انْتِفَاءُ بِيْلِدِ الْقَاضِي فَقَطْ كَمَا تَرَى. اه. □ فَوَدَّ: (أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي اللَّقِيطِ) حَاصِلُهُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُعْرِفْ لَهُ مَالٌ يُتَّفَقُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ مَجَانًا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ أَوْ كَانَ ثُمَّ مَا هُوَ أَهْمُ مِنْهُ، أَوْ مَنَعَ مُتَوَلِيَهُ اقْتَرَضَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ إِنْ رَأَاهُ وَإِلَّا قَامَ مَيَاسِيرُ الْمُسْلِمِينَ بِكَفَاتِيهِ وَجُوبًا قَرْضًا. اه. وَيَبَيَّنُ هُنَاكَ أَنَّ

انْحَطَّ كَلَامُهُ فِيهِ عَلَى وَجُوبِ مُرَاعَاةِ الْأَضْلَحِ وَلَوْ بَاعَ الْقِنْ. □ فَوَدَّ: (أَوْ بَيْعَ مَالٍ لَهُ آخَرَ) يَتَّبِعِي، أَوْ إِجَارَتَهُ. □ فَوَدَّ: (أَيْ: قَرْضًا) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا وَسَيَّاتِي فِي الْحَاشِيَةِ عَنْ شَرْحِ الْبَهْجَةِ تَفْصِيلٌ فِي نَظِيرِهِ مِنَ الدَّائِي لَا يُقَالُ: بَلْ لَيْسَ كَلَامُهُ إِلَّا فِي الْفَقِيرِ لِقَرْضِ الْمَسْأَلَةِ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: قَدْ قَيَّدَ انْتِفَاءُ الْمَالِ بِمَا يَشْمَلُ انْتِفَاءُ بِيْلِدِ الْقَاضِي فَقَطْ كَمَا تَرَى وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ هُنَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ يُتَّفَقُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، أَوْ الْمُسْلِمِينَ مَجَانًا وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ السَّيِّدُ فَقِيرًا، أَوْ مُحْتَاجًا إِلَى خِدْمَتِهِ لِضَرُورَتِهِ، وَاقْتَصَرَ مَرَّ عَلَى نَقْلِ الْأَذْرَعِيِّ. □ فَوَدَّ: (أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي اللَّقِيطِ) عِبَارَةُ الْمَتْنِ وَالشَّرْحِ ثُمَّ فَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ لَهُ مَالٌ خَاصٌّ، وَلَا عَامٌّ فَالْظَّاهِرُ أَنَّهُ يُتَّفَقُ عَلَيْهِ وَلَوْ مُحْكَمًا بِكَفَرِهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ مِنْ سَهْمِ الْمَصَالِحِ مَجَانًا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي بَيْتِ الْمَالِ شَيْءٌ، أَوْ كَانَ ثُمَّ مَا هُوَ أَهْمُ مِنْهُ، أَوْ مَنَعَ مُتَوَلِيَهُ ظُلْمًا اقْتَرَضَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ إِنْ رَأَاهُ، وَإِلَّا قَامَ الْمُسْلِمُونَ مَيَاسِيرُهُمْ بِكَفَاتِيهِ وَجُوبًا قَرْضًا وَفِي قَوْلِ نَفَقَةٍ. اه. بِاخْتِصَارٍ وَيَبَيَّنُ هُنَاكَ أَنَّ الْوَجْهَ أَنَّ مَحَلَّ رُجُوعِ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ بِنَاءً عَلَى الْقَرْضِ مَا لَمْ يَبَيَّنْ أَنَّهُ حِينَ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ فَقِيرٌ لَا مُتَوَقِّعٌ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ مَعَ ذَلِكَ قَوْلُهُ: أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي

فعلى مياسير المسلمين، وما اقتضاه كلامهما من أنه مُخَيَّر بين البيع، والإجارة ينبغي حمله كما هو معلوم من محله على ما إذا استوث مصلحتهما في نظره والأوجب فعل الأصلح منهما فقول جمع يجب الإيجاز أو لا يُحْمَل على ما إذا كان أصلح هذا كله في غير المستولدة، أما هي فيحليها إن لم يُزَوَّجها ولا أجرها لتكتسب كفايتها فإن لم يكن لها كسب، أو لم يَف بها ففي بيت المال ثم المياسير.

(تنبيه) قضية كلامهم في المُمْتَنِع هنا الذي له مال أن القاضي لا يبيع عليه القرض المُمْتَنِع من إنفاقه، وإن رآه أصلح وأنه يبيع لكفايته بقية أمواله ولو رقيقاً مكفياً بكسبه، وهو مُشْكِل لا سيما في الغائب المنوط التصرف في ماله بالأصلح، ولو قيل: في الغائب يجوز لما ذكر دون المُمْتَنِع؛ لأن امتناعه من بيعه يدل على قوة الرغبة في إمساكه دون غيره لم ينعُد، ثم رأيت

الوجه أن محل رجوع المسلمين عليه بناء على القرض ما لم يَتَيَّن أنه حين الإنفاق عليه فقير لا مُتَقَرِّ له فليُتَأَمَّل مع ذلك قوله: أخذًا مما مر في اللَّقِيط. اه. سم. قود: (فعلى مياسير المسلمين) والدفع هنا يكون للسيد كما قاله ابن الرُّفْعَة؛ لأن الثقة عليه لا للعبد مُعْنَى ونهاية.

قود: (كلامهما) أي: قولهما ويبيع القاضي فيها ماله، أو يُؤَجِّرُه إلخ. قود: (مصلحتهما) أي: البيع والإجارة. قود: (هذا) أي: كلام المُصَنِّف. اه. ع. ش. قود: (في غير المستولدة إلخ) أي: وفي غير المُبْعُض، أما هو فإن كان بينه، وبين سيده مُهَابَاةً فَالثَّقَّةُ على صاحب التوبة، وإلا فعليهما بحسب الرق، والحرية مُعْنَى ونهاية وقال سم: هذا في غير المعجوز عن نفقته، وأما المعجوز عنها فنفقته في بيت المال، ثم على مياسير المسلمين.

(فرغ): في ملكه رقيقان ذكر وأنتى وقدَرَ على نفقة أحدهما، ولو قُسمَت بينهما لم تُسدَّ مسدًا فهل يَخَيَّر بينهما، أو تُقدَّم الأنتى؛ لأنها أضعف كما قدَّموا الأم في الثقة على الأب لذلك؟ فيه نظر والوجه وإفاقاً لـ ر الأول. اه. قود: (يجوز) أي: ينع القرض المحتاج إلى الثقة، وقوله: لما ذكر أي: إذا رآه أصلح. قود: (دون غيره) قد يتوقف فيه بأن القاضي لا يبيع الغير أيضاً إلا بعد أمره ببيعه، وامتناعه منه

اللَّقِيط. قود: (فعلى مياسير المسلمين) قال القمولي: من نصفه حر، ونصفه رقيق يجب نصف نفقته على سيده، والنصف الآخر عليه فإن عجز عن القيام به فيجب نصف نفقته في بيت المال، وقال الزركشي وغيره: نفقة المُبْعُض أي: المعجوز عن نفقته في بيت المال إن لم يكن بينهما مُهَابَاةً وإلا فعلى من هي في توبته. اه. م. ر. قال في شرح الرُّوض: وفيما قاله أي: الزركشي في الشق الثاني نظر. اه. ولعل وجه النظر أن الفرض أنه معجوز عن نفقته وذلك يقتضي عجز ذي التوبة والوجه كما هو ظاهر أن يقال: إن نفقته الغير المعجوز عنها عليه وعلى سيده إن لم يكن مُهَابَاةً، وإلا فعلى ذي التوبة والمعجوز عنها في بيت المال، ثم على المياسير.

(فرغ): في ملكه رقيقان ذكر وأنتى وقدَرَ على نفقة أحدهما فقط ولو قُسمَت بينهما لم تُسدَّ مسدًا فهل

كلامهم الآتي في الدَّائِيَّة وهو صريح في أنَّ القاضي لو رأى بيعه أصلح باعه سواء المُتَّبِعُ الذي له مالٌ وغيره ولا فارق بين الدَّائِيَّة والقرن في ذلك كما صرح به غير واحد. (وَيُجِبُّ) إِنْ شَاءَ (أَمَّتْهُ عَلَى إِزْضَاعِ وَلَدِهَا) ولو من غيره بَرْنًا وغيره؛ لَأَنَّهُ يَمْلِكُ لَبْنَهَا وَمَنَافِعَهَا بِخِلَافِ الزَّوْجَةِ وَلَوْ طَلَبْتُ إِزْضَاعَهُ لَمْ يَجُزْ لَهُ مَنَعُهَا مِنْهُ؛ لَأَنَّ فِيهِ تَفْرِيقًا بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا إِلَّا عِنْدَ تَمَتُّعِهِ بِهَا

فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. قَوْلُهُ: (بَيْعُهُ) أَي: الْقَرْنُ. قَوْلُهُ: (وَعِثْرُهُ) شَائِلٌ لِلْغَائِبِ وَالْحَاضِرِ الَّذِي لَا مَالَ لَهُ. قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَي: رِعَايَةِ الْأَصْلَحِ. قَوْلُهُ: (بِهِ) أَي: بَعْدَ الْفَرْقِ. قَوْلُ (السِّي): (وَيُجِبُّ) بَيْنَاءُ الْفَاعِلِ مِنْ أَجْبَرَ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (إِنْ شَاءَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَتَجُوزُ مُخَازَجَتُهُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَالَا إِذَا كَانَ) إِلَى (وَلَهُ فِي الْحَرْ) وَقَوْلُهُ: (بِأَنَّ يُخْشَى) إِلَى (وَعَلِيهِ إِيرَاحَتُهُ) وَقَوْلُهُ: (وَيُضَرِّبُهَا لِانْتِفَاءِ الْمُخْذُورِ) وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (وَلَهُ فِي الْحَرْ) إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ: (وَيُظْهِرُ) إِلَى الْمُتَنِ فِي مَوْضِعَيْنِ، وَقَوْلُهُ: (وَأَيْدَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ) إِلَى (وَقَيْدَهُ الْأَذْرَعِي). قَوْلُهُ: (إِلَّا عِنْدَ تَمَتُّعِهِ بِالْخ) وَلَا إِذَا كَانَ الْوَلَدُ حُرًّا مِنْ غَيْرِهِ، أَوْ مَمْلُوكًا لِغَيْرِهِ فَلَهُ مَنَعُهَا مِنْ إِزْضَاعِهِ وَيَسْتَرْضِعُهَا غَيْرَهُ؛ لَأَنَّ إِزْضَاعَهُ عَلَى الْوَلَدِ، أَوْ مَالِكِهِ أَسْنَى وَنَهَايَةُ وَمُغْنِي.

يَخْتَارُ بَيْنَهُمَا أَوْ تُقَدَّمُ الْأُنْثَى؛ لِأَنَّهَا أَوْضَعُفُ كَمَا قَدَّمُوا الْأُنْثَى فِي التَّفَقُّعِ عَلَى الْأَبِ؛ لِأَنَّهَا أَوْضَعُفُ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهَ وَفَاقًا لِمَرِّ الْأَوَّلِ، وَيُفَارِقُ ذَلِكَ مَسْأَلَةَ الْأُمِّ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ أَكَّدَ فِي حَقِّهَا وَجَعَلَ لَهَا مِنَ الْبِرِّ مَا لَيْسَ لِلْأَبِ وَلَا كَذَلِكَ الرَّقِيقَةُ.

(تَنْبِيْهٌ): فِي بَابِ الْإِجَارَةِ مِنْ تَجْرِيدِ الْمُزَجَّجِ مَا نَصَّهُ قَالَ الْبَغَوِيُّ: لَوْ لَمْ يُتَّفَقِ السَّيِّدُ عَلَى عَبْدِهِ فَلَهُ الْعَمَلُ بِأَجْرَةٍ، وَيُتَّفَقُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ كَسْبِهِ، وَلَا شَيْءَ لِلْمَوْلَى أَي: عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَفِي إِطْلَاقِهِ نَظَرٌ وَيَتَّبَعِي فَرْضُهُ إِذَا تَعَدَّرَ الْحَاكِمُ لَا مَعَ امْتِنَانِهِ. اهـ. وَقَوْلُهُ: فَلَهُ الْعَمَلُ بِأَجْرَةٍ هَلْ هُوَ ثَابِتٌ، وَإِنْ أُمِنَ الْإِنْفَاقُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، ثُمَّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَعْنٍ بِقُدْرَتِهِ عَلَى الْاِكْتِسَابِ فَلَا يَجِبُ إِتْفَاقُهُ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ، أَوْ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يُمَكِّنْ ذَلِكَ؟ فِيهِ نَظَرٌ لَكِنْ الْأَوْجَهُ أَنَّ مَحَلَّ هَذَا التَّرْدُدِ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَاكِمًا وَلَا فَالْوَجْهَ ثُبُوتُ ذَلِكَ، وَإِنْ أُمِنَ مَا ذُكِرَ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مُسْتَرِيًّا، وَلَا مُسْتَأْجِرًا اتَّفَقَ عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ الْخ؛ لِأَنَّهُ دَلٌّ عَلَى تَأْخِيرِ الْإِنْفَاقِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، ثُمَّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَنْ بَيْعِهِ، وَإِجَارِهِ وَعِنْدَ عَدَمِ الْحَاكِمِ قَدْ يُقَالُ: يَتَّبَعِي الْحُكْمَ هُنَا عَلَى الْحَرْ الْمُعْسِرِ هَلْ مَحَلُّ وَجُوبِ إِتْفَاقِهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، ثُمَّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْاِكْتِسَابِ؟ وَالْمُتَبَادَرُ نَعَمْ وَقِيَاسُهُ تَرْجِيحُ الْأَوَّلِ مِنَ التَّرْدُدِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ الرَّقِيقَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْإِجَارِ، وَلَوْ نَفْسَهُ بِخِلَافِ الْحَرْ فَلَيْسَ لَهُ إِجَارُ نَفْسِهِ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ بَأَنَّ تَعَدُّرَ إِتْفَاقِ بَيْتِ الْمَالِ، ثُمَّ الْمُسْلِمِينَ وَظَاهِرُ كَلَامِ الْبَغَوِيِّ الْمُتَقَدِّمِ عَدَمُ الْفَرْقِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (إِلَّا عِنْدَ تَمَتُّعِهِ بِهَا الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ: وَلَا إِذَا كَانَ الْوَلَدُ حُرًّا مِنْ غَيْرِهِ، أَوْ مَمْلُوكًا لِغَيْرِهِ فَلَهُ مَنَعُهَا مِنْ إِزْضَاعِهِ، وَيَسْتَرْضِعُهَا غَيْرَهُ؛ لَأَنَّ إِزْضَاعَهُ عَلَى الْوَلَدِ، أَوْ مَالِكِهِ نَقَّلَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ وَغَيْرُهُ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ وَأَقْرَوَهُ. اهـ.

فَيُغْطِيهِ لِغَيْرِهَا إِلَى فَرَاغِ تَمَتُّعِهِ وَإِلَّا إِذَا كَانَ إِزْضَاعُهَا لَهُ يُقَدَّرُهَا بِحَيْثُ تَنْفِزُ طِبَاعُهُ عَنْهَا فِيمَا يَظْهَرُ، وَلَهُ فِي الْحُرِّ طَلَبُ أَجْرَةِ رِضَاعِهَا لَهُ وَالتَّبَرُّعُ بِهَا رِضِيَّةً، أَوْ أَبَتْ (وَكَذَا غَيْرُهُ) أَي: غَيْرُ وَلَدِهَا فَيَجْزِيهَا عَلَى إِزْضَاعِهَا أَيْضًا (إِنْ فَضَّلَ) لَبَنُهَا (عَنْهُ) أَي: عَنْ وَلَدِهَا لِكَثْرَتِهِ مَثَلًا بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُفْضَلْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَا تُضَاكَّرُ وَلَا لِدَا﴾ (البقرة: ٢٣٣) هَذَا إِنْ كَانَ وَلَدُهَا وَلَدَهُ أَوْ مِلْكُهُ فَإِنْ كَانَ مَلِكٌ غَيْرُهُ، أَوْ حُرًّا فَلَهُ أَنْ يُرْضِعَهَا مَنْ شَاءَ؛ لِأَنَّ إِزْضَاعَ هَذَا قَوْلُهُ أَنَّ لَهُ أَخْذَ الْأَجْرَةِ لَعَلَّ هُنَا سَقَطَ أَي وَقَالَ غَيْرُهُ مَثَلًا وَقَوْلُهُ بِأَنْ يَخْصُصَ لِمَنْ مَوْجُودًا بِنُسخِ الشَّرْحِ الَّتِي بَأَيْدِينَا فَلْيُحَرِّزْ عَلَى بَعْضِهِ أَوْ مَالِكِهِ (و) عَلَى (فَطْمِئِنَّا قَبْلَ حَوَلِينَ إِنْ لَمْ يَضُرَّهُ) أَوْ يَضُرَّهَا ذَلِكَ. (و)

قَوْلُهُ: (وَلَهُ فِي الْحُرِّ) أَي: فِي الرِّقِيِّ الْمَمْلُوكِ لِغَيْرِهِ نِهَائَةً وَسَم. قَوْلُهُ: (بِهَا) الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ كَمَا فِي النِّهَائَةِ. قَوْلُهُ: (مَثَلًا) أَي: أَوْ لِقِلَّةِ شُرَيْهِ أَوْ لِغَيْبِ اللَّبَنِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (هَذَا) أَي: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَكَذَا غَيْرُهُ الْخ. اه. سَم. قَوْلُهُ: (فَلَهُ أَنْ يُرْضِعَهَا الْخ) أَي: أَنْ يَمْتَنِعَهَا مِنْ إِزْضَاعِهِ غَيْرَ اللَّبَنِ الَّذِي لَا يَعِيشُ إِلَّا بِهِ وَيَسْتَرْضِعُهَا غَيْرَهُ نِهَائَةً قَالَ الزَّكَّاشِيُّ: وَلَا أَجْرَةَ لَهُ وَالْوَجْهَ أَنَّ لَهُ أَخْذَ الْأَجْرَةِ وَإِنْ وَجَبَ ذَلِكَ سَمَ وَعَ ش. قَوْلُهُ: (مَنْ شَاءَ) أَي: وَإِنْ لَمْ يُفْضَلْ لَبَنُهَا عَنْ وَلَدِهَا. اه. سَم. قَوْلُهُ: (عَلَى بَعْضِهِ) أَي: وَالِدِهِ نِهَائَةً وَمُعْنَى.

قَوْلُهُ (لَسَنِي): (إِنْ لَمْ يَضُرَّهُ) أَي: الْفَطْمُ الْوَلَدُ بِأَنْ اكْتَفَى بِغَيْرِ لَبَنِهَا. اه. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (أَوْ يَضُرَّهَا) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَلَمْ يَضُرَّهَا أَيْضًا. اه. وَهِيَ أَحْسَنُ وَإِنْ كَانَ أَوْ فِي سِيَاقِ التَّقْيِيدِ الْعُمُومِ. قَوْلُهُ: (أَوْ يَضُرَّهَا ذَلِكَ) قَدْ يُسْتَشْكَلُ تَصْوِيرُ ضَرَرِهَا إِذْ غَايَةُ مَا يُتَخَيَّلُ حُصُولُهُ حَبْسِ اللَّبَنِ، وَيُمْكِنُ إِخْرَاجُهُ بِغَيْرِ الرِّضَاعِ. اه. سَيِّدُ عَمْرٍو وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ إِنَّ تَكْلُفَ الْإِخْرَاجِ بِغَيْرِ الرِّضَاعِ كَافٍ فِي الضَّرَرِ.

قَوْلُهُ: (وَلَهُ فِي الْحُرِّ الْخ) كَذَا اقْتَصَرَ فِي الرِّضَاعِ وَشَرَحَهُ أَيْضًا عَلَى الْحُرِّ فَهَلَا زَادَ وَالرِّقِيُّ الْمَمْلُوكُ لِغَيْرِهِ. قَوْلُهُ: (هَذَا إِنْ كَانَ وَلَدُهَا وَلَدَهُ، أَوْ مِلْكُهُ الْخ) هَذَا يَوْجِبُ تَقْيِيدَ الْوَلَدِ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ: عَلَى إِزْضَاعِ وَلَدِهَا بَوْلَدِهِ، أَوْ مِلْكِهِ وَحَيْثُ يُشْكَلُ قَوْلُهُ السَّابِقِ: وَلَهُ فِي الْحُرِّ الْخ؛ لِأَنَّ الْحُرَّ حَيْثُ لَا يَسَ إِلَّا وَلَدَهُ، وَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَطْلُبَ أَجْرَةَ رِضَاعِهَا لِوَلَدِهِ لَا يَقَالُ: الْمُرَادُ بِالْحُرِّ فِيمَا دُكِرَ وَلَدُ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: هَذَا لَا يَوَافِقُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي وَلَدِهِ، أَوْ مِلْكِهِ الَّذِي أَفَادَهُ قَوْلُهُ: هُنَا هَذَا إِنْ كَانَ وَلَدُهَا الْخ، وَإِرَادَةُ غَيْرِ وَلَدِهِ لَا مَحَلَّ لَهُ حَيْثُ هُنَا فَلْيَتَأَمَّلْ. وَالرِّضَاعُ وَغَيْرُهُ إِنَّمَا دُكِرُوا مَسْأَلَةَ طَلَبِ الْأَجْرَةِ فِي الْحُرِّ بَعْدَ قَرَضِهِمُ الْكَلَامَ فِي أَعْمَ مِنْ وَلَدِهِ، وَمِلْكِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَيُجَابُ بِأَنْ مُرَادَ الشَّارِحِ بِقَوْلِهِ: هَذَا الْخ تَقْيِيدُ الْوَلَدِ بِالنِّسْبَةِ لِقَوْلِهِ: وَكَذَا غَيْرُهُ لَا بِالنِّسْبَةِ لِمَا قَبْلَهُ أَيْضًا فَكَانَتْهُ قَالَ: الْمُرَادُ بِالْوَلَدِ فِي قَوْلِنَا وَكَذَا غَيْرُ وَلَدِهَا وَلَدَهُ، أَوْ مِلْكُهُ، وَإِنْ كَانَ فِيمَا قَبْلَهُ عَامًّا عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِيهِ. قَوْلُهُ: (فَلَهُ أَنْ يُرْضِعَهَا مَنْ شَاءَ) غَيْرَ اللَّبَنِ الَّذِي لَا يَعِيشُ إِلَّا بِهِ مَرَّ قَالَ الزَّكَّاشِيُّ: وَلَا أَجْرَةَ لَهُ أَنَّ لَهُ أَخْذَ الْأَجْرَةِ، وَإِنْ وَجَبَ ذَلِكَ لِأَنَّهَا تَوْخَذَ عَلَى الْوَاجِبِ. قَوْلُهُ: (فَلَهُ أَنْ يُرْضِعَهَا مَنْ شَاءَ) أَي: وَإِنْ لَمْ يُفْضَلْ لَبَنُهَا عَنْ وَلَدِهَا. قَوْلُهُ: (بِأَنْ يَخْصُصَ) مُتَعَلِّقٌ بِيَضُرُّهُ.

على (إرضاعه بعدهما إن لم يَضُرَّها) أو يَضُرَّه واقتصر في كل من القسمين على الأغلب فيه فلا يَرُدُّ عليه ما زِدْتُهُ فيهما، وليس لها الاستقلال بأحد هذين إذ لا حَقَّ لها في نفسها (وللخوة) الأم، ويظهر أن يَلْحَقَ بها مَنْ لها الحضانة من أمهاتها وأمهات الأب (حَقَّ في التَّربية) كالأب (فليس لأحدهما) أي: الأبوين الحُرَّين، ويظهر أن غيرهما عند فقدهما مِثْنٌ له حضانة مثلهما في ذلك (فقطه قبل حَوْلين) من غير رضا الآخر لأنهما تمامُ مُدَّةِ الرِّضَاعِ نعم، إن تنازعا أُجِيبَ طالبُ الأصلح للولَدِ كالقَطْمِ عند حمل الأم أو مَرَضِها، ولم يُوجَدْ غيرها فَيَتَعَيَّنُ وكلامهم محمولٌ على الغالبِ ذكره الأذرعِي (ولهما) فقطه قبلهما (إن لم يَضُرَّه) ولم يَضُرَّها لانتهاء المحذور (ولأحدهما) فقطه بغير رضا الآخر (بعد حَوْلين) لِمُضِيِّ مُدَّةِ الرِّضَاعِ ولم يُقَيِّدْه بذلك نَظَرًا للغالبِ إذ لو فُرِضَ إضرارُ القَطْمِ له لَضَعُفَ خِلْقَتُهُ أو لَشَدَّةُ حَرِّه، أو بَزْدِ لَزِمَ الأبُ بِذَلِّ أَجْرَةِ الرِّضَاعِ بعدهما حتى يَجْتَزِيَ بالطعام، وتَجَبَّرَ الأمُّ على إرضاعه بالأجرة إن لم يُوجَدْ غيرها كما عَلِمَ مِمَّا مَرَّ (ولهما الزيادة) في الرِّضَاعِ على الحَوْلين حيث لا ضَرَرَ لكن أفتى

• قوله: (أو يَضُرَّه) عبارةٌ مُغْنِي وَالتَّهْيَاةُ: ولم يَضُرَّه أيضًا. اهـ. • قوله: (واقتصر في كُلِّ إلخ) وقد يَتَقَابَلُ الضَّرَرُ إن بَانَ كَانَ فَطَمَهُ قَبْلَ الحَوْلَيْنِ يَضُرُّه، وإرضاعه حِينَئِذٍ يَضُرُّها، وَلَعَلَّ حُكْمَهُ أَنَّ الأبَّ يَجِبُ عَلَيْهِ إرضاعه لغيرها إن أمكن، وإلا فلا يَجِبُ عَلَى الأمِّ بَلْ يُقَطَّمُ وَإِنْ لَحِقَهُ الضَّرَرُ. اهـ. ع ش.

• قوله: (ما زِدْتُهُ فيهما) أي: قوله أو يَضُرَّها في الأوَّل، وقوله: أو يَضُرَّه في الثاني. • قوله: (بأحد هذين) عبارةٌ التَّهْيَاةُ مع ع ش بإرضاع أي: بَعْدَ الحَوْلَيْنِ، ولا فِطَامَ أي: قَبْلَ الحَوْلَيْنِ، أو بَعْدَهُمَا.

• قوله: (وَيُظْهَرُ أَنَّ يَلْحَقُ إلخ) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ: الْآتِي وَيُظْهَرُ أَنَّ غَيْرَهُمَا إلخ فالإقتصارُ عليه كما في التَّهْيَاةِ أَوَّلَى. • قوله: (أُجِيبَ طَالِبُ الْأَصْلَحِ) فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا أَصْلَحَ بَانَ اسْتَوَا أُجِيبَ طَالِبُ الرِّضَاعِ كما هو ظَاهِرٌ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ أي: وَتَبَّ عَلَيْهِ التَّهْيَاةُ وَالمُغْنِي. • قوله: (وَكَلَامُهُم إلخ) عبارةٌ المُغْنِي: وَلَيْسَ هَذَا مُخَالِفًا لِقَوْلِهِمْ: بَلْ إطلاَقُهُمْ مَحْمُولٌ عَلَى الْغَالِبِ. اهـ. • قوله: (ولم يَضُرَّها) فيه نَظِيرٌ مَا مَرَّ مِنْ إَشْكَالِ التَّصْوِيرِ وَأَيْضًا فَالْفَرَضُ رِضَاها اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُفَرَضَ أَنَّهُ ضَرَرٌ يُبِيحُ التَّيَمُّمَ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهَا فِعْلُهُ وَإِنْ رَضِيَ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ وَتَقَدَّمَ جَوَابُ الإِشْكَالِ الأوَّلِ، وَيُؤَيِّدُ الإِشْكَالَ الثَّانِي سَكُوتُ التَّهْيَاةِ وَالمُغْنِي عَمَّا زَادَهُ الشَّارِحُ هُنَا. • قوله: (لِإِنْتِفَاءِ الْمُحْذُورِ) عبارةٌ المُغْنِي لِاتِّفَاقِهِمَا، وَعَدَمُ الضَّرَرِ بِالطُّفْلِ فَإِنْ ضَرَّهَ فَلَا. اهـ. • قوله: (ولم يُقَيِّدْه بذلك) أي: بَعْدَ ضَرَرِهِ سَيِّدُ عُمَرَ وَكَرْدِي.

• قوله: (لِضَعْفِ خِلْقَتِهِ) أي: لَا يَجْتَزِي بِغَيْرِ الرِّضَاعِ. اهـ. مُغْنِي. • قوله: (لِلشِدَّةِ حَرِّه) أو بَزْدِ فَيَجِبُ عَلَى الأبِّ إرضاعه فِي ذَلِكَ الْفَضْلِ فَإِنْ فِطَامَهُ فِيهِ يُفْضَى إِلَى الإِضْرَارِ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ بِخِلَافِ تَمَامِهِمَا أي: الحَوْلَيْنِ فِي فَضْلِ مُعْتَدِلٍ. اهـ. مُغْنِي.

• قوله: (وَتَجَبَّرَ الأمُّ إلخ) أي: إِنْ لَمْ يَضُرَّها أَخْذًا مِمَّا مَرَّ.

• قوله: (حِينَئِذٍ لَا ضَرَرَ) اسْتِدْرَاكٌ عَلَى مَا يُوْهَمُهُ الْكَلَامُ السَّابِقُ مِنْ اسْتِوَاءِ الْأَمْرَيْنِ. اهـ. ع ش.

الحنَاطِي بِأَنَّهُ يُسْنُ عَدَمُهَا إِلَّا لِحَاجَةٍ. (وَلَا يُكَلِّفُ رَقِيقَهُ)، أَوْ بِهَيْمَتِهِ (إِلَّا عَمَلًا يُطِيقُهُ) أَي: لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُكَلِّفَهُ إِلَّا عَمَلًا يُطِيقُ دَوَامَهُ لِلْخَبَرِ السَّابِقِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ يُطِيقُهُ يَوْمِينَ، أَوْ ثَلَاثَةً، ثُمَّ يَعِجْزُ نَعْمَ، لَهُ أَنْ يُكَلِّفَهُ الْأَعْمَالِ الشَّاقَّةَ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ حَيْثُ لَمْ تَضُرَّهُ بِأَنْ يُخْشَى مِنْهُ مَحْذُورٌ تَيْتُمٌ فِيمَا يَظْهَرُ، وَيُحْتَمَلُ الضَّبْطُ بِمَا لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً وَإِنْ لَمْ يُخْشَ مِنْهُ ذَلِكَ الْمَحْذُورُ وَعَلَيْهِ إِرَاحَتُهُ وَقَتٌ قِيلُولَةُ الصَّيْفِ، وَفِي غَيْرِ وَقْتِ الاسْتِعْمَالِ بِاعْتِبَارِ عَادَةِ الْبَلَدِ وَظَاهَرٌ عَلَيْهِ وَجُوبُ ذَلِكَ وَيَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى أَنَّهُ بِالتَّسْبِيَةِ لِلدَّوَامِ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ جَوَازِ تَكْلِيفِهِ الْمُشِيقَ لَا عَلَى الدَّوَامِ وَأَفْتَى الْقَاضِي بِأَنَّهُ إِذَا كَلَّفَهُ مَا لَا يُطِيقُهُ بَيْعَ عَلَيْهِ، وَأَيْدَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ بَيْعَ الْمُسْلِمِ عَلَى الْكَافِرِ صَيَانَةً لَهُ عَنِ الذُّلِّ وَبِمَا أَفْتَى بِهِ أَيْضًا مِنْ بَيْعِ أُمَةٍ عَلَى مُعَنْيَةٍ تَرُومُ حَمْلَهَا عَلَى الْفَسَادِ وَقِيْدَهُ الْأَذْرَعِي بِمَا إِذَا تَعَيَّنَ طَرِيقًا لِخَلَاصِهِ بِأَنْ لَمْ يَمْتَنِعَ مِنْ تَكْلِيفِهِ ذَلِكَ إِلَّا بِهِ.

قوله: (بأنه يسن عدمها) أي: الزيادة اقتصاراً على الوارد. اهـ. ع ش أي: وخروجاً من خلاف من حرّمها كأبي حنيفة رضي الله عنه تعالى. قوله: (بأن يخشى الخ) متعلّق بتضرّره. اهـ. سم. قوله: (ويحتمل الضبط بما لا يحتمل الخ) ولعلّ هذا الاحتمال أقرب، وبقي ما لو رغب العبد في الأعمال الشاقة من تلقاء نفسه فهل يجب على السيّد منعه منها؟ فيه نظر والأقرب عدم الوجوب؛ لأنه الذي أدخل الضرر على نفسه. اهـ. ع ش ويتبغى حملُهُ على ضرر لا يبيح التيمّم، وإلاّ ففعل ضرر مبيح التيمّم حرام كما مرّ عن السيّد عمر أنّما أي: فيجب منعه منه. قوله: (وعليه إراحته الخ) عبارة المُعْنِي والنّهاية: ويجب على السيّد في تكليف رقيقه ما يطيقه اتّباع العادة فيريحه في وقت القيلولة: وهي التّوّم في وسط اليوم وفي وقت الاستمتاع إن كان له امرأة، ومن العمل طرقيّ النهار، ومن العمل إمّا في الليل إن استعمله نهاراً وفي النهار إن استعمله ليلاً وإن سافر به أركبه وقتاً فوقتاً على العادة، وإن اعتاد السادة الخدمة من الأرقاء نهاراً مع طرقيّ الليل لطوله أثبتت عادتهم، ويجب على الرقيق بذلّ المجهود، وترك الكسل في الخدمة، ويكره أن يقول المملوك لِمَالِكِهِ: رَبِّي بَلْ يَقُولُ: سَيِّدِي، أَوْ مُؤَلَايَ، وَأَنْ يَقُولَ السَّيِّدُ لَهُ: عَبْدِي، أَوْ أُمْتِي بَلْ يَقُولُ: غُلَامِي، أَوْ جَارِيَتِي، أَوْ فَتَايَ، أَوْ فَتَاتِي، وَلَا كَرَاهَةَ فِي إِضَافَةِ رَبِّ إِلَى غَيْرِ الْمُكَلَّفِ كَرَبِّ الدَّارِ، وَرَبِّ الْغَنَمِ، وَيُكْرَهُ أَنْ يُقَالَ لِلْفَاسِقِ وَالْمُتَّهَمِ فِي دِينِهِ: يَا سَيِّدِي. اهـ. قال الرّشيدِيُّ قوله: إلى غير مُكَلَّفٍ أَمَّا الْمُكَلَّفُ يَعْنِي: مَنْ شَأْنُهُ التَّكْلِيفُ وَإِنْ كَانَ صَبِيًّا فَيُكْرَهُ إِضَافَةُ رَبِّ إِلَيْهِ. اهـ. قوله: (وظاهر عليه) أي: لفظه عليه في قولهم: وعليه إراحته الخ. قوله: (وأفتى القاضي الخ) عبارة النّهاية ولو كلف رقيقه ما لا يطيقه، أو حمل أمته على الفساد أجبر على بيع كلّ منهما إن

قوله في (سنن): (ولا يكلف رقيقه إلا عملاً يطيقه) ويكره أن يقول المملوك لِمَالِكِهِ: رَبِّي بَلْ يَقُولُ: سَيِّدِي وَمُؤَلَايَ، وَأَنْ يَقُولَ السَّيِّدُ: عَبْدِي وَأُمْتِي بَلْ يَقُولُ: غُلَامِي وَجَارِيَتِي، أَوْ فَتَايَ وَفَتَاتِي، وَلَا كَرَاهَةَ فِي إِضَافَةِ رَبِّ إِلَى غَيْرِ الْمُتَّكَلِّمِ كَرَبِّ الدَّارِ، وَرَبِّ الْغَنَمِ، وَيُكْرَهُ أَنْ يَقُولَ لِلْفَاسِقِ، أَوْ الْمُتَّهَمِ فِي دِينِهِ يَا سَيِّدِي م ر ش.



(وَتَجَوُّزُ مُخَارَجَتِهِ) أَي: الْقِنْ كَمَا ثَبَتَ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم بَلْ رَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ لَهُ أَلْفُ مَمْلُوكٍ يُخَارِجُهُمْ، وَيَتَصَدَّقُ بِجَمِيعِ خَرَاجِهِمْ وَصَحَّ (أَنَّهُ رضي الله عنه) أَعْطَى أَبَا طَيِّبَةَ لَمَّا حَجَّمَهُ صَاعَيْنِ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُخَفِّقُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ (بِشَرْطٍ) كَوْنِ الْقِنْ يَصْحُحُ تَصَرُّفُهُ لِنَفْسِهِ لَوْ كَانَ حُرًّا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَقُدِّرَتْهُ عَلَى كَسْبِ مُبَاحٍ، وَقُضِيَ عَنْ مُؤْنَتِهِ إِنْ جُعِلَتْ فِيهِ وَمَا فَضَّلَ يَتَصَرَّفُ فِيهِ كَالْحُرِّ وَيُشْتَرَطُ (رِضَاهُمَا) فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا إِجْبَازُ الْآخَرِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا عَقْدٌ مُعَاوَضِيٌّ كَالْكِتَابَةِ وَمَعَ ذَلِكَ لَا تَلْزَمُ مِنْ جِهَةِ السَّيِّدِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْكِتَابَةَ تُؤَدِّي إِلَى الْعَتَقِ فَالزَّمْنَاهَا مِنْ جِهَةِ السَّيِّدِ لِقَوْلِهِ لَا تَبْطُلُ فَائِدَتُهَا بِخِلَافِ الْمُخَارَجَةِ لَا تُؤَدِّي لَهُ فَلَمْ يَحْتَاجْ لِلزَّمَنِ مِنْ جِهَتِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْ كَوْنِهَا عَقْدٌ مُعَاوَضِيٌّ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ صِغَةٍ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، وَأَنْ صَرِيحَهَا خَارِجُكَ وَمَا اشْتَقَّ مِنْهُ، وَأَنَّ

تَعَيَّنَ طَرِيقًا فِي خَلَاصِهِ كَمَا قَيَّدَهُ بِهِ الْأَذْرَعِيُّ. اهـ. فَوُدَّ: (أَيِ الْقِنْ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا) فِي الْمَعْنَى. فَوُدَّ: (كَمَا ثَبَتَ) أَي: عَقْدُ الْمُخَارَجَةِ. فَوُدَّ: (وَيَتَصَدَّقُ بِجَمِيعِ خَرَاجِهِمْ) وَمَعَ ذَلِكَ بَلَغَتْ تَرَكَتُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ وَمِائَتِي أَلْفٍ نِهَآيَةً أَي: مِنْ الدَّرَاهِمِ الْفُضَّةِ ش. فَوُدَّ: (كَوْنِ الْقِنْ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَهِيَ) فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (كَالْكِتَابَةِ) إِلَى (وَيُؤْخَذُ). فَوُدَّ: (وَقُضِيَ) أَي: كَسْبُهُ عَنْ مُؤْنَتِهِ الْخِ قُلُوْ لَمْ يَفِ كَسْبُهُ بِخَرَاجِهِ لَمْ تَصِحَّ مُخَارَجَتُهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَاوَزْدِيُّ وَغَيْرُهُ مُعْنَى وَنِهَآيَةً. فَوُدَّ: (وَمَا فَضَّلَ الْخِ) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَالْمَعْنَى: فَإِنْ زَادَ كَسْبُهُ عَلَى ذَلِكَ فَالزِّيَادَةُ بَرٌّ وَتَوْسِيعٌ مِنْ سَيِّدِهِ لَهُ، وَيُجَبَّرُ التَّفْصُصُ فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ بِالزِّيَادَةِ فِي بَعْضِهَا، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ مُؤْنَتَهُ تَجِبُ حَيْثُ شَرِطَتْ مِنْ كَسْبِهِ، أَوْ مِنْ مَالِ سَيِّدِهِ. اهـ. فَوُدَّ: (يَتَصَرَّفُ فِيهِ الْخِ) أَي: يَجُوزُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ وَإِنْ كَانَ لَا يَمْلِكُهُ وَمَعْلُومٌ أَنَّ لِّلْسَيِّدِ مَنَعَهُ مِنْهُ وَهُوَ مُصَرَّحٌ بِهِ رَشِيدِيٌّ وَع ش. فَوُدَّ: (وَيُشْتَرَطُ) كَذَا فِيمَا أَطْلَعْتَ عَلَيْهِ مِنَ الشُّخْخِ وَحَقُّ الْمَقَامِ وَبِشَرْطٍ. فَوُدَّ: (لِأَنَّهَا عَقْدٌ مُعَاوَضِيٌّ) فَاعْتَبِرْ فِيهِ التَّرَاضِي كَغَيْرِهِ نِهَآيَةً وَمَعْنَى. فَوُدَّ: (وَمَعَ ذَلِكَ لَا تَلْزَمُ الْخِ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى: وَالْأَصْلُ فِيهَا الْإِبَاحَةُ وَقَدْ يَعْزُضُ لَهَا عَوَارِضٌ تُخْرِجُهَا عَنْ ذَلِكَ فَهِيَ جَائِزَةٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ. اهـ. فَوُدَّ: (وَأَنَّ صَرِيحَهَا خَارِجُكَ الْخِ) أَنْظُرْ وَجْهَ أَخِذِ هَذَا وَمَا بَعْدَهُ. اهـ. رَشِيدِيٌّ.

فَوُدَّ (فِي الْمَتَنِ): (وَتَجَوُّزُ الْمُخَارَجَةِ).

(تَنْبِيْهُ): لَوْ خَارَجَهُ، ثُمَّ كَاتَبَهُ فَهَلْ تَبَطَّلَ الْمُخَارَجَةُ لِضَعْفِهَا بِتَوْفِيقِهَا عَلَى الرِّضَا وَجَوَازِهَا مِنْ الْجَانِبَيْنِ، وَقُوَّةُ الْكِتَابَةِ بَلْزُومِهَا مِنْ جِهَةِ السَّيِّدِ فَلَا يَلْزَمُهُ دَفْعُ مَالٍ غَيْرِ الْكِتَابَةِ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ يُتَّبَعُ الْبُطْلَانُ، أَوْ يُقَالُ: لَا حَاجَةَ لِلْحُكْمِ بِبُطْلَانِهَا؛ لِأَنَّ الْمُكَاتَبَ يَسْتَقِيلُ وَيَمْلِكُ أَكْسَابَهُ فَلَهُ الْإِمْتِنَاعُ مِنْ دَفْعِ مَالِ الْمُخَارَجَةِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الرَّجُوعُ عَنْهَا، وَالْإِمْتِنَاعُ رُجُوعٌ عَنْهَا، وَلَيْسَ لِّلْسَيِّدِ أَخْذُ زَائِدٍ عَلَى مَالِ الْكِتَابَةِ لِاسْتِفْلَالِ الْمُكَاتَبِ، وَمِلْكِهِ مَا بِيَدِهِ فَإِنْ تَبَرَّعَ الْمُكَاتَبُ بِدَفْعِ زِيَادَةٍ عَلَيْهِ جَازٌ فَلْيَتَأَمَّلْ.

فَوُدَّ: (وَتَجَوُّزُ الْمُخَارَجَةِ بِشَرْطِ رِضَاهُمَا) وَلَوْ خَارَجَهُ عَلَى مَا لَمْ يَخْتِمْ لَهُ لَمْ يَجُزْ، وَيُلْزَمُهُ الْحَاكِمُ بِعَدَمِ مُعَاوَضَتِهِ مَرَّشٍ وَأَقُولُ: قَدْ لَا يَحْتَاجُ لِذَلِكَ مَعَ مَا تَقَرَّرَ أَنَّ أَحَدَهُمَا لَا يُجَبِّرُ الْآخَرَ.

كِنايتها بأدلتك عن كسبك بكذا ونحوه وبحث أن للوليّ مُخارَجةً قنّ محجوره إذا رآه مُصلحةً وفيه نظر؛ لأن فيها تبرُّعاً وإن كانت بأضعاف قيمته وهو ممنوعٌ منه اللهم إلا إذا انحصَرَ صلاحه فيها وتعذّر بيعه نظير ما مرّ أو أجز الحَجَر من بيع ما له بدون ثمنٍ مثله للضرورة. (وهي أي: المُخارَجةُ (خراج) معلومٌ أي: ضربه عليه (يؤذيه) إلى سيّده من كسبه (كل يوم، أو أسبوع) أو شهر مثلاً. (وعليه) أي: مالِك دوابٍ لم يُردّ بيعها ولا ذبح ما يحلُّ منها (علف) بالشكُون كما بخطّه وهو الفعل ويفتحها وهو المعلوف (دوابّه) المُختَرمة، وإن

□ فُرد: (بأدلتك عن كسبك إلخ) قد يُقال: ما المعنى الثاني الغيرُ المراد إذ الكناية ما يحتملُ المراد وغيره. اهـ. سيّدُ عمر وهو أي: الوليُّ وقوله: منه أي: من التبرُّع. □ فُرد: (الهم إلخ) عبارةُ النهاية نَعَمْ لو انحصَرَ إلخ. □ فُرد: (إلا إذا انحصَرَ إلخ) لا يخفى أنّه قد يكونُ بحيث لو خارجه اكتسب ذلك القدرَ والّا لم يمكن اكتسابه إياه وهذه مُصلحةٌ يجوزُ اغتياؤها وإن لم يتعذّر بيعه بل قد يكونُ أصلح من بيعه سم على حَج. اهـ. ع ش. □ فُرد: (أو شهر) إلى قوله: (نظير ما مرّ) في النهاية إلّا قوله: (وقد يشكّل) إلى (وذلك)، وقوله: (حيث لا مانع). □ فُرد: (مثلاً أي: أو سنة، أو نحو ذلك على حسب اتّفاقهما مُغني ونهاية. □ فُرد: (لم يُردّ بيعها إلخ) يعني: أمّا إذا أراد ذلك حالاً بأن كانَ شارعاً في البيع في الأولى ومُتعاطياً لأسباب الذبح في الثانية فلا يجبُ عليه العلفُ بمعنى أنّه يحرمُ عليه البيعُ أو الذبح حتّى يعلف. اهـ. ر شيدّي وقوله: إنّهُ يحرمُ إلخ لعلّ لا سقطت من قلم التاسخ وأصله لا يحرمُ.

□ قول (سن): (علف دوابّه) ويحرمُ تكليفها على الدوام ما لا تطيقُ الدوام عليه، ولا يحلُّ له ضربها إلّا بقدر الحاجة قال الأذرعِي: هل يجوزُ الحرثُ على الحُمُر؟ والظاهر أنّه إن لم يضربها جازَ وإلا فلا. اهـ. وفي كُتب الحنابلة وهو جارٍ على القواعد أنّه يجوزُ الإئْتفاع بالحيوان في غير ما حُلِق له كالْبَقَر للركوب، أو الحمل، والإبل، والحمير للحرث وقوله ﷺ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَسُوقُ بَقَرَةً إِذْ أَرَادَ أَنْ يَرْكَبَهَا فَقَالَ: إِنَّا لَمْ نَخْلُقْ لِدَٰلِكَ» مُتَّفَقٌ عليه، المرادُ به مُعظَمُ منافعها، ولا يلزمُ منه منعُ غير ذلك شَرَحَ م ر. اهـ. سم ومثل الضربِ التَّخُسُّ حيثُ اعتيدَ به فيحوزُ بقدر الحاجة. ع ش. □ فُرد: (ويفتحها إلخ) ويجوزُ هنا الأمران. اهـ. مُغني. □ فُرد: (المُختَرمة) خرَجَ بها غيرها كالقواصِد الخمسِ نهايةً ومُغني وعلى مُقتني الكلبِ المُباح اقتِناءهُ أن يطعمه، أو يُرسله أي: ليأكلَ لا كسوايِبِ الجاهليّة، أو يذفَعه لِمَن له الإئْتفاع به، ولا يحلُّ له حبسه ليهلك جوعاً ولا يجوزُ حبسُ الكلبِ العقور ليهلك جوعاً بل يُخسِنُ

□ فُرد: (إلا إذا انحصَرَ إلخ) كذا م ر ش. □ فُرد: (إلا إذا انحصَرَ إلخ) لا يخفى أنّه قد يكونُ بحيث لو خارجه اكتسب ذلك القدرَ والّا لم يكنُ اكتسابه إياه وهذه مُصلحةٌ يجوزُ اغتياؤها، وإن لم يتعذّر بيعه بل قد تكونُ أصلح من بيعه. □ فُرد: (المُختَرمة) قال في شرح الإزْشاد: وخرَجَ بالمُختَرمة القواصِد الخمس. اهـ. ومن الواضح أنّه ليسَ له حبسُها مع تغذيها بنحو جوع، أو عطش بل إمّا أن يكفّيها، أو يُرسلها، وأمّا امتِناعُ الإئْتفاء، أو جوازُه في نحو الكلبِ فَمَسْأَلَةٌ أُخْرَى، ولا يُشكّلُ على جوازِ كفايتها

وَصَلْتُ إِلَى حَدِّ الزَّمَانَةِ الْمَائِعَةِ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا بَوَاجِهِ (وَسَفِيْهَا) وَسَائِرُ مَا يَنْفَعُهَا، وَكَذَا مَا يَخْتَصُّ بِهِ مِنْ نَحْوِ كَلْبٍ مُخْتَرَمٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، ثُمَّ رَأَيْتِ الْأَذْرَعِيَّ صَرَحَ بِذَلِكَ مَعَ زِيَادَةِ فَقَالَ: إِمَّا أَنْ يَكْفِيَهُ، أَوْ يَدْفَعُهُ لِمَنْ يُنْفَعُهُ، أَوْ يُرْسِلَهُ أَنْتَهَى. وَقَدْ يُشْكِلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ يَلْزَمُهُ ذَبْحُ شَاتِهِ لِكَلْبِهِ إِذَا اضْطُرَّ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُرْذَ إِزْسَالُهُ، أَوْ عَلَى مَا قَبْلَ الْاضْطِرَارِ عَلَى أَنَّهُ فِي الْمَجْمُوعِ. نُقِلَ عَنِ الْقَاضِي أَنَّ الْأَصَحَّ مَنَعُ وَجُوبِ ذَبْحِهَا لَهُ وَذَلِكَ لِحَرَمَةِ الرُّوحِ هَذَا إِنْ لَمْ تَأْلَفِ الرَّغِيَّ وَيَكْفِيَهَا وَإِلَّا كَفَى إِزْسَالُهَا لَهُ حَيْثُ لَا مَانِعَ .....

الْقِتْلَةُ بِحَسَبِ مَا يُمَكِّنُهُ شَرْحُ م. ر. اه. سم. قُودُ: (وَسَائِرُ مَا يَنْفَعُهَا) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُلْبَسَ الْخَيْلُ، وَالْبِغَالُ، وَالْحَمِيرُ مَا يَبْقِيهَا مِنَ الْحَرِّ، وَالْبُرْدُ الشَّدِيدَيْنِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ يَضُرُّهَا ضَرَرًا بَيِّنًا اغْتِيَارًا بِكُسُوفِ الرِّقِيقِ، وَلَمْ أَرَفِهِ نَصًّا اه. وهو ظَاهِرٌ نِهَائَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش قُودُ: الْخَيْلُ، وَالْبِغَالُ الْخِ أَي: وَنَحْوَهَا حَيْثُ لَمْ يَنْدَفِعِ الضَّرَرُ إِلَّا بِهِ. اه. قُودُ: (فَقَالَ الْخِ) اعْتَمَدَهُ الْمُعْنَى وَالنِّهَائَةُ وَقُودُ: لِمَنْ يُنْفَعُهُ عِبَارَتُهُمَا لِمَنْ يَجِلُّ لَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ. اه. قُودُ: (عَلَى ذَلِكَ) أَي: قُودُ، أَوْ يُرْسِلُهُ. قُودُ: (قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ يَلْزَمُهُ الْخِ) سَيَأْتِي اعْتِمَادُهُ عَنِ الْمُعْنَى وَسم. قُودُ: (إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُرْذَ إِزْسَالُهُ الْخِ) أَوْ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَخْضَلْ بِالْإِزْسَالِ مَا يَدْفَعُ ضَرَرَهُ. اه. سم. قُودُ: (وَذَلِكَ) إِلَى الْمُتَنِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قُودُ: حَيْثُ لَا مَانِعَ، وَقُودُ: نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْبَغْضِ بِلِ أُولَى. قُودُ: (وَذَلِكَ) الْإِشَارَةُ هُنَا وَفِي قَوْلِهِ الْآتِي: هَذَا إِلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَعَلَيْهِ عُلْفُ دَوَابِّهِ الْخِ. قُودُ: (وَالْأَكْفَى إِزْسَالُهَا الْخِ) وَلَوْ لَمْ يُمَكِّنْهُ عُلْفُهَا فَيُخَلِّقُهَا لِلرَّغِيَّ مَعَ عِلْمِهِ أَنَّهَا لَا تَعُودُ إِلَيْهِ فَيَتَّبِعِي أَنْ لَا يَخْرُمَ ذَلِكَ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مِنْ تَنْسِيْبِ السَّوَابِغِ الْمُحَرَّمِ؛ لِأَنَّ هَذَا لِضَرُورَةٍ وَمِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ مَلَكَ حَيْرَانًا بِاضْطِيَادٍ، وَعَلِمَ أَنَّ لَهُ أَوْلَادًا يَتَضَرَّرُونَ بِفَقْدِهِ فَالْوَجْهَ جَوَازُ تَخْلِيَّتِهِ لِيَذْهَبَ لِأَوْلَادِهِ وَفِي الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ لَهُ، وَبَقِيَ الْكَلَامُ فِيمَا لَوْ خَلَاهَا لِلرَّغِيَّ وَعَلِمَ أَنَّهَا لَا تَعُودُ بِنَفْسِهَا لَكِنْ يُمَكِّنُهَا أَنْ يَتَّبِعَهَا فِي الْمِرَاعِي، وَيَرْجِعَ بِهَا هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَيَتَّجَهُ الرُّجُوبُ حَيْثُ لَا مَشَقَّةَ دُونَ مَا إِذَا كَانَ مَشَقَّةً فَلْيُحَرِّزْ وَسم عَلَى مَنَهِجِ. اه. ع ش.

بِاطْعَامِهَا وَسَفِيْهَا مَا تَقَرَّرَ فِي التَّيْمَمِ مِنْ عَدَمِ اغْتِيَارِ الْحَاجَةِ لِعَطَشٍ غَيْرِ الْمُخْتَرَمِ لِمُعَارَضَةِ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى هُنَاكَ وَهُوَ الطَّهَارَةُ بَقِي مَا لَوْ كَانَتْ تَضِيْعُ بِالْإِزْسَالِهَا بَحِيْثُ يَخْضَلُ تَغْذِيَّتُهَا بِالْجُوعِ، وَالْعَطَشِ فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ إِزْسَالُهَا، أَوْ تَجِبُ كِفَايَتُهَا، أَوْ قَتْلُهَا؟ فِيهِ نَظَرٌ. قُودُ: (عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُرْذَ إِزْسَالُهُ الْخِ) أَوْ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَخْضَلْ بِالْإِزْسَالِ مَا يَدْفَعُ ضَرَرَهُ قَالَ م. ر. فِي شَرْحِهِ وَعَلَى مُقْتَنِي الْكَلْبِ الْمُبَاحِ اقْتِنَاؤُهُ أَنْ يُطْعِمَهُ، أَوْ يُرْسِلَهُ لِتَأْكُلَ لَا كَسَوَابِغِ الْجَاهِلِيَّةِ، أَوْ يَدْفَعَهُ لِمَنْ لَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ، وَلَا يَجِلُّ لَهُ حَبْسُهُ لِيَهْلِكَ جَوْعًا، وَلَا يَجُوزُ حَبْسُ الْكَلْبِ الْعَقُورِ لِيَهْلِكَ جَوْعًا بَلْ يُحْسِنُ قَتْلَهُ بِحَسَبِ مَا يُمَكِّنُهُ، وَيَخْرُمُ تَكْلِيْفُهَا عَلَى الدَّوَامِ مَا لَا تُطِيقُ الدَّوَامَ عَلَيْهِ، وَلَا يَجِلُّ لَهُ ضَرْبُهَا إِلَّا بِقَدْرِ الْحَاجَةِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: هَلْ يَجُوزُ الْحَرْثُ عَلَى الْحَمِيرِ؟ الظَّاهِرُ إِذَا لَمْ يَضُرَّهَا جَازٌ وَإِلَّا فَلَا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُلْبَسَ الْخَيْلُ، وَالْحَمِيرُ، وَالْبِغَالُ مَا يَبْقِيهَا مِنَ الْحَرِّ، وَالْبُرْدُ الشَّدِيدَيْنِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ يَضُرُّهَا ضَرَرًا بَيِّنًا اغْتِيَارًا بِكُسُوفِ الرِّقِيقِ وَلَمْ أَرَفِهِ نَصًّا.

وعليه أولُ الشَّبَعِ والرَّيِّ لا يَهَيَّئُهُمَا نَظِيرُ ما مَرَّ في البَعْضِ بلْ أُولَى فَإِنْ لَمْ يَكْفِهَا الرَّغِي لَزِمَهُ التَّكْمِيلُ (فَإِنْ أَمْتَنَعَ) مَنْ عَلَفَهَا وَإِرْسَالِهَا وَلَا مَالَ لَهُ آخَرَ أَجْبَرَ عَلَى إِزَالَةِ مَلِكِهِ، أَوْ ذَبَحِ الْمَأْكُولَةَ، أَوْ الْإِجَارِ صَوْنًا لَهَا عَنِ التَّلَفِ فَإِنْ أَبَى فَعَلَى الْحَاكِمِ الْأَصْلَحُ مِنْ ذَلِكَ، أَوْ وَلَهُ مَالٌ (أَجْبَرَ فِي الْمَأْكُولِ عَلَى) مُزِيلِ مَلِكٍ بِنَحْوِ (بَيْعٍ) إِذَا لَمْ يَكُنْ إِجَارَتُهُ، أَوْ يَفِي بِمُؤْنَتِهِ (أَوْ عَلَفٍ) بِالشُّكُونِ كَمَا بَحْطُهُ أَيْضًا (أَوْ ذَبَحٍ وَفِي غَيْرِهِ عَلَى بَيْعٍ) بِشَرْطِهِ (أَوْ عَلَفٍ) صِيَانَةً لَهَا عَنِ الْهَلَاكِ

☐ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ أَوَّلُ الشَّبَعِ) الْمُرَادُ بِأَوَّلِ الشَّبَعِ هُنَا الشَّبَعُ عُزْفًا بِدُونِ الْمُبَالَعَةِ فِيهِ. اهـ. ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ وَلَهُ مَالٌ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: وَلَا مَالَ لَهُ الْخ.

☐ قَوْلُ (لَسَنِ): (عَلَى بَيْعٍ أَوْ عَلَفٍ) يَتَّبِعِي، أَوْ إِجَارٍ. اهـ. سَم. أَقُولُ: قَدْ أَفَادَهُ قَوْلُ الشَّارِحِ إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ إِجَارَتُهُ الْخ. ☐ قَوْلُهُ: (مُزِيلِ مَلِكٍ الْخ) الْأَوَّلَى إِزَالَةُ مَلِكٍ الْخ. ☐ قَوْلُهُ: (إِذَا لَمْ يَكُنْ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَيُشَبِّهُ أَنْ لَا يَبِيعَ مَا أَمَكَّنْ إِجَارَتُهُ، وَحُكِيَ عَنْ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ وَالْجُمْهُورِ. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ يَفِي بِمُؤْنَتِهِ) كَذَا فِي أَصْلِهِ بَحْطُهُ بِيَاءٍ آخِرَ يَفِي سَيِّدُ عُمَرَ أَي: وَقَضِيَّةٌ عَطَفَهُ عَلَى الْمَجْزُومِ وَحَذَفَ الْبَاءَ. ☐ قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَي: مِثْلُ مَا تَقَدَّمَ.

☐ قَوْلُ (لَسَنِ): (وَفِي غَيْرِهِ عَلَى بَيْعٍ الْخ) وَيَحْرُمُ ذَبْحُهُ لِلتَّهْيِ عَنْ ذَبْحِ الْحَيَوَانِ إِلَّا لِأَكْلِهِ. اهـ. مُغْنِي.

☐ قَوْلُهُ: (بِشَرْطِهِ) أَي: إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ إِجَارَتُهُ الْخ. ☐ قَوْلُهُ: (صِيَانَةً) إِلَى الْمَتْنِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي.

☐ قَوْلُهُ: (صِيَانَةً لَهَا عَنِ الْهَلَاكِ).

(فَرَعَ): لَوْ كَانَ عِنْدَهُ حَيَوَانٌ يُؤْكَلُ، وَآخَرُ لَا يُؤْكَلُ، وَلَمْ يَجِدْ إِلَّا نَفَقَةَ أَحَدِهِمَا، وَتَعَدَّرَ يَتَّعَمُهَا فَهَلْ يَقْدُمُ نَفَقَةَ مَا لَا يُؤْكَلُ، وَيَذْبَحُ الْمَأْكُولَ أَمْ يُسَوِّي بَيْنَهُمَا؟ فِيهِ احْتِمَالَانِ لِابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ قَالَ: فَإِنْ كَانَ الْمَأْكُولُ يُسَاوِي أَلْفًا، وَغَيْرُهُ يُسَاوِي دِرْهَمًا فَفِيهِ نَظَرٌ وَاحْتِمَالٌ. اهـ. وَالزَّاجِحُ تَقْدِيمُ غَيْرِ الْمَأْكُولِ أَي: بَأَنَّهُ يَذْبَحُ لَهُ الْمَأْكُولَ فِي الْحَالَتَيْنِ. اهـ. نِهَايَةُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي: وَيَتَّبِعِي أَنْ لَا يَتَرَدَّدَ فِي ذَبْحِ الْمَأْكُولِ قَدْ

اهـ. وَهُوَ ظَاهِرٌ. وَفِي كُتُبِ الْحَنَابِلَةِ وَهُوَ جَارٍ عَلَى الْقَوَاعِدِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُتَّعَمَ بِالْحَيَوَانِ فِي غَيْرِ مَا خُلِقَ لَهُ كَالْبَقَرِ لِلرُّكُوبِ، أَوْ الْحَمَلِ وَالْإِبِلِ، وَالْحَمِيرِ لِلْحَرْثِ وَقَوْلُهُ ﷺ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَسُوقُ بَقْرَةً إِذَا ارَادَ أَنْ يَرْكَبَهَا فَقَالَتْ إِنَّا لَمْ نُخْلَقْ لِدَلِكْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْمُرَادُ أَنَّهُ مُعْظَمُ مَنَافِعِهَا، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ مَنَعُ غَيْرِ ذَلِكَ م ر ش.

(فَرَعَ): لَوْ كَانَ عِنْدَهُ حَيَوَانٌ يُؤْكَلُ وَآخَرُ لَا يُؤْكَلُ، وَلَمْ يَجِدْ إِلَّا نَفَقَةَ أَحَدِهِمَا، وَتَعَدَّرَ يَتَّعَمُهَا فَهَلْ يَقْدُمُ نَفَقَةَ مَا لَا يُؤْكَلُ، وَيَذْبَحُ الْمَأْكُولَ أَوْ يُسَوِّي بَيْنَهُمَا؟ فِيهِ احْتِمَالَانِ لِابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ قَالَ فَإِنْ كَانَ الْمَأْكُولُ يُسَاوِي أَلْفًا، وَغَيْرُهُ يُسَاوِي دِرْهَمًا فَفِيهِ نَظَرٌ وَاحْتِمَالٌ كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَلَوْ لَمْ يَجِدْ شَيْئًا مُطْلَقًا فَالْوَجْهُ وَجُوبُ ذَبْحِ الْمَأْكُولِ، وَإِطْعَامِهِ غَيْرِ الْمَأْكُولِ وَقَدْ تَقَدَّمَ قَرِيبًا قَوْلُ الشَّارِحِ عَنِ الشَّيْخَيْنِ يَلْزَمُهُ ذَبْحُ شَاةٍ لِكُلِّبٍ إِذَا اضْطُرَّ.

☐ قَوْلُهُ فِي (لَسَنِ): (عَلَى بَيْعٍ، أَوْ عَلَفٍ) يَتَّبِعِي، أَوْ إِجَارٍ.

فإن أبا فعلى الحاكم الأصلح من ذلك، أو يبيع بعضها، أو إيجارها فإن تعدد ذلك كله أنفق عليها من بيت المال، ثم المياسير، فإن لم يجد إلا ما يغضبه غصبه إن لم يخف مبيع تيمم كما هو ظاهر. (ولا يحلب) من البهيمة المأكولة وغيرها كما هو ظاهر (ما ضر) ها ولو لقلّة العلف، أو (ولدها) للنهي الصحيح عنه وظاهر ضبط الضرر بما منع من نمو أمثالهما، وضبطه فيه بما يحفظه عن الموت توقّف فيه الرافعي وضوب الأذرعى الضبط بما قرّضه ليقول الماوردي أنّه كولد الأمة فلا يحلب منها إلا ما فضل عن ربه حتى يستغني عنه برعي، أو

قالوا في التيمم: إنه يذبح شاة لكلية المخترم فإذا كان الذبح لنفس الكلب فبالأولى أن يذبح ليؤكل وتغلى الثقة لغيره نعم إن اشتدت حاجته للمأكول لم يجز ذبحه كأن كان جملاً وهو في برية متى ذبحه انقطع فيها. اه. وعبرة سم ولو لم يجد شيئاً مطلقاً فالوجه وجوب ذبح المأكول، وإطعامه غير المأكول، وقد تقدّم قريباً قول الشارح عن الشيخين: يلزم ذبح شاته لكلية إذا اضطر. اه. قوله: (أو يبيع بعضها إلخ) عطف على ذلك. قوله: (فإن تعدد إلخ) راجع لكل من قسمي لا مال له آخر، وله مال آخر كما هو صريح صنيع المغني. قوله: (أنفق عليها من بيت المال إلخ) كتنظيره في الرقيق ويأتي فيه ما مرّ ثم أسنى ونهاية ومغني أي: من كونه مجاناً إذا كان المالك فقيراً، وقرضاً إذا لم يكن فقيراً ع ش وسم. قوله: (فإن لم يجد إلخ) عبارة المغني ويجوز غصب العلف للذابة، وغصب الخيط لجراحتها ولكن بالبدل إن تعيّن ولم يباعا. اه. زاد النهاية بل يجب كل منهما حيث لم يخف مبيع تيمم كما هو ظاهر. اه.

قوله (سني): (ولا يحلب إلخ) أي: يحرم عليه ذلك نهاية ومغني.  
قوله (سني): (يحلب) قال في المختار: يحلب بالصم حلباً يفتح اللام وسكونها. اه. ع ش.  
قوله: (وظاهر ضبط الضرر) إلى قوله: (وقد تحمل) في النهاية والمغني إلا قوله: (كجز نخو صوف). قوله: (من نمو أمثالهما) أي: من نمو البهيمة ولدها نمو أمثالهما. قوله: (وضبطه) أي: الضرر وقوله فيه أي: ولد البهيمة. قوله: (توقّف فيه الرافعي إلخ) معتمد. اه. ع ش. قوله: (وضوب الأذرعى إلخ) هذا ظاهر يتبعي الجزم به. اه. مغني.

قوله: (فإن تعدد ذلك كله أنفق عليها من بيت المال، ثم المياسير) قال في شرح الرّوض كتنظيره في الرقيق ويأتي فيه ما مرّ ثم. اه. وقال ثم الأذرعى: وظاهر كلامهم أنّه يتفق عليه من بيت المال، أو المسلمين مجاناً وهو ظاهر إن كان السيد فقيراً، أو محتاجاً إلى خدمته الضرورية وإلا فينبغي أن يكون ذلك قرضاً عليه انتهى. ولا يخفى إشكال التغير بأو في قوله: أو محتاجاً إلى خدمته. قوله: (أنفق عليها من بيت المال ثم المياسير) قال في شرح البهجة: وهذا ظاهر إن كان المالك فقيراً، وإلا فينبغي أن يكون ذلك قرضاً كما في اللقيط. اه. وأعلم أنّ الذي تقدّم في اللقيط أنّ نفقته على بيت المال بلا رجوع، ثم على مياسير المؤمنين قرضاً فلهم الرجوع إذا ظهر له مال، أو منفق، ويبيّن في ذلك المحل

عَلَفٍ وليس له أن يعدلَ به عن لَبَنِهَا لِغَيْرِهِ إِلَّا إِنْ اسْتَمْرَأَهُ، وَيُسْنُ قَصَّ ظُفْرِ الْحَالِبِ وَأَنْ لَا يَسْتَقْصِي وَيَجِبُ حَلْبُ مَا ضَرَّهَا بِقَاؤُهُ كَجَزْ نَحْوِ صُوفٍ، وَيَحْرُمُ حَلْقُهُ مِنْ أَصْلِهِ؛ لِأَنَّهُ تَعْذِيبٌ، وَكَرَاهَتُهُ فِي كَلَامِ الشَّافِعِيِّ الْمُرَادُ بِهَا التَّحْرِيمُ، وَقَدْ تُحْمَلُ عَلَى مَا لَا تَعْذِيبُ فِيهِ إِنْ تُصَوَّرَ. (وَمَا لَا رُوحَ لَهُ كَقَنَاءِ وَدَارٍ لَا تَجِبُ عِمَارَتُهَا) عَلَى مَا لِكَيْهَا الرُّشِيدُ؛ لِأَنَّهَا تَنْمِيَةُ لِلْمَالِ وَهِيَ لَا تَجِبُ نَعَمْ، يُكْرَهُ تَرْكُهَا إِلَى أَنْ تَخْرَبَ لِغَيْرِ غُذِيرٍ كَتَرِكِ سَقْيِ زَرْعٍ، وَشَجَرٍ دُونَ تَرْكِ زِرَاعَةِ الْأَرْضِ وَغَرَسِهَا، وَلَا يُنَافِي مَا هُنَا مِنْ عَدَمِ تَحْرِيمِ إِضَاعَةِ الْمَالِ تَصْرِيحَهُمْ فِي مُوَاضِعَ بِحَرَمَتِهِ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ الْحَرَمَةِ حَيْثُ كَانَ سَبَبُهَا فَعَلًا .....

□ قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ لَهُ) أَيُ: لِمَالِكِ الْبَهِيمَةِ. □ قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ اسْتَمْرَأَهُ) فَإِنْ أَبَاهُ، وَلَمْ يَقْبَلْهُ كَانَ أَحَقَّ بِلَبَنِ أُمِّهِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَيُسْنُ قَصَّ ظُفْرِ الْحَالِبِ) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَيُظْهَرُ أَنَّهُ إِذَا تَفَاعَشَ طَوْلُ الْأظْفَارِ، وَكَانَ يُؤْذِيهَا لَا يَجُوزُ حَلْبُهَا مَا لَمْ يَقْصُصْ مَا يُؤْذِيهَا أَسْنَى وَمُعْنَى عِبَارَةُ ع ش: وَلَوْ عَلِمَ لُحُوقَ ضَرَرٍ لَهَا وَجَبَ قَصُّهَا. اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَأَنْ لَا يَسْتَقْصِي) أَيُ: الْحَالِبُ فِي الْحَلْبِ بَلْ يَتْرُكُ فِي الضَّرْعِ شَيْئًا نِهَائَةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَيَجِبُ حَلْبُ مَا ضَرَّهَا) عِبَارَةُ النَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى. وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ تَرْكُ الْحَلْبِ إِنْ ضَرَّهَا، وَالْإِكْرَاهُ لِلْإِضَاعَةِ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (كَجَزْ نَحْوِ صُوفٍ) أَيُ: ضَرَّ بِقَاؤُهُ. اهـ. سم. □ قَوْلُهُ: (حَلْقُهُ مِنْ أَصْلِهِ) عِبَارَةُ النَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى. وَيَحْرُمُ جَزُّ الصُّوفِ مِنْ أَصْلِ الظُّهْرِ وَنَحْوِهِ وَكَذَا حَلْقُهُ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (الْمُرَادُ الْخ) خَيْرٌ وَكَرَاهَتُهُ الْخ. □ قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُحْمَلُ) أَيُ: مَا فِي كَلَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا لِكَيْهَا) إِلَى الْكِتَابِ فِي النَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: وَكَذَا وَكَيْلٌ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا) أَيُ: الْعِمَارَةُ.

□ قَوْلُهُ: (وَهِيَ لَا تَجِبُ) أَيُ: تَنْمِيَةُ الْمَالِ. اهـ. سم. □ قَوْلُهُ: (كَتَرِكِ سَقْيِ زَرْعٍ وَشَجَرٍ) قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ فِي مَسْأَلَةِ تَرْكِ سَقْيِ الْأَشْجَارِ: صَوْرَتُهَا أَنْ يَكُونَ لَهَا ثَمَرَةٌ تَقِي بِمُؤْنَةِ سَقْيِهَا وَإِلَّا فَلَا كَرَاهَةَ قَطْعًا قَالَ: وَلَوْ أَرَادَ بَتْرُكُ السَّقْيِ تَجْفِيفَ الْأَشْجَارِ لِأَجْلِ قَطْعِهَا لِلْبِنَاءِ أَوْ الْوُقُودِ فَلَا كَرَاهَةَ أَيْضًا انْتَهَى. نِهَائَةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (دُونَ تَرْكِ زِرَاعَةِ الْأَرْضِ الْخ) أَيُ: فَلَا يُكْرَهُ. اهـ. سم. □ قَوْلُهُ: (بِحَرَمَتِهِ) أَيُ: الْإِضَاعَةِ. □ قَوْلُهُ: (حَيْثُ كَانَ سَبَبُهَا فَعَلًا الْخ) هَلْ مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ اغْتَرَفَ مِنَ الْبَحْرِ بِإِنَائِهِ، ثُمَّ أَلْقَى مَا اغْتَرَفَهُ فِي الْبَحْرِ فَإِنَّهُ مُلْكُهُ؟ تَنَازَعُ فِيهِ الْفُضَّلَاءُ وَيَتَّبِعُهُ وَفَاقًا لِشَيْخِنَا الطَّبْلَاوِيِّ عَدَمُ التَّحْرِيمِ هُنَا؛ لِأَنَّ مَا يُغْتَرَفُ مِنَ نَحْوِ الْبَحْرِ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ حَقِيرًا لَا يَخْصُلُ بِالْقَائِهِ ضَرَرٌ بَوَجْهِ، وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مِثْلَ ذَلِكَ

أَنْ الْوُجْهَ الْمَأْخُودَ مِنْ كَلَامِ شَرْحِ الرُّوْضِ أَنَّهُ إِذَا بَانَ حِينَ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ أَنْ لَا مَالَ لَهُ، وَلَا مُتَّفِقٌ لَا رُجُوعَ وَحَيْثُ فَقُولُ شَرْحِ الْبَهْجَةِ: وَهَذَا ظَاهِرٌ إِذَا كَانَ الْمَالِكُ فَقِيرًا قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا رُجُوعَ عَلَيْهِ حَيْثُ لَا لِيَّتٌ الْمَالِ، وَلَا لِلْمِيَاسِيرِ وَهَذَا مُوَافِقٌ لِمَا فِي اللَّقِيطِ بِالنُّسْبَةِ لِيَّتِ الْمَالِ، وَكَذَا بِالنُّسْبَةِ لِلْمِيَاسِيرِ عَلَى مَا قُلْنَا: إِنَّا بَيَّنَّاهُ وَقَوْلُهُ وَإِلَّا فَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ قَرْضًا عَلَى وَفْقٍ مَا فِي اللَّقِيطِ بِالنُّسْبَةِ لِلْمِيَاسِيرِ لَا بِالنُّسْبَةِ لِيَّتِ الْمَالِ عَلَى مَا هُوَ قَضِيَةٌ كَلَامُهُمْ، وَصَرِيحُ قَرْقُ الشَّارِحِ ثُمَّ بَيَّنَّ كَوْنَهَا عَلَى الْمِيَاسِيرِ قَرْضًا وَعَلَى بَيِّنِ الْمَالِ مَجَانًا فَرَاغَهُ. □ قَوْلُهُ: (كَجَزْ نَحْوِ صُوفٍ) أَيُ: ضَرَّ بِقَاؤُهُ وَقَوْلُهُ لَا تَجِبُ أَيُ: تَنْمِيَةُ الْمَالِ. □ قَوْلُهُ: (كَتَرِكِ سَقْيِ زَرْعٍ الْخ) أَيُ: فَإِنَّهُ يُكْرَهُ، وَقَوْلُهُ: دُونَ تَرْكِ زِرَاعَةِ الْأَرْضِ الْخ أَيُ: فَلَا يُكْرَهُ.

كإلقاء مالٍ يَبْخَرُ، والكرَاهَةُ حَيْثُ كَانَ سَبَبُهَا تَرْكًا كَهَذِهِ الصُّورُ .....

إلقاء الحطبِ مِنَ الْمُحْتَطَبِ، وكذلك الحشيشِ وأقولُ بل يُتَجَهَّ جَوَازُ إلقاء ما اغْتَرَفَهُ مِنَ الْبَحْرِ عَلَى الثَّرَابِ سَمٍ عَلَى مَنْهَجِ . اهـ . ع ش . ٥ . قُودُ: (كإلقاء مالٍ يَبْخَرُ) أي: بلا خَوْفٍ . اهـ . مُعْنَى عِبَارَتِهِ ع ش أي: بلا غَرَضٍ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى رَاكِبِ السَّفِينَةِ إِذَا أَشْرَفَتْ عَلَى الْغَرَقِ إلقاء ما لا رُوحَ فِيهِ لَا مَا

٥ . قُودُ: (والكرَاهَةُ حَيْثُ كَانَ سَبَبُهَا تَرْكًا إلخ) وَعِلْمٌ مِنْ تَغْلِيلِ الْإِسْتَوِيِّ عَدَمُ تَحْرِيمِ إِضَاعَةِ الْمَالِ إِنْ كَانَ سَبَبُهَا تَرْكُ أَعْمَالٍ لَأَنَّهَُا قَدْ تَشَقُّ أَنْ الْإِعْتِرَاضَ عَلَيْهِ بِأَنْ مُجَرَّدُ تَرْكِ الْأَعْمَالِ لَا يَكْفِي بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَقْيِيدِهَا بِالشَّاقَةِ لِيَحْتَرَزَ مِنْ نَحْوِ رَبِطِ الدَّرَاهِمِ فِي الْكُمِّ، وَوَضِعَ الْمَالِ فِي الْجِرْزِ سَاقِطٌ قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ فِي مَسْأَلَةِ تَرْكِ سَقْفِ الْأَشْجَارِ: صَوْرَتُهَا أَنْ يَكُونَ لَهَا ثَمَرَةٌ تَقِي بِمُؤْنَةِ سَقْفِهَا، وَإِلَّا فَلَا كَرَاهَةَ قَطْعًا قَالَ: وَلَوْ أَرَادَ بِتَرْكِ سَقْفِ الْأَشْجَارِ تَجْفِيفَ الْأَشْجَارِ لِأَجْلِ قَطْعِهَا لِلْبِنَاءِ، وَالْوَقُودِ فَلَا كَرَاهَةَ أَيْضًا . اهـ . وَهَذَا فِي مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ . أَمَّا الْمَخْجُورُ عَلَيْهِ فَعَلَى وَلِيهِ عِمَارَةُ عَقَارِهِ، وَحِفْظُ شَجَرِهِ وَزَرْعِهِ بِالسَّقْفِ وَغَيْرِهِ وَفِي الْمُطْلَقِ أَمَّا الْوَقُوفُ فَيَجِبُ عَلَى نَازِلِهِ عِمَارَتُهُ حِفْظًا لَهُ عَلَى مُسْتَحَقِّهِ عِنْدَ تَمَكُّنِهِ مِنْهَا أَمَّا مِنْ رِبْعِهِ، أَوْ مِنْ جِهَةِ شَرْطِهَا الْوَاقِفُ فِيمَا إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقٌّ لِغَيْرِهِ فَأَمَّا لَوْ أَجَرَ عَقَارَهُ، ثُمَّ اخْتَلَّ فَعَلَيْهِ عِمَارَتُهُ إِنْ أَرَادَ بَقَاءَ الْإِجَارَةِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ تَخَيَّرَ الْمُسْتَأْجِرُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: لَوْ غَابَ الرَّشِيدُ عَنْ مَالِهِ غَيْبَةً طَوِيلَةً، وَلَا نَائِبَ لَهُ هَلْ يَلْزَمُ الْحَاكِمَ أَنْ يُنْصَبَ مَنْ يَعْمُرُ عَقَارَهُ وَيَسْقِي زَرْعَهُ وَتَمْرَهُ مِنْ مَالِهِ؟ الظَّاهِرُ نَعَمْ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ حِفْظَ مَالِ الْغَائِبِ كَالْمَخْجُورِينَ وَكَذَلِكَ لَوْ مَاتَ مَذْيُونٌ، وَتَرَكَ زَرْعًا وَغَيْرَهُ، وَتَعَلَّقَتْ بِهِ دُيُونٌ مُسْتَعْرِقَةٌ، وَتَعَلَّرَ بَيْنَهُ فِي الْحَالِ الظَّاهِرُ أَنَّ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَسْعَى فِي حِفْظِهِ بِالسَّقْفِ، وَغَيْرِهِ إِلَى أَنْ يُبَاعَ فِي دُيُونِهِ حَيْثُ لَا وَارِثَ خَاصٍّ يَقُومُ بِذَلِكَ، وَلَمْ يَخْضُرْنِي فِي هَذَا نَقْلٌ خَاصٌّ . اهـ . وَهُوَ ظَاهِرٌ وَالزِّيَادَةُ فِي الْعِمَارَةِ عَلَى الْحَاجَةِ خِلَافَ الْأَوَّلَى وَرُبَّمَا قِيلَ بِكَرَاهَتِهَا، وَفِي صَحِيحِ ابْنِ جِبَانَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيُؤْجَرُ فِي نَفَقَتِهِ كُلِّهَا إِلَّا فِي هَذَا الثَّرَابِ»، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ «كُلُّ مَا أَنْفَقَهُ ابْنُ آدَمَ فِي الثَّرَابِ فَهُوَ عَلَيْهِ وَبِالْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا مَا لَا بُدَّ مِنْهُ» أَي: مَا لَمْ يَقْصِدْ بِالْإِنْفَاقِ فِي الْبِنَاءِ بِهِ مَقْصِدًا صَالِحًا كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ، وَلَا تُكْرَهُ عِمَارَةُ لِحَاجَةٍ، وَإِنْ طَالَتْ وَالْأَخْبَارُ الدَّالَّةُ عَلَى مَنْعِ مَا زَادَ عَلَى سَبْعَةِ أَذْرُعٍ وَأَنَّ فِيهِ الْوَعِيدَ الشَّدِيدَ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ فَعَلَ لِلْخِيَلَاءِ، وَالتَّفَاخُرِ عَلَى النَّاسِ، وَيُكْرَهُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَذْهَبَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ وَلَدِهِ، أَوْ مَالِهِ، أَوْ خَدَمِهِ لِخَيْرِ مُسْلِمٍ فِي آخِرِ كِتَابِهِ، وَأَبِي دَاوُدَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا تَذْهَبُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ وَلَا تَذْهَبُوا عَلَى أَوْلَادِكُمْ، وَلَا تَذْهَبُوا عَلَى خَدَمِكُمْ، وَلَا تَذْهَبُوا عَلَى أَمْوَالِكُمْ لَا تَوَافِقُوا مِنَ اللَّهِ سَاعَةً يُسْأَلُ فِيهَا عَطَاءُ فَيَسْتَجِيبُ لَهُ»، وَأَمَّا خَيْرُ «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ دُعَاءَ حَبِيبٍ عَلَى حَبِيبِهِ» فَضَعِيفٌ م ر ش . ٥ . قُودُ: (والكرَاهَةُ حَيْثُ كَانَ سَبَبُهَا تَرْكًا) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَالُهُ مَوْضُوعًا بِقُرْبِ مَاءٍ خَشِيَ زِيَادَتَهُ، وَإِنِ انْطَلَقَ ذَلِكَ الْمَالُ جَارَ تَرْكِهِ، وَإِنْ تَلَفَ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَمْتَنِعَ تَرْكُهُ إِذَا سَهَّلَ أَخْذَهُ بِغَيْرِ مَشَقَّةٍ لَا تُحْتَمَلُ، وَلَا يُنَافِي مَا تَقَرَّرَ، وَلَوْ كَانَ الْمَوْضُوعُ بِقُرْبِ الْمَاءِ حَيَوَانًا مُحْتَرَمًا كَرَضِيعٍ وَخَشْيَ هَلَكَهَ بِزِيَادَتِهِ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَخْذُهُ وَحِفْظُهُ عَنِ التَّلَفِ مُطْلَقًا، وَإِنْ شَقَّ أَخْذَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لظُهُورِ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَالِ.

لِمَشَقَّةِ الْعَمَلِ، أَمَّا غَيْرُ رَشِيدٍ فَيَلْزَمُ وَلِيَّهُ عِمَارَةُ دَارِهِ وَأَرْضِيهِ، وَحِفْظُ ثَمَرِهِ وَزَرْعِهِ، وَكَذَا وَكَيْلٌ وَنَازِلٌ وَقَفٍ، وَأَمَّا ذُو الرُّوحِ الْمُخْتَرَمَةِ فَيَلْزَمُ مَالِيكَه رِعَايَةُ مَصَالِحِهِ، وَمِنْهَا إِبْقَاءُ عَسَلٍ لِلتَّخْلِ فِي الْكُورَةِ إِنْ تَعَيَّنَ لِبَعْدِائِهَا، وَعَلَفُ دَوْدِ الْقَرْزِ مِنْ وَرَقِ الثَّوْتِ، وَيُبَاعُ فِيهِ مَالُهُ كَالْبَهِيمَةِ فَإِذَا

فِي رَوْحِ الْخ. اهـ. قوله: (لِمَشَقَّةِ الْعَمَلِ) يُفِيدُ حُرْمَةَ التَّرَكِّ إِذَا لَمْ تَكُنْ فِيهِ مَشَقَّةٌ. اهـ. ع ش عبارة سم قد يُفْهِمُ التَّخْرِيمَ حَيْثُ لَمْ يَشُقَّ الْعَمَلُ بِوَجْهِ كَثْرِكَ تَنَاوُلِ دِينَارٍ بِقَرْيِهِ، أَوْ عَلَى طَرَفِ ثَوْبِهِ مَعَ نَحْوِ انْحِلَالِهِ عَنْهُ، وَلَوْ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ سَقَطَ وَضَاعٌ، أَوْ تَرَكَ ضَمَّ نَحْوِ كُمِّهِ، أَوْ يَدَهُ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ سَقَطَ وَضَاعٌ وَهُوَ ظَاهِرٌ جِدًّا فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. قوله: (أَمَّا غَيْرُ رَشِيدٍ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَهَذَا فِي مُطْلَقِ النَّصْرِفِ أَمَّا الْمَخْجُورُ عَلَيْهِ فَعَلَى وَلِيِّهِ عِمَارَةُ عَقَارِهِ، وَحِفْظُ شَجَرِهِ وَزَرْعِهِ بِالسَّقْفِيِّ وَغَيْرِهِ، وَفِي الْمُطْلَقِ، أَمَّا الْوَقْفُ فَيَجِبُ عَلَى نَازِلِهِ عِمَارَتُهُ حِفْظًا لَهُ عَلَى مُسْتَحِقِّهِ عِنْدَ تَمَكُّنِهِ مِنْهَا إِمَّا مِنْ رِيْعِهِ، أَوْ مِنْ جِهَةِ شَرْطِهَا لِوَقْفِهِ وَفِيمَا إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقٌّ لِغَيْرِهِ فَأَمَّا لَوْ آجَرَ عَقَارَهُ، ثُمَّ اخْتَلَّ فَعَلَيْهِ عِمَارَتُهُ إِنْ أَرَادَ بَقَاءَ الْإِجَارَةِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ تَخَيَّرَ الْمُسْتَأْجِرُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: لَوْ غَابَ الرَّشِيدُ عَنْ مَالِهِ غَيْبَةً طَوِيلَةً، وَلَا نَائِبَ لَهُ هَلْ يَلْزَمُ الْحَاكِمُ أَنْ يُنْصَبَ مَنْ يَغْمُرُ عَقَارَهُ وَيَسْقِي زَرْعَهُ وَثَمَرَهُ مِنْ مَالِهِ؟ الظَّاهِرُ نَعَمْ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ حِفْظَ مَالِ الْغَنِيبِ كَالْمَخْجُورِينَ، وَكَذَلِكَ لَوْ مَاتَ مَذْيُونٌ وَتَرَكَ زَرْعًا، أَوْ غَيْرَهُ، وَتَعَلَّقَتْ بِهِ دُيُونٌ مُسْتَعْرِقَةٌ وَتَعَدَّرَ بَيْعُهُ فِي الْحَالِ فَالظَّاهِرُ أَنَّ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَسْعَى فِي حِفْظِهِ بِالسَّقْفِيِّ وَغَيْرِهِ إِلَى أَنْ يُبَاعَ فِي دُيُونِهِ حَيْثُ لَا وَارِثَ لَهُ خَاصٌّ يَقُومُ بِذَلِكَ، وَلَمْ يَحْضُرْنِي فِي هَذَا تَقْلٌ خَاصٌّ أَنْتَهَى. وهو ظاهر. اهـ. وأقره سم وقال ع ش. قوله: فالظاهر أن على الحاكم أن يسعى في حفظه الخ ويجوز له أن يأخذ من مال الصبي قدر أجره مثل عمله فيه وإن كان واجباً إذا لم يكن له في بيت المال في مقابلة عمله شيء لتخو ذلك، وقد يسمه قولهم: للولي أن يأخذ من مال المولى عليه أجره مثله إن لم يكن أباً، ولا جدّاً، ولهما أخذ الأقل من أجره المثل وكفائتهما. وقال الرشدي: انظر مفهوم قوله: مستعرقه، وكذا مفهوم قوله: حيث لا وارث له خاص. اهـ. قوله: (ومنها) أي: من المصالح، أو من رعايتها الخ.

قوله: (إبقاء عسل للتخل الخ) عبارة المغني والنهية فمن ذلك التخل فيجب أن ينبغي له شيئاً من العسل في الكورة بقدر حاجته إن لم يكفه غيره وإلا فلا يجب عليه ذلك قال الرافعي: وقد قيل يشوي له دجاجة ويعلقها بباب الكورة فيأكل منها. اهـ. قوله: (وعلف دود القز من ورق الثوت) أو تخليته لأكله إن وجد لئلا يهلك بغير فائدة مغني ونهية وقد يفهم التعليل عدم وجوب ذلك فيما إذا أصابه داء يؤدي إلى هلاكه قبل تسوية نول بقول أهل الخبرة لكن قضية ما مر في شرح وعليه علف دوابه الوجوب فليراجع.

قوله: (لمشقة العمل) قد يفهم التخريم حيث لم يشق العمل بوجه كترك تناول دينار بقريه، أو على طرف ثوبه مع نحو انحلاله عنه، ولو لم يتناول سقَطَ وضاع، أو ترك ضمَّ نحو كُمِّهِ، أو يده عليه إن لم يفعل سَقَطَ وضاع وهو ظاهرٌ فليَتَأَمَّلْ. واللّه أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.



استكمل جاز تجفيفه بالشمس، وإن أهلكه ليحصل فائدته كذبح المأكول، ولا تُكره عِمارة لِحاجة وإن طالَتْ، والأخبار الدالة على منع ما زاد على سبعة أذرع، وأن فيه الوعيد الشديد محمولة على مَنْ فعل ذلك للخيلاء والتفاخر على الناس . وتُكره الزيادة عليها أي: لِغير حاجة وصَحَّ أن الرجل لِيُؤجَرَ في نفقته كلها إلا في هذا الثراب أي: ما لم يقصد بالإنفاق في البناء به مقصداً صالحاً كما هو معلوم والله أعلم.

☐ قوله: (ولا تُكره عِمارة لِحاجة إلخ) أي: بل قد تجب كما إذا ترتب على تركها مفسدة بنحو إطلاع الفسقة على حريمه مثلاً. اه. ع ش. ☐ قوله: (وأن فيه إلخ) أي: وعلى أن إلخ. ☐ قوله: (وتُكره إلخ) عبارة النهائية والمغني والزيادة في العِمارة على الحاجة خلاف الأولى وربما قيل: بكَراهيتها. اه. ☐ قوله: (وتُكره الزيادة إلخ) ويُكره لِلإنسان أن يدعوا على ولده، أو نفسه، أو ماله، أو خدومه لِخبر مُسلم في آخر كتابه وأبي داود عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تدعوا على أنفسكم ولا تدعوا على أولادكم ولا تدعوا على خدعكم ولا تدعوا على أموالكم لا توافقوا من الله ساعة يُسأل فيها عطاء فيستجيب له» وأما خبر «إن الله لا يقبل دعاء حبيب على حبيبه» فضعيفٌ نهايةً ومغني قال الرشيدي: والظاهر أن المراد بالدعاء الدعاء بنحو الموت وأن محل الكراهة عند الحاجة كالتأديب ونحوه، وإلا فالذي يظهر أنه بلا حاجة لا يجوز على الولد والخادم فما في حاشية الشيخ ع ش من أن قضية سياق الحديث أن الظالم إذا دعا على المظلوم، ووافق ساعة الإجابة استجيب له وإن كان الظالم أئماً بالدعاء إلخ محل توقف. اه. ☐ قوله: (مقصداً صالحاً) ومنه أن يتفجع بعلته بصرفها في وجوه القرب، أو على عياله. اه. ع ش وظاهره ولو بعد موته والله أعلم.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْجِرَاحِ

جَمْعُ «جِرَاحَةٍ» غُلِبَتْ؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ طُرُقِ الزُّهُوقِ وَأَعَمُّ مِنْهَا الْجِنَايَةُ وَلِذَا أَثَرَهَا غَيْرُهُ لِشُمُولِهَا الْقَتْلَ بِنَحْوِ سِخْرِ أَوْ سُمٍّ أَوْ مُثْقَلٍ وَجَمْعُهَا لِاخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا الْآتِيَةِ وَأَكْبَرُ الْكِبَائِرِ بَعْدَ الْكُفْرِ الْقَتْلُ ظُلْمًا وَبِالْقَوْدِ .....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ الْجِرَاحِ)

□ قَوْلُهُ: (جَمْعُ جِرَاحَةٍ) إِلَى التَّنْبِيهِ الثَّانِي فِي النَّهَايَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ وَيَدْخُلُ إِلَى الْمَتَنِ. □ قَوْلُهُ: (جَمْعُ جِرَاحَةٍ) بِكُسْرِ الْجِيمِ أَيْضًا ع. ش. □ قَوْلُهُ: (غُلِبَتْ) أَيِ عَلَى الْجِنَايَةِ بِغَيْرِهَا ع. ش. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا إِلَخُ) وَلِأَنَّ الْجِنَايَةَ تُطْلَقُ عَلَى نَحْوِ الْقَذْفِ وَالزَّانَا وَالسَّرِيقَةِ عَمِيرَةٍ أَيِ مَعَ أَنَّهَا غَيْرُ مُرَادٍ هُنَا. □ قَوْلُهُ: (مِنْهَا) أَيِ الْجِرَاحَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَلِذَا إِلَخُ) الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ عَنْ قَوْلِهِ لِشُمُولِهَا إِلَخُ. □ قَوْلُهُ: (أَثَرُهَا) أَيِ الْجِنَايَاتِ وَقَوْلُهُ غَيْرُهُ وَمِنْ الْغَيْرِ الرُّوْضُ وَالْمَنْهَجُ. □ قَوْلُهُ: (لِشُمُولِهَا إِلَخُ) لِكَيْتَنَّا تَشْمَلُ غَيْرَ الْمُرَادِ هُنَا كُلَّطَمَةٍ خَفِيفَةٍ وَكَالْجِنَايَةِ عَلَى نَحْوِ الْمَالِ فَمَا أَثَرَهُ الْمُصْتَفَى أَوَّلَى؛ لِأَنَّ التَّرْجَمَةَ لِشَيْءٍ، ثُمَّ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ غَيْرُ مَعِيَبٍ رَشِيدِيٍّ أَيِ بِخِلَافِ الْعَكْسِ. □ قَوْلُهُ: (لِاخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا إِلَخُ) أَوْ بِإِغْتِيَابِ إِفْرَادِهَا عَمِيرَةٍ. □ قَوْلُهُ: (الْآتِيَةِ) أَيِ مِنْ كَوْنِهَا مُزْهِقَةً أَوْ مُبَيِّنَةً لِلْعُضْوِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مَحَلِّيٍّ. □ قَوْلُهُ: (وَأَكْبَرُ الْكِبَائِرِ إِلَخُ) مُسْتَأْنَفٌ. □ قَوْلُهُ: (الْقَتْلُ) وَتَصِيحُ تَوْبَةِ الْقَاتِلِ عَمْدًا؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ تَصِيحُ تَوْبَتِهِ فَهَذَا أَوَّلَى وَلَا يَتَحَتَّمُ عَذَابُهُ بَلْ هُوَ فِي خَطَرِ الْمَشِيشَةِ وَلَا يُخْلَدُ عَذَابُهُ إِنْ عُدَّ بِوَإِنْ أَصَرَ عَلَى تَرْكِ التَّوْبَةِ كَسَائِرِ ذَوِي الْكِبَائِرِ غَيْرِ الْكُفْرِ مُغْنِي وَرَوْضُ مَعَ الْأَسْتَى. □ قَوْلُهُ: (الْقَتْلُ ظُلْمًا) أَيِ مِنْ حَيْثُ الْقَتْلُ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ الْمَقْتُولُ مُعَاهِدًا أَوْ مُؤْمِنًا وَلَا مَانِعَ مِنْهُ لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ أَفْرَادَهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْجِرَاحِ

□ قَوْلُهُ: (غُلِبَتْ) لَا يَخْفَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ الْجِرَاحُ مَجَازًا عَنْ الْجِنَايَةِ الَّتِي هِيَ وَضْفُ الْجِرَاحِ الْأَعَمِّ وَالْقَرِينَةُ مَا فِي كَلَامِهِ مِمَّا يَبَيِّنُهُ فِي الْحَاشِيَةِ الْأُخْرَى وَهَذَا غَيْرُ التَّغْلِيْبِ وَإِنْ كَانَ هُوَ أَيْضًا مَجَازًا فَتَأَمَّلْهُ، وَالْفَرْقُ أَنَّهُ عَلَى التَّغْلِيْبِ يَكُونُ الْمُرَادُ بِالْجِرَاحِ الْجِرَاحُ وَغَيْرُهُ وَلَكِنْ غَلَبَ الْجِرَاحُ فَعَبَّرَ بِلَفْظِهِ عَنِ الْجَمِيعِ وَعَلَى غَيْرِهِ يَكُونُ الْمُرَادُ بِالْجِرَاحِ مُطْلَقُ الْجِنَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (أَيْضًا غُلِبَتْ) مِمَّا يَدُلُّ عَلَى التَّغْلِيْبِ وَأَنَّ الْمُرَادَ أَعَمُّ سِيَاقُهُ لِقَوْلِهِ الْآتِي جَارِحٍ أَوْ مُثْقَلٍ وَقَوْلُهُ وَمِنَ الضَّرْبِ بِسَوْطٍ أَوْ عَصَا وَالتَّغْلِيْبُ مِنْ قِبَلِ الْمَجَازِ وَأَثَرُهُ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ. □ قَوْلُهُ: (وَجَمْعُهَا) ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ جَمْعُ جِرَاحَةٍ.

أو العفو لا تبقى مُطالبةً أخرويةً وما أفهمه بعض العبارات من بقائها محمولاً على بقاء حق الله تعالى فإنه لا يسقط إلا بتوبة صحيحة ومجرد التمكين من القود لا يفيد إلا إن انضم إليه ندم من حيث المعصية وعزم أن لا عود والقول لا يقطع الأجل خلافاً للمعتزلة (الفعل) للجنس فلذا أخبر عنه بثلاثة ويدخل فيه هنا القول كشهادة الزور؛ لأنه فعل اللسان (المزهي) كالفصل لكونه لا مفهوماً له؛ لأنه يأتي له تقسيم غيره لذلك أيضاً (ثلاثة) لمفهوم الخبر الصحيح «إلا أن في قتل عمد الخطأ - قتل السوط والعصا - مائة من الإبل» الحديث وصح أيضاً «إلا إن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا فيه مائة من الإبل» .....

مُتفاوتة فقتل المسلم أعظم إثماً ثم الدمي ثم المعاهد والمؤمن، وأما الظلم من حيث الإثبات على الإمام كقتل الزاني المُحصن وتارك الصلاة بعد أمر الإمام له بها فينبغي أن لا يكون كبيرة فضلاً عن كونه أكبر الكبائر ع. ش. فود: (أو العفو) أي على مالٍ أو مجاناً مُغني ونهاية وسم. فود: (لا تبقى إلخ) أي من جهة الآدمي كما يُعلم وما يأتي رشدي وسم. فود: (بعض العبارات) أي عبارة الشرح والروضة مُغني ونهاية. فود: (لا يفيد) أي في التوبة ع. ش. فود: (وعزم أن لا عود) أي لِمثله ع. ش.

فود: (للجنس) قد يقال: الجنس واحد لا تعدد فيه إلا أن يقال التقدير أقسام الجنس ثلاثة سم، أو يقال المراد بالجنس كما هو ظاهر الماهية لا بشرط شيء وهي تقبل الوجود الخارجي والتعدد لا الماهية بشرط لا شيء فإنها لا تقبل التعدد ولا الوجود الخارجي سيّد عمر. فود: (القول) وكذا الصباح سم. فود: (لأنه يأتي له) أي للمصنف تقسيم إلخ وحيث فلا اغتراض عليه في التقييد بالمزهي سم. فود: (تقسيم غيره) أي غير المزهي عميرة وكرددي. فود: (لذلك) أي للثلاثة أقسام ع. ش. فود: (أيضاً) أي كالمزهي.

فود: (ثلاثة) وجه الحضر في ذلك أن الجاني إن لم يقصد عين المجني عليه فهو الخطأ وإن قصدها فإن كان بما يقتل غالباً فهو العمد وإلا فشيبه العمد مُغني. فود: (لمفهوم الخبر إلخ) انظره مع أن أحد الثلاثة هو منطوق الخبر على أن مفهومه لا يدل على خصوص شيء، وإنما يدل على أن هناك شيئاً آخر يخالف منطوقه فليأمل رشدي عبارة المُغني روى البيهقي عن محمد بن خزيمة أنه قال حضرت مجلس المزنّي يوماً فسأله رجل من العراقي عن شبه العمد فقال إن الله وصف القتل في كتابه بصفتين عمد وخطأ فلم قلتم إنه ثلاثة أضناف فاحتج عليه المزنّي بما روى أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان إلخ أن النبي ﷺ قال: «إلا إن في قتل عمد الخطأ» إلخ اه. فود: (قتل السوط إلخ) بالجر بدل مما قبله ع. ش. فود: (ما كان إلخ) بدل من شبه العمد. فود: (فيه مائة) خبر إن. ع. ش.

فود: (أو العفو) شامل للعفو على الدية. فود: (لا تبقى مُطالبة) من جهة حق الآدمي. فود: (للجنس) قد يقال الجنس واحد إلا أن يقال التقدير أقسام الجنس ثلاثة. فود: (ويدخل فيه هنا القول) وكذا الصباح. فود: (لأنه يأتي له تقسيم إلخ) وحيث فلا اغتراض عليه بالتقييد بالمزهي. فود: (أيضاً) لأنه يأتي له تقسيم غيره إلخ) في قوله الآتي فصلٌ يُشترط لإقصاص الطرف والجرح ما

(عمدٌ وخطأٌ وشبه عميد) أخرجه عنهما لأخذه شبهاً من كل منهما ويأتي حدٌ كل. (ولا قصاصٌ إلا في العميد) الآتي إجماعاً بخلاف الخطأ لآية ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً﴾ [النساء: ٩٢] وشبه العميد للخبرين المذكورين (وهو قصدُ الفعل) وعين (الشخص) يعني الإنسان إذ لو قصد شخصاً يظنه تخليةً فبان إنساناً كان خطأً كما يأتي (بما يقتل غالباً) فقتله هذا حدٌ للعميد ....

فول (سني): (عمد).

(فائدة): يُمكن انقسام القتل إلى الأحكام الخمسة واجبٌ وحرامٌ ومكروهٌ ومندوبٌ ومباحٌ والأول قتلُ المرتد إذا لم يثبت والحربي إذا لم يسلم ولم يعط الجزية والثاني قتلُ المغصوم بغير حق والثالث قتلُ الغازي قريبه الكافر إذا لم يسب الله أو رسوله والرابع قتلُه إذا سب أحدهما والخامس قتلُ الإمام الأسير فإنه مخيرٌ فيه كما يأتي، اهـ شرحُ الخطيب ويتبعني أن يُراجع ما ذكره في قتل الأسير فإنه إنما يفعل بالمصلحة. فمقتضاه وجوبُ القتل حيث ظهرت. المصلحة. فيه ع ش.

فول (سني): (وخطأ) وهو لا يوصف بحرام ولا حلالٍ لأنه غير مُكلفٍ فيما أخطأ فيه فهو كفيلُ المخنون والبهيمة مُغني.

فول (سني): (وشبه عميد) وهو من الكباير كالعميد ع ش وشبه بكسر الشين وإسكان الباء ويجوز فتحهما ويقول أيضاً شبهة كمثل ومثل ومثيل مُغني. فول: (لأخذه شبهاً من كل منهما) وهو من العميد قصدُ الفعل والشخص ومن الخطأ كونه بما لا يقتل غالباً ع ش. فول: (الآتي) أي في المتن أنفاً حده. فول: (وشبه العميد) عطف على الخطأ وقوله للخبرين إلخ هما قوله: «ألا إن في قتلِ عميد الخطأ» إلخ وقوله «ألا إن دية الخطأ» إلخ ع ش.

فول (سني): (وهو) أي العمد ع ش. فول: (يعني أن الإنسان) إلى قوله: (ويتضح) في المُغني إلا قوله: (ومال) إلى المتن، وقوله: أو للمذكور على ما يأتي. فول: (يعني الإنسان) أي باختيار كونه إنساناً وإلا لم يخرج صورة التخلية سم ومراده بالإنسان البشر فيخرج الجن فلا ضمان فيهم مطلقاً؛ لأنه لم يثبت عن الشارع فيهم شيء ع ش وقوله مطلقاً أي سواء كان على صورة الآدمي أو لا.

فول (سني): (بما يقتل غالباً) أي بالنسبة لذلك الشخص وذلك المحل الذي وقعت فيه الجناية فيدخل غرز الإبرة بمقتل والضرب بعصا خفيفة لنحو مريض أو صغير يقتل مثله غالباً سم.

فول (سني): (غالباً) أي قطعاً أو غالباً مُغني. فول: (فقتله) إنما زاده؛ لأنه لا يلزم من قصده إصابة

شرطٌ للنفس ففيه إشارة إلى ذلك التقسيم؛ لأنه فيه اشتراطُ العمدية واشتراطُ العمدية فيه إشارة إلى انقسام الجناية على ما دون النفس إلى العمد وغيره، وإنما اقتصر هنا على تقسيم المزهق؛ لأن الكلام هنا في بيان ضمان النفس. فول: (يعني الإنسان) أي باختيار كونه إنساناً وإلا لم يخرج صورة التخلية.

فول: (بما يقتل غالباً) أي بالنسبة لذلك الشخص وذلك المحل الذي وقعت فيه الجناية فيدخل غرز الإبرة بمقتل والضرب بعصا خفيفة لنحو مريض أو صغير يقتل مثله غالباً. فول: (هذا حدٌ للعميد إلخ)

من حيث هو فإن أريد بَقِيد إيجابه للقود زيد فيه ظُلماً من حيث الإتلاف لإخراج القتل بحق أو شبهة كَمَنْ أمره قاض بقتل بآن خطؤه في سببه من غير تفصير كَتَبَيْنِ رِقْ شَاهِد به وكَمَنْ رَمَى لِمُهْدِرٍ أو غير مكافي فعَصَم أو كافأ قبل إصابة وكَوَكِيل قتل فبأن انزعاله أو عَفْوُ مُوَكِّلِهِ وإيراد هذه الصُّور عليه غَفْلَةٌ عَمَّا قرزته والظُّلْم لا من حيث الإتلاف كأن استَحَقَّ حَزْرَ رَقَبَتِهِ فَقَدَهُ نصفين وغاليتا إن رجع للآلة لم يُرَدَّ عَزْرُ الإبرة الموجب للقود؛ .....

السَّهْم له ولا من إصابته قَتْلُهُ فلا يَتَمُّ قوله: فيه القصاصُ ع ش. □ فُود: (من حيث هو) قد يَلْتَزِمُ أَنَّهُ حَدٌّ لِلْعَمْدِ الْمَوْجِبِ لِلْقَوْدِ وغاية الأمر أَنَّهُ تَرَكَ قَيْدَيْنِ مَفْهُومَيْنِ مِنَ الْمَبَاحِثِ الْآتِيَةِ فَهُوَ مِنَ الْحَذَفِ لِقَرِينَةِ سَم عَلَى حَجِّ اه ع ش. □ فُود: (فإن أريد) أي حَدُّ الْعَمْدِ. □ فُود: (زيد فيه) أي فِي الْحَدِّ. □ فُود: (من حيث الإتلاف) أي مِنْ حَيْثُ أَصْلُ الْإِتْلَافِ بَأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّهُ أَصْلًا فَخَرَجَ الظُّلْمُ مِنْ حَيْثُ كَيْفِيَّةُ الْإِتْلَافِ كَمَا يَأْتِي رَشِيدِي. □ فُود: (كَمَنْ أمره إلخ) مِثَالٌ لِلْقَتْلِ بِشُبْهَةٍ عَلَى حَذَفٍ مُضَافٍ إِلَى كَقَتْلِ مَنْ إلخ.

□ فُود: (خطؤه) أي الْقَاضِي فِي سَبَبِهِ أَيْ الْأَمْرُ مُعْنَى. □ فُود: (من غير تفصير) قد يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ عَدَمَ تَرْكِيبِهِ لِلشَّاهِدِ تَقْصِيرٌ أَيْ تَقْصِيرٌ. □ فُود: (أو غير مكافي) فِي خُرُوجِهِ نَظَرٌ فَإِنَّ قَتْلَهُ ظُلْمٌ مِنْ حَيْثُ الْإِتْلَافُ وَكَذَا مَسْأَلَةُ الْوَكِيلِ إِنْ أُرِيدَ وَلَوْ فِي الْوَاقِعِ سَم، وَقَدْ يُنْعَى إِيْرَادُ الْوَكِيلِ؛ لِأَنَّهُ لَهْ شُبْهَةٌ فِي الْقَتْلِ أَيْ شُبْهَةٌ ع ش. □ فُود: (وإيراد هذه الصُّور إلخ) فِيهِ وَفْقَةٌ إِذْ صَرِيحُ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْمَتْنِ أَنَّ الْمُرَادَ الْعَمْدُ الْمَوْجِبُ لِلْقِصَاصِ كَمَا لَا يَخْفَى، وَقَدْ يُجَابُ بَأَنَّهُ مُعْنَى قَوْلِهِ لَا قِصَاصَ إِلَّا فِي الْعَمْدِ أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا فِي الْعَمْدِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ إِيْجَابُ كُلِّ عَمْدٍ لِلْقِصَاصِ فَتَأَمَّلْ رَشِيدِي وَسَم. نَعَمْ الْمُتَبَادَرُ مِنْهُ ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ الْإِيْرَادُ بِاِغْتِيَارِ الْمُتَبَادَرِ فَلَا غَفْلَةٌ سَم. □ فُود: (عَمَّا قرزته) أي مِنْ قَوْلِهِ هَذَا حَدُّ الْعَمْدِ مِنْ حَيْثُ هُوَ ع ش. □ فُود: (والظُّلْم) عَطَفَ عَلَى الْقَتْلِ. □ فُود: (وغاليتا إن رجع للآلة) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَإِنْ أَرَادَ بِمَا يَقْتُلُ

قَدْ يَلْتَزِمُ أَنَّهُ حَدٌّ لِلْعَمْدِ الْمَوْجِبِ لِلْقَوْدِ وغاية الأمر أَنَّهُ تَرَكَ قَيْدَيْنِ مَفْهُومَيْنِ مِنَ الْمَبَاحِثِ الْآتِيَةِ فَهُوَ مِنَ الْحَذَفِ لِقَرِينَةِ وَنَقَلَ ابْنُ الْقَيْبِ فِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ عَنْ بَعْضِهِمْ حَدًّا آخَرَ لِلْعَمْدِ ثُمَّ قَالَ وَاعْتَرِضَ عَلَى هَذَا الْحَدِّ بَأَنَّهُ مَنْ ضَرَبَ كَوَّعَ شَخْصٍ بَعْضًا فَتَوَرَّمَ وَدَامَ الْأَلَمُ حَتَّى مَاتَ فَإِنَّا نَعْلَمُ حُصُولَ الْمَوْتِ بِهِ وَلَا قِصَاصَ أَه. فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ فَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ. □ فُود: (أو غير مكافي إلخ) فِي خُرُوجِهِ نَظَرٌ فَإِنَّ قَتْلَهُ ظُلْمٌ مِنْ حَيْثُ الْإِتْلَافُ وَكَذَا مَسْأَلَةُ الْوَكِيلِ إِنْ أُرِيدَ وَلَوْ فِي الْوَاقِعِ. □ فُود: (غَفْلَةٌ) فَإِنْ قُلْتُ: لَا يَصِحُّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ قَوْلِهِ وَهُوَ قَصْدُ الْفِعْلِ إلخ عَقِبَ قَوْلِهِ وَلَا قِصَاصَ إِلَّا فِي الْعَمْدِ هُوَ تَفْسِيرُ الْعَمْدِ الْمَوْجِبِ لِلْقِصَاصِ فَالْإِيْرَادُ صَحِيحٌ. (قُلْتُ): قَوْلُهُ: وَلَا قِصَاصَ إِلَّا فِي الْعَمْدِ لَا يَقْتَضِي وَجُوبَ الْقِصَاصِ فِي كُلِّ عَمْدٍ فَلَا يَنَافِي اِغْتِيَارَ أُمُورٍ أُخْرَى لِلْقِصَاصِ نَعَمْ الْمُتَبَادَرُ مِنْهُ ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ الْإِيْرَادُ بِاِغْتِيَارِ الْمُتَبَادَرِ فَلَا غَفْلَةٌ سَم.

(فَرَعَ): نَقَلَ ابْنُ الْقَيْبِ فِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ عَنْ بَعْضِهِمْ حَدًّا آخَرَ لِلْعَمْدِ ثُمَّ قَالَ وَاعْتَرِضَ عَلَى هَذَا الْحَدِّ بَأَنَّهُ مَنْ ضَرَبَ كَوَّعَ شَخْصٍ بَعْضًا فَتَوَرَّمَ وَدَامَ الْأَلَمُ حَتَّى مَاتَ فَإِنَّا نَعْلَمُ حُصُولَ الْمَوْتِ بِهِ وَلَا قِصَاصَ أَه. فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ فَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ. □ فُود: (وغاليتا إن رجع للآلة) يَتَأَمَّلْ.

لأنه سيد كرهه على أنه بقيد كونه في مقتل أو مع دوام الألم يقتل غالباً أو للفعل لم يرد قطع  
أنملة سرت للنفس؛ لأنه مع السراية يقتل غالباً فاندفع ما لبعضهم هنا. ومال ابن الجراح فيمن  
أشار لإنسان بسكين تخويفاً له فسقطت عليه من غير قصد إلى أنه عمد موجب للقود فيه  
نظر؛ لأنه لم يقصد عينه بالآلة قطعاً فالوجه أنه غير عمد (جارج) بدل من ما الواقعة على أعم  
منهما كتجويج وسخر وخصاء؛ لأنهما الأغلب مع الرد الثاني على أبي حنيفة رضي الله  
تعالى عنه مع قوله لو قتله بعمود حديد قتل .....

غالباً الآلة هـ. فؤد: (لأنه سيد كرهه) أي لخروجه عن الضابط معني. فؤد: (أو للفعل) عطف على  
(للآلة). فؤد: (لأنه مع السراية إلخ) نازع سم فيه راجعه. فؤد: (من غير قصد) وتصدق في ذلك  
وقوله بالآلة أي بسقوطها ع ش. فؤد: (بدل من ما إلخ) قد يستشكل بأنه إن كان بدل بعض فبدل  
البعض يخص ولا وجه للتخصيص مع عموم الحكم أو بدل كل لم يصح؛ لأنه لا يساوي لفظة ما في  
المعنى فينبغي أن يقدر معطوف أخذاً من السياق والتقدير أو غيرهما ويجعل من بدل الكل سم عبارة  
المعني وقوله جارج أو مثقل جرى على الغالب، ولو أسقطها كان أولى ليشمل ذلك القتل بالسحر  
وشهادة الزور ونحوهما وهما مجروران على البدل من ما ويجوز رفعهما على القطع ولعله قصد  
بالنصريح بهما التنية على خلاف أبي حنيفة فإنه لم يوجب في المثقل كالحجر والذبوس الثقيلين  
ودليلنا إلخ وظاهرها أنه يجوز كونه بدل كل بلا تقدير. فؤد: (الواقعة على أهم منهما) الأنسب لما  
بعده الشاملة لهما ولغيرهما. فؤد: (منهما) أي الجارج والمثقل. فؤد: (كتجويج إلخ) مثال لِمَادَة  
افتراق العام. فؤد: (وخصاء) أي الجارج والمثقل بالذكر مع أن المراد أعم منهما. فؤد: (لأنهما)  
أي، وإنما خص الجارج والمثقل بالنصريح؛ لأنهما إلخ. فؤد: (بالثاني) أي المثقل. فؤد: (مع قوله  
إلخ) عبارة المعني، وقد افقنا أبو حنيفة على أن القتل بالعمود الحديد موجب للقود، وقد ثبت النص

فؤد: (لأنه مع السراية يقتل غالباً) أقول فيه نظر من وجوه منها أن السراية خارجة عن الفعل  
والموصوف بعلية القتل إنما هو الفعل، ومنها أن الفعل مع السراية لا يقال فيه يقتل غالباً إذ مع وجود  
السراية يستحيل تخلف القتل بل هو معها قاتل ولا بد فإن أريد هذا المعنى بأن أريد أن الفعل مع السراية  
قاتل ولا بد ورد عليه ما يقتل نادراً إذا سرى فإنه مع السراية قاتل ولا بد مع أنه لا قصاص فيه فليأمل،  
وقد يقال ما يقتل دائماً من أفراد ما يقتل غالباً فليأمل سم. فؤد: (بدل من ما الواقعة على أهم منهما) قد  
يستشكل البدلية بأنه إن كان بدل بعض فبدل البعض يخص كما صرح به ابن الجراح وغيره ولا وجه  
للتخصيص مع عموم الحكم أو بدل كل لم يصح؛ لأن الجارج أو المثقل لا يساوي لفظة ما في المعنى  
فينبغي أن يقدر معطوف عليهما أخذاً من السياق لقوله الآتي فلو شهدا بقصاص إلخ والتقدير أو غيرهما  
ويجعل من بدل الكل إذ المعنى حينئذ بأحد هذه الأمور مراداً بأحدها المعنى العام الشامل لكل واحد  
من الثلاثة.

(أو مُثْقَلٍ) للخبر الصحيح (أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجَرَيْنِ فَأَمَرَ ﷺ بِرَضِّ رَأْسِهِ كَذَلِكَ) ورعاية المماثلة وعدم إيجابه شيئاً فيها يُرَدَّانِ إِنْ زَعِمَ أَنَّهُ قَتَلَهُ لِنَقْضِهِ الْعَهْدِ ودخل في قولنا عَيْنَ الشَّخْصِ رَمِيَهُ لِجَمْعِ بَقْضٍ إِصَابَةٍ أَيْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِخِلَافِهِ بَقْضٌ إِصَابَةٌ وَاحِدٌ فَرَقًا بَيْنَ الْعَامِّ وَالْمُطْلَقِ إِذِ الْحُكْمُ فِي الْأَوَّلِ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ مُطَابَقَةً وَفِي الثَّانِي عَلَى الْمَاهِيَةِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ ذَلِكَ (فَإِنْ فَقَدَ) قَصَدَهُمَا أَوْ (قَصَدَ أَحَدَهُمَا) أَيْ الْفِعْلَ وَعَيْنَ الْإِنْسَانِ (بِأَنَّ) تُسْتَعْمَلُ غَالِبًا لِحَضَرٍ مَا قَبْلَهَا فِيمَا بَعْدَهَا وَكَثِيرًا مَا تُسْتَعْمَلُ مِثْلَ كَانَ هُنَا (وَقَعَ عَلَيْهِ) أَيْ الشَّخْصِ الْمُرَادُّ بِهِ الْإِنْسَانُ كَمَا مَرَّ (فَمَاتَ) وَهَذَا مِثَالٌ لِلْمَحْذُوفِ أَوْ لِلْمَذْكُورِ عَلَى مَا يَأْتِي (أَوْ رَمَى شَجَرَةً) مِثْلًا أَوْ آدَمِيًّا (فَأَصَابَهُ) أَيْ غَيْرَ مَنْ قَصَدَهُ فَمَاتَ أَوْ رَمَى شَخْصًا ظَنَّهُ شَجَرَةً

فِي الْقِصَاصِ بغيره مِنَ الْمُثْقَلِ كَمَا يَأْتِي فَلَا خُصُوصِيَّةَ لِلْعُمُودِ الْحَدِيدِ؛ لِأَنَّ الْقِصَاصَ شُرْعَ لِيَصَانَةِ النَّفْسِ فَلَوْ لَمْ يَجِبْ بِالْمُثْقَلِ لَمَا حَصَلَتِ الصِّيَانَةُ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَرِعَايَةُ الْمُمَاثَلَةِ الْإِنْخ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ: يُرَدَّانِ الْإِنْخ. □ فَوَدَّ: (فِيهَا) أَيْ الْجَارِيَةَ ع. ش. □ فَوَدَّ: (أَنَّهُ قَتَلَهُ) أَيْ أَمَرَ بِقَتْلِهِ. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ) أَيْ الرَّمَى لِجَمْعِ. □ فَوَدَّ: (بِقَضْدِ إِصَابَةٍ وَاحِدٍ) أَيْ فَهُوَ شَبَّهَ عَمْدٌ كَمَا يُعْلَمُ وَمَا يَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَإِنْ قَصَدَهُمَا الْإِنْخَ رَشِيدِيٌّ ع. ش. □ فَوَدَّ: (فَرَقًا بَيْنَ الْعَامِّ وَالْمُطْلَقِ) الْفَرْقُ مَحَلُّ تَأْمُلٍ قَوِيٌّ فَلْيَتَأْمَلِ الْمُتَأَمِّلُ سَمَ عَلَى حَجِّ لَعَلَّ وَجْهَ التَّأْمُلِ إِنْ قَصَدَ وَاحِدًا لَا بَعَيْنَهُ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ قَضْدِ الْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ الْأَفْرَادِ وَهُوَ يَتَحَقَّقُ فِي ضِمْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا وَكَانَ عَامًّا فِي هَذَا الْمَعْنَى فَلَا يَتِمُّ قَوْلُهُ: فَرَقًا الْإِنْخ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ لَمَّا قَصَدَ وَاحِدًا مِنْ غَيْرِ مُلَاحَظَةِ التَّعْمِيمِ فِيهِ لَمْ يَتَعَلَّقَ الْقَضْدُ بِهِ وَفَرَقَ بَيْنَ كَوْنِ الشَّيْءِ حَاصِلًا وَكَوْنِهِ مَقْصُودًا ع. ش. عِبَارَةٌ الْمُغْنِي؛ لِأَنَّ أَيْ لِلْعُمُومِ فَكَانَ كُلُّ شَخْصٍ مَقْصُودًا بِخِلَافِ مَا إِذَا قَصَدَ وَاحِدًا لَا بَعَيْنَهُ فَلَا يَكُونُ عَمْدًا اهـ. □ فَوَدَّ: (فِي الْأَوَّلِ) أَيْ الْعَامِّ وَقَوْلُهُ وَفِي الثَّانِي أَيْ الْمُطْلَقِ. □ فَوَدَّ: (عَنْ ذَلِكَ) أَيْ الْفَرْدِ. □ فَوَدَّ: (تُسْتَعْمَلُ) أَيْ لَفْظُهُ بِأَنَّ. □ فَوَدَّ: (لِحَضَرٍ مَا قَبْلَهَا الْإِنْخ) أَيْ فَتَكُونُ الْبَاءُ لِلتَّضْوِيرِ.

□ فَوَدَّ: (وَكَثِيرًا مَا تُسْتَعْمَلُ الْإِنْخ) أَيْ فَتَكُونُ الْبَاءُ بِمَعْنَى الْكَافِ. □ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ بِقَوْلِهِ يَغْنِي الْإِنْسَانُ. □ فَوَدَّ: (وَهَذَا) أَيْ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ بِأَنَّ وَقَعَ الْإِنْخ. □ فَوَدَّ: (لِلْمَحْذُوفِ) أَيْ الَّذِي قَدَّرَهُ بِقَوْلِهِ قَصَدَهُمَا، وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ الْمَثْنَ يَشْمَلُهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ فَإِنْ فَقَدَ قَصْدَ أَحَدِهِمَا يَصْدُقُ مَعَ فَقْدِ قَصْدِ الْآخَرِ رَشِيدِيٌّ وَسَمَ فَيَكُونُ هَذَا مِثَالًا لِلْمَذْكُورِ وَهَذَا غَيْرُ قَوْلِهِ أَوْ لِلْمَذْكُورِ الْإِنْخ أَيْ فَقَدَ قَصْدَ أَحَدِهِمَا. □ فَوَدَّ: (عَلَى مَا يَأْتِي) أَيْ آفًا.

□ فَوَدَّ (سَنِي): (أَوْ مُثْقَلٍ) أَيْ أَوْ غَيْرَهُمَا بِقَرِينَةِ السِّيَاقِ. □ فَوَدَّ: (وَعَدَمُ إيجابِهِ شَيْئًا فِيهَا) ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ رَأْسُ جَارِيَةٍ. □ فَوَدَّ: (فَرَقًا الْإِنْخ) الْفَرْقُ تَحَكُّمٌ قَوِيٌّ فَلْيَتَأْمَلِ الْمُتَأَمِّلُ. □ فَوَدَّ: (فَرَقًا بَيْنَ الْعَامِّ وَالْمُطْلَقِ) أَيْ بَيْنَ مَعْنَى الْعَامِّ وَمَعْنَى الْمُطْلَقِ إِنْ قُلْنَا: إِنَّ الْعُمُومَ مِنْ عَوَارِضِ الْأَلْفَاظِ فَقَطُّ أَوْ بَيْنَ الْمَعْنَى الْعَامِّ وَالْمَعْنَى الْمُطْلَقِ إِنْ قُلْنَا إِنَّهُ مِنْ عَوَارِضِ الْمَعَانِي أَيْضًا. □ فَوَدَّ: (وَهَذَا مِثَالٌ لِلْمَحْذُوفِ) أَقُولُ يُمَكِّنُ أَنْ يَشْمَلَ قَوْلُهُ فَإِنْ فَقَدَ قَصْدَ أَحَدِهِمَا فَقَدَ قَصْدَهُمَا فَيَكُونُ هَذَا مِثَالًا لِلْمَذْكُورِ وَهَذَا غَيْرُ قَوْلِهِ

فَبَانَ إِنْسَانًا وَمَاتَ (فَخَطَأَ) وَهَذَا مِثَالٌ لِفَقْدِ قَصْدِ الشَّخْصِ دُونَ الْفِعْلِ وَيَصِحُّ جَعْلُ الْأَوَّلِ مِنْ هَذَا أَيْضًا عَلَى بُعْدِ نَظَرٍ إِلَى أَنَّ الْوُقُوعَ لَمَّا كَانَ مَنُشُوبًا بِالْوَاقِعِ صَدَقَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ الْمُقْسَمُ لِلثَّلَاثَةِ وَأَنَّهُ قَصْدُهُ وَعَكْشُهُ مُحَالٌ وَتَصْوِيرُهُ بِضَرْبِهِ بِظَهْرِ سَيْفٍ فَأَخْطَأَ لِحَدِّهِ فَهُوَ لَمْ يَقْصِدْ الْفِعْلَ بِالْحَدِّ يُرَدُّ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْفِعْلِ الْجَنْسَ وَهُوَ مَوْجُودٌ هُنَا وَهِيَ لَوْ هَدَّذَهُ ظَالِمٌ فَمَاتَ بِهِ فَالَّذِي قَصَدَهُ بِهِ الْكَلَامُ وَهُوَ غَيْرُ الْفِعْلِ الْوَاقِعِ بِهِ يُرَدُّ أَيْضًا بِأَنَّ مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ قَدْ يَهْلِكُ عَادَةً. (تَنْبِيْهٌ) سَيُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ مِنَ الْخَطَأِ أَنْ يَتَعَمَّدَ زَمِي مُهْدِدٍ فَيَقْصِمَ قَبْلَ الْإِصَابَةِ تَنْزِيلًا لَطَرُوُ الْعِصْمَةِ مِنْزَلَةً طَرُوُ إِصَابَةٍ مَنْ لَمْ يَقْصِدْهُ (وَأَنْ قَصْدَهُمَا) أَيُّ الْفِعْلِ وَالشَّخْصِ أَيْ الْإِنْسَانِ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ عَيْنَهُ (بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِيًا فَشَبِهَ عَمِدَ) وَيُسَمَّى خَطَأً عَمِدَ وَعَمْدٌ خَطِئًا وَخَطِئًا شَبِهَ عَمِدَ

□ قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيُّ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ زَمِي الْخ. □ قَوْلُهُ: (جَعْلُ الْأَوَّلِ) أَيُّ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ بِأَنَّ وَقَعَ الْخ مِنْ هَذَا أَيُّ فَقْدِ قَصْدِ الشَّخْصِ دُونَ الْفِعْلِ أَيْضًا أَيُّ كَقَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ زَمِي الْخ. □ قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ الْخ) عُطِفَ عَلَى الْفِعْلِ. □ قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ قَصْدُهُ) فِيهِ تَأْمُلٌ فَتَأْمَلْهُ سَمَ وَرَشِيدِي وَجْهَ ذَلِكَ أَنَّ الْوُقُوعَ وَإِنْ فُرِضَ نِسْبَتُهُ لِلْوَاقِعِ لَكِنَّهُ لَا يَسْتَلْزِمُ كَوْنَ الْوُقُوعِ فِعْلًا مَقْصُودًا لَهُ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَعَكْشُهُ) أَيُّ بِأَنَّ فَقْدَ قَصْدِ الْفِعْلِ دُونَ الشَّخْصِ. □ قَوْلُهُ: (وَتَصْوِيرُهُ) أَيُّ الْعَكْسِ بِضَرْبِهِ أَيْ بِقَصْدِ ضَرْبِهِ. □ قَوْلُهُ: (لِحَدِّهِ) أَيُّ لِضَرْبِهِ بِحَدِّ السَّيْفِ. □ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْفِعْلِ الْجَنْسَ) أَيُّ لَا خُصُوصَ الْفِعْلِ الْوَاقِعِ مِنْهُ حَتَّى يُسْتَشْكَلَ بِأَنَّ الضَّرْبَ بِخُصُوصِ الْحَدِّ لَمْ يَقْصِدْهُ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَبِمَا الْخ) عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ بِضَرْبِهِ الْخ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ غَيْرُ الْفِعْلِ الْخ) يَعْني أَنَّ الْكَلَامَ الَّذِي صَدَرَ مِنَ الْمُهْدِدِ غَيْرُ الْفِعْلِ الْمُهِلِكِ الَّذِي يَقَعُ مِنَ الْجَانِي كَالضَّرْبِ بِسَيْفٍ فَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ الْمُهْدِدَ صَدَرَ مِنْهُ فِعْلٌ تَعَلَّقَ بِالْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ غَيْرُ الْكَلَامِ بَلِ الْمُرَادُ أَنَّ هَذِهِ صُورَةٌ قَصْدٌ فِيهَا الشَّخْصَ وَلَمْ يَقْصِدْ فِيهَا فِعْلًا أَصْلًا وَمِنْ ثَمَّ رُدُّ بِأَنَّ مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ قَدْ يَقْتُلُ فَالْفِعْلُ وَالشَّخْصُ فِيهَا مَقْصُودَانِ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ الْخ) الْمُنَاسِبُ فِي الرَّدِّ أَنْ يَقُولَ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْفِعْلِ مَا يَشْمَلُ الْكَلَامَ وَمِثْلُ هَذَا الْكَلَامِ الْخ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (تَنْزِيلًا لَطَرُوُ الْعِصْمَةِ الْخ) يُعْنِي عَنْ ذَلِكَ أَنَّ يُرَادَ بِالشَّخْصِ فِي تَعْرِيفِ الْعَمِدِ الْإِنْسَانُ الْمَغْصُومُ بِقَرِينَةٍ مَا سَيُعْلَمُ وَالتَّقْدِيرُ حَيْثُ قَصْدُ الْإِنْسَانِ الْمَغْصُومِ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ إِنْسَانٌ مَغْصُومٌ سَمَ عَلَى حَجِّهِ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (مَنْزَلَةً طَرُوُ إِصَابَةٍ مَنْ لَمْ يَقْصِدْهُ) الْأَوَّلَى حَذَفَ لَفْظَ إِصَابَةٍ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ عَيْنَهُ) يَعْني مُعَيَّنًا لِيُطَاقَ مَا مَرَّ رَشِيدِي بِعِبَارَةٍ سَمَ حَاصِلُ هَذِهِ الْمُبَالِغَةِ مَعَ الْأَصْلِ أَنَّ شَبَهَ الْعَمِدِ أَنْ يَقْصِدَ الْإِنْسَانُ سِوَاهُ قَصْدَ عَيْنِهِ أَوْ أَيٍّ وَاحِدٍ مِنْ جَمَاعَةٍ أَوْ وَاحِدًا لَا بَعِيْنَهُ بِمَا

أَوْ لِلْمَذْكُورِ عَلَى مَا يَأْتِي فَتَأْمَلْهُ سَمَ. □ قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ قَصْدُهُ) فِيهِ تَأْمُلٌ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ غَيْرُ الْفِعْلِ الْوَاقِعِ بِهِ) لَا يَخْفَى أَنَّهُ لَيْسَ هُنَا إِلَّا الْكَلَامُ الْمُهْدِدُ بِهِ وَالْمُتَأَثِّرُ بِهِ وَالتَّأَثُّرُ بِهِ لَيْسَ فِعْلًا فَمَا هُوَ الْفِعْلُ الْوَاقِعُ بِهِ الَّذِي الْكَلَامُ غَيْرُهُ. □ قَوْلُهُ: (مِثْلُ هَذَا الْكَلَامِ قَدْ يَهْلِكُ عَادَةً) أَيُّ فَهُوَ الْفِعْلُ هُنَا وَهُوَ مَقْصُودٌ. □ قَوْلُهُ: (مَنْزَلَةً طَرُوُ الْخ) يُعْنِي عَنْ ذَلِكَ أَنَّ يُرَادُ بِالشَّخْصِ فِي تَعْرِيفِ الْعَمِدِ الْإِنْسَانُ الْمَغْصُومُ بِقَرِينَةٍ مَا سَيُعْلَمُ وَالتَّقْدِيرُ حَيْثُ قَصْدُ الْإِنْسَانِ الْمَغْصُومِ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ إِنْسَانٌ مَغْصُومٌ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ عَيْنَهُ) مَعَ قَوْلِهِ قُبِيلَهُ أَيْ الْإِنْسَانَ يَتَحَصَّلُ مِنْهُ أَنَّ صُورَةَ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ قَصْدُ إِنْسَانًا مِنْ جَمَاعَةٍ أَوْ وَاحِدًا مِنْهُمْ لَا وَاحِدًا بَعِيْنَهُ وَلَا أَيُّ



سواء أقتل كثيراً أم نادراً كضربة يُمكن عادةً إحالة الهلاك عليها بخلافها بنحو قلم أو مع خِفَتها جدًّا وكثرة الثياب فهَدَر.

(تنبيه) وقَعَ لِشَيْخِنَا فِي الْمَنْهَجِ وَشَرَحَهُ مَا يُصَرِّحُ بِاشْتِرَاطِ قَصْدِ عَيْنِ الشَّخْصِ هُنَا أَيْضًا وَهُوَ عَجِيبٌ لِتَصْحِيحِهِ فِي الرُّوضَةِ قُبَيْلَ الدِّيَاتِ أَنَّ قَصْدَ الْعَيْنِ لَا يُشْتَرِطُ فِي الْعَمْدِ فَأُولَى شِبْهِهِ لَكِنْ هَذَا ضَعِيفٌ وَالْمَعْتَمَدُ كَمَا قَالَ الْإِسْتَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَبِهِ جَزَمَ الشَّيْخَانِ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْمُنْجَنِقِ أَنَّهُ إِنْ وُجِدَ قَصْدُ الْعَيْنِ فَعَمْدٌ وَإِلَّا كَانَ قَصْدٌ غَيْرُ مُعَيَّنٍ كَأَحَدِ الْجَمَاعَةِ فَيُشَبِّهُ عَمْدَ (وَمِنْهُ الضَّرْبُ بِسَوْطٍ أَوْ عَصَا) خَفِيفَيْنِ لَمْ يُؤَالِ وَلَمْ يَكُنْ بِمَقْتُلٍ وَلَا كَانَ الْبَدَنُ نِضْوًا وَلَا اقْتِرَنَ بِنَحْوِ حَرْ أَوْ صَغَرٍ وَإِلَّا فَعَمْدٌ كَمَا لَوْ خَنَقَهُ فَضَعُفٌ وَتَأَلَّمَ حَتَّى مَاتَ لِصِدْقِ حَدِّهِ عَلَيْهِ وَكَالتَّوَالِي مَا لَوْ فُرِّقَ وَبَقِيَ أَلَمٌ كُلُّهُ إِلَى مَا بَعْدَهُ .....

لَا يَقْتُلُ غَالِيًا لَكِنْ قَضِيَّةُ قَوْلِهِ السَّابِقِ بِخِلَافِ قَصْدِ إِصَابَةِ وَاحِدٍ الْخِ وَمَا يَأْتِي فِي التَّنْبِيهِ فِي مَسْأَلَةِ الْمُنْجَنِقِ إِنْ قُصِدَ وَاحِدٌ لَا بَعِيْنُهُ شِبْهُ عَمْدٍ، وَلَوْ بِمَا يَقْتُلُ غَالِيًا فَكَانَ يَتَّبَعِي أَنْ يُقَالَ وَإِنْ قَصَدَهُمَا بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِيًا وَكَذَا بِمَا يَقْتُلُ غَالِيًا وَلَمْ يَقْصِدْ عَيْنَ الشَّخْصِ فَشِبْهُ عَمْدٍ اهـ. وَفِي ع ش مَا يُوَافِقُهُ. قَوْلُهُ: (أَوْ مَعَ خِفَتِهَا جَدًّا) أَيْ أَوْ يَقْلِبُهَا مَعَ كَثْرَةِ الثِّيَابِ ع ش عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ. قَوْلُهُ: (وَكَثْرَةُ الثِّيَابِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ وَبِخِلَافِهَا أَيْ مُطْلَقِ الضَّرْبَةِ مَعَ كَثْرَةِ الثِّيَابِ وَالْأَقْمَقُومُهَا مُشْكِلٌ اهـ. قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيْ فِي شِبْهِ الْعَمْدِ أَيْضًا أَيْ كَمَا فِي الْعَمْدِ. قَوْلُهُ: (لَكِنْ هَذَا الْخِ) أَيْ مَا صَحَّحَهُ فِي الرُّوضَةِ الْخِ مِنْ عَدَمِ اشْتِرَاطِ قَصْدِ الْعَيْنِ فِي الْعَمْدِ. قَوْلُهُ: (إِنْ وُجِدَ قَصْدُ الْعَيْنِ) أَيْ أَوْ قَصْدُ إِصَابَةِ أَيْ وَاحِدٍ مِنَ الْجَمَاعَةِ كَمَا مَرَّ.

قَوْلُ (سَنِي): (مَنْ) أَيْ مِنْ شِبْهِ الْعَمْدِ ع ش.

قَوْلُ (سَنِي): (أَوْ عَصَا) وَمِثْلُ الْعَصَا الْمَذْكُورَةِ الْحَجَرُ الْخَفِيفُ وَكَفَّ مَقْبُوضَةُ الْأَصَابِعِ لِمَنْ يَخِيلُ الضَّرْبُ بِذَلِكَ وَاحْتِمَالُ مَوْتِهِ بِهِ مُغْنِي وَحِكْمَةُ التَّنْصِيفِ عَلَى السَّوْطِ وَالْعَصَا ذِكْرُهُمَا فِي الْحَدِيثِ عَمِيرَةٌ. قَوْلُهُ: (لَمْ يُوَالِ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ إِنْ أُبَيِّحَ فِي الْمَغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ، وَلَوْ خِيفَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا التَّنْبِيهِ. قَوْلُهُ: (لَمْ يُوَالِ) أَيْ يَبَيِّنُ الضَّرْبَاتِ. قَوْلُهُ: (نِضْوًا) أَيْ نَحِيفًا. قَوْلُهُ: (وَلَا اقْتِرَنَ) أَيْ الضَّرْبُ. قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ حَرْ الْخِ) أَيْ كَالْمَرَضِ. قَوْلُهُ: (وَالَا) أَيْ بَأَنَّ كَانَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مُغْنِي.

قَوْلُهُ: (لِصِدْقِ حَدِّهِ) أَيْ الْعَمْدِ. قَوْلُهُ: (وَكَالتَّوَالِي) أَيْ فِي كَرْنَةِ عَمْدٍ ع ش. قَوْلُهُ: (مَا لَوْ فُرِّقَ وَبَقِيَ أَلَمُ الْكُلِّ الْخِ) أَيْ وَقَصْدُ ابْتِدَاءِ الْإِثْنَانِ بِالْكُلِّ م ر س م.

وَاحِدٌ لَا مِنْهُمْ وَحَيْثُ فَحَاصِلُ هَذِهِ الْمُبَالَغَةِ مَعَ الْأَصْلِ أَنَّ شِبْهُ الْعَمْدِ أَنْ يَقْصِدَ الْإِنْسَانُ سِوَاءَ قَصْدِ عَيْنِهِ أَوْ أَيْ وَاحِدٍ أَوْ وَاحِدًا بِمَا لَمْ يَقْتُلْ غَالِيًا، لَكِنْ قَضِيَّةُ قَوْلِهِ السَّابِقِ بِخِلَافِهِ بِقَصْدِ إِصَابَةِ وَاحِدٍ فَرَقًا بَيْنَ الْعَامِّ الْخِ وَمَا ذَكَرَهُ فِي التَّنْبِيهِ الْآتِي فِي مَسْأَلَةِ الْمُنْجَنِقِ أَنَّ قَصْدَ إِصَابَةِ وَاحِدٍ شِبْهُ عَمْدٍ وَلَوْ بِمَا يَقْتُلُ غَالِيًا وَكَانَ يَتَّبَعِي أَنْ يُقَالَ وَإِنْ قَصَدَهُمَا بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِيًا، وَكَذَا بِمَا يَقْتُلُ غَالِيًا وَلَمْ يَقْصِدْ عَيْنَ الشَّخْصِ فَشِبْهُ عَمْدٍ. قَوْلُهُ: (وَكَالتَّوَالِي مَا لَوْ فُرِّقَ وَبَقِيَ أَلَمُ كُلِّهِ إِلَى مَا بَعْدَهُ) الضَّابِطُ فِي الضَّرْبَاتِ أَنَّهُ إِنْ قَصَدَ ابْتِدَاءَ

نعم، إن أبيع له أوله فقد اختلط شبه العمدي به فلا قودَ وَلَكْ أَنْ تَقُولَ لَا يَرُدُّ عَلَى طَرِزِهِ تَعْزِيرٌ وَنَحْوُهُ فَإِنَّهُ إِنَّمَا جُعِلَ خَطَاً مَعَ صِدْقِ الْحَدِّ عَلَيْهِ لِأَنَّ تَجْوِيزَ الإِقْدَامِ لَهُ أَلْفَى قَصْدُهُ وَلَا عَلَى عَكْسِهِ قَوْلُ شَاهِدَيْنِ رَجَعَا لَمْ نَعْلَمْ أَنَّهُ يُقْتَلُ بِقَوْلِنَا فَإِنَّهُ إِنَّمَا جُعِلَ شَبَهُ عَمْدٍ مَعَ قَصْدِ الْفِعْلِ وَالشَّخْصِ بِمَا يُقْتَلُ غَالِيًا؛ لِأَنَّ خَفَاءَ ذَلِكَ عَلَيْهِمَا مَعَ عُذْرِهِمَا بِهِ صَبْرَهُ غَيْرَ قَاتِلٍ غَالِيًا وَإِذَا تَقَرَّرَتْ الْحُدُودُ الثَّلَاثَةُ. (فَلَوْ عَزَزَ إِبْرَةَ) يَبْدَنَ نَحْوَهُمْ أَوْ نَضُو وَصَغِيرَ أَوْ كَبِيرَ وَهِيَ مَسْمُومَةٌ أَوْ بِمَا يُقْتَلُ غَالِيًا أَخَذًا مِنْ اشْتِرَاطِهِمْ ذَلِكَ فِي سَفِيهِ لَهُ وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ؛ لِأَنَّ غَوْصَهَا مَعَ الشَّمِّ يُؤْثِرُ مَا لَا يُؤْثِرُهُ الشُّرْبُ وَلَوْ بِغَيْرِ مَقْتَلٍ أَوْ (بِمَقْتَلٍ) بَفَتْحِ التَّاءِ كِدِمَاغٍ وَعَيْنٍ وَحَلْقٍ وَخَاصِرَةٍ وَاحْلِيلٍ

قود: (نَعَمْ إِنْ أُبِيعَ لَهُ الْخ) لَعَلَّ هَذَا إِذَا كَانَ لِأَوَّلِهِ الْمَذْكُورِ مَدْخَلٌ فِي التَّلْفِ أَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ وَكَانَ مَا بَعْدَهُ مِمَّا يَسْتَقِلُّ بِالتَّلْفِ فَلَا أَثَرُ لِهَذَا الْإِخْتِلَاطِ سَم. قود: (أَوَّلُهُ) أَيِ الضَّرْبِ. قود: (فَقَدْ اخْتَلَطَ شَبَهُ الْعَمْدِ بِهِ) أَيِ بِالْعَمْدِ وَهَلْ يَوْجِبُ هَذَا نِصْفَ دِيَّةٍ شَبَهُ الْعَمْدِ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي فِي شَرْحٍ وَإِلَّا فَلَا الْخ سَم عَلَى حَجٍّ أَقُولُ الْقِيَاسُ الْوُجُوبُ ع ش. قود: (فَلَا قُودَ) قَدْ يَشْكُلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: الْآتِي وَعَلِمَ الْحَابِسُ الْحَالِ فَعَمْدٌ؛ لِأَنَّ أَوَّلَ الضَّرْبِ الَّذِي أُبِيعَ لَهُ نَظِيرُ مَا سَبَقَ هُنَاكَ مِنَ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ وَهُوَ هُنَا عَالِمٌ أَنَّهُ ضَارِبٌ سَم. قود: (لَا يَرُدُّ الْخ) وَخِهُ الْوُرُودُ أَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَصَدَ الْفِعْلَ وَالشَّخْصَ بِمَا لَا يُقْتَلُ غَالِيًا وَلَيْسَ بِشَبهِ عَمْدٍ بَلْ خَطَاً مُغْنِي. قود: (إِنَّمَا جُعِلَ خَطَاً) أَيِ حَتَّى تَجِبَ دِيَّةُ الْخَطَاِ سَم. قود: (قَوْلُ شَاهِدَيْنِ رَجَعَا الْخ) أَيِ وَكَانَا وَمَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ مُغْنِي؛ لِأَنَّ خَفَاءَ ذَلِكَ أَيِ الْقَتْلِ بِشَهَادَتِهِمَا. قود: (صَبْرَهُ الْخ) هَذَا مَمْنُوعٌ مَنَعًا وَاضِحًا، وَلَوْ قَالَ صَبْرَهُ فِي حُكْمِ غَيْرِ الْقَاتِلِ غَالِيًا كَانَ لَهُ تَوْعُ قُرْبِ سَم وَالضَّمِيرُ فِي صَبْرِهِ رَاجِعٌ لِلْفِعْلِ الصَّادِرِ مِنْهُمَا وَهُوَ الشَّهَادَةُ ع ش. قود: (يَبْدَنَ نَحْوَهُمْ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَوْ اشْتَدَّ) فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (أَوْ كَبِيرٍ) إِلَى (وَلَوْ بِغَيْرِ مَقْتَلٍ). قود: (نَحْوَهُمْ) أَيِ كَمَرِيضٍ ع ش. قود: (وَهِيَ مَسْمُومَةٌ) قَيْدٌ فِي الْكَبِيرِ فَقَطَّعَ ش وَرَشِيدِي. قود: (أَيِ بِمَا يُقْتَلُ غَالِيًا) هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ ع ش. قود: (ذَلِكَ) الْإِشَارَةُ رَاجِعَةٌ لِقَوْلِهِ بِمَا يُقْتَلُ غَالِيًا ع ش. قود: (لِأَنَّ غَوْصَهَا الْخ) عِلَّةٌ لِلْفَرْقِ ع ش. قود: (وَلَوْ بِغَيْرِ مَقْتَلٍ) غَايَةُ لِقَوْلِهِ يَبْدَنَ نَحْوَهُمْ الْخ. قود: (كِدِمَاغٍ الْخ) وَأَصْلُ أُذُنٍ وَأَخْدَعَ بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَهُوَ عِرْقُ الْعُنُقِ وَأَنْتَيْنِ مُغْنِي وَرَوْضٌ. قود: (وَحَلْقٍ الْخ) وَتَغْرَةُ نَحْرِ مُغْنِي وَرَوْضٌ.

الِاثْنَانِ بِالْجَمِيعِ وَيَقِي أَلَمْ كُلُّ وَاحِدَةٍ إِلَى مَا بَعْدَهَا وَجَبَ الْقِصَاصُ وَإِلَّا فَلَا م ر. قود: (نَعَمْ إِنْ أُبِيعَ لَهُ أَوَّلُهُ الْخ) لَعَلَّ هَذَا إِذَا كَانَ لِلْأَوَّلِ الْمَذْكُورِ مَدْخَلٌ فِي التَّلْفِ أَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ وَكَانَ مَا بَعْدَهُ مِمَّا يَسْتَقِلُّ بِالتَّلْفِ فَلَا أَثَرُ لِهَذَا الْإِخْتِلَاطِ. قود: (فَقَدْ اخْتَلَطَ شَبَهُ الْعَمْدِ) هَلِ الْوَاجِبُ هُنَا نِصْفُ دِيَّةٍ شَبَهُ الْعَمْدِ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ وَإِلَّا فَلَا فِي الْأَظْهَرِ وَقَوْلُهُ فَلَا قُودَ قَدْ يَشْكُلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ الْآتِي وَعَلِمَ الْحَابِسُ الْحَالِ فَعَمْدٌ؛ لِأَنَّ أَوَّلَ الضَّرْبِ الَّذِي أُبِيعَ لَهُ نَظِيرُ مَا سَبَقَ هُنَاكَ مِنَ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ وَهُوَ هُنَا عَالِمٌ؛ لِأَنَّهُ ضَارِبٌ. قود: (فَإِنَّهُ إِنَّمَا جُعِلَ خَطَاً) أَيِ حَتَّى تَجِبَ دِيَّةُ الْخَطَاِ. قود: (صَبْرَهُ غَيْرَ قَاتِلٍ غَالِيًا) هَذَا مَمْنُوعٌ مَنَعًا وَاضِحًا وَلَوْ قَالَ صَبْرَهُ فِي حُكْمِ غَيْرِ الْقَاتِلِ غَالِيًا كَانَ لَهُ تَوْعُ قُرْبِ.

ومثانية وعجاني وهو ما بين الحُصِيَّة والدُّبُر (فعمد) وإن لم يكن معه ألم ولا ورمٌ ليصْدي حده عليه نظرًا لخطر المحلِّ وشدة تأثيره (وكذا) يكون عمدًا غرزها (بغيرها) كآلية ووزك (إن قورم) ليس بقيد كما صرح هو به (وتألم) تألمًا شديدًا دام به (حتى مات) لذلك (فإن لم يظهر أثر) بأن لم يشتدَّ الألم أو اشتدَّ ثم زال (ومات في الحال) أو بعدَ زمنٍ يسيرٍ أي عُرِفَ فيما يظهر (فشبه عميد) كالضرب بسوطٍ خفيف (وقيل عمد) كجرح صغير ويُردُّ بوضوح الفرق (وقيل لا شيء) من قورٍ ولا دية إحالة للموت على سبب آخر ويُردُّ بأنه تحكُّم إذ ليس ما لا وجود له أولى مما له وجود وإن خفَّ (ولو غرزها فيما لا يؤلِّم كجلدة عقيب) فمات (فلا شيء بحال)؛ لأنَّ الموت عقبه موافقة قدرٍ وخرج بما لا يؤلِّم ما لو بالغ في إدخالها فإنه عمدٌ وإبانه فُلقة لحم خفيفة

□ قوله: (وعجاني) بكسر العين المهملة أسنَى ومُعْنِي. □ قوله: (وإن لم يكن معه إلخ) ظاهره الرجوع إلى جميع ما مرَّ من قوله بيدن نخوهم وما عطف عليه وهو شامل لما لو غرزها في جلدة عقيب من نخوهم وما عطف عليه ش أقول صَنِيعُ الأسنَى كالصريح في الرجوع إلى الجميع ولكن قوله وهو شامل إلخ فيه وقفة بل مخالِفٌ لإطلاقهم الآتي آتيًا في المتن.

□ قول (لست): (بغيره) أي غير المقتل مُعْنِي. □ قوله: (لئس بقيد إلخ) عبارة المُعْنِي وظاهره هذا أنه لا قصاص في الألم بلا ورم وليس مُرادًا بل الأصحُّ كما صحَّحه المُصنِّف في شرح الوسيط الوجوب، وأما الورم بلا ألم فقد لا يتصور اه. □ قوله: (لذلك) أي ليصْدي حده عليه ش عبارة المُعْنِي لحصول الهلاك به اه. □ قوله: (بأن لم يشتدَّ الألم) وليس المُراد بأن لا يوجد ألم أصلاً فإنه لا بد من ألم ما مُعْنِي وأسنَى وسم.

□ قول (لست): (ومات في الحال) أما إذا تأخر الموتُ عن الغرز فلا ضمان قطعًا كما قاله الماوردي وغيره مُعْنِي. □ قوله: (أو بعدَ زمنٍ يسيرٍ إلخ) أي بخلاف الكثير سم أي فإنه لا شيء فيه ش.

□ قوله: (كجرح صغير) أي بمحلِّ تغلُّب فيه السراية وبهذا يتضح قوله ويردُّ إلخ؛ لأنَّ موته بالجراحة المذكورة قرينة ظاهرة على أنه متعها ش.

□ قول (لست): (كجلدة عقيب) أي لغير نخوهم على ما مرَّ آتيًا عن ش آتيًا. □ قوله: (فمات) يُعْنِي وتألم حتى مات.

□ قول (لست): (بحال) أي سواء مات في الحال أم بعدَ مُعْنِي. □ قوله: (عقبه) هذا لا يُناسب قول المتن بحال عبارة المُعْنِي للعلم بأنه لم يمُت منه، وإنما هو موافقة قدرٍ اه. □ قوله: (لأنَّ الموت) إلى قوله: (وحدَّ الأطباء) في المُعْنِي إلّا قوله: (وابانة) إلى المتن. □ قوله: (فلقة) بكسر الفاء وضمها مع إسكان

□ قوله: (بأن لم يشتدَّ الألم) أي وإلا فالألم على الجملة لازمٌ للمغورٍ. □ قوله: (أو بعدَ زمنٍ يسيرٍ) بخلاف الكثير. □ قوله: (إذ ليس إلخ) قد يقال ذلك السبب يَحْتَمِلُ الوجود والإحالة عليه موافقة لأصل براءة الذمة والسبب الموجود لم يُعلم تأثيره فلا تحكُّم. □ قوله: (أولى مما له وجود إلخ) أي كما لزم من الإحالة المذكورة. □ قوله: (فلقة لحم) قال في شرح الرُّوض بكسر الفاء وضمها مع إسكان اللام فيهما

وَسَقِي سُمٌ يَقْتُلُ كَثِيرًا لَا غَالِيَا كَعَرَزَهَا بِغَيْرِ مَقْتَلٍ وَقِيَاسٌ مَا مَرَّ أَنْ مَا يَقْتُلُ نَادِرًا كَذَلِكَ. (ولو) مَنَعَهُ سَدٌّ مَحَلُّ الْفَصْدِ أَوْ دَخَنٌ عَلَيْهِ فَمَاتَ أَوْ (حَبَسَهُ) كَأَنْ أَعْلَقَ بَابًا عَلَيْهِ (وَمَنَعَهُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ) أَوْ أَحَدَهُمَا (وَالطَّلَبُ) لِذَلِكَ أَوْ عَرَاهُ (حتى مات) جوعًا أَوْ عَطَشًا أَوْ بَرَدًا (فَإِنْ مَضَتْ مُدَّةٌ) مِنْ ابْتِدَاءِ مَنَعِهِ أَوْ إِعْرَائِهِ (بِمَوْتٍ مِثْلِهِ فِيهَا غَالِيَا جوعًا أَوْ عَطَشًا) أَوْ بَرَدًا وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ حَالِ الْمَحْبُوسِ وَالزَّمَنِ قُوَّةَ وَخَرًّا وَضِدَّهُمَا وَحَدَّ الْأَطِبَاءُ الْجُوعَ الْمُهِلِكَ غَالِيَا بِاثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ سَاعَةً مُتَّصِلَةً وَاعْتَرَضَهُمُ الرَّوْيَانِيُّ بِمُوَاضِلَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا نَادِرٌ وَمِنْ خَيْرِ الْكِرَامَةِ عَلَى أَنَّ التَّذْرِيعَ فِي التَّقْلِيلِ يُؤَدِّي لِصَبْرِ نَحْوِ ذَلِكَ كَثِيرًا وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِذَلِكَ وَلَوْ بِالتَّسْبِيَةِ لِمَنْ اعْتَادَ ذَلِكَ التَّقْلِيلَ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي ذَلِكَ بِمَا مِنْ شَأْنِهِ الْقَتْلُ غَالِيَا فَإِنْ قُلْتَ مَرَّ اعْتِبَارُ نَحْوِ التَّضْيِيقِ قُلْتَ يُفَرَّقُ بِأَنَّ كُلَّ نَضْوٍ كَذَلِكَ وَلَيْسَ كُلُّ مُعْتَادٍ لِلتَّقْلِيلِ يَضْبِرُ عَلَى جُوعٍ مَا يَقْتُلُ غَالِيَا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ .....

اللَّامُ فِيهِمَا الْقِطْعَةُ أَسْنَى. □ فَوَدَّ: (كَعَرَزَهَا الْخ) خَبَرَ قَوْلَهُ: (وَلِيَانُهُ فَلَقَهُ الْخ) أَيِ فَإِنْ تَأَثَّرَ وَتَأَلَّمَ حَتَّى مَاتَ فَعَمَدٌ وَلَا مَاتَ بَلَا كَثِيرٍ تَأَخَّرَ قَشْبُهُ عَمِدٍ. □ فَوَدَّ: (وَقِيَاسٌ مَا مَرَّ) أَيِ فِي تَفْسِيرِ شِبْهِ الْعَمِدِ مِنْ قَوْلِهِ سَوَاءٌ أَقْتَلَ كَثِيرًا أَمْ نَادِرًا سَيَدُّ عَمَزَ فِيهِ أَنَّ مَا هُنَا قَضِيَّةُ ذَلِكَ لَا قِيَاسُهُ وَقَالَ ع ش أَيِ مِنْ عَرَزِ الْإِبْرَةِ بِغَيْرِ مَقْتَلٍ فَإِنَّهُ فِي حَدِّ ذَاتِهِ لَا يَقْتُلُ غَالِيَا لَكِنْ إِنْ تَأَلَّمَ حَتَّى مَاتَ فَعَمَدٌ وَلَا فَشِبْهُهُ عَلَى مَا مَرَّ أَهْ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَيُؤَيِّقُهُ قَوْلُ الْكُرْدِيِّ وَهُوَ قَوْلُ الْمُتَنِيِّ: (فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ الْخ) أَه. □ فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيِ فِيهِ التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ ع ش. □ فَوَدَّ: (أَوْ دَخَنٌ عَلَيْهِ) بِأَنَّ حَبَسَهُ فِي بَيْتٍ وَسَدٌّ مَنَافِذَهُ فَاجْتَمَعَ عَلَيْهِ الدُّخَانُ وَضَاقَ نَفْسُهُ مُغْنِي وَأَسْنَى. □ فَوَدَّ: (لِلذَلِكَ) أَيِ لِلطَّعَامِ وَالشَّرَابِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ عَرَاهُ) أَيِ وَمَنَعَهُ الطَّلَبُ لِمَا يَتَدَفَّأُ بِهِ ع ش. □ فَوَدَّ: (أَوْ بَرَدًا) يَتَّبِعِي أَوْ خَرًّا رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (أَوْ إِعْرَائِهِ) الْمُنَاسِبُ لِمَا قَبْلَهُ أَوْ تَعَرَّيْتَهُ لَكَيْتَهُ قَصْدُ التَّنْبِيَةِ عَلَى جَوَازِ اللَّغَتَيْنِ ع ش. □ فَوَدَّ: (أَوْ بَرَدًا) أَيِ أَوْ ضِيقَ نَفْسٍ مَثَلًا مِنَ الدُّخَانِ أَوْ نَزْفِ الدَّمِ مِنْ مَنَعِ السَّدِّ ع ش أَيِ أَوْ خَرًّا. □ فَوَدَّ: (وَيَخْتَلِفُ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُعْنَى وَتَخْتَلِفُ الْمُدَّةُ أَه. □ فَوَدَّ: (قُوَّةُ الْخ) نَشْرٌ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ. □ فَوَدَّ: (وَخَرًّا) أَيِ وَبَرَدًا. □ فَوَدَّ: (بِاثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ سَاعَةً) أَيِ فَلَكَيْتَهُ فَجُمْلَةُ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بَلْبَالِيَهَا ع ش وَرَشِيدِي وَسَيَدُّ عَمَزَ. □ فَوَدَّ: (ابْنُ الزُّبَيْرِ) وَاسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ الْمُرَادُّ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَقَوْلُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا عِبَارَةُ الدَّمِيرِيِّ سَبْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا ع ش. □ فَوَدَّ: (وَالَّذِي يَظْهَرُ الْخ) مَحَلُّ نَظَرٍ بَلِ الَّذِي يَظْهَرُ خِلَافَهُ سَيَدُّ عَمَزَ وَسَيَاتِي عَنْ سَمٍ مَا يُؤَيِّدُهُ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّ كُلَّ نَضْوٍ كَذَلِكَ) أَيِ يَتَأَثَّرُ بِعَرَزِ الْإِبْرَةِ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَلَيْسَ كُلُّ مُعْتَادٍ لِلتَّقْلِيلِ يَضْبِرُ الْخ) قَدْ يُقَالُ الْجُوعُ الْمُعْتَادُ لَا يَقْتُلُ غَالِيَا سَمٍ عَلَى حَجِّ أَهْ رَشِيدِي.

أه. □ فَوَدَّ: (وَقِيَاسٌ مَا مَرَّ) مَا هُوَ. □ فَوَدَّ: (مِنْ ابْتِدَاءِ مَنَعِهِ أَوْ إِعْرَائِهِ) هَذَا لَا يَشْمَلُ التَّذَخِينَ. □ فَوَدَّ: (بِاثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ سَاعَةً) مَا الْمُرَادُّ بِالسَّاعَةِ هُنَا. □ فَوَدَّ: (يَضْبِرُ عَلَى جُوعٍ مَا يَقْتُلُ غَالِيَا) الْجُوعُ الْمُعْتَادُ لَا يَقْتُلُ غَالِيَا.

(فَعَمَدٌ) إِحَالَةٌ لِلْهَلَاكِ عَلَى هَذَا السَّبَبِ الظَّاهِرِ وَخَرَجَ بِحَبْسِهِ مَا لَوْ أَخَذَ بِمَفَازَةِ قُوَّتِهِ أَوْ لُبْسِهِ أَوْ مَاءِهِ. وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَمُوتُ وَيَمْتَنِعُهُ مَا لَوْ امْتَنَعَ مِنْ تَنَاوُلِ مَا عِنْدَهُ وَعَلِمَ بِهِ خَوْفًا أَوْ حُزْنًا أَوْ مِنْ طَعَامٍ خَوْفَ عَطَشٍ أَوْ مِنْ طَلَبِ ذَلِكَ أَيْ، وَقَدْ جَوَّزَ أَنَّهُ يُجَابُ فِيمَا يَظْهَرُ فَلَا قَوْدَ بَلْ وَلَا ضَمَانَ فِي الْحَرْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْدِثْ فِيهِ صُنْعًا .....

□ قول (سني): (فَعَمَدٌ) وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ مَنَعَهُ الْبَوْلَ فَمَاتَ أَقُولُ الظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنْ رَبَطَ ذَكَرَهُ بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُهُ الْبَوْلُ وَمَضَتْ عَلَيْهِ مَدَّةٌ يَمُوتُ وَمِثْلُهُ فِيهَا غَالِبًا فَعَمَدٌ كَمَا لَوْ حَبَسَهُ وَمَنَعَهُ الطَّعَامَ الْخَ وَإِنْ لَمْ يَزِطْهُ بَلْ مَنَعَهُ بِالتَّهْدِيدِ مَثَلًا كَانَ رَاقِبَهُ وَقَالَ إِنْ بُلْتَ قَتَلْتُكَ فَلَا ضَمَانَ كَمَا لَوْ أَخَذَ طَعَامَهُ فِي مَفَازَةٍ فَمَاتَ وَيَتَّبِعِي أَنْ مِنَ الْعَمَدِ أَيْضًا مَا لَوْ أَخَذَ مِنَ الْعَوَامِ نَحْوَ جِرَابِهِ مِمَّا يَتَعَمَّدُ عَلَيْهِ فِي الْعَوْمِ وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ عَلَيْهِ بَأَنَّهُ يَعْرِفُ الْعَوْمَ وَعَدَمِهِ ع. ش. □ فَوَدُ: (إِحَالَةٌ لِلْهَلَاكِ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَيَجِبُ الْقِصَاصُ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَعَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ) إِلَى الْمَتَنِ. □ فَوَدُ: (وَخَرَجَ بِحَبْسِهِ مَا لَوْ أَخَذَ بِمَفَازَةِ قُوَّتِهِ الْخَ) وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قَطَعَ عَلَى أَهْلِ قَلْعَةٍ مَاءَ جَرَتْ عَادَتُهُمْ بِالشُّرْبِ مِنْهُ دُونَ غَيْرِهِ فَمَاتُوا عَطَشًا فَلَا قِصَاصَ؛ لِأَنَّهُمْ بِسَبِيلٍ مِنْ غَيْرِهِ وَلَوْ بِمَشَقَّةٍ فَإِنْ تَعَذَّرَ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ الْمَانِعِ لِلْمَاءِ ع. ش. □ فَوَدُ: (وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَمُوتُ) أَيْ فَهُوَ هَدَرٌ مُطْلَقًا وَإِنْ كَانَ لَا يُمَكِّنُهُ الْخُرُوجُ مِنْ تِلْكَ الْمَفَازَةِ نَعَمْ إِنْ قَيَّدَهُ كَانَ كَمَا لَوْ حَبَسَهُ م. ر. □ فَوَدُ: (وَعَلِمَ بِهِ) جُمْلَةً حَالِيَةً. □ فَوَدُ: (خَوْفًا الْخَ) مُتَعَلِّقٌ بِامْتِنَاعِهِ. □ فَوَدُ: (أَوْ مِنْ طَعَامٍ) أَيْ أَوْ امْتَنَعَ مِنْ أَكْلِ طَعَامٍ. □ فَوَدُ: (فِي الْحَرْ) خَرَجَ بِهِ الرِّقِيقُ فَإِنَّهُ مَضْمُونٌ بِالْيَدِ أَسْنَى وَنَهَايَةُ وَمُغْنِي. □ فَوَدُ: (لِأَنَّهُ لَمْ يُخْدِثْ فِيهِ صُنْعًا) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَقَضِيَّةُ هَذَا التَّوَجِيهِ أَنَّهُ لَوْ أَغْلَقَ عَلَيْهِ بَيْتًا هُوَ جَالِسٌ فِيهِ حَتَّى مَاتَ جَوْعًا لَمْ يَضْمَنْهُ وَفِيهِ نَظَرٌ أَنْتَهَى وَهَذِهِ الْقَضِيَّةُ مَنُوعَةٌ؛ لِأَنَّهُ فِي أَخْذِ الطَّعَامِ مِنْهُ مُتَمَكِّنٌ مِنْ أَخْذِ شَيْءٍ بِخِلَافِهِ مِنَ الْحَبْسِ بَلْ هَذِهِ دَاخِلَةٌ فِي كَلَامِ الْأَصْحَابِ أَيْ قِيَضَمَنْ ثُمَّ قَالَ وَهَذَا فِي مَفَازَةٍ يُمَكِّنُ الْخُرُوجَ مِنْهَا أَمَّا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ ذَلِكَ لِطَوْلِهَا أَوْ لِيَزِمَاتِيهِ وَلَا طَارِقَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ فَالْمُتَّجِعُ وَجُوبُ الْقَوْدِ كَالْمَحْبُوسِ أَنْتَهَى وَهُوَ بَحْثٌ قَوِيٌّ لَكِنَّهُ خِلَافُ الْمُنْقُولِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ وَهَذَا كُلُّهُ حَيْثُ لَمْ يُخْدِثْ فِيهِ صُنْعًا كَمَا هُوَ الْفَرَضُ وَإِلَّا فَقَدْ قَالَ فِي الْعُبَابِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَوْ وَضَعَ صَبِيًّا أَوْ شَيْخًا ضَعِيفًا أَوْ مَرِيضًا

□ فَوَدُ: (وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَمُوتُ) أَيْ فَهُوَ هَدَرٌ مُطْلَقًا وَإِنْ كَانَ لَا يُمَكِّنُهُ الْخُرُوجُ مِنْ تِلْكَ الْمَفَازَةِ نَعَمْ إِنْ قَيَّدَهُ كَانَ كَمَا لَوْ حَبَسَهُ م. ر. □ فَوَدُ: (لِأَنَّهُ لَمْ يُخْدِثْ فِيهِ صُنْعًا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَقَضِيَّةُ هَذَا التَّوَجِيهِ أَنَّهُ لَوْ أَغْلَقَ عَلَيْهِ بَيْتًا هُوَ جَالِسٌ فِيهِ حَتَّى مَاتَ جَوْعًا لَمْ يَضْمَنْهُ وَفِيهِ نَظَرٌ نَعَمْ إِنْ كَانَ التَّصْوِيرُ فِي مَفَازَةٍ يُمَكِّنُ الْخُرُوجَ مِنْهَا فَهَذَا يُحْتَمَلُ وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ ذَلِكَ لِطَوْلِهَا أَوْ لِيَزِمَاتِيهِ وَلَا طَارِقَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ فَالْمُتَّجِعُ وَجُوبُ الْقَوْدِ كَالْمَحْبُوسِ أَهْ قَالَ بَعْضُهُمْ وَلَوْ فَصَّلَ بَأَنَّهُ يَعْلَمُ بِالْأَخْذِ حَالِ الْمَفَازَةِ فَيَجِبُ الْقَوْدُ وَيَبِينُ أَنْ يَجْهَلَ فَتَجِبُ دِيَّةُ شِبْهِ الْعَمْدِ لَكَانَ مُتَّجِعًا أَهْ وَهَذَا كُلُّهُ حَيْثُ لَمْ يُخْدِثْ فِيهِ صُنْعًا كَمَا هُوَ الْفَرَضُ وَإِلَّا فَقَدْ قَالَ فِي الْعُبَابِ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَوْ وَضَعَ صَبِيًّا أَوْ شَيْخًا ضَعِيفًا أَوْ مَرِيضًا مُدَقِّقًا بِمَفَازَةٍ فَمَاتَ جَوْعًا أَوْ عَطَشًا أَوْ بَرْدًا فَكَطَرِجِهِ فِي مُغْرَقٍ أَهْ وَقَالَ فِي الْإِلْقَاءِ فِي الْمُغْرَقِ وَكَذَا أَيْ يَقَادُ مِنْهُ لَوْ أَلْقَاهُ فِي مَاءٍ أَوْ نَارٍ وَعَجَزَ عَنِ الْخِلَاصِ فِيهِمَا بِكَوْنِهِ مَكْتُوفًا أَوْ صَبِيًّا أَوْ ضَعِيفًا الْخَ.

في الأول وهو القاتل لنفسه في البقية قال الفوراني وكذا لو أمكنه الهرب بلا مخاطرة فتزكه (والا) تمضي تلك المدة ومات بالجوع مثلا لا بنحو هذم (فإن لم يكن به جوع وعطش) أي أو عطش لقوله (سابق) على حبيسه (فشيبه عميد) وعلم من كلامه السابق أنه لا بُد من مضي مدة يُمكن عادة إحالة الهلاك عليها فإيهام عموم (والا هنا غير مُراد (وإن كان) به (بعض جوع وعطش) الواو بمعنى أو كما مر سابقا (وعلم الحائض الحال فعند) ليشمول حذو السابق له إذ الفرض أن مجموع المدةين يبلغ المدة القاتلة وأنه مات بذلك كما علم من المتن (والا) يعلم الحال (فلا) يكون عمدا (في الأظهر)؛ لأنه لم يقصد إهلاكه ولا أتى بههلك بل شبهه فيجب نصف دية لخصول الهلاك بالأمرين وفارق مريضا ضربه ضربا يقتله فقط مع جهله بحاله فإنه عمد مع كون الهلاك حصل بالضرب بواسطة المرض فكأنه حصل بهما بأن الثاني هنا من جنس الأول فصَح بناؤه عليه ونسبة الهلاك إليهما بخلافه ثم فإنه من غير جنسه فلم يصلح كونه مُتَعَمداً له، وإنما هو قاطع لأثره فتَمَحَصَّت نسبة الهلاك إليه. (ويجب القصاص بالسبب)

مُذِنًا بِمَفَاذَةٍ فَمَاتَ جَوْعًا أَوْ عَطْشًا أَوْ بَرْدًا فَكَطَرِجِهِ فِي مُغْرَقٍ انْتَهَى وقال في الإلقاء، وكذا أي يُقَادُ منه لو ألقاه في ماء أو نارٍ وَعَجَزَ عَنِ الْخَلَاصِ فِيهِمَا لِكَوْنِهِ مَكْتُوفاً أَوْ صَبِيًّا أَوْ ضَعِيفًا إلخ سم. □ فَوَدَّ: (في الأول) أي فيما لو أَخَذَ بِمَفَاذَةٍ قُوَّتِهِ أَوْ لُبْسِهِ أَوْ مَاءٍ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (في البقية) أي الخارجة بقول المتن وَمَعَهُ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وكذا لو أمكنه إلخ) أي لا ضَمَانٌ ع ش. □ فَوَدَّ: (أي أو عطش لقوله إلخ) يُغْنِي أَنْ الْوَائِ بِمَعْنَى أَوْ بِذَلِيلٍ إِفْرَادِ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ سَابِقٌ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (على حبيسه) عبارة المُغْنِي على المنع اه. □ فَوَدَّ: (وعلم من كلامه السابق إلخ) انظر ما وجهه رَشِيدِي وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنْ مَعْنَى قَوْلِ الْمَتَنِ حَتَّى مَاتَ أَوْ بِسَبَبِ الْمَنَعِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُغْنِي وَأَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ وَالتَّهْيِئَةُ هُنَاكَ بِقَوْلِهِمَا جَوْعًا أَوْ عَطْشًا إلخ. □ فَوَدَّ: (أنه لا بُد من مضي مدة إلخ) أي وَالْأَقْدَرُ كَمَا مَرَّ قَبْلُ التَّنْبِيهِ الثَّانِي. □ فَوَدَّ: (سابق) صِفَةُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ بِهِ جَوْعٌ إلخ. □ فَوَدَّ: (بَلَّغَ الْمُدَّةَ الْقَاتِلَةَ) أَمَا إِذَا لَمْ يَبْلُغْهَا فَهُوَ كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ بِهِ شَيْءٌ سَابِقٌ كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ وَتَبِعَهُ الزَّرْكَشِيُّ اه مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (بل شبهة) أي بل يكون شبهة عَمْدٍ رَشِيدِي.

□ فَوَدَّ: (نصف دية) أي دية شبه العمد ع ش. □ فَوَدَّ: (وفارق مريضا إلخ بأن الثاني هنا إلخ) فيه ما فيه سم على حَجٍّ إِذِ الْمَلْحَظُ كَوْنُ الْهَلَاكِ حَصَلَ بِالْمَجْمُوعِ وَلَا شَكَّ أَنَّهُ حَصَلَ بِهِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ صَحِيحًا فِي مَسْأَلَةِ الْمَرِيضِ لَمْ يَقْتُلْهُ ذَلِكَ الضَّرْبُ، وَأَمَّا كَوْنُهُ مِنَ الْجِنْسِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ فَهُوَ أَمْرٌ طَرْدِي لَا دَخَلَ لَهُ فِي ذَلِكَ قِتَامُلٌ رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (بأن الثاني) مُتَعَلِّقٌ بِفَارَقَ. □ فَوَدَّ: (هنا) أي فِي مَسْأَلَةِ الْمَتَنِ. □ فَوَدَّ: (من جنس إلخ) وهو مُطْلَقُ الْجَوْعِ. □ فَوَدَّ: (ثم) أي فِي مَسْأَلَةِ الْمَرِيضِ.

□ فَوَدَّ: (لقوله سابق) أَوْ سَابِقٌ صِفَةُ عَطْشٍ وَحَذَفَ نَظِيرَهُ مِمَّا قَبْلَهُ. □ فَوَدَّ: (وفارق مريضا إلخ) فيه ما فيه. □ فَوَدَّ: (ونسبة الهلاك إليهما) صَبَّبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ فَصَحَّ بِنَاؤُهُ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ وَهُوَ مَا أَثَرَهُ فَقَطَّ صَبَّبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَجِبَ الْقِصَاصُ بِالسَّبَبِ.

كالمباشرة وهي ما أثر التلّف وحصله وهو ما أضره فقط ومنه منع نحو الطعام السابق والشرط ما لا ولا إنما حصل التأثير عنده بغيره المتوقّف تأثيره عليه كالحفر مع التردّي فإنّ المفوت هو التخطّي صوب البئر والمحصّل هو التردّي فيها المتوقّف على الحفر ومن ثمّ لم يجب به قوّد مطلقاً وسيُعلم من كلامه أنّ السبب قد يغلبها وعكسه وأنهما قد يعتدلان ثمّ السبب إما حسيّ كالإكراه وإما عرّفني كتقديم الطعام المسموم إلى الضيف وإما شرعيّ كشهادة الزور (فلو شهدا) على آخر (بقصاص) أي موجب في نفس أو طرف أو برودة أو سرقه (فقتل) أو قطع بأمر الحاكم بشهادتهما (ثمّ رجعا) عنها ومثلها المزكّيان والقاضي (وقالا تعمّدنا الكذب) فيها وعلمنا أنّه يُقتل بها أو قال كلّ تعمّدت أو زاد ولا أعلم حال صاحبي (لزمهما القصاص) فإنّ

قوّد: (كالمباشرة) إلى قول المتن: (ولو ضيف) المُعنيّ إلّا قوله: (وسيُعلم) إلى قوله: (ثمّ السبب والتّنبية). قوّد: (وهي) أي المباشرة. قوّد: (ما أثر التلّف إلخ) أي كحزّ الرّبة وقوله التلّف أي فيه. قوّد: (وهو) أي السبب. قوّد: (ما أضره) أي أثر في التلّف. قوّد: (فقط) أي بأنّ ترتّب عليه الهلاك بواسطة ولم يحصله بذاته ع ش. قوّد: (ومنّه منع نحو الطعام إلخ) أي فكان الأولى تأخيرّه إلى هنا مُعني وعميره. قوّد: (ما لا ولا) أي ما لا يؤثّر في الهلاك ولا يحصله وجه الحضر في ذلك أنّ الفاعل لا يخلو إمّا أن يقصد عين المجني عليه أو لا فإنّ قصده بالفعل المؤدّي إلى الهلاك بلا واسطة فهو المباشرة وإنّ أدّى إلّيه بواسطة فهو السبب كالشهادة بموجب قصاص وإنّ لم يقصد عين المجني عليه بالكلية فهو الشرط مُعني. قوّد: (تأثيره) أي الغير. قوّد: (فإنّ المفوت) أي المؤثّر. اه مُعني. قوّد: (مطلقاً) أي سواء كان الحفر غدواناً أم لا. قوّد: (أنّ السبب) أي كالشهادة قد يغلبها أي المباشرة. قوّد: (وعكسه) أي كالتقدّم مع الإلقاء من شاهق وقوله قد يعتدلان أي كالمُكره والمُكره شؤريّ.

قوّل (سني): (فلو شهدا) أي رجلاين عند قاضٍ مُعني. قوّد: (أو برودة إلخ) عُطف على بقصاص.

قوّل (سني): (فقتل) أي المشهود عليه. قوّد: (فيها) أي الشهادة. قوّد: (بها) أي بشهادتنا.

قوّد: (أو قال كلّ) تعمّدت أي واقتصر عليه.

قوّل (سني): (لزمهما القصاص) وخرّج بالشاهد الراوي كما لو أشكلت قضية على حاكم فزوى له فيها إنساناً خبّراً فقتل الحاكم به شخصاً ثمّ رجّع الراوي وقال تعمّدت الكذب فلا قصاص عليه كما في الروضة وأصلها وقياسه ما لو استفتى القاضي شخصاً فأثّاه بالقتل ثمّ رجّع مُعني ونهاية قال ع ش قوله: فلا قصاص عليه أي ولا دية، وكذا لا قصاص على القاضي حيث كان أهلاً للأخذ من الحديث بأنّ كان مُجتهداً ولا اقتصر منه وقوله فأثّاه إلخ أي، ولو قال تعمّدت الكذب وعلمت أنّه يُقتل بإفتائي وقوله ثمّ

قوّل (سني): (لزمهما القصاص) قال في العباب بخلاف راوي حديث للقاضي في حُكم قد ترقّف فيه فحكم بمقتضاه ثمّ رجّع عن روايته اه ومثّل الراوي المذكور فيما يظهر المُفتي إذا افتى بالقتل ثمّ رجّع م ر.

عُفِيَ عَنْهُ فِدْيَةٌ مُعْلَظَةٌ لِتَسْبِيحِهِمَا إِلَى إِهْلَاكِهِمَا بِمَا يَقْتُلُ غَالِيًا وَمُوجِبُهُ مُرْكَبٌ مِنَ الرَّجُوعِ وَالتَّعَمُّدِ  
مَعَ الْعِلْمِ لَا الْكُذِبِ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ شُوهِدَ الْمَشْهُودُ بِقَتْلِهِ حَيًّا لَمْ يُقْتَلَا لِاحْتِمَالِ غَلْطِهِمَا وَلَوْ قَالَ  
أَحَدُهُمَا تَعَمَّدْتُ أَنَا وَصَاحِبِي وَقَالَ الْآخَرُ أَخْطَأْتُ أَوْ أَخْطَأْنَا أَوْ تَعَمَّدْتُ وَأَخْطَأَ صَاحِبِي قُتِلَ  
الْأَوَّلُ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ الْمُقَرَّبُ بِمُوجِبِ الْقَوْدِ وَحْدَهُ فَإِنْ قَالَا لَمْ نَعْلَمْ أَنَّهُ يُقْتَلُ بِهَا قِيلَ إِنْ أُمِكنَ لِنَحْوِ  
قُرْبِ إِسْلَامِهِمَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ أَوْ قَالَا لَمْ نَعْلَمْ قَبُولَ شَهَادَتِنَا لِمَقْتَضَى لِرَدِّهَا فِينَا، وَإِنَّمَا الْحَاكِمُ  
قَصَّرَ لِقَبُولِهَا وَوَجِبَتْ دِيَّةٌ شَبِهُ الْعَمْدِ فِي مَالِهِمْ إِنْ لَمْ تُصَدِّقْهُمْ الْعَاقِلَةُ.

رَجَعَ أَيُّ الْمُثْنِي أَح. قَوْلُهُ: (وَمُوجِبُهُ) أَيُّ الْقِصَاصِ عَلَيْهِمَا. قَوْلُهُ: (وَالْتَّعَمُّدُ مَعَ الْعِلْمِ) أَيُّ الْإِغْتِرَافِ بِهِ  
مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لَا الْكُذِبُ) أَيُّ وَحْدَهُ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (وَمَنْ ثَمَّ لَوْ شُوهِدَ الْإِنْخ) يَتَأَمَّلُ مَوْقِعَ هَذَا الْكَلَامِ  
فَإِنَّهُ تَحَصَّلَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ شَرْطَ وَجُوبِ الْقِصَاصِ الرَّجُوعُ مَعَ الْإِغْتِرَافِ بِتَّعَمُّدِ الْكُذِبِ وَبِالْعِلْمِ بِأَنَّهُ يُقْتَلُ  
بَشَهَادَتِهِمَا فَإِنْ تَحَقَّقَ هَذَا الشَّرْطُ وَجَبَ الْقِصَاصُ وَلَا أَثَرَ لِلْمُشَاهَدَةِ الْمَذْكُورَةِ وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ لَمْ يَجِبْ،  
وَإِنْ انْتَفَتِ الْمُشَاهَدَةُ الْمَذْكُورَةُ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَتَاهُمَا إِذَا لَمْ يَغْتَرِفَا بِالتَّعَمُّدِ وَشَاهَدْنَا  
الْمَشْهُودَ بِقَتْلِهِ حَيًّا لَمْ يَجِبِ الْقِصَاصُ لِاحْتِمَالِ الْغَلْطِ وَعَدَمِ التَّعَمُّدِ وَلَا يَخْفَى عَدَمُ مُسَاعَدَةِ الْعِبَارَةِ عَلَيْهِ  
فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ عَلَى حَجِّ أَح. ش. قَوْلُهُ: (لَمْ يُقْتَلَا) وَعَلَى الْقَاتِلِ دِيَّةٌ عَمْدٌ فِي مَالِهِ كَمَا يَأْتِي فِي شَرْحِ، وَلَوْ قَالَ  
أَلْقَاهُ فِي مَاءٍ مُغْرِقٍ فَالْتَّمَعَهُ حَوْتَ الْإِنْخ. ش. قَوْلُهُ: (قُتِلَ الْأَوَّلُ) أَيُّ مَنْ قَالَ تَعَمَّدْتُ أَنَا وَصَاحِبِي ع  
ش. قَوْلُهُ: (فَإِنْ قَالَا الْإِنْخ) وَيُظْهِرُ أَنَّهُ يَأْتِي هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي عَنِ الْبُلْقِينِيِّ تَظْيِيرُ قَوْلِهِ السَّابِقِ، وَلَوْ قَالَ  
أَحَدُهُمَا تَعَمَّدْتُ الْإِنْخ. قَوْلُهُ: (قَبْلَ إِنْ أُمِكنَ الْإِنْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي فَإِنَّهُ يَنْظُرُ إِنْ كَانَ يَخْفَى عَلَيْهِمَا ذَلِكَ  
لِقُرْبِ عَهْدِهِمَا بِالْإِسْلَامِ أَوْ بَعْدِهِمَا عَنِ الْعُلَمَاءِ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِمَا الْقِصَاصُ بَلْ دِيَّةٌ شَبِهُ عَمْدٍ وَإِنْ لَمْ  
يَخْفَ عَلَيْهِمَا ذَلِكَ فَلَا اِغْتِيَارَ بِقَوْلِهِمَا، كَمَنْ رَمَى سَهْمًا إِلَى شَخْصٍ وَاعْتَرَفَ بِأَنَّهُ قَصَدَهُ وَلَكِنْ قَالَ لَمْ  
أَعْلَمْ أَنَّهُ يَتَلَعَّاهُ. قَوْلُهُ: (إِنْ أُمِكنَ) أَيُّ صِدْقُهُمَا نِهَآيَةً. قَوْلُهُ: (قَالَ الْبُلْقِينِيُّ الْإِنْخ) بَحْثُ تَقْيِيدِ مَا قَالَهُ  
الْبُلْقِينِيُّ بِمَا إِذَا كَانَ حَالُهُمَا مَعْلُومًا وَإِلَّا فَلَا نِفَاتٍ إِلَى قَوْلِهِمَا ذَلِكَ وَهُوَ بَحْثُ فِي غَايَةِ الْإِتْجَاهِ سَم  
وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ الْمُغْنِي بَدَلَ قَوْلِ الشَّارِحِ لِمَقْتَضَى الْإِنْخ لِيُظْهِرَ أُمُورَ فِينَا تَقْتَضِي رَدَّهَا الْإِنْخ.

قَوْلُهُ: (وَوَجِبَتْ الْإِنْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ قَبْلَ. قَوْلُهُ: (فِي مَالِهِمْ) أَيُّ الشُّهُودِ ع. ش. قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ  
تُصَدِّقْهُمْ الْعَاقِلَةُ) فَإِنْ صَدَّقَتْهُمْ فَالْدِيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ ع. ش.

قَوْلُهُ: (وَمَنْ ثَمَّ لَوْ شُوهِدَ الْإِنْخ) يَتَأَمَّلُ مَوْقِعَ هَذَا الْكَلَامِ فَإِنَّهُ تَحَصَّلَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ شَرْطَ وَجُوبِ  
الْقِصَاصِ الرَّجُوعُ مَعَ الْإِغْتِرَافِ بِتَّعَمُّدِ الْكُذِبِ وَبِالْعِلْمِ بِأَنَّهُ يُقْتَلُ بِشَهَادَتِهِمَا فَإِنْ تَحَقَّقَ هَذَا الشَّرْطُ وَجَبَ  
الْقِصَاصُ وَلَا أَثَرَ لِلْمُشَاهَدَةِ الْمَذْكُورَةِ وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ لَمْ يَجِبْ وَإِنْ انْتَفَتِ الْمُشَاهَدَةُ الْمَذْكُورَةُ فَلْيَتَأَمَّلْ،  
وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مُرَادَهُمَا أَتَاهُمَا إِنْ لَمْ يَغْتَرِفَا بِالتَّعَمُّدِ وَشَاهَدْنَا الْمَشْهُودَ بِقَتْلِهِ حَيًّا لَمْ يَجِبِ الْقِصَاصُ  
لِاحْتِمَالِ الْغَلْطِ وَعَدَمِ التَّعَمُّدِ وَلَا يَخْفَى عَدَمُ مُسَاعَدَةِ الْعِبَارَةِ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (لَمْ يُقْتَلَا) أَيُّ  
بِالْمَشْهُودِ عَلَيْهِ الَّذِي قُتِلَ. قَوْلُهُ: (قَالَ الْبُلْقِينِيُّ أَوْ قَالَا لَمْ نَعْلَمْ الْإِنْخ) بَحْثُ تَقْيِيدِ مَا قَالَهُ الْبُلْقِينِيُّ بِمَا إِذَا



(تنبيه) ظاهر كلامهم أنه لا بُدَّ من قولهما وعلمنا أنه يقتل بشهادتنا وإن كانا عالمين عذلين ويؤجبه بأنهما مع عدم ذكره قد يُعذران فاحتيط للقود باشتراط ذكرهما لذلك (إلا أن يعترف الولي بعلمه) عند القتل كما في المحرور (بكذبهما) في شهادتهما فلا قود عليهما بل هو أو الذية المغلظة عليه وحده لانقطاع تسيبهما وإلجائهما بعلمه فصارا شرطاً كالمُسيك مع القاتل واعترافه بعلمه بعد القتل لا أثر له فيقتلان واعتراف القاضي بعلمه بكذبهما حين الحكم أو القتل موجب لقتله أيضاً رجعا أم لا ومحل ذلك كله ما لم يعترف وارث القاتل بأن قتله حق ولو رجع الولي والشهود فسيأتي في الشهادات. (ولو ضيف بمسوم) يعلم أنه يقتل غالباً غير مُتميز (صبيّاً) كان (أو مجنوناً) أو أعجمياً يعتق وجوب طاعة الأمير فأكله (فمات وجب

قود: (أنه لا بُدَّ) أي في لزوم القصاص عليهما.

قود (السن): (الولي) أي ولي المقتول مُغني. قود: (عند القتل) مُتعلّق بعلمه. قود: (فلا قود عليهما) هذا إذا تمحّض القصاص فلو شهدا على قاطع الطريق ثم رجعا لم ينسقط القصاص عنهما باعتراف الولي بكذبهما؛ لأن حق الله تعالى باقٍ مُغني. قود: (بل هو) أي القود وقوله أو الذية إلخ أي إن عفى عن القود وقوله عليه أي الولي. قود: (وإلجائهما) عطف تفسير على تسيبهما. قود: (بعلمه) مُتعلّق بانقطاع رشدي. قود: (واعترافه) أي الولي ع ش. قود: (بعد القتل) مُتعلّق بعلمه رشدي والمُراد قتل الجاني ع ش. قود: (واعتراف القاضي إلخ) أي دون الولي مُغني. قود: (حين الحكم) مُتعلّق بعلمه. قود: (رجعا) أي الشاهدان. قود: (وارث القاتل) أي القاتل الأول الذي قتلناه بشهادة البيّنة ع ش. قود: (بأن قتلناه حق) فلو قال أنا أعلم كذبهما في رجوعهما وأن مورثي قتله فلا قصاص على أحد مُغني. قود: (يُعلم) إلى قوله كذا عبّر به في النهاية والمُغني. قود: (يُعلم أنه إلخ) سكّت عنه المنهج والمُغني فقضى كَمُقضى كلام الشارح الآتي في الدرس وفي التنبيه أنه ليس بقيد. قود: (غالباً) لم يبيّن هو ولا غيره مُحترّزه ويُنَجّه أنه احتراز عما إذا لم يقتل غالباً بل كثيراً أو نادراً فيجب حينئذ دية شبه العمد فليُتأمل ثم رأيت في الرّوض ما يصرّح بذلك في الكثير ويتبعي أن التادر كذلك ويدل عليه قول المتن السابق وإن قصدهما بما يقتل غالباً فشيبه عمّد وقال الشارح هناك سواء قتل كثيراً أم نادراً سم. قود: (أو أعجمياً إلخ) جعله من أقسام غير المُتميز لكونه في معناه هنا.

كان حالهما معلوماً وإلا فلا التفات إلى قولهما ذلك وهو بحث في غاية الاتجاه. قود: (يُعلم أنه يقتل غالباً) لم يبيّن هو ولا غيره مُحترّزه قوله غالباً ويُنَجّه أنه لأجل جريان القصاص هنا وفيما يأتي على أحد الأقوال، وأنه إذا لم يقتل غالباً بل نادراً أو كثيراً تجب دية العمد فليُتأمل ثم رأيت في الرّوض قبل ذلك ولو سقاه سماً يقتل كثيراً لا غالباً فكعزّز الإبرة في غير مقتل اه. قال في شرحه أما إذا كان يقتل غالباً فهو كعزّز الإبرة بمقتل اه فأخرج التادر لكن يتبعي أنه كذلك ويدل عليه قول المتن السابق وإن قصدهما بما لا يقتل غالباً فشيبه عمّد وقال الشارح هناك سواء قتل كثيراً أم نادراً فليُتأمل.

الْقِصَاصُ)؛ لَأَنَّهُ أَلْجَأَهُ إِلَى ذَلِكَ سَوَاءُ أَقَالَ هُوَ مَسْمُومٌ أَمْ لَا كَذَا عَجَزَ بِهِ كَثِيرُونَ مَعَ فَرَضِ أَكْثَرِهِمُ الْكَلَامَ فِي غَيْرِ الْمُتَمَيِّزِ وَهُوَ عَجِيبٌ إِذْ لَا يَتَعَقَّلُ مُخَاطَبُهُ غَيْرِ الْمُتَمَيِّزِ بِنَحْوِ ذَلِكَ وَلَا يُتَوَكَّلُ أَحَدٌ فِيهِ فَرْقًا بَيْنَ الْقَوْلِ وَعَدَمِهِ فَلِذَا قَالَ الشَّارِحُ بِالْكَلْبِيَّةِ؛ لَأَنَّهُ لَا مَعْنَى لَوْجُودِهِ بِخَضْرَاءِ غَيْرِ الْمُتَمَيِّزِ فَتَأَمَّلْهُ وَلَكَ أَنْ تَجْعَلَ الْعِنَايَةَ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُتَمَيِّزِ الصَّادِقِ بِهِ الصَّبِيّ وَتَمْنَعُ أَنَّهُ يَطْرُدُ فِيهَا أَنَّ مَا بَعْدَهَا أَوْلَى بِالْحُكْمِ مِمَّا قَبْلُهَا بَلْ قَدْ يَنْعَكِسُ، وَقَدْ يَسْتَوِيَانِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَنْ يُغْفَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ﴾ [ال عمران: ٩١] وَلَمَّا نَظَرَ الْكَشَافُ إِلَى الْغَالِبِ أَوَّلِ الْآيَةِ بِمَا أَكْثَرَ الْمُحْشُونَ عَلَى كَلَامِهِ وَغَيْرِهِمُ الْكَلَامَ فِيهِ رَدًّا وَجَوَابًا فَرَاغَهُ. نَعَمْ، عِنْدِي فِي الْآيَةِ جَوَابٌ هُوَ أَنَّ بِإِذْلِ الْمَالِ قَدْ يَبْذُلُهُ كُرْهًا، وَقَدْ يَبْذُلُهُ اخْتِيَارًا وَهَذَا قَدْ يَبْذُلُهُ سَاكِنًا، وَقَدْ يَبْذُلُهُ مُضَرِّحًا بِأَنَّهُ فِدَاءٌ عَنْ نَفْسِهِ الْمُذْنَعَةِ بِالْخَطَا وَالْتَقْصِيرِ

قوله: (لأنه ألجأه إلخ) أي: لأن الضيف بحسب العادة يأكل مما قُدِّمَ له وهو لكونه غير متميز لا يفرق بين حالة الأكل وعديمها فكان التقديم له إلجاءً عاديًا ع ش عبارة الحلبي قوله: لأنه ألجأه إلى ذلك أي ولا اختيار له حتى يقال إنه تناول ذلك باختياره له فحدَّ العمد صادق على هذا. قوله: (فلذا قال الشارح إلخ) لا يخفى أن ما قاله هو بمعنى ما قاله غيره؛ لأن معنى قوله وإن لم يقل هو مسموم أنه لا فرق بين القول وتزكيه ولا دلالة فيه على أن اللائق ترك هذا القول بل الذي يدل عليه إنما هو أنه لا أثر لتزكيه وأن الحكم مع تزكيه أضعف وهذا محل الإشكال في كلامه سم. قوله: (أن ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها) يتأمل فإن الظاهر بناء على ما اشتهر أن صواب العبارة أن ما قبلها أولى بالحكم مما بعدها، ولو كان معنى الغاية ما أفاده لم يرد إشكال على عبارة الشارح حتى يحتاج لمنع أطراد معنى الغاية فتأمل سيد غمر وقوله أن الصواب أن ما قبلها أولى إلخ أي كما في بعض نسخ الشرح وأيضًا يصرح بذلك قوله: الآتي نعم عندي في الآية جواب إلخ. قوله: (بل قد ينعكس) أي ومنه قول الشارح المذكور. قوله: (بما) أي بتأويل. قوله: (وغيرهم) أي غير محشي كلام الكشاف عطف على المحشون وقوله الكلام مفعول أكثر وقوله فيه أي في ذلك التأويل. قوله: (وهذا) أي الباذل بالاختيار. قوله: (المذعنة) المغترفة.

قوله: (فلذا قال الشارح وإن لم يقل إلخ) لا يخفى أن ما قال الشارح هو بمعنى ما قاله غيره؛ لأن معنى قوله وإن لم يقل إلخ أنه لا فرق بين القول وتزكيه ولا دلالة فيما قاله على أن اللائق ترك هذا القول بل الذي يدل عليه إنما هو أن لا أثر لتزكيه وأن الحكم مع تزكيه أضعف وهذا محل الإشكال في كلامه. قوله: (ولو افتدى بملء الأرض ذهبًا أو مغطوف على مضمر تقديره فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبًا لو تقرب منه في الدنيا ولو افتدى به من العذاب في الآخرة أو المراد ولو افتدى بمثله لقوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلذَّيْبِ ظِلْمُوا مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِثْلَهُ مَعَهُ﴾ [الزمر: ٤٧] والمثل يُعْدَفُ ويراد كثيرًا؛ لأن المثلين في

فإذا لم يُقبل ذلك البذل من هذا فيمن قبله أولى فهي حينئذٍ من الغالب، أما المُمَيِّزُ فكذلك على منقول الشيخين لكن بحثهما ومنقول غيرهما وانتصر لهما جمع متأخرون أنه كما في قوله (أو بالغًا عاقلاً ولم يعلم حال الطعام) فأكله فمات (فدية) ليشبه العمد كما بأصله فهو أبيض تجب هنا لتغريه لا قود لتناوله له باختياره (وفي قول قصاص) لتغريه كالإكراه ويُجاب بأن في الإكراه إلجاء دون هذا (وقته ﷺ لليهودية التي سمته بخير لئلا مات بشر ﷺ) لا دليل فيه لأنها لم تُقدّمه بل أرسلت به إليهم فقطع فعل الرسول فعلها كالمُتَمَسِّك مع القاتل وبفرض أنه لم يقطعها فعدم رعاية المُمائل هنا بخلافها مع اليهودي السابق قرينة لكون قتله لها لتفضيها العهد بذلك على ما يأتي آخر الجزية لا للقود وتأخيرها لموت بشر بعد العفو لتحقيق عظيم

□ قوله: (من هذا) أي ممن صرح بذلك. □ قوله: (فهو) أي الآية. □ قوله: (من الغالب) أي أولوية ما قبل الغاية بالحكم مما بعدها. □ قوله: (أما المُمَيِّزُ فكذلك) ضعیف. □ قوله: (ومنقول غيرهما) عطف على بحثهما. □ قوله: (أنه كما في قوله إلخ) عبارة النهاية والمُعني أما المُمَيِّزُ فكالبالغ وكذا مَجْنُونٌ له تَمَيِّزٌ كما قاله البغوي اه. □ قوله: (كما بأصله) وهو المُحرَّرُ المُختَصَرُ من الوجيز المُختَصَرُ من الوسيط المُختَصَرُ من البسيط المُختَصَرُ من نهاية إمام الحرمين المأخوذ من الأُمِّ وكُلٌّ من الوجيز والوسيط والبسيط للفرق بين بُجَرِمِيٍّ. □ قوله: (فهو) أي ما في الأصل وقوله أبيض أي أكثر بيانا مما في المتن. □ قوله: (تجب هنا) خبر فدية. □ وقوله: (لا قود) عطف على ضميرها المُستتر في تجب. □ قوله: (سمته) أي سمّت له الشاة. □ قوله: (لئلا مات إلخ) ظرف لقتله. □ قوله: (لا دليل فيه) أي في قتله المذكور على وجوب القصاص ع ش. □ قوله: (بل أرسلت به إليهم إلخ) عبارة المُعني؛ لأنها لم تُقدّم الشاة إلى الأضياف بل بعثتها إليه ﷺ وهو أضاف أصحابه وما هذا سبيل لا يلزمه قصاص اه. □ قوله: (فقطّع فعل الرسول إلخ) عبارة النهاية؛ لأنها لم تُضَيِّفهم بل أرسلت به إليهم وبفرض التضييف فالرسول فغله فقطع فعلها إلخ. □ قوله: (فعل الرسول) أي الذي أرسلته بالشاة ع ش وهو فاعل قطع وقوله فعلها وهو الإرسال مفعوله. □ قوله: (فعدم رعاية المُمائلة إلخ) أي حيث لم يقتلها بمثل السم الذي قتلت به ع ش. □ قوله: (قرينة إلخ) قد يقال عدم رعاية المُمائلة؛ لأن العدول إلى السيف جائز سم. □ قوله: (بذلك) أي بإرسال المسموم. □ قوله: (لا للقود) أي لا لكونها ضيقت بالمسموم ع ش. □ قوله: (وتأخيرها) أي

حكم شيء واحد اه وقوله مَحْمُولٌ على المعنى إلخ جواب عما يقال إن لو الوضعية تدخل على ابتداء الأمرين لتفيد أن الحكم المسكوت عنه أولى ولا يخفى أن الفدية بولء الأرض عن الحكم المسكوت عنه وهو عدم قبول مطلق الفدية فمقتضى الظاهر أن يقال لا يُقبل منه الفدية ولو افتدى بولء الأرض فأجاب بثلاثة أوجه الأول ظاهر والثاني والثالث بأن يخرج لو عن الوضعية، بقي الكلام في قوله أو المراد ولو افتدى قال الطيبي لا بد من تقدير الكلام ليستقيم المعنى وهو أن يقال ولو افتدى به وبمثله ص. □ قوله: (فعدم رعاية المُمائلة إلخ) قد يقال عدم رعاية المُمائلة؛ لأن العدول إلى السيف جائز.

الجناية التي لا يليقُ بها العفو حينئذٍ لا ليقتلها إذا مات والحاصل أنها واقعةٌ حالٌ فعليةٌ مُحتملةٌ فلا دليلٌ فيها (وفي قولٍ لا شيء) تغليباً للمباشرة ويُجاب بأن محلَّ تغليبها حيث اضمحلَّ ما معها كالمُمسك مع القاتل ولا كذلك هنا أمّا إذا علمَ فهدَر؛ لأنَّ المَهْلِكُ لِنَفْسِهِ ولو قدَّم إليه المسمومَ مع جُمْلَةٍ أصْلَمَةٍ، ففضيئَةُ كلامِ الإمام أنَّه كما لو كان وحده وهو مُتَّجِهٌ لوجودِ التَّغْيِيرِ حيث جَرَتْ العادةُ بِمَدِّ يَدِهِ إليه سواءَ التَّفْيِيسِ وغيره وهذا أوجهٌ من تَرُدُّدَاتٍ لِلأَذْرَعِيِّ فيه وكالتَّضْيِيفِ ما لو ناوله إِيَّاه أو أمره بأكله. (ولو دَسَّ سُمًّا) بتثليثٍ أوَّلِهِ (في طعامِ شَخْصٍ) مُمَيِّزٍ أو بالغٍ على ما مرَّ (الغالبُ أكله منه فأكله جاهلاً) بالحالِ (فعلى الأقوال) .....

تأخِيرُ قَتْلِهَا ع ش. □ فَوَدَّ: (بِهَا) أي بتلك الجِنَايَةِ. □ فَوَدَّ: (حِينَئِذٍ) أي: حينَ مَوْتِ بَشَرِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. □ فَوَدَّ: (وَاقِعَةٌ حَالٍ فِعْلِيَّةٌ إلخ) قد يُمنَعُ بل هي قوليةٌ لظهورِ أَنَّهُ ﷺ لم يُبَاشِرْ قَتْلَهَا بل أَمَرَ بِهِ والأمرُ بالقولِ فَلْيَتَأَمَّلْ س م. □ فَوَدَّ: (فَلَا دَلِيلَ إلخ) أي؛ لَأَنَّ مِنْ قَوَائِدِ إِمَامِنَا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ وَقَائِعَ الْأَخْوَالِ إِذَا تَطَرَّقَ إِلَيْهَا الْإِحْتِمَالُ كَسَاهَا ثَوْبُ الْإِجْمَالِ وَسَقَطَ بِهَا الْإِسْتِدْلَالُ ع ش. □ فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا عَلِمَ) أي الضَّيْفُ حَالِ الطَّعَامِ مُعْنِي. □ فَوَدَّ: (فَهَدَرٌ) كَذَا فِي النَّهَائَةِ وَالْمُعْنِي. □ فَوَدَّ: (وَكَالْتَضْيِيفِ مَا لَوْ نَاولَهُ إِيَّاهُ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْمُعْنِي وَالنَّهَائَةُ. □ فَوَدَّ: (بِتَثْلِيثِ أَوَّلِهِ) وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ مُعْنِي وَلِيْلَهُ الضَّمُّ ع ش.

□ فَوَدَّ (لَسِي): (فِي طَعَامِ شَخْصٍ) وَمِثْلُ الطَّعَامِ فِي ذَلِكَ مَاءٌ عَلَى طَرِيقِ شَخْصٍ مُعَيَّنٍ وَالْغَالِبُ شُرْبُهُ مِنْهُ مُعْنِي. □ فَوَدَّ: (مُمَيِّزٌ) أَخْرَجَ غَيْرَ الْمُمَيِّزِ وَلَمْ يُبَيِّنْ حُكْمَهُ فَهَلْ هُوَ وَجُوبُ الْقِصَاصِ كَمَا لَوْ ضَيَّفَهُ سَمِ أَقُولُ مَفْهُومُ صَنِيعِ الشَّارِحِ وَجُوبُ الْقِصَاصِ ع ش. □ فَوَدَّ: (عَلَى مَا مَرَّ) أي فِي قَوْلِهِ سَوَاءَ إلخ رَشِيدِيٌّ وَلَعَلَّ الصَّوَابَ فِي قَوْلِهِ لَكِنْ يَحْتُمُّمَا وَمَقُولٌ غَيْرُهُمَا إلخ.

□ فَوَدَّ (لَسِي): (الْغَالِبُ أَكَلَهُ مِنْهُ) زِيَادَةُ عَلَى الْمُحَرَّرِ وَهِيَ فِي الشَّرْحَيْنِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهَا الْأَكْثَرُونَ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ أَكَلُهُ مِنْهُ نَادِرًا يَكُونُ هَدَرًا وَجَرَى عَلَى ذَلِكَ جَمْعٌ مِنَ الشَّرَاحِ وَلَيْسَ مُرَادًا، وَإِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ الْخِلَافِ حَتَّى يَأْتِيَ الْقَوْلُ بِالْقِصَاصِ وَالْأَفْوَاجُ دِيَّةٌ شَبِهَ الْعَمْدَ مُطْلَقًا نَبَّ عَلَى ذَلِكَ شَيْخِي فَتَبَّهَ لَهُ مُعْنِي وَنَهَايَةُ زَادَ سَمِ فَقَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي فَهَدَرٌ مَمْنُوعٌ بِالنِّسْبَةِ لِلأَوَّلِ عَلَى هَذَا اه. □ فَوَدَّ: (بِالْحَالِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُفَرِّقُ) فِي النَّهَائَةِ وَالْمُعْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (مَا لَا يَغْلِبُ أَكَلَهُ مِنْهُ).

□ فَوَدَّ: (وَاقِعَةٌ حَالٍ فِعْلِيَّةٌ) قد يُمنَعُ بل هي قوليةٌ الظُّهُورِ أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لم يُبَاشِرْ قَتْلَهَا بل أَمَرَ بِهِ وَالْأَمْرُ بِالْقَوْلِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (فِي طَعَامِ شَخْصٍ مُمَيِّزٍ) أَخْرَجَ غَيْرَ الْمُمَيِّزِ وَلَمْ يُبَيِّنْ حُكْمَهُ فَهَلْ هُوَ وَجُوبُ الْقِصَاصِ كَمَا لَوْ ضَيَّفَهُ.

□ فَوَدَّ (لَسِي): (الْغَالِبُ أَكَلَهُ مِنْهُ) هَذَا الْقَيْدُ وَقَعَ فِي الْمَنْهَاجِ وَغَيْرِهِ مِنْ كُتُبِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْأَكْثَرُونَ وَهُوَ تَقْيِيدٌ لِمَحَلِّ الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ حَتَّى يَأْتِيَ الْقَوْلُ بِوُجُوبِ الْقِصَاصِ وَالْأَفْوَاجُ دِيَّةٌ شَبِهَ الْعَمْدَ وَاجِبَةٌ مُطْلَقًا سَوَاءَ كَانَ الْغَالِبُ أَكَلَهُ مِنْهُ أَوْ لَا خِلَافًا لِمَا ذَكَرَهُ كَثِيرٌ مِنَ الشَّرَاحِ مِنْ إِهْدَارِهِ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْغَالِبُ أَكَلَهُ مِنْهُ نَبَّ عَلَى ذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فَقَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي فَهَدَرٌ مَمْنُوعٌ بِالنِّسْبَةِ لِلأَوَّلَى

فعلية دية شبه عمد على الأظهر لما مرّ وخرج بذلك ما لا يغلب أكلمه منه وطعام نفسه إذا دسه فيه فأكله صديقه والآكل العالم فهذر إذ لا تغريز ويفرق بينه وبين ما يأتي في السيل التادر بأن ثم فعلاً منه في بدنه وهو كتفه أو إلقاؤه له الذي يقصد به القتل ولا كذلك الدس هنا ولو أكره جاهلاً ولو بالغاً على تناول سُم يقتل غالباً قتل وإن ادعى الجهل بكونه قاتلاً بخلاف ما لو ادعى الجهل بكونه سماً وأمكن فإنه يصدق أو عالماً فلا كما لو أكرهه على قتل نفسه. (ولو ترك المجروح علاج لجرح فهلك فمات وجبت القصاص)؛ لأن البرء لا يوثق به وإن عالج

• قوله: (فعلية دية شبه عمد) وكذا إن غطى بثرًا في دهليزه ودعاه إليه أو إلى بيته وكان الغالب أنه يمر عليها إذا أتاه فاتاه ووقع فيها ومات بذلك فلا قصاص بل له دية شبه العمد إن جهل البثر روض مع الأسنى ويأتي في التقييد بالغلبة هنا ما تقدم عن شيخنا الشهاب الرملي سم. • قوله: (على الأظهر) وعلى الثلاثة يجب له قيمة الطعام؛ لأن الداس أثلفه عليه مغني وروض. • قوله: (لما مر) أي في شرح أو بالغاً أو عاقلاً إلخ. • قوله: (ما لا يغلب أكلمه منه) هذا مبني على أن التقييد بغلبة الأكل منه للحكم بأنه شبه عمد وليس كذلك بل هو لمحل الخلاف ليأتي القول بوجوب القصاص والمُعتمد وجوب الدية مطلقاً أي سواء غلب الأكل منه أو نذر أو استوى الأمران حلي وتقدم آتياً ما يوافقه. • قوله: (فهذر) تقدم ما فيه بالنسبة لأول المختزات الثلاثة. • قوله: (بيته) أي الدس. • قوله: (أو إلقاؤه إلخ) الموافق لما يأتي الرواؤ بدّل أو. • قوله: (ولو أكره إلخ) عبارة المغني والنهاية فرغ لو قال لعاقل كل هذا الطعام وفيه سُم فأكله فمات فلا قصاص ولا دية كما نص عليه في الأم، ولو ادعى القاتل الجهل بكونه سماً فالوجه أنه إن كان ممن يخفى عليه ذلك صدق وإلا فلا أو بكونه قاتلاً فالقصاص، ولو قامت بيته بأن السُم الذي أوجره يقتل غالباً، وقد ادعى أنه لا يقتل غالباً وجب القصاص فإن لم تقم بيته بذلك صدق بيمينه، ولو أوجر شخصاً سماً لا يقتل غالباً فشبهه عمد أو يقتل مثله غالباً فالقصاص وكذا إكراه جاهل عليه لا عالم اه قال ع ش قوله: صدق بيمينه أي في أنه لا يقتل غالباً فعليه دية شبه العمد وقوله فشبهه عمد أي وإن كان المؤجر صيباً وقوله فالقصاص أي، ولو كان المؤجر بالغاً عاقلاً اه. • قوله: (فإنه يصدق) أي وعليه دية عمد؛ لأنه قصد الفعل والشخص بما يقتل غالباً ويحتمل أن عليه دية خطأ ثم رأيت ابن عبد الحق اقتصر على الاحتمال الثاني ع ش. • قوله: (فلا) أي فلا ضمان ويتبعني تقييده بما إذا كان المكره بفتح الراء مُميزاً أخذاً من قوله كما لو أكرهه إلخ. • قوله: (لأن البرء) إلى قول المتن: (ولو أمسكه) في النهاية.

على هذا. • قوله: (فعلية دية شبه عمد على الأظهر) قال في الروض وقيمة الطعام أي لأن الدس أثلفه عليه، ثم قال وكذلك إن غطى بثرًا في دهليزه ودعاه قال في شرحه إليه أو إلى بيته وكان الغالب أنه يمر عليها إذا أتاه فاتاه ووقع فيها ومات بذلك فلا قصاص بل له دية شبه العمد إن جهل البثر. اه. فانظر هل يأتي في التقييد بالغلبة هنا ما تقرّر في الحاشية المتقدمة عن شيخنا الشهاب الرملي القياس الآتيان.

ومن ثم لو ترك عَصَبُ الفصْدِ المجنِّي عليه به كان هو القاتلُ لِنَفْسِهِ وسيأتي قُبَيْلَ مَبْحَثِ  
الْخِتَانِ حَكْمُ تَوَلُّدِ الهَلَاكِ من فعلِ الطَّبِيبِ. (ولو ألقاه) أي المُمَيِّزُ القَادِرُ على الحَرْكِه كما هو  
ظاهرٌ (في ماءٍ) رَاكِدٍ أو جَارٍ وَمَنْ قَيَّدَ بالأَوَّلِ أَرَادَ التَّمْثِيلَ (لَا يُعَدُّ مُغْرِقًا) بِسُكُونِ غَيْنِهِ  
(كُمُنْبَسِطٍ) يُمَكِّنُهُ الْخِلَاصُ مِنْهُ عَادَةً (فَمَكَّتْ فِيهِ مُضْطَجِعًا) مَثَلًا مُخْتَارًا لِذَلِكَ (حتى هَلَكَ  
فَهْدَقَ) لَا ضَمَانَ فِيهِ وَلَا كَفَّارَةً لِأَنَّهُ الْمُهْلِكُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ ثُمَّ وَجِبَتْ الْكُفَّارَةُ فِي تَرْكِه، أَمَّا إِذَا  
لَمْ يَقْصُرْ بِذَلِكَ لِيَكُونَهُ أَلْقَاهُ مَكْتُوفًا مَثَلًا فَعَمْدٌ (أو) فِي مَاءٍ (مُغْرِقٍ لَا يَخْلُصُ مِنْهُ) عَادَةً كُلُّجِيَّةٌ  
وَقَدْ هَيَّجَانِيهَا فَعَمْدٌ مُطْلَقًا أَوْ (إِلَّا بِسَبَاحَةٍ) بِكسْرِ أَوَّلِهِ أي عَزِيمٍ (فَإِنْ لَمْ يُخْسِنِهَا أَوْ كَانَ) مَعَ  
كَوْنِهِ يُخْسِنُهَا (مَكْتُوفًا أَوْ زَمَنًا) أَوْ ضَعِيفًا فَهَلَكَ (فَعَمْدٌ) لِصِدْقِ حَدِّهِ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ (وَأِنْ مَنَعَهُ مِنْهَا)  
وَهُوَ يُخْسِنُهَا (عَارِضٌ) بَعْدَ الْإِلْقَاءِ (كَرِيحٍ وَمَوْجٍ) فَمَاتَ (فَغِيْبَهُ عَمِدٌ) أَوْ قَبْلَهُ فَعَمْدٌ؛ لِأَنَّ الْإِلْقَاءَ  
مَعَ عَدَمِ تَمَكُّنِهِ مِنْهُ مُهْلِكٌ غَالِبًا (وَأِنْ أَمَكَّنَتْهُ فَتَرَكَهَا) خَوْفًا أَوْ عِنَادًا (فَلَا دِيَّةَ) وَلَا كَفَّارَةً (فِي  
الْأَظْهِرِ)؛ لِأَنَّهُ الْمُهْلِكُ لِنَفْسِهِ إِذْ الْأَصْلُ عَدَمُ الدُّهْشَةِ وَمَنْ ثُمَّ لَزِمَتْهُ الْكُفَّارَةُ (أَوْ) أَلْقَاهُ (فِي نَارٍ

فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَأَمَّا مَا لَا يُهْلِكُ كَأَن فَصَدَهُ وَلَمْ يَعْصِبِ الْعِرْقَ حَتَّى مَاتَ فَإِنَّهُ لَا  
ضَمَانَ لَهُ. فَوَدَّ: (رَاكِدٍ أَوْ جَارٍ) كَذَا فِي الْمُغْنِي. فَوَدَّ: (بِسُكُونِ غَيْنِهِ) وَيَفْتَحُهَا وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ مُغْنِي وَع  
ش. فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا لَمْ يَقْصُرْ الْخ) كَذَا فِي الْمُغْنِي. فَوَدَّ: (أَوْ فِي مَاءٍ مُغْرِقٍ) أَي أَوْ أَلْقَى رَجُلًا أَوْ صَبِيًّا  
مُمَيِّزًا فِي مَاءٍ مُغْرِقٍ كَتَهَرِ مُغْنِي. فَوَدَّ: (عَادَةً) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَلَوْ أَمْسَكَهُ فِي الْمُغْنِي. فَوَدَّ: (مُطْلَقًا)  
أَي سَوَاءَ كَانَ يُخْسِنُ السَّبَاحَةَ أَمْ لَا مُغْنِي وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يُقَدِّمَهُ عَلَى قَوْلِهِ كُلُّجِيَّةُ الْخِ كَمَا فَعَلَهُ الْمُغْنِي.  
فَوَدَّ (سَنِي): (فَإِنْ لَمْ يُخْسِنِهَا) ظَاهِرُهُ وَإِنْ ظَنَّ الْمُتَلَقِّي مِنْهُ أَنَّهُ يُخْسِنُهَا وَيُوجِّهُ بِأَنَّ الضَّمَانَ مِنْ خِطَابِ  
الْوَضْعِ وَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ عِلْمٌ بِصِفَةِ الْفِعْلِ وَقِيَاسٌ مَا مَرَّ مِنْ اشْتِرَاطِ عِلْمِ الْمُضْطِيفِ بِكَوْنِ السُّمِّ يَقْتُلُ غَالِبًا أَنَّهُ  
لَوْ ظَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَجِبْ قِصَاصٌ بَلْ تَجِبُ فِيهِ دِيَّةٌ خَطَأً نَظِيرُ مَا مَرَّ عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْحَقِّ ع ش وَقَوْلُهُ مِنْ  
اشْتِرَاطِ عِلْمِ الْمُضْطِيفِ الْخِ تَقَدَّمَ مَا فِيهِ.  
فَوَدَّ (سَنِي): (فَعَمْدٌ).

(فَرَعُ): لَوْ أَمَرَ صَغِيرًا يَسْتَقِي لَهُ مَاءً فَوَقَعَ فِي الْمَاءِ وَمَاتَ فَإِنْ كَانَ مُمَيِّزًا يُسْتَعْمَلُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ هُدِيرٌ  
وَالْأَضْمِنَةُ عَاقِلَةُ الْآمِرِ، وَلَوْ قَرَصَ مَنْ يَحْمِلُ أَي مِنْ إِنْسَانٍ أَوْ دَابَّةٍ رَجُلٌ فَتَحَرَّكَ وَسَقَطَ الْمَحْمُولُ  
فَكَأْتَرَاهُ عَلَى الزَّمَنِ انْتَهَى. وَالِدُ الشَّارِحِ عَلَى شَرْحِ الرُّوضِ ع ش. فَوَدَّ: (أَوْ قَبْلَهُ فَعَمْدٌ) مُكْرَّرٌ مَعَ  
قَوْلِهِ السَّابِقِ كُلُّجِيَّةُ الْخِ سَم.

فَوَدَّ (سَنِي): (وَأِنْ أَمَكَّنَتْهُ) أَي سَبَاحَةً أَوْ غَيْرَهَا كَتَعَلَّقِي بِزُورَقِي مُغْنِي. فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ لَزِمَتْهُ الْخ) أَي مَنْ  
أَمَكَّنَهُ التَّخْلُصُ فَتَرَكَه لِقَتْلِهِ نَفْسَهُ ع ش. فَوَدَّ: (أَوْ أَلْقَاهُ فِي نَارٍ).

(فَرَعُ): أَوْقَدَتْ امْرَأَةٌ نَارًا وَتَرَكَتْ وَلَدَهَا الصَّغِيرَ عِنْدَهَا وَدَهَبَتْ فَقَرَّبَ الْوَلَدُ مِنَ النَّارِ وَاحْتَرَقَ بِهَا فَإِنْ

فَوَدَّ: (أَوْ قَبْلَهُ الْخ) انْظُرْهُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ كُلُّجِيَّةٌ وَقَدْ هَيَّجَانِيهَا.

يُمْكِنُهُ الْخِلَاصُ) مِنْهَا (فَمَكَتْ فِي) وَجُوبِ (الدَّيَةِ الْقَوْلَانِ) أَظْهَرُهُمَا لَا (وَلَا قِصَاصَ فِي الصُّورَتَيْنِ) الْمَاءِ وَالتَّارِ (وَفِي التَّارِ) وَكَذَا الْمَاءُ وَمِنْ ثَمَّ اسْتَوَيَا فِي جَمِيعِ التَّفَاصِيلِ الْمَذْكُورَةِ (وَجَهَ) بِوَجُوبِهِ كَمَا لَوْ أَمَكْنَهُ ذَوَاءُ جُرُوحِهِ وَيُرَدُّ بِوُضُوحِ الْفَرْقِ لِلتَّوْفِيقِ هُنَا لِإِثْمِ أَمَّا إِذَا لَمْ يُمْكِنَهُ الْخِلَاصُ لِعَظَمِهَا أَوْ نَحْوِ زَمَانَتِهِ فَيَجِبُ الْقَوْدُ وَلَوْ قَالَ الْمُتْلَقِي كَانَ يُمْكِنُهُ التَّخْلُصُ فَأَنْكَرَ الْوَارِثُ صُدُقَ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَعَهُ وَالْمَاءُ وَالتَّارُ مِثَالٌ وَلَوْ أَلْقَاهُ مَكْتُوفًا أَوْ بِهِ مَانِعٌ عَنِ الْحَرَكَةِ بِالسَّاحِلِ فَزَادَ الْمَاءُ وَأَغْرَقَهُ فَإِنْ كَانَ بِمَحَلٍّ تُعْلَمُ زِيَادَتُهُ فِيهِ غَالِيًا فَعَمْدٌ أَوْ نَادِرًا فَيُسَبِّهُ أَوْ لَا

تَرَكْتَهُ بِمَوْضِعٍ تُعَدُّ مَقْصَرَةً بَتَرِكِهِ فِيهِ ضَمِيَّتُهُ وَإِلَّا فَلَا هَكَذَا قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْيَمَنِ وَهُوَ حَسَنٌ م. ر. سَمِ عَلَى الْمَنَهِجِ وَالضَّمَانُ بِدِيَةِ الْعَمْدِ ش. ة. قَوْلُهُ: (أَظْهَرُهُمَا لَا) أَيِ عَدَمِ الْوُجُوبِ وَيُعْرَفُ الْإِمْكَانُ بِقَوْلِهِ أَوْ بِكَوْنِهِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ وَإِلَى جَانِبِ أَرْضٍ لَا نَارَ عَلَيْهَا وَعَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ يَجِبُ عَلَى الْمُتْلَقِي أَرِشٌ مَا أَثَرَتِ النَّارُ فِيهِ مِنْ حِينَ الْإِلْقَاءِ إِلَى الْخُرُوجِ عَلَى النَّصِّ سَوَاءً كَانَ أَرِشٌ عَضُوبًا أَمْ حُكُومَةً فَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ قَدْرُ ذَلِكَ لَمْ يَجِبْ إِلَّا التَّغْزِيرُ كَمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الْأَصْحَابِ مُغْنِي. ة. قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ التَّارِ وَقَوْلُهُ ثَمَّ أَيِ فِي مُدَاوَاةِ الْجُرُوحِ ش. ة. قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا لَمْ يُمْكِنَهُ الْخِلَاصُ الْإِنْخ) بَقِيَ مَا لَوْ لَمْ يُمْكِنَهُ الْخِلَاصُ مِنْهَا إِلَّا بِإِثْقَالِهَا إِلَى مُهْلِكٍ كَمُغْرِقٍ مُجَاوِرٍ لَهَا فَانْتَقَلَ إِلَيْهِ فَهَلَكَ فَهَلْ يَضُمُّهُ الْمُتْلَقِي لَهُ فِي النَّارِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهَ أَنَّهُ لَا يَضُمُّهُ بِقِصَاصٍ وَلَا بَغِيرِهِ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْمُتْلَقِي انْقَطَعَ بِإِثْقَالِهِ إِلَى الْمُهْلِكِ الْآخِرِ، وَقَدْ يُؤَيِّدُ هَذَا أَنَّهُ لَوْ ذَبَحَ نَفْسَهُ فِي النَّارِ لَمْ يَضُمُّهُ الْمُتْلَقِي كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِنْ قَصَدَ بِهِ الْإِسْتِرَاحَةَ.

(فَرَعَ): لَوْ أَلْقَاهُ فِي مَاءٍ فَعَرِقَ وَلَمْ يَعْلَمْ حَالُ الْمَاءِ فَقَالَ الْوَلِيُّ كَانَ مُغْرِقًا وَقَالَ الْمُتْلَقِي كَانَ غَيْرَ مُغْرِقٍ، وَإِنَّمَا مَاتَ بِسَبَبِ آخَرَ مِنْ جِهَةِ نَفْسِهِ فَلَا شُبْهَةَ فِي تَصْدِيقِ الْوَلِيِّ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ بَعْدَ الْإِلْقَاءِ فِي الْمَاءِ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ بِسَبَبِهِ سَمِ أَقُولُ بَلْ هَذَا دَاخِلٌ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ، وَلَوْ قَالَ الْمُتْلَقِي الْإِنْخ. ة. قَوْلُهُ: (لِعَظَمِهَا) أَيِ كَوْنِهَا فِي وَهْدَةٍ وَقَوْلُهُ أَوْ نَحْوِ زَمَانَةٍ أَيِ كَوْنِهِ مَكْتُوفًا أَوْ صَغِيرًا أَوْ ضَعِيفًا مُغْنِي. ة. قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ الْمُتْلَقِي) أَيِ فِي الْمَاءِ أَوْ النَّارِ مُغْنِي. ة. قَوْلُهُ: (صُدُقَ) أَيِ يَمِينِهِ مُغْنِي عِبَارَةً ش. أَيِ الْوَارِثُ يَمِينُهُ عَلَى قَاعِدَةٍ أَنَّهُمْ حَيْثُ أَطْلَقُوا التَّصْدِيقَ وَلَمْ يَقُولُوا مَعَهُ بَلَا يَمِينٍ كَانَ مَحْمُولًا عَلَى التَّصْدِيقِ بِالْيَمِينِ وَيَكْفِيهِ يَمِينٌ وَاجِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَخْلُفُ عَلَى عَدَمِ قُدْرَتِهِ عَلَى التَّخْلُصِ لَا عَلَى أَنَّ الْمُتْلَقِي قَتَلَهُ ش. ة. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَعَهُ) لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَوْ أَمَكْنَهُ الْخُرُوجُ لَخَرَجَ مُغْنِي. ة. قَوْلُهُ: (غَالِيًا) كَالْمَدِّ بِالْبُصْرَةِ مُغْنِي. ة. قَوْلُهُ: (أَوْ نَادِرًا الْإِنْخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّهُ عَيْنٌ مَا بَعْدَهُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَوْ قَدْ يَزِيدُ، وَقَدْ لَا يَزِيدُ فَرَادَ وَمَاتَ بِهِ فَيُسَبِّهُ

ة. قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا لَمْ يُمْكِنَهُ الْخِلَاصُ الْإِنْخ) بَقِيَ مَا لَوْ لَمْ يُمْكِنَهُ الْخِلَاصُ مِنْهَا إِلَّا بِإِثْقَالِهَا إِلَى مُهْلِكٍ آخَرَ كَمُغْرِقٍ مُجَاوِرٍ لَهَا فَانْتَقَلَ إِلَيْهِ فَهَلَكَ بِهِ فَهَلْ يَضُمُّهُ الْمُتْلَقِي لَهُ فِي النَّارِ بِقِصَاصٍ أَوْ غَيْرِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهَ عَدَمُ الضَّمَانِ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْمُتْلَقِي انْقَطَعَ بِإِثْقَالِ هَذَا إِلَى الْمُهْلِكِ الْآخِرِ، وَقَدْ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ ذَبَحَ نَفْسَهُ فِي النَّارِ لَمْ يَضُمُّهُ الْمُتْلَقِي كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِنْ قَصَدَ بِهِ الْإِسْتِرَاحَةَ. ة. قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَلْقَاهُ مَكْتُوفًا الْإِنْخ) لَوْ أَلْقَاهُ فِي مَاءٍ غَرَّقَهُ وَلَمْ يَعْلَمْ حَالُ الْمَاءِ فَقَالَ الْوَلِيُّ كَانَ مُغْرِقًا وَقَالَ الْمُتْلَقِي كَانَ غَيْرَ مُغْرِقٍ، وَإِنَّمَا مَاتَ بِسَبَبِ

تَتَوَقَّعُ زِيَادَةً فِيهِ فَاتَّفَقَ سَيْلٌ فَخْطَأَ. (ولو أمسكه) أي الحُرُّ ولو للقتل (فَقَتَلَهُ أَخُوهُ أَوْ حَفَرَ بَيْتًا) ولو غَدَوَانًا (فَرَدَّاهُ فِيهَا أَخُوهُ) وهي تَقْتُلُ غَالِيًا (أو أَلْقَاهُ مِنْ شَاهِقٍ) أي مَكَانَ عَالٍ (فَقَتَلَاهُ أَخُوهُ) بِسَيْفٍ (فَقَدَّاهُ) بِهِ نَصَفَيْنِ (فَالْقِصَاصُ عَلَى الْقَاتِلِ وَالْمُزْدِي وَالْقَادُّ) الْأَهْلِ (فَقَطُّ) أي دُونَ الْمُتَمَسِّكِ وَالْحَافِرِ وَالْمُلْقِي لِحَدِيثِ «فِي الْمُتَمَسِّكِ» صَوَّبَ الْبَيْهَقِيُّ إِزْسَالَهُ وَصَحَّحَ ابْنُ الْقَطَّانِ إِسْنَادَهُ وَلَقَطَّعَ فَعَلُهُ أَثَرُ فَعَلِ الْأَوَّلِ وَإِنْ لَمْ يُتَّصَرَّ قَوْدٌ عَلَى الْحَافِرِ لَكِنْ عَلَيْهِمُ الْإِثْمُ وَالتَّعْزِيرُ بِلِ الضَّمَانِ فِي الْقَنْ وَقَرَّاهُ عَلَى الْقَاتِلِ. أَمَّا غَيْرُ الْأَهْلِ كَمَجْنُونٍ أَوْ سَبَّعٍ ضَارٌّ فَلَا قَطْعَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ كَالْآلَةِ فَعَلَى الْأَوَّلِ الْقَوْدُ .....

عَمْدٍ أَوْ هِيَ ظَاهِرَةٌ. □ قَوْدٌ: (فَاتَّفَقَ سَيْلٌ) أي نَادِرٌ نِهَايَةٌ وَمُعْنَى. □ قَوْدٌ: (ولو غَدَوَانًا) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا لَوْ أَلْقَاهُ بِبَيْتٍ فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ وَفِيمَا إِذَا افْتَصَّ فِي النَّهَايَةِ. □ قَوْدٌ: (وَهِيَ) أي التَّرْدِيَةُ مُعْنَى وَالْوَاوُ لِلْحَالِ. □ قَوْدٌ: (أي مَكَانَ عَالٍ) تَفْسِيرٌ مُرَادٌ وَلَا فَالْشَاهِقُ كَمَا فِي الْمُخْتَارِ الْجَبَلُ الْمُرْتَفِعُ أَوْ الْإِلْقَاءُ مِنْهُ يُقْتَلُ غَالِيًا ع. ش.

□ قَوْدٌ (سَبَّ): (عَلَى الْقَاتِلِ) أي الْمُكَلَّفِ فَلَوْ أَمْسَكَهُ وَعَرَّضَهُ لِمَجْنُونٍ أَوْ سَبَّعٍ ضَارٌّ فَقَتَلَهُ فَالْقِصَاصُ عَلَى الْمُتَمَسِّكِ قَطْعًا مُعْنَى وَأَفَادَهُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْأَهْلِ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي أَمَّا غَيْرُ الْأَهْلِ. □ قَوْدٌ: (وَصَحَّحَ ابْنُ الْقَطَّانِ الْخ) أي صَحَّحَ أَنَّهُ مُسْتَدٌّ لِأَمْرِ سَيْلٍ رَشِيدِيٍّ. □ قَوْدٌ: (وَلَقَطَّعَ فَعَلُهُ) أي الثَّانِي. □ قَوْدٌ: (وَلِنْ لَمْ يُتَّصَرَّ بِالْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى.

(تَنْبِيْهُ): كَلَامُهُ قَدْ يُفْهِمُ تَعَلُّقَ الْقِصَاصِ بِالْحَافِرِ لَوْ انْفَرَدَ وَلَيْسَ مُرَادًا؛ لِأَنَّ الْحَفَرَ شَرْطٌ وَالشَّرْطُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ قِصَاصٌ كَمَا مَرَّ أ. □ قَوْدٌ: (لَكِنْ عَلَيْهِمُ الْإِثْمُ الْخ) لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا لَا يَتَأْتِي فِي الْحَافِرِ عَلَى الْإِطْلَاقِ رَشِيدِيٍّ وَسَمِ أَيُّ بِلِ بَقِيدِ الْعُدْوَانِ. □ قَوْدٌ: (كَمَجْنُونٍ الْخ) حَالٌ مِنْ غَيْرِ الْأَهْلِ فَيُخْرِجُ بِهِ الْحَرْبِيُّ الْآتِي ع. ش. □ قَوْدٌ: (ضَارٌّ) أَيُّ كُلِّ مِنَ الْمَجْنُونِ وَالسَّبَّعِ ع. ش. □ قَوْدٌ: (فَلَا قَطْعَ) أَيُّ لِفَعْلِ الْأَوَّلِ مِنْهُ أَوْ غَيْرِ الْأَهْلِ. □ قَوْدٌ: (فَعَلَى الْأَوَّلِ الْخ) أَيُّ فِي غَيْرِ الْحَافِرِ سَمِ وَع. ش. وَرَشِيدِيٍّ. □ قَوْدٌ: (الْقَوْدُ) ظَاهِرَةٌ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْأَوَّلُ بِالضَّارِي وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُهُ الْآتِي فِي السَّكَاكِينِ لَكِنْ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْأَوَّلُ بِالضَّارِي

آخَرَ مِنْ جِهَةِ نَفْسِهِ فَلَا شُبْهَةَ فِي تَصْدِيقِ الْوَلِيِّ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ بَعْدَ الْإِلْقَاءِ فِي الْمَاءِ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ بِسَبَبِهِ.

□ قَوْدٌ: (ولو غَدَوَانًا) هَذَا التَّعْمِيمُ لَا يُنَاسِبُ إِطْلَاقَ الْإِثْمِ الْآتِي. □ قَوْدٌ: (لَكِنْ عَلَيْهِمُ الْإِثْمُ) لَا يَأْتِي فِي الْحَافِرِ عَلَى الْإِطْلَاقِ. □ قَوْدٌ: (أَمَّا غَيْرُ الْأَهْلِ الْخ) ظَاهِرُهُ الرُّجُوعُ لِلْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ فَيَقْدِرُ ضَمَانُ الْمُتَمَسِّكِ إِذَا كَانَ أَلْقَاهُ غَيْرَ أَهْلٍ لَكِنْ ضَارٌّ وَعَدَمُ ضَمَانِ الْمُتَمَسِّكِ إِذَا كَانَ الْقَاتِلُ غَيْرَ أَهْلٍ وَلَيْسَ ضَارًّا وَضَمَانُ الْحَافِرِ أَوْ الْمُتَعَدِّي إِذَا كَانَ الْمُزْدِي ضَارًّا فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الضَّمَانِ بِالْقَوْدِ وَلَا قَوْدٌ عَلَى الْحَافِرِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يُتَّصَرَّ بِالْخ بَلِ الَّذِي يَتَّبِعِي الضَّمَانُ بِالذِّبَةِ لِمَا يَأْتِي فِي مَوْجِبَاتِ الذِّبَةِ أَنَّهُ يَضْمَنُ بِالْحَفْرِ الْعُدْوَانِ وَالضَّارِي أَلَّهُ كَمَا تَقَرَّرَ هُنَا فَلَا يَنْقُضُ بِمَا لَوْ تَرَدَّى بِنَفْسِهِ. □ قَوْدٌ: (فَعَلَى الْأَوَّلِ الْقَوْدُ) ظَاهِرَةٌ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْأَوَّلُ بِالضَّارِي الْمَذْكُورِ وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُهُ الْآتِي: (كَمَا لَوْ أَلْقَاهُ بِبَيْتٍ فِيهَا سَكَكِينُ



كما لو ألقاه بيثر أسفلها ضاراً من سبع أو حيّة أو مجنون، وإنما قطعته الحربي؛ لأنه لا يصلح أن يكون آلة لغيره مطلقاً بخلاف أولئك فإنهم مع الضراوة يكونون آلة لا مع عديمها قيل: يرد على المتن تقديم صبي لهدف فأصابه سهم رام فيقتل المقدّم لا الرامي ويؤدّ بمنع ما ذكره بل إن كان التقديم قبل الرمي وعلمه الرامي فهو ممّا نحن فيه؛ لأنّ الضمان على الرامي فقط ..

يتبني تشييده في الإنسك بما إذا أمسكه للقتل فلو أمسكه لتحوّ دفعه عن نفسه أو مزاح فقتله ضاراً لم يتجّه القود بل ولا الضمان وفي الإلقاء بما إذا كان الإلقاء بمهلك غالباً وإلاّ فيتبني وجوب دية شبه العمد وقضية التشييد بالضاري أن غيره يقطع فعل الأول ويدلّ عليه قوله الآتي لا مع عديمها وعلى هذا فمفهوم التشييد بالأهل فيه تفصيل سم وسباني عن ع ش الجزم بالتفصيل . قود: (كما لو ألقاه بيثر) أي مهلك الإلقاء فيها غالباً وإلاّ فدية شبه العمد سم . قود: (أسفلها ضاراً من سبع إلخ) أي فإن القصاص على الملقى ع ش . قود: (وإنما قطعته) أي فعل الممسك وما عطف عليه ع ش . قود: (مطلقاً) أي ضارياً كان أو لا . قود: (لا مع عديمها) أي فيضمن المجنون حيث لم يكن ضارياً ويهدّر المقتول عند قتل الحيّة أو السبع له فلا قصاص على الممسك ولا دية ولا كفارة ع ش عبارة سم قال في العباب كالروض ومجنون غير ضار كعاقل في عدم تضمين المزدني اهـ . قود: (وعلمه الرامي) خرّج ما إذا جهله لكن يتبني أن يضمّنه بالدية وظاهر أنه لو لم يعلم واحد منها فدية الخطأ على الرامي سم . قود: (على الرامي فقط) أي لأنه المباشر مُغني ..

إلخ) لكن إذا لم يعلم الأول بالضاري بل أو علم يتبني تشييده في الإنسك بما إذا أمسكه للقتل وإلاّ فلو أمسكه لتحوّ دفعه عن نفسه أو مزاح فقتله ضاراً لم يتجّه القود بل ولا الضمان وفي الإلقاء بما إذا كان الإلقاء بمهلك غالباً وإلاّ فيتبني وجوب دية شبه العمد على طريق ما كتبناه في الهامش في مسألة البثر الآتية وأخذاً من مسألة الإلقاء في غير مغرقي فالتجّه حوت لم يعلم به فليأتمل، وقضية التشييد بالضاري أن غيره يقطع فعل الأول ويدلّ عليه قوله: لا مع عديمها وعلى هذا فمفهوم التشييد بالأهل فيه تفصيل فليحرز . قود: (فعلى الأول إلخ) قد لا يأتي في الثانية بدليل وإن لم يتصوّر إلخ وليس في الكلام إفصاح برجوع قوله الأهل إلى الجمع . قود: (كما لو ألقاه بيثر) أي يهلك الإلقاء فيها غالباً وإلاّ فدية شبه عمد أخذاً ممّا بعدها إذ الإلقاء الذي لا يهلك غالباً كالذفع الخفيف المذكور . قود: (أب) (كما لو ألقاه بيثر أسفلها ضاراً إلخ) أي وإن جهله أخذاً من قوله الآتي كما لو ألقاه بيثر فيها سكاكين إلخ لكن بالشروط الذي بيّناه بهامشه نعم إن علم كوّن الضاري فيها يتبني وجوب القود بدون الشروط المذكور فإنهم مع الضراوة يكونون آلة . قود: (لا مع عديمها) قال في العباب كالروض ومجنون غير ضار كعاقل في عدم تضمين المزدني اهـ . قود: (وعلمه الرامي إلخ) وظاهر أنه لو لم يعلم واحد منهما فدية الخطأ على الرامي . قود: (أب) (وعلمه الرامي) خرّج ما إذا جهله لكن يتبني أنه يضمّنه بالدية إذ غاية أمره أنه مخطئ كما أن من تلقى الملقى من شاهق لو جهله بأن أحال سيفه في الهواء أو أراد ضرب غيره ولم

أو بعده فهو مما نحن فيه أيضًا لأنَّ المُقَدَّم حينئذٍ هو المُباشِرُ للقتل. (ولو ألقاه في ماء مُغْرِقٍ) لا يُمكنه التَّخَلُّصُ منه فَقَدْ مُلْتَزِمٌ قَتْلُ فَقَطٍ لِقَطْعِهِ أَثَرُ الإلقاءِ أو حربِيٍّ فلا قَوْدَ على المُلقِي لِمَا مَرَّ آنفًا أو (فالتَّعَمُّه حوث) قَبْلَ وُصُولِهِ للماءِ أو بعده ولم يُفَرِّقُوا بين علم ضراوته وعدمها؛ لأنَّه إذا التَّعَمُّه فإنَّما يَلْتَقِمُ بِطَبْعِهِ فلا يكونُ إلا ضارِيًا (وَجِبَ القِصاصُ في الأَظْهَرِ) وإنَّ جهله؛ لأنَّ الإلقاءَ حينئذٍ يَغْلِبُ عنه الهلاكُ فلا نَظَرُ للمُهْلِكِ كما لو ألقاه بِبِشْرٍ فيها سكاكينٌ مُنْصُوبَةٌ لا يَعْلَمُها بخلافِ ما لو دَفَعَهُ دَفْعًا خَفِيفًا فَوَقَعَ على سِكِّينٍ لا يَعْلَمُها فعليه دِيَةٌ شَبِهُ عَمْدٍ وفيما إذا اقْتَصَّ من المُلقِي فَقَذَفَ الحوثُ مَنْ ابْتَلَعَهُ حَيًّا لا يَمْنَعُ وَقُوعُ القِصاصِ موقِفَهُ كما قد يُؤْخَذُ من كلامهم فيما لو قَلَعَ من مَشْغُورٍ فَقَلَعَتْ سِنُّهُ ثُمَّ عَادَتْ تِلْكَ إلا أَنَّ يُفَرَّقُ بأنَّ العائِدَ هنا عَيْنُ المُلقِي وَتَمَّ بَدَلُ المَقْلُوعِ وَشَتَّانِ ما بينهما وحينئذٍ يُحْتَمَلُ وجوبُ دِيَةِ المَقْتُولِ كما لو شَهِدَتْ

قود: (أو بَعْدَهُ) أي الرَّمِي. قود: (فهو مما نحن فيه أيضًا) أي فَإِنَّ القِصاصَ على المُقَدَّم مُغْنِي.

قود: (لا يُمكنه التَّخَلُّصُ منه إلخ) ومن بابِ أَوَّلَى إذا كَانَ يُمكنه التَّخَلُّصُ كما هو ظاهرٌ أي أَنَّهُ يَقْتُلُ المُلْتَزِمُ القادَّ المَذْكُورَ، وإنَّما قَيَّدَ بَعْدَ إمكانِ التَّخَلُّصِ؛ لأنَّه الذي يَتَوَقَّعُ معه ضَمَانُ المُلقِي حَتَّى يَحْتَاجَ إلى نَفْيِهِ قَتَامُلُ سَم. قود: (فَقَدَهُ) أي مَثَلًا وَقَوْلُهُ مُلْتَزِمٌ أي لِلْأَحْكَامِ وَقَوْلُهُ على المُلقِي أي ولا على الحربيِّ أيضًا ع ش. قود: (لِما مَرَّ إلخ) أي لِقَطْعِهِ أَثَرُ الإلقاءِ. قود: (قَبْلَ وُصُولِهِ) إلى قوله: (وفيما إذا اقْتَصَّ) في المُغْنِي إلا قوله: (ولم يُفَرِّقُوا) إلى المتن. قود: (وإنَّ جهله) أي جَهْلُ المُلقِي الحوثُ ع ش. قود: (حينئذٍ) أي حِينَ كَوْنِ الماءِ مُغْرِقًا. قود: (فَقَذَفَ الحوثُ إلخ) جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ عَطْفٌ على مَذْخُولٍ إذا وَحْتَمَلُ أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ خَيْرُهُ قوله: لا يَمْنَعُ إلخ. قود: (مَنْ ابْتَلَعَهُ) مَفْعُولُ القَذْفِ.

قود: (لا يَمْنَعُ إلخ) الذي أَقْنَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ هُنَا وَجُوبُ دِيَةِ المُلقِي على الوليِّ في مالِهِ لا على عاقِلَتِهِ م ر سَم. قود: (وَحِينئذٍ يُحْتَمَلُ إلخ) جَزَمَ بِهِ النِّهَايَةُ عِبَارَتُهُ، وَلَوْ اقْتَصَّ مِنَ المُلقِي فَقَذَفَ الحوثُ مَنْ ابْتَلَعَهُ سَالِمًا وَجَبَتْ دِيَةُ المَقْتُولِ على المُقْتَصِّ دِيَةُ عَمْدٍ في مالِهِ ولا قِصاصٌ لِلشُّبْهَةِ كما

يَعْلَمُ بِهِ فَاصَابَهُ فَقَتَلَهُ يَتَبَعِي أَنَّهُ الضَّامِنُ بِالْدِّيَةِ. قود: (لا يُمكنه التَّخَلُّصُ) أي ولو بِسَبَاحَةٍ بِالشُّبْهَةِ لِلإِتِّقَامِ أَخَذًا مِنَ المُقَابَلَةِ في قوله الآتِي ولو بِسَبَاحَةٍ انْظُرْهُ. قود: (لِما مَرَّ إلخ) (لا يُمكنه التَّخَلُّصُ منه) ومن بابِ أَوَّلَى إذا كَانَ يُمكنه التَّخَلُّصُ كما هو ظاهرٌ أي أَنَّهُ يَقْتُلُ المُلْتَزِمُ القادَّ المَذْكُورَ، وإنَّما قَيَّدَ بَعْدَ إمكانِ التَّخَلُّصِ؛ لأنَّه الذي يَتَوَقَّعُ معه ضَمَانُ المُلقِي حَتَّى يَحْتَاجَ إلى نَفْيِهِ قَتَامُلُ. قود: (كما لو ألقاه بِبِشْرٍ) أي يُهْلِكُ الإلقاءَ فيها غَالِيًا وَلَا قَدِيَّةً شَبِهُ العَمْدِ أَخَذًا مِمَّا بَعْدَهَا إِذَ الإلقاءُ الذي لا يُهْلِكُ غَالِيًا كَالدَّفْعِ الخَفِيفِ المَذْكُورِ. قود: (وفيما إذا اقْتَصَّ مِنَ المُلقِي فَقَذَفَ الحوثُ مَنْ ابْتَلَعَهُ حَيًّا إلخ) الذي أَقْنَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ هُنَا وَجُوبُ دِيَةِ المُلقِي على الوليِّ في مالِهِ لا على عاقِلَتِهِ وَبَقِيَ ما لَوْ اسْتَمَرَّ بَعْدَ قَذْفِ الحوثِ لَهُ مَتَالَمًا بِتَأْثِيرِ الإِتِّلَاعِ إلى أَن ماتَ وَبَيَّعُدُ حِينئذٍ أَن يَقُولَ يَقَعُ قَتْلُ المُلقِي قِصاصًا لأنَّه يَلْزَمُ أَن يَسْبِقَ القِصاصُ مَوْتَ المَجْنِيِّ عَلَيْهِ فَيَحْتَمَلُ أَن تَجِبَ دِيَتُهُ في تَرِكَةِ المُلقِي كما

يُثَنِّهُ بِمُوجِبِ قَوْدٍ قُتِلَ ثُمَّ بَانَ الْمُشْهُودُ بِقَتْلِهِ حَيًّا بِجَمَاعٍ أَنَّهُ فِي كُلِّ قَتْلٍ بِحُجَّةٍ شَرْعِيَّةٍ ثُمَّ بَانَ خِلَافُهَا إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَانَ الْمُقْتُولُ هُنَا لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ الْبَيِّنَةُ وَفِي مَسْأَلَتِنَا فَعَلَهُ الَّذِي قُصِدَ بِهِ هُوَ السَّبَبُ فِي قَتْلِهِ فَنَاسِبَ إِهْدَارِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَ الْمُحَقِّقِينَ بَحَثَ هَذَا وَقَاسَهُ عَلَى مَا لَوْ قَتَلَ مُسْلِمًا ظَنَّهُ كَافِرًا بِشَرْطِهِ الْآتِي أَيْ فَإِنْ هَذَا كَمَا أَهْدَرَ نَفْسَهُ بِفَعْلِهِ مَا أَوْجَبَ قَتْلَهُ فَكَذَلِكَ الْمُلْقَى فِي مَسْأَلَتِنَا (أَوْ غَيْرِ مُغْرَقٍ) فَإِنْ أَمَكْنَهُ الْخِلَاصُ مِنْهُ وَلَوْ بِسِبَاحَةٍ فَالْتَقَمَهُ (فَلَا) قَوْدٌ بَلْ دِيَّةٌ شَبِهَ عَمْدٍ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ بِهِ حَوْتًا يَلْتَقِمُ وَلَمْ يَتَوَانَ الْمُلْقَى مَعَ قُدْرَتِهِ حَتَّى التَّقَمَهُ وَإِلَّا فَهَدَرَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِمَّا مَرَّ وَإِلَّا فَالْقَوْدُ كَمَا لَوْ أَلْقَمَهُ إِثَاءً مُطْلَقًا.

أُثِنِّي بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (هَذَا) قَوْلُهُ: (وَقَاسَهُ الْخ) (بِفَعْلِهِ الْخ) وَهُوَ الْإِلْقَاءُ.

قَوْلُهُ: (وَقَاسَهُ الْخ) نَارَعَ فِيهِ سَمَ بِالْفَرْقِ بَيْنَهُمَا رَاجِعُهُ. قَوْلُهُ: (الْمُلْقَى) بِكَسْرِ الْقَافِ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَمَكْنَهُ) إِلَى التَّثْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَمْ يَتَوَانَ إِلَى وَإِلَّا فَالْقَوْدُ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِسِبَاحَةٍ) هَذَا صَرِيحٌ فِي شُمُولِ غَيْرِ الْمُغْرَقِ لِمَا يَكُونُ مُغْرَقًا فِي نَفْسِهِ لَكِنْ يُمَكِّنُ الْخِلَاصُ مِنْهُ بِالسِّبَاحَةِ وَفِي أَنَّ الْإِلْقَاءَ فِي هَذَا الْقِسْمِ مَعَ التِّقَامِ الْحَوْتَ يُفْصَلُ فِيهِ بَيْنَ الْعِلْمِ بِالْحَوْتَ وَعَدَمِهِ فَلْيُرَاجِعْ فَإِنَّ الْمُغْرَقَ فِي نَفْسِهِ مَعْدُنُ الْحَوْتَ فَالْقِيَاسُ الْقَوْدُ بِالتِّقَامِ وَإِنْ جِهَلَهُ حَيْثُ لَا تَقْصِيرَ مِنَ الْمُلْقَى بِالْفَتْحِ ثُمَّ رَأَيْتُ مَرْتَبَعَهُ فِي ذَلِكَ فَأَوْرَدْتُ الْإِشْكَالَ عَلَيْهِ فَاعْتَرَفَ بِهِ وَضَرَبَ عَلَى قَوْلِهِ، وَلَوْ بِسِبَاحَةٍ سَمَ وَلَكِنَّهُ الْآنَ ثَابِتٌ فِيمَا أَطْلَعْنَاهُ مِنْ نُسْخِ النِّهَايَةِ وَأَنْ صَنَعَ الْمُغْنِي كَالصَّرِيحِ فِيمَا مَالَ إِلَيْهِ سَمَ، وَكَذَا كَلَامُ الشَّارِحِ الْآتِي فِي التَّثْبِيهِ كَالصَّرِيحِ فِي ذَلِكَ. قَوْلُهُ: (فَلَا قَوْدٌ) إِلَى التَّثْبِيهِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (وَلَمْ يَتَوَانَ) إِلَى (وَإِلَّا فَالْقَوْدُ).

قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَعْلَمْ الْخ)، وَلَوْ ادَّعَى الْوَلِيُّ عِلْمَ الْمُلْقَى بِالْحَوْتَ وَأَتَكَرَّهُ صُدِّقَ الْمُغْنِي بِبَيِّنَةٍ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْعِلْمِ وَعَدَمُ الضَّمَانِ ع. ش. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَتَوَانَ) أَيْ لَمْ يَتَكَسَّلْ كُرْدِي. قَوْلُهُ: (الْمُلْقَى) بِالْفَتْحِ. قَوْلُهُ: (وَإِلَّا) أَيْ بَانَ تَوَانِي. قَوْلُهُ: (مِمَّا مَرَّ) أَيْ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَإِنْ أَمَكْنَتْهُ فَتَرَكَهَا الْخ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ أَيْ فِي شَرْحِ، وَلَوْ تَرَكَ الْمَجْرُوحُ الْخ. قَوْلُهُ: (وَإِلَّا) أَيْ وَإِنْ عِلِمَ أَنَّ فِيهِ حَوْتًا يَلْتَقِمُ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ أَلْقَمَهُ الْخ) أَيْ فَعَلِيهِ الْقَوْدُ ع. ش. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيْ سَوَاءٌ تَوَانِي أَمْ لَا كُرْدِي وَفِيهِ نَظَرٌ

وَجَبَّ عَلَى وَلِيِّهِ دِيَّةُ الْمُلْقَى فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (وَقَاسَهُ الْخ) قَدْ يُفَرَّقُ بَانَ الْوَلِيِّ بَيْنَ تَقْصِيرِهِ؛ لِأَنَّ الْعَفْوَ كَانَ مَدْنُوًّا بِخِلَافِ قَاتِلٍ مَنْ ظَنَّهُ كَافِرًا بِدَارِ الْحَرْبِ لَمْ يَتَبَيَّنْ تَقْصِيرُهُ إِذْ تَرَكَ الْقَتْلَ لَمْ يَكُنْ مَدْنُوًّا فَلْيَتَأَمَّلْ وَأَيْضًا الْكَفَرُ الْمَظْنُونُ بِدَارِ الْحَرْبِ يَقْتَضِي إِهْدَارَهُ لِذَاتِهِ لِكُلِّ أَحَدٍ وَلَا كَذَلِكَ مَا نَحْنُ فِيهِ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَمَكْنَهُ) الظَّاهِرُ بَانَ أَمَكْنَهُ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَمَكْنَهُ الْخِلَاصُ مِنْهُ وَلَوْ بِسِبَاحَةٍ) هَذَا صَرِيحٌ فِي شُمُولِ غَيْرِ الْمُغْرَقِ لِمَا يَكُونُ مُغْرَقًا فِي نَفْسِهِ لَكِنْ يُمَكِّنُ الْخِلَاصُ مِنْهُ بِالسِّبَاحَةِ وَفِي أَنَّ الْإِلْقَاءَ فِي هَذَا الْقِسْمِ مَعَ التِّقَامِ الْحَوْتَ يُفْصَلُ فِيهِ بَيْنَ الْعِلْمِ بِالْحَوْتَ وَعَدَمِهِ فَلْيُرَاجِعْ فَإِنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ إِشْكَالٍ؛ لِأَنَّ الْمُغْرَقَ فِي نَفْسِهِ وَإِنْ أَمَكْنَهُ الْخِلَاصُ مِنْهُ بِالسِّبَاحَةِ مَعْدُنُ الْحَوْتَ فَالْقِيَاسُ الْقَوْدُ بِالتِّقَامِ وَإِنْ جِهَلَهُ حَيْثُ لَا تَقْصِيرَ مِنَ الْمُلْقَى بِالْفَتْحِ ثُمَّ رَأَيْتُ مَرْتَبَعَهُ فِي ذَلِكَ فَأَوْرَدْتُ هَذَا الْإِشْكَالَ عَلَيْهِ فَاعْتَرَفَ بِهِ وَضَرَبَ عَلَى قَوْلِهِ

(تنبيه) فصلوا هنا بين علمه بحوث يَلْتَقِمُ وعدمه وأطلقوا في الإلقاء في نحو المُغْرِق وقالوا  
فيمَن ضرب مَنْ جُهِلَ مَرَضُهُ ضَرْبًا يَقْتُلُ المريض فقط أنه عمدٌ وكان الفرقُ أَنَّ المُهْلِك في  
نفسه وهو الأخيران ونحوهما يُعَدُّ فاعله قاتلاً بما يقتل غالباً وإن جُهِلَ بخلاف المُهْلِك في  
حالة دون أخرى لا يُعَدُّ كذلك إلا إن علم ومَرَّ في علم الجوع السابق ويأتي قُبَيْلٌ ولا يُقْتَل  
شريك مخطئ ما يُؤَيِّدُ ذلك فإن قُلْتُ يأتي في قوله وإن قتل الشُّم وعلم وفي شرحه ما يُخَالِفُ  
ذلك قُلْتُ ممنوع؛ لأنَّ ذاك فيه بناءٌ فعل الإنسان على فعل غيره فاشترك علمه به فهو نظير ما  
مَرَّ في مسألة التَّجَرِيع بخلاف ما هنا. (ولو أكرهه على) قطع أو (قتل) لِشَخْصٍ بغيرِ حَقِّ كاقْتُلُ  
هذا وإلا قَتَلْتُكَ فقتله (فعليه) أي المُكْرَه بالكسر ولو إماماً أو مُتَعَلِّباً ومنه أمرٌ خيف من سطوته  
لاعتياده فعل ما يحصلُ به الإكراه لو خُولِفَ فأمره كالإكراه (القصاص) وإن كان المُكْرَه نحو  
مخطئ ولا نَظَرَ إلى أَنَّهُ مُتَسَبِّبٌ والمُكْرَه مُباشِرٌ ولا إلى أَنَّ شريك المخطئ لا قَوْدَ عليه لأنَّه  
معه كالألة إذ الإكراه يُؤَلِّدُ داعيةَ القتل في المُكْرَه غالباً فيدفعُ عن نفسه ويقصِدُ به الإهلاك  
غالباً ولا يحصلُ الإكراه هنا إلا بضَرْبٍ شَدِيدٍ فما فوقه له لا لِنَحْوٍ وَلَدِه (وكذا على المُكْرَه)  
بالفتح ما لم يكن أعجمياً يعتقِدُ وجوب طاعة كُلِّ أميرٍ أو مأمورٍ الإمام .....

ظاهرُ بل المرادُ سواءَ كانَ يَلْتَقِمُ أم لا وفي ١١ إم لا. قود: (هنا) أي في الإلقاء في غير المُغْرِق.  
قود: (وقالوا إلخ) عَطَفَ على وأطلقوا إلخ. قود: (الأخيران) وهما الإلقاء في نحو المُغْرِق وضَرْبُ  
المريض. قود: (ويأتي إلخ) أي في آخرِ فُضِّلَ في شُرُوطِ القود. قود: (على قطع) إلى قوله ولا  
خلاف في النهاية وإلى قول المتن فإن وَجِبَتْ ديةٌ في المُغْنِي إلّا قوله لا لِنَحْوٍ وَلَدِه وقوله بَعْدَ تَسْلِيَمِهِ.  
قود: (ومنه) أي مِنَ المُكْرَه بالكسر. قود: (وإن كان المُكْرَه) بالفتح. قود: (إلى أَنَّهُ) أي المُكْرَه  
بالكسر. قود: (في المُكْرَه) بالفتح. قود: (ويقصِدُ به) أي بالإكراه عَطَفَ على يُولَّدُ. قود: (إلّا  
بضَرْبٍ شَدِيدٍ) أي يُؤَدِّي إلى القتل كما يُؤَخِّدُ مِنْ حَوَاشِي سَمٍ على المنهَجِ رَشِيدٍ وع ش عبارة المُغْنِي  
ولم يُبَيِّنِ المُصَنِّفُ ما يَحْصُلُ به الإكراه اكْتِفَاءً بما ذَكَرَهُ في الطَّلَاقِ ولكن تَقَلُّ الرَّاغِبِيُّ هُنا عَنِ الْمُتَغَيِّرِينَ  
أَنَّ الإكْرَاهَ لا يَحْصُلُ إلّا بالتَّخْوِيفِ بالقتل أو بما يُخَافُ منه التَّلَفُ كالقطع والضَرْبِ الشَّدِيدِ وقيل  
يَحْصُلُ بما يَحْصُلُ به الإكراه عَلَى الطَّلَاقِ اهـ والأوَّلُ أَظْهَرُ اهـ. قود: (فَمَا قَوْدُهُ) أي كالقتل والقطع ع  
ش. قود: (لا لِنَحْوٍ وَلَدِه) وَفَاقاً لِلنَّهْيَةِ وَخِلَافاً لِلْمُغْنِي عِبَارَتُهُ، ولو قال اقْتُلْ هذا وإلّا قَتَلْتُ وَلَدَكَ قال  
في أَصْلِ الرُّوضَةِ في كِتَابِ الطَّلَاقِ إِنَّهُ لَيْسَ بِإِكْرَاهٍ عَلَى الْأَصَحِّ ولكن قال الرُّوَانِيُّ الصَّحِيحُ عِنْدِي أَنَّهُ  
إِكْرَاهٌ وهذا هو الظَّاهِرُ؛ لأنَّ وَلَدَهُ كَنَفْسِهِ فِي الْغَالِبِ اهـ. قود: (أو مأمورٍ الإمام) عَطَفَ على أَعْجَمِيًّا  
قال في الأَثَرِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْإِمَامِ هُنا الظُّلْمَةُ الْمُسْتَوْلِيَنَ عَلَى الرِّقَابِ وَالْأَمْوَالِ الْمُتَمَرِّقِينَ لَهُمْ كَالسَّبَاعِ

ولو بسببِاحَةٍ. قود: (نَحْوُ مُخْطِئٍ) كما سَبَّأَتِي. قود: (ما لم يَكُنْ أَعْجَمِيًّا يَنْتَقِدُ وَجوب طاعة كُلِّ أميرٍ أو  
مأمورٍ الإمام) فَمُطْلَقُ الْأَمْرِ غَيْرُ إِكْرَاهٍ وَالْكَلامُ فِيهِ.

أَوْ زَعِيمٌ بُغَاةٌ لَمْ يُغْلَمْ ظُلْمُهُ بِأَمْرِهِ بِالْقَتْلِ (فِي الْأَظْهَرِ) لِإِثَارِهِ نَفْسَهُ بِالْبَقَاءِ وَإِنْ كَانَ كَالْآلَةِ فَهُوَ كَمُضْطَرٍّ قَتَلَ غَيْرَهُ لِأَكْلِهِ وَلِعَدَمِ تَقْصِيرِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ وَلَا خِلَافَ فِي إِثْمِهِ كَالْمُكْرَهَةِ عَلَى الزَّنا وَإِنْ سَقَطَ الْحَدُّ عَنْهُ؛ لِأَنَّ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى يَسْقُطُ بِالشُّبْهَةِ وَتُبَاحُ بِهِ بَقِيَّةُ الْمَعَاصِي وَبِالْأَوَّلِينَ يَخْصُ عُمُومٌ «وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ» وَقَيَّدَ الْبَغْوِيُّ وَجُوبَ الْقَوْدِ عَلَيْهِ بِمَا إِذَا لَمْ يَظُنَّ أَنَّ الْإِكْرَاهَ

وَالْمُتَّهِيْنَ لِأَمْوَالِهِمْ كَأَهْلِ الْحَرْبِ إِذَا ظَفَرُوا بِالْمُسْلِمِينَ بِلِ الْمُرَادِ بِهِ الْإِمَامُ الْعَادِلُ الَّذِي لَا يُعْرِفُ مِنَ الظُّلْمِ وَالْقَتْلِ بَغِيرَ حَقِّ أَهْلِ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (أَوْ زَعِيمٌ بُغَاةٌ) أَي سَيِّدُهُمْ عُوْطَفَ عَلَى الْإِمَامِ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يُغْلَمِ الْخ) فَإِنْ عَلِمَ مَأْمُورٌ كُلُّ مِنْهُمَا ظُلْمَهُ أَقْصَصَ مِنَ الْمَأْمُورِ دُونَ الْإِمَامِ رَوْضَ مَعَ الْأَسْنَى. □ قَوْلُ (السِّي): (فِي الْأَظْهَرِ) وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُكْرَهَةُ عَلَيْهِ غَيْرَ نَبِيٍّ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ نَبِيًّا فَيَجِبُ عَلَى الْمُكْرَهَةِ بَفْتَحِ الرَّاءِ الْقِصَاصُ قَطْعًا مُغْنِي وَنَهَايَةُ وَسَمٍ وَلَا يُلْحَقُ بِالنَّبِيِّ الْعَالِمِ وَالْوَلِيِّ وَالْإِمَامِ الْعَادِلِ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَلِعَدَمِ تَقْصِيرِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ) أَخْرَجَ بِهِ الصَّائِلُ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (وَلَا خِلَافَ فِي إِثْمِهِ) وَالْكَلَامُ فِي الْقَتْلِ الْمُحَرَّمِ لِذَاتِهِ، وَأَمَّا الْمُحَرَّمُ لِغَيْرِهِ كَقَتْلِ صَبِيَّانِ الْكُفَّارِ وَنِسَائِهِمْ فَيُبَاحُ بِالْإِكْرَاهِ كَمَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَسْنَى أَهْلُ سَمٍ وَع. ش. □ قَوْلُهُ: (عَلَى الزَّنا) أَيِ اللَّوَاطِ وَيَجُوزُ لِكُلِّ مِنَ الْمُكْرَهَةِ عَلَى الْقَتْلِ الْمُحَرَّمِ لِذَاتِهِ وَالْمُكْرَهَةِ عَلَى الزَّنا أَوْ اللَّوَاطِ دَفْعُ الْمُكْرَهَةِ بِمَا أَمَكَّنَتْهُ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَتُبَاحُ بِهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ الْأَسْنَى وَتُبَاحُ بِهِ شَرْبُ الْخَمْرِ وَالْقَذْفُ وَالْإِفْطَارُ فِي رَمَضَانَ عَلَى الْقَوْلِ بِإِبْطَالِ الصَّوْمِ بِهِ وَالْخُرُوجُ مِنْ صَلَاةِ الْفَرَضِ وَإِثْلَافُ مَالِ الْغَيْرِ وَصَيْدُ الْحَرَمِ وَيَضْمَنُ كُلُّ مِنَ الْمُكْرَهَةِ وَالْمُكْرَهَةِ الْمَالَ وَالصَّيْدَ وَالْقِرَاءَ عَلَى الْمُكْرَهَةِ بِكُسْرِ الرَّاءِ وَلَيْسَ لِمَالِكٍ الْمَالَ دَفْعُ الْمُكْرَهَةِ عَنْ مَالِهِ بَلِ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقِي رُوحَهُ بِمَالِهِ وَيَجِبُ عَلَى الْمُكْرَهَةِ أَيْضًا أَنْ يَقِي رُوحَهُ بِإِثْلَافِهِ وَتُبَاحُ بِهِ الْإِثْنَانِ بِمَا هُوَ كُفْرٌ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا مَعَ طُمَأْنِينَةِ الْقَلْبِ بِالْإِيمَانِ وَالْإِمْتِنَاعِ مِنْهُ أَفْضَلُ مُصَابِرَةً وَتَبَاتًا عَلَى الدِّينِ أَهْلُ. وَفِي الشِّبْرَامَلْسِيِّ عَنْ الدِّمِيرِيِّ مِثْلُهَا. □ قَوْلُهُ: (وَبِالْأَوَّلِينَ) أَيِ الْإِكْرَاهِ عَلَى الْقَتْلِ بَغِيرَ حَقِّ الْإِكْرَاهِ عَلَى الزَّنا. □ قَوْلُهُ: (وَقَيَّدَ الْبَغْوِيُّ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَشَمِلَ كَلَامُهُ مَا إِذَا ظَنَّ أَنَّ الْإِكْرَاهَ يُبِيحُهُ وَهُوَ كَذَلِكَ خِلَافًا لِمَا نُقِلَ عَنْ

□ قَوْلُ (السِّي): (فِي الْأَظْهَرِ) أَيِ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي غَيْرِ قَتْلِ نَبِيٍّ وَالْأَوْجِبُ عَلَيْهِ قَطْعًا. □ قَوْلُهُ: (وَلَا خِلَافَ فِي إِثْمِهِ الْخ) وَالْكَلَامُ فِي بَلِ الْمُحَرَّمِ لِذَاتِهِ، وَأَمَّا الْمُحَرَّمُ لِغَيْرِهِ كَقَتْلِ صَبِيَّانِ الْكُفَّارِ وَنِسَائِهِمْ فَيُبَاحُ بِالْإِكْرَاهِ كَمَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ شَرْحَ الرَّوْضِ. □ قَوْلُهُ: (وَتُبَاحُ بِهِ بَقِيَّةُ الْمَعَاصِي) حَلَّ فِيهَا الْقَذْفُ م. ر. □ قَوْلُهُ (أَيْضًا): (وَتُبَاحُ بِهِ بَقِيَّةُ الْمَعَاصِي) الْإِبَاحَةُ لَا تُنَافِي الْوُجُوبَ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ فَقِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ وَتُبَاحُ بِهِ بَلِ يَجِبُ كَمَا قَالَ الْغَزَالِيُّ فِي وَسِيْعِهِ وَنَقَلَ ابْنُ الرَّفْعَةِ الْإِتِّفَاقَ عَلَيْهِ إِثْلَافُ مَالِ الْغَيْرِ وَصَيْدُ الْحَرَمِ وَيَضْمَنَانِ أَيِ كُلِّ مِنَ الْمُكْرَهَةِ وَالْمُكْرَهَةِ الْمَالَ وَالصَّيْدَ وَالْقِرَاءَ عَلَى الْمُكْرَهَةِ أَهْلُ الْعُبَابِ وَالْقِرَاءَ عَلَى الْمُكْرَهَةِ الْأَمْرِ أَهْلُ وَيُفَرَّقُ بِتَغْلِيظِ أَمْرِ الْقَتْلِ وَالزَّجْرِ عَنْهُ بِتَضْمِينِ كُلِّ مِنْهُمَا قَرَارًا. □ قَوْلُهُ: (وَبِالْأَوَّلِينَ) يَخْصُ عُمُومٌ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ) ضَبَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ وَلَا خِلَافَ فِي إِثْمِهِ كَالْمُكْرَهَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَقَيَّدَ الْبَغْوِيُّ) الْمُعْتَمَدُ خِلَافَ هَذَا التَّقْيِيدِ م. ر.

يُبيح الإقدام وإلا لم يُقتل جزماً وأقره جمع؛ لأن القصاص يسقط بالشبهة ويتعين حمله بعد تسليحه على ما إذا أمكن خفاء ذلك عليه. (فإن وجبت دية) لنحو خطأ أو عدم مكافأة أو غفوه وهي على المتعمد مغلظة في ماله وعلى غيره مخففة على عاقلته (وزعت عليهما) نصفين كالشريكين في القتل نعم، إن كان المأمور غير مُمَيِّز أو أعجمياً اختصت بالآمر وإن كان المأمور فته فلا يتعلق برقبته شيء بل له التصرف فيه وإن أُسِر؛ لأنه آله محضة (فإن كافاه أحدهما فقط) كأن أكره حرّاً أو عكسه على قتل قن (فالقصاص عليه) أي المكافئ منهما وهو المأمور في الأولى والآمر في الثانية وللولي تخصيص أحد المكافئين بالقتل أو أخذ حصته من الدية (ولو أكره بالغ) عاقل مكافئ (مراهقاً) أو صبيّاً أو مجنوناً أو عكسه على قتل ففعله

البعوي من عدم القصاص عليه حيثيذاه. قوله: (وأقره إلخ) عبارة المغني وهو ظاهر إن كان بمن يخفى عليه تحریم ذلك إذ القصاص يسقط بالشبهة اه. قوله: (بغذ تسليحه) فيه إشارة إلى منعه سم. قوله (سني): (فإن وجبت دية) أي في صورة الإكراه مغني. قوله: (لنحو خطأ) إلى قول المتن أو على صعود شجرة في النهاية إلا قوله كذا قيل إلى المتن. قوله: (نعم إن كان إلخ) عبارة المغني والروض مع شرحه، ولو أمر شخص عبده أو عبد غيره المُمَيِّز لا يعتق وجوب طاعته في كل أمر يقتل أو إتلاف ظُلماً ففعل أثم الأمر واقتص من العبد وتعلق ضمان المال برقبته وإن كان للصبي أو المجنون تمييز فالضمان عليهما دون الأمر وما أثلفه غير المُمَيِّز بلا أمر فخطأ يتعلق بذمته إن كان حرّاً وبرقبته إن كان رقيقاً لا هدر، ولو أكره شخص عبداً مُمَيِّزاً على قتل مثلاً ففعل يتعلق بنصف الدية برقبته اه. قوله: (غير مُمَيِّز) لصغر أو جنون ضار اه عباب وروض وقضية قولهما ضار أن غير الضاري يضمن دون الأمر؛ لأن غير المُمَيِّز من أهل الضمان وليس آله للأمر فكانه استقل سم. قوله: (وإن كان المأمور إلخ) أي الغير المُمَيِّز أو الأعجمي سم وع ش وإلا يتعلق برقبته كما يصرح بذلك عبارة العباب والروض سم. قوله: (فلا يتعلق برقبته شيء) أي والصورة أنه غير مُمَيِّز والقصاص على السيد رشدي. قوله: (كان أكره إلخ) عبارة المغني كأن كان المقتول ذمياً أو عبداً أو أحدهما كذلك والآخر مُسْلِمٌ أو حرّاً اه. قوله: (أي المكافئ إلخ) أي وعلى الآخر نصف الضمان مغني. قوله: (أو أخذ حصته إلخ) عبارة النهاية وأخذ إلخ بالواو وعبارة المغني ويأخذ نصف الدية من الآخر اه بالواو أيضاً. قوله: (أو صبيّاً) كأنه من عطف العام على الخاص رشدي.

قوله: (بغذ تسليحه) إشارة إلى منعه. قوله: (نعم إن كان المأمور غير مُمَيِّز إلخ) قال في الرّوض وما أثلفه غير المُمَيِّز بلا أمر فخطأ لا هدر انتهى. قوله: (وإن كان المأمور) أي الغير المُمَيِّز أو الأعجمي وإلا يتعلق برقبته كما يصرح به عبارة الرّوض فلا يتعلق برقبته شيء أي والفرض أنه غير مُمَيِّز كما يصرح به صنيعه وعبارة العباب كالروض وشرحه قرع من أمر عبداً له أو لغيره يقتل أو إتلاف مال ظُلماً أثم فإن امتثل العبد وهو مُمَيِّز تعلق به القود فإن عفى أو كان مراهقاً فالمال في رقبته أو وهو غير مُمَيِّز لصغر أو

(فعلى البالغ) المذكور (القصاص إن قلنا عمد الصبي) والمجنون (عمد وهو الأظهر) إن كان لهما فهم وإلا لم يقتل كشريك المخطئ كذا قيل وليس في محله؛ لأنه ضعيف إذ المعتمد أن شريك المخطئ هنا يقتل كما مر ويأتي فالوجه توجيهه بأن هذا مع عدم التمييز لا يقصد للآلية لاستواء الإكراه وعديه فيه فتمحض فعله لنفسه بخلاف المخطئ المذكور في نحو قولهم؛ لأن شريك المخطئ يقتل هنا كما مر. (ولو أكره على زمني شاخص علم المكروه) بالكسر (أنه رجل وظنه المكروه) بالفتح (صيداً فرماه) فمات (فالأصح وجوب القصاص على المكروه) بالكسر وإن كان شريك مخطئ لأن خطاه نتيجة إكراهه فجعل معه كالألة إذ لم يوجد منه ارتكاب حرمية ولا قصد فعل متتابع يخرج به عن الآلية وعلى عاقلة المكروه بالفتح دية مخففة وإن جعل آلة؛ لأنه لم يتمحض للآلية. (أو أكره على زمني صيد) في ظنهما (فأصاب

قوله (سني): (فعلى البالغ إلخ) وأما الصبي فلا قصاص عليه بحال لا لثبوت تكليفه نهاية ومغني أي وعليه أي الصبي نصف دية عمد ش. قو: (إن كان لهما فهم) كانه قيد لكون عمده عمدًا رشدي عبارة المغني محل الخلاف في عمد الصبي والمجنون هل هو عمد أو خطأ إذا كان لها نوع تمييز وإلا فخطأ قطعاً. قو: (وإلا) أي وإن قلنا: إنه خطأ نهاية ومغني. قو: (كذا قيل) راجع لقوله كشريك المخطئ. قو: (هنا) أي في الإكراه. قو: (كما مر) أي في شرح فعله القصاص بقوله وإن كان المكروه نحو مخطئ سم وكزدي. قو: (ويأتي) أي في شرح فالأصح وجوب القصاص إلخ. قو: (بأن هذا مع عدم التمييز إلخ) يرد عليه أن موضوع المسألة الغير المكلف الشامل المميز وأيضاً لا يتأتى هذا التوجيه في العكس.

قوله (سني): (ولو أكره) بفتح الهزرة بخطه مكلفاً مغني وقضية قول الشارح الآتي وأكره مميز أنه بضم الهزرة. قو: (بالكسر) إلى قول المتن أو على صعود شجرة في المغني إلا قوله في ظنهما. قو: (سني): (صيداً) أي أو حجراً أو نحو ذلك مغني. قو: (لأن خطاه) أي المكروه بالفتح. قو: (نتيجة إكراهه إلخ) جواب عما تمسك به مقابل الأصح من أنه شريك مخطئ وهو لا يقتل وحاصل الجواب أن خطاه لما نشأ من إكراه المتعمد ألغى بالنظر للمكروه واعتبر كونه آلة له ع ش. قو: (دية مخففة) أي نصفها نهاية ومغني وسم. قو: (في ظنهما) هذا التقييد غير متجوز لأن الحكم

جنون ضار أو أعجمي يعتد وجوب طاعة أمره فالقود أو الغرم على الأمير والعبد آلة كهيمة أغريت على قتل انتهى وقضية قوله ضار أن غير الضاري يضمن دون الأمير؛ لأن غير المميز من الضمان وليس آلة للأمير فكأنه استقل. قو: (كما مر) أي في قوله وإن كان المكروه نحو مخطئ. قو: (دية مخففة) أي نصف دية مخففة كما هو ظاهر وما ذكره من وجوب الدية المخففة بالمعنى المذكور هو الوجه في شرح الروض وهو ما يؤخذ من كلام الأتوار انتهى خلافاً لما في الروض من أنه لا شيء عليه مطلقاً وهو أحد وجهين مأخوذتين من كلام أضله. قو: (في ظنهما) هذا التقييد غير متجوز؛ لأن الحكم لا يعتد

رجلاً فمات فلا قصاصَ على أحدهما؛ لأنهما مخطئانِ فعلى عاقلتهما الدية نصفين. (أو أكره) (على صُعودِ شجرة) ومثلها مما يُزْلَقُ غالباً (فَوَلَقَ ومات فثبته عمد) فتجب الدية على عاقلته إذ لا يُقصدُ به القتلُ غالباً فإن قصدَ لكونها تُزْلَقُ غالباً ويُؤدِّي ذلك للهلاكِ غالباً فعمدٌ وإن لم تُزْلَقُ غالباً فخطأً (وقيل) هو (عمد) إن أزلقت غالباً مُطلقاً وفارقَ هذا المُكرهَ على قتلِ نفسه بأن مُتعاطي قتلِ نفسه لا تجوزُ معه السلامةُ بخلافِ صُعودِ الشجرة مُطلقاً. (أو أكره مُميّزاً ولو الأعجمي السابق (على قتلِ نفسه) كاقْتُلَ نفسك ولا قَتَلْتُكَ فقتلها (فلا قصاصَ في الأظهر) ولا ديةً كما اعتمده المتأخرون ولا كفارةً إذ ما جرى ليس بإكراه حقيقة لا اتحاد

لا يَقَعْدُ بذلك كما هو ظاهرٌ، وقد يوجّه بأن كونه في ظنّهما أعم من كونه في الواقع أيضاً لِكَيْتِه يَخْرُجُ ما لو تيقنا أنه صيدٌ إلا أن يقال هو مفهومٌ بالأولى لكن لا حاجة للتكلفات مع حصول المطلوب بالإطلاق

سم.  
 • قول (سني): (على صُعودِ شجرة) أي أو نزولٍ بشرٍ نهايةً ومُعني. • قوله: (وإن لم تُزْلَقُ غالباً فخطأً) المُعْتَمَدُ أنه شبه عمد وإن لم تُزْلَقُ غالباً والتقييدُ بالإزلاقِ غالباً لأجل الضعيف وهو أن ذلك عمدٌ سم ونهايةً ومُعني. • قوله: (مطلقاً) أي سواء قصدَ بها القتلُ أم لا كُرْدِي. • قوله: (وفارقَ هذا) أي المُكرهَ على صُعودِ الشجرة حيث ضَمِنَ وقوله المُكرهَ إلخ أي حيث لم يَضْمَن. • قوله: (لا تجوزُ إلخ) من التجويز. • قوله: (مطلقاً) أي أزلقت غالباً أم لا. • قوله: (أو أكره مُميّزاً) إلى الفرع في المُعني إلا قوله ومال إلى أما غير المُميّز وقوله حُرٌّ إلى المتن وقوله نَعَمْ تَلَزَمُ الكفارة وإلى الفصل في النهاية إلا قوله ولا ديةً إلى إذ ما جرى. • قوله: (السابق) أي في شرح وكذا على المُكره كُرْدِي. • قوله: (كاقتل نفسك إلخ) أي أو اشرب هذا السم مُعني. • قوله: (ولا قَتَلْتُكَ) لَيْسَ بِقَيْدِ رَشِيدِي. • قوله: (ولا ديةً) خلافاً للنهاية عبارته ويَجِبُ على الأولِ على الأمرِ نصفُ الدية كما جَزَمَ به ابنُ المُقري تبعاً لأضله وهو المُعْتَمَدُ اهـ وقوله نصفُ الدية أي دية عَمْدٍ ش. • قوله: (كما اختلده إلخ) عبارة المُعني كما ذكره

بذلك كما هو ظاهرٌ، وقد يوجّه بأن كونه في ظنّهما أعم من كونه في الواقع أيضاً لِكَيْتِه يَخْرُجُ ما لو تيقنا أنه صيدٌ إلا أن يقال إنه مفهومٌ بالأولى لكن لا حاجة للتكلفات مع حصول المطلوب بالإطلاق وبالجُمْلَةِ فإنما كان يَتَجَهَّ هذا التقييدُ لو كان المرادُ أن ما أكرهَ على رَمِيهِ تَبَيَّنَ أنه رَجُلٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بل المرادُ أنه أكرهَ على رَمِيهِ شَيْءٍ هو صَيْدٌ فَأَصَابَ شَيْئاً آخَرَ هو رَجُلٌ. • قوله: (فتجبُ الدية على عاقلته) أي على عاقلته المُكرهَ كما جَزَمَ به في التهذيب وهو الظاهرُ وإن حَكَّى ابنُ القطانِ في فروعِهِ عَنْ نَصِّ الشافعي أنها في ماله م. ر. • قوله: (وإن لم تُزْلَقُ غالباً فخطأً) المُعْتَمَدُ أنه شبه عمد وإن لم تُزْلَقُ غالباً والتقييدُ بالإزلاقِ غالباً لأجل الضعيف وهو أن ذلك عمدٌ م. ر. • قوله: (ولا ديةً) كما اختلده المتأخرون جَزَمَ في الرُّوضِ بِوُجُوبِ نِصْفِ الدية وهو المُعْتَمَدُ بناءً على أن المُكرهَ شَرِيكٌ وإن سَقَطَ عَنْهُ الْقِصَاصُ لِلشُّبْهَةِ م. ر.



المأمور به والمُخَوِّف به فكأنه اختارَ القتلَ وقضيتُهُ أنه لو أُكْرِهَ بما يتضمَّنُ تعذيباً شديداً كإحراقٍ أو تمثيلٍ إن لم يقتل نفسه كان إكراهاً وجرى عليه الزَّأُ وَمَالَ إِلَيْهِ الرَّافِعِيُّ وَلَهُ وَجْهٌ وَإِنْ رَدَّ الْبُلْقِينِي أَمَّا غَيْرُ الْمُمَيِّزِ فعلى مُكْرِهِهِ الْقَوْدُ لانتفاءِ اختيارِهِ وبه فارقُ الأعجميِّ لِأنَّه لا يجوزُ وجوبُ الامتثالِ في حقِّ نفسه، وأما غيرُ النَّفْسِ كاقطعَ يَدَكَ وإلا قَتَلْتُكَ فهو إكراهٌ؛ لأنَّ قَطْعَهَا يُوجِبِي مَعَ الْحَيَاةِ. (ولو قال) حُرِّ لِحُرٍّ أَوْ قِتْلُي أَوْ اقْتُلْنِي (أو اقْتُلْنِي وإلا قَتَلْتُكَ فَقَتَلَهُ) المَقُولُ لَهُ (فَالْمَذْهَبُ) أَنَّهُ (لَا قِصَاصَ) عَلَيْهِ لِلْإِذْنِ لَهُ فِي الْقَتْلِ وَإِنْ فَسَقَ بِامْتِثَالِهِ وَالْقَوْدُ يَثْبُتُ لِلْمُؤَرِّثِ ابْتِدَاءً كَالدِّيَّةِ وَلِهَذَا أُخْرِجَتْ مِنْهَا دُيُوتُهُ وَوَصَايَاهُ (و) مَنْ ثَمَّ كَانَ (الْأَظْهَرُ) أَنَّهُ (لَا دِيَّةَ) عَلَيْهِ لِأَنَّ الْمُؤَرِّثَ أَسْقَطَهَا أَيْضاً بِإِذْنِهِ نَعَمْ، تَلَزَمَهُ الْكُفَّارَةُ وَالْإِذْنُ فِي الْقَطْعِ يَهْدُرُهُ وَسِرَائِيَّتُهُ كَمَا يَأْتِي أَمَّا لَوْ قَالَ ذَلِكَ قِتْلٌ فَلَا يَسْقُطُ الضَّمَانُ بَلِ الْقَوْدُ فَقَط. (ولو قال) اقْتُلْ (زَيْدًا أَوْ عَمْرًا) وَإِلَّا قَتَلْتُكَ (فَلَيْسَ بِإِكْرَاهٍ) فَيُقْتَلُ الْمَأْمُورُ بِمَنْ قَتَلَهُ مِنْهُمَا لِاخْتِيَارِهِ لَهُ وَعَلَى الْآيْرِ الْإِثْمُ فَقَط.

الرَّافِعِيُّ فِي بَابِ مَوْجِبَاتِ الدِّيَّةِ وَإِنْ جَرَى بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي عَلَى وَجوبِ نِصْفِ دِيَّةِ اهـ. قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيِ التَّغْلِيلِ. قَوْلُهُ: (وَجَرَى إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي كَمَا قَالَ الْفَرَجُ الزَّأُ اهـ. قَوْلُهُ: (أَمَّا غَيْرُ الْمُمَيِّزِ) لِصِغَرِ أَوْ جُنُونِ مُعْنِي. قَوْلُهُ: (كَاقْطَعِ يَدَكَ إِلَيْهِ) بَقِيَ مَا لَوْ قَالَ اقْتُلْ نَفْسَكَ وَإِلَّا قَطَعْتَ يَدَكَ وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ لَيْسَ بِإِكْرَاهٍ ع ش. قَوْلُهُ: (اقْتُلْنِي) أَشَارَ بِهِ إِلَى مَا صَرَّحَ بِهِ الْمُعْنِي وَع ش مِنْ أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ وَإِلَّا قَتَلْتُكَ لَيْسَ بِقَيْدٍ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ فَسَقَ بِامْتِثَالِهِ) بَقِيَ مَا يَقَعُ كَثِيرًا أَنَّ الْحَاكِمَ يَكْسِرُ شَخْصًا أَوْ يَضْلِبُهُ مَثَلًا ثُمَّ إِنَّهُ يَطْلُبُ مِنَ الْمُتَفَرِّجِينَ عَلَيْهِ قَتْلَهُ لِلتَّهْوِينِ عَلَيْهِ فَهَلْ إِذَا أَجَابَهُ إِنْسَانٌ وَهُوَ عَلَيْهِ بِإِزْهَاقِ رُوحِهِ يَأْتِمُّ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الْحُرْمَةِ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ تَخْفِيفًا عَلَى الْآذِنِ بِإِسْرَاعِ الْإِزْهَاقِ وَعَدَمُ تَطْوِيلِ الْأَلَمِ عَلَى أَنَّ مَوْتَهُ يُعَدُّ مَقْطُوعٌ بِهِ عَادَةً ع ش. قَوْلُهُ: (وَالْقَوْدُ يَثْبُتُ إِلَيْهِ) مِنْ تَمَامِ التَّغْلِيلِ وَالْمُرَادُ بِهِ دَفْعُ مَا قَدْ يَتَمَسَّكُ بِهِ الْمُقَابِلُ مِنْ أَنَّ الْحَقَّ فِيهِ لِلْوَارِثِ وَالْمَقْتُولِ أَوْ فِي إِسْقَاطِ مَا لَا يَسْتَحِقُّ ع ش. قَوْلُهُ: (ابْتِدَاءً إِلَيْهِ) أَيِ فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْ حَيَاتِهِ ثُمَّ يَنْتَقِلُ إِلَى الْوَارِثِ مُعْنِي. قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَيِ الْقَاتِلِ. قَوْلُهُ: (وَالْإِذْنُ فِي الْقَطْعِ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَالنَّهْيُ هَذَا كُلُّهُ فِي النَّفْسِ فَلَوْ قَالَ لَهُ أَقْطَعْ يَدِي مَثَلًا فَقَطَعَهَا وَلَمْ يَمُتْ فَلَا قَوْدَ وَلَا دِيَّةَ قَوْلًا وَاحِدًا قَالَ فِي الرُّوضَةِ فَإِنْ مَاتَ فَعَلَى الْخِلَافِ، وَلَوْ قَالَ أَقْذِفْنِي وَإِلَّا قَتَلْتُكَ فَقَذَفَهُ فَلَا حَدَّ كَمَا فِي زَوَائِدِ الرُّوضَةِ اهـ. قَوْلُهُ: (وَسِرَائِيَّتُهُ) بِالتَّضْبِ عَطْفٌ عَلَى ضَمِيرِ يَهْدُرُهُ الْبَارِزِ. قَوْلُهُ: (أَمَّا لَوْ قَالَ ذَلِكَ) أَيِ اقْتُلْنِي أَوْ أَقْطَعْ يَدِي مَثَلًا. قَوْلُهُ: (بَلِ الْقَوْدُ) أَيِ بَلِ يَسْقُطُ الْقَوْدُ وَقَوْلُهُ فَقَطُ أَيِ وَتَجِبُ فِي نَفْسِهِ قِيَمَتُهُ وَفِيمَا دُونَهَا أَرْشُهُ ع ش.

قَوْلُ (سَنِي) (لَوْ قَالَ) أَيِ حُرٍّ أَوْ غَيْرِهِ ع ش. قَوْلُهُ: (وَإِلَّا قَتَلْتُكَ) لَيْسَ بِقَيْدٍ رَشِيدِيٍّ ع ش.  
قَوْلُ (سَنِي) (فَلَيْسَ بِإِكْرَاهٍ) هَلِ الْحُكْمُ كَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو مُجْتَمِعَيْنِ بِمَحَلٍّ قَرَّاهُمَا الْمُكْرَهَ

قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ أُكْرِهَ إِلَيْهِ) قَدْ يُقَالُ قَضِيَّتُهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ قَالَ أَقْطَعْ يَدَكَ وَإِلَّا قَتَلْتُكَ كَانَ إِكْرَاهًا وَهُوَ قَرِيبٌ وَذَكَرَهُ الشَّارِحُ كَمَا تَرَى.

(فرغ) أَنهَشَهُ نحوُ عَقْرَبٍ أو حَيَّةٍ يَقْتُلُ غَالِيًا أو حَتًّا غَيْرَ مُمَيِّزٍ كأَعْجَمِيٍّ يَعْتَقِدُ وجوبَ طاعةِ  
أَمْرِهِ على قَتْلِ آخَرَ أو نَفْسِهِ في غَيْرِ الأَعْجَمِيِّ أو أَلْقَى عَلَيْهِ سَبْعًا ضَارِيًا يَقْتُلُ غَالِيًا أو عَكْسَهُ في  
مَضْيِقٍ لا يُمَكِّنُهُ التَّخَلُّصُ مِنْهُ أو أَغْرَاهُ بِهِ فِيهِ قَتْلَ بِهِ لِيَصْدُقَ حَدُّ العَمْدِ عَلَيْهِ أو حَيَّةٌ فلا مُطْلَقًا؛  
لأنَّهَا تَنْفِرُ بَطَبْعِهَا مِنَ الأَدَمِيِّ حَتَّى فِي المَضْيِقِ والسَّبْعِ يَتَّبِعُ عَلَيْهِ فِيهِ دُونَ المُتَسَعِّعِ نَعَم، إِنْ كَانَ  
السَّبْعُ المُغْرَى فِي المُتَسَعِّعِ ضَارِيًا شَدِيدَ العَذْوِ ولا يَتَأَتَّى الهَرَبُ مِنْهُ وَجِبَ القَوْدُ عَلَى المَعْتَمِدِ  
وَلَوْ رَتَّبَ بَابَهُ أو دَهْلِيزَهُ نَحْوَ كَلْبٍ عَقُورٍ وَدَعَا ضَيْفًا فَافْتَرَسَهُ هَذَرٌ كَمَا يَأْتِي قُبَيْلَ السَّيْرِ؛ لِأَنَّهُ  
يَفْتَرِسُ بِاخْتِيَارِهِ وَلا إِلْجَاءَ مِنَ الدَّاعِي وَبِهِ فَارَقَ مَا لَوْ غَطَّى بِفَرٍّ بِمَمَرٍّ غَيْرٍ مُمَيِّزٍ بِخُصُوصِهِ  
وَدَعَاهُ لِمَحَلِّ الغَالِبِ أَنَّهُ يَمُرُّ عَلَيْهَا فَأَتَاهُ فَوَقَعَ فِيهَا وَمَاتَ فَإِنَّهُ يُقْتَلُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ تَغْرِيرٌ وَالْجَاءُ يُفْضِي

بِسَهْمٍ قَاصِدًا أَحَدَهُمَا لا عَلَى التَّعْيِينِ مَحَلٌّ تَأَمَّلْ لَانْتِفَاءِ الإِخْتِيَارِ حِينَئِذٍ سَيَذْ عُمَرُ. □ فَوَدُ: (أَنهَشَهُ) أَي لَوْ  
أَنهَشَ شَخْصًا. □ فَوَدُ: (عَلَى قَتْلِ آخَرَ) أَي شَخْصٍ آخَرَ مُتَعَلِّقٌ بِحَتِّ. □ فَوَدُ: (أَوْ نَفْسِهِ) أَي عَلَى قَتْلِ نَفْسِهِ  
كُرْدِيٍّ عِبَارَةٌ الرَّشِيدِيٍّ أَي قَتْلُ غَيْرِ المُمَيِّزِ وَقَوْلُهُ فِي غَيْرِ الأَعْجَمِيِّ أَي أَمَّا هُوَ فلا يَقْتُلُ بِهِ إِذْ هُوَ لا يُجَوِّزُ  
وُجُوبَ الطَّاعَةِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ كَمَا مَرَّ أَه. □ فَوَدُ: (أَوْ عَكْسَهُ) أَي أَلْقَى شَخْصًا عَلَى سَبْعٍ ضَارًّا. □ فَوَدُ: (فِي  
مَضْيِقٍ) رَاجِعٌ لِلْعَكْسِ وَأَصْلُهُ. □ فَوَدُ: (أَوْ أَغْرَاهُ بِهِ) أَي أَغْرَى سَبْعًا ضَارِيًا بِشَخْصٍ فِي مَضْيِقٍ.  
□ فَوَدُ: (قَتْلُ بِهِ) جَوَابُ قَوْلِهِ أَنهَشَهُ إِنْخَ عَلَى حَذْفِ عَاطِفٍ وَمَغْطُوفٍ أَي فَقَتَلَهُ قَتْلُ إِنْخ. □ فَوَدُ: (أَوْ  
حَيَّةٌ) أَي أَلْقَى عَلَيْهِ حَيَّةً رَشِيدِيٍّ وَكُرْدِيٍّ أَي أَوْ عَكْسَهُ. □ فَوَدُ: (أَوْ حَيَّةٌ فلا إِنْخ) مَحَلٌّ تَأَمَّلْ بِالنَّسْبَةِ لِمَا  
يُنْقَلُ عَنْ بَعْضِ الْحَيَّاتِ مِنْ أَنَّ لَهَا ضَرَاوَةً كَالسَّبْعِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الرُّزْضَةِ عَنْ الْقَاضِي حُسَيْنٍ إِشَارَةً لِذَلِكَ  
سَيَذْ عُمَرُ عِبَارَةٌ شَاطِئَةٌ، وَلَوْ كَانَتْ شَدِيدَةً الضَّرَاوَةَ لَكُنْ قَدْ يَشْكُلُ بِمَا تَقَدَّمَ فِيمَا لَوْ أَلْفَاهُ فِي بَثْرِ بِهَا  
ضَارًّا مِنْ سَبْعٍ أَوْ حَيَّةٍ أَوْ مَجْنُونٍ حَيْثُ اعْتَبِرَ فِي الْحَيَّةِ وَضْفُ الضَّرَاوَةِ أَه. □ فَوَدُ: (مُطْلَقًا) أَي سَوَاءٌ كَانَ  
فِي مُتَسَعِّعٍ أَوْ مَضْيِقٍ كُرْدِيٍّ. □ فَوَدُ: (يَتَّبِعُ) أَي يَنْظُرُ كُرْدِيٍّ. □ فَوَدُ: (فِيهِ) أَي فِي المَضْيِقِ. □ فَوَدُ: (وَلَوْ  
رَتَّبَ إِنْخ) وَمِثْلُهُ بَلْ أَوَّلَى مَا اعْتَدِيَ مِنَ تَرْبِيَةِ الكَلْبِ العَقُورِ ش. □ فَوَدُ: (وَبِهِ) أَي بِقَوْلِهِ وَلا إِلْجَاءَ إِنْخ.  
□ فَوَدُ: (بِمَمَرٍّ غَيْرٍ مُمَيِّزٍ) بِالإِضَافَةِ سَم. □ فَوَدُ: (بِخُصُوصِهِ) أَي بِخُصُوصِ ذَلِكَ الْغَيْرِ وَالْمُرَادُ أَنْ لَا  
يَكُونَ لِغَيْرِ المُمَيِّزِ المَدْعُوِّ مَمَرٌّ غَيْرُهُ فَتَأَمَّلْ ع ش أَقُولُ يَرُدُّ الْمُرَادَ الْمَذْكُورَ كَلَامُ الشَّارِحِ بَعْدُ.

□ فَوَدُ: (أَوْ حَيَّةٌ فلا مُطْلَقًا) أَي فلا يَقْتُلُ بِهِ وَعَبَّرَ فِي الرُّزْضِ بِأَنَّهُ لَا ضَمَانَ. □ فَوَدُ: (دُونَ المُتَسَعِّعِ) قَالَ فِي  
شَرْحٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُلْجِئْهُ إِلَى قَتْلِ، وَإِنَّمَا قَتَلَهُ بِاخْتِيَارِهِ وَلا أَنَّ السَّبْعَ يَنْفِرُ بَطَبْعِهِ مِنَ الأَدَمِيِّ فِي المُتَسَعِّعِ فَجَعَلَ  
إِغْرَاؤَهُ كَالْعَدَمِ وَبِهَذَا فَارَقَ مَا مَرَّ مِنْ إِيْجَابِ الْقِصَاصِ عَلَى مَنْ أَمَرَ مَجْنُونًا ضَارِيًا أَوْ أَعْجَمِيًّا يَعْتَقِدُ طَاعَةَ  
أَمْرِهِ بِقَتْلِ فَقَتَلَ وَلَوْ بِمُتَسَعِّعٍ انْتَهَى وَقَضِيَّتُهُ تَقْيِيدُ قَوْلِ الشَّارِحِ أَوْ حَتًّا غَيْرَ مُمَيِّزٍ بِالضَّارِي فِي غَيْرِ  
الأَعْجَمِيِّ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ مُجَرَّدِ الأَمْرِ وَبَيْنَ الْحَتِّ لَكِنْ فِي الرُّزْضِ وَشَرْحِهِ بَعْدُ ذَكَرَ مَسَائِلَ إِغْرَاءِ  
السَّبْعِ وَالْمَجْنُونِ الضَّارِي كَالسَّبْعِ المُغْرَى فِي المَضْيِقِ وَفَارَقَهُ فِي المُتَسَعِّعِ؛ لِأَنَّ المُتَسَعِّعَ يَنْفِرُ فِيهِ مِنَ  
الأَدَمِيِّ كَمَا مَرَّ بِخِلَافِ المَجْنُونِ انْتَهَى. فَقَيَّدَ إِغْرَاءَ المَجْنُونِ بِالضَّارِي. □ فَوَدُ: (بِمَمَرٍّ غَيْرٍ مُمَيِّزٍ)  
مُضَافٌ لِغَيْرِ.

إلى الهلاك في شخص مُعَيَّن فاشبة الإكراه بخلاف ما لو عَطَّاهَا ليقع بها مَنْ يُمْرُّ من غير تعيين فإنَّه لا يُقْتَلُ إذْ لا تَتَحَقَّقُ العمدَةُ مع عدم التَّعَيُّنِ كما مرَّ أَمَّا الْمُمَيِّزُ ففيه ديةٌ شبه العمدِ.

### فصل في اجتماع مباشرتين

إذا (وُجِدَ من شخصين معاً) أي حال كونهما مقترنين في زمن الجناية بأن تقارنا في الإصابة كما هو ظاهر ومحل قول ابن مالك مخالفاً لِغَلَبِ وغيره أنها لا تدلُّ على الاتحاد في الوقت كجميعاً حيث لا قرينة (فعلان مَرْهَقَانِ) لِلرُّوحِ (مُدْفَعَانِ) بِالْمُهْمَلَةِ وَالْمُفْجَمَةِ أي مُسْرِعَانِ

□ قوله: (فإنَّه لا يُقْتَلُ) لم يَتَعَرَّضْ لِلضَّمَانِ بِالْمَالِ سم عبارة الرشيدي وظاهر أنه يَجِبُ ديةٌ وانظر أي دية هي اه أقول قضية ما قَدَّمْنَا عَنْ الرشيدي وع ش في أوائل الباب في قَصْدِ واحدٍ من الجماعة لا بَعَيْنِهِ أَنَّهَا ديةٌ شبه عَمْدٍ. □ قوله: (كما مرَّ) أي في حَدِّ العمدِ كُرْدِي. □ قوله: (أما الْمُمَيِّزُ ففيه ديةٌ شبه العمدِ) أي والفرض أنه دَعَاهُ والغالبُ مُرُورُهُ عَلَيْهَا، وقد عَطَّاهُ وَكَتَغَطَّيْهَا عَدَمُ تَغَطِّيْهَا لَكِنْ لم يَرَهُ المدَّعُو لِعَمَى أو ظُلْمَةٍ سم وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ التَّعْيِيرَ بِالْغَالِبِ فِي كَلَامِهِ لَيْسَ بِقَيِّدٍ؛ لِأَنَّ شِبْهَ الْعَمْدِ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ ذَلِكَ بَلِ التَّادِرُ فِيهِ كَغَالِبٍ ع ش.

### (فَصْلٌ: فِي اجْتِمَاعِ مُبَاشِرَتَيْنِ)

□ قوله: (في اجتماع) إلى التَّثْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ. □ قوله: (في اجتماع مباشرتين) أي وما يُذَكِّرُ مَعَهُ مُغْنِي أَي مِنْ قَوْلِهِ، وَلَوْ قَتَلَ مَرِيضًا إِنْخَعَ ش. □ قول (لسني): (مباشرتين) بفتح السين. □ قول (لسني): (من شخصين) أي مثلاً مُغْنِي. □ قوله: (ومحل قول إلخ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ: حَيْثُ لَا قَرِينَةٌ. □ قوله: (أنها إلخ) أي لَفْظَةٌ مَعًا. □ قوله: (حيث لا قرينة) والقريضة هنا قوله: وَإِنْ أَنَاهَا إِنْخَ الْمُفِيدُ لِلتَّرْتِيبِ الدَّالُّ عَلَى أَنَّ مَا قَبْلَهُ عِنْدَ الْإِتِّحَادِ فِي الزَّمَانِ سم وع ش ورشيدي. □ قول (لسني): (فعلان) أي مثلاً مُغْنِي.

□ قول (لسني): (مَرْهَقَانِ) صِفَةُ فَعْلَانِ وَقَوْلُهُ مُدْفَعَانِ صِفَةُ أُخْرَى وَقَوْلُهُ أَوْ لَا عُطِفَ عَلَيْهِ أَي أَوْ غَيْرُ مُدْفَعَيْنِ فَهُوَ مِنْ عُطِفَ الصِّفَةُ وَيَلْغَنِي أَنَّ بَعْضَهُمْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ كَوْنُ مُدْفَعَانِ صِفَةً فَعْلَانِ؛ لِأَنَّهُ قَسَمَ الْفَعْلَيْنِ إِلَى الْمُدْفَعَيْنِ وَغَيْرِ الْمُدْفَعَيْنِ وَأَنَّهُ يَتَعَيَّنُ كَوْنُهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ أَي وَهُمَا مُدْفَعَانِ أَوْ لَا انْتَهَى وَظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا خَطَأً لَا سَدْلَ لَهُ لَا تَقْلًا وَلَا عَقْلًا إِذْ لَا مَنَعَ مِنْ وَضْفِ الشَّيْءِ بِصِفَتَيْنِ مُبَاشِرَتَيْنِ فَتَأْمَلْ سم عَلَى حَجِّ اه ع ش وَقَوْلُهُ أَنَّ بَعْضَهُمْ إِنْخَ مِنْهُ الْمُغْنِي وَالْعَمِيرَةُ. □ قوله: (مَرْهَقَانِ لِلرُّوحِ) أي بِحَيْثُ لَوْ

□ قوله: (فإنَّه لا يُقْتَلُ) لم يَتَعَرَّضْ لِلضَّمَانِ بِالْمَالِ. □ قوله: (أما الْمُمَيِّزُ) والفرض أنه دَعَاهُ والغالبُ مُرُورُهُ عَلَيْهَا، وقد عَطَّاهَا وَكَتَغَطَّيْهَا عَدَمُ تَغَطِّيْهَا لَكِنْ لم يَرَهَا المدَّعُو لِعَمَى أو ظُلْمَةٍ.

### (فَصْلٌ: فِي اجْتِمَاعِ مُبَاشِرَتَيْنِ)

□ قوله: (حيث لا قرينة) والقريضة هنا قوله وَإِنْ أَنَاهَا رَجُلٌ إِنْخَ. □ قول (لسني): (مَرْهَقَانِ) صِفَةُ فَعْلَانِ وَقَوْلُهُ مُدْفَعَانِ صِفَةُ أُخْرَى وَقَوْلُهُ أَوْ لَا عُطِفَ عَلَيْهِ أَي أَوْ غَيْرُ

للقتل (كحَرْقٍ لِلرَّقَبَةِ (وَقَدْ) لِلجُنَّةِ (أو لا) أي غير مُدْفَقَيْنِ (كقَطْعِ عُضْوَيْنِ) أو مجروحين أو جرح من واحدٍ ومائة مثلاً من آخر فمات منهما (فقاتلان) فيقتلان إذ رُبَّ جرح له نكايَةٌ باطنًا أكثر من جروح فإن ذَفَفَ أحدهما فقط فهو القاتل فلا يُقتل الآخر وإن شككنا في تَذْفِيفِ جرحه؛ لأنَّ الأصلَ عدمه والقوْدُ لا يجبُ بالشكِّ مع سقوطه بالشبهة وبه فارقُ نظير ذلك الآتي في الصَّيْدِ فإنَّ التَّصَفَّ يُوقَفُ فإنَّ بَانَ الأمرُ أو اصطَلَحَا ولا قَسِمَ بينهما.

(تنبيه) هل على مُقَارِنِ المُدْفَقِ أرشُ جرحه أو قوْدُه لاستقرارِ الحياة عندَ أوَّلِ الإصابة أو لا لعدمِ استقرارها عندَ تمامِ الإصابة كُلِّ مُخْتَمَلٍ، وقد تنافى في ذلك مفهومُ قولهم إنَّ تَقَدَّمَ الجُرحَ على التَذْفِيفِ ضَمِنَ أو تأخَّرَ فلا والذي يَتَجَهَّ الأوَّلُ. (وإنَّ انتهاء رجلٍ) أي أوصله جانًّا (إلى حَرَكَةٍ مذبوح بأنَّ لم يَبْقَ) فيه إدراكٌ (وبصَارَ ونُطِقَ وحَرَكَةُ اختيارٍ) .....

انْفَرَدَ كُلُّ منهما لَأَمَكَنَ إحالةُ الإزهاقِ عليه مُعْنَى أي، ولو بالسَّرايَةِ ع ش. ٥ فوَدُ: (أو جرح من واحدٍ إلخ) أي أو قَطْعِ عُضْوٍ من واحدٍ وقَطْعِ أَعْضَاءٍ كَثِيرَةٍ من آخرَ سَمِ على المنهَجِ ع ش. ٥ فوَدُ: (فَيُقْتَلَانِ) بِنَاءِ المَفْعُولِ عِبَارَةٌ المُعْنَى يَجِبُ عليهما القِصاصُ وكذا الدِّيَةُ إذا وَجَبَتْ لوجودِ السَّبَبِ منهما اهـ وعِبَارَةٌ ع ش فإنَّ آلَ الأمرِ إلى الدِّيَةِ وَزَعَتْ على عَدَدِ الرُّءُوسِ لا الجِراحَاتِ اهـ. ٥ فوَدُ: (إذ رُبَّ جرح إلخ) راجعٌ لقوله أو جرح من واحدٍ إلخ. ٥ فوَدُ: (فإن ذَفَفَ) كذا في المُعْنَى. ٥ فوَدُ: (وإنَّ شككنا إلخ) غايَةٌ.

٥ فوَدُ: (في تَذْفِيفِ جرحه) أي جرح الآخرِ سَمِ. ٥ فوَدُ: (لأنَّ الأصلَ إلخ) قَضِيَّتُهُ ضَمَانُهُ بِالْمَالِ أو قِصاصُ الجُرحِ إنَّ أَوْجَبَ الجُرحُ قِصاصًا كالمُوضِحَةِ إنَّ كانا مُتَرَتِّبَيْنِ فإنَّ تَقَارَنًا لم يَجِبْ قِصاصٌ في الجُرحِ كما يَأْتِي في حَجِّ ع ش. ٥ فوَدُ: (عَدَمُهُ) أي التَذْفِيفُ ع ش. ٥ فوَدُ: (وبِهَ فارقُ) أي بقوله لأنَّ الأصلَ عَدَمُهُ إلخ ع ش. ٥ فوَدُ: (فإنَّ التَّصَفَّ) أي نِصْفَ الصَّيْدِ. ٥ فوَدُ: (فإنَّ بَانَ الأمرُ أو اصطَلَحَا) أي فَذَاكَ ع ش. ٥ فوَدُ: (والذي يَتَجَهَّ إلخ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ. ٥ فوَدُ: (والذي يَتَجَهَّ الأوَّلُ) وظَاهِرُ أَنَّهُ إنَّ أَوْضَحَ مع ابْتِدَاءِ المُدْفَقَةِ وَهَسَمَ مع انْتِهَائِهَا والوُصُولِ إلى حَالَةِ التَذْفِيفِ فالوَاجِبُ أرشُ الموضِحَةِ لا غيرُ سَيِّدٍ عَمَرُ. ٥ فوَدُ: (الأوَّلُ) أي وَجُوبُ الأرضِ أو القوْدِ. ٥ فوَدُ: (جانًّا) أشارَ به إلى أَنَّ الرَّجُلَ لَيْسَ بِقَيِّدٍ رَشِيدٍ. ٥ فوَدُ: (إلى حَرَكَةٍ مذبوح)، ولو شَرِبَ سُمًّا انْتَهَى به إلى حَرَكَةٍ مذبوحٍ فالظَّاهِرُ أَنَّهُ كالجريحِ عَمِيرَةٍ اهـ سَمِ على مَنَهَجِ ع ش.

٥ فوَدُ (سَيِّ: (بأنَّ لم يَبْقَ إِنْصَارَ ونُطِقَ إلخ) والحياةُ التي يَبْقَى معها ما دُكِرَ وهي المُسْتَقَرَّةُ وَيُقَطَّعُ بِمَوْتِهِ

مُدْفَقَيْنِ فَهُوَ مِنْ عَطَفِ الصِّفَةِ وَبَلَّغْنِي أَنَّ بَعْضَهُمْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ كَوْنُ مُدْفَقَانِ صِفَةً فِعْلَانِ؛ لِأَنَّهُ قَسِمُ الْفِعْلَيْنِ أَيِ الْمُدْفَقَيْنِ وَغَيْرِ الْمُدْفَقَيْنِ وَأَنَّهُ يَتَعَيَّنُ كَوْنُهُ خَبَرٌ مَحْذُوفٌ أَيِ وَهُمَا مُدْفَقَانِ أَوْ لَا انْتَهَى، وَظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا خَطَأٌ لَا سَنَدَ لَهُ نَقْلًا وَلَا عَقْلًا إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ وَضْفِ الشَّيْءِ بِصِفَتَيْنِ مُتَبَايِنَتَيْنِ. ٥ فوَدُ: (وإنَّ شككنا في تَذْفِيفِ جرحه) الضَّمِيرُ يَرْجِعُ لِلْآخَرِ في قوله فلا يُقتل الآخرُ كما في تَضْيِيبِهِ. ٥ فوَدُ: (إدراكُ إلخ) وهذه الحياةُ المُسْتَقَرَّةُ التي يَبْقَى معها الإدراكُ وَيُقَطَّعُ بِمَوْتِهِ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ أَيَّامٍ بِخِلَافِ الحياةِ

قيل الأولى اختيارات، وإنما يُتَّجه إن عُلِمَ تنوين الأولين في كلام المُصَنِّفِ وإلا حَمَلْنَاهُ عَلَى عَدَمِ تَنوينِهِمَا تَقْدِيرًا لِلإِضَافَةِ فِيهِمَا (ثُمَّ جَنَى آخِرُ فَالْأَوَّلُ قَاتِلٌ) لِأَنَّهُ الَّذِي صَبَّرَهُ لِحَالَةِ الْمَوْتِ وَمَنْ ثَمَّ أُعْطِيَ حَكَمَ الْأَمْوَاتِ مُطْلَقًا (وَيُعَزَّرُ الثَّانِي) لِهَيْئَتِهِ حُرْمَةُ مَيِّتٍ وَأَفْهَمَ التَّقْيِيدُ بِالِاخْتِيَارِ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِبَقَاءِ الْأَضْطِرَارِ فَهُوَ مَعَهُ فِي حَكَمِ الْأَمْوَاتِ وَمِنْهُ مَا لَوْ قَدْ بَطُلَتْهُ وَخَرَجَ بَعْضُ أَحْشَائِهِ عَنْ مَحَلِّهِ خُرُوجًا يُقَطِّعُ بِمَوْتِهِ مَعَهُ فَإِنَّهُ وَإِنْ تَكَلَّمَ بِمُتَنَزِّهِ كَطَلَبٍ مَنْ وَقَعَ لَهُ ذَلِكَ مَاءً فَشَرِبَهُ ثَمَّ قَالَ هَكَذَا يُفْعَلُ بِالْجِيرَانِ لَيْسَ عَنْ رَوِيَّةٍ وَاخْتِيَارٍ فَلَمْ يُغْنِ الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِالْمَوْتِ بِخِلَافِ مَا

بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ أَيَّامٍ هِيَ الَّتِي يُشْتَرَطُ وُجُودُهَا فِي إِيْجَابِ الْقِصَاصِ دُونَ الْمُسْتَحَرَّةِ وَهِيَ الَّتِي لَوْ تَرَكَّ مَعَهَا لَعَاشَ مُغْنِي وَنَهَايَةٌ. □ فَوَدَّ: (قِيلَ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهْيَةِ. □ فَوَدَّ: (إِنْ عُلِمَ) أَيِ مِنْ خَطِّ الْمُصَنِّفِ أَوْ الرِّوَايَةِ عَنْهُ وَقَوْلُهُ تَنْوِينُ الْأَوَّلَيْنِ هُمَا إِنْصَارٌ وَتُنْقُوعٌ ش. □ فَوَدَّ: (حَمَلْنَاهُ) أَيِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ. □ فَوَدَّ: (تَقْدِيرًا لِلإِضَافَةِ) الْأَوَّلَى جَعَلَهُ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ حَالًا مِنَ التَّوْنِ وَيَجُوزُ جَعْلُهُ عِلَّةً لِعَدَمِ التَّنْوِينِ.

□ فَوَدَّ (لَسَنِي): (فَالْأَوَّلُ قَاتِلٌ إلخ) وَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ عَدَمَ الضَّمَانِ عَلَى الثَّانِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ فِعْلٍ الْأَوَّلِ عَمْدًا وَكَوْنِهِ خَطَأً أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ بَلْ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ كَوْنِهِ مَضْمُونًا وَكَوْنِهِ غَيْرَ مَضْمُونٍ كَمَا لَوْ أَنَّهُاهُ سَبَّحَ إِلَى تِلْكَ الْحَالَةِ فَقَتَلَهُ آخَرُ ش. □ وَقَدْ يُعِيدُ ذَلِكَ مَا مَرَّ أَيْفًا عَنْ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةِ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ أُعْطِيَ حَكَمَ الْأَمْوَاتِ إلخ) قَضِيَّتُهُ جَوَازُ تَجْهِيزِهِ وَدَفْنِهِ حَيْثُ وَفِيهِ بُعْدٌ وَأَنَّهُ يَجُوزُ تَرْوِيجُ زَوْجَتِهِ حَيْثُ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا كَانَ وَلَدَتْ عَقَبَ صَبْرُورَتِهِ إِلَى هَذِهِ الْحَالَةِ وَأَنَّهُ لَا يَرِثُ مَنْ مَاتَ مِنْ أَقَارِبِهِ عَقَبَ هَذِهِ الْحَالَةِ وَلَا يَمْلِكُ صَنِيدًا دَخَلَ فِي يَدِهِ عَقَبُهَا وَلَا مَانِعٌ مِنَ التِّزَامِ ذَلِكَ أَهْ سَم.

(أَقُولُ): وَلَا بَعْدَ أَيْضًا أَنَّهُ تُقَسَّمُ تَرَكَّتُهُ قَبْلَ مَوْتِهِ ش وَحَلَّتِي عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَحَالَةُ الْمَذْبُوحِ تُسَمَّى حَالَةُ الْيَاسِ وَهِيَ الَّتِي لَا يَصِحُّ فِيهَا إِسْلَامٌ وَلَا رِدَّةٌ وَلَا شَيْءٌ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ وَيُسْتَقْبَلُ فِيهَا مَالُهُ لَوَرَثَتِهِ الْحَاصِلِينَ حَيْثُ لَا لِمَنْ حَدَثَ، وَلَوْ مَاتَ لَهُ قَرِيبٌ لَمْ يَرِثْهُ أَه.

□ فَوَدَّ (لَسَنِي): (وَيُعَزَّرُ الثَّانِي) أَيِ فَقَطَّعَ ش. □ فَوَدَّ: (لِهَيْئَتِهِ حُرْمَةُ مَيِّتٍ) الْأَفْصَحُ فِي مِثْلِهِ التَّخْفِيفُ بِخِلَافِ الْحَيِّ فَإِنَّ الْأَفْصَحَ فِيهِ التَّشْدِيدُ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَلَهُمْ مَمَاتٌ﴾ [الزمر: ٣٠] ع ش.

□ فَوَدَّ: (وَأَفْهَمَ إلخ) أَيِ بِالْأَوَّلَى وَقَوْلُهُ فَهُوَ مَعَهُ إلخ انْظُرْ هَلْ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ غَيْرُ مَا يَتَرَتَّبُ عَلَى الْأَوَّلِ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْهُ) أَيِ مِنَ الْوَاصِلِ إِلَى حَرَكَةِ مَذْبُوح. □ فَوَدَّ: (مَا لَوْ قَدْ) أَيِ شَقٍّ رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (بَعْضُ أَحْشَائِهِ) أَيِ أَمْعَائِهِ ش. □ فَوَدَّ: (كَطَلَبٍ مَنْ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي حَكَى ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا قَطَعَ نِصْفَيْنِ فَتَكَلَّمَ وَاسْتَقَى مَاءً فَسَقَى وَقَالَ هَكَذَا يُفْعَلُ بِالْجِيرَانِ أَه. □ فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَيِ الْوَصُولُ إِلَى حَرَكَةِ مَذْبُوح. □ فَوَدَّ: (لَيْسَ عَنْ رَوِيَّةٍ إلخ) بَلْ يَجْرِي مَجْرَى الْهَدْيَانِ الَّذِي لَا يَصُدُّ عَنْ عَقْلِ صَحِيحٍ وَلَا قَلْبٍ

الْمُسْتَحَرَّةِ وَهِيَ الَّتِي لَوْ تَرَكَّ مَعَهَا عَاشَ م ر. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) قَضِيَّتُهُ جَوَازُ تَجْهِيزِهِ وَدَفْنِهِ حَيْثُ وَفِيهِ بُعْدٌ وَأَنَّهُ يَجُوزُ تَرْوِيجُ زَوْجَتِهِ حَيْثُ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا كَانَ وَلَدَتْ عَقَبَ صَبْرُورَتِهِ إِلَى هَذِهِ الْحَالَةِ وَأَنَّهُ لَا يَرِثُ مَنْ مَاتَ مِنْ أَقَارِبِهِ عَقَبَ هَذِهِ الْحَالَةِ وَلَا يَمْلِكُ صَنِيدًا دَخَلَ فِي يَدِهِ عَقَبُهَا وَلَا مَانِعٌ مِنَ التِّزَامِ ذَلِكَ.

لو بقيت أحشائه كلها بمحلها فإنه في حكم الأحياء؛ لأنه قد يعيش مع ذلك كما هو مُشاهد حتى فيمن خرق بعض أمعائه؛ لأن بعض المهرة فعل فيه ما كان سبباً للحياة مدةً بعد ذلك وعبارة الأنوار لو قطع خلقومه أو مرقه أو أخرج بعض أحشائه وقطع بموته لا محالة وصريحها أن مجرود إخراج بعض الأحشاء قد تبقى معه الحياة على أن قوله وقطع بموته لا محالة يرد عليه ما يأتي في باب الصيد والذبائح أنه مع استقرار الحياة لا أثر للقطع بموته بعد، وظاهر أن ما هنا كذلك إذ الظاهر أن تفاصيل بقاء الحياة المستقرة وعديمه ثم يأتي هنا ويرجع فيمن شك في وصوله لها إلى عدلين خبيرين (وإن جئني الثاني قبل الإنهاء إليها فإن ذفف كحز بعد جرح فالثاني قاتل) لقطعه أثر الأول وإن علم أنه قاتل بعد نحو يوم (وعلى الأول قصاص العضو أو مال بحسب الحال) من عمد وضده ولا نظير لسريان الجرح لاستقرار الحياة عنده (والا) يُذفف الثاني أيضاً ومات بهما كأن قطع واحد من الكوع وآخر من المِرْق أو أجافاه (فقاتلان) لوجود السراية منهما وهذا غير قوله السابق أو لا إلى آخره؛ لأن ذلك في المعية وهذا في الترتيب. (ولو قتل مريضاً في النزاع) وهو الوصول لآخر رمق (وعيشه عيش مذبح وجب) بقتله (القصاص)؛ لأنه قد يعيش مع أنه لا سبب يُحال الهلاك عليه ثم تخالفهما إنما هو بالنسبة

ثابت مُعني. □ قوله: (وصريحها) أي عبارة الأنوار. □ قوله: (على أن قوله) أي الأنوار. □ قوله: (ويزج) إلى الفرع في المُعني وإلى الفضل في النهاية. □ قوله: (في وصوله لها) أي حركة مذبح مُعني. □ قوله: (إلى عدلين إلخ) قلو لم يوجد أو تحيراً فهل يقال بالضماني؛ لأنه الأصل أو لا فيه نظر ويحتمل أن يقال تجب دية عمد دون القصاص؛ لأنه يسقط بالشبهة ش. □ قوله: (سني) (إليها) أي حركة مذبح مُعني. □ قوله: (بغذ جرح) أي من الأول مُعني قال ع ش الجرح هنا بفتح الجيم؛ لأنه مثال للفعل والأثر الحاصل به جرح بالضم اه. □ قوله: (لقطعه أثر الأول إلخ) عبارة المُعني فعليه القصاص أي أو الدية الكاملة؛ لأن الجراح إنما يقتل بالسراية وحز الرقبة بقطع أثره ولا فرق بين أن يتوقع البرء من الجراحة السابقة أو يتيقن الهلاك بها بعد يوم أو أيام؛ لأن له في الحال حياةً مستقرة، وقد عهد عمر رضي الله تعالى عنه في هذه الحالة وعمل بعقده وصاياه اه وقوله ولا فرق إلخ في شرح الروض مثله. □ قوله: (وإن علم أنه) أي أن الأول رشيد أي جرحه. □ قوله: (كأن قطع إلخ) عبارة الروض وإن جرحاً جرحاً يقتل غالباً كأن قطع أحدهما الساعد والآخر العضد اه. □ قوله: (أو أجافاه) من الإجافة. □ قوله: (وهو) أي النزاع ش. □ قوله: (لأنه قد يعيش) قال الإمام، ولو انتهى المريض إلى سكرات الموت وبذت مخايله لم يحكم له بالموت وإن كان يظن أنه في حالة المقدود وفرقوا بأن انتهاء المريض إلى تلك الحالة غير مقطوع به، وقد يظن ذلك ثم يُشفى بخلاف المقدود ومن في معناه مُعني. □ قوله: (ثم تخالفهما) أي الجريح والمريض عبارة المُعني.

لِنَحْوِ الْجَنَائِيَةِ عَلَيْهِ وَمَصِيرُ الْمَالِ لِلوَرَثَةِ أَمَّا الْأَقْوَالُ كَالْإِسْلَامِ وَالرَّوْدَةِ وَالتَّصَرُّفِ فَهَمَا سَوَاءٌ فِي عَدَمِ صَحَّتْهَا مِنْهُمَا.  
(فَرَعَ) اِنْدَمَلَّتِ الْجِرَاحَةُ وَاسْتَمَرَّتِ الْحُمَى حَتَّى مَاتَ فَإِنْ قَالَ عَدْلًا طَبَّ إِنَّهَا مِنَ الْجُرْحِ فَالْقَوْدُ وَالْأَفْلَاحُ.

### فصل في شروط القود

وَوَطَأَ لَهَا بِمَسَائِلَ يُسْتَفَادُ مِنْهَا بَعْضُ شُرُوطِ أُخْرَى كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ إِذَا (قَتَلَ) مُسْلِمًا (مُسْلِمًا ظَنُّ كُفْرَهُ) يَعْنِي جِرَائَتَهُ أَوْ شَكَّ فِيهَا أَيُّ هَلْ هُوَ حَرْبِيٌّ أَوْ ذِمِّيٌّ فَلِذَلِكَ الظَّنُّ تَصْوِيرٌ أَوْ أَرَادَ بِهِ مُطْلَقَ التَّرْدِيدِ أَوْ الْإِشَارَةَ لِخِلَافِ (بِدَارِ الْحَرْبِ) كَأَنْ كَانَ عَلَيْهِ زَيْ الْكُفَّارِ أَوْ رَأَى يُعْظِمُ آلِهَتَهُمْ وَاثْبَاتِ إِسْلَامِهِ مَعَ هَذَيْنِ؛ لِأَنَّ الْأَصْحَ أَنْ التَّرْزِيَّ بَزِيهِمْ غَيْرُ رِدَّةٍ مُطْلَقًا، وَكَذَا تَعْظِيمُ

(تَنْبِيْهُ): قَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ الْمَرِيضَ الْمَذْكُورَ يَصِحُّ إِسْلَامُهُ وَرِدَّتُهُ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ مَا ذَكَرَاهُ هُنَا مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ كَالْمَيِّتِ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ كَالْمَيِّتِ فِي الْجَنَائِيَةِ وَقِسْمَةِ تَرْكِه وَتَرْوُجِ زَوْجَاتِهِ أَمَّا فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَقْوَالِ فَهُوَ فِيهِ كَالْمَيِّتِ بِقَرِينَةٍ مَا ذَكَرَاهُ فِي الرُّوْضَةِ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ وَصِيَّتِهِ وَإِسْلَامِهِ وَرِدَّتِهِ وَنَحْوِهَا وَحَاصِلُهُ أَنَّ مَنْ وَصَلَ إِلَى تِلْكَ الْحَالَةِ بِجَنَائِيَةٍ فَهُوَ كَالْمَيِّتِ مُطْلَقًا وَمَنْ وَصَلَ إِلَيْهَا بِغَيْرِ جَنَائِيَةٍ فَهُوَ كَالْمَيِّتِ بِالنِّسْبَةِ لِأَقْوَالِهِ وَكَالْحَيِّ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِهَا كَمَا جَمَعَ بِهِ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَهُوَ حَسَنٌ أَه..

### (فَصْلٌ: فِي شُرُوطِ الْقَوْدِ)

• قَوْلُهُ: (فِي شُرُوطِ الْقَوْدِ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ قَتَلَهُ فِي النَّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (بَعْضُ شُرُوطِ أُخْرَى) يُوهِمُ أَنَّهُ أَهْمَلَهُ بَعْضُهَا لَمْ يُصَرِّحْ بِهِ وَلَا يُسْتَفَادُ مِنْ كَلَامِهِ هُنَا فَلَعَلَّهُ مَا مَرَّ فِي أَوَّلِ الْبَابِ مِنْ كَوْنِ الْقَتْلِ عَمْدًا وَظُلْمًا.  
• قَوْلُهُ: (يَعْنِي جِرَائَتَهُ الْخ) أَيُّ لَا يَكْفِي ظَنُّ كُفْرِهِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ ظَنِّ جِرَائَتِهِ أَمَّا إِذَا ظَنَّهُ ذِمِّيًّا فَسَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ أَنَّ الْمَذْهَبَ وَجُوبَ الْقِصَاصِ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (أَوْ ذِمِّيٌّ) أَنْظُرْ لِمَ صَوَّرَ بِهِ مَعَ أَنَّ مِثْلَهُ مَا لَوْ شَكَّ فِي أَنَّهُ حَرْبِيٌّ أَوْ مُسْلِمٌ كَمَا يَأْتِي رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (أَوْ أَرَادَ بِهِ) أَيُّ الظَّنُّ ع ش. • قَوْلُهُ: (مُطْلَقَ التَّرْدِيدِ) يَشْمَلُ الْوَهْمَ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (أَوْ الْإِشَارَةَ) الْأَوَّلَى تَنْكِيرُهُ وَتَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ أَوْ أَرَادَ الْخ (قَوْلُهُ لِخِلَافِ) لَمْ نَطْلِعْ عَلَيْهِ بِعِبَارَةِ الدَّمِيرِيِّ وَهَذَا أَيُّ عَدَمِ الْقِصَاصِ عَلَى مَنْ ظَنُّ جِرَائَتَهُ مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ ثُمَّ ذَكَرَ مُحْتَزَّرَ ظَنُّ الْجِرَابَةِ كَمَا يَأْتِي فِي الشَّارِحِ فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِخِلَافِ فِيهِ ع ش. • قَوْلُهُ: (كَأَنَّ كَانَ) الْخ (تَصْوِيرٌ لِّظَنِّ جِرَائَتِهِ). • قَوْلُهُ: (زَيْ الْكُفَّارِ) أَيُّ الْحَرْبِيِّينَ ع ش. • قَوْلُهُ: (وَاثْبَاتِ إِسْلَامِهِ) أَيُّ الْقَوْلِ بِهِ. • قَوْلُهُ: (مَعَ هَذَيْنِ) أَيُّ التَّرْزِيِّ وَالتَّعْظِيمِ ع ش. • قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ بِدَارِ الْحَرْبِ وَغَيْرِهَا ع ش.

### (فَصْلٌ: فِي شُرُوطِ الْقَوْدِ)

• قَوْلُهُ: (أَوْ شَكَّ فِيهَا أَيُّ هَلْ هُوَ حَرْبِيٌّ أَوْ ذِمِّيٌّ) خَرَجَ مَا لَوْ شَكَّ هَلْ هُوَ حَرْبِيٌّ مَثَلًا أَوْ مُسْلِمٌ كَمَا سَيَأْتِي. • قَوْلُهُ: (بِدَارِ الْحَرْبِ) أَنْظُرْ هَذَا التَّقْيِيدَ مَعَ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ أَوْ بِدَارِ الْإِسْلَامِ.

آلِهَتِهِمْ فِي دَارِ الْحَرْبِ لِحْتِمَالِ إِكْرَاهِهِ أَوْ نَحْوِهِ فَإِنْ قُلْتَ الرَّافِعِي يَجْعَلُ الْأَوَّلَ رِدَّةً مَعَ ذِكْرِهِ لَهُ هُنَا كَذَلِكَ قُلْتَ إِذَا جَرَى هُنَا عَلَى مَقَالَةٍ غَيْرِهِ أَوْ قَصْدَ مُجَرَّدِ التَّصْوِيرِ أَوْ مَحَلِّ كَلَامِهِ فِي غَيْرِ دَارِ الْحَرْبِ لِمَا تَقَرَّرَ فِي الثَّانِي بَلْ أَوْلَى أَوْ قَتْلَهُ فِي صَفِّهِمْ وَلَوْ بَدَارِنَا وَلَمْ يَعْرِفْ مَكَانَهُ وَإِنْ لَمْ يَظُنْ كُفْرَهُ (فَلَا قِصَاصَ) لِيُوضَّحَ غُذْرُهُ (وَكَذَا لَا دِيَّةَ) عَلِمَ أَنَّ فِي دَارِهِمْ مُسْلِمًا أَمْ لَا عَيَّنَ شَخْصًا أَمْ لَا عَهْدَ جِرَابَةٍ مِنْ عَيْنِهِ أَمْ لَا كَمَا يَأْتِي (فِي الْأُظْهَرِ)؛ لِأَنَّهُ اسْقَطَ حُرْمَةَ نَفْسِهِ وَثَبُوتُهَا مَعَ الشُّبْهَةِ مَحَلَّهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ نَعَمْ، تَجِبُ الْكُفَّارَةُ قِطْعًا؛ لِأَنَّهُ مُسْلِمٌ بَاطِنًا وَلَا جُنَايَةَ مِنْهُ تَقْتَضِي إِهْدَارَهُ مُطْلَقًا وَخَرَجَ بِظُنِّ جِرَابَتِهِ الصَّادِقِ بِعَهْدِهَا وَعَدَمُهُ كَمَا تَقَرَّرَ مَا لَوْ انْتَفَى ظَنُّهَا وَعَهْدُهَا فَإِنْ عَهْدٌ أَوْ ظَنٌّ لِإِسْلَامِهِ وَلَوْ بَدَارِهِمْ أَوْ شَكٌّ فِيهِ وَكَانَ بَدَارِنَا .....

□ قَوْلُهُ: (فِي دَارِ الْحَرْبِ) خَرَجَ بِهِ دَارُنَا فَيَكُونُ رِدَّةً عَشْرًا وَلَعَلَّهُمْ أَرَادُوا بَدَارِ الْحَرْبِ هُنَا كَمَا يُفِيدُهُ التَّغْلِيلُ مَا يَشْمَلُ دَارَ الْكُفْرِ بَأَنِ اسْتَوْلَى الْكُفَّارُ عَلَى بِلَادِ الْإِسْلَامِ وَيَحْكُمُونَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَإِلَيْهِ أَشَارَ سَمَ بِمَا نَصَّبَهُ قَوْلُهُ: بَدَارِ الْحَرْبِ انْظُرْ هَذَا التَّقْيِيدَ مَعَ مَا يَأْتِي فِي شَرْحِ أَوْ بَدَارِ الْإِسْلَامِ اهـ.

□ قَوْلُهُ: (الْأَوَّلُ) أَيِ التَّزْيِي. □ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ سَبَبًا لِظَنِّ جِرَابَتِهِ مَعَ بَقَائِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ عَشْرًا.

□ قَوْلُهُ: (عَلَى مَقَالَةٍ غَيْرِهِ) أَيِ مِنْ عَدَمِ الرَّدَّةِ مُطْلَقًا. □ قَوْلُهُ: (أَوْ مَحَلِّ كَلَامِهِ الْإِنْج) أَيِ ثَمِّ، وَأَمَّا هُنَا فَمُصَوِّرُ بَدَارِ الْحَرْبِ فَلَا تَنَاقُضَ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا فِي نَفْسِهِ إِذِ الْمُعْتَمَدُ عَدَمُ الرَّدَّةِ مُطْلَقًا عَشْرًا. □ قَوْلُهُ: (لِمَا تَقَرَّرَ) وَهُوَ قَوْلُهُ: وَكَذَا تَعْظِيمُ آلِهَتِهِمْ بَدَارِ الْحَرْبِ كُرْدِي أَيِ لِمَفْهُومِهِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي أَيِ مِنْ احْتِمَالِ الْإِكْرَاهِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (بَلْ أَوْلَى) أَيِ بَلِ التَّزْيِي فِي دَارِ الْحَرْبِ أَوْلَى لِعَدَمِ كَوْنِهِ كُفْرًا كُرْدِي. □ قَوْلُهُ: (أَوْ قَتْلَهُ الْإِنْج) غُطِفَ عَلَى قَتْلِ مُسْلِمًا وَضَمِيرُ الْمَفْعُولِ رَاجِعٌ لِمُسْلِمٍ بَلَا قَيْدَ ظَنِّ كُفْرِهِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَظُنْ كُفْرَهُ. □ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَعْرِفْ مَكَانَهُ) أَيِ مَحَلَّهُ فِي صَفِّهِمْ فَإِنْ عَرَفَهُ فَفِيهِ الْقَوْدُ كَمَا يَأْتِي عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ ظَنِّ كُفْرِهِ عَمَّا إِذَا لَمْ يَظُنَّ فَبِهِ تَفْصِيلٌ فَإِنْ عَرَفَ مَكَانَهُ وَقَصَدَهُ فَكَقَتْلِهِ بَدَارِنَا الْإِنْج وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ مَكَانَهُ وَرَمَى سَهْمًا إِلَى صَفِّ الْكُفَّارِ نَظَرَ إِنْ لَمْ يُعَيِّنْ شَخْصًا أَوْ عَيَّنَ كَافِرًا فَأَخْطَأَ وَأَصَابَ مُسْلِمًا فَلَا قَوْدَ وَلَا دِيَّةَ وَكَذَا لَوْ قَتَلَهُ فِي بَيَاتٍ أَوْ غَارَةٍ وَلَمْ يَعْرِفْهُ وَإِنْ عَيَّنَ شَخْصًا فَأَصَابَهُ فَكَانَ مُسْلِمًا فَلَا قِصَاصَ وَفِي الدِّيَةِ الْقَوْلَانِ فَيَمُنْ ظَنَّهُ كَافِرًا اهـ بِحَذْفِ. □ قَوْلُهُ: (عَلِمَ أَنَّ فِي دَارِهِمْ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَفِي الْقِصَاصِ فِي الْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (فِي دَارِهِمْ) أَيِ أَوْ فِي صَفِّهِمْ. □ قَوْلُهُ: (عَيَّنَ شَخْصًا) كَانَ الْمُرَادُ بِهِ عَيْنُهُ لِلرَّمْيِ مَثَلًا أَيِ قَصْدَهُ بِالرَّمْيِ سَمَ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ فِي قَوْلِهِ الصَّادِقِ الْإِنْج. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ اسْقَطَ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَمَّا إِذَا عَرَفَ) فِي النَّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ اسْقَطَ الْإِنْج) أَيِ بِمَقَامِهِ فِي دَارِ الْحَرْبِ الَّتِي هِيَ دَارُ الْإِبَاحَةِ مُغْنِي أَيِ أَوْ فِي صَفِّهِمْ. □ قَوْلُهُ: (وَتَبُوتُهَا) أَيِ الدِّيَةِ. □ قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ ذَلِكَ) أَيِ فِيمَا إِذَا لَمْ يَسْقُطْ حُرْمَةُ نَفْسِهِ بِمَا مَرَّ.

□ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ إِهْدَارًا مُطْلَقًا حَتَّى بِالنِّسْبَةِ لِلْكَفَّارَةِ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا تَقَرَّرَ) أَيِ فِي شَرْحِ وَكَذَا إِلَّا دِيَّةً.

□ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَدَارِهِمْ) وَيُحْتَمَلُ أَوْ بِصَفِّهِمْ سَمَ وَهُوَ ظَاهِرٌ كَمَا جَرَمَ بِهِ عَشْرًا فَقَالَ قَوْلُهُ: وَكَانَ بَدَارِنَا أَيِ

□ قَوْلُهُ: (عَيَّنَ شَخْصًا أَمْ لَا) كَانَ الْمُرَادُ عَيْنَهُ لِلرَّمْيِ مَثَلًا أَيِ قَصْدَهُ بِالرَّمْيِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَدَارِهِمْ) يُحْتَمَلُ



فيلزمه القودُ لتقصيره أو بدارهم أو بصفهم فهذر لما مر، أما إذا عَرَفَ مكانه بدارنا فكفيل به  
في غير صفهم حتى إذا قصد قتله قصدًا مُعَيَّنًا له كما عَلِمَ مِنَّا مَرَّ قَتْلَ به أو قتل غيره فأصابه  
لزمهم ديةٌ مُخَفَّفةٌ وبقولنا مسلمٌ ذميٌّ لم نَسْتَعِنْ به فيقتل به. (أو) قتل مسلمًا ظَنُّ كُفْرَهُ سواء  
جرايته وردَّته وغيرهما كأن رأى عليه زيهم أو رآه يُعَظِّمُ آلَهِتَهُم (بدار الإسلام) .....

وليس بصفهم لما يأتي اه. قوله: (فيلزمه القود) بشرط علم محل المسلم ومعرفة عينه نهايةً ومثني.  
قوله: (أو بدارهم أو بصفهم إلخ) أي أو شك فيه بدارهم إلخ سم. قوله: (لما مر) أي من قوله  
لوضوح غدره ع ش. قوله: (أما إذا عَرَفَ إلخ) مُحْتَزَرُ قوله ولم يَغْرِفْ مكانه. قوله: (بما مر) أي في  
مبحث حد العمد. قوله: (لزمه ديةٌ مُخَفَّفةٌ) عبارةٌ المُعْنَى قَدِيَّةٌ مُخَفَّفةٌ على العاقلة اه. قوله: (وبقولنا  
مسلمٌ) أي في قوله إذا قتل مسلمٌ إلخ سم. قوله: (لم نَسْتَعِنْ به) فلو استعنا به لم يُقْتَلْ ثم ظاهره وإن كان  
المُسْتَعَيْنُ به غير الإمام من المسلمين وهو ظاهر ع ش. قوله: (ظنُّ كُفْرَهُ إلخ) خَرَجَ به ما لو عهده حربيًا  
وسياتي في قوله أما لو عهده حربيًا إلخ سم. قوله: (وغيرهما) أي كذميته. قوله: (وليس) إلى قوله:  
(أما لو عهده) في النهاية إلا قوله: (إن رآه) إلى (بل الذية) وقوله: (وجهلة). قوله: (عليه زيهم) أي:

أو بصفهم. قوله: (أو بدارهم أو بصفهم) أي أو شك فيه بدارهم أو صفهم قد يخرج على ذلك ما وقَّع  
لبعض الصحابة من قتله من سمح إسلامه وحمله على أنه تقيَّةٌ وكان ذلك في دارهم أو صفهم فلعلَّه  
شك في صدوره ما سمعه على غير وجه التقيَّة، وقد يُقال قضيَّةُ الشرع الإعتداد بالإسلام وعدم جواز  
التعويل على ما يُنفِقُ من الإزتياب في صحته وكونه تقيَّةً فتشكُّل الواقعة إلا أن يُقال هي واقعةٌ حال  
مُحْتَمَلَةٌ على أنه قد يُقال ليس هذا من قبيل الشك المراد هنا؛ لأن الظاهر أنه ليس المراد إلا أنه لم يعلم  
لا قبله ولا في الحال بل تردَّد في أنه مسلمٌ أو كافِرٌ والواقع لبعض الصحابة أنه يعهده حربيًا ثم سمح منه  
كلمة الإسلام فحملها على التقيَّة فهذا شيء آخر يحتاج إلى التأمل ثم رأيت التووي في شرح مسلم ذكر  
أن في وجوب الذية قولين للشافعي. قوله: (بما) (أو بدارهم أو بصفهم فهذر) بقي ما لو أراد قتل حربيًا  
يعلم أنه حربي في دارهم مثلاً فقال: لا إله إلا الله فقتله لا عتقاده أنه قالها تقيَّةً كما وقَّع لأسماء  
رضي الله تعالى عنه كما رواه مسلمٌ وأن النبي ﷺ بالغ في إنكار ذلك عليه، وقد قال التووي في شرحه  
وأما كونه ﷺ لم يوجب على أسماء قصاصًا ولا ديةً ولا كفارةً فقد يستدلُّ به لإسقاط الجميع ولكن  
الكفارة واجبة والقصاص ساقط للشبهة وإن ظنَّ كافِرًا وظنَّ أن إظهار كلمة التوحيد في هذه الحالة لا  
تجعل مسلمًا وفي وجوب الذية قولان للشافعي وقال بكل منهما بعض العلماء اه ثم أجاب بأن  
الكفارة على التراخي وتأخير البيان لوقت الحاجة جائز وبأن أسماء يُحْتَمَلُ أنه كان مُعَسِّرًا فَأُخِّرَتِ الذية  
على قول الوجوب ليساره. قوله: (أما إذا عَرَفَ مكانه بدارنا) أخرج دارهم فليُراجِع. قوله: (وبقولنا  
مسلمٌ) أي في قوله إذا قتل مسلمٌ مسلمًا إلخ. قوله: (ظنُّ كُفْرَهُ) خَرَجَ ما لو عهده حربيًا وسياتي في قوله  
أما لو عهده حربيًا فقتله بدارنا إلخ.

وليس في صَفِّ الحزبيين (وجبا) أي القودُ والدية على البدل كما يأتي؛ لأن الظاهر من حال مَنْ بدارنا العِصمة وإن كان على زِيهِم (وفي القصاص قول) أنه لا يجب إن رآه بزِيهِم مثلاً؛ لأنه أبطلَ حرمة بظهوره بزِيهِم أو بتعظيمه لإلتهتهم بل الدية؛ لأنه كان من حقه في دارنا التثبيتُ أما مجرودُ ظنِّ الكفر فيجب معه القود قطعاً. (أو) قتل (مَنْ عهده مؤثماً أو ذمياً) يعني كافراً غيرَ حربِي ولو بدارهم (أو عبداً أو ظنّه قاتل أبيه فبان خلافه) أي أنه أسلم أو عتق أو لم يقتل أباه (فالمذهب وجوبُ القصاص) عليه لوجود مقتضيه وجهله وعهده وظنّه لا يبيح له ضرباً ولا قتلاً ولو في المؤثم؛ لأن قتله للإمام وفارق ما مرَّ في الحزبيِّ بأنه يُخلى بالمهادنة والمؤثم لا يُخلى فتخليته دليل على عدم رده، أما لو عهده حربياً فقتله بدارنا فإنه يُقتل به على ما جرى عليه الشارح لكن جرى شيخنا في شرح المنهج كغيره على أنه لا قود ويؤجبه بغذره

ويعظمُ إلهتهم. □ فود: (وليس في صَفِّ إلخ) أو في صَفِّ الحزبيين وعرف مكانه على ما تقدّم سم.

□ فود: (وليس في صَفِّ الحزبيين) أما إذا كان فيه فلا قصاص قطعاً ولا دية في الأظهر مُعني.

□ فود: (أي القود) أي ابتداءً والدية على البدل أي بدلاً عن القود محلي. □ فود: (على البدل)، وقد يقال وجب القصاص إن وجدت المكافأة والدية إن لم توجد ع ش.

□ قول (ليني): (وفي القصاص قول) محله حيث عهده حربياً قيل قطعاً بخلاف مَنْ بدار الحزب فإنه يكفي ظن كونه حربياً وإن لم يعهده نهاية. □ فود: (أما مجرود الظن إلخ) مختز ظن جرأته كأن رأى عليه إلخ سم عبارة السيد عمر أي الظن الخالي عن قرينة تؤيده ككونه على زِيهِم أو يعظمُ إلهتهم اه.

□ فود: (غير حزبي) سيذكر مختزّه. □ فود: (لوجود مقتضيه) عبارة المُعني نظراً إلى ما في نفس الأمر؛ لأنه قتله عمداً عدواناً والظن لا يبيح القتل اه. □ فود: (لوجود مقتضيه) وهو المكافأة ع ش.

□ فود: (وعهده إلخ) عطف تفسير على جهله. □ فود: (وظنّه) الواو بمعنى أو. □ فود: (لأن قتله للإمام) قضيته أنه لا يجب القصاص على الإمام والمُعتمد إطلاق المتن إذا كان من حقه التثبيت مُعني وفي ع ش عن سم على المنهج ما يوافقه. □ فود: (وفارق ما مرَّ في الحزبي) أي إذا كان في دارهم رشيدي عبارة سم لعل مراده بالنسبة لدارهم؛ لأن عدم وجوب القصاص في عهده حربياً إنما مرَّ بالنسبة لدارهم أما بدارنا فسند ذكره أيضاً لكن قد يشكّل الفرق حيثي اه. □ فود: (ما مرَّ في الحزبي) أي في أول الفصل كزدي. □ فود: (لكن جرى شيخنا في شرح المنهج إلخ) وعدم القود صريح الرّوض سم وع ش.

□ فود: (كغيره) أي غير الشيخ. □ فود: (على أنه لا قود إلخ) جزم به النهاية.

□ فود: (وليس في صَفِّ الحزبيين) أو في صَفِّ الحزبيين وعرف مكانه على ما تقدّم. □ فود: (أما مجرود ظن الكفر إلخ) مختز قوله كأن رأى عليه زِيهِم إلخ. □ فود: (ما مرَّ في الحزبي) لعل مراده بالنسبة لدارهم عدم وجوب القصاص في عهده حربياً إنما هو بالنسبة لدارهم أما لدارنا فسيذكره لكن قد يشكّل الفرق حيثي. □ فود: (لكن جرى شيخنا في شرح المنهج كغيره على أنه لا قود) عدم القود صريح

باستصحاب كُفْرِهِ الْمُتَيَقِّنِ فهو كما لو قَتَلَهُ بدارنا في صَفْهِهِمْ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ظُلْمِ كُفْرِهِ بدارنا  
كَأَن رَأَاهُ عَلَى زَيْهِمْ بِأَنَّ هَذِهِ الْقَرِينَةُ أَوْضَعُفٌ مِنْ تَيْنِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي الْقَوْدِ  
كَمَا تَقَرَّرَ أَمَّا الدِّيَةُ فَالْوَجْهَ وَجُوبُهَا وَفِي نُسْخِ شَرْحِ الرُّوضِ هُنَا اخْتِلَافٌ وَإِسْكَالٌ لِلْمُتَأَمِّلِ وَلَوْ  
قَتَلَ مُسْلِمًا تَتَرَسَّ بِهِ الْمُشْرِكُونَ .....

□ قود: (في صَفْهِهِمْ) أي وَلَمْ يَعْرِفْ مَكَانَهُ كَمَا مَرَّ. □ قود: (بأن هذه القرينة) أي التَّزْيِي بزيهم مثلاً.

□ قود: (من تينك) أي استصحاب الكُفْرِ الْمُتَيَقِّنِ والمقام في صَفْهِهِمْ. □ قود: (فالوجه وجوبها) مُعْتَمَدٌ ع  
ش عبارة الحَلَبِيِّ وعليه دية العمدِ خِلَافًا لِمَا فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ اه أي فِي الْإِمْدَادِ وَالْإِسْعَادِ مِنْ عَدَمِ  
وُجُوبِ الدِّيَةِ. □ قود: (ولو قَتَلَ مُسْلِمًا تَتَرَسَّ بِالْخ) عبارة الرُّوضِ وَشَرْحُهُ فِي الْجِهَادِ أَوْ تَتَرَسَّوْا بِمُسْلِمٍ  
وَذِمِّي فَلَا تَزِمِيهِمْ إِنْ لَمْ تَدْعُ ضَرُورَةً إِلَى رَفْعِهِمْ وَاحْتَمَلَ الْحَالُ الْإِعْرَاضَ عَنْهُمْ فَلَوْ رَمَى رَامٌ فَقَتَلَ  
مُسْلِمًا فَحُكْمُهُ مَعْلُومٌ مِمَّا مَرَّ فِي الْجَنَائِيَّاتِ فَلَوْ دَعَتْ ضَرُورَةٌ إِلَى ذَلِكَ جَازَ رَفْعُهُمْ وَتَوَقُّيْنَاهُ أَيِ الْمُسْلِمِ  
أَوِ الذِّمِّيِّ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ فَإِنْ قُتِلَ مُسْلِمٌ وَجَبَتِ الْكَفَّارَةُ وَكَذَا الدِّيَةُ إِنْ عَلِمَهُ الْقَاتِلُ مُسْلِمًا إِذَا كَانَ يُمَكِّنُهُ  
تَوَقُّيَهُ وَالرَّزْمِيَّ إِلَى غَيْرِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْهُ مُسْلِمًا وَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ فِيهِمْ مُسْلِمًا لَا الْقِصَاصَ وَإِنْ  
تَتَرَسَّ كَافِرٌ بِتَرَسِّ مُسْلِمٍ أَوْ رَكِبَ قَرَسَهُ قَرَمَاهُ مُسْلِمٌ ضَمِنَتْهُ إِلَّا إِنْ اضْطُرَّ بِأَنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ فِي الْإِلْتِحَامِ الدَّفْعُ

الرُّوضِ. □ قود: (أما الدية فالوجه وجوبها) خَالَفَهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ حَيْثُ قَالَ مَا نَصَّهُ لَا إِنْ عَهَدَ حَزْبِيًّا  
فَقَتَلَهُ وَهُوَ عَلَى زَيْي الْكُفَّارِ بدارنا أَوْ دَارِهِمْ أَوْ صَفْهِهِمْ فَلَا قَوْدَ إِلَى أَنْ قَالَ وَكَذَا لَا دِيَةَ فِيهِ عَلَى الْأَوْجِهَ وَإِنْ  
اِقْتَضَى كَلَامُ الْمُصَنِّفِ وَجُوبُهَا وَازْتِصَافُهَا فِي الْإِسْعَادِ اه وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ نَفْيَ الدِّيَةِ إِذَا قَتَلَهُ بدارهم غَيْرُ مَنْقُولٍ  
أَوْ غَيْرُ مُرَجَّحٍ لَهُمْ حَيْثُ عَبَّرَ فِيهِ بِالْأَوْجِهَ أَيْضًا وَقَضِيَّتُهُ قَوْلُهُ السَّابِقُ هُنَا عَهْدٌ جَرَابَةٌ مِنْ عَيْتِهِ أَوْ لَا  
خِلَافَهُ. □ قود: (ولو قَتَلَ مُسْلِمًا تَتَرَسَّ بِهِ الْمُشْرِكُونَ الْخ) عبارة الرُّوضِ وَشَرْحُهُ فِي بَابِ الْجِهَادِ أَوْ  
تَتَرَسَّوْا بِمُسْلِمٍ وَذِمِّي فَلَا تَزِمِيهِمْ إِنْ لَمْ تَدْعُ ضَرُورَةً إِلَى رَفْعِهِمْ وَاحْتَمَلَ الْحَالُ الْإِعْرَاضَ عَنْهُمْ فَلَوْ رَمَى  
رَامٌ فَقَتَلَ مُسْلِمًا فَحُكْمُهُ مَعْلُومٌ مِمَّا مَرَّ فِي الْجَنَائِيَّاتِ فَلَوْ دَعَتْ ضَرُورَةٌ إِلَى ذَلِكَ جَازَ رَفْعُهُمْ وَتَوَقُّيْنَاهُ أَيِ  
الْمُسْلِمِ أَوِ الذِّمِّيِّ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ فَإِنْ قَتَلَ مُسْلِمًا وَقَوْلُهُ مِنْ زِيَادَتِهِ عَرَفَ قَاتِلَهُ لَيْسَ لَهُ كَبِيرٌ جَدْوَى  
وَجَبَتِ الْكَفَّارَةُ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ مَغْصُومًا، وَكَذَا الدِّيَةُ إِنْ عَلِمَهُ الْقَاتِلُ مُسْلِمًا إِذَا كَانَ يُمَكِّنُهُ تَوَقُّيَهُ وَالرَّزْمِيَّ إِلَى  
غَيْرِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْهُ مُسْلِمًا وَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ فِيهِمْ مُسْلِمًا لِشِدَّةِ الصَّيْرُورَةِ لَا الْقِصَاصِ؛ لِأَنَّهُ مَعَ  
تَحْوِيزِ الرِّزْمِيِّ لَا يَجْتَمِعَانِ وَإِنْ تَتَرَسَّ كَافِرٌ بِتَرَسِّ مُسْلِمٍ أَوْ رَكِبَ قَرَسَهُ قَرَمَاهُ مُسْلِمٌ فَاتَّلَفَهُ ضَمِنَتْهُ إِلَّا إِنْ  
اضْطُرَّ بِأَنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ فِي الْإِلْتِحَامِ الدَّفْعُ إِلَّا بِإِصَابَتِهِ فَلَا يَضْمِنُهُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ وَقَطَعَ الْمُتَوَلَّى بِأَنَّهُ  
يَضْمِنُهُ اه بِاخْتِصَارِ وَقَوْلِهِ السَّابِقُ مِمَّا مَرَّ فِي الْجَنَائِيَّاتِ إِشَارَةٌ إِلَى التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ هُنَا السَّابِقِ فِي كَلَامِ  
الشَّارِحِ كَغَيْرِهِ الَّذِي مِنْهُ أَمَّا إِذَا عَرَفَ مَكَانَهُ الْخ وَقَوْلُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأَخِيرَةِ ضَمِنَتْهُ يَنْبَغِي بِالْقَوْدِ إِنْ قَصَدَ  
قَتْلَهُ مَعْنِيًّا وَبِالدِّيَةِ الْمُخَفَّفَةِ إِنْ قَصَدَ غَيْرَهُ فَاصَابَهُ. □ قود: (يُفَى) (ولو قَتَلَ مُسْلِمًا تَتَرَسَّ بِهِ الْمُشْرِكُونَ)  
الظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهَذِهِ الصُّورَةِ مَا فِي الْحَاشِيَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَنِ الرُّوضِ وَشَرْحِهِ فِي قَوْلِهِ فَإِنْ قَتَلَ مُسْلِمًا وَقَوْلُهُ

بدارهم فإن علم إسلامه لزمته ديتة وإلا فلا. (ولو ضرب) من لم يُبَيِّح له الضرب (مريضاً جهل مريضه ضرباً يقتل المريض) دون الصحيح غالباً (وجب القصاص) عليه لتقصيره فإن عفى على الدية فكلها على الضارب وإن فرض أن للمريض دخلاً في القتل (وقيل لا) يجب عليه؛ لأن ما أتى به غير مُهلِك في ظنه ويرد بأنه لا عبرة بظنه مع تحريم الضرب عليه ومن ثم لم يلزم نحو مؤذّب ظن أنه صحيح وطبيب سقاه دواءً على ما يأتي لظنه أنه محتاج إليه إلا ديته أي دية شبه العميد كما هو ظاهر ولو علم بمريضه أو كان ضربه يقتل الصحيح أيضاً وجب القود قطعاً. واعلم أن للقود شروطاً في القتل قد مرّت وفي القتال وستأتي وفي القتل كما قال (ويُشترط لوجوب القصاص) بل والضمان من أصله على تفصيل فيه (في القتل إسلام) مع عدم نحو صيالي وقطع طريق للخبر الصحيح «فإذا قالوها غصصوا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها» (أو أمان) يحقن دمه بعقد ذمة أو عهد أو أمان مجرّد ولو من الأحاد أو ضرب رق؛ لأنه به يصير

إلا بإصابته فلا يضمّنه في أحد وجهين وقطع المتولّي بأنه يضمّنه انتهت باختصار والظاهر أن مراد الشارح هنا قول الرّوض وشرحه المارّ فإن قُتل مُسلم وجبت الكفارة إلخ المفروض فيما إذا دعت ضرورة إلى رميهم سم. فوّ: (بدارهم) انظر مفهومه ولعل المراد بدارهم هنا ما يشمل ما استولى عليه من دار الإسلام. فوّ: (ولا فلا) أي فلا تلزمه الدية وتجب عليه الكفارة ع ش. فوّ: (من لم يبيح) إلى قوله: (بشّرط أن لا يزج) في النهاية. فوّ: (لتقصيره) لأن جهله لا يبيح له الضرب مُغني ونهاية. فوّ: (نحو مؤذّب) كالزّوج والمُعَلَّم مُغني. فوّ: (إلا ديتة) فاعل لم يلزم كُرديّ. فوّ: (ولو علم بمريضه) إلى قوله: (ويُشترط للقود) في المُغني. فوّ: (وقد مرّت) وهي كونه عنداً ظلماً من حيث الإثلاف. فوّ: (بل والضمان) أي الشامل للدية. فوّ: (وقطع طريق) أي تحتم قتله به كما يأتي سم. فوّ: (فإذا قالوها) أي لا إله إلا الله مُغني. فوّ: (إلا بحقها) لا دخل له في الدليل كما لا يخفى رشيديّ. فوّ: (يحقن دمه) أشار به إلى أن المراد الأمان بالمعنى اللغويّ الشامل لنحو الجزية كما أشار إليه أيضاً بقوله بعقد ذمة إلخ رشيديّ. فوّ: (به يصير) أي بضرب الرّق ع ش.

من زيادته عَرَفَ قاتله إلخ المفروض فيما إذا دعت ضرورة إلى رميهم لا المنقول عنهما قبل هذا المفروض فيما إذا لم تدع إلى ذلك لأنه لا بد أن حكمه معلوم مما مرّ في الجنايات، وقد علم مما مرّ فيها أنه قد يجب القود كما في قول الشارح السابق أما إذا عَرَفَ مكانه بدارنا إلخ فلا يتأتّى إطلاق أنه إن علم إسلامه لزمه ديتة وإلا فلا ولا المنقول عنه أخيراً المذكور بقوله وإن ترّس كافر بترّس مُسلم إلخ لأن الظاهر أن الضمان هنا قد يكون بالقصاص، وأيضاً قد أبهموا الضمان فيبعد أن يتصرّف هو بتعيينه تأمل. فوّ: (وقطع طريق) إن أريد أن قطع الطريق يهدّره من حيث كونه صائلاً دخل فيما قبله أو مُطلقاً فسباني أنه لا يستحقّ القتل إلا إذا قتل مع أنه حيث لا يهدّر إلا بالنسبة للوليّ إلا أن يُريد ما إذا تحتم قتله في قطع الطريق فإنه حيث لا يقتل قاتله إلا إن كان مثله فليُتأمل ثم رأيت كلامه الآتي وهو دالّ على

مَالًا للمسلمين ومألهم في أمانٍ لِعِصْمَتِهِ حينئذٍ وَيُشْتَرَطُ لِلْقَوْدِ وجودُ الْعِصْمَةِ التي هي حَقُّ الدِّمِّ من أَوَّلِ أَجْزَاءِ الْجَنَاحِ كَالرَّمْيِ إِلَى الزُّهُوقِ كما يَأْتِي (فَيَهْدُرُ) بِالنِّسْبَةِ لِكُلِّ أَحَدِ الصَّائِلِ إِذَا تَعَيَّنَ قَتْلُهُ فِي دَفْعِ شَرِّهِ (وَالْحَرْبِيِّ) وَلَوْ نَحَوُ امْرَأَةً وَصَبِيًّا لَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَأَقْضُوا الْفِتْنَةَ﴾ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴿التوبة: ٥﴾ (وَالْمُرْتَدُّ) إِلَّا عَلَى مِثْلِهِ كما يَأْتِي لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «مَنْ بَدَّلَ دِيْنَهُ فَاقْتُلُوهُ» وَيُفْرَقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَرْبِيِّ بِأَنَّهُ مُتَلَزِمٌ فَعَصِمَ عَلَى مِثْلِهِ وَلَا كَذَلِكَ الْحَرْبِيُّ. (وَمَنْ) مُبْتَدَأٌ (عَلَيْهِ) قِصَاصٌ كَغَيْرِهِ) فِي الْعِصْمَةِ فِي حَقِّ غَيْرِ الْمُسْتَحِقِّ فَيُقْتَلُ قَاتِلُهُ. وَقَاطِعُ الطَّرِيقِ الْمُتَحَتِّمُ قَتْلُهُ وَتَارِكُ الصَّلَاةِ وَنَحْوُهُمَا مُهَدَّرُونَ إِلَّا عَلَى مِثْلِهِمْ كما أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ (وَالزَّانِي الْمُخَصَّنُ إِنْ قَتَلَهُ ذِمِّيٌّ) (وَالْمُرَادُ بِهِ غَيْرُ الْحَرْبِيِّ أَوْ مُرْتَدُّ) (قُتِلَ بِهِ) إِذْ لَا تَسْلِيْطَ لَهَا عَلَى الْمُسْلِمِ وَلَا حَقَّ لَهَا فِي الْوَاجِبِ عَلَيْهِ وَأَخَذَ مِنْهُ الْبَلْقِينِيُّ أَنَّ الزَّانِي الذِّمِّيَّ الْمُخَصَّنَ إِذَا قَتَلَهُ ذِمِّيٌّ وَلَوْ مَجْجُوسِيًّا . . . . .

□ قَوْلُهُ: (مِنْ أَوَّلِ الْإِنِّ) مُتَعَلِّقٌ بِوُجُودِ الْإِنِّ. □ قَوْلُهُ: (كَالرَّمْيِ) مِثَالُ الْجَنَاحِ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ فِي أَوَاخِرِ الْفَضْلِ. □ قَوْلُهُ: (بِالنِّسْبَةِ لِكُلِّ أَحَدِ الْإِنِّ) شَامِلٌ لِلذِّمِّيِّ وَالْمُعَاهِدِ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ نَحَوُ امْرَأَةً وَصَبِيًّا) إِنَّمَا أَخَذَهُمَا غَايَةً لِحُزْمَةِ قَتْلِهِمَا ع. ش. □ قَوْلُهُ: (إِلَّا عَلَى مِثْلِهِ) فَلَا يَهْدُرُ فَيُقْتَلُ بِمُرْتَدِّهِ مِثْلُهُ ع. ش. عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالْمُرَادُ إِهْدَارُهُ أَيِ الْمُرْتَدِّ فِي حَقِّ مُسْلِمٍ أَمَا فِي حَقِّ ذِمِّيٍّ أَوْ مُرْتَدِّ فَسَيَأْتِي أَه. □ قَوْلُهُ: (بَيْنَهُ) أَيِ الْمُرْتَدِّ. □ قَوْلُهُ: (وَبَيْنَ الْحَرْبِيِّ) أَيِ حَيْثُ هَدَرَ، وَلَوْ عَلَى مِثْلِهِ. □ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ) أَيِ الْمُرْتَدِّ وَقَوْلُهُ عَلَى مِثْلِهِ أَيِ مُرْتَدِّ مِثْلِهِ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (مُبْتَدَأٌ) أَيِ وَخَبَرُهُ كَغَيْرِهِ وَكَأَنَّهُ إِنَّمَا أَغْرَبَهُ لِئَلَّا يَتَوَهَّمَ عَطْفُهُ عَلَى الْحَرْبِيِّ سَم. □ قَوْلُهُ: (وَقَاطِعُ الطَّرِيقِ الْإِنِّ) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ قَوْلُهُ مُهَدَّرُونَ. □ قَوْلُهُ: (وَتَارِكُ الصَّلَاةِ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَيُعَصَّمُ تَارِكُ الصَّلَاةِ بِالْجُنُونِ وَالسُّكْرِ أَيِ فَلَا يُقْتَلُ حَالَهُمَا إِلَّا الْمُرْتَدُّ أَيِ فَيُقْتَلُ حَالُ جُنُونِهِ أَوْ سُكْرِهِ أَه. وَفِي بَابِ تَارِكِ الصَّلَاةِ كَلَامٌ فِي ذَلِكَ يَتَّبِعِي مُرَاجَعَتُهُ سَم وَع. ش. □ قَوْلُهُ: (إِلَّا عَلَى مِثْلِهِمْ) قَضَيْتُهُ أَنَّ الْقَاطِعَ غَيْرُ مُهَدَّرٍ عَلَى التَّارِكِ وَبِالْعَكْسِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْمُمَازَلَةَ فِي الْإِهْدَارِ كَمَا سَيَأْتِي سَم أَيِ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُهَدَّرَ الْإِنِّ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْإِنِّ) أَنْظَرَ وَجْهَ الْإِشَارَةِ رَشِيدِي.

□ قَوْلُهُ (وَالزَّانِي الْإِنِّ) أَيِ الْمُسْلِمِ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (غَيْرُ الْحَرْبِيِّ) أَيِ الشَّامِلِ لِلْمُعَاهِدِ وَالْمُؤْمِنِ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (أَوْ مُرْتَدِّ) عَطْفٌ عَلَى ذِمِّيٍّ. □ قَوْلُهُ: (لَهُمَا) أَيِ الذِّمِّيِّ وَالْمُرْتَدِّ. □ قَوْلُهُ: (وَأَخَذَ مِنْهُ) قَدْ يَشْكُلُ الْأَخْذُ بِأَنَّ الذِّمِّيَّ لَا حَقَّ لَهُ فِي الْوَاجِبِ عَلَى الذِّمِّيِّ سَم، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الذِّمِّيَّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَقٌّ لَكِنَّ الذِّمِّيَّ الزَّانِي دُونَهُ فَقُتِلَ بِهِ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَأَخَذَ مِنْهُ الْبَلْقِينِيُّ) جَزَمَ بِهِ الْمُغْنِي.

إِرَادَتِهِ مَا ذَكَرْنَاهُ بِقَوْلِنَا إِلَّا إِنْ الْإِنِّ. □ قَوْلُهُ: (مُبْتَدَأٌ) خَبَرُهُ كَغَيْرِهِ. □ قَوْلُهُ: (مُبْتَدَأٌ) أَغْرَبَهُ كُلَّهُ لِئَلَّا يَتَوَهَّمَ عَطْفُهُ عَلَى الْحَرْبِيِّ. □ قَوْلُهُ: (وَتَارِكُ الصَّلَاةِ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَيُعَصَّمُ تَارِكُ الصَّلَاةِ بِالْجُنُونِ وَالسُّكْرِ لَا الْمُرْتَدُّ أَه. وَفِي بَابِ الصَّلَاةِ كَلَامٌ فِي ذَلِكَ عَنِ التَّوَوُّيِّ وَغَيْرِهِ يَتَّبِعِي مُرَاجَعَتُهُ. □ قَوْلُهُ: (إِلَّا عَلَى مِثْلِهِمْ) قَضَيْتُهُ أَنَّ الْقَاطِعَ غَيْرُ مُهَدَّرٍ لِلتَّارِكِ وَبِالْعَكْسِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْمُمَازَلَةَ فِي الْإِهْدَارِ كَمَا سَيَأْتِي. □ قَوْلُهُ: (وَأَخَذَ مِنْهُ الْبَلْقِينِيُّ الْإِنِّ) قَدْ يَشْكُلُ الْأَخْذُ بِأَنَّ الذِّمِّيَّ لَا حَقَّ لَهُ فِي الْوَاجِبِ عَلَى الذِّمِّيِّ.

ليس زانياً مُحصّناً ولا وجب قتله بنحو قطع طريق لا يُقتل به ويُؤخذ منه أيضاً أن محلّ عدم قتل المسلم المعصوم به إن قصّد بقتله استيفاء الواجب عليه أو أطلق بخلاف ما إذا قصّد عدم ذلك؛ لأنه صرّف فعله عن الواجب ويُحتمل الأخذ بإطلاقهم ويُوجّه بأنّ دمه لما كان هدواً لم يؤثّر فيه الصّارف (أو مسلم) ليس زانياً مُحصّناً (فلا) يُقتل به (في الأصح) لإهداره، وإنما يُعزّز لأفتيائه على الإمام سواء أثبت زناه ببينة أم بإقراره بشرط أن لا يرجع عنه ولا قُتل به أي إن علم برجوعه فيما يظهر ممّا مرّ فيما لو عهده حربيّاً ثم رأيت في ذلك وجهين بلا ترجيح ولا ريب أن ما ذكرته أوجههما ولو قتله قبل أمر الحاكم بقتله ثم رجع الشهود وقالوا تعمدنا

قوله: (ليس زانياً مُحصّناً إلخ) فإن كان مثله قُتل به مُعني. قوله: (ويؤخذ منه إلخ) أي من قوله ولا حقّ لهما إلخ رشيدِيّ وقال السيّد عُمَر لا يخفى ما في هذا الأخذ من الخفاء وبِتسليم ظهوره فالاحتمال الثاني أرجح فيما يظهر اهـ وسيأتي عن ع ش ما يوافقه. قوله: (به) أي بالمسلم الزاني المُحصّن ع ش. قوله: (ويُحتمل الأخذ إلخ) هذا الصنيع يقتضي اعتماد الأوّل ولكن الاحتمال المذكور هو المُعتمد أخذاً من قوله ويوجّه إلخ ع ش. قوله: (ليس زانياً) إلى قوله: (بشرط أن لا يزجّع) في المُعني. قوله: (بشرط أن لا يزجّع عنه إلخ) خلافاً للنهاية والمُعني عبارة الأوّل وسواء أقتله قبل رجوعه عن إقراره أو رجوع الشهود عن شهادتهم أم بعده اهـ قال الرشيدِيّ قوله: أم بعده أي لاختلاف العلماء في صحّة الرجوع لكن هذا إنمّا يأتي في رجوعه عن الإقرار كما نقله سم على المنهج عن الشارح فليراجع الحكم في رجوع الشهود اهـ. قوله: (بشرط إلخ) وفي شرحه للإرشاد خلاف ذلك حيث قال فيه بعد ذكر ما يوافق ما هنا عن البلقيني والأذرعِيّ ما نصّه لكن الذي صحّحه الشيخان أنّه لا قوّد لاختلاف العلماء في سقوط الحد بالرجوع وحيثيّه فلا فرق بين علم القاتل وجهله اهـ سم.

قوله: (ممّا مرّ إلخ) أي على ما جرى عليه شنيع الإسلام في شرح المنهج كغيره فليوجّه عدم القتل هنا فيما إذا جهل الرجوع باستصحاب استحقات القتل وبذلك يندفع إشكال سم بما نصّه قوله: ممّا مرّ فيما لو عهده حربيّاً فيتأمل سم. قوله: (بلا ترجيح) وفي الروضة ما نصّه، ولو قتله شخص بعد الرجوع ففي

قوله: (بشرط أن لا يزجّع عنه إلخ) في شرحه للإرشاد خلاف ذلك حيث قال قال يعني البلقيني ولو قتله بعد رجوعه عن إقراره أو رجوع الشهود قُتل به إلا إذا ظنّ بقاء شهادتهم فهو كظنّ الردّة أي فيقتل أيضاً لكن على خلاف فيه وما ذكره في رجوعه جرى عليه الأذرعِيّ وغيره ونصّ الأم صريح فيه لكن الذي صحّحه الشيخان في حدّ الزنا أنّه لا قوّد لاختلاف العلماء في سقوط الحد بالرجوع وحيثيّه فلا فرق بين علم القاتل وجهله اهـ. قوله: (ممّا مرّ فيما لو عهده) يتأمل. قوله: (ثم رأيت في ذلك وجهين بلا ترجيح) في الروضة في كتاب حدّ الزنا ما نصّه ولو قتله شخص بعد الرجوع ففي وجوب القصاص وجهان نقلهما ابن كجّ وقال الأصح لا يجب وبه قال أبو إسحاق لاختلاف العلماء في سقوط الحد بالرجوع اهـ.

الكَذِبُ قُتِلَ بِهِ دُونَهُمْ كَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقِينِي وَهُوَ مُتَّبَعَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبَيِّنْ زِنَاهُ وَمُجَرَّدُ الشَّهَادَةِ غَيْرُ مُبِيحٍ لِلْإِقْدَامِ وَلَوْ رَأَاهُ يَزْنِي وَعَلِمَ إِحْصَانَهُ فَقَتَلَهُ لَمْ يُقْتَلْ بِهِ قَطْعًا لِكَيْتَهُ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَحْكَامِ الظَّاهِرَةِ إِلَّا بَيِّنَةٌ أَوْ يَمِينٌ مَزْدُودَةٌ مِنَ الْوَارِثِ وَكَذَا فِي سَائِرِ نَظَائِرِهِ قِيلَ وَلَا يُعَزَّرُ لِلْأَفْتِيَاءِ هُنَا إِنْ قَتَلَهُ قَبْلَ انْفِصَالِهِ عَنْ نَحْوِ خَلِيلَتِهِ، وَيُوجِبُهُ بَأَنَّ هَذَا يُؤَلِّدُ فِيهِ حَمِيَّةٌ تُلْجِئُهُ لِقَتْلِهِ فَعَلَيْهِ فِيهِ وَخَرَجَ بِقَوْلِي لَيْسَ زَانِيًا مُخَصَّنًا الزَّانِي الْمُخَصَّنُ فَيُقْتَلُ بِهِ مَا لَمْ يَأْمُرْهُ الْإِمَامُ بِقَتْلِهِ وَيُظْهِرُ أَنَّ يُلْحَقَ بِالزَّانِي الْمُخَصَّنِ فِي ذَلِكَ كُلِّ مُهْدَرٍ كِتَارِكِ صَلَاةٍ وَقَاطِعِ طَرِيقٍ بِشَرْطِهِ فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُهْدَرَ مَعْصُومٌ عَلَى مِثْلِهِ فِي الْإِهْدَارِ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي سَبَبِهِ وَيَدُ السَّارِقِ مُهْدَرَةٌ إِلَّا

وُجُوبُ الْقِصَاصِ وَجِهَانِ نَقَلَهُمَا ابْنُ كَعَجٍ وَقَالَ الْأَصَحُّ لَا يَجِبُ بِهِ قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ لِاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي سُقُوطِ الْحَدِّ بِالرُّجُوعِ اهـ سَم. □ قَوْلُهُ: (كَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقِينِي الْخ)، وَإِنَّمَا يَتَّبَعُهُ هَذَا إِذَا كَانَ الْقَتْلُ قَبْلَ الْحُكْمِ بِشَهَادَتِهِمْ فَإِنَّهُ حَيِّثُذِ مُبَاشِرٍ وَهُمْ مُتَسَبِّبُونَ أَمَّا إِذَا كَانَ بَعْدَهُ فَلَا أَثَرَ لِرُجُوعِهِمْ بِالنِّسْبَةِ لَهُ لِعُدْرِهِ وَعَدَمَ تَعْدِيهِ سَم وَيُغْنِي عَنْهُ قَوْلُ الشَّارِحِ وَيَتَّبَعُهُ أَنَّهُ لَمْ يَتَّبَثْ الْخ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ التَّكَايُفَ وَالتَّوَضُّيْعَ.

□ قَوْلُهُ: (وَلَوْ رَأَاهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (لِكَيْتَهُ لَا يُقْبَلُ) فِي النِّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ رَأَاهُ يَزْنِي الْخ) أَيِ وَالْحَالُ أَنَّهُ عَلِمَ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِلَّا فَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ فَقَتَلَهُ وَادَّعَى أَنِّي إِنَّمَا قَتَلْتُهُ؛ لِأَنِّي رَأَيْتُهُ يَزْنِي وَهُوَ مُخَصَّنٌ لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ ذَلِكَ بَلْ يُقْتَضُ مِنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سَم عَلَى حَجِّ أَحَدٍ ش. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يُقْتَلِ الْخ) أَيِ لَمْ يَسْتَحِقَّ الْقَتْلَ بَاطِنًا كَمَا يَعْلَمُ مِنَ كَلَامِ غَيْرِهِ رَشِيدِي وَهَذَا التَّفْسِيرُ غَيْرُ مَا مَرَّ عَنْ سَم أَنفَا وَيُرْجَحُ بَلْ يُعَيَّنُ إِرَادَتُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ لِكَيْتَهُ الْخ. □ قَوْلُهُ: (فِي سَائِرِ نَظَائِرِهِ) أَيِ كَرُوفِيَةِ سَرَقَةٍ شَخْصٍ بِشَرْطِهَا. □ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِيمَا لَوْ رَأَاهُ يَزْنِي الْخ. □ قَوْلُهُ: (عَنْ نَحْوِ خَلِيلَتِهِ) هَلْ هُوَ قَبْدٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ التَّوْجِيهِ. □ قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ) إِلَى الْمَتَنِ فِي النِّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (الزَّانِي الْخ) أَيِ الْمُسْلِمُ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (فَيُقْتَلُ بِهِ) أَيِ لِلْمُكَافَأَةِ ش. □ قَوْلُهُ: (كِتَارِكِ صَلَاةٍ) أَيِ بَعْدَ أَمْرِ الْإِمَامِ بِهَا مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (بِشَرْطِهِ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مَنِ الْمَغْطُوفِ وَالْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ.

□ قَوْلُهُ: (فَالْحَاصِلُ الْخ) يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا إِذَا كَانَ الْقَتِيلُ مُرْتَدًّا وَالْقَاتِلُ مُسْلِمًا زَانِيًا مُخَصَّنًا أَوْ نَحْوَهُ، وَقَدْ مَرَّ أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يُقْتَلُ بِالْكَافِرِ إِلَّا أَنْ يَقَالَ مُرَادُهُ مَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ لِكَيْتَهُ بَعِيدٌ أَوْ أَنَّ الْمُرَادَ حَاصِلُ مَا تَقَدَّمَ قَبْلَهُ وَهُوَ بَعِيدٌ أَيْضًا مَعَ جَعْلِهِ ضَاطِعًا رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (مَعْصُومٌ عَلَى مِثْلِهِ الْخ) أَيِ مَا لَمْ يَأْمُرْهُ الْإِمَامُ بِقَتْلِهِ أَخَذًا وَمِمَّا مَرَّ أَيِ أَنفَا. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي سَبَبِهِ) كَرِنَا وَتَرَكْ صَلَاةً أَوْ قَطَعَ طَرِيقًا ش.

□ قَوْلُهُ: (كَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقِينِي) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ، وَإِنَّمَا يَتَّبَعُهُ هَذَا إِذَا كَانَ الْقَتْلُ قَبْلَ الْحُكْمِ بِشَهَادَتِهِمْ؛ لِأَنَّهُ حَيِّثُذِ مُبَاشِرٍ وَهُمْ مُتَسَبِّبُونَ، أَمَّا إِذَا كَانَ بَعْدَهُ فَلَا أَثَرَ لِرُجُوعِهِمْ بِالنِّسْبَةِ لَهُ لِعُدْرِهِ وَعَدَمَ تَعْدِيهِ وَإِنْ أَثَرَ فِي وَجُوبِ الْقَوَدِ عَلَيْهِمْ لِتَعْدِيهِمْ اهـ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ رَأَاهُ يَزْنِي) إِلَى قَوْلِهِ: (لَمْ يُقْتَلْ بِهِ قَطْعًا) أَيِ وَالْحَالُ أَنَّهُ عَلِمَ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِلَّا فَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ فَقَتَلَهُ وَادَّعَى أَنِّي إِنَّمَا قَتَلْتُهُ؛ لِأَنِّي رَأَيْتُهُ يَزْنِي وَهُوَ مُخَصَّنٌ لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ ذَلِكَ بَلْ يُقْتَضُ مِنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. □ قَوْلُهُ: (فَالْحَاصِلُ الْخ) كَذَا شَرَحَ م. □ قَوْلُهُ: (مَعْصُومٌ عَلَى مِثْلِهِ فِي الْإِهْدَارِ) أَيِ مَا لَمْ يَأْمُرْهُ الْإِمَامُ بِقَتْلِهِ أَخَذًا وَمِمَّا قَبْلَهُ.

على مثله سواء المسروق منه وغيره. (و) يُشْتَرَطُ لوجوبه (في القاتل) شروط منها التَّكْلِيفُ ومُحْصَلُهُ (بُلُوغٌ وَعَقْلٌ) فلا يُقْتَلُ صَبِيٌّ ومَجْنُونٌ حال القتل وإن كُلفَ عند مُقَدِّمَتِهِ كالزَّمني أو عَقِبَهُ كما حُرِّزَتْ بهما فيه في شرح الإرشاد الصغير وذلك للحديث الصحيح «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ» ولعدم تَكْلِيفِهِمَا (والمذهب وجوبه على السَّكْرَانِ) وكلُّ مُتَعَدٍّ بِمُزِيلِ عَقْلِهِ لِعَتَدْيِهِ فلا نَظَرَ لاسْتِثْنَاءِ عَقْلِهِ؛ لَأَنَّهُ من رُبِطِ الأحكامِ بالأسبابِ أَمَّا غَيْرُ الْمُتَعَدِّي كَأَن أُكْرِهَ عَلَى شُرْبِ مُسْكِرٍ أو شَرِبَ ما ظَنَّهُ دَوَاءً أو ماءً فإذا هو مُسْكِرٌ فلا قَوْدَ عَلَيْهِ لِغُذْرِهِ (ولو قال كُنْتُ يَوْمَ القَتْلِ) أي وَقْتَهُ (صَبِيًّا أو مَجْنُونًا صُدِّقَ بِعَمِيهِ إِنْ أَمَكْنَ الصُّبَا) فيه (وَعَهْدُ الْجُنُونِ) قبله ولو مُتَقَطِّعًا لِأَصْلِ بَقَائِهِمَا حِينَئِذٍ بِخِلَافِ ما إذا انْتَفَى الإِمْكَانُ والعَهْدُ، ولو اتَّفَقَا عَلَى زَوَالِ عَقْلِهِ وادَّعى الْجُنُونُ والوليُّ السَّكْرَ صُدِّقَ الْقَاتِلُ بِعَمِيهِ ومثله كما هو ظاهر ما لو قال زال بما لم أتعُدْ به وقال الوليُّ بل بما تعدَّيت به (ولو قال أنا صَبِيٌّ الآن) وأَمَكْنَ (فلا قِصَاصَ ولا يَحْلِفُ) أَنَّهُ صَبِيٌّ كما سيذكره أَيْضًا في دَعْوَى الدَّمِّ والقِسَامَةِ؛ لَأَنَّ تَحْلِيفَهُ عَلَى ذَلِكَ يُثَبِّتُ صِبَاهُ والصَّبِيُّ لا يَحْلِفُ ففِي تَحْلِيفِهِ إِبْطَالُ تَحْلِيفِهِ، وَإِنَّمَا حَلَفَ كَافِرٌ أَثَبَّتْ وَأَرِيدَ قَتْلَهُ فَادَّعى أَنَّهُ اسْتَعْجَلَ بِدَوَاءٍ وَإِنْ تَضَمَّنَ

□ فَوَدَّ: (وَمُحْصَلُهُ) بِتَشْدِيدِ الصَّادِ الْمَكْسُورَةِ وَحَقِيقَتُهُ إِلْزَامُ ما فِيهِ كُفْلَةُ ع ش. □ فَوَدَّ: (فَلا يُقْتَلُ صَبِيٌّ وَمَجْنُونٌ حال القتل) كَذَا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (أَوْ عَقِبَهُ) عُطِفَ عَلَى عِنْدَ مُقَدِّمَتِهِ وَالضَّمِيرُ لِلْقَاتِلِ. □ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ فَلا يُقْتَلُ إلخ.

□ فَوَدَّ (لَسِي): (عَلَى السَّكْرَانِ) أَيِ الْمُتَعَدِّي مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَكُلُّ مُتَعَدٍّ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِثْلُهُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (أَوْ شَرِبَ) عُطِفَ عَلَى أُكْرِهَ. □ فَوَدَّ: (فَلا قَوْدَ إلخ) وَيُصَدِّقُ فِي ذَلِكَ وَإِنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَى كُذْبِهِ لِلشُّبْهِةِ فَيَسْقُطُ الْقِصَاصُ عَنْهُ وَتَجِبُ الدِّيَةُ ع ش.

□ فَوَدَّ (لَسِي): (وَلَوْ قَالَ كُنْتُ إلخ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَإِنْ قَامَتْ بَيِّنَتَانِ بِجُنُونِهِ وَعَقْلُهُ تَعَارَضَتَا ه وَبَيَّنَّيْ أَنْ يَجْرِيَ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا قَامَتَا بِصِبَاهِ وَبُلُوغِهِ سَمِ أَيِ ثُمَّ إِنْ عَهْدُ الْجُنُونِ وَأَمَكْنَ الصُّبَا صُدِّقَ الْجَانِي وَالْأُ فَالْوَلِيُّ كَمَا لَوْ لَمْ تُكُنْ بَيِّنَةٌ ع ش عِبَارَةُ الْمُعْنَى، وَلَوْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ بِجُنُونِهِ وَأُخْرَى بِعَقْلِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ قَبْلَ ذَلِكَ أَوْ عَلِمَ وَكَانَتِ الْبَيِّنَتَانِ مُقَيَّدَتَيْنِ بِحَالَةِ الْمَوْتِ تَعَارَضَتَا ه. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ اتَّفَقَا) أَيِ وَلِيِّ الْمَقْتُولِ وَالْقَاتِلِ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَادَّعى) أَيِ الْقَاتِلِ. □ فَوَدَّ: (السَّكْرَ) أَيِ بَتَعَدُّ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (صُدِّقَ الْقَاتِلُ إلخ) أَيِ فَلا قِصَاصَ عَلَيْهِ إِنْ عَهْدَ جُنُونُهُ وَتَجِبُ الدِّيَةُ ع ش. □ فَوَدَّ: (مَا لَوْ قَالَ) أَيِ الْجَانِي. □ فَوَدَّ: (الآن) إِلَى قَوْلِهِ: (وَإِنَّمَا حَلَفَ كَافِرٌ) فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَقَوْلُهُ عَقِبَهُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (لِعَدَمِ التِّزَامِ) وَقَوْلُهُ: (نَعَمْ) إِلَى الْمَتْنِ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ تَضَمَّنَ إلخ) غَايَةٌ.

□ فَوَدَّ (لَسِي): (عَلَى السَّكْرَانِ) أَيِ الْمُتَعَدِّي.

□ فَوَدَّ (لَسِي): (وَلَوْ قَالَ كُنْتُ يَوْمَ القَتْلِ صَبِيًّا أو مَجْنُونًا إلخ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَإِنْ قَامَتِ بَيِّنَتَانِ بِجُنُونِهِ وَعَقْلُهُ تَعَارَضَتَا ه وَبَيَّنَّيْ أَنْ يَجْرِيَ ذَلِكَ إِذَا قَامَتَا بِصِبَاهِ وَبُلُوغِهِ.



خَلْفَهُ إِثْبَاتٌ صِبَاهٍ لَوْ جُودَ أَمَارَةُ الْبُلُوغِ فَلَمْ يُتْرَكْ بِمَجْرُودٍ دَعَاؤُهُ لَا يُقَالُ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ أُثْبِتَ هُنَا وَجِبَتْ تَحْلِيلُهُ لِأَنَّا نَقُولُ الْإِثْبَاتُ مُقْتَضٍ لِلْقَتْلِ ثُمَّ لَا هُنَا كَمَا مَرَّ فِي الْحَجَرِ. (و) مِنْهَا عَدَمُ الْحَرَابَةِ فَحِينَئِذٍ (لَا قِصَاصَ عَلَى حَرْبِيٍّ) وَإِنْ غُصِمَ بَعْدَ لِعَدَمِ التَّزَامِهِ وَلِمَا تَوَاتَرَ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْ أَصْحَابِهِ مِنْ عَدَمِ الْإِقَادَةِ مِمَّنْ أَسْلَمَ كَوَخْشِيٍّ قَاتِلِ حِمْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (وَيَجِبُ) الْقَوْدُ (عَلَى الْمَعصُومِ) بِأَمَانٍ أَوْ هُدْنَةٍ أَوْ ذِمَّةٍ لَلتَّزَامِهِ أَحْكَامَنَا وَلَوْ مِنْ بَعْضِ الوجوه (وَالْمُرْتَدُّ) وَإِنْ كَانَ مُهْذَرًا لِذَلِكَ نَعَمْ، لَوْ ارْتَدَّتْ طَائِفَةٌ لَهُمْ قُوَّةٌ وَأَثْلَفُوا مَالًا أَوْ نَفْسًا ثُمَّ أَسْلَمُوا لَمْ يَضْمَنُوا عَلَى الْأَصْحِ الْمَنْصُوصِ. (و) مِنْهَا (مُكَافَأَةٌ) بِالْهَمَزِ أَيْ مُسَاوَاةٌ مِنَ الْمَقْتُولِ لِقَاتِلِهِ حَالِ الْجَنَابَةِ بِأَنْ لَا يُفْضَلَ قَتْلُهُ حِينَئِذٍ بِإِسْلَامٍ أَوْ أَمَانٍ أَوْ حُرِّيَّةٍ تَامَّةٍ أَوْ أَصَالَةٍ أَوْ سِيَادَةٍ (فَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ) وَلَوْ مُهْذَرًا بِنَحْوِ زَنَا (بِذِمِّيٍّ) يَعْنِي بغيرِهِ لِيَشْمَلَ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ كَالْمُسْلِمِ فِي الْآخِرَةِ لَيْسَ كَهُو فِي الدُّنْيَا لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ «أَلَا لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ» وَتَخْصِيصُهُ بِغَيْرِ الذِّمِّيِّ لَا دَلِيلَ لَهُ .....

□ قَوْدٌ: (قَضِيَّتُهُ) أَيْ قَوْلُهُ لَوْ جُودَ الْخُ ع ش. □ قَوْدٌ: (الْإِثْبَاتُ مُقْتَضٍ لِلْقَتْلِ) لِأَنَّهُ أَمَارَةُ الْبُلُوغِ فِي الْكَافِرِ دُونَ الْمُسْلِمِ سَمٍ وَالْمُرَادُ أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا نَبَتْ عَاتَتُهُ وَشَكَّ فِي بُلُوغِهِ لَا يَحْكُمُ بِبُلُوغِهِ فَلَا يُقْتَلُ وَلَا يُثْبِتُ لَهُ شَيْءٌ مِنْ أَحْكَامِ الْبَالِغِينَ بِخِلَافِ الْكَافِرِ فَإِنَّهُ إِذَا نَبَتْ عَاتَتُهُ وَشَكَّ فِي بُلُوغِهِ قُتِلَ أَكْثَفًا بِنَبَاتِ الْعَانَةِ ع ش. □ قَوْدٌ: (وَمِنْهَا) أَيْ شُرُوطُ وَجُوبِ الْقَوْدِ.

□ قَوْلُ (لَسِيٍّ): (وَلَا قِصَاصَ) أَيْ وَلَا دِيَّةَ مُعْنِي. □ قَوْدٌ: (وَإِنْ غُصِمَ) إِلَى قَوْلِهِ: (نَعَمْ لَوْ ارْتَدَّ) فِي الْمُعْنِي. □ قَوْدٌ: (وَإِنْ غُصِمَ) أَيْ بِإِسْلَامٍ أَوْ عَقْدِ ذِمَّةٍ مُعْنِي. □ قَوْدٌ: (بَعْدَ) أَيْ بَعْدَ الْقَتْلِ. □ قَوْدٌ: (لِعَدَمِ التَّزَامِهِ) أَيْ أَحْكَامَنَا مُعْنِي. □ قَوْدٌ: (مِنْ عَدَمِ الْإِقَادَةِ) أَيْ عَدَمِ الْإِقْصَاصِ. □ قَوْدٌ: (لِذَلِكَ) أَيْ لِاتِّزَامِهِ أَحْكَامَنَا. □ قَوْدٌ: (لَمْ يَضْمَنُوا) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ زِيَادِيٌّ اه ع ش. □ قَوْدٌ: (عَلَى الْأَصْحِ) وَفَاقًا لِلنَّهَائَةِ وَخِلَافًا لِلْمُعْنِي عِبَارَتُهُ تَنْبِيهُ مَحَلِّهِ فِي الْمُرْتَدِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ شَوْكَةٌ وَقُوَّةٌ وَلَا أَفْقِيهِ قَوْلَانِ أَظْهَرُهُمَا عِنْدَ الْبُغْوِيِّ الضَّمَانُ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَظَاهِرُ تَعْيِيرِ الشَّرْحِ الصَّغِيرِ يَقْتَضِي تَرْجِيحَ الْمَنْعِ اه. □ قَوْدٌ: (بِالْهَمَزِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَوْلُهُ عَقِبَهُ) فِي الْمُعْنِي. □ قَوْدٌ: (حِينَئِذٍ) أَيْ حِينَ الْقَتْلِ. □ قَوْدٌ: (بِغَيْرِهِ) أَيْ غَيْرِ الْمُسْلِمِ ع ش.

□ قَوْدٌ: (لِيَشْمَلَ) عِلَّةٌ لِلتَّفْسِيرِ الْمَذْكُورِ. □ قَوْدٌ: (وَتَخْصِيصُهُ) أَيْ الْكَافِرِ فِي الْخَبَرِ ع ش عِبَارَةُ الْمُعْنِي إِنَّمَا ذَكَرَ الذِّمِّيَّ لِيُبَيِّنَ عَلَى خِلَافِ الْحَقِيقَةِ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْمُسْلِمَ يُقْتَلُ بِهِ وَحَمَلُوا الْكَافِرَ فِي الْحَدِيثِ

□ قَوْدٌ: (لِأَنَّا نَقُولُ الْإِثْبَاتُ مُقْتَضٍ لِلْقَتْلِ ثُمَّ) لِأَنَّهُ أَمَارَةُ الْبُلُوغِ فِي الْكَافِرِ دُونَ الْمُسْلِمِ. □ قَوْدٌ: (وَمِنْهَا مُكَافَأَةٌ) بِأَنْ لَمْ يُفْضَلَ قَتْلُهُ بِإِسْلَامٍ أَوْ أَمَانٍ أَوْ حُرِّيَّةٍ الْخُ قَالَ فِي التَّنْبِيهِ وَمَنْ قَتَلَ مَنْ لَا يُقَادُّ بِهِ فِي الْمُحَارَبَةِ فَتَبِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا يَجِبُ الْقَوْدُ وَالثَّانِي لَا يَجِبُ اه وَقَوْلُهُ مَنْ لَا يُقَادُّ بِهِ كَأَنْ قَتَلَ مُسْلِمًا كَافِرًا أَوْ حُرًّا عَبْدًا. وَقَوْلُهُ قَوْلَانِ أَيْ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْمُغْلَبَ فِي قَتْلِ الْمُحَارَبَةِ مَعْنَى الْحَدِّ أَوْ مَعْنَى الْقِصَاصِ. وَعِبَارَةُ الْمَنْهَاجِ فِي بَابِ قَطْعِ الطَّرِيقِ وَقَتْلِ الْفَاطِحِ يُغْلَبُ فِيهِ مَعْنَى الْقِصَاصِ وَفِي قَوْلِ الْحَدِّ فَعَلَى الْأَوَّلِ لَا يُقْتَلُ بِوَلَدِهِ وَذِمِّيٍّ اه. □ قَوْدٌ: (تَامَّةٌ) يَرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ قَتَلَ مُبَعْضُ مُتَمَحِّضِ الرِّقِّ لَمْ يُقْتَصَّ مِنْهُ كَمَا نَبَّهْنَا عَلَيْهِ فِي

وقوله عَقِبَهُ «ولا ذو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ» من قبيلِ عَطَفِ الْجُمْلَةِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ أَيْ لَا يُقْتَلُ الْمُعَاهِدُ مُدَّةَ بَقَاءِ عَهْدِهِ فَلَا دَلِيلَ فِيهِ لِلْمُخَالَفِ وَعَلَى فَرْضِ احتِجَاجِهِ .....

على الحزبيّ لقوله بَعْدُ «ولا ذو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ» وذو العَهْدِ يُقْتَلُ بِالْمُعَاهِدِ وَلَا يُقْتَلُ بِالْحَزْبِيِّ لِتَوَافُقِ الْمُتَعَاظِفِينَ وَأَجِيبَ عَنْ حَمْلِهِمْ عَلَى ذَلِكَ بِأَن قَوْلَهُ ﷺ: «لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ» يَقْتَضِي عُمُومَ الْكَافِرِ وَبِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَمَا قَالُوهُ لَخَلَا عَنِ الْفَائِدَةِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ لَا يُقْتَلُ الْمُسْلِمُ إِذَا قَتَلَ كَافِرًا حَزْبِيًّا وَمَعْلُومٌ أَنَّ قَتْلَهُ عِبَادَةٌ فَكَيْفَ يُعْقَلُ أَنَّهُ يُقْتَلُ بِهِ اهـ. هـ فَوَدَّ: (وقوله عَقِبَهُ إلخ) جَوَابٌ عَمَّا يَرُدُّ عَلَى قَوْلِهِ لَا دَلِيلَ لَهُ مِنْ أَنَّ لَهُ دَلِيلًا وَهُوَ الْقَوْلُ الْمَذْكُورُ عَقِبَهُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ الْمُعَاهِدَ لَا يُقْتَلُ بِحَزْبِيٍّ فَيَرَادُ بِالْكَافِرِ فِي الْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ الْحَزْبِيُّ لِوُجُوبِ الْإِشْتِرَاكِ بَيْنَ الْمُتَعَاظِفِينَ فِي الْحُكْمِ وَصِفَتِهِ سَم. هـ فَوَدَّ: (من قبيلِ عَطَفِ الْجُمْلَةِ إلخ) أَيْ وَوُجُوبِ اشْتِرَاكِ الْمُتَعَاظِفِينَ فِي صِفَةِ الْحُكْمِ لَوْ سَلِمَ إِنَّمَا هُوَ فِي عَطَفِ الْمُفْرَدِ. هـ فَوَدَّ: (فَلَا دَلِيلَ فِيهِ) أَيْ فِي قَوْلِهِ عَقِبَهُ وَلَا ذُو عَهْدٍ إلخ. هـ فَوَدَّ: (احتِجَاجِهِ) أَيْ قَوْلِهِ وَلَا ذُو عَهْدٍ

هَامِشُ الصَّفْحَةِ الْآتِيَةِ عَلَى أَخِذِهِ مِمَّا سَيَأْتِي مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُفَضَّلْهُ بِحُزْبِيَّةٍ تَامَةً إِلَّا أَنَّ يُجَابَ بِالتَّفْصِيلِ فِي الْمَفْهُومِ فَقَدْ تَوَضَّرَ غَيْرُ التَّامَةِ كَمَا فِي هَذَا الْمَثَالِ، وَقَدْ لَا تَوَضَّرَ كَمَا فِي قَتْلِ مُبْعَضٍ مُبْعَضًا آخَرَ مَعَ تَفَاوُتِ الْحُزْبِيَّةِ أَوْ لَا وَكَمَا لَوْ وَجَدَ سَبَبَ الْحُزْبِيَّةِ فَقَطَّ كَالْكِتَابَةِ وَالِاسْتِيلَادِ. هـ فَوَدَّ: (وقوله عَقِبَهُ وَلَا ذُو عَهْدٍ) قَالَ الْجَلَالُ الْمَحَلِّيُّ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ فِي قَوْلِهِ وَالْأَصَحُّ أَنَّ عَطَفَ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ وَعَكْسَهُ لَا يُخَصِّصُ الْعَامَّ مَا نَصَّهُ وَقِيلَ يُخَصِّصُهُ أَيْ يَقْصُرُهُ عَلَى ذَلِكَ الْخَاصِّ لِوُجُوبِ الْإِشْتِرَاكِ بَيْنَ الْمَغْطُوفِ وَالْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ فِي الْحُكْمِ وَصِفَتِهِ قُلْنَا فِي الصِّفَةِ مَمْنُوعٌ مِثَالُ الْعَكْسِ حَدِيثُ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ «لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ» يَعْنِي بِكَافِرٍ حَزْبِيٍّ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى قَتْلِهِ بِغَيْرِ الْحَزْبِيِّ فَقَالَ الْحَنْفِيُّ يَقْدَرُ الْحَزْبِيُّ فِي الْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ لِوُجُوبِ الْإِشْتِرَاكِ بَيْنَ الْمَغْطُوفَيْنِ فِي صِفَةِ الْحُكْمِ فَلَا يُنَافِي مَا قَالَ بِهِ مِنْ قَتْلِ الْمُسْلِمِ بِالذِّمِّيِّ اهـ فَقَوْلُ الشَّارِحِ وَقَوْلُهُ عَقِبَهُ إلخ جَوَابٌ عَنْ سُؤَالِ مُقَدِّرٍ عَلَى قَوْلِهِ لَا دَلِيلَ لَهُ بِأَن يُقَالَ بَلْ لَهُ دَلِيلٌ وَهُوَ الْقَوْلُ الْمَذْكُورُ عَقِبَهُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ الْمُعَاهِدَ لَا يُقْتَلُ بِحَزْبِيٍّ فَيَقْدَرُ الْحَزْبِيُّ فِي الْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ لِوُجُوبِ الْإِشْتِرَاكِ بَيْنَ الْمُتَعَاظِفِينَ فِي الْحُكْمِ وَصِفَتِهِ. هـ فَوَدَّ: (وقوله عَقِبَهُ وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ إلخ) عِبَارَةُ الزَّرْكَشِيِّ وَأَمَّا حَمْلُهُمْ أَيْ الْمُخَالَفِينَ الْكَافِرَ فِي قَوْلِهِ لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ عَلَى الْحَزْبِيِّ لِقَوْلِهِ بَعْدَهُ «ولا ذو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ» وَذُو الْعَهْدِ يُقْتَلُ بِالْمُعَاهِدِ وَلَا يُقْتَلُ بِالْحَزْبِيِّ لِتَوَافُقِ الْمُتَعَاظِفِينَ فَفِيهِ جَوَابَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّ قَوْلَهُ لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ يَقْتَضِي عُمُومَ الْكَافِرِ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَالْمُعَاهِدِينَ وَالْحَزْبِيِّينَ فَلَا يَجُوزُ تَخْصِيصُهُ بِإِضْمَارٍ وَقَوْلُهُ وَلَا ذُو عَهْدٍ كَلَامٌ مُبْتَدَأٌ أَيْ لَا يُقْتَلُ ذُو الْعَهْدِ لِأَجْلِ عَهْدِهِ وَالثَّانِي أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَمَا قَالُوا لَخَلَا عَنِ الْفَائِدَةِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ أَلَّا لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ قَتَلَ كَافِرًا حَزْبِيًّا فَإِنَّ قَتْلَهُ عِبَادَةٌ مَعْلُومَةٌ قَطْعًا فَكَيْفَ يُقْتَلُ بِهِ وَلِأَنَّ عَطَفَ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ لَا يَقْتَضِي تَخْصِيصَ الْعَامِّ عَلَى الصَّحِيحِ اهـ. هـ فَوَدَّ: (فَلَا دَلِيلَ فِيهِ لِلْمُخَالَفِ) أَيْ عَلَى تَخْصِيصِ الْكَافِرِ بِغَيْرِ الذِّمِّيِّ بِالطَّرِيقِ الْمُتَقَدِّمِ فِي الْحَاشِيَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَنْ شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ.

لِلتَّقْدِيرِ فَالْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ بِحَرْبِيٍّ اسْتِثْنَاءً مِنَ الْمَفْهُومِ وَهُوَ قَتْلُ الْكَافِرِ بِالْكَافِرِ فَلَا تَخْصِيصَ فِيهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّخْصِيصُ بِمُضْمَرٍ لِأَنَّهُ لَا يُقْتَصَرُ مِنْهُ بِهِ فِي الطَّرْفِ فَالتَّنْفِيسُ أَوَّلَى وَلِأَنَّهُ لَا يُقْتَلُ بِالْمُسْتَأْمَنِ إِجْمَاعًا وَالْعَبْرَةُ فِي قَتْنَيْنِ وَحَرْقٍ بِهِمَا إِسْلَامٌ وَضِدُّهُ دُونَ السَّيِّدِ (وَيُقْتَلُ ذِمِّيٌّ) وَذُو أَمَانٍ (بِهِ) أَيِ الْمُسْلِمِ (وَبِذِمِّيٍّ) وَذِي أَمَانٍ (وَأِنْ اِخْتَلَفَتْ مِلَّتُهُمَا) كَيْهُودِيٍّ وَنَصْرَانِيٍّ وَمُعَاهِدٍ وَمُسْتَأْمَنِ؛ لِأَنَّ الْكُفْرَ كُلَّهُ مِلَّةٌ وَاحِدَةٌ (فَلَوْ أَسْلَمَ الْقَاتِلُ لَمْ يَسْقُطِ الْقِصَاصُ) لِتَكَافُؤِهِمَا حَالَةَ الْجَنَائِيَةِ فَلَا تَنْظَرُ لِمَا حَدَثَ بَعْدَهَا وَمَنْ ثُمَّ لَوْ زَنَى قِرْنٌ أَوْ قَذَفَ ثُمَّ عَتَقَ لَمْ يُحَدِّثْ إِلَّا حَدُّ الْقِرْنِ وَعَلَيْهِ حُجِلَ الْخَبَرُ الْمُرْسَلُ إِنْ صَحَّ (أَنَّهُ ﷺ قَتَلَ يَوْمَ خَيْبَرَ مُسْلِمًا بِكَافِرٍ وَقَالَ أَنَا أَكْرَمُ مَنْ وَفَى بِذِمَّتِهِ). (وَلَوْ جَرَحَ ذِمِّيٌّ) أَوْ ذُو أَمَانٍ (ذِمِّيًّا) أَوْ ذَا أَمَانٍ (وَأَسْلَمَ الْجَارِحُ ثُمَّ مَاتَ الْمَجْرُوحُ) عَلَى كُفْرِهِ (فَكَذَا) لَا يَسْقُطُ الْقِصَاصُ فِي الطَّرْفِ قَطْعًا وَلَا فِي النَّفْسِ (فِي الْأَصَحِّ) لِلتَّكَافُؤِ حَالِ الْجَرْحِ الْمُفْضِي لِلْهَلَاكِ وَاعْتِبَرِ؛ لِأَنَّهُ حَالُ الْفِعْلِ الدَّاخِلِ تَحْتَ الْاِخْتِيَارِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ جَرَحَ

إِلَخ. قُودُ: (لِلتَّقْدِيرِ) أَيِ تَقْدِيرٍ بِحَرْبِيٍّ. قُودُ: (فَالْمُرَادُ الْإِلَخ) يُتَأَمَّلُ وَجْهٌ مَنَعَ هَذَا الْاِسْتِدْلَالَ السَّابِقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ أَنَّهُ لَا عَطْفَ عَلَى هَذَا أَضْلًا سَم. قُودُ: (أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ) أَيِ الْمُعَاهَدِ. قُودُ: (اسْتِثْنَاءً) حَالٌ أَوْ مَفْعُولٌ لَهُ. قُودُ: (مِنَ الْمَفْهُومِ) أَيِ مَفْهُومِ مُسْلِمٍ فِي لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ. قُودُ: (بِمُضْمَرٍ) أَيِ بِمَحْذُوفٍ وَهُوَ بِحَرْبِيٍّ سَم. قُودُ: (وَلِأَنَّهُ لَا يُقْتَصَرُ) إِلَى قَوْلِهِ: (فَانْدَفَعَ) فِي الْتَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (أَوْ عَلَيْهِ حُجِلَ) إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ: (وَاعْتِبَرِ) إِلَى الْمُتَنِ. قُودُ: (وَلِأَنَّهُ الْإِلَخ) عَطْفَ عَلَى قَوْلِهِ: (لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ الْإِلَخ). قُودُ: (مَنْ بِهِ) أَيِ مِنَ الْمُسْلِمِ بِالْكَافِرِ. قُودُ: (وَلِأَنَّهُ) أَيِ الْمُسْلِمِ لَا يُقْتَلُ بِالْمُسْتَأْمَنِ أَيِ وَذُو الْعَهْدِ يُقْتَلُ بِهِ فَلَوْ كَانَ عَطْفُهُ عَلَيْهِ يَقْتَضِي الْمُشَارَكَةَ بَيْنَهُمَا لَوَجَبَ قَتْلُ الْمُسْلِمِ بِالْمُسْتَأْمَنِ كَمَا يُقْتَلُ الْمُعَاهَدُ بِهِ مَعَ أَنَّ الْمُخَالَفَ لَا يَقُولُ بِهِ ع. ش. قُودُ: (وَالْعَبْرَةُ) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ قَوْلُهُ: بِهِمَا إِسْلَامًا وَضِدُّهُ. قُودُ: (وَيُقْتَلُ ذِمِّيٌّ الْإِلَخ) وَيُقْتَلُ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ وَخُتْنَى كَعَكْسِهِ وَعَالِمٌ بِجَاهِلٍ كَعَكْسِهِ وَشَرِيفٌ بِخَسِيسٍ وَشَيْخٌ بِشَابٍّ كَعَكْسِهِمَا مُغْنِي. قُودُ: (كَيْهُودِيٍّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبَقَاءُ جِهَةِ الْإِسْلَامِ) فِي الْمَغْنِيِّ. قُودُ: (وَمُعَاهِدٍ وَمُسْتَأْمَنِ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُمَا إِذْ لَا دَخَلَ لِلْعَهْدِ وَالْأَمَانِ فِي اخْتِلَافِ الْمِلَّةِ وَرَشِيدِيٍّ. قُودُ: (لِأَنَّ الْكُفْرَ كُلَّهُ مِلَّةٌ وَاحِدَةٌ) أَيِ شَرْعًا مِنْ حَيْثُ إِنَّ التَّنْسِخَ شَمِلَ الْجَمِيعِ وَإِنْ اقْتَضَتْ عِبَارَةُ الْمُتَنِ أَنَّهُ وَلِلَّ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ اخْتِلَافَ مِلَّتَيْهِمَا بِحَسَبِ رَغْبِهِمَا مُغْنِي وَرَشِيدِيٍّ. قُودُ: (وَعَلَيْهِ حُجِلَ الْإِلَخ) أَيِ عَلَى التَّكَافُؤِ فِي الْكُفْرِ حَالَةَ الْجَنَائِيَةِ وَتَأَخَّرَ الْإِسْلَامُ عَنْهَا. قُودُ: (وَاعْتِبَرِ) أَيِ حَالِ الْجَرْحِ.

قُودُ: (فَالْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ بِحَرْبِيٍّ اسْتِثْنَاءً الْإِلَخ) يُتَأَمَّلُ وَجْهٌ مَنَعَ هَذَا اسْتِدْلَالَ الْحَقْفِيِّ السَّابِقِ عَنْ شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَابِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ أَنَّهُ عَلَى هَذَا لَا عَطْفَ. قُودُ: (مِنَ الْمَفْهُومِ) أَيِ مَفْهُومِ قَوْلِهِ (لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ) فَإِنَّ مَفْهُومَهُ أَنَّ غَيْرَ الْمُسْلِمِ وَهُوَ الْكَافِرُ يُقْتَلُ بِالْكَافِرِ. قُودُ: (عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّخْصِيصُ بِمُضْمَرٍ) أَيِ مَحْذُوفٍ.

ثُمَّ لِحْنٌ ثُمَّ مَاتَ الْمَجْرُوحُ قُتِلَ الْمَجْتُونُ (وَفِي الصُّورَتَيْنِ إِنَّمَا يَقْتَصُّ الْإِمَامُ بِطَلَبِ الْوَارِثِ) وَلَا يُفَوِّضُهُ لَهُ لِقَلَّ يُسَلِّطُ كَافِرٌ عَلَى مُسْلِمٍ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ أَسْلَمَ فَوُضِّعَ إِلَيْهِ. (وَالْأَظْهَرُ قَتْلُ مُرْتَدٍّ) وَإِنْ أَسْلَمَ (بِذِمَّتِي) وَذِي أَمَانٍ لِأَنَّهُ حَالَةُ الْقَتْلِ وَهِيَ الْمَعْتَبَرَةُ كَمَا مَرَّ دُونَهُمَا إِذْ لَا يُقَرَّرُ بِحَالٍ وَبَقَاءِ جِهَةِ الْإِسْلَامِ فِيهِ يَقْتَضِي التَّغْلِيظُ عَلَيْهِ وَامْتِنَاعُ بَيْعِهِ أَوْ تَزْوِيجِهَا لِكَافِرٍ نَظَرًا لِمَا هُوَ مِنْ جُمْلَةِ التَّغْلِيظِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّا لَوْ صَحَّخْنَاهُ لِلْكَافِرِ فَوُتْ عَلَيْنَا مَطَالَبَتَهُ بِالْإِسْلَامِ بِإِرْسَالِهِ لِدَارِ الْحَرْبِ أَوْ بِإِعْرَائِهِ عَلَى بَقَائِهِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ بَاطِنًا فَانْدَفَعَ تَأْيِيدُ مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ هُنَا بِهِذَيْنِ الْفَرْعَيْنِ أَعْنِي امْتِنَاعُ بَيْعِهِ وَنِكَاحِهَا لِكَافِرٍ (وَبِمُزْتَدٍّ) لِمُسَاوَاتِهِ لَهُ وَيُقَدَّمُ قَتْلُهُ قَوْدًا عَلَى قَتْلِهِ بِالرَّوْدَةِ حَتَّى لَوْ عَفَى عَنْهُ عَلَى مَا لِي قُتِلَ بِهَا وَأُخِذَ مِنْ تَرَكْتِهِ نَعَمْ، عِصْمَةُ الْمُزْتَدِّ عَلَى مِثْلِهِ إِنَّمَا هِيَ بِالنِّسْبَةِ لِلْقَوْدِ فَقَطْ فَلَوْ عَفَى عَنْهُ لَمْ تَجِبْ دِيَّةٌ.....

□ قَوْلُ (سَنِي): (وَفِي الصُّورَتَيْنِ) وَهِيَ إِسْلَامُ الْقَاتِلِ بَعْدَ قَتْلِهِ أَوْ جَرْحِهِ مُعْنِي. □ قَوْلُ (سَنِي): (بِطَلَبِ الْوَارِثِ) أَمَّا إِذَا لَمْ يُطْلَبْ فَلَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَقْتَصَّ فَإِنْ كَانَ هُوَ الْوَارِثُ فَلَهُ أَنْ يَقْتَصَّ مُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (لَوْ أَسْلَمَ) أَيِ الْوَارِثِ قَوْضَهُ إِلَيْهِ أَيْ لِرِوَالِ الْمَانِعِ مُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَسْلَمَ) أَيِ بَعْدَ جِنَايَتِهِ نَهَائَةً. □ قَوْلُ (سَنِي): (بِذِمَّتِي) وَكَذَا يَقْتُلُ الْمُزْتَدُّ بِالزَّانِي الْمُحْصَنِ الْمُسْلِمِ وَلَا عَكْسَ لِاخْتِصَاصِهِ بِفَضِيلَةِ الْإِسْلَامِ وَلِيَحْبَرَ لَا يَقْتُلُ مُسْلِمًا بِكَافِرٍ مُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَيِ الْمُزْتَدِّ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ أَنْفَاءً. □ قَوْلُهُ: (دُونَهُمَا) خَبَرٌ أَنَّ سَمَ وَالضَّمِيرَ لِلذَّمِّ وَذِي الْأَمَانِ. □ قَوْلُهُ: (وَبَقَاءُ جِهَةِ الْإِسْلَامِ) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ قَوْلُهُ: يَقْتَضِي الْخَ وَقَصَدَ بِهِ رَدَّ دَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ. □ قَوْلُهُ: (وَامْتِنَاعُ بَيْعِهِ) أَيِ الرِّقَاقِ الْمُزْتَدِّ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ هُوَ مِنْ جُمْلَةِ التَّغْلِيظِ الْخ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ تَزْوِيجِهَا) أَيِ الْمُزْتَدَّةِ عَطِيفٌ عَلَى بَيْعِهِ. □ قَوْلُهُ: (نَظَرًا) (لِخ) مَفْعُولٌ لَهُ لِلْإِمْتِنَاعِ. □ قَوْلُهُ: (لَوْ صَحَّخْنَاهُ) أَيِ مَا ذُكِرَ مِنَ الْبَيْعِ وَالتَّزْوِيجِ. □ قَوْلُهُ: (لِمُسَاوَاتِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلِذَلِكَ لَوْ وَجِبَ) فِي الْمُعْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ: (فَإِفْتَاءُ صَاحِبِ الْعُبَابِ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (لِمَا عَلِمَ) إِلَى (أَنَّ مَحَلَّ هَذَا) وَقَوْلُهُ: (وَنَظِيرُهُ) إِلَى (وَيْمًا تَقَرَّرَ). □ قَوْلُهُ: (وَيُقَدَّمُ قَتْلُهُ) (لِخ) أَيِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ أَدَمِي مُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (حَتَّى لَوْ عَفَى عَنْهُ الْخ) أَيِ عَنِ الْقَوْدِ لِغَيْرِ مِثْلِهِ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (وَأُخِذَ مِنْ تَرَكْتِهِ) أَيِ حَيْثُ كَانَ الْمُقْتُولُ غَيْرَ مُزْتَدٍّ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ: (نَعَمْ عِصْمَةُ الْمُزْتَدِّ الْخ) ع ش وَسَيَاتِي عَنِ الْمُعْنِي مَا يُفِيدُهُ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ تَرَكْتِهِ) قَدْ يَشْكُلُ ذَلِكَ بِمَا هُوَ مُعَرَّرٌ مِنْ تَبْيِينِ زَوَالِ مِلْكِهِ حَيْثُ يَنْبَغِي مِنْ حِينِ الرَّوْدَةِ فَأَيُّ تَرَكَةٍ لَهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ تَرَكْتُهُ لَوْلَا الرَّوْدَةُ نَظِيرُ قَوْلِهِمُ الْآتِي: يَقْتَصُّ وَارِثُهُ لَوْلَا الرَّوْدَةُ سَيِّدُ عُمَرُ. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ عِصْمَةُ الْمُزْتَدِّ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنِي وَلَا دِيَّةَ لِمُزْتَدٍّ وَإِنْ قَتَلَهُ مِثْلُهُ لِأَنَّهُ لَا قِيَمَةَ لِدَمِهِ أَه. □ قَوْلُهُ: (لَمْ تَجِبْ دِيَّةٌ)؛ لِأَنَّ دَمَهُ مُهْدَرٌ لَا قِيَمَةَ لَهُ وَالْقَوْدُ مِنْهُ إِنَّمَا هِيَ لِلتَّشْفِي وَخَرَجَ بِالْمُزْتَدِّ الزَّانِي الْمُحْصَنُ وَتَارِكُ الصَّلَاةِ وَقَاطِعُ الطَّرِيقِ إِذَا قَتَلَهُمْ غَيْرُ مَعْصُومٍ فَإِنَّهُ يَقْتُلُ بِهِمْ وَيُقَدَّمُ قَتْلُهُ حَدًّا عَلَى قَتْلِهِ قِصَاصًا، وَلَوْ عَفَى

□ قَوْلُهُ: (دُونَهُمَا) خَبَرٌ أَنَّ. □ قَوْلُهُ: (يَقْتَضِي التَّغْلِيظُ عَلَيْهِ) قَدْ يُقَالُ لَكِنْ بِمَا لَا يُخَالِفُ مُقْتَضَى أَشْرَفِيَّةِ هَذِهِ الْجِهَةِ.

(لا ذِمِّي) فلا يُقتل (بمُرْتَدٍّ)؛ لأنه أشرف منه بتقريره بالجزية.

(ولا يُقتل حُرٌّ بَمَنْ فِيهِ رِقٌّ) وإن قلَّ على أي وجه كان لانتفاء المكافأة ولخبر الدارِ قُطْنِي والبيهقي «لا يُقتل حُرٌّ بعبْدٍ» وللإجماع على أنه لا يُقطع طَرَفُهُ بطَرَفِهِ وخبر «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَاهُ وَمَنْ جَدَعَ أَفْهَهُ جَدَعْنَاهُ وَمَنْ خَصَّاهُ خَصَيْنَاهُ» غير ثابت أو منشوخ بخبر (أنه ﷺ عَزَّرَ مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ وَلَمْ يَقْتُلْهُ) أو محمول على ما إذا قتله بعد عتقه لِقَلَّا يَتَوَهَّمُ مَنْغِ سَبْقِ الرِّقِّ له فيه ولو قتل مسلم مَنْ يَشْكُ في إسلامه أو حُرٌّ مَنْ يَشْكُ في حُرِّيَّته فلا قود ولا يُنافيه وجوبه في اللقيط قبل بلوغه؛ لأنه لَمَّا علم التقاطه أجرى عليه حكم الدار بخلاف هذا ذكره البلقيني وقضية كلام غيره أن محلَّ هذا إذا كان بغير دارنا وإلا ساوى اللقيط.

(ويُقتلُ قِنْ وَمُدْبِرٌ وَمُكَاتَبٌ وَأَمٌّ وَلَيْدٌ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ) لِتَسَاوِيهِمْ فِي الرِّقِّ وقُرْبُ بَعْضُهُمْ لِلْحُرِّيَّةِ لا يُفيد لموته قِتْلًا نعم، لا يُقتل مُكَاتَبٌ بِقَتْلِهِ وإن ساواه رِقًّا أو كان أصله على المعتمد لِتَمَيِّزِهِ عليه بسيادته له

عَنِ الْقِصَاصِ عَلَى الدِّيةِ وَجَبَتْ كَمَا أَفْهَمَهُ التَّقْيِيدُ بِالْعَفْوِ عَنِ الْمُرْتَدِّ.

(فَرَعَ): وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ تَصَوَّرَ وَلِيٌّ فِي غَيْرِ صُورَةِ آدَمِيٍّ وَقَتْلَهُ شَخْصٌ وَعَمَّا لَوْ قَتَلَ الْجَنِّيَّ شَخْصٌ هَلْ يُقْتَلُ بِهِ أَمْ لَا وَالْجَوَابُ أَنَّ الظَّاهِرَ فِي الْأَوَّلِ أَنَّهُ إِنْ عَلِمَ الْقَاتِلُ حِينَ الْقَتْلِ أَنَّ الْمَقْتُولَ وَلِيٌّ تَصَوَّرَ فِي غَيْرِ صُورَةِ الْآدَمِيِّ قُتِلَ بِهِ وَإِلَّا فَلَا قودَ لَكِنْ تَجِبُ الدِّيةُ كَمَا لَوْ قَتَلَ إِنْسَانًا يَظُنُّهُ صَيِّدًا وَيُحْتَمَلُ جَرِيَانُ تَقْطِيرِ ذَلِكَ التَّفْصِيلِ فِي الثَّانِي لَكِنْ نُقِلَ عَنِ شَيْخِنَا الشُّوَبَرِيِّ أَنَّ الْآدَمِيَّ لَا يُقْتَلُ بِالْجَنِّيِّ أَقُولُ: وَهُوَ الْأَقْرَبُ؛ لِأَنَّا لَمْ نَتَعَرَّفْ أَحْكَامَ الْجَنِّ وَلَا خَوَاطِبَنَا بِهَاجِ ش.

■ قوله (لا ذِمِّي) بالجرِّ بخطه أو نحوه مُعْنِي. ■ قوله: (على أي وجه) أي سواء كان مُكَاتَبًا أو مُدْبِرًا أو أَمٌّ وَلَيْدٌ أو عَبْدٌ الْقَاتِلُ أو عَبْدٌ غَيْرُهُ مُعْنِي. ■ قوله: (على أنه لا يُقطع طَرَفُهُ) أي الحُرُّ بطَرَفِهِ أي العبدِ قَالُوا أَنْ لَا يُقْتَلَ بِهِ؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ النَّفْسِ أَعْظَمُ مِنْ حُرْمَةِ الْأَطْرَافِ مُعْنِي. ■ قوله: (وَمَنْ جَدَعَ الْخ) بِالذَّلَالِ الْمُهِمْلِقِ ش. ■ قوله: (غير ثابت إلخ) وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ إِنْشَاءُ الزَّخْرِ وَالتَّهْدِيدُ سَيِّدَ عَمْرٍ.

■ قوله: (له) مُتَعَلِّقٌ بِمَنْعِ الْخ وَقَوْلُهُ: (فيه) أي المَعْتُوقِ مُتَعَلِّقٌ بِضَمِيرِ لَهُ الرَّاجِعِ لِلْقِصَاصِ. ■ قوله: (ولو قَتَلَ مُسْلِمٌ الْخ) بَقِيَ مَا لَوْ أَرَادَ قَتْلَ حَزْبِيٍّ يَعْلَمُ أَنَّهُ حَزْبِيٌّ فِي دَارِهِمْ مَثَلًا فَقَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَتَلَهُ لَا غِيْفَادِهِ أَنَّهُ قَالَهَا نَفْيَةً كَمَا وَقَعَ لِأَسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَبَالَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِي إِنْكَارِ ذَلِكَ عَلَيْهِ قَالَ التَّوَوُّيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ إِنَّ عَدَمَ إِجَابِهِ ﷺ عَلَى أُسَامَةَ قِصَاصًا وَلَا دِيَّةً وَلَا كَفَّارَةً قَدْ يُسْتَدَلُّ بِهِ لِسُقُوطِ الْجَمِيعِ وَلَكِنْ الْكَفَّارَةُ وَاجِبَةٌ وَالْقِصَاصُ سَاقِطٌ لِلشُّبْهَةِ وَفِي وَجوبِ الدِّيةِ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ انْتَهَى سَم.

■ قوله: (ذَكَرَهُ الْبُلْقِينِي) أَي قَوْلُهُ وَلَا يُنَافِيهِ الْخ، وَأَمَّا أَصْلُ الْحُكْمِ فَقَتْلُهُ الشَّيْخَانِ عَنِ الرَّوْيَانِيِّ وَأَقْرَاهُ سَيِّدُ عَمْرٍ. ■ قوله: (وقضية كلام غيره إلخ) اعْتَمَدَهُ النَّهْأَةُ وَالْمُعْنِي. ■ قوله: (أن محلَّ هذا) أَي عَدَمُ الْقودِ فِي قَتْلِ الْمُشْكُوكِ فِي إِسْلَامِهِ أَوْ حُرِّيَّتِهِ. ■ قوله: (ولإلَّا) أَي بَأَنَّ كَانَ الْمُشْكُوكُ فِي دَارِنَا. ■ قوله: (ساوى اللقيط) أَي فَيَجِبُ فِيهِ الْقودُ أَيْضًا. ■ قوله: (لا يُفيد) خَبَرٌ وَقُرْبُ الْخ وَقَوْلُهُ لِمَوْتِهِ الْخ عِلَّةٌ عَدَمُ الْإِفَادَةِ.

■ قوله: (أو كان أصله) بَأَنَّ اشْتَرَى الْمُكَاتَبُ أَصْلَهُ فَإِنَّهُ لَا يَغْتَنِي عَلَيْهِ لِضَعْفِ يَلِكِهِ كَمَا فِي الزِّيَادِي

والفضائل لا يُقابَلُ بعضها ببعض. (ولو قتل عبدًا ثم عَقَّ القاتِلُ أو جَرَحَ عبدًا ثم عَقَّ الجارِحُ بين الجرح والموت فكُحِدَ الوُثْمُ الإسلام) للقاتِلِ والجارِحِ فلا يَسْقُطُ القَوْدُ في الأصَحِّ لِمَا مَرَّ. (وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ لو قتل مثله لا يَصَاصُ) عليه زادت حُرِّيَّةُ القاتِلِ أو لا؛ لأنَّه ما من جُزْءِ حُرِّيَّةٍ إلا ومعه جُزْءُ رِقٍّ شائِعًا فَلَزِمَ قتلُ جُزْءِ حُرِّيَّةٍ بِجُزْءِ رِقٍّ، ولذلك لو وَجِبَ فِيمَنْ نَصَفَهُ رَقِيقٌ نَصَفُ الدِّيَّةِ ونَصَفُ القِيَمَةِ لا نَقُولُ نَصَفُ الدِّيَّةِ في مالِ القاتِلِ ونَصَفُ القِيَمَةِ في رَقَبَتِهِ بل الذي في مالِهِ رُبْعُ كُلِّ وفي رَقَبَتِهِ رُبْعُ كُلِّ ونظيره يَبِيعُ شِقْصَ وَسِيفٍ بِقِرٍّ وَثُوبٍ واستَوُوا قِيَمَةً لا يُجْعَلُ الشَّقْصُ أو السِّيفُ مُقَابِلًا لِلقِرِّ أو الثُوبِ بل المُقَابِلُ لِكُلِّ التَّصْفِ من كُلِّ وبِما تَقَرَّرَ يُعْلَمُ ما صَرَحَ به أَبُو زُرْعَةَ وَغَيْرُهُ أَنَّ مَنْ نَصَفَهُ قِرٌّ لو قَطَعَ يَدَ نَفْسِهِ لَرَمَهُ لِسَيْدِهِ ثُمَّنُ قِيَمَتِهِ؛ لأنَّ يَدَهُ مَضْمُونَةٌ بِرُبْعِ الدِّيَّةِ وَرُبْعِ القِيَمَةِ يَسْقُطُ رُبْعُ الدِّيَّةِ المُقَابِلُ لِلحُرِّيَّةِ؛ لأنَّ الإنسانَ لا يَجِبُ له على نَفْسِهِ شَيْءٌ وَرُبْعُ القِيَمَةِ المُقَابِلُ لِلرَّقِّ كَأَنَّهُ جَنَى عليه حُرٌّ وَعَبْدٌ لِلسَّيِّدِ يَسْقُطُ ما يُقَابِلُ

بِجَنَائِمِهِ. ٥. فَوَدَّ: (لِما مَرَّ) أَي لِتَكَافُؤِهِمَا حَالَةَ الجِنَايَةِ.

٥. فَوَدَّ (لَسِي): (لو قَتَلَ مثله) أَي مُبَعَّضًا، وَإِنَّمَا نَصَّ الْمُصَنِّفُ على الْمُتَبَعِّضِ لِيُعْلَمَ مِنْهُ حُكْمُ كَامِلِ الرَّقِّ بالأوَّلَى مُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (لأنَّه إلخ) عِبَارَةُ التَّهْلِيَةِ؛ لأنَّه لا يُقْتَلُ بِجُزْءِ الحُرِّيَّةِ جُزْءُ الحُرِّيَّةِ وَبِجُزْءِ الرَّقِّ جُزْءُ الرَّقِّ إِذِ الحُرِّيَّةُ شَائِعَةٌ فِيهِمَا بل يُقْتَلُ جَمِيعُهُ بِجَمِيعِهِ وَلَيْسَ ذَلِكَ حَقِيقَةَ الْقِصَاصِ فَعَدَلَ عَنْهُ لِتَعَدُّهِ لِيَدْلَهُ اهـ. ٥. فَوَدَّ: (فَلَزِمَ قَتْلُ إلخ) أَي وَهُوَ مُمْتَنِعٌ مُغْنِي وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لو قَتَلَ مُبَعَّضٌ مُتَمَحِّضَ الرَّقِّ لَمْ يُقْتَصَّ مِنْهُ سَم. ٥. فَوَدَّ: (لو وَجِبَ فِيمَنْ نَصَفَهُ رَقِيقٌ نَصَفُ الدِّيَّةِ وَنَصَفُ القِيَمَةِ) أَي بَأَن قَتَلَهُ شَخْصٌ نَصَفَهُ حُرٌّ وَنَصَفَهُ رَقِيقٌ سَم وَزِيَادِي. ٥. فَوَدَّ: (ما صَرَّحَ به أَبُو زُرْعَةَ) عِبَارَةُ التَّهْلِيَةِ صِحَّةً ما أَفْتَى به الجَرَّاقِي. ٥. فَوَدَّ: (لِسَيِّدِهِ) أَي لِمالِكٍ يَنْصِفُهُ. ٥. فَوَدَّ: (وَرُبْعُ القِيَمَةِ) بِالْجَرِّ عَطْفًا على رُبْعِ الدِّيَّةِ.

٥. فَوَدَّ: (يَسْقُطُ رُبْعُ الدِّيَّةِ إلخ) أَقُولُ فِيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّ رُبْعَ الدِّيَّةِ المُقَابِلِ لِلحُرِّيَّةِ جَنَى عليه الجُزْءُ الحُرُّ والجُزْءُ الرَّقِيقُ؛ لأنَّ الحُرِّيَّةَ شَائِعَةً فَيَنْبَغِي أَنْ يَسْقُطَ ثُمَّنُ الدِّيَّةِ المُقَابِلِ لِفِعْلِ الجُزْءِ الحُرِّ وَيَتَعَلَّقُ الثَّمَنُ الْآخَرُ المُقَابِلُ لِفِعْلِ الجُزْءِ لِرَقِيقٍ بِرَقَبَةِ الجُزْءِ الرَّقِيقِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم على حَجِّ أَقُولُ وَنُكِّنُ الْجَوَابُ بِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ رُبْعُ الدِّيَّةِ فِي مُقَابِلَةِ جُزْءِ الحُرِّيَّةِ وَكَانَ لو وَجِبَ له شَيْءٌ لَوَجِبَ لِلْجُزْءِ الحُرِّ اسْقَاطُهُ؛ لأنَّ الإنسانَ لا يَجِبُ له على نَفْسِهِ شَيْءٌ بل فَعَلَهُ هَذَرٌ فِي حَقِّ نَفْسِهِ ع ش.

٥. فَوَدَّ: (فَلَزِمَ قَتْلُ جُزْءِ حُرِّيَّةٍ بِجُزْءِ رِقٍّ) يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لو قَتَلَ مُبَعَّضٌ مُتَمَحِّضَ الرَّقِّ لَمْ يُقْتَصَّ مِنْهُ. ٥. فَوَدَّ: (يَسْقُطُ رُبْعُ الدِّيَّةِ) أَقُولُ فِيهِ نَظَرٌ لأنَّ رُبْعَ الدِّيَّةِ المُقَابِلِ لِلحُرِّيَّةِ جَنَى عليه الجُزْءُ الحُرُّ والجُزْءُ الرَّقِيقُ؛ لأنَّ الحُرِّيَّةَ شَائِعَةً فَيَنْبَغِي أَنْ يَسْقُطَ ثُمَّنُ الدِّيَّةِ المُقَابِلِ لِفِعْلِ الجُزْءِ الحُرِّ وَيَتَعَلَّقُ الثَّمَنُ الْآخَرُ المُقَابِلُ لِفِعْلِ الجُزْءِ الرَّقِيقِ بِرَقَبَةِ الجُزْءِ الرَّقِيقِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. ٥. فَوَدَّ: (وَرُبْعُ القِيَمَةِ المُقَابِلُ لِلرَّقِّ كَأَنَّهُ جَنَى عليه حُرٌّ وَعَبْدٌ) هَلَّا قِيلَ وَرُبْعُ الدِّيَّةِ كَأَنَّهُ جَنَى عليه حُرٌّ وَعَبْدٌ؛ لأنَّ الجِنَايَةَ شَائِعَةً فَيَسْقُطُ ما يُقَابِلُ الحُرِّيَّةَ؛ لأنَّ الجُزْءَ الحُرَّ لا يَجِبُ له على نَفْسِهِ شَيْءٌ وَيَبْقَى ما يُقَابِلُ الرَّقِّ مُتَعَلِّقًا بِرَقَبَةِ الجُزْءِ الرَّقِيقِ

عَبْدَ السَّيِّدِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَجِبُ لَهُ عَلَى عَبْدِهِ غَيْرَ الْمُكَاتَبِ مَالٌ وَيَبْقَى مَا يُقَابِلُ فِعْلَ الْحُرِّ وَهُوَ ثَمَنُ الْقِيَمَةِ فَيَأْخُذُ مِنْ مَالِهِ الْآنَ أَوْ حَتَّى يُوسِرَ فِإِفْتَاءَ صَاحِبِ الْغُبَابِ بِأَنَّهُ يَضْمَنُ رُبْعَ قِيَمَتِهِ لِمَالِكِ نَصْفِهِ وَيَهْدُرُ رُبْعُ الدِّيَةِ الْوَاجِبَةِ لَهُ كَمَا لَوْ قَطَعَهُ أَجَنَّبِيٌّ وَهُمْ لِمَا تَقَرَّرَ ثُمَّ رَأَيْتَ عَنْهُ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ هَذَا وَقَرَّرَ كَلَامَ شَيْخِهِ الْفَتَى الْمُخَالَفَ لَهُ فَإِنَّهُ سُئِلَ إِذَا أَبَقِيَ الْمُتَبَعُضُ مُدَّةً لِمِثْلِهَا أَجْرَةٌ فَهَلْ لِمَالِكِ بَعْضُهُ مُطَالَبَتُهُ بِمَنْفَعَةٍ مَلَكَهُ فِي مُدَّةِ الْإِبَاقِ فَأَجَابَ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ. فَإِنْ قُلْتَ قِيَاسٌ مَا تَقَرَّرَ أَوَّلًا أَنَّ لِسَيِّدِهِ رُبْعَ الْأَجْرَةِ قُلْتَ يُفَرَّقُ بِأَنَّهُ بِالْقَطْعِ فِي مَسْأَلَتِنَا اسْتَوْلَى عَلَى مَلِكِ السَّيِّدِ وَأَثْلَفَهُ فَعَرِمَ، وَأَمَّا هُنَا فَبِإِبَاقِهِ لَا يُغْنَدُ بِهِ مُسْتَوْلِيًا عَلَى مَلِكِ السَّيِّدِ فَلَمْ يَضْمَنْ بِهِ شَيْعًا (وَقِيلَ) إِنْ لَمْ تَرُدْ حُرِّيَّةَ الْقَاتِلِ بِأَنْ سَاوَتْ أَوْ نَقَصَتْ (وَجِبَ) الْقَوْدُ بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ بِالْحَضَرِ لَا الْإِشَاعَةِ وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا وَذَلِكَ لِلْمُسَاوَةِ فِي الْأُولَى وَلِزِيَادَةِ فَضْلِ الْمَقْتُولِ فِي الثَّانِيَةِ وَهُوَ لَا يُؤْثَرُ؛ لِأَنَّ الْمَفْضُولَ يُقْتَلُ بِالْفَاضِلِ أَيْ مُطْلَقًا وَلَا عَكْسًا إِنْ انْحَصَرَ الْفَضْلُ فِيمَا مَرَّ وَيَأْتِي بِخِلَافِهِ بِنَحْوِ عِلْمٍ وَنَسَبٍ وَصَلَحٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ أَوْصَافٌ طَرْدِيَّةٌ لَمْ يُعَوَّلِ الشَّارِحُ عَلَيْهَا قِيلَ الْخِلَافُ هُنَا قَوِيٌّ فَلَا يَحْسُنُ التَّعْبِيرُ بِقِيلٍ انْتَهَى وَهُوَ عَجِيبٌ مَعَ مَا مَرَّ فِي الْخُطْبَةِ أَنَّهُ لَمْ يُلْتَزَمَ بَيَانُ مَرْتَبَةِ الْخِلَافِ فِي قِيلٍ وَقَوْلُهُ ثُمَّ فَهُوَ وَجْهٌ ضَعِيفٌ أَيْ حُكْمًا لَا مُذَرَكًا لِذِي الْكَلَامِ فِيهِ .....

• قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ قَطَعَهُ أَجَنَّبِيٌّ) انْظُرْهُ مَعَ أَنَّهُ لَوْ قَطَعَهُ أَجَنَّبِيٌّ لَمْ يَهْدُرْ رُبْعُ الدِّيَةِ سَمِ وَجَوَابُهُ أَنَّهُ رَاجِعٌ لِلضَّمَانِ فَقَطْ. • قَوْلُهُ: (ثُمَّ رَأَيْتَ عَنْهُ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ هَذَا الْإِنْحِ) يَتَأَمَّلُ وَجْهَ دَلَالَةِ تَقْرِيرِ كَلَامِ شَيْخِهِ الْمَذْكُورِ عَلَى الرَّجُوعِ وَمُخَالَفَتِهِ لِمَا تَقَدَّمَ سَيِّمًا مَعَ الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الرَّجُوعُ مِنْ خَارِجِ سَمِ. • قَوْلُهُ: (بِأَنْ سَاوَتْ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَيْ مُطْلَقًا) فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ قُتِلَ وَلَدُهُ) فِي النَّهْيَةِ. • قَوْلُهُ: (بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ الْإِنْحِ) وَمَرَّ قَاعِدَةُ الْحَضَرِ وَالْإِشَاعَةِ فِي الصَّدَاقِ كُرْدِيٍّ. • قَوْلُهُ: (عَلَى الْقَوْلِ بِالْحَضَرِ) أَيْ فِي الرُّقِّ وَالْحُرِّيَّةِ رَشِيدِيٍّ. • قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيْ كَالْمَبْنَى. • قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيْ وَجُوبُ الْقَوْدِ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيْ فَضْلُ الْمَقْتُولِ لَا يُؤْثَرُ أَيْ فِي مَنَعِ الْقِصَاصِ. • قَوْلُهُ: (فِيمَا مَرَّ) أَيْ مِنَ الْإِسْلَامِ وَالْأَمَانِ وَالْحُرِّيَّةِ وَالْأَصَالَةِ وَالسِّيَادَةِ. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ) أَيْ الْفَضْلِ. • قَوْلُهُ: (طَرْدِيَّةٌ) أَيْ تَبَعِيَّةٌ كُرْدِيٍّ. • قَوْلُهُ: (قِيلَ الْخِلَافُ الْإِنْحِ) وَافَقَهُ الْمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (فَلَا يَحْسُنُ التَّغْيِيرُ الْإِنْحِ) أَيْ بِلِ التَّغْيِيرِ بِالْأَصَحِّ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ الْإِنْحِ) بَيَانٌ لِمَا مَرَّ. • قَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُ ثُمَّ) أَيْ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ فِي الْخُطْبَةِ وَهُوَ مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ: أَيْ حُكْمًا الْإِنْحِ وَالْجُمْلَةُ اسْتِثْنَاءٌ بَيَانِيٍّ. • قَوْلُهُ: (فَهُوَ) أَيْ الْمُعْتَبَرُ عَنْهُ بِقِيلٍ وَجْهٌ ضَعِيفٌ بَلْ زَادَ الشَّارِحُ هُنَاكَ قَوْلَهُ وَالصَّحِيحُ أَوْ الْأَصَحُّ خِلَافُهُ سَمِ. • قَوْلُهُ: (لَا مُذَرَكًا لِذِي الْإِنْحِ) فِيهِ تَوْصِيفٌ التَّكْرَرُ بِالْمَعْرِفَةِ.

لِلْجُزْءِ الْحُرِّ سَمِ. • قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ قَطَعَهُ أَجَنَّبِيٌّ) انْظُرْهُ مَعَ أَنَّهُ لَوْ قَطَعَهُ أَجَنَّبِيٌّ لَمْ يَهْدُرْ رُبْعُ الدِّيَةِ. • قَوْلُهُ: (ثُمَّ رَأَيْتَ عَنْهُ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ هَذَا وَقَرَّرَ كَلَامَ شَيْخِهِ الْفَتَى الْإِنْحِ) يَتَأَمَّلُ وَجْهَ دَلَالَةِ تَقْرِيرِ كَلَامِ شَيْخِهِ الْمَذْكُورِ عَلَى الرَّجُوعِ مِنْ خَارِجِ. • قَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُ ثُمَّ فَهُوَ وَجْهٌ ضَعِيفٌ) بَلْ زَادَ هُنَاكَ قَوْلَهُ وَالصَّحِيحُ أَوْ الْأَصَحُّ خِلَافُهُ.

(ولا قصاص بين عبد مسلم وحر ذمي) المراد مُطْلَقُ القِنِّ والكافر بأن قتل أحدهما الآخر لما مرَّ أن المسلم لا يُقتل بالكافر ولا الحرُّ بالقِنِّ وفضيلة كل لا تُجبر نقيصته لقلاً يلزم مقابلة الفضيلة بالتقيصة نظير ما تقرر آنفاً. (ولا) قصاص (بقتل ولد) ذكراً وأنثى للقاتل الذكر والأنثى (وإن سفل) الفرع للخبر الصحيح «لا يُقَادُ لآلِين من أبيه» وفي رواية «لا يُقَادُ الوالد بالولد» ولأنه كان سبباً في وجوده فلا يكون هو سبباً في عديمه ولو قتل ولده المنفي قُتِلَ به إن أصرَّ على نفيه لا إن رجع عنه على المعتمد كما لو سرق ماله أو شهد له على ما مرَّ ويأتي. (ولا) قصاص يبيِّث (له) أي الفرع على أصله كأن قتل قته أو عتيقه أو زوجه أو أمه؛ لأنه إذا لم يُقتل بقتله فقتل من له فيه حق أولى فعلم أن الجاني أو فرعه متى ملك جزءاً من القود سقط وما اقتضاه سياقه من أن الولد لا يكافي والده مُتَّبِعَةً لِتَمَيِّزِهِ عليه بفضيلة الأصالة فزعم الغزالي .....

قول (سني): (ولا قصاص بين عبد إلخ)، ولو قتل ذمي عبداً ثم نقض العهد واسترق لا يجوز قتله وإن صار كفراً له؛ لأن الإختيار بوقت الجنابة ولم يكن مكافئاً له فيه معني. قول: (مطلق القن) أي المسلم فيشمل الأنثى وقوله والكافر أي فيشمل المعاهد والمؤمن. قول: (ولا الحرُّ بالقن)، ولو حكم حاكم بقتل الحرَّ بالعبد لم ينقض حكمه روضاً ومعني. قول: (آنفاً) أي في شرح ويقتل قن إلخ. قول (سني): (ولا بقتل ولد)، ولو حكم حاكم بقتل الأصل بالفرع نقض حكمه إلا إن أضجع الأصل فرعه ودبَّحه فلا ينقض حكمه رعاية لقول الإمام مالك بوجوب القصاص حينئذ معني وروض مع الأسنى ونهاية. قول: (للقاتل) صفة ولد في المتن. قول: (قتل به إن أصرَّ على نفيه إلخ) خلافاً لظاهر النهاية وصريح المعني عبارته وهل يقتل بولده المنفي باللعمان وجهان يجريان في القطع بسرقه ماله وقبول شهادته له قال الأذرعى والأشبه أنه يقتل ما دام مصراً على النفي اهـ والأوجه أنه لا يقتل به مطلقاً للشبهة اهـ. قول: (لا إن رجع إلخ) ظاهره، ولو بعد القتل. قول: (على المعتمد) عبارة الروياني المعتمد أنه لا يقتل به وإن أصرَّ انتهت، وقد يفيدُه صنيع الشارح ع ش. قول: (أي الفرع) إلى قوله: (فعلم) في المعني وإلى قول المتن: (فإن اقتضى في النهاية. قول: (كان قتل) أي الأصل قته أي الفرع. قول: (وما اقتضاه سياقه إلخ) حيث ذكر هذه المسألة في المسائل التي قرع عدم القصاص فيها على المكافأة سم ومعني.

قول (سني): (ولا قصاص بين عبد مسلم وحر ذمي ولا بقتل ولد وإن سفل إلخ) قال في الروض ولا يقتل حرُّ بعبد ولا أصل بفرع فإن حكم به حاكم نقض في الأصل دون العبد إلا إن أضجع الفرع ودبَّحه اهـ فلا ينقض الحكم حينئذ. قول: (فلا يكون هو سبباً في عديمه) قد يقال لو اقتضى بقتل الولد لم يكن سبباً في عديمه بل السبب جنايته أغني الوالد ويوجب بآته لولا تعلق الجنابة به لما قُتِلَ به على ذلك التقدير فلم يخرج عن كونه سبباً في الجملة. قول: (لا إن رجع عنه على المعتمد) قضية الروض خلافاً م ر. قول: (وما اقتضاه سياقه إلخ) حيث ذكر هذه المسألة في المسائل التي قرع عدم القصاص فيها



أَنَّهُ مُكَافِئٌ لَهُ كَعَمِّهِ وَتَأْيِيدُ ابْنِ الرَّفْعَةِ لَهُ بِخَيْرِ «الْمُسْلِمُونَ تَكَافَأُوا دِمَاؤُهُمْ» بَعِيدٌ لانتفاءِ الْأَصَالَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَمِّهِ وَلِأَنَّ الْمُكَافَأَةَ فِي الْخَيْرِ غَيْرُهَا هُنَا وَالْأَزْمُ أَنَّ الْإِسْلَامَ لَا يُغْتَبَرُ مَعَهُ مُكَافَأَةُ بَوْضُفٍ مِمَّا مَرَّ. (وَيُقْتَلُ بِالذِّنِّهِ) بِكَسْرِ الدَّالِ مَعَ الْمُكَافَأَةِ إجماعاً فَبَقِيَةُ الْمُحَارِمِ الَّذِي بِأَصْلِهِ أَوْلَى إِذْ لَا تَمَيُّزَ نَعَمَ، لَوْ اشْتَرَى مُكَاتَّبٌ أَبَاهُ ثُمَّ قَتَلَهُ لَمْ يُقْتَلْ بِهِ كَمَا مَرَّ لِشِبْهِهِ السَّيِّدِيَّةِ. (وَلَوْ) تَدَايَا مَجْهُولًا نَسَبَهُ (فَقَتَلَهُ أَحَدُهُمَا فَإِنَّ الْحَقَّ الْقَائِفُ) بِالْقَاتِلِ فَلَا قَوْدَ عَلَيْهِ لِمَا مَرَّ أَوْ الْحَقُّ (بِالْآخِرِ) الَّذِي لَمْ يُقْتَلْ (اِقْتَصَصَ) هُوَ لِثَبُوتِ أُبُوَّتِهِ مِنَ الْقَاتِلِ رَجْعَ عَنِ الْاِسْتِلْحَاقِ أَمْ لَا (وَالَا) يَلْحَقُهُ بِهِ (فَلَا) يَقْتَصُّ هُوَ بَلْ غَيْرُهُ إِنْ أُلْحِقَ بِهِ وَادَّعَاهُ وَلَا وَقَفَ فَبِنَاؤُهُ لِلْفَاعِلِ الْمُفْهِمِ مَا ذُكِرَ أَوْلَى مِنْهُ لِلْمَفْعُولِ الْمُوْهِمِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَلْحَقْهُ بِالْآخِرِ لَا قِصَاصَ أَصْلًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَلَا يُقْبَلُ رُجُوعُ مُسْتَلْحَقِيهِ لِقَلَّ يَبْتَطُلُ حَقُّهُ؛ لِأَنَّهُ صَارَ ابْنًا لِأَحَدِهِمَا بِدَعْوَاهُمَا وَلَوْ قَتَلَاهُ ثُمَّ رَجَعَ

قود: (أَنَّهُ مُكَافِئٌ لَهُ كَعَمِّهِ) أَقُولُ صَوْرَةَ الْاِسْتِدْلَالِ بِهَذَا أَنَّهُ مُكَافِئٌ لِعَمِّهِ وَعَمُّهُ مُكَافِئٌ لِأَبِيهِ وَمُكَافِئُ الْمُكَافِئِ مُكَافِئٌ وَيُمْكِنُ دَفْعُ هَذَا بِمَنْعِ أَنَّ مُكَافِئَ الْمُتَكَافِئِ مُكَافِئٌ كَلِّيًّا سَم. قود: (غَيْرُهَا هُنَا) إِذَا الْمُرَادُ بِهَا فِي الْخَيْرِ الْمُسَاوَاةَ حَيْثُ لَا مَانِعَ مِنَ الْمَوَانِعِ الْمُعْتَبَرَةِ فَيُؤْخَذُ الشَّرِيفُ بِالْوَضِيعِ وَالتَّسْبِيبُ بِالذَّنْبِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ع ش. قود: (وَالَا لَزِمَ الْإِلْحَاقُ) وَتُمْنَعُ الْمُلَازِمَةُ بِسَنَدِ أَنَّ الْخُرُوجَ عَنْ قَضِيَّةِ الْحَدِيثِ فِيمَا مَرَّ بِمُخَصَّصٍ وَلَا مُخَصَّصٍ هُنَا فَلْيَتَأَمَّلْ سَيِّدُ عُمَرَ. قود: (أَنَّ الْإِسْلَامَ الْإِلْحَاقُ) فَيَلْزَمُ الْمُكَافَأَةُ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ الْمُسْلِمَيْنِ وَبَيْنَ نَحْوِ الزَّانِي الْمُخَصَّنِ وَغَيْرِ الزَّانِي كَذَلِكَ سَم. قود: (بِكَسْرِ الدَّالِ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (فَإِنْ اِقْتَصَصَ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (ثُمَّ رَجَعَ) إِلَى وَالْحَقُّ بِأَحَدِهِمَا وَقَوْلُهُ: (وَلَوْ لَحِقَ) إِلَى (وَلَوْ كَانَ الْفِرَاشُ) وَقَوْلُهُ: (وَلَوْ) اِحْتِمَالًا بِأَنَّ لَمْ يَتَيَقَّنْ سَبْقَ). قود: (بِكَسْرِ الدَّالِ) بِحَطِّهِ عَلَى لَفْظِ الْجَمْعِ مُغْنِي. قود: (مَعَ الْمُكَافَأَةِ) أَيِ فَلَا يُقْتَلُ الْوَلَدُ الْمُسْلِمُ بِالْوَالِدِ الْكَافِرِ مُغْنِي. قود: (فَبَقِيَةُ الْمُحَارِمِ) أَيِ قَتْلُ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ مُغْنِي. قود: (بِأَصْلِهِ) أَيِ فِي الْمَحَرَّرِ. قود: (كَمَا مَرَّ) أَيِ قَبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَلَوْ قَتَلَ عَبْدٌ عَبْدًا. قود: (لِمَا مَرَّ) أَيِ مِنْ خَيْرِ «لَا يُقَادُ لِلْإِبْنِ مِنْ أَبِيهِ» الْإِلْحَاقُ. قود: (هُوَ) أَيِ الْآخَرُ. قود: (مِنَ الْقَاتِلِ) مُتَعَلِّقٌ بِاِقْتِصَاصِ. قود: (رَجَعَ الْإِلْحَاقُ) أَيِ الْقَاتِلُ. قود: (وَالَا) أَيِ بَانَ انْتَفَى الْإِلْحَاقُ أَوْ الْإِدْعَاءُ. قود: (وَقَفَ) أَيِ إِنْ رَجَعَ الْإِلْحَاقُ بِأَحَدِهِمَا وَلَا قَبِيْعِي أَنْ يَجِبَ فِيهِ الدِّيَةُ وَتَكُونُ لَوَرَثَتِهِ إِنْ كَانَ لَهُ وَارِثٌ خَاصٌّ أَوْ لِيَّتِ الْمَالِ إِنْ لَمْ يَكُنْ ع ش. قود: (فَبِنَاؤُهُ) أَيِ اِقْتِصَاصِ سَم. قود: (مَا ذُكِرَ) أَيِ مِنْ قَوْلِهِ بَلْ غَيْرُهُ الْإِلْحَاقُ. قود: (لَقَلَّ يَبْتَطُلُ حَقُّهُ) أَيِ حَقُّ الْمَقْتُولِ مِنَ التَّسْبِيبِ مُغْنِي. قود: (وَلَوْ قَتَلَاهُ الْإِلْحَاقُ)

عَلَى الْمُكَافَأَةِ. قود: (أَنَّهُ مُكَافِئٌ لَهُ كَعَمِّهِ) أَقُولُ صَوْرَةَ الْاِسْتِدْلَالِ بِهَذَا أَنَّهُ مُكَافِئٌ لِعَمِّهِ وَعَمُّهُ مُكَافِئٌ لِأَبِيهِ وَمُكَافِئُ الْمُكَافِئِ مُكَافِئٌ وَيُمْكِنُ دَفْعُ هَذَا بِمَنْعِ أَنَّ مُكَافِئَ الْمُكَافِئِ مُكَافِئٌ، وَأَمَّا الْخَيْرُ الْمَذْكُورُ فَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْ التَّأْيِيدِ بِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْأَخْذُ بِإِطْلَاقِهِ وَالْأَزْمُ الْمُكَافَأَةُ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ إِذَا هُمَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَبَيْنَ نَحْوِ الزَّانِي الْمُخَصَّنِ وَغَيْرِ الزَّانِي كَذَلِكَ فَمِنْ أَيْنَ شُمُولُهُ لِصَوْرَتِنَا وَإِرَادَتِهِمَا فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. قود: (فَبِنَاؤُهُ) أَيِ اِقْتِصَاصِ.

أحدهما، وقد تعدّر الإلحاق والانتساب قُتل به أو أُلْحِقَ بأحدهما قُتل الآخر؛ لأنه شريك الأب ولو لِحَقَّ القاتل بقائِفٍ أو انتسابٍ منه بعد بُلُوغِهِ فَأَقَامَ الآخرُ بَيِّنَةً بَأَنَّهُ ابْنُهُ قُتِلَ الأوَّلُ به؛ لأنَّ البَيِّنَةَ أقوى منهما ولو كان الفراش لِكُلِّ منهما لم يَكْفِ رُجُوعُ أَحَدِهِما في لُحُوقِهِ بالآخر؛ لأنَّ الفراش لا يَرْتَفِعُ بالرجوع.

الأولى التَّفْرِيعُ. □ قَوْلُهُ: (وَقَدْ تَعَدَّرَ الْإِلْحَاقُ وَالْإِنْتِسَابُ) انْظُرْ مَا وَجَّهَ هَذَا التَّقْيِيدَ مَعَ أَنَّهُ بِرُجُوعِ أَحَدِهِمَا يُلْحَقُ بِالْآخَرِ رَشِيدِيَّ عِبَارَةٍ سَمَّ قَوْلُهُ: وَقَدْ تَعَدَّرَ الْإِلْحَاقُ أَي لِفَقْدِ الْقَائِفِ أَوْ تَحْيِرِهِ وَالْإِنْتِسَابِ أَي لِقَتْلِهِ قَبْلَ انْتِسَابِهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ وَمَفْهُومُ هَذَا التَّقْيِيدِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَعَدَّرْ مَا ذَكَرَ لَمْ يُقْتَلِ الرَّاجِعُ بِهِ وَهَلِ الْمُرَادُ بِهَذَا الْمَفْهُومِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْقَائِفُ الْحَقُّ بِهِ أَوْ كَانَ الْمَقْتُولُ انْتَسَبَ بِهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ قَبْلَ قَتْلِهِ فِيهِمَا فَلَا يُؤْثِرُ رُجُوعُهُ فِي اللَّحُوقِ فِيهِمَا وَيَنْتَفِي الْقَتْلُ أَوْ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّ الْإِلْحَاقَ وَالْإِنْتِسَابَ إِنْ وَقَعَا بَعْدَ الرَّجُوعِ قَبْلَ الْقَتْلِ فَيَعْتَدُّ بِهِمَا مَعَ رُجُوعِهِ وَلَا يُؤْثِرُ فِيهِمَا فَلْيُراجِعْ كُلُّ ذَلِكَ وَلْيُحَرَّرْ أَهْ أَقُولُ وَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ عَدَمَ تَأْثِيرِ الرَّجُوعِ فِي اللَّحُوقِ مُطْلَقًا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ أَوْ تَأَخَّرَ عَنْهُ فَلَا يُقْتَلُ الرَّاجِعُ فِيهِمَا جَمِيعًا. □ قَوْلُهُ: (وَالْإِنْتِسَابُ) كَذَا فِي أَضْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى ثُمَّ أَضْلَحَ وَأَبْدَلَ بِلَفْظٍ وَلَا انْتِسَابَ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُحَرَّرْ فَإِنَّ عِبَارَةَ النِّهَايَةِ أَي وَالْأُسْنَى أَيْضًا وَالْإِنْتِسَابُ سَيِّدُ عَمَرٍ. □ قَوْلُهُ: (قُتِلَ بِهِ)؛ لَأَنَّهُ بِرُجُوعِهِ انْتَمَى نَسَبُهُ عَنْهُ وَبَيَّنَتْ مِنَ الْآخَرِ فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْقَاتِلَ لَيْسَ أَبَاهُ ع. □ قَوْلُهُ: (أَوْ الْحَقُّ إِلَخ) عُطِفَ عَلَى رَجَعٍ فِي قَوْلِهِ ثُمَّ رَجَعَ سَمَّ وَع. □

□ قَوْلُهُ: (بِأَحَدِهِمَا إِلَخ) أَي أَوْ بغيرِهِمَا اقْتَضَى مِنْهُمَا أُسْنَى. □ قَوْلُهُ: (قُتِلَ الْآخَرُ) ظَاهِرُهُ سَوَاءٌ وَجَدَ الرَّجُوعُ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا أَمْ لَا وَسَوَاءٌ كَانَ الرَّجُوعُ قَبْلَ الْإِلْحَاقِ أَوْ بَعْدَهُ فَلْيُراجِعْ. □ قَوْلُهُ: (أَقْوَى مِنْهُمَا) أَي الْقَائِفِ وَالْإِنْتِسَابِ ع. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ كَانَ الْفَرَّاشُ إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالرُّوْضِ مَعَ الْأُسْنَى هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِحُوقِ الْوَلَدِ بِأَحَدِهِمَا بِالْفَرَّاشِ بَلْ بِالذَّغْوَى كَمَا هُوَ الْفَرَضُ أَمَّا إِذَا كَانَ بِالْفَرَّاشِ كَانَ وَطُنَتْ امْرَأَةٌ بِنِكَاحٍ أَوْ شُبْهَةٍ فِي عِدَّةٍ مِنْ نِكَاحٍ وَأَتَتْ بِوَلَدٍ وَأَمَكَنَّ كَوْنُهُ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا فَلَا يَكْفِي رُجُوعُ أَحَدِهِمَا فِي لِحُوقِ الْوَلَدِ بِالْآخَرِ، وَإِنَّمَا يُلْحَقُ بِهِ بِالْقَائِفِ ثُمَّ بَانْتِسَابِهِ إِلَيْهِ إِذَا بَلَغَ أَه. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَكْفِ إِلَخ) أَي بِخِلَافِ مَا إِذَا وَجَدَ مُجَرَّدُ الذَّغْوَى سَمَّ وَع. □ قَوْلُهُ: (بِالرُّجُوعِ) عِبَارَةُ الشَّيْخِ عَمِيرَةَ بِالْجُحُودِ وَهِيَ أَعَمُّ لِشُمُولِهَا مَا لَوْ أَتَتْ أُمُّهُ الْمُسْتَفْرَشَةُ بِوَلَدٍ وَأَنْكَرَ كَوْنَهُ ابْنَهُ ع. □

□ قَوْلُهُ: (وَقَدْ تَعَدَّرَ الْإِلْحَاقُ) أَي لِفَقْدِ الْقَائِفِ أَوْ تَحْيِرِهِ وَالْإِنْتِسَابُ أَي لِقَتْلِهِ قَبْلَ انْتِسَابِهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ وَمَفْهُومُ هَذَا التَّقْيِيدِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَعَدَّرْ مَا ذَكَرَ لَمْ يُقْتَلِ الرَّاجِعُ بِهِ وَهَلِ الْمُرَادُ بِهَذَا الْمَفْهُومِ أَنَّهُ كَالْقَائِفِ الْحَقُّ بِهِ أَوْ كَالْمَقْتُولِ انْتَسَبَ إِلَيْهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ قَبْلَ قَتْلِهِ فِيهِمَا فَلَا يُؤْثِرُ رُجُوعُهُ فِي اللَّحُوقِ فِيهِمَا وَيَنْتَفِي الْقَتْلُ أَوْ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّ الْإِلْحَاقَ وَالْإِنْتِسَابَ وَقَعَا بَعْدَ الرَّجُوعِ قَبْلَ الْقَتْلِ فَيَعْتَدُّ بِهِمَا مَعَ رُجُوعِهِ وَلَا يُؤْثِرُ فِيهِمَا فَلْيُراجِعْ كُلُّ ذَلِكَ وَلْيُحَرَّرْ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ الْحَقُّ بِأَحَدِهِمَا) عُطِفَ عَلَى رَجَعٍ فِي قَوْلِهِ وَلَوْ قَتَلَهُ ثُمَّ رَجَعَ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ كَانَ الْفَرَّاشُ لِكُلِّ مِنْهُمَا لَمْ يَكْفِ رُجُوعُ أَحَدِهِمَا) بِخِلَافِ مَا إِذَا وَجَدَ مُجَرَّدُ الذَّغْوَى.

(ولو قتل أحد أخوين) شَقِيقَيْنِ حَائِزَيْنِ (الأب و) قتل (الآخر الأم معاً) ولو احتمالا بأن لم يَتَيَقَّنْ سبق والمعية والترتيب بزُهوق الروح (فليُكَلِّ قِصاصاً) على الآخر؛ لأنه قتل مؤرَّثه مع امتناع التوارث بينهما ومن ثم لم يُفَرَّقْ هنا بين بقاء الزوجية وعدمه فإن عفا أحدهما فللمعفو عنه قتل العافي (ويُقَدَّم) أحدهما للقصاص عند التنازع (بقرعة) إذ لا مزية لأحدهما على الآخر مع كونهما مقتولين ومن ثم لو طلب أحدهما فقط أُجِيبَ ولا قرعة وبحسب البلقيني أنه لا قرعة أيضاً فيما إذا كان موث كل بسراية قطع عضو فليُكَلِّ طَلَبَ قطع عضو الآخر حالة قطع عضوه أي لإمكان المعية هنا بخلافها في القتل ثم إن ماتا سراية ولو مؤرَّثاً وقَعَ قِصاصاً ولا فيما لو

قود: (شَقِيقَيْنِ) إنما قَيَّدَ به؛ لأنه هو الذي يَتَأَتَّى فيه إطلاق أن لِكُلِّ منهما القصاص على الآخر ولأجل قول المصنّف الآتي، وكذا إن قتل مؤرَّثاً كما لا يخفى وهذا أولى مما في حاشية الشنخ رشدي أي من قول ع ش أنه شرط لصحة قوله فليُكَلِّ قِصاصاً إلخ الظاهر في أن كلاً منهما له الاستقلال بالقصاص اهـ. قود: (حائِزَيْنِ) قال الشنخ عميرة، وأما اشتراط الحيابة فلا وجه له فيما يظهر لي اهـ ويُمكن أن يُجَابَ عنه بأن وجه اشتراطها أن يكون القصاص لِكُلِّ منهما بمفرده على الآخر حتى لا يَمْنَعَ منه مانع من عفو من غيره أو غير ذلك سم وع ش. قود: (بأن لم يَتَيَقَّنْ سبق) أي ولا معية ع ش.

قود: (والمعية) مُبْتَدَأَ خبره قوله: بزُهوق إلخ. قود: (والترتيب) أي الآتي. قود: (بزُهوق الزوج) أي لا بالجناية مُغْنِي. قود: (ببينهما) أي المقتولين بِجَيْرِمَيَّ عبارة الرشدي أي الأبوين لِمَوْنِهما معاً ويَصْرَحُ بذلك قوله ومن ثم إلخ أي بخلاف ما سيأتي في مسألة الترتيب وهذا ظاهر وصرح به في شرح الرُّوض خلافاً لما في حاشية الشنخ اهـ. أي من إزجاع الضمير للقاتل ومقتوله. قود: (هنا) أي في المعية. قود: (مع كونهما) أي الأخوين مقتولين أي مُسْتَحَقِّينِ لِلْقَتْلِ. قود: (لو طَلَبَ أحدهما) أي القصاص. قود: (فليُكَلِّ إلخ) أي من الأخوين. قود: (بخلافها) أي المعية. قود: (ولا فيما إلخ) عطف على قوله فيما إذا كان إلخ.

قود: (شَقِيقَيْنِ حَائِزَيْنِ) كَتَبَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ البُرْلُوسِيُّ بهامش المحلي ما نصه قوله: شَقِيقَيْنِ شَرْطٌ لصحة قوله فليُكَلِّ منهما القصاص على الآخر ولغير ذلك مما يأتي، وأما اشتراط الحيابة فلا وجه له فيما يظهر لي انتهى.

(وأقول): قوله شرط لصحة قوله فليُكَلِّ منهما القصاص كأن مراده شرط لصحة ذلك القول على الإطلاق ولا فصحة مطلقاً لا تتوقف على ذلك؛ لأنه إذا كان أحدهما للأب فقط وقُتِلَ الأم وقُتِلَ الآخر الأب كان لِكُلِّ القصاص على الآخر؛ لأن الذي للأب قُتِلَ أم الآخر قُتِلَ أب الذي للأب، بخلاف ما لو انعكس الحال؛ لأن الذي للأبوين حيث لم يقتل مؤرَّث الذي للأب وقوله: وأما اشتراط الحيابة إلخ يُمكن أن يُجَابَ عنه بأن وجه اشتراط الحيابة أن يكون القصاص لِكُلِّ منهما بمفرده على الآخر حتى لا يَمْنَعَ منه مانع من عفو من غيره أو غير ذلك.

قتلها معاً في قطع الطريق فللإمام قتلها معاً وإن لم يَطْلُبْ منه ذلك تَغْلِيْبًا لِشَايِئَةِ الْحَدِّ وَلَهُمَا التَّوَكُّيلُ قَبْلَ الْقُرْعَةِ فَيُفَرِّغُ بَيْنَ الْوَكِيلَيْنِ وَيَقْتُلُ أَحَدَهُمَا يَنْعَزِلُ وَكِيلُهُ؛ لَأَنَّ الْوَكِيلَ يَنْعَزِلُ بِمَوْتِ مُوَكَّلِهِ وَمَنْ تَمَّ كَانَ الْأَوْجَهُ أَنَّهُمَا لَوْ قَتَلَاهُمَا مَعًا لَمْ يَقَعْ الْمَوْقِعُ لِتَبَيُّنِ انْعِزَالِ كُلِّ بَمَوْتِ مُوَكَّلِهِ فَعَلَى كُلِّ مِنَ الْوَكِيلَيْنِ دِيَّةٌ مُعْلَظَةٌ نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِيْمَا لَوْ اقْتَصَصَ بَعْدَ عَفْوِ مُوَكَّلِهِ أَوْ عَزَلَهُ لَهُ. (فَلَا اقْتَصَصَ بِهَا) أَيِ الْقُرْعَةِ (أَوْ مُبَادِرًا) قَبْلَهَا (فِلَوَارِثِ الْمُقْتَصَصِ مِنْهُ قَتْلُ الْمُقْتَصَصِ إِنْ لَمْ تُؤْزَرْ قَاتِلًا بِحَقٍّ) وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ لِبَقَاءِ الْقِصَاصِ عَلَيْهِ وَلَمْ يَنْتَقِلْ لَهُ مِنْهُ شَيْءٌ (وَكَذَا إِنْ قَتَلَ مُرْتَبًا) وَعُلِمَتْ عَيْنُ السَّابِقِ (وَلَا زَوْجِيَّةً) بَيْنَ الْأَبَوَيْنِ فَلِكُلِّ مِنْهُمَا الْقَوْدُ عَلَى الْآخِرِ وَيَبْدَأُ بِالْقَاتِلِ الْأَوَّلِ

• فَوَدَّ: (فِي قَطْعِ الطَّرِيقِ) أَيِ مِنَ الْآخَوَيْنِ ع. ش. • فَوَدَّ: (قَبْلَ الْقُرْعَةِ) أَيِ أَمَّا بَعْدَ الْقُرْعَةِ فَيَجُوزُ التَّوَكُّيلُ لِمَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ؛ لِأَنَّهُ يُقْتَصَصُ لَهُ فِي حَيَاتِهِ دُونَ مَنْ لَمْ تَخْرُجْ قُرْعَتُهُ؛ لِأَنَّ وَكَالْتَهُ تَبْطُلُ بِقَتْلِهِ مُغْنِي وَأَسْنَى. • فَوَدَّ: (يَنْعَزِلُ وَكِيلُهُ) أَيِ الْمَقْتُولِ. • فَوَدَّ: (إِنَّهُمَا لَوْ قَتَلَاهُمَا) أَيِ الْوَكِيلَانِ الْوَلَدَيْنِ ع. ش. • فَوَدَّ: (لِتَبَيُّنِ انْعِزَالِ كُلِّ بَمَوْتِ الْإِخ)؛ لِأَنَّ شَرْطَ دَوَامِ اسْتِحْقَاقِ الْمَوْكَلِ قَتْلَ مَنْ وَكَّلَ فِي قَتْلِهِ أَنْ يَبْقَى عِنْدَ قَتْلِهِ حَيًّا وَهُوَ مَفْقُودٌ فِي ذَلِكَ مُغْنِي وَأَسْنَى. • فَوَدَّ: (انْعِزَالِ كُلِّ الْإِخ)؛ لِأَنَّ الْإِنْعِزَالَ يَقَارَنُ الْمَوْتَ سَم. • فَوَدَّ: (بَعْدَ عَفْوِ مُوَكَّلِهِ الْإِخ) أَيِ وَلَمْ يَعْلَمْهُ ع. ش. • فَوَدَّ: (أَيِ الْقُرْعَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: (قَالَ الْبُلْقِينِي) فِي الْمُغْنِيِّ لِأَقُولُهُ: (لَا فِي قَطْعِ الطَّرِيقِ) إِلَى (وَلَا يَصِحُّ) وَقَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) إِلَى (أَوْ وَاحِدًا) وَإِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَيُقْتَلُ الْجَمْعُ) فِي النَّهْيَةِ. • فَوَدَّ: (قَبْلَهَا) أَيِ الْقُرْعَةِ. • فَوَدَّ: (لَهُ مِنْهُ) أَيِ لِلْمُقْتَصَصِ مِنَ الْمُقْتَصَصِ مِنْهُ. • فَوَدَّ (سَنِي: (إِنْ قَتَلَ) أَيِ الْآخَوَانِ.

• فَوَدَّ (سَنِي: (مُرْتَبًا) أَيِ بَانَ تَأَخَّرَ زُهْوَ رُوحِ أَحَدِهِمَا مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَيَبْدَأُ بِالْقَاتِلِ الْأَوَّلِ) لِتَقَدُّمِ سَبَبِهِ مَعَ تَعَلُّقِ الْحَقِّ بِالْعَيْنِ مُغْنِي وَأَسْنَى.

• فَوَدَّ: (وَلَا لَمْ يَطْلُبْ مِنْهُ ذَلِكَ الْإِخ) قَدْ يُنَازَعُ فِيْمَا قَالَهُ الْبُلْقِينِي فِي هَذَا أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ الْمُغْلَبَ فِي قَتْلِ قَاطِعِ الطَّرِيقِ مَغْنَى الْقِصَاصِ فَإِذَا طَلَبَ أَحَدُهُمَا الْإِفْرَاعَ لِيَتَقَدَّمَ بِالشَّقْفِ الَّذِي هُوَ حَقُّهُ فَكَيْفَ يُنْتَفَعُ مِنْهُ وَكَذَا يُقَالُ فِيْمَا يَأْتِي قَرِيبًا إِذَا طَلَبَ الْقَاتِلُ الثَّانِي التَّقْدِيمَ بِالْأَوَّلَى فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَ الشَّارِحِ الْآتِي فِي فَضْلِ الصَّحِيحِ ثُبُوتُهُ لِكُلِّ وَارِثٍ مَا نَصَّهُ وَيَأْتِي فِي قَاطِعِ الطَّرِيقِ أَنَّ قَتْلَهُ إِذَا تَحَتَّمَتْ تَعَلُّقُ بِالْإِمَامِ دُونَ الْوَرِثَةِ انْتَهَى. • فَوَدَّ: (وَلَهُمَا التَّوَكُّيلُ قَبْلَ الْقُرْعَةِ الْإِخ) أَمَّا بَعْدَ الْقُرْعَةِ فَيَجُوزُ التَّوَكُّيلُ لِمَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ دُونَ مَنْ لَمْ تَخْرُجْ قُرْعَتُهُ؛ لِأَنَّ وَكَالْتَهُ تَبْطُلُ بِقَتْلِهِ فِيْمَا يَأْتِي بِالْهَامِشِ قَرِيبًا عَنِ الرِّوَايَةِ كَمَا قَالَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ. • فَوَدَّ: (كَانَ الْأَوْجَهُ) يُؤَيِّدُ هَذَا الْأَوْجَهُ مَا سَيَأْتِي قَرِيبًا فِي صَوْرَةِ التَّرْتِيبِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ تَوَكُّيلُ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ مَنفُوقٌ عَنِ الْأَصْحَابِ كَمَا بَيَّنَّ فِي الْهَامِشِ وَإِنْ خَالَفَ فِيهِ الرِّوَايَةُ وَالْمَانِعُ مِنْ صِحَّةِ تَوَكُّيلِ الْأَوَّلِ مَانِعٌ مِنْ صِحَّةِ تَوَكُّيلِهِمَا فِي الْمَعِيَةِ فَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (لِتَبَيُّنِ انْعِزَالِ كُلِّ بَمَوْتِ مُوَكَّلِهِ)؛ لِأَنَّ الْإِنْعِزَالَ يَقَارَنُ الْمَوْتَ. • فَوَدَّ: (وَيَبْدَأُ بِالْقَاتِلِ الْأَوَّلِ) أَقُولُ إِنَّمَا بُدِئَ بِالْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ وَاجِبٌ أَوَّلًا فَوَجِبَ تَقْدِيمُهُ فَإِنْ قُلْتُ لِمَ وَجِبَ هُنَا تَقْدِيمُ مَا وَجِبَ أَوَّلًا وَلَمْ يَجِبْ فِيْمَا لَوْ لَزِمَهُ دِيَّتَانِ لِرَجُلَيْنِ عَلَى

وإيهام المتن الإقراع هنا أيضاً غير مُراد خلافاً للبلقيني إلا في قطع الطريق فلإمام قتلها معاً نظير ما مرّ ولا يصحّ توكيله أعني الأول؛ لأنّ الآخر إنّما يُقتل بعده ويقتله تبطل الوكالة ولا يُنافيه أنّه لو بادَرَ وكيّله وقتل لم يلزمه شيء؛ لأنّه لم يُطلَق الإذن ولا يلزم منه صحّة الوكالة فاندفع ما للرويانّي هنا (والإلا) بأن كان بينهما زوجيّة (فعلى الثاني فقط) القصاص دون الأول لأنّه ورث من له عليه بعض القود فميما إذا قتل واحداً أباه ثم الآخر أمّه لا قود على قاتل الأب؛ لأنّ قوده ثبت لأُمّه وأخيه فإذا قتلها الآخر انتقل ما كان لها لقاتل الأب؛ لأنّه الذي يرثها وهو ثمن دمه فسقط عنه الكل؛ لأنّه لا يتبعض وعليه في ماله يورثه أخيه سبعة أثمان الدية أو واحد أمّه ثم الآخر أباه يُقتل قاتل الأب فقط لما ذكر. قال البلقيني ومحلّ هذا حيث لا مانع كالذور حتى لو تزوّج بأُمّهما في مرض موته ثم قتلاهما مَرَّتَيْنِ فلكلّ القود على الآخر مع وجود الزوجيّة ثم إن كان المقتول أولاً هو فلكلّ القود على الآخر أي لانتفاء إزائها منه أو هي اختصّ بالثاني

قود: (هنا) أي في المرتب بشرطه أيضاً أي كالمعية. قود: (إلا في قطع الطريق) استثناء من قوله ويبدأ بالقاتل الأول رشدي. قود: (أعني الأول) أي القاتل الأول. قود: (بغده) أي الأول وكذا ضمير ويقتله وضمير وكيّله. قود: (ولا يُنافيه) أي عدم صحّة توكيل الأول. قود: (لم يلزمه) أي وكيل الأول وقوله لأنّه أي عدم الضمان ع. ش. قود: (ولا يلزم منه) أي من مُطلَق الإذن ويَحْتَمَلُ مِنْ عَدَمِ لزوم شيء وعلى هذا فكان الأولى الفاء بدل الواو. قود: (بأن كان بينهما زوجيّة) أي معها إزّت أخذاً من كلام البلقيني الآتي ع. ش. قود: (لأنّه ورث) أي الأول وقوله من له عليه أي الشخص الذي له على الأول. قود: (إياه) الأولى هنا وفيما يأتي تشية الضمير. قود: (وهو) أي ما كان للأُم ثمن دمه أي قاتل الأب. قود: (أو واحد إلخ) عطف على قوله واحد أباه إلخ. قود: (يقتل قاتل الأب إلخ) أي ولورثته على قاتل الأم ثلاثة أرباع الدية ع. ش. قود: (لما ذكر) أي لتظهير قوله: (لأن قوده إلخ). قود: (ومحلّ هذا) أي محلّ قتل الثاني فقط حيث كانت زوجيّة ع. ش. يعني في صورة ما إذا قتل أحدهما أباه ثم الآخر الأم رشدي. قود: (ثم قتلاهما) أي بعد أن حيلت بهما وكبّرا في حياة أبويهما كما يأتي في تصوّره ع. ش. قود: (فلكلّ القود على الآخر) أي في الجملة بقرينة قوله الآتي ثم إن كان إلخ. قود: (هو) أي الأب وقوله: (أو هي) أي الأم.

الترتيب حتّى لو ضاق ماله عنهما لم يجب تقديم الأول بل يجوز قسمته بينهما قلت يمكن أن يفرّق بأنّ الحقيقتين هنا لما لم يمكن أن يستوفيهما صاحباهما بنفسهما دفعة كان لا بدّ من تقديم أحدهما والسابق حقه أحقّ بخلاف الحقيقتين هناك سم. قود: (ولا يصحّ توكيله أعني الأول؛ لأنّ الآخر إنّما يُقتل بعده ويقتله تبطل الوكالة) نقل ذلك الرويانّي عن الأصحاب ثم قال وعندي أنّ توكيله صحيح ولهذا لو بادَرَ وكيّله بقتله لم يلزمه شيء لكن إذا قتل موكّله بطلت الوكالة. قود: (فلكلّ القود على الآخر) انظره مع تفصيله بقوله ثم إن كان إلخ ويمكن أن يجاب بأنّ المراد فلكلّ القصاص على الآخر في الجملة. قود: (ثم إن كان المقتول أولاً هو) أي الأب.

أي لإرثه منها قال فليَتَّبِعْ لِدَلِك فَإِنَّهُ مِنَ التَّفَائِيسِ انْتَهَى وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنْ مَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّصْوِيرِ لَا دَوْرَ فِيهِ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ وَكُلُّ الْأَمْرِ فِي تَمَامِ التَّصْوِيرِ عَلَى الشُّهُرَةِ فَقَدْ مَرَّ أَوَّلُ الْفَرَايِضِ أَنْ يَمَّا يَمْنَعُ الْإِرْثَ بِالزَّوْجِيَّةِ مِنْ جَانِبِ الزَّوْجَةِ مَا لَوْ أَعْتَقَ أُمَّتُهُ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ وَتَزَوَّجَ بِهَا لِلدَّوْرِ فَلْيُحْمَلْ كَلَامُهُ هَذَا عَلَى أَنَّ التَّيَّ تَزَوَّجَهَا فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ هِيَ أُمَّتُهُ الَّتِي أَعْتَقَهَا فِي الْمَرَضِ ثُمَّ طَالَ بِهِ حَتَّى أَوْلَدَهَا وَلَدَيْنِ فَعَاشَا إِلَى أَنْ بَلَغَا ثُمَّ قَتَلَاهُمَا وَحِينَئِذٍ فَالْحُكْمُ الَّذِي ذَكَرَهُ وَاضِحٌ أَمَّا إِذَا عَلِمَ السَّبْقُ وَجُهِلَتْ عَيْنُ السَّابِقِ فَالْوَجْهُ الْوَقْفُ إِلَى التَّبْيِينِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ عَلَى أَحَدِهِمَا حِينَئِذٍ بِقَوْدٍ أَوْ عَدَمِهِ تَحْكُمُ هَذَا إِنْ رُجِيَ وَإِلَّا فَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا طَرِيقَ سِوَى الصُّلْحِ. (وَيُقْتَلُ الْجَمْعُ بَوَاحِدٍ) كَأَنْ جَرَحُوهُ جِرَاحَاتٍ لَهَا دَخُلٌ فِي الزُّهُوقِ وَإِنْ فُحِّشَ بَعْضُهَا أَوْ تَفَاوَتْ أَوْ فِي عَدِيدِهَا وَإِنْ لَمْ يَتَوَاطَفُوا أَوْ ضَرَبُوهُ ضَرَبَاتٍ وَكُلٌّ قَاتِلَةٌ لَوْ انْفَرَدَتْ أَوْ غَيْرُ قَاتِلَةٍ وَتَوَاطَفُوا كَمَا سَيَذْكَرُهُ.....

■ قَوْلُهُ: (قَالَ) أَيِ الْبُلْفِينِي. ■ قَوْلُهُ: (مِنِ التَّصْوِيرِ) أَيِ بَقَوْلِهِ حَتَّى لَوْ تَزَوَّجَ بِأُمِّهِمَا إلخ. ■ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ) أَيِ الْبُلْفِينِي ثُمَّ طَالَ بِهِ أَيِ الْمَرَضِ بِالْمُعْتَقِ. ■ قَوْلُهُ: (ثُمَّ قَتَلَاهُمَا) أَيِ الْوَالِدَيْنِ أَبُوْنِيهِمَا عَلَى الْإِنْفِرَادِ.  
 ■ قَوْلُهُ: (فَالْحُكْمُ الَّذِي ذَكَرَهُ وَاضِحٌ) أَيِ مِنَ الدَّوْرِ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ إِذَا أَعْتَقَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا وَمَاتَ فَلَوْ قُلْنَا بِتَوْرِيثِهَا لَكَانَ الْإِغْتِاقُ تَبَرُّعًا فِي الْمَرَضِ لِوَارِثٍ وَهُوَ يَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَازَةِ الْوَرِثَةِ وَهِيَ مُتَعَدِّرَةٌ مِنْهَا أَيِ الزَّوْجَةِ إِذْ لَا تَتَكَبَّرُ مِنَ الْإِجَازَةِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا فَيَمْتَنِعُ عِنْفُهَا وَامْتِنَاعُهُ يُؤَدِّي إِلَى عَدَمِ تَوْرِيثِهَا فَيَلْزَمُ مِنْ تَوْرِيثِهَا عَدَمُهُ ش. ■ قَوْلُهُ: (وَجُهِلَتْ عَيْنُ السَّابِقِ إلخ)، وَلَوْ عَلِمَتْ عَيْنُ السَّابِقِ ثُمَّ نُسِبَتْ فَالْوَقْفُ إِلَى التَّبْيِينِ ظَاهِرٌ سَم. ■ قَوْلُهُ: (فَالْوَجْهُ الْوَقْفُ إِلَى التَّبْيِينِ) كَذَا فِي الْمُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (إِلَى التَّبْيِينِ) هَلَّا أَقْرَعَ وَلَا تَحْكُمُ مَعَ الْقَرْعَةِ حَيْثُ لَزِمَ الْقِصَاصُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا وَكَذَا يُقَالُ فِي قَوْلِهِ وَأَنَّهُ لَا طَرِيقَ سِوَى الصُّلْحِ أَمَّا إِذَا لَزِمَ عَلَى الثَّانِي فَقَطَّ فَمَا قَالَهُ وَاضِحٌ سَم. ■ قَوْلُهُ: (سِوَى الصُّلْحِ) أَيِ بِمَالٍ مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا أَوْ مَجَانًا وَعَلَيْهِ فَهُوَ مُسْتَتْنَى مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ الصُّلْحِ عَلَى إِنْكَارِ ع. ش.  
 ■ قَوْلُهُ (سَي) (وَيُقْتَلُ الْجَمْعُ بَوَاحِدٍ) سَوَاءٌ قَتَلُوهُ بِمُحَدِّدٍ أَمْ بِمُقْتَلٍ كَأَنَّ الْقَوَّةَ مِنْ شَاهِدٍ أَوْ فِي بَحْرِ نِهَآةٍ وَمُغْنِي وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ كَفَّارَةٌ بِجَيْرِمِي. ■ قَوْلُهُ: (كَأَنَّ جَرَحُوهُ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَلَوْ دَاوَى) فِي النَّهَآةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (قِيلَ) إِلَى (أَمَّا مَنْ) وَقَوْلُهُ: (لِإِمَّا مَرَّ) إِلَى الْمَتَنِ، وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (كَمَا صَرَّحَ بِهِ) إِلَى (وَكَذَا يُغْتَبَرُ) وَقَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا قُتِلَ) إِلَى الْمَتَنِ وَقَوْلُهُ: (وَحُرَّ شَارَكَ) إِلَى الْمَتَنِ، (وَإِنَّمَا قُتِلَ مَنْ ضَرَبَ) إِلَى الْمَتَنِ. ■ قَوْلُهُ: (فِي عَدِيدِهَا) أَيِ وَالْأَرْضُ نِهَآةً وَمُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَتَوَاطَفُوا) غَايَةٌ.  
 ■ قَوْلُهُ: (أَوْ ضَرَبُوهُ إلخ) عُطِفَ عَلَى جَرَحُوهُ إلخ. ■ قَوْلُهُ: (وَكُلُّ) أَيِ مِنَ الضَّرَبَاتِ. ■ قَوْلُهُ: (أَوْ غَيْرُ قَاتِلَةٍ إلخ) أَيِ وَكَانَ ضَرْبُ كُلِّ مِنْهُمْ لَهُ دَخُلٌ فِي الزُّهُوقِ كَمَا يَأْتِي.

■ قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا عَلِمَ السَّبْقُ وَجُهِلَتْ عَيْنُ السَّابِقِ فَالْوَجْهُ الْوَقْفُ) وَلَوْ عَلِمَتْ عَيْنُ السَّابِقِ ثُمَّ نُسِبَ فَالْوَقْفُ إِلَى التَّبْيِينِ ظَاهِرٌ. ■ قَوْلُهُ: (إِلَى التَّبْيِينِ) هَلَّا أَقْرَعَ وَلَا تَحْكُمُ مَعَ الْقَرْعَةِ حَيْثُ لَزِمَ الْقِصَاصُ كُلًّا مِنْهُمَا، وَكَذَا يُقَالُ فِي قَوْلِهِ لَا طَرِيقَ سِوَى الصُّلْحِ أَمَّا إِذَا عَلِمَ الثَّانِي فَقَطَّ فَمَا قَالَهُ وَاضِحٌ.

لأنَّ عمرَ رَسُولِ اللَّهِ قتل خمسةً أو سبعةً قتلوا رجلاً غيلةً أي خديعةً بموضعٍ خالٍ وقال لو تمالأ أي اجتمع عليه أهل صنعاء لقتلتهم به جميعاً ولم يُنكز عليه ذلك مع شهرته فصار إجماعاً قيل خصَّصهم لكون القتال منهم أما من ليس لجرحه أو ضربه دخل في الزهوق بقول أهل الخبرة فلا يُعتَبَرُ. (وللولي العفو عن بعضهم على حصته من الدية باعتبار) عدد (الرؤوس) دون الجراحات في صورتها لعدم انضباط نكاياتها وباعتبار عدد الضربات في صورتها الأولى كما صرح به في الروضة وإن اغترض بأن الصواب فيها القطع باعتبار الرؤوس كالجراحات وكذا يُعتَبَرُ عدد الضربات في صورتها الثانية وفازت الضربات الجراحات بأن تلك تلاقي ظاهر البدن فلا يعظم فيها التفاوت بخلاف هذه، ولو ضرب واحد ما لا يقتل غالباً كسوطيين وآخر ما يقتل كخمسين وألم الأول باقي ولا مواطأة فالأول شبه عميد ففيه حصّة ضربه من دية شبه العميد

• قوله: (لأنَّ عمرَ إلخ) ولأنَّ القصاص عُقوبةٌ يجبُ للواحد على الواحد فيجب له على الجماعة كحدِّ القذف ولأنه شرع لحقن الدماء قلو لم يجب عند الإشتراك لأخذ ذريعة إلى سفكها نهايةً ومغني.

• قوله: (أو سبعة) شك من الراوي. • قوله: (بموضع خالٍ) أي لا يراه فيه أحدٌ مغني. • قوله: (خصَّصهم) أي أهل صنعاء. • قوله: (أما من ليس إلخ) مُحْتَرَزُ قوله لها دخل إلخ وقوله بقول أهل الخبرة أي اثنين منهم وقوله فلا يُعتَبَرُ أي فلا يُقتل وعليه ضمان الجرح إن اقتضى الحال الضمان أو التعزير إن اقتضاه الحال ع ش.

• قوله (عن بعضهم إلخ) أي وعن جميعهم على الدية مغني. • قوله: (وباعتبار عدد الضربات) بأن يُضبط ضرب كل على أفرادِهِ ثم يُنسب إلى مجموع ضربيهما ويجب عليه يقسطه من الدية بصفة فعله عمداً كان أو غيره مراعى فيه عدد الضربات ع ش. • قوله: (الأولى) هي قوله: وكل قاتلة إلخ. • قوله: (فيها) أي في صورتها الأولى. • قوله: (الثانية) هي قوله: أو غير قاتلة إلخ. • قوله: (بأن تلك) أي الضربات. • قوله: (بخلاف هذه) أي الجراحات.

(تنبيه): من اندمكت جراحته قبل الموت لزمه مقتضاها فقط دون قصاص النفس؛ لأنَّ القتل هو الجراحة لسارية، ولو جرحه اثنان متعاقبان، وأدعى الأول أني المال جرحه وأنكر الولي ونكل فحلف مدعي الاندمال سقط عنه قصاص النفس فإن عفى الولي عن الآخر لم يلزمه إلا نصف الدية إذ لا يقبل قول الأول عليه إلا أن تقوم بينة بالاندمال فيلزمه كمال الدية مغني وروض مع الأسنى. • قوله: (ما لا يقتل) أي ضرباً لا يقتل. • قوله: (كسوطيين) أو ثلاثاً نهايةً ومغني. • قوله: (وآخر إلخ) الأولى ثم آخر إلخ فتدبر سيد عمر.

• قوله: (ففيه حصّة ضربه من دية شبه العميد) اعتبار حصّة الضرب فيما إذا تأخرت الخمسون أو تقدّمت هو ما بحثه الشيخان بعد نقلهما عن البغوي أنّ على كل نصف الدية في صورتين والمُعْتَمَدُ بَحْثُ الشَّيْخَيْنِ م ر.

والثاني عمدٌ فعليه حصّةٌ ضربه من دية العمدِ فإن تقدّمت الخمسون قُتلا إن علم الثاني وإلا فلا قود بل على الأول حصّةٌ ضربه من دية العمدِ والثاني حصّته من دية شبهه، وإنما قُتل من ضرب مريضاً جهلَ مرضه لما مرّ في مبحث الحبس. (ولا يُقتل) مُتعمّدٌ هو (شريك مخطئ) ولو حكماً كغير المُكلّف الذي لا تميّز له كما يأتي وألحق به في تصحيح التنبيه الحيّة والسبع ومحلّه كما في الأم إن لم يُقتل غالباً وإلا فكشريك نحو الأب (و شريك صاحب شبه العمد)؛ لأنّ الزهوق حصل بفعلين أحدهما يؤجبه والآخر ينفيه فغلب المُسقط لوجوب الشبهة في فعل المُتعمّد وعليهما الدية على الأول نصف دية العمدِ والثاني نصف دية الخطأ أو شبه العمد. (ويُقتل شريك الأب) في قتل ولده (وعبد شارك حراً في عبد) وحُرّ شارك حراً

قود: (قُتلا إلخ) يُظهِر قصد الإهلاك منهما معني. قود: (إن علم الثاني) أي بضرب الأول.  
قود: (ولاً) أي بأن جهل ضرب الأول. قود: (فلا قود) أي على واحدٍ منهما؛ لأنه لم يظهر قصد الإهلاك من الثاني والأول شريكه معني وع ش. قود: (وإنما قُتل إلخ) مُتعلّق بقوله وإلا فلا قود سم ورشدي. قود: (لما مر إلخ) عبارةً للنهاية لانقضاء سبب آخر ثم يُحال القتل عليه اه أي وهنا ضرب كل سبب يُحال عليه الموت ع ش.

قول (سني): (ولا يُقتل شريك مخطئ) إلى قوله: (ولو جرّحه إلخ) حاصله أنه متى سقط القود عن أحدهما لشبهة في فعله بأن كان فعله خطأ، ولو حكماً أو شبه عمد سقط عن شريكه أو لصفة قائمة بذاته كالصبي ودفع الصائل وجب على شريكه نهاية مع ع ش. قود: (كما يأتي) أي قبيل قول المتن: (ولو جرّحه إلخ). قود: (والحق به إلخ) عبارةً للنهاية والمعني والروض ويُقتل شريك السبع والحيّة القاتلتين غالباً مع وجود المكافاة اه. قود: (به) أي بغير المُكلّف. قود: (إن لم يقتل إلخ) أي أو وقعا على المقتول بلا قصد وقوله وإلا أي بأن يقتل غالباً أي ولم يقع على المقتول بلا قصد ع ش.

قود: (فكشريك نحو الأب) أي يقتض منه سم. قود: (فغلب المُسقط) كما إذا قُتل المُبعض رقيقاً معني. قود: (على الأول) أي المُتعمّد معني. قود: (والثاني) عبارةً للنهاية وعاقلة الثاني اه وهي أفعد سيّد عمر وعبارةً للمعني وعلى عاقلة غير المُتعمّد اه.

قول (سني): (ويُقتل شريك الأب) وعلى الأب نصف الدية مُغلظة وفارق شريك الأب شريك المخطئ بأن الخطأ شبهة في فعل الخاطئ والفعلان مضافان إلى محل واحد فأورث شبهة في القصاص كما لو صدرا من واحد وشبهة الأبوة في ذات الأب لا في الفعل وذات الأب مُتميزة عن ذات الأجنبي فلا تورث شبهة في حقه معني.

قود: (فإن تقدّمت الخمسون قُتلا) فلو عفى على الدية فيبغى أن على كل الحصّة المذكورة من دية العمد. قود: (وإنما قُتل إلخ) مُتعلّق بقوله: (ولاً فلا قود). قود: (والحق به في تصحيح التنبيه الحيّة السبع) عبارةً للروض ومن شريك السبع أو الحيّة القاتلتين: غالباً انتهى أي يقتض منه.



جرح عبداً فعتق بشرط أن يكون فعل المشارك بعد عتقه ثم مات بسرايتهما (وذي شريك مسلماً في ذمي وكذا شريك حربي) في قتل مسلم أو ذمي (و) قاطع يد مثلاً هو شريك (قاطع) أخرى (قصاصاً أو حداً) فسرى القطعان إليه تقدّم المهدر أو تأخر (و) جارح لمن جرح نفسه قبله أو بعده وكجرحه لنفسه أمره من لا يميز بجرحها كما هو ظاهر من قولهم إنه آله محضة لإمره فهو (شريك النفس) في قتلها (و) جارح (دافع الصائل) على مختزم (في الأظهر) لأن كلاً من الفعلين في جميع الصور وقع عمداً، وإنما انتفى القود عن أحدهما لمعنى آخر خارج

• قوله: (بعد عتقه) أما قبله فلا قصاص لعدم المكافأة عند أول الجناية سم. • قوله: (في قتل مسلم أو ذمي) أي والمشارك مسلم أو ذمي في صورة المسلم أو ذمي في صورة الذمي رشدي. • قوله: (وقاطع يد) عطف على قول المصنف شريك حربي عبارة المغني وكذا شريك قاطع قصاصاً أو قاطع حداً كان جرحه بعد القطع المذكور غير القاطع ومات بالقطع والجراح، وكذا يقتل شريك جارح النفس كأن جرح الشخص نفسه وجرحه غيره فمات بهما وكذا شريك دافع الصائل كأن جرحه بعد دفع الصائل ومات بهما اهـ وهي أحسن مزجاً. • قوله: (تقدّم المهدر) أي الفعل المهدر ش. • قوله: (وجارح لمن جرح) أي ويقتل جارح لشخص جرح نفسه سواء كان جرحه لنفسه قبل جرح الأول أو بعده ع ش. • قوله: (فهو) أي الجارح رشدي وجارح دافع الصائل يتبع عطفه على النفس مع تنوينه أي ويقتل شريك جارح دافع الصائل بجرح دافع على أنه صفة جارح سم وع ش عبارة الرشدي هو بتوين جارح المنجور بإضافة شريك إليه، وإنما قدره لدفع توهم وجوب القصاص على شريك دافع الصائل في الدفع فالصورة أن دافع الصائل جرحه للدفع ثم بعد الدفع جرحه آخر فمات بهما اهـ وقوله: (ثم بعد الدفع الخ) ليس بقيد ومثل البعدية المعية والسبق أخذاً مما مرّ بل يصرّح به قول الشارح الآتي: تقدّم أو تأخر. • قول (السنن): (وشريك النفس) لعله إذا كان جرحه لنفسه يقتل غالباً وكان متعمداً فيه أخذاً مما سيأتي في مسألة السّم فليراجع رشدي.

• قوله: (جرح عبداً) الضمير فيه يرجع للحر في قوله شارك حراً كما في توضيحه. • قوله: (بعد عتقه) أما قنّاً فلا قصاص لعدم المكافأة عند أول الجناية. • قوله: (وقاطع يد مثلاً) عطف على قول المصنف شريك الأب كما في توضيحه.

• قوله في (السنن): (وقاطع قصاصاً أو حداً) قال المحلّي بأن جرح المقطوع بعد القطع فمات منها قال شيخنا الرّملي أفهم عدم القصاص في المعية والسبق وليس مراداً فيما يظهر انتهى.

• قوله في (السنن): (وشريك النفس) قال في الرّوض ومن أي ويقتص من شريك السبع أو الحية القاتلتين غالباً وشريك قاتل نفسه انتهى. • قوله: (وجارح دافع الصائل) يتبع عطفه على النفس مع تنوينه أي ويقتل شريك جارح دافع الصائل. • قوله (أي): (وجارح دافع) يتأمل فإن نون قرب وعبارة شرح المنهج دافع صائل قال المحلّي بأن جرحه الدافع انتهى ونظر فيه شيخنا الشهاب بهامش المحلّي.

عن الفعل فلم يقتض سقوطه عن الآخر تَقَدَّمَ أو تَأَخَّرَ وكونُ فعلِ الشريك فيما بعد كذا مُهَذَّرًا بالكَلْبَةِ لا يقتضي شبهة في فعل الآخر أصلاً فليس مُساوياً لِشريكِ المخطئ فضلاً عن كونه أولى منه الذي ادَّعاه المقابلُ وشريكُ صبيٍّ أو مجنونٍ لهما نوعٌ تمييزٌ كَشَرِكِ الْمُتَعَمِّدِ أو لا تمييزَ لهما كَشَرِكِ المخطئ كما عُرِفَ مِنَّا مَرَّةً. (ولو جَرَحَهُ جُزْحَيْنِ عَمْدًا وَخَطَأً) أو وشبهَ عَمِدٍ (ومات بهما أو جَرَحَ جَرْحًا مَضْمُونًا وَجَرْحًا غَيْرَ مَضْمُونٍ كَأَنْ جَرَحَ حَرِيثًا أو مُرْتَدًّا ثُمَّ أَسْلَمَ) المَجْرُوحُ (وَجَرَحَهُ ثَانِيًا فَمَاتَ) بهما (لَمْ يُقْتَلْ)؛ لِأَنَّ الْفَعْلَيْنِ مِنْهُ فَإِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا مُسْقِطًا لِلْقَوْدِ لِكَوْنِهِ نَحْوَ خَطِئٍ أو مُهَذَّرًا لِأَنَّهُ شَبَهَ فِي فِعْلِهِ فِي الْأُولَى عَلَيْهِ مَعَ قَوْدِ الْجُرْحِ الْأَوَّلِ إِنْ أَوْجَبَهُ نِصْفُ دِيَةِ مُغْلَظَةٍ وَنِصْفُ دِيَةِ مُحَقَّقَةٍ وَفِيهَا بَعْدُهَا عَلَيْهِ مُوجِبُ الْجُرْحِ الْوَاقِعِ فِي حَالِ الْعِصْمَةِ مِنْ قَوْدٍ أو دِيَةِ مُغْلَظَةٍ وَتَعَدَّدَ الْجَارِحُ فِيهَا ذِكْرٌ كَذَلِكَ إِلَّا إِنْ قَطَعَ الْمُتَعَمِّدُ طَرَفَهُ فَيَقْطَعُ طَرَفَهُ فَقَط. (ولو دَاوَى جَرْحَهُ بِسَمٍّ مُدْفَقٍ) .....

□ قَوْدٌ: (فَلَمْ يَقْتَضِ) أَي ذَلِكَ الْإِنْتِفَاءُ. □ قَوْدٌ: (سُقُوطُهُ) أَي الْقَوْدُ عَنِ الْآخَرِ أَي الشَّرِيكِ الْآخَرِ.  
□ قَوْدٌ: (كَشَرِكِ الْمُتَعَمِّدِ) أَي يُقْتَضَى مِنْهُ. □ قَوْدٌ: (أَوْ لَا تَمَيِّزَ لِهَما الْإِنِّج)، وَلَوْ جَرَحَهُ شَخْصٌ خَطَأً وَنَهَشَتْهُ حَيَّةٌ وَسَبَّحَ وَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ لَزِمَهُ ثُلُثُ الدِّيَةِ كَمَا لَوْ جَرَحَهُ ثَلَاثَةٌ نَفَرٍ وَخَرَجَ بِالْخَطِئِ الْعَمْدُ فَيَقْتَضَى مِنْ صَاحِبِهِ كَمَا مَرَّ مُعْنَى.

□ قَوْلُ (السَّيِّ): (وَلَوْ جَرَحَهُ جُزْحَيْنِ الْإِنِّج) تَقَدَّمَ الْعَمْدُ أَوْ تَأَخَّرَ ش.  
□ قَوْلُ (السَّيِّ): (عَمْدًا وَخَطَأً) بِالتَّصْبِ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ مِنْ جُزْحَيْنِ مُعْنَى.  
□ قَوْلُ (السَّيِّ): (أَوْ جَرَحَ حَرِيثًا أو مُرْتَدًّا) أَي أَوْ عَبْدًا نَفْسِهِ أَوْ صَائِلًا ثُمَّ أَسْلَمَ الْمَجْرُوحُ أَوْ عَقَّ الْعَبْدُ أَوْ رَجَعَ الصَّائِلُ أَوْ جَرَحَ شَخْصًا بِحَقِّ كَقِصَاصٍ وَسَرَقَةٍ ثُمَّ جَرَحَهُ عُدُوْنَا أَوْ جَرَحَ حَرِيثًا مُسْلِمًا ثُمَّ أَسْلَمَ ثُمَّ جَرَحَهُ ثَانِيًا فَمَاتَ بِالسَّرِيَةِ، وَلَوْ وَقَعَتْ إِحْدَى الْجَرَاحَتَيْنِ بَأَمْرِهِ لِمَنْ لَا يَمَيِّزُ كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ كَمَا قَالَ الزَّكَشِيُّ؛ لِأَنَّهُ كَالْآلَةِ مُعْنَى. □ قَوْدٌ: (نَحْوُ خَطِئٍ) أَي فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى وَقَوْلُهُ أَوْ مُهَذَّرًا أَي فِي الثَّانِيَةِ.  
□ قَوْدٌ: (نِصْفُ دِيَةِ مُغْلَظَةٍ) أَي فِي مَالِهِ وَقَوْلُهُ نِصْفُ دِيَةِ مُحَقَّقَةٍ عَلَى عَاقِلَتِهِ مُعْنَى. □ قَوْدٌ: (وَفِيهَا بَعْدُهَا) وَهُوَ قَوْلُهُ أَوْ جَرَحَ جَرْحًا مَضْمُونًا الْإِنِّج ش أَي فَكَانَ الْأَنْسَبُ وَفِي الثَّانِيَةِ إِلَّا أَنْ يُشِيرَ بِذَلِكَ إِلَى كَثَرَةِ جُزْئِيَّاتِهَا كَمَا قَدَّمْنَا عَنِ الْمُعْنَى. □ قَوْدٌ: (وَتَعَدَّدَ الْجَارِحُ الْإِنِّج) عِبَارَةُ الرُّوْضِ سِوَاءِ اتَّحَدَ الْجَارِحُ أَوْ تَعَدَّدَ إِلَّا إِنْ قَطَعَ الْمُتَعَمِّدُ طَرَفَهُ فَيَقْتَضَى مِنْهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ فَلَوْ قَطَعَ الْيَدَ فَعَلِيهِ قِصَاصُهَا أَوْ الْأُضْبُعُ فَكَذَلِكَ مَعَ أَرْبَعَةِ أَغْشَارِ الدِّيَةِ انْتَهَى سَم. □ قَوْدٌ: (فِيهَا ذِكْرٌ) أَي فِي اجْتِمَاعِ الْعَمْدِ مَعَ الْخَطِئِ أَوْ شِبْهِ الْعَمْدِ.  
□ قَوْدٌ: (فَيَقْطَعُ طَرَفَهُ فَقَط) أَي وَعَلَى الثَّانِي ضَمَانُ فِعْلِهِ مِنْ خَطِئٍ أَوْ شِبْهِ عَمْدٍ ش.  
□ قَوْلُ (السَّيِّ): (وَلَوْ دَاوَى) أَي الْمَجْرُوحُ، وَلَوْ بَنَاتِهِ جَرْحَهُ بِسَمٍّ كَانَ شَرِيَهُ أَوْ وَضَعَهُ عَلَى الْجُرْحِ

□ قَوْدٌ: (إِلَّا إِنْ قَطَعَ الْمُتَعَمِّدُ طَرَفَهُ فَيَقْطَعُ طَرَفَهُ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ سِوَاءِ اتَّحَدَ الْجَارِحُ أَوْ تَعَدَّدَ إِلَّا إِنْ قَطَعَ الْمُتَعَمِّدُ طَرَفَهُ فَيَقْتَضَى مِنْهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ فَلَوْ قَطَعَ الْيَدَ فَعَلِيهِ قِصَاصُهَا أَوْ الْأُضْبُعُ فَكَذَلِكَ مَعَ أَرْبَعَةِ أَغْشَارِ

أي قاتل سريعا (فلا قصاص) ولا دية (على جاريه) في النفس؛ لأنه قاتل نفسه وإن لم يعلم حال الشئ بل في الجرح إن أوجبه وإلا فالمال (وإن لم يقتل) الشئ الذي داواه به (غاليا) أو لم يعلم وإن قتل غاليا (ففيه عمد) فعله فلا قود على جاريه في النفس أيضا بل عليه نصف الدية المغلظة مع ما أوجبه الجرح (وإن قتل) الشئ (غاليا وعلم) الجارح (شريك جاريه نفسه) فعليه القود في الأظهر (وقيل هو شريك مخطئ)؛ لأن الإنسان لا يقصد قتل نفس وخرج بقوله داوى جرحه ما لو داواه آخر غير الجارح فإن كان بموؤ وعلمه قتل الثاني أو بما يقتل غاليا وعلم ومات بهما قتلًا وإلا فدية شبه العمد وفي فتاوى ابن الصلاح فيمن جاء لامرأة لثداوي عينه فأكحلته فذهبت عينه إن ثبت ذهاب عينه بمداواتها ضمنتها عاقبتها فيبئ المال فهي ومحلها إن لم ياذن لها في مداواته بهذا الدواء المعلن؛ لأن إذنه في مطلق المداوة لا يتناول ما يكون سببا في إتلافه وإلا لم تضمن كما لو قطع سلعة مكلف ياذنه انتهى وبه يعلم أنه متى لم ينص

مغني. قود: (أي قاتل سريعا) إلى قوله: (والأ فدية شبه العمد) في المغني إلا قوله: (بموؤ) إلى (بما يقتل) وإلى الفرع في النهاية إلا قوله: (وسياتي) إلى (ومن الدواء) وقوله: (على ما جزم) إلى (والكي). قود: (وإن لم يعلم إلخ) غاية وقوله إن أوجبه أي جرحه القصاص ع ش. قود: (إن أوجبه وإلا إلخ) هذا بالنظر لما في المتن خاصة مع قطع النظر عما زاده بقوله ولا دية، أما مع النظر إليه فكان المناسب أن يقتصر على قوله إن أوجب ذلك رشدي. قود: (أو لم يعلم إلخ) وخالف هذه ما قبلها فإنه في المذنب الذي يقتل سريعا وهذه في غيره وإن قتل غاليا ع ش. قود: (فغلة) أي تداوى المنجروح. قود: (مع ما أوجبه إلخ) عبارة المغني أو القصاص في الطرف إن اقتضاه الجرح اه وعبارة الأسنى، وإنما عليه موجب جرحه من قصاص وغيره اه. قود: (لا يقصد) أي بالتداوي. قود: (ما لو داواه آخر) أي بلا أمر منه مغني عبارة ع ش أي، ولو ياذنه حيث لم يُعين له الدواء أخذًا مما يأتي اه.

قود: (بموؤ) بضم الميم وفتح الواو وتشديد المهملة أي مُسرع للموت ع ش ورشدي. قود: (غير الجارح) أنظر حُكم ما لو كان المداوي هو الجارح رشدي ويظهر أخذًا من كلامهم أنه لا فرق إلا فيما إذا كان بما يقتل غاليا ولم يعلم فيقتل هنا كما في الصورتين الأولتين فليراجع. قود: (قتل الثاني) أي المداوي. قود: (أو بما يقتل غاليا) أي وليس موخيا. قود: (والأ) أي وإن انتفى غلبة القتل أو العلم بها. قود: (فدية شبه العمد) أي نصفها على المداوي سم أي وعلى الجارح نصف الدية المغلظة أو القصاص في الطرف إن اقتضاه الجرح. قود: (وفي فتاوى ابن الصلاح إلخ) فائدة مجردة يؤخذ منها تشديد لما مر رشدي. قود: (ضمنتها) أي العين عاقبتها إلخ أي عاقلة المرأة إن وجدت وإلا فيئ المال إن انتظم ولم يمتنع متوليه من الأداء وإلا فالمرأة. قود: (ومحلها) أي الضمان. قود: (لأن إذنه إلخ) علة لا اختيار تعيين الدواء. قود: (ما يكون إلخ) أي دواء يكون إلخ. قود: (في إتلافه) أي الآذنين

الدية اه. قود: (والأ فدية شبه العمد) أي نصفها على المداوي.

المريض على دواء مُعَيَّن صَمِئَتْهُ عَاقِلَةُ الطَّبِيبِ فَبِئْسَ المَالِ فهو ومتى نصَّ على ذلك كان هَذَرًا وسِائِي قُبِيلٌ مَبْحَثُ الْخِتَانِ فِي ذَلِكَ مَا يَتَعَيَّنُ مُرَاجَعَتُهُ وَمِنَ الدَّوَاءِ مَا لَوْ خَاطَ الْمَجْرُوحُ جَرْحَهُ لَكُنْهُ إِنْ خَاطَ فِي لَحْمٍ حَيٍّ وَهُوَ يَقْتُلُ غَالِيًا فَالْقَوْدُ فَإِنْ آلَ الْأَمْرُ لِلْمَالِ فَنَصَفُ الدِّيَةَ وَإِنْ خَاطَهُ وَلِيُّ الْمَصْلُحَةِ فَلَا قَوْدَ عَلَيْهِ كَمَا رَجَحَهُ الْمُصَنِّفُ وَلَا عَلَى الْجَارِحِ عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ

أَي عَيْنِهِ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى دَوَاءٍ مُعَيَّنٍ) أَي بِشَخْصِهِ. □ قَوْلُهُ: (وَمِنَ الدَّوَاءِ) إِلَى الْفَرْعِ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (عَلَى مَا جَزَمَ) إِلَى (وَالْكَيْ) وَقَوْلُهُ: (وَالضَّرْبُ الْخَفِيفُ) إِلَى الْمَتْنِ. □ قَوْلُهُ: (مَا لَوْ خَاطَ الْمَجْرُوحُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالرَّوْضُ مَعَ الْأَسْنَى، وَلَوْ خَاطَ الْمَجْرُوحُ جَرْحَهُ فِي لَحْمٍ حَيٍّ، وَلَوْ تَدَاوَا خِيَاطَةً تَقْتُلُ غَالِيًا فَكَشْرِيكَ قَاتِلٌ نَفْسِهِ فِي الْأَصَحِّ بِخِلَافِ مَا لَوْ خَاطَهُ فِي لَحْمٍ مَيِّتٍ فَإِنَّهُ لَا أَثَرَ لَهُ وَلَا لِلْجِلْدِ كَمَا قُهِمَ بِالْأَوَّلَى لِعَدَمِ الْإِيْلَامِ الْمُهِلِكَ فَعَلَى الْجَارِحِ الْقِصَاصُ أَوْ كَمَالُ الدِّيَةِ، وَلَوْ خَاطَهُ غَيْرُهُ بَلَا أَمْرٍ مِنْهُ أَقْتَصَّ مِنْهُ وَمِنَ الْجَارِحِ وَإِنْ كَانَ الْغَيْرُ إِمَامًا لَتَعَدَّيَهُ مَعَ الْجَارِحِ فَإِنْ خَاطَهُ الْإِمَامُ لَصَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ لِمَصْلُحَةٍ فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ بَلْ تَجِبُ دِيَّةٌ مُعْلَظَةٌ عَلَى عَاقِلَتِهِ نِصْفُهَا وَنِصْفُهَا الْآخَرُ فِي مَالِ الْجَارِحِ وَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ، وَلَوْ قَصَدَ الْمَجْرُوحُ أَوْ غَيْرُهُ الْخِيَاطَةَ فِي لَحْمٍ مَيِّتٍ فَوَقَعَ فِي لَحْمٍ حَيٍّ فَالْجَارِحُ شَرِيكَ مُخْطِئٍ، وَكَذَا لَوْ قَصَدَ الْخِيَاطَةَ فِي الْجِلْدِ فَوَقَعَ فِي اللَّحْمِ وَالْكَيْ فِيمَا ذَكَرَ كَالْخِيَاطَةِ فِيهِ وَلَا أَثَرَ لِدَوَاءٍ لَا يَضُرُّ وَلَا اغْتِيَارَ بِمَا عَلَى الْمَجْرُوحِ مِنْ قُرُوحٍ وَلَا بِمَا لَهُ مِنْ مَرَضٍ وَضَنَى اهـ. □ قَوْلُهُ: (جَرْحُهُ) أَي جَرْحَ نَفْسِهِ الَّذِي جَرَّحَهُ الْغَيْرُ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ يَقْتُلُ غَالِيًا) أَي وَعَلِمَ أَنَّهُ يَقْتُلُ غَالِيًا كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الْمُدَاوَاةِ بِالسُّمِّ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ فَإِنَّهُ حَيِّثُ شَرِيكَ جَارِحٍ نَفْسُهُ فَعَلِيهِ الْقَوْدُ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَغْلَمَهُ فَإِنَّهُ شَرِيكَ صَاحِبِ شِبْهِ الْعَمْدِ فَلَا قَوْدَ سَيِّدَ عَمَرٍ. □ قَوْلُهُ: (فَالْقَوْدُ) أَي: عَلَى الْجَارِحِ سَمَ وَرَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (فَنِصْفُ الدِّيَةِ) أَي عَلَى الْجَارِحِ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ خَاطَهُ وَلِيُّ الْإِنْسَانِ) أَي بِنَفْسِهِ أَوْ مَا دُونَهُ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَلِيُّ الْمَصْلُحَةِ الْإِنْسَانِ) بِخِلَافِ غَيْرِ الْوَلِيِّ وَالْوَلِيُّ لِيُغَيِّرَ الْمَصْلُحَةَ فَيَجِبُ الْقَوْدُ سَم. □ قَوْلُهُ: (فَلَا قَوْدَ عَلَيْهِ) قَالَ فِي الرُّوضِ بَلْ تَجِبُ دِيَّةٌ مُعْلَظَةٌ عَلَى عَاقِلَتِهِ نِصْفُهَا وَنِصْفُهَا فِي مَالِ الْجَارِحِ انْتَهَى سَم. □ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا جَزَمَ الْإِنْسَانُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَمَا أَقْتَضَاهُ كِلَاؤُهُمَا اهـ وَعِبَارَةُ سَم قَوْلُهُ: عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ جَزَمَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ اهـ.

□ قَوْلُهُ: (مَا لَوْ خَاطَ الْإِنْسَانُ) قَالَ فِي الرُّوضِ فَإِنْ خَاطَ غَيْرُهُ بَلَا أَمْرٍ أَقْتَصَّ مِنْهُ وَمِنَ الْجَارِحِ وَإِنْ كَانَ إِمَامًا لَا إِنْ خَاطَهُ الْإِمَامُ لَصَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ بَلْ تَجِبُ دِيَّةٌ مُعْلَظَةٌ عَلَى عَاقِلَتِهِ نِصْفُهَا وَنِصْفُهَا فِي مَالِ الْجَارِحِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (لَكِنْ إِنْ خَاطَ فِي لَحْمٍ حَيٍّ) وَإِنْ قَصَدَ الْمَجْرُوحُ أَوْ غَيْرُهُ الْخِيَاطَةَ فِي لَحْمٍ مَيِّتٍ فَوَقَعَ فِي لَحْمٍ حَيٍّ أَوْ فِي الْجِلْدِ فَوَقَعَ فِي اللَّحْمِ فَالْجَارِحُ شَرِيكَ مُخْطِئٍ شَرَحَ الرُّوضِ. □ قَوْلُهُ: (فَالْقَوْدُ) أَي عَلَى الْجَارِحِ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ خَاطَهُ وَلِيُّ) عَبَّرَ فِي الرُّوضِ بِالْإِمَامِ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ خَاطَهُ وَلِيُّ الْمَصْلُحَةِ الْإِنْسَانِ) بِخِلَافِ غَيْرِ الْوَلِيِّ وَالْوَلِيُّ لِيُغَيِّرَ الْمَصْلُحَةَ فَيَجِبُ الْقَوْدُ. □ قَوْلُهُ: (فَلَا قَوْدَ عَلَيْهِ) قَالَ فِي الرُّوضِ بَلْ تَجِبُ الدِّيَةُ مُعْلَظَةٌ عَلَى عَاقِلَتِهِ نِصْفُهَا وَنِصْفُهَا فِي مَالِ الْجَارِحِ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (مَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ) جَزَمَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ.

وَرُدُّ بَأْنٍ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ يَقْتَضِي وَجُوبَهُ عَلَيْهِ وَالْكَيْ كَالْخِيَاطَةِ. (وَلَوْ ضَرَبُوهُ بِسَيَاطٍ فَقَتَلُوهُ وَضَرَبَ كُلُّ وَاحِدٍ غَيْرَ قَاتِلٍ) لَوْ انْفَرَدَ (فَفِي الْقِصَاصِ عَلَيْهِمْ أَوْجَةٌ أَصْحَحُهَا يَجِبُ إِنْ تَوَاطَعُوا) أَيْ تَوَافَقُوا عَلَى ضَرْبِهِ وَكَانَ ضَرَبُ كُلِّ مِنْهُمْ لَهُ دَخْلٌ فِي الزُّهْقِ، وَإِنَّمَا لَمْ يُشْتَرَطْ ذَلِكَ فِي الْجِرَاحَاتِ وَالضَّرَبَاتِ الْمُهْلِكِ كُلِّ مِنْهَا لَوْ انْفَرَدَ؛ لِأَنَّهَا قَاتِلَةٌ فِي نَفْسِهَا وَيَقْصِدُ بِهَا الْإِهْلَاكَ مُطْلَقًا وَالضَّرَبُ الْخَفِيفُ لَا يَظْهَرُ فِيهِ قَضْدُ الْإِهْلَاكِ إِلَّا بِالْمُؤَالَاةِ مِنْ وَاحِدٍ وَالتَّوَاطُّعُ مِنْ جَمْعٍ. (وَمَنْ قَتَلَ جَمْعًا مُرْتَبًا) وَالْعَبْرَةُ فِي التَّرْتِيبِ وَالْمَعْيَةُ بِالزُّهْقِ كَمَا مَرَّ (قَتَلَ بِأَوَّلِهِمْ) لِسَبْقِ حَقِّهِ (أَوْ مَعًا) وَلَوْ احْتِمَالًا كَأَنَّ هَدَمَ عَلَيْهِمْ جِدَارًا وَتَنَازَعُوا فِيمَنْ يُقَدِّمُ بِقَتْلِهِ وَلَوْ بَعْدَ تَرَاضِيهِمْ بِتَقْدِيمِ أَحَدِهِمْ (فَبِالْقَرْعَةِ) يَكُونُ التَّقْدِيمُ وَجُوبًا قَطْعًا لِلتَّنَازُعِ (وَلِلْبَاقِينَ) فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ (الذِّيَاثِ)

❦ قَوْلُ (سَنِي): (وَضَرَبَ كُلُّ وَاحِدٍ غَيْرَ قَاتِلٍ) أَمَّا لَوْ كَانَ ضَرَبُ كُلِّ قَاتِلًا لَوْ انْفَرَدَ وَجِبَ عَلَيْهِمُ الْقَوْدُ جَزَاءً نَهَائِيَّةً وَمُعْنِي أَي تَوَاطَعُوا أَوْ لَا عَ ش.

❦ قَوْلُ (سَنِي): (إِنْ تَوَاطَعُوا) ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ هُنَا أَنَّهُ لَا قِصَاصَ عِنْدَ عَدَمِ التَّوَاطُّعِ وَإِنْ عَلِمَ بِالضَّرَبِ السَّابِقِ وَهُوَ وَاضِحٌ إِذَا لَمْ يَتَلَخَّ مَجْمُوعُ الضَّرَبِ السَّابِقِ مُرْتَبَةً مَا يَقْتُلُ غَالِيًا، أَمَّا إِذَا بَلَغَهَا وَعَلِمَ بِذَلِكَ فَالْقَوْلُ حَيْثُ بَعْدَ الْقِصَاصِ مَحَلٌّ تَأَمُّلٍ وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ لَوْ ضَرَبَ خَمْسِينَ تَقْتُلُ ثُمَّ ضَرَبَهُ آخَرُ ضَرْبَيْنِ مَعَ عِلْمِ السَّابِقِ قِتْلًا ثُمَّ رَأَيْتَ أَنَّ كَلَامَ الْمُعْنِي كَالصَّرِيحِ فِي وَجُوبِ الْقِصَاصِ فِي الثَّانِيَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا لَمْ يُشْتَرَطْ ذَلِكَ) أَيِ التَّوَاطُّعِ ش. ❦ قَوْلُهُ: (الْمُهْلِكُ الْخ) وَضُفَّ لِلضَّرَبَاتِ خَاصَّةً رَشِيدِيَّةً. ❦ قَوْلُهُ: (بِهَا) أَيِ الْجِرَاحَاتِ وَالضَّرَبَاتِ الْمُهْلِكِ كُلِّ مِنْهُمَا. ❦ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ وَجَدَ التَّوَاطُّعُ أَوْ لَا. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَوْ احْتِمَالًا) عِبَارَةٌ الْمُعْنِي أَيِ دَفْعَةٍ كَأَنَّ جَرَحَهُمْ أَوْ هَدَمَ عَلَيْهِمْ جِدَارًا فَمَاتُوا فِي وَفْتٍ وَاحِدٍ أَوْ أَشْكَلَ أَمْرُ الْمَعْيَةِ وَالتَّرْتِيبِ أَوْ عَلِمَ سَبْقُ وَلَمْ يُعْلَمْ عَيْنُ السَّابِقِ أَهْ وَيُظْهَرُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ عَنْ سَمٍ أَوْ عَلِمَتْ عَيْنُ السَّابِقِ ثُمَّ نُسِيتْ. ❦ قَوْلُهُ: (وَتَنَازَعُوا الْخ) عُطِفَ عَلَى مَنْ قَتَلَ جَمْعًا مَعًا. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَعْدَ تَرَاضِيهِمْ) أَيِ، وَلَوْ كَانَ تَنَازُعُهُمْ فِيمَنْ يَبْعَثُ تَرَاضِيَهُمُ الْخ.

❦ قَوْلُ (سَنِي): (فَبِالْقَرْعَةِ)، وَلَوْ طَلَبُوا الْإِشْتِرَاكَ فِي الْقِصَاصِ وَالذِّيَاثِ لَمْ يُجَابُوا لِذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ وَلِيُّ الْمَقْتُولِ الْأَوَّلِ أَوْ بَعْضُ أَوْلِيَائِهِ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ غَائِبًا حُسِّنَ الْقَاتِلُ إِلَى بُلُوغِهِ وَإِفَاقَتِهِ وَقُدُومِهِ مُعْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ) وَهِيَ الْمُرْتَبُ وَالْمَعْيَةُ الْمَعْلُومَةُ الْمُحْتَمَلَةُ.

❦ قَوْلُ (سَنِي): (وَمَنْ قَتَلَ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ مِنَ الْأَخْرَافِ فِي غَيْرِ الْمُحَارَبَةِ ثُمَّ قَالَ أَمَّا لَوْ كَانَ الْقَاتِلُ عَبْدًا أَوْ حُرًّا لَكِنَّهُ قَتَلَ فِي الْمُحَارَبَةِ فَسَيَاتِي أَهْ.

❦ قَوْلُ (سَنِي): (وَمَنْ قَتَلَ جَمْعًا مُرْتَبًا قَتَلَ بِأَوَّلِهِمْ) فِي بَابِ اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ مِنَ الرُّوضِ وَشَرْحِهِ مَا مُلْخَصُهُ وَيُقْبَلُ إِفْرَاقُ الْقَاتِلِ لِأَحَدِهِمْ بِالسَّبْقِ لِقَتْلِ بَعْضِهِمْ وَلِلْبَاقِينَ تَخْلِيْفُهُ إِنْ كَذَّبُوهُ وَاسْتَشْكَلَهُ فِي الْمَطْلَبِ بِأَنَّهُ لَوْ نَكَلَ فَالْكُتُوبُ مَعَ يَمِينِ الْخُصْمِ إِنْ قُلْنَا كَالْإِفْرَاقِ لَمْ تَسْمَعْ كَمَا لَوْ أَقَرَّ صَرِيحًا بِمَا يُخَالِفُ مَا أَقَرَّ بِهِ أَوَّلًا، وَإِنْ قُلْنَا كَالْيَمِينَةِ فَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّا لَا نُعَدِّيْهَا لِثَالِثٍ عَلَى الصَّحِيحِ أَهْ كَلَامُ الرُّوضِ وَشَرْحُهُ أَيِ

ليأسيهم من القود فإن قُت بهم التركة وإلا وُزعت (قُلْتُ فلو قتله) منهم (غير الأول) أو غير مَنْ خرجت قُرعته (عَصَى) وعُزِّرَ لِتَفْوِيته حَقُّ غَيْرِهِ (ووقع قصاصاً؛) لأنَّ الأول إنما استحقَّ التقديم فقط ألا ترى أَنَّهُ لو عفا قتله مَنْ بعده (وللأول) وَمَنْ بعده (ديةً واللَّهِ أعلم) ليأسيه من القود والمراد فيما إذا اختلفت دية القاتل والمقتول ديةً المقتول على الأوجه ولو قتلوه كُلُّهم وُزِعَ دمه بينهم ثم يطالب كُلُّ منهم بما بقي له من الدية ففي ثلاثة يبقى لكلُّ ثلثا دية مؤرَّثة. (فرغ) تصارعا مثلاً ضَمِنَ بقود أو دية كُلُّ منهما ما تَوَلَّدَ في الآخر من صراعه؛ لأنَّ كلاً لم يأذُنْ فيما يؤدِّي إلى نحو قتل أو تَلَفِ غَضْبٍ ويظهر أَنَّهُ لا أثرَ لاعتِيادِ أَنْ لا مُطالبةً في ذلك بل لا بُدَّ في انتفايتها من صريح الإذن واللَّهِ أعلم.

### فصل في تَغْيِيرِ حَالِ الْمُجْنِيِّ عَلَيْهِ

من وقت الجنابة إلى الموت بخروية أو عِصْمَةٍ أو إهدارٍ أو مقدارِ المضمونِ ولتقدَّم على ذلك قاعدةٌ ينبني عليها أكثرُ المسائلِ الآتية وهي أَنَّ كُلَّ جَرْحٍ أَوَّلُهُ غَيْرُ مَضْمُونٍ لا يَنْقَلِبُ مَضْمُونًا

□ قوله (سَيِّ): أي في الأولى وقول الشارح أو غير مَنْ إلخ أي في الثانية. □ قوله: (لأنَّ الأول) أي وَمَنْ خَرَجَتْ قُرَعَتُهُ. □ قوله: (أَنَّهُ إلخ) أي الأول. □ قوله: (وَمَنْ بَعْدَهُ) كَانَ يَتَّبِعِي بِالنَّظَرِ لِمَا قَدَّمَهُ أَنْ يَقُولَ وَلِمَنْ خَرَجَتْ قُرَعَتُهُ وَغَيْرُهُمَا رَشِيدِي. □ قوله: (ليأسيه) المُنَاسِبُ لِمَا زَادَهُ تَثْبِيَةُ الضَّمِيرِ أَوْ جَمْعُهُ. □ قوله: (فيما إذا اختلفَ القاتِلُ والمَقْتُولُ) كَانَ يَكُونُ أَحَدُهُمَا رَجُلًا وَالْآخَرُ امْرَأَةً مُغْنِي. □ قوله: (ولو قتلوه كُلُّهم) ولو قَتَلَهُ أَجَنَبِيٌّ وَعَفَا الْوَارِثُ عَلَى مَا لِي اخْتَصَّ بِالذِّيةِ وَلِيَّ الْقَتِيلِ الْأَوَّلِ مُغْنِي. □ قوله: (تصارعا إلخ) أي لو تصارعا. □ قوله: (في انتفايتها) أي المُطَالَبَةُ.

### (فصل: في تَغْيِيرِ حَالِ الْمُجْنِيِّ عَلَيْهِ)

□ قوله: (في تَغْيِيرِ حَالِ الْمُجْنِيِّ عَلَيْهِ) إلى قوله وَعَلِمَ وَمَا مَرَّ فِي الْمُغْنِي وإلى التَّثْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ. □ قوله: (في تَغْيِيرِ حَالِ الْمُجْنِيِّ عَلَيْهِ) أي أو الجاني كما يَأْتِي فِي قَوْلِهِ: (ولو جَرَحَ حَزْبِي مَعْصُومًا إلخ) ع ش. □ قوله: (بِخَرْيَةِ إلخ) صِلَةُ تَغْيِيرٍ. □ قوله: (أو بقدر) عُطِفَ عَلَى بَخَرِيَّةٍ. □ قوله: (قاعدة) المراد بها الْجِنْسُ الشَّامِلُ لِلْمُتَعَدِّدِ. □ قوله: (لا يَنْقَلِبُ مَضْمُونًا) وكذا عَكْسُهُ كما يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي، وَلَوْ ازْتَدَّ الْمَجْرُوحُ إلخ فَيَزِيدُ فِي الْقَاعِدَةِ وَكُلُّ جَرْحٍ وَقَعَ مَضْمُونًا لا يَنْقَلِبُ غَيْرَ مَضْمُونٍ رَشِيدِي وَع ش أي كما زاده الْمُغْنِي بقوله وما كَانَ مَضْمُونًا فِي أَوَّلِهِ فَقَطُّ فَالْتَّمَسُ هَذَرَ وَيَجِبُ ضَمَانُ تِلْكَ الْجِنَايَةِ اهـ.

فلا فائدةً لِلتَّحْلِيلِ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ فِي الْجَوَابِ إِنْ فَايِدَةُ التَّحْلِيلِ التَّقْدِيمُ بِلَا قُرْعَةٍ عَلَى مَنْ عَدَا مَنْ أَقَرَّ لَهُ إِذَا اسْقَطَ حَقَّهُ لَكِنْ هَذِهِ الْفَايِدَةُ تَسْخَلُفُ إِذَا كَانَ الْمَقْتُولُ اثْنَيْنِ فَقَطُّ، وَقَدْ يَلْتَزِمُ عَدَمُ الْبَحْثِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ.

### (فصل: في تَغْيِيرِ حَالِ الْمُجْنِيِّ عَلَيْهِ إلخ)

بَتَغْيِيرِ الْحَالِ فِي الْإِنْتِهَاءِ وَمَا ضُمِّنَ فِيهِمَا يُغْتَبَرُ قَدْرُ الضَّمَانِ فِيهِ بِالْإِنْتِهَاءِ، وَأَمَّا الْقَوْدُ فَيُشْتَرَطُ فِيهِ الْعِصْمَةُ وَالْمُكَافَأَةُ مِنْ أَوَّلِ أَجْزَاءِ الْجَنَائِيَةِ إِلَى الزُّهُوقِ إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ عَلِمْتَ أَنَّهُ إِذَا (جَوَّحَ) إِنْسَانٌ (حَرْبِيًّا أَوْ مُرْتَدًّا أَوْ عَبْدَ نَفْسِهِ فَأَسْلَمَ) أَحَدُ الْأَوَّلَيْنِ أَوْ آمَنَ الْحَرْبِيُّ (وَعَتَقَ) الْعَبْدَ بَعْدَ الْجَوَّحِ (ثُمَّ مَاتَ) أَحَدُهُمَا (بِالْجَوَّحِ فَلَا ضَمَانَ) فِيهِ بِقَوْدٍ وَلَا دِيَّةً عَتَبَارًا بِحَالَةِ الْجَنَائِيَةِ؛ لِأَنَّهُ مُهَذَّرٌ عِنْدَهَا وَعَلِمَ بِمَا مَرَّ أَنَّ قَاتِلَ الْمُرْتَدِّ قَدْ يُقْتَلُ بِهِ وَمِمَّا يَأْتِي أَنَّ عَلَى قَاتِلِ عَبْدِهِ كَفَّارَةً دُونَ قَاتِلِ أَحَدِ الْأَوَّلَيْنِ لِإِهْدَارِهِ عِنْدَ اسْتِقْرَارِ الْجَنَائِيَةِ (وَقِيلَ تَجِبُ دِيَّةٌ) لِحُرِّ مُسْلِمٍ مُخَفَّفَةٍ عَلَى الْعَاقِلَةِ عَتَبَارًا بِالْإِنْتِهَاءِ (وَلَوْ رَمَاهُمَا) أَيِ الْحَرْبِيِّ أَوْ الْمُرْتَدِّ وَجَعَلَا قِسْمًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَحَدَهُمَا وَالْعَبْدَ (فَأَسْلَمَ) أَحَدُ الْأَوَّلَيْنِ (وَعَتَقَ) الثَّلَاثَ قَبْلَ إصَابَةِ السَّهْمِ ثُمَّ مَاتَا بِهَا (فَلَا قِصَاصَ) لِانْتِفَاءِ الْعِصْمَةِ وَالْمُكَافَأَةُ أَوَّلُ أَجْزَاءِ الْجَنَائِيَةِ وَلِكُونَ الْأَوَّلَيْنِ مُهَذَّرَيْنِ وَالثَّلَاثَ مَعْصُومًا حَسَنْتُ تَثْنِيَةَ الضَّمِيرِ وَإِنَّ كَانَ الْعُطْفُ بَأْوٍ؛ لِأَنَّهُمَا ضِدَّانِ كَمَا فِي ﴿قَالَ اللَّهُ أُولَىٰ بِهَمَّا﴾ [النساء: ١٣٥] (وَالْمَذْهَبُ وَجُوبُ دِيَّةِ مُسْلِمٍ مُخَفَّفَةٍ عَلَى الْعَاقِلَةِ) عَتَبَارًا بِحَالَةِ الْإِصَابَةِ؛ لِأَنَّهُمَا حَالَةُ اتِّصَالِ الْجَنَائِيَةِ لَا الزَّمَنِي؛ لِأَنَّهُ كَالْمُقَدَّمَةِ الَّتِي تَسَبَّبَ بِهَا إِلَى الْجَنَائِيَةِ كَمَا لَوْ كَانَ مُهَذَّرًا عِنْدَ الْحَفْرِ مَعْصُومًا عِنْدَ التَّرْدِي ..

❦ قَوْلُهُ: (الْعِصْمَةُ الْخ) أَيِ فِي الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ. ❦ قَوْلُهُ: (مِنْ أَوَّلِ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنِي مِنَ الْفِعْلِ إِلَى الْإِنْتِهَاءِ اه. ❦ قَوْلُهُ: (إِلَى الزُّهُوقِ) يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ لَوْ جَرَّحَ ذِمِّيًّا أَوْ عَبْدًا ثُمَّ أَسْلَمَ الْجَارِحُ أَوْ عَتَقَ وَمَاتَ الْمَجْرُوحُ عَلَى كُفْرِهِ أَوْ رَقِّهِ وَجَبَ الْقِصَاصُ لَوْ جُودِ الْمُكَافَأَةُ حَالِ الْجَنَائِيَةِ فَقَطُّ فَلَوْ عَبَّرَ هُنَا بِقَوْلِهِ مِنْ أَوَّلِ الْفِعْلِ إِلَى أَنْتِهَائِهِ لَوَافَقَ مَا مَرَّ عَشْرَ وَرَشِيدِي أَيِ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الْمُعْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (إِنْسَانٌ) أَيِ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ مُعْنِي.

❦ قَوْلُهُ (لِنَسِيٍّ) (بِالْجَوَّحِ) أَيِ بِسِرَائِيَّتِهِ مُعْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (بِمَا مَرَّ) أَيِ فِي قَوْلِ الْمَتَنِ وَالْأَظْهَرُ قَتْلُ مُرْتَدٍّ بِذِمِّيٍّ وَمُرْتَدٍّ. ❦ قَوْلُهُ: (قَدْ يُقْتَلُ بِهِ) أَيِ إِذَا كَانَ مُرْتَدًّا مِثْلَهُ لَوْ جُودِ الْمُكَافَأَةُ عَشْرَ وَرَسْمٍ. ❦ قَوْلُهُ: (أَحَدُ الْأَوَّلَيْنِ) أَيِ الْحَرْبِيِّ وَالْمُرْتَدِّ وَقَوْلُهُ لِإِهْدَارِهِ أَيِ الْأَحَدِ عَشْرَ. ❦ قَوْلُهُ: (وَجَعَلَا) أَيِ الْحَرْبِيِّ وَالْمُرْتَدِّ. ❦ قَوْلُهُ: (وَالْعَبْدَ) عُطِفَ عَلَى الْحَرْبِيِّ. ❦ قَوْلُهُ: (بِهَا) أَيِ الْإِصَابَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَلِكُونَ الْأَوَّلَيْنِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ حَسَنْتُ.

❦ قَوْلُهُ: (تَثْنِيَةُ الضَّمِيرِ) أَيِ فِي رَمَاهُمَا. ❦ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُمَا الْخ) أَيِ الْمُهَذَّرِ وَالْمَعْصُومِ عِلَّةً لِإِعْلِيَّةِ الْعِلَّةِ الْأُولَى. ❦ قَوْلُهُ: (﴿قَالَ اللَّهُ أُولَىٰ بِهَمَّا﴾) أَيِ الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ وَأَجِيبَ عَنِ الْآيَةِ بِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ هَذَا الْبَابِ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهَا إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ يَكُنْ فَقِيرًا فَالضَّمِيرُ فِي بَيْهَمَا رَاجِعٌ لِمَعْمُولِ الْمُتَعَامِلَيْنِ لَا لِهَمَا عَشْرَ.

❦ قَوْلُهُ (لِنَسِيٍّ) (دِيَّةُ مُسْلِمٍ) أَيِ أَوْ حُرٍّ مُعْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (لَا الزَّمَنِي) عُطِفَ عَلَى الْإِصَابَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ كَانَ مُهَذَّرًا الْخ) أَيِ كَمَا لَوْ حَفَرَ بَرًّا عُدُوًّا وَهُنَاكَ حَرْبِيٌّ أَوْ مُرْتَدٌّ فَأَسْلَمَ ثُمَّ وَقَعَ فِيهَا فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ وَإِنْ كَانَ عِنْدَ السَّبَبِ مُهَذَّرًا مُعْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (مَعْصُومًا عِنْدَ التَّرْدِي) أَيِ فَإِنَّهُ يَجِبُ هُنَا الدِّيَّةُ دُونَ الْقِصَاصِ سَم.

❦ قَوْلُهُ: (قَدْ يُقْتَلُ بِهِ) بِأَنَّ يَكُونُ مُرْتَدًّا. ❦ قَوْلُهُ: (مَعْصُومًا عِنْدَ التَّرْدِي) فَإِنَّهُ تَجِبُ فِي هَذَا الدِّيَّةُ دُونَ الْقِصَاصِ.

ولو جرح حربي معصوماً ثم عُصِمَ لم يضمِّنه وإن عُصِمَ بعد الرمي وقبل الإصابة ضمِّنه بالمال دون القود على ما يأتي.

(تنبيه) عُلِمَ ممَّا تقرر هنا وممَّا سبق في شروط القود أمران لا يُسلَّمان من إشكالٍ فليُفَرِّزهما مُتَعَرِّضين لجوابهما أحدهما أن تكليف القاتل إنما يُعْتَبَرُ حال القتل أي الإصابة وأنه لا عبرة بحاله عن مُقَدِّمة القتل كالرَّمي ولا بعده وخالفوا هذا في الشرط الآخر وهو التزامه الأحكام فحكوا فيه وجهين مُطْلَقَيْن أحدهما اعتباره حتى عند المُقَدِّمة فلو عُصِمَ عندها وحارب عند الإصابة أو عكسه فلا قود والثاني اعتباره عند الإصابة لا غير كسابقه ورجح بعضهم الأول وكأنه لَمَحَ في الفرق أن التزامه عند المُقَدِّمة لا يوجد ضده إلا بتقصير بأن يُحارب فلم يعتبِرَ هذا الطُّرُق بخلاف التَّكْلِيف فإن انتفاءه إن وُجِدَ يكون من غير تقصير منه في الأغلب فلم يَكْتَفَ به حينئذٍ إذا انتفى عند الإصابة هذا غاية ما يَمَحُلُ به للفرق وفيه ما فيه والذي يُتَّبَعُ ترجيحُه الثاني؛ لأنَّ الجامع بينهما أوضح إذ كلُّ يترتَّب عليه الصَّيرورة من أهل المُؤاخَذة فكما اعتبِرَ التَّكْلِيف عند الإصابة لا غير فكذا الالتزام ثانيهما عُلِمَ من ذلك أيضًا أن ما اعتبِرَ في الجاني لا يرفعُه طُرُق ضده بعد الإصابة بخلاف ما اعتبِرَ في المجني عليه من العِصْمَةِ والمُكَافَأَةِ وكان سِرُّ ذلك أن نقصَّ الجاني أو كماله الطَّارِئ لا يمنع قتله؛ لأنه وقَعَ بعد تمام قتله فلم يُؤَثِّرْ بخلاف نقصَّ المجني عليه عن الجاني فإنه متى وقَعَ أثر في مُساواته للجاني ..

• قوله: (ولو جرح حربي الخ) هذا داخل في قوله كل جرح أوله غير مضمون الخ ع ش. • قوله: (ثم عُصِمَ الخ) عبارة المُعْنَى ثم أسلم الجرح أو عَقِدَتْ له ذِمَّةٌ ثم مات المجرع فلا ضمانة على الصحيح في زيادة الرُّوضة اه. • قوله: (وإن عُصِمَ) أي الحربي هذه لم تَشْمَلْهَا القاعِدةُ السَّابِقةُ وقاعِدةُ هذه أن كلَّ فِعْلٍ غير مضمون وما بعده من الجرح إلى الزُّهوقِ مضمونٌ تَجِبُ فيه ديةٌ مُسَلِّمٌ مُخَفَّفَةٌ ع ش. • قوله: (على ما يأتي) أي أَنفًا في قوله والذي يَتَّبَعُ الخ. • قوله: (فلنُفَرِّزهما) أي الأمرين وقوله لجوابيهما أي إشكالي الأمرين. • قوله: (هذا) أي اغتیار حال الإصابة فقط في شرط تكليف القاتل. • قوله: (وهو) أي الشرط الآخر التزامه أي القاتل. • قوله: (اغتيارة) أي التزام الأحكام. • قوله: (كسابقه) وهو شرط التَّكْلِيف. • قوله: (في الفرق) أي يَبَيِّنُ شرط التَّكْلِيف وشرط الالتزام. • قوله: (أنَّ التزامه) أي إلى أن الخ. • قوله: (ترجيح الثاني) أي اغتیار التزام الأحكام عند الإصابة لا غير. • قوله: (بينهما) أي التَّكْلِيف والالتزام وقوله إذ كلُّ أي من التَّكْلِيف والالتزام. • قوله: (عُلِمَ من ذلك أيضًا) لا حاجةً إِلَيْهِ. • قوله: (وكان سِرُّ ذلك الخ) محلُّ تأمُّلٍ. • قوله: (لأنه) أي التقصُّص أو الكمال. • قوله: (فلم يُؤَثِّرْ) أي طُرُقُ نقصَّ الجاني أو كماله.

• قوله: (ضمِّنه) هو أحد وجهين في الرُّوضِ بلا ترجيح قال في شرحه: إنه الظاهر ثم فرق بينه وبين ما قبله بأن الإصابة هنا حصلت بعد كون الرامي ملتزمًا للضمان بخلافها ثم.



فَأَثَرُ طَرَوْهُ فَلِإِلْغَاءِ التَّظَرِّ الْأَوَّلِ لَمْ يُنْظَرْ لَطَرُوهُ بِخِلَافِ الثَّانِي هَذَا وَقَوْلُهُمْ فِي التَّكْلِيفِ عِنْدَ الْقَتْلِ إِنَّمَا يَظْهَرُ فِي السَّبَبِ وَالْمُبَاشَرَةِ الْحَسِيِّينَ اللَّذِينَ لَيْسَ لِهَما أَجْزَاءٌ مُتَمَايِزَةٌ أَمَّا نَحْوُ التَّجْوِيعِ وَشَهَادَةِ الزُّورِ وَالسَّحْرِ فَهَلْ تُعْتَبَرُ الْمُقَارَنَةُ مِنْ أَوَّلِ التَّجْوِيعِ إِلَى الزُّهْوِيِّ وَالشَّهَادَةِ إِلَى تِمَامِ الْحُجَّةِ حَتَّى لَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا وَهُوَ مُكَلَّفٌ ثُمَّ الْآخَرُ وَهُوَ غَيْرُ مُكَلَّفٍ لَا قَوْدَ أَوْ يُعْتَبَرُ التَّكْلِيفُ عِنْدَ الشَّهَادَةِ الثَّانِيَةِ فَقَطُّ وَالْأُولَى تُعْطَى حَكْمُ الْمُقَدِّمَةِ وَمِنْ أَوَّلِ عَمَلِ السَّحْرِ إِلَى الْمَوْتِ بِهِ أَوْ لَا يُعْتَبَرُ إِلَّا عِنْدَ خُرُوجِ الرُّوحِ إعْطَاءً لِجَمِيعٍ مَا تَقَدَّمَ عَلَى ذَلِكَ حَكْمُ الْمُقَدِّمَةِ لِلنَّظَرِ فِي ذَلِكَ مَجَالٌ وَلَمْ أَرِ مَنْ أَشَارَ لِشَيْءٍ مِنْ هَذَا كَسَابِقِهِ. (وَلَوْ ارْتَدَّ الْمَجْرُوحُ وَمَاتَ بِالسَّرَايَةِ) مُرْتَدًّا (فَالْتَفُسُ) بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ الْجَارِحِ الْمُرْتَدِّ (هَذَا) فَلَا شَيْءَ فِيهَا (وَيَجِبُ قِصَاصُ الْجُرْحِ) الَّذِي فِيهِ قِصَاصٌ كَالْمُوضِحَةِ (فِي الْأَظْهَرِ) لِاسْتِقْرَارِهِ فَلَمْ يَتَغَيَّرْ بِمَا حَدَّثَ بَعْدَ ثُمَّ هَذَا الْقِصَاصُ (يَسْتَوْفِيهِ قَرِيبُهُ) أَوْ مُعْتَقُهُ الَّذِي يَرِثُهُ لَوْلَا الرَّدَّةُ (الْمُسْلِمُ) الْكَامِلُ وَلَا فَحْتِي يَكْمُلُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لِلتَّشْفِيِّ وَهُوَ لِلْقَرِيبِ وَنَحْوِهِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَرِيبٌ وَلَا مُعْتَقٌ اسْتَوْفَاهُ الْإِمَامُ (وَقِيلَ) لَا يَسْتَوْفِيهِ إِلَّا (الْإِمَامُ) لِأَنَّهُ لَا وَاِرْثَ لِلْمُرْتَدِّ (فَإِنْ اقْتَضَى الْجُرْحُ مَالًا) لَا قَوْدًا كَجَائِفَةٍ

• قَوْلُهُ: (فَأَثَرُ طَرَوْهُ) أَيِ نَقَصُ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (التَّظَرُّ الْأَوَّلُ) يَعْنِي بِهِ أَنَّهُ مَتَى وَقَعَ نَقَصُ الْجَانِي أَوْ كَمَالُهُ أَثَّرَ فِي مُسَاوَاتِهِ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ لَطَرُوهُ أَيِ نَقَصُ الْجَانِي أَوْ كَمَالِهِ. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الثَّانِي) أَيِ مَتَى وَقَعَ نَقَصُ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ أَثَّرَ فِي مُسَاوَاتِهِ لِلْجَانِي. • قَوْلُهُ: (فِي التَّكْلِيفِ) صِلَةُ قَوْلِهِمْ وَقَوْلُهُ عِنْدَ الْقَتْلِ مَقُولُهُ وَقَوْلُهُ إِنَّمَا يَظْهَرُ الْخَبَرُ. • قَوْلُهُ: (أَمَّا نَحْوُ التَّجْوِيعِ) أَيِ مِنَ الْأَسْبَابِ الْعُرْفِيَّةِ وَشَهَادَةِ الزُّورِ أَيِ مِنَ الْأَسْبَابِ الشَّرْعِيَّةِ وَالسَّحْرِ أَيِ مِنَ الْمُبَاشَرَةِ الْعُرْفِيَّةِ. • قَوْلُهُ: (وَالشَّهَادَةُ) عُطِفَ عَلَى التَّجْوِيعِ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ غَيْرُ مُكَلَّفٍ) أَيِ الشَّاهِدِ الْأَوَّلِ. • قَوْلُهُ: (وَمِنْ أَوَّلِ عَمَلِ السَّحْرِ الْخ) عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ مِنْ أَوَّلِ التَّجْوِيعِ الْخ. • قَوْلُهُ: (كَسَابِقِهِ) أَيِ مِنَ الْإِشْكَالَيْنِ وَجَوَابِهِمَا. • قَوْلُهُ (سَنِي): (وَلَوْ ارْتَدَّ الْمَجْرُوحُ) أَيِ طَرَأَتِ الرَّدَّةُ بَعْدَ الْجُرْحِ فَلَوْ طَرَأَتْ بَعْدَ الزَّمَنِ وَقَبْلَ الْإِصَابَةِ فَلَا ضَمَانَ بِاتِّفَاقٍ؛ لِأَنَّهُ حِينَ جَنَى عَلَيْهِ كَانَ مُرْتَدًّا وَاحْتَرَزَ بِالسَّرَايَةِ عَمَّا لَوْ قَطَعَ يَدٌ مُسْلِمٍ فَارْتَدَّ وَانْدَمَلَتْ يَدُهُ فَلَهُ الْقِصَاصُ وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ اسْتِيفَائِهِ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (مُرْتَدًّا) إِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ الْجَارِحِ الْمُرْتَدِّ) أَمَّا إِذَا كَانَ جَارِحُهُ مُرْتَدًّا فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ كَمَا مَرَّ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (فَلَا شَيْءَ) أَيِ لَا قَوْدَ فِيهَا وَلَا دِيَّةَ وَلَا كَفَّارَةَ سِوَاةِ أَكَانَ الْجَارِحُ الْإِمَامَ أَمْ غَيْرَهُ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (الَّذِي) رَاجِعٌ لِكُلِّ مَنْ الْقَرِيبِ وَالْمُعْتَقِ. • قَوْلُهُ: (وَالْفَحْتِي يَكْمُلُ) أَيِ وَإِنْ كَانَ الْقَرِيبُ الْمُسْلِمُ نَاقِصًا فَيَنْتَظَرُ إِلَى كَمَالِهِ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ لِلْقَرِيبِ) فَلَوْ عَفَا وَارِثُهُ عَنْ قِصَاصِ الْجُرْحِ عَلَى مَالٍ صَحَّ وَكَانَ الْمَالُ الْوَاجِبُ فَيُنَاقِضُ مَا أَخَذَهُ الْإِمَامُ عَشْرًا وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ (سَنِي): (فَإِنْ اقْتَضَى الْجُرْحُ مَالًا) أَيِ: وَلَوْ بِالْعَفْوِ أَوْ كَانَ خَطَأً مَثَلًا رَشِيدِيَّ وَسَم.

• قَوْلُهُ (سَنِي): (فَإِنْ اقْتَضَى الْجُرْحُ مَالًا الْخ) هَلَّا زَادَ أَوْ قَوْدًا لَكِنْ عُفِيَ عَلَى مَالٍ وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ فَإِنْ لَمْ

(وَجِبَ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ أَرْشِهِ وَدِيَّةٍ) لِلنَّفْسِ لِأَنَّهُ الْمُتَيَقِّنُ وَالرَّذَّةُ إِنَّمَا تَسْقُطُ مَا يَحْدُثُ بَعْدَهَا لَا مَا يَسْتَقِرُّ قَبْلَهَا وَهُوَ فِي شَيْءٍ لِقَرِيْبِهِ فِيهِ (وَقِيلَ) الْوَاجِبُ (أَرْشُهُ) أَيِ الْجُرْحِ بِالْغَا مَا بَلَغَ وَإِنْ زَادَ عَلَى دِيَّةِ النَّفْسِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَنْدَرِجُ فِي نَفْسٍ تَضُمُّنُ (وَقِيلَ هَذَيْنِ) لَا شَيْءَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْجُرْحَ إِذَا سَرَى صَارَ تَابِعًا لِلنَّفْسِ. (وَلَوْ ارْتَدَّ) الْمَجْرُوحُ (لَمْ أَسْلَمَ وَمَاتَ بِالسَّرَايَةِ فَلَا قِصَاصَ) لِيَتَحَلَّلَ الْمُتَهَدِّرُ فَصَارَ شُبْهَةً دَارِئَةً لِلْقَوْدِ (وَقِيلَ إِنَّ قَصْرَتِ الرَّذَّةُ) أَيِ زَمْنُهَا بِحَيْثُ لَا يَظْهَرُ لِلْسَّرَايَةِ أَثَرٌ فِيهِ (وَجِبَ) الْقَوْدُ لانتفاءِ تَأْثِيرِ السَّرَايَةِ فِيهَا (و) عَلَى الْأَوَّلِ (تَجِبُ الدِّيَّةُ) كَامِلَةً مُغْلَظَةً حَالَةً فِي مَالِهِ لِيُجَوِّدَ الْعِصْمَةَ حَالَ الْجَنَايَةِ وَالْمَوْتِ (وَفِي قَوْلِي نَصْفُهَا) تَوْزِيْعًا عَلَى الْعِصْمَةِ وَالْإِهْدَارِ. (وَلَوْ جَرَحَ مُسْلِمٌ دِمِّيًّا فَأَسْلَمَ) بَعْدَ الْإِصَابَةِ (أَوْ حُرَّ عَبْدًا فَعَتَقَ) بَعْدَهَا (وَمَاتَ بِالسَّرَايَةِ فَلَا قِصَاصَ) لانتفاءِ الْمُكَافَأَةِ حَالَ الْجَنَايَةِ (وَتَجِبُ دِيَّةُ مُسْلِمٍ) أَوْ حُرٍّ مُغْلَظَةً حَالَةً فِي مَالِهِ؛ لِأَنَّهُ مَضْمُونٌ أَوَّلًا وَانْتِهَاءً فَاعْتَبِرَ الْانْتِهَاءُ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ الْمَعْتَبَرُ فِي قَدْرِ الْمَضْمُونِ لِأَنَّ الضَّمَانَ بَدَلَ التَّالِفِ فَتَنَظَّرَ فِيهِ لِحَالَةِ التَّلَفِ وَفَارَقَ التَّغْلِيْظَ هُنَا عَدَمَهُ فِيْمَا مَرَّ بِأَنَّهُ هُنَا تَعَمَّدَ رَمِيَّيْهِ مَعْصُومٍ وَثُمَّ تَعَمَّدَ رَمِيَّيْهِ مُتَهَدِّرٍ

□ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ الْمُتَيَقِّنُ) فَإِنْ كَانَ الْأَرَشُ أَقْلَ كَجَائِفَةٍ لَمْ يَزِدْ بِالسَّرَايَةِ فِي الرَّذَّةِ شَيْءٌ وَإِنْ كَانَ دِيَّةُ النَّفْسِ أَقْلَ كَانَ قَطْعُ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ ثُمَّ ارْتَدَّ وَمَاتَ لَمْ يَجِبْ أَكْثَرُ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ مَاتَ مُسْلِمًا بِالسَّرَايَةِ لَمْ يَجِبْ أَكْثَرُ مِنْهَا فَهَاهُنَا أَوْلَى مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ فِيءٌ) وَلَا يَجُوزُ الْعَفْوُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لِكَافَةِ الْمُسْلِمِينَ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (صَارَ تَابِعًا لِلنَّفْسِ) أَيِ وَالنَّفْسُ مُتَهَدِّرَةٌ فَكَذَا مَا يَتَّبِعُهَا مُغْنِي.

□ قَوْلُهُ (سَنِي): (وَلَوْ ارْتَدَّ ثُمَّ أَسْلَمَ) وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ جَرَحَ مُسْلِمٌ مُسْلِمًا ثُمَّ ارْتَدَّ مَعًا ثُمَّ أَسْلَمَ وَمَاتَ الْمَجْرُوحُ بِالسَّرَايَةِ هَلْ يَجِبُ الْقِصَاصُ لِلْمُكَافَأَةِ فِي حَالَتِي الْإِسْلَامِ وَالرَّذَّةِ وَالظَّاهِرُ وَجُوبُ الْقِصَاصِ وَبِهِ أَفْتَى م. ر. سَمَ وَجَرَى عَلَيْهِ فِي النِّهَايَةِ وَأَقْرَهُ ع. ش. وَرَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْإِصَابَةِ) انْظُرْ مَا مُخْتَرَزُهُ وَقَضِيَّةُ الْقَاعِدَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ أَوَّلُ الْفَضْلِ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَبْلِ الْإِصَابَةِ وَبَعْدَ الزَّمَنِ قَلْبُ الرَّجْعِ.

□ قَوْلُهُ (سَنِي): (بِالسَّرَايَةِ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ ائْتَمَلَ الْجُرْحُ ثُمَّ مَاتَ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَرَشُ الْجَنَايَةِ وَيَكُونُ الْوَاجِبُ فِي الْعَبْدِ لِسَيِّدِهِ فَلَوْ قَطَعَ يَدَهُ مَثَلًا لَزِمَهُ كَمَا لَقِيَمَتُهُ سَوَاءٌ أَكَانَ الْعِتَقُ قَلِيلَ الْإِنْدِمَالِ أَمْ بَعْدَهُ مُغْنِي.

□ قَوْلُهُ: (فَاعْتَبِرَ) الْأَوَّلَى الْوَاوُ بَدَلَ الْفَاءِ. □ قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ فِي أَوَّلِ الْفَضْلِ بِقَوْلِهِ وَمَا ضَمِنَ فِيهِمَا الْخُ كُرْدِي. □ قَوْلُهُ: (فِيْمَا مَرَّ) أَيِ مِنْ قَوْلِهِ وَالْمَذْهَبُ وَجُوبُ دِيَّةٍ مُخَفَّفَةٍ عَلَى الْعَاقِلَةِ سَم.

يُوجِبُهُ كَالْجَائِفَةِ أَوْ عُفَى بِمَالٍ وَجِبَ الْأَقْلُ مِنْ أَرَشِ الْجُرْحِ وَدِيَّةِ النَّفْسِ وَيَكُونُ قِتْنًا أَوْ يُمَكِّنُ حَمْلَ عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ عَلَى مَعْنَى فَإِنْ اقْتَضَى الْجُرْحُ مَالًا وَلَوْ بِوَاسِطَةٍ كَمَا فِي الْعَفْوِ قِيَسَمَلُ ذَلِكَ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ الْمُتَيَقِّنُ) مَا مَعْنَاهُ.

□ قَوْلُهُ (سَنِي وَالْأَشْرَمُ): (وَلَوْ ارْتَدَّ الْمَجْرُوحُ ثُمَّ أَسْلَمَ الْخُ) وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ جَرَحَ مُسْلِمٌ مُسْلِمًا ثُمَّ ارْتَدَّ مَعًا ثُمَّ أَسْلَمَ مَعًا وَمَاتَ الْمَجْرُوحُ بِالسَّرَايَةِ هَلْ يَجِبُ الْقِصَاصُ لِلْمُكَافَأَةِ فِي حَالَتِي الْإِسْلَامِ وَالرَّذَّةِ وَالظَّاهِرُ وَجُوبُ الْقِصَاصِ وَبِهِ أَفْتَى م. ر. □ قَوْلُهُ: (فِيْمَا مَرَّ) مِنْ قَوْلِهِ وَالْمَذْهَبُ وَجُوبُ دِيَّةٍ مُخَفَّفَةٍ عَلَى

فَطَرَأَتْ عِصْمَتُهُ فَتَزَلُّوا طُرُوقَهَا مَنْزِلَةً طُرُوقُهَا لِمَنْ لَمْ يَقْصِدْهُ (وهي) فِي الْأَخِيرَةِ (لِسَيِّدِ الْعَبْدِ) سَاوَتْ قِيَمَتَهُ حَالُ الْجَنَائَةِ أَوْ تَقَصَّتْ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّهَا بِالْجَنَائَةِ الْوَاقِعَةِ فِي مَلِكِهِ نَعَمْ، لِلْجَانِي أَنْ يُجْبِرَهُ عَلَى قَبُولِ قِيَمَةِ الْإِبِلِ وَلَوْ مَعَ وُجُودِهَا لِأَنَّ حَقَّهُ إِنَّمَا هُوَ فِي قِيَمَتِهَا وَإِنْ لَمْ يُطَالِبْ إِلَّا بِالْإِبِلِ نَفْسِهَا (فَلَمَّا زَادَتْ عَلَى قِيَمَتِهِ فَالزِّيَادَةُ لَوَرُثَتِهِ)؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا وَجِبَتْ بِسَبَبِ الْحُرِّيَّةِ وَيَتَعَيَّنُ حَقُّهُمْ فِي الْإِبِلِ (و) مَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْجُزْجِ أَرْضٌ مُقَدَّرَةٌ وَلَا اغْتَبِرَ هُوَ. فَحِينَئِذٍ (لَوْ قَطَعَ) الْحُرُّ (يَدَ عَبْدٍ) أَوْ فَقَا عَيْنَهُ (فَعَتَقَ ثُمَّ مَاتَ بِالسَّرَايَةِ) وَأَوْجَبْنَا كِمَالَ الدِّيَةِ كَمَا هُوَ الْأَصَحُّ (فَلِلْسَيِّدِ الْأَقْلُ مِنَ الدِّيَةِ الْوَاجِبَةِ) فِي نَفْسِهِ (وَنَصَفَ قِيَمَتَهُ) الَّذِي هُوَ أَرْضُ الْجُزْجِ الْوَاقِعِ فِي مَلِكِهِ لَوْ ائْتَمَلَ وَالسَّرَايَةُ لَمْ تَخْصُلْ فِي الرُّقِّ فَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا حَقٌّ لَهُ فَإِنْ كَانَ الْأَقْلُ الدِّيَةَ فَلَا وَاجِبَ غَيْرُهُ أَوْ أَرْضُ الْجُزْجِ فَلَا حَقٌّ لِلْسَيِّدِ فِي غَيْرِهِ وَالزَّائِدُ لِلْوَرِثَةِ وَذِكْرُهُ التَّصْفِ لِفَرْضِهِ أَنَّ الْمَقْطُوعَ يَدٌ وَلَا فِكْلٌ مِثَالٌ (وَفِي قَوْلِ) الْوَاجِبِ لِلْسَيِّدِ (الْأَقْلُ مِنَ الدِّيَةِ وَقِيَمَتِهِ) كُلُّهَا؛ لِأَنَّا نَنْظُرُ لِلْسَّرَايَةِ فِي دِيَةِ النَّفْسِ فَلَنَنْظُرَ إِلَيْهَا فِي حَقِّ السَّيِّدِ حَتَّى يُقَدَّرَ مَوْتُهُ قِتًا. (وَلَوْ قَطَعَ) إِنْسَانٌ (يَدَهُ فَعَتَقَ فَجَرَحَهُ آخَرَانِ) كَأَنَّ قَطْعَ أَحَدِهِمَا يَدَهُ الْآخَرَى وَالْآخَرُ رَجُلَهُ (وَمَاتَ بِسَرَايَتِهِمْ فَلَا قِصَاصَ عَلَى الْأَوَّلِ إِنْ كَانَ حُرًّا) لِعَدَمِ الْمُكَافَاةِ حَالُ الْجَنَائَةِ (وَيَجِبُ عَلَى الْآخَرَيْنِ) قِصَاصُ الطَّرْفِ وَالنَّفْسِ؛ لِأَنَّهُمَا كُفُّوَانِ وَتَوَزَّعَ الدِّيَةُ إِنْ وَجِبَتْ أَثْلَاثًا؛ لِأَنَّ جَنَايَاتِهِمْ صَارَتْ نَفْسًا بِالسَّرَايَةِ التَّائِبَةِ عَنْهُمْ وَلَا

□ قَوْلُهُ: (فِي الْأَخِيرَةِ) أَيِ فِيمَا إِذَا مَاتَ الْعَبْدُ الْمَقْدُوفُ بِسَرَايَةٍ وَلَمْ يَكُنْ لِحُجْرِهِ أَرْضٌ مُقَدَّرَةٌ مُغْنِي.

□ قَوْلُهُ: (سَاوَتْ قِيَمَتَهُ) إِلَى الْمُفْصَلِ فِي الْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَعَ وُجُودِهَا) أَيِ الْإِبِلِ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يُطَالِبْ) أَيِ السَّيِّدِ. □ قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) أَيِ مَحَلُّ كَوْنِ الدِّيَةِ لِلْسَيِّدِ إِنْ سَاوَتْ قِيَمَتَهُ أَوْ تَقَصَّتْ عَنْهَا عَشْرٌ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا اغْتَبِرَ الْخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمَنْهَجَ وَالْأَقْلُ مِنَ الدِّيَةِ كَمَا عَلِمَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ، وَلَوْ قَطَعَ الْخ سَمَ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي، وَلَوْ كَانَ لِحُجْرِهِ أَرْضٌ كَانَ قَطْعَ يَدِ عَبْدٍ الْخ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ أَرْضُ الْجُزْجِ) وَهُوَ نِصْفُ الْقِيَمَةِ.

□ قَوْلُ (سَيِّدِ) (يَدَهُ) أَيِ الْعَبْدِ. □ قَوْلُهُ: (إِنْ وَجِبَتْ) كَانَ عَفَا الْوَارِثُ عَنِ الْآخَرِينَ أَوْ كَانَ قَطَعَهُمَا خَطَأً. □ قَوْلُهُ: (نَفْسًا) أَيِ جَنَايَةِ نَفْسٍ عَشْرٌ.

الْعَاقِلَةُ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا اغْتَبِرَ هُوَ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمَنْهَجَ وَالْأَقْلُ مِنَ الدِّيَةِ كَمَا عَلِمَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ وَلَوْ قَطَعَ الْخ.

□ قَوْلُ (سَيِّدِ) (وَلَوْ قَطَعَ يَدَهُ فَعَتَقَ فَجَرَحَهُ آخَرَانِ الْخ) فِي الرُّوْضِ فَرَعَ قَطَعَ يَدَ عَبْدٍ فَعَتَقَ ثُمَّ آخَرَ الْآخَرَى قُطِعَ الثَّانِي لَا الْأَوَّلُ إِنْ كَانَ حُرًّا بَلْ عَلَيْهِ لِلْسَيِّدِ نِصْفُ قِيَمَتِهِ فَإِنْ مَاتَ مِنْهُمَا قُتِلَ الثَّانِي وَلَزِمَ الْأَوَّلُ نِصْفُ الدِّيَةِ لِلْسَيِّدِ مِنْهَا يَغْنِي نِصْفُهَا نِصْفَ قِيَمَتِهِ وَإِنْ عَفَى أَيِ عَنِ الثَّانِي فَعَلَيْهِمَا أَيِ الْقَاطِعِينَ الدِّيَةَ وَلِلْسَيِّدِ فِي جِزْيَةِ الْأَوَّلِ الْأَقْلُ مِنْ نِصْفِهَا وَنِصْفِ الْقِيَمَةِ الْخَاهُ. وَقَوْلُهُ لِلْسَيِّدِ مِنْهَا نِصْفُ قِيَمَتِهِ، الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ إِنْ كَانَ أَقْلٌ مِنْ نِصْفِ الدِّيَةِ فَإِنْ كَانَ نِصْفُ الدِّيَةِ أَقْلٌ مِنْ نِصْفِ الْقِيَمَةِ لَمْ يَسْتَحِقَّ غَيْرَهُ فَيَكُونُ لَهُ الْأَقْلُ

حَقُّ لِّلسَّيِّدِ فِيمَا عَلَى الْأَخِيرِينَ بَلْ فِيمَا عَلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ الْجَانِي عَلَى مَلِكِهِ فَلَهُ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ ثُلْثِ الدِّيَةِ وَأَرَشُ الْجَنَايَةِ فِي مَلِكِهِ وَهُوَ نِصْفُ الْقِيَمَةِ وَلَوْ عَادَ الْأَوَّلُ وَجَرَّحَهُ بَعْدَ الْعَتَقِ فَلِلْسَّيِّدِ الْأَقْلُ مِنْ سُدُسِ الدِّيَةِ تَوْزِيْعًا لِّثُلَاثِهِ عَلَى جَرْحِيهِ وَنِصْفِ الْقِيَمَةِ.

### فصل في شروط قود الأطراف والجراحات والمعاني مع ما يتعلق بذلك

(يَشْتَرُطُ لِقِصَاصِ الطَّرَفِ) بَفَتْحِ الرَّاءِ (وَالجَرْحِ) وَالْمَعَانِي (مَا شَرُطَ لِلنَّفْسِ) مِمَّا مَرَّ بِتَفْصِيلِهِ ...

□ فَوَدُ: (وَهُوَ) أَيِ أَرَشِ الْجَنَايَةِ. □ فَوَدُ: (وَلَوْ عَادَ الْأَوَّلُ) مُتَّصِلٌ بِقَوْلِهِ وَتَوَزَّعَ الدِّيَةُ الْخِ ع ش.  
 □ فَوَدُ: (فَلِلْسَّيِّدِ الْأَقْلُ الْخِ) وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ جَرَّحَ جَرَا حَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا فِي الرَّقِّ وَالْأُخْرَى فِي الْحُرِّيَةِ وَالدِّيَةُ تَوَزَّعَ عَلَى عَدَدِ الرُّءُوسِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ ثُلْثُ الدِّيَةِ نِصْفُهُ فِي مُقَابَلَةِ جِرَاحَةِ الرَّقِّ وَالْآخَرُ فِي مُقَابَلَةِ جِرَاحَةِ الْحُرِّيَةِ وَالسَّيِّدُ إِنَّمَا يَجِبُ لَهُ بَدَلُ مَا وَقَعَ فِي الرَّقِّ وَهُوَ نِصْفُ الثُّلُثِ ع ش.  
 □ فَوَدُ: (لِثُلَاثِهِ) أَيِ الْأَوَّلِ. □ فَوَدُ: (وَنِصْفِ الْقِيَمَةِ) عُطِفَ عَلَى سُدُسِ الدِّيَةِ.  
 (فَزَعُ): لَوْ قَطَعَ حُرٌّ يَدَ عَبْدٍ فَعَتَقَ فَحَزَّ آخَرُ رَقَبَتِهِ بَطَلَتْ السَّرَايَةُ فَعَلَى الْأَوَّلِ نِصْفُ الْقِيَمَةِ لِلْسَّيِّدِ وَعَلَى الثَّانِي الْقِصَاصُ أَوْ الدِّيَةُ كَامِلَةٌ لِلْوَارِثِ وَإِنْ قَطَعَ الثَّانِي يَدَهُ الْأُخْرَى بَعْدَ الْعَتَقِ ثُمَّ حُزَّتْ رَقَبَتُهُ فَإِنْ حَزَّهَا ثَالِثٌ بَطَلَتْ سِرَايَةُ الْقَطْعَيْنِ وَكَاتَمَتَا أُنْدَمَالًا فَعَلَى الْأَوَّلِ نِصْفُ الْقِيَمَةِ لِلْسَّيِّدِ وَعَلَى الثَّانِي الْقِصَاصُ فِي الْيَدِ أَوْ نِصْفُ الدِّيَةِ لِلْوَارِثِ وَعَلَى الثَّالِثِ الْقِصَاصُ فِي النَّفْسِ أَوْ الدِّيَةُ كَامِلَةٌ لِلْوَارِثِ وَإِنْ حَزَّهُ الْقَاطِعُ أَوَّلًا قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ لَزِمَهُ الْقِصَاصُ فِي النَّفْسِ فَإِنْ قُتِلَ بِهِ سَقَطَ حَقُّ السَّيِّدِ وَإِنْ عَفَا عَنْهُ الْوَارِثُ وَجَبَتْ الدِّيَةُ وَلِلْسَّيِّدِ مِنْهَا الْأَقْلُ مِنْ نِصْفِهَا وَنِصْفُ الْقِيَمَةِ أَوْ حَزَّهُ بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ فَعَلَيْهِ نِصْفُ الْقِيَمَةِ لِلْسَّيِّدِ وَقِصَاصُ النَّفْسِ أَوْ الدِّيَةُ كَامِلَةٌ لِلْوَارِثِ وَعَلَى الثَّانِي نِصْفُ الدِّيَةِ وَإِنْ حَزَّهُ الثَّانِي قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ فَلِلْوَارِثِ الْقِصَاصُ فِي النَّفْسِ أَوْ الدِّيَةُ كَامِلَةٌ أَوْ بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ فَلِلْوَارِثِ أَنْ يَقْتَصَّ مِنْهُ فِي الْيَدِ وَالنَّفْسِ أَوْ يَأْخُذَ بِدَلَّهِمَا أَوْ بَدَلَ أَحَدِهِمَا وَقِصَاصُ الْآخَرِ وَعَلَى الْأَوَّلِ نِصْفُ الْقِيَمَةِ لِلْسَّيِّدِ بِكُلِّ حَالٍ مُّغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ الْأُسْنَى.

### (فَضْلٌ: فِي شُرُوطِ قَوْدِ الْأَطْرَافِ)

□ فَوَدُ: (فِي شُرُوطِ قَوْدِ الْأَطْرَافِ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَيَجِبُ الْقِصَاصُ) فِي النِّهَايَةِ لِأَقْوَلِهِ: (تُكَاتَّبُ عَلَيْهِ أَوْ لَا). □ فَوَدُ: (مِمَّا مَرَّ تَفْصِيلُهُ) مِنْ كَوْنِ الْجَانِي مُكَلَّفًا مُلْتَزِمًا وَكَوْنِهِ غَيْرَ أَصْلٍ لِلْمُجَنِّي عَلَيْهِ وَكَوْنِ

مِنْهُمَا قِيَوَاتُ مَا ذَكَرَهُ بَعْدَهُ فِي قَوْلِهِ وَلِلْسَّيِّدِ فِي حِصَّةِ الْأَوَّلِ الْأَقْلُ الْخِ ثُمَّ قَالَ فِي الرِّوَضِ وَإِنْ قَطَعَ يَدَيْهِ وَرَجَلَيْهِ ثُمَّ عَتَقَ وَجَرَّحَهُ آخَرَانِ فَلِلْسَّيِّدِ الْأَقْلُ مِنْ ثُلْثِ الدِّيَةِ وَكُلُّ الْقِيَمَةِ أَه. وَقَوْلُهُ وَكُلُّ الْقِيَمَةِ فِي الْعُبَابِ خِلَافُهُ وَعِبَارَتُهُ فَإِنْ قَطَعَ وَاحِدَ يَدَيْهِ أَوْ رَجَلَيْهِ رَقِيقًا ثُمَّ جَرَّحَهُ آخَرَانِ حُرًّا فَلِلْمُجَنِّي الْأَقْلُ مِنْ ثُلْثِ الدِّيَةِ وَكُلُّ الْقِيَمَةِ رَقِيقًا فِي الْأَوَّلَى أَوْ وَضَعُهَا فِي الثَّانِيَةِ نَقَلَهُ فِي تَجْرِيدِهِ عَنِ الرَّافِعِيِّ بَعْدَ أَنْ نَقَلَ عَنْ الْبَغَوِيِّ كُلَّ الْقِيَمَةِ فَقَطَّ فَلْيُرَاجَعُ.

### (فَضْلٌ: فِي شُرُوطِ قَوْدِ الْأَطْرَافِ الْخِ)

ولا يَرُدُّ الضَّرْبُ بَعْضًا خَفِيفَةً خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ مُخْتَجِبًا بِأَنَّهُ عَمْدٌ فِي نَحْوِ الْإِيضَاحِ لِأَنَّهُ يُحْصَلُهُ غَالِيًا لَا فِي النَّفْسِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَمْدَ فِي كُلِّ بِحْسَبِهِ فَهُمَا مُسْتَوِيَانِ فِي حَدِّهِ وَإِنْ اُخْتَلَفَا فِي مُحْصَلِهِ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ كَمَا قَالَه المَاوَزْدِيُّ حَيْثُ لَمْ يَسِرِ الْإِيضَاحُ وَالْأَوْجِبُ الْقَوْدُ فِي النَّفْسِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَقْتُلُ غَالِيًا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَيُسْتَثْنَى مِنْ كَلَامِهِ مَا إِذَا جَنَى مُكَاتَبٌ عَلَى عَبْدِهِ فِي الطَّرَفِ فَلَهُ الْقَوْدُ مِنْهُ كَمَا فِي الْأُمِّ تُكَاتَبُ عَلَيْهِ أَوْ لَا مَعَ أَنَّهُ لَا يَقْتُلُ بِهِ انْتَهَى وَمَا ذَكَرَهُ عَنْ

الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ مَغْصُومًا وَمُكَافَأًا لِلْجَانِي وَلَا يُشْتَرَطُ التَّسَاوِي فِي الْبَدَلِ كَمَا لَا يُشْتَرَطُ فِي قِصَاصِ النَّفْسِ فَيَقْطَعُ الْعَمْدُ وَالْمَرْأَةُ بِالرَّجُلِ وَبِالْعَكْسِ وَالذَّمِّيُّ بِالْمُسْلِمِ وَالْعَبْدُ بِالْحُرِّ وَلَا عَكْسٌ وَكَوْنُ الْجَنَاحَةِ عَمْدًا عُدْوَانًا وَمِنْ أَنَّهُ لَا قِصَاصَ إِلَّا فِي الْعَمْدِ لَا فِي الْخَطَا وَشِبْهِ الْعَمْدِ وَمِنْ صَوْرِ الْخَطَا أَنْ يَقْصِدَ أَنْ يُصِيبَ حَاطًا بِحَجَرٍ فَيُصِيبَ رَأْسَ إِنْسَانٍ فَيُوضِعُهُ وَمِنْ صَوْرِ شِبْهِ الْعَمْدِ أَنْ يَضْرِبَ رَأْسَهُ بِلَطْمَةٍ أَوْ بِحَجَرٍ لَا يَشُجُّ غَالِيًا لِصِغَرِهِ فَيَتَوَرَّمُ الْمَوْضِعُ إِلَى أَنْ يَتَضَحَّ الْعَظْمُ مُغْنِي. ◻ قَوْلُهُ: (وَلَا يَرُدُّ) أَيِ عَلَى الْمَتَنِ.

◻ قَوْلُهُ: (لِمَنْ زَعَمَهُ) أَيِ الْوُرُودَ وَافَقَهُ الْمُغْنِي. ◻ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَيِ ذَلِكَ الضَّرْبِ. ◻ قَوْلُهُ: (يُحْصَلُهُ) أَيِ نَحْوِ الْإِيضَاحِ ع. ش. ◻ قَوْلُهُ: (لَا فِي النَّفْسِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِي نَحْوِ الْإِيضَاحِ ع. ش. ◻ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ عَدَمُ الْوُرُودِ. ◻ قَوْلُهُ: (فِي كُلِّ) أَيِ مِنَ النَّفْسِ وَنَحْوِ الْإِيضَاحِ. ◻ قَوْلُهُ: (فَهُمَا) أَيِ النَّفْسِ وَنَحْوِ الْإِيضَاحِ. ◻ قَوْلُهُ: (فِي حَدِّهِ) أَيِ الْعَمْدِ. ◻ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ الْخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يَنْتَفِعُ فِي دَفْعِ الْإِيرَادِ؛ لِأَنَّ حَاصِلَهُ أَنَّهُ لَوْ ضَرَبَهُ بَعْضًا خَفِيفَةً فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ الضَّرْبِ كَانَ شِبْهُ عَمْدٍ وَهَذَا لَا يَنْتَفِعُ بِأَنَّ السَّرَايَةَ مِنَ الْإِيضَاحِ بِذَلِكَ الضَّرْبِ يَوْجِبُ الْقَوْدَ فِي النَّفْسِ فَتَأَمَّلْهُ سَمِ عَلَى حَجٍّ، وَقَدْ يُقَالُ وَكَذَا لَا يَنْتَفِعُ الْجَوَابُ الْأَوَّلُ فِي دَفْعِ الْإِيرَادِ رَشِيدِيَّ عِبَارَةً شِ يَغْنِي أَنَّ كَلَامَ الْمَوْرِدِ حَيْثُ لَمْ يَسِرِ الْإِيضَاحُ فَلِأَنَّهُ حَبِطَ يَكُونُ عَمْدًا فِي الْإِيضَاحِ وَإِذَا وَقَعَ مِثْلُهُ بِلَا إِيضَاحٍ وَمَاتَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ مِنْهُ يَكُونُ شِبْهُ عَمْدٍ وَحَاصِلُ الْجَوَابِ أَنَّ حَدَّ الْعَمْدِ الْمَوْجِبُ لِلْقَوْدِ فِي النَّفْسِ قَصْدُ الْفِعْلِ وَالشَّخْصِ بِمَا يَقْتُلُ غَالِيًا وَهُوَ مُتَنَفٍّ فِي الضَّرْبِ وَحَدَّ الْعَمْدِ الْمَوْجِبُ لِلْإِيضَاحِ قَصْدُ الْفِعْلِ وَالشَّخْصِ بِمَا يَوْضِعُ غَالِيًا وَهُوَ حَاصِلٌ بِالضَّرْبِ وَالْكَلَامِ حَيْثُ لَا سَرَايَةَ أَمَّا مَعَهَا فَيَجِبُ الْقَوْدُ فِي النَّفْسِ لِأَنَّ الْجِرَاحَةَ الْخَفِيفَةَ مَعَ السَّرَايَةِ يَقْتُلُ غَالِيًا ه. ◻ قَوْلُهُ: (وَلَا وَجَبَ الْقَوْدُ الْخ) أَيِ وَلَا إِيرَادُ ع. ش. ◻ قَوْلُهُ: (قَالَ الْبُلْقِينِيُّ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَاسْتِثْنَاءُ الْبُلْقِينِيِّ مِنْ كَلَامِهِ الْخِ مُخَالَفَ الْخِ. ◻ قَوْلُهُ: (وَيُسْتَثْنَى الْخ) أَيِ قَعْدَمُ سَيِّدِيَّةِ الْجَانِي شَرْطُ فِي قِصَاصِ النَّفْسِ دُونَ قِصَاصِ الطَّرَفِ فَلَمْ يَضِدُّهُ عُمُومُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ يُشْتَرَطُ لِقِصَاصِ الطَّرَفِ الْخِ سَمِ.

◻ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ كَمَا قَالَه المَاوَزْدِيُّ الْخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يُفِيدُ فِي دَفْعِ الْإِيرَادِ وَلِأَنَّ حَاصِلَهُ أَنَّهُ لَوْ ضَرَبَهُ بَعْضًا خَفِيفَةً وَأَوْضَحَهُ كَانَ هَذَا الْإِيضَاحُ عَمْدًا مَوْجِبًا لِلْقَوْدِ، وَلَوْ ضَرَبَهُ بَعْضًا خَفِيفَةً فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ الضَّرْبِ كَانَ شِبْهُ عَمْدٍ وَهَذَا لَا يَنْتَفِعُ بِأَنَّ السَّرَايَةَ مِنَ الْإِيضَاحِ بِذَلِكَ الضَّرْبِ تَوْجِبُ الْقَوْدَ فِي النَّفْسِ فَتَأَمَّلْهُ. ◻ قَوْلُهُ: (وَيُسْتَثْنَى الْخ) أَيِ قَعْدَمُ سَيِّدِيَّةِ الثَّانِي شَرْطُ فِي قِصَاصِ النَّفْسِ دُونَ قِصَاصِ الطَّرَفِ فَلَمْ يَضِدُّهُ عُمُومُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ يُشْتَرَطُ لِقِصَاصِ الطَّرَفِ الْخِ.

الأمُّ مُخَالِفٌ لِصَرِيحِ كَلَامِهِمْ وَإِنْ أَمَكْنَ تَوْجِيهَهُ بِأَنَّهُ فِي حَيَاتِهِ يَتَشَفَّى بِالْقَوْدِ مِنْ سَيِّدِهِ بِخِلَافِهِ  
بَعْدَ مَوْتِهِ لَا يَتَشَفَّى مِنْهُ إِذْ لَا وَاِرْثَ لَهُ وَيُرَدُّ بِأَنَّ السَّيِّدِيَّةَ مَانِعَةٌ مِنْ ذَلِكَ التَّشْفِي وَحِينَئِذٍ فَالْأَوْجَهُ  
أَنَّهُ لَا اسْتِثْنَاءَ. (وَلَوْ وَضَعُوا) أَوْ بَعْضُهُمْ فِإِسْنَادَهُ إِلَى جَمِيعِهِمْ مُجْرَدُ تَصْوِيرٍ (سَيْفًا) مَثَلًا (عَلَى يَدِهِ  
وَتَحَامَلُوا) كُلُّهُمْ (عَلَيْهَا دُفْعَةً) بِالضَّمِّ كَمَا قَالَ شَارِخٌ وَفِي الْقَامُوسِ هِيَ بِالْفَتْحِ الْمَرَّةُ وَبِالضَّمِّ  
الدَّفْعَةُ مِنَ الْمَطَرِ وَمَا انْصَبَّ مِنْ سِقَاءٍ أَوْ إِنَاءٍ مَرَّةً وَبِهِ عَلِمَ صِحَّةُ كُلِّ مِنَ الْفَتْحِ وَالضَّمِّ هُنَا  
(فَابَانُوهَا) وَلَوْ بِالْقُوَّةِ كَمَا يَأْتِي (قُطِعُوا) كَمَا لَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى قَتْلِ نَفْسٍ، وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ فِي قَطْعِ  
السَّرِيقَةِ أَنْ يَخْصُ كُلًّا مِنْ مُشْتَرِكِينَ نِصَابًا؛ لِأَنَّ التَّوْزِيعَ مُمْكِنٌ ثُمَّ لَا هُنَا عَلَى أَنَّ حَقَّ اللَّهِ  
يَتَسَامَخُ فِيهِ أَكْثَرُ وَخَرَجَ بِتَحَامَلُوا مَا لَوْ تَمَيَّزَ فَعَلُ بَعْضِهِمْ عَنْ بَعْضٍ كَأَنْ حَزَّ كُلٌّ مِنْ جَانِبٍ  
حَتَّى التَّقَّتِ الْحَدِيدَتَانِ وَجَذَبَ أَحَدُهُمَا الْمُنْشَارَ ثُمَّ الْآخَرُ فَلَا قَوْدَ لِعَدَمِ انْضِبَاطِ فَعْلٍ كُلِّ بَلٍ  
عَلَى كُلِّ حُكُومَةٍ تَلِيْقُ بِجَنَائِيهِ يَبْلُغَانِ دِيَّةً. (وَيُجَاوِجُ) بِكَسْرِ أَوَّلِهِ جَمْعُ شَجَةٍ بِفَتْحِهَا (الرَّأْسِ  
وَالْوَجْهِ عَشْرًا) بِاسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ وَجَرُوحٌ غَيْرُهُمَا .....

■ قَوْلُهُ: (مُخَالِفٌ لِصَرِيحِ كَلَامِهِمْ) أَيِ فَلَا يَقْطَعُ بِذَلِكَ كَمَا لَا يَقْتُلُ بِهِ لِكَيْتَهُ إِذَا قَطَعَ يَدَهُ ضَمِنَتْهُ بِنِصْفِ  
الْقِيَمَةِ شِئٍ أَيِ فِيمَا إِذَا كَانَ عَبْدُ الْمُكَاتَبِ مُكَاتَبًا أَيْضًا. ■ قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَمَكْنَ تَوْجِيهَهُ) أَيِ بِتَقْدِيرِ تَسْلِيمِ أَنَّهُ  
يُقْطَعُ فِيهِ وَلَا يَقْتُلُ بِهِ غَيْرُ أَنْ مَا وَجَّهَ بِهِ لَا يَمْنَعُ مِنْ وَجُوبِ الْإِسْتِثْنَاءِ لَوْ قِيلَ بِهِ ع. ■ قَوْلُهُ: (أَوْ بَعْضُهُمْ)  
قَدْ يُقَالُ أَوْ غَيْرُهُمْ سَم.

■ قَوْلُ (سِنِي): (عَلَيْهَا) أَيِ الْيَدِ بِوِاسِطَةِ التَّحَامُلِ عَلَى السَّيْفِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الضَّمِيرَ لِلْسَّيْفِ بِتَأْوِيلِ الْآلَةِ  
وَيُؤَيِّدُهُ نُسْخَةُ عَلَيْهِ. ■ قَوْلُهُ: (وَفِي الْقَامُوسِ الْخ) الْمُرَادُ بِهِ الرَّدُّ عَلَى الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ رَشِيدِي.  
■ قَوْلُهُ: (وَبِهِ عَلِمَ صِحَّةُ كُلِّ مِنَ الْفَتْحِ وَالضَّمِّ) يَتَأَمَّلُ وَجْهَ الضَّمِّ فَإِنَّهُ لَيْسَ هُنَا مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ ذَلِكَ إِذْ  
لَيْسَ ثُمَّ شَيْءٌ مَضْبُوبٌ يُسَمَّى بِالْدَّفْعَةِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ شَبَّ السَّيْفِ الْوَاقِعُ فِي مَحَلِّ الْقَطْعِ بِالشَّيْءِ الْمَضْبُوبِ  
مِنْ سِقَاءٍ أَوْ نَحْوِهِ ع. ■ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِالْقُوَّةِ) أَيِ كَأَنْ صَارَتْ مُعَلَّقَةً بِجِلْدَةٍ ع. ■ قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ  
اجْتَمَعُوا) إِلَى قَوْلِهِ فَالْإِضَافَةُ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ التَّوْزِيعُ إِلَى حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى. ■ قَوْلُهُ: (يَتَحَامَلُوا) أَيِ إِلَى  
آخِرِهِ. ■ قَوْلُهُ: (مَا لَوْ تَمَيَّزَ فَعَلُ بَعْضِهِمْ الْخ) أَيِ فِي نَفْسِهِ بِأَنْ انْفَصَلَ عَنْ فَعْلٍ الْآخَرِ وَإِنْ لَمْ يَتَمَيَّزْ لَنَا الْآخَرُ  
فِي الْخَارِجِ رَشِيدِي. ■ قَوْلُهُ: (كَأَنْ حَزَّ كُلٌّ) أَيِ مِنَ الْبَغْضَيْنِ اتَّخَذَ أَوْ تَعَدَّدَ سَم. ■ قَوْلُهُ: (أَوْ جَذَبَ أَحَدُهُمَا  
الْخ) أَيِ فِي الذَّهَابِ وَقَوْلُهُ ثُمَّ الْآخَرُ أَيِ فِي الْعَوْدِ. ■ قَوْلُهُ: (تَلِيْقُ بِجَنَائِيهِ) أَيِ إِنْ عُرِفَتْ وَإِلَّا فَيَحْتَاطُ  
الْقَاضِي فِي فَرْضِهِ بِحَيْثُ لَا يَخْصُلُ ظُلْمٌ عَلَى أَحَدِهِمَا وَلَا تَقْصُرُ لِمَجْمُوعِ الْحُكُومَتَيْنِ عَنِ الدِّيَةِ فَإِنْ لَمْ  
يَظْهَرْ لِلْقَاضِي شَيْءٌ فَيَبْغِي أَنْ يُسَوَّى بَيْنَهُمَا فِي الْحُكُومَةِ ع. ■ قَوْلُهُ: (بِحَيْثُ يَبْلُغَانِ) أَيِ الْحُكُومَتَانِ  
وَقَوْلُهُ دِيَّةً أَيِ لِلْيَدِ سَم. ■ قَوْلُهُ: (بِاسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ) أَيِ الدَّلِيلُ عَلَى الْعَشْرِ الْإِسْتِقْرَاءِ عَمِيرَةٌ وَمُعْنَى.

■ قَوْلُهُ: (أَوْ بَعْضُهُمْ) قَدْ يُقَالُ أَوْ غَيْرُهُمْ. ■ قَوْلُهُ: (كَأَنْ حَزَّ كُلٌّ) أَيِ مِنَ الْمُبْغِضَيْنِ اتَّخَذَ أَوْ تَعَدَّدَ.

■ قَوْلُهُ: (بِحَيْثُ يَبْلُغَانِ دِيَّةً) لِلْيَدِ، وَقَوْلُهُ يَبْلُغَانِ أَيِ الْحُكُومَتَانِ، وَقَوْلُهُ دِيَّةً أَيِ لِلْيَدِ.

لا يُسَمَّى شَجَّةً فالإضافة إليهما من إضافة الشيء إلى نفسه كذا قيل وفيه نَظَرٌ بل لا يصح؛ لأنَّ الرأسَ والوجهَ ليسا عَيْنَ الشَّجَّةِ بل شرطان في تسميتها شَجَّةٌ فالوجه أن المراد بها هنا مُطْلَقُ الجرح وأن الإضافة للتخصيص ومحل ما ذَكَرَ في الشَّجَّةِ إن أُطْلِقَتْ لا إن أُضِيفَتْ كما هنا على أن جماعة أطلقوها على سائر جروح البدن أولهنَّ طَبْعًا ووضعا (حارصة) بمهملات (وهي ما شقَّ الجلد قليلاً) كالخدش من حرص القصار الثوب خدشه قليلاً بالدق (ودامية) بتخفيف الياء (تذميه) بضم أوله أي الشق بلا سيلان دم على الصواب وإلا فهي الدامية بالمهملة وبهذا تبلغ الشجاج إحدى عشرة (وباضعة تقطع اللحم) بعد الجلد أي تشقه شقاً خفيفاً من بضعة قطع (ومتلاجمة تفوض فيه) أي اللحم ولا تبلغ الجلد بعده سُمِّيت بما تقول إليه من التلاحم تفاؤلاً. (ويسحق) بكسر سينه (تبلغ الجلد التي بين اللحم والعظم) وهي المسماة بالسحق حقيقة من سماحي البطن وهي الشخم الرقيق (وموضحة) ولو بغزيرة (فوضح العظم) بعد خرق تلك الجلد أي تكشفه بحيث يقرع بنحو إبرة وإن لم ير (وهاشمة

قود: (لا يُسَمَّى شَجَّةً) بل يُسَمَّى جُرْحًا مُعْنَى. قود: (بل لا يصح) ويُمكن أن يقال بصحتها مع تسامح الشجة؛ لأنَّ الشجة هي جراح الرأس والوجه فكأنه قيل وجراح الرأس والوجه المضافة إليهما قلما اشتمل المضاف وهو الشجاج باختيار معناه إلى الرأس والوجه كأن من إضافة الشيء إلى نفسه حكماً ع ش. قود: (فالوجه) أي في توجيه المتن لما يقال لا معنى لإضافة الشجاج للرأس إذ لا تكون إلا فيه ع ش. قود: (أن المراد بها هنا إلخ) أي على طريق التجريد. قود: (ومحل ما ذكر إلخ) جواب عما يتوهم أن يورد عليه ما سبق ذكره في الشجة رشيدي. قود: (ما ذكر في الشجة) أي من أنها لا تطلق إلا على جرح الرأس والوجه ع ش. قود: (على أن جماعة إلخ) أي وعليه فالإضافة للتخصيص بلا تأويل ع ش. قود: (طبعاً) يرد عليه ما سيأتي من أن كلاً من الهشم والثقل يحصل بغير شيء يسبقه رشيدي زاد ع ش إلا أن يقال إنه باختيار الغالب اه. قود: (ووضعا) أي في ذكر الفقهاء سيد عمر. قود: (بضم أوله) من باب الإفعال أو التفعيل كما في القاموس ع ش. قود: (ولاً) أي وإن سأل الدم. قود: (وبهذا) أي باختيار سيلان الدم. قود: (أي تشقه شقاً خفيفاً) احتراز عن الغوص الآتي سم. قود: (الجلد بعدة) أي التي بين اللحم والعظم مُعْنَى. قود: (سُمِّيت إلخ) وتسمى أيضاً المتلاجمة مُعْنَى. قود: (من سماحي البطن) أي مأخوذة منها، وقد تسمى هذه الشجة الملطى والملطاة واللاطية مُعْنَى. قود: (وإن لم ير) أي العظم من أجل الدم الذي ستره مُعْنَى.

قود: (فالوجه أن المراد بها مطلق الجرح وأن الإضافة للتخصيص إلخ) لا مانع من إنقضاء الشجاج على معناها وجعل الإضافة للتأكيد أو لبيان التعميم إلى الرأس والوجه لئلا يتوهم أن المراد هنا أحدهما فقط. قود: (أي تشقه شقاً خفيفاً) احترازاً عن الغوص الآتي. قود: (من التلاحم) أي الالتصاق.

تَهْيِئَتُهُ) أَي تَكْسِيرُهُ وَإِنْ لَمْ تُوضَّحْهُ (وَمُنْقَلَةً) بِتَشْدِيدِ الْقَافِ مَعَ كَسْرِهَا أَفْصَحُ مِنْ فَتْحِهَا (تَنْقُلُهُ) مِنْ مَحَلِّهِ لِغَيْرِهِ وَإِنْ لَمْ تُوضَّحْهُ وَتَهْيِئَتُهُ (وَمَأْمُومَةً تَبْلُغُ خَرِيطَةَ الدِّمَاغِ) الْمُحِيطَةَ بِهِ الْمُسَمَّاةَ بِأَمِّ الرَّأْسِ (وَدَائِمَةً) بِمُعْجَمَةٍ (تَحْرِقُهَا) أَي خَرِيطَةَ الدِّمَاغِ وَتَصِلُهُ وَهِيَ مُدَقَّفَةٌ غَالِبًا وَيُتَصَوَّرُ الْكُلُّ فِي الْجَنْبَةِ وَمَا عَدَا الْأَخِيرَتَيْنِ فِي الْخَدِّ وَقَصَبَةِ الْأَنْفِ وَاللَّحْيِ الْأَسْفَلِ بِلِ وَسَائِرِ الْبَدَنِ عَلَى مَا يَأْتِي (وَيَجِبُ الْقِصَاصُ فِي الْمَوْضِحَةِ فَقَطْ) لِتَيْسِيرِ ضَبْطِهَا وَاسْتِفَاءِ مِثْلِهَا بِخِلَافِ غَيْرِهَا (وَقِيلَ) يَجِبُ فِيهَا (وَفِيمَا قَبْلُهَا) لِإِمْكَانِ مَعْرِفَةِ نِسْبَتِهَا مِنَ الْمَوْضِحَةِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا الْإِمْكَانَ لَا يَكْفِي مِثْلُهُ لِلْقِصَاصِ بَلْ لِيُتَوَجَّهَ الْقَوْلُ بِوُجُوبِ الْقِسْطِ مِنْ أَرْضِ الْمَوْضِحَةِ بِنِسْبَتِهَا إِلَيْهَا (مَا سِوَى الْحَارِصَةِ) كَمَا زَادَهُ عَلَى أَصْلِهِ فَلَا قَوْلَ فِيهَا جَزْمًا إِذْ لَمْ يُفْتِ بِهَا شَيْءٌ لَهُ وَقَعٌ. (وَلَوْ أَوْضَحَ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمَوْضِحَةَ وَمِثْلَهَا الْبَقِيَّةُ مَا عَدَا الْأَخِيرَتَيْنِ مَشْرُوكَةٌ بَيْنَ جَرْحِ الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ وَسَائِرِ الْبَدَنِ وَعَلَيْهِ جَرَى مَنْ قَالَ يُتَصَوَّرُ الْكُلُّ فِي سَائِرِ الْبَدَنِ بِخِلَافِ الشَّجَةِ فَإِنَّهَا

قوله: (بِتَشْدِيدِ الْقَافِ) وَتُسَمَّى أَيْضًا الْمُنْقَلَةُ مُعْنَى. قوله: (مِنْ فَتْحِهَا) وَلَعَلَّ الْمَعْنَى عَلَى الْفَتْحِ مُثَقَّلٌ بِهَا عَلَى الْحَذْفِ وَالْإِصْالِ ع ش.

قوله (سني): (تَنْقُلُهُ) بِالتَّخْفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ مُعْنَى. قوله: (وَمَا عَدَا الْأَخِيرَتَيْنِ) أَي مَا عَدَا الْمَأْمُومَةَ وَالذَّافِعَةَ مُعْنَى. قوله: (بِلِ وَسَائِرِ الْبَدَنِ) أَي فِي الصُّورَةِ وَلَا فَقَدَ مَرَّ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ تَخْتَصُّ بِالرَّأْسِ وَالْوَجْهِ رَشِيدِي. قوله: (عَلَى مَا يَأْتِي) أَي فِي الْمَتْنِ أَيْضًا. قوله: (لِتَيْسِيرِ ضَبْطِهَا) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ، وَلَوْ أَوْضَحَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ فَاعْتِرَاضُهُ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ.

قوله (سني): (وَفِيمَا قَبْلُهَا الْإِنِّ) وَهِيَ الدَّائِمَةُ وَالْبَاضِعَةُ وَالْمُتَلَاخِجَةُ وَالسُّمْحَاقُ مُعْنَى. قوله: (لِإِمْكَانِ مَعْرِفَةِ نِسْبَتِهَا) أَي مَا قَبْلُهَا مِنَ الشَّجَاعِ الْأَرَبِيِّ. قوله: (كَمَا زَادَهُ عَلَى أَصْلِهِ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى تَنْبِيْهُ، اسْتِثْنَاءُ الْحَارِصَةِ مِمَّا زَادَهُ الْمُصَنِّفُ عَلَى الْمُحَرَّرِ قَالَ فِي الدَّقَائِقِ وَلَا يُدَّ مِنْهُ فَإِنَّ الْجَارِحَةَ لَا قِصَاصَ فِيهَا قَطْعًا، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي غَيْرِهَا ه. وَفِي الْكِفَايَةِ إِنَّ كَلَامَ جَمَاعَةٍ يُفْهَمُ خِلَافًا فِيهَا وَقَالَ فِي الْمَطْلَبِ إِنَّ كَلَامَ الشَّافِعِيِّ فِي الْمُخْتَصَرِ يَقْتَضِي الْقِصَاصَ فِيهَا وَعَلَى هَذَا فَلَا يَخْتَاجُ إِلَى اسْتِثْنَائِهَا ه. قوله: (يُؤْخَذُ مِنْهُ) أَي مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَلَوْ أَوْضَحَ الْإِنِّ. قوله: (يُتَصَوَّرُ الْكُلُّ) أَي كُلُّ مِمَّا عَدَا الْأَخِيرَتَيْنِ سَم.

قوله: (بِخِلَافِ الشَّجَةِ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْمُخَالَفَةَ إِنَّمَا هِيَ فِي إِطْلَاقِ لَفْظِ الشَّجَةِ لَا فِي الْمَعْنَى فَإِنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ الْمُعَيَّنَةَ بِحَسَبِ الْمَعْنَى مُتَّحِدَةٌ فِي سَائِرِ الْبَدَنِ لَكِنْ إِنْ كَانَتْ فِي الرَّأْسِ أَوْ الْوَجْهِ أَطْلُقَ عَلَيْهَا لَفْظُ

قوله: (وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا الْإِنِّ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الرَّدِّ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِمْكَانَ يَدْفَعُ قَوْلَهُ الْأَوَّلَ بِخِلَافِ غَيْرِهَا قَتَامُلَهُ، وَقَدْ يُوْجَّهُ الْأَوَّلُ بِأَنَّ النُّسْبَةَ لَمَّا كَانَتْ قَدْ يَقَعُ فِيهَا الْخَطَأُ لَمْ تُعْتَبَرِ احْتِيَاطًا لِلْقِصَاصِ وَإِنَّا التَّيْسِيرَ أَخْصَصْنَا مِنْ مُطْلَقِ الْإِمْكَانِ وَفِي هَذَا نَظَرٌ يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي أَصْلِ الْفَخْدِ وَنَحْوِ كَسْرِ السِّنِّ. قوله: (الْكُلُّ) مُشْكِلٌ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ إِلَّا أَنَّ يَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ مَا عَدَا الْأَخِيرَتَيْنِ. قوله: (بِخِلَافِ الشَّجَةِ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْمُخَالَفَةَ إِنَّمَا هِيَ فِي إِطْلَاقِ لَفْظِ الشَّجَةِ لَا فِي الْمَعْنَى فَإِنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ الْمُعَيَّنَةَ بِحَسَبِ الْمَعْنَى مُتَّحِدَةٌ فِي



خاصة كما مرّ وحينئذ فالإخبار عنها بتلك العشر يُراد به أحد مذلوليها فقط عند من لم يُعمّمها فتأملّه (في باقي البدن) كصدر وساعد (أو قطع بعض مارين) وهو ما لأن من الأنف (أو بعض أذن) أو شفة وإطارها وهو بكسر فتخفيف المحيط بها أو ما في الروضة أنّه لا قود فيه تحريف، وإنما هو إطار الشّه أي الذبّر؛ لأنّه الذي لا نهاية له أو لسان أو حشفة (ولم يُينه) بأن صار مُعلّقًا بجِلْدَةٍ والتقيدُ بذلك لِجَرَيانِ الخلافِ فاعتراضه ليس في محله (وجب القصاصُ في الأصلح) لَيْشِيرِ ضَبِطِ كُلِّ مع بطلانِ فائدة العُضْوِ وإن لم يُينه وفيما إذا اقتصر في المُعلّقِ بجِلْدَةٍ يقطع من الجاني إليها ثم يُسأل أهلُ الخبرة في الأصلح من إبقاء أو ترك .....

الشّجاج كالجراح أو في غيرهما أُطلقَ عليها لفظُ الجراح دون الشّجاج وبهذا يُعلّم ما في قوله فالإخبار إلخ سم. قود: (عنها) أي الشّجاج. قود: (يُراد به) أي بلفظ الشّجاج. قود: (أحد مذلوليها فقط) لا يخفى ما في هذا الكلام على العارِفِ المُتأملِ بل المُرادُ بها مفهومُها سم. قود: (كصدر) إلى قول المتن وحُكومتُه الباقي في النّهاية إلّا قوله قيل. قود: (وإطارها) عطفَ على أذن والواو بمعنى أو كما عبّر بها النّهاية. قود: (المُحيطُ بها) أي بأعلى الشّفة ع ش. قود: (وما في الروضة أنّه لا قود فيه) قال المُعني هذا هو المُعتمدُ كما جرى عليه ابنُ المُقريّ وهما أي إطار الشّفة وإطار الشّرح مسألَتان لا قصاصَ في كُلِّ منهما اه. قود: (تخريف إلخ) وفاقًا لِلنّهاية وخلافًا لِلْمُعني كما مرّ. قود: (أو لسان إلخ) عطفَ على أذن. قود: (فاعتراضه لَيْسَ في محله) أطالَ سم في ردّه وتأييد الاعتراض راجعُه. قود: (إليها) أي إلى مثلهما ع ش. قود: (ثم يُسأل أهلُ الخبرة في الأصلح إلخ) أي ويُفعلُ فيها

سائرِ البدنِ لكن إن كانت في الرّأس أو الوجه أُطلقَ عليها لفظُ الشّجاج كالجراح أو في غيرهما أُطلقَ عليها لفظُ الجراح دون الشّجاج وبهذا يُعلّم ما في قوله فالإخبار إلخ. قود: (يُراد به أحد مذلوليها فقط إلخ) لا يخفى ما في هذا الكلام على العارِفِ المُتأملِ بل المُرادُ بها مفهومُها. قود: (فاعتراضه لَيْسَ في محله) اعتراضه الزّركشيّ بأنّه مُضَرٌّ مِن وجهين حاصلُ الأوّلِ أنّ التّقييدَ إن كان لِعَدَمِ القصاصِ في المُبانِ لم يَصِحْ؛ لأنّه أولى بالوجوب، وقد صرّح في الروضة بأنّ الصّحيحَ فيه الوجوبُ أيضًا وإن كان لِعَدَمِ الخلافِ في الوجوبِ فيه لم يَصِحْ أيضًا؛ لأنّ الخلافَ جارٍ فيه كما صرّح به في الروضة وعبّر في البيان بالأظهر وفي غيره بالصّحيح وثانيهما أنّه يفتضي جريانَ الخلافِ فيما إذا بقي مُتعلّقًا بجِلْدَةٍ فقط لكن الرّافعي جزم فيه بالقصاص أو كمال الدية لِإبطاله فائدة العُضْوِ ولم يطرُد فيه الخلاف اه وبه يظهر أنّ جواب الشّرح غير مُلاقي له وإشكالُ قوله بأن صار مُعلّقًا بجِلْدَةٍ وقوله أمّا إذا أبانه فيجبُ القودُ جزمًا نعم قد يُجاب عن الأوّل باختلاف الخلاف كما علّم مِنّا نُقل عن الروضة وعن الثاني بتخصيص بعض ما ذكّر بغير ما صار مُعلّقًا بجِلْدَةٍ فقط ثم راجعت الروضة فَرأيتُ حَكَمَ الخلافِ في القَسَمينِ على وفق ما قاله الزّركشيّ فأعجبَ بَعْدَ ذلك مِنّا وَقَعَ فيه الشّرحُ لكن الجزمُ بوجوبِ القصاصِ فيما إذا بقي مُعلّقًا بجِلْدَةٍ مع إجراء الخلاف عند الإبانة في غاية الإشكال إلّا أنّ يؤوّل بأن المُرادَ بالجزم أنّه سَكَتَ عن ذِكْرِ

وَيُقَدَّرُ ما عدا الموضحة بالجزئية كثلث ورُبُع؛ لأنَّ القودَ وجبَ فيها بالمماثلة بالجملة فامتنعت المساحة فيها لئلاَّ يُؤدِّيَ إلى أخذِ عُضْوٍ ببعضِ عُضْوٍ وهو مُمتنعٌ ولا كذلك في الموضحة فقد رثت بالمساحة أما إذا أبانه فيجب القودُ جزئاً. (ويجب) القصاص (في القطع من مفصل) بفتح الميم وكسر الصاد وهو موضع اتِّصالِ عُضْوَيْنِ على مُنْقَطِعِ عَظْمَيْنِ يربطان بينهما مع تداخل كركبية ومزق أو تلاصق ككوع وأنملة (حتى في أصلِ فخذ) وسيأتي أنه ما فوق الورك (ومثكب) وهو مجمع ما بين العضد والكف (إن أمكن) القطع (بلا) حصول (إجافة) ولا يُمكنُ إلا مع حصولها (فلا) قود (على الصحيح)؛ لأنَّ الجوائف لا تنضبُ نعم، إن مات بالقطع قطع الجاني وإن حصلت الإجافة (ويجب في فخذ عيني) أي تعويرها بالعين المُمَهِّلة (وقطع أذن وجفن) بفتح أوله (ومارٍ وشفة ولسانٍ وذكرٍ وأنثيين) أي يَضَيِّتُ ..... .

ذلك. قود: (ما عدا الموضحة) أي بما ذَكَرَ كقطع بعض مارٍ سم. قود: (فيها) أي فيما عدا الموضحة. قود: (فامتنعت الخ) في هذا التفرع مع قوله الآتي لئلاَّ الخ تأمل وكان الأولى الأخصر لا بالمساحة لئلاَّ الخ عبارةً المُعْنَى ويُقدَّرُ المقطوع بالجزئية كالثُلث والرُبُع ويُستوفى من الجاني مثله بالمساحة؛ لأنَّ الأطراف المذكورة تختلف كثيراً وصغراً بخلاف الموضحة كما سيأتي اه. قود: (إلى أخذِ عُضْوٍ ببعضِ الخ) وذلك لأنه قد يكونُ مارٍ الجاني مثلاً قدر بعض مارٍ المجنِّي عليه فيؤدِّي إلى أخذِ مارٍ الجاني ببعضِ مارٍ المجنِّي عليه لو اعتبرَ بالمساحة ع ش. قود: (أما إذا أبانه الخ) هذا إيضاح وإلاَّ فهو معلومٌ من قوله والتقييدُ بذلك الخ ع ش. قود: (فيجب القودُ جزئاً) ليس كذلك بل الخلاف جارٍ فيه أيضاً كما صرح به في الروضة وعبر في البيان بالأظهر وفي غيره بالصحيح سم عبارة المُعْنَى، وقد يُفهمُ كلامه أنه إذا أبان ما ذَكَرَ لا يكونُ كذلك وليس مراداً بل الصحيحُ الرُّجوبُ اه.

قود: (بفتح الميم) إلى قوله بخلاف قطع البيضتين في المُعْنَى. قود: (بينهما) أي العظام مع تداخل أي دخول أحد العظام في الآخر. قود: (إن أمكن القطع) أي من أصلِ الفخذ والمثكب. قود: (وإن حصلت الخ) الأسب وإن لم يُمكن بلا إجافة.

قود (سن): (وقطع أذن).

(تنبيه): شمل إطلاق وجوب القصاص بقطع الأذن ما لو ردها في حرارة الدم والتصقت وهو كذلك؛ لأنَّ الحكم متعلق بالإبانة، وقد وجدت مُعْنَى. قود: (بفتح أوله) وحكي كسره غطاء العين من فوق وأسفل مُعْنَى.

قود (سن): (وشفة) أي سواء العليا والسفلى وحد العليا طولا موضع الارتفاق أي الالتئام بما يلي الأنف السفلى طولا موضع الارتفاق بما يلي الذقن وفي العرض الشدقين سم على منهج ع ش.

الخلاف فيه فلا بُدَّ من جزيائه فيه فليراجع الراعي. قود: (ويقدَّر ما عدا الموضحة) بما ذَكَرَ كقطع بعض مارٍ. قود: (أما إذا أبانه فيجب القودُ جزئاً) ليس كذلك.

بِقَطْعِ جِلْدَتَيْهِمَا؛ لِأَنَّ لَهَا نِهَايَاتٍ مَضْبُوطَةً فَأَلْحِقَتْ بِالْمَفَاصِلِ بِخِلَافِ قَطْعِ الْبَيْضَتَيْنِ دُونَ جِلْدَتَيْهِمَا بِأَنَّ سَلْهُمَا مِنْهُ مَعَ بَقَائِهِ فَلَا قَوْدَ فِيهِمَا لِتَعَذُّرِ الْإِنْضِبَاطِ حِينَئِذٍ وَيَجِبُ أَيْضًا فِي إِشْلَالِ ذِكْرٍ وَأُنْثَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا إِنْ قَالَ خَبِيرَانِ إِنْ الْأُخْرَى تَسَلَّمَ وَكَذَا دَقُّهُمَا عَلَى مَا نَقَّلَاهُ لَكِنْ بَحْثًا أَنَّهُ كَكُسْرِ الْعِظَامِ.

(تَبْيِيهِ) سَيَأْتِي أَنَّ فِي الْأُنْثَيْنِ كِمَالِ الذِّبْيَةِ سَوَاءً أَقْطَعَهُمَا أَمْ سَلَّهُمَا أَمْ دَقَّهُمَا وَزَالَتْ مَنَفَعَتُهُمَا وَبِهِ يُعْلَمُ فَسَادُ مَا نُقِلَ عَنْ شَارِحِ أَنَّ فِي الْبَيْضَتَيْنِ بِجِلْدَتَيْهِمَا دَيْتَيْنِ وَفِي كُلِّ مِنْهُمَا إِذَا انْفَرَدَ دَيْتُهُ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْجِلْدَ لَا يُقَابَلُ بِشَيْءٍ وَمَا أَوْهَمَهُ تَفْسِيرُ الشَّارِحِ الْخُصِيَّتَيْنِ بِجِلْدَتَيْنِ الْبَيْضَتَيْنِ ثُمَّ بِالْبَيْضَتَيْنِ قِيلَ لَمْ يَرِدْ بِهِ إِلَّا بَيَانُ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ وَهُوَ أَنَّ الْخُصِيَّتَيْنِ تُطْلِقَانِ عَلَى كُلِّ مِنْ الْجِلْدَتَيْنِ وَمِنَ الْبَيْضَتَيْنِ فِي الصَّحَاحِ الْأُنْثَيَانِ الْخُصِيَّتَانِ قَالَ أَبُو عَمَرَ وَالْخُصِيَّتَانِ الْبَيْضَتَانِ وَالْخُصِيَّتَانِ الْجِلْدَتَانِ اللَّتَانِ فِيهِمَا الْبَيْضَتَانِ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ اقْتِصَارُ الْقَامُوسِ عَلَى تَفْسِيرِ الْأُنْثَيْنِ بِالْخُصِيَّتَيْنِ وَعَلَى تَفْسِيرِ الْخُصِيَّةِ بِالْبَيْضَةِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ سَلُّ خُصِيَّتِهِ وَالْمَسْلُوكُ الْبَيْضَةُ لَا الْجِلْدَةُ وَلَا اقْتِصَارُ ابْنِ السَّكَيْتِ عَلَى تَفْسِيرِ الْأُنْثَيْنِ بِالْبَيْضَتَيْنِ، وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ أَعْنَى الشَّارِحِ عَلَى قَطْعِ الْجِلْدَتَيْنِ لِاسْتِزْمَائِهِ غَالِبًا يُطْلَقُ مَنَفْعَةُ الْبَيْضَتَيْنِ (وَكَذَا أَلْيَانِ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَهُمَا اللَّحْمَانِ الثَّاقَتَانِ بَيْنَ الظَّهْرِ وَالْفَخْذِ (وَشُفْرَانِ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَهُمَا جُزْأَا الْفَرْجِ الْمُحِيطَانِ بِهِ إِحَاطَةً الشَّفَتَيْنِ

قَوْدٌ: (بِقَطْعِ جِلْدَتَيْهِمَا) الْبَاءُ بِمَعْنَى مَعَ لِمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ سَلَّ الْبَيْضَتَيْنِ وَخَدَّهُمَا لَا قِصَاصَ فِيهِ ع ش. قَوْدٌ: (مَنْعَةً) أَيِ الْجِلْدِ ع ش. قَوْدٌ: (وَيَجِبُ) أَيِ الْقِصَاصِ ع ش. قَوْدٌ: (إِنْ قَالَ خَبِيرَانِ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ إِنْ أَخْبَرَ عَدْلَانِ بِسَلَامَةِ الْأُخْرَى مَعَ ذَلِكَ اه. قَوْدٌ: (عَلَى مَا نَقَّلَاهُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ إِنْ أَمَكَّنْتَ الْمُمَائِلَةَ كَمَا نَقَّلَاهُ عَنِ التَّهْذِيبِ ثُمَّ بَحَثْنَا الْخ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: إِنْ أَمَكَّنْتَ الْمُمَائِلَةَ مُعْتَمِدًا اه. قَوْدٌ: (كَكُسْرِ الْعِظَامِ) أَيِ فَلَا قِصَاصَ فِيهِ ع ش. قَوْدٌ: (وَفِي كُلِّ مِنْهُمَا) أَيِ مِنَ الْبَيْضَتَيْنِ وَالْجِلْدَتَيْنِ. قَوْدٌ: (وَذَلِكَ) أَيِ الْفَسَادِ. قَوْدٌ: (بِشَيْءٍ) أَيِ مِنَ الذِّبْيَةِ. قَوْدٌ: (وَمَا أَوْهَمَهُ الْخ) أَيِ مِنَ وَجُوبِ دَيْتَيْنِ كُرْدِيٍّ. قَوْدٌ: (تَفْسِيرُ الشَّارِحِ) أَيِ فِي الْبَابِ الْآتِي فِي شَرْحِ قَيْطُوعِ فَخْلٍ بِخَصِيٍّ سَم. قَوْدٌ: (قِيلَ الْخ) خَبَرٌ وَمَا أَوْهَمَهُ الْخ. قَوْدٌ: (قَالَ أَبُو عَمَرَ الْخ) هُوَ مَحَلُّ الْإِسْتِشْهَادِ. قَوْدٌ: (وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ) أَيِ مَا فِي الصَّحَاحِ. قَوْدٌ: (بِدَلِيلِ قَوْلِهِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَعَلَى تَفْسِيرِ الْخُصِيَّةِ الْخ. قَوْدٌ: (وَالْمَسْلُوكُ الْخ) بَيَانٌ لِرُجُوحِ الدَّلَالَةِ وَالْوَاوُ لِلْحَالِ. قَوْدٌ: (أَعْنَى الشَّارِحِ) أَيِ الْجَلَالِ الْمُحَلِّيِّ. قَوْدٌ: (لِاسْتِزْمَائِهِ الْخ) فَلَوْ قَطَّعَ الْجِلْدَتَيْنِ فَقَطُّ وَاسْتَمَرَّتِ الْبَيْضَتَانِ لَمْ تَجِبِ الذِّبْيَةُ، وَإِنَّمَا

قَوْدٌ: (بِأَنَّ سَلْهُمَا مِنْهُ) أَيِ مِنَ الْجِلْدِ. قَوْدٌ: (وَمَا أَوْهَمَهُ تَفْسِيرُ الشَّارِحِ) أَيِ فِي الْبَابِ الْآتِي فَلِأَنَّهُ قَالَ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِيهِ قَيْطُوعُ فَخْلٍ بِخَصِيٍّ مَا نَصَّهُ وَالْخَصِيُّ مَنْ قُطِعَ خَصِيَاهُ أَيِ جِلْدَتَا الْبَيْضَتَيْنِ كَالْأُنْثَيْنِ مُتْنَى خُصِيَّةٍ وَهُوَ مِنَ التَّوَادِرِ وَالْخُصِيَّتَانِ الْبَيْضَتَانِ اه وَقَوْلُهُ كَالْأُنْثَيْنِ أَيِ فَإِنَّهُمَا أَيْضًا جِلْدَتَا الْبَيْضَتَيْنِ أَيِ مَعْنَى كُلِّ مِنَ الْخُصِيَّتَيْنِ وَالْأُنْثَيْنِ جِلْدَتَا الْبَيْضَتَيْنِ.

بالفم (في الأصح)؛ لأن لها نهايات تنتهي إليها. (ولا قصاص في كسر العظام) لعدم انضباطه فيها إلا السن على ما يأتي (وله) أي المقطوع بعض ساعده أو فخذه سواء سبق القطع كسر أم لا كما أفاده كلامه هنا مع قوله الآتي ولو كسر عضده وأبانه إلخ المشتل على ما هنا بزيادة فكرزه المصنف لها وللتفريع الآتي عليه الدافع لما اغترض به عليه هنا أن قضيته أنه لو قطع من عضده لم يكن له الأخذ من الكوع (قطع أقرب مفصل إلى موضع الكسر) وإن تعدد ذلك المفصل ليستوفي بعض حقه (وحكومة الباقي)؛ لأنه لم يأخذ عوضاً عنه وفيما إذا كسر من

تجب حكومة ع ش. قود: (إلا السن) هذا الاستثناء صريح في أن السن من العظم وهو أحد قولين فيه ثانيهما أنه من العصب؛ لأنه يلين بوضعه في الخل ع ش. قود: (سواء سبق القطع كسر) أي من الجاني وقوله أم لا أي بأن لم يسبق منه كسر بل سبق من غيره والغرض من هذا أن ما في المتن بهذا الاختيار أعم مما سيأتي فيه الخاص بما إذا وقع منه كسر فانتفى التكرار المحض رشدي.

(أقول): وقد ينافي الغرض المذكور قول الشارح المشتل على ما هنا. قود: (كما أفاده كلامه إلخ) انظر وجه إفادته ذلك سم. قود: (بزيادة) هي أن يحصل بالكسر انفصال العضو فلو حصل الكسر من غير انفصال فليس له أن يقطع أقرب مفصل إلى موضع الكسر مغني عبارة سم المراء بها اختيار الإبانة بقوله الآتي وأبانه وكون الآتي مشتلاً على زيادة على ما هنا من هذه الجهة لا ينافي أن ما هنا مشتل على زيادة على الآتي من حيث شمول ما هنا دون الآتي بكسر من العضد ومن الفخذ اه. قود: (فكرزه المصنف إلخ) قد يقال هذا لا يقتضي الجمع بينهما بل يوجب الإقتصار على الآتي لإغنايه عما هنا مع زيادة فليتأمل سم. قود: (وللتفريع الآتي) أي قوله: فلو طلب الكوع مكن في الأصح وقوله الدافع إلخ أي لإفادة هذا التفريع ذلك الحكم سم. قود: (أن قضيته إلخ) بيان لما اغترض إلخ والضمير لما هنا.

قود: (وإن تعدد ذلك المفصل) إشارة إلى مسألة الكسر من الكوع الآتية بقوله وفيما إذا كسر إلخ سم عبارة المغني قوله أقرب مفصل يفهم اختيار اتحاديه وليس مراداً فلو كسر العظم من نفس الكوع كان له التقاط الأصابع وإن تعددت المفصل كما جزم به في الروضة وأصلها وآته إذا كسر عظم العضد لا يمكن من قطع الكوع وسيأتي في كلامه أن له ذلك على الأصح اه.

قود: (استي) (وحكومة الباقي) فلو كسر ذراعه اقتصر في الكف وأخذ الحكومة لما زاد وله العفو عن الجناية ويعدل إلى المال مغني وأستى. قود: (لأنه) إلى قوله: (ولا ينافيه) في المغني إلا قوله:

قود: (كما أفاده كلامه) انظر وجه إفادته لذلك. قود: (بزيادة)؛ لأن المراد بها اختيار الإبانة بقوله الآتي وأبانه وكون الآتي مشتلاً على زيادة على ما هنا من هذه الجهة لا ينافي أن ما هنا مشتل على زيادة على الآتي من حيث شمول ما هنا دون الآتي بكسر من العضد ومن الفخذ وقوله وللتفريع أي بقوله فلو طلب الكوع مكن في الأصح وقوله الدافع إلخ لإفادة هذا التفريع ذلك الحكم. قود: (فكرزه المصنف لها إلخ) قد يقال هذا لا يقتضي الجمع بينهما بل يوجب الإقتصار على الآتي لإغنايه عما هنا مع زيادة فليتأمل. قود: (وإن تعدد ذلك) إشارة إلى مسألة الكسر من الكوع له الآتية بقوله وفيما إذا

الكوع له التقاط أصابعه وأناميلها وإن تعددت المفصل لعدم قدرته على محل الجنابة ومفصل غير ذلك وأفهم قوله: أبانه أنه لا يد في وجوب القود من المفصل بعد الكسر واعتمده الثلثيني وغيره فلو كسر بلا فصل لم يقتصر منه بقطع أقرب مفصل ولا يُنافيه ما في الحاوي وشروجه أنه في هشم ساعده أو ساقه له قطع أقرب مفصل ليتعين حمليه على هشم بعده إبانة أو هشم صبره في حكم قطع مُعلق بجلدة إما مرّ أن هذا في حكم القطع. (ولو أوضحه وهشم أوضح) المجني عليه لمكان القود في الموضحة (وأخذ خمسة أبعرة) أرش الهشم. (ولو أوضح ونقل أوضح) إما مرّ (وله عشرة أبعرة) أرش التنقيل المُشتمل على الهشم غالباً ولو أوضح وأم أوضح وأخذ ما بين الموضحة والمأمومة وهو ثمانية وعشرون بعيراً وثلاث وإطلاق الروضة وأصلها هنا أن له الثلاث مرادها بقیته بدليل قولهما الآتي لو أوضح واحد وهشم آخر ونقل ثالث وأم رابع فعلى كل من الثلاثة خمسة وعلى الرابع تمام الثلاث انتهى والأمر ثم بمنزلة الأمر هنا بل أولى كما هو واضح. (ولو قطعه من الكوع) بضّم أوله ويسمى كاعاً وهو ما يلي الإبهام من المفصل وما يلي الخنصر كزسوع وما يلي إبهام الرجل من العظم هو البوع أما الباع فهو مدّ اليدين يميناً وشمالاً (فليس له التقاط أصابعه) بل ولا أنملة منها لقدرته على القطع من محل الجنابة (فإن فعله عزّز) لعدوله عن حقه مع قدرته عليه (ولا عزم عليه)؛ لأنه يستحق إتلاف

(وأناميلها). □ قود: (لأنه) أي للمجني عليه. □ قود: (وأناميلها) يتأمل سيّد عمر. (أقول): لعل الواو بمعنى أو والمراد الأتملة الأولى من كل من الأصابع أو الأولى من الإبهام والثانية من غيرها. □ قود: (وأفهم قوله: أبانه) أي الآتي سم. □ قود: (لتعين حمليه الخ) علة لعدم المنافاة. □ قود: (أو هشم صبره في حكم قطع مُعلق بجلدة) الأولى أو هشم في حكم قطع بأن صبره مُعلقاً بجلدة. □ قود: (أن هذا) أي المقطوع المُعلق بجلدة. □ قود: (المجني عليه) إلى قول المتن فلو طلب في النهاية إلا قوله وإطلاق الروضة إلى المتن وكذا في المعني إلا قوله غالباً. □ قول (سني): (وأخذ) أي المجني عليه من الجاني. □ قود: (غالباً) أي والصورة هنا من هذا الغالب رشيدي. □ قود: (أوضح الخ) أي المجني عليه الجاني وأخذ أي منه. □ قود: (وهو ثمانية وعشرون الخ) أي: لأن في المأمومة ثلث الذية كما سيأتي نهاية. □ قود: (وهو ما يلي الخ) أي العظم الذي يلي الإبهام من جهة مفصله واحترز بهذا من جهة جانيه الذي هو أصل السبابة رشيدي. □ قود: (إبهام الرجل) بكسر الراء. □ قول (سني): (فإن فعله) أي قطع الأصابع عزّز أي وإن قال لا أطلب للباقي قصاصاً ولا أرشاً لعدوله عن مستحقه نعم إن كان ممن يخفى عليه ذلك يتبغى أنه لا يعزّز معني.

كسر الخ. □ قود: (وأفهم قوله: ) أي الآتي.

الكل (والأصح أن له قطع الكف بعده)؛ لأنه من جملة حقه، وإنما لم يُمكن من قطعه من قطع من قطع من نصف ساعده فلَقَطَ أصابعه؛ لأنه لا يصل بالتمكين لتمام حقه ليقاء فضلة له من الساعد لم يأخذ في مقابلتها شيئاً فلم يتم له التشفى المقصود بخلافه هنا ولو عفا عن الكف للحكومة لم يجب لاستيفائه الأصابع المُقابِلَة للذية الداحِل فيها الكف كما لا يُجاب من قطع يَدِي الجاني إلى دية نفسه لاستيفائه مُقابِلها. (ولو كسَر عَصَدَه وأباهه) أي المكشور مع ما بعده ولو بالقوة كما مر (قطع) إن شاء (من المِرْقِي)؛ لأنه أقرب مفصل للمكشور (وله حكومة الباقي)

قوله: (وإنما لم يُمكن إلخ)، ولو قطع يده من المِرْقِي فَرَضِي عنها بكف أو أصبع لم يجز لعدوله عن محل الجنابة مع القدرة عليه فإن قطعها من الكوع غَزَزَ ولا غَزَمَ عليه لِمَا مرَّ وأهدر الباقي فليس له قطعه ولا طلب حكومته؛ لأنه بقطعه من الكوع ترك بعض حقه وقنع ببعضه كما نقله الإمام والبعوي عن الأصحاب، وإن قال البعوي عندي له حكومة الساعد وفارق ما مرَّ في الصورة السابقة من أن له قطع الباقي بأن القاطع من الكوع مُستَوْفٍ لِمُسَمَّى اليد بخلاف مُلْتَقِط الأصابع مُغْنِي وقال سم، ولو قطع من المِرْقِي فاقتص من الكوع لم يُمكن بعد ذلك من المِرْقِي؛ لأنه بالقطع من الكوع أخذ صورة يد فلا يُمكن من الزيادة بل له الحكومة وحاصل هذه المسائل أنه إذا قطع دون حقه فإن قطع مُسَمَّى اليد امتنع العود لزيادة ولا فإن حصل بالعود تمام حقه جاز ولا فلا وقضية ذلك أن من قطع من المِرْقِي فالتقط أصبعاً جاز له العود للباقي ولم أره صريحاً فراجعناه. قوله: (من قطعه) أي الكف فإنه يُذكر في لغة قليلة. ع ش. قوله: (من قطع إلخ) بيناء المفعول والموصول نائب فاعل لم يُمكن وقوله فلَقَطَ بيناء الفاعل مُسْتَد إلى ضمير الموصول. قوله: (فلَقَطَ أصابعه) أي تعدتاً ففي الرّوض أن له حَيْثُذ أن يقطع أصبعاً ويكتفي به وليس له أن يأخذ أزيد من ذلك لِتَعَدُّ الجنابة حَلْبِي. قوله: (ولو عفا إلخ) مُصِل بقول المتن والأصح أن له إلخ. قوله: (لم يجب) أي للحكومة وعليه فهل يُمكن من العود لقطع الكف فيه نظر والأقرب نَعْنَع ش. قوله: (الكف) أي حكومتها. قوله: (من قطع إلخ) مُسْتَحَقّ نفس قطع إلخ مُغْنِي. قوله: (إلى دية نفسه) أي نفس الجاني وقوله مُقابِلها أي الذية وهو يد الجاني. قوله: (سنس) (عصده) وهي من مفصل المِرْقِي إلى الكتف مُغْنِي وع ش. قوله: (كما مر) أي في شرح

قوله: (وإنما لم يُمكن) أي من قطعه من قطع من نصف ساعده فلَقَطَ أصابعه؛ لأنه لا يصل بالتمكين لتمام حقه إلخ ولو قطع من المِرْقِي فاقتص من الكوع لم يُمكن بعد ذلك من المِرْقِي؛ لأنه بالقطع من الكوع أخذ صورة يد فلا يُمكن من الزيادة بل له الحكومة وحاصل هذه المسائل أنه إذا قطع دون حقه فإن قطع مُسَمَّى اليد امتنع العود لزيادة ولا فإن حصل بالعود تمام حقه جاز ولا فلا وقضية ذلك أن من قطع من المِرْقِي فالتقط أصبعاً جاز له العود للباقي ولم أره صريحاً فراجعناه. قوله: (لإستيفائه) الأصابع المُقابِلَة للذية الداحِل فيها الكف فإن قلت حاصل ذلك أن استيفاء الأصابع يقتضي سقوط حكومة المناب لكونها مُقابِلَة للذية التي يدخل فيها الكف وهذا يُخالف ما سيأتي في الباب الآتي فيما لو قطع

نظير ما مرَّ (فلو طلب) لَقَطَ الأصابع لم يُمكنْ أو أَضْبِعْ مُمكنْ وله أخذُ دية أربع أصابع وحُكُومَةُ الباقي أو (الكوع مُمكنْ) منه (في الأصح) لِمُسَامَحَتِهِ مع عَجْزِهِ عن مَحَلِّ الجِنَايَةِ وله حُكُومَةُ السَّاعِدِ مع الباقي من العَضْدِ. (ولو أَوْضَحَهُ فَذَهَبَ ضَوْءُهُ) مع بَقَاءِ حَدَقَتِهِ (أَوْضَحَهُ فَإِنْ ذَهَبَ الضَّوْءُ) فذاك (ولا أذهبته بأخف ممكن كتقريب حديدية مُخَمَّاةٍ من حَدَقَتِهِ) أو وَضَعَ كَافُورٍ فيها وَمَحَلَّهُ في الإيضاح واللَّطْمِ الآتِي والمُعَالَجَةِ فِيهِمَا إِنْ أُعِينَ بِقَوْلِ خَبِيرَيْنِ إِذْهَابُ حَدَقَتِهِ وإلا تَعَيَّنَ الأَرُشُ. (ولو لَطَمَهُ لَطْمَةً تُذْهِبُ ضَوْءَهُ غَالِيًا فَذَهَبَ) ضَوْءُ عَيْنَيْهِ وَبَقِيَ حَدَقَتُهُ (لَطَمَهُ مِثْلَهَا) إِنْ انْضَبَطَتْ كما هو ظاهرٌ (فإِنْ لم يَذْهَبْ أَذْهَبَ) بِالْمُعَالَجَةِ مع بَقَاءِ الْحَدَقَةِ أَمَا لو ذَهَبَ ضَوْءُ عَيْنِ المَجْنُونِ عَلَيْهِ فَقَطْ فلا يَلْطِمُ الجَانِي إِنْ خَشِيَ إِذْهَابَ ضَوْءِ عَيْنَيْهِ أو إِحْدَاهُمَا مُبْهَمَةً أو

ولم يُبَيَّنْ. ة قوله: (لم يُمكنْ) أي لِتَعَدُّ الجِنَايَةِ رَوْضَ اه حَلْبِي.

ة قول (لَسِي): (مُمكنْ في الأصح) وعليه لو قَطَعَ مِنَ الكَوْعِ ثم أَرَادَ القَطْعَ مِنَ المِرْقِيِّ لم يُمكنْ كما جَزَمَا به في الرَّوْضَةِ وَأَضْلَحَهَا قال الرَّزْكَشِيُّ وَيَحْتَاجُ إِلَى الفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَسْأَلَةِ التَّقَاطُفِ الأصَابِعِ فَإِنَّ لَهُ قَطْعَ الكَفِّ بَعْدَهُ اه وَفَرَّقَ بَاتَهُ هُنَاكَ يَعُودُ إِلَى مَحَلِّ الجِنَايَةِ وَهُنَا إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهَا، وَإِنَّمَا جَوَزْنَا قَطْعَ مَا دُونَهُ لِلضَّرُورَةِ فَإِذَا قَطَعَ مَرَّةً لم يَكْرُزُهُ مُعْنِي. ة قوله: (لِمُسَامَحَتِهِ) إِلَى قول المتن: (ولو قَطَعَ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ إِنْ انْضَبَطَتْ كما هو ظاهرٌ وكذا فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَلَمْ يَذْكُرُوا إِلَى المتن.

ة قول (لَسِي): (فَذَهَبَ ضَوْءُهُ) أَي مِنْ عَيْنَيْهِ، وَلَوْ نَقَصَ الضَّوْءُ امْتَنَعَ الْقِصَاصُ إِجْمَاعًا مُعْنِي.

ة قول (لَسِي): (مِنْ حَدَقَتِهِ) هِيَ السَّوَادُ الْأَعْظَمُ الَّذِي فِي الْعَيْنِ وَالْأَصْغَرُ النَّاطِرُ وَالْمُقْلَةُ شَحْمُ الْعَيْنِ الَّذِي يَجْمَعُ السَّوَادَ وَالْبَيَاضَ سَمَ عَلَى مَنَهِجِ ع ش. ة قوله: (وَمَحَلُّهُ) أَي الإِذْهَابُ بِأَخْفِ مُمَكِّنْ. ة قوله: (وَالْأَعْيُنُ الأَرُشُ) أَي وَالدِّيَةُ مُعْنِي.

ة قول (لَسِي): (غَالِيًا) احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا إِذَا لم تَذْهِبِ اللَّطْمَةُ غَالِيًا الضَّوْءَ فَإِنَّهُ لَا قِصَاصَ فِيهَا كما صَرَّحَ بِهِ الرُّوْيَانِيُّ مُعْنِي. ة قوله: (ذَهَبَ ضَوْءُ عَيْنِ المَجْنُونِ عَلَيْهِ فَقَطْ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنِي ذَهَبَ بِهَا مِنَ المَجْنُونِ عَلَيْهِ ضَوْءُ إِحْدَى الْعَيْنَيْنِ اه. ة قوله: (إِنْ خَشِيَ إلخ) مَفْهُومُهُ جَوَازُ لَطْمِهِ إِنْ لم يَخْشَ مَا دُكِرَ سَمَ أَي

كَامِلَةً بِنَاقِصَةٍ أَضْبِعَ حَيْثُ يُخَيَّرُ الْمُقْطُوعُ بَيْنَ أَخْذِ دِيَةِ الأصَابِعِ الأَرْبَعِ وَلَقَطْهَا مِنْ قَوْلِهِ وَالْأَصْحَحُ أَنَّ حُكُومَةَ الكَفِّ تَجِبُ إِنْ لَقَطَ لَا إِنْ أَخَذَ دِيَتَهُنَّ وَعَلَّلَ الْوُجُوبَ إِنْ لَقَطَ بِأَتَانِهَا لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ الْقَوْدِ فَلَا يَسْتَشْبِهُهَا وَعَدَمُ الْوُجُوبِ إِنْ أَخَذَ دِيَتَهُنَّ بِأَتَانِهَا مِنْ جِنْسِهَا فَاسْتَشْبِهُهَا وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ حَاصِلٌ هَذَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنَّ اسْتِيفَاءَ الأصَابِعِ يَقْتَضِي عَدَمَ سُقُوطِ حُكُومَةِ الْمَنَابِتِ، لَا يُقَالُ يُفَرَّقُ بِالتَّمَكُّنِ مِنْ أَخْذِ الكَفِّ هُنَا دُونَ مَا يَأْتِي؛ لِأَنَّا نَقُولُ: لَمْ يَجْعَلُوا الْمُلْحَظَ فِيمَا يَأْتِي إِلَّا عَدَمَ تَجَانُّسِ الْقَوْدِ وَالْحُكُومَةَ فَلَمْ يَسْتَشْبِهُهَا إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ جَعَلَهُمُ الْمُلْحَظَ مَا ذُكِرَ لَا يُنَافِي اعْتِبَارَ مِلَاحَظَةِ شَيْءٍ آخَرَ مَعَهُ وَهُوَ عَدَمُ التَّمَكُّنِ فَلْيُنَافِئْ.

ة قوله: (وَالْأَعْيُنُ الأَرُشُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَوْفِيَ أَكْثَرَ مِنْ حَقِّهِ اه. ة قوله: (إِنْ خَشِيَ إلخ) مَفْهُومُهُ جَوَازُ لَطْمِهِ إِنْ لم يَخْشَ مَا ذُكِرَ.

مُخَالَفَةً لِعَيْنِ الْمُجَنِّي عَلَيْهِ بَلْ تَتَعَيَّنُ الْمُعَالَجَةُ فَإِنْ تَعَذَّرَتْ فَلَالرُّشُ (وَالسَّمْعُ كَالْبَصَرِ يَجِبُ الْقِصَاصُ فِيهِ بِالسَّرَايَةِ)؛ لِأَنَّ لَهُ مَحَلًّا يَنْضَبِطُ (وَكَذَا الْبَطْشُ) وَلَمْ يَذْكُرُوا مَعَهُ اللَّتْسُ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ زَوَالُهُ بِزَوَالِهِ فَإِنْ قُرِضَ زَوَالُهُ مَعَ بَقَاءِ الْبَطْشِ لَمْ يَجِبْ فِيهِ إِلَّا حُكُومَةُ لَا قَوْدَ. (وَالذَّوْقُ وَالشَّمُّ) وَالْكَلَامُ يَجِبُ الْقِصَاصُ فِيهَا بِالسَّرَايَةِ (فِي الْأَصْح)؛ لِأَنَّ لَهَا مَحَلًّا مَضْبُوطَةً وَلَأَهْلِ الْخَيْرَةِ طُرُقٌ فِي إِبْطَالِهَا. (وَلَوْ قَطَعَ إَصْبَعًا فَتَاكَلَ غَيْرُهَا) كِإَصْبَعٍ أُخْرَى (فَلَا قِصَاصَ فِي الْمُتَاكِلِ) بِالسَّرَايَةِ وَفَارَقَ مَا تَقَرَّرَ فِي الْمَعَانِي كَالضَّرْوِ بِأَنَّهَا لَا تُوجَدُ مُسْتَقِلَّةً بَلْ تَابِعَةٌ لغيرِهَا فَلَا يُقْصَدُ بِالْجَنَايَةِ عَلَيْهَا إِلَّا مَحَلُّهَا أَوْ مُجَاوِرَةٌ فَكَانَتْ الْجَنَايَةُ عَلَيْهِ تُعَدُّ قِصْدًا لِتَفْوِيتِهَا فَتَحَقَّقَتْ الْعَمْدِيَّةُ فِيهَا وَالْأَجْرَامُ تُوجَدُ مُسْتَقِلَّةً فَلَمْ يَقْصِدْ بِالْجَنَايَةِ عَلَيْهَا غَيْرُهَا وَلَمْ تُعَدَّ قِصْدًا لِتَفْوِيتِهَا فَلَمْ يُنْظَرُ

وَقَضِيَّةُ صَنِيعِ النَّهَائَةِ وَالْمُغْنَى عَدَمُ جَوَازِهِ مُطْلَقًا. قَوْلُهُ: (فَالْأَرُشُ) أَيِ نِصْفِ الدِّيَةِ رَشِيدِي.

قَوْلُ (سَنِي): (وَالسَّمْعُ) أَيِ إِذْهَابِهِ بِجَنَايَةِ الْأَذُنِ مُغْنَى.

قَوْلُ (سَنِي): (وَكَذَا الْبَطْشُ) قَالَ الشَّيْخُ عَمِيرَةُ هُوَ يَزُولُ بِالْجَنَايَةِ عَلَى الْيَدِ أَوْ الرَّجْلِ وَالذَّوْقُ بِهَا عَلَى الْفَمِ وَالشَّمُّ بِهَا عَلَى الرَّأْسِ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (زَوَالُهُ) أَيِ اللَّتْسِ وَقَوْلُهُ بِزَوَالِهِ أَيِ الْبَطْشِ ع ش.

قَوْلُهُ: (وَلَأَهْلِ الْخَيْرَةِ طُرُقٌ إلخ) فَإِنْ لَمْ يَوْجَدُوا فَالْخَيْرَةُ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ بَيْنَ الْإِنْتِظَارِ وَالْعَفْوِ عَلَى الدِّيَةِ ع ش.

قَوْلُ (سَنِي): (أَصْبَعًا) أَيِ أَوْ أَثْمَلَةً أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مُغْنَى. قَوْلُهُ: (كَأَصْبَعٍ أُخْرَى) أَيِ أَوْ كَفَّ مُغْنَى.

قَوْلُ (سَنِي): (فَلَا قِصَاصَ فِي الْمُتَاكِلِ) بَلْ فِيهِ الدِّيَةُ فِي مَالِ الْجَانِي؛ لِأَنَّهُ سَرَايَةٌ جَنَايَةٌ عَمْدٍ وَإِنْ جَعَلْنَاهَا خَطَأً فِي سَقُوطِ الْقِصَاصِ وَيَطَالِبُ بِدِيَةِ الْمُتَاكِلِ عَقِبَ قَطْعِ أَصْبَعِ الْجَانِي؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ سَرَى الْقَطْعُ إِلَى الْكَفِّ لَمْ يَسْقُطْ بَاقِي الدِّيَةِ فَلَا مَعْنَى لِإِنْتِظَارِ السَّرَايَةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ سَرَتْ الْجَنَايَةُ إِلَى التَّنَاسُ فَاقْتَصَرَ فِي الْجَنَايَةِ لَمْ يَطَالِبْ فِي الْحَالِ فَلَعَلَّ جِرَاحَةَ الْقِصَاصِ تَسْرِي فَيَحْصُلُ الْقَاصُّ مُغْنَى وَرَوْضٌ مَعَ الْأَسْنَى وَاسْم. قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ) إِلَى (الْبَابِ) فِي النَّهَائَةِ وَالْمُغْنَى. قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ) أَيِ عَدَمٍ وَجُوبِ الْقِصَاصِ فِي ذَهَابِ نَحْوِ أَصْبَعٍ بِالسَّرَايَةِ. قَوْلُهُ: (مَا تَقَرَّرَ إلخ) أَيِ مِنْ وَجُوبِ الْقِصَاصِ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّهَا) أَيِ الْمَعَانِي. قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَيِ مَحَلِّ الْمَعَانِي أَوْ مُجَاوِرِهِ. قَوْلُهُ: (وَالْإَجْرَامُ) عُطِفَ عَلَى الْهَاءِ فِي قَوْلِهِ بِأَنَّهَا. قَوْلُهُ: (وَلَمْ تُعَدَّ) أَيِ الْجَنَايَةُ عَلَى غَيْرِ الْإَجْرَامِ.

قَوْلُ (سَنِي): (فَلَا قِصَاصَ فِي الْمُتَاكِلِ) وَلَكِنْ تَجِبُ دِيَّتُهُ عَلَى الْجَانِي حَالَةً فِي مَالِهِ لِأَنَّهَا سَرَايَةٌ جَنَايَةٌ عَمْدٍ وَإِنْ جُعِلَتْ خَطَأً فِي سَقُوطِ الْقِصَاصِ كَمَا سَيَأْتِي الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ.

(فَائِلَةٌ): فِي الْعُبَابِ قُرْعٌ مَنْ قَتَلَ قَاتِلَ أَبِيهِ مَثَلًا أَوْ قَطَعَ قَاطِعَهُ خَطَأً أَوْ شَبَّهَ عَمْدٍ وَقَعَ قَوْدًا خِلَافًا لِلرَّوْضَةِ أَوْ هُوَ صَبِيٌّ أَوْ مَجْنُونٌ لَمْ يَبْغِ قَوْدًا فَيَنْتَقِلُ حَقُّهُ إِلَى الدِّيَةِ وَيَلْزَمُهُ دِيَةُ الْجَانِي وَلَا تَحْمِلُهَا عَاقِلَةٌ الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ وَكَذَا لَوْ كَانَ الْقَوْدُ لَهَا فِي طَرَفَيْهَا فَقَطَعَا طَرَفَ الْجَانِي بِلَا تَمَكِّينَ مِنْهُ وَإِلَّا هَدَرَ اهـ وَقَوْلُهُ وَقَعَ قَوْدًا عِبَارَةٌ الرِّضْ قَفِي كَوْنُهُ مُسْتَوْفِيًا خِلَافَ قَالِ فِي شَرْحِهِ وَالْأَصْحُ أَنَّهُ مُسْتَوْفٍ كَمَا جَزَمْنَا بِهِ بَعْدُ تَبَعًا لِيَجْزِمَ الْأَصْلُ بِهِ ثُمَّ إلخ.



لِلسَّرَايَةِ فِيهَا لِعَدَمِ تَحَقُّقِ الْعَمْدِيَّةِ حِينَئِذٍ وَمَنْ تَمَّ لَمْ تَقَعِ سِرَايَةُ جِسْمٍ لِجِسْمٍ قِصَاصًا فَلَوْ قَطَعَ أَضْبَعًا فَسَرَتْ لِلْبَقِيَّةِ فَقُطِعَتْ أَضْبَعُهُ فَسَرَتْ كَذَلِكَ لَزِمَهُ أَرْبَعَةُ أَحْمَاسٍ دِيَّةَ الْعَمْدِ؛ لِأَنَّهَا سِرَايَةُ جَنَائِيَّةٌ عَمْدًا، وَإِنَّمَا جُعِلَتْ خَطَأً فِي سُقُوطِ الْقِصَاصِ فَقَطْ وَتَدْخُلُ فِيهَا حُكُومَةُ مَنَابِتِ الْكَفِّ وَفَارَقَ مَا هُنَا وَجُوبَ الْقَوْدِ فِيمَا لَوْ ضَرَبَ يَدَهُ فَتَوَزَّمتْ ثُمَّ سَقَطَتْ بَعْدَ أَيَّامٍ بِأَنَّ الْجَنَائِيَّةَ عَلَى جَمِيعِ الْيَدِ قَضْدًا فَلَا سِرَايَةَ.

### بابُ كَيْفِيَّةِ الْقِصَاصِ

مَنْ قَصَّ قَطَعَ أَوْ اقْتَصَّ تَبَعَ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ يَتَّبِعُ الْجَانِيَّ إِلَى أَنْ يَسْتَوْفِيَ مِنْهُ (وَمُسْتَوْفِيهِ وَالْاِخْتِلَافُ فِيهِ) وَالْعَفْوُ عَنْهُ وَالزِّيَادَةُ عَلَى مَا فِي التَّرْجِمَةِ لَا مَحْذُورَ فِيهَا بِخِلَافِ عَكْسِهِ وَكَأَنَّهُ إِنَّمَا قَدَّمَ الْمُسْتَوْفِيَ فِي التَّرْجِمَةِ عَلَى مَا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ الْأَنْسَبُ بِالْكَفِيَّةِ وَأَخْرَجَهُ عَنْهُ فِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ لَطْوِيلُهُ وَمَنْ دَابَّهِمْ تَقْدِيمُ الْقَلِيلِ لِيُحْفَظَ (لَا تُقَطَّعْ) غَيْرُ بِهِ لِلْغَالِبِ وَالْمُرَادُ لَا تُؤْخَذُ لِيَشْمَلَ

قَوْدُ: (أَضْبَعُهُ) أَيِ الْجَانِي. قَوْدُ: (وَتَدْخُلُ فِيهَا) أَيِ فِي الْأَرْبَعَةِ أَحْمَاسِ.

(خَاتِمَةٌ): لَوْ اقْتَصَّ مِنَ الْجَانِي عَلَيْهِ خَطَأً أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ فَقِي كَوْنُهُ مُسْتَوْفِيًا خِلَافَ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ مُسْتَوْفٍ وَإِنْ اقْتَصَّ مِنْ قَاتِلِ مَوْرَثِهِ وَهُوَ صَبِيٌّ أَوْ مَخْنُونٌ لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْفِيًا فَيَنْتَقِلُ حَقُّهُ إِلَى دِيَّةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِتَرِكَهَ الْجَانِي وَيَلْزِمُهُ دِيَّةُ عَمْدٍ بِقَتْلِهِ الْجَانِي؛ لِأَنَّ عَمْدَهُ عَمْدٌ فَإِنْ اقْتَصَّ بِإِذْنِ الْجَانِي أَوْ تَمَكِينِهِ بِأَنْ أَخْرَجَ إِلَيْهِ طَرَفَهُ فَقَطَّعَهُ فَهَذَرُ وَالطَّرْفُ كَالْتَّفَسِ فِيمَا ذَكَرَ مُغْنِي وَسَم.

### (بَابُ: كَيْفِيَّةِ الْقِصَاصِ)

قَوْدُ: (مِنْ قَصٍّ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ مَضْمُونَةٌ وَقَوْلُهُ حَيْثُ لَمْ يَقْتَضِ إِلَى الْمَتَنِ وَقَوْلُهُ وَفَارَقَ الدِّينَ إِلَى الْمَتَنِ. قَوْدُ: (مِنْ قَصٍّ) وَالْأَخْذُ مِنْهُ لِلْمُوَافَقَةِ بَيْنَهُمَا فِي التَّجَرُّدِ عَنِ الزِّيَادَةِ أَنْسَبُ ع ش أَوْ اقْتَصَّ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَقِيلَ مِنْ قَصٍّ الْأَثَرُ إِذَا تَبِعَهُ اهْ وَعِبَارَةُ الْقَامُوسِ قَصَّ أَثَرُهُ تَبِعَهُ اه. قَوْدُ: (لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ الْخ) رَاجِعٌ لِلثَّانِي فَقَطْ.

قَوْدُ (سَنِي): (وَمُسْتَوْفِيهِ) عُطِفَ عَلَى كَيْفِيَّتِهِ عَمِيرَةٌ.

قَوْدُ (سَنِي): (وَالْاِخْتِلَافُ) أَيِ بَيْنَ الْجَانِي وَخَصْمِهِ مُغْنِي.

قَوْدُ (سَنِي): (فِيهِ) يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ الْآتِي بِقَوْلِهِ قَدْ مَلْفُوفًا الْخ فِي سَبَبِ الْقَوْدِ وَهُوَ الْقَتْلُ لَا فِي الْقَوْدِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ يَلْزَمُ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي السَّبَبِ الْاِخْتِلَافُ فِي الْمُسَبَّبِ بُجَيْرِمِي. قَوْدُ: (وَالزِّيَادَةُ الْخ) جَوَابُ سُؤَالٍ نَشَأَ عَنْ قَوْلِهِ وَالْعَفْوُ عَنْهُ. قَوْدُ: (لَا مَحْذُورَ فِيهَا) بَلْ قَالَ السَّيِّدُ عَيْسَى الصَّفْوِيُّ إِنَّ مَا كَانَ مِنَ التَّوَابِعِ لَا يُعَدُّ زِيَادَةً عِبَارَتُهُ وَلَيْسَ مُرَادُهُمْ بِكَوْنِ الْبَابِ فِي كَذَا الْحَضَرُ بَلْ إِنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ أَوْ الْمُعْظَمُ فَلَوْ ذَكَرَ غَيْرُهُ نَادِرًا أَوْ اسْتَطْرَادًا لَا يَضُرُّ اه ع ش. قَوْدُ: (عَلَى مَا بَعْدَهُ) أَيِ عَلَى الْاِخْتِلَافِ.

قَوْدُ: (لِإِنَّهُ) أَيِ الْمُسْتَوْفِي. قَوْدُ: (وَمِنْ دَابَّهِمْ) أَيِ الْمُؤَلَّفِينَ. قَوْدُ: (لَا تُؤْخَذُ) أَيِ لَا يَجُوزُ الْأَخْذُ،

### (بَابُ كَيْفِيَّةِ الْقِصَاصِ وَمُسْتَوْفِيهِ وَالْاِخْتِلَافِ فِيهِ)

المعاني أيضًا (يسارَ يمين) من سائر الأعضاء والمعاني لاختلافهما محلًا ومنفعة فلم توجد  
المساواة التي هي المقصودة من القصاص (ولا شفة سفلى بغلى) ولا جفن أسفل بأعلى  
(وعكسه) لذلك وإن تراضيا ففي المأخوذ بدلًا الدية ويسقط القود في الأول لتضمن التراضي  
العفو عنه (ولا أنملة) بفتح الهزرة وضَم الميم في الأفصح (بأخرى) ولا أضبع بأخرى كما  
بأصله ولا أصلي بزائد مطلقًا (ولا زائد) بأصلي أو (بزائد) دونه مطلقًا أو مثله ولكنه (في محل  
آخر) غير محل ذلك الزائد لذلك أيضًا بخلاف ما إذا ساوى الزائد الزائد أو الأصلي وكان  
بمحلّه للمساواة حينئذ ولا يؤخذ حادث بعد الجناية بوجوده فلو قلّع سنًا ليس له مثلها ثم

ولو بالرضا كما يأتي ع ش . قود: (من سائر الأعضاء) من يد ورجل وأذن وجفن ومخير ومغني .  
قود: (ولا جفن) إلى قوله حيث لم يقتض في المغني إلا مسألة أخذ زائد بأصلي وقوله مضمونة .  
قود: (لذلك) أي للاختلاف . قود: (ففي المأخوذ بدلًا الدية) لعله إذا قال له وخذها قصاصًا أخذًا  
مما يأتي فليراجع رشيدتي عبارة ع ش يشمل ما لو أخذ بلا إذن من الجاني وما لو كان يذنه ولم يقل  
قصاصًا وهو يخالف ما يأتي من التفصيل فيما لو قطع صحيحة بشلاء فليُنظر الفرق بينهما ولعله أطلق  
هنا اعتمادًا على التفصيل الآتي فليحرز وعليه فتصور المسألة هنا بما لو قال خذ قودًا فتجب الدية في  
المقطوع ويسقط حقه أي المجني عليه من القود لتضمنه العفو عنه ويستحق دية عضوه لفساد العوض  
وذلك؛ لأنه لم يغف مجانًا بل على عوض فاسد فيسقط القصاص بالعفو ويجب بدله لفساد العوض  
كما لو عفى عن القود على نحو خمر اهـ . قود: (في الأول) أي عضو المجني عليه رشيدتي . قود: (في  
الأفصح) أي من لغاتها التسع وهي تثليث أولها مع تثليث الميم ع ش . ومغني . قود: (كما بأصله) أي  
والمفهوم بالأولى زيادي . قود: (مطلقًا) أي ساوى الأصلي في المفاصل أو لا وكان في محله أو لا .  
قود: (دونه) هذا القيد وما عطف عليه راجع لكل من قوله بأصلي وقوله بزائد بدليل قوله الآتي  
بخلاف ما إذا ساوى إلخ سم ورشيدتي والمراد بالذنو هنا الذنو المتميز كاشتمال زائدة الجاني على  
ثلاثة أنامل وزائدة المجني عليه على ثنتين ع ش ومغني . قود: (مطلقًا) أي تساوي في المحل أو لا .  
قود: (أو مثله ولكنه) ضميرهما كضمير دونه راجع إلى الزائد الأول .  
قود (لست): (في محل آخر) كأن يكون زائدة المجني عليه بجنب الخنصر وزائدة الجاني بجنب  
الإنهام مغني ومحلي . قود: (ذلك الزائد) كان ينبغي أن يزيد أو الأصلي . قود: (وكان بمحلّه) يتصور

قود: (دونه) كأن يكون لزائدة الجاني ثلاثة مفاصل وزائدة المجني عليه أو أصليته وفصلان .  
قود: (دونه) هذا وما عطف عليه راجع لكل من قوله بأصلي وقوله بزائد بدليل قوله الآتي بخلاف ما  
إذا ساوى إلخ .

قود (في لست): (في محل آخر) قال المحلي كزائد بجنب الخنصر وزائد بجنب الإنهام . قود: (وكان  
بمحلّه) أنظر صورته في الأصلي وهل هي أن يثبت لمن قطع خنصره مثلاً زائدًا بمحلّه فيقطع بالخنصر

نَبَتْ لَهُ مِثْلُهَا لَمْ يُقْلَعْ. (وَلَا يَضُرُّ) مَعَ اتِّحَادِ الْمَحَلِّ وَنَحْوِهِ مِمَّا مَرَّ (تَفَاوُثُ كِبَرُ وَطُولُ وَقُوَّةُ بَطْشٍ) وَنَحْوُهَا (فِي أَصْلِي) لِإِطْلَاقِ التَّصْوِصِ وَلِأَنَّ الْمُعَامِلَةَ فِي ذَلِكَ نَادِرَةٌ جِدًّا فَاعْتَبَارُهَا يُؤَدِّي إِلَى بُطْلَانِ الْقِصَاصِ وَكَمَا يُؤْخَذُ الْعَالِمُ بِالْجَاهِلِ وَالْكَبِيرُ بِالصَّغِيرِ وَالشَّرِيفُ بِالْوَضِيعِ نَعَمْ، لَوْ قُطِعَ مُسْتَوِي الْيَدَيْنِ يَدَا أَقْصَرَ مِنْ أَحْتَهَا لَمْ تُقَطَّعْ يَدُهُ بِهَا لِتَفْصِيحِهَا بِالنِّسْبَةِ لِأَحْتَهَا وَإِنْ كَانَتْ كَامِلَةً فِي نَفْسِهَا وَمِنْ ثَمَّ وَجِبَتْ فِيهَا دِيَّةٌ نَاقِصَةٌ حُكُومِيَّةٌ وَمَحَلٌّ عَدَمُ ضَرَرٍ ذَلِكَ فِي تَفَاوُثِ خِلْقَتِي أَوْ بَاقَةٍ أَمَّا نَقْصُ نَشَأٍ عَنْ جَنَائِيَّةٍ مَضمُونَةٍ فَيَمْنَعُ أَخْذُ الْكَامِلَةِ وَيُوجِبُ نَقْصَ الدِّيَّةِ كَمَا حَكَاهُ عَنِ الْإِمَامِ وَإِنْ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ إِنَّ الْإِمَامَ حَكَى عَنِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ وَهُوَ الصَّوَابُ انْتَهَى (وَكَذَا زَائِدٌ) كِإِصْبَعٍ وَسِرٌّ فَلَا يَضُرُّ التَّفَاوُثُ فِيهِ أَيْضًا حَيْثُ لَمْ يَقْتَضِ تَفَاوُثُ الْحُكُومَةِ تَفَاوُثًا فِي الْمَفْصِلِ أَمْ لَا (فِي الْأَصَحِّ) وَكَوْنُ الْقَوْدِ فِي الْأَصْلِيِّ بِالنَّصِّ وَفِي الزَّائِدِ بِالِاجْتِهَادِ فَلَمْ يُغْتَبَرْ التَّسَاوِي فِي الْأَوَّلِ وَاعْتَبِرَ فِي الثَّانِي يُجَابُ عَنْهُ، وَإِنْ انْتَصَرَ لَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ بِأَنَّ الْأَصْلَ تَسَاوِي النَّصِّ وَالِاجْتِهَادِ فِيمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِمَا. (وَيُغْتَبَرْ قَدْرُ الْمُوضِحَةِ) فِي قِصَاصِهَا بِالْمِسَاحَةِ (طَوْلًا وَعَرْضًا) فَيُقَاسُ مِثْلُهُمَا مِنْ رَأْسِ الشَّجَرِ وَيُعْلَمُ ثُمَّ يُنْسَكُ لِقْلًا

اتِّحَادَ مَحَلِّي الزَّائِدَةِ وَالْأَصْلِيَّةِ كَمَا فِي سَمِ أَنْ قُطِعَ خِنْصَرَهُ مَثَلًا وَيُثَبِّتُ مَوْضِعُهُ زَائِدَةً فَتُقَطَّعُ هَذِهِ الزَّائِدَةُ بِالْخِنْصَرِ الْأَصْلِيِّ قِصَاصًا. □ قَوْلُهُ: (مِمَّا مَرَّ) أَيِ مِنَ الْأَصَالَةِ وَالزِّيَادَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَنَحْوُهَا) كَجِدَةِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ. □ قَوْلُهُ: (وَكَمَا يُؤْخَذُ الْإِنْخ) عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ لِإِطْلَاقِ الْإِنْخ. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ) لَوْ قُطِعَ مُسْتَوِي الْيَدَيْنِ الْإِنْخُ يَنْبَغِي أَنْ يُلْحَقَ بِهِ مَا لَوْ قُطِعَ مُسْتَوِي الْأَصَابِعِ أَضْبَعًا أَقْصَرَ مِنْ أَحْتَهَا مِنَ الْيَدِ الثَّانِيَةِ سَيِّدُ عَمَرَ. □ قَوْلُهُ: (نَاقِصَةٌ حُكُومِيَّةٌ) بِالْإِضَافَةِ نَعَتْ دِيَّةً. □ قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيِ التَّفَاوُثِ فِيمَا ذَكَرَ. □ قَوْلُهُ: (حَيْثُ لَمْ يَقْتَضِ) أَيِ التَّفَاوُثِ فِي الْمَعْضَرِ الزَّائِدِ لَعَلَّهُ أَفَادَ بِهِ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ فِي الْأَصْلِيِّ بِقَوْلِهِ نَعَمْ الْإِنْخُ مُغْتَبَرْ هُنَا أَيْضًا وَقَوْلُهُ تَفَاوُثَ الْحُكُومَةِ مَقْعُولٌ لَمْ يَقْتَضِ وَقَوْلُهُ تَفَاوُثَا الْإِنْخِ أَيِ الزَّائِدَانِ أَوْ الزَّائِدِ وَالْأَصْلِيِّ تَعْمِيمٌ لِلتَّفَاوُثِ الْمُفْتَضِي لِلْحُكُومَةِ الْمُغْتَبَرِ عَدَمُهُ فِي عَدَمِ الْمَضَرَّةِ، هَذَا مَا يَظْهَرُ لِي فِي تَوْجِيهِ الْمَقَامِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ مَا نَصَّهُ وَكَذَا زَائِدًا لَا إِنْ تَفَاوُثَا أَيِ الزَّائِدَانِ بِمَفْصِلٍ بِأَنَّ زَادَتْ مَفَاصِلُ زَائِدَةِ الْجَانِي عَلَى مَفَاصِلِ زَائِدَةِ الْمَجْنِي عَلَيْهِ قَبْضٌ حَتَّى لَا يَقْطَعَ بِهَا وَكَذَا إِنْ تَفَاوُثَا بِالْحُكُومَةِ وَإِنْ تَمَازَلَا فِي الْمَفْصِلِ اهـ وَهَذَا صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ. □ قَوْلُهُ: (وَكَوْنُ الْقَوْدِ الْإِنْخِ) أَيِ الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ مُقَابِلُ الْأَصَحِّ. □ قَوْلُهُ: (فِي قِصَاصِهَا) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (وَلَوْ أَوْضَحَ) فِي الْمُغْنِيِّ. □ قَوْلُهُ: (فَيُقَاسُ) أَيِ يَدْرَعُ بَعْدَ أَوْ خَيْطٌ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَيُعْلَمُ) أَيِ يُحْطَ عَلَيْهِ بِسَوَادٍ أَوْ غَيْرِهِ مُغْنِي

الْأَصْلِيِّ. □ قَوْلُهُ: (أَمَّا نَقْصُ نَشَأٍ عَنْ جَنَائِيَّةٍ مَضمُونَةٍ) عِبَارَةُ التَّصْحِيحِ وَلَوْ نَقَصَ بَطْشُ يَدٍ بِجَنَائِيَّةٍ وَأَخِذَتْ حُكُومَتُهَا ثُمَّ قُطِعَتْهَا كَامِلُ الْبَطْشِ فَقَدْ حَكَى الْإِمَامُ أَنَّهُ لَا قِصَاصَ وَأَنَّهُ لَا تَجِبُ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ عَلَى الْأَصَحِّ اهـ.

□ قَوْلُهُ (لَسَنَ): (وَكَذَا زَائِدٌ فِي الْأَصَحِّ) بِهَذَا مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي فِي شَرْحِ وَلَا تُقَطَّعُ صَحِيحَةٌ بِسَلَاءٍ وَهُوَ

يَضْطَرِبُ ثُمَّ يُوضَحُ بِحَادِّ كَالْمُوسَى لَا نَحْوَ سَيْفٍ أَوْ حَجَرٍ وَإِنْ أَوْضَحَ بِهِ لِيَتَعَدَّرَ أَمِنْ الْحَنِيفِ فِيهِ، وَإِنَّمَا لَمْ يُغْتَبَرْ بِالْجُزْئِيَّةِ لِمَا مَرَّ قَبِيلَ الْبَابِ (وَلَا يَضُرُّ) هُنَا (تَفَاوُثٌ) نَحْوِ شَعْرِ (وَعَلِظَ لَحْمٌ وَجِلْدٌ) نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي تَفَاوُثِ نَحْوِ الطُّوْلِ وَقُوَّةِ الْبَطْشِ وَفِيمَا إِذَا كَانَ بَرَأْسَهُمَا شَعْرٌ يُخْلَقُ شَعْرُ الْجَانِي وَجُوبًا حَيْثُ كَثُفَ وَلَمْ يَسْتَحَقِّ إِضْخَاجَ جَمِيعِ رَأْسِهِ أَمَّا إِذَا اخْتَصَّ الشَّعْرُ بِرَأْسِ الْجَانِي فَلَا قُوَّةَ عَلَيْهِ عَلَى مَا فِي الْأُمِّ وَخَالَفَهُ فِي الْمَخْتَصَرِ وَجَمَعَ ابْنُ الرُّفْعَةِ بِحَمَلِ الْأَوَّلِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ عَدَمُ الشَّعْرِ بِرَأْسِ الْمَشْجُوجِ لِفَسَادِ بَنِيَّتِهِ وَالثَّانِي عَلَى مَا إِذَا كَانَ بِنَحْوِ حَلْقٍ. (وَلَوْ أَوْضَحَ كُلَّ رَأْسِهِ وَرَأْسِ الشَّجَاجِ أَصْغَرَ اسْتَوْعَبْنَاهُ) وَلَا يُكْتَفَى بِهِ، وَإِنَّمَا كَفَتْ نَحْوُ الْيَدِ الْقَصِيرَةِ عَنِ الطُّوِيلَةِ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْمَرْغَى ثُمَّ الْأَسْمُ وَهَذَا الْمَسَاحَةُ وَلِذَا قُطِعَتْ الْكَبِيرَةُ بِالصَّغِيرَةِ وَلَمْ تُؤْخَذْ رَأْسٌ أَكْبَرُ بِأَصْغَرَ جِزْمًا (وَلَا تَتَمُّهُ مِنْ) خَارِجِ الرَّأْسِ نَحْوِ (الْوَجْهِ وَالْقَفَا) لِخُرُوجِهِ عَنْ مَحَلِّ الْجَنَائِيَةِ (بَلْ يُؤْخَذُ قِسْطُ الْبَاقِي مِنْ أَرْضِ الْمَوْضِعَةِ لَوْ زُوِّغَ عَلَى جَمِيعِهَا) فَإِنْ بَقِيَ نَصْفٌ مَثَلًا أَخَذَ نَصْفَ أَرْضِهَا (وَإِنْ كَانَ رَأْسُ الشَّجَاجِ أَكْبَرَ أَخَذَ مِنْهُ قَدْرَ رَأْسِ الْمَشْجُوجِ فَقَطْ) لِاحْتِصَالِ الْمُمَثِّلَةِ

وَنَهَايَةِ أَيِّ وَجُوبًا إِنْ خِيفَ اللَّبْسُ وَالْأَكَاكَ مَدُونًا عَش. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا لَمْ يُغْتَبَرْ) أَيِ قَدْرِ الْمَوْضِعَةِ.

قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ الْخ) أَيِ فِي شَرْحٍ أَوْ قَطْعٍ بَعْضُ مَارٍ أَوْ أُذُنٍ الْخَ سَيِّدُ عِمَارَةِ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى؛ لِأَنَّ الرَّاسَيْنِ مَثَلًا قَدْ يَخْتَلِفَانِ صِغَرًا وَكِبَرًا فَيَكُونُ جُزْءُ أَحَدِهِمَا قَدْرَ جَمِيعِ الْآخَرِ فَيَقَعُ الْحَنِيفُ بِخِلَافِ الْأَطْرَافِ؛ لِأَنَّ الْقَوْدَ وَجَبَ فِيهَا بِالْمُمَثِّلَةِ فِي الْجُمْلَةِ فَلَوْ اغْتَبَرْنَاهَا بِالْمَسَاحَةِ أَدَّى إِلَى اخْتِذِ غَضْبٍ يَبْعُضُ آخَرَ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ أَه. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَسْتَحَقِّ الْخ) أَيِ فَإِنْ اسْتَحَقَّ ذَلِكَ لَمْ يَجِبْ سَمٌ وَمُغْنَى. قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا اخْتَصَّ الشَّعْرُ بِرَأْسِ الْجَانِي الْخ) أَيِ بِخِلَافِ مَا إِذَا اخْتَصَّ بِرَأْسِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ فَيُثَبِّتُ الْقَوْدُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرُّوضُ سَم. قَوْلُهُ: (وَجَمَعَ ابْنُ الرُّفْعَةِ الْخ) مُعْتَمِدًا أَه سَمٌ عَلَى الْمَنْهَجِ عَنْ م ر ع ش. قَوْلُهُ: (بِحَمَلِ الْأَوَّلِ الْخ) وَهُوَ حَمَلٌ حَسَنٌ مُغْنَى. قَوْلُهُ: (ثُمَّ) أَيِ فِي قِصَاصِ الْأَطْرَافِ. قَوْلُهُ: (وَلِذَا قُطِعَتْ الْكَبِيرَةُ الْخ) نَشَّرَ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ.

قَوْلُهُ (سَنِي): (وَلَا تَتَمُّهُ الْخ) وَكَذَا لَوْ أَوْضَحَ جَبْهَتَهُ وَجَبْهَةُ الْجَانِي أَضِيقَ لَا يَرْتَقِي لِلرَّاسِ لِمَا ذَكَرَ مُغْنَى.

الْأَصَحُّ إِنْ اسْتَوَى شَلْلُهُمَا يُعْلَمُ أَنَّ التَّفَاوُثَ فِي قُوَّةِ الْبَطْشِ لَا يَقْتَضِي التَّفَاوُثَ فِي قَدْرِ الشَّلْلِ.

قَوْلُهُ: (وَفِيمَا إِذَا كَانَ بَرَأْسَهُمَا شَعْرٌ يُخْلَقُ شَعْرُ الْجَانِي وَجُوبًا حَيْثُ كَثُفَ وَلَمْ يَسْتَحَقِّ إِضْخَاجَ جَمِيعِ رَأْسِهِ) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَقَضِيَّةُ نَصِّ الْأُمِّ أَنَّ الشَّعْرَ الْكَثِيفَ يَجِبُ إِزَالَتُهُ لَيْسَهُلَّ الْإِسْتِيفَاءُ وَيَتَعَدَّى عَنِ الْغَلِطِ قَالَ وَالتَّوَجُّيَةُ يُشْعِرُ بِأَنَّهَا لَا تَجِبُ إِذَا كَانَ الْوَاجِبُ اسْتِعَابَ الرَّاسِ م ر ش. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَسْتَحَقِّ إِضْخَاجَ الْخ) أَيِ فَإِنْ اسْتَحَقَّ ذَلِكَ لَمْ يَجِبْ. قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا اخْتَصَّ الشَّعْرُ بِرَأْسِ الْجَانِي فَلَا قُوْدَ) أَيِ بِخِلَافِ مَا إِذَا اخْتَصَّ بِرَأْسِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ فَيُثَبِّتُ الْقَوْدُ كَمَا قَالَ فِي الرُّوضِ وَكَذَا أَيِ يُقْتَصُّ لِذِي شَعْرِ مِنْ أَفْرَعٍ لَا عَكْسُهُ أَه.

(والصحيح أن الاختيار في موضعه) أي المأخوذ (إلى الجاني)؛ لأن جميع الرأس محل للإيضاح وهو حق عليه فيؤذيه من أي محل شاء كالدين وأشار المصنف بالصحيح إلى فساد المقابل أن الخيرة للمجني عليه لكن أطال جمع متأخرون في الانتصار له وأنه الصواب نقلاً ومعنى وعليه يُمنع من أخذ بعض المقدم وبعض المؤخر لئلا يأخذ موضحتين بموضحة وفارق الدين بتعلقه بالذمة وهذا متعلق بعين رأس الجاني فتخير المستحق في أخذه من أي محل شاء لئتم له التشفي. (ولو أوضح ناصيته وناصيته أصغر) تعيّن الناصية للإيضاح و (تتم) عليها (من باقي الرأس) من أي محل شاء؛ لأن الرأس كله محل للإيضاح فهو عضو واحد.

□ قول (سنن): (والصحيح إلخ) وبه قطع الأكثرون كما في الروضة مغني وكذا اعتمدته المنهج والنهاية خلافاً لإظهار صنيع الشارح.

□ قول (سنن): (في موضعه) أي تعيين موضعه مغني.

□ قول (سنن): (إلى الجاني) هل له تفريقها في موضعين بغير رضا المجني عليه سم على حج والأقرب نعم؛ لأن الجاني رضي بالضرر لنفسه ع ش. □ قوله: (لأن جميع الرأس إلخ) بخلاف ما إذا لم يستوعب رأس المجني عليه فإنه يتعين ذلك المحل فقولهم إن الرأس كلها محل الجناية فيما إذا استوعبت رأس المجني عليه مغني ورشيد. □ قوله: (لكن أطال جمع إلخ) عبارة النهاية وإن انتصر له جمع إلخ.

□ قوله: (وعليه) أي المقابل عبارة المغني ومحل الخلاف ما إذا أخذ قدر ذلك القدر من مكان واحد فلو أراد أن يأخذ قدر ما أوضحت منه من مواضع من رأسه فالأصح المنع اه. □ قوله: (وفارق الدين إلخ) أي على هذا سم. □ قوله: (وهذا متعلق بعين إلخ) قد يقال التعلق بالعين لا يقتضي التخيير فالتفريع المذكور ممنوع ويؤيد ذلك أن العبد الجاني يتعلق الحق بعينه ولا يتعين الإخراج منه غاية الأمر أن القصاص لما لم يكن بغير الأخذ من المحل أوجبنا الأخذ منه سم. □ قوله: (لئتم له التشفي) لا يتوقف على تخييره سم.

□ قول (سنن): (ولو أوضح ناصيته) كذا في أصله - رحمه الله - بإضافتها إلى الضمير وعبارة المحل والمغني ناصية من شخص إلخ فليراجع وليحرر المتن سيّد عمر. □ قوله: (من أي محل شاء) أي الجاني ظاهره وإن انفصل عن الناصية لكن يلزم حينئذ أخذ موضحتين في واحدة ولكن لا مانع برضا الجاني سم على حج اه ع ش عبارة الرشيد قوله: من أي محل شاء يغني الجاني على قياس ما مرّ وإليه يُشير

□ قول (سنن): (إلى الجاني) هل له تفريقها في موضعين بغير رضا المجني عليه. □ قوله: (وفارق الدين) أي على هذا. □ قوله: (وهذا متعلق بعين رأس الجاني إلخ) قد يقال التعلق بالعين لا يقتضي التخيير فالتفريع المذكور ممنوع ويؤيد ذلك أن العبد الجاني يتعلق الحق بعينه ولا يتعين الإخراج منه وكذا الزهني غاية الأمر أن القصاص لما لم يمكن بغير الأخذ من المحل أوجبنا الأخذ منه. □ قوله: (لئتم له التشفي) التشفي لا يتوقف على تخييره. □ قوله: (من أي محل شاء) ظاهره وإن انفصل عن الناصية لكن

(تنبيه) ينبغي أن يأتي هنا في محل الزائد على التاصية الخلاف السابق أن الخير فيه للجاني أو المجني عليه، وأما ما اقتضاه ظاهر المتن هنا من أن الخير للمجني عليه من غير خلاف فبعد جدًا إلا أن يفرق بأن التتميم هنا وقع تابعًا فلم يكن فيه حيف على المقتص منه بخلاف الابتداء ثم، ثم رأيت الزركشي قال وحيث قلنا بالتتميم فالخير في التعيين لمن ينبغي أن يأتي فيه ما سبق انتهى وهو صريح فيما ذكرته أولاً لكن ما ذكرته بعده مُحْتَمَلٌ أيضًا فلا ينبغي أن يفعل عنه. (ولو زاد المقتص) لا ينافي ما يأتي أن المستحق لا يمكن من استيفاء الطرف ونحوه بنفسه لفرض هذا فيما إذا رضي المقتص منه بتمكينه أو وكل فزاد وكيله أو فيما إذا بادر (في موضحة على حقه) عمدًا (لزمه) بعد اندمال توضيحه (قصاص الزيادة) لعمده (فإن كان الزائد باضطراب المقتص منه فهذر أو باضطرابهما ففيه تردد ويظهر أنه عليهما فيهدر التصف مقابل

كلام الباب اهـ. قوله: (في محل الزائد) أي في تعيينه. قوله: (وأما ما اقتضاه ظاهر المتن هنا إلخ) وليتأمل وجه الاقتضاء. قوله: (لمن) خبر فالخير إلخ وكان حقه التقدم لتضمنه الاستيفاء وجمله ينبغي إلخ جواب الاستيفاء، ولو جعله خبرًا بحذف لمن لكان أخصر وأوضح. قوله: (فيما ذكرته) أي من جريان الخلاف السابق هنا. قوله: (لكن ما ذكرته إلخ) أي قوله: إلا أن يفرق إلخ.

قوله: (محتمل أيضًا إلخ) هذا احتمال ظاهر السقوط فلا ينبغي إلا الغفلة عنه سم. قوله: (لا ينافي) إلى قوله: (لأن الأصل) في النهاية إلا قوله: (نعم) إلى (فإن اختلفا) وكذا في المعنى إلا قوله: (أو وكل فزاد وكيله). قوله: (لا ينافي) أي قول المصنف، ولو زاد إلخ. قوله: (لا يمكن) بيناء المفعول من التمكن. قوله: (لفرض إلخ) متعلق لعدم المنافاة وعلة له. قوله: (أو وكل إلخ) قال ابن شعبة في هذا التصوير نظر مغني عبارة ش هذا لا يتأتى مع قوله الآتي لزمه بعد اندمال توضيحه قصاص الزيادة فإنه صريح في أن المقتص هو المجني عليه نفسه لا وكيله اهـ. قوله: (فزاد وكيله) انظر قصاص الزيادة حيث يكون على من رشدي أقول وظاهر أنه على الوكيل ثم رأيت في البجيرمي ما نصه والذي يفهمه كلام ع ش أن القصاص على الوكيل اهـ. قوله: (بأذن) أي المجني عليه. قوله: (ويظهر أنهما عليهما إلخ) أقول هذا إنما يظهر على ما يأتي له فيما لو أوضحه جمع أنه يوزع الأرض عليهم أما على أنه يلزم كلاً أرض كامل وهو الذي اعتمدته شيخنا الشهاب الرملي فقياسه أنه يلزم المقتص أرض كامل سم على

يلزم حيث أخذ موضحتين في واجدة لكن لا مانع برضا الجاني. قوله: (وأما ما اقتضاه إلخ) من أن قوله مُحْتَمَلٌ أيضًا هو احتمال ظاهر السقوط فلا ينبغي إلا الغفلة عنه. قوله: (ويظهر أنه عليهما فيهدر النصف) أقول هذا إنما يظهر على ما يأتي له فيما لو أوضحه جمع أنه يوزع الأرض عليهم أما على أنه يلزم كلاً أرض كامل وهو الذي اعتمدته شيخنا الشهاب الرملي كما سيأتي قريباً فقياسه أنه يلزم المقتص أرض كامل فليتأمل. قوله: (وبينما) كذب شيخنا الشهاب الرملي بهامش شرح الرزوي أنه الراجح لكن قوله فيهدر النصف فيه نظر على الراجح في إيضاح الجمع أنه على كل أرض كامل إلا

اضْطِرَابِ الْمُقْتَضِ مِنْهُ نَعَمْ، إِنْ تَوَلَّدَ اضْطِرَابُ الْمُقْتَضِ مِنْ اضْطِرَابِ الْمُقْتَضِ مِنْهُ أَتَجَهَ إِهْدَارُ  
لِكُلِّ أَوْ عَكْسُهُ أَتَجَهَ ضِمَانُ الْكُلِّ فَإِنْ اِخْتَلَفَا صُدِّقَ الْمُقْتَضُ مِنْهُ كَمَا رَجَحَهُ الْبَلْقِينِي؛ لِأَنَّ  
الْأَصْلَ ضِمَانُ الزَّيَادَةِ وَعَدَمُ ضِمَانِ اضْطِرَابِهِ وَرَجَحَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ الْمُصَدَّقَ هُوَ الْمُقْتَضُ وَعَلَّلَهُ  
بِأَنَّهُ يُنْكَرُ الْعَمْدِيَّةُ فَإِنْ أَرَادَ ظَاهِرُهُ فَوَاضِحُ تَصْدِيقِهِ بِالنِّسْبَةِ لِإِسْقَاطِ الْقَوْدِ لَكِنَّهُ لَيْسَ مِمَّا نَحْنُ  
فِيهِ أَوْ أَنَّهُ يُنْكَرُ تَأْتِيرُ فَعِلِهِ فِيهِ لَمْ يُفْذَهِ إِنْ كَانَ الْأَصْلُ بَرَاءَةً ذِمَّتُهُ لِمَا مَرَّ فِي تَوْجِيهِهِ كَلَامُ الْبَلْقِينِي  
أَوْ (خَطَأً) كَأَنَّ اضْطَرَبَتْ يَدُهُ أَوْ شَبَّهَ عَمِدًا (أَوْ) عَمْدًا وَلَكِنَّهُ (عَفَا عَلَى مَا لِي وَجَبَ) لَهُ (أَرَشَ)  
كَامِلًا؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ يُضَاحُ كَامِلًا (وَقِيلَ قِسْطًا) مِنْهُ بَعْدَ تَوْزِيعِ الْأَرْضِ عَلَيْهِمَا لِاتِّحَادِ الْجَارِحِ  
وَالْجَرَّاحَةِ وَيُرَدُّ بِمَنْعِ اتِّحَادِ الْجَرَّاحَةِ مَعَ أَنَّ بَعْضَهَا حَقٌّ. (وَلَوْ أَوْضَحَهُ جَمْعٌ) بِأَنَّ تَحَامُلُوا عَلَى  
آلَةٍ وَجَرَّوْهَا مَعًا (أَوْضَحَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِثْلَهَا) أَيِ مِثْلُ جَمِيعِهَا إِذْ مَا مِنْ جُزْءٍ إِلَّا وَكُلٌّ مِنْهُمْ جَانِ  
عَلَيْهِ فَإِنْ وَجَبَ مَالُ وُزْعِ الْأَرْضِ عَلَيْهِمْ عَلَى الْمُعْتَمِدِ (وَقِيلَ) يُوضَحُ (قِسْطُهُ) مِنَ الْمَوْضُوحَةِ  
لِإِمْكَانِ التَّجَزُّؤِ هُنَا بِخِلَافِ الْقَتْلِ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ لَا نَظَرَ لِإِمْكَانِهِ مَعَ وَجُودِ مَوْضُوحَةٍ كَامِلَةٍ مِنْ كُلِّ  
(وَلَا تُقْطَعُ صَحِيحَةٌ) مِنْ نَحْوِ يَدٍ (بِشَلَاءٍ) بِالْمَدِّ لِأَنَّهَا أَعْلَى مِنْهَا كَمَا لَا تُؤْخَذُ عَيْنٌ بِصَبْرَةٍ

حَجٌّ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مَا سَيَأْتِي مَفْرُوضٌ فِيمَا إِذَا اشْتَرَكَ الْأَمْرَيْنِ الْجَمِيعَ عَلَى السَّوَاءِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ  
بِاضْطِرَابِهِمَا فَقَدْ يَكُونُ الْأَثَرُ مِنْ أَحَدِهِمَا غَيْرَهُ مِنَ الْآخَرِ ع. ش. قَوْلُهُ: (فَإِنْ اِخْتَلَفَا) أَيِ بِأَنَّ قَالَ الْمُقْتَضُ  
تَوَلَّدَتْ بِاضْطِرَابِكَ فَانْكَرَ الْمُقْتَضُ مِنْهُ سَمٍ وَنَهَايَةً وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَعَدَمُ ضِمَانٍ) يُتَأَمَّلُ مَوْقِعُهُ سَمٍ.  
قَوْلُهُ: (وَعَدَمُ ضِمَانِ اضْطِرَابِهِ) أَيِ الْمُقْتَضُ مِنْهُ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ يُنْكَرُ) أَيِ الْمُقْتَضُ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَرَادَ الْخِ)  
أَيِ الْأَذْرَعِيُّ. قَوْلُهُ: (لَكِنَّهُ لَيْسَ الْخِ) أَيِ إِذَا الْكَلَامُ فِي مُطْلَقِ الضَّمَانِ الشَّامِلِ لِلْأَرْضِ.  
قَوْلُهُ: (لَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا قَوْدَ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ سَمٍ. قَوْلُهُ: (أَوْ خَطَأً) عَطَفَ عَلَى  
قَوْلِهِ اضْطِرَابِ الْمُقْتَضِ مِنْهُ وَيُخْتَمَلُ عَلَى قَوْلِهِ عَمْدًا. قَوْلُهُ: (عَلَيْهِمَا) أَيِ الْإِضْاحِ الْحَقِّ وَالزَّائِدِ  
عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (وُزْعَ الْأَرْضِ الْخِ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى عِبَارَةُ الْأَوَّلِ فَلَوْ آلَ الْأَمْرُ لِلدِّيَةِ وَجَبَ عَلَى كُلِّ  
أَرْضٍ كَامِلٌ كَمَا رَجَحَهُ الْإِمَامُ وَجَزَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ وَصَرَّحَ بِهِ فِي بَابِ الدِّيَاتِ وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِنَّهُ الْمَذْهَبُ  
وَأَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْكَ أَهْدَى قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: أَرَشَ كَامِلًا وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ فَعْلَ كُلِّ وَاحِدٍ جُعِلَ مَوْضُوحَةً  
مُسْتَقِلَةً فَيَجِبُ أَرَشُهَا كَامِلًا ه. قَوْلُهُ: (مَعَ وَجُودِ مَوْضُوحَةِ الْخِ) أَيِ تَنْزِيلًا. قَوْلُهُ: (مِنْ نَحْوِ يَدٍ) إِلَى  
قَوْلِهِ: (وَقَدْ يَشْكُلُ) فِي النَّهْيَةِ. قَوْلُهُ: (بِشَلَاءٍ) وَالشَّلُّ بُطْلَانُ الْعَمَلِ وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْ الْحِسُّ وَالْحَرَكَةُ كَمَا

أَنْ يُقَالَ الزَّائِدُ هُنَا تَابِعٌ فَلَا يَكْمُلُ أَرَشُهُ فِيهِ نَظَرٌ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ اِخْتَلَفَا) أَيِ بِأَنَّ قَالَ الْمُقْتَضُ تَوَلَّدَتْ  
بِاضْطِرَابِكَ فَانْكَرَ الْمُقْتَضُ مِنْهُ. قَوْلُهُ: (وَعَدَمُ ضِمَانِ اضْطِرَابِهِ) يُتَأَمَّلُ مَوْقِعُهُ. قَوْلُهُ: (لَكِنَّهُ لَيْسَ مِمَّا  
نَحْنُ فِيهِ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا قَوْدَ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ وَجَبَ مَالُ وُزْعِ الْأَرْضِ عَلَيْهِمْ) الَّذِي  
اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الزَّمَلِيُّ وَجُوبُ أَرْضٍ كَامِلٍ عَلَى كُلِّ. قَوْلُهُ: (عَلَى الْمُعْتَمِدِ) أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ  
بُوجُوبِ أَرْضٍ كَامِلٍ عَلَى كُلِّ. قَوْلُهُ: (لِإِمْكَانِ وَجُودِ) الظَّاهِرِ لِإِمْكَانِ التَّجَزُّؤِ مَعَ وَجُودِ.

بعمياء (وإن رضي الجاني) لمخالفته للشرع ومحلّه في غير أنف وأذن أما هما فيؤخذ  
صحيحهما بأشلهما ومجدومهما إن لم يسقط منه شيء ليقاء منفعتيهما من جمع الصوت  
والريح ونازع فيه البلقيني بما لا يلاقيه وفيما إذا لم تستحق نفس الجاني ولا أخذت صحيحته  
من أي نوع كانت بالشلاء والتاقصة وشلاء بشلاء وإن لم يؤمن نزف الدم؛ لأن النفس ذاهبة  
بكل تقدير وأفهم المتن قطع الشلاء بالشلاء وهو الأصح إن استوى شللهما قول المحشي  
قوله: لإمكان وجود الخ الذي في النسخ بأيدينا ما ترى اهـ أو زاد شلل القاطع وأمن فيهما  
نزف الدم ومروا أنه لا عبرة بما حدث بعد الجناية فلو جنى سليم على يد شلاء ثم شل لم  
تقطع، وقد يشكّل بما يأتي أنه لو قطع من لكفه أصابع كفا بلا أصابع لم يقتص منه إلا إذا  
سقطت أصابع الجاني فاعتبروا ما حدث بعد الجناية إلا أن يجاب بأن ذات الكفين ثم لا  
تفاوت بينهما حال الجناية، وإنما الأصابع مائعة، وقد زال، وأما اليدين هنا فبينهما تفاوت  
مانع للكفاءة حال الجناية فلم يعتبر بما حدث بعدها (فلو فعل) أي أخذ صحيحة بشلاء بلا  
إذنه (لم يقع قصاصاً) لأنها غير مستحقة له (بل عليه ديّتها) وله حكومة (فلو سرى) قطعها لنفسه

رجحه ابن الرقعة مغني. قوله: (إن لم يسقط منه) أي من المجدوم. قوله: (من جمع الصوت الخ) نشر  
مُسَوَّش. قوله: (وفيما إذا) عطف على غير أنف. قوله: (وفيما إذا لم تستحق) إلى قوله: (ومروا) في  
المغني. قوله: (لم تستحق نفس الجاني) بأن سرى قطع الشلاء للنفس سم. قوله: (نزف الدم) أي  
خروجه كله شرخ الرّوض سم. قوله: (أو زاد شلل القاطع الخ) في الرّوض وأضله أنه لو قطع الأشل  
مثله فصّح القاطع لم يقطع اهـ وعملوه بوجود الزيادة عند الاستيفاء فاعتبروا ما حدث وتقدّم أنه لو قتل  
دميّ ذميّاً ثم أسلم القاتل لم يسقط القصاص وعملوه بوجود المكافاة حال الجناية فلم يعتبروا ما حدث  
فلتأمل سم وأجاب المغني عن ذلك الإشكال بأن المنافع إذا عادت يتبين أنها لم تزل ففي الحقيقة ما  
اعتبرنا إلا حال الجناية اهـ. قوله: (ومروا) أي قبيل قول المتن ولا يضر تفاوت كبير الخ. قوله: (ثم شل)  
بناءً المفعول. قوله: (وقد يشكّل) أي ما مروا. قوله: (بما يأتي) أي في آخر الفصل. قوله: (ذات  
الكفين) أي أنفسيهما. قوله: (وقد زال) أي المانع، ولو أتت كان أنسب. قوله: (هنا) أي في مسألة  
جناية السليم على يد شلاء. قوله: (بعدها) أي الجناية. قوله: (أي أخذ صحيحة) إلى قوله: (أو شك)  
في المغني وإلى قوله: (وإنما أخذت) في النهاية إلا قوله: (خلافًا لما توهّم عبارته). قوله: (وله  
حكومة) أي ليده الشلاء مغني.

قوله: (وفيما إذا لم تستحق نفس الجاني) بأن سرى قطع الشلاء للنفس. قوله: (وإن لم يؤمن نزف  
الدم) أي خروجه كله شرخ الرّوض. قوله: (أو زاد شلل القاطع الخ) في الرّوض كأضله أنه لو قطع  
الأشل مثله فصّح القاطع لم يقطع اهـ وعملوه بوجود الزيادة عند الاستيفاء فاعتبروا هنا ما حدث وتقدّم  
أنه لو قتل دمّيّ ذميّاً ثم أسلم القاتل لم يسقط القصاص وعملوه بوجود المكافاة حال الجناية فلم يعتبروا



(فعليه) حيث لم يأذن له الجاني في القطع كما تقرّر (قصاصُ النفس) لتفويتها بغير حقٍّ، أما إذا أُذِنَ فلا قودَ في النفس ثم إن أُلْطِقَ كاقطعَ يدي لجعل المقتصّ مستوفياً لحقه ولم يلزمه شيءٌ وإلا كاقطعها عوضاً أو قوداً لزمه ديّتها وله حُكُومَةُ والنفس هدّرَ على كلِّ حالٍ كما تقدّمَ لوجود الإذن. (وتقطعُ الشَّلَاءُ بالصَّحِيحَةِ)؛ لأنها دون حقه (إلا أن يقول أهلُ الخبرة) أي اثنانٍ منهم (لا ينقطع الدّم) لو قُطِعَتْ بأن لم تنسُدْ أفواه الغرورق بحسم نارٍ ولا غيرها أو شكٍّ في انقطاعه لقرّدهم أو فقدهم كما هو ظاهرٌ خلافاً لما توهّمه عبارته فلا تُقطعُ بها وإن رَضِيَ الجاني حدّاً من استيفاءِ نفسٍ بطرفٍ وتجب ديةُ الصَّحِيحَةِ (ويقتنعُ بالرفعِ بها) لو قُطِعَتْ بأشَلٍّ أو بصحيح (مستوفياها) ولا يطلبُ أرشُ الشَّلَلِ لاستوائيهما حُرماً واختلافيهما صفةً لا يؤثّرُ؛ لأنها بمجرّدها لا تُقابلُ بمالٍ، ومن ثمّ لو قُتلَ قِنٌّ أو ذميٌّ بحرٍّ أو مسلمٍ لم يجب زائدٌ، وإنما أُخِذَتْ ديةُ أضيعِ نقصٍ لأنه يُفْرَدُ بالقودِ وتقديمِ الإلخِ على ويقتنعُ لا يُفهمُ أنهم إذا قالوا لا ينقطع الدّمُ وقنعَ بها مستوفياها أنها تُقطعُ؛ لأنَّ العِلَّةَ وهي فواتُ النفسِ المعلومِ من كلامه أنّه لا يُباحُ بالإباحةِ عُلِمَتْ من الاستثناءِ.....

قود: (ولم يلزمه شيءٌ) أي وإن مات الجاني بالسراية مُغْنِي. قود: (وإلا كاقطعها) ووجه ذلك أن قوله أقطعها قصاصاً تضمّن جعلها عوضاً وكونها عوضاً فاسدٌ فيجب بدّلها وهو الدية بخلاف ما لو لم يقل ذلك بل اقتصر على قوله: (أقطعها) فإن القطع بإذن منه فيقع حدّاً ولا شيءٌ للمجنّي عليه لاستيفائه حقه برضاه ع. ش. قود: (عوضاً إلخ) لم يتعرّضوا للفرق بين العالم وغيره سيّد عمر. قود: (لزمه) أي المجنّي عليه ديّتها أي؛ لأنه لم يستحقّ ما قطعته مُغْنِي. قود: (وله حُكُومَةُ) أي على الجاني؛ لأنه لم يبدّل عضوه مجانناً مُغْنِي. قود: (أي اثنان) أي وإن اقتضت عبارته أنه لا بدّ من جنع مُغْنِي. قود: (أو شكٍّ) عطف على قول المتن: (أن يقول أهلُ الخبرة إلخ) ع. ش. قود: (أو فقديهم) أي بأن لم يوجدوا بمسافة القصر ع. ش. وبُجَيْرِمِي. قود: (بالرفع) فيه إشارةٌ إلى أنه ليس في حيّز الاستثناء سم على حجّ ع. ش. عبارة المُغْنِي، فإن قالوا: ينقطع الدّم والحال أنه يقتنع بها مُستوفياها بأن لا يطلبُ أرشاً للشَّلَلِ فيقطعُ حييّد بالصَّحِيحَةِ، ثم قال: تنبيه: لو قدّم قوله: (ويقتنع بها مُستوفياها) على قوله: (إلا أن يقول إلخ) لاستغنى عما قلّزته اه. قود: (واختلافهما إلخ) مُبتدأٌ خبره لا يؤثّر. قود: (لأنها) أي الصّفة ع. ش. قود: (ومن ثمّ) أي من أجل عدم مُقابلة الصّفة المُجرّدة بمال. قود: (لم يجب زائدٌ) أي لفضيلة الإسلام أو الحرّية مُغْنِي. قود: (أنهم إلخ) أي أهلُ الخبرة. قود: (أنها تُقطع إلخ) أي الشَّلَاءُ بالصَّحِيحَةِ جواب (إذا قالوا إلخ). قود: (لأنَّ العِلَّةَ إلخ) أي عِلَّةُ عدم القطع والجائر والمجور مُتعلّقُ بعدم الإفهام وتعليل له. قود: (المعلوم إلخ) نفث فوات النفس. وقود: (عُلِمَتْ إلخ) خبر (لأن إلخ).

ما حدّث فلينأمل. قود: (حيث لم يأذن) أي حاجة له بعد ما تقدّم من قوله: (بلا إذنيه). قود: (بالرفع) فيه إشارةٌ إلى أنه ليس في حيّز الاستثناء.

فَدَفَعْتُ ذَلِكَ الْإِيهَامَ. (وَيُقَطَّعُ سَلِيمٌ) يَدًا أَوْ رِجْلًا (بِأَعْسَمَ وَأَعْرَجَ) خِلْقَةً أَوْ نَحْوَهَا كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ إِذْ لَا خَلَلَ فِي الْعُضْوِ وَالْعَسَمُ بِمُثَمِّلَتَيْنِ ثَانِيَهُمَا مُحَرَّكٌ تَشْتَجُّ فِي الْمِرْقَ أَوْ قَصَرَ فِي السَّاعِدِ أَوْ الْعَصْدِ وَقِيلَ هُوَ مِثْلٌ وَأَعْوَجَاجٌ فِي الرُّسْغِ وَقِيلَ الْأَعْسَرُ وَهُوَ مَنْ بَطَشَهُ بَيْسَارِهِ أَكْثَرُ وَكُلُّهَا صَحِيحَةٌ هُنَا (وَلَا أَثَرَ لِخُضْرَةِ أَظْفَارِهَا وَسَوَادِهَا) وَغَيْرُهُمَا مِمَّا يُزِيلُ نَضَارَتَهَا حَيْثُ كَانَ لِغَيْرِ آفَةٍ وَلَمْ يَجِفَّ الظُّفْرُ إِذْ لَا خَلَلَ حِينَئِذٍ فِي الْعُضْوِ. (وَالصَّحِيحُ قُطْعُ ذَاهِبَةِ الْأَظْفَارِ) خِلْقَةً أَوْ لَا (بِسَلِيمَتِهَا) وَلَهُ حُكُومَةُ الْأَظْفَارِ (دُونَ عَكْسِهِ)؛ لِأَنَّهَا أَعْلَى مِنْهَا .....

□ فَوُدَّ: (فَدَفَعْتُ) أَي تِلْكَ الْعِلَّةُ الْمَعْلُومَةُ مِنْ كَلَامِهِ. □ فَوُدَّ: (ذَلِكَ الْإِيهَامُ) لَعَلَّ وَجْهَ الْإِيهَامِ أَنَّ تَقْدِيمَ الْإِسْتِثْنَاءِ عَلَى الْقِنَاعَةِ قَدْ يُتَوَهَّمُ مِنْهُ أَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِمَا إِذَا لَمْ تَوْجَدْ فَلَوْ آخَرَهُ عَنْهَا لَكَانَ كَلَامُهُ نَصًّا فِي عُمُومِهِ وَعَدَمَ الْإِخْتِصَاصِ بِذَلِكَ. □ فَوُدَّ: (يَدًا) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَايَةِ. □ فَوُدَّ: (يَدًا أَوْ رِجْلًا) تَمْيِيزَانِ فَالسَّلِيمُ وَاقِعٌ عَلَى الشَّخْصِ لَا عَلَى الْعُضْوِ بِذَلِكَ قَوْلُهُ: (بِأَعْسَمَ وَأَعْرَجَ) رَشِيدِي. □ فَوُدَّ: (أَوْ نَحْوَهَا) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى مَا كَانَ بَاقِيَةً احْتِرَازًا عَمَّا لَوْ كَانَ بِجِنَايَةِ فَيَمْتَنِعُ الْقِصَاصُ سَمَ عَلَى حَجِّ ع ش. □ فَوُدَّ: (كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ مَا ذَكَرَهُ فِي شَرْحٍ وَلَا يَضُرُّ تَفَاوُثُ كِبَرِ الْخِ سَم. □ فَوُدَّ: (وَالْعَسَمُ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (وَلَا أَثَرَ لِلْإِثْسَارِ) فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (تَمْيِيزُ). □ فَوُدَّ: (تَشْتَجُّ) أَي يُسُّ مِنْهُج. □ فَوُدَّ: (أَوْ قَصَرَ فِي السَّاعِدِ) أَي وَالصُّورَةُ أَنَّهُ لَيْسَتْ أَقْصَرُ مِنَ الْآخَرَى فَقَدْ مَرَّ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ أَقْصَرَ مِنْ أُخْتِهَا لَا تُقَطَّعُ بِهَا رَشِيدِي. □ فَوُدَّ: (وَكُلُّهَا صَحِيحَةٌ) أَي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ مَعَانِيهَا الْمَذْكُورَةِ صَحِيحَةٌ مُرَادَةٌ هُنَا ع ش وَظَاهِرُ أَنَّ الصُّورَةَ فِي الْآخِرَةِ أَنَّ الْجَانِيَّ قَطَعَ يَمِينَهُ الَّتِي هِيَ قَلِيلَةُ الْبَطْشِ رَشِيدِي.

□ فَوُدَّ (لَسِي): (وَلَا أَثَرَ) أَي فِي الْقِصَاصِ فِي يَدٍ أَوْ رِجْلٍ مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (حَيْثُ كَانَ الْخِ) الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا حَيْثُ مَنَعَتْ فِيهِ الْآفَةُ مِنَ الْقِصَاصِ وَمَا تَقَدَّمَ فِي شَرْحِي قَوْلُهُ: (وَلَا يَضُرُّ تَفَاوُثُ كِبَرِ الْخِ) وَقَوْلُهُ: (بِأَعْسَمَ الْخِ) حَيْثُ لَمْ يَمْنَعْ فِيهِمَا لَا يَجْلُو قَلِيلًا سَم. □ فَوُدَّ: (لِغَيْرِ آفَةٍ) أَي لِخِلْقَةٍ مُغْنِي.

□ فَوُدَّ (لَسِي): (وَالصَّحِيحُ قُطْعُ ذَاهِبَةِ الْأَظْفَارِ الْخِ) وَيُقَطَّعُ فَاقِدَةُ الْأَظْفَارِ بِفَاقِدَتِهَا، وَلَوْ نَبَتِ أَظْفَارُ الْقَاطِعِ لَمْ يُقَطَّعْ لِحُدُوثِ الزِّيَادَةِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ يَدَ الْجَانِيِّ لَوْ نَبَتَ فِيهَا أَصْبُعٌ بَعْدَ الْجِنَايَةِ لَمْ تُقَطَّعْ مُغْنِي.

□ فَوُدَّ: (خِلْقَةً أَوْ لَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَجَفُنْ أَهْمَى) فِي النَّهَايَةِ. □ فَوُدَّ: (وَلَهُ حُكُومَةُ الْخِ) أَي لِصَاحِبِ السَّلِيمَةِ. □ فَوُدَّ (لَسِي): (دُونَ عَكْسِهِ) أَي لَا يُقَطَّعُ سَلِيمَةُ الْأَظْفَارِ بِذَاهِبَتِهَا قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ: وَلَكِنْ تَكْمُلُ

□ فَوُدَّ: (أَوْ نَحْوَهَا) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى مَا كَانَ بَاقِيَةً احْتِرَازًا عَمَّا كَانَ بِجِنَايَةِ فَيَمْتَنِعُ الْقِصَاصُ. □ فَوُدَّ: (كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ مَا ذَكَرَهُ فِي شَرْحٍ وَلَا يَضُرُّ تَفَاوُثُ كِبَرِ وَطُولِ الْخِ. □ فَوُدَّ: (حَيْثُ كَانَ لِغَيْرِ آفَةٍ) الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا حَيْثُ مَنَعَتْ فِيهِ الْآفَةُ مِنَ الْقِصَاصِ وَمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ: (وَلَا يَضُرُّ تَفَاوُثُ كِبَرِ وَطُولِ الْخِ) حَيْثُ لَمْ يَمْنَعْ فِيهِ كَمَا عَلِمَ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ هُنَاكَ وَفِي قَوْلِهِ: (بِأَعْسَمَ وَأَعْرَجَ) حَيْثُ لَمْ يَمْنَعْ فِيهِ أَيْضًا بِنَاءً عَلَى شُمُولِ قَوْلِ الشَّارِحِ: (أَوْ نَحْوَهَا) لَهَا لَا يَبِغُ فَلْيَتَأَمَّلْ.

□ فَوُدَّ (لَسِي): (دُونَ عَكْسِهِ) أَي لَا تُقَطَّعُ سَلِيمَةُ الْأَظْفَارِ بِذَاهِبَتِهَا قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ وَلَكِنْ تَكْمُلُ

وهذا هو محل الخلاف نظرًا إلى أن الأظفار تابعة. (والذكر صفةً وشملاً) تميز أو حال من المبتدأ على مذهب سيئوئه أو من الضمير المستقر في الظرف على الأصح (و كاليدي) فيما مر فيقطع أشله بصحيحه وبأشله بشرطه لا صحيحه بأشله والشملة في كل عضو بطلان عمله المقصود منه وإن بقي جسده وحركته (و أما الذكر الأشله) فهو (منقبض لا ينسبط وعكسه) أي منقبض لا ينقبض فهو ما يلزم حالة واحدة (ولا أثر لانتشار وعدمه فيقطع فعل) أي ذكره (بخصي) أي بذكره وهو من قطع أو سل خضيتاه ومر أنهما يُطلقان لغة على جلدتيهما أيضاً

ديتها أي ذاهبة الأظفار وُفِرَقَ بأن القصاص يُعتبر فيه المماثلة بخلاف الدية اهـ سم. قوله: (وهذا) أي دون عكسه هو محل الخلاف إشارة إلى الإغراض عبارة المغني اغترض على المصنف بأن عبارته تقتضي طرد وجهين في المسألتين مع أن الأولى لا خلاف فيها والثانية فيها احتمال للإمام لا وجه فجعله وجهاً وعبر فيها بالصحيح، ولو قال لا يقطع سليمة أظفار بذاهيتها دون عكسه كان أظهر وأخصر اهـ. قوله: (تمييز) فيه تأمل إذ المحلى باللام لا يجيء عنه التمييز. قوله: (أو حال إلخ) فيه أن مجيء المضدر حالاً غير مقيس سم. قوله: (على الأصح) منه يُعلم أن مجيء الحال من الضمير في الظرف فيه خلاف والأصح منه الجواز وبه صرح بعضهم ش أقول المقرّر في كتب النحو أن الخلاف إنما هو في جواز تقديم الحال على عاملها الظرف في مجيئها من الضمير المستقر في الظرف فقول الشارح على الأصح إنما أراد به مذهب الجمهور من منع مجيء الحال من المبتدأ خلافاً لسيئويه. قوله: (بشرطه) أي السابق قبيل قول المصنف فلو فعل إلخ. قوله: (فهو منقبض) جواب، وأما الذكر.

قوله (سني): (منقبض) ليس المراد به عدم القدرة على الجماع به بل المراد بانقباضه نحو يس فيه بحيث لا يسترسل وبإيساطه عدم إمكان ضم بعضه إلى بعض بدليل ما سيذكره من أنه يقطع الفحل بالعنين ش عبارة البجيرمي وشملة الذكر بأن لا يمني ولا يبول ولا يجامع؛ لأن عمله الإنماء والبول والجماع كما قرره شيخنا العزيزي فمتى انتفى كل من الثلاثة فهو أشله وإن وجد انتشاراً وعليه يتضح قوله: ولا أثر لانتشار فإن وجد واحد من الثلاثة كان أمناً فليس بأشله اهـ. قوله: (فهو ما يلزم إلخ) أي الأشله.

قوله (سني): (ولا أثر) في القصاص في الذكر مغني. قوله: (ومر) في شرح وذكر وأنثيين. قوله: (أي كاليضتين).

ديتها أي ذاهبة الأظفار وُفِرَقَ بأن القصاص يُعتبر فيه المماثلة بخلاف الدية اهـ. قوله: (أو حال) فيه أن مجيء المضدر حالاً غير مقيس. قوله: (وهو من قطع أو سل خضيتاه إلخ) قال المحلى والخصي من قطع خضيتاه أي جلدنا البيضتين كالأنثيين مثنى خضية وهو من التوادر والخضيتان البيضتان اهـ وقوله كالأنثيين أي هما أيضاً جلدنا البيضتين كما تقدّم تفسير الأنثيين بجلدتي البيضتين قبيل الباب.

(و) ذكر (عين) خلافاً للأئمة الثلاثة إذ لا خلل في نفس العضو، وإنما هو في العين لصغف في القلب أو الدماغ أو الصلب والخصي أولى منه لقدرته على الجماع. (و) يُقَطَّعُ (أنف صحيح) شئ (بأخس) لا يشم (وأذن سميع بأصم)؛ لأن السمع والشم ليسا في جزئيهما وحذف عكسهما لعليه بالأولى وتقطع أذن صحيحة بمثقوبة لا مخرومة ذهب بعضها وكالخرم ثقب أو شق أورث نقصاً. (لا عين صحيحة بخدقة عمياء) وإن بقيت صورتها؛ لأنها أعلى والضوء في نفس جزئيهما وتؤخذ عمياء بصحيحة رضي بها المجني عليه وجفن أعنى بجفن بصير وعكسه ما لم يتميز جفن الجاني بالهذب. (ولا لسان ناطق بأخرس)؛ لأنه أعلى منه مع أن التطق في جرم اللسان ويقطع أخرس بناطق إن رضي المجني عليه والأخرس هنا من

فؤد: (خلافاً للأئمة) إلى قول المتن: (وفي قلع السن) في المغني إلا قوله: (أو الصلب).

فؤل (سن): (وأذن سميع) بالإضافة. فؤد: (وتقطع أذن صحيحة الخ).

(تنبيه): التصاق الأذن بعد الإبانة لا يسقط القصاص ولا الدية؛ لأن الحكم يتعلّق بالإبانة، وقد وجبت قصاصاً ولا دية بقطعها ثانياً؛ لأنها مستحقة الإزالة ولا مطالبة للجاني بقطعها بأن يقول أقطعوها ثم أقطعوا أذني بل النظر في مثله للإمام، وأما التصاقها وقطعها ثانياً قبل الإبانة فيسقط القصاص والدية عن الأول ويوجبها على الثاني وللمجني عليه حكومة على الجاني أولاً ويجب قطع الأذن المبانة إذا التصقت إن لم يخف منه مخذور كيّم بخلاف ما إذا كانت معلقة بجلدوة والتصقت فإنه لا يجب قطعها، وإنما أوجبنا القطع ثم للدم؛ لأن المتصل منه بالمبان قد خرج عن البدن الكلّية فصار كالأجنبي وعاد إليه بلا حاجة ولهذا لم يغف عنه وإن قلّ بخلاف المتصل منه هنا، ولو استوفى المجني عليه بعض الأذن فالتصق فله قطعه مع باقيها لاستحقاقه الإبانة مغني وروى مع الأسنى.

فؤد: (بمثقوبة) أي ثقباً غير شائين مغني وأسنى. فؤد: (لا مخرومة الخ) أي ولا تقطع صحيحة بمخرومة والمخرومة ما قطع بعضها بل يقتص منها بقدر ما بقي منها وتقطع مخرومة بصحيحة ويؤخذ أرش ما نقص منها مغني وروى مع الأسنى. فؤد: (ذهب بعضها) صفة كاشفة ع ش.

فؤل (سن): (لا عين الخ) أي لا تؤخذ عين صحيحة ولا يصح عطفه على ما قبله؛ لأن العاقل فيما قبله وهو يقطع لا يصح تقديره هنا ولذا قلّرت في كلامه تؤخذ مغني. فؤد: (ما لم يتميز جفن الجاني بالهذب) بأن كانت أهدابه سليمة دون هذب المجني عليه ويتبعني أن يكون النظر للمتب لا للشعر فلا يؤخذ جفن صحيح المثبت بفاسد المثبت سيّد عمر.

فؤل (سن): (ولا لسان ناطق) بالإضافة ويجوز التوصيف. فؤد: (لأنه أعلى منه) إلى قوله: (نظير ما

فؤل (سن): (وأنف صحيح) عبارة التنبيه ويؤخذ الأنف الصحيح والأذن الصحيح بالأنف المستحشف والأذن الشلاء في أصح القولين اه قال ابن التقي في شرحه بكسر السين وهو اليأس اه. فؤد: (ما لم يتميز جفن الجاني بالهذب) ظاهره وإن كان عدم الهذب في جفن المجني عليه لنحو

بَلَغَ أَوَانُ النُّطْقِ وَلَمْ يَنْطِقْ فَإِنْ لَمْ يَتَلَفَهْ قُطِعَ بِهِ لِسَانُ النَّاطِقِ إِنْ ظَهَرَ فِيهِ أَثَرُ النُّطْقِ بِتَحْرِيكِهِ عِنْدَ نَحْوِ بُكَاءٍ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَظْهَرْ هُوَ وَلَا ضِدُّهُ عَلَى الْأَوْجِه؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ السَّلَامَةُ. (وَفِي قَلْعِ السِّنِّ) الَّتِي لَمْ يَنْطَلِ نَفْعُهَا وَلَا تَقْصَصَ (قِصَاصُ) لِلْآيَةِ فَيُقْطَعُ كُلُّ مِنَ الْعُلْيَا وَالسُّفْلَى بِمِثْلِهَا (لَا فِي كَسْرِهَا) لِإِمَّا مَرَّ أَنَّهُ لَا قُوَّةَ فِي كَسْرِ الْعِظَامِ لَكِنْ الْمَعْتَمِدُ أَنَّهُ إِنْ أَمَكْنَ اسْتِيفَاءُ مِثْلِهِ بِلا زِيَادَةٍ وَلَا صَدْعٍ فِي الْبَاقِي فَعَلَ وَمِنْ ثَمَّ صَحَّ فَيَمْنُ كَسَرَتْ سِنَّ غَيْرِهَا «كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ» وَفَرَّقَ الرَّافِعِيُّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ بَقِيَّةِ الْعِظَامِ بِأَنَّهَا بَارِزَةٌ وَلِأَهْلِ الصَّنْعَةِ آلاَتُ قَاطِعَةٌ مَضْبُوطَةٌ يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا أَمَّا صَغِيرَةٌ لَا تَصْلُحُ لِلْمَضْغِ وَنَاقِصَةٌ بِمَا يُنْقَصُ أَرَشُهَا كَثْنِيَّةٌ قَصِيرَةٌ عَنْ أُخْتِهَا وَشَدِيدَةٌ الْاضْطِرَابِ لِنَحْوِ هَرَمٍ فَلَا يُقْلَعُ بِهَا إِلَّا مِثْلُهَا. (وَلَوْ قُلِعَ) شَخْصٌ وَلَوْ غَيْرُ مَثْغُورٍ (سِنَّ صَغِيرٍ) أَوْ كَبِيرٍ وَذَكَرَ الصَّغِيرَ لِلْغَالِبِ (لَمْ يُقْصَصْ) بِضَمٍّ فَشَكُورٌ لِلْمُثَلَّثَةِ فَفَتَحَ لِلْمُفْعَمَةِ أَيَّ لَمْ تَسْقُطَ أَسْنَانُهُ الرَّوَاضِعُ الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَسْقُطَ وَمِنْهَا الْمَقْلُوعَةُ.

مَرَّ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَيُقْطَعُ أُخْرَى بِنَاطِقٍ). قَوْلُهُ: (قُطِعَ بِهِ) أَيَّ حَالًا ع ش. قَوْلُهُ: (الَّتِي لَمْ يَنْطَلِ الْإِنْسَانُ) فَإِنْ بَطَلَ نَفْعُهَا أَوْ تَقْصَصَ فَلَا قِصَاصَ مَا لَمْ يَكُنْ سِنَّ الْجَانِي مِثْلُهَا كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي إِمَّا صَغِيرَةٌ لَا تَصْلُحُ الْإِنْسَانُ ع ش. قَوْلُهُ: (وَلَا تَقْصَصَ) أَيَّ وَلَا صَغُرَ فِيهَا بِحَيْثُ لَمْ تَصْلُحْ لِلْمَضْغِ مُغْنِي وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَزِيدَهَا لِيُظْهِرَ قَوْلَهُ الْآتِي إِمَّا صَغِيرَةٌ الْإِنْسَانُ. قَوْلُهُ: (لِلْآيَةِ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ يُعَزَّرُ فِي الْمَغْنِيِّ. قَوْلُهُ: (بِمِثْلِهَا) أَيَّ الْعُلْيَا بِالْعُلْيَا وَالسُّفْلَى بِالسُّفْلَى مُغْنِي. قَوْلُهُ: (فَيَمْنُ كَسَرَتْ) وَهِيَ الرَّبِيعُ أُخْتُ أَنْسَ بْنِ النَّضْرِ كَسَرَتْ ثَنِيَّةٌ جَارِيَةٌ مِنَ الْأَنْبَارِ فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ» مُغْنِي. قَوْلُهُ: (كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ) فَاعِلٌ صَحَّ أَيَّ صَحَّ هَذَا الْخَبَرُ. قَوْلُهُ: (بَيْنَهَا) أَيَّ السِّنِّ. قَوْلُهُ: (بِضَمٍّ) أَيَّ لَاوِلِهِ. قَوْلُهُ: (الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَسْقُطَ) صِفَةٌ كَاشِفَةٌ إِنْ أُرِيدَ بِالرَّوَاضِعِ حَقِيقَتُهَا الْآيَةُ وَإِلَّا فَهِيَ مُقَيَّدَةٌ رَشِيدِيَّةٌ. قَوْلُهُ: (وَمِنْهَا) أَيَّ الرَّوَاضِعِ الْمَقْلُوعَةِ تَقْيِيدٌ لِلْمَثْنِ أَيَّ، وَأَمَّا لَوْ كَانَتْ مِنْ غَيْرِهَا فَيُقْصَصُ فِي الْحَالِ وَلَا يَنْتَظَرُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْقُطُ بِجَيْرِ مَيٍّ.

تَنْقَبُ مَعَ فَسَادِ الْمَثْبُوتِ، وَقَدْ يُلْتَحَقُ بِمَا سَبَقَ فِي شَعْرِ الرَّأْسِ فَلْيُرَاجِعْ. قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوْجِه) فِي شَرْحِ الرَّوْضِ خِلَافَ قَضِيَّةِ الرَّوْضِ وَأَصْلِهِ. قَوْلُهُ: (وَلَا تَقْصَصَ) يَنْقُصُ أَرَشُهَا كَمَا قَيَّدَ بِهِ الْبُلْقِينِيُّ الذَّاكِرُ لِهَذَا الْقَيِّدِ وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ مَا يُفْهَمُ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ قَوْلُهُ الْآتِي إِمَّا صَغِيرَةٌ الْإِنْسَانُ لَكِنْ هَذَا يَقْتَضِي أَنْ لَا يُقَيَّدَ بِهَذَا الْقَيِّدِ؛ لِأَنَّهُ فِيمَا خَلَا عَنْهُ أَيْضًا الْقِصَاصُ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنَ الْمُمَاطَلَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (شَخْصٌ) وَلَوْ عَبَّرَ بِمَثْغُورٍ دَخَلَ فِيهِ الْبَالِغُ وَغَيْرُ الْبَالِغِ وَقَوْلُهُ سِنَّ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ دَخَلَ فِيهِ الْبَالِغُ غَيْرُ الْمَثْغُورِ فَقَدْ دَخَلَ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ مَا إِذَا كَانَ الْجَانِي بِالْعَا غَيْرَ مَثْغُورٍ وَكَانَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ بِالْعَا غَيْرَ مَثْغُورٍ وَهَذَا مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ الْآتِي وَلَوْ قُلِعَ بِالْغِ غَيْرُ مَثْغُورٍ سِنَّ بِالْغِ غَيْرُ مَثْغُورٍ الْإِنْسَانُ فَهَذَا الْآتِي مُكَرَّرٌ مَعَ هَذَا فَإِنْ قُلْتَ ذَكَرَ الْآتِي لِيُرْتَبَّ عَلَى قَوْلِهِ الْآتِي فَإِنْ اقْتَصَصَ وَلَمْ يَعُدَّ سِنَّ الْجَانِي فَذَلِكَ الْإِنْسَانُ قُلْتَ كَانَ يُمَكِّنُ ذِكْرُ هَذَا هُنَا كَانَ يَقُولُ وَفِيمَا إِذَا كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا بِالْعَا غَيْرَ مَثْغُورٍ إِنْ اقْتَصَصَ وَلَمْ يَعُدَّ سِنَّ الْجَانِي فَذَلِكَ الْإِنْسَانُ

(تنبيه) الرّواضع في الحقيقة أربع؛ لأنّها هي التي توجد عند الرّضاع فتسميّة غيرها بذلك من مجاز المجاورة (فلا ضمان) بقوّد ولا دية (في الحال) لِعَوْدِها غالِبًا كالشَّعْرِ نعم، يُعزَّرُ كما هو ظاهر (فإن جاء وقت نَبَاتِها بأن سَقَطَت البواقي وعُذِنَ دونها وقال أهل البَصَرِ) أي اثنان من أهل البصيرة والمعرفة نظير ما مرّ لا واحد بخلاف نظائِر له سبقت؛ لأنّ القوّد يُختاط له أكثر، وقد مرّ في المرض المخوف أنّه لا بُدّ من اثنين وهو صريح فيما ذكرته (فصدّ المئبُث وبجِب) حيث لم يقصد قائلُها الاستصلاح؛ لأنّ هذا يُنزَلُ فعله منزلة الخطأ كذا قيل، وإنما يُتَّجّه في الولي ونحوه (القصاص) أو يتوقّع نَبَاتُها وقت كذا انْتَظِر .....

□ قوله: (الرّواضع في الحقيقة إلخ) عبارة الأتوار والرّواضع أربع أسنان تَبُثُّ وقت الرّضاع يُعْتَبَرُ سقوطُها لا سقوطُ الكلّ فاعلمه اهـ رشيدِي. □ قوله: (التي توجد إلخ) أي تَبُثُّ من أعلى وأسفل المُسمّاة بالثنايا قَلْبِي. □ قوله: (نعم يُعزَّرُ) أي حالاً ع ش.

□ قول (سني): (وعُذِنَ) قيل كان يَتَّبِعِي وعادَتْ؛ لأنّ جَمَعَ الكثرة لِغَيْرِ العاقلِ يُختارُ فيه فَعَلَتْ على فَعَلَنَ عَمِيرَة.

□ قول (سني): (وقال أهل البَصَرِ) ظاهره اغْتِيَارُ المجيء والقول معاً وأنّه لا يَنفِي القولُ وخذه، وقد يُتَّجّه خلافه سم على حَجّ وعليه قَلَوُ قَلَعَتْ بقولهم ثم تَبَثُّ من المجنّي عليه وَجِبَ الأرض كما يُستفاد من قول الشارح الآتي، ولو عادَتْ إلخ ع ش وعبارة الشَّوْبَرِيّ ظاهرُ كلامه اشْتِراطُ الأمرين وهو مُتَّجّه في القوّد؛ لأنّه لا يَتَدَارَكُ بخلافه في الأرض فالأوجه العملُ بقولهم هنا ثم إن جاء الوقت ولم تُعَدْ انْصَى الحُكْمَ وإلا رَجَعَ عليه بما أخذ منه لِتَبَيُّنِ فسادِ كلامهم اهـ ولَعَلَّه الأوجه. □ قوله: (من أهل البصيرة) أشار به إلى تساوي البَصَرِ والبصيرة في المعنى المذكور ع ش. □ قوله: (نظير ما مرّ) أي في شَرْحِ إلّا أن يقول أهل الخبرة. □ قوله: (فيما ذكرته) أي قوله: أي اثنان. □ قوله: (لأن هذا) أي مَنْ قَصَدَ الإصلاح. □ قوله: (في الولي) لَعَلَّ المراد وليُّ التَّزْيِيَةِ فَلْيُراجِعْ وعليه فما المراد من نحوه. □ قوله: (أو يتوقّع) إلى قوله: (وهكذا) في المُعْنَى إلّا قوله: (غير التَّغْزِيرِ). □ قوله: (أو يتوقّع إلخ) عَطَفَ على قول

فإن قُلْتُ هذا مراده وذكره ما يأتي تفصيلاً ما هنا قُلْتُ لو كان كذلك قَدَّمَهُ على قولِ المُصَنِّفِ ولو قَلَعَ سِنٌ مَثْغُورٌ إلخ ودَخَلَ في العبارة أيضاً ما إذا كان الجاني بالغاً مَثْغُوراً واقتَصَصَ منه لِفَسَادِ مَبْنِيّ المجنّي عليه فلم يَفْسُدْ مَبْنِيُّه بل عادَتْ السِّنُّ فَهَلْ تُقْلَعُ أيضاً وهكذا حتّى يَفْسُدَ المئبُثُ كما إذا كان غير مَثْغُورٍ فيه نَظَرٌ، وقد يَفْتَضِي الفرقُ الذي ذكره أنّها تُقْلَعُ أيضاً وهكذا على ما اعْتَمَدَهُ من تَكَرُّرِ القَطْعِ إلى أن يَفْسُدَ المئبُثُ أمّا على عَدَمِ التَّكَرُّرِ الذي اعْتَمَدَهُ م ر وطب كما تَبَيَّنَ عليه في الحاشية الآتية قريباً فلا قَطْعٌ إذا عادَتْ. □ قوله: (تنبيه الرّواضع في الحقيقة أربع) قاله في الأتوار كما في شَرْحِ الرّوض. □ قوله: (فتسميّة غيرها بذلك من مجاز المجاورة) كما قاله في شَرْحِ الرّوض.

□ قول (سني): (وقال أهل البَصَرِ) ظاهره اغْتِيَارُ المجيء والقول معاً وأنّه لا يَنفِي القولُ وخذه، وقد

فإن جاء ولم تنبث وجب القصاص ولو عادت بعد القصاص بأن أنه لم يقع الموقع فتجب دية المقلوعة قصاصاً فيما يظهر (ولا يستوفى له في صغره) بل يؤخر ليلوغيه لاحتمال عفوهِ فإن مات قبله وأيس من عودها اقتصر وارثه إن شاء فوراً أو أخذ الأرض وليس هذا مكوراً مع قوله الآتي ويُنْتَظَرُ غائبهم وكمال صبيهم لأن ذاك في كمال الوارث وهذا في كمال المجني عليه نفسه المستحق ولو عادت ناقصة اقتصر في الزيادة إن أمكن أما إذا مات قبل اليأس فلا قود وكذا لو نبث ولو نحو سوداء لكن فيها حكومة. (ولو قلع بين مثنوي) ويقال مثنوي .....

المتن: (فسد المتن). قود: (فإن جاء) أي الوقت المنتظر. قود: (ولو عادت بعد القصاص) إلى قوله: (فإنه إنما اقتصر) في النهاية إلا قوله: (وهكذا) إلى (أن يفسد مثنويها). قود: (ولو عادت) أي بين المجني عليه وهذا راجع لكل من صورتَي المتن والشرح. قود: (فتجب دية المقلوعة إلخ) لم يبين نوع الدية أمي عمد أو غيره والظاهر ما في سم على المنهج أنها شبه عمد فتحمله العاقلة لجواز الإقدام منه ع ش. قود: (فإن مات قبله) أي البلوغ مُعْنِي. قود: (وأيس إلخ) أي والحال أنه أيس قبل الموت بمجيء الوقت وقول أهل البصر بفساد المتن من عودها ع ش. قود: (فوراً) أي حالاً بغير انتظار ظرف لاقتصر عبارة المُعْنِي اقتصر وارثه في الحال أو أخذ الأرض اه. قود: (اقتصر في الزيادة) أي بقدر التقص سم على حجة ع ش. قود: (أما إذا مات) أي المجني عليه الغني المثنوي. قود: (قبل اليأس) أي قبل حصوله وقبل تبين الحال مُعْنِي. قود: (فلا قود) وكذا لا دية على الأصح كما ذكره الشيخان في الديات مُعْنِي. قود: (وكذا لو نبث إلخ) عبارة المُعْنِي والروض مع الأسنى وإن نبث

يتجه خلافه. قود: (وأيس من عودها) أي قبل الموت بدليل أما إذا مات قبل اليأس. قود: (وأيس من عودها) إن أريد باليأس ما ذكر من المجيء وقول أهل البصر فلا حاجة للتشديد به؛ لأنه فرض المسألة وإن أريد زيادة على ذلك أشكل مع الإكتفاء به في ثبوت القصاص في حياته. قود: (اقتصر في الزيادة) أي قدر التقص.

قود في (سنن): (ولو قلع بين مثنوي) شامل لصورتي إحداهما أن يكون القالغ غير مثنوي وهي المذكورة في قول الشارح وبه فارق ما لو قلع غير مثنوي بين بالغ مثنوي والثانية أن يكون القالغ مثنوياً أيضاً وفي هذه الحالة إذا اقتصر منه وعادت شبه ولم يعد بين المجني عليه لم يلزمه شيء كما ذكره في العباب في قوله وإن قلع مثنوي بين مثنوي أثبت أو أخذ الدية حالاً فإن نبث للمجني عليه مثلها قبل القود لم تسقط كما لا يسقط قود موصحة ولسان ولا أرض جائفة بالتحاير أو ثباته قبل الاستيفاء وإن نبث مثلها بعد القود أو أخذ الدية لم يكن للمجاني قلعها ولا استرداد الدية فإن قلعها عدواناً لزمه الأرض فإن لم يقتصر منه أولاً بل أخذت منه الدية أثبت للقطع وإن لم يؤخذ منه للأول قود ولا دية لزمه قود ودية أو ديتان بلا قود ولو عادت من الجاني بعد الاستيفاء لم يلزمه شيء سواء عادت بين المجني عليه أم لا اه. فانظر قوله ولو عادت إلخ المزيد على الروض وشرحه مع قوله فيه سواء عادت إلخ فإنه يصرح بأن

من أَتَعَرَ بِتَشْدِيدِ الْفُوقِيَّةِ أَوْ الْمُثَلَّثَةِ (فَبَيَّنْتُ لَمْ يَسْقُطِ الْقِصَاصُ فِي الْأَطْهَرِ)؛ لِأَنَّ عَوْدَهَا لِنُدْرَتِهِ نِعْمَةً جَدِيدَةً فَلَا يَسْقُطُ مَا وَجِبَ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْقَوْدِ أَوْ الدِّيَةِ حَالًا مِنْ غَيْرِ انْتِظَارٍ وَلَوْ قَلَعَ بِالْبَلِّغِ غَيْرَ مَثْغُورٍ سِنَّ بِالْبَلِّغِ غَيْرِ مَثْغُورٍ فَلَا قَوْدَ حَالًا ثُمَّ إِنَّ نَبَتْهُ فَلَا شَيْءَ غَيْرَ التَّعْزِيرِ وَالْإِلا وَقَدْ دَخَلَ وَقْتُهُ فَلِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ قَوْدٌ أَوْ دِيَّةٌ فَإِنْ اقْتَصَصَ وَلَمْ تَعُدَّ سِنَّ الْجَانِي فَذَلِكَ وَإِلَّا قُلِعَتْ ثَانِيًا وَهَكَذَا إِلَى أَنْ يَفْسُدَ مَنَبَتُهَا .....

سَوْدَاءَ أَوْ مُعَوَّجَةً أَوْ بِهَا شَيْئٌ أَوْ نَبَتْ أَطْوَلَ مِمَّا كَانَتْ أَوْ نَبَتْ مَعَهَا سِنَّ شَاغِيَةً فَحُكْمَةٌ اهـ.

■ قَوْلُهُ: (بِتَشْدِيدِ الْفُوقِيَّةِ) أَيِ الْمُثَنَّاةِ وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى كُلِّ مِنْ مُتَغَيَّرٍ وَأَتَعَرَ وَأَصْلُ أَتَعَرَ أَتَغَرَّ بِمُثَلَّثَةٍ فَمُثَنَّاةٌ عَلَى وَزْنِ افْتَعَلَ فَأَذْغَمْتَ الْأَوَّلَى فِي الثَّانِيَةِ فِي الْأَوَّلِ وَعَكَّسَهُ فِي الثَّانِي رَشِيدِيَّ عِبَارَةً سَمِ أَصْلُ أَتَعَرَ أَتَغَرَّ بِمُثَلَّثَةٍ ثُمَّ مُثَنَّاةٌ فَيَجُوزُ قَلْبُ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى ثُمَّ الْإِذْغَامُ فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ بِتَشْدِيدِ الْفُوقِيَّةِ أَوْ الْمُثَلَّثَةِ فَقَوْلُهُ وَيُقَالُ مُتَغَيَّرٌ يُقْرَأُ بِالْوَجْهَيْنِ أَوْ يَرْجِعُ أَيِ قَوْلُهُ: بِتَشْدِيدِ الْفُوقِيَّةِ إِلَخِ إِلَيْهِ أَيِ مُتَغَيَّرٍ أَيْضًا اهـ.

■ قَوْلُ (سِنِّ): (لَمْ يَسْقُطِ الْقِصَاصُ) كَمَا لَا يَسْقُطُ قَوْدٌ مُوَضِّحَةٌ أَوْ لِسَانٍ وَلَا أَرْضٌ جَائِزَةٌ بِالتَّحَايِمِ أَوْ نَبَاتِهِ مُعْنَى وَأَسْنَى وَعُجَابٌ. ■ قَوْلُهُ: (فَلَا يَسْقُطُ إِلَخِ) وَإِنْ نَبَتْ مِثْلَهَا بَعْدَ الْقَوْدِ أَوْ أَخَذَ الدِّيَةَ لَمْ يَكُنْ لِلْجَانِي قَلْعُهَا وَلَا اسْتِزَادُ الدِّيَةِ فَإِنْ قَلَعَهَا عُدَّوَانًا لَزِمَهُ الْأَرْضُ فَإِنْ لَمْ يَقْتَصَّ مِنْهُ أَوْ لَا يَلْ أَخَذَتْ مِنْهُ الدِّيَةُ اقْتَصَصَ لِلْقَلْعِ وَإِنْ لَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُ لِلأَوَّلِ قَوْدٌ وَلَا دِيَّةٌ لَزِمَهُ قَوْدٌ وَدِيَّةٌ أَوْ دِيَّتَانِ بَلَا قَوْدٍ مُعْنَى وَرَوْضٌ وَعُجَابٌ. ■ قَوْلُهُ: (حَالًا إِلَخِ) قَيْدٌ لَوْجِبَ. ■ قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَلَعَ بِالْبَلِّغِ إِلَخِ) هَذِهِ مُسْتَقَادَةٌ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ كَبِيرٍ وَذَكَرَ الصَّغِيرَ لِلْغَالِبِ سَمِ عَلَى حَجٍّ فَذَكَرَهَا أَبْصَاحُ ع ش أَوْ لِيُقَرَّعَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ثُمَّ إِنَّ نَبَتْ إِلَخِ. ■ قَوْلُهُ: (وَقْتُهُ) أَيِ وَقْتُ نَبَاتِهَا. ■ قَوْلُهُ: (وَلَا قُلِعَتْ ثَانِيًا إِلَخِ) الْوَجْهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَفْسُدِ الْمَنَبْتُ بِالْقَلْعِ ثَانِيًا لَا يُقْلَعُ ثَالِثًا م ر وَطَبْلَاوِيَّ سَمِ عَلَى حَجٍّ ع ش عِبَارَةُ الرَّشِيدِيَّ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَيِ التَّهْيِئَةِ أَنَّهُ لَوْ نَبَتْ ثَالِثًا لَا تُقْلَعُ وَفِي حَاشِيَةِ الزِّيَادِيَّ أَنَّهُ الْمُعْتَمَدُ أَيِ خِلَافًا لِابْنِ حَبَرٍ اهـ. ■ قَوْلُهُ: (وَهَكَذَا إِلَخِ) خِلَافًا لِلتَّهْيِئَةِ كَمَا مَرَّ وَلِلْمُعْنَى عِبَارَتُهُ وَإِنْ عَادَتْ كَانَ لَهُ قَلْعُهَا ثَانِيًا لِيَفْسُدَ مَنَبَتُهَا كَمَا أَفْسَدَ مَنَبَتَهُ وَظَاهِرُ هَذَا التَّعْلِيلِ أَنَّهُ لَا تُقْلَعُ ثَالِثًا وَهَكَذَا حَتَّى يَفْسُدَ مَنَبَتُهَا وَظَاهِرُ مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا طَلَعَتْ مِنَ الْمَثْغُورِ ثَانِيًا أَنَّهُ نِعْمَةٌ جَدِيدَةٌ أَنَّهُ لَا تُقْلَعُ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَلِذَلِكَ اقْتَصَرُوا عَلَى الْقَلْعِ ثَانِيًا اهـ وَقَوْلُهُ إِنَّهَا إِذَا إِلَخِ بَيَانٌ لِمَا وَقَوْلُهُ أَنَّهُ نِعْمَةٌ إِلَخِ جَوَابٌ إِذَا وَقَوْلُهُ أَنَّهُ لَا تُقْلَعُ أَيِ ثَالِثًا خَبَرٌ وَظَاهِرُ مَا إِلَخِ وَعِبَارَةٌ سَمِ. ■ قَوْلُهُ: (وَهَكَذَا إِلَخِ) هَذَا زَائِدٌ عَلَى مَا فِي

مَنَبَتِ الْجَانِي لَا يَجِبُ إِفْسَادُهُ بَلْ لَا يَجُوزُ وَإِنْ فَسَدَ مَنَبَتِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ وَهَذَا مِمَّا يُنَازَعُ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ وَهَكَذَا حَتَّى يَفْسُدَ مَنَبَتُهَا وَإِنْ كَانَ مَقْرُوضًا فِيمَا إِذَا كَانَ كُلُّ غَيْرِ مَثْغُورٍ إِذْ لَا يَتَّصِحُّ فَرْقٌ. ■ قَوْلُهُ: (مِنْ أَتَعَرَ إِلَخِ) أَقُولُ أَصْلُ أَتَعَرَ أَتَغَرَّ بِمُثَلَّثَةٍ ثُمَّ مُثَنَّاةٌ فَيَجُوزُ قَلْبُ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى ثُمَّ الْإِذْغَامُ فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ بِتَشْدِيدِ الْفُوقِيَّةِ أَوْ الْمُثَلَّثَةِ فَقَوْلُهُ وَيُقَالُ مُتَغَيَّرٌ يُقْرَأُ بِالْوَجْهَيْنِ أَوْ يَرْجِعُ إِلَيْهِ أَيْضًا قَوْلُهُ بِتَشْدِيدِ إِلَخِ وَالْإِلا فَهُوَ بِأَحَدِ الْوَجْهَيْنِ لَا يَكُونُ مِنْ أَتَعَرَ بِالْوَجْهَيْنِ. ■ قَوْلُهُ: (وَلَا قُلِعَتْ ثَانِيًا) الْوَجْهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَفْسُدِ الْمَنَبْتُ بِالْقَلْعِ ثَانِيًا لَا يُقْلَعُ ثَالِثًا م ر طَب. ■ قَوْلُهُ: (وَهَكَذَا) زَائِدٌ عَلَى مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ يَرْجِعُ إِسْقَاطُهُ بِأَنَّ الْمَنَبْتَ بِالْقَلْعِ ثَانِيًا بِمَنْزِلَةِ الْفَاسِدِ وَلِهَذَا كَانَ عَوْدُ سِنَّ الْمَثْغُورِ نِعْمَةً جَدِيدَةً فَيَكْتَفِي بِالْقَلْعِ



وبه فارق ما لو قلّع غير مثنوٍ سينّ بالغ مثنوٍ فرضي بأخذ سينّه وقليها فنبتت فلا يقلّعها ليرضاه بدون حقّه فلم يكن قصّده إفساد المنيّب بخلافه في الأولى فإنّه إنّما اقتصر لإفساد منيّب الجاني كما أقصد منيّبه فإذا بانّ عدم فساد قلّع حتى يُفسده.

(ولو نقصت يده أضيّعاً فقطع كاملة قطع وعليه أرش أضيّع) لعدم استيفاء قودها وللمجني عليه أخذ دية اليد كلّها ولا قطع (ولو قطع كامل ناقصة) أضيّعاً (لأن شاء المقطوع أخذ دية أصابعه الأربع وإن شاء لقطّها) وليس له قطع يد الكامل كلّها لزيادتها (والأصح أن حكومة منابتها) أي الأربع (تجب إن لقط)؛ لأنها ليست من جنس القود فلا تستيّبها (لا إن أخذ ديتها) لأنها من جنسها فاستيّبعتها (و) الأصح (أنه يجب في الحالين) حال القود وأخذ دية الأربع (حكومة خمس الكف) الباقي؛ لأنه لم يؤخذ له بدّل ولا استوفى في مقابلته شيء يتخيّل اندراجها فيه

شرح الرّوض وغيره، وقد يوجب إسقاطه بأنّ المنيّب بالقلع ثانياً بمنزلة الفاسد ولهذا كان عود سينّ المثنوٍ نعمةً جديدةً فيكتفي بالقلع ثانياً اهـ. فوّ: (وبه إلخ) أي بقوله ولا قلّعت إلخ. فوّ: (فرضي) أي البالغ المثنوٍ ع ش. فوّ: (فلا يقلّعها) أي الثابتة ثانياً.

فوّ (سنّي): (ولو نقصت يده) أي شخص أصالة أو بجناية ع ش.

فوّ (سنّي): (أضيّعاً) أي مثلاً وقوله قطع أي المجني عليه يد الجاني إن شاء وعليه أي الجاني مغني.

فوّ: (لعدم استيفاء) إلى قوله: (لأنه لم يؤخذ) في النهاية وإلى الفصل في المغني إلّا قوله: (ونازع) إلى المتن وقوله: (كما يحته البلقيني) إلى المتن. فوّ: (ولا قطع) أي ولا يقطع نهاية.

فوّ (سنّي): (ناقصة) أي يد ناقصة مغني. فوّ: (أضيّعاً) أي مثلاً مغني وسم. فوّ: (وليس له قطع يد الكامل إلخ) أي ولا لقط البعض وأخذ أرش الباقي مغني.

فوّ (سنّي): (إن لقط) أي المقطوع الأصابع الأربع مغني. فوّ: (لأنها) أي الحكومة.

فوّ: (والأصح أنه يجب) والثاني المنع؛ لأنّ كلّ أضيّع يستيّب الكف كما يستيّبها كلّ الأصابع مغني ونهاية. فوّ: (حال القود إلخ) كان الأولى إما تثنية المضاف أو إعادته في المغطوف.

فوّ: (الباقي) وهو ما يقابل منيّب أضيّعه الباقية مغني.

فوّ: (لأنه لم يؤخذ إلخ) عبارة المغني أمّا في حالة لقط الأصابع فجزّماً كما في الشرح والرّوض وإن

ثانياً. فوّ: (غير مثنوٍ سينّ بالغ مثنوٍ) هذا داخِل في قول المصنّف ولو قلّع سينّ مثنوٍ.

فوّ (سنّي): (لأن شاء المقطوع إلخ) وليس له قطع الكاملة وإن نقصت بعد ذلك على ما جرّم به في الرّوض لكن قال في شرحه أنّه خلاف ما نقله الأصل هنا عن التهذيب وجرّم به أو آخر هذا الباب والذي فيه أي في الأصل منه أوجه اهـ وهذا هو الموافق لما ذكره الشارح بقوله نعم إن سقطت إلخ إذ لا فرق بين أضيّع وأكثر كما هو ظاهر.

ونازع البلقيني في ذلك بما فيه نظر. (ولو قطع كفًا بلا أصابع فلا قصاص) عليه لفقْد المساواة (إلا أن يكون كفّه مثلها) حالة الجنابة فعليه القودُ فيها للمماثلة نعم، إن سقطت أصابع الجنابي بعد الجنابة قُطِعَتْ كفّه أيضًا.

(ولو قطع فأقْد الأصابع كاملها قطع كفّه) قصاصًا (وأخذ دية الأصابع) ناقصة حُكُومَةِ الكفِّ كما بحسه البلقيني؛ لأن دية الأصابع تستتبُّ الكف، وقد أخذ مثلها فلزم إسقاط مُقابلها من دية الأصابع.

(ولو سَلَتْ) بفتح شينه (أصبعاه فقطع يَدًا كاملةً فإن شاء) المجني عليه (لَقَطَ) الأصابع (الثلاث) السليمة (وأخذ) مع حُكُومَةِ ناقصتها كما عُلِمَ ممَّا مرَّ (ديةً أصبعين وإن شاء قطع يَدًا وقنَع بها) نظير ما مرَّ في أخذ الشلاء عوض الصحيح.

أوهم كلام المصنّف جريان الخلاف فيه، وأما في حالة أخذ الدية فعلى الأصح؛ لأنه لم يستوف في مُقابلته شيء يُتخيّل أندرأجه فيه اهـ.

□ قود: (مثلها) أي الكف المقطوع.

□ قود: (بفتح شينه) أي ويفتحها في المضارع أيضًا ويقال بضم شينه بينائه للمفعول رشيدٍ وع ش.

□ قود: (مما مرَّ) أي فيما لو قطع كامل ناقصة.

(تيمّة): لو قطع من له ستة أصابع أصلية يَدًا مُعتدلة لَقَطَ المُعتدِلُ خمسَ أصابع وأخذ سدُسَ دية وحكومة خمسة أسداس الكف ويحط شيء من السدُس بالاجتهاد، ولو التبسّت الزائدة بالأصلية فلا قطع فإن لَقَطَ خمسًا كفاه ويُعزَّر، ولو قطع ذو الست أصبع مُعتدِل قُطِعَتْ أصبعه المماثلة للمقطوعة وأخذ منه ما بين خمس دية اليد وسدسها وهو بعيرٍ وثلاثان؛ لأن خمسها عشرة وسدسها ثمانية وثلاث والتفاوت بينهما ما ذكرناه، ولو قطع مُعتدِل اليد ذات الست الأصلية قطع يده وأخذ منه شيء للزيادة المشاهدة فإن قطع أصبعًا منها فلا قصاص عليه لما فيه من أخذ خمسٍ بسدُس بل يجب عليه سدُس دية وإن قطع أصبعين منها قطع صاحبها منه أصبعًا وأخذ ما بين خمس دية وثلاثها وهو ستة أبعرة وثلاثان وإن قطع ثلاثًا منها قطع منه أصبعان وأخذ ما بين نصف دية اليد وخمسها وهو خمسة أبعرة ويُقطع أصبع ذات أربع أنامل أصلية بمُعتدلة كما جزم به ابن المُقري وجرى عليه البعوي في تعليقه إذ لا تفاوت بين الجُمْلَتَيْن بخلاف من له ست أصابع لا يُقطع بمن له خمس كما مرَّ لوجود الزيادة في مُنفصلات العدد وتقطع أنملة من له أربع أنامل بأنملة المُعتدِل مع أخذ ما بين الثلاث والرُّبع من دية أصبع وهو خمسة أسداس بعير؛ لأن أنملة المُعتدِل ثلث أصبع وأنملة القاطع رُبع أصبع، وإن قطعها المُعتدِل فلا قصاص ولزمه رُبع دية أصبع وإن قطع منه المُعتدِل أنملتَيْن قطع منه أنملة وأخذ منه ما بين ثلث ديتها ونصفها وهو بعيرٍ وثلاثان مُعْنِي.

## فصل في اختلاف مُسْتَحَقِّ الدَّم والجاني ومثله وارثه

إذا (قُدَّ) مثلاً (مَلْفُوقًا) في ثَوْبٍ ولو على هَيْئَةِ المَوْتَى (نَصْفَيْنِ) مثلاً (وَرُعِمَ موته) حين القُدِّ وادَّعى الولي حياته (صُدِّقَ الولي بيمينه) أنه كان حيًّا مَضْمُونًا (في الأظهر)، وإن قال أهل الخبرة إن دَمَهُ السَّائِلَ من القُدِّ دَمٌ مَيِّتٌ وهي يَمِينٌ واحدة لا خمسون خلافاً للبُلْقِينِي؛ لأنَّها على الحياة كما تقرَّر، وإذا حَلَفَ وَجَبَتْ الدِّيَةُ لا القَوْدُ يسقط بالشُّبْهَةِ إذ الاختلاف في الإهدار وإنما صُدِّقَ الولي؛ لأنَّ الأصل استمرار حياته فأشبهه ادِّعاء رِدَّةٍ مسلم قبل قتله وبه يَضَعُفُ انتصار كثيرين لمُقَابِلِهِ نَقْلًا ومعنى نعم، المُتَّبِعُ ما بحثه البُلْقِينِي وأفهمه التعليل المذكور أنَّ محلَّهما إن عُدِّتْ له حياة وإلا كسقط لم تُعْهَدْ له صُدِّقَ الجاني وتُقْبَلُ البَيِّنَةُ

## (فَصْلُ): في اختلاف مُسْتَحَقِّ الدَّم

• قوله: (في اختلاف) إلى قول المتن: (أو يَدِيهِ) في الْمُغْنِي إلَّا قوله: (ومثله وارثه) وقوله: (وإن قال) إلى (وهي يَمِينٌ واحدة) وإلى الفضل في النِّهَايَةِ إلَّا أنه خَالَفَ في محلِّ سَأَلِهِ عليه وإلَّا قوله: (فعليه تَخْتَلِفُ المِرْأَةُ والزَّجْلُ) وقوله: (نظير ما مرَّ) وقوله: (وَاتَّخَذَ الكُلُّ) إلى المتن. • قوله: (ومثله وارثه) أي الجاني وأما وارث المجني عليه فداخل في مُسْتَحَقِّ الدَّم ع. ش. • قوله: (مثلاً) أي أو هَدَمَ على شخص جدارًا مُغْنِي. • قوله: (عَلَى هَيْئَةِ المَوْتَى) أي التَّكْفِينِ مُغْنِي. • قوله: (حين القُدِّ) أي مثلاً. • قوله: (وادَّعى الولي حياته) أي حياة مَضْمُونَةٌ بِدَلِيلٍ ما سَيَأْتِي في الحَلْفِ إذ هو على الدَّعْوَى رَشِيدٌ. • قوله: (أنه كان حيًّا مَضْمُونًا) أفهم أنه لا يَكْفِي قوله أنه كان حيًّا لاحتمال أن يكون انْتَهَى إلى حَرَكَةِ مَذْبُوحٍ بِجَنَاحِهِ ع. ش. وَرَشِيدٌ. • قوله: (لا خَمْسُونَ إلخ) عبارة الْمُغْنِي بِخِلَافِ نَظِيرِهِ في القِسَامَةِ يَخْلِفُ خَمْسِينَ يَمِينًا؛ لأنَّ الحَلْفَ ثُمَّ على القَتْلِ وهنا على حياة المجني عليه وسَوَى البُلْقِينِي بَيْنَ البَائِسِينَ، والفرق ظاهر. اهـ.

• قوله: (لأنها) أي اليمين هنا على الحياة أي وفي القِسَامَةِ على الموت مُغْنِي. • قوله: (وَجَبَتْ الدِّيَةُ) أي دِيَةٌ عَمْدٍ ع. ش. • قوله: (فَأَشْبَهَ) يعني هذا الحُكْمَ رَشِيدٌ. • قوله: (فَأَشْبَهَ ادِّعاء رِدَّةٍ مُسْلِمٍ) أي في أنه لا يُقْبَلُ منه؛ لأنَّ الأصل عَدَمُهُ وَقَضِيَّةُ التَّشْبِيهِه أَنَّهُ لا قَوْدَ عليه لِلشُّبْهَةِ كما لو سَرَقَ مَالًا وادَّعى أَنَّهُ وَلِئْكَه حَيْثُ لا يَقْطَعُ لاحتمال ما قاله ع. ش. • قوله: (وبه) أي بقوله؛ لأنَّ الأصل إلخ ع. ش. • قوله: (لمُقَابِلِهِ) أي مُقَابِلِ الأظهر القائل بأنَّه يُصَدِّقُ الجاني؛ لأنَّ الأصل بَرَاءَةُ الدَّمَةِ مُغْنِي. • قوله: (وأفهمه التعليل إلخ) أي قوله: لأنَّ الأصل إلخ ع. ش. وَوَجْهُ الإِفْهَامِ انْتِفَاءُ ذَلِكَ الأصلِ فيما يَأْتِي. • قوله: (أن إلخ) بَيَانٌ لِيَحْتِثِ البُلْقِينِي ع. ش. • قوله: (أن محلَّهما) أي الأظهر ومُقَابِلُهُ. • قوله: (صُدِّقَ الجاني) أي بيمينه، ولا شيء عليه ع. ش. عبارة الْمُغْنِي يَقْطَعُ بِتَضَدِّقِ الجاني. اهـ. • قوله: (وتُقْبَلُ البَيِّنَةُ إلخ) أي وتكون مُغْنِيَةٌ عَنِ حَلْفِ الولي وَذَكَرَ هذا تَوَاطُؤًا لِمَا بَعْدَهُ، وإن كان مَعْلُومًا رَشِيدٌ عبارة الأتوار، ولو أن يُقِيمَ بَيِّنَةٌ على الحياة أيضًا لِسُقُوطِ اليمين وَوَجَبَ الْقِصَاصُ، ولو حَلَفَ ولا بَيِّنَةٌ وَجَبَ الدِّيَةُ لا الْقِصَاصُ. اهـ.

## (فَصْلُ): في اختلاف مُسْتَحَقِّ الدَّم

بحياته ولهم الجزم بها حالة القد إذا رآوه يتلفف، ولا يقبل قولهم رأيناه يتلفف أي؛ لأنه لازم بقاءه والشهادة لا بُد من المطابقة فيها للمدعي. (ولو قطع طرفاً) عبّر بهما للغالب والمراد أزال جزماً أو معنى (وزعم نقصه) كشّل والمقطوع تمامه (فالمذهب تصديقه) أي الجاني (إن أنكر أصل السلامة في عضو ظاهر) كاليد واللسان إجابة البيهقي بسلامته ويكفي قولها كان سليماً، وإن لم تتعرض لوقت الجنابة، ولا يشكّل عليه قولهم لا تكفي الشهادة بنحو ملك سابق، ك كان ملكه أمس إلا إن قالوا، ولا نعلم مزيداً له؛ لأنّ الفرض هنا أنه أنكر السلامة من أصلها فقولها كان سليماً مبطل لإثكاره صريحاً ولا كذلك ثم (والا) بأن اتفقا على سلامته وأدعى الجاني حدوث نقصه، أو كان إنكاره أصل السلامة في عضو باطن وهو ما يعتاد ستره

فرد: (ولهم الجزم بالخ) قال في العباب، وإن أقاما بيّنتين تعارضتا. اهـ سيم أي فتساقطان ويقتضى الحال كما لو لم تقم بينة بالحياة فيصدق الولي بيمينه ع ش. فرد: (حالة القد) متعلق بضمير بها العائد للحياة. فرد: (إذا رآوه) أي الشهود المقدود. فرد: (لأنه) أي قولهم المذكور. فرد: (لازم) المناسب لمزوم. فرد: (والشهادة لا بُد الخ) الواو حالية رشيدية.

فرد (السن): (ولو قطع طرفاً الخ)، ولو قتل شخصاً ثم ادّعى رقه وأنكر الولي رقه صدق الولي بيمينه؛ لأن الغالب والظاهر الحرية ولهذا حكّمنا بحرّية اللقيط المجهول مغني ويظهر أخذاً من التعليل أنّ محله إذا لم يعلم له رقية وإلا صدق الجاني. فرد: (عبّر بهما) أي بالقطع والطرف سم.

فرد: (لـلغالب) انظر ما معنى الغالب هنا، ولا نسلم أنّ الغالب قطع الأطراف لا إزالة المعنى وكان الظاهر أنّ يبدّل هذا بقوله على طريق التمثيل رشيدية. فرد: (كشّل) أي أو خرس، أو فقد أضيع مغني. فرد: (والمقطوع الخ) أي وزعم المقطوع. فرد: (ويكفي قولها) أي البيهقي ع ش. فرد: (وإن لم تتعرض لوقت الجنابة) وللشهود الشهادة بسلامة اليد والذكر برؤية الإقباض والانبساط وسلامة البصر برؤية توقيه المهالك وإطالة تأمله لما يراه بخلاف التأمل السير؛ لأنه قد يوجد من الأعمى مغني وأسنى. فرد: (إلا إن قالوا) أي الشهود. فرد: (لأنّ الفرض الخ) علة عدم الإشكال. فرد: (أنه) أي الجاني. فرد: (فقولها) أي البيهقي. فرد: (بأن اتفقا) أي الجاني والمجني عليه. فرد: (أو كان إنكار الخ) عطف على اتفقا. فرد: (وهو) أي العضو الباطن. فرد: (ما يعتاد ستره الخ) لو اختلفت العادة باختلاف طبقات الناس فهل ينظر للغالب، أو يلحق كل شخص بأهل طبقته وعلى الثاني فلو عرفت من حال المجني عليه مخالفته للعادة مطلقاً، أو عادة أمثاله هل ينظر إليها محل تأمل سيّد عمر أقول ومثل القلب في التردد الأول إلى الشق الثاني كما أشار إليه بالتفريع عليه وفي التردد الثاني إلى الشق الأول كما أشار إليه بتقديمه والله أعلم.

فرد: (ولا يقبل قولهم رأيناه) قال في العباب، وإن أقاما بيّنتين تعارضتا. اهـ. فرد: (أي؛ لأنه لازم بقاءه) ورؤية التلفف تستلزم الحياة فلا واسطة. فرد: (عبّر بهما) أي بالقطع والطرف.

مُرُوَّةٌ وَقِيلَ مَا يَجِبُ سِتْرُهُ فَعَلِيهِ تَخْتَلِفُ الْمَرْأَةُ وَالرَّجُلُ (فَلَا) يُصَدَّقُ الْجَانِي بِلِ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ؛  
لَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ حُدُوثِ النَّقْصِ وَلِغُسْرِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ فِي الْبَاطِنِ وَهَذَا يَجِبُ الْقَوْدُ؛ لِأَنَّ  
الْاِخْتِلَافَ لَمْ يَقَعْ فِي الْمُهْدَرِ فَلَا شُبْهَةَ. (أَوْ) قَطَعَ (يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ) فَمَاتَ (وَزَعَمَ) الْجَانِي (سِرَايَةً)  
لِلنَّفْسِ، أَوْ أَنَّهُ قَتَلَهُ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ حَتَّى تَجِبَ دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ (وَالْوَلِيُّ أَنْدِمَالًا مُمْكِنًا) قَبْلَ مَوْتِهِ (أَوْ  
سَبَبًا) آخَرَ لِلْمَوْتِ وَقَدْ عَيَّنَهُ وَلَمْ يُمَكِّنْ أَنْدِمَالًا، أَوْ أَبْهَمَهُ وَأَمَكَّنْ أَنْدِمَالًا حَتَّى تَجِبَ دِيَّتَانِ  
(فَالْأَصَحُّ تَصْدِيقُ الْوَلِيِّ) بِيَمِينِهِ لِوُجُوبِهَامَا بِالْقَطْعِ وَالْأَصْلُ عَدَمُ شَقْوِطِهِمَا أَمَّا لَوْ لَمْ يُمَكِّنْ  
أَنْدِمَالًا لِقَصْرِ زَمَانِهِ كَيَوْمَيْنِ فَيُصَدَّقُ الْجَانِي بِمَا يَمِينُ نَعَمْ، .....

قوله: (فَعَلِيهِ تَخْتَلِفُ الْمَرْأَةُ وَالرَّجُلُ) قَضَيْتُهُ عَدَمَ اِخْتِلَافِهِمَا عَلَى الْأَوَّلِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مَا سِترَ مَرْوَةً  
قَدْ يَتَفَاوَتْ فِي الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ سَم. قوله: (وَهَذَا يَجِبُ الْقَوْدُ) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى وَالْأَسْتَى وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ  
وَالزِّيَادَةِ عِبَارَتُهُمَا وَيَجِبُ الْقَوْدُ هُنَا إِذَا اِخْتَلَفَ لَمْ يَصُدَّرْ فِي الْمُهْدَرِ فَلَا شُبْهَةَ وَمَا تَقَرَّرَ مِنْ وَجُوبِ  
الْقَوْدِ هُوَ مَا صَرَّحَ بِهِ الْمَاوَزِدِيُّ وَنَقَلَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَنْ قَضِيَّةِ كَلَامِ الْبَنْدَنِجِيِّ وَالْأَصْحَابِ لَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ مَا  
قَالَ الشَّارِحُ حَيْثُ صَرَّحَ بِتَقْيِهِ بِقَوْلِهِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّصْدِيقَ بِالْيَمِينِ وَأَنَّ لَا قِصَاصَ انْتَهَى انْتَهَتْ، وَعِبَارَةُ  
سَمِ عِبَارَةُ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ بِهَامِشِ شَرْحِ الرُّوضِ تُشْعِرُ بِاعْتِمَادِ مَا قَالَه الْجَلَالُ الْمَحَلِّيُّ مِنْ نَفْيِ  
الْقِصَاصِ. اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَيَجِبُ الْقَوْدُ هُنَا ضَعِيفٌ وَقَوْلُهُ وَأَنَّ لَا قِصَاصَ أَيِ وَيَجِبُ عَلَى الْجَانِي  
دِيَّةٌ عِنْدَ اللَّعْضِ الْمُتَنَارِعِ فِيهِ. اهـ. قوله: (أَوَانَّة) أَيِ الْجَانِي.

قوله: (سَمِي) (وَالْوَلِيُّ) أَيِ وَزَعَمَ الْوَلِيُّ. قوله: (وَقَدْ عَيَّنَهُ) كَقَوْلِهِ قَتَلَ نَفْسَهُ أَوْ قَتَلَهُ آخَرُ مُعْنَى.  
قوله: (وَلَمْ يُمَكِّنْ أَنْدِمَالًا) أَيِ وَلَمْ يُقَمِّ بَيِّنَةً عَلَى السَّبَبِ ع ش. قوله: (وَأَمَكَّنْ أَنْدِمَالًا) ظَاهِرُهُ سَوَاءٌ  
أَدْعَى الْجَانِي السَّرَايَةَ أَوْ أَنَّهُ قَتَلَهُ وَفِي الْأَسْتَى وَالْمُعْنَى خِلَافُهُ عِبَارَةُ الثَّانِي أَمَّا إِذَا لَمْ يُعَيِّنِ الْوَلِيُّ السَّبَبَ  
فَيَنْظُرُ إِنْ أَمَكَّنَ الْإِنْدِمَالُ صُدِّقَ الْوَلِيُّ بِيَمِينِهِ أَنَّهُ بِسَبَبِ آخَرَ، وَهُوَ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا ظَاهِرٌ فِي دَعْوَى قَتْلِهِ  
أَمَّا فِي دَعْوَى السَّرَايَةِ فَيُصَدَّقُ بِمَا يَمِينُ كَتَنْظِيرِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ. اهـ يَعْنِي تَصْدِيقَ الْجَانِي بِمَا يَمِينُ  
فِيمَا إِذَا أَدْعَى السَّرَايَةَ وَالْوَلِيُّ أَنْدِمَالًا غَيْرَ مُمَكِّنٍ. قوله: (أَمَّا لَوْ لَمْ يُمَكِّنْ إِنْخ) مُحْتَزَّرُ قَوْلِ الْمُتَنِ مُمْكِنًا  
وَقَوْلِ الشَّارِحِ وَأَمَكَّنْ أَنْدِمَالًا. قوله: (نَعَمْ إِنْخ) اسْتِدْرَاكٌ عَلَى قَوْلِهِ فَيُصَدَّقُ الْجَانِي بِمَا يَمِينُ أَيِ فِي أَرْبَعِ

قوله: (فَعَلِيهِ تَخْتَلِفُ الْمَرْأَةُ وَالرَّجُلُ) قَضَيْتُهُ عَدَمَ اِخْتِلَافِهِمَا عَلَى الْأَوَّلِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مَا يَسْتُرُ مَرْوَةً  
قَدْ يَتَفَاوَتْ فِي الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ. قوله: (وَهَذَا يَجِبُ الْقَوْدُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَاوَزِدِيُّ  
وَنَقَلَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَنْ قَضِيَّةِ كَلَامِ الْبَنْدَنِجِيِّ وَالْأَصْحَابِ ثُمَّ اسْتَشْكَلَهُ بِمَا مَرَّ فِي الْمَلْفُوفِ وَيُقَرَّقُ بِأَنَّ  
الْجَانِي ثُمَّ لَمْ يَعْتَرَفْ بِبَدَلٍ أَصْلًا بِخِلَافِهِ هُنَا. اهـ مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ لَكِنْ جَزَمَ الْجَلَالُ الْمَحَلِّيُّ بِعَدَمِ  
وُجُوبِ الْقِصَاصِ وَجَعَلَهُ أَمْرًا وَاضِحًا حَيْثُ قَالَ: وَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّصْدِيقَ بِالْيَمِينِ وَأَنَّهُ لَا قِصَاصَ. اهـ وَقَدْ  
كَتَبَ عِبَارَتَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيُّ بِخَطِّهِ بِهَامِشِ شَرْحِ الرُّوضِ بِإِزَاءِ مَا تَقَدَّمَ عَنْهُ فَاشْعَرَ ذَلِكَ بِاعْتِمَادِهِ  
مَا قَالَه مِنْ نَفْيِ الْقِصَاصِ. قوله: (نَعَمْ فِيمَا إِذَا أَبْهَمَ السَّبَبَ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَشَرْحُهُ وَإِلَّا أَيِ وَإِنْ لَمْ يُعَيِّنْهُ

فيما إذا أبهم السبب، ولم يُمكن انديمالاً وادعى الجاني أنه قتله لا بُد من يمينه على الأوجه؛ لأن الأصل عدم حدوث فعلٍ منه يقطع فعله بخلاف دعوى السراية؛ لأنها الأصل فلم يحتج ليمين كما تقرر (وكذا لو قطع يده) .....

صور حاصلة من ضرب صورتي ادعاء الولي انديمالاً غير مُمكن وادعائه سبباً مُبهماً ولم يُمكن انديمالاً في صورتي ادعاء الجاني سراية وادعاء قتله قبل الانديمال. فوَد: (إذا أبهم) أي الولي سم. فوَد: (ولم يُمكن انديمالاً) قضيته أنه لو أمِن الانديمال اختلف الحكم هنا، وعبارة شرح الرُّوض قد تقتضي خلاف ذلك فليحرز سم وقد قدمنا عبارة المُعني الموافقة لما في شرح الرُّوض. فوَد: (أنه قتله) أي قبل الانديمال. فوَد: (بخلاف دعوى السراية إلخ) اعلم أن حاصل قوله وزعم الجاني إلى قوله أما لو لم يُمكن إلخ أن الجاني إما يدعي السراية، أو قتله قبل الانديمال صورتان وإن الولي إما يدعي انديمالاً مُمكنًا، أو سبباً مُعنيًا أمكن الانديمال أم لا أو سبباً مُبهماً والانديمال مُمكن أربع صور يحصل من ضربها في صورتي الجاني المذكورتين ثمانية صور يُصدق فيها الولي يمينه وأن حاصل قوله أما لو لم يُمكن إلى المتن أن الولي إما يدعي انديمالاً غير مُمكن، أو سبباً مُبهماً والانديمال غير مُمكن صورتان يحصل من ضربهما في صورتي الجاني المارتين أربع صور يُصدق الجاني في كل منهما بلا يمين إلا في واحدة يُصدق فيها بيمين وهي ما إذا ادعى الجاني قتله بعد الانديمال والولي سبباً مُبهماً والانديمال غير مُمكن. فوَد: (كما تقرر)، ولو قال الولي للجاني أنت قتلت بعد الانديمال فعليك ثلاث ديات وقال الجاني بل قبل الانديمال فعلي دية وأمكن الانديمال حلف كل منهما على ما ادعاه وسقطت الثالثة بحلف الجاني فحلفه أفاد سقوطها وحلف الولي أفاد دفع التقص عن ديتين فلا يوجب زيادة فإن لم يُمكن الانديمال حلف الجاني عملاً بالظاهر مُعني وروض مع الأسنى.

فوَد (سني): (وكذا لو قطع يده إلخ)، ولو عاد الجاني بعد قطع يده فقتله وادعى أنه قتله قبل الانديمال

حلف الجاني أنه مات بالسراية، أو بقتله إن لم يُمكن الانديمال في دعوى السراية، وإن أمكن حلف الولي أنه مات بسبب آخر وذكر حلف الجاني من زيادته، وهو ظاهر في دعوى قتله أما دعوى السراية فالظاهر أنه لا يحلف كتنظيره في المسألة السابقة. اهـ وأراد بالمسألة السابقة ما لو قطع يديه ورجليه فمات وزعم سراية والولي انديمالاً غير مُمكن وقوله فالظاهر إلخ نازعه فيه الشارح في شرح الإرشاد فقال وقد يتوقف فيما قاله والفرق بين صورتين واضح فإن دعوى الولي هنا مستحيلة فلا يحتاج للحلف في مقابلتها، وثم مُمكنة فإنه يدعي سبباً آخر مُمكن الوقوع فلا بُد من حلف بقرينه، وكون إهماله السبب يُحتمل أنه يريد به السراية لا أثر له فإنه كما يُحتملها يُحتمل غيرها. اهـ وبذلك يعلم أنه هنا موافق له على الظاهر المذكور. فوَد: (فيما إذا أبهم) أي الولي. فوَد: (ولم يُمكن انديمالاً) قضيته أنه لو أمكن الانديمال اختلف الحكم هنا، وعبارة شرح الرُّوض قد تقتضي خلاف ذلك فليحرز.

فوَد (نف): (ولم يُمكن انديمالاً) فإن أمكن فسَيأتي.

ومات (وزعم) الجاني (سبباً) آخر لِمَوْتِهِ غَيْرَ السَّرَايَةِ وَلَمْ يُمَكِّنْ اِنْدِمَالُ سَوَاءٍ اَعْيَنَ السَّبَبُ اَمْ اَبْهَمَهُ حَتَّى يُلْزَمَهُ نِصْفُ دِيَةِ (و) زَعَمَ (الْوَلِيُّ سَرَايَةً) حَتَّى تَجِبَ كُلُّ الدِّيَةِ فَالْأَصْحَحُ تَصْدِيقُ الْوَلِيِّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ اسْتِمْرَارُ السَّرَايَةِ وَاسْتَشْكِلَ هَذَا بِالَّذِي قَبْلَهُ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ عَدَمٍ وَجُودٍ سَبَبٍ آخَرَ وَتُجَابُ بِأَنَّ السَّرَايَةَ الَّتِي هِيَ الْأَصْلُ تَارَةً يُعَارِضُهَا مَا هُوَ أَقْوَى مِنْهَا فَيُقَدَّمُ عَلَيْهَا، وَهُوَ مَا مَرَّ؛ لِأَنَّ إِجَابَ قَطْعِ الْأَرْبَعِ لِلدَّيْتَيْنِ مُحَقَّقٌ وَشَكٌّ فِي مُسْقِطِهِ فَلَمْ يَسْقُطْ وَتَارَةً لَا يُعَارِضُهَا ذَلِكَ فَتُقَدَّمُ هِيَ، وَهُوَ مَا هُنَا وَمِنْ ثَمَّ لَوْ قَالَ الْجَانِي مَاتَ بَعْدَ الْاِنْدِمَالِ وَأَمَكَنَ صُدُقُ لِيُضْغِفَ السَّرَايَةَ مَعَ إِمْكَانِ الْاِنْدِمَالِ بِخِلَافِهِ مَا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ يُصَدَّقُ الْوَلِيُّ أَيْ بِلَا يَمِينٍ

حَتَّى تُلْزَمَهُ دِيَةٌ وَادَّعَى الْوَلِيُّ أَنَّهُ قَتَلَهُ بَعْدَهُ حَتَّى تُلْزَمَهُ دِيَةٌ وَنِصْفُ صُدُقِ الْجَانِي يَمِينُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْاِنْدِمَالِ، وَلَوْ تَنَازَعَا الْوَلِيُّ وَقَاطِعُ الْيَدَيْنِ أَوْ الْيَدُ فِي مُضَيِّ زَمَنِ إِمْكَانِ الْاِنْدِمَالِ صُدُقٌ مُتَكَيِّرُ الْإِمْكَانِ يَمِينُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ، وَلَوْ قَطَعَ شَخْصٌ أَصْبَعَ آخَرَ فِدَاوَى جُرْحِهِ ثُمَّ سَقَطَ الْكَفُّ فَقَالَ الْمَجْرُوحُ تَأَكَّلَ مِنَ الْجُرْحِ وَقَالَ الْجَانِي مِنَ الدَّوَاءِ صُدُقُ الْمَجْرُوحِ يَمِينُهُ عَمَلًا بِالظَّاهِرِ إِلَّا إِنْ قَالَ أَهْلُ الْخَبْرَةِ: إِنْ هَذَا الدَّوَاءُ يَأْكُلُ اللَّحْمَ الْحَيَّ وَالْمَيْتَ فَيَصَدَّقُ الْجَارِحُ يَمِينُهُ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ الْأَسْنَى.

• قَوْلُهُ: (وَمَاتَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمِنْ ثَمَّ) فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُمَكِّنْ اِنْدِمَالًا). • قَوْلُهُ: (سَبَبًا آخَرَ لِمَوْتِهِ الْإِنِّ) كَثْرَبِ سُمْ يَقْتُلُ فِي الْحَالِ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُمَكِّنْ الْإِنِّ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ أَمَكَنَ الْاِنْدِمَالُ اخْتَلَفَ الْحُكْمُ هُنَا، وَعِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ قَدْ تَقْتَضِي خِلَافَ ذَلِكَ فَلْيَحَرِّزْ سَم. أَقُولُ بَلْ عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّ الْمُصَدَّقَ هُنَا أَيْ عِنْدَ الْإِمْكَانِ الْوَلِيُّ أَيْضًا وَتَقْتَضِيهِ عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ حَيْثُ أَطْلَقَ هُنَا وَحَدَفَ قَيْدَ وَلَمْ يُمَكِّنْ اِنْدِمَالًا كَمَا مَرَّ. • قَوْلُهُ: (نِصْفُ دِيَةِ) أَيْ: أَوْ قَطَعَ الْيَدَ وَقَوْلُهُ كُلُّ الدِّيَةِ أَيْ أَوْ الْقَتْلَ أَسْنَى. • قَوْلُهُ: (تَصْدِيقُ الْوَلِيِّ) أَيْ يَمِينُهُ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (اسْتِمْرَارُ السَّرَايَةِ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ عَدَمُ وَجُودِ سَبَبٍ آخَرَ وَقَدْ هَذَا الْأَصْلَ عَلَى أَصْلِ بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ لِتَحَقُّقِ الْجَنَائَةِ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَاسْتَشْكِلَ هَذَا) أَيْ تَصْدِيقُ الْوَلِيِّ أَنَّهُ بِالسَّرَايَةِ سَم. • قَوْلُهُ: (بِالَّذِي قَبْلَهُ) أَيْ بِمَا تَقَدَّمَ فِي مَسْأَلَةِ قَطْعِ الْيَدَيْنِ وَالرَّجُلَيْنِ مِنْ تَضْحِيحِ تَصْدِيقِ الْوَلِيِّ أَنَّهُ مَاتَ بِسَبَبِ آخَرَ بِشَرْطِهِ السَّابِقِ مُغْنِي وَأَسْنَى وَقَوْلُهُمَا بِشَرْطِهِ السَّابِقِ الْمُرَادُ بِهِ تَعْيِينُ السَّبَبِ مَعَ عَدَمِ إِمْكَانِ الْاِنْدِمَالِ فَتَدَبَّرْ. • قَوْلُهُ: (وَتُجَابُ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ أَجِيبَ بَأَنَّا إِنَّمَا صَدَّقْنَا الْوَلِيَّ ثُمَّ مَعَ مَا ذُكِرَ؛ لِأَنَّ الْجَانِيَّ قَدْ اشْتَغَلَتْ ذِمَّتُهُ ظَاهِرًا بِدَيَّتَيْنِ، وَلَمْ يَتَحَقَّقْ وَجُودُ الْمُسْقِطِ لِأَحَدِهِمَا وَهُوَ السَّرَايَةُ فَكَانَتْ الْإِحَالَةُ عَلَى السَّبَبِ الَّذِي ادَّعَاهُ الْوَلِيُّ أَقْوَى إِذَا دَعَا قَدْ اغْتَضَدَتْ بِالْأَصْلِ وَهُوَ شَغْلُ ذِمَّةِ الْجَانِي. اهـ. • قَوْلُهُ: (صُدُقُ) أَيْ الْجَانِي فَيَجِبُ عَلَيْهِ نِصْفُ دِيَةِ فَقَطَّعَ ش. • قَوْلُهُ: (فَيَصَدَّقُ الْوَلِيُّ) أَيْ فَتَجِبُ دِيَةٌ كَامِلَةٌ.

• قَوْلُهُ: (وَاسْتَشْكِلَ هَذَا) أَيْ تَصْدِيقُ الْوَلِيِّ أَنَّهُ بِالسَّرَايَةِ. • قَوْلُهُ: (بِالَّذِي قَبْلَهُ)، وَهُوَ مَا لَوْ قَطَعَ يَدَيْهِ وَرَجُلَيْهِ فَمَاتَ وَادَّعَى أَنَّهُ مَاتَ بِالسَّرَايَةِ وَادَّعَى الْوَلِيُّ أَنَّهُ مَاتَ بِسَبَبِ آخَرَ بِشَرْطِهِ السَّابِقِ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ وَجُودِ سَبَبٍ آخَرَ شَارَحُ الرُّوضِ. • قَوْلُهُ: (بِالَّذِي قَبْلَهُ) حَيْثُ صُدَّقَ الْوَلِيُّ أَنَّهُ بِسَبَبِ آخَرَ.

على الأوجه نظير ما مرّ ثم رأيت بعضهم أجاب بنحو ما ذكرته. (ولو أوضح موضعين ورفع الحاجز) بينهما وانحلّ الكلّ عمدًا أو غيره (وزعمه) أي رفعه، المفهوم من رفع (قبل انديماله) أي الإيضاح حتى لا يلزمه إلا أرش واحد، وقال المجني عليه بعده فعليك ثلاث أروش (صدّق) الجاني بيمينه أنّه قبل الانديمال ولزمه أرش واحد (إن أمكن) عدم الانديمال بأن بُعد الانديمال عادة ليقصر الزمن بين الإيضاح والرفع؛ لأن الظاهر معه (والا) يُمكن عدم الانديمال حين رفع الحاجز بأن أمكن الانديمال أي قُرب احتماله لطول الزمن (خلف الجريح) أنّه بُعد الانديمال واستشكل البلقيني وغيره المتن بأن الأول مُخالف لما مرّ في قطع اليدين والرجلين

قوله: (نظير ما مرّ) أي في شرح والأصح تصديق الولي.

قوله (سني): (ورفع الحاجز)، ولو قال المجني عليه أنا رفعته، أو رفعه آخر وقال الجاني بل أنا رفعته، أو ارفع بالسرّاية صدّق المجني عليه بيمينه؛ لأن الموضعيتين موجبتان أرشين فالظاهر بُبوتهما واستمرارهما فإن قال الجاني لم أوضح إلا واحدة وقال المجني عليه بل أوضحت موضعيتين وأنا رفعت الحاجز بينهما صدّق الجاني بيمينه؛ لأن الأصل براءة الذمّة، ولم يوجد ما يقتضي الزيادة مُغني وروض مع الأسنى. قوله: (بينهما) إلى قوله واستشكل البلقيني في المُغني. قوله: (واتحد الكلّ عمدًا إلخ)، ولو رفعه خطأ وكان الإيضاح عمدًا، أو بالعكس فتلاّت أروش كما اقتضى كلام الرافعي ترجيحًا، وإن وقع في الروضة خلافه شرح م ر سم. قوله: (أو غيره) أي من شبه عمد، أو خطأ مُغني. قوله: (أي رفعه) إلى الفصل في النهاية. قوله: (بل بعده) أي بل الرفع بعد الانديمال.

قوله: (لأن الظاهر معه) أي الجاني. قوله: (أنّه) أي رفع الحاجز. قوله: (واستشكل البلقيني إلخ) أقول لا تشكّل مسألة الكتاب بما ذكره؛ لأنها مصوّرة بقصر الزمن ونظيرها في مسألة قطع اليدين والرجلين بأن قصر الزمن يصدّق فيه الجاني أيضًا كما تقدّم سم على المنهج أقول ووجه الإشكال أنهم قرّروا هنا في الإمكان بين القريب فصّدّقوا معه الجاني وبين البعيد فصّدّقوا معه المجني عليه، وهو نظير الولي ثم، ولم يقرّروا هناك في الإمكان بين القريب والبعيد بل قالوا حيث أمكن بصديق الولي، والجواب ما ذكره الشارح ع ش عبارة الرشيدي أعلم أنّ مبنّى الإيراد والجواب أنّ الذي صدّق فيه الجاني هنا دون الجريح الذي بمنزلة الولي فيما مرّ هو الذي صدّق فيه المجني عليه فيما مرّ وظاهر أنّه ليس كذلك بل الذي صدّق فيه الجاني هنا، وهو ما إذا أمكن عدم الانديمال ليقصر الزمن هو الذي صدّق فيه فيما مرّ، وهو ما إذا لم يُمكن الانديمال والذي صدّق فيه الجريح هنا، وهو ما إذا أمكن الانديمال هو الذي صدّق فيه الولي فيما مرّ فالمسالتان على حدّ سواء فلا إشكال أصلاً غاية الأمر أنّ المُصنّف قدّم هناك ما يصدّق فيه الولي وقدّم هنا ما يصدّق فيه الجاني في الدّكر فقط فتأمل. اهـ. قوله: (بأن الأول)، وهو تصديق الجاني عند إمكان عدم الانديمال.

قوله: (أي قُرب احتماله لطول الزمن) فحاصل المُراد بعدم إمكان الانديمال بعده.



من تصديق الولي والثاني لا معنى للخليف فيه فكان ينبغي تصديقه بلا يمين ووجوب أرض ثالث قطعاً ويُجاب عن الأول بأنهما هنا اتفقا على وقوع رفع الحاجز الصالح لرفع الأرشين وإنما اختلفا في وقته فنظروا للظاهر فيه وصدّقوا الجاني عند قصر الزمن لقوة جانيه بالاتفاق والظاهر المذكورين. وأما ثم فلم يتفقا على وقوع شيء بل تنازعا وقوع السراية وفي وقوع الاندمال فنظروا لقوة جانب الولي باتفاقهما على وقوع موجب الديتين وعدم اتفاقهما على وقوع ما يصلح لرفعه فإن قلت قد اتفقا ثم على وقوع الموت، وهو صالح لرفعه قلت زعم صلاحية الموت لرفعه ممتنع وإنما الصالح السراية من الجرح المتولد عنها الموت وهذا لم يتفقوا على وقوعه أصلاً فاتضح الفرق بين المسألتين وحاصله أن الجاني هنا هو الذي قوي جانيه والولي ثم هو الذي قوي جانيه فأعطوا كلا حكمه وعن الثاني بأن المراد كما أشرت إليه في حل المتن بالإمكان وعديه هنا الإمكان القريب عادةً بدليل قولهم السابق لقصر الزمن وطوله ولا شك أن الموضحة قد يقع ختم ظاهرها وبقاء الأثر في باطنها سينين لكنه قريب مع قصر الزمن وبعيد مع طوله فوجب اليمين لذلك وحينئذ فلا يشكّل بما مرّ من أنه عند عدم إمكان الاندمال يصدق بلا يمين لما تقرر أن ذاك معروض في اندمال أحالته العادة بدليل تمثيلهم بادعاء وقوعه في قطع يدين أو رجلين بعد يوم أو يومين وهذا محال عادة فلم تجب يمين وأما فرض مسألتنا فهو في موضحتين وقعتا منه ثم بعد عشرين سنة مثلاً وقع منه رفع للحاجز فبقاؤهما بلا اندمال ذلك الزمن بعيداً عادةً وليس بمستحيل فاحتيج ليمين الجريح حينئذ لإمكان عدم الاندمال، وإن بُعد (وثبت له أرشان) ويمينه إنما قصّد بها منع التقصص عن

- قوله: (والثاني)، وهو خلف الجريح عند إمكان الاندمال. • قوله: (عن الأول) أي من الإشكاليين.  
 • قوله: (بأنهما) أي الجاني والجريح. • قوله: (بالاتفاق) متعلّق بقوة رشدي. • قوله: (لرفعه) أي موجب الديتين. • قوله: (وإنما الصالح السراية) مبتدأ وخبر. • قوله: (وهذا) أي السراية فكان الظاهر الثاني. • قوله: (وحاصله) أي الفرق. • قوله: (وعن الثاني) أي ويُجاب عن الإشكالي الثاني.  
 • قوله: (بالإمكان وعديه) أي بالإمكان المُثبت أولاً والمنفي ثانياً. • قوله: (ختم ظاهرها) أي اليتامى.  
 • قوله: (فلا يشكّل) أي وجوب اليمين في قول المتن ولا خلف الجريح. • قوله: (بما مرّ) أي في قطع اليدين والرجلين. • قوله: (يصدق) أي الجاني. • قوله: (ويمينه إنما إلخ) عبارة الثّاية لا ثلاثة باغيار

• قول (سنن): (وثبت له أرشان)، ولو رَفَعَهُ خطأ، أو كان الإيضاح عنداً، أو بالعكس فتلاثة أروش كما اقتضى كلام الزّافعي تزجيحه وإن وقع في الرّوضة خلافه وقول الشّارح بعد قول المصنّف قيل وثالث لرفع الحاجز بعد الاندمال الكائن قبل الرفع يمينه مُنَحَّل إلى قوله برفعه الحاجز بعد الاندمال الكائن قبل أو الحاصل قبله يمينه فقبل صفة لقوله بعد الاندمال م والمُناسب أن يقال صفة للاندمال في قوله

أرشرين فلا تصلح لإيجاب الثالث وله نظائر منها ما لو تنازعا في قدم عيب، وحلف البائع أنه حادث ثم وقع الفسخ فأراد أرض ما ثبتت يمينه حدوثه لإيجاب؛ لأن حلفه صالح للدفع عنه فلا يصلح لشغل دمة المشتري (قيل وثالث) عملاً بقضية يمينه (ثنية) قضية المتن أن الجاني في هذه لا يحتاج ليمين، وليس مراداً بل لا بد من يمينه أنه قبل الاندمال وحينئذ فحلفه أفاد سقوط الثالث وحلف لجريح أفاد دفع التقص عن أرشرين كما تقرر.

### فصل في مستحق القود ومستوفيه وما يتعلق بهما

يُسن في قود غير النفس التأخير للاندمال، ولا يجوز العفو قبله على مال لاحتمال السراية واتفقوا في قود غير النفس على ثبوته لكل الورثة واختلفوا في قود النفس هل يثبت لكل وإرب

الموَضَّحَتَيْنِ ورفع الحاجز بعد الاندمال الثابت بحلفه؛ لأن حلفه دافع للتقص عن أرشرين إلخ.  
 • قود: (لو تنازعا) أي البائع والمشتري. • قود: (فأراد) أي البائع. • قود: (ما ثبت) أي عيب ثبت إلخ. • قود: (للدفع إلخ) أي حق رد المشتري. • قود: (بل لا بد من يمينه إلخ) قال الشارح في شرح الإرشاد بل يتوقف ثبوته أي الثالث على طلب المجني عليه تخليف الجاني أنه ما رفعه بعد الاندمال ونكوله عن ذلك ويمين الرد من المجني عليه فإن لم يتكر الجاني وحلف لم يثبت الثالث. اهـ سم.

### (فصل: في مستحق القود)

• قود: (في مستحق القود) إلى قول المتن فقرعة في النهاية إلاً قوله وكذا الوصي والقيم على الأوجه. • قود: (وما يتعلق بهما) أي كفؤ الولي عن القصاص الثابت للمجنون وحبس الحامل ع ش. • قود: (يسن إلخ) أي لاحتمال العفو. • قود: (للاندمال) أي اندمال جرح المجني عليه ع ش. • قود: (على مال) أما لو عفي مجاناً فلا يمتنع كما يأتي ع ش. • قود: (لاحتمال السراية) فلا يذري هل مستحقه القود، أو الطرف فيلغو العفو لعدم العلم بما يستحقه وظاهره أنه لو عفي، ولم يسر بل اندمل الجرح لا يتبين صحة العفو فليراجع ع ش. • قود: (لاحتمال إلخ) يصح إزجاءه لقوله يسن إلخ أيضاً. • قود: (واتفقوا) إلى قوله: (ويفرق) في المعنى إلاً قوله: (كما لا يرد) إلى المتن وقوله: (وكذا الوصي والقيم على الأوجه). • قود: (في قود غير النفس) أي إذا مات مستحقه معني.

بعد الاندمال. • قود: (بل لا بد من يمينه) قال الشارح في شرح الإرشاد بل يتوقف ثبوته على طلب المجني تخليف الجاني أنه ما رفعه بعد الاندمال ونكوله عن ذلك ويمين الرد من المجني عليه فإن لم يتكّل الجاني وحلف لم يثبت الثالث وهذه الحالة محمل قول الشيخين في هذه الصورة حلف كل منهما على ما ادّعه وسقط الثالث فالحاصل تصديق المجني عليه بالنسبة للأرشرين والجاني بالنسبة للثالث اهـ.

### (فصل: في مستحق القود)

أم لا ؟ (والصحيح ثبوته لكل وارث) على حسب الإرث، ولو مع بُعد القرابة كذي رَجَمَ إِنْ وَرَّثَاهُ، أو عَدِمَهَا كأحد الزوجين والمُعْتَقِ وعصبته والإمام فَيَمُنْ لا وارث له مُسْتَفْرَقٌ وَمَرَّ أَنْ وارث المُرْتَدُّ لولا الرَّدَّةُ يستوفي قودَ طَرَفِهِ وَيَأْتِي فِي قَاطِعِ الطَّرِيقِ أَنْ قَتَلَهُ إِذَا تَخَنَّمَ تَعَلَّقَ بِالْإِمَامِ دُونَ الْوَرِثَةِ فَلَا يَرُدُّ ذَلِكَ عَلَى الْمُتَنِ كَمَا لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا قِيلَ إِنَّهُ يُفْهِمُ ثُبُوتَ كُلِّهِ لِكُلِّ وارثٍ لِمَا سَيَصْرُحُ بِهِ أَنَّهُ يَسْقُطُ بِعَفْوِ بَعْضِهِمْ (وَيُنْتَظَرُ) وَجُوبًا (غَائِبِهِمْ) إِلَى أَنْ يَحْضُرَ، أَوْ يَأْذَنَ (وَكَمَالَ صَبِيهِمْ) بِبُلُوغِهِ (وَمَجْنُونِهِمْ) بِإِفَاقَتِهِ؛ لِأَنَّ الْقَوْدَ لِلتَّشْفِي وَلَا مَدْخَلَ لِغَيْرِ الْمُسْتَحَقِّ فِيهِ نَعَمْ، الْمَجْنُونُ الْفَقِيرُ بَأَنَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، وَلَا مَنْ تَلَزَّمَهُ مَوْتُهُ لِوَلِيِّهِ الْأَبِ أَوْ الْجَدِّ وَكَذَا الْوَصِيُّ

□ قول (سنن): (الصحيح ثبوته إلخ) والثاني يثبت للعصبة الذكور خاصةً مُعْنَى وَنَهَايَةُ. □ قود: (على حسب الإرث) قُلُو خَلْفَ الْقَتِيلِ زَوْجَةً وَابْنًا كَانَ لَهَا الثَّمَنُ وَلِلْأَبْنِ الْبَاقِي مُعْنَى. □ قود: (أو عَدِمَهَا) أَي مَعَ عَدَمِ الْقَرَابَةِ. □ قود: (والإمام إلخ) فَيَقْتَضِ مع الْوَارِثِ غَيْرَ الْحَاضِرِ وَلَهُ أَنْ يَغْفُو عَلَى مَالٍ إِنْ رَأَى الْمَضْلُوحَةَ فِي ذَلِكَ مُعْنَى. □ قود: (لا وارث له مُسْتَفْرَقٌ) يَظْهَرُ أَنَّ التَّغْيَ رَاجِعٌ لِكُلِّ مَنْ الْمُقَيَّدِ وَالْقَيْدِ. □ قود: (وَمَرَّ) أَي فِي فَضْلِ تَغْيِيرِ حَالِ الْمَجْرُوحِ. □ قود: (يَسْتَوْفِي قودَ طَرَفِهِ) أَي الَّذِي جَنَى عَلَيْهِ قَبْلَ الرَّدَّةِ سَم. □ قود: (وَيَأْتِي فِي قَاطِعِ الطَّرِيقِ) أَي فِي بَابِهِ. □ قود: (فَلَا يَرُدُّ ذَلِكَ) أَي كُلُّ مَنْ مَسْأَلَةُ الرَّدَّةِ وَمَسْأَلَةُ قَاطِعِ الطَّرِيقِ؛ لِأَنَّ مَا يَأْتِي يُخَصَّصُ مَا هُنَا وَمَا مَرَّ يُقَيَّدُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَارِثِ هُنَا مَا يَشْمَلُ قَرِيبَ الْمُرْتَدِّ. □ قود: (لِمَا سَيَصْرُحُ بِهِ أَنَّهُ يَسْقُطُ إلخ) إِذْ لَوْ ثَبَتَ كُلُّهُ لِكُلِّ وارثٍ لَمْ يَسْقُطْ بِعَفْوِ بَعْضِهِمْ سَم عَلَى حَجِّ أَي كَمَا لَا يَسْقُطُ حَدُّ الْقَذْفِ بِعَفْوِ بَعْضِ الْوَرِثَةِ فَإِنَّ لَغَيْرِ الْعَافِي اسْتِيفَاءَ الْجَمِيعِ ع ش.

□ قول (سنن): (وَكَمَالَ صَبِيهِمْ) وَلَوْ اسْتَوْفَاهُ الصَّبِيُّ حَالَ صِبَاهٍ فَيَتَبَنَّى الْإِعْتِدَادُ بِهِ ع ش. □ قول (سنن): (وَمَجْنُونِهِمْ) وَفِي سَمٍ عَلَى الْمُنْهَجِ عَنِ الشَّيْخِ عَمِيرَةَ وَلَوْ قَالَ أَهْلُ الْخَيْرَةِ مِنَ الْأَطِبَّاءِ إِنْ إِفَاقَتَهُ مَا يَوْسَ مِنْهَا فَيُحْتَمَلُ تَعَذُّرُ الْقِصَاصِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْوَلِيَّ يَقُومُ مَقَامَهُ، وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَلَمْ أَرُ فِي ذَلِكَ شَيْئًا. أَهـ ع ش وَحَلَبِي قَالَ السَّيِّدُ عَمَرُ وَسَكَنُوا عَنِ الْمُعْمَى عَلَيْهِ فَلْيُنْتَظَرُ. أَهـ أَقُولُ حُكْمُهُ مَعْلُومٌ مِنْ ذِكْرِ الْمَجْنُونِ بِالْأَوَّلَى. □ قود: (وَلَا مَدْخَلَ إلخ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ، وَلَا يَخْصُلُ بِاسْتِيفَاءِ غَيْرِهِمْ مِنْ وَلِيِّ، أَوْ حَاكِمٍ، أَوْ بَقِيَّةِ الْوَرِثَةِ. أَهـ قَالَ ع ش قُلُو تَعَدَّى الْوَلِيَّ، أَوْ الْحَاكِمُ وَقَتْلَ قَهْلٍ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ، أَوْ الدِّيَّةُ وَيَكُونُ قَضْدُ الْإِسْتِيفَاءِ شُبْهَةً فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِمْ؛ لِأَنَّ الْقَوْدَ لِلتَّشْفِي إلخ. أَهـ. □ قود: (فِيهِ) أَي التَّشْفِي. □ قود: (لِوَلِيِّهِ الْأَبِ إلخ) قَضِيَّتُهُ عَدَمُ وَجُوبِهِ عَلَيْهِ، وَإِنْ تَعَيَّنَ طَرِيقًا لِلتَّقْفَةِ، وَلَوْ قِيلَ بِوُجُوبِهِ حَيْثُ لَمْ يَبْعُدْ وَقَدْ يُقَالُ هُوَ جَوَازٌ بَعْدَ مَنَعٍ فَيَصْدَقُ بِالْوُجُوبِ ع ش. □ قود: (وَكذَا الْوَصِيِّ) خَالَفَهُ النَّهْيُ وَالْمُغْنَى وَشَرَحَ الْمُنْهَجَ وَزَادَ الْأَوَّلُ وَالْقِيمُ مِثْلُهُ. أَهـ. أَي مِثْلُ الْوَصِيِّ فِي امْتِنَاعِ

□ قود: (وَمَرَّ أَنَّ وارث المُرْتَدِّ لولا الرَّدَّةُ يَسْتَوْفِي قودَ طَرَفِهِ) الَّذِي جَنَى عَلَيْهِ قَبْلَ الرَّدَّةِ. □ قود: (فَلَا يَرُدُّ ذَلِكَ إلخ) أَي؛ لِأَنَّ مَا يَأْتِي فِي قَاطِعِ الطَّرِيقِ يُخَصَّصُ مَا هُنَا. □ قود: (لِمَا سَيَصْرُحُ بِهِ أَنَّهُ يَسْقُطُ بِعَفْوِ بَعْضِهِمْ) إِذْ لَوْ ثَبَتَ كُلُّهُ لِكُلِّ وارثٍ لَمْ يَسْقُطْ بِعَفْوِ بَعْضِهِمْ. □ قود: (لِوَلِيِّهِ الْأَبِ إلخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ غَيْرِ الْوَصِيِّ أَهـ وَمِثْلُهُ الْقِيمُ فِيمَا يَظْهَرُ م ر ش.

والقيِّم على الأوجه العفو على الذِّية؛ لأنه ليس لإفاقته أمدٌ يُنتظرُ أي يقينًا فلا يردُّ مُعتادُ الإفاقة في زمنٍ مُعيَّن، وإن قُرِبَ كما اقتضاه إطلاقهم بخلافِ الصَّبِيِّ إِذْ لِيُلوِغَهُ أمدٌ يُنتظرُ (وَيُخْبَسُ القاتِلُ) أي يجبُّ على الحاكمِ حبسُ الجاني على نفسٍ أو غيرها إلى حُضورِ المُستَحِقِّ، أو كماله من غيرِ توقُّفٍ على طَلَبِ وليِّ، ولا حُضورِ غائبٍ ضَبْطًا للحقِّ مع عُذرٍ مُستَحِقِّهِ ويُفَرَّقُ بين هذا وتوقُّفِ حبسِ الحامِلِ على الطَلَبِ بأنَّه شومِخ فيها رِعايةٌ للحملِ ما لم يُسامح في غيرها (ولا يُغْلَى بكفيل)؛ لأنه قد يَهْرُبُ فيَقُوتُ الحقُّ والكلامُ في غيرِ قاطِعِ الطَّرِيقِ أمَّا هو إذا تَحَتَّمَ قتلُهُ فيقتله الإمامُ مُطلقًا (وَلْيَتَّفِقُوا) أي مُستَحِقُّو القَوْدِ المُكَلَّفُونَ الحاضِرُونَ (على مُستوفٍ) له مسلمٌ في المسلم، ولا يَجُوزُ اجتماعُهم على قتله .....

العفو. □ قوله: (أي يقينًا) عبارةُ النِّهايةِ أي مُعيَّنًا. اهـ وتغيُّرُ الشَّارِحِ أَحْسَنُ. □ قوله: (فلا يردُّ إلخ) مُفَرَّغٌ على قوله أي يقينًا. □ قوله: (وإن قُرِبَ إلخ) أي لاحتِمَالِ عَدَمِ الإفاقةِ فيه ع. ش. □ قوله: (بخلافِ الصَّبِيِّ إلخ) أي بخلافِ وليِّ الصَّبِيِّ فلا يَجُوزُ له العفوُ عَن قِصاصِ الصَّبِيِّ قَلْوً كَانَ لِلْوَلِيِّ حَقٌّ فِي الْقِصَاصِ كَأَن كَانَ أبا القَتِيلِ جازَ له العفوُ عَن حِصَّتِهِ ثم إنَّ أَطْلَقَ العفوُ فلا شَيْءَ لَهُ، وإن عفا على الذِّيةِ وَجَبَتْ وَسَقَطَ القَوْدُ بعَفْوِهِ وَتَجِبَ لِيَقِيَةِ الوَرِثَةِ حِصَّتُهُم مِنَ الذِّيةِ؛ لأنه لَمَّا سَقَطَ بَعْضُ الْقِصَاصِ بعَفْوِهِ سَقَطَ باقيةُ قَهْرًا؛ لأنه لا يَتَبَعُضُ كما يُعْلَمُ كُلُّ ذَلِكَ مِمَّا يَأْتِي ع. ش.

□ قولُ (لِسنن): (وَيُخْبَسُ القاتِلُ) أي أو القاطِعُ مُعْنِي. □ قوله: (حبسُ الجاني إلخ) ومؤنُّه حَبَسَهُ عليه إنَّ كَانَ مُوسِرًا وإلا فَمَيَّ بَيْتَ المَالِ وإلا فَعَلَى مِياسِيرِ المُسْلِمِينَ ع. ش. □ قوله: (من غيرِ توقُّفٍ إلخ) أي ولا يَحْتَاجُ الحاكمُ في حَبْسِهِ بَعْدَ ثُبُوتِ القَتْلِ عِنْدَهُ إلى إِذْنِ الوَلِيِّ والغائِبِ مُعْنِي عبارةُ الرَّشِيدِيِّ قوله من غيرِ توقُّفٍ إلخ أي والصُّورَةُ أَنَّهُ ثَبَّتَ عليه القَتْلُ ومَعْلُومٌ أَنَّهُ قَرَعَ دَعْوَى الوَلِيِّ ومِثْلُهُ يُقَالُ في قوله، ولا حُضورِ غائِبٍ أي بَأَن أَدْعَى الحاضِرُ وأُثْبِتَ كما هو ظاهِرٌ. اهـ وقوله ومَعْلُومٌ أَنَّهُ إلخ مُقتَضاهُ أَنَّهُ لا حَبْسَ فيما إذا غابَ الوارِثُ الكامِلُ الحائِزُ وَثَبَّتَ القَتْلُ عِنْدَ الحاكمِ يَنْخُو إِقْرَارُ فِيهِ توقُّفٌ ظاهِرٌ بل مُخالَفةٌ لِتَغْلِيلِ عَمِيرَةٍ بِمَا نَصَّهُ قوله وَيُخْبَسُ القاتِلُ أي كما لو وَجَدَ الحاكمُ مالَ مَيِّتٍ مَغْصُوبًا والوارِثُ غائِبٌ فَإِنَّهُ يَأْخُذُهُ حِفْظًا لِحَقِّ الغائِبِ. اهـ فَلْيُراجِعْ. □ قوله: (وتوقُّفِ حبسِ الحامِلِ) أي التي أَخَّرَ قَتْلُهَا لِأَجْلِ الحملِ والصُّورَةُ أَنَّ الوَلِيَّ كامِلٌ حاضِرٌ رَشِيدِي. □ قوله: (على الطَلَبِ) أي طَلَبِ المُسْتَحِقِّ إنَّ تَأَهَّلَ وإلا فَطَلَبُ وَلِيٍّ. □ قوله: (لأنَّه قد يَهْرُبُ) إلى قوله: (لأنَّ له مَنَعَهُ) في المُعْنِي. □ قوله: (قد يَهْرُبُ) مِن بابِ نَصَرَ ع. ش. □ قوله: (فيقتله الإمامُ)، ولا يَنْتَظَرُ ما ذَكَرَ مُعْنِي قال ع. ش. عَن سَمٍ على المَنْهَجِ عَن الأَسْنَى ما نَصَّهُ لَكِنْ يَظْهَرُ أَنَّ الإمامَ إِذَا قَتَلَهُ يَكُونُ لِنَحْوِ الصَّبِيِّ الذِّيةُ في مالِهِ أي قاطِعِ الطَّرِيقِ؛ لأنَّ قَتْلَهُ لَمْ يَقَعْ عَن حَقِّهِ. اهـ. □ قوله: (مطلقًا) أي سِوَا كَأَنَّ المُسْتَحِقَّ نَاقِصًا، أو كَامِلًا غائِبًا، أو حاضِرًا.

□ قولُ (لِسنن): (على مُستوفٍ) أي مِنْهُمْ، أو مِنْ غَيْرِهِمْ مُعْنِي وَشَرَحَ المَنْهَجُ عبارةَ ع. ش. قوله وَلْيَتَّفِقُوا

□ قولُ (لِسنن): (وَلْيَتَّفِقُوا على مُستوفٍ) ظاهِرُ الإِطلاقِ جَوازُ كَوْنِ المُستوفِي مِنْهُمْ، أو مِنْ غَيْرِهِمْ ذَكَرًا

أو نحو قطعه، ولا تمكينهم من ذلك؛ لأن فيه تعذيرا له ومن ثم لو كان القود بنحو تفريق جاز اجتماعهم وفي قود نحو طرف يتعين كما يأتي توكيل واحد من غيرهم؛ لأن بعضهم رئيسا بالغ في ترديد الحديد فشد عليه (والا) يتفقوا على مستوف وأراد كل استيفاءه بنفسه (فقرعة) يجب على الحاكم فعلها بينهم ومن قرع لا يستوفي إلا بإذن من بقي؛ لأن له منعه بأن يقول لا تستوفي وأنا لا أستوفي وإنما جاز للقارع في التكاح فعله من غير توقف على إذن؛ لأن ما هنا مبناه على الدز ما أمكن وذاك مبناه على التعجيل ما أمكن ومن ثم لو غصبوا نائب القاضي عنهم فإن قلت إذا اغتبر الإذن بعد القرعة فما فائدتهما قلت: فائدتهما تعيين المستوفي ومنع قول كل من الباقيين أنا أستوفي وقول بعضهم للقارع: لا تستوف أنت بل أنا كما أفهمه قولنا بأن يقول إلخ (يدخلها العاجز) عن الاستيفاء كالشيخ الهرم والمرأة؛ لأنه صاحب حق (ويستنيب) إذا قرع، وإن كانت المرأة قوية جلدة (وقيل لا يدخل) ها؛ لأنها إنما تجري بين

إلخ أي وجوبا فلنيس لإيجاد الاستقلال وظاهر الإطلاق جواز كون المستوفي منهم أو من غيرهم ذكرنا أجنبيا إذا كان الجاني أنثى سم على حج. أقول ولعل وجهه أنه طريق للإستيفاء فاغتر النظر لأجله، ولو بشهوة كما أن الشاهد يجوز له بل قد يجب عليه إذا تعين طريقا لثبوت حق على المرأة، أو لها. اهـ. قود: (أو نحو قطعه) ما أوهمه هذا من جواز قطع المستحق عند عدم الاجتماع مدفوع بما يأتي بعده قريبا رشيدى. قود: (ولا تمكينهم) أي من جانب الإمام ع ش. قود: (بنحو تفريق) أي أو تخريق مغني وأسنى. قود: (يتعين كما يأتي) عبارة المغني يتعين توكيل أجنبى إذا لم يأذن الجاني كما سيأتي. اهـ. قود: (فشد عليه) أي الجاني. قود: (وأراد كل إلخ) أي أو بعضهم مغني عبارة الرشيدى هو قيد في كون القرعة بين جميعهم كما لا يخفى. اهـ. قود: (يجب على الحاكم) إلى قوله وقال الشيخان في النهاية. قود: (يجب على الحاكم إلخ) أي حيث استمر النزاع بين الورثة فإن تراضوا على القرعة بأنفسهم وخرجت لإيجاد فرضوا به وأذنوا له سقط الطلب عن القاضي ع ش. قود: (ومن قرع) أي خرجت القرعة له. قود: (إلا بإذن من بقي) يتبني حتى من العاجز فتأمله سم على المنهج، وهو ظاهر لاحتمال عفو، ولو طرأ العجز على من خرجت له القرعة أعيدت القرعة بين الباقيين كما سيأتي ع ش. قود: (للقارع) أي من خرجت له القرعة. قود: (فعلته) أي التكاح. قود: (وقول بعضهم إلخ) عطف على قول كل إلخ. قود: (عن الاستيفاء) إلى قوله: (لاستيفائه ما عدا ذلك) (في المغني) إلا قوله: (وإن كانت المرأة قوية جلدة) وقوله: (ولو باذن أجنبى) إلى المتن وقوله: (وكذا إذا لزم إلى المتن. قود: (وإن كانت المرأة إلخ) خلافا للمغني. قود: (جلدة) بسكون اللام ع ش.

أجنبيا إذا كان الجاني أنثى. قود: (ومن ثم لو كان القود بنحو تفريق)، أو تخريق شرج الرؤس. قود: (نحو طرف) قضية التقييد بنحو الطرف أنه لا يتعين غيرهم في التقس والفرق لا يتج، وهو صريح وإلا إلخ.

المُسْتَوِينَ فِي الْأَهْلِيَّةِ وَهَذَا مَا فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ وَنَصٌّ عَلَيْهِ فَهُوَ الْمَعْتَمِدُ فَلَوْ خَرَجَتْ لِقَادِرٍ فَعَجَزَ أُعِيدَ بَيْنَ الْبَاقِينَ. (وَلَوْ بَدَرَ أَحَدُهُمْ) أَيِ الْمُسْتَحْقِّينَ (فَقَتَلَهُ) عَلِيمًا تَحْرِيمَ الْمُبَادَرَةِ (فَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا قِصَاصَ عَلَيْهِ)؛ لِأَنَّ لَهُ حَقًّا فِي قَتْلِهِ نَعَمْ، لَوْ حَكَمَ حَاكِمٌ بِمَنْعِهِ مِنَ الْمُبَادَرَةِ قَتْلَ جَزْمًا أَوْ بِاسْتِقْلَالِهِ لَمْ يُقْتَلْ جَزْمًا كَمَا لَوْ جَهِلَ تَحْرِيمَ الْمُبَادَرَةِ، وَلَوْ بَادَرَ أَجَنْبِيًّا فَقَتَلَهُ فَحَقُّ الْقَوْدِ لَوَرَّثَتْهُ لَا لِمُسْتَحَقِّي قَتْلِهِ (وَالْبَاقِينَ) فِيْمَا ذُكِرَ وَكَذَا فِيْمَا إِذَا لَزِمَ الْمُبَادِرُ الْقَوْدَ وَقُتِلَ (قِسْطُ الدِّيَةِ) لِقَوَاتِ الْقَوْدِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِمْ (مَنْ تَرَكْتَهُ) أَيِ الْجَانِيِ الْمَقْتُولِ؛ لِأَنَّ الْمُبَادِرَ فِيْمَا وَرَاءَ حَقِّهِ كَأَجَنْبِيٍّ، وَلَوْ قَتَلَهُ أَجَنْبِيًّا أَخَذَ الْوَرِثَةُ الدِّيَةَ مِنْ تَرِكَةِ الْجَانِيِ لَا مِنَ الْأَجَنْبِيِّ فَكَذَا هُنَا وَلِوَارِثِ الْجَانِيِ عَلَى الْمُبَادِرِ .....

❦ قَوْلُ (سَيِّ): (وَلَوْ بَدَرَ الْإِنْسَ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَشَرْحُهُ وَإِنْ قَتَلَهُ أَحَدٌ وَرِثَتْهُ الْمَقْتُولِ مُبَادَرَةً بَلَا إِذِنْ، وَلَا عَفْوٍ مِنَ الْبَقِيَّةِ، أَوْ بَعْضُهُمْ انْتَهَتْ سَمَ عَلَى حَجِّ ع ش.

❦ قَوْلُ (سَيِّ): (أَحَدُهُمْ) شَامِلٌ لِمَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ سَمَ عَلَى حَجِّ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَادَرَ أَجَنْبِيًّا) ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ الْإِمَامَ، أَوْ وَلِيَّ أَحَدِهِمْ، وَهُوَ ظَاهِرٌ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (فَقَتَلَهُ) أَيِ الْجَانِيِ وَكَذَا ضَمِيرُ لَوَرَّثَتْهُ وَضَمِيرُ قَتَلَهُ.

❦ قَوْلُ (سَيِّ): (وَالْبَاقِينَ) أَخْرَجَ الْمُبَادِرَ قَيْفِيْدُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ وَإِنْ كَانَ الْجَانِيِ امْرَأَةً وَالْمَجْنُونِ عَلَيْهِ رَجُلًا؛ لِأَنَّ مَا اسْتَوْفَاهُ مِنْ حِصَّتِهِ مِنَ الْقَتْلِ يُقَابِلُ حِصَّتَهُ مِنْ دِيَةِ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ بِدَلِيلٍ مَا لَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى قَتْلِ الْمَرْأَةِ فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُمْ غَيْرُهُ سَمَ عَلَى حَجِّ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (وَقَتْلَ) أَيِ وَكَذَا إِنْ لَمْ يُقْتَلْ فَتَأَمَّلْهُ سَمَ عَلَى حَجِّ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَتَلَهُ الْإِنْسَ) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ وَالضَّمِيرُ لِلْجَانِيِ.

❦ قَوْلُهُ: (عَلَى الْمُبَادِرِ) أَيِ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَهَذَا عِنْدَ عَدَمِ عِلْمِهِ تَحْرِيمَ الْمُبَادَرَةِ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَشَرْحِ الْإِرْشَادِ الصَّغِيرِ أَيِ وَالْمُغْنِيِ سَمَ.

❦ قَوْلُ (سَيِّ): (وَلَوْ بَدَرَ أَحَدُهُمْ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَشَرْحُهُ، وَإِنْ قَتَلَهُ أَحَدٌ وَرِثَتْهُ الْمَقْتُولِ مُبَادَرَةً بَلَا إِذِنْ، وَلَا عَفْوٍ مِنَ الْبَقِيَّةِ، أَوْ بَعْضُهُمْ. اهـ.

❦ قَوْلُ (سَيِّ): (وَلَوْ بَدَرَ أَحَدُهُمْ) شَامِلٌ لِمَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ.

❦ قَوْلُ (سَيِّ): (وَالْبَاقِينَ) أَخْرَجَ الْمُبَادِرَ قَيْفِيْدُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ الْجَانِيِ امْرَأَةً وَالْمَجْنُونِ عَلَيْهِ رَجُلًا؛ لِأَنَّ مَا اسْتَوْفَاهُ مِنْ حِصَّتِهِ مِنَ الْقَتْلِ يُقَابِلُ حِصَّتَهُ مِنْ دِيَةِ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ بِدَلِيلٍ مَا لَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى قَتْلِ الْمَرْأَةِ فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُمْ غَيْرُهُ.

❦ قَوْلُهُ: (وَقَتْلَ) أَيِ وَكَذَا إِنْ لَمْ يُقْتَلْ فَتَأَمَّلْهُ. ❦ قَوْلُهُ: (عَلَى الْمُبَادِرِ) أَيِ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَهَذَا عِنْدَ عَدَمِ عِلْمِهِ بِتَحْرِيمِ الْمُبَادَرَةِ كَمَا تَقَدَّمَ التَّقْيِيْدُ قَالَ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ الصَّغِيرِ وَأَمَّا الْمُبَادَرَةُ قَبْلَهُ أَيِ قَبْلَ الْعَفْوِ مَعَ جَهْلِهِ تَحْرِيمَ الْمُبَادَرَةِ فَالِدِّيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ عَلَى الْأَوْجُوْهِ. اهـ وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْنِ فِي الرُّوضِ بَلَا تَرْجِيْحِ أَوْ جِهْمَا فِي شَرْحِهِ مَا ذُكِرَ.

ما زاد من دية على نصيبه من دية مؤثرته لاستيفائه ما عدا ذلك بقتله الجاني هذا ما قاله جمع وانتصر له ابن الرفعة وغيره وقال الشيخان يسقط عنه تقاصا بماله على تركه الجاني ويظهر فيما لو اختلفت الديتان (وفي قول من المبادر)؛ .....

• قوله: (وزاد من دية إلخ) فلو كان الورثة ثلاثة أبناء والقاتل امرأة غرم المبادر ثلثي ديتها ويكون لوارث الجاني؛ لأنه بدل ما تلف بغير حق من نفس مؤثرته وطولب وارث الجاني بحق غير المبادر من دية المجني عليه فإن كان رجلاً استحق غير المبادر وهما الابنان الباقيان في الصورة السابقة مطالبة وارث الجاني بسنة وستين بعيراً وثلثي بعير. اهـ شرح الإزشاد وبه يظهر أن قولهم على نصيبه إلخ مغناه على نسبة نصيبه إلخ، ولو كان المراد ما زاد على نفس نصيبه من دية مؤثرته لغرم في الصورة المذكورة ثلث دية المرأة فقط؛ لأنه الزائد على قدر نصيبه من دية مؤثرته؛ لأن نصيبه منها قدر ثلثي دية المرأة ومنه يشكل قول الشيخين بالتقاص في مثل هذه الصورة لاختلاف ما للمبادر وما عليه قدرًا كما أنه يشكل بأن التقاص خاص بالتقود والواجب هنا الإبل سم. • قوله: (من دية) أي الجاني وقوله على نصيبه من دية مؤثرته لاستيفائه أي المبادر رشدي. • قوله: (ما عدا ذلك) أي ما عدا ما زاد وذلك لما عدا نصيب المبادر ع ش. • قوله: (هذا ما قاله جمع إلخ)، وهو المعتمد نهايةً ومغني. • قوله: (وقال الشيخان إلخ) حاصل الاختلاف بين العبارتين أن مفاد الأولى أن المبادر يجعل بنفس مبادرته مستوفياً لحصته ويتقى عليه ما زاد لورثة الجاني ومفاد الثانية أنه بمبادرته يترتب عليه لورثة الجاني جميع دية فيسقط منها قدر حصته في نظير الحصة التي استحقها في تركه الجاني تقاصاً رشدي. • قوله: (يسقط) أي ما زاد وقوله عنه أي المبادر وكذا ضمير بماله. ع ش. • قوله: (ويظهر) أي التفاوت بين قول الجمع وقول الشيخين سم

• قوله: (ما زاد من دية على نصيبه من دية مؤثرته) قال في شرح الإزشاد فلو كان الورثة ثلاثة أبناء والقاتل امرأة غرم المبادر ثلثي ديتها ويكون لوارث الجاني؛ لأنه بدل ما اتلفه بغير حق من مؤثرته وطولب وارث الجاني بحق غير المبادر من دية المجني عليه فإن كان رجلاً استحق غير المبادر وهما الابنان الباقيان في الصورة السابقة مطالبة وارث الجاني بسنة وستين بعيراً وثلثي بعير. اهـ وبه يظهر أن قولهم على نصيبه من دية مؤثرته مغناه على مثل. نسبة نصيبه فإن نصيبه من دية مؤثرته ثلثها وقد غرم من دية الجاني ما زاد على ثلثها الذي هو مثل نسبة نصيبه من دية مؤثرته، وهو الثلث، ولو كان المراد ما زاد على نفس نصيبه من دية مؤثرته لغرم في الصورة المذكورة ثلث دية المرأة فقط؛ لأنه الزائد على قدر نصيبه من دية مؤثرته؛ لأن نصيبه منها قدر ثلثي دية المرأة، ومن هنا يشكل قول الشيخين بالتقاص في مثل هذه الصورة لاختلاف ما للمبادر وما عليه قدرًا كما أنه يشكل بأن التقاص خاص بالتقود والواجب الإبل وقد أورد في شرح الإزشاد هذا الثاني ثم قال: نعم يمكن حمله على ما إذا غوزت الإبل وجع الواجب إلى التقد، وإن كان نادراً. • قوله: (ويظهر) فيما لو اختلفت الديتان والتفاوت بين قول الجمع وبين قول الشيخين.

لأنه صاحب حق فكأنه استوفى الكل كما لو أثلّف وديعة أحد مالكيها يرجع الآخر عليه لا على الوديع ورؤد بأنها غير مضمونة والتفّس هنا مضمونة إذ لو تلفت بأفة وجبت الدية (وإن بادّر بعد) عفو نفسه، أو بعد (عفو غيره لزمه القصاص)، وإن لم يعلم بالعفو ليتبين أن لا حق له وقد يشكّل عليه ما يأتي أن الوكيل لو قتل بعد العزل جاهلاً به لم يقتل ويُجاب بتقصير هذا بعدم مراجعته لغيره المستحق بمبادرته بخلاف الوكيل (وقيل لا) قصاص إلا إذا علم وحكم حاكم بمنعه بخلاف ما إذا انتفيا، أو أحدهما كما أفاده قوله (إن لم يعلم) بالعفو (و) لم (يحكم)

ورشيدّي عبارة الكرديّ قوله ويظهر أي أثر الخلاف فيما لو اختلف الدّيتان بأن يكون المقتول أولاً رجلاً والجاني امرأة فحيث يصدق التقاص، ولا يصدق أخذ ما زاد. اهـ. فوه: (لأنه صاحب حق) إلى قول المتن: (وتخصّس) في النهاية إلا قوله: (كالقاضي) إلى (لكنها) وقوله: (وكان هذا حكماً) إلى المتن وقوله: (من ملك الغير) وقوله: (وبه فارق) إلى المتن. فوه: (لزمه القصاص) وفي سم هنا فوائد راجعة. فوه: (وإن لم يعلم) إلى قول المتن: (ولا يستوفى) في المغني. فوه: (بتقصير هذا إلخ) عبارة المغني بأن الوكيل يجوز له الإقدام بغير إذن، ولا يجوز لأحد الورثة الإقدام بعد خروج الفرعة إلا بإذن منهم. (تنبيه): بادّر لغة في بدر. فوه: (كما أفاده إلخ) أي فمقصود المتن نفى المجموع أي إن لم يوجد

فوه: (لزمه القصاص) يتبني حيثيذ أن يقال فإن اقتصر وارث الجاني من المبادر فقد استوفى جميع حقه وعليه تمام دية المجني عليه لورثته للمبادر منها حصته منها نعم إن كان العفو عن الجاني مجاناً لم يجب تمام دية المجني عليه بل ما عدا حصة العافي منها وإن عفا عن المبادر مجاناً سقط القصاص ولزمه لورثة المجني عليه، ومنهم المبادر تمام الدية، أو ما عدا حصة العافي على ما تقرّر، أو على مال فعلي لورثة المجني عليه ما ذكر أيضاً من تمام الدية، أو ما عدا حصة العافي منها على ما تقرّر وله على المبادر دية الجاني ويقع التقاص منها في قدر حصة المبادر من دية المجني عليه إن استوت الدّيتان كأن كان كل من الجاني والمجني عليه ذكراً ووجد شروط التقاص كأن وجب التقد فإن كان الجاني أنثى وقع التقاص بشرطه في جميع ديتها إن كانت حصة المبادر من دية المجني عليه النصف. فوه: (وقد يشكّل عليه إلخ) في ترجّحه الإشكال ابتداءً لاحتاج للجواب مع فرض ما هنا في الإقدام مع المنع منه لتوقّفه على إذن الباقيين بعد الفرعة، ولم يوجد إذ الفرض أنه اقتصر بعدها بغير إذنه بخلاف مسألة الوكيل فإنه بعد تحقّق كاليه يجوز له الإقدام من غير توقّف على شيء آخر نظراً ظاهره نعم يتوجّه الإشكال إذا جهل المبادر حرمة المبادرة وعُدّ في جهله إن قلنا بلزوم القصاص في هذه الحالة أيضاً قلير اجع.

فوه: (لاشدر) (كما أفاده قوله إن لم يعلم إلخ) فمقصود المتن نفى المجموع أي إن لم يوجد الأمران فتقدّر لم في الثاني لبيان عطفه على الأول لا لبيان أن المقصود نفى كل منهما فليتمل.



قاضي به) أي بنفيه لشبهة الخلاف (ولا يُستوفى) حد، أو تعزير، أو (قصاص) في نفس، أو غيرها (إلا بإذن الإمام)، أو نائبه كالقاضي فإن الأصح تناول ولايته لإقامة الحدود لكنّها في حقوق الله تعالى لا تتوقّف على طلب وفي حقّ آدمي تتوقّف على طلب المستحقّ المتأهلّ ويُسنّ حضور الحاكم به له مع عدلين ليشهدا إن أنكر المستحقّ، ولا يحتاج للقضاء بعلمه وذلك لخطره واحتياجه إلى النظر لاختلاف العلماء في شروطه ويلزمه تفقّد آلة الاستيفاء والأمر بضبطه في قود غير النفس حدّاً من الزيادة باضطرابه ويُستثنى من اعتبار إذنه السيّد بقيمه على قتله والمستحقّ يحتاج لا كل من له عليه قود لاضطرابه والقاتل في الجراية لكل

الأمران فتقدير لم في الثاني لبيان عطفه على الأول لا لبيان أنّ المقصود نفى كل منهما فليأمل سم على حجاج ع ش. قود: (بنفيه) أي نفى القصاص عن المبادر مغني. قود: (لشبهة الخلاف) فإن من العلماء من ذهب إلى أن لكل وارث من الورثة انفراداً باستيفاء القصاص مغني. قود: (أو نائبه) إلى قول المتن: (ويأذن لأهل) في المغني إلا قوله: (لكنّها) إلى قوله: (ويُسنّ). قود: (لكنّها) أي إقامة الحدود ولعلّ الأولى التذكير كما في النهاية بإرجاعه إلى الاستيفاء كما نبّه عليه ع ش. قود: (المتأهل) أي للطلب والمراد أنّه لا بد من طلب مستحقّ متأهل إن كان هناك مستحقّ ثم إن كان متأهلاً في الحال طلب حالاً وإلا فحين يتأهل كما مرّ رشدي. قود: (ويُسنّ حضور الحاكم) أي أو نائبه وأمر المقتص من بما عليه من صلاة يؤمّه وبالوصية بما له وعليه وبالتوبة والرفق في سقيه إلى موضع الاستيفاء وسرّ عورته وشدّ عينيه وتركه ممدود العنق مغني. قود: (به له) الضميران للقصاص والباء متعلّق بالحاكم واللام بحضور الخ ع ش. قود: (مع عدلين) وأغوان السلطان مغني. قود: (إن أنكر المستحقّ) أي أنكر وقوع القصاص فيشهدان عليه ويستثنى القاضي عن القضاء بعلمه بوقوع القصاص لو لم يضرهما إن كان ممن يقضي بعلمه فلا حضارهما ممن لا يقضي بعلمه كغير المجتهد أكد كما لا يخفى رشدي.

قود: (وذلك) توجية لكلام المتن ع ش. قود: (لخطره) أي الاستيفاء وقوله واحتياجه أي وجوب القصاص واستيفائه مغني. قود: (ويلزمه) أي الإمام تفقّد آلة الاستيفاء إلا إن قتل بكال فيقتص به ويُسّرط أن لا يكون السيف مسموماً، ولو قتل الجاني بكال، ولم يكن الجناية بمثله، أو بمسموم كذلك عزّز، وإن استوفى طرفاً بمسموم فمات لزّمه نصف الدية من ماله فإن كان الشّم موجباً لزّمه القصاص مغني وأثوار. قود: (والأمر بضبطه) أي بأن يقول لشخص أمسك يده حتّى لا يزلّ الجلاّد باضطراب الجاني ع ش. قود: (بضبطه) أي المستوفى منه رشدي. قود: (ويُستثنى الخ) انظر استثناء هذه المسائل مع وجود العلة وهي الإفتيات على الإمام سم على المنهج وقد يُجاب بأنهم لم يلتفتوا للعلة لما أشاروا إليه من الضرورة في غير السيّد ومن كوّن الحق له لا للإمام في السيّد فلا أفتيات عليه أضلاع ش. قود: (يقيم على قتله) بأن استحقّ السيّد قصاصاً على قتله بأن قتل قتله الآخر، أو ابنته، أو أخاه مثلاً حلبى. قود: (يحتاج الخ) حال من المستحقّ. قود: (لاضطرابه) أي للأكل. قود: (والقاتل في الجراية) لعلّ المراد في قطع الطريق بأن يكون الجاني قاطع طريق فلمستحقّ القود

من الإمام والولي الانفراد بقتله وما لو انفرد بحيث لا يرى لا سيما إن عجز عن إثباته (فلان استقل) مستحقه باستيفائه في غير ما ذكر (عز)، وإن وقع الموقع لأفتياته على الإمام (ويأذن) الإمام (لأهل) من المستحقين (في) استيفاء (نفس) طلب فعله بنفسه وقد أحسنه ورضى به البقية، أو خرجت له الفرعة كما علم مما مر لا من الحيف (لا) في استيفاء (طرف) أو إيضاح، أو معنى كقلع عين (في الأصح)؛ لأنه قد يحيف ومن ثم لم يجوز له الإذن للمستحق في استيفاء تعزير، أو حد قذف أما غير أهل كشيخ وامرأة وذمي له قود على مسلم لكونه أسلم بعد استقرار الجنابة كما مر وفي نحو الطرف فيأمره بالتوكيل لأهل قال ابن عبد السلام غير عدو للجاني لئلا يُعذبه، ولو قال جاني: أنا أقتص من نفسي لم يجب؛ لأن التشفي لا يتم بفعله

عليه أن يقتله بغير إذن الإمام بجريمي. قود: (وما لو انفرد إلخ) وفي معناه كما قال الزركشي ما إذا كان بمكان لا إمام فيه ويوافقه قول الماوردي إن من وجب له على شخص حد قذف أو تعزير وكان ببادية بعيدة عن السلطان له استيفاؤه إذا قدر عليه بنفسه مغني. قود: (بحيث لا يرى) سواء عجز عن إثبات القود أم لا بعد عن الإمام أم لا قلوبني وقد يفيد هذا التعميم قول الشارح كالتأية لا سيما إلخ.

قود: (مستحقه) أي أما غيره، ولو إماماً قُتِلَ به ع ش. قود: (في غير ما ذكر) أي غير المشتبهات الأربعة. قود: (لأفتياته على الإمام) ويؤخذ من ذلك أنه إذا كان جاهلاً بالمنع أنه لا يعزُر، وهو ظاهر كما يحسنه الزركشي؛ لأنه مما يخفى مغني زاد الحلبي وظاهر كلامهم قبول دعواه ذلك، وإن ادّعى من لا يخفى عليه ذلك عادة. اهـ. قود: (ويأذن الإمام إلخ) والحاصل أن الحق لهم لكنهم لا يستقلون باستيفائه بغير إذن الإمام فطريقهم أنهم يتحققون أولاً على مستوف منهم، أو من غيرهم ثم يستأذنون الإمام في أن يأذن لمن اتفقوا عليه ع ش. قود: (الإمام) أو نائبه مغني.

قود: (المتن: (الأهل) من شروط الأهلية أن يكون ثابت النفس قوي الضرب عارفاً بالقود سم على المنهج ع ش. قود: (ورضى به البقية) أي أو لم يكن ثم غيره سم وع ش. قود: (مما مر) أي قول المتن: (وليتفقوا إلخ). قود: (أو إيضاح) إلى قول المتن: (على الجاني) في المغني. قود: (أو حد قذف) فإن تفاوتت ضربات كثير، وهو حريص على المبالغة فلو فعل لم يجوز كما في التعزير مغني.

قود: (وذمي له قود على مسلم) فإنه غير أهل في الاستيفاء منه لئلا يتسلط كافر على مسلم ويؤخذ من ذلك أنه لا يصح أن يوكل المسلم ذمياً في الاستيفاء من مسلم وبه صرح الزايعي مغني عبارة الأنوار، ولا يجوز للإمام اتخاذ جلاذ كافر لإقامة الحدود على المسلمين كما لا يجوز توكيله باستيفاء القصاص من المسلم. اهـ. قود: (وفي نحو الطرف) عطف على غير أهل. قود: (فيأمره) أي غير أهل مطلقاً والأهل في نحو الطرف.

قود: (ورضى به البقية) أي أو لم يكن غيره.

على أنه قد يتوأنى فيُعَذَّب نفسه فإن أُجِيبَ أَجْزَأُ في القطع لا الجلد؛ لأنه قد يُوهِم به الإيلاَم، ولا يُؤْلَم ومن ثم أُجْزَأُ بِإِذْنِ الإمامِ قَطْعُ السَّارِقِ لا جَلْدُ الزَّانِي، أو القاذِفِ لِنَفْسِهِ. (فإن أذن له) أي الأهل (في ضَرْبِ رَقِيعَةٍ فَأَصَابَ غَيْرَهَا عَمْدًا) بقوله إذ لا يُعْرِفُ إلا منه (عُزْرٌ) لِنَعْدِيهِ (ولم يعزله) لأَهْلِيهِ (وإن قال أخطأت وأمكن) كأن ضرب رأسه، أو كتفه مِنَّا يَلِي غُنْفَهُ (عزله) إذ حاله يُشْعِرُ بِعَجْزِهِ ومن ثم لو عُرِفَ مَهَارَتُهُ لم يعزله (ولم يُعْزَرْ) إذا خَلَفَ أَنَّهُ أخطأ لِعَدَمِ تَعْدِيهِ أما لو لم يُمَكِّنْ كأن ضرب وسطه فكَالْمُتَعَمِّدِ. (وأجرة الجلاد) حيث لم يُزْرَقْ من سهم المصالح، وهو مَنْ نُصِبَ لاسْتِيفَاءِ قَوْدٍ وَحْدًا وتَعْزِيرٍ وَصِفَ بِأَغْلَبِ أوصافه (على الجاني) المُوسِرِ على نفس، أو غيرها سواء حق الله تعالى وحق الآدمي، وإن قال أنا أَقْتَصُّ من نفسي

قود: (أجزأ في القطع) أي في قصاص نفس، أو نحو طَرْفٍ كما هو ظاهر الأُسْنَى ويُصَرِّحُ به قول المُغْنِي فإن أُجِيبَ وَقَلَّ أَجْزَأُ في أَصَحِّ الوجهَيْنِ كما قاله الأذْرَعِيُّ لِحُصُولِ الزُّهْقِ وإزالة الطَّرْفِ. اهـ. قود: (ولا يؤلم) أي فلا يَتَحَقَّقُ حُصُولُ المقصود مُغْنِي. قود: (أجزأ بإذن الإمام قطع السارق)؛ لأن الغرض منه التَّنْكِيلُ، وهو يَحْصُلُ بذلك مُغْنِي. قود: (لا جلد الزاني إلخ) أي لا يَجُوزُ فيه إِذْنُ الإمام، ولا يُجْزَى لِمَا مَرَّ مُغْنِي. قود: (لنفسه) تَنَازَعٌ فِيهِ قَطْعٌ وَجَلْدٌ.

قود (سني): (غيرها) كأن ضَرَبَ كَفَّهُ مُغْنِي. قود: (بقوله) أي باعْتِرَافِهِ بِالْعَمْدِ. قود: (فكالمتعمد) وَيَتَّبَعِي أَنْ لَا يُعْزَرَ إِلَّا إِذَا اعْتَرَفَ بِالتَّعَمُّدِ سَمِ عَلَى حَجِّ ع ش.

قود (سني): (وأجرة الجلاد) وَيُعْتَبَرُ فِي مِقْدَارِهَا مَا يَلِيقُ بِفِعْلِ الْجَلَادِ حَدًّا كَانَ، أَوْ قَتْلًا، أَوْ قَطْعًا وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ الْفِعْلِ فَقَدْ يُعْتَبَرُ فِي قَتْلِ الْآدَمِيِّ مَا يَزِيدُ عَلَى ذَنْبِ الْبَهِيمَةِ مَثَلًا لِأَنَّ مَبَاشَرَةَ الْقَتْلِ وَنَحْوَهُ لَا يَحْصُلُ مِنْ غَالِبِ النَّاسِ بِخِلَافِ الذَّنْبِ ع ش. قود: (حيث لم يُزْرَقْ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي إِنْ لَمْ يُنْصَبِ الْإِمَامُ جَلَادًا يُزْرَقُهُ مِنْ مَالِ الْمَصَالِحِ فَإِنْ نَصَّبَهُ فَلَا أُجْرَةَ عَلَى الْجَلَادِ. اهـ. قود: (ووصف بأغلب إلخ)، ولو عُبِّرَ بِالْمُقْتَصَصِ كَانَ أَوْلَى لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي اسْتِيفَاءِ الْقَصَاصِ لَا فِي جَلْدِ مَخْدُودٍ مُغْنِي.

قود: (الموسر) يَخْرُجُ الْجَانِي الرَّقِيقُ قَيْتَبَعِي أَنْ الْأَجْرَةَ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ وَيَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ فِي مَالِ الْمُزْنَدِ، وَإِنْ كَانَ بِمَوْتِهِ عَلَى الْكُفْرِ يَتَّبَعِي زَوَالُ مِلْكِهِ سَمِ عَلَى حَجِّ ع ش. قود: (الموسر) أي بَزَاكَاةِ الْفَطْرِ بِزَمَاوِي وَقَلِيبِي بِجَيْرِمِي. قود: (وإن قال أنا أَقْتَصُّ إلخ) أي وَلَا أُوْدِي الْأَجْرَةَ مُغْنِي.

قود: (على أنه قد يتوأنى فيُعَذَّب نفسه) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ وَلِأَنَّهُ إِذَا مَسَّتْهُ الْحَدِيدَةُ فَتَرَتْ يَدَهُ، وَلَا يَحْصُلُ الزُّهْقُ إِلَّا بَأَنٍ يُعَذَّبُ نَفْسَهُ تَغْذِيًا شَدِيدًا إِذْ هُوَ مَمْنُوعٌ مِنْهُ. اهـ. وقد يُشْعِرُ قَوْلُهُ وَلَا يَحْصُلُ الزُّهْقُ إلخ بِشُمُولِ الْمَسْأَلَةِ الْإِقْتِصَاصِ فِي النَّفْسِ حَتَّى إِذَا أُجِيبَ أَجْزَأُ فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوضِ فَإِنْ أُجِيبَ فَهَلْ يُجْزَى وَجْهَانِ. اهـ. وَيَتَّجِهْ أَنَّهُ إِذَا أُذِنَ لَهُ بِطَرِيقِ الْوَكَالَةِ لَمْ يَصِحَّ وَالْأَصَحُّ. قود: (قطع السارق) أي لِنَفْسِهِ م ر. قود: (فكالمتعمد) وَيَتَّبَعِي أَنْ لَا يُعْزَرَ إِلَّا إِنْ اعْتَرَفَ بِالتَّعَمُّدِ. اهـ.

قود (سني) (والموسر): (على الجاني الموسر) يَخْرُجُ الْجَانِي الرَّقِيقُ قَيْتَبَعِي أَنْ لَا أُجْرَةَ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ

(على الصحيح)؛ لأنها مؤنة حق لزمه أداؤه أما المغسور، ولا بيت مال فيظهر أن المؤنة على أغنياء المسلمين. (ويقتض) في النفس والطرف ومثلها هنا وفيما يأتي جلد القذف (على الفور) أي للمستحق ذلك ويلزم الإمام إجابته إليه وكان هذا حكمه بنائه للمفعول ليشمل الجائر والواجب (و) يقتض فيهما (في الحرم)، وإن التجأ إليه، أو إلى مسجده، أو الكعبة فيخرج من المسجد ويقتل مثلاً لخبر الصحيحين «إن الحرم لا يعيد فأراً بدم» ويخرج أيضاً من ملك الغير ومن مقارنا إن خشي تنجيس بعضها فإن اقتض في نحو المسجد وأمن التلويت كره. (و) يقتض فيهما في (الحرم والبزد والمرض) وإن لم تقع الجنابة فيها لبناء حق الآدمي على

قوله: (لأنها مؤنة حق الخ) كأجرة كئال المبيع على البائع ووزن الثمن على المشتري مغني.  
 قوله: (أما المغسور الخ) عبارة المغني: وإن كان مغسراً أقرض له الإمام على بيت المال أو استأجره بأجرة مؤجلة أي على بيت المال أيضاً أو سخر من يقوم به على ما يراه. اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن العباب ويتبني أن يقال فإن لم يتيسر شيء من ذلك فعلى أغنياء المسلمين. اه. قوله: (على أغنياء المسلمين)، ولو لم يكن ثم غني في محل الجنابة بحيث يتيسر الأخذ منه فيتبني أن يقال للمستحق أما تغرم الأجرة لتصل إلى حق أو تؤخر الاستيفاء إلى أن تتيسر الأجرة من بيت المال، أو من غيره ع ش. قوله: (في النفس) إلى قول المتن: (وتخس) في المغني لإا قوله: (وكان هذا) إلى المتن.  
 قوله: (جلد القذف) يتبني والتعزير سم على حج ع ش. قوله: (أي للمستحق ذلك) والتأخير أولى لاحتمال العفو مغني. قوله: (وكان هذا) أي ما ذكر من الجواز بالنسبة للمستحق والوجوب بالنسبة للإمام. قوله: (بنائه للمفعول) قضية صنع المغني أنه ببناء الفاعل عبارته ويقتض المستحق على الفور أي يجوز له ذلك في النفس جزئاً وفي الطرف على المذهب اه. قوله: (ليشمل الخ) مع عدم ظهور سبكه يغني عنه ما قبله. قوله: (وإن التجأ الخ) غاية. قوله: (أو إلى مسجده) أي الحرم ع ش.  
 قوله: (ويخرج أيضاً من ملك الغير) لأنه يمتنع استعمال ملك الغير بغير إذنه مغني. قوله: (إن خشي الخ) أي ولو كان نجساً؛ لأن التجس يقبل التجسس ع ش. قوله: (في نحو المسجد) أي كالمقابر بخلاف الكعبة فيخرج فيها مطلقاً كما يفيد صنع المغني. قوله: (ويقتض فيهما الخ) وللمجنبي عليه أن يقطع الأطراف متوالية ولو فرق من الجاني مغني وفي ع ش بعد ذكر مثله عن سم عن الروض ما نصه وتقدم للشارح أول الفصل أنه يندب في قود ما سوى النفس التأخير للإنذار وقياسه أنه يستحب

ويتبني أن تكون في مال المرتد، وإن كان بموته على الكفر يتبين زوال ملكه. قوله: (أما المغسور الخ) في العباب وإلا أي وإن لم يوسر الجاني أقرضها الإمام على بيت المال، أو استأجر بأجرة مؤجلة قال الرواني، أو أكره رجلاً. اه ويتبني أن يقال فإن لم يتيسر شيء من ذلك فعلى أغنياء المسلمين.

قوله: (ومثلها هنا وفيما يأتي جلد القذف) يتبني والتعزير.  
 قوله: (الشرع) (ويقتض فيهما في الحرم والبزد الخ) عبارة الروض، ولا يؤخر أي القصاص لحرم

المُضَايَقَةُ وبه فَارَقَ التَّأخِيرَ فِي نَحْوِ قَطْعِ السَّرِقَةِ. (وَتُخْبِسُ) وَجُوبًا بِطَلَبِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ إِنْ تَأَهَّلَ وَلَا فِطْلًا وَلِيَّهِ (الْحَامِلُ)، وَلَوْ مِنْ زَنًا، وَإِنْ حَدَّثَ الْحَمْلُ بَعْدَ اسْتِخْقَاقِ قَتْلِهَا (فِي قِصَاصِ النَّفْسِ) نَحْوِ (الطَّرْفِ) وَجَلْدُ الْقَذْفِ (حَتَّى تُرْضِعَهُ اللَّبَأُ) بِالْهَمْزِ وَالْقَضْرِ، وَهُوَ مَا يَنْزِلُ عَقِبَ الْوِلَادَةِ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ لَا يَعِيشُ بِدُونِهِ غَالِبًا وَالْمَرْجِعُ فِي مَدَّتِهِ الْعَرْفُ (وَيُسْتَفْتَى بِغَيْرِهَا) كَبِهِيمَةِ يَحِلُّ لَبْنُهَا صِيَانَةً لَهُ، وَلَوْ امْتَنَعَتْ الْمَرَضِعُ، وَلَمْ يُوجَدْ مَا يَعِيشُ بِهِ غَيْرَ اللَّبَنِ أُجْبِرَ الْحَاكِمُ إِحْدَاهُنَّ بِالْأُجْرَةِ، وَلَا يُؤَخَّرُ الْاسْتِيفَاءُ، وَلَوْ لَمْ يُوجَدْ إِلَّا زَانِيَةٌ مُخَصَّنَةٌ قُتِلَتْ تِلْكَ وَأُخِّرَتْ هَذِهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ؛ لِأَنَّهُ أَذْوَنُ (أَوْ) بِوُقُوعِ (فِطَامِ) لَهُ (لِخَوْلَيْنِ) إِنْ أَصْرَهُ التَّقْصُ عَنْهُمَا، وَلَا نَقْصَ، وَلَوْ احتَاجَ لِيَزِيدَ عَلَيْهِمَا زَيْدٌ وَظَاهَرَتْ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِتَوَافُقِ الْأَبْوَيْنِ، أَوْ الْمَالِكِ عَلَى فِطْمِ يَصْرُهُ، وَلَوْ قَتَلَهَا الْمُسْتَحِقُّ قَبْلَ وَجُودِ مَا يَعْنِيهِ فَمَاتَ قَتْلَ بِهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْحَبْسِ ....

التَّأخِيرُ لِغَيْرِ قَوْدِ النَّفْسِ حَتَّى يَزُولَ الْحَرُّ وَالْبَرْدُ وَالْمَرَضُ. اهـ، وَعِبَارَةُ الْمُعْنِي وَالْأَسْنَى وَمَا نُقِلَ عَنْ نَصِّ الْأَمِّ مِنْ أَنَّهُ أَيُّ قِصَاصِ الطَّرْفِ يُؤَخَّرُ مَحْمُولٌ عَلَى التَّذْبِ. اهـ. قَوْلُهُ: (فِي نَحْوِ السَّرِقَةِ) كَالْجَلْدِ فِي حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى مُعْنِي. قَوْلُهُ: (وَجُوبًا) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَالصَّحِيحُ) فِي التَّهْلُوكَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَالْمَرْجِعُ فِي مَوْتِهِ الْعَرْفُ) وَقَوْلُهُ: (وَلَوْ لَمْ يُوجَدْ) إِلَى الْمَتَنِ. قَوْلُهُ: (بِطَلَبِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ) أَيِ الْمُسْتَحِقِّ مُعْنِي وَرَشِيدِي. قَوْلُهُ: (إِنْ تَأَهَّلَ) فَإِنْ لَمْ يَطْلُبِ الْمُتَأَهِّلُ لَمْ تُخْبَسْ، وَإِنْ تَحَقَّقَ هَرَبًا؛ لِأَنَّهُ الْمُفْرُوتُ عَلَى نَفْسِهِ وَقَوْلُهُ وَلَا فِطْلًا وَلِيَّهِ فَإِنْ لَمْ يَطْلُبِ الْوَلِيُّ وَجَبَ عَلَى الْإِمَامِ حُسْنُهَا لِمَصْلَحَةِ الْمَوْلَى عَلَيْهِ ع. ش. قَوْلُهُ: (وَلَوْ مِنْ زَنًا) حَتَّى إِنْ الْمَرْتَدَّةُ لَوْ حَلَّتْ مِنَ الزَّنَا بَعْدَ الرَّدِّ لَا تُقْتَلُ حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا مُعْنِي. قَوْلُهُ: (وَجَلْدُ الْقَذْفِ) هَلِ التَّعْزِيرُ كَذَلِكَ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَيَتَّبِعِي أَنَّهُ مِثْلُهُ إِنْ كَانَ التَّعْزِيرُ اللَّائِقُ بِهَا شَدِيدًا يَقْتَضِي الْحَالَ تَأخِيرَهُ لِلْحَمْلِ ع. ش.

قَوْلُ (السِّنَى): (حَتَّى تُرْضِعَهُ الْإِنْسَانُ) أَيِ حَتَّى تَضَعَ وَلَدَهَا وَتُرْضِعَهُ اللَّبَأَ، وَلَا بُدَّ مِنْ انْقِضَاءِ النَّفَاسِ كَمَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ مُعْنِي. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْوَلَدَ الْإِنْسَانُ) وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ مَسْأَلَةِ الْحَامِلِ أَنَّهُ لَوْ صَالَتْ هَرَّةٌ حَامِلٌ وَأَدَّى دَفْعُهَا لِقَتْلِ جَنِينِهَا لَا تُدْفَعُ وَفِي ذَلِكَ كَلَامٌ فِي بَابِهِ فَرَّاجِعُهُ سَمِ عَلَى مَنَهِجِ ع. ش.

قَوْلُ (السِّنَى): (وَيُسْتَفْتَى بِغَيْرِهَا) وَيُسْنُ صَبْرُ الْوَلِيِّ بِالْإِسْتِيفَاءِ بَعْدَ وَجُودِ مُرْضِعَاتٍ يَتَنَاوَبْنَهُ، أَوْ لَبْنِ شَاةٍ أَوْ نَحْوِهِ حَتَّى تَوْجَدَ امْرَأَةً رَاتِيَةً مُرْضِعَةً لِنَلَا يَفْسُدَ خُلُقُهُ وَتَشْوُهُ بِالْأَلْبَانِ الْمُخْتَلِفَةِ وَلَبْنُ الْبِهِيمَةِ مُعْنِي وَرَوْضٌ مَعَ الْأَسْنَى. قَوْلُهُ: (بِالْأُجْرَةِ) أَيِ مِنْ مَالِ الصَّبِيِّ إِنْ كَانَ وَلَا فَعَلَى مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ مِنْ أَبِي، أَوْ جَدٍّ وَلَا قِيمِينَ الْمَالِ ثُمَّ أَغْنَاءُ الْمُسْلِمِينَ ع. ش. وَقَوْلُهُ أَيِ أَبِي الْإِنْسَانِ أَوْ جَدِّهِ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَيِ الزَّنَا أَذْوَنُ أَيِ مِنَ الْجَنَازَةِ. قَوْلُهُ: (وَلَا نَقْصَ) أَيِ مَعَ تَوَافُقِ الْأَبْوَيْنِ، أَوْ رِضَى السَّيِّدِ فِي وَلَدِ الْأُمَةِ مُعْنِي وَيُجَبِّرُ مَيَّ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَتَلَهَا الْمُسْتَحِقُّ الْإِنْسَانُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالرَّوْضِ مَعَ الْأَسْنَى، وَلَوْ بَادَرَ الْمُسْتَحِقُّ

وَبَرَدَ وَمَرَضَ، وَلَوْ فِي الْأَطْرَافِ وَيَقْطَعُهَا مَتَوَالِيَةً، وَلَوْ فُرِّقَتْ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَجَلْدُ الْقَذْفِ) هَلِ التَّعْزِيرُ كَذَلِكَ.

أَوَّلُ الْبَابِ هَذَا كُلُّهُ فِي حَقِّ الْآدَمِيِّ لِإِنِّهِ عَلَى الْمُضَايَقَةِ أَمَّا حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا تُحْبَسُ فِيهِ بَلْ تُؤَخَّرُ مُطْلَقًا إِلَى تَمَامِ مُدَّةِ الرِّضَاعِ وَوُجُودِ كَافِلٍ (وَالصَّحِيحُ تَصْدِيقُهَا) بَلَا يَمِينٍ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لِلْجَنِينِ وَتَصْدِيقُ مُسْتَفْرِشِهَا لَكِنْ إِنْ ارْتَابَتْ (فِي حَمْلِهَا) الْمُمْكِنُ بِأَنْ لَمْ تَكُنْ آيَسَةً، وَلَوْ (بَغِيرِ مُحْخِلَةٍ) أَيِ أَمَارَةٍ ظَاهِرَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَجَدَّدَتْ مِنْ نَفْسِهَا مِنَ الْأَمَارَاتِ مَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ غَيْرُهَا وَيَضْبُرُ الْمُسْتَحَقُّ إِلَى وَقْتِ ظُهُورِ الْحَمْلِ لَا إِلَى انْقِضَاءِ أَرْبَعِ سِنِينَ لِیُعْطِيَهُ بَلَا ثُبُوتِ وَيُمنَعُ الزَّوْجُ وَطَافُهَا وَلَا فَاحْتِمَالِ الْحَمْلِ دَائِمٍ فَيَقُوتُ الْقَوْدُ، وَلَوْ قَتَلَهَا الْمُسْتَحَقُّ، أَوْ الْجَلَادُ

وَقَتَلَهَا بَعْدَ انْفِصَالِ الْوَلَدِ وَقَبْلَ وُجُودِ مَا يُعْنِيهِ لَزِمَهُ الْقَوْدُ كَمَا لَوْ حَبَسَ رَجُلًا بَيْتٍ وَمَنَعَهُ الطَّعَامَ حَتَّى مَاتَ فَإِنْ قَتَلَهَا وَهِيَ حَامِلٌ، وَلَمْ يَنْفَصِلْ حَمْلُهَا أَوْ انْفَصَلَ سَالِمًا ثُمَّ مَاتَ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ مَاتَ بِالْجَنَانِ فَإِنْ انْفَصَلَ مَيِّتًا فَالْوَجِبُ فِيهِ غُرَّةٌ وَكَفَّارَةٌ، أَوْ مَثَلًا ثُمَّ مَاتَ قَدِيَّةً وَكَفَّارَةٌ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ تَأَلُّمَهُ وَمَوْتَهُ مِنْ مَرَّتِيهَا وَالذِّئْبَةِ وَالغُرَّةِ عَلَى عَاقِلَتِهِ؛ لِأَنَّ الْجَنِينَ لَا يُبَاشِرُ بِالْجَنَانِ، وَلَا يُتَقَنَّ حَيَاتِهِ فَيَكُونُ هَلَاكُهُ خَطَأً، أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ بِخِلَافِ الْكَفَّارَةِ فَإِنَّهَا فِي مَالِهِ، وَإِنْ قَتَلَهَا الْوَلِيُّ بِأَمْرِ الْإِمَامِ الْخ.

• فَوَدَّ: (أَوَّلُ الْبَابِ) أَيِ أَوَّلِ بَابِ الْجِرَاحِ فِي قَوْلِهِ، وَلَوْ حَبَسَهُ وَمَنَعَهُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ الْخَ رَشِيدِي.  
• فَوَدَّ: (أَمَّا حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى الْخ) هَلْ هُوَ شَامِلٌ لِمَا لَوْ زَنَتْ بِكَرًا وَأُرِيدَ تَغْرِيبُهَا فَيُؤَخَّرُ تَغْرِيبُهَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهَا تَغَرَّبَتْ وَيُؤَخَّرُ الْجَلْدُ خَاصَّةً؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِتَأْخِيرِ التَّغْرِيبِ عَ ش. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ سَوَاءٍ وَجَدَّ الْإِسْتِغْنَاءَ، أَوْ الْفِطَامَ أَمْ لَا. • فَوَدَّ: (وَوُجُودِ كَافِلٍ) أَيِ لِلْوَلَدِ عَ شَ وَرَشِيدِي. • فَوَدَّ: (بَلَا يَمِينٍ) الْمُتَجَّهَ حَيْثُ لَا قَرِينَةَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْيَمِينِ مَ رَ سَمِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى يَبْيَعْنُهَا حَيْثُ لَا مُحْخِلَةً وَبَلَا يَمِينٍ مَعَ الْمُخِيلَةِ اه. • فَوَدَّ: (وَتَصْدِيقُ مُسْتَفْرِشِهَا) عَطَفَ عَلَى تَصْدِيقِهَا فِي الْمَتْنِ. • فَوَدَّ: (الْمُمْكِنُ بِأَنْ الْخ) وَلَا فَلَا تَصَدِّقُ نِهَايَةً وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَيَضْبُرُ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (أَوْ يَسْخَرُ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَيُمنَعُ الزَّوْجُ) إِلَى (وَلَوْ قَتَلَهَا). • فَوَدَّ: (وَيَضْبُرُ الْخ) اسْتِثْنَاءٌ. • فَوَدَّ: (إِلَى وَقْتِ ظُهُورِ الْحَمْلِ) فَإِذَا ظَهَرَ عَدَمُ الْحَمْلِ بِالْإِسْتِثْنَاءِ بِحَيْضَةٍ، أَوْ غَيْرِهَا أَقْتَصَّ مِنْهَا زِيَادِي. • فَوَدَّ: (لَا إِلَى انْقِضَاءِ أَرْبَعِ سِنِينَ) كَذَا فِي النَّهَايَةِ وَنَقَلَ عَ شَ عَنِ الشَّيْخِ عَمِيرَةَ أَنَّهَا تُنْهَلُ إِلَى انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْحَمْلِ وَهِيَ أَرْبَعُ سِنِينَ. اه. وَإِلَيْهِ أَيِ الْإِمْهَالِ يَمِيلُ كَلَامُ الْمُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَيُمنَعُ الزَّوْجُ وَطَافُهَا الْخ) عَلَى مَا قَالَه الدِّمِيرِيُّ لَكِنْ الْمُتَجَّهَ كَمَا فِي الْمُهْمَاتِ عَدَمُ مَنَعِهِ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ يُؤَدِّي إِلَى مَنَعِ الْقِصَاصِ نِهَايَةً وَإِلَيْهِ أَيِ عَدَمِ الْمَنَعِ يَمِيلُ كَلَامُ الْمُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَلَوْ قَتَلَهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَالْإِثْمُ) فِي الْمُعْنَى وَالْأَسْنَى عِبَارَتُهُمَا، وَإِنْ قَتَلَهَا الْوَلِيُّ بِأَمْرِ الْإِمَامِ كَانَ الضَّمَانُ عَلَى الْإِمَامِ عَلِيمًا بِالْحَمْلِ أَوْ جِهَلًا، أَوْ عَلِمَ الْإِمَامُ وَخَذَهُ؛ لِأَنَّ الْبَحْثَ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْأَمْرُ بِهِ وَالْمُبَاشَرُ كَالْآلَةِ لِيُصْدِرَ فَعْلُهُ عَنِ رَأْيِهِ وَيَحِثُّ بِهِذَا فَارَقَ الْمُكْرَهَ حَيْثُ نَقُصَّ فَإِنْ عَلِمَ الْوَلِيُّ دُونَهُ فَالضَّمَانُ عَلَيْهِ لِاجْتِمَاعِ الْعِلْمِ مَعَ الْمُبَاشَرَةِ، وَلَوْ قَتَلَهَا جَلَادُ الْإِمَامِ جَاهِلًا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، أَوْ عَالِمًا فَكَالْوَلِيِّ يَضْمَنُ إِنْ عَلِمَ دُونَ الْإِمَامِ وَمَا ضَمِنَهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ كَالْوَلِيِّ. وَإِنْ قَالَ ابْنُ الْمُقْرِي إِنَّهُ مِنْ مَالِهِ فَإِنْ عَلِمَ بِالْحَمْلِ الْإِمَامُ وَالْجَلَادُ وَالْوَلِيُّ فَالْقِيَاسُ عَلَى مَا مَرَّ كَمَا قَالَ الْإِسْتَوِيُّ إِنَّ الضَّمَانَ عَلَى

• فَوَدَّ: (بَلَا يَمِينٍ) الْمُتَجَّهَ حَيْثُ لَا قَرِينَةَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْيَمِينِ مَ ر.

بإذن الإمام فألقت جنيئًا ميتًا فالغرة على عاقلة الإمام ما لم يجهل هو وحده الحمل فعلى عاقلتيهما، والإثم تابع للعلم بخلاف الضمان. (ومن قتل) هو مثال إذ غير القتل مثله إن أمكنت المماثلة فيه لا كقطع طرف بمثقل وإيضاح به، أو بسيف لم تؤمن فيه الزيادة بل يتعين نحو موسى كما مر (بمحدد) كسيف أو غيره كحجر (أو حنق) بكسر التون مصدرا (أو تجويع

الإمام هنا أيضًا خلاف لما في الروضة من أنها عليهم أثلاثًا وحيث ضمن الإمام الغرة فهي على عاقلته كما قاله الرافعي، وهو قياس ما مر كما قاله الاستوئي خلافًا لما في الروضة من أنها في ماله وليس المراد بالعلم بالحمل حقيقته بل المراد به ظن مؤكّد بمخايله، ولو ماتت الأم في حد ونحوه من العقوبة بآلم الضرب لم تضمن، لأنها تليقت بحد، أو عقوبة عليها، وإن ماتت بآلم الولادة فهي مضبوطة بالدية، أو بهما فيصفاها واقتصاص الولي منها جاهلاً برجوع الإمام عن إذنه له في قتلها كتركيل جهل عزل موكله، أو عفو عن القصاص وسيأتي. اهـ. وذكر معظمها سم عن الثاني وأقره. قود: (بإذن الإمام) قيد المسألتين ع ش. قود: (ما لم يجهل هو وحده الحمل) شامل لما علم الإمام وحده، أو عليمًا، أو جهلاً فعلم أن علم الإمام لا يمنع ضمان عاقلته سم. قود: (فعلى عاقلتيهما) أي فإن علم المستحق أو الجلاذ دون الإمام فالغرة على عاقلة المستحق، أو الجلاذ لا على الإمام رشيدتي.

قود: (بخلاف الضمان) أي فإنه لا يتقيد بالعلم بل قد يوجد مع الجهل ع ش. قود: (هو مثال) إلى قوله، ولو كانت الضربات في المغني. قود: (فيه) أي الغير. قود: (لا كقطع طرف إلخ) مختار قوله إن أمكنت إلخ ع ش.

قود: (لم تؤمن فيه الزيادة) ظاهره أنها إذا أمنت جاز، وهو قد يخالف ما مر رشيدتي أي ويمكن تقييد ما مر بعدم الأمن أخذًا مما هنا. قود: (كما مر) أي في أوائل الباب في شرح ويعتبر قدر الموضحة. قود: (أو غيره) أي المحدد عبارة المغني، أو بمثقل كحجر. اهـ. قود: (بكسر التون إلخ) ومعناه عصر الحلق مغني. قود: (مصدرا) أي ككذب، ومضارعه يخنق بضم التون رشيدتي.

قود: (فالغرة على عاقلة الإمام) شامل لما إذا علم الإمام وحده أو عليمًا، أو جهلاً فعلم أن علم الإمام لا يمنع ضمان عاقلته وقد قال في الروض وحيث ضمنّا الإمام ففي ماله إن علم بالحمل ولا فعلى عاقلته. اهـ. قال في شرحه وقوله كالروضة إنها في ماله إن علم سهو على عكسها في الرافعي فإنه جزم بأنها على عاقلته ذكره الاستوئي ويشهد له المأخذ السابق. اهـ والمراد بالمأخذ السابق ما ذكره قبل تعليلًا لشيء ذكر فيه أن الدية والغرة على العاقلة بقوله؛ لأن الجنين لا يباشر بالجناية، ولا يتيقن حياته فيكون ملاكه خطأ، أو شبه عمد بخلاف الكفارة فإنها في ماله. اهـ وفي الروض، ولو علم الولي والجلاذ والإمام ضمنوا أثلاثًا والقياس أنه على الإمام كما ذكره الاستوئي. اهـ وقوله والقياس قال في شرحه على ما مر أن الضمان على الإمام فيما إذا علم هو والولي. قود: (فعلى عاقلتيهما) عبارة شرح الإرشاد فالضمان على عاقلة المباشر. اهـ ومثله في شرح الروض وغيره.

ونحوه) كَتَفَرِيقِ بِمَاءٍ مِلْحٍ، أَوْ عَذْبٍ وَالْقَاءِ مِنْ شَاهِقٍ (اِقْتَصَصْ) إِنْ شَاءَ لِمَا سِيَدُ كُرُهُ أَنْ لَهُ الْعُدُولُ لِلْسَيْفِ (بِه) أَيِ بِمِثْلِهِ مِقْدَارًا وَمَحَلًّا وَكَيْفِيَّةً إِنْ كَانَ قَضْدُهُ إِزْهَاقَ نَفْسِهِ لَوْ لَمْ يَفْشُدْ فِيهِ الْمَثَلُ لَا الْعَفْوُ، وَذَلِكَ لِلْمُمَاتِلَةِ الْمُحْصِلَةِ لِلشَّفِيِّ الدَّالِّ عَلَيْهَا الْكِتَابُ وَالشُّنَّةُ وَالتَّهْيِ عَنْ الْمَثَلَةِ مَخْصُوصٌ بِغَيْرِ ذَلِكَ، وَلَوْ كَانَتْ الضَّرْبَاتُ الَّتِي قُتِلَ بِهَا لَا تُؤْثِرُ فِيهِ ظَنًّا لَضَعْفِ الْمَقْتُولِ وَقُوَّتُهُ قُتِلَ بِالسَّيْفِ وَلَهُ الْعُدُولُ فِي الْمَاءِ عَنِ الْمِلْحِ لِلْعَذْبِ؛ لِأَنَّهُ أَخْفُ لَا عَكْسُهُ كَمَا لَوْ كَانَ الْمَثَلُ مُحَرَّمًا كَمَا قَالَ (أَوْ بِسُخْرِ) وَمِثْلُهُ إِنْهَاشٌ نَحْوِ حَيَّةٍ إِذْ لَا يَنْضَبِطُ (فَبِسَيْفٍ) غَيْرِ مَسْمُومٍ

■ قَوْلُ (سُنُّ) (اِقْتَصَصْ بِهِ) وَلَا تُلْقَى النَّارُ عَلَيْهِ إِلَّا إِنْ فَعَلَ بِالْأَوَّلِ ذَلِكَ وَيَخْرُجُ أَيِ وَجُوبًا مِنْهَا قَبْلَ أَنْ يُشَوَّيَ جِلْدُهُ لِيَتِمَّكَنَ مِنْ تَجْهِيزِهِ، وَإِنْ أَكَلَتْ جَسَدَ الْأَوَّلِ أَسْنَى. ■ قَوْلُ: (أَيِ بِمِثْلِهِ الْخ) فِي التَّجْوِيعِ يُحْسِنُ مِثْلُ تِلْكَ الْمُدَّةِ وَيُمْنَعُ الطَّعَامَ وَفِي الْإِلْقَاءِ فِي الْمَاءِ، أَوْ النَّارِ يُلْقَى فِي مَاءٍ، أَوْ نَارٍ وَمِثْلُهُمَا وَيُتْرَكُ تِلْكَ الْمُدَّةُ وَتُشَدُّ قَوَائِمُهُ عِنْدَ الْإِلْقَاءِ فِي الْمَاءِ إِنْ كَانَ يُحْسِنُ السَّباحَةَ وَفِي الْخَنْقِ يُخَنَّقُ بِمِثْلِ مَا خَنَّقَ وَفِي الْإِلْقَاءِ مِنَ الشَّاهِقِ يُلْقَى مِنْ مِثْلِهِ وَتُرَاعَى صَلَابَةُ الْمَوْضِعِ وَفِي الضَّرْبِ بِالْمُقْتَلِ يُرَاعَى الْحُجْمُ وَعَدَدُ الضَّرْبَاتِ، وَإِذَا تَعَدَّرَ الرُّقُوفُ عَلَى قَدَرِ الْحَجَرِ أَوْ النَّارِ، أَوْ عَلَى عَدَدِ الضَّرْبَاتِ أَخَذَ بِالْيَقِينِ، وَهُوَ أَقْلُ مَا يَثْبُتُ مِنْهُ مُعْنَى وَرَوْضٌ مَعَ الْأَسْنَى. ■ قَوْلُ: (إِنْ كَانَ قَضْدُهُ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ هَذَا أَيِ جَوَازِ الْإِفْتِصَاصِ بِمِثْلِ مَا ذَكَرَ إِذَا عَزَمَ عَلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَمُتْ بِذَلِكَ فَتَلَهُ فَإِنْ قَالَ فَإِنْ لَمْ يَمُتْ بِهِ عَفَوْتَ عَنْهُ لَمْ يُمْكِنْ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعْذِيبِ. اهـ. ■ قَوْلُ: (وَذَلِكَ الْخ) تَوْجِيهٌ لِلْمَتْنِ. ■ قَوْلُ: (وَلَوْ كَانَتْ الضَّرْبَاتُ الْخ) هَذَا جَارٍ فِيْمَا لَوْ كَانَ نَحْوُ الْخَنْقِ وَالتَّجْوِيعِ الَّذِي قُتِلَ بِهِ لَا يُؤْثِرُ فِيهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرُّوضُ سَم. ■ قَوْلُ: (لَا تُؤْثِرُ فِيهِ ظَنًّا الْخ) لَا يُخَالِفُ ذَلِكَ قَوْلُهُ الْآتِي، أَوْ ضَرْبٌ عَدَدَ ضَرْبِهِ حَيْثُ عَدَلَ هُنَا ابْتِدَاءً لِلْسَيْفِ وَجَرَى هُنَاكَ الْخِلَافُ الْآتِي أَنَّهُ يَفْعَلُ مِثْلَ ضَرْبِهِ ثُمَّ يُزَادُ، أَوْ يَعْدِلُ لِلْسَيْفِ؛ لِأَنَّ مَا هُنَا فِي ضَرْبٍ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ لَا يُؤْثِرُ فِي مِثْلِهِ وَمَا هُنَاكَ فِي ضَرْبٍ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُؤْثِرُ فِي مِثْلِهِ سَم. ■ قَوْلُ: (ظَنًّا) أَيِ بِحَسَبِ الظَّنِّ ع ش. ■ قَوْلُ: (وَقُوَّتِهِ) أَيِ الْقَاتِلِ. ■ قَوْلُ: (وَلَهُ الْعُدُولُ الْخ) وَإِنْ أَلْقَاهُ بِمَاءٍ فِيهِ حَيَاتَانِ تَقْتُلُهُ أَيِ وَلَا تَأْكُلُهُ، وَلَوْ لَمْ يَمُتْ بِهَا بَلْ بِالْمَاءِ لَمْ يَجِبِ الْقَاوَةُ فِيهِ، وَإِنْ مَاتَ بِهِمَا، أَوْ كَانَتْ تَأْكُلُهُ أَلْقَى فِيهِ لِيَفْعَلَ بِهِ الْحَيَاتَانِ كَالْأَوَّلِ عَلَى أَرْجَحِ الْوَجْهَيْنِ رِعَايَةً لِلْمُمَاتِلَةِ نِهَايَةً وَفِي الرِّشِيدِي عَنِ الْعُبَابِ مَا يُوَافِقُهُ. ■ قَوْلُ: (وَمِثْلُهُ إِنْهَاشٌ نَحْوِ حَيَّةٍ الْخ) خَالَفَهُ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى فَقَالَا فَإِنْ قَتَلَهُ بِإِنْهَاشٍ أَفْعَى قُتِلَ بِالتَّهْيِ فِي أَرْجَحِ الْوَجْهَيْنِ وَعَلَيْهِ تَتَعَيَّنُ تِلْكَ الْأَفْعَى فَإِنْ فُقِدَتْ فَمِثْلُهَا. اهـ. ■ قَوْلُ: (إِذْ لَا يَنْضَبِطُ) أَيِ الْإِنْهَاشُ. ■ قَوْلُ: (غَيْرِ مَسْمُومٍ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (وَلَوْ مَاتَ بِجَائِفَةٍ) فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (أَيِ وَلَيْسَ سُمُّهُ) إِلَى

■ قَوْلُ: (وَلَوْ كَانَتْ الضَّرْبَاتُ الَّتِي قُتِلَ بِهَا الْخ) يَبْتَعِي أَنْ يَجْرِيَ ذَلِكَ فِيْمَا لَوْ كَانَ نَحْوُ الْخَنْقِ وَالتَّجْوِيعِ الَّذِي قُتِلَ بِهِ لَا يُؤْثِرُ فِيهِ ثُمَّ رَأَيْتُ صَرِيحَ قَوْلِ الرُّوضِ قَرَعُ: لَوْ عَلِمَ تَأْثِيرَ الْمِثْلِ فِيهِ لِقُوَّتِهِ فَالْسَيْفُ اهـ. ■ قَوْلُ: (وَلَوْ كَانَتْ الضَّرْبَاتُ الَّتِي قُتِلَ بِهَا لَا تُؤْثِرُ ظَنًّا) إِلَى (قُتِلَ بِالسَّيْفِ) هَذَا لَا يُخَالِفُ قَوْلَهُ الْآتِي، أَوْ ضَرْبٌ عَدَدَ ضَرْبِهِ حَيْثُ عَدَلَ هُنَا ابْتِدَاءً لِلْسَيْفِ وَجَرَى هُنَا الْخِلَافُ الْآتِي أَنَّهُ يَفْعَلُ مِثْلَ ضَرْبِهِ ثُمَّ يُزَادُ أَوْ



يَتَعَيَّنُ ضَرْبُ عُقُوبِهِ بِهِ مَا لَمْ يُقْتَلْ بِهِ أَيْ وَلَيْسَ سَمُهُ مَهْرَبًا أَحَدًا مِمَّا يَأْتِي لِحَرْمَةِ عَمَلِ السَّخْرِ  
وَعَدَمِ انضِبَابِهِ (وَكَذَا خَمْرٌ)، أَوْ بَوَلٍّ أَوْ جَرِّهِ حَتَّى مَاتَ (وَلَوَاطٌ) بِصَغِيرٍ يَقْتُلُ مِثْلَهُ غَالِيًا  
وَنَحْوُهُمَا مِنْ كُلِّ مُحَرَّمٍ يَتَعَيَّنُ فِيهِ السَّيْفُ (فِي الْأَصَحِّ) لِتَعَذُّرِ الْمُمَاتِلَةِ بِتَخْرِيمِ الْفَعْلِ وَإِجَارِ  
نَحْوِ الْمَائِعِ وَدَسِّ خَشَبَةٍ قَرِيبَةٍ مِنْ ذِكْرِ اللَّائِطِ فِي ذُبْرِهِ لَا تَحْصُلُ الْمُمَاتِلَةُ فَلَا فَائِدَةُ لَهُ وَيَتَعَيَّنُ  
السَّيْفُ جَزْأً فِيمَا لَا مِثْلَ لَهُ كَمَا لَوْ جَامَعَ صَغِيرَةً فِي قُبْلِهَا فَقَتَلَهَا وَرَجَعَ ابْنُ الرُّفْعَةِ تَعَيَّنَتْهُ أَيْضًا  
فِيمَا لَوْ ذَبَحَهُ كَالْبَهِيمَةِ وَلَيْسَ بِوَاضِحٍ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ خَالَفَهُ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ .....

(لِحَرْمَةِ عَمَلِ السَّخْرِ). □ قَوْلُهُ: (مِمَّا يَأْتِي) أَيْ أَنْفًا فِي شَرْحٍ فِي الْأَصَحِّ.

□ قَوْلُ (سَيِّ): (وَكَذَا خَمْرٌ لِخ) قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَوْ قَتَلَهُ بِالْغَمْسِ فِي خَمْرِ  
لَمْ يَقْتُلْ بِهِ مِثْلَهُ وَيُوجَّهُ بِأَنَّ التَّضَمُّنَ بِالتَّجَاسَةِ حَرَامٌ لَا يُبَاحُ بِحَالٍ إِلَّا لِضَرُورَةٍ فَكَانَ كَثْرَبُ الْبَوْلِ. اهـ  
سَمَ عَلَى حَجِّ ع ش. □ قَوْلُهُ: (بِصَغِيرٍ) هَذَا قَدْ يُخْرِجُ الْبَالِغَ فَلَا يَجِبُ الْقِصَاصُ عَلَى مَنْ لَاطَ بِهِ وَيُحْتَمَلُ  
أَنَّهُ لِمُجَرَّدِ التَّصْوِيرِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الصَّغِيرِ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ إِطْلَاقِ الْمُصَنِّفِ ع ش أَقُولُ وَيُنِيدُهُ أَيْ  
عَدَمَ الْفَرْقِ قَوْلُ الْمُعْنِي وَلَوَاطٌ يَقْتُلُ غَالِيًا كَانَ لَاطَ بِصَغِيرٍ. □ قَوْلُهُ: (يَقْتُلُ مِثْلَهُ غَالِيًا) رَاجِعٌ لِلْخَمْرِ أَيْضًا  
كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِ الْمُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (لِتَعَذُّرِ الْمُمَاتِلَةِ لِخ) لَا يُقَالُ يُشْكَلُ بِجَوَازِ الْإِقْتِصَاصِ بِنَحْوِ  
التَّجْوِيعِ وَالتَّغْرِيقِ مَعَ تَحْرِيمِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: نَحْوُ التَّجْوِيعِ وَالتَّغْرِيقِ إِنَّمَا حُرْمٌ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى إِتْلَافِ  
النَّفْسِ وَالْإِتْلَافُ هُنَا مُسْتَحَقٌّ فَلَمْ يَمْتَنِعْ بِخِلَافِ نَحْوِ الْخَمْرِ وَاللَّوِاطِ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ وَإِنْ أَمِنَ الْإِتْلَافُ فَلِذَا  
امْتَنَعَ هُنَا فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ عَلَى حَجِّ ع ش وَرَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (وَلِإِجَارِ نَحْوِ الْمَائِعِ لِخ) رَدُّ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ  
عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنِي وَالثَّانِي فِي الْخَمْرِ يُوَجِّرُ مَائِعًا كَخَلٍّ، أَوْ مَاءٍ وَفِي اللَّوِاطِ يَدْسُ فِي ذُبْرِهِ خَشَبَةً  
لِخ. □ قَوْلُهُ: (لَا يَخْصُلُ) مِنَ التَّخْصِيلِ، وَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْإِجَارِ وَالدَّسِّ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ جَامَعَ  
صَغِيرَةً لِخ) وَمَعْلُومٌ مِمَّا سَبَقَ فِي شُرُوطِ الْقِصَاصِ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ حَيْثُ كَانَ جِمَاعُهُ يَقْتُلُ مِثْلَهَا غَالِيًا  
وَعُلِمَ بِهِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (تَعَيَّنَتْ) أَيْ السَّيْفُ. □ قَوْلُهُ: (خَالَفَهُ) أَيْ فَجَوَزَ كُلًّا مِنَ الْمُمَاتِلَةِ وَالْعُدُولِ إِلَى

يَعْدِلُ لِلْسَّيْفِ؛ لِأَنَّهُ مَا هُنَا فِي ضَرْبٍ مِنْ شَأْنِهِ أَنَّهُ لَا يُؤْتَرُ فِي مِثْلِهِ وَمَا هُنَاكَ فِي ضَرْبٍ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُؤْتَرُ  
فِي مِثْلِهِ.

□ قَوْلُ (سَيِّ): (وَكَذَا خَمْرٌ وَلَوَاطٌ فِي الْأَصَحِّ) قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَوْ قَتَلَهُ فِي  
الْغَمْسِ فِي خَمْرِ لَمْ يَقْتُلْ بِهِ مِثْلَهُ وَيُوجَّهُ بِأَنَّ التَّضَمُّنَ بِالتَّجَاسَةِ حَرَامٌ لَا يُبَاحُ بِحَالٍ إِلَّا لِضَرُورَةٍ فَكَانَ  
كَثْرَبُ الْبَوْلِ، وَلَا نَظَرَ لِجَوَازِ التَّدَاوِي بِهِ كَمَا لَمْ يَنْظُرُوا لِجَوَازِ التَّدَاوِي بِصَرْفِ الْبَوْلِ فَانْدَفَعَ بِذَلِكَ مَا  
قَالَ الشَّارِحُ يَعْني الْجَوَازِي. اهـ، وَمَا قَالَهُ فَيُقَارِقُ التَّغْرِيقَ فِي الْخَمْرِ نَحْوَ شَرْبِهَا وَاللَّوِاطِ بِأَنَّ إِتْلَافَ  
النَّفْسِ مُسْتَحَقٌّ وَالتَّجْبِيسُ جَائِزٌ لِلْحَاجَةِ كَالْتَوْصُلِ هُنَا إِلَى اسْتِفَاءِ الْحَقِّ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (لِتَعَذُّرِ الْمُمَاتِلَةِ  
بِتَخْرِيمِ الْفَعْلِ لِخ) لَا يُقَالُ يُشْكَلُ بِجَوَازِ الْإِقْتِصَاصِ بِنَحْوِ التَّجْوِيعِ وَالتَّغْرِيقِ مَعَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّا نَقُولُ  
التَّجْوِيعُ وَالتَّغْرِيقُ إِنَّمَا حُرْمٌ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى إِتْلَافِ النَّفْسِ وَالْإِتْلَافُ هُنَا مُسْتَحَقٌّ فَلَمْ يَمْتَنِعْ بِخِلَافِ نَحْوِ

وله قتله بمثل السم الذي قُتل به ما لم يكن مهرّباً يمنع الغسل، ولو أوجزه ماءً مُتَّجِجاً أوجز ماءً طاهراً ولو رجع شهود زناً بعد رجمه رجموا (ولو جوع كتجويعه) وألقي في النار مثل مدته أو ضرب عدو ضربه (فلم يمُت زيدا) من ذلك الجنس (حتى يموت) ليقتل بما قتل به (وفي قول السيف) وضوئه البلقيني وغيره؛ لأن المماثلة قد حصلت ولم يبق إلا تفويت الروح فوجب بالأسهل وقيل يُفعل به الأهون من الزيادة والسيف قال الشيخان وهذا أقرب ونقله الإمام عن المعظم (ومن عدل) عن المثل (إلى سيف) بأن يضرب العنق به لا بأن يذبح كالبهيمة (فله) ذلك، وإن لم يرض الجاني؛ لأنه أسهل (ولو قطع فصرى) القطع للنفس (فللولي جزؤ رقبته) تسهيلاً عليه (وله القطع) طلباً للمماثلة (ثم الحز) للرقبة (وإن شاء انتظر) بعد القطع (السراية) لتكتمل المماثلة وليس للجاني في الأولى طلب الإمهال بقدر مدة حياة المجني عليه بعد عنايته ومن ثم جاز أن يُوالي عليه قطع أطراف فروقها، ولا في الثانية طلب القتل، أو العفو. (ولو

السيف. فود: (بعد رجمه إلخ)، أو بعد موته بالجلد اقتصر منهم بالجلد كما في فتاوى البغوي مُغني. قول (سنن): (وفي قول: السيف) اعتمد المنهج وكذا النهاية والمغني كما يأتي آتياً. فود: (وضوئه البلقيني إلخ)، وهو المعتمد نهاية عبارة المغني وهذا هو الأصح كما نص عليه في الأم والمختصر وقال القاضي حسين: إن الشافعي لم يقل بخلافه، ولم يختلف مذهب الشافعي فيه. اهـ. فود: (وقيل إلخ) وقد يدعى أنه عين قول تعين السيف وتغييره بالسيف للغالب. فود: (بأن يضرب) عبارة المغني تنبيه. المراد بالمدول إلى السيف حيث ذكر - جزؤ الرقبة على المفهوم. اهـ.

فود (سنن): (ولو قطع) أي ولو قتله بجرح ذي قصاص كان قطع يده مُغني. قول (سنن): (فللولي جزؤ رقبته) أي ابتداء مُغني. فود: (في الأولى) أي فيما لو قطع الولي ثم أراد الحز حالاً. فود: (طلب الإمهال إلخ) أي بأن يقول لولي المجني عليه أمهلني مدة بقاء المجني عليه بعد جنايتي وقوله، ولا في الثانية أي فيما لو قطع ثم انتظر السراية أسنى ومغني فقول الرشدي يعني بالثانية مسألة القطع بقسميهما غير مناسب. فود: (طلب القتل إلخ) أي بأن يقول لولي المقتول أرخني بالقتل، أو العفو بل الخيرة إلى المستحق.

(تنبيه): ظاهر إطلاقه أي المصنف كالروض وأصلها أن للولي في صورة السراية قطع العضو بنفسه

الخمر واللواط فإنه يخرم، وإن أير الإثلاف فلذا امتنع هنا فليتأمل. فود: (وله قتله بمثل السم الذي قُتل به إلخ) قال في الروض وشرحه فلو أشكل معرفة قدر ما تحصل به المماثلة أخذ باليقين، وهو أقل ما يتقن منه.

(فرغ): لو علم عدم تأثير المثل فيه لقوته بالسيف انتهى.

فود (سنن): (ولو جوع كتجويعه فلم يمُت زيدا)، ولو قتله بسم ففعل به مثله فلم يمُت فهل يُراد كما في التجويع، أو لا بل يعدل إلى السيف ويُفرق فيه نظر.

مات بجائفة، أو كسر عَضِدٍ فَالْحَرْزُ مُتَعَيِّنٌ لِتَعْدِيرِ الْمُثَامِلَةِ حِينَئِذٍ (وفي قول) يُفْعَلُ بِهِ (كفعله)، وهو الرَّاجِحُ فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا بِلَ قِيلَ: تَرْجِيحُ الْأَوَّلِ سَبْقُ قَلَمٍ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ قُطِعَ، أَوْ كُسِرَ سَاعِدُهُ فَسَرَى لِلنَّفْسِ جَزَاءٌ قَطْعُ، أَوْ كُسِرَ سَاعِدُهُ فَمَا قِيلَ مِنْ تَعَيِّنِ الْقَطْعِ مِنَ الْكُوعِ بَعِيدٌ بِلَ لَا يَتَعَدَّى أَنْ يَكُونَ مُفْرَعًا عَلَى ضَعِيفٍ، وَلَوْ أَجَافَهُ مَثَلًا ثُمَّ عَفَا فَإِنْ طَرَأَ لَهُ الْعَفْوُ بَعْدَ الْإِجَافَةِ لَمْ يُعْزَرْ وَلَا غُزِّرَ عَلَى الرَّاجِحِ (فَإِنْ) فَعَلَ بِهِ كَفَعْلِهِ (وَلَمْ يَمُتْ لَمْ تَرُدَّ الْجَوَائِفُ) فَلَا تَوْشَعٌ، وَلَا تُفْعَلُ فِي مَحَلٍّ آخَرَ بِلَ تُحْزَرُ رَقَبَتُهُ (فِي الْأَطْهَرِ) لِاخْتِلَافِ تَأْثِيرِهَا بِاخْتِلَافِ مَحَالِّهَا. (تَنْبِيْهُ) يُنَمَّنُ مِنَ إِجَافَةٍ، وَكُلُّ مَا لَا قَوْدَ فِيهِ إِنْ كَانَ قَصْدُهُ الْعَفْوُ بَعْدَ فِعْزَرٍ عَفَا، أَوْ قَتَلَ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ تَعْدِيَّتًا مَعَ الْإِفْضَاءِ إِلَى الْقَتْلِ الَّذِي هُوَ نَقِيضُ الْعَفْوِ. (وَلَوْ اقْتَصَصَ مَقْطُوعٌ) غَضَبُهُ الَّذِي

وَأَنْ مَنَعَهُ مِنَ الْقَطْعِ حَيْثُ لَا سِرَايَةً، وَهُوَ كَذَلِكَ مُغْنِي.

فَوَلَّ (سَنِي): (بِجَائِفَةِ الْخ) أَيِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مَا لَا قِصَاصَ فِيهِ كَكُسْرِ سَاعِدٍ مُغْنِي وَرَوْضٍ.

فَوْدُ: (مُتَعَيِّنٌ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَلَوْ اقْتَصَصَ) فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (فَمَا قِيلَ) إِلَى الْمَتَنِ.

فَوَلَّ (سَنِي): (وَفِي قَوْلِ كَفَعْلِهِ) اعْتَمَدَ الْمُنْهَجُ وَكَذَا النَّهَايَةُ وَالْمَغْنِيُّ كَمَا مَرَّ. فَوْدُ: (وَهُوَ الرَّاجِحُ) أَيِ إِنْ لَمْ يَكُنْ غَرَضُهُ الْعَفْوُ بَعْدَ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ وَسَيُصْرَحُ بِهِ قَرِيبًا رَشِيدِي. فَوْدُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيِ مِنَ الرَّاجِحِ الْمَذْكُورِ. فَوْدُ: (عَلَى ضَعِيفٍ)، وَهُوَ الَّذِي رَجَحَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا. فَوْدُ: (فَإِنْ طَرَأَ لَهُ الْعَفْوُ الْخ) وَيُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ بِمِثْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْهُ ع. ش. فَوْدُ: (وَلَا) أَيِ بَأَنْ أَجَافَ قَاصِدًا مُقَدَّمُ الْعَفْوُ بَعْدَ الْإِجَافَةِ ثُمَّ انْظُرْ هَلْ يُغْنِي عَنْ هَذَا التَّنْبِيْهِ الْآتِي سَمَ وَجَزَمَ ع. ش. بِالْإِغْنَاءِ. فَوْدُ: (وَعَلَى الرَّاجِحِ) أَيِ عِنْدَهُ، وَهُوَ الْمُعْبَرُ عَنْهُ بِقَوْلِ الْمَتَنِ وَفِي قَوْلِ كَفَعْلِهِ ع. ش. فَوْدُ: (لِاخْتِلَافِ تَأْثِيرِهَا بِاخْتِلَافِ مَحَالِّهَا) أَخْرَجَ بِهَذَا زِيَادَةُ التَّجْوِيعِ الْمُتَقَدِّمِ إِنْ كَانَ قَصْدُ الْعَفْوِ بَعْدَ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَمَّا إِذَا قَصَدَ الْحَرْزَ بَعْدَ ذَلِكَ، أَوْ أَطْلَقَ فَلَهُ أَنْ يَفْعَلَ كَفَعْلَ الْجَانِي، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ لَوْ لَمْ يَسْرِ قِصَاصٌ انْتَهَى سَم. فَوْدُ: (تَنْبِيْهُ يَمْنَعُ الْخ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ تَنْبِيْهُ مَحَلِّ الْإِجَافَةِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ أَمَّا إِذَا قَالَ أَجِيفُهُ وَأَقْتُلُهُ إِنْ لَمْ يَمُتْ فَلَهُ ذَلِكَ قَطْعًا، وَإِنْ قَالَ أَجِيفُهُ، أَوْ أَلْقِيَهُ مِنْ شَاهِقٍ ثُمَّ أَغْفُو لَمْ يُمَكِّنْ فَإِنْ أَجَافَ بِقَصْدِ الْعَفْوِ غُزِّرَ، وَإِنْ لَمْ يَنْفَ لِتَعْدِيَّتِهِ، وَلَا يُجَبَّرُ عَلَى قَتْلِهِ. اه. فَوْدُ: (وَذَلِكَ) أَيِ الْمُنْعِ.

فَوْدُ: (عَضْوَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ: (نَعَمْ يُعْزَرْ) فِي النَّهَايَةِ وَالْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَاغْتَرَضَ). فَوْدُ: (عَضْوَةٌ)

فَوْدُ: (وَلَا) أَيِ بَأَنْ أَجَافَ قَاصِدُ الْعَفْوِ بَعْدَ الْإِجَافَةِ ثُمَّ انْظُرْ هَلْ يُغْنِي عَنْ هَذَا التَّنْبِيْهِ الْآتِي أَيْضًا.

فَوْدُ: (لِاخْتِلَافِ تَأْثِيرِهَا بِاخْتِلَافِ مَحَالِّهَا) أَخْرَجَ بِهَذَا زِيَادَةُ التَّجْوِيعِ الْمُتَقَدِّمِ إِنْ كَانَ قَصْدُهُ الْعَفْوُ بَعْدَ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَمَّا إِذَا قَصَدَ الْحَرْزَ بَعْدَ ذَلِكَ، أَوْ أَطْلَقَ فَلَهُ أَنْ يَفْعَلَ كَفَعْلَ الْجَانِي، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ لَوْ لَمْ يَصِرْ قِصَاصٌ. اه.

فَوَلَّ (سَنِي): (وَلَوْ اقْتَصَصَ مَقْطُوعٌ الْخ) بَقِيَ مَا لَوْ قُتِلَ فِي الرُّوضِ وَشَرَحَهُ مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ لَوْ قَتَلَ شَخْصٌ

فيه نصف دية من قاطيعه (ثم مات) المقتص (بسريرة للولّي حرّ) لِرَقَبَةِ الجاني في مُقَابِلَةِ نفس مُؤَرِّثِهِ (وله عَفْوٌ بنصف دية) فقط لأخذه ما قَابَلَ نصفها الآخر، وهو العَفْوَ الذي قَطَعَهُ وَمَحَلَّهُ إِنْ اسْتَوَتْ الدِّيَتَانِ وإلا فَبِالنِّسْبَةِ فلو قَطَعَتْ امْرَأَةٌ يَدَ رَجُلٍ فَقَطَعَ يَدَهَا ثُمَّ مَاتَ فَالعَفْوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِ الدِّيَةِ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ دِيَةَ رَجُلٍ سَقَطَ مِنْهَا مَا يُقَابِلُ رُبْعَ دِيَةِ رَجُلٍ وَقِيَّاسُهُ كَمَا قَالَ جَمْعُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهَا فِي عَكْسِ ذَلِكَ، وَهُوَ مَا لَوْ قَطَعَ يَدَهَا فَقَطَعَتْ يَدَهُ ثُمَّ مَاتَتْ سِرِّيَّةً فَإِذَا أَرَادَ وَلِيُّهَا العَفْوَ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ (ولو قَطَعَتْ يَدَاهُ فَاقْتَصَّ ثُمَّ مَاتَ) المقتصُّ بِالسَّرِيَّةِ (فَلَوْلِيهِ الحُرُّ) بِنَفْسِ مُؤَرِّثِهِ (فَإِنْ عَفَا فَلَا شَيْءَ لَهُ) لَا اسْتِيفَائِهِ مَا يُقَابِلُ الدِّيَةَ الْكَامِلَةَ وَمَحَلُّهُ إِنْ اسْتَوَتْ الدِّيَتَانِ أَيْضًا فَنَفِي صُورَةِ الْمَرْأَةِ السَّابِقَةِ يَبْقَى لَهُ نِصْفُ الدِّيَةِ. (ولو مَاتَ جَانٍ) بِالسَّرِيَّةِ (مَنْ قَطَعَ قِصَاصًا

نَائِبٌ فَاعِلٍ مَقْطُوعٍ، وَقَوْلُهُ: (مَنْ قَاطِعُهُ) مُتَعَلِّقٌ بِاقْتِصَّ.

❑ قَوْلُ (سَيِّ): (وَلَهُ عَفْوٌ بِنِصْفِ الدِّيَةِ) وَإِنْ مَاتَ الْجَانِي حَتْفَ أَثْفِهِ، أَوْ قَتَلَهُ غَيْرُ الْوَلِيِّ تَعَيَّنَ نِصْفُ الدِّيَةِ فِي تَرْكَةِ الْجَانِي مُغْنِي وَفِي سَمٍ عَنِ الرُّضِ وَشَرْحِهِ، وَلَوْ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ وَقَتْلَ آخَرَ ثُمَّ مَاتَ الْمَقْطُوعُ بِالسَّرِيَّةِ قُطِعَ الْجَانِي بِالْمَقْطُوعِ ثُمَّ قُتِلَ بِالْآخَرِ وَبَقِيَ لِلْمَقْطُوعِ نِصْفُ الدِّيَةِ فِي تَرْكَةِ الْجَانِي فَإِنْ مَاتَ الْجَانِي بِسَرِيَّةِ الْقَطْعِ فَقَدْ اسْتَوْفَى قَاطِعُهُ حَقَّهُ وَلِلْمَقْتُولِ فِي تَرْكِتِهِ الدِّيَةُ انْتَهَى. ❑ قَوْلُهُ: (لِأَخْذِهِ) أَيْ الْمُقْتَصِّ. ❑ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيْ مَا قَابَلَ الْخ. ❑ قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّهُ) أَيْ قَوْلُ الْمُتَنِ: (بِنِصْفِ الدِّيَةِ). ❑ قَوْلُهُ: (فَلَوْ قُطِعَتْ الْخ)، وَلَوْ قَطَعَ ذِمِّيُّ يَدَ مُسْلِمٍ فَاقْتَصَّ مِنْهُ وَمَاتَ الْمُسْلِمُ سِرِّيَّةً وَعَفَا وَلِيُّهُ عَنِ النَّفْسِ بِالْبَدْلِ فَلَهُ خَمْسَةُ أَسْدَاسِ دِيَةٍ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ اسْتَوْفَى مَا يُقَابِلُ سُدُسَهَا، وَلَوْ قَطَعَ عَبْدٌ يَدَ حُرٍّ فَاقْتَصَّ مِنْهُ ثُمَّ عَتَقَ فَمَاتَ الْحُرُّ بِالسَّرِيَّةِ سَقَطَ مِنْ دِيَتِهِ نِصْفُ قِيَمَةِ الْعَبْدِ وَلَزِمَ السَّيِّدُ الْأَقْلَ مِنْ الْقِيَمَةِ وَبَاقِي الدِّيَةِ إِذَا أَعْتَقَهُ اخْتِيَارًا لِلْفِدَاءِ مُغْنِي. ❑ قَوْلُهُ: (وَقِيَّاسُهُ) أَيْ قَوْلُهُ لَوْ قَطَعَتْ امْرَأَةٌ الْخ. ❑ قَوْلُهُ: (لَهَا) أَيْ الْمَرْأَةُ أَيْ لِأَجْلِهَا. ❑ قَوْلُهُ: (لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ) أَيْ: لِأَنَّهُ اسْتَوْفَتْ مَا يُقَابِلُ دِيَتَهَا. ❑ قَوْلُهُ: (لَا اسْتِيفَائِهِ) أَيْ الْمُقْتَصِّ. ❑ قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّهُ) أَيْ قَوْلُ الْمُتَنِ: (فَلَا شَيْءَ لَهُ). ❑ قَوْلُهُ: (فَقِي صُورَةُ الْمَرْأَةِ الْخ) وَفِي عَكْسِ تِلْكَ الصُّورَةِ لَوْ عَفَا الْوَلِيُّ فَلَا شَيْءَ لَهُ لَا اسْتِيفَائِهِ مَا يُقَابِلُ دِيَتَهُمْ وَزِيَادَةُ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِتِلْكَ الزِّيَادَةِ لَا اسْتِحْقَاقَهُ أَخْذَهَا قِصَاصًا سَم. ❑ قَوْلُهُ: (يَبْقَى لَهُ) أَيْ لَوْلِيِّ الْمُقْتَصِّ، وَلَوْ قَطَعَ ذِمِّيُّ يَدَ مُسْلِمٍ فَاقْتَصَّ

قَاطِعَ يَدِهِ وَمَاتَ بِالسَّرِيَّةِ صَارَ قِصَاصًا وَإِنْ ائْتَمَلَ الْقَطْعُ قُتِلَ قِصَاصًا وَلَهُ دِيَةُ يَدِهِ فِي تَرْكَةِ الْجَانِي ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ لَوْ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ وَقَتْلَ آخَرَ ثُمَّ مَاتَ الْمَقْطُوعُ بِالسَّرِيَّةِ قُطِعَ الْجَانِي بِالْمَقْطُوعِ ثُمَّ قُتِلَ بِالْآخَرِ وَبَقِيَ لِلْمَقْطُوعِ نِصْفُ الدِّيَةِ فِي تَرْكَةِ الْجَانِي فَإِنْ مَاتَ الْجَانِي بِسَرِيَّةِ الْقَطْعِ فَقَدْ اسْتَوْفَى قَاطِعُهُ حَقَّهُ وَلِلْمَقْتُولِ فِي تَرْكِتِهِ الدِّيَةُ انْتَهَى وَقَدْ يُشْكِلُ قَوْلُهُ السَّابِقُ صَارَ قِصَاصًا بَأَنَّ الْقَوْدَ لَا يَسْبِقُ الْجَنَايَةَ كَمَا ذَكَرَهُ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَإِنْ تَأَخَّرَ فَلَهُ نِصْفُ الدِّيَةِ فِي الْأَصَحِّ وَالْفَرْقُ بِمُجَرَّدِ أَنَّ الْمُجَنِّيَّ عَلَيْهِ هُنَا بِأَشَرٍ قَتَلَ الْجَانِي وَمَوْتُ الْجَانِي فِي الْمَسْأَلَةِ الْآتِيَةِ إِنَّمَا حَصَلَ بِالسَّرِيَّةِ فِيهِ نَظَرٌ. ❑ قَوْلُهُ: (فَقِي صُورَةَ الْمَرْأَةِ السَّابِقَةِ) وَفِي عَكْسِ تِلْكَ الصُّورَةِ لَوْ عَفَا الْوَلِيُّ فَلَا شَيْءَ لَهُ لَا اسْتِيفَائِهِ مَا يُقَابِلُ دِيَتَهَا وَزِيَادَةُ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِتِلْكَ الزِّيَادَةِ لَا اسْتِحْقَاقَهُ أَخْذَهَا قِصَاصًا.

فهذا؛ لأنه قطع بحق (وإن ماتا سرياً) بعد الاقتصاص في اليد (معاً، أو سبق المجني عليه فقد اقتصر) بالقطع والسرية، ولا شيء على الجاني؛ لأن السرية لما كانت كالمباشرة في الجناية وجب أن تكون كذلك في الاستيفاء (وإن تأخر) موث المجني عليه عن موت الجاني بالسرية (فله) أي لولي المجني عليه في تركة الجاني (نصف الدية) إن استوت الديتان نظير ما مر (في الأصح)؛ لأن القود لا يسبق الجناية وإلا كان في معنى السلم في القود وهو مُتَنَبِّعٌ، ولو كانت الصورة في قطع يدين فلا شيء له قيل جزماً واعتراض. (ولو قال مُسْتَحَقُّ قودَ (يمين)، وهو مُكَلَّفٌ لجانٍ حرٍّ مُكَلَّفٍ: (أخرجها) أي يمينك لأقطعها قوداً (فأخرج يساراً) له (وقصد إباحتها) عالماً، أو جاهلاً على الأوجه فقطعها المُسْتَحَقُّ (فمُهْدَرَةٌ) لا ضمان فيها، ولا في سريتها، وإن لم يتلفظ بالإذن في القطع، ولو علم القاطع أنها اليسار وأنها لا تُجْزَى؛ لأن إخراجها بقصد إباحتها بذل لها مجاناً نعم، يُعْزَرُ العالمُ منهما بالتحريم، وكنية إباحتها ما لو علم أن المطلوب منه اليمين فأخرج اليسار مع علمه بأنها لا تُجْزَى، ولم يقصد العوضيَّة ويقتى قودَ اليمين كما بأصله وذكره بعد ومحلّه إن لم يُظنَّ القاطع إجزاءها .....

منه فَعَفَا وَلِيَهُ عَنِ النَّفْسِ بِالْبَدْلِ فَلَهُ ثَلَاثُ دِيَةِ الْمُسْلِمِ؛ لأنَّ الْمُسْتَحَقَّ اسْتَوْفَى مَا يُقَابِلُ ثُلُثَهَا مُغْنِي وَأَسْنَى. قود: (في اليد) أي مثلاً.

قول (سني): (أو سبق المجني عليه) أي سبق موته موت الجاني مُغْنِي. قود: (بالقطع والسرية) أي حصل قصاص اليد بقطع يد الجاني والسرية بالسرية مُغْنِي.

قول (سني): (وإن تأخر الخ)، ولو شك في المعية ينبغي سقوط الدية؛ لأن الأصل براءة الدمة، ولو علم السابق ثم نسي، أو علم السابق دون السابق فهل هو كذلك لما ذكر، أو يوقف الأمر إلى البيان سم على المنهج ع ش.

قول (سني): (فله نصف الدية في الأصح).

(تنبيه): لو كان ذلك في قطع يديه مثلاً لم يستحق شيئاً؛ لأنه قد استوفى ما يُقَابِلُ النَّفْسِ، أو في موضحة وجب تسعة أعشار الدية ونصف عشرها وقد أخذ المجني عليه بقصاص الموضحة نصف العشر وقس على ذلك مُغْنِي. قود: (نظير ما مر) أي أتفا في شرح وله عفو بنصف دية.

قود: (عالماً) أي أنها اليسار مع ظن الإجزاء مُغْنِي.

قول (سني): (فمُهْدَرَةٌ).

(فرع): على المبيع الكفارة إن مات سرياً كقاتل نفسه وإنما لم يجب على المباشرة؛ لأن السرية حصلت بقطع يستحق مثله روض وأسنى سم على منهج ع ش. قود: (ولو علم القاطع الخ) غايّة.

قود: (ويبقى الخ) عطف على قول المُصَنِّفِ مُهْدَرَةٌ. قود: (وذكره) أي المُصَنِّف. قود: (ومحلّه)

إلى قول المتن: (وإن قال) في النهاية وكذا في المُغْنِي لآ قوله أما المُسْتَحَقُّ إلى وأما المُخْرِجُ القُرُّ وقوله، أو الصبي. قود: (ومحلّه) أي بقاء القود عبارة المُغْنِي ويقتى قصاص اليمين إلا إذا مات

وَالَا سَقَطَ لِتَضْمِنِ رِضَاهُ بِالْيَسَارِ بَدَلًا الْعَفْوِ وَلَهُ دِيَّةٌ يَمِينُهُ وَكَذَا لَوْ عَلِمَ عَدَمَ إِجْرَائِهَا شَرْعًا لَكِنْ جَعَلَهَا عَوْضًا، وَلَا نَظَرَ لِقَصْدِ الْإِبَاحَةِ حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّ رِضَا الْمُسْتَحِقِّ بِالْعَوْضَةِ مُتَضَمِّنٌ لِلْعَفْوِ عَنِ الْقَطْعِ، وَإِنْ فَسَدَ الْعَوْضُ أَمَّا الْمُسْتَحِقُّ الْمَجْنُونُ أَوِ الصَّبِيُّ فَلَا إِخْرَاجَ لَهُ يُهْدَرُهَا؛ لِأَنَّهُ تَسْلِيطٌ لَهُ عَلَيْهَا وَأَمَّا الْمَخْرُجُ الْقَيْنُ فَقَصْدُهُ الْإِبَاحَةُ لَا يُهْدَرُ يَسَارُهُ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لِسَيِّدِهِ لَكِنْ الْأَوْجَهُ أَنَّهُ يَسْقُطُ قَوْدُهَا إِذَا كَانَ الْقَاطِعُ قَيْنًا وَأَمَّا الْمَخْرُجُ الْمَجْنُونُ أَوِ الصَّبِيُّ فَلَا عِبْرَةَ بِإِخْرَاجِهِ ثُمَّ إِنْ عَلِمَ الْمُقْتَصِّ قَطْعَ وَلَا لَزِمَتْهُ الدِّيَّةُ (وَإِنْ قَالَ) الْمَخْرُجُ بَعْدَ قَطْعِهَا (جَعَلْتَهَا) حَالَةَ الْإِخْرَاجِ عَوْضًا (عَنِ الْيَمِينِ وَظَنَنْتُ إِجْزَاءَهَا) عَنْهَا (فَكَذَبَهُ) الْقَاطِعُ فِي ظَنِّهِ الَّذِي رَتَّبَ عَلَيْهِ الْجَفَلَ الْمَذْكُورَ وَقَالَ بَلْ عَرَفْتُ أَنَّهَا لَا تُجْزَى وَسَيَأْتِي أَنَّ هَذَا مُجْرَدُ تَصْوِيرٍ .....

المُيْحُ، أَوْ ظَنَّ الْقَاطِعُ الْإِجْزَاءَ، أَوْ جَعَلَهَا عَوْضًا فَإِنَّهُ يَغْدُلُ إِلَى الدِّيَّةِ؛ لِأَنَّ الْيَسَارَ وَقَعَتْ هَذَرًا. اهـ.  
 قَوْلُهُ: (وَالَا سَقَطَ) هَذَا وَاضِحٌ إِذَا كَانَ الظَّانُّ الْمُسْتَحِقَّ وَوَكَّلَ فِي قَطْعِهَا فَإِنَّهُ لَا يَقْطَعُ بِنَفْسِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، أَوْ تَعَدَّى وَقَطَعَ بِنَفْسِهِ وَأَمَّا إِذَا كَانَ الظَّانُّ هُوَ الْوَكِيلَ فَقَطَّ، وَلَمْ يَضُرْ مِنَ الْمُسْتَحِقِّ إِلَّا مُجْرَدُ التَّوَكُّلِ فَالْوَجْهَ بَقَاءُ الْقَوْدِ أَيْضًا طَبْلًا أَوْ أَيْ وَعَلَى الْوَكِيلِ دِيَّةُ الْيَسَارِ، وَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ فِيهَا لِظَنِّهِ الْإِجْزَاءَ سَمِ عَلَى الْمُنْتَهَجِ ع ش.

قَوْلُهُ: (وَكَذَا) أَيْ بِسُقُوطِ الْقَوْدِ وَيَلْزَمُ الدِّيَّةُ لَوْ عَلِمَ أَيْ الْقَاطِعُ وَكَذَا ضَمِيرُ جَعَلَهَا. قَوْلُهُ: (حِينَئِذٍ) أَيْ حِينَ إِذْ جَعَلَهَا عَوْضًا.

قَوْلُهُ: (أَمَّا الْمُسْتَحِقُّ الْمَجْنُونُ الْإِنْ) مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ، وَهُوَ مُكَلَّفٌ لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لِحُكْمِ الْمُنْطَوِقِ فَمَا مَعْنَى الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ. قَوْلُهُ: (فَالْإِخْرَاجُ) أَيْ بِمُجْرَدِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ قَصْدُ الْإِبَاحَةِ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْمَخْرُجُ الْقَيْنُ الْإِنْ) مُخْتَرَزُ حُرِّ.

قَوْلُهُ: (إِذَا كَانَ الْقَاطِعُ قَيْنًا) أَيْ أَمَّا إِذَا كَانَ حُرًّا فَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا قَوْدَ عَلَيْهِ مُطْلَقًا فَالتَّقْيِيدُ بِالْقَيْنِ لِتَصَوُّرِ كَوْنِ الْإِخْرَاجِ هُوَ الْمُسْقُطُ بِمُجْرَدِهِ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْمَخْرُجُ الْمَجْنُونُ الْإِنْ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَخَرَجَ بِالْمُكَلَّفِ الْمُقَدَّرِ فِي كَلَامِهِ الْمَجْنُونُ فَإِنَّهُ إِذَا أَخْرَجَ يَسَارَهُ وَقَطَعَهَا الْمُقْتَصِّ عَالِمًا بِالْحَالِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ، وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا وَجَبَ عَلَيْهِ الدِّيَّةُ وَصَوْرَتُهُ أَنْ يَجْنِيَ عَاقِلًا ثُمَّ يُجَنِّ وَلَا فَالْمَجْنُونُ حَالَةُ الْجِنَايَةِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ قِصَاصٌ.

(تَنْبِيْهُ): كَلَامُ الْمُصَنِّفِ يُشْعِرُ بِمُبَاشَرَةِ الْمُسْتَحِقِّ لِلْقَطْعِ مَعَ أَنَّ الْأَصَحَّ عَدَمُ تَمْكِينِهِ مِنْ اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ فِي الطَّرَفِ كَمَا سَبَقَ وَصَوَّرَهَا الْمُتَوَلَّى بِمَا إِذَا أُذِنَ لَهُ الْإِمَامُ فِي اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ بِنَفْسِهِ. اهـ وَمَرَّ عَنْ ع ش أَيْضًا تَصْوِيرٌ آخَرُ.

قَوْلُهُ: (أَوِ الصَّبِيِّ) أَيْ إِخْرَاجُهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ لَا فِي خُصُوصٍ مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ كَوْنِهِ جَانِبًا وَلَا فَالْصَّبِيُّ لَا قِصَاصَ عَلَيْهِ رَشِيدِي.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ إِنْ عَلِمَ الْمُقْتَصِّ) أَيْ عَلِمَ الصَّبِيُّ، أَوِ الْمَجْنُونُ ع ش.  
 قَوْلُهُ: (فَكَذَبَهُ) أَيْ أَوْ صَدَّقَهُ عَمِيرَةُ. قَوْلُهُ: (بَلْ عَرَفْتُ) بِفَتْحِ التَّاءِ. قَوْلُهُ: (أَنْ هَذَا) أَيْ فَكَذَبَهُ.

وقول أصليه عرفت يُحتمل أنه بضمّ التاء فيكون أخف إيهاما لما يأتي، أو بفتحها فيتوافق المتن فاندفع الجزم بضمّها حتى يئني عليه الاعتراض على المتن (فالأصح) أنه (لا إقصاص في اليسار)

□ فؤد: (وقول أصليه عرفت إلخ) عبارة الأصل، ولو قال قصدت إيقاعها عن اليمين وظننت أنها تُجرئ عنها وقال القاطع عرفت أن المُخرج اليسار وأنها لا تُجرئ عن اليمين فلا يجب الإقصاص في اليسار أيضا على الأصح انتهت، ومنها يظهر أن المتن حملها على فتح تاء عرفت؛ لأنه إنما يطابقها حيث لا يكون وجه جعل الشارح تبعا للمحلي التكذيب راجعا للظن المترتب عليه الجعل مطابقة ما في الأصل سم. □ فؤد: (فيكون أخف إيهاما إلخ) إشارة إلى عدم اندفاع الإيهام مطلقا كما سيأتي في قوله خلافا لما يورثه كلام أصليه إلخ سم. □ فؤد: (لما يأتي) لعل في قوله بل، وإن انتفى إلخ. □ فؤد: (حتى يئني عليه الإغتراض) عبارة المعني.

(تنبيه): ما ذكره المصنف ليس مطابقا لما في المحرر ولا الروضة وأصلها، وعبارة المحرر ولو قال قصدت إيقاعها عن اليمين إلخ ومراؤه عرفت بضمّ التاء للمتكلم فظن المصنف أنها بفتح التاء للخطاب فعبر عنه بالتكذيب قال ابن شهاب، وهو غير صحيح لأمرين أحدهما أن هذا ليس موضع تنازعهما، والأمر الثاني أنه يقتضي أنه إذا صدقه يجب الإقصاص في اليسار والذي في الشرح والروضة في هذه

□ فؤد (شرح): (وقول أصليه عرفت يُحتمل أنه بضمّ التاء فيكون أخف إيهاما لما يأتي وفتحها إلخ) عبارة الأصل. ولو قال قصدت إيقاعها عن اليمين وظننت أنها تُجرئ عنها وقال القاطع عرفت أن المُخرج اليسار وأنها لا تُجرئ عن اليمين فلا يجب الإقصاص في اليسار أيضا على الأصح انتهت ومنها يظهر أن المتن حملها على فتح تاء عرفت؛ لأنه إنما يطابقها حيث لا يكون وجه جعل الشارح تبعا للمحلي التكذيب راجعا للظن المترتب عليه الجعل مطابقة ما في الأصل ويُحتمل أن يوجهه بأنسيب رجوع التكذيب إلى الظن لعدم وجوب الإقصاص في اليسار إذ رجوعه إلى الجعل يناسب وجوب الإقصاص فيها لاغتراف القاطع حيث لا بد من تسليط المُخرج عليها وكان وجه وصف الظن بأنه رتب عليه الجعل بيان الإلتباط بينهما ولا فمجرد وجود الظن لا يقتضي ترتب الجعل عليه لجواز أنه لا يكون سببا لجعل الظن مع تحققه أنه يمكن أن يظن صحة جعلها عوضا، ولا يقصد العوضيّة مع إخراجها أما قول بعض مشايخنا إنما لم يجعل الشارح المحلي التكذيب راجعا للجعل؛ لأنه فعل، وهو لا يوصف بالتكذيب فيرد عليه أن التكذيب لدعواه كما أنه لدعوى الظن لا لذاته فتأمل.

□ فؤد: (فيكون أخف إيهاما) إشارة إلى عدم اندفاع الإيهام مطلقا كما سيأتي في قوله خلافا لما يورثه كلام أصليه. □ فؤد: (حتى يئني عليه الإغتراض على المتن) لإقائل أن يوجه الإغتراض على المتن وإن اندفع الجزم المذكور بأن يحول عبارة الأصل على الوجه الموهم وبناء الإحصارها عليه مع إمكان حملها على غيره والإحصار عليه موجب للإغتراض.

على قاطعها سواءً أَظُنَّ أَنَّهُ أَبَاحُهَا أَوْ أَنَّهَا الِيسَارُ، أَوْ عَلِمَهَا الِيسَارُ وَأَنَّهَا لَا تُجْزَى أَوْ قَطَعَهَا عَنِ الِيمينِ ظَانًّا إِجْزَاءَهَا؛ لِأَنَّ مُخْرِجَهَا سَلَطَهُ عَلَيْهَا بِجَعْلِهَا عَوَضًا وَمِنْ ثَمَّ لَا قَوْدَ فِيهَا، وَإِنْ صَدَّقَهُ فِي الظَّنِّ الْمَذْكُورِ عَلَى الْأَصَحِّ أَيْضًا بَلْ وَإِنْ انْتَفَى الظَّنُّ الْمَذْكُورُ مِنْ أَصْلِهِ خِلَافًا لِمَا يُؤْهِمُهُ كَلَامُ أَصْلِهِ أَيْضًا وَغَيْرُهُ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْمُسْقِطَ لِلْقَوْدِ هُوَ قَصْدُ جَعْلِهَا عَوَضًا فَتَفْرِيعُهُ ذَلِكَ عَلَى التَّكْذِيبِ مُجَرَّدُ تَصْوِيرٍ لَا مَفْهُومَ لَهُ بِدَلِيلِ كَلَامِهِ فِي الرُّوضَةِ (وَتَجِبُ دِيَّةٌ لِلِيسَارِ؛ لِأَنَّ الْجَعْلَ الْمَذْكُورَ مَنَعَ كَوْنَهُ بِذَلِكَ مَجَانًا (وَيَبْقَى) حَيْثُ لَمْ يَظُنَّ الْقَاطِعُ إِجْزَاءَهَا، وَلَا جَعْلَهَا عَوَضًا (قِصَاصُ الِيمينِ) فِي الْأَوَّلَى كَمَا مَرَّ فِي هَذِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَوْفِهِ، وَلَا عَفَا عَنْهُ نَعَمْ، يَلْزِمُهُ الصَّبْرُ بِهِ إِلَى انْدِمَالِ يَسَارِهِ لِقَلَّا تَهْلِكُهُ الْمَوَالِةُ أَمَّا إِذَا ظُنَّ إِجْزَاءَهَا، أَوْ جَعْلَهَا عَوَضًا فَلَا يَبْقَى لِمَا مَرَّ أَنَّ ذَلِكَ مُتَخَصِّمٌ لِلْعَفْوِ وَلِكُلِّ عَلَى الْآخِرِ دِيَّةٌ (وَكَذَا لَوْ قَالَ) الْمَخْرِجُ (دُهْشْتُ) بِضَمٍّ، أَوْ فَتَحَ

الْحَالَةَ أَنَّهُ لَا قِصَاصَ أَيْضًا عَلَى الْأَصَحِّ. اهـ. قُودُ: (سَوَاءً أَظُنَّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَإِنْ انْتَفَى الظَّنُّ) فِي الْمُغْنِيِّ. قُودُ: (أَيْضًا) أَيِ كَمَا لَوْ كَذَّبَهُ. قُودُ: (الظَّنُّ الْمَذْكُورُ) أَيِ فِي الْمَتَنِ. قُودُ: (أَيْضًا) أَيِ كَلَامُ الْمَتَنِ. قُودُ: (لِمَا تَقَرَّرَ) أَيِ فِي قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ مُخْرِجَهَا سَلَطَهُ عَلَيْهَا بِجَعْلِهَا عَوَضًا. قُودُ: (فَتَفْرِيعُهُ ذَلِكَ عَلَى التَّكْذِيبِ الْإِلْخِ) قَدْ يَمْتَنِعُ أَنَّ ذَلِكَ فَرَعُهُ عَلَى التَّكْذِيبِ بَلْ فَرَعَهُ عَلَى الْجَعْلِ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ قَوْلَهُ فَلَا أَصَحَّ الْإِلْخِ جَوَابُ الشَّرْطِ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ وَإِنْ قَالَ جَعَلْتُهَا عَوَضًا وَالْجَوَابُ إِنَّمَا يَنْفَرَعُ عَلَى الشَّرْطِ نَعَمْ عِبَارَتُهُ تَوْهِمُ اغْتِيَازَ الْمَغْطُوفِ عَلَى الشَّرْطِ مَعَ مَا بَعْدَهُ فِي ذَلِكَ التَّفْرِيعِ فَيُجَابُ حَيْثُ بَانَ إِنَّمَا قَصْدُ بِالْمَغْطُوفِ بَيَانُ مَنْشَأِ الْجَعْلِ غَالِيًا وَبِمَا بَعْدَهُ بَيَانُ حَالِ الْقَاطِعِ غَالِيًا عِنْدَ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. قُودُ: (لِلِيسَارِ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ وَكَذَا لَوْ قَالَ فِي الْمُغْنِيِّ. قُودُ: (حَيْثُ لَمْ يَظُنَّ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَكَذَا لَوْ قَالَ) فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلَى) إِلَى (نَعَمْ). قُودُ: (وَلَا جَعْلَهَا) عَطْفٌ لَمْ يَظُنَّ وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ لِلْقَاطِعِ. قُودُ: (فِي الْأَوَّلَى) أَيِ فِي صُورَةِ قَصْدِ مُخْرِجِ الِيسَارِ الْإِبَاحَةِ. قُودُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ قُمُودَةٍ. قُودُ: (وَفِي هَذِهِ) أَيِ فِي صُورَةِ جَعْلِ الْمَخْرِجِ الِيسَارَ عَوَضًا عَنِ الِيمينِ. قُودُ: (أَمَّا إِذَا ظُنَّ الْإِلْخِ) مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ حَيْثُ لَمْ يَظُنَّ الْإِلْخِ. قُودُ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ قُمُودَةٍ. قُودُ: (أَنَّ ذَلِكَ) أَيِ ظَنُّ الْقَاطِعِ الْإِجْزَاءَ، أَوْ جَعْلَهُ الِيسَارَ عَوَضًا عَنِ الِيمينِ. قُودُ: (وَلِكُلِّ عَلَى الْآخِرِ دِيَّةٌ) أَيِ دِيَّةٌ مَا قَطَعَهُ فَلَوْ سَرَى الْقَطْعُ إِلَى النَّفْسِ وَجَبَ دِيَّتُهَا وَيَدْخُلُ فِيهَا الِيسَارُ مُغْنِي. قُودُ: (بِضَمٍّ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ لَمْ أَسْمَعْ إِلَّا أَخْرَجَ يَسَارَكَ وَقَوْلُهُ فَاذْدَقَ إِلَى وَفِي جَمِيعِ هَذِهِ الصُّوَرِ وَقَوْلُهُ وَأَخَذَ الدِّيَّةَ إِلَى وَيُصَدِّقُ وَقَوْلُهُ وَقَدْ دُهَشْتُ إِلَى بَانَ الْقَصْدَ. قُودُ: (بِضَمٍّ الْإِلْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ بِضَمٍّ أَوَّلُهُ بِخَطِّهِ وَيَجُوزُ فَتَحُهُ وَكَسْرُ ثَانِيهِ مِنَ الدُّهْشَةِ وَهِيَ التَّحْيِيرُ. اهـ. وَكَذَا لَوْ قَالَ دُهَشْتُ الْإِلْخِ أَوْ كَانَ الْمَخْرِجُ مَجْنُونًا نِهَآيَةً وَرَوْضٌ، وَلَوْ كَانَ الْمُسْتَحِقُّ مَجْنُونًا وَقَالَ أَخْرَجَ يَسَارَكَ، أَوْ يَمِينَكَ فَأَخْرَجَهَا لَهُ وَقَطَعَهَا أَهْدَرْتُ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَهَا بِتَسْلِيطِهِ، وَإِنْ لَمْ

قُودُ: (فَتَفْرِيعُهُ ذَلِكَ عَلَى التَّكْذِيبِ الْإِلْخِ) قَدْ يَمْتَنِعُ أَنَّهُ فَرَعٌ ذَلِكَ عَلَى التَّكْذِيبِ بَلْ فَرَعَهُ عَلَى الْجَعْلِ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ قَوْلَهُ فَلَا أَصَحَّ جَوَابُ الشَّرْطِ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ وَإِنْ قَالَ جَعَلْتُهَا عَوَضًا، وَالْجَوَابُ إِنَّمَا يَنْفَرَعُ



فكسر - عن كونها اليسار (فَطَنَّتْهَا اليمين)، أو لم أسمع إلا أخرج يسارك أو طَنَّتْهُ قَالَ ذَلِكَ (وَقَالَ الْقَاطِعُ طَنَّتْهَا اليمين) فلا قود في اليسار على الأصح؛ لأن هذا الاشتباه قريب وتجب ديتها ويبقى قود اليمين وخرج بقول القاطع ذلك ما لو قال عَلِمْتُ أَنَّهَا اليسار وَأَنَّهَا لَا تُجْزَى أَوْ دُهِشْتُ فَلَمْ أَذَرِ مَا قَطَعْتُ أَوْ طَنَّتْ أَنَّهُ أَبَاحُهَا بِالْإِخْرَاجِ فَيَجِبُ عَلَى الْقَاطِعِ الْقَوْدُ فِي الْيَسَارِ أَنَا الْأُولَى فَوَاضِحٌ وَأَنَا الثَّانِيَةُ فَلَا الدُّهْشَةَ لَا تَلِيْقُ بِحَالِ الْقَاطِعِ وَأَنَا الثَّالِثَةُ فَكَمْ قَتَلَ رَجُلًا وَقَالَ طَنَّتْهُ أَذِنَ لِي فِي قَتْلِهِ وَإِنَّمَا أَفَادَ ظَنُّ الْإِبَاحَةِ مَعَ جَعْلِهَا عَوْضًا لِيَتَضَمَّنَ جَعْلُهُ الْإِذْنَ فِي قَطْعِهَا كَمَا مَرَّ وَهَذَا إِخْرَاجُهَا لَمَّا اقْتَرَنَ بِنَحْوِ دَهْشٍ لَمْ يَتَضَمَّنْ إِذْنًا أَصْلًا فَانْدَفَعَ اسْتِشْكَالُهُ بِأَنَّ الْفِعْلَ الْمُطَابِقَ لِلسُّؤَالِ كَالْإِذْنِ لَفْظًا وَفِي جَمِيعِ هَذِهِ الصُّوَرِ لَا يَسْقُطُ قَوْدُ الْيَمِينِ إِلَّا إِنْ ظَنَّ الْقَاطِعُ الْإِجْزَاءَ، أَوْ جَعَلَهَا عَوْضًا وَحَيْثُ سَقَطَ قَوْدُ الْيَسَارِ بِغَيْرِ الْإِبَاحَةِ، أَوْ الْقَائِمِ مَقَامَهَا

يُخْرِجُهَا لَهُ وَقَطَعَ يَمِينَهُ لَمْ يَصِحَّ اسْتِيفَاؤُهُ لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ وَوَجِبَ لِكُلِّ دِيَّةٍ وَسَقَطْنَا مُغْنِي وَرَوْضَ مَعَ الْأَسْنَى. قود: (قَالَ ذَلِكَ) أَيِ أَخْرِجْ يَسَارَكَ.

قود: (سَنِي): (وَقَالَ الْقَاطِعُ) أَيِ الْمُسْتَحِقِّ أَيْضًا مُغْنِي. قود: (وَتَجِبُ دِيَّتُهَا) إِلَى قَوْلِهِ أَنَا الْأُولَى فِي النِّهَايَةِ. قود: (ذَلِكَ) أَيِ طَنَّتْهَا الْيَمِين. قود: (مَا لَوْ قَالَ) أَيِ الْقَاطِعِ الْمُسْتَحِقِّ. قود: (أَنَا الْأُولَى) أَيِ عَلِمْتُ أَنَّهَا الْيَسَارُ الْإِخ. قود: (فَوَاضِحٌ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ مِنَ الْمُخْرِجِ تَسْلِيْطًا. اهـ.

قود: (وَأَنَا الثَّانِيَةُ) أَيِ دُهِشْتُ الْإِخ. قود: (وَأَنَا الثَّالِثَةُ) أَيِ طَنَّتْ أَنَّهُ أَبَاحَهَا الْإِخ. قود: (فَكَمْ قَتَلَ الْإِخ) أَيِ فَهُوَ أَيِ الْقَاطِعِ كَمْ قَتَلَ الْإِخ. قود: (وَإِنَّمَا أَفَادَ ظَنُّ الْإِبَاحَةِ) أَيِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي شَرْحٍ، وَإِنْ قَالَ جَعَلْتُهَا عَنِ الْيَمِينِ الْإِخ سَمِ أَيِ بِقَوْلِهِ سَوَاءً أَظَنَّ أَنَّهُ أَبَاحَهَا. قود: (مَعَ جَعْلِهَا الْإِخ) أَيِ جَعْلِ الْمُخْرِجِ الْيَسَارَ عَوْضًا عَنِ الْيَمِينِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيُقَارَقُ عَدَمُ لُزُومِهِ فِيمَا لَوْ ظَنَّ إِبَاحَتَهَا مَعَ قَصْدِ الْمُخْرِجِ جَعْلَهَا عَنِ الْيَمِينِ بِأَنَّ جَعْلَهَا عَنِ الْيَمِينِ تَسْلِيْطٌ بِخِلَافِ إِخْرَاجِهَا دَهْشَةً، أَوْ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهُ قَالَ أَخْرِجْ يَسَارَكَ. اهـ. قود: (الْإِذْنَ) مَفْعُولٌ لِيَتَضَمَّنَ الْمُضَافُ إِلَى فَاعِلِهِ. قود: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ قَمْهَدَرَةٍ.

قود: (لَمْ يَتَضَمَّنْهُ الْإِخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يَظْهَرُ فِي قَوْلِهِ لَمْ أَسْمَعْ إِلَّا أَخْرِجْ يَسَارَكَ أَوْ طَنَّتْهُ قَالَ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ وَقَوْلُهُ قَدْ يُقَالُ الْإِخ سَالِمٌ عَمَّا مَرَّ أَنفًا عَنِ الْمُغْنِي. قود: (اسْتِشْكَالُهُ) أَيِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا. قود: (بِأَنَّ الْفِعْلَ) يَغْنِي فِعْلَ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ الْمُطَابِقَ لِلسُّؤَالِ يَغْنِي سَوَالُ الْجَانِي. قود: (فِي جَمِيعِ هَذِهِ الصُّوَرِ) أَيِ صَوَرِ أَقْوَالِ الْمُخْرِجِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْمَتْنِ وَالشَّرْحِ. قود: (أَوْ جَعْلَهَا) عَطْفٌ عَلَى ظَنِّ وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَبْرَرُ لِلْقَاطِعِ. قود: (بِغَيْرِ الْإِبَاحَةِ) أَيِ السَّابِقَةِ فِي قَوْلِ الْمَتْنِ وَقَصْدُ إِبَاحَتِهَا وَقَوْلُهُ أَوْ الْقَائِمِ

عَلَى الشَّرْطِ نَعَمْ عِبَارَتُهُ تَوْهِيْمٌ اغْتِيَارَ الْمَغْطُوفِ عَلَى الشَّرْطِ مَعَ مَا بَعْدَهُ فِي ذَلِكَ التَّفْرِيعِ فَيُجَابُ بِأَنَّهُ قَصْدٌ بِالْمَغْطُوفِ بَيَانُ مَنْشَأِ الْجَعْلِ غَالِيًا وَبِمَا بَعْدَهُ بَيَانُ حَالِ الْقَاطِعِ غَالِيًا عِنْدَ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ.

قود: (وَإِنَّمَا أَفَادَ ظَنُّ الْإِبَاحَةِ الْإِخ) كَمَا تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ، وَلَوْ قَالَ جَعَلْتُهَا عَنِ الْيَمِينِ الْإِخ. قود: (لَمْ يَتَضَمَّنْ) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يَظْهَرُ فِي لَمْ أَسْمَعْ إِلَّا يَسَارَكَ أَوْ طَنَّتْهُ قَالَ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ. قود: (أَوْ جَعْلَهَا) أَيِ الْيَسَارِ.

وَجَبَتْ دَيْتُهَا وَهِيَ فِي مَالِهِ لَا عَلَى عَاقِلَتِهِ لِتَعْمُدِهِ. وَأَخَذُ الدَّيَّةَ يَمُنُّ قَالَ لَهُ خُذْهَا عَنِ الْيَمِينِ عَفْوٌ عَنْ قَوْدِهَا وَيُصَدَّقُ كُلُّ فِي عَلَيْهِ وَظَنُّهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْهُ وَفَارَقَ مَا هُنَا لِجِزَاءِ قَطْعِ الْيَسَارِ عَنِ الْيَمِينِ فِي حَدِّ السَّرِقَةِ إِذَا أَخْرَجَهَا وَقَدْ دَهَشَ، أَوْ ظَنُّ لِجِزَاءِهَا عَنِ الْيَمِينِ لَا إِذَا قَصَدَ إِبَاحَتَهَا بِأَنَّ الْقَصْدَ مِنَ الْحَدِّ التَّنْكِيلُ وَتَعْمِيلُ آلِيَةِ الْبَاطِشَةِ وَقَدْ حَصَلَ، وَالْقِصَاصُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمُمَاطِلَةِ.

### فصل في موجب العمد وفي العفو

وَهُوَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ وَبَغِيرِ مَالٍ أَفْضَلُ وَذَلِكَ لِلآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ مِنْهَا خَيْرُ الْبَيْهَقِيِّ وَغَيْرِهِ «مَا رُفِعَ إِلَيْهِ ﷺ قِصَاصٌ قَطُّ إِلَّا أَمَرَ فِيهِ بِالْعَفْوِ» بَلْ فِي مَسْلَمٍ أَنَّهُ «رُفِعَ إِلَيْهِ قَاتِلُ أَقْرَبٍ فَقَالَ لِأَخِي الْقَتِيلِ اغْفُ عَنْهُ فَأَبَى فَقَالَ أَذْهَبَ بِهِ فَلَمَّا وَلَّى قَالَ إِنَّ قَتْلَهُ فَهُوَ فِي النَّارِ» أَيْ لِمُخَالَفَتِهِ الْأَمْرَ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِبَاءَ فِيهِ إِشْعَارٌ بِالْإِخْلَالِ بِمَزِيدِ احْتِرَامِهِ ﷺ، أَوْ بِنِفَاقِ ذَلِكَ الْأَخِ فَإِنْ قُلْتَ فَكَيْفَ أَقْرَبَهُ عَلَى مُحَرَّمٍ؟ قُلْتَ: الْمُحَرَّمُ الْإِبَاءُ، وَلَمْ يُقْرَ عَلَيْهِ وَأَمَّا الْقَوْدُ إِذَا صَمَّمْ عَلَيْهِ فَهُوَ وَاجِبٌ فَالْحَيْثِيَّةُ مُخْتَلِفَةٌ (مُوجِبٌ) بِفَتْحِ الْجِيمِ (الْعَمْدُ) الْمَضْمُونُ فِي نَفْسٍ، أَوْ غَيْرِهَا (الْقَوْدُ) بَعِيْنُهُ، وَهُوَ بِفَتْحٍ

مَقَامَهَا أَيْ السَّابِقِ هُنَاكَ بِقَوْلِ الشَّارِحِ وَكُنْيَةِ إِبَاحَتِهَا إلخ. □ قَوْلُهُ: (فِي مَالِهِ) أَيْ الْقَاطِعِ، وَهُوَ الْمَجْنُونُ عَلَيْهِ أَوَّلًا ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَأَخَذُ الدَّيَّةَ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ قَوْلُهُ عَفْوٌ عَنْ قَوْدِهَا وَالْجُمْلَةُ اسْتِثْنَاءٌ. □ قَوْلُهُ: (وَأَخَذُ الدَّيَّةَ يَمُنُّ قَالَ إلخ) أَيْ، وَلَوْ قَالَ لَهُ الْجَانِي خُذْ الدَّيَّةَ عَوْضًا عَنِ الْيَمِينِ فَأَخَذَهَا، وَإِنْ كَانَ سَاكِتًا سَقَطَ الْقِصَاصُ وَجُوبُ الْإِخْلَالِ عَفْوًا عَنْهُ كَرْدِي. □ قَوْلُهُ: (يَمُنُّ قَالَ لَهُ) أَيْ مِنْ قَاطِعِ يَمِينٍ مَثَلًا قَالَ لِمُسْتَحِقِّ قَوْدِهَا. □ قَوْلُهُ: (وَيُصَدَّقُ كُلُّ فِي ظَنِّهِ وَحِلْمِهِ إلخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ أَيْ وَالْمُعْنَى وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُخْرِجِ فِيمَا نَوَى سَم.

### (فَضْلُ): فِي مُوجِبِ الْعَمْدِ

□ قَوْلُهُ: (وَفِي الْعَفْوِ) أَيْ وَفِيمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ كَكَوْنِ الْقَطْعِ هَدْرًا فِيمَا لَوْ قَالَ رَشِيدٌ أَقْطَعْنِي ع. ش. □ قَوْلُهُ: (سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ) أَيْ مُطْلَقًا بِمَالٍ وَبِدُونِهِ. □ قَوْلُهُ: (أَيْ لِمُخَالَفَتِهِ الْأَمْرَ) أَيْ مَعَ عَدَمِ رُجُوعِهِ عَنِ الْقَتْلِ الْمُتَضَمِّنِ ذَلِكَ الرُّجُوعَ التَّوْبَةَ عَنِ الْمُخَالَفَةِ وَالتَّوْبَةَ عَلَيْهَا سَم. □ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُقْرَ عَلَيْهِ) إلخ) أَيْ: لِأَنَّ قَوْلَهُ فَهُوَ فِي النَّارِ أَيْ عَلَى هَذَا الْإِبَاءِ إِنْكَارٌ عَلَيْهِ سَم. □ قَوْلُهُ: (بِفَتْحِ الْجِيمِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُوجِبُ) فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ: (فَتَأْمَلُهُ) فِي النَّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (الْمَضْمُونِ) أَخْرَجَ نَحْوَ الصَّائِلِ وَالْمُرَادُ بِالْمَضْمُونِ الْمُسْتَوْفِي

□ قَوْلُهُ: (وَيُصَدَّقُ كُلُّ فِي حِلْمِهِ وَظَنِّهِ إلخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُخْرِجِ فِيمَا نَوَى.

### (فَضْلُ): فِي مُوجِبِ الْعَمْدِ إلخ

□ قَوْلُهُ: (أَيْ لِمُخَالَفَتِهِ الْأَمْرَ إلخ) قَدْ يُقَالُ مُخَالَفَةُ الْأَمْرِ مُتَحَقِّقَةً، وَإِنْ لَمْ يَحْتَلُمْ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا ذَهَبَ بِهِ لِقَصْدِ قَتْلِهِ وَقَعَ فِي الْمُخَالَفَةِ فَلَيْمَ كَوْنُهُ فِي النَّارِ بِوُقُوعِ الْقَتْلِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ التَّقْيِيدَ احْتِرَازًا عَمَّا إِذَا رَجَعَ عَنْ قَتْلِهِ لِيَتَضَمَّنَ التَّوْبَةَ عَنِ الْمُخَالَفَةِ وَالتَّوْبَةَ عَلَيْهَا. □ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُقْرَ عَلَيْهِ) أَيْ: لِأَنَّ قَوْلَهُ فَهُوَ فِي النَّارِ أَيْ

الواو القصاص شُي به؛ لأنهم يقدون الجاني بخبل أو نحوه (والدية) في النفس وأرض غيرها (بدل) عنه عندهما كالدَّارمي واعترض بأن قضية كلام الشافعي والأصحاب وصرح به الماوردی في قود النفس أنها بدل ما جنى عليه ولا لزوم المرأة بقتلها الرجل دية امرأة وليس كذلك. اهـ. ويُجاب بأن الخلاف في ذلك لفظي لاتفاقهم على أن الواجب هو دية المقتول فلم يبق لذلك الخلاف كبير فائدة وقد يُوجه الأول بأن القود لما وجب عينا كان كحياة نفس القتل فكان أخذ الدية في الحقيقة بدلا عنه لا عنها، ولا يلزم عليه ما ذكر لما تقرر أنه كحياة القتل فتأمل ثم رأيت شيخنا أجاب بنحو ذلك (عند سقوطه) بنحو موت أو عفو عنه عليها (وفي قول) موجه (أحدهما مذهبنا) مراده قول أصله لا بعينه .....

للشروط ع ش. قود: (يقودون الجاني إلخ) أي إلى محل الاستيفاء مُغني. قود: (أنها) أي الدية. قود: (بدل ما جنى عليه) أي بدل القتل رجلا كان، أو امرأة أي لا بدل القود ع ش. قود: (ولا) أي بأن كان بدل القود. قود: (ويُجاب إلخ) في هذا الجواب وقفة؛ لأن حاصل الإغراض أن العبارة الموافقة للمقصود هي هذه لا ما قاله الشيخان وهذا لا يتدفع بما ذكره سم وع ش. قود: (ويوجه الأول)، وهو أن الدية بدل عن القود أي يمكن توجيهه بحيث يتدفع عنه لزوم ما ذكر وحاصل الدفع أن القود كحياة نفس القتل للزومه عينا فالدية بدل عن نفس القتل فلم يلزم ما ذكر ع ش. قود: (بدلا عنه) أي عن القود الذي قاله المصنف وقوله لا عنها أي نفس القتل الذي اقتضاه كلام الشافعي والأصحاب وهذا أولى مما في حاشية الشيخ رشدي عبارته قوله بدلا عنه أي الرجل لا عنها أي المرأة. اهـ. قود: (أنة) أي القود. قود: (أجاب بنحو ذلك) فإنه قال ما قاله الشيخان لا يُنافي ما قاله الماوردی؛ لأنها مع أنها بدل عن القصاص بدل عن نفس المجني عليه؛ لأن القصاص بدل عن نفس المجني عليه وبدل البدل بدل. اهـ فلي تأمل مع حاصل جواب قول الشارح بدلا عنه لا عنها ومزج هذين الضميرين فيه سم أي وبين الجوابين بؤن بعيد. قود: (بنحو موت) إلى الفائدة في النهاية وكذا في المغني إلا قوله وخبر الصحيحين إلى وقد يتعين. قود: (بنحو موت) أي أو وجود مانع من القتل كأصالة القاتل ع ش. قود: (عنه عليها) أي عن القود على الدية. قود: (مراده) أي بقوله مذهبنا.

على هذا الإباء إنكار عليه. قود: (ويُجاب بأن الخلاف إلخ) ما المانع من أن يُجاب بأن المراد أن دية المقتول بدل عن قتل القاتل قصاصا لا عن نفسه فلا يلزم ما ذكر. قود: (أما) (ويُجاب إلخ) في هذا الجواب وقفة؛ لأن حاصل الإغراض أن العبارة الموافقة للمقصود هي هذه لا ما قاله الشيخان وهذا لا يتدفع بما ذكره. قود: (ثم رأيت شيخنا أجاب بنحو ذلك) فإنه قال أما ما قاله الشيخان فلا يُنافي ما قاله الماوردی قال وذلك؛ لأنها مع أنها بدل عن القصاص بدل عن نفس المجني عليه؛ لأن القصاص بدل عن نفس المجني عليه وبدل البدل بدل. اهـ فلي تأمل مع حاصل جواب قول الشارح بدلا عنه لا عنها ومزج هذين الضميرين فيه.

الظاهر في أن الواجب هو القدر المشترك بينهما في ضمن أي مُعَيَّنٍ منهما وخبر الصحيحين «مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ الْأَمْرَيْنِ إِمَّا أَنْ يُودِيَ وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ» ظاهر في هذا القول ومن ثمَّ صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ وَقَدْ يَتَعَيَّنُ الْقَوْدُ وَلَا دِيَّةَ كَمَا مَرَّ فِي قَتْلِ مُرْتَدٍّ مُرْتَدًّا وَفِيمَا لَوْ اسْتَوْفَى مَا يُقَابِلُ الدِّيَّةَ، وَلَمْ يَبْقَ لَهُ إِلَّا جُزْءُ الرِّقْبَةِ وَقَدْ تَتَعَيَّنُ الدِّيَّةُ كَمَا فِي قَتْلِ الْوَالِدِ لِوَلَدِهِ وَالْمُسْلِمِ لِذِمِّيٍّ وَقَدْ لَا يَجِبُ إِلَّا التَّعْزِيرُ وَالْكَفَّارَةُ كَمَا فِي قَتْلِ قَتْلِهِ. فَائِدَةٌ رَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ مُجَاهِدٍ وَغَيْرِهِ أَنَّ شَرِيعَةَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ تَحْتُمُ الْقَوْدَ وَعِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ تَحْتُمُ الدِّيَّةَ فَخَفَّفَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَخَيَّرَهُمَ بَيْنَهُمَا (وَعَلَى الْقَوْلَيْنِ لِلْوَلِيِّ) يَعْنِي الْمُسْتَحَقُّ (عَفْوٌ) عَنِ الْقَوْدِ فِي نَفْسٍ، أَوْ طَرَفٍ (عَلَى الدِّيَّةِ)، أَوْ نَصْفِهَا مَثَلًا (بِغَيْرِ رِضَا الْجَانِي)؛ لِأَنَّهُ مُسْتَوْفَى مِنْهُ كَالْمَحَالِّ عَلَيْهِ وَالْمُضْمُونِ عَنْهُ وَلِأَحَدِ الْمُسْتَحَقِّينَ الْعَفْوُ بِغَيْرِ رِضَا الْبَاقِيْنَ؛ لِأَنَّ الْقَوْدَ لَا يَتَجَزَّأُ وَمَنْ تَمَّ لَوْ غُفِيَ عَنْ بَعْضِ أَعْضَاءِ الْجَانِي سَقَطَ عَنْ كُلِّهِ كَمَا أَنَّ تَطْلِيْقَ بَعْضِ الْمَرْأَةِ تَطْلِيْقٌ لِكُلِّهَا وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ كُلَّ مَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِرَبْطِهِ بِهِ مِنْ غَيْرِ الْأَعْضَاءِ يَقَعُ الْعَفْوُ بِرَبْطِهِ بِهِ وَمَا لَا فَلَا قِيَاسٌ قَوْلِهِمْ لَوْ

□ قَوْلُهُ: (الْقَدْرُ الْمُشْتَرَكُ الْإِخ) أَي بِخِلَافِ الْمُبْتَهَمِ فَإِنَّهُ صَادِقٌ بِكَوْنِهِ مُعَيَّنًا فِي الْوَاقِعِ حَتَّى يَكُونَ الْوَاجِبُ أَحَدُهُمَا بَعِيْنُهُ فِي الْوَاقِعِ لَكِنَّهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ فِي الظَّاهِرِ سَمٌ وَرَشِيدِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (مَنْ قُتِلَ) بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ.  
 □ قَوْلُهُ: (إِمَّا أَنْ يُودِيَ) أَي لَهُ بِأَنْ تُدْفَعَ لَهُ الدِّيَّةُ، أَوْ يُقَادَ أَي لَهُ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (ظَاهِرٌ فِي هَذَا الْقَوْلِ) اسْتَشْكَلَهُ سَمٌ رَاجِعُهُ. □ قَوْلُهُ: (صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ الْإِخ) وَلَا اعْتِمَادَ عَلَيْهِ فِي الْمَذْهَبِ، وَإِنْ قَالَ إِنَّهُ الْجَدِيدُ مُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَقَدْ يَتَعَيَّنُ الْقَوْدُ الْإِخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَمَحَلُّ الْخِلَافِ كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَتِيبِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْعَمْدُ يَوْجِبُ الْقِصَاصَ فَإِنْ لَمْ يَوْجِبْهُ كَقَتْلِ الْوَالِدِ الْإِخ فَإِنَّ مَوْجِبَهُ الدِّيَّةَ جُزْأً وَمَحَلُّهُ أَيْضًا فِي عَمْدٍ تَدْخُلُهُ الدِّيَّةُ لِيَخْرُجَ قَتْلُ الْمُرْتَدِّ مُرْتَدًّا فَإِنَّ الْوَاجِبَ فِيهِ الْقَوْدُ جُزْأً. اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَالْكَفَّارَةُ) قَدْ يَوْهَمُ أَنَّ مَا مَرَّ لَا كَفَّارَةَ فِيهِ وَلَيْسَ مُرَادًا رَشِيدِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (رَوَى الْبَيْهَقِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ) فِي الْمُعْنِي.  
 □ قَوْلُهُ: (يَعْنِي الْمُسْتَحَقُّ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (وَلَوْ قَطَعَ) فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (مِنْ عَدَمٍ) تَخَلَّلَ إِلَى (وَلَوْ غُفِيَ) وَقَوْلُهُ وَمَرَّ إِلَى الْمَتْنِ. □ قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ رِضَا الْبَاقِيْنَ) أَي وَيَسْقُطُ بِذَلِكَ الْقَوْدُ وَقَوْلُ الشَّارِحِ؛ لِأَنَّ الْقَوْدَ الْإِخ إِنَّمَا هُوَ عِلَّةٌ لِهَذَا الْمُقَدَّرِ رَشِيدِيٌّ وَع. ش. □ قَوْلُهُ: (سَقَطَ) أَي الْقَوْدُ. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ الْإِخ) أَي مِنَ الْقِيَاسِ الْمَذْكُورِ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ الْأَعْضَاءِ) أَي كَالْأَعْضَاءِ الْمَذْكُورَةِ فِيمَا قَبْلَهُ رَشِيدِيٌّ.  
 □ قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ الْأَعْضَاءِ) أَي: قِيَاسًا عَلَى الْأَعْضَاءِ كَالْقَلْبِ. اهـ.

□ قَوْلُهُ: (الظَّاهِرُ فِي أَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ الْقَدْرُ الْمُشْتَرَكُ) أَي بِخِلَافِ الْمُبْتَهَمِ فَإِنَّهُ صَادِقٌ بِكَوْنِهِ مُعَيَّنًا فِي الْوَاقِعِ حَتَّى يَكُونَ الْوَاجِبُ أَحَدُهُمَا بَعِيْنُهُ فِي الْوَاقِعِ لَكِنْ لَمْ يُعَيَّنْ فِي الظَّاهِرِ. □ قَوْلُهُ: (ظَاهِرٌ فِي هَذَا الْقَوْلِ) قَدْ يُقَالُ: إِنَّمَا يَكُونُ ظَاهِرًا فِيهِ لَوْ كَانَ قَالَ الْقَائِلُ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ وَأَمَّا قَوْلُهُ فَهُوَ أَيِ الْوَلِيِّ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ فَهُوَ صَادِقٌ، وَإِنْ كَانَ الْقَوْدُ وَاجِبًا عَيْنًا؛ لِأَنَّهُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ الْقَوْدِ الْوَاجِبِ عَيْنًا وَبَدَلِهِ الَّذِي هُوَ الدِّيَّةُ بِالْعَفْوِ عَلَيْهَا.

قال له الجاني خذ الدية عوضاً عن اليمين فأخذها، ولو ساكتاً سقط القود وجعل الأخذ عفواً أنه يأتي نظير ذلك هنا (وعلى الأول) الأظهر (لو أطلق العفو) عن القود، ولم يتعرض للدية، ولا اختارها عقب العفو (فالمذهب لا دية)؛ لأن القتل لا يوجبها والعفو إسقاط ثابت لا إثبات معدوم وقوله تعالى ﴿فَأْتِ بِكَ﴾ [البقرة: ١٧٨] أي للمال محمول على العفو عليها أما إذا اختارها عقب العفو فتجب تنزيلاً لاختيارها عقبه منزلة عليها بقرينة المبادرة إليها ويظهر ضبط التعقيب هنا بما مر في البيع من عدم تخلل لفظ أجنبي، وإن قل أو شكوت طويل يُعد فاصلاً عرقاً، ولو عفا بعض المستحقين وأطلق سقطت حصته ووجب حصته الباقي من الدية، وإن لم يختاروها؛ لأن السقوط قهري عليهم كما في قتل الوالد ولو استحال ثبوت المال كما لو قتل أحد قتيه الآخر فعفا عن القود، أو عن حقه، أو موجب الجناية، ولو بعد العتق لم يثبت له عليه مال جزماً (و) على الأول أيضاً (لو عفا عن الدية لغا) هذا العفو لوقوعه عفا لا يستحقه (وله العفو) عن القود (بعده)، وإن تراخى (عليها)؛ لأن حقه لم يتغير بالعفو؛ لأن اللاغى كالمعدم

□ فو: (عن اليمين) أي عن قطعها وقودها. □ فو: (سقط القود) جواب لو. □ فو: (عفو) أي عن القود. □ فو: (أنه يأتي إلخ) خبر قوله وقياس إلخ. □ فو: (نظير ذلك هنا) أي فلو قال الجاني للمستحق خذ الدية بدل القود فأخذها، ولو ساكتاً سقط حقه منه لرضاه بذلك ع ش. □ فو: (هنا) أنظر ما مرأه به رشدي يعني أن قولهم المذكور شامل لدية وقود الطرف والتقس والمعنى وقولهم عن اليمين على طريق التمثيل فلا حاجة لقياس غير اليمين عليها. □ فو: (الأظهر)، وهو أن موجب العمد القود بعينه وقوله، ولم يتعرض إلخ أي بقى، ولا إثبات مغني. □ فو: (محمول على العفو إلخ) ويؤيده قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَى لِمَنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨] سم. □ فو: (عليها) أي الدية. □ فو: (منزلة عليها) أي منزلة العفو على الدية مغني. □ فو: (وأطلق) أي بأن لم يذكر ما لا ولم يختاره عقبه بقرينة ما مر ع ش. □ فو: (سقطت حصته) أي من القود وبذلك. □ فو: (ولو استحال إلخ) عبارة المغني ومحل الخلاف ما إذا أمكن ثبوت المال فإن لم يمكن كأن قتل عبدتي شخص عبده الآخر فللسيد أن يقتص وأن يعفو، ولا يثبت له على عبده مال فإن اعتقه لم يسقط القصاص فإن عفا السيد بعد العتق مطلقاً لم يثبت المال جزماً أو على مال ثبت كما في الروضة وأصلها. اه. □ فو: (فعفا عن القود) أي عفواً مطلقاً. □ فو: (ولو بعد العتق) أي للجاني وظاهره أن العفو بعد العتق ع ش، وعبارة الرشدي قوله ولو بعد العتق أي والصورة أنه عفا مطلقاً بخلاف ما إذا عفا عنه بعد العتق على مال فإنه يثبت كما نقله الدميري عن الشيخين رشدي ومرآفا عن المغني ما يوافقه. □ فو: (بغده) أي بعد العفو عن الدية ع ش ورشدي. □ فو: (لأن اللاغى كالمعدم) أي فكأنه لم يوجد منه ابتداء سوى العفو عن القصاص على الدية ع ش.

□ فو: (محمول على العفو عليها) ويؤيده قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَى لِمَنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨].

ولو اختارَ القَوْدَ ثمَّ الدِّيَّةَ وَجِبَتْ مُطْلَقًا. (ولو عفا على غير جنس الدِّيَّةِ ثَبِتَ) ذلك الغَيْرُ على القولين، وإن كان أكثر من الدِّيَّةِ (إن قَبِلَ الجاني) ذلك وَسَقَطَ القَوْدُ (وإلا فلا) يَبْتِثُ؛ لَأَنَّهُ اعتِباسٌ فاشتَرَطَ رِضاها (ولا يَسْقُطُ القَوْدُ في الأصَحِّ)؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا رَضِيَ بِسَقْطِهِ على عَوَضٍ ولم يَحْصُلْ وليس كالصُّلْحِ على عَوَضٍ فاسِدٍ؛ لَأَنَّ الجاني فيه قَبِلَ والتَزَمَ. (وليس لِمَحْجُورِ فَلَسٍ) ومثله المريضُ في الرَّائِدِ على الثَّلَاثِ ووارِثُ المَذْبُوحِ (عَفْوٌ عن مالٍ إن أَوْجَبْنَا أَحَدَهُمَا)؛ لَأَنَّهُ مَمْنُوعٌ من تَقْوِيتِ المالِ لِحَقِّ الغُرْماءِ (والا) تُوجِبُ ذلك بل القَوْدَ بَعِينَهُ، وهو الأَظْهَرُ (فإن عفا) عنه (على الدِّيَّةِ ثَبِتَتْ) كغيرِهِ (وإن أَطْلَقَ) العَفْوُ (فكَمَا سَقَى) من أَنَّهُ لا دِيَّةَ. (وإن عفا على أن لا مالَ فالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لا يَجِبُ شَيْءٌ)؛ لَأَنَّ القَتْلَ لم يُوجِبْ مالًا والمُفْلِسُ لا يُكَلِّفُ الاكْتِسَابَ وقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لو عَصَى بالاستِدَانَةَ لَزِمَهُ العَفْوُ على الدِّيَّةِ؛ لَأَنَّهُ حينئِذٍ يُكَلِّفُ الاكْتِسَابَ، وهو ظَاهِرٌ ومع ذلك يَصِحُّ عَفْوُهُ على أن لا مالَ إِذْ غَايَةُ الأمرِ أَنَّهُ ارْتَكَبَ مُحَرَّمًا وهو لا يُؤَثِّرُ في صَحَّةِ العَفْوِ (والمُبْتَدَأُ) بِالمُعْجَمَةِ المَحْجُورِ عَلَيْهِ بِسَفَةِ (في) العَفْوِ مُطْلَقًا، أو عَنِ (الدِّيَّةِ)، أو

قَوْدَ: (مُطْلَقًا) أَي عَقِبَ اخْتِيَارِهِ، أو بَعْدَ مُتَقَوِّعِ ش.

قَوْلُ (سَنِي): (ولو عفا) على غير الجنسِ أَي أو صَالَحَهُ غَيْرُهُ عَلَيْهِ ثَبِتَ ذَلِكَ الغَيْرُ، أو المُصَالِحُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنَ الدِّيَّةِ.

(تَنْبِيْهٌ): لو عفا عَنِ القَوْدِ على نِصْفِ الدِّيَّةِ فَهُوَ كَعَفْوِهِ عَنِ القَوْدِ وَنِصْفِ الدِّيَّةِ فَيَسْقُطُ القَوْدُ وَنِصْفُ الدِّيَّةِ مُغْنِي. قَوْدَ: (وإن كَانَ أَكْثَرَ مِنَ الدِّيَّةِ) وَيَجِبُ عَلَيْهِ قَبُولُ ذَلِكَ إِنْفَادًا لِرُوحِهِ كَمَا نَقَلَهُ بَعْضُ مَشَايِخِنَا عَنِ الْمُتَوَلَّى رَشِيدِي. قَوْدَ: (وَلَيْسَ كَالصُّلْحِ على عَوَضٍ فاسِدٍ) أَي حَيْثُ يَسْقُطُ القَوْدُ سَم.

قَوْدَ: (لِأَنَّ الجاني فِيهِ) أَي فِي الصُّلْحِ على عَوَضٍ فاسِدٍ ش.

قَوْلُ (سَنِي): (وَلَيْسَ لِمَحْجُورِ فَلَسٍ إلخ) احْتَرَزَ بِمَحْجُورٍ عَنِ المُفْلِسِ قَبْلَ الحَجْرِ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ كَمُوسِرٍ وَيَفْلَسُ عَنِ المَحْجُورِ عَلَيْهِ بِسَلْبِ عِبَارَتِهِ كَصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ فَعَفْوُهُمَا لَعَفْوٌ مُغْنِي. قَوْدَ: (مِنْ تَقْوِيتِ المالِ إلخ) الْأَخْصَرُ الشَّامِلُ لِمَا زَادَهُ قَوْلُ الْمُغْنِي مِنَ التَّبَرُّعِ. اهـ.

قَوْلُ (سَنِي): (وَأَنْ أَطْلَقَ) أَي بَانَ قَالَ عَفَوْتُ عَنِ القَوْدِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلدِّيَّةِ وَلَا اخْتَارَهَا عَقِبَ العَفْوِ.

قَوْدَ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَي قَوْلُهُ وَالمُفْلِسُ إلخ ش. قَوْدَ: (حَيْثُ) أَي حِينَ عِضَائِهِ بِالاسْتِدَانَةِ.

قَوْدَ: (وَمَعَ ذَلِكَ) أَي لَزُومِ العَفْوِ على الدِّيَّةِ. قَوْدَ: (بِالمُعْجَمَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَكَذَا لو عفا) فِي الْمُغْنِي. قَوْدَ: (المَحْجُورُ عَلَيْهِ بِسَفَةِ) وَلَوْ كَانَ السَّفِيهِ هُوَ الْقَاتِلُ فَصَالِحٌ عَنِ الْقِصَاصِ بِأَكْثَرِ مِنَ الدِّيَّةِ نَقَذَ وَلَا حَجَرَ لِلتَّوَلَّى فِيهِ كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ.

(فَرَعٌ): عَفْوُ الْمُكَاتِبِ عَنِ الدِّيَّةِ تَبَرُّعٌ فَلَا يَصِحُّ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ وَيَاذَنِهِ فِيهِ الْقَوْلَانِ مُغْنِي. قَوْدَ: (مُطْلَقًا) أَي بَلَا تَعَرُّضٍ لِلدِّيَّةِ. قَوْدَ: (أَوْ عَنِ الدِّيَّةِ) يَغْنِي عَلَى أَنْ لَا مَالَ.

قَوْدَ: (وَلَيْسَ كَالصُّلْحِ على عَوَضٍ فاسِدٍ) أَي حَيْثُ يَسْقُطُ القَوْدُ.

عليها (كُمُفْلِسٍ) في تفصيله المذكور (وقيل كَصَبِيٍّ) فلا يصح عَفْوُهُ عَنِ الْمَالِ بِحَالٍ وخرج بقوله في الدِّيةِ القَوْدُ فهو فيه كالرَّشِيدِ فلا يَجْرِي فِيهِ هَذَا الْوَجْهَ وَمَرَّ أَنَّ لِلشَّفِيهِ الْمُهِجِلِ حَكَمَ الرَّشِيدِ. (ولو تصالحا عن القود على) أكثر من الدِّيةِ لَكِنَّهُ مِنْ جَنْسِهَا نَحْوُ (مِائَتَيْ بَعِيرٍ) مِنْ جَنْسِ الْوَاجِبِ وَصِفَتِهِ (لَعَا) الصُّلْحُ (إِنْ أَوْجَبْنَا أَحَدَهُمَا)؛ لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ عَلَى الْوَاجِبِ فَهُوَ كَالصُّلْحِ مِنْ مِائَةٍ عَلَى مِائَتَيْنِ (وَالَا) بِأَنْ أَوْجَبْنَا الْقَوْدَ عَيْنًا (فَالَأَصْحُ الصَّحَّةُ) وَيَبْثُ الْمَالُ وَكَذَا لَوْ عَفَا مِنْ غَيْرِ تَصَالُحٍ عَلَى ذَلِكَ إِنْ قَبِلَ الْجَانِي وَالَا فَلَا يَبْثُ وَيَبْقَى الْقَوْدُ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ اعْتِيَاضٌ فَيَتَوَقَّفُ عَلَى رِضَاهُمَا أَمَّا غَيْرُ الْجَنْسِ الْوَاجِبِ فَقَدْ مَرَّ. (ولو قال) حُرٌّ مُكَلَّفٌ مُخْتَارٌ (رَشِيدٌ) أَوْ سَفِيهٌ لِآخَرَ (اقْطَعْنِي ففعلٌ فَهَذَنْ) لَا قَوْدَ فِيهِ، وَلَا دِيَةَ كَمَا لَوْ قَالَ لَهُ اقْتُلْنِي، أَوْ أَتْلِفْ مَالِي، وَإِذَنْ لَقِرُّ يُسْقِطُ الْقَوْدَ لَا الْمَالَ، وَإِذَنْ غَيْرُ الْمُكَلَّفِ وَالْمُكْرَهِ لَا يُسْقِطُ شَيْئًا (فَإِنْ سَرَى) الْقَطْعُ إِلَى النَّفْسِ (أَوْ قَالَ) ابْتِدَاءً (اقْتُلْنِي فَقَتَلَهُ فَهَذَنْ) كَمَا ذَكَرَ لِلإِذْنِ.....

□ فَوَدُ: (فَلَا يَصِحُّ عَفْوُهُ عَنِ الْمَالِ بِحَالٍ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ عَلَى الْأَوَّلِ يَصِحُّ عَفْوُهُ عَنِ الْمَالِ وَلَيْسَ بِوَاضِحٍ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ وَجَبَتْ الدِّيةُ لَمْ يَصِحَّ عَفْوُهُ عَنْهَا إِلَّا أَنْ يُرَادَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ عَفْوُهُ عَنِ الْقَوْدِ مَجَانًا، أَوْ عَلَى أَنْ لَا مَالَ سَم. أَقُولُ وَقَدْ يَأْتِي عَنِ الْمُرَادِ الْمَذْكُورِ قَوْلُ الشَّارِحِ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ فِي الدِّيةِ الْإِخْ وَقَوْلُهُ: وَإِنْ عَفَا عَلَى أَنْ لَا مَالَ بِأَنْ تَلَفَّظَ بِذَلِكَ ع ش عبارة ع ش قَوْلُهُ فَلَا يَصِحُّ عَفْوُهُ الْإِخْ فَلَوْ قَالَ عَفَوْتُ عَنِ الْقِصَاصِ عَلَى أَنْ لَا مَالَ صَحَّ الْعَفْوُ عَنِ الْقِصَاصِ وَلَعَا قَوْلُهُ عَلَى أَنْ لَا مَالَ وَوَجَبَتْ الدِّيةُ، وَعِبَارَةُ الْمُحَلِّيِّ وَقِيلَ كَصَبِيٍّ فَتَجِبُ. اهـ.

□ فَوَدُ (سَنِي): (وَلَوْ تَصَالَحَا) أَيِ الْوَلِيِّ وَالْجَانِي مِنَ الْقَوْدِ عَلَى أَكْثَرِ الْإِخْ، وَلَوْ تَصَالَحَا عَلَى أَقَلِّ مِنَ الدِّيةِ صَحَّ بِلَا خِلَافٍ كَمَا قَالَ الْقَاضِي مُغْنِي. □ فَوَدُ: (أَحَدُهُمَا) أَيِ لَا بَعَيْنَهُ مُغْنِي. □ فَوَدُ: (بِأَنْ أَوْجَبْنَا الْقَوْدَ الْإِخْ) أَيِ وَالدِّيةُ بَدَلٌ مِنْهُ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ مُغْنِي. □ فَوَدُ: (عَلَى ذَلِكَ) أَيِ أَكْثَرَ مِنَ الدِّيةِ لَكِنْ مِنْ جَنْسِهَا. □ فَوَدُ: (أَمَّا غَيْرُ الْجَنْسِ الْإِخْ) مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ لَكِنَّهُ مِنْ جَنْسِهَا ع ش. □ فَوَدُ: (فَقَدْ مَرَّ) أَيِ فِيهِ الْمَتْنُ أَيْضًا. □ فَوَدُ: (حُرٌّ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (وَلَوْ قَطَعَ) فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (مُخْتَارٌ) وَقَوْلُهُ: (وَالْمُكْرَهَ) وَقَوْلُهُ: (أَيِ لَأَنَّهُمَا) إِلَى (نَعَمْ) وَقَوْلُهُ: (وَيَعُوزُ). □ فَوَدُ: (فَقَتَلَهُ فَهَذَنْ) أَيِ مَا لَمْ تَذَلَّ قَرِينَةً عَلَى الْإِسْتِهْزَاءِ فَإِنْ ذَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ وَقَتَلَهُ قِيلَ بِهِ ع ش. □ فَوَدُ: (كَمَا ذَكَرَ) أَيِ لَا قَوْدَ فِيهِ، وَلَا دِيَةَ سَم.

□ فَوَدُ: (فَلَا يَصِحُّ عَفْوُهُ عَنِ الْمَالِ بِحَالٍ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ عَلَى الْأَوَّلِ، وَهُوَ أَنَّهُ كَالْمُفْلِسِ يَصِحُّ عَفْوُهُ عَنِ الْمَالِ وَلَيْسَ بِوَاضِحٍ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ وَجَبَتْ الدِّيةُ لَمْ يَصِحَّ عَفْوُهُ عَنْهَا فَلْيَحَرِّزْ وَلْيَنْظُرِ التَّمَاثُلُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ بِالنَّظَرِ لِلْمَالِ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ عَفْوُهُ عَنِ الْمَالِ بِحَالٍ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ عَفْوُهُ عَنِ الْقَوْدِ مَجَانًا، أَوْ عَلَى أَنَّهُ لَا مَالَ إِذْ عِبَارَةُ الصَّبِيِّ مُلْغَاءَةٌ. □ فَوَدُ: (أَوْ سَفِيهٌ) يَوْمَهُمْ مُسَاوَاتُهُ لِلرَّشِيدِ فِي الْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ وَفِيهِ نَظَرٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْعَفْوِ عَنِ الْأَرْضِ الْآتِي وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يُسَوَّغَ عَفْوُهُ وَلَعَلَّ هَذَا وَجْهَ تَقْيِيدِ الْمُصَنِّفِ بِالرُّشْدِ ثُمَّ سَمِعْتُ أَنَّ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الرَّمْلِيَّ قَالَ إِنَّ هَذَا هُوَ وَجْهُ التَّقْيِيدِ. □ فَوَدُ: (فَهَلَزَ كَمَا ذَكَرَ) أَيِ لَا قَوْدَ فِيهِ

ولأنَّ الأصَحَّ أَنَّ الدِّيَّةَ تَبَيَّنَتْ لِلْمُورِثِ ابتداءً أي؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ عَنِ الْقَوْدِ البَدَلِ عَنْ نَفْسِهِ كَمَا عَلِمَ  
مِمَّا مَرَّ نَعَمْ، تَجِبُ الْكَفَّارَةُ وَيُعْزَرُ (وفي قولٍ تَجِبُ دِيَّةٌ) بِنَاءٌ عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّهَا تَبَيَّنَتْ لِلْوَرِثَةِ  
ابتداءً. (ولو قُطِعَ) بَضَمٌ أَوَّلُهُ أَيِ عَضْوُهُ وجعله بعضهم بفتحِه (فعفا عن قَوْدِهِ وَأَرَشَهُ فَإِنْ لَمْ يَسِرْ  
فَلَا شَيْءٌ) مِنْ قَوْدٍ وَدِيَّةٍ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحِقَّ أَسْقَطَ الْحَقَّ بَعْدَ ثُبُوتِهِ فَسَقَطَ (وَأَنْ سَرَى) إِلَى النَّفْسِ  
(فَلَا قِصَاصَ) فِي نَفْسٍ وَطَرَفٍ لِتَوَلُّدِ السَّرَايَةِ مِنْ مَعْفُوٍّ عَنْهُ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ قُطِعَ إِذْ هُوَ مِنْ جِنْسٍ مَا  
فِيهِ قَوْدٌ نَحْوُ جَائِفَةٍ مِمَّا لَا يُوجِبُ قَوْدًا .....

قوله: (تَبَيَّنَتْ لِلْمُورِثِ ابتداءً) أي في آخِرِ جُزْءٍ مِنْ حَيَاتِهِ ثُمَّ يَتَلَقَّاهَا الْوَارِثُ مُغْنِي. قوله: (مِمَّا مَرَّ) أي  
فِي أَوَّلِ الْفَضْلِ. قوله: (نَعَمْ تَجِبُ الْكَفَّارَةُ) أي فِيمَا لَوْ سَرَى، أَوْ قَالَ: أَقْتُلْنِي إِنْ خِذَ الْقُطْعَ لَا كَفَّارَةَ فِيهِ  
رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَقَوْلُهُ: (فَهَذَرُ) لَيْسَ عَلَى عُمُومِهِ فَإِنَّ الْكَفَّارَةَ تَجِبُ عَلَى الْأَصَحِّ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى  
وَالِإِذْنِ لَا يُؤْثَرُ فِيهَا هـ. قوله: (وَيُعْزَرُ) أي فِي كُلِّ مِنْهُمَا عَشْرُ عِبَارَةِ الرَّشِيدِيَّ أي فِي كُلِّ مِنَ الْمَسَائِلِ  
الثَّلَاثِ مِنْ انْضِمَامِ الْقُطْعِ الْمُجَرَّدِ عَنِ السَّرَايَةِ إِلَيْهِمَا. هـ أي إِلَى مَا لَوْ سَرَى وَمَا لَوْ قَالَ: أَقْتُلْنِي إِنْ خِذَ.  
قوله: (أَيِ عَضْوُهُ) أي الَّذِي يَجِبُ فِيهِ قَوْدٌ مُغْنِي. قوله: (وَجَعَلَهُ بَعْضُهُمْ بِفَتْحِهِ) أي وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ  
تَشْتِيتُ ضَمِيرِي الْفِعْلَيْنِ.

قوله: (وَأَرَشَهُ) لَا يَخْفَى صَرَاخَةُ السِّيَاقِ كَقَوْلِهِ الْآتِي: (وَأَمَّا أَرَشُ الْعَضْوِ إِنْ خِذَ) فِي صِحَّةِ الْعَفْوِ  
عَنِ الْأَرَشِ وَفِيهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ الْقَوْدَ عَيْنًا وَالْعَفْوَ عَنِ الْمَالِ لَاغٌ كَمَا تَقَدَّمَ وَيُمْكِنُ أَنْ تَصَوَّرَ الْمَسْأَلَةَ  
بِمَا إِذَا عَفَا عَنِ الْقَوْدِ عَلَى الْأَرَشِ ثُمَّ عَفَا عَنِ الْأَرَشِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَصِحَّ الْعَفْوُ عَنِ الْمَالِ مَعَ الْعَفْوِ عَنِ  
الْقَوْدِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ هَذَا الْكَلَامِ سَم. (أَقُولُ): وَصَرَّحَ بِهِ الْمُغْنِي وَسَيَأْتِي عَنْ سَمِ نَفْسِهِ الْمَيْلُ إِلَيْهِ وَعَنْ عِ  
شِ تَوْجِيهِهُ. قوله: (مِنْ قَوْدٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَكَاثَمُهُمْ إِنَّمَا سَامَحُوا) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ)  
إِلَى الْمَتْنِ وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَوَقَعَ فِي مَتْنِ الْمُنْهَجِ) فِي النَّهَايَةِ. قوله: (إِلَى النَّفْسِ) أَمَّا إِذَا سَرَى إِلَى عَضْوٍ  
آخَرَ فَلَا قِصَاصَ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يَغْفَ عَنِ الْأَوَّلِ كَمَا مَرَّ مُغْنِي. قوله: (لِتَوَلَّدِ السَّرَايَةُ إِنْ خِذَ) لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا  
التَّعْلِيلَ إِنَّمَا يَظْهَرُ فِي قَوْلِهِ: فِي نَفْسٍ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَطَرَفٍ فَقَدْ مَرَّتْ عَلَيْهِ آفَا. قوله: (إِذَا هُوَ) أَيِ الْقُطْعِ  
مِنْ جِنْسِ إِنْ خِذَ مُقَدَّمَةً عَلَى بَعْضٍ مَغْلُولِهَا. قوله: (نَحْوُ جَائِفَةٍ) فَاعِلٌ خَرَجَ.

ولا دية. قوله: (ولأنَّ الأصَحَّ أَنَّ الدِّيَّةَ تَبَيَّنَتْ لِلْمُورِثِ ابتداءً) ثُمَّ قَوْلُهُ بِنَاءٌ عَلَى الضَّعِيفِ هَلْ يَجْرِي ذَلِكَ  
عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ الْقَوْدَ عَيْنًا، وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ أَشْكِلُ؛ لِأَنَّ الدِّيَّةَ لَا تَجِبُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ إِلَّا بِالْعَفْوِ عَلَيْهَا  
وَلَيْسَ فِي تَصْوِيرِ الْمَسْأَلَةِ مَا يَقْتَضِي ذَلِكَ فَكَيْفَ يَتَأْتَى الْبِنَاءُ عَلَى أَنَّهَا تَجِبُ لِلْمُورِثِ، أَوْ لِلْوَارِثِ مَعَ أَنَّهُ  
لَا مُقْتَضَى لِأَصْلٍ وَجُوبِهَا إِذْ لَمْ يَوْجَدْ الْإِذْنُ فِي الْقَتْلِ، أَوْ الْقُطْعِ وَذَلِكَ يَقْتَضِي سَقُوطَ مَا يَجِبُ بِذَلِكَ  
وَالوَاجِبُ بِذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا الْقَوْدُ. قوله: (بِنَاءٌ عَلَى الضَّعِيفِ إِنْ خِذَ) هَلْ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ أَحَدَهُمَا  
لَا بَعِيْنَهُ لَا الْقَوْدَ عَيْنًا.

قوله: (وَأَرَشَهُ) لَا يَخْفَى صَرَاخَةُ السِّيَاقِ كَقَوْلِهِ الْآتِي وَأَمَّا أَرَشُ الْعَفْوِ إِنْ خِذَ فِي صِحَّةِ الْعَفْوِ عَنِ  
الْأَرَشِ وَفِيهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ الْقَوْدَ عَيْنًا وَالْعَفْوَ عَنِ الْمَالِ لَاغٌ كَمَا تَقَدَّمَ فَلْيَنْظُرْ صَوْرَ الْمَسْأَلَةِ وَيُمْكِنُ



عفا المجني عليه عن القود فيها ثم سرت الجناية لنفسه فلوليه أن يقتصر في التمسك ؛ لأنه عفا عن القود فيما لا قود فيه فلم يؤثر العفو ويقوله عن قوده وأرشه ما لو قال عفوت عن هذه الجناية ولم يزد فإنه عفو عن القود دون الأرض كما نص عليه في الأم أي فله أن يعفو عقيبته عليه لا أنه يجب بلا اختياره الفوري فيما يظهر أخذا مما مر فيما لو أطلق العفو (وأما أرض العفو فإن جرى) في صيغة العفو عنه (لفظ وصية .....

قود: (عفا المجني عليه إلخ) الجملة صفة نحو جائفة وتذكير الرابطة نظرا للمضاف إليه .

قود: (فلوليه) أي المجني عليه العافي . قود: (أن يقتصر) أي من الجاني المغفوع عن القود منه .

قود: (لأنه) أي المجني عليه . قود: (ويقوله عن قوده وأرشه إلخ) كالصريح في أن عفوه عن القود والأرض صحيح بالنسبة للأرض أيضا، وإن كان الواجب القود عينا ولهذا لو اقتصر على العفو عن الأرض لغا لعدم وجوبه كما علم مما تقدم فكانهم يفرقون بين الإقتصار على العفو عن الأرض فلا يصح وبين العفو عنه مع العفو عن القود فيصح فليحرز سم على حج ويوجه الفرق بأنه لو أطلق العفو لم يجب الأرض إلا إذا عفا عليه عقب مطلق العفو فذكره في العفو كالصريح بل لازم مطلق العفو فيصح ع ش . قود: (أي فله أن يعفو إلخ) تفسير لقوله دون الأرض . قود: (لا أنه إلخ) أي وليس المراد بقوله دون الأرض أنه يجب الأرض بالعفو عن القود مطلقا بدون أن يختار الأرض عقب العفو المطلق .

قول (سني): (وأما أرض العفو) أي في صورة سريّة القطع إلى التمسك مغني .

قول (سني): (فإن جرى لفظ وصية إلخ) اعترض بأن المقتسم العفو عن الأرض فتقسيمه إلى ما ذكر من الوصية والإبراء وغيرهما من تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره، وأجاب شينخنا الشهاب الزملي بأن المراد بالعفو المقتسم مطلق الإسقاط أعم من أن يكون بلفظ العفو، أو بغيره فلا إشكال سم على حج ع ش

أن تصور بما إذا عفي عن القود على الأرض ثم عفي عن الأرض ويحتمل أنه يصح العفو عن المال مع العفو عن القود كما هو ظاهر هذا الكلام . قود: (ويقوله عن قوده وأرشه إلخ) كالصريح في أن عفوه عن القود والأرض صحيح بالنسبة للأرض أيضا، وإن كان الواجب القود عينا، ولهذا لو اقتصر على العفو عن الأرض لغا لعدم وجوبه كما علم مما تقدم فكانهم يفرقون بين الإقتصار على العفو عن الأرض فلا يصح وبين العفو عنه مع العفو عن القود فيصح فليحرز ويوجه الفرق بأنه لو أطلق العفو لم يجب الأرض إلا إذا عفا عليه عقب مطلق العفو فذكره في العفو كالصريح بل لازم مطلق العفو فيصح .

قول (سني): (وأما أرض العفو فإن جرى إلخ) صريح في وجوب الأرض، وهو مشكل إذ لم يظهر من تصوير المسألة غير أنه عفي عن قوده وأرشه والصحيح أن الواجب القود عينا وأن العفو عن المال لغو لعدم وجوبه فيكون العفو عن القود صحيحا بخلافه عن الأرض فإنه لغو لعدم وجوبه ويتحصل من ذلك عدم وجوب الأرض وأن العفو عنه لغو فمن أين وجب حتى يفصل في العفو عنه؟

قول (سني): (فإن جرى لفظ وصية إلخ) اعترض بأن المقتسم العفو عن الأرض فتقسيمه إلى ما ذكر من

لَكَ أَوْصِيَتْ لَهُ بِأَرْشِ هَذِهِ الْجَنَائِيَةِ فَوْصِيَّةٌ لِقَاتِلِ) وَهِيَ صَحِيحَةٌ عَلَى الْأَصَحِّ ثُمَّ إِنْ خَرَجَ الْأَرْشُ مِنَ الثُّلُثِ، أَوْ أَجَازَ الْوَارِثُ سَقَطَ وَإِلَّا نَفَذَتْ مِنْهُ فِي قَدْرِ الثُّلُثِ (أَوْ) جَرَى (لَفْظُ إِبْرَاءٍ أَوْ إِسْقَاطٍ، أَوْ عَفْوٍ سَقَطَ) قَطْعًا إِنْ خَرَجَ مِنَ الثُّلُثِ أَوْ أَجَازَ الْوَارِثُ وَإِلَّا فَيَقْدِرُهُ؛ لِأَنَّهُ إِسْقَاطٌ نَاجِزٌ وَكَانَتْهُمْ إِنْمَا سَامَحُوا فِي صَحَّةِ الْإِبْرَاءِ هُنَا عَنْ الْعُضْوِ مَعَ الْجَهْلِ بِوَاجِبِهِ حَالِ الْإِبْرَاءِ إِذْ وَاجِبُ الْجَنَائِيَةِ الْمُسْتَقَرُّ إِنْمَا يَتَبَيَّنُ بِالمَوْتِ الْوَاقِعِ بَعْدَ وَحَيْثُذِ فَهُوَ فِي مُقَابَلَةِ النَّفْسِ لَا الْعُضْوِ؛ لِأَنَّ جَنْسَ الدِّيَةِ شَوِيخٌ فِيهِ بِصَحَّةِ الْإِبْرَاءِ مِنْهَا مَعَ أَنْوَاعٍ مِنَ الْجَهْلِ فِيهَا كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي الصُّلْحِ وَغَيْرِهِ وَمِمَّا يَأْتِي فِيهَا (وَقِيلَ) هُوَ (وَصِيَّةٌ) لِاعْتِبَارِهِ مِنَ الثُّلُثِ اتِّفَاقًا فَيَجْرِي فِيهَا خِلَافُ الْوَصِيَّةِ لِلْقَاتِلِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْوَصِيَّةَ لَهُ إِنْمَا تَتَحَقَّقُ فِيمَا عُلِقَ بِالمَوْتِ دُونَ التَّبَرُّعِ النَّاجِزِ، وَإِنْ كَانَ فِي مَرَضِ المَوْتِ وَوَقَعَ فِي مَتْنِ الْمَنْهَجِ وَشَرَحِهِ إِصْلَاحٌ مُصَرَّحٌ بِالْفَرْقِ بَيْنَ لَفْظِ الْوَصِيَّةِ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ وَهْمٌ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ اعْتِبَارِ الْكُلِّ مِنَ الثُّلُثِ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي مَرَضِ المَوْتِ إِذِ الْجَرْخُ السَّارِي مِنْهُ كَمَا مَرَّ فِي بَابِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ نُسْخَةً مُعْتَمَدَةً حُذِفَ مِنْهَا ذَلِكَ الْوَهْمُ قِيلَ هَذَا لَا يُنَاسِبُ جَعْلَ الْمُقْسَمِ الْعَفْوَ عَنِ الْقَوْدِ وَالْأَرْشِ أَهْ وَيُرَدُّ بِمَنْعٍ مَا ذُكِرَ إِذْ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ زَادَ فِي الْأَرْشِ تَفْصِيلًا وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يُؤَثِّرُ هَذَا كُلَّهُ فِي أَرْشِ الْعُضْوِ لَا مَا زَادَ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ (وَتَجِبُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ) أَيْ

وَسَيَاتِي فِي الشَّارِحِ حِكَايَةُ الْإِعْتِرَاضِ وَجَوَابِ آخَرُ.

قَوْلُ (سَنِي): (كَأَوْصِيَتْ لَهُ الْإِخ) أَيْ كَانَ قَالَ بَعْدَ عَفْوِهِ عَنِ الْقَوْدِ أَوْصِيَتْ الْإِخ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَالْأَي) إِنْ لَمْ يُجْزَها الْوَارِثُ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَيْ الْعَفْوُ بِوَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الثَّلَاثَةِ. قَوْلُهُ: (فِي صَحَّةِ الْإِبْرَاءِ هُنَا الْإِخ) يَغْنِي فِي صَحَّةِ الْإِسْقَاطِ هُنَا بِلَفْظِ الْإِبْرَاءِ. قَوْلُهُ: (إِذَا وَاجِبُ الْإِخ) عِلَّةُ قَوْلِهِ مَعَ الْجَهْلِ بِوَاجِبِهِ عَ ش. قَوْلُهُ: (وَحَيْثُذِ) أَيْ حِينَ وَقَعَ المَوْتُ. قَوْلُهُ: (فَهُوَ) أَيْ الْوَاجِبُ. قَوْلُهُ: (إِذَا وَاجِبُ الْجَنَائِيَةِ) عِلَّةُ قَوْلِهِ مَعَ الْجَهْلِ بِوَاجِبِهِ عَ ش. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ جَنْسَ الدِّيَةِ الْإِخ) عِلَّةُ قَوْلِهِ وَكَانَتْهُمْ إِنْمَا سَامَحُوا الْإِخ عَ ش. قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَيْ الدِّيَةِ. قَوْلُهُ: (هُوَ) أَيْ الْعَفْوُ بِوَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ وَكَذَا ضَمِيرُ لَاغْتِيَارِهِ.

قَوْلُهُ: (فَيَجْرِي فِيهَا) أَيْ فِي تِلْكَ الْأَلْفَاظِ أَيْ فِي الْعَفْوِ بِهَا. قَوْلُهُ: (دُونَ التَّبَرُّعِ الْإِخ) أَيْ الَّذِي مِنْهُ مَا ذُكِرَ هُنَا. قَوْلُهُ: (مِنْ اعْتِبَارِ الْكُلِّ) يَغْنِي مِنْ اعْتِبَارِ الْعَفْوِ بِكُلِّ مَنْ لَفْظُ الْوَصِيَّةِ وَغَيْرِهِ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُ أَيْ الْعَفْوُ بِكُلِّ مَنَّهُمَا وَقَوْلُهُ مِنْهُ أَيْ مَرَضِ المَوْتِ. قَوْلُهُ: (قِيلَ هَذَا) أَيْ قَوْلُ الْمَتْنِ: (وَأَمَّا أَرْشُ الْعُضْوِ فَإِنْ الْإِخ). قَوْلُهُ: (أَنَّهُ زَادَ) أَيْ: بَعْدَ تَمَامِ التَّقْسِيمِ. قَوْلُهُ: (هَذَا كُلُّهُ) أَيْ: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَأَمَّا أَرْشُ الْعُضْوِ

الْوَصِيَّةِ وَالْإِبْرَاءِ وَغَيْرَهُمَا مِنْ تَقْسِيمِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ. وَأَجَابَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَفْوِ فِي الْمُقْسَمِ مُطْلَقُ الْإِسْقَاطِ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِلَفْظِ الْعَفْوِ، أَوْ بغيرِهِ وَحَيْثُذِ فَلَا إِشْكَالَ فِي تَقْسِيمِهِ إِلَى مَا ذُكِرَ الَّذِي مِنْهُ السَّقَاطُ بِلَفْظِ الْعَفْوِ وَسَيَاتِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ حِكَايَةُ الْإِعْتِرَاضِ مَعَ جَوَابِ آخَرُ لَهُ. قَوْلُهُ: (إِذَا وَاجِبُ الْجَنَائِيَةِ الْمُسْتَقَرُّ الْإِخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يَمْنَعُ كَوْنُ الْمُبْرَأِ مِنْهُ مَعْلُومًا.

على أرض العضو (إلى تمام الدية) للسراية وإن تعرض في عفو له لما يحدث لبطلان إسقاط الشيء قبل ثبوته (وفي قول إن تعرض في عفو) عن الجناية (لما يحدث منها سقطت الزيادة) بناء على الضعيف أن الإبراء عما لا يجب صحيح إذا جرى سبب وجوبه وهذا في غير لفظ الوصية أما إذا عفا عما يحدث بلفظها ك أوصيت له بأرض هذه الجناية وما يحدث منها فهي وصية بجميع الدية لقاتل فيأتي فيها ما مر، ولو ساوى الأرض الدية صح العفو عنه، ولم يجب للسراية شيء ففي قطع اليدين لو عفا عن أرض الجناية وما يحدث منها سقطت الدية بكما لها إن وقى بها الثلث، وإن لم تصح الإبراء عما يحدث؛ لأن أرض اليدين دية كاملة فلا يزداد بالسراية شيء وبذلك تعلم أنه لو عفا عن القاتل على الدية بعد قطع يده لم يأخذ إلا نصفها، أو بعد قطع يده لم يأخذ شيئاً إن ساواه فيها وإلا وجب التفاوت كما مر قبيل مسائل الدهشة. (فلو سرى) قطع ما عفي عن قوده وأرشه (إلى عضو آخر واندمل) كأن قطع أصبعاً فتأكل كفه واندمل الجرح الساري إليه (ضمن دية السراية في الأصح)، وإن تعرض في عفو به غير لفظ وصية لما يحدث؛ لأنه إنما عفا عن موجب جناية موجودة فلم يتناول غيرها وتعرضه لما يحدث باطل؛ لأنه إبراء عما لم يجب (ومن له قصاص نفس بسراية طرف) كأن قطعت يده

إلخ. □ قوله: (أي على أرض العضو) أي المفقود عنه. □ قوله: (وهذا) أي الخلاف المذكور. □ قوله: (للسراية) إلى قول المتن: (ولو وكل) في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله: (وبذلك تعلم) إلى المتن وقوله: (بغير لفظ وصية) وقوله: (كما لو تعدد المستحق). □ قوله: (بلفظها) أي الوصية. □ قوله: (وما يحدث منها) عبارة المعنى وأرض ما يحدث منها، أو يتوكد منها أو يسري إليه. اهـ. □ قوله: (ما مر) أي من أنا إن صححنا الوصية للقاتل نفذ في الدية كلها إن خرجت من الثلث، أو أجاز الوارث وإلا ففي قدر ما يخرج منه ع ش. □ قوله: (لو عفا) أي المفقود. □ قوله: (وما يحدث منها) الأولى حذفه تدبر. □ قوله: (وإن لم تصح الإبراء إلخ) معتمد ع ش. □ قوله: (فلا يزداد إلخ) تفريع على قوله، وإن لم تصح إلخ ع ش. (أقول) بل على قوله: لأن أرض اليدين إلخ. □ قوله: (أنه لو عفا) أي المفقود عن القاتل أي عن قود القاتل بالسراية. □ قوله: (على الدية بعد قطع يده) كل من الطرفين متعلق بعفا والضمير للقاتل. □ قوله: (لم يأخذ) أي ولي المفقود الذي مات بالسراية بعد العفو. □ قوله: (كما مر) أي فيما لو كان الجاني امرأة والمجنني عليه رجلاً ع ش. □ قوله (سرى): (ضمن دية السراية إلخ) أما القصاص في العضو المفقود ودينه فسايقان. (تنبيه): كلام المصنف فيهم أنه لا قصاص في العضو الذي سرى إليه وهو كذلك؛ لأن القصاص لا يجب في الأجسام بالسراية معني. □ قوله: (بغير لفظ وصية) يفيد أنه لو كان بلفظ الوصية لم يضمن السراية السراية سم.

□ قوله: (بغير لفظ وصية) يفيد أنه لو كان بلفظ الوصية لم يضمن السراية.

فمات سرياً (لو عفا) الولي (عن النفس فلا قطع له)؛ لأن القطع طريق للقتل المستحق له وقد عفا عنه (أو عفا) (عن الطرف فله حرز الرقبة في الأصح)؛ لأن كلا منهما مقصود في نفسه كما لو تعدد المستحق وخرج بقوله بسرياً طرف، ما لو استحقهما بالمباشرة فإن اختلف المستحق كأن قطع عبد يد عبد ثم عتق ثم قتله فليس يد قود اليد وللورثة قود النفس، ولا يسقط حق أحدهما بعفو الآخر وكذا إن اتحد المستحق فلا يسقط الطرف بالعفو عن النفس وعكسه ولما كان من له قصاص نفس بسرياً طرف تارة يعفو وتارة يقطع وذكر حكم الأول ثم يذكر الثاني فقال (ولو قطعته) المستحق (ثم عفا عن النفس مجاناً) مثلاً إذ العفو بعوض كذلك (فإن سرى القطع) إلى النفس (بأن بطلان العفو) ووقعت الشراية قصاصاً لترتب مقتضى السبب الموجود قبل العفو عليه فإن أن لا عفو حتى لو كان وقع بمال فإن أن لا مال (والا) يسر بأن اندمل (فيصح) العفو فلا يلزمه لقطع العضو شيء؛ لأنه حال قطعه كان مستحقاً لجملته فانصب عفوه لغيره.

(أقول): بل الأولى حذفه كما في المعنى؛ لأنه يوهم أن المراد هنا سرياً النفس. فو: (كما لو تعدد المستحق) لعل وأو العطف هنا سقطت من قلم الناسخ. فو: (ما لو استحقها) أي النفس رشدي.

فو: (ثم عتق) أي المقطوع ع ش ورشدي. فو: (ثم قتله) أي الجاني المقطوع ع ش. فو: (وللورثة) أي ولو كان عاماً كسب المال ع ش.

(فرغ): لو عفا شخص عن عبد تعلق به قصاص له ثم مات بسرياً صح العفو؛ لأن القصاص عليه أو تعلق به مال بجناية وأطلق العفو، أو أضافه إلى السيد صح العفو أيضاً؛ لأنه عفو عن حق لزم السيد في عين ماله، وإن أضاف العفو إلى العبد لفا؛ لأن الحق ليس عليه، ولو عفا الوارث في جناية الخطأ عن الدية، أو عن العاقلة أو أطلق صح؛ لأنه تبرع صدر من أهله وإن عفا عن الجاني لم يصح؛ لأن الحق ليس عليه ويؤخذ من هذا أن الدية لو كانت عليه صح العفو كأن كان ذمياً وعاقلة مسلمين، أو حربيين وهو كذلك معني وروض مع الأسنى. فو: (وكذا إن اتحد المستحق) أي كما لو قطع يده ثم قتله فالقصاص مستحق فيهما أصالة معني وبه يتحل توقف الرشدي عبارته قوله وكذا إن اتحد المستحق لعله في هذه الصورة أي بأن كان السيد هو الوارث فليراجع. اه. فو: (ولو قطعته المستحق) وهو وارث المجني عليه ع ش. فو: (الموجود) وصف للسبب، وهو القطع رشدي. فو: (عليه) أي السبب متعلق بترتب الخ. فو: (بأن أن لا مال) أي فيسترد إن كان قبض ع ش. فو: (والأيسر) أي قطع المستحق معني. فو: (فلا يلزمه) أي المستحق والمنايب ولا يلزمه بالوإ بدال الفاء أي كما في المعني دفعا لما يتوهم أنه حيث عفا يلزمه أرش عضو الجاني وأما التفرع فلا يظهر له وجه رشدي.

فو: (كان مستحقاً لجملته) أي التي المقطوع بعضها فهو مستوف لبعض حقه وعفوه منصب على ما وراء ذلك وكذا الحكم فيما لو قتله بغير القطع وقطع الولي يده متعدياً ثم عفا عنه؛ لأنه قطع عضواً من مباح له دمه فكان كما لو قطع يد مرتد معني.

(ولو وكل) آخر في استيفاء قوِّده (ثم عفا فاقْتَصَّ الوكيلُ جاهلاً) بعَفْوِهِ (فلا قِصاصَ عليه) إذ لا تقصير منه بوجه وبه فارق ما مرَّ في قتل مَنْ عَهْدَهُ مُؤْتَدًّا فَبِأَنِّ مُسْلِمًا أَمَا إِذَا عَلِمَ بِالْعَفْوِ فَيُقْتَلُ قِطْعًا، وَيُظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعِلْمِ هُنَا الظَّنُّ كَأَنَّهُ أَخْبَرَهُ ثِقَةً، أَوْ غَيْرُهُ وَوَقَعَ فِي قَلْبِهِ صِدْقُهُ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اثْنَيْنِ دَرَجًا لِلْقَوْدِ بِالشُّبْهَةِ مَا أَمَكْنَ وَيُقْتَلُ أَيْضًا فِيمَا لَوْ صَرَفَ الْقَتْلَ عَنْ مُوَكَّلِهِ إِلَيْهِ بِأَنَّهُ قَالَ قَتَلْتُهُ بِشَهْوَةِ نَفْسِي لَا عَنْ الْمُوَكَّلِ وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَوَكِيلِ الطَّلَاقِ إِذَا أَوْقَعَهُ عَنْ نَفْسِهِ وَقُلْنَا بِمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الزَّوْيَانِيِّ أَنَّهُ يَقَعُ بِأَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ الصَّرْفُ فَلَمْ يُؤْثَرْ وَهَذَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ لِنَحْوِ عِدَاوَةٍ بَيْنَهُمَا فَائِزٌ وَيُظْهَرُ الْاِكْتِفَاءُ بِأَحَدٍ ذَيْنِكَ أَعْنِي بِشَهْوَتِي وَلَا عَنْ مُوَكَّلِي، وَعَلَيْهِ لَوْ شَرَكُ بِأَنَّهُ قَالَ بِشَهْوَتِي وَعَنْ مُوَكَّلِي اخْتِمَلُ أَنْ لَا قَوْدَ تَغْلِيْبًا لِلْمَانِعِ عَلَى الْمُقْتَضَى وَدَرَجًا بِالشُّبْهَةِ (وَالْأَظْهَرُ وَجُوبُ دِيَّةٍ) عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ عَدَمَ تَقَبُّلِهِ تَقْصِيرَ مَنْهُ بِالتَّسْبِيَةِ لِلْمَالِ وَيَجِبُ كَوْنُهَا مُعْظَمَةً لِتَعْمِيدِهِ وَإِنَّمَا سَقَطَ عَنْهُ الْقَوْدُ لِغُدْرِهِ (و) مِنْ ثَمَّ كَانَ الْأَظْهَرُ أَيْضًا (أَنَّهَا عَلَيْهِ لَا عَلَى عَاقِلَتِهِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ) أَيُّ الْوَكِيلِ الْغَارِمُ لِلدِّيَّةِ (لَا يَرْجِعُ بِهَا عَلَى الْعَافِي)؛ لِأَنَّهُ مُخَيَّرٌ بِالْعَفْوِ .....

فَوَلَّ (سَيِّئًا): (ولو وكل ثم عفا فاقْتَصَّ إلخ) وَيَجْرِي هَذَا التَّفْصِيلُ فِيمَا لَوْ عَزَلَ الْمُوَكَّلُ الْوَكِيلَ ثُمَّ اقْتَصَّ الْوَكِيلُ بَعْدَ عَزْلِهِ جَاهِلًا بِهِ مُغْنِي. فَوَدَّ: (إِذَا لَا تَقْصِيرَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُفَرَّقُ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَيُظْهَرُ إِلَى وَيُقْتَلُ وَإِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ لَا يَرْجِعُ فِي النِّهَايَةِ. فَوَدَّ: (أَوْ غَيْرُهُ وَوَقَعَ إلخ) مُعْتَمَدٌ عَ ش. فَوَدَّ: (صِدْقُهُ) أَيُّ الْغَيْرِ. فَوَدَّ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا إلخ) فِي الْفَرْقِ تَحَكُّمٌ سَمَّ عَلَى حَاجَةٍ لَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهُ كَمَا يُمَكِّنُ صَرْفُ الْقَتْلِ عَنْ كَوْنِهِ عَنِ الْمُوَكَّلِ لِعِدَاوَةٍ مَثَلًا يُمَكِّنُ صَرْفُ الطَّلَاقِ عَنِ الْمُوَكَّلِ لِسَبَبٍ يَتَقَضَى عَدَمُ إِرَادَةِ وَقُوعِ طَّلَاقِ الْمُوَكَّلِ فَيَصْرِفُهُ لِنَفْسِهِ حَتَّى يَلْمَوْا وَقَدْ يُدْفَعُ بِأَنَّ الْقَتْلَ حَصَلَ مِنَ الْوَكِيلِ، وَلَا بُدَّ وَبِالصَّرْفِ قَاتَتْ نِسْبَتُهُ لِلْمُوَكَّلِ وَقَامَتْ بِالْوَكِيلِ وَأَمَّا الصَّرْفُ فِي وَقُوعِ الطَّلَاقِ لَوْ اغْتَبَرَ كَانَ الطَّلَاقُ لَعُومًا مَعَ صَرَاخَةِ صَبِيحَتِهِ وَكَوْنِهِ لَعُومًا مَمْنُوعًا مَعَ الصَّرَاخَةِ فَتَعَدَّرَ الصَّرْفُ عَ ش وَالْأَوَّلَى أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ وَكِيلَ الْقَتْلِ مُقَرَّرٌ بِمَا يَصْرِفُهُ فَعَمَلٌ بِهِ بِخِلَافِ وَكِيلِ الطَّلَاقِ. فَوَدَّ: (وَقُلْنَا بِمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الزَّوْيَانِيِّ إلخ) مُعْتَمَدٌ عَ ش. فَوَدَّ: (أَنَّهُ يَقَعُ) بَيَّانٌ لِمَا. فَوَدَّ: (بِأَنَّ ذَاكَ) أَيُّ الطَّلَاقِ. فَوَدَّ: (لَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ الصَّرْفُ) أَيُّ عَنِ الْمُوَكَّلِ إِلَى الْوَكِيلِ. فَوَدَّ: (لِنَحْوِ عِدَاوَةٍ إلخ) الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا لَا دَخَلَ لَهُ فِي مَلْحَظِ الْفَرْقِ بَلْ ذِكْرُهُ يَوْهَمُ خِلَافَ الْمُرَادِ فَتَأَمَّلْ رَشِيدِي. فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَيُّ الْاِكْتِفَاءِ. فَوَدَّ: (اِحْتِمَالُ أَنْ لَا قَوْدَ) مُعْتَمَدٌ عَ ش. فَوَدَّ: (وَدَرِي بِالشُّبْهَةِ) أَيُّ وَتَجِبُ الدِّيَّةُ الْمُعْظَمَةُ عَ ش. فَوَدَّ: (عَلَيْهِ) أَيُّ الْوَكِيلِ. فَوَدَّ: (تَقْصِيرُ مَنْهُ) قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ لَاغْتِيَارِ التَّقْصِيرِ؛ لِأَنَّ الضَّمَانَ يَتَّبِعُ مَعَ التَّقْصِيرِ وَعَدَمِهِ سَمَّ عَلَى حَاجَةٍ وَقَدْ يُقَالُ التَّقْصِيرُ لِلتَّغْلِيْظِ لَا لِأَصْلِ الضَّمَانِ عَ ش. فَوَدَّ: (لِغُدْرِهِ) عِبَارَةٌ الْمَغْنِيِّ لِشُبْهَةِ الْإِذْنِ. اهـ. فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ مُخَيَّرٌ) أَيُّ (مَا عَلَى الْمُخَيَّرِينَ مِنْ سَبِيلٍ) [التوبة: ٩١] مُغْنِي.

فَوَدَّ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا إلخ) فِي الْفَرْقِ تَحَكُّمٌ. فَوَدَّ: (تَقْصِيرُ مَنْهُ) قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ لَاغْتِيَارِ التَّقْصِيرِ؛ لِأَنَّ الضَّمَانَ يَتَّبِعُ مَعَ التَّقْصِيرِ وَعَدَمِهِ.

ما لم يُنسَبْ لِتَقْصِيرٍ فِي الْإِعْلَامِ وَلَا رَجْعٍ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ غَرَزَهُ، وَلَمْ يَنْتَفِعْ بِشَيْءٍ بِخِلَافِ الزَّوْجِ الْمَغْرُورِ وَأَكِلِ الطَّعَامِ الْمَغْصُوبِ ضِيَاغَةً لَانْتِفَاعِيَهُمَا بِالْوَطْءِ وَالْأَكْلِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْمَاوَزْدِيِّ أَنَّ مَحَلَّ وَجوبِ الدِّيَةِ إِذَا كَانَ بِمَسَافَةٍ يَتَأْتَى إِعْلَامُهُ فِيهَا وَلَا فَلَا دِيَّةَ وَالْعَفْوُ بَاطِلٌ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَتَعْلِيلُهُمْ قَدْ يُؤْشِدُ لِهَذَا. اهـ. وَقَدْ يُوجَّهُ إِطْلَاقُهُمْ بِالْتَّغْلِيظِ عَلَى الْوَكِيلِ تَنْفِيرًا عَنِ الْوَكَالَةِ فِي الْقَوْدِ؛ لِأَنَّ مَبْنَاهُ عَلَى الدُّرءِ مَا أَمَكَّنَ. (وَلَوْ وَجَبَ) لِرَجُلٍ (عَلَيْهَا) أَيِ الْمَرْأَةِ (قِصَاصٌ فَتَكْحِكُهَا عَلَيْهِ جَانُ التَّكَاخِ، وَهُوَ وَاضِعٌ وَالصَّدَاقُ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا صَحَّ عَنْهُ صَحَّ بِجَعْلِهِ صَدَاقًا) (وَسَقَطَ) الْقِصَاصُ لِمَلِكِيَّتِهَا لَهُ (فَإِنْ فَازَ) هَا (قَبْلَ الْوَطْءِ رَجَعَ بِنَصْفِ الْأَرْضِ) لِتِلْكَ الْجَنَائِيَةِ؛ لِأَنَّهُ الْبَدَلُ لِمَا وَقَعَ الْعَقْدُ بِهِ (وَفِي قَوْلِ نَصْفِ مَهْرِ الْمَثَلِ)؛ لِأَنَّهُ الْبَدَلُ لِلْبُضْعِ.

□ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يُنسَبْ إِلَيْهِ) خَالَفَهُ النَّهْيُ وَالْمُعْنَى فَقَالَا وَإِنْ تَمَكَّنَ الْمَوْكُلُ مِنْ إِعْلَامِهِ خِلَافًا لِلْبُلْقِينِيِّ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (قَالَ الْبُلْقِينِيُّ إِلَيْهِ) وَالْمُعْتَمَدُ إِطْلَاقُ الشَّيْخَيْنِ سَم. □ قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُوجَّهُ إِطْلَاقُهُمْ) أَيِ عَدَمِ الرُّجُوعِ سِوَا مَا أَمَكَّنَ الْمَوْكُلَ إِعْلَامَ الْوَكِيلِ بِالْعَفْوِ أَمْ لَا مُعْنَى.

□ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يُنسَبْ لِتَقْصِيرٍ فِي الْإِعْلَامِ إِلَيْهِ) كَذَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَالْمُعْتَمَدُ إِطْلَاقُ الشَّيْخَيْنِ م ر.



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الدِّيَاتِ

ذكرها عقب القود لما مرَّ أنها بدَّلَ عنه وجمعها باعتبار أنواعها الآتية، وهاء الدية وهي شرعاً مالٌ وجب على حرٍّ بجناية في نفس أو غيرها، عوضٌ عن فائها؛ لأنها من الودّي، وهو دفعُ الدية والأصل فيها الكتابُ والشئَةُ والإجماعُ (في قتل الحرِّ المسلم) الذكرُ المعصوم غير الجنين إذا صدرَ من حرٍّ (مائة تعين) إجماعاً سواء أوجبَتْ بالعفو، أو ابتداءً كقتل نحو الوالدِ أما الرقيقُ والدُمِّي والمرأةُ والجنينُ فسيأتي ما فيهم نعم، الدية لا تختلف بالفضائل بخلاف قيمة

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ الدِّيَاتِ)

• قوله: (ذكرها) إلى قوله أما القنُّ في المعنى إلا قوله ويوجَّه إلى وأما المَهْدَرُ. • قوله: (باعتبار أنواعها إلخ) عبارة المعنى باعتبار الأشخاص، أو باعتبار النفس والأطراف. اهـ. • قوله: (وهاء الدية) مبتدأ خبره قوله عوضٌ وما بينهما جملةٌ مُعْتَرِضةٌ. • قوله: (أو غيرها) يشمل ما لا مقدَّر لها والظاهر أنه غيرُ مرادٍ رشديٍّ ويصرَّح به قولُ المعنى وتعرَّضَ المُصنَّفُ في آخرِ هذا الكتابِ لبيانِ الحكومةِ وضمانِ الرقيقِ وبدأ بالدية؛ لأنَّ التَّرجمةَ لها. اهـ. • قوله: (من الودّي) كالعدة من الوعدِ معني. • قوله: (كقتل نحو الوالدِ) انظر ما المراد بنحوه ولعله أراد بالوالد الأبَ فتحوه الأمُّ والأجدادُ والجَدَّاتُ رشديٍّ، وعبارة ع ش قوله كقتل نحو الوالدِ والمسلمِ اليهوديِّ والنصرانيِّ. اهـ. • قوله: (أما الرقيقُ إلخ) بيانٌ لمُحْتَرَزَاتِ القِيودِ. • قوله: (فسيأتي إلخ) عبارة المعنى ويعرَّضُ للدية ما يُغلَّظُها، وهو أحدُ أسبابِ خمسةٍ: كَوْنُ القَتْلِ عَمْدًا، أو شبهَ عَمْدٍ وفي الحرِّ، أو الأشهرِ الحرِّ، أو لِدِي رَجِمَ مَحْرَمٌ وقد يعرَّضُ لها ما يُنْقِصُها وهو أحدُ أسبابِ أربعةٍ: الأثوثة والرُّقُّ وقتلُ الجنينِ والكُفْرِ فالأوَّلُ يَرُدُّها إلى الشَّطْرِ والثاني إلى القيمةِ والثالثُ إلى العُرةِ والرابعُ إلى الثُّلثِ، أو أقلَّ كما سيأتي بيانُ ذلك وكَوْنُ الثاني أنْقَصَ جَرَى على الغالبِ وإلَّا فقد تزيَّدَ القيمةُ على الديةِ اهـ. • قوله: (نعم الديةُ إلخ) انظر وجهَ الاستدراكِ رشديٍّ.

(أقول): وجهه ما تضمَّنته قوله فسيأتي إلخ من الاختلافِ بالأذيانِ والذكورةِ والأثوثةِ.

• قوله: (بالفضائلِ) أي والرذائلِ مُعني.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ الدِّيَاتِ)

• قوله: (المعصومُ) خرجَ الزَّاني المُحْصَنُ.

الْقِنْ وَيُوجِّه ذَلِكَ بِأَنَّ تِلْكَ حَدَّدَهَا الشَّارِعُ اعْتِنَاءً بِهَا لِشَرَفِ الْجَزِيَّةِ، وَلَمْ يَنْظُرُوا لِأَعْيَانِ مَنْ تَجَبُّ فِيهِ وَلَا لَسَاوِثِ الرِّقِّ وَهَذِهِ لَمْ يُحَدِّدْهَا فَنِيطَتْ بِالْأَعْيَانِ وَمَا يُنَاسِبُ كَلًّا مِنْهَا وَأَمَّا الْمُهَذَّرُ كَرَانٍ مُخَصَّنٍ وَتَارِكِ صَلَاةٍ وَقَاطِعِ طَرِيقِي وَصَائِلٍ فَلَا دِيَّةَ فِيهِمْ وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْقَاتِلُ قَتْلًا لِغَيْرِ الْقَتِيلِ، أَوْ مُكَاتِبًا، وَلَوْ لَهُ فَالْوَجِبُ أَقْلُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ قِيَمَةِ الْقِنْ وَالْدِّيَّةِ كَمَا يَأْتِي، أَوْ مُبْغَضًا وَبَعْضُهُ الْقِنْ مَلَكٌ لِغَيْرِ الْقَتِيلِ فَالْوَجِبُ مُقَابِلُ الْحُرِّيَّةِ مِنَ الدِّيَّةِ وَالرِّقِّ مِنْ أَقْلِ الْأَمْرَيْنِ أَمَّا الْقِنْ لِلْقَتِيلِ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ لَا يَجِبُ لَهُ عَلَى قَتْلِهِ شَيْءٌ (مُثَلَّةً) أَيِ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ فَلَا نَظَرَ لِتَفَاوُثِهَا عَدَدًا (فِي الْعَمْدِ ثَلَاثُونَ حِقَّةً وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً) وَمَرَّ تَفْسِيرُهُمَا فِي الزَّكَاءِ (وَأَرَبَعُونَ خَلْفَةً) بَفَتْحِ فَكْسِرٍ وَبِالْفَاءِ (أَيِ حَامِلًا) لِخَبَرِ التَّرْمِذِيِّ بِذَلِكَ فَهِيَ مُعْلَظَةٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَمِنْ كَوْنِهَا عَلَى الْجَانِي دُونَ عَاقِلَتِهِ وَحَالَةً لَا مُؤَجَّلَةً. (وَمُخَمَّسَةً فِي الْخَطَأِ عِشْرُونَ بِنْتِ مَخَاضٍ وَكَذَا بَنَاتُ لَبُونٍ) عِشْرُونَ (وَيَتَوَلَّبُونَ) كَذَلِكَ وَمَرَّ تَفْسِيرُهَا ثُمَّ أَيْضًا (وَحِقَاقُ) إِنْثَاءٌ كَذَلِكَ (وَجِدَاعُ) إِنْثَاءٌ كَذَلِكَ خِلَافًا لِمَا تَوَهُمُهُ الْعِبَارَةُ إِذِ الْحِقَاقُ تَشْمَلُهُمَا وَالْجِدَاعُ تَخْتَصُّ بِالذُّكُورِ؛ لِأَنَّهُ جَمْعُ جَذَعٍ لَا جَذَعَةٍ خِلَافًا لِمَا يُوْهِمُهُ كَلَامُ شَارِحٍ وَذَلِكَ لِحَدِيثِ رَوَاهُ جَمْعٌ لَكِنَّهُ مَعْلُولٌ وَفِيهِ أَنَّ

قوله: (وَيُوجِّهُ الْخ) يَتَأَمَّلُ سَم. قوله: (لَسَاوِثُ) أَيِ الْحُرِّيَّةِ. قوله: (وَهَذِهِ) أَيِ الْقِيَمَةِ. قوله: (كَلًّا مِنْهَا) أَيِ مِنَ الْأَعْيَانِ رَشِيدِي. قوله: (وَأَمَّا الْمُهَذَّرُ) مُخْتَرَزُ الْمَغْصُومِ. قوله: (كَرَانٍ مُخَصَّنٍ وَتَارِكِ صَلَاةٍ وَقَاطِعِ طَرِيقِي) أَيِ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْقَاتِلُ لِكُلِّ مِنَ الثَّلَاثَةِ مِثْلَهُ رَشِيدِي وَقَوْلُهُ: مِنْ الثَّلَاثَةِ أَخْرَجَ الصَّائِلَ لَكِنْ تَدْخُلُهُ عِبَارَةُ ع. ش. قوله: (وَصَائِلٍ الْخ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ قَتَلَهُمْ مِثْلَهُمْ لَكِنْ مَرَّ فِي شُرُوطِ الْقُدُورَةِ مَا يَفْتَضِي خِلَافَهُ فَلْيُرَاجَعْ. اه. قوله: (وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْخ) مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ إِذَا صَدَرَ مِنْ حُرٍّ. قوله: (خَلْفَةً بِفَتْحِ فَكْسِرِ الْخ)، وَلَا جَمْعَ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا عِنْدَ الْجُمْهُورِ بَلْ مِنْ مَعْنَاهَا وَهِيَ مَخَاضٌ كَامِرَةٌ وَنِسَاءٌ وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ جَمْعُهَا خَلْفٌ بِكَسْرِ اللَّامِ وَابْنُ سَيِّدِهِ خَلْفَاتٌ مُغْنِي وَأَسْنَى. قوله: (مِنْ هَذَا الْوَجْهِ) أَيِ السَّنِّ مُغْنِي وَالْأَوَّلَى أَيِ التَّلْثِيثِ. قوله: (وَحَالَةُ الْخ) أَيِ وَكُونُهَا حَالَةً ع. ش. قوله: (ثُمَّ) أَيِ فِي بَابِ الزَّكَاءِ. قوله: (خِلَافًا لِمَا تَوَهُمُهُ الْعِبَارَةُ) اعْتَزَّضَ عَلَى الْمَتْنِ بِأَنَّهُ كَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يُعْبَّرَ بِلَفْظِ يَخْتَصُّ بِالْإِنْثَاءِ وَمَا عَبَّرَ بِهِ وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا فِي الْحِقَاقِ لِإِطْلَاقِهَا عَلَى الْإِنْثَاءِ كَالذُّكُورِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ فِي الْجِدَاعِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ إِلَّا لِلذُّكُورِ لَكِنْ نَقَلَ شَيْخُنَا فِي حَاشِيَتِهِ عَنِ الْمُخْتَارِ إِطْلَاقَ الْجِدَاعِ عَلَى الْإِنْثَاءِ أَيْضًا. اه. نَعَمْ كَانَ الْأَوَّلَى التَّغْيِيرُ فِيهِمَا بِلَفْظٍ خَاصٍّ بِالْإِنْثَاءِ رَشِيدِي عِبَارَةُ شَيْخِهِ ع. ش. قَوْلُهُ فَإِنَّ الْجِدَاعَ مُخْتَصَّةٌ الْخِ يَخَالِفُهُ قَوْلُ الْمُخْتَارِ الْجَذَعُ بِفَتْحَتَيْنِ الثَّانِي وَالْجَمْعُ جَذَعَانُ وَجِدَاعٌ بِالْكَسْرِ وَالْأُنْثَى جَذَعَةٌ وَالْجَمْعُ جَذَعَاتٌ وَجِدَاعٌ أَيْضًا. اه. قوله: (إِذِ الْحِقَاقُ الْخ) عِلَّةُ الْإِيهَامِ وَقَوْلُهُ تَشْمَلُهُمَا أَيِ الذُّكُورِ وَالْإِنْثَاءِ. قوله: (وَذَلِكَ الْخ) تَوْجِيهٌ لِلْمَتْنِ. قوله: (وَفِيهِ) أَيِ فِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ.

قوله: (وَيُوجِّهُ ذَلِكَ) يَتَأَمَّلُ. قوله: (وَأَمَّا الْمُهَذَّرُ كَرَانٍ مُخَصَّنٍ الْخ) فِي التَّصْحِيحِ لَا دِيَّةَ وَلَا كَفَّارَةَ بِقَتْلِ زَانٍ مُخَصَّنٍ. اه. أَيِ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْقَاتِلُ مِثْلَهُ. قوله: (لِأَنَّهُ جَمْعُ جَذَعٍ لَا جَذَعَةٍ) بَلْ جَمْعُهَا



الواجب عشرون ابن مخاض بدل بني اللبون واختير؛ لأنه أقل ما قيل وهذه مُحَقَّفَةٌ من ثلاثة أوجه تخميسها وتأجيلها وكونها على العاقلة (فإن قُتِلَ خطأ) حال كون القاتل، أو المقتول، ولو ذميًّا على الأوجه وفاقًا للبعوي وكونه لا يُقَرَّرُ على الإقامة فيه لا يُنافي ذلك لأنَّ مَلْحَظَ التَّغْلِيظِ حرمة الحرِّم مع عِصْمَةِ المَقْتُولِ لا غير ومن ثمَّ رَدُّوا على مَنْ اسْتَشْنَى الجنين بأنَّه مُخَالِفٌ لِلنَّصِّ (في حَرَمِ مَكَّةَ) وإنَّ خَرَجَ المَجْرُوحُ فيه منه ومات خارجَه بخلاف عكسيه نظير ما مرَّ في صَيْدِ الحَرَمِ ومن ثمَّ يتأتَّى هنا كُلُّ ما ذَكَرُوهُ ثُمَّ كما اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ فلو رَمَى مَنْ بَعْضُهُ فِي الحِجْلِ، وَلَمْ يَعْتَمِدْ عَلَيْهِ وَحْدَهُ وَبَعْضُهُ فِي الحَرَمِ أَوْ مِنَ الحِجْلِ إِنْسَانًا فِيهِ فَمَرَّ السَّهْمُ فِي هَوَاءِ الحَرَمِ غُلْظًا (أَوْ قُتِلَ (فِي الأَشْهُرِ الحُرْمِ ذِي القَعْدَةِ وَذِي الحِجَّةِ) بَفَتْحِ القَافِ

قوله: (وهذه) أي دية الخطأ.

قوله (سني): (فإن قُتِلَ خطأ) أي ولو كَانَ القَاتِلُ صَبِيًّا، أَوْ مَجْنُونًا نِهَايَةً. قوله: (ولو ذميًّا إلخ) خالفه النُّهَايَةُ والمُعْنَى فَقَالَا: وَلَا تَغْلِيظُ بِقَتْلِ الذَّمِّيِّ فِيهِ كَمَا قَالَه الْمُتَوَلَّى وَغَيْرُهُ وَجَزَمَ بِهِ فِي الأَنْوَارِ. اهـ. أي بَأَنَّ كَانَ الذَّمِّيُّ المَقْتُولُ فِيهِ رَشِيدِيٌّ. قوله: (وكونه لا يُقَرَّرُ إلخ) رَدُّ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الأَوْجِه. قوله: (على مَنْ اسْتَشْنَى الجنين) اعْتَمَدَهُ الْمُعْنَى. قوله: (وإنَّ خَرَجَ) إِلَى قَوْلِ المَتَنِ: (وَرَجَبَ) فِي النُّهَايَةِ. قوله: (منه) مُتَعَلِّقٌ بِخَرَجَ. قوله: (بِخِلَافِ عَكْسِيهِ) أي بَأَنَّ دَخَلَ المَجْرُوحُ فِي الحِجْلِ إِلَى الحَرَمِ وَمَاتَ فِيهِ وَقَوْلُهُ نَظِيرُ مَا مَرَّ إلخ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ إِذَا جَرَحَ الصَّيْدُ فِي الحِجْلِ ثُمَّ دَخَلَ الحَرَمَ وَمَاتَ فِيهِ لَمْ يَضْمَنْ بِهِ صَرَخَ شَرَحَ الرُّوضِ فِي مُحَرَّمَاتِ الإِحْرَامِ، وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ جَرَحَ إِنْسَانًا فِي غَيْرِ الأَشْهُرِ الحُرْمِ قَمَاتَ بَعْدَ دُخُولِ الأَشْهُرِ الحُرْمِ لَا تُغْلَظُ دِيَّتُهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَمَا بَحَثَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ الآتِي، وَهُوَ مُتَّجِعٌ إلخ؛ لِأَنَّ غَايَةَ الأَمْرِ إلْحَاقَ الأَشْهُرِ الحُرْمِ بِالحَرَمِ فَمَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ مِنَ التَّغْلِيظِ فِي ذَلِكَ مَمْنُوعٌ فَلْيُحَرِّزْ سَم. وَسَيَأْتِي مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ. قوله: (فلو رَمَى) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقِيَاسُ مَا تَقَرَّرَ) فِي الْمُعْنَى لِأَنَّ قَوْلَهُ: (وَلَمْ يَعْتَمِدْ عَلَيْهِ وَحْدَهُ) وَقَوْلُهُ: (كَذَا قِيلَ) إِلَى (وَبِالْمُحَرَّمِ). قوله: (أَوْ مِنَ الحِجْلِ) أي رَمَى شَخْصًا مِنَ الحِجْلِ إلخ.

جَدَعَات. قوله: (ولو ذميًّا على الأوجه) خولفَ م ر. قوله: (وفاقًا للبعوي) أي وَخِلَافًا وَجَزَمَ بِهِ فِي الأَنْوَارِ. قوله: (وكونه لا يُقَرَّرُ على الإقامة فيه لا يُنافي ذلك؛ لأنَّ مَلْحَظَ التَّغْلِيظِ إلخ) ذَمَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى عَدَمِ التَّغْلِيظِ إِذَا كَانَ المَقْتُولُ فِي الحَرَمِ ذِمِّيًّا لِتَعَدِّيهِ بِدُخُولِهِ وَظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ قَاتِلُهُ ذِمِّيًّا وَظَاهِرُهُ التَّغْلِيظُ إِذَا كَانَ المَقْتُولُ فِي الحَرَمِ مُسْلِمًا وَإِنْ كَانَ قَاتِلُهُ ذِمِّيًّا وَقَوْلُهُ لِتَعَدِّيهِ بِدُخُولِهِ قَالَ الأُسْتَاذُ البُكْرِيُّ فِي كَنْزِهِ فَلَوْ دَخَلَهُ لِضَرُورَةٍ اقْتَضَتْهُ فَهَلْ يُغْلَظُ بِهِ، أَوْ يُقَالُ هُوَ نَادِرٌ الأَوْجِه الثَّانِي اهـ. قوله: (بِخِلَافِ عَكْسِيهِ) أي بَأَنَّ دَخَلَ المَجْرُوحُ فِي الحِجْلِ إِلَى الحَرَمِ وَمَاتَ فِيهِ وَقَوْلُهُ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي صَيْدِ الحَرَمِ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ إِذَا جَرَحَ الصَّيْدُ فِي الحِجْلِ ثُمَّ دَخَلَ الحَرَمَ وَمَاتَ فِيهِ لَمْ يَضْمَنْ بِهِ صَرَخَ فِي شَرَحِ الرُّوضِ فِي مُحَرَّمَاتِ الإِحْرَامِ فَقَالَ فَرَعَ لَوْ أُرْسِلَتْ كُلُّبًا أَوْ سَهْمًا مِنَ الحِجْلِ إِلَى صَيْدٍ فِيهِ فَوَصَلَ إِلَيْهِ فِي الحِجْلِ وَتَحَامَلَ الصَّيْدُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِقَتْلِ الكَلْبِ لَهُ إِلَى الحَرَمِ قَمَاتَ فِيهِ لَمْ يَضْمَنْهُ، وَلَمْ يَحِلَّ أَكْلُهُ احْتِيَاطًا لِحُصُولِ قَتْلِهِ فِي الحَرَمِ

وكسر الحاء على الألفصح فيهما (والمحرم) خصّوه بالتعريف إشعاراً بكونه أوّل السنة كذا قيل والظاهر أنّ أُل فيه للمح الصّفة لا للتعريف فالمراد وخصّوه بأُل وبالمحرم مع تحريم القتال في جميعها؛ لأنّه أفضلها فالتحريم فيه أغلظ وقيل؛ لأنّ الله تعالى حرّم الجنة فيه على إبليس (ورجّب) قيل لم يُعذّب الله فيه أمة ورُدّ بأنّ جمعاً ذكروا أنّ قوم نوح أغرقوا فيه ومنهم من عدّها من سنة فبدأ بالمحرم والأوّل أشهر بل صوّبه المصنّف في شرح مسلم لتظافر الأحاديث الصّحيحة به فلو نذر صومها بدأ بالقعدة وقياس ما تقرّر في المحرم اعتبار الجزع فيها، وإن وقع الموت خارجها بخلاف عكسه وهو مُتّجّه، وإن لم أر من صرح به (أو) قتل (مخبراً ذارحاً)

□ فوّد: (على الألفصح فيهما) وسُمّي بذلك لِقعودهم عن القتال في الأوّل ولوقوع الحجّ في الثاني مُغني. □ فوّد: (إشعاراً بكونه إلخ) وكأنّه قيل هذا الشهر الذي يكون أبداً أوّل السنة مُغني. □ فوّد: (لا للتعريف) أي فإنّ تعريفه بالعلميّة لا باللام. □ فوّد: (فالمراد) أي بقول القائل خصّوه بالتعريف خصّوه أي اسم هذا الشهر بأُل وقوله وبالمحرم إلخ عطفٌ على بالتعريف أي سمّوا هذا الشهر بالمحرم دون غيره من الشهور بالتعريف. □ فوّد: (مع تحريم القتال) أي قبل النسخ. □ فوّد: (في جميعها) أي: الأشهر الحرم. □ فوّد: (لأنّه أفضلها) لعلّه من حيث المجموع فلا يُنافي أنّ يوم عرفة أفضل من غيره ع ش. □ فوّد: (من عدّها إلخ) وهم الكوفيون مُغني. □ فوّد: (والأوّل إلخ) عبارة المُغني وهذا الترتيب الذي ذكره المصنّف في عدّ الأشهر الحرم وجعلها من ستّين هو الصواب كما قال المصنّف في شرح مسلم. اهـ. □ فوّد: (لتظافر الأحاديث) أي تتابعها ع ش. □ فوّد: (به) أي بالأوّل من أنّها من ستّين وأنّ أوّلها ذو القعدة. □ فوّد: (فلو نذر إلخ) عبارة المُغني قال ابن دحية ويظهر فائدة الخلاف فيما إذا نذر صومها أي مُرتبة فعلى الأوّل يُتبدأ بذِي القعدة وعلى الثاني بالمحرم. اهـ. □ فوّد: (بدأ بالقعدة) أي فيما إذا نذر البداءة بالأوّل كما في حاشية الزبائدي بحثاً رشيدتي زادع ش أمّا لو أطلق فقال: لله عليّ صوم الأشهر الحرم يُتبدأ بما يلي نذرهُ. اهـ. □ فوّد: (بخلاف عكسه) خلافاً للمُغني عبارته ويتّبعني أنّه لو رُمي في الشهر الحرام وأصاب في غيره أو عكسه، أو جرّحه فيها ومات في غيرها، أو عكسه أن تغلظ الدية كما تقدّم في الحرم وغيره كما يؤخّذ من كلام ابن المقرئ في إرشاده اهـ ورّدّه سم بعد ذكره كلام الإزشاد بما نصّه

فَقُلْ ذَلِكَ الْأَذْرَعِي. اهـ وقضية ذلك أنّه لو جرّح إنساناً في غير الأشهر الحرم فمات بعد دخول الأشهر الحرم لا تغلظ دية وهو ظاهر كما بحثه الشارح بقوله، وهو مُتّجّه إلخ؛ لأنّ غاية الأمر إلحاق الأشهر الحرم بالحرم فما بحثه بعضهم من التغليب في ذلك ممنوع فليُحذَرْ. □ فوّد: (وهو مُتّجّه)، وإن لم أر من صرح به) اعلم أنّ في الإرشاد ما نصّه ومثله في حرّم شهور كمكة رَميّا، أو إصابة. اهـ وهو مُصرّح بالاختفاء في التثليث بوقوع الرمي في الأشهر الحرم، وإن وقعت الإصابة والموت خارجها وبوقوع الإصابة فيها وإن وقع الرمي والموت خارجها وقضيته عدم التثليث إذا وقع كل من الرمي والإصابة خارجها، وإن وقع الموت فيها ولهذا يظهر أنّه يقيّد هذا المُتّجّه الذي قاله ففي قوله، وإن لم أر من صرح به وقفة؛ لأنّ كلام الإزشاد المذكور إنّ لم يكن صريحاً فيه كان في معنى الصريح فيه نعم قد

كأُم وأُخْتِ (فمُثَلَّثَةٌ) كما فعله جمعٌ من الصَّحَابَةِ رضي الله تعالى عنهم وأَقْرَبُهم الباقون وَلِعَظِمَ حرمةُ الثلاثةِ زَجَرَ عنها بالتَّغْلِيظِ من هذا الوجه فقط بخلافِ حَرَمِ المدينة والإِحْرَامِ وَرَمَضَانَ، وإنَّ كَانَ أَفْضَلَ من الحُرْمِ ومُحَرَّمِ الرِّضَاعِ والمُصَاهَرَةِ وَبَقِيَّةِ الأَرْحَامِ كَبْنِي العَمِّ؛ لأنَّ المدارَ في ذلك على التَّوْقِيفِ مع تَرَاحِي حَرَمَةِ غَيْرِ رَمَضَانَ وَيُفْهَمُ من سِيَاقِ المَتْنِ أَنَّ الثَّرَادَ مُحَرَّمٌ ذُو رَجِمٍ من حَيْثُ المَحْرَمِيَّةُ فلا يَزِيدُ عَلَيْهِ بَنْتُ عَمٍّ هِيَ أُمُّ زَوْجَةٍ، أَوْ أُخْتُ رِضَاعٍ وَخَرَجَ بِالْخَطَأِ ضِدَّاهُ فلا يَزِيدُ وَاجِبُهُمَا بِهِذِهِ الثَّلَاثَةُ اكْتِفَاءً بِمَا فِيهِمَا مِنَ التَّغْلِيظِ وَيَأْتِي التَّغْلِيظُ بِمَا ذُكِرَ

وَقَضِيَّتُهُ أَي كَلَامُ الإِزْشَادِ عَدَمُ التَّثْلِيثِ إِذَا وَقَعَ كُلٌّ مِنَ الرَّمْيِ وَالْإِصَابَةِ خَارِجَهَا، وَإِنْ وَقَعَ المَوْتُ فِيهَا وَبِهَذَا يَظْهَرُ أَنَّهُ يُقِيدُ هَذَا الْمُتَّبَعَةَ الَّذِي قَالَهُ فَقِي قَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ أَرِ مَنْ صَرَّحَ بِهِ وَقَفَةً؛ لأنَّ كَلَامَ الإِزْشَادِ إِنْ لَمْ يَكُنْ صَرِيحًا فِيهِ كَانَ فِي مَعْنَى الصَّرِيحِ وَقَعَ لِبَعْضِهِمْ بَحْثُ أَنَّ الإِصَابَةَ فِي غَيْرِهَا وَالمَوْتُ فِيهَا تَقْتَضِي التَّغْلِيظِ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ فَلْيَحْرُزْ. اهـ. قَوْلُهُ: (كأُم وأُخْتِ) إِلَى قَوْلِ المَتْنِ: (وَالْخَطَأُ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (وَالذَّمِّيُّ وَالمَجُوسِيُّ وَالبَجْنِيُّ) وَإِلَى قَوْلِ المَتْنِ: (وَالْأَفْغَالِبُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ كَثِيرُونَ أَوْ الْكَثُرُونَ). قَوْلُهُ: (كأُم وأُخْتِ) كَانَ يَتَّبِعِي كَأَبٍ وَأَخٍ إِذْ الكَلَامُ هُنَا فِي دِيَةِ الْكَامِلِ وَأَمَّا غَيْرُهُ كَالْمَرْأَةِ فَسَيَاتِي رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (وَأَقْرَبُهم الباقون) فَكَانَ إِجْمَاعًا وَهَذَا لَا يُدْرِكُ بِالْإِجْتِهَادِ بَلْ بِالتَّوْقِيفِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَلِعَظِمَ حُرْمَةُ الثَّلَاثَةِ) أَي: حَرَمَ مَكَّةَ وَالْأَشْهُرَ الْحُرْمَ وَمَحَرَّمَ ذِي رَجِمٍ. قَوْلُهُ: (مِنَ هَذَا الْوَجْهِ) أَي التَّثْلِيثِ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ حَرَمِ الْمَدِينَةِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَخَرَجَ بِالْحَرَمِ الإِحْرَامُ؛ لأنَّ حُرْمَتَهُ عَارِضَةٌ غَيْرُ مُسْتَجِرَّةٍ وَبِمَكَّةَ حَرَمُ الْمَدِينَةِ بِنَاءً عَلَى مَنَعَ الْجَزَاءِ بِقَتْلِ صَبِيهِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ. اهـ. قَوْلُهُ: (مِنَ الْحُرْمِ) أَي مِنَ الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ. قَوْلُهُ: (مَحَرَّمٌ ذُو رَجِمٍ مِّنْ حَيْثُ الْمَحْرَمِيَّةُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالمُغْنِي الْمَحْرَمِيَّةُ مِنَ الرِّجَمِ. اهـ. قَوْلُهُ: (مِنَ حَيْثُ الْمَحْرَمِيَّةُ) قَدْ يُقَالُ الَّذِي يَتَّبِعِي مِنْ حَيْثُ الرَّحِمِيَّةُ سَمِ أَي كَمَا مَرَّ عَنِ النِّهَايَةِ وَالمُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَوْ أُخْتُ رِضَاعٍ) عَطَفَ عَلَى أُمِّ زَوْجَةٍ. قَوْلُهُ: (ضِدَّاهُ) أَي الْعَمْدُ وَشِبْهِهِ. قَوْلُهُ: (وَيَأْتِي التَّغْلِيظُ الْخُ). (فَرُغَ): الصَّبِيُّ وَالمَجْنُونُ لَوْ كَانَا مُتَّيِّزَيْنِ وَقَتْلَا فِي الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ، أَوْ ذَا رَجِمٍ مُحَرَّمٍ فَلَا بِنِ الرُّفْعَةِ فِيهِ

اعْتَرَضَهُ فِي شَرْحِهِ حَيْثُ قَالَ وَسَلِمَتْ عِبَارَةُ أَصْلِهِ مِمَّا أَوْهَمَتْهُ عِبَارَتُهُ مِنْ تَعَلُّقِ قَوْلِهِ رَمِيًا، أَوْ إِصَابَةً بِالْأَشْهُرِ الْحُرْمِ أَيْضًا وَهُوَ خِلَافُ الْمَعْرُوفِ مِنْ اخْتِصَاصِ ذَلِكَ بِالْحَرَمِ بِخِلَافِ الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ لَا بُدَّ مِنْ وَقُوعِ الْفِعْلِ وَالزُّهْوِيِّ فِيهَا. اهـ. وَلَا يَخْفَى أَنَّ جَزْمَهُ بِأَنَّ الْمَعْرُوفَ اعْتِبَارُ الْفِعْلِ وَالزُّهْوِيِّ فِيهَا يُنَافِي قَوْلَهُ، وَإِنْ لَمْ أَرِ مَنْ صَرَّحَ بِهِ إِذْ لَا يُقَالُ مِثْلُ ذَلِكَ فِيمَا صَرَّحَ بِخِلَافِهِ كَمَا هُنَا فَإِنَّ هَذَا الْمَعْرُوفَ تَصْرِيحٌ بِخِلَافِ الْمُتَّبَعَةِ الَّذِي ذَكَرَهُ ثُمَّ يَتَّبِعِي مُرَاجَعَةً مَا قَالَهُ أَنَّهُ الْمَعْرُوفُ فَإِنَّ عِبَارَةَ الرُّؤُوسِ وَالرُّؤُوسِ وَغَيْرِهِمَا لَيْسَ فِيهَا مَا يُنَافِي مَا أَفَادَتْهُ عِبَارَةُ الإِزْشَادِ وَقَعَ لِبَعْضِهِمْ بَحْثُ أَنَّ الإِصَابَةَ فِي غَيْرِهَا وَالمَوْتُ فِيهَا يَقْتَضِي التَّغْلِيظَ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ فَلْيَحْرُزْ. قَوْلُهُ: (مِنَ حَيْثُ الْمَحْرَمِيَّةُ) قَدْ يُقَالُ الَّذِي يَتَّبِعِي مِنْ حَيْثُ الْمَحْرَمِيَّةُ.

والتخفيف في غير النفس الكاملة كنفس المرأة والذمي والمجوسي والجنين والأطراف والمعاني والجراحات بحسابها بخلاف نفس القن (والخطأ، وإن ثلث) لأحد هذه الأسباب أي ديثه (فعلى العاقلة) أتى بالفاء رعاية لما في المبتدأ من العموم المشابه للشرط (مؤجلة) لما يأتي فغلطت من وجه واحد وخففت من وجهين كدية شبه العميد (والعمد) أي ديثه (على الجاني معجلة)؛ لأنها قياس بدل المتلقات. (وشبه العميد) أي ديثه (مثلة على العاقلة مؤجلة) لما يأتي فهو لأخذه شبهها من العميد والخطأ ملحق بكل منهما من وجه ويجوز في معجلة ومؤجلة الرفع خبراً والتصب حالاً (ولا يقبل معيب) بعيب البيع السابق بيانه فيه (و) منه (مريض) فهو من عطف الخاص على العام وإن كانت إبل الجاني كلها كذلك؛ لأن الشارع أطلقها فاقتضت السلامة ولتعلقها بالذمة وبنائها لكونها محض حق آدمي على المضايقة فارقت ما مر في الزكاة (إلا برضا) أي المستحق الأهل للتبرع؛ لأن الحق له (ويثبت حمل الخليفة) عند إنكار المستحق له (بأهل خبرة) أي عذلين منهم فإن كان التنازع فيه بعد موتها عند المستحق وقد أخذها بقولها، أو تصديقه شق جوزها فإن بان عدم الحمل غرمها وأخذ بدلها خليفة، ولو قال الدافع أسقطت عندك فإن لم يفض زمن يحتمله ردت عليه وإلا فإن أخذت منه بقول الدافع

احتمالاً أن أظهرهما أنه يغلط عليهما بالثلث مغني وتقدم عن النهاية مثله. □ فوه: (والذمي) أي مطلقاً عند الشارع وفي غير الحرم عند النهاية والمغني كما مر. □ فوه: (والجراحات إلخ) أي التي لها أرش مقدّر كما نقله سم في حاشيته على شرح المنهج رشدي وقال المغني ولا تغليظ في قتل الجنين بالحرم كما يقتضيه إطلاقهم، ولا في الحكومات كما نقله الزركشي عن تصريح الماوردي. اهـ.

□ فوه: (بخلاف نفس القن) ليس بقيد فمثل نفسه غيرها ع. □ فوه: (لأنها قياس إلخ) عبارة المغني كسائر أبدال المتلقات. اهـ. □ فوه: (لما يأتي) عبارة المغني وسبب بيان العاقلة والتأجيل والدليل عليه في باب عقب هذا. اهـ. □ فوه: (لما يأتي) إلى قول المتن: (والأغالب إلخ) في المغني. □ فوه: (وإن كانت إلخ) غابة لقول المتن ولا يقبل معيب. □ فوه: (كذلك) أي معيبة. □ فوه: (أطلقها) أي إبل الذية. □ فوه: (وبنائها إلخ) عطف على تعلقها وقوله على المضايقة متعلق به وقوله لكونها إلخ علة مقدمة للمضايقة. □ فوه: (له) أي حمل الخليفة. □ فوه: (أي عذلين منهم)، وإن فقدوا وقف الأمر حتى يوجدوا، أو يتراضى الخصمان على شيء ع. □ فوه: (غرمها) أي قيمتها ع. □ فوه: (ردت) ويصدق المستحق بلا يمين نهاية ومغني. □ فوه: (ولاً) أي بأن مضي زمن يمكن إسقاطها فيه وظاهر أن

□ فوه: (بخلاف نفس القن) أي لا يتأتى فيها التغليظ والتخفيف أي بما ذكر من التثليث والتخميس، وأن تأتي فيها التخفيف بكونها تؤجل على العاقلة كما سببني في بابها وهل تؤجل على العاقل عند فقد من يغفل عنه راجعه من محله. □ فوه: (ولو قال الدافع أسقطت عندك فإن لم يفض زمن يحتمله ردت عليه) فالمصدق المستحق بلا يمين م ر ش.

صُدِّقَ الْمُسْتَحَقُّ بِبَيْمِنِهِ، أَوْ خَبِيرَيْنِ صُدِّقَ الدَّافِعُ. (وَالْأَصَحُّ إِجْرَاؤُهَا قَبْلَ خَمْسِ سِنِينَ) لِصِدْقِ  
الاسْمِ عَلَيْهَا وَإِنْ نَدَرَ فَيُجْبِزُ الْمُسْتَحَقُّ عَلَى قَبُولِهَا (وَمَنْ لَزِمَتْهُ) الدَّيَّةُ مِنَ الْعَاقِلَةِ أَوِ الْجَانِي (وَلَهُ  
إِبِلٌ فَمِنْهَا) أَيِ نَوْعِهَا إِنْ اتَّخَذَ وَلَا فَالْأَغْلَبُ فَلَا تَجِبُ عَيْنُهَا تَوْخُّدُ لَا مِنْ غَالِبِ إِبِلٍ مَحَلَّهُ  
(وَقِيلَ) يَتَعَيَّنُ (مِنْ غَالِبِ إِبِلٍ بَلَدِهِ)، أَوْ قَبِيلَتِهِ إِذَا كَانَتْ إِبِلُهُ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ مُثْلَفٌ هَذَا  
مَا جَرَى عَلَيْهِ هُنَا وَعَلَيْهِ كَثِيرُونَ، أَوِ الْأَكْثَرُونَ وَالَّذِي فِي الرُّوضَةِ كَأَصْلِهَا تَخْيِيرُهُ بَيْنَ إِبِلِهِ أَوْ  
إِنْ كَانَتْ سَلِيمَةً وَغَالِبُ إِبِلٍ مَحَلَّهُ فَلَهُ الْإِخْرَاجُ مِنْهُ، وَإِنْ خَالَفَ نَوْعَ إِبِلِهِ وَتُجْبِزُ الْمُسْتَحَقُّ  
عَلَى قَبُولِهِ فَإِنْ كَانَتْ إِبِلُهُ مَعِيَّةً تَعَيَّنَ الْغَالِبُ وَرَدَّهُ الزُّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ بِأَنْ نَصَّ الْأُمُّ تَعَيَّنَ نَوْعُهَا

الْإِسْقَاطُ يُمَكِّنُ فِي أَقَلِّ زَمَنٍ فَلَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْمُسْتَحَقَّ غَابَ بِهَا عَنِ الْجَانِي وَالشَّهَدُ بِخِلَافٍ مَا إِذَا  
اسْتَمَرَّوا مُتَلَاذِمِينَ لَهَا ثُمَّ ادَّعَى ذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ رَشِيدِي. □ فَوُدَّ: (صُدِّقَ الدَّافِعُ) أَيِ بَيْمِنِهِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى .  
□ فَوُدَّ: (وَلَنْ نَدَرَ) أَيِ حَنْطِ النَّاقَةِ قَبْلَهَا مُعْنَى . □ فَوُدَّ: (وَلَا فَالْأَغْلَبُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ  
أَنْوَاعُ إِبِلِهِ أَخَذَ مِنَ الْأَكْثَرِ فَإِنْ اسْتَوَتْ فَمَا شَاءَ الدَّافِعُ. اهـ. □ فَوُدَّ: (فَلَا تَجِبُ عَيْنُهَا) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ أَوْ  
نَوْعُهَا وَقَوْلُهُ تَوْخُّدُ مُتَعَلِّقٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَمِنْهَا. □ فَوُدَّ: (لَا مِنْ غَالِبِ الْإِخ) عَطْفٌ عَلَى مِنْهَا فِي الْمَتَنِ  
يَعْنِي لَا يَكْفِي مِنْ غَالِبِ إِبِلٍ مَحَلَّهُ إِنْ لَمْ تَكُنْ إِبِلُهُ مِنْ ذَلِكَ. □ فَوُدَّ: (مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ) فَإِنْ كَانَتْ إِبِلُهُ مِنْ  
الْغَالِبِ أُخِذَتْ مِنْهَا قَطْعًا مُعْنَى . □ فَوُدَّ: (لِأَنَّهَا بَدَلٌ مُثْلَفٌ) أَيِ فَوَجَبَ فِيهَا الْبَدَلُ الْغَالِبُ مُعْنَى .  
□ فَوُدَّ: (هَذَا) أَيِ تَعَيَّنَ نَوْعُ إِبِلِهِ إِذَا وَجِدَتْ حَلَبِيٌّ. □ فَوُدَّ: (وَعَلَيْهِ كَثِيرُونَ أَوِ الْأَكْثَرُونَ)، وَهُوَ أَوْجَهُ  
وَجَرَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا فِي مَنَهِجِهِ مُعْنَى . □ فَوُدَّ: (وَالَّذِي فِي الرُّوضَةِ كَأَصْلِهَا تَخْيِيرُهُ الْإِخ) وَهَذَا هُوَ  
الْمُعْتَمَدُ. نِهَآيَةً. □ فَوُدَّ: (فَلَهُ الْإِخْرَاجُ مِنْهُ)، وَإِنْ كَانَتْ إِبِلُهُ أَعْلَى مِنْ غَالِبِ إِبِلِ الْبَلَدِ نِهَآيَةً. □ فَوُدَّ: (فَإِنْ  
كَانَتْ إِبِلُهُ مَعِيَّةً الْإِخ) لَعَلَّ هَذَا عَلَى مَا فِي الْمَنَهِاجِ أَمَّا عَلَى مَا فِي الرُّوضَةِ، فَالْقِيَاسُ التَّخْيِيرُ بَيْنَ نَوْعِ إِبِلِهِ  
سَلِيمًا وَغَالِبِ إِبِلٍ بَلَدِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ هَذَا رَاجِعٌ لِقَوْلِ الْمَتَنِ وَمَنْ لَزِمَتْهُ وَلَهُ إِبِلٌ فَمِنْهَا  
خِلَافًا لِمَا يَوْهَمُهُ سِيَاقُهُ فَإِنَّ كَلَامَ الزُّرْكَشِيِّ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَتَنِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِ غَيْرِ الشَّارِحِ وَكَانَ عَلَى  
الشَّارِحِ أَنْ يَقَيِّدَ الْمَتْنَ بِالسَّلِيمَةِ كَمَا قَيَّدَ كَلَامَ الرُّوضَةِ وَلِيَتَأْتَى مُقَابَلَتَهُ بِكَلَامِ الزُّرْكَشِيِّ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ  
الزُّرْكَشِيَّ يَقُولُ إِنَّهُ مَتَى كَانَتْ لَهُ إِبِلٌ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ نَوْعُهَا، وَإِنْ كَانَتْ فِي نَفْسِهَا مَعِيَّةً، وَلَا خَفَاءَ فِي ظُهُورِ  
وَجْهِهِ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ كَانَ الْمَنْظُورُ إِلَيْهِ التَّنَوُّعُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ إِبِلِهِ سَلِيمَةً وَكَوْنِهَا مَعِيَّةً إِذْ لَيْسَ الْوَاجِبُ مِنْ  
عَيْنِهَا حَتَّى يَفْتَرِقَ الْحَالُ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَتَّبِعِي الْقَوْلَ بِتَطْيِيرِهِ فِيمَا إِذَا قُلْنَا بِمَا فِي الرُّوضَةِ مِنَ التَّخْيِيرِ فَمَتَى كَانَ  
لَهُ إِبِلٌ تَخَيَّرَ بَيْنَ نَوْعِهَا وَبَيْنَ الْغَالِبِ سَوَاءً كَانَتْ إِبِلُهُ سَلِيمَةً، أَوْ مَعِيَّةً فَتَأَمَّلْ. اهـ. □ فَوُدَّ: (وَرَدَّهُ الزُّرْكَشِيُّ  
الْإِخ) ضَعِيفٌ عَشْرٌ وَمَرَّاتِنَا عَنْ الرَّشِيدِيِّ تَرْجِيحُهُ وَفَاقًا لِلشَّارِحِ وَالْمُعْنَى وَالنَّهَآيَةِ.

□ فَوُدَّ: (وَالَّذِي فِي الرُّوضَةِ كَأَصْلِهَا الْإِخ)، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ رَش. □ فَوُدَّ: (فَإِنْ كَانَتْ إِبِلُهُ مَعِيَّةً) لَعَلَّ هَذَا  
عَلَى مَا فِي الْمَنَهِاجِ أَمَّا عَلَى مَا فِي الرُّوضَةِ فَالْقِيَاسُ التَّخْيِيرُ بَيْنَ نَوْعِ إِبِلِهِ سَلِيمًا وَغَالِبِ إِبِلٍ مَحَلَّهُ  
فَلْيَتَأَمَّلْ.

سليماً وقَطَعَ به الماوُزدي (والا) يكن له إيل (فغالب) بالجر (إيل بلدة) ليَلدِي ويصُح بالصَمِير أي الحضري (أو قبيلة يَدوي)؛ لأنها بَدَلٌ مُتَلَفٌ وظاهرُ كلامهم وجوبُها من الغالب، وإن لَرِمَتْ بيت المال الذي لا إيل فيه فيَمَن لا عاقلة له سِواه وعليه فيلزم الإمام دَفْعُها من غَالِبِ إيل الناس من غير اعتبار محل مخصوص؛ لأن الذي لَرِمَهُ ذلك هو جهة الإسلام التي لا تختص بمحل وبهذا الذي ذكرته يندفع بحثُ البلقيني تعيين القيمة لاعتبار الأغلب حيث؛ لأن اعتبار بلد بعينها تحكّم ووجه اندفاعه أنه لا تعدل، ولا تحكّم فيما ذكرته كما هو واضح، ولو لم يَغْلِب في محلّه نَوْعٌ تَخَيَّر في دَفْع ما شاء منها (والا) يكن في البلد، أو القبيلة إيل بصفة الأجزاء (فأقرب) بالجر (بلاد)، أو قبائل إلى محل المؤدي ويلزمه النقل إن قرّبت المسافة وسهّل نقلها فإن بُعدت وعظمت المؤنة في نقلها فالقيمة فإن استوى في القرب محال واختلف لإلها تَخَيَّر الدافع وضبط بعضهم البعد بمسافة القصر وضبطه الإمام بأن تزيد مؤنة إحصارها على قيمتها في موضع العزّة كذا نقله قال البلقيني وإجراؤه على ظاهره مُتَعَدِّلٌ فتعيّن إذخال الباء على مؤنة ليستقيم المعنى، ولو اختلف محال العاقلة أخذ واجب كل من غلب محله، وإن كان فيه تشقيص؛ لأنها هكذا وجبت .....

• قوله: (لأنها بدل) إلى قول المتن: (والمرأة) في النهاية إلا قوله: (على المعتقد عندهما) وقوله: (خلافًا لبعض الأئمة). • قوله: (وظاهر كلامهم إلخ) أي حيث قالوا: ومن لزمته وله إيل فمنها إلخ ووجه ما أشار إليه بقوله؛ لأن الذي لزمه ذلك إلخ ع ش. • قوله: (ويلزمه النقل) عبارة المغني فيلزمه نقلها كما في زكاة الفطر ما لو تبلغ مؤنة نقلها مع قيمتها أكثر من ثمن المثل ببلد، أو قبيلة العدم فإنه لا يجب حينئذ نقلها وهذا ما جرى عليه ابن المقرئ، وهو أحسن من الضبط بمسافة القصر. اهـ. • قوله: (فإن بُعدت وعظمت المؤنة) لا يخفى أن هذين مختَرزان لقوله إن قرّبت المسافة وسهّل النقل، فالأول مختَرز الأول والثاني مختَرز الثاني فالمُناسب عطف عظمته بأو لا بالواو فاعل الواو بمعنى أو، أو أن الألف سقطت من الكتابة رشيدِي. • قوله: (تخَيَّر الدافع) من الجاني أو العاقلة ع ش. • قوله: (فتعيّن إذخال الباء على مؤنة) بأن يقول بأن تزيد بمؤنتها وإنما كان إجراؤه على ظاهره مُتَعَدِّلًا لاقتضائه أنه إذا لم تزد مؤنتها كُلّف إحصارها، وإن زاد مجموع المؤنة وما يدفعه في ثمنها في محل الإحصار على قيمتها بموضع العزّة ع ش. • قوله: (من غلب محله) أي إن لم يكن له إيل كما علم مما مرّ رشيدِي.

• قوله: (وضبطه الإمام بأن تزيد) قضية هذا الضبط مع قوله السابق فإن بُعدت وعظمت المؤنة في نقلها أنه لا يسقط النقل على الضبط الأول بمجرد مسافة القصر بل لا بد معها أن تعظم المؤنة في نقلها، ولا على الضبط الثاني بمجرد أن يزيد بمؤنة إحصارها على قيمتها في موضع العزّة بل لا بد مع ذلك أن تعظم المؤنة في نقلها وذلك؛ لأن هذا الضبط ضبط للبعد، ولم يكتف به فيما سبق بل عطف عليه أن

وَمَرَّ قُبَيْلَ فَصْلِ الشُّجَاعِ فَيَمَنْ لَزِمَهُ أَقْلُ الْأُمَرِينَ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا تَتَعَيَّنُ الْإِبِلُ بَلْ إِنْ كَانَ الْأَقْلُ الْقِيَمَةُ فَالْتَقَدُّ، أَوْ الْأَرْضُ تَخَيَّرَ الدَّافِعُ بَيْنَ التَّقْدِ وَالْإِبِلِ (وَلَا يَعْدِلُ) عَمَّا وَجِبَ مِنَ الْإِبِلِ (إِلَى نَوْعٍ)، وَلَوْ أَعْلَى عَلَى الْمُعْتَمِدِ عِنْدَهُمَا إِلَّا بِتَرَاوٍ مِنَ الدَّافِعِ وَالْمُسْتَحِقِّ كَسَائِرِ أَبْدَالِ الْمُتَلَفَاتِ (و) لَا إِلَى (قِيَمَةٍ إِلَّا بِتَرَاوٍ) مِنْهُمَا أَيْضًا كَذَلِكَ وَمَحَلُّهُ إِنْ عَلِمَا قَدْرَ الْوَاجِبِ وَصِفَتَهُ وَسَيَّئَهُ وَقَوْلُهُمْ لَا يَصْغُ الصُّلُحُ عَنْ إِبِلِ الدِّيَةِ مَحَلُّهُ إِنْ جُهِلَ وَاحِدٌ مِمَّا ذُكِرَ كَمَا أَفَادَهُ تَعْلِيلُهُمْ لَهُ بِجَهَالَةِ صِفَتِهَا وَكِلَا مَهْمَا هُنَا وَفِي غَيْرِهِ مَحْمُولٌ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ (وَلَوْ عُذِمَتْ) الْإِبِلُ مِنَ الْمَحَلِّ الَّذِي يَجِبُ تَخْصِيلُهَا مِنْهُ حِسًّا، أَوْ شَرْعًا بِأَنْ وَجِدَتْ فِيهَا بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهَا (فَالْقَدِيمِ) الْوَاجِبُ فِي النَّفْسِ الْكَامِلَةِ (أَلْفُ دِينَارٍ) أَيْ مِثْقَالُ ذَهَبًا (أَوْ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ) فَضْطَةً لِحَدِيثٍ صَحِيحٍ فِيهِ، وَهُوَ دَالٌّ عَلَى تَعَيُّنِ الذَّهَبِ عَلَى أَهْلِهِ وَالْفِضَّةِ عَلَى أَهْلِهَا، وَهُوَ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ وَلَا تَغْلِيظُ هُنَا عَلَى الْأَصَحِّ وَقَضِيَّةُ الْمَتَنِ أَنَّ الْقَدِيمَ إِنَّمَا يَقُولُ ذَلِكَ عِنْدَ الْفَقْدِ، وَهُوَ كَذَلِكَ خِلَافًا لِبَعْضِ الْأُيُمَةِ (وَالْجَدِيدُ قِيَمَتُهَا) أَيْ الْإِبِلُ بِالْعَةِ مَا بَلَغَتْ يَوْمَ وَجوبِ التَّسْلِيمِ لِحَدِيثٍ فِيهِ أَيْضًا زَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيَّ وَابْنُ مَاجَةَ وَلَا تَهَا بَدَلٌ مُتَلَفٍ فَتَعَيَّنَتْ قِيَمَتُهَا عِنْدَ إِعْوَاظِهَا .....

□ قَوْلُهُ: (وَمَرَّ قُبَيْلَ فَصْلِ الشُّجَاعِ إلخ) عَرَضَهُ بِهَذَا تَقْيِيدُ الْمَتَنِ بِأَنْ مَحَلَّ تَقْيِينِ الْإِبِلِ فَيَمَنْ لَمْ يَلْزِمَهُ أَقْلُ الْأُمَرِينَ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (أَوْ الْأَرْضُ) عَلَى الْقِيَمَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَعْلَى) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَضِيَّةُ الْمَتَنِ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّهُ) إِلَى (وَقَوْلُهُمْ). □ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيْ كَسَائِرِ أَبْدَالِ الْمُتَلَفَاتِ يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ أَيْضًا. □ قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّهُ) أَيْ جَوَازُ الْعُدُولِ بِالتَّرَاضِي. □ قَوْلُهُ: (مِمَّا ذُكِرَ) أَيْ مِنْ قَدْرِ الْوَاجِبِ إلخ. □ قَوْلُهُ: (مَحْمُولٌ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ) أَيْ عَلَى مَعْلُومَةِ الصَّفَةِ هُنَا وَمَجْهُولَتِهَا فِي الصُّلُحِ وَهَذَا الْحُمْلُ حَسَنٌ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (حِسًّا) أَيْ بِأَنْ لَمْ تَوْجَدْ فِي مَوْضِعٍ يَجِبُ تَخْصِيلُهَا مِنْهُ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيْ ذَلِكَ الْحَدِيثُ وَقَوْلُهُ، وَهُوَ إلخ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ تَخْيِيرُ الْجَانِبِ بَيْنَ الذَّهَبِ وَالدِّرَاهِمِ، وَهُوَ رَأْيُ الْإِمَامِ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَلَا تَغْلِيظُ) أَيْ بِوَاحِدٍ مِنْ نَحْوِ الْحَرَمِ وَالْعَمْدِ. □ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيْ الدَّنَانِيرُ، أَوْ الدِّرَاهِمُ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ التَّغْلِيظَ فِي الْإِبِلِ وَرَدَّ بِالسَّنِّ وَالصَّفَةِ لَا بِزِيَادَةِ الْعَدَدِ وَذَلِكَ لَا يَوْجَدُ فِي الدِّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ وَهَذَا أَحَدُ مَا احْتَجَّ بِهِ عَلَى فَسَادِ الْقَوْلِ الْقَدِيمِ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ (سَنِي) (وَالْجَدِيدُ) إلخ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْمُنْهَجُ. □ قَوْلُهُ: (أَيْ الْإِبِلُ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَكَذَا وَثْنِي) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (لِحَدِيثٍ فِيهِ) إِلَى (لَا تَهَا بَدَلٌ مُتَلَفٍ) وَقَوْلُهُ: (وَمَذَا كَبِيرُهُ) وَقَوْلُهُ: (وَفِيهِ تَأْوِيلٌ) إِلَى (أَمَّا مَنْ لَا أَمَانَ لَهُ). □ قَوْلُهُ: (عِنْدَ إِعْوَاظِهَا) أَيْ عِنْدَ فَقْدِ الْإِبِلِ.

تَعْظُمُ الْمُؤَنَةُ فِي تَقْلِيلِهَا وَلَا يَخْفَى بَعْدُ ذَلِكَ وَمُخَالَفَتُهُ لِمُقْتَضَى عِبَارَةٍ غَيْرِهِ كَعِبَارَةِ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَيُمْكِنُ جَعْلُ الْعَطْفِ الْمَذْكُورِ مِنْ عَطْفِ الْوَصْفِ بِإِغْيَارٍ وَكَانَ قِيلَ فَإِنْ بَعُدَتْ بُعْدًا تَعْظُمُ فِيهِ الْمُؤَنَةُ، وَهُوَ الْمَضْبُوطُ بِمَا ذُكِرَ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(بِنَقْدِ بَلَدِهِ) أَيِ بَغَالِبِ نَقْدِ مَحَلِّ الْفَقْدِ الْوَاجِبِ تَخْصِيلُهَا مِنْهُ لَوْ كَانَ بِهِ إِبِلٌ بِصِفَاتِ الْوَاجِبِ مِنَ التَّغْلِيظِ وَغَيْرِهِ يَوْمَ وَجُوبِ التَّسْلِيمِ فَإِنْ غَلَبَ فِيهِ نَقْدَانِ تَخْيِيرِ الدَّافِعِ وَيُجَابُ مُسْتَحَقُّ صَبَرٍ إِلَى وَجُودِهَا (وَأِنْ وَجَدَ بَعْضُ) مِنَ الْوَاجِبِ (أَخَذَ) الْمَوْجُودَ (وَقِيَمَةُ الْبَاقِي) مِنَ الْغَالِبِ كَمَا تَقَرَّرُ (وَالْمَرْأَةُ) الْحُرَّةُ (وَالْخُنْثَى) الْمُشْكِلُ (كَتَصِفَ رَجُلٍ نَفْسًا وَجَرْحًا) وَأَطْرَافًا إِجْمَاعًا فِي نَفْسِ الْمَرْأَةِ وَقِيَاسًا فِي غَيْرِهَا وَلَآنَ أَحْكَامُ الْخُنْثَى مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْيَقِينِ وَيُسْتَشْنَى مِنْ أَطْرَافِهِ الْحَلْمَةُ فَإِنْ فِيهَا أَقْلٌ

فَوَدَّ: (أَيِ بَغَالِبِ نَقْدِ مَحَلِّ الْفَقْدِ الْوَاجِبِ) هَلِ الْمُرَادُ بِالْمَحَلِّ الْمَذْكُورِ بَلَدُهُ، أَوْ أَقْرَبُ الْبِلَادِ إِلَيْهِ حَيْثُ فُرِضَ فَقْدُهَا مِنْهُمَا بَعْدَ وَجُودِهَا فِيهِمَا وَقَدْ يُؤَيَّدُ الْأَوَّلُ أَنَّ بَلَدَهُ هِيَ الْأَصْلُ وَلَا مَعْنَى لَاجِتِيَارِ غَيْرِهَا مَعَ وَجُودِ شَيْءٍ فِيهِ سَم. فَوَدَّ: (بِصِفَاتِ الْوَاجِبِ الْوَاجِبِ) نَعْتُ إِبِلٍ. فَوَدَّ: (يَوْمَ وَجُوبِ الْوَاجِبِ) مُتَعَلِّقٌ بِقِيَمَتِهَا. فَوَدَّ: (يَوْمَ وَجُوبِ الْوَاجِبِ) مُتَعَلِّقٌ بِغَالِبِ. فَوَدَّ: (وَيُجَابُ الْوَاجِبِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فِي شَرْحِ وَقِيَمَةُ الْبَاقِي. (تَنْبِيْهُ): مَحَلُّ ذَلِكَ مَا إِذَا لَمْ يُنْهَلِ الْمُسْتَحَقُّ فَإِنْ قَالَ أَنَا أَصْبِرُ حَتَّى تَوْجَدَ الْإِبِلَ لَزِمَ الدَّافِعُ امْتِنَالُهُ؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ فَإِنْ أَخَذَتِ الْقِيَمَةَ ثُمَّ وَجَدَتِ الْإِبِلَ وَأَرَادَ الْقِيَمَةَ لِيَأْخُذَ الْإِبِلَ لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ لِانْفِصَالِ الْأَمْرِ بِالْأَخْذِ بِخِلَافِ مَا لَوْ وَجَدَتْ قَبْلَ قَبْضِ الْقِيَمَةِ فَإِنَّ الْإِبِلَ تَتَعَيَّنُّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ سُلَيْمٌ وَغَيْرُهُ تَبَعًا لِنَصِّ الْمُخْتَصَرِ. اهـ. فَوَدَّ: (الْحُرَّةُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (وَالْمَذْهَبُ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (عَلَى تَفْصِيلٍ) إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلَهُ: (وَفِيهِ تَأْوِيلٌ) إِلَى (أَمَّا مَنْ لَا أَمَانَ لَهُ).

فَوَدَّ (سَنِي): (وَالْخُنْثَى) أَيِ الْحُرِّ مُغْنِي.

فَوَدَّ (سَنِي): (كَتَصِفَ رَجُلٍ الْوَاجِبِ) فِي قَتْلِ الْمَرْأَةِ أَوْ الْخُنْثَى خَطَأً عَشْرُ بَنَاتٍ مَخَاضٍ وَعَشْرُ بَنَاتٍ لَبُونٍ وَهَكَذَا، وَفِي قَتْلِ أَحَدِهِمَا عَمْدًا، أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ خَمْسَ عَشْرَةَ حَقَّةً وَخَمْسَ عَشْرَةَ جَذْعَةً وَعِشْرُونَ خَلْفَةً مُغْنِي. فَوَدَّ: (فِي غَيْرِهَا) أَيِ غَيْرِ النَّفْسِ ع. ش. فَوَدَّ: (وَيُسْتَشْنَى الْوَاجِبِ) هَذَا الْإِسْتِثْنَاءُ إِنَّمَا هُوَ مِمَّا عَلِمَ مِنَ قَوْلِهِ وَالْمَرْأَةُ وَالْخُنْثَى مِنَ التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا فِي الْأَحْكَامِ، وَإِلَّا فَالَّذِي فِي الْمُتَنِّ إِنَّمَا هُوَ أَنَّهُمَا عَلَى النِّصْفِ مِنَ الرَّجُلِ، وَلَوْ كَانَ غَرَضُهُ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنْهُ لَاسْتَشْنَى كُلًّا مِنْ حَلْمَةِ الْمَرْأَةِ وَالْخُنْثَى إِذْ حَلْمَةُ الرَّجُلِ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا الْحُكُومَةُ وَكُلٌّ مِنْ حَلْمَتِي الْمَرْأَةِ وَالْخُنْثَى يُخَالِفُهُ رَشِيدِي. فَوَدَّ: (مِنْ أَطْرَافِهِ) أَيِ الْخُنْثَى

فَوَدَّ (سَنِي) (وَالْوَاجِبِ): (بِنَقْدِ بَلَدِهِ أَيِ بَغَالِبِ نَقْدِ مَحَلِّ الْفَقْدِ الْوَاجِبِ) عِبَارَةُ ابْنِ عَجَلُونَ فِي التَّصْحِيحِ وَتَقْوَمُ الْإِبِلُ الَّتِي لَوْ كَانَتْ مَوْجُودَةً وَجَبَ تَسْلِيمُهَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ إِبِلٌ قَوِّمَتْ مِنْ صِنْفِ أَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَيْهِمْ وَالْأَصَحُّ اغْتِيَارُ قِيَمَةِ الْمَوْضِعِ الْإِغْوَاظِ لَوْ كَانَتْ فِيهِ إِبِلٌ. اهـ. وَفَقَهُمْ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ يَبْلَدُ الْجَانِي إِبِلٌ لَا فِيمَا مَضَى، وَلَا الْآنَ وَكَانَتْ الْإِبِلُ مَوْجُودَةً فِيمَا مَضَى بِأَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَيْهَا لِكَيْتَا عُدِمَتْ قَوِّمَتْ مِنْ صِنْفِ أَقْرَبِ الْبِلَادِ بِقِيَمَتِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْإِبِلِ بِأَقْرَبِ الْبِلَادِ أَيْضًا فَيَبْغِي لَكِنْ يُشْكِلُ أَنَّهُ أَيْ إِبِلٌ تُعْتَبَرُ فَلْيُحَرِّزْ. فَوَدَّ: (بِغَالِبِ نَقْدِ مَحَلِّ الْفَقْدِ الْوَاجِبِ تَخْصِيلُهَا مِنْهُ) هَلِ الْمُرَادُ بِالْمَحَلِّ الْمَذْكُورِ بَلَدُهُ، أَوْ أَقْرَبُ الْبِلَادِ إِلَيْهِ حَيْثُ فُرِضَ فَقْدُهَا مِنْهُمَا بَعْدَ وَجُودِهَا فِيهِمَا وَقَدْ يُؤَيَّدُ الْأَوَّلُ أَنَّ بَلَدَهُ هِيَ الْأَصْلُ وَلَا مَعْنَى لَاجِتِيَارِ غَيْرِهَا مَعَ عَدَمِ وَجُودِ شَيْءٍ فِيهِ.



الأمريين من دية المرأة والحكومة وكذا مذاكيره وشفره على تفصيل مبسوط فيه في الروضة وغيرها. (ويهودي ونصراني) له أمان وتجل مناكحته (ثلث) دية (مسلم) نفسا وغيرها لقضاء عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما به، ولم يتركز مع انتشاره فكان إجماعاً قوله فينبغي لكن هكذا في النسخ فليحذر. اهـ من هامش الأصل وفيه تأويل أورد الماوردى أنه على التصف أما من لا أمان له فهدر وأما من لا تجل مناكحته فديته كدية مجوسي (ومجوسي) له أمان (ثلثا عشر) وثلث خمس إنما هو أنسب في اصطلاح أهل الحساب لإيثارهم الأخصر لا الفقهاء فلا اعتراض دية (مسلم) وهي ستة أبعرة وثلثان لقضاء عمر به أيضاً كما ذكر ولأن للذمي بالنسبة للمجوسي خمس فضائل كتاب ودين كان حقاً وجل ذبيحته ومناكحته وتقريه

المشكيل. قوله: (من دية المرأة والحكومة) أي دية حلمتها وتوقف الشيخ في تصور كون الدية أقل من الحكومة، ولا توقف فيه إذ محل كون الحكومة لا تبلغ الدية إذا كانتا من جهة واحدة وهنا ليس كذلك وإنما الدية باختيار كونه امرأة والحكومة باختيار كونه رجلاً نعم يشترط فيها حينئذ أن لا تبلغ دية الرجل، أو دية نفسه كما لا يخفى رشدي. قوله: (مذاكيره) فيه تغليب الذكر على الحسيتين.

قوله: (وشفره) أي حرفاً فرجه. قوله: (على تفصيل إلخ) دفع به ما يوهمه التشبيه من أن فيها أيضاً أقل الأمرين من دية المرأة والحكومة وظاهر أنه ليس كذلك فالتشبيه إنما هو في مطلق الاستثناء لا في الحكم أيضاً كما لا يخفى رشدي. قوله: (وتجل مناكحته) هذا يفيد أن غالب أهل الذمة الآن إنما يضمّنون بدية المجوسي؛ لأن شرط المناكحة أي وهو أن يعلم دخول أول أبيه في ذلك الدين قبل النسخ والتحريف في غير الإسرائيلي لا يكاد يوجد والله أعلم سم على المنهج ع ش ويأتي عن المغني ما يوافقه.

قوله (سن): (ثلث مسلم) فني قتل عميد أو شبيهه عند عشر حقا وعشر جذعات وثلاثة عشر خلفه وثلث وفي قتل خطأ لم يغلظ ستة وثلثان من كل من بنات المخاض وبنات اللبون وبنات اللبون والحقا والجذاع وقال أبو حنيفة دية مسلم وقال مالك نصفها وقال أحمد إن قتل عمداً فدية مسلم، أو خطأ فنصفها.

(تنبيه): السامرة كاليهودي والصابئة كالنصراني إن لم يكفرهما أهل ملتهم وإلا فكمن لا كتاب له مغني. قوله: (وفيه إلخ) أي في ذلك القضاء.

قوله (سن): (ثلثا عشر مسلم) ففيه عند التغليب حقتان وجذعتان وثلثا خلفه وعند التخفيف بعير وثلث من كل سن مغني. قوله: (وثلث خمس إنما هو أنسب) مبتدأ وخبر. قوله: (لا الفقهاء) فيه ما لا يخفى ولذا أقر المغني الإعراض فقال.

(تنبيه): قوله ثلثا عشر أولى من ثلث خمس؛ لأن في الثلثين تكريراً وأيضاً فهو الموافق لتصويب أهل الحساب له لكونه أخصر. اهـ. قوله: (ولأن للذمي صوابه ولأن لليهودي وللنصراني رشدي أي كما عبر به المغني).

بالجزية وليس للمجوسي منها إلا آخرها فكان فيه خُمُس دِيته وهذه أحسن الدييات (وكذا وثني) أي عابد وثني، وهو الصنم من حجر وغيره وقيل من غيره فقط وكذا عابد نحو شمس وزنديق وغيرهم ممن (له أمان) منّا لنحو دخوله رسولاً كالمجوسي ودية نساء كل وختاناهم على التصف من رجالهم ويراعى هنا التغليط وضده كما مرّ والمتولد بين كتابي ونحو مجوسي يلحق بالكتابي أبا كان، أو أمّا واستشكل بما مرّ في الخنثى من اعتباره أنثى؛ لأنه المثقن ويجاب بأنه لا موجب فيه يقينا بوجه يلحقه بالرجل وهنا فيه موجب يقينا يلحقه بالأشرف ولا نظراً لما فيه مما يلحقه بالأخس؛ لأن الأول أقوى بكون الولد يلحق بأبيه غالباً (والمذهب أن من لم تبلغه دعوة) نبينا ﷺ إلى (الإسلام إن تمسك بدين لم يبدل) .....

□ قوله: (وهذه) دية المجوسي. □ قوله: (أي عابد وثني) إلى قوله: (واستشكل) في المعنى.

□ قوله: (وغيره) كنجاس وحديد معني. □ قوله: (وزنديق)، وهو من لا يتحل ديناً معني.

□ قوله: (كالمجوسي) يدل من كذا في المتن وفي الشرح وقوله كما مرّ أي قبيل قول المصنف والخطأ الخ. □ قوله: (وهنا موجب يقينا)، وهو ولادة الأشرف سمع ش.

□ قول (سني): (إن تمسك بدين لم يبدل) ففيه أمور منها أنه لا يخفى أن التبديل غير التنسخ، ومنها أنه هل يخفى في عدم التبديل عدم تبديل الأصول، فيه نظر ولا يتعد الإكتفاء أخذاً من إلحاق السامرة والصابئة باليهود والتصارى في حل النكاح حيث وافقهم في أصل دينهم، وإن خالفهم في الفروع ومنها هل يشترط في التبديل تبديل الجميع أم لا؟ فيه نظر وقد يلحق الأكثر بالجميع ومنها هل يلحق بالتمسك بما لم يبدل التمسك بذلك الدين مع اجتناب المبدل فيه نظر ولا يتعد الإلحاق أخذاً من نظيره في حل نكاح الكتابيات ومنها ظاهر عبارتهم اغتياز تمسكه بنفسه دون تمسك أبيه أي أول أصوله ويحتمل إلحاقه بنظيره في النكاح فيعتبر تمسك أول أصوله فليتامل سم، وعبارة ع ش ويحتمل أن المراد تمسك به من ينسب إليه قبل تبديله كما قيل بمثله في حل المناكحة والذبيحة. اهـ.

□ قول (سني): (إن تمسك بدين لم يبدل) فيه أمور: منها أنه لا يخفى أن التبديل غير التنسخ وقد يغفل فيتوهم أنه هو فيستشكل وجود هذا القسم إذ كل دين ينسخ ببعثة نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام ويتكلف تصويره بمن تمسك قبل البعثة وبقي إليها ومع ملاحظة تعاريفهما لا إشكال ومنها أنه هل يخفى في عدم التبديل عدم تبديل الأصول فيه نظر، ولا يتعد الإكتفاء آخرًا من إلحاق السامرة والصابئة باليهود والتصارى في حل النكاح حيث وافقهم في أصل دينهم، وإن خالفهم في الفروع ومنها أنه هل يشترط في التبديل تبديل الجميع أم لا فيه نظر وقد يلحق الأكثر بالجميع ومنها أنه هل يلحق بالتمسك بما لم يبدل التمسك بذلك الدين مع اجتناب المبدل؟ فيه نظر ولا يتعد الإلحاق أخذاً من نظيره في حل نكاح الكتابيات ومنها ظاهر عبارتهم اغتياز تمسكه بنفسه دون تمسك أبيه أي أول أصوله ويحتمل إلحاقه بنظيره من النكاح فيعتبر تمسك أول أصوله فليتامل.

فدية) نفسه وغيرها دية (دينه) الذي هو نصرانيّة، أو تَمَسَّكَ مثلاً من ثلث دية، أو ثلث خُمسها؛ لأنّه بذلك ثَبَتَ له نَوْعُ عِصْمَةٍ فَالْحَقُّ بِالْمُؤْمِنِ من أهل دينه (والا) يَتَمَسَّكُ بدين كذلك، أو جَهْلَ دينه أو واجِبَه، أو شَكَّ هل بَلَغَتْهُ دَعْوَةُ نَبِيِّ، أو لا على الأوجهِ فيهما؛ لأنَّ الأصلَ العِصْمَةُ إذْ «كُلُّ مولودٍ يُولَدُ على الفطرة» فقولُ الأذْرَعِيِّ الأشْبَهُ بالمذهبِ في الأخيرةِ عَدَمُ الصَّمانِ مَزْدودٌ (فَكَمَجوسِي) ففيه ديةٌ مجوسِيَّةٌ.

❦ قولُ (لَسِي): (فَدِيَةُ دِينِهِ) أي الدِّيَّةُ التي نَوَجِبُهَا نَحْنُ في أهل دينه لا الدِّيَّةُ التي يُوَجِبُهَا دِينُهُ في القَتْلِ كما قد يَتَوَهَّمُ إذْ لا عِبْرَةَ بما يُوَجِبُهُ دِينُهُمْ سَم. ❦ قَوْلُهُ: (لأنّه بذلك ثَبَتَ له نَوْعُ عِصْمَةٍ) أي وَيَكْتَفِي بِذلك ولا يُشْتَرَطُ فيه أَمَانٌ مِنَّا رَشِيدِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَالَا يَتَمَسَّكُ بِدينِ كَذَلِكَ) بَأَن تَمَسَّكَ بِما بُدِّلَ مِن دِينِ أو لم يَتَمَسَّكَ بِشَيْءٍ بَأَن لم تَبْلُغْهُ دَعْوَةُ نَبِيِّ أَصْلًا نِهَايَةً وَمُعْنَى انْظُرْ وَجْهَ هَذَا الْحَضَرِ وَهَلَّا كَانَ مَحَلَّهُ ما إذا بَلَغَتْهُ دَعْوَةُ نَبِيِّ إِلَّا أَنَّهُ لم يَتَمَسَّكَ بِدينِهِ رَشِيدِي. ❦ قَوْلُهُ: (أو جَهْلَ دينه) بَأَن عَلِمْنَا تَمَسَّكَ بِدينِ حَقٌّ، ولم نَعْلَمْ عَيْنَهُ زِيَادِي. ❦ قَوْلُهُ: (أو واجِبُهُ) قد يُشْكِلُ جَهْلُ الْوَاجِبِ مع مَعْرِفَةِ دينه كما هو مُقْتَضَى هَذَا الصَّنِيعِ إِلَّا أَن يُصَوِّرَ بَنَحْوِ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ نَصْرَانِيٌّ، ولا يُعْلَمَ هَلْ وَاجِبُهُ الثَّلَاثُ؛ لِأَنَّهُ مِمَّنْ تَحِلُّ مُنَاكَحَتُهُ أو ثَلَاثُ خُمُسٍ؛ لِأَنَّهُ مِمَّنْ لَا تَحِلُّ مُنَاكَحَتُهُ، أو يُعْلَمَ أَنَّهُ نَصْرَانِيٌّ، ولا نَعْلَمُ أَذَكَرَ هو، أو أُنْثَى لِنَحْوِ ظُلْمَةٍ مع فَقْدِهِ بَعْدَ الْقَتْلِ سَم. ❦ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوْجِهِ فِيهِمَا) وَفَاقًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْمُعْنِي وَخِلَافًا فِي الْآخِرَةِ لِلنَّهَايَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (فَقَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ الْخ) وَافَقَهُ النَّهَايَةُ كَمَا مَرَّ أَيْفًا.

❦ قولُ (لَسِي): (فَكَمَجوسِي) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَعَلَى الْمَذْهَبِ يَجِبُ فِيمَنْ تَمَسَّكَ الْآنَ بِالْيَهُودِيَّةِ أو

❦ قولُ (لَسِي): (فَدِيَةُ دِينِهِ) أي الدِّيَّةُ التي نَوَجِبُهَا نَحْنُ في أهل دينه لا الدِّيَّةُ التي يُوَجِبُهَا دِينُهُ في القَتْلِ كما قد يَتَوَهَّمُ إذْ لا عِبْرَةَ بِإِيجَابِ دِينِهِمْ. ❦ قَوْلُهُ: (أو واجِبُهُ) قد يُشْكِلُ جَهْلُ الْوَاجِبِ مع مَعْرِفَةِ دينه كما هو مُقْتَضَى هَذَا الصَّنِيعِ إِلَّا أَن يُصَوِّرَ بَنَحْوِ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ نَصْرَانِيٌّ، ولا يُعْلَمَ هَلْ وَاجِبُهُ الثَّلَاثُ؛ لِأَنَّهُ مِمَّنْ تَحِلُّ مُنَاكَحَتُهُ أو ثَلَاثُ خُمُسٍ؛ لِأَنَّهُ مِمَّنْ لَا تَحِلُّ مُنَاكَحَتُهُ، أو أَن يُعْلَمَ أَنَّهُ نَصْرَانِيٌّ، ولا يُعْلَمُ أَذَكَرَ هو، أو أُنْثَى لِنَحْوِ ظُلْمَةٍ مع فَقْدِهِ بَعْدَ الْقَتْلِ. ❦ قَوْلُهُ: (أو شَكَّ هَلْ بَلَغَتْهُ) فَرَضَ هَذَا التَّرْدُدُ الْمُشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ عَلَى الْأَوْجِهِ وَقَوْلُهُ فَقَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ الْخ فِي صَوْرَةِ الشَّكِّ الْمَذْكُورِ يَقْتَضِي أَنَّهُ لو تَحَقَّقَ أَنَّهُ لم تَبْلُغْهُ دَعْوَةُ نَبِيِّ جَزَمَ بِأَنَّهُ لَا صَّمانَ إِذْ لو كَانَ حَيِّثُ يَضْمَنُ لم يَكُنْ لِلتَّرْدُدِ حَالُ الشَّكِّ مَعْنَى إِضْمَانِهِ بِكُلِّ حَالٍ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ وَهَذَا يَقْتَضِي أَمْرَيْنِ الْأَوَّلُ تَقْيِيدُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالْمَذْهَبِ أَنَّ مَنْ لم تَبْلُغْهُ دَعْوَةُ نَبِينَا بما إذا بَلَغَتْهُ دَعْوَةُ غَيْرِهِ، والثَّانِي أَنَّ ما ذَكَرَهُ هُنَا عَلَى هَذَا الَّذِي قَرَّرْنَاهُ يُخَالِفُ ما ذَكَرَهُ فِي فَصْلِ الْغَنِيمَةِ مِنْ بَابِ قَسَمِ الْغَنِيِّ، وَالْغَنِيمَةُ مِمَّا حَاصِلُهُ أَنَّ مَنْ لم تَبْلُغْهُ دَعْوَةُ نَبِيِّ مُضْمُونٌ مُطْلَقًا خِلَافًا لِلْأَذْرَعِيِّ حَيْثُ قَالَ وَكَذَا مَنْ لم تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ أَصْلًا أَيِ بِالنِّسْبَةِ لِنَبِينَا ﷺ إِنْ تَمَسَّكَ بِدينِ حَقٍّ أَيْ الْمَالُ الْحَاصِلُ مِنْهُ يُرَدُّ عَلَيْهِ كَكُلِّ حَاصِلٍ مِنَ الذَّمَّتَيْنِ يُرَدُّ إِلَيْهِمْ وَإِلَّا فَهُوَ كَحَزْبِيٍّ عَلَى ما قاله الْأَذْرَعِيُّ وَيُرَدُّ ما يَأْتِي فِي الدِّيَاتِ مِنْ وَجوبِ دِيَةِ مَجوسِيٍّ فِي قَتْلِهِ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي عِصْمَتِهِ فَالْوَجْهُ أَنَّهُ كَالذَّمِّيِّ. اهْ فَإِنَّ حَاصِلَ ذَلِكَ كما تَرَى أَنَّهُ مَعْصُومٌ سِوَا تَمَسَّكَ بِدينِ حَقٍّ أو لَا فَلْيَتَأَمَّلْ.

## فصل في الديات الواجبة فيما دون النفس من الجروح والأعضاء والمعاني

تجب (في موضحة الرأس) ومنه هنا لا في نحو الوضوء العظم الذي خلف أواخر الأذن متصلاً بها وما انحدر عن آخر الرأس إلى الرقبة (والوجه) ومنه هنا لا ثم أيضاً ما تحت الثقب من اللحيين وكان الفرق بين ما هنا وثم أن المدار هنا على الخطر، أو الشرف كما يفهمه الفرق الآتي في شرح قوله كجرح سائر البدن مع ما هو مقرر أن الرأس والوجه أشرف ما في البدن وما جاوز الخطر أو الشرف مثله وثم على ما رأس وعلا وعلى ما تقع به المواجهة وليس مجاوزهما كذلك (لخر) أي من حر (مسلم) ذكر معصوم غير جنين .....

التصاريقية دية مجوسية؛ لأنه لحقه التبديل. اه أي إذا لم تحل مناكتهم. (تيممة): لا يجوز قتل من لم تبلغه الدعوة ويقتصر لمن أسلم بدار الحرب، ولم يهاجر منها بعد إسلامه وإن تمكن؛ لأن العزيمة بالإسلام مغيية.

### (فصل): في الديات الواجبة فيما دون النفوس

قوله: (في الديات) إلى قوله وكان الفرق في المغيية إلا قوله متصلاً إلى المتن. قوله: (والأعضاء) الأولى والأطراف كما في المغيية. قوله: (ومنه) أي الرأس ع ش. قوله: (في نحو الوضوء) أي كالإحرام. قوله: (وأواخر الأذن) جمع آخر. قوله: (بها) أي الأذن. قوله: (وما انحدر إلخ) أي العظم الذي انحدر إلخ. قوله: (إلى الرقبة) وهي مؤخر أضل العنق مختار ع ش. قوله: (ومنه) أي الوجه. قوله: (لإثم) أي في نحو الوضوء. قوله: (على الخطر) أي الخوف كما يدل عليه عطف الشرف عليه بأو خلافاً لما في حاشية الشيخ رشيد أي من جعل العطف للتفسير ثم استشكله بأنه إنما يكون بالواو فالأولى إسقاط الألف. قوله: (وثم) أي والمدار في نحو الوضوء. قوله: (على ما رأس) من باب فتح ع ش. قوله: (أي من حر) يَحْتَمَلُ أَنْ غَرَضَهُ مِنْ هَذَا تَفْسِيرُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ لِحَرْ فَاَللَّامُ بِمَعْنَى مِنْ وَهُوَ الَّذِي فَهَمَهُ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَعَقِبَهُ بَأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ وَيُحْتَمَلُ، وَهُوَ الظَّاهِرُ أَنَّ غَرَضَهُ مِنْهُ إِثْبَاتُ قَيْدِ آخَرٍ، وَهُوَ أَنَّ الْمَوْضِعَ إِنَّمَا تَوْجِبُ الْخَمْسَةَ أَبْعَدَ إِذَا صَدَرَتْ مِنْ حُرٍّ بِخِلَافِ مَا إِذَا صَدَرَتْ مِنْ عَبْدٍ فَإِنَّهَا إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالرَّقَبَةِ لَا غَيْرَ حَتَّى لَوْ لَمْ تَفِ بِالْخَمْسَةِ لَمْ يَكُنْ لِلْمَجْنُونِ عَلَيْهِ غَيْرُ مَا وَقَّتْ بِهِ وَهَذَا نَظِيرُ مَا قَدَّمَهُ الشَّارِحُ كَالشَّهَابِ بْنِ حَجَرٍ فِي مَوْجِبِ النَّفْسِ أَوَّلَ الْبَابِ رَشِيدِي. قوله: (ذكر) إلى قوله: (ومنازعة البلقيني) في المغيية إلا قوله: (مغصوم) وإلى قوله: (ولو دفع) في النهاية إلا قوله: (كما يفهمه) إلى (مع ما هو مقرر) وقوله: (ومنازعة البلقيني) إلى المتن. قوله: (غير جنين) وأما الجنين فإن أوضحه الجاني ثم انفصل ميتاً بغير الإيضاح ففيه نصف عشر غرة، وإن انفصل ميتاً بالإيضاح ففيه غرة وإن انفصل حياً ومات بسبب غير الجنانية ففيه نصف عشر دية، وإن انفصل حياً ومات بالجنانية ففيه دية

### (فصل): في الديات الواجبة

قوله في (سني): (لخر) أي من حر أي حاجة إليه.

(خمسة أبخرة) إن لم تُوجِب قوداً، أو عُفِيَ عنه على الأرض وفي غيره بحسابه وضابطه أن في مَوْضِحَةٍ كُلِّ وَهَاشِمَةٍ بلا إيضاح ومُنْقَلَةٍ بدونهما نصفُ عُشْرِ دَيْتِهِ واقتصرَ على الأول؛ لأنَّ الحديثَ الصَّحِيحَ فيه وغيره يُعْلَمُ بالقياسِ عليه أمَّا غيرُ الوجه والرأس ففي مَوْضِحَتِهِ الحُكُومَةُ فقط. (و) في (هاشمة مع إيضاح)، ولو بسريّة، أو نحوها كأن هَشَمَ بلا إيضاح فاحتيج لِلشُّقِّ لإخراج العظم، أو تقويمه، ومُنازعةُ البُلْقَيْنِي فيه غيرُ مُتَّجِهَةٍ (عشرة) رَوَاهُ البَيْهَقِيُّ والدَّارَقُطْنِي عن زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وهو لا يَكُونُ إلا عن توقيفٍ (و) في هاشمة (دونه) أي الإيضاح (خمسة)؛ لأنَّ للمَوْضِحَةِ من العَشْرَةِ خمسة فتعيَّن الباقي للهاشمة، ولو وصَلَتْ هاشمةُ الوجَةِ الفمِّ، أو مَوْضِحَةُ قَصْبَةِ الأنفِ الأنفَ لَرَمَهُ حُكُومَةُ أَيْضًا (وقيل حُكُومَةُ)؛ لأنَّه كَسَرُ عَظْمٍ بلا إيضاح (و) في (مُنْقَلَةٍ) مسبوقة بهما (خمسة عشر) إجماعاً (و) في (مأمومة ثلث الدية) لِخَبَرٍ صَحِيحٍ به

كاملة، ولا تُفَرَّدُ المَوْضِحَةُ هُنا، ولا فيما مرَّ بأرض؛ لأنَّه تَبَيَّنَ أَنَّ الجَنَائَةَ على نَفْسِ الجَنِينِ ع ش. قولُ (سني): (خَمْسَةُ أَبْخَرَةٍ) أي مُثْلَةٌ إِذَا كَانَتْ عَمْدًا، أو شِبْهَهُ جَذَعَةً وَنِصْفٌ وَحِقَّةٌ وَنِصْفٌ وَخَلْفَتَانِ بُجْجِيرَمِيٍّ عَنِ الحَلْبِيِّ والمُعْنِي. قولُ: (وفي غيره) أي غيرِ الحُرِّ المذكورِ ع ش أي مِنَ المَرْأَةِ والكِتَابِيِّ وغيرهما مُعْنِي أَي مِنَ الحَتَّى وَنَحْوِ المَجُوسِيِّ. قولُ: (بحسابه) أي فَنِي مَوْضِحَةُ الكِتَابِيِّ بَعِيرٌ وَثُلْثَانِ وفي مَوْضِحَةِ المَجُوسِيِّ وَنَحْوِهِ ثُلْثٌ بَعِيرٌ مُعْنِي زَادَ الحَلْبِيُّ والحَفَنِيُّ وَلِحُرَّةٍ مُسْلِمَةٍ بَعِيرَانِ وَنِصْفٌ وَلِكِتَابِيَّةٍ خَمْسَةُ أَسْدَاسٍ بَعِيرٍ وَلِمَجُوسِيَّةٍ وَنَحْوِهَا سُدُسٌ بَعِيرٍ. اهـ. قولُ: (وضابطه) أي مَا يَجِبُ فِي المَوْضِحَةِ وَهَاشِمَةِ وَالمُنْقَلَةِ. قولُ: (على الأول) يَعْنِي المَوْضِحَةَ. قولُ: (الصَّحِيحُ) قَضِيَّةٌ صَنِيعُ النِّهَايَةِ والمُعْنِي حَيْثُ قَالَا لِخَبَرٍ: فِي المَوْضِحَةِ خَمْسٌ مِنَ الإِبِلِ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ. اهـ أَنَّ الحديثَ حَسَنٌ لَمْ يَبْلُغْ رُتْبَةَ الصَّحِيحِ فَلْتَرِاجِعْ. قولُ: (وغيره يُعْلَمُ إلخ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ. قولُ: (أما غيرُ الوجه إلخ) أي كَالسَّاقِ والعَضْدِ مُعْنِي. قولُ: (فيه) أي فِي قَوْلِهِ أَوْ نَحْوِهَا إلخ.

قولُ (سني): (عشرة) أي مِنْ أَبْخَرَةٍ وَهِيَ عَشْرُ دِيَةِ الْكَامِلِ بِالْحُرِّيَّةِ وَغَيْرِهَا مُعْنِي. قولُ: (رَوَاهُ البَيْهَقِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ دَفَعَ) فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (وَيُفَرَّقُ) إِلَى الْمُتَنِ. قولُ: (ولو وصَلَتْ) فِي إِسْنَادِ الهَشَمِ لِلْوَجَةِ وَالْإِيضَاحِ لِلْقَصْبَةِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ وَالْإِتْسَابُ الْعَكْسُ ثُمَّ رَأَيْتُ عِبَارَةَ الْمُعْنِي مَا نَصَّهُ فَلَوْ وَصَلَتْ الْجِرَاحَةُ إِلَى الفَمِّ، أَوْ دَاخِلَ الأنْفِ بِإِيضَاحٍ مِنَ الْوَجَةِ، أَوْ بَكْسَرٍ قَصْبَةِ الأنْفِ فَارْشُ مَوْضِحَةٍ فِي الْأَوَّلَى وَارْشُ هَاشِمَةٍ فِي الثَّانِيَةِ مَعَ حُكُومَةٍ فِيهِمَا لِلْفَوْذِ إِلَى الفَمِّ وَالْأَنْفِ؛ لِأَنَّهَا جِنَايَةٌ أُخْرَى انْتَهَتْ وَهِيَ سَالِمَةٌ مِمَّا ذَكَرَ سَيِّدُ عَمَرَ. قولُ: (الفم) أَي دَاخِلُهُ وَشِدْيَتُهُ. قولُ: (لأنَّه كَسَرُ عَظْمٍ إلخ) أَي فَاشْبَهَ كَسَرَ سَائِرِ الْعِظَامِ مُعْنِي. قولُ: (مَسْبُوقَةٌ بِهِمَا) عِبَارَةٌ مُعْنِي مَعَ إِيضَاحٍ وَهَشَمٍ. اهـ وَهِيَ أَوَّلَى لِمَا مَرَّ أَنَّ السَّبْقَ لَيْسَ بِشَرْطٍ.

قولُ: (وفي هاشمة إلخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ، وَإِنْ أَوْضَحْتَ، أَوْ جَرَحْتَ بَشَقٍّ أَوْ سَرَتْ إِلَيْهِ فَعُشِّرْ. اهـ.

ومثلها الدائمة فلا يزاؤ لها حكومة خلافاً للماوردي ويُفَرَّقُ بينها وبين ما في خَرْقِ الأَمْعَاءِ في الجائفة بأن ذاك زيادة على ما يحصلُ به مُسَمَّى الجائفة فوجب لها ما يُقَابِلُها وهنا لا زيادة على مُسَمَّى الدائمة حتى يجب له شيء، ولا عبرة بزيادته على مُسَمَّى المأمومة لانفرادها مع استلزامها لها باسم خاص بخلافها ثم (ولو أوضح) واحد (فهشَم آخر) في محلّه ولو متراحيًا، أو عكسه (ونقل ثالث وأم رابع) والمجني عليه كامل (فعلى كل من الثلاثة خمسة) إن لم تُوجِب الموضحة قودًا، أو غُفِيَ عنه على الأرض (و) على (الزابع تمام الثالث)، وهو ثمانية عشرَ بعيرًا وثَلث، ولو دَمَعَ خامس فإن دَقَّفَ لزمه دية النفس وإلا وجبت ديتها أخماسًا عليهم بالسوية

• قوله: (ومثلها) أي المأمومة الدائمة أي ففيها ثلث الدية فقط ع ش. • قوله: (فلا يزاؤ إلخ) أي حكومة لخرق غشاء الدماغ مُعْنِي. • قوله: (لها) أي للدائمة. • قوله: (بينها) أي الدائمة ع ش. • قوله: (بأن ذاك زيادة إلخ) يتبني أن يتأمل فإنه إنما يتضح لو أُنِيطَ الحُكْمُ فيما نحن فيه من الشارح ﷺ بلفظ الدائمة، ولم ينط به وإنما أثبتنا حكمها بالقياس على المأمومة المنصوص عليها وكَوْنُ العربِ وضعت لما تجاوز المأمومة وخرق الخريطة اسم الدائمة ولم تَصْعَ لما يجاوز الجائفة وخرق الأَمْعَاءِ اسم الذي هو مُحْصَلُ فَرْقِهِ لا يَصْلُحُ فارقًا شرعيًا فليتأمل سيّد عمر. • قوله: (لانفرادها) أي الدائمة وكان الأولى تذكير الضمائر بإزجائها إلى المُسَمَّى. • قوله: (لها) أي المأمومة. • قوله: (باسم خاص) متعلّق بانفرادها رشيدي. • قوله: (بخلافها) أي الزيادة ثم أي في خَرْقِ الأَمْعَاءِ في الجائفة. • قوله: (في محلّه) أي الإيضاح. • قوله: (ولو متراحيًا إلخ) أي وليس تعقيب الهشَم للإيضاح بشرط، وإن أوهمه كلامه مُعْنِي. • قوله: (كامل) أي ذكر حرّ مُسْلِمٍ مُعْنِي.

• قوله (سني): (فعلى كل من الثلاثة خمسة إلخ) هذا كله إذا لم يمتّ ممّا ذُكِرَ فإن مات منه وجبت ديتها عليهم بالسوية مُعْنِي. • قوله: (أو عفا عنه إلخ) وإلا فالواجب القصاص كما صرح به في المُحَرَّرِ حتّى لو أراد القصاص في الموضحة وأخذ الأرض من الباقيين مكنّ نصّ عليه في الأمّ مُعْنِي. • قوله: (وثلث) أي ثلث بعير. • قوله: (ولاً) أي وإن لم يدقّف أي وحصل الموت بالسراية فلو حصل الإنديمال، أو حصل الموت بسبب آخر كخرّ آخر فعلى كلٍّ ممّن قَبِلَ الدايغِ أرض جُرحه وعليه حكومة كما هو ظاهرٌ وصرّح به في العُبابِ سم عبارة الرشيدي والحاصل أنه إذا دَقَّفَ بالفعل فعليه دية النفس قطعًا ولزم كلاً ممّن قَبِلَ الدايغِ أرض جراحته، وإن مات بالسراية فعليه دية النفس أيضًا والصحيح أنها تجب عليهم بالسوية أخماسًا، وإن لم يمتّ فعلى الدايغِ حكومة. اهـ.

• قوله: (ولو دَمَعَ خامس) فإن دَقَّفَ لزمه دية النفس أي ولزم كلاً ممّن قَبِلَ أرض جُرحه. • قوله: (ولاً) أي، وإن لم يدقّف أي وحصل الموت بالسراية فلو حصل الإنديمال، أو حصل الموت بسبب آخر كخرّ آخر فعلى كلٍّ ممّن قَبِلَ الدايغِ أرض جُرحه وعليه حكومة كما هو ظاهرٌ وصرّح به في العُبابِ فقال، ولو خرق خامس خريطة الدماغ لزمته حكومة. اهـ.

وزال التَّنَظُّرُ لتلك الجراحات. (والشُّجَاحُ قَبْلَ المَوْضُحَةِ) السَّابِقِ تَفْصِيلُهَا (إِنْ عُرِفَتْ نِسْبَتُهَا مِنْهَا) بَأَنَّ تَكُونَ ثُمَّ مَوْضُحَةٌ فَيُقَاسُ عُمُقُ البَاضِعةِ مَثَلًا فَيُوجَدُ ثَلَاثُ عُمُقِ المَوْضُحَةِ (وَجِبَ قِسْطٌ مِنْ أَرِشِهَا) بِالنَّسْبَةِ كَثُلَتْ فِي هَذَا المِثَالِ وَمَا شَكُّ فِيهِ يُعْمَلُ فِيهِ بِالْيَقِينِ والأَصَحُّ فِي الرُّوضَةِ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ مَعَ ذَلِكَ الحُكُومَةُ وَيَجِبُ أَكْثَرُهُمَا فَإِنْ اسْتَوَيَا تَخَيَّرَ وَاعْتَبَرُ الحُكُومَةُ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهَا الأَصْلُ فِيمَا لَا مُقَدَّرَ لَهُ (وَالَا) تُعْرَفُ نِسْبَتُهَا مِنْهَا (فَالحُكُومَةُ لَا تَبْلُغُ أَرْضَ مَوْضُحَةٍ كَجُرحِ سَائِرِ البَدَنِ)، وَلَوْ بَنَحُو إِضْضَاحَ وَهَشَمَ وَغَيْرِهِمَا فَفِيهِ حُكُومَةٌ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ هُنَا تَوْقِيفٌ وَلَآنَ مَا فِي الرُّأْسِ وَالوَجْهِ أَشَدُّ خَوْفًا وَشَيْئًا فَمُتَّزِعٌ نَعَمْ، يُسْتَتَنَى مِنْ ذَلِكَ الجَائِفةُ كَمَا قَالَ. (وَفِي جَائِفةٍ ثَلَاثُ دِيَةِ) لِصَاحِبِهَا لِخَبَرِ صَحِيحٍ فِيهِ (وَهِيَ جُرحٌ) وَلَوْ بِغَيْرِ حَدِيدٍ (يَنْقُدُ إِلَى جَوْفٍ) بَاطِنٍ مُحِيلٍ لِلْغِذَاءِ، أَوْ الدَّوَاءِ أَوْ طَرِيقِ لِلْمُحِيلِ (كَبَطْنٍ وَصَدْرٍ) .....

قوله: (السَّابِقِ) إِلَى قولِ المَتَنِ: (وَهِيَ جُرحٌ) فِي المَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَإِخْتِيَارُ الحُكُومَةِ) إِلَى المَتَنِ وَإِلَى قولِ المَتَنِ: (كَبَطْنٍ) فِي النِّهَايَةِ. قوله: (السَّابِقِ تَفْصِيلُهَا) أَيِ الحَارِصَةِ وَالدَّامِيَةِ وَالبَاضِعةِ وَالمُتَلَاجِمَةِ وَالسَّمْحَاقِ مَعْنَى. قوله: (فَيُؤْخَذُ) بِالْوَاوِ قَبْلَ الخَاءِ المُعْجَمَةِ كَذَا فِي الشَّيْخِ وَلَعَلَّهُ تَخْرِيفٌ مِنَ الكِتَابَةِ وَأَنَّ صَوَابَهُ بِالْفِ قَبْلَ الخَاءِ فَالضَّمِيرُ لِعُمُقِ البَاضِعةِ، أَوْ أَنَّهُ يَوْجَدُ بِجِمْ فَمُهْمَلَةٌ وَنَائِبُ الفَاعِلِ ضَمِيرُ العُمُقِ أَيْضًا، أَوْ لَقَطُ ثَلَاثِ الوَاقِعِ بَعْدَهُ وَالأَوَّلُ أَقْعَدُ رَشِيدِي عِبَارَةُ المَعْنَى بَأَنَّ كَانَ عَلَى رَأْسِهِ مَوْضُحَةٌ إِذَا قِيسَ بِهَا البَاضِعةُ مَثَلًا عُرِفَ أَنَّ المَقْطُوعَ ثَلَاثُ، أَوْ نِصْفُ فِي عُمُقِ اللَّحْمِ. اهـ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ. قوله: (وَمَا شَكُّ فِيهِ) أَيِ بَأَنَّ عَلَّتِ النُّسْبَةُ ثُمَّ نُسِيتَ فَهوَ غَيْرُ مَا يَأْتِي فِي المَتَنِ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ ابْنُ قَاسِمٍ فِي حَوَاشِي المَنْهَجِ رَشِيدِي. قوله: (وَالأَصَحُّ) عِبَارَةُ المَعْنَى هَذَا مَا جَرَى عَلَيْهِ المُصَنِّفُ تَبَعًا لِلْمُحَرَّرِ وَالَّذِي فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا عَنِ الأَصْحَابِ وَجُوبُ الأَكْثَرِ مِنَ الحُكُومَةِ وَالْقِسْطِ مِنَ المَوْضُحَةِ. اهـ. قوله: (وَالأَصَحُّ فِي الرُّوضَةِ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ الْخ) جَرَى عَلَيْهِ المَنْهَجُ وَالرَّوْضُ وَشَرْحُهُ. اهـ. قوله: (مَعَ ذَلِكَ) أَيِ القِسْطِ. قوله: (وَيَجِبُ أَكْثَرُهُمَا) أَيِ القِسْطِ وَالحُكُومَةِ. قوله: (لَا تَبْلُغُ أَرْضَ مَوْضُحَةٍ) لَيْسَ قَيْدًا فِي المُشَبَّهِ بِهِ الوَاقِعِ بَعْدَهُ فِي المَتَنِ كَمَا لَا يَخْفَى، وَإِنْ اقْتَضَاهُ السِّيَاقُ رَشِيدِي وَع ش. قوله: (فَفِيهِ) أَيِ فِي جُرحِ سَائِرِ البَدَنِ. قوله: (هُنَا) أَيِ فِي جُرحِ سَائِرِ البَدَنِ وَقَوْلُهُ تَوْقِيفٌ أَيِ دَلِيلٌ مُعْنَى. قوله: (فَمُتَّزِعٌ) أَيِ مَا فِيهِمَا عَمَّا فِي غَيْرِهِمَا. قوله: (مِنْ ذَلِكَ) أَيِ مِنْ جُرحِ سَائِرِ البَدَنِ. قوله: (وَفِي جَائِفةٍ) أَيِ وَإِنْ صَغُرَتْ مُعْنَى. قوله: (لِصَاحِبِهَا) نَعَتْ دِيَةَ وَضَمِيرُ لِجَائِفةٍ. قوله: (فِيهِ) أَيِ فِي وَجُوبِ ثَلَاثِ دِيَةِ فِي جَائِفةٍ. قوله: (وَلَوْ بِغَيْرِ حَدِيدٍ) أَيِ كَحَشِيَةِ مُعْنَى. قوله: (بَاطِنٍ) صِفَةُ جَوْفٍ رَشِيدِي وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ تَفْسِيرٌ لَهُ. قوله: (كَبَطْنٍ الْخ) أَيِ كَذَاخِلَها مُعْنَى.

قوله: (وَلَوْ بَنَحُو إِضْضَاحَ وَهَشَمَ وَغَيْرِهِمَا فَفِيهِ حُكُومَةٌ فَقَطْ الْخ) كَمَا قَالَ فِي الرُّوْضِ وَيُتَنَصَّرُ فِيهَا أَيِ فِي المَوْضُحَةِ فِي البَدَنِ.

وَتَفَرَّةٌ نَحْسٍ) وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا نَزَلَ عَنْ مَخْرَجِ الْحَائِ الْمُتَهَمَةِ إِلَى هَذِهِ الثُّغْرَةِ هَلْ هُوَ مِنَ الطَّرِيقِ؛ لَأَنَّهُمْ عُدُّوهُ جَوْفًا فِي نَحْوِ الصُّومِ أَوْ لَا لِاخْتِلَافِ الْجَوْفِ هُنَا وَثَمَّ كُلُّ مُخْتَمَلٍ وَالْقِيَاسُ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ كِبَاطِنُ الْإِحْلِيلِ ثَمَّ رَأَيْتِ الرُّوضَةَ ذَكَرْتُ أَنَّ الْوَاصِلَ إِلَى الْحَلْقِ جَائِفَةٌ وَإِلَى الثُّغْرَةِ كَذَلِكَ وَهُوَ يُرْجَحُ الْأَوَّلَ عَلَيْهِ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَاطِنِ الذَّكْرِ بِأَنَّ هَذَا طَرِيقٌ حِسِّيٌّ لِلْجَوْفِ، وَلَا كَذَلِكَ ذَاكَ (وَجَبِينِ) عَدَلَ إِلَيْهِ عَنْ قَوْلِ أَصْلِهِ جَنْبَيْنِ أَيْ تَشْنِئَةٌ جَنْبٍ لِلْعِلْمِ بِهِمَا مِمَّا ذُكِرَ مَعَهُمَا بِخِلَافِهِ فَإِنَّ كَوْنَ تَفُودٍ بِجُوزِهِ لِبَاطِنِ الدِّمَاغِ جَائِفَةٌ مِمَّا يَخْفَى وَزَعَمَ أَنَّ هَذِهِ فِي حَكْمِ الْجَائِفَةِ وَلَا تُسَمَّى جَائِفَةً مَمْنُوعٌ وَكَوْنُ شِجَاجِ الرَّأْسِ لَيْسَ فِيهَا جَائِفَةٌ مَخْصُوصٌ بِتَصْرِيحِهِمْ هُنَا أَنَّ الْوَاصِلَ لِجَوْفِ الدِّمَاغِ مِنَ الْجَبِينِ جَائِفَةٌ (وَخَاصِرَةٌ) وَوَرَكٌ كَمَا بِأَصْلِهِ وَمَثَانَةٌ وَعِجَانٌ وَهُوَ مَا بَيْنَ الْخُصْيَةِ وَالذُّبُرِ أَيْ كَدَاخِلِهَا وَكَذَا لَوْ أَدْخَلَ دُبُرَهُ شَيْئًا فَحَرَقَ بِهِ حَاجِزًا فِي الْبَاطِنِ كَمَا يَأْتِي، وَلَوْ تَقَدَّثَ فِي بَطْنٍ وَخَرَجَتْ مِنْ مَحَلٍّ آخَرَ فَجَائِفَتَانِ قَبْلَ وَتَرَدَّدَ عَلَى الْمَتْنِ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ خَارِجَةٌ لَا وَاصِلَةَ لِلْجَوْفِ وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّ الْمَتْنَ لَمْ يُعَبَّرْ بِوَاصِلَةٍ بَلْ بِنَافِذَةٍ وَهِيَ تُسَمَّى

□ قَوْلُ (سَنِي): (وَتَفَرَّةٌ الْخ) بِضَمِّ الْمُثَلَّثَةِ وَعَيْنٍ مُعْجَمَةٍ سَاكِنَةٍ وَهِيَ ثُقْرَةٌ بَيْنَ التَّرْقُوتَيْنِ مُعْنَى.  
□ قَوْلُهُ: (بَيْنَهُ) أَيْ الْحَلْقِ. □ قَوْلُهُ: (ذَاكَ) أَيْ بَاطِنَ الذَّكْرِ.

□ قَوْلُ (سَنِي): (وَجَبِينِ) أَيْ دَاخِلِهِ بِمَوْحَلَّةٍ بَعْدَ جِيمٍ، وَهُوَ أَحَدُ جَانِبَيْ الْجَنْبَةِ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (عَدَلَ إِلَيْهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَزَعَمَ فِي الْمَعْنَى وَإِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ، وَلَا يَخْتَلِفُ فِي النَّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (مِمَّا ذُكِرَ الْخ) أَيْ مِنْ التَّمَثِيلِ بِالْبَطْنِ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (أَنَّ هَذِهِ) أَيْ الشَّجَّةُ النَّافِذَةُ لِبَاطِنِ الدِّمَاغِ. □ قَوْلُهُ: (بِتَصْرِيحِهِمْ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُحَرَّرِ فِي الْجَائِفَةِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ، وَهِيَ الْجِرَاحَةُ النَّافِذَةُ إِلَى جَوْفِ كَالْمَأْمُومَةِ الْوَاصِلَةِ إِلَى الدِّمَاغِ. اهـ.

سم.

□ قَوْلُ (سَنِي): (وَخَاصِرَةٌ) مِنَ الْخَضِرِ، وَهُوَ وَسْطُ الْإِنْسَانِ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَمَثَانَةٌ) وَهِيَ مَجْمَعُ الْبُولِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (كَدَاخِلِهَا) أَيْ الْبَطْنِ وَمَا بَعْدَهُ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَوْ أَدْخَلَ الْخ) أَيْ فَبِهِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَتَرَدَّدَ) أَيْ الطَّعْنَةُ الْخَارِجَةُ مِنَ الطَّرَفِ الْآخَرِ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى الْمَتْنِ) أَيْ عَلَى جَمْعِ تَعْرِيفِهِ لِلْجَائِفَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ الْخ) وَلَكِنْ أَنَّنِي قَوْلٌ هِيَ وَارِدَةٌ عَلَى الْمَتْنِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَمَّا يَأْتِي؛ لِأَنَّ الْمُصَنِّفَ قَالَ يَنْفُذُ إِلَى جَوْفٍ وَهَذِهِ نَافِذَةٌ مِنْ جَوْفٍ لَا إِلَيْهِ إِلَّا بِالنَّظَرِ لِصَوَرَتِهَا بَعْدَ قَتْلِ رَشِيدِي.

□ قَوْلُهُ: (لَيْسَ فِيهَا جَائِفَةٌ) انْظُرْهُ مَعَ مَا فِي الْهَامِشِ عَنِ الْمُحَرَّرِ إِلَّا أَنَّ يُرَادُ جَائِفَةٌ مَخْصُوصَةٌ أَيْ مُجَرَّدَةٌ عَنْ الْمَأْمُومَةِ وَالذَّائِمَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (مَخْصُوصٌ بِتَصْرِيحِهِمْ هُنَا أَنَّ الْوَاصِلَ لِجَوْفِ الدِّمَاغِ الْخ) انْظُرْ بِمَ يَتَمَيَّزُ هَذَا الْوَاصِلُ عَنِ الْمَأْمُومَةِ وَالذَّائِمَةِ إِلَّا أَنَّ يُصَوَّرَ بِمَا إِذَا لَمْ يَصِلْ لِلْخَرِيطَةِ، أَوْ يُقَالُ تُسَمَّى مَأْمُومَةً وَجَائِفَةً ثَمَّ رَأَيْتِ عِبَارَةَ الْمُحَرَّرِ صَرِيحَةً فِي هَذَا فَلِأَنَّهُ قَالَ فِي الْجَائِفَةِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ وَهِيَ الْجِرَاحَةُ النَّافِذَةُ إِلَى جَوْفِهِ كَالْمَأْمُومَةِ الْوَاصِلَةِ إِلَى الدِّمَاغِ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَوْ أَدْخَلَ دُبُرَهُ) كَذَا م ر. □ قَوْلُهُ: (فَحَرَقَ بِهِ حَاجِزًا) سَيَأْتِي بِهِامِشِ الصَّفْحَةِ الْآتِيَةِ عَنْ مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ تَفْسِيرُ الْحَاجِزِ بِغِشَاوَةِ الْمِعْدَةِ أَوْ الْحَشْوَةِ،



نافذة بل واصلة كما لا يخفى على أنه سيُصَرَّحُ بذلك قريباً فإن خَرَقَتْ جَائِفَةٌ نَحْوَ الْبَطْنِ الْأَمْعَاءَ، أَوْ لَدَعَتْ كِبْدًا، أَوْ طَحَلًا، أَوْ كَسَرَتْ جَائِفَةَ الْجَنْبِ الضِّلْعَ ففيها مع ذلك حُكُومَةٌ بخلاف ما لو كان كسرُها له لِنُفُوذِها منه على الأوجه لاتِّحادِ المَحَلِّ. وخرج بالباطن المذكور داخل فم وأنف وعَيْنَ وَفَخِذٍ وَذَكَرٍ وَكَانَ الْفَرْقُ بَيْنَ دَاخِلِ الْوَرِكِ وَهُوَ الْمُتَّصِلُ بِمَحَلِّ الْقَعُودِ مِنَ الْأَلْيَةِ وَدَاخِلِ الْفَخِذِ وَهُوَ أَعَالِي الْوَرِكِ أَنَّ الْأَوَّلَ مُجَوِّفٌ وَلَهُ اتِّصَالٌ بِالْجَوْفِ الْأَعْظَمِ كما صرَّحت به عبارة الْمُخَرَّرِ كالرُوضَةِ، وَلَا كَذَلِكَ الثَّانِي. (وَلَا يَخْتَلِفُ أَرَشُ مُوضِحَةٌ بِكِبَرِهَا) وَصَغَرِهَا وَلَا يَبْرُوزُهَا وَخَفَائِهَا وَلَا بَشِينُهَا وَعَدِيمُهَا؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى اسْمِهَا (وَلَوْ أَوْضَحَ مُوضِعَيْنِ) وَفِي نُسْخَةٍ مُوضِحَتَيْنِ وَالْأُولَى أُولَى (بَيْنَهُمَا) حَاجِزٌ هُوَ (لَعَمْرُ وَجِلْدٌ قَلِيلٌ، .....)

□ قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَي قَوْلُهُ وَلَوْ تَفَدَّتْ فِي بَطْنٍ وَخَرَجَتْ الْخ. □ قَوْلُهُ: (قَرِيبًا) أَي فِي قَوْلِهِ وَلَوْ تَفَدَّتْ مِنْ بَطْنِ الْخ. □ قَوْلُهُ: (فَإِنْ خَرَقَتْ الْخ.)، وَإِنْ خُرَّتْ بِسَكِينٍ مِنْ كَتِفٍ وَفَخِذٍ إِلَى الْبَطْنِ فَأَجَافَهُ فَوَاجِبُهُ أَرَشُ جَائِفَةٍ وَحُكُومَةٌ لِجَرَا حَةِ الْكَتِفِ، أَوْ الْفَخِذِ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ الْأَسْنَى. □ قَوْلُهُ: (أَوْ لَدَعَتْ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَانَ الْفَرْقُ فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَفَخِذٍ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ لَدَعَتْ) أَي جَائِفَةٌ نَحْوَ الْبَطْنِ. □ قَوْلُهُ: (فَفِيهَا) أَي الْخَرْقُ وَاللَّدَعُ وَالْكَسْرُ. □ قَوْلُهُ: (مَعَ ذَلِكَ) أَي ثَلَاثُ الدِّيَةِ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (كَسَرُهَا لَهُ) أَي كَسَرُ الْجَائِفَةِ لِلضِّلْعِ لِنُفُوذِهَا مِنْهَا أَي الْجَائِفَةِ مِنَ الضِّلْعِ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ بِالْبَاطِلِ الْمَذْكُورِ دَاخِلَ فَمِ الْخ.) أَي فَفِيهَا حُكُومَةٌ فَقَطَّعَ ش. □ قَوْلُهُ: (دَاخِلَ فَمِ وَأَنْفٍ وَعَيْنٍ) هَذِهِ خَارِجَةٌ بِوَضْفِ الْجَوْفِ بِالْبَاطِنِ وَقَوْلُهُ وَفَخِذٍ وَذَكَرٍ خَارِجٌ بِقَوْلِهِ مُحِيلُ الْخ، أَوْ طَرِيقٌ لِلْمُحِيلِ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَي الْوَرِكُ. □ قَوْلُهُ: (مِنَ الْأَلْيَةِ) بَيَانٌ لِمَحَلِّ الْقَعُودِ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ أَغْلَى الْوَرِكِ) أَي مِنْ جِهَةِ السَّاقِ فَالْفَخِذُ مَا بَيْنَ السَّاقِ وَالْوَرِكِ كَمَا فِي حَاشِيَةِ الزِّيَادِيِّ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (أَنَّ الْأَوَّلَ مُجَوِّفٌ) يَتَّبَعِي أَنْ يَتَأَمَّلَ فَإِنَّ التَّشْرِيحَ الَّذِي مُسْتَبَدَّهُ الْحَسُّ قَدْ لَا يُسَاعِدُهُ سَيِّدُ عَمَرٍ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا كَذَلِكَ الثَّانِي) أَي دَاخِلُ الْفَخِذِ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ حَيْثُ يَخْرُجُ بِالْجَوْفِ لَا بِالْبَاطِنِ الْمَذْكُورِ.

□ قَوْلُ (لَسِي): (وَلَا يَخْتَلِفُ أَرَشُ مُوضِحَةٌ بِكِبَرِهَا).

(تَنْبِيهُ): لَا يَتَقَيَّدُ ذَلِكَ بِالْمُوضِحَةِ بَلِ الْجَائِفَةُ كَذَلِكَ حَتَّى لَوْ غَرَزَ فِيهِ إِبْرَةٌ فَوَصَلَتْ إِلَى الْجَوْفِ فَهِيَ جَائِفَةٌ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَصَغَرُهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَإِنْ كَانَتْ هَمْدًا) فِي النِّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَخَفَائِهَا) أَي بِالشَّغْرِ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَالْأُولَى أُولَى) أَي لِيُخْلَوْهُ عَنِ التَّكْرَارِ.

وَهُوَ يَقِيدُ أَنَّ خَرْقَ الْحَشْوَةِ جَائِفَةٌ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ وَقَدْ يُخَالِفُ قَوْلَ الشَّارِحِ فَإِنْ خَرَقَتْ جَائِفَةٌ نَحْوَ الْبَطْنِ الْأَمْعَاءَ فَفِيهَا مَعَ ذَلِكَ حُكُومَةٌ إِلَّا إِنْ تَمَحَّضَ كَوْنُ خَرْقِ الْحَشْوَةِ مَثَلًا جَائِفَةً بِمَا إِذَا كَانَ الْوُصُولُ مِنْ مَنَفَذٍ مَوْجُودٍ كَالدُّبْرِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ تَابِعًا لِإِيجَابٍ وَيُنَاسِبُ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ الْآتِي، أَوْ كَسَرَتْ جَائِفَةً لِيَجْنِبَ الضِّلْعُ الْخ.

(أو بينهما (أحدهما فموضحتان) ما لم يتأكل الحاجز، أو يؤذ الجاني أو يخرقه في الباطن دون الظاهر على الأوجه قبل الاندمال، وإن كانتا عمداً والإزالة خطأ كما رجحه في الروضة، وإن اغترض؛ لأنه قد يُتقَرَّر في الدوام ما لا يُتَقَرَّر في الابتداء وذلك لاختلاف محل الجناية فيما إذا وُجِدَا دون ما إذا وُجِدَ أحدهما؛ .....

□ قوله (سني: (أو أحدهما) أي لَحْمٌ فَقَطْ أو جِلْدٌ فَقَطْ مُعْنَى. □ قوله: (ما لم يتأكل) إلى قوله: (وإن كانتا عمداً) في المعنى. □ قوله: (ما لم يتأكل إلخ) أي وإن وُجِدَ واحدٌ مِنَّا ذِكْرٌ عَادَ الأرشان إلى واحدٍ على الأصحَّ وكان كما لو أَوْضَحَ في الابتداء مَوْضِحَةٌ واسعةٌ مُعْنَى وع ش. □ قوله: (أو يؤذ) كَانَ حَقُّه الجزم. □ قوله: (أو يخرقه إلخ) عبارةً الأُسَى والمُعْنَى، ولو أَدْخَلَ الحديدة ونَقَذَهَا مِنْ إحداهما إلى الأخرى في الدَاخِلِ ثَمَ سَلَّهَا فِي تَعَدُّدِ المَوْضِحَةِ وَجِهَانِ أَقْرَبُهُمَا عَدَمُ التَّعَدُّدِ. اهـ. □ قوله: (في الباطن دون الظاهر) أي أو عَكْسُهُ كما عَلِمَ مِنَّا في المتن رَشِيدِي. □ قوله: (قَبْلَ الانْدِمَالِ) رَاجِعٌ لِيَتَأَكَّلَ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ ع ش. □ قوله: (وإن كانتا عمداً إلخ) خِلَافاً لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى عِبَارَةُ الأَوَّلِ، وإن كانتا عمداً والإزالة خطأ فعليه أرشٌ ثالثٌ كما صَرَّحَ بِتَرْجِيحِهِ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ وَاعْتَمَدَهُ الزَّرْكَشِيُّ، وهو الْمُعْتَمَدُ وإن وَقَعَ فِي الرُّوضَةِ الإِتْحَادُ. □ قوله: (وإن كانتا إلخ) غَايَةُ اللَّمْنَفِيِّ لَا لِلتَّقْيِي. □ قوله: (وإن اغترض) أي ما في الرُّوضَةِ. □ قوله: (لأنه قد يُتَقَرَّرُ في الدوام) أي كَالْإِزَالَةِ خَطَأً بَعْدَ المَوْضِحَتَيْنِ عَمْدًا وَقَوْلُهُ مَا لَا يُتَقَرَّرُ فِي الإِبْتِدَاءِ أَيْ كَمَسَالَةِ الإِنْقِسَامِ الآتِيَةِ أَنفًا. □ قوله: (وذلك) رَاجِعٌ لِمَا فِي المَتْنِ. □ قوله: (فيما إذا وُجِدَا) أي

□ قوله: (ما لم يتأكل الحاجز) فِي مُخْتَصَرِ الكِفَايَةِ لِابْنِ التَّقِيْبِ مَا نَصَّهُ فَرَعٌ، وَلَوْ أَوْضَحَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مَوْضِحَةٌ ثَمَ تَأَكَّلَ الْحَاجِزُ بَيْنَهُمَا عَادَتْ إِلَى وَاحِدَةٍ وَلَزِمَ كُلًّا مِنْهُمَا نِصْفُ أَرِشِهَا، وَلَوْ رَفَعَ أَحَدُهُمَا الْحَاجِزَ فَعَلِيهِ نِصْفُ أَرِشٍ مَوْضِحَةٍ وَعَلَى الْآخِرِ أَرِشٌ مَوْضِحَةٌ كَامِلَةٌ. اهـ وَقَوْلُهُ وَلَزِمَ كُلًّا نِصْفُ أَرِشِهَا قِيَاسٌ اعْتِمَادِ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ الْمُسْطَرِّ فِي الْحَاشِيَةِ الْآتِيَةِ خِلَافَهُ، وَهُوَ أَرِشٌ كَامِلٌ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا وَقَوْلُهُ فَعَلِيهِ نِصْفُ أَرِشٍ مَوْضِحَةٍ قِيَاسٌ اعْتِمَادِ شَيْخِنَا الْمَذْكُورِ خِلَافَهُ، وَهُوَ أَنَّ عَلَيْهِ أَرِشًا كَامِلًا بَلْ قَدْ يُقَالُ: الْقِيَاسُ أَنَّ عَلَيْهِ أَرِشًا آخَرَ كَامِلًا؛ لِأَنَّهُ بَرَفَعَ الْحَاجِزَ وَسَعَّ مَوْضِحَةَ الْآخِرِ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي الْحَاشِيَةِ الْآخَرَى السُّفْلَى وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ غَيْرُ الْمَذْكُورَةِ فِي تِلْكَ الْحَاشِيَةِ عَنْ شَرْحِ الإِرْشَادِ كَالرُّوضِ وَعَبَّرَ بِقَوْلِهِ، وَلَوْ رَفَعَ أَحَدَ الْجَانِبَيْنِ إلخ؛ لِأَنَّ صُورَةَ تِلْكَ أَنَّهُمَا اشْتَرَكَا فِي كُلِّ مِّنِ المَوْضِحَتَيْنِ، وَعَلَيْهِ بَيَّنَّا كَلَامَنَا وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ اتَّحَدَتْ فِي حَقِّهِ؛ لِأَنَّهُ يُفْهَمُ أَنَّهُمَا كَانَتْ مُتَعَدَّدَةً فِي حَقِّهِ قَبْلَ ذَلِكَ، وَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَتْ الصُّورَةُ ذَكْرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. □ قوله: (أو يخرقه في الباطن إلخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ، وَلَوْ أَوْضَحَ مَوْضِعَيْنِ ثَمَ أَدْخَلَ الْحَدِيدَةَ وَنَقَذَهَا مِنْ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْآخَرَى فِي الدَاخِلِ ثَمَ سَلَّهَا فِي تَعَدُّدِ المَوْضِحَةِ وَجِهَانِ فِي الْأَصْلِ بَلَا تَرْجِيحٍ أَقْرَبُهُمَا عَدَمُ التَّعَدُّدِ. اهـ. □ قوله: (كما رَجَّحَهُ فِي الرُّوضَةِ) وَالَّذِي صَرَّحَ بِتَرْجِيحِهِ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ وَاعْتَمَدَهُ الزَّرْكَشِيُّ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ أَنَّ عَلَيْهِ أَرِشًا ثَالِثًا ش م ر. □ قوله: (وإن اغترض) الْمُعْتَرِضُ عَلَيْهِ م ر.

لأنها أتت على الموضع كله فلا نظير للصورة الذي لمحه الضعيف وتعددت الموضحات بتعددا ما ذكر، وإن زادت على دية النفس على الأصح. (ولو انقسمت موضحته عمداً وخطأً)، أو وشبه عميد (أو شملت) بكسر الميم أفصح من فتحها (رأساً ووجهها فموضعتان) لاختلاف الحكم، أو المحل بخلاف شمولها وجهها وجبهة أو رأساً وفقاً فواحدة لكن مع حكمومية في الأخيرة (وقيل موضحة) لاتحاد الصورة ولأن الرأس والوجه محل للإيضاح فهما كمحل واحد (، ولو وسع موضحته)، وإن لم يتخذ عمداً مثلاً نظير ما مر عن الروضة (فواحدة على الصحيح) كما لو أتى بها ابتداءً كذلك (أو) وسعها (غيره فثنتان) .....

اللحم والجلد. □ قوله: (لأنها إلخ) علة لقوله دون ما إذا إلخ والضمير للجناية. □ قوله: (الذي لمحه الضعيف) أي المذكور في المتن. □ قوله: (وإن زادت) أي أروش الموضحات. □ قوله: (أو وشبه عميد) إلى قوله، ولو قطع ظاهراً في النهاية إلا قوله وإن لم يتخذ إلى المتن وإلى قوله وقد يشكل في المعنى إلا قوله المذكور وقوله وفيها تكلف. □ قوله: (أو وشبه عميد) أي أو قصاصاً وعذواناً. (تنبيه): نصّب عمداً وخطأً إما على تزيع الخافض، أو على المفعول المطلقي نيابة عن المضدر أي موضحة عمداً وخطأً معني.

□ قول (سني): (أو شملت رأساً ووجهها) قد يوهم هذا شمول الموضحة لكل من الرأس والوجه مع أنه ليس بقيد فإن الحكم كذلك لو أضح بعض الرأس وبعض الوجه معني. □ قوله: (لإختلاف الحكم) أي في صورة الانقسام وقوله أو المحل أي في صورة الشمول. □ قوله: (في الأخيرة) أي في الشمول للرأس والقفا.

□ قول (سني): (ولو وسع موضحة) أي قبل الإنذمال ع ش. □ قوله: (وإن لم يتخذ) أي التوسع مع الإيضاح سم. □ قوله: (وإن لم يتخذ عمداً إلخ) خلافاً للنهاية والمعني. □ قوله: (أو وسعها غيره إلخ). (فرغ): لو اشترك اثنان في موضحة وعفا على مال هل يلزم كل واحد أرش كامل، أو عليهما أرش واحد كما لو اشتركا في قتل النفس فإن عليهما دية واحدة وجهان أو جهما الأول كما جرى عليه صاحب الأنوار ويتفرع على ذلك ما لو أوضحا موضعين مشتركين فيهما ثم رفع أحدهما الحاجز قبل الإنذمال فإن الموضحة تتخذ في حقه فإن قلنا بالتعدّد فعلى الرافع أرش كامل وعلى غيره أرشان، وإن قلنا بعدمه لزم الرافع نصف أرش ولزم صاحبه أرش كامل وجرى على هذا ابن المقرئ معني وقوله كما جرى عليه صاحب الأنوار قال سم واعتدته شيخنا الشهاب الرملي أخذاً بإطلاق قولهم يتعدّد بتعدّد الفاعل وقوله فعلى الرافع أرش كامل إلخ لا يخفى أن هذا قياس اعتد الشهاب الرملي المتقدم. اهـ وقوله اعتدته شيخنا إلخ تقدم في باب كيفية القصاص اعتدال النهاية إياه والشارح خلافة. اهـ.

□ قول (سني): (فثنتان) نعم لو كان الموسع مأموراً للموضح، أو كان غير مميّز فالوجه عدم التعدّد؛

□ قوله: (وإن لم يتخذ) أي التوسع مع الإيضاح. □ قوله: (أو وسعها غيره فثنتان) قال في شرح الإرشاد

مُطْلَقًا؛ لَأَنَّ فعله لَا يُتَنَّى عَلَى فعلٍ غَيْرِهِ وَتُقِلَّ عَنْ خَطِّهِ جَوْزٌ غَيْرُ عَطْفًا عَلَى الضَّمِيرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مُوضِحَةٌ وَنَضْبُهَا عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ هُوَ مُوضِحَةٌ وَفِيهَا تَكْلُفٌ ظَاهِرٌ (وَالْجَائِظَةُ كَمَوْضِحَةٍ فِي التَّعَدُّدِ) الْمَذْكُورِ وَعَدِيدِهِ صُورَةٌ وَحُكْمًا وَمَحَلًّا وَفَاعِلًا وَغَيْرَ ذَلِكَ فَلَوْ أَجَافَهُ بِمَحَلِّينَ بَيْنَهُمَا لَحُمَ وَجِلَّدٌ وَانْقَسَمَتْ عَمْدًا وَخَطَأً فَجَائِظَتَانِ مَا لَمْ يُرْفَعِ الْحَاجِزُ، .....

لَا تَهْ كَالْآلَةِ، وَإِنْ لَمْ يَصْرَحُوا بِهِ هُنَا مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ اتَّحَدَ عَمْدًا مَثَلًا أَمْ لَا ع ش. □ فَوَدَّ: (وَتُقِلَّ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى.

(تَنْبِيْهُ): قَوْلُهُ أَوْ غَيْرُهُ يَجُوزُ فِيهِ الرُّفْعُ أَيِ وَسَعَهَا غَيْرُهُ، وَهُوَ مَا فِي الْمَحَرَّرِ وَتُقِلَّ إلخ. □ فَوَدَّ: (عَطْفًا عَلَى الضَّمِيرِ إلخ) هَذَا الْعَطْفُ جَوَّزَهُ شَيْخُهُ ابْنُ مَالِكٍ وَبَيَّنَّ أَنَّهُ وَارِدٌ فِي التَّنْظِيمِ وَالتَّنْثِيرِ الصَّحِيحِ فَأَيُّ تَكْلُفٍ فِيهِ فَضْلًا عَنْ ظَهْوَرِهِ سَمِ وَع ش. □ فَوَدَّ: (عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ إلخ) أَيِ وَأَعْطَاهُ إِغْرَابَهُ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٢٨٢] أَيِ أَهْلَهَا مُعْنَى يَغْنَى لَا تَكْلُفٍ فِيهِ. □ فَوَدَّ: (صُورَةٌ) أَيِ كَمَا فِي الْإِيجَابِ بِمَوْضِعَيْنِ وَحُكْمًا أَيِ كَمَا فِي الْإِنْقِسَامِ وَمَحَلًّا كَمَا فِي الشُّمُولِ لَكِنْ فِي تَصَوُّرِهِ هُنَا تَأَمُّلٌ وَلَعَلَّهُ لِهَذَا تَرَكَّهُ فِي التَّفْرِيعِ الْآتِي وَقَوْلُهُ وَفَاعِلًا أَيِ كَمَا فِي التَّوَسُّعِ. □ فَوَدَّ: (وَغَيْرَ ذَلِكَ) أَيِ كَرَفَعِ الْحَاجِزِ بَيْنَ الْجَائِظَتَيْنِ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَرْفَعِ الْحَاجِزِ إلخ) قَيَّدَ فِي قَوْلِهِ بَيْنَهُمَا لَحْمٌ وَجِلْدٌ خَاصَّةً كَمَا

فِيمَا لَوْ أَوْضَحَا، أَوْ أَجَافَا مَعًا أَتَاهُمَا لَا يَلْزَمُهُمَا إِلَّا أَرْضٌ وَاحِدَةٌ قَالَ كَمَا قَطَعَ بِهِ الْبَغَوِيُّ وَالْمَاوَزْدِيُّ وَصَوَّبَهُ الْبُلْقِينِيُّ وَعَلَيْهِ يَدُلُّ قَوْلُ الرُّوْضَةِ لَوْ أَوْضَحَهُ رَجُلَانِ فَتَأْكُلُ الْحَاجِزُ بَيْنَ مَوْضِحَتَيْهِمَا عَادَتًا إِلَى وَاحِدَةٍ وَمَا وَقَعَ فِيهَا فِي مَحَلٍّ آخَرَ عَنِ الْبَغَوِيِّ مِمَّا يُخَالِفُ هَذَا سَهْوٌ لِمُخَالَفَتِهِ لِمَا فِي أَصْلِهِمَا مِنْ صَوَابِ الثَّقَلِ عَنْهُ. اهـ وَقَوْلُهُ لَا يَلْزَمُهُمَا إِلَّا أَرْضٌ وَاحِدَةٌ اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ خِلَافَهُ، وَهُوَ وَجُوبُ أَرْضَيْنِ عَلَى كُلِّ مَنَّهُمَا أَرْضٌ كَامِلَةٌ أَخَذًا بِإِطْلَاقِ قَوْلِهِمْ يَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ الْفَاعِلِ وَقَضِيَّةٌ هَذَا تَفْرِيعٌ مَسْأَلَةٌ تَأْكُلُ الْحَاجِزِ الْمَذْكُورَةَ عَنِ الرُّوْضَةِ عَلَى ضَعِيفٍ ثُمَّ قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ لَوْ رَفَعَ أَحَدُ الْجَائِظَيْنِ الْحَاجِزَ اتَّحَدَتْ فِي حَقِّهِ فَعَلِيهِ نِصْفُ أَرْضٍ وَعَلَى صَاحِبِهِ أَرْضٌ كَامِلَةٌ. اهـ وَهَكَذَا فِي الرُّوْضِ. وَلَا يَخْفَى أَنَّ قِيَاسَ اعْتِمَادِ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ الْمُتَقَدِّمِ أَنَّ عَلَى الرَّافِعِ أَرْضًا كَامِلًا كَمَا لَوْ اشْتَرَكَا فِي وَاحِدَةٍ ابْتِدَاءً بَلْ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: الْقِيَاسُ أَنَّ عَلَيْهِ أَرْضَيْنِ وَاحِدَةً لِمُشَارَكَتِهِ فِي الْإِبْضَاحِ وَآخَرُ لَأَنَّهُ مَوْسَعٌ مُوضِحَةٌ الْغَيْرِ؛ لِأَنَّ بِالرُّفْعِ يَتَوَسَّعُ الْإِبْضَاحُ الْمُنْسُوبُ إِلَى صَاحِبِهِ وَقَدْ يُنْظَرُ فِي قَوْلِهِمْ وَعَلَى صَاحِبِهِ أَرْضٌ كَامِلَةٌ بَلِ الْوَجْهُ أَنَّ عَلَيْهِ أَرْضَيْنِ لِبَقَاءِ التَّعَدُّدِ فِي حَقِّهِ إِذْ لَمْ يَصُدِّرْ مِنْهُ مَا يَقْتَضِي الْإِتِّحَادَ وَلَعَلَّ مَا قَالُوهُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْبَغَوِيِّ أَمَّا عَلَى اعْتِمَادِ شَيْخِنَا السَّابِقِ فَيَتَعَيَّنُ أَنَّ عَلَيْهِ أَرْضَيْنِ كَمَا يَفْهَمُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ اتَّحَدَتْ فِي حَقِّهِ فَإِنَّ مَفْهُومَهُ التَّعَدُّدُ فِي حَقِّ صَاحِبِهِ وَإِيجَابِ أَرْضٍ وَاحِدَةٍ مَعَ التَّعَدُّدِ أَيِ نِصْفِ أَرْضٍ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلِ الْبَغَوِيِّ السَّابِقِ وَحَيْثُ قِيَاسُ ذَلِكَ وَجُوبُ ثَلَاثَةِ أَرْضٍ عَلَى الرَّافِعِ؛ لَأَنَّهُ مَوْضِحٌ وَمَوْسَعٌ لِمَوْضِحَتَيْ الْغَيْرِ، وَغَايَةُ مَا يُعْتَدَّرُ بِهِ عَنْ إِلْغَائِهِمُ النَّظَرَ إِلَى التَّوَسُّعِ أَنَّهُ وَقَعَ تَبَعًا فَلَمْ يُتَلَفَّتْ إِلَيْهِ وَفِيهِ نَظَرٌ سَم. □ فَوَدَّ: (عَطْفًا عَلَى الضَّمِيرِ إلخ) هَذَا الْعَطْفُ جَوَّزَهُ شَيْخُهُ ابْنُ مَالِكٍ وَبَيَّنَّ أَنَّهُ وَارِدٌ فِي

أو يتأكل قبل الاندمال نعم، لا يجب دية جائفة على مؤسّع جائفة غيره إلا إن كان من الظاهر والباطن وإلا فحكومة، ولو قطع ظاهراً في جانب وباطناً في آخر وكثلاً جائفة فأرشفها وإلا فقسطه بأن ينظر في ثخانة اللحم والجلد ويقسّط على المقطوع من الجانبين كذا ذكره وقد يشكّل إيجاب الحكومة أولاً والقسط آخرًا ويفرق بأن الجائفة مركبة من خرق اللحم والجلد ممّا غالباً وهنا وجد قطع في كل فورّع لوجود ما يحصل به مسماها بخلافه ثم فإنه لم يوجد إلا أحدهما، وهو لا يمكن أن يحصل به مسماها فتعيّنت الحكومة وهل يقال بهذا التفصيل في الموضحة أو يفرق بأن ما قبلها له أسماء مخصوصة كما مرّ ففيه الحكومة، أو الأكثر على الخلاف السابق وما هنا ليس كذلك، ولو أدخل دبره ما خرق به حاجزاً في الباطن كان جائفة

علم مما مرّ أنّما رشدي. □ قوله: (أو يتأكل إلخ) أي فتكون حيثيذ واحدة ع ش. □ قوله: (إلا إن كان من الظاهر والباطن) أي بخلاف الموضحة في ذلك فلو أدخل سكيناً في جائفة غيره، ولم يقطع شيئاً فلا ضمان ويُعزّر، وإن زاد في غورها كأن قد ظهر عضو باطن كالكيّد فعزّر السكين فيه فعليه الحكومة مُعني. □ قوله: (ولاً) أي بأن قطع شيئاً من الظاهر دون الباطن أو بالعكس مُعني وروض. □ قوله: (وكثلاً جائفة) أي بأن يقطع نصف الظاهر من جانب مُعني وأسنّى. □ قوله: (فأرشفها) أي فعليه أرش جائفة. □ قوله: (ولاً) أي: وإن لم يكملها. □ قوله: (فقسطه) أي قسط أرش الجائفة. □ قوله: (ويقسّط) أي أرش الجنابة مُعني وأسنّى. □ قوله: (إيجاب الحكومة أولاً) أي في قوله وإلا فحكومة وقوله والقسط ثانياً أي في قوله وإلا فقسطه. □ قوله: (ويفرق) أي بين الأول والثاني. □ قوله: (غالباً) لعلّه احتراز عن نحو قوله الآتي، ولو أدخل دبره إلخ. □ قوله: (وهنا) أي: في الثاني، وقوله: (ثم) أي في الأول. □ قوله: (لوجود ما يحصل به إلخ) أي: لو كمل القطعان جائفة سم. □ قوله: (بهذا التفصيل) أي: قوله نعم إلخ. □ قوله: (ويفرق إلخ) هذا صريح المُعني وقضية صنيع النهاية. □ قوله: (بأن ما قبلها) أي ما قبل الموضحة من الشجاج الخمس. □ قوله: (ففيه الحكومة) يعني القسط على ما جرى عليه المنهاج وقوله، أو الأكثر أي من القسط والحكومة على المُعتمد المُصحح في الروضة. □ قوله: (على الخلاف السابق) أي أنّما في الشجاج التي قبل الموضحة. □ قوله: (ولو أدخل دبره) إلى قول المتن: (فتثنان) في النهاية لإلا قوله: (وبهذا) إلى المتن.

التظلم والتثّر الصحيح ولا تكلف فيه فضلاً عن ظهوره. □ قوله: (ويفرق بأن الجائفة مركبة) وقد يُحمل ما تقدّم على ما إذا لم يعرف القسط وأما فرقه ففيه ما فيه. □ قوله: (ما يحصل به) أي لو كمل القطع في كل. □ قوله: (ولو أدخل دبره) عبارة مُختصر الكفاية لابن التقيّ ما نصّه، ولو أدخل خشبة أو حديدة في حلقه إلى جوفه لم يجب شيء سوى التعزير إلا أن يחדش شيئاً في الجوف فتجب حكومة، ولو خرق بوصول الخشبة إلى الجوف من حلقه، أو دبره جزءاً من غشاوة المعدة، أو الحشوة ففي كونها جائفة وجهان أما لو لدعت كبدّه وطحاله لزمته ثلث الدية وحكومة. اهـ وبه يتضح صورة مسألة الوجهين فإن

على الوجه الذي اقتضاه ما مرّ في الموضحة أنّ خَرَقَ الباطنِ مُعْتَدٌّ به حتى يُزَجَّعَ المُوضِحَتَيْنِ إلى مُوضِحَةٍ واحدة وبهذا يندفع ما لبعضهم هنا فتأملهُ. (ولو نَقَذْتُ من بطنٍ وخرجت من ظهرٍ فجائفتان في الأصح) كما قضى به أبو بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اعتبارًا للخارجية بالداخلية (ولو أَوْصَلَ جَوْفَهُ سِنَانًا له طَوْفَانٍ) يعني طَعَنَهُ به فَوْصَلًا جَوْفَهُ والحاجزُ بينهما سليمٌ (فجائفتان) فإن خَرَجَا من ظهرِهِ فَأَرَبَعَ كما عَلِمَ ذلك كُلُّهُ من قوله كمُوضِحَةٍ في التَّعَدُّدِ. (ولا يَسْقُطُ الأَرَشُ بالتحام مُوضِحَةٍ وجائفة)؛ لأنَّهُ في مُقَابِلَةِ الجُزْءِ الفَائِتِ والأَلَمِ الحاصِلِ ولا قُوَّةَ وأَرَشَ بِعَوْدِ لِسَانٍ؛ لأنَّهُ محضُ نِعْمَةٍ جَدِيدَةٍ والتصاقِ أَذُنٍ بعدَ إِبَانَةِ جَمِيعِهَا ويجبُ قَلْعُهَا أي حيثُ لم يَخْشَ مُبِيحُ تَيْسُمٍ كما هو ظاهرٌ بخلاف مُعَلَّقَةٍ بِجِلْدَةٍ التَّصَقَّتْ وذلك؛ لأنَّ الدَّمَّ وإنْ قُلَّ لَمَّا انفَصَلَ معها ثُمَّ عَادَ بعدَ

قوله: (عَلَى الأَوْجِهِ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ والمُعْنَى. قوله: (إِنْ خَرَقَ الْبَاطِنُ) بَيَانٌ لِمَا مَرَّ. قوله: (حَتَّى يُزَجَّعَ) أي يَرُدَّ خَرَقَ البَاطِنِ.

قوله (لَسَنِي): (ولو نَقَذْتُ) أي طَعَنَهُ طَعْنَةً نَقَذْتُ مُعْنَى.

قوله (لَسَنِي): (مِنْ بَطْنٍ الْخ) أَوْ عَكْسِهِ، أَوْ نَقَذْتُ مِنْ جَنْبٍ وَخَرَجْتُ مِنْ جَنْبٍ.

(تَنْبِيْهُ): الثَّمَرَةُ بِالْبَطْنِ وَالظَّهْرُ حَقِيقَتُهُمَا لَا كُلُّ بَاطِنٍ وَظَاهِرٍ لِمَا مَرَّ فِي الْفَمِ وَالذِّكْرِ وَغَيْرِهِمَا مُعْنَى.

قوله (لَسَنِي): (فَجَائِفَتَانِ) وَيَتَّبِعِي أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ فَإِنْ خَرَقْتَ جَائِفَةً نَحْوِ الْبَطْنِ الْأَمْعَاءِ الْخِ وَجُوبُ الْحُكُومَةِ أَيْضًا إِنْ خَرَقْتَ الْأَمْعَاءَ سَمِ وَعَ ش. قوله: (كَمَا قَضَى بِهِ أَبُو بَكْرٍ الْخ) أي وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَلَا مُخَالَفَ لِهَما فَكَانَ إجماعًا كما نَقَلَهُ ابْنُ الْمُثَنِّرِ مُعْنَى. قوله: (يَعْنِي طَعَنَهُ بِهِ) وَلَا فَا لَمَثَرُ صَادِقٌ بَمَا إِذَا أَدْخَلَهُ مِنْ مَفْعَدٍ، أَوْ جَائِفَةٍ مَفْتُوحَةٍ قَبْلَ رَشِيدِيٍّ وَمُعْنَى أَي مَعَ أَنَّ هَذَا لَا يُسَمَّى الْخِ حَاقًا.

قوله: (وَالْحَاجِزُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَالْتِصَاقُ أَذُنٍ) فِي الْمُعْنَى. قوله: (كَمَا عَلِمَ ذَلِكَ كُلُّهُ) أَي قَوْلُ الْمُتَنِّ: (وَلَوْ أَوْصَلَ الْخِ) وَقَوْلُ الشَّارِحِ فَإِنْ خَرَجَا الْخِ. قوله: (لِأَنَّهُ الْخِ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى؛ لِأَنَّ مَبْنَى الْبَابِ عَلَى اتِّبَاعِ الْإِسْمِ وَقَدْ وَجَدَ وَسَوَاءٌ أَبْقَى شَيْئًا أَمْ لَا. اهـ. قوله: (فِي مُقَابِلَةِ الْجُزْءِ الْخِ) قَوَاتُ الْجُزْءِ لَيْسَ بِإِلْزَامٍ سَمِ عَلَى حَجِّ أَي؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْإِيجَابِ إِزَالَةُ جُزْءٍ بَلْ قَدْ يَخْصُلُ بِمُجَرَّدِ الْخَرَقِ نَحْوِ إِثْرِهِ ش. قوله: (وَلَا قُوَّةَ وَأَرَشَ) عَطَفَ عَلَى الْأَرَشِ أَي وَلَا يَسْقُطُ قُوَّةُ الْخِ. قوله: (بِعَوْدِ لِسَانٍ) أَي بُثْيَانِهِ بَعْدَ قَطْعِهِ مُعْنَى. قوله: (وَالْتِصَاقُ) عَطَفَ عَلَى عَوْدِ لِسَانٍ وَهُوَ إِلَى قَوْلِهِ وَالسُّنَّ قَدَمْنَا مِثْلَهُ عَنِ الْمُعْنَى وَالْأَسْنَى فِي بَابِ كَيْفِيَّةِ الْقِصَاصِ بِأَوْضَحٍ مِنْ هَذَا رَاجِعُهُ. قوله: (بِخِلَافِ مُعَلَّقَةٍ الْخِ) أَي قَائِمَاتُهَا لَا يَجِبُ قَلْعُهَا مُعْنَى. قوله: (التَّصَقَّتْ) أَي الْأَذُنُ الْمُعَلَّقَةُ. قوله: (وَذَلِكَ) أَي وَجُوبُ قَلْعِ الْمُبَانَةِ. قوله: (مَعَهَا) أَي الْمُبَانَةِ.

بَعْضُ الضَّعْفَةِ غَلِطَ فِي فَهْمِهَا فَلْيُعَرَفْ. قوله: (فَجَائِفَتَانِ) ظَاهِرُهُ عَدَمُ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِمَا بِخَرَقِ نَحْوِ الْأَمْعَاءِ وَهَلْ يَجِبُ أَيْضًا حُكُومَةُ بَخَرَقِهَا أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ فَإِنْ خَرَقْتَ جَائِفَةً نَحْوِ الْبَطْنِ الْأَمْعَاءِ يَتَّبِعِي الْوُجُوبُ. قوله: (لِأَنَّهُ فِي مُقَابِلَةِ الْجُزْءِ الْفَائِتِ) قَوَاتُ جُزْءٍ لَيْسَ بِإِلْزَامٍ.

انْفِصَالِهَا عَنِ الْبَدَنِ بِالْكُلِّيَّةِ بِلَا حَاجَةٍ لِمَحَلِّهِ الَّذِي صَارَ ظَاهِرًا عَلَى وَجْهِ يَدُومٍ، وَلَمْ يُلْحَقْ بِالْمَعْفُوفِ عَنْهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا أَفَحَشُ بِخِلَافِ عَوْدِ الْمَعَانِي؛ لِأَنَّ بِهِ يَتَبَيَّنُ أَنَّ لَا خَلَلَ. (تَنْبِيْهٌ) سَبَقَ أَنَّ لِلْمُعَلَّقِي بِجِلْدَةٍ حُكْمَ الْمُبَانِ حَتَّى يَجِبَ فِيهِ الْقَوْدُ، أَوْ كِمَالُ الدِّيَةِ وَلَا يُنَافِيهِ مَا تَقَرَّرَ فِي الْأَذْنِ الْمُعَلَّقَةِ بِجِلْدَةٍ؛ لِأَنَّهَا بِالنِّسْبَةِ لِعَدَمِ وَجُوبِ إِزَالَتِهَا لَا غَيْرَ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَصِرْ أَجْنَبِيَّةً عَنِ الْبَدَنِ بِالْكُلِّيَّةِ أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْقَوْدِ، أَوْ الدِّيَةِ فَلَا شَيْءَ فِيهَا بِخِلَافِ التِّصَاقِ مَا بَقِيَ مِنْهَا غَيْرَ

□ فُودُ: (بِلَا حَاجَةٍ لِمَحَلِّهِ) الْجَارِزَانِ مُتَعَلِّقَانِ بَعَادَ. □ فُودُ: (لَمْ يُلْحَقَ الْخ) أَيِ ذَلِكَ الدَّمُ. □ فُودُ: (فِي غَيْرِ ذَلِكَ) أَيِ كَالْمُعَلَّقَةِ بِجِلْدِهَا وَنَحْوِهَا. □ فُودُ: (بِخِلَافِ عَوْدِ الْمَعَانِي) رَاجِعٌ لِلْمَتْنِ وَلِقَوْلِ الشَّارِحِ وَلَا قَوْدَ الْخ. □ فُودُ: (لَا خَلَلَ) أَيِ لَا زَوَالَ. □ فُودُ: (سَبَقَ) أَيِ قُبِيلَ بَابِ كَيْفِيَّةِ الْقِصَاصِ حَيْثُ قُسِّرَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ، وَلَمْ يُبَيِّنْهُ بِقَوْلِهِ بِأَن صَارَ مُعَلَّقًا بِجِلْدَةِ الْخ سَم. □ فُودُ: (حَتَّى يَجِبَ فِيهِ الْقَوْدُ الْخ) فَلَوْ أَخَذَ كِمَالُ الدِّيَةِ فَالتَّصَقَّتْ وَبُتَّتْ فَيَتَّبَعِي اسْتِزْجَاعُ الْمَأْخُودِ وَالْإِقْتِصَارُ عَلَى الْحُكُومَةِ أَوْ اقْتِصَاصُ فَالتَّصَقَّتْ وَبُتَّتْ دُونَ الْأَذْنِ الْجَانِي فَهَلْ يَغْرُمُ الْمَجْنِي عَلَيْهِ أَرَشَ الْأَذْنِ الْجَانِي، أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ سَم. □ فُودُ: (وَلَا يُنَافِيهِ مَا تَقَرَّرَ الْخ) أَيِ بِقَوْلِهِ بِخِلَافِ مُعَلَّقَةٍ بِجِلْدَةٍ الْخ وَالْمُنَافَاةُ الْمُنْفِيَّةُ مَنْشَأُ تَوْهُمِهَا أَنَّ عَدَمَ وَجُوبِ قَلْعِهَا يَتَوَهَّمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا حُكْمُ الْمُبَانَةِ سَم. □ فُودُ: (لِأَنَّهَا) أَيِ الْمُخَالَفَةُ الْمَقْرَرَةُ. □ فُودُ: (لِعَدَمِ وَجُوبِ إِزَالَتِهَا) أَيِ بَعْدَ التِّصَاقِهَا. □ فُودُ: (لِأَنَّهَا لَمْ تَصِرْ الْخ) عِلَّةٌ لِعَدَمِ وَجُوبِ الْإِزَالَةِ. □ فُودُ: (فَلَا شَيْءَ فِيهَا) أَيِ حَيْثُ قَطَعَ قَاطِعُ تِلْكَ الْجِلْدَةِ الْمُعَلَّقَةِ هِيَ بِهَا سَم. □ فُودُ: (بِخِلَافِ التِّصَاقِ) مَا بَقِيَ الْخ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ وَأَمَّا التِّصَاقُهَا وَقَطْعُهَا ثَانِيًا قَبْلَ الْإِبَانَةِ فَيَسْقُطُ الْقِصَاصُ وَالدِّيَةُ عَنِ الْأَوَّلِ وَيُوجِبُهَا عَلَى الثَّانِي وَلِلْمَجْنِي عَلَيْهِ حُكُومَةٌ عَلَى الْجَانِي أَوَّلًا سَم.

□ فُودُ: (تَنْبِيْهٌ) سَبَقَ أَنَّ لِلْمُعَلَّقِي بِجِلْدَةٍ حُكْمَ الْمُبَانِ كَانَ مُرَادُهُ أَنَّ ذَلِكَ سَبَقَ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ قَبْلَ بَابِ كَيْفِيَّةِ الْقِصَاصِ أَوْ قَطْعِ بَعْضِ مَارِنٍ، أَوْ الْأَذْنِ، وَلَمْ يُبَيِّنْهُ وَجِبَ الْقِصَاصُ فِي الْأَصَحِّ فَإِنَّهُ قُسِّرَ قَوْلُهُ، وَلَمْ يُبَيِّنْهُ بِقَوْلِهِ بِأَن صَارَ مُعَلَّقًا بِجِلْدَةٍ. اهـ وَقَوْلُهُ، وَلَا يُنَافِيهِ مَا تَقَرَّرَ الْخ أَيِ بِقَوْلِهِ بِخِلَافِ مُعَلَّقَةٍ بِجِلْدَةٍ التَّصَقَّتْ وَالْمُنَافَاةُ الْمُتَوَهَّمَةُ مَنْشَأُ تَوْهُمِهَا أَنَّ عَدَمَ قَلْعِهَا يَتَوَهَّمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا حُكْمُ الْمُبَانِ. □ فُودُ: (لِالنَّبِيْهِ) (حَتَّى يَجِبَ فِيهِ الْقَوْدُ، أَوْ كِمَالُ الدِّيَةِ) فَلَوْ أَخَذَ كِمَالُ الدِّيَةِ فَالتَّصَقَّتْ وَبُتَّتْ فَيَتَّبَعِي اسْتِزْجَاعُ الْمَأْخُودِ وَالْإِقْتِصَارُ عَلَى الْحُكُومَةِ أَوْ اقْتِصَاصُ فَالتَّصَقَّتْ وَبُتَّتْ دُونَ إِذْنِ الْجَانِي فَهَلْ يَغْرُمُ الْمَجْنِي عَلَيْهِ أَرَشَ إِذْنِ الْجَانِي، أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ. □ فُودُ: (حَتَّى يَجِبَ فِيهِ الْقَوْدُ) قَالَ فِيهِمَا سَبَقَ وَإِذَا اقْتِصَاصُ فِي الْمُعَلَّقِي بِجِلْدَةٍ قَطَعَ مِنَ الْجَانِي إِلَيْهَا ثُمَّ يُسَالُ أَهْلُ الْخَبَرَةِ فِي الْأَصْلَحِ مِنْ إِنْقَاءٍ، أَوْ تَرْكِ. اهـ. □ فُودُ: (أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْقَوْدِ أَوْ الدِّيَةِ) أَيِ قَطَعَ قَاطِعُ تِلْكَ الْجِلْدَةِ الْمُعَلَّقَةِ هِيَ بِهَا. □ فُودُ: (بِخِلَافِ التِّصَاقِ الْخ) فِي شَرْحِهِ لِلْإِزْشَادِ مَا نَصَّهُ أَمَّا التِّصَاقُهَا وَقَطْعُهَا مَرَّةً ثَانِيَةً قَبْلَ الْإِبَانَةِ، وَإِنْ لَمْ تَبْقَ مُعَلَّقَةً إِلَّا بِجِلْدَةٍ فَإِنَّهُ يَسْقُطُ الْقِصَاصُ وَالدِّيَةُ عَنِ الْأَوَّلِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ؛ لِأَنَّ بَقَاءَ مُمَاسِكَ بَعْضِ الْبَدَنِ يَقْضِي بِأَنَّ الْقَضَاءَ أَقْرَبَ إِلَى عَوْدِهِ لِحُكْمِهِ الْأَوَّلِ مِنَ التِّصَاقِ الْمُبَانِ بِالْكُلِّيَّةِ وَيُوجِبُهَا عَلَى الثَّانِي لِذَلِكَ أَيْضًا

الجلدة فإنه يُوجبُ حُكُومَةً على الأول وقوداً، أو ديةً على الثاني، والسُّنُّ كالأذن فيما تقرر نعم، لو قلعها فتعلقت بعزقي ثم أعادها وثبتت وجب فيها حُكُومَةٌ لا ديةً لعدم إبانيتها ويُفَرَّقُ بينها وبين الأذن المُعلَّقة بجلدة فإن فيها الدية كما تقرر بأن عروق السُّنِّ من أجزائها التي بها

قوله: (على الأول) أي الجاني أولاً. قوله: (على الثاني) أي قاطعها بعد التصاقها سم. قوله: (نعم لو قلعها إلخ) هذا الاستدراك مع الفرق الآتي إنما يحتاج إليه على تفرقه المتقدمة بين الأذن المبانة والأذن المُعلَّقة بجلدة وأما على ما اقتضاه كلام الروضة وغيرها هنا فلا يحتاج إليه ولهذا أطلق في الروضة تشبيه السُّنِّ بالأذن وكذا في الروض، ولم يتعقبه شارحه فليتامل ثم رأيت الفاضل المحشي قال قوله نعم لو قلعها إلخ عبارة الروض وشرحه، وإن تعلقت بعزقي فأعادها عبارة الأضل ثم عادت وثبتت فحُكُومَةٌ تلزمه لا ديةً، لأنها إنما تجب بالإبانة، ولم توجد. اه. إذا علمت ذلك علمت استواء الأذن والسُّنِّ في أنه إذا لم يُنهما الجاني الأول بأن بقيت الأذن مُعلَّقة بجلدة والسُّنُّ مُعلَّقة بعزقي ثم ثبتا لم يجب على الجاني الأول غير الحُكُومَةِ وحيث يشكّل ما ذكره الشارح من الاستدراك والفرق بقوله نعم إلخ وقوله في الفرق فإن فيها الدية كما تقرر ويقال عليه إنما فيها الدية على الجاني الثاني والكلام بالنسبة للجاني الأول، وهو لا يجب عليه إلا الحُكُومَةُ كما في السُّنِّ بالنسبة للجاني الأول الذي هو المراد في هذا الاستدراك فليتامل فإن أراد بقوله فإن فيه الدية كما تقرر ما إذا لم تثبت لم يكن نظيره ما

وللمخني عليه حُكُومَةٌ على الجاني أولاً كالأفضاء إذ اندمل تسقط الدية وتجب الحُكُومَةُ ويُفَرَّقُ بينه وبين نحو موضحة اندملت بأن الاسم لم يزُلْ بالانديمال بخلافه هنا فاندفع قول الشارح هو الجوزجري وهذا أولى من الموضحة بعدم السقوط. اه وفي شرح البهجة ما يوافقه. قوله: (فإنه يوجب حُكُومَةً على الأول إلخ) عبارة الروض في باب قصاص الأطراف فرغ التصاق الأذن بعد الإبانة لا يسقط القصاص والدية ولا يوجب أي ما ذكر من القصاص والدية قطعاً مرة ثانية، وأما أي وأما التصاقها وقطعها مرة ثانية قبل الإبانة فبالعكس أي يسقط القصاص والدية عن الأول ويوجبها على الثاني. اه وقوله نعم لو قلعها فتعلقت بعزقي إلخ عبارة الروض وشرحه في هذا الباب، وإن قلعها فتعلقت بعزقي فأعادها عبارة الأضل ثم عادت وثبتت فحُكُومَةٌ تلزمه لا ديةً، لأنها إنما تجب بالإبانة، ولم توجد. اه إذا علمت ذلك علمت استواء الأذن والسُّنِّ في أنه إذا لم يُنهما الجاني الأول بأن بقيت الأذن مُعلَّقة بجلدة والسُّنُّ مُعلَّقة بعزقي ثم ثبتا لم يجب على الجاني الأول غير الحُكُومَةِ وحيث يشكّل ما ذكره الشارح من الاستدراك والفرق بقوله نعم إلخ وقوله في الفرق فإن فيها الدية كما تقرر يقال عليه إنما فيها الدية على الجاني الثاني والكلام بالنسبة للجاني الأول، وهو لا يجب عليه إلا الحُكُومَةُ كما في السُّنِّ بالنسبة للجاني الأول الذي هو المراد في هذا الاستدراك فليتامل فإن أراد بقوله فإن فيها الدية كما تقرر نظيره ما استدركه في السُّنِّ لقوله ثم عادت وثبتت فليتامل. قوله: (وقوداً، أو ديةً على الثاني) أي قاطعها بعد التصاقها.



نَبَاتُهَا فَلَمْ يَتَحَقَّقْ انفصالُهَا بخلافِ الجِلْدَةِ (والمذهبُ أنْ في) قطعِ، أو قلعِ (الأذنين ديةً) كدية نفسِ المجنني عليه وكذا في كلِّ ما يأتي (لا حُكُومَةً) ليخبر فيه (و) في (بعض) ويصيح رُفْعُهُ منهما، أو من أحدهما (بِقِسْطِهِ) ففي واحدةٍ نصفُ ديةٍ وفي بعضُها ينسبته إليها بالمساحة (ولو أيسرها) بالجناية (فديةً) فيهما لإبطالِ منفعتيهما المقصودة من دفعِ الهوامِ لِزوالِ الإحساسِ (وفي قولِ حُكُومَةٍ) لِبَقَاءِ جميعِ الصوتِ ومنعِ دخولِ الماءِ وهما مقصودانِ أيضًا ويُردُّ بأنَّ الأولى أقوى وأكْثَرُ فكانا بالنسبةِ إليها كالتابعينِ (ولو قطعَ يَاسَتَيْنِ)، وإنْ كان يُنسبُهُما أصلًا (فحُكُومَةً) كقطعِ يدٍ شلاءً، أو جفني، أو أنفٍ استُخْشِفَ، ولا يُنافيه ما مرَّ من قطعِ صحيحةٍ يَاسِيَةٍ؛ لأنَّ ملحظَ القَوْدِ التماثلُ وهما مُتماثلانِ كما مرَّ (وفي قولِ ديةٍ) لإزالةِ تينكِ المنفعتينِ العظيمتينِ، ولو أوضحَ مع قطعِ الأذنينِ وجبت ديةٌ مُوضحةٌ أيضًا إذ لا يَتَّبِعُ مُقَدَّرٌ مُقَدَّرٌ عُضْوِ

استدركه في السَّنِّ لقوله ثم عادت ونبتت فليتماثل سيّد عَمَرُ.

□ قولُ (سني): (والمذهبُ) شروعٌ في إبانةِ الطرفِ ومُقَدَّرُ البَدَلِ من الأعضاءِ سِتَّةَ عَشَرَ عُضْوًا وأنا أسرُّها لك: أَدُنَّ عَيْنَ جَفَنٍ أَنْفَ شَفَةِ لِسَانٍ سِنٌّ لَحْيٍ يَدٌ رِجْلٌ حَلَمَةٌ ذَكَرٌ أَثْنَانِ أَلْيَانِ شَفْرَانِ جِلْدٌ ثم ما وَجَدَ فيه الدِّيةَ منها وهو ثنائيٌّ كاليدَينِ ففي الواحدِ منه نصفُها أو ثلثيٌّ كالأَنفِ فثلثُها أو رُباعيٌّ كالأَجْفَانِ فربُعُها، ولا زيادةً على ذلك وفي البغضِ من كلِّ منها بِقِسْطِهِ؛ لأنَّ ما وجبَ فيه الدِّيةُ وجبَ في بعضِهِ بِقِسْطِهِ مُعْنِي. □ قوله: (في قطعِ، أو قلعِ) إلى قوله: (قَبْلُ قَضِيَّةٍ) في المُعْنِي إلّا قوله: (ومنَعَ دخولَ الماءِ) وقوله: (إذ لا يَتَّبِعُ) إلى المَتْنِ وإلى قوله: (ويُنافيه في الآفةِ) ففي النِّهايةِ.

□ قولُ (سني): (ديةً) أي سَوَاءُ كَانَ صاحِبُهما سَمِيحًا، أو أَصَمَّ نِهَايَةً وَمُعْنِي. □ قوله: (كديةِ نفسِ المجنني عليه) وهي مُخْتَلِفَةٌ كما تَقَدَّمَ ع ش. □ قوله: (وكذا) عبارةٌ المُعْنِي تَنْبِيهُ المُرَادُ بالدِّيةِ هُنا وفيما يأتي من نَظَائِرِهِ دِيَّةٌ مَنْ جَنِيَ عَلَيْهِ. اه. □ قوله: (وَيَصِحُّ رُفْعُهُ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ المُعْنِي وبعضُ بالرَّفْعِ مِنَ الْأَذْنَيْنِ فِقِسْطُهُ أي المَقْطُوعِ وَيُقَدَّرُ بِالْمِسَاحَةِ.

(تَنْبِيهِ): سَمِلَ قَوْلُهُ بعضُ ما لو قطعَ إحداهما وما لو قطعَ البغضُ من إحداهما. اه. □ قوله: (منهما إلخ) صِفَةُ بعضِ. □ قوله: (أو من أحدهما) الأولى التَّائِيْتُ بِنِسْبَتِهِ أي البغضُ المَقْطُوعُ إِلَيْهَا أي الْأَذْنِ.

□ قوله: (بِالْمِسَاحَةِ) بأنْ تُعْرَفَ نِسْبَةُ المَقْطُوعِ مِنَ الباقيِ بِالْمِسَاحَةِ إذ لا طَرِيقَ لِمَعْرِفَتِهَا سِوَاهَا فَإِنْ كَانَ نِصْفًا مَثَلًا قُطِعَ مِنْ أَدُنِ الْجَانِي نِصْفُهَا فَالْمِسَاحَةُ هُنا تَوْصُلُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْجُزْئِيَّةِ بخلافِها فيما مرَّ في المَوْضِيحَةِ فَإِنَّهَا تَوْصُلُ فِيهِ إِلَى مَعْرِفَةِ مِقْدَارِ الْجُزْحِ مِنْ كَوْنِهِ قِيرَاطًا، أو قِيرَاطَيْنِ مَثَلًا لِيُوضِحَ مِنَ الْجَانِي مِقْدَارَها وهذا ظَاهِرٌ وَإِنْ تَوَقَّفَ الشَّيْخُ فِيهِ رَشِيدِي. □ قوله: (بِالْجَنَاحِيَةِ) أي عليهما بِحَيْثُ لو حُرِّكَتا لَمْ تَتَحَرَّكَ مُعْنِي. □ قوله: (بأنَّ الأولى) وهي دَفْعُ الهوامِ ع ش. □ قوله: (لِإِزَالَةِ تَيْنِكَ الْمُتَفَعِّلَيْنِ) أي جَمْعِ الصَّوْتِ ومنعِ الماءِ. □ قوله: (أيضًا) أي كَوُجُوبِ دِيَةِ الْأَذْنِ.

□ قوله: (ولو أوضحَ مع قطعِ الْأَذْنِ إلخ) بَقِيَ ما لو أوضحَ مع قطعِ الْأَذْنِ الْيَاسِيَةَ فَهَلْ تَسْقُطُ حُكُومَتُهَا؛

آخَر. (وفي) إِزَالَةِ جِزْمٍ (كُلُّ عَيْنٍ) صَحِيحَةٍ (نَصَفُ دِيَةٍ) إِجْمَاعًا لِخَبَرٍ صَحِيحٍ فِيهِ (وَلَوْ) هِيَ (عَيْنٌ) أَخْفَشَ أَوْ أَعَشَى، أَوْ (أَحُولَ)، وَهُوَ مَنْ بَعَيْنَهُ خَلَّلَ دُونَ بَصَرِهِ (وَأَعْمَشَ) وَهُوَ مَنْ يَسِيلُ دَمْعُهُ غَالِيًا مَعَ ضَعْفِ بَصَرِهِ (وَأَعْوَرَ)، وَهُوَ فَاقِدُ ضَوْءٍ إِحْدَى عَيْنَيْهِ لِبَقَاءِ أَصْلِ الْمَنْفَعَةِ فِي الْكُلِّ وَقِيلَ فِي عَيْنِ الْأَعْوَرِ كُلِّ الدِّيَةِ؛ لِأَنَّ سَلِيمَتَهُ الَّتِي عَطَّلَهَا بِمَنْزِلَةِ عَيْنَيْهِ غَيْرِهِ قِيلَ قَضِيَّتُهُ كَلَامِ الْمُتَنِ أَنَّ الْعَوْرَاءَ فِيهَا دِيَةٌ وَأَنَّهُ يَصْخُحُ أَنْ يُقَالَ فِي الْأَعْوَرِ فِي كُلِّ عَيْنٍ لَهُ نَصَفُ دِيَةٍ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا عَيْنٌ وَاحِدَةٌ انْتَهَى، وَيُزَدُ بِمَنْعِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقَلَّ، وَلَوْ لِأَعْوَرَ بَلْ، وَلَوْ عَيْنٌ أَعْوَرَ وَالتَّبَادُرُ مِنْ هَذِهِ السَّلِيمَةِ لَا غَيْرَ وَبِأَنَّ الْغَايَةَ لَيْسَتْ غَايَةً لِكُلِّ عَيْنٍ بَلْ لِعَيْنٍ فَقَطْ كَمَا قَوَّزْتُهُ فَتَأَمَّلْهُ وَ(كَذَا) مَنْ بَعَيْنَهُ بِيَاضٍ عَلَى نَاطِرِهَا، أَوْ غَيْرِهِ (لَا يَنْقُصُ) هُوَ بِفَتْحٍ ثُمَّ ضَمٍّ مُخَفَّفًا عَلَى الْأَفْصَحِ كَمَا مَرَّ (الضُّوْءُ) مَفْعُولٌ فِيهَا نَصَفُ الدِّيَةِ (لِإِنْ نَقَصَ) وَانْضَبَطَ التَّنْقِصُ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّحِيحَةِ (فَقِسْطُ) مِنْهُ يَجِبُ فِيهَا (لِإِنْ لَمْ يَنْضَبِطْ) التَّنْقِصُ (فَحُكُومَةٌ) وَفَارَقَتْ عَيْنُ الْأَعْمَشِ بِأَنَّ بِيَاضَ هَذِهِ تَنْقُصُ الضُّوْءَ الْخَلْقِيَّ، وَلَا كَذَلِكَ تِلْكَ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ تَوَلَّدَ الْعَمَشُ مِنْ آفَةٍ أَوْ جُنَايَةٍ لَمْ تَكْمُلْ فِيهَا الدِّيَةُ

فَوَدَّ: (لِخَبَرِ) الْأَوَّلَى الْعَطْفُ كَمَا فِي الْمُعْنَى. فَوَدَّ: (عَيْنٌ أَخْفَشَ)، وَهُوَ مَنْ يُبْصِرُ لَيْلًا فَقَطْ وَيُطْلُقُ أَيْضًا عَلَى ضَيِّقِ الْعَيْنِ ع. ش. فَوَدَّ: (أَوْ أَعَشَى)، وَهُوَ مَنْ لَا يُبْصِرُ لَيْلًا وَيُبْصِرُ نَهَارًا ع. ش. وَمُعْنَى. فَوَدَّ (لِسَنِي): (عَيْنٌ أَحُولَ وَأَعْمَشَ) أَيِ وَالْمَقْلُوعُ الْحَوْلَاءُ أَوْ الْعَمَشَاءُ بِذَلِكَ التَّغْلِيلِ الْآتِي وَهَذَا بِخِلَافِ قَوْلِهِ وَأَعْوَرَ فَإِنَّ الصُّورَةَ أَنَّهُ قَلَعَ الصَّحِيحَةَ كَمَا لَا يَخْفَى رَشِيدِي. فَوَدَّ: (دُونَ بَصَرِهِ) أَيِ رُؤْيَيْهِ.

فَوَدَّ (لِسَنِي): (وَأَعْوَرَ) أَيِ أَوْ أَجْهَرَ، وَهُوَ مَنْ لَا يُبْصِرُ فِي الشَّمْسِ مُعْنَى. فَوَدَّ: (لِبَقَاءِ الْإِنِّ) هَذَا التَّغْلِيلُ لَا يُنَاسِبُ حُكْمَ الْأَعْوَرِ كَمَا لَا يَخْفَى رَشِيدِي. فَوَدَّ: (لِبَقَاءِ أَصْلِ الْمَنْفَعَةِ) أَيِ وَمِقْدَارِ الْمَنْفَعَةِ لَا يُنْظَرُ إِلَيْهِ مُعْنَى. فَوَدَّ: (وَقِيلَ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَاحْتَرَزَ بِذَلِكَ عَمَّنْ يَقُولُ كَمَا لِكَ وَأَحْمَدُ فِي عَيْنِ الْأَعْوَرِ كُلِّ الدِّيَةِ لَعَلَّه؛ لِأَنَّ بَصَرَ الذَّاهِبَةِ انْتَقَلَ إِلَيْهَا. اه. فَوَدَّ: (فِيهَا دِيَةٌ) أَيِ نَصَفُ دِيَةٍ. فَوَدَّ: (فِيهَا دِيَةٌ) أَيِ دِيَةِ عَيْنٍ رَشِيدِي. فَوَدَّ: (بِمَنْعِ ذَلِكَ) أَيِ الْإِقْتِضَاءِ. فَوَدَّ: (وَلَوْ لِأَعْوَرَ) أَيِ لِشَخْصٍ أَعْوَرَ. فَوَدَّ: (مِنْ هَذِهِ) أَيِ لَفْظَةٍ، وَلَوْ عَيْنٌ أَعْوَرَ. فَوَدَّ: (عَلَى الْأَفْصَحِ) وَغَيْرِ الْأَفْصَحِ ضَمَّ الْيَاءِ مَعَ شَدِّ الْقَافِ مُعْنَى. فَوَدَّ: (فَقِيهَا نَصَفُ الدِّيَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُنَافِيهِ) فِي الْمُعْنَى. فَوَدَّ: (وَفَارَقَتْ عَيْنُ الْأَعْمَشِ) أَيِ حَيْثُ لَمْ تَنْقُصْ الدِّيَةُ بِضَعْفِ بَصَرِهَا ع. ش. فَوَدَّ: (وَلَا كَذَلِكَ تِلْكَ) أَيِ عَيْنُ الْأَعْمَشِ ع. ش. عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَعَيْنُ الْأَعْمَشِ لَمْ يَنْقُصْ ضَوْءُهَا عَمَّا كَانَ فِي الْأَصْلِ. اه.

لَأَنَّهَا غَيْرُ مُفْرَدَةٍ فَيَتَّبِعُ أَرَشَ الْإِبْصَاحِ أَخْذًا مِنْ هَذَا التَّغْلِيلِ، أَوْ كَيْفَ الْحَالُ؟. فَوَدَّ: (وَفَارَقَتْ عَيْنُ الْأَعْمَشِ بِأَنَّ بِيَاضَ هَذِهِ تَنْقُصُ الضُّوْءَ الْخَلْقِيَّ، وَلَا كَذَلِكَ تِلْكَ الْإِنِّ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ وَغَيْرِهِ الْأَعْمَشِ لَمْ يَنْقُصْ ضَوْءُهَا عَمَّا كَانَ فِي الْأَصْلِ اه. فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ فِي الْأَعْمَشِ مَعَ ضَعْفِ بَصَرِهِ إِلَّا أَنَّ

كما قاله جمعٌ ويُنافيه في الآفة ما يأتي في الكلام فتأملْه. (وفي) قطع، أو إيباس (كل جفن) استؤصل قطعه. وليتنبه له فإنه قد يتقلص مع بقاء بعضه حتى يُشبه المُستأصل (زُبُع دية) لما فيه من الجمال والمنفعة الثابتة وانقسمت على الأربعة؛ لأن ما وجب في المتعدد من جنس ينقسم على أفرادهِ (ولو) كان (الأعْمى) وتندرج فيها حكومة الأهداب؛ لأنها تابعة لها. (وفي) قطع أو إشلال (مارن) وهو ما لأن من الأنف ويشتمل على طرفين وحاجز (دية) ليخبر صحيح فيه، ولو قطع معه القصبَة دخلت حكومتها في دية؛ لأنها تابعة بخلاف الموضحة الحاصلة من قطع الأذنين وفي تعويجه حكومة كتعويج الرقبة أو نحو تسويد الوجه (وفي كل من طرفيه والحاجز ثلث) من الدية؛ لما مرّ في الأجفان (وقيل في الحاجز حكومة وفيهما دية)؛ لأن الجمال والمنفعة فيهما دونهُ ويُردّ بالمنع كما هو واضح. (وفي) قطع أو إشلال (كل شفة) وهي كما في بعض نسخ المتن في عرض الوجه إلى الشدقين وفي طوله إلى ما يستر اللثة.....

• قوله: (وينافيه في الآفة) أقول قد يُفرّق بأن المقصود من الحروف حصول كلام مفهوم، وهو حاصل مع التقص بالآفة ومن النظر إنباز الأشياء وقد نقص سم على حجّ رشيدتي وفي النهاية فرق آخر راجعه لكن في كل من الفرقتين بعد. • قوله: (ما يأتي إلخ) أي من أن الفأيت بالآفة لا اختيار به فتجب فيه دية كاملة نهاية. • قوله: (وفي قطع، أو إيباس) إلى قوله: (لأهداب النطق) في النهاية. • قوله: (استؤصل قطعه إلخ) وفي بعض الجفّن الواحد قسطه من الزُبُع فإن قطع بعضه فتقلص باقيه فقضية كلام الرافعي عدم تكميل الدية مُعني.

• قول (سن): (زُبُع دية) وفي قطع المستخشف حكومة مُعني وروض. • قوله: (على أفرادهِ) أي أجزائه. • قوله: (وتندرج فيها حكومة الأهداب) بخلاف ما لو انفردت الأهداب فإن فيها حكومة إذا فسدت منبتها كسائر الشعور ولا فالعزير مُعني وروض. • قوله: (وفي قطع) إلى قوله: (لأنها تابعة) في المُعني. • قول (سن): (وفي مارن إلخ) وفي قطع باقي المقطوع من المارن بجناية، أو غيرها ولو بجذام قسطه من الدية بالمساحة وفي شقه إذا لم يذهب منه شيء حكومة، وإن لم يلتئم فإن تآكل بالشق بأن ذهب بعضه وجب قسطه من الدية وفي قطع القصبَة وحدها دية مُتقلة مُعني وروض مع الأسنى. • قوله: (وفي تعويجه) أي الأنف ع ش. • قوله: (لما مرّ في الأجفان) أي لظهيره وهو أن ما وجب في المَرَكَب ينقسم على أجزائه عبارة المُعني تَوْزيعاً للدية عليها. اهـ. • قوله: (وفي قطع) إلى قول المتن: (ولسان) في المُعني. • قوله: (إلى الشدقين) قال الشيخ عميرة: وهو أي: الشدق ما يتأ أي: يرتفع عند انطباق الفم ع ش.

يراد مع ضعفه أصالة. • قوله: (وينافيه في الآفة إلخ) أقول قد يُفرّق بأن المقصود من الحروف حصول كلام مفهوم، وهو حاصل مع التقص بالآفة ومن النظر أيضاً الأشياء وقد نقص سم. • قوله في (سن): (كل جفن) قال في الروض وفي قطع المستخشف حكومة. • قوله في (سن): (كل شفة إلخ) ويسقط مع قطعها حكومة الشارب في أوجه الوجهين شرح م ر.

(نصف) من الدية ليخبر فيه فإن كانت مثقوبة نَقَصَ منها قدر حُكُومَةٍ وفي بعضها بقسطه كسائر الأجرام.

(و) في (لسان) ناطق (ولو لألكن وأرت والفع وطفل)، وإن فقد ذوقه على المعتمد لذهاب النطق الذي فيه الدية، وإن فقد الذوق كما يأتي سواء أفلنا الذوق فيه أم في الحلقي وأما جزم الماوردی وصاحب المذهب بأن فيه الحُكُومَةَ فضعيفٌ على أنه يأتي عن الماوردی ما يُناقض ذلك (دية) ليخبر صحيح فيه (وقيل شرط) الوجوب في لسان (الطفل) ظهور أثر نطق بتحركه ليكائه ومَصٍّ ولا فحُكُومَةَ لعدم تيقن سلامته والأصح لا فرق أخذًا بظاهر السلامة كما تجب في يده ورجله، وإن فقد البطش حالًا ومن ثم لو بَلَغَ أوَانِ النطق، أو التحريك، ولم يظهر أثره

□ فود: (نصف من الدية) عُلَيَا أو سُفْلَى، رَقَّتْ أو غَلَطَتْ صَغُرَتْ أو كَبُرَتْ ففي الشفتين الدية وفي شفتيهما بلا إبانة حُكُومَةَ، ولو قَطَعَ شَفَةُ مَشْقُوقَةٌ وَجَبَتْ دِيَّتُهُمَا إِلَّا حُكُومَةَ الشَّقِّ، وإن قَطَعَ بعضيهما فَتَلَصَّقَ البغضان الباقيان وبقيَا كَمَقْطُوعِ الجميع وَزَعَتِ الدية على المقطوع والباقي كما اقتضاه نصُّ الأم وصرَّح به في الأنوار وهل تَسْقُطُ مع قَطْعِهِمَا حُكُومَةُ الشَّارِبِ أو لا؟ وجهان أظهرهما الأول مُغْنِي وَرَوْضٌ مع الأسنى وقولهما أظهرهما الأول كذا في النهاية ثم قال وَيَسْقُطُ مع قَطْعِهِمَا حُكُومَةُ الشَّارِبِ وفي الشفة الشلاء حُكُومَةُ. اهـ. □ فود: (مثقوبة) عبارة غيره مشقوقة. □ فود: (نقص إلخ) ظاهره، ولو كَانَ خِلْقَتًا ش. □ فود: (منها) أي من أَرْشِهَا. □ فود: (وفي لسان ناطق) إلى قوله وكذا لو وُلِدَ في النهاية. □ فود: (وفي لسان ناطق) بالإضافة والأنسب لما يأتي لناطق.

□ قول (سنن): (ولو لألكن)، وهو من في لسانه لُكْنَةٌ أي عُجْمَةٌ وقوله وأرت والفع سبق تفسيرهما في باب صلاة الجماعة مُغْنِي. □ قول (سنن): (وطفل) عَطَفَهُ الْمُغْنِي على الأَلَكْنِ ولو لسان طفل، وإن لم يَنْطِقْ. اهـ. □ فود: (على المُعْتَمِدِ) وفاقًا لِلنَّهْيَةِ وَخِلَافًا لظَاهِرِ الْمُغْنِي. □ فود: (وإن فقد الذوق) غايةٌ لِلْعِلَّةِ لَا لِلْمُدَّعِي فَلَا تَكَرَّرَ. □ فود: (كما يأتي) أي في قول المتن وفي الكلام دية. □ فود: (سواء أفلنا إلخ) تَعْمِيمٌ لِلْمَتْنِ بِمُلَاحَظَةِ قَوْلِهِ، وَإِنْ فَقَدَ ذَوْقَهُ إلخ. □ فود: (أفلنا الذوق فيه)، وهو الرَّاجِحُ وقوله، أو في الحلقي، وهو ضَعِيفٌ كما سَيَأْتِي في شَرْحٍ وفي إبطالِ الذوقِ ديةٌ ع ش ورشيدى. □ فود: (بأن فيه الحُكُومَةَ) أي بآن في قَطْعِ لِسَانِ نَاطِقٍ فَاقْدَا لِدُوقِ الحُكُومَةَ كُلِّسَانِ الْأَخْرَسِ. □ فود: (على أنه يأتي) أي في شَرْحٍ وَلَاخْرَسَ حُكُومَةَ. □ فود: (ولاً فحُكُومَةَ) إلى قوله: (أي إن قلنا) في الْمُغْنِي. □ فود: (وكذا لو وُلِدَ أَصَمُّ إلخ) وفاقًا لِلْمُغْنِي وَخِلَافًا لظَاهِرِ النَّهْيَةِ تَبَعًا لِجَزْمِ الْأَنْوَارِ بِوُجُوبِ الدِّيةِ فِي قَطْعِ لِسَانِ مَنْ وُلِدَ

□ فود في (سنن): (ولسَان، ولو لألكن إلخ) قال في العباب بلا جناية، أو بها من غير قطع. اهـ.

□ فود: (وكذا من وُلِدَ أَصَمُّ فَقَطَعَ لِسَانَهُ إلخ) في العباب وكذا من تَعَدَّرَ نَطْقَهُ لَا لِخَلَلٍ فِي لِسَانِهِ بَلْ لِكُونِهِ وُلِدَ أَصَمًّا فَلَمْ يُحْسِنِ النُّطْقَ لِعَدَمِ سَمَاعِهِ. اهـ أي تَجِبُ دِيَّتُهُ، وهو ما جَزَمَ به في الأنوار وقيل تَجِبُ حُكُومَةُ وَرَجَّحَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَالزَّرْكَشِيُّ وَهَما وَجْهَانِ فِي الرِّوَضَةِ وَأَضْلِيهَا بِلَا تَرْجِيحٍ.

منه؛ لأنه إنما ينطق بما يسمعه (و) في لسان (الأخرس) أصالةً، أو لعارض (حكومة) لذهاب أعظم منافعِهِ نعم، إن ذهبَ بقطعه الذوقُ وجبتِ الديةُ أي إن قلنا إن الذوقَ في جِزْمِهِ وإلا فحكومةٌ له أيضًا فيما يظهرُ إذ لا استتباعَ حينئذٍ ويأتي في الكلام وغيره ما يُفهِمُ ذلك وما أفهمه كلامُ الماوردي الذي نقله عنه ابنُ الرِّفعة من وجوبِ الحكومةِ فقط نظرًا لِفَقْدِ الكلام الذي هو جُلُّ منافعِهِ ضعيفٌ ومناقضٌ لقوله هو وغيره لو أذهب الكلام والذوقَ لَزِمَهُ دِيَتَانِ ولِجِزْمِهِ السَّابِقِ أَنَا بالحكومةِ نظرًا لِفَقْدِ الذوقِ دون فَقْدِ الكلام. (و) في (كلِّ سِنٍّ) أصليَّةٌ تامةٌ مشعورةٌ نصفُ عُشْرِ دِيَةِ صَاحِبِهَا أو قِيَمَتُهُ ففي كلِّ سِنٍّ كذلك (لِذِكْرِ حُرِّ مُسْلِمٍ خَمْسَةَ أَعْرَافٍ) ولأنَّ نِصْفَ ذلك وَلِذِمِّي ثُلُثُهُ وَلِقَرْنِ نِصْفِ عُشْرِ قِيَمَتِهِ لِخَبَرِهِ فِيهِ نَعَمْ، إن كانت إحدى ثَنِيَّتَيْهِ أَقْصَرَ مِنَ الْآخَرَى، أو ثَنِيَّتُهُ مِثْلُ رُبَاعِيَّتِهِ، أو أَقْصَرَ نَقْصَ مِنَ الْخُمْسِ مَا يَلِيْقُ بِنَقْصِهَا إِذِ الْغَالِبُ طَوْلُ الثَنِيَّةِ عَلَى الرُّبَاعِيَّةِ، ولو انتهى صِغَرُ السِّنِّ فَلَمْ تَصْلُحْ لِلْمَضْغِ تَعَيَّنَتْ فِيهَا الْحُكُومَةُ كَمَا لَوْ غَيَّرَ لَوْنُ سِنٍّ، أو فَلَقَّهَا وَبَقِيََتْ مَنَفْعَتُهَا وَالْأَسْنَانُ الْعُلْيَا مُتَّصِلَةٌ بِعَظْمِ الرَّأْسِ فَإِذَا قَلَعَ مَعَ بَعْضِهَا

أَصَمَّ قَالَ ع ش هذا أي ما في الأنوارِ مُعْتَمَدٌ. اهـ. فَوَدَّ: (منهُ) أي مِنْ نُظْمِهِ. فَوَدَّ: (لأنه إلخ) أي الصَّغِيرُ مُغْنِي.

فَوَدَّ: (بِمَا يَسْمَعُهُ) أي وإذا لم يَسْمَعْ لَمْ يَنْطِقْ مُغْنِي. فَوَدَّ: (أصالةً) إلى قوله: (أي إن قلنا) في الثَّيَابَةِ. فَوَدَّ: (أي إن قلنا إن الذوقَ في جِزْمِهِ) أي اللِّسَانِ، وهو الرَّاجِحُ كَمَا يَأْتِي. فَوَدَّ: (وَالَا) أي ولو قلنا إن الذوقَ في الحَلْقِ وهو المَرْجُوحُ فَحُكُومَةُ لَهُ أَي لِدَهَابِ الذوقِ أيضًا أي كَمَا أَنَّ لِلِّسَانِ حُكُومَةً. فَوَدَّ: (حِينَئِذٍ) أي حِينَ إِذْ لَمْ يَكُنِ الذوقُ فِي جِزْمِ اللِّسَانِ. فَوَدَّ: (مِنْ وَجُوبِ الْحُكُومَةِ فَقَطُّ) أي مِنْ أَنَّهُ إِذَا ذَهَبَ بِقَطْعِ لِسَانِ الْآخَرَسِ ذَوْقُهُ يَجِبُ حُكُومَةُ وَاحِدَةٍ مُطْلَقًا سَوَاءً قُلْنَا: الذوقُ فِيهِ أَوْ فِي الْحَلْقِ. فَوَدَّ: (وَلِجِزْمِهِ السَّابِقِ أَنَا إلخ) أي الْمُقْتَضِي أَنَّ أَعْظَمَ مَنَافِعِ اللِّسَانِ الذوقُ فَفِي إِذْهَابِهِ دِيَةٌ.

فَوَدَّ: (أصليَّةً) إلى قولِ المَتَنِ: (وَفِي سِنٍّ زَائِدَةٍ) فِي الثَّيَابَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (قَبْلُ) إِلَى (وَيُظْهَرُ وَكَذَا) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَالْأَسْنَانُ) إِلَى المَتَنِ وَقَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ). فَوَدَّ: (أصليَّةٌ تامةٌ إلخ) أي غَيْرُ مُقْلَقَةٍ نِهَابَةٍ زَادَ الْمُغْنِي صَغِيرَةً كَانَتْ، أَوْ كَبِيرَةً بَيَضَاءً أَوْ سَوْدَاءً. اهـ. فَوَدَّ: (أَوْ قِيَمَتُهُ) أي أَوْ نِصْفُ قِيَمَةِ صَاحِبِهَا إِذَا كَانَ قَتْلًا. فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَي أَصْلِيَّةٌ تامةٌ إلخ. فَوَدَّ: (وَلِأَنَّهُ) أَي حُرَّةٌ مُسْلِمَةٌ نِصْفُ ذَلِكَ أَي بَعِيرَانِ وَنِصْفُ وَلِذِمِّي أَي نَضْرَانِي وَيَهُودِي ثُلُثُهُ أَي بَعِيرٌ وَثَلَاثَانِ وَلِمَجُوسِي ثُلُثٌ بَعِيرٍ مُغْنِي. فَوَدَّ: (مِثْلُ رُبَاعِيَّتِهِ) وَالرُّبَاعِيَّةُ بَوَازِنُ الثَّمَانِيَّةِ السِّنُّ الَّتِي بَيْنَ الثَّنِيَّةِ وَالتَّابِ مُخْتَارٌ ع ش. فَوَدَّ: (فَلَمْ تَصْلُحْ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي إِلَى أَنَّ لَا يَصْلُحُ. اهـ. فَوَدَّ: (كَمَا لَوْ غَيَّرَ لَوْنُ سِنٍّ إلخ) فَإِنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْجَانِي فِيهِمَا الْحُكُومَةُ ع ش. فَوَدَّ: (وَالْأَسْنَانُ الْعُلْيَا إلخ) أي وَأَمَّا السُّفْلَى فَمَنْبَتُهَا اللَّخْيَانُ وَفِيهِمَا الدِّيَةُ كَمَا سَيَأْتِي سَمَ رَشِيدِي.

فَوَدَّ: (وَالْأَسْنَانُ الْعُلْيَا) أي وَأَمَّا السُّفْلَى فَمَنْبَتُهَا اللَّخْيَانُ وَفِيهِمَا الدِّيَةُ كَمَا سَيَأْتِي.

شيئاً منه فحكومة أيضاً إذ لا تبعية (سواء كسر الظاهر منها دون السنج) بمهمة مكشورة فنون فمُعْجَمَة، وهو أصلها المُسْتَتَرُّ باللحم والمراد بالظاهر البادي خَلْقَة فلو ظهر بعض السنج لعارض كملت الدية في الأول (أو قلّعها به) معاً من أصلها؛ لأنه تابع فأشبه الكف مع الأصابع أما لو كسر الظاهر ثم قلع السنج، ولو قبل الاندمال فتجب فيه حكومة كما لو اختلف قائلهما ويظهر أن يأتي هذا في قصبة الأنف وغيرها من التوابع السابقة والآتية، ولو قلّعها إلا عزوفاً فعادت فتبث لم يلزمه إلا حكومة كما مرّ قال المازدي وكفلعها ما لو أذهبت الجناية جميع منافعها ويصدق فيه المجني عليه إذ لا يُعرف إلا منه انتهى قيل وتصوير ذهاب الجميع بعيد لبقاء منفعة الجمال وحسن الزيق والظاهر أن مراد قائله النزاع في تصوير ذهاب الكل لا في الحكم لو فرض ذهاب الكل ونظير تصديق المجني عليه فيما ذكره ما لو جنى اثنان على سن فاختلف هو والثاني في الباقي منها حال جنايته فيصدق المجني عليه بيمينه (وفي سن زائدة حكومة) والمراد بها الشاغية التي .....

□ قوله: (فنون) أي ساكنة. □ قوله: (فمُعْجَمَة) عبارة المغني وإعجام الخاء ويقال بالميم. اهـ.

□ قوله: (في الأول) أي فيما كان بادياً في الأصل مغني ورشيد. □ قوله: (لأنه) أي السنج.

□ قوله: (فتجب فيه) أي السنج. □ قوله: (كما لو اختلف قائلهما) أي بأن كسر واحد الظاهر وقلع آخر السنج فتجب للسنج حكومة. □ قوله: (أن يأتي هذا) أي ما في المتن مع ما في الشارح. □ قوله: (كما مرّ) أي في التشبيه. □ قوله: (لبقاء منفعة الجمال وحسن الزيق) قد تصوّر ذهابهما بأن يميل السن عن محاذاة الباقي فتحصل فرجة سم. □ قوله: (ونظير إلخ) عبارة المغني والروض مع الأسنى، ولو كسر سنّاً مكشورة واختلف هو وصاحبها في قدر الفات صدق صاحبها؛ لأن الأصل عدم قوّة الزائد، وإن كسر من صحيحة واختلف هو وصاحبها في قدر ما كسر منها صدق الجاني في قدر ما كسر بيمينه؛ لأن الأصل براءة ذمّه. اهـ. □ قوله: (فاختلف هو) أي المجني عليه. □ قوله: (في الباقي منها) هل المراد من السن لكون الجناية بنحو كسرها فكسر أحدهما بعضاً والآخر الباقي، أو من منافعها فهل هي مضبوطة. سم أقول ما مرّ عن المغني والروض أنّهما صريح في الأول ولكن الأفيد التعميم.

□ قوله: (فيصدق المجني عليه) أي، وإن اختلف التوجيه راجع سم. □ قوله: (والمراد) إلى قوله: (إذ الكلام) في النهاية والمغني إلّا قوله: (حيث كانت على سنّ البقية) وقوله: (بل قولهم) إلى المتن.

□ قوله: (وكفلعها ما لو أذهبت الجناية جميع منافعها) هل يتأتى حينئذ القصاص إذا أمكن إذهاب جميع منافع سنّ الجاني أيضاً بلا قلع. □ قوله: (لبقاء منفعة الجمال وحسن الزيق) قد تصوّر ذهابهما بأن يميل السن عن محاذاة الباقي فتحصل فرجة. □ قوله: (فاختلف هو والثاني في الباقي منها إلخ) هل المراد من السن لكون الجناية بنحو كسرها فكسر أحدهما بعضاً والآخر الباقي، أو من منافعها فهل هي مضبوطة معلومة. □ قوله: (فيصدق المجني عليه بيمينه) أي وإن اختلف التوجيه راجع.

بأصله وهي التي تُخالفُ بنيتها بنية الأسنان لا التي من ذهبٍ فإن فيها التعزيرَ فقط، ولا الزائدة على الغالب في الفطرة، وهو اثنان وثلاثون؛ لأنَّ الأرجح فيها حيث كانت على سنن البقية وجوبُ الأرض لا الحكومة بل قولهم الآتي فيحسابه يشمل ذلك (وحركة السنن) المتولدة من نحو مرض، أو كبر (إن قلْتُ)، ولم تنقُصْ منفعتها (فكصحيحة) في وجوب القود، أو الدية لبقاء الجمال والمنفعة (وإن بطلتْ المنفعة) يعني منفعة المضغ لشيْدة الحركة مثلاً كما دلَّ عليه السياق إذ الكلام كما ترى في أنَّ الحركة قليلة، أو شديدة وذلك إنما يتعلَّق بالمضغ فقط دون بقية المنافع إذ لا يتصوَّرُ إبطالها كلها على ما مرَّ (فحكومة) فقط للشين الحاصل بزوال المنفعة (أو نقصت) بأن بقي فيها أصلُ منفعة المضغ (فالأصح كصحيحة) فيجب القود، أو الدية كما يجب مع ضعف البطش والمشى أما المتولدة من جنابة ثم سقطت ففيها الأرض

□ قوله: (بأصله) أي في المحرَّر. □ قوله: (من ذهب) أي أو فضة ونحوهما مُعني. □ قوله: (فإن فيها التعزير إلخ) أي، وإن ثبتت باللحم واستعدت للمضغ؛ لأنها ليست جزءاً من الشخص مُعني. □ قوله: (ولم تنقُص إلخ) أخذه من، أو نقصت سم. □ قوله: (منفعتُها) أي من مضغ وغيره مُعني. □ قوله: (دون بقية المنافع) أي من منفعة الجمال وحسن الطعام والزيق مُعني. □ قوله: (كما مرَّ) أي أنفاً في شرح أو قلَّعها به. □ قوله: (فوجب القود) إلى قوله فعليه لو قلَّعها في النهاية وكذا في المُعني إلا قوله لكن إلى أو عادت. □ قوله: (أما المتولدة من جنابة ثم سقطت إلخ) أي بجنابة ثانية عبارة الروض أي والمُعني، ولو تزلزلت صحيحة بجنابة ثم سقطت بعد لزومه الأرض، وإن ثبتت وعادت إلخ وهي صريحة في تصوير المسألة بالتحاد الجاني وأن السقوط بسبب جنابته التي تولدت منها الحركة فيلزمه الأرض وأما قول الشارح لكن لا يكمل إلخ فإنما يظهر عند تعدد الجاني بأن حركتها الأولى بجنابة ثم أسقطها الثاني بجنابته وعلى هذا فقوله ففيها الأرض أي على من أسقطها بجنابته وهو الثاني لكن قوله أو عادت كما كانت إلخ إنما يتضح في جانٍ واحدٍ ففي كلامه تشتتت فليتأمل وليراجع سم على حج سبَّ عَمَرُ وأشار الكردي إلى الجواب بما نصه قوله أما المتولدة إلخ أي إن تحركت صحيحة بجنابة جانٍ ثم سقطت ففيها الأرض على ذلك الجاني لكن إن ضمَّ الجاني تلك الجنابة أولاً لا يكمل أرض السقوط لئلا يضاعف عليه العزم. □ قوله: (ثم سقطت) أي أسقطها جانٍ آخر وكان الأولى حذفه؛ لأنَّ الكلام فيما إذا أسقطها جانٍ آخر بدليل ما قدَّمه في المنطوق مع أنَّ في التعبير بسقطت إيهام أنها سقطت بنفسها وليس مُراداً وأما قوله أو عادت إلخ فظاهره أنه معطوف على سقطت، وهو غير صحيح بالنظر لما قرَّرناه وإنما هو فيما إذا جنى إنسان على سنٍّ فتحرَّكت ثم ثبتت وعادت لما كانت ففي كلامه تشتتت

□ قوله: (وهو اثنان وثلاثون إلخ) (فائدة): وجدنا من أسنائه قطعة واحدة ففي قلَّعها عمداً القود وكذا كسر بعضها إن امكن المماثلة ولا فالدية كأن قلَّعت خطأ عباب، أو عمداً وعُفي على مالٍ أي ففيها الدية أي دية صاحبها فقط؛ لأنه المُتيقَّن م. ر. □ قوله: (إن قلْتُ، ولم تنقُص) أخذه من نقصت.

لكن لا يَكْمُلُ إِنْ ضُبِنَتْ تلك الجناية لِقَلَّا يتضاعف العُزْمُ في الشيء الواحد، أو عَادَتْ كما كانت ففيها الحُكُومَةُ أو نَقَصَتْ فَقَضِيَةُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ لُزُومُ الأرضِ فعليه لو قَلَعَهَا آخِرُ لَزِمَتْهُ حُكُومَةُ دُونَ حُكُومَةِ التي تَحَرَّكَتْ بِهِرَمٍ أو مَرَضٍ؛ لِأَنَّ النَقْصَ الذي فيها قد غَرِمَهُ الجاني الأولُ بخلافه في الهرمِ والمرَضِ وَمَشَى في الأنوارِ على القولِ الآخرِ أَنَّ على الأولِ حُكُومَةَ وعلى الثاني أَرشًا، وهو الأوجه مُذَرِّكًا لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الناقِصَةَ بنحوِ مَرَضٍ في قَلْعِهَا الأرضِ بِجَامِعِ بَقَاءِ المنفعةِ المقصُودَةِ في كُلِّ منهما ووجوبُ حُكُومَةٍ في تلك دون هذه لا يمنعُ القياسَ كما هو ظاهرٌ (ولو قَلَعَ مِنْ صَغِيرٍ أو كبيرٍ وذكر الصَّغِيرُ للغالبِ .....)

كما أشارَ إِلَيْهِ سَمَ على حَجِّ رَشِيدِيٍّ . فَوُدَّ: (تلك الجناية) أي الأولى سَيِّدُ عُمَرَ . فَوُدَّ: (ففيها الحُكُومَةُ) أي على مَنْ تَوَلَّدَتْ مِنْ جِنَايَتِهِ وقوله لُزُومُ الأرضِ أي لِمَنْ تَحَرَّكَتْ بِجِنَايَتِهِ سَمَ . فَوُدَّ: (فعليه) أي ما اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ مِنْ لُزُومِ الأرضِ في النَقْصِ . فَوُدَّ: (لَزِمَتْهُ حُكُومَةُ) أي كما في الرُّوضِ سَمَ . فَوُدَّ: (وَمَشَى في الأنوارِ إلخ) عبارةٌ الْمُغْنِي، وإنْ عَادَتْ ناقِصَةً المنفعةُ ففيها أَرشٌ كذا في الشَّرْحَيْنِ والرُّوضَةِ والذي في الأنوارِ لَزِمَتْهُ الحُكُومَةُ لا الأرضُ؛ لِأَنَّ الأرضَ يَجِبُ بَقْلُهَا كما مرَّ قال وهذا الموضعُ مَرَلَةٌ القَدَمِ في الشَّرْحَيْنِ والرُّوضَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ . اهـ. وقد يُجَابُ بأنَّ المُرادَ بنَقْصِ المنفعةِ دَهَابُهَا بالكُلِّيَّةِ فلا مُخَالَفَةَ حَيْثُ . اهـ. فَوُدَّ: (أَنَّ على الأولِ حُكُومَةَ) قال في شَرْحِ الرُّوضِ لِأَنَّ الأرضَ يَجِبُ بَقْلُهَا سَمَ . فَوُدَّ: (في تلك) أي الناقِصَةِ بِجِنَايَةٍ . فَوُدَّ: (دُونَ هذه) أي الناقِصَةِ بنحوِ مَرَضٍ سَمَ . فَوُدَّ: (لا يَمْنَعُ القِيَّاسُ) أي قِيَّاسَ قَلْعِ تلك على قَلْعِ هذه في وُجُوبِ الأرضِ . فَوُدَّ: (أو كبيرٍ) إلى قوله وبهذا يوجَّه في الْمُغْنِي إلَّا قوله أي، أو بِوُصُولِهِ إِلَى المَتَنِ وإلى قوله وَمِمَّا يُؤَيِّدُ الأولُ في التَّهْيِائَةِ إلَّا قوله ذلك وقوله كما لو ماتَ إلى المَتَنِ .

فَوُدَّ: (ففيها الحُكُومَةُ) قال في شَرْحِ الرُّوضِ كما لو لم يَبْقَ مِنَ الجِرَاحَةِ نَقْصٌ، ولا شَيْنٌ . فَوُدَّ: (ففيها الحُكُومَةُ) على مَنْ تَوَلَّدَتْ مِنْ جِنَايَتِهِ . فَوُدَّ: (فَقَضِيَةُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ لُزُومُ الأرضِ) أي لِمَنْ تَحَرَّكَتْ لِجِنَايَةٍ . فَوُدَّ: (فعليه لو قَلَعَهَا آخِرُ لَزِمَتْهُ حُكُومَةُ) كما في الرُّوضِ كما لو لم يَبْقَ في الجِرَاحَةِ نَقْصٌ ولا شَيْنٌ . فَوُدَّ: (وَمَشَى في الأنوارِ إلخ) قال في الأنوارِ بَعْدَ ذِكْرِهِ ما نُقِلَ عَنْهُ وهذا الموضعُ مَرَلَةٌ القَدَمِ في الشَّرْحَيْنِ والرُّوضَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ . فَوُدَّ: (أَنَّ على الأولِ حُكُومَةَ) قال في شَرْحِ الرُّوضِ؛ لِأَنَّ الأرضَ يَجِبُ بَقْلُهَا . فَوُدَّ: (في تلك دون هذه) كَانَ المُرادُ مِثْلَهُ في الأنوارِ عبارةً الرُّوضِ، وإنْ تَزَلَزَلَتْ صَحِيحَةٌ بِجِنَايَةٍ ثُمَّ سَقَطَتْ لَزِمَهُ الأرضُ . اهـ، وهو صَرِيحٌ في تَصْوِيرِ المسأَلَةِ بِاتِّحَادِ الجاني وَأَنَّ السَّقُوطَ سَبَبُ جِنَايَتِهِ التي تَوَلَّدَتْ مِنْهَا الحَرَكَةُ فَلَزِمَتْهُ الأرضُ وأما قولُ الشَّارِحِ لكن لا يَكْمُلُ إلخ فَإِنَّمَا يَظْهَرُ عِنْدَ تَعَدُّدِ الجاني أَنَّ حَرَكَةَ الأولِ بِجِنَايَتِهِ ثُمَّ اسْقَطَهَا الثاني بِجِنَايَتِهِ وَعَلَى هذا فَقَوْلُهُ فِيهَا الأرضُ أي على مَنْ اسْقَطَهَا جِنَايَتَهُ، وهو الثاني لكن قوله أو عَادَتْ كما كَانَتْ إلخ إِنَّمَا يَبْضُحُ في جَانِ وَاحِدٍ فِي كَلَامِهِ تَشْتَبِهَتْ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجَعْ . فَوُدَّ: (ولو قَلَعَ مِنْ صَغِيرٍ .....)



(لم يُغْفَرْ فلم تُعَذِّدْ) وقت العود (وبأن فساد المثبت) بقول خبيرين أي أو بؤصوله ليس يُقَطَّع فيه عادةً بفساده إلا أن يدَّعي أنه ما دام حيًّا فالرجاء باقي وفيه ما فيه (وجب الأرض) كسب المثغور فإن عادت فلا شيء إلا إن بقي شين (والأظهر أنه لو مات قبل البيان) للحال (فلا شيء) لأصل براءة الذمة مع أن الظاهر العود لو بقي نعم، له حكومة كما لو مات قبل تمام نباتها (و) الأظهر (أنه لو قلع سن مثغور فعادت لا يسقط الأرض)؛ لأن العود نعمة جديدة (ولو قُلِّعَت الأسنان) كلها (فبحسابه) أي المقلوع ففيها حيث كانت كالعالمين اثنين وثلاثين، مائة وستون بعيرًا .....

﴿قول (سن): (لم يُغْفَرْ) بمُتَاوٍ تَحْتِيَّةٍ مَضمومة ومُتَلَّوٍ ساكنة وعَيْنٍ مُعْجَمَةٍ مَفْتُوحَةٍ أي لم تَسْقُطَ أسنانه وهي رَوَاضِعُهُ التي من شَأْنِهَا غَالِيًا عَوْدُهَا بَعْدَ سُقُوطِهَا مُغْنِي. ﴿قول: (بقول خبيرين) ويُخْضِرُهُمَا المَجْنِيُّ عَلَيْهِ، وَإِنْ بَعُدَتْ مَسَافَتُهُمَا وَالْأَوْقَفُ الْأَمْرُ إِلَى تَبَيُّنِ فَسَادِهِ ع. ش.﴾

﴿قول (سن): (وجب الأرض) أي أو القود نهايةً ومُغْنِي. ﴿قول: (فلا شيء) هَلَّا وَجَبَتْ حُكُومَةُ كَمَا لَوْ لَمْ يَتَّقِ فِي الْجِرَاحَةِ نَقْصٌ، وَلَا شَيْنٌ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ كَوْنُهَا كَانَتْ بِصَدِّ الْإِنْقِلَاعِ وَالْعَوْدِ سَم. ﴿قول: (إلا إن بقي شين) أي فَتَجِبَ الْحُكُومَةُ مُغْنِي وَع. ش. ﴿قول: (للحال) أي مِنْ طُلُوعِهَا وَعَدَمِهِ مُغْنِي. ﴿قول: (نعم له حكومة) أي لِئَلَّا تَكُونَ الْجِنَايَةُ عَلَيْهِمَا هَذَرًا مَعَ احْتِمَالِ عَدَمِ الْعَوْدِ لَوْ عَاشَ ع. ش. ﴿قول: (كما لو مات الخ) وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبِ الْقِسْطُ؛ لِأَنَّا لَمْ نَتَيَقَّنْ أَنَّهُ لَوْ عَاشَ لَمْ تَكْمُلْ، وَلَوْ قُلِّعَهَا قَبْلَ تَمَامِ نَبَاتِهَا آخَرُ انْتِظَرَتْ فَإِنْ لَمْ تَنْبُتْ فَالذِّئَةُ عَلَى الْآخَرِ وَالْأَوَّلُ كَذَلِكَ حُكُومَةُ الْأَوَّلَى، وَإِنْ أَفْسَدَ مَنَبَتَ غَيْرِ الْمُثْغُورِ آخَرُ بَعْدَ قُلْعِ غَيْرِهِ لَهَا فَعَلِيهِ حُكُومَةٌ وَعَلَى الْأَوَّلِ كَذَلِكَ حُكُومَةٌ، وَإِنْ سَقَطَتْ بِلَا جِنَايَةٍ ثُمَّ أَفْسَدَ شَخْصٌ مَنَبَتَهَا لَزِمَهُ حُكُومَةٌ عَلَى قِيَاسِ مَا مَرَّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْلَعْ سِنًا مُغْنِي وَأَسْنَى.﴾

﴿قول (سن): (فبحسابه) أي وَإِنْ زَادَتْ عَلَى دِيَّةٍ وَاتَّحَدَ الْجَانِي نَهَايَةً سَوَاءً أَقْلَعَهَا مَعًا أَوْ مُرْتَبًا مُغْنِي. ﴿قول: (ففيها) خَبَرٌ مُقَدِّمٌ لِقَوْلِهِ مِائَةً وَقَوْلُهُ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ خَبَرٌ كَانَ سَم. ﴿قول: (كالعالمين اثنين وثلاثين) أَرَبْعُ ثَنَائِيَا وَهِيَ الْوَاقِعَةُ فِي مُقَدِّمِ الْفَمِ ثَنَائِنِ مِنْ أَعْلَى وَثَنَائِنِ مِنْ أَسْفَلٍ ثُمَّ أَرَبْعُ رُبَاعِيَّاتٍ ثَنَائِنِ مِنْ أَعْلَى

لم يُغْفَرْ فَلَمْ تُعَذِّدْ وَبِأَن فَسَادَ الْمُثَبَّتِ الْخ) فِي الرُّوضِ وَإِنْ أَفْسَدَ مَنَبَتَ غَيْرِ الْمُثْغُورِ آخَرُ أَي بَعْدَ قُلْعِ غَيْرِهِ لَهَا فَعَلِيهِ حُكُومَةٌ وَفِي الْإِزَامِ الْأَوَّلِ الْأَرْضُ. اه قال في شَرْحِهِ أَيِ احْتِمَالِ الْإِمَامِ وَالظَّاهِرِ كَمَا فِي الْبَسِيطِ الْمَنْعُ وَالْإِقْتِصَارُ عَلَى حُكُومَةٍ. اه ثم قال فِي الرُّوضِ فَإِنْ سَقَطَتْ بِلَا جِنَايَةٍ ثُمَّ أَفْسَدَ شَخْصٌ مَنَبَتَهَا فَفِي الْإِزَامِ الْمُفْسِدِ الْأَرْضُ تَرَدَّدُ. اه قال فِي شَرْحِهِ وَالظَّاهِرُ الْمَنْعُ كَمَا مَرَّ أَيْفًا. اه. ﴿قول: (فلا شيء) هَلْ وَجَبَتْ حُكُومَةٌ. ﴿قول: (فلا شيء) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا حُكُومَةَ أَيْضًا فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَلَعَلَّ وَجْهَهُ كَوْنُهَا كَانَتْ بِصَدِّ الْإِنْقِلَاعِ وَالْعَوْدِ. ﴿قول: (كما لو مات قبل تمام نباتها) قال فِي الرُّوضِ، وَإِنْ قُلِّعَهَا قَبْلَ التَّمَامِ أَيِ لِبَنَاتِهَا آخَرُ انْتِظَرَتْ فَإِنْ لَمْ تَنْبُتْ فَالذِّئَةُ عَلَى الْآخَرِ وَالْأَوَّلُ كَذَلِكَ حُكُومَةُ الْأَوَّلَى. اه وقوله فَإِنْ لَمْ تَنْبُتْ الْخَ إِنْ أَرِيدَ الثَّبَاتُ ثَالِثًا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ فَقَدْ يُشْكِلُ قَوْلُهُ وَالْأَوَّلُ كَذَلِكَ حُكُومَةُ بَلْ يَتَّبَعِي الْأَرْضُ؛ لِأَنَّ الثَّبَاتَ ثَالِثًا نِعْمَةً جَدِيدَةً إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَمَّا كَانَ الْقُلْعُ قَبْلَ التَّمَامِ لَمْ يَتَّبِعْ لِذَلِكَ. ﴿قول: (ففيها) خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ خَبَرٌ كَانَ وَقَوْلُهُ مِائَةً مُبْتَدَأٌ.

(وفي قول لا تزيد على دية إن اتحد جان وجناية) كالأصابع ويُجاب بأن الدية ثم نيطت بالجملة وهنا لم تُنط إلا بكل سن علي حياها فتعين الحساب وبهذا يؤجّه ما مرّ من زيادة الحساب بزيادة الأسنان على أن ترجيح صاحب الأنوار أن في الزائدة حكومة بعيداً؛ لأنها إذا انقسمت على أربعين مثلاً فأى ثمانية منها يُحكم عليها بالزيادة حتى تُفرد بحكومات ومما يؤيد الأول ما مرّ في الموضحة من تعدد الأرض بتعديها، وإن زادت على دية بل ديات وليس وجهه إلا ما تقرّر من إناطة الحكم فيها بالافراد لا الجملة كما هنا (و) في (كل لخي) بفتح اللّازم (نصف دية) كالأذنين (ولا يدخل أرض الأسنان) التي عليها وهي السفلى أُنغرت أم لا (في دية اللّخين في الأصح) لاستقلال كل بنفع وبذل واسم خاص وبه فارق الكف مع الأصابع ولزوال مثبت غير المثغرة بالكليّة. (و) في (كل يد نصف دية) لخير به في أبي داود .....

وثنيان من أسفل ثم أربع ضواحك كذلك ثم أربع أثياب كذلك ثم اثنا عشر خرساً وتسمى طواحين ثم أربع نواجذ أسنى ومُعني زاد عميرة وفي الغالب لا تثبت أي التواجد إلا بعد البلوغ فمن لا يخرج له شيء منها تكون أسنانه ثمانية وعشرين ومنهم من له اثنا منها فتكون أسنانه ثلاثين. اه زاد البجيرمي والأول هو الخصي والثاني هو الأجرود. اه.

قول (سن): (وفي قول لا تزيد الخ) هذا كله إن خلقت مُفرقة كما هو العادة فإن خلقت صفيحتين كان فيهما دية فقط وفي إحداهما نصفها مُعني ونهاية زاد شيخنا وفي بعضها قسطه منها. اه. قول: (ثم) أي في الأصابع. قول: (على حياها) أي انفرادها ع. ش. قول: (ما مرّ) أي في شرح وفي سن زائدة الخ. قول: (على أن ترجيح الخ) لا موقع للعلاوة عبارة النهاية وترجيح الخ. قول: (لأنها إذا انقسمت الخ) أي الأسنان رشيدي. قول: (بفتح اللّام) إلى قوله وكذا الأصابع في النهاية والمُعني. قول: (بفتح اللّام) عبارة المُعني وهي بفتح لامه وكسرها واحد اللّخين بالفتح. اه. قول: (عليهما) أي اللّخين. قول: (أُنغرت) بضم الهَمْزة وسكون المُثْلثة ع ش أقول والموافق لما مرّ في الشرح بكسر الهَمْزة وتشديد المُثْلثة. قول: (وبه) أي بقوله لاستقلال الخ فارق أي ما هنا من الأسنان مع اللّخي.

قول: (ولزوال مثبت الخ) أي فهو كإفساد المثبت أو أبلغ سم على حج أي فلا يقال كيف تجب دية غير المثغرة وقد مرّ أنه لا دية فيها، وحاصل الجواب أن محلّ عدم وجوب ديتها عند عدم فساد المثبت كما مرّ رشيدي.

قول (سن): (وكل يد نصف دية) المراد باليد الكف مع الأصابع الخمس. (تنبيه): قال بعض المتأخرين قد يجب في اليد ثلث الدية وذلك فيما لو قطع إنسان يمين آخر حال صباه ثم يساره حال توليه عنه ثم رجله حال صباه عليه ثانياً فمات بذلك فعليه ثلث الدية لليد اليسرى اه وهذا ممنوع؛ لأنّ الثلث إنما وجب لأجل أن النفس فاتت بثلاث جراحات فوزعت الدية على ذلك لا أن اليد وجب فيها ثلث الدية ثم قال وقد يجب في اليدين بعض الدية كأن سلخ جلد شخص فبادر آخر وحياته مستقرة

قول: (ولزوال الخ) أي فهو كإفساد المثبت، أو أبلغ.

(إِنْ قَطَعَ مِنْ كَفٍّ) يعني من كُوعٍ كما بأصليه (فَإِنْ قَطَعَ فَوْقَهُ فَحُكُومَةٌ أَيْضًا)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِتَابِعٍ إِذْ لَا يَشْمَلُهُ اسْمُ الْيَدِ هُنَا بِخِلَافِ مَا بَعْدَ الْكُوعِ لِشُمُولِ اسْمِ الْيَدِ لَهُ هَذَا إِنْ اتَّحَدَ الْقَاطِعُ وَالْأُصْبَعُ الثَّانِي، وَهُوَ الْقَاطِعُ مَا عَدَا الْأَصَابِعَ حُكُومَةٌ (و) فِي قَطْعٍ، أَوْ إِشْلَالٍ (كُلُّ أَصْبُعٍ) عَشْرُ دِيَّةٍ صَاحِبِهَا مُؤَرَّعًا عَلَى أَنْامِلِهِ الثَّلَاثَةِ إِلَّا الْإِبْهَامَ فَعَلَى أُنْمُلَتَيْهِ، وَلَوْ زَادَتْ الْأَنْامِلُ عَلَى الْعَدَدِ الْغَالِبِ مَعَ التَّسَاوِي، أَوْ نَقَصَتْ قَسَطُ الْوَاجِبِ عَلَيْهَا وَكَذَا الْأَصَابِعُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ شَارِحُ هُنَا وَيُؤَيِّدُهُ

فَقَطَعَ يَدَيْهِ فَالسَّالِخُ تَلَزُمُهُ دِيَّةٌ وَقَاطِعُ يَدَيْهِ تَلَزُمُهُ دِيَّةٌ يَنْقُصُ مِنْهَا مَا يُخَصُّ الْجِلْدَ الَّذِي كَانَ عَلَى الْيَدَيْنِ. اهـ. وهذا أيضًا ممنوعٌ فَإِنَّا أَوْجَبْنَا فِي الْيَدَيْنِ الدِّيَّةَ بِتَمَامِهَا وَإِنَّمَا نَقُصُّنَا مِنْهَا شَيْئًا لِأَجْلِ مَا فَاتَ مِنَ الْيَدَيْنِ لَا أَنَا أَوْجَبْنَا دُونَ الدِّيَّةِ فِي يَدَيْنِ تَامَتَيْنِ مُغْنِي وَفِي عَشْرٍ بَعْدَ ذِكْرِ الصُّورَةِ الْأُولَى عَنْ سَمْعٍ عَنْ عَمِيرَةَ مَا نَصَّه وَوَجَّهَ ذَلِكَ أَنَّ الصَّائِلَ مَاتَ بِالسَّرَايَةِ مِنْ ثَلَاثِ جَنَائِبٍ نِثْنَانِ مِنْهَا مُهْدَرَتَانِ وَهُمَا قَطَعَ يَدَهُ الْأُولَى وَرِجْلَهُ؛ لِأَنَّهُمَا قُطِعَتَا مِنْهُ دَفْعًا لِصِيَالِهِ وَحَيْثُ آلَ الْأَمْرُ إِلَى الدِّيَّةِ سَقَطَ مَا يُقَابِلُهَا وَوَجَبَ مِنَ الدِّيَّةِ مَا يُقَابِلُ الْيَدَ الَّتِي قُطِعَتْهَا الْمَصُولُ عَلَيْهِ تَعْدِيًّا وَهُوَ ثُلُثُ الدِّيَّةِ. اهـ.

قَوْلُ (سَنِي): (إِنْ قَطَعَ) أَيِ الْيَدِ وَالتَّذْكِيرُ بِتَأْوِيلِهَا بِالْعَضْوِ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (يَغْنِي مِنْ كُوعٍ) إِنَّمَا احتَاجَ لِهَذَا التَّعْبِيرِ لِيَصِحَّ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ بَعْدَهُ فَإِنْ قَطَعَ فَوْقَهُ إِنْخَ وَإِلَّا فَهُوَ صَحِيحٌ فِي نَفْسِهِ كَمَا لَا يَخْفَى رَشِيدِي.

قَوْلُهُ: (إِذَا لَا يَشْمَلُهُ اسْمُ الْيَدِ) وَبِهَذَا فَارَقَ قَصَبَةَ الْأَنْفِ وَالتَّذْيِ حَيْثُ لَا يَجِبُ فِي الْأَوَّلِ شَيْءٌ مَعَ دِيَّةِ الْمَارِنِ، وَلَا فِي الثَّانِي شَيْءٌ مَعَ دِيَّةِ الْحَلْمَةِ عَشْرَ. قَوْلُهُ: (هَذَا إِنْ اتَّحَدَ إِنْخَ) هُوَ تَقْيِيدٌ بِقَوْلِهِ بِخِلَافِ مَا بَعْدَ الْكُوعِ أَيِ مِنْ أَسْفَلٍ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي بَعْضِ الْعِبَارَاتِ مِنْ أَنَّهُ تَقْيِيدٌ لِلْمَنْ لَكِنْ كَانَ يَتَّبَعِي أَنْ يَقُولَ الْقَطْعُ بَدَلُ الْقَاطِعِ وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِالْقَاطِعِ الثَّانِي مَا يَشْمَلُ الْقَاطِعَ الْأَوَّلَ وَكَانَهُ تَعَدُّدٌ بَعْدَ فِعْلِهِ فَتَأَمَّلْ رَشِيدِي عِبَارَةَ الْمُغْنِي تَنْبِيهُ قَدْ يَفْهَمُ قَوْلُهُ إِنْ قَطَعَ مِنْ كَفٍّ أَنَّهُ لَا يَجِبُ النَّصْفُ إِذَا قُطِعَ الْأَصَابِعُ وَبَقِيَ الْكَفُّ لَكِنَّهُ مَثْرُوكٌ بِقَوْلِهِ بَعْدَ وَكُلُّ أَصْبُعٍ عَشْرَةٌ وَإِنَّمَا قَيَّدَ الْيَدَ بِذَلِكَ رَفْعًا لِتَوْهُمِ احْتِمَالِ إيجابِ الْحُكُومَةِ لِأَجْلِ الْكَفِّ لَا لِلتَّقْصِصِ إِنْ قُطِعَ مِنْ دُونِهِ وَهَذَا إِذَا حَزَّ مِنَ الْكَفِّ فَإِنْ قُطِعَ الْأَصَابِعُ ثُمَّ قُطِعَ الْكَفُّ هُوَ، أَوْ غَيْرُهُ بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ أَوْ قَبْلَهُ وَجَبَتِ الْحُكُومَةُ كَمَا فِي السُّنَنِ. اهـ. قَوْلُهُ: (مَا عَدَا الْأَصَابِعَ) أَيِ مِمَّا بَعْدَ الْكُوعِ مِنَ الْكَفِّ. قَوْلُهُ: (عَشْرُ دِيَّةٍ صَاحِبِهَا إِنْخَ)، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِأَصْبُعِهِ أَنْامِلُ فَفِيهِ دِيَّةٌ تَنْقُصُ شَيْئًا؛ لِأَنَّ الْإِنْتِثَاءَ إِذَا زَالَ سَقَطَ مُعْظَمُ مَنَافِعِ الْيَدِ مُغْنِي وَعَمِيرَةُ. قَوْلُهُ: (لَوْ زَادَتْ الْأَنْامِلُ إِنْخَ) فَلَوْ انْقَسَمَتْ أَصْبُعُ أَرْبَعِ أَنْامِلٍ مُتَسَاوِيَةٍ فَفِي كُلِّ وَاحِدَةٍ رُبْعُ الْعَشْرِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ وَيُقَاسُ بِهَذِهِ النِّسْبَةِ الزَّائِدَةُ عَلَى الْأَرْبَعِ وَالتَّاقِصَةُ عَنِ الثَّلَاثِ أَسْنَى وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (قَسَطُ الْوَاجِبِ) أَيِ وَاجِبِ الْأَصْبُعِ، وَهُوَ الْعَشْرَةُ. قَوْلُهُ: (وَكَذَا الْأَصَابِعُ) خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي حَيْثُ اعْتَمَدَ مَا سَيَذْكُرُهُ الشَّارِحُ عَنِ الْمَاوَرَدِيِّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ زَادَتْ الْأَصَابِعُ، أَوْ نَقَصَتْ لَا يَسْقُطُ وَاجِبُهَا بَلْ يَجِبُ فِي الزَّائِدَةِ حُكُومَةٌ. قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ كَوْنِ الْأَصَابِعِ كَالْأَنْامِلِ فِي التَّقْسِيطِ.

قَوْلُهُ: (مَا عَدَا الْأَصَابِعَ) يَشْمَلُ الْكَفَّ أَيْضًا بِأَنَّ لَقَطَ الْأَوَّلِ الْأَصَابِعَ كَمَا يَشْمَلُ مَا فَوْقَ الْكَفِّ بِأَنَّ قَطَعَ الْأَوَّلَ مِنَ الْكُوعِ.

قولهم لو انقسمت أصابعه إلى سِتٍّ مُتساوية قُوَّةً وَعَمَلًا وَأَخْبَرَ أَهْلَ الْخَبْرَةِ بِأَنَّهَا أَصْلِيَّةٌ فَلَهَا حُكْمُ الْأَصْلِيَّةِ فَقَوْلُ الْمَاوَزْدِيِّ إِنَّمَا لَمْ يَقْسِمُوا دِيَةَ الْأَصَابِعِ عَلَيْهَا إِذَا زَادَتْ، أَوْ نَقَصَتْ كَمَا فِي الْأَنْامِلِ بَلْ أَوْجَبُوا فِي الْأَصْبُعِ الزَّائِدَةَ حُكُومَةً؛ لِأَنَّ الزَّائِدَةَ مِنَ الْأَصَابِعِ مُتَمَيِّزَةٌ وَمِنَ الْأَنْامِلِ غَيْرُ مُتَمَيِّزَةٍ فِيهِ نَظَرٌ بَلْ هُمَا فِيهِ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ؛ لِأَنَّهُ نَفْسُهُ كَالْأَصْحَابِ شَرَطَ فِي الْأَنْامِلِ التَّسَاوِيَّ فَسَاوَتْ الْأَصَابِعُ فِي أَنَّ فِي الزَّائِدِ مِنْهَا حُكُومَةٌ وَغَيْرُهُ جُزْءًا مِنَ الدِّيَةِ وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ فِي كُلِّ أَصْبُعٍ عُشْرُ دِيَةِ صَاحِبِهِ فَفِي أَصْبُعِ الذَّكَرِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ (عَشْرَةُ أَبْعَرَةٍ وَ) فِي كُلِّ (أَنْفَلَةٍ) لَهُ (ثَلَاثُ الْعُشْرِ وَ) فِي (أَنْفَلَةٍ إِبْهَامٍ) لَهُ (نِصْفُهَا) عَمَلًا بِالتَّقْسِيطِ الْآتِي (وَالزُّجْلَانِ كَالْيَدَيْنِ) فِي كُلِّ مَا ذَكَرَ حَتَّى الْأَنْامِلِ كَمَا قَالُوهُ وَذَلِكَ لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ بِهِ وَلَوْ تَعَدَّدَتْ الْيَدُ فَإِنَّ عُِلِمَتِ الزَّائِدَةَ لِنَحْوِ قِصْرِ فَاحِشٍ فِيهَا الْحُكُومَةُ وَالْأَتَرَفُ الزَّائِدَةُ لَاسْتَوَائِهِمَا فِي سَائِرِ مَا يَأْتِي أَوْ لِلتَّعَارُضِ الْآتِي فَهُمَا كَيِّدٌ وَاحِدَةٌ فِيهِمَا الْقَوْدُ أَوِ الدِّيَةُ؛ لِأَنَّهُمَا فِي الْأُولَى أَصْلِيَّتَانِ وَفِي الثَّانِيَةِ مُشْتَبِهَتَانِ

قوله: (فَقَوْلُ الْمَاوَزْدِيِّ الْخ) جَرَى عَلَيْهِ التَّهْيِةُ وَالْمُعْنَى كَمَا مَرَّ أَنفَا قَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ يَظْهَرُ أَنَّ كَلَامَ الْمَاوَزْدِيِّ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ إِذَ الْغَالِبُ فِي زَائِدِ الْأَصَابِعِ تَمَيُّزُهَا بِخِلَافِ الْأَنْامِلِ . اهـ . قوله: (لِأَنَّهُ نَفْسُهُ الْخ) أَيِ الْمَاوَزْدِيِّ وَحَاصِلُهُ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَنْامِلِ وَالْأَصَابِعِ فِي اشْتِرَاطِ الْمُسَاوَاةِ؛ لِأَنَّ مَدَارَ التَّقْسِمِ فِيهِمَا عَلَى الْمُسَاوَاةِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ لَا عَلَى عَدَمِ التَّمَيُّزِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَاوَزْدِيُّ كُرْدِي .  
قوله: (التَّسَاوِي) أَيِ فِي الْقُوَّةِ وَالْعَمَلِ . قوله: (فِي أَنَّ فِي الزَّائِدِ مِنْهَا) أَيِ مِنَ الْأَنْامِلِ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالزَّائِدِ هُنَا الْغَيْرُ الْمُسَاوِي وَبِمُقَابِلَةِ الْآتِي الْمُسَاوِي . قوله: (وْغَيْرِهِ) أَيِ غَيْرِ الزَّائِدِ بِالْجَرِّ وَقَوْلُهُ جُزْءًا الْخ بِالتَّضْبِ عَطَفٌ عَلَى الزَّائِدِ مِنْهَا حُكُومَةٌ . قوله: (وَإِذَا تَقَرَّرَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ تَعَدَّدَتْ) فِي الْمُعْنَى وَإِلَى التَّنْبِيهِ فِي التَّهْيِةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَيَأْتِي) إِلَى الْمَتْنِ . قوله: (الْآتِي) فِي أَيِّ مَحَلٍّ يَأْتِي عِبَارَةُ الْمُعْنَى عَمَلًا بِقِسْطِ وَاجِبِ الْأَصْبُعِ . اهـ . قوله: (مَا يَأْتِي) وَقَوْلُهُ الْآتِي أَيِ أَنفَا . قوله: (فَقَبِيْهُمَا الْقَوْدُ أَوِ الدِّيَةُ) أَيِ فَقَبِيْهُمَا مَعَا دِيَةٌ وَاحِدَةٌ وَحُكُومَةٌ لِكُلِّ عَشْرٍ عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ الْأَسْنَى فَعَلَى قَاطِعِيْهِمَا الْقِصَاصُ، أَوِ الدِّيَةُ وَتَجِبُ مَعَ ذَلِكَ حُكُومَةٌ لِّزِيَادَةِ الصُّورَةِ وَفِي قَطْعِ إِحْدَاهُمَا نِصْفُ دِيَةِ الْيَدِ وَحُكُومَةٌ؛ لِأَنَّهَا نِصْفٌ فِي صُورَةِ الْكُلِّ، وَلَا قِصَاصَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِلْقَاطِعِ مِثْلُهَا انْتَهَتْ وَأَقْرَبُهَا سَم . قوله: (فِي الْأُولَى) أَيِ صُورَةِ الْإِسْتِوَاءِ وَقَوْلُهُ فِي الثَّانِيَةِ أَيِ صُورَةِ التَّعَارُضِ . قوله: (أَصْلِيَّتَانِ) بِمَنْزِلَةِ الْيَدِ الْوَاحِدَةِ سَم .

قوله: (فَقَوْلُ الْمَاوَزْدِيِّ الْخ)، وَلَوْ زَادَتْ الْأَصَابِعُ أَوْ الْأَنْامِلُ عَنِ الْعَدَدِ الْغَالِبِ مَعَ التَّسَاوِي، أَوْ نَقَصَتْ قِسْطًا وَاجِبَ الْأَصْبُعِ الْمَارِّ عَلَيْهَا لَا وَاجِبَ الْأَصَابِعِ وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ كَلَامُ شَرْحِ الْمُنْهَجِ فَلَا يُخَالِفُ هَذَا مَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ شَرْحُ م ر . قوله: (فَقَبِيْهُمَا الْقَوْدُ، أَوِ الدِّيَةُ الْخ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ فَعَلَى قَاطِعِيْهَا الْقِصَاصُ أَوِ الدِّيَةُ وَتَجِبُ مَعَ ذَلِكَ حُكُومَةٌ لِّزِيَادَةِ الصُّورَةِ فِي إِحْدَاهُمَا نِصْفُ دِيَةِ الْيَدِ وَحُكُومَةٌ، وَلَا قِصَاصَ . اهـ . وَقَوْلُهُ: (وَلَا قِصَاصَ) قَالَ فِي شَرْحِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِلْقَاطِعِ مِثْلُهَا .  
قوله: (لِأَنَّهُمَا فِي الْأُولَى أَصْلِيَّتَانِ) بِمَنْزِلَةِ الْيَدِ الْوَاحِدَةِ .

الآتي فهما كيد واحدة ففيهما القود أو الذية؛ لأنهما في الأولى أصليتان وفي الثانية مشتبهتان ولا مرجح فأعطيتا حكم الأصليتين وتجب مع كل حكومة لزيادة الصورة وتعرف الأصلية ببطش أو قوته، وإن انحرفت عن سمت الكف أو نقصت أصبعا واعتدال فالمُنحرفة الزائدة إلا إن زاد بطشها فهي الأصلية فإن تميزت إحداها باعتدال والأخرى بزيادة أصبع فلا تميز فإن استوتتا بطشا ونقصت إحداها وانحرفت الأخرى فالمُنحرفة الأصلية كما رجحه الزركشي، أو زاد جزم إحداها فهي الأصلية كما قاله الماوردی وفي أصبع، أو أنملة زائدة وتعرف بنحو انحراف عن سمت الأصلية كما تقرر حكومة ويأتي آخر الشربة ما له تعلق بذلك. (و) في قطع، أو إشلال (حلمتيها) أي المرأة (ديتها) ففي كل منهما وهي رأس الثدي نصف دية لتوقف منفعة الإرضاع عليهما وتدخل حكومة بقيته فيها (و) في (حلمتيه) أي الرجل ومثله الخنثى على تفصيل مروت الإشارة إليه (لحكومة)؛ لأنه ليس فيها غير الجمال ولا تدخل فيها الشدوة من غير المهورول وهي ما حواليا من اللحم؛ .....

□ قوله: (فأعطيتا) أي المشتبهتان رشدي. □ قوله: (حكم الأصليتين) أي المذكورتين قبل اللتين هما كواحدة رشدي وسم. □ قوله: (مع كل) أي من القود والذية رشدي. □ قوله: (عن سمت الكف) أي السمت الذي من حق الكف أن يكون عليه، وهو سمت الساعد، ولو عيّر به لكان أوضح سيّد عمر. □ قوله: (فلا تميز) أي يقتضي أصالة إحداهما دون الأخرى ع ش. □ قوله: (ونقصت إلخ) أي أصبعا أسنى. □ قوله: (وانحرفت إلخ) أي عن سمت الكف ع ش. □ قوله: (كما رجحه الزركشي)، وهو المعتقد نهاية. □ قوله: (أو زاد إلخ) أي والحال أنهما مستوتتان بطش ع ش. □ قوله: (وفي أصبع إلخ) خبر مقدم لقوله حكومة. □ قوله: (وفي قطع) إلى قوله: (وهذا قول) في المعنى إلا قوله: (على تفصيل) إلى المتن وإلى قول الشارح: (ولا يعارضه) في النهاية إلا التبييه.

□ قول (سنى): (ديتها) سواء أذهبت منفعة الإرضاع أم لا أسنى ومعنى. □ قوله: (وهي رأس الثدي) قال الإمام ولو أن الحلمة يخالف لون الثدي غالبا وحواليها دائرة على لونها وهي من الثدي لا منها أسنى وفي المعنى وع ش أن هذا التعريف يشمل حلمة الرجل. اهـ. □ قوله: (عليهما) الأولى الأفراد. □ قوله: (وتدخل إلخ) عبارة المعنى والروض مع الأسنى، وإن قطع باقي الثدي بعد قطع الحلمة، أو قطعه غيره وجبت فيه حكومة وإن قطعه مع الحلمة دخلت حكومته في ديتها كالكف مع الأصابع فإن قطعها مع جلد الصدر وجبت حكومة الجلد مع الذية فإن وصلت الجراحة الباطن وجب أرش الجائفة مع الذية. اهـ. □ قوله: (على تفصيل إلخ)، وهو أن في حلمة الخنثى أقل الأمرين من دية حلمة المرأة والحكومة رشدي. □ قوله: (فيها) أي حلمة الرجل. □ قوله: (ولا تدخل فيها الشدوة) أي ففيها حكومة أخرى معني زاد ع ش قال في الصحاح عن ثعلب: الشدوة بفتح أولها غير مهموز مثال التزفوة

□ قوله: (فأعطيتا حكم الأصليتين) اللتين كواحدة. □ قوله: (أو نقصت أصبعا) كما أفاده كلام القاضي شرح الروض. □ قوله: (فلا تميز) عند الأكثرين شرح الروض.

لأنهما غُضَوَانِ بخلافِ بَقِيَّةِ ثَذِي المرأةِ مع حَلَمَتِها. (تنبيه) قال الروياني ليس لِلرَّجُلِ ثَذِي وإنما قِطْعَةُ لَحْمٍ فِي صَدْرِهِ انتهَى وهذا قولٌ فِي اللُّغَةِ والثاني أَنَّهُ يُسَمَّى ثَذِيًا أَيضًا، وعِبَارَةُ القَامُوسِ خاصٌّ بِالْمَرْأَةِ، أو عامٌّ وَعَرَفَ الحَلِمَةَ بِأَنَّهَا التُّؤْلُولُ فِي وَسْطِ الثَذِي وَيُؤْخَذُ مِنْ تَقْيِيدِهِ الحَلِمَةَ بِالثَذِي أَنَّ القَائِلَ بِأَنَّ الرَّجُلَ لَا ثَذِي لَهُ يَقُولُ بِأَنَّهُ لَا حَلِمَةَ لَهُ (وَفِي قَوْلِ دِيَّةٍ) كَالْمَرْأَةِ (وَفِي الْأَثْنَيْنِ) دِيَّةٌ وَكَذَا ذَكَرَ (غَيْرُ أَشْلٍ) فِيهِ قِطْعًا وَإِشْلَالًا الدِّيَّةُ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ فِيهِمَا (وَلَوْ) كَانَ الذَّكَرُ (لِصَغِيرٍ) وَشَيْخٍ وَعَيْنَيْنِ) لِكَمَالِهِ فِي نَفْسِهِ (وَحَشَفَةٌ كَذَكْرٍ) فِيهَا وَحَدَّهَا دِيَّةٌ؛ لِأَنَّ اللَّذَّةَ الْمَقْصُودَةَ مِنْهَا بِهَا وَحَدَّهَا (وَبَعْضُهَا) فِيهِ (بِقِسْطِهَا مِنْهَا) لِكَمَالِ الدِّيَّةِ فِيهَا فَقُسِّطَتْ عَلَى أِبْعَاضِهَا (وَقِيلَ مِنَ الذَّكَرِ)؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فَإِنْ اخْتَلَّ بِقَطْعِ بَعْضِهَا مَجَرَى الْبَوْلِ وَجَبَ الْأَكْثَرُ مِنْ قِسْطِ الدِّيَّةِ وَحُكُومَةِ فُسَادِ الْمَجَرَى (وَكَذَا حَكَمَ) بَعْضُ (مَارِنٍ وَحَلَمَةٍ) فِي بَعْضِ كُلِّ قِسْطِهِ مِنْهُمَا لَا مِنَ الْقِصْبَةِ وَالثَذِي..

عَلَى فَعْلَوَةٍ فَإِنْ ضَمِنْتَ هُمِزَتَ وَهِيَ فُعْلَلَةٌ. اهـ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُمَا) أَيِ الحَلِمَةِ وَالثَدْوَةِ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ بَقِيَّةِ ثَذِي الْمَرْأَةِ مَعَ حَلَمَتِهَا) أَيِ فَإِنَّهُمَا كَعْضُ وَاحِدٍ مُغْنِي وَأَسْنَى. قَوْلُهُ: (وَعِبَارَةُ الْقَامُوسِ إِنْخ) أَيِ فِي تَفْسِيرِ الثَذِي أَرَادَ بِهِ إِبْثَاتِ الْقَوْلَيْنِ. قَوْلُهُ: (خاصٌّ بِالْمَرْأَةِ، أو عامٌّ) خَبَرٌ، وَعِبَارَةُ الْقَامُوسِ أَيِ هَذِهِ اللَّفْظَةُ. قَوْلُهُ: (وَعَرَفَ) أَيِ الْقَامُوسُ الحَلِمَةَ بِأَنَّهَا التُّؤْلُولُ عِبَارَتُهُ التُّؤْلُولُ كَرُبُورِ حَلِمَةِ الثَذِي اهـ. قَوْلُهُ: (مِنْ تَقْيِيدِهِ) أَيِ الْقَامُوسِ فِي التَّعْرِيفِ الْمَذْكُورِ.

قَوْلُ (سَنِ): (وَفِي الْأَثْنَيْنِ دِيَّةً) وَفِي إِحْدَاهُمَا يَضْفُفُهَا سَوَاءُ الثُّنَى وَالْيُسْرَى، وَلَوْ مِنْ عَيْنٍ وَمَعْجُوبٍ وَطِفْلٍ وَغَيْرِهِمْ مُغْنِي وَيُشْتَرَطُ فِي وُجُوبِ الدِّيَّةِ فِي الْأَثْنَيْنِ سُقُوطُ الْبَيْضَتَيْنِ وَمُجَرَّدُ قَطْعِ جِلْدَتِي الْبَيْضَتَيْنِ لَا يَوْجِبُ الدِّيَّةَ سَمْعًا وَشَوْعًا وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (غَيْرِ أَشْلٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا يُعَارِضُهُ) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (غَيْرِ أَشْلٍ) وَأَمَّا الذَّكَرُ الْأَشْلُ فَفِيهِ حُكُومَةٌ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَإِشْلَالًا) الْوَاوُ بِمَعْنَى، أَوْ. قَوْلُهُ: (فِيهِمَا) أَيِ الْأَثْنَيْنِ وَالذَّكَرِ. قَوْلُ (سَنِ): (وَلَوْ لِصَغِيرٍ) أَيِ أَوْ خَصِيٍّ مُغْنِي.

قَوْلُ (سَنِ): (وَحَشَفَةٌ كَذَكْرٍ)، وَلَوْ قَطَعَ بَاقِي الذَّكَرِ بَعْدَ قَطْعِ الْحَشَفَةِ، أَوْ قَطَعَهُ غَيْرُهُ وَجَبَتْ فِيهِ حُكُومَةٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَطَعَهُ مَعَهَا فَإِنَّ شَقَّ الذَّكَرِ طَوْلًا فَأَبْطَلَ مَنَفَعَتَهُ وَجَبَتْ فِيهِ دِيَّةٌ كَمَا لَوْ ضَرَبَهُ فَأَشْلَهُ وَإِنْ تَعَذَّرَ بَضْرِبُهُ الْجِمَاعُ بِهِ لَا الْإِنْقِبَاضُ وَالْإِنْبِسَاطُ فَحُكُومَةٌ؛ لِأَنَّهُ وَمَنَفَعَتُهُ بَاقِيَانِ وَالْخُلَلُ فِي غَيْرِهِمَا فَلَوْ قَطَعَهُ قَاطِعٌ بَعْدَ ذَلِكَ فَعَلِيهِ الْقِصَاصُ، أَوْ كَمَالُ الدِّيَّةِ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ الْأَسْنَى. قَوْلُهُ: (مَنَةً) أَيِ الذَّكَرِ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ اخْتَلَّ بِقَطْعِ بَعْضِهَا إِنْخ) سَكَتُوا عَمَّا لَوْ اخْتَلَّ الْمَجَرَى مَعَ قَطْعِ جَمِيعِ الْحَشَفَةِ فَهَلْ يُلْحَقُ بِقَطْعِ جَمِيعِ الذَّكَرِ فَلَا يَجِبُ مَعَ الدِّيَّةِ حُكُومَةٌ، أَوْ بِقَطْعِ الْبَعْضِ فَتَجِبُ يَتَأَمَّلُ سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ الظَّاهِرُ الْأَوَّلُ بَلْ يَسْمَلُهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَحَشَفَةٌ كَذَكْرٍ. قَوْلُهُ: (لَا مِنْ الْقِصْبَةِ) الْمُنَاسِبُ لَا مِنَ الْأَنْفِ كَمَا فِي الْمُغْنِي.

قَوْلُهُ فِي (سَنِ): (وَفِي الْأَثْنَيْنِ دِيَّةً) يُشْتَرَطُ فِي وُجُوبِهَا فِي الْأَثْنَيْنِ سُقُوطُ الْبَيْضَتَيْنِ وَمُجَرَّدُ قَطْعِ جِلْدَتِي الْبَيْضَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ سُقُوطِ الْبَيْضَتَيْنِ لَا يَوْجِبُ الدِّيَّةَ وَإِنَّمَا قَسَرَ الشَّارِحُ الْمَحَلِّيُّ الْأَثْنَيْنِ بِجِلْدَتِي الْبَيْضَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ بَيَانِ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّ وَلِأَنَّ الْغَالِبَ سُقُوطُ الْبَيْضَتَيْنِ بِقَلْعِ جِلْدَتَيْهِمَا م ر.

(وفي الأثنين) من الرجل وغيره وهما محلّ القُعُودِ (الدِّيةُ) لِعِظَمِ نَفْعِهَا وفي بعض أحدهما قِسْطُهُ من التَّنْصِفِ إِنْ عُرِفَ وإلا فحُكُومَةُ (وكذا شُفْرَاهَا) أي حرفاً فرجها المُتَنَطِّقَانِ عليه فيهما قطعاً وإشلالاً الدِّيةُ وفي كلِّ نصفها (وكذا سَلَخُ جِلْدٍ) لم يَبْثُ بَدَلُهُ فيه ديةُ المسلُوحِ منه فَإِنْ نَبَتِ اسْتَرَدَّتْ؛ لأنَّهُ ليس محضُ نِعْمَةٍ جَدِيدَةٍ لِحَرْبَانِ الْعَادَةِ فِي نَحْوِ الْجِلْدِ وَاللَّحْمِ بِذَلِكَ، وَلَا يُعَارِضُهُ قَوْلُهُمْ إِنْ عَوَدَ فَلَقَّةٌ مِنَ اللِّسَانِ لَا يُسْقِطُ وَاجِبَهَا؛ لأنَّهُ نِعْمَةٌ جَدِيدَةٌ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللِّسَانَ ليس جِلْدًا، وَلَا لَحْمًا بَلْ جَنْسٌ آخَرُ؛ لأنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنْ أَعْصَابٍ وَنَحْوِهَا نَعَمْ، قَدْ يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُهُمْ سَائِرُ الْأَجْسَامِ لَا يَسْقِطُ وَاجِبُهَا بِعَوْدِهَا؛ لأنَّهُ نِعْمَةٌ جَدِيدَةٌ إِلَّا الْإِفْضَاءُ وَسِوَيْهِ الْمَشْغُورُ قُلْتُ لَا يُنَافِيهِ؛ لِأَنَّ نَحْوَ الْجِلْدِ هُنَا يَلْتَمِيزُ كَثِيرًا فَهُوَ كَالْإِفْضَاءِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي عَوْدِ الْأَتْنَيْنِ وَبَعْضُهُمَا وَالْأُوجُهُ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ كَمَا شَمِلَهُ كَلَامُهُمُ الْمَذْكُورُ وَقِيَاسُ مَا مَرَّ فِي سِوَيْهِ الْمَشْغُورِ أَنَّهُ إِنْ بَقِيَ شَيْئٌ بَعْدَ عَوْدِ الْجِلْدِ وَجَبَتْ حُكُومَةُ وَإِلَّا فَلَا (إِنْ بَقِيَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ)، وَهُوَ نَادِرٌ وَلَيْسَ مِنْهُ تَمَرُّعُ الْجِلْدِ بِحَرَارَةٍ .....

• قَوْلُ (سَيِّ): (وفي الاثنين الدِّيةُ) وفي أحدهما يَنْصِفُهَا مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وهما محلّ القُعُودِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ الْأَسْنَى وَهُمَا التَّائِيَانِ عَنِ الْبَدَنِ عِنْدَ اسْتِوَاءِ الظَّهْرِ وَالْفَخِذِ، وَلَا نَظَرُ إِلَى اخْتِلَافِ الْقَدْرِ التَّائِيِ، وَاخْتِلَافُ النَّاسِ فِيهِ كَاخْتِلَافِهِمْ فِي سَائِرِ الْأَعْضَاءِ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي وُجُوبِ الدِّيةِ بُلُوغُ الْحَدِيدِ إِلَى الْعِظَمِ، وَلَوْ نَبَتَا بَعْدَ مَا قُطِعَا لَمْ تَسْقُطِ الدِّيةُ. اهـ.

• قَوْلُ (سَيِّ): (وكذا شُفْرَاهَا) أي المِزَاةَ بِضَمِّ الشَّيْنِ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الرِّقْعَاءِ وَالْقِرْنَائِ وَغَيْرِهِمَا وَلَا بَيْنَ الْبَكْرِ وَغَيْرِهَا فَلَوْ زَالَ بِقَطْعِهَا الْبَكَارَةُ وَجَبَ أَرْشُهَا مَعَ الدِّيةِ، وَإِنْ قُطِعَ الْعَانَةُ مَعَهَا، أَوْ مَعَ الذَّكَرِ قَدِيمَةً وَحُكُومَةً، وَلَوْ قُطِعَتْهُمَا وَجَرَحَ مَوْضِعُهُمَا آخَرَ بِقَطْعِ لَحْمٍ، أَوْ غَيْرِهِ لَزِمَ الثَّانِي حُكُومَةُ مُغْنِي وَرَوْضٍ مَعَ الْأَسْنَى. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ نَبَتِ اسْتَرَدَّتْ) فَلَوْ سَلَخَ هَذَا التَّائِيُ فِيهِ دِيَةً م ر س م. • قَوْلُهُ: (وَلَا يُعَارِضُهُ) أي قَوْلُهُ فَإِنْ نَبَتِ الْإِخْ وَكَذَا الْإِشَارَةُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي قَدْ يُنَافِي ذَلِكَ. • قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أي عَدَمُ الْمُعَارَضَةِ. • قَوْلُهُ: (سَائِرُ الْأَجْسَامِ) أي جَمِيعُهَا. • قَوْلُهُ: (وَالْأُوجُهُ الْإِخْ) أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِهِ أَيِ فَلَا يَسْقِطُ وَاجِبُهَا بِعَوْدِهَا وَمَرَّ آتِفًا عَنِ الرَّوْضِ وَالْمُغْنِي الْجَزْمُ بِذَلِكَ. • قَوْلُهُ: (كَلَامُهُمُ الْمَذْكُورُ) أي قَوْلُهُمْ سَائِرُ الْأَجْسَامِ الْإِخْ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ نَادِرٌ) إِلَى الْفَرْعِ فِي النِّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ نَادِرٌ) أي بَقَاءُ الْحَيَاةِ الْمُسْتَقَرَّةِ بَعْدَ سَلَخِهِ. • قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ مِنْهُ) أي السَّلَخُ تَمَرُّعُ الْجِلْدِ الْإِخْ أَيِ تَقَطُّعُهُ يَتَأَمَّلُ تَصَوُّرُهُ هَلْ يَصُورُ بِمَا إِذَا أَشْقَاهُ دَوَاءً حَارًّا فَتَمَرَّعَ جِلْدُهُ، أَوْ قَرَّبَ مِنْهُ نَارًا فَتَمَرَّعَ جِلْدُهُ بَلْهَبِهَا، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ سَيِّدُ عَمَرٍ.

• قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (وفي الاثنين الدِّيةُ الْإِخْ) قَالَ فِي الرَّوْضِ، وَإِنْ نَبَتَا أَيِ الْأَلْيَانِ فَلَا تَسْقُطُ الدِّيةُ كَالْمَوْضِحَةِ إِذَا تَحَمَّتْ. • قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (وكذا شُفْرَاهَا) أَيِ وَإِنْ نَبَتَا ش م ر. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ نَبَتِ اسْتَرَدَّتْ) فَلَوْ سَلَخَ هَذَا التَّائِيُ فِيهِ دِيَةً م ر. • قَوْلُهُ: (وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ) أَنْظَرَهُ مَعَ قَوْلِ الرَّوْضِ، وَإِنْ نَبَتَا. (فَرَعَ): فِي الْعَقْلِ دِيَةً الْإِخْ.

(و) مات بسبب آخر غير السلخ بأن (حز غير السالغ رقبته) بعد السلخ، أو مات بنحو هذم، أو حز السالغ واختلفت الجنائتان عمداً وغيره وإلا فالواجب دية النفس وتجب الدية أيضاً بقطع اللحمين اللّحمين اللّحمين بجنب سلسلة الظهر كالأليين وفي كسر عضو، أو ترقوة حكمة ويحط من دية العضو ونحوه بعض جزم له مقدّر وواجب جناية غيره.

(فرغ) في موجب إزالة المنافع وهي ثلاثة عشر (في) إزالة (العقل) الغريزي والمراد به هنا العلم

فوله: (ومات) إلى قوله: (وتجب الدية) في المعنى. فوله: (ومات بسبب آخر) أي أو لم يمت أضلاً بأن عاش من غير جلد فيه دية فالموت ليس بقيد بجريمي. فوله: (بأن حز الخ) فيجب على الجاني القصاص؛ لأنه أزهق روحه وعلى السالغ الدية معني. فوله: (أو حز السالغ) عبارة المعنى تنبيه عبارته توهم أنه لا يتصور حز الرقبة لا من غيره وليس مراداً بل يتصور منه أيضاً بأن تكون إحدى الجنائتين عمداً والأخرى خطأ، أو شبهة عند فإن الأصح أنهما لا تتداخلان. اهـ. فوله: (ولاً الخ) أي بأن لم يبق فيه حياة مستقرة أو مات بسبب السلخ، أو حز السالغ واتحدت الجنائتان عمداً وغيره فاقصارع ش على الصورة الأولى لعلها. فوله: (ولاً فالواجب الخ) عبارة المعنى فإن مات بسبب السلخ، أو لم يمت ولكن حز السالغ رقبته فالواجب حينئذ دية النفس إن عفا عن العقود. اهـ.

فوله: (وتجب الدية أيضاً الخ) وفقاً للنهاية وخلافاً للمعنى عبارته: تنبيه اللّحم الثاني على الظهر في جاني السلسلة فيه حكمة وجري في التنبيه على أن فيه دية قبل، ولا يعرف لغيره. اهـ. فوله: (أو ترقوة) وزنها فعلوة بفتح الفاء وضَمّ اللام وهي العظم الذي بين ثغرة التخر والعاتق من الجنائتين ع ش. فوله: (ويحط من دية العضو الخ) مراده بهذا تقييد وجوب الدية الكاملة فيما مر من الإحرام بأن محله إذا لم ينقص منها بعض له أرض مقدّر، ولم تسبق فيها جناية ولا حط من الدية مقداراً ما نقص وواجب الجناية السابقة رشيدتي عبارة ع ش يعني إذا ذهب من العضو المجني عليه، أو نحوه بعض جزء، ولو بأخر كافة أضبع ذهب من اليد حط واجب ذلك الجزء من الدية التي يضمن العضو بها وكذا إذا جنى على العضو جناية مضمونة أولاً ثم جنى عليه ثانياً فيحط عن الجاني الثاني قدر ما وجب على الجاني الأول. اهـ. فوله: (بعض جزم) كذا في النسخ بيا موحدة فعين فضاء معجمة ولعله محرف عن نقص بنون ففاف فصاد مهملة كما في عبارة غيره رشيدتي.

(فرغ): في موجب إزالة المنافع. فوله: (في موجب إزالة المنافع) إلى قوله: (وفي إبطال السمع) في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله: (والمراد) إلى (الذي به) وقوله: (وكذا) إلى (إجماعاً) وقوله: (بالبينة أو بعلم القاضي) وقوله: (للأية) إلى (أما المكتسب).

فوله: (سني): (في العقل) قدّمه؛ لأنه أشرف المعاني عميرة سم وع ش. فوله: (والمراد به هنا العلم الخ) انظر السبب الداعي إلى تفسيره هنا بالعلم دون ما مر في نواقض الوضوء من أنه غريزة يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات مع أن الذي يزول إنما هو الغريزة التي يتبعها العلم لا نفسه فقط ع ش وقد يقال سببه أن المتحقق بالنسبة إلينا إنما هو زوال العلم لا الغريزة.



بالمُذَرَّكات الصَّروِيَّة الذي به التَّكْلِيفُ بنحو لَطْمَةٍ (دِيَّة) كالتي في نفس المجنِّي عليه وكذا في سائر ما مرَّ ويأتي إجماعاً لا القَوْدَ لِلاختلافِ في مَحَلِّه وإنَّ كان الأصحُّ عندنا كأكثر أهل العلم أنَّه في القلبِ لِلآيَةِ وإنَّما زالَ بفسادِ الدِّماغِ لا نَقْطاعَ مَدَدِه الصَّالِحِ الوَاصِلِ إليه من القلبِ فلم يَنْشَأْ زَوَالُه حَقِيقَةً إِلَّا من فسادِ القلبِ أَمَّا المُكْتَسَبُ وهو ما به حُسْنُ التَّصَرُّفِ والحَلُّ فففيه حُكُومَةٌ لا تَبْلُغُ دِيَّةَ الْغَرِيزِيِّ وكذا بعضُ الأوَّلِ إنَّ لم يَنْضَبِطْ فَإِنْ انْضَبَطَ بِالزَّمَنِ أو بِمُقَابَلَةِ الْمُنتَظِمِ بغيره فالقِسْطُ، ولو تَوَقَّعَ عَوْدَه وَقَدَّرَ له خَيْرَانِ مُدَّةً يَعِيشُ إليها غَالِبًا انتَظَرَ فَإِنْ ماتَ قَبْلَ العَوْدِ وَجَبَتْ الدِّيَّةُ كما في البَصَرِ والسَّمْعِ (فإنَّ زالَ بِجُرْحٍ له أَرَشٌ) مُقَدَّرٌ كالمُوضِحَةِ (أو حُكُومَةٌ وجبا) أي الدِّيَّةُ والأَرَشُ، أو الحُكُومَةُ كما لو أَوْضَحَه فَذَهَبَ سَنَعُه (وفي قولٍ يَدْخُلُ الأَقْلُ في الأكْثَرِ) كَأَرَشِ المُوضِحَةِ وكذا إنَّ تَسَاوَا كَأَرَشِ اليَدَيْنِ كما لا يُجْمَعُ بين واجبِ الجَنَايَةِ على الحَدِّقَةِ وواجبِ الضَّوءِ ويُجَابُ بِاتِّحَادِ المَحَلِّ هُنا يَقيَنًا بخلافِ ما نحن فيه (ولو ادَّعَى) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ لِعَدَمِ صَحَّةِ الدَّعْوَى مِنَ المَجْنُونِ .....

• قَوْدُ: (الذي به إلخ) صِفَةُ الْغَرِيزِيِّ وقوله يَنْحُو لَطْمَةً مُتَعَلِّقٌ بِزَالَةِ إلخ. • قَوْدُ: (وكذا في سائر إلخ) تَأَكِيدُ لِمَا قَدَّمَهُ فِي شَرْحِ المَذْهَبِ أَنَّ فِي الأَدْتَيْنِ دِيَّةً. • قَوْدُ: (إجماعاً) أي مِنَ الأُمَةِ لا الأَئِمَّةِ الأَرْبَعَةَ فَقَطْ وَهَكَذَا كُلُّ مَوْضِعٍ عَبَّرَ فِيهِ بِالْإِجْمَاعِ، وَأَمَّا الإِتِّفَاقُ فَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي إِتِّفَاقِ أَهْلِ المَذْهَبِ ع ش. • قَوْدُ: (وإنَّ كَانَ الْأَصْحَحُ إلخ) وَقِيلَ الدِّماغُ وَقِيلَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا وَقِيلَ مَسْكَنُهُ الدِّماغُ وَتَذِيرُهُ فِي القلبِ وَسُمِّيَ عَقْلاً؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ صَاحِبُه عَنِ التَّخَرُّطِ فِي المِهَالِكِ مُغْنِي. • قَوْدُ: (في القلبِ) الأوَّلَى إسْقَاطُ فِي قَوْلِهِ: (لِلآيَةِ) هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ [الأمراء: ١٧٩] ع ش. • قَوْدُ: (لِإِنْقِطَاعِ مَدَدِهِ) أي مَدَدِ الدِّماغِ والمُرَادُ مِنْ هَذَا الكَلَامِ بِدَلِيلٍ آخِرِهِ أَنَّ الدِّماغَ حَيْثُ مَا فَسَدَ فَإِنَّمَا يَنْشَأُ فَسَادُهُ مِنْ فَسَادِ القلبِ إِذْ يَفْسَدُ القلبُ يَنْقَطِعُ المَدَدُ الَّذِي كَانَ يَصِلُ إِلَى الدِّماغِ مِنْهُ فَيَفْسَدُ الدِّماغُ بِفَسَادِهِ فَفَسَادُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ فَسَادِ القلبِ فَالْعَقْلُ إِنَّمَا زَالَ فِي الحَقِيقَةِ بِفَسَادِ القلبِ رَشِيدِيّ وفيه تَأَمُّلٌ. • قَوْدُ: (مِنَ القلبِ) صِلَةٌ لِلإِنْقِطَاعِ ع ش وَيُظْهَرُ أَنَّ فِي العبارة قَلْبًا وَحَقَّهَا إِلَى القلبِ مِنْهُ وَهَذَا أَحْسَنُ مِمَّا مَرَّ آنِفًا عَنِ الرَّشِيدِيّ. • قَوْدُ: (وكذا بعضُ الأوَّلِ) أي الْغَرِيزِيِّ ع ش. • قَوْدُ: (فإنَّ انْضَبَطَ) أي بَعْضُ الأوَّلِ. • قَوْدُ: (بِالزَّمَنِ) أي كَانَ كَانَ يُجَنُّ يَوْمًا وَيُثَبِّقُ يَوْمًا، وقوله أو بِمُقَابَلَةِ الْمُنتَظِمِ إلخ بِأَنْ يُقَابَلَ صَوَابُ قَوْلِهِ وَفِعْلُهُ بِالْمُخْتَلِّ مِنْهُمَا وَتُعْرَفُ النَّسْبَةُ بَيْنَهُمَا مُغْنِي ع ش. • قَوْدُ: (ولو تَوَقَّعَ عَوْدَه وَقَدَّرَ له إلخ) فَإِنْ اسْتَبَعَدَ ذَلِكَ، أو لم يُقَدِّرُوا له مُدَّةً أُخِذَتِ الدِّيَّةُ فِي الحَالِ مُغْنِي. • قَوْدُ: (فإنَّ ماتَ إلخ) أي فَإِنْ عَادَ فَلَا ضَمَانَ كما فِي سِنِّ مَنْ لَمْ يَتَغَرَّ مُغْنِي. • قَوْدُ: (كما فِي البَصَرِ والسَّمْعِ) أي وَنَحْوَهُمَا مُغْنِي. • قَوْدُ (سَنِي): (أو حُكُومَةٌ) أي كالبَاضِعَةِ مُغْنِي. • قَوْدُ (سَنِي): (وَجَبَا) فَلَوْ قَطَعَ يَدَيْهِ وَرَجَلَيْهِ فَرَزَّ عَقْلُهُ لَزِمَهُ ثَلَاثُ دِيَّاتٍ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. • قَوْدُ: (أو الحُكُومَةُ) أي أَو الدِّيَّةُ والحُكُومَةُ. • قَوْدُ: (كما لو أَوْضَحَه) الكَافُ لِلْقِيَاسِ وقوله كَأَرَشِ المُوضِحَةِ الكَافُ فِيهِ لِلتَّمْثِيلِ. • قَوْدُ: (وكذا إنَّ تَسَاوَا إلخ) وَحَيْثُيذِ فَهَذَا القِيلُ قَائِلٌ بِالدُّخُولِ مُطْلَقًا كما لَا يَخْفَى رَشِيدِيّ.

وإنما تُسَمَّع من وليه أو للفاعِلِ وحِذِفَ للعلم به إذ من الواضح أنَّ المجنون لا يصحُّ ذلك منه بل من وليه فزعم تعيَّن الأولِ وأنَّ الثاني خطأ هو الخطأ (زواله) لم تُسمع دعواه إلا إن كان مثل تلك الجنائية ممَّا يُريدُه عادةً وإلا حُمِلَ على الاتفاقِ كالموت من ضربةٍ بقلَمٍ خفيفٍ وإذا سُمِعَتْ دعواه وأنكر الجاني اختيَرِ المجني عليه في غفلاته إلى أن يَغْلِبَ على الظنِّ صدقه، أو كذبه (فإن لم يَنْتَظِم) بالبيِّنة، أو بعلم القاضي (قوله وفعله في غفلاته فله دية) لقيام القرينة الظاهرة على صدقه (بلا يمين)؛ لأنها تُثَبِّتُ جُنُونَه والمجنون لا يحلفُ نعم، إن كان يُجْحِرُ وقتاً ويُعَيِّقُ وقتاً حَلَفَ زَمَنَ إفاقته، وإن انتَظَمَا فلا ديةَ لِظَنِّ كذبه وحلفِ الجاني لاحتمالِ أنَّهما صَدَرا اتفاقاً، أو عادةً وتُرَدُّ ديتُه كسائر المعاني بعوِّده وخرج بزواله نَقَضُه فيحلفُ مُدَّعيه إذ لا يُعلمُ إلا منه. (وفي) إبطالِ (السمعِ ديةً) إجماعاً ولأنه أشرفُ الحواسِّ حتى من البصَرِ عند أكثر الفقهاء؛ لأنه المُذَرِّعُ لِلشَّرِّ الذي به التَّكْلِيفُ وكفى بهذا تَمَيِّزاً ولأنَّ المعرفةَ به من سائر الجهات وفي كُلِّ الأحوالِ والبصَرُ يتوقَّفُ على جهةٍ المُقابِلَةِ وتوسطُ شُعاعٍ أو ضياءٍ وزَعَمُ المُتَكَلِّمينَ أَشْرَفِيَّتَه على السَّمْعِ بِقَصْرِ إدراكه على الأصوات وذلك يُذَرِّكُ الأجسامَ والألوانَ والهيئاتَ يُرَدُّ بأنَّ كثرةَ هذه التَّعَلُّقاتِ فوائدها دُنْيَوِيَّةٌ لا مُعَوَّلٌ عليها؛ ولذا تجدُ مَنْ خَلِقَ أَصَمَّ

• قوله: (وإنما تُسَمَّع من وليه) ظاهره منه لا فَرَقَ بَيْنَ الجُنُونِ المُتَطَّعِ والمُطْبِقِ في أنَّ الدَّعْوَى إنما تكونُ مِنَ الوليِّ ويتَّبَعِي أنَّ المجني عليه لو ادَّعى زَمَنَ إفاقته سُمِعَتْ دَعْوَاهُ ثم رأيت سم على حَجٍّ صَرَّحَ بذلك ع ش. • قوله: (بل من وليه) ومنه منصوبُ الحَاكِمِ مَحَلِّيٍّ ومُغْنِي. • قوله: (وإذا سُمِعَتْ دَعْوَاهُ) أي بأنَّ كان تلك الجنائية ممَّا يُريدُه عادةً. • قوله: (وأنكر الجاني) أي ونَسَبَه إلى التَّجَانُّنِ مُغْنِي. • قوله: (صدقه) (الخ) أي المجني عليه. • قوله: (أو بعلم القاضي) أي المُجْتَهِدِ. • قوله: (حلف) أي المجني عليه ع ش. • قوله: (إجماعاً) إلى قوله: (يُرَدُّ) في المُغْنِي إلَّا قوله: (لأنه المُذَرِّعُ) إلى (لأنَّ المعرفةَ) وإلى قول المتن: (وفي ضوئه كُلِّ عَيْنٍ) في النهاية. • قوله: (من سائر الجهات) أي من جميع الجهاتِ السَّتِّ. • قوله: (وفي كُلِّ الأحوالِ) أي مِنَ التَّوَرِ والظُّلْمَةِ. • قوله: (والبصَرُ يتوقَّفُ) أي الإدراك به. • قوله: (على السَّمْعِ) أي منه. • قوله: (وذلك) أي البصَرُ. • قوله: (يُرَدُّ الخ) خَبَرٌ وزَعَمُ المُتَكَلِّمينَ الخ. • قوله: (فوائدها دُنْيَوِيَّةٌ) قال سم هذا مَمْنُوعٌ فَإِنَّهُ يَتَرَتَّبُ على إدراكها التَّفَكُّرُ في مَصْنُوعَاتِ اللَّهِ تعالى

• قوله: (وإنما تُسَمَّع من وليه) هذا مع قوله الآتي؛ لأنها تُثَبِّتُ جُنُونَه الخ يُعَلِّمُ منه أنَّ الدَّعْوَى تَتَعَلَّقُ بالوليِّ واليمينَ بالمجني عليه وتارةً تَنْتَفِي عنه بأنَّ دَامَ جُنُونُهُ وتارةً تَثَبُّتُ في حَقِّه بأنَّ يُطْلَعَ. • قوله: (زَمَنَ إفاقته) يتَّبَعِي حِينَئِذٍ صِحَّةَ دَعْوَاهُ بل تَعَيَّنَتْها وَقَضِيَةُ العبارةِ أَنَّهُ لو ادَّعى الوليُّ زَمَنَ جُنُونِهِ اغْتَدَّ بذلك وحلفَ هو زَمَنَ إفاقته. • قوله: (كسائر المعاني) بخلاف سائر الأجرام لا تَسْقُطُ بعوِّدها إلَّا سِنَّ غَيْرِ مَثْغُورٍ وَسَلَخُ الجِلْدِ إذا نَبَتْ والإفضاءُ إذا تَحَمَّ م ر. • قوله: (فوائدها دُنْيَوِيَّةٌ) هذا مَمْنُوعٌ فَإِنَّهُ يَتَرَتَّبُ على إدراكها التَّفَكُّرُ في مَصْنُوعَاتِ اللَّهِ تعالى البديعة العجيبة المُتَفَاوِتَةِ وقد يكونُ نَفْسُ إدراكها طاعةً

كَالْحَجَرِ الْمُثْلَقِ، وَإِنْ تَمَتَّعَ فِي نَفْسِهِ بِمُتَعَلِّقَاتِ بَصَرِهِ وَالْأَعْمَى فِي غَايَةِ الْكَمَالِ الْفَهْمِيِّ وَالْعِلْمِ الذُّوقِيِّ، وَإِنْ نَقَصَ تَمَتُّعُهُ الدُّنْيَوِيَّ (و) فِي إِزَالَتِهِ (مِنْ أَذُنٍ نَصَفَ) مِنَ الدِّيَةِ لَا لِيَتَعَدَّ بِهِ؛ لِأَنَّ ضَبْطَ النَّقْصِ بِالْمَنْفَذِ أَوْلَى وَأَقْرَبُ مِنْهُ بَغْيِهِ (وَقِيلَ قِسْطُ النَّقْصِ) مِنَ الدِّيَةِ وَرُدُّ بَأَنَّ السَّمْعَ وَاحِدٌ كَمَا تَقَرَّرَ بِخِلَافِ الْبَصَرِ فَإِنَّهُ مُتَعَدَّدٌ بِتَعَدُّ الْحَذَقَةِ جُزْأً وَمَحَلٌّ وَجُوبُ الدِّيَةِ هُنَا حَيْثُ لَمْ يَشْهَدْ خَيْرَانِ بِبَقَائِهِ فِي مَقَرِّهِ وَلَكِنْ ارْتَقَى دَاخِلَ الْأُذُنِ وَالْأَفْحُكُومَةُ دُونَ الدِّيَةِ إِنْ لَمْ يُرْجَ

الْبَدِيعَةِ الْعَجَبِيَّةِ الْمُتَقَاوِةِ وَقَدْ يَكُونُ نَفْسُ إِدْرَاكِهَا طَاعَةً كَمُشَاهَدَةِ نَحْوِ الْكُفْبَةِ وَالْمُضْخَفِ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْأَمْثِلَةِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ لَا يَتَوَجَّهُ مَعْنَاً عَلَى الشَّارِحِ كَابْنِ حَجَرٍ؛ لِأَنَّهُمَا إِنَّمَا أَدْعِيَا أَنَّ أَكْثَرَ مُتَعَلِّقَاتِ الْبَصَرِ دُنْيَوِيَّةٌ وَهَذَا وَمِمَّا لَا خَفَاءَ فِيهِ وَلَمْ يَدْعِ أَنَّ جَمِيعَهَا دُنْيَوِيَّةٌ حَتَّى يَتَوَجَّهَ عَلَيْهِمَا النَّقْصُ بِهَذِهِ الْجُزْئِيَّاتِ رَشِيدِيٍّ أَقُولُ هَذَا الْجَوَابُ إِنَّمَا يَظْهَرُ لَوْ كَانَا عَبْرًا بِأَنَّ أَكْثَرَ الْخِمْ وَأَمَّا عَلَى مَا فِي نُسْخِهِمَا مِنَ التَّعْيِيرِ بِأَنَّ كَثْرَةَ الْخِمْ فَلَا فَإِنَّ مَعْنَاهُ الْمُتَبَادُّرُ أَنَّ هَذِهِ التَّعَلُّقَاتِ الْكَثِيرَةَ جَمِيعَهَا فَوَائِدُ دُنْيَوِيَّةٌ.

• قَوْلُهُ: (وَالْأَعْمَى الْخِمْ) عَطَفَ عَلَى مَنْ خُلِقَ الْخِمْ وَيُحْتَمَلُ عَلَى أَصَمٍّ. • قَوْلُهُ: (مِنْ الدِّيَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُخْلِفُ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَلِنْ أَمْكَنْ) إِلَى (فَلَا شَيْءَ) وَقَوْلُهُ: (وَلَا يَكْفِيهِ) إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: (أَوْ مِنْ غَيْرِهِ) وَقَوْلُهُ: (عَرَفَ، أَوْ قَالَ إِنَّهُ). • قَوْلُهُ: (لَا لِيَتَعَدَّ) أَيِ السَّمْعِ فَإِنَّهُ وَاحِدٌ وَإِنَّمَا التَّعَدُّ فِي مَنْفَذِهِ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (مِنْهُ بَغْيِهِ) أَيِ مِنَ الضَّبْطِ بِغَيْرِ الْمَنْفَذِ. • قَوْلُهُ: (وَرُدُّ بَأَنَّ السَّمْعَ الْخِمْ) فِيهِ مَا لَا يَخْفَى فَتَأَمَّلْهُ سَمِ أَيِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ هَذَا الْقِيلِ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ السَّمْعَ وَاحِدٌ فَلَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ الرَّدُّ بِأَنَّ السَّمْعَ وَاحِدٌ رَشِيدِيٍّ. • قَوْلُهُ: (بَأَنَّ السَّمْعَ وَاحِدٌ) أَيِ وَإِنَّمَا التَّعَدُّ فِي مَنْفَذِهِ. • قَوْلُهُ: (وَمَحَلٌّ وَجُوبُ الدِّيَةِ الْخِمْ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي تَنْبِيهًُ لَا بُدَّ فِي وَجُوبِ الدِّيَةِ مِنْ تَحَقُّقِ زَوَالِهِ فَلَوْ قَالَ أَهْلُ الْخِبْرَةِ يَعُودُ وَقَدَّرُوا لَهُ مُدَّةً لَا يُسْتَبَعَدُ أَنْ يَعِيشَ إِلَيْهَا أَنْتَظَرْتُ فَإِنْ اسْتَبْعَدَ ذَلِكَ، أَوْ لَمْ يَقْدُرُوا لَهُ مُدَّةٌ أَخَذْتُ الدِّيَةَ فِي الْحَالِ، وَإِنْ قَالُوا لَطِيفَةُ السَّمْعِ بَاقِيَةٌ فِي مَقَرِّهَا وَلَكِنْ ارْتَقَى مَنْفَذُ السَّمْعِ وَالسَّمْعُ بَاقٍ وَجَبَتْ فِيهِ حُكُومَةٌ إِنْ لَمْ يُرْجَ فَتَقَهُ لَا دِيَّةَ لِبَقَاءِ السَّمْعِ فَإِنْ رُجِيَ لَمْ يَجِبْ شَيْءٌ أَه. • قَوْلُهُ: (حَيْثُ لَمْ يَشْهَدْ الْخِمْ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ حَيْثُ تَحَقَّقَ زَوَالُهُ فَلَوْ قَالَ خَيْرَانِ الْخِمْ. • قَوْلُهُ: (وَلَكِنْ ارْتَقَى) أَيِ انْسَدَّ وَقَوْلُهُ وَالْأَيِ بِأَنَّ شَهِدَ خَيْرَانِ بِبَقَائِهِ الْخِمْ ع ش.

• قَوْلُهُ: (وَالْأَفْحُكُومَةُ) أَخَذَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ جَنَى عَلَى عَيْنَيْهِ فَصَارَ لَا يُبْصِرُ لَكِنْ شَهِدَ أَهْلُ الْخِبْرَةِ بِبَقَاءِ لَطِيفَةِ الْبَصَرِ لَكِنْ نَزَلَ بِالْجَنَانِيَةِ مَا يَمْنَعُ مِنْ نُفُوذِهَا لَمْ تَجِبِ الدِّيَةُ بَلِ الْحُكُومَةُ وَقِيَاسُ ذَلِكَ وَجُوبُ الدِّيَةِ فِي قَلْعِ الْعَيْنَيْنِ حَيْثُ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِزَالَةَ تِلْكَ اللَّطِيفَةِ فَلْيُرَاجَعْ بِكَشْفِ بَكْرِيٍّ سَم. • قَوْلُهُ: (دُونَ الدِّيَةِ) أَيِ لَا الدِّيَةَ نِهَابَةً.

كَمُشَاهَدَةِ نَحْوِ الْكُفْبَةِ وَالْمُضْخَفِ وَقَدْ يَتَرْتَّبُ عَلَى الْإِدْرَاكِ إِثْقَادُ مُحْتَزَمٍ مِنْ مَهْلِكٍ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ وَمِمَّا لَا يُحْصَى وَأَيْضًا فَمِنْ فَوَائِدِ الْإِبْصَارِ مُشَاهَدَةُ ذَاتِهِ تَعَالَى فِي الْآخِرَةِ، أَوْ فِي الدُّنْيَا أَيْضًا كَمَا وَقَعَ لَهُ ﷺ لَيْلَةً الْمِرْعَاجَ وَلَا أَجَلَ مِنْ ذَلِكَ، فَلْيَتَأَمَّلْ. • قَوْلُهُ: (وَرُدُّ الْخِمْ) فِيهِ مَا لَا يَخْفَى فَتَأَمَّلْهُ. • قَوْلُهُ: (وَالْأَفْحُكُومَةُ الْخِمْ) أَخَذَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ جَنَى عَلَى عَيْنَيْهِ فَصَارَ لَا يُبْصِرُ لَكِنْ شَهِدَ أَهْلُ الْخِبْرَةِ بِبَقَاءِ لَطِيفَةِ الْبَصَرِ لَكِنْ نَزَلَ بِالْجَنَانِيَةِ مَا يَمْنَعُ مِنْ نُفُوذِهَا لَمْ تَجِبِ الدِّيَةُ بَلِ الْحُكُومَةُ وَقِيَاسُ ذَلِكَ وَجُوبُ الدِّيَةِ فِي قَلْعِ الْعَيْنَيْنِ حَيْثُ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِزَالَةَ تِلْكَ اللَّطِيفَةِ فَلْيُرَاجَعْ بِكَشْفِ بَكْرِيٍّ.

فَقْتَهُ وَلَا بَأْسَ رُجِي فِي مُدَّةٍ يَعِيشُ إِلَيْهَا غَالِيًا كَمَا فِي نَظَائِرِهِ، وَإِنْ أَمَكَّنَ الْفَرْقُ بَأَنَّهُ زَالَ فِي تِلْكَ لَا هَذِهِ فَلَا شَيْءَ (وَلَوْ أَزَالَ أَذْنِيَهُ وَسَمِعَهُ فَدَيْتَانِ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي جِزْمِ الْأَذْنَيْنِ بَلْ فِي مَقَرِّهِمَا مِنَ الرَّأْسِ كَمَا مَرَّ (وَلَوْ ادَّعَى) الْمَجْنِي عَلَيْهِ (زَوَالَهُ) أَنْكَرَ الْجَانِي اخْتِبَرَ بِنَحْوِ صَوْتِ مُزْعِجٍ مَهُولٍ مُتَضَمِّنٍ لِلتَّهْدِيدِ فِي غَفَلَاتِهِ حَتَّى يُغْلَمَ صِدْقُهُ، أَوْ كَذِبُهُ (فَإِنْ انْزَعَجَ لِصِيَاحٍ) أَوْ نَحْوِ رَعْدٍ (فِي) نَوْمٍ وَغَفْلَةٍ فَكَادِبٌ) طَلَبًا بِمَقْتَضَى هَذِهِ الْقَرِينَةِ وَلَكِنْ يُحْتَمَلُ الْمَوَافَقَةُ فَلِذَا يَحْلِفُ الْجَانِي أَنَّهُ بَاقٍ، وَلَا يَكْفِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَزُلْ مِنْ جِنَايَتِي؛ لِأَنَّ التَّنَازُعَ فِي ذَهَابِهِ وَبَقَائِهِ لَا فِي ذَهَابِهِ بِجِنَايَتِهِ أَوْ جِنَايَةِ غَيْرِهِ وَالْإِيمَانُ لَا يَكْتَفِي فِيهَا بِاللُّوْازِمِ (وَالَا) يَنْزَعِجُ (حَلَفٌ) لِحْتِمَالِ تَجَلُّدِهِ، وَلَا بُدَّ مِنْ تَعَرُّضِهِ فِي حَلْفِهِ لِدَهَابِ سَمْعِهِ مِنْ جِنَايَةِ هَذَا (وَاحْذِ دِيَةً) وَيَنْتَظِرُ عَوْدَهُ .....

■ قَوْلُهُ: (فَقْتَهُ) أَيِ زَوَالِ الْإِزْتِاقِ عِ ش. ■ قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَمَكَّنَ الْفَرْقُ الْخ) وَيَتَّبِعِي عَلَى الْفَرْقِ لَوْ قِيلَ بِهِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ هُنَا شَيْءٌ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِالرَّجَاءِ فِي مُدَّةٍ يَعِيشُ إِلَيْهَا غَالِيًا رَشِيدِي. ■ قَوْلُهُ: (بَأَنَّهُ زَالَ) أَيِ الْمَعْنَى. ■ قَوْلُهُ: (فِي تِلْكَ) أَيِ النَّظَائِرِ وَقَوْلُهُ لَا هَذِهِ أَيِ لَطِيفَةِ السَّمْعِ. ■ قَوْلُهُ: (فَلَا شَيْءَ) ظَاهِرُهُ عَدَمُ وَجُوبِ حُكُومَةٍ فَلَمَّ ذَلِكَ سَمَّ عَلَى حَجٍّ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ سَبِيَّهُ أَنَّ اللَّطِيفَةَ لَمَّا كَانَتْ بَاقِيَةً نَزَلَتْ الْجِنَايَةُ عَلَى مَحَلِّهَا مَتَرِلَةً لَطْمَةً بِرَأْسِهِ لَمْ تَوْثُرْ شَيْئًا عِ ش. ■ قَوْلُهُ: (فِي مَقَرِّهِمَا) الْأَوَّلَى الْإِفْرَادُ. ■ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ آتِفًا.

■ قَوْلُ (النَّسِ): (زَوَالُهُ) أَيِ السَّمْعِ مِنْ أَذْنِيهِ مُعْنَى. ■ قَوْلُهُ: (اخْتِبَرَ بِنَحْوِ صَوْتِ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ، وَلَا بُدَّ فِي امْتِحَانِهِ مِنْ تَكَرُّرِهِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى إِلَى أَنْ يَغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ صِدْقُهُ، أَوْ كَذِبُهُ أَوْ قَدْ يُفِيدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ حَتَّى يُغْلَمَ الْخَ بَجَعْلٍ حَتَّى بِمَعْنَى إِلَى دُونَ التَّغْلِيلِ سَمَّ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ الْإِخْتِبَارَ يُفِيدُهُ مُطْلَقًا إِذَا الْإِخْتِبَارُ يَسْتَلْزِمُ التَّكَرَّرَ عِبَارَةُ الْمُعْنَى بِذَلِكَ وَيُكَرَّرُ ذَلِكَ مِنْ جِهَاتٍ وَفِي أَوْقَاتِ الْخُلُوتِ حَتَّى يَتَحَقَّقَ زَوَالُ السَّمْعِ بِهَا. اهـ. ■ قَوْلُهُ: (الْمَوَافَقَةُ) أَيِ الْإِزْتِاقِ. ■ قَوْلُهُ: (لِإَنَّ التَّنَازُعَ فِي ذَهَابِهِ الْخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّ هَذَا بِحَسَبِ الصُّورَةِ وَاللَّفْظِ فَقَطْ وَإِلَّا فَالْمَقَامُ فِي زَوَالِ سَمْعِهِ بِجِنَايَتِهِ فَكَانَ الْمَجْنِي عَلَيْهِ يَقُولُ زَالَ سَمْعِي بِجِنَايَتِكَ وَالْجَانِي يُرِيدُ دَفْعَ ذَلِكَ عَنْهُ بِبَيِّنَةٍ فَكَانَ يَتَّبِعِي الْإِكْفَاءَ مِنْهُ بِأَنْ سَمِعَهُ لَمْ يَزُلْ بِجِنَايَتِهِ عِ شِ أَقُولُ: وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي، وَلَا بُدَّ الْخ. ■ قَوْلُهُ: (بِاللُّوْازِمِ) يَتَأَمَّلُ وَجْهَ اللُّزُومِ هُنَا.

■ قَوْلُهُ: (وَلَا بُدَّ مِنْ تَعَرُّضِهِ الْخ) أَيِ لِحَوَازِ ذَهَابِهَا بِغَيْرِ جِنَايَتِهِ مُعْنَى. ■ قَوْلُهُ: (مِنْ جِنَايَةِ هَذَا) أَيِ هَذَا الْجَانِي. ■ قَوْلُهُ: (وَيَنْتَظِرُ عَوْدَهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى ثُمَّ إِذَا ثَبَتَ زَوَالُهُ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ يَرِاجِعُ عُدُولُ الْأَطْبَاءِ فَإِنْ نَفَوْا عَوْدَهُ وَجَبَتِ الدِّيَةُ فِي الْحَالِ، وَإِنْ جَوَّزُوا عَوْدَهُ إِلَى مُدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ يَعِيشُ إِلَيْهَا انْتِظَرَتْ فَإِنْ عَادَ فِيهَا لَمْ تَجِبِ الدِّيَةُ وَإِلَّا وَجَبَتْ.

■ قَوْلُهُ: (فَلَا شَيْءَ) ظَاهِرُهُ عَدَمُ وَجُوبِ حُكُومَةٍ فَلَمَّ ذَلِكَ. ■ قَوْلُهُ: (وَلَوْ ادَّعَى الْمَجْنِي عَلَيْهِ زَوَالَهُ وَأَنْكَرَ الْجَانِي اخْتِبَرَ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ، وَلَا بُدَّ فِي امْتِحَانِهِ مِنْ تَكَرُّرِهِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى إِلَى أَنْ يَغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ صِدْقُهُ، أَوْ كَذِبُهُ. اهـ وَقَدْ يُفِيدُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ حَتَّى يُغْلَمَ الْخَ بَجَعْلٍ حَتَّى بِمَعْنَى إِلَى دُونَ التَّغْلِيلِ.

(تَنْبِيْهٌ): لَوْ أَغْشَاهُ بِأَنْ جَنَى عَلَيْهِ الْخَ قَالَ فِي الرُّوضِ وَفِي الْإِعْشَاءِ بَاقِيَةً سَمَاقِيَةً الدِّيَةُ وَمُقْتَضَى كَلَامِ التَّهْدِيدِ يَضْفُفُهَا. اهـ.

إِنْ شَهِدَ بِهِ خَبِيرَانِ بَعْدَ مُدَّةٍ يُظَنُّ أَنَّهُ يَعِيشُ إِلَيْهَا وَكَذَا الْبَصَرُ وَنَحْوُهُ كَمَا مَرَّ (وَإِنْ نَقَصَ) السَّمْعُ مِنَ الْأَذْنَيْنِ (فَقِسْطُهُ) أَيِ النَّقْصِ مِنَ الدِّيَةِ (إِنْ عُرِفَ) قَدْرُهُ مِنْهُ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ بِأَنْ عُرِفَ، أَوْ قَالَ إِنَّهُ كَانَ يَسْمَعُ مِنْ كَذَا فَصَارَ يَسْمَعُ مِنْ نَصْفِهِ وَيَحْلِفُ فِي قَوْلِهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْهُ (وَالَا) يَعْرِفُ قَدْرَ التَّسْبِئَةِ (فَحُكُومَةُ) تَجِبُ فِيهِ (بِاجْتِهَادِ قَاضٍ) لِتَعَذُّرِ الْأَرْضِ، وَلَا تُسْمَعُ دَعْوَى النَّقْصِ هُنَا وَفِي جَمِيعٍ مَا يَأْتِي إِلَّا إِنْ عَيَّنَ الْمُدْعِي قَدْرَ النَّقْصِ وَطَرِيقَهُ أَنْ يُعَيِّنَ الْمُتَقَرِّقُ نَعْمَ، لَوْ ذَكَرَ قَدْرًا فَذَلِكَ الْامْتِحَانُ عَلَى أَكْثَرِ مَنْهُ فَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ لَهُ إِلَّا مَا ذَكَرَهُ مَا لَمْ يُجَدِّدْ دَعْوَى فِي الثَّانِي وَيُطْلَبُ (وَقِيلَ يُعْتَبَرُ سَمْعُ قَرْنِهِ) بِفَتْحِ فَشُكُونٍ، وَهُوَ مَنْ سَنَّهُ كَسَنُهُ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ (فِي صَعْتِهِ وَيُضْبَطُ التَّفَاوُتُ) بَيْنَ سَمْعَيْهِمَا وَيُؤْخَذُ بِنِسْبَتِهِ مِنَ الدِّيَةِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْأَنْضِبَاطَ فِي ذَلِكَ بَعِيدٌ فَلَمْ يُعَوَّلْ عَلَيْهِ (وَإِنْ نَقَصَ) السَّمْعُ (مَنْ أَذِنَ سُذَّتْ وَضُبُّهُ مُنْتَهَى سَمَاعِ الْأُخْرَى ثُمَّ عَكِيسَ) وَوَجِبَ قِسْطُ التَّفَاوُتِ مِنَ الدِّيَةِ فَإِنْ كَانَ بَيْنَ مَسَافَتَيْ السَّامِعَةِ وَالْأُخْرَى التَّصَفُّ فَلَهُ رُبْعُ الدِّيَةِ؛ لِأَنَّهُ أَذْهَبَ رُبْعَ سَمْعِهِ فَإِنْ لَمْ يَنْضَبُطْ فَحُكُومَةُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ.

(تَنْبِيْهُ): لَوْ ادَّعَى الزَّوَالُ مِنْ إِحْدَى الْأَذْنَيْنِ حُسْنِيَّةَ السَّلِيمَةِ وَامْتَحَنَ فِي الْأُخْرَى عَلَى مَا سَبَقَ . اهـ .

هـ فَوَدَّ: (إِنْ شَهِدَ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ إِنْ قَدَّرَ خَبِيرَانِ لِذَلِكَ مُدَّةً يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ بَقَاؤُهُ إِلَيْهَا فَإِنْ عَادَ فِيهَا لَمْ تَجِبِ الدِّيَةُ وَلَا وَجِبَتْ . اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَلَا وَجِبَتْ أَيِ، وَإِنْ لَمْ يَقْدُرْ خَبِيرَانِ بِأَنْ قَالَا لَا يَعُودُ، أَوْ تَرَدَّدَا فِي الْعُودِ وَعَدَمِهِ، أَوْ قَالَا يُحْتَمَلُ عَوْدُهُ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ مُدَّةٍ، أَوْ قَدَّيَا فِي مَحَلِّ الْجِنَايَةِ، وَلَمْ يَخْضُرْهُمَا الْجَانِي . اهـ أَيِ، أَوْ قَدَّرَا مُدَّةً، وَلَمْ يَعُدْ فِيهَا كَمَا مَرَّ عَنْ الْمُغْنِي، أَوْ مَاتَ قَبْلَ فَرَاغِهَا كَمَا مَرَّ فِي الشَّارِحِ . هـ فَوَدَّ: (قَدْرُهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَدَّرَ مَا ذَهَبَ بِأَنْ كَانَ يَسْمَعُ مِنْ مَكَانٍ كَذَا فَصَارَ يَسْمَعُ مِنْ قَدْرِ نَصْفِهِ مَثَلًا وَطَرِيقُ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ أَنْ يُحَدِّثَهُ شَخْصٌ وَيَتَبَاعَدُ إِلَى أَنْ يَقُولَ لَا أَسْمَعُ فَيُنْفِي الصَّوْتُ قَلِيلًا فَإِنْ قَالَ أَسْمَعُ عُرِفَ صِدْقُهُ ثُمَّ يَعْمَلُ كَذَلِكَ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى فَإِنْ اتَّفَقَتِ الْمَسَافَتَانِ ظَهَرَ صِدْقُهُ ثُمَّ يُنْسَبُ ذَلِكَ مِنْ مَسَافَةِ سَمَاعِهِ قَبْلَ الْجِنَايَةِ إِنْ عُرِفَ وَيَجِبُ بِقَدْرِهِ مِنَ الدِّيَةِ فَإِنْ كَانَ التَّفَاوُتُ نِصْفًا وَجِبَ نِصْفُ الدِّيَةِ . ثُمَّ قَالَ فِي شَرْحِ وَيُضْبَطُ التَّفَاوُتُ فَلَوْ قَالَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ أَنَا أَغْرِفُ قَدْرَ مَا ذَهَبَ مِنْ سَمْعِي قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ صِدْقٌ يَمِينُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ كَالْحَيْضِ وَلَعَلَّهُ فِيهَا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ مَعْرِفَتَهُ بِالطَّرِيقِ الْمُتَقَدِّمِ . اهـ . هـ فَوَدَّ: (مَنْهُ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِعُرْفِ وَالضَّمِيرُ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ بِأَنْ عُرِفَ، أَوْ قَالَ نُشِرَ مُرْتَبٌ وَالضَّمِيرُ فِيهِمَا لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ . هـ فَوَدَّ: (أَنَّهُ كَانَ الْخ) يَتَنَزَّعُ فِيهِ الْفُغْلَانِ .

هـ فَوَدَّ (سَيِّ): (وَقِيلَ يُعْتَبَرُ سَمْعُ قَرْنِهِ الْخ) كَانَ يُجْلِسُ الْقَرْنَ بَجَنِّهِ وَيُنَادِيهِمَا رَفِيعُ الصَّوْتِ مِنْ مَسَافَةٍ لَا يَسْمَعُهُ وَاجِدٌ مِنْهُمَا ثُمَّ يَقْرُبُ الْمُنَادَى شَيْئًا فَشَيْئًا إِلَى أَنْ يَقُولَ قَرْنُهُ سَمِعْتَ ثُمَّ يُضْبَطُ ذَلِكَ الْمَوْضِعُ ثُمَّ يَرْفَعُ صَوْتَهُ مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ شَيْئًا فَشَيْئًا حَتَّى يَقُولَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ سَمِعْتَ . اهـ .

هـ فَوَدَّ (سَيِّ): (ثُمَّ عَكِيسَ) بِأَنْ تُسَدَّ الصَّحِيحَةُ وَيُضْبَطُ مُنْتَهَى سَمَاعِ النَّاقِصَةِ مُغْنِي . هـ فَوَدَّ: (مِنْ الدِّيَةِ) إِلَى التَّنْبِيْهِ فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ: (عَلَى مَا فِي الرُّوْضِ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (لِإِمَّا مَرَّ) إِلَى الْمَتَنِ . هـ فَوَدَّ: (مِمَّا مَرَّ) أَيِ آتِفًا فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَا فَحُكُومَةُ .

(وفي) إبطال (ضوء كل عين)، ولو عَيْنُ أَخْفَشَ، وهو مَنْ يُبْصِرُ لَيْلًا فَقَطْ وَأَعْشَى، وهو مَنْ يُبْصِرُ نَهَارًا فَقَطْ لِمَا مَرَّ أَنْ مَنْ بَعَيْنُهُ نِيَاضٌ لَا يَنْقُصُ الضَّوْءَ يُكْمَلُ فِيهَا الدِّيَّةُ (نصف دية) كالسَّمْعِ. (تنبيه) لو أَعْشَاهُ بَأَنْ جَنَى عَلَيْهِ فَصَارَ يُبْصِرُ نَهَارًا فَقَطْ لَزِمَتْهُ نِصْفُ دِيَّةٍ تَوْزِيْعًا عَلَى إِبْصَارِهِ بِهَا نَهَارًا وَلَيْلًا، وَإِنْ أَخْفَشَهُ بَأَنْ صَارَ يُبْصِرُ لَيْلًا فَقَطْ لَزِمَتْهُ حُكُومَةٌ عَلَى مَا فِي الرُّوْضِ وَأَقْرَبُهُ شَارِحُهُ، وَهُوَ مُشْكِلٌ بِمَا قَبْلَهُ إِلَّا أَنْ يُفْرَقَ بَأَنْ عَدَمَ الْإِبْصَارِ لَيْلًا يَدُلُّ عَلَى نَقْصِ حَقِيقَتِي فِي الضَّوْءِ إِذْ لَا مُعَارَضَ لَهُ حِينَئِذٍ بِخِلَافِ عَدَمِهِ نَهَارًا فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ بَلْ عَلَى ضَعْفِ قُوَّةِ ضَوْئِهِ عَلَى أَنْ تَعَارَضَ ضَوْءُ التَّهَارِ فَلَمْ تَجِبْ فِيهِ إِلَّا حُكُومَةٌ (فلو فقأها) بِالْجَنَائِيَةِ الْمُذْهَبَةِ لِلضَّوْءِ (لَمْ تَزِدْ) لَهَا حُكُومَةً؛ لِأَنَّ الضَّوْءَ فِي جِزْمِهَا (وَإِنْ أَدْعَى) الْمَجْنِي عَلَيْهِ (زَوَالَهُ) وَأَنْكَرَ الْجَنَانِي (سُئِلَ) أَوَّلًا (أَهْلُ الْخَبْرَةِ) هُنَا، وَلَا يَمِينُ إِلَّا فِي السَّمْعِ إِذْ لَا طَرِيقَ لَهُمْ فِيهِ وَهُنَا لَهُمْ طَرِيقٌ فِيهِ بِقَلْبٍ حَدَقَتْهُ إِلَى الشَّمْسِ مَثَلًا فَيَعْرِفُونَ هَلْ فِيهَا قُوَّةُ الضَّوْءِ، أَوْ لَا فَإِنْ قُلْتَ مَرَّ أَنَّهُ يُعَوَّلُ عَلَى إِخْبَارِهِمْ بِبَقَاءِ السَّمْعِ فِي مَقَرِّهِ وَعَلَى تَقْدِيرِ مُدَّةٍ لِعَوْدِهِ وَذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ لَهُمْ طَرِيقًا فِيهِ قُلْتَ لَا يَلْزَمُ مَنْ أَنَّ لَهُمْ طَرِيقًا إِلَى بَقَائِهِ الدَّالُّ عَلَيْهِ تَوَخُّعٌ مِنَ الْإِذْرَاكِ، أَوْ عَوْدُهُ بَعْدَ زَوَالِهِ الدَّالُّ عَلَيْهِ الْامْتِحَانُ أَنَّ لَهُمْ طَرِيقًا إِلَى زَوَالِهِ بِالْكُلِّيَّةِ إِذْ لَا غَلَامَةَ عَلَيْهِ غَيْرَ الْامْتِحَانِ فَعُمِلَ بِهِ

❦ قول (سن): (وفي ضوء كل عين) أي بَصَرَ كُلِّ عَيْنٍ صَغِيرَةٍ، أَوْ كَبِيرَةٍ حَادَّةٍ أَوْ كَالَّةٍ صَحِيحَةٍ، أَوْ عَلِيلَةٍ عَمْشَاءَ، أَوْ حَوْلَاءَ مِنْ شَيْخٍ، أَوْ طِفْلٍ حَيْثُ الْبَصَرُ سَلِيمٌ مُغْنِي. ❦ قوله: (ولو عَيْنُ أَخْفَشَ الْخ) أي خِلْقَةً أَمَّا لَوْ كَانَ بِجَنَائِيَةٍ فَيَنْبَغِي أَنْ يَنْقُصَ وَاجِبُهَا مِنَ الدِّيَّةِ لِيَتَلَا يَنْصَاعَفَ الْغُرْمُ عَ ش. ❦ قوله: (لِذَا مَرَّ الْخ) لَا يَخْفَى مَا فِي تَطْلِيْقِهِ. ❦ قوله: (لَزِمَتْهُ نِصْفُ دِيَّةٍ الْخ) مُعْتَمِدٌ عَ ش. ❦ قوله: (لَزِمَتْهُ حُكُومَةٌ) مُعْتَمِدٌ عَ ش. ❦ قوله: (عَلَى مَا فِي الرُّوْضِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرُّوْضُ مَعَ الْأَسْنَى، وَإِنْ أَعْشَاهُ لَزِمَتْهُ نِصْفُ دِيَّةٍ وَفِي إِزَالَةِ عَيْنِ الْأَعْشَى بَاقِي سَمَاوِيَّةِ الدِّيَّةِ، وَإِنْ كَانَ مُقْتَضَى كَلَامِ التَّهْدِيْبِ وَجُوبَ نِصْفِهَا مَوْزَعًا عَلَى إِبْصَارِهَا بِالتَّهَارِ وَعَدَمَ إِبْصَارِهَا بِاللَّيْلِ، وَإِنْ أَعْمَشَهُ، أَوْ أَخْفَشَهُ أَوْ أَخَوَلَهُ، أَوْ أَشْخَصَ بَصَرَهُ فَالْوَاجِبُ حُكُومَةٌ، وَإِنْ أَذْهَبَ أَحَدُ شَخْصَيْنِ الضَّوْءَ وَالْآخَرُ الْحَدَقَةَ وَاخْتَلَفَا فِي عَوْدِ الضَّوْءِ صَدَقَ الثَّانِي بِيَمِينِهِ، وَإِنْ كَذَّبَهُ الْمَجْنِي عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ عَوْدِهِ أَه، وَعِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ قَدْ يُقَالُ ذَكَرُوا فِي غُيُوبِ الْمَبِيعِ أَنَّ الْأَخْفَشَ صَغِيرَ الْعَيْنِ ضَعِيفَ الْبَصَرِ وَيُقَالُ: هُوَ مَنْ يُبْصِرُ بِاللَّيْلِ دُونَ النَّهَارِ. أَه فَاقْتَضَى كَلَامُهُمْ أَنَّ الْإِطْلَاقَ الْأَشْهُرُ فِيهِ الْأَوَّلُ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُرَادُ لِلرُّوْضِ هُنَا فَإِنَّهُ وَشَارِحُهُ لَمْ يَتَعَرَّضَا هُنَا لِتَفْسِيرِهِ وَبَيَانِ الْمُرَادِ بِهِ فَلْيُتَأَمَّلْ. أَه. أَقُولُ وَيُؤَيِّدُهُ اقْتِصَارُ الْمُغْنِي فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْمَارِّ وَلَوْ عَيْنُ أَحْوَلَ وَأَعْمَشَ وَأَعْوَرَ عَلَى تَفْسِيرِهِ بِالْأَوَّلِ. ❦ قوله: (لَمْ تَزِدْ حُكُومَةً) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ أَنَّهُمْ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (وَذَلِكَ) إِلَى الْمَتْنِ وَإِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (وَفِي بَعْضِ الْحُرُوفِ) فِي النَّهْيَةِ.

❦ قول (سن): (أهل الخبرة) أي عَدْلَانِ مِنْهُمْ مُطْلَقًا، أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ إِنْ كَانَ خَطَأً أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ الْأَسْنَى. ❦ قوله: (إِلَى بَقَائِهِ) أَي إِلَى مَعْرِفَةِ بَقَاءِ السَّمْعِ. ❦ قوله: (أَنْ لَهُمُ الْخ) فَاعِلٌ لَا يَلْزَمُ. ❦ قوله: (أَوْ عَوْدِهِ) عَطَفَ عَلَى بَقَائِهِ. ❦ قوله: (إِلَى زَوَالِهِ) أَي مَعْرِفَةُ زَوَالِهِ. ❦ قوله: (عَلَيْهِ) أَي الزَّوَالِ.

دُون سُؤَالِهِمْ بِخِلَافِ الْبَصَرِ يُعْرِفُ زَوَالَهُ بِسُؤَالِهِمْ وَبِالامْتِحَانِ بِلِ الْأَوَّلِ أَقْوَى وَمِنْ ثَمَّ قَالَ (أَوْ يُفْتَحُونَ) بَعْدَ فَقْدِ خَبِيرَيْنِ مِنْهُمْ، أَوْ تَوْقِفُهُمْ عَنِ الْحُكْمِ بِشَيْءٍ (بِتَقْرِيبٍ) نَحْوِ (عَقْرِبٍ) أَوْ حَدِيدَةٍ مِنْ عَيْنِهِ بِنَفْتَةٍ وَيَنْظُرُ هَلْ يَنْزِعُ عِجْرًا) فَيَحْلِفُ الْجَانِي لِيُظْهِرَ كَذِبَ خَصْمِهِ، أَوْ لَا فَيَحْلِفُ الْخَصْمُ لِيُظْهِرَ صِدْقَهُ وَحَمِلَ أَوْ عَلَى التَّنْوِيعِ الَّذِي ذَكَرْتَهُ هُوَ الْمَعْتَمِدُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْبَلْقَيْنِي وَغَيْرُهُ بَلْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْمَذْهَبُ تَعْيُثُ سُؤَالُهُمْ أَمْ. وَذَلِكَ لِضَعْفِ الْامْتِحَانِ إِذْ يَعْلُو الْبَصَرُ أَغْشِيَةً تَمْنَعُ انْتِشَارَ الضُّرِّ مَعَ وَجُودِهِ فَتَعْيُثُ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ تَعَدُّرِ أَهْلِ الْخَبْرَةِ وَمِنْ ثَمَّ ضَمَّنَ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ مَا فِي الْمَتْنِ تَبَعًا لِلْمُتَوَلَّى أَنَّ الْخَبْرَةَ لِلْحَاكِمِ (وَإِنْ نَقَصَ فَكَالْتَسْمَعِ) فَنَقِصَ الْبَصَرِ مِنَ الْعَيْنَيْنِ مِمَّا إِنْ عُرِفَ بِأَنْ كَانَ يَرَى لِحَدِّ فَصَارَ يَرَى لِنَصْفِهِ قِسْطُهُ وَإِلَّا فَحُكُومَةُ وَمِنْ عَيْنٍ تُغْصَبُ هِيَ وَيُوقَفُ شَخْصٌ فِي مَحَلٍّ يَرَاهُ وَيُؤَمَّرُ بِالتَّبَاغِدِ حَتَّى يَقُولَ لَا أَرَاهُ فَتُعْرَفَ الْمَسَافَةُ ثَمَّ تُغْصَبُ الصَّحِيحَةُ وَتُطْلَقُ الْعَلِيلَةُ وَيُؤَمَّرُ بِأَنْ يَقْرُبَ رَاجِعًا إِلَى أَنْ يَرَاهُ فَيُضَبِّطَ مَا بَيْنَ الْمَسَافَتَيْنِ وَيَجِبُ قِسْطُهُ مِنَ الدِّيَةِ وَلَوْ أَنَّهُمْ بِزِيَادَةِ الصَّحِيحَةِ وَنَقْصِ الْعَلِيلَةِ امْتَحَنَ فِي الصَّحِيحَةِ بِتَغْيِيرِ ثِيَابِ ذَلِكَ الشَّخْصِ وَبِالانتِقَالِ لِيَقْيَةِ الْجِهَاتِ فَإِنْ تَسَاوَتْ الْغَايَاتُ فَصَادِقٌ

• قَوْلُهُ: (بِلِ الْأَوَّلِ) أَيِ سُؤَالِهِمْ. • قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الْإِنْج) لَعَلَّ الْمُرَادَ وَمِنْ أَجْلِ أَنَّ الْأَوَّلَ أَقْوَى أُخِّرَ الْإِمْتِحَانُ فِي الذِّكْرِ، وَإِلَّا فَلَا يَظْهَرُ وَجْهُ التَّقْرِيعِ. • قَوْلُهُ: (بَعْدَ فَقْدِ خَبِيرَيْنِ) انْظُرْ مَا ضَابِطُ الْفَقْدِ هَلْ مِنْ الْبَلَدِ قَطُّ، أَوْ مِنْ مَسَافَةِ الْقَصْرِ، أَوْ الْعَدْوَى، أَوْ كَيْفَ الْحَالِ، فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي فَلْيُرَاجَعْ عِ ش. • قَوْلُهُ: (مِنْهُمْ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (وَحَمِلَ أَوْ عَلَى التَّنْوِيعِ الْإِنْج) أَيِ الصَّادِقِ بِالتَّزْيِينِ الَّذِي هُوَ الْمُرَادُ وَإِلَّا فَالتَّزْيِينُ الْمُرَادُ مِنْ جُمْلَةِ مَاصِدَقَاتِ التَّنْوِيعِ لَا عَيْنُهُ وَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ عَنِ التَّمْيِيزِ الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّهُ ضِدُّ التَّزْيِينِ فَلَا تَصِحُّ إِرَادَتُهُ بِهِ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (عَلَى التَّنْوِيعِ) أَيِ لَا التَّخْيِيرِ أَيِ إِذَا عَجَزَ عَنْ أَهْلِ الْخَبْرَةِ انْتَقَلَ إِلَى الْإِمْتِحَانِ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (الَّذِي ذَكَرْتُهُ) أَيِ بِقَوْلِهِ أَوَّلًا ثُمَّ بِقَوْلِهِ بَعْدَ فَقْدِ خَبِيرَيْنِ. • قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ التَّزْيِينِ الْمَذْكُورِ. • قَوْلُهُ: (إِلَّا بَعْدَ تَعَدُّرِ أَهْلِ الْخَبْرَةِ) ثُمَّ إِنْ قَالُوا يَعُودُوا وَقَدَّرُوا مُدَّةً انْظُرْ كَالْتَسْمَعِ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ عَوْدِهِ فِي الْمُدَّةِ وَجَبَتْ الدِّيَةُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ عَدَمَ عَوْدِهِ وَلَوْ عَاشَ وَهَلْ يَجِبُ الْقِصَاصُ، أَوْ لَا؟ وَجِهَانِ أَوْجَهُمَا الثَّانِي لِلشُّبْهَةِ، وَإِنْ ادَّعَى الْجَانِي عَوْدَةَ قَبْلِ الْمَوْتِ وَاتَّكَرَّ الْوَارِثُ صُدِّقَ الْوَارِثُ بِبَيِّنَةٍ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمَ عَوْدِهِ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ الْأَسْنَى. • قَوْلُهُ: (مَا فِي الْمَتْنِ تَبَعًا لِلْمُتَوَلَّى الْإِنْج) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ مَا ذَكَرَهُ الْمُتَوَلَّى مِنْ أَنَّ الْخَيْرَةَ الْإِنْج. • قَوْلُهُ: (أَنَّ الْخَيْرَةَ الْإِنْج) أَيِ فِي تَقْدِيمِ السُّؤَالِ، أَوْ الْإِمْتِحَانِ. • قَوْلُهُ: (إِنْ عُرِفَ) أَيِ قَدَرِ النِّقْصِ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَمِنْ عَيْنٍ الْإِنْج) عَطَفَ عَلَى مِنَ الْعَيْنَيْنِ. • قَوْلُهُ: (وَيُؤَمَّرُ) أَيِ ذَلِكَ الشَّخْصِ. • قَوْلُهُ: (وَيَجِبُ قِسْطُهُ مِنَ الدِّيَةِ) فَإِنْ أَبْصَرَ بِالصَّحِيحَةِ مِنْ يَمَانِي ذِرَاعَ مَثَلًا وَبِالْأُخْرَى مِنْ يَمَانِي فَالتَّنْصُفُ نَعَمْ لَوْ قَالَ أَهْلُ الْخَبْرَةِ إِنَّ الْيَمَانَةَ الثَّانِيَةَ تَحْتَاجُ إِلَى مِثْلِي مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْيَمَانَةُ الْأُولَى لِقُرْبِ الْأُولَى وَبَعْدَ الثَّانِيَةِ وَجِبَ ثَلَاثَا دِيَةِ الْعَلِيلَةِ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ الْأَسْنَى وَهَذَا الْإِسْتِدْرَاكُ ذَكَرَ الرُّوْضُ فِي السَّمْعِ مِثْلَهُ. • قَوْلُهُ: (بِزِيَادَةِ الصَّحِيحَةِ) مِنْ إِضَافَةِ الْمُضَدِّ إِلَى مَفْعُولِهِ أَيِ بِزِيَادَةِ فِي نَظَرِ الصَّحِيحَةِ سَيِّدَ عَمَرَ. • قَوْلُهُ: (امْتَحَنَ فِي الصَّحِيحَةِ الْإِنْج) سَكَتَ

والا فلا ويأتي نحو ذلك في السَّمْعِ وغيره لِكُنْهَم في السَّمْعِ صَوْرُهُ بِأَنْ يَجْلِسَ بِمَحَلٍّ وَيُؤْمَرُ  
بَرْفَعِ صَوْتَهُ مِنْ مَسَافَةٍ بَعِيدَةٍ عَنْهُ بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُهُ ثُمَّ يَقْرُبُ مِنْهُ شَيْئًا فَشَيْئًا إِلَى أَنْ يَقُولَ سَمِعْتُهُ  
فَيَعْلَمُ وَهَذَا يُخَالِفُ مَا مَرَّ فِي تَصْوِيرِ الْبَصَرِ مِنْ أَمْرِهِ بِالتَّبَاعِدِ أَوَّلًا فِي مَحَلٍّ يَرَاهُ فَيُحْتَمَلُ أَنَّ ذَلِكَ  
تَصْوِيرٌ فَقَطْ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ تَقْيِيدٌ وَيُفْرَقُ بِأَنَّ الْبَصَرَ يَحْصُلُ لَهُ عِنْدَ الْبُعْدِ تَفَرُّقٌ وَانْتِشَارٌ فَلَا يُتَيَقَّنُ  
أَوَّلَ رُؤْيَاهُ حِينَئِذٍ فَأَمْرٌ بِالْقُرْبِ أَوَّلًا لِتَيَقُّنِ الرُّؤْيَا وَيَرْوُلُ احْتِمَالُ التَّفَرُّقِ بِخِلَافِ السَّمْعِ فَإِنَّهُ إِذَا  
حَصَلَ فِيهِ طَنِينٌ ثُمَّ أَمَرَ بِالتَّبَاعِدِ فَيُسْتَصْحَبُ ذَلِكَ الطَّنِينُ الْقَارِ فِيهِ فَلَا يَنْضَبِطُ مُنْتَهَاهُ يَقِينًا  
بِخِلَافِ مَا إِذَا قَرَعَ السَّمْعُ أَوَّلًا وَضَبِطَ فَإِنَّهُ يَتَيَقَّنُ مُنْتَهَاهُ فَعَمِلُوا فِي كُلِّ مِنْهُمَا بِالْأَحْوِطِ فِيهِ  
فَتَأَمَّلْهُ. (وَفِي الشَّمِّ دِيَّةٌ عَلَى الصَّحِيحِ) كَالسَّمْعِ فِي إِذْهَابِهِ مِنْ أَحَدِ الْمُنْخَرِجِينَ نِصْفُ دِيَّةٍ، وَلَوْ  
نَقَصَ فِقْطُهُ إِنْ أَمَكَّنَ وَلَا فَحُكُومَةٌ وَيَأْتِي فِي الْارْتِقَاءِ هُنَا مَا مَرَّ فِي السَّمْعِ، وَلَوْ ادَّعَى زَوَالَهُ  
امْتَحِنَ فَإِنْ هَشَّ أَوْ عَبَسَ حَلَفَ الْجَانِي وَالْأَخْلَفَ هُوَ، وَلَا يُسَالُ الْخُبْرَاءُ هُنَا لِمَا مَرَّ فِي السَّمْعِ.

عَنِ الْعِلِيلَةِ انْظُرْ مَا حُكْمُهَا. □ قَوْلُهُ: (وَيَأْتِي نَحْوُ ذَلِكَ) أَي مُطْلَقُ الْإِمْتِحَانِ بِالمَسَافَةِ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (بِأَنْ  
يَجْلِسَ) أَي الْمَجْنِي عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ وَيُؤْمَرُ أَي شَخْصٌ آخَرُ. □ قَوْلُهُ: (بِالتَّبَاعِدِ أَوَّلًا فِي مَحَلٍّ يَرَاهُ) الْأَوْفَقُ لِمَا  
مَرَّ بِالْوُقُوفِ أَوَّلًا فِي مَحَلٍّ يَرَاهُ ثُمَّ بِالتَّبَاعِدِ. □ قَوْلُهُ: (وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ تَقْيِيدٌ)، وَهُوَ أَوْجَهُ نِهَايَةً قَالَ ع ش بَقِيَ  
أَنَّهُ اغْتَبِرَ فِي تَصْوِيرِ مَعْرِفَةِ النَّقْصِ أَنَّهُ تَرَبُّطُ الْعِلِيلَةِ أَوَّلًا وَتَطْلُقُ الصَّحِيحَةُ عَلَى مَا مَرَّ فَهَلْ ذَلِكَ تَصْوِيرٌ  
فَقَطْ، أَوْ تَقْيِيدٌ كَمَا هُنَا فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مُجَرَّدُ تَصْوِيرٍ إِذْ لَا يَظْهَرُ فَرْقٌ بَيْنَ رِبْطِ الْعِلِيلَةِ أَوَّلًا وَبَيْنَ  
عَكْسِهِ فِي حُصُولِ الْمُصَنَّفِ. اهـ.

□ قَوْلُ (أَسْنَى): (وَفِي الشَّمِّ) أَي فِي إِزَالَتِهِ مِنَ الْمُنْخَرِجِينَ بِجِنَايَةٍ عَلَى رَأْسٍ وَغَيْرِهِ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (كَالسَّمْعِ)  
إِلَى قَوْلِهِ، وَلَا يُسَالُ فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَيَأْتِي إِلَى وَلَوْ ادَّعَى. □ قَوْلُهُ: (مِنْ أَحَدِ الْمُنْخَرِجِينَ) تَشْبِيهُ مَنْخَرٍ  
بَوَزْنِ مَجْلِسِ ثَقَبِ الْأَنْفِ وَقَدْ تَكَسَّرَ الْمِيمُ إِتْبَاعًا لِكُسْرَةِ الْخَاءِ اهـ مُخْتَارٌ وَجَوَزَ الْقَامُوسُ أَيْضًا فَتَحَهُمَا  
وَضَمَّهُمَا وَمُنْخَوَّرٌ كَمُضْفُورٍ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ نَقَصَ الْإِلْحَ) أَي الشَّمُّ مِنَ الْمُنْخَرِجِينَ وَجَبَ قِسْطُهُ مِنَ الدِّيَّةِ  
إِنْ أَمَكَّنَ مَعْرِفَتَهُ وَإِلَّا فَالْحُكُومَةُ، وَإِنْ نَقَصَ شَمُّ أَحَدِ الْمُنْخَرِجِينَ اغْتَبِرَ بِالْجَانِبِ الْآخَرِ كَمَا فِي السَّمْعِ  
وَالْبَصَرِ مُغْنِي وَأَسْنَى. □ قَوْلُهُ: (إِنْ أَمَكَّنَ) أَي مَعْرِفَةُ قَدْرِ النَّقْصِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ ادَّعَى زَوَالَهُ) أَي مِنْ  
الْمُنْخَرِجِينَ وَأَثَرَهُ الْجَانِي. □ قَوْلُهُ: (امْتَحِنَ) أَي الْمَجْنِي عَلَيْهِ فِي غَفَلَاتِهِ بِالرَّوَائِحِ الْحَادَّةِ مُغْنِي.

□ قَوْلُهُ: (فَإِنْ هَشَّ) أَي لِلطَّيِّبِ وَعَبَسَ أَي لِغَيْرِهِ حَلَفَ الْجَانِي أَي لظَهْوَرِ كَذِبِ الْمَجْنِي عَلَيْهِ مُغْنِي وَفِي  
ع ش عَنْ الْمُخْتَارِ عَبَسَ بِالتَّخْفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ الْإِلْحَ) أَي لظَهْوَرِ صِدْقِهِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ  
إِلَّا مِنْهُ، وَلَوْ وَضَعَ الْمَجْنِي عَلَيْهِ يَدَهُ عَلَى أَنْفِهِ فَقَالَ لَهُ الْجَانِي فَعَلْتَ ذَلِكَ لِعَوْدِ شَمِّكَ فَقَالَ بَلْ فَعَلْتُهُ  
أَثْقَافًا، أَوْ لِعَرَضِ كَامِتِخَاطِ وَرُعَافٍ وَتَفَكَّرَ صِدْقَ بَيَمِينِهِ لِاحْتِمَالِ ذَلِكَ فَإِنْ قُطِعَ أَنْفُهُ فَذَهَبَ شَمُّهُ فَدَيَّتَانِ  
كَمَا فِي السَّمْعِ؛ لِأَنَّ الشَّمَّ لَيْسَ فِي الْأَنْفِ مُغْنِي وَرَوْضَ مَعَ الْأَسْنَى. □ قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ فِي السَّمْعِ) أَي مِنْ

□ قَوْلُهُ: (وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ تَقْيِيدٌ)، وَهُوَ أَوْجَهُ ش م ر.



(وفي) إبطال (الكلام دية) كما عليه أكثر أهل العلم ويأتي هنا في الامتحان وانتظار العود ما مرّ وفي إحداث عجلة، أو نحو تمتع حكومة، وهو من اللسان كالبطش من اليد فلا تجب زيادة لقطع اللسان وكون مقطوعه قد يتكلم نادر جدًا فلا يعول عليه نعم، يراد على التشبيه أنّ في قطع اليد التي ذهب بطشها الدية بخلاف اللسان الذي ذهب كلامه وقد يفوق بأنه لا جمال في هذا حتى تجب في مقابلته بخلاف تلك فوجب لجمالها كأذن مشلولة خلقة (وفي بعض الحروف يقسطه) إن بقي له كلام مفهم وإلا فالدية لزوال منفعة الكلام (و) الحروف (الموزع عليها ثمانية وعشرون حرفًا في لغة العرب) فلكل حرف ربيع سبع الدية وأسقطوا (لا) لتركيها من الألف واللام

أنه لا طريق لهم في معرفة زواله. ٥ قوله: (كما عليه أكثر أهل العلم) عبارة المعني لخبير البيهقي - في اللسان الدية - إن منع الكلام وقال ابن أسلم مضت السنة بذلك ولأن اللسان عضو مضمون بالدية فكذا منفعته العظمى كاليد والرجل. ٥ قوله: (ويأتي هنا في الامتحان إلخ) عبارة المعني وإنما تؤخذ الدية إذا قال أهل الخبرة لا يعود كلامه قاله في أضل الروضة أي على ما سبق من الفرق بين أن يقدروا مدة يعيش إليها، أو لا فإن أخذت ثم عاد استردت ولو ادعى زوال نطقه امتحن بأن يروّع في أوقات الخلوات وينظر هل يضدر منه ما يعرف به كذبه فإن لم يظهر شيء حلف المجني عليه كما يخلف الآخرس ووجب الدية. ٥ قوله: (وهو) أي النطق. ٥ قوله: (فلا يعول عليه) ظاهره، وإن تكلم على تدوير لكن قضية ما يأتي في قوله، ولو قطع بعض لسانه فلم يذهب شيء من كلامه إلخ أنه يجب حكومة إلا أن يفرق بأن في قطع بعض اللسان آلة النطق موجودة في الجملة بخلاف هذا ش. ٥ قوله: (ذهب كلامه) أي ودّقه أخذًا مما قلّمه في قطع اللسان. ٥ قوله: (في هذا) أي اللسان وقوله بخلاف تلك أي اليد. ٥ قوله: (إن بقي له) إلى قول المتن: (أو بجناية) في النهاية.

٥ قول (سب): (الموزع عليها) أي والحروف التي يوزع عليها الدية معني. ٥ قوله: (فلكل حرف) إلى قول المتن وقيل قسطه في المعني إلا قوله ضعيف إلى وتوزع. ٥ قوله: (فلكل حرف ربيع سبع الدية)؛ لأنه إذا نُسب الحرف للثمانية والعشرين حرفًا كان ربع سبع الدية ثلاثة أبعرة وأربعة أسباع بغير للكامل ويؤخذ لغيره بالنسبة كما في الحلبي بجبرمي. ٥ قوله: (وأسقطوا لا تركبها إلخ) الظاهر أن الواضع لم يرد جعل لا من حيث هي حرفًا؛ لأنها مركبة وما قبلها وما بعدها من الحروف بسائط وإنما أراد الألف اللينة وأما الهمزة فهي المرادة بالألف أول الحروف ويدل على إرادته من لا الألف اللينة جعله لها بين أختيها الواو والياء وإنما لم يركب أختيها للإشارة إلى أنه يمكن النطق بمسماهما مستقلاً لقبولهما للتخريك دونها وحيث فلا بد من اختيارها؛ لأنها حرف مستقل يتوقف تمام النطق عليه بل هي أكثر دورًا في الكلام من غيرها كما لا يخفى وقوله واختيار الماوردّي لها إلخ لا يخفى مما تقرر أن الماوردّي لم يختارها من حيث تركبها وإنما اعتبر ما أريد منها، وهو الألف اللينة وقد علمت أن اختيارها متعين وحيث فاختار الماوردّي هو عين اختيار النحاة لا غيره كما اقتضاه صنيع الشارح.

٥ قوله: (أن في قطع اليد التي ذهب بطشها إلخ) راجع إذا ذهب بطشها بجناية هل يسقط من الدية قدر أرسها.

واعتبار الماوِزدي لها والثَّحاة للألف والهمزة ضعيفت أما الأول فلما ذُكر وأما الثاني فلأن الألف تُطلق على أعم من الهمزة والألف الساكنة وبه صرح سييؤيه فاستغنوا بالهمزة عن اللينة لاندراجها فيها وتوزع في لغة غير العرب إذا كان المجني عليه منهم على حروفها قلت أو كثرت كأحد وعشرين في لغة واحد وثلاثين في أخرى ولو تكلم بهاتين وزع على أكثرهما

قوله: (واختيار الماوِزدي لها والثَّحاة إلخ) أي وعلى كل منهما تكون الحروف تسعة وعشرين مغني. قوله: (أما الأول فلما ذُكر) قد علمت أن الماوِزدي لم يفتيز لا من حيث تركبها حتى يتوجه عليه هذا الرّد وقوله وأما الثاني فلأن الألف تُطلق على أعم من الهمزة والألف إلخ فيه أن المدار في الحروف التي تقسّط عليها الدية إنما هي المسميات التي هي أجزاء الكلام فلا شك أن نطق اللسان بالهمزة غيره بالألف ولكل منهما مخرج مخصوص يباين الآخر وليس المدار فيها على الأسماء التي هي لفظ الألف ولفظ باء إلخ حتى يتوجه ما ذُكر هكذا ظهر فليتبّر ثم رأيت الشهاب سم قرّر نحو ما ذكرته أخيراً ثم قال إن الوجه تقسيط الدية على تسعة وعشرين رشدي. قوله: (وأما الثاني فلأن الألف) لا يخفى ما فيه على التبيه إذ الحقيقتان مختلفتان لاختلاف مخرجيهما ثم رأيت المحشي سم قال لا وجه لتضعيف كلام الثَّحاة فيما ذُكر فإن إطلاق الألف على الأعم لا يمنع النص على كل بخصوصه الذي هو أبين وأظهر في بيان المراد، ولا وجه للتوزيع على ثمانية وعشرين مع كون الهمزة والألف اللينة حقيقتين متباينتين للزوم إحداهما فالوجه التوزيع على تسعة وعشرين اللهم إلا أن يقال الألف اللينة لا يمكن النطق بها وحدها، ولا تكون إلا تبعاً وتتولد من إشباع غيرها، ولا تتميز حقيقتها تميزاً ظاهراً عن الهواء المجرد فلم تُعتبر، ولم توزع عليها فليأمل. اه سيّد عمزوع ش. قوله: (تطلق على أعم إلخ) فيه أنها من المشترك لا العام فإن العام لفظ دال على معنى يشترك فيه أفراد يتناولها جميعاً وليس الألف كذلك بل تطلق على هذا وعلى هذا ع ش. قوله: (لاندراجها) أي اللينة. قوله: (ولو تكلم بهاتين) غير العربيّتين عبارة الشيخ عميرة، ولو كان يُحسِن العربيّة وغيرها وزع على العربيّة اه فليحمل قول الشارح هنا على ما لو كانت اللغتان غير عربيّتين ع ش أقول هذا الحمل بعيد في الغاية فليراجع. قوله: (وزع على أكثرهما)، ولو قطع شفتيه فذهبت الميم والباء وجب أرشهما مع ديهما في أوجه الوجهين نهاية وأسنى ومغني ويأتي في الشارح خلافة.

قوله: (واختيار الماوِزدي لها والثَّحاة للألف والهمزة ضعيف) لا وجه لتضعيف كلام الثَّحاة بما ذُكر فإن إطلاق الألف على الأعم لا يمنع النص على كل بخصوصه الذي هو أبين وأظهر في بيان المراد، ولا وجه للتوزيع على ثمانية وعشرين مع كون الهمزة والألف اللينة حقيقتين متباينتين للزوم إحداهما فالوجه التوزيع على تسعة وعشرين فليتبّر اللهم إلا أن يقال الألف اللينة لا يمكن النطق بها وحدها، ولا يكون إلا تبعاً وتتولد من إشباع غيرها، ولا تتميز حقيقتها تميزاً ظاهراً عن الهواء المجرد فلم تُعتبر ولم يوزع عليها فليأمل.

(وقيل لا تُوزَّعُ على الشَّفَهِيَّةِ) وهي الباء والفاء والميم والواو (والحَلْقِيَّةِ) وهي الهمزة والهاء والعين والغين والحاء والخاء بل على اللِّسَانِيَّةِ؛ لأنها التي بها التَّنطُّقُ ورُدُّ بِمَنْعِ ذلك بل كمالُ التَّنطُّقِ مُرَكَّبٌ من جميعها ففي بعضِ كُلٍّ من تينك قِسْطُهُ من الدِّيةِ ولو أذهب حرفاً له فعادَ له حرفٌ لم يكن يُحْسِنُهُ وجبَ لِلذَّاهِبِ قِسْطُهُ من الحُرُوفِ التي يُحْسِنُهَا قَبْلَ الجَنَايَةِ (ولو عَجَزَ عن بعضها خَلْفُهُ، أو بَاقَةَ سَمَاوِيَّةٍ) وله كلامٌ مُفْهِمٌ فَجَنَى عليه فَذَهَبَ كَلَامُهُ (فَدِيَّةٌ) لوجودِ نُطْقِهِ وَضَعْفُهُ لا يَمْنَعُ كَمَالَ الدِّيةِ فيه كَضَعْفِ البَطْشِ والبَصْرِ (وقيل) فيه (قِسْطٌ) من الدِّيةِ وفَارَقَ ضَعْفَ نحوِ البَطْشِ بآئه لا يُقَدَّرُ غَالِيًا وَالتَّنطُّقُ يَتَقَدَّرُ بِالْحُرُوفِ وَيُرَدُّ بِآئه حيثُ بَقِيَ كَلَامٌ مُفْهِمٌ بَقِيَ مَقْصُودُ الْكَلَامِ فلم يَحْتَجْ لِذلكِ التَّقْدِيرِ (، أو) عَجَزَ عن بعضها (بجَنَايَةٍ) فَالْمَذْهَبُ لا يُكْمَلُ) فِيهَا (دِيَّةٌ) لِقَلَا يَتَضَاعَفُ الْغُرْمُ فيما أَبْطَلَهُ الْجَانِي الْأَوَّلُ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لا أَثَرَ لِجَنَايَةِ الْحَرْبِيِّ، وَهُوَ مُتَّجَةٌ، وَإِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ لا أَحْيِيَّتُهُ كَذَلِكَ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي السَّيِّدِ هَلْ يُلْحَقُ

□ قولُ (سني): (عَلَى الشَّفَهِيَّةِ) نِسْبَةً لِلشَّفَةِ عَلَى أَصْلِهَا فِي الْأَصَحِّ، وَهُوَ شَفَهَةٌ وَلَكِ أَنْ تَسْبِيهَا لِلْفِظِ فَتَقُولُ شَفِي، وَقِيلَ أَضْلُ شَفَةٍ شَفَوَةٌ ثُمَّ حُدِفَتِ الْوَاوُ وَعَلَيْهِ قَوْلُ الْمُحَرَّرِ الشَّفَوِيَّةُ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (لأنها التي) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى؛ لِأَنَّ الْجَنَايَةَ عَلَى اللِّسَانِ تَنْزَعُ الدِّيةَ عَلَى الْحُرُوفِ الْخَارِجَةِ مِنْهُ وَهِيَ مَا عَدَا الْمَذْكُورَاتِ وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْمَوْزَعُ عَلَيْهِ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ؛ لِأَنَّ مَنَفْعَةَ اللِّسَانِ التَّنطُّقُ بِهَا فَيَكْمَلُ الدِّيةَ فِيهَا وَأَجَابَ الْأَوَّلُ بِأَنَّ الْحُرُوفَ، وَإِنْ كَانَتْ مُخْتَلِفَةً الْمَخَارِجَ الْإِعْتِمَادُ فِي جَمِيعِهَا عَلَى اللِّسَانِ وَبِهِ يَسْتَقِيمُ التَّنطُّقُ. اهـ وَبِهِ عِلْمٌ مَا فِي تَغْيِيرِ الشَّارِحِ مِنَ الْإِيْجَازِ الْمُجَلِّ. □ قَوْلُهُ: (فَعَادَ لَهُ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَيَضْمَنُ أَرْشَ حَرْفِ قَوَّتِهِ ضَرْبَةً وَإِفَادَتُهُ حُرُوفًا لَمْ يُمْكِنْ مِنَ التَّنطُّقِ بِهَا، وَلا يُجِبِرُ الْفَائِثُ بِمَا يَحْدُثُ؛ لِأَنَّهُ نِعْمَةٌ جَدِيدَةٌ. اهـ.

□ قولُ (سني): (خَلْفُهُ) أَي كَارَتْ وَالتَّنْعُ مُعْنَى. □ قولُ (سني): (أَوْ بَاقَةَ سَمَاوِيَّةٍ) وَكَالْآفَةِ جَنَايَةٍ غَيْرُ مَضْمُونَةٍ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ حُجِّ الْآتِي ع ش. □ قولُ (سني): (فَدِيَّةٌ) أَي كَامِلَةٌ فِي إِنْطَالِ كَلَامِ كُلِّ مِنْهُمَا فَعَلَى هَذَا لَوْ بَطَلَ بِالْجَنَايَةِ بَعْضُ الْحُرُوفِ فَالتَّوْزِيْعُ عَلَى مَا يُحْسِنُهُ لَا عَلَى جَمِيعِ الْحُرُوفِ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَضَعْفُهُ لَا يَمْنَعُ الْخ) اسْتِثْنَاءٌ بَيَانِيٌّ.

□ قولُ (سني): (أَوْ بِجَنَايَةِ الْخ)، لَوْ أَبْطَلَ بَعْضُ مَا يُحْسِنُهُ فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ وَجَبَ قِسْطُهُ وَمَا ذُكِرَ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ الْخ) أَي عَلَى هَذَا سَمِيعُ ش. □ قَوْلُهُ: (لِقَلَا يَتَضَاعَفُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ) فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (وَهُوَ مُتَّجَةٌ، وَإِنْ). □ قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَي التَّعْلِيلُ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُتَّجَةٌ) وَالْأَوَجَهُ عَدَمُ الْفَرْقِ كَذَا فِي النَّهَايَةِ وَنَقَلَ الْمُعْنَى الْقَضِيَّةَ الْمُشَارَ إِلَيْهَا وَمَقَالَةَ الْأَذْرَعِيِّ، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِتَرْجِيحِ سَيِّدِ عُمَرَ قَالَ ع ش قَوْلَهُ وَالْأَوَجَهُ عَدَمُ الْفَرْقِ أَي بَيْنَ الْحَرْبِيِّ وَغَيْرِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ بِالْأَوَّلَى أَنَّ جَنَايَةَ السَّيِّدِ عَلَى عَبْدِهِ كَالْحَرْبِيِّ، وَلَمْ يُبَيِّنْ عِلَّةَ الْأَوَجَهُ وَقِيَاسَ نَظَائِرِهِ مِنْ أَنَّ الْجَنَايَةَ الْغَيْرَ الْمَضْمُونَةَ كَالْآفَةِ اعْتِمَادُ الْأَوَّلِ

□ قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ ضَعْفَ نَحْوِ الْبَطْشِ) عَلَى هَذَا.

بالحربي؛ لأنه غير ضامِنٍ لِقَتْنِهِ، أو يُفَرِّقُ بآنِهِ مُلْتَزِمٌ وَإِنَّمَا مَنَعَ مِنْ تَعْرِيمِهِ مَانِعٌ، وَلَا كَذَلِكَ الْحَرْبِيُّ كُلُّ مُخْتَمَلٍ، وَالتَّعْلِيلُ الْمَذْكُورُ يُرْجَحُ الْأَوَّلَ (وَلَوْ قُطِعَ نِصْفُ لِسَانِهِ فَذَهَبَ رُبُعٌ) أَحْرَفَ (كَلَامِهِ، أَوْ عَكَسَ) فَنِصْفُ دِيَّةٍ) اِعْتِبَارًا بِأَكْثَرِ الْأَمْرَيْنِ الْمَضْمُونِ كُلِّ مَنِهَا بِالْذِّيَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ انْفَرَدَ لَكَانَ ذَلِكَ وَاجِبُهُ فَدَخَلَ فِيهِ الْأَقْلُ وَمِنْ ثَمَّ أَتَجَهَّ دُخُولُ الْمُسَاوِي فِيهَا إِذَا قُطِعَ النَّصْفُ فَذَهَبَ النَّصْفُ وَلَوْ قُطِعَ بَعْضُ لِسَانِهِ فَذَهَبَ كَلَامُهُ وَجَبَتْ الذِّيَّةُ؛ لِأَنَّهَا إِذَا وَجَبَتْ بِذَهَابِهِ بَلَا قَطْعِ فَمَعَ قَطْعُ أُولَى، أَوْ فَلَمْ يَذْهَبْ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِهِ وَجَبَتْ الْحُكُومَةُ إِذْ لَوْ وَجَبَ الْقِسْطُ لَوَجَبَتْ الذِّيَّةُ الْكَامِلَةُ فِي لِسَانِ الْآخَرِ وَقِيلَ الْقِسْطُ وَعَلَيْهِ كَثِيرُونَ. (وَفِي) إِبْطَالِ (الصَّوْتِ دِيَّةً) إِنْ بَقِيَ قُوَّةُ اللِّسَانِ بِحَالِهَا لِخَبَرٍ فِيهِ وَتَأْوِيلُهُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالصَّوْتِ فِيهِ الْكَلَامُ يُخْتِاجُ إِلَى دَلِيلٍ

أَيِ الْفَرْقِ كَمَا هُوَ مُقْتَضَى التَّعْلِيلِ وَاعْتَمَدَهُ حَجٌّ. اهـ.

❑ فَوَلَّ (سَنِي): (وَلَوْ قُطِعَ نِصْفُ لِسَانِهِ الْخ)، وَلَوْ قُطِعَ لِسَانًا ذَهَبَ نِصْفُ كَلَامِهِ مَثَلًا لِجَنَابَةِ عَلَى اللِّسَانِ مِنْ غَيْرِ قَطْعِ شَيْءٍ مِنْهُ فَالْوَجِبُ الذِّيَّةُ؛ لِأَنَّهُ قَطَعَ جَمِيعَ اللِّسَانِ مَعَ بَقَاءِ الْمَنْفَعَةِ فِيهِ مُغْنِي.

❑ فَوَلَّ (سَنِي): (أَوْ عَكَسَ) أَي: بِأَنَّ قَطْعَ رُبْعٍ لِسَانِهِ فَذَهَبَ حُرُوفٌ هِيَ نِصْفُ كَلَامِهِ مُغْنِي.

❑ فَوَلَّ (سَنِي): (فَنِصْفُ دِيَّةٍ) يَجِبُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ، وَلَوْ قَطَعَ فِي الصَّوْرَتَيْنِ آخَرُ الْبَاقِي فَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الذِّيَّةِ؛ لِأَنَّهُ أَبْطَلَ فِي الْأَوَّلَى ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ الْكَلَامِ وَقَطَعَ فِي الثَّانِيَةِ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ اللِّسَانِ، وَلَا يُقْتَصُّ مَقْطُوعُ نِصْفِ ذَهَبَ نِصْفُ كَلَامِهِ مِنْ مَقْطُوعِ نِصْفِ ذَهَبَ رُبْعُ كَلَامِهِ إِذَا قُطِعَ الثَّانِي الْبَاقِي مِنْ لِسَانِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ أَجَرْنَا الْقِصَاصَ فِي بَعْضِ اللِّسَانِ لِنَقْصِ الْأَوَّلِ عَنِ الثَّانِي، وَلَوْ قُطِعَ نِصْفُ لِسَانِهِ فَذَهَبَ نِصْفُ كَلَامِهِ فَاقْتَصَرَ مِنَ الْجَانِبِ فَلَمْ يَذْهَبْ إِلَّا رُبْعُ كَلَامِهِ فَلِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ رُبْعُ الذِّيَّةِ لَيِّمَ حَقَّهُ فَإِنْ اقْتَصَرَ مِنْهُ فَذَهَبَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ كَلَامِهِ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ سِرَايَةَ الْقِصَاصِ مُهْدَرَةٌ مُغْنِي وَرَوَّضَ الْأَسْنَى. ❑ فَوَدَّ: (اِعْتِبَارًا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقِيلَ الْقِسْطُ) فِي الثَّهَابَةِ وَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (فَلَذَهَبَ) إِلَى (فَلَمْ يَذْهَبَ). ❑ فَوَدَّ: (بِأَكْثَرِ الْأَمْرَيْنِ) أَيِ اللِّسَانِ وَالْكَلامِ. ❑ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ الْخ) أَيِ الْأَكْثَرُ وَقَوْلُهُ لَكَانَ ذَلِكَ أَيِ نِصْفِ الذِّيَّةِ. ❑ فَوَدَّ: (إِذْ لَوْ وَجَبَ الْقِسْطُ لَوَجَبَتْ الْخ) وَجْهٌ هَذِهِ الْمُلَازِمَةُ أَنَّ وَجُوبَ الْقِسْطِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لِذَاتِ اللِّسَانِ بَلَا اِعْتِبَارِ الْكَلَامِ سَم. ❑ فَوَدَّ: (وَقِيلَ الْقِسْطُ الْخ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَجَبَتْ الْحُكُومَةُ ع ش.

❑ فَوَلَّ (سَنِي): (وَفِي الصَّوْتِ دِيَّةً)، وَلَوْ أَذْهَبَ بِإِبْطَالِ الصَّوْتِ التُّطْقُ وَاللِّسَانُ سَلِيمٌ الْحَرَكَةُ وَجَبَتْ دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ بِنَاءً عَلَى أَنَّ تَعْطِيلَ الْمَنْفَعَةِ لَيْسَ كإِبْطَالِهَا وَيَتَّبَعِي لِإِجَابِ حُكُومَةِ لَتَعْطِيلِ التُّطْقِ مُغْنِي وَأَسْنَى مَعَ الرَّوْضِ. ❑ فَوَدَّ: (إِنْ بَقِيَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمِنْ ثَمَّ) فِي الثَّهَابَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَانْتَصَرَ لِتَرْجِيحِهِ الْأَوَّلِيَّ).

❑ فَوَدَّ: (بِحَالِهَا) أَيِ وَتَمَكَّنَ اللِّسَانُ مِنَ التَّقْطِيعِ وَالتَّرْدِيدِ مُغْنِي. ❑ فَوَدَّ: (وَتَأْوِيلُهُ) أَيِ الْخَبَرِ.

❑ فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيِ فِي ذَلِكَ الْخَبَرِ. ❑ فَوَدَّ: (يُخْتِاجُ إِلَى دَلِيلٍ) أَيِ وَلَا تَعْلَمُ لَهُ دَلِيلًا وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ.

❑ فَوَدَّ: (إِذْ لَوْ وَجَبَ الْقِسْطُ لَوَجَبَتْ الذِّيَّةُ الْكَامِلَةُ) وَجْهٌ هَذِهِ الْمُلَازِمَةُ أَنَّ وَجُوبَ الْقِسْطِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لِذَاتِ اللِّسَانِ بَلَا اِعْتِبَارِ الْكَلَامِ.

وزعم البلقيني أن ذلك يكاد أن يكون خرقاً للإجماع لا يُلْتَفَتُ إليه (لأن أبطّل معه حركة لسانه فعجز عن التقطيع والتزديد فديتان) لاستقلال كل منهما بدية لو انفرد (وقيل دية) وانتصر لترجيحه الأذرع وغيره وفارق إذهاب النطق بالجناية على سماع صبي فتعطل لذلك نطقه؛ لأنه بواسطة سماعه وتدرجه فيه بأن اللسان هنا سليم، ولم تقع عليه جناية أصلاً بخلاف إبطال حركته المذكورة. (وفي) إبطال (الدوق دية) كالسمع ويُمتَحَنُ إن أنكر الجاني بالأشياء الحادثة والمروءة وغيرها حتى يُظَنُّ صدقه وكذبه نظير ما مر، ولو أبطّل معه نطقه أو حركة لسانه السابقة فديتان على ما قاله جمع مُتَقَدِّمُونَ ونقله الزافعي في موضع عن المتولي وأقره لكونه إثمًا

• قوله: (وزعم البلقيني إلخ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قوله لا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ. • قوله: (إن ذلك) أي وجوب الدية في الصوت مُعْنِي وع ش.

• قوله (سني): (معه) أي الصوت مُعْنِي. • قوله (سني): (فعجز عن التقطيع)، وهو إخراج كل حرف من مخرجه والتزديد تكرير الحروف بجبرمي عبارة ع ش لعل المراد بالتقطيع تمييز الحروف المختلفة عن بعض والتزديد الرجوع للحرف الأول بأن ينطق به ثانيًا كما نطق به أولاً. اه. • قوله: (وفارق إلخ) أي على الصحيح رشدي عبارة ع ش أي ما ذكر من وجوب الديتين. اه. • قوله: (إذهاب النطق بالجناية إلخ) أي حيث قالوا بوجوب دية واحدة في السمع ع ش. • قوله: (لأنه بواسطة سماعه إلخ) علة لتعطل نطق الصبي بعدم سماعه رشدي. • قوله: (وتدرجه فيه) عطف على إذهاب النطق والضمير الأول للنطق والثاني للسمع. • قوله: (بأن اللسان إلخ) متعلق بفارق. • قوله: (هنا) أي في الجناية على سماع الصبي. • قوله: (وفي إبطال الدوق) أي بالجناية على اللسان مُعْنِي بأن لا يفرق بين خلوه وحايض ومر ومالِح وعذب نهاية. • قوله: (إن أنكر الجاني) أي ذهابه. • قوله: (بالأشياء الحادثة) بأن يُلْقِمَهَا له غيره معافصة أي على غرة فإن لم يعبس صدق يمينه وإلا فالجاني يمينه نهاية ومُعْنِي. • قوله: (وغيرها) أي كالحايضة الحادثة مُعْنِي. • قوله: (وكذبه) أي أو كذبه سيد عمر. • قوله: (فديتان على ما قاله إلخ) صريح هذا السياق أن وجوب الديتين ضعيف كما يُعْلَمُ بتأمله لكن في حاشية الشيخ ع ش أنه مُعْتَمَدٌ فَلْيُراجِعْ رشدي أقول صريح الرّوض وجوب الديتين في إبطال الدوق مع النطق وصنيع الأسنى والمُعْنِي كالصريح في اعتماد وجوب دية واحدة في إبطالهما معًا وفصل سم وأقره ع ش بما نصه قوله فديتان على ما قاله جمع إلخ قد يقال إن كان فرض هذه المسألة أنه قطع اللسان فلا وجه إلا وجوب دية واحدة، أو أنه جنى عليه بدون قطعه فوجوب الديتين في غاية الظهور سواء قلنا إن الدوق في طرفه أم في الحلق. اه.

• قوله: (فديتان على ما قاله جمع مُتَقَدِّمُونَ) قد يقال إن كان فرض هذه المسألة أنه قطع اللسان فلا وجه إلا وجوب دية واحدة، أو أنه جنى عليه بدون قطعه فوجوب الديتين في غاية الظهور سواء قلنا إن الدوق في طرفه أم في الحلق.

يَتَأْتِي عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّ الذَّوْقَ فِي طَرَفِ الْحَلْقِي لَا فِي اللِّسَانِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَبْقَى مَعَ قَطْعِهِ حَيْثُ لَمْ يَسْتَأْصِلْ قَطْعَ عَصْبِهِ أَمَّا عَلَى الْمَشْهُورِ وَبِهِ جَزَمَ الرَّافِعِيُّ فِي مَوْضِعِ أَنَّهُ فِي طَرَفِ اللِّسَانِ فَلَا تَجِبُ إِلَّا دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ لِلِّسَانِ كَمَا لَوْ قَطَعَهُ فَذَهَبَ نُطْقُهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْهُ كَالْبَطْشِ مِنَ الْيَدِ كَمَا مَرَّ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الْأَوْجَهُ فَيَمْنَنُ قَطْعَ الشَّفَتَيْنِ فَزَالَتْ الْمَيْمُ وَالْبَاءُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ لِهَما أَرَشٌ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْهُمَا كَالْبَطْشِ مِنَ الْيَدِ أَيْضًا (وَقَدْ زَكَّ بِهِ عِلَالَةٌ وَخُمُوضَةٌ وَمَرَارَةٌ وَمُلُوحَةٌ وَعَذُوبَةٌ)، وَلَمْ يُنْظَرْ وَالزِّيَادَةُ بَعْضُ الْأَطْبَاءِ ثَلَاثَةً عَلَيْهَا لِدُخُولِهَا فِيهَا كَالْحِرَافَةِ مَعَ الْمَرَارَةِ وَالْعُقُوصَةِ مَعَ الْخُمُوضَةِ (وَقَوْزُغٌ) الدِّيَّةُ (عَلَيْهِنَّ) فَنَفِي كُلِّ خُمُوشَةٍ (فَإِنْ نَقَصَ) إِذْ رَأَى الطُّغُومَ عَلَى كَمَالِهَا (فَحُكُومَةٌ) إِنْ لَمْ يَتَقَدَّرْ وَإِلَّا فِقْطُهَا (وَتَجِبُ الدِّيَّةُ فِي) إِبْطَالِ (الْمَضْغِ) بِأَنْ يَجْنِيَ عَلَى أَسْنَانِهِ فَتَحْدِرُ وَتَبْطُلُ صِلَاحِيَّتُهَا لِلْمَضْغِ، أَوْ بِأَنْ يَتَصَلَّبَ مَغْرِشُ اللَّحْيَيْنِ فَتَمْتَنِعَ حَرَكَتُهُمَا مَجِيئًا وَذَهَابًا؛ لِأَنَّهُ الْمَنْفَعَةُ الْعَظْمَى لِلْأَسْنَانِ وَفِيهَا الدِّيَّةُ فَكَذَا مَنَعَتْهَا كَالْبَصْرِ مَعَ الْعَيْنِ وَالْبَطْشِ مَعَ الْيَدِ فَإِنْ نَقَصَ فَحُكُومَةٌ. (وَفِي) إِبْطَالِ (قُوَّةِ إِمْنَاءِ بِكَسْرِ ضَلْبٍ) لِفَوَاتِ الْمَقْصُودِ الْأَعْظَمِ وَهُوَ التَّسْلُ وَاعْتَرَضَهُ الْبُلْقِينِي بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ إِذْهَابِ قُوَّةِ إِنْزَالِهِ إِذْهَابُ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ طَرِيقَهُ قَدْ يَنْسُدُّ مَعَ بَقَائِهِ فَهُوَ كَارْتِنَاقِ

قوله: (لَا فِي اللِّسَانِ) وَهَذَا أَيُّ كَوْنِهِ فِي اللِّسَانِ هُوَ الرَّاجِحُ ع. ش. قوله: (لِأَنَّهُ) أَيُّ النُّطْقِ مِنْهُ أَيُّ اللِّسَانِ وَقَوْلُهُ كَمَا مَرَّ أَيُّ فِي شَرْحِ وَفِي الْكَلَامِ دِيَّةٌ. قوله: (وَمِنْ ثَمَّ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَيْضًا عَقَبَهُ) النَّهَايَةُ بِمَا نَصَّهُ لَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ وَجُوبُ أَرَشِ الْحَرْفَيْنِ أَيْضًا كَمَا مَرَّ. اه. وَتَقَدَّمَ عَنِ الْمُعْنَى وَالْأَسْنَى مَا يُوَافِقُهُ عِبَارَةُ سَمِ قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الْأَوْجَهُ إلخ أَيُّ، وَإِنْ كَانَ الْأَوْجَهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَجُوبُ أَرَشِهِمَا مَعَ دِيَّةِ الشَّفَتَيْنِ اه. قوله: (وَلَمْ يُنْظَرْ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفِي إِفْضَائِهَا) فِي النَّهَايَةِ. قوله: (لِدُخُولِهَا فِيهَا) أَيُّ دُخُولِ الثَّلَاثَةِ فِي الْخُمْسَةِ الْمَذْكُورَةِ. قوله: (وَالْعُقُوصَةُ مَعَ الْخُمُوضَةِ) أَيُّ وَالتَّفَاهَةِ مَعَ الْعَذُوبَةِ ع. ش. قوله: (فَتَحْدِرُ) بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ كَمَا فِي الْمُخْتَارِ وَيُمْكِنُ قِرَاءَتُهَا بِالْخَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَيُرَادُ بِالتَّحْدِرِ مِثْلُهَا عَنْ جِهَةِ الْإِسْتِقَامَةِ وَقَوْلُهُ وَتَبْطُلُ إلخ عَطْفُ تَفْسِيرِ ع. ش. وَقَوْلُهُ عَطْفُ تَفْسِيرِ يَظْهَرُ أَنَّهُ مِنْ عَطْفِ الْمُسَبَّبِ وَفِي الْقَامُوسِ حَدَرَتْ رِجْلِي، أَوْ عَيْنِي إِذَا قَتَرَتْ. اه. قوله: (أَوْ بِأَنْ يَتَصَلَّبَ إلخ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى حَذَفُ بَأَنْ وَعَطْفُهُ عَلَى تَحْدَرٍ. قوله: (لِأَنَّهُ) أَيُّ الْمَضْغِ. قوله: (وَفِيهَا الدِّيَّةُ) أَيُّ مُطْلَقِ الدِّيَّةِ وَإِلَّا قَدِيتُهَا غَيْرُ دِيَّةِ الْمَضْغِ رَشِيدِي.

قوله (سَنِي): (وَفِي قُوَّةِ إِمْنَاءِ إلخ) بِخِلَافِ انْقِطَاعِ اللَّبَنِ بِالْجِنَايَةِ عَلَى الْقَذِي فَإِنَّ فِيهَا حُكُومَةً فَقَطْ مُعْنَى. قوله: (وَاعْتَرَضَهُ الْبُلْقِينِي بِأَنَّهُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَنَارَعَ الْبُلْقِينِي فِي ذَلِكَ وَقَالَ الصَّحِيحُ بَلِ الصَّوَابُ عَدَمُ وَجُوبِ الدِّيَّةِ؛ لِأَنَّ الْإِمْنَاءَ الْإِنْزَالَ فَإِذَا بَطَلَ قُوَّتُهُ، وَلَمْ يَذْهَبِ الْمَنْعِيُّ وَجَبَتْ الْحُكُومَةُ لَا الدِّيَّةُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَمْتَنِعُ الْإِنْزَالُ بِمَا يَسُدُّ طَرِيقَهُ فَيُشْبِهُ اِزْتِنَاقَ الْأَذْنِ. اه. وَهُوَ إِشْكَالٌ قَوِيٌّ وَلَكِنْ لَا يَذْفَعُ الْمُنْقُولُ. اه. قوله: (إِذْهَابُ نَفْسِهِ) يَعْنِي الْمَنْعِي رَشِيدِي.

قوله: (وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الْأَوْجَهُ إلخ) أَيُّ وَإِنْ كَانَ الْأَوْجَهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَجُوبُ أَرَشِهِمَا مَعَ دِيَّةِ الشَّفَتَيْنِ.

مَحَلُّ السَّمْعِ وَيُجَابُ بِمَنْعِ نَفْيِ التَّلَازُمِ الَّذِي ذَكَرَهُ وَبِفَرْضِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَالسَّمْعِ بِأَنَّهُ لِلطَّيْفِ يُمكنُ انْسِدَادُ طَرِيقِهِ ثُمَّ عَوْدُهُ، وَلَا كَذَلِكَ الْمَنِيِّ؛ لِأَنَّهُ لِكَشَافَتِهِ إِذَا سُدَّتْ طَرِيقُهُ يَفْسُدُ وَيَسْتَحِيلُ إِلَى الْأَخْلَاطِ الرَّدِيَّةِ فَلَا يُتَوَقَّعُ عَوْدُهُ، وَلَا صَلَاحُهُ أَصْلًا فَلَوْ قَطَعَ أَثْنَيْبِهِ فَذَهَبَ مِنْهُ لَزِمَتْهُ دَيْتَانِ. (و) فِي إِبْطَالِ (قُوَّةِ حَبْلِ) مِنَ الْمَرْأَةِ، أَوْ إِحْبَالِ مِنَ الرَّجُلِ لِقَوَاتِ النَّسْلِ أَيْضًا وَقِيْدَهُ الْأَذْرَعِي بِمَا إِذَا لَمْ يَظْهَرْ لِلْأَطِبَّاءِ أَنَّهُ عَقِيمٌ وَفِيهِ وَقْفَةٌ (و) فِي (ذَهَابِ) لَذَّةِ (جَمَاعِ)، وَلَوْ مَعَ بَقَايِ الْمَنِيِّ وَسَلَامَةِ الصُّلْبِ وَالذِّكْرِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَنَافِعِ الْمَقْصُودَةِ وَمِثْلُهُ إِذْهَابُ لَذَّةِ الطَّعَامِ، أَوْ سُدُّ مَسْلِكِهِ فِي كُلِّ دِيَّةٍ وَيُصَدَّقُ الْمَجْنِي عَلَيْهِ فِي ذَهَابِ كُلِّ مَنِهَا مَا عَدَا الْأَخِيرَةَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِتَمَيُّنِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْهُ مَا لَمْ يُقَلِّ الْخُبْرَاءُ إِنْ مَثَلَ جَنَائِثُهُ لَا تُذْهِبُ ذَلِكَ. (وَفِي إِفْضَائِهَا) أَيِ الْمَرْأَةِ (مِنَ الزَّوْجِ) كَذَا مِنْ (غَيْرِهِ) بِوَطْءٍ شُبْهِيٍّ، أَوْ زِنَا أَوْ أَضْنِيعٍ، أَوْ خَشْبَةِ (دِيَّةٍ) لَهَا وَخَرَجَ

□ قَوْلُهُ: (وَيُجَابُ بِمَنْعِ نَفْيِ التَّلَازُمِ) هَذَا عَجِيبٌ؛ لِأَنَّ الْبُلْقِيَّيْنِ مَانِعٌ وَالْمَانِعُ لَا يَمْنَعُ كَذَا قَالَهُ الْمُحَاشِي سَمَ، وَهُوَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ إِذَا التَّمَّادُ مِنْ كَلَامِ الْبُلْقِيَّيْنِ عَلَى نَحْوِ مَا نَقَلَهُ صَاحِبُ الْمُغْنِي كَوْنُهُ مُعَارَضَةً وَهِيَ تَقْبُلُ الْمَنْعَ فِي مُقَدَّمَاتِهَا سَيِّدُ عَمَرٍ. □ قَوْلُهُ: (وَيَفْرَضُهُ يُفَرَّقُ الْخ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْفَرْقِ سَيِّدُ عَمَرٍ. □ قَوْلُهُ: (مِنَ الْمَرْأَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمِثْلُهُ) فِي الْمَغْنِي لِأَنَّ قَوْلَهُ: (وَفِيهِ وَقْفَةٌ) وَقَوْلُهُ: (وَسَلَامَةُ الصُّلْبِ). □ قَوْلُهُ: (أَوْ إِحْبَالِ الْخ) أَيِ كَأَنَّهُ يُجَنَّى عَلَى صُلْبِهِ قَيْصِرٌ مِنْهُ لَا يُحْبَلُ، أَوْ عَلَى الْأَثْنَيْنِ فَإِنَّهُ يُقَالُ إِنَّهُمَا مَحَلُّ انْعِقَادِ الْمَنِيِّ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَقِيْدَهُ الْأَذْرَعِي الْخ) أَيِ إِيْجَابِ الدِّيَةِ بِإِذْهَابِ الْإِحْبَالِ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (بِمَا إِذَا لَمْ يَظْهَرْ الْخ) أَيِ وَلَا فَلَا تَجِبُ الدِّيَةُ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ وَقْفَةٌ) وَجْهُ الْوَقْفَةِ أَنَّ صُورَةَ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ كَانَتْ قُوَّةُ الْإِحْبَالِ مَوْجُودَةً وَأَبْطَلَهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ أَبْطَلَهَا إِلَّا إِذَا كَانَتْ مَوْجُودَةً قَبْلَ رَشِيدِي. □ قَوْلُ (أَسْنِي): (وَذَهَابِ جَمَاعِ) ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّارِحِ أَنَّ هَذَا خَاصٌّ بِالرَّجُلِ فَانْظُرْ هَلْ هُوَ كَذَلِكَ رَشِيدِي أَيِ مَعَ أَنَّ مُقْتَضَى تَعْلِيلِهِمُ الْعُمُومَ وَيُؤَيِّدُهُ عُمُومُ قَوْلِهِمْ وَمِثْلُهُ ذَهَابُ لَذَّةِ الطَّعَامِ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَيِ اللَّذَّةِ بِمَعْنَى الْإِلْتِذَاعِ ش. □ قَوْلُهُ: (فَقِي كُلِّ دِيَّةٍ)، وَلَوْ أَبْطَلُ إِمْنَاءَهُ، أَوْ لَذَّةِ جَمَاعِهِ بِقَطْعِ الْأَثْنَيْنِ وَجَبَ دَيْتَانِ كَمَا فِي إِذْهَابِ الصُّوَرِ مَعَ اللِّسَانِ مُغْنِي وَأَسْنَى مَعَ الرُّوْضِ. □ قَوْلُهُ: (وَيُصَدَّقُ الْخ) ظَاهِرُهُ الرُّجُوعُ إِلَى ذَهَابِ لَذَّةِ الْجَمَاعِ وَلَذَّةِ الطَّعَامِ، أَوْ سُدُّ مَسْلِكِهِ وَقَضِيَّةُ صَنِيعِ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ أَنَّهُ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَفِي إِبْطَالِ قُوَّةِ إِمْنَاءٍ إِلَى هُنَا. □ قَوْلُهُ: (مَا عَدَا الْأَخِيرَةَ) وَهِيَ سُدُّ مَسْلِكِهِ سَيِّدُ عَمَرٍ. □ قَوْلُ (أَسْنِي): (وَفِي إِفْضَائِهَا الْخ) أَيِ، وَإِنْ تَقَدَّمَ لَهُ وَطْؤُهَا مِرَارًا ش. □ قَوْلُهُ: (أَيِ الْمَرْأَةِ) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَفِي الْبَطْنِ) فِي النِّهَايَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (فَعَلَى الْأَوَّلِ) إِلَى (وَقَالَ الْمَاوَزْدِي) وَقَوْلُهُ: (وَيَزِدُّ) إِلَى الْمَتَنِ وَقَوْلُهُ: (مَرَّ) إِلَى الْمَتَنِ وَكَذَا فِي الْمَغْنِي لِأَنَّ قَوْلَهُ: (وَقَالَ الْمَاوَزْدِي) إِلَى (فَلَنْ لَمْ يَسْتَمْسِكْ). □ قَوْلُ (أَسْنِي): (مِنَ الزَّوْجِ) بَيْنَ كَاحٍ صَحِيحٍ أَوْ فَاسِدٍ نِهَائَةً. □ قَوْلُهُ: (دِيَّةٌ لَهَا) سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْمَكْرَهَةُ وَالْمُطَاوَعَةُ؛ لِأَنَّ الرِّضَا بِالْوَطْءِ لَا يَقْتَضِي الْإِذْنَ فِي الْإِفْضَاءِ مُغْنِي زَادَ الرُّوْضُ مَعَ الْأَسْنَى وَيَجِبُ مَعَ

□ قَوْلُهُ: (وَيُجَابُ بِمَنْعِ الْخ) هَذَا عَجِيبٌ؛ لِأَنَّ الْبُلْقِيَّيْنِ مَانِعٌ وَالْمَنْعُ لَا يَمْنَعُ.

بإفضائها إفضاء الخُنثَى فيه حُكُومَةٌ (وهو) أي الإفضاء (رَفَع ما بين مَدْخَلِ ذَكَرٍ وَدُبُرٍ) فيصيرُ سبيلَ الجماعِ والغائِطِ واحدًا لِقَوَاتِ المنفعةِ به بالكِلَافَةِ فَإِنْ لم يستمِيسِك الغائِطُ فحُكُومَةٌ أيضًا (وقيل) رَفَع ما بين مَدْخَلِ (ذَكَرٍ) مَخْرَجِ (دُبُرٍ) وهو ضعيفٌ، وإن جَزَمَا به في مَحَلٍّ آخَرَ فعلى الأولِ في هذا حُكُومَةٌ وعلى الثاني بالعكس وقال الماورديُّ بل عليه تجبُ الدِّيةُ في الأولِ بالأولي فَإِنْ لم يستمِيسِك البَوْلُ فحُكُومَةٌ أيضًا فَإِنْ أزالهما فديةً، وحُكُومَةٌ وَصَحَّحَ الْمُتَوَلَّى أَنَّ في كُلِّ دِيَةٍ؛ لَأَنَّهُ يُجِلُّ بِالْتَّمَتُّعِ، ولو التَّحَمَّ وعَادَ لِمَا كَانَ فلا دِيَةَ بل حُكُومَةٌ وفَارَقَ التَّحَامَّ الجائِفةَ بِأَنَّ المَدَارَ هُنَاكَ على الأَسَمِ وهُنَا على قَوَاتِ المَقْصُودِ وبالعودِ لم يَفُتْ (فَلِإِنْ لم يُنْفِكَنَّ الوطءُ) من الزَّوْجِ لِلزَّوْجَةِ (إلا بإفضاءٍ) لِكِبَرِ آلَتِهِ أو ضيقِ فرجِها (فليس للزَّوْجِ) الوطءُ، ولا لها تمكينُهُ لإفضائِهِ إلى مُحَرَّمٍ (وَمَنْ لا يَسْتَحِقُّ أَفْضَاءُهَا) أي الْبِكْرُ بالفاءِ والقافِ (فَلِإِنْ أزالَ الْبَكَارَةَ بِغَيْرِ ذَكَرٍ) كَأَصْبُعٍ، أو خَشَبَةٍ (فَارْشُهَا) يلزمُهُ، وهو الحُكُومَةُ .....

الدِّيةُ الْمَهْرُ إِنْ كَانَ الْإِفْضَاءُ بِالذَّكَرِ . اهـ . قُودُ: (ففيه حُكُومَةٌ) لَعَلَّ مَحَلَّهُ في الْحَالِ ثُمَّ إِنْ انْفَضَّتْ بِالذَّكَورَةِ، أو لم تَنْفَضَّ فلا شَيْءَ غَيْرَهَا، وَإِنْ انْفَضَّتْ بِالْأُنْثَى وَجِبَ تَكْمِيلُ الدِّيةِ سَيِّدَ عَمَرٍ .

قُودُ (سَنِي): (وهو رَفَع ما بَيْنَ مَدْخَلِ الْإِنِّ) فَإِنْ كَانَ بِجِمَاعِ نَحِيفَةٍ وَالْغَالِبِ إِفْضَاءً وَطْنَهَا إِلَى الْإِفْضَاءِ فَهُوَ عَمْدٌ، أو بِجِمَاعِ غَيْرِهَا فَشِبْهُ عَمْدٍ، أو بِجِمَاعِ مَنْ ظَنَّتْهَا زَوْجَتَهُ فَخَطَأً أَسْنَى مَعَ الرَّوْضِ وَفِي عِشْرِ عَنِ الْعُبَابِ مِثْلُهُ . قُودُ: (لِقَوَاتِ الْمَنْفَعَةِ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى لِمَا رَوَى زَيْدٌ بَنُ ثَابِتٍ وَلِقَوَاتِ مَنَفَعَةِ الْجِمَاعِ أو اخْتِلَالِهَا . اهـ . أي بِالْإِفْضَاءِ . قُودُ: (الغائِطُ) فاعِلٌ لم يَسْتَمِيسِك .

قُودُ: (فَعَلَى الْأَوَّلِ) أي الْأَصَحُّ . قُودُ: (ففي هذا) أي رَفَع ما بَيْنَ مَدْخَلِ ذَكَرٍ وَمَخْرَجِ دُبُرٍ . قُودُ: (وَعَلَى الثَّانِي) أي الضَّعِيفِ . قُودُ: (بِالْعَكْسِ) أي في هَذَا دِيَةٌ وَفِي الْأَوَّلِ حُكُومَةٌ . قُودُ: (بل عليه) أي على الثَّانِي . قُودُ: (ففي الأولِ) أي رَفَع ما بَيْنَ مَدْخَلِ ذَكَرٍ وَدُبُرٍ . قُودُ: (فَلِإِنْ لم يَسْتَمِيسِكِ الْبَوْلُ الْإِنِّ) أي في الثَّانِي مُعْنَى وَرَوْضٍ . قُودُ: (فَلِإِنْ أزالهما) أي الْحَاجِزَ بَيْنَ الْقُبُلِ وَالْذُّبُرِ وَالْحَاجِزَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَخْرَجِ الْبَوْلِ . قُودُ: (فَدِيَةٌ وَحُكُومَةٌ) مُعْتَمَدٌ وَقَوْلُهُ وَصَحَّحَ الْمُتَوَلَّى الْإِنِّ ضَعِيفٌ عِشْرٍ .

قُودُ: (وَصَحَّحَ الْمُتَوَلَّى الْإِنِّ) هَذَا عَيْنُ الْقُبُلِ الْمَذْكُورِ لَكِنْ بِالتَّظَرُّ لِمَا قَالَ فِيهِ الْمَاوَرِدِيُّ كَمَا لَا يَخْفَى رَشِيدِي . قُودُ: (بل حُكُومَةٌ) أي إِنْ بَقِيَ أَثَرُ أَسْنَى وَمُعْنَى . قُودُ: (على قَوَاتِ الْمَقْصُودِ) عِبَارَةٌ الْأَسْنَى وَالْمُعْنَى الْحَائِلُ . اهـ .

قُودُ (سَنِي): (فَلِإِنْ لم يُنْفِكَنَّ الْوَطءُ) أي ابْتِدَاءً أو بَعْدَ تَقَدُّمِ الْوَطءِ مِرَارًا عِشْرٍ . قُودُ: (وَلَا لَهَا تَمَكِينَةٌ) وَهَلْ لَهَا الْفُسْخُ بِكِبَرِ آلَتِهِ، أو لهُ الْفُسْخُ بِضَيْقِ مَنَفَذِهَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ خِيَارِ النِّكَاحِ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ مُعْنَى .

قُودُ: (فَارْشُهَا يَلْزَمُهُ) أي وَإِنْ أَثَنَ الزَّوْجُ وَظَاهِرُهُ، وَإِنْ عَجَزَ عَنِ أَفْضَائِهَا وَأَذْنَتْ وَهِيَ غَيْرُ رَشِيدَةٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فَتَنَّبَهُ لَهُ فَإِنَّهُ يَقَعُ كَثِيرًا وَمِنْهُ مَا يَقَعُ مِنْ أَنَّ الشَّخْصَ يَعْجُزُ عَنِ إِزَالَةِ بَكَارَةِ زَوْجَتِهِ فَيَأْذَنُ لَامْرَأَةٍ مِثْلًا فِي إِزَالَةِ بَكَارَتِهَا فَيَلْزَمُ الْمَرْأَةَ الْمَأْذُونُ لَهَا الْأَرْضُ؛ لِأَنَّ إِذْنَ الزَّوْجِ لَا يَسْقُطُ عَنْهَا الضَّمَانُ لَا يُقَالُ هُوَ مُسْتَحَقٌّ لِلْإِزَالَةِ فَيَنْزِلُ فِعْلُ الْمَرْأَةِ مَنْزِلَةَ فِعْلِهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: هُوَ مُسْتَحَقٌّ لَهَا بِنَفْسِهِ لَا بِغَيْرِهِ عِشْرٍ .



الآتية نعم، إن أزالتهَا بكَرٍّ وَجَبَ الْقَوْدُ (أو بذكرٍ لِشَبْهَةٍ) منها كَطَلُّهَا كَوْنُهُ خَلِيلَهَا (أو مُكْرَهَةً)، أو نَحْوَ مَجْنُونَةٍ (فهو مثل) يَجِبُ لَهَا حَالُ كَوْنِهَا (يَتَبَيَّنُ وَأَرَشُ الْبَكَارَةِ) يَلْزُمُهُ لَهَا، وهو الْحُكُومَةُ، ولم تَدْخُلْ فِي الْمَهْرِ؛ لَأَنَّهُ لَا سَتِيْفَاءَ مَنَفْعَةِ الْبُطْخِ وهي لِإِزَالَةِ تِلْكَ الْجِلْدَةِ فهِمَا جِهَتَانِ مَخْتَلِفَتَانِ أَمَّا لَوْ كَانَ بَزْنًا وَهِيَ حُرَّةٌ مُطَاوَعَةٌ فَلَا شَيْءَ، أو أَمَةٌ فَلَا مَهْرَ إِذْ لَا مَهْرَ لِيَبْغِيَ بِلِ حُكُومَةٍ؛ لِأَنَّهَا لِقَوَاتُ جُزْءٍ مِنْ بَدَنِهَا وَهِيَ لِلْسَيِّدِ (وَقِيلَ مَهْرٌ بِكَرٍّ)؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ التَّمَتُّعَ وَتِلْكَ الْجِلْدَةُ تَذْهَبُ ضَمَنًا وَيُرَدُّ مَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّهَا جِهَتَانِ مَخْتَلِفَتَانِ وَمَرَّ آخِرُ خِيَارِ الْبَيْعِ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِهَذَا (وَمُسْتَحَقُّهُ) أَيِ الْإِقْضَاءِ، وهو الزَّوْجُ (لَا شَيْءَ عَلَيْهِ) وَإِنْ أَزَالَهُ بِغَيْرِ الذَّكَرِ؛ لِأَنَّهُ مَأْذُونٌ لَهُ فِي اسْتِيفَائِهِ، وَإِنْ أَخْطَأَ فِي طَرِيقِهِ (وَقِيلَ إِنْ أَزَالَ بِغَيْرِ ذَكَرٍ فَأَرَشُ)؛ لِأَنَّهُ لَمَّا عَدَلَ عَمَّا أُذِنَ لَهُ صَارَ كَأَجَنِّيٍّ وَيُرَدُّ بِمَنْعِ ذَلِكَ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ. (وَفِي) إِبْطَالِ (الْبَطْشِ) بِأَنْ ضَرَبَ يَدَيْهِ فَزَالَتْ قُوَّةُ بَطْشِهِمَا (دِيَةٌ)؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَنَافِعِ الْمَقْصُودَةِ (وَكَذَا الْمَشْيِ) فِي إِبْطَالِهِ بِنَحْوِ كَسْرِ الصُّلْبِ مَعَ سَلَامَةِ الرَّجُلَيْنِ دِيَةٌ لِذَلِكَ وَإِنَّمَا يُؤْخَذَانِ بَعْدَ انْدِمَالِ إِذْ لَوْ عَادَا لَمْ يَجِبْ إِلَّا حُكُومَةٌ ....

□ قَوْلُهُ: (الْآتِيَةُ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَالنَّهْيَةُ بِتَقْدِيرِ الرَّقِّ كَمَا سَيَأْتِي. اهـ. □ قَوْلُهُ: (لِشَبْهَةٍ مِنْهَا) جَعَلَ الْمُحَلِّي مِنْهَا التَّكَاحَ الْفَائِدَ ش. □ قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوَ مَجْنُونَةٍ) أَيِ أَوْ صَغِيرَةٍ مُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (أَمَّا لَوْ كَانَ بَزْنًا) مُخْتَرَزٌ لِشَبْهَةِ الْخ. □ قَوْلُهُ: (فَلَا شَيْءَ) عِبَارَةُ الْأَسْتَى مَعَ الرِّوْضِ أَهْدَرَتْ بِكَارَتِهَا حُكُومَةً كَمَا أَهْدَرَتْ مَهْرًا إِذْ لَا يُمَكِّنُ الرِّوْطَ بِدُونِ إِزَالَتِهَا فَكَاتَهَا رَضِيَتْ بِإِزَالَتِهَا بِخِلَافِ دِيَةِ الْإِقْضَاءِ؛ لِأَنَّهَا رَضِيَتْ بِالرِّوْطِ لَا بِالْإِقْضَاءِ. اهـ وَهَذَا كَمَا قَالَ السَّيِّدُ عَمَرَ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّ الْمُطَاوَعَةَ عَلَى الرِّوْطِ تَسْتَلْزِمُ الْإِذْنَ فِي إِزَالَةِ الْبَكَارَةِ، وَإِنْ لَمْ تُصَرِّحِ الْمَرْأَةُ بِهِ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ بَدَنِهَا، أَوْ جُزْؤِهَا.

□ قَوْلُ (لَا شَيْءَ): (وَقِيلَ مَهْرٌ بِكَرٍّ) هَذَا كُلُّهُ فِي الْمَرْأَةِ أَمَّا الْخُنْثَى إِذَا أُزِيلَتْ بِكَارَةٍ فَزَجْرُهُ وَجَبَتْ حُكُومَةُ الْجِرَاحَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ جِرَاحَةٌ، وَلَا تُعْتَبَرُ الْبَكَارَةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ كَوْنُهُ فَرْجًا مُعْنِي وَأَسْتَى مَعَ الرِّوْضِ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَزَالَهُ) أَيِ الْبَكَارَةِ وَالتَّذْكِيرُ بِتَأْوِيلِ الْجُزْءِ. □ قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ الذَّكَرِ) هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ، أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ فِي إِزَالَتِهَا بِغَيْرِ الذَّكَرِ مَشَقَّةٌ عَلَيْهَا أَكْثَرَ مِنْهَا بِالذَّكَرِ حَرَمٌ وَلَا فَلَاحَ ش.

(أَقُولُ): هَذَا التَّفْصِيلُ ظَاهِرٌ بِلِ قَضِيَّةِ قَوْلِهِمْ، وَإِنْ أَخْطَأَ الْخَ عَدَمُ جَوَازِ ذَلِكَ مُطْلَقًا إِلَّا بِرِضَاهَا فَلْيُرَاجَعْ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَخْطَأَ فِي طَرِيقِهِ) أَيِ بِخَشْبَةٍ وَنَحْوِهَا نِهَآيَةً ظَاهِرُهُ، وَإِنْ طَلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ بِلِ، أَوْ فَسَخَ الْعَقْدَ مِنْهَا، أَوْ بَعِيْثَهَا فَلَا يَجِبُ لَهَا شَيْءٌ فِي الْفَسْخِ، وَلَا زَائِدٌ عَلَى التَّنْصِفِ فِي الطَّلَاقِ، وَلَا أَرَشٌ لِلْبَكَارَةِ، وَلَوْ أَدْعَتْ إِزَالَتَهَا بِالْجَمَاعِ لَتَسْتَحِقَّ الْمَهْرَ وَادَّعَى إِزَالَتَهَا بِأَصْبُعِهِ مَثَلًا صُدِّقَ كَمَا شَمَلَهُ إِطْلَاقُهُمْ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (بِأَنْ ضَرَبَ يَدَيْهِ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهْيَةِ وَكَذَا فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلَهُ الْمُتَدَفِّعُ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ وَأَمَّا إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ إِذْ لَا تَسْتَقِرُّ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ أَوْ مَاتَ إِلَى الْمَتْنِ.

□ قَوْلُ (لَا شَيْءَ): (وَكَذَا الْمَشْيِ) وَفِي إِبْطَالِ بَطْشِ يَدِ، أَوْ أَصْبُعِ، أَوْ مَشْيِ رِجْلِ دِيَّتُهَا مُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (لِذَلِكَ) أَيِ؛ لِأَنَّ الْمَشْيَ مِنَ الْمَنَافِعِ الْمَقْصُودَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا يُؤْخَذَانِ) الْأَوَّلَى التَّائِيَةُ. □ قَوْلُهُ: (إِذْ لَوْ عَادَا) أَيِ الْبَطْشِ وَالْمَشْيِ.

إِنْ بَقِيَ شَيْئٌ (و) فِي (تَقْصِيهِمَا) يَعْنِي فِي تَقْصِ كُلِّ عَلَى حِدَّتِهِ (حُكُومَةً) بِحَسَبِ التَّقْصِ قِلَّةٌ وَكَثْرَةٌ نَعَمْ، إِنْ عُرِفَتْ نِسْبَتُهُ وَجَبَ قِسْطُهُ مِنَ الدِّيَةِ (وَلَوْ كُسِرَ صُلْبُهُ فَذَهَبَ مَشْيُهُ وَجَمَاعُهُ) أَيْ لَدُّهُ (أَوْ) فَذَهَبَ مَشْيُهُ (وَمَنْتَهُ فِدَيَتَانِ) لاسْتِقْلَالِ كُلِّ بَدِيَةٍ لَوْ انْفَرَدَ مَعَ اخْتِلَافِ مَحَلِّيهِمَا وَفِي قَطْعِ رَجْلَيْهِ وَذَكَرِهِ حِينَئِذٍ دِيَتَانِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُمَا صَحِيحَانِ مَعَ سَلَامَةِ الرَّجُلَيْنِ، أَوِ الذَّكَرِ لَا حُكُومَةَ لِكُسْرِ الصُّلْبِ؛ لِأَنَّ لَهُ دَخْلًا فِي إِيْجَابِ الدِّيَةِ وَمَعَ إِشْلَالِهِمَا تَجِبُ؛ لِأَنَّ الدِّيَةَ

قُودُ: (وَفِي قَطْعِ رَجْلَيْهِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَلَوْ شُلَّ رِجْلَاهُ أَيْضًا وَجَبَ عَلَيْهِ ثَلَاثُ دِيَاتٍ، وَإِنْ شُلَّ ذَكَرُهُ أَيْضًا وَجَبَ عَلَيْهِ أَرْبَعُ دِيَاتٍ. اهـ. قُودُ: (حِينَئِذٍ) أَيْ حِينَ ذَهَابِ مَا ذُكِرَ بِكُسْرِ الصُّلْبِ. قُودُ: (وَمَعَ سَلَامَةِ الرَّجُلَيْنِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي.

(تَنْبِيْهُ): قَضِيَّةٌ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا يُفْرَدُ كُسْرُ الصُّلْبِ بِحُكُومَةٍ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانَ الذَّكَرُ وَالرَّجُلَانِ سَلِيمَيْنِ فَإِنْ شُلَّ وَجَبَ مَعَ الدِّيَةِ الْحُكُومَةُ؛ لِأَنَّ الْمَشْيَ مَنَفَعَةٌ فِي الرَّجُلِ فَإِذَا شُلَّتْ فَاتَتْ الْمَنَفَعَةُ لِشَلْلِهَا فَافْرَدَ كُسْرَ الصُّلْبِ بِالْحُكُومَةِ وَإِذَا كَانَتْ سَلِيمَةً فَقَوَاتِ الْمَشْيِ لِيَحْلُلَ الصُّلْبُ فَلَا يُفْرَدُ بِالْحُكُومَةِ وَيُمْتَحَنُ مَنْ ادَّعَى ذَهَابَ مَشْيِهِ بِأَنْ يُعَاجِزَ بِمُهِلِكَ كَسَيْفٍ فَإِنْ مَشَى عَلِمْنَا كَذِبَهُ وَإِلَّا حَلَفَ وَأَخَذَ الدِّيَةَ. اهـ. قُودُ: (أَوِ الذَّكَرِ)، أَوْ بِمَعْنَى الرَّاوِ كَمَا عَبَّرَ بِهَا الْمُغْنِي وَالتَّهَائِيَّةُ. قُودُ: (لِأَنَّ لَهُ دَخْلًا فِي إِيْجَابِ الدِّيَةِ) أَيْ لِلْمَشْيِ وَالْجِمَاعِ أَوِ الْمَنِيِّ سَم. قُودُ: (وَمَعَ إِشْلَالِهِمَا الْخ) ظَاهِرُ هَذَا الصَّنِيعِ تَصْوِيرُ الْمَسْأَلَةِ بِإِشْكَالٍ مَا ذَكَرَهُ مَعَ ذَهَابِ الْمَشْيِ وَالْجِمَاعِ أَوِ الْمَنِيِّ إِلَّا أَنَّ الْإِقْتِصَارَ عَلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الدِّيَةَ لِلْإِشْلَالِ ظَاهِرُهُ تَصْوِيرُهَا بِمُجَرَّدِ إِشْلَالِ مَا ذُكِرَ، وَهُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ تَصْوِيرِ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَالْمُنَاسِبُ لِلْإِفْرَادِ بِحُكُومَةٍ وَيُجَابُ بِأَنَّ الشَّارِحَ إِنَّمَا أَطْلَقَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ إِشْلَالَ الرَّجُلَيْنِ دَاخِلٌ فِي تَعْطِيلِ الْمَشْيِ، وَإِنْ كَانَ التَّعْطِيلُ يُمَكِّنُ انْفِرَادَهُ فَلَا إِشْكَالَ فِي الْإِفْرَادِ بِحُكُومَةٍ إِلَّا أَنَّ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ التَّصْوِيرِ بِذَهَابِ الْجِمَاعِ، أَوِ الْمَشْيِ وَالْإِفْرَادِ مَعَ ذَلِكَ يُشْكَلُ؛ لِأَنَّ لِلْكَسْرِ دَخْلًا فِي إِيْجَابِ دِيَّتِهِ، وَبِالْجُمْلَةِ فَالْمَفْهُومُ مِنَ الرُّوْضِ وَغَيْرِهِ تَصْوِيرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِمَا إِذَا أَشْلَّ الرَّجُلَيْنِ، أَوِ الذَّكَرَ بِكُسْرِ الصُّلْبِ مِنْ غَيْرِ

قُودُ: (إِنْ بَقِيَ شَيْئٌ) انْظُرْ هَذَا التَّقْيِيدَ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي: (فِي الْحُكُومَةِ)، وَإِنْ لَمْ يَتَّقِ تَقْصُّ اعْتَبِرَ أَقْرَبُ تَقْصٍ إِلَى الْإِنْدِمَالِ. قُودُ: (لِأَنَّ لَهُ دَخْلًا فِي إِيْجَابِ الدِّيَةِ) أَيْ لِلْمَنِيِّ وَالْجِمَاعِ أَوِ الْمَنِيِّ. قُودُ: (وَمَعَ إِشْلَالِهِمَا) ظَاهِرُ هَذَا الصَّنِيعِ تَصْوِيرُ الْمَسْأَلَةِ بِإِشْلَالِ مَا ذُكِرَ مَعَ ذَهَابِ الْمَشْيِ وَالْجِمَاعِ أَوِ الْمَنِيِّ إِلَّا أَنَّ الْإِقْتِصَارَ عَلَى قَوْلِهِ: لِأَنَّ الدِّيَةَ لِلْإِشْلَالِ ظَاهِرُهُ تَصْوِيرُهَا بِمُجَرَّدِ إِشْلَالِ مَا ذُكِرَ وَهُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ تَصْوِيرِ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَالْمُنَاسِبُ لِلْإِفْرَادِ بِحُكُومَةٍ وَيُجَابُ بِأَنَّ الشَّارِحَ إِنَّمَا أَطْلَقَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ إِشْلَالَ الرَّجُلَيْنِ دَاخِلٌ فِي تَعْطِيلِ الْمَشْيِ، وَإِنْ كَانَ التَّعْطِيلُ يُمَكِّنُ انْفِرَادَهُ فَلَا إِشْكَالَ فِي الْإِفْرَادِ بِحُكُومَةٍ إِلَّا أَنَّ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ التَّصْوِيرِ بِذَهَابِ الْجِمَاعِ، أَوِ الْمَنِيِّ، وَالْإِفْرَادِ مَعَ ذَلِكَ يُشْكَلُ؛ لِأَنَّ لِلْكَسْرِ دَخْلًا فِي إِيْجَابِ دِيَّتِهِ وَبِالْجُمْلَةِ فَالْمَفْهُومُ مِنَ الرُّوْضِ وَغَيْرِهِ تَصْوِيرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِمَا إِذَا أَشْلَّ الرَّجُلَيْنِ أَوِ الذَّكَرَ بِكُسْرِ الصُّلْبِ مِنْ غَيْرِ ذَهَابِ شَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ، وَلَا إِشْكَالَ حِينَئِذٍ فَلْيَتَأَمَّلْ.

للإشلال فأقرّد حينئذٍ بحكومية (وقيل دية) بناءً على أنّ الصُّلبَ محلّ المشي لا ابتدائه منه ويُردّ بمنع ذلك كما هو مُشاهدٌ.

(فرغ) في اجتماع جنایاتٍ ممّا مرّ على شخصٍ واحدٍ والديات في الإنسان تبلغ سبعا وعشرين بل أكثر كما يُعلّم ممّا مرّ المُنفَع به ما ليعضهم هنا، إذا (أزال) جانٍ (أطرافاً) كأذنين ويدين ورجلين (ولطائف) كعقلٍ وسَمْعٍ وشَمٍّ (تقتضي دياتٍ مبرأة) من جميعها كما بأصله وأوماً إليه بالفاء فلا اعتراض عليه (فدية) واحدة تُلزّمه؛ لأنّ الجنایة صارت نفساً وخرج بجميعها ما لو اندمحل بعضها فلا يدخل واجبه في دية النفس (وكذا لو حُرّه الجاني قبل اندماله) لا تجب إلا دية واحدة إن اتحد النجر والفعل الأول عمداً، أو غيره (في الأصح) لوجوب دية النفس قبل استقرار ديات غيرها فتدخل فيها كالسراية إذ لا تستقر إلا باندمالها ومن ثمّ لو حُرّه بعد الاندمال وجبت دياتٌ غيرها قطعاً (فإن حُرّه) الجاني قبل الاندمال (عمداً والجنایة) بإزالة ما دُكر (خطأ)، أو شبه عميد (أو عكسه) بأن حُرّ خطأ، أو شبه عميد والجنایة عمداً وكذا لو حُرّ خطأ والجنایة شبه عميد وعكسه (فلا قدّاخُل في الأصح) بل يجب كلٌّ من واجب النفس

ذهاب شيءٍ ممّا دُكر، ولا إشكال حينئذٍ فليُتأمل سم على حَجّ ع ش. □ قوله: (بناءً على أنّ الصُّلبَ إلخ) عبارةٌ مُعني؛ لأنّ الصُّلبَ محلّ المني ومنه يُبتدأ المشي ومنشأ الجماع واتحاد المحلّ يقتضي اتحاد الدية ومنع الأول محلّة الصُّلب لِمَا دُكر. اهـ.

(فرغ في اجتماع جنایات).

□ قول (سنی): (تقتضي ديات) راجعٌ لكلٍّ من الأطراف واللطائف. □ قوله: (من جميعها إلخ) وكذا من بعضها، ولم يندمل البعض الآخر كما اقتضاه نصّ الشافعي واعتّمده البلقيني مُعني عبارة الرشيدي قوله من جميعها يعني مات قبل اندمال شيءٍ منها، وإن كان الموت إنما ينسب لعضيها بدليل المفهوم الآتي وصرّح بهذا وإلده في حواشي شرح الرّوض. اهـ. □ قوله: (نفساً) أي جنایة نفس. □ قوله: (يدخل واجبه إلخ) وكذا لو جرّحه جرّحاً خفيفاً لا مدخلٌ للسراية فيه ثم أجافه فمات بسراية الجافية قبل اندمال ذلك الجرح فلا يدخل أرشه في دية النفس كما هو مقتضى كلام الرّوضة وأصلها أما ما لا يُقدّر بالدية فتدخل أيضاً كما فهم ممّا تقرّر بالأولى مُعني.

□ قول (سنی): (قبل اندماله) انظر ما معنی الاندمال في اللطائف وكذا السراية منها رشدي، وقد يقال معناه اندمال أو سراية جراحاتٍ نشأ منها ذهاب اللطائف كما أشار إليه المُعني بزيادة من الجراحة عقب المتن. □ قوله: (غيرها) أي غير دية النفس. □ قوله: (بل يجب كلٌّ من إلخ) فلو قطع يده ورجليه خطأ، أو شبه عميد ثم حُرّ رقبته عمداً أو قطع هذه الأطراف عمداً ثم حُرّ الرقبة خطأ أو شبه عميد وعفا

(فرغ): أزال أطرافاً ولطائف إلخ.

□ قوله: (بل يجب كلٌّ من واجب النفس والأطراف) أي واللطائف.

والأطراف لاختلافيهما حينئذ باختلاف حكميهما (ولو حرّ) رَقَبْتَهُ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ (غيره) أي غير الجاني تلك الجنایات، أو مات بالسقوط من نحو سطح كما أفتى به البلقيني وفرّق بينه وبين ما مرّ من اعتبار التبرّع في المرضّ المخوف من الثُلث لو مات بها بأنّ التبرّع صَدَرَ عِنْدَ الخوف من الموت فاستمرّ حكمه (تعدّدت) الجنایات فلا تدخّل؛ لأنّ فعل الإنسان لا يثنى على فعل غيره وفارق هذا قطع أعضاء حيوان مات بسرّيتها، أو بقتله حيث تجب قيمته يوم موته ولا يندرج فيها ما وجب في أعضائه بأنّه مضمون بما نقص، وهو يختلف بالكمال وضده والآدمي مضمون بمقدّر، وهو لا يختلف بذلك مع أنّ الغالب على ضمائه التّعبد.

### فصل في الجنایة التي لا تقدیر لأرشيها

وفي الجنایة على الرقيق وتأخيرها إلى هنا أولى من تقديم الغزالي له أوّل الباب (تجب الحكومة فيما) أي جرح (الظاهر) هكذا في النسخ ولعله الظاهر به أو نحوه .....

الولي في العمد على دية وجبت في الأولى دية خطأ، أو شبهة عمد ودية عمد، وفي الثانية ديتا عمد ودية خطأ، أو شبهة عمد مغني وقوله في الأولى دية خطأ صوابه ديتا خطأ بالشّنة. ة قوله: (والأطراف) أي واللّطائف سم. ة قوله: (تلك الجنایات) مفعول الجاني. ة قوله: (وفرّق بينه) أي بين الموت بالسقوط هنا حيث انقطعت تلك الجنایات به واستقرّت، ولم تدخّل فيه. ة قوله: (لو مات بها) لعله بتأويل السقطة ثم رأيت الفاضل المحسني قال: الظاهر به. اه سيّد عمر.

ة قوله: (لأنّ فعل الإنسان إلخ) الأولى ليشمل ما زاده فعل أحد. ة قوله: (وفارق هذا إلخ) أي ما تقدّم من دخول الأطراف واللّطائف في دية النفس إذا مات بسرّية، أو بفعل الجاني وكان الأولى ذكر هذا الفرق بعد قول المصنّف وكذا لو حرّ الجاني إلخ ع ش عبارة الرشيدي الإشارة راجعة إلى ما مرّ من اتّحاد الدية إذا مات بسرّية، أو بفعل الجاني الأوّل كما يعلم من شرح الرّوض أي والمغني ولعلّ الشارح كالشهاب ابن حجر إنّما أوردها هنا بالنظر لمجموع حكم الآدمي فإنّه يخالف مجموع حكم غيره. اه. ة قوله: (أو بقتله) أي من قاطع الأعضاء قبل الإندمال مغني. ة قوله: (بأنّه مضمون) أي الحيوان ع ش.

### فصل في الجنایة التي لا تقدیر لأرشيها

ة قوله: (في الجنایة) إلى قوله: (واستشكل) في المغني إلّا قوله: (أي أو المحكم فيما يظهر) وقوله: (وإن لم يكن فيها جمال) وقوله: (ولا قود في تنفيها؛ لأنّه لا ينضبط) وإلى قول المتن: (فإن كانت) في النهاية بمخالفة يسيرة سأنّبه عليها. ة قوله: (في الجنایة إلخ) أي في واجبها على حذف المضاف رشيدي. ة قوله: (وتأخيرها) أي هذا الفضل ع ش عبارة المغني وإنّما ذكرت الحكومة بعد المقدّرات لتأخيرها عنها في الرتبة؛ لأنّها جزء منها كما سيأتي والغزالي ذكرها في أوّل الباب قال الرافعي وذكرها

أوجب مالا من كل ما (لا مقدّر فيه) من الدية، ولا تُعرف نسبته من مقدّر وإلا بأن كان بقربه موضحاً، أو جائفة وجب الأكثر من قسطه وحكومة على المعتمد كما مرّ وشيئت حكومة لتوقّف استقرارها على حكم الحاكم أي أو المحكم فيما يظهر ومن ثم لو اجتهد فيه غيره لم يستقر (وهي مجزئة) من عين الدية (نسبته إلى دية النفس)؛ لأنها الأصل (وقيل إلى عضو الجناية)؛ لأنه أقرب ويتردّ بأنه لا عبرة بالقرب مع وجود ما هو الأصل الموعول عليه في ذلك وغيره ومحل الخلاف في عضو له مقدّر وإلا كصدر وفخذ اغتبرت من دية النفس قطعاً (نسبة) أي مثل نسبة (نقصها) أي ما نقص بالجناية (من قيمته) إليها (لو كان رقيقاً بصفاته) التي هو عليها إذ الحرّ لا قيمة له فتعين فرضه قنّاً مع رعاية صفاته حتى يُعلم قدر الواجب في تلك الجناية فإذا كانت قيمته بدونها عشرة وبها تسعة وجب عشر الدية والتقويم بالتقدي والإبيل لكن في الحرّ ففي الحكومة في القرن الواجب التقدّ قطعاً .....

هنا أحسن ليقع الكلام على الانتظام وكذا صنع في الروضة فذكرها هنا . اهـ .

فرد: (أوجب مالا) أخرج ما يوجب تغزيراً فقط كقُلْع سِنٍّ من ذمبٍ مُغني، وعبارة السلطان احتزّ به عما يوجب تغزيراً كإزالة شعرٍ لا جمال فيه كإبط، أو عانة، أو به جمالاً، ولم يُفسد مَنبته . اهـ، ولا يخفى أن المثال الأول إنما يتأتى على مسلك غير الشارح كما يأتي . فرد: (من كل إلخ) هو بيان لجرح، أو نحوه رشدي . فرد: (كما مرّ) أي في أوائل فضل في الديات الواجبة إلخ . فرد: (أي، أو المحكم) عبارة النهاية أي أو المحكم بشرطه . اهـ، ولم يقل فيما يظهر بل جزم به سيّد عمر قال ع ش قوله أو المحكم بشرطه، وهو كونه مجتهداً، أو فقد القاضي، ولو قاضي ضروري ع ش . فرد: (غيره) أي غير الحاكم، أو المحكم .

فرد (سنّي): (إلى عضو الجناية) أي إلى دية عضو الجناية سم .

فرد: (ومحل الخلاف إلخ) هذا معلوم من قوله وقيل إلى عضو الجناية إذ من المعلوم أنه إنما ينسب إلى عضو الجناية إذا كان له مقدّر ع ش . فرد: (اغتبرت) أي الحكومة ع ش ومغني والأولى إزجاع الضمير إلى النسبة وجعل من في قوله من دية النفس بمعنى إلى .

فرد (سنّي): (نقصها) أي الجناية مغني فقوله الشارح أي ما نقص إلخ تفسير مراد . فرد: (إليها) أي القيمة والجار متعلّق إلى نسبة .

فرد: (وجب عشر الدية) هو مع قوله والتقديم في الحرّ إلخ يُفيد أن الحكومة في الحرّ لا تكون إلا من الإبل، وإن اتفق التقديم بالتقدي ثم رأيت سم صرح بذلك نقلاً عن شرح الروض ع ش عبارة المغني وتجب الحكومة إيلاً كالدية لا نقداً وأما التقديم فمقتضى كلام المصنّف كغيره أنه بالتقدي لكن نصّ الشافعي على أنه بالإبل والظاهر كما قال شيخنا أن كلاً من الأمرين جائز؛ لأنه يوصل إلى الغرض . اهـ . فرد: (الواجب التقدّ قطعاً) وكذا التقديم نهاية .

وتجب الحكومة في الشعور، وإن لم يكن فيها جمال لكن بشرط فساد منبتها وإلا فالتعزير، ولا قود في تنقيها؛ لأنه لا ينضبط وقد لا تغتبر النسبة كما لو قطع أنملة لها طرف زائد فإنه يجب دية أنملة وحكومة للزائدة باجتهاد القاضي، ولا تغتبر النسبة لعدم إمكانها واستشكله الرافعي بأنه يجوز أن يقوم وله الزائد بلا أصلية ثم يقوم دونها كما فعل في السن الزائدة أو تغتبر بأصلية كما اغتبرت لحيمة المرأة بليحية الرجل وليحيثها كالأعضاء الزائدة وليحيثها كالأعضاء الأصلية. اهـ. وقيس بالأنملة فيما ذكر نحوها كالأضبع .....

□ فود: (وإن لم يكن فيها جمال الخ) خلافاً للنهاية والمغني عبارتهما ومحلّه إن كان بها جمال كليحية وشعر رأس أما ما لا جمال في إزالته كشعر إبط وعانة فلا حكومة فيه في الأصح، وإن كان التعزير واجباً للتعدي كما قاله الماوردی والرويانى، وإن اقتضى كلام ابن المقرئ كالرؤضة هنا وجوبها. اهـ. وفي سم بعد ذكر مثلها عن الأسنى ما نصه فقول الشارح، وإن لم يكن فيها جمال رد لما قاله الماوردی والرويانى وأخذ بقضية كلام الشيخين اهـ عبارة السيد عمر قوله، وإن لم يكن فيها جمال هذا ما اقتضاه إطلاق الرؤضة وأصلها ويؤيده إيجاب الحكومة في نحو السن الشاغية. اهـ.

□ فود: (ولا قود في تنقيها) انظر مفهوم التثب ولعله غير مراد سم ويؤيده إطلاق النهاية بقوله ولا يجب فيها قود. اهـ. □ فود: (واستشكله الرافعي الخ) رد بظهور الفرق نهاية ومغني. □ فود: (أن يقوم) أي المخبني عليه وله أي والحال أن للمخبني عليه الزيادة. □ فود: (لحيمة المرأة) أي إذا أزيلت ففسد تنبتها ومثلها الختني مغني. □ فود: (وقيس بالأنملة) أي على مختار الرافعي فيها غالياً في الأنملة.

### (فضل): في الحناية التي لا تقدير لأرشيها

□ فود: (وتجب الحكومة في الشعور، وإن لم يكن فيها جمال لكن بشرط فساد منبتها) عبارة الرؤضة وفي إفساد منبت الشعور حكومة لا فيها. اهـ فقوله وفي إفساد منبت الشعور الخ قال في شرحه ومحلّه فيما فيه جمال الخ وقوله لا فيها قال في شرحه أي لا حكومة في إزالتها بغير إفساد منبتها انتهى.

□ فود: (وإن لم يكن فيها جمال الخ) قال في شرح الرؤض ومحلّه فيما فيه جمال كاللحية وشعر الرأس أما ما لا جمال في إزالته كشعر الإبط فلا حكومة فيه في الأصح وإن كان التعزير واجباً للتعدي قاله الماوردی والرويانى لكن كلام المصنف وأصله هنا وفي الضابط الآتي يقتضي وجوبها. اهـ فقول الشارح وإن لم يكن فيها جمال رد لما قاله الماوردی والرويانى وأخذ بقضية كلام الشيخين.

□ فود: (ولا قود في تنقيها) انظر مفهوم التثب ولعله غير مراد. □ فود: (واستشكله الرافعي الخ) رد بظهور الفرق، وهو أن تقديره بلا أنملة أصلية يقتضي أن يقرب من أرض الأصلية ليضعف اليد حيث لا يفقد أنملة منها وأن اغتبارها بأصلية يزيد على ذلك ففي كل منهما إجحاف بالجاني بإيجاب شيء عليه لم تقتضيه جنايته بخلاف السن وليحية المرأة م ر ش. وقوله: (يقتضي أن يقرب الخ) يتأمل وجه انتفاء ذلك في مسألة السن.

وَلَكَّ أَنْ تُجِيبَ بَأَنَّ زَائِدَةَ الْأَثْمَلَةَ أَوْ الْأَصْبُعَ لَا عَمَلَ لَهَا غَالِيًا، وَلَا جَمَالَ فِيهَا، وَإِنْ قُرِضَ فَقَدْ الْأَصْلِيَّةُ بِخِلَافِ السَّنِّ الزَّائِدَةِ فَإِنَّهُ كَثِيرًا مَا يَكُونُ فِيهَا جَمَالٌ بَلٍ وَمَنْفَعَةٌ كَمَا يَأْتِي وَبَأَنَّ جِنْسَ اللَّحْيَةِ فِيهَا جَمَالٌ فَاعْتَبِرْ فِي لَحْيَةِ الْمَرْأَةِ، وَلَا كَذَلِكَ زَائِدَةُ الْأَثْمَلَةِ، أَوْ الْأَصْبُعُ (فَإِنْ كَانَتْ) الْحُكُومَةُ (لِطَرَفٍ) مَثَلًا وَخَصَّ بِالذَّكْرِ؛ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ (لَهُ مُقَدَّرٌ)، أَوْ تَابِعٌ لِمُقَدَّرٍ أَيْ لِأَجْلِ الْجِنَابَةِ عَلَيْهِ (اشْتَرَطَ أَنْ لَا يَبْلُغَ) الْحُكُومَةُ (مُقَدَّرَةً) لِقَلَّا تَكُونُ الْجِنَابَةُ عَلَيْهِ مَعَ بَقَائِهِ مَضْمُونَةً بِمَا يُضْمَنُ بِهِ الْعُضْوُ نَفْسَهُ فَتَنْقُصُ حُكُومَةُ جَرْحِ أَثْمَلَةٍ عَنْ دِيَتِهَا وَجَرْحِ الْأَصْبُعِ بِطُولِهِ عَنْ دِيَتِهِ وَقَطَعَ كَفَّ بِلَا أَصَابِعٍ وَجَرْحَ بَطْنِهَا أَوْ ظَهْرِهَا عَنْ دِيَةِ الْخَمْسِ لَا بَعْضُهَا وَجَرْحَ الْبَطْنِ عَنْ جَائِفَةِ

قوله: (وَلَكَّ أَنْ تُجِيبَ إلخ) يَرُدُّ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ أَنْ نَفَى الْعَمَلَ وَالْجَمَالَ وَالْأَصْبُعَ الزَّائِدَةَ مَمْنُوعٌ وَأَنْ نَظِيرُ جِنْسِ اللَّحْيَةِ هُوَ جِنْسُ الْأَثْمَلَةِ، لَا الْأَثْمَلَةُ الزَّائِدَةُ وَالْأَثْمَلَةُ الزَّائِدَةُ إِنَّمَا هِيَ نَظِيرُ اللَّحْيَةِ الزَّائِدَةِ كِلَحْيَةِ الْمَرْأَةِ وَكَمَا أَنَّ جِنْسَ اللَّحْيَةِ فِيهَا جَمَالٌ كَذَلِكَ جِنْسُ الْأَثْمَلَةِ وَكَمَا أَنَّ زَائِدَةَ الْأَثْمَلَةِ لَا جَمَالَ فِيهَا إِنْ سَلِمَ ذَلِكَ فَزَائِدَةُ اللَّحْيَةِ كِلَحْيَةِ الْمَرْأَةِ لَا جَمَالَ فِيهَا بَلْ أَوَّلَى فَتَأْمَلْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ وَلِلَّهِ دَرُّ إِمَامِ الْمَذْهَبِ الرَّافِعِيِّ سَم. قوله: (بِخِلَافِ السَّنِّ إلخ) يَتَأْمَلُ فَإِنَّهُ قَدْ لَا يَظْهَرُ مُخَالَفَةً إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْفَرْقُ أَنَّ الْجَانِيَّ فِي السَّنِّ وَاللَّحْيَةِ قَدْ بَاشَرَهُمَا بِالْجِنَابَةِ عَلَيْهِمَا اسْتِقْلَالًا بِخِلَافِ الْأَثْمَلَةِ فَإِنَّهُ إِنَّمَا بَاشَرَ الْجِنَابَةَ عَلَى الْأَصْلِيَّةِ وَالزِّيَادَةِ قَدْ وَقَعَتْ تَبَعًا رَشِيدِي. قوله: (مَثَلًا) إِلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: (وَفِي نَفْسِ الرَّاقِيقِ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَلِئَمَّا لَمْ يَجِبْ) إِلَى (قِيلَ). قوله: (وَخَصَّ) أَيْ الطَّرْفُ ع ش. قوله: (لِأَنَّهُ الْغَالِبُ) يَتَأْمَلُ سَم وَلَعَلَّ وَجْهَ التَّأْمَلِ أَنَّ كُلَّ مَا لَهُ مُقَدَّرٌ يَكُونُ مِنَ الْأَطْرَافِ وَهِيَ مَا عَدَا النَّفْسَ وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِأَنَّهُ أَرَادَ بِالطَّرْفِ مَا يُسَمَّى بِذَلِكَ عَرَفًا كَالْيَدِ فَيَخْرُجُ نَحْوُ الْاِثْنَيْنِ ع ش. قوله: (أَوْ تَابِعٌ إلخ) أَيْ كَمَسْأَلَةِ الْكَفِّ الْآتِيَةِ سَم وَع ش. قوله: (أَوْ تَابِعٌ لِمُقَدَّرٍ) أَيْ أَوْ هُوَ تَابِعٌ لِمَا لَهُ مُقَدَّرٌ. قوله: (أَيْ لِأَجْلِ الْجِنَابَةِ) إلخ) تَفْسِيرُ لَطَرَفٍ وَقَوْلُهُ عَلَى رَاجِعِ إِلَيْهِ.

قوله: (مُقَدَّرَةً) أَيْ الطَّرْفُ وَكَانَ الْأَنْسَبُ لِقَوْلِ الشَّارِحِ الْمَارِّ، أَوْ تَابِعٌ إلخ وَلِقَوْلِهِ الْآتِي، أَوْ مَثْبُوعِهِ أَنْ يَزِيدَ هُنَا، أَوْ مُقَدَّرٌ مَثْبُوعِهِ. قوله: (مَضْمُونَةٌ إلخ) خَيْرٌ تَكُونُ. قوله: (بِطُولِهِ) قَيْدٌ بِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ كَانَ الْجُرْحُ فِي أَثْمَلَةٍ وَاحِدَةٍ مَثَلًا فَحُكُومَتُهُ شَرْطُهَا أَنْ تَنْقُصَ عَنْ دِيَةِ الْأَثْمَلَةِ ع ش. قوله: (وَجَرْحَ بَطْنِهَا أَوْ ظَهْرِهَا) أَيْ الْكَفِّ نِهَايَةً. قوله: (عَنْ دِيَةِ الْخَمْسِ) أَيْ الْأَصَابِعِ الْخَمْسِ.

قوله: (وَلَكَّ أَنْ تُجِيبَ إلخ) يَرُدُّ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ أَنْ نَفَى الْعَمَلَ وَالْجَمَالَ غَالِيًا فِي الْأَثْمَلَةِ وَالْأَصْبُعِ الزَّائِدَةَ مَمْنُوعٌ وَأَنْ نَظِيرُ حُسْنِ اللَّحْيَةِ هُوَ حُسْنُ الْأَثْمَلَةِ لَا الْأَثْمَلَةُ الزَّائِدَةُ وَالْأَثْمَلَةُ الزَّائِدَةُ إِنَّمَا هِيَ نَظِيرُ اللَّحْيَةِ الزَّائِدَةِ كِلَحْيَةِ الْمَرْأَةِ وَكَمَا أَنَّ حُسْنَ اللَّحْيَةِ فِيهَا جَمَالٌ كَذَلِكَ حُسْنُ الْأَثْمَلَةِ وَكَمَا أَنَّ زَائِدَةَ الْأَثْمَلَةِ لَا جَمَالَ فِيهَا إِنْ سَلِمَ ذَلِكَ فَزَائِدَةُ اللَّحْيَةِ كِلَحْيَةِ الْمَرْأَةِ لَا جَمَالَ فِيهَا بَلْ أَوَّلَى فَتَأْمَلْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ، وَلِلَّهِ دَرُّ إِمَامِ الْمَذْهَبِ الرَّافِعِيِّ. قوله: (لِأَنَّهُ الْغَالِبُ) يَتَأْمَلُ. قوله: (أَوْ تَابِعٌ لِمُقَدَّرٍ) كَمَسْأَلَةِ الْكَفِّ الْآتِيَةِ. قوله: (وَجَرْحَ الْبَطْنِ) أَوْ نَحْوَهُ شَرْحُ رَوْضِ.

وَجَزَحَ الرَّأْسَ عَنْ أَرْضٍ مُوَضِّحَةٍ فَإِنْ بَلَغَهُ نَقْصُ سِنِّحَاقٍ وَنَقْصُ مُتَلَاحِمَةٍ نَقَصَ كُلُّ مَنِ مِّنْهُمَا عَنْهُ وَنَقَصَ السِّنِّحَاقُ عَنِ الْمُتَلَاحِمَةِ لِقَلًّا يَسْتَوِيَا مَعَ تَفَاوُتِهِمَا (فَإِنْ بَلَغَتْهُ) أَيِ الْحُكُومَةِ مُقَدَّرُ ذَلِكَ الْغُضْبُ، أَوْ مَتَّبِعُهُ (نَقَصَ الْقَاضِي شَيْئًا) مِنْهُ (بِاجْتِهَادِهِ) أَكْثَرَ مِنْ أَقَلِّ مُتَمَوِّلٍ عَلَى الْأَوْجِهَةِ؛ لِأَنَّ أَقْلَهُ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ لِيُوقِعَ التَّعَابِينَ وَالْمُسَامَحَةَ بِهِ عَادَةً وَذَلِكَ لِقَلًّا يَلْزَمُ الْمَحْذُورُ السَّابِقُ. (أَوْ) كَانَتْ الْجَنَائِيَةُ بِمَحَلٍّ (لَا تَقْدِيرَ فِيهِ)، وَلَا تَابِعٍ لِمُقَدَّرٍ كَمَا مَرَّ (كَفَخِذٍ) وَكَتِفٍ وَظَهْرٍ وَغُضْبٍ وَسَاعِدٍ (ف) الشَّرْطُ (أَنْ لَا تَبْلُغَ) الْحُكُومَةُ (دِيَةَ نَفْسٍ) فِي الْأُولَى، .....

□ فَوَدَّ: (وَجَزَحَ الرَّأْسَ عَنْ أَرْضٍ مُوَضِّحَةٍ)؛ لِأَنَّهُ لَوْ سَاوَاهُ سَاوَى أَرْضِ الْأَقْلِ أَرْضَ الْأَكْثَرِ، وَلَوْ اخْتَبَرَ مَا قَوْقُ الْمَوْضِحَةِ كَالْمَأْمُومَةِ فَقَدْ تَسَاوَى الْمَوْضِحَةُ، أَوْ تَزِيدُ فَيَلْزَمُ الْمَحْذُورُ الْمَذْكُورُ سَمَ عَلَى حَجِّ ع ش. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ بَلَغَهُ) أَيِ أَرْضِ الْمَوْضِحَةِ وَقَوْلُهُ نَقَصَ سِنِّحَاقٌ الْخَ فَاعِلٌ بَلَغَ وَقَوْلُهُ نَقَصَ كُلُّ الْخِ جَوَابُ الشَّرْطِ. □ فَوَدَّ: (مِنْهُمَا) أَيِ مَنِ نَقَصَ السِّنِّحَاقُ وَنَقَصَ الْمُتَلَاحِمَةُ أَيِ عَنْ أَرْضِ الْمَوْضِحَةِ.

□ فَوَدَّ: (وَنَقَصَ السِّنِّحَاقُ الْخَ) كَانَ الظَّاهِرُ وَنَقَصَ الْمُتَلَاحِمَةُ عَنْ السِّنِّحَاقِ إِذَا السِّنِّحَاقُ أَبْلَغَ مِنَ الْمُتَلَاحِمَةِ رَشِيدِيٍّ وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ بِصِغَةِ الْمَاضِي مَعْطُوفٌ عَلَى نَقَصَ كُلُّ مَنِ مِّنْهُمَا عَنْهُ وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَضْذَرًا مَعْطُوفًا عَلَى كُلِّ مَنِ مِّنْهُمَا الْخَ كَمَا جَرَى ع ش فَلَا إِشْكَالَ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ وَنَقَصَ السِّنِّحَاقُ الْخَ أَيِ نَقَصَ مَا يُقَدَّرُ فِيهِمَا نَقَصَ مِنَ السِّنِّحَاقِ عَمَّا يُقَدَّرُ فِيهِمَا نَقَصَ مِنَ الْمُتَلَاحِمَةِ؛ لِأَنَّ وَاجِبَ السِّنِّحَاقِ أَكْثَرُ مِنْ وَاجِبِ الْمُتَلَاحِمَةِ. اهـ وَلَكِنَّ التَّغْلِيلَ ظَاهِرٌ فِيهِمَا جَرَى عَلَيْهِ الرِّشِيدِيٌّ. □ فَوَدَّ: (أَوْ مَتَّبِعُهُ) عَطَفَ عَلَى ذَلِكَ الْغُضْبِ.

□ فَوَدَّ: (أَكْثَرَ مِنْ أَقَلِّ مُتَمَوِّلٍ) أَيِ مِمَّا لَهُ وَقَعَ كَرُبْعٌ بَعِيرٍ مَثَلًا ع ش. □ فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) كَذَا فِي الْمَعْنَى. □ فَوَدَّ: (الْمَحْذُورُ السَّابِقُ) أَيِ فِي قَوْلِهِ لِقَلًّا تَكُونُ الْجَنَائِيَةُ الْخَ وَقَوْلُهُ وَلَا تَابِعٍ لِمُقَدَّرٍ أَيِ وَلَا هُوَ تَابِعُ الْخَ ع ش. □ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) لَعَلَّ الْكَافَ بِمَعْنَى اللَّامِ وَمُرَادُهُ تَغْلِيلُ لُزُومِ مَا زَادَهُ بِمَا زَادَهُ أَوَّلًا عَقِبَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ لَهُ مُقَدَّرٌ. □ فَوَدَّ: (وَوَظَّهَرُ) قَدْ يُقَالُ: الظَّهْرُ يَتَّصِرُ فِيهِ الْجَائِفَةُ كَالْبَطْنِ سَمَ وَ ع ش. □ فَوَدَّ: (فِي الْأُولَى أَوْ مَتَّبِعُهُ الْخَ) انْظُرْ أَيِ أُولَى وَآيِ ثَانِيَةٍ مَعَ أَنَّ الَّذِي انْتَهَى عَنْهُ التَّقْدِيرُ وَالتَّبَعِيَّةُ لِمُقَدَّرٍ شَيْءٌ وَاحِدٌ رَشِيدِيٍّ وَ ع ش.

□ فَوَدَّ: (عَنْ أَرْضٍ مُوَضِّحَةٍ) قَدْ يُقَالُ الرَّأْسُ يُتَّصِرُ فِيهِ غَيْرُ الْمَوْضِحَةِ كَالْمَأْمُومَةِ وَالْمَائِغَةِ. □ فَوَدَّ: (عَنْ أَرْضٍ مُوَضِّحَةٍ)؛ لِأَنَّهُ لَوْ سَاوَاهُ سَاوَى أَرْضِ الْأَقْلِ أَرْضَ الْأَكْثَرِ وَلَوْ اخْتَبَرَ مَا قَوْقُ الْمَوْضِحَةِ كَالْمَأْمُومَةِ فَقَدْ تَسَاوَى الْمَوْضِحَةُ، أَوْ تَزِيدُ فَيَلْزَمُ الْمَحْذُورُ الْمَذْكُورُ. □ فَوَدَّ: (أَكْثَرَ مِنْ أَقَلِّ مُتَمَوِّلٍ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) م ر. □ فَوَدَّ: (وَوَظَّهَرُ وَغُضْبُ) قَدْ يُقَالُ الظَّهْرُ يَتَّصِرُ فِيهِ الْجَائِفَةُ كَالْبَطْنِ. □ فَوَدَّ: (فَالشَّرْطُ أَنْ لَا تَبْلُغَ دِيَةَ نَفْسٍ) فِيهِ كِنَايَةٌ عَنْ جَوَازِ بُلُوغِهَا أَرْضَ غُضْبٍ لَهُ مُقَدَّرٌ وَعَنْ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ هُنَا سِوَى مَا عَلِمَ مِنْ تَعْرِيفِهِمَا مَعْنَى عَلَى ذَلِكَ الْمَعْلُومِ وَكَأَنَّهُ قَالَ جَازَ أَنْ تَبْلُغَ أَرْضَ غُضْبٍ لَهُ مُقَدَّرٌ، وَلَمْ يُشْتَرَطْ سِوَى مَا عَلِمَ مِنَ التَّعْرِيفِ وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ مَا يُقَالُ لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا الشَّرْطِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَزِمُ



أو متبوعه في الثانية، وإن بَلَغَتْ الأولى ديةً غَضِرَ مُقَدَّرٌ، أو زادتْ فإن بَلَغَتْ ذلك نَقَصَ القاضي منه كما مرَّ (و) إِنَّمَا (يُقَوِّمُ) المجني عليه لمعرفة الحكومة (بعدَ انديمالِ أي انديمالِ مجزؤه؛ لأنَّ الجناية قبله وقد تسري إلى النفس، أو إلى ما فيه مُقَدَّرٌ فيكون هو واجب الجناية (فإن لم يَبْقَ) بعدَ الانديمالِ (نَقَصَ) في الجمالِ، ولا في المنفعة، ولا تأثرت به القيمة (اعتُبرَ أَقْرَبُ نَقَصٍ) فيه من حالات نَقَصِ قِيَمَتِهِ (إلى) وقت (الانديمالِ) لِقَلَّ تُخْبِطُ الجناية (وقيل يُقَدَّرُ قاضٍ باجتهاده) وَيُوجِبُ شيئًا حَدَرًا من إهدارِ الجناية (وقيل لا غُزْمَ) كما لو تَأَلَّمَ بِضَرْبَةٍ ثُمَّ زَالَ الأَلَمُ، ولو لم يَظْهَرْ نَقَصٌ إلا حالَ سِيلانِ الدَّمِ اعتُبرَتْ القيمة حينئذٍ فإن لم تُؤَثِّرِ الجناية نَقْصًا حينئذٍ أوجب فيه القاضي شيئًا باجتهاده على الأوجه وإِنَّمَا لم يجب في نحو اللَّطْمَةِ شيء؛ لأنَّ جنسها لا يقتضي نَقْصًا أصلاً قِيلَ قَضِيَةُ المَتَنِ أَنَّهُ لو لم يكن هناك نَقَصٌ أصلاً .....

قوله: (أو متبوعه في الثانية إلخ) يتأمل معنى هذا الكلام فإن الفرض أنه ليس تابعاً لمُقَدَّرٍ فلا متبوع له فكيف يصح أن الشرط أن لا تبلغ دية المتبوع سم وقد يقال مراده بالثانية مُحْتَزُّ القيد الذي زاده بقوله، ولا تابع إلخ وهو ما لو كان الطرف لا تقدير فيه ولكيته تابع لمُقَدَّرٍ كالكَفِّ مع الأصابع فإن الشرط فيه أن لا تبلغ دية المتبوع فمراده بالأولى مسألة المتن مع ملاحظة القيد الذي زاده بقوله، ولا تابع إلخ وبالثانية المفهومة من زيادة القيد المذكور وهذا واضح لا غبار عليه سيّد عَمَز وفيه تكلف ظاهر بل كان حقّ المقام أن يذكر قول الشارح في الأولى أو متبوعه في الثانية عَقِبَ قول المتن مُقَدَّرُهُ وَيَحْذِفُ قوله الأولى الآتي. قوله: (فإن بَلَغَتْ) إلى قوله: (وإنما يَتَضَحُّ) وافقه الْمُغْنِي في جميع ذلك إلا في مسألة عَدَمِ تأثيرِ الجناية نَقْصًا أصلاً كما سَأَنَبَهُ عليه. قوله: (فَيَكُونُ هو) أي أَحَدُ الأمرَيْنِ لا الحكومة. قوله: (ولا تأثرت به القيمة) أي على فَرَضِ الرُقْيَةِ. قوله: (حينئذٍ) أي حينَ سِيلانِ الدَّمِ. قوله: (أوجب فيه القاضي إلخ) خلافاً لِلْمُغْنِي حيث قال عَزَزَ فَقَطْ إلحاقاً لها كما في الوسيط باللطمة، أو الضربة التي لم يَبْقَ لها أثر. اهـ. قوله: (وإنما لم يجب إلخ) ردٌّ لِذَلِيلِ مُقَابِلِ الأوجه كما يَظْهَرُ مِمَّا مرَّ إِنْفَاءً عَنِ الْمُغْنِي. قوله: (في نحو اللَّطْمَةِ إلخ) (فروغ): لو ضَرَبَهُ أو لَطَمَهُ، ولم يَظْهَرْ بذلك شيء فعليه التَّغْزِيرُ فإن ظَهَرَ شيء كان أسودَّ محلِّ ذلك، أو أخضَرَ وبقي الأثرُ بَعْدَ الانديمالِ وَجَبَتْ الحكومة، والعظمُ المكسورُ في غير الرأس والوجه إن انجَبَرَ مُعَوَّجًا فَكَسَرَهُ الجاني لِيَسْتَقِيمَ وليس له كَسَرُهُ لذلك لَزِمَهُ حكومة أخرى؛ لأنه جنايةٌ جَدِيدَةٌ مُغْنِي وَأَسْنَى مع الرُّوضِ. قوله: (قيل قَضِيَةُ المَتَنِ إلخ) عبارة الْمُغْنِي. (تنبيه): يَفْتَضِي اعْتِبَارُهُ أَقْرَبُ نَقَصٍ إلى الانديمالِ أَنَّهُ لو لم يكن هناك إلخ وليس بمراد كما عُلِمَ مِمَّا مرَّ. اهـ.

لِلْحُكُومَةِ كما عُلِمَ مِنْ تَعْرِيفِهَا فلا يُمَكِّنُ خِلَافَهُ حَتَّى يَحْتَاجَ إِلَى بَيَانِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (أو متبوعه في الثانية) يتأمل معنى هذا الكلام فإن الفرض أنه ليس تابعاً لمُقَدَّرٍ فلا متبوع له فكيف يصح أن الشرط أن لا تبلغ دية المتبوع.

كِلْحِيَةِ امْرَأَةٍ أَزِيلَتْ وَفَسَدَ مَنبَتُهَا وَسِنَّ زَائِدَةٌ لَا شَيْءَ فِيهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ تُقَدَّرُ لِحْيَتُهَا كِلْحِيَةِ  
عَبْدٍ كَبِيرٍ لِثَرْتَيْنِ بِهَا وَيُقَدَّرُ فِي السِّنِّ وَلَهُ سِنَّ زَائِدَةٌ نَابِتَةٌ فَوْقَ الْأَسْنَانِ وَلَيْسَ خَلْفُهَا أَصْلِيَّةٌ ثُمَّ  
يَقُومُ مَقْلُوعُهَا لِيُظْهَرَ التَّفَاوُثُ؛ لِأَنَّ الزَّائِدَةَ تَشُدُّ الْفَرْجَةَ وَيَحْصُلُ بِهَا نَوْعُ جَمَالٍ وَيُجَابُ بِمَنْعِ  
أَنَّ قَضِيَّةَ ذَلِكَ نَظَرًا لِلْجِنْسِ الَّذِي قَدَّمَ فِي جَوَابِ إِشْكَالِ الرَّافِعِيِّ (وَالْجُزْءُ الْمُقَدَّرُ) أَرَشُهُ  
(كَمُوضِحَةٍ يَتَّبِعُهَا الشَّيْنُ) وَمَرَّ بَيَانُهُ فِي التَّيَمُّمِ (حَوَالِيهِ) إِنْ كَانَ بِمَحَلِّ الْإِيضَاحِ فَلَا يُفْرَدُ  
بِحُكُومَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اسْتَوْعَبَ جَمِيعَ مَحَلِّهِ بِالْإِيضَاحِ لَمْ يَلْزِمُهُ إِلَّا أَرَشُ مُوضِحَةٍ نَعَمْ، إِنْ تَعَدَّى  
شَيْئُهَا لِلْقَفَا مِثْلًا أَفْرَدَ وَكَذَا لَوْ أَوْضَحَ جَبِيئَهُ فَأَزَالَ حَاجِبَهُ فَعَلِيهِ الْأَكْثَرُ مِنْ أَرَشِ مُوضِحَةٍ  
لِحُكُومَةِ الشَّيْنِ وَإِزَالَةِ الْحَاجِبِ وَكَالْمُوضِحَةِ الْمُتَلَاخِمَةِ نَظَرًا إِلَى أَنَّ أَرَشَهَا مُقَدَّرٌ بِالنِّسْبَةِ  
لِلْمُوضِحَةِ وَإِنَّمَا يَتَّضِحُ بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ أَنَّهُ يَجِبُ فِيهَا قَضِيَّةُ هَذِهِ النِّسْبَةِ فَعَلَى الْمَعْتَمِدِ أَنَّ  
الْوَاجِبَ فِيهَا الْأَكْثَرُ يَظْهَرُ أَنَّ يُقَالُ إِنْ كَانَ الْأَكْثَرُ النِّسْبَةَ فَهِيَ كَالْمُوضِحَةِ أَوِ الْحُكُومَةِ فَلَا

• **قوله:** (كِلْحِيَةِ امْرَأَةٍ) وَمِثْلُهَا الْخُتَّى مُغْنِي. **قوله:** (وَفَسَدَ مَنبَتُهَا) أَمَا إِذَا لَمْ يَفْسُدْ مَنبَتُهَا فَلَا حُكُومَةَ فِي  
إِزَالَتِهَا؛ لِأَنَّهُ تَعَوَّدُ غَالِيًا وَضَائِطُ مَا يَوْجِبُ الْحُكُومَةَ وَمَا لَا يَوْجِبُهَا إِنْ بَقِيَ أَثَرُ الْجِنَايَةِ مِنْ ضَعْفٍ، أَوْ  
شَيْنٍ أَوْ جَبِّ الْحُكُومَةِ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَبْقَ عَلَى الْأَصَحِّ بَأَن يُعْتَبَرُ أَقْرَبُ نَقْصٍ إِلَى الْإِنْذِمَالِ كَمَا مَرَّ، وَإِنْ  
كَانَتِ الْجِنَايَةُ بِغَيْرِ جُزْءٍ وَلَا كَسْرٍ كِزَالَةِ الشُّعُورِ وَاللَّطْمَةِ فَلَا حُكُومَةَ فِيهِ، وَفِيهِ التَّغْزِيرُ كَمَا مَرَّ مُغْنِي  
وَأَسْنَى مَعَ الرُّوضِ. **قوله:** (وَيُقَدَّرُ فِي السِّنِّ الْخ) أَيِ تَقْوِيمِهِ فِي السِّنِّ الْخ وَلَوْ عَزَبَ يَقُومُ كَانَ أَوْضَحَ ع  
شَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى مَعَ الرُّوضِ، وَلَوْ قَلَعَ سِنًّا، أَوْ قَطَعَ أَصْبُعًا زَائِدَةً، وَلَمْ يَنْقُصْ بِذَلِكَ شَيْءً  
قُدِّرَتِ السِّنُّ، أَوِ الْأَصْبُعُ زَائِدَةً وَلَا أَصْلِيَّةٌ خَلْفَهَا وَيَقُومُ الْمَجْنِي عَلَيْهِ مُنْصَفًا بِذَلِكَ ثُمَّ يَقُومُ مَقْلُوعًا تِلْكَ  
الزَّائِدَةُ فَيَظْهَرُ التَّفَاوُثُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْخ. **قوله:** (وَلَهُ سِنَّ الْخ) أَيِ وَالْحَالُ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ سِنَّ الْخ.

**قوله:** (وَيُجَابُ بِمَنْعِ أَنَّ قَضِيَّتَهُ ذَلِكَ) يُتَأَمَّلُ فِي هَذَا الْجَوَابِ سَمَ عَلَى حَجَّ ع ش. **قوله:** (الَّذِي قَدَّمَ) أَيِ  
بِقَوْلِهِ وَبِأَنَّ جِنْسَ اللَّحْيَةِ فِيهَا جَمَالُ الْخ ع ش. **قوله:** (وَمَرَّ بَيَانُهُ الْخ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى كَتَغْيِيرِ لَوْنِ  
وَتَحْوِيلِ وَاسْتِحْشَافٍ وَازْتِفَاعٍ وَانْخِفَاضٍ. **قوله:** (جَمِيعُ مَحَلِّهِ) أَيِ الشَّيْنِ مُغْنِي. **قوله:** (مِثْلًا) أَيِ  
أَوْ لِلْوَجْهِ مُغْنِي. **قوله:** (أَفْرَدَ) أَيِ بِحُكُومَةٍ لَتَعْدِيهِ مَحَلَّ الْإِيضَاحِ مُغْنِي. **قوله:** (وَكَذَا لَوْ أَوْضَحَ جَبِيئَهُ  
الْخ) هَذَا مُسْتَشْنَى مِمَّا فِي الْمَتْنِ وَلَيْسَ مِنْ جُمْلَةِ صَوَرِهِ، وَإِنْ أَوْهَمَهُ سِيَاقُ الشَّارِحِ رَشِيدِي عِبَارَةُ الْمُغْنِي  
وَيُسْتَشْنَى مِنَ الْإِسْتِشْبَاحِ مَا لَوْ أَوْضَحَ جَبِيئَهُ الْخ.

**قوله:** (فَعَلِيهِ الْأَكْثَرُ الْخ)، وَلَوْ جَرَّحَهُ عَلَى بَدَنِهِ جِرَاحَةً وَيَقْرِبُهَا جَائِفَةً قُدِّرَتْ بِهَا، وَلَزِمَهُ الْأَكْثَرُ مِنْ  
أَرَشِ الْقِسْطِ وَالْحُكُومَةِ كَمَا لَوْ كَانَ يَقْرِبُهَا الْمُوضِحَةُ مُغْنِي وَأَسْنَى مَعَ الرُّوضِ. **قوله:** (وَكَالْمُوضِحَةِ  
الْمُتَلَاخِمَةِ) أَيِ فَيَتَّبِعُهَا الشَّيْنُ وَلَا يُفْرَدُ بِحُكُومَةٍ. **قوله:** (إِنْ الْوَاجِبَ فِيهَا) أَيِ الْمُتَلَاخِمَةِ بَيَانٌ لِلْمَعْتَمِدِ  
وَقَوْلُهُ الْأَكْثَرُ أَيِ مِنَ النِّسْبَةِ وَالْحُكُومَةِ. **قوله:** (فَهِيَ كَالْمُوضِحَةِ) أَيِ فَيَتَّبِعُهَا الشَّيْنُ حَوَالِيَهَا وَقَوْلُهُ أَوْ

**قوله:** (وَيُجَابُ بِمَنْعِ أَنَّ قَضِيَّةَ ذَلِكَ الْخ) يُتَأَمَّلُ فِي هَذَا الْجَوَابِ.

وعلى هذا التفصيل يُحمَلُ قوله (وما لا يُتَقَدَّرُ) أَرشُهُ (يُقَدَّرُ) الشَّيْنُ حَوْلَهُ (بِحُكْمٍ فِي الْأَصْح) لِضَعْفِ الْحُكْمَةِ عَنِ الِاسْتِثْنَاءِ بِخِلَافِ الدِّيَةِ وَقَضِيَّةِ إِفْرَادِ الشَّيْنِ بِحُكْمَةٍ غَيْرِ حُكْمَةِ الْجُرْحِ بَلْ مِنْ ضَرُورَاتِهِ إِذْ لَا يَتَأْتِي بِغَيْرِ مَا تَذَكَّرُهُ أَنَّهُ يُقَدَّرُ سَلِيمًا بِالْكَلِيَّةِ ثُمَّ جَرِيحًا بِدُونِ الشَّيْنِ وَيَجِبُ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّفَاوُتِ فَهَذِهِ حُكْمَةٌ لِلْجُرْحِ ثُمَّ يُقَدَّرُ جَرِيحًا بِلا شَيْنٍ ثُمَّ جَرِيحًا بِشَيْنٍ وَيَجِبُ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّفَاوُتِ، وَهَذِهِ حُكْمَةٌ لِلشَّيْنِ وَفَائِدَةُ إِجْبَابِ حُكْمَتَيْنِ كَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ غَفِيَ عَنْ إِحْدَاهُمَا بَقِيَتْ الْأُخْرَى وَأَنَّهُ يَجُوزُ بُلُوغُ مَجْمُوعِهِمَا لِلدِّيَةِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَجِبُ نَقْضُهُ عَنْهَا كُلُّ مَنِهَا عَلَى انْفِرَادٍ لَا مَجْمُوعُهُمَا فَلَا إِشْكَالَ فِي ذَلِكَ حَكَمًا، وَلَا تَصَوِيرًا (و) يَجِبُ (فِي نَفْسِ الرِّقَبِ) الْمُتَشَلِّفِ وَلَوْ مُكَاتَّبًا وَأُمُّ وَلَدٍ وَجَعَلَهُ أَثَرُ بَحْثِ الْحُكْمَةِ لِاشْتِرَاكِهْمَا فِي التَّقْدِيرِ وَلِذَا قَالَ الْأَيْمَةُ الْقِرْنُ أَصْلُ الْحُرِّ فِي الْحُكْمَةِ وَالْحُرُّ أَصْلُ الْقِرْنِ فِيمَا يُتَقَدَّرُ مِنْهُ (قِيمَتُهُ) بِالْغَةِ مَا بَلَغَتْ كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ الْمُتَشَلِّفَةِ (وَفِي غَيْرِهَا) أَيِ النَّفْسِ مِنَ الْأَطْرَافِ وَاللِّطَائِفِ وَلَمْ يَكُنْ تَحْتَ

الحُكْمَةِ فَلَا أَيَّ فَلَا يَتَّبَعُهَا الشَّيْنُ حَوَالِيَهَا ش .

□ قَوْلُهُ: (وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ يُحْمَلُ قَوْلُهُ وَمَا لَا يُتَقَدَّرُ الْخ) فَالْمُرَادُ بِهِ الْجُرْحُ الَّذِي لَا مُقَدَّرَ لَهُ، وَلَا بَقْرِيَهُ مَا لَهُ مُقَدَّرٌ يُعْرَفُ نِسْبَتُهُ مِنْهُ أَوْ تُعْرَفُ النِّسْبَةُ لَكِنَّ الْأَكْثَرَ الْحُكْمَةُ لَا مَا اقْتَضَاهُ النِّسْبَةُ أَسْنَى .

□ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الدِّيَةِ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَالْأَسْنَى بِخِلَافِ الْمَقْدُورِ وَمَا أَلْحَقَ بِهِ . اهـ .

□ قَوْلُهُ: (بَلْ مِنْ ضَرُورَاتِهِ) أَيِ الْإِفْرَادِ . □ قَوْلُهُ: (إِذْ لَا يَتَأْتِي الْخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ بَلْ مِنْ ضَرُورَاتِهِ وَفَاعِلُهُ ضَمِيرُ الْإِفْرَادِ وَقَوْلُهُ أَنَّهُ يُقَدَّرُ الْخ خَبَرٌ وَقَضِيَّتُهُ الْخ . □ قَوْلُهُ: (وَهَذِهِ) أَيِ مَا بَيْنَهُمَا وَالتَّائِيْتُ لِمُوَافَقَةِ الْخَبَرِ . □ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ عَلَى الْكَيْفِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ بِقَوْلِهِ أَنَّهُ يُقَدَّرُ سَلِيمًا الْخ . □ قَوْلُهُ: (نَقْضُهُ الْخ) فَاعِلٌ يَجِبُ وَقَوْلُهُ كُلُّ مَنِهَا خَبَرٌ أَنْ . □ قَوْلُهُ: (فَلَا إِشْكَالَ فِي ذَلِكَ الْخ) أَيِ خِلَافًا لِابْنِ الْقَيِّبِ حَيْثُ قَالَ وَفِي التَّصَوِيرِ الْمَذْكُورِ عُسْرٌ وَالَّذِي يَتَّبَعِي أَنْ يَقُومَ سَلِيمًا ثُمَّ جَرِيحًا بِشَيْنٍ وَيَجِبُ مَا بَيْنَهُمَا وَلَعَلَّهُ لَا يَخْتَلِفُ مَعَ مَا تَقَدَّمَ فَلَا فَائِدَةَ فِي قَوْلِنَا يُقَرَّدُ بِحُكْمَةٍ وَلِلْبَلْقَيْنِ حَيْثُ ذَكَرْنَا نَحْوَهُ فَقَالَ: الْأَقْبَسُ عِنْدَنَا إِجْبَابُ حُكْمَةٍ وَاحِدَةٍ جَامِعَةٍ لِهَمَا كَذَا فِي الْأَسْنَى .

□ قَوْلُ (الْأَسْنَى): (وَفِي نَفْسِ الرِّقَبِ) أَيِ الْمَغْصُومِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى أَمَّا الْمُرْتَدُّ فَلَا ضَمَانَ فِي إِثْلَافِهِ قَالَ فِي الْبَيَانِ وَلَيْسَ لَنَا شَيْءٌ يَصِحُّ بَيْعُهُ، وَلَا يَجِبُ فِي إِثْلَافِهِ شَيْءٌ سِوَاهُ مُعْنَى . □ قَوْلُهُ: (الْمُتَشَلِّفِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَمْ يَكُنْ تَحْتَ يَدِ) فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ: (فَيُخْتَمَلُ) فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَكُنْ تَحْتَ يَدِ) إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: (وَبِهِ ائْتَدَفَعَ) إِلَى الْمَتْنِ . □ قَوْلُهُ: (الْمُتَشَلِّفِ) يَفْتَحُ اللَّامَ وَكَانَ الْأَوَّلَى التَّائِيْتُ .

□ قَوْلُهُ: (وَجَعَلَهُ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَعَقَّبَ الْمُصَنِّفُ الْحُكْمَةَ بَيَانِ حُكْمِ الْجِنَايَةِ عَلَى الرِّقَبِ لِاشْتِرَاكِهْمَا فِي أَمْرِ تَقْدِيرِيٍّ، وَإِنْ كَانَ اسْتَوْفَى الْكَلَامَ عَلَى ضَمَانِ الرِّقَبِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْحَيَوَانِ فِي كِتَابِ الْغَضَبِ بِأَبْسَطِ مِمَّا هُنَا إِلَّا أَنَّهُ أَحَادُ الْكَلَامِ فِيهِ هُنَا لِيُبَيِّنَ أَنَّ الْجِنَايَةَ عَلَيْهِ تَارَةً تَكُونُ يَأْتِيَاتِ الْيَدِ عَلَيْهِ كَمَا سَبَقَ فِي الْغَضَبِ وَتَارَةً بِغَيْرِ ذَلِكَ كَمَا هُنَا . اهـ .

□ قَوْلُهُ: (أَصْلُ الْحُرِّ فِي الْحُكْمَةِ) أَيِ فِيمَا لَا مُقَدَّرَ لَهُ ع ش . □ قَوْلُهُ: (بِالْغَةِ مَا بَلَغَتْ)، وَإِنْ زَادَتْ عَلَى

يَدِ عَادِيَةٍ وَلَا مَبِيْعًا قَبْلَ قَبْضِهِ لِمَا مَرَّ فِيهِمَا (مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ) سَلِيمًا (إِنْ لَمْ يَتَقَدَّرْ) ذَلِكَ الْغَيْرُ (فِي الْحُرِّ) نَعَمْ، نَقَلَ الْبَلْقِينِي عَنْ الْمُتَوَلَّى أَنَّهُ لَوْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ مَتْبُوعِهِ، أَوْ مِثْلَهُ لَمْ يَجِبْ كُلُّهُ بَلْ يُوجِبُ الْقَاضِي حُكُومَةً بِاجْتِهَادِهِ لِقَلَّ يَلْزَمُ الْمَحْذُورُ السَّابِقُ قَالَ وَهَذَا تَفْصِيلٌ لَا بُدَّ مِنْهُ وَإِطْلَاقٌ مَنْ أُطْلِقَ مُحْشُولٌ عَلَيْهِ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ النَّظَرَ فِي الْقِنِّ أَصَالَةٌ إِلَى نَقْصِ الْقِيَمَةِ حَتَّى فِي الْمُقَدَّرِ عَلَى قَوْلٍ فَلَمْ يَنْظُرُوا فِي غَيْرِهِ لِتَبَعِيَّةٍ، وَلَمْ يَلْزَمْ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْفَسَادُ الَّذِي فِي الْحُرِّ فَتَأَمَّلْهُ (وَالَا) بِأَنَّ يُقَدَّرَ فِي الْحُرِّ كَمَوْضُوحَةٍ وَقَطَعَ طَرَفٌ (فِي سَبْطِهِ) أَيِ مِثْلُهَا مِنَ الدِّيَةِ (مِنْ قِيَمَتِهِ) فِي يَدِهِ نِصْفُهَا وَمَوْضُوحَتُهُ نِصْفُ عَشْرِهَا (وَفِي قَوْلٍ لَا يَجِبُ) هُنَا (إِلَّا مَا نَقَصَ) أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ مَالٌ فَاشْتَبَهَ الْبَهِيمَةَ. (وَلَوْ قُطِعَ ذَكَرُهُ وَأُنْثِيَا فِي الْأُظْهِرِ) تَجِبُ (قِيَمَتَانِ) كَمَا تَجِبُ فِيهِمَا مِنَ الْحُرِّ دِيَتَانِ نَعَمْ، لَوْ جَنَى عَلَيْهِ اثْنَانِ وَقِيَمَتُهُ أَلْفٌ وَقَطَعَ كُلُّ مِنْهُمَا يَدًا، وَجَنَايَةُ الثَّانِي قَبْلَ

دِيَةِ الْحُرِّ وَسَوَاءٌ أَكَانَتِ الْجَنَايَةُ عَمْدًا، أَوْ خَطَأً، وَلَا يَدْخُلُ فِي قِيَمَتِهِ التَّغْلِيظُ مُعْنَى. ٥. قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ فِيهِمَا) أَيِ فِي بَابِهِمَا. ٥. قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يَتَقَدَّرْ ذَلِكَ الْغَيْرُ) أَيِ وَلَمْ يَتَّبِعْ مُقَدَّرًا مُعْنَى. ٥. قَوْلُهُ: (نَعَمْ نَقَلَ الْبَلْقِينِي (إِلَخ) عِبَارَةُ التَّهَامَةِ وَمَا نَقَلَ الْبَلْقِينِي عَنِ الْمُتَوَلَّى (إِلَخ) غَيْرُ مُتَّبِعٍ إِذِ النَّظَرُ فِي الْقِنِّ (إِلَخ). ٥. قَوْلُهُ: (لَوْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ مَتْبُوعِهِ (إِلَخ) كَانَ جَرَحَ أَضْبَعِهِ طَوْلًا فَتَقَصَّ قِيَمَتُهُ عَشْرُهَا، أَوْ أَكْثَرَ فَقَدْ سَاوَى بَدَلَ جُرْحِ الْأَضْبَعِ بَدَلَ الْأَضْبَعِ، أَوْ زَادَ عَلَيْهِ وَهَذَا فَسَادٌ يَتَّبِعِي النَّظَرَ إِلَيْهِ وَالِاحْتِرَازُ عَنْهُ فَمَا وَجَّهَ قَوْلُهُ فَلَمْ يَنْظُرُوا (إِلَخ) قَوْلُهُ وَلَمْ يَلْزَمْ (إِلَخ) فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَجِّ عَشْرٍ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ، وَلَمْ يَلْزَمْ (إِلَخ) أَشَارَ الشَّهَابُ سَمِ إِلَى التَّوَقُّفِ فِيهِ. ٥. قَوْلُهُ: (السَّابِقُ) أَيِ فِي شَرْحِ اشْتِرَاطِ أَنْ لَا تَبْلُغَ مُقَدَّرَةً. ٥. قَوْلُهُ: (فِي الْمُقَدَّرِ) أَيِ فِي جُزْئِهِ الَّذِي لَهُ مُقَدَّرٌ فِي الْحُرِّ. ٥. قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِهِ) أَيِ فِيْمَا لَا مُقَدَّرَ لَهُ فِي الْحُرِّ. ٥. قَوْلُهُ: (لِتَبَعِيَّةٍ) صِلَةٌ يَنْظُرُوا. ٥. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ يُقَدَّرَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَمْ يَبَيِّنْ) فِي الْمُعْنَى. ٥. قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِيْمَا لَا مُقَدَّرَ لَهُ فِي الْحُرِّ. ٥. قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيِ مِثْلُ مَا لَهُ مُقَدَّرٌ فِي الْحُرِّ. ٥. قَوْلُهُ: (سَبْطِ) (ذَكَرُهُ وَأُنْثِيَا) وَنَحْوُهُمَا مِمَّا لِلْحُرِّ فِيهِ دِيَتَانِ مُعْنَى. ٥. قَوْلُهُ: (نَعَمْ (إِلَخ) مُسْتَنَتِي مِنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ لَا مِنْ خُصُوصِ قَطْعِ الذَّكَرِ وَالْأُنْثِيَيْنِ فَكَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمَهُ عَلَيْهِ رَشِيدِي أَيِ كَمَا فَعَلَهُ الْمُعْنَى فَذَكَرَهُ فِي شَرْحِ فَيَسْبُتُهُ مِنْ قِيَمَتِهِ. ٥. قَوْلُهُ: (لَوْ جَنَى عَلَيْهِ اثْنَانِ (إِلَخ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَالْمُعْنَى وَإِذَا قَطَعَ يَدَ عَبْدٍ قِيَمَتُهُ أَلْفٌ لَزِمَهُ

٥. قَوْلُهُ: (أَكْثَرَ مِنْ مَتْبُوعِهِ) أَيِ كَانَ جَرَحَ أَضْبَعِهِ طَوْلًا فَتَقَصَّ قِيَمَتُهُ عَشْرُهَا، أَوْ أَكْثَرَ فَقَدْ سَاوَى بَدَلَ جُرْحِ الْأَضْبَعِ، أَوْ زَادَ عَلَيْهِ وَهَذَا فَسَادٌ يَتَّبِعِي النَّظَرَ إِلَيْهِ وَالِاحْتِرَازُ عَنْهُ فَمَا وَجَّهَ قَوْلُهُ: (فَلَمْ يَنْظُرُوا (إِلَخ) وَقَوْلُهُ: (وَلَمْ يَلْزَمْ (إِلَخ) يَتَأَمَّلْ.

٥. قَوْلُهُ فِي (سَبْطِ): (وَلَوْ قُطِعَ ذَكَرُهُ وَأُنْثِيَا (إِلَخ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَإِذَا قَطَعَ يَدَ عَبْدٍ قِيَمَتُهُ أَلْفٌ دِينَارٌ لَزِمَهُ خُمُسُمِائَةٍ فَإِنْ قَطَعَ الْأُخْرَى آخَرَ بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ وَقَدْ نَقَصَ مِائَتَيْنِ لَزِمَهُ أَرْبَعُمِائَةٍ، أَوْ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ فَيُصَفُّ مَا وَجِبَ عَلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْجَنَايَةَ لَمْ تَسْتَقَرَّ وَقَدْ أَوْجَبْنَا نِصْفَ الْقِيَمَةِ فَكَانَتْ انْتَقَصَ نِصْفُهَا. ٥. ٥.

اندمال الأولى ثم اندملت لزِمَ الثاني مائتان وخمسون نصف ما لزِمَ الأول لا أربعمائة لو صار بالقطع الأول يساوي ثمانمائة؛ لأن الجنابة الأولى لم تستقر وقد أوجبنا فيها نصف القيمة فكان الأول انتقص نصفها وبه اندفع قول البلقيني أن هذا لا يظهر وجهه.

(والثاني يجب ما نقص من قيمته لما مر (فإن لم ينقص) على الضعيف (فلا شيء) وخرج بالرفيق المبعوض ففي مقدّره بالنسبة من الدية والقيمة ففي يد من نصفه حرّ رُبُع دية وربع قيمته وفي أصبعه نصف عشر دية ونصف عشر قيمته ذكره الماوردي، ولم يبين حكم غير المقدّر فيحتمل أن يقال يُقدّر ابتداء كلّ رقيقاً؛ لأن به تحصل معرفة الحكومة والتقص فإذا كان التقص عشر القيمة مثلاً وجب فيمن نصفه حرّ نصف عشر الدية ونصف عشر القيمة وأن يقال يُفرد كل جزء بحكمه فيقدّر نصفه الحرّ قنّاً وحده وتوجب ما يقابل نصف الجنابة من الدية ويقوم نصفه القن وحده وتوجب نصف ما نقصته الجنابة منه وهذا أقعد بل وأولى إذ تقويم كل وحده يستلزم اعتبار قيمة النصف وتقويم الكل يستلزم اعتبار نصف القيمة والأول أقل فهو المحقق.

خمسائة فإن قطع الأخرى آخر بعد الإندمال وقد نقص مائتان لزِمَ أربعمائة، أو قبل الإندمال قبل زِمَ نصف ما وجب على الأول وهو مائتان وخمسون؛ لأن الجنابة الأولى لم تستقر بعد حتى يضبط التقصان وقد أوجبنا بها نصف القيمة فكانه انتقص نصفها. اهـ.

قوله: (ثم اندملت) عبارة النهاية، ولم يمت منها. اهـ فكان الأولى للشارح الثانية.

قوله: (فكان الأول انتقص إلخ) أي انتقص به على الحذف والإيصال. قوله: (إن هذا) أي لزوم المائتين وخمسين للثاني.

قوله (سني) (والثاني) بالجر عطفًا على الأظهر كما نبّه عليه المغني. قوله: (لما مر) أي لانه مال إلخ.

قوله: (ففي مقدّره بالنسبة إلخ) أغني فيجب فيما له مقدّر باعتبار النسبة عبارة المغني فمن نصفه حرّ يجب في طرفه نصف ما في طرف الحرّ ونصف ما في طرف العبد ففي يده ربع الدية إلخ.

قوله: (وفي أصبعه نصف عشر دية إلخ) وعلى هذا القياس فيما زاد من الجراحة، أو نقص نهاية

ومغني. قوله: (ولم يبين) أي الماوردي. قوله: (فيحتمل إلخ) أن يُقدّر كلّ حرّاً ثم قنّاً ويُنظر واجب

ذلك الجرح ثم يُقدّر نصفه الحرّ قنّاً ويُنظر ما نقصه الجرح من قيمته ثم يوزع كلّ منهما على ما فيه من

الرقّ والحرية فلو وجب بالتقدير الأول عشر الدية وبالثاني ربع القيمة وجب فيمن نصفه حرّ ونصف

عشر الدية ونصف ربع القيمة نهاية وقوله وبالثاني ربع القيمة يعني ربع قيمة الجميع بدليل ما بعده

رشدي.

قوله: (لأن الجنابة الأولى لم تستقر) حتى يتضبط التقصان شرح روض.

### بَابُ مُوجِبَاتِ الدِّيَةِ غَيْرُ مَا مَرَّ

(وَالْعَاقِلَةُ) عَطَفَتْ عَلَى مُوجِبَاتِ (وَالْكَفَّارَةِ) لِلْقَتْلِ يَصْحُ عَطْفُهُ عَلَى كُلِّ وَجَنَاءِ الْقَتْلِ وَالْعُرَّةِ وَمَرَّ أَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى مَا فِي التَّرْجُمَةِ غَيْرُ مُعَيَّبٍ إِذَا (صَاحَ) بِنَفْسِهِ أَوْ بِأَلِيٍّ مَعَهُ (عَلَى صَبِيٍّ لَا يُمَيِّزُ) أَوْ مَجْنُونٍ أَوْ مَعْتُوهُ أَوْ نَائِمٍ أَوْ ضَعِيفٍ عَقْلٍ وَلَمْ يَحْتَجْ لِذِكْرِهِمْ لِأَنَّهُمْ فِي مَعْنَى غَيْرِ الْمُتَمَيِّزِ بَلِ الْمُتَمَيِّزُ غَيْرُ الْمُتَيَقِّظِ مِثْلُهُمْ كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ الْآتِي وَمُرَاهِقٌ مُتَيَقِّظٌ كَبَالِغٌ وَهُوَ وَاقِفٌ أَوْ جَالِسٌ أَوْ مُضْطَجِعٌ أَوْ مُسْتَلْقٍ (عَلَى طَرَفِ سَطْحٍ) أَوْ شَفِيرٍ بِفَرٍّ أَوْ نَهْرٍ صَيْحَةٌ مُتَكَرِّرَةٌ (فَوَقَعَ) عَقِبُهَا (بِذَلِكَ) الصَّبَاحِ وَحَذَفَ تَقْيِيدَ أَصْلِهِ بِالْإِزْعَادِ.....

### بَابُ مُوجِبَاتِ الدِّيَةِ وَالْعَاقِلَةُ وَالْكَفَّارَةُ

□ قَوْلُهُ: (غَيْرُ مَا مَرَّ) فِي الْبَابَيْنِ قَبْلَهُ مِمَّا يَوْجِبُ الدِّيَةَ ابْتِدَاءً كَقَتْلِ الْوَالِدِ وَلَدَهُ وَكَصَوْرِ الْخَطَا وَشِبْهِ الْعَمْدِ زِيَادِيٍّ وَمُعْنِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (يَصْحُ عَطْفُهُ عَلَى كُلِّ) لَعَلَّ الْمُرَادَ مِنْ مُوجِبَاتِ الدِّيَةِ فَإِنْ أَرَادَ وَمِنْ الْعَاقِلَةِ فَالْمُرَادُ الصَّحَّةُ فِي نَفْسِهِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَإِنْ لَمْ يُوَافِقِ الصَّحِيحَ فِي الْعَرَبِيَّةِ سَمِ عَلَى حَجٍّ أَيْ مِنْ أَنَّ الْمَعَاطِيفَ الْمُكَرَّرَةَ يُعْطَفُ كُلُّهَا عَلَى الْأَوَّلِ مَا لَمْ يَكُنْ بِحَرْفٍ مُرْتَبٍ أَه. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَجَنَاءُ الْقَتْلِ) (إِلَخ) عَطَفَتْ عَلَى مُوجِبَاتِ مُعْنِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (وَمَرَّ أَنَّ الزِّيَادَةَ) (إِلَخ) أَيْ فَلَا يَرُدُّ عَلَى الْمُثْنِ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ جِنَايَةَ الرَّقِيقِ وَالْعُرَّةِ فِي التَّرْجُمَةِ مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَهُمَا فِي الْبَابِ أَه. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (بِنَفْسِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (تَنْبِيْهَا) فِي النِّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ بِأَلِيٍّ) وَمِنْهَا نَائِيَةٌ الَّتِي يُعْتَقَدُ وَجُوبُ طَاعَتِهِ مَثَلًا أَه. ع. ش. □ قَوْلُهُ (سَنِيٍّ): (عَلَى صَبِيٍّ) (إِلَخ) أَيْ وَإِنْ تَعَدَّى بِدُخُولِهِ ذَلِكَ الْمَحَلَّ أَه. نِيهَايَةُ. □ قَوْلُهُ (سَنِيٍّ): (لَا يُمَيِّزُ) أَيْ أَصْلًا أَوْ ضَعِيفُ التَّمْيِيزِ أَه. مُعْنِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ مَجْنُونٍ) (إِلَخ) أَيْ بَالِغٍ مَجْنُونٍ (إِلَخ) أَه. مُعْنِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ مَعْتُوهُ) نَوْعٌ مِنَ الْجُنُونِ أَه. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (أَوْ ضَعِيفُ عَقْلٍ) عِبَارَةٌ مُعْنِيٍّ وَالنِّهَايَةُ أَوْ امْرَأَةٌ ضَعِيفَةُ الْعَقْلِ أَه. □ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَحْتَجْ) (إِلَخ) أَيْ الْمُصَنَّفُ. □ قَوْلُهُ: (مِثْلُهُمْ) الْأَوَّلَى الْإِفْرَادُ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) (إِلَخ) أَيْ كُلُّ مِمَّنْ ذَكَرَ أَه. مُعْنِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ شَفِيرٍ بِفَرٍّ) (إِلَخ) أَيْ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ أَه. أَسْنَى وَمُعْنِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (وَحَذَفَ) تَقْيِيدَ أَصْلِهِ (إِلَخ) وَفِي سَمِ مَا حَاصِلُهُ أَنَّ الْمُصَنَّفَ لَمْ يَحْذَفْ مِنْ أَصْلِهِ شَيْئًا إِذْ لَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ بِذَلِكَ إِلَّا بِسَبَبِ الصَّبَاحِ بَلِ عِبَارَةُ الْمُصَنَّفِ أَصْرَحُ مِنْ عِبَارَةِ أَصْلِهِ أَه. رَشِيدِيٍّ.

### (بَابُ مُوجِبَاتِ الدِّيَةِ)

□ قَوْلُهُ: (يَصْحُ عَطْفُهُ عَلَى كُلِّ) لَعَلَّ الْمُرَادَ مِنْ مُوجِبَاتِ الدِّيَةِ فَإِنْ أَرَادَ وَمِنْ الْعَاقِلَةِ فَالْمُرَادُ صَحَّتُهُ فِي نَفْسِهِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَإِنْ لَمْ يُوَافِقِ الصَّحِيحَ فِي الْعَرَبِيَّةِ. □ قَوْلُهُ: (وَحَذَفَ) تَقْيِيدَ أَصْلِهِ بِالْإِزْعَادِ (إِلَخ) أَقُولُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْإِزْعَادُ فِي عِبَارَةِ الْأَصْلِ لِيَبَانَ أَنَّ السَّقُوطَ تَسَبَّبَ عَنِ الصَّبَاحِ إِذْ عِبَارَتُهُ مَعَ تَرْكِهِ وَهِيَ فَازْتَعَدَّ وَسَقَطَ عَنْهُ لَا تَقْيِيدَ ذَلِكَ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الْهَاءَ فِي مَنْهُ لِلطَّرَفِ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادِرُ مِنَ الْعِبَارَةِ وَأَمَّا جَعْلُهَا لِلصَّبَاحِ وَمَنْ لِلتَّغْلِيلِ قَبْعِيدٌ لَا يَتَبَادَرُ مِنْهَا بَلِ يَتَبَادَرُ خِلَافُهُ كَمَا تَقَرَّرَ، وَأَمَّا عِبَارَةُ الْمُصَنَّفِ فَهِيَ ظَاهِرَةٌ أَوْ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ السَّقُوطَ تَسَبَّبَ عَنِ الصَّبَاحِ إِذْ لَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ فَوَقَعَ بِذَلِكَ أَيْ الصَّبَاحُ إِلَّا

تنبيهها على أن ذكره لكونه يغلب وجوده عقيب هذه الحالة لا لكونه شرطاً إذ المدار على ما يغلب على الظن كون السقوط بالصباح (فمات) منها وحذفها للدلالة فاء السببية عليها لكن الفورية التي أشعرت بها غير شرط إن بقي الألم إلى الموت (فدية مغلطة على العاقلة) لأنه شبه عميد لا قود لا انتفاء غلبة إفضاء ذلك إلى الموت لكنه لما كثر إفضاؤه إليه أخلنا الهلاك عليه وجعلناه شبه عميد ولو لم يمت بل ذهب مشيه أو بصره أو عقله مثلاً ضمنت العاقلة كذلك أيضاً بأرشفه المار فيه، وخرج بقوله على صبي صياحه على غيره.....

■ قوله: (تنبيهها على إلخ) عبارة النهاية اكفاء بقوله بعد ولو صاح على صبي فاضطرب صبي لآته شرط لا بد منه لكونه دالاً على الإحالة على السبب إذ لولا ذلك لاحتمل كونه موافقة قدر اه. وعبارة المغني فوقع بذلك الصباح بأن ارتعد به فمات منه كما في الروضة ولو بعد مدة مع وجود الألم اه. وفي شرح المنهج والروض ما يوافقها قال الرشيد بقوله اكفاء إلخ فيه توقف اه. وقال ع ش قوله إذ لولا ذلك إلخ وعليه لو اختلفا في الارتعاد وعديمه صدق الجاني لأن الأصل عدم الارتعاد وبراءة الذمة كما سيأتي اه. ■ قوله: (على أن ذكره لكونه إلخ) أي الارتعاد. ■ قوله: (لا لكونه شرطاً إلخ) خلافاً للنهاية والمغني وشرحي المنهج والروض كما مر آنفاً زاد النهاية ما نصه ولو ادعى الولي الارتعاد والصباح عديمه صدق الصباح يمينه اه. أي فلا شيء عليه ع ش. ■ قوله: (منها) إلى قول المتن وفي قول في النهاية.

■ قوله: (منها) أي الصحيحة. ■ قوله: (وحذفها) أي لفظة منها. ■ قوله: (لدلالة فاء السببية) أي المتبادر في السببية في أمثال هذا المقام لا سيما مع قوله فوقع بذلك أو يقال وقوعه جواب الشرط المحتاج إلى تقديره دليل كونه للسببية سم على حج اه. ع ش. ■ قوله: (إن بقي إلخ) قيد لعدم اشتراط الفورية عبارة الأسنى أما لو مات بعد ما ذكر بمدة بلا تألم أو عقبه بلا سقوط أو بسقوط بلا ارتعاد فلا ضمان اه.

■ قول (سن): (فدية مغلطة إلخ) سواء أغافسه من ورثته أم واجهه أسنى زاد المغني وسواء أكان في ملك الصايح أم لا اه. ■ قول (سن): (مغلطة) أي بالتثليث السابق في كتاب الديات مغني وع ش. ■ قوله: (ولو لم يمت) إلى قوله إلا أن يكون الطرف في المغني. ■ قوله: (بل ذهب مشيه أو بصره إلخ) الظاهر أن هذا غير مقيد بالصبي ولا بطرف السطح اه. رشيد بقوله ضمنت العاقلة ذكر هذه فيما لو صاح عليه بطرف سطح يقتضي أنه لو صاح عليه بالأرض أو على بالغ متيقظ فالأصل أنه لم يضمن وقد يقال الصباح وإن لم يؤثر الموت لكنه قد يؤثر زوال العقل فإنه كثيراً ما يحصل منه الإنزعاج المفضي إلى زوال العقل اه. ويأتي عن سم والمغني التقييد بالصبي. ■ قوله: (وخرج بقوله على صبي إلخ) عبارة

معنى تسبب الصباح فلذا حذف ذلك القيد لاستغنائه عنه ولذلك احتاج فيما يأتي آنفاً للإذكار الإضراب الذي هو بمعنى الارتعاد لعدم ذكر ما يغني عنه فتأمل. ■ قوله: (لدلالة فاء السببية عليها) فيه أنه لا دليل هنا على أن هذه للسببية حتى تدل عليها إلا أن يقال تتبادر السببية في أمثال هذا المقام لا سيما مع قوله فوقع بذلك أو يقال وقوعه جواب الشرط المحتاج إلى تقديره دليل كونها للسببية.

الآتي، وبطرف سطح نحو وسطه إلا أن يكون الطرف أخفض منه بحيث يتدخرج الواقع به إليه فيما يظهر (وفي قوله قصاص) فإن عفي عنه فدية مغلظة على الجاني لغلبة تأثيره وأجيب بمنع ذلك (ولو كان) غير المميز ونحوه (بأرض) ولو غير مستوية فصاح عليه فمات (أو صاح على بالغ) متماسك في نحو وقوفه على ما بحثه البلقيني وهو مُحْتَمَلٌ ويُحْتَمَلُ الأخذ بإطلاقهم لأن التقصير منه حينئذ لا ممن صاح (بطرف سطح) أو نحوه فسقط ومات (فلا دية في الأصح) لئذرة الموت بذلك حينئذ فتكون موافقة قدر، وأفاد سياقه كما قررته فيه إن سلب الضمان فيه إذا مات فلو ذهب عقله وجبت دية كما قاله جمع متقدمون لأن تأثير الصيحة في زواله أشد منه في الهلاك فاشترط فيه نحو سطح (وشهر سلاح) على بصير رآه .....

المعني بالصياح عليه ما لو صاح على غيره فوقع من الصياح فهل يكون هدراً أو كما لو صاح على صيد قال الأذرعى الأقرب الثاني اهـ. قول: (الآتي) أي بقول المتن أو صاح على بالغ الخ ولو صاح على صيد الخ. قول: (أخفض منه) أي من الوسط. قول: (بحيث يتدخرج الخ) أي يتدخرج بالفعل كما هو ظاهر اهـ. رشيد. قول: (به إليه) أي بالوسط إلى الطرف. قول: (يمنع ذلك) أي الغلبة وقوله فمات أي من الصيحة اهـ. معني.

قول (سنن): (على بالغ الخ) أي متيقظ اهـ. ع ش. قول: (بإطلاقهم) أي سواء كان متماسكاً أو غير متماسك اهـ. كزدي. قول: (منه) أي من البالغ.

قول (سنن): (فلا دية الخ) ثم إن فعل ذلك بقصد أذية غيره عزز وإلا فلا اهـ. ع ش. قول: (فيكون) أي موتهما اهـ. نهاية. قول: (موافقة قدر) يؤخذ منه أنه لا كفارة على الصائح ع ش. قول: (إذا مات) خبر أن اهـ. سم. قول: (فلو ذهب عقله) يدل على عدم رجوعه للبائع أيضاً وإن احتمل قوله فاشترط الخ خلافه عبارة الأتوار ولو صاح على صغير فال عقله وجبت الدية مغلظة على عاقليته اهـ. وعبارة كثر الأستاذ ولو صاح على ضعيف العقل فال عقله وجبت دية ولم يقيدوه بكونه على طرف سطح ويحتمل التقييد به وهو وجه وأن يفرق بأن تأثير الصياح في زوال العقل أشد من تأثيره في السقوط من علو انتهت اهـ. سم عبارة المعني ولو صاح على صغير فال عقله وجبت الدية كما جزم به الإمام ونص عليه في الأم وإن كان بالغاً فلا اهـ. قول: (نحو سطح) أي طرفه.

قول (سنن): (وشهر سلاح الخ) وكذا تهديد شديد اهـ. معني. قول: (على بصير رآه) قد يقال أو على

قول: (إذا مات) خبر إن. قول: (فلو ذهب عقله) يدل على عدم رجوعه للبائع أيضاً وإن احتمل قوله فاشترط الخ خلافه. قول: (أيضا فلو ذهب عقله الخ) عبارة الأتوار ولو صاح على صغير فال عقله وجبت دية مغلظة على عاقليته اهـ. وعبارة كثر الأستاذ، ولو صاح على ضعيف العقل فال عقله وجبت الدية ولم يقيدوه بكونه على طرف سطح ويحتمل التقييد به وهو وجه وأن يفرق بأن تأثير الصياح في زوال العقل أشد من تأثيره في السقوط من علو اهـ. قول: (على بصير) قد يقال أو على أعشى إذا مسه



(كصباح) في تفصيله المذكور (ومرأهق مُتَقَيِّظٌ كالبالغ) فيما ذُكِرَ فيه واستفيدَ من مُتَقَيِّظٍ أَنْ المدارَ على قُوَّةِ التمييزِ دون المراهقة. (ولو صاح) مُحَرِّمٌ أو حلالٌ في الحَرَمِ أو غيرِه (على صَيدٍ فاضطربَ صَبِيٌّ) غيرُ قَوِيٍّ التمييزِ أو نحوه مِمَّنْ مَرَّ وهو على طَرَفِ سَطْحٍ لا أرضٍ (وسَقَطَ) ومات منه (فديةٌ مُخَفَّفَةٌ على العاقلة) لأنَّ فعله حينئذٍ خطأ ولو زال عقله وجبَتْ دِيَّتُهُ على العاقلة وإن كان بأرضٍ نظيرَ ما مَرَّ وأفهم تأثيرُ الصَّباحِ فيما ذُكِرَ تأثيره في غيره ومن ثَمَّ جَزَمَ في الأنوارِ وَمَنْ تَبِعَهُ بَأَنَّهُ لو صاحَ بدائيةِ إنسانٍ أو هَيَّجَهَا بِثَوْبِهِ فَسَقَطَتْ في ماءٍ أو وَهْدَةٍ فَهَلَكَتْ ضَمِنَهَا في مالِهِ وإن كان على ظهرها إنسانٌ فَسَقَطَ ومات فعلى عاقِلَتِهِ اهـ ولم يُيَسِّرُوا أَنَّهُ خطأً أو شبهَ عمدٍ والوجه أَنَّهُ شبهَ عمدٍ ثَمَّ ظاهرُ كلامِهِم هنا أَنَّهُ لا فرقَ بين كونِ الدَّائِيَةِ تَفَرُّ بِطَبْعِهَا مِنَ الصَّباحِ وإن لا، لكن يشكُلُ عليه قولُهُم في إِتْلَافِ الدَّوابِّ لو كانت الدَّائِيَةُ وحدها

أَعْمَى إذا مَسَّهُ على وَجْهِهِ يُؤْزِرُ وَيُزْعِبُ اهـ. سم على حَجِّ اهـ. ع ش. ٥. فَوَدَّ: (كصباح في تفصيله إلخ) أي وإن كان بأرضٍ كما سَيُصْرَحُ به اهـ. سم أي في شَرْحٍ ولو تَبِعَ بِسَيْفٍ إلخ. ٥. فَوَدَّ: (فيما ذُكِرَ فيه) أي من أَنَّهُ لا شَيْءَ فيه ع ش. ٥. فَوَدَّ: (واستفيدَ) إلى قولِ المَثْنِ فِدْيَةُ مُخَفَّفَةٌ في الثَّهَابَةِ والمُغْنَى. ٥. فَوَدَّ: (دون المراهقة) في استِفَادَةِ الدَّونِيَّةِ نَظَرًا اهـ. سم

٥. فَوَدَّ (لنسي): (ولو صاحَ على صَيدٍ) أي لو لم يَقْصِدِ الصَّيِّ وَنَحْوَهُ مِمَّنْ ذَكَرَ بل صاحَ شَخْصٌ على نَحْوِ صَيدٍ إلخ اهـ. مُغْنَى. ٥. فَوَدَّ: (لو صاحَ بدائية) إلى قوله وإن كان على ظهرها إلخ نَقَلَ الْمُغْنَى وع ش عن فتاوى البَغَوِيِّ وأقرَّاه. ٥. فَوَدَّ: (بدائية إنسانٍ) بالإضافة. ٥. فَوَدَّ: (انتهى) أي كَلَامُ الْأَنْوَارِ وَمِنْ تَبِعَهُ. ٥. فَوَدَّ: (ثَمَّ ظاهرُ كلامِهِم أي الأَصْحَابُ هنا) أي في صباح الدَّائِيَةِ. ٥. فَوَدَّ: (لكن يشكُلُ عليه قولُهُم إلخ) قد يُفَرَّقُ بَأَنَ السَّقُوطِ الْمُؤَدِّي لِلتَّلَفِ يَتَسَبَّبُ عَنِ الصَّباحِ كالتَّخْسِ بِدُونِ أَمْرِ زَائِدٍ بِخِلَافِ الْإِتْلَافِ وَسُقُوطِ رَاكِبِهَا الْمُؤَدِّي لِلتَّلَافِ فِيهِ لَا زِمَ لِسُقُوطِهَا مِنْ غَيْرِ احتِياجٍ لِأَمْرِ زَائِدٍ بِخِلَافِ إِتْلَافِهَا غَيْرَ رَاكِبِهَا لَيْسَ لِزِمَا لِنَتْخِيسِهَا وَلَا لِإِنْفَارِهَا بِوَاسِطَتِهِ فَجَازَ أَنْ يُعْتَبَرَ فِي مَسْأَلَةِ التَّخْسِ كَوْنُ الْإِتْلَافِ طَبْعًا وَلَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ هُنَا اهـ. سم.

على وَجْهِهِ يُؤْزِرُ وَيُزْعِبُ.

٥. فَوَدَّ (في نسي): (كصباح) في تفصيله المذكور وإن كان بأرضٍ كما يَصْرَحُ به. ٥. فَوَدَّ: (واستفيدَ من مُتَقَيِّظٍ) كذا شَرْحُ م ر. ٥. فَوَدَّ: (دون المراهقة) في استِفَادَةِ الرُّؤْيَةِ نَظَرًا. ٥. فَوَدَّ: (لكن يشكُلُ عليه إلخ) قد يُفَرَّقُ بَأَنَ السَّقُوطِ الْمُؤَدِّي لِلتَّلَفِ يَتَسَبَّبُ عَنِ الصَّباحِ كالتَّخْسِ بِدُونِ أَمْرِ زَائِدٍ بِخِلَافِ الْإِتْلَافِ وَسُقُوطِ رَاكِبِهَا الْمُؤَدِّي لِلتَّلَافِ فِيهِ لَا زِمَ لِسُقُوطِهَا مِنْ غَيْرِ احتِياجٍ لِأَمْرِ زَائِدٍ بِخِلَافِ إِتْلَافِهَا غَيْرَ رَاكِبِهَا لَيْسَ لِزِمَا لِنَتْخِيسِهَا وَلَا لِإِنْفَارِهَا بِوَاسِطَتِهِ فَجَازَ أَنْ يُعْتَبَرَ فِي مِثْلِيَةِ التَّخْسِ كَوْنُ الْإِتْلَافِ طَبْعًا وَلَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ هُنَا وَعِبَارَةُ الْأَنْوَارِ، وَلَوْ صاحَ على صَغيرٍ فَرَّالٍ عَقْلُهُ وَجَبَتْ دِيَّتُهُ مُعْلَظَةً على عاقِلَتِهِ اهـ. وَعِبَارَةُ كَنْزِ الْأُسْتَاذِ، وَلَوْ صاحَ على ضَعِيفِ الْعَقْلِ فَرَّالٍ عَقْلُهُ وَجَبَتْ الدِّيَةُ وَلَمْ يَقِيدُوهُ بِأَنَّهُ على طَرَفِ سَطْحٍ وَيَحْتَمِلُ التَّقْيِيدَ بِهِ وَهُوَ أَوْجَهُ وَأَنَّهُ يُفَرَّقُ بَأَنَ تَأثيرِ الصَّباحِ في زَوَالِ الْعَقْلِ أَشَدُّ مِنْ تَأثيرِهِ في السَّقُوطِ مِنْ عُلُوِّ اهـ.

فَنَحَسَهَا إِنْسَانًا فَاتَّلَفَتْ شَيْئًا مُتَّصِلًا بِالتَّخَسُّسِ وَطَبَعُهَا الْإِتْلَافُ فَهَلْ يَضْمَنُ وَجْهَانِ أ هـ .  
وَالْتَّخَسُّسُ كَالصَّبِيحِ بَلْ أَوْلَى كَمَا يَأْتِي فَالْقَائِلُ بِالضَّمَانِ بِهِ يَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ الْإِتْلَافُ مُتَّصِلًا  
بِالتَّخَسُّسِ وَأَنْ يَكُونَ طَبْعًا لَهَا فَعَلِيهِ يُشْتَرِطُ كُلُّ مَنْ هَذِينَ هُنَا بِالْأَوْلَى لِمَا هُوَ وَاضِحٌ أَنَّ التَّخَسُّسَ  
أُبْلَغَ فِي إِثَارَتِهَا مِنَ الصَّبِيحِ وَالْقَائِلُ بَعْدِيهِ مَعَ هَذِينَ يَقُولُ هُنَا بَعْدِيهِ أَوْلَى فِإِطْلَاقِ الْأَنْوَارِ وَمَنْ  
تَبِعَهُ فِيهِ نَظَرٌ بَلْ لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ إِنْ قَالَ بِالضَّمَانِ فِي مَسْأَلَةِ التَّخَسُّسِ لَزِمَهُ الْقَوْلُ بِهِ بِشَرْطِهَا هُنَا  
بِالْأَوْلَى كَمَا تَقَرَّرُ أَوْ بَعْدِيهِ مَعَهَا ثُمَّ لَزِمَهُ الْقَوْلُ بَعْدِيهِ هُنَا بِالْأَوْلَى وَالْعَجَبُ يَمُنُّ بِجَزَمٍ هُنَا بِمَا  
فِي الْأَنْوَارِ وَحَكَى ذَلِكَ الْوَجْهَيْنِ ثُمَّ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ وَكَأَنَّهُ غَفَلَ فِي كُلِّ عَنْ اسْتِخْضَارِ الْآخِرِ  
وَالَا لَمْ يَسْغُرْ ذَلِكَ فَإِنْ قُلْتُ فَمَا الَّذِي يُعْتَمَدُ فِي ذَلِكَ قُلْتُ الَّذِي يَنْجُو ثُمَّ الضَّمَانُ بِقَيْدِهِ  
فَكَذَا هُنَا وَكَوْنُ التَّخَسُّسِ أُبْلَغَ مِنَ الصَّبِيحِ إِنَّمَا هُوَ حَيْثُ وَجَدَ قَيْدَهُ لَا مُطْلَقًا فَتَأَمَّلْهُ .

(وَلَوْ طَلَبَ سُلْطَانٌ) أَوْ نَحْوُهُ يَمُنُّ يُخْشَى سَطْوَتُهُ وَلَوْ قَابِضًا بِنَفْسِهِ أَوْ بِرِسَالَةٍ أَوْ كَاذِبٍ عَلَيْهِ  
كَذَلِكَ (مَنْ ذُكِرَتْ) عِنْدَهُ (بِسُوءٍ) هُوَ لِلْغَالِبِ فَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ أَنْ مِثْلَهُ مَا لَوْ لَمْ تُذَكَّرْ بِهِ كَانَ طَلِبَتْ

□ فَوَدَّ: (مُتَّصِلًا إِلَيْهِ) أَيِ إِتْلَافًا مُتَّصِلًا إِلَيْهِ . □ فَوَدَّ: (وَطَبَعُهَا الْإِتْلَافُ إِلَيْهِ) جُمْلَةً حَالِيَةً . □ فَوَدَّ: (كَمَا  
يَأْتِي) أَيِ آتِفًا . □ فَوَدَّ: (بِهِ) أَيِ التَّخَسُّسِ . □ فَوَدَّ: (وَأَنْ يَكُونَ إِلَيْهِ) أَيِ الْإِتْلَافِ . □ فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ فِي  
الصَّبِيحِ . □ فَوَدَّ: (وَالْقَائِلُ بَعْدِيهِ) أَيِ بَعْدِ الضَّمَانِ فِي مَسْأَلَةِ التَّخَسُّسِ . □ فَوَدَّ: (بَلْ لَا يَصِحُّ إِلَيْهِ) فِي نَفْيِ  
الصَّحَّةِ عَنْهُ نَظَرٌ ظَاهِرٌ أ هـ . سَمِ . □ فَوَدَّ: (بِالْأَوْلَى كَمَا تَقَرَّرُ) فِيهِ تَوَقُّفٌ . □ فَوَدَّ: (بِمَا فِي الْأَنْوَارِ) أَيِ مِنْ  
الضَّمَانِ . □ فَوَدَّ: (إِنَّمَا هُوَ حَيْثُ إِلَيْهِ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ . □ فَوَدَّ: (أَوْ نَحْوُهُ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا لَوْ قَرَعَهَا فِي النَّهَايَةِ  
وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ لِإِخْضَارِ نَحْوٍ وَلِدَهَا وَقَوْلُهُ وَاعْتَزَّضَهُ إِلَى الْمُتَيْنِ . □ فَوَدَّ: (أَوْ نَحْوُهُ) إِلَيْهِ  
التَّخَوُّ مَشَايِخِ الْبُلْدَانِ وَالْمُزْبَانِ وَالْمِشْدُ أ هـ . ع ش . □ فَوَدَّ: (بِنَفْسِهِ إِلَيْهِ) مُتَعَلِّقٌ بِطَلَبِ إِلَيْهِ . □ فَوَدَّ: (أَوْ  
بِرَسُولِهِ) وَلَوْ زَادَ الرَّسُولُ فِي طَلَبِهِ عَلَى مَا قَالَهُ السُّلْطَانُ كَذِبًا مُهْدَدًا وَحَصَلَ الْإِجْهَاضُ بِزِيَادَتِهِ فَقَطُّ تَعَلَّقَ  
الضَّمَانُ بِهِ كَمَا لَوْ لَمْ يَطْلُبْهَا السُّلْطَانُ أَضَلًّا فَلَوْ جَهَلَ الْحَالُ بِأَنْ لَمْ يَعْلَمْ تَأْثِيرَ الزِّيَادَةِ فِي الْإِجْهَاضِ أَوْ  
كَلَامِ السُّلْطَانِ فَفِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ أَنَّ الضَّمَانَ عَلَى عَاقِلَةِ الرَّسُولِ لِعَتَادِهِ بِالْمُخَالَفَةِ وَلَوْ جَهَلَ هَلْ زَادَ أَوْ  
لَا فَالظَّاهِرُ أَنَّ الضَّمَانَ عَلَى عَاقِلَةِ الْإِمَامِ دُونَ الرَّسُولِ لِأَنَّ الْأَضْلَّ عَدَمُ الزِّيَادَةِ أ هـ . ع ش . □ فَوَدَّ: (أَوْ  
كَاذِبٍ عَلَيْهِ) عَطَفَ عَلَى سُلْطَانِ أ هـ . كُرْدِيٍّ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ بَلْ لَوْ كَذَّبَ شَخْصٌ وَأَمَرَهَا بِالْحُضُورِ عَلَى  
لِسَانِ الْإِمَامِ كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ وَكَذَا تَهْدِيدُهَا بِمَا طَلَبَ أ هـ . □ فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِرَسُولِهِ يَغْنِي لَوْ  
طَلَبَ رَجُلٌ مِنْ لِسَانِ الْإِمَامِ كَاذِبًا بِنَفْسِهِ أَوْ بِرَسُولِهِ أَنَّ الْإِمَامَ يَأْمُرُ بِإِخْضَارِهَا فَإِنْ أَجْهَضَتْ فَالضَّمَانُ عَلَى  
عَاقِلَةِ الْكَاذِبِ أ هـ . كُرْدِيٍّ . □ فَوَدَّ: (هُوَ) أَيِ قَوْلِهِ بِسُوءٍ مُغْنِيٍّ وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ ذُكِرَتْ بِسُوءٍ .

□ فَوَدَّ: (بَلْ لَا يَصِحُّ إِلَيْهِ) فِي نَفْيِ الصَّحَّةِ عَنْهُ نَظَرٌ ظَاهِرٌ لَا يَخْفَى . □ فَوَدَّ: (فَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ إِلَيْهِ) أَقُولُ  
الْإِيرَادُ يَنْدَفِعُ أَيْضًا بِأَنَّ الضَّمَانَ بِغَيْرِ مَا لَهُ نَحْوُ ذِكْرِهَا بِسُوءٍ نَظَرُ الظُّهُورِ عُنْدَهُ فِي طَلَبِهَا حَيْثُ لَا تَقْشِيرُ هُنَا  
يُسْتَحْسَنُ لِذَلِكَ .

بَدَيْنَ قَالَ الْبَلْقِينِي وَهِيَ مُخَدَّرَةٌ مُطْلَقًا أَوْ غَيْرُهَا وَهُوَ مِمَّنْ يُخْشَى سَطَوْتُهُ أَوْ لِاحْضَارِ نَحْوِ  
وَلَدِهَا أَوْ طَلَبِ مَنْ هُوَ عِنْدَهَا (فَأَجْهَضَتْ) أَي أَلَقَتْ جَنِينًا فَرْعًا مِنْهُ وَاعْتَرَضَهُ بِأَنَّ الْإِجْهَاضَ  
يَخْتَصُّ بِالْإِبِلِ لُغَةً يُرَدُّ بِأَنَّ غَرْفَ الْفُقَهَاءِ بِخِلَافِهِ فَلَا يُنْظَرُ إِلَيْهِ (ضَمِنَ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ (الْجَنِينَ) بِالْغُرَّةِ  
الْمُعْلَظَةِ أَي ضَمِنَتْهَا عَاقِلَتُهُ كَمَا لَوْ فَرَعَهَا إِنْسَانٌ بِشَهْرٍ نَحْوِ سِتْفٍ وَلَآنَ عَمَرَ فَعَلَهُ فَأَمَرَهُ  
عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِذَلِكَ فَفَعَلَ وَأَقْرَوَهُ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَخَرَجَ بِأَجْهَضَتْ مَوْتَهَا فَرْعًا فَلَا يَضْمُنُهَا وَلَا  
وَلَدَهَا الشَّارِبُ لِلْبَيْنِهَا بَعْدَ الْفَرْعِ لِأَنَّهُ لَا يُفْضِي إِلَيْهِ عَادَةً نَعَمْ، إِنْ مَاتَتْ بِالْإِجْهَاضِ ضَمِنَتْ  
عَاقِلَتُهُ دِيْنَهَا كَالْغُرَّةِ لِأَنَّ الْإِجْهَاضَ قَدْ يُفْضِي لِلْمَوْتِ وَلَوْ قُذِفَتْ فَأَجْهَضَتْ فَعَلَى عَاقِلَةِ  
الْقَاضِي أَوْ مَاتَتْ فَلَا لِذَلِكَ وَلَوْ جَاءَهَا بِرَسُولِ الْحَاكِمِ لَتَبَدَّلُهَا عَلَى أَحْيَاهَا فَأَخَذَهَا فَأَجْهَضَتْ  
مِنْ غَيْرِ أَنْ يُوجَدَ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَحْوُ إِفْرَاجٍ مِمَّا يَقْتَضِي الْإِجْهَاضَ عَادَةً فَهَذَرُ وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ  
عَلَى مَنْ لَا يَتَأَثَّرُ بِمُجَرَّدِ رُؤْيَا الرُّسُولِ أَمَّا مَنْ هِيَ كَذَلِكَ لَا سِيَّما وَالْفَرَضُ أَنَّهَا أَخَذَهَا

قوله: (وهي مخدرة إلخ) أي من طلبت بدين. قوله: (مطلقاً) أي تخشى سطوته أم لا اه. ع ش.  
قوله: (أو غيرها إلخ) عبارة المغني أو غير مخدرة لكتبتها تخاف من سطوته فإن لم تخف من سطوته  
وهي غير مخدرة فلا ضمان اه. قوله: (وهو) أي غير المخدرة ممن يخشى بيناء الفاعل سطوته أي  
نحو السلطان. قوله: (يخشى) عبارة النهاية تخشى اه. بالمشاة الفوقية. قوله: (أو لإحضار إلخ)  
عطف على قوله بدين. قوله: (أو طلب إلخ) عطف على قوله طلبت إلخ عبارة المغني وطلبها أيضاً  
ليس بقيد بل لو طلب سلطان رجلاً عندها فأجهضت كان الحكم كذلك على النص اه. قوله: (أي  
ضممتها عاقلته) أي عاقلة السلطان أو عاقلة الرسول إن كان الرسول كاذباً على السلطان عبارة سم على  
المنهج واعتمد م ر فيما لو طلبها الرسل كاذباً أن الضمان على الرسل وقال أو طلبها رسل السلطان بأمره  
مع علمهم بظلمه ضموا إلا أن يكرههم فكما في الجلال كما هو ظاهر انتهى اه. ع ش. قوله: (كما لو  
فرعها إلخ) من باب التفعيل. قوله: (وخرج) إلى قوله ولو قذفت في المغني وإلى المتن في النهاية.  
قوله: (فلا يضمنها إلخ) أي كما لو فرع إنساناً فأفسدها فأحدثت في ثيابه مغني ونهاية. قوله: (ولا  
ولدها) أي ولا يضمن ولدها اه. ع ش. قوله: (بغذ الفرع) لعله متعلق بمقدر أي ومات بعد الفرع لفقد  
غير لبيها ويحتمل أنه متعلق بالشارب يعني الشارب لبيها الفاسد بالفرع. قوله: (إليه) أي الموت.  
قوله: (عادة) أي ولا ينظر إليها بخصوصها إن طردت عادت بها بذلك اه. ع ش. قوله: (بالإجهاض)  
أي بسببه اه. ع ش. قوله: (فعلى عاقلة القاذف) أي ضمنت عاقلة القاذف ضمان شبه عمده اه. ع  
ش. قوله: (ولو جاءها برسول الحاكم إلخ) أي بلا إرسال من الحاكم لقوله الآتي فتضمن الفرع  
عاقلتهما أما إذا كان بإرساله فقد تقدم في قوله بنفسه أو برسوله اه. ع ش. قوله: (لتبدلها) أي  
الرسول ومن جاء به. قوله: (على أخيها) أي مثلاً اه. نهاية. قوله: (ويتعين حملة على من إلخ) يؤخذ  
منه حكم حادثة سأل عنها وهي أن شخصاً تصور بصورة سبع ودخل في غفلة على نسوة بهيئة مفرعة  
عادة فأجهضت امرأة منهن وهو أن عاقلته تضمن الفرع بل وتضمن دية المرأة إن ماتت بالإجهاض

فَتَضْمَنُ الْغُرَّةَ عَاقِلَتُهُمَا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَيَنْبَغِي لِحَاكِمٍ تَطَلَّبُ مِنْهُ امْرَأَةٌ أَنْ يَسْأَلَ عَنْ حَمِلِهَا ثُمَّ يَتَلَطَّفُ فِي طَلِبِهَا. (وَلَوْ وَضَعَ) جَانِ (صَبِيًّا) وَالتَّقْيِيدُ بِهِ لِجَرَيَانِ الْوَجْهِ الْآتِي حُرًّا (فِي مَسْبَعَةٍ) بَفَتْحٍ فَسُكُونٍ أَيْ مَحَلُّ السَّبَاعِ وَلَوْ رُيِّبَةً سَبْعَ غَابَ عَنْهَا (فَأَكَلَهُ سَبْعٌ فَلَا ضَمَانَ) عَلَيْهِ لِأَنَّ الْوَضْعَ لَيْسَ بِإِهْلَاكِ وَلَمْ يُلْجِئِ السَّبْعُ إِلَيْهِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ أَلْقَى أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ فِي رُيْبَةٍ مَثَلًا ضَمِنَهُ بِالْقَوْدِ أَوِ الدِّيَةِ لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ فِي الْمَضْيِقِ وَيَنْفِرُ بِطَبِيعِهِ مِنَ الْآدَمِيِّ فِي الْمُتَسَّعِ (وَقِيلَ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ انْتِقَالَ) عَنِ الْمُهْلِكِ مِنْ مَحَلِّهِ (ضَمِنَ) لِأَنَّهُ إِهْلَاكٌ لَهُ عَزْفًا فَإِنْ أَمَكَّنْهُ فَتَرَكَهُ أَوْ كَانَ بِالْغَا أَوْ وَضَعَهُ بِغَيْرِ مَسْبَعَةٍ فَاتَّفَقَ أَنَّ سَبْعًا أَكَلَهُ هَدَرَ قَطْعًا كَمَا لَوْ فَصَدَهُ فَلَمْ يَعِصِبْ جُرْحَهُ حَتَّى

بِخِلَافِ مَا إِذَا مَاتَتْ بِدُونِهِ اهـ. ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَيَنْبَغِي لِحَاكِمٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ) فِي النَّهَايَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَيَنْبَغِي لِحَاكِمٍ الْخ) أَيْ يَجِبُ اهـ. ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (فَسُكُونٍ) أَيْ فَفَتْحٍ وَجَوْرٍ فِي الْمُحْكَمِ ضَمَّ الْمِيمِ وَكَسْرَ الْمَوْحِدَةِ اهـ. مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (غَابَ عَنْهَا) سَيُذَكَّرُ مُحْتَرَزُهُ. ٥. قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثُمَّ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي بِخِلَافِ مَا لَوْ وَضَعَ الصَّبِيَّ أَوِ الْبَالِغَ فِي رُيْبَةٍ السَّبْعِ وَهُوَ فِيهَا أَوْ أَلْقَى السَّبْعَ عَلَى أَحَدِهِمَا أَوْ أَلْقَاهُ عَلَى السَّبْعِ فِي مَضْيِقٍ أَوْ حَبَسَهُ مَعَهُ فِي بَيْتٍ أَوْ بَثْرٍ أَوْ حَذَفَهُ لَهُ حَتَّى اضْطُرَّ إِلَى قَتْلِهِ وَالسَّبْعُ مِمَّا يَقْتُلُ غَالِيًا كَأَسَدٍ وَنَمِرٍ وَذئْبٍ فَقَتَلَهُ فِي الْحَالِ أَوْ جَرَحَهُ جُرْحًا يَقْتُلُ غَالِيًا فَعَلِيهِ الْقَوْدُ لِأَنَّهُ أَلْجَأَ السَّبْعَ إِلَى قَتْلِهِ فَإِنْ كَانَ جُرْحُهُ لَا يَقْتُلُ غَالِيًا فَشَبَهُ عَمْدٍ وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ أَلْقَاهُ عَلَى حَيَّةٍ أَوْ أَلْقَاهَا عَلَيْهِ أَوْ قَيَّدَهُ وَطَرَحَهُ فِي مَكَانٍ فِيهِ حَيَاتٌ وَلَوْ ضَيِّقًا فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنُهُ لِأَنَّهُمَا بِطَبِيعِهَا تَنْفِرُ مِنَ الْآدَمِيِّ بِخِلَافِ السَّبْعِ فَإِنَّهُ يَتَّبِعُ عَلَيْهِ فِي الْمَضْيِقِ دُونَ الْمُتَسَّعِ وَالْمَجْنُونُ الضَّارِي كَالسَّبْعِ الْمُغْرَى فِي الْمَضْيِقِ وَلَوْ أَلْقَاهُ مَكْتُوفًا بَيْنَ يَدَيْ سَبْعٍ فِي مَكَانٍ مُتَسَّعٍ فَقَتَلَهُ فَلَا ضَمَانَ وَلَوْ أَلْسَعَهُ حَيَّةٌ مَثَلًا فَقَتَلَتْهُ فَإِنْ كَانَتْ مِمَّا يَقْتُلُ غَالِيًا فَعَمْدٌ وَإِلَّا فَشَبَهُهُ اهـ. ٥. قَوْلُهُ: (بِالْقَوْدِ) أَيْ إِنْ لَمْ يَغْفُ عَنْهُ وَقَوْلُهُ أَوِ الدِّيَةِ بَأَنَّ كَانَ خَطَأً أَوْ عَفَى عَنْهُ بِمَالٍ. ٥. قَوْلُهُ: (مِنْ مَحَلِّهِ) انْظُرْ أَيْ حَاجَةً إِلَيْهِ مَعَ قَوْلِهِ عَنِ الْمُهْلِكِ اهـ رَشِيدِيٍّ أَيْ فَلَا وَلَى إِسْقَاطُهُ كَمَا فَعَلَهُ الْمُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ كَانَ) أَيْ الْمَوْضُوعُ فِي مَسْبَعَةٍ. ٥. قَوْلُهُ: (هَدَرَ قَطْعًا) نَعَمْ لَوْ كَتَمَهُ أَيْ الْحُرَّ وَقَيَّدَهُ وَوَضَعَهُ فِي الْمَسْبَعَةِ ضَمِنَهُ كَمَا قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ لِأَنَّهُ أَخَذَتْ فِيهِ فِعْلًا شَرَحَ م ر اهـ. سَم قَالَ ع ش قَوْلُهُ مِمَّنْ ضَمِنَهُ أَيْ ضَمَانَ شَبَهُ عَمْدٍ اهـ.

٥. قَوْلُهُ (لِسُنْ): (وَلَوْ وَضَعَ صَبِيًّا فِي مَسْبَعَةٍ الْخ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ تَخْصِيصُ الْحُكْمِ بِالصَّبِيِّ يَفْتَضِي أَنَّهُ لَوْ وَضَعَ بِالْغَا لَمْ يَجِبِ الضَّمَانُ قَطْعًا وَبِهِ صَرَّحَ فِي الرَّوْضَةِ هُنَا لَكِنَّ الزَّافِعِيَّ إِنَّمَا ذَكَرَهُ عَنْ كَلَامِ الْغَزَالِيِّ ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَى مُخَالَفَتِهِ ، فَقَالَ وَيُشَبِّهُ أَنْ يُقَالَ الْحُكْمُ مَنْوُطٌ بِالْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ لَا بِالصَّغَرِ وَالْكِبَرِ وَهَذَا الَّذِي بَحَثُهُ يُرِيدُ إِلَيْهِ قَوْلُ الْمَاوَرَدِيِّ وَالزَّوْيَانِيِّ وَالشَّيْخِ فِي الْمُهْدَبِ لَوْ رَبَطَ يَدَي رَجُلٍ وَرَجُلَيْنِ وَأَلْقَاهُ فِي مَسْبَعَةٍ فَهُوَ شَبَهُ عَمْدٍ فَاعْتَبَرُوا ضَعْفَهُ بِالشَّدِّ وَلَمْ يَعْتَبِرُوا كِبَرَهُ اهـ. ٥. قَوْلُهُ فِي (لِسُنْ): (فَأَكَلَهُ سَبْعٌ فَلَا ضَمَانَ الْخ) نَعَمْ لَوْ كَتَمَهُ وَقَيَّدَهُ وَوَضَعَهُ فِي الْمَسْبَعَةِ ضَمِنَهُ كَمَا قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ لِأَنَّهُ أَخَذَتْ فِيهِ فِعْلًا وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَقِيلَ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ انْتِقَالَ ضَمِنَهُ إِذْ هُوَ مَفْرُوضٌ فِيمَنْ عَجَزَ لِيُضَعِفَ لِصَغَرٍ أَوْ نَحْوِهِ بَلَا رَنْطٍ وَنَحْوِهِ وَلَا قَوْلُ الشَّيْخِ فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ وَلَا مَكْتُوفًا أَيْ لِمَكَّنْهُ مِنَ الْهَرَبِ وَكَلَامُنَا فِي مَكْتُوفٍ مُقَيَّدٍ ش م ر. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ كَانَ بِالْغَا) نَعَمْ إِنْ كَتَمَهُ وَقَيَّدَهُ ضَمِنَهُ لِأَنَّهُ أَخَذَتْ فِيهِ الْعَجْزَ م ر قَلِيلٌ آجِعٌ .

مات أَمَا الْقَيْنُ فيضمُّه باليد مُطْلَقًا وقولُ بعضهم إِنَّ اسْتَمَرَّتْ إِلَى الْاِفْتِرَاسِ بِالتَّكْتِيفِ ونحوه  
 غيرُ صحيحٍ لِمَا مَرَّ فِي الْغَصْبِ إِنَّ مَنْ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى قَيْنٍ ضَمِنَهُ حَتَّى يَعُودَ لِيَدِ مَالِكِهِ (وَلَوْ تَبِعَ  
 بِسَيْفٍ) ونحوه مُمَيِّزًا (هَارِبًا مِنْهُ فَوَمَى نَفْسَهُ بِمَاءٍ أَوْ نَارٍ أَوْ مِنْ سَطْحٍ) أَوْ عَلَيْهِ فَانْكَسَرَ يَثْقُلُهُ وَوَقَعَ  
 وَمَاتَ (فَلَا ضَمَانَ) عَلَيْهِ فِيهِ لِأَنَّهُ بَاشَرُ إِهْلَاكِ نَفْسِهِ عَمْدًا فَقَطَعَ سَبِيلَهُ تَابِعَهُ وَلِأَنَّهُ أَوْقَعَ نَفْسَهُ مَا  
 خَشِيَهُ مِنْهُ فَهُوَ كَمَا لَوْ أَكْرَهَهُ عَلَى قَتْلِ نَفْسِهِ ففعلَ أَمَا غَيْرُ الْمُتَمَيِّزِ فيضمُّه تَابِعَهُ لِأَنَّهُ عَمْدَةٌ خَطَأً  
 (فَلَوْ وَقَعَ) بِشَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ (جَاهِلًا) بِهِ (لَعَمَى أَوْ ظَلَمَ) مَثَلًا أَوْ وَقَعَ فِي نَحْوِ بَرٍّ مُغَطَّاةٍ (ضَمِنَهُ)  
 تَابِعَهُ لِلْجَائِئِ لَهُ إِلَى الْهَرَبِ الْمُفْضِي لِإِهْلَاكِهِ وَمَنْ ثُمَّ لَزِمَ عَاقِلَتَهُ دِيَّةً شَبِهَ الْعَمْدَ (وَكَذَا لَوْ  
 انْخَسَفَ بِهِ سَقْفٌ) لَمْ يَرَمْ نَفْسَهُ عَلَيْهِ (فِي هَرَبِهِ) لِضَعْفِ السَّقْفِ وَقَدْ جَهِلَ الْهَارِبُ فَهَلَكَ فَإِنَّ  
 تَابِعَهُ يَضْمُنُهُ (فِي الْأَصْح) لِمَا ذُكِرَ. (وَلَوْ سَلَّمَ صَبِيًّا) وَلَوْ مُرَاهِقًا مِنْ وَلِيِّهِ أَوْ أَجَنَّبِيٍّ وَبَحَثَ  
 الزَّرْكَشِيُّ مُشَارَكَتَهُ لِلْسَّبَاحِ مَزْدُودٌ بِأَنَّ السَّبَاحَ مُبَاشِرٌ وَمُسَلَّمُهُ مُتَسَبِّبٌ (إِلَى سَبَاحٍ لِيُعْلَمَهُ)  
 السَّبَاحَةُ أَيِ الْعَوْمِ فَتَسَلَّمَهُ بِنَفْسِهِ لَا بِنَائِيهِ أَوْ أَخَذَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسَلَّمَهُ لَهُ أَحَدٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ

قوله: (أَمَا الْقَيْنُ إلخ) مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ خُرَّاهُ. ع. ش. قوله: (مُمَيِّزًا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي مُكَلَّفًا بَصِيرًا أَوْ مُمَيِّزًا اهـ.  
 قوله (سُنَّ): (بِمَاءٍ أَوْ نَارٍ) أَوْ نَحْوَهُ مِنَ الْمُهْلِكَاتِ كَثِيرٌ اهـ. مُغْنِي. قوله (سُنَّ): (أَوْ مِنْ سَطْحٍ) أَيِ أَوْ  
 شَاهِقٍ جَبَلٍ اهـ. مُغْنِي. قوله: (وَمَاتَ) أَيِ أَوْ لَقِيَهِ لَصٌّ فِي طَرِيقِهِ فَقَتَلَهُ أَوْ سَبَّحَ فَانْتَرَسَهُ وَلَمْ يُلْجِئْهُ إِلَيْهِ  
 بِمَضِيْقٍ سِوَاءِ كَانَ الْمَطْلُوبُ بَصِيرًا أَوْ أَعْمَى اهـ. مُغْنِي. قوله: (كَمَا لَوْ أَكْرَهَهُ إلخ) تَبِعَ فِيهِ الزَّافِعِيُّ هُنَا  
 وَالْمُعْتَمَدُ كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُقْرِي تَبَعًا لِأَصْلِهِ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الْجَنَائَاتِ أَنَّهُ عَلَيْهِ أَيِ الْمُكْرَهِ بِكُسْرِ الرَّاءِ  
 يَضْفُ الدِّيَةَ اهـ. نِهَآيَةُ أَيِ دِيَةِ عَمْدٍ اهـ. ع. ش. قوله: (أَمَا غَيْرُ الْمُتَمَيِّزِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَمَيِّزِ وَلَوْ سَلَّمَ فِي  
 الْمُغْنِي. قوله: (لِأَنَّهُ عَمْدَةٌ) أَيِ غَيْرِ الْمُتَمَيِّزِ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا اهـ. مُغْنِي. قوله: (بِشَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ) إِلَى قَوْلِ  
 الْمُتَمَيِّزِ وَيَضْمُنُ فِي النَّهَآيَةِ.

قوله (سُنَّ): (أَوْ ظَلَمَ) فِي نَهَارٍ أَوْ لَيْلٍ اهـ. مُغْنِي. قوله: (أَوْ وَقَعَ إلخ) أَوْ أَلْجَأَهُ إِلَى السَّبْعِ بِمَضِيْقٍ اهـ.  
 نِهَآيَةُ أَيِ وَهُوَ عَالِمٌ بِهِ كَمَا يَقْتَضِيهِ الصَّنِيعُ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ ظَاهِرٌ رَشِيدِيٌّ. قوله: (لِلْجَائِئِ إلخ)  
 أَيِ وَلَمْ يَقْصِدِ الْمُتَبِعُ إِهْلَاكَ نَفْسِهِ نِهَآيَةُ وَمُغْنِي.  
 قوله (سُنَّ): (بِهِ) أَيِ بِالْهَارِبِ صَبِيًّا كَانَ أَوْ بَالِغًا اهـ. مُغْنِي. قوله: (وَقَدْ جَهِلَهُ) أَيِ ضَعْفُ السَّقْفِ اهـ.  
 ع. ش. قوله: (مُشَارَكَتَهُ) أَيِ الْأَجَنَّبِيِّ اهـ. ع. ش. قوله: (مَزْدُودٌ) وَفَاقًا لِلنَّهَآيَةِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي.  
 قوله: (أَيِ الْعَوْمِ) إِلَى قَوْلِهِ وَبَحَثَ فِي الْمُغْنِي. قوله: (لَا بِنَائِيهِ) أَيِ بِخِلَافٍ مَا إِذَا تَسَلَّمَهُ بِنَائِيهِ أَيِ  
 وَعَلَّمَهُ النَّائِبُ كَمَا لَا يَخْفَى اهـ. رَشِيدِيٌّ.

قوله: (فَهُوَ كَمَا لَوْ أَكْرَهَهُ إلخ) وقولُ بعضهم فَاشْتَبَهَ مَا لَوْ أَكْرَهَ إِنْسَانًا عَلَى أَنْ يَقْتُلَ نَفْسَهُ فَقَتَلَهَا لَا  
 ضَمَانَ عَلَى الْمُكْرَهِ تَبِعَ فِيهِ الزَّافِعِيُّ هُنَا، وَالْمُعْتَمَدُ كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُقْرِي تَبَعًا لِأَصْلِهِ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ  
 الْجَنَائَاتِ أَنَّهُ عَلَيْهِ يَضْفُ الدِّيَةَ ش. م. ر. قوله: (وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ مُشَارَكَتَهُ لِلْسَّبَاحِ مَزْدُودٌ) كَذَا م. ر.

فَعَلَّمَهُ أَوْ عَلَّمَهُ الْوَلِيَّ بِنَفْسِهِ (فَعَرَّقَ وَجَبَّتْ دَيْتُهُ) دِيَّةٌ شَبِهُ عَمِدٍ عَلَى عَاقِلَتِهِ لِتَقْصِيرِهِ بِإِهْمَالِهِ لَهُ حَتَّى غَرِقَ مَعَ كَوْنِ الْمَاءِ مِنْ شَأْنِهِ الْإِهْلَاكُ وَبِهِ فَارَقَ الْوَضْعَ فِي مَسْبَعَةٍ لِأَنَّهَا لَيْسَ مِنْ شَأْنِهَا الْإِهْلَاكُ وَبَحْثُ أَنَّ الْوَلِيَّ إِذَا سَلَّمَهُ يَكُونُ كَعَاقِلَتِهِ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْوَجْهَ خِلَافَهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ لِمَصْلَحَتِهِ وَكَذَا لِغَيْرِهَا عَلَى مَا مَرَّ فِي الْأَجَنَبِيِّ عَلَى أَنَّ جَمْعَهُ مَعَ عَاقِلَتِهِ لَا وَجْهَ لَهُ لِأَنَّ الْجَنَابَةَ فِي هَذَا الْبَابِ كُلُّهُ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَلَوْ أَمَرَهُ السَّبَّاحُ بِدُخُولِ الْمَاءِ فَدَخَلَ مَخْتَارًا فَعَرَّقَ ضَمِينَهُ أَيْضًا عِنْدَ الْعِرَاقِيِّينَ لِلاتِّزَامِ الْحِفْظَ وَلَوْ رَفَعَ مَخْتَارًا يَدَهُ مِنْ تَحْتِهِ وَلَوْ بِالْعَاقِلَةِ لَا يُحْسِنُ السَّبَّاحَةُ فَعَرَّقَ لَزِمَهُ الْقَوْدُ وَخَرَجَ بِالصَّبِيِّ الْبَالِغِ فَلَا يَضْمَنُهُ مُطْلَقًا إِلَّا فِي رَفْعِ يَدِهِ مِنْ تَحْتِهِ كَمَا تَقَرَّرَ لِأَنَّ عَلَيْهِ الْإِحْتِيَاظَ لِنَفْسِهِ. (وَيَضْمَنُ بِحَفْرِ بَثْرِ عُذْوَانٍ) بِأَنَّ كَانَتْ بِمِلْكٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَوْ بِشَارِعِ ضَيْقٍ أَوْ وَاسِعٍ لِمَصْلَحَةِ نَفْسِهِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ .....

□ قَوْلُهُ: (أَوْ عَلَّمَهُ الْوَلِيَّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِ سَلَّمَ صَبِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى عَاقِلَتِهِ) أَيِ عَاقِلَةِ الْمُعَلِّمِ مِنْ الْوَلِيِّ أَوْ غَيْرِهِ رَشِيدِيٍّ وَع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَمَرَهُ) إِلَى الْمُتَنِ فِي الْمُرْغَبِ.  
□ قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَمَرَهُ السَّبَّاحُ) أَيِ أَوْ الْوَلِيِّ أَخَذًا مِنَ التَّغْلِيلِ. □ قَوْلُهُ: (ضَمِينَهُ) أَيِ بَدِيَّةِ شَبِهُ الْعَمِدِ أ. ه. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (عِنْدَ الْعِرَاقِيِّينَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَمَا قَالَهُ الْعِرَاقِيُّونَ أ. ه. □ قَوْلُهُ: (لِلاتِّزَامِ الْحِفْظَ) قَالَ الشَّهَابُ ابْنُ قَاسِمٍ هَذَا لَا يَظْهَرُ فِي تَسْلِيمِ الْأَجَنَبِيِّ وَلَا مِنْ غَيْرِ تَسْلِيمِ أَحَدٍ أ. ه. وَقَدْ يُقَالُ إِنَّهُ بِتَسْلِيمِهِ لَهُ مِنْ الْأَجَنَبِيِّ أَوْ بِنَفْسِهِ مُلْتَزِمٌ لِلْحِفْظِ شَرْعًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ تَسْلِيمٌ مُغْتَبَرٌ أ. ه. □ قَوْلُهُ: (مَخْتَارًا لِلِخ) فَإِنْ اخْتَلَفَ السَّبَّاحُ وَالْوَارِثُ فِي ذَلِكَ فَالْمُصَدِّقُ السَّبَّاحُ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الضَّمَانِ أ. ه. ع. ش. أَيِ بِتَسْلِيمِهِ إِيَّاهُ أ. ه. ع. ش. قَوْلُهُ لَزِمَهُ الْقَوْدُ أَيِ إِنْ قَصَدَ بَرَفَعِ يَدَهُ إِغْرَاقَهُ فَإِنْ قَصَدَ اخْتِيَارَ مَعْرِفَتِهِ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا فَلَا قِصَاصَ وَعَلَيْهِ دَيْتُهُ حَلْبِيٍّ أ. ه. بُجْجِيْمِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّ عَلَيْهِ الْإِحْتِيَاظَ لِنَفْسِهِ) أَيِ الْبَالِغِ وَلَا يُغْتَرُّ بِقَوْلِ السَّبَّاحِ أ. ه. مُغْنِيٍّ

□ قَوْلُ (سَيِّ) (وَيَضْمَنُ) أَيِ الشَّخْصُ أ. ه. مُغْنِيٍّ. □ قَوْلُ (سَيِّ) (عُذْوَانٍ) هُوَ بِالْجَرِّ صِفَةُ حَفْرِ وَبَجُورُ التَّصَبُّ عَلَى الْحَالِ أ. ه. مُغْنِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (كَانَتْ) الْأَوَّلَى حَفْرًا كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ كَانَتْ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ أُذِنَ لَهُ الْمَالِكُ) فِي النِّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ: (كَذَا قَبْدٌ) فِي الْمُرْغَبِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَيَضْمَنُ الْقَبْدُ) إِلَى (وَلَوْ عَرَضَ). □ قَوْلُهُ: (بِمِلْكٍ غَيْرِهِ لِلِخ) أَيِ أَوْ فِي مُشْتَرَكٍ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ أ. ه. مُغْنِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ) بِشَارِعِ ضَيْقٍ أَيِ وَإِنْ أُذِنَ الْإِمَامُ وَكَانَ لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ أ. ه. نِهَابَةٌ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ وَاسِعٍ لِلِخ) التَّمَثِيلُ بِهِ لِلْعُذْوَانِ قَدْ يَقْتَضِي حُرْمَتَهُ مَعَ أَنَّهُ جَائِزٌ وَعِبَارَةُ الرُّوضِ، وَلَوْ حَفَرَهَا فِي الْوَابِعِ لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ فَلَا ضَمَانَ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنِ الْإِمَامُ وَكَذَا لِنَفْسِهِ وَلِلْعُذْوَانِ قَدْ يَقْتَضِي حُرْمَتَهُ مَعَ أَنَّهُ جَائِزٌ عِبَارَةُ الرُّوضِ وَلَوْ حَفَرَهَا فِي الْوَابِعِ لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ بَلَا

□ قَوْلُهُ: (بَلِ الْوَجْهَ خِلَافَهُ) كَذَا م. ر. □ قَوْلُهُ: (لِلاتِّزَامِ الْحِفْظَ) هَذَا لَا يَظْهَرُ فِي تَسْلِيمِ الْأَجَنَبِيِّ وَلَا مِنْ غَيْرِ تَسْلِيمِ أَحَدٍ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ وَاسِعٍ لِمَصْلَحَةِ نَفْسِهِ) التَّمَثِيلُ بِهِ لِلْعُذْوَانِ قَدْ يَقْتَضِي حُرْمَتَهُ مَعَ أَنَّهُ جَائِزٌ وَعِبَارَةُ الرُّوضِ، وَلَوْ حَفَرَهَا فِي الْوَابِعِ لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ فَلَا ضَمَانَ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنِ الْإِمَامُ وَكَذَا لِنَفْسِهِ وَيَضْمَنُ إِلَّا أَنْ أُذِنَ لَهُ أ. ه. وَقَوْلُهُ وَكَذَا أَيِ لَوْ حَفَرَهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِهِ.

مَا تَلَفَ بِهَا لَيْلًا وَنَهَارًا مِنْ مَالٍ عَلَيْهِ وَحُرٌّ أَوْ قَبْلُ بَقِيَّةِ الْآتِي عَلَى عَاقِلَتِهِ وَكَذَا فِي جَمِيعِ الْمَسَائِلِ الْآتِيَةِ وَالسَّابِقَةِ لِتَعَدِّيهِ وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَتَعَمَّدَ الْوُقُوعَ فِيهَا وَلَا أَهْدَرَ عَلَيْهِ يُخْمَلُ مَا بَحَثَهُ الْغَزَالِيُّ وَاعْتَمَدَهُ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَصِيرًا نَهَارًا وَالْبُيُوتُ مَفْتُوحَةً لَا يَضْمَنُ وَدَوَامُ التَّعَدِّيِ فَلَوْ زَالَ كَانَ رَضِيَ الْمَالِكُ بِبَقَائِهَا أَوْ مَلَكَ الْبُقْعَةَ فَلَا ضَمَانَ لِرِزْوَالِ التَّعَدِّيِ نَعَمْ، لَا يَقْبَلُ قَوْلُ الْمَالِكِ بَعْدَ التَّرَدِّيِ حَفَرَ بِإِذْنِي وَلَوْ تَعَدَّى الْوَاقِعُ بِالْدُّخُولِ كَانَ مُهْدَرًا وَلَوْ أُذِنَ لَهُ الْمَالِكُ وَلَمْ

ضَمَانٍ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ الْإِمَامُ وَكَذَا لِتَقْيِيسِهِ وَيَضْمَنُ إِلَّا إِنْ أُذِنَ لَهُ انْتَهَتْ. □ قَوْلُهُ: (وَكَذَا) أَيُّ لَمْ حَفَرَهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ شَرْحُهُ أَه. سَم. □ قَوْلُهُ: (مَا تَلَفَ الْخ) مَعْمُولٌ لِقَوْلِ الْمُتَن: (وَيَضْمَنُ الْخ) أَه. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (مِنْ مَالٍ) بَيَانٌ لِمَا تَلَفَ. □ قَوْلُهُ: (بَقِيَّةِ الْآتِي) أَيُّ أَنْفَاءُ قُبِيلَ الْمُتَنِ الْآتِي. □ قَوْلُهُ: (وَكَذَا) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ مِنْ مَالٍ عَلَيْهِ الْخ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى عَاقِلَتِهِ) كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ مُتَعَلِّقٌ يَضْمَنُ فِي الْمُتَنِ وَضَمِيرُهُمَا لِلْحَافِرِ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي قِيَضَمْنُ مَا تَلَفَ بِهَا مِنْ آدَمِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ لَكِنَّ الْآدَمِيَّ يَضْمَنُ بِالْذِيَّةِ وَإِنْ كَانَ حُرًّا وَبِالْقِيَمَةِ إِنْ كَانَ رَقِيقًا عَلَى عَاقِلَةِ الْحَافِرِ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا وَإِنْ غَيْرَ الْآدَمِيَّ كَبَهِيمَةٍ أَوْ مَالٍ آخَرَ قِيَضَمْنُ بِالْغَرَمِ فِي مَالِ الْحَافِرِ الْحُرِّ وَكَذَا الْقَوْلُ فِي الضَّمَانِ فِي جَمِيعِ الْمَسَائِلِ الْآتِيَةِ أَه. □ قَوْلُهُ: (لِتَعَدِّيِهِ) الْمُرَادُ بِهِ مَا يَشْمَلُ الْإِنْفِيَاتِ عَلَى الْإِمَامِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى قَوْلِهِ: (أَوْ وَاسِعَ الْخ) لِمَا مَرَّ عَنْ سَمِ أَنْفَاءً. □ قَوْلُهُ: (وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَتَعَمَّدَ الْخ) أَيُّ وَالْأَوْجَدُ هُنَاكَ مُبَاشَرَةً بِأَنْ رَدَّاهُ فِي الْبُيُوتِ غَيْرِ حَافِرِهَا وَإِلَّا فَالضَّمَانُ عَلَى الْمُزْدِي لَا الْحَافِرِ أَه. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيُّ تَعَمَّدُ الْوُقُوعَ. □ قَوْلُهُ: (مَا بَحَثَهُ الْغَزَالِيُّ) عِبَارَةٌ النِّهَايَةِ مَا فِي الْأَثَوَارِ أَنَّهُ الْخ. □ قَوْلُهُ: (وَدَوَامُ التَّعَدِّيِ) أَيُّ وَيُشْتَرَطُ دَوَامُ الْعُدْوَانِ إِلَى السَّقُوطِ أَه. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (كَانَ رَضِيَ الْمَالِكُ بِبَقَائِهَا) أَيُّ وَمَنْعَهُ مِنْ طَمَعِهَا أَه. نِهَايَةً. □ قَوْلُهُ: (أَوْ مَلَكَ الْبُقْعَةَ) يَعْنِي مَنْفَعَتَهَا وَإِنْ لَمْ يَجُزِ الْحَفَرُ لِمَالِكٍ الْمَنْفَعَةُ كَمَا سَيَأْتِي أَه. سَمِ أَيُّ فِي الشَّارِحِ. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَا يَقْبَلُ قَوْلَ الْمَالِكِ الْخ) أَيُّ وَيَخْتِاجُ الْحَافِرُ إِلَى بَيِّنَةٍ بِإِذْنِهِ أَسْنَى وَمُغْنِي وَنِهَايَةً. □ قَوْلُهُ: (بَعْدَ التَّرَدِّيِ) أَيُّ أَمَّا قَبْلَهُ فَيَسْقُطُ الضَّمَانُ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ أُذِنَ لَهُ قَبْلُ فَطَاهَرُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أُذِنَ عُدَّ هَذَا إِذْنًا فَإِذَا وَقَعَ التَّرَدِّيُ بَعْدَهُ كَانَ بَعْدَ سَقُوطِ الضَّمَانِ عَنْ الْحَافِرِ أَه. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ تَعَدَّى الْوَاقِعَ الْخ) إِشَارَةٌ إِلَى تَقْيِيدِ ضَمَانِ الْحَافِرِ عُذْوَانًا بِمَا إِذَا لَمْ يَتَعَدَّ الْوَاقِعَ بِالْدُّخُولِ أَه. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ أُذِنَ لَهُ) أَيُّ لِلْوَاقِعِ فِي الدُّخُولِ.

□ قَوْلُهُ: (وَكَذَا) أَيُّ لَمْ حَفَرَهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِهِ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ مَلَكَ الْبُقْعَةَ) أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْحَفَرُ لِمَالِكٍ الْمَنْفَعَةُ كَمَا سَيَأْتِي. قَوْلُهُ أَيْضًا: (الْمَنْفَعَةُ) فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ مُجَرَّدَ مَلَكَ الْمَنْفَعَةَ لَا يُبِيحُ الْحَفَرَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَنْفَعَةُ شَامِلَةً لِلْحَفَرِ، ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَا يَقْبَلُ قَوْلَ الْمَالِكِ بَعْدَ التَّرَدِّيِ حَفَرَ بِإِذْنِي) وَيَخْتِاجُ الْحَافِرُ إِلَى بَيِّنَةٍ بِإِذْنِهِ شَرْحُ الرُّوضِ. □ قَوْلُهُ: (كَانَ مُهْدَرًا الْخ) هَذَا هُوَ أَحَدُ وَجْهَيْنِ فِي الرُّوضِ صَحَّحَهُ الْبُلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُ وَعِبَارَتُهُ مَعَ شَرْحِهِ فَلَوْ تَعَدَّى بِدُخُولِهِ مَلَكَ غَيْرِهِ فَوَقَعَ فِي بَثْرِ حُفَرَتِ عُذْوَانًا فَهَلْ يَضْمَنُهُ الْحَافِرُ لِتَعَدِّيِهِ أَوْ لَا لِتَعَدِّيِ الْوَاقِعِ فِيهَا بِالْدُّخُولِ وَجْهَانِ صَحَّحَ مِنْهُمَا الْبُلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُ الثَّانِي أَه. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ أُذِنَ لَهُ الْمَالِكُ) وَيَخْتِاجُ الْحَالُ إِلَى بَيِّنَةٍ بِإِذْنِهِ شَرْحُ رَوْضِ.

يَعْرِفُهُ بِهَا ضَمِنَ هُوَ لَا الْحَافِزُ لِتَقْصِيرِهِ مَا لَمْ يَنْسَهَا فَعَلَى الْحَافِزِ كَمَا يَأْتِي وَيُضْمَنُ الْقِنُّ ذَلِكَ فِي رَقَبَتِهِ فَإِنْ عَتَقَ فَمِنْ حِينَ الْعَتَقِ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَلَوْ عَرَضَ لِلْوَاقِعِ بِهَا مُزْهَقٌ وَلَمْ يُؤْثَرْ فِيهِ الْوُقُوعُ شَيْقًا لَمْ يَضْمَنْ الْحَافِزُ شَيْقًا لَا نَقْطَاعَ سَبَبِيَّتِهِ (لَا) مَحْفُورَةٌ (فِي مِلْكِهِ) وَمَا اسْتَحَقَّ مَنَفَعَتَهُ بِوَقْفٍ أَوْ وَصِيَّةٍ مُؤَبَّدَةٍ كَذَا قَيَّدَ بِهِ شَارِحٌ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ وَيَحْتَمِلُ خِلَافَهُ وَهُوَ مَا أُطْلِقَهُ غَيْرُهُ نَظَرُوا إِلَى أَنَّهَا وَإِنْ أَقْتَتَ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لِلْمَنَفَعَةِ وَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا بِالْحَفْرِ لَا اسْتِعْمَالَهُ مَلِكٌ غَيْرُهُ فِيمَا

قوله: (وَلَمْ يَعْرِفْهُ) أَيِ الْمَالِكِ الْوَاقِعِ بِهَا أَيِ الْبِئْرِ فِي مِلْكِهِ ضَمِنَ هُوَ أَيِ الْمَالِكُ. قوله: (لِتَقْصِيرِهِ) أَيِ بَعْدَ إِغْلَاظِهِ أَسْنَى وَمُعْنَى. قوله: (مَا لَمْ يَنْسَهَا الْخ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُعْنَى فَإِنْ كَانَ نَاسِيًا الْخ. قوله: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ قَبِيلَ قَوْلِ الْمُتَنِ (أَوْ بِمِلْكٍ غَيْرِهِ). قوله: (وَيُضْمَنُ الْقِنُّ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ الْإِمَامُ فِي الثَّاهِيَةِ. قوله: (ذَلِكَ) أَيِ مَا تَلَفَ بِالْحَفْرِ عُدْوَانًا أَدَمِيًّا أَوْ غَيْرَهُ. قوله: (فَمِنْ حِينَ الْعَتَقِ الْخ) أَيِ ضَمَانِ الْوُقُوعِ بَعْدَ الْعَتَقِ عَلَى عَاقِلَتِهِ اه. سَمِ وَلَعَلَّهُ مُخْتَصَّ بِمَا إِذَا كَانَ الْوَاقِعُ بَعْدَ الْعَتَقِ أَدَمِيًّا وَأَمَّا إِذَا كَانَ غَيْرُ الْأَدَمِيِّ كَبَهِيمَةٍ أَوْ مَالٍ آخَرَ فَضَمَانُهُ عَلَى مَالِهِ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ عَنِ الْمُعْنَى. قوله: (وَلَوْ عَرَضَ لِلْوَاقِعِ بِهَا مُزْهَقٌ) أَيِ كَحَيَّةٍ تَهَشَّتْهُ أَوْ حَجَرٍ وَقَعَ عَلَيْهِ مَثَلًا أَوْ ضَاقَ نَفْسُهُ مِنْ أَمْرٍ عَرَضَ لَهُ فِيهَا وَلَوْ بِوَاسِطَةِ ضَيْقِهَا اه. ع ش. قوله: (وَلَمْ يُؤْثَرْ فِيهِ الْخ) فَلَوْ تَرَدَّتْ بِهِيمَةً فِي بئرٍ وَلَمْ تَتَأَثَّرْ بِالضَّدْمَةِ وَيَقِثَ فِيهَا أَيَّامًا ثُمَّ مَاتَتْ جَوْعًا أَوْ عَطَشًا فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْحَافِزِ اه. مُعْنَى. قوله: (لَا مَحْفُورَةٌ) الْأَوَّلَى وَلَا يَضْمَنُ بِحَفْرِ بئرٍ كَمَا فِي الْمُعْنَى. قوله: (لَا فِي مِلْكِهِ الْخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ وَإِنْ حَفَرَ فِي مِلْكِهِ وَدَخَلَ رَجُلٌ دَارَهُ بِالْإِذْنِ وَأَغْلَمَهُ أَنَّ هُنَاكَ بئرًا أَوْ كَانَتْ مَكْشُوفَةً وَالتَّحَرُّزُ مِنْهَا مُمَكِّنٌ فَهَلْكَ بِهَا لَمْ يَضْمَنْ أَمَّا إِذَا لَمْ يَعْرِفْهُ بِهَا وَالذَّائِلُ أَعْمَى أَوْ الْمَوْضِعُ مُظْلِمٌ أَوْ الْبِئْرُ مَغْطَاةٌ فَفِي التَّيَمُّنَةِ أَنَّهُ كَمَا لَوْ دَعَاهُ إِلَى طَعَامٍ مَسْمُومٍ فَأَكَلَهُ فَيُضْمَنُ فَلَوْ حَفَرَ بئرًا فِي دَهْلِيْزِهِ الْخ اه. وَسَيَأْتِي عَنِ الْمُعْنَى مِثْلُهُ. قوله: (وَمَا اسْتَحَقَّ مَنَفَعَتَهُ الْخ) مَقْهُومُهُ أَنَّ الْمُسْتَعِيرَ يَضْمَنُ مَا تَلَفَ بِالْحَفْرِ فِيمَا اسْتَعَارَهُ اه. ع ش. قوله: (أَوْ وَصِيَّةٍ مُؤَبَّدَةٍ الْخ) عِبَارَةُ الثَّاهِيَةِ أَوْ وَصِيَّةٍ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُؤَبَّدَةً فِيمَا يَظْهَرُ كَمَا هُوَ مُقْتَضَى كَلَامِهِمْ اه. قوله: (كَذَا قَيَّدَ بِهِ شَارِحٌ) وَكَذَا قَيَّدَ الْمُعْنَى الْوَصِيَّةَ بِالْمُؤَبَّدَةِ. قوله: (أَنَّهَا الْخ) أَيِ الْوَصِيَّةِ. قوله: (يَصْدُقُ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الْمَوْصِي لَهُ. قوله: (لَا اسْتِعْمَالَهُ الْخ) عِلَّةٌ لِلتَّعَدِّي وَقَوْلُهُ إِذَا الْإِنْثِفَاعُ الْخ عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ لَا اسْتِعْمَالَهُ الْخ وَقَوْلُهُ لَا يَشْمَلُ الْحَفْرُ أَيِ وَإِنْ تَوَقَّفَ تَمَامُ الْإِنْثِفَاعِ عَلَيْهِ اه. ع ش قَالَ سَمِ قَوْلُهُ إِذَا الْإِنْثِفَاعُ الْخ قَضِيَّتُهُ اِمْتِنَاعُ

قوله: (وَلَمْ يَعْرِفْهُ بِهَا ضَمِنَ هُوَ لَا الْحَافِزُ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ فَإِنْ أَدْنَى لَهُ الْمَالِكُ فِي دُخُولِهَا فَإِنْ عَرَفَهُ بِالْبِئْرِ فَلَا ضَمَانَ وَإِلَّا فَهَلْ يَضْمَنُ الْحَافِزُ أَوْ الْمَالِكُ وَجِهَانِ فِي تَعْلِيْقِ الْقَاضِي قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ عَلَى الْمَالِكِ لِأَنَّهُ مُقَصِّرٌ بَعْدَ إِغْلَاظِهِ فَإِنْ كَانَ نَاسِيًا فَعَلَى الْحَافِزِ اه. وَقَوْلُهُ وَجِهَانِ فِي تَعْلِيْقِ الْقَاضِي أَوْجَهُمَا أَنَّهُ عَلَى الْحَافِزِ خِلَافًا لِلْبُلْقِينِيِّ م ر وَيُفَرِّقُ بَيْنَ كَوْنِهِ عَلَى الْحَافِزِ وَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ وَلَوْ حَفَرَ بِدَهْلِيْزِ الْخ بَانَ هُنَا مُتَعَدِّيًا غَيْرَ الْمَالِكِ يَصْلُحُ لِإِحَالَةِ الضَّمَانِ عَلَيْهِ. قوله: (فَعَلَى الْحَافِزِ كَمَا يَأْتِي) انْظُرْهُ مَعَ أَنَّ الْآتِي مَا قَبْلَ مَا لَمْ يَخْ فَفَقَط. قوله: (فَمِنْ حِينَ الْعَتَقِ) أَيِ ضَمَانِ الْوُقُوعِ بَعْدَ الْعَتَقِ عَلَى عَاقِلَتِهِ.



لم يُؤذَن له فيه إذ الانتفاع لا يشمل الحفر كما هو ظاهر وكذا يُقال في الإجارة (وموات) لِمَمْلُكٍ أو ارتفاقٍ لا عِبَاءَ على ما جَزَمَ به بعضهم وفيه نَظَرٌ فلا يَضُمَّنُ الواقع فيها لِعَدَمِ تَعَدِّيهِ وعلى الموات حَمَلُوا الخَيْرَ الصَّحِيحَ «الْبَثْرُ يُجْزَأُهَا جُبَارٌ» ولو تَعَدَّى بالحفر في ملكه لِكُونِهِ وَسَعَهُ بِقُرْبِ جِدَارٍ جَارِهِ ضَمِنَ ما وَقَعَ بِمَحَلِّ التَّعَدِّيِّ كما قاله الْبُلْقِينِيُّ وَأُطْلِقَ أَنَّ الحفر بِمِلْكِهِ الْمَرْهُونِ الْمَقْبُوضِ أو الْمُسْتَأْجَرِ غَيْرُ تَعَدٍّ وخالفه غَيْرُهُ في الْأَوَّلِ إِذَا نَقَصَ الحفر قِيَمَتَهُ وَزُيِّدُ بَأَنَّ التَّعَدِّيَّ هُنَا لَيْسَ لِذَاتِ الحفر بَلْ لِتَنْقِصِ الزَّهْنِ بِخِلَافِ تَوْسِيعِ الحفرِ الضَّارَّةِ .....

الحفر في الْمُؤَبَّدَةِ أَيضًا اهـ. □ فَوُدَ: (وكذا يُقال) إلى قوله (بِمَحَلِّ التَّعَدِّيِّ) في الْمُغْنِي. □ فَوُدَ: (وكذا يُقال (الخ) أي من أنه لو حَفَرَ بَثْرًا فيما اسْتَأْجَرَهُ لَا يَضُمَّنُ ما تَلَفَ بها وَإِنْ تَعَدَّى بالحفر اهـ. ع ش. □ فَوُدَ: (لا عِبَاءَ (الخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ أو عِبَاءًا فيما يَظْهَرُ اهـ. وعِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنَّ حَفَرَ فِي الْمَوَاتِ وَلَمْ يَخْطُرْ بِيَالِهِ تَمَلُّكٌ وَلَا اِزْتِفَاقٌ فَهُوَ كَمَا لو حَفَرَها لِلِاِزْتِفَاقِ كما قاله الإمام اهـ. □ فَوُدَ: (فيها) أي في بَثْرٍ مَخْفُورَةٍ فِي مِلْكِهِ أو الْمَوَاتِ. □ فَوُدَ: (لِعَدَمِ تَعَدِّيهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَا يَضُمَّنُ بِحَفْرِ بَثْرٍ فِي مِلْكِهِ لِعَدَمِ تَعَدِّيهِ وَمَحَلُّهُ إِذَا عَرَفَهُ الْمَالِكُ أَنَّ هُنَاكَ بَثْرًا أو كَانَتْ مَكْشُوفَةً وَالذَّاخِلُ أَي بِالِإِذْنِ مُتَمَكِّنٌ مِنَ التَّحَرُّزِ فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَعْرِفْهُ وَالذَّاخِلُ أَعْمَى فَإِنَّهُ يَضُمَّنُ كما قاله فِي التَّيَمَّةِ وَأَقْرَاهُ اهـ. □ فَوُدَ: (جُبَارٌ) أي غَيْرُ مَضْمُونٍ اهـ. مُغْنِي عِبَارَةُ ع ش الجُبَارُ بِالضَّمِّ وَالتَّخْفِيفِ الْهَدْرُ الَّذِي لَا طَلَبَ فِيهِ وَلَا قَوْدَ وَلَا دِيَةَ اهـ. □ فَوُدَ: (ولو تَعَدَّى (الخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ فَإِنَّ وَسَعَهُ أَي الْحَفَرَ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ أو قَرَّبَهَا مِنْ جِدَارٍ جَارِهِ خِلَافَ الْعَادَةِ أو وَضَعَ فِي أَصْلِ جِدَارٍ غَيْرِهِ سِرْجِيًّا أو لَمْ يَطْوِ بَثْرَهُ وَمِثْلُ أَرْضِهَا يَنْهَارُ إِذَا لَمْ يُطَوِّ ضَمِنَ فِي الْجَمِيعِ ما هَلَكَ بِذَلِكَ لِتَقْصِيرِهِ اهـ. □ فَوُدَ: (وَسَعَهُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَضَعَهُ اهـ. □ فَوُدَ: (ضَمِنَ ما وَقَعَ (الخ) أي ما لَمْ يَتَعَدَّ الْوَاقِعُ بِالذُّخُولِ أَخَذًا مِمَّا تَقَدَّمَ اهـ. سم. □ فَوُدَ: (بِمَحَلِّ التَّعَدِّيِّ) وَهُوَ ما حَفَرَهُ زِيَادَةً عَلَى الْحَفْرِ الْمُعْتَادِ اهـ. ع ش. □ فَوُدَ: (وَأُطْلِقَ) أَي الْبُلْقِينِيُّ (قوله وخالفه غَيْرُهُ (الخ) لَمْ يَصْرُحْ بِهِ فِي النَّهْيَةِ نَعَمْ أَشَارَ إِلَى رَدِّهِ بِمَا أَفَادَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ وَيَزِيدُ (الخ) اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. □ فَوُدَ: (وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ (الخ) ما فَايِدَةُ الْحُكْمِ هُنَا بِالتَّعَدِّيِّ مَعَ أَنَّ حَاصِلَ ما فِي الرَّوْضِ وَشَرْحُهُ أَنَّ مَنْ حَفَرَ فِي مِلْكِهِ، وَلَوْ تَعَدَّى أَنْ أَعْلَمَ الدَّاخِلُ بِالِإِذْنِ أو كَانَتْ مَكْشُوفَةً وَالتَّحَرُّزُ مُمَكِّنٌ لَمْ يَضْمَنْ وَلَا ضَمِنَ. □ فَوُدَ: (وَأُطْلِقَ أَنَّ الْحَفَرَ بِمِلْكِهِ الْمَرْهُونِ (الخ) فِي شَرْحِ الرَّوْضِ، وَإِنْ حَفَرَ فِي مِلْكِهِ، وَلَوْ مُتَعَدِّيًّا كَانَتْ حَفَرٌ فِيهِ وَهُوَ مُؤَجَّرٌ أو مَرْهُونٌ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُكْرِي أو مَرْهُونٌ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُكْتَرِي أو الْمَرْتَهِنِ إِنْ أَعْلَمَ الدَّاخِلُ بِالِإِذْنِ أو كَانَتْ مَكْشُوفَةً وَالتَّحَرُّزُ مُمَكِّنٌ لَمْ

□ فَوُدَ: (إِذَا الْإِنْتِفَاعُ لَا يَشْمَلُ الْحَفَرَ) فَضَيَّحَ اِمْتِنَاعَ الْحَفْرِ فِي الرُّبْطِ أَيضًا. □ فَوُدَ: (ضَمِنَ ما وَقَعَ (الخ) أي ما لَمْ يَتَعَدَّ الْوَاقِعُ بِالذُّخُولِ أَخَذًا مِمَّا تَقَدَّمَ. □ فَوُدَ: (وَأُطْلِقَ (الخ) ما فَايِدَةُ الْحُكْمِ بِالتَّعَدِّيِّ هُنَا مَعَ أَنَّ حَاصِلَ ما فِي الرَّوْضِ وَشَرْحُهُ أَنَّ مَنْ حَفَرَ فِي مِلْكِهِ، وَلَوْ تَعَدَّى إِنْ أَعْلَمَ الدَّاخِلُ بِالِإِذْنِ أو كَانَتْ مَكْشُوفَةً وَالتَّحَرُّزُ مُمَكِّنٌ لَمْ يَضْمَنْ وَلَا ضَمِنَ. □ فَوُدَ: (وَأُطْلِقَ أَنَّ الْحَفَرَ بِمِلْكِهِ الْمَرْهُونِ (الخ) فِي شَرْحِ الرَّوْضِ، وَإِنْ حَفَرَ فِي مِلْكِهِ، وَلَوْ مُتَعَدِّيًّا كَانَتْ حَفَرٌ فِيهِ وَهُوَ مُؤَجَّرٌ أو مَرْهُونٌ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُكْرِي أو الْمَرْتَهِنِ وَدَخَلَ رَجُلٌ دَارَهُ بِالِإِذْنِ وَأَعْلَمَهُ (الخ). □ فَوُدَ: (وَيَزِيدُ بَأَنَّ التَّعَدِّيَّ هُنَا لَيْسَ لِذَاتِ الْحَفْرِ (الخ) وَلَوْ حَفَرَ بَثْرًا قَرِيبَةً الْعَمَقِ مُتَعَدِّيًّا فَعَمَّقَهَا غَيْرُهُ تَعَلَّقَ الضَّمَانُ بِهِمَا بِالسَّوِيَّةِ كَالْجِرَاحَاتِ م ر.

بملك غير الحافر ويضمن الصيد الواقع بيثر حفرها بملكه في الحرم قال الإمام إجماعاً.  
(ولو حفَر بدلهيزه) بكسر الدال (بقرًا) أو كان به بمحل من الدار غيره بقر لم يتعد حافرها (ودعا رجلاً) أو صبيًا مُمَيَّرًا إلى داره أو إليه فدخل باختياره وكان الغالب أنه يَمُرُّ عليها (فَسَقَطَ) فيها جاهلاً بها لنحو ظلمة أو تغطية لها فهلك (فالأظهر ضمائه) إياه بدية شبه العمد لأنه عوه ولم يقصد هو إهلاك نفسه فلم يكن فعله قاطعاً أما غير المُمَيَّر فيقتل به كالمكره كذا أطلقه البلقيني ويتعين حملُه على ما إذا كان الوقوعُ بها مُهْلِكًا غالبًا وعِلْمُ بنحو الظلمة وإن المار حينئذ يقع فيها غالبًا وأما إذا لم يدعه فهو مُهْدَرٌ مُطْلَقًا وكذا إن دَعاه وأعلمه بها وإن كانت مُعْطَاةً وخرج باليثر نحو كلب عقور بدلهيزه فلا يضمن من دَعاه فأتلفه لأنه يُفْتَرَسُ باختياره مع كونه ظاهرًا يُمكنُ دَفْعُهُ. (تنبيه) لا يتم هذا الإخراج إلا مع التعبير بالدلهيز لأنه يُشَبِّهُ اليثر حينئذٍ أما على ما جَمَعُوا به بين قوليهما في الجنائيات لا ضمان وفي إتلاف البهائم بالضمان من أن الأول في مَرْبُوطٍ ببابه لأنه الذي ينطبق عليه التعليل المذكور والثاني فيما إذا كان في داره فلا يتم الإخراج إلا أن يحيل الدلهيز على أوله المُلاصِقِ للباب لأنه حينئذٍ بمنزلة المَرْبُوطِ ببابه وبقوله حفَر ما لو حَفِرَتْ عُذُوانًا فإن دَعاه المالك فهل يضمنه المالك أو الحافر

يُضْمَنُ وَإِلَّا ضَمِنَ اه. سم. قود: (بملك الحافر) لَعَلَّه مِنْ تَخْرِيفِ الْكُتْبَةِ وَأَضْلَهُ الْمَوَاقِفُ لِسَابِقِ كَلَامِ الشَّارِحِ بِمَلِكِ الْجُبَارِ. قود: (بملكه في الحرم) أي أو بمَوَاتٍ فِيهِ اه. مُغْنِي. قود: (بكسر الدال) إلى التَّشْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ. قود: (به) أي فِي الدَّهْلِيْزِ وَكَذَا ضَمِيرُ غَيْرِهِ. قود: (لَمْ يَتَعَدَّ حَافِرُهَا) أي فَإِنْ تَعَدَّى فَقَدْ مَرَّ وَيَأْتِي حُكْمُهُ. قود: (أو إِلَيْهِ) أي مَحَلُّ الْيَثْرِ مِنَ الدَّهْلِيْزِ أَوْ غَيْرِهِ. قود: (بِاخْتِيَارِهِ) فَلَوْ اخْتَرَهُ عَلَى الدُّخُولِ فظَاهَرَ أَنَّهُ يَضْمَنُ اه. مُغْنِي. قود: (لِنَحْوِ ظُلْمَةِ الْخ) أي أَوْ كَانَ أَغْمَى اه. مُغْنِي.

قود: (حَمَلُهُ) أي إِبْطَاقِ الْبُلْقِيْنِي. قود: (وَعِلِمَ) أي الدَّاعِي. قود: (وَكَذَا إِنْ دَعاه وَأَعْلَمَهُ الْخ) وَلَوْ اخْتَلَفَا فَقَالَ الْمُسْتَحِقُّ لَمْ تُعْلِمْهُ وَقَالَ الْمَالِكُ أَعْلَمْتَهُ فَالَّذِي يَظْهَرُ تَصْدِيقُ الْمُسْتَحِقِّ لِأَنَّ الْأَضْلَّ عَدَمُ الْإِعْلَامِ اه. ع ش. قود: (فَلَا يَضْمَنُ مَنْ دَعاه) وَكَذَا مَنْ لَمْ يَدْعُهُ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلَى اه. ع ش. قود: (مَعَ التَّغْيِيرِ) أي فِي مَسْأَلَةِ الْكَلْبِ وَقَوْلُهُ بِالْدَّهْلِيْزِ أَيْ لَا بِالْبَابِ. قود: (لَأَنَّهُ) أَيْ الْكَلْبُ. قود: (حِينَئِذٍ) أَيْ حِينَ كَوْنِ الْكَلْبِ بِالْدَّهْلِيْزِ. قود: (مِنْ أَنْ الْأَوَّلَ) أَيْ عَدَمُ الضَّمَانِ.

قود: (التَّعْلِيلُ الْمَذْكُورُ) أَيْ قَوْلُهُ مَعَ كَوْنِهِ ظَاهِرًا الْخ. قود: (وَالثَّانِي) أَيْ الضَّمَانُ. قود: (فِيمَا إِذَا كَانَ) أَيْ الْكَلْبُ. قود: (إِلَّا أَنْ يَحْمَلَ الدَّهْلِيْزُ) أَيْ فِي الْمَثْنِ. قود: (لَأَنَّهُ) أَيْ الْكَلْبُ حِينَئِذٍ أَيْ كَوْنُهُ بِأَوَّلِ الدَّهْلِيْزِ. قود: (وَيَقُولُهُ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِالْيَثْرِ الْخ. قود: (فَإِنْ دَعاه الْخ) خَرَجَ مَا لَوْ لَمْ يَدْعُهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ وَلَوْ تَعَدَّى الْوَاقِعُ بِالدُّخُولِ كَانَ مُهْدَرًا اه. ثُمَّ انْظُرْ أَيَّ حَاجَةٍ لِهَذَا مَعَ قَوْلِهِ

قود: (فَإِنْ دَعاه الْمَالِكُ) خَرَجَ مَا لَوْ لَمْ يَدْعُهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ، وَلَوْ تَعَدَّى الْوَاقِعُ بِالدُّخُولِ كَانَ مُهْدَرًا اه. ثُمَّ انْظُرْ أَيَّ حَاجَةٍ لِهَذَا مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ ضَمِنَ لَا الْحَافِرُ.

وجهاً صَحَّحَ مِنْهُمَا الْبُلْقَيْنِي الثَّانِي لِأَنَّهُ الْمُقَصِّرُ بَعْدَ إِعْلَامِهِ وَمَنْ تَمَّ لَوْ نَسِيَ كَانَ عَلَى الْحَافِرِ وَإِنْ لَمْ يَدْعُهُ بِأَنْ تَعْدَى بِدَخُولِهِ فَهَلْ يَضْمَنُهُ الْحَافِرُ لِتَعْدِيهِ أَوْ لَا لِتَعْدِي الْوَاقِعِ وَجْهَانِ صَحَّحَ مِنْهُمَا الْبُلْقَيْنِي الثَّانِي أَيْضًا وَقَوْلُ شَارِحٍ عَنْهُ الْأَوَّلُ إِذَا سَبَقَ قَلَمٌ أَوْ أَنَّ كَلَامَهُ اخْتَلَفَ (أَوْ) حَفَرَ بِثَرٍّ (بِمَلِكٍ غَيْرِهِ أَوْ) فِي (مَشْتَرَكٍ) بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ (بِلَا إِذْنٍ) مِنَ الْغَيْرِ أَوْ مِنْ شَرِيكِهِ لَهُ فِي الْحَفْرِ (فَمَضْمُونٌ) ذَلِكَ الْحَفْرِ فَعَلِيهِ أَوْ عَلَى عَاقِلَتِهِ بِدَلٍّ مَا تَلَفَ بِهِ مِنْ قِيَمَةٍ أَوْ دِيَةِ شَيْبَةٍ عَمِدٍ وَهَذَا وَإِنْ عَلِمَ مِمَّا قَبْلَهُ فَقَدْ ذَكَرَهُ لِلإِبْضَاحِ عَلَى أَنَّ التَّفْصِيلَ بَيْنَ الْإِذْنِ وَعَدِيهِ لَمْ يُغْلَمَ صَرِيحًا إِلَّا مِنْ هَذِهِ فَانْدَفَعَ مَا قِيلَ لَا حَاجَةَ لِذِكْرِ هَذِهِ أَصْلًا وَلَوْ تَعْدَى بِحَفْرِ وَغَيْرِهِ بِتَوْسِيعَتِهِ فَالضَّمَانُ عَلَيْهِمَا نَصَفَيْنِ لَا بِحَسَبِ الْحَفْرِ (أَوْ) حَفَرَ بِطَرِيقٍ صَبِيٍّ يَضُرُّ الْمَارَّةَ (فَكَذَا) هُوَ مَضْمُونٌ وَإِنْ أُذِنَ فِيهِ الْإِمَامُ لِتَعْدِيهِمَا (أَوْ) حَفَرَ بِطَرِيقٍ (لَا يَضُرُّ) الْمَارَّةَ لِسَعَتِهَا أَوْ لَانْجِرَافِ الْبِثْرِ عَنِ الْجَادَةِ

السَّابِقِ ضَمِنَ هُوَ لَا الْحَافِرُ لِإِنْخِ اه. سَمِ فَإِنْ دَعَاهُ الْمَالِكُ أَيْ وَلَمْ يُعْرِفْهُ بِالْبِثْرِ وَقَوْلُهُ صَحَّحَ مِنْهُمَا الْبُلْقَيْنِي الْإِنْخِ وَافَقَهُ الْمُغْنِي كَمَا مَرَّ وَخَالَفَهُ النَّهْيَةُ فَقَالَ وَلَا أَيْ وَإِنْ لَمْ يُعْرِفْهُ بِالْبِثْرِ ضَمِنَ الْحَافِرُ فِي أَوْجِهِ الْوَجْهَيْنِ خِلَافًا لِلْبُلْقَيْنِي اه. قَوْلُهُ: (الثَّانِي) أَيْ ضَمَانُ الْمَالِكِ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ الْمُقَصِّرُ الْإِنْخِ) أَيْ قَلَمٌ أَعْلَمَهُ الْبِثْرَ فَلَا ضَمَانَ اه. نِهَائِهِ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَدْعُهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَمَسْجِدٌ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَقَوْلُ شَارِحٍ إِلَى الْمُتَنِ. قَوْلُهُ: (الثَّانِي) أَيْ عَدَمُ الضَّمَانِ. قَوْلُهُ: (عَنْهُ) أَيْ الْبُلْقَيْنِي. قَوْلُهُ: (الْأَوَّلُ) ضَمَانُ الْحَافِرِ. قَوْلُهُ: (أَوْ إِنْ كَلَامُهُ) أَيْ الْبُلْقَيْنِي. قَوْلُهُ: (فَعَلِيهِ) أَيْ حَيْثُ كَانَ التَّالِفُ غَيْرَ آدَمِيٍّ وَعَلَى عَاقِلَتِهِ أَيْ حَيْثُ كَانَ آدَمِيًّا وَلَوْ رَقِيقًا اه. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيْ الضَّمَانُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ عَلِمَ الْإِنْخِ) هَذَا الْإِعْتِرَاضُ يَتَوَجَّهُ أَيْضًا عَلَى قَوْلِهِ أَوْ بِطَرِيقِ صَبِيٍّ الْإِنْخِ وَيُجَابُ أَيْضًا بِأَنَّهُ مَبْدَأٌ لِلتَّقْسِيمِ اه. سَمِ. قَوْلُهُ: (فَقَدْ ذَكَرَهُ الْإِنْخِ) وَلَوْ ذَكَرَهُ عَقِبَ قَوْلِهِ سَابِقًا وَيَضْمَنُ بِحَفْرِ بِثْرٍ عُذْوَانًا لَكَانَ أَوَّلَى لِأَنَّهُ مِثَالٌ لَهُ اه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (مِنْ هَذِهِ) أَيْ مِنْ عِبَارَتِهِ هُنَا. قَوْلُهُ: (وَلَوْ تَعْدَى الْإِنْخِ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَلَوْ حَفَرَ بِثَرٍّ قَرِيبَةَ الْعُنُقِ مُتَعَدِّيًا فَعَمَّقَهَا غَيْرُهُ تَعَلَّقَ الضَّمَانُ بِهِمَا بِالسُّوِيَةِ كَالْجِرَاحَاتِ اه. أَيْ تَعَمِّقًا لَهُ دَخَلَ فِي الْإِهْلَاكِ وَإِنْ قُلَّ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّعْمِيقِ الْأَوَّلِ ع. ش. قَوْلُهُ: (وُغَيْرِهِ) أَيْ غَيْرِ الْحَافِرِ عَطَفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي تَعْدِي. قَوْلُهُ (نَسِيَ): (يَضُرُّ الْمَارَّةَ) وَلَيْسَ مِمَّا يَضُرُّ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ حَفْرِ الشُّوَارِعِ لِلْإِضْلَاحِ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا تَعْدَى فِيهِ لِكُونِهِ مِنَ الْمَصَالِحِ الْعَامَّةِ اه. ع. ش. وَسَيَأْتِي قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُتَنِ مِنْ جُنَاحٍ مَا يُوَافِقُهُ. قَوْلُهُ: (هُوَ) مَضْمُونٌ إِلَى قَوْلِهِ وَبِهِ يَرُدُّ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَإِنَّمَا يَتَّبِعُهُ إِلَى الْمُتَنِ. قَوْلُهُ: (لِتَعْدِيهِمَا) أَيْ الْحَافِرِ وَالْإِمَامِ اه. ع. ش. أَقُولُ الْأَوَّلَى أَيْ الْحَافِرُ فِي مَلِكٍ غَيْرِهِ كَلًّا أَوْ بَعْضًا بِلَا إِذْنٍ وَالْحَافِرُ بِطَرِيقِ صَبِيٍّ يَضُرُّ الْمَارَّةَ.

قَوْلُهُ: (صَحَّحَ مِنْهُمَا الْبُلْقَيْنِي الثَّانِي أَيْضًا) الْأَوَّلُ مَرَّ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوُضِ عَنْهُ لِأَنَّهُ مُقَصِّرٌ بَعْدَ إِعْلَامِهِ فَإِنْ كَانَ نَاسِيًا فَعَلَى الْحَافِرِ اه. قَوْلُهُ: (وَهَذَا، وَإِنْ عَلِمَ الْإِنْخِ) هَذَا الْإِعْتِرَاضُ يَتَوَجَّهُ أَيْضًا عَلَى قَوْلِهِ أَوْ بِطَرِيقِ صَبِيٍّ الْإِنْخِ وَيُجَابُ أَيْضًا بِأَنَّهُ مَبْدَأٌ لِلتَّقْسِيمِ. قَوْلُهُ: (فَكَذَا هُوَ مَضْمُونٌ، وَإِنْ أُذِنَ فِيهِ الْإِمَامُ) قَالَ الرَّزْكَانِيُّ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَضْلَحَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ وَأَنْ لَا يَكُونَ وَفِيهِ نَظَرٌ شَرْحُ رَوْضٍ.

(وَأَذِنَ) لَهُ (الْإِمَامُ) فِي الْحَفْرِ (فَلَا ضِمَانٌ) عَلَيْهِ وَلَا عَلَى عَاقِلَتِهِ لِلتَّالِيفِ بِهَا وَإِنْ كَانَ الْحَفْرُ لِمَصْلَحَةٍ نَفْسِهِ (وَالَا) يَأْذُنُ لَهُ وَهِيَ غَيْرُ ضَارَّةٍ (فَإِنْ حَفَرَ لِمَصْلَحَتِهِ فَالضَّمَانُ) عَلَيْهِ أَوْ عَلَى عَاقِلَتِهِ لَا فِتْيَاتِهِ عَلَى الْإِمَامِ (أَوْ مَصْلَحَةٍ عَامَّةٍ) كَالِاسْتِقَاءِ أَوْ جَمْعِ مَاءِ الْمَطَرِ وَلَمْ يَنْهَ الْإِمَامُ (فَلَا) ضِمَانٌ (فِي الْأَظْهَرِ) لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ وَقَدْ تَعَسَّرَ مُرَاجَعَةُ الْإِمَامِ وَقَيْدُهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَعِثْمَدُهُ الزَّرْكَشِيُّ بِمَا إِذَا أَحْكَمَ رَأْسَهَا فَإِنْ لَمْ يُخَكِّمَهَا وَتَرَكَهَا مَفْتُوحَةً ضَمِينَ مُطْلَقًا لِتَقْصِيرِهِ وَتَقْرِيرِ

فَوَلَّ (سَنِي): (وَأَذِنَ الْإِمَامُ) أَي أَوْ أَقَرَّهُ بِعَدَمِ الْحَفْرِ كَمَا يَأْتِي. فَوَلَّ: (وَهِيَ غَيْرُ ضَارَّةٍ) يُغْنِي عَنْهُ الْعَطْفُ.  
 فَوَلَّ (سَنِي): (فَإِنْ حَفَرَ لِمَصْلَحَتِهِ فَالضَّمَانُ الْخ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّفْصِيلِ أَنَّ مَا يَنْبَغُ لِأَهْلِ الْقَرْيَةِ مِنْ حَفْرِ آبَارٍ فِي زَمَنِ الصَّنِيفِ لِلِاسْتِقَاءِ مِنْهَا فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي جَرَتْ عَادَتُهُمْ بِالْمُرُورِ فِيهَا وَالِانْتِفَاعِ بِهَا إِنْ كَانَ فِي مَحَلٍّ ضَيِّقٍ يَضُرُّ الْمَارَّةَ ضَمِنَتْ عَاقِلَةُ الْحَافِرِ وَلَوْ يَأْذِنُ الْإِمَامُ وَإِنْ كَانَ بِمَحَلٍّ وَاسِعٍ لَا يَضُرُّ بِهِمْ فَإِنْ فَعَلَ لِمَصْلَحَةٍ نَفْسِهِ كَسَفِيِّ دَوَابِّهِ مِنْهَا وَأَذِنَ لَهُ الْإِمَامُ أَوْ لِمَصْلَحَةٍ عَامَّةٍ كَسَفِيِّ دَوَابِّ أَهْلِ الْقَرْيَةِ وَإِنْ لَمْ يَأْذُنْ لَهُ الْإِمَامُ فَلَا ضِمَانٌ وَإِنْ كَانَ لِمَصْلَحَةٍ نَفْسِهِ وَلَمْ يَأْذُنْ لَهُ الْإِمَامُ ضَمِينَ وَإِنْ انْتَفَعَ غَيْرُهُ تَبَعًا وَالْمُرَادُ بِالْإِمَامِ مَنْ لَهُ وِلَايَةٌ عَلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مِنْهُ مُلْتَزِمُ الْبَلَدِ لِأَنَّهُ مُسْتَأْجِرٌ لِلْأَرْضِ فَلَهُ وِلَايَةٌ التَّصَرُّفِ فِيهَا اه. ع ش.

فَوَلَّ (سَنِي): (لِمَصْلَحَتِهِ) أَي قَطَعَ اه. مُعْنَى أَي وَلَوْ اتَّفَقَ أَنْ غَيْرَهُ انْتَفَعَ بِهَا ع ش. فَوَلَّ: (أَوْ جَمَعَ مَاءِ الْمَطَرِ) أَي اجْتَمَاعِهِ. فَوَلَّ: (وَلَمْ يَنْهَ الْإِمَامُ) أَفْهَمَ أَنَّهُ لَوْ نَهَا الْإِمَامُ امْتَنَعَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ وَضَمِينَ اه. ع ش عبارة الْمُعْنَى وَمَحَلُّهُ إِذَا لَمْ يَنْهَ عَنْهُ الْإِمَامُ وَلَمْ يَقْصُرْ فَإِنْ نَهَا فَحَفَرَ ضَمِينَ كَمَا قَالَ أَبُو الْفَرَجِ الزَّازُ لَا فِتْيَاتِهِ عَلَى الْإِمَامِ حَيْثُ أَوْ قَصَرَ كَأَنَّ كَانَ الْحَفْرُ فِي أَرْضِ خَوَارِةٍ وَلَمْ يَطْوِهَا وَمِثْلُهَا يَنْهَارُ إِذَا لَمْ يَطْوِهَا أَوْ خَالَفَ الْعَادَةَ فِي سَعَتِهَا ضَمِينَ وَإِنْ أَذِنَ لَهُ الْإِمَامُ نَبَّهَ عَلَيْهِ الرَّافِعِيُّ فِي الْكَلَامِ عَلَى التَّصَرُّفِ فِي الْأَمْثَالِ اه. فَوَلَّ: (وَقَيْدُهُ الْمَاوَزْدِيُّ الْخ) أَي الْخِلَافَ اه. مُعْنَى. فَوَلَّ: (بِمَا إِذَا أَحْكَمَ رَأْسَهَا) هَلْ مِنْ إِخْكَامِهِ إِغْلَاؤُهُ وَمَقْدَارًا يَمْنَعُ الْوُقُوعَ عَادَةً. فَوَلَّ: (وَتَرَكَهَا مَفْتُوحَةً الْخ) لَعَلَّهُ فِيمَا إِذَا لَمْ يُغْلَ قَمَحًا بِحَيْثُ يَمْنَعُ الْوُقُوعَ الْعَادِي الْخ. فَوَلَّ: (ضَمِينَ مُطْلَقًا) فَلَوْ أَحْكَمَ رَأْسَهَا مُحْتَسِبٌ ثُمَّ جَاءَ ثَالِثٌ وَقَتَحَهُ تَعَلَّقَ الضَّمَانُ

فَوَلَّ (سَنِي): (وَالَا فَإِنْ حَفَرَ لِمَصْلَحَتِهِ فَالضَّمَانُ عَلَيْهِ) قَضِيَةُ الرُّوضِ وَشَرْحُهُ جَوَازُ الْحَفْرِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ حَيْثُ قَالَا وَكَذَا لَمْ يَحْفَرُ فِي ذَلِكَ أَي الشَّارِعِ الْوَاسِعِ، وَإِنْ لَمْ يَأْذُنْ فِيهِ الْإِمَامُ وَلَكِنَّهُ يَضْمَنُ اه. لَكِنْ قَالَ فِي الرُّوضِ بَعْدَ ذَلِكَ فَرَعَ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ فِي الشَّارِعِ وَحَفَرَ بَثْرَ فِي الْمَسْجِدِ وَسِقَايَةً عَلَى بَابِ دَارِهِ كَالْحَفْرِ فِي الشَّارِعِ فَلَا يَضْمَنُ إِنْ لَمْ يَضُرَّ النَّاسَ أَي، وَإِنْ لَمْ يَأْذُنْ الْإِمَامُ كَمَا فِي شَرْحِهِ ثُمَّ قَالَ لِأَنَّهُ فَعَلَهُ لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ قَالَ فَإِنْ بَنَى أَوْ حَفَرَ مَا دُكِرَ لِمَصْلَحَتِهِ نَفْسِهِ فَعُدَّوَانُ إِنْ أَضُرَّ بِالنَّاسِ أَوْ لَمْ يَأْذُنْ فِيهِ الْإِمَامُ اه. فَقَوْلُهُ أَوْ لَمْ يَأْذُنْ فِيهِ الْإِمَامُ يَقْتَضِي افْتِنَاعَ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ لِنَفْسِهِ، وَإِنْ لَمْ يَضُرَّ إِذَا لَمْ يَأْذُنْ الْإِمَامُ وَهُوَ خِلَافٌ مَا تَقَدَّمَ عَنْهُ فِي حَفْرِ الْبَثْرِ لِنَفْسِهِ فِي الطَّرِيقِ الْوَاسِعِ فَقَدْ فَرَّقَ بَيْنَ حَفْرِ الْبَثْرِ وَبِنَاءِ الْمَسْجِدِ لِنَفْسِهِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْعُدْوَانِ هُنَا مُجَرَّدَ الضَّمَانِ فَيَسْتَوِيَانِ. فَوَلَّ: (وَلَمْ يَنْهَ الْإِمَامُ) كَمَا نَقَلَ عَنْ الْوَالِدِ شَرْحُ الرُّوضِ.

الإمام بعد الحفر بغير إذنه يرفع الضمان كتقرير المالك السابق والحق العبادي والهروي القاضي بالإمام حيث قال له الإذن في بناء مسجد واتخاذ سقاية بالطريق حيث لا يضُر بالمارّة وإنما يتّجه إن لم يخص الإمام بالنظر في الطريق غيره.

(ومسجد كطريق) أي الحفر فيه كهو فيها فيجوز لمصلحة نفسه إن لم يضُر بالمسجد ولا بمن فيه وأذن فيه الإمام وللمصلحة العامة إن لم يضُر كما ذكر وإن لم يأذن فيه الإمام ويمتنع ...

به اهـ. نهاية أي الثالث ع ش. قو: (له) أي للقاضي. قو: (حيث لا يضُر) أي ما ذكر من المسجد والسقاية. قو: (ولما يتّجه) أي ما قاله العبادي والهروي. قو: (بالنظر إلخ) أي بسببه فالباء داخلّة على المقصور. قو: (غيره) أي غير القاضي مفعول يخص إلخ. قو: (فيجوز لمصلحة نفسه) إن لم يضُر إلخ) وفاقاً للمعني والأسنى وخلافاً للنهاية عبارته بعد كلام بل الحفر فيه لمصلحة نفسه مُمتنعة مُطلقاً فالتشبيه من حيث الجملة اهـ. قو: (إن لم يضُر بالمسجد إلخ) عبارة المعني وإذا قلنا بجوازه لم يضمن ما تلف به وإن بحث الزركشي الضمان لعدم تعديه ومعلوم إذا قلنا بجوازه أنه لا بد أن يكون الحفر لا يمنع الصلاة في ملك البقعة إما لسعة المسجد أو نحوها وأن لا يتشوش الداخلون إلى المسجد بسبب الاستقاء وأن لا يحصل للمسجد ضرر اهـ. قو: (كما ذكر) أي بالمسجد وإلا بمن فيه. قو: (وإن لم يأذن فيه إلخ) أي إذا لم يثب عنه. قو: (ويمتنع إلخ) ولو بنى سقف المسجد أو نصب فيه عموداً أو طين جداره أو علّق فيه قنديلًا فسقط على إنسان أو مال فأهلكه أو فرس فيه حصيراً أو حشيشاً فزلق به إنسان فهلك أو دخلت شوكة منه في عينه فذهب بها بصره لم يضمنه وإن لم يأذن له الإمام لأن فعله لمصلحة المسلمين ولو بنى مسجداً في ملكه أو موات فهلك به إنسان أو بهيمة أو سقط جداره على إنسان أو مال فلا ضمان إن كان يأذن الإمام وإلا فعلى الخلاف السابق أي في الحفر في الطريق اهـ. معني وفي النهاية والروض وشرحه ما يوافقه.

قو: (سئل): (ومسجد كطريق) ويجب أن يكون فيما لو حفر لمصلحة المسجد أو لمصلحة المسلمين والمصلين كما اقتضاه كلام البغوي والمتولي وغيرهما فإن فعله لمصلحة نفسه فعُدوان إن أضُرّ بالتاس، وإن أذن فيه الإمام بل الحفر فيه لمصلحة نفسه مُمتنع مُطلقاً فالتشبيه من حيث الجملة نعم لو بنى مسجداً في موات فهلك به إنسان لم يضمنه وإن لم يأذن الإمام قاله الماوردی ش م ر.

قو: (فيجوز لمصلحة نفسه) خولف م ر. قو: (فيجوز لمصلحة نفسه إلخ) هذا التقرير بعد التشبيه بالطريق يقتضي توقف جواز الحفر في الطريق لمصلحة نفسه إذ لا ضرر لتأسيه على إذن الإمام وقد تبين بالهامش هنا وفيما سبق عن شرح الرّوض خلافه. قو: (وأذن فيه الإمام) كقوله الآتي أو لم يضُر لمصلحة نفسه بلا إذنه صريح في توقف جواز الحفر في المسجد على إذن الإمام إذا كان الحفر لمصلحة نفسه ولم يضُر وهو ظاهر ما في شرح الرّوض حيث قال بعد قول الرّوض فرغ، بناء المسجد في الشارع وحفر بئر في المسجد ووضع سقاية على باب داره كالحفر في الشارع فلا يضمن إن لم يضُر الناس اهـ. ما

إِنْ ضَرَّ مُطْلَقًا أَوْ لَمْ يَضُرَّ لِمَصْلَحَةِ نَفْسِهِ بِلَا إِذْنِهِ وَيُؤَافِقُ هَذَا إِطْلَاقُ الرُّوضَةِ عَنِ الصَّيْمَرِيِّ فِي أَحْكَامِ الْمَسَاجِدِ كَرَاهَةِ حَفْرِهَا فِيهِ وَبِهِ يُرَدُّ قَوْلُ الْبُلْقِينِيِّ وَإِنْ أَخَذَ الزَّرْكَشِيُّ بِقَضِيَّتِهِ الْجَوَازِ فِي الْأَوَّلَى لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ وَنَزَاعُهُ فِي الثَّانِيَةِ وَيَصُحُّ حَمْلُ الْمُتَنِ بِتَكْلِيفٍ عَلَى أَنْ وَضَعَ الْمَسْجِدَ وَمِثْلُهُ السَّقَايَةُ بِطَرِيقِ كَالْحَفْرِ فِيهَا فَيَأْتِي هُنَا تَفْصِيلُهُ وَفِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا فِي مَسْجِدِ بُنَيِّ بَشَارِيعَ لَا يَضُرُّ الْمَاوَةَ لَا ضَمَانَ لِمَنْ يَعْتَرِ بِهَ إِنْ أَذِنَ الْإِمَامُ وَلَا فَعَلَى مَا مَرَّ. (فَرَعٌ) لَوْ اسْتَأْجَرَهُ .....

• فَوَدَّ: (إِنْ ضَرَّ الْخ) أَي أَوْ نَهَى عَنْهُ الْإِمَامُ كَمَا مَرَّ. • فَوَدَّ: (وَيُؤَافِقُ هَذَا) أَيِ التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورُ بِقَوْلِهِ فَيَجُوزُ إِلَى قَوْلِهِ وَيَمْتَنِعُ. • فَوَدَّ: (إِطْلَاقُ الرُّوضَةِ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى مَا فِي زَوَائِدِ الرُّوضَةِ فِي آخِرِ بَابِ شُرُوطِ الصَّلَاةِ ثَقْلًا عَنْ الصَّيْمَرِيِّ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ حَفْرُ الْبِئْرِ فِي الْمَسْجِدِ وَلَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ لِلْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ أَوْ لِمَصْلَحَةِ نَفْسِهِ عَلَى التَّفْصِيلِ السَّابِقِ هـ. • فَوَدَّ: (وَبِهِ يُرَدُّ) أَي بِإِطْلَاقِ الرُّوضَةِ الْخ وَلَا يَخْفَى مَا فِي الرَّدِّ بِذَلِكَ نَعَمْ يَظْهَرُ الرَّدُّ بِمَا مَرَّ عَنْ الْمُعْنَى. • فَوَدَّ: (قَوْلُ الْبُلْقِينِيِّ الْخ) اعْتَمَدَ النِّهَايَةُ كَمَا مَرَّ. • فَوَدَّ: (بِقَضِيَّتِهِ) وَهِيَ ضَمَانٌ مَا تَلَفَ بِذَلِكَ الْحَفْرِ. • فَوَدَّ: (الْجَوَازُ الْخ) مَقُولُ الْقَوْلِ وَقَوْلُهُ فِي الْأَوَّلَى وَهِيَ الْحَفْرُ فِي الْمَسْجِدِ لِمَصْلَحَةِ نَفْسِهِ الْخ. • فَوَدَّ: (وَنَزَاعُهُ الْخ) أَيِ الْبُلْقِينِيِّ عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْبُلْقِينِيِّ الْخ. • فَوَدَّ: (فِي الثَّانِيَةِ) وَهِيَ الْحَفْرُ فِي الْمَسْجِدِ لِلْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ الْخ. • فَوَدَّ: (تَفْصِيلُهُ) أَيِ الْحَفْرِ فِي الطَّرِيقِ. • فَوَدَّ: (وَفِي الرُّوضَةِ الْخ) عِبَارَةٌ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ فَرَعَ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ فِي الشَّارِعِ وَحَفْرُ بئرٍ فِي الْمَسْجِدِ وَوَضَعَ سِقَايَةَ عَلَى بَابِ دَارِهِ كَالْحَفْرِ فِي الشَّارِعِ فَلَا يَضْمَنُ الْهَلَاكَ بِشَيْءٍ مِنْهَا وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ الْإِمَامُ إِنْ لَمْ يَضُرَّ بِالنَّاسِ لِأَنَّهُ فَعَلَهُ لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ فَإِنْ بَنَى أَوْ حَفَرَ مَا ذُكِرَ لِمَصْلَحَةِ نَفْسِهِ فَعُدَّوَانٌ إِنْ أَضُرَّ بِالنَّاسِ أَوْ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ الْإِمَامُ هـ. فَقَوْلُهُ أَوْ لَمْ يَأْذَنْ الْإِمَامُ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ لِنَفْسِهِ وَإِنْ لَمْ يَضُرَّ إِذَا لَمْ يَأْذَنْ الْإِمَامُ وَهُوَ خِلَافٌ مَا تَقَدَّمَ عَنْهُ فِي حَفْرِ الْبِئْرِ لِنَفْسِهِ فِي الطَّرِيقِ الْوَاسِعِ فَقَدْ فَرَّقَ بَيْنَ حَفْرِ الْبِئْرِ وَبِنَاءِ الْمَسْجِدِ لِنَفْسِهِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْعُدَّوَانِ هُنَا مُجَرَّدَ الضَّمَانِ فَيَسْتَوِيَانِ هـ. سَم. • فَوَدَّ: (بَنَى بَشَارِيعَ الْخ) ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ سَوَاءً لِمَصْلَحَتِهِ أَوْ لِمَصْلَحَةِ عَامَةٍ. • فَوَدَّ: (وَلَا) أَيِ إِنْ لَمْ يَأْذَنْ الْإِمَامُ فَعَلَى مَا مَرَّ أَيِ مِنَ التَّفْصِيلِ فِي الْحَفْرِ فِي الشَّارِعِ. • فَوَدَّ: (فَرَعٌ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَيَجِلُّ) فِي النِّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (لَوْ اسْتَأْجَرَهُ الْخ) إِجَارَةٌ صَحِيحَةٌ أَوْ فَايِدَةٌ أَوْ دَعَاءٌ لِيَجُودَ أَوْ يَبْنِيَ لَهُ تَبَرُّعًا بَلْ لَوْ أَكْرَمَهُ عَلَى الْعَمَلِ فِيهِ

نَفْسُهُ فَإِنْ بَنَى أَوْ حَفَرَ مَا ذُكِرَ فَعُدَّوَانٌ إِنْ أَضُرَّ بِالنَّاسِ أَوْ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ الْإِمَامُ هـ. لَكِنَّهُ صَرَّحَ قَبْلَ ذَلِكَ بِجَوَازِ حَفْرِ الْبِئْرِ فِي الشَّارِعِ الْوَاسِعِ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ الْإِمَامُ وَلَكِنَّهُ يَضْمَنُهُ الْخ وَقَدْ يُحْمَلُ قَوْلُهُ فَعُدَّوَانٌ عَلَى مَعْنَى التَّضْمِينِ فَقَطْ فَلَا يُخَالِفُ هَذَا وَقَدْ يَفَرَّقُ بَيْنَ الشَّارِعِ وَالْمَسْجِدِ. • فَوَدَّ: (إِنْ أَذِنَ الْإِمَامُ) بِهَذَا مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ فِي الْحَفْرِ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ الْإِمَامُ وَمَعَ مَا تَقَدَّمَ فِي الْمُتَنِ آخِرَ الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ يُعْلَمُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْحَفْرِ وَبِنَاءِ الْمَسْجِدِ، وَقَدْ يُقَالُ قَوْلُهُ وَلَا فَعَلَى مَا مَرَّ يُقِيدُ جَوَازَ بِنَائِهِ وَعَدَمَ الضَّمَانِ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ الْإِمَامُ إِذَا كَانَ لِمَصْلَحَةِ عَامَةٍ فَهُوَ عَلَى طَرِيقِ مَا فِي الْحَفْرِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

لِجُذَاذٍ أَوْ حَفَرٍ نَحْوِ بَقْرِ أَوْ مَعْدِنٍ فَسَقَطَ أَوْ انْهَارَتْ عَلَيْهِ لَمْ يَضْمَنْهُ وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ الْمُسْتَأْجِرُ فَقَطَ أَنَّهَا تَنْهَارُ بِالْحَفْرِ ضَمِنَهُ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ لَا تَغْرِيزَ وَلَا إِلْجَاءَ فَالْمُقَصِّرُ هُوَ الْأَجِيرُ وَإِنْ جَهِلَ الْانْهِيَارَ (وَمَا تَوَلَّدَ) مِنْ فَعْلِهِ فِي مَلِكِهِ كَالْعَادَةِ لَا يَضْمَنْهُ كَجَرَّةٍ سَقَطَتْ بِالرَّيْحِ أَوْ بَيْلٍ مَحَلَّهَا وَحَطَبٍ كَسَرَهُ بِمَلِكِهِ فَطَارَ بَعْضُهُ فَأَثْلَفَ شَيْقًا وَدَائِبَةً رَبَطَهَا فِيهِ فَوَقَسَتْ إِنْسَانًا خَارِجَهُ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ الْإِمَامُ لَأَنَّهُ لَا نَظَرَ لَهُ فِي الْمَلِكِ أَوْ لَا كَالْعَادَةِ كَالْمُتَوَلَّدِ مِنْ نَارٍ أَوْ قَدْهَا بِمَلِكِهِ وَقَتِ هُبُوبِ الرِّيحِ أَوْ جَاوَزَ فِي إِيقَادِهَا الْعَادَةَ أَوْ مَنْ سَقَى أَرْضَهُ وَقَدْ أَسْرَفَ أَوْ كَانَ بِهَا شَقٌّ عِلْمُهُ وَلَمْ يَحْتَضِ بِشِدَّةٍ أَوْ مِنْ رَشِهِ لِلطَّرِيقِ لِمَصْلَحَةٍ نَفْسِهِ مُطْلَقًا أَوْ لِلْمُسْلِمِينَ وَجَاوَزَ الْعَادَةَ

فَانْهَارَتْ لَمْ يَضْمَنْ لَأَنَّهُ بِإِكْرَاهِهِ لَهُ لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ يَدِهِ وَلَا أَخَذَتْ فِيهِ فِعْلًا اه. ع. ش. قَوْلُهُ: (لِجُذَاذٍ الْخ) أَيِ وَنَحْوِهِ اه. نِهَآيَةً. قَوْلُهُ: (كَالْعَادَةِ) أَيِ فِعْلًا مُوَافِقًا لِلْعَادَةِ. قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ مَلِكِهِ وَكَذَا ضَمِيرُ خَارِجَهُ. قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ فَعْلِهِ فِي مَلِكِهِ. قَوْلُهُ: (أَوْ لَا كَالْعَادَةِ) عَطَفَ عَلَى كَالْعَادَةِ أَيِ أَوْ فِعْلًا مُخَالِفًا لِلْعَادَةِ. قَوْلُهُ: (وَقَتِ هُبُوبِ الرِّيحِ) لَا إِنْ هَبَّتْ بَعْدَ الْإِيقَادِ وَإِنْ أَمْكَنَتْ إِطْفَاؤُهَا فَلَمْ يَفْعَلْ فِيمَا يَظْهَرُ وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ اه. قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ وَقَتِ هُبُوبِ الرِّيحِ أَيِ فِي مَهَبِّ الرِّيحِ اه. وَقَالَ ع. ش. قَوْلُهُ لَا إِنْ هَبَّتْ الْخ وَيُقَالُ بِمِثْلِ هَذَا التَّفْصِيلِ فِيمَا لَوْ أَوْقَدَ نَارًا فِي غَيْرِ مَلِكِهِ لَكِنْ بِمَحَلِّ جَرَتْ الْعَادَةُ بِالْإِيقَادِ فِيهِ كَمَا يَنْبَغُ لِأَرْبَابِ الْأَرْيَافِ مِنْ أَنَّهُمْ يَوْقِدُونَ النَّارَ فِي غِيظَانِهِمْ لِمَصَالِحِ تَعَلُّقِ بِهِمْ وَجَرَتْ الْعَادَةُ بِهَا وَيَدُلُّ لِذَلِكَ مَفْهُومُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مِنَ الضَّمَانِ فِيمَا لَوْ كَسَرَ حَطَبًا بِشَارِعِ ضَيْقٍ وَقَوْلُهُ وَإِنْ أَمْكَنَتْ الْخ أَيِ أَوْ نَهَى مَنْ يُرِيدُ الْفِعْلَ اه. قَوْلُهُ: (أَوْ مِنْ سَقَى الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مِنْ نَارٍ وَقَوْلُهُ أَرْضَهُ أَيِ أَرْضًا يَمْلِكُ مَنَفَعَتَهَا. قَوْلُهُ: (شَقٌّ الْخ) أَيِ يَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ اه. ع. ش. قَوْلُهُ: (أَوْ مِنْ رَشِهِ الْخ) اسْتَطْرَادِيٌّ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمَوْضُوعِ. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ إِنْ لَمْ يُجَاوِزِ الْعَادَةَ اه. ع. ش. قَوْلُهُ: (أَوْ لِلْمُسْلِمِينَ الْخ) وَالضَّامِرُ الْمُبَاشِيرُ لِلرَّشِّ فَإِذَا قَالَ لِلسَّقَاءِ رَشٌ هَذِهِ الْأَرْضُ حُيِّلَ عَلَى الْعَادَةِ فَحِثُّ تَجَاوَزَ الْعَادَةَ تَعَلَّقَ الضَّمَانُ بِهِ فَإِنْ أَمَرَ السَّقَاءَ بِمُجَاوِزَةِ الْعَادَةِ فِي الرَّشِّ تَعَلَّقَ الضَّمَانُ بِالْأَمْرِ وَلَوْ جُهِلَ الْحَالُ هَلْ نَشَأَتِ الزِّيَادَةُ عَلَى الْعَادَةِ مِنَ السَّقَاءِ أَوْ الْأَمْرِ وَتَنَازَعَا فَالْأَقْرَبُ أَنَّ الضَّمَانُ عَلَى السَّقَاءِ لَا الْأَمْرِ إِذِ الْأَصْلُ عَدَمُ أَمْرِهِ بِالْمُجَاوِزَةِ كَمَا لَوْ أَتَكَرَّضَ الْأَمْرُ اه. ع. ش. وَقَوْلُهُ فَإِنْ أَمَرَ السَّقَاءَ ظَاهِرٌ إِطْلَاقُهُ وَإِنْ لَمْ يَتَقَيَّدَ وَجُوبَ امْتِثَالِ الْأَمْرِ فِيهِ تَوَقُّفٌ فَلْيُرَاجَعْ. قَوْلُهُ: (وَجَاوَزَ الْعَادَةَ) بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُجَاوِزِ الْعَادَةَ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ

قَوْلُهُ: (وَقَتِ هُبُوبِ الرِّيحِ) بِخِلَافِهِ مَا لَوْ طَرَأَ هُبُوبُهُ نَعَمْ إِنْ أَمْكَنَتْ حَيْثُ إِطْفَاؤُهَا فَتَرَكَهُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَمِنْ رَفْعِهِ عَدَمُ تَضَمُّنِهِ نَظَرًا. قَوْلُهُ: (وَجَاوَزَ الْعَادَةَ) بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُجَاوِزِ الْعَادَةَ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ الْإِمَامُ فِيهِ كَمَا افْتَضَاهُ إِطْلَاقُ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا، وَإِنْ نَقَلَ الزَّركَشِيُّ عَنِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِذْنِهِ كَالْحَفْرِ بِالطَّرِيقِ وَيُفَرَّقُ عَلَى الْأَوَّلِ بِدَوَامِ الْحَفْرِ وَتَوَلَّدِ الْمَفَاسِدِ مِنْهُ فَتَوَقَّفَ عَلَى إِذْنِهِ بِخِلَافِهِ هُنَا ش. م. ر. وَأَقُولُ أَنْظُرْ قَوْلَهُ عَنِ الزَّركَشِيِّ كَالْحَفْرِ بِالطَّرِيقِ وَقَوْلُهُ وَيُفَرَّقُ الْخ الْمُقْتَضِي أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْحَفْرِ لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ إِذْنِ الْإِمَامِ مَعَ قَوْلِ الْمُتَنِ السَّابِقِ أَوْ لِمَصْلَحَةٍ عَامَّةٍ فَلَا فِي الْأَظْهَرِ فَلَعَلَّ هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْحَفْرِ

ولم يتعمد المشي عليه مع علمه به يضمّنه ويؤخذ من تفصيلهم المذكور في الرّش أنّ تنحية  
أذى الطريق كحجر فيها إنّ قصد به مصلحة المسلمين لم يضمن ما تؤلّد منه وهو ظاهر ولا  
لترك التّاس هذه الشّئة المتأكّدة أو (من جناح) أي خشب خارج من ملكه (إلى شارع) ولو ياذن  
الإمام فسقط وأتلف شيئاً أو من تكسير خطب في شارع ضيّق أو من مشي أعمى بلا قائد وإن  
أحسن المشي بالعصا كما اقتضاه إطلاقهم أو من عجن طين فيه وقد جاوز العادة أو من خطّ  
متاعه به لا على باب حائوته كالعادة (فمضمون) لكنّه في الجناح على ما يأتي في الميزاب من  
ضمان الكلّ بالخارج والتّصف بالكلّ وإن جاز إشرائه بأن لم يضرّ المارة لأنّ الارتفاق  
بالشارع مشروط بسلامة العاقبة وبه يُعلم ردّ قول الإمام لو تنهى في الاحتياط فجزّت حادثة  
لا تتوقّع أو صاعقة فسقط بها وأتلف شيئاً فلست أرى إطلاق القول بالضّمان انتهى وفارق ما  
مرّ في البئر .....

الإمام فيه كما اقتضاه كلام الشّيخين وغيرهما وإن نقل الزّركشي عن الأصحاب وجوب الضّمان إذا لم  
يأذن الإمام اه. نهاية ومال المغني إلى ما نقله الزّركشي عن الأصحاب من وجوب الضّمان إذا لم يأذن  
الإمام وإن لم يجاوز العادة. قوّه: (إن قصد به مصلحة المسلمين إلخ) أي وذلك لا يُعلم إلّا منه  
فيصدّق في دعواه ومفهومه أنّه إذا قصد مصلحة نفسه أو أطلق ضمّنه والظاهر خلافه في الإطلاق لأنّ  
هذا الفعل مأثور به فيحمل فعله على امتثال أمر الشارع بفعل ما فيه مصلحة عامّة اه. ع ش.

قوّه: (ولو ياذن الإمام) أي وبلا ضرر مغني ونهاية. قوّه: (في شارع ضيّق) أفهم أنّه لا ضمان لما  
تلف بتكسيره بشارع واسع لأنّفاء تعدّيه بفعل ما جرّت به العادة اه. ع ش. قوّه: (بلا قائد) مفهومه أنّه  
إذا كان بقائده لا ضمان لكن نقل عن الشّيخ حندان في ملتنّى البحرين أنّه مع القائده يضمن بالأولى  
ويؤيّد ما في سم على منهج في إتلاب الدّواب أنّه لو ركّب دابةً فأتلفت شيئاً أنّ الضّمان عليه أعمى أو  
غيره دون مسيرها كما جرّم به م ر انتهى اه. ع ش. قوّه: (لكنّه في الجناح) إلى المثن في المغني إلّا  
قوله أمّا إذا لم يسقط إلى لو سقط. قوّه: (من ضمان الكلّ) أي كلّ ما تلف بالخارج أي من الجناح  
والتّصف أي ضمان نصف التّالف بالكلّ أي كلّ الجناح. قوّه: (لأنّ الارتفاق إلخ) يؤخذ منه إنّ ما يقع  
من ربط جرة وإذلاؤها في هواء الشارع أو في دار جاره حكمه حكم ما سقط من الجناح فيضمّنه واضع  
الجرة اه. ع ش. قوّه: (وبه) أي بذلك التّعليل. قوّه: (لو تنهى إلخ) أي بالغ فيه وقوله فلست أرى  
إلخ أي بل أقول بعدم الضّمان إذ لا تقصير منه اه. ع ش. قوّه: (وفارق إلخ) عبارة المغني فإن قيل لو

والرّش لمصلحة نفسه. قوّه: (وجاوز العادة) قضيته عدم الضّمان إنّ لم يجاوز العادة وإن لم يأذن  
الإمام وهو قضية كلام الشّيخين قال في شرح الرّوض قال الزّركشي: لكنّ الذي صرح به الأصحاب  
وجوب الضّمان إذا لم يأذن الإمام فيه وكان الحفر مع الاتّساع لمصلحة المسلمين. قوّه: (وفارق ما  
مرّ) تقدّم أنّه لا ضمان في حفر البئر لمصلحة نفسه حيث أذن الإمام ولا ضرر.



بأن الحاجة هنا أغلب وأكثر فلا يُحْتَمَلُ إهداؤه أما إذا لم يسقط فلا يضمّن ما انصدّم به ونحوه كما لو سقط وهو خارج إلى ملكه وإن سبّل ما تحته شارعاً أو إلى ما سبّله بجنب داره مُستثنياً ما يشرع إليه كما بحث فيهما أو إلى ملك غيره ومنه سكة غير نافذة بإذن جميع الملاك ولا ضمّن. (ويحلّ) للمسلم دون الذمّي بالتسبة لشوارعنا (إخراج الميازيب) العالية التي لا تُضَرُّ المارة (إلى شارع) وإن لم يأذن الإمام لعموم الحاجة إليها وصح (أن عمر قلع مزاربا للعباس رضي الله عنهما) قطر عليه فقال له: أتقلع مزاربا نصّب رسول الله ﷺ؟ فقال: والله لا ينصبه إلا من

حفر بئراً لمصلحة نفسه بإذن الإمام لم يضمّن فهلا كان هنا كذلك أجيب بأن للإمام الولاية على الشارع فكان إذنه معتبراً حيث لا ضرر بخلاف الهواء لا ولاية له عليه فلم يؤثر إذنه في عدم الضمان اهـ.

قوله: (بأن الحاجة إلخ) أي إن الاحتياج إلى انتزاع المياه ونحوه يكثر في الشوارع فقلما يخلو عنه بيت فلو أهدر لاضر بالمارّة بكثرة الجنایات الغير المضمونة بخلاف البئر إذا حفرها لنفسه بإذن الإمام ولم تضّر فلا يضمّن الواقع فيها لأن حفر البئر نادر في الشوارع كما هو مشاهد اهـ. سيّد عمر.

قوله: (فلا يضمّن إلخ) خلافاً للمعني. قوله: (ما انصدّم به) أي تلف به اهـ. ع ش. قوله: (وإن سبّل إلخ) غاية أي سبّله بعد الإشرع وقوله أو إلى ما سبّله إلخ أي قبل الإشرع. قوله: (سكة غير نافذة إلخ) أي وليس فيها مسجد أو نحوه أما إذا كان فيه مسجد أو نحوه فهو كالشارع كما بيّنه عليه الأذرع وغيره معني وروض. قوله: (بإذن جميع الملاك) أي إذا لم يكن المشرع من أهلها ولا قبائذ من بابه بعده أو مقابله كما مرّ في باب الصلح. قوله: (للمسلم) إلى قوله أو شك في المعني إلا قوله أي إلى ودعوى وكذا في النهاية إلا قوله وصح أن عمر إلى المتن.

قوله (سني): (إخراج الميازيب) جرى المصنّف في جمع الميازيب على لغة ترك الهنزية في مفردّه وهو ميازب وهي لغة قليلة ولا فصّح في جمعه مازب بهنزة ومدّ جمع مزارب بهنزة ساكنة ويقال فيه مزارب بتقديم الراء على الزاي وعكسه قلغائه حيثيذ أربع اهـ. معني.

قوله (سني): (إلى شارع) قال في الروض وكذا أي يضمّن المتولّد من جناح خارج إلى دزب مُنْسَدُّ أي ليس فيه نحو مسجد وإلا فكشارع أو ملك غيره بلا إذن وإن كان عالياً اهـ. وقال في شرحه ليعتد به بخلافه بالإذن انتهى سم على حجّ اهـ. ع ش. قوله: (وإن لم يأذن الإمام) لكن إذا لم ينته أخذاً وما سبق اهـ. ع ش. قوله: (وصح إلخ) عبارة المعني أي ولما روى الحاكم في مستدرّكه أن عمر إلخ.

قوله: (أن عمر قلع إلخ) أمر بقلعه فقلع اهـ. معني. قوله: (فقال) أي العباس له أي لعمر رضي الله تعالى عنهما. قوله: (فقال والله إلخ) أي عمر رضي الله تعالى عنه.

قوله في (سني): (إلى شارع إلخ) قال في الروض وكذا أي وكذا يضمّن المتولّد من جناح خارج إلى دزب مُنْسَدُّ أي ليس فيه نحو مسجد وإلا فكشارع أو ملك غيره بلا إذن، وإن كان عالياً اهـ. قال في شرحه ليعتد به بخلافه بالإذن اهـ.

يرقى على ظهري وانحنى للعباس حتى يرقى عليه وأعادَه لِمَحَلِّهِ (والتأليف بها) وبما قَطُرَ منها (مضمون في الجديد) لما مرَّ في الجناح وكما لو وُضِعَ ثَرَابًا بالطريقِ لِيُطَيَّنَ به سطحه مثلًا فإنَّ واضعه يضمنُ مَنْ يَزَلُّقُ به أي إنَّ خالف العادةَ لِيُوافِقَ ما مرَّ ودعوى أنَّ الميزابَ ضروريٌّ ممثولةٌ بأنَّه يُمكنُ اتِّخَاذُ بَرٍّ أو أخذودٍ في الجدارِ لِماءِ السطحِ (فإنَّ كان بعضه) أي ما ذُكِرَ من الجناح والميزابِ (في الجدارِ فسَقَطَ الخارجُ) أو بعضه فأتلفَ شيئًا (فكلُّ الضَّمانِ) على واضعه أو عاقِلته لِيُوقِعَ التَّلَفَ بما هو مضمونٌ عليه خاصَّةً وخرج بقوله بعضه ما لو لم يكن منه شيءٌ فيه بأنَّ سَمَرَه فيه فيضمنُ الكلَّ بشقوطةٍ بعضه أو كله وما لو كان كله فيه فلا ضمانَ بشيءٍ منه كالجدارِ (وإنَّ سَقَطَ كله) أو الخارجُ وبعضُ الدَّاخلِ أو عكسه فأتلفَ شيئًا بأكله أو بأحدِ طرفيه (فنصفه) أي الضَّمانِ على مَنْ ذُكِرَ (في الأصح) لأنَّ التَّلَفَ حَصَلَ بالدَّاخلِ أيضًا وهو

□ قوله: (وبما قَطُرَ منها) مثله وأولى ما يَقَطُرُ مِنَ الكِيزَانِ الْمُعَلَّقَةِ بِأَجْنِحَةِ الثُّبُوتِ فِي هَوَاءِ الشَّارِعِ كما هو ظاهرٌ سم على حَجِّ اه. ع ش. □ قوله: (لِيُطَيَّنَ به سطحه إلخ) أي أو لِيَجْمَعَه ثم يَنْقُلُه إلى المَزْبَلَةِ مَثَلًا اه. ع ش. □ قوله: (لما مرَّ) أي مِنْ أَنَّ الِاتِّفَاقَ بِالشَّارِعِ مَشْرُوطٌ بِسَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ اه. مُغْنِي. □ قوله: (ما مرَّ) أي فِي شَرْحٍ وَمَا تَوَلَّدَ إلخ. □ قوله: (ودعوى إلخ) رَدُّ لِدَلِيلِ الْقَدِيمِ. □ قوله: (اتِّخَاذُ بَرٍّ) أي فِي الدَّارِ اه. مُغْنِي. □ قوله: (لِماءِ السطحِ) مُتَعَلِّقٌ بِالِاتِّخَاذِ.

□ قول (سنن): (فإنَّ كان بعضه في الجدارِ) أي الجدارِ الدَّاخلِ فِي هَوَاءِ الْمَلِكِ كما لَا يَخْفَى بِخِلَافِ الجدارِ الْمُرَكَّبِ عَلَى الرُّءُوسِ فِي هَوَاءِ الشَّارِعِ مَا هُوَ الْوَاقِعُ فِي غَالِبِ الْمِيزَابِ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي ضَمَانُ التَّأْلِيفِ بِهَذَا الْمِيزَابِ مُطْلَقًا إِذْ هُوَ تَابِعٌ لِلْجِدَارِ وَالْجِدَارُ نَفْسُهُ يُضْمَنُ مَا تَلَفَ بِهِ لِكُونِهِ فِي هَوَاءِ الشَّارِعِ كَمَا مَرَّ فَلْيَنْتَبِهْ لَهُ اه. رَشِيدِي. □ قوله: (أي ما ذُكِرَ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَيِ الْمِيزَابِ وَيَصْبِحُ رُجُوعُهُ إِلَى الْجَنَاحِ أَيْضًا بِتَأْوِيلِ مَا ذُكِرَ اه. □ قوله: (من الجناح والميزابِ) ذَكَرَ الْجَنَاحَ هُنَا خِلَافَ الظَّاهِرِ مِنَ السِّيَاقِ مَعَ أَنَّهُ يُنَافِيهِ قَوْلُهُ السَّابِقُ لِكُنْته فِي الْجَنَاحِ عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْمِيزَابِ الصَّرِيحِ فِي أَنَّ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ هُنَا مَفْرُوضٌ فِي خُصُوصِ الْمِيزَابِ اه. رَشِيدِي.

□ قول (سنن): (فسَقَطَ الخارجُ) أي مِنَ الجدارِ. □ قوله: (أو بعضه) أي بعضُ الخارجِ اه. مُغْنِي. □ قوله: (على واضعه) أي إنَّ وَضَعَهُ الْمَالِكُ بِنَفْسِهِ وَلَا فَعَلَ الْآمِرُ بِالْوَضْعِ اه. ع ش. □ قوله: (منه) أي الْمِيزَابِ وَقَوْلُهُ فِيهِ أَيِ الْجِدَارِ اه. ع ش. □ قوله: (أو عكسه) أي الدَّاخلِ وبعضُ الخارجِ وَقَدْ يُشْكَلُ تَصْوِيرُهُ سَم وَقَدْ يُصَوَّرُ بِمَا إِذَا كَانَ الْمُتَطَرِّفُ مِنَ الْخَارِجِ مُسَمَّرًا فِي خَشَبَتَيْنِ مَرْكَوزَتَيْنِ فِي الْجِدَارِ مَثَلًا اه. سَيِّدُ عَمَرَ عِبَارَةُ ع ش وَقَدْ يُمكنُ تَصْوِيرُهُ بِمَا لَوْ انفَصَلَ كُلُّ الدَّاخلِ عَنِ الْجِدَارِ وَكَانَ الْخَارِجُ مُتَنَصِّفًا مَثَلًا بِالْجِدَارِ فَانْكَسَرَ وَسَقَطَ بعضه مع جَمِيعِ الدَّاخلِ اه. □ قوله: (أيضًا) أي كَالْخَارِجِ وَقَوْلُهُ وَهُوَ

□ قوله: (وبما قَطُرَ منها) مثله وأولى ما يَقَطُرُ مِنَ الكِيزَانِ الْمُعَلَّقَةِ بِأَجْنِحَةِ الثُّبُوتِ فِي هَوَاءِ الشَّارِعِ كما هو ظاهرٌ. □ قوله: (أو عكسه) أي الدَّاخلِ وبعضُ الخارجِ ، وَقَدْ يُشْكَلُ تَصْوِيرُهُ.

غَيْرَ مَضْمُونٍ فَوُزَّعَ عَلَيْهِمَا نَصَفَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لَوَزْنٍ وَلَا مِسَاحَةٍ وَلَوْ سَقَطَ كُلُّهُ وَانْكَسَرَ فِي  
 الْهَوَاءِ فَإِنْ أَصَابَهُ الْخَارِجُ ضَمِنَ أَوِ الدَّاخِلُ فَلَا كَمَا قَالَ الْبَغَوِيُّ أَوْ شَكَّ فَلَا أَيْضًا فِيمَا يَظْهَرُ  
 لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ وَلَوْ أَتَلَفَ مَاؤُهُ شَيْئًا ضَمِنَ نَصْفَهُ إِنْ كَانَ بَعْضُهُ فِي الْجِدَارِ وَبَعْضُهُ  
 خَارِجَهُ وَلَوْ اتَّصَلَ مَاؤُهُ بِالْأَرْضِ فَالْقِيَاسُ الضَّمَانُ قَالَ الْبَغَوِيُّ وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّ مَاءً مَا لَيْسَ مِنْهُ  
 شَيْءٌ خَارِجٌ لَا ضَمَانَ فِيهِ هَذَا وَالَّذِي فِي الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا إِبْطَالُ الضَّمَانِ بِمَاءِ الْمِيزَابِ وَيُوجِبُهُ  
 بَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ التَّفْصِيلِ السَّابِقِ فِي مَحَلِّ الْمَاءِ جُزْأَيَّاهُ فِي الْمَاءِ لَتَمَيَّزَ خَارِجُهُ وَدَاخِلُهُ بِخِلَافِ  
 الْمَاءِ وَمُجَرَّدُ مُرُورِهِ بِغَيْرِ الْمَضْمُونِ لَا يَقْتَضِي سُقُوطَ ضَمَانِهِ لَا سَيِّمًا مَعَ مُرُورِهِ بَعْدَ عَلَى  
 الْمَضْمُونِ وَهُوَ الْخَارِجُ وَبِهَذَا أَعْنِي مُرُورَهُ عَلَى مَضْمُونٍ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا تَطَايَرُ مِنْ حَطَبٍ  
 كَسَرَهُ بِمِلْكِهِ وَلَا يَبْزُرُ أَضْيَعُ جَنَاحٍ وَمِيزَابٍ وَبَنِي جِدَارٍ مَائِلًا بِانْتِقَالِهِ عَنْ مِلْكِهِ وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ  
 الْبُلْقِينِي نَعَمْ، إِنْ بَنَاهُ مَائِلًا لِمَلِكٍ الْغَيْرِ غُدُونًا وَبَاعَهُ مِنْهُ وَسَلَّمَهُ لَهُ بَرِيٌّ وَالْمُرَادُ بِالْوَضِيعِ وَالْبَنَانِي

أَيِ التَّلَفِ الْحَاصِلِ بِالْدَّاخِلِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِمَا أَيِ الدَّاخِلِ وَالْخَارِجِ. قَوْلُهُ: (كُلُّهُ) أَيِ الْمِيزَابِ أَوِ الْجَنَاحِ  
 وَقَوْلُهُ: (وَانْكَسَرَ) أَيِ نَضَفَتَيْنِ أَه. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (الْخَارِجُ) أَيِ أَوْ بَعْضُهُ. قَوْلُهُ: (ضَمِنَ الْإِنِج) أَيِ الْكُلِّ  
 وَلَوْ نَامَ أَيِ شَخْصٍ وَلَوْ طِفْلًا عَلَى طَرَفِ سَطْحِهِ فَانْقَلَبَ إِلَى الطَّرِيقِ عَلَى مَارٍ قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ إِنْ كَانَ  
 سُقُوطُهُ بِانْهِيَارِ الْحَائِطِ مِنْ تَحْتِهِ لَمْ يَضْمَنْ أَيِ لِعُدْرِهِ وَإِنْ كَانَ لِيَقْلَبُهُ فِي نَوْمِهِ ضَمِنَ أَيِ بِدِيَةِ الْخَطَا لَا أَنَّهُ  
 سَقَطَ بِفِعْلِهِ أَه. نِهَآيَةُ بَزِيَادَةٍ مِنْ ع. ش. قَوْلُهُ: (أَوْ شَكَّ الْإِنِج) وَلَوْ اخْتَلَفَا فَقَالَ صَاحِبُ الْجَنَاحِ تَلَفَ  
 بِالْدَّاخِلِ وَقَالَ صَاحِبُ الْمَتَاعِ تَلَفَ بِالْخَارِجِ فَالظَّاهِرُ تَصْدِيقُ صَاحِبِ الْجَنَاحِ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الضَّمَانِ  
 أَه. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَتَلَفَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقِيَاسُ ذَلِكَ) فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ: (نَعَمْ إِنْ كَانَ مِلْكُهُ) فِي  
 النِّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ الْبُلْقِينِي). قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَتَلَفَ مَاؤُهُ) أَيِ مَاءِ الْمِيزَابِ ع. ش. وَرَشِيدِيَّ عِبَارَةً  
 الْمُعْنَى (وَلَوْ أَصَابَ الْمَاءُ التَّازِلَ مِنَ الْمِيزَابِ شَيْئًا فَاتَّلَفَ الْإِنِج). قَوْلُهُ: (وَلَوْ اتَّصَلَ مَاؤُهُ بِالْأَرْضِ) أَيِ ثَمِ  
 تَلَفَ بِهِ إِنْسَانٌ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَقِيَاسُ ذَلِكَ) أَيِ قَوْلِ الْبَغَوِيِّ: (وَلَوْ أَتَلَفَ مَاؤُهُ شَيْئًا الْإِنِج).

قَوْلُهُ: (أَنَّ مَاءً مَا لَيْسَ مِنْهُ) أَيِ مَاءِ مِيزَابٍ لَيْسَ الْإِنِج. قَوْلُهُ: (وَالَّذِي فِي الرُّوضَةِ الْإِنِج) مُعْتَمَدٌ فَيَضْمَنُ  
 التَّلَفَ بِمَاءِ الْمِيزَابِ سَوَاءً خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ عَنْ مِلْكِهِ أَمْ لَا أَه. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَيُوجِبُهُ) أَيِ مَا فِي الرُّوضَةِ  
 مِنْ إِبْطَالِ الضَّمَانِ. قَوْلُهُ: (لَتَمَيَّزَ خَارِجُهُ الْإِنِج) أَيِ خَارِجِ مَحَلِّ الْمَاءِ. قَوْلُهُ: (بَيِّنَةٌ) أَيِ مَاءٍ مَا لَيْسَ مِنْهُ  
 الْإِنِج. قَوْلُهُ: (كَسَرَهُ بِمِلْكِهِ) أَيِ حَيْثُ لَا ضَمَانَ مَعَ أَنَّ كُلًّا تَصَرَّفَ فِي مِلْكِهِ أَه. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَلَا يَبْزُرُ)  
 إِلَى قَوْلِهِ: (نَعَمْ إِنْ كَانَ) فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ) إِلَى (نَعَمْ إِنْ كَانَتْ). قَوْلُهُ: (مَائِلًا) أَيِ كُلًّا أَوْ  
 بَعْضًا. قَوْلُهُ: (بِانْتِقَالِهِ عَنْ مِلْكِهِ) فَلَوْ تَلَفَ بِهَا إِنْسَانٌ ضَمِنَتْهُ عَاقِلَةُ الْبَائِعِ كَمَا نَقَلَاهُ عَنِ الْبَغَوِيِّ وَأَقْرَاهُ  
 وَقَالَ الْبُلْقِينِي: الْأَصَحُّ عِنْدِي لِرُومِهِ لِلْمَالِكِ أَوْ لِعَاقِلَتِهِ حَالُ التَّلَفِ أَه. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَبَاعَهُ مِنْهُ) يَنْفِي  
 انْتِقَالَ إِلَى مِلْكِهِ بِطَرِيقِ شُرْعِي. قَوْلُهُ: (وَسَلَّمَهُ) أَيِ عَنِ الْبَيْعِ أَه. ع. ش. قَوْلُهُ: (بَرِيٌّ) أَيِ وَإِنْ لَمْ  
 يَتَرَضَّ لِلْبَرَاءَةِ مِنْهُ لِأَنَّهُ بِدُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ صَارَ يَسْتَحِقُّ إِبْقَاءَهُ وَلَا يُكَلَّفُ هَذْمَهُ لِمَا فِيهِ مِنْ إِزَالَةِ مِلْكِهِ عَنْ  
 مِلْكِهِ أَه. ع. ش.

المَالِكُ الْأَمِيرُ لَا الصَّانِعُ نَعَمْ، إِنْ كَانَتْ عَاقِلَتُهُ يَوْمَ التَّلْفِ غَيْرَهَا يَوْمَ الرُّضْعِ أَوْ الْبِنَاءِ اخْتَصَّ الضَّمَانُ بِهِ.

(وَأَنْ بَنَى جِدَارَهُ مَائِلًا إِلَى شَارِعٍ) أَوْ مَلِكٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَمِنْهُ كَمَا مَرَّ السَّكَّةُ غَيْرَ النَّافِذَةِ (فَكَبْحَنَاجٍ) فَيُضْمَنُ الْكُلَّ إِنْ وَقَعَ التَّلْفُ بِالْمَائِلِ وَالتَّصَفُّفِ إِنْ وَقَعَ بِالْكَلِّ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ بَنَاهُ

قوله: (المالك الأمير) يتبني أن المراد بالمالك أعظم من مالك العين والمنفعة حيث ساع له إخراج الميزاب اه. ع ش. قوله: (نعم إلخ) انظر ما مرقع هذا الاستدراك اه. رشيد أي فكان يتبني أن يذكر ما قدمناه عن المغني أتفا حتى يظهر الاستدراك. قوله: (اختص الضمان به) أي بالباري مثلاً اه. رشيد عبارة ع ش أي الأمير وظاهره أنه لا ضمان على بيت المال في هذه الحالة اه.

قوله (سني): (وَأَنْ بَنَى جِدَارَهُ) أي بعضه أخذاً من كلام الشارح الآتي أتفا وعكس المغني فقدر هنا لفظة كله ثم قال فإن بنى بعض الجدار مائلاً والبعض الآخر مستوياً فسقط المائل فقط ضمن الكل أو سقط الكل ضمن النصف اه. قوله (سني): (إلى شارع) أي أو مسجد اه. نهاية. قوله: (أو ملك غيره إلخ) ولصاحب الملك مطالبة من مال جداره إلى ملكه بنقصه أو إصلاحه كأغصان شجرة انتشرت إلى هواء ملكه فله طلب إزالتها لكن لا ضمان فيما تلف بها اه. نهاية زاد المغني والاسنى لأن ذلك لم يكن بضئيه بخلاف الميزاب ونحوه اه. قال ع ش. قوله فله طلب إزالتها أي فلو لم يفعل فلصاحب الملك نقضه ولا رجوع له بما يغرته على النقض ثم رأيت الدميضي صرح بذلك اه. وفي النهاية أيضاً ولو بناه مائلاً إلى الطريق أجبره الحاكم على نقضه فإن لم يفعل أي الحاكم فللمارين نقضه كما قاله في الأنوار اه. أي بخلاف ما لو بناه مستوياً ثم مال فليس له مطالبة كما تقدم عن سم اه. ع ش أقول إنما ذكره سم على سبيل التردد بلا ترجيح شيء كما سترد عبارته عند قول الشارح ولو استهدم الجدار إلخ كلامه وعن المغني ترجيح عدم المطالبة. قوله: (ومنه) أي ملك الغير. قوله: (ومنه) أي ملك الغير السكة غير النافذة أي إذا لم يكن فيها مسجد أو بئر مسبل وإلا فكل الشارع مغني وأسنى. قوله: (كما مر) أي قبيل قول المتن ويحل إلخ. قوله: (فيضمن إلخ) أي وإن إذن فيه الإمام أسنى ومغني.

قوله: (بالمائل) أي بسقوط المائل فقط وقوله بالكل أي بسقوط الكل اه. مغني. قوله: (ويؤخذ منه) أي من المتن. قوله: (لو بناه) أي الجدار كله.

قوله (سني): (وَأَنْ بَنَى جِدَارَهُ مَائِلًا إِلَى شَارِعٍ) قال في الروض ولصاحب الملك مطالبة من مال جداره إلى ملكه بالنقض كأغصان الشجرة تنتهي إلى ملكه اه. قال في شرحه لكن لو تلف بها شيء لم يضمن مالكها لأن ذلك لم يكن بضئيه بخلاف الميزاب ونحوه نقله البغوي في تعليقه عن الأصحاب اه. وخرج بصاحب الملك الحاكم فليس له مطالبة من مال جداره إلى الشارع بنقصه على ما يفيد قول الشارح الآتي، ولو استهدم الجدار إلخ إن كان قوله فيه، وإن مال راجعاً أيضاً لقوله لم يطالب بنقصه لكن قد نمتع هذا كما مر إذ عدم المطالبة بالنقض إذا مال لم يتقدم فلترجع المسألة.

مَائِلًا مِنْ أَصْلِهِ ضَمِنَ كُلُّ التَّالِفِ مُطْلَقًا وَهُوَ ظَاهِرٌ أَوْ إِلَى مَلِكِهِ أَوْ مَوَاتٍ فَلَا ضَمَانَ لِأَنَّهُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ كَيْفَ شَاءَ نَعَمْ، إِنْ كَانَ مَلِكُهُ مُسْتَحَقُّ الْمَنْفَعَةِ لِلْغَيْرِ بِإِجَارَةٍ مَثَلًا ضَمِنَ كَمَا بَحْثُهُ الْأَذْرَعِيُّ لِأَنَّهُ اسْتَعْمَلَ الْهَوَاءَ الْمُسْتَحَقَّ لِلْغَيْرِ وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَفْرِ بِمَلِكِهِ الْمُسْتَأْجِرِ مَثَلًا عَلَى مَا مَرَّ فِيهِ لِأَنَّهُ الْحَفْرُ إِتْلَافٌ لَا اسْتِعْمَالٌ مُضْمَنٌ (أَوْ) بِنَاءَهُ (مُسْتَوِيًا فَمَالًا) إِلَى مَا مَرَّ (وَسَقَطَ) وَأُتْلِفَ شَيْئًا حَالِ شِقْوَتِهِ (فَلَا ضَمَانَ) لِأَنَّ الْمَيْلَ لَمْ يَحْصُلْ بِفَعْلِهِ (وَقِيلَ إِنْ أَمَكْنَهُ هَذَا مِنْ إِصْلَاحِهِ ضَمِنَ) لِتَقْصِيرِهِ بِتَرْكِ الْهَذَا وَالْإِصْلَاحِ وَانْتَصَرَ لَهُ كَثِيرُونَ وَعَلَيْهِ فَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُطَالِبَ بِهِدْمِهِ وَرَفْعِهِ وَأَنْ لَا (وَلَوْ سَقَطَ) مَا بَنَاهُ مُسْتَوِيًا وَمَالًا (بِالطَّرِيقِ فَعَرَّزَهُ شَخْصٌ أَوْ تَلَفَ) بِهِ (مَالًا فَلَا ضَمَانَ) وَإِنْ أَمَرَهُ الْوَالِي بِرَفْعِهِ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ الشَّقْوَةَ لَمْ يَحْصُلْ بِفَعْلِهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ نَعَمْ، إِنْ قَصَرَ فِي رَفْعِهِ ضَمِنَ كَمَا قَالَه جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ لِتَعَدُّهِ بِالتَّأْخِيرِ

□ فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَيَّ سَوَاءٍ أَتْلَفَ بَكُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ اهـ. ع ش. □ فَوُدَّ: (فِيهِ) أَيَّ كُلِّ مِنْ مَلِكِهِ وَالْمَوَاتِ.

□ فَوُدَّ: (ضَمِنَ الْخ) وَفَاقًا لِلْأُسْتَى وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى وَالشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ اسْتَعْمَلَ الْهَوَاءَ الْخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا حَرَّمَ اسْتِعْمَالَ الْهَوَاءِ لِتَقْوِيَةِ حَقِّ الْغَيْرِ وَهُوَ مُوجُودٌ فِي الْإِتْلَافِ لِإِمْنَعِهِ الْإِنْتِفَاعَ بِمَوْضِعِ الْحَفْرِ اهـ. سم. □ فَوُدَّ: (وَبِهِ يُفَرَّقُ الْخ) يُتَأَمَّلُ اهـ. سم. □ فَوُدَّ: (أَوْ بِنَاءَهُ مُسْتَوِيًا) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَانْتَصَرَ لَهُ كَثِيرُونَ.

□ فَوُدَّ (سَنِي): (فَمَالًا) الْأَوَّلَى وَمَالًا بِالْوَاوِ. □ فَوُدَّ: (إِلَى مَا مَرَّ) أَيَّ إِلَى شَارِعٍ أَوْ مَلِكٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ.

□ فَوُدَّ (سَنِي): (فَلَا ضَمَانَ). (تَنْبِيْهُ): لَوْ اخْتَلَّ جِدَارُهُ فَطَلَعَ السَّطْحُ فَدَقَّهُ لِلْإِصْلَاحِ فَسَقَطَ عَلَى إِنْسَانٍ فَمَاتَ قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي فِتَاوَاهِ إِنَّ سَقَطَ وَقَتَ الدَّقِّ فَعَلَى عَاقِلِيَةِ الدِّيَةِ اهـ. مُغْنَى وَفِي ع ش. بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنْ سَمٍ عَلَى الْمُنْهَجِ مَا نَعَصَهُ أَيَّ وَأَمَّا بَعْدَهُ فَإِنْ كَانَ الشَّقْوَةُ مُتَرَتِّبًا عَلَى الدَّقِّ السَّابِقِ لِحُصُولِ الْخَلَلِ بِهِ ضَمِنَ وَإِلَّا فَلَا اهـ. □ فَوُدَّ: (مَا بَنَاهُ مُسْتَوِيًا الْخ) أَيَّ بِخِلَافِ مَا بَنَاهُ مَائِلًا إِلَى نَحْوِ شَارِعٍ فَإِنْ مَا تَلَفَ بِهِ مَضْمُونٌ كَالْجَنَاحِ اهـ. شَرَحَ الْمُنْهَجَ.

□ فَوُدَّ (سَنِي): (فَعَرَّزَ) بِتَثْلِيثِ الْمُتْلَةِ فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ اهـ. رَشِيدِي. □ فَوُدَّ: (ضَمِنَ) وَفَاقًا لِلْأُسْتَى وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى. □ فَوُدَّ: (كَمَا قَالَ جَمْعُ الْخ) وَالصَّحِيحُ خِلَافُهُ م ر اهـ. سم. □ فَوُدَّ: (وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ الْخ) اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ عَدَمَ الضَّمَانِ فَهَلْ قِيَاسُ عَدَمِ الضَّمَانِ أَنَّهُ لَا يُجْبَرُ عَلَى رَفْعِهِ

□ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ اسْتَعْمَلَ الْهَوَاءَ الْمُسْتَحَقَّ لِلْغَيْرِ الْخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا حَرَّمَ اسْتِعْمَالَ الْهَوَاءِ لِتَقْوِيَةِ حَقِّ الْغَيْرِ وَهُوَ مُوجُودٌ فِي الْإِتْلَافِ لِإِمْنَعِهِ الْإِنْتِفَاعَ بِمَوْضِعِ الْحَفْرِ. □ فَوُدَّ: (وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ الْخ) يُتَأَمَّلُ. □ فَوُدَّ: (نَعَمْ) إِنْ قَصَرَ فِي رَفْعِهِ ضَمِنَ كَمَا قَالَه جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ (الْخ) اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ عَدَمَ الضَّمَانِ فَهَلْ قِيَاسُ عَدَمِ الضَّمَانِ أَنَّهُ لَا يُجْبَرُ عَلَى رَفْعِهِ فَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَيَتَّبَعُ إِنْقَاءَ آلَاتِ الْبِنَاءِ فِي الطَّرِيقِ زِيَادَةً عَلَى الْعَادَةِ بِأَنَّهُ بِفَعْلِهِ أَوْ يُجْبَرُ عَلَى رَفْعِهَا وَلَا يُنَافِيهِ عَدَمُ الضَّمَانِ. □ فَوُدَّ: (ضَمِنَ) كَمَا قَالَه جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ (الصَّحِيحُ) خِلَافُهُ م ر.

وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِيمَا يُمَكِّنُهُ هَذَا بِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَحْصُلْ فِيهِ انْتِفَاعٌ بِالطَّرِيقِ بِخِلَافِ هَذَا فَاشْتَرَطَ فِيهِ عَدَمُ تَقْصِيرِهِ بِهِ وَلَوْ اسْتَهْذَمَ الْجِدَارُ لَمْ يُطَالَبَ بِتَقْضِيهِ وَلَمْ يَضْمَنْ مَا تَوَلَّدَ مِنْهُ وَإِنْ مَالَ كَمَا مَرَّ وَيُوجَّهُ بِأَنَّ الْمِثْلَ نَشَأَ مِنْ غَيْرِ فَعِلِهِ وَلَمْ يَتَأَسَّ مِنْ إِصْلَاحِهِ غَالِبًا وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا ذُكِرَ فَيَمْنَنُ قَصْرَ بِالرَّفْعِ وَفِي وَجْهِ قَوِيٍّ مُذَرِّكًا: لِلْجَارِ وَالْمَارِّ الْمُطَالَبَةُ بِهِ. (وَلَوْ طَرَحَ قُضَايَا) بِضَمِّ الْقَافِ أَيْ كُنَاسَاتٍ (وَقُشُونٍ) نَحْوِ (بَطِيخٍ) وَزُمَانٍ (بَطْرِيْقٍ) أَيْ شَارِعٍ (فَمَضْمُونٍ) بِالنِّسْبَةِ لِلْجَاهِلِ بِهَا (عَلَى الصَّحِيحِ) لِمَا مَرَّ فِي الْجَنَاحِ نَعَمْ، إِنْ كَانَتْ فِي مُنْعَطَفٍ عَنِ الشَّارِعِ لَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمَارَّةُ أَصْلًا فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْأَوْجَهِ لِأَنَّ هَذَا وَإِنْ قُرِضَ عَنْهُ مِنْهُ فَالتَّقْصِيرُ مِنَ الْمَارِّ

فَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِنْقَاءِ آلَاتِ الْبِنَاءِ زِيَادَةً عَلَى الْعَادَةِ بِأَنَّهَا يَفْعَلُهُ أَوْ يُجْبَرُ عَلَى رَفْعِهَا وَلَا يُنَافِيهِ عَدَمُ الضَّمَانِ سَمِ وَقَدْ يُقَالُ يَتَعَيَّنُ الْإِحْتِمَالُ الثَّانِي لِأَنَّهُ شَغَلَ الشَّارِعَ بِمَلَكِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهِ صُنْعٌ أَه. سَيِّدُ عُمَرَ.

□ قَوْلُهُ: (وَلَوْ اسْتَهْذَمَ الْخ) هَذَا يُفِيدُ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْحَاكِمِ مُطَالَبَةٌ مِّنْ مَّالٍ جِدَارُهُ إِلَى الشَّارِعِ بِتَقْضِيهِ إِنْ كَانَ قَوْلُهُ الْآتِي وَإِنْ مَالَ رَاجِعًا أَيْضًا لِقَوْلِهِ لَمْ يُطَالَبَ بِتَقْضِيهِ لَكِنْ قَدْ يَمْنَعُ هَذَا قَوْلُهُ كَمَا مَرَّ إِذْ عَدَمُ الْمُطَالَبَةِ بِالتَّقْضِ إِذَا مَالَ لَمْ يَتَقَدَّمْ فَلْتَرَجَعَ الْمَسْأَلَةُ أَه. سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَوْ اسْتَهْذَمَ الْجِدَارُ وَلَمْ يَمِلْ لَمْ يَلْزَمَهُ تَقْضِيهِ كَمَا فِي أَصْلِ الرِّزْوَةِ وَلَا ضَمَانَ مَا تَوَلَّدَ مِنْهُ لِأَنَّهُ لَمْ يُجَاوِزْ مَلَكَهُ وَقَضِيَّةُ هَذَا أَنَّهُ إِذَا مَالَ لَزِمَهُ ذَلِكَ وَلَيْسَ مُرَادُهُ أَه. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ اسْتَهْذَمَ الْجِدَارُ) أَيْ قَرَّبَ إِلَى الْهَذَا الْجِدَارِ الَّذِي بَنَاهُ مُسْتَوِيًّا أَه. كُرْدِي.

□ قَوْلُهُ: (وَبِهِ يُفَرَّقُ) أَيْ بِقَوْلِهِ وَلَمْ يَتَأَسَّ الْخ. □ قَوْلُهُ: (بِالرَّفْعِ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى فَالْبَاءُ بِمَعْنَى فِي أَه. سَيِّدُ عُمَرَ. □ قَوْلُهُ: (الْمُطَالَبَةُ بِهِ) أَيْ بِالتَّقْضِ أَه. كُرْدِي

□ قَوْلُ (لَسِي): (وَلَوْ طَرَحَ) أَيْ شَخَّصَ أَه. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (بِضَمِّ الْقَافِ) إِلَى قَوْلِهِ بَلْ لَا يَصِحُّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ مَا لَمْ يَقْصُرْ إِلَى وَفِي الْإِحْيَاءِ.

□ قَوْلُ (لَسِي): (بَطِيخٍ) بِكُسْرِ الْمَوْحِدَةِ مُغْنِي وَمُحَلَّى. □ قَوْلُهُ: (بِالنِّسْبَةِ لِلْجَاهِلِ) أَيْ فَإِنْ مَشَى عَلَيْهَا قَصْدًا فَلَا ضَمَانَ قَطْعًا مُغْنِي وَنِهَائَةً.

□ قَوْلُ (لَسِي): (عَلَى الصَّحِيحِ) مَحَلُّ الْخِلَافِ كَمَا فِي الرِّزْوَةِ وَأَصْلُهَا طَرَحُهَا فِي غَيْرِ الْمَزَابِلِ وَالْمَوَاضِعِ الْمُعَدَّةِ لِذَلِكَ وَالْأَقْبَسُ أَنَّهُ يَقْطَعُ بِنَفْيِ الضَّمَانِ أَه. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ الْخ) أَيْ مِنْ أَنَّ الْإِزْتِفَاعَ بِالشَّارِعِ مَشْرُوطٌ بِسَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ وَلَآنَ فِي ذَلِكَ ضَرَرًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ كَوَضْعِ الْحَجَرِ وَالسَّكِينِ أَه. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (لَآنَ هَذَا) أَيْ الْمُنْعَطَفَ الْمَذْكُورَ وَقَوْلُهُ مِنْهُ أَيْ الشَّارِعُ. □ قَوْلُهُ: (فَالْتَقْصِيرُ مِنَ الْمَارِّ الْخ) أَيْ بِمُدُولِهِ إِلَيْهِ أَه. نِهَائَةً قَضِيَّةُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَغْدِلْ إِلَيْهِ اخْتِيَارًا بَلْ لِمَرُوضٍ رَحْمَةُ النَّجَاتِ إِلَيْهِ ضَمِينَ وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِ قَوْلِهِ أَوْ لَا نَعَمْ إِنْ كَانَتْ فِي مُنْعَطَفٍ الْخِ جِلَافُهُ فَلْيَرَجِعْ وَالظَّاهِرُ عَدَمُ الضَّمَانِ مُطْلَقًا أَه. ع ش قَوْلُهُ وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِ الْخِ مَحَلُّ تَأْمُلٍ.

□ قَوْلُهُ: (بِتَقْضِيهِ) أَيْ فَلَا ضَمَانَ، وَإِنْ قَصَرَ فِي رَفْعِهَا م ر ش، وَلَوْ بَنَاهُ مِثْلًا إِلَى الطَّرِيقِ أَجْبَرَهُ الْحَاكِمُ عَلَى تَقْضِيهِ فَإِنْ لَمْ يَقْعَلْ فَلِلْمَارِّينَ تَقْضِيهِ ش م ر.

فقط فاندفع ما للبلقيني هنا وخرج بالشارع ملكه والموات فلا ضمانَ فيهما مُطلقًا وبَطَرُجِها ما لو وَقَعَتْ بنفسِها بريح أو نحوه فلا ضمانَ ما لم يُقَصِّرْ في رَفْعِها أَخَذًا مِمَّا مَرَّ وفي الإحياءِ إِنْ ما يُتْرَكُ بِأَرْضِ الْحَمَامِ من نحوِ سِدْرٍ يَكُونُ ضِمَانُ ما تَلِفَ به على واضِيعه في أوَّلِ يومٍ وعلى الحَمَامِي في ثانيه لاعتِبادِ تَنْظِيفِهِ كُلِّ يومٍ وخالفه في فتاويه فقال إِنْ نَهَى الحَمَامِي عنه ضَمِينَ الواضِيعِ وكذا إِنْ لم يَأْذَنْ ولا نَهَى لكن جَاوَزَ في استِكتارِهِ العادةَ وهو أَوْجَهُ.

(ولو تعاقب سببا هلاك فعلي الأول) أي هو أو عاقلته الضمان لأنه المَهْلِكُ بنفسِه أو بواسِطَةِ الثاني (بأن حَقَرَ) واحدٌ بقرًا عُذْوَانًا أَوْلَا لِكِنَّ قولَه الآتي فَإِنْ لم يَتَعَدَّ الْخِ يَدُلُّ على أَنَّ قولَه عُذْوَانًا راجِعٌ لهذا أيضًا وهو ما في أصلِه ولا محذورٌ فيه لأنَّ غيرَ العُذْوَانِ يُفْهَمُ بالأولى

□ قَوْلُهُ: (مَلِكُهُ وَالْمَوَاتُ) أي والمزابل والمواضِيعُ الْمُعَدَّةُ لِذَلِكَ اهـ. مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أي جَاهِلًا كَانَ أَوْ عَلِيمًا وظَاهِرُهُ ولو دَعَاهُ وهو ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ يُمَكِّنُ التَّحَرُّزَ عَنْه كَالْكَلْبِ الْعَقُورِ اهـ. ع ش.  
□ قَوْلُهُ: (مَا لَوْ وَقَعَتْ بِنَفْسِهَا الْخِ) وَيُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ الْمَالِكُ مَا لَمْ تَدُلَّ قَرِينَةٌ عَلَى خِلَافِهِ اهـ. ع ش.  
□ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَقْصُرْ فِي رَفْعِهَا) قَالَ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ هَذَا بُحِثَ وَالْأَوْجَهُ عَدَمُ الضَّمَانِ أَيْضًا كَمَا لَوْ مَالَ جِدَارُهُ وَسَقَطَ وَأَمَكَّنَهُ رَفْعُهُ فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنُ اهـ. مُعْنَى عِبَارَةِ النَّهْيَةِ فَلَا ضَمَانَ وَإِنْ قَصَرَ فِي رَفْعِهَا بَعْدَ ذَلِكَ أَخَذًا مِمَّا قَدَّمَاهُ اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَفِي الْإِحْيَاءِ الْخِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَلَوْ اغْتَسَلَ شَخْصٌ فِي الْحَمَامِ وَتَرَكَ الصَّبَابُونَ وَالسُّدْرَ الْمُزَلَّقَيْنِ بِأَرْضِهِ أَوْ رَمَى فِيهَا نُخَامَةً فَزَلَقَ بِذَلِكَ إِنْسَانٌ فَمَاتَ أَوْ انْكَسَرَ قَالَ الرَّافِعِيُّ فَإِنْ أَلْقَى النُّخَامَةَ عَلَى الْمَمَرِّ ضَمِينَ وَإِلَّا فَلَا وَيُقَاسُ بِالنُّخَامَةِ مَا ذَكَرَ مَعَهَا وَهَذَا كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ ظَاهِرٌ وَقَالَ الْغَزَالِيُّ فِي الْإِحْيَاءِ إِنَّهُ إِنْ كَانَ بِمَوْضِعٍ لَا يَظْهَرُ بَحِثٌ يَتَعَدَّرُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ فَالضَّمَانُ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ تَارِكِهِ وَالْحَمَامِي وَالْوَجْهَ إِيجَابُهُ عَلَى تَارِكِهِ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ وَعَلَى الْحَمَامِي الْخِ.  
□ قَوْلُهُ: (مِنْ نَحْوِ سِدْرٍ الْخِ) أَي كَالصَّبَابُونَ وَالنُّخَامَةِ اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَخَالَفَهُ فِي فَتَاوِيهِ الْخِ) قَدْ يُقَالُ لَا مُخَالَفَةَ لِإِمْكَانٍ أَنْ يَكُونَ مَا فِي الْفَتَاوَى تَقْسِيدًا لِمَا فِي الْإِحْيَاءِ فِي إِطْلَاقِهِ ضَمَانَ الْوَاضِيعِ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ اهـ. رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (ضَمِينَهُ الْوَاضِيعُ) أَي وَلَوْ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (لَكِنْ جَاوَزَ فِي اسْتِكْتَارِهِ الْعَادَةَ) أَي بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُجَاوِزْ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَأَنْظُرْ هَلْ يُلْزَمُ الْحَمَامِيُّ حَيْثُ ظَاهِرٌ لَا وَسَكَتَ عَمَّا إِذَا أَذِنَهُ الْحَمَامِيُّ فَانْظُرْ حُكْمَهُ اهـ. رَشِيدِي أَقُولُ وَلَعَلَّ حُكْمَهُ التَّقْصِيلُ بَيْنَ كَوْنِهِ ظَاهِرًا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزَ عَنْهُ فَلَا يَضْمَنُ وَعَدَمِهِ فَيَضْمَنُ مَنْ يَأْذَنُ فِي الدُّخُولِ بَعْدَهُ فَلْيُرَاجَعْ.

□ قَوْلُ (سَيِّبَا هَلَاكٍ) بَحِثٌ لَوْ انْفَرَدَ كُلُّ مِنْهُمَا كَانَ مُهْلِكًا اهـ. مُعْنَى وَقَالَ ع ش الْمُرَادُ بِالسَّبَبِ مَا لَهُ مَدْخَلٌ إِذِ الْحَقَرُ شَرْطٌ اهـ. □ قَوْلُهُ: (أَي هُوَ) أَي إِنْ كَانَ التَّالِفُ مَالًا وَقَوْلُهُ أَوْ عَاقَلْتَهُ أَي إِنْ كَانَ التَّالِفُ نَفْسًا اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (رَاجِعٌ لِهَذَا أَيْضًا) قَدْ يُقَالُ الرَّجُوعُ لِهَذَا مُخْتِاجٌ إِلَيْهِ لِأَجْلِ قَوْلِهِ فَالْمَنْقُولُ تَضْمِينُ

□ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَقْصُرْ فِي رَفْعِهَا) جَزَمَ بِهَذَا الْقَيْدِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ. □ قَوْلُهُ: (عُذْوَانًا رَاجِعٌ لِهَذَا أَيْضًا) قَدْ يُقَالُ الرَّجُوعُ لِهَذَا مُخْتِاجٌ إِلَيْهِ لِأَجْلِ قَوْلِهِ: (فَالْمَنْقُولُ تَضْمِينُ الْحَافِرِ عَلَى طَرَفِهَا).

(وَوَضَعَ آخَرَ) أَهْلًا لِلضَّمَانِ قَبْلَ الْحَفْرِ أَوْ بَعْدَهُ (حَجَرًا) وَضَعًا (غَدَوَانًا) نَعَتْ لِمُضَدِّرٍ مَحْذُوفٍ  
 كَمَا قَدَّرْتَهُ أَوْ حَالًا بِتَأْوِيلِهِ بِمُتَعَدِّيًّا (فَعْتَرَهُ بِهِ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ (وَوَقَعَ) الْعَائِثُ (بِهَا) فَهَلَكَ (فَعَلَى الْوَاضِعِ)  
 الَّذِي هُوَ السَّبَبُ الْأَوَّلُ لِأَنَّهُ الْمُرَادُ بِهِ الْمَلَأَقِي أَوَّلًا لِلتَّالِيفِ لَا الْمَفْعُولِ أَوَّلًا الضَّمَانُ لِأَنَّ التَّعْتَرُ  
 هُوَ الَّذِي أَوْقَعَهُ فَكَأَنَّ وَاضِعَهُ أَخَذَهُ وَرَدَّاهُ فِيهَا أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْوَاضِعُ أَهْلًا فَنَسِيئَانِي (فَإِنْ لَمْ يَتَعَدَّ  
 الْوَاضِعُ الْأَهْلُ بِأَنْ وَضَعَهُ بِمَلِكِهِ وَحَفَرَ آخَرَ غَدَوَانًا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ فَعْتَرَهُ رَجُلٌ وَوَقَعَ بِهَا (فَالْمَنْقُولُ  
 تَضْمِينُ الْحَافِرِ) لِأَنَّهُ الْمُتَعَدِّي وَفَارَقَ حُصُولَ الْحَجَرِ عَلَى طَرَفِهَا بِسَبِيلٍ أَوْ سَبْعٍ أَوْ حَرَبِيٍّ فَإِنَّ  
 الْحَافِرَ الْمُتَعَدِّي لَا يَضْمَنُ هُنَا بِأَنَّ الْوَاضِعَ ثُمَّ أَهْلًا لِلضَّمَانِ فِي الْجُنْدَةِ فَصَحَّ تَضْمِينُ شَرِيكِهِ  
 بِخِلَافِ تِلْكَ الثَّلَاثَةِ وَلَا يُنَافِي الْمَتْنُ مَا لَوْ حَفَرَ بَثْرًا بِمَلِكِهِ وَوَضَعَ آخَرَ فِيهَا سِكِينًا فَإِنَّهُ لَا  
 ضَمَانَ عَلَى أَحَدٍ أَمَّا الْمَالِكُ فَظَاهِرٌ وَأَمَّا الْوَاضِعُ فَلَأَنَّ السَّقُوطَ فِي الْبِئْرِ هُوَ الْأَفْضَى إِلَى  
 السَّقُوطِ عَلَى السَّكِينِ فَكَانَ الْحَافِرُ كَالْمُبَاشِرِ وَالْآخَرُ كَالْمُتَسَبِّبِ وَبِهَذَا يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُخْتَلَجُ إِلَى  
 الْجَوَابِ .....

الحافِرِ اه. سم. قوله: (أَهْلًا لِلضَّمَانِ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهَذَا يُعْلَمُ فِي الْمَعْنَى.

قوله (سَبْعٍ) (وَوَقَعَ الْعَائِثُ) أَي بغير قصدٍ بِهَا أَي الْبِئْرِ فَلَوْ رَأَى الْعَائِثُ الْحَجَرَ فَلَا ضَمَانَ كَمَا فِي حَفْرِ  
 الْبِئْرِ ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ بَعْدَ هَذَا الْمَوْضِعِ اه. مُعْنَى قَوْلِهِ الْمَلَأَقِي بِفَتْحِ الْقَافِ. قوله: (الضَّمَانُ) مُبْتَدَأٌ  
 مُؤَخَّرٌ. قوله: (فَنَسِيئَانِي) أَي آتِيًا. قوله: (وَفَارَقَ) أَي مَا فِي الْمَتْنِ وَقَدْ يُشْكِلُ مَسْأَلَةُ السَّبِيلِ وَنَحْوِهِ بِقَوْلِ  
 الْمَاوَرَدِيِّ لَوْ بَرَزَتْ بَقْلَةٌ فِي الْأَرْضِ فَتَعْتَرَّ بِهَا مَارٌّ وَسَقَطَ عَلَى حَدِيدَةٍ مَنْصُوبَةٍ بِغيرِ حَقٍّ فَالضَّمَانُ عَلَى  
 وَاضِعِ الْحَدِيدَةِ وَأَجِيبَ بِأَنْ هَذَا شَاذٌ غَيْرُ مَعْمُولٍ بِهِ اه. نِهَایَةُ أَي فَلَا ضَمَانَ عَلَى وَاضِعِ الْحَدِيدَةِ وَهَذَا  
 هُوَ الْمُعْتَمَدُ ع. ش. قوله: (فَإِنَّ الْحَافِرَ الْخ) بَيَانٌ لِلْمُخَوِّجِ إِلَى الْفَرْقِ وَقَوْلُهُ بِأَنَّ الْوَاضِعَ الْخ مُتَعَلِّقٌ بِفَارَقَ  
 الْخ. قوله: (وَوَضَعَ آخَرَ) أَي وَلَوْ تَعَدِّيًّا كَمَا يَأْتِي اه. ع. ش. قوله: (فِيهَا سِكِينًا) أَي وَتَرَدَّى بِهَا شَخْصٌ  
 وَمَاتَ وَقَوْلُهُ فَإِنَّهُ لَا ضَمَانَ الْخ أَي وَيَكُونُ الْوَاقِعُ هَذَرًا اه. ع. ش. قوله: (وَأَمَّا الْوَاضِعُ فَلَأَنَّ السَّقُوطَ  
 الْخ) وَفِي سَمِ بَعْدَ أَنْ نَاقَشَ فِي ذَلِكَ مَا نَصَّهُ فَالْوَجْهَ صِحَّةُ الْحَمْلِ وَإِنَّ لَهُ وَجْهًا حَسَنًا اه. قوله: (وَبِهَذَا  
 الْخ) أَي بِقَوْلِهِ أَمَّا الْمَالِكُ فَظَاهِرٌ الْخ. قوله: (أَنَّهُ لَا يُخْتَلَجُ إِلَى الْجَوَابِ الْخ) هَذَا الْجَوَابُ لِلشَّيْخِ فِي

قوله: (وَفَارَقَ حُصُولَ الْحَجَرِ عَلَى طَرَفِهَا بِسَبِيلٍ الْخ) قَدْ تُشْكِلُ مَسْأَلَةُ السَّبِيلِ وَنَحْوِهِ بِقَوْلِ الْمَاوَرَدِيِّ  
 لَوْ بَرَزَتْ بَقْلَةٌ فِي الْأَرْضِ فَتَعْتَرَّ بِهَا مَارٌّ وَسَقَطَ عَلَى حَدِيدَةٍ مَنْصُوبَةٍ بِغيرِ حَقٍّ فَالضَّمَانُ عَلَى وَاضِعِ  
 الْحَدِيدَةِ وَأَجِيبَ بِأَنْ هَذَا شَاذٌ غَيْرُ مَعْمُولٍ بِهِ أَوْ بِأَنَّ الْبَقْلَةَ لَمَّا كَانَتْ بَعِيدَةً التَّأثيرِ فِي الْقَتْلِ زَالَ أَثَرُهَا  
 بِخِلَافِ الْحَجَرِ ش. م. ر. قوله: (وَأَمَّا الْوَاضِعُ فَلَأَنَّ السَّقُوطَ فِي الْبِئْرِ الْخ) قَدْ يُنَاقَشُ فِي تَأثيرِ هَذَا، فَإِنَّ  
 التَّعْتَرَّ بِالْحَجَرِ فِي مَسْأَلَةِ الْمَتْنِ هُوَ الَّذِي أَفْضَى إِلَى الْوُقُوعِ فِي الْمُهْلِكِ وَمَعَ ذَلِكَ فَلَمْ يَمْنَعْ تَضْمِينُ  
 الْحَافِرِ فَكَذَا مَا نَحْنُ فِيهِ فَالْوَجْهَ صِحَّةُ الْحَمْلِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ وَأَنَّ لَهُ وَجْهًا حَسَنًا. قوله: (وَبِهَذَا يُعْلَمُ أَنَّهُ  
 الْخ) الْجَوَابُ لِلشَّيْخِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ مَعَ تَغْلِيلِهِ عَدَمَ الضَّمَانِ عَلَى أَحَدٍ بِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ أَمَّا



بحمل ما هنا على ما إذا تعدى الواقع بمروره أو كان التاصب غير متعد بل لا يصح ذلك.  
 (ولو وضع حجرًا) غُدوانًا بطريق مثلاً (و) وضع (آخران حجرًا) كذلك بجنبه (فَعَثَرُ بِهِمَا فَالضَّمَانُ  
 اَثْلَاثٌ) وإن تَفَاوَتْ فعلُهُم نَظَرًا إلى رُءُوسِهِم كما لو اختلفت الجراحات (وقيل) هو (نصفان)  
 نصف على الواحد ونصف على الآخرين نَظَرًا للحَجَرَيْنِ لأنَّهُمَا المُهْلِكَانِ وانتصر له البلقيني  
 (ولو وضع حجرًا) غُدوانًا (فَعَثَرُ بِهِ رَجُلٌ فَدَخَرَجَهُ فَعَثَرُ بِهِ آخَرٌ) فَهَلَكَ (ضَمِنَهُ المُدْخِرُ) الذي هو  
 العائِزُّ الأولُ لأنَّ انتقاله إِنْما هو بفعله (ولو عَثَرَ مَاشٍ بِقَاعِدٍ أَوْ نَائِمٍ أَوْ أَقْبَى بالطَّرِيقِ) لِغَيْرِ غَرَضٍ  
 فاسيد (وماتا أو أحدهما فلا ضمان) يعني على المعثور به من أحد الثلاثة المذكورين لو مات العائِزُّ  
 سواء البصير والأعمى (إن اتسع الطريق) بأن لم تَنْصَرِفْ المارَّةُ بنحو التَّوَمُّ فيه أو كان بمَوَاتٍ لَأَنَّهُ

شَرَحَ الرُّوضُ مع تَعْلِيلِهِ عَدَمَ الضَّمَانِ على أَحَدٍ بما ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بقوله أَمَّا المَالِكُ فَظَاهِرُ الْإِنِّحِ. سم  
 أقول ووافقه أي الشَّيْخُ الْمُغْنِي. قُود: (بَحْمَلُ مَا هُنَا) أَي مَسْأَلَةُ السَّكِينِ. قُود: (أو كان التَّاصِبُ) أي  
 لِلْسَّكِينِ. (فَرُوعُ): لو كان يَبِيدُ شَخْصٌ سَكِينٌ قَالَقَى رَجُلٌ رَجُلًا عَلَيْهَا فَهَلَكَ ضَمِنَهُ هُوَ أَيْ جَذَبَ مَعَهُ  
 الدَّفَاعَ فَسَقَطَا وَمَاتَا الْمُتْلَقَى لَا صَاحِبَ السَّكِينِ إِلَّا أَنْ يَلْقَاهَا بِهَا وَلَوْ وَقَفَ اثْنَانِ عَلَى بَثَرٍ فَدَفَعَ أَحَدُهُمَا  
 الْآخَرَ قَالَ الصَّيْمَرِيُّ فَإِنْ جَذَبَهُ طَمَعًا فِي التَّخْلُصِ وَكَانَتِ الْحَالُ تَوْجِبُ ذَلِكَ فَهُوَ مَضْمُونٌ وَلَا ضَمَانَ  
 عَلَيْهِ وَإِنْ جَذَبَهُ لَا لِذَلِكَ بَلْ لِإِتْلَافِ الْمُجَذُوبِ وَلَا طَرِيقَ لِخْلَاصِ نَفْسِهِ بِمِثْلِ ذَلِكَ فَكُلُّ مِنْهُمَا ضَامِنٌ  
 لِلْآخَرِ كَمَا لَوْ تَجَارَحَا وَمَاتَا مُغْنِي وَرُوضٌ مَعَ شَرْحِهِ وَكَذَا فِي التَّهْيِئَةِ إِلَّا أَنَّهُ اعْتَمَدَ فِي الْجَذْبِ طَمَعًا فِي  
 التَّخْلُصِ إِنْحِ اتَّهَمَا ضَامِنَانِ خِلَافًا لِلصَّيْمَرِيِّ

قُود (سَنِي): (حَجَرًا) أَي مَثَلًا. ه. مُغْنِي. قُود: (غُدوانًا بطريق) إلى قوله وَمَرَّ فِي الْإِخْيَاءِ فِي الْمُغْنِي  
 إِلَّا قَوْلُهُ هُوَ أَوْ كَذَا فِي التَّهْيِئَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَانْتَصَرَ لَهُ الْبُلْقِينِي. قُود: (غُدوانًا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي سَوَاءٌ كَانَ مُتَعَدِّيًا  
 أَوْ لَا. ه. وَعِبَارَةُ الْأُسْتَى وَقَوْلُهُ أَي الرُّوضُ غُدوانًا مِنْ زِيَادَتِهِ وَلَوْ تَرَكَه كَانَ أَوْلَى وَإِنْ كَانَ حُكْمُ الْوَضْعِ  
 بِلَا غُدْوَانٍ مَفْهُومًا بِالْأَوْلَى. ه. قُود: (إِلَى رُءُوسِهِمْ) أَي رُءُوسِ الْجُنَاةِ. قُود: (لأنَّ انْتِقَالَه إِنْما هُوَ  
 الْإِنِّحِ) قَدْ يَخْرُجُ مَا لَوْ تَدَخَّرَجَ الْحَجَرُ إِلَى مَحَلٍّ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَوْضِعِهِ الْأَوَّلِ وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ فِيهِ إِنْ كَانَ  
 رُجُوعُهُ لِلْمَحَلِّ الْأَوَّلِ نَاشِئًا مِنَ الدَّخَرَجَةِ كَانَ دَفْعُهُ إِلَى مَحَلٍّ مُرْتَفِعٍ فَرَجَعَ مِنْهُ فَالضَّمَانُ عَلَى الْمُدْخِرِ  
 وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَاشِئًا مِنْهُ كَانَ رَجَعُ بِنَحْوِ هَرَّةٍ أَوْ رِيحٍ فَلَا ضَمَانَ عَلَى أَحَدِهِ. ع. ش.  
 قُود (سَنِي): (وماتا) أي العائِزُّ والمَعثورُ به. ه. مُغْنِي. قُود: (أو كان الْإِنِّحِ) أي الطَّرِيقُ عَطْفٌ عَلَى

المَالِكُ فَظَاهِرُ الْإِنِّحِ. قُود: (فَلَا ضَمَانَ) عِبَارَةُ الْمُنْهَجِ وَهَذَرُ عَائِزٍّ قَالَ فِي شَرْحِهِ بِخِلَافِ الْمَعثورِ بِهِ وَلَا  
 يُهْدَرُ، وَهَذَا مَا فِي الرُّوضَةِ كَالشَّرْحَيْنِ وَوَقَعَ فِي الْأَصْلِ أَنَّهُ يُهْدَرُ فَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا. ه. أَي لِأَنَّ قَوْلَ  
 الْأَصْلِ فَلَا ضَمَانَ مَعَ التَّفْصِيلِ فِيمَا بَعْدَهُ يُقِيدُ عَدَمَ الضَّمَانِ هُنَا لِكُلِّ مِنَ الْعَائِزِّ وَالْمَعثورِ بِهِ فَقَدْ دَلَّ عَلَى  
 إِبْدَارِ الْمَعثورِ بِهِ فَلِذَا أَوَّلَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ يَغْنِي عَلَى الْمَعثورِ بِهِ الْإِنِّحِ وَيَجُوزُ أَنْ يُؤَوَّلَ عَلَى مَعْنَى فَلَا ضَمَانَ  
 لِلْعَائِزِّ أَيْ لَا يَضْمَنُهُ الْمَعثورُ بِهِ.

غير مُتَعَدٍّ والعائِزُّ كان يُمَكِّنُهُ التَّخَوُّزُ فهو الذي قتل نفسه أَمَّا العائِزُّ فيضمَّنُ هو أو عاقَلَتْهُ مَنْ مات من أولَيْكَ لِتَقْصِيرِهِ (وَالَا) يَتَّبِعُ الطَّرِيقَ كَذَلِكَ أَوْ اتَّسَعَ وَوَقَّفَ مَثَلًا لِعَرَضٍ فَايَسِدْ كَمَا بَحْثُهُ الْأَذْرَعِي وَمَرَّ فِي أَحْيَاءِ الْمَوَاتِ أَنَّ الْجُلُوسَ فِي الشَّارِعِ مَتَى ضَمِيَقٌ بِهِ عَلَى النَّاسِ حُرْمٌ وَبِهِ مَعَ مَا هُنَا يُعْلَمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَاسِعِ هُنَا مَا لَا يَعْمُرُ عُرْفًا عَلَى الْمَارِّ تَجَنُّبٌ نَحْوِ الْقَاعِدِ أَوْ النَّائِمِ فِيهِ وَبِالضَّمِّ مَا يَعْمُرُ وَلَئِنْ يَجِبُ إِقَامَةُ مَنْ ضَمِيَقٌ عَلَى النَّاسِ بِتَوْزِيهِ أَوْ قُفُودِهِ أَوْ وَقُوفِهِ (فَالْمَذْهَبُ إِهْدَارُ قَاعِدٍ وَنَائِمٍ) لِأَنَّ الطَّرِيقَ لِلطَّرُوقِ فَهُمَا الْمُقْصَرَّانِ بِالتَّوْمِ وَالْقُفُودِ وَالمُهْلِكَاَنِ لِنَفْسَيْهِمَا (لَا عَائِزٌ بِهِمَا) بَلْ عَلَيْهِمَا أَوْ عَلَى عَاقِلَتَيْهِمَا بِذَلِكَ (وَضَمَانٌ وَاقِفٌ) لِأَنَّ الْمَارَّ يَحْتَاجُ لِلْوُقُوفِ كَثِيرًا فَهُوَ مِنْ مَرَاقِي الطَّرِيقِ (لَا عَائِزٌ بِهِ) لِأَنَّهُ لَا حَرَكَةَ مِنْهُ فَالْهَلَاكُ حَصَلَ بِحَرَكَةِ الْمَاشِي نَعَمْ، إِنْ وُجِدَ مِنْ الْوَاقِفِ فَعَلَّ بِأَنَّهُ انْحَرَفَ لِلْمَاشِي لَمَّا قَرَّبَ مِنْهُ فَأَصَابَهُ فِي انْحِرَافِهِ وَمَاتَا فَهُمَا كَمَا شِئْنَ اصْطِدَامًا وَسَيَّاتِي وَلَوْ عَثَرَ بِجَالِسٍ بِمَسْجِدٍ لِمَا لَا يُنْزَهُ الْمَسْجِدُ عَنْهُ ضَمِنَهُ الْعَائِزُّ وَهَدَرَ كَمَا لَوْ جَلَسَ

قوله: (لَمْ تَنْصَرِّزْ إلخ). قوله: (فَيَضْمَنُ هو إلخ) اسْقَطَ النِّهَايَةَ لَفْظَةً هِيَ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَتَضْمِينٌ وَاضِعُ الْقِمَامَةِ وَالْحَجَرِ وَالْحَافِرِ وَالْمُدْخِرِ وَالْعَائِزِّ وَغَيْرِهِمُ الْمُرَادُ بِهِ وَجُوبُ الضَّمَانِ عَلَى عَاقِلَتَيْهِمَا بِالذِّيَةِ أَوْ بَعْضِهَا لَا وَجُوبُ الضَّمَانِ عَلَيْهِمْ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ اهـ. فَيَتَّبِعِي أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُ الشَّارِحِ هُنَا وَفِي شَرْحِ لَا عَائِزٌ بِهِمَا عَلَى مَا يَعْمُرُ كَوْنُ الْمَعْنَى بِهِيْمَةً. قوله: (وَالَا) يَتَّبِعُ الطَّرِيقَ كَذَلِكَ) أَي بَأَنَّ كَانَتْ تَنْصَرِّزُ الْمَارَّةُ بِنَحْوِ التَّوْمِ فِيهِ وَلَمْ تَكُنْ بِمَوَاتٍ. قوله: (لِعَرَضٍ فَايَسِدْ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْقَائِمُ فِي طَرِيقٍ وَاسِعٍ أَوْ ضَمِيَقٍ لِعَرَضٍ فَايَسِدْ كَسْرِقَةٍ أَوْ أَدَّى قَاعِدٍ فِي ضَمِيَقٍ اهـ. قوله: (وَبِهِ) أَي بِمَا مَرَّ وَقَوْلُهُ مَعَ مَا هُنَا أَي فِي الْمَشْنِ. قوله: (وَأَنَّهُ يَجِبُ إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (أَنَّ الْمُرَادَ إلخ).

قوله (لَسِي): (فَالْمَذْهَبُ إِهْدَارُ قَاعِدٍ وَنَائِمٍ) وَمَحَلُّ إِهْدَارِ الْقَاعِدِ وَنَحْوِهِ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِذَا كَانَ فِي مَشْنِ الطَّرِيقِ أَي وَسَطِهِ أَمَّا لَوْ كَانَ بِمُنْعَطَفٍ وَنَحْوِهِ بَحِثٌ لَا يُنْسَبُ إِلَى تَعَدٍّ وَلَا تَقْصِيرٍ فَلَا اهـ. نِهَايَةُ أَي وَيَهْدُرُ الْمَاشِي ع ش. قوله (لَسِي): (إِهْدَارُ قَاعِدٍ وَنَائِمٍ) أَي وَوَاقِفٍ لِعَرَضٍ فَايَسِدْ وَكَانَ الْأَوَّلَى ذِكْرُهُ اهـ. ع ش. قوله: (لَا الطَّرِيقُ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. قوله: (بَلْ عَلَيْهِمَا) أَي فِيمَا إِذَا كَانَ الْعَائِزُّ نَحْوَ عَبْدٍ أَوْ بِهِيْمَةٍ اهـ. رَشِيدِي وَقَوْلُهُ نَحْوَ عَبْدٍ فِيهِ تَأْمُلٌ. قوله: (يَحْتَاجُ لِلْوُقُوفِ إلخ) لِيَتَّعَبَ أَوْ سَمَاعُ كَلَامٍ أَوْ انْتِظَارِ رَفِيقٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ اهـ. مُغْنِي. قوله: (فَأَصَابَهُ فِي انْحِرَافِهِ إلخ) بِخِلَافِ مَا إِذَا انْحَرَفَ عَنْهُ فَأَصَابَهُ فِي انْحِرَافِهِ أَوْ انْحَرَفَ إِلَيْهِ فَأَصَابَهُ بَعْدَ تَمَامِ انْحِرَافِهِ فَحُكْمُهُ كَمَا لَوْ كَانَ وَاقِفًا لَا يَتَحَرَّكُ.

(فَرَعَ): لَوْ وَقَعَ عَبْدٌ فِي بَثْرِ قَارَسَلٍ رَجُلٌ خَبَلًا فَشَدَّ الْعَبْدُ فِي وَسَطِهِ وَجَرَّهُ الرَّجُلُ فَسَقَطَ الْعَبْدُ وَمَاتَ ضَمِنَهُ كَمَا قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي فِتَاوِيهِ اهـ. مُغْنِي. قوله: (وَمَاتَا) أَي أَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَخَذًا مِمَّا بَعْدَهُ.

قوله: (لِمَا لَا يُنْزَهُ الْمَسْجِدُ إلخ) أَي لَا يُصَانُ عَنْهُ كَاعْتِكَافٍ وَنَحْوِهِ اهـ. ع ش. قوله: (وَهَدَرَ) أَي الْعَائِزُّ سِوَاكَ كَانَ أَغْمَى أَوْ بَصِيرًا اهـ. ع ش.

قوله: (كَمَا لَوْ جَلَسَ بِمِلْكِهِ فَعَثَرَ بِهِ مَنْ دَخَلَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَإِنْ دَخَلَ بِإِذْنِهِ لَمْ يُهْدَرَ

بملكه فَعَثَرَ به مَنْ دَخَلَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَنَائِمٌ بِهِ مُعْتَكِفًا كَجَالِسٍ وَجَالِسٌ لِمَا يُنْزَهُ عَنْهُ وَنَائِمٌ غَيْرُ مُعْتَكِفٍ كَقَائِمٍ بِطَرِيقٍ فَيُفْصَلُ فِيهِ بَيْنَ الْوَاسِعِ وَالضَّيِّقِ.  
(فَرَعٌ) تَجَارَحًا خَطَأً أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ فَعَلَى عَاقِلَةٍ كُلُّ دِيَّةٍ الْآخِرِ وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ كُلِّ قَصْدَتْ الدَّفْعِ.

### فصل في الاصطدام ونحوه

□ قَوْلُهُ: (بِمَلِكِهِ) أَي أَوْ بِمُسْتَحَقٍّ مَنَفَعَةٍ اهـ. مُعْنَى: قَوْلُهُ: (مَنْ دَخَلَهُ) أَي دَخَلَ مَلِكُهُ. □ قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ إِذْنِهِ) أَي فَإِنْ دَخَلَ بِإِذْنِهِ لَمْ يُهْدَرْ اهـ. مُعْنَى: فِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ فَإِنْ أَرَادَ نَفْيَ الْإِهْدَارِ مُطْلَقًا أَشْكَلُ بَأَنَّ الْمَلِكََ لَا يَنْقُصُ الْجُلُوسُ فِيهِ عَنِ الْجُلُوسِ فِي الشَّارِعِ الْمُفْصَلِ فِيهِ وَإِنْ أَرَادَ عَلَى تَفْصِيلِ الشَّارِعِ فَقَدْ يَقْرُبُ فَلْيُحَرِّزْ اهـ. □ قَوْلُهُ: (مُعْتَكِفًا) يَتَّبَعِي أَنْ يُصَدِّقَ فِي الْإِعْتِكَافِ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْهُ وَيَقُومُ وَإِذْنُهُ مَقَامُهُ اهـ. ع ش. (تَنْبِيْهُ): لَوْ وَقَعَ فِي بَيْتٍ وَنَحْوِهِ فَوَقَعَ عَلَيْهِ آخَرٌ عَمْدًا بِغَيْرِ جَذْبٍ فَقَتَلَهُ اقْتَصَصَ مِنْهُ إِنْ قَتَلَ مِثْلَهُ مِثْلَهُ غَالِيًا لِضَخَامَتِهِ أَوْ عُمِّي الْبِئْرِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ كَمَا لَوْ رَمَاهُ بِحَجَرٍ فَقَتَلَهُ فَإِنْ مَاتَ الْآخَرُ فَالضَّمَانُ فِي مَالِهِ وَإِنْ لَمْ يَقْتُلْ مِثْلَهُ غَالِيًا فَشِبْهُ عَمْدٍ وَإِنْ سَقَطَ عَلَيْهِ خَطَأً بَأَنَّ لَمْ يَخْتَرْ الْوُقُوعَ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ وَقُوعَ الْأَوَّلِ وَمَاتَ بِثَقَلِهِ عَلَيْهِ أَوْ بِانْصِدَامِهِ بِالْبِئْرِ فَيَنْصَفُ الدِّيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ لَوَرِثَةِ الْأَوَّلِ وَالنِّصْفُ الْآخَرُ عَلَى عَاقِلَةِ الْحَافِرِ إِنْ كَانَ الْحَفَرُ عُذْوَانًا لِأَنَّهُ مَاتَ بِوُقُوعِهِ فِي الْبِئْرِ وَيُوقَعُ الثَّانِي عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْحَفَرُ عُذْوَانًا هَلَكَ النِّصْفُ الْآخَرُ وَإِذَا عَرِمَ عَاقِلَةُ الثَّانِي فِي صُورَةِ الْحَفَرِ عُذْوَانًا رَجَعُوا بِمَا عَرِمُوهُ عَلَى عَاقِلَةِ الْحَافِرِ لِأَنَّ الثَّانِيَّ غَيْرُ مُخْتَارٍ فِي وَقُوعِهِ عَلَيْهِ بَلِ الْجَاهُ الْحَافِرُ إِلَيْهِ فَهُوَ كَالْمُكْرَهِ مَعَ الْمُكْرَهِ لَهُ عَلَى إِنْتِلَافِ مَالٍ بَلِ أَوْلَى لَا نِيَهَاءَ قَضِيْدِهِ هُنَا بِالْكُلِّيَّةِ وَلَوْ نَزَلَ الْأَوَّلُ فِي الْبِئْرِ وَلَمْ يَنْصَدِمِ وَقَعَ عَلَيْهِ آخَرٌ فَقَتَلَهُ فَكُلُّ دِيَّتِهِ عَلَى عَاقِلَةِ الثَّانِي فَإِنْ مَاتَ الثَّانِي فَضَمَانُهُ عَلَى عَاقِلَةِ الْحَافِرِ لِلتَّعَدِّي بِحَفَرِهِ لَا إِنْ أَلْقَى نَفْسَهُ فِي الْبِئْرِ عَمْدًا فَلَا ضَمَانَ فِيهِ لِأَنَّهُ الْقَاتِلُ لِنَفْسِهِ مُعْنَى: رَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ.

### (فَصْلٌ: فِي الْإِصْطِدَامِ وَنَحْوِهِ)

□ قَوْلُهُ: (فِي الْإِصْطِدَامِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَلَوْ أَرَكْبُهُمَا أَجْنَبِيٌّ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (لَا يَأْتِي هُنَا) إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ: (فَهُوَ كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ) إِلَى (أَمَّا الْمَمْلُوكَةُ) وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (مَالُ كُلِّ) إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ: (وَهُوَ مُبَالِغَةٌ) إِلَى (وَأَمَّا الْمَمْلُوكَةُ) وَقَوْلُهُ: (ذَهَبَ) إِلَى (لَوْ مَشَى). □ قَوْلُهُ: (وَنَحْوِهِ) أَي

اهـ. فَإِنْ أَرَادَ نَفْيَ الْإِهْدَارِ مُطْلَقًا أَشْكَلُ فَإِنَّ الْمَلِكََ لَا يَنْقُصُ الْجُلُوسُ فِيهِ عَنِ الْجُلُوسِ فِي الشَّارِعِ الْمُفْصَلِ فِيهِ فَإِنْ أَرَادَ عَلَى تَفْصِيلِ الشَّارِعِ فَقَدْ يَقْرُبُ فَلْيُحَرِّزْ. □ قَوْلُهُ: (أَيْضًا) كَمَا لَوْ جَلَسَ بِمَلِكِهِ فَعَثَرَ بِهِ مَنْ دَخَلَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ (إِلَخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ، وَإِنْ عَثَرَ الْمَاشِي بِوَاقِفٍ أَوْ قَاعِدٍ أَوْ نَائِمٍ فِي مَلِكِهِ فَالْمَاشِي ضَامِنٌ وَمُهْدَرٌ دُونَهُمْ إِنْ دَخَلَ بِلا إِذْنِهِ اهـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ فَإِنْ دَخَلَ بِإِذْنِهِ لَمْ يُهْدَرْ اهـ. وَإِطْلَاقُ عَدَمِ الْإِهْدَارِ يُشْكِلُ مَعَ الْإِتْسَاعِ، وَكَذَا مَعَ الضَّيِّقِ فِي الْقِيَامِ لَكِنَّ الْمَلِكََ بِالشَّبْهِ لِلْمَعْثُورِ بِهِ لَا يَنْقُصُ عَنِ الشَّارِعِ إِنْ لَمْ يَزِدْ وَالْعَائِزُّ فِيهِ لَا يَزِيدُ عَلَى الشَّارِعِ فَإِنْ أَجْرَى تَفْصِيلُ الشَّارِعِ فِيهِ قُرْبٌ.

### (فَصْلٌ: فِي الْإِصْطِدَامِ)

مِمَّا يُوجِبُ الاشتراك فِي الضَّمَانِ وَمَا يُذَكِّرُ مَعَ ذَلِكَ إِذَا (اصْطَدَمَا) أَي كَامِلَانِ مَاشِيَانِ أَوْ رَاكِبَانِ مُقْبِلَانِ أَوْ مُذْبِرَانِ أَوْ مُخْتَلِفَانِ (بِلَا قَصْدٍ) لِنَحْوِ ظُلْمَةٍ فَمَاتَا (فَعَلَى عَاقِلَةٍ كُلِّ نَصْفٍ دِيَّةٌ مُخَفَّفَةٌ) لِوَارِثِ الْآخَرِ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا هَلَكَ بِفَعْلِهِ وَفَعَلَ صَاحِبُهُ فَيُهْدَرُ التَّصَفُّ الْمُتَقَابِلُ لِفَعْلِهِ كَمَا لَوْ جَرَحَ نَفْسَهُ وَجَرَحَهُ آخَرُ فَمَاتَ بِهِمَا وَوَجِبَتْ مُخَفَّفَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ لِأَنَّهُ خَطَأٌ مُحَضَّرٌ (وَأَنْ قَصَدَا) الْإِصْطِدَامَ (فَنَصَفُهَا مُغْلَظَةً) عَلَى عَاقِلَةٍ كُلِّ لَأَنَّهُ شَبِهُ عَمْدٍ لَا عَمْدَ لِعَدَمِ إِفْضَاءِ الْإِصْطِدَامِ لِلْمَوْتِ غَالِيًا وَلَوْ ضَعُفَ أَحَدُ الْمَاشِيَيْنِ بِحَيْثُ يُقْطَعُ بِأَنَّهُ لَا أَثَرَ لِحَرَكَتِهِ مَعَ حَرَكَةِ الْآخَرِ هَدَرَ الْقَوِيُّ وَعَلَى عَاقِلَتِهِ دِيَّةٌ الضَّعِيفِ نَظِيرُ مَا يَأْتِي (أَوْ) قَصَدَ (أَحَدُهُمَا) فَقَطِ الْإِصْطِدَامُ (فَلِكُلِّ حَكْمِهِ) فَعَلَى عَاقِلَةِ الْقَاصِدِ نَصْفٌ دِيَّةٌ مُغْلَظَةٌ وَغَيْرُهُ نَصَفُهَا مُخَفَّفَةٌ (وَالصَّحِيحُ أَنَّ عَلَى كُلِّ كَفَّارَتَيْنِ) كَفَّارَةٌ لِقَتْلِ نَفْسِهِ وَآخَرَى لِقَتْلِ صَاحِبِهِ إِذَا الْأَصْحُ أَنَّ الْكُفَّارَةَ لَا تَنْجِزُ وَأَنَّهَا تَجِبُ عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ (وَأَنْ مَاتَا مَعَ مَزَكُوَّتَيْهِمَا فَكَذَلِكَ) الْحَكْمُ فِي الدِّيَّةِ وَالْكَفَّارَةِ .....

كَحَجَرِ الْمُنْجَنِيْقِ اهـ. ع ش. ة فَوَدُ: (وَمَا يُذَكِّرُ مَعَ ذَلِكَ) أَي كَأَشْرَافِ السَّفِينَةِ عَلَى الْغَرَقِ اهـ. ع ش. ة فَوَدُ: (أَي كَامِلَانِ) أَي بَانَ كَانَا بِالْعَيْنِ عَاقِلَيْنِ خُرَيْنِ أَخَذَا مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَصَبَّيَانِ الْخِ اهـ. ع ش. عبارة الْمُغْنِي أَي خُرَانِ كَامِلَانِ الْخِ وَاسْتَمِدَّ تَقْيِيدُ الْإِصْطِدَامِ بِالْعُرَيْنِ مِنْ قَوْلِهِ فَعَلَى عَاقِلَةٍ كُلِّ الْخِ اهـ. ة فَوَدُ: (أَوْ مُذْبِرَانِ) أَي بَانَ كَانَا مَاشِيَيْنِ الْقَهْقَرَى كَمَا لَا يَخْفَى اهـ. رَشِيدِي. ة فَوَدُ: (أَوْ مُخْتَلِفَانِ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ التَّعْمِيْمَيْنِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ الْمُغْنِي أَي أَوْ أَحَدُهُمَا رَاكِبٌ وَالْآخَرُ مَاشٍ أَوْ مُقْبِلٌ وَالْآخَرُ مُذْبِرٌ. ة فَوَدُ (سَنِي): (بِلَا قَصْدٍ) قَيْدٌ بِهِ لِيَشْمَلَ مَا إِذَا غَلَبَتْهُمَا الدَّابَّتَانِ وَسَيَّاتِي مُخْتَرَزُهُ فِي كَلَامِهِ اهـ. مُغْنِي عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَشَمِلَ كَلَامُهُ مَا لَوْ لَمْ يَقْدِرِ الرَّاكِبُ عَلَى ضَبْطِهَا أَي الدَّابَّةِ وَمَا لَوْ قَدَرَ وَغَلَبَتْهُ وَقَطَعَتْ الْعِنَانَ الْوَثِيقَ وَمَا لَوْ كَانَ مُضْطَرًّا إِلَى رُكُوبِهَا اهـ. أَي وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْكُلِّ ع ش. ة فَوَدُ: (لِنَحْوِ ظُلْمَةٍ) أَي مِنْ عَمَى وَغَفْلَةٍ اهـ. مُغْنِي.

ة فَوَدُ (سَنِي): (فَعَلَى عَاقِلَةٍ كُلِّ الْخِ) وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَبْعَا مُتَكَبِّينِ أَوْ مُسْتَلْقَيْنِ أَوْ أَحَدُهُمَا مُتَكَبِّيًا وَالْآخَرُ مُسْتَلْقِيًا اتَّفَقَ الْمَرْكُوبَانِ جِنْسًا وَقُوَّةً كَفَرَسَيْنِ أَمْ لَا كَفَرَسٍ وَبَعِيرٍ اتَّفَقَ سَيْرُهُمَا أَوْ اخْتَلَفَ كَأَنَّ كَانَ أَحَدُهُمَا يَنْعَدُو وَالْآخَرُ يَمْشِي عَلَى هَيْئَتِهِ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ.

ة فَوَدُ (سَنِي): (مُغْلَظَةً) أَي بِالتَّثْلِيثِ اهـ. ع ش. ة فَوَدُ: (عَلَى عَاقِلَةٍ كُلِّ) أَي لِيُورِثَهُ الْآخَرُ اهـ. مُغْنِي. ة فَوَدُ: (لِعَدَمِ إِفْضَاءِ الْإِصْطِدَامِ الْخِ) وَلِذَلِكَ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْقِصَاصُ إِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ اهـ. مُغْنِي. ة فَوَدُ: (لَوْ ضَعُفَ الْخِ) يَتَّبَعِي رُجُوعَهُ لِكُلِّ مِنَ الْقَصْدِ وَعَدَمِهِ لِكَيْتَهُ فِي الْقَصْدِ شَبِهُ عَمْدٍ وَفِي غَيْرِهِ خَطَأٌ اهـ. ع ش.

ة فَوَدُ: (نَظِيرُ مَا يَأْتِي) لَعَلَّ فِي قَوْلِهِ نَعَمْ إِنْ كَانَ الْحَبْلُ الْخِ. ة فَوَدُ: (وَوَغِيرِهِ الْخِ) أَي وَعَلَى عَاقِلَةٍ غَيْرِ الْقَاصِدِ نَصْفٌ دِيَّةٌ وَقَوْلُهُ مُخَفَّفَةٌ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

ة فَوَدُ (سَنِي): (وَالصَّحِيحُ أَنَّ عَلَى كُلِّ الْخِ) أَي سِوَا قَصْدِ الْإِصْطِدَامِ أَمْ لَا اهـ. ع ش. ة فَوَدُ: (لَا تَنْجِزُ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى وَالْقِيَاسُ تَنْجِزُهَا اهـ. سَيِّدُ عَمَرٍ.

(وفي) مالٍ كلٌّ إن عاشا وإلا ففي (تَرْكَةِ كُلِّ مِنْهُمَا) إن كانا ملكين لِلرَّاكِبَيْنِ (نصفُ قيمةٍ) لا يأتي هنا ما مرَّ في الصَّدَاقِ في قيمةِ التَّصْفِ لَأَنَّهُ لِمَعْنَى لا يَأْتِي هنا (دَائِمَةُ الْآخِرِ) أَي مَرْكُوبُهُ وَإِنْ غَلَبَاهُمَا وَالْبَاقِي هَذَرٌ لاشتراكِهما في إِتْلَافِ الدَّائِئَتَيْنِ فَوَزَعَ الْبَدَلَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا فَيْلًا وَالْأُخْرَى كَبْشًا كَمَا فِي الْأُمِّ وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى كَبْشٍ لِحَرَكَتِهِ تَأْثِيرٌ مَا فِي الْقَتْلِ وَإِلَّا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِحَرَكَتِهِ حُكْمٌ كَفَرَزِ الْبِرَّةِ بِجُلْدَةٍ عَقِبَ مَعَ جُزْجٍ عَظِيمٍ أَوْ هُوَ مُبَالِغَةٌ فِي التَّمْثِيلِ إِذِ الْكَبْشُ لَا يُزَكَّبُ فَهُوَ كَقَوْلِ أَبِي خَنْيْفَةَ تَمَثِيلًا لِلْمُتَّقِلِ لَوْ قَتَلَهُ أَبُوبُ قُبَيْسٍ لَمْ يُقْتَلْ بِهِ أَمَّا الْمَمْلُوكَةُ لِغَيْرِ الرَّاكِبِ وَلَوْ مُسْتَأْجَرَةٌ فَلَا يُهْذَرُ مِنْهَا شَيْءٌ وَكَذَا يَضْمَنُ كُلُّ نَصْفٍ مَا عَلَى الدَّائِمَةِ مِنْ مَالِ الْأَجْنَبِيِّ نَظِيرٌ مَا يَأْتِي فِي السَّفِينَةِ وَلَوْ تَجَادَبَا.....

فَوَلَّ (سَيِّ) (وَفِي تَرْكَةِ كُلِّ مِنْهُمَا نِصْفُ قِيَمَةِ الْخِ) وَقَدْ يَجِيءُ التَّقَاصُّ فِي ذَلِكَ وَلَا يَجْرِي فِي الدِّيَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَاقِلَةً كُلُّ مِنْهُمَا وَرَثَتُهُ وَعِدِمَتِ الْإِبِلُ اهـ. أَسْنَى وَمُغْنَى.

فَوَلَّ (سَيِّ) (وَالشَّرْحُ) (وَفِي مَالٍ كُلِّ إِنْ عَاشَا الْخِ) هَذَا يَقْتَضِي حَمْلَ الْوَائِي فِي وَفِي عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ أَوْ الْعُطْفِ عَلَى جُمْلَةٍ وَإِنْ مَاتَا الْخِ لَا عَلَى فَكَذَلِكَ كَمَا هُوَ الْمُبَادِرُ إِذْ لَا يَتَأْتَى مَا زَادَهُ مَعَ فَرَضِ مَوْتِهِمَا مَعَ مَرْكُوبَيْهِمَا إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِهِ بَيَانُ فَائِدَةٍ زَائِدَةٍ بِدُونِ حَمْلِ الْمَشَى عَلَى ذَلِكَ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّعَسُّفِ اهـ.

سم. فَوَدَّ: (وَإِنْ غَلَبَاهُمَا) كَانَ الْأَوَّلَى تَأْنِيثُ الْفِعْلِ. فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَتْ الْخِ) غَايَةُ لِمُتَشَبِّهِ عِبَارَةِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَمَحَلُّ ذَلِكَ كُلُّهُ إِذَا لَمْ تَكُنْ إِحْدَى الدَّائِئَتَيْنِ ضَعِيفَةً بِحَيْثُ يَقْطَعُ بَأَنَّهُ لَا أَثَرَ لِحَرَكَتِهَا مَعَ قُوَّةِ الْآخِرِ فَإِنْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِحَرَكَتِهَا حُكْمٌ كَفَرَزِ الْبِرَّةِ الْخِ. فَوَدَّ: (حَمَلَةً) أَي الْكَبْشُ فِي كَلَامِ الْأُمِّ. فَوَدَّ: (أَوْ هُوَ) أَي كَلَامُ الْأُمِّ. فَوَدَّ: (أَمَّا الْمَمْلُوكَةُ الْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَالنَّهَايَةِ هَذَا إِذَا كَانَتْ الدَّائِئَتَانِ لِهَمَّا فَإِنْ كَانَتَا لِغَيْرِهِمَا كَالْمُعَارَتَيْنِ وَالْمُسْتَأْجَرَتَيْنِ لَمْ يَهْذَرُ مِنْهُمَا شَيْءٌ لَأَنَّ الْمُعَارَ وَنَحْوَهُ مَضْمُونٌ وَكَذَا الْمُسْتَأْجَرُ وَنَحْوُهُ إِذَا أَثْلَفَهُ ذُو الْيَدِ أَوْ قَرَّطَ فِيهِ اهـ. فَوَدَّ: (يَضْمَنُ كُلُّ) أَي مِنَ الرَّاكِبَيْنِ.

فَوَدَّ: (نِصْفُ مَا عَلَى الدَّائِمَةِ الْخِ) كَانَ الْمُرَادُ مَا عَلَى كُلِّ دَائِمَةٍ وَحَيْثُ يَنْتَهِجُ التَّقْيِيدُ بِالْأَجْنَبِيِّ اهـ. سم. فَوَدَّ: (مِنْ مَالِ الْأَجْنَبِيِّ) فَرَعَ لَوْ كَانَ مَعَ كُلِّ مِنَ الْمُضْطَلَمَيْنِ بَيِّضَةً وَهِيَ مَا يُجْعَلُ عَلَى الرَّأْسِ فَكُسِرَتْ فِي الْبَحْرِ أَنَّ الشَّافِعِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا نِصْفُ قِيَمَةِ بَيِّضَةِ الْآخِرِ اهـ. مُغْنَى.

فَوَلَّ (سَيِّ) (وَالشَّرْحُ) (وَفِي مَالٍ كُلِّ إِنْ عَاشَا) هَذَا يَقْتَضِي حَمْلَ الْوَائِي فِي وَفِي عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ أَوْ الْعُطْفِ عَلَى جُمْلَةٍ، وَإِنْ مَاتَا الْخِ لَا عَلَى فَكَذَلِكَ كَمَا هُوَ الْمُبَادِرُ إِذْ لَا يَتَأْتَى مَا زَادَهُ مَعَ فَرَضِ مَوْتِهِمَا مَعَ مَرْكُوبَيْهِمَا إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِهِ بَيَانُ فَائِدَةٍ زَائِدَةٍ بِدُونِ حَمْلِ الْمَشَى عَلَى ذَلِكَ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّعَسُّفِ.

فَوَدَّ (سَيِّ): (وَفِي تَرْكَةِ كُلِّ مِنْهُمَا نِصْفُ قِيَمَةِ دَائِمَةِ الْآخِرِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ، وَقَدْ يَجِيءُ التَّقَاصُّ فِي ذَلِكَ وَلَا يَجِيءُ فِي الدِّيَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ عَاقِلَةً كُلُّ مِنْهُمَا وَرَثَتُهُ وَعِدِمَتِ الْإِبِلُ اهـ. فَوَدَّ: (وَكَذَا يَضْمَنُ كُلُّ نِصْفٍ مَا عَلَى الدَّائِمَةِ مِنْ مَالِ الْأَجْنَبِيِّ) كَانَ الْمُرَادُ مَا عَلَى كُلِّ دَائِمَةٍ وَحَيْثُ يَنْتَهِجُ التَّقْيِيدُ بِالْأَجْنَبِيِّ.

حَبْلًا فَانْقَطَعَ فَسَقَطَا وَمَاتَا فَعَلِيَ عَاقِلَةٌ كُلُّ نَصْفٍ دِيَّةَ الْآخِرِ نَعَمْ، إِنْ كَانَ الْحَبْلُ لِأَحَدِهِمَا هَدَرَ الْآخَرُ لِأَنَّهُ ظَالِمٌ وَعَلَى عَاقِلَتِهِ نَصْفُ دِيَّةِ الْمَالِكِ وَلَوْ أَرْخَاهُ أَحَدُ الْمُتَجَاذِبِينَ فَسَقَطَ الْآخَرُ وَمَاتَ فَعَلِيَ عَاقِلَتِهِ نَصْفُ دِيَّةِ الْمَيِّتِ وَلَوْ قَطَعَهُ غَيْرُهُمَا فَعَلِيَ عَاقِلَتِهِ دِيَّةُ كُلِّ مِنْهُمَا وَلَوْ ذَهَبَ لِيَقُومَ فَأَخَذَ غَيْرُهُ بِثَوْبِهِ لِيَقْعُدَ فَتَمَزَّقَ بِفَعْلِهِمَا لِرَمَةِ نَصْفٍ قِيَمَتِهِ وَكَذَا لَوْ مَشَى عَلَى نَعْلِ مَا شِ فَانْقَطَعَ بِفَعْلِهِمَا كَمَا يَأْتِي.

(وَصِيَّانٍ أَوْ مَجْتُونَانِ) أَوْ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ (كَكَامِلَيْنِ) فِي تَفْصِيلِهِمَا الْمَذْكُورِ وَمِنْهُ وَجُوبُ الدِّيَّةِ مُعْلَظَةٌ إِنْ كَانَ لِهَمَا تَوْعٌ تَمَيِّزٌ لِأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ عَمْدَهُمَا حِينَئِذٍ عَمْدٌ (وَقِيلَ إِنْ أُرْكَبَهُمَا الْوَلِيُّ) لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ (تَعْلُقُ بِهِ) أَوْ بِعَاقِلَتِهِ (الصَّمَانُ) لِمَا فِيهِ مِنَ الْخَطَرِ وَجَوَازِهِ مَشْرُوطٌ بِسَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ وَالْأَصَحُّ الْمُنْعُ إِنْ أُرْكَبَهُمَا لِمَضْلَحَتِهِمَا وَإِلَّا لَامْتَنَعَ الْأَوْلِيَاءُ عَنْ تَعَاطِي مَصَالِحِ الْمَوْلَى نَعَمْ، إِنْ أُرْكَبَهُ مَا يَعْجِزُ عَنْ ضَبْطِهَا عَادَةً لِيَكُونَهَا جَمُوحًا أَوْ لِيَكُونَ ابْنٌ سَنَةً مَثَلًا ضَمِنَهُ وَهُوَ هُنَا وَلِيُّ الْحَضَانَةِ الذَّكَرُ لَا وَلِيُّ الْمَالِ.....

□ قَوْلُهُ: (حَبْلًا) أَيُّ لِهَمَا أَوْ لِغَيْرِهِمَا نِهَايَةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (نَصْفُ دِيَّةِ الْآخِرِ) أَيُّ دِيَّةُ شِبْهِ عَمْدٍ وَكَذَا فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ الْآتِيَةِ اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ الْحَبْلُ لِأَحَدِهِمَا) أَيُّ وَالْآخَرُ ظَالِمٌ اهـ. مُعْنَى.

□ قَوْلُهُ: (وَعَلَى عَاقِلَتِهِ) أَيُّ الظَّالِمِ اهـ. ع ش.

□ قَوْلُ (سَنِيٍّ): (وَصِيَّانٍ الْخ) قَالَ فِي الْعُبَابِ وَلَوْ أُرْكَبَهُ الْأَجْنَبِيُّ فَاضْطَدَمَ هُوَ وَبَالِغٌ وَمَاتَا فَنَصْفُ دِيَّةِ الصَّبِيِّ عَلَى عَاقِلَةِ الْفُضُولِيِّ وَنَصْفُهَا عَلَى عَاقِلَةِ الْبَالِغِ وَلَمْ أَجِدْ لِحُكْمِ دِيَّةِ الْبَالِغِ ذِكْرًا وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ نَصْفَهَا عَلَى عَاقِلَةِ الْفُضُولِيِّ وَنَصْفُهَا هَدَرَ انْتَهَى اهـ. س م. □ قَوْلُهُ: (أَوْ صَبِيٍّ) إِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ هُنَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى.

□ قَوْلُ (سَنِيٍّ): (كَكَامِلَيْنِ) هَذَا إِنْ رَكِبَا بِنَفْسِهِمَا وَكَذَا إِنْ أُرْكَبَهُمَا وَلِيَّهُمَا لِمَضْلَحَتِهِمَا وَكَانَا مِمَّنْ يَضْبُطُ الْمَرْكُوبَ اهـ. مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ عَمْدَهُمَا الْخ) هَذَا لَا يُنَافِي أَنَّ الْإِثْلَافَ بِالِاضْطِدَامِ شِبْهُ عَمْدٍ فَتَأَمَّلْ اهـ. س م. □ قَوْلُهُ: (لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى مَحَلُّ الْخِلَافِ كَمَا نَقَلَاهُ عَنِ الْإِمَامِ وَأَقْرَأَهُ مَا إِذَا أُرْكَبَهُمَا لِزِينَةٍ أَوْ لِحَاجَةٍ غَيْرِ مُهِمَّةٍ فَإِنْ أَرَهَقَتْ إِلَى إِزْكَابِهِمَا حَاجَةً كَتَقْلِيلِهِمَا مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ قَطْعًا اهـ. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ أُرْكَبَهُمَا مَا يُعْجِزُ الْخ) قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُضَافَ إِلَى مَا ذُكِرَ أَنْ لَا يُنْسَبَ الْوَلِيُّ إِلَى تَقْصِيرٍ فِي تَرْكِ مَنْ يَكُونُ مَعَهُمَا مِمَّنْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِإِزْسَالِهِ مَعَهُمَا اهـ. مُعْنَى.

□ قَوْلُهُ: (مَثَلًا) أَيُّ أَوْ سَتَيْنِ اهـ. مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (ضَمِنَهُ) أَيُّ وَلَرَمَهُ كَقَارَتَانِ م ر اهـ. ع ش.

□ قَوْلُهُ: (لَأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ عَمْدَهُمَا حِينَئِذٍ عَمْدٌ) هَذَا لَا يُنَافِي أَنَّ الْإِثْلَافَ بِالِاضْطِدَامِ شِبْهُ عَمْدٍ فَتَأَمَّلْ.

□ قَوْلُ (سَنِيٍّ): (وَقِيلَ إِنْ أُرْكَبَهُمَا الْوَلِيُّ الْخ) قَالَ فِي الْعُبَابِ، وَلَوْ أُرْكَبَهُ الْأَجْنَبِيُّ فَاضْطَدَمَ هُوَ وَبَالِغٌ وَمَاتَا فَنَصْفُ دِيَّةِ الصَّبِيِّ عَلَى عَاقِلَةِ الْفُضُولِيِّ وَنَصْفُهَا عَلَى عَاقِلَةِ الْبَالِغِ وَلَمْ أَجِدْ لِحُكْمِ دِيَّةِ الْبَالِغِ ذِكْرًا وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ نَصْفَهَا عَلَى عَاقِلَةِ الْفُضُولِيِّ وَنَصْفُهَا هَدَرَ اهـ.

على ما بحثه البلقيني وخالفه تلميذه الزركشي في شرح المنهاج فقال يُشبه أنه من له ولاية تأديبه من أب وغيره حاضرين وغيره وفي الخادم فقال ظاهر كلامهم أنه ولي المال انتهى وهو الأوجه (ولو أركبهما أجنبي) بغير إذن الولي ولو لمصلحتيهما (ضمنهما ودائبيتهما) إجماعاً لاعتدیه فتضمنهما عاقلته ويضمن هو دائبيتهما في ماله وهذا ظاهر فمثلُه لا يُعترض به نعم، إن تعمّد الاصطدام وهما مُتميزان ومثلهما يضبط الدابة أحيل الهلاك عليهما لأن عمدهما عمد (أو

قوله: (على ما بحثه البلقيني) وهو الأوجه اه. مُعني. قوله: (أنه من له ولاية تأديبه) اعتمدته النهاية اه. سيّد عمر وع ش. قوله: (من أب وغيره) ومنه الأم حيث فعلت ذلك لمصلحة عند غيبة الولي والمعلم والفقهاء ع ش.

قوله (سنّي): (ولو أركبهما أجنبي إلخ) قال في الرّوض أو أجنبيّان كلّ واحدًا فعلى عاقلة كلّ نصف ديتيهما وعلى كلّ نصف قيمة الدائبتين وما اتلفته دابة من أركبه اه. ويتبعني أن يكون كالأجنبيّين في هذا التفصيل الوليّان حيث أركبهما لا لمصلحتيهما اه. سم.

قوله (سنّي): (أجنبي) ومنه الولي إذا أركبهما لغير مصلحة كما هو ظاهر ممّا مرّ اه. رشيدتي عبارة ع ش ولو كان أي الأجنبيّ صبيّا اه. قوله: (بغير إذن الولي) إلى قوله وهذا ظاهر في المُعني وكذا في النهاية إلّا قوله إجماعاً. قوله: (ولو لمصلحتيهما) عبارة المُعني وإن وقع الصبي فمات ضمنه المُركب كما قاله الشيخان وظاهره أنه لا فرق بين أن يكون إركابه لغرض من قروسيّة ونحوها أو لا وهو كذلك في الأجنبيّ بخلاف الولي فإنه إذا أركبه لهذا الغرض وكان ممن يستمسك على الدابة لا يضمنه اه.

قوله: (وهذا) أي استعمال ضمنهما ودائبيتهما في التفصيل والتوزيع المذكور. قوله: (أحيل الهلاك عليهما) خالفه المُعني والنهاية فقالا وشمل إطلاقه أي المثنى تضمين الأجنبي ما لو تعمّد الصبيّان الإصطدام وهو كذلك وإن قال في الوسيط يَحْتَمِلُ إحالة الهلاك عليهما بناءً على أن عمدهما عمد واستحسنه الشيخان لأن هذه المباشرة ضعيفة فلا يعول عليها كما قاله شينخي وقضية كلام الجمهور إن ضمان المُركب بذلك ثابت وإن كان الصبيّان ممن يضبطان المُركوب هو كذلك وإن كان قضية نصّ الأم أنهما إن كانا كذلك فهما كما لو ركبا بأنفسهما وجزم به البلقيني اه.

قوله: (وخالفه تلميذه الزركشي في شرح المنهاج إلخ) عبارة م ر قال الزركشي في شرح المنهاج يُشبه أنه من له ولاية تأديبه من أب وغيره حاضرين وغيره وفي الخادم ظاهر كلامهم أنه ولي المال والثاني أوجه اه.

قوله (سنّي): (ولو أركبهما أجنبي إلخ) قال في الرّوض أو أجنبيّان كلّ واحدًا فعلى عاقلة كلّ نصف ديتيهما وعلى كلّ نصف قيمة الدائبتين وما اتلفته دابة من أركبه اه. ويتبعني أن يكون كالأجنبيّين في هذا التفصيل الوليّان حيث أركبهما لمصلحتيهما. قوله: (أحيل الهلاك عليهما إلخ) كما في الوسيط واستحسنه الشيخان قال في شرح الرّوض عقب ذلك وقضية كلام الجمهور أن ضمان المُركوب كذلك

اصْطَلَمَ (حَامِلَانِ وَأَسْقَطَتَا) وَمَاتَا (فَالدِّيَّةُ كَمَا سَبَقَ) مِنْ أَنَّ عَلَى عَاقِلَةٍ كُلِّ نِصْفِ دِيَةِ الْآخَرَى (وَعَلَى كُلِّ أَرْبَعِ كَفَّارَاتٍ عَلَى الصَّحِيحِ) وَاحِدَةً لِنَفْسِهَا وَآخَرَى لِحَبْنِيهَا وَآخَرَيَانِ لِنَفْسِ الْآخَرَى وَحَبْنِيهَا لِأَنَّهُمَا اشْتَرَا فِي إِهْلَاكِ أَرْبَعَةِ أَنْفُسٍ (وَعَلَى عَاقِلَةٍ كُلِّ نِصْفِ غُرَّتِي حَبْنِيَّهِمَا) لِأَنَّ الْحَامِلَ إِذَا جَنَّتْ عَلَى نَفْسِهَا فَأَجْهَضَتْ لَزِمَ عَاقِلَتَهَا الْغُرَّةُ كَمَا لَوْ جَنَّتْ عَلَى آخَرَى وَإِنَّمَا لَمْ يَهْذُرْ مِنَ الْغُرَّةِ شَيْءٌ لِأَنَّ الْجَنِينَ أَجْنَبِيَّ عَنْهُمَا وَمَنْ تَمَّ لَوْ كَانَتَا مُسْتَوْلَدَتَيْنِ وَالْجَنِينَانِ مِنْ سَيِّدِيَّهِمَا سَقَطَ عَنْ كُلِّ مِنْهُمَا نِصْفُ غُرَّةٍ جَنِينٍ مُسْتَوْلَدَتَهُ لِأَنَّهُ حَقُّهُ إِلَّا إِذَا كَانَ لِلْجَنِينِ جَدَّةٌ لِأُمِّ وَارِثَةٌ وَلَا يَرِثُ مَعَهُ غَيْرُهَا وَكَانَتْ قِيَمَةُ كُلِّ تَحْتِمِلٍ نِصْفَ غُرَّةٍ فَكَثُرَ إِذِ السَّيِّدُ لَا يَلْزَمُهُ الْفِدَاءُ بِالْأَقْلَى كَمَا يَأْتِي فَلَهَا الشُّدُسُ وَقَدْ أَهْدَرَ النَّصْفُ لِأَجْلِ عَدَمِ اسْتَحْقَاقِ سَيِّدِ بَنَتِهَا أُرْشَ جَنَائِطِهَا فَيَتَمُّ لَهَا الشُّدُسُ مِنْ مَالِهِ قِيلَ أَوْهَمَ الْمُتَنُّ تَعَيَّنَ وَجُوبُ قَرْنٍ نِصْفُهُ لِهَذَا وَنِصْفُهُ لِهَذَا فَلَوْ قَالَ نِصْفُ غُرَّةٍ لِهَذَا وَنِصْفُ غُرَّةٍ لِهَذَا لَأَفَادَ جَوَازَ تَسْلِيمِ نِصْفٍ عَنْ هَذَا وَنِصْفٍ عَنْ هَذَا

قوله: (وَمَاتَا) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ تَمَّ فِي الْمُغْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ أَثَرُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَارِثَةٌ وَلَا يَرِثُ مَعَهُ غَيْرُهَا. قوله: (مِنْ أَنَّ عَاقِلَةَ الْخ) أَيِ وَإِنَّ يَهْذُرُ النَّصْفُ الْآخَرَ لِأَنَّ الْهَلَاكَ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِمَا أَه. مُغْنَى. قوله: (وَإِنَّمَا لَمْ يَهْذُرْ مِنَ الْغُرَّةِ شَيْءٌ) أَيِ بِخِلَافِ الدِّيَةِ فَإِنَّهُ يَجِبُ نِصْفُهَا وَيَهْذُرُ نِصْفُهَا كَمَا مَرَّ أَه. مُغْنَى. قوله: (عَنْهُمَا) أَيِ الْحَامِلَيْنِ. قوله: (وَمِنْ تَمَّ لَوْ كَانَتَا مُسْتَوْلَدَتَيْنِ الْخ) فَإِنْ جَنَائِطُهُمَا عَلَى سَيِّدِيَّهِمَا أَه. سَم. قوله: (عَنْ كُلِّ مِنْهُمَا) أَيِ السَّيِّدَيْنِ أَه. ع ش. قوله: (وَارِثَةٌ) صِفَةُ جَدَّةٍ. قوله: (وَلَا يَرِثُ مَعَهُ غَيْرُهَا) أَيِ لَا يَتَصَوَّرُ إِزْثُ غَيْرِهَا أَه. رَشِيدِي. قوله: (مَعَهُ) أَيِ السَّيِّدِ. قوله: (قِيَمَةُ كُلِّ) أَيِ مِنَ الْمُسْتَوْلَدَتَيْنِ. قوله: (تَحْتِمِلٍ نِصْفَ غُرَّةٍ) أَيِ فَإِنْ لَمْ تَحْتِمِلْ ذَلِكَ لَمْ يَلْزَمَهُ إِلَّا قَدْرُ قِيَمَتِهَا فَيَكُونُ مَا يَخْصُ الْجَدَّةُ أَقْلُ مِنَ شُدُسِ الْغُرَّةِ وَمَا عَلَى سَيِّدِ بَنَتِهَا مِنْهُ أَقْلُ مِنْ نِصْفِ الشُّدُسِ سَم وَرَشِيدِي. قوله: (أُرْشَ جَنَائِطِهَا) أَيِ عَلَى نَفْسِهَا. قوله: (فَيَتَمُّ لَهَا الشُّدُسُ) أَيِ لِأَنَّ جَنَائِطَهَا إِنَّمَا تَهْذُرُ بِالنِّسْبَةِ لَهُ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ لَهُ عَلَيْهَا شَيْءٌ لَا بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِهِ كَالْجَدَّةِ فَلَهَا نِصْفُ الشُّدُسِ مِنَ النَّصْفِ الَّذِي لَزِمَ سَيِّدَ الْآخَرَى وَنِصْفُ الشُّدُسِ عَلَى سَيِّدِ بَنَتِهَا سَم وَرَشِيدِي وَع ش. قوله: (قِيلَ أَوْهَمَ الْمُتَنُّ الْخ) وَاقْفَهُ الْمُغْنَى. قوله: (تَعَيَّنَ وَجُوبُ قَرْنٍ) أَيِ عَلَى عَاقِلَةٍ كُلِّ أَه. سَم.

ثَابِتٌ، وَإِنْ كَانَ الصَّبِيَّانِ مِمَّنْ يَضْطَبَانِ الْمَرْكُوبَ وَقَضِيَّةُ نَصِّ الْأُمِّ أَنَّهُمَا إِنْ كَانَا كَذَلِكَ فَهَمَا كَمَا لَوْ رَكِبَا بَأَنْفُسِهِمَا وَبِهِ جَزَمَ الْبُلْقِينِي أَخَذًا مِنَ النَّصِّ الْمُشَارِ إِلَيْهِ أَه. وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا كَفِيرُهُ خِلَافَ مَا فِي الْوَسِيطِ وَخِلَافَ مَا جَزَمَ بِهِ الْبُلْقِينِي. قوله: (وَمِنْ تَمَّ لَوْ كَانَتَا مُسْتَوْلَدَتَيْنِ) فَإِنْ جَنَائِطُهُمَا عَلَى سَيِّدِيَّهِمَا. قوله: (غُرَّةُ الْخ) أَيِ فَإِنْ لَمْ يَحْتِمِلْ ذَلِكَ لَمْ يَلْزَمَهُ إِلَّا قَدْرُ قِيَمَتِهَا فَيَكُونُ مَا يَخْصُ الْغُرَّةُ أَقْلُ مِنَ شُدُسِ الْغُرَّةِ وَمَا عَلَى سَيِّدِ بَنَتِهَا أَقْلُ مِنْ نِصْفِ الشُّدُسِ. قوله: (فَيَتَمُّ لَهَا الشُّدُسُ) لِأَنَّ جَنَائِطَهَا إِنَّمَا تَهْذُرُ بِالنِّسْبَةِ لَهُ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا شَيْءٌ لَا بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِهِ كَالْجَدَّةِ فَلَهَا نِصْفُ الشُّدُسِ مِنَ النَّصْفِ الَّذِي لَزِمَ سَيِّدَ الْآخَرَى وَنِصْفُ الشُّدُسِ عَلَى سَيِّدِ بَنَتِهَا. قوله: (تَعَيَّنَ وَجُوبُ قَرْنٍ) أَيِ عَلَى عَاقِلَةٍ كُلِّ.



انتهى ولك أن تقول إن تساوت العُرتان من كل وجه صدق نصفهما على كل منهما وإلا لم يصدق التصف حقيقة إلا على نصف من هذا ونصف من هذا فلا إيهام ولا اعتراض.  
(أو اصطدم (عبدان) اتفقت قيمتهما أم لا وماتا (فهذه) لأن جناية القُرْن تتعلّق برقبته وقد فانت نعم، إن امتنع بيعهما كمستولدتين أو موقوفتين أو مندور عتقهما فعلى سيّد كل الأقل من نصف قيمة كل وأرش جنايته على الآخر لأنه بنحو الإيلاد منع من البيع أو كان ثمّ موصى به أو موقوف على أرش ما يجنيه القُرْن أعطى سيّد كل نصف قيمة قنّه أو كانا مغبوسين فعلى الغاصب فداء كل نصف منهما بأقلّ الأمرين أمّا لو مات أحدهما فقط فيجب نصف قيمته

فوه: (ولك أن تقول إلخ) نازع فيه ابن قاسم اه. رشيدى. فوه: (إن تساوت العُرتان) أي بأن اتفق دين أمهما اه. ع ش. فوه: (صدق نصفهما إلخ) أقول هذا الصدق إن لم يؤكد الإيهام ما دفعه اه. سم. فوه: (على كل منهما) أي من الصورتين. فوه: (فلا إيهام إلخ) نظّر فيه سم راجعه.  
فوه: (اتفقت قيمتهما) إلى قول المتن: (أو سفيستان) في المغني إلا قوله: (ولا تقاص) إلى (أو القُرْن). فوه: (وماتا) أي معاً أو أحدهما بعد الآخر قبل إمكان بيعه اه. مغني. فوه: (كمستولدتين) استثناء هذه إمّا يأتي على رأي ابن حزم أن لفظ العبد يشمل الأمة اه. مغني. فوه: (كمستولدتين إلخ) عبارة النهاية والمغني كابني مستولدتين أو موقوفتين أو مندور عتقهما اه. فوه: (أو موقوفين إلخ) انظر ما لو كان الواقف ميتاً ولا تركة له اه. سم على المنهج أقول والظاهر أنه هدّر اه. ع ش.  
فوه: (من نصف قيمة كل) لا يخفى إشكال المغني مع كل هذه فكان الأولى إسقاطها والتعبير بقوله من نصف قيمته فتأمل اه. سم. فوه: (لأنه) أي السيّد. فوه: (أو كان إلخ) وقوله أو كانا إلخ عطفان على قوله امتنع إلخ. فوه: (مغبوسين) أي مع غاصبتين اثنتين كما لا يخفى اه. رشيدى. فوه: (فداء كل نصف منهما) يراجع اه. سم أقول ويثله في المغني ويراؤه تغيير النهاية فداؤهما اه. قال

فوه: (صدق نصفهما إلخ) أقول هذا الصدق إن لم يؤكد الإيهام المذكور ما دفعه. فوه: (صدق نصفهما على كل منهما) أقول لا يخفى عدم اندفاع الإيهام المذكور على هذا التقدير سواء أراد بضمير التثنية في قوله على كل منهما العُرتين أو الصورتين أغني فتأ نصفه لهذا ونصفه لهذا وتسليم نصفه عن هذا ونصفه عن هذا إذ من لازم صدقه نفس لهذا نصفه وللآخر نصفه احتمال إرادته فقط ولا معنى للإيهام إلا ذلك وقوله وإلا لم يصدق النصف حقيقة إلخ لا يخفى منعه إذ لا خفاء أن أعلى العُرتين يصدق عليها حقيقة أدنى العُرتين إذ الزيادة على أقل ما يجب لا تمنع الإجزاء ولا صدق الواجب وحيث يصدق على أعلى القُتتين الذي جعل نصفه عن هذا ونصفه عن هذا أنه نصف عُرتي الجنيتين فيحتمل إرادته فقط، وهذا معنى الإيهام فانظر مع ذلك قوله ولا إيهام ولا اعتراض. فوه: (من نصف قيمة كل) لا يخفى إشكال المغني مع ذكر كل هذه فتأمله وكان الأولى إسقاطها، والتعبير بقوله من نصف قيمته فتأمل. فوه: (فعلى الغاصب فداء كل نصف منهما إلخ) يراجع.

مُتَعَلِّقًا بِرَقَبَةِ الْحَيِّ فَإِنْ أَثَرُ فَعَلِ الْمَيِّتِ فِيهِ نَقَصًا تَعَلَّقَ غُرْمُهُ بِذَلِكَ التَّصْفِ وَتَقَاصًا فِيهِ وَلَوْ  
اصْطَدَمَ حُرٌّ وَقِنٌّ وَمَاتَا وَجَبَ فِي تَرْكِه الحُرُّ نَصْفُ قِيَمَةِ الْقِنِّ كَذَا عُبِّرَ بِهِ شَارِحٌ وَلَا يُنَافِيهِ تَعْبِيرُ  
غَيْرِهِ يُوجِبُ عَلَى الْعَاقِلَةِ لِمَا يَأْتِي أَنَّ الْجَانِي يُلَاقِيهِ الْوَجُوبُ أَوَّلًا ثُمَّ تَتَحَمَّلُهُ الْعَاقِلَةُ وَيَتَعَلَّقُ بِهِ  
نَصْفُ دِيَةِ الْحُرِّ لِأَنَّهُ بَدَلُ الرَقَبَةِ الَّتِي هِيَ مَحَلُّ التَّعَلُّقِ فَيَأْخُذُ السَّيِّدُ مِنَ الْعَاقِلَةِ نَصْفَ الْقِيَمَةِ  
وَيَدْفَعُ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ لِلْوَرَثَةِ نَصْفَ الدِّيَةِ وَلَا تَقَاصٌ إِلَّا إِنْ كَانَ الْوَرَثَةُ هُمُ الْعَاقِلَةُ وَغُدِمَتْ  
الْإِبِلُ وَحُلٌّ مَا عَلَيْهِمْ قَبْلَ الطَّلَبِ أَوِ الْقِنُّ فَقَطْ فَنَصْفُ قِيَمَتِهِ عَلَى عَاقِلَةِ الْحُرِّ أَوِ الْحُرِّ فَقَطْ  
فَنَصْفُ دِيَتِهِ فِي رَقَبَةِ الْقِنِّ (أَوْ) اصْطَدَمَ (سَفِينَتَانِ) وَغَرِقْنَا (فَكَدَّائَتَيْنِ وَالْمَلَّاحَيْنِ) فِيهِمَا وَهُمَا  
الْمُجْرِيَانِ لِهَمَّا اتَّحَدَا أَوْ تَعَدَّدَا وَالْمُرَادُ بِالْمُجْرِي لِهَمَّا مَنْ لَهُ دَخَلٌ فِي سَيْرِهَا وَلَوْ بِإِمْسَاكِ نَحْوِ  
حَبْلِ أَحَدًا مِمَّا مَرَّ فِي صَلَاةِ الْمُسَافِرِ (كَرَاكِبَيْنِ) فِيمَا مَرَّ (إِنْ كَانَتَا) أَيِ السَّفِينَتَيْنِ وَمَا فِيهِمَا  
(لِهَمَّا) فَنَصْفُ قِيَمَةِ كُلِّ سَفِينَةٍ وَنَصْفُ مَتَاعِهَا مُهْدَرٌ.....

الرَّشِيدِيُّ وَظَاهِرُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ أَيْضًا تَمَامُ قِيَمَةِ كُلِّ مِنْهُمَا لِسَيِّدِهِ هـ. قُودُ: (وَلَوْ) اصْطَدَمَ حُرٌّ وَقِنٌّ إِلَى الْمَتْنِ  
فِي النَّهَايَةِ إِلَّا مَا سَأَلْتَهُ عَلَيْهِ وَلَا قَوْلُهُ وَلَا تَقَاصٌ إِلَى أَوْ الْقَوَّةُ هـ. قُودُ: (وَجَبَ فِي تَرْكِه الحُرُّ) إِلَى قَوْلِهِ  
وَيَتَعَلَّقُ بِهِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى فَيَنْصَفُ قِيَمَةَ الْعَبْدِ عَلَى عَاقِلَةِ الْحُرِّ هـ. قُودُ: (وَيَتَعَلَّقُ بِهِ) أَيِ بِنَصْفِ  
قِيَمَةِ الْعَبْدِ هـ. رَشِيدِيُّ هـ. قُودُ: (نَصْفُ دِيَةِ الْحُرِّ) وَلِوَرَثَتِهِ مُطَابَقَةُ الْعَاقِلَةِ بِنَصْفِ الْقِيَمَةِ لِلتَّوَثُّقِ بِهَا هـ.  
نِهَاجُ هـ. قُودُ: (مَنْهُ) أَيِ النَّصْفِ هـ. قُودُ: (لِلْوَرَثَةِ) أَيِ وَرَثَةِ الْحُرِّ هـ. ع ش هـ. قُودُ: (فَيَنْصَفُ قِيَمَتَهُ) إلخ  
أَيِ وَيُهْدَرُ الْبَاقِي نِهَاجُ وَمُعْنَى هـ. قُودُ: (وَهُمَا الْمُجْرِيَانِ إلخ) سُمِّيَ بِذَلِكَ لِإِجْرَائِهِ السَّفِينَةَ عَلَى الْمَاءِ  
الْمَالِحِ هـ. مُعْنَى.

قُودُ (سَيِّ): (كَرَاكِبَيْنِ) وَلَوْ كَانَ الْمَلَّاحَانِ صَبِيَّيْنِ وَأَقَامَهُمَا الْوَلِيُّ أَوْ أَجْنَبِيٍّ فَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ  
أَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ أَيِ الْوَلِيِّ أَوْ الْأَجْنَبِيِّ ضَمَانٌ لِأَنَّ الْوَضْعَ فِي السَّفِينَةِ لَيْسَ بِشَرْطٍ وَلِأَنَّ الْعَمْدَ مِنَ الصَّبِيِّينَ  
هَذَا هُوَ الْمُهْلِكُ هـ. مُعْنَى وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنِ الْأَسْتَى مَا نَصَّهُ وَقَضِيَّةٌ سُكُوتِ الشَّارِحِ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ  
الْأَرْجَحَ عِنْدَهُ عَدَمُ الْإِسْتِثْنَاءِ لِأَنَّ الضَّرَرَ الْمُتَرْتَّبَ عَلَى غَرَقِ السَّفِينَةِ أَشَدُّ مِنَ الضَّرَرِ الْحَاصِلِ مِنَ  
الرُّكُوبِ هـ. وَقَوْلُهُ أَنَّ الْأَرْجَحَ إلخ أَيِ وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ وَالشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ عِبَارَةُ الْأَوَّلِ وَمَا اسْتِثْنَاهُ الْبَلْقِينِيُّ  
وَالزَّرْكَشِيُّ مِنَ التَّشْبِيهِ الْمَذْكُورِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَلَّاحَانِ صَبِيَّيْنِ وَأَقَامَهُمَا الْوَلِيُّ أَوْ أَجْنَبِيٍّ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا  
يَتَعَلَّقُ بِهِ ضَمَانٌ لِأَنَّ الْوَضْعَ فِي السَّفِينَةِ إلخ مَرْدُودٌ إِذَا الضَّرَرُ الْمُتَرْتَّبُ عَلَى غَرَقِ السَّفِينَةِ أَشَدُّ مِنَ الضَّرَرِ

قُودُ (سَيِّ): (وَالْمَلَّاحَانِ كَرَاكِبَيْنِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَاسْتَشْنَى الزَّرْكَشِيُّ مِنَ التَّشْبِيهِ الْمَذْكُورِ مَا إِذَا  
كَانَ الْمَلَّاحَانِ صَبِيَّيْنِ وَأَقَامَهُمَا الْوَلِيُّ أَوْ أَجْنَبِيٍّ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ ضَمَانٌ لِأَنَّ الْوَضْعَ فِي السَّفِينَةِ  
لَيْسَ بِشَرْطٍ وَلِأَنَّ الْعَمْدَ مِنَ الصَّبِيِّينَ هَذَا هُوَ الْمُهْلِكُ هـ. وَقَضِيَّةٌ سُكُوتِ الشَّارِحِ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ الْأَرْجَحَ  
عَدَمُ الْإِسْتِثْنَاءِ لِأَنَّ الضَّرَرَ الْمُتَرْتَّبَ عَلَى غَرَقِ السَّفِينَةِ أَشَدُّ مِنَ الضَّرَرِ الْحَاصِلِ مِنَ الرُّكُوبِ ش م ر.

والتصّف الآخر على صاحب الأخرى إن بقي وإلا ففي تركته ونصف دية كل مُهْدَرٍ وما بقي على عاقلة الآخر بتفصيله السابق (فإن كان فيهما مالٌ أجنبيّ لزم كلاً) من الملاحين (نصف ضمانه) وإن كان بيد مالِكه الذي بالسّفينة لتعديهما ويُعلّم ممّا يأتي أنّه مُخَيَّر بين أخذ جميع بَدَلِ ماله من أحد الملاحين ثم هو يرجع بنصفه على الآخر وبين أخذ نصفه منه ونصفه من الآخر (وإن كانتا لأجنبيّ) وهما أجيرا المالك أو أميناه (لزم كلاً نصف قيمتهما) لأنّ مال الأجنبي لا يُهْدَرُ منه شيء وللمالك كلُّ أن يأخذ جميع قيمة سفينته من ملاحه ثم يرجع هو بنصفها على الملاح الآخر أو نصفاً من هذا ونصفاً من هذا ولو كانا قَتِين تعلق الضمان برقبتهما هذا كله إذا اصطدّمتا بفعليهما أو تقصيرهما كأن قصّرا في الضبط مع إمكانه أو سيرا في ريح شديدة لا تسير في مثلها السفن أو لم يُكمّلا عدّتيهما وإلا بأن غلبتهما الريح ويصدّقان فيه

الحاصل من الركوب اهـ. قال الرشيد في قوله وأقامهما الولي أي لغير مصلحة لهما كما هو ظاهر اهـ. وقال ع ش قوله مزدود أي قيض من الولي والأجنبيّ اهـ. قوله: (والتصّف الآخر على صاحب الأخرى) أي موزّعا على ملاحيهما إن كانوا متعديين كما هو ظاهر اهـ. رشيد في قوله: (ونصف دية كل إلخ) ولزم كلاً منهما كفارتان نهايةً ومغني. قوله: (وما بقي) أي وهو نصف دية كل. قوله: (بتفصيله السابق) كأنه إشارة للتقاصّ اهـ. سم.

قوله (لست): (فيهما) أي في السفينتين وهما لهما اهـ. مغني. قوله: (من الملاحين) إلى قول المتن ولو أشرقت في المغني. قوله: (ويُعلّم) إلى قوله ولما قرّرت المتن في النهاية إلا قوله فإن كان لا يملك إلى المتن وقوله أي للمالك إلى تقديم الأخف. قوله: (ويُعلّم ممّا يأتي إلخ) أقول في العلم ممّا يأتي نظر ظاهر لأنّ الآتي أخذ كل من ملاحه الجميع وهذا لا يدلّ على الأخذ من غير ملاحه كما يدلّ عليه قوله هنا من أحد الملاحين اللهم إلا أن يُراد بأحد الملاحين ملاحه فليتأمل سم على حجة اهـ. رشيد في قوله: (أنّه يُخَيَّر إلخ) كذا في شرح المنهج أي والنهاية والمغني فانظر ما وجه ذلك فإنّ كلاً لم يستقلّ بالإثلاف وليس المال في يده أمانة وقد قرّط فيه فلم طوّل بالنصف الآخر إلا أن يُراد بأحد الملاحين ملاحه سم على حجة اهـ. رشيد في قوله: (وهما) أي الملاحان فيهما اهـ. مغني.

قوله: (ولمّا لك كل) عبارة المغني وتخيّر كل من المالكيين بين أن يأخذ إلخ. قوله: (أو لم يُكمّلا إلخ) أي أو لم يغدلاهما عن صوب الاصطدام مع إمكانه اهـ. نهاية. قوله: (عدّتيهما) أي من الرجال والآلات اهـ. نهاية. قوله: (ويصدّقان إلخ) أي عند التنازع في اتّهما غلبا اهـ. مغني.

قوله: (بتفصيله السابق) كأنه إشارة للتقاصّ. قوله: (ويُعلّم ممّا يأتي إلخ) أقول في العلم ممّا يأتي نظر ظاهر لأنّ الآتي أخذ كل الجميع من ملاحه، وهذا لا يدلّ على الأخذ من غير ملاحه كما دلّ عليه قوله هنا من أحد الملاحين اللهم إلا أن يُريد بأحد الملاحين ملاحه فليتأمل. قوله: (مُخَيَّر بين أخذ جميع إلخ) كذا في شرح المنهج فانظر ما وجه ذلك فإنّ كلاً لم يستقلّ بالإثلاف، وليس المال في يده

بَيَمِينِهِمَا لَمْ يَضْمَنَا لِتَعَذُّرِ الضَّبْطِ هُنَا لَا فِي الدَّائِيَةِ لِإِمْكَانِ ضَبْطِهَا لِلْجَامِ وَمَحَلُّ كَوْنِهِمَا كَالرَّاكِبَيْنِ مَا لَمْ يَقْصِدَا الْأَصْطِدَامَ بِمَا يَعُدُّهُ الْخُبْرَاءُ مُفْضِيًا لِلْهَلَاكِ غَالِيًا وَلَا لَزِمَ كُلُّ نَصْفٍ دِيَّةَ كُلِّ دِيَّةٍ عَمِدٍ فِي مَالِ الْآخِرِ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ بَقِيَ أَحَدُهُمَا قُتِلَ بِالْمَيِّتِ أَوْ بَقِيََا وَغَرِقَ رَاكِبٌ قُتِلَا بِهِ أَوْ رَكَابٌ قُتِلَا بِوَاحِدٍ بِقُرْعَةٍ إِنْ لَمْ يَتَرْتَبُوا وَإِلَّا فَبِالْأَوَّلِ وَوَجِبَ فِي مَالِ كُلِّ نَصْفٍ دِيَّةُ الْبَاقِينَ فَإِنْ كَانَ لَا يَهْلِكُ غَالِيًا فَدِيَّةُ شِبْهِ عَمِدٍ لَهُ عَلَى عَاقِلَتَيْهِمَا.

(وَلَوْ أَشْرَفَتْ سَفِينَةٌ) بِهَا مَتَاعٌ وَرَاكِبٌ (عَلَى غَرَقٍ) وَخِيفَ غَرَقُهَا بِمَا فِيهَا (جَزَاءً) عِنْدَ تَوَهُُّمِ التَّجَاةِ بِأَنْ اشْتَدَّ الْأَمْرُ وَقَوَّبَ الْيَأْسُ وَلَمْ يَفِذْ الْإِلْقَاءُ إِلَّا عَلَى نُدُورٍ أَوْ عِنْدَ غَلْبَةِ ظَنِّ التَّجَاةِ بِأَنْ لَمْ يُخْشَ مِنْ عَدَمِ الطَّرُوحِ إِلَّا تَوَعُّعٌ خَوْفٍ غَيْرُ قَوِيٍّ (طَرِخَ مَتَاعُهَا) حِفْظًا لِلرُّوحِ يَعْنِي مَا يَنْدَفِعُ بِهِ الضَّرَرُ فِي ظَنِّهِ مِنَ الْكُلِّ أَوْ الْبَعْضِ كَمَا أَشَارَتْ إِلَيْهِ عِبَارَةُ أَصْلِهِ (وَيَجِبُ) طَرِخُ ذَلِكَ (لِرَجَاءِ نَجَاةِ الرَّاكِبِ) أَيِ لِظَنِّهَا مَعَ قُوَّةِ الْخَوْفِ لَوْ لَمْ يَطْرَحْ وَيَنْبَغِي أَيِ لِلْمَالِكِ فِيمَا إِذَا تَوَلَّى الْإِلْقَاءَ

فَوُدَّ: (وَلَا لَزِمَ الْإِنْفِ) وَإِنْ تَعَمَّدَ أَحَدُهُمَا أَوْ قَرَّطَ دُونَ الْآخِرِ فَلِكُلِّ حُكْمُهُ وَإِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا مَرْبُوطَةً فَالضَّمَانُ عَلَى مُجْرِي السَّارِيَةِ. (فَرَعَ): لَوْ خَرَقَ شَخْصٌ سَفِينَةً عَامِدًا خَرَقًا يَهْلِكُ غَالِيًا كَالْخَرَقِ الْوَاسِعِ الَّذِي لَا مَدْفَعَ لَهُ فَغَرَقَ بِهِ إِنْسَانٌ فَالْقِصَاصُ أَوْ الدِّيَّةُ الْمُغْلَظَةُ عَلَى الْخَارِقِ فَإِنْ خَرَقَهَا لِإِضْلَاحِهَا أَوْ لِغَيْرِ إِضْلَاحِهَا لَكِنْ لَا يَهْلِكُ غَالِيًا فَشِبْهُ عَمِدٍ وَإِنْ سَقَطَ مِنْ يَدِهِ حَجَرٌ أَوْ غَيْرُهُ فَخَرَقَهَا أَوْ أَصَابَ بِالْأَلَةِ غَيْرَ مَوْضِعِ الْإِضْلَاحِ فَخَطَأً مُحْضًى وَلَوْ ثَقُلَتْ سَفِينَةٌ بِتِسْعَةِ أَغْدَالٍ فَالْقَى فِيهَا إِنْسَانٌ عَاشِرًا عُذُونًا فَغَرَقَتْ بِهِ لَمْ يَضْمَنْ الْكُلُّ وَيَضْمَنْ الْعُشْرُ عَلَى الْأَصَحِّ لَا النُّصْفُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ رَدِّهِ مَعَ شَرْحِهِ. فَوُدَّ: (وَلَا لَزِمَ كُلُّ الْإِنْفِ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ كُلِّ مَا فِي الْمُغْنِي ثُمَّ رَأَيْتُ فِي هَامِشٍ نُسْخَةً مُصَحَّحَةً عَلَى أَصْلِ الشَّارِحِ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ كُلُّ سَاقِطَةٍ فِي أَصْلِ الشَّارِحِ هـ. فَوُدَّ: (إِنْ لَمْ يَتَرْتَبُوا) أَيِ بِأَنْ مَاتُوا مَعًا أَوْ جَهَلَ الْحَالُ شَرْحُ الرُّوضِ هـ. ع ش. فَوُدَّ: (وَوَجِبَ فِي مَالِ كُلِّ الْإِنْفِ) وَضْمَانُ الْأَمْوَالِ وَالْكَفَارَاتِ بَعْدَ مَنْ أَهْلَكَ مِنْ الْأَخْرَارِ وَالْعَبِيدِ فِي مَالِهِمَا نِهَايَةً وَمُغْنِي

فَوُدَّ (لَسِي): (طَرِخَ مَتَاعُهَا) أَيِ لَوْ مُصَحَّفًا وَكُتِبَ عَلِيمُ هـ. ع ش. فَوُدَّ: (حِفْظًا) إِلَى قَوْلِهِ وَلَمَّا قَرَّرْتُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ أَيِ لِلْمَالِكِ إِلَى تَقْدِيمِ الْأَخْفِ.

فَوُدَّ (لَسِي): (وَيَجِبُ لِرَجَاءِ الْإِنْفِ) فَإِنْ لَمْ يُلْقَ مَنْ لَزِمَهُ الْإِلْقَاءَ حَتَّى حَصَلَ الْغَرَقُ وَهَلَكَ بِهِ شَيْءٌ أَيْمٌ وَلَا ضَمَانٌ نِهَايَةً وَمُغْنِي.

فَوُدَّ (لَسِي): (لِرَجَاءِ نَجَاةِ الرَّاكِبِ) أَقُولُ وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ بِمِثْلِ هَذَا التَّفْصِيلِ فِيمَا لَوْ طَلَعَ لُصُوصٌ عَلَى سَفِينَةٍ وَهُوَ يَقَعُ كَثِيرًا فَتَنَّبَهُ لَهُ هـ. ع ش وَقَوْلُهُ عَلَى سَفِينَةٍ أَوْ نَحْوِ عَرَابِيَّةٍ فِي الْبَرِّ. فَوُدَّ: (وَيَنْبَغِي الْإِنْفِ) أَيِ يَجِبُ وَقَدْ مَرَّ وَجُوبُ مُرَاعَاةِ مَا ذُكِرَ بِمَا إِذَا كَانَ الْمُلْقِي غَيْرَ الْمَالِكِ فَإِنْ كَانَ هُوَ الْمَالِكُ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ

أَمَانَةٌ، وَقَدْ قَرَّطَ فِيهِ فَلِمَ طُولِبَ بِالنُّصْفِ الْآخِرِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْأَخْذِ مَلَاَحَهُ وَيُقَرَّضُ أَنَّ الْمَالَ فِي يَدِهِ أَوْ يُخْصَصُ بِمَا إِذَا قَصَرَ قَلِيلًا رَاجِعًا.

بنفسه أو تولاه غيره كالملاح بإذنه العام له فاندفع ما للبلقيني هنا تقديم الأخف قيمة إن أمكن ويجب إلقاء حيوان أيضا لظن نجاة آدمي أي مخترم فالمهذر كحربي وزان مخصص لا يلقى لأجله مال مطلقا بل ينبغي أن يلقى هو لأجل المال ويؤيده بحث الأذرع أنه لو كان ثم أسرى وظهر للإمام المصلحة في قتلهم بدأ بهم قبل المال ولما قورث المتن بما حملت عليه حالة الجواز وحالة الوجوب بناء على فرضه أن فيها ذا روح وإلا فحمل الجواز على إلقاء متاعها كله لرجاء سلامتها أو بعضه لرجاء سلامة باقيه ظاهر رأيت من اعتراضه بما يندفع بما ذكرته وحاصله أن قوله لرجاء لا يصلح تعليلا لحالة الجواز والوجوب معا كما هو واضح فإن جعل تعليلا للوجوب فكيف يستقيم الجواز بدونه فالقياس الوجوب لرجاء نجاة الرّاكب مطلقا لأن كل ما كان ممنوعا منه إذا جاز وجب انتهى والقاعدة أغلبية على أن إتلاف المال لغرض صحيح كما هنا غير ممنوع فليس ما نحن فيه من هذه القاعدة ثم رأيت البلقيني صرح ببعض ما ذكرته فقال إن حصل منه هزل خيف منه الهلاك مع غلبة السلامة جاز الإلقاء لرجاء

ذلك لأنه قد تعلّق غرضه بالأخس دون غيره فعاية الأمر أنه أثلف الأشرف لغرض سلامة غيره المتعلّق به غرضه اه. سم على المنهج اه. ع ش. قود: (أو تولاه غيره إلخ) حق العبارة ولغيره كالملاح إذا تولاه بإذنه. قود: (تقديم الأخف إلخ) فاعل ويتبعي. قود: (ويجب إلقاء حيوان إلخ) أي ولو مخترما وإن لم ياذن مالكه أي مع الضمان عند عدم الإذن ع ش. قود: (أيضا) أي كغير الحيوان ولا يجوز إلقاء الأرقاء لسلامة الأحرار مغني ونهاية أي ولا كافر لمسلم ولا جاهل لعالم متبحر وإن انفرد ولا غير شريف لشريف ولا غير ملك لملك وإن كان عادلا لا شريك الجميع في أن كلا آدمي مخترم ع ش. قود: (كحربي إلخ) أي ومزنت. قود: (لظن نجاة إلخ) أي إن لم يكن دفع الغرق بغير إلقائه وإن أمكن لم يجز الإلقاء مغني ونهاية. قود: (مطلقا) أي حيوانا أو لا. قود: (بحث الأذرع إلخ) أقره النهاية واستظهره المغني. قود: (وظهر للإمام إلخ) أي أو لم يظهر له شيء اه. ع ش. قود: (على فرضه) أي المتن. قود: (ولا) أي وإن لم يكن في السفينة ذو روح. قود: (فحمل الجواز) فعل ونائب فاعله. قود: (متاعها) أي السفينة. قود: (أو بعضه) أي المتاع وكذا ضمير باقيه. قود: (رأيت إلخ) جواب لئما. قود: (من اعتراضه) أي المتن وافقه المغني. قود: (وحاصله) أي الإغتراض. قود: (بدونه) أي رجاء السلامة. قود: (فالقياس الوجوب إلخ) قد يقال على سبيل التزّل لا محذور في كلام المصنّف على هذا التقدير أيضا لأنّ تصرّحه بالوجوب بعد التّغيير بالجواز من قبيل التّصريح بما عليم التّزاما ولا محذور فيه اه. سيّد عمّر. قود: (مطلقا) أي اشتدّ الخوف أو لا إذن مالكه أو لا قوّي الرجاء أو لا. قود: (انتهى) أي حاصل الإغتراض. قود: (والقاعدة إلخ) أي كل ما كان ممنوعا إلخ. قود: (فقال) إلى المتن في المغني. قود: (إن حصل منه) الأولى إسقاط لفظة منه كما فعله المغني. قود: (خيف منه) أي من الهول.

التجاة وإن غلب الهلاك مع ظَنِّ السلامة بالطَّرَحِ وَجِبَ ثم رجع الاحتياج لإِذْنِ المَالِكِ ككُلِّ مَنْ له بالعَيْنِ تَعَلُّقٌ حَقٌّ كالمُزْتَهِنِ وَغَرَمَاءِ الْمُفْلِسِ في حالة الجوازِ فَيَمْتَنِعُ حينئِذٍ إلقاءُ مالٍ محجورٍ إلا إذا أُلْقِيَ الوليُّ بعضَ أمتعتِهِ لِسلامَةِ باقيها أَخْذاً مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ لو خَافَ ظالِماً على مالِهِ جازَ له بَذْلُ ما يَنْدَفِعُ به عنه دون حالة الوجوبِ فلا فرقَ فيها بين مالِ المحجورِ وغيرِهِ (فإن طَرَحَ) مَلَأَخْ أو غيرَهُ (مالَ غيرِهِ) ولو في حالة الوجوبِ ولا يُنَافيه ما مَرَّ أَيْناً لَأَنَّ الإِثْمَ وعدمَهُ يُتَسَامَحُ فيهما ما لا يُتَسَامَحُ في الضَّمانِ لَأَنَّهُ من بابِ خِطَابِ الوَضْعِ (بلا إِذْنٍ) منه له فيه (ضَمِينٌ) هـ كَأَكْلِ مُضْطَرَّ طَعَامٍ غيرِهِ بِغيرِ إِذْنِهِ (والا) بِأَنَّ طَرَحَهُ بِإِذْنِ مَالِكِهِ المَعْتَبَرِ الإِذْنِ (فلا) يَضْمَنُهُ ولو تَعَلَّقَ به حَقٌّ لِلغيرِ كَمُزْتَهِنٍ اشْتَرَطَ إِذْنُهُ أَيضاً كما مَرَّ.

(ولو قال) لِغيرِهِ عِنْدَ الإِشْرَافِ على الغَرَقِ أو القُرْبِ مِنْهُ (أَلْقِ مَتَاعَكَ) في البحرِ (وعليَّ ضَمَانُهُ أو على أُنْيِ ضَامِنٍ) له أو على أُنْيِ أَضْمَنَهُ ونحو ذلك فَأَلْقَاهُ وَتَلَفَ (ضَمِينٌ) هـ المُسْتَدْعَى وَإِنْ لم تَخْصُلِ النِّجَاجُ لَأَنَّهُ التَّمَسُّصُ لِيَعْرِضَ صَحِيحٌ بِعَوَضٍ فَلَزِمَهُ كَأَعْتَقَ عَبْدَكَ عَنِّي بِكَذَا أو طَلَّقَ زَوْجَتَكَ بِكَذَا أو أَطْلَقَ الأَسِيرَ أو أَغْفُ عَنْ فُلَانٍ أو أَطْعِمَهُ وعليَّ كَذَا فَغَلِمَ أَنَّهُ ليس المرادُ بالضَّمانِ هنا.....

■ فَوَدَّ: (ثُمَّ رَجَعَ) إلى المَتْنِ في النِّهَايَةِ. ■ فَوَدَّ: (ثُمَّ رَجَعَ) إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي ثُمَّ قال إِنَّهُ يَخْتِاجُ إلى إِذْنِ المَالِكِ في حالِ الجوازِ دونَ الوجوبِ فَلَوْ كانتِ لِمَحْجُورٍ لم يَجُزْ إلقاءُها في مَحَلِّ الجوازِ وَيَجِبُ في مَحَلِّ الوجوبِ قال ولو كانتِ مَزْهُونَةً أو لِمَحْجُورٍ عَلَيْهِ بَقْلَسٍ أو لِمُكَاتَبٍ أو لِعَبْدٍ مَأْذُونٍ عَلَيْهِ ذُبُونٌ وَجِبَ إلقاءُها في مَحَلِّ الوجوبِ وَاِمْتَنَعَ في مَحَلِّ الجوازِ إِلَّا بِاجْتِمَاعِ الزَّاهِنِ وَالْمُزْتَهِنِ أو السَّيِّدِ وَالْمُكَاتَبِ أو السَّيِّدِ وَالْمَأْذُونِ وَالْغَرَمَاءِ في الصُّورِ المذكورةِ اهـ. وفي النِّهَايَةِ نَحْوُها قال الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ إِلَّا بِاجْتِمَاعِ الزَّاهِنِ إلخ أي وَلَا يَقْضَمُنْ وَأَنْظَرْ لَوْ ضَمِنَاهُ حِينَئِذٍ ثُمَّ أَتَيْتُكَ الزَّاهِنُ بِأَدَاءٍ أو إِبْرَاءٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَنْفَكُ الضَّمانُ فَلَيْسَ لِلزَّاهِنِ أَخْذُ شَيْءٍ مِنْهُ لِإِذْنِهِ حَتَّى لو أَخَذَ مِنْهُ شَيْئاً رَدَّهُ إِلَيْهِ فَلْيُرَاجَعِ اهـ. ■ فَوَدَّ: (في حالة إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِرَجْعٍ. ■ فَوَدَّ: (فَلا فَرْقَ) أي في عَدَمِ الإِحتِياجِ إلى الإِذْنِ. ■ فَوَدَّ: (فيها) أي حالةُ الوجوبِ. ■ فَوَدَّ: (مَلَأَخْ) إلى قولِهِ وإِلَّا ضَمِنَهُ في النِّهَايَةِ. ■ فَوَدَّ: (ما مَرَّ أَيْناً) أي مِنْ عَدَمِ الإِحتِياجِ إلى الإِذْنِ في حالةِ الوجوبِ. ■ فَوَدَّ: (وَعَدَمُهُ) هو المَقْصُودُ هنا. ■ فَوَدَّ: (كما مَرَّ) أي أَيْناً.

■ فَوَدَّ: (المُسْتَدْعَى) إلى قولِهِ ثُمَّ إِنَّ سُمِّيَ في الْمُغْنِي. ■ فَوَدَّ: (وَأَنْ لم تَخْصُلِ إلخ) أي وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُتَلَتِّسِ فِيها شَيْءٌ اهـ. مُغْنِي. ■ فَوَدَّ: (أو أَغْفُ عَنْ فُلَانٍ) كَذَا أَطْلَقَهُ والذي صَوَّرَ به غَيْرُهُ العَفْوُ عَنِ الْقِصَاصِ فإِطْلَاقُ الشَّارِحِ أي والنِّهَايَةِ صَادِقٌ بِالْعَفْوِ عَنْ حَدِّ الْقَذْفِ أو التَّغْزِيرِ أو غَيْرِهِمَا مِنْ بَقِيَّةِ الْحَقُوقِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجَعِ اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. ■ فَوَدَّ: (عَنْ فُلَانٍ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي عَنِ الْقِصَاصِ اهـ.

■ فَوَدَّ: (وَعَلَى كَذَا) أي وَعَلَى أَنْ أُعْطِيَكَ كَذَا مُغْنِي وَأَسْنَى وَلَوْ اقْتَصَرَ على أَلْقَى مَتَاعَكَ في البَحْرِ وَنَحْوَهُ وَأَسْقَطَ نَحْوَ قولِهِ وَعَلَيَّ إلخ لم يَضْمَنْهُ مِنْهَجٌ وَأَسْنَى وَع ش وَيَأْتِي في الشَّارِحِ مِثْلُهُ. ■ فَوَدَّ: (لَيْسَ المرادُ بالضَّمانِ إلخ) أي وإِلَّا لم يَصِحَّ لَأَنَّهُ ضَمَانٌ لِلشَّيْءِ قَبْلَ وُجُوبِهِ وَإِنَّمَا حَقِيقَتُهُ الإِفْتِدَاءُ مِنَ الهَلَاكِ

حَقِيقَتُهُ السَّابِقَةُ فِي بَابِهِ ثُمَّ إِنَّ شَمِيَّ الْمُتَمَتِّسِ عَوْضًا حَالًا أَوْ مُؤَجَّلًا لَزَمَهُ وَلَا ضَمِنَهُ بِالْقِيَمَةِ قَبْلَ هَيَجَانِ الْمَوْجِ مُطْلَقًا كَمَا رَجَحَهُ الْبُلْقِينِيُّ لِتَعَدُّرِ ضَمَانِهِ بِالْمَثَلِ إِذْ لَا مَثَلَ لِمُشْرِفٍ عَلَى الْهَلَاكِ إِلَّا مُشْرِفٍ عَلَيْهِ وَذَلِكَ بَعِيدٌ وَلَوْ قَالَ لِعَمْرٍو أَلَيْ مَا تَعَارَ زَيْدٌ وَعَلِيٌّ ضَمَانُهُ فَأَلْقَاهُ ضَمِينَ الْمُتَلَقِّي لِأَنَّهُ الْمُبَاشِرُ لِلِإِتْلَافِ نَعَمْ، إِنَّ كَانَ الْمَأْمُورُ أَعْجَمِيًّا يَعْتَقِدُ وَجُوبَ طَاعَةِ أَمْرِهِ ضَمِينَ الْأَمْرُ لِأَنَّ ذَاكَ آتٍ لَهُ وَنَقَلَ الشَّيْخَانِ عَنِ الْإِمَامِ وَأَقْرَأَهُ أَنَّ الْمُتَمَتِّسَ لَا يَمْلِكُ الْمُتَلَقِّي فَلَوْ لَفَظَهُ الْبَحْرُ فَهُوَ لِمَالِكِهِ وَيُرَدُّ مَا أَخَذَهُ بَعِينَهُ إِنَّ بَقِيَ وَإِلَّا فَبَدَّلَهُ وَيُظْهِرُ أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ لَمْ يُنْقِضْهُ الْبَحْرُ وَلَا ضَمِينَ الْمُتَمَتِّسِ نَفْسَهُ لِأَنَّهُ السَّبَبُ فِيهِ ثُمَّ رَأَيْتُ الْإِسْتَوِيَّ وَغَيْرَهُ صَرَحُوا بِهِ وَقَالَ الْمَاوَزْدِيُّ إِنَّهُ يَمْلِكُهُ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَلَا بُدَّ فِي الضَّمَانِ مِنَ الْإِشَارَةِ لِمَا يُتْلَقِيهِ فَيَقُولُ هَذَا أَوْ يَكُونُ الْمَتَاعُ مَعْلُومًا لِلْمُتَمَتِّسِ وَإِلَّا لَمْ يَضْمَنْ إِلَّا مَا أَلْقَاهُ بِخَضْرَتِهِ وَمَنْ أَنْ يُتْلَقِي الْمَتَاعَ صَاحِبُهُ فَلَوْ أَلْقَاهُ غَيْرُهُ بِلَا إِذْنِهِ أَوْ سَقَطَ بِنَحْوِ رِيحٍ لَمْ يَضْمَنْهُ الْمُتَمَتِّسُ وَمَنْ اسْتَمَرَّ عَلَى الضَّمَانِ فَلَوْ رَجَعَ عَنْهُ قَبْلَ الْإِلْقَاءِ.....

مُغْنِي وَسَيِّدُ عَمَرَ. قَوْلُهُ: (حَقِيقَتُهُ الْخ) وَهِيَ ضَمَانٌ مَا وَجَبَ فِي ذِمَّةِ الْغَيْرِ أَه. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَلَا ضَمِنَهُ بِالْقِيَمَةِ الْخ) اعْتَمَدَ الْمُغْنِي وَالثَّهَابِيُّ وَفَاقًا لِلشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ وَجُوبَ الْمَثَلِ فِي الْمَثَلِيِّ وَالْقِيَمَةِ فِي الْمُتَقَوِّمِ. قَوْلُهُ: (قَبْلَ هَيَجَانِ الْمَوْجِ) إِذْ لَا مُقَابِلَ لَهُ يَعْدَهُ وَلَا تُجْعَلُ قِيَمَتُهُ فِي الْبَحْرِ كَقِيَمَتِهِ فِي الْبَرِّ فَالْمُعْتَبَرُ فِي ضَمَانِهِ مَا يُقَابِلُهُ قَبْلَ هَيَجَانِ الْبَحْرِ نِهَاجَةً. أَيِ فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ إِشْرَافُ السَّفِينَةِ كَمَا لَوْ فَرَضَ أَنَّهُ لَوْ طَيفَ بِهِ عَلَى رُكَابِ السَّفِينَةِ بَلَغَ مِنَ الثَّمَنِ كَذَا ع. ش. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ مِثْلًا كَانَ أَوْ مُتَقَوِّمًا أَه. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ لِعَمْرٍو) إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى الْمَثَنِ فِي الثَّهَابِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَقَالَ الْمَاوَزْدِيُّ أَنَّهُ يَمْلِكُهُ وَقَوْلُهُ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ إِلَى وَفِي قَوْلِهِ أَنَا. قَوْلُهُ: (إِنْ مَحَلَّهُ) أَيِ مَحَلِّ كَوْنِهِ يَرُدُّ جَمِيعَ مَا أَخَذَهُ أَوْ جَمِيعَ بَدَلِهِ أَيِ فَلَا يَلْزَمُهُ فِي صُورَةِ التَّقْصِصِ إِلَّا رَدُّ مَا عَدَا قَدْرَ التَّقْصِصِ أَه. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (قَالَ الْبُلْقِينِيُّ الْخ) عِبَارَةُ الثَّهَابِيِّ وَلَا بُدَّ كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ مِنْ أَنْ يُشِيرَ الْخ. قَوْلُهُ: (قَالَ الْبُلْقِينِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ بِخَضْرَتِهِ هَذَا مَرْدُودٌ لِأَنَّ هَذِهِ الْحَالَةَ حَالَةٌ ضَرُورَةٌ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أَه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَوْ يَكُونُ الْخ) عَطَفَ عَلَى الْإِشَارَةِ. قَوْلُهُ: (وَلَا) أَيِ وَإِنْ انْتَقَى كُلُّ مِنَ الْإِشَارَةِ وَمَعْلُومَةِ الْمَتَاعِ. قَوْلُهُ: (بِخَضْرَتِهِ) أَيِ الْمُتَمَتِّسِ أَه. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَمِنْ أَنْ يُتْلَقِيَ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ فِي الْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَمِنْ أَنْ يُتْلَقِيَ الْخ) وَقَوْلُهُ وَمِنْ اسْتِمْرَارِهِ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مِنَ الْإِشَارَةِ. قَوْلُهُ: (فَلَوْ أَلْقَاهُ غَيْرُهُ) أَيِ بَعْدَ الضَّمَانِ أَه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (بِلَا إِذْنِهِ) أَيِ صَاحِبِ الْمَتَاعِ.

قَوْلُهُ: (كَمَا رَجَحَهُ الْبُلْقِينِيُّ) وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ يَجِبُ الْمَثَلُ فِي الْمَثَلِيِّ فَإِنْ قُلْتَ يُشْكِلُ عَلَيْهِ أَنْ الْأَخَذَ إِنْ كَانَ لِلْحِيلُولَةِ فَالْقِيَاسُ وَجُوبُ الْقِيَمَةِ مُطْلَقًا أَوْ لِلْفَيْصُولَةِ يُنَافِي مَا يَأْتِي أَنَّ الْبَحْرَ لَوْ لَفَظَهُ كَانَ لِمَالِكِهِ رَدُّ مَا أَخَذَ قُلْتَ يُجَابُ بِأَنَّهُ لِلْفَيْصُولَةِ لِأَنَّ الْعُرْفَ يَعْدُهُ إِتْلَاقًا، وَلِذَا انْتَفَخَ الْبَيْعُ بِوُقُوعِ الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ فِي الْبَحْرِ لَكِنْ إِذَا لَفَظَهُ تَبَيَّنَ عَدَمُ التَّلَفِّ فَرَتَّبْنَا عَلَيْهِ حُكْمَهُ.

لم يلزمه شيء أو في أثنايه ضمين ما قبله فإن لم يعلم بالرجوع فينبغي أن يأتي فيه ما مر في رجوع الضرة ومبيح الثمرة ونظائريهما السابقة وفي قوله أنا والركاب ضامين أو ضمناء عليه حصته وكذا عليهم إن رضوا بقوله وقد قصد الإخبار عنها فإن أراد إنشاءه لم يؤثروا رضاهم لأن العقود لا توقف وحيث لزمته الحصة فقط فباشر الإلقاء بالإذن لزمه الكل نص عليه في الأم أو أنا ضامين له والركاب أو على أنني أضمنه أنا والركاب أو أنا ضامين له وهم ضامين يلزمه الجميع (ولو اقتصر على) قوله (ألق) متاعك ولم يقل وعلي ضمائه أو على أنني ضامين (فلا) يضمه (على المذهب) لعدم الالتزام وفارق الرجوع بمجرّد اقض ديني بأنه بالقضاء ثم برئ

قوله: (لم يلزمه شيء) أي بما ألقاه بعد الرجوع وقوله أو في أثنايه إلخ كان إذن له في رمي أخمال عنيها قالقى واحدا ثم رجع الضامين ضمين ذلك الواحد دون ما زاد عليه وقوله فينبغي أن يأتي فيه إلخ ولو اختلفا في الرجوع أو في وقته صدق الملقى لأن الأصل عدم رجوع الملتبس اهـ. ع ش. قوله: (ما مر في رجوع الضرة) أي من أن ما فات قبل علم الزوج برجوعها لا يقضى. قوله: (وفي قوله أنا والركاب إلخ) عبارة المغني والروض مع الأسنى ولو قال شخص لآخر ألقى متاعك في البحر وأنا ضامين له وركاب السفينة أو على أنني أضمنه أنا وركابها أو أنا ضامين له وهم ضامين أو أنا وركاب السفينة ضامين له كل متا على الكمال أو على أنني ضامين وكل منهم ضامين لزمه الجميع لأنه التزمه أو قال أنا وركاب السفينة ضامين له لزمه قسطه وإن لم يقل معه كل متا ضامين بالحصة وإن أراد به الإخبار عن ضمان سبق منهم وصدقوه فيه لزمهم وإن أنكروا صدقوا وإن صدقه بعضهم فلكل حكمه وإن قال أنشأت عنهم الضمان ثقة برضاهم لم يلزمهم وإن رضوا لأن العقود لا توقف وإن قال أنا وهم ضمناء وضمنت عنهم بإذنهم طوّل بالجميع فإن أنكروا الإذن فهم المصدقون حتى لا يرجع عليهم وإن قال أنا وهم ضامين له وأصلحه وأخلصه من ماليهم أو من مالي لزمه الجميع وإن قال أنا وهم ضامين له ثم باشر الإلقاء بإذن المالك ضمين الجميع في أحد وجهين حكاه الرافعي عن القاضي أبي حامد وقال الأذرعى إنه نص الأم اهـ. وفي النهاية ما يوافقها إلا في المسألة الأخيرة فقال فيها ضمن القسط لا الجميع في أوجه الوجهين اهـ. قوله: (عليه حصته) أي لأنه جعل الضمان مشتركا بينه وبين غيره بلا إذن من الغير فلزمه ما التزم دون غيره وفيما بعدها جعل نفسه ضامنا للجميع فتعلق به وألقى ما نسبته لغيره اهـ. ع ش. قوله: (وكذا عليهم) أي على الركاب. قوله: (وقد قصد إلخ) جملة حالته.

قوله: (بالإذن) أي إذن المالك اهـ. سم. قوله: (لزمه الكل إلخ) وفاقا للمغني والأسنى وخلافا للنهاية كما مر آتفا. قوله: (متاعك) إلى الفضل في النهاية وكذا في المغني إلا قوله ويظهر إلى المشي وقوله لأن الجيم إلى المشي وقوله ومنه يؤخذ إلى المشي. قوله: (وفارق إلخ) أي عدم الضمان هنا وهذا

قوله: (فباشر بالإذن) أي إذن المالك. قوله: (لزمه الكل) نص عليه في الأم. قوله: (أو أنا ضامين له وهم ضامين) ثم باشر الإلقاء بإذن المالك ضمن القسط لا الجميع في أوجه الوجهين ش م ر.



قطعا والإلقاء هنا قد لا ينفعه (وإنما يضمن مُلتَمِسٌ لَخَوْفِ غَرَقٍ) الأَمِنْ أَلِقَهُ وَعَلَيْ ضَمَانِهِ لَمْ يَضْمَنْهُ إِذْ لَا غَرَضٌ وَيُظْهِرُ أَنَّ خَوْفَ الْقَتْلِ يَمُنُّ بِقَصْدِهِمْ إِذَا غَلَبَ كَخَوْفِ الْغَرَقِ (وَلَمْ يَخْتَصْ نَفْعُ الْإِلْقَاءِ بِالْمُلْقِي) بَأَنَّ اخْتِصَّ بِالْمُلْتَمِسِ أَوْ بِهِ وَبِالْمَالِكِ أَوْ بِغَيْرِهِمَا أَوْ بِالْمَالِكِ وَأَجَنَّبِي أَوْ بِالْمُلْتَمِسِ وَأَجَنَّبِي أَوْ عَمَّ الثَّلَاثَةَ بِخِلَافِ مَا لَوْ اخْتَصَّ بِالْمَالِكِ وَحَدَّه بَأَنَّ أَشْرَفَتْ سَفِينَتُهُ وَبِهَا مَتَاعُهُ عَلَى الْغَرَقِ فَقَالَ لَهُ مَنْ بِالشُّطِّ أَوْ سَفِينَةً أُخْرَى أَلْقَى مَتَاعَكَ وَعَلَيْ ضَمَانِهِ فَلَا يَضْمَنْهُ لِأَنَّهُ وَقَعَ لِحَظِّ نَفْسِهِ فَكَيْفَ يَسْتَحِقُّ بِهِ عَوَضًا.

(وَلَوْ عَادَ حَجَرٌ مَنَجْنِيْقٍ) بَفَتْحِ الْمِيمِ وَالْجِيمِ فِي الْأَشْهَرِ يُدَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ وَهُوَ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ لِأَنَّ الْجِيمَ وَالْقَافَ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي كَلِمَةٍ عَرَبِيَّةٍ (فَقَتْلُ أَحَدِ زَمَانِهِ) وَهِيَ عَشْرَةٌ مِثْلًا (هَذَرُ قِسْطِهِ) وَهُوَ عَشْرُ الدِّيَةِ (وَعَلَى عَاقِلَةِ الْبَاقِيْنَ الْبَاقِي) مِنْ دِيَةِ الْخَطَا لِأَنَّهُ مَاتَ بِفِعْلِهِ وَفَعْلِهِمْ فَسَقَطَ مَا يُقَابِلُ فِعْلَهُ وَلَوْ تَعَمَّدُوا إِصَابَتَهُ بِأَمْرِ صَنَعُوهُ وَقَصَدُوهُ بِشَقْوِطِهِ عَلَيْهِ وَغَلَبَتْ إِصَابَتُهُ كَانَ عَمْدًا فِي أَمْوَالِهِمْ وَلَا قَوْدَ لِأَنَّهُمْ شُرَكَاءُ مَخْطِئٍ قَالَهُ الْبُلْقِينِي (أَوْ قَتْلُ غَيْرِهِمْ وَلَمْ يَقْصِدُوهُ فَخَطَا) قَتْلُهُمْ لَهُ فِيهِ دِيَةٌ مُخَفَّفَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ (أَوْ قَصَدُوهُ) بِعَيْنِهِ وَتَصَوَّرَ (فَعَمْدٌ فِي الْأَصَحِّ) إِنْ غَلَبَتْ الْإِصَابَةُ فِيهِ الْقَوْدَ فَإِنْ غَفِيَ عَنْهُ فِدْيَةٌ عَمْدٍ فِي مَالِهِمْ فَإِنْ لَمْ يَغْلِبْ فَنِشْبَةُ عَمْدٍ ثُمَّ الضَّمَانُ يَخْتَصُّ بِمَنْ مَدَّ الْحَبَالَ وَرَمَى الْحَجَرَ لِأَنَّهُمْ الْمُبَاشِرُونَ دُونَ وَاضِعِهِ وَمَاسِكِ الْخَشَبِ إِذْ لَا دَخَلَ لَهُمْ فِي الرِّمِيِّ أَصْلًا وَمَنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُمْ دَخَلَ فِيهِ ضَمِنُوا أَيْضًا وَهُوَ ظَاهِرٌ.

رَدُّ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْمَذْهَبِ. قَوْلُهُ: (لَمْ يَضْمَنْهُ) أَيُّ كَمَا لَوْ قَالَ لَهُ أَهْدِمَ دَارَكَ أَوْ أَحْرَقَ مَتَاعَكَ فَقَعَلَ وَلَوْ لَمْ يَوْجَدِ الْخَوْفُ وَلَكِنَّهُ مُتَوَقَّعٌ قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ يَتَّبِعِي تَرْجِيحَ خِلَافٍ فِيهِ مِنْ تَنْزِيلِ الْمُتَوَقَّعِ كَالْوَاقِعِ أَه. وَالظَّاهِرُ عَدَمُ الضَّمَانِ أَه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (إِنْ خَوْفُ الْقَتْلِ الْخ) وَيَتَّبِعِي وَلَوْ فِي الْبَرِّ فِي نَحْوِ عَرَابِيَّةٍ. قَوْلُهُ: (إِذَا غَلَبَ) أَيُّ الْقَتْلِ أَه. ع ش وَيُظْهِرُ أَنَّ الضَّمِيرَ لَخَوْفِ الْقَتْلِ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ وَقَعَ الْخ) أَيُّ فِي الضَّرَرِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِلْقَاءُ لِحَفِظِ نَفْسِهِ فَلَا يَسْتَحِقُّ بِهِ عَوَضًا كَمَا لَوْ قَالَ لِلْمُضْطَرِّ كُلِّ طَعَامِكَ وَأَنَا ضَامِنٌ لَهُ فَأَكَلَهُ فَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَى الْمُلتَمِسِ أَه. قَوْلُهُ: (فِي الْأَشْهَرِ) وَحُكِيَ كَسْرُ الْمِيمِ أَلَّهُ يُرْمَى بِهَا الْحِجَارَةُ أَه. مُغْنِي.

قَوْلُ (لَسِي): (الْبَاقِي) وَهُوَ تِسْعَةُ أَغْشَارِهَا عَلَى كُلِّ مِنْهُمْ عَشْرُهَا أَه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَغَلَبَتْ إِصَابَتُهُ) وَإِنْ لَمْ تَغْلِبْ فَنِشْبَةُ عَمْدٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَه. سَم.

قَوْلُ (لَسِي): (أَوْ غَيْرَهُمْ) لَيْسَ مِنْ مَسْأَلَةِ الْعَوْدِ بَلْ هُوَ فِيمَا لَوْ رَمَوْا غَيْرَهُمْ كَمَا لَا يَخْفَى أَه. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (بِعَيْنِهِ) وَلَوْ قَصَدُوا غَيْرَ مُعَيَّنٍ كَأَحَدِ الْجَمَاعَةِ أَنْ شَبَّهَ عَمْدًا أَه. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (فَإِنْ غَفِيَ عَنْهُ) أَيُّ عَلَى مَالٍ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَغْلِبْ) بَأَنَّ غَلَبَ عَدَمُهَا أَوْ اسْتَوَى الْأَمْرَانِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (دُونَ وَاضِعِهِ) أَيُّ الْحَجَرِ. قَوْلُهُ: (إِذَا دَخَلَ لَهُمُ الْخ) الْجَمْعُ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي نَظَرًا لِجَانِبِ الْمَعْنَى وَإِلَّا فَالظَّاهِرُ الشُّبْنَةُ.

قَوْلُهُ: (وَغَلَبَتْ إِصَابَتُهُ) فَإِنْ لَمْ تَغْلِبْ فَنِشْبَةُ عَمْدٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

## فصل في العاقلة وكيفية تحميلهم

سُحُوا بذلك لعقلهم الإيل ببناء دار المستحق أو ليتحملهم عن الجاني العقل أي بالدية أو لئمنهم عنه والعقل المنع (دية الخطأ وشبه العمد تلزم) الجاني أولاً على الأصح ثم (العاقلة) تحملاً إجماعاً ولا عبرة بمن شذ في الثاني وهذا خارج عن القياس لكن لما كانت الجاهلية تمنع أخذ الثار بالمثلثة أبدلهم الشارح بتلك النضرة الباطلة المال رفقا بالجاني في ذينك فقط لكثرةهما من متعاطي الأسلحة مع غدره في الخطأ ولو أقر بأحدهما فكذبته عاقلته وحلفوا على نفي العلم لزمته وحده وهذا وإن قدمه لكينه وطأ به لقوله (وهم عصيته) الذين يرثونه بنسب أو ولاء إذا كانوا ذكورا مكلفين بشروطهم.....

### (فصل: في العاقلة)

قوله: (في العاقلة) إلى قوله واستشكل في النهاية إلا قوله إجماعاً إلى لما كانت الجاهلية.  
قوله: (وكيفية تحميلهم) أي وما يتبع ذلك كحكم من مات في أثناء سنة اه. ع ش. قوله: (لعقلهم) أي ربطهم اه. كزدي.

قوله (سن): (دية الخطأ وشبه العمد) أي في الأطراف ونحوها وكذا في نفس غير القاتل نفسه وكذا الحكومات والقررة أما إذا قتل نفسه فالمشهور أنه لا يجب على العاقلة شيء اه. مغني. قوله: (ثم العاقلة تحملاً) أي حيث ثبت القتل بالبينة أو بإقرار الجاني وصدقته العاقلة لما يأتي اه. ع ش.

قوله: (في الثاني) أي شبه العمد اه. كزدي. قوله: (وهذا خارج) إلى قوله وتضرب على الغائب في المغني. قوله: (وهذا) أي تغريم غير الجاني اه. مغني. قوله: (لما كانت الجاهلية إلخ) أي لما كانت القبائل في الجاهلية يقومون بنضرة الجاني منهم ويمنعون أولياء الدم أخذ حقه منه أبدل الشرع تلك النضرة ببذل المال وخص تحمّلهم بالخطأ وشبه العمد لآتهما مما يكثر لا سيما في متعاطي الأسلحة فحسنت إعادته لئلا يتضرر بما هو مغدور فيه وأجلت الدية رفقا بهم اه. نهاية. قوله: (بتلك إلخ) فيه إدخال الباء في حيز الإبدال بالمتروك وهو خلاف المعروف في اللغة. قوله: (في ذينك) أي في الخطأ وشبه العمد. قوله: (ولو أقر إلخ) عبارة المغني وإنما يلزمهم ذلك إذا كانت بينة بالخطأ أو شبه العمد أو اعترف به فصده وإن كذبوا لم يقبل إقراره عليهم لكن يخلفون على نفي العلم فإذا حلفوا وجب على المقر وهذا حيثئذ مستثنى من كلام المصنف ولا يقبل إقراره على بيت المال اه. قوله: (وهذا) أي ما في المتن وقوله وإن قدمه أي في أول كتاب الديات لكينه وطأ به أي ذكره هنا توطئة اه. مغني.

قوله (سن): (وهم عصيته) أي وقت الجناية وعليه قلو سري الجرح إلى النفس ومات وكانت عاقلته يوم الجرح غيرها يوم السراية فالدية على العاقلة يوم الجناية فليراجع اه. ع ش. قوله: (بنسب أو ولاء) قد يقال قضية قوله الآتي ثم معتنى إلخ ترك أو ولاء اه. سم عبارة الرشيد ذكرو قوله أو ولاء هنا

### (فصل: في العاقلة)

قوله: (يرثونه بنسب أو ولاء) قد يقال قضية قوله الآتي، ثم معتنى إلخ قولاه.

الآتية فلا شيء عن غير هؤلاء وإن أيسروا وتضرّب على الغائب الأهل حصّته فإذا حضر أخذت منه وشُرط تحمّل العاقلة أن تكون صالحة لولاية التكاح أي ولو بالقوّة فدخل الفاسق لئتمّكّيه من إزالة مانيه حالاً من حين الفعل إلى الفوات فلو تحلّل بين الرمي والإصابة ردّة أو إسلام وجبت الدية في ماله ولو حفر قن أو ذمّي بقراً غداً فعتق هو أو أبوه وانجرّ ولاؤه لموالي أبيه أو أسلم ثم تردّي رجل في البئر ضمّته الحافر في ماله.....

غير مناسب لسياق المتن أولاً وآخرًا كما يُعلّم بتتبعه فيما يأتي ومن ثمّ اقتصر الجلال على قوله بنسب اه. □ فوّ: (الآتية) أي في المتن. □ فوّ: (وتضرّب على الغائب) أي حيث ثبتت الجناية بالبيّة أو صدقت العاقلة ومنهم الغائب فلو لم يُعلّم حال الغائب من تصديق أو تكذيب وقف ما يخصّه إلى حضوره اه. ع ش. □ فوّ: (فدخل الفاسق) أي بقوله ولو بالقوّة اه. ع ش. □ فوّ: (لئتمّكّيه إلخ) قد يقال المُرْتَدُّ مُتَمَكِّنٌ كذلك سم على حجّ أقول وقد يقال خلفه أمر آخر وهو أنّه ليس من أهل المناصرة للجاني لاختلاف الدين اه. ع ش. □ فوّ: (من حين الفعل) متعلّق بقوله أن تكون صالحة اه. ع ش.

□ فوّ: (إلى الفوات) أي فوات الزوج أو الطّرف أو المعنى. □ فوّ: (وجبت الدية في ماله) أي الجاني لانتهاء الأهلية قبل الإصابة اه. ع ش. □ فوّ: (ولو حفر إلخ) لعلّه عطف على لو تحلّل إلخ فهو من متشرّعات الشرط المذكور. □ فوّ: (فعتق هو أو أبوه) أي فعتق هو وأبوه عتيق أو فعتق هو وعتق أيضاً أبوه اه. كزدي. □ فوّ: (فعتق هو أو أبوه) قال الشّهاب ابن قاسم هذا الصنيع قد يورهم تصوير المسألة الثانية أي قوله: (أو عتق أبوه) بما إذا استمرّ هو رقيقاً فإنّ ذلك هو المفهوم من أو في قوله: (فعتق أو عتق أبوه) لكن يمتنع من ذلك أنّ الرقيق لا ولاء عليه وآنه لا عاقلة له ولا مال فالوجه جعل المسألة منفصلة عن الأولى وتصورها بما إذا كان الحافر متولّداً بين عتيقه ورقيق ثم عتيق ثم حصل الهلاك كما صنع في الرّوضة ملخصاً اه. رشيدّي وسيأتي في شرح فكلّه على الجاني في الأظهر ما يوافق الرّوضة مع بسط. □ فوّ: (وانجرّ ولاؤه) أي الابن بعتي أبيه. □ فوّ: (ضمّته الحافر) أي من القن والذمّي لعدم صلاحية

□ فوّ: (فدخل الفاسق لئتمّكّيه إلخ) قد يقال المُرْتَدُّ مُتَمَكِّنٌ كذلك. □ فوّ: (فعتق هو أو أبوه وانجرّ ولاؤه لموالي أبيه) هذا الصنيع في الرّوض، فقال: (فعتق أو عتق أبوه وانجرّ ولاؤه إلى موالى أبيه) اه. وقد يتوهم من هذا الصنيع تصوير المسألة الثانية، أي قوله: (أو عتق أبوه)، بما إذا استمرّ هو رقيقاً فإنّ ذلك هو المفهوم من أو في قوله: (فعتق أو عتق أبوه)، لكن يمتنع من ذلك أنّ الرقيق لا ولاء عليه حتى يصحّ.

□ فوّ: (وانجرّ ولاؤه لموالي أبيه) وآنه لا علة له فلا حاجة لذكره هنا في سياق مُحترز اشتراط أن تكون صالحة لولاية التكاح من حين الفعل إلى الفوات ولآنه لا مال له حتى يصحّ. □ فوّ: (ضمّته الحافر في ماله) فالوجه جعل المسألة منفصلة عن الأولى وتصورها بما إذا كان الحافر متولّداً من عتيقه ورقيق، ثم أعتنق أبوه، ثم حصل الهلاك كما صنع في الرّوضة فإنّه ذكر المسألتين متفصيلتين وقدم الثانية هنا وصوّرها بما ذكر

ولو جرح خطأ فارتد فمات المجروح فالأقل من أرش الجرح والدية على عاقلة المسلمين فإن بقي شيء ففي ماله فإن أسلم قبل موت الجريح لزِمَ عاقلة أرش الجرح.....

عاقلة لولاية النكاح وقت الفعل اه. ع ش وفيه بالنسبة للقرن تأمل إذ لا عاقلة له وقت الفعل أصلاً كما مرّ آنفاً إلا أن يرجع التقى للمقيد أيضاً. ه فود: (ولو جرح الخ) وإن جرح قن رجلاً خطأ فاعتقه سيده فهو اختيار للبداء قبلزمه أي السيد إن مات الأقل من أرش جراحته وقيمته وعلى العتيق باقي الدية اه. نهاية. ه فود: (فالأقل الخ) سكّت عما لو تساوى لعدم التفاوت فإن الواجب قدر أحدهما سم على حج ع ش. ه فود: (فإن بقي شيء ففي ماله) أي الباقي من الدية فيما إذا كانت أكثر في مال المزداد أما الباقي من أرش الجراحة فيما لو كان أكثر فإنه لا يلزمه وعبارة الروضة والباقي إلى تمام الدية في مال الجاني اه. رشيدتي عبارة سم قوله فإن بقي شيء أي من الدية بأن كان الأقل أرش الجرح عبارة الروض وشرحه والباقي من الدية إن كان في ماله فلو قطع يده فعلى عاقلة نصف الدية والباقي في ماله ولو قطع يديه ورجليه فعليهم الدية ولا شيء عليه اه. ه فود: (لزم عاقلة أرش الجرح) لم يعبر هنا بالأقل كما في التي قبلها وكذا لم يعبر بذلك في الروض وأصله وعبارة العباب تقتضي التسوية بين المسألتين وكذا قول الشارح والزائد الخ فإنه يفيد أن الأرش أقل من الدية ولا لم يكن ثم زائد وحيث هذه مساوية لما قبلها في وجوب الأقل سم وع ش ورشيدتي.

حينئذ قال منها أي التظائر متولد من عتيقه ورقيق حفر بئراً غدواناً أو أشرع جناحاً أو ميزاباً فمات به رجل فالدية على موالي الأم فإن اعتق أبوه، ثم حصل الهلاك فالدية في ماله، ولو حفر العبد بئراً، ثم عتق، ثم تردى فيها شخص أو رمى الصيد فعتق، ثم أصاب السهم شخصاً فلا دية في ماله اه. ه فود: (فالأقل) سكّت عما لو تساوى لعدم التفاوت فإن الواجب قدر أحدهما. ه فود: (فإن بقي شيء) أي من الدية وعبارة الروض وشرحه والباقي من الدية إن كان في ماله فلو قطع يده فعلى عاقلة نصف الدية والباقي في ماله، ولو قطع يديه ورجليه فعليهم الدية ولا شيء عليه اه. وفي الروضة فأرش الجرح على عاقلة المسلمين والباقي إلى تمام الدية في مال الجاني فإن كان الأرش كالدية أو أكثر بأن قطع يديه ورجليه فقدرد الدية وهو الواجب يلزم العاقلة اه. ه فود: (فإن بقي شيء) كأن كان الأقل أرش الجرح. ه فود: (لزم عاقلة أرش الجرح) لم يعبر بالأقل كما في التي قبلها، وكذا لم يعبر بذلك في الروض وأصله وعبارة العباب تقتضي التسوية بين المسألتين فإنه عبر بقوله، ولو جرح مسلم إنساناً خطأ، ثم ارتد، ثم مات الجريح فعلى عاقلة المسلمين أرش الجرح إن كان كالدية أو أكثر وإلا فباقي الدية في مال الجاني ولو أسلم الجراح، ثم مات الجريح اه. لكن يُنظر قوله أو أكثر فإن الذي في الروضة هو الموافق لما في الحاشية الأخرى عن الروض وشرحه ولا يتأتى أنه مُحَرَّف عن أو أقل لأنه يصير معنى قوله وإلا أن يكون أكثر فلا يتأني قوله فباقي الدية فليتأمل فإنه مع السراية للنفس لا يجب زيادة على الدية. ه فود: (أرش الجرح) هو قد يكون أقل من الدية أو قدرها ولا كلام فقد يكون أكثر ولا

وَالزَّائِدُ فِي مَالِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ (إِلَّا الْأَصْلَ) لِلْجَانِي وَإِنْ عَلَا (وَالْفَرْغُ) لَهُ وَإِنْ سَفَلَ لِأَنَّهُمْ أَبْعَاثُهُ فَأَعْطَوْا حُكْمَهُ وَصَحَّ «أَنَّهُ عَلَيْهِ بَرَاءُ زَوْجِ الْقَاتِلَةِ وَلِلدَّاهِ وَأَنَّهُ بَرَاءُ الْوَالِدِ» (وَقِيلَ يَعْقِلُ ابْنٌ هُوَ ابْنُ ابْنِ عَمِّهَا) أَوْ مُعْتَقَهَا كَمَا يَلِي نِكَاحَهَا وَرَدُّهُ بِأَنَّ الْبُتُوَّةَ هُنَا مَايَعَةُ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ بَعْضُهُ وَالْمَانِعُ لَا أَثَرَ لِيُوجِدَ الْمُقْتَضِي مَعَهُ وَتَمَّ غَيْرُ مُقْتَضِيهِ لِأَنَّ الْمُلْحَظَ تَمَّ دَفْعُ الْعَارِ وَهِيَ لَا تَقْتَضِيهِ وَلَا تَمْنَعُهُ فَإِذَا وَجِدَ مُقْتَضٍ آخَرَ أَثَرُ.

(وَيُقَدَّمُ الْأَقْرَبُ) مِنْهُمْ عَلَى الْأَبْعَدِ فِي التَّحْمِيلِ كَالْإِرْثِ وَوِلَايَةِ النِّكَاحِ فَيَنْظَرُ فِي الْأَقْرَبِينَ آخَرَ الْحَوْلِ وَالْوَجِبِ (فَلَنْ) وَقَوَاهُ بِهِ لِقُلْتَهُ أَوْ لِكَثَرَتِهِمْ فَذَلِكَ وَإِنْ (بَقِيَ) مِنْهُ (شَيْءٌ فَمَنْ يَلِيهِ) أَيِ الْأَقْرَبُ يُوزَعُ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْبَاقِي (و) تُقَدَّمُ الْإِخْوَةُ فَفُرُوعُهُمْ فَالْأَعْمَامُ فَفُرُوعُهُمْ فَأَعْمَامُ الْأَبِ فَفُرُوعُهُمْ وَهَكَذَا كَالْإِرْثِ وَ (مُذِلٌ بِأَبَوَيْنِ) عَلَى مُذِلِّ أَبٍ فِي الْجَدِيدِ كَالْإِرْثِ (وَالْقَدِيمِ التَّسْوِيَةِ) لِأَنَّ الْأُتُوَّةَ لَا دَخَلَ لَهَا فِي التَّحْمِيلِ وَيُجَابُ بِمَنْعِ ذَلِكَ أَلَّا تَرَى أَنَّهَا مُرَجَّحَةٌ فِي وَِلَايَةِ

□ قَوْلُهُ: (فِي مَالِهِ الْخ) أَيِ لِحُصُولِ بَعْضِ السَّرَايَةِ فِي حَالِ الرَّدَّةِ قَيْصِيرُ شُبْهَةِ دَارَةِ لِّلْتَحْمِيلِ وَمُقَابِلِ الْمُعْتَمِدِ أَنْ عَلَى عَاقِلَتِهِ جَمِيعَ الدِّيَةِ اغْتِيَارًا بِالطَّرَفَيْنِ سَمَ عَلَى حَجِّ أَه. ع ش.

□ قَوْلُهُ (سَيِّ): (إِلَّا الْأَصْلَ) أَيِ مِنَ الْأَبِ وَإِنْ عَلَا وَقَوْلُهُ وَالْفَرْغُ أَيِ مِنْ ابْنِ وَإِنْ سَفَلَ أَه. مُغْنِي.

□ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُمْ) أَيِ آبَاءِ الْجَانِي وَأَبْنَاءَهُ. □ قَوْلُهُ: (بَرَاءُ زَوْجِ الْقَاتِلَةِ الْخ) أَيِ مِنَ الْعَقْلِ أَه. مُغْنِي.

□ قَوْلُهُ (سَيِّ): (يَعْقِلُ) أَيِ عَنِ الْمَرْأَةِ الْقَاتِلَةِ أَه. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (أَوْ مُعْتَقَهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَاسْتَشْكَلَ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَيُجَابُ إِلَى وَلَا يَحْتَمِلُ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ مُعْتَقَهَا) أَيِ أَوْ هُوَ ابْنُ مُعْتَقِهَا أَه. مُغْنِي.

□ قَوْلُهُ: (هَنَا) أَيِ فِي تَحْمِيلِ الدِّيَةِ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) أَيِ الْإِبْنِ بَعْضُهُ أَيِ الْجَانِي. □ قَوْلُهُ: (لِيُوجِدَ الْمُقْتَضِي الْخ) صِلَةُ لَا أَثَرَ. □ قَوْلُهُ: (وَتَمَّ) أَيِ فِي النِّكَاحِ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ هَنَا. □ قَوْلُهُ: (وَهِيَ) أَيِ الْبُتُوَّةُ لَا تَقْتَضِيهِ أَيِ دَفْعِ الْعَارِ. □ قَوْلُهُ: (آخَرُ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (مِنْهُمْ) أَيِ الْعَصْبَةِ. □ قَوْلُهُ: (آخَرُ الْحَوْلِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْأَقْرَبِينَ وَقَوْلُهُ وَالْوَجِبُ عَفَّ عَلَى الْأَقْرَبِينَ. □ قَوْلُهُ: (وَقَوَاهُ) أَيِ الْأَقْرَبُونَ بِالْوَجِبِ.

□ قَوْلُهُ (سَيِّ): (فَمَنْ يَلِيهِ) أَيِ ثُمَّ مَنْ يَلِيهِ وَهَكَذَا أَه. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (بِزَوْجِ الْخ) خَبَرٌ فَمَنْ يَلِيهِ.

□ قَوْلُهُ: (وَيُقَدَّمُ الْأَخُوَّةُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالْأَقْرَبُ الْإِخْوَةُ ثُمَّ بَنُوهُمْ وَإِنْ نَزَلُوا ثُمَّ الْأَعْمَامُ ثُمَّ بَنُوهُمْ وَإِنْ نَزَلُوا ثُمَّ الْأَعْمَامُ ثُمَّ بَنُوهُمْ وَإِنْ نَزَلُوا ثُمَّ الْأَعْمَامُ ثُمَّ بَنُوهُمْ وَإِنْ نَزَلُوا ثُمَّ الْأَعْمَامُ ثُمَّ بَنُوهُمْ (فِي الْجَدِيدِ) مُعْتَمِدٌ. □ قَوْلُهُ: (وَيُجَابُ بِمَنْعِ ذَلِكَ الْخ) الْمَفْهُومُ مِنَ الْعِبَارَةِ أَنَّ الْمُشَارَ إِلَيْهِ أَنَّ الْأُتُوَّةَ لَا دَخَلَ

يَلْزَمُ إِلَّا قَدَرَ الدِّيَةُ فَهَلَا عَبَّرَ بِالْأَقْلَ كَمَا فِي الَّتِي قَبْلَهَا لَكِنْ قَوْلُهُ وَالزَّائِدُ فِي مَالِهِ يَقْتَضِي فَرَضُ الْأَرْضِ أَقْلٌ مِنَ الدِّيَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَالزَّائِدُ فِي مَالِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ) لِحُصُولِ بَعْضِ السَّرَايَةِ فِي حَالَةِ الرَّدَّةِ قَيْصِيرُ شُبْهَةِ دَارَةِ لِّلْتَحْمِيلِ، وَمُقَابِلِ الْمُعْتَمِدِ أَنْ عَلَى عَاقِلَتِهِ جَمِيعَ الدِّيَةِ اغْتِيَارًا بِالطَّرَفَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (وَيُجَابُ بِمَنْعِ ذَلِكَ) الْمَفْهُومُ مِنَ الْعِبَارَةِ أَنَّ الْمُشَارَ إِلَيْهِ أَنَّ الْأُتُوَّةَ لَا دَخَلَ لَهَا وَيُنَافِيهِ مَا صَرَّحَ بِهِ قَوْلُهُ، أَلَّا تَرَى الْخ مِنْ تَسْلِيمِ أَنَّهُ لَا دَخَلَ لَهَا فَلَعَلَّهُ كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ وَيُجَابُ بِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ أَنَّهَا مُرَجَّحَةٌ أَلَّا تَرَى الْخ فَلْيَتَأَمَّلْ.

النكاح مع أنه لا دخل لها فيه ولا يتحمل ذؤو الأرحام إلا إذا ورثناهم فيحمل ذكر منهم لم يُذِل بأصل ولا فرع عند عدم العصبية أو عدم وفائهم بالواجب ويُقدّم عليهم الأخ للأُم للإجماع على إزته (ثم) بعد عصبية النسب لفقدهم أو عدم وفائهم (معتق) للجاني (ثم عصبته) من النسب ولو في حياته على المعتمد خلا أصوله وفروعه واستشكيل بأنهم إنما لم يحملوا ثم تنزيلاً لهم منزلة الجاني وهو لا يحمل وهنا المعتق يحمل فلم لم يحملوا وقد يُجاب بأن ذلك غير مُطَرِّد لأن الجاني يحمل عند فقد بيت المال دون أصوله وفروعه حينئذٍ فالذي يتّجه في معنى ذلك أن الحمل مؤاساة في النسب للجاني وفي الولاء من المعتق للجاني ومن عصبته للمعتق لأنه الواسطة وهي في الأصول والفروع من أوجه عديدة كالإنفاق وغيره بخلاف بقية الأقارب فإن تلك الأوجه مفقودة في حقهم فخصّوا بهذه المؤاساة وهذا معنى ظاهر مُنْصَبِّط مُطَرِّد يصلح مناصاً للحكم وبه يتّضح استواء أبعاض الجاني والمعتق وغيرهما ممّن يأتي وأيضاً فخير: «الولاء لُحمة كُلِّحمة النسب» صريح في أن الأبوة والبُتوة في عدم التحمل بالولاء

لها ويُنافيه ما صرح به قوله ألا ترى إلخ من تسليم أن لها دخلاً فلعله كان الأولى أن يقول ويُجاب بأن ذلك لا يمنع أنها مُرْجُعة ألا ترى إلخ سم ورشديّ أقول وقد يدعي أن المشار إليه لازم ما علّل به الشارح القديم واكتفى عن ذكره بذكر ملزومه عبارة المُغني لأن الأئمة لا مدخل لها في تحمّل العاقلة فلا تصلح للترجيح اهـ. فوّ: (إلا إذا ورثناهم) أي بأن لم يتّظّم أمر بيت المال كما مرّ في الفرائض وليس المراد إن قلنا بإزتهم ع ش ومُغني. فوّ: (لم يُذِل بأصل ولا فرع) يخرج نحو الخال فإنه مُذِل بأصل وعبارة شرح الرّوض وظاهر أن محلّها إذا كان ذكراً غير أصل ولا فرع انتهت وقوله عند عدم العصبية أي من النسب والولاء اهـ. رشديّ. فوّ: (خلا أصوله وفروعه) أي كما مرّ في أصول الجاني وفروعه اهـ. مُغني. فوّ: (واستشكيل) أي استثناء أصول وفروع المُغني قياساً على أصول وفروع الجاني عبارة المُغني وصحّح البلقيني أنّهما يَدْخُلان قال لأن المُغني يتحمّل فهما كالمُغني لا كالجاني ولا نسب بينهما وبين الجاني بأصلية ولا قرعية وأجاب شَيْخِي عن كلام البلقيني بأن إعتاق المُغني مُنْزَل منزلة الجنانية ويكفي هذا إسناداً للمنفور لأن المنقول مُشْكِل اهـ. وكذا أجاب النهاية بهذا الجواب وقال ع ش قوله منزلة الجنانية أي جنانية المُغني وهم أي أصوله وفروعه لا يتحمّلون عنه إذا جنى اهـ.

فوّ: (ثم) أي في عصبية النسب وقوله وهنا أي في عصبية المُغني. فوّ: (بأن ذلك) أي التنزيل المذكور. فوّ: (حيث) أي حين فقد بيت المال. فوّ: (في معنى ذلك) أي في حكمه استثناء الأصول والفروع مُطلقاً. فوّ: (لأنه) أي المُغني وهي أي المؤاساة اهـ. سم. فوّ: (ممّن يأتي) أي في قول المثني ثم مُغنيّه إلخ وقول الشارح فإن لم يوجد مُغني من جهة الآباء إلخ.

فوّ: (فيحمل ذكر منهم لم يُذِل بأصل ولا فرع إلخ) عبارة شرح الرّوض وظاهر أن محلّه إذا كان ذكراً غير أصل ولا فرع اهـ. فوّ: (وهي في الأصول) أي المُساواة.

كهما في عدم التحمل بالنسب (ثم مُعْتَقَه) أي المُعْتَق (ثم عَصْبَتُهُ) إلا من ذكرٍ ثم مُعْتَقٌ مُعْتَقٍ مُعْتَقُهُ ثم عَصْبَتُهُ وهكذا (والأ) يوجد مَنْ له ولاءٌ على الجاني ولا عَصْبَتُهُ (فَمُعْتَقٌ أَبِي الجاني ثم عَصْبَتُهُ) إلا مَنْ ذُكِرَ (ثم مُعْتَقٌ مُعْتَقِ الأبِ وعَصْبَتُهُ) إلا من ذكرٍ والواو هنا بمعنى ثم التي بأصله (وكذا) المذكور يكون الحكم فيمن بعده (أبدًا) فإذا لم يوجد مَنْ له ولاءٌ على أبي الجاني فَمُعْتَقٌ جَدُّهُ فَعَصْبَتُهُ وهكذا فإن لم يوجد مُعْتَقٌ من جهة الآباء فَمُعْتَقُ الأُمِّ فَعَصْبَتُهُ إلا مَنْ ذُكِرَ ثم مُعْتَقُ الجدات للأُمِّ والجدات للأبِ ومُعْتَقُ ذَكَرٍ أَذْلَى بِأُنْثَى كَأبي الأُمِّ ونحوه (وعَتِيقُهَا) أي المرأة (يعقلُ عاقلَتُهَا) كما يُزَوِّجُ عَتِيقُهَا مَنْ يُزَوِّجُهَا لا هي لأنَّ المرأة لا تعقل إجماعًا (ومُعْتَقُونَ كَمُعْتَقٍ) لا اشتراكهم في الولاء فعليهم رُبْعٌ دينارٍ أو نصفه فإن اختلفوا غَنَى وتَوَسَّطًا فعلى الغني حِصَّتُهُ من النصف لو فُرِضَ الكلُّ أغنياءَ والمُتَوَسَّطُ حِصَّتُهُ من الربع لو فُرِضَ الكلُّ مُتَوَسَّطِينَ والتوزيغ عليهم بقدر الملك لا الرُّؤوس.

(وكلُّ شَخْصٍ من عَصْبَةٍ كُلِّ مُعْتَقٍ يَحْمِلُ ما كان يَحْمِلُهُ ذَلِكَ الْمُعْتَقُ) فَإِنْ اتَّخَذَ ضَرْبَ عَلَى كُلِّ من عَصْبَتِهِ رُبْعٍ أو نصفٍ وإن تعدَّدَ نُظِرَ لِحِصَّتِهِ من الربع أو النصفِ وضُرِبَ على كُلِّ واحدٍ من عَصْبَتِهِ قدرُها والفرق أنَّ الولاءَ يَتَوَزَّعُ على الشُّرَكَاءِ لَا الْعَصْبَةَ لِأَنَّهُمْ لَا يَرِثُونَهُ بَلْ يَرِثُونَ بِهِ فَكُلُّ مِنْهُمْ انْتَقَلَ لَهُ الْوَلَاءُ كَامِلًا فَلَزِمَ كُلًّا قَدْرُ أَصْلِهِ ومعلومٌ أَنَّ التَّظَرُّعَ فِي الرَّبْعِ وَالتَّصَدُّقَ إِلَى

فَوُدَّ: (كهما) أي كالأبوة والبنوة. فَوُدَّ: (أي المُعْتَقِ) إلى قوله فَإِنْ لم يوجد في المُعْنَى وإلى التَّيْبَةِ في التَّهْيِية.

فَوُدَّ: (إلا مِنْ ذَكَرٍ) أي أصوله وفروعِهِ. فَوُدَّ: (ثُمَّ عَصْبَتِهِ) أي إلا أصوله وفروعَهُ. فَوُدَّ: (إلا مِنْ ذَكَرٍ) أي غير أصلِهِ وفروعِهِ. فَوُدَّ: (المذكور) بالجَرِّ نَعَتْ لاسم الإشارة وقوله يَكُونُ إلخ خبرُ كذا.

فَوُدَّ: (بَغْدَةً) أي المذكور في المتن. فَوُدَّ: (فإذا لم يوجد إلخ) الفاء تَفْصِيلِيَّةٌ. فَوُدَّ: (مَنْ له ولاءٌ إلخ) أي ولا عَصْبَةٌ هـ. مُعْنَى. فَوُدَّ: (فإن لم يوجد الأولى التَّعْبِيرُ بالواو). فَوُدَّ: (ثم مُعْتَقُ الجدات لِلأُمِّ والجدات لِلأبِ إلخ) ظاهرُهُ أَنَّهُ لَا تَرْتِيبَ فِي ذَلِكَ سَمٍ عَلَى حَاجِ هـ. ع ش. فَوُدَّ: (ونحوه) أي كَأبي أُمِّ الأبِ. فَوُدَّ: (لا هي إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ عَاقِلَتُهَا أي لَا بَعْقِلَهُ مُعْتَقَتُهُ لِأَنَّ إلخ.

فَوُدَّ: (ومُعْتَقُونَ) أي فِي تَحْمِلِهِمْ جِنَايَةَ عَتِيقِهِمْ كَمُعْتَقِي أَي وَاحِدٍ فِيمَا عَلَيْهِ كُلُّ سَنَةٍ مِنْ نَصْفِ دِينَارٍ أَوْ رُبْعِهِ هـ مُعْنَى. فَوُدَّ: (لا اشتراكهم إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى لِأَنَّ الْوَلَاءَ لِجَمِيعِهِمْ لَا لِكُلِّ مِنْهُمْ هـ.

فَوُدَّ: (ذلك المُعْتَقِ) أي فِي حَيَاتِهِ هـ. مُعْنَى. فَوُدَّ: (فإن اتَّخَذَ) أي المُعْتَقِ. فَوُدَّ: (والفرق) أي بَيْنَ الْمُعْتَقِ وَعَصْبَتِهِ عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَإِنَّ قَبْلَ هَلَا وَرُغَ عَلَيْهِمْ مَا كَانَ الْمَيِّتُ يَحْمِلُهُ أَجِيبَ بِأَنَّ الْوَلَاءَ لَا يَتَوَزَّعُ عَلَيْهِمْ تَوَزَّعَهُ عَلَى الشُّرَكَاءِ وَلَا يَرِثُونَ الْوَلَاءَ مِنَ الْمَيِّتِ بَلْ إلخ. فَوُدَّ: (لأنهما إلخ) أي الْعَصْبَةُ. فَوُدَّ: (انتقل له الولاء كاملاً) أي فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُعْتَقُ وَاحِدًا وَإِلَّا فَجَمِيعُ حِصَّةِ مَوْرَثِهِ هـ.

فَوُدَّ: (الجدات لِلأُمِّ والجدات لِلأبِ إلخ) ظاهرُهُ أَنَّهُ لَا تَرْتِيبَ فِي ذَلِكَ.

غَنَى الْمَضْرُوبِ عَلَيْهِ فَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ مَا كَانَ يَحْمِلُهُ أَيُّ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ لَا بِالنَّظَرِ لِعَيْنِ رُئِعٍ أَوْ نَصَفٍ فَلَوْ كَانَ الْمَعْتَقُ مُتَوَسِّطًا وَعَصْبَتُهُ أَغْنَاءُ ضُرِبَ عَلَى كُلِّ النَّصَفِ لِأَنَّهُ الَّذِي يَحْمِلُهُ لَوْ كَانَ مِثْلَهُمْ وَعَكْسُهُ وَلَمْ أَرِ مَنْ نَبَّهَ عَلَى هَذَا لَكِنَّهُ وَاضِحٌ (وَلَا يَعْقِلُ عَتِيقٌ فِي الْأَظْهَرِ) كَمَا لَا يَرِثُ وَلَا عَصْبَتُهُ قَطْعًا وَلَا عَتِيقُهُ وَأَطَالَ الْبُلْقَيْنِي فِي الْإِنْتِصَارِ الْمُقَابِلِ الْأَظْهَرِ.

(فَإِنْ فَقِدَ الْعَاقِلُ) مِمَّنْ ذُكِرَ (أَوْ لَمْ يَفِ) بِالْوَاجِبِ (عَقْلَ بَيْتِ الْمَالِ عَنِ الْمُسْلِمِ) الْكُلُّ أَوْ مَا بَقِيَ لِلْخَبِيرِ الصَّحِيحِ «أَنَا وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ أَعْقِلُ عَنْهُ وَأَرِثُهُ» دُونَ غَيْرِ الْمُسْلِمِ بَلْ يَجِبُ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ غَيْرَ حَرْبِيٍّ لِأَنَّ مَالَهُ يَنْتَقِلُ لِبَيْتِ الْمَالِ فَيَبُتُّ لَا لِزَنَّا وَالْمُؤْتَدُّ لَا عَاقِلَةٌ لَهُ فَمَا وَجِبَ بِجَنَائِيَّتِهِ خَطَأً أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ فِي مَالِهِ وَلَوْ قُتِلَ لَقِطُ خَطَأً أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ أَخَذَ بَيْتُ الْمَالِ دِيَّتَهُ مِنْ عَاقِلَةِ قَاتِلِهِ فَإِنْ قُتِلُوا لَمْ يَعْقِلُ عَنْهُ إِذْ لَا فَائِدَةَ لِأَخْذِهَا مِنْهُ ثُمَّ رَدَّهَا إِلَيْهِ (فَإِنْ فَقِدَ) بَيْتُ الْمَالِ أَوْ مَتَّعَ مُتَوَلِّيَهُ جَوْرًا فِيمَا يَظْهَرُ.....

رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (لِعَيْنِ رُئِعٍ أَوْ نَصَفٍ) أَيُّ أَوْ الْحِصَّةُ مِنْهُمَا. □ فَوَدَّ: (النَّصَفُ) أَيُّ إِذَا اتَّخَذَ الْعَتِيقُ وَلَا فَحِصَّةَ مَوْرَثَةٍ مِنَ النَّصَفِ عَلَى قَرَضٍ غِنَاهُ. □ فَوَدَّ: (وَلَمْ أَرِ مِنْ الْخِ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَه. □ فَوَدَّ: (وَلَا عَتِيقُهُ) أَيُّ عَتِيقُ الْعَتِيقِ وَانْظُرْ مَا فَائِدَتُهُ وَهَلْ فِيهِ خِلَافٌ وَقَضِيَّةٌ صَنِيعُهُ عَدَمُهُ. □ فَوَدَّ: (لِلْمُقَابِلِ الْأَظْهَرِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالثَّانِي يَعْقِلُ وَرَجَّحَهُ الْبُلْقَيْنِي لِأَنَّ الْعَقْلَ لِلنُّصْرَةِ وَالْإِعَانَةِ وَالْعَتِيقُ أَوْلَى بِهِمَا أَه.

□ فَوَدَّ (سَنِي): (فَقِدَ الْعَاقِلُ) أَوْ عَدِمَ أَهْلِيَّةَ تَحْمِيلِهِمْ لِفَقْرٍ أَوْ صِغَرٍ أَوْ جُنُونٍ نِهَائِيَّةٍ وَرَوْضٍ وَسَمٍ. □ فَوَدَّ (سَنِي): (عَقْلَ الْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي عَقْلَ دَوِّ الْأَرْحَامِ إِذَا لَمْ يَنْتَظِمِ أَمْرُ بَيْتِ الْمَالِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا كَانَ ذَكَرًا غَيْرَ أَضِلَّ وَفَرَعَ فَإِنْ انْتَضَمَ عَقْلَ بَيْتِ الْمَالِ الْخِ. □ فَوَدَّ (سَنِي): (عَقْلَ بَيْتِ الْمَالِ) أَيُّ يُؤْخَذُ مِنْ سَهْمِ الْمَصَالِحِ مِنْهُ سَمٌ عَلَى الْمُنْهَجِ أَه. ع ش. □ فَوَدَّ: (الْكُلُّ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي الْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (دُونَ غَيْرِ الْمُسْلِمِ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي لَا عَنْ ذِمَّتِي وَمُؤْتَدُّ وَمُعَاهِدٍ وَمُؤْمِنٍ أَه. □ فَوَدَّ: (بَلْ يَجِبُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ فَتَجِبُ فِي مَالِ الْكَافِرِ الْخِ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي بَلْ تَجِبُ الدِّيَّةُ فِي مَالِهِمْ مُؤَجَّلَةٌ فَإِنْ مَاتُوا حَلَّتْ كَسَائِرِ الدِّيَّاتِ أَه. فَتَذَكِيرُ الشَّارِحِ الْفِعْلُ بِاغْتِيَابِ الْمَالِ الْوَاجِبِ بِالْجَنَاحَةِ. □ فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ) أَيُّ غَيْرِ الْمُسْلِمِ. □ فَوَدَّ: (غَيْرَ حَرْبِيٍّ) أَيُّ ذِمَّتًا أَوْ مُؤْتَدًّا أَوْ مُعَاهِدًا أَه. □ فَوَدَّ: (لَا مَالَهُ) أَيُّ غَيْرِ الْحَرْبِيِّ. □ فَوَدَّ: (بِجَنَائِيَّتِهِ) أَيُّ فِي زَمَنِ الرَّدَّةِ أَه. ع ش. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ) قُتِلَ بِنَاءِ الْمَفْعُولِ. □ فَوَدَّ: (لَقِطُ خَطَأً الْخِ) وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ إِلَّا بَيْتُ الْمَالِ كَذَلِكَ أَه. □ فَوَدَّ: (مَنْ) أَيُّ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ فَقِدَ بَيْتُ الْمَالِ) بِأَنَّ لَمْ يَوْجَدْ فِيهِ شَيْءٌ أَوْ لَمْ يَفِ أَه.

□ فَوَدَّ (سَنِي): (فَإِنْ فَقِدَ الْعَاقِلُ) الْمُرَادُ أَعْمٌ مِنْ فَقْدِ مُطْلَقِهِ وَقَدْ مَوْصُوفٍ بِشُرُوطِ التَّحْمِيلِ بِأَنَّ لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا الْفُقَرَاءُ وَعِبَارَةُ الرِّوَضِ فَإِنْ فَقِدَتِ الْعَاقِلَةُ أَوْ أَعْسَرُوا، وَكَذَا لَوْ لَمْ يَقُوا بِوَاجِبِ الْحَوْلِ عَقْلَ بَيْتِ الْمَالِ.



ثم رأيت البلقيني صرح به (فكله) أي المال الواجب بالجناية وكذا بعضه إن لم تَفِ العاقلة ولا بيت المال به (على الجاني) لا بعضه (في الأظهر) بناءً على ما مرَّ أنها تلزمه ابتداءً.  
 (تنبيه) هل يعود التحمل لغيره يعود صلاحيته له لأن المانع نحو فقره وقد زال أو لا لأن الجاني هو الأصل فمتى خوطب به من حيث الأداء استقرَّ عليه ولم ينتقل عنه لانقطاع النظر لنيابة غيره عنه حينئذ كلُّ مُحْتَمَلٍ والثاني أقرب ثم رأيت في كلام الزركشي ما يقتضي تخريج هذا على ما مرَّ في الفطرة وهو غير صحيح لأن الحرة الغنية لا يلزمها فطرة عند إعسار زوجها لأن التحمل ثم إما حوالة أو ضماناً وكلُّ يقتضي الاستقرار على المُتَحَمِّلِ بخلافه هنا فإنه محض مؤاساة فأشبهه النيابة بدليل وجوبه على الأصل إذا لم يصلحوا للنيابة وحينئذ أتجه عدم عود تحمليهم واستقرار الوجوب على الجاني مُطْلَقاً ثم رأيتني بحثت في شرح الإرشاد أنه لو عُدِمَ ما في بيت المال فأخذ من الجاني ثم غني بيت المال لا يُؤخَذُ منه بخلاف عاقلة أنكروا الجناية فأخذت من الجاني ثم اعترفوا يرجع عليهم لأنهم هنا حالة الأخذ من أهل التحمل بخلاف بيت المال ثم وهذا موافق لما رجحته هنا إذ الفرض أنه عاد إليه التحمل لعدم صلاح غيره له فلا يعود للغير يعود صلاحه ويأتي في الموت في الأثناء الفرق بينه وبينهم بما يُصَرِّح بما ذكرته.

(فرغ) عليم مما قدمته أنه لو جرح.....

مُعْنِي زَادَ التَّهْيَاةُ أَوْ كَانَ ثُمَّ مَضَرَفَ أَهْمَ اه. قُود: (ثُمَّ رَأَيْتُ الْبُلْقَيْنِي الْخ) عبارة التَّهْيَاةُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْبُلْقَيْنِي فَإِنْ تَعَدَّرَ ذَلِكَ لِعَدَمِ انْتِظَامِ بَيْتِ الْمَالِ أُخِذَ مِنْ دَوَى الْأَرْحَامِ قِيلَ الْجَانِي كَمَا مَرَّ اه. أي لَاتِهِمْ وَارْتَوْنَ حِينَئِذٍ ع ش. قُود: (لَا بَعْضُهُ) أي لَا عَلَى أَصُولِ الْجَانِي وَقُرُوعِهِ. قُود: (لِغَيْرِهِ) أي غَيْرِ الْجَانِي مِنَ الْعَاقِلَةِ وَبَيْتِ الْمَالِ وَدَوَى الْأَرْحَامِ. قُود: (بَعْدَ صَلَاحِيَّتِهِ لَهُ) أي صَلَاحِيَّةِ الْغَيْرِ لِلتَّحْمَلِ.  
 قُود: (نَحْوُ فَقْرِهِ) خَبَرٌ أَنْ. قُود: (مَثَلًا) أَنْظُرْ مَا فَإِذْ تَبَعْدَ ذِكْرِ النَّحْوِ. قُود: (أَوْ لَا) أي أَوْ لَا يَعُودُ. قُود: (حِينَئِذٍ) أي حِينَ إِذْ خُوِطِبَ الْجَانِي بِأَدَاءِ الْمَالِ الْوَاجِبِ بِجَنَائِيَّتِهِ. قُود: (وَالثَّانِي) أي عَدَمُ الْعُودِ. قُود: (لَا يَلْزَمُهَا الْخ) أي عَلَى مَا صَحَّحَهُ التَّوَوُّيُّ خِلَافًا لِلزَّافِعِيِّ. قُود: (ثُمَّ) أي فِي الْفِطْرَةِ.  
 قُود: (هَنَا) أي فِي الدِّيَّةِ وَقَوْلُهُ فَإِنَّهُ أَيِ التَّحْمَلِ هَنَا. قُود: (بِدَلِيلٍ وَجُوبِهِ) أي الْعَقْلِ. قُود: (عَلَى الْأَصْلِ) وَهُوَ الْجَانِي. قُود: (وَحِينَئِذٍ) أي حِينَ كَوَّنَ التَّحْمَلُ هَنَا مَحْضَ مُوَاسَاةٍ. قُود: (مُطْلَقًا) أي عَادَتْ صَلَاحِيَّتُهُمْ أَوَّلًا. قُود: (مِنْ أَهْلِ التَّحْمَلِ) خَبَرٌ أَنْ. قُود: (وَهَذَا) أَيِ بَحْثِهِ الْمَذْكُورُ.  
 قُود: (لِمَا رَجَحْتُهُ الْخ) أي مَعَ عَدَمِ الْعُودِ. قُود: (بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ) أَيِ بَيْنَ الْجَانِي وَبَيْنَ الْعَاقِلَةِ.  
 قُود: (بِمَا ذَكَرْتُهُ) أَيِ مِنْ عَدَمِ الْعُودِ. قُود: (عَلِمَ الْخ) إِلَى الْمُثْنِ فِي التَّهْيَاةِ. قُود: (عَلِمَ مِمَّا قَدَّمْتُهُ) أَيِ مِنْ قَوْلِهِ وَشَرِطَ تَحْمَلُ الْعَاقِلَةُ أَنْ تَكُونَ صَالِحَةً لِوَلَايَةِ النِّكَاحِ الْخ اه. ع ش أي مَعَ قَوْلِهِ فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مُعْتَقٌ مِنْ جِهَةِ آبَاءِ مُعْتَقِ الْأُمِّ. قُود: (لَوْ جَرَحَ) إِلَى الْمُثْنِ فِي الْمُعْنِي.

ابْنُ عَتِيقَةَ أَبُوهُ قَدْ أَخَرَّ خَطَأً فَعَتَّقَ أَبُوهُ وَانْجَرَّ وَلَاؤُهُ لِمَوَالِيهِ ثُمَّ مَاتَ الْجَرِيخُ بِالشَّرَايَةِ لَزِمَ مَوَالِي  
الْأُمُّ أَرْضَ الْجُزْحِ لِأَنَّ الْوَلَاءَ حِينَ الْجُزْحِ لَهُمْ فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ فَعَلَى الْجَانِي دُونَ مَوَالِي أُمِّهِ  
لَا نَتَقَالِ الْوَلَاءَ عَنْهُمْ قَبْلَ وَجُوبِهِ وَمَوَالِي أَبِيهِ لِيَتَقَدَّمَ سَبَبُهُ عَلَى الْإِنْجَارِ وَبَيْتُ الْمَالِ لِيُوجِدَ جِهَةَ  
الْوَلَاءِ بِكُلِّ حَالٍ. (وَتَوَجَّلْ) يَعْنِي تَثَبُّتٌ مُؤَجَّلَةٌ مِنْ غَيْرِ تَأْجِيلٍ أَحَدٍ (عَلَى الْعَاقِلَةِ) وَكَذَا عَلَى  
بَيْتِ الْمَالِ أَوْ الْجَانِي (دِيَّةٌ نَفْسٍ كَامِلَةٍ) بِإِسْلَامٍ وَخُرْيَةٍ وَذُكُورَةٍ (ثَلَاثَ سِنِينَ فِي) آخِرِ (كُلِّ سَنَةٍ  
ثَلَاثٌ) مِنَ الدِّيَةِ لِقَضَائِهِ ﷺ

□ فَوَدَّ: (ابْنُ عَتِيقَةَ) فَاعِلٌ جُرِّحَ أَيُّهُ وَهُوَ خُرٌّ وَجُمْلَةُ أَبُوهُ قَدْ نَعَتْ لَابْنَ عَتِيقَةَ وَقَوْلُهُ آخَرَ مَفْعُولٌ جُرِّحَ .  
□ فَوَدَّ: (خَطَأً) أَيُّ أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ أَه. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَانْجَرَّ) أَيُّ بَعَثَ الْأَبَ وَلِأَنَّ أَيُّ الْإِبْنِ لِمَوَالِيهِ أَيُّ  
الْأَبِ. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ مَاتَ الْجَرِيخُ الْإِنْجَارِ) أَيُّ بَعْدَ الْعَتَقِ. □ فَوَدَّ: (أَرْضَ الْجُزْحِ) أَيُّ فَقَطَّ أَه. ع ش .  
□ فَوَدَّ: (فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ الْإِنْجَارِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضُ وَالْبَاقِي مِنَ الدِّيَةِ إِنْ كَانَ عَلَى الْجَانِي انْتَهَتْ أَه. سَم  
وَفِي الْمُغْنِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ مَا فِي الشَّرْحِ الْإِنْجَارِ مَا نَصَّهُ فَإِنْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ بَانَ سَاوَى أَرْضَ الْجُزْحِ الدِّيَةِ كَانَ  
قَطَعَ يَدَيْهِ ثُمَّ عَتَقَ الْأَبُ ثُمَّ مَاتَ الْجَرِيخُ فَعَلَى مَوَالِي الْأُمِّ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ لِأَنَّ الْجُزْحَ حِينَ كَانَ الْوَلَاءَ لَهُمْ  
يُوجِبُ هَذَا الْعُدْرَ وَلَوْ جَرَّحَهُ هَذَا الْجَارِحُ ثَانِيًا خَطَأً بَعْدَ عَتَقِ أَبِيهِ وَمَاتَ الْجَرِيخُ بِرِيَاةٍ عَنِ الْجَرَّاحَتَيْنِ  
لَزِمَ مَوَالِي الْأُمِّ أَرْضَ الْجُزْحِ الْأَوَّلِ وَلَزِمَ مَوَالِي الْأَبِ بَاقِي الدِّيَةِ أَه. □ فَوَدَّ: (لِيُوجِدَ جِهَةَ الْوَلَاءِ الْإِنْجَارِ) يُفِيدُ  
أَنَّ وَجُودَ تِلْكَ الْجِهَةِ مَانِعٌ مِنَ التَّعَلُّقِ بَبَيْتِ الْمَالِ وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْهَا التَّحْمُلُ لَانْتِفَاءِ سَبَبِ لُزُومِ التَّحْمُلِ مَعَ  
أَنَّ الْعَاقِلَ لَوْ أَغْسَرَ تَحْمُلَ بَيْتِ الْمَالِ فَيَكُونُ انْتِفَاءُ سَبَبِ تَحْمُلِ الْعَاقِلَةِ مَانِعًا مِنَ تَحْمُلِ بَيْتِ الْمَالِ  
وَأَغْسَارُهُ غَيْرُ مَانِعٍ مَعَ أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ انْتِفَاءُ سَبَبِ التَّحْمُلِ أَوَّلَى مِنَ الْإِغْسَارِ لِإِعْدَمِ الْمَنْعِ فَلْيُحَرِّزْ سَم عَلَى  
حَجِّ أَه. ع ش. □ فَوَدَّ: (يَعْنِي تَثَبُّتٌ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَعَلَى الْغَنِيِّ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ مَضَتْ سَنَةٌ إِلَى  
وَبِهِ يُعْلَمُ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ نَحْوِ مَجُوسِي وَقَوْلُهُ أَوْ مُسْتَأْمَنٍ وَقَوْلُهُ لِلرُّوحِ إِلَى لَأَنَّهُ مَالٌ وَقَوْلُهُ  
وَبِهِ فَارْقَتْ إِلَى يَصْبَحُ كَوْنُهُ وَقَوْلُهُ وَأَنْ مُعْتَقَ بَعْضِهِ إِلَى الْمُتَنِّ. □ فَوَدَّ: (يَعْنِي تَثَبُّتٌ الْإِنْجَارِ) أَيُّ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ  
ضَرْبِ الْقَاضِي خِلَافًا لِمَا يَقْتَضِيهِ قَوْلُهُ وَتَوَجَّلْ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَأْجِيلِ الْحَاكِمِ وَلَيْسَ مُرَادًا أَه. مُغْنِي .  
□ فَوَدَّ: (لِقَضَائِهِ الْإِنْجَارِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِيِّ أَمَّا كَوْنُهَا فِي ثَلَاثٍ فَلَمَّا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ قَضَائِهِ الْإِنْجَارِ وَأَمَّا كَوْنُهَا فِي  
كُلِّ سَنَةٍ ثَلَاثٌ فَتَوَزِيْعًا لَهَا عَلَى السِّنِينَ الثَّلَاثِ وَأَمَّا كَوْنُهَا فِي آخِرِ السَّنَةِ فَقَالَ الرَّافِعِيُّ كَانَ سَبَبُهُ أَنَّ الْفَوَائِدَ  
كَالزُّرُوعِ وَالشَّمَارِ تَتَكَرَّرُ كُلُّ سَنَةٍ فَاعْتَبِرَ مُضِيِّهَا لِيَجْتَمِعَ عَنْدهُمْ مَا يَتَوَقَّعُونَهُ فَيُؤَسِّسُونَ عَنْ تَمَكُّنِ أَه.

□ فَوَدَّ: (فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ فَعَلَى الْجَانِي) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضُ وَالْبَاقِي مِنَ الدِّيَةِ إِنْ كَانَ عَلَى الْجَانِي أَه.  
□ فَوَدَّ: (لِيُوجِدَ جِهَةَ الْوَلَاءِ الْإِنْجَارِ) يُفِيدُ أَنَّ وَجُودَ ذَلِكَ التَّحْمُلِ مَانِعٌ مِنَ التَّعَلُّقِ بَبَيْتِ الْمَالِ ، وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْهُمَا التَّحْمُلُ  
لَانْتِفَاءِ سَبَبِ لُزُومِ التَّحْمُلِ مَعَ أَنَّ الْعَاقِلَ لَوْ أَغْسَرَ تَحْمُلَ بَيْتِ الْمَالِ فَيَكُونُ انْتِفَاءُ سَبَبِ تَحْمُلِ الْعَاقِلَةِ  
مَانِعًا مِنَ تَحْمُلِ بَيْتِ الْمَالِ وَأَغْسَارُهُ غَيْرُ مَانِعٍ مَعَ أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ انْتِفَاءُ سَبَبِ التَّحْمُلِ أَوَّلَى مِنَ الْإِغْسَارِ لِإِعْدَمِ  
الْمَنْعِ فَلْيُحَرِّزْ .

بذلك كما قاله الشافعي رحمته الله والأصح أن المعنى في ذلك كونه دية نفس كاملة لا بدّل نفس مُحْتَرَمَةٌ فدية الذمّي والمرأة لا تكون في ثلاث على الأول كما يأتي وإذا وجبت على الجاني مؤجلة فمات أثناء الحول سقط وأخذ الكل من تركته لأنه واجب عليه أصالة وإنما لم تؤخذ من تركته من مات من العاقلة لأنها مؤاسة (و) تؤجل عليهم دية (ذمّي) أو نحو مجوسي (سنة) لأنها ثلث أو أقل منه (وقيل) تؤجل (لثلاث) لأنها بدّل نفس (و) دية (امرأة) مسلمة وخثنى مسلم (سنتين في) السنة (الأولى ثلث) للدية الكاملة والباقي آخر السنة الثانية (وقيل) تؤجل (لثلاث) لأنها بدّل نفس. (وتحمل العاقلة العبد) أي قيمته إذا أثلفه من غير وضع يده عليه خطأ أو شبه عمد وأراد به ما يشمل الأمة (في الأظهر) لأنها بدّل نفس (ففي كل سنة) يجب (قدر ثلث دية) زادت على الثلاث أم نقصت فإن وجب دون ثلث أخذ في سنة أيضا (وقيل) يجب (في ثلاث) من السنين نقصت عن دية أم زادت (ولو قتل رجلين) مسلمين (ففي ثلاث) من السنين تجب ديتهما لاختلاف المستحق (وقيل) تجب في (سنة) من السنين لكل نفس ثلاث وما يؤخذ آخر كل سنة يقسم على مستحقّ الدينين وعكس ذلك لو قتل ثلاثة واحدا فعلى عاقلة

• قوله: (بذلك) أي بأنها في ثلاث سنين اه. رشيدّي. • قوله: (في ذلك) أي تأجيلها في ثلاث سنين اه. • مغني. • قوله: (كقوة) الأولى التأنيت كما في المغني. • قوله: (على الأول) أي الأصح. • قوله: (كما يأتي) أي في المتن أيضا. • قوله: (وإذا وجبت إلخ) عبارة المغني ولا يخالفهم أي الجاني العاقلة إلا في أمرين أحدهما أنه يؤخذ منه ثلث الدية عند الحول وكل واحد منهم لا يطالب إلا بنصف دينار أو ربع ثانيهما أنه لو مات في أثناء الحول إلخ. • قوله: (سقط) أي الأجل مغني وع ش. • قوله: (لأنها) أي تحمّل الدية على حذف المضاف. • قوله: (أو نحو مجوسي) عبارة النهاية أو مجوسي أو معاقد أو مؤمن اه. قال الرشيدّي قوله أو مجوسي يتبني حذفه اه. أي لأنه داخل في الذمّي. • قوله: (أو أقل منه) أي من الثلث. • قوله: (بدّل نفس) أي مُحْتَرَمَةٌ اه. • مغني. • قوله: (والباقي إلخ) وهو الشدس اه. ع ش. • قوله: (السنة) (العبد) أي الجناية عليه من الحرّ. (تنبيه): لو اختلفت العاقلة والسيد في قيمته صدقوا بأيمانهم لكونهم غارمين اه. • مغني. • قوله: (من غير وضع يده إلخ) احتراز به عما لو وضع يده عليه ثم تلف في يده أو أثلفه فالضمان حينئذ عليه لا على عاقلته اه. ع ش. • قوله: (زادت) أي المدة على الثلاث أي من السنين. • قوله: (فإن وجب دون ثلث إلخ) عبارة المغني وإن كانت قيمته قدر ثلث دية كاملة فأقل ضربت في سنة اه. • قوله: (أيضا) الأولى تركه. • قوله: (وقيل يجب) أي جميع القيمة. • قوله: (نقصت إلخ) أي القيمة اه. ع ش.

• قوله: (سني) (رجلين) أي مثلاً اه. • مغني. • قوله: (مسلمين) عبارة المغني كاملين معاً أو مرتباً اه. • قوله: (لاختلاف المستحق) فلا يؤخر حق واحد باستحقاق آخر كالديون المختلفة إذا اتفق انقضاء آجالها اه. • قوله: (وما يؤخذ إلخ) راجع لكل من الأصح ومقابله. • قوله: (وعكس ذلك) مبتدأ وخبره قوله لو قيل إلخ ويحتمل أن الأول جملة فعلية جواب لما بعده عبارة المغني وفي عكس مسألة الكتاب

كُلُّ واحدٍ ثُلُثُ دِيَّةٍ تُؤَجَّلُ عَلَيْهِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ نَظَرًا لِاتِّحَادِ الْمُسْتَحِقِّ وَقِيلَ فِي سَنَةِ (الْأَطْرَافِ) وَالْمَعَانِي وَالْأَرْوَشَ وَالْحُكُومَاتِ (فِي كُلِّ سَنَةٍ ثُلُثُ دِيَّةٍ) فَإِنْ كَانَتْ نِصْفَ دِيَّةٍ فِي الْأُولَى ثُلُثٌ وَفِي الثَّانِيَةِ سُدُسٌ أَوْ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهَا فِي الْأُولَى ثُلُثٌ وَفِي الثَّانِيَةِ ثُلُثٌ وَفِي الثَّالِثَةِ نِصْفُ سُدُسٍ أَوْ دِيَّتَيْنِ فِي سِتِّ سِنِينَ (وَقِيلَ) تَجِبُ (كُلُّهَا فِي سَنَةٍ) بِالْغَةِ مَا بَلَغَتْ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِدَلِّ نَفْسٍ أَوْ رُبْعٍ دِيَّةٍ فِي سَنَةٍ قَطْعًا. (و) أَجَلَ وَاجِبٍ (النَّفْسُ مِنْ) وَقْتُ (الرُّهُوقِ) لِلرُّوحِ بِمُدْفُفٍ أَوْ سِرَافَةٍ جَزَحٍ لِأَنَّهُ مَالٌ يَجَلُّ بِانْقِضَاءِ الْأَجَلِ فَكَانَ ابْتِدَاءُ أَجَلِهِ مِنْ وَقْتِ وَجُوبِهِ كَسَائِرِ الدِّيُونِ الْمُؤَجَّلَةِ (و) أَجَلَ وَاجِبٍ (غَيْرِهَا مِنْ) حِينَ (الْجَنَائَةِ) لِأَنَّهَا حَالَةُ الْوُجُوبِ وَإِنْ تَوَقَّفَتِ الْمُطَالَبَةُ عَلَى الْإِنْدِمَالِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِنْ لَمْ تَسِرْ لِعُضْوٍ آخَرَ وَإِلَّا كَانَ قَطْعُ أَصْبُعِهِ فَسَرَتْ لِكِفِّهِ كَانَ ابْتِدَاءُ أَجَلِ الْأَصْبُعِ مِنَ الْقَطْعِ وَالْكَفِّ مِنَ السَّقُوطِ. (وَمَنْ مَاتَ) مِنَ الْعَاقِلَةِ بَعْدَ سَنَةٍ وَهُوَ مُوسِرٌ أَوْ مُتَوَسِّطٌ اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ وَاجِبُهَا وَأُخِذَ مِنْ تَرِكَتِهِ مَقْدَمًا عَلَى الْوَصَايَا وَالْإِرْثِ أَوْ (بِعضِ سَنَةٍ سَقَطَ) عَنْهُ وَاجِبُهَا وَوَاجِبُ مَا بَعْدَهَا لِمَا مَرَّ أَنَّهَا مُوَاسَاةٌ كَالزَّكَاةِ وَبِهِ فَارَقَتْ الْجِزْيَةُ

وهي ما لو قُتِلَ اثْنَانِ وَاجِدًا وَجِهَانِ أَحَدُهُمَا عَلَى عَاقِلَةٍ كُلُّ مِنْهُمَا نِصْفُ دِيَّةٍ مُؤَجَّلَةٍ فِي سَتَيْنِ نَظَرًا إِلَى اتِّحَادِ الْمُسْتَحِقِّ وَالثَّانِي وَهُوَ الصَّحِيحُ عَلَى عَاقِلَةٍ كُلُّ مِنْهُمَا كُلُّ سَنَةٍ ثُلُثٌ مَا يَخْصُهُ كَجَمِيعِ الدِّيَةِ عِنْدَ الْإِنْفِرَادِ وَلَوْ قُتِلَ شَخْصٌ امْرَأَتَيْنِ أَجَلَتْ دِيَّتُهُمَا عَلَى عَاقِلَتِهِ فِي سَتَيْنِ اهـ. ة فَوَدَّ: (تُؤَجَّلُ عَلَيْهِ) الْأُولَى عَلَيْهَا اهـ. ع ش.

ة فَوَدَّ (سَنَى): (فِي كُلِّ سَنَةٍ الْإِخ) أَيِ تُؤَجَّلُ فِي كُلِّ الْإِخ اهـ. مُعْنَى. ة فَوَدَّ (سَنَى): (ثُلُثُ دِيَّةٍ) وَفِي تُسَخِّدُ الْمُحَلَّى وَالتَّهْيَاةِ وَالْمُعْنَى مِنَ الْمُثَنِّ قَدَرُ ثُلُثِ دِيَّةٍ. ة فَوَدَّ: (فَإِنْ كَانَتْ الْإِخ) أَيِ الْأَطْرَافُ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ أَوْ وَاجِبُهَا عِبَارَةً الْمُعْنَى فَإِنْ كَانَ الْوَاجِبُ أَكْثَرَ مِنْ ثُلُثِ دِيَّةٍ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ثُلُثَيْهَا ضُرِبَ فِي سَتَيْنِ وَأُخِذَ قَدَرُ الثُّلُثِ فِي آخِرِ السَّنَةِ الْأُولَى وَالْبَاقِي فِي آخِرِ الثَّانِيَةِ وَإِنْ زَادَ أَيِ الْوَاجِبُ عَلَى الثُّلُثَيْنِ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى دِيَّةٍ نَفْسٍ ضُرِبَ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ وَإِنْ زَادَ عَلَى دِيَّةٍ نَفْسٍ قَطَّعَ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ فِي سِتِّ سِنِينَ اهـ.

ة فَوَدَّ: (أَوْ رُبْعٍ دِيَّةٍ الْإِخ) عَطِفَ عَلَى قَوْلِهِ نِصْفَ دِيَّةٍ. ة فَوَدَّ: (قَطْعًا) عِبَارَةً الْمُعْنَى مَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا كَانَ الْأَرَشُ زَائِدًا عَلَى الثُّلُثِ فَإِنْ كَانَ قَدْرُهُ أَوْ دُونَهُ ضُرِبَ فِي سَنَةٍ قَطْعًا اهـ. ة فَوَدَّ: (أَوْ سِرَافَةٍ جَزَحٍ) أَيِ أَوْ غَيْرِهِ كَضَرْبِ وَرَمِ الْبَدَنِ وَأَدَى لِلْمَوْتِ سَمَ عَلَى حَجِّ اهـ. ع ش. ة فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا) أَيِ حَالِ الْجَنَائَةِ. ة فَوَدَّ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) أَيِ كَوْنِ ابْتِدَاءِ أَجَلِ الْغَيْرِ مِنْ حِينَ الْجَنَائَةِ. ة فَوَدَّ: (اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْإِخ) أَيِ سَقَطَ عَنْهُ وَوَاجِبُ مَا بَعْدَهَا. ة فَوَدَّ: (وَاجِبُهَا) أَيِ تِلْكَ السَّنَةِ.

ة فَوَدَّ (سَنَى): (بِعضِ سَنَةٍ) الْبَاءُ بِمَعْنَى فِي مُعْنَى وَعِ ش. ة فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ أَنَّمَا. ة فَوَدَّ: (أَنَّهَا الْإِخ) أَيِ تَحْمِيلِ الدِّيَةِ. ة فَوَدَّ: (وَبِهِ) أَيِ بِكَوْنِهَا مُوَاسَاةً.

ة فَوَدَّ: (أَوْ سِرَافَةٍ جَزَحٍ) كَانَ يَتَّبَعِي أَنْ يَقُولَ مَثَلًا أَوْ غَيْرِهِ إِذِ السَّرَافَةُ لَا تَتَحَصَّرُ فِي الْجَزَحِ بَلْ تَحْصُلُ مِنْ غَيْرِهِ كَضَرْبِ وَرَمِ الْبَدَنِ وَأَدَى لِلْمَوْتِ.

لأنها أجرة لا يقال في سَقَطَ حَذَفَ الفاعِلُ بالكَلْبَةِ لأنه دَلَّ عليه السياقُ على أنه يصحُّ كونه ضَمِيرَ مَنْ ومعنى سُقِوطه عدمُ حسابِه فيَمَنْ وجِبَتْ عليهم.

(ولا يعقلُ فقير) ولو كسوتًا لأنه ليس من أهلِ المَوَاساةِ (ورَقِيقٌ) لذلك وملكُ المُكَاتِبِ ضعيفٌ لا يَحْتَمِلُ المَوَاساةَ ويظهرُ أَنَّ المُبْعَضَ كذلك ثم رأيتُ البَلْقِينِيَّ ذكرَ ذلك وأنَّ مُعْتَقَ بعضِه يعقلُ عنه وامرأةٌ وخُنْثَى كما عَلِمَ من قوله السابقِ وهم عصبته نعم، إنَّ بَانَ ذَكَرًا غَرِمَ لِلْمُسْتَحَقِّ حِصَّتَه التي قد أداها غيره ولو قبلَ رُجوعِ غيره على المُسْتَحَقِّ فيما يظهرُ (وصبيٌّ ومجنونٌ) ولو مُتَّفَعًا وإنَّ قُلَّ لأنهم ليسوا من أهلِ النُّصرةِ بوجهٍ بخلافِ نحوِ زَمِنَ لأنَّ له رأيا وقولًا ولو مَضَتْ سنةٌ ولم يَجِنْ فيها تَحَمُّلٌ من واجِبها كما بحثه الأذَرعِيُّ وبه يُعْلَمُ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ الكَمالُ بالتَكْلِيفِ والتَّوَاتُقِ في الدِّينِ والْحُرِّيَّةِ في المُتَحَمِّلِ من الفعلِ إلى مُضِيِّ أَجَلٍ كُلِّ سَنَةٍ (ومسلمٌ عن كافرٍ وعكسه) إذ لا مُناصَرَةَ كالإِرْثِ. (ويعقلُ) ذِمِّيٌّ (يهوديٌّ) أو مُعَاهَدٌ أو مُسْتَأْمَنٌ

• قُودُ: (لا يُقالُ في سَقَطَ حَذَفَ فاعِلُ إلخ) الفاعِلُ لا يُحَذَفُ وإنَّ دَلَّ عليه السياقُ إلَّا فيما اسْتَنَى فالوجهُ أنْ يُقالَ إنَّ فاعِلَه ضَمِيرُ واجِبِه وقد دَلَّ عليه السياقُ ويَكْفِي في إضمارِ الفاعِلِ دلالةُ السياقِ وَفَرَّقَ بَيْنَ الإضمارِ والحذفِ فَكَانَ لم يُفَرِّقْ بَيْنَهُما سَمَ على حَجِّ اهـ. رَشِيدِيٌّ. • قُودُ: (لأنه دَلَّ عليه السياقُ) أي وما دَلَّ عليه دَلِيلٌ دلالةُ ظاهرةٍ يَكُونُ كالمَلْفُوظِ اهـ. ع ش. • قُودُ: (على أنه يَصِحُّ كَوْنُهُ إلخ) اقْتَصَرَ عليه المُغْنِيُّ وقال الرَشِيدِيُّ قد يُقالُ إنَّ هذا هو الأولى مع أَنَّهُ ظاهِرُ المَثَلِ فَلَمَّ قَدَّمَ ذلك وأتى بهذه العِلالةِ اهـ. (لذلك إلخ) عبارةُ التَّهْيَاةِ لأنَّ غَيْرَ المُكَاتِبِ لا يَمْلِكُ له والكَاتِبُ لَيْسَ أَهلاً لِلْمَوَاساةِ اهـ. • قُودُ: (كَذلك) أي كالرَقِيقِ اهـ. نِهَايةُ عبارةِ المُغْنِيِّ وَالْحَقُّ البَلْقِينِيُّ المُبْعَضُ بِالْمُكَاتِبِ لِنَقْصِه بِالرَّقِّ اهـ. وهي المَوافَقَةُ لِصَنِيعِ الشَّارِحِ. • قُودُ: (وَأَنَّ مُعْتَقَ بعضِه إلخ) عَطَفَ على أَنَّ المُبْعَضَ إلخ وظاهِرُ أَنَّهُ اسْتِطْرادِيٌّ. • قُودُ: (يُعْقَلُ عنه) يَغْنِي حَيْثُ لم تُكُنْ له عَصَبَةٌ مِنَ التَّسَبُّعِ وإلَّا فَبَهي مُقَدَّمَةٌ على المُعْتَقِ كما يَصْرُحُ به كَلَامُ سَمَ على مَنَهْجِ اهـ. ع ش. • قُودُ: (وامرأةٌ إلخ) عَطَفَ على رَقِيقٍ.

• قُودُ: (وامرأةٌ وخُنْثَى) أي لا يَغُولانِ اهـ. ع ش. • قُودُ: (إنَّ بَانَ) أي الخُنْثَى. • قُودُ: (حِصَّتَه التي أداها إلخ) مَفْعُولٌ غَرِمَ. • قُودُ: (غَيْرُهُ) أي غَيْرُ الخُنْثَى. • قُودُ: (وإنَّ قُلَّ) هذا ظاهِرُ إطلاقيهِمْ وَيَحْتَمِلُ كما قال الأذَرعِيُّ الوُجُوبَ فيما إذا كان يَجِنْ في العامِ يَوْمًا واحدًا لَيْسَ هو آخِرُ السَّنَةِ فَإِنَّ هذا لا عِبْرَةَ به اهـ. مُغْنِيٌّ. • قُودُ: (نَحْوِ زَمِنَ) كَالشَّيْخِ الْهَرِمِ والأَعْمَى اهـ. مُغْنِيٌّ. • قُودُ: (رَأْيًا وقولًا) أي نُصْرَةً بِالرَّايِ والقُولِ اهـ. مُغْنِيٌّ. • قُودُ: (تَحَمُّلٌ مِنْ واجِبها) لَعَلَّ مُرادَه حِصَّتَه مِنْ واجِبِ تلكِ السَّنَةِ وعليه كان الأولى واجِبُه فيها. • قُودُ: (وبِه يُعْلَمُ إلخ) أي بقوله ولو مَضَتْ إلخ ولكن في عِلْمِ التَّوَاتُقِ في الدِّينِ والْحُرِّيَّةِ المَذْكُورَيْنِ مِنْ ذلك تَأَمَّلْ. • قُودُ: (أو مُعَاهَدٌ) مَغْطُوفٌ على ذِمِّيٍّ وكان يَتَّبَعِي تَأْخِيرُ ذِمِّيٍّ عن

• قُودُ: (لا يُقالُ في سَقَطَ حَذَفَ الفاعِلُ إلخ) لا يُحَذَفُ، وإنَّ دَلَّ عليه السياقُ إلَّا فيما اسْتَنَى فالوجهُ أنْ يُقالَ إنَّ فاعِلَه ضَمِيرُ واجِبِ، وقد دَلَّ عليه السياقُ وَفَرَّقَ بَيْنَ الإضمارِ والحذفِ فَكَانَ لم يُفَرِّقْ بَيْنَهُما.

زادت مُدَّةُ عَهْدِهِ عَلَى أَجَلِ الدِّيَّةِ وَلَمْ تَنْقَطِعْ قَبْلَ مُضِيِّ الْأَجَلِ نَعَمْ، يَكْفِي فِي تَحْمُلِ كُلِّ حَوَلٍ عَلَى انْفِرَادِهِ زِيَادَةُ مُدَّةِ الْعَهْدِ عَلَيْهِ (عَنْ ذِمِّي (نَضْرَانِي) أَوْ مُعَاهِدٍ أَوْ مُسْتَأْمِنٍ (وَعَكْسُهُ فِي الْأُظْهَرِ) كَالْإِرْثِ وَمَنْ تَمَّ اخْتَصُّ ذَلِكَ بِمَا إِذَا كَانُوا بَدَارِنَا لِأَنَّهُمْ حِينَئِذٍ تَحْتَ حَكِيمِنَا أَمَّا الْحَرْبِيُّ فَلَا يَعْقِلُ عَنْ نَحْوِ ذِمِّي وَعَكْسِهِ لَانْقِطَاعِ النُّصْرَةِ بَيْنَهُمَا بِاخْتِلَافِ الدَّارِ. (وَعَلَى الْغَنِيِّ نِصْفَ دِينَارٍ) أَيِ مِثْقَالٍ ذَهَبٍ خَالِصٍ لِأَنَّهُ أَقَلُّ مَا يَجِبُ فِي الزَّكَاةِ وَمَرَّ أَنَّ التَّحْمُلَ مُوَاسَاةً مِثْلَهَا

يَهْدِي لِيُظْهَرَ الْعَطْفُ اهـ. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (زَادَتْ مُدَّةُ عَهْدِهِ إِلَخ) بِخِلَافِ مَا إِذَا نَقَصَتْ عَنْهَا وَهُوَ ظَاهِرٌ وَمَا سَاوَتْهَا تَقْدِيمًا لِلْمَانِعِ عَلَى الْمُقْتَضَى أَسْنَى وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَلَمْ تَنْقَطِعْ) أَيِ مُدَّةُ عَهْدِهِ أَوْ أَمَانِهِ. قَوْلُهُ: (أَوْ مُعَاهِدٍ إِلَخ) فِيهِ نَظَرٌ مَا مَرَّ أَيْفًا عَنِ الرَّشِيدِي.

قَوْلُ (سَنِي): (وَعَكْسُهُ إِلَخ) صَوْرَتُهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ نَضْرَانِي يَهُودِيَّةً أَوْ عَكْسُهُ وَيَحْصُلُ بَيْنَهُمَا أَوْلَادٌ فَيُخْتَارُ بَعْضُهُمْ بَعْدَ بُلُوغِهِ الْيَهُودِيَّةَ وَالْآخَرُ النَّضْرَانِيَّةَ اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (وَمِنْ تَمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ الْقِيَاسِ عَلَى الْإِرْثِ. قَوْلُهُ: (اخْتَصَّ ذَلِكَ) أَيِ تَحْمُلِ الذِّمِّيِّ وَنَحْوِهِ سَمَ وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (بِاخْتِلَافِ الدَّارِ) فِيهِ أَنَّهُ قَدْ يَتَّحِدُ الدَّارُ بِأَنْ يَغْفِدَ لِقَوْمٍ فِي دَارِ الْحَرْبِ مَعَ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ كَمَا يُؤْخَذُ بِالْأُولَى مِمَّا لَوْ كَانَ الذِّمِّيَّانِ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَإِنَّهُ لَا يَغْفِلُ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي قَوْلِهِ وَمِنْ تَمَّ اخْتَصَّ إِلَخ فَكَانَ قَوْلُهُ بِاخْتِلَافِ الدَّارِ جَزِيٍّ عَلَى الْغَالِبِ سَمَ عَلَى حَجِّ اهـ. ع ش

قَوْلُ (سَنِي): (وَعَلَى الْغَنِيِّ) أَيِ مِنَ الْعَاقِلَةِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. قَوْلُ (سَنِي): (نِصْفَ دِينَارٍ) أَيِ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَوْ قَدْرَهُ دَرَاهِمَ عَلَى أَهْلِ الْفِضَّةِ وَهُوَ سِتَّةٌ مِنْهَا اهـ. مُعْنَى عِبَارَةً ع ش وَالْدِينَارُ يُسَاوِي بِالْفِضَّةِ الْمُتَعَامَلِ بِهَا نَحْوَ سَبْعِينَ نِصْفَ فِضَّةٍ أَوْ أَكْثَرَ وَمَتَى زَادَ سِعْرُهُ أَوْ نَقَصَ اغْتَبِرَ حَالُهُ وَقَتَ الْأَخْذِ مِنْهُ وَإِنْ صَارَ يُسَاوِي مَا تَمَّتْ نِصْفَ فَأَكْثَرُ. قَوْلُهُ: (أَيِ مِثْقَالٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَضَبَطَ الْبَغْوِيُّ فِي النَّهَائَةِ. قَوْلُهُ: (أَيِ مِثْقَالٍ ذَهَبٍ خَالِصٍ) تَفْسِيرٌ لِلدِّينَارِ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَضَبَطَ الْبَغْوِيُّ فِي الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ إِلَخ) أَيِ نِصْفَ الدِّينَارِ. قَوْلُهُ: (أَقَلُّ مَا يَجِبُ فِي الزَّكَاةِ) أَيِ أَوَّلُ دَرَجَةِ الْمَوَاسَاةِ فِي زَكَاةِ التَّقْدِيرِ وَالزِّيَادَةِ عَلَيْهِ لَا ضَابِطَ لَهَا اهـ. مُعْنَى.

قَوْلُهُ: (زَادَتْ مُدَّةُ عَهْدِهِ إِلَخ) عِبَارَةُ الرُّوَضِ بَقِيَ عَهْدُهُ مُدَّةَ الْأَجَلِ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَاغْتَبِرَ الْأَصْلُ زِيَادَةَ مُدَّةِ الْعَهْدِ عَلَى الْأَجَلِ فَخَرَجَ بِهِ مَا إِذَا انْقَضَتْ عَنْهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَمَا إِذَا سَاوَتْهُ تَقْدِيمًا لِلْمَانِعِ عَلَى الْمُقْتَضَى اهـ. قَوْلُهُ: (وَمِنْ تَمَّ اخْتَصَّ ذَلِكَ) أَيِ تَحْمُلِ الذِّمِّيِّ وَنَحْوِهِ. قَوْلُهُ: (وَمِنْ تَمَّ اخْتَصَّ ذَلِكَ بِمَا إِذَا كَانُوا بَدَارِنَا إِلَخ) يَوْفَقُ عَلَى مَا فِيهِ فِي الْفَرَائِضِ. قَوْلُهُ: (بِاخْتِلَافِ الدَّارِ) كَأَنَّهُ لَأَنَّ الْفَرْضَ أَنَّ الذِّمِّيَّ فِي دَارِنَا دُونَ الْحَرْبِيِّ إِذْ لَوْ كَانَ الذِّمِّيُّ فِي دَارِ الْحَرْبِ أَيْضًا لَمْ يَغْفِلْ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ. قَوْلُهُ: (بِاخْتِلَافِ الدَّارِ) فِيهِ أَنَّهُ قَدْ تَتَّحِدُ الدَّارُ بِأَنْ يَغْفِدَ لِقَوْمٍ فِي دَارِ الْحَرْبِ مَعَ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ كَمَا يُؤْخَذُ بِالْأُولَى مِمَّا لَوْ كَانَ الذِّمِّيَّانِ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَإِنَّهُ لَا يَغْفِلُ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي قَوْلِهِ وَمِنْ تَمَّ اخْتَصَّ إِلَخ فَكَانَ قَوْلُهُ بِاخْتِلَافِ الدَّارِ جَزِيٍّ عَلَى الْغَالِبِ.

(وَالْمُتَوَسِّطُ رُبْعٌ) مِنْهُ لِأَنَّهُ وَاسِطَةٌ بَيْنَ الْفَقِيرِ الَّذِي لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَالْغَنِيِّ الَّذِي عَلَيْهِ نِصْفٌ فَالْحَاقَهُ بِأَحَدِهِمَا تَفْرِيطٌ أَوْ إِفْرَاطٌ وَالتَّاقِصُ عَنِ الرَّبْعِ تَافَةٌ وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يُقْطَعْ بِهِ سَارِقُهُ وَلَا يَتَعَيَّنُ الذَّهَبُ وَلَا الدَّرَاهِمُ بَلْ يَكْفِي مِقْدَارُ أَحَدِهِمَا لِأَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ الْإِبِلُ إِنْ وَجَدَتْ عِنْدَ الْأَدَاءِ بِالنِّسْبَةِ لِوَاجِبِ كُلِّ نَجْمٍ وَلَا يُعْتَبَرُ بَعْضُ النُّجُومِ بِبَعْضِ النُّجُومِ وَمَا يُؤْخَذُ يُصْرَفُ إِلَيْهَا وَلَوْ زَادَ عَدَدُهُمْ وَقَدْ اسْتَوَوْا فِي الْقُرْبِ عَلَى قَدَرٍ وَاجِبِ السَّنَةِ قُسِّطَ عَلَيْهِمْ وَنَقَصَ كُلُّ مِنْهُمْ مِنَ التَّصْفِيفِ أَوْ الرَّبْعِ وَضَبَطَ الْبَغْوِيُّ الْغَنِيَّ وَالْمُتَوَسِّطُ بِالْعَادَةِ وَيَخْتَلِفُ بِالْمَحَلِّ وَالزَّمَنِ وَضَبَطَهُمَا الْإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ وَمَالَ إِلَيْهِ الرَّافِعِيُّ وَاسْتَنْبَطَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ مِنْ كَلَامِ الْأَصْحَابِ بِالزَّكَاةِ فَمَنْ مَلَكَ قَدْرَ عِشْرِينَ دِينَارًا آخَرَ الْحَوْلِ فَاضِلًا عَنْ كُلِّ مَا لَا يُكَلِّفُ بَيْعَهُ فِي الْكِفَارَةِ غَنِيٌّ وَمَنْ مَلَكَ آخِرَهُ فَاضِلًا عَنْ ذَلِكَ دُونَ الْعِشْرِينَ وَفَوْقَ رُبْعِ الدِّينَارِ لَثَلًا يَصِيرُ فَقِيرًا بِأَخِيذِهِ مِنْهُ مُتَوَسِّطٌ وَمَنْ

فَوَيْلٌ (سَنِيٍّ) (وَالْمُتَوَسِّطُ) أَيِ مِنَ الْعَاقِلَةِ. قَوْلُهُ: (رُبْعٌ) أَيِ أَوْ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ أ. ه. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَيِ مِنَ الدِّينَارِ. قَوْلُهُ: (نِصْفٌ) أَيِ مِنَ دِينَارٍ. قَوْلُهُ: (تَفْرِيطٌ) أَيِ تَسَاهُلٌ وَقَوْلُهُ أَوْ إِفْرَاطٌ أَيِ تَجَاوُزٌ عَنِ الْحُدِّ أ. ه. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثُمَّ) أَيِ لِكُونِهِ تَافِيًا. قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيِ بِالتَّاقِصِ عَنِ الرَّبْعِ. قَوْلُهُ: (إِنْ وَجَدَتْ الْإِلَاحَ) فَإِنْ قُودَتْ ثُمَّ وَجَدَتْ قَبْلَ الْأَدَاءِ لِلْمَالِ تَعَيَّنَتْ وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ قَبْلَ الْأَدَاءِ وَلَا عِنْدَهُ فَالْمُعْتَبَرُ قِيمَتُهَا بِتَقْدِيرِ الْبَلَدِ وَإِنْ وَجَدَتْ بَعْدَهُ لَمْ يُؤْثَرِ أ. ه. رَوَضٌ مَعَ شَرْحِهِ. قَوْلُهُ: (بِالنِّسْبَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِوُجُوبٍ وَكَانَ الْأَوَّلَى حَذْفُهُ كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَهُوَ حِينَئِذٍ كَمَا قَالَ الرَّشِيدِيُّ مُتَعَلِّقٌ بِالْأَدَاءِ عِبَارَةً الْكَرْدِيُّ قَوْلُهُ بِالنِّسْبَةِ لِوَاجِبِ كُلِّ نَجْمٍ الْبَاءُ صِلَةٌ وَجَدَتْ وَنِسْبَةُ كُلِّ نَجْمٍ إِلَى الدِّيَةِ بِالثَّلَاثِ فَإِنْ وَجَدَ مِنَ الْإِبِلِ قَدْرَ ثَلَاثِ الدِّيَةِ عِنْدَ كُلِّ نَجْمٍ فَيَجِبُ أَنْ يَشْتَرِيَ ذَلِكَ بِمَا أَخَذَ مِنَ الْعَاقِلَةِ وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ الْإِبِلَ عِنْدَ الْأَدَاءِ فَالْمُعْتَبَرُ قِيمَتُهَا بِتَقْدِيرِ الْبَلَدِ فَإِنْ بَلَغَ نَجْمٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى قِيمَةِ الْإِبِلِ مِائَةً لَا يُعْتَبَرُ التَّعْجُمُ الْآخَرُ إِلَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى قِيمَةِ الْإِبِلِ فِي وَقْتِ آدَائِهِ أ. ه. وَقَوْلُهُ لِوَاجِبِ الْإِلَاحِ مُتَعَلِّقٌ بِالنِّسْبَةِ. قَوْلُهُ: (وَلَا يُعْتَبَرُ بَعْضُ النُّجُومِ بِالْبَعْضِ) عِبَارَةً الْأَسْنَى فَإِنْ حَلَّ نَجْمٌ وَالْإِبِلُ بِالْبَلَدِ قَوْمَتْ يَوْمَئِذٍ وَأُخِذَ قِيمَتُهَا وَلَا يُعْتَبَرُ الْإِلَاحُ. قَوْلُهُ: (وَمَا يُؤْخَذُ الْإِلَاحُ) عِبَارَةً الْمُعْنَى وَمَا يُؤْخَذُ بَعْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ مِنْ نِصْفٍ أَوْ رُبْعٍ يُصْرَفُ إِلَيْهَا وَلِلْمُسْتَحِقِّ أَنْ لَا يَأْخُذَ غَيْرَهَا لِمَا مَرَّ وَالذَّغْوَى بِالذِّيَةِ الْمَأْخُودَةِ مِنَ الْعَاقِلَةِ لَا تَتَوَجَّهُ عَلَيْهِمْ بَلْ عَلَى الْجَانِي نَفْسِهِ ثُمَّ هُمْ يَذْفَعُونَهَا بَعْدَ ثُبُوتِهَا أ. ه.

قَوْلُهُ: (إِلَيْهَا) أَيِ الْإِبِلِ. قَوْلُهُ: (عَلَى قَدَرِ الْإِلَاحِ) مُتَعَلِّقٌ بِزَادَ أ. ه. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَيَخْتَلِفُ) أَيِ كُلِّ مِنَ الْغَنِيِّ وَالْمُتَوَسِّطِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الضَّمِيرَ لِلْعَادَةِ. قَوْلُهُ: (وَضَبَطَهُمَا الْإِمَامُ الْإِلَاحُ) اعْتَمَدَهُ النِّهَايَةُ وَالْمُعْنَى أَيْضًا. قَوْلُهُ: (بِالزَّكَاةِ) أَيِ بِمَا فِيهَا وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِضَبْطِهِمَا. قَوْلُهُ: (فَمَنْ مَلَكَ قَدْرَ عِشْرِينَ الْإِلَاحَ) فَالْتَّشْبِيهِ بِالزَّكَاةِ إِنَّمَا هُوَ فِي مُطْلَقِ الْفَضْلِ وَإِلَّا فَالزَّكَاةُ لَا يُعْتَبَرُ فِي غَنِيِّهَا فَضْلُ عِشْرِينَ دِينَارًا وَالْمُرَادُ بِالْكِفَايَةِ الْكِفَايَةُ لِلْعُمَرِ الْغَالِبِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ التَّشْبِيهِ وَتَبَّهٌ عَلَيْهِ سَمِ فِي حَوَاشِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ رَشِيدِيٍّ وَع. ش. قَوْلُهُ: (عَنْ كُلِّ مَا لَا يُكَلِّفُ فِي الْكِفَارَةِ) عِبَارَةً النِّهَايَةِ عَنْ حَاجَتِهِ أ. ه. قَوْلُهُ: (لَثَلًا يَصِيرُ فَقِيرًا الْإِلَاحُ) فَإِنْ قِيلَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَاسَ بِهِ الْغَنِيُّ لَثَلًا يَبْقَى مُتَوَسِّطًا أُجِيبَ بِأَنَّ الْمُتَوَسِّطَ مِنْ أَهْلِ التَّحْمِلِ بِخِلَافِ الْفَقِيرِ أ. ه. مُعْنَى.

عدهما فقيرٌ فلا يحتاج لِحَدِّه هنا وَحَدَّ ابْنُ الرَّفْعَةِ له بَأَنَّهُ مَنْ لَا يَمْلِكُ مَا يُفْضَلُ عَنْ كِفَايَتِهِ عَلَى الدَّوَامِ مُوْهِمٌ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ مَنْ لَا يَمْلِكُ مَا يُفْضَلُ عَنْ كِفَايَةِ كُلِّ يَوْمٍ بِحَيْثُ لَا يَصِلُ لِحَدِّ التَّوَسُّطِ (كُلُّ سَنَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ) لِأَنَّهَا مُوَاسَاةٌ تَتَعَلَّقُ بِالْحَوْلِ فَتَكْرَّرُ بِتَكَرُّرِهِ وَلَمْ تَتَجَاوَزْ الثَّلَاثَ لِلنَّصِّ كَمَا مَرَّ فَجَمِيعٌ مَا عَلَى كُلِّ غَنِيٍّ فِي الثَّلَاثِ دِينَارٌ وَنِصْفٌ وَمَا عَلَى الْمُتَوَسِّطِ نِصْفٌ وَرُبْعٌ (وَقِيلَ هُوَ) أَيِ النِّصْفِ وَالرُّبْعِ (وَاجِبُ الثَّلَاثِ) فَيُؤَدِّي الْغَنِيُّ آخِرَ كُلِّ سَنَةٍ شُدُّسًا وَالتَّوَسِّطُ نِصْفَ شُدُّسٍ (وَيُعْتَبَرَانِ) أَيِ الْغَنِيِّ وَالتَّوَسِّطِ (آخِرُ الْحَوْلِ) كَالزَّكَاةِ فَالْمُعْسِرُ آخِرُهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ أَوَّلُهُ أَوْ بَعْدَهُ غَنِيًّا وَعَكْسُهُ عَلَيْهِ وَاجِبُهُ وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِ أَنْ غَيْرَهُمَا مِنَ الشُّرُوطِ لَا يُعْتَبَرُ بِآخِرِهِ وَهُوَ كَذَلِكَ فَالْكَافِرُ وَالْقِرْنُ وَالصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ أَوَّلُ الْأَجَلِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ مُطْلَقًا وَإِنْ كَمَلُوا قَبْلَ آخِرِ السَّنَةِ الْأُولَى وَفَارَقُوا الْمُعْسِرَ بِأَنَّهُمْ لَيْسُوا أَهْلًا لِلنُّصْرَةِ ابْتِدَاءً فَلَا يُكَلَّفُونَهَا فِي الْأَثْنَاءِ بِخِلَافِهِ (وَمَنْ أَعْسَرَ فِيهِ) أَيِ فِي آخِرِ الْحَوْلِ (سَقَطَ) عَنْهُ وَاجِبُ ذَلِكَ الْحَوْلِ وَإِنْ أَيْسَرَ بَعْدَهُ وَلَوْ طَرَأَ جُنُونٌ أَثْنَاءَ حَوْلٍ سَقَطَ وَاجِبُهُ فَقَطْ وَكَذَا الرُّقُّ بِأَنْ حَارَبَ الذَّمِّيُّ ثُمَّ اسْتَرَقَ.

قوله: (لِحَدِّه هنا) كان المراد حَدًّا مُسْتَقِلًّا مُفَصَّلًا وَإِلَّا فَقَوْلُهُ وَمَنْ عَدَاهُمَا فَقِيرٌ حَدُّ لَهُ إِذَا الْحَدُّ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ وَنَحْوِهِمْ هُوَ الْمُتَمَيِّزُ مُطْلَقًا وَهَذَا كَذَلِكَ اهـ. سم. قوله: (موهيم) إِنْ كَانَ وَجْهُ الْإِيهَامِ صِدْقَهُ بِمَنْ مَلَكَ الْفَاضِلَ الْمَذْكُورَ فِي أَحْوَالِ الدِّيَةِ فَقَطْ أَوْ فِي بَعْضِهَا فَقَطْ مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ فَقِيرٍ فَقَوْلُهُ إِلَّا الْخُ كَذَلِكَ اهـ. سم. قوله: (لأنها مواساة) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ طَرَأَ جُنُونٌ فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَايَةِ. قوله: (كما مرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ ثَلَاثِ سِنِينَ فِي كُلِّ سَنَةٍ ثُلُثٌ. قوله: (أَيِ النِّصْفِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ أَيِ مَا ذُكِرَ مِنْ نِصْفِ أَوْ رُبْعِ اهـ. قوله: (وَعَكْسُهُ عَلَيْهِ الْخُ) فَلَوْ أَيْسَرَ آخِرُهُ وَلَمْ يُؤَدِّ ثُمَّ أَعْسَرَ ثَبَتَ نِصْفُ دِينَارٍ فِي ذِمَّتِهِ اهـ. مُغْنِي. قوله: (إِنْ غَيْرُهُمَا) أَيِ غَيْرِ الْغَنِيِّ وَالتَّوَسِّطِ. قوله: (مُطْلَقًا) أَيِ لَا فِي ذَلِكَ الْحَوْلِ وَلَا فِيمَا بَعْدَهُ اهـ. مُغْنِي. قوله: (وَإِنْ كَمَلُوا الْخُ) أَيِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ اهـ. رَشِيدِي أَيِ فِي شَرْحِ وَصْبِي وَمَجْنُونٍ. قوله: (لِلنُّصْرَةِ) أَيِ بِالْبَدَنِ اهـ. مُغْنِي. قوله: (فَلَا يُكَلَّفُونَهَا فِي الْأَثْنَاءِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ فَلَا يُكَلَّفُونَ النُّصْرَةَ بِالْمَالِ فِي الْإِنْتِهَاءِ اهـ. قوله: (بِخِلَافِهِ) أَيِ الْمُعْسِرِ فَإِنَّهُ كَامِلٌ أَهْلٌ لِلنُّصْرَةِ وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ الْمَالُ لِيَتِمَّ كَنْ مِنَ الْأَدَاءِ فَيُعْتَبَرُ وَقْتُهُ اهـ. مُغْنِي. قوله: (فَقَطْ) أَيِ دُونَ مَا قَبْلَهُ اهـ. ع ش أَيِ إِذَا طَرَأَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ الْآخِرِ وَأَمَّا إِذَا طَرَأَ ثُمَّ زَالَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ قَدُونَ مَا بَعْدَهُ أَوْ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ الْمُتَوَسِّطِ قَدُونَهُمَا مَعًا.

قوله: (فَلَا يُحْتَاجُ لِحَدِّه هنا) كان المراد حَدَّهُ اسْتِغْلَالًا مُفَصَّلًا وَإِلَّا فَقَوْلُهُ وَمَنْ عَدَاهُمَا فَقِيرٌ حَدُّ لَهُ إِذَا الْحَدُّ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ وَنَحْوِهِمْ هُوَ الْمُتَمَيِّزُ مُطْلَقًا وَهُوَ كَذَلِكَ. قوله: (موهيم) إِنْ كَانَ وَجْهُ الْإِيهَامِ صِدْقَهُ بِمَنْ مَلَكَ الْفَاضِلَ الْمَذْكُورَ فِي أَحْوَالِ الدِّيَةِ فَقَطْ أَوْ فِي بَعْضِهَا فَقَطْ مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ فَقِيرٍ فَقَوْلُهُ إِلَّا الْخُ كَذَلِكَ.



## فصل في جنابة الرقيق

(مالُ جنابة العبد) أي الرقيق الخطأ وشبه العميد والعميد إذا عُفِيَ عنه على مالٍ وإن فدى من جنابات سابقة (يتعلّق برقبته) إجماعاً ولأنّه العدل إذ السيّد لم يَجُنْ والتأخير إلى عتقه فيه تفويتٌ على المُستحقِّ بخلافِ مُعاملة غيره له لِرِضاه بدُمته وإنما ضَمِنَ مالُكُ البهيمة أو عاقِلته

## (فصل: في جنابة الرقيق)

□ قوله: (في جنابة الرقيق) إلى قوله: (ومعنى التعلّق) في النهاية الآ قوله: (أو عاقِلته) وإلى قوله: (وهو مُشكّل) في المُعني الآ قوله: (وإن فدى) إلى المثني. قوله: (أو عاقِلته) وقوله: (واستفكّل) إلى (بخلاف أمر السيّد). □ قوله: (في جنابة الرقيق) أي غير المُكاتب أما جنابته فستأتي في باب الكتابة اهـ. سم. □ قوله: (الخطأ إلخ) صفة الجنابة. □ قوله: (والعميد) الواو بمعنى أو كما عبّر بها النهاية والمُعني قال ع ش قوله أو عمدًا وعفى على مالٍ أي أو عمدًا لا قصاص فيه أو إنفاقًا لِمَالٍ غير سيّده اهـ. □ قوله: (وإن فدى إلخ) هذه الغاية تُغْلَم من قول المُصنّف ولو فداه ثم جنى إلخ اهـ. ع ش. □ قوله: (فدى) بيناء المفعول.

□ قول (سني): (يتعلّق برقبته) ولا يجبُ على عاقلة سيّده لآنها وردت في الحرّ على خلاف الأصل. (فرغ): حملُ الجنابة غير المُستولدة للسيّد لا يتعلّق به الأرض سواء كان موجودًا يومَ الجنابة أم حدث بعدها فلا تُباع حتى تُضَمَّ إذ لا يُمكن إجبار السيّد على بيع الحمل ولا يُمكن استثنائه فإن لم يُفدّها بعد وضعها يَبَعًا مَعًا وأخذ السيّد ثَمَنَ الولد أي حصّته وأخذ المجنّي عليه حصّته اهـ. مُعني وفي سم بعد ذكر مثله عن الرّوض وشرّحه وكان وجه إطلاق قوله فلا تُباع إلخ تعلّق بيعه معها للسيّد إذ لا يُمكن تقويمه قبل الوضع ليورّع الثمن اهـ. □ قوله: (إذ السيّد إلخ) عبارة النهاية وشرح المنهج إذ لا يُمكن إلزامه لسيّده لآنه إضرارًا به مع براءته ولا أن يقال ببقائه في ذمّته إلى عتقه لآنه تفويتٌ للضمان أو تأخيرٌ إلى مجهول وفيه ضررٌ ظاهرٌ اهـ. قال الحلبيّ قوله لآنه تفويتٌ إلخ أي فيما إذا مات ولم يعتق وقوله أو تأخيرٌ إلخ أي إن عتق اهـ. □ قوله: (بخلاف إلخ) حالٌ من فاعِلٍ يتعلّق. □ قوله: (له) أي للرقيق وقوله لِرِضاه أي الغير. □ قوله: (وإنما ضَمِنَ مالُكُ البهيمة) أي إذا قصّر اهـ. مُعني وكالمالك كلُّ من كانت في يده اهـ. ع ش.

## (فصل: في جنابة الرقيق)

□ قول (سني): (يتعلّق برقبته) سيأتي في باب الكتابة قول المُصنّف، ولو قتل أي المُكاتب سيّده فليوارثه قصاصٌ فإن عفا على دية أو قتل خطأ أخذها مِمّا معه فإن لم يكن فله تعجيله في الأصح أو قطع طرّفه فاقتصاصه والدية كما سبق، ولو قتل أجنبيًا أو قطعَه فَعَفَا على مالٍ أو كان خطأ أخذ مِمّا معه أو مِمّا سيّكسبه الأقل من قيمته والأرض فإن لم يكن معه شيء وسأل المُستحقُّ تعجيله عَجَزَه القاضي وبيع بقدر الأرض فإن بقي منه شيء بقيت فيه الكتابة إلخ اهـ. فعَلِمَ أن المُكاتب ليس كغيره فليَنَامِلْ.

جنايتها لأنه لا اختيار لها فصار كأنه الجاني ومن ثم لو كان القرن غير مُمَيَّز أو أعجميًا يعتقَد وجوب الطاعة فأمره سيِّده بالجناية لزمه أو عاقَلته أرشها بالغًا ما بَلَغ ولم تتعلَّق بالرقبة وكذا لو أمره أجنبي يُلزم الأجنبي أيضًا واستشكِل بأن أمره بالسرقَة لا يُقَطَّع ورُدُّ بأن الأكثرين على قطعه لأنه ألَّه بخلاف أمر السيِّد أو غيره للمُمَيَّز فإنه لا يمنع التعلُّق برقبته لأنه المُبايِر ومن ثم لم تتعلَّق الجناية بغير الرقبة من مال الأمير ولو لم يأمر غير المُمَيَّز أحدٌ تعلَّقت برقبته فقط لأنه من جنس ذَوِي الاختيار بخلاف البهيمة ومعنى التعلُّق بها أنه يُباع ويُصرف ثمنه للمجنِّي عليه فلا يملكه هو ولا وارثه لِقْلًا يَتَطَلَّ حَقُّ السيِّد من الفداء ويتعلَّق بجميعها .....

□ فَوُدَّ: (جِنَايَتُهَا) أي على آدمي كما هو ظاهر لأن جِنَايَتَهَا على المال لا تَلْزُمُ العاقلة سم وسلطان.

□ فَوُدَّ: (لأنه لا اختيار لها إلخ) أي وجناية العبد مُضَافَةٌ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ يَتَصَرَّفُ بِاخْتِيَارِهِ اهـ. نهاية.

□ فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أي ومن أجل الفرق بين العبد والبهيمة بالاختيار وعَدَمِهِ. □ فَوُدَّ: (وَجُوبُ الطَّاعَةِ) أي طاعة أمره. □ فَوُدَّ: (فَأَمْرُهُ إلخ) أي غير المُمَيَّز أو الأعجمي وكذا صَمِرُ لو أمره. □ فَوُدَّ: (يُلْزَمُ الأجنبي) أي أو عاقَلته. □ فَوُدَّ: (واستشكِل) أي لزوم أرش جناية القرن الغير المُمَيَّز أو الأعجمي على أمره بها.

□ فَوُدَّ: (بأن أمره) أي القرن الغير المُمَيَّز أو الأعجمي. □ فَوُدَّ: (بأن الأكثرين إلخ) اغتمده النهاية كما مرَّ. □ فَوُدَّ: (لأنه) أي القرن المذكور ألَّه أي الأمير. □ فَوُدَّ: (بخلاف أمر السيِّد إلخ) راجع لما قَبْلَ وكذا إلخ وما بَعْدَهُ. □ فَوُدَّ: (بخلاف أمر السيِّد) أو غيره للمُمَيَّز ثم قوله قريبًا وإن أذن له في الجناية حاصله أنه لا أثر لأمره بالجناية ولا لإذنه فيها وسيأتي قريبًا أنه لو لم يَنزِعْ لِقْطَةً عَلِمَهَا بِيَدِهِ فَعَلَقَتْ ولو بغيرِ فِعْلِهِ ضَمِنَهَا فِي سَائِرِ أُمُوالِهِ أيضًا فَأَثَرُ مُجَرَّدِ عَدَمِ التَّنَزُّعِ فَقَدْ يَسْتَشْكِلُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ كُلًّا مِنَ الْأَمْرِ بِالْجِنَايَةِ وَالْإِذْنِ فِيهَا إِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى مُجَرَّدِ عَدَمِ التَّنَزُّعِ مَا نَقَصَ عَنْهُ فَكَيْفَ أَثَرُ هَذَا دُونَ ذَلِكَ اهـ. سم أقول وقد يُمنَعُ بِأَنَّهُ كُلًّا مِنْهُمَا لَا يُؤْذِي إِلَى الْإِثْلَافِ إِذِ الْفَرَضُ أَنَّهُ مُمَيَّزٌ مُخْتَارٌ وَأَنَّ عَدَمَ التَّنَزُّعِ يُؤْذِي إِلَى التَّلَفِ بِيَدِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ الشَّارِحَ ذَكَرَ مَا يَقْرُبُ مِنْهُ ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ السَّيِّدُ عَمَرَ الْبَصْرِيُّ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ سَمَ مَا نَصَّهُ أَقُولُ كَانَ رَأْيُ الْفَاضِلِ الْمُحَسَّنِيِّ لِهَذِهِ الْقَوْلَةِ قَبْلَ الْإِطْلَاعِ عَلَى التَّنْبِيهِ الْآتِي أَوْ لَعَلَّ التَّنْبِيَةَ سَاقِطَةٌ مِنْ نُسَخَتِهِ فَإِنَّهُ مِنَ الْمُلْحَقَاتِ بِأَصْلِ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى اهـ. □ فَوُدَّ: (لأنه المُبايِر) أي وَلَهُ اخْتِيَارٌ اهـ. ع ش. □ فَوُدَّ: (فَلَا يَمْلِكُهُ) أي القرن الجاني. □ فَوُدَّ: (هو إلخ) أي المجنِّي عليه. □ فَوُدَّ: (وَيَتَعَلَّقُ) أي مال

□ فَوُدَّ: (جِنَايَتُهَا) على آدمي كما هو ظاهر لأن جِنَايَتَهَا على المال لا تَلْزُمُ العاقلة. □ فَوُدَّ: (فَأَمْرُهُ سَيِّدُهُ إلخ) بَقِيَ مَا لَوْ جَنَى بِلَا أَمْرٍ وَهُوَ الَّذِي هُوَ نَظِيرُ جِنَايَةِ الْبَهِيمَةِ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ ذَكَرَهُ. □ فَوُدَّ: (بخلاف أمر السيِّد أو غيره للمُمَيَّز)، ثُمَّ قَوْلُهُ قَرِيبًا وَإِنْ أذن له فِي الْجِنَايَةِ حَاصِلُهُ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِأَمْرِهِ بِالْجِنَايَةِ وَلَا لِإِذْنِهِ فِيهَا وَسَيَأْتِي قَرِيبًا أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَنزِعْ لِقْطَةً عَلِمَهَا بِيَدِهِ فَعَلَقَتْ، وَلَوْ بغيرِ فِعْلِهِ ضَمِنَهَا فِي سَائِرِ أُمُوالِهِ أيضًا فَإِنَّهُ مُجَرَّدُ عَدَمِ التَّنَزُّعِ فَقَدْ يَسْتَشْكِلُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ كُلًّا مِنَ الْأَمْرِ بِالْجِنَايَةِ وَالْإِذْنِ فِيهَا إِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى مُجَرَّدِ عَدَمِ التَّنَزُّعِ مَا نَقَصَ عَنْهُ فَكَيْفَ أَثَرُ هَذَا دُونَ ذَلِكَ.

وإن كان الواجب حبةً وقيمتُه ألفاً ولو أبرأ المُستَحِقُّ من بعضها أي المُعْتَنِ انفكَّ منه بِقِسْطِهَا كَذَا صَحَّاحُهُ فِي الْوَصَايَا وَهُوَ مُشْكِلٌ فَإِنْ تَعَلَّقَ الرَّهْنُ دُونَهَا لَيَقْدِمُهَا عَلَيْهِ وَلَوْ أBRأَ الْمُزْتَهِنُ مِنَ الْبَعْضِ لَمْ يَنْفَكْ مِنْهُ شَيْءٌ فِقْيَاسُهُ أَنَّهُ لَا يَنْفَكُ مِنْهُ شَيْءٌ هُنَا وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ التَّعْلُقَ ثُمَّ إِنَّمَا هُوَ بِالذِّمَّةِ أَصَالَةً وَأَمَّا بِالرَّهْنِ فَهُوَ لِيَكُونَ كَالثَّائِبِ عَنْهَا أُعْطِيَ حُكْمَهَا مِنْ شُغْلِهِ كُلِّهِ مَا دَامَتْ مَسْئُولَةٌ كُلُّهَا إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ فِيهَا التَّجَزُّؤُ وَأَمَّا التَّعْلُقُ هُنَا فَهُوَ بِالرَّقَبَةِ وَهُوَ مَوْجُودٌ مُحْشُوشٌ يُنْفَكُ تَجْزِئَةً فَعْمَلُوا بِقَضِيَّةِ كُلِّ فِي بَابِهِ (وَلَيْسِيْدُهُ) بِنَفْسِهِ أَوْ نَائِيهِ (بِغْيِهِ) أَوْ يَبِيعُ مَا يَمْلِكُهُ مِنْهُ إِذَا كَانَ مُبْعَضًا إِذِ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ مِنْ وَاجِبِ جَنَابَتِهِ بِنِسْبَةِ حُرِّيَّتِهِ وَمَا فِيهِ مِنَ الرَّقِّ.....

الجنابة. □ فَوَدَّ: (وَلَاِنْ كَانَ الْوَاجِبُ حَبَةً) مِنْ قَبِيلِ الْمُبَالِغَةِ وَلَا فَالْحَبَّةُ لَيْسَتْ بِمُتَمَوِّلٍ. □ فَوَدَّ: (مِنْ بَعْضِهَا) أَي مَالِ الْجِنَابَةِ وَالثَّانِيثُ بِاعْتِبَارِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَيُحْتَمَلُ إِنْقَاؤُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ بَلَا تَأْوِيلَ لَكِنْ يُؤَيَّدُ الْأَوَّلُ قَوْلُ الْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى مِنْ بَعْضِ الْوَاجِبِ اه. □ فَوَدَّ: (مِنْهُ) أَي الْعَبْدِ اه. مَعْنَى. □ فَوَدَّ: (بِقِسْطِهَا) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ بِقِسْطِهِ اه. أَي الْبَعْضِ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَي الْإِثْنِيكَالُ هُنَا أَوْ تَصْحِيحُهُ. □ فَوَدَّ: (دُونَهَا) أَي دُونَ الْجِنَابَةِ اه. سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ دُونَ تَعْلُقِ الْمُجَنَّبِ عَلَيْهِ بِرَقَبَةِ الْعَبْدِ اه. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ أBRأَ الْمُزْتَهِنُ الْإِلْخَ) جُمْلَةً حَالِيَةً. □ فَوَدَّ: (مِنْ الْبَعْضِ) أَي بَعْضُ الرَّهْنِ. □ فَوَدَّ: (لَمْ يَنْفَكْ مِنْهُ) أَي مِنَ الرَّهْنِ. □ فَوَدَّ: (لَا يَنْفَكُ مِنْهُ) أَي مِنَ الْعَبْدِ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّ التَّعْلُقَ الْإِلْخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ بِأَنَّ التَّعْلُقَ الْجُعْلِيَّ أَقْوَى مِنَ الشَّرْعِيِّ وَعِبَارَةُ سَمِ وَيُفَارِقُ الْمَرْهُونَ بِأَنَّ الرَّاهِنَ حَجَرَ عَلَى نَفْسِهِ فِيهِ م ر ع ش اه. □ فَوَدَّ: (وَأَمَّا بِالرَّهْنِ) أَي التَّعْلُقُ بِالرَّهْنِ وَكَانَ الْأَوَّلَى حَذْفُ الْبَاءِ أَوْ زِيَادَةُ الْفَاءِ فِي قَوْلِهِ الْآتِي أُعْطِيَ الْإِلْخَ فَهُوَ لِيَكُونَ أَي الرَّهْنِ كَالثَّائِبِ عَنْهَا أَي الذِّمَّةُ أُعْطِيَ أَي الرَّهْنُ حُكْمَهَا أَي الذِّمَّةُ. □ فَوَدَّ: (مِنْ شُغْلِهِ) بَيَانٌ لِلْحُكْمِ وَالضَّمِيرُ لِلرَّهْنِ. □ فَوَدَّ: (مَا دَامَتْ الْإِلْخَ) أَي الذِّمَّةُ. □ فَوَدَّ: (وَهِيَ) أَي الرَّقَبَةُ. □ فَوَدَّ: (مَوْجُودٌ الْإِلْخَ) كَانَ الظَّاهِرُ الْمُنَاسِبُ الثَّانِيثُ وَلَعَلَّ التَّذَكِيرَ نَظَرًا لِيَكُونَ النَّاءُ بِمَنْزِلَةِ حَرْفِ الْإِنْيَاءِ كَالْمَعْرِفَةِ وَالتَّكْرَةِ. □ فَوَدَّ: (بِقَضِيَّةِ كُلِّ) أَي مِنَ الرَّهْنِ وَالْجِنَابَةِ. □ فَوَدَّ: (بِنَفْسِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُنِّ بِالْأَقْلُ فِي النِّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَهَذِهِ إِنْ كَانَ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا مَانِعَ وَقَوْلُهُ السَّيِّدُ وَثُمَّ مَانِعَ إِلَى الْعَبْدِ.

□ فَوَدَّ (لَيْسَ): (وَلَيْسِيْدُهُ بِغْيُهُ) ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ أَنَّهُ يُبَاعُ وَيُضَرَفُ ثَمَنُهُ لِلْمُسْتَحِقِّ حَالًا بَلَا تَأْجِيلٍ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ وَيُؤَيَّدُهُ أَنَّهُمْ لَمْ يُفَرِّقُوا هُنَا بَيْنَ الْعَمْدِ وَغَيْرِهِ اه. ع ش. □ فَوَدَّ: (بِنِسْبَةِ حُرِّيَّتِهِ) يُتَأَمَّلُ سَمِ لَمْ يَظْهَرْ وَجْهُهُ لِيَتَأَمَّلَ اه. سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ لَعَلَّ وَجْهَ التَّأَمُّلِ الْإِحْتِيَاجُ إِلَى التَّأْوِيلِ بِأَنَّ الْمُرَادَ مَقْدَارَ نِسْبَتِهِ إِلَى مَجْمُوعِ الْقِيَمَةِ عَلَى قُرْبِ رَقَبَةِ الْكُلِّ كَنِسْبَةِ حُرِّيَّةِ الْمُبْعَضِ إِلَى مَجْمُوعِهِ.

□ فَوَدَّ: (وَلَوْ أBRأَ الْمُسْتَحِقُّ مِنْ بَعْضِهَا الْإِلْخَ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ فَإِنْ حَصَلَتِ الْبَرَاءَةُ مِنْ بَعْضِ الْوَاجِبِ انفكَّ عَنْهُ بِقِسْطِهِ الْإِلْخَ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ مُشْكِلٌ فَإِنْ تَعَلَّقَ الرَّهْنُ الْإِلْخَ) وَيُفَارِقُهُ الْمَرْهُونُ بِأَنَّ الرَّاهِنَ حَجَرَ عَلَى نَفْسِهِ فِيهِ م ر ش. □ فَوَدَّ: (دُونَهَا) أَي دُونَ الْجِنَابَةِ. □ فَوَدَّ: (بِنِسْبَةِ حُرِّيَّتِهِ) يُتَأَمَّلُ.

يَتَعَلَّقُ بِهِ بَاقِي وَاجِبِ الْجَنَائِيَةِ (لَهَا) أَيْ لِأَجْلِهَا بِإِذْنِ الْمُسْتَحَقِّ وَتَسْلِيْمِهِ لِإِبَاعِ فِيهَا (وَفِدَاؤُهُ) كَالْمَرْهُونِ وَيَقْتَصِرُ فِي الْبَيْعِ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ مَا لَمْ يَخْتَرْ السَّيِّدُ بَيْعَ الْجَمِيعِ أَوْ يَتَعَدَّرُ وَجُودُ رَاغِبٍ فِي الْبَعْضِ وَإِذَا اخْتَارَ فِدَاءَهُ لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا (بِالْأَقْلُ مِنْ قِيَمَتِهِ) يَوْمَ الْفِدَاءِ لِأَنَّ الْمَوْتَ قَبْلَ اخْتِيَارِهِ لَا يَلْزِمُ السَّيِّدَ بِهِ شَيْءٌ فَأُولَى التَّقْصُ نَعَمْ، إِنْ مُنِعَ مِنْ بَيْعِهِ ثُمَّ نَقَصَتْ قِيَمَتُهُ عَنْ وَقْتِ

فَوُدَّ: (يَتَعَلَّقُ بِهِ بَاقِي وَاجِبِ الْجَنَائِيَةِ) فَيَفْدِيهِ السَّيِّدُ بِأَقْلِ الْأَمْرَيْنِ مِنْ حِصَّتِي وَاجِبِهَا وَالْقِيَمَةَ نِهَائَةً وَمُعْنَى وَأَسْنَى قَالَ سَمِ وَفِي الْعُبَابِ فِي بَحْثِ الْعَاقِلَةِ فَإِنْ تَبَعَّضَ فَقَسَطُ حُرِّيَّتِهِ عَلَى عَاقِلَتِهِ اهـ.  
 فَوُدَّ: (أَيْ لِأَجْلِهَا) أَيْ الْجَنَائِيَةِ. فَوُدَّ: (بِإِذْنِ الْمُسْتَحَقِّ) عِبَارَةُ الرَّزْكَشِيِّ وَالْأَقْدَانُ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ شَرْطُ انْتَهَى اهـ. سَمِ. فَوُدَّ: (وَتَسْلِيْمُهُ) مَرْفُوعٌ عَطْفًا عَلَى يَبْعُهُ فِي الْمَثَنِ وَقَدْ يُعْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ الْمَارُّ أَوْ بَنَائِيهِ ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ الْمَحَلِّيَّ اقْتَصَرَ عَلَى مَا هُنَا وَشَرَحَ الْمَنْهَجَ عَلَى مَا مَرَّ.  
 فَوُدَّ (لَسْنَى): (وَفِدَاؤُهُ) قَالَ فِي الرِّوَضَةِ لَوْ لَمْ يُفْسِدِ السَّيِّدُ الْجَانِيَّ وَلَا سَلَّمَهُ بِاعَهُ الْقَاضِي وَصَرَفَ الثَّمَنَ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ وَلَوْ بِاعَهُ بِالْأَرْضِ جَازَ إِنْ كَانَ نَقْدًا وَكَذَا إِبِلًا وَقُلْنَا بِجَوَازِ الصُّلْحِ عَنْهَا اهـ وَعِبَارَةُ الرِّوَضِ وَإِنَّمَا يُبَاعُ الْجَانِي بِالْأَرْضِ التَّقْدِ لَا الْإِبِلَ وَلَوْ مِنَ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ انْتَهَتْ اهـ. سَمِ.  
 فَوُدَّ: (وَيَقْتَصِرُ) أَيْ الْبَائِعُ اهـ. ع ش. فَوُدَّ: (عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ) أَيْ قَدْرِ أَرْضِ الْجَنَائِيَةِ اهـ. مُعْنَى.  
 فَوُدَّ: (إِلَّا بِالْأَقْلِ الْإِنْخ) اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَحَقِّ فِي لَمْ يَلْزَمْهُ الرَّاجِعُ لِفِدَاءِ بَشِيٍّ. فَوُدَّ: (يَوْمَ الْفِدَاءِ) وَفَاقًا لِلْأَسْنَى وَالْمُعْنَى وَرَجَّحَ النِّهَايَةَ اخْتِيَارَ وَقْتِ الْجَنَائِيَةِ مُطْلَقًا وَقَالَ ع ش هُوَ الْمُعْتَمَدُ.  
 فَوُدَّ: (نَعَمْ إِنْ مُنِعَ مِنْ بَيْعِهِ الْإِنْخ) يَتَّبَعِي أَنْ يُزَادَ وَقْتُ الْجَنَائِيَةِ حَتَّى يَتَجَهَّزَ اخْتِيَارُ قِيَمَةٍ وَقِيَمَتِهَا وَلَا فَالْمُتَّجِهَةِ اخْتِيَارُ قِيَمَةٍ وَقْتِ الْمَنْعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ثُمَّ رَأَيْتُ الْفَاضِلَ الْمُحَشِّيَّ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ قَوْلُهُ عَنْ وَقْتِ الْجَنَائِيَةِ

فَوُدَّ: (يَتَعَلَّقُ بِهِ بَاقِي وَاجِبِ الْجَنَائِيَةِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرِّوَضِ فَيَفْدِيهِ السَّيِّدُ بِأَقْلِ الْأَمْرَيْنِ مِنْ حِصَّتِي وَاجِبِهَا وَالْقِيَمَةَ اهـ. وَفِي الْعُبَابِ فِي بَحْثِ الْعَاقِلَةِ فَإِنْ تَبَعَّضَ فَقَسَطُ حُرِّيَّتِهِ عَلَى عَاقِلَتِهِ اهـ. فَوُدَّ: (أَيْ لِأَجْلِهَا بِإِذْنِ الْمُسْتَحَقِّ الْإِنْخ) قَالَ فِي الرِّوَضِ وَشَرَحَهُ وَحَمَلَ الْجَانِيَةَ غَيْرَ الْمُسْتَوْلَدَةِ لِلْسَّيِّدِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْأَرْضُ سَوَاءً كَانَ مَوْجُودًا يَوْمَ الْجَنَائِيَةِ أَمْ حَدَثَ بَعْدَهَا فَلَا تُبَاعُ حَتَّى تَضَعَ إِذْ لَا يُمَكِّنُهُ إِجْبَارُ السَّيِّدِ عَلَى بَيْعِ الْحَمْلِ وَلَا يُمَكِّنُ اسْتِثْنَاؤُهُ فَإِنْ لَمْ يَفْلِدْهَا بَعْدَ وَضْعِهَا بَيْنَا مَعًا وَأَخَذَ السَّيِّدُ ثَمَنَ الْوَلَدِ أَيْ حِصَّتَهُ وَأَخَذَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ حِصَّتَهُ اهـ. وَكَانَ وَجْهُ إِطْلَاقِ قَوْلِهِ فَلَا تُبَاعُ الْإِنْخ تَعَدَّرَ بَيْنَهُ مَعَهَا لِلْسَّيِّدِ إِذْ لَا يُمَكِّنُ تَقْدِيمُهُ قَبْلَ الرُّضْعِ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ. فَوُدَّ: (بِإِذْنِ الْمُسْتَحَقِّ) عِبَارَةُ الرَّزْكَشِيِّ وَالْأَقْدَانُ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ شَرْطُ اهـ.  
 فَوُدَّ (لَسْنَى): (وَفِدَاؤُهُ الْإِنْخ) قَالَ فِي الرِّوَضَةِ لَوْ لَمْ يَفْدِ السَّيِّدُ الْجَانِيَّ وَلَا سَلَّمَهُ لِلْبَيْعِ بِاعَهُ الْقَاضِي وَصَرَفَ الثَّمَنَ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ وَلَوْ بِاعَهُ بِالْأَرْضِ جَازَ إِنْ كَانَ نَقْدًا، وَكَذَا إِبِلًا، وَقُلْنَا بِجَوَازِ الصُّلْحِ عَنْهَا اهـ. وَعِبَارَةُ الرِّوَضِ وَإِنَّمَا يُبَاعُ الْجَانِي بِالْأَرْضِ التَّقْدِ لَا الْإِبِلَ، وَلَوْ مِنَ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ اهـ. فَوُدَّ: (يَوْمَ الْفِدَاءِ) كَذَا اخْتَبَرَهُ الْقَفَالُ وَحَمَلَ التَّصَّ عَلَى اخْتِيَارِ يَوْمِ الْجَنَائِيَةِ عَلَى مَا إِذَا مُنِعَ مِنْ بَيْعِهِ يَوْمَ الْجَنَائِيَةِ، ثُمَّ نَقَصَتْ الْقِيَمَةُ.

الجنابة اغْتَبِرَتْ قِيمَتُهُ وَقَتُّهَا (وَأَرِشَهَا) لِأَنَّ الْأَرْضَ إِنْ كَانَ أَقْلٌ فَلَا وَاجِبَ غَيْرِهِ وَإِلَّا لَمْ يَلْزَمْ السَّيِّدُ غَيْرَ الرِّقَبَةِ قَبْلَ مَنْ قِيمَتُهَا (وَفِي الْقَدِيمِ بِأَرِشَهَا) بِالْعَا مَا بَلَغَ. (وَلَا يَتَعَلَّقُ) مَالُ الْجَنَابَةِ الثَّابِتَةُ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ إِقْرَارِ السَّيِّدِ وَلَا مَانِعٌ (بِذِمَّتِهِ) وَلَا بِكَسْبِهِ وَحَدَّهُمَا وَلَا (مَعَ رَقَبَتِهِ فِي الْأَطْلَحِ) وَإِنْ أَذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ فِي الْجَنَابَةِ فَمَا بَقِيَ عَنِ الرِّقَبَةِ يَضِيعُ عَلَى الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَوْ تَعَلَّقَ بِالذِّمَّةِ لَمَا تَعَلَّقَ بِالرِّقَبَةِ كَذُبُورِ الْمُعَامَلَاتِ أَمَّا لَوْ أَقْرَبَهَا السَّيِّدُ وَثُمَّ مَانِعٌ كَرَهْنٍ فَأَنْكَرَ الْمُزْتَهِنُ وَحَلَفَ فَإِنَّهُ يُبَاغٍ فِي الدِّينِ وَلَا شَيْءَ عَلَى السَّيِّدِ أَوْ الْعَبْدِ وَكَذَّبَهُ السَّيِّدُ وَلَا بَيِّنَةٌ فَتَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ فَقَطْ كَمَا مَرَّ فِي الْإِقْرَارِ وَلَا يَرُدُّ عَلَى الْمُتَنِ مَا لَوْ أَقْرَبَ السَّيِّدُ بِأَنَّ الَّذِي جَنَّبَ عَلَيْهِ قِتْنَهُ قِيمَتُهُ أَلْفٌ وَقَالَ الْقِنْ بِلِ أَلْفَانٍ فَإِنَّهُ وَإِنْ تَعَلَّقَ أَلْفٌ بِالرِّقَبَةِ وَأَلْفٌ بِالذِّمَّةِ كَمَا فِي الْأَمِّ لَكِنْ اخْتَلَفَتْ جِهَةُ التَّعَلُّقِ وَلَوْ لَمْ يَنْزِعْ لَقُطْعَةً عِلْمُهَا بِيَدِهِ فَتَلَفَتْ وَلَوْ بِغَيْرِ فَعَلِهِ تَعَلَّقَتْ بِرَقَبَتِهِ وَسَائِرِ

هَلَا اغْتَبِرَ وَقْتُ الْمَنْعِ أَه. وَهَلْ لَوْ مَاتَ بَعْدَ الْمَنْعِ يَلْزَمُهُ قِيمَتُهُ وَيَكُونُ مَنَعُهُ اخْتِيَارًا أَوْ لَا مَحَلَّ تَأْمُلُ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ إِذْ لَا يَظْهَرُ فَرْقٌ بَيْنَ تَقْصِصِ الْقِيَمَةِ وَسُقُوطِهَا أَه. سَيِّدٌ عَمَرَ أَقُولُ وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي إِلَّا إِذَا طُلِبَ فَمَنَعُهُ صَرِيحٌ فِيمَا اسْتَظْهَرَهُ. قَوْلُهُ: (وَلَا) أَيُّ بَأْنَ كَانَتْ الْقِيَمَةُ أَقْلًا. قَوْلُهُ: (مَنْهَا) أَيُّ بَدَلِ الرِّقَبَةِ. قَوْلُهُ: (بِالْعَا مَا بَلَغَ) أَيُّ لَأَنَّهُ لَوْ سَلَّمَهُ رُبَّمَا يَبِيعُ بِأَكْثَرٍ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْجَدِيدُ لَا يُغْتَبَرُ هَذَا الْإِحْتِمَالُ أَه. مُعْنَى.

قَوْلُ (لَسَنِ): (وَلَا يَتَعَلَّقُ الْخ) مُسْتَأْنَفٌ أَه. ع. ش. قَوْلُهُ: (مَالُ الْجَنَابَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَهَذِهِ إِنْ كَانَ فِي النِّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (وَلَا مَانِعٌ) سَيِّدُكَرٌ مُخْتَرَزُهُ. قَوْلُهُ: (وَلَا إِذْنٌ لَهُ الْخ) غَايَةٌ فِي نَفْيِ التَّعَلُّقِ بِكَسْبِهِ أَه. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (عَنِ الرِّقَبَةِ) لَعَلَّ صَوَابَهُ عَنِ الْأَرْضِ. قَوْلُهُ: (يَضِيعُ عَلَى الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ) أَيُّ وَلَا يُتَّبَعُ الْعَبْدُ بِهِ بَعْدَ عِتْقِهِ أَه. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ الْخ) تَغْلِيلٌ لِلْمَتَنِ. قَوْلُهُ: (أَمَّا لَوْ أَقْرَبَهَا الْخ) أَيُّ الْجَنَابَةِ مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ وَلَا مَانِعٌ أَه. ع. ش. قَوْلُهُ: (فَأَنْكَرَ الْمُزْتَهِنُ) أَيُّ الْجَنَابَةِ وَحَلَفَ يَظْهَرُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ. قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ يُبَاغٍ الْخ) أَيُّ وَيَتَعَلَّقُ مَالُ الْجَنَابَةِ بِذِمَّتِهِ قَطْعًا أَه. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (أَوِ الْعَبْدُ) أَيُّ أَوْ أَقْرَبَهَا الْعَبْدُ. قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ الْخ) الْفَاءُ بِمَعْنَى اللَّامِ أَه. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَأَلْفٌ بِالذِّمَّةِ) مُعْتَمَدٌ أَه. ع. ش. قَوْلُهُ: (جِهَةُ التَّعَلُّقِ) أَيُّ قَالَتْ السَّيِّدُ لِتَضَدِّيقِهِ عَلَى تَعَلُّقِهَا بِالرِّقَبَةِ وَأَلْفُ الْعَبْدِ لِإِنْكَارِ السَّيِّدِ لَهَا وَاعْتِرَافِ الْقِنْ بِهَا أَه. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَلَوْ لَمْ يَنْزِعْ الْخ) مِثْلُ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ هُنَا وَقَالَ فِي بَابِ

قَوْلُهُ: (عَنِ وَقْتُ الْجَنَابَةِ) هَلَا اغْتَبِرَ وَقْتُ الْمَنْعِ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ لَمْ يَنْزِعْ لَقُطْعَةً عِلْمُهَا بِيَدِهِ الْخ) ذَكَرَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ هُنَا وَقَالَ فِي بَابِ اللَّقْطَةِ، وَلَوْ أَقْرَبَهَا فِي يَدِهِ سَيِّدُهُ وَاسْتَحْفَظَهُ عَلَيْهَا لِيُعَرِّفَهَا وَهُوَ أَمِينٌ جَازٍ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَمِينًا فَهُوَ مُتَعَدٌّ بِالْإِقْرَارِ فَكَأَنَّهُ أَخَذَهَا مِنْهُ، ثُمَّ رَدَّهَا إِلَيْهِ أَه. فَيُمْكِنُ حَمْلُ مَا ذَكَرَهُ هُنَا عَلَى غَيْرِ الْأَمِينِ الَّذِي اسْتَحْفَظَهُ عَلَيْهَا لِيُعَرِّفَهَا. قَوْلُهُ: (وَلَوْ لَمْ يَنْزِعْ لَقُطْعَةً عِلْمُهَا الْخ) عِبَارَةٌ شَرْحُ الْمَنْهَجِ أَوْ أَطْلَعَ سَيِّدُهُ عَلَى لَقْطَةٍ فِي يَدِهِ وَأَقْرَبَهَا عَنْدهُ أَوْ أَهْمَلَهُ وَأَعْرَضَ عَنْه فَاثْلَفَهَا أَوْ تَلَفَتْ عَنْدهُ تَعَلَّقَ الْمَالُ بِرَقَبَتِهِ وَسَائِرِ أَمْوَالِ السَّيِّدِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْبُلْقِينِيُّ انْتَهَى.

أموال السيد وهذه إن كان التلّف فيها بفعله تُرَدُّ عليه.

(تنبيه) من المشكِـل جدًّا على ما هنا إن واجب جنابة القن المميـز لا يتعلّق بمال السيد وإن أمره بها هذه المسألة وقولهم لو رأى عبده يُتْلَف مالا لغيره ولم يمنعه ضمين مع العبد لتعديهما فضّموا السيد فيهما بمجرّد الشكوت ولم يضمّوه هنا بالأمر وقد يتمحّل للفرق بأن الأمر بالجنابة لا يستلزم الوقوع فلم تتحقّق حقيقة التعدي فيه بخلاف ترك لقطه بيده وعدم دفعه عن مال الغير فإنه لكونه أكمل من القن إنما تُنسب حقيقة التعدي إليه فساوَتْ بقيّة أمواله رقبه العبد في التعلّق بها فإن قلت يلزم على ذلك أنه لو رآه هنا يجني فسكت ضمين وثم لو أمره فأتلّف في غيبته لا يضمّن قلت ظاهر كلامهم في البابين ذلك وله وجهٌ عليمٌ ممّا قرّضه حاصله أن مجرّد الأمر دون مُشاهدة التلّف وإقرار اللقطة بيده فجاز أن يُؤثّر هذان ما لا يُؤثّر الأول فأمّله.

اللقطة ولو أقرّها في يده سيّده واستخفظه عليها ليُعرّفها وهو أمينٌ جاز فإن لم يكن أمينًا فهو مُتعدّ بالإقرار فكأنّه أخذها منه ثم ردّها إليه اهـ. فيمكن حمل ما ذكره هنا على غير الأمين الذي استخفظه عليها ليُعرّفها اهـ. سم. قود: (وهذه) أي مسألة اللقطة. قود: (إن كان التلّف فيها بفعله تُرَدُّ إلخ) قد يُقال كلامه في الجنابة على الآدمي بقرينة السياق فلا تُرَدُّ عليه اهـ. سم. قود: (بفعله) أي العبد.

قود: (عليه) أي المثنى. قود: (من المشكِـل) خبرٌ مقدّم لقوله هذه المسألة اهـ. كُردي. قود: (إن واجب جنابة القن إلخ) بيان لما هنا. قود: (بمال السيد) أي غير الرقبة. قود: (هذه المسألة) أي مسألة ترك اللقطة بيد القن. قود: (وقولهم إلخ) عطف على هذه المسألة اهـ. كُردي. قود: (ضمن) أي السيد فيتعلّق برقبة العبد وبقيّة أمواله وقوله مع العبد أي فيتجنّب به بعد العتق إن لم يَفِ بذلك مال السيد أو امتنع من أدائه هذا ما يظهر لي والله أعلم. قود: (فضّموا) أي أصحابنا. قود: (بأن الأمر إلخ) متعلّق بـيتمحّل. قود: (الوقوع) أي وقوع الجنابة. قود: (فيه) أي الأمر. قود: (تركة) أي السيد وكذا ضمير فإنه وضمير إليه. قود: (بيده) أي القن وكذا ضمير دفعه. قود: (على ذلك) أي الفرق المذكور.

قود: (أنه) أي السيد. قود: (هنا) أي في مسألة الجنابة. قود: (ضمن) أي بماله مطلقًا. قود: (وثم) أي في مسألة الإثلاف ذلك أي الضمان في الأولى وعدمه في الثانية. قود: (لا يضمّن) أي بغير الرقبة. قود: (في البابين) أي في باب الجنابة وباب الإثلاف. قود: (حاصله) أي الوجه. قود: (دون مُشاهدة إلخ) خبرٌ أن. قود: (وإقرار اللقطة) عطف على مُشاهدة إلخ. قود: (هذان) أي المُشاهدة والإقرار وقوله الأول أي مجرّد الأمر.

قود: (وهذه إن كان التلّف فيها بفعله تُرَدُّ عليه) قد يُقال كلامه في الجنابة على الآدمي بغير نيّة السياق فلا قود عليه.

(ولو فداه ثم جنى سلّمه للبيع) أي لبيع أو باعه كما مرّ (أو فداه) مرّة أخرى وإن تكرر ذلك مراراً لأنّه الآن لم يتعلّق به غير هذه الجنابة (ولو جنى ثانياً قبل الفداء باعه) أو سلّمه لبيع (فيهما) ووَزَعَ الثمنَ على أرض الجنابتين وإنما يتّجه ذلك حيث لم تكن إحدى الجنابتين موجبة للقود أو عفا مستحقّه على مالٍ وإلا فهو محلّ نظرٍ لأنّه لا يُمكن الاشتراك حينئذٍ، وتقديم البيع لذي المال يُفوّت القود والقود يُفوّت البيع ولو قيل حينئذٍ بتقديم ذي المال حيث استمرّ ذو القود على طلبه ولم يوجد من يشتريه مع تعلّق القود به لم يتعد لأنّ القود يُتدارك ولو بعد عتقه وحينئذٍ لا يُنافيه قولنا ولم يوجد إلخ لأنّا إنمّا شرطناه ليقدم على شرائه فيستمرّ ذو القود على حقّه لكنّه لا يستوفيه إلا برضا المشتري أو بعد عتقه ثم رأيت عن ابن القطان والمعلّق عنه ما قد يُخالِف ذلك والوجه ما ذكرته فتأمّله فإن قلت قياس ما مرّ أنّ ذا القود إذا تقدّمت الجنابة عليه له قتله وإن فات حق من بعده.....

قوله: (أي لبيع) إلى قوله وإنما يتّجه في النهاية والمُعني. قوله: (أو باعه) عطف على سلّمه.

قوله: (كما مرّ) أي في شرح ولسيده. قوله: (الآن) أي حين جنابته بعد الفداء.

قوله (سني): (فيهما) أي الجنابتين اه. مُعني. قوله: (ذلك) أي البيع في الجنابتين. قوله: (على مال) الأولى إسقاطه كما في المُعني. قوله: (ولاً) أي بأن كانت إحدى الجنابتين موجبة للقود ولم يَغف مُستحقّه. قوله: (الاشتراك) أي اشتراك المُستحقّين. قوله: (والقود) أي وتقدّمه. قوله: (حينئذٍ) أي حين إذ كانت إحدى الجنابتين موجبة للقود ولم يَغف مُستحقّه. قوله: (ولم يوجد إلخ) عطف على استمرّ إلخ. قوله: (مع تعلّق القود به) أي فيستوفيه ذو القود متى شاء ولو قبل عتقه بدون رضا المشتري. قوله: (وحيث) أي حين التعميم المذكور وقوله لا يُنافيه أي تقديم ذي المال اه. كُردي.

قوله: (إنمّا شرطناه) أي عدم وجود من يشتريه إلخ. قوله: (ليقدم) بيناء المفعول من الإقدام.

قوله: (ليقدم على شرائه) يتأمّل ولا يخفى ما فيه اه. سم. قوله: (ما قد يُخالِف ذلك) عبارة المُعني وما جزم به المُصنّف من البيع في الجنابتين محلّه إن تتّجدا فلو جنى خطأ ثم قتل عمداً ولم يُفذه السيّد ولا عفا صاحب العمد ففي فروع ابن القطان أنّه يُباع في الخطأ وحده ولصاحب العمد القود كمن جنى خطأ ثم ارتدّ فإنّا نبينه ثم نقوله بالردّة إن لم يتبّ قال المعلّق عنه فلو لم نجد من يشتريه لتعلّق القود به فعندي أنّ القود يسقط لأنّ نقول لصاحبه إن صاحب الخطأ قد سبّك فلو قدّمناك لأبطلنا حقّه فأعذّل الأمور أن يشتريه فيه ولا سبيل إليه إلا بترك القود كذا نقله الزركشي وأقرّه وفيه كما قاله ابن شُهبة نظر اه. أقول وكذا ذكره الزبادي وأقرّه. قوله: (ما مرّ) أي في أوائل باب الجراح. قوله: (إنّ ذا القود) أي مُستحقّه بيان لما مرّ وقوله إذا تقدّمت الجنابة عليه أي على مورثه على الجنابة على غيره. قوله: (له) أي

قوله: (ليقدم على شرائه) يتأمّل فلا يخفى ما فيه. قوله: (لكنّه لا يستوفيه إلا برضا المشتري) قياس ما تقدّم في شرح قوله في البيع ولو قتله بردة سابقة أي أو قتل سابق كما قاله هناك أنّ له القود بغير رضا

كَمَنْ قَتَلَ جَمْعًا مُرْتَبًا يُقْتَلُ بِأَوَّلِهِمْ قُلْتُ يُفْرَقُ بَأَن قَتَلَهُ ثُمَّ لَا يُقَوُّ حَقُّ مَنْ بَعْدَهُ لِبَقَاءِ الْمَالِ مُتَعَلِّقًا بِتَرِكَتِهِ وَذِمَّتُهُ بِخِلَافِهِ هُنَا إِذْ لَا تَعْلُقُ إِلَّا بِالرَّقَبَةِ فَيَقَوُّ حَقُّ الثَّانِي بِالْكَلِيفَةِ فَكَانَ الْأَعْدَلُ عَفْوُ ذِي الْقَوَدِ لِيَشْتَرِكَ وَالْأَقْدَمُ حَقُّ غَيْرِهِ لِتَقْصِيرِهِ (أَوْ فِدَاَهُ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْأَرْشَيْنِ) عَلَى الْجَدِيدِ (وَفِي الْقَدِيمِ) يَفْدِيهِ (بِالْأَرْشَيْنِ) وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِنْ لَمْ يَمْنَعْ مِنْ بَيْعِهِ مَخْتَارًا لِلْفِدَاءِ وَإِلَّا لَزِمَهُ فِدَاءُ كُلِّ مِنْهُمَا بِالْأَقْلَ مِنْ أَرْشِيهَا وَقِيَمَتِهِ (وَلَوْ أَعْتَقَهُ أَوْ بَاعَهُ وَصَحَّحْنَاهُمَا) بَأَن أَعْتَقَهُ مُوسِرًا أَوْ بَاعَهُ بَعْدَ اخْتِيَارِ الْفِدَاءِ (أَوْ قَتَلَهُ فِدَاَهُ) وَجَوَابًا لِأَنَّهُ فَوَتْ مَحَلُّ التَّعْلُقِ فَإِنْ تَعَذَّرَ الْفِدَاءُ لِنَحْوِ إِفْلَاسِهِ أَوْ غَيْبَتِهِ أَوْ صَبْرِهِ عَلَى الْحَبْسِ.....

لِذِي الْقَوَدِ قَتَلَهُ أَيْ الْجَانِي. □ قَوْلُهُ: (كَمَنْ قَتَلَ جَمْعًا إلخ) فِيهِ أَنَّ هَذَا دَاخِلٌ فِيمَا مَرَّ فَمَا مَعْنَى التَّشْبِيهِ.

□ قَوْلُهُ: (لِبَقَاءِ الْمَالِ) أَيْ الْوَاجِبِ بِالْجَنَائِيَةِ. □ قَوْلُهُ: (بِتَرِكَتِهِ) أَيْ الْجَانِيِ الْمَقْتُولِ وَقَوْلُهُ وَذِمَّتُهُ الْمُنَاسِبُ حَذْفُهُ أَوْ قَلْبُ الْعَطْفِ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى الْجَدِيدِ) إِلَى وَقَوْلُهُ وَإِنْ عَلِمَ مَحَلَّهُ فِي الْمُثْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ وَيَفْدِي أُمُّ وَلَدِهِ فِي النِّهَايَةِ.

□ قَوْلُ (سَنِي): (وَفِي الْقَدِيمِ بِالْأَرْشَيْنِ) لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ سَلَّمَهُ رَبُّمَا بَيْعَ بِأَكْثَرِ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْجَدِيدُ لَا يُعْتَبَرُ هَذَا الْإِحْتِمَالُ أَه. مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يَمْنَعْ مِنْ بَيْعِهِ) أَيْ لِلْجَنَائِيَةِ الْأُولَى قَبْلَ وَقُوعِ الثَّانِيَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَه. رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (مِنْهُمَا) أَيْ الْجَنَائِيَتَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ أَرْشِيهَا) أَيْ كُلِّ مِنَ الْجَنَائِيَتَيْنِ فَكَانَ الْأُولَى التَّذْكِيرُ.

□ قَوْلُ (سَنِي): (وَلَوْ أَعْتَقَهُ) أَيْ الْعَبْدَ الْجَانِيَّ أَه. مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (بَأَن أَعْتَقَهُ مُوسِرًا) أَيْ عَلَى الرَّاجِحِ أَه. مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (أَوْ بَاعَهُ بَعْدَ اخْتِيَارِ الْفِدَاءِ) أَيْ عَلَى الْمَرْجُوحِ مُعْنَى وَعِ ش. □ قَوْلُهُ: (لِنَحْوِ إِفْلَاسِهِ) أَيْ السَّيِّدِ أَه. عِ ش.

المُشْتَرِي، ثُمَّ إِنْ جَهِلَهُ رَجَعَ بِالثَّمَنِ وَإِلَّا فَلَا. □ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا لَزِمَهُ فِدَاءُ كُلِّ مِنْهُمَا بِالْأَقْلَ مِنْ أَرْشِيهَا وَقِيَمَتِهِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْبَهْجَةُ، وَإِنْ مَنَعَ بَيْعَهُ وَاخْتَارَ الْفِدَاءَ فَجَعَلَتْ ثَانِيًا فَفَعَلَ بِهِ مِثْلَ ذَلِكَ لَزِمَهُ فِدَاءُ كُلِّ جَنَائِيَةٍ بِالْأَقْلَ مِنْ أَرْشِيهَا وَقِيَمَتِهِ، ذَكَرَهُ فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ تَكَرَّرَ مَنَعَ الْبَيْعِ مَعَ الْجَنَائِيَةِ وَلَمْ يَخْتَرْ الْفِدَاءَ لَمْ يَلْزَمْهُ فِدَاءُ كُلِّ جَنَائِيَةٍ إلخ لَعَلَّ مَحَلَّهُ مَا دَامَ مُصِرًّا عَلَى اخْتِيَارِ الْفِدَاءِ فِيمَا إِذَا كَانَ اخْتَارَ الْفِدَاءَ وَعَلَى مَنَعَ الْبَيْعِ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ اخْتَارَهُ بِنَاءً عَلَى الظَّاهِرِ الْمَذْكُورِ فَإِنْ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ وَسَلَّمَهُ لِلْبَيْعِ مَعَ غُرْمِ نَقْصِ الْقِيَمَةِ إِنْ نَقَصَتْ كَانَ كَذَلِكَ أَخْذًا مِمَّا سَيَأْتِي فِي قَوْلِهِ فَلَا صَحُّ أَنَّ لَهُ الرُّجُوعَ وَتَسْلِيمَهُ فَلَوْ اخْتَارَ بَعْدَ ذَلِكَ أَيْضًا الْفِدَاءَ فَهَلْ يَلْزَمُهُ فِدَاءُ كُلِّ جَنَائِيَةٍ بِالْأَقْلَ مِنْ أَرْشِيهَا وَقِيَمَتِهِ أَوْ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا الْفِدَاءُ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْأَرْشَيْنِ لِسُقُوطِ أَمْرِ الْمَنَعِ وَالْإِخْتِيَارِ الْأَوَّلِ بِالرُّجُوعِ عَنْ ذَلِكَ فِيهِ نَظَرٌ فَيَتَأَمَّلُ فِي كُلِّ ذَلِكَ.

□ قَوْلُهُ: (أَوْ قَتَلَهُ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ، وَإِنْ قَتَلَ الْجَانِيَّ خَطَأً أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ تَعَلَّقَتْ جِنَايَتُهُ بِقِيَمَتِهِ لِأَنَّهُا بَذَلَةٌ فَإِذَا أُخِذَتْ سَلَّمَهَا السَّيِّدُ أَوْ بَدَّلَهَا مِنْ سَائِرِ أَمْوَالِهِ أَوْ عَمْدًا أَوْ اقْتَصَصَ السَّيِّدُ وَهُوَ حَائِزٌ لَهُ لَزِمَهُ الْفِدَاءُ لِلْمُجَنِّيِّ عَلَيْهِ أَه. وَقَدْ يَسْتَشْكِلُ لُزُومُ الْفِدَاءِ إِذَا اقْتَصَصَ السَّيِّدُ لِأَنَّهُ لَا مَنَعَ لَهُ فِي قَتْلِهِ وَالْوَاجِبُ ابْتِدَاءً إِنَّمَا



فُسِّخَ البَيْعُ وَبِيعَ فِي الْجَنَابَةِ وَفَدَّاهُ هُنَا (بِالْأَقْل) مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْأَرْضُ جَزْمًا لِعِتْدَارِ الْبَيْعِ (وَقِيلَ) يَجْرِي هُنَا أَيْضًا (الْقَوْلَانِ) السَّابِقَانِ.

(وَلَوْ هَرَبَ) الْعَبْدُ الْجَانِي (أَوْ مَاتَ) قَبْلَ اخْتِيَارِ سَيِّدِهِ الْفِدَاءِ (بَرِئَ سَيِّدُهُ) مِنْ عُلُقَتِهِ لِقَوَاتِ الرِّقَبَةِ (إِلَّا إِذَا طُلِبَ) مِنْهُ لِيُبَاعَ (فَمَنْعَهُ) لِعِتْدَائِهِ بِالْمَنْعِ وَيَصِيرُ بِذَلِكَ مُخْتَارًا لِلْفِدَاءِ بِخِلَافِ مَا لَوْ لَمْ يُطْلَبْ مِنْهُ أَوْ طُلِبَ فَلَمْ يَمْنَعْهُ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ بِهِ وَإِنْ عَلِمَ مَحَلَّهُ وَقَدَّرَ عَلَيْهِ فِيمَا يَظْهَرُ خِلَافًا لِلزُّرْكَشِيِّ وَقَوْلُهُ لِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُهُ يُرَدُّ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا إِنْ كَانَ تَحْتَ يَدِهِ نَعَمْ، يَلْزَمُهُ الْإِعْلَامُ بِهِ لَكِنْ هَذَا لَا يَخْتَصُّ بِهِ بَلْ كُلُّ مَنْ عَلِمَ بِهِ كَذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ (وَلَوْ اخْتَارَ الْفِدَاءَ) بِالْقَوْلِ إِذْ لَا يَحْصُلُ بِفِعْلِ كَوَطِءِ الْأَمَةِ (فَالْأَصَحُّ) أَنَّ لَهُ الرُّجُوعَ وَتَسْلِيمَهُ لِيُبَاعَ لِأَنَّ اخْتِيَارَهُ مُجَرَّدٌ وَعَدٌّ لَا يَلْزَمُ وَلَمْ يَحْصُلِ الْيَأْسُ مِنْ بَيْعِهِ وَمَنْ تَمَّ لَوْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ لَمْ يَرْجَعْ جَزْمًا وَكَذَا لَوْ نَقَصَتْ قِيَمَتُهُ بَعْدَ اخْتِيَارِهِ إِلَّا إِنْ غَرِمَ ذَلِكَ التَّقْصُّ وَلَوْ بَاغَهُ بِإِذْنِ الْمُسْتَحِقِّ بِشَرِطِ الْفِدَاءِ لَزِمَهُ وَامْتَنَعَ رُجُوعُهُ

■ فَوَدَّ: (فُسِّخَ الْبَيْعُ) أَيَّ بِخِلَافِ الْإِعْتِقَاقِ رَشِيدِيٍّ وَسَمَّيْنَاهُ ع. ش. فَوَدَّ: (السَّابِقَانِ) أَيَّ الْجَدِيدِ وَالْقَدِيمِ. ■ فَوَدَّ: (وَيَصِيرُ الْخ) فَلَوْ ادَّعَى الْمُسْتَحِقُّ مَنْعَهُ وَاتَّكَرَّ السَّيِّدُ صَدَقَ بِيَمِينِهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْمَنْعِ وَعَدَمُ طُلُبِ الْمُسْتَحِقِّ الْبَيْعَ اه. ع. ش. فَوَدَّ: (بِذَلِكَ) أَيَّ بِالْمَنْعِ. ■ فَوَدَّ: (لَا يَلْزَمُ) بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ مِنَ الْإِلْزَامِ. ■ فَوَدَّ: (مَحَلَّهُ) أَيَّ الْعَبْدِ الْهَارِبِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ أَيَّ رَدُّهُ وَتَسْلِيمُهُ. ■ فَوَدَّ: (خِلَافًا لِلزُّرْكَشِيِّ) كَذَا فِي التَّهْنِئَةِ كَمَا مَرَّ وَلَكِنْ أَقَرَّ الْمُغْنِي قَوْلَ الزُّرْكَشِيِّ. ■ فَوَدَّ: (وَقَوْلُهُ) أَيَّ الزُّرْكَشِيِّ. ■ فَوَدَّ: (يَلْزَمُهُ) أَيَّ السَّيِّدِ. ■ فَوَدَّ: (بِالْقَوْلِ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَيُفَرَّقُ) إِلَى (وَمِنْ الْأَرْضِ). ■ فَوَدَّ: (بِالْقَوْلِ الْخ) أَيَّ لَا بِالْفِعْلِ إِذْ الْخ. اه. مُغْنِي.

■ فَوَدَّ (سَيِّ): (وَتَسْلِيمُهُ) مَنْصُوبٌ عَطْفًا عَلَى اسْمِ أَنْ وَالْمَغْنَى وَأَنَّ عَلَيْهِ تَسْلِيمَهُ وَلَا يَصِحُّ رَفْعُهُ عَطْفًا عَلَى ضَمِيرِ خَبَرٍ إِنَّ لِأَنَّ التَّسْلِيمَ عَلَيْهِ لَا لَهُ. اه. مُغْنِي وَلَكَ أَنْ تَمْنَعَهُ بِأَنَّ اللَّهْمَةَ نَظَرًا لِمَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ لَا لِكُلِّ مِنْهُمَا. ■ فَوَدَّ: (لَا يَلْزَمُ) أَيَّ الْوَفَاءُ بِهِ. ■ فَوَدَّ: (وَمِنْ تَمَّ) أَيَّ مِنْ أَجْلِ عَدَمِ حُصُولِ الْيَأْسِ مِنْ بَيْعِهِ. اه. مُغْنِي. ■ فَوَدَّ: (لَوْ مَاتَ) أَيَّ الرَّقِيقِ الْجَانِي وَقَوْلُهُ أَوْ قُتِلَ بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ. ■ فَوَدَّ: (لَمْ يَرْجَعْ) أَيَّ السَّيِّدِ عَنْ اخْتِيَارِ الْفِدَاءِ. اه. ع. ش. ■ فَوَدَّ: (وَكَذَا الْخ) أَيَّ لَا يَرْجِعُ جَزْمًا. اه. مُغْنِي. ■ فَوَدَّ: (وَلَوْ بَاغَهُ) أَيَّ السَّيِّدِ. ■ فَوَدَّ: (لَزِمَهُ) أَيَّ الْفِدَاءِ. ■ فَوَدَّ: (وَامْتَنَعَ رُجُوعَهُ) أَيَّ بِأَنَّهُ يَنْسَخُ الْعَقْدَ وَيُسَلِّمُهُ لِيُبَاعَ.

هُوَ الْقَوْدُ فَلَمْ يَفُوتِ الْعَيْنُ وَلَا قِيَمَتُهَا لَعَدَمِ وَجُوبِهَا فَلَمْ لَزِمَهُ الْفِدَاءُ. ■ فَوَدَّ: (فُسِّخَ الْبَيْعُ) ظَاهِرُهُ أَنَّ الْعَتَقَ يَسْتَمِرُّ. ■ فَوَدَّ (سَيِّ): (وَالشَّرْحُ) إِلَّا إِذَا طُلِبَ مِنْهُ فَمَنْعَهُ وَيَصِيرُ بِذَلِكَ مُخْتَارًا لِلْفِدَاءِ) عِبَارَةُ الرُّوَضِ إِلَّا إِنْ كَانَ مَنَعَ مِنْهُ فَهَذَا اخْتِيَارٌ لِلْفِدَاءِ فَيَقْدِرُ أَوْ يُخَصِّرُهُ لِأَنَّ لَهُ الرُّجُوعَ عَنْ اخْتِيَارِ الْفِدَاءِ أَنْتَهَى وَهُوَ صَرِيحٌ فِي جَوَازِ الرُّجُوعِ عَنْ اخْتِيَارِ الْفِدَاءِ، وَإِنْ مَنَعَ مِنْ بَيْعِهِ قَبْلَ ذَلِكَ وَالظَّاهِرُ جَرِيَانُ ذَلِكَ، وَإِنْ تَكَرَّرَتِ الْجِنَابَةُ مَعَ تَكَرُّرِ الْمَنْعِ وَاخْتِيَارِ الْفِدَاءِ حَتَّى يَجُوزَ لَهُ الرُّجُوعُ عَنْهُ مَعَ ذَلِكَ. ■ فَوَدَّ: (لَزِمَهُ وَامْتَنَعَ رُجُوعَهُ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ فَسَخَ الْبَيْعَ أَوْ انْفَسَخَ وَيُحْتَمَلُ جَوَازُ الرُّجُوعِ حَيْثُ دُ.

وكذا يَمْتَنِعُ لو كان البيعُ يَتَأَخَّرُ تَأَخُّراً يَضُرُّ المَجْنِيَّ عليه ولِلسَّيِّدِ أموالٌ غَيْرُهُ فيلْزَمُ بِالْفِدَاءِ حَدَرًا مِنْ ضَرَرِ المَجْنِيَّ عليه ذَكَرَ ذَلِكَ الْبُلْقِينِي. (وَيَفْدِي أُمُّ وَلَدِهِ) حَتْمًا لِمَنْعِهِ بَيْعَهَا وَمِنْ ثَمَّ لَمْ تَتَعَلَّقْ الْجَنَائَةُ بِذِمَّتِهَا خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ بَلْ بِذِمَّتِهِ (بِالْأَقْل) مِنْ قِيَمَتِهَا يَوْمَ الْجَنَائَةِ وَإِنْ تَأَخَّرَ الْإِحْبَالُ عَنْهَا كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَمَحَلُّهُ إِنْ مَنَعَ بِبَيْعِهَا يَوْمَ الْجَنَائَةِ وَإِلَّا فَالْتَفْوِثُ إِنَّمَا وَقَعَ بِالْإِحْبَالِ الْمُتَأَخِّرِ فَلْيُعْتَبَرْ دُونَ مَا قَبْلَهُ كَمَا بَحَثَ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَنْعِ مِنْ بَيْعِهَا فِيمَا مَرَّ بِأَنَّ الْمَنْعَ لَيْسَ مُقَوِّمًا لِلْبَيْعِ فَلَمْ يُعْتَبَرْ وَمِنْ الْأَرِشِ قَطْعًا لَا مَتْنَاعَ بِبَيْعِهَا (وَقِيلَ) فِيهَا (الْقَوْلَانِ) السَّابِقَانِ فِي الْقَبْلِ لِحُجُوزِ بَيْعِهَا فِي صَوْرٍ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ جَازَ لِكُونِهِ اسْتَوْلَدَهَا مَرْهُونَةً وَهُوَ مُعْسِرٌ لَمْ يَجِبْ فِدَاؤُهَا بَلْ يُقَدَّمُ حَقُّ الْمَجْنِيَّ عَلَيْهِ عَلَى حَقِّ الْمُزْتَهِنِ وَمِثْلُهَا فِيمَا ذَكَرَ الْمُوقِفُ.....

• فَوَدَّ: (وَكَذَا يَمْتَنِعُ) أَيِ الرُّجُوعِ اهـ. ع ش. • فَوَدَّ: (لَوْ كَانَ الْبَيْعُ) أَيِ بَعْدَ الرُّجُوعِ. • فَوَدَّ: (يَتَأَخَّرُ الْخ) أَيِ لِعَدَمِ مَنْ يَرْغَبُ فِي شِرَائِهِ اهـ. ع ش. • فَوَدَّ: (وَلِلْسَّيِّدِ الْخ) الْوَاوُ حَالِيَةً. • فَوَدَّ: (فَيُلْزَمُ) بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ مِنَ الْإِلْزَامِ. • فَوَدَّ: (مِنْ ضَرَرِ الْمَجْنِيَّ عَلَيْهِ) أَيِ بِتَأَخِيرِ الْبَيْعِ. • فَوَدَّ: (ذَكَرَ ذَلِكَ الْبُلْقِينِي) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي كَمَا ذَكَرَهُ الْبُلْقِينِي اهـ. وَقَضِيَّةٌ صَنَعَ الثَّانِي أَنَّ الْمُشَارَ إِلَيْهِ بِذَلِكَ قَوْلُهُ وَكَذَا لَوْ نَقَصَتْ إِلَى هُنَا. • فَوَدَّ (سَنِي): (وَيَفْدِي) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ اهـ. مَعْنَى عِبَارَةُ ع ش عَنْ سَم. عَلَى الْمُنْهَجِ وَالْبَجِيزِيِّ عَنْ الشُّوَبَرِيِّ يُقَالُ فِدَاهُ إِذَا دَفَعَ مَالًا وَآخَذَ رَجُلًا وَأَفْدَى إِذَا دَفَعَ رَجُلًا وَآخَذَ مَالًا وَفَادَى إِذَا دَفَعَ رَجُلًا وَآخَذَ رَجُلًا اهـ. • فَوَدَّ: (حَتْمًا) أَيِ وَإِنْ مَاتَتْ عَقِبَ الْجَنَائَةِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (عِنَهَا) أَيِ الْجَنَائَةِ. • فَوَدَّ: (كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ) اعْتَمَدَ النِّهَايَةَ. • فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَيِ اغْتِيَارُ وَقْتُ الْجَنَائَةِ عِنْدَ تَأَخُّرِ الْإِحْبَالِ. • فَوَدَّ: (فَلْيُعْتَبَرْ الْخ) أَيِ وَقْتُ الْإِحْبَالِ. • فَوَدَّ: (كَمَا بَحَثَ) أَيِ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ مُغْنِي وَسَم. • فَوَدَّ: (بَيِّنَةً) أَيِ الْإِحْبَالِ الْمُتَأَخِّرِ. • فَوَدَّ: (وَبَيْنَ الْمَنْعِ مِنْ بَيْعِهَا) أَيِ حَيْثُ اغْتَبِرَ فِيهِ وَقْتُ الْجَنَائَةِ لَا الْمَنْعَ وَقَوْلُهُ فِيمَا مَرَّ أَيِ فِي شَرْحِ فِدَاؤِهِ بِالْأَقْلِ مِنْ قِيَمَتِهِ وَتَقَدَّمَ هُنَاكَ عَنِ السَّيِّدِ عَمَرُ مَا يُفِيدُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِحْبَالِ وَالْمَنْعِ. • فَوَدَّ: (فَلَمْ يُعْتَبَرْ) أَيِ وَقْتُ الْمَنْعِ. • فَوَدَّ: (وَمِنْ الْأَرِشِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (مِنْ قِيَمَتِهَا الْخ). • فَوَدَّ: (السَّابِقَانِ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ جَازَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَعَمِيرَةُ وَمَحَلُّ وَجُوبِ فِدَائِهَا عَلَى السَّيِّدِ إِذَا امْتَنَعَ بِبَيْعِهَا كَمَا اقْتَضَاهُ التَّغْلِيلُ السَّابِقُ فَلَوْ كَانَتْ تُبَاعُ لِكُونِهِ اسْتَوْلَدَهَا الْخ. • فَوَدَّ: (وَمِثْلُهَا الْخ) أَيِ أُمُّ الْوَلَدِ وَكَانَ الْأَنْسَبُ تَأْخِيرَهُ وَذَكَرَهُ فِي شَرْحِ: (وَجَنَائَاتُهَا الْخ) كَمَا فِي الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (الْمَوْقُوفُ الْخ) (فَرَعَ): لَوْ مَاتَ الْوَاقِفُ وَلَهُ تَرْكَةٌ قَلِيلٌ يَلْزَمُ الْوَارِثُ فِدَاؤُهُ وَتَرَدَّدَ فِيهِ

• فَوَدَّ: (لَوْ كَانَ الْبَيْعُ يَتَأَخَّرُ الْخ) أَيِ بَانَ اخْتَارَ الْفِدَاءَ فَعَرَضَ مَا يَقْتَضِي تَأْخُرَ الْبَيْعِ كَمَا ذَكَرَهُ فَلَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ. • فَوَدَّ: (وَيَفْدِي أُمُّ وَلَدِهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ، وَإِنْ مَاتَتْ عَقِبَ الْجَنَائَةِ لِمَنْعِهِ بِبَيْعِهَا بِالْإِبْلَادِ كَمَا لَوْ قَتَلَهَا بِخِلَافِ مَوْتِ الْعَبْدِ لَتَعَلَّقَ الْأَرِشُ بِرَقَبَتِهِ فَإِذَا مَاتَتْ بَلَا تَقْصِيرٍ فَلَا أَرِشَ وَلَا فِدَاءَ اهـ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ تَأَخَّرَ الْإِحْبَالُ) كَتَبَ م ر ش. • فَوَدَّ: (كَمَا بَحَثَ) أَيِ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ. • فَوَدَّ: (بَلْ يُقَدَّمُ حَقُّ الْمَجْنِيَّ عَلَيْهِ) كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِي م ر ش.

والمندور عتقه ومَرَّ أَنْ نَحْوَ الْإِيلَادِ بَعْدَ الْجَنَايَةِ إِنَّمَا يَنْقُذُ مِنَ الْمُوسِرِ دُونَ الْمُغْسِرِ (وجنایاتها كواحدة في الأظهر) فيلزمه للكل فداء واحد لأن الاستيلاء بمنزلة الإتلاف وهو لو قتل الجاني لم يلزمه إلا قيمة واحدة يقتسمها جميع المستحقين فهي كذلك بالأولى فيشترك المستحقون فيها بقدر جنایاتهم ومن قبض أَرْضًا حوصص فيه كَغَرَمَاءِ الْمُفْلِسِ إِذَا اقْتَسَمُوا ثُمَّ ظَهَرَ غَيْرُهُمْ وَكَلَّمَا تَجَدَّدَتْ جَنَايَةٌ تَجَدَّدَ الاسْتِزْدَادُ إِذَا كَانَتْ قِيمَتُهَا أَلْفًا وَأَرْضُ الْجَنَايَةِ أَلْفٌ أَخَذَهَا الْمُسْتَحِقُّ فَإِذَا جَنَّتْ ثَانِيًا وَالْأَرْضُ أَلْفٌ اسْتَرَدَّ خَمْسِمِائَةَ يَأْخُذُهَا الْمُسْتَحِقُّ فَإِذَا جَنَّتْ ثَالِثًا وَالْأَرْضُ أَلْفٌ اسْتَرَدَّ مِنْ كُلِّ ثُلُثٍ مَا مَعَهُ وَهَكَذَا أَوَّلُ أَلْفًا وَأَرْضُ الْجَنَايَةِ الْأُولَى خَمْسِمِائَةَ فَأَخَذَهَا ثُمَّ جَنَّتْ وَالْأَرْضُ أَلْفٌ اسْتَرَدَّ الْخَمْسِمِائَةَ الْبَاقِيَةَ عِنْدَ السَّيِّدِ ثُلُثُ الْخَمْسِمِائَةِ الَّتِي أَخَذَهَا الْأَوَّلُ.

### فصل في الغرة

(في الجنين) الحر المعصوم عند الجنابة وإن لم تكن أمه معصومة عندها ذكرًا كان أو نسيًا أو تأم الخلق أو مسلمًا أو ضيدًا كل ولكون الحمل مستترًا والاجتنان الاستتار ومنه الجن شمي

صاحب العباب اه. ع ش ومَرَّ عَنْهُ أَي ع ش اغْتِمَادُ الْأَوَّلِ وَبِعَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ فَإِنْ كَانَ الْوَاقِفُ مَيِّتًا وَلَهُ تَرَكَةٌ فِي الْجُرْجَانِيَّاتِ أَنْ الْفِدَاءَ عَلَى الْوَارِثِ زِيَادِي فَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَرَكَةٌ فِي كَسْبِهِ أَوْ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ إِنْ لَمْ يَكُنْ كَسْبٌ حَرَزٌ حَلْبِي اه. قود: (والمندور عتقه) وأما المكاتب فذكر المصنف جنایته في باب الكتابة اه. مغني. قود: (أَنْ نَحْوَ الْإِيلَادِ) أَي كَالْوَقْفِ أَي وَالتَّذْرَاه. ع ش. قود: (وهو) أَي السَّيِّدُ لَوْ قَتَلَ الْجَانِي أَي جَنَايَةً مُتَعَدَّةً. قود: (فهو كذلك) اسْتَنْتَى الْبُلْقَيْنِي مِنْ ذَلِكَ أَمَ الْوَلَدِ الَّتِي تُبَاعُ بَأَنِ اسْتَوْلَدَهَا وَهِيَ مَرْهُونَةٌ وَهُوَ مُغْسِرٌ إِذَا جَنَّتْ جَنَايَةٌ تَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهَا فَإِنَّ حَقَّ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ يُقَدَّمُ فَلَا يَكُونُ جَنَايَاتُهَا كَوَاحِدَةٍ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ بَيْعُهَا بِلِ هِيَ كَالْقَنْ يَجْنِي جَنَايَةً بَعْدَ أُخْرَى قِيَانِي فِيهَا التَّفْصِيلُ الْمَارُّ اه. مغني. قود: (استرد الخ) أَي الْمُسْتَحِقُّ الثَّانِي. قود: (وثلث الخمسمائة الخ) أَي لِيَصِيرَ مَعَهُ ثُلُثَا الْأَلْفِ مَعَ الْأَوَّلِ ثُلُثُهُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. قود: (الباقية عند السيد) أَي بَعْدَ أَخِذِ الْأَوَّلِ أَرْضَ جَنَايَتِهِ الَّذِي هُوَ خَمْسِمِائَةٌ

### (فصل: في الغرة)

قود: (الحر المعصوم) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَكَذَا إِنْ ظَهَرَ) فِي الْمُغْنِي لِأَقُولَهُ: (أَوْ مُسْلِمًا) وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَلَوْ أَلْفَتْ جَنِيَّتَيْنِ) فِي النَّهَآيَةِ لِأَقُولَهُ: (أَوْ أَخْرَجَ رَأْسَهُ) إِلَى الْمُتَنِ. قود: (الحر) أَمَّا الْجَنِينُ الرَّقِيقُ وَالْكَافِرُ فَذَكَرَهُمَا الْمُصَنَّفُ آخِرَ الْفَصْلِ اه. مغني. قود: (المعصوم) أَي الْمَضْمُونُ عَلَى الْجَانِي فَخَرَجَ جَنِينُ أُمِّهِ الْآتِي. قود: (وإن لم تكن أمه معصومة) كَانَ إِزْدَتْتْ وَهِيَ حَائِلٌ أَوْ وَطِئَ مُسْلِمٌ حَزِينَةً بِشَهْوَةٍ اه. ع ش. قود: (أَوْ مُسْلِمًا) الْأُولَى حَذَفَهُ لِمَا مَرَّ أَمَّا عَنْ الْمُغْنِي. قود: (أَوْ ضِدَّ كُلِّ) أَفَادَ أَنَّ فِي الْكَافِرِ غُرَةً وَهُوَ كَذَلِكَ غَايَتُهُ أَنَّ الْغُرَةَ فِي الْمُسْلِمِ تُسَاوِي نِصْفَ عَشْرِ الدِّيَةِ وَفِي الْكَافِرِ ثُلُثُ غُرَةِ الْمُسْلِمِ كَمَا يَأْتِي اه. ع ش. قود: (والاجتنان الاستتار ومنه الجن) اغْتِرَاضٌ بَيْنَ الْجَارِ وَمُتَعَلِّقِهِ.

جَنِينًا (غُرَّةً) إِجْمَاعًا وَهِيَ الْخِيَارُ وَأَصْلُهَا بَيَاضٌ فِي وَجْهِ الْفَرَسِ وَأَخَذَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْهَا اشْتِرَاطَ بَيَاضِ الرَّقِيقِ الْآتِي وَهُوَ شَاذٌ وَإِنَّمَا تَجِبُ (إِنْ انفَصَلَ مَيْتًا بَجَنَانِيَّةٍ) عَلَى أُمِّهِ الْحَيَّةِ تَوَثُّرُ فِيهِ عَادَةً وَلَوْ نَحْوُ تَهْدِيدٍ أَوْ طَلَبٍ ذِي شَوْكَةٍ لَهَا أَوْ لِمَنْ عِنْدَهَا كَمَا مَرَّ أَوْ تَجْوِيعِ أَثَرِ إِسْقَاطِ بِقَوْلِ خَبِيرَيْنِ لَا نَحْوَ لَطْمَةٍ خَفِيفَةٍ (فِي حَيَاتِهَا أَوْ) بَعْدَ (مَوْتِهَا) مُتَعَلِّقٌ بِانْفِصَالِ لَا بَجَنَانِيَّةٍ إِلَّا عَلَى مَا قَالَهُ.....

□ قَوْلُ (سَيِّ): (غُرَّةً).

(فَرَعُ): مَنْ مَعَهُ طَعَامٌ ذُو رَائِحَةٍ يُؤَثِّرُ الْإِجْهَاضَ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الطَّعَامَ كَذَلِكَ وَأَنَّ هُنَاكَ حَامِلًا وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَدْفَعَ مِنْهَا مَا يَمْنَعُ الْإِجْهَاضَ إِنْ طَلَبَتْ وَكَذَا إِنْ لَمْ تَطْلُبْ فَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ وَأَجْهَضَتْ ضَمِنَتْهُ بِالْغُرَّةِ نَعَمْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الدَّفْعُ مَجَانًا بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ حَالِ الطَّعَامِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِوُجُودِ الْحَامِلِ أَوْ بِتَأَثُّرِهَا بِتِلْكَ الرَّائِحَةِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَمْ يُخَالِفِ الْعَادَةَ وَلَمْ يُبَاشِرِ الْإِتْلَافَ لَكِنْ لَوْ عَلِمَتْ هِيَ الْحَالِ وَلَمْ تَطْلُبْ حَتَّى أَجْهَضَتْ فَعَلَيْهَا الضَّمَانُ وَلَوْ كَانَ الطَّعَامُ لِغَيْرِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ الدَّفْعُ مِنْهُ وَيُضْمَنُ كَمَا فِي الْمُضْطَرِّ وَكَمَا لَوْ أَشْرَفَتِ السَّفِينَةُ عَلَى الْغَرَقِ فَإِنَّهُ يَجِبُ طَرْحُ مَتَاعِهَا لِرَجَاءِ نَجَاةِ الرَّائِبِ مَعَ الضَّمَانِ اهـ. سَم.

□ قَوْلُهُ: (وَهِيَ الْخِيَارُ) أَيِ فِي الْأَصْلِ. □ وَقَوْلُهُ: (وَأَصْلُهَا الْخ) أَيِ قَبْلَ هَذَا الْأَصْلِ اهـ. رَشِيدِي.

□ قَوْلُهُ: (بَيَاضُ الْخ) أَيِ فَوْقَ الدَّرْهِمِ اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَأَخَذَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْخ) هُوَ عَمْرُو بْنُ الْعَلَاءِ وَحَكَاهُ الْفَاكِهَانِيُّ فِي شَرْحِ الرِّسَالَةِ عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ أَيْضًا اهـ. مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ الْإِنْفِصَالِ.

□ قَوْلُهُ: (وَلَوْ نَحْوُ تَهْدِيدٍ الْخ) كَانَ يَضْرِبُهَا أَوْ يُوْجِرُهَا دَوَاءً أَوْ غَيْرَهُ فَتُلْقَى جَنِينًا اهـ. مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي أَوَائِلِ بَابِ مُوجِبَاتِ الدِّيَةِ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ تَجْوِيعِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى كَانَ يَمْنَعُهَا الطَّعَامَ أَوْ الشَّرَابَ حَتَّى سَقَطَ الْجَنِينُ وَكَانَتْ الْأَجْتَةُ تَسْقُطُ بِذَلِكَ اهـ. □ قَوْلُهُ: (أَثَرُ إِسْقَاطِ الْخ) أَيِ وَلَوْ بِتَجْوِيعِهَا نَفْسَهَا أَوْ كَانَ فِي صَوْمٍ وَاجِبٍ. □ وَقَوْلُهُ: (خَبِيرَيْنِ) أَيِ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ فَلَوْ لَمْ يَوْجِدَا أَوْ وَجِدَا وَاخْتَلَفَا فَيُنْبَغِي عَدَمَ الضَّمَانِ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ فَلَا يَكْفِي إِخْبَارُ النَّسَاءِ وَلَا خَبَرُ غَيْرِ الْعَدْلِ. □ وَقَوْلُهُ: (لَا نَحْوِ لَطْمَةٍ) مُحْتَزَّرُ قَوْلِهِ: (تَوَثُّرُ فِيهِ عَادَةً) اهـ. ع ش.

### (فَصْلٌ فِي الْجَنِينِ غُرَّةُ الْخ)

□ قَوْلُهُ: (غُرَّةً) فَرَعٌ مَنْ مَعَهُ طَعَامٌ ذُو رَائِحَةٍ يُؤَثِّرُ الْإِجْهَاضَ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الطَّعَامَ كَذَلِكَ وَأَنَّ هُنَاكَ حَامِلًا وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَدْفَعَ مِنْهَا مَا يَمْنَعُ الْإِجْهَاضَ إِنْ طَلَبَتْهُ، وَكَذَا إِنْ لَمْ تَطْلُبْ فَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ وَأَجْهَضَتْ ضَمِنَ بِالْغُرَّةِ نَعَمْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الدَّفْعُ مَجَانًا بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ حَالِ الطَّعَامِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِوُجُودِ الْحَامِلِ أَوْ بِتَأَثُّرِهَا بِتِلْكَ الرَّائِحَةِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَمْ يُخَالِفِ الْعَادَةَ وَلَمْ يُبَاشِرِ الْإِتْلَافَ لَكِنْ لَوْ عَلِمَتْ هِيَ فِي الْحَالِ وَلَمْ تَطْلُبْ حَتَّى أَجْهَضَتْ فَعَلَيْهَا الضَّمَانُ وَلَوْ كَانَ الطَّعَامُ لِغَيْرِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ الدَّفْعُ مِنْهُ وَيُضْمَنُ كَمَا فِي الْمُضْطَرِّ، وَكَمَا لَوْ أَشْرَفَتِ السَّفِينَةُ عَلَى الْغَرَقِ فَإِنَّهُ يَجِبُ طَرْحُ مَتَاعِهَا لِرَجَاءِ نَجَاةِ الرَّائِبِ مَعَ الضَّمَانِ.

جمع من أنه لو ضرب مَيِّتَةً فَأَجْهَضَتْ مَيِّتًا لَزِمَتْهُ غُرَّةٌ لَكِنْ قَالَ آخَرُونَ لَا غُرَّةَ فِيهِ وَادَّعَى  
الْمَاوَزْدِيُّ فِيهِ الْإِجْمَاعَ وَرَجَّحَهُ الْبُلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْحَيَاةِ وَيَفْرُضُهَا فَالظَّاهِرُ مَوْتُهُ  
بِمَوْتِهَا وَإِنَّمَا لَمْ تَخْتَلِفِ الْغُرَّةُ بِذِكُورَتِهِ وَأَثْوَتِهِ لِإِطْلَاقِ خَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ «أَنَّهُ ﷺ قَضَى فِي  
الْجَنِينِ بِغُرَّةٍ» وَلِعَدَمِ انضِبَاطِهِ فَهُوَ كَاللَّبَنِ فِي الْمَصْرُورَةِ قَدَّرَهُ الشَّارِعُ بِصَاعٍ لِذَلِكَ وَخَرَجَ بِتَقْيِيدِ  
الْجَنِينِ بِالْعِضْمَةِ مَا لَوْ جَنَى عَلَى حَرْبِيَّةٍ حَامِلٍ مِنْ حَرْبِيٍّ أَوْ مُرْتَدَّةٍ حَمَلَتْ بِوَلَدٍ فِي حَالِ رَدِّهَا  
فَأَسْلَمَتْ ثُمَّ أَجْهَضَتْ أَوْ عَلَى أُمِّهِ الْحَامِلِ مِنْ غَيْرِهِ فَعَتَقَتْ ثُمَّ أَجْهَضَتْ وَالْحَمْلُ مَلَكُهُ فَإِنَّهُ لَا  
شَيْءَ فِيهِ لِإِهْدَارِهِ، وَجَعَلَ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ الشُّرَاحِ ذَلِكَ قَيْدًا لَهَا مَزْدُودٌ لِإِيْهَامِهِ أَنَّهُ لَوْ جَنَى عَلَى  
حَرْبِيَّةٍ أَوْ مُرْتَدَّةٍ أَوْ مَمْلُوكَةٍ جَنِيْتُهَا مُسْلِمٌ فِي الْأَوَّلَيْنِ أَوْ لِغَيْرِهِ فِي الْأَخِيرَةِ لَا شَيْءَ فِيهِ وَلَيْسَ  
كَذَلِكَ لِعِضْمَتِهِ فَلَا نَظَرَ.....

□ فَوَدَّ: (جَمَعَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَالرَّوْيَانِيُّ اهـ. □ فَوَدَّ: (لَكِنْ قَالَ آخَرُونَ إِنْخ) عِبَارَةُ  
النَّهَائِيَةِ لَكِنْ الْمُتَعَمِّدُ مَا رَجَّحَهُ الْبُلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُ وَادَّعَى الْمَاوَزْدِيُّ إِنْخ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، وَقَالَ الْبَغَوِيُّ: لَا  
شَيْءَ عَلَيْهِ وَبِهِ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَادَّعَى فِيهِ الْإِجْمَاعَ وَرَجَّحَهُ الْبُلْقِينِيُّ وَلَمْ يَرْجَحِ الشَّيْخَانِ شَيْئًا اهـ.

□ فَوَدَّ: (وَيَفْرُضُهَا) أَيِ حَيَاةِ الْجَنِينِ. □ فَوَدَّ: (بِمَوْتِهَا) أَيِ بِمَوْتِ أُمِّهِ قَبْلَ ضَرْبِهَا. □ فَوَدَّ: (بِذِكُورَتِهِ إِنْخ)  
أَيِ الْجَنِينِ. □ فَوَدَّ: «أَنَّهُ ﷺ قَضَى فِي الْجَنِينِ إِنْخ» فِي الْإِسْتِدْلَالِ بِهِ نَظَرٌ لِمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ نَحْوَ  
فِعْلٍ كَذَا لَا عُمُومَ لَهُ وَلِهَذَا دَفَعُوا الْإِسْتِدْلَالَ بِحَدِيثِ قَضَى بِالشُّفْعَةِ لِلْجَارِ عَلَى ثُبُوتِهَا لِلْجَارِ غَيْرِ  
الشَّرِيكِ بِأَنَّهُ لَا عُمُومَ لَهُ سَمَّ عَلَى حَجٍّ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْإِسْتِدْلَالَ هُنَا لَيْسَ بِمُجَرَّدِ الْحَدِيثِ بَلْ بِهِ مَعَ مَا  
فِيهِمُ الصَّحَابَةُ مِنْ وَرُودِهِ فِي جَوَابِ سُؤَالٍ عَلَى وَجْهِ يُفْهِمُ الْعُمُومَ اهـ. ع ش.

□ فَوَدَّ: (بِصَاعٍ) أَيِ مِنَ الثَّمَرِ. □ فَوَدَّ: (لِذَلِكَ) أَيِ لِعَدَمِ انضِبَاطِهِ. □ فَوَدَّ: (حَمَلَتْ بِوَلَدٍ إِنْخ) أَيِ مِنْ مُرْتَدَّةٍ  
أَوْ غَيْرِهِ لَكِنْ بَرْنَا وَلَمْ يَكُنْ فِي أَصُولِهِ مُسْلِمٌ مِنَ الْجَائِزِينَ فِي الْأَوَّلَى وَمِنْ جَانِبِ الْأُمِّ فِي الثَّانِيَةِ اهـ.  
رَشِيدِي.

□ فَوَدَّ: (وَالْحَمْلُ مَلَكُهُ) أَيِ السَّيِّدِ الْجَانِي. □ فَوَدَّ: (لَا شَيْءَ فِيهِ إِنْخ) أَيِ الْجَنِينِ فِي كُلِّ مِنَ الصُّوَرِ  
الثَّلَاثِ. □ فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَيِ الْعِضْمَةِ وَقَوْلُهُ لَهَا أَيِ لِلْأُمِّ. □ فَوَدَّ: (جَنِيْتُهَا إِنْخ) أَيِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهَا. □ فَوَدَّ:  
(فِي الْأَوَّلَيْنِ) هُمَا قَوْلُهُ: (حَرْبِيَّةٍ أَوْ مُرْتَدَّةٍ) اهـ. ع ش.

□ فَوَدَّ: (أَوْ لِغَيْرِهِ) عَطَفَ عَلَى مُسْلِمٍ وَالضَّمِيرُ لِلْسَّيِّدِ الْجَانِي عَلَى مَمْلُوكَتِهِ. □ فَوَدَّ: (فِي الْأَخِيرَةِ) هِيَ  
قَوْلُهُ: (أَوْ مَمْلُوكَةٍ) اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (لَا شَيْءَ فِيهِ) أَيِ: الْجَنِينِ جَوَابٌ لَوْ. □ فَوَدَّ: (لِعِضْمَتِهِ) أَيِ  
الْجَنِينِ فِي كُلِّ مِنَ الثَّلَاثِ.

□ فَوَدَّ: (لَكِنْ قَالَ آخَرُونَ لَا غُرَّةَ فِيهِ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. □ فَوَدَّ: (لِلْإِطْلَاقِ خَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ أَنَّهُ ﷺ قَضَى فِي  
الْجَنِينِ إِنْخ) فِي الْإِسْتِدْلَالِ بِهِ نَظَرٌ لِمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ نَحْوَ فِعْلٍ كَذَا لَا عُمُومَ لَهُ وَلِهَذَا دَفَعُوا  
الْإِسْتِدْلَالَ بِحَدِيثِ «قَضَى بِالشُّفْعَةِ لِلْجَارِ» عَلَى ثُبُوتِهَا لِلْجَارِ غَيْرِ الشَّرِيكِ بِأَنَّهُ لَا عُمُومَ لَهُ.

لإهدارها (وكذا إن ظهر) بالجناية على أمه في حياتها أو موتها على ما مرّ (بلا انفصال) كأن ضرب بطنها فخرج رأسه وماتت أو أخرج رأسه فجنى عليها وماتت ولم ينفصل (في الأصل) لتتحقق وجوده ولو أخرج رأسه وصاح فحز آخر رقبته قبل انفصاله قُتل به على المعتمد ليتيقن استقرار حياته (والا) ينفصل ولا ظهر بعضه (فلا غرة) وإن زالت حركه البطن وكبرها لعدم تيقن وجوده ولا إيجاب مع الشك (أو) انفصل (حيا) بالجناية على أمه (وبقي زمانا بلا ألم ثم مات فلا ضمان) لأن ظاهر موته بسبب آخر (وإن مات حين خرج) أي تم خروجه (أو دام ألمه) وإن لم يكن به ورم (فمات فدية نفس) فيه إجماعا ليتيقن حياته وإن لم يستهل لأن الفرض أنه

قوله: (لإهدارها) أي الأم. قوله: (على ما مرّ) أي في متعلقي الجار. قوله: (فخرج رأسه) أي ميتا اه. معني. قوله: (وماتت) قال في الروض ولو علم موته بخروج رأس ونحوه فكالمنفصل قال في شرحه سواء جنى عليها بعد خروج رأسه أم قبله وسواء ماتت الأم أم لا لتتحقق وجوده وذكر الأصل موت الأم تصوير لا تقييد انتهى اه. سم. قوله: (لتتحقق وجوده) إلى الفرع في المعني إلا قوله وحكى عن النص أنه كتعدد الرأس وقوله أي أربع منه. قوله: (ولو أخرج رأسه إلخ) أي بعد أن ضرب أمه كما يأتي عن العباب وقد يفيد قوله آخر. قوله: (قُتل به) ظاهره ولو كان دون ستة أشهر لكن قد ينافيه قوله ليتيقن استقرار حياته وكذا ينافيه قوله الآتي فمن قتله وقد انفصل بلا جناية قُتل به إلخ فإن مفهومه أن من قتله وقد انفصل بجناية لا يقتل به وانفصاله في هذه بجناية فليتأمل اه. ع ش.

قوله (سنن): (فلا ضمان) أي على الجاني سواء أزال ألم الجناية عن أمه قبل إلقائه أم لا نهاية ومعني. قوله: (أي تم خروجه) أخرج ما لو مات قبل تمام خروجه وفي العباب ولو ضربها فخرج رأسه وصاح فحز شخص لزمه القود أو الدية أو فصاح ومات قبل انفصاله فعلى الضارب الغرة أو بعده فالدية اه. سم على حجة ولينظر الفرق بين ما لو مات قبل تمام خروجه حيث وجبت الغرة وبين ما لو أخرج رأسه ثم صاح فحز آخر رقبته حيث وجب عليه القصاص مع كون جانيته قبل انفصاله ولعله أن الجناية لما وقعت على ما تحققت حياته بالصباح نزلت منزلة الجناية على المنفصل تغليظا على الجاني بإقدامه على الجناية على النفس بخلاف هذا فإن الجناية ليست عليه بل على أمه فالجني ليس مقصودا بها فحققت أمره اه. ع ش. قوله: (وإن لم يستهل لأن إلخ) هذا راجع للمعطوف عليه فقط كما هو صريح

قوله: (كأن ضرب بطنها فخرج رأسه وماتت أو أخرج رأسه فجنى عليها وماتت ولم ينفصل) قال في الروض، ولو علم موته بخروج رأس ونحوه فكالمنفصل قال في شرحه سواء جنى عليها بعد خروج رأسه أم قبله وسواء ماتت الأم أيضا أم لا لتتحقق وجوده، وذكر الأصل موت الأم تصوير لا تقييد انتهى. قوله: (أي تم خروجه) خرج ما لو مات قبل تمام خروجه وفي العباب، ولو ضربها فخرج رأسه وصاح فحز شخص لزمه القود أو الدية أو فصاح ومات قبل انفصاله فعلى الضارب الغرة أو بعده فالدية اه. قوله: (أيضا أي تم خروجه) أخرج ما لو مات حين خرج رأسه فقط أو دام ألمه فمات.

وُجِدَ فِيهِ أَمَارَةُ الْحَيَاةِ كَتَفَسَ وَامْتِصَّاصُ ثَدْيٍ وَقَبْضُ يَدٍ وَبَسْطُهَا وَحِينَئِذٍ لَا فَرْقَ بَيْنَ انْتِهَائِهِ لِحَرَكَةِ الْمَذْبُوحِينَ وَعَدَمِهِ لِأَنَّ حَيَاتَهُ لَمَّا عُلِمَتْ كَانَ الظَّاهِرُ مَوْتَهُ بِالْجَنَائَةِ وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يُؤْتَرْ انفصاله لِدَوْنِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَإِنْ عُلِمَ أَنَّهُ لَا يَعِيشُ فَمَنْ قَتَلَهُ وَقَدْ انفَصَلَ بِجَنَائَةٍ قُتِلَ بِهِ كَقَتْلِ مَرِيضٍ مُشْرِفٍ عَلَى الْمَوْتِ فَإِنْ انفَصَلَ بِجَنَائَةٍ وَحَيَاتُهُ مُسْتَقَرَّةٌ فَكَذَلِكَ وَإِلَّا غُزِرَ الثَّانِي فَقَطْ وَلَا عِبْرَةَ بِمُجَرَّدِ اخْتِلَاجٍ وَيُصَدَّقُ الْجَانِي بِيَمِينِهِ فِي عَدَمِ الْحَيَاةِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَعَلَى الْمُسْتَحِقِّ الْبَيِّنَةُ.

(وَلَوْ أَلْقَتْ) الْمَرْأَةُ بِالْجَنَائَةِ عَلَيْهَا (بَجْنِيَيْنِ) مَيِّتَيْنِ (فَغُرَّتَانِ) أَوْ ثَلَاثًا فَلِثَلَاثٍ وَهَكَذَا لِيَتَعَلَّقَ الْغُرَّةُ بِاسْمِ الْجَنِينِ أَوْ مَيِّتًا وَحَيًّا فَمَاتَ فَغُرَّةٌ فِي الْمَيِّتِ وَدِيَّةٌ فِي الْحَيِّ (أَوْ) أَلْقَتْ (يَدًا) أَوْ رَجُلًا أَوْ رَأْسًا أَوْ مُتَعَدِّدًا مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ كَثُرَ وَلَوْ لَمْ يَنْفَصِلِ الْجَنِينُ وَمَاتَ الْأُمُّ (فَغُرَّةٌ) وَاحِدَةٌ لِلْعَلَمِ

صَنِيعِ الْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَحِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ تَيَقَّنَ حَيَاتَهُ. □ قَوْلُهُ: (وَمَنْ ثُمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ عَدَمِ الْفَرْقِ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يُؤْتَرِ انفصاله إلخ) أَيِ فِي وُجُوبِ الدِّيَةِ فَلَمْ يَسْقُطْ بِذَلِكَ عِشْرُ وَرَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (فَمَنْ قَتَلَهُ) أَيِ الْجَنِينِ الْمُتَفَصَّلَ حَيًّا بِدَوْنِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ. □ قَوْلُهُ: (فَكَذَلِكَ) أَيِ قُتِلَ بِهِ أ. هـ. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَيَاتُهُ مُسْتَقَرَّةً عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَإِنْ كَانَ أَيِ الْإِنْفِصَالُ بِجَنَائَةٍ وَحَيَاتُهُ غَيْرَ مُسْتَقَرَّةٍ فَالْقَاتِلُ لَهُ هُوَ الْجَانِي عَلَى أَمْرِهِ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْجَانِي إِلَّا التَّعْزِيرُ أ. هـ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا عِبْرَةَ إلخ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ لِأَنَّ الْفَرْضَ إِنْ كَانَ الْأَنْسَبُ تَقْدِيمَهُ عَلَى قَوْلِهِ وَحِينَئِذٍ إلخ. □ قَوْلُهُ: (وَيُصَدَّقُ الْجَانِي بِيَمِينِهِ إلخ) وَلَوْ أَقَرَّ بِجَنَائَةٍ وَاتَّكَرَّ الْإِجْهَاضُ أَوْ خَرُوجُهُ حَيًّا صُدِّقَ الْمُتَكَبِّرُ بِيَمِينِهِ وَتَقَدَّمَ بَيِّنَةُ الْوَارِثِ وَيُقْبَلُ هُنَا أَيِ فِي الْإِجْهَاضِ وَفِي أَنَّهُ انفَصَلَ حَيًّا النِّسَاءُ وَعَلَى أَصْلِ الْجَنَائَةِ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ كَمَا قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ وَإِنْ ادَّعَى أَنَّ الْإِجْهَاضَ أَوْ مَوْتَ مَنْ خَرَجَ حَيًّا بِسَبَبِ آخَرَ فَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ بَقَاءُ الْأَلَمِ إِلَيْهِ صُدِّقَ الْوَارِثُ وَإِلَّا فَلَا وَيُقْبَلُ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ نَظِيرُ مَا مَرَّ أ. هـ. نِهَاجُهُ وَيَأْتِي عَنِ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَقَامِ.

□ قَوْلُ (سَنِي): (وَلَوْ أَلْقَتْ جَنِيَّتَيْنِ إلخ) وَلَوْ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي الْإِجْهَاضِ اشْتَرَكُوا فِي الْغُرَّةِ كَمَا فِي الدِّيَةِ مُغْنِي وَرَوَّض. □ قَوْلُهُ: (مَيِّتَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ أَلْقَتْهُ مَيِّتًا فِي النَّهَاجَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَحُكْمِي عَنِ النَّصِّ أَنَّهُ كَتَعَدُّ الرَّأْسِ. □ قَوْلُهُ: (وَمَاتَ الْأُمُّ) عَطَفَ عَلَى أَلْقَتْ يَدًا إلخ وَسَيَذْكُرُ مُحَرَّرُهُ بِقَوْلِهِ أَمَّا إِذَا عَاشَتْ إلخ. □ قَوْلُ (سَنِي): (فَغُرَّةٌ) وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَجِبُ لِلْعُضْوِ الزَّائِدِ حُكُومَةُ أ. هـ. مُغْنِي وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنِ شَرْحِ

□ قَوْلُهُ: (أَوْ مُتَعَدِّدًا مِنْ ذَلِكَ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَجِبُ لِلْعُضْوِ الثَّلَاثِ فَأَكْثَرُ حُكُومَةُ أ. هـ. وَخَالَفَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ، فَقَالَ لَا يَجِبُ غَيْرُ الْغُرَّةِ أ. هـ. وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ فَإِنَّ الْغُرَّةَ بِمَنْزِلَةِ الدِّيَةِ فَكَمَا لَا يَجِبُ لِلْجُمْلَةِ غَيْرُ الدِّيَةِ، وَإِنْ كَثُرَ مَا فِيهَا مِنَ الْأَيْدِي وَالْأَرْجُلِ، وَإِنْ تَلَفَتْ أَوَّلًا بِجَنَائَتِهِ، ثُمَّ الْجُمْلَةُ لَا يَجِبُ لِلْجُمْلَةِ غَيْرُ الْغُرَّةِ، وَإِنْ كَثُرَ مَا فِيهَا مِمَّا ذَكَرَ فَلْيَتَأَمَّلْ نَعَمْ لَوْ عَاشَتْ الْأُمُّ اتَّجَهَ وَجُوبُ غُرَّةٍ فِي نَحْوِ الْيَدَيْنِ وَحُكُومَةُ لِلثَّلَاثِ فَأَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ فَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (وَمَاتَ الْأُمُّ) بِخِلَافِ مَا لَوْ عَاشَتْ وَسَيَأْتِي.

بوجود الجنين والظاهر أنَّ نحو اليد بأن بالجنانية وتعدُّ ما دُكر لا يستلزم تعدُّه فقد وجدَ رأسانٍ ليدنٍ واحدٍ نعم، إن ألفت أكثر من بدنٍ ولم يتحقَّق اتِّحادُ الرأسِ تعدَّدت بعده لأنَّ الشخصَ الواحدَ لا يكونُ له بدنانٍ بحالٍ وحكي عن النَّصِّ أنَّه كتعدُّ الرأسِ أمَّا إذا عاشت ولم تُلَقَّ جنينًا فلا يجبُ في اليد أو الرجل إلا نصفُ عُزَّةٍ كما أنَّ يدَ الحي لا يجبُ فيها إلا نصفُ دينته ولا يُضَمَّنُ باقيه لأنَّا لم نَتَحَقَّقْ تَلَفَهُ بهذه الجنانية فإن ألقته ميتًا كاملَ الأطراف وجبَّتْ حُكُومَةُ في اليد لا غيرَ لاحتمالِ أنَّها كانت زائدةً لهذا الجنين وانمَحَقَ أثرها هذا إن كان بعدَ الاندِمَالِ وإلا فَعُزَّةٌ ولا شيء في اليد لهذا الاحتمالِ وحكى شارحُ عن الماوردِي ما

الروض ما نصَّه وخالفه شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فقال لا يجبُ غيرُ العُزَّةِ وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ فَإِنَّ العُزَّةَ بِمَنْزِلَةِ الدِّيةِ فَكَمَا لا يجبُ لِلْجُمْلَةِ غيرُ الدِّيةِ وَإِنْ كَثُرَ ما فيها مِنَ الأيدي والأرجل وَإِنْ تَلَفَتْ أَوَّلًا بِجَنَابَتِهِ ثُمَّ الْجُمْلَةُ كَذَلِكَ لا يجبُ لِلْجُمْلَةِ غيرُ العُزَّةِ وَإِنْ كَثُرَ ما فيها مِمَّا دُكِرَ فَلْيَتَأَمَّلْ نَعَمْ لَوْ عَاشَتْ الْأُمُّ أَتُجِبُّهُ وَجُوبُ عُزَّةٍ فِي نَحْوِ الْيَدَيْنِ وَحُكُومَةُ لِلثَّالِثِ فَأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ قَتَّامُلْ أَه. أَقُولُ وَظَاهِرُ صَنِيعِ الشَّارِحِ وَالتَّهَامِيَةِ مُوَافَقَةُ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ فِي عَدَمِ وَجُوبِ الْحُكُومَةِ لِلْعُضْمِ الزَّائِدِ.

□ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ) أَيِ انْقَطَعَ أَه. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (تَعَدُّهُ) أَيِ الْبَدَنِ. □ قَوْلُهُ: (فَقَدْ وَجِدَ رَأْسَانِ) وَرَوَى أَنَّ الشَّافِعِي رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَخْبَرَ بِامْرَأَةٍ لَهَا رَأْسَانِ فَتَكَحَّهَا بِمِائَةِ دِينَارٍ وَنَظَرَ إِلَيْهَا وَطَلَّقَهَا أَه. مُغْنِي زَادَ عَنْ الدَّمِيرِيِّ عَلَى ذَلِكَ وَإِنْ امْرَأَةٌ وَلَدَتْ وَلَدًا لَهُ رَأْسَانِ فَكَانَ إِذَا بَكَى بِكَيِّ بِيهَا وَإِذَا سَكَتَ سَكَتَ بِيهَا أَه. □ قَوْلُهُ: (إِنْ أَلَفْتَ أَكْثَرَ مِنْ بَدَنِ) أَيِ وَلَوْ بِالتَّصَاقِ أَه. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَتَحَقَّقْ اتِّحَادُ الرَّأْسِ الْإِخ) فَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا رَأْسٌ فَالْمَجْمُوعُ بَدَنٌ وَاحِدٌ حَقِيقَةٌ فَلَا يَجِبُ إِلَّا عُزَّةٌ وَاحِدَةٌ أَه. مُغْنِي.

□ قَوْلُهُ: (تَعَدَّدَتْ) أَيِ العُزَّةُ وَقَوْلُهُ بَعْدَهُ أَيِ الْبَدَنِ أَه. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (لَا يَكُونُ لَهُ بَدَنَانِ الْإِخ) أَيِ بِحَسَبِ الْإِسْتِفْرَاءِ وَهُوَ الْمَعْمُولُ بِهِ حَتَّى يَتَحَقَّقَ خِلَافُهُ أَه. رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (كَتَعَدُّ الرَّأْسِ) أَيِ لَا يَسْتَلْزِمُ تَعَدُّ الْبَدَنِ تَعَدُّ الرَّأْسِ فَلَا يَجِبُ إِلَّا عُزَّةٌ وَاحِدَةٌ. □ قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَلَفْتَهُ الْإِخ) أَيِ بَعْدَ إِلْقَاءِ الْيَدِ وَالْإِنْدِمَالِ أَه. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (مَيْتًا) أَمَّا إِذَا أَلَفْتَهُ حَيًّا فَحُكْمُهُ مُفَصَّلٌ فِي الرُّوضِ وَالْمُغْنِيِّ فَلْيُرَاجَعْ. □ قَوْلُهُ: (لَا غَيْرُ) أَيِ فَلَا يَجِبُ فِيهَا عُزَّةٌ وَلَا فِي الْجَنِينِ شَيْءٌ سَم. وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَانْمَحَقَ أَثَرُهَا) كَانَ الْمُرَادُ بِانْمِحَاقِ أَثَرِهَا عَدَمُ تَأْثِيرِهَا فِي هَلَاكِ الْجَنِينِ أَه. سَم. □ قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيِ وَجُوبِ الْحُكُومَةِ لَا غَيْرُ. □ قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ) أَيِ إِلْقَاءِ مَيْتٍ كَامِلِ الْأَطْرَافِ بَعْدَ إِلْقَاءِ الْيَدِ. □ قَوْلُهُ: (وَالْأَيُّ) أَيِ بَأَنَّ كَانَ إِلْقَاءُ الْمَيْتِ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ.

□ قَوْلُهُ: (فَعُزَّةٌ) أَيِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْيَدَ مُبَانَةٌ مِنْهُ أَه. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (لِهَذَا الْإِحْتِمَالِ) أَيِ أَنَّ الْيَدَ الَّتِي أَلَفْتُهَا

□ قَوْلُهُ: (وَجَبَّتْ حُكُومَةُ فِي الْيَدِ لَا غَيْرُ) أَيِ فَلَا يَجِبُ فِيهَا عُزَّةٌ وَلَا يَجِبُ فِي الْجَنِينِ شَيْءٌ.  
□ قَوْلُهُ: (وَانْمَحَقَ أَثَرُهَا) كَانَ الْمُرَادُ بِانْمِحَاقِ أَثَرِهَا عَدَمُ تَأْثِيرِهَا فِي هَلَاكِ الْجَنِينِ. وَقَوْلُهُ الْآتِي لِهَذَا الْإِحْتِمَالِ أَيِ مَعَ احْتِمَالِ أَنَّ مَوْتَهُ قَبْلَ انْدِمَالِ تِلْكَ الْيَدِ إِذْ مَوْتُهُ بَعْدَهُ يَقْتَضِي عَدَمَ دُخُولِ وَاجِبِ الْيَدِ فِي الْعُزَّةِ كَمَا لَوْ مَاتَ الْكَبِيرُ بَعْدَ انْدِمَالِ قَطْعِ طَرَفٍ لَا يَدْخُلُ وَاجِبُهُ فِي دِينَتِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.



يُخَالِفُ ذَلِكَ وَالْمَعْتَمِدُ مَا تَقَرَّرَ (وَكَذَا لَحْمٌ قَالَ الْقَوَائِلُ) أَيِ أَرْبَعٍ مِنْهُنَّ (فِيهِ صُورَةٌ) وَلَوْ لِنَحْوِ عَيْنٍ أَوْ يَدٍ (خَفِيَّةٌ) لَا يَعْرِفُهَا غَيْرُهُنَّ فَتَجِبُ الْغُرَّةُ لُجُودِهِ (قِيلَ أَوْ قُلْنَ) لَيْسَ فِيهِ صُورَةٌ ظَاهِرَةٌ وَلَا خَفِيَّةٌ وَلَكِنَّهُ أَصْلُ آدَمِيٍّ وَ (لَوْ بَقِيَ لَتَصَوَّرَ) وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِذَلِكَ كَمَا لَا أَثَرَ لَهُ فِي أُمِّيَّةِ الْوَلِيدِ وَإِنَّمَا انْقَضَتْ الْعِدَّةُ بِهِ لِذَلِكَ عَلَى بَرَاءَةِ الرَّجَمِ.

(فِرْعٌ) أَفْنَى أَبُو إِسْحَاقَ الْمُرُوزِّيُّ بِحُلِّ سَفِيهِ أَمَتِهِ دَوَاءً لِيُسْقِطَ وَلَدَهَا مَا دَامَ عِلَاقَةً أَوْ مُضْغَةً وَبَالَغَ الْخَفِيَّةُ فَقَالُوا يَجُوزُ مُطْلَقًا وَكَلَامُ الْإِحْيَاءِ يَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ مُطْلَقًا وَهُوَ الْأَوْجَهُ كَمَا مَرَّ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَزْلِ وَاضِحٌ.

(وَهِيَ) أَيِ الْغُرَّةُ فِي الْكَامِلِ وَغَيْرِهِ (عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ) كَمَا نَطَقَ بِهِ الْخَبَرُ بِخَيْرَةِ الْغَارِمِ لَا الْمُسْتَحَقَّ وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ أَخَذَ مِنَ الْمُتَنِ عَدَمَ إِجْزَاءِ الْخُنْثَى وَعَلَّلُوهُ بِأَنَّهُ لَيْسَ ذَكَرًا وَلَا أُنْثَى أَيِ بِاعْتِبَارِ الظَّاهِرِ لَا بِإِطْنِ الْأَمْرِ وَمَعَ ذَلِكَ الْوَجْهَ التَّعْلِيلُ بِأَنَّ الْخُنْثَى غَيْبٌ كَمَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ (مُمَيَّزٌ) بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ وَاعْتَمَدَهُ الْبُلْقِينِيُّ فَلَا يِلْزَمُ قَبُولُ غَيْرِهِ.....

كَانَتْ زَائِدَةً لِهَذَا الْجَنِينِ وَانْمَحَقَ أَثَرُهَا هـ. مُعْنَى هـ. قَوْلُهُ: (أَيِ أَرْبَعٍ) إِلَى الْفَرْعِ فِي النِّهَايَةِ هـ. قَوْلُهُ: (أَيِ أَرْبَعٍ مِنْهُنَّ) وَحُضُورُهُنَّ مَنْوُطٌ بِالْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ وَلَوْ أَحْضَرَهُنَّ وَلَوْ مِنْ مَسَافَةٍ بَعِيدَةٍ وَشَهِدَنَ قَضَى لَهُ وَإِلَّا فَلَا وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْجَانِي يَمِينُهُ هـ. ع ش.

هـ. قَوْلُ (سَنِيٍّ): (فِيهِ صُورَةٌ الْخَفِيَّةِ).

(فَائِدَةٌ): تَظْهَرُ الصُّورَةُ الْخَفِيَّةُ بِوَضْعِهِ فِي الْمَاءِ الْحَارِّ هـ. مُعْنَى هـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ لِنَحْوِ عَيْنٍ الْخَفِيَّةِ) أَيِ أَوْ أَضْبَعُ أَوْ أَظْفَرٍ هـ. مُعْنَى هـ. قَوْلُهُ: (لِلذَلِكَ) أَيِ لُجُودِ مُجَرَّدِ أَصْلِ آدَمِيٍّ هـ. قَوْلُهُ: (يَجُوزُ مُطْلَقًا) أَيِ وَلَوْ بَعْدَ تَفْخِ الرَّجَمِ هـ. قَوْلُهُ: (وَكَلَامُ الْإِحْيَاءِ الْخَفِيَّةِ) ذَكَرَ الشَّارِحُ فِي بَابِ النِّكَاحِ مَا يُفِيدُ أَنَّ كَلَامَ الْإِحْيَاءِ دَالٌّ عَلَى حُرْمَةِ إِلْقَاءِ النُّطْفَةِ بَعْدَ اسْتِفْرَاقِهَا فِي الرَّجَمِ فَرَاغَهُ هـ. سَم هـ. قَوْلُهُ: (فِي الْكَامِلِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَالْأَصَحُّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا مَا سَأَبَتْهُ عَلَيْهِ هـ. قَوْلُهُ: (فِي الْكَامِلِ) أَيِ بِالْحُرِّيَّةِ وَالْإِسْلَامِ وَالذِّكُورَةِ هـ. قَوْلُهُ: (كَمَا نَطَقَ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهِ فَرَاقٌ فِي الْمُعْنَى هـ. قَوْلُهُ: (الْخَبَرُ) أَيِ خَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ (أَنَّهُ ﷺ قَضَى فِي الْجَنِينِ بِغُرَّةِ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ) هـ. مُعْنَى هـ. قَوْلُهُ: (بِخَيْرَةِ الْغَارِمِ الْخَفِيَّةِ) أَيِ وَالْخَيْرَةُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْغَارِمِ وَيُجْبَرُ الْمُسْتَحَقُّ عَلَى قَبُولِهَا مِنْ أَيِّ نَوْعٍ كَانَتْ هـ. مُعْنَى هـ. قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ الْخَفِيَّةَ) اغْتَمَدَهُ النِّهَايَةُ وَالْمُعْنَى.

هـ. قَوْلُهُ: (وَمَنْ تَبِعَهُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالذِّمِيرِيُّ هـ. قَوْلُهُ: (وَمَعَ ذَلِكَ) أَيِ التَّفْسِيرِ الْمَذْكُورِ هـ. قَوْلُهُ: (بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى وَخِلَافًا لِلنِّهَايَةِ عِبَارَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ سَبْعَ سِنِينَ وَاعْتِبَارُ الْبُلْقِينِيِّ لَهَا تَبَعًا لِلنَّصِّ جَزِيٍّ عَلَى الْغَالِبِ هـ. قَوْلُهُ: (عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ الْخَفِيَّةِ) أَيِ اغْتِبَارُ بُلُوغِ سَبْعَ سِنِينَ هـ. قَوْلُهُ: (قَبُولُ غَيْرِهِ) أَيِ غَيْرِ

هـ. قَوْلُهُ: (وَكَلَامُ الْإِحْيَاءِ يَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ مُطْلَقًا الْخَفِيَّةِ) ذَكَرَ الشَّارِحُ فِي بَابِ النِّكَاحِ مَا يُفِيدُ أَنَّ كَلَامَ الْإِحْيَاءِ دَالٌّ عَلَى حُرْمَةِ إِلْقَاءِ النُّطْفَةِ بَعْدَ اسْتِفْرَاقِهَا فِي الرَّجَمِ فَرَاغَهُ هـ. قَوْلُهُ: (بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ الْخَفِيَّةِ)، وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ سَبْعَ سِنِينَ وَاعْتِبَارُ الْبُلْقِينِيِّ لَهَا تَبَعًا لِلنَّصِّ جَزِيٍّ عَلَى الْغَالِبِ م ر.

لأنه لاحتياجه لكافٍ غير خيارٍ ولا جابرٍ لِحَلِّ والغرَّةُ الخيارُ ومقصودها جبراً لِحَلِّ فاستنبط من النص معنى خصَّصه وبه فارق أجزاء الصَّغِيرِ مُطْلَقاً في الكفارة لأنَّ الواردَ ثمَّ لفظُ الرَّقْبَةِ فاكْتَفَى فيها بما تُتَرَقَّبُ فيه القُدْرَةُ على الكَسْبِ (سليم من عَيْبٍ مَبِيعٍ) فلا يُجْبَرُ على قبولٍ مَعِيبٍ كَأَمَةِ حَامِلٍ وَخَصِيٍّ وَكَافِرٍ بِمَحَلٍّ ثَقِيلِ الرُّغْبَةِ فيه لأنه ليس من الخيارِ واعتُبرَ عَدَمُ عَيْبِ المَبِيعِ هنا كإِبِلِ الدِّيَةِ لأنَّهما حَقٌّ آدَمِيٌّ لَوْحِظَ فيه مُقَابَلَةُ ما فَاتَ من حَقِّهِ فغُلِبَ فيهما شائِئُهُ المَالِيَّةُ فَاتَّرَ فيهما كُلُّ ما يُؤَثِّرُ في المَالِ وبهذا فارقا الكفارة والأضحية (والأصحُّ قبولُ كبيرٍ لم يَعِجْزْ) عن شيءٍ من مَنَافِعِهِ (بِهَرَمٍ) لأنه من الخيارِ بخلافِ ما إذا عَجَزَ به بأنَّ صارَ كالطُّفْلِ وَأَفَادَ المَثْنَ ما صَرَّحَ به غيرُهُ من إطلاقِ عَدَمِ إجزاء الهرمِ نَظَرًا إلى أنَّ من شَأْنِ الهرمِ العَجْزُ (وَيُشْتَرَطُ بُلُوغُهَا) أي قِيَمَةُ الغُرَّةِ (نصفُ عُشْرِ الدِّيَةِ) أي دِيَّةُ أَبِ الجَنِينِ.....

المُمَيِّزُ اهـ. ع ش. ة فؤد: (لأنه) أي غير المُمَيِّزِ ومَقْصُودُهَا أي المَقْصُودُ بِالغُرَّةِ اهـ. مُعْنَى .  
 ة فؤد: (مُعْنَى الْإِخ) هو الخيارُ اهـ. ع ش. ة فؤد: (به) أي بالمَقْصُودِ المَذْكُورِ . ة فؤد: (مُطْلَقًا) أي مُمَيِّزًا  
 أو لا اهـ. ع ش. ة فؤد: (فَلَا يُجْبَرُ) أي المُسْتَحَقُّ . ة فؤد: (وَكَافِرٍ) أي أَوْ مُرْتَدٍّ أَوْ كَافِرَةٍ يَمْتَنِعُ وَطُؤُهَا  
 لِمَتَجَسِّسٍ وَنَحْوِهِ اهـ. مُعْنَى . ة فؤد: (ثَقِيلِ الرُّغْبَةِ) أي لِلْكَافِرِ فِيهِ أي فِي ذَلِكَ المَحَلِّ اهـ. مُعْنَى .  
 ة فؤد: (لأنه) أي المَعِيبُ . ة فؤد: (حَقٌّ آدَمِيٌّ) أي وَحُقُوقُ اللَّهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى المُسَاهَلَةِ فَإِنَّ رَضِيَ  
 المُسْتَحَقُّ بِالْمَعِيبِ جازَ لَأَنَّ الحَقَّ لَهُ اهـ. مُعْنَى . ة فؤد: (وبهذا) أي كَوْنُهُمَا حَقًّا آدَمِيًّا .  
 ة فؤد: (لَمْ يَعْجِزْ بِهَرَمٍ) يَخْرُجُ العَجْزُ بِسَبَبِ آخَرَ غيرِ الهَرَمِ وفيهِ نَظَرٌ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَقَدْ يُذْفَعُ  
 النَّظَرُ بِأَنَّهُ إِذَا عَجَزَ بِغَيْرِ الهَرَمِ كَانَ مَعِيبًا بِمَا نَشَأَ العَجْزُ عَنْهُ وَقَدْ صَرَّحَ الْمُصَنِّفُ بِعَدَمِ إجزاء المَعِيبِ اهـ.  
 ع ش. ة فؤد: (بِخِلَافِ ما إِذَا عَجَزَ الْإِخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَشَرَحَ المُنْهَجُ بِخِلَافِ الكَفَّارَةِ اهـ. قال ع ش. فؤله  
 بِخِلَافِ الكَفَّارَةِ الْمُعْتَمَدِ عَدَمُ إجزاء الهَرَمِ هنا وَثَمَّ اهـ. وقال الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ بِخِلَافِ الكَفَّارَةِ كَذَا فِي  
 الشُّحْفَةِ كَشَرَحِ المُنْهَجِ لَكِنْ كَتَبَ الزِّيَادِيُّ عَلَى شَرَحِ المُنْهَجِ أَنَّهُ سَبَقَ قَلَمُ إِذْ الغُرَّةُ وَالْكَفَّارَةُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ  
 فَلَا مُخَالَفَةَ اهـ. وَقَوْلُهُ كَذَا فِي الشُّحْفَةِ سَبَقَ قَلَمُ . ة فؤد: (بِأَنَّ صَارَ كَالطُّفْلِ) أي الَّذِي لَا يَسْتَقِيلُ بِنَفْسِهِ اهـ.  
 مُعْنَى . ة فؤد: (وَأَفَادَ المَثْنَ الْإِخ) الْوَجْهَ أَنَّ المَثْنَ إِنَّمَا أَفَادَ التَّفْصِيلَ فِي الهَرَمِ اهـ. سَمِ . ة فؤد: (مِنْ إِطْلَاقِ  
 عَدَمِ إجزاء الهَرَمِ) قَدْ يُمْنَعُ أَنَّ المَثْنَ أَطْلَقَ عَدَمَ إجزاء الهَرَمِ بَلْ شَرَطَ فِي عَدَمِ إجزائه العَجْزَ فَإِنَّ المَفْهُومَ  
 مِنْهُ صَرَّرَ عَجْزَ سَبَبِهِ الهَرَمَ لَا أَنَّ الهَرَمَ نَفْسَهُ عَجَزَ اهـ. سَمِ . ة فؤد: (أي قِيَمَةُ الغُرَّةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ لَمْ  
 يَجِبْ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَاعْتَبِرَ الكَمَالُ إِلَى المَثَنِ وَمَا سَأَبَنَهُ عَلَيْهِ . ة فؤد: (أي دِيَّةُ أَبِ الجَنِينِ) كَذَا فِي

ة فؤد: (لَمْ يَعْجِزْ بِهَرَمٍ) يَخْرُجُ العَجْزُ بِسَبَبِ آخَرَ غيرِ الهَرَمِ وفيهِ نَظَرٌ . ة فؤد: (وَأَفَادَ المَثْنَ الْإِخ) الْوَجْهَ  
 أَنَّ المَثْنَ إِنَّمَا أَفَادَ التَّفْصِيلَ فِي الهَرَمِ . ة فؤد: (مِنْ إِطْلَاقِ عَدَمِ إجزاء الهَرَمِ) قَدْ يُمْنَعُ أَنَّ المَثْنَ أَطْلَقَ عَدَمَ  
 إجزاء الهَرَمِ بَلْ شَرَطَ فِي عَدَمِ إجزائه العَجْزَ فَإِنَّ المَفْهُومَ مِنْهُ حُصُولُ عَجْزِ سَبَبِهِ الهَرَمَ لَا أَنَّ الهَرَمَ نَفْسَهُ  
 عَجَزَ .

إِنْ كَانَ وَالَا كَوَلِدِ الزُّنَا فَعُشْرُ دِيَةِ الْأُمِّ وَالتَّعْبِيرُ بِهِ أَوْلَى فِيهِ الْكَامِلُ وَلَوْ حَالَ الْإِجْهَاضَ بِأَنْ  
أَسْلَمَتْ أُمُّهُ الذَّمِّيَّةُ أَوْ أَبُوهُ قُبَيْلُهُ وَكَذَا مُتَوَلَّدٌ بَيْنَ كِتَابِيَّةٍ وَمُسْلِمٍ لِلْقَاعِدَةِ أَنَّ الْأَبَ إِذَا فَضَّلَ الْأُمُّ  
فِي الدِّينِ فُرِضَتْ مِثْلُهُ فِيهِ رَقِيقٌ تَبْلُغُ قِيمَتُهُ خَمْسَةَ أْبَعْرَةٍ كَمَا رَوَى عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ  
وَالْمُخَالِفَ لَهُمْ وَتُعْتَبَرُ قِيمَةُ الْإِبِلِ الْمُغْلَظَةِ إِذَا كَانَتْ الْجِنَايَةُ شِبْهَ عَمْدٍ وَاعْتَبِرَ الْكَمَالُ  
حَالَ الْإِجْهَاضِ دُونَ الْعِصْمَةِ كَمَا مَرَّ لَأَنَّ الْعَبْرَةَ فِي قَدْرِ الضَّمَانِ بِالْمَالِ نَظِيرًا مَا مَرَّ أَوَّلَ الْبَابِ  
(لِإِنْ فَقِدَتْ) جِسْمًا أَوْ شَرَعًا بِأَنْ لَمْ تُوجَدْ إِلَّا بِأَكْثَرٍ مِنْ قِيمَتِهَا وَلَوْ بِمَا قُلَّ وَجِبَ نِصْفُ عُشْرِ  
دِيَةِ الْأَبِ فَإِنْ كَانَ كَامِلًا (فَخَمْسَةُ أْبَعْرَةٍ) تَجِبُ فِيهِ لَأَنَّ الْإِبِلَ هِيَ الْأَصْلُ (وَقِيلَ لَا يُشْتَرَطُ)  
بُلُوغُهَا نِصْفَ عُشْرِ الدِّيَةِ لِإِطْلَاقِ الْخَبَرِ (فَ) عَلَيْهِ (لِلْفَقْدِ) تَجِبُ (قِيمَتُهَا) بِالْغَةِ مَا بَلَغَتْ.....

أَصْلُهُ بِدُونِ يَاءٍ وَكَأَنَّهُ عَلَى اللَّغَةِ الْقَلِيلَةِ اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ) أَيِ وَجَدَ الْأَبَ اهـ. ع ش.

قَوْلُهُ: (فَعُشْرُ دِيَةِ الْأُمِّ) وَتَفَرُّضُ مُسْلِمَةٍ إِذَا كَانَ الْأَبُ مُسْلِمًا وَهِيَ كَافِرَةٌ اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (وَالْتَّعْبِيرُ  
بِهِ) أَيِ بِعُشْرِ دِيَةِ الْأُمِّ وَقَوْلُهُ أَوْلَى أَيِ لِيُشْمَلِهُ لَوْلَدِ الزُّنَا اهـ. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (فَقِيَ الْكَامِلُ) أَيِ بِالْحُرِّيَّةِ  
وَالْإِسْلَامِ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (الذَّمِّيَّةُ) لَعَلَّهَا لَيْسَ بِقَيِّدٍ. قَوْلُهُ: (قُبَيْلَةُ) أَيِ الْإِجْهَاضِ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ بَعْدَ  
الْجِنَايَةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ مَغْصُومٌ فِي حَالَتِي الْجِنَايَةِ وَالْإِجْهَاضِ وَمَا كَانَ مَغْصُومًا فِي الْحَالَتَيْنِ فَالْعَبْرَةُ فِي  
قَدْرِ ضَمَانِهِ بِالْإِنْتِهَاءِ اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (فَرَضْتُ مِثْلَهُ) يَتَأَمَّلُ فَإِنَّ الظَّاهِرَ فَرَضَ اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ  
وَتَغْيِيرُ الْمُنْهَجِ وَالتَّهْيِيزُ كَتَغْيِيرِ الشَّارِحِ وَيُوجِبُ أَنَّ الْأَوَّلَى كَمَا مَرَّ أَيْضًا اِغْتِيَارُ دِيَةِ الْأُمِّ فَيَفْرَضُ دِيَتُهَا دُونَ  
الْوَلَدِ. قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ الدِّينِ مُتَعَلِّقٌ بِالْجِثْلِ وَقَوْلُهُ رَقِيقٌ الْخِ مَبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ السَّابِقُ فَقِيَ الْكَامِلُ.

قَوْلُهُ: (عَنْ جَمَاعَةٍ الْخِ) أَيِ عَمَرَ وَعَلِيٍّ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ - وَلَا مُخَالِفَ لَهُمْ  
أَيِ فَكَانَ إِجْمَاعًا اهـ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (دُونَ الْعِصْمَةِ) أَيِ حَيْثُ اعْتَبِرَتْ حِينَ الْجِنَايَةِ كَمَا مَرَّ أَيِ فِي أَوَّلِ  
الْفَضْلِ. قَوْلُهُ: (جِسْمًا) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجِبْ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَبِهِ يَفْرُقُ إِلَى الْمُثْنِ. قَوْلُهُ: (جِسْمًا)  
لَمْ يُبَيِّنِ الشَّارِحُ الْمَحَلَّ الَّذِي فَقِدَتْ مِنْهُ هَلْ هُوَ مَسَافَةُ الْقَضْرِ أَوْ غَيْرُهَا وَقِيَاسُ مَا مَرَّ فِي فَقْدِ إِبِلِ الدِّيَةِ أَنَّهُ  
هَنَا مَسَافَةُ الْقَضْرِ اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (إِلَّا بِأَكْثَرِ الْخِ) أَيِ أَوْ إِلَّا مَا يُسَاوِي دُونَ نِصْفِ عُشْرِ الدِّيَةِ وَقَوْلُهُ وَلَوْ  
بِمَا قُلَّ أَيِ وَلَوْ غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (عُشْرُ دِيَةِ الْأُمِّ) عِبَارَةُ التَّهْيِيزِ نِصْفُ عُشْرِ دِيَةِ الْأَبِ وَكَذَا  
كَانَ فِي أَصْلِ الشَّارِحِ ﷺ ثُمَّ أَصْلَحَ إِلَى مَا تَرَى اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ أَيِ لِمَا مَرَّ أَنَّ التَّعْبِيرَ بِعُشْرِ دِيَةِ الْأُمِّ  
أَوْلَى. قَوْلُهُ: (كَامِلًا) أَيِ بِالْحُرِّيَّةِ وَالْإِسْلَامِ. قَوْلُهُ: (لَا يُشْتَرَطُ بُلُوغُهَا نِصْفَ عُشْرِ الدِّيَةِ) أَيِ بَلْ مَتَى  
وُجِدَتْ سَلِيمَةٌ مُمَيَّزَةٌ وَجِبَ قَبُولُهَا وَإِنْ قَلَّتْ قِيمَتُهَا لِإِطْلَاقِ الْخَبَرِ أَيِ لِإِطْلَاقِ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ فِي الْخَبَرِ اهـ.

مُعْنَى. قَوْلُهُ: (فَعَلِيهِ) أَيِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ اهـ. مُعْنَى.

قَوْلُهُ (سَيِّدُ): (قِيمَتُهَا) أَيِ الثَّرْوَةِ. قَوْلُهُ: (بِالْغَةِ مَا بَلَغَتْ) أَيِ كَمَا لَوْ غَضِبَ عَبْدًا فَمَاتَ.

(تَنْبِيْهُ): الْإِغْتِيَاضُ عَنِ الْغُرَةِ لَا يَصِحُّ كَالِإِغْتِيَاضِ عَنِ الدِّيَةِ اهـ. مُعْنَى.

قَوْلُهُ: (وَالْتَّعْبِيرُ بِهِ أَوْلَى) لِيُشْمَلِهُ ذَا الْأَبِ وَغَيْرِهِ.

وَإِذَا وَجِبَتْ الْإِبِلُ وَالْجَنَائِيَّةُ شِبْهَ عَمِدٍ غَلَطَتْ فِيهِ الْخُمْسُ تُؤْخَذُ حِقَّةٌ وَنَصْفٌ وَجَذَعَةٌ وَنَصْفٌ وَخِلْفَتَانِ فَإِنْ فُقِدَتْ الْإِبِلُ فَكَمَا مَرَّ فِي الدِّيَّةِ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ فِي الدِّيَّاتِ فَوَجِبَ الرُّجُوعُ إِلَيْهَا عِنْدَ فَقْدِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَفَقْدِ بَدَلِ الْبَدَنَةِ فِي كَفَّارَةِ جَمَاعِ النَّسْكِ لِأَنَّ الْبَدَلَ ثُمَّ لَا أَصَالَه بِخِلَافِهِ هُنَا.

(وهي) أَيِ الْغُرَّةِ (لورثة الجنين) بتقدير انفصاله حيًّا ثم موته لِأَنَّهَا إِذَا فُتِدَتْ نَفْسُهُ وَلَوْ تَسَبَّحَتْ الْأُمُّ لِإِجْهَاضِ نَفْسِهَا كَأَنْ صَامَتْ أَوْ شَرِبَتْ دَوَاءً لَمْ تَرِثْ مِنْهَا شَيْئًا لِأَنَّهَا قَاتِلَةٌ.

(و) الْغُرَّةُ (على عاقلة الجاني) للخبر (وقيل إن تعمَّد) الجنائية بِأَنْ قَصَّهَا بِمَا يُجْهَضُ غَالِبًا (فعليه) الْغُرَّةُ دُونَ عَاقِلَتِهِ بِنَاءً عَلَى تَصَوُّرِ الْعَمْدِ فِيهِ وَالْمَذْهَبِ عَدَمَ تَصَوُّرِهِ لِتَوَقُّفِهِ عَلَى عِلْمِ

فُوتِدَ: (وَإِذَا وَجِبَتْ الْإِبِلُ وَالْجَنَائِيَّةُ شِبْهَ عَمِدٍ غَلَطَتْ) هَذَا غَيْرُ مُكَرَّرٍ مَعَ قَوْلِهِ قَبْلَ وَتُعْتَبَرُ قِيَمَةُ الْإِبِلِ الْمُغْلَطَةِ الْخَ لَأَنَّ ذَلِكَ فِي اخْتِيَارِ قِيَمَتِهَا مُغْلَطَةٌ وَهَذَا فِي اخْتِيَارِهَا نَفْسَهَا مُغْلَطَةٌ كَمَا لَا يَخْفَى أَه. رَشِيدِي. فُوتِدَ: (فَكَمَا مَرَّ فِي الدِّيَّةِ) أَيِ فَتَجِبُ قِيَمَتُهَا سَمَ وَرَشِيدِي وَعَ شَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ فُقِدَتْ الْإِبِلُ وَجِبَتْ قِيَمَتُهَا كَمَا فِي فَقْدِ إِبِلِ الدِّيَّةِ فَإِنْ فُقِدَ بَعْضُهَا وَجِبَتْ قِيَمَتُهُ مَعَ الْمَوْجُودِ نَتِيجَةُ الْإِجْهَاضِ عَنِ الْغُرَّةِ لَا يَصِحُّ كَالِإِجْهَاضِ عَنِ الدِّيَّةِ أَه. فُوتِدَ: (لِأَنَّهَا الْأَصْلُ) أَيِ الْإِبِلِ. فُوتِدَ: (عِنْدَ فَقْدِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ) أَيِ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ أَه. سَم. فُوتِدَ: (وَبِهِ يُفَرَّقُ) أَيِ بِأَصَالَةِ الْإِبِلِ فِي الدِّيَّةِ. فُوتِدَ: (وَفَقْدِ بَدَلِ الْبَدَنَةِ الْخ) أَيِ حَيْثُ لَمْ تَجِبْ قِيَمَتُهَا بَلْ مَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ سَمَ عَلَى حَجِّ أَه. عَ شَ أَيِ فِي الْحَجِّ مِنْ أَنَّهُ إِنْ عَجَزَ عَنِ الْبَدَنَةِ فَبَقَرَةٌ فَإِنْ عَجَزَ فَسَبْعٌ مِنَ الْغَنَمِ فَإِنْ عَجَزَ قَوْمَ الْبَدَنَةِ وَاشْتَرَى بِقِيَمَتِهَا طَعَامًا فَإِنْ عَجَزَ صَامَ بَعْدَ الْأَمْدَادِ أَيَّامًا. فُوتِدَ: (كَأَنْ صَامَتْ) أَيِ وَلَوْ صَوْمًا وَاجِبًا أَه. عَ شَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَوْ دَعَتْهَا ضَرُورَةٌ إِلَى شُرْبِ دَوَاءٍ فَيَنْبَغِي كَمَا قَالَ الزَّكَاشِيُّ أَنَّهَا لَا تَضْمَنُ بِسَبَبِهِ وَلَيْسَ مِنَ الضَّرُورَةِ الصَّوْمُ وَلَوْ فِي رَمَضَانَ إِذَا خَشِيتُ مِنْهُ الْإِجْهَاضَ فَإِذَا فَعَلْتَهُ فَأَجْهَضَتْ تَضْمَنُ كَمَا قَالَه الْمَاوَرَدِيُّ لِأَنَّهَا قَاتِلَةٌ أَه. فُوتِدَ: (وَالْغُرَّةُ عَلَى عَاقِلَةِ الْجَانِي) وَكَذَا دِيَةُ الْجَنِينِ عَلَيْهِمْ إِذَا انْفَصَلَ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ أَه. عَ شَ.

فُوتِدَ (سَمِي): (عَلَى عَاقِلَةِ الْخ) اقْتِصَارُهُ عَلَى الْعَاقِلَةِ يَقْتَضِي تَحْمُلَ عَصَبِيَّتِهِ مِنَ النَّسَبِ ثُمَّ الْوَلَاءِ ثُمَّ بَيْتُ الْمَالِ عَلَى مَا مَرَّ وَبِهِ صَرَّحَ الْإِمَامُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْتُ الْمَالِ ضُرِبَتْ عَلَى الْجَانِي فَإِنْ لَمْ تَفِ الْعَاقِلَةُ بِالْوَاجِبِ وَجِبَتْ عَلَى الْجَانِي الْبَاقِي أَه. مُغْنِي. فُوتِدَ: (بِأَنْ قَصَّهَا) أَيِ الْحَامِلِ. فُوتِدَ: (فِيهِ) أَيِ الْجَنِينِ وَالْجَنَائِيَّةِ عَلَيْهِ. فُوتِدَ: (وَالْمَذْهَبُ عَدَمُ تَصَوُّرِهِ) أَيِ الْعَمْدِ فِي الْجَنَائِيَّةِ عَلَى الْجَنِينِ وَإِنَّمَا تَكُونُ خَطَأً أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ لِتَوَافُقِهِ أَيِ الْعَمْدِ عَلَى عِلْمِ وَجُودِهِ وَحَيَاتِهِ يُقْصَدُ بَلْ قِيلَ إِنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ شِبْهُ الْعَمْدِ وَبِهِ ثُمَّ أَيِ مِنْ أَجْلِ عَدَمِ تَصَوُّرِ الْعَمْدِ فِي الْجَنِينِ لَمْ يَجِبْ فِيهِ أَيِ الْجَنِينِ قَوْلُ الْخ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ فِي الْعَمْدِ أَه. مُغْنِي.

فُوتِدَ: (فَكَمَا مَرَّ فِي الدِّيَّةِ) أَيِ فَتَجِبُ قِيَمَتُهَا. فُوتِدَ: (عِنْدَ فَقْدِ الْمَنْصُوصِ) أَيِ الْعَبْدِ أَوْ الْأَمَةِ.

فُوتِدَ: (وَفَقْدِ بَدَلِ الْبَدَنَةِ فِي كَفَّارَةِ جَمَاعِ النَّسْكِ) حَيْثُ لَمْ تَجِبْ قِيَمَتُهَا بَلْ مَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ.

وجوده وحياته ومن ثم لم يجب فيه قود وإن خرج حيًا ومات.  
 (والجنين) المعصوم (اليهودي أو النصراني) أو المتولد بين كتابي ونحو وثني (قيل كمسلم)  
 لعموم الخبر (وقيل هدر) لتعذر التسوية والتجزية ونازع الأذرع في وجود هذا الوجه وتخريز  
 ما قبله بما يطول بسطه (والأصح) أنه يجب فيه (غرة كثلث غرة مسلم) قياسًا على الدية وفي  
 المجوسي ونحوه ثلثا عشر غرة مسلم (و) الجنين (الرقيق) بالجرح عطفًا على الجنين أول  
 الفصل والرفع على الابتداء والتقدير فيه (عشر قيمة أمه) قياسًا على الجنين الحر فإن غرته عشر  
 دية أمه وسواء فيه الذكر والأنثى وفيها المكاتب والمستولدة وغيرهما نعم، إن كانت هي  
 الجانية على نفسها لم يجب فيه له شيء إذ لا شيء للسيد على قته وتغتبر قيمتها (يوم الجناية)  
 عليه لأنه وقت الوجوب (وقيل) يوم (الإجهاض) لأنه وقت الاستقرار والأصح كما في أصل  
 الروضة اعتبار أكثر القيم من يوم الجناية إلى الإجهاض مع تقدير إسلام الكافرة وسلامة المعيبة  
 وريق الحرّة بأن يغتفها مالها والجنين.....

□ قود: (ومات) الأنسب فمات بالفاء.

□ قول (النس): (اليهودي أو النصراني) أي بالتبع لأبويه وأما الجنين الحربي والجنين المرتد بالتبع  
 لأبويهما فهدران اه. معني. □ قود: (في وجود هذا الوجه) أي وقيل هدر وتخريز ما قبله أي قيل  
 كمسلم. □ قود: (أنه يجب فيه) أي في الجنين المذكور.

□ قول (النس): (كثلث غرة مسلم) وهو بعير وثلثا بعير اه. معني. □ قود: (وفي المجوسي إلخ) عطف  
 على قوله فيه. □ قود: (ونحوه) أي كعابيد وثن ونحو شمس وزنديق وغيرهم ممن له أمان وما.  
 □ قود: (ثلثا عشر إلخ) عبارة المعني ثلث خمس غرة مسلم كما في دينه وهو ثلث بعير اه.

□ قود: (بالجرح) إلى قوله ويدخل في النهاية. □ قود: (بالجرح عطفًا على الجنين) تقدير الجنين هنا إنما  
 يناسبه العطف على وصفه أي الحر فتأمل اه. سم. □ قود: (والتقدير فيه عشر قيمة أمه) أي على أنه خبر  
 والرقيق. □ قود: (قياسًا) إلى قول المتن وتحمله في المعني. □ قود: (وسواء فيه إلخ) أي الجنين.

□ قود: (والأنثى) عبارة المعني وغيره اه. □ قود: (وفيها) أي الأم عطف على فيه. □ قود: (وغيرهما)  
 أي كالمذبذبة اه. معني. □ قود: (إن كانت هي) أي الأم. □ قود: (لم يجب فيه) أي فيما إذا كانت هي  
 الجانية إلخ. □ قود: (له) أي السيد. □ قود: (عليه) أي الجنين. □ قود: (وقت الاستقرار) أي استقرار  
 الجنانية. □ قود: (والأصح كما إلخ) أي خلافا لما يقتضيه كلام المصنف من اعتبار يوم الجناية مطلقًا  
 سواء كانت القيمة فيه أكثر من يوم الإجهاض أم أقل وبه صرح القاضي حسين وغيره اه. معني.  
 □ قود: (بأن يغتفها) تصوير لكونها حرة مع كون جنينها رقيقًا اه. سم.

□ قود: (بالجرح عطفًا على الجنين) تقدير الجنين هنا إنما يناسب العطف على وصفه أي وصف الجنين  
 بالحرمة أي الحر فتأمل اه. □ قود: (بأن يغتفها إلخ) تصوير لكونها حرة مع كون جنينها رقيقًا.

لِآخَرٍ بِنَحْوِ وَصِيَّةٍ وَذَلِكَ تَغْلِيظًا عَلَيْهِ كَالْغَاصِبِ مَا لَمْ يَنْفَصِلْ حَيًّا ثُمَّ يَمُوتُ مِنْ أَثَرِ الْجَنَائِيَةِ وَالْإِلا فَبِهِ قِيمَةُ يَوْمِ الْإِنْفِصَالِ قَطْعًا وَالْقِيمَةُ فِي الْقَرْنِ (لِسَيِّدِهَا) ذُكِرَ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ مَنْ مَلَكَ حَمَلًا مَلَكَ أُمَّهُ فَالْمُرَادُ لِمَالِكِهِ سَوَاءٌ أَكَانَ مَالِكِهَا أَمْ غَيْرُهُ (فَإِنْ كَانَتْ) الْأُمُّ الْقَيْثُ (مَقْطُوعَةً) أَطْرَافُهَا يَعْنِي زَالَتْهَا وَلَوْ خِلْقَةً وَهَذَا مِثَالٌ وَالْإِلا فَالْمَدَارُ عَلَى كَوْنِهَا نَاقِصَةً (وَالْجَنِينُ سَلِيمٌ) أَوْ هِيَ سَلِيمَةٌ وَالْجَنِينُ نَاقِصٌ (قَوِّمَتْ سَلِيمَةً فِي الْأَصَحِّ) لِسَلَامَتِهِ أَوْ سَلَامَتِهَا وَكَمَا لَوْ كَانَتْ كَافِرَةً وَهُوَ مُسْلِمٌ تُقَوِّمُ مُسْلِمَةً وَلِأَنَّ نَقْصَهُ قَدْ يَكُونُ مِنْ أَثَرِ الْجَنَائِيَةِ وَاللَّائِقُ الْإِحْتِيَاظُ وَالتَّغْلِيظُ (وَتَحْمِيلُهُ)

فَوَدَّ: (لِآخَرٍ) أَيِ لِغَيْرِ مَالِكِ الْأُمِّ. فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيِ اعْتِبَارُ أَكْثَرِ الْقِيَمِ. فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَنْفَصِلْ الْخ) رَاجِعٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالرَّقِيقُ عَشْرُ قِيمَةٍ أُمُّ الْخ وَقَوْلُ الشَّارِحِ وَالْأَصَحُّ أَه. ع ش عبارة الْمُعْنَى هَذَا كُلُّهُ إِذَا انْفَصَلَ مَيِّتًا كَمَا عَلِمَ مِنَ التَّغْلِيلِ السَّابِقِ فَإِنَّ انْفَصَلَ حَيًّا وَمَاتَ مِنْ أَثَرِ الْجَنَائِيَةِ فَإِنَّ فِيهِ قِيمَةً يَوْمِ الْإِنْفِصَالِ قَطْعًا وَإِنْ نَقَصَتْ عَنْ عَشْرِ قِيمَةٍ أُمُّ أَه. فَوَدَّ: (ثُمَّ يَمُوتُ) لَعَلَّ الصَّرَاحَ إِسْقَاطُ الْوَاوِ.

فَوَدَّ: (وَالْأَفْهَمُ قِيمَةُ الْخ) أَيِ تَمَامُ قِيَمَتِهِ أَيِ الْجَنِينِ يَوْمَ الْإِنْفِصَالِ ع ش وَمُعْنَى. فَوَدَّ: (قِيمَةُ يَوْمِ الْإِنْفِصَالِ) أَيِ تَمَامُ قِيمَةِ الْجَنِينِ يَوْمَ الْإِنْفِصَالِ أَه. ع ش. فَوَدَّ: (إِنْ مِنْ الْخ) بَيَانٌ لِلْغَالِبِ.

فَوَدَّ: (سَوَاءٌ أَكَانَ) أَيِ مَالِكِ الْحَمْلِ. فَوَدَّ: (وَهَذَا) أَيِ كَوْنُهَا مَقْطُوعَةً وَقَوْلُهُ عَلَى كَوْنِهَا نَاقِصَةً أَيِ وَلَوْ بَعِيْبٌ فِي غَيْرِ الْأَطْرَافِ أَضْلًا أَه. رَشِيدِي. فَوَدَّ: (أَوْ هِيَ سَلِيمَةٌ وَالْجَنِينُ نَاقِصٌ) قَالَ فِي الْإِرْشَادِ لَا إِنْ نَقَصَ انْتَهَى أَيِ فَلَا تُقَدَّرُ حَيْثُ سَلِيمَةٌ لِقَوْلِهِ عِلَّةُ تَقْدِيرِ السَّلَامَةِ فِيمَا مَرَّ مِنَ الْإِعْتِبَارِ بِالسَّلَامَةِ مِنْهُمَا وَبَيَّنَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ أَنَّهُ أَغْنَى صَاحِبُ الْإِرْشَادِ قَالَ إِنَّ هَذَا مَاخُودٌ مِنْ كَلَامِ الْحَاوِي الْمُوَافِقِ لِمُقْتَضَى كَلَامِ الْكِفَايَةِ وَإِنْ قَضِيَّةٌ كَلَامِهِ فِي شَرْحِهِ خِلَافُهُ حَيْثُ قَالَ الْأَصَحُّ أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ مَقْطُوعَةً فُرِضَتْ سَلِيمَةٌ سَوَاءٌ أَكَانَ الْجَنِينُ سَلِيمًا أَمْ مَقْطُوعًا ثُمَّ نُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ مَا يُؤَيِّدُهُ قَالَ الشَّارِحُ وَهَذَا هُوَ الْأَوْجَهُ انْتَهَى

فَوَدَّ: (أَيْضًا بَأَن يَنْتَقِهَا مَالِكُهَا وَالْجَنِينُ لِآخَرِ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَاعْتِرَاضُ الْمُصَنِّفِ عَلَى الْحَاوِي بَأَن عِبَارَتَهُ تَوْهَمُ فَرَضُهَا كَافِرَةً إِذَا كَانَ الْجَنِينُ كَافِرًا وَهِيَ مُسْلِمَةٌ وَحُرَّةٌ إِذَا كَانَتْ رَقِيقَةً وَهُوَ حُرٌّ مَرْدُودٌ بَأَن الْأَوَّلَ مَرْدُودٌ شَرْعًا وَالثَّانِي لَا يَتَأْتَى لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِي الْحُرِّ أَيِ وَإِنْ كَانَتْ أُمُّ رَقِيقَةٍ الْغُرَّةُ لَا عَشْرُ الْقِيمَةِ فَمِثْلُ هَذَيْنِ لَا يَرُدُّ انْتَهَى. وَصَرَّحَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ بِمَضْمُونِ هَذَيْنِ الْحُكْمَيْنِ. فَوَدَّ: (أَوْ) هِيَ سَلِيمَةٌ وَالْجَنِينُ نَاقِصٌ قَوِّمَتْ سَلِيمَةً فِي الْأَصَحِّ قَالَ فِي الْإِرْشَادِ لَا إِنْ نَقَصَ انْتَهَى أَيِ فَلَا تُقَدَّرُ حَيْثُ سَلِيمَةٌ لِقَوْلِهِ عِلَّةُ تَقْدِيرِ السَّلَامَةِ فِيمَا مَرَّ مِنَ الْإِعْتِبَارِ بِالسَّلَامَةِ مِنْهَا وَبَيَّنَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ أَنَّهُ أَغْنَى صَاحِبُ الْإِرْشَادِ قَالَ إِنَّ هَذَا مَاخُودٌ مِنْ كَلَامِ الْحَاوِي الْمُوَافِقِ مُقْتَضَى كَلَامِ الْكِفَايَةِ وَإِنْ قَضِيَّةٌ كَلَامِهِ فِي شَرْحِهِ خِلَافُهُ حَيْثُ قَالَ الْأَصَحُّ أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ مَقْطُوعَةً فُرِضَتْ سَلِيمَةٌ سَوَاءٌ كَانَ الْجَنِينُ سَلِيمًا أَمْ مَقْطُوعًا، ثُمَّ نُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ مَا يُؤَيِّدُهُ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ، وَهَذَا هُوَ الْأَوْجَهُ انْتَهَى وَجَزَمَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ، فَقَالَ أَمَّا لَوْ كَانَا مَعْيَيْنَيْنِ فَتَقَرَّرُ الْأُمُّ سَلِيمَةً أَيْضًا، وَإِنْ اقْتَضَى قَوْلُهُ كَالْأُمِّ خِلَافَهُ أَه.

أَي بَدَلَ الْجَنِينِ الْقَرْنِ (العاقلة في الأظهر) لِمَا مَرَّ أَنهَا تَحْمِلُ الْعَبْدَ وَيَدْخُلُ أَرْضُ الْأُمِّ لَا الشَّيْنِ فِي الْغُرَّةِ.

### فصل في الكفارة

وَالْقَضْدُ بِهَا تَدَارُكُ مَا فُورَطَ مِنَ التَّقْصِيرِ وَهُوَ فِي الْخَطَا الَّذِي لَا إِثْمَ فِيهِ تَرُكُ التَّثَبُّتِ مَعَ خَطَرِ الْأَنْفُسِ (يَجِبُ بِالْقَتْلِ كَفَّارَةٌ) عَلَى الْقَاتِلِ غَيْرِ الْحَرْبِيِّ الَّذِي لَا أَمَانَ لَهُ وَالْجَلَادِ الَّذِي لَمْ يَعْلَمْ خَطَا الْإِمَامِ إِجْمَاعًا لِلْأَيَّةِ وَيَجِبُ الْفَوْرُ فِي الْعَمْدِ وَشِبْهِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ تَدَارُكًا لِإِثْمِهِمَا بِخِلَافِ الْخَطَا وَخَرَجَ بِالْقَتْلِ مَا عَدَاهُ فَلَا يَجِبُ فِيهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ (وَلَوْ كَانَ الْقَاتِلُ الْمَذْكُورُ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا) لِأَنَّ غَايَةَ فَعْلِهِمَا أَنَّهُ خَطَا وَهِيَ تَجِبُ فِيهِ.....

وَجَزَمَ بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ فَقَالَ أَمَا لَوْ كَانَا مَعْيَيْنَيْنِ فَتَقَرَّضُ الْأُمُّ سَلِيمَةً أَيْضًا وَإِنْ اقْتَضَى قَوْلُهُ كَالْأُمِّ إِخْلَافَهُ أَنْتَهَى أَه. سَمَ وَبِهَذَا يَتَدَفَّعُ تَرَدُّدُ السَّيِّدِ عُمَرَ فِي حُكْمِ مَا لَوْ كَانَا مَعْيَيْنَيْنِ. ة قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ الْخ) أَي فِي الْفَضْلِ الثَّانِي مِنْ هَذَا الْبَابِ.

(تَيْمَنَةٌ): سَقَطَ جَنْبَيْنِ مَيِّتٍ فَادَّعَى وَارِثُهُ عَلَى إِنْسَانٍ أَنَّهُ سَقَطَ بِجَنَائِيهِ وَأَتَكَرَّ الْجِنَايَةَ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ وَعَلَى الْمُدَّعِي الْبَيِّنَةُ وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ فَإِنْ أَقَرَّ بِالْجِنَايَةِ وَأَتَكَرَّ الْإِسْقَاطَ وَقَالَ السَّقْطُ مُلْتَقَطٌ فَهُوَ الْمُصَدَّقُ أَيْضًا وَعَلَى الْمُدَّعِي الْبَيِّنَةُ وَيُقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ النِّسَاءِ لِأَنَّ الْإِسْقَاطَ وَلَادَةً وَإِنْ أَقَرَّ بِالْجِنَايَةِ وَالْإِسْقَاطِ وَأَتَكَرَّ كَوْنُ الْإِسْقَاطِ بِجَنَائِيهِ نَظَرَ إِنْ اسْقَطَتْ عَقِبَ الْجِنَايَةِ أَوْ بَعْدَ مُدَّةٍ يَغْلِبُ بَقَاءُ الْأُمِّ إِلَى الْإِسْقَاطِ صُدِّقَ الْوَارِثُ بِيَمِينِهِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَعَهُ وَإِلَّا صُدِّقَ الْجَانِي بِيَمِينِهِ إِلَّا أَنْ تَقُومَ بَيِّنَةٌ بِأَنَّهُ لَمْ تَزَلْ مُتَأَلِّمَةً حَتَّى اسْقَطَتْ وَلَا يَقْبَلُ هُنَا إِلَّا رَجُلَانِ وَضَبَطَ الْمُتَوَلَّى الْمُدَّةَ الْمُتَحَلَّلَةَ بِمَا يَزُولُ فِيهَا أَلَمُ الْجِنَايَةِ وَأَثَرُهَا غَالِبًا وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى سُقُوطِهِ بِجِنَايَةٍ وَقَالَ الْجَانِي سَقَطَ مَيِّتًا فَالْوَاجِبُ الْغُرَّةُ وَقَالَ الْوَارِثُ بَلْ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ فَالْوَاجِبُ الدِّيَّةُ فَعَلَى الْوَارِثِ الْبَيِّنَةُ بِمَا يَدَّعِيهِ مِنْ اسْتِهْلَالٍ وَغَيْرِهِ وَيُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ النِّسَاءِ لِأَنَّ الْإِسْتِهْلَالَ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ غَالِبًا إِلَّا النِّسَاءُ وَلَوْ أَقَامَ كُلُّ بَيِّنَةٍ بِمَا يَدَّعِيهِ الْوَارِثُ أُولَى لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةً عِلْمًا أَه. مُعْنَى وَرَوْضَ مَعَ شَرْحِهِ.

### (فَضْلٌ: فِي الْكَفَّارَةِ)

ة قَوْلُهُ: (وَالْقَضْدُ بِهَا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَصَائِلٌ فِي التَّهْيِئَةِ إِلَّا قَوْلُهُ إِجْمَاعًا وَقَوْلُهُ وَشِبْهُهُ وَقَوْلُهُ وَلِمَا فِي الْخَبَرِ إِلَى الْمُتَنِ وَمَا سَأَلْتُهُ عَلَيْهِ. ة قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ التَّقْصِيرِ. ة قَوْلُهُ: (غَيْرِ الْحَرْبِيِّ الْخ) صِفَةُ الْقَاتِلِ. ة قَوْلُهُ: (وَالْجَلَادِ) عَطَفَ عَلَى الْحَرْبِيِّ. ة قَوْلُهُ: (لِلْأَيَّةِ) لَعَلَّهُ عَلَى حَذْفِ الْعَاطِفِ. ة قَوْلُهُ: (مَا عَدَاهُ) أَيِ مِنَ الْأَطْرَافِ وَالْجُرُوحِ أَه. مُعْنَى: (فِيهِ) أَيِ فِيمَا عَدَا الْقَتْلَ. ة قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَيِ مَا عَدَاهُ أَيِ الْكَفَّارَةِ فِيهِ. ة قَوْلُهُ: (صَبِيًّا) أَيِ وَلَدٍ لَمْ يَكُنْ مُمَيِّزًا وَتَقَدَّمَ أَنَّ غَيْرَ الْمُمَيِّزِ لَوْ قُتِلَ بِأَمْرِ غَيْرِهِ ضَمِنَ أَمْرُهُ دُونَهُ

### (فَضْلٌ: يَجِبُ بِالْقَتْلِ كَفَّارَةُ الْخ)

ة قَوْلُهُ: (وَلَوْ كَانَ الْقَاتِلُ صَبِيًّا الْخ) وَمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخَانِ فِي الصَّدَاقِ مِنْ عَدَمِ جَوَازِ إِعْتَاقِهِ عَنِ الصَّبِيِّ

وَلَا مَا لَمْ تَلْزَمَهُمَا كَفَّارَةٌ وَقَاعِ رَمَضَانَ لِأَنَّهُمَا مُرْتَبِطَةٌ بِالتَّكْلِيفِ وَلَيْسَا مِنْ أَهْلِهِ وَهَذَا بِالْإِزْهَاقِ  
 احتياطاً للحياة فَيُعْتَقُ الْوَلِيُّ عَنْهُمَا مِنْ مَالِهِمَا فَإِنْ قُتِلَ فَصَامَا وَهَذَا مُتَمِّزَانِ أَجْزَأُهُمَا وَكَذَا مِنْ  
 مَالِهِ إِنْ كَانَ أَبَا أَوْ جَدًّا وَكَذَا وَصِيٌّ وَقَيْمٌ وَقَدْ قِيلَ لَهُمَا الْقَاضِي التَّمْلِيكُ (وَعَبْدًا) فَيُكْفَرُ  
 بِالصَّوْمِ (وَذِمَّتًا) قَتْلَ مُسْلِمًا أَوْ غَيْرِهِ نَقَضَ الْعَهْدَ أَوْ لَا وَمُعَاهِدًا وَمُسْتَأْمَنًا وَمُزْتَدًّا وَيَتَصَوَّرُ إِعْتَاقُ  
 الْكَافِرِ لِلْمُسْلِمِ بِأَنْ يَرَهُ أَوْ يَسْتَدْعِي عَتَقَهُ بِيَعِ ضَمْنِيٍّ وَسَفِيهًا وَلَا يُجْزِئُهُ غَيْرُ عَتَقِ الْوَلِيِّ عَنْهُ إِنْ  
 أَيْسَرَ (وَعَامِدًا) كَالْمَخْطِي بَلْ أَوْلَى لِأَنَّهُ أَحْوَجُ إِلَى الْجَبْرِ وَلِذَا فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ مِنْ إِيْجَابِهَا  
 فِي قَتْلِ اسْتَوْجَبَ صَاحِبُهُ النَّارَ وَهُوَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَمْدًا أَوْ شَبِيهَهُ (وَمُخْطَأً) إِجْمَاعًا وَلَمْ يَتَعَرَّضْ  
 لِشُبُهَةِ الْعَمْدِ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ.....

وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ الْكَفَّارَةَ كَذَلِكَ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْأَذْرَعِيُّ اهـ. نِهَایَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْخ مُعْتَمَدًا اهـ.  
 ٥ قَوْلُهُ: (وَلَا مَا لَمْ تَلْزَمَهُمَا كَفَّارَةٌ وَقَاعِ الْخ) انْظُرْ مَا صَوَّرْتُهُ فِي الْمَجْنُونِ وَغَيْرِ الْمُتَمِّزِ اهـ. رَشِيدِيَّ عِبَارَةٌ  
 ع ش قَوْلُهُ لِأَنَّهُمَا مُرْتَبِطَةٌ بِالتَّكْلِيفِ الْخ قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ لِلْجَوَابِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَجْنُونِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي صَوْمٍ فَلَا  
 يَتَوَهَّمُ وَجُوبُ الْكَفَّارَةِ عَلَيْهِ حَتَّى يُخْتِاجَ لِلْجَوَابِ عَنْهُ اهـ. ٥ قَوْلُهُ: (لَا تَلْزَمُهُمَا) أَيِ هُنَاكَ وَقَوْلُهُ وَهَذَا عَطْفٌ  
 عَلَى هَذَا الْمُقَدَّرِ عِبَارَةُ النَّهَایَةِ وَالْمَدَارُ هُنَا عَلَى الْإِزْهَاقِ اهـ. ٥ قَوْلُهُ: (فَيُعْتَقُ الْوَلِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ وَعَكْسُهُ فِي  
 الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَمُعَاهِدًا وَمُسْتَأْمَنًا وَمُزْتَدًّا وَقَوْلُهُ وَلَا يُجْزِئُهُ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ أَوْ شَبِيهَهُ وَقَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى  
 الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ وَيَزِيدُهُ إِلَى الْمُتَنِ. ٥ قَوْلُهُ: (فَيُعْتَقُ الْوَلِيُّ الْخ) أَيِ سَوَاءٌ كَانَتْ الْكَفَّارَةُ عَلَى الْفَوْرِ أَمْ عَلَى  
 التَّرَاخِي وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ سِيَاقُهُ وَصَرَّحَ بِهِ وَالِدُهُ فِي حَوَاشِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ وَعَلَيْهِ فَمَا  
 ذَكَرَهُ الشَّيْخَانِ فِي بَابِ الصَّدَاقِ ضَعِيفٌ اهـ. رَشِيدِيَّ. ٥ قَوْلُهُ: (فَإِنْ قُتِلَ) أَيِ مَالِهِمَا. ٥ قَوْلُهُ: (فَصَامَا الْخ)  
 عِبَارَةُ النَّهَایَةِ وَصَامَ الصَّبِيُّ الْمُتَمِّزُ أَجْزَأُهُ اهـ. وَزَادَ الْمُغْنِي وَالْحَقُّ الشَّيْخَانِ بِهِ الْمَجْنُونُ فِي هَذَا وَهُوَ  
 مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ صَوْمَهُ لَا يَطْلُبُ بَطْرِيَانِ جُنُونِهِ وَإِلَّا لَمْ تَتَصَوَّرِ الْمَسْأَلَةُ اهـ. ٥ قَوْلُهُ: (وَكَذَا مِنْ مَالِهِ) أَيِ  
 يُعْتَقُ الْوَلِيُّ عَنْهُمَا مِنْ مَالِ نَفْسِهِ فَكَأَنَّهُ مَلَكَهُمَا ثُمَّ نَابَ عَنْهُمَا فِي الْإِعْتَاقِ اهـ. مُغْنِي. ٥ قَوْلُهُ: (وَكَذَا وَصِيٌّ  
 وَقَيْمٌ الْخ) أَيِ يَغْتَقَانِ عَنِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ إِذَا قَبِلَ الْقَاضِي تَمْلِيكَهُمَا لِمَالِهِمَا عَنِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ  
 فَيَدْخُلُ فِي مَلَكَهُمَا وَيَصِيرُ مِنْ جُمْلَةِ أَمْوَالِهِمَا فَيُعْتَقَانِ عَنْهُمَا بِوَلَايَتِهِمَا عَلَيْهِمَا. ٥ قَوْلُهُ: (وَقَدْ قِيلَ الْخ)  
 أَيِ وَلَا فَلَا يَنْفَعُ إِعْتَاقُهُمَا عَنْ مَوْلَاهُمَا لِأَنَّ تَوَلَّى الطَّرْفَيْنِ خَاصٌّ بِالْأَبِ وَالْجَدِّ اهـ. ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (لَهُمَا)  
 أَيِ لِلصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَقَوْلُهُ التَّمْلِيكُ أَيِ تَمْلِيكُ الْوَصِيِّ وَالْقَيْمِ. ٥ قَوْلُهُ: (قَتْلَ مُسْلِمًا أَوْ غَيْرِهِ الْخ) عِبَارَةُ  
 الْمُغْنِي وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقْتُلَ مُسْلِمًا وَقُلْنَا بِنَقْضِ عَهْدِهِ بِقَتْلِ الْمُسْلِمِ أَوْ لَا أَوْ ذِمَّتًا وَيَتَصَوَّرُ إِعْتَاقُهُ مُسْلِمًا  
 فِي صَوْرٍ مِنْهَا أَنْ يُسْلِمَ فِي مِلْكِهِ أَوْ يَزْتَدَّ أَوْ يَقُولَ لِمُسْلِمٍ أَعْتَقْتُ عَبْدَكَ عَنْ كَفَّارَتِي اهـ. ٥ قَوْلُهُ: (وَسَفِيهًا)  
 عَطْفٌ عَلَى صَبِيٍّ. ٥ قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْخ) أَيِ اسْتِجَابُ النَّارِ. ٥ قَوْلُهُ: (لَا تَلْزَمُهُمَا) أَيِ وَلَا أَنْ الْخَطَأَ يُطْلَقُ عَلَى

حَكَمَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ عَلَى التَّرَاخِي وَمَا هُنَا عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ عَلَى الْفَوْرِ أَوْ عَلَى مَا إِذَا كَانَ  
 الْعَتَقُ تَبَرُّعًا وَالْجَوَازُ عَلَى الْوَاجِبِ م ر.



مِمَّا ذَكَرَهُ لِأَخِيهِ شَبَّهَا مِنْهُمَا وَمَأْذُونًا لَهُ مِنَ الْمَقْتُولِ (وَمُتَّسِبًا) كُفْرِهِ وَآمِرٍ لِغَيْرِ مُتَّيِّزٍ وَشَاهِدٍ زَوْرٍ وَحَافِرٍ غَدُونًا وَإِنْ حَصَلَ التَّرَدُّي بَعْدَ مَوْتِ الْحَافِرِ فَالْمُرَادُ بِالْمُتَّسِبِ مَا يَشْمَلُ صَاحِبَ الشَّرْطِ أَمَّا الْحَرْبِيُّ الَّذِي لَا أَمَانَ لَهُ وَالْجَلَّادُ الْقَاتِلُ بِأَمْرِ الْإِمَامِ ظُلْمًا وَهُوَ جَاهِلٌ بِالْحَالِ فَلَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِمَا لِعَدَمِ التَّرَامِ الْأَوَّلِ وَلِأَنَّ الثَّانِي سَيَفُ الْإِمَامُ وَأَلَّهُ سِيَاسَتَهُ (بِقَتْلِ) مَعْصُومٍ عَلَيْهِ نَحْوُ (مُسْلِمٍ لَوْ بَدَارِ حَرْبٍ) وَإِنْ لَمْ يَجِبْ فِيهِ قَوْدٌ وَلَا دِيَّةٌ فِي صَوْرِهِ السَّابِقَةِ أَوَّلَ الْبَابِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ﴾ [النساء: ٩٢] الْآيَةُ أَيْ فِيهِمْ وَذِمَّتِي كُفْعَاهِدٍ وَمُسْتَأْمِنٍ كَمَا فِي آخِرِ الْآيَةِ وَكُمُوتُهُ بِأَنْ قَتَلَهُ مُتَوَدِّدًا مِثْلَهُ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ مَعْصُومٌ عَلَيْهِ وَيُقَاسُ بِهِ نَحْوُ زَانٍ مُحْضٍ وَتَارِكٍ صَلَاةٍ وَقَاطِعٍ طَرِيقٍ بِالنِّسْبَةِ لِمِثْلِهِ لِأَنَّهُ مَعْصُومٌ عَلَيْهِ بِخِلَافِ هَؤُلَاءِ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ مِثْلِهِمْ لِإِهْدَارِهِمْ نَعَمَ، قَاطِعُ الطَّرِيقِ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ إِذْنِ الْإِمَامِ وَلَا وَجِبَتْ كَالِدِيَّةُ (وَجَنِينٍ) مَضْمُونٍ لِأَنَّهُ أَدَمِيٌّ مَعْصُومٌ (وَعَبْدٌ نَفْسِهِ) لِذَلِكَ، وَلِأَنَّ الْكُفَّارَةَ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى (وَنَفْسِهِ) فَتَخْرُجُ مِنْ تَرَكْتَهُ لِذَلِكَ أَيْضًا وَمَنْ تَمَّ لَوْ هَدَرَ كَالزَّانِي الْمُخَصَّنِ لَمْ تَجِبْ فِيهِ عَلَى مَا اسْتَظْهَرَهُ شَارِحٌ وَإِنْ أُثِمَ بِقَتْلِ نَفْسِهِ كَمَا.....

شَبَّهَ الْعَمْدَ كَمَا يَأْتِي. □ قَوْلُهُ: (مِمَّا ذَكَرَهُ) وَهُوَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَعَامِدًا وَمُخْطَلًا. □ قَوْلُهُ: (وَمَا ذُونًا) أَيْ فِي الْقَتْلِ فَهُوَ عَطْفٌ عَلَى صَبِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (فَالْمُرَادُ بِالنِّسْبَةِ إلخ) وَتَقَدَّمَ أَوَائِلُ كِتَابِ الْجِرَاحِ الْفَرْقُ بَيْنَ الشَّرْطِ وَالسَّبَبِ وَالْمُبَاشَرَةِ اهـ. □ مُعْنَى: قَوْلُهُ: (لِعَدَمِ التَّرَامِ الْأَوَّلِ) أَيْ الْحَرْبِيِّ وَقَوْلُهُ وَلِأَنَّ الثَّانِي أَيْ الْجَلَّادَ وَقَوْلُهُ وَأَلَّهُ سِيَاسَتَهُ عَطْفٌ تَفْسِيرٌ اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (مَعْصُومٌ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الْقَاتِلِ. □ قَوْلُهُ: (أَوَّلُ الْبَابِ) أَيْ كِتَابِ الْجِرَاحِ اهـ. س م. □ قَوْلُهُ: (كُفْعَاهِدٍ إلخ) مِثَالُ لَتَحْوِ الدِّمِيِّ. □ قَوْلُهُ: (بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِهِ) أَيْ فِي الْإِهْدَارِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِصِفَتِهِ كَالزَّانِي الْمُخَصَّنِ إِذَا قَتَلَهُ تَارِكُ الصَّلَاةِ أَوْ عَكْسُهُ فَعَلِيهِ الْكُفَّارَةُ اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ مِثْلِهِمْ) فَلَا تَجِبُ الْكُفَّارَةُ عَلَيْهِ اهـ. □ مُعْنَى: قَوْلُهُ: (لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ إِذْنِ الْإِمَامِ) أَيْ قَبْلَ الْقَتْلِ س م اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَلَا وَجِبَتْ كَالِدِيَّةُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بِنَاءٌ عَلَى مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ الْمُغْلَبَ فِي قَتْلِهِ بِلَا إِذْنٍ مُعْنَى الْقِصَاصِ فَلَا إِشْكَالَ بَيْنَ الْبَاطِنِ. اهـ. س م. □ قَوْلُهُ: (لِذَلِكَ) أَيْ لِأَنَّهُ أَدَمِيٌّ مَعْصُومٌ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ تَجِبْ فِيهِ إلخ) هَذَا يَقْتَضِي تَنْزِيلَ قَتْلِهِ نَفْسَهُ مَنَزَلَةَ قَتْلِ غَيْرِ مِثْلِهِ لَهُ لَا مَنَزَلَةَ قَتْلِ مِثْلِهِ لَهُ وَلَا وَجِبَتْ فَلْيَتَأَمَّلْ وَجْهَ التَّنْزِيلِ س م عَلَى حَجٍّ وَوَجْهَ التَّأَمُّلِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ أَنَّهُ مَعْصُومٌ عَلَى نَفْسِهِ وَذَلِكَ يَقْتَضِي وَجُوبَ الْكُفَّارَةِ عَلَيْهِ فَعَدَمُهَا مُخَالَفٌ لِمَا قَدَّمَهُ فِي التَّيْمُنِ مِنْ أَنَّ الزَّانِي الْمُخَصَّنَ مَعْصُومٌ عَلَى نَفْسِهِ فَيَشْرَبُ الْمَاءَ لِعَطْشِهِ وَيَتَيَمَّمُ اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا اسْتَظْهَرَهُ شَارِحٌ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَمَا

□ قَوْلُهُ: (أَوَّلُ الْبَابِ) أَيْ كِتَابِ الْجِرَاحِ. □ قَوْلُهُ: (لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ إِذْنٍ) أَيْ فِي قَتْلِهِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا وَجِبَتْ كَالِدِيَّةُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ بِنَاءٌ عَلَى مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ الْمُغْلَبَ فِي قَتْلِهِ بِلَا إِذْنٍ مُعْنَى الْقِصَاصِ فَلَا إِشْكَالَ بَيْنَ الْبَاطِنِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ تَجِبْ فِيهِ إلخ) هَذَا يَقْتَضِي تَنْزِيلَ قَتْلِ نَفْسِهِ مَنَزَلَةَ قَتْلِ غَيْرِ مِثْلِهِ لَهُ لَا مَنَزَلَةَ قَتْلِ مِثْلِهِ لَهُ وَلَا وَجِبَتْ فَلْيَتَأَمَّلْ وَجْهَ التَّنْزِيلِ.

لو قتله غيره أفتيائاً على الإمام (وفي) قتل (نفسه وجه) أنها لا تجب فيها كما لا ضمان ويؤدّه وضوح الفرق وهو أن الكفارة حقّ الله تعالى فلم تسقط بفعله بخلاف الضمان.  
 (لا) في قتل (امرأة وصبي حربيين) وإن جُرم لأنه ليس لعصمتيهما بل لتفويت إزاقهم على المسلمين وكالصبي الحربي والمجنون الحربي (وباع) قتله عادل حال القتال وعكسه (وصائلي) قتله من صال عليه لإهدارهما بالنسبة لقاتليهما حينئذ (ومقتصر منه) قتله المستحق ولو لبعض القود لأنه مُهدّر بالنسبة إليه وإن أئتم بتفويته تشفى غيره ولا تجب على عاين وإن كانت العين حقاً لأنها لا تعدّ مهلكاً عادةً على أن التأثير يقع عندها لا بها حتى بالنظر للظاهر وقيل تنبعث منها جواهر لطيفة غير مزيّنة تتخلّل المسام فيخلق الله تعالى الهلاك عندها ومن أدويتها المجربة التي «أمر بها ﷺ أن يتوضأ العائِن» أي يغسل وجهه ويديه ومِرْقَئِهِ ورُكْبَتَيْهِ وأطراف رجليه وداخل إزاره أي ما يلي جسده من الإزار وقيل وركبته وقيل مذاكيره ويصّبّه على رأس المعيون وأوجب ذلك بعض العلماء ورجحه المازدي وفي شرح مسلم عن العلماء وإذا طُلب من العائِن فعل ذلك لزمه لخبير «وإذا استغسلتم فاغسلوا» وعلى السلطان

استظهره بعض الشراح اه. وعبارة المُغني كما قال الزركشي اه. ة قوله: (لو قتله غيره أفتيائاً على الإمام) أي فأنه لا كفارة على القاتل اه. ع ش. ة قوله: (لأنه) أي المنع من قتلهما اه. مُغني.  
 ة قوله: (قتله من صال) إلى قوله على أن التأثير في المُغني إلا قوله وإن أئتم إلى ولا تجب وإلى قوله وأوجب ذلك بعض العلماء في النهاية إلا قوله وقيل وركبته وقيل مذاكيره. ة قوله: (من صال عليه) وكان يتبني إيراؤ الضمير اه. رشيد أي لجريان الصلة على غير من هي له. ة قوله: (لإهدارهما) أي الباغي والصائلي اه. ع ش. ة قوله: (ولو لبعض القود) كان انفرّد بعض الأولاد بقتل قاتل أبيهم قاله المتولي وخالفه ابن الرُّفعة وقال الزركشي إنه المتّجه ويُمكن الجمع بينهما بأن كلام المتولي عند إذن الباقي وكلام ابن الرُّفعة عند عدمه اه. مُغني وصريح صنيع الشارح كالتّحقيق حَمَلُ كلام المتولي على إطلاقه وعدم وجوب الكفارة ولو كان قتل البعض بدون إذن الباقي. ة قوله: (ولا تجب على عاين) أي الكفارة كما لا يجب قتل قود ولا دية عليه ومثل العائِن الولي إذا قتل بحاله فلا شيء عليه مُغني وع ش.  
 ة قوله: (وقيل تنبعث) عبارة التّحقيق ومن ثم قيل إلخ وكذا كان في أصل الشارح رحمته الله تعالى ثم أُصلح إلى ما ترى اه. سيّد عمَر. ة قوله: (ويديه) أي كفّيه فقط دون الساعدين وقوله وداخل إزاره أي ما بين السرة والركبة اه. ع ش. ة قوله: (أي ما يلي جسده) كذا في الروضة وعبارة ابن المُفري وأن يغسل جلده ممّا يلي إزاره بماء اه. ة قوله: (وإذا طُلب إلخ) عبارة ع ش وهل يجب فعل ذلك إذا وجد التأثير في المعين وطُلب منه أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لعدم تحقّق نفع ذلك اه. وفيه ما فيه إذ لا يُقبل كلامه في مخالفة التّووي والشارح لا سيما عند استدلالهما بالحديث. ة قوله: (وعلى السلطان) إلى قوله وقد يُجاب في المُغني. ة قوله: (وعلى السلطان إلخ) عطف على قوله وأوجب ذلك إلخ.

مَنْ عُرِفَ بِذَلِكَ مِنْ مُخَالَطَةِ النَّاسِ وَبِرُزْقِهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ إِنْ كَانَ فَقِيرًا فَإِنْ ضَرَّرَهُ أَشَدُّ مِنْ ضَرَرِ الْمَجْذُومِ الَّذِي مَنَعَهُ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ مُخَالَطَةِ النَّاسِ وَأَنْ يَدْعُو الْعَائِنَ لَهُ وَأَنْ يَقُولَ الْمَعْيُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ حَصَّنْتُ نَفْسِي بِالْحَيِّ الْقَيُّومِ الَّذِي لَا يَمُوتُ أَبَدًا وَدَفَعْتُ عَنْهَا الشُّوْءَ بِالْفِ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ قَالَ الْقَاضِي وَيُسْنُ لِمَنْ رَأَى نَفْسَهُ سَلِيمَةً وَأَحْوَالَهُ مُعْتَدِلَةً أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ قَالَ الرَّازِيُّ وَالْعَيْنُ لَا تُؤَثِّرُ يَمُنُّ لَهُ نَفْسٌ شَرِيفَةٌ لِأَنَّهُ لَا اسْتِعْظَامَ لِلشَّيْءِ وَاعْتَرَضَ بِمَا رَوَاهُ الْقَاضِي «أَنَّ نَبِيًّا اسْتَكْتَرَّ قَوْمَهُ فَمَاتَ مِنْهُمْ فِي لَيْلَةٍ مِائَةُ أَلْفٍ فَشَكَا ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فَقَالَ إِنَّكَ اسْتَكْتَرْتَهُمْ فِعْنْتَهُمْ فَهَلَّا حَصَّنْتَهُمْ إِذَا اسْتَكْتَرْتَهُمْ؟ فَقَالَ يَا رَبِّ كَيْفَ أَخَصَّنْتَهُمْ؟ قَالَ تَعَالَى تَقُولُ حَصَّنْتُكُمْ بِالْحَيِّ الْقَيُّومِ» الْخِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ الرَّازِيُّ هُوَ الْأَغْلَبُ بَلْ يَتَعَيَّنُ تَأْوِيلُ هَذَا إِنْ صَحَّ بِأَنَّ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا غَفَلَ عَنِ الذِّكْرِ عِنْدَ الاسْتِكْثَارِ غَوِیَبَ فِيهِمْ لِيَسْأَلَ فَيَعْلَمَ فَهُوَ كَالْإِصَابَةِ بِالْعَيْنِ لَا أَنَّهُ عَانَ حَقِيقَةً.

(وَعَلَى كُلِّ مِنَ الشُّرَكَاءِ كَفَّارَةٌ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُا حَقٌّ يَتَعَلَّقُ بِالْقَتْلِ فَلَا يَتَبَعَضُ كَالْقَصَاصِ وَبِهِ فَارَقَتْ الدِّيَّةَ وَلَأَنَّهُا وَجِبَتْ لِهَيْثُكَ الْحَرَمَةِ لَا بَدَلًا وَبِهِ فَارَقَتْ جِزَاءَ الصَّيْدِ.

(وَهِيَ كُ) كَفَّارَةٌ (ظَاهِرًا) فِي جَمِيعِ مَا مَرَّ فِيهَا فَيُعْتَقُ مَنْ يُجْزَى ثُمَّ يَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ كَمَا مَرَّ ثُمَّ أَيْضًا لِلآيَةِ (لَكِنْ لَا إِطْعَامَ فِيهَا) عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ الصَّوْمِ (فِي الْأَظْهَرِ) إِذْ لَا نَصَّ فِيهِ وَالْمُتَّبِعُ فِي الْكُفَّارَاتِ النَّصُّ لَا الْقِيَاسُ وَالْمُطْلَقُ إِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي الْأَوْصَافِ كَالْإِيمَانِ فِي الرِّقْبَةِ لَا الْأَشْخَاصِ كَالْإِطْعَامِ هُنَا وَعُلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي الصَّوْمِ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ قَبْلَهُ أَطْعَمَ عَنْهُ.

□ فَوَدَّ: (وَأَنْ يَدْعُو الْخِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَنْ يَتَوَضَّأَ الْخِ. □ فَوَدَّ: (لَهُ) أَيِ لِلْمُعِينِ بَفَتْحِ الْمِيمِ بِالْمَآثُورِ وَهُوَ اللَّهُمَّ بَارِكْ فِيهِ وَلَا تَضُرَّهُ أَه. مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (قَالَ الْقَاضِي وَيُسْنُ الْخِ) وَكَانَ الْقَاضِي يُحَصِّنُ تَلَامِيذَهُ بِذَلِكَ إِذَا اسْتَكْتَرَّهُمْ أَه. مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (لَأَنَّهُا حَقٌّ) إِلَى الْكِتَابِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى.

□ فَوَدَّ: (كَالْقَصَاصِ الْخِ) فَإِنْ قِيلَ مَلَأَ تَبَعَضَتْ كَالدِّيَّةِ أَجِيبُ بِأَنَّ الدِّيَّةَ بَدَلٌ عَنِ النَّفْسِ وَهِيَ وَاحِدَةٌ وَالْكَفَّارَةُ لِتَكْفِيرِ الْقَتْلِ وَكُلُّ وَاحِدٍ قَاتِلٌ وَلَآنَ فِيهَا مَعْنَى الْعِبَادَةِ وَالْعِبَادَةُ الْوَاجِبَةُ عَلَى الْجَمَاعَةِ لَا تَتَبَعَضُ أَه. مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (لَا الْقِيَاسُ) قَضِيَّةٌ قَوْلِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَمَنَعَهُ أَيِ الْقِيَاسِ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الْحُدُودِ وَالْكَفَّارَاتِ وَالرُّخْصِ وَالتَّغْزِيرَاتِ انْتَهَى أَنَّ الصَّحِيحَ عِنْدَهُ الْجَوَازُ فِي الْجَمِيعِ فَيَكُونُ الصَّحِيحُ عِنْدَهُ جَوَازُ الْقِيَاسِ فِي الْكُفَّارَاتِ أَه. سَم. □ فَوَدَّ: (لَوْ مَاتَ قَبْلَهُ) وَيَقِي هُنَا قَيْدٌ آخَرُ وَهُوَ بَعْدَ التَّمَكُّنِ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ قَبْلَ الصَّوْمِ وَبَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنْهُ يُخْرِجُ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدَّ طَعَامٍ مِنْ تَرْكِتِهِ أَه. كُرْدِي.

□ فَوَدَّ: (أَطْعَمَ عَنْهُ) أَيِ بَدَلًا عَنِ الصَّوْمِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ وَلَيْسَ هُوَ كَفَّارَةٌ أَه. ع شِ عِبَارَةٌ سَمِ أَيِ جَاَزَ

□ فَوَدَّ: (لَا الْقِيَاسُ) قَضِيَّةٌ قَوْلِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَمَنَعَهُ أَيِ الْقِيَاسِ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الْحُدُودِ وَالْكَفَّارَاتِ وَالرُّخْصِ وَالتَّغْزِيرَاتِ انْتَهَى أَنَّ الصَّحِيحَ عِنْدَهُ الْجَوَازُ فِي الْجَمِيعِ فَيَكُونُ الصَّحِيحُ عِنْدَهُ جَوَازُ الْقِيَاسِ فِي الْكُفَّارَاتِ. □ فَوَدَّ: (إِنَّهُ لَوْ مَاتَ قَبْلَهُ أَطْعَمَ عَنْهُ) أَيِ جَوَازُ الْإِطْعَامِ عَنْهُ.

الإطعام عنه اهـ. وقضية قول المغني والأسنن أطعم من تركته كفائت صوم رمضان اهـ. الوجوب  
فإنافي كلام سم إلا أن يحمل كلامه على عدم التركة أو يقال إنه جواز بعد المنع فيشمل الوجوب مع  
وجود التركة فلا منافاة والله أعلم.



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ دَعْوَى الدَّمِ

عَبَّرَ بِهِ عَنِ الْقَتْلِ لِلزُّوْمِ لَهُ غَالِيًا (وَالْقِسَامَةُ) بِفَتْحِ الْقَافِ وَهِيَ لُغَةٌ اسْمٌ لِأَوْلِيَاءِ الدَّمِ وَلِأَيْمَانِهِمْ وَاصْطِلَاحًا اسْمٌ لِأَيْمَانِهِمْ وَقَدْ تُطْلَقُ عَلَى الْأَيْمَانِ مُطْلَقًا إِذِ الْقَسَمُ الْيَمِينُ وَلَا اسْتِثْبَاعَ الدَّعْوَى لِلشَّهَادَةِ بِالدَّمِ لَمْ يَذْكُرْهَا فِي التَّرْجَمَةِ وَإِنْ ذَكَرَهَا فِيمَا يَأْتِي (يُفْتَضَّرُ) لِصِحَّةِ دَعْوَى الدَّمِ كَغَيْرِهِ وَخَصَّ الْأَوَّلَ بِقَرِينَةٍ مَا يَأْتِي لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ سِتَّةُ شُرُوطٍ الْأَوَّلُ (أَنْ) تَعْلَمَ غَالِيًا بِأَنَّ (يَفْصِلُ) الْمُدَّعِي مَا يَدَّعِيهِ مِمَّا يَخْتَلِفُ بِهِ الْغَرَضُ فَيَفْصِلُ هُنَا مُدَّعِي الْقَتْلِ (مَا يَدَّعِيهِ مِنْ عَمْدٍ وَخَطَأٍ) وَشِبْهِ عَمْدٍ وَيَصِفُ كُلًّا مِنْهَا بِمَا يُنَاسِبُهُ مَا لَمْ يَكُنْ فَقِيهَا مُوَافِقًا لِمَذْهَبِ الْقَاضِي عَلَى مَا يَأْتِي بِمَا فِيهِ أَوَاخِرُ الشَّهَادَاتِ وَحُذِفَ الْأَخِيرُ لِأَنَّ الْخَطَأَ يُطْلَقُ عَلَيْهِ (وَانْفِرَادِ وَشَرِكَةٍ) بَيْنَ مَنْ.....

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ دَعْوَى الدَّمِ)

□ فَوَدَّ: (دَعْوَى الدَّمِ) عَبَّرَ بِالْكِتَابِ لِأَنَّهُ لَا شَيْئَ لَهُ عَلَى شُرُوطِ الدَّعْوَى وَبَيَانِ الْأَيْمَانِ الْمُعْتَبَرَةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا شَيْءٌ بِالدَّعْوَى وَالْبَيِّنَاتِ وَلَيْسَ مِنَ الْجَنَائِدِ اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (عَبَّرَ بِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَاعْتَرَضَ فِي النَّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (لِلزُّوْمِ لَهُ) أَيِ لُزُومِ الدَّمِ لِلْقَتْلِ. □ فَوَدَّ: (وَهِيَ) أَيِ لَفْظَةُ الْقِسَامَةِ. □ فَوَدَّ: (وَلِأَيْمَانِهِمْ) أَيِ الْأَيْمَانِ الَّتِي تُقَسَّمُ عَلَى أَوْلِيَاءِ الدَّمِ اهـ. مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَقَدْ تُطْلَقُ) أَيِ الْقِسَامَةُ اضْطِلَاحًا وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا أَيِ لِلدَّمِ أَوَّلًا اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (وَلَا اسْتِثْبَاعَ الدَّعْوَى إلخ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى التَّرْجَمَةِ وَلَوْ قُلْنَا هِيَ غَيْبٌ فَمَحَلُّهُ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ ثُمَّ مَا يَسْتَتْبِعُهَا اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (لَمْ يَذْكُرْهَا) أَيِ الشَّهَادَةِ بِالدَّمِ. □ فَوَدَّ: (دَعْوَى الدَّمِ) أَيِ الْقَتْلِ اهـ. سم. □ فَوَدَّ: (كَغَيْرِهِ) أَيِ كَدَعْوَى غَيْرِ الدَّمِ كَغَضَبٍ وَسَرِقَةٍ وَإِثْلَافٍ اهـ. مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَوَخَّصَ الْأَوَّلَ) أَيِ فِي التَّرْجَمَةِ وَقَوْلُهُ بِقَرِينَةٍ مَا يَأْتِي أَيِ مِنْ قَوْلِهِ مِنْ عَمْدٍ إلخ اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (أَنْ يَعْلَمَ) بَيْنَاءِ الْمَفْعُولِ وَنَائِبُ فَاعِلِهِ صَمِيرُ الْمُدَّعَى بِهِ وَكَانَ الْأَوَّلَى التَّائِيثُ كَمَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (غَالِيًا) أَخْرَجَ مَسَائِلَ فِي الْمَطُولَاتِ مِنْهَا إِذَا ادَّعَى عَلَى وَارِثٍ مَيِّتٍ صُدُورَ وَصِيَّةٍ بِشَيْءٍ مِنْ مَوْرَثِهِ فَتُسْمَعُ دَعْوَاهُ وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنِ الْمَوْصَى بِهِ أَوْ عَلَى آخَرَ صُدُورُ إِقْرَارٍ مِنْهُ لَهُ بِشَيْءٍ سَمٍ عَلَى الْمُنْهَجِ وَمِنْهَا دَعْوَى الْمُتَعَةِ وَالتَّقَفَةِ وَالْحُكُومَةِ وَالرَّضْخِ اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (وَحُذِفَ الْأَخِيرُ) أَيِ شِبْهِ الْعَمْدِ.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ دَعْوَى الدَّمِ وَالْقِسَامَةِ)

□ فَوَدَّ: (لِصِحَّةِ دَعْوَى الدَّمِ) أَيِ الْقَتْلِ.

يُمْكِنُ اجْتِمَاعُهُمْ وَعَدِدُ الشُّرَكَاءِ إِنْ وَجِبَتْ الدِّيَّةُ وَلَوْ بِأَنْ يَقُولَ أَعْلَمُ أَنَّهُمْ لَا يَزِيدُونَ عَلَى عَشْرَةِ مِثَالٍ فَتُسَمَّعَ وَيُطَالَبُ بِحَصَّةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَ وَاحِدًا طَالَبَهُ بِعَشْرِ الدِّيَّةِ لِاخْتِلَافِ الْأَحْكَامِ بِذَلِكَ وَمَنْ ثَمَّ لَمْ يَجِبْ ذِكْرُ عَدَدِ الشُّرَكَاءِ فِي الْقَوْدِ لِأَنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ وَاسْتَشْنَى ابْنُ الرُّفْعَةِ كَالْمَاوَزْدِيِّ السَّحَرِ فَلَا يُشْتَرَطُ تَفْصِيلُهُ لِخَفَائِهِ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِإِطْلَاقِهِمْ أَيْ لِكُنْهُ ظَاهِرُ الْمَعْنَى (فَإِنْ أَطْلَقَ) الْمُدَّعَى (اسْتَفْصَلَهُ الْقَاضِي) نَذْبًا بِمَا ذُكِرَ لِتَصَحُّحِ دَعْوَاهُ وَلَهُ أَنْ يُعْرِضَ عَنْهُ (وَقِيلَ يُعْرِضُ عَنْهُ) وَجَوَابًا لِأَنَّهُ نَوَّعَ مِنَ التَّلْقِينِ وَرَدُّهُ بِأَنَّ التَّلْقِينَ أَنْ يَقُولَ لَهُ قُلْ قَتَلَهُ عَمْدًا مِثْلًا لَا كَيْفَ قَتَلَهُ عَمْدًا أَمْ غَيْرَهُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الاسْتَفْصَالَ عَنْ وَضْفِ أَطْلَاقِهِ سَائِغٌ وَعَنْ شَرْطِ أَغْفَلَهُ مُتَمَتِّعٌ وَفِي الْاِكْتِفَاءِ بِكِتَابَةِ رُقْعَةٍ بِالدَّعْوَى وَقَوْلُهُ ادَّعَى بِمَا فِيهَا وَجِهَانٍ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ مِنْهُمَا أَنَّهُ لَا يَكْفِي إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْقَاضِي وَالْخَصْمِ مَا فِيهَا ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا قَالَ الظَّاهِرُ مِنْهُمَا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الزَّرْكَشِيُّ الْاِكْتِفَاءُ بِذَلِكَ إِذَا قَرَأَهَا الْقَاضِي أَوْ قُرِئَتْ عَلَيْهِ أَيْ بِحَضْرَةِ الْخَصْمِ

□ قَوْلُهُ: (يُمْكِنُ اجْتِمَاعُهُمْ) فَإِنَّ ذِكْرَ مَعَ الْخَصْمِ شُرَكَاءَ لَا يُمْكِنُ اجْتِمَاعُهُمْ عَلَيْهِ لَعَنَتْ دَعْوَاهُ اهـ. رَوَّضَ وَسَيَاتِي فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ. □ قَوْلُهُ: (وَعَدِدِ الشُّرَكَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ وَاعْتَرَضَ فِي الْمُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَعَدِدِ الشُّرَكَاءِ) عَطَفَ عَلَى شَرْكَةِ. □ قَوْلُهُ: (فَتُسَمَّعَ) أَيْ دَعْوَاهُ. □ قَوْلُهُ: (وَيُطَالَبُ) بَيْنَاءِ الْفَاعِلِ وَالضَّمِيرُ لِلْمُدَّعَى. □ قَوْلُهُ: (لِاخْتِلَافِ الْأَحْكَامِ الْخ) تَعْلِيلٌ لِلْمَتْنِ وَمَا زَادَهُ الشَّارِحُ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَجِبْ ذِكْرُ عَدَدِ الشُّرَكَاءِ الْخ) أَيْ وَلَا ذَكَرَ أَصْلَ الشَّرِكَةِ وَالْاِنْفِرَادِ كَمَا ذَكَرَهُ سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ عَنْ م ر اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ) أَيْ حُكْمُ الْقَوْدِ بِالْاِنْفِرَادِ وَالشَّرِكَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَاسْتَشْنَى ابْنُ الرُّفْعَةِ الْخ) أَيْ مِنْ وَجُوبِ التَّفْصِيلِ السَّحَرِ فَلَا يُشْتَرَطُ الْخ وَهُوَ ظَاهِرٌ نِهَائِيٌّ وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (فَلَا يُشْتَرَطُ تَفْصِيلُهُ) بَلْ يُسْأَلُ السَّاحِرُ وَيُعْمَلُ بِمُقْتَضَى بَيَانِهِ اهـ. مُغْنِي وَسَيَاتِي مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فِي آخِرِ الْبَابِ. □ قَوْلُهُ: (أَيْ لِكُنْهُ الْخ) أَيْ الْاِسْتِثْنَاءُ. □ قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَطْلَقَ الْمُدَّعَى) أَيْ مَا يَدَّعِيهِ كَقَوْلِهِ هَذَا قَتَلَ أَبِي. □ قَوْلُهُ: (نَذْبًا) إِلَى قَوْلِهِ وَجِهَانٍ فِي النَّهَائَةِ. □ قَوْلُهُ: (بِمَا ذُكِرَ) فَيَقُولُ لَهُ أَقْتَلَهُ عَمْدًا أَوْ خَطَاً أَوْ شَبَهَ عَمْدٍ فَإِنْ بَيَّنَّ وَاحِدًا مِنْهَا اسْتَفْصَلَهُ عَنْ صِفَتِهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِصِفَتِهِ تَعْرِيفُهُ فَإِنْ وَصَفَهُ قَالَ أَكَانَ وَخَدَهُ أَمْ مَعَ غَيْرِهِ فَإِنْ قَالَ مَعَ غَيْرِهِ قَالَ أَتَعْرِفُ عَدَدَ ذَلِكَ الْغَيْرِ فَإِنْ قَالَ نَعَمْ قَالَ أَذْكُرُهُ وَحَيْثُ يُطَالَبُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِالْجَوَابِ زِيَادِيٍّ اهـ. بَجِيرَمِي. □ قَوْلُهُ: (وَلَهُ) أَيْ لِلْقَاضِي أَنْ يُعْرِضَ عَنْهُ أَيْ عَنِ الْمُدَّعَى وَلَا يُسْأَلُ الْجَوَابَ عَنِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ اهـ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (لَا كَيْفَ قَتَلَهُ الْخ) أَيْ لَا أَنْ يَقُولَ كَيْفَ الْخ. □ قَوْلُهُ: (عَنْ وَضْفِ أَطْلَاقِهِ الْخ) قَدْ يُقَالُ قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ التَّفْصِيلَ شَرْطٌ مُسْتَحْتَلٌ لَا وَضْفٌ لِشَرْطِ اهـ. سَيِّدُ عَمَرٍ. □ قَوْلُهُ: (إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْقَاضِي الْخ) أَيْ وَلَوْ بِمُجَرَّدِ مُطَالَعَةِ كُلِّ مِنْهُمَا مَا كُتِبَ بِحَالِهِ اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (قَالَ الظَّاهِرُ مِنْهُمَا الْخ) اعْتَمَدَهُ النَّهَائَةُ. □ قَوْلُهُ: (أَيْ بِحَضْرَةِ الْخَصْمِ) أَيْ أَوْ غَيْبَتِهِ الْغَيْبَةُ الْمُسَوَّغَةُ لِسَمَاعِ الدَّعْوَى عَلَى الْغَائِبِ كَمَا هُوَ

□ قَوْلُهُ: (إِنْ وَجِبَتْ الدِّيَّةُ الْخ) لَا يُقَالُ الْقِسَامَةُ لَا يَجِبُ مَعَهَا إِلَّا الدِّيَّةُ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الدَّعْوَى الْأَعْمُ وَمَا مَعَهُ قِسَامَةٌ. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا قَالَ الظَّاهِرُ مِنْهُمَا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الزَّرْكَشِيُّ الْخ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.

قبل الدعوى وعليه فيُفَرَّقُ بين هذا ونظيره في إشهاده على رُقعة بِحَطِّه أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ قِرَاءَتِهَا عَلَيْهِمْ وَلَا يَكْفِي قَوْلُهُ اشْهَدُوا عَلَيَّ بِمَا فِيهَا وَإِنْ عَرَفُوهُ بِأَنَّ الشَّهَادَةَ يُخْتَاطُ لَهَا أَكْثَرُ عَلَى أَنْ اشْهَدُوا عَلَيَّ بِكَذَا لَيْسَ صِغَةً إِقْرَارٍ عَلَى مَا يَكُونُ فِيهِ الثَّانِي أَنْ تَكُونَ مُلْزِمَةً فِي دَعْوَى هِبَةٍ شَيْءٍ لَا بُدَّ مِنْ وَأَقْبَضْنِيهِ أَوْ قَبْضَتُهُ يَأْذَنُهُ وَيَبِيعُ أَوْ إِقْرَارٍ لَا بُدَّ مِنْ وَيُلْزِمُهُ التَّسْلِيمُ إِلَيَّ أَوْ إِلَى وَلِيِّي.

(و) الثَّالِثُ (أَنْ يُعَيِّنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فُلُوقًا) فِي دَعْوَاهِ عَلَى حَاضِرِينَ (قَتَلَهُ أَحَدُهُمْ) أَوْ قَتَلَهُ هَذَا أَوْ هَذَا أَوْ هَذَا وَطَلَبَ تَخْلِيفَهُمْ (لَمْ يُخْلَفْهُمْ الْقَاضِي فِي الْأَصَحِّ) لِإِنْبِهَامِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَفَهْمِ شَارِحِ الْمَتْنِ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنْ سَمَاعِ دَعْوَاهِ عَلَيْهِمْ ثُمَّ إِنْ أَنْكَرُوا وَطَلَبَ تَخْلِيفَهُمْ لَمْ يُخْلَفْهُمْ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ أَصْلًا كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ فَرَضُ غَيْرِ الْمَتْنِ الْخِلَافُ فِي أَصْلِ سَمَاعِ الدَّعْوَى وَاسْتَحْسَنُوهُ لِأَنَّ التَّحْلِيفَ فَرَعُ الدَّعْوَى بَلْ صَرَحُوا بِهِ بِقَوْلِهِمْ إِنْ قَوْلَ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا لَوْ قَالَ الْقَاتِلُ أَحَدُهُمْ وَلَا أَعْرِفُهُ فَلَهُ تَخْلِيفُهُمْ فَإِنْ نَكَلَ أَحَدُهُمْ كَانَ لَوْنًا فِي حَقِّهِ فَيُقْسِمُ عَلَيْهِ مَبْنِيٌّ عَلَى سَمَاعِ الدَّعْوَى وَهُوَ وَجْهٌ ضَعِيفٌ وَيُلْزَمُ مِنْ عَدَمِ سَمَاعِهَا عَدَمُ التَّحْلِيفِ لِأَنَّهُ فَرَعُهَا نَعَمْ، إِنْ كَانَ هُنَاكَ لَوْنٌ سَمِعَتْ كَذَا قِيلَ وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ سَمَاعِهَا تَخْلِيفُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَهُوَ عَلَى مُبْهَمٍ مُحَالٍ وَلَا يُقَالُ فَإِذْ ذَٰلِكَ تَخْلِيفُ الْكُلِّ لِأَنَّ تَخْلِيفَهُمْ إِنَّمَا يَنْشَأُ عَنْ دَعْوَى مَسْمُوعَةٍ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهَا لَا تُسْمَعُ (وَيَجْزِيَانِ) أَيِ الْأَصَحِّ وَمُقَابِلُهُ (فِي دَعْوَى).....

ظَاهِرُ أَه. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (مِنْ قِرَاءَتِهَا) أَيِ بِنَفْسِهِ عَلَيْهِمْ أَيِ الشُّهُودِ. قَوْلُهُ: (الثَّانِي) إِلَى قَوْلِهِ وَفَهْمِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (إِلَى) أَيِ إِذَا كَانَ رَشِيدًا وَقَوْلُهُ أَوْ إِلَى وَلِيِّي أَيِ إِذَا كَانَ سَفِيهًا. قَوْلُهُ: (وَفَهْمُ شَارِحِ) أَيِ حَمَلُ. قَوْلُهُ: (وَفَهْمُ شَارِحِ الْمَتْنِ عَلَى ظَاهِرِهِ الْخ) قَدْ يَمْتَنِعُ أَنَّ هَذَا الْفَهْمَ ظَاهِرُ الْمَتْنِ مَعَ جَعْلِ التَّعْيِينَ مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الدَّعْوَى فَهَذَا قَرِينَةٌ عَلَى نَفْيِ التَّحْلِيفِ لِتَنَفِّيِ صِحَّةِ الدَّعْوَى أَه. سَم.

قَوْلُهُ: (فَرَعُ الدَّعْوَى) أَيِ صِحَّتُهَا. قَوْلُهُ: (لَوْ قَالَ) أَيِ الْمُدَّعَى. قَوْلُهُ: (مَبْنِيٌّ الْخ) خَبَرٌ أَنَّ.

قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ) أَيِ التَّحْلِيفِ فَرَعُهَا أَيِ الدَّعْوَى وَسَمَاعُهَا. قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ كَانَ هُنَاكَ لَوْنٌ سَمِعَتْ) وَخَلَفَهُمْ أَه. زِهَابَةُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ وَعَلَى هَذَا فَإِنْ نَكَلَ وَاجِدَ مِنْهُمْ عَنِ الْيَمِينِ فَذَلِكَ لَوْنٌ فِي حَقِّهِ لِأَنَّهُ يُشْعِرُ بِأَنَّهُ الْقَاتِلُ فَلِلْوَلِيِّ أَنْ يُقْسِمَ عَلَيْهِ فَلَوْ نَكَلُوا كُلُّهُمْ عَنِ الْيَمِينِ أَوْ قَالَ عَرَفْتُهُ فَلَهُ تَعْيِينُهُ وَيُقْسِمُ عَلَيْهِ لِأَنَّ اللَّوْنَ حَاصِلٌ فِي حَقِّهِمْ جَمِيعًا وَقَدْ يَظْهَرُ لَهُ بَعْدُ الْإِشْتِيَاءُ أَنَّ الْقَاتِلَ هُوَ الَّذِي عَيَّنَهُ أَه. قَوْلُهُ: (كَذَا قِيلَ) اعْتَمَدَ النِّهَايَةُ وَالْمُغْنِي وَالشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّ تَخْلِيفَهُمْ إِنَّمَا يَنْشَأُ الْخ) هَذَا الْقَاتِلُ يَقُولُ بِسَمَاعِهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَه. سَم. قَوْلُهُ: (أَيِ الْأَصَحِّ) إِلَى قَوْلِهِ وَالشَّرْطُ السَّادِسُ

قَوْلُهُ: (وَفَهْمُ شَارِحِ الْمَتْنِ عَلَى ظَاهِرِهِ الْخ) قَدْ يَمْتَنِعُ أَنَّ الْفَهْمَ ظَاهِرُ الْمَتْنِ مَعَ جَعْلِ الْيَقِينِ مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الدَّعْوَى فَهَذَا قَرِينَةٌ عَلَى أَنَّ نَفْيَ التَّحْلِيفِ لِتَنَفِّيِ صِحَّةِ الدَّعْوَى. قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ كَانَ هُنَاكَ لَوْنٌ سَمِعَتْ كَذَا قِيلَ) فَإِنْ كَانَ أَيِ هُنَاكَ لَوْنٌ سَمِعَتْ وَخَلَفَهُمْ م ر ش. قَوْلُهُ: (لَأَنَّ تَخْلِيفَهُمْ إِنَّمَا يَنْشَأُ عَنْ دَعْوَى مَسْمُوعَةٍ الْخ) هَذَا الْقَاتِلُ يَقُولُ بِسَمَاعِهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ.

نحو (غَضِبَ وَسَرَقَ وَإِتْلَافَ) وغيرها من كُلِّ مَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ انْفِرَادُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِسَبَبِ الدَّعْوَى فَلَا تُسْمَعُ فِيهِ عَلَى مُبْتَدِئِهِمْ وَقِيلَ تُسْمَعُ لِأَنَّهُ حِينْتِذِ يُقْصَدُ كَثْمُهُ فَيَعْسُرُ فِيهِ التَّعْيِينُ بِخِلَافِ نَحْوِ الْبَيْعِ لِأَنَّهُ يَنْشَأُ عَنْ اخْتِيَارِ الْعَاقِدِينَ فَيَضْبُطُ كُلُّ صَاحِبِهِ.

(و) الرَّابِعُ وَالْخَامِسُ أَهْلِيَّةُ كُلِّ مِنَ الْمُتَدَاعِيَيْنِ لِلْخِطَابِ وَرَدَّ الْجَوَابِ فحِينْتِذِ (إِنَّمَا تُسْمَعُ) الدَّعْوَى فِي الدِّمِّ وَغَيْرِهِ (مِنْ مُكَلَّفٍ) أَوْ سَكْرَانٍ (مُلْتَزِمٍ) وَلَوْ لِبَعْضِ الْأَحْكَامِ كَالْمُعَاهِدِ وَالْمُسْتَأْمَنِ (عَلَى مِثْلِهِ) وَلَوْ مُحْجُورًا عَلَيْهِ بِسَفَهٍ أَوْ فُلْسٍ أَوْ رِقٍّ لَكِنْ لَا يَقُولُ الْأَوَّلُ اسْتَحِقُّ تَسْلِيمَ الْمَالِ وَإِنَّمَا يَقُولُ وَيَسْتَحِقُّهُ وَلِيٍّ وَلَا تُسْمَعُ عَلَى الْأَخِيرِ هُنَا إِلَّا لِقَوْدٍ أَوْ إِقْسَامٍ بِخِلَافِ صَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ عِنْدَ الدَّعْوَى لِلْإِلْغَاءِ عِبَارَتُهُمَا فَتُسْمَعُ مِنَ الْوَلِيِّ.....

فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (نَحْوِ غَضَبٍ إِنْخٍ) يُغْنِي عَنِ التَّخَوُّ قَوْلُهُ وَغَيْرُهَا إِنْخٍ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ كُلِّ مَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ انْفِرَادُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ) أَيُّ عَنِ الْمُدْعَى يُغْنِي يُتَصَوَّرُ اسْتِقْلَالُهُ بِهِ بِقَرِينَةٍ مَا يَأْتِي وَقَوْلُهُ بِسَبَبِ الدَّعْوَى مُتَعَلِّقٌ بِانْفِرَادِ إِنْخٍ أَيُّ بِالسَّبَبِ الَّذِي أَدْعَى لِأَصْلِهِ كَالْغَضَبِ أَه. رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ إِنْخٍ) عِبَارَةُ الدَّمِيرِيِّ أَيُّ وَالْمُغْنَى لِأَنَّ الْمُبَاشِرَ لِهَذِهِ الْأُمُورِ يُقْصَدُ كَثْمُهَا أَه. رَشِيدِي عِبَارَةُ الْمُغْنَى إِذِ السَّبَبُ لَيْسَ لِصَاحِبِ الْحَقِّ فِيهِ اخْتِيَارٌ وَالْمُبَاشِرُ لَهُ يُقْصَدُ الْكَثْمَانِ فَاشْبَهَ الدِّمَّ.

(تَنْبِيْهُ): ضَابِطُ مَحَلِّ الْخِلَافِ أَنْ يَكُونَ سَبَبُ الدَّعْوَى يَقْتَرِدُ بِهِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ فَيَعْسُرُ تَعْيِينُهُ بِخِلَافِ دَعْوَى الْبَيْعِ وَالْقَرْضِ وَسَائِرِ الْمُعَامَلَاتِ لِأَنَّهُا تَنْشَأُ إِنْخٍ. □ قَوْلُهُ: (حِينْتِذِ) أَيُّ حِينَ مُبَاشَرَتِهِ.

□ قَوْلُهُ: (فَيَعْسُرُ) أَيُّ عَلَى الْمُدْعَى وَقَوْلُهُ التَّعْيِينُ أَيُّ تَعْيِينُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ نَحْوِ الْبَيْعِ) أَيُّ وَالْقَرْضِ وَسَائِرِ الْمُعَامَلَاتِ أَه. مُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ يَنْشَأُ عَنْ اخْتِيَارِ الْعَاقِدِينَ إِنْخٍ).

(فَرْغَ): لَوْ نَشَأَتِ الدَّعْوَى عَنْ مُعَامَلَةٍ وَكَيْلِهِ أَوْ عَبْدِهِ الْمَأْذُونِ وَمَاتَا أَوْ صَوَّرَتْ عَنْ مَوْرَثَةٍ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ احْتِمَالُ إِجْرَاءِ الْخِلَافِ لِلْمَعْنَى وَاحْتِمَالُ أَنْ لَا يَجْرِيَ لِأَنَّ أَصْلَهَا مَعْلُومٌ قَالَ وَلَمْ أَرِ مَنْ تَعَرَّضَ لِذَلِكَ أَه. وَإِجْرَاءُ الْخِلَافِ أَوْجَهُ أَه. مُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَالرَّابِعُ وَالْخَامِسُ إِنْخٍ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَرَابِعُهَا مَا تَضَمَّنَهُ.

□ قَوْلُهُ: (إِنَّمَا تُسْمَعُ إِنْخٍ) قَالَ وَخَامِسُهَا أَنْ تَكُونَ الدَّعْوَى عَلَى مُدْعَى عَلَيْهِ مِثْلَهُ أَيُّ الْمُدْعَى. □ قَوْلُ (سَنِي): (مِنْ مُكَلَّفٍ) أَيُّ بِالْخِ عَاقِلٍ حَالَةَ الدَّعْوَى وَلَا يَضُرُّ كَوْنُهُ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ جَنِينًا حَالَةَ الْقَتْلِ إِذَا كَانَ بِصِفَةِ الْكَمَالِ عِنْدَ الدَّعْوَى لِأَنَّهُ قَدْ يُعْلَمُ الْحَالُ بِالتَّسَامُعِ وَيُمْكِنُهُ أَنْ يَخْلِفَ فِي مَقْلَظَةِ الْحِلْفِ إِذَا عَرَفَ مَا يَخْلِفُ عَلَيْهِ بِإِقْرَارِ الْجَانِي أَوْ سَمَاعِ كَلَامٍ مَنْ يَقْبُحُ بِهِ كَمَا لَوْ اشْتَرَى عَيْنًا وَقَبَضَهَا فَادَّعَى رَجُلٌ مِلْكَهَا فَلَهُ أَنْ يَخْلِفَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ التَّسْلِيمَ إِلَيْهِ اُعْتِمَادًا عَلَى قَوْلِ الْبَائِعِ أَه. مُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (أَوْ سَكْرَانٍ) أَيُّ مُتَعَدٍّ أَه. مُغْنَى.

□ قَوْلُ (سَنِي): (عَلَى مِثْلِهِ) أَيُّ الْمُدْعَى فِي كَوْنِهِ مُكَلَّفًا مُلْتَزِمًا أَه. مُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (الْأَوَّلُ) أَيُّ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ بِسَفَهٍ. □ قَوْلُهُ: (تَسْلِيمُ الْمَالِ إِنْخٍ) الْأَوَّلَى تَسْلَمُ الْمَالِ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَخِيرِ) أَيُّ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ

□ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ صَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ) أَيُّ لَا يَصِحُّ دَعْوَاهُمَا وَلَا الدَّعْوَى عَلَيْهِمَا أَيُّ إِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ بَيِّنَةٌ فِيمَا



أو عليه وحربي لا أمان له مُدْعِيًا كان أو مُدْعَى عليه إلا في صورٍ تُعْلَمُ مِنَّا يأتي في السَّيَرِ وذلك لعدم التزامه لشيءٍ من الأحكامِ ومَرَّ قبولُ إقرارِ سفيهٍ بموجبِ قودٍ ومثله نُكُولُه وحلفُ المُدْعَى لا مالَ لكن تُسَمَّعُ الدعوى عليه لإقامةِ البينة لا غيرَ لا لِحَلِفِ مُدْعٍ لو نَكَلَ لأنَّ التُّكُولَ مع اليمينِ كالإقرارِ وإقراره به لَعَوُ كما تقرَّر. (و) الشرطُ السادسُ أن لا يُنَاقِضَها دعوى أخرى فحينئذٍ (لو ادَّعى) على شَخْصٍ (انفرادَه بالقتلِ ثم ادَّعى على آخر) انفرادًا أو شَرِكَةً (لم تُسمع الثانية) لِتَكْذِيبِ الأولى لها نعم، إن صدَّقه الثاني أُوْخِذَ أيضًا لأنَّ الحقَّ لا يعدوهُما ويُحتمَلُ كِذْبُهُ في الأولى وصدَّقه في الثانية وخرجَ بالثانية الأولى فإن ادَّعى ذلك قبلَ الحكمِ له بأخذِ المالِ لم يأخُذْهُ لِطُلانِ الأولى أو بعده مُكَنَّ مِنَ العودِ.....

بالرَّق. قود: (أو عليه) أي الولي بل إن تَوَجَّهَ على الصَّبِيِّ أو المجنونِ حَقٌّ ماليٌّ ادَّعى مُسْتَحِقُّهُ على وليهما فإن لم يَكُنْ وليٌّ حاضِرٌ فالدَّعْوَى عليهما كالدَّعْوَى على الغائبِ فلا تُسَمَّعُ إلا أن يَكُونَ هناكَ بَيِّنَةٌ ويحتاجُ معها إلى يَمِينِ الإِسْطِظْهَارِ اهـ. مُغْنِي. قود: (وَمَرَّ قَبُولُ إقرارِ سفيهٍ إلخ) عبارةُ المُغْنِي تَبْيِيهُ دَخَلَ فِي المُكَلَّفِ المَحْجُورِ عليه بالسَّفَهِ والفُلْسِ والرَّقِ فَيُسَمَّعُ الدَّعْوَى عليهم فيما يَصِحُّ إقرارُهُم به فَيُسَمَّعُ الدَّعْوَى على المَحْجُورِ عليه بالسَّفَهِ بالقتلِ ثم إن كان هناكَ لَوْثٌ سَمِعَتْ مُطْلَقًا سَوَاءَ أَكانَ عَمْدًا أم خَطَأً أم شِبْهَ عَمْدٍ وإن لم يَكُنْ لَوْثٌ فإن ادَّعى بما يوجبُ القِصاصَ سَمِعَتْ لأنَّ إقرارَه به مُقبُولٌ وكذلك بِحَدِّ القَذْفِ فإن أقرَّ أَمْضَى حُكْمَهُ وإن نَكَلَ حَلَفَ المُدْعَى واقتَصَّ وإن ادَّعى خَطَأً أو شِبْهَ عَمْدٍ لم تُسَمَّعْ إذ لا يُقبَلُ إقرارُه بِالْإِثْلَافِ اهـ. قود: (لكن تُسَمَّعُ الدَّعْوَى عليه) أي بالمالِ كان ادَّعى عليه أنه قَتَلَ عبْدَه أو أثْلَفَ مالَه اهـ. ع ش. قود: (والشرطُ السادسُ) إلى قوله لأنَّ الحقَّ في النِّهايةِ وإلى قوله فإن صَرَخَ في المُغْنِي إلا قوله ويُحتمَلُ إلى وَخَرَجَ. قود: (انفرادًا أو شَرِكَةً) أي أَنَّهُ مُتَّفِرِدٌ بالقتلِ أو شَرِيكُ الأَوَّلِ فيه اهـ. مُغْنِي.

قود (سني): (لَمْ تُسَمَّعِ الثَّانِيَةُ) أي سَوَاءَ أَقْسَمَ على الأولى وَمَضَى الحُكْمَ فيه أم لا اهـ. مُغْنِي. قود: (نَعَمْ إن صدَّقه الثاني إلخ) ظاهرُه سَوَاءَ كان تَصْديقُه قَبْلَ الحُكْمِ بالأولى أم بَعْدَه كما هو قَضِيَّةٌ صَنِيعِ المُغْنِي والرَّوْضِ أيضًا. قود: (أُوْخِذَ إلخ) عبارةُ النِّهايةِ فَهُوَ مُؤَاخَذٌ بإقراره وتُسَمَّعُ الدَّعْوَى عليه على الأصَحِّ في أَصْلِ الرَّوْضَةِ ولا يُمْكِنُ مِنَ العودِ إلى الأولى اهـ. أي لا مع تَصْديقِ الثاني ولا مع تَكْذِيبِهِ ع ش. قود: (أيضًا) الأولى إسقاطُه كما فَعَلَهُ النِّهايةُ والمُغْنِي. قود: (لا يَغْدُوهُما) أي المُدْعَى والمُدْعَى عليه الثاني. قود: (فإن ادَّعى ذلك) أي أَنَّ الآخَرَ مُتَّفِرِدٌ أو شَرِيكُ الأَوَّلِ وقوله له أي لِلْمُدْعَى وقوله بأخذِ المالِ أي مِنَ الأَوَّلِ. قود: (لِطُلانِ الأولى) أي بالثانية. قود: (مُكَنَّ مِنَ العودِ إلخ) لَعَلَّه

يَظْهَرُ أَخْذًا مِمَّا ذَكَرُوهُ فِي الرِّقَبِ وَعِنْدَ غَيْبَةِ الْوَلِيِّ تَكُونُ الدَّعْوَى عَلَى غَائِبٍ فَيَحْتَاجُ مَعَ الْبَيِّنَةِ لَيَمِينِ الإِسْطِظْهَارِ م ر ش. قود: (أو بَعْدَه مُكَنَّ مِنَ العودِ) عبارةُ شَرْحِ الرَّوْضِ فَيُمْكِنُ مِنَ العودِ إِلَى الأَوَّلِ اهـ.

إليها فإن قال إنَّ الأولَ ليس بقاتلٍ ردَّ عليه ما أخذه منه أو أنه شريك فيه ففيه ترددٌ للبُلُقيني قال وقياسُ البابِ أنه لا يُردُّ القِسْطُ فقط بل يرتفعُ ذلك من أصله ويُشَيِّقُ قسامةً على الاشتراكِ الذي ادَّعاه أخيراً انتهى وفيه ما فيه وفي الروضة لو قال ظلمته بالأخذ سأل فإنَّ بينَ أنه يكذبه ردُّ أو لا اعتقاده أنَّ المالَ لا يُؤخَذُ بيمينِ المُدَّعي فلا لأنَّ العبرةَ بعقيدةِ الحاكمِ وبحثِ البُلُقينيَّ أنه لو مات ولم يسأل ردَّ وارثه أي لأنَّ المُتبادِرَ من الظلمِ الأولِ وقال غيره بل يسأل الوارثُ فإنَّ امتنع عن الجوابِ ردَّ المالَ (أو ادَّعى عمداً ووصفه بغيره) من شبهةٍ أو خطأٍ أو عكسه (لم يُتطلَّ أصلُ الدعوى) وإنَّ لم يذكر تأويلاً (في الأظهر) بل يعتمدُ تفسيره لأنه قد يُظنُّ ما ليس بعمدٍ عمداً وقضيته أنَّ الفقيهَ الذي لا يتصوَّرُ خفاءَ ذلك عليه يتطلَّ منه ذلك لِلتَّنَاقُضِ لَكِنَّهُمْ عَلَّلُوهُ أَيْضاً بِأَنَّهُ قَدْ يَكْذِبُ فِي الْوَصْفِ وَيَصْذُقُ فِي الْأَصْلِ وَعَلَيْهِ فَلَا فَرْقَ.

(و) إِنَّمَا تَبَيَّنَ الْقِسَامَةُ فِي الْقَتْلِ دُونَ غَيْرِهِ كَمَا يَأْتِي وَقَوْفًا مَعَ النَّصِّ (بِمَحَلِّ لَوْثٍ) بِالْمُثَلَّةِ مِنْ

فَمَا إِذَا لَمْ يُصَدِّقْهُ الثَّانِي كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ صَنَعَ الْمُغْنِي. وَالرَّوْضُ وَيُعِيدُهُ كَلَامُ الْجَبَرِيِّ. قَوْلُهُ: (إِلَيْهَا) أَيِ الدَّعْوَى الْأُولَى عِبَارَةٌ الْأَسْنَى إِلَى الْأَوَّلِ اهـ. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَيْسَ) أَيِ الْأَوَّلِ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ) أَيِ الثَّانِي.

قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يَرُدُّ) أَيِ الْمُدَّعِي. قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيِ الْحُكْمِ وَيُحْتَمَلُ مَا ادَّعَاهُ أَوَّلًا. قَوْلُهُ: (وَفِي الرُّوْضَةِ الْخ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَإِنْ قَالَ بَعْدَ دَعْوَاهِ الْقَتْلَ وَأَخَذَهُ الْمَالُ أَخَذَتْ الْمَالُ بِاطِّلَا أَوْ مَا أَخَذَتْهُ حَرَامٌ عَلَيَّ أَوْ نَحْوَهُ سُئِلَ فَإِنْ قَالَ لَيْسَ بِقَاتِلٍ وَكُذِّبَتْ فِي الدَّعْوَى اسْتَرَدَّ الْمَالُ مِنْهُ أَوْ قَالَ قُضِيَ لِي عَلَيْهِ بِيَمِينِي وَأَنَا حَقِّي لَا أَعْتَقِدُ أَخَذَ الْمَالِ بِيَمِينِ الْمُدَّعِي لَمْ يَسْتَرِدَّ مِنْهُ لِأَنَّ النَّظَرَ إِلَى رَأْيِ الْحَاكِمِ لَا إِلَى اغْتِقَادِ الْخَصْمَيْنِ اهـ. قَوْلُهُ: (وَقَالَ غَيْرُهُ بَلْ يَسْأَلُ الْوَارِثُ الْخ) اعْتَمَدَ الْأَسْنَى. قَوْلُهُ: (مِنْ شِبْهِهِ) إِلَى قَوْلِهِ عَلَى مَا أَطَالَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَيَكْفِي فِيهَا عِلْمُ الْقَاضِي.

قَوْلُ (سَنِي): (أَصْلُ الدَّعْوَى) وَهُوَ دَعْوَى الْقَتْلِ اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (بَلْ يَغْتَمِدُ تَفْسِيرُهُ الْخ) قِيمَنُضِي حُكْمُهُ اهـ. أَسْنَى وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ عَدَمَ احتياجه إلى تجديدِ دَعْوَى لَكِن جَزَمَ بِتَجْدِيدِهَا ابْنُ دَاوُدَ فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ اهـ. قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيِ التَّغْلِيلِ. قَوْلُهُ: (عَلَّلُوهُ) أَيِ الْأَظْهَرِ.

قَوْلُهُ: (فِي الْوَصْفِ) يَغْنِي فِي الْعَمْدِ اهـ. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (فِي الْأَصْلِ) وَهُوَ الْقَتْلُ. قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيِ التَّغْلِيلِ الثَّانِي. قَوْلُهُ: (لَا فَرْقَ) مُعْتَمَدٌ اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (الْقِسَامَةُ) وَهِيَ بَفَتْحِ الْقَافِ اسْمٌ لِلْإِيمَانِ الَّتِي تُقَسَّمُ عَلَى أَوْلِيَاءِ الدَّمِ اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (دُونَ غَيْرِهِ) أَيِ مِنْ جُرْحٍ وَإِثْلَابٍ مَالٍ اهـ. مُغْنِي.

قَوْلُ (سَنِي): (بِمَحَلِّ لَوْثٍ) أَيِ يُعْتَبَرُ كَوْنُ الْقَتْلِ بِمَكَانِ لَوْثٍ اهـ. مُغْنِي.

قَوْلُهُ: (وَفِي الرُّوْضَةِ لَوْ قَالَ ظَلَمْتُهُ بِالْأَخْذِ الْخ) عِبَارَةُ الرُّوْضَةِ قَرَعَ ادَّعَى قَتْلًا فَأَخَذَ الْمَالُ، ثُمَّ قَالَ ظَلَمْتُهُ بِالْأَخْذِ وَأَخَذَتْهُ بِاطِّلَا أَوْ مَا أَخَذَتْهُ حَرَامٌ عَلَيَّ سُئِلَ الْخ. قَوْلُهُ: (بَلْ يَغْتَمِدُ تَفْسِيرُهُ) لِأَنَّهُ قَدْ يُظَنُّ مَا لَيْسَ بِعَمْدٍ عَمْدًا قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ قِيَّتَيْنِ بِتَفْسِيرِهِ أَنَّهُ مُخْطِئٌ فِي اغْتِقَادِهِ اهـ. قَوْلُهُ: (بِمَحَلِّ لَوْثٍ) أَيِ بِحَالٍ.

اللَّوْثُ بمعنى القُوَّةُ لِقُوَّتِهِ بِتَحْوِيلِهِ الِیْمِینِ لِجَانِبِ الْمُدْعِي أَوْ الضَّعِيفِ لِأَنَّ الْأَيْمَانَ حُجَّةٌ ضَعِيفَةٌ وَشَرْطُهُ أَنْ لَا يَعْلَمَ الْقَاتِلُ بِبَيِّنَةٍ أَوْ إِقْرَارٍ أَوْ عِلْمٍ قَاضٍ (وَهُوَ) أَيِ اللَّوْثِ (قَرِينَةٌ) مُؤَيَّدَةٌ (تُصَدِّقُ الْمُدْعِي) بِأَنْ تُوقِعَ فِي الْقَلْبِ صِدْقَهُ فِي دَعْوَاهُ وَيُشْتَرَطُ ثُبُوتُ هَذِهِ الْقَرِينَةِ وَيَكْفِي فِيهَا عِلْمُ الْقَاضِي.

(تَنْبِيْهُ) التَّعْبِيرُ بِالْمَحَلِّ هُنَا لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ حَقِيقَتُهُ لِأَنَّ اللَّوْثَ قَدْ لَا يَرْتَبِطُ بِالْمَحَلِّ كَالشَّهَادَةِ الْآتِيَةِ فَالتَّعْبِيرُ بِهِ إِمَّا لِلغَالِبِ أَوْ مَجَازًى عَمَّا يُحِلُّهُ اللَّوْثُ مِنَ الْأَحْوَالِ الَّتِي تُوجَدُ فِيهَا تِلْكَ الْقَرَائِنُ الْمُؤَكَّدَةُ (بِأَنَّ) بِمَعْنَى كَأَنَّ إِذْ لَا تَنْحَصِرُ الْقَرَائِنُ فِيْمَا ذَكَرَهُ (وَجِدَ قَتِيلٌ) أَوْ بَعْضُهُ وَتَحَقَّقَ مَوْتُهُ (فِي مَحَلَّةٍ) مُنْفَصِلَةٍ عَنْ بَلَدٍ كَبِيرٍ (أَوْ) فِي (قَرْيَةٍ صَغِيرَةٍ) لِمَنْ لَا يَطْرُقُهَا غَيْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ أَهْلُهَا أَصْدِقَاءَهُ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا حِينَئِذٍ كِدَارٍ أَوْ مَسْجِدٍ تُفَرِّقُ فِيهِ جَمْعٌ عَنْ قَتِيلٍ فَإِنْ طَرَفَهَا غَيْرُهُمْ اشْتَرَطَ كَوْنُهَا (لِأَعْدَائِهِ) أَوْ أَعْدَاءِ قَبِيلَتِهِ دِينًا أَوْ دُنْيَا وَلَمْ يُخَالِطْهُمْ غَيْرُهُمْ عَلَى مَا أَطَالَ بِهِ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ.....

□ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْأَيْمَانَ حُجَّةٌ ضَعِيفَةٌ) أَيِ وَهُوَ سَبَبٌ لَهَا فَكَانَ ضَعِيفًا هـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (وَشَرْطُهُ) أَيِ شَرْطُ الْعَمَلِ بِمُقْتَضَى اللَّوْثِ هـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (أَوْ عِلْمٍ قَاضٍ) أَيِ حَيْثُ سَاعَ لَهُ الْحُكْمُ بِهِ هـ. نِهَایَةُ أَيِ بِأَنْ رَأَاهُ مَثَلًا وَكَانَ مُجْتَهِدًا ع ش وَظَاهِرُ إِطْلَاقِ الشَّارِحِ وَلَوْ قَاضَى ضَرُورَةً كَمَا يَأْتِي فِي فَضْلِ آدَابِ الْقَضَاءِ.

□ فَوَدَّ (قَرِينَةٌ) أَيِ حَالِيَّةٌ أَوْ مَقَالِيَّةٌ نِهَایَةً وَمُعْنِي. □ فَوَدَّ: (وَيُشْتَرَطُ ثُبُوتُ هَذِهِ الْقَرِينَةِ) أَيِ لِأَنَّ الِیْمِینَ بِسَبَبِهَا تَنْتَقِلُ إِلَى جَانِبِ الْمُدْعِي فَيَخْتَلِطُ لَهَا سَمٌ عَلَى الْمُنْهَجِ هـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (وَيَكْفِي فِيهَا) أَيِ فِي الْقَرِينَةِ. □ فَوَدَّ: (عِلْمُ الْقَاضِي) وَلَا يَخْرُجُ عَلَى الْخِلَافِ فِي قَضَائِهِ بِعِلْمِهِ لِأَنَّهُ يَقْضِي بِالْأَيْمَانِ هـ. أَسْنَى. □ فَوَدَّ: (عَمَّا يُحِلُّهُ اللَّوْثُ) أَيِ لِمَا مَحَلَّهُ الْخُ وَقَوْلُهُ مِنَ الْأَحْوَالِ الْخُ بَيَانٌ لِمَا. □ فَوَدَّ: (أَوْ بَعْضُهُ) أَيِ كَرَامِيهِ.

(فَرَعٌ): وَلَيْسَ مِنَ اللَّوْثِ مَا لَوْ وَجَدَ مَعَهُ ثَبَابُ الْقَتِيلِ وَلَوْ كَانَتْ مُلَطَّخَةً بِالْدَمِ هـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (وَتَحَقَّقَ مَوْتُهُ) قَبْدٌ فِي الْبُغْضِ هـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (لِمَنْ لَا يَطْرُقُهَا الْخُ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَحَلَّةِ وَالْقَرْيَةِ. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ طَرَفَهَا) أَيِ الْمَحَلَّةِ أَوْ الْقَرْيَةِ بِزَمَاوِيٍّ هـ. بُجْجَرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ طَرَفَهَا غَيْرُهُمْ) أَيِ بِأَنْ كَانَتْ الْمَحَلَّةُ أَوْ الْقَرْيَةُ عَلَى قَارِعَةِ الطَّرِيقِ وَكَانَ يَطْرُقُهَا الْمَارُونَ. □ فَوَدَّ: (لِأَعْدَائِهِ أَوْ أَهْدَاءِ قَبِيلَتِهِ) أَيِ حَيْثُ كَانَتْ الْعَدَاوَةُ تَحْمِلُ عَلَى الْإِنْتِقَامِ بِالْقَتْلِ نِهَایَةً وَمُعْنِي. □ فَوَدَّ: (وَلَمْ يُخَالِطْهُمْ غَيْرُهُمْ) أَيِ قَلْوٌ كَانَ هُنَاكَ ذَلِكَ انْتَهَى اللَّوْثُ فَلَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى بِهِ هـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (عَلَى مَا أَطَالَ بِهِ الْإِسْنَوِيُّ الْخُ) عِبَارَةٌ الْمُعْنِي وَهَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يُخَالِطْهُمْ غَيْرُهُمْ حَتَّى لَوْ كَانَتْ الْقَرْيَةُ عَلَى قَارِعَةِ الطَّرِيقِ وَكَانَ يَطْرُقُهَا الْمَارُونَ وَالْمُجْتَازُونَ فَلَا لَوْثَ أَوْ لَا يُشْتَرَطُ وَجْهَانِ أَحْصَاهُمَا فِي الشَّرْحِ وَالرَّوْضَةِ الثَّانِي لَكِنَّ الْمُصَنِّفَ

□ فَوَدَّ: (أَوْ عِلْمٍ قَاضٍ) حَيْثُ سَاعَ لَهُ الْحُكْمُ بِهِ م ر ش.

في الانتصار له ورُدَّ قولهما هو لَوْتُ وإنْ خالَطَهم غيرُهم وهو المعتمدُ لأنَّ قرينةَ عداوتهم قاضيةٌ بنسبته إليهم من غيرِ مُعارضٍ قويٍّ وبه فارقٌ ما لو ساكنَهم غيرُهم فإنه غيرُ لَوْتُ لأنَّ المُساكنةَ أقوى من المُخالطةِ فكانتِ النسبةُ إلى الكلِّ مُتقاربةً والمُرادُ بالغيرِ على كلا القولين مَنْ لم تُعلم صداقته للقتيل ولا كونه من أهله أي ولا عداوةً بينهما كما هو ظاهرٌ وإلا فاللَوْتُ موجودٌ ووجوده بقرينها الذي ليس به عِمارةٌ ولا مُقيمٌ ولا جاذةٌ كثيرةُ الطُروقي كهو فيها ولو تَفَرَّقَ في مَحَلَّتَيْنِ مثلاً عَيْنَ الوليِّ إحداهما أو كليهما وأقسَمَ وخرج بالصغيرة الكبيرة فلا لَوْتُ إنْ وُجِدَ فيها قتيلٌ فيما يظهرُ لأنَّ المُرادَ بها من أهله غيرُ محصورين وعندَ عدمِ حُضْرِهِم لا

في شَرْحِ مُسْلِمٍ حَكَى الأوَّلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَصَوَّبَهُ فِي الْمُهْمَاتِ وَقَالَ الْبُلْقِينِيُّ إِنَّهُ الْمَذْهَبُ الْمُتَعَمَّدُ اهـ .  
 ٥ فَوُدَّ: (فِي الْإِنْتِصَارِ لَهُ) أَي لَا شَرِاطَ أَنْ لَا يُخَالَطَهُمْ غَيْرُهُمْ . ٥ فَوُدَّ: (وَرَدَّ قَوْلَهُمَا) أَي الشَّيْخَيْنِ عَطَفَ عَلَى الْإِنْتِصَارِ . ٥ فَوُدَّ: (وَهُوَ) أَي قَوْلُهُمَا الْمُتَعَمَّدُ خِلَافًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَلِظَاهِرِ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى .  
 ٥ فَوُدَّ: (بِنِسْبَتِهِ) أَي الْقَتْلِ إِلَيْهِمْ أَي أَهْلِ الْمَحَلَّةِ أَوْ الْقَرْيَةِ . ٥ فَوُدَّ: (وَبِهِ) أَي قَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ قَوِيٍّ . ٥ فَوُدَّ: (فَارَقَ) أَي مَا لَوْ خَالَطَهُمْ غَيْرُهُمْ . ٥ فَوُدَّ: (إِلَى الْكُلِّ) أَي كُلِّ مِنَ الْأَعْدَاءِ وَغَيْرِهِمُ السَّاكِنِينَ مَعَهُمْ . ٥ فَوُدَّ: (وَالْمُرَادُ) إِلَى قَوْلِهِ وَوُجُودِهِ فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَخَرَجَ فِي الْمُعْنَى وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ إِلَّا قَوْلَهُ أَي إِلَى وَلَا . ٥ فَوُدَّ: (عَلَى كِلَا الْقَوْلَيْنِ) أَي الْقَوْلِ بِاشْتِرَاطِ عَدَمِ مُخَالَطَةِ الْغَيْرِ الْمَرْجُوحِ عِنْدَ الشَّارِحِ وَالْقَوْلِ بِعَدَمِ اشْتِرَاطِهِ الرَّاجِحِ عِنْدَهُ . ٥ فَوُدَّ: (بَيْنَهُمَا) أَي بَيْنَ الْقَتِيلِ أَوْ أَهْلِهِ وَبَيْنَ الْغَيْرِ .  
 ٥ فَوُدَّ: (وَالْإِلَّا) أَي بِأَنْ سَاكِنَهُمْ مَنْ عَلِمْتَ صَدَاقَتَهُ لِلْقَتِيلِ أَوْ عَلِمَ كَوْنُهُ مِنْ أَهْلِهِ وَلَا عَدَاوَةَ بَيْنَهُمَا اهـ . ع ش . ٥ فَوُدَّ: (فَاللَّوْتُ مُوجُودٌ) أَي فِي حَقِّ الْأَعْدَاءِ ذَوِي الْمَحَلَّةِ أَوْ الْقَرْيَةِ اهـ . سم . ٥ فَوُدَّ: (وَوُجُودُهُ) أَي الْقَتِيلِ وَقَوْلُهُ بِقَرِينِهَا أَي الْمَحَلَّةِ أَوْ الْقَرْيَةِ الْمَذْكُورَتَيْنِ اهـ . رَشِيدِي . ٥ فَوُدَّ: (الَّذِي لَيْسَ بِهِ أَي الْقُرْبِ عِمَارَةٌ الْخ) أَي فَلَوْ كَانَ هُنَاكَ ذَلِكَ انْتَهَى اللَّوْتُ فَلَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى بِهِ اهـ . ع ش . ٥ فَوُدَّ: (وَلَوْ تَفَرَّقَ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَلَوْ وُجِدَ بَعْضُ الْقَتِيلِ فِي مَحَلَّةِ أَعْدَائِهِ وَبَعْضُهُ فِي أُخْرَى لِأَعْدَاءٍ لَهُ آخَرِينَ فَلِلْوَلِيِّ أَنْ يُعَيِّنَ إِحْدَاهُمَا وَيَدَّعِي عَلَيْهَا وَيُقْسِمَ وَلَهُ أَنْ يَدَّعِي عَلَيْهِمَا وَيُقْسِمَ وَلَوْ وُجِدَ قَتِيلٌ بَيْنَ قَرْيَتَيْنِ وَقَبِيلَتَيْنِ وَلَمْ يُعْرَفْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِحْدَاهُمَا عَدَاوَةٌ لَمْ تَجْعَلْ قُرْبَهُ مِنْ إِحْدَاهُمَا لَوْثًا لِأَنَّ الْعَادَةَ جَرَتْ بِأَنْ يُبْعَدَ الْقَاتِلُ الْقَتِيلَ عَنْ فَنَائِهِ وَيُنْقَلَهُ إِلَى بُقْعَةٍ أُخْرَى دَفْعًا لِلتَّهْمَةِ عَنْ نَفْسِهِ اهـ . ٥ فَوُدَّ: (وَوُجُودُهُ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ عَيَّنَ فِي النَّهَايَةِ . ٥ فَوُدَّ: (فِيهَا) أَي الْكَبِيرَةِ . ٥ فَوُدَّ: (مِنْ أَهْلِهِ) انْظُرِ التَّغْيِيرَ بَمَنْ مَعَ آتِهَا وَإِقْعَةً عَلَى الْقَرْيَةِ اهـ . سم . ٥ فَوُدَّ: (غَيْرُ مَحْصُورَيْنِ الْخ) وَالْمُرَادُ بِالْمَحْصُورَيْنِ مَنْ يَسْهَلُ عَلَيْهِمُ وَالْإِحَاطَةُ بِهِمْ إِذَا

٥ فَوُدَّ: (أَي وَلَا عَدَاوَةَ بَيْنَهُمَا) أَي بَيْنَ الْغَيْرِ الْعَدُوِّ وَالْقَتِيلِ ، وَهَذَا لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ عَلَى طَرِيقِ الشَّيْخَيْنِ لِأَنَّهُ إِذَا فُرِضَ أَنَّ مَسَاكِنَهُمْ عَدُوٌّ فَهُوَ مِنْ جُمْلَتِهِمْ وَدَاخِلٌ فِيهِمْ ، وَقَدْ فُرِضَتْ عَدَاوَتُهُمْ فَلَا حَاجَةَ لِإِفْرَادِهِ بِالذِّكْرِ . ٥ فَوُدَّ: (وَالْإِلَّا فَاللَّوْتُ مُوجُودٌ) أَي فِي حَقِّ الْأَعْدَاءِ أَي ذَوِي الْمَحَلَّةِ أَوْ الْقَرْيَةِ . ٥ فَوُدَّ: (مِنْ أَهْلِهِ) انْظُرِ التَّغْيِيرَ بَمَنْ مَعَ آتِهَا وَإِقْعَةً عَلَى الْقَرْيَةِ . ٥ فَوُدَّ: (غَيْرُ مَحْصُورَيْنِ) هَلِ الْمُرَادُ الْحَضَرُ الْمَذْكُورُ فِي

تَحَقَّقُ عداوتهم فلم تُوجد قرينة فإن عَيَّنَ أَحَدًا منهم وادَّعى عليه حَلَفَ المُدَّعى عليه ويُفَرَّقُ بين هَؤُلَاءِ وتَفَرَّقَ الجمعُ الآتي بَأَنَّ أُولَئِكَ عُلِمَ قتلُ أَحَدِهِم له فَقَوِيَّتْ إمارةُ اللُّوثِ فيهم بخلافِ هَؤُلَاءِ وأصلُ ذلك ما في خبرِ الصَّحِيحِينَ «أَنَّ بَعْضَ الْأَنْصَارِ قُتِلَ بِخَيْبَرَ وَهِيَ ضُلُحٌ لَيْسَ بِهَا غَيْرُ الْيَهُودِ وَبَعْضُ أَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ فَقَالَ ﷺ لِأَوْلِيائِهِ أَتَخْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ أَوْ قَاتِلِكُمْ قَالُوا كَيْفَ نَخْلِفُ وَلَمْ نَشْهَدْ وَلَمْ نَرِ قَالَ فَتَبَرَّؤْكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا قَالُوا كَيْفَ نَأْخُذُ بِأَيْمَانِ قَوْمٍ كُفَّارٍ فَعَقَلَهُ ﷺ مَنْ عِنْدَهُ» أَي دَرْءًا لِلْفِتْنَةِ وَقَوْلُهُمْ كَيْفَ اسْتِنَاطَ لِبَيَانِ الْحِكْمَةِ فِي قَبُولِ أَيْمَانِهِمْ مَعَ كُفْرِهِمُ الْمُؤَيَّدِ لِكَذِبِهِمْ وَلَمْ يُبَيِّنْهَا ﷺ لَهُمْ اتِّكَالًا عَلَى وَضُوحِ الْأَمْرِ فِيهَا (أَوْ تَفَرَّقَ عَنْهُ جَمْعٌ) وَلَوْ غَيْرَ أَعْدَائِهِ فِي نَحْوِ دَارٍ أَوْ أَرْدَحَمُوا عَلَى الْكُفْبَةِ أَوْ بَثْرٍ وَيُشْتَرَطُ تَصَوُّرُ اجْتِمَاعِهِمْ عَلَيْهِ وَإِلَّا لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَاهُ وَلَمْ يَجِبْ لِإِحْضَارِهِمْ حَتَّى يُعَيَّنَ مُحْصَرُونَ مِنْهُمْ وَيَدَّعَى عَلَيْهِمْ وَحِينَئِذٍ يُمَكِّنُ مِنَ الْقِسَامَةِ كَمَا لَوْ ثَبَّتَ لَوْتُ عَلَى مُحْصَرِينَ فَخَصَّصَ بَعْضَهُمْ وَشَرَطًا وَجُودَ أَثَرِ قَتْلِ وَإِنْ قُلْ وَإِلَّا فَلَا قِسَامَةَ وَكَذَا فِي سَائِرِ الصُّوَرِ.....

وَقَفُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ بِمُجَرَّدِ التَّنْظِيرِ وَبِغَيْرِ الْمُحْصَرِينَ مَنْ يَغْسُرُ عَدَّهُمْ كَذَلِكَ أَه. ع ش.  
 □ قَوْلُهُ: (حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ) أَي عَلَى الْأَصْلِ أَه. سَم. □ قَوْلُهُ: (وَيُفَرَّقُ الْخ) جَوَابُ سُؤَالٍ مَنَشْرُوهُ قَوْلُهُ فَإِنْ عَيَّنَ أَحَدًا مِنْهُمْ الْخ. □ قَوْلُهُ: (بَيْنَ هَؤُلَاءِ) أَي غَيْرِ الْمُحْصَرِينَ هُنَا حَيْثُ لَوْ عَيَّنَ مُحْصَرِينَ مِنْهُمْ وَادَّعَى عَلَيْهِمْ لَمْ يُمْكِنْ مِنَ الْقِسَامَةِ. □ قَوْلُهُ: (الْآتِي) أَي آتِفًا فِي الْمَتْنِ. □ قَوْلُهُ: (عُلِمَ قَتْلُ الْخ) مِنْ أَيْنَ ذَلِكَ أَه. سَم. وَقَدْ يُقَالُ الْمُرَادُ بِالْعِلْمِ الظَّنُّ الْقَوِيُّ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الْمُعْتَنِي. □ قَوْلُهُ: (وَأَصْلُ ذَلِكَ) أَي مَشْرُوعِيَّةُ الْقِسَامَةِ. □ قَوْلُهُ: (قُتِلَ بِخَيْبَرَ) قَدْ يُقَالُ خَيْبَرُ قَرْيَةٌ كَبِيرَةٌ أَه. سَم. □ قَوْلُهُ: (وَبَعْضُ أَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ) عِبَارَةٌ النَّهَائِيَّةُ وَإِخْوَةُ الْقَتِيلِ أَه. □ قَوْلُهُ: (أَوْ قَاتِلِكُمْ) شَكٌّ مِنَ الرَّاوي. □ قَوْلُهُ: (اسْتِنَاطَ) أَي سُؤَالَ وَهُوَ خَيْرٌ وَقَوْلُهُمْ كَيْفَ. □ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُبَيِّنْهَا) أَي الْحِكْمَةُ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ غَيْرَ أَعْدَائِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَعَلَى الْأَوَّلِ فِي النَّهَائِيَّةِ وَالْمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (فِي نَحْوِ دَارٍ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى كَانَ أَرْدَحَمُوا عَلَى بَثْرٍ أَوْ بَابِ الْكُفْبَةِ ثُمَّ تَفَرَّقُوا عَنْ قَتِيلِ أَه. □ قَوْلُهُ: (أَوْ أَرْدَحَمُوا الْخ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةُ أَوْ أَرْدَحَمُوا عَلَى الْكُفْبَةِ أَوْ بَثْرٍ أَه. □ قَوْلُهُ: (تَصَوُّرُ اجْتِمَاعِهِمْ الْخ) أَي أَنْ يَكُونُوا مُحْصَرِينَ بِحَيْثُ يُتَصَوَّرُ اجْتِمَاعُهُمْ عَلَى الْقَتِيلِ مُعْنَى وَنَهَائِيَّةُ.  
 □ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَجِبْ) بِنَاءُ الْمَفْعُولِ مِنَ الْإِجَابَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَشَرَطًا الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى تَنْبِيهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي اللَّوْثِ وَالْقِسَامَةُ ظُهُورُ دَمٍ وَلَا جُرْحٌ أَصْلًا لِأَنَّ الْقَتْلَ يَحْصُلُ بِالْخَنْقِ وَعَصْرِ الْبَيْضَةِ وَنَحْوِهِمَا فَإِذَا ظَهَرَ أَثَرُهُ قَامَ مَقَامَ الدَّمِ فَلَوْ لَمْ يَوْجَدْ أَثَرٌ أَصْلًا فَلَا قِسَامَةَ عَلَى الصَّحِيحِ فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا وَإِنْ قَالَ فِي الْمُهَيَّمَاتِ أَنَّ الْمَذْهَبَ الْمُتَصَوِّصَ وَقَوْلَ الْجُمْهُورِ ثُبُوتُ الْقِسَامَةِ أَه. □ قَوْلُهُ: (فِي سَائِرِ الصُّوَرِ) أَي الَّتِي يُقَسَّمُ فِيهَا أَه. ع ش.

نَحْوِ النَّكَاحِ. □ قَوْلُهُ: (حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ) عَلَى الْأَصْلِ. □ قَوْلُهُ: (عُلِمَ) مِنْ أَيْنَ ذَلِكَ. □ قَوْلُهُ: (قُتِلَ بِخَيْبَرَ) قَدْ يُقَالُ خَيْبَرُ قَرْيَةٌ كَبِيرَةٌ.

وأطالَ الإسْتَوِيَّ في خلافه وعلى الأولِ فقَوْلُ الدَّارِمِيِّ لو أَضَافَهُ أَعْدَاؤُهُ فخرجَ مَنْ عِنْدَهُمْ وماتَ قَبْلَ تَرْدِهِ كانَ لَوْثًا لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُمْ سَمُوهُ ضَعِيفٌ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وَجُودِ أَثَرِ فِعْلٍ وَمَنْ ثُمَّ لو تَهَرَّى مِثْلًا أَتَجَمَّ ما قاله الدَّارِمِيُّ.

(ولو تَقَابَلَ) بِمَوْحِدَةٍ قَبْلَ اللَّامِ (صَفَّانِ) لِقِتَالٍ وَيَصُحُّ بِفَوْقِيَّةٍ لَكِنْ بِتَكْلُفٍ إِذْ مَعَ التَّقَاتِلِ بِالْفَوْقِيَّةِ لَا يَأْتِي قَوْلُهُ وَلَا إِلَى آخِرِهِ وَلَأَجْلَ هَذَا ضَبَطَ شَيْخُنَا عِبَارَةً مِنْهُجَةً بِالْفَوْقِيَّةِ وَحَذَفَ إِلَّا وَمَا بَعْدَهَا لَكِنْ كَانَ يَنْبَغِي لَهُ ذِكْرُهُ مُسْتَقِيلًا إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ اسْتَعْنَى عَنْهُ بِتَفَرُّقِ الْجَمْعِ لِأَنَّ أَهْلَ صَفِّهِ جَمَعَ تَفَرَّقُوا عَنْهُ فَكَانَ لَوْثًا فِي حَقِّهِمْ فَقَطْ (وَانْكَشَفُوا عَنْ قِتَالٍ فَإِنَّ التَّحَمُّ قِتَالٌ) وَلَوْ بَأَنَ وَصَلَ سِلَاحَ أَحَدِهِمَا لِلْآخِرِ (فَلَوْثٌ فِي حَقِّ الصَّفِّ الْآخِرِ) إِنْ ضَمِنُوا لَا كَأَهْلِ عَذَلٍ مَعَ بُغَاةٍ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ أَهْلَ صَفِّهِ لَا يَقْتُلُونَهُ (وَالَا) يَصِلُ السِّلَاحُ (فَلَوْثٌ فِي حَقِّ صَفِّهِ) لِأَنَّ الظَّاهِرَ حِينَئِذٍ أَنَّهُمُ الَّذِينَ قَتَلُوهُ وَمِنَ اللَّوْثِ إِشَاعَةُ قَتْلِ فَلَانٍ لَهُ وَقَوْلُهُ أَمْرَضَتْهُ بِسُخْرِي وَاسْتَمَرَّ تَأْلَمُهُ حَتَّى

• فَوَدَّ: (وَأَطَالَ الْإِسْتَوِيَّ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ خِلَافًا لِلْإِسْتَوِيَّ اهـ. • فَوَدَّ: (وَعَلَى الْأَوَّلِ) أَيِ قَوْلِ الشَّيْخَيْنِ الْمُعْتَمَدِ. • فَوَدَّ: (بِمَوْحِدَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَيَّدَهُ الْمَاوَزْدِيُّ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ لَكِنْ كَانَ إِلَى الْمُتَنِ.

• فَوَدَّ: (لَكِنْ بِتَكْلُفٍ) أَيِ كَانُ يُقَالُ الْمُرَادُ بِالتَّقَاتِلِ شُرُوعُهُمْ فِيهِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْإِلْتِحَامُ اهـ. ع ش.

• فَوَدَّ: (لَا يَأْتِي قَوْلُهُ وَلَا إِلَى الْخ) أَيِ وَلَا قَوْلُهُ لِقِتَالٍ اهـ. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (بِتَفَرُّقِ الْجَمْعِ) أَيِ الْمَارِ آتِفًا.

• فَوَدَّ (سَيِّ): (عَنْ قِتَالٍ) أَيِ مِنْ أَحَدِهِمَا طَرَى كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ اهـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (بِأَنَ وَصَلَ سِلَاحَ أَحَدِهِمَا الْخ) شَامِلٌ لِرِصَاصِ الْبُنْدُقِ وَالْمِدْفَعِ.

• فَوَدَّ (سَيِّ): (فَلَوْثٌ فِي حَقِّ الصَّفِّ الْخ) سَوَاءٌ وَجَدَ بَيْنَ الصَّفَّيْنِ أَوْ فِي صَفِّ نَفْسِهِ أَوْ فِي صَفِّ خَصْمِهِ اهـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (إِنْ ضَمِنُوا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي إِنْ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا يَلْزَمُهُ ضَمَانٌ مَا أَتْلَفَهُ عَلَى الْآخَرِ كَمَا قَالَ

الْفَارَقِيُّ اهـ. • فَوَدَّ: (لَا كَأَهْلِ عَذَلٍ مَعَ بُغَاةٍ) أَيِ وَعَكْسِهِ لِمَا يَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ مِنْ أَنَّ الْبَاغِي لَا يَضْمَنُ مَا أَتْلَفَهُ فِي الْقِتَالِ عَلَى الْعَادِلِ عَلَى الرَّاجِحِ اهـ. ع ش. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ الظَّاهِرَ الْخ) تَغْلِيلٌ لِلْمَتَنِ.

• فَوَدَّ: (يَصِلُ السِّلَاحُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالتَّهْيِئَةِ بِأَنَّهُ لَا يَلْتَحِمُ قِتَالٌ وَلَا وَصَلَ سِلَاحَ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ اهـ.

• فَوَدَّ: (وَمِنَ اللَّوْثِ إِشَاعَةُ الْخ) لَا قَوْلَ الْمَجْرُوحِ جَرَحَنِي فَلَانٌ أَوْ قَتَلَنِي أَوْ دَمِيَ عِنْدَهُ أَوْ نَحْوِهِ فَلَيْسَ بِلَوْثٍ لِأَنَّهُ مُدْعٍ فَلَا يُعْتَمَدُ قَوْلُهُ وَقَدْ يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ عِدَاوَةٌ فَيَقْصِدُ إِهْلَاكَه أَسَى وَمُغْنِي قَالَ ع ش وَمِثْلُ

ذَلِكَ مَا لَوْ رَأَى الْوَارِثُ فِي مَنَامِهِ أَنَّ فَلَانًا قَتَلَ مَوْرَثَهُ وَلَوْ بِإِخْبَارِ مَعْصُومٍ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْإِفْدَامُ عَلَى الْحَلِيفِ اغْتِمَاذًا عَلَى ذَلِكَ بِمُجَرَّدِهِ وَمَعْلُومٌ بِالْأَوَّلَى عَدَمُ جَوَازِ قَتْلِهِ لَهُ قِصَاصًا لَوْ ظَفِرَ بِهِ خُفْيَةً لِأَنَّهُ لَمْ

يَتَحَقَّقْ قَتْلُهُ لَهُ بَلْ وَلَا ظَنُّهُ لِأَنَّهُ بِتَقْدِيرِ صِحَّةِ رُؤْيَا الْمَعْصُومِ فِي الْمَنَامِ فَالْزَانِي لَا يَضْبِطُ مَا رَأَاهُ فِي مَنَامِهِ اهـ. • فَوَدَّ: (إِشَاعَةُ قَتْلِ فَلَانٍ لَهُ) أَيِ عَلَى أَلْسِنَةِ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ نِهَآةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَقَوْلُهُ أَمْرَضَتْهُ

بِسُخْرِي) أَيِ وَإِنْ عُرِفَ مِنْهُ عَدَمُ مَعْرِفَتِهِ بِذَلِكَ مُوَاخَذَةً لَهُ بِإِقْرَارِهِ مَعَ احْتِمَالِ أَنَّهُ عَلِمَ ذَلِكَ وَلَمْ يَطْلُبْ عَلَيْهِ اهـ. ع ش. • فَوَدَّ: (وَاسْتَمَرَّ تَأْلَمُهُ الْخ) الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ مَقُولِ الْقَوْلِ فَلْيُرَاجَعْ اهـ. رَشِيدِي.

مات ورؤية مَنْ يُحْرَكُ يَدَهُ عِنْدَهُ بِنَحْوِ سَيْفٍ أَوْ مِنْ سِلَاحِهِ أَوْ نَحْوِ ثَوْبِهِ مُلَطَّخٍ بَدَمَ مَا لَمْ يَكُنْ  
ثُمَّ نَحْوُ سَبْعٍ أَوْ رَجُلٍ آخَرَ أَوْ تَرَشُّشَ دَمٍ أَوْ أَثَرُ قُدَمٍ فِي غَيْرِ جِهَةِ ذِي السِّلَاحِ وَفِيمَا لَوْ كَانَ هُنَاكَ  
رَجُلٌ آخَرُ يَنْبَغِي أَنَّهُ لَوْثٌ فِي حَقِّهِمَا مَا لَمْ يَكُنِ الْمُلَطَّخُ بِالدَّمِ عَدُوَّهُ وَحَدَّهُ فَفِي حَقِّهِ فَقَطْ  
وظَاهِرُ كَلَامِهِمْ هُنَا أَنَّهُ لَا أَثَرَ لَوْجُودِ رَجُلٍ عِنْدَهُ لَا سِلَاحَ مَعَهُ وَلَا تَلَطُّخَ وَإِنْ كَانَ بِهِ أَثَرُ قَتْلِ  
وَذَاكَ عَدُوَّهُ وَحِينَئِذٍ فَيُشَكِّلُ بِتَفَرُّقِ الْجَمْعِ عَنْهُ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ التَّفَرُّقَ عَنْهُ يَقْتَضِي وَجُودَ تَأْثِيرٍ  
مِنْهُمْ فِيهِ غَالِيًا فَكَانَ قَرِينَةً وَمَنْ ثَمَّ لَمْ يُفَرَّقُوا فِيهِ بَيْنَ أَصْدِقَائِهِ وَأَعْدَائِهِ وَمُجَرَّدُ وَجُودِ هَذَا عِنْدَهُ  
لَا قَرِينَةً فِيهِ وَوَجُودُ الْعِدَاوَةِ مِنْ غَيْرِ انْضِمَامِ قَرِينَةٍ إِلَيْهَا لَا نَظَرُ إِلَيْهِ.  
(وَشَهَادَةُ الْعَدْلِ) الْوَاحِدِ أَيْ إِخْبَارُهُ وَلَوْ قَبْلَ الدَّعْوَى بِأَنَّ فُلَانًا قَتَلَهُ (لَوْثٌ) لِإِفَادَتِهِ غَلْبَةً ظَنُّ  
الصَّدِّقِ وَقَيْدَهُ الْمَاوَزْدِيُّ بِالْعَمْدِ الْمُوجِبِ لِلْقَوْدِ فِي غَيْرِهِ.....

قوله: (ورؤية الخ) أي من بُعد مُعْنِي وَرَوْضٌ. قوله: (عنده) كان الأولى تقديمه على قوله من يُحْرَكُ  
الخ لِيُظْهَرَ اغْتِيَابُهُ فِي الْمَغْطُوفِ أَيْضًا عِبَارَةً الْمُعْنِي أَوْ رُئِيَ فِي مَوْضِعِهِ رَجُلٌ مِنْ بُعْدٍ يُحْرَكُ يَدَهُ كَضَارِبٍ  
بَسِيفٍ أَوْ وَجَدَ عِنْدَهُ رَجُلٌ سِلَاحَهُ مُلَطَّخٌ بَدَمَ أَوْ عَلَى ثَوْبِهِ أَوْ بَدَنِهِ أَثَرُهُ مَا لَمْ تَكُنْ قَرِينَةً تُعَارِضُهُ كَانَ وَجَدَ  
بَقْرِيهِ سَبْعٍ أَوْ رَجُلٌ آخَرَ مَوْلًى ظَهَرَهُ أَوْ غَيْرُهُ مَوْلًى كَمَا فِي الْأَنْوَارِ اهـ. قوله: (ما لم يكن الخ) راجعٌ إلى  
قوله ورؤية الخ كما هو ظاهر اهـ. رشيدِي وظاهرُ صَنِيعِ الرُّوضِ وَالْمُعْنِي أَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ أَوْ مِنْ  
سِلَاحِهِ الخ. قوله: (ثم) أي بِقُرْبِ الْقَتِيلِ رَوْضٌ وَمُعْنِي. قوله: (نحو سبْعٍ أَوْ رَجُلٍ آخَرَ الخ) أي قَلَّو  
وَجَدَ بِقُرْبِهِ سَبْعٍ أَوْ رَجُلٌ آخَرَ فَلَيْسَ بِلَوْثٍ فِي حَقِّهِ إِنْ لَمْ تَدُلْ قَرِينَةً عَلَى أَنَّهُ لَوْثٌ فِي حَقِّهِ كَانَ وَجَدَ بِهِ  
جَرَاحَاتٍ لَا يَكُونُ مِثْلُهَا مِنْ غَيْرِهِ وَمَنْ وَجَدَ ثَمَّ اهـ. رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. قوله: (أو رَجُلٌ آخَرَ) لَمْ يَغْتَبِرُوا  
فِيهِ أَيْ الرَّجُلُ الْآخَرَ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ سِلَاحٌ مَعَ أَنَّ الْأَثَرَ الَّذِي بِالْقَتِيلِ قَدْ لَا يُتَصَوَّرُ وَجُودُهُ مِنْ غَيْرِ سِلَاحٍ  
اهـ. سم وما مَرَّ أَيْضًا عَنْ الرُّوضِ وَشَرْحِهِ صَرِيحٌ فِي اغْتِيَابِ مَا ذَكَرَهُ وَلَعَلَّهُ لَمْ يُرَاجِعْهُ هُنَا. قوله: (في غير  
جهة ذي السلاح) راجعٌ لِلتَّرَشُّشِ وَمَا بَعْدَهُ اهـ. رشيدِي. قوله: (وظاهرُ كَلَامِهِمْ الخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ  
وَالْأَقْرَبُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ الخ. قوله: (وإن كان به) أي بِالْقَتِيلِ وَقَوْلُهُ وَذَاكَ أَيْ الرَّجُلُ الَّذِي وَجَدَ  
عِنْدَهُ بِلَا سِلَاحٍ وَلَا تَلَطُّخَ. (أي إخباره الخ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُعْنِي وَتَغْيِيرُ الْمُصَنَّفِ بِالشَّهَادَةِ  
يَوْمَهُمْ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ لَفْظُهَا وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْبَيَانُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ يَكْفِي الْإِخْبَارُ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَيُشْتَرَطُ الْبَيَانُ فَقَدْ  
يُظَنُّ مَا لَيْسَ بِلَوْثٍ لَوْنَا ذَكَرَهُ فِي الْمَطْلَبِ.

قوله (سنى): (لوث) أي حَيْثُ لَمْ تَتَوَقَّرْ فِيهِ شُرُوطُ الشَّهَادَةِ كَانَ أَدَى بَغْيٍ لَفْظُهَا فَلَا يَنَافِي مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ  
الْحَقَّ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ وَأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِلَوْثٍ اهـ. ع ش. قوله: (لإفادته) أي إخبار العَدْلِ.  
قوله: (وقيدته الماوردِي الخ) لَمْ يَتَعَرَّضَ النَّهَايَةُ لِتَقْيِيدِ الْمَاوَزْدِيِّ بِالْكَلِّيَّةِ اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ بَلْ كَلَامُهُ فِي

قوله: (أو رَجُلٌ آخَرَ) لَمْ يَغْتَبِرُوا فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ سِلَاحٌ مَعَ أَنَّ الْأَثَرَ الَّذِي بِالْقَتِيلِ قَدْ لَا يُتَصَوَّرُ وَجُودُهُ  
مِنْ غَيْرِ سِلَاحٍ.

يُحْلِفُ مَعَهُ يَمِينًا وَاحِدَةً وَيَسْتَحِقُّ الْمَالَ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْأَوْجِهَ مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمُ الْآتِي أَنْ  
 الْيَمِينَ الَّتِي مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ خَمْسُونَ وَكَلَامُ الْبُلْقَيْنِي الْآتِي صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ وَشَهَادَتُهُ بِأَنْ  
 أَحَدَ هَذَيْنِ قَتَلَهُ لَوْثٌ فِي حَقِّهِمَا كَذَا قَالَاهُ وَفَرَّغَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا قَوْلَهُ فَلَهُ أَنْ يَدَّعِيَ عَلَيْهِمَا وَلَهُ أَنْ  
 يُعَيِّنَ أَحَدَهُمَا وَيَدَّعِيَ عَلَيْهِ مَعَ كَوْنِهِمَا لَمْ يُفَرَّعَا إِلَّا الثَّانِي وَعَبَّرَ غَيْرُهُ بِتَقْسِيمِ بَدَلٍ يَدَّعِي وَلَا  
 تَخَالَفَ لِأَنْ مَنْ ذَكَرَ الدَّعْوَى ذَكَرَ الْوَسِيلَةَ وَمَنْ ذَكَرَ الْأَقْسَامَ ذَكَرَ الْغَايَةَ وَقَدْ يَسْتَشْكِلُ  
 الْإِقْسَامُ عَلَيْهِمَا بِأَنَّهُ غَيْرُ مُطَابِقٍ لِلشَّهَادَةِ إِذْ مُفَادُهَا قَتَلَ أَحَدُهُمَا مِنْهُمَا لَا كِلَيْهِمَا إِلَّا أَنْ يُجَابَ  
 بِأَنْ هَذَا الْإِبْهَامُ لَمَّا قَوَى الظَّنُّ فِي حَقِّ كُلٍّ عَلَى انْفِرَادِهِ أَنَّهُ قَاتِلٌ كَانَ سَبَبًا لِلْإِقْسَامِ عَلَيْهِمَا  
 لِعَدَمِ الْمَرْجَحِ بِخِلَافِ قَوْلِهِ قَتَلَ أَحَدَ هَذَيْنِ لِيَتَعَدَّى الْوَلِيُّ هُنَا فَلَا مَجَالَ لِتَعْيِينِهِ وَلَا لِكَوْنِهِ لَوْثًا فِي  
 حَقِّ كُلٍّ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ اتَّخَذَ الْوَلِيُّ كَانَ لَوْثًا كَالْأَوَّلِ (وَكَذَا عَيْدٌ وَنِسَاءٌ) يَعْنِي إِخْبَارَ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرُ أَنْ  
 قُلَانًا قَتَلَهُ لِأَنْ ذَلِكَ يُفِيدُ غَلْبَةَ الظَّنِّ أَيْضًا لِأَنَّ الْفَرْضَ عَدَالَتُهُمَا (وَقِيلَ يُشْتَرَطُ تَفَرُّقُهُمْ) لَاحْتِمَالِ  
 التَّوَاتُؤِ وَرُدُّ بِأَنْ احْتِمَالُهُ كَاحْتِمَالِ الْكُذِبِ فِي إِخْبَارِ الْعَدْلِ (وَقَوْلُ فَسَقَةِ وَصَبِيَانٍ وَكُفَّارٍ) وَلَوْ  
 غَيْرَ ذِمَّتَيْنِ فِيمَا يَظْهَرُ ثَلَاثَةً فَأَكْثَرُ وَفَارَقُوا أَوَّلِيكَ بِأَنْ عَدَالَةَ الرِّوَايَةِ فِيهِمْ جَابِرَةٌ (لَوْثٌ فِي الْأَصَحِّ)  
 لِأَنَّ اجْتِمَاعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ يُؤَكِّدُ ظَنَّهُ.

(و) لِلْوَلِيِّ مُسْقِطَاتٌ مِنْهَا (لَوْ ظَهَرَ لَوْثٌ) فِي قَتْلِ (فَقَالَ أَحَدُ ابْنَيْهِ) مَثَلًا قَتَلَهُ (فُلَانٌ وَكَذَّبَهُ) الْابْنُ  
 (الْآخَرُ).....

شَرَحَ لَوْ ظَهَرَ لَوْثٌ الْخَ صَرِيحٌ فِي عَدَمِ التَّقْيِيدِ وَفَاقًا لِلشَّارِحِ وَخِلَافًا لِلْمُعْنِيِّ عِبَارَتُهُ تَنْبِيهُ إِنْمَا يَكُونُ  
 شَهَادَةُ الْعَدْلِ لَوْثًا فِي الْقَتْلِ الْعَمْدِ الْمَوْجِبِ لِلْقِصَاصِ فَإِنْ كَانَ فِي خَطَأٍ أَوْ شُبْهَةٍ عِنْدَ لَمْ يَكُنْ لَوْثًا بَلِ  
 يَخْلِفُ مَعَهُ يَمِينًا وَاحِدَةً وَيَسْتَحِقُّ الْمَالَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَاوَزْدِيُّ وَإِنْ كَانَ عَمْدًا لَا يَوْجِبُ قِصَاصًا كَقَتْلِ  
 الْمُسْلِمِ الذَّمِّيِّ فَحُكْمُهُ حُكْمُ قَتْلِ الْخَطَا فِي أَصْلِ الْمَالِ لَا فِي صِفَتِهِ اهـ. قَوْلُهُ: (يَخْلِفُ) أَيِ الْوَلِيِّ.

قَوْلُهُ: (وَشَهَادَتُهُ) إِلَى قَوْلِهِ مَعَ كَوْنِهِمَا الْخَ فِي التَّهْيِئَةِ إِلَّا قَوْلَهُ كَذَا قَالَاهُ وَفَرَّغَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا قَوْلَهُ وَإِلَى  
 الْمُتَنِّ فِي الْمُعْنِيِّ إِلَّا مَا مَرَّ وَقَوْلُهُ مَعَ كَوْنِهِمَا إِلَى بَخْلَافِ قَوْلِهِ. قَوْلُهُ: (فَلَهُ) أَيِ الْوَلِيِّ. قَوْلُهُ: (إِلَّا  
 الثَّانِي) أَيِ قَوْلِهِ وَلَهُ أَنْ يُعَيِّنَ أَحَدَهُمَا الْخَ. قَوْلُهُ: (وَعَبَّرَ غَيْرُهُ) أَيِ غَيْرِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ  
 قَوْلِهِ) أَيِ الشَّاهِدِ. قَوْلُهُ: (أَحَدَ هَذَيْنِ) مَفْعُولُ الْقَتْلِ. قَوْلُهُ: (لِتَعْيِينِهِ) أَيِ الْقَاتِلِ. قَوْلُهُ: (كَالْأَوَّلِ) وَهُوَ  
 شَهَادَةُ الْعَدْلِ بِأَنْ أَحَدَ هَذَيْنِ قَتَلَهُ. قَوْلُهُ: (يَعْنِي إِخْبَارَ اثْنَيْنِ الْخَ) وَفِي الْوَجِيزِ أَنَّ الْقِيَاسَ أَنَّ قَوْلَ وَاحِدٍ  
 مِنْهُمْ لَوْثٌ وَجَزَى عَلَيْهِ فِي الْحَاوِي الصَّغِيرِ فَقَالَ وَقَوْلُ رَاوٍ وَجَزَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَآيَةً  
 وَمُعْنِي وَزِيَادِي. قَوْلُهُ: (ثَلَاثَةً فَأَكْثَرُ) يَقْتَضِي عَدَمَ الْإِكْتِفَاءِ بِاثْنَيْنِ كَمَا فِي الْعُبَابِ وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَقِّ  
 يُكْتَفَى بِاثْنَيْنِ وَهُوَ الْأَقْرَبُ لِحُصُولِ الظَّنِّ بِإِخْبَارِهِمَا اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (مِنْهَا لَوْ ظَهَرَ لَوْثٌ الْخَ) عِبَارَةٌ  
 الْمُعْنِيِّ ذَكَرَ مِنْهَا ثَلَاثَةَ أُمُورٍ الْأَوَّلُ تَكَادُبُ الْوَرِثَةِ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ وَلَوْ ظَهَرَ الْخَ. قَوْلُهُ: (فِي قَتْلِ) إِلَى  
 قَوْلِهِ وَيُجَابُ فِي الْمُعْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ وَبِمَا تَقَرَّرَ انْتَدَعَ فِي التَّهْيِئَةِ إِلَّا قَوْلَهُ فَلَا يَخْلِفُ الْمُسْتَحِقُّ وَقَوْلُهُ



صريحاً (بطل اللوث) فلا يحلف المستحق لانخرام ظن الصديق بالتكذيب الدال على أنه لم يقتله لأن جيلة الوارث التشفي فنفيه أقوى من إثبات الآخر بخلاف ما إذا لم يكذبه كذلك بأن صدقه أو سكت أو قال لا أعلم أنه قتله وبحث البلقيني أنه لو شهد عدل بعد دعوى أحدهما خطأ أو شبه عمد لم يبطل اللوث بتكذيب الآخر قطعاً واعتراض بما مر أن شهادة العدل إنما تكون لوثاً في قتل العميد وإيجاب بأن هذا التقييد ضعيف كما مر وبأن مراده لم يبطل شهادته بتكذيب الآخر فلمن لم يكذب أن يحلف معه خمسين ويستحق (وفي قول لا) يبطل كسائر الدعاوى وإيجاب عنه بما مر من الجيلة هنا (وقيل لا يبطل بتكذيب فاسق) ويؤيده ما مر إذ الجيلة لا فرق فيها بين الفاسق وغيره ولو عيّن كل غير معين الآخر من غير تعرض لتكذيب صاحبه أقسم كل الخمسين على من عيّنه وأخذ حصته (ولو قال أحدهما) وقد ظهر اللوث (قتله زئد ومجهول) عندي (وقال الآخر) قتله (عمر ومجهول) عندي لم يبطل اللوث بذلك وحينئذ (خلف كل) خمسين (على من عيّنه) لاحتمال أن مبهّم كل هو معين الآخر (وله ربح الدية).....

واعتراض إلى فلمن لم يكذب. □ قوله: (صريحاً) سيذكر مختزراً. □ قوله: (فلا يحلف المستحق) وله تخليف من عيّنه على الأصل اه. أسنى. □ قوله: (كذلك) أي صريحاً. □ قوله: (خطأ أو شبه عمد) انظر لم يكذب به اه. رشيدي عبارة ع ش ينبغي أو عمداً اه. □ قوله: (واعتراض إلخ) أقره المغني. □ قوله: (بما مر) أي في شرح وشهادة العدل لوث. □ قوله: (فلمن لم يكذب) أي للوارث الذي لم يكذب العدل. □ قوله: (ويستحق) أي المقسم نصف الدية اه. ع ش.

□ قول (سني): (وفي قول لا) قال البلقيني محل الخلاف في المعين لا في أهل محلة ونحوهم ثبت في حقهم لوث فعين أحد الوارثين واحداً منهم وكذبه الآخر وعين غيره ولم يكذبه أخوه فيما قاله فلا يبطل حق الذي كذب من الذي عيّنه قطعاً لبقاء أصل اللوث وانخراؤه إنما هو في ذلك المعين الذي تكاذبا فيه اه. مغني. □ قوله: (من غير تعرض) أي صريحاً. □ قوله: (أقسم كل الخمسين إلخ) عبارة الرّوض مع شرحه وإذا تكاذب الوارثان في متهمين وعين كل منهما غير من يراه الآخر أنه القاتل بكل اللوث فلا يحلف المدعي ولكل من الوارثين تخليف من عيّنه على الأصل من أن اليمين في جانب المدعى عليه اه. وهذه كما ترى مخالفة لما قاله الشارح ولعل لهذا عدل النهاية عن قول الشارح على من عيّنه إلى على ما عيّنه وقال ع ش قوله على ما عيّنه أي من عمد أو خطأ أو شبه عمد اه. □ قوله: (لاحتمال أن مبهّم إلخ) عبارة غيره إذ لا تكاذب منهما لاحتمال إلخ.

□ قول (سني): (ولم) أي كل منهما ربح الدية ولو رجّع كل منهما بعد أن أقسم على من عيّنه وقال بأن لي أن الذي أبهّمته هو الذي عيّنه أخي فلكل أن يقسم على من عيّنه الآخر وتأخذ ربح الدية وهل يحلف كل منهما في المرة الثانية خمسين يميناً أو نصفها فيه خلاف يؤخذ مما سياتي ترجيح الثاني ولو قال كل

لاعترافه بأن واجب مُعَيَّيَةِ التَّصَفِّ وَحِصَّتَهُ مِنْهُ التَّصَفُّ (ولو أنكر المُدَّعَى عليه اللُّوثَ في حَقِّهِ فقال لم أكن مع المُتَقَرَّرِينَ عنه) أي القَتِيلِ أو كُنْتُ غَائِبًا عِنْدَ القَتْلِ أو لَسْتُ الَّذِي رُئِيَ مَعَهُ سِكِّينٌ مُلَطَّخٌ عَلَى رَأْسِهِ أو نَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا مَرَّ (صُدِّقَ بِيَمِينِهِ) لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ حُضُورِهِ وَبِرَاءَةُ ذِمَّتِهِ فَعَلَى المُدَّعَى عَذْلَانِ بِالْإِمَارَةِ الَّتِي ادَّعَاهَا فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ حَلَفَ المُدَّعَى عَلَيْهِ عَلَى نَفْسِهَا وَسَقَطَ اللُّوثُ وَبَقِيَ أَصْلُ الدَّعْوَى.

(ولو ظهر لوثٌ بِأَصْلٍ قَتَلَ دُونَ عَمِدٍ وَخَطَأً) كَانَ أَخْبَرَ عَذْلَ بِأَصْلِهِ بَعْدَ دَعْوَى مُفْصَلَةٍ (فَلَا قِسَامَةَ فِي الْأَصْح) لِأَنَّهَا حَيْثُ لَا يُقِيدُ مُطَالَبَةُ قَاتِلٍ وَلَا عَاقِلَةٌ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ الْحَلْفُ مَعَ شَاهِدِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يُطَاقِ دَعْوَاهُ وَبِمَا تَقَرَّرَ انْدَفَعَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ تَصَوُّيرُ هَذَا الْخِلَافِ مُشْكِلٌ فَإِنَّ الدَّعْوَى لَا تُسْمَعُ إِلَّا مُفْصَلَةً وَمِنْ ثَمَّ أَجَابَ عَنْهُ الرَّافِعِيُّ بِأَنَّ صَوْرَتَهُ أَنْ يَدَّعِيَ الْوَلِيَّ وَيُفْصَلَ ثُمَّ تَظْهَرُ

مِنْهُمَا بَعْدَ مَا ذَكَرَ الْمَجْهُولُ غَيْرَ مَنْ عَيَّنَهُ أَخِي رَدَّ كُلُّ مِنْهُمَا مَا أَخَذَهُ لِتَكَاذُبِهِمَا وَلِكُلِّ مِنْهُمَا تَخْلِيفٌ مَنْ عَيَّنَهُ وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا قَتَلَهُ زَيْدٌ وَعَمَرُو قَالَ الْآخَرُ بَلْ زَيْدٌ وَخَذَهُ أَفْسَمَا عَلَى زَيْدٍ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَيْهِ وَطَالِبَاهُ بِالنُّصْفِ وَلَا يُقَسِّمُ الْأَوَّلُ عَلَى عَمْرٍو لِأَنَّ أَخَاهُ كَذَبَهُ فِي الشَّرِكَةِ وَلِلْأَوَّلِ تَخْلِيفٌ وَعَمَرُو وَفِيمَا بَطَلَتْ فِيهِ الْقِسَامَةُ وَلِلثَّانِي تَخْلِيفٌ زَيْدٌ فِيهِ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ . قَوْلُهُ: (لَا عِتْرَافَهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ فِي الْمَغْنِيِّ . قَوْلُهُ: (وَحِصَّتُهُ) أَي كُلُّ مِنْهُمَا . قَوْلُهُ: (مَنْ) أَي مِنَ النُّصْفِ اهـ . ع ش .

قَوْلُهُ (سَيِّ) (فَقَالَ) أَي قَبْلَ أَنْ يُقَسِّمَ الْمُدَّعَى اهـ . مُغْنِي . قَوْلُهُ: (أَوْ كُنْتُ غَائِبًا) (لِخ) وَدَعْوَى وَجُودِ الْحَبْسِ أَوْ الْمَرَضِ يَوْمَ الْقَتْلِ كَدَعْوَى الْغَنِيِّ اهـ . أَسْنَى . قَوْلُهُ: (عَلَى رَأْسِهِ) أَي وَاقِفٌ عَلَى رَأْسِهِ .

قَوْلُهُ: (فَعَلَى الْمُدَّعَى عَذْلَانِ) وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ بَيِّنَةٍ تَقَدَّمَ بَيِّنَةُ الْغَنِيِّ لِزِيَادَةِ عِلْمِهَا كَمَا فِي التَّهْدِيبِ قَالَ فِي الرُّوضَةِ كَأَصْلِهَا هَذَا عِنْدَ اتِّفَاقِهِمَا عَلَى حُضُورِهِ مِنْ قَبْلِ وَلَمْ يَبَيِّنَا الْحُكْمَ عِنْدَ عَدَمِ الْإِتِّفَاقِ وَحُكْمُهُ التَّعَارُضُ مُغْنِي وَأَسْنَى . قَوْلُهُ: (حَلَفَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ) أَي خَمْسِينَ يَمِينًا عَلَى مَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ وَيَمِينًا وَاحِدَةً عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ الزِّيَادِيُّ كَذَا بِهَامِشٍ وَنَقَلَ فِي الدَّرَسِ عَنِ الزِّيَادِيِّ أَنَّهَا خَمْسُونَ وَعَنِ الْعُبَابِ الْإِكْتِفَاءَ بِيَمِينٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ الْأَقْرَبُ لِأَنَّ يَمِينَهُ لَيْسَتْ عَلَى قَتْلِ وَلَا عَلَى جِرَاحَةٍ بَلْ عَلَى عَدَمِ الْحُضُورِ مَثَلًا وَإِنْ اسْتَلْزَمَ ذَلِكَ سَقُوطُ الدَّمِ اهـ . ع ش وَقَوْلُهُ عَلَى مَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ وَلَعَلَّهُ الشَّارِحُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ وَشَهَادَةِ الْعَذْلِ لَوْثٌ وَنَقَلَ الْبُجَيْرِيُّ عَنِ الشُّوْبَرِيِّ مِثْلَ مَا اسْتَفَرَّ بِهِ ع ش مِنَ الْإِكْتِفَاءِ بِيَمِينٍ وَاحِدَةٍ وَعَنِ سَمِ مَا يُؤَيِّدُهُ .

قَوْلُهُ (سَيِّ) (وَخَطَأً) أَي وَشِبْهَ عَمِدٍ اهـ . مُغْنِي . قَوْلُهُ: (بِأَصْلِهِ) أَي بِمُطْلَقِ قَتْلِ . قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا حَيْثُ لَا يُدَّ مِنْ ثُبُوتِ الْعَمِدِ وَلَا مُطَالَبَةِ الْعَاقِلَةِ بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يُثْبِتَ كَوْنُهُ خَطَأً أَوْ شِبْهَ عَمِدٍ اهـ . قَوْلُهُ: (مَنْ) أَي مِنَ التَّعْلِيلِ . قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَي شَاهِدُهُ . قَوْلُهُ: (وَبِمَا تَقَرَّرَ) أَي مِنْ قَوْلِهِ كَانَ أَخْبَرَ إِلَى الْمُتَنِ . قَوْلُهُ: (تَصَوُّيرُ هَذَا الْخِلَافِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ مَقُولُ الْقَوْلِ . قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي مِنْ أَجْلِ انْدِفَاعِهِ بِمَا تَقَرَّرَ لَا تُسْمَعُ لِخ . قَوْلُهُ: (عَنْ) أَي الْإِشْكَالِ . قَوْلُهُ: (بِأَنَّ صَوْرَتَهُ) أَي الْخِلَافِ .

الأمر في أصل القتل دون صفته وساق شارح قول الرافعي وهذا يدل على أن القسامة على قتل موصوف تستدعي ظهور اللوث في قتل موصوف وقد يفهم من إطلاق الأصحاب أنه إذا ظهر اللوث في أصل القتل كفى في تمكن الولي من القسامة على القتل الموصوف وليس ببعيد إذ لو ثبت اللوث في حق جمع جاز له الدعوى على بعضهم وأقسم فكما لا يعتبر ظهور اللوث فيما يرجع إلى الانفراد والاشتراك لا يعتبر في صفتي العميد والخطأ ثم تأييد البلقيني له وقوله فمتى ظهر لوث وفصل الولي سمعت الدعوى وأقسم بلا خلاف ومتى لم يفصل لم تسمع على الأصح ثم قال ومن هذا يعلم أن قول المصنف فلا قسامة في الأصح غير مستقيم انتهى وليس في محله لأن المعتمد كلام الأصحاب الموافق له المتن المحمول على وقوع دعوى مفصلة ويفرق بين الانفراد والشركة والعميد وضده بأن الأول لا يقتضي جهلاً في المدعى به بخلاف هذا.

قوله: (دون صفته) أي من عميد وغيره. قوله: (وساق شارح الخ) كلام مستأنف. قوله: (وهذا يدل) إلى قوله (ثم تأييد الخ) مقول الرافعي كزدي وسيد عمر أي واسم الإشارة راجع إلى توضيح عدم القسامة في دعوى مفصلة مع ظهور اللوث في أصل القتل دون صفته. قوله: (تستدعي ظهور اللوث الخ) أي ولا يكفي ظهوره في أصل القتل. قوله: (وقد يفهم) إلى المتن في النهاية عبارته ودعوى أن المفهوم من إطلاق الأصحاب الخ غير مسلمة لأن المعتمد الخ. (وقوله وقد يفهم الخ) هذه جملة حالية من فاعل يدل. قوله: (جاز له) أي للولي. قوله: (ثم تأييد البلقيني الخ) عطف على قول الرافعي اه. كزدي. قوله: (له) أي قول الرافعي وليس ببعيد وقوله وقوله فمتى الخ عطف تفسير على تأييد الخ وقوله ثم قال أي ذلك الشرح وقوله ومن هذا أي من تأييد البلقيني بقوله فمتى ظهر الخ اه. كزدي ويظهر أن اسم الإشارة راجع إلى كل من قول الرافعي وقول البلقيني. قوله: (انتهى) أي ما ساقه الشارح اه. كزدي. قوله: (وليس الخ) أي ما ذكر من قول الرافعي وقد يفهم الخ وتأيد البلقيني له بما ذكره وقول الشارح المذكور ومن هذا يعلم الخ. قوله: (لأن المعتمد كلام الأصحاب الخ) قد يعارض كون هذا كلام المصنف قول الرافعي وقد يفهم من إطلاق الأصحاب الخ فليتأمل اه. سم.

قوله: (المحمول) صفة المتن. قوله: (ويفرق الخ) جواب عن قول الرافعي فكما لا يعتبر الخ. قوله: (بخلاف هذا) أي فإنه يقتضي جهلاً في المدعى به وسيأتي أن الواجب بالقسامة الدية ولو في العميد فإن أراد أن هذا يقتضي الجهل باختيار أن الدية في العميد على المقسم عليه وفي غيره على العاقلة

قوله: (لأن المعتمد كلام الأصحاب الموافق له المتن) قد يعارض كون هذا كلام الأصحاب قول الرافعي، وقد يفهم من إطلاق الأصحاب الخ فليتأمل. قوله: (بخلاف) أي فإنه يقتضي جهلاً في الدعوى به وسيأتي أن الواجب بالقسامة الدية، ولو في العميد فإن أراد أن هذا يقتضي الجهل باختيار أن الدية في العميد على المقسم عليه وفي غيره على العاقلة فيبطل تسليم أن هذه جهل في المدعى به فيوجه

(ولا يقسم في طرف) وجرح (واتلاف مال) وقوفاً مع النص ولحرمة النفس فيصدق المدعى عليه يمينه ولو مع اللوث لكانها في الأولين تكون خمسين (إلا في عبد) ولو مذنباً أو مكاتباً أو أم ولد (في الأظهر) فإذا قُتل عبدٌ ووُجدَ لوثٌ أقسم فيه بناءً على الأصح أن قيمته تحمّلها العاقلة.

(وهي) أي القسامة (أن يحلف المدعى) غالباً ابتداءً (على قتل أدهاء) ولو لنحو امرأة وكافر وجنين لأن منعه تهينة للحياة في معنى قتله (خمسين يميناً) للخبر السابق في قصّة خبير وهو مخصص لعموم خبر «البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه» بل جاء.....

فبعد تسليم أن هذا جهل في المدعى به يتوجه أن نظيره ثابت في الأول إذ الدية في الأفراد على المقسم عليه وفي الشركة عليه وعلى شركائه وإن أراد باقتضاء الجهل شيئاً آخر فليصور اه. سم.

قول (سنن): (في طرف) أي في قطعه ولو بلغ دية نفس اه. مغني. قول: (وجرح) إلى قوله وأفهم في المغني إلا قوله لكانها إلى المتن وإلى قوله وإنما استؤنفت في النهاية إلا قوله بل جاء إلى ولقوة جانب. قول: (ولحرمة النفس) عبارة المغني لأن النص ورد في النفس لحرمتها اه.

قول (سنن): (إلا في عبد) استثناء من عدم القسامة في المال اه. مغني. قول: (ولو مذنباً إلخ) هو غاية في جريان الخلاف اه. رشيد. قول: (أقسم) أي السيد وبعد الإقسام إن اتفقا على قدر القيمة أو ثبتت بينة فذاك وإلا فينبغي تصديق الجاني يمينه وإن كان الغرم على العاقلة لأن القيمة تجب عليه أولاً ثم يتحمّلها العاقلة فوجوبها عليهم قرع وجوبها عليه اه. ع ش. قول: (بناء على الأصح إلخ) والثاني لا قسامة فيه بناء على أن بذله لا يحمله العاقلة فهو ملحق بالهائم اه. مغني. قول: (غالباً) احتراز عن نحو مسألة المستولدة الآتية فإن الحالف فيها غير المدعي اه. سيد عمر أي قبيل الفصل الآتي.

قول: (ابتداء) احتراز عن قوله الآتي أو حلف المدعي لتكول المدعى عليه اه. سم.

قول (سنن): (على قتل أدهاء) أي مع وجود اللوث اه. مغني. قول: (وجنين) أي وعبد لما مرّ أنه يقسم في دعوى قتله اه. ع ش. قول: (لأن منعه تهينة للحياة إلخ) والجنين قد يحصل قتله حقيقة اه. سم. قول: (وهو مخصص إلخ) وذلك لأنه طلب اليمين من ورثة القتل ابتداءً وما اكتفى بها من المدعى عليه إلا بعد تكول المدعي اه. ع ش. قول: (على المدعى عليه) عبارة النهاية على من أكثر

أن نظيره ثابت في الأول أن الدية في الأفراد على المقسم عليه وفي الشركة عليه وعلى شركائه، وإن أراد باقتضاء الجهل شيئاً آخر فليصور. قول: (غالباً) خرج يمين الرد الآتية. قول: (أيضاً غالباً) إشارة إلى أنه قد يكون الحالف غير المدعي كما لو أوصى لمستولديه بقيمة عبد قُتل وهناك لوث ومات السيد فلها الدعوى، وليس لها أن تقسم وإنما يقسم الوارث كما بين ذلك في المبسوطات كالروض وشرجه ثم رأيت الشارح ذكر ذلك قبيل الفصل. قول: (لأن منعه تهينة للحياة في معنى قتله) أي الجنين، وقد يحصل قتله حقيقة.

هذا الاستثناء مُصَرَّحاً به في خبر لكن في إسناده لينٌ ولقوة جانب المدعى باللوث وأفهم قوله على قتل ادّعاء أنه لا قسامة في قَدِّ المَلْفُوفِ لأنَّ الحليفَ على حياته كما مرَّ فإيراده سهوٌ وأنه يجب التَّعَرُّضُ في كُلِّ يَمِينٍ إلى عَيْنِ المدعى عليه بالإشارة إنَّ حَضَرَ وإلا فَيَذْكُرُ اسميه ونسبه وإلى ما يجب بَيَانُهُ في الدعوى وهو المعتمدُ لِتَوَجُّهِ الحليفِ إلى الصِّفَةِ التي حَلَفَهُ الحَاكِمُ عليها أَمَّا الإجمالُ فيجبُ في كُلِّ يَمِينٍ اتِّفَاقاً فلا يكفي تَكْرِيْرُ واللّه خمسَين مَرَّةً ثم يقولُ لَقَدْ قَتَلْتُهُ إِمَّا حَلَفَ المدعى عليه ابتداءً أو لِيُكْوِلَ المدعى أو حَلَفَ المدعى لِيُكْوِلَ المدعى عليه أو الحليفُ على غيرِ القَتْلِ فلا يُسَمَّى قسامةً ومرَّ في اللعانِ بعضُ ما يَتَعَلَّقُ بِتَغْلِيْظِ اليمينِ.....

اهـ. وَلَعَلَّهما رَوَيْتَانِ. □ فَوُدَّ: (هذا الاستثناء) أي استثناء القسامة عن ذلك الخبر اهـ. مُعْنِي.

□ فَوُدَّ: (لين) أي ضَعُفٌ. □ فَوُدَّ: (أنه لا قسامة) أي بل إِنَّمَا يَحْلِفُ الوليُّ يَمِيناً واحدةً فَقَطْ وَوَجْهَ إِيْرَادِهِ أَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَدْعُ القَتْلَ صَرِيحاً لَكِنَّهُ لَازِمٌ لَدَعْوَاهُ اهـ. ع ش. □ فَوُدَّ: (أنه لا قسامة في قَدِّ المَلْفُوفِ) خِلَافاً لِلْمُعْنِي عِبَارَتُهُ وَأَوْرَدَ عَلَيْهِ قَدَّ المَلْفُوفِ فَإِنَّهُ لَا يُقَسِّمُ فِيهِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ فِيهِ حَالَةُ القَتْلِ حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً وَأُجِيبَ بَأَنَّ المُرَادَ تَحَقُّقَ الحَيَاةِ المُسْتَقَرَّةِ فِي الجُمْلَةِ وَقَدْ تَحَقَّقَتْ قَبْلَ ذَلِكَ اهـ. □ فَوُدَّ: (لأنَّ الحليفَ على حَيَاتِهِ) لَعَلَّ حَقَّ العِبَارَةِ المدعى به فِيهِ الحَيَاةُ لَا القَتْلُ اهـ. س م. □ فَوُدَّ: (فإيراده) على مَنَعَ المَتْنِ.

□ فَوُدَّ: (سهو) كَانَ المَوْرِدَ نَظَرَ إِلَى المَعْنَى فَإِنَّ الوليَّ مُدَّعٍ فِي المَعْنَى أَنَّ القَادَّ قَتَلَهُ بَعْدَهُ لِأَنَّهُ كَانَ حَيًّا فَلَا يَلْزَمُ السَّهْوُ وَإِنَّمَا يُجَابُ بَأَنَّ المدعى به فِي الظَّاهِرِ الحَيَاةُ اهـ. س م. □ فَوُدَّ: (وأنه إلخ) عَطَفَ على أَنَّهُ لَا قَسَامَةَ إلخ. □ فَوُدَّ: (إلى عَيْنِ المدعى عليه) أي وَاحِداً كَانَ أَوْ أَكْثَرَ فَلَوْ أَدْعَى على عَشْرَةٍ مَثَلًا ذَكَرَ فِي كُلِّ يَمِينٍ أَنَّهُمْ قَتَلُوا مَوْرَثَهُ اهـ. ع ش. □ فَوُدَّ: (فَيَذْكُرُ اسْمَهُ وَنَسَبَهُ) أي أَوْ غَيْرَهُمَا كَقَبِيلَتِهِ وَجَزْفَتِهِ وَلَقَبِهِ اهـ. مُعْنِي. □ فَوُدَّ: (وإلى ما يجب بَيَانُهُ) أي مِنْ عَمْدٍ أَوْ خَطَأً أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ رَوْضٌ وَع ش. □ فَوُدَّ: (وهو المعتمدُ) وَفَاقاً لِلنَّهْيَةِ وَخِلَافاً لِلْمُعْنِي عِبَارَتُهُ وَهَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَقُولَ فِي اليمينِ قَتَلَهُ وَخَذَهُ أَوْ مَعَ زَيْدٍ وَعَمْدًا أَوْ خَطَأً أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ أَوْ لَا وَجْهَانِ أَوْ جُوهَا الثَّانِي بَلْ هُوَ مُسْتَحَبٌّ اهـ. □ فَوُدَّ: (لِتَوَجُّهِ الحليفِ إلخ) فِي تَقْرِيْبِهِ نَظَرٌ. □ فَوُدَّ: (أَمَّا الإجمالُ إلخ) مُخْتَرَزٌ مَا يَجِبُ بَيَانُهُ مُفَصَّلاً مِنْ عَمْدٍ أَوْ خَطَأً أَوْ غَيْرِهِمَا اهـ. ع ش. □ فَوُدَّ: (أَمَّا حَلَفَ المدعى عليه) مُخْتَرَزٌ قَوْلِ المَتْنِ المدعى. □ فَوُدَّ: (ابتداءً) أي حَيْثُ لَا لَوْثٌ وَقَوْلُهُ أَوْ لِيُكْوِلَ المدعى أي مَعَ اللَوْثِ اهـ. مُعْنِي. □ فَوُدَّ: (أو حَلَفَ المدعى إلخ) أي وَجِدَ لَوْثٌ أَوْ لَا. □ فَوُدَّ: (أو الحليفُ على غيرِ القَتْلِ) مُخْتَرَزٌ قَوْلِ المَتْنِ على قَتْلِ قَالَ ع ش أَقْبَصَارُهُ على مَا ذَكَرَ يَقْتَضِي أَنَّ اليمينَ مَعَ الشَّاهِدِ تُسَمَّى قَسَامَةً وَيُوجَّهُ بِأَنَّهَا حَلِفٌ على قَتْلِ ادّعاء اهـ. □ فَوُدَّ: (على غيرِ القَتْلِ) أي مِنْ الطَّرَفِ وَالْجُزْجِ وَإِثْلَافُ مَالٍ غَيْرِ الرَّقِيقِ. □ فَوُدَّ: (فَلَا يُسَمَّى إلخ) كُلُّ مِنَ الثَّلَاثَةِ.

□ فَوُدَّ: (لأنَّ الحليفَ على حَيَاتِهِ إلخ) لَعَلَّ حَقَّ العِبَارَةِ المدعى به فِيهِ الحَيَاةُ لَا القَتْلُ. □ فَوُدَّ: (فإيراده سهو) كَانَ المَوْرِدَ نَظَرَ إِلَى المَعْنَى، فَإِنَّ الوليَّ مُدَّعٍ فِي المَعْنَى أَنَّ إِنْفَادَ قَتْلِهِ بَعْدَهُ لِأَنَّهُ كَانَ حَيًّا فَلَا يَلْزَمُ السَّهْوُ وَإِنَّمَا يُجَابُ بَأَنَّ المدعى به فِي الظَّاهِرِ الحَيَاةُ.

ويأتي في الدعاوى بَقِيَّتُهُ وكان حِكْمَةُ الخمسين أَنَّ الدَّيَّةَ مَقْوُومَةٌ بِأَلْفِ دِينَارٍ غَالِبًا وَمِنْ ثَمَّ أَوْجِبَتْهَا الْقَدِيمُ كَمَا مَرَّ وَالْقَصْدُ مِنْ تَعَدُّدِ الْإِيمَانِ التَّغْلِيظُ وَهُوَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي عِشْرِينَ دِينَارًا فَاقْتَضَى الْإِحْتِيَاظُ لِلنَّفْسِ أَنَّ يُقَابَلَ كُلُّ عِشْرِينَ يَمِينٍ مُتَّفَرِّدَةٍ عَمَّا يَقْتَضِيهِ التَّغْلِيظُ (وَلَا يُشْتَرَطُ مُوَالاتُهَا) أَيِ الْإِيمَانِ (عَلَى الْمَذْهَبِ) لِإِحْصَاوِ الْمَقْصُودِ مَعَ تَفْرِيقِهَا كَالشَّهَادَةِ بِخِلَافِ اللَّعَانِ لِأَنَّهُ اخْتِطَأَ لَهُ أَكْثَرُ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الْعُقُوبَةِ الْبَدَنِيَّةِ وَاجْتِنَالِ النَّسَبِ وَشُرُوعِ الْفَاحِشَةِ وَهَتِكِ الْعِرْضِ (فَلَوْ تَخَلَّلَهَا جُثُوثٌ أَوْ إِغْمَاءٌ) أَوْ عَزُلَ قَاضٍ وَإِعَادَتُهُ بِخِلَافِ إِعَادَةِ غَيْرِهِ (بَنَى) إِذَا أَفَاقَ وَلَمْ يَلْزَمْهُ الْاسْتِثْنَاءُ لِمَا تَقَرَّرَ وَإِنَّمَا اسْتَوْفِيَتْ لِقَوْلِي قَاضٍ ثَانٍ لِأَنَّهَا عَلَى الْإِبْطَاتِ فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ حُجَّةٍ تَامَّةٍ وَجَدَ بَعْضُهَا عِنْدَ الْأَوَّلِ بِخِلَافِ إِيْمَانِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ.

(وَلَوْ مَاتَ) الْوَلِيُّ الْمُقْسِمُ فِي أَثْنَاءِ الْإِيمَانِ (لَمْ يَبْنِ وَإِرْثُهُ) بَلْ يُسْتَأْنَفُ (عَلَى الصَّحِيحِ) لِأَنَّهَا كَحُجَّةٍ وَاحِدَةٍ.....

• فَوُدَّ: (وَيَأْتِي فِي الدَّعَاوَى الْخ) أَيِ قِيَاتِي جَمِيعُهُ هُنَا هـ. ع ش. • فَوُدَّ: (غَالِبًا) احْتَرَزَ بِهِ عَنْ دِيَةِ الْمَرْأَةِ فَإِنَّهَا عَلَى التَّصْفِ مِنْ ذَلِكَ وَعَنْ دِيَةِ الْكَافِرِ فَإِنَّهَا عَلَى الثَّلَاثِ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَقَلَّ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْحِكْمَةَ بِالنِّسْبَةِ لِدِيَةِ الْكَامِلِ وَلَا يَلْزَمُ إِطْرَافُهَا. • فَوُدَّ: (كُلُّ عِشْرِينَ) أَيِ مِنَ الْأَلْفِ دِينَارٍ هـ. ع ش. • فَوُدَّ: (عَمَّا) يَقْتَضِيهِ التَّغْلِيظُ مُتَعَلِّقٌ بِمُتَّفَرِّدَةٍ أَوْ يَمِينٍ مُجَرَّدَةٍ عَنِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَقْتَضِيهَا التَّغْلِيظُ وَهِيَ الَّتِي مَرَّتْ فِي اللَّعَانِ هـ. كَزِدِّي وَيُظْهَرُ أَنَّ مُرَادَ الشَّرْحِ مِنَ الْإِنْفِرَادِ عَمَّا ذَكَرَ الزِّيَادَةَ عَلَيْهِ بِالتَّعَدُّدِ كَمَا يُفِيدُهُ كَلَامُ الْمُغْنِي وَسِيَاقِ الشَّرْحِ.

• فَوُدَّ (بَنَى): (وَلَا يُشْتَرَطُ مُوَالاتُهَا) فَلَوْ حَلَفَهُ الْقَاضِي خَمْسِينَ يَمِينًا فِي خَمْسِينَ يَوْمًا صَحَّ مُغْنِي وَنَهَايَةُ أَيِ فَمَثَلُهَا مَا زَادَ عَلَيْهَا وَإِنْ طَالَ مَا يَبْتَنِيهَا ع ش. • فَوُدَّ: (أَيِ الْإِيمَانِ) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ وَالْمَذْهَبُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَيَخْلِفُونَ إِلَيَّ وَخَرَجَ وَقَوْلُهُ وَإِنَّمَا لَمْ يَكْتَفِ إِلَى وَلَوْ مَاتَ. • فَوُدَّ: (أَوْ عَزُلَ قَاضٍ وَإِعَادَتُهُ) أَيِ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الْحَاكِمَ يُحْكَمُ بِهِ عَلَيْهِ هـ. مُغْنِي. • فَوُدَّ: (لِمَا تَقَرَّرَ) أَيِ مِنْ قَوْلِهِ لِإِحْصَاوِ الْمَقْصُودِ الْخِ بَعْدَ عِبَارَةِ الْمُغْنِي أَمَّا عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ الْمَوَالَةِ فَيُظَاهَرُ وَأَمَّا عَلَى اشْتِرَاطِهَا فَلِقِيَامِ الْعُدْرِ هـ. • فَوُدَّ: (لِأَنَّهَا) أَيِ إِيْمَانِ الْمُدَّعَى. • فَوُدَّ: (بِخِلَافِ إِيْمَانِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي وَخَرَجَ بِالْمُدَّعَى وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَلَهُ الْبِنَاءُ فِيمَا لَوْ تَخَلَّلَ إِيْمَانُهُ عَزُلَ الْقَاضِي أَوْ مَوْتُهُ ثُمَّ وَلَّى غَيْرُهُ وَالْفَرْقُ أَنَّ يَمِينَهُ لِلتَّقْيِ فَتَتَفَدُّ بِنَفْسِهَا وَيَمِينُ الْمُدَّعَى لِلْإِبْطَاتِ فَتَتَوَقَّفُ عَلَى حُكْمِ الْقَاضِي وَالْقَاضِي الثَّانِي لَا يُحْكَمُ بِحُجَّةٍ أَقِيمَتْ عِنْدَ الْأَوَّلِ هـ. • فَوُدَّ: (الْوَلِيُّ الْمُقْسِمُ) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ وَيَجِبُ بِالْقِسَامَةِ فِي النَّهَايَةِ.

• فَوُدَّ: (الْوَلِيُّ) أَيِ وَلِيِّ الدَّمِ وَهُوَ الْمُسْتَحِقُّ هـ. ع ش. • فَوُدَّ: (فِي أَثْنَاءِ الْإِيمَانِ) أَمَّا إِذَا تَمَّتْ إِيْمَانُهُ قَبْلَ مَوْتِهِ فَلَا يُسْتَأْنَفُ وَإِرْثُهُ بَلْ يُحْكَمُ لَهُ كَمَا لَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً ثُمَّ مَاتَ هـ. مُغْنِي.

• فَوُدَّ: (بِخِلَافِ إِيْمَانِ الْخ) أَيِ قَفِيهَا الْبِنَاءُ، وَإِنْ عَزَلَ الْقَاضِي وَلَّى غَيْرُهُ لِأَنَّهَا لِلتَّقْيِ فَتَتَفَدُّ بِنَفْسِهَا وَإِيْمَانُ الْمُدَّعَى لِلْإِبْطَاتِ فَتَتَوَقَّفُ عَلَى حُكْمِ الْقَاضِي.

فَإِذَا بَطَلَ بَعْضُهَا بَطَلَ كُلُّهَا بِخِلَافِ مَوْتِهِ بَعْدَ إِقَامَةِ شَاهِدٍ لِأَنَّهُ مُسْتَقِيلٌ فَلِوَارِثِهِ ضَمُّ آخَرِ إِلَيْهِ وَمَوْتَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ فِيْبَنِي وَارِثُهُ لِمَا مَرَّ. (وَلَوْ كَانَ لِلْقَتِيلِ وَرَثَةٌ وَرَعَتْ) الْخَمْسُونَ عَلَيْهِمْ (بِحَسَبِ الْإِرْثِ) غَالِيًا لِأَنَّهُمْ يَقْتَسِمُونَ مَا وَجَبَ بِهَا بِحَسَبِ إِرْثِهِمْ فَوَجِبَ كَوْنُهَا كَذَلِكَ وَتَحْلِفُونَ السَّابِقَ فِي قِصَّةِ خِيَرَةٍ إِنَّمَا وَقَعَ خِطَابًا لِأَخِيهِ وَابْنِ عَمِّهِ تَجْمُلًا فِي الْخِطَابِ وَالْأَلْمَرَادُ أَخُوهُ فَقَطْ وَخَرَجَ بِغَالِيَا زَوْجَةً مَثَلًا وَيَتُّ الْمَالِ فَإِنَّهَا تَخْلِفُ الْخَمْسِينَ مَعَ أَنَّهَا لَا تَأْخُذُ إِلَّا الرَّبْعَ كَمَا لَوْ نَكَلَ بَعْضُ الْوَرِثَةِ أَوْ غَابَ زَوْجَةٌ وَبَنَتْ فَتَخْلِفُ الزَّوْجَةَ عَشْرَةَ وَالبَنَتِ الْبَاقِي تَوَزِيْعًا عَلَى سِهَابِهِمَا فَقَطْ وَهِيَ خَمْسَةٌ مِنْ ثَمَانِيَةٍ وَلَا يَبْنُ حَقُّ بَيْتِ الْمَالِ هُنَا.....

قوله: (فَإِذَا بَطَلَ بَعْضُهَا بَطَلَ كُلُّهَا) عبارة المغني وشيخ الإسلام ولا يجوزُ أَنْ يَسْتَحِقَّ أَحَدٌ شَيْئًا يَمِينٍ غَيْرِهِ. هـ. وَيَرُدُّ عَلَيْهَا مَسْأَلَةُ الْمُسْتَوَلَدَةِ الْآتِيَةِ. هـ. قوله: (لَأَنَّهُ مُسْتَقِيلٌ الْخ) يعني وَلَا يَسْتَأْنِفُ لِأَنَّ شَهَادَةَ كُلِّ شَاهِدٍ مُسْتَقِلَّةٌ بِذَلِكَ أَتَاهَا إِذَا انْضَمَّتَ الْيَمِينُ إِلَيْهَا قَدْ يُحْكَمُ بِهِمَا بِخِلَافِ أَيْمَانِ الْقِسَامَةِ لَا اسْتِفْلَالٌ لِبَعْضِهَا بِذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ انْضَمَّ إِلَيْهِ شَهَادَةُ شَاهِدٍ لَا يُحْكَمُ بِهِمَا أَسْنَى وَمُعْنَى. هـ. قوله: (وَمَوْتَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ) أَيِ وَبِخِلَافِ مَوْتِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ فِي أَثْنَاءِ أَيْمَانِهِ هـ. كُرْدِي. هـ. قوله: (لِمَا مَرَّ) أَيِ مِنْ قَوْلِهِ وَإِنَّمَا اسْتَوْفَيْتُ الْخَ هـ. ع ش. هـ. قوله: (غَالِيًا) سَيَذْكُرُ مُحَرَّرُهُ. هـ. قوله: (مَا وَجَبَ الْخ) وَهُوَ الْمَالُ هـ. ع ش. هـ. قوله: (كَمَا لَوْ نَكَلَ بَعْضُ الْوَرِثَةِ أَوْ غَابَ) أَيِ فَتَخْلِفُ الْبَاقِي وَالْحَاضِرُ خَمْسِينَ. هـ. قوله: (وَزَوْجَةٌ وَبَنَتْ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ زَوْجَةٌ الْخ هـ. كُرْدِي. هـ. قوله: (فَتَخْلِفُ الزَّوْجَةَ الْخ) هَذَا وَاضِحٌ إِذَا انْتَضَمَ بَيْتُ الْمَالِ وَفِيهِ فَرَضُ الْكَلَامِ بِذَلِكَ قَوْلُهُ وَلَا يَبْنُ حَقُّ بَيْتِ الْمَالِ الْخ أَمَا إِذَا لَمْ يَنْتَضَمْ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَرُدُّ الْبَاقِي عَلَى الْبَنَتِ فَقَطْ إِذْ لَا رَدَّ عَلَى الزَّوْجَةِ وَتُقَسَّمُ الْأَيْمَانُ عَلَى حِصَّةِ الزَّوْجَةِ وَهُوَ الثُّمْنُ وَحِصَّةِ الْبَنَتِ وَهُوَ الْبَاقِي فَتُخَصُّ الزَّوْجَةُ سَبْعَةَ أَيْمَانٍ بِجَبْرِ الْمُتَكْسِرِ إِذْ ثَمْنُ الْخَمْسِينَ سِتَّةٌ وَرُبْعٌ وَتُخَصُّ الْبَنَتُ أَرْبَعَةً وَأَرْبَعُونَ كَذَلِكَ إِذْ الْبَاقِي وَهُوَ سَبْعَةُ أَثْمَانِ الْخَمْسِينَ ثَلَاثَةٌ وَأَرْبَعُونَ وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ يَمِينٍ فَيَكْمَلُ وَقِسْ عَلَى ذَلِكَ نَظَائِرَهُ هـ. سَم وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الشَّوْبَرِيِّ عَنِ الطَّبْلَاوِيِّ وَمِثْلُهُ قَوْلُ عَشْرَةَ أَيِ وَلَوْ حَلَفَتْ بِحَسَبِ الْإِرْثِ وَهُوَ الثُّمْنُ حَلَفَتْ سَبْعَةَ هـ. سَم. هـ. قوله: (وَهِيَ خَمْسَةٌ مِنْ ثَمَانِيَةٍ) فَإِنَّ الْمَسْأَلَةَ مِنْ ثَمَانِيَةٍ

قوله: (فَتَخْلِفُ الزَّوْجَةَ عَشْرَةَ الْخ) هَذَا وَاضِحٌ إِنْ انْتَضَمَ بَيْتُ الْمَالِ وَفِيهِ فَرَضُ الْكَلَامِ بِذَلِكَ قَوْلُهُ وَلَا يَبْنُ حَقُّ بَيْتِ الْمَالِ الْخ أَمَا إِذَا لَمْ يَنْتَضَمْ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَرُدُّ الْبَاقِي عَلَى الْبَنَتِ فَقَطْ إِذْ لَا رَدَّ عَلَى الزَّوْجَةِ وَتُقَسَّمُ الْأَيْمَانُ عَلَى حِصَّةِ الزَّوْجَةِ وَهُوَ الثُّمْنُ وَحِصَّةِ الْبَنَتِ وَهُوَ الْبَاقِي فَتُخَصُّ الزَّوْجَةُ سَبْعَةَ أَثْمَانٍ بِجَبْرِ الْمُتَكْسِرِ إِذْ ثَمْنُ الْخَمْسِينَ سِتَّةٌ أَثْمَانٍ وَرُبْعٌ ، وَبَنَتُ أَرْبَعَةً وَأَرْبَعُونَ كَذَلِكَ إِذَا الْبَاقِي ثَلَاثَةٌ وَأَرْبَعُونَ يَمِينًا وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ يَمِينٍ وَهِيَ سَبْعَةُ أَثْمَانِ الْخَمْسِينَ ، وَقِسْ عَلَى ذَلِكَ نَظَائِرَهُ. هـ. قوله: (أَيْضًا فَتَخْلِفُ الزَّوْجَةَ عَشْرَةَ) أَيِ ، وَلَوْ حَلَفَتْ بِحَسَبِ الْإِرْثِ وَهُوَ الثُّمْنُ حَلَفَتْ أَقَلَّهُ أَيِ سَبْعَةَ. هـ. قوله: (وَهِيَ خَمْسَةٌ مِنْ ثَمَانِيَةٍ) فَإِنَّ الْمَسْأَلَةَ مِنْ ثَمَانِيَةٍ لِلزَّوْجَةِ الثُّمْنُ وَاحِدٌ وَلِلْبَنَتِ النُّصْفُ أَرْبَعَةٌ فَمَجْمُوعُ مَالِهَا خَمْسَةٌ فَتَكُونُ الْأَيْمَانُ بَيْنَهُمَا أَرْبَعًا.

بَيِّنِينَ مِنْ مَعَهُ بَلْ يَنْضَبِ مُدْعَى عَلَيْهِ وَيَفْعَلُ مَا يَأْتِي قُبَيْلَ الْفَصْلِ وَلَوْ كَانَ ثُمَّ عَوَّلَ اغْتَبَرَ فِيهِ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأَخْتَيْنِ لِأَبٍ وَأَخْتَيْنِ لِأُمٍّ أَصْلُهَا مِنْ سِتَّةٍ وَتَعَوَّلَ لِعَشْرَةٍ فَيَحْلِفُ الزَّوْجُ خَمْسَ عَشْرَةَ وَكُلٌّ مِنَ الْأَخْتَيْنِ لِأَبٍ عَشْرَةَ وَلَأُمٍّ خَمْسَةَ وَالْأُمُّ خَمْسَةَ (وَجَبَرَ الْكُسْرُ) لِأَنَّ الْيَمِينَ الْوَاحِدَةَ لَا تَتَبَعُضُ فَلَوْ خَلَفَ تِسْعَةً وَأَرْبَعِينَ ابْنًا خَلَفَ كُلُّ ابْنٍ يَمِينَيْنِ وَفِي ابْنٍ وَخُنْثَى مَثَلًا يُوزَعُ بِحَسَبِ الْإِرْثِ الْمُحْتَمَلِ لَا التَّاجِزِ فَيَحْلِفُ الْإِبْنُ ثَلَاثِينَ وَيَأْخُذُ التَّصَفِّ وَالْخُنْثَى نِصْفَهَا وَيَأْخُذُ الثَّلَاثَ وَيُوقَفُ الشُّدُسُ احتياطاً لِلْحَلِفِ وَالْأَخِذِ (وَفِي قَوْلِي يَحْلِفُ كُلٌّ) مِنَ الْوَرِثَةِ (خَمْسِينَ) لِأَنَّ الْعَدَدَ هُنَا كَيَمِينٍ وَاحِدَةٍ وَأَجَابَ الْأَوَّلُ بِإِمْكَانِ الْقِسْمِ هُنَا (وَلَوْ نَكَلَ أَحَدُهُمَا) أَيُّ الْوَارِثِينَ خَلَفَ الْآخَرَ خَمْسِينَ وَأَخَذَ حِصَّتَهُ (أَوْ غَابَ) أَحَدُهُمَا أَوْ كَانَ صَغِيرًا أَوْ مَجْثُومًا (خَلَفَ الْآخَرَ) خَمْسِينَ وَأَخَذَ حِصَّتَهُ) لِأَنَّ شَيْقًا مِنَ الذِّيَّةِ لَا يُسْتَحَقُّ بِأَقْلٍ مِنَ الْخَمْسِينَ وَاحْتِمَالُ تَكْذِيبِ الْغَائِبِ الْمُبْطِلِ لِلرَّوْثِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ فَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَيْهِ (وَالَا) يَحْلِفُ (صَبْرًا لِلْغَائِبِ) لِيَحْلِفَ كُلُّ حِصَّتَهُ وَلَا يَنْبُطِلَ حَقُّهُ.....

لِلزَّوْجَةِ الثُّمْنُ وَاحِدٌ وَلِلْبَيْتِ النُّصْفُ أَرْبَعَةٌ فَمَجْمُوعٌ مَالِهِمَا خُمْسَةٌ فَتَكُونُ الْإِيمَانُ بَيْنَهُمَا أَخْمَاسًا سَمِيعٌ ش. □ قَوْلُهُ: (بَيْنَ مَنْ مَعَهُ) وَهُوَ الزَّوْجَةُ فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ وَحْدَهَا وَمَعَ الْبَيْتِ فِي الثَّانِي أ. ه. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (بَلْ يُنْصَبُ) بِنَاءُ الْمَفْعُولِ. □ قَوْلُهُ: (مُدْعٍ عَلَيْهِ) أَيِ مِنْ يَدْعِي عَلَى الْمُتَّهِمِ بِالْقَتْلِ أ. ه. رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (فَيُخْلِفُ الزَّوْجُ خُمْسَةَ عَشَرَ) وَذَلِكَ لِأَنَّ حِصَّتَهُ ثَلَاثَةٌ مِنْ عَشْرَةٍ وَهِيَ خُمْسٌ وَنِصْفُ خُمْسٍ فَيُخْلِفُ ذَلِكَ مِنَ الْخُمْسِينَ وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ وَحِصَّةُ الْأَخْتَيْنِ لِلْأَبِ خُمُسَانِ وَالْأَخْتَيْنِ لِلْأُمِّ خُمْسٌ وَحِصَّةُ الْأُمِّ نِصْفُ خُمْسٍ أ. ه. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (تِسْعَةٌ وَأَرْبَعِينَ الْخ) أَوْ ثَلَاثَةٌ بَيْنَ حَلْفِ كُلِّ مِنْهُنَّ سَبْعَةَ عَشَرَ أ. ه. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (يُوزَعُ) الظَّاهِرُ الثَّانِيثُ. □ قَوْلُهُ: (ثَلَاثِيهَا) وَهُوَ أَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ مَعَ جَبْرِ الْكَسْرِ وَقَوْلُهُ نِصْفُهَا وَهُوَ خُمْسٌ وَعِشْرُونَ. □ قَوْلُهُ: (وَيُوقَفُ السُّدُسُ) أَيِ إِلَى الصُّلْحِ أَوْ الْبَيَانِ أ. ه. حَلَبِي. □ قَوْلُهُ: (لِلْخُلْفِ) أَيِ بِالْأَكْثَرِ وَقَوْلُهُ وَالْأَخْذُ أَيِ بِالْأَقْلِ. □ قَوْلُهُ: (هَنَا) أَيِ فِي الْقِسَامَةِ وَقَوْلُهُ كَيْمِينَ وَاحِدَةٌ أَيِ فِي غَيْرِهَا. □ قَوْلُهُ: (هَنَا) أَيِ فِي الْقِسَامَةِ أَيِ لَا فِي غَيْرِهَا.

❑ قولُ (سنن): (وَأَخَذَ حِصَّتَهُ) أي في الحال اهـ. مُعْنَى: ❑ قوله: (لَأَنْ شَيْئًا مِنَ الدِّيَةِ) أي وما سَبَقَ مِنْ تَوْزِيْعِ الْإِيْمَانِ مُقَيَّدٌ بِحُضُورِ الْوَارِثَيْنِ وَكَمَالِهِمْ اهـ. مُعْنَى: ❑ قوله: (وَاحْتِمَالُ تَكْذِيبِ الْغَائِبِ) أي وَالتَّائَقِصِ بَعْدَ الْكَمَالِ اهـ. مُعْنَى: ❑ قوله: (الْمُبْطِلُ) أي تَكْذِيبُ الْغَائِبِ. ❑ قوله: (عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ) إلخ) أي فَإِنْ وَجَدَ أَيِ التَّكْذِيبِ عُمَلٌ بِمُقْتَضَاهُ اهـ. مُعْنَى:

﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ (وَيْلٌ) أي: وإن لم يخلف الحاضر أو الأصل صَبَرَ الغائب أي: حتى يحضر وللصَّبي حتى يبلِّغَ وللمجنون حتى يفقه اهـ. مُعْنَى. ﴿فَوَيْلٌ﴾: (وَلَا يَنْطَلِ حَقُّهُ) أي: الخاص اهـ. ع ش.

□ فَوَدَّ: (وَلَا يَنْطَلُ حَقُّهُ بِتَكْوِيلِهِ) عِبَارَةُ الرُّوضَةِ: وَلَوْ اِفْتَتَحَ الْحَاضِرُ مِنَ الرَّائِدِ عَلَى قَدْرِ حَقِّهِ لَمْ يَنْطَلُ حَقُّهُ مِنَ الْقِسَامَةِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ الْغَائِبُ كَمَّلَ مَعَهُ اهـ.



بُنْكَوْلِهِ عَنِ الْكُلِّ فَعَلِمَ أَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا ثَلَاثَةً إِخْوَةً حَضَرَ أَحَدُهُمْ وَأَرَادَ الْحَلِفَ حَلَفَ خَمْسِينَ  
فَإِذَا حَضَرَ ثَانٍ حَلَفَ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ فَإِذَا حَضَرَ الثَّالِثُ حَلَفَ سَبْعَةً عَشَرَ وَإِنَّمَا لَمْ يُكْتَفَ  
بِالْإِيمَانِ مِنْ بَعْضِهِمْ مَعَ أَنَّهَا كَالْبَيِّنَةِ لِصَحَّةِ التَّيَابَةِ فِي إِقَامَتِهَا بِخِلَافِ الْيَمِينِ وَلَوْ مَاتَ نَحْوُ  
الْغَائِبِ أَوْ الصَّبِيِّ بَعْدَ حَلْفِ الْآخَرِ وَوَرِثَهُ حَلَفَ حِصَّتَهُ أَوْ بَانَ أَنَّهُ عِنْدَ خَلِيفِهِ كَانَ مَيِّتًا فَلَا كَمَا  
لَوْ بَاعَ مَالَ أَبِيهِ يَظُنُّ حَيَاتَهُ فَبَانَ مَيِّتًا.

(وَالْمَذْهَبُ أَنَّ يَمِينَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ) الْقَتْلُ (بِلَا لَوْثٍ) وَإِنْ تَعَدَّدَ (خَمْسُونَ) كَمَا لَوْ كَانَ لَوْثٌ لِأَنَّ  
التَّعَدُّدَ لَيْسَ لِلَوْثِ بَلْ لِحَرَمَةِ الدَّمِ وَاللَّوْثِ إِنَّمَا يُفِيدُ الْبِدَاءَ بِالْمُدْعَى وَفَارَقَ التَّعَدُّدُ هُنَا التَّعَدُّدَ  
فِي الْمُدْعَى بِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمْ هُنَا يَنْفِي عَنْ نَفْسِهِ الْقَتْلَ كَمَا يَنْفِيهِ الْمُتَنَفِّرُ وَكُلٌّ مِنَ الْمُدْعِينَ لَا  
يُثَبِّتُ لِنَفْسِهِ مَا يُثَبِّتُهُ الْمُتَنَفِّرُ فَوُزِّعَتْ عَلَيْهِمْ بِحَسَبِ إِرْثِهِمْ (و) أَنَّ الْيَمِينَ (الْمَزْدُودَةَ) مِنْ  
الْمُدْعَى عَلَيْهِ الْقَتْلَ (عَلَى الْمُدْعَى) خَمْسُونَ لِأَنَّهَا اللَّازِمَةُ لِلرَّوَادِ (أَوْ) الْمَزْدُودَةُ مِنَ الْمُدْعَى (عَلَى  
الْمُدْعَى عَلَيْهِ مَعَ لَوْثٍ) خَمْسُونَ لِأَنَّهَا اللَّازِمَةُ لِلرَّوَادِ وَمَنْ تَمَّ لَوْ تَعَدَّدَ الْمُدْعَى عَلَيْهِمْ حَلَفَ كُلُّ  
الْخَمْسِينَ كَامِلَةً (و) أَنَّ (الْيَمِينَ مَعَ شَاهِدٍ) بِالْقَتْلِ (خَمْسُونَ) احتياطًا لِلدَّمِ وَبِهِ يَنْتَجِهُ مَا أُطْلِقَ

هـ فَوَدَّ: (بُنْكَوْلِهِ عَنِ الْكُلِّ) عِبَارَةُ الرُّوضَةِ وَلَوْ اِمْتَنَعَ الْحَاضِرُ عَنِ الزَّائِدِ عَلَى قَدْرِ حَقِّهِ لَمْ يَبْطُلْ حَقُّهُ مِنْ  
الْقِسَامَةِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ الْغَائِبُ كَمَلَّ مَعَهُ هـ. سَم. هـ فَوَدَّ: (فِي إِقَامَتِهَا) أَيِ الْبَيِّنَةِ هـ. ع ش. هـ فَوَدَّ: (نَحْوُ  
الْغَائِبِ الْإِلَخ) أَيِ الْمَجْنُونِ. هـ فَوَدَّ: (وَوَرِثَهُ) أَيِ الْآخَرِ هـ. ع ش. هـ فَوَدَّ: (حَلَفَ حِصَّتَهُ) أَيِ وَلَا يُحْسَبُ  
مَا مَضَى لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُسْتَحَقًّا لَهُ حَيْثُ ذُكِرَ هـ. مُعْنَى. هـ فَوَدَّ: (أَوْ بَانَ الْإِلَخ) عَطَفَ عَلَى جُمْلَةِ مَا تِلْكَ الْإِلَخ.

هـ فَوَدَّ: (الْقَتْلُ) أَيِ أَوْ الطَّرْفِ أَوْ الْجُرْحِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ وَلَا يُقْسَمُ فِي طَرَفِ الْإِلَخ هـ. ع ش عِبَارَةُ  
الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ وَالْأَشْبَهُ أَنَّ يَمِينَ الْجَرَاحَاتِ كَالنَّفْسِ فَتَكُونُ خَمْسِينَ سِوَا أَنْقَصَتْ أَبْدَالُهَا عَنِ الدِّيَةِ  
كَالْحُكُومَةِ وَبَدَلَ الْبَيْدِ أَوْ زَادَتْ كَبَدَلَ الْبَيْدَيْنِ وَالرَّجُلَيْنِ هـ. هـ فَوَدَّ: (وَإِنْ تَعَدَّدَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنَفِّرِ وَفِي الْقَدِيمِ  
فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَبِهِ يَنْتَجِهُ إِلَى وَلَوْ تَكَلَّ الْمُدْعَى. هـ فَوَدَّ: (وَإِنْ تَعَدَّدَ) أَيِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ خَمْسُونَ وَلَوْ رَدَّ  
أَحَدُ الْمُدْعَى عَلَيْهِمْ حَلَفَ الْمُدْعَى خَمْسِينَ وَاسْتَحَقَّ مَا يَخُصُّ الْمُدْعَى عَلَيْهِ مِنَ الدِّيَةِ إِذَا وَرَّعَتْ عَلَيْهِمْ  
هـ. ع ش. هـ فَوَدَّ: (وَفَارَقَ التَّعَدُّدَ هُنَا) أَيِ حَيْثُ طُلِبَ مِنْ كُلِّ خَمْسُونَ يَمِينًا التَّعَدُّدَ فِي الْمُدْعَى أَيِ حَيْثُ  
وُزِّعَتْ الْإِيمَانُ عَلَى عَدَدِ الْمُدْعِينَ بِحَسَبِ إِرْثِهِمْ هـ. ع ش. هـ فَوَدَّ: (لَا يَثْبُتُ لِنَفْسِهِ مَا يَثْبُتُ الْإِلَخ) أَيِ بَلْ  
يَثْبُتُ بَعْضُ الْأَرْضِ فَيُخَلَّفُ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ هـ. مُعْنَى. هـ فَوَدَّ: (مِنْ الْمُدْعَى عَلَيْهِ) بَانَ لَمْ يَكُنْ لَوْثٌ أَوْ كَانَ  
وَتَكَلَّ الْمُدْعَى عَنِ الْقِسَامَةِ فَرَدَّتْ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ فَتَكَلَّ فَرَدَّتْ عَلَى الْمُدْعَى مَرَّةً ثَانِيَةً هـ. مُعْنَى.

هـ فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا اللَّازِمَةُ لِلرَّوَادِ) فِيهِ فِيمَا إِذَا كَانَ رَدُّ الْيَمِينِ مِنْ بَعْضِ الْمُدْعِينَ فَقَطَّ نَظَرُ. هـ فَوَدَّ: (وَمِنْ تَمَّ لَوْ  
تَعَدَّدَ الْمُدْعَى عَلَيْهِمْ الْإِلَخ) لَا مَوْقِعَ لَهُ هُنَا فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَسْقُطَ كَمَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى أَوْ يُقَدَّمَ عَلَى قَوْلِهِ  
أَوْ الْمَزْدُودَةُ مِنَ الْمُدْعَى كَمَا لَا يَخْفَى.

هـ فَوَدَّ (وَالْيَمِينَ مَعَ شَاهِدٍ خَمْسُونَ) انْظُرْ بِمَاذَا يَنْفَصِلُ هَذَا عَنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ كَغَيْرِهِ إِنَّ إِنْجِبَارَ  
الْعَدْلِ لَوْثٌ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ إِنْ وَجِدَ شَرْطُ الشَّهَادَةِ كَانَ أَتَى بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ بَعْدَ تَقَدُّمِ الدَّعْوَى كَانَ مِنْ بَابِ

للمقتضى أنه لا فرق بين العمد وغيره كما مرّ ولو نكل المُدّعي عن يمين القسامة أو اليمين مع الشاهد ثم نكل المُدّعي عليه رُدّت على المُدّعي وإن نكل لأن يمين الرّد غير يمين القسامة لأن سبب تلك التّكول وهذه اللّوث أو الشاهد.

(ويجب بالقسامة في قتل الخطأ وشبه العمد دية على العاقلة) لقيام الحجّة بذلك ولا يُغني عن هذا ما مرّ في بحث العاقلة خلافاً لِمَنْ زعمه لأن القسامة حُجّة ضعيفة وعلى خلاف القياس فيحتاج إلى النصّ على أحكامها (وفي العمد) دية (على المُقسِم عليه) لا قود للخبر الصحيح «إما أن تدوا صاحبكم أو تأذنوا بحرب من الله» وهو لما فيه من التقسيم المقتضي للخضر فيهما وعدم ثالث غيرهما ظاهر في عدم القود (وفي القديم قصاص) لإظهار ما مرّ «وتستحقون دم صاحبكم» وروى أبو داود «أنه ﷺ قتل رجلاً في القسامة» وفي الصحيحين «يُقسِم خمسون منكم على رجل منهم فيذفع برأته» أي بضَمّ أوّله وكسره بخبّله وقد تُطلق

الشهادة وإن أتى بغير لفظ الشهادة وقيل تقدّم الدّعى كان من باب اللّوث اه. ع ش.

□ قول (سنن): (خمسون) راجعٌ للجميع كما تقرر والأحسن في المزدودة واليمين نضبهما عطفًا على اسم أن قيل استكمال خبرها ويجوز عند الكسائي الرّفْع اه. مُعْنِي. □ قود: (وبه يتّجه إلخ) عبارة الثّاية والأوجه كما اقتضاه إطلاقهما عدم الفرق إلخ. □ قود: (أنه لا فرق إلخ) خلافاً للمُعْنِي عبارة وأطلق الشيخان تعدّد اليمين مع الشاهد ويتّبعني أن يُقيّد بالعمد أما قتل الخطأ وشبه العمد فيخلف مع الشاهد يمينًا واحدة كما مرّ عن نصريح الماوردي في الكلام على أن الشهادة العذل لوث اه. □ قود: (رُدّت على المُدّعي وإن نكل) وليس لنا يمين رُدّ تُردّ إلّا هنا اه. بَجِيرَمِي. □ قود: (لأن سبب تلك) أي يمين الرّد وقوله وهذه أي يمين القسامة اه. ع ش.

□ قول (سنن): (بالقسامة) أي من المُدّعي واحترز بالقسامة عمّا لو حلف المُدّعي عند نُكول المُدّعي عليه وكان القتل عمدًا فإنّه يثبت بها القود لأنّها كالإقرار أو كالبيّنة والقود يثبت بكلّ منهما مُعْنِي وزيادي ويأتي في شرح وفي القديم قصاص ما يوافقه. □ قول (سنن): (على العاقلة) أي مُحَقَّفة في الأوّل مُعْلَظَة في الثّاني اه. مُعْنِي. □ قود: (لقيام الحجّة) إلى قوله وروى أبو داود في الثّاية إلّا قوله وهو لما فيه إلى المثني. □ قود: (فيحتاج إلى النصّ إلخ) أي لئلا يتوهّم أن القسامة ليس كالبيّنة في ذلك كما أنّها ليست كالبيّنة في العمد اه. مُعْنِي. □ قود: (دية) أي حاله اه. مُعْنِي. □ قود: (أما أن تدوا إلخ) أي تُعطوا وقوله أو تأذنوا إلخ أي تعلّموا بحرب من الله لمُخالفَتكم له فيما أمركم به اه. ع ش. □ قود: (وهو) أي هذا الخبر. □ قود: (ظاهر إلخ) خبر وهو. □ قود: (وتستحقون دم إلخ) بدل من ما مرّ سم ورشيدِي. □ قود: (دم صاحبكم) أي دم قاتل صاحبكم اه. مُعْنِي. □ قود: (فيذفع) ببناء المفعول ونائب فاعله ضمير رجل منهم. □ قود: (أي بضَمّ إلخ) الأولى إسقاط أي.

□ قود: (وتستحقون دم صاحبكم) بدل من ما.

على الجُمْلَةِ وأجابوا بأنَّ المرادَ بَدَلُ ذِمَّةِ جمعا بين الدَّليِلين والقِسامَةُ تُشْمَلُ لُغَةً يَمِينُ المُدَّعي بعدَ نُكُولِ المُدَّعي عليه وهي يَبْثُّ بها القَوْدُ والدَفْعُ بالحَبْلِ قد يَكُونُ لِأَخِذِ الدِّيةِ منه .  
(ولو ادَّعى عَمْدًا بِلَوِّثٍ على ثَلَاثَةِ حَضَرٍ أَحَدُهُمْ أَقْسَمَ عليه خَمْسِينَ وَأَخَذَ ثُلُثَ الدِّيةِ) لِتَعْدِيرِ الْأَخِذِ بها قَبْلَ تَمَامِهَا (فَإِنْ حَضَرَ آخَرُ) أَيِ الثَّانِي ثُمَّ الثَّالِثُ فَادَّعى عليه فَأَنكَرَ (أَقْسَمَ عليه خَمْسِينَ) لِأَنَّ الْأَيْمَانَ السَّابِقَةَ لَمْ تَتَنَاوَلْهُ وَأَخَذَ ثُلُثَ الدِّيةِ (وَفِي قَوْلِي) يُقْسِمُ عليه (خَمْسًا وَعِشْرِينَ) كَمَا لَوْ حَضَرَا مَعًا وَمَحَلُّ احتِياجِهِ لِلإِقْسَامِ (إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَكَرَهُ) أَيِ الثَّانِي (فِي الْأَيْمَانِ) السَّابِقَةِ (وَالَا) بِأَنَّ ذَكَرَهُ فِيهَا (فِيضِيغِي) وَفَاقًا لِمَا.....

□ قَوْلُهُ: (وَأَجَابُوا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالتَّهْيَاةِ وَأَجَابَ الْجَدِيدُ اهـ . □ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْمُرَادَ بَدَلُ ذِمَّةِ) هَذَا جَوَابُ مَا مَرَّ وَقَوْلُهُ وَالْقِسَامَةُ الْخَبَرُ هَذَا جَوَابُ خَبَرِ أَبِي دَاوُدَ وَقَوْلُهُ وَالدَّفْعُ بِالْحَبْلِ الْخَبَرُ هَذَا جَوَابُ خَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ اهـ . سم . □ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْمُرَادَ بَدَلُ ذِمَّةِ) أَيِ وَعَبَّرَ بِالدِّمِّ عَنْ الدِّيةِ لِأَنَّهُمْ يَأْخُذُونَهَا بِسَبَبِ الدِّمِّ اهـ . مُغْنِي . □ قَوْلُهُ: (لِأَخِذِ الدِّيةِ الْخَبَرُ) أَيِ كَمَا يَكُونُ لِلِإِقْتِصَاصِ مِنْهُ . □ قَوْلُهُ (لَسَنِي): (وَلَوْ ادَّعى عَمْدًا بِلَوِّثٍ الْخَبَرُ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ أَوْ ادَّعى على ثَلَاثَةِ بِلَوِّثٍ أَنَّهُمْ قَتَلُوهُ عَمْدًا وَهُمْ حُضُورٌ حَلَفَ لَهُمْ خَمْسِينَ يَمِينًا فَإِنْ غَابُوا حَلَفَ لِكُلِّ مَنْ حَضَرَ خَمْسِينَ أَنتَهَى سَمِ اهـ . ع ش . □ قَوْلُهُ (لَسَنِي): (بِلَوِّثٍ) أَيِ مَعَهُ اهـ . مُغْنِي اهـ . مُغْنِي . □ قَوْلُهُ (لَسَنِي): (أَقْسَمَ عَلَيْهِ الْخَبَرُ) وَالْمُتَعَدِّ فِي هَذِهِ الْمُدَّعى عَلَيْهِ وَفِيمَا مَرَّ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ قَلَّوْهُمُ لَوْ كَانُوا ثَلَاثَةً إِخْوَةً الْخَبَرُ الْمُتَعَدِّ الْمُدَّعى اهـ . ع ش . □ قَوْلُهُ: (لِتَعْدِيرِ الْأَخِذِ) إِلَى قَوْلِهِ بَعْدَ دَعْوَاهَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَعَجِبْتُ إِلَى الْمُثْنِ وَإِلَى الْفَضْلِ فِي التَّهْيَاةِ إِلَّا ذَلِكَ وَقَوْلُهُ قَالَ جَمْعٌ . □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ الثَّالِثُ) ذَكَرَهُ الْمُغْنِي فِي شَرْحِهِ وَهُوَ الْأَصْحَحُ بِمَا نَصَّهُ وَسَكَتَ عَنْ حُكْمِ الثَّالِثِ إِذَا حَضَرَ وَهُوَ كَالثَّانِي فِيمَا مَرَّ اهـ . وَقَالَ ع ش بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنْ الْمُحَلِّيِّ مَا نَصَّهُ أَيِ فَيُخْلَفُ الْمُدَّعى بَعْدَ حُضُورِهِ خَمْسِينَ يَمِينًا إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَكَرَهُ فِي حَلْفِهِ أَوَّلًا وَإِلَّا فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى حَلْفِ أَصْلًا اهـ . □ قَوْلُهُ: (فَأَنكَرَ) أَيِ وَإِنْ اعْتَرَفَ اقْتَصَصَ مِنْهُ اهـ . مُغْنِي . □ قَوْلُهُ (لَسَنِي): (أَقْسَمَ عَلَيْهِ الْخَبَرُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ اعْتَرَفَ بِالْقَتْلِ اقْتَصَصَ مِنْهُ وَإِنْ أَنْكَرَ أَقْسَمَ الْخَبَرُ . □ قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ حَضَرَا مَعًا) يُتَأَمَّلُ هَذَا فَإِنَّ الْمُتَبَادِرَ أَنَّ الْخَمْسِينَ عِنْدَ حُضُورِهِمَا لَهَا لَا أَنَّ لِكُلِّ خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ سَمَ عَلَى حَجٍّ اهـ . ع ش . □ قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّ احتِياجِهِ الْخَبَرُ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ إِنْ لَمْ يَكُنْ الْخَبَرُ قَبْدَ لَا قَسَمَ لَا لِلْقَوْلِ الْمَرْجُوحِ كَمَا يَوْهَمُهُ صَنِيعُ الْمُصَنِّفِ . □ قَوْلُهُ: (أَيِ الثَّانِي) عِبَارَةُ الْمُغْنِي

□ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْمُرَادَ بَدَلُ ذِمَّةِ) هَذَا جَوَابُ مَا مَرَّ . □ قَوْلُهُ: (وَالْقِسَامَةُ تُشْمَلُ يَمِينُ الْمُدَّعي الْخَبَرُ) هَذَا جَوَابُ خَبَرِ أَبِي دَاوُدَ . □ قَوْلُهُ: (وَالدَّفْعُ بِالْحَبْلِ الْخَبَرُ) هَذَا جَوَابُ خَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ . □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ ادَّعى عَمْدًا بِلَوِّثٍ على ثَلَاثَةِ حَضَرٍ أَحَدُهُمْ الْخَبَرُ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ أَوْ ادَّعى على ثَلَاثَةِ بِلَوِّثٍ أَنَّهُمْ قَتَلُوهُ عَمْدًا وَهُمْ حُضُورٌ حَلَفَ لَهُمْ خَمْسِينَ يَمِينًا فَإِنْ غَابُوا حَلَفَ لِكُلِّ مَنْ حَضَرَ خَمْسِينَ اهـ . □ قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ حَضَرَا مَعًا) يُتَأَمَّلُ هَذَا فَإِنَّ الْمُتَبَادِرَ أَنَّ الْخَمْسِينَ عِنْدَ حُضُورِهِمَا لَهَا لَا أَنَّ لِكُلِّ خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ .

بحثه الزافعي (الاكتفاء بها بناء على صحة القسامة في غيبة المدعى عليه وهو الأصح) قياساً على سماع البيهقي في غيبته وعجيب مع قوله ينبغي اعتراض شارح له بأنه يقتضي أن هذا منقول (ومن استحق بدل الدم أقسم) ولو كافراً ومحجوراً عليه وسيّداً في قتل قته بخلاف مجروح ارتدّ ومات لا يُقسّم قريبه لأنّ ماله فيء نعم، لو أوصى للمستولدة بقيمة قته بعد قتله ومات قبل الإقسام والتكول قسّم الورثة بعد دعواها أو دعواهم إن شاءوا لأنهم الذين يخلّفونه والقيمة لها عملاً بوصيته فإن نكلوا شيعت دعواها لتخليف الخصم ولا تخلف هي ويُقسّم مُستحقّ البذل (ولو) هو (مكاتب لقتل عبده) لأنّه استحقّ.....

أي الغائب اهـ. □ فؤد: (بحثه الزافعي) أي في المحرّر اهـ. مُغني. □ فؤد: (وعجيب إلخ) قد يقول ذلك الشارح لا عجب فإن ينبغي تستعمل للمنقول كما في قوله في الوصية ينبغي أن لا يوصي بأكثر من ثلث ماله اهـ. سم. □ فؤد: (اعتراض شارح إلخ) وافقه المُغني. □ فؤد: (بأنه) أي كلام المُصنّف وقوله إن هذا أي قوله إن لم يكن ذكره في الأيمان والآقيتي إلخ. □ فؤد: (منقول) أي عن الأصحاب اهـ. مُغني. □ فؤد: (بخلاف مجروح ارتدّ إلخ) عبارة المُغني احتزّز بمن استحقّ إلخ عما لو جرح شخص مسلماً فازتدّ إلخ. □ فؤد: (لو أوصى) أي السيّد. □ فؤد: (بعد قتله) متعلّق بأوصى. اهـ. رشيدي ويجوز تعلّقه بقيمة قته عبارة الرّوض فإن أوصى للمستولدة بعد قتل حلف السيّد وبطلت الوصية أو بقيمة عبده إن قُتل صحت الوصية والقسامة للسيّد أو ورثته اهـ. ويوافق الأوّل فقط قول المُغني بقيمة عبده المقتول اهـ. □ فؤد: (ومات إلخ) عبارة المُغني فالوصية صحيحة فإذا مات السيّد قبل القسامة فإنّ المستولدة تستحقّ القيمة ومع ذلك لا تُقسّم بل الوارث لأنّ العبد يوم القتل كان للسيّد والقسامة من الحقوق المتعلّقة بالقتل فبرئها كسائر الحقوق وإذا ثبتت القيمة صرّفها إلى المستولدة بموجب وصيته وتحقيق مراده كأنه يقضي دينه اهـ. □ فؤد: (أقسم الورثة) فهنا أقسم غير مُستحقّ بدل الدم اهـ. سم. □ فؤد: (بعد دعواها) أي المستولدة وقوله أو دعواهم أي الورثة. □ فؤد: (إن شاءوا) قيد لقوله أقسم الورثة عبارة الرّوض مع شرحه ولا يلزمهم القسامة وإن تيقنوا الحال لأنّه سعى في تحصيل غرض الغير فإن نكلوا عن القسامة لم يُقسّم المستولدة لأنّ القسامة لإثبات القيمة وهي للسيّد فتخصّص بخليفته بل لها الدّعوى على الخصم بالقيمة والتخليف له لأنّ الملك لها فيها ظاهر أو لا تحتاج في دعواها والتخليف إلى إثبات جهة الاستحقاق ولا إلى إغراض الورثة عن الدّعوى فلو نكل الخصم عن اليمين خلّفت يمين الرّد اهـ. □ فؤد: (ولا تخلف هي) أي لأنها ليست خليفة المورث فلو نكل الخصم خلّفت اليمين المرودة اهـ. ع ش. □ فؤد: (ويُقسّم إلخ) دخول في المتن. □ فؤد: (لأنّه المستحقّ) أي ليدله ولا يُقسّم

□ فؤد: (وعجيب إلخ) قد يقول ذلك الشارح لا يجب فإن ينبغي تستعمل للمندوب كما في قوله في الوصية ينبغي أن لا يوصي بأكثر من ثلث ماله. □ فؤد: (أقسم الورثة إلخ) فيها أقسم غير مُستحقّ بدل الدم.

فَإِنْ عَجَزَ قَبْلَ نُكُولِهِ أَقْسَمَ السَّيِّدُ أَوْ بَعْدَهُ فَلَا كَالْوَارِثِ وَبِهَذَا كَمَسْأَلَةُ الْمُسْتَوْلَدَةِ الْمَذْكُورَةِ  
 أَنْفًا يُعْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُ أَقْسَمَ جَزَائِي عَلَى الْغَالِبِ إِذِ الْحَالِفُ فِيهِمَا غَيْرُ الْمُدَّعِي وَظَاهِرٌ أَنَّ ذِكْرَ  
 الْمُسْتَوْلَدَةِ مِثَالُ وَاتِّهِ لَوْ أَوْصَى بِذَلِكَ لِأَخَرَ أَقْسَمَ الْوَارِثُ أَيْضًا وَأَخَذَ الْمُوصَى لَهُ الْوَصِيَّةَ بَلْ  
 قَالَ جَمَعَ لَوْ أَوْصَى لِأَخَرَ بَعَيْنٍ فَأَدَّعَاهَا آخَرُ خَلَفَ الْوَارِثُ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الْمُسْتَوْلَدَةِ وَقِيلَ  
 يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْقِسَامَةَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ احْتِيَاظًا لِلدَّمَاءِ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ هَذَا إِنْ كَانَتْ الْعَيْنُ بِيَدِ  
 الْوَارِثِ فَإِنْ كَانَتْ بِيَدِ الْمُوصَى لَهُ خَلَفَ جَزْمًا (وَمَنْ ارْتَدَّ) بَعْدَ مَوْتِ مُورِّثِهِ (فَالْأَفْضَلُ تَأْخِيرُ  
 إِقْسَامِهِ لِيُسَلِّمَ) ثُمَّ يُقْسِمُ لِأَنَّهُ لَا يَتَوَرَّعُ عَنِ الْيَمِينِ الْكَاذِبَةِ (فَلَا إِنْ أَقْسَمَ فِي الرَّدَّةِ صَحَّ عَلَى  
 الْمَذْهَبِ) وَأَخَذَ الدِّيَّةَ «لَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اعْتَدَّ بِأَيْمَانِ الْيَهُودِ» فِي الْقِصَّةِ السَّابِقَةِ وَالْقِسَامَةُ نَوْعٌ اكْتِسَابِ  
 لِلْمَالِ كَالْاِحْتِطَابِ وَلَوْ أَسْلَمَ اغْتَدَّ بِهَا قَطْعًا.

سَيِّدُهُ بِخِلَافِ الْعَبْدِ الْمَأْذُونِ لَهُ فِي التَّجَارَةِ إِذَا قُتِلَ الْعَبْدُ الَّذِي تَحْتَ يَدِهِ فَإِنَّ السَّيِّدَ يُقْسِمُ لِيَبْدَلَهُ دُونَ  
 الْمَأْذُونِ لَهُ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ مُغْنِي وَأَسْنَى. □ قَوْلُهُ: (فَإِنْ عَجَزَ) أَيِ الْمُكَاتَّبِ عَنْ آدَاءِ التُّجُومِ. □ قَوْلُهُ: (قَبْلَ  
 نُكُولِهِ لِلْخ) أَيِ قَبْلَ إِقْسَامِهِ وَأَمَّا لَوْ عَجَزَ بَعْدَهَا أَقْسَمَ أَخَذَ السَّيِّدُ الْقِيَمَةَ كَمَا لَوْ مَاتَ الْوَلِيُّ بَعْدَهَا أَقْسَمَ  
 اه. □ مُغْنِي وَأَسْنَى. □ قَوْلُهُ: (أَوْ بَعْدَهُ فَلَا) أَيِ فَلَا يَخْلِفُ لِيُطْلَانَ الْحَقُّ بِالنُّكُولِ لَكِنْ لِلْسَّيِّدِ تَخْلِيفُ  
 الْمُدَّعَى عَلَيْهِ اه. □ أَسْنَى. □ قَوْلُهُ: (كَالْوَارِثِ) أَيِ كَمَا لَا يُقْسِمُ الْوَارِثُ إِذَا نَكَلَ مُورِّثُهُ اه. □ أَسْنَى.  
 □ قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا) أَيِ مَسْأَلَةِ عَجَزِ الْمُكَاتَّبِ. □ قَوْلُهُ: (إِذَا الْحَالِفُ فِيهِمَا لِلْخ) إِنَّمَا يَتَّجِهْ هَذَا لَوْ كَانَ  
 الْمُصْنَفُ قَالَ وَمَنْ ادَّعَى أَقْسَمَ وَإِنَّمَا قَالَ وَمَنْ اسْتَحَقَّ بَدَلَ الدَّمِ أَقْسَمَ وَهَذَا إِنَّمَا يَخْرُجُ مِنْهُ مَسْأَلَةُ  
 الْمُسْتَوْلَدَةِ دُونَ مَسْأَلَةِ الْكِتَابَةِ فَتَأْتِيهِ عَلَى أَنْ إِطْلَاقُ أَنَّ الْحَالِفَ غَيْرُ الْمُدَّعِي فِي مَسْأَلَةِ الْمُسْتَوْلَدَةِ لَا  
 يُجَامِعُ قَوْلَهُ أَوْ دَعَوَاهُمْ اه. □ سم. □ قَوْلُهُ: (غَيْرُ الْمُدَّعِي) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ غَيْرُ الْمُسْتَحَقِّ حَالَةَ الْوُجُوبِ اه.  
 □ قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيِ الْخِلَافِ. □ قَوْلُهُ: (خَلَفَ جَزْمًا) أَيِ الْمُوصَى لَهُ. □ قَوْلُهُ: (بَعْدَ مَوْتِ مُورِّثِهِ) عِبَارَةُ  
 الْمُغْنِي بَعْدَ اسْتِحْقَاقِهِ الْبَدَلَ بِأَنْ يَمُوتَ الْمَجْرُوحُ ثُمَّ يَرْتَدَّ وَلَيْهِ قَبْلُ أَنْ يُقْسِمَ أَمَّا إِذَا ارْتَدَّ قَبْلَ مَوْتِهِ ثُمَّ مَاتَ  
 الْمَجْرُوحُ وَهُوَ مُرْتَدٌّ فَلَا يُقْسَمُ لِأَنَّهُ لَا يَرِثُ بِخِلَافِ مَا إِذَا قُتِلَ الْعَبْدُ وَارْتَدَّ سَيِّدُهُ فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَرْتَدَّ  
 قَبْلَ مَوْتِ الْعَبْدِ أَوْ بَعْدَهُ لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَهُ بِالْمِلْكِ لَا بِالْإِزْثِ اه. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ يُقْسِمُ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمُغْنِي.  
 □ قَوْلُهُ: (سَنَى) (صَحَّ) أَيِ إِقْسَامُهُ. □ قَوْلُهُ: (وَأَخَذَ الدِّيَّةَ) يَقْتَضِي أَنْ الْأَخْذَ لَا يُنَافِي وَقَفَ مِلْكُ الْمُرْتَدِّ سَمَ  
 عَلَى حَجِّ اه. □ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (اغْتَدَّ بِأَيْمَانِ الْيَهُودِ لِلْخ) أَيِ قَدَلَّ عَلَى أَنْ يَمِينَ الْكَافِرِ صَحِيحَةٌ اه.  
 □ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (اغْتَدَّ بِهَا) أَيِ بِأَيْمَانِهِ حَالِ الرَّدَّةِ.

□ قَوْلُهُ: (إِذَا الْحَالِفُ فِيهِمَا غَيْرُ الْمُدَّعِي) إِنَّمَا يَتَّجِهْ هَذَا لَوْ كَانَ الْمُصْنَفُ قَالَ وَمَنْ ادَّعَى أَقْسَمَ وَإِنَّمَا قَالَ  
 وَمَنْ اسْتَحَقَّ بَدَلَ الدَّمِ أَقْسَمَ، وَهَذَا إِنَّمَا يَخْرُجُ مِنْ مَسْأَلَةِ الْمُسْتَوْلَدَةِ دُونَ مَسْأَلَةِ الْكِتَابَةِ فَتَأْتِيهِ عَلَى أَنْ  
 إِطْلَاقُ أَنَّ الْحَالِفَ غَيْرُ الْمُدَّعِي فِي مَسْأَلَةِ الْمُسْتَوْلَدَةِ لَا يُجَامِعُ قَوْلَهُ أَوْ دَعَوَاهُمْ. □ قَوْلُهُ: (بَلْ قَالَ جَمَعَ لَوْ  
 أَوْصَى لِأَخَرَ بَعَيْنٍ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. □ قَوْلُهُ: (وَأَخَذَ الدِّيَّةَ) يَقْتَضِي أَنْ الْأَخْذَ لَا يُنَافِي وَقَفَ مِلْكُ الْمُرْتَدِّ.

(وَمَنْ لَا وَاثَرَ لَهُ) خَاصًّا (لَا قِسَامَةَ فِيهِ) وَلَوْ مَعَ لَوْثٍ لَتَعَذَّرَ حَلْفُ بَيْتِ الْمَالِ بَلْ يُنْصَبُ الْإِمَامُ مُدَّعِيًا فَإِنَّ حَلْفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَوَاضِحٌ وَلَا حَيْسَ حَتَّى يُقْرَأَ أَوْ يَحْلِفَ.

### فصل فيما يثبت به موجب القود

وَالْمَالِ بِسَبَبِ الْجَنَاحَةِ وَأَكْثَرُهُ يَأْتِي فِي الشَّهَادَاتِ وَالِدَعَاوَى وَقَدْ هُنَا تَبَعًا لِلشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (إِنَّمَا يَثْبُتُ مُوجِبٌ) بِكَسْرِ الْجِيمِ (الْقِصَاصِ) فِي نَفْسٍ أَوْ غَيْرِهَا مِنْ قَتْلِ أَوْ جَرْحٍ أَوْ إِزَالَةٍ (بِإِقْرَارٍ) صَحِيحٍ مِنَ الْجَانِي (أَوْ) شَهَادَةِ (عَدْلَيْنِ) أَوْ بَعْلَمِ الْقَاضِي أَوْ بِنُكُولِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَعَ حَلْفِ الْمُدَّعَى كَمَا يُغْلَمَانِ مِمَّا سَيَذْكُرُهُ عَلَى أَنَّ الْأَخِيرَ كَالْإِقْرَارِ وَمَا قَبْلَهُ كَالْبَيِّنَةِ وَسَيَأْتِي أَنَّ السَّخَرَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِالْإِقْرَارِ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ (و) إِنَّمَا يَثْبُتُ مُوجِبٌ (الْمَالِ) مِمَّا مَرَّ (بِذَلِكَ) أَيِ الْإِقْرَارِ أَوْ شَهَادَةِ الْعَدْلَيْنِ وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا (أَوْ بَرَجَلٍ وَامْرَأَتَيْنِ أَوْ) بَرَجَلٍ (وَيَمِينٍ) مُفْرَدَةٍ أَوْ مُتَعَدِّدَةٍ كَمَا مَرَّ آتِفًا أَوْ بِالْقِسَامَةِ كَمَا عَلِمَ.....

□ قود: (لِتَعَذَّرَ بَيْتُ الْمَالِ) لِأَنَّ دِيْنَهُ لِعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَتَحْلِفُهُمْ غَيْرُ مُمَكِّنٍ أَه. مُعْنَى. □ قود: (وَلَا حَيْسَ) أَيِ وَإِنْ طَالَ الْحَبْسُ أَه. ع ش.

### (فصل: فيما يثبت به موجب القود)

□ قود: (فِيمَا يَثْبُتُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلِيُصْرِّحَ فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ مُفْرَدَةٍ أَوْ مُتَعَدِّدَةٍ.  
 □ قود: (بِسَبَبِ الْجَنَاحَةِ) قَيْدٌ فِي مُوجِبِ الْمَالِ لِيُخْرِجَ مُوجِبَ الْمَالِ لَا بِسَبَبِ الْجَنَاحَةِ كَالْبَيْعِ مَثَلًا لِكَيْتَهُ يُدْخِلُ الْمَالَ الْوَاجِبَ بِالْجَنَاحَةِ عَلَى الْمَالِ، وَهُوَ غَيْرُ مُرَادٍ فَكَانَ يَتَّبِعِي زِيَادَةً: عَلَى الْبَدَنِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ أَه. رَشِيدِي. □ قود: (وَأَكْثَرُهُ) أَيِ أَكْثَرُ مَا فِي هَذَا الْفَصْلِ. □ قود: (وَقَدْ هُنَا) أَيِ الْمُصَنَّفُ هَذَا الْفَصْلُ.  
 □ قود: (مِنْ قَتْلِ الْإِنْسَانِ) بَيَانٌ لِمُوجِبِ الْقِصَاصِ. □ قود: (أَوْ جَرْحٍ) بِفَتْحِ الْجِيمِ مُضَدَّرٌ وَأَمَّا بِالضَّمِّ فَهُوَ الْأَثَرُ الْحَاصِلُ بِهِ وَقَوْلُهُ أَوْ إِزَالَةٍ أَيِ لِمَعْنَى مِنَ الْمَعْنَى كَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ أَه. ع ش. □ قود: (صَحِيحٍ) احْتَرَزَ بِهِ عَنْ إِقْرَارِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ أَه. ع ش. □ قود: (أَوْ بَعْلَمِ الْقَاضِي) أَيِ حَيْثُ سَأَلَ لَهُ الْقَضَاءُ بِعَلْمِهِ بِأَنْ كَانَ مُجْتَهِدًا أَه. ع ش. هَذَا عَلَى مُخْتَارِ النَّهَايَةِ وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ خِلَافُهُ. □ قود: (كَمَا يُغْلَمَانِ الْإِنْسَانِ) جَوَابٌ عَنْ إِيْرَادِ عِلْمِ الْقَاضِي وَيَمِينِ الرَّدِّ عَلَى حَضَرِ الْمُصَنَّفِ وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ سَكَتَ عَنْهُمَا هُنَا اتِّكَالًا عَلَى عِلْمِهِمَا مِمَّا سَيَذْكُرُهُ. □ قود: (عَلَى أَنَّ الْأَخِيرَ) أَيِ الْيَمِينِ الْمَزْدُودَةَ وَقَوْلُهُ وَمَا قَبْلَهُ الْإِنْسَانُ أَيِ عِلْمِ الْقَاضِي أَيِ فَلَا يَرُدُّانِ عَلَى حَضَرِ الْمُصَنَّفِ. □ قود: (فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ) وَجْهٌ وَرُودُهُ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ مُوجِبَ الْقِصَاصِ يَثْبُتُ بِالْإِقْرَارِ أَوْ الْبَيِّنَةِ مَعَ أَنَّ السَّخَرَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِالْإِقْرَارِ خَاصَّةً وَحَاصِلُ الْجَوَابِ أَنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ هُنَا لِأَنَّهُ سَيَذْكُرُهُ أَه. رَشِيدِي. □ قود: (مِمَّا مَرَّ) أَيِ مِنْ قَتْلِ أَوْ جَرْحٍ أَوْ إِزَالَةٍ. □ قود: (وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا)، وَهُوَ عِلْمُ الْقَاضِي وَالْيَمِينِ الْمَزْدُودَةُ أَه. ع ش. □ قود: (كَمَا مَرَّ آتِفًا) انْظُرْ أَيْنَ مَرَّ ذَلِكَ

### (فصل: إِنَّمَا يَثْبُتُ مُوجِبُ الْقِصَاصِ بِإِقْرَارٍ أَوْ عَدْلَيْنِ الْإِنْسَانِ)

□ قود: (مُفْرَدَةٍ أَوْ مُتَعَدِّدَةٍ كَمَا مَرَّ) رَاجِعٌ أَيْنَ مَرَّ ذَلِكَ بِالنَّسْبَةِ لِلْمُفْرَدَةِ وَبِعِبَارَةِ الزَّرْكَشِيِّ وَقَوْلُهُ: أَوْ يَمِينٍ

مِمَّا قَدَّمَهُ وَشَرَطُ ثُبُوتِهِ بِالْحُجَّةِ النَّاقِصَةِ أَنْ يَدَّعِيَ بِهِ لَا بِالْقَوْدِ وَإِلَّا لَمْ يَثْبُتِ الْمَالُ بِهَا، وَإِنَّمَا وَجِبَ فِي السَّرِقَةِ بِهَا، وَإِنْ ادَّعَى الْقَطْعَ؛ لِأَنَّهَا تَوْجِبُهُمَا وَالْعَمْدَ لَا يُوجِبُ إِلَّا الْقَوْدَ فَلَوْ أَوْجَبْنَا الْمَالُ أَوْجَبْنَا غَيْرَ الْمُدَّعَى (وَلَوْ عَفَا) الْمُسْتَحِقُّ (عَنِ الْقِصَاصِ) قَبْلَ الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةِ عَلَى مَالٍ (لَيُقْبَلَ لِلْمَالِ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ) أَوْ شَاهِدٌ وَيَمِينٌ (لَمْ يُقْبَلْ فِي الْأَصَحِّ) إِذْ لَا يَثْبُتُ الْمَالُ إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِ الْقَوْدِ أَمَّا بَعْدَهُمَا وَقَبْلَ الثُّبُوتِ فَلَا يُقْبَلُ قَطْعًا لِأَنَّ الشَّهَادَةَ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ حِينَ أُقِيمَتْ (وَلَوْ شَهِدَ، هُوَ وَهَمَا) أَيِ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ وَفِي مَعْنَاهُمَا رَجُلٌ مَعَ يَمِينٍ (بِهَاشِمِيَةٍ قَبْلَهَا) يُضَاحَ لَمْ يَجِبْ أَرْشُهَا عَلَى الْمَذْهَبِ لِاتِّحَادِ الْجَنَايَةِ فَإِذَا اشْتَمَلَتْ عَلَى مُوجِبِ قَوْدٍ لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بِحُجَّةٍ كَامِلَةٍ وَبِهِ فَارَقَ زَمِي سَهْمٍ لَزَيْدٍ.....

بِالنِّسْبَةِ لِلْمُفْرَدَةِ وَالَّذِي مَرَّ يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ جَمِيعَ أَيْمَانِ الدِّمِّ مُتَعَدِّدَةٌ رَشِيدِيٍّ وَسَمٍّ وَسُلْطَانٍ. □ فَوَدَّ: (مِمَّا قَدَّمَهُ) أَيِ فِي قَوْلِهِ وَيَجِبُ بِالْقِسَامَةِ إلخ. □ فَوَدَّ: (وَشَرَطُ ثُبُوتِهِ) أَيِ الْمَالِ وَقَوْلُهُ بِالْحُجَّةِ النَّاقِصَةِ، وَهِيَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ أَوْ رَجُلٌ وَيَمِينٌ اه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (بِهِ) أَيِ الْمَالِ. □ فَوَدَّ: (وَلَا) أَيِ بَأْنِ ادَّعَى الْقَوْدَ وَأَقَامَ الْحُجَّةَ النَّاقِصَةَ. □ فَوَدَّ: (لَمْ يَثْبُتِ الْمَالُ إلخ) بَلْ لَا يَصِحُّ دَعْوَى الْقَوْدِ أَصْلًا كَمَا هُوَ الْمَوْجُودُ فِي كَلَامِهِمْ وَكَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ بَعْدُ وَلَوْ عَفَا عَنِ الْقِصَاصِ إلخ خِلَافًا لِمَا يَوْهَمُهُ كَلَامُ الشَّارِحِ قَالَ الرَّشِيدِيُّ وَفِيهِ تَأْمُلٌ. □ فَوَدَّ: (بِهَا) أَيِ بِالْحُجَّةِ النَّاقِصَةِ لِكَيْتَ ثَبُتَ بِهَا الدَّلِيلُ وَقَوْلُهُ وَإِنَّمَا وَجِبَ أَيِ الْمَالُ وَقَوْلُهُ بِهَا أَيِ بِالْحُجَّةِ النَّاقِصَةِ اه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا) أَيِ السَّرِقَةَ يَعْني إِقَامَةَ الْحُجَّةِ النَّاقِصَةِ فِيهَا. □ فَوَدَّ: (تَوْجِبُهُمَا) أَيِ الْمَالِ وَالْقَطْعَ وَأَجِيبَ عَنْ ذَلِكَ أَيْضًا بِأَنَّ الْمَالَ هُنَا بَدَلٌ عَنِ الْقَوْدِ وَأَمَّا الْمَالُ وَالْقَطْعُ فَكُلُّهُمَا حَقٌّ مُتَاصِلٌ لَا بَدَلٌ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ: لِأَنَّهَا تَوْجِبُهُمَا اه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (غَيْرَ الْمُدَّعَى) بَفَتْحِ الْعَيْنِ أَيِ غَيْرِ الْمُدَّعَى بِهِ. □ فَوَدَّ: (الْمُسْتَحِقُّ) أَيِ مُسْتَحِقُّ قِصَاصٍ فِي جِنَايَةِ تَوْجِبُهُ اه. مُعْنِي. □ فَوَدَّ: (قَبْلَ الدَّعْوَى إلخ) وَقَوْلُهُ عَلَى مَالٍ مُتَعَلِّقَانِ بَعْفَا. □ فَوَدَّ: (وَيَمِينٌ) أَيِ حَمْسُونَ اه. ع. ش. □ فَوَدَّ (لَسَنِي): (لَمْ يُقْبَلْ إلخ) أَيِ لَمْ يُحْكَمْ لَهُ بِذَلِكَ فَلَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً بَعْدَ عَفْوِهِ بِالْجِنَايَةِ الْمَذْكُورَةِ هَلْ يَثْبُتُ الْقِصَاصُ؛ لِأَنَّ الْعَفْوَ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ أَوَّلًا؛ لِأَنَّهُ اسْقَطَ حَقَّهُ لَمْ أَرِ مَنْ تَعَرَّضَ لَهُ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ اه. مُعْنِي. □ فَوَدَّ: (إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِ الْقَوْدِ) أَيِ وَلَمْ يَثْبُتْ. □ فَوَدَّ: (أَمَّا بَعْدَهُمَا إلخ) أَيِ بَعْدَ الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةِ عِبَارَةٌ الْمُعْنِي أَمَّا لَوْ ادَّعَى الْعَمْدَ وَأَقَامَ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ ثُمَّ عَفَا عَنِ الْقِصَاصِ عَلَى مَالٍ وَقَصَدَ الْحُكْمَ لَهُ بِتِلْكَ الشَّهَادَةِ لَمْ يُحْكَمْ لَهُ بِهَا قَطْعًا اه. □ فَوَدَّ: (فَإِذَا اشْتَمَلَتْ) عِبَارَةٌ الْمُعْنِي وَإِذَا اشْتَمَلَتْ الْجِنَايَةُ اه. بِالْوَاوِ. □ فَوَدَّ: (لَمْ يَثْبُتْ) الْأَوَّلَى الثَّانِيَةُ كَمَا فِي الْمُعْنِي. □ فَوَدَّ: (وَبِهِ) أَيِ بِاتِّحَادِ الْجِنَايَةِ هُنَا.

صَوَابُهُ أَوْ وَيَمِينٌ بِزِيَادَةِ وَاوٍ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْمَالُ فِي غَيْرِ الْقِسَامَةِ فَإِنَّهُ يَثْبُتُ بِالْيَمِينِ الْمُفْرَدَةِ، وَهُوَ بَعِيدٌ مِنْ سِيَاقِهِ لَكِنْ يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ الْيَمِينِ فِي الْجَرَاحِ كُلِّهَا مُتَعَدِّدَةٌ عَلَى الْأَظْهَرِ وَلَا تَوَزُّعٌ عَلَى مِقْدَارِ الدِّيَةِ اه. □ فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا وَجِبَ فِي السَّرِقَةِ بِهَا) أَيِ بِالنَّاقِصَةِ.

مَرَقَ مِنْهُ لِغَيْرِهِ فَإِنَّ الثَّانِي يَبْثُ بِالتَّاقِصَةِ لِأَنَّهُمَا جَنَائِتانِ مُسْتَقِلَّتَانِ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ اخْتَلَفَ الْجَانِي أَوْ الضَّرْبَةُ فِي الْأُولَى ثَبَّتَ الْهَشْمُ بِهَا لَا تَفْرَادُهُ حِينَئِذٍ (وَلْيَصْرُخْ) وَجَوْبًا (الشَّاهِدُ بِالْمُدَّعَى) الَّذِي، هُوَ إِضَافَةُ التَّكْلِيفِ لِلْفِعْلِ (فَلَوْ قَالَ) أَشْهَدُ أَنَّهُ (ضَرِبَهُ بِسَيْفٍ فَجَرَحَهُ فَمَاتَ لَمْ يَثْبُتْ) الْمُدَّعَى بِهِ، وَهُوَ الْمَوْتُ النَّاشِئُ عَنْ فِعْلِهِ (حَتَّى يَقُولَ فَمَاتَ مِنْهُ) أَيَّ مِنْ جَرْحِهِ (أَوْ فَقَتَلَهُ) أَوْ فَمَاتَ مَكَانَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا اخْتُمِلَ مَوْتُهُ بِسَبَبٍ آخَرَ غَيْرِ جِرَاحَتِهِ تَعَيَّنَتْ إِضَافَةُ الْمَوْتِ إِلَيْهَا دَفْعًا لِذَلِكَ الْإِحْتِمَالِ وَيَكْفِي أَشْهَدُ أَنَّهُ قَتَلَهُ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ ضَرْبًا وَلَا جَرْحًا خِلَافًا لِمَا قَدْ يُتَوَهَّمُ مِنَ الْعِبَارَةِ (وَلَوْ قَالَ ضَرَبَ رَأْسَهُ فَأَذَمَاهُ أَوْ فَاسَالَ دَمَهُ ثَبَّتَ دَامِيَةً) لِتَصْرِيحِ كَلَامِهِ بِهَا بِخِلَافِ فَسَالَ دَمُهُ لِإِحْتِمَالِ حُصُولِ السَّيْلَانِ بِسَبَبٍ آخَرَ.

(وَيُشْتَرَطُ لِلْمُوضِحَةِ) أَيِّ لِلشَّهَادَةِ بِهَا قَوْلُ الشَّاهِدِ (ضَرِبَهُ فَأَوْضَحَ عَظْمَ رَأْسِهِ) إِذْ لَا إِحْتِمَالَ حِينَئِذٍ (وَقِيلَ يَكْفِي فَأَوْضَحَ رَأْسَهُ)، وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ لِفَهْمِ الْمَقْصُودِ مِنْهُ غَوْفًا وَمَا قِيلَ إِنَّ الْمُوضِحَةَ مِنَ الْإِيضَاحِ وَلَا تَخْتَصُّ بِالْعَظْمِ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّعَرُّضِ لَهُ، وَأَنْ تَنْزِيلَ لَفْظِ الشَّاهِدِ الْغَيْرِ الْفَقِيهِ عَلَى اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ لَا وَجْهَ لَهُ رَدُّهُ الْبُلْقِينِي بِأَنَّ الشَّارِعَ أَنَاطَ بِذَلِكَ الْأَحْكَامَ فَهُوَ كَصَرَائِحِ الطَّلَاقِ يُقْضَى بِهَا مَعَ الْإِحْتِمَالِ فَإِذَا شَهِدَ أَنَّهُ سَرَّحَهَا قُضِيَ بِطَلَاقِهَا، وَإِنْ اخْتَمَلَ تَسْرِيحَ رَأْسِهَا فَكَذَا إِذَا شَهِدَ بِالْإِيضَاحِ قُضِيَ بِهِ، وَإِنْ اخْتَمَلَ أَنَّهُ لَمْ يُوضِعِ الْعَظْمَ؛ لِأَنَّهُ إِحْتِمَالٌ بَعِيدٌ جِدًّا.....

□ قَوْلُهُ: (مَرَقَ مِنْهُ) أَيَّ مَرَّ السَّهْمُ مِنْ زَيْدٍ. □ قَوْلُهُ: (فَإِنَّ الثَّانِي) أَيَّ الْخَطَأَ الْوَارِدَ عَلَى غَيْرِ زَيْدٍ.

□ قَوْلُهُ: (لَا تَفْرَادُهُ) أَيَّ رَمَى زَيْدٌ بِسَهْمٍ وَمُرُورًا مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ. □ قَوْلُهُ: (فِي الْأُولَى) أَيَّ هَاشِمَةً قَبْلَهَا إِيضَاحٌ، وَهُوَ رَاجِعٌ لِلْمَغْطُوفِ وَالْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ مَعًا. □ قَوْلُهُ: (بِهَا) أَيَّ بِالْحُجَّةِ التَّاقِصَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَجَوْبًا) إِلَى قَوْلِهِ وَمَا قِيلَ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَيَكْفِي إِلَى الْمُثْنِ وَإِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ خِلَافًا إِلَى الْمُثْنِ. □ قَوْلُهُ (سَيِّ): (بِالْمُدَّعَى) بِفَتْحِ الْعَيْنِ أَيَّ الْمُدَّعَى بِهِ مُغْنِي وَنَهَايَةً. □ قَوْلُهُ: (فَمَاتَ مَكَانَهُ) لَعَلَّ وَجْهَ الْإِكْتِفَاءِ بِذَلِكَ أَنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنْهُ أَنَّ مَوْتَهُ بِسَبَبِ الْجَنَائَةِ وَالْأَقْتِمَلُ مَعَ ذَلِكَ أَنَّ مَوْتَهُ بِسَبَبِ آخَرَ كَسَقُوطِ جِدَارٍ وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ قَالَ فَمَاتَ حَالًا أَه. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ ضَرْبًا وَلَا جَرْحًا) أَفَادَ الْإِقْتِصَارَ عَلَى نَفْيِ مَا ذُكِرَ أَنَّهُ ذَكَرَ شُرُوطَ الدَّعْوَى كَقَوْلِهِ قَتَلَهُ عَمْدًا أَوْ خَطَأً إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ عَلَى مَا مَرَّ فِي دَعْوَى الدَّمِ وَالْقَسَامَةِ أَه. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ فَسَالَ دَمُهُ) وَقِيَاسُ مَا لَوْ قَالَ فَمَاتَ مَكَانَهُ أَوْ حَالًا أَنَّهُ لَوْ قَالَ هَذَا فَسَالَ دَمُهُ مَكَانَهُ أَوْ حَالًا قِيلَتْ أَه. ع. ش.

□ قَوْلُهُ (سَيِّ): (فَأَوْضَحَ عَظْمَ رَأْسِهِ) وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ أَوْضَحَهُ لَمْ تُسْمَعْ لِصِدْقِهَا بِغَيْرِ الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ مَعَ أَنَّ الْوَاجِبَ فِيهِ الْحُكُومَةُ زِيَادِيًّا أَه. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (مِنْ الْإِيضَاحِ الْخ) أَيَّ وَهُوَ لُغَةُ الْكَشْفِ وَالْيَبَانِ وَلَيْسَ فِيهِ تَخْصِيصٌ بِعَظْمِ أَه. بُجَيْرِمِي. □ قَوْلُهُ: (لَهُ) أَيَّ لِلْعَظْمِ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ) أَيَّ مِنْ اخْتِصَاصِهِ بِالْعَظْمِ. □ قَوْلُهُ: (رَدُّهُ الْبُلْقِينِي الْخ) خَبَرٌ: وَمَا قِيلَ الْخ. □ قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيَّ بِالْإِيضَاحِ.



وفيه ما فيه في شاهدٍ عامِّي لا يعرف مَذْلُولَ نحوِ الإيضاح شرعاً فالأوجه هنا وفيما قاس عليه أنه لا بُدَّ من الاستفصال فإنَّ تَعَدُّرَ وَقَفَ الأمرُ هنا إلى البيانِ أو الصِّلح (ويجبُ بَيَانُ مَحَلِّهَا) أي المَوْضِحة المَوْجِبَةُ للقود (وقدرها) فيما إذا كان على رَأْسِهِ مَوَاضِيعُ أو تَعْيِينُهَا بالإشارة إليها سواءً أكان على رَأْسِهِ مَوْضِحةً أو مَوَاضِيعَ (لِيُمْكِنَ قِصَاصُ)؛ لأنَّهم متى لم يُبَيِّنُوا ذلك فلا قودَ، وإنَّ لم يكن برَأْسِهِ إلا مَوْضِحةً واحدةً لاحتمالِ أَنَّهَا وَسَّعَتْ بَلْ يَتَعَيَّنُ الأرضُ لأنَّه لا يَخْتَلِفُ ومنه يُؤْخَذُ أنَّ حُكُومَةَ باقى البدنِ لا بُدَّ من تَعْيِينِهَا ولو بالنسبة للمالِ وإلا لم تجب حُكُومَتُهَا باختلافِها باختلافِ قدرِها ومَحَلِّها.

(ويثبتُ القتلُ بالسَّخَرِ بإقراره) به حقيقة أو حكماً كَقَتْلِهِ بسخري، وهو يقتلُ غالباً أو بنوع كذا وشَهِدَ عَدْلَانِ تَابَا أَنَّهُ يَقْتُلُ غَالِبًا فَعَمِدَ فِيهِ القودُ أو نَادِرًا فَيُشَبِّهُ عَمِدَ أو أَخْطَأَتْ من اسمٍ غَيْرِهِ له

□ قودُ: (وفيه) أي في كلامِ البُلْقَيْنِ. □ قودُ: (هنا) أي في نحوِ الإيضاح من الشَّاهِدِ العامِّي وقوله فيما قاسَ عليه أي من نحوِ التَّسْرِيحِ من العامِّي. □ قودُ: (المَوْجِبَةُ للقود) سَيَذْكُرُ مُخْتَرَزَهُ باختلافِ قدرِها إلخ أي جِرَاحَةً باقى البدنِ. □ قودُ: (فيما إذا كان على رَأْسِهِ مَوَاضِيعُ) تَوَقَّفَ ابنُ قاسِمٍ في هذا التَّشْيِيدِ ثم نَقَلَ عبارةً شَرَحَ المَنْهَجَ الصَّرِيحَةَ في عَدَمِ اغْتِبَارِهِ، وأَنَّه لا بُدَّ من بَيَانِ المَوْضِحة مَحَلًّا وَمِسَاحَةً، وإنَّ كان برَأْسِهِ مَوْضِحةً واحدةً اهـ. رَشِيدِي أَقُولُ وكذا عبارةُ الْمُعْنِي صَرِيحَةً في اشْتِرَاطِ بَيَانِ المَوْضِحة مَحَلًّا وَمِسَاحَةً أو الإِشَارَةَ إِلَيْهَا، وإنَّ كان برَأْسِهِ مَوْضِحةً واحدةً. □ قودُ: (مَتَى لم يُبَيِّنُوا ذلك) أي وَلَمْ يُعَيِّنُواهَا بالإِشَارَةَ إِلَيْهَا. □ قودُ: (بَلْ يَتَعَيَّنُ الأرضُ) عبارةُ الْمُعْنِي أَفْهَمَ قَوْلُهُ: لِيُمْكِنَ قِصَاصُ أَنَّهُ بالنسبة إلى وَجُوبِ المَالِ لا يَخْتَاجُ إلى بَيَانٍ، وهو الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ اهـ. □ قودُ: (لا يَخْتَلِفُ) أي باختلافِ مَحَلِّهَا ولا باختلافِ مِقْدَارِهَا اهـ. ع ش. □ قودُ: (وَمِنْهُ) أي من قَوْلِهِ لأنَّه لا يَخْتَلِفُ إلخ. □ قودُ: (لا بُدَّ) أي في وَجُوبِهَا. □ قودُ: (من تَغْيِينِهَا) أي تَعْيِينِ مَوْجِبِهَا على حَذْفِ الْمُضَافِ وَيَجُوزُ إِزْجَاجُ الضَّمِيرِ إلى الباقي بِتَأْوِيلِ البَقِيَّةِ وفي بعضِ نُسَخِ النِّهَايَةِ من تَغْيِينِهَا اهـ. بالتَّشْبِيهِ أي المَحَلَّ والقَدْرَ. □ قودُ: (لَاخْتِلَافِهَا) أي الحُكُومَةِ. □ قودُ: (حَقِيقَةً) إلى التَّشْبِيهِ في الْمُعْنِي. □ قودُ: (وهو يَقْتُلُ غَالِبًا) من مَقُولِ السَّاجِرِ. □ قودُ: (تَابَا) يَعْنِي كَانَا سَاجِرَيْنِ ثم تَابَا اهـ. مُعْنِي. □ قودُ: (أو نَادِرًا) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ المِثَالَيْنِ. □ قودُ: (لَهُ)

□ قودُ: (فيما إذا كان على رَأْسِهِ مَوَاضِيعُ) لَعَلَّ هذا القَيْدَ لِأَجْلِ قَوْلِهِ بَيَانُ مَحَلِّهَا لا لِأَجْلِ قَوْلِهِ وقدرها أيضًا بِدَلِيلِ قَوْلِهِ، وإنَّ لم يكن برَأْسِهِ إلا مَوْضِحةً واحدةً لاحتمالِ أَنَّهَا وَسَّعَتْ اهـ. وقد يُقَالُ بَيَانُ مَحَلِّهَا لا بُدَّ مِنْهُ، وإنَّ لم يكن برَأْسِهِ إلا واحدةً إذ قد تَكُونُ مَوْضِحةً بَعْضُهَا الْمُخْتَلِفُ مَحَلَّهُ ثم رَأَيْتُ قَوْلَ شَرَحِ المَخْجَجِ وَيَجِبُ لِقودِ فِي المَوْضِحة بَيَانُهَا مَحَلًّا وَمِسَاحَةً وإنَّ كان برَأْسِهِ مَوْضِحةً واحدةً لِيَجُوزَ أَنَّهَا كَانَتْ صَغِيرَةً فَوَسَّعَهَا غَيْرُ الْجَانِي اهـ. □ قودُ: (بَلْ يَتَعَيَّنُ الأرضُ إلخ) عبارةُ الرُّوضِ فَلَوْ شَهِدَا بِإِيضَاحِ بَلَا تَغْيِينِ وَجِبَ المَالُ اهـ. وكان تَعَدُّرُ القودِ لِعَدَمِ التَّعْيِينِ فِي مَعْنَى العَفْوِ عَنْهُ فلا يُشْكَلُ أَنَّ الواجِبَ القودُ عَيْنًا.

فخطأً وهما على العاقلة إن صدقوه وإلا فعليه أو مريض بسخري ولم يمت أفسم الولي؛ لأنه لوث وكثكوله مع يمين المدعي (لا يبيته) لتعذر مشاهدة قضد الساجر وتأثير سخره. (تنبيه) تعلم السخر وتعليمه حرامان مفسقان مطلقاً على الأصح ومحل الخلاف حيث لم يكن فعل مكفر ولا اعتقاده ويحرم فعله ويُفسق به أيضاً ولا يظهر إلا على فاسق إجماعاً فيهما نعم، سئل الإمام أحمد عن إطلاق السخر عن المسحور فقال لا بأس به وأخذ منه جل فعله لهذا الغرض وفيه نظر بل لا يصح إذ إبطاله لا يتوقف على فعله بل يكون بالرقي الجائزة ونحوها مما ليس بسخر وفي حديث حسن «النشرة من عمل الشيطان» قال ابن الجوزي: هي حل السخر ولا يكاد يقدر عليه إلا من عرف السخر انتهى أي فالنشرة التي هي من السخر محرمة وإن كانت لقصد حله بخلاف النشرة التي

أي لاسيه. □ فوه: (وهما) أي دية شبه العمد والخطأ على حذف المضاف. □ فوه: (فعليه) أي الساجر. □ فوه: (ولم يمت) أي به اه. ع ش عبارة المغني وإن قال أمرضت به عزز فإن مريض به وتآلم حتى مات كان لوثاً إن قامت بيته أنه تآلم حتى مات ثم يخلف الولي أنه مات بسخره ويأخذ الدية فإن ادعى الساجر براه من ذلك المريض واحتيل برؤيه بأن مضت مدة يُحتمل برؤيه فيها صدق يمينه اه. □ فوه: (وكثكوله إلخ) هذا هو الإقرار الحكمي اه. رشيد أي فهو عطف على قوله كقتله إلخ عبارة المغني ويثبت السخر أيضاً باليمين المزودة كأن يدعي عليه القتل بالسخر فيكبر ويتكلم عن اليمين فترد على المدعي بناء على الأصح من أنها كالإقرار اه. □ فوه: (مع يمين المدعي) أي يميناً واحدة اه. ع ش. □ فوه: (وتأثير سخره) أي في الشخص المعين فلا ينافي قوله السابق وشهد عدلان إلخ؛ لأنه كان في النوع مع قيد الغالب. □ فوه: (تعلم السخر) إلى قوله نعم في المغني. □ فوه: (مطلقاً على الأصح) أي خلافاً لابن أبي هريرة في قوله يجوز تعلمه وتعليمه للوقوف عليه لا للعمل به اه. مغني. □ فوه: (ولا اعتقاده) فإن احتيج فيهما إلى تقديم اعتقاد مكفر كفر اه. مغني. □ فوه: (ويحرم فعله) وهل من السخر ما يقع من الأقسام وتلاوة آيات قرآنية يتوكد منها الهلاك فيعطى حكمه المذكور أم لا فيه نظر والأقرب الأول فليراجع اه. ع ش عبارة السيّد عمر ولا بأس بحل السخر بشيء من القرآن والذكر والكلام المباح، وإن كان بشيء من السخر فقد توقف فيه أحمد والمذهب جوازه ضرورة اه. إقناع في فقه الحنابلة اه. □ فوه: (ويُفسق به) أي بفعل السخر مطلقاً أيضاً أي كتعليمه وتعليمه. □ فوه: (فيهما) أي في قوله ويحرم فعله ويُفسق به وقوله ولا يظهر إلخ وقوله نعم إلخ استدراك على دعوى الإجماع في الأول فقط أي قوله: ويحرم فعله ويُفسق به عبارة المغني قال إمام الحرمين ولا يظهر السخر إلا على فاسق ولا تظهر الكرامة على فاسق وليس ذلك بمقتضى العقل بل مستقاد من إجماع الأمة انتهى. □ فوه: (يطلق السخر) أي يحله. □ فوه: (منه) أي من جواب أحمد. □ فوه: (لهذا الغرض) أي الحل. □ فوه: (وفيه نظر) أي في الأخذ. □ فوه: (إذ إبطاله إلخ) وقد يقال إن إطلاق الإمام أحمد ظاهر في العموم وهذا القدر كاف في صحة الأخذ. □ فوه: (وفي حديث إلخ) تأييد للنظر.

ليست من السَّحَرِ فإنَّها مُباحةٌ كما يَبَيِّنُهَا الأئِمَّةُ وذكرُوا لها كَيْفِيَّاتٍ وظَاهِرُ المنقولِ عن ابنِ المُسَيَّبِ جَوَازُ حَلِّهِ عن الغَيْرِ ولو بيسخَرٍ قال لأنَّه حينئذٍ صلاحٌ لا ضَرَرٌ لكن خالفه الحسنُ وغيره، وهو الحقُّ؛ لأنَّه داءٌ خَبِيثٌ من شَأْنِ العَالِمِ به الطَّبِيعُ على الإفسادِ والإضرارِ به ففُطِمَ النَّاسُ عنه رَأْسًا وبهذا يَرُدُّ على مَنْ اختارَ حَلَّه إذا تَعَيَّنَ لِرَدِّ قَوْمٍ يُخْشَى منهم قال كما يَجُوزُ تعلُّمُ الفَلَسَفَةِ المُحرَّمةِ وله حَقِيقَةُ عندَ أَهْلِ الشُّنَّةِ ويؤَثِّرُ نحوُ مَرَضٍ وبَغْضَاءٍ وَفُرْقَةٍ ويَحْرُمُ تعلُّمُ وتعليمُ كَهَانَةٍ وَضَرْبُ بَرْمَلٍ وخَبَرُ مُسْلِمٍ دَالٌّ على خطَرِهِ؛ .....

□ فَوُدَّ: (وَذَكَرُوا لَهَا) أَيِ لِلشُّرَّةِ المُباحَةِ. □ فَوُدَّ: (لأنَّه) أَيِ السَّحَرِ حينئذٍ أي حينَ حُلِّهِ به السَّحَرُ عن الغَيْرِ. □ فَوُدَّ: (وهو الحقُّ) أَيِ ما قاله الحسنُ البصريُّ وغيره من عَدَمِ جَوَازِهِ مُطلقًا. □ فَوُدَّ: (لأنَّه داءٌ إلخ) لا يَخْفَى أَنَّهُ إِنَّمَا يُقَيَّدُ عَدَمُ جَوَازِ التَّعَلُّمِ لا عَدَمُ جَوَازِ فِعْلِ العَالِمِ بِهِ لِحَلِّهِ عَنِ الغَيْرِ. □ فَوُدَّ: (وبهذا يَرُدُّ إلخ) يعني بقوله لأنَّه داءٌ إلخ ومَرٌّ ما فيه. □ فَوُدَّ: (قال) أَيِ مَنْ اختارَ حَلَّه إلخ. □ فَوُدَّ: (وله حَقِيقَةُ إلخ).

(تَنْبِيْهٌ): السَّحَرُ لُغَةً صَرَفُ الشَّيْءِ عن وَجْهِهِ يُقَالُ ما سَحَرَكَ عن كَذَا أَيِ ما صَرَفَكَ عنه واصطلاحًا مُزَاوَلَةُ النَّفْسِ الخبيثةِ لأَفْعَالٍ وَأَقْوَالٍ يَتَرَتَّبُ عَلَيْهَا أُمُورٌ خَارِقَةٌ لِلْعَادَةِ وَاخْتِلَافٌ فِيهِ هَلْ، هُوَ تَخْيِيلٌ أَوْ حَقِيقَةٌ قال بالأَوَّلِ الْمُعْتَرِلَةُ واستدلُّوا بقوله تعالى: ﴿يُحْيِلُ لَيْلٍ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُا نَسِئٌ﴾ [طه: ٦٦] وقال بالثَّانِي أَهْلُ الشُّنَّةِ وَيَدُلُّ لِذَلِكَ الْكِتَابُ وَالشُّنَّةُ الصَّحِيحَةُ وَالسَّاحِرُ قَدْ يَأْتِي بِفِعْلٍ أَوْ قَوْلٍ يَتَغَيَّرُ بِهِ حَالُ الْمُسَحُورِ فَيَمْرُضُ وَيَمُوتُ مِنْهُ وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ بِوُصُولِ شَيْءٍ إِلَى بَدَنِهِ مِنْ دُخَانٍ أَوْ غَيْرِهِ وَقَدْ يَكُونُ بِدُونِهِ وَيُفَرِّقُ بِهِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَيَكْفُرُ مُعْتَقِدٌ بِإِبَاحَتِهِ.

(فَائِدَةٌ): لَمْ يَبْلُغْ أَحَدٌ مِنَ السَّحَرِ إِلَى الغَايَةِ الَّتِي وَصَلَ إِلَيْهَا الْفَنِيَّةُ أَيَّامَ دُلُوكِ مَلِكَةِ مِصْرَ بَعْدَ فِرْعَوْنَ فَإِنَّهُمْ وَضَعُوا السَّحَرَ عَلَى الْبَرَابِيِّ وَصَوَّرُوا فِيهَا صُورَ عَسَاكِرِ الدُّنْيَا وَالْبَرَابِيِّ بِالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ أَحْجَارٌ تُنَحَّتُ وَتُجْعَلُ فِيهَا الصُّورُ الْمَذْكُورَةُ، وَهِيَ مَشْهُورَةٌ فِي بِلَادِ الصَّعِيدِ فَأَيُّ عَسَاكِرَ قَصَدَهُمْ أَتَوْا إِلَى ذَلِكَ الْعَسْكَرِ الْمُصَوَّرِ فَمَا فَعَلُوهُ بِهِ مِنْ قَلْعِ الْأَعْيُنِ وَقَطْعِ الْأَعْضَاءِ اتَّفَقَ نَظِيرُهُ لِلْعَسْكَرِ الْقَاصِدِ لَهُمْ فَتَخَافُ مِنْهُمْ الْعَسَاكِرُ وَأَقَامُوا سِتْمَاتٍ سَنَةً وَالنِّسَاءُ هُنَّ الْمُلُوكُ وَالْأَمْرَاءُ بِمِصْرَ بَعْدَ غَرَقِ فِرْعَوْنَ وَجُنُودِهِ فَهَابَهُمُ الْمُلُوكُ وَالْأَمْرَاءُ قال الدِّمِيرِيُّ حَكَاهُ الْقَرَفِيُّ وَغَيْرُهُ وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ السَّاحِرَ قَدْ يَقْلِبُ بِسِحْرِهِ الْأَغْيَانِ وَيَجْعَلُ الْإِنْسَانَ حِمَارًا بِحَسَبِ قُوَّةِ السَّحَرِ وَهَذَا وَاضِحٌ الْبُطْلَانِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَدَّرَ عَلَى هَذَا لَقَدَّرَ أَنْ يَرُدَّ نَفْسَهُ إِلَى الشَّبَابِ بَعْدَ الْهَرَمِ، وَأَنْ يَمْنَعَ نَفْسَهُ مِنَ الْمَوْتِ وَمِنْ جُمْلَةِ أَنْوَاعِهِ السِّيمَاءِ وَأَمَّا الْكَهَانَةُ وَالتَّجْنِيمُ وَالضَّرْبُ بِالزَّمَلِ وَالْحَصَى وَالشَّعِيرِ وَالشَّعْبَدَةُ فَحَرَامٌ تَعْلِيمًا وَتَعَلُّمًا وَفِعْلًا وَكَذَا إِعْطَاءُ الْجَوْشِ وَأَخْذُهُ عَنْهَا بِالتَّصِّصِ الصَّحِيحِ فِي التَّهْيِ عَنْ حُلُوانِ الْكَاهِنِ وَالْبَاقِي بِمَعْنَاهُ وَمُعْنَى وَعِ ش. □ فَوُدَّ: (وَيَحْرُمُ تعلُّمُ وتعليمُ كَهَانَةٍ) وَالْكَاهِنُ مَنْ يُخْبِرُ بِوَاسِطَةِ التَّجْمِ عَنِ الْمُعْجِيَّاتِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ بِخِلَافِ الْعَرَّافِ فَإِنَّهُ الَّذِي يُخْبِرُ عَنِ الْمُعْجِيَّاتِ الْوَاقِعَةِ كَعَيْنِ السَّارِقِ وَمَكَانِ الْمَسْرُوقِ وَالضَّالِّهِ أَسْنَى وَمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (وَضَرْبُ إلخ) عَطَفَ عَلَى تَعَلُّمِ إلخ □ فَوُدَّ: (وَخَبَرُ مُسْلِمٍ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَأَمَّا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ «كَانَ نَبِيٌّ مِنْ

لأنه عَلَّقَ جُلَّهُ بمعرفة موافقة ما يُفَعَّلُ منه إما كان يَفْعَلُهُ النَّبِيُّ الذي عَلَّمَهُ، وَأَتَى يُظَنُّ ذلك فضلاً عن عليه وسَعِيرٍ وَخَصِيٍّ وَشُعْبَذَةٍ وَالتَّفَرُّجِ على فاعِلٍ شيءٍ من ذلك كما، هو ظاهرٌ لأنه إعانةٌ على معصيةٍ ثم رأيتُ في فتاوى المصنّف ما يُصَرِّحُ بذلك والخبرُ الصحيح «مَنْ أَتَى عَرُافًا لم تُقْبَلْ له صلاةٌ أربعين يوماً» يَشْمَلُهُ ونفي القبول فيه نفي للثواب لا لِلصَّحَةِ وَمَرُّ قُبَيْلِ هذا الكتابِ أَنَّهُ لا ضَمَانٌ على القاتِلِ بالعَيْنِ، وإنَّ تَعَمَّدَ وَنَقَلَ الزَّرْكَشِيَّ عن بعضِ المتأخِّرين أَنَّهُ أَفْتَى بأنَّ لَوْلِيَّ الدِّمِ قَتَلَ وَلِيَّ قَتْلَ مُورِّثِهِ بالحَالِ؛ لأنَّ له فيه اختيَارًا كالسَّاحِرِ وَحِينَئِذٍ فينبغي أَن يَأْتِيَ فيه تفصيلُهُ انتهى وفيه نَظَرٌ بل الذي يَنْجِيهِ خلافُهُ؛ لأنَّ غايته أَنَّهُ كعائِنٍ تَعَمَّدَ وقد اغْتِيذَ منه دائِمًا قَتَلَ مَنْ تَعَمَّدَ النَّظَرَ إليه على أَنَّ القَتْلَ بالحَالِ حقيقةٌ إِنَّمَا يَكُونُ لِمُهْدِرٍ لِعَدَمِ نُفُوذِ حالِهِ في مُحَرَّمٍ إجماعًا (ولو شَهِدَ لِمُورِّثِهِ) غيرُ أَصْلٍ وفرع (بجرح) يُمَكِّنُ إفضاؤُهُ لِلهَلَاكِ (قَبْلَ الانْدِمَالِ لم يُقْبَلِ) وإنَّ كان عليه ذَنْبٌ مُسْتَعْرِقٌ لِنُفُوذِهِ إِذْ لو مات كان الأَرُشُ له فكأنَّهُ شَهِدَ لِنَفْسِهِ ولا نَظَرَ لَوُجُودِ الدِّينِ لأنَّهُ لا يَمْنَعُ الإرْثَ وقد يُثَرِّئُ الذَّائِنُ أو يُصَالِحُ وكونُهُ لِمَنْ لا يَتَصَوَّرُ إِبْرَاهُوهَ كزكاةٍ نادرٍ.....

الاثْنَيْيَاسُ يَخْطُ فَمَنْ وافقَ خَطَّهُ فَذَلِكَ فَمَعْنَاهُ مِنْ عَلِمَ موافقته له فلا بَأْسَ وَنَحْنُ لا نَعْلَمُ الموافقةَ فلا يَجُوزُ لَنَا ذلك اهـ. وفي ع ش عن الدِّمِيرِيِّ ومثلها. قَوْلُهُ: (عَلَّقَ جُلَّهُ) أي الضَّرْبَ بِرَمْلٍ وكذا ضَمِيرُ منه وَضَمِيرُ عَلَّمَهُ. قَوْلُهُ: (ما يُفَعَّلُ) بِنِيبَاءِ المفعول. قَوْلُهُ: (عَلَّمَهُ) بِنِيبَاءِ المفعول مِنَ التَّعْلِيمِ. قَوْلُهُ: (ذلك) أي الموافقةَ نَائِبٌ فاعِلٍ يُظَنُّ. قَوْلُهُ: (وَسَعِيرٍ إلخ) بالجَرِّ عَطْفًا على رَمَلٍ. قَوْلُهُ: (وَشُعْبَذَةٍ) عَطْفٌ على كَهَانَةٍ. قَوْلُهُ: (وَالتَّفَرُّجُ إلخ) عَطْفٌ على تَعْلُمِ إلخ عبارةٌ ع ش عن الدِّمِيرِيِّ وَيَحْرُمُ المَشْيُ إلى أَهْلِ هذه الأَنْوَاعِ وَتَضَدُّيقُهُمْ وكذلك تَحْرُمُ القِيَاةُ والطَّيْرُ وعلى فاعِلٍ ذلك التَّوْبَةُ منه اهـ. قَوْلُهُ: (بذلك) أي بِحُرْمَةِ التَّفَرُّجِ. قَوْلُهُ: (عَرُافًا) مَرَّ تَفْسِيرُهُ أَنفًا. قَوْلُهُ: (وَيَشْمَلُهُ) أي المُتَفَرِّجَ. قَوْلُهُ: (وَنَقَلَ الزَّرْكَشِيَّ) إلى قولِهِ؛ لأنَّ غَايَتَهُ إلخ في الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (لأنَّ لَهُ) أي الوليُّ فِيهِ أي في الحَالِ أو القَتْلِ بها.

قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ إلخ) أي في فَتَوَى البَغُضِ عبارةٌ الْمُعْنَى والصَّوَابُ أَنَّهُ لا يُقْتَلُ به ولا بالدُّعَاءِ عليه كما نُقِلَ ذلك عن جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ اهـ. قَوْلُهُ: (لأنَّ غَايَتَهُ إلخ) أي الوليُّ المَذْكُورُ. قَوْلُهُ: (منهُ) أي العائِنِ.

قَوْلُهُ: (غيرُ أَصْلٍ وَفَرْعٍ) أي كما يُعْلَمُ مِنْ بَابِ الشَّهَادَاتِ لأنَّ شَهَادَتَهُمَا لا تُقْبَلُ مُطْلَقًا لِلْبَعْضِيَّةِ اهـ.

مُعْنَى. قَوْلُهُ: (يُمَكِّنُ إفضاؤُهُ) إلى قولِهِ كذا قِيلَ في الْمُعْنَى إلَّا قولُهُ: في المَجْلِسِ أو بَعْدَهُ وإلى قولِهِ ولا يُنَافِي مُرَاجَعَةُ الأَوَّلَى في النِّهَايَةِ إلَّا قولُهُ: ولا نَظَرَ إلى أَمَّا قَتْلٌ لا يَحْمِلُونَهُ. قَوْلُهُ: (يُمَكِّنُ إفضاؤُهُ لِلهَلَاكِ) أي ولو كان ذلك الجَرْحُ لَيْسَ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَسْرِيَ؛ لأنَّهُ قد يَسْرِي سَمٌ على المُنْهَجِ اهـ. ع ش.

قَوْلُهُ: (وَأَنَّ كانَ عَلَيْهِ) أي على مُورِّثِهِ وكذا ضَمِيرُ مات. قَوْلُهُ: (وقد يُثَرِّئُ الذَّائِنُ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مِثْلَ ذلك ما لو أَوْصَى بِأَرْشِ الجِنَايَةِ عليه لِأَخَرٍ فَإِنَّ المَوْصَى له قد لا يُقْبَلُ فَيُثَبِّتُ المَوْصَى به لِلوَارِثِ اهـ. ع ش.

قَوْلُهُ: (لِمَنْ لا يَتَصَوَّرُ إلخ) أي أو المَخْجُورُ عليه بِصَبًا وَجُنُونٍ مُعْنَى وع ش. قَوْلُهُ: (كَزَكَاةٍ) أي

لا يُلْتَقَتُ إليه والعبرة بكونه مُؤَرَّثَةً حَالُ الشَّهَادَةِ فَإِنْ كَانَ عِنْدَهَا مُحْجُوبًا ثُمَّ زَالَ الْمَانِعُ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْحُكْمِ بِالشَّهَادَةِ بَطَلَتْ أَوْ بَعْدَهُ فَلَا (وَبَعْدَهُ يُقْبَلُ) إِذْ لَا تُثَمَّةٌ (وَكَذَا تُقْبَلُ) شَهَادَتُهُ لِمُؤَرَّثِهِ (بِمَالٍ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْهَدْ بِالسَّبَبِ التَّاقِلِ لِلشَّاهِدِ بِتَقْدِيرِ الْمَوْتِ بِخِلَافِ الْجَرْحِ؛ وَلَأنَّ الْمَالَ يَجِبُ هُنَا حَالًا وَيَتَصَرَّفُ فِيهِ الْمَرِيضُ كَيْفَ أَرَادَ وَتَمَّ لَا يَجِبُ إِلَّا بِالْمَوْتِ فَيَكُونُ لِلوَارِثِ.

(وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْعَاقِلَةِ بِفَسْقِ شُهُودٍ قَتَلِ) أَوْ نَحْوِهِ (يَحْمِلُونَهُ) أَوْ بِتَرْكِ شُهُودِ الْفِسْقِ لِدَفْعِهِمْ بِذَلِكَ الْغُرْمِ عَنْ أَنْفُسِهِمْ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَحْمِلُوهُ لِفَقْرِهِمْ لَا لِيَكُونَ الْأَقْرَبِينَ يُقُونُ بِالْوَاجِبِ لِأَنَّ الْغَنِيَّ قَرِيبٌ فِي الْفَقِيرِ بِخِلَافِ الْمَوْتِ وَلَا تَنْظَرُ إِلَى تَحْمُلِ الْبَعِيدِ لِفَقْرٍ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ كَثِيرًا يُقَرِّبُ غَنَى نَفْسِهِ وَيُغْرِضُ عَنْ أَمْرِ غَيْرِهِ غَنَى وَقَرَأَ فَالْثَّمَةُ الْمَبْنِيَّةُ عَلَى تَقْدِيرِ غَنَى نَفْسِهِ أَظْهَرُ مِنَ الثَّمَةِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى فَقْرٍ غَيْرِهِ الْغَنَى أَمَّا قَتْلُ لَا يَحْمِلُونَهُ كَبَيِّنَةٌ بِإِقْرَارِهِ أَوْ بَأَنَّهُ قَتَلَ عَمْدًا فَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ بِنَجْوٍ فَسِقِهِمْ إِذْ لَا تُثَمَّةٌ (وَلَوْ شَهِدَ الثَّانِي عَلَى الثَّانِي بِقَتْلِهِ) أَيِ الْمُدَّعَى بِهِ (فَشَهِدَا عَلَى الْأَوَّلَيْنِ بِقَتْلِهِ) مُبَادِرَيْنِ فِي الْمَجْلِسِ أَوْ بَعْدَهُ (فَإِنْ صَدَّقَ الْوَلِيُّ) الْمُدَّعَى (الْأَوَّلَيْنِ) يَعْنِي اسْتَمَرَّ عَلَى تَصْدِيقِهِمَا حَتَّى لَوْ سَكَتَ جَازَ لِلْحَاكِمِ الْحُكْمُ بِهِمَا؛ لِأَنَّ طَلَبَهُ مِنْهُمَا الشَّهَادَةَ كَافٍ فِي

وَوَقَّيْ عَامًّا هـ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (لَا يُلْتَقَتُ إِلَيْهِ) لِأَنَّ الثَّمَةَ مُوجُودَةٌ لِاحْتِمَالِ ظُهُورِ مَالٍ لِمُؤَرَّثِهِ كَانَ مَخْفِيًّا قَالَ الرَّافِعِيُّ وَشَهَادَتُهُمْ بِتَرْكِ شُهُودِ كَشَاهِدَتِهِمْ بِالْجَرْحِ هـ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ) أَيِ الزَّوَالِ.

قَوْلُ (سَنِي): (وَبَعْدَهُ) أَيِ الْإِنْدِمَالِ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ لَمْ يَشْهَدْ الْخ) عِبَارَةُ الْجَلَالِ فِي تَعْلِيلِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ نَصُّهَا وَقَرَأَ الْأَوَّلُ بِأَنَّ الْجَرْحَ سَبَبُ الْمَوْتِ التَّاقِلِ لِلْحَقِّ إِلَيْهِ بِخِلَافِ الْمَالِ هـ. رَشِيدِي زَادَ الْمُعْنَى عَقِبَ مِثْلِ مَا مَرَّ عَنِ الْجَلَالِ فَإِذَا شَهِدَ بِالْجَرْحِ فَكَأَنَّهُ شَهِدَ بِالسَّبَبِ الَّذِي يُثَبِّتُ بِهِ الْحَقَّ وَهَاهُنَا بِخِلَافِهِ هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوِهِ) أَيِ كَقَطْعِ طَرَفٍ خَطَأً أَوْ شُبْنَةِ عَمْدٍ هـ. مُعْنَى وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الضَّمِيرَ لِلْفُسْقِ.

قَوْلُهُ: (وَكَذَا إِنْ لَمْ يَحْمِلُوهُ لِفَقْرِهِمْ) أَيِ لَا تُقْبَلُ هـ. ع ش. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْمَوْتِ) أَيِ مَوْتِ الْقَرِيبِ. قَوْلُهُ: (كَبَيِّنَةٍ بِإِقْرَارِهِ) أَيِ كَشَهَادَةِ الْعَاقِلَةِ بِفُسْقِ بَيِّنَةٍ إِقْرَارِهِ بِالْقَتْلِ الْعَمْدِ هـ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (إِذَا لَا تُثَمَّةٌ) أَيِ إِذَا لَا تَحْمَلُ فِيهِ.

قَوْلُ (سَنِي): (وَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَاعْلَمْ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الشَّهَادَةِ السَّلَامَةُ مِنَ التَّكَادُبِ وَحَيْثُ لَوْ شَهِدَ الْخ. قَوْلُ (سَنِي): (بِقَتْلِهِ) أَيِ شَخْصٍ هـ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (أَيِ الْمُدَّعَى بِهِ) تَفْسِيرٌ لِقَتْلِهِ. قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوَّلَيْنِ) أَوْ عَلَى غَيْرِهِمَا مُعْنَى وَأَسْنَى. قَوْلُهُ: (لَأَنَّ طَلَبَهُ) أَيِ الْمُدَّعَى هـ. ع ش.

قَوْلُهُ: (وَكَذَا إِنْ لَمْ يَحْمِلُوهُ لِفَقْرِهِمْ لَا لِيَكُونَ الْأَقْرَبِينَ الْخ) بَقِيَ مَا لَوْ كَانَ الْأَبْعَدُونَ أَغْنَاءَ وَالْأَقْرَبُونَ فَقَرَاءَ فَهَلْ تُرَدُّ شَهَادَةُ الْإِبْعَدِينَ لِأَنَّهُمُ الْمُتَحَمِّلُونَ بِأَعْيَارِ وَقْتِ الشَّهَادَةِ أَوْ لَا لِاحْتِمَالِ غَنَى الْأَقْرَبِينَ بَعْدَهُ وَقَضِيَّةٌ عِبَارَةُ الْمُصَنَّفِ الْأَوَّلِ.

جواز الحكم بها كذا قيل وَيُزَدُّ ما صرحوا به في القضاء أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الْحُكْمُ بِمَا ثَبَّتَ عِنْدَهُ إِلَّا إِنْ سَأَلَ الْمُدْعِي فِيهِ فَالْمُرَادُ سَكَتٌ عَنِ التَّصْدِيقِ (حكم بهما) لانتفاء التَّهْمَةِ عَنْهُمَا وَتَحَقُّقُهَا فِي الْأَخِيرِينَ لِأَنَّهُمَا صَارَا عَدُوَيْنِ لِلأَوَّلِينَ بِشَهَادَةِ الْأَوَّلِينَ عَلَيْهِمَا أَوْ لِأَنَّهُمَا يَدْفَعَانِ بِهَا عَنْ أَنْفُسِهِمَا وَالتَّعْلِيلُ الْأَوَّلُ مُشْكِلٌ إِذِ الْمُؤَثِّرُ الْعِدَاوَةُ الدُّنْيَوِيَّةُ وَلَيْسَتْ الشَّهَادَةُ مِنْهَا فَالَّذِي يَتَّبِعُهُ، هُوَ التَّعْلِيلُ الثَّانِي (أَوْ) صَدَّقَ (الْآخِرِينَ أَوْ) صَدَّقَ (الْجَمِيعَ أَوْ كَذَّبَ الْجَمِيعَ بَطْلَانًا) أَيِ الشَّهَادَتَيْنِ أَمَّا فِي تَكْذِيبِ الْكُلِّ فَوَاضِحٌ وَأَمَّا فِي تَصْدِيقِ الْكُلِّ فَلَأَنَّ تَصْدِيقَ كُلِّ فَرِيقٍ يَسْتَلْزِمُ تَكْذِيبَ الْآخَرِ لِاقْتِضَاءِ كُلِّ مِنَ الشَّهَادَتَيْنِ أَنَّ لَا قَاتِلَ غَيْرَ الْمُشْهُودِ عَلَيْهِمَا وَأَمَّا فِي تَصْدِيقِ الْآخِرِينَ فَلَا سْتَلْزَامَ تَكْذِيبِ الْأَوَّلِينَ وَشَهَادَةُ الْآخِرِينَ مَزْدُودَةٌ لِمَا مَرَّ وَلَا يُنَافِي مُرَاجَعَةَ الْوَلِيِّ الَّتِي أَفْهَمَهَا الْمَتْنُ وَجُوبُ تَقْدِيمِ الدَّعْوَى وَتَعْيِينِ الْقَاتِلِ فِيهَا؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْمُبَادَرَةَ لَنَا وَقَعَتْ أَوْرَثَتْ رِيَّةً فَرُوجِعَ لِنَنْظُرَ أَيْسَتَمِرُّ عَلَى تَصْدِيقِ الْأَوَّلِينَ فِيحُكِّمَ لَهُ أَوْ لَا فَتَرَدُّ دَعْوَاهُ كَذَا قَالَه جَمْعٌ مُجِيبِينَ عَنِ اعْتِرَاضِ تَصْوِيرِ الْمَسْأَلَةِ بِأَنَّ الشَّهَادَةَ بِالْقَتْلِ يُشْتَرِطُ لِسْمَاعِهَا تَقْدُمُ الدَّعْوَى وَتَعْيِينُ الْقَاتِلِ فِيهَا فَكَيْفَ يَشْهَدَانِ ثُمَّ يُرَاجِعُ الْوَلِيُّ وَأَقُولُ إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ هَذَا الِاعْتِرَاضُ حَتَّى يَحْتَاجَ لِلْجَوَابِ عَنْهُ بِمَا ذَكَرْنَا إِذَا قُلْنَا إِنَّ الْحَاكِمَ يُرَاجِعُ الْوَلِيَّ وَجُوبًا أَوْ نَذْبًا، وَهُوَ الْأَصَحُّ أَمَّا إِذَا قُلْنَا بِمَا مَرَّ أَنَّ مَعْنَى تَصْدِيقِهِ لِلأَوَّلِينَ اسْتِمْرَارُهُ عَلَى تَصْدِيقِهِمَا فَلَا اعْتِرَاضَ أَصْلًا. غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ تَسْمِيَةَ مَا وَقَعَ مِنَ الْمُشْهُودِ عَلَيْهِمَا شَهَادَةً تَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْمُبَادَرَةَ بِالشَّهَادَةِ تُبْطِلُهَا، وَأَنَّ الْوَلِيَّ، وَإِنْ لَمْ يَجِبْ سُؤَالُهُ لِكُنْهَ قَدْ يَتَعَرَّضُ لِمَا يُبْطِلُ حَقَّهُ وَظَاهِرُ كَلَامِ بَعْضِهِمْ أَنَّ نَذْبَ سُؤَالِهِ مَحَلُّهُ

قوله: (إِنْ سَأَلَهُ) أَيِ الْحَاكِمِ. □ قوله: (فِيهِ) أَيِ الْحُكْمِ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي؛ لِأَنَّ دَعْوَاهُ الْقَتْلَ عَلَى الْمُشْهُودِ عَلَيْهِمَا وَطَلَبَهُ الشَّهَادَةَ كَافٍ إلخ. □ قوله: (فَالْمُرَادُ سَكَتٌ عَنِ التَّصْدِيقِ) أَيِ مُرَادُ الْقِيلِ بِسُكُوتِ الْوَلِيِّ سُكُوتُهُ عَنِ التَّصْدِيقِ لَا سُكُوتُهُ عَنِ طَلَبِ الْحُكْمِ فَلَا يُنَافِي مَا صَرَّحُوا بِهِ فِي الْقَضَاءِ وَحَيْثُ ذَكَرَ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ طَلَبَهُ مِنْهُمَا الشَّهَادَةَ كَافٍ أَيِ عَنِ التَّصْدِيقِ ثَانِيًا رَشِيدِي وَع ش.

قوله: (حَكَمَ بِهِمَا) وَلَا يَخْتَصُّ هَذَا الْحُكْمُ بِمَا ذَكَرَهُ بَلْ مَتَى ادَّعَى عَلَى أَحَدٍ ثُمَّ قَالَ غَيْرُهُ مُبَادَرَةً بَلْ أَنَا الَّذِي فَعَلْتُهُ جَاءَ فِيهِ مَا ذَكَرَ مِنَ التَّفْصِيلِ اه. ع ش. □ قوله: (أَوْ لِأَنَّهُمَا يَدْفَعَانِ إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لِأَنَّهُمَا صَارَا إلخ. □ قوله: (مِنْهَا) أَيِ مِنَ الْعِدَاوَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ اه. ع ش. □ قوله: (فَالَّذِي يَتَّبِعُهُ، هُوَ التَّعْلِيلُ الثَّانِي) وَلِذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْمُغْنِي. □ قوله: (أَيِ الشَّهَادَتَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا قَالَه جَمْعٌ فِي الْمُغْنِي. □ قوله: (لِمَا مَرَّ) أَيِ مِنَ التَّعْلِيلِ. □ قوله: (مُرَاجَعَةُ الْوَلِيِّ) أَيِ مُرَاجَعَةُ الْحَاكِمِ لِلْوَلِيِّ. □ قوله: (لَأَنَّ تِلْكَ الْمُبَادَرَةَ إلخ) عِلَّةٌ لِعَدَمِ الْمُنَافَاةِ. □ قوله: (أَوْرَثَتْ رِيَّةً) أَيِ لِلْحَاكِمِ وَقَوْلُهُ فَرُوجِعَ أَيِ فَيُرَاجِعُ الْوَلِيَّ وَيَسْأَلُهُ احْتِيَاطًا اه. مُغْنِي. □ قوله: (لِنَنْظُرَ) أَيِ الْحَاكِمِ أَيْسَتَمِرُّ أَيِ الْوَلِيِّ. □ قوله: (أَوْ لَا) أَيِ أَوْ يَعُودُ إِلَى تَصْدِيقِ الْآخِرِينَ أَوْ الْجَمِيعِ أَوْ يُكَذِّبُ الْجَمِيعَ اه. مُغْنِي. □ قوله: (وَهُوَ الْأَصَحُّ) أَيِ التَّنْذِبِ. □ قوله: (تَجُوزُ إلخ) خَبَرٌ أَنَّ. □ قوله: (وَأَنَّ الْوَلِيَّ إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّ تَسْمِيَةَ إلخ. □ قوله: (سُؤَالُهُ) مِنْ إِضَافَةِ الْمُصَدَّرِ إِلَى

إِنْ بَادَرَا فِي مَجْلِسِ الدَّعْوَى لَا فِي مَجْلِسٍ بَعْدَهُ أَيُّ؛ لِأَنَّ مُبَادَرَتَهُمَا بِمَجْلِسِ الدَّعْوَى قَدْ تَقَرَّبَ ظَنٌّ صِدْقُهُمَا بِخِلَافِهَا بَعْدَهُ وَبِمَا تَقَرَّرَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ لِقَوْلٍ بَعْضُهُمْ صَوْرَةُ ذَلِكَ أَنَّ يُوكَّلُ الْوَلِيُّ فِي الْمُطَالَبَةِ بِدَمٍ مُؤَرَّثَةٍ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَاجُ لِيَبَيِّنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَيَدْعِي الْوَكِيلُ عَلَى اثْنَيْنِ بِهِ وَيُقِيمُ عَلَيْهِمَا شَاهِدَيْنِ فَيَشْهَدُ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِمَا عَلَى الْأَوَّلَيْنِ وَيُصَدِّقُ الْوَكِيلُ الْكُلَّ أَوْ الْبَعْضُ أَيُّ الْآخَرَيْنِ فَيَنْعَزِلُ فَيَدْعِي الْوَلِيُّ عَلَى الْأَوَّلَيْنِ فَيَشْهَدُ عَلَيْهِمَا الْمُدَّعَى عَلَيْهِمَا فَلَا يُقْبَلَانِ لِلثُّمَّةِ وَظَاهِرُ قَوْلِهِ بَطَلْنَا بَقَاءَ حَقِّهِ فِي الدَّعْوَى لَكِنَّ عِبَارَةَ الْجُمْهُورِ بَطَلَّ حَقُّهُ. (وَلَوْ أَقَرَّ بَعْضُ الْوَرِثَةِ بِعَفْوِ بَعْضٍ) عَنِ الْقَوْدِ وَلَوْ مُبْهَمًا (سَقَطَ الْقِصَاصُ) لِتَعَدُّرِ تَبْعِيضِهِ فَكَأَنَّهُ أَقَرَّ بِسُقُوطِ حَقِّهِ مِنْهُ أَمَّا الْمَالُ فَيَجِبُ لَهُ كَالْبَقِيَّةِ وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ: عَلَى الْعَافِي إِلَّا إِنْ عَيَّنَّ وَشَهِدَ

مَفْعُولِهِ. □ قَوْلُهُ: (إِنْ بَادَرَا) أَيُّ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِمَا. □ قَوْلُهُ: (وَبِمَا تَقَرَّرَ) أَيُّ مِنَ الْجَوَابَيْنِ عَنْ اسْتِشْكَالِ تَصْوِيرِ مَسْأَلَةِ الْمُتَنِ. □ قَوْلُهُ: (صَوْرَةُ ذَلِكَ) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرُ الْإِنْحِاقِ مَقُولُ الْبَعْضِ وَالْمُشَارُ إِلَيْهِ مَا أَفْهَمَهُ الْمُتَنِ مِنْ مُرَاجَعَةِ الْوَلِيِّ. □ قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ لَا يَحْتَاجُ الْإِنْحِاقَ) أَيُّ الْوَلِيِّ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوَّلَيْنِ) أَيُّ الشَّاهِدَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ فِي دَعْوَى الْوَكِيلِ. □ قَوْلُهُ: (الْمُدَّعَى عَلَيْهِمَا) أَيُّ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِمَا فِي دَعْوَى الْوَكِيلِ.

□ قَوْلُهُ: (فَيَنْعَزِلُ) أَيُّ الْوَكِيلُ بِسَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ الْعَزْلِ الْمَارَّةِ فِي الْوَكَالَةِ وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ أَنْ يُوكَّلَ الْإِنْحِاقَ. □ قَوْلُهُ: (وَظَاهِرُ قَوْلِهِ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا قَتَلَ فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى الْكِتَابِ فِي الْمُغْنِي.

□ قَوْلُهُ: (لَكِنَّ عِبَارَةَ الْجُمْهُورِ الْإِنْحِاقَ) مُعْتَمَدٌ وَقَوْلُهُ بَطَلَّ حَقُّهُ أَيُّ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَدْعِيَ مَرَّةً أُخْرَى وَيُقِيمَ الْبَيِّنَةَ اه. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ مُبْهَمًا) أَيُّ سَوَاءٌ أَعَيَّنَ الْعَافِي أَمْ لَا. □ قَوْلُهُ: (فَكَأَنَّهُ أَقَرَّ بِسُقُوطِ حَقِّهِ الْإِنْحِاقَ) أَيُّ فَيَسْقُطُ حَقُّ الْبَاقِي. □ قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَيُّ الْقِصَاصِ. □ قَوْلُهُ: (أَمَّا الْمَالُ الْإِنْحِاقَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرُّوضُ مَعَ شَرْحِهِ وَاحْتِرَازَ بِسُقُوطِ الْقِصَاصِ عَنِ الدِّيَةِ فَإِنَّهَا لَا تَسْقُطُ بَلْ إِنْ لَمْ يُعَيَّنِ الْعَافِي فَلِلْوَرِثَةِ كُلِّهِمُ الدِّيَةُ، وَإِنْ عَيَّنَّ فَاتَّكَرَ فَكَذَلِكَ وَيُصَدِّقُ بَيِّنَتِهِ أَنَّهُ لَمْ يَغْفُ فَإِنْ تَكَلَّفَ الْمُدَّعَى وَثَبَتَ الْعَفْوُ بَيِّنَتِ الرَّدِّ، وَإِنْ أَقَرَّ بِالْعَفْوِ مَجَانًا أَوْ مُطْلَقًا سَقَطَ حَقُّهُ مِنَ الدِّيَةِ وَلِلْبَاقِينَ حِصَّتُهُمْ مِنْهَا اه. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ الْإِنْحِاقَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرُّوضُ مَعَ شَرْحِهِ وَيُسْتَرْطُ لِإثْبَاتِ الْعَفْوِ مِنْ بَعْضِ الْوَرِثَةِ عَنِ الْقِصَاصِ لَا عَنْ حِصَّتِهِ مِنَ الدِّيَةِ شَاهِدَانِ؛ لِأَنَّ الْقِصَاصَ لَيْسَ بِمَالٍ وَمَا لَا يَثْبُتُ بِحُجَّةٍ نَاقِصَةٍ لَا يُحْكَمُ بِسُقُوطِهِ بِهَا أَمَّا إِثْبَاتُ الْعَفْوِ عَنْ حِصَّتِهِ مِنَ الدِّيَةِ فَيَثْبُتُ بِالْحُجَّةِ النَّاقِصَةِ مِنْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَبَيِّنَةٍ؛ لِأَنَّ الْمَالَ يَثْبُتُ بِذَلِكَ فَكَذَا إِسْقَاطُهُ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ أَقَرَّ مَا لَوْ شَهِدَ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ فَاسِقًا أَوْ لَمْ يُعَيَّنِ الْعَافِي فَكَالْإِفْرَارِ، وَإِنْ كَانَ عَدْلًا

□ قَوْلُهُ: (أَمَّا الْمَالُ فَيَجِبُ لَهُ كَالْبَقِيَّةِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَلِلْجَمِيعِ الدِّيَةُ سَوَاءٌ أَعَيَّنَ الْعَافِي أَمْ لَا نَعَمَ إِنْ أَطْلَقَ الْعَافِي الْعَفْوَ أَوْ عَفَا مَجَانًا فَلَا حَقَّ لَهُ فِيهَا اه. □ قَوْلُهُ: (أَيْضًا أَمَّا الْمَالُ فَيَجِبُ لَهُ كَالْبَقِيَّةِ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَشَرْحِهِ فَلِلْجَمِيعِ الدِّيَةُ إِنْ لَمْ يُعَيَّنِ الْعَافِي وَكَذَا إِنْ عَيَّنَّ فَاتَّكَرَ فَإِنْ أَقَرَّ سَقَطَتْ حِصَّتُهُ مِنَ الدِّيَةِ فَإِنْ عَيَّنَ الْمُؤَرَّ وَشَهِدَ عَلَيْهِ بِالْعَفْوِ عَنِ الْقِصَاصِ وَالدِّيَةِ جَمِيعًا بَعْدَ دَعْوَى الْجَانِي قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ فِي الدِّيَةِ وَيَخْلِفُ الْجَانِي مَعَهُ أَيُّ مَعَ الشَّاهِدِ أَنَّ الْعَافِي عَفَا عَنِ الدِّيَةِ لَا عَنْهَا وَعَنِ الْقِصَاصِ؛ لِأَنَّ الْقِصَاصَ سَقَطَ بِالْإِفْرَارِ فَسَقَطَ مِنَ الدِّيَةِ حِصَّةُ الْعَافِي اه.

وَضُمَّ لَهُ مُكْمِلٌ لِلْحُجَّةِ (ولو اختلف شاهدا في زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ أَوْ هَيْئَةٍ) لِلْفِعْلِ كَقَتْلِهِ بُكْرَةً أَوْ بِمَحَلٍّ كَذَا أَوْ بِسَيْفٍ أَوْ حَزْرٍ رَقَبَتَهُ وَخَالَفَهُ الْآخَرُ (لَعَثَ) شَهَادَتُهُمَا لِلتَّنَاقُضِ (وقيل)، هي (لوث) لَاتِّفَاقِهِمَا عَلَى أَصْلِ الْقَتْلِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ التَّنَاقُضَ ظَاهِرٌ فِي الْكَذِبِ فَلَا قَرِينَةَ يَبْثُثُ بِهَا اللَّوْثُ وَخَرَجَ بِالْفِعْلِ الْإِقْرَارُ فَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا أَقَرُّ بِهِ يَوْمَ السَّبْتِ وَقَالَ الْآخَرُ يَوْمَ الْأَحَدِ فَلَا تَنَاقُضَ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ أَقَرُّ بِهِ فِي كُلِّ مِنَ الْيَوْمَيْنِ نَعَمْ، إِنْ عَيَّنَّا زَمَنًا فِي مَكَانَيْنِ يَسْتَحِيلُ عَادَةُ الْوُصُولِ مِنْ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ فِيهِ كَأَنَّهُ شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ أَقَرُّ بِقَتْلِهِ بِمَكَّةَ يَوْمَ كَذَا وَالْآخَرُ بِأَنَّهُ أَقَرُّ بِهِ بِمِصْرَ ذَلِكَ الْيَوْمِ لَعَثَ شَهَادَتُهُمَا أَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا: قَتَلَ وَقَالَ الْآخَرُ أَقَرُّ بِقَتْلِهِ لَعَثَ لِعَدَمِ اتِّفَاقِهِمَا، وَهُوَ لَوْثٌ حَيْثُ.

وَعَيَّنَ الْعَافِي وَشَهِدَ بِأَنَّهُ عَفَا عَنِ الْقِصَاصِ وَالذِّيَّةِ جَمِيعًا بَعْدَ دَعْوَى الْجَانِي قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ فِي الذِّيَّةِ وَيَخْلِفُ الْجَانِي مَعَ الشَّاهِدِ أَنَّ الْعَافِي عَفَا عَنِ الذِّيَّةِ فَقَطْ لَا عَنْهَا وَعَنِ الْقِصَاصِ؛ لِأَنَّ الْقِصَاصَ سَقَطَ بِالْإِقْرَارِ فَيَسْقُطُ مِنَ الذِّيَّةِ حِصَّةَ الْعَافِي، وَإِنْ شَهِدَ بِالْعَفْوِ عَنِ الذِّيَّةِ فَقَطْ لَمْ يَسْقُطْ قِصَاصُ الشَّاهِدِ اهـ.

• قَوْلُهُ: (بِمَحَلٍّ كَذَا) أَيِ كَالْمَسْجِدِ وَقَوْلُهُ وَخَالَفَهُ الْآخَرُ أَيِ كَأَنَّهُ قَالَ قَتَلَهُ فِي الْعَشِيِّ أَوْ فِي الدَّارِ أَوْ بِرُمَحٍ أَوْ بِشَقٍّ نِصْفَيْنِ اهـ. مُعْنِي. • قَوْلُهُ: (لَعَثَ شَهَادَتُهُمَا الْخ) أَيِ وَلَا لَوْثَ بِهَا اهـ. مُعْنِي. • قَوْلُهُ: (لَاتِّفَاقِهِمَا عَلَى أَصْلِ الْقَتْلِ) أَيِ وَالْإِخْتِلَافُ فِي الصِّفَةِ رُبَّمَا يَكُونُ غَلَطًا أَوْ نِسْيَانًا اهـ. مُعْنِي. • قَوْلُهُ: (فَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا أَقَرُّ بِهِ الْخ) يَعْني لَا يَضُرُّ اخْتِلَافُهُمَا فِي الزَّمَانِ وَكَذَا لَا يَضُرُّ اخْتِلَافُهُمَا فِي الْمَكَانِ أَوْ فِيهِمَا مَعًا كَأَنَّهُ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِأَنَّهُ أَقَرُّ بِالْقَتْلِ يَوْمَ السَّبْتِ بِمَكَّةَ وَالْآخَرُ بِأَنَّهُ أَقَرُّ بِهِ يَوْمَ الْأَحَدِ بِمِصْرَ؛ لِأَنَّهُ لَا اخْتِلَافَ فِي الْقَتْلِ وَصِفَتِهِ بَلْ فِي الْإِقْرَارِ مُعْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. • قَوْلُهُ: (وَمَتَّى فِي مَكَانَيْنِ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي يَوْمًا أَوْ نَحْوَهُ فِي مَكَانَيْنِ مُتَبَاعِدَيْنِ اهـ. • قَوْلُهُ: (ذَلِكَ الْيَوْمِ) وَمِثْلُ الْيَوْمِ مَا لَوْ عَيَّنَّا أَيَّامًا تُحِيلُ الْعَادَةَ مَجِيئَهُ فِيهَا وَقَوْلُهُ لَعَثَ شَهَادَتُهُمَا ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَا وَلَتَيْنِ يُمَكِّنُهُمَا قَطْعُ الْمَسَافَةِ الْبَعِيدَةِ فِي زَمَنِ سِيرٍ وَيُوجِّهُ بِأَنَّ الْأُمُورَ الْخَارِقَةَ لَا مَعُولَ عَلَيْهَا فِي الشَّرْعِ اهـ. ع ش. • قَوْلُهُ: (أَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا قَتَلَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ وَلَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ وَالْآخَرُ بِالْإِقْرَارِ بِهِ فَلَوْثٌ تَبَثُّ بِهِ الْقِسَامَةُ دُونَ الْقَتْلِ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَتَّفِقَا عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ فَإِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ الْوَارِثُ قَتْلًا عَمْدًا أَقْسَمَ، وَإِنْ ادَّعَى خَطَأً أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ حَلَفَ مَعَ أَحَدِ الشَّاهِدَيْنِ فَإِنْ حَلَفَ مَعَ شَاهِدِ الْقَتْلِ فَالذِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ أَوْ مَعَ شَاهِدِ الْإِقْرَارِ فَعَلَى الْجَانِي، وَإِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ عَمْدًا فَشَهِدَ أَحَدُهُمَا بِإِقْرَارِهِ بِقَتْلِ عَمْدٍ وَالْآخَرُ بِإِقْرَارِهِ بِقَتْلِ مُطْلَقٍ أَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِقَتْلِ عَمْدٍ وَالْآخَرُ بِقَتْلِ مُطْلَقٍ تَبَثَّ أَصْلُ الْقَتْلِ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَيْهِ حَتَّى لَا يَقْبَلَ مِنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِنْكَارُهُ وَطَوْلُبُ الْبَيَانِ لِصِفَةِ الْقَتْلِ فَإِنْ امْتَنَعَ مِنْ جِيلٍ نَاكِلاً وَحَلَفَ الْمُدَّعَى بِمِيزِ الرَّدِّ أَنَّهُ قَتَلَ عَمْدًا وَاقْتَصَّ مِنْهُ، وَإِنْ بَيَّنَّ فَقَالَ قَتَلْتُهُ عَمْدًا اقْتَصَّ مِنْهُ أَوْ عُفِيَ عَلَى مَالٍ أَوْ قَتَلَهُ خَطَأً فَلِلْمُدَّعَى تَحْلِيْفُهُ عَلَى نَفْيِ الْعَمْدِيَّةِ إِنْ كَذَّبَهُ فَإِذَا حَلَفَ لَزِمَهُ دِيَةٌ خَطَأً بِإِقْرَارِهِ فَإِنْ نَكَلَ عَنِ الِيمِينِ حَلَفَ الْمُدَّعَى وَاقْتَصَّ مِنْهُ وَلَوْ شَهِدَ رَجُلٌ عَلَى آخَرَ أَنَّهُ قَتَلَ زَيْدًا وَآخَرُ أَنَّهُ قَتَلَ عَمْرًا أَقْسَمَ وَلِيَاهُمَا لِخُصُولِ اللَّوْثِ فِي حَقِّهِمَا جَمِيعًا اهـ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ لَوْثٌ) أَيِ شَهَادَتُهُمَا وَالتَّذْكِيرُ لِإِعْرَاضِ الْخَبَرِ.



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْبُغَاةِ

جَمْعُ بَاغٍ مِنْ بَغَى ظَلَمَ وَجَاوَزَ الْحَدَّ لَكِنْ لَيْسَ الْبَغْيُ اسْمٌ دَمَّ عَلَى الْأَصْحَحِ عِنْدَنَا لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا خَالَفُوا بِتَأْوِيلٍ جَائِزٍ فِي اعْتِقَادِهِمْ لِكَيْتُهُمْ مَخْطِئُونَ فِيهِ فَلَهُمْ لِمَا فِيهِمْ مِنْ أَهْلِيَّةِ الْاجْتِهَادِ نَوْعٌ عُذْرٌ وَمَا وَرَدَ مِنْ ذَمِّهِمْ وَمَا وَقَعَ فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ مِنْ عِضْيَانِهِمْ أَوْ فَسْقِهِمْ مَحْمُولَانِ عَلَى مَنْ لَا أَهْلِيَّةَ فِيهِ لِلْاجْتِهَادِ أَوْ لَا تَأْوِيلَ لَهُ أَوْ لَهُ تَأْوِيلٌ قَطْعِي الْبُطْلَانِ.....

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ الْبُغَاةِ)

أَيُّ وَمَا يُذَكَّرُ مَعَهُمْ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى الْخَوَارِجِ وَالْكَلَامِ عَلَى شُرُوطِ الْإِمَامِ أَه. بُجَيْرِيٌّ قَالَ ع ش وَلَعَلَّ الْحِكْمَةَ فِي جَعْلِهِ عَقَبَ مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ كَالِاسْتِثْنَاءِ مِنْ كَوْنِ الْقَتْلِ مُضْمَنًا أَه. ة فَوَدَ: (جَمْعُ بَاغٍ الْخ) سُمُوا بِذَلِكَ لِطُلُوبِهِمْ وَمُجَاوَزَتِهِمُ الْحَدَّ وَالْأَصْلُ فِيهِ آيَةُ ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [الْحَبَرَات: ٩] وَلَيْسَ فِيهَا ذِكْرُ الْخُرُوجِ عَلَى الْإِمَامِ صَرِيحًا لِكَيْتَا تَشْمَلَهُ لِعُمُومِهَا أَوْ تَقْتَضِيهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا طَلَبَ الْقِتَالُ لِبَغْيٍ طَائِفَةٍ عَلَى طَائِفَةٍ فَلِلْبَغْيِ عَلَى الْإِمَامِ أَوَّلَى وَقَدْ أَخَذَ قِتَالُ الْمُشْرِكِينَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقِتَالُ الْمُرْتَدِّينَ مِنَ الصُّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَقِتَالُ الْبُغَاةِ مِنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ نِهَايَةً وَمُعْنَى. ة فَوَدَ: (لَيْسَ الْبَغْيُ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ ظَنِّيَّةٌ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ عَلَى الْأَصْحَحِ عِنْدَنَا. ة فَوَدَ: (لَيْسَ الْبَغْيُ اسْمٌ دَمَّ) أَيُّ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَلَا فَقَدْ يَكُونُ مَذْمُومًا أَه. ع ش. ة فَوَدَ: (لِمَا فِيهِمْ مِنْ أَهْلِيَّةِ الْاجْتِهَادِ الْخ) قَدْ يُشْعِرُ بِأَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَكُونُوا أَهْلًا لِلْاجْتِهَادِ لَا يُحْكَمُ بِنُفْيِهِمْ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُرَادٍ لِمَا يَأْتِي أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى شُبْهَةِ لَا يَقْطَعُ بِبُطْلَانِهَا فَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْاجْتِهَادِ فِي عِبَارَتِهِ الْاجْتِهَادُ اللَّغْوِيُّ أَوْ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ أَه. ع ش.

ة فَوَدَ: (وَمَا وَرَدَ مِنْ ذَمِّهِمْ) كَحَدِيثِ «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا» وَحَدِيثِ «مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ قَيْدَ شِبْرٍ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ» وَحَدِيثِ «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَمِيتُهُ جَاهِلِيَّةٌ» أَه. مَعْنَى. ة فَوَدَ: (مَحْمُولَانِ عَلَى مَنْ لَا أَهْلِيَّةَ الْخ) يَتَّبَعِي وَلَمْ يُعْذَرْ بِجَهْلِهِ سَم وَع ش. ة فَوَدَ: (عَلَى مَنْ لَا أَهْلِيَّةَ فِيهِ الْخ) قَدْ يُقَالُ إِنْ اعْتَقَدَ جَوَازَ الْخُرُوجِ عَلَى الْإِمَامِ بِاجْتِهَادٍ أَوْ تَقْلِيدٍ صَحِيحٍ أَوْ جَهْلٍ خُزْمَةِ الْخُرُوجِ وَعُذْرٌ فِي ذَلِكَ الْجَهْلِ فَلَا إِثْمَ وَلَا إِثْمٌ فَلَيْتَأَمَّلُ سَيِّدُ عُمَرَ وَسَم.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ الْبُغَاةِ)

ة فَوَدَ: (مَحْمُولَانِ عَلَى مَنْ لَا أَهْلِيَّةَ فِيهِ) يَتَّبَعِي وَلَمْ يُعْذَرْ بِجَهْلِهِ. ة فَوَدَ: (أَيْضًا مَحْمُولَانِ عَلَى مَنْ لَا أَهْلِيَّةَ فِيهِ الْخ) قَدْ يُقَالُ إِنْ اعْتَقَدَ جَوَازَ الْخُرُوجِ وَعُذْرٌ فِي ذَلِكَ الْجَهْلِ فَلَا إِثْمَ وَلَا إِثْمٌ فَلَيْتَأَمَّلُ.

أي وقد عَزَمُوا على قِتَالِنَا أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الْخَوَارِجِ أَوْ ظَنُّنَاهُ لِأَهْلِيهِهِ لِلاِجْتِهَادِ لَكِنْ خُرُوجَهُ  
لَأَجْلِ جَوْرِ الْإِمَامِ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الْأَمْرِ لِمَا يَأْتِي فِيهِ الْمَعْلُومُ مِنْهُ أَنَّ أَهْلِيَةَ الْاجْتِهَادِ إِنَّمَا تَمْنَعُ  
الْعِضْيَانِ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ فَقَطْ فَانْدَفَعَ مَا يُقَالُ كَيْفَ يَشْتَرِطُونَ التَّأْوِيلَ الْمُتَوَقَّفَ عَلَى الْاجْتِهَادِ  
الْمُطْلَقِ إِلَى الْآنَ وَهُمْ مُصَرِّحُونَ بِانْقِطَاعِهِ مِنْ نَحْوِ سِتِّمِائَةِ سَنَةٍ فَعَلِمَ أَنَّ الْأَحْكَامَ الْآتِيَةَ إِنَّمَا  
تَنْبُتُ لِلْبَغَاةِ الَّذِينَ (هَمْ) مُسْلِمُونَ فَالْمُرْتَدُّونَ إِذَا خَرَجُوا لَا تَنْبُتُ لَهُمْ تِلْكَ الْأَحْكَامُ بَلْ يُقْتَلُونَ  
مِنْ غَيْرِ اسْتِنَابَةٍ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي الرَّدَّةِ (مُخَالَفَةُ الْإِمَامِ) وَلَوْ جَائِزًا لِحَرَمَةِ الْخُرُوجِ عَلَيْهِ أَيْ  
لَا مُطْلَقًا بَلْ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الْأَمْرِ الْمُتَأَخَّرِ عَنْ زَمَنِ الصَّحَابَةِ وَالسَّلَفِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَلَا يَرِدُ خُرُوجُ  
الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ وَابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَمَعَهُمَا كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ عَلَى يَزِيدَ وَعَبْدِ الْمَلِكِ وَدَعَايِ  
الْمُصَنِّفِ الْإِجْمَاعَ عَلَى حَرَمَةِ الْخُرُوجِ عَلَى الْجَائِرِ.....

• فَوَدَّ: (أَيِ وَقَدْ عَزَمُوا الْخ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَحَامِلِ الثَّلَاثَةِ. • فَوَدَّ: (أَخْذًا الْخ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أَيْ وَقَدْ  
عَزَمُوا الْخ. • فَوَدَّ: (مِمَّا يَأْتِي الْخ) أَيْ فِي شَرْحِهِ لَوْ أَظْهَرَ قَوْمٌ رَأْيَ الْخَوَارِجِ الْخ. • فَوَدَّ: (لِمَا يَأْتِي) أَيْ  
أَنفَاءً فِيهِ أَيْ الْخُرُوجِ عَلَى الْإِمَامِ لِحُجُورِهِ. • فَوَدَّ: (أَنَّ أَهْلِيَةَ الْاجْتِهَادِ الْخ) هَذَا يَقْتَضِي عِضْيَانَ الْمُجْتَهِدِ بِمَا  
أَدَّى إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ بَعْدَ الصَّدْرِ الْأَوَّلِ وَلَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ إِلَّا أَنَّ يُجَابَ بِأَنَّهُ لَا أَثَرَ لَاجْتِهَادٍ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ  
الْآتِي تَقْلَهُ اه. سم. • فَوَدَّ: (فَانْدَفَعَ الْخ) انْظُرْ وَجْهَ الْإِنْدِفَاعِ مِمَّا ذَكَرَ اه. سم وقد يُقَالُ وَجْهَهُ مَا أَفَادَهُ  
كَلَامُهُ مِنْ أَنَّ الْبَغْيَ قِسْمَانِ مَذْمُومٌ وَغَيْرُ مَذْمُومٍ، وَأَنَّ التَّأْوِيلَ إِنَّمَا هُوَ شَرْطٌ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي فَقَطْ أَوْ  
قَوْلُهُ: أَيْ وَقَدْ عَزَمُوا الْخ مِنْ أَنَّ اشْتِرَاطَ التَّأْوِيلِ إِنَّمَا، هُوَ فِيمَا إِذَا لَمْ يُقَاتِلُوا بِخِلَافِ مَا إِذَا قَاتَلُوا فَلَا  
يُشْتَرَطُ فِيهِمْ. • فَوَدَّ: (مَا يُقَالُ الْخ) وَقَدْ يُدْفَعُ هَذَا الْقَوْلُ بِمَا مَرَّ عَنْ ع ش. • فَوَدَّ: (يَشْتَرِطُونَ التَّأْوِيلَ) أَيْ  
الْغَيْرَ قَطْعِيَّ الْبُطْلَانِ. • فَوَدَّ: (إِلَى الْآنَ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يَشْتَرِطُونَ الْخ. • فَوَدَّ: (فَعَلِمَ الْخ) لَعَلَّهُ مِنْ قَوْلِهِ  
لَكِنْ لَيْسَ إِلَى قَوْلِهِ وَمَا وَرَدَ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ جَائِزًا) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَشَرْحِي الْمُنْهَجِ وَالرَّوَضِ وَالْمُغْنِي عِبَارَتُهُ  
وَلَوْ جَائِزًا وَهُمْ عُذُولٌ كَمَا قَالَ الْقِفَالُ وَحَكَاهُ ابْنُ الْقَشِيرِيِّ عَنْ مُعْظَمِ الْأَصْحَابِ وَمَا فِي الشَّرْحِ  
وَالرَّوَضَةِ مِنَ التَّقْيِيدِ بِالْإِمَامِ الْعَادِلِ وَكَذَا فِي الْأُمِّ وَالْمُخْتَصَرِ مُرَادُهُمْ إِمَامُ أَهْلِ الْعَدْلِ فَلَا يُنَافِي ذَلِكَ  
اه. • فَوَدَّ: (عَلَيْهِ) أَيْ الْإِمَامَ وَلَوْ جَائِزًا. • فَوَدَّ: (الْمُتَأَخَّرِ) أَيْ اسْتِقْرَارِ الْأَمْرِ. • فَوَدَّ: (فَلَا يَرُدُّ الْخ) أَيْ  
عَلَى التَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ. • فَوَدَّ: (وَمَعَهُمَا كَثِيرٌ الْخ) جُمْلَةً حَالِيَةً. • فَوَدَّ: (عَلَى يَزِيدَ وَعَبْدِ الْمَلِكِ) نَشَرُّ  
عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ. • فَوَدَّ: (وَدَعَايِ الْمُصَنِّفِ الْخ) دَفَعَ بِهِ أَمْرَيْنِ الْأَوَّلُ مُنَافَاةُ قَوْلِهِ أَيْ لَا مُطْلَقًا لِقَوْلِ  
الْمُصَنِّفِ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ إِنَّ الْخُرُوجَ عَلَى الْأَيْمَةِ وَقِتَالَهُمْ حَرَامٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ كَانُوا فَسَقَةً  
ظَالِمِينَ وَالثَّانِي التَّرَاغُ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْمَذْكُورِ بِخُرُوجِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ وَابْنِ الزُّبَيْرِ الْخ.

• فَوَدَّ: (الْمَعْلُومُ مِنْهُ أَنَّ أَهْلِيَةَ الْاجْتِهَادِ إِنَّمَا تَمْنَعُ الْعِضْيَانَ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ فَقَطْ) هَذَا يَقْتَضِي عِضْيَانَ  
الْمُجْتَهِدِ بِمَا أَدَّى إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ بَعْدَ الصَّدْرِ الْأَوَّلِ وَلَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ إِلَّا أَنَّ يُجَابَ بِأَنَّهُ لَا أَثَرَ لَاجْتِهَادٍ  
خَالَفَ الْإِجْمَاعَ الْآتِي تَقْلَهُ. • فَوَدَّ: (فَانْدَفَعَ مَا يُقَالُ الْخ) انْظُرْ وَجْهَ الْإِنْدِفَاعِ بِمَا ذَكَرَ.

إِنَّمَا أَرَادَ الْإِجْمَاعُ بَعْدَ انْقِضَاءِ زَمَنِ الصَّحَابَةِ وَاسْتِقْرَارِ الْأُمُورِ أَيَّ وَحِيدٍ فَلَا فَرْقَ فِي الْحَرَمَةِ بَيْنَ الْمُجْتَهِدِ الَّذِي لَهُ تَأْوِيلٌ وَغَيْرِهِ (بُخْرُوجٍ عَلَيْهِ وَتَرْكٍ) عَطَفْتُ تَفْسِيرَ (الْإِنْقِيَادِ) لَهُ بَعْدَ الْإِنْقِيَادِ لَهُ كَذَا وَقَعَ فِي عِبَارَةِ بَعْضِهِمْ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ غَيْرُ شَرْطٍ (أَوْ مَنَعِ حَقٍّ) طَلَبَهُ مِنْهُمْ وَقَدْ (تَوَجَّهَ عَلَيْهِمُ) الْخُرُوجُ مِنْهُ كَرَاةٍ أَوْ حَذٍّ أَوْ قَوْدٍ (بِشَرْطِ شَوْكَةِ لَهُمْ) بَحِيثٌ يُمَكِّنُ بِهَا مُقَاوَمَةَ الْإِمَامِ كَذَا قِيلَ وَفِيهِ نَظَرٌ وَأَحْسَنُ مِنْهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ بَحِيثٌ لَا يَسْهُلُ الظَّفَرُ بِهِمْ وَبَعْضُهُمْ بَحِيثٌ لَا يَنْدَفِعُونَ إِلَّا بِجَمْعٍ جَيِّشٍ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْإِمَامِ فِي قَلِيلَيْنِ لَهُمْ فَضْلُ قُوَّةٍ أَنَّهُمْ بُغَاةٌ بِالْإِتِّفَاقِ، وَإِنَّمَا يَتَحَقَّقُ فَضْلُ قُوَّتِهِمْ بِمَا ذُكِرَ أَوْ بِتَحَصُّنِهِمْ بِحِصْنٍ اسْتَوْلُوا بِسَبَبِهِ عَلَى نَاحِيَةٍ وَكَانَ الثَّرَاءُ بِالْقَلِيلَيْنِ الَّذِينَ هُمْ مَحَلُّ الْإِتِّفَاقِ أَحَدٌ عَشَرَ فَأَكْثَرُ بِدَلِيلِ حِكَايَةِ ابْنِ الْقَطَّانِ وَجْهَيْنِ فِيمَا لَوْ كَانُوا نَحْوَ خَمْسَةِ أَوْ سِتَّةٍ (وَتَأْوِيلُ) غَيْرِ قَطْعِي الْبُطْلَانِ يُجَوِّزُونَ بِهِ الْخُرُوجَ عَلَيْهِ كِتَاوِيلَ أَهْلِ الْجَمَلِ

■ قَوْلُهُ: (إِنَّمَا أَرَادَ) أَيُّ الْمَصْتَفِ بِالْإِجْمَاعِ الْمَذْكُورِ. ■ قَوْلُهُ: (وَحَيْثُ) أَيُّ بَعْدَ إِجْمَاعِ الطَّبَقَةِ الْمُتَأَخَّرَةِ عَنِ الصَّحَابَةِ مِنَ التَّابِعِينَ قَمَنَ بَعْدَهُمْ عَلَى حُرْمَةِ الْخُرُوجِ عَلَى الْإِمَامِ الْجَائِرِ. ■ قَوْلُهُ: (بَيْنَ الْمُجْتَهِدِ الْإِخ) أَيُّ خُرُوجِهِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ. ■ قَوْلُهُ: (وَغَيْرِهِ) أَيُّ غَيْرِ الْمُجْتَهِدِ الَّذِي الْإِخ. ■ قَوْلُهُ: (كَذَا وَقَعَ) أَيُّ التَّشْيِيدِ بَيْنَ الْإِنْقِيَادِ لَهُ. ■ قَوْلُهُ: (وَظَاهِرٌ أَنَّهُ غَيْرُ شَرْطٍ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِيِّ وَلِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ سَوَاءٌ أَسْبَقَ مِنْهُمْ انْقِيَادُ أَمَ لَا كَمَا، هُوَ ظَاهِرٌ إِطْلَاقُهُمْ أَه. ■ قَوْلُهُ: (بَحِيثٌ يُمَكِّنُ الْإِخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالرَّوْضِ مَعَ الْأَسْنَى بِكَثْرَةِ أَوْ قُوَّةٍ وَلَوْ بِحِصْنٍ يُمَكِّنُ مَعَهَا مُقَاوَمَةَ الْإِمَامِ فَيَخْتَانُ فِي رَدِّهِمْ إِلَى الطَّاعَةِ لِكُلْفَةٍ مِنْ بَذْلِ مَالٍ وَتَحْصِيلِ رِجَالِ أَه. ■ قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيُّ قَوْلُ بَعْضِهِمْ. ■ قَوْلُهُ: (إِنَّهُمْ بُغَاةٌ بِالْإِتِّفَاقِ) مَقُولُ الْإِمَامِ. ■ قَوْلُهُ: (بِمَا ذُكِرَ) أَيُّ مِنَ الشَّوْكَةِ الْمُقَيَّدَةِ بِالْحَيْثِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ. ■ قَوْلُهُ: (أَوْ بِتَحَصُّنِهِمْ الْإِخ) عَطَفْتُ عَلَى مَا ذُكِرَ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَلَوْ حَصَلَتْ لَهُمُ الْقُوَّةُ بِتَحَصُّنِهِمْ بِحِصْنٍ فَهَلْ، هُوَ كَالشَّوْكَةِ أَوْ لَا الْمُعْتَمَدُ كَمَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْحِصْنُ بِحَاقَةِ الطَّرِيقِ وَكَانُوا يَسْتَوْلُونَ بِسَبَبِهِ عَلَى نَاحِيَةٍ وَرَاءَ الْحِصْنِ ثَبَّتَ لَهُمُ الشَّوْكَةُ وَحُكْمُ الْبُغَاةِ إِلَّا فَلَيْسُوا بُغَاةً وَلَا يُبَالَى بِتَغْطِيلِ عَدَدٍ قَلِيلٍ وَقَدْ جَزَمَ بِذَلِكَ فِي الْأَنْوَارِ أَه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: بِحَاقَةِ الطَّرِيقِ لَيْسَ بِقَيِّدٍ وَمِنْ ثَمَّ اقْتَصَرَ الزِّيَادِيُّ عَلَى قَوْلِهِ وَلَوْ بِحِصْنٍ اسْتَوْلُوا بِسَبَبِهِ عَلَى نَاحِيَةٍ أَه. أَقُولُ وَكَذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الشَّارِحُ وَالرَّوْضُ وَالْمُغْنِيُّ كَمَا مَرَّ. ■ قَوْلُهُ: (بِدَلِيلِ حِكَايَةِ ابْنِ الْقَطَّانِ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ أَه. سَيِّدُ عَمَرَ. ■ قَوْلُهُ: (غَيْرِ قَطْعِي الْبُطْلَانِ) إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا إِذَا خَرَجُوا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ كَذَا قِيلَ إِلَى وَتَأْوِيلٌ وَإِلَى قَوْلِ الْمُشْنِ قِيلَ فِي النَّهْيَةِ. ■ قَوْلُهُ: (غَيْرِ قَطْعِي الْبُطْلَانِ) أَيُّ بَلْ ظَنِّيَّةٌ عِنْدَنَا وَلَا فَهْوَ صَحِيحٌ عِنْدَهُمْ أَه. حَلْبِي. ■ قَوْلُهُ: (يُجَوِّزُونَ بِهِ الْخُرُوجَ عَلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ يَغْتَدُونَ بِهِ جَوَّازَ الْخُرُوجِ عَلَيْهِ أَوْ مَنَعَ الْحَقَّ الْمُتَوَجَّهَ عَلَيْهِمْ أَه.

■ قَوْلُهُ: (بِشَرْطِ شَوْكَةِ الْإِخ) لَوْ حَصَلَتْ لَهُمُ الْقُوَّةُ بِتَحَصُّنِهِمْ بِحِصْنٍ فَهَلْ، هُوَ كَالشَّوْكَةِ أَوْ لَا الْمُعْتَمَدُ كَمَا رَأَاهُ الْإِمَامُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْحِصْنُ ثَبَّتَ لَهُمُ الشَّوْكَةُ وَحُكْمُ الْبُغَاةِ إِلَّا فَلَيْسُوا بُغَاةً وَلَا يُبَالَى بِتَغْطِيلِ عَدَدٍ قَلِيلٍ وَقَدْ جَزَمَ بِذَلِكَ فِي الْأَنْوَارِ م ر ش.

وصَفَيْنَ خُرُوجَهُمْ عَلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَنَّهُ يَعْرِفُ قَتْلَ عُثْمَانَ وَيَقْدِرُ عَلَى قَتْلِهِمْ وَيَمْنَعُهُمْ مِنْهُمْ لِمُوَاطَّاتِهِ إِثَامَهُمْ كَذَا قِيلَ وَالْوَجْهَ أَخَذًا مِنْ سَيْرِهِمْ فِي ذَلِكَ أَنَّ زَمِيهَ بِالْمُوَاطَّاةِ الْمَمْنُوعَةِ لَمْ يَصُدُّزْ مِمَّنْ يُغْتَدُّ بِهِ لَأَنَّهُ بَرِيءٌ مِنْ ذَلِكَ حَاشَاهُ اللَّهُ مِنْهُ وَتَأْوِيلُ بَعْضِ مَا نَعِيَ الزَّكَاةَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَنَّهُمْ لَا يَدْفَعُونَ الزَّكَاةَ إِلَّا لِمَنْ صَلَاتُهُ سَكَنَ لَهُمْ، وَهُوَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَّا إِذَا خَرَجُوا بِلا تَأْوِيلَ كَمَا نَعِيَ حَقَّ الشَّرْعِ كَالزَّكَاةِ عِنَادًا أَوْ بِتَأْوِيلٍ يُقَطِّعُ بِبُطْلَانِهِ كِتَابُ الْوَيْلِ الْمُؤْتَدِينَ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُكَّةٌ فَلَيْسَ لَهُمْ حَكْمُ الْبُغَاةِ كَمَا يَأْتِي بِتَفْصِيلِهِ (وَمُطَاعٌ فِيهِمْ) يَصُدُّونَ عَنْ رَأْيِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنْصُوبًا إِذْ لَا شُكَّةَ لِمَنْ لَا مُطَاعَ لَهُمْ فَهُوَ شَرْطٌ لِحُصُولِهَا لَا أَنَّهُ شَرْطٌ آخَرُ غَيْرُهَا (قِيلَ) (وَالْمُطَاعُ، وَإِنْ كَانَ شَرْطًا لَكِنْ لَا يُكْتَفَى فِي قِيَامِ شُكَّتِهِمْ بِكُلِّ مُطَاعٍ بَلْ لَا تُوجَدُ شُكَّتُهُمْ إِلَّا إِنْ وُجِدَ الْمُطَاعُ، وَهُوَ (إِمَامٌ) لَهُمْ (مَنْصُوبٌ) مِنْهُمْ عَلَيْهِمْ لِلْحَكْمِ بَيْنَهُمْ وَرَدُّوا هَذَا الْوَجْهَ بِأَنَّ عَلِيًّا كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ قَاتَلَ أَهْلَ الْجَمَلِ وَلَا إِمَامَ لَهُمْ وَأَهْلُ صِفِّينَ قَبْلَ نَضْبِ إِمَامِهِمْ وَلَا يُشْتَرَطُ عَلَى الْأَصْحَحِ جَعْلُهُمْ لِأَنْفُسِهِمْ حَكْمًا غَيْرَ حَكْمِ الْإِسْلَامِ وَلَا انْفِرَادُهُمْ بِنَحْوِ بَلَدٍ (وَلَوْ أَظْهَرَ قَوْلَهُ).

قوله: (وَيَمْنَعُهُمْ) أي أهل الجمل وصَفَيْنَ مِنْهُمْ أَي قَتَلَهُ عُثْمَانُ عِبَارَةً الْتَهَامِيَّةَ وَالْمُعْنَى وَلَا يَقْتَصِرُ مِنْهُمْ أَحَدٌ. وَهِيَ أَنْسَبُ بِالْمَقَامِ. قوله: (فِي ذَلِكَ) أَي فِي التَّأْوِيلِ أَه. بِجُزْمٍ. قوله: (بِالْمُوَاطَّاةِ الْمَمْنُوعَةِ) أَي الَّتِي نَقُولُ بِمَنْعِهَا عِبَارَةً عَنِ شَيْءٍ أَلْتِي عَلِمْنَاهَا وَقُلْنَا بِمَنْعِهَا وَعَلَيْهِ فَيَقْتَدِرُ أَنَّ تَمَّ مَوَاطَّاةَ صَدَرَتْ غَيْرُ هَذِهِ لَا تَرُدُّ أَه. قوله: (لَمْ يَصُدُّزْ مِمَّنْ يُغْتَدُّ بِهِ) أَي مِنَ الْخَارِجِينَ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ لَأَنَّهُ بَرِيءٌ مِنْ ذَلِكَ أَي فَلَا يَكُونُ مُسْتَنْدَهُمُ الْمَوَاطَّاةُ؛ لِأَنَّ هَذَا تَأْوِيلٌ بِاطِلٌ قَطْعًا وَيُشْتَرَطُ فِي التَّأْوِيلِ أَنْ لَا يَكُونَ قَطْعِي الْبُطْلَانِ وَقَدْ جَاءَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ إِنَّ بَنِي أُمَيَّةَ يَزْعُمُونَ أَنِّي قَتَلْتُ عُثْمَانَ وَاللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا قَتَلْتُ وَلَا مَالَاتُ وَلَقَدْ نَهَيْتُ فَعَصَوْنِي حَلْبِي وَشَيْخُنَا. قوله: (صَلَاتُهُ) أَي دَعَاؤُهُ أَه. شَيْخُنَا.

قوله: (سَكَنَ لَهُمْ) أَي تَسَكَّنَ لَهَا نَفْسُهُمْ وَتَطْمَئِنُّ بِهَا قُلُوبُهُمْ أَه. بِضَاوِيٍّ. (فَائِلَةٌ): قَالَ فِي الْعُبَابِ يَخْرُمُ الطَّعْنُ فِي مُعَاوِيَةَ وَلَعْنُ وَلَدِهِ يَزِيدُ وَرِوَايَةُ قَتْلِ الْحُسَيْنِ وَمَا جَرَى بَيْنَ الصَّحَابَةِ فَإِنَّهَا تَبَعَتْ عَلَى ذَمِّهِمْ وَهُمْ أَغْلَامُ الدِّينِ فَالطَّاعِنُ فِيهِمْ طَاعِنٌ فِي نَفْسِهِ وَكُلُّهُمْ عُدُولٌ وَلَمَّا جَرَى بَيْنَهُمْ مُحَابِلٌ سَمِيَ عَلَى الْمَنْهَجِ أَه. ع. ش. قوله: (كِتَابُ الْوَيْلِ الْمُؤْتَدِينَ) أَي بَأَنَّ أَظْهَرُوا شُبْهَةً لَهُمْ فِي الرَّدِّ فَإِنَّ ذَلِكَ بِاطِلٌ قَطْعًا لِيُوضَحَ أَدْلَةُ الْإِسْلَامِ أَه. ع. ش. قوله: (يَصُدُّونَ) أَي تَصُدُّونَ أَفْعَالُهُمْ أَه. ع. ش. قوله: (وَلَنْ لَمْ يَكُنْ مَنْصُوبًا) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا انْفِرَادُهُمْ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ الْمُطَاعُ إِلَى الْمَثْنِ.

قوله: (فَهُوَ) أَي الْمُطَاعُ وَقَوْلُهُ لِحُصُولِهَا أَي الشُّكَّةُ. قوله: (وَإِنْ كَانَ شَرْطًا) أَي لِحُصُولِ الشُّكَّةِ.

قوله: (الْمُطَاعُ، وَهُوَ) الْأَوَّلَى الْأَخْصَرُ مُطَاعٌ، هُو. قوله: (مِنْهُمْ عَلَيْهِمْ) مُتَعَلِّقٌ بِمَنْصُوبٍ.

قوله: (وَلَا يُشْتَرَطُ) أَي فِي كَوْنِهِمْ بُغَاةً أَه. ع. ش. قوله: (وَلَا انْفِرَادُهُمْ الْخ) خِلَافًا لِلْمُعْنَى عِبَارَتُهُ سَكَتُ الْمُصَنَّفِ عَنْ شَرْطِ آخَرَ، وَهُوَ انْفِرَادُ الْبُغَاةِ بِلَدَةٍ أَوْ قَرْيَةٍ أَوْ مَوْضِعٍ مِنَ الصَّخَرَاءِ كَمَا نَقَلَهُ فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا عَنْ جَمْعٍ وَحَكَى الْمَاوَزْدِيُّ الْإِتِّفَاقَ عَلَيْهِ أَه. وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا.

رَأَى الْخَوَارِجَ وَهُمْ صِنْفٌ مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ (كَتْرِكَ الْجَمَاعَاتِ) لِأَنَّ الْأُيُمَّةَ لَمَّا أَقْبَرُوا عَلَى الْمَعَاصِي كَفَرُوا بِزَعِيمِهِمْ فَلَمْ يُصَلُّوا خَلْفَهُمْ (وَتَكْفِيرٍ ذِي كِبِيرَةٍ) أَيِ فَاعِلِهَا فَيَحْبُطُ عَمَلَهُ وَيَخْلُدُ فِي النَّارِ عِنْدَهُمْ (وَلَمْ يُقَاتِلُوا) أَهْلَ الْعَدْلِ وَهُمْ فِي قَبْضَتِهِمْ (تَرَكُوا) فَلَا تَعْرَضُ لَهُمْ إِذْ لَا يَكْفُرُونَ بِذَلِكَ بَلْ وَلَا يُفْسِقُونَ مَا لَمْ يُقَاتِلُوا وَكَمَا تَرَكَهُمْ عَلَيَّ كَرَمَ اللَّهِ وَجْهَهُ وَجَعَلَ حُكْمَهُمْ حُكْمَ أَهْلِ الْعَدْلِ نَعَمْ، إِنَّ تَضَرُّرَنَا بِهِمْ تَعَرَّضْنَا لَهُمْ حَتَّى يَزُولَ الضَّرَرُ كَمَا يُعْزَرُونَ إِنْ صَرَحُوا بِسَبِّ بَعْضِ أَهْلِ الْعَدْلِ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِمْ وَلَا يُفْسِقُونَ أَنَا لَا نُفَسِّقُ سَائِرَ أَنْوَاعِ الْمُبْتَدِعَةِ الَّذِينَ لَا يَكْفُرُونَ بِبِدْعَتِهِمْ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي مِنْ قَبُولِ شَهَادَتِهِمْ وَلَا يُلْزَمُ مِنْ وُرُودِ ذَمِّهِمْ وَوَعِيدِهِمْ الشَّدِيدِ كَكُونِهِمْ كِلَابَ أَهْلِ النَّارِ الْحُكْمُ بِفَسْقِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا مُحَرَّمًا فِي اعْتِقَادِهِمْ،.....

فَوَيْلٌ لِمَنْ يَكْفُرُ بِالْعَدْلِ وَالْحَقِّ وَالْأَمْرِ بِالْعَدْلِ (رَأَى الْخَوَارِجَ) أَيِ وَنَحْوِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ كَمَا يُفِيدُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَقَدْ يُفِيدُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِمْ إِنْ خ. فَوَيْلٌ لِمَنْ يَكْفُرُ بِالْعَدْلِ وَالْحَقِّ وَالْأَمْرِ بِالْعَدْلِ (وَهُمْ صِنْفٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ فِي الْمُغْنِيِّ وَالْمُغْنِي قَوْلُ الْمُتَنِّ وَتَقَبَّلَ فِي النَّهَايَةِ. فَوَيْلٌ لِمَنْ يَكْفُرُ بِالْعَدْلِ وَالْحَقِّ وَالْأَمْرِ بِالْعَدْلِ (فِي قَبْضَتِهِمْ) أَيِ أَهْلِ الْعَدْلِ. فَوَيْلٌ لِمَنْ يَكْفُرُ بِالْعَدْلِ وَالْحَقِّ وَالْأَمْرِ بِالْعَدْلِ (فَلَا تَعْرَضُ لَهُمْ) سَوَاءَ كَانُوا يَتَّبِعُونَ أَمِ امْتَنَازُوا بِمَوْضِعٍ عَنَّا لَكِنْ لَمْ يَخْرُجُوا عَنْ طَاعَةِ الْإِمَامِ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ مُغْنِي وَنَهَايَةِ. فَوَيْلٌ لِمَنْ يَكْفُرُ بِالْعَدْلِ وَالْحَقِّ وَالْأَمْرِ بِالْعَدْلِ (مَا لَمْ يُقَاتِلُوا) أَيِ فَإِنْ قَاتَلُوا فَسَقُوا وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهُمْ لَا شُبْهَةَ لَهُمْ فِي الْقِتَالِ وَبِتَقْدِيرِهَا فِيهِ بَاطِلَةٌ قَطْعًا. ع ش. فَوَيْلٌ لِمَنْ يَكْفُرُ بِالْعَدْلِ وَالْحَقِّ وَالْأَمْرِ بِالْعَدْلِ (نَعَمْ، إِنَّ تَضَرُّرَنَا بِهِمْ إِنْ خ. أَيِ مَعَ عَدَمِ قِتَالِهِمْ وَقَوْلُهُ حَتَّى يَزُولَ الضَّرَرُ أَيِ وَلَوْ بِقَتْلِهِمْ. ع ش. فَوَيْلٌ لِمَنْ يَكْفُرُ بِالْعَدْلِ وَالْحَقِّ وَالْأَمْرِ بِالْعَدْلِ (إِنْ صَرَحُوا إِنْ خ. أَيِ لَا إِنْ أَعْرَضُوا فِي الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ سَمِعَ رَجُلًا مِنْ الْخَوَارِجِ يَقُولُ لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَيُعَرِّضُ بِتَخَطُّبِهِ فِي التَّحْكِيمِ فَقَالَ كَلِمَةً حَقٌّ أُرِيدُ بِهَا بَاطِلٌ لَكُمْ عَلَيْنَا ثَلَاثٌ لَا تَمْنَعُكُمْ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ تَذْكُرُوهُ فِيهَا وَلَا تَمْنَعُكُمْ الْفِيءُ مَا دَامَتْ أَيْدِيكُمْ مَعَنَا وَلَا تَبْدُوَكُمْ بِقِتَالِ مُغْنِي وَأَسْنَى وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ لَكُمْ عَلَيْنَا إِنْ خ. قَالَ ع ش. قَوْلُهُ: فِي التَّحْكِيمِ أَيِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُعَاوِيَةَ أَنْتَهَى دَمِيرِي. اه. فَوَيْلٌ لِمَنْ يَكْفُرُ بِالْعَدْلِ وَالْحَقِّ وَالْأَمْرِ بِالْعَدْلِ (بَعْضُ أَهْلِ الْعَدْلِ) أَيِ إِمَامًا أَوْ غَيْرِهِ. اه. مُغْنِي. فَوَيْلٌ لِمَنْ يَكْفُرُ بِالْعَدْلِ وَالْحَقِّ وَالْأَمْرِ بِالْعَدْلِ (يُفْسِقُونَ) مَقُولٌ قَوْلِهِمْ وَقَوْلُهُ أَنَا لَا نُفَسِّقُ نَائِبٌ فَاعِلٌ يُؤْخَذُ. فَوَيْلٌ لِمَنْ يَكْفُرُ بِالْعَدْلِ وَالْحَقِّ وَالْأَمْرِ بِالْعَدْلِ (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ الْمَأْخُودُ الْمَذْكُورُ. فَوَيْلٌ لِمَنْ يَكْفُرُ بِالْعَدْلِ وَالْحَقِّ وَالْأَمْرِ بِالْعَدْلِ (لَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا مُحَرَّمًا إِنْ خ. قَالَ سَمِ قَدْ يُقَالُ لَا أَثَرَ لِهَذَا التَّغْلِيلِ مَعَ قَوْلِهِ وَإِيمَاوَاهُ مِنْ حَيْثُ إِنْ خ. مَعَ أَنَّهُ آثِمٌ غَيْرٌ مَعْدُورٍ. اه. رَشِيدِي.

فَوَيْلٌ لِمَنْ يَكْفُرُ بِالْعَدْلِ وَالْحَقِّ وَالْأَمْرِ بِالْعَدْلِ (وَلَمْ يُقَاتِلُوا تَرَكُوا) فَلَا تَعْرَضُ لَهُمْ إِنْ خ. عِبَارَةُ الرَّوَضِ فَلَا يُقَاتِلُونَ وَلَا يُفْسِقُونَ مَا لَمْ يُقَاتِلُوا قَالَ فِي شَرْحِهِ أَمَّا إِذَا قَاتَلُوا وَلَمْ يَكُونُوا فِي قَبْضَةِ الْإِمَامِ فَيُقَاتِلُونَ وَلَا يَتَحَتَّمُ قَتْلُ الْغَائِلِ مِنْهُمْ كَمَا سَبَّاهُ قَالَ فِي الْأَصْلِ مَعَ هَذَا وَأُطْلِقَ الْبَغَوِيَّ أَنَّهُمْ إِنْ قَاتَلُوا فَهُمْ فَسَقَةٌ وَأَصْحَابُ نَهْبٍ فَحُكْمُهُمْ حُكْمُ قُطَاعِ الطَّرِيقِ وَبِهِ جَزَمَ فِي الْمَنَاجِ وَأَصْلُهُ وَمَحَلُّهُ إِذَا قَصَدُوا إِخَافَةَ الطَّرِيقِ. اه. فَوَيْلٌ لِمَنْ يَكْفُرُ بِالْعَدْلِ وَالْحَقِّ وَالْأَمْرِ بِالْعَدْلِ (كَمَا يُعْزَرُونَ إِنْ صَرَحُوا بِسَبِّ بَعْضِ أَهْلِ الْعَدْلِ) أَيِ بِخِلَافِ مَا إِذَا عَرَّضُوا بِالسَّبِّ فَلَا يُعْزَرُونَ م ر ش. فَوَيْلٌ لِمَنْ يَكْفُرُ بِالْعَدْلِ وَالْحَقِّ وَالْأَمْرِ بِالْعَدْلِ (لَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا مُحَرَّمًا فِي اعْتِقَادِهِمْ) أَيِ أَثَرَ لِهَذَا التَّغْلِيلِ مَعَ مَا بَعْدَهُ؟.

وَأَنْ أَحْطُوا وَأَتَمُوا بِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْحَقَّ فِي الْإِعْتِقَادِيَّاتِ وَاحِدٌ قَطْعًا كَمَا عَلَيْهِ أَهْلُ الشُّنَّةِ، وَأَنْ مُخَالَفَهُ أَتَمٌ غَيْرُ مُعْذَرٍ فَإِنْ قُلْتُ أَكْثَرُ تَعَارِيفِ الْكَبِيرَةِ يَقْتَضِي فَسَقَهُمْ لِوَعِيدِهِمُ الشَّدِيدِ وَقِلَّةِ اكْتِرَائِهِمُ بِالذُّبَيْنِ قُلْتُ، هُوَ كَذَلِكَ بِالنَّسْبَةِ لِأَحْكَامِ الْآخِرَةِ دُونَ الدُّنْيَا لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا مُحَرَّمًا عِنْدَهُمْ كَمَا أَنَّ الْحَنْفِيَّ يُحَدُّ بِالتَّبْيِيدِ لِضَعْفِ دَلِيلِهِ وَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ مُحَرَّمًا عِنْدَهُ نَعَمْ، هُوَ لَا يُعَاقَبُ؛ لِأَنَّ تَقْلِيدَهُ صَحِيحٌ بِخِلَافِهِمْ كَمَا عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ (وَالَا) بِأَنْ قَاتَلُوا أَوْ كَانُوا فِي غَيْرِ قَبْضَتِنَا (ف) هُمْ (قُطَاعٌ طَرِيقٍ) فِي حَكْمِهِمُ الْآتِي فِي بَابِهِمْ لَا بُغَاةَ، وَإِنْ أَطَالَ الْبُلْقِينِي فِي الْإِنْتِصَارِ لَهُ نَعَمْ، لَوْ قَتَلُوا لَمْ يَتَحَتَّمْ قَتْلُهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقْصِدُوا إِخَافَةَ الطَّرِيقِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ قَصَدُوا تَحَتَّمُ.

(وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْبُغَاةِ) لِعَدَمِ فَسَقِهِمْ كَمَا مَرَّ نَعَمْ، الْخَطَابِيَّةُ مِنْهُمْ وَمِنْ غَيْرِهِمْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ لِمُوَافِقِهِمْ كَمَا يَأْتِي.....

قوله: (وَأَنْ أَحْطُوا وَأَتَمُوا بِهِ الْخ) يَتَّبِعُهُ أَنْ مَا يَرْجَعُ إِلَى الْفُرُوعِ كَالْخُرُوجِ عَلَى الْإِمَامِ وَمُقَاتَلَتِهِمْ إِيَّاهُ لَا فِسْقَ بِهِ وَلَا إِثْمٌ؛ لِأَنَّهُ عَنْ تَأْوِيلِ وَاجْتِهَادٍ وَمَا يَرْجَعُ إِلَى الْإِعْتِقَادِ فِيهِ الْكَلَامُ الْمَعْرُوفُ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ سَم. قوله: (كَمَا عَلَيْهِ الْخ) عِبَارَةُ النُّهَيْيَةِ، هُوَ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ الشُّنَّةِ أَه. قوله: (لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُمْ الْخ) تَقَدَّمَ مَا فِيهِ. قوله: (بِأَنْ قَاتَلُوا) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ فِي الْمُغْنِيِّ لَا قَوْلَهُ، وَإِنْ أَطَالَ الْبُلْقِينِي فِي الْإِنْتِصَارِ لَهُ.

قوله: (فِي حَكْمِهِمُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ أَيْ فَحُكْمُهُمْ كَحُكْمِ قُطَاعٍ طَرِيقٍ فَإِنْ قَتَلُوا أَحَدًا وَمِنْ يُكَافئُهُمْ أَقْتَصَّ مِنْهُمْ كَغَيْرِهِمْ لَا أَنَّهُمْ قُطَاعٌ طَرِيقٍ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فَلَا يَتَحَتَّمُ قَتْلُهُمْ، وَإِنْ كَانُوا كَقُطَاعِ طَرِيقٍ فِي شَهْرِ السَّلَاحِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقْصِدُوا الْخ. قوله: (وَأَنْ أَطَالَ الْبُلْقِينِي فِي الْإِنْتِصَارِ لَهُ) عِبَارَةُ النُّهَيْيَةِ خِلَافًا لِلْبُلْقِينِيِّ أَه. قوله: (لِعَدَمِ فَسَقِهِمْ) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي النُّهَيْيَةِ لِأَقُولَهُ بِأَنْ لَمْ نَذِرْ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ وَرَدَّ إِلَى وَيُحْتَمَلُ. قوله: (لِعَدَمِ فَسَقِهِمْ الْخ) أَيْ لِتَأْوِيلِهِمْ.

قوله: (كَمَا مَرَّ) أَيْ آيَفًا. قوله: (الْخَطَابِيَّةُ) وَهِيَ صِنْفٌ مِنَ الرَّاغِبَةِ يَشْهَدُونَ بِالزُّورِ وَيَقْضُونَ بِهِ لِمُوَافِقِهِمْ بِتَضَدِّيقِهِمْ أَسْنَى وَمُغْنِي. قوله: (مِنْهُمْ) أَيْ الْبُغَاةُ. قوله: (كَمَا يَأْتِي) أَيْ فِي الشَّهَادَاتِ وَسَيَأْتِي فِيهَا أَنَّهُمْ إِنْ يَتَّبِعُوا فِي شَهَادَتِهِمُ السَّبَبَ قُبِلَتْ لَانْتِفَاءِ التُّهْمَةِ حَيْثُ تَبَيَّنَ أَسْنَى وَمُغْنِي وَع ش.

قوله: (وَأَنْ أَحْطُوا وَأَتَمُوا بِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْحَقَّ فِي الْإِعْتِقَادِيَّاتِ وَاحِدٌ الْخ) يَتَّبِعُهُ أَيْ مَا يَرْجَعُ إِلَى الْفُرُوعِ كَالْخُرُوجِ عَلَى الْإِمَامِ وَمُقَاتَلَتِهِمْ إِيَّاهُ لَا فِسْقَ بِهِ وَلَا إِثْمٌ لِأَنَّهُ عَنْ تَأْوِيلِ وَاجْتِهَادٍ وَمَا يَرْجَعُ إِلَى الْإِعْتِقَادِ فِيهِ الْكَلَامُ الْمَعْرُوفُ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (لَمْ يَفْعَلُوا مُحَرَّمًا عِنْدَهُمْ) قَدْ يُقَالُ لَا أَثَرَ لِهَذَا مَعَ قَوْلِهِ وَأَتَمُوا بِهِ مِنْ حَيْثُ إِلَى قَوْلِهِ غَيْرُ مُعْذَرٍ قَتَامَلُهُ فَإِنَّهُ إِذَا أَتَمَّ وَلَمْ يُعْذَرْ لَمْ يُؤَثَّرْ اغْتِقَاذُهُ عَدَمُ الْحُرْمَةِ.

قوله: (أَوْ كَانُوا فِي غَيْرِ قَبْضَتِنَا) أَيْ وَقَاتَلْنَاهُمْ فَقَاتَلُوا كَمَا يُفْهَمُ مِنْ عِبَارَةِ شَرْحِ الرُّوضِ السَّابِقَةِ فِي الْهَامِشِ وَلَا فَلَ مَعْنَى لِلْحُكْمِ بِأَنَّهُمْ قُطَاعٌ بِمُجَرَّدِ أَنَّهُمْ فِي غَيْرِ قَبْضَتِنَا فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ قَصَدُوا تَحَتَّمُ) هَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُمْ قُطَاعٌ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدُوا فَلْيَتَأَمَّلْ مَعَ مَا فِي الْهَامِشِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ

وَلَا يُتَقَدُّ قَضَاؤُهُمْ (و) يُقْبَلُ أَيْضًا (قَضَاءُ قَاضِيهِمْ) لِذَلِكَ لَكِنْ (فِيمَا يُقْبَلُ فِيهِ قَضَاءُ قَاضِيْنَا) لَا فِي غَيْرِهِ كَمُخَالَفِ النَّصِّ أَوْ الإِجْمَاعِ أَوْ الْقِيَاسِ الْجَلِيِّ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ هُنَا وَجُوبُ قَبُولِ ذَلِكَ وَعَلَيْهِ فَلَا يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي فِي التَّنْفِيزِ؛ لِأَنَّ هَذَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا وَقَعَ اتِّصَالُ أَثَرِ الْحُكْمِ بِهِ مِنْ نَحْوِ أَخِذْ وَرَدَّ وَذَلِكَ فِيمَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ أَثَرُهُ وَيُفَرَّقُ بَأَنَّ الإِلْغَاءَ هُنَا فِيهِ صَرَرٌ عَظِيمٌ بِخِلَافِهِ ثُمَّ (إِلَّا) رَاجِعٌ لِلْأَمْرَيْنِ قَبْلَهُ (أَنْ يَسْتَحْلِلَ) وَلَوْ عَلَى احْتِمَالٍ بِأَنَّ لَمْ نَذَرِ أَنَّهُ مِمَّنْ يَسْتَحْلِلُ أَوْ لَا (وِمَاءَنَا) أَوْ أَمْوَالُنَا لِفَقْدِ عَدَالَتِهِ حِينَئِذٍ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمُرَادَ اسْتِحْلَالَ خَارِجِ الْحَرْبِ وَالْإِغْلَاءُ فَكُلُّ الْبَغَاةِ يَسْتَحْلِلُونَهَا حَالَةَ الْحَرْبِ وَاعْتَرِضَ هَذَا بِقَوْلِ الرُّوضَةِ فِي الشَّهَادَاتِ تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمُسْتَحْلِلِ

قُودُ: (وَلَا يُتَقَدُّ قَضَاؤُهُمْ) أَي لِمَوَافِقِهِمْ نِهَآيَةً وَأَسْتَى وَمُغْنَى. قُودُ: (وَيُقْبَلُ أَيْضًا قَضَاءُ قَاضِيهِمْ) أَي بَعْدَ اعْتِبَارِ صِفَاتِ الْقَاضِي فِيهِ أَه. مُغْنَى. قُودُ: (لِذَلِكَ) أَي لِعَدَمِ فَسْقِهِمْ. قُودُ: (هُنَا) احْتِرَازٌ عَمَّا يَأْتِي فِي التَّنْفِيزِ. قُودُ: (قَبُولِ ذَلِكَ) أَي قَضَاءُ قَاضِيهِمْ. قُودُ: (مَا يَأْتِي فِي التَّنْفِيزِ) أَي مَنْ نَذَبَ عَدَمَهُ أَه. ع ش. قُودُ: (لِأَنَّ هَذَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِنْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ لِشِدَّةِ الضَّرَرِ بِتَرْكِ عَدَمِ قَبُولِ الْحُكْمِ بِخِلَافِ التَّنْفِيزِ أَه. وَكَتَبَ الرَّشِيدِيُّ عَلَيْهِ مَا نَصَّهُ عِبَارَةُ التَّخْفَةِ صَرِيحَةً فِي أَنَّ الْحُكْمَ فِي الْمَحْلِيِّنِ وَاحِدٌ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ كَلَامَهُمْ هُنَا فِي الْحُكْمِ الَّذِي يَتَّصِلُ أَثَرُهُ بِهِ وَهَنَّاكَ فِي الْحُكْمِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ أَثَرُهُ بِهِ وَعِبَارَةُ الشَّارِحِ صَرِيحَةً فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّنْفِيزِ الْمَعْنَى الْإِضْطِلَاحِيَّ، وَهُوَ أَنَّ يَقُولُ الْقَاضِي تَقْدُّهُ فَعْدًا غَيْرَ وَاجِبٍ بِخِلَافِ قَبُولِ الْحُكْمِ وَالتَّيَزَامُ مُقْتَضَاهُ فَإِنَّهُ وَاجِبٌ وَحَاوَلَ الشَّهَابُ ابْنُ قَاسِمٍ رَدَّ كَلَامَ التَّخْفَةِ إِلَى كَلَامِ الشَّارِحِ فَإِنَّهُ قَالَ قَوْلُهُ: بِأَنَّ الإِلْغَاءَ أَي رَدُّ الْحُكْمِ ثُمَّ قَالَ قَوْلُهُ: بِخِلَافِهِ ثُمَّ أَي تَرْكُ مُجَرِّدِ التَّنْفِيزِ أَه. قُودُ: (لِأَنَّ هَذَا إِنْخ) يَظْهَرُ أَنَّ هَذَا لِلتَّنْفِيزِ بِمَعْنَى عَدَمِ التَّقْضِ وَالتَّعَرُّضِ لَهُ وَالْآتِي لِلتَّنْفِيزِ بِمَعْنَى الْإِنْفِصَاءِ وَالْإِعَانَةِ عَلَيْهِ وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ وَلَا يَلْزَمُ فِي الْأَوَّلِ اتِّصَالُ الْأَثَرِ أَه. سَيِّدُ عَمَر. قُودُ: (الْأَمْرَيْنِ إِنْخ) أَي الشَّهَادَةُ وَالْقَضَاءُ أَه. ع ش.

قُودُ (سَي): (إِلَّا أَنْ يَسْتَحْلِلَ إِنْخ) أَي شَاهِدُ الْبَغَاةِ أَوْ قَاضِيهِمْ وَيَتَّبِعِي كَمَا قَالَه الرَّزْكَاشِيُّ أَنْ يَكُونَ سَائِرُ الْأَسْبَابِ لِلْفُسْقِ فِي مَعْنَى اسْتِحْلَالِ الدِّمِّ وَالْمَالِ أَه. مُغْنَى. قُودُ: (وَلَوْ عَلَى احْتِمَالٍ) إِلَى الْمُتَنِّ فِي الْمُغْنَى. قُودُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَي مِنَ التَّغْلِيلِ. قُودُ: (وَاعْتَرِضَ هَذَا) أَي مَا جَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ هُنَا مِنْ عَدَمِ

مِنْ قَوْلِهِ وَمَحَلُّهُ إِذَا قَصَدُوا إِنْخ. قُودُ: (وَلَا يُتَقَدُّ قَضَاؤُهُمْ) لَمْ يَقْبَلْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ لِمَوَافِقِهِمْ وَقَضِيَّةٌ عِبَارَةُ الرُّوضِ وَشَرْحُهُ التَّقْيِيدُ حَيْثُ قَالَ الرُّوضُ فَيَجِيزُ شَهَادَةَ الْبَغَاةِ وَيَتَقَدُّ قَضَاؤُهُمْ فِيمَا يُتَقَدُّ فِيهِ قَضَاؤُنَا إِنْ عَلِمْنَا أَنَّهُمْ لَا يَسْتَحْلِلُونَ دِمَاءَنَا وَأَمْوَالَنَا وَمَا لَمْ يَكُونُوا خَطَايِيَّةً أَه. وَقَالَ فِي شَرْحِهِ وَأَمَّا إِذَا كَانُوا خَطَايِيَّةً فَيَمْتَنِعُ مِنَّا ذَلِكَ أَيْضًا وَإِنْ عَلِمْنَا أَنَّهُمْ لَا يَسْتَحْلِلُونَ مَا ذَكَرَ لَكِنْ مَحَلُّهُ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ مَعَ مَوَافِقِهِمْ كَمَا سَيَأْتِي فِي الشَّهَادَاتِ نَعَمْ لَوْ بَيَّنَّا فِي شَهَادَتِهِمُ السَّبَبَ قُبِلَتْ لِانْتِفَاءِ التَّهْمَةِ حَيْثُذِ كَمَا سَيَأْتِي فَلْيَتَأَمَّلْ. قُودُ: (فَلَا يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي) قَرِيبًا. قُودُ: (وَيُفَرَّقُ بَأَنَّ الإِلْغَاءَ) أَي رَدُّ الْحُكْمِ. قُودُ: (بِخِلَافِهِ) أَي ثُمَّ تَرْكُ مُجَرِّدِ التَّنْفِيزِ. قُودُ: (لِفَقْدِ عَدَالَتِهِ حَيْثُذِ) فِيهِ نَظَرٌ فِي صُورَةِ كَوْنِ الْإِسْتِحْلَالِ عَلَى الْإِحْتِمَالِ.

لِلدِّمِ وَالْمَالِ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْقَاضِي كَالشَّاهِدِ وَزُدْ بِأَنَّ الْمُعْتَمَدَ مَا هُنَا وَيُخْتَمَلُ الْجَمْعُ بِحَمَلٍ مَا هُنَا عَلَى غَيْرِ الْمُؤَوَّلِ تَأْوِيلًا مُحْتَمَلًا وَمَا هُنَاكَ عَلَى الْمُؤَوَّلِ كَذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُ التَّضْرِيحَ بِذَلِكَ (وَيُنْفَذُ) بِالتَّشْدِيدِ (كِتَابَهُ بِالْحُكْمِ) إِلَيْنَا جَوَازًا لِصَحَّتِهِ بِشَرْطِهِ (وَيُحْكَمُ) جَوَازًا أَيْضًا (بِكِتَابِهِ) إِلَيْنَا (بِسَمَاعِ الْبَيِّنَةِ فِي الْأَصَحِّ) لِصَحَّتِهِ أَيْضًا وَيُنْدَبُ عَدَمُ تَنْفِيذِهِ وَالْحُكْمُ بِهِ اسْتِخْفَافًا بِهِمْ وَيَنْبَغِي تَخْصِيصُهُ بِمَا إِذَا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَيْهِ ضَرْزُ الْمُحْكُومِ لَهُ بِأَنْ انْخَصَرَ تَخْلِيصُ حَقِّهِ فِي ذَلِكَ بَلْ لَا يَتَعَدُّ حِينَئِذٍ الْوُجُوبُ ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِي يَحْتَسِبُ فِيهِمَا إِذَا كَانَ الْحَقُّ لِوَاحِدٍ مِنَّا عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ أَنَّ عَكْسَهُ مِثْلُهُ بِقَيِّدِهِ الْمَذْكُورِ كَمَا اقْتَضَاهُ عَمُومُ مَا قَوَّزْتُهُ (وَلَوْ أَقَامُوا خَدًّا) أَوْ تَعْزِيرًا (وَأَخَذُوا زَكَاةً وَجَزِيَةً وَخَرَجًا وَفَرَقُوا سَهْمَ الْمُزْتَرِّقَةِ عَلَى جُنْدِهِمْ صَحَّ) فَتَنَفَّذَهُ إِذَا عَادَ إِلَيْنَا مَا اسْتَوْلُوا عَلَيْهِ وَفَعَلُوا فِيهِ ذَلِكَ تَأْسِيًا بِعَلَمِي كَرَمَ اللَّهِ وَجْهَهُ لِقَلَّا يُضِرُّ بِالرَّعِيَّةِ؛ وَلِأَنَّ جُنْدَهُمْ مِنْ جُنْدِ الْإِسْلَامِ وَرُغِبَ الْكُفَّارِ قَائِمٌ بِهِمْ وَبَحَثَ الْبُلْقِينِي أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا كَانَ فَاعِلٌ ذَلِكَ هُوَ مُطَاعُهُمْ لَا آحَادُهُمْ وَلَا فِرْقَةٌ مَنَعَتْ وَاجِبًا عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ خُرُوجٍ.....

صِحَّةُ شَهَادَتِهِ وَتَقْوِذُ قَضَائِهِ إِذَا اسْتَحَلَّ دِمَاءَنَا وَأَمْوَالُنَا اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَيُخْتَمَلُ الْجَمْعُ بِحَمَلٍ مَا هُنَا الْخ) جَزَمَ بِهِ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنِي وَالْأَسْتَى. قَوْلُهُ: (مُخْتَمَلًا) أَيِ ذَا احْتِمَالٍ وَكَانَتْ احْتِرَازًا عَنْ قَطْعِي الْبُطْلَانِ اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ.

قَوْلُ (الْأَسْتَى): (وَيُنْفَذُ) أَيِ قَاضِيْنَا كِتَابَهُ أَيِ قَاضِيِ الْبُغَاةِ اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (جَوَازًا أَيْضًا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيَنْبَغِي) فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ) فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (عَدَمُ تَنْفِيذِهِ) أَيِ الْكِتَابِ بِالْحُكْمِ وَالْحُكْمُ بِهِ أَيِ بِالْكِتَابِ بِالسَّمَاعِ. قَوْلُهُ: (تَخْصِيصُهُ) أَيِ نَدَبٍ مَا ذُكِرَ. قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَيِ عَدَمِ التَّنْفِيذِ وَالْحُكْمِ. قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَيِ فِي التَّنْفِيذِ وَالْحُكْمِ. قَوْلُهُ: (الْوُجُوبُ) أَيِ وَجُوبِ التَّنْفِيذِ وَالْحُكْمِ. قَوْلُهُ: (أَوْ تَعْزِيرًا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبَحَثَ الْبُلْقِينِي) فِي النَّهَايَةِ لِأَقَوْلِهِ: (تَأْسِيًا) إِلَى (لِقَلَّا يُضِرُّ).

قَوْلُ (الْأَسْتَى): (وَأَخَذُوا) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي أَوْ بِدَلِّ الْوَاوِ. قَوْلُهُ: (فَتَنَفَّذَهُ) إِلَى الْمُثَنِّ فِي الْمُغْنِي لِأَقَوْلِهِ وَلَا فِرْقَةَ إِلَى وَفِي زَكَاةٍ. قَوْلُهُ: (لِقَلَّا يُضِرُّ) الْأَوَّلَى وَلِقَلَّا الْخ بِالْعَطْفِ كَمَا فِي الْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْبُلْقِينِي أَنَّ مَحَلَّهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَمَّا إِذَا أَقَامَ الْحَدَّ غَيْرَ وَلَا تَهْمُ فَإِنَّهُ لَا يُعْتَدُّ بِهِ وَمَحَلُّ الْإِغْتِدَادِ بِهِ فِي الزَّكَاةِ كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِي إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مُعْجَلَةٍ أَوْ مُعْجَلَةٍ لَكِنْ اسْتَمَرَّتْ الْخ. قَوْلُهُ: (وَلَا فِرْقَةٌ مَنَعَتْ الْخ) قَدْ يُقَالُ هَؤُلَاءِ لَيْسُوا بُغَاةً فَهَمَّ خَارِجُونَ مِنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ وَفِيهِ نَظَرٌ يَظْهَرُ بِمُرَاجَعَةِ تَعْرِيفِ الْبُغَاةِ وَتَقْسِيمِهَا فِيهِ إِلَى قِسْمَيْنِ.

قَوْلُهُ: (وَيُخْتَمَلُ الْجَمْعُ) يُحْمَلُ مَا هُنَا عَلَى غَيْرِ الْمُؤَوَّلِ تَأْوِيلًا مُحْتَمَلًا وَمَا هُنَاكَ عَلَى الْمُؤَوَّلِ كَذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُ التَّضْرِيحَ بِذَلِكَ وَعِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ لَكِنَّ مَحَلَّهُ فِي الْأَوَّلَى إِذَا اسْتَحَلَّوْا ذَلِكَ بِالْبَاطِلِ عُذْوَانَا لِيَتَوَصَّلُوا إِلَى إِرَاقَةِ دِمَائِنَا وَإِتْلَافِ أَمْوَالِنَا وَمَا ذَكَرَهُ كَاضِلُهُ فِي الشَّهَادَاتِ مِنَ التَّشْوِيهِ فِي تَنْفِيذِ مَا ذُكِرَ بَيْنَ مَنْ يَسْتَحِلُّ الدِّمَاءَ وَالْأَمْوَالَ وَغَيْرِهِ مَحَلَّهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ فَلَا تَنَاقُضَ اهـ.



وفي زكاة غير مُعَجَّلَةٍ وَمُعَجَّلَةٍ اسْتَمَرَّتْ شَوْكَتُهُمْ لِدُخُولِ وَقْتِهَا وَإِلَّا لَمْ يُعْتَدْ بِقَبْضِهِمْ لَهَا؛ لَأَنَّهُمْ عِنْدَ الْوُجُوبِ غَيْرُ مُتَأَهِّلِينَ لِلْأَخِذِ (وفي الأخير) وهو تَفْرِقَتُهُمْ مَا ذَكَرَ بَلْ فِيمَا عَدَا الْحَدَّ (وجه) أَنَّهُ لَا يُعْتَدُّ بِهِ لِقَلَّ يَتَقَوَّزُ بِهِ عَلَيْنَا.

(وما أَثْلَفَهُ باغٍ عَلَى عَادِلٍ وَعَكْسُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي قِتَالٍ) وَلَمْ يَكُنْ مِنْ ضَرُورَتِهِ (ضَمِنَ) نَفْسًا وَمَالًا وَقَيْدَهُ الْمَاوَزِدِيُّ بِمَا إِذَا قَصَدَ أَهْلُ الْعَدْلِ التَّشْفِيَّ وَالْإِنْتِقَامَ لَا إِضْعَافَهُمْ وَهَزِيمَتَهُمْ وَبِهِ يُعْلَمُ ضَعْفُ قَوْلِهِ لَا تُفَقِّرُ دَوَائِبُهُمْ إِذَا قَاتَلُوا عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَوَّزَ إِتْلَافَ أَمْوَالِهِمْ خَارِجَ الْحَرْبِ لِأَجْلِ إِضْعَافِهِمْ فَهَذَا أَجْوَزُ؛ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ وَالْإِضْعَافُ فِيهِ أَشَدُّ (وَالَا) بِأَنَّ كَانَ فِي قِتَالٍ لِحَاجَتِهِ أَوْ خَارِجَهُ، وَهُوَ مِنْ ضَرُورَتِهِ (فَلَا) ضَمَانٌ.....

□ قَوْلُهُ: (وَفِي زَكَاةٍ غَيْرِ مُعَجَّلَةٍ الْخ) خِلَافُ النَّهَايَةِ وَسَوَاءٌ أَكَانَتِ الزَّكَاةُ مُعَجَّلَةً أَمْ لَا اسْتَمَرَّتْ شَوْكَتُهُمْ إِلَى وَجُوبِهَا أَمْ لَا كَمَا اقْتَضَاهُ تَغْلِيلُ الْأَصْحَابِ الْمَارِّ وَقِيَاسُهُمْ عَلَى أَهْلِ الْعَدْلِ مَمْنُوعٌ خِلَافًا لِلْبُلْقِينِي  
 اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ تَفْرِقَتُهُمْ) إِلَى التَّثْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (بَلْ فِيمَا عَدَا الْحَدَّ) يُمَكِّنُ عَلَى بُعْدِ أَنْ تُحْمَلَ عَلَيْهِ عِبَارَةُ الْمَنَاجِجِ بِأَنْ يُرَادَ بِالْأَخِيرِ مَا عَدَا الْأَوَّلَ اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. □ قَوْلُهُ: (عَدَا الْحَدَّ) أَيِ وَالتَّغْزِيرِ.

□ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَكُنْ مِنْ ضَرُورَتِهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لِضَرُورَتِهِ بِأَنَّ كَانَ فِي غَيْرِ الْقِتَالِ أَوْ فِيهِ لَا لِضَرُورَتِهِ اهـ.  
 □ قَوْلُهُ: (نَفْسًا) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهِ يُعْلَمُ فِي الْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَقَيْدَهُ الْمَاوَزِدِيُّ) أَيِ الضَّمَانِ فِي صُورَةِ الْعَكْسِ، وَهِيَ إِتْلَافُ الْعَادِلِ عَلَى الْبَاغِي اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (لَا إِضْعَافَهُمْ وَهَزِيمَتَهُمْ) أَيِ وَالْأَفْلَاحُ ضَمَانٌ سَمِ وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَبِهِ يُعْلَمُ) أَيِ بِقَوْلِ الْمَاوَزِدِيِّ لَا إِضْعَافَهُمْ وَهَزِيمَتَهُمْ. □ قَوْلُهُ: (ضَعْفُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ جَوَازُ عَقْرِ دَوَائِبِهِمْ إِذَا قَاتَلُوا الْخِ قَالَ سَمِ لَا وَجْهَ لِتَضْعِيفِهِ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُؤَثَّرِ الْعَقْرُ فِي إِضْعَافِهِمْ اهـ. أَوْ يُقَالُ قَوْلُهُ: إِذَا قَاتَلُوا صِفَةً لِلدَّوَابِّ لَا ظَرْفٌ لِتَفَقُّرِ أَيِ الدَّوَابِّ الَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَيْهَا وَمِنْهُ يُعْلَمُ حُكْمُ غَيْرِهَا بِالْأَوَّلَى ثُمَّ يَقْبِذُ بِأَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِقَصْدِ إِضْعَافِهِمْ أَيِ وَالْعَرَضُ أَنَّ الْإِتْلَافَ خَارِجَ الْحَرْبِ اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. □ قَوْلُهُ: (ضَعْفُ قَوْلِهِ) □ وَفَوْدُهُ: (إِذَا جَوَّزَ) أَيِ الْمَاوَزِدِيُّ.

□ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ كَانَ الْخ) وَلَوْ اخْتَلَفَ الْمُتْلِفُ وَغَيْرُهُ فِي أَنَّ التَّلَفَ وَقَعَ فِي الْقِتَالِ أَوْ فِي غَيْرِهِ صَدَقَ الْمُتْلِفُ لِأَنَّ الْأَضْلَّ عَدَمُ الضَّمَانِ اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (لِحَاجَتِهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي مَحَلُّ الْخِلَافِ فِيمَا أَثْلَفَ فِي الْقِتَالِ بِسَبَبِ الْقِتَالِ فَإِنَّ أَثْلَفَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْ ضَرُورَتِهِ ضَمِنَ قَطْعًا قَالَهُ الْإِمَامُ وَأَقْرَاهُ اهـ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ خَارِجَهُ الْخ) كَمَا إِذَا تَرَسَّوْا بَشِيءَ فَيَجُوزُ إِتْلَافُهُ قَبْلَ الْحَرْبِ اهـ. زِيَادِي. □ قَوْلُهُ: (مِنْ ضَرُورَتِهِ) قَالَ الشَّيْخُ عَزَّ الدِّينَ وَلَا يَتَّصِفُ إِتْلَافُ أَهْلِ الْبَغْيِ بِإِبَاحَةٍ وَلَا تَحْرِيمٍ؛ لِأَنَّهُ خَطَأٌ مَغْفُورٌ عَنْهُ بِخِلَافِ مَا يُتْلَفُهُ الْحَرْبِيُّ فَإِنَّهُ حَرَامٌ

□ قَوْلُهُ: (وَفِي زَكَاةٍ غَيْرِ مُعَجَّلَةٍ الْخ) وَسَوَاءٌ كَانَتِ الزَّكَاةُ مُعَجَّلَةً أَمْ لَا اسْتَمَرَّتْ شَوْكَتُهُمْ إِلَى وَجُوبِهَا أَمْ لَا كَمَا اقْتَضَاهُ تَغْلِيلُ الْأَصْحَابِ الْمَارِّ وَقِيَاسُهُمْ عَلَى أَهْلِ الْعَدْلِ مَمْنُوعٌ خِلَافًا لِلْبُلْقِينِي م ر. □ قَوْلُهُ: (لَا) إِضْعَافَهُمْ وَهَزِيمَتَهُمْ) أَيِ وَالْأَفْلَاحُ ضَمَانٌ. □ قَوْلُهُ: (وَبِهِ يُعْلَمُ ضَعْفُ قَوْلِهِ الْخ) قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ لِتَضْعِيفِهِ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُؤَثَّرِ الْعَقْرُ إِضْعَافَهُمْ. □ قَوْلُهُ: (فَهَذَا أَجْوَزُ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.

لأمر العادل بقتالهم؛ ولأن الصحابة رضوان الله عليهم لم يطالب بعضهم بعضاً بشيء نظراً للتأويل.

(تنبيه) ذكر الدميري أن من قُتل في الحرب ولم يُعلم قاتله لم يرثه قريبه الذي في الطائفة الأخرى لاحتمال أنه قُتل وفيه نظر واضح، وإن نقله غيره وأقره؛ لأن المانع لا يثبت بالاحتمال فالوجه خلافه (وفي قول يضمن الباغي) لتقصيره ولو وطئ أحدهما أمة الآخر بلا شبهة يُعْتَدُّ بها لزمه الحد وكذا المهر إن أكرهها والولد رقيق (و) المسلم (المُتَأَوَّلُ بلا شكوة) لا يثبت له شيء من أحكام البغاة فحينئذ (يضمن) ما أثلفه ولو في القتال كقاطع الطريق ولقلاً يُحدث كل مُفسِد تأويلاً وتبطل السياسات.

(وعكسه) وهو مسلم له شكوة لا تأويل (كباغ) في عدم الضمان لما أثلفه في الحرب أو لضرورتها لوجود معناه فيه من الرغبة في الطاعة ليَجْتَمِعَ الشُّمْلُ وَيَقْلُ الفساد لا في تنفيذ قضاء واستيفاء حق أو حدّ أما مُرتَدُّونَ لهم شكوة فهم كقطاع مُطلقاً وإن تابوا وأسلموا لجنائيتهم على الإسلام ويجب على الإمام قتال البغاة لإجماع الصحابة عليه وكذا من.....

غير مضمون مُغني وزياي وع ش. قود: (لأمر العادل إلخ) أي أهل العدل عبارة المُغني وشَرْحِي المنهج والروض لاتاً مأمورون بالقتال فلا نضمن ما يتوَلَّد منه وهم إنما أثلفوا بتأويل اه. قود: (ولأن الصحابة إلخ) علة لكل من الأصل وعكسه والأول علة للأصل فقط. قود: (ولو وطئ) إلى قوله أما مُرتَدُّونَ في النهاية وإلى قوله وكذا من في حكمهم في المُغني. قود: (إن أكرهها) أي أو ظننت جواز التمكن اه. ع ش. قود: (وهو مسلم له شكوة إلخ) وليس من ذلك ما يقع في زماننا من خروج بعض العرب واجتماعهم لنهب ما يقدرون عليه من الأموال بل هم قطاع طريق اه. ع ش. قود: (لوجود مغناة) أي حكمة عدم ضمان الباغي عبارة المُغني لأن سقوط الضمان في الباغي لقطع الفتنة واجتماع الكلمة، وهو موجود هنا اه. قود: (لا في تنفيذ قضاء إلخ) أي فلا يُعْتَدُّ بها منهم لانتهاء شرطهم مُغني وأسنى. وقوله: (واستيفاء حق أو حدّ) سكّت عن قبول الشهادة وعدمه اه. سم. قود: (فهم كقطاع إلخ) وفاقاً للمُغني وشيخ الإسلام وخلافاً للنهاية عبارته فهم كالْبُغَاة على الأصح كما أفتى به الوالد رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ اه. أي في عدم الضمان خاصة رَشِيدِي. قود: (مطلقاً) أي في الضمان وغيره. قود: (ويجب على الإمام إلخ) أي وعلى المسلمين إعانته ومَن قُرب منهم حتى تبطل شكوتهم اه. ع

قود: (وكذا المهر إن أكرهها) شَرْح م ر قود: (لا في تنفيذ قضاء) سكّت عن قبول الشهادة وعدمه.

قود: (أما مُرتَدُّونَ لهم شكوة إلخ) أفتى الشهاب الرملي في مُرتَدِّينَ لهم شكوة بأن الأصح أنهم كالْبُغَاة؛ لأن القصد اثباتهم على العود إلى الإسلام م ر ش. قود: (أيضاً أما مُرتَدُّونَ لهم شكوة فهم كقطاع إلخ) قال في شرح الرُّوض بخلاف ما لو ارتدّت طائفة لهم شكوة فأنلفوا مالا أو نفساً في القتال

في حكمهم (و) لكن (لا يُقاتل البغاة) أي لا يجوز له ذلك (حتى يبعث إليهم أميًا) أي عدلاً (فطناً) أي ظاهر المعرفة بالعلوم والحروب وسياسة الناس وأحوالهم نعم، إن علم ما ينقمونه اغتبر كونه فطناً فيما يظهر (ناصحاً) لأهل العدل (يسألهم ما ينقمونه) اهـ على الإمام أي يكرهونه منه تأسيًا بعلي في بعثه ابن عباس رضي الله عنه إلى الخوارج بالتهزؤان فرجع بعضهم إلى الطاعة وكون المبعوث عارفاً فطناً واجب إن بعث للمناظرة ولأ فمندوب (فإن ذكروا مظلمة) بكسر اللام وفتحها (أو شبهة أزالها) عنهم الأيمن بنفسه في الشبهة وبمراجعة الإمام في المظلمة ويصح عوذ الصمير على الإمام فإذا لثت الشبهة بتسببه فيه إن لم يكن عارفاً وللمظلمة

ش. قوله: (في حكمهم) أي البغاة. قوله: (أي لا يجوز) إلى قوله وسياسة الناس في النهاية.  
 قوله: (أي عدلاً) ويتبعى الإكفاء بفاسية ولو كافراً حيث غلب على ظن الإمام أنه ينقل خبره بلا زيادة ولا نقص وأنهم يتفقون به فيقبلون ما يقول اهـ. ع ش. قوله: (والحروب الخ) فائدة معرفتها أنه ينبغي عليهم على ما يحصل بينهم وبين المسلمين من أنواع الحزب وطرقه ليوثق الرغب في قلوبهم فيقتادوا لحكم الإسلام اهـ. ع ش. قوله: (ما ينقمونه) بكسر القاف من باب ضرب. قوله: (أي يكرهونه) إلى قول المتن أو شبهة في المغني. قوله: (تأسيًا الخ) علة وجوب البعث. قوله: (بالتهزؤان) بفتح الحاء وسكون الهاء بلد يقرّب بغداد اهـ. ع ش. قوله: (فرجع بعضهم الخ) أي وأبى بعضهم اهـ. مغني.  
 قوله (سني: مظلمة)، هي سبب امتناعهم من الطاعة اهـ. مغني. قوله: (بكسر اللام) إلى التثنية في النهاية لإلا قوله أي أو ثبت بالاستيلاء فيما يظهر وقوله واقتداء إلى نعم. قوله: (بكسر اللام وفتحها) أي إن كان مصدراً ميمياً لكن الفتح، هو القياس فالكسر شاذ فإن كان اسماً لما لم يظلم به فالكسر فقط مغني وزيادي زاد الرشيد والمراء هنا، هو الثاني ومن ثم اقتصر على الكسر الشارح الجلال اهـ.  
 قوله: (وبمراجعة الإمام الخ) لعل محله ما لم يفوض له ذلك ابتداء اهـ. سيد عمر. قوله: (إن لم يكن عارفاً) ينبغي، وإن كان عارفاً فتأمل سم أقول، هو كذلك لكن من الواضح أن مراد الشارح من التسبب

ثم تابوا وأسلموا فإنهم يضمنون لجنايتهم على الإسلام كما نقله الماوردي عن النص في أكثر كتبه وابن الرقعة عن الجمهور وقال الإسكوي إنه الصحيح ونقله عن صحيح جماعات وقطع آخرين وقال الأذري إنه الوجه وحكى الأصل في ذلك وجهين بلا ترجيح اهـ. واعتد شيخنا الشهاب الرملي عدم الضمان كالبغاة بل أولى للإحتياج إلى تأليفهم للإسلام كالاحتياج إلى تأليف البغاة للطاعة والضمأن منقّر عن ذلك وما اعتدّه يوافقه قول الرّوض في باب الردّة ما نصّه فضل امتنع مرتدون بنحو حصن بادزنا بقتالهم وأبغنا مذبرهم ودققنا جريحهم واستتبنا أسيرهم وضمأنهم كالبغاة اهـ. ، وإن قال شيخ الإسلام في شرحه قضيتهم أنهم لا يضمنون ما أثلفوه في الحزب لكن تقدّم في قتال البغاة أن الصحيح خلافه اهـ. بل الظاهر أن شيخنا إنما أخذ اعتماده من هذا المذكور في باب الردّة. قوله: (إن لم يكن عارفاً) ينبغي، وإن كان عارفاً فتأمل.

بَرَفِعَهَا (وَأَنْ أَصْرُوا) عَلَى بَغْيِهِمْ بَعْدَ إِزَالَةِ ذَلِكَ (نَصَحَهُمْ) نَذَبًا كَمَا، هُوَ ظَاهِرٌ بِوَاعِظٍ تَرْغِيبًا وَتَرْهِيبًا وَحَسَنَ لَهُمْ اتِّحَادُ كَلِمَةِ الدِّينِ وَعَدَمُ شِمَاتَةِ الْكَافِرِينَ (ثُمَّ) إِنْ أَصْرُوا دَعَاهُمْ لِلْمُنَاطَرَةِ فَإِنْ امْتَنَعُوا أَوْ انْقَطَعُوا وَكَابَرُوا (أَذَنَّهُمْ) بِالْمَدِّ أَيِ أَعْلَمَهُمْ (بِالْقِتَالِ)؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى أَمَرَ بِالِإِصْلَاحِ ثُمَّ الْقِتَالِ هَذَا إِنْ كَانَ بِعَسْكَرِهِ قُوَّةٌ وَإِلَّا انْتَظَرَهَا وَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ لَا يُظْهِرُ لَهُمْ ذَلِكَ بَلْ يُرْهِبُهُمْ وَيُورِي وَعِنْدَ الْقُوَّةِ قَالَ الْمَاوُزِدِيُّ يَجِبُ الْقِتَالُ إِنْ تَعَرَّضُوا لِحَرِيمٍ أَوْ أَخَذَ مَالِ بَيْتِ الْمَالِ أَوْ تَعَطَّلَ جِهَادُ الْكُفَّارِ بِسَبَبِهِمْ أَوْ مَنَعُوا وَاجِبًا أَوْ تَظَاهَرُوا عَلَى خَلْعِ إِمَامٍ انْعَقَدَتْ بَيْعَتُهُ أَوْ ثَبَّتَتْ بِالْإِسْتِیْلَاءِ فِيمَا يَظْهَرُ فَإِنْ اخْتَلَّ ذَلِكَ كُلُّهُ جَازَ قِتَالُهُمْ انْتَهَى وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ وَجُوبُ قِتَالِهِمْ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ بَيْعَاتِهِمْ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ شَيْءٌ مِمَّا ذُكِرَ تَقَوُّلُ مَفَاسِدُ قَدْ لَا تُتَدَارَكُ (فَلِإِنْ اسْتَمْهَلُوا) فِي الْقِتَالِ (اجْتَنَهَدَ) فِي الْإِمْهَالِ (وَفَعَلَ مَا رَأَاهُ صَوَابًا) فَإِنْ ظَهَرَ لَهُ أَنَّ غَرْضَهُمْ إِيضَاحُ الْحَقِّ أَهْلَهُمْ مَا يَرَاهُ وَلَا يَتَقَيَّدُ بِمُدَّةٍ أَوْ احْتِيَالُهُمْ لِنَحْوِ جَمْعِ عَسْكَرٍ بِأَدْرَهُمْ وَيَكُونُ قِتَالُهُمْ.....

اسْتِنَابَةُ الْغَيْرِ وَلَوْ نَظَرْنَا إِلَى الْحَقِيقَةِ فَهُوَ فِي الْمَظْلَمَةِ مُتَسَبِّبٌ لَا دَافِعٌ لَهُ. سَيِّدُ عُمَرُ.

قَوْلُ (سَيِّدُ) (وَأَنْ أَصْرُوا) أَيِ أَوْ لَمْ يَذْكُرُوا شَيْئًا لَهُ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (بَعْدَ إِزَالَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَنْبَغِي فِي الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (بَعْدَ إِزَالَةِ ذَلِكَ) لَعَلَّهُ فِي ظَنِّهِ لَا مَعَ اغْتِرَافِهِمْ بِالزَّوَالِ وَإِلَّا لَمْ يَظْهَرِ قَوْلُهُ الْآتِي: ثُمَّ إِنْ أَصْرُوا الْخِ إِذِ الْمُعْتَرِفُ بِزَوَالِ شُبْهَتِهِ أَتَى يُنَاطِرُ قَالَهُ السَّيِّدُ عُمَرُ أَقُولُ وَيُعْنِي عَنْهُ حُكْلُ الْإِزَالَةِ عَلَى ذِكْرِ مَا هِيَ شَأْنُهُ. قَوْلُهُ: (فَلِإِنْ امْتَنَعُوا الْخِ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى فَإِنْ لَمْ يُجِيبُوا أَوْ أَجَابُوا وَغُلِبُوا فِي الْمُنَاطَرَةِ وَأَصْرُوا لَهُ.

قَوْلُ (سَيِّدُ) (أَذَنَّهُمْ) أَيِ وَجُوبًا لَهُ. شَيْخُنَا. قَوْلُهُ: (أَمَرَ) أَيِ فِي قَوْلِهِ «وَلِإِنْ طَافَ الْفَكَانُ» [الحجرات: ٢٩]. قَوْلُهُ: (بِالِإِصْلَاحِ ثُمَّ الْقِتَالِ) أَيِ فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَا آخَرُهُ تَعَالَى نِهَایُهُ وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيِ إِغْلَاثُهُمْ بِالْقِتَالِ. قَوْلُهُ: (انْتَظَرَهَا) أَيِ وَجُوبًا لَهُ. ع. ش. قَوْلُهُ: (أَوْ أَخَذَ مَالِ بَيْتِ الْمَالِ) أَيِ مِنْ حُقُوقِ بَيْتِ الْمَالِ مَا لَيْسَ لَهُمْ لَهُ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (أَيِ أَوْ ثَبَّتَتْ) إِمَامَتُهُ. قَوْلُهُ: (فَلِإِنْ اخْتَلَّ ذَلِكَ كُلُّهُ) أَيِ إِنْ لَمْ يَوْجَدْ وَاحِدٌ مِنَ الْأُمُورِ الْخَمْسَةِ الْمَذْكُورَةِ. قَوْلُهُ: (جَازَ قِتَالُهُمْ) اِغْتَمَدَهُ الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ الْخِ) عِبَارَةٌ النَّهَایَةِ وَالْأَوْجَهُ كَمَا، هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ وَجُوبُ الْخِ.

قَوْلُ (سَيِّدُ) (فَلِإِنْ اسْتَمْهَلُوا الْخِ) ، وَإِنْ سَأَلُوا تَرَكَ الْقِتَالِ أَبَدًا لَمْ يُجِبْهُمْ لَهُ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (فِي الْإِمْهَالِ) أَيِ وَعَدَمِهِ لَهُ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (فَلِإِنْ ظَهَرَ) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرُهُ فِي الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (أَنْ غَرْضُهُمْ إِيضَاحُ الْحَقِّ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ أَنَّ اسْتِمَالَتَهُمْ لِلتَّائُلِ فِي إِزَالَةِ الشُّبْهَةِ لَهُ. قَوْلُهُ: (أَهْلَهُمْ) أَيِ وَجُوبًا لَهُ. بُجْرِي. قَوْلُهُ: (أَهْلَهُمْ مَا يَرَاهُ) أَيِ لِيُفْضِحَ لَهُمْ الْحَقُّ لَهُ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (بِأَدْرَهُمْ) أَيِ وَلَمْ يُمْهِلْهُمْ، وَإِنْ بَدَّلُوا مَا لَا وَهَبُوا ذَرَارِيَّهُمْ فَلِإِنْ سَأَلُوا الْكَفَّ عَنْهُمْ حَالَ الْحَرْبِ لِيُطْلِقُوا أَسْرَاءَنَا وَبَدَّلُوا بِذَلِكَ زَهَائِنَ قَبْلِنَاهَا فَلِإِنْ قَتَلُوا الْأَسَارَى لَمْ نَقْتُلِ الزَّهَائِنَ بَلْ نُطْلِقُهُمْ كَأَسَارِهِمْ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْحَرْبِ، وَإِنْ أَطْلَقُوهُمْ

قَوْلُهُ: (وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ وَجُوبُ قِتَالِهِمْ) ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ م. ر.

كَدَفَعَ الصَّائِلِ سَبِيلَهُ الدَّفْعُ بِالْأَذْنَى فَلَا أَذْنَى قَالَهُ الْإِمَامُ وَظَاهِرُهُ وَجُوبُ هَرْبِ أَمَكْنٍ وَلَيْسَ مُرَادًا؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ لِمَزَالَةِ شَوْكِهِمْ مَا أَمَكْنُ (وَلَا يُقَاتَلُ) إِذَا وَقَعَ الْقَتْلُ (مُذَبِّهِمْ) الَّذِي لَمْ يَتَحَرَّفْ لِقِتَالٍ وَلَا تَحَيَّزَ إِلَى فِقَةٍ قَرِيبَةٍ لَا بَعِيدَةٍ لَا مِنْ غَائِلَتِهِ فِيهَا وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا هِيَ الَّتِي يُؤْمَرُ عَادَةً مَجِيئُهَا إِلَيْهِمْ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْقِتَالِ أَمَّا إِذَا لَمْ يُؤْمَرْ ذَلِكَ بِأَنْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ مَجِيئُهَا إِلَيْهِمْ وَالْحَرْبُ قَائِمَةٌ فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَاتَلَ حِينَئِذٍ، وَإِنَّمَا لَمْ يُشْتَرَطْ نَظِيرُ ذَلِكَ فِيمَا يَأْتِي فِي الْجِهَادِ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ ثَمَّ عَلَى كَوْنِهِ يُعَدُّ مِنَ الْجَيْشِ أَوْ لَا.

(وَلَا) يُقْتَلُ تَارِكُ الْقِتَالِ مِنْهُمْ، وَإِنْ لَمْ يُلْتَقِ سِلَاحُهُ وَلَا (مُشَاحَنُهُمْ) بِفَتْحِ الْخَاءِ مِنْ أَثْنَتَيْهِ الْجِرَاحَةُ أَضْعَفَتُهُ وَلَا مَنْ أَلْقَى سِلَاحَهُ أَوْ أَغْلَقَ بَابَهُ (و) لَا (أَسِيرُهُمْ) لِخَبَرِ الْحَاكِمِ وَابِيهِقِي بِذَلِكَ وَاقْتِدَاءً بِمَا جَاءَ فِي ذَلِكَ كُلُّهُ بِسَنَدٍ حَسَنٍ عَنْ عَلِيٍّ يَوْمَ الْجَمَلِ نَعَمْ، لَوْ وَلَوْ مُجْتَمِعِينَ تَحْتَ رَايَةِ زَعِيمِهِمْ أَتَّبِعُوا حَتَّى يَتَفَرَّقُوا وَلَا قُوَّةَ بِقَتْلِ أَحَدٍ هَؤُلَاءِ لِشُبْهَةِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَيُسْنُ أَنْ يَتَجَنَّبَ قَتْلَ رَجُلِهِ مَا أَمَكْنَهُ فَيُكْرَهُ مَا لَمْ يَقْصِدْ قَتْلَهُ.

(تَنْبِيْهُ) اسْتَعْمَلَ يُقَاتَلُ مُرِيدًا بِهِ حَقِيقَةُ الْمُفَاعَلَةِ فَيَمَنْ يَتَأْتِي مِنْهُ كَالْمُذَبِّرِ وَأَضْلُ الْفِعْلِ فَيَمَنْ لَا يَتَأْتِي مِنْهُ كَالْمُشْحَنِ وَلَا مَحْذُورٍ فِيهِ بَلْ فِيهِ نَوْعٌ بِلَاغَةٍ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ (وَلَا يُطْلَقُ).....

أُطْلِقْنَاهُمْ أ. رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. قَوْلُهُ: (كَدَفَعَ الصَّائِلِ) خَبَرٌ يَكُونُ وَقَوْلُهُ سَبِيلَهُ الْخِ بَدَلٌ مِنْهُ وَيَجُوزُ أَنْ الثَّانِي هُوَ الْخَبَرُ وَالْأَوَّلُ مُتَعَلِّقٌ بِهِ. قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَيِ الْبَعِيدَةِ وَكَذَا ضَمِيرُ بِهَا. قَوْلُهُ: (نَظِيرُ ذَلِكَ) أَيِ الْمُرَادِ الْمَذْكُورِ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْمَدَارَ ثَمَّ الْخِ) أَيِ هُنَا عَلَى مَا تَخَصَّلَ بِهِ الْمُنَاصَرَةُ لِلْبَغَاةِ فِي ذَلِكَ الْحَرْبِ وَمَا لَا تَخَصَّلُ أ. ع. ش. قَوْلُهُ: (عَلَى كَوْنِهِ) أَيِ الْمُتَحَيَّزِ. قَوْلُهُ: (يُعَدُّ) بِصِغَةِ الْمُضَارِعِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ مِنَ الْعَدِّ، وَهُوَ فِي بَعْضِ النُّسخِ بِصِغَةِ الْمَاضِي الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ مِنَ الْبُعْدِ. قَوْلُهُ: (وَلَا مَنْ أَلْقَى سِلَاحَهُ) أَيِ تَارِكًا لِلْقِتَالِ رَوْضٌ وَمُعْنِي. قَوْلُهُ: (أَوْ أَغْلَقَ بَابَهُ) أَيِ اغْتِرَاضًا عَنِ الْقِتَالِ أ. ع. ش.

قَوْلُ (لَسَنِي): (وَأَسِيرُهُمْ) أَيِ إِذَا كَانَ الْإِمَامُ يَرَى رَأْيًا فِيهِمْ أَمَّا إِذَا كَانَ لَا يَرَى ذَلِكَ فَلَا اغْتِرَاضَ عَلَيْهِ أ. ع. مُعْنِي. قَوْلُهُ: (هَنْ عَلِيٍّ يَوْمَ الْجَمَلِ) أَيِ مِنْ أَنَّهُ أَمَرَ مُنَادِيَهُ فَنَادَى لَا يَتَّبِعْ مُذَبِّرٌ وَلَا يُدْفَعُ عَلَى جَرِيحٍ وَلَا يُقْتَلُ أَسِيرٌ وَمَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ فَهُوَ آيِنٌ وَمَنْ أَلْقَى سِلَاحَهُ فَهُوَ آيِنٌ أ. ع. مُعْنِي. قَوْلُهُ: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُسْنُ فِي الْمُعْنِي. قَوْلُهُ: (زَعِيمُهُمْ) أَيِ مُطَاعِهِمْ. قَوْلُهُ: (اتَّبِعُوا الْخِ) أَيِ وَجُوبًا أ. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَلَا قُوَّةَ الْخِ) أَيِ بَلْ فِيهِ دِيَةٌ عِنْدَ أ. ع. ش. قَوْلُهُ: (لِشُبْهَةِ أَبِي حَنِيفَةَ) أَيِ قَوْلَانِهِ يَرَى قَتْلَ مُذَبِّرِهِمْ وَأَسِيرِهِمْ وَمُشَاحَنِهِمْ أ. ع. مُعْنِي. قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَقْصِدْ قَتْلَهُ) أَيِ قِتَالِهِ قَتْلَهُ أ. ع. ش. قَوْلُهُ: (اسْتَعْمَلَ) أَيِ الْمُصَنَّفِ. قَوْلُهُ: (مُرِيدًا الْخِ) حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ اسْتَعْمَلَ. قَوْلُهُ: (فَيَمَنْ يَتَأْتِي الْخِ) أَيِ الْقِتَالِ.

قَوْلُهُ: (وَأَضْلُ الْفِعْلِ الْخِ) أَيِ الْقَتْلِ عَطَفَ عَلَى حَقِيقَةِ الْمُفَاعَلَةِ الْخِ. قَوْلُهُ: (وَلَا مَحْذُورٍ فِيهِ) أَيِ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ. قَوْلُهُ: (فَلَا اغْتِرَاضَ) جَرَى عَلَيْهِ أَيِ الْاِغْتِرَاضِ الْمُعْنِي عِبَارَتُهُ عَبَّرَ فِي الْمَحَرَّرِ فِي الْمُذَبِّرِ بِالْقِتَالِ وَفِي الْأَخِيرِينَ بِالْقَتْلِ، وَهُوَ أَوَّلَى مِنْ تَغْيِيرِ الْمُصَنَّفِ لِأَنَّ الْمُشْحَنَ وَالْأَسِيرَ لَا

أَسِيرُهُمْ إِنْ كَانَ فِيهِ مَنَعَةٌ (وَإِنْ كَانَ صَبِيًّا أَوْ امْرَأَةً) وَقِتًّا (حَتَّى تَنْقُضِيَ الْحَرْبُ وَتَتَفَرَّقَ جَمْعُهُمْ) تَفَرُّقًا لَا يَتَوَقَّعُ جَمْعُهُمْ بَعْدَهُ وَهَذَا فِي رَجُلٍ حُرٍّ وَكَذَا فِي مُرَاهِقٍ وَامْرَأَةٍ وَقِتًّا قَاتَلُوا وَلَا أُطْلِقُوا بِمَجْرَدِ انْقِضَاءِ الْحَرْبِ (إِلَّا أَنْ يُطِيعَ) الْحُرُّ الْكَامِلُ الْإِمَامُ بِمُتَابَعَتِهِ لَهُ (بِاخْتِيَارِهِ) أَيْ وَتَقَوْمُ قَرِينَتُهُ عَلَى صِدْقِهِ فِيمَا يَظْهَرُ فَيُطْلَقُ، وَإِنْ بَقِيَ الْحَرْبُ لِأَمْنِ ضَرَرِهِ (وَيُرَدُّ) وَجُوبًا مَالُهُمْ وَ (سِلَاحُهُمْ وَخَيْلُهُمْ) إِلَيْهِمْ إِذَا انْقَضَتِ الْحَرْبُ وَأُمِنَتْ غَائِلَتُهُمْ) أَيْ شَرُّهُمْ بِعَوْدِهِمْ لِلطَّاعَةِ أَوْ تَفَرُّقِ شَتْلِهِمْ تَفَرُّقًا لَا يَلْتَمِزُ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي إِطْلَاقِهِمْ (وَلَا يُسْتَعْمَلُ) مَا أَخَذَ مِنْهُمْ مِنْ نَحْوِ سِلَاحٍ وَخَيْلٍ (فِي قِتَالٍ) أَوْ غَيْرِهِ أَيْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ (إِلَّا لِضَرُورَةٍ) كَخَوْفِ انْهِرَاقِ أَهْلِ الْعَدْلِ أَوْ نَحْوِ قَتْلِهِمْ لَوْ لَمْ يَسْتَعْمِلُوا ذَلِكَ نَعَمْ، تَلَزَّمُ أَجْرُهُ ذَلِكَ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ كَمُضْطَرِّ أَكَلِ طَعَامٍ غَيْرِهِ يَلْزَمُهُ قِيَمَتُهُ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْأَنْوَارِ أَنَّهَا لَا تَلْزَمُ وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ الْمُضْطَرُّ؛ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ لَمْ تَنْشَأْ مِنَ الْمَالِكِ بِخِلَافِ مَا هُنَا وَمَعَ ذَلِكَ فَالَّذِي يَنْجِيهِ أَنْ اسْتَعْمَالَهَا إِنْ كَانَ فِي الْقِتَالِ أَوْ لِضَرُورَتِهِ لَمْ يَضْمَنْهَا وَلَا مَنْفَعَتَهَا كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ وَلَا ضَمِنَهَا.....

يَقَاتِلَانِ اهـ. □ فَوَدَّ: (أَسِيرُهُمْ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ أَيْ وَتَقَوْمُ قَرِينَتُهُ عَلَى صِدْقِهِ فِيمَا يَظْهَرُ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ إِلَّا لِضَرُورَةٍ فِي التَّهْلِيهِ إِلَّا قَوْلَهُ الْمَذْكُورَ. □ فَوَدَّ: (مَنَعَةٌ) بِفَتْحَتَيْنِ وَقَدْ تُسَكَّنُ التَّوْنُ اهـ. ع ش.

□ فَوَدَّ (سَنَى): (وَإِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ غَايَةً اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (وَهَذَا) أَيْ اسْتِمْرَارُ حَبْسِ أَسِيرِهِمْ اهـ. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (فِي رَجُلٍ حُرٍّ) أَيْ مُتَأَهِّلٍ لِلْقِتَالِ اهـ. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَكذَا فِي مُرَاهِقٍ الْإِنْسَانِ) أَيْ وَشَيْخٍ فَإِنْ اهـ. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَلَا أُطْلِقُوا الْإِنْسَانَ) أَيْ، وَإِنْ خِفْنَا عَوْدَهُمْ مُغْنِي وَأَسْنَى. □ فَوَدَّ: (الْحُرُّ الْكَامِلُ) أَيْ أَمَّا الصَّبِيَّانَ وَالنِّسَاءَ وَالْعَبِيدَ فَلَا يَبِيعُهُ لَهُمْ اهـ. مُغْنِي وَأَسْنَى.

□ فَوَدَّ (سَنَى): (وَيُرَدُّ سِلَاحُهُمْ وَخَيْلُهُمْ الْإِنْسَانُ) وَمُؤَنَّةُ خَيْلِهِمْ وَحِفْظُ سِلَاحِهِمْ وَغَيْرُهُ مِمَّا أَخَذَ مِنْهُمْ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ مَا لَمْ تَسْتَوِلْ عَلَيْهِمَا يَدٌ عَادِيَةٌ بِقَضْدِ اقْتِنَافِهِ لَهَا تَعْدِيًّا فَمُؤَنَّتُهَا عَلَيْهِ مَا دَامَتْ تَحْتَ يَدِهِ وَكَذَا عَلَيْهِ أَجْرُهُ اسْتِعْمَالِهَا، وَإِنْ لَمْ يَسْتَعْمِلْهَا اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (أَيْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ) أَيْ اسْتِعْمَالُهُ. □ فَوَدَّ: (نَعَمْ) يَلْزَمُهُمْ أَجْرُهُ ذَلِكَ الْإِنْسَانُ وَعَلَيْهِ قَهْلُ الْأَجْرَةِ لِأَزْمَةٍ عَلَى الْمُسْتَعْمِلِ وَتَخْرُجُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْإِسْتِعْمَالَ لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ كَمُضْطَرِّ أَكَلِ طَعَامٍ غَيْرِهِ اهـ. ع ش وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ، هُوَ الثَّانِي نَعَمْ لَوْ اسْتَعْمَلَهُ لِغَيْرِ ضَرُورَةِ الْقِتَالِ يَتَعَيَّنُ الْأَوَّلُ. □ فَوَدَّ: (عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ الْإِنْسَانُ) اعْتَمَدَ التَّهْلِيَّ وَالزِّيَادِيَّ خِلَافًا لِلشَّرْحِ وَالْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى كَمَا يَأْتِي. □ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْأَنْوَارِ أَنَّهَا لَا تَلْزَمُ) اعْتَمَدَ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي وَسَيَذْكُرُ الشَّارِحُ مَا يُوَافِقُهُ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ) أَيْ مَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الْأَنْوَارِ وَقَوْلُهُ الْمُضْطَرُّ أَيْ إِذَا أَكَلَ طَعَامًا غَيْرَهُ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ بِذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الضَّرُورَةَ الْإِنْسَانُ) أَيْ فِي مَسْأَلَةِ الْمُضْطَرِّ. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا هُنَا) أَيْ فَإِنَّ الضَّرُورَةَ نَشَأَتْ فِي مَسْأَلَتَيْنِ مِنْ جِهَةِ الْمَالِكِ.

□ فَوَدَّ: (وَمَعَ ذَلِكَ) أَيْ مَعَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ. □ فَوَدَّ: (مِمَّا مَرَّ) أَيْ مِنْ أَنَّهُ لَا ضَمَانَ لِمَا يَتَلَفُّ فِي الْقِتَالِ اهـ. مُغْنِي.

(ولا يقاتلون بعظيم) يعم (كناز ومنجنيق) وتغريق وإلقاء حيات؛ لأنَّ القصدَ رُدُّهم للطاعة وقد يرجفون فلا يجدون للنجاة سبيلاً (إلا لضرورة بأن قاتلوا به أو أحاطوا بنا) ولم يندفعوا إلا به قال البغوي بقصد الخلاص منهم لا بقصد قتلهم ويظهر أنَّ هذا مندوب لا واجب قال المتولي ويلزم الواحد منا مصابرة اثنين منهم ولا يؤلّي إلا متحرّفاً أو متحرّياً وظاهره جريان الأحكام الآتية في مصابرة الكفار هنا (ولا يستعان عليهم بكافر) ذمّي أو غيره إلا إن اضطررنا لذلك (ولا

قول (سن): (ولا يقاتلون بعظيم) ولا يجوز حصارهم بمنع طعام وشراب مُغني ونهاية. قول: (نعم) إلى قوله وظاهره في المغني إلا قوله قال البغوي إلى قال المتولي وإلى قوله قال الماوردّي في النهاية إلا قوله أو أسراء أو التذفيف على جريحهم وقوله أي لا يجوز إلى قوله نعم.

قول (سن): (ومنجنيق)، هو آلة رمي الحجارة. قول: (ولإلقاء حيات) وإرسال أسود ونحوها من المهلكات اه. مغني. قول: (ولم يندفعوا إلخ) راجع لكل من المعطوفين. قول: (إلا به) فإن أمكن دفعهم بغيره كائناً لنا لموضع آخر لم نقاتلهم به.

(تنبيه): لو تحصنوا ببلد أو قلعة ولم يأت الاستيلاء عليهم إلا بذلك لم يجز قتالهم به لِمَا مرَّ ولا يجوز قطع أشجارهم وزروعهم ودار البغي دار الإسلام فإذا جرى فيها ما يوجب إقامة حد أقامه الإمام إذا استولى عليها ولو سبى المشركون طائفة من البغاة وقدر أهل العدل على استنقاذهم لزمهم ذلك اه. مغني. قول: (بقصد الخلاص) يتبعني أو لا بقصد اه. ع ش. قول: (ويظهر) عبارة النهاية ونتجّه.

قول: (أن هذا) أي قصد الخلاص منهم. قول: (قال المتولي ويلزم إلخ) عبارة النهاية والمغني ويلزم الواحد منا كما قال المتولي مصابرة إلخ. قول: (وظاهره) أي ما قاله المتولي.

قول (سن): (ولا يستعان إلخ) أي يحرم ذلك اه. سم عبارة المغني والنهاية تنبيه ظاهر كلامهم أن ذلك لا يجوز ولو دعت الضرورة إليه لكانت في التيمّة صرح بجواز الاستعانة به أي الكافر عند الضرورة وقال الأذرع وغيره إنه المتجّه اه.

قول (سن): (بكافر) أي لآته يحرم تسليطه على المسلم نهاية ومنهج زاد المغني ولذا لا يجوز لمستحقّ القصاص من مسلم أن يوكل كافراً في استيفائه ولا للإمام أن يتخذ جلاًداً كافراً لإقامة الحدود على المسلمين اه. وقال ع ش بعد نقل ما ذكر عن الزيّادي أقول وكذا يحرم نصبه في شيء من أمور المسلمين نعم إن اقتضت المصلحة توليته في شيء لا يقوم به غيره من المسلمين أو ظهر فيمن يقوم به من المسلمين خيانة وأمنت في ذمّي ولو لخوفه من الحاكم مثلاً فلا يتعدّ جواز توليته فيه لضرورة القيام بمصلحة ما ولي فيه ومع ذلك يجب على من ينصبه مراقبته ومنعه من التعرّض لأحد من المسلمين بما فيه استعلاء على المسلمين اه. قول: (ذمّي) إلى المثني في المغني إلا قوله أي لا يجوز إلى نعم وقوله ويظهر إلى ولا يخالف.

قول: (ولا يستعان عليهم بكافر) أي يحرم ذلك.

بِمَنْ يَرَى قَتْلَهُمْ مُذْبِرِينَ) أَوْ أُسْرَاءَ أَوْ التَّذْفِيفَ عَلَى جَرِيحِهِمْ لِعِدَاوَةٍ أَوْ اعْتِقَادٍ كَالْحَنْفِيِّ أَيْ لَا يَجُوزُ لِنَحْوِ شَافِعِيٍّ الْإِسْتِعَانَةُ بِأَوْلَيْكَ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ رَدُّهُمْ لِلطَّاعَةِ وَأَوْلَيْكَ يَتَذَيَّنُّونَ بِقَتْلِهِمْ نَعَمْ، إِنْ احْتَجْنَا لِذَلِكَ جَازًا إِنْ كَانَ لَهُمْ نَحْوُ جِرَاءَةٍ وَحُسْنُ إِقْدَامٍ وَأَمَكُنَّا دَفْعَهُمْ لَوْ أَرَادُوا قَتْلَ وَاحِدٍ مِمَّنْ ذُكِرَ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَشْرُطَ عَلَيْهِمُ الْإِمْتِنَاعُ مِنْ ذَلِكَ وَيَتَّقَ بِوَفَائِهِمْ بِهِ انْتِهَى وَيُظْهِرُ أَنَّ ذَلِكَ يَأْتِي فِي الْإِسْتِعَانَةِ بِالْكَافِرِ أَيْضًا إِلَّا إِنْ أَلْجَأَتْ الضَّرُورَةُ إِلَيْهِمْ مُطْلَقًا وَلَا يُخَالِفُ مَا هُنَا جَوَازُ اسْتِخْلَافِ الشَّافِعِيِّ لِلْحَنْفِيِّ مِثْلًا؛ لِأَنَّ الْخَلِيفَةَ مُسْتَبِدًّا بِرَأْيِهِ وَاجْتِهَادِهِ وَهَؤُلَاءِ تَحْتَ رَايَةِ الْإِمَامِ ففَعَلَهُمْ مَنُشُوبٌ لَهُ فَوَجِبَ كَوْنُهُمْ عَلَى اعْتِقَادِهِ (وَلَوْ اسْتَعَانُوا عَلَيْنَا بِأَهْلِ الْحَرْبِ وَأَمَثُوهُمْ) بِالْمَدِّ أَيْ عَقَدُوا لَهُمْ أَمَانًا لِيَقَاتِلُونَا مَعَهُمْ (لَمْ يَنْفُذْ أَمَانُهُمْ عَلَيْنَا) لِلضَّرَرِ

□ قَوْلُ (مُذْبِرِينَ) أَيْ حَالُ كَوْنِهِمْ مُذْبِرِينَ اه. مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (أَيْ لَا يَجُوزُ لِنَحْوِ شَافِعِيٍّ الْإِسْتِعَانَةُ بِمَنْ يَرَى قَتْلَهُمْ مُذْبِرِينَ) هَذَا إِنَّمَا يُنَاسِبُ قَوْلَهُ أَوْ اعْتِقَادًا إِنْ كَانَ دُونَ قَوْلِهِ لِعِدَاوَةٍ. □ قَوْلُهُ: (لِذَلِكَ) أَيْ لِلِاسْتِعَانَةِ بِمَنْ يَرَى قَتْلَ وَاحِدٍ مِمَّنْ ذُكِرَ. □ قَوْلُهُ: (جَازًا إِنْ كَانَ لَهُمْ نَحْوُ جِرَاءَةٍ وَحُسْنُ إِقْدَامٍ وَجَرَاءَةٍ وَالثَّانِي أَنْ يُمَكِّنَ دَفْعَهُمْ عَنْهُمْ إِنْ زَادَ الْمَاوَزْدِيُّ شَرْطًا ثَالِثًا، وَهُوَ أَنْ يَشْرُطَ الْإِسْتِعَانَةُ بِالْكَافِرِ أَيْضًا إِلَّا إِنْ أَلْجَأَتْ الضَّرُورَةُ إِلَيْهِمْ مُطْلَقًا) هَذَا يَأْتِي فِي الْإِسْتِعَانَةِ بِالْكَافِرِ أَيْضًا إِلَّا إِنْ أَلْجَأَتْ الضَّرُورَةُ إِلَيْهِمْ مُطْلَقًا. □ قَوْلُهُ: (لِذَلِكَ) أَيْ لِلِاسْتِعَانَةِ بِمَنْ يَرَى قَتْلَ وَاحِدٍ مِمَّنْ ذُكِرَ. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيْ فَيَجُوزُ الْإِسْتِعَانَةُ بِهِمْ بِدُونِ وَجُودِ شَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الشُّرُوطِ الثَّلَاثَةِ. □ قَوْلُهُ: (مَا هُنَا) أَيْ قَوْلُهُ: لَا يَجُوزُ لِنَحْوِ شَافِعِيٍّ الْإِسْتِعَانَةُ بِالْكَافِرِ أَيْضًا إِلَّا إِنْ أَلْجَأَتْ الضَّرُورَةُ إِلَيْهِمْ مُطْلَقًا. □ قَوْلُهُ: (وَهَؤُلَاءِ) أَيْ الْمُسْتَعَانُ بِهِمْ. □ قَوْلُهُ: (بِالْمَدِّ) أَيْ قَوْلُهُ هَذِهِ هِيَ الْعِبَارَةُ فِي النَّهْيِ وَالْمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (بِالْمَدِّ) أَيْ بِهَمْزَةٍ مَمْدُودَةٍ وَقَصْرُهَا مَعَ تَشْدِيدِ الْمِيمِ لَحْنٌ كَمَا قَالَ ابْنُ مَكِّيٍّ اه. مُعْنَى عِبَارَةُ ش. □ قَوْلُهُ: (بِالْمَدِّ) أَيْ بِالْقَصْرِ مَعَ التَّشْدِيدِ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي تَأْسِيًا مُطْلَقًا وَلَعَلَّ اقْتِصَارَ الشَّارِحِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ لِكُونِهِ الْأَكْثَرَ لِكِنْ فِي الشَّيْخِ عَمِيرَةَ مَا نَصَّهُ فِي كَلَامِ الْمُتَوَلِّي ضَبْطَ أَمْنِهِمْ بِالْمَدِّ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَمْنُهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ [قرش: ٤] وَحَكَى ابْنُ مَكِّيٍّ: مِنْ اللَّحْنِ قَصْرَ الْهَمْزَةِ وَالتَّشْدِيدُ اه. □ قَوْلُهُ: (لِيَقَاتِلُونَا مَعَهُمْ) أَيْ لِيُعِينُونَا عَلَيْنَا.

□ قَوْلُهُ: (وَلَا بِمَنْ يَرَى قَتْلَهُمْ مُذْبِرِينَ) قَالَ فِي الرُّوضِ إِلَّا إِنْ احْتَجْنَا بِهِمْ وَلَهُمْ إِقْدَامٌ وَجَرَاءَةٌ وَأَمَكُنَّ دَفْعَهُمْ أَيْ لَوْ اتَّبَعُوهُمْ بَعْدَ انْهَازِهِمْ قَالَ فِي شَرْحِهِ زَادَ الْمَاوَزْدِيُّ وَشَرَطْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَتَّبِعُوا مُذْبِرًا وَلَا يَقْتُلُوا جَرِيحًا وَيَتَّقَ بِوَفَائِهِمْ بِذَلِكَ اه. مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَقَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ لِهَذِهِ الزِّيَادَةِ مَعَ قَوْلِهِمْ وَأَمَكُنَّ دَفْعَهُمْ فَلْيَتَأَمَّلْ.



فَتُعَامِلُهُمْ مُعَامَلَةَ الْحَرَبِيِّينَ (وَنَقَدْ الْأَمَانُ عَلَيْهِمْ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُمْ آمَنُواهُمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ قَالُوا وَقَدْ أَعَانُوهُمْ ظَنًّا أَنَّهُ يَجُوزُ إِعَانَةُ بَعْضِكُمْ عَلَى بَعْضٍ أَوْ أَنَّهُمْ الْمُحِقُّونَ وَلَنَا إِعَانَةُ الْحَقِّ أَوْ أَنَّهُمْ اسْتَعَانُوا بِنَا عَلَى كُفَّارٍ وَأَمَكْنَ صِدْقُهُمْ بَلْغَانَهُمُ الْمَأْمَنَ وَأَجْرَيْنَا عَلَيْهِمْ فِيمَا صَدَرَ مِنْهُمْ أَحْكَامُ الْبُغَاةِ هَذِهِ هِيَ الْعِبَارَةُ الصَّحِيحَةُ وَأَمَّا مَنْ عَبَّرَ بِقَوْلِهِ بَلْغَانَهُمُ الْمَأْمَنَ وَقَاتَلْنَاهُمْ كِبْغَاةٍ فَقَدْ تَجَوَّزَ وَلَا فِيهِ الْجَمْعُ بَيْنَ تَبْلِيغِ الْمَأْمَنِ وَمُقَاتَلَتِهِمْ كِبْغَاةٍ تَنَافٍ لِأَنَّ قِتَالَهُمْ كِبْغَاةٌ إِنْ كَانَ بَعْدَ تَبْلِيغِ الْمَأْمَنِ فَغَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُمْ بَعْدَ بُلُوغِ الْمَأْمَنِ حَرَبِيُونَ فَلْيُقَاتِلُوا كَالْحَرَبِيِّينَ وَقَبْلَ بُلُوغِهِ لَا يُقَاتِلُونَ أَصْلًا فَالْوَجْهَ أَنَّهُمْ لِعُدَّتِهِمْ يُبَلِّغُونَ الْمَأْمَنَ وَبَعْدَهُ يُقَاتِلُونَ كَحَرَبِيِّينَ أَمَّا لَوْ آمَنُواهُمْ تَأْمِينًا مُطْلَقًا فَيَنْقُذُ عَلَيْنَا أَيْضًا فَإِنْ قَاتَلُونَا مَعَهُمْ انْتَقَضَ الْأَمَانُ فِي حَقِّهَا وَحَقِّهِمْ (وَلَوْ أَعَانَهُمْ أَهْلُ الذُّمَّةِ) أَوْ مُعَاهَدُونَ أَوْ مُسْتَأْمَنُونَ مَخْتَارِينَ (عَالِمِينَ بِتَخْرِيمِ قِتَالِنَا انْتَقَضَ عَهْدُهُمْ) حَتَّى بِالنِّسْبَةِ لِلْبُغَاةِ كَمَا لَوْ انْفَرَدُوا بِالْقِتَالِ فَيَصِيرُونَ حَرَبِيِّينَ يُقْتَلُونَ وَلَوْ مَعَ نَحْوِ الْإِتْخَانِ وَالْإِدْبَارِ (أَوْ مُكَرَّهِينَ) وَلَوْ

فَوَدَّ: (فَتُعَامِلُهُمْ إِنْ) أَي وَحَيْثُذِلْنَا فَلَمَّا غَنِمْنَا أَمْوَالَهُمْ وَاسْتَرْقَاهُمْ وَقَتْلَ أَسِيرِهِمْ وَمُذَبِّهِمْ وَتَذْفِيفُ جَرِيحِهِمْ اهـ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (إِنَّهُ يَجُوزُ) أَي لَنَا. فَوَدَّ: (إِعَانَةُ بَعْضِكُمْ) مِنْ إِضَافَةِ الْمُضَدِّ إِلَى مَفْعُولِهِ وَقَوْلُهُ عَلَى بَعْضٍ أَيْ مِنْكُمْ. فَوَدَّ: (أَنَّهُمْ إِنْ) أَي الْبَاغُونَ. فَوَدَّ: (وَأَمَكْنَ صِدْقُهُمْ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مَنْ الْمَعَاطِفِ. فَوَدَّ: (وَأَجْرَيْنَا عَلَيْهِمْ) أَي قَبْلَ تَبْلِيغِهِمُ الْمَأْمَنَ اهـ. ع ش. فَوَدَّ: (فِيمَا صَدَرَ مِنْهُمْ) أَي قَبْلَ تَبْلِيغِ الْمَأْمَنِ اهـ. رَشِيدِي. فَوَدَّ: (أَحْكَامُ الْبُغَاةِ) أَي فَلَا نَسْتَبِيحُهُمْ لِلْأَمَانِ مَعَ عُدَّتِهِمْ اهـ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (هَذِهِ هِيَ الْعِبَارَةُ الصَّحِيحَةُ إِنْ) عِبَارَةُ شَيْخِنَا م ر وَهَذَا مُرَادٌ مَنْ عَبَّرَ بِقَوْلِهِ وَقَاتَلْنَاهُمْ كَالْبُغَاةِ اهـ. أَي فَلَيْسَ قَوْلُهُ: وَقَاتَلْنَاهُمْ كَالْبُغَاةِ مُرْتَبًا عَلَى تَبْلِيغِهِمُ الْمَأْمَنَ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَهُ فَالْعِبَارَةُ مَقْلُوبَةٌ وَبِهِ يُرَدُّ مَا أَطَالَ بِهِ فِي التَّحْقِيقِ شَوْبَرِيٌّ وَقَالَ سَم وَقَاتَلْنَاهُمْ قَبْلَ تَبْلِيغِهِمُ الْمَأْمَنَ فِي حَالِ اخْتِلَاطِهِمْ بِالْبُغَاةِ كَقِتَالِ الْبُغَاةِ فَمَنْ ظَفَرْنَا بِهِ مِنْهُمْ بُلَّغَهُ الْمَأْمَنَ فَيَكُونُ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ أَي شَيْخِ الْإِسْلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَزِيزِيُّ وَقَاتَلْنَاهُمْ كَالْبُغَاةِ التَّشْبِيهِ فِي أَصْلِ الْقِتَالِ لَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ اهـ. بُجَيْرِي. فَوَدَّ: (أَمَّا لَوْ آمَنُواهُمْ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُقْتَلُونَ إِنْ قَتَلُوا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ قِيلَ إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ قِيلَ وَقَوْلُهُ مَعَ عَدَمِ انْتِقَاضِ عَهْدِهِمْ. فَوَدَّ: (أَمَّا لَوْ آمَنُواهُمْ إِنْ) مُحْتَزَّرُ لِقَاتِلُونَا مَعَهُمْ اهـ. سَم. فَوَدَّ: (آمَنُواهُمْ تَأْمِينًا) تَذَكَّرْ مَا مَرَّ عَنْ ابْنِ مَكِّي. فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَي بَدُونِ شَرْطِ قِتَالِنَا اهـ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (فَإِنْ قَاتَلُونَا إِنْ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ فَإِنْ اسْتَعَانُوا بِهِمْ بَعْدَ ذَلِكَ وَقَاتَلُونَا انْتَقَضَ أَمَانُهُمْ حَيْثُذِلْنَا فِي حَقِّهَا كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ اهـ. فَوَدَّ: (وَحَقِّهِمْ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمَغْنِيِّ وَكَذَا فِي حَقِّهِمْ كَمَا، هُوَ الْقِيَاسُ اهـ. فَوَدَّ: (يُقْتَلُونَ) بِنَاءِ

فَوَدَّ: (وَنَقَدْ الْأَمَانُ عَلَيْهِمْ) قَالَهُ فِي الْكِفَايَةِ وَإِذَا حَارَبُونَا مَعَهُمْ لَمْ يَبْطُلْ أَمَانُهُمْ فِي حَقِّهِمْ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَمَّنَ شَخْصٌ مُشْرِكًا فَقَصَّدَ مُسْلِمًا أَوْ مَالَهُ فَإِنَّهُ يَلْزَمُ بَعْدَ إِبْلَاغِهِ مَأْمَنِهِ مُجَاهِدَتُهُ؛ لِأَنَّ تَأْمِينَهُ لِلْكَفِّ عَنْ الْمُسْلِمِينَ فَانْتَقَضَ بِقِتَالِ أَحَدِهِمْ بِخِلَافِ الْحَرْبِيِّ مَعَ الْبُغَاةِ شَرْحُ الرُّوضِ. فَوَدَّ: (تَأْمِينًا مُطْلَقًا) مُحْتَزَّرُ لِقَاتِلُونَا مَعَهُمْ.

بقولهم بالنسبة لأهل الذمة وبيّنة بالنسبة لغيرهم (فلا) ينتقض عهدهم لشبهة الإكراه (وكذا) لا ينتقض عهدهم (لو) حاربوا البغاة؛ لأنهم حاربوا من على الإمام محاربتة أو (قالوا ظننا جواز) أي ما فعلوه من إعانة بعض المسلمين على بعض (أو) ظننا (أنهم) استعانوا بنا على كُفّار أو أنهم (مُحِقُّون) وأن لنا إعانة المُحِقِّ وأمكن جهلهم بذلك (على المذهب) لأنهم معذورون قيل وقضية كذا أنه لا خلاف في الإكراه وليس كذلك بل فيه الطريقتان مع عدم انتقاض عهدهم (ويقاتلون كبغاة) لا كحربيين لحقن دمايهم ولا يلحقون بهم في عدم ضمان ما يتلّف في الحرب فيضمّثون المال ويُقتلون إن قتلوا؛ لأنه ثمّ يرُدُّهم للطاعة لئلا يُنفَرَّهم الضمان وهذا غير موجود في نحو الذميين.

المفعول. قود: (بالنسبة لأهل الذمة إلخ) يعني أنّ الإكفاء بقولهم إنهم مكرهون في أهل الذمة وأما غيرهم فلا تُقبل دعوهم الإكراه إلا بيّنة اه. مُعني. قود: (لغيرهم) أي من المعاهدين والمستأمنين اه. ع ش. قود (لاسي): (وكذا لو قالوا إلخ) مُحرَّرْز قوله عالمين إلخ اه. مُعني. قود: (وأمكن جهلهم إلخ) راجع إلى ما بعد وكذا. قود: (قيل إلخ) وافقه النهاية والمُعني. قود: (وليس إلخ) من مقول القيل عبارة المُعني وليس مرادًا إلخ. قود: (بل فيه) أي في الإكراه. قود: (مع عدم انتقاض عهدهم) انظر ما موقعه اه. رَشِيدِي أقول ولعله من تصرف الكتبة وكان في الأصل مُؤَخَّرًا عن المتن عبارة المُعني ويقاتلون أي حيث قلنا بعدم انتقاض عهدهم في المسائل الثلاث كبغاة أي كقاتليهم أما إذا انتقض عهدهم فحكمه مذكور في الجزية اه. قود: (لحقن دمايهم) أي بالآمان. قود: (ولا يلحقون بهم إلخ) عبارة النهاية وشرح المنهج وخرَج بقاتليهم الضمان فلو اتلفوا علينا نفسًا أو مالا ضمينه اه. قال ع ش أي بغير القصاص اه. وقال الحلبي المُعْتَمَد وجوبه اه. قود: (ما يتلّف) أي ما يتلفونه. قود: (ويقتلون إلخ) وفاقًا للمُعني عبارته وهل يجب عليهم القصاص وجهان في الروضة كأصلها بلا ترجيح أرجحهما كما قال البلقيني الوجوب وقال إنه ظاهر نص الشافعي اه. قود: (لأنه) أي عدم الضمان ثمّ أي في البغاة. قود: (غير موجود في نحو الذميين) أي لأنهم في قبضة الإمام (فرغ): لو اُقتل طائفتان باغيتان منعهما الإمام فلا يُعين إحداهما على الأخرى، وإن عجز عن منعهما قاتل أشْرهما بالأخرى التي هي أقرب إلى الحق، وإن رجعت من قتالها إلى الطاعة لم يُجأى الأخرى بالقتال حتى يدعوها إلى الطاعة لأنها صارت باستعانتها بها في أمانه فإن استوتا قال الماوردي ضم إليه أقلهما جمعًا ثمّ أقربهما دارًا ثمّ يجتهد فيهما وقاتل بالمضمومة إليه منهما الأخرى غير قاصد إعانتها بل قاصدًا دفع الأخرى ولو عزت البغاة مع الإمام مُشركين فكأهل العدل في حكم الغنائم ثمّ فيُعْطى القاتل منهم السلب كغيره من أهل العدل ولو عاهد البغاة مُشركًا اجْتَبَنَاهُ بأن لا تُقصد بهما يُقصد به الحزبي الغير المُعاهد ولو قتل عادل عادلاً في القتال وقال ظننته باغيًا حلف وجبت الدية دون القصاص للعدو ولو تعمّد عادل قتل باغ أمته عادل ولو كان المؤمن له عبدًا أو امرأة اقتص منه، وإن كان جاهلاً بأمانه لزمه الدية مُعني وروض مع شرحه.

## فصل في شروط الإمام الأعظم

وبَيَانِ طُرُقِ الإمامَةِ هي فرضُ كِفَايَةِ كَالْقَضَاءِ فَيَأْتِي فِيهَا أَقْسَامُهُ الْآتِيَةُ مِنَ الطَّلَبِ وَالْقَبُولِ وَعَقَبَ الْبُغَاةِ لِكُونِ الْكِتَابِ عُقْدَ لَهُمُ وَالْإِمَامَةُ لَمْ تُذَكَّرْ إِلَّا تَبَعًا بِهَذَا؛ لِأَنَّ الْبَغْيَ خُرُوجٌ عَلَى الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ الْقَائِمِ بِخِلَافَةِ الثُّبُوتِ فِي جِرَاسَةِ الدِّينِ وَسِيَاسَةِ الدُّنْيَا وَمَنْ ثُمَّ اشْتَرَطَ فِيهِ مَا شَرَطَ فِي الْقَاضِي وَزِيَادَةً كَمَا قَالَ (شَرَطُ الْإِمَامِ كَوْنُهُ مُسْلِمًا) لِتِرَاعِي مَصْلَحَةِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ (مُكَلَّفًا)؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ فِي وِلَايَةِ غَيْرِهِ وَخَجَرَهُ فَكَيْفَ يَلِي أَمْرَ الْأُمَّةِ وَرَوَى أَحْمَدُ.....

## فَضْلٌ: فِي شُرُوطِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ

□ قَوْلُهُ: (فِي شُرُوطِ الْإِمَامِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ مُخْتَصِدًا فِي الْمُنْعَى لِأَنَّ قَوْلَهُ وَيَأْتِي إِلَى وَعَقَبَ وَقَوْلُهُ وَمِنْ ثُمَّ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ أَوْ لِلْمُبَالِغَةِ فَقَطْ وَقَوْلُهُ لِيُضْغِفَ عَقْلَ الْأُتْنَى وَقَوْلُهُ وَمَرَّ إِلَى وَفِي التَّيَمُّنَةِ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَتَتَعَقَّدُ فِي النَّهَايَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ لِكُونِ الْكِتَابِ إِلَى؛ لِأَنَّ الْبَغْيَ وَقَوْلُهُ إِسْنَادُهُ إِلَى فِكْنَانِي وَقَوْلُهُ وَمَرَّ إِلَى فَعَجَمِي وَقَوْلُهُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِلَى وَسَلِيمًا وَقَوْلُهُ وَتَمَكَّنَ فِيهِ مِنْ أُمُورِهِ. □ قَوْلُهُ: (وَبَيَانِ طُرُقِ الإمامَةِ) أَيِ وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ مِمَّا لَوْ ادَّعَى دَفَعَ الزَّكَاةَ إِلَى الْبُغَاةِ اه. ع ش. □ قَوْلُهُ: (هِيَ فَرْضُ كِفَايَةٍ) إِذْ لَا بُدَّ لِلْأُمَّةِ مِنْ إِمَامٍ يَقِيمُ الدِّينَ وَيَنْصُرُ السُّنَّةَ وَيُنْصِفُ الْمَظْلُومَ مِنَ الظَّالِمِ وَيَسْتَوْفِي الْحُقُوقَ وَيَضْعُمُهَا مَوْضِعَهَا مُعْنَى وَأَسْتَى. □ قَوْلُهُ: (وَعَقَبَ الْبُغَاةِ) أَيِ بِهَذَا اه. نِهَآيَةُ وَمُعْنَى وَقَدْ مَا فِي الشَّارِحِ وَالرَّوَضَةِ الْكَلَامَ عَلَى الْإِمَامَةِ عَلَى أَحْكَامِ الْبُغَاةِ وَمَا فِي الْكِتَابِ أَوْلَى لِأَنَّ الْأَوَّلَ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ اه. □ قَوْلُهُ: (بِهَذَا) أَيِ بِالْكَلامِ عَلَى الْبُغَاةِ اه. نِهَآيَةُ. □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّ الْبَغْيَ الْخ) عِلَّةٌ لِلتَّبَعِيَّةِ. □ قَوْلُهُ: (الْقَائِمِ بِخِلَافَةِ الثُّبُوتِ) يُشْعِرُ التَّغْيِيرَ بِخِلَافَةِ الثُّبُوتِ أَنَّهُ إِنَّمَا يُقَالُ لِلْإِمَامِ خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ أَوْ نَبِيِّهِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي الدَّمِيرِيِّ أَنَّهُ قِيلَ لِأَبِي بَكْرٍ يَا خَلِيفَةَ اللَّهِ فَقَالَ لَسْتُ بِخَلِيفَةِ اللَّهِ بَلْ خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَوَّزَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ﴾ [نمل: ٢٦] اه. وَالْأَصَحُّ عَدَمُ الْجَوَازِ كَمَا فِي الْعُبَابِ وَسَمَّ عَلَى الْمُنْهَجِ اه. ع ش عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالرَّوَضِ مَعَ شَرْحِهِ وَيَجُوزُ تَسْمِيَةُ الْإِمَامِ خَلِيفَةً وَخَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ الْبَغَوِيُّ، وَإِنْ كَانَ فَاسِقًا وَأَوَّلَ مَنْ سُمِّيَ بِهِ عُمرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَلَا يَجُوزُ تَسْمِيَتُهُ بِخَلِيفَةِ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَخْلِفُ مَنْ يَغِيبُ وَيَمُوتُ وَاللَّهُ تَعَالَى مُنْزَعٌ عَنْ ذَلِكَ قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَلَا يُسَمَّى أَحَدٌ خَلِيفَةَ اللَّهِ بَعْدَ آدَمَ وَدَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَعَنْ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ يَا خَلِيفَةَ اللَّهِ فَقَالَ أَنَا خَلِيفَةُ مُحَمَّدٍ ﷺ وَأَنَا رَاضٍ بِذَلِكَ اه.

□ قَوْلُ (شَرَطِ) (الْإِمَامِ)، وَهُوَ مُفْرَدٌ مُضَافٌ فَيَعْنِي كُلَّ شَرَطٍ أَيْ شُرُوطُهُ حَالِ عَقْدِ الْإِمَامَةِ أَوْ الْعَهْدِ بِهَا أُمُورٌ أَحَدُهَا (كَوْنُهُ مُسْلِمًا) فَلَا تَصِحُّ تَوَلِيَةُ كَافِرٍ وَلَوْ عَلَى كُفَّارٍ ثَانِيهَا كَوْنُهُ مُكَلَّفًا فَلَا تَصِحُّ إِمَامَةُ

## فَضْلٌ: فِي شَرَطِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ

□ قَوْلُهُ: (شَرَطُ الْإِمَامِ كَوْنُهُ مُسْلِمًا مُكَلَّفًا الْخ).

خبر «نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ إِمَارَةِ الصُّبْيَانِ» (خُرًّا)؛ لَأَنَّ مَنْ فِيهِ رِقٌّ لَا يُهَابُ وَخَيْرٌ «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، وَإِنْ وُلِّيَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ» مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ الْإِمَامَةِ الْعُظْمَى أَوْ لِلْمُبَالِغَةِ فَقَطْ (ذَكَرًا) لِيُضَعِفَ عَقْلَ الْأَنْثَى وَعَدَمَ مُخَالَطَتِهَا لِلرِّجَالِ وَصَحَّ خَيْرٌ «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ» وَالْحَقُّ بِهَا الْخُنْفَى أَحْتِيَاطًا فَلَا تَصِحُّ وَلَا يَتَّهَى، وَإِنْ بَانَ ذَكَرًا كَالْقَاضِي بِلِ أُولَى (قُرَشِيًّا) لِخَيْرِ «الْأَيْمَةُ» مِنْ قُرَيْشٍ إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ لَا هَاشِمِيًّا اتِّفَاقًا فَإِنْ فُقِدَ قُرَشِيٌّ جَامِعٌ لِلشُّرُوطِ فَيَكُنَانِي فَرَجُلٌ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَرَّ فِي ذَلِكَ كَلَامٌ فِي الْفِيءِ وَالْكَفَاءَةِ فَعَجَمِيٌّ كَذَا فِي التَّهْذِيبِ وَفِي التَّمَعُّعِ بَعْدَ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ فَجُرْهُمِيٌّ؛ لَأَنَّ جُرْهُمَا أَصْلَ الْعَرَبِ وَمِنْهُمْ تَزْوُجُ إِسْمَاعِيلُ فَمِنْ وَلَدِ إِسْحَاقَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ (مُجْتَهِدًا) كَالْقَاضِي بِلِ أُولَى بِلِ

صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ بِالْإِجْمَاعِ اهـ. مُغْنِي عِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَةَ لَا تَتَعَقَّدُ لِكَافِرٍ وَعَلَى أَنَّهُ لَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ الْكُفْرُ انْتَعَزَلَ وَكَذَا لَوْ تَرَكَ إِقَامَةَ الصَّلَاةِ وَالِدُّعَاءَ إِلَيْهَا قَالَ وَكَذَلِكَ عِنْدَ جُمْهُورِهِمُ الْبِدْعَةُ قَالَ وَقَالَ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ تَتَعَقَّدُ لَهُ وَتُسْتَدَامُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ مُتَأَوَّلٌ قَالَ الْقَاضِي فَلَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ كُفْرٌ وَتَغْيِيرٌ لِلشَّرْعِ أَوْ بَدْعَةٌ خَرَجَ عَنْ حُكْمِ الْوَلَايَةِ وَسَقَطَتْ طَاعَتُهُ وَوَجَبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْقِيَامُ عَلَيْهِ وَخَلْعُهُ وَنَصَبُ إِمَامٍ عَادِلٍ إِنْ امْتَنَعَتْهُمْ ذَلِكَ فَإِنْ لَمْ يَقَعْ ذَلِكَ إِلَّا لِطَائِفَةٍ وَجَبَ عَلَيْهِمُ الْقِيَامُ بِخَلْعِ الْكَافِرِ وَلَا يَجِبُ فِي الْمُبْتَدِعِ إِلَّا إِذَا ظَنُّوا الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ فَإِنْ تَحَقَّقُوا الْعَجْزَ لَمْ يَجِبِ الْقِيَامُ وَبِهَاجِرِ الْمُسْلِمِ عَنْ أَرْضِهِ إِلَى غَيْرِهَا وَيَقَرُّ بِدِينِهِ اهـ. قَوْلُهُ: (خَبَرَ نَعُوذُ بِاللَّهِ الْإِنِّخ) مِنْ إِضَافَةِ الْأَعْمِ إِلَى الْأَخْصِ. قَوْلُهُ: (أَوْ لِلْمُبَالِغَةِ) أَيِ فِي وُجُوبِ بَذْلِ الطَّاعَةِ لِلْإِمَامِ قَالَ ع ش وَالْبُجَيْرِيُّ أَوْ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُتَكَلِّبِ الْآتِي اهـ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ بَانَ ذَكَرًا) هَلْ هَذَا عَلَى إِطْلَاقِهِ أَوْ مَحَلِّهِ إِذَا تَوَلَّى، وَهُوَ خُنْفَى ثُمَّ اتَّضَحَّ ذَكَرًا مَحَلٌّ تَأْمُلُ فَلْيُرَاجِعْ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الثَّانِي، هُوَ الْمُرَادُ اهـ. سَيِّدُ عَمْرٍو أَقُولُ وَيُصَرِّحُ بِالثَّانِي قَوْلُ الرَّشِيدِيِّ أَيِ فَيُخْتِاجُ إِلَى تَوَلِّيِّهِ بَعْدَ التَّيِّينِ كَمَا، هُوَ ظَاهِرٌ اهـ. قَوْلُهُ: (لَا هَاشِمِيًّا اتِّفَاقًا) فَإِنَّ الصَّدِّيقَ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ لَمْ يَكُونُوا مِنْ بَنِي هَاشِمٍ اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (فَإِنْ فُقِدَ الْإِنِّخ) أَيِ بَانَ لَمْ يَوْجَدْ، وَإِنْ بَعُدَتْ مَسَافَتُهُ جِدًّا اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (فَرَجُلٌ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ الْإِنِّخ) شَمِلَ ذَلِكَ جَمِيعَ الْعَرَبِ بَعْدَ كِنَانَةَ فَهَمُ فِي مَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ) وَهَمُ الْعَرَبُ كَمَا فِي الرُّوضِ اهـ. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (فَعَجَمِيٌّ كَذَا الْإِنِّخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ عُدِمَ فَرَجُلٌ جُرْهُمِيٌّ كَمَا فِي التَّيْمَةِ وَجُرْهُمٌ أَصْلُ الْعَرَبِ الْإِنِّخ وَإِنْ عُدِمَ فَرَجُلٌ مِنْ وَلَدِ إِسْحَاقَ ﷺ ثُمَّ غَيْرُهُمْ اهـ. قَوْلُهُ: (وَفِي التَّيْمَةِ الْإِنِّخ) وَهَذَا، هُوَ الرَّاجِعُ؛ لَأَنَّ جُرْهُمَا مِنَ الْعَرَبِ فِي الْجُمْلَةِ اهـ. ع ش.

قَوْلُ (سَنِي) (مُجْتَهِدًا) أَيِ وَلَوْ فَاسِقًا أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ؛ لَأَنَّ مَحَلَّهُ الْإِنِّخ اهـ. ع ش.

قَوْلُهُ: (وَفِي التَّيْمَةِ بَعْدَ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ الْإِنِّخ) جَزَمَ فِي الرُّوضِ بِمَا فِي التَّيْمَةِ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَالتَّرْجِيحُ مِنْ زِيَادَتِهِ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ قُرَيْشٌ مِنْ وَلَدِ النَّضْرِ بْنِ كِنَانَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ بْنِ مُدْرِكَةَ فَكَمَا قَالُوا إِذَا فُقِدَ قُرَشِيٌّ وَلِيٌّ كِنَانِيٌّ هَلَّا قَالُوا إِذَا فُقِدَ كِنَانِيٌّ وَلِيٌّ خُزَيْمِيٌّ وَهَكَذَا يَزْنِي إِلَى أَبِي أَبٍ بَعْدَ حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى

حكى فيه الإجماع ولا ينافيه قول القاضي عدل جاهل أولى من فاسق عالم؛ لأن الأول يمكنه التفويض للعلماء فيما يقتضيه للاجتهاد؛ لأن محله عند فقهاء المجتهدين وكون أكثر من ولي أمر الأئمة بعد الخلفاء الراشدين غير مجتهدين إنما هو لتعلمهم فلا يرد (شجاعاً) ليغزو بنفسه ويُدبّر الجيوش ويفتح الحصون ويقهر الأعداء (ذا رأي) يشوش به الرعية ويدبّر مصالحهم الدينية والدنيوية قال الهروي وأذناه أن يعرف أقدار الناس (وسنح)، وإن قل (وبصير)، وإن ضعف بحيث لم يمنع التمييز بين الأشخاص أو كان أعور أو أعشى (ونظي) يفهم، وإن فقد الذوق والسَّم وذلك ليتأتى منه فصل الأمور وعدلاً كالقاضي بل أولى فلو اضطروا لولاية فاسق جاز ومن ثم قال ابن عبد السلام لو تعدرت العدالة في الأئمة والحكام قدمنا أقلهم فسقاً قال الأزرعي، وهو متعين إذ لا سبيل إلى جعل الناس فوضى ويلحق بها الشهود فإذا تعدرت العدالة في أهل قطر قدم أقلهم فسقاً على ما يأتي وسليماً من نقص يمنع استيفاء الحركة

□ قوله: (ولا ينافيه) أي قول المتن مجتهداً. □ قوله: (لأن محله) قد يقال ينافي هذا الحمل قوله: أي القاضي فيما يقتضيه للاجتهاد فليتأمل ثم رأيت الفاضل المحشي نبه على ذلك اهـ. سيد عمر ثم قال أي المحشي إلا أن يقال المراد فقد المجتهدين المتصفين ببقية شروط الإمامة اهـ. □ قوله: (وكون أكثر من ولي الخ) جواب سؤال ظاهر البيان. □ قوله: (فلا يرد) أي على اشتراط الاجتهاد. □ قوله: (سني) (شجاعاً) بتثنية المفجعة والشجاعة قوة القلب عند البأس معني وع ش. □ قوله: (يسوس) على وزن يصون أي يحكم به اهـ. كزدي. □ قوله: (أن يعرف أقدار الناس) أي بأن يعرف من يستحق الرعاية ومن لا يستحقها ويعاملهم بذلك إذا ورد عليه اهـ. ع ش. □ قوله: (يفهم) بيناء الفاعل ويجوز كونه للمفعول. □ قوله: (وإن فقد الذوق الخ) عبارة المعني وفهم من اقتضاه على ما ذكر أنه لا يؤثر فقد سم وذوق، وهو كذلك كما جزم به في زوائد الروضة ولا يشترط كونه مغصوماً؛ لأن العضة للأنبياء ولا يضرب قطع ذكر وأنثيين اهـ. □ قوله: (وذلك) أي اشتراط سماع وما بعده. □ قوله: (وعدلاً) عطف على مسليماً في المتن. □ قوله: (لو تعدرت العدالة في الأئمة) يعني بأن لم يوجد رجل عدل اهـ. رشيد. □ قوله: (ويلحق بها الشهود) ضعيف اهـ. ع ش عبارة النهاية وألحق بهم الشهود اهـ. □ قوله: (من نقص يمنع الخ) كالتقص في اليد والرجل اهـ. معني.

إسماعيل قال ابن الرنفة، وهو قضية كلام القاضي فما ذكره مثلاً يقاس عليه قال الأزرعي وفي كلام الرافعي الأخير وثقة ظاهرة إذ من المعلوم أن من فوق عدنان لا يصح فيه شيء ولا يمكن حفظ النسب فيه منه إلى إسماعيل اهـ. كلام شرح الروض. □ قوله: (لأن محله الخ) فيه حذارة؛ لأن أولوية أحد الأمرين على الآخر تقتضي وجودهما إذ مع فقد أحدهما لا معنى لأولوية الآخر إلا أن يقال المراد بالعالم غير المجتهد لكن قوله؛ لأن الأول إلى فيما يقتضيه للاجتهاد يقتضي وجود المجتهدين فينا في قوله؛ لأن محله الخ إلا أن يقال المراد فقد المجتهدين المتصفين ببقية شروط الإمامة.

وسُرْعَةُ التَّهْوِضِ وَتَغْيِيرُ هَذِهِ الشُّرُوطِ فِي الدَّوَامِ أَيْضًا إِلَّا الْعَدَالَةَ فَقَدْ مَرَّ فِي الْوَصَايَا أَنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ بِالْفِسْقِ، وَإِلَّا الْجُنُونُ إِذَا كَانَ زَمَنُ الْإِفَاقَةِ أَكْثَرَ وَتَمَكَّنَ فِيهِ مِنْ أُمُورِهِ وَإِلَّا قَطَعَ يَدَ أَوْ رِجْلَ فَيَقْتَرُ دَوَامًا لَا ابْتِدَاءَ بِخِلَافِ قَطْعِ الْيَدَيْنِ أَوْ الرِّجْلَيْنِ لَا يُقْتَرُ مُطْلَقًا.

(وَتَقْفِدُ الْإِمَامَةَ) بِطَرِيقِ أَحَدِهَا (بِالْبَيْعَةِ) كَمَا بَايَعَ الصَّحَابَةُ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ (وَالْأَصَحُّ) أَنَّ الْمَعْتَبَرَ، هُوَ (بَيْعَةُ أَهْلِ الْحُلِّ وَالْعَقْدِ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالرُّؤَسَاءِ وَوُجُوهِ النَّاسِ الَّذِينَ يَتَّبِعُهُمْ اجْتِمَاعُهُمْ) حَالَةَ الْبَيْعَةِ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ كَلْفَةٌ غَرَفًا فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ يَنْتَظِمُ بِهِمْ وَيَتَّبِعُهُمْ سَائِرُ النَّاسِ وَيَكْفِي بَيْعَهُ وَاحِدًا انْخَصَرَ الْحُلُّ وَالْعَقْدُ فِيهِ أَمَّا بَيْعَةُ غَيْرِ أَهْلِ الْحُلِّ وَالْعَقْدِ مِنَ الْعَوَامِّ فَلَا عِبْرَةَ بِهَا وَيُشْتَرَطُ قَبُولُهُ لِبَيْعَتِهِمْ كَذَا قِيلَ وَلَوْ قِيلَ الشَّرْطُ عَدَمُ الرَّدِّ لَمْ يَتَّعَدْ فَإِنْ امْتَنَعَ لَمْ يُجْزَ إِلَّا إِنْ لَمْ يَصْلُحْ غَيْرُهُ (وَشَرْطُهُمْ) أَيِ الْمُبَايَعِينَ (صِفَةُ الشُّهُودِ) مِنَ الْعَدَالَةِ وَغَيْرِهَا مِمَّا يَأْتِي أَوَّلَ الشَّهَادَاتِ قَالَا وَكَوْنُهُ مَجْتَهِدًا إِنْ اتَّخَذَ.....

قوله: (أنه لا ينزع بالفسق) أي في الأصح اهـ. معني. قوله: (ولأ الجنون إلخ) أي عدمه.

قوله: (وتمكن فيه من أموره) أي فلا ينزع به اهـ. ع ش. قوله: (ولأ قطع يد أو رجل إلخ) وعلم من ذلك أنه ينزع بالعمى والصمم والخرس والمرض الذي ينسيه العلوم اهـ. معني. قوله: (فيقتد دوامًا) أي فلا ينزع به اهـ. ع ش. قوله: (مطلقًا) أي لا ابتداء ولا دوامًا. قوله: (بطريق) أي ثلاثة ولا يصير الشخص إمامًا بتقريده بشرط الإمامة بل لا بد من أحد الطريق كما حكاه المازدي عن الجمهور وقيل يصير إمامًا من غير عقد حكاه القمولي قال ومن الفقهاء من ألحق القاضي بالإمام في ذلك وقال الإمام لو خلا الزمان عن الإمام انتقلت أحكامه إلى أعلم أهل ذلك الزمان اهـ. معني. قوله: (أخذها بالبينة) لا حسن في هذا المزج كما لا يخفى.

قوله (سني): (بالبيعة) بفتح الموحدة اهـ. معني.

قوله (سني): (ووجوه الناس) من عطف العام على الخاص فإن وجوه الناس عظماء وهم بإمارة أو علم أو غيرهما اهـ. ع ش. قوله: (حالة البيعة) إلى قوله مما يأتي في النهاية. قوله: (فيما يظهر) عبارة النهاية كما، هو المنتجة اهـ. ويتبعهم سائر الناس ولا يشترط اتفاق أهل الحل والعقد من سائر الأقطار بل إذا وصل الخبر إلى الأقطار البعيدة لزمهم الموافقة والمتابعة أسنى ومعني. قوله: (ويكفي بيعة واحد إلخ) عبارة المعني ولا يشترط عدد كما يوهمه كلامه بل لو تعلق الحل والعقد بواحد مطاع كفت بيعته اهـ. قوله: (ويشترط قبوله إلخ) عبارة النهاية والأقرب عدم اشتراط القبول بل الشرط عدم الرد اهـ. قوله: (من العدالة) إلى قوله ويشترط في المعني. قوله: (قال وكونه إلخ) عبارة المعني تنبيه قضية كلامه عدم اشتراط الاجتهاد، وهو كذلك وما في الروضة كأصلها من أنه يشترط أن يكون المبایع

قوله: (ويتبعهم سائر الناس) ولا يشترط اتفاق أهل الحل والعقد في سائر البلاد وإلا ضاع بل إذا وصل الخبر إلى أهل البلاد البعيدة لزمهم الموافقة والمتابعة شرح الروض.

ولا فمجتهد فيهم وزد بأنه مفرغ على ضعيف وإنما يتجه إن أريد حقيقة الاجتهاد أما إذا أريد به ذو رأي وعلم ليعلم وجود الشروط والاستحقاق فيمن يُبايعه فهو ظاهر كما يدل له قولهم: لا عبرة ببيعة العوام ثم رأيت عن الزنجاني أنه صرح بذلك في شرح الوجيز ويشترط شاهدان إن اتحد المبايع أي لأنه لا يقبل قوله وحده فربما ادعى عقد سابق وطال الخصام فيه لا إن تعدد أي لقبول شهادتهم بها حينئذ فلا محذور وشهادة الإنسان بفعل نفسه مقبولة حيث لا تهمه كرايت الهلال أو أرضعت هذا وبهذا الذي يتعين حمل كلامهم عليه لوضوحه يندفع اعتراض التفصيل الذي صححه في الروضة (و) ثانيها (باستخلاف الإمام) واحدا بعده ولو فرعه أو أصله ويُعبر عنه بعهد إليه كما عهد أبو بكر إلى عمر رضي الله عنه وانعقد الإجماع على الاعتداد بذلك وصورته أن يعقد له الخلافة.....

مُجتهدا إن اتحد وأن يكون فيه مُجتهد إن تعدد مفرغ على اشتراط العدد والمراد بالمُجتهد هنا المُجتهد بشروط الإمامة لا أن يكون مُجتهدا مطلقا كما صرح به الزنجاني في شرح الوجيز اهـ. □ قوله: (وكونه) أي المبايع وكذا ضمير اتحد. □ قوله: (ولا فمجتهد فيهم) أي، وإن تعدد المبايع فيشترط وجود مُجتهد فيهم. □ قوله: (وزد) أي قولهما المذكور وكذا ضمير بأنه. □ قوله: (على ضعيف)، وهو اشتراط تعدد المبايع انتهى. □ نهاية. □ قوله: (وإنما يتجه) أي الرد اهـ. رشدي. □ قوله: (أما إذا أريد إلخ) أقول إن كلامهما صريح في تفريع ما حكاه الشارح عنهما بقوله قالا وكونه إلخ على الأوجه الضعيفة وحينئذ فلا محل لقوله وإنما يتجه إلخ؛ لأن حاصله تأويل هذا الكلام الذي يصرح عبارتهما بينائه على الضعيف من غير حاجة إليه ولا حاجة للثقل عن الزنجاني اهـ. سيد عمر. □ قوله: (بذلك) أي المراد الثاني. □ قوله: (ويشترط) إلى قوله وشهادة الإنسان في النهاية. □ قوله: (عقد إلخ) نائب فاعل ادعى. □ قوله: (بها) أي بالإمامة أو المبايع. □ قوله: (وبهذا) أي باشتراط شاهدين عند اتحاد المبايع وعده عند تعدده. □ قوله: (اغتراض التفصيل) أي المذكور اهـ. سم أي بقوله ويشترط شاهدان إن اتحد المبايع لا إن تعدد.

□ قول (سني): (باستخلاف الإمام) خرج بالإمام غيره من بقية الأمراء فلا يصح استخلافهم في حياتهم من يكون أميراً بعدهم لأنهم لم يؤذن لهم من السلطان في ذلك اهـ. ع ش. □ قوله: (واحدا بعده) إلى قوله وصورته في المعنى وإلى قوله وبهذا يندفع في النهاية. □ قوله: (واحدا بعده) عبارة المعنى شخصا عينه في حياته ليكون خليفة بعده اهـ. □ قوله: (ويُعبر عنه) أي عن الاستخلاف. □ قوله: (كما عهد أبو بكر إلى عمر) بقوله الذي كتبه قبل موته بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد أبو بكر خليفة رسول الله ﷺ عند آخر عهده بالدين وأول عهده بالآخرة في الحالة التي يؤمن فيها الكافر ويتقي فيها الفاجر أتى استعملت عليكم عمر بن الخطاب فإن بر وعدل فذاك علمي ورأيي فيه، وإن جار وبدل فلا علم لي

□ قوله: (وزد بأنه مفرغ على ضعيف) كتب عليه م ر. □ قوله: (يندفع اغتراض التفصيل) أي المذكور.

في حياته ليكون، هو الخليفة بعده فهو، وإن كان خليفة في حياته لكن تصرفه موقوف على موته ففيه شبه بوكالة تُجَزَّتْ وعلّق تصرفها بشرط وبهذا يندفع ما هنا من الترددات ومما يؤيد ما ذكرناه أنه خليفة حالاً وإنما المنتظر تصرفه وأنه غير وصاية قولهم: وقت قبول المُعَيَّن الذي هو شرط من العهد إلى الموت وقضيته أنه لو أخره إلى ما بعد الموت لم يصح، وهو مُتَّجِهٌ لأن ذلك خلاف قضية العهد ويتشبههم له بالوكالة اندفع قول البلقيني ينبغي أن يجب الفوز في القبول وقولهم: لا بُد من وجود شروط الإمامة فيه وقت العهد فإن لم توجد إلا عند موت العاهد احتاج للبيعة.

(تنبيه) ظاهر كلامهم هنا أنه لا بُد من القبول لفظاً وقضية تشبيهه بالوكالة أن الشرط عدم الرد إلا أن يفرق بالاحتياط للإمامة وعلى الأول يفرق بينه وبين ما قدمته في البيعة بأنه ثم لم يثبت عن أحد حتى يقبل عنه بخلافه هنا.....

بالغيب والخير أزدت ولكل امرئ ما اكتسب وسيعلم الذين ظلموا أي متقلب يتقلبون مغني وع ش.  
 □ قوله: (في حياته) متعلق بالخلافة اه. رشيدى. □ قوله: (وبهذا) أي التصوير المذكور. □ قوله: (أنه خليفة الخ) بيان للموصول. □ قوله: (قولهم الخ) فاعل يؤيد. □ قوله: (من العهد الخ) خبر وقت قبول المُعَيَّن. □ قوله: (وقضيته) إلى قوله وقولهم في النهاية: □ قوله: (وقضيته أنه الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه ولا بُد أن يقبل الخليفة في حياة الإمام، وإن تراخى عن الاستخلاف كما اقتضاه كلام الروضة، وإن بحث البلقيني اشتراط الفور فإن أخره عن الحياة رجّع ذلك إلى الإيصاء وسيأتي حكمه اه. □ قوله: (لو أخره) أي عقد الخلافة ع ش رشيدى أقول هذا ظاهر صنيع النهاية لكن صنيع الشارح وما مرّ آنفاً عن المغني والأسنى صريحان في أن مزج ضمير القبول كما نبّه عليه سم فيما يأتي عنه.  
 □ قوله: (لو أخره الخ) الذي في شرح الرّوض ما نصّه فإن أخره أي القبول عن حياته رجّع ذلك فيما يظهر إلى الإيصاء وسيأتي حكمه اه. □ قوله: (وهو متّجه) كذا في النهاية وظاهره أنه يلغو العهد بالكلية، وهو أيضاً ظاهر قول شرح المنهج ويشترط القبول في حياته اه. لكن مرّ آنفاً عن المغني والأسنى أنه يرجع إلى الإيصاء ثم رأيت نبّه عليه سم بما نصّه قوله: اندفع إلى قول البلقيني ينبغي الخ يوهّم اشتراط أصل القبول وقد مرّ خلافه رشيدى وع ش أقول ما مرّ إنما، هو في الطريق الأول والكلام هنا في الطريق الثاني ولذا فرّق الشارح بينهما بما يأتي. □ قوله: (وقولهم الخ) عطف على قوله وقت الخ.  
 □ قوله: (فيه) أي في المعهود إليه. □ قوله: (هنا) أي في الاستخلاف. □ قوله: (أن يفرق) أي بين الإمامة والوكالة. □ قوله: (وعلى الأول) أي اشتراط القبول لفظاً. □ قوله: (بينه) أي الاستخلاف.  
 □ قوله: (ما قدمته الخ) أي من استقراء عدم اشتراط القبول، وإنما الشرط، هو عدم الرد.

□ قوله: (وقضيته أنه لو أخره الخ) الذي في شرح الرّوض ما نصّه فإن أخره أي القبول عن حياته رجّع ذلك فيما يظهر إلى الإيصاء وسيأتي حكمه اه. □ قوله: (وهو متّجه) كذا شرح م ر.



وَيَجُوزُ الْعَهْدُ لِجَمْعِ مُتَرَتِّبَيْنِ نَعَمْ، لِلأَوَّلِ مِثْلًا بَعْدَ مَوْتِ الْعَاهِدِ الْعَهْدُ بِهَا إِلَى غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا اسْتَقَلَّ صَارَ أَمْلَكَ بِهَا وَلَوْ أَوْصَى بِهَا لِوَاحِدٍ جَازَ لَكِنْ قَبُولُ الْمُوصَى لَهُ وَاجْتِمَاعُ الشَّرْطِ فِيهِ إِنَّمَا يُعْتَبَرَانِ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي (فَلَوْ جَعَلَ) الْإِمَامُ (الْأَمْرَ شُورَى بَيْنَ جَمْعٍ فَكَاسْتَخْلَافٍ) فِي الْاعْتِدَادِ بِهِ وَوَجُوبِ الْعَمَلِ بِقَضِيَّتِهِ (فَيَرْتَضُونَ) بَعْدَ مَوْتِهِ أَوْ فِي حَيَاتِهِ بِإِذْنِهِ (أَحَدَهُمْ)؛ لِأَنَّ عَمَرَ جَعَلَ الْأَمْرَ شُورَى بَيْنَ سِتَّةٍ عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ وَالزُّبَيْرِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ وَطَلْحَةَ فَاتَّفَقُوا بَعْدَ مَوْتِهِ عَلَى عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَوْ امْتَنَعُوا مِنَ الْاخْتِيَارِ لَمْ يُجْبَرُوا كَمَا لَوْ امْتَنَعَ

قوله: (وَيَجُوزُ الْعَهْدُ) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي النِّهَايَةِ. قوله: (وَيَجُوزُ الْعَهْدُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرَّوَضِ مَعَ شَرْحِهِ وَعَلَيْهِ أَنْ يَخْرُجَ الْأَصْلَحُ لِلْإِمَامَةِ أَنْ يَجْتَهِدَ فِيهِ فَإِذَا ظَهَرَ لَهُ وَاحِدٌ وَلَا هَـ وَلَهُ جَعْلُ الْخِلَافَةِ لِزَيْدٍ ثُمَّ بَعْدَهُ لِعَمْرٍو ثُمَّ بَعْدَهُ لِيُنْكَرَ وَتَنْتَقِلَ عَلَى مَا رَتَّبَ كَمَا رَتَّبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمْرَاءَ جَيْشٍ مُؤْتَةً فَإِنْ مَاتَ الْأَوَّلُ فِي حَيَاتِهِ أَيْ الْمُعَاهِدِ فَالْخِلَافَةُ لِلثَّانِي، وَإِنْ مَاتَ الثَّانِي أَيْضًا فَهِيَ لِلثَّالِثِ، وَإِنْ مَاتَ وَبَقِيَ الثَّلَاثَةُ أَحْيَاءً وَانْتَصَبَ الْأَوَّلُ لِلْخِلَافَةِ كَانَ لَهُ أَنْ يَعْهَدَ بِهَا إِلَى غَيْرِ الْآخِرِينَ؛ لِأَنَّهُمَا لَمَّا انْتَهَتْ إِلَيْهِ صَارَ أَمْلَكَ بِهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا مَاتَ وَلَمْ يَعْهَدْ إِلَى أَحَدٍ فَلَيْسَ لِأَهْلِ الْبَيْعَةِ أَنْ يُبَايَعُوا غَيْرَ الثَّانِي وَيُقَدِّمَ عَهْدَ الْأَوَّلِ عَلَى اخْتِيَارِهِمْ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْاسْتِخْلَافِ رِضَا أَهْلِ الْحُلِّ وَالْعَقْدِ فِي حَيَاتِهِ أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ بَلْ إِذَا ظَهَرَ لَهُ وَاحِدٌ جَازَ اسْتِخْلَافُهُ مِنْ غَيْرِ حُضُورِ غَيْرِهِ وَلَا مُشَاوَرَةِ أَحَدٍ هـ. قوله: (وَلَوْ أَوْصَى الْإِمَامُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرَّوَضِ مَعَ شَرْحِهِ وَلَوْ أَوْصَى بِهَا جَازَ كَمَا لَوْ اسْتَخْلَفَ لَكِنْ قَبُولُ الْمُوصَى لَهُ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي وَقِيلَ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ بِالْمَوْتِ يَخْرُجُ عَنِ الْوِلَايَةِ وَيَتَعَيَّنُ مَنْ اخْتَارَهُ لِلْخِلَافَةِ بِالْاسْتِخْلَافِ أَوْ الْوَصِيَّةِ مَعَ الْقَبُولِ فَلَيْسَ لِغَيْرِهِ أَنْ يُعَيِّنَ غَيْرَهُ فَإِنْ اسْتَعْفَى الْخَلِيفَةُ أَوْ الْمُوصَى لَهُ بَعْدَ الْقَبُولِ لَمْ يَتَعَزَّلْ حَتَّى يُغْفَى وَيُوجَدَ غَيْرُهُ فَإِنْ وَجَدَ غَيْرَهُ جَازَ اسْتِغْفَاؤُهُ وَإِغْفَاؤُهُ وَخَرَجَ مِنَ الْعَهْدِ بِاسْتِجْمَاعِهِمَا وَلَا امْتِنَاعَ وَبَقِيَ الْعَهْدُ لَزِمًا هـ.

قوله (سني): (شورى) مَصْدَرٌ بِمَعْنَى التَّشَاوُرِ هـ. مُغْنِي.

قوله (سني): (فَيَرْتَضُونَ أَحَدَهُمْ) أَيْ فَلَيْسَ لَهُمُ الْعُدُولُ إِلَى غَيْرِهِمْ ثُمَّ مَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّهُمْ يَخْتَارُونَ وَاحِدًا مِنْهُمْ ظَاهِرٌ إِنْ قُوِّضَ لَهُمْ لِيَخْتَارُوا وَاحِدًا مِنْهُمْ فَلَوْ قُوِّضَ لِيَجْمَعَ لِيَخْتَارُوا وَاحِدًا مِنْ غَيْرِهِمْ أَوْ مُطْلَقًا هَلِ الْحُكْمُ كَذَلِكَ فَيَخْتَارُوا مَنْ شَاءُوا أَوْ لَا وَكَانَ لَا عَهْدَ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ هـ. ع ش.

قوله: (بَعْدَ مَوْتِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَدْ يُشْكِلُ فِي الْمُغْنِي. قوله: (بَيْنَ سِتَّةٍ الْإِمَامُ) لَعَلَّهُ إِنَّمَا خَصَّصَهُمْ لِإِعْلَامِهِ بِأَنَّهُ لَا تَصْلُحُ لِغَيْرِهِمْ بِكَرَاهِيٍّ هـ. ع ش وَالْأَوَّلَى لِإِعْلَامِهِ بِأَنَّهُمْ أَصْلَحُ لِلْإِمَامَةِ مِنْ غَيْرِهِمْ. قوله: (وَلَوْ امْتَنَعُوا) أَيْ أَهْلُ الشُّورَى وَقَوْلُهُ لَمْ يُجْبَرُوا أَيْ عَلَى الْاخْتِيَارِ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ غَيْرُهُمْ وَلَا غَيْرُ الْمَعْهُودِ إِلَيْهِ

قوله: (لِيَجْمَعَ مُتَرَتِّبَيْنِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوَضِ وَتَنْتَقِلُ إِلَيْهِمْ عَلَى مَا رَتَّبَ هـ. قوله: (نَعَمْ لِلأَوَّلِ مِثْلًا بَعْدَ مَوْتِ الْعَاهِدِ الْعَهْدُ بِهَا إِلَى غَيْرِهِمْ) عِبَارَةُ الرَّوَضِ وَلَهُ تَبْدِيلُ عَهْدِ غَيْرِهِ لَا عَهْدِهِ هـ. قوله: (لَمْ يُجْبَرُوا) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ غَيْرُهُمْ وَلَا غَيْرُ الْمَعْهُودِ إِلَيْهِ.

المعهود إليه من القبول وكأن لا عهد ولا جعل شورى وظاهر كلامه أن الاستخلاف بقسميه يختص بالإمام الجامع للشروط، وهو مثبته ومن ثم اعتمده الأذرعى وقد يشكّل عليه ما في التواريخ والطبقات من تنفيذ العلماء وغيرهم لعهود خلفاء بني العباس مع عدم اجتماعهم الشروط بل نفذ السلف عهود بني أمية مع أنهم كذلك إلا أن يقال هذه وقائع مُحتملة أنهم إنما نفذوا ذلك للشوكة وخشية الفتنة لا للعهد بل هذا، هو الظاهر (و) ثالثها (بإستلاء جامع الشروط) بالشوكة لانتظام الشغل به هذا إن مات الإمام أو كان مُتغلباً أي ولم يجمع الشروط كما هو ظاهر (وكذا فاسق وجاهل) وغيرهما، وإن اختلفت فيه الشروط كلها (في الأصح)، وإن عصى بما فعل خذراً من تشتت الأمر وثوران الفتن.

(فرغ) لا يجوز عقدها لاثنيين في وقت واحد ثم إن ترتباً يقيناً تعيين الأول ولا بطلا ولا يأتي

اه. سم أقول قد يقال يُنافي عدم الجبر في الثاني قول الرّوض مع شرحه والمُعني فإن لم يصلح للإمامة إلا واحد لزمه طلبها وأجبر عليها إن امتنع من قبولها اه. قوّه: (وكان) يظهر أنها مُحفّفة من المُثقلَة حذف اسمها وقوله لا عهد ولا جعل إلخ بصيغة المُضي المبني للفاعل خبرها عبارة المُعني وكأنه لم يعهد إلخ وعبارة الأسنى بل يكون الأمر كما لو لم يجعلها شورى اه. قوّه: (يختص بالإمام الجامع إلخ) فلا عبرة باستخلاف الجاهل والفايق أسنى ومُعني. قوّه: (وقد يشكّل عليه) أي على الاختصاص المذكور. قوّه: (بل هذا) أي كَوْنُ التّفيد المذكور للشوكة لا للعهد. قوّه: (بالشوكة) إلى الفرع في النهاية وإلى قوله، وإن استحسنه في المُعني. قوّه: (هذا إن مات الإمام إلخ) عبارة المُعني والرّوض مع شرحه بعد موت الإمام أما الاستيلاء على الحيّ فإن كان الحيّ مُتغلباً انعقدت إمامة المُتغلب عليه، وإن كان إماماً ببيعة أو عهد لم تتعقد إمامة المُتغلب عليه اه. قوّه: (أو كان مُتغلباً) أي الإمام الذي أخذ عنه ذو الشوكة الجامع للشروط اه. ع ش. قوّه: (أي ولم يجمع إلخ) انظره هل يخالف هذا الإطلاق ما قدّمنا عن المُعني والرّوض مع شرحه. قوّه: (وغيرهما إلخ) ظاهره ولو كافراً وعبارة الخطيب نعم الكافر إذا تغلب لا تتعقد إمامته لقوله تعالى ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١] وقول الشيخ عز الدين لو استولى الكفار على إقليم قولوا للقضاء رجلاً مُسلمًا فالذي يظهرُ انعقاده ليس بظاهر اه. والأقرب ما قاله الخطيب اه. ع ش.

قوّه: (كلها) أي إلا الإسلام أما لو استولى كافر على الإمامة فلا تتعقد إمامته اه. حليّ وتقدّم عن شرح مُسلم أن المُبتدع كالكافر هنا عند الجمهور. قوّه: (لا يجوز عقدها لاثنيين إلخ) أي فأكثر ولو بأقاليم ولو تباعدت مُعني وروض مع شرحه. قوّه: (ولا بطلا إلخ) عبارة المُعني فإن جهل سبق أو عليم لكن جهل سابق فكما مرّ في نظيره من الجمعة والنكاح فينطّل العقدان، وإن عليم السابق ثم نسي

قوّه: (أو كان مُتغلباً إلخ) عبارة الرّوض وشرحه وكذا تتعقد لمن قهره أي قهر ذا الشوكة عليها فينزعزل هو بخلاف ما لو قهر عليها من انعقدت إمامته ببيعة أو عهد فلا تتعقد له ولا ينزعزل المقهور اه.

هنا الوقف إن خشي منه ضرر لما يترتب عليه من المفاسد التي لا يتدارك خرقها بل يعمى على أهل الحل والعقد تولية أحدهما؛ لأن لهما فيها شبهة ألغت النظر لغيرهما فاندفع نزاع البلقيني فيه، وإن استحسن وقوع اختلاف تأليفين لبعض مشايخنا في بقاء خلافة المتولي من بني العباس بطريق العهد المتسلسل فيهم إلى الآن قليل نعم، لما أجمعت عليه الأعصار المتأخرة بعد زوال شوكة الخلافة من أنه لا يؤلى السلطان من الأكراد والأثرار إلا هو مشترطاً عليه ابتداءً أنه نائبه في العام والخاص وقيل لا لزوال شوكة من أصلها حتى إن بعض السلاطين أهانه وحسبه وأخذ أكثر أقطاعه وما زال متقهراً إلى الآن حتى انعدم بالكليّة وقد قدمت ما يزيل الأول من أنه لا عبرة بعهد غير مستجمع الشروط ولا نظر للضعف وزوال الشوكة؛ لأن غروضهما إن صححت ولايته لا يزيلها بل لا تصح تولية غيره حتى يخلع نفسه مطلقاً أو يخلع لسبب ولا ينزع بأسر كفار له إلا إن أيس من خلاصه ومثلهم بغاة لهم إمام وإلا لم ينزع، وإن أيس من خلاصه؛ لأنه نادر.

(قلت لو ادعى من لزمته زكاة ممن استولى عليهم بغاة) (دفع الزكاة إلى البغاة) أي إمامهم أو منصوبه (صدّق) بلا يمين على المعتمد وإن اتهم لينائها على التخفيف ويسر أن يستظهر على

وقف الأمر رجاء الإنكشاف فإن أضر الوقف بالمسلمين عقد لأحدهما لا لغيرهما والحق في الإمامة للمسلمين لا لهما فلا تسمع دعوى أحدهما سبق، وإن أقرب به أحدهما للآخر بطل حقه ولا يثبت الحق للآخر إلا بيّنه اهـ. فوه: (نزاع البلقيني فيه) أي حيث قال بل الأصح جواز عقده لغيرهما إذ هو مقتضى بطلان عقدهما اهـ. أسنى. فوه: (وإن استحسن) أي نزاع البلقيني وممن استحسنه شيخ الإسلام في شرح الروض. فوه: (السلطان) مفعول لا يؤلى وقوله إلا هو أي المتولي من بني العباس فاعله. فوه: (مشرطاً عليه) أي المتولي على السلطان. فوه: (حتى انعدم) أي شوكته. فوه: (وقد قدمت) أي أنفاً في شرح فيرتضون أحدهم. فوه: (من أنه إلخ) بيان لما يزيل إلخ. فوه: (بعهد غير إلخ) بالإضافة. فوه: (ولا نظر للضعف إلخ) ردّ لدليل الثاني مع قبوله نفسه. فوه: (لأن غروضهما) إلى المثني في الروض والمثني. فوه: (مطلقاً) أي لسبب ودونه. فوه: (إلا إن أيس من خلاصه) أي فينزع فحيث لا يؤثر عهده لغيره بالإمامة وتنفذ لغيره بخلاف ما لو عهد لغيره قبل اليأس لبقائه على إمامته، وإن خلاص بعد اليأس من خلاصه لم يعد إلى إمامته بل يستتر فيها ولي عهده مثني وروض مع شرحه. فوه: (والأ) أي، وإن لم يكن للبغاة إمام. فوه: (لم ينزع إلخ) ويستنب عن نفسه إن قدر على الاستتابة وإلا استنب عنه فلو خلع الإمام نفسه أو مات لم يصير المستتاب إماماً مثني وروض مع شرحه. فوه: (من لزمته) إلى قوله وأخر هذه الأحكام في المثني إلا قوله أو تمن وقوله أي وقد قرب إلا فلا يصدق وإلى قوله فائدة في النهاية. فوه: (إمامهم أو منصوبه) إنما اقتصر عليهما؛ لأن الكلام فيما يتعلق بالإمام وإلا فلو ادعى للدفع إلى فقراء البغاة أو مساكينهم صدق أيضاً اهـ. ع ش.

صِدْقُهُ إِذْ أَتَاهُمْ (بِئَمِينِهِ) خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ فِي وَجُوبِهَا (أَوْ) ادَّعَى (دَفَعَ جِزْيَةَ فَلَا) يُصَدِّقُ (عَلَى الصَّحِيحِ) لِأَنَّهَا كَالْأَجْرَةِ إِذْ هِيَ عِوَضٌ عَنْ سُكْنَى دَارِنَا وَبِهِ فَارَقَتْ الزَّكَاةَ (وَكَذَا خَرَايجُ فِي الْأَصْحَاحِ)؛ لِأَنَّهُ أَجْرَةٌ أَوْ ثَمَنٌ وَلَا يُقْبَلُ ذَلِكَ مِنَ الذَّمِّيِّ جِزْمًا (وَيُصَدِّقُ فِي) إِقَامَةِ (حَدٍّ) أَوْ تَعْزِيرٍ عَلَيْهِ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ بَلَا يَمِينٍ لِأَنَّ الْحُدُودَ تُذَرَّ بِالشُّبُهَاتِ (إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ بَيِّنَةٌ وَلَا أَثَرٌ لَهُ فِي الْبَدَنِ) أَيْ وَقَدْ قَرُبَ الزَّمَنُ بِحَيْثُ لَوْ كَانَ لَوُجِدَ أَثَرُهُ فِيمَا يَظْهَرُ فَلَا يُصَدِّقُ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَفَارَقَ الْمُقِرُّ بِأَنَّهُ لَا يُقْبَلُ رُجُوعُهُ بِخِلَافِ الْمُقِرِّ وَإِنْكَارُ بَقَاءِ الْحَدِّ عَلَيْهِ فِي مَعْنَى الرُّجُوعِ وَأَخَّرَ هَذِهِ الْأَحْكَامَ إِلَى هُنَا لِتَعْلُقِهَا بِالْإِمَامِ فَإِنْ قُلْتُ وَقِتَالُ الْبَغَاةِ وَنَحْوُهُ مُتَعَلِّقٌ بِهِ أَيْضًا فَكَانَ الْأَنْسَبُ تَأْخِيرُهُ إِلَيْهَا أَوْ تَقْدِيمُهَا مَعَهُ قُلْتُ هَذِهِ تَتَعَلَّقُ بِهِ مَعَ وَجُودِ الْبَغْيِ وَعَدَمِهِ فَكَانَتْ أَنْسَبَ بِهِ مِنْ غَيْرِهَا (فَالْإِدَّةُ) عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْإِسْلَامِ أَنْ يَقْضِيَ بَيْنَ خَصْمَيْنِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِإِنَائِيهِ الْخَاصُّ قَالَ الذَّمِيرِيُّ، وَهُوَ مَذْهَبُنَا كَمَا نَقَلَهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَاعْتَرِضَ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ فِي مِثَالِهِ وَيُعْتَرِضُ أَيْضًا بِأَنَّهُ ثُبُوتُ ذَلِكَ لِإِنَائِيهِ دُونَهُ بَعِيدٌ لَا يُؤَافِقُهُ قِيَاسٌ إِلَّا أَنْ يَرَدَّ بِهِ نَقْلٌ صَرِيحٌ لَا يُقَالُ قَدْ يَشْتَغِلُ عَنْ وَظِيفَتِهِ مِنَ النَّظَرِ فِي الْمَصَالِحِ الْكُلِّيَّةِ؛ لِأَنَّا نَعْنَعُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ وَصُولُ جِزْيَتِهِ إِلَيْهِ لِيَطْلُبَ حُكْمَهُ فِيهَا نَادِرٌ لَا يَشْتَغِلُ عَنْ ذَلِكَ وَبِفَرْضِ عَدَمِ نُدُورِهِ يُلْزَمُهُ تَقْدِيمُ تِلْكَ عَلَى هَذِهِ.

□ قول (سني): (بِئَمِينِهِ) مُتَعَلِّقٌ يُسْتَظْهَرُ. □ قوله: (أَوْ ادَّعَى) أَيْ دَعَا. □ مُغْنِي. □ قوله: (وَبِهِ) أَيْ بِكَوْنِ الْجِزْيَةِ كَالْأَجْرَةِ. □ قوله: (وَكَذَا خَرَايجُ الْخ) أَيْ لِأَرْضٍ خَرَاجِيَّةٍ ادَّعَى مُسْلِمٌ دَفْعَهُ لِغَاضِي الْبَغَاةِ. □ مُغْنِي. □ قوله: (أَوْ ثَمَنٌ) يَتَأَمَّلُ. □ رَشِيدِي عِبَارَةٌ عَنْ شَيْءٍ يَتَأَمَّلُ كَوْنُ الْخَرَايجِ ثَمَنًا وَلَعَلَّ صَوْرَتَهُ أَنَّ يُصَالِحُهُمْ عَلَى أَنَّ الْأَرْضَ لَهُمْ بَعْدَ اسْتِيلَانِهَا عَلَيْهَا وَيُقَدَّرُ عَلَيْهِمْ خَرَايجًا مُعَيَّنَةً فِي كُلِّ سَنَةٍ فَكَانَتْ بَاعِهَا لَهُمْ بِثَمَنٍ مُؤَجَّلٍ بِمَنْجَهُولٍ وَاعْتَرِضَ لِلْحَاجَةِ وَلَا يَنْقُطُ ذَلِكَ بِإِسْلَامِهِمْ وَالْأَقْرَبُ تَصْوِيرُ ذَلِكَ بِمَا لَوْ ضَرَبَ عَلَيْهِمْ خَرَايجًا مُقَدَّرًا فِي كُلِّ سَنَةٍ مِنْ نَوْعٍ مَخْصُوصٍ ثُمَّ دَفَعُوا بِدَلِّهِ لِمُتَوَلِّي بَيْتِ الْمَالِ فَإِنْ مَا يَقْبِضُهُ مِنْهُمْ عِوَضٌ لِمَا قُدِّرَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْخَرَايجِ.

□ قول (سني): (وَلَا أَثَرُ الْخ) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ. □ مُغْنِي. □ قوله: (لَوْ كَانَ) أَيْ وَجِدَ الْحَدُّ أَيْ أَقِيمَ عَلَيْهِ. □ قوله: (وَفَارَقَ) أَيْ مَن ثَبَتَ الْحَدُّ عَلَيْهِ بِالْبَيِّنَةِ عَنْ شَيْءٍ وَرَشِيدِي. □ قوله: (بِخِلَافِ الْمُقِرِّ) أَيْ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ رُجُوعُهُ. □ ع. ش. □ قوله: (وَإِنْكَارُ بَقَاءِ الْحَدِّ الْخ) جَوَابُ سَوَالٍ غَنِيٍّ عَنِ الْبَيَانِ. □ قوله: (هَذِهِ الْأَحْكَامُ) أَيْ الَّتِي زَادَهَا. □ قوله: (تَأْخِيرُهُ) أَيْ نَحْوُ قِتَالِ الْبَغَاةِ إِلَيْهَا أَيْ إِلَى هَذِهِ الْأَحْكَامِ الْمَزِيدَةِ. □ قوله: (هَذِهِ) أَيْ الْأَحْكَامُ الْمَزِيدَةُ. □ قوله: (بِأَنَّهُ) أَيْ مَا نَقَلَهُ الذَّمِيرِيُّ عَنْ شَرْحِ مُسْلِمٍ وَقَوْلُهُ فِيهِ أَيْ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ. □ قوله: (تَقْدِيمُ تِلْكَ) أَيْ الْمَصَالِحِ الْكُلِّيَّةِ عَلَى هَذِهِ أَيْ الْجِزْيَةِ الْوَاصِلَةِ إِلَيْهِ.



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الرِّدَّةِ

أَعَادَنَا اللَّهُ تَعَالَى مِنْهَا (هِيَ) لُغَةُ الرُّجُوعِ وَقَدْ تُطْلَقُ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ مِنْ أَدَاءِ الْحَقِّ كَمَا نَعْنِي الزَّكَاةَ فِي زَمَنِ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَشَرْعًا (قَطَعَ) مَنْ يَصْحُ طَلَاقُهُ دَوَامَ (الْإِسْلَامِ) وَمَنْ ثُمَّ كَانَتْ أَفْحَشَ أَنْوَاعِ الْكُفْرِ وَأَعْلَظَهَا حُكْمًا وَإِنَّمَا تُحِيطُ الْعَمَلُ عِنْدَنَا إِنْ اتَّصَلَتْ بِالْمَوْتِ لِآيَةِ الْبَقَرَةِ وَكَذَا آيَةُ الْمَائِدَةِ إِذْ لَا يَكُونُ خَاسِرًا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا إِنْ مَاتَ كَافِرًا فَلَا تَجِبُ إِعَادَةُ عِبَادَاتِهِ قَبْلَ الرِّدَّةِ وَقَالَ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ الرِّدَّةِ)

إِنَّمَا ذَكَرَهَا هُنَا؛ لِأَنَّهَا جَنَائَةٌ عَلَى الدِّينِ وَمَا قَبْلَهَا عَلَى النَّفْسِ وَأَخْرَجَهَا مَعَ كَوْنِهَا أَهَمَّ لِكثَرَةِ وَقُوعِ مَا قَبْلَهَا اهـ. ع ش. ة فَوَدَّ: (لُغَةً) إِلَى قَوْلِهِ وَزَعَمُ الْإِمَامُ فِي النِّهَايَةِ. ة فَوَدَّ: (الرُّجُوعُ) أَي عَنْ الشَّيْءِ إِلَى غَيْرِهِ اهـ. مُغْنِي. ة فَوَدَّ: (وَقَدْ تُطْلَقُ) أَي مَجَازًا لُغَوِيًّا وَقَوْلُهُ كَمَا نَعْنِي الزَّكَاةَ الْإِلَخ أَي فَإِنَّهُمْ لَمْ يَزِدُوا حَقِيقَةً، وَإِنَّمَا مَنَعُوا الزَّكَاةَ بِتَأْوِيلٍ، وَإِنْ كَانَ بِإِطْلَاقِ اهـ. ع ش. ة فَوَدَّ: (مَنْ يَصْحُ طَلَاقُهُ) أَي بِفَرْضِ الْأَثْنَى ذَكَرًا قَالَهُ الرَّشِيدِيُّ وَقَالَ الْبُجَيْرِيُّ بِأَنْ يَكُونَ مُكَلَّفًا مُخْتَارًا وَتَدْخُلَ فِيهِ الْمَرْأَةُ؛ لِأَنَّهُ يَصْحُ طَلَاقُهَا نَفْسَهَا بِتَقْوِيضِهِ إِلَيْهَا وَطَلَاقُ غَيْرِهَا بِوَكَايَتِهَا اهـ. ة فَوَدَّ: (دَوَامَ الْإِسْلَامِ) دَفَعَ بِهِ مَا قِيلَ إِنَّ الْإِسْلَامَ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي فَمَا مَعْنَى قَطْعِهِ وَأَيْضًا أَتَى بِهِ لِإِبْقَاءِ إِغْرَابِ الْمُتَنِّ، وَإِنْ قَالَ ابْنُ قَاسِمٍ إِنَّهُ غَيْرُ ضَرُورِيٍّ اهـ. رَشِيدِي. ة فَوَدَّ: (وَمِنْ ثُمَّ) إِلَى قَوْلِهِ وَزَعَمُ الْإِمَامُ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَكَذَا آيَةُ الْمَائِدَةِ إِلَى فَلَا تَجِبُ. ة فَوَدَّ: (وَمِنْ ثُمَّ كَانَتْ الْإِلَخ) انْظُرْ مَا وَجَّهَ التَّفْرِيعَ عِبَارَةً الْمَغْنِيِّ وَهِيَ أَفْحَشُ الْإِلَخ. ة فَوَدَّ: (أَفْحَشُ أَنْوَاعِ الْكُفْرِ الْإِلَخ) لَا يُقَالُ إِنَّ مُقْتَضَاهُ أَنَّ كُلَّ مُرْتَدٍّ أَفْبَحُ مِنْ أَبِي جَهْلٍ وَأَبِي لَهَبٍ وَأَضْرَابِهِمَا مِنَ الَّذِينَ عَانَدُوا الْحَقَّ وَأَذَوْهُ ﷺ وَأَصْحَابَهُ بِأَنْوَاعِ الْأَذْيَةِ وَصَدَّوْا عَنِ الْإِسْلَامِ مَنْ أَرَادَ الدُّخُولَ فِيهِ وَعَذَّبُوا مَنْ أَسْلَمَ بِأَنْوَاعٍ تَعْذِيبٍ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْقَبَائِحِ؛ لِأَنَّ أَفْبَحِيَّةَ نَوْعٍ مِنْ نَوْعٍ لَا تَقْتَضِي أَنَّ كُلَّ فَرْدٍ لِلْأَوَّلِ أَفْبَحُ مِنْ كُلِّ فَرْدٍ لِلثَّانِي كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ اهـ. ع ش. ة فَوَدَّ: (وَأَعْلَظَهَا حُكْمًا) أَي لِأَنَّ مِنْ أَحْكَامِ الرِّدَّةِ بُطْلَانُ التَّصَرُّفِ فِي أَمْوَالِهِ بِخِلَافِ الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ وَلَا يَقْرُ بِالْجَزِيَّةِ وَلَا يَصْحُ تَأْمِينُهُ وَلَا مُهَادَنَتُهُ بَلْ مَتَى لَمْ يَثْبُتْ حَالًا قُتِلَ اهـ. ع ش. ة فَوَدَّ: (فَلَا تَجِبُ إِعَادَةُ الْإِلَخ) أَي فَلَوْ خَالَفَ وَأَعَادَ لَمْ تَتَعَدَّ اهـ. ع ش. ة فَوَدَّ: (قَبْلَ الرِّدَّةِ) أَي الْوَاقِعَةَ قَبْلَ الرِّدَّةِ اهـ. ع ش.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ الرِّدَّةِ)

ة فَوَدَّ: (دَوَامَ الْإِسْلَامِ) قَدْ لَا يَخْتِاجُ لِتَقْدِيرِ دَوَامٍ.

أبو حنيفة رحمته الله تجبُّ أما إحباطُ ثوابِ الأعمالِ بِمُجَرَّدِ الرَّدَّةِ فَمَحْلٌ وَفَاقٍ وَظَنُّ الْإِسْتَوِيِّ أَنَّ  
 هَذَا يُنَافِي عَدَمَ إِحْبَاطِهَا لِلْعَمَلِ فَاعْتَرَضَ بِهِ وَلَيْسَ بَظَنٍّ إِذْ إِحْبَاطُ الْعَمَلِ الْمُوجِبُ لِلْإِعَادَةِ غَيْرُ  
 إِحْبَاطٍ مُجَرَّدٍ ثَوَابِهِ إِذِ الصَّلَاةُ فِي الْمَغْضُوبِ لَا ثَوَابَ فِيهَا عِنْدَ الْجُمْهُورِ مَعَ صِحَّتِهَا وَزَعَمُ  
 الْإِمَامِ عَدَمَ إِحْبَاطِهَا لِلْعَمَلِ، وَإِنْ مَاتَ كَافِرًا بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يُعَاقَبُ عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ غَرِيبٌ بَلِ  
 الصُّوَابُ إِحْبَاطُهَا وَإِنْ فَعَلَ حَالِ الْإِسْلَامِ لِأَنَّ شَرْطَهُ مَوْتُ الْفَاعِلِ مُسْلِمًا وَإِلَّا صَارَ كَأَنَّهُ لَمْ  
 يَفْعَلْ فَيُعَاقَبْ عَلَيْهِ وَخَرَجَ بِقَطْعِ الْكُفْرِ الْأَصْلِيِّ قَالَهُ الْغَزَالِيُّ وَاعْتَرَضَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِأَنَّ الْإِخْرَاجَ  
 إِنَّمَا يَكُونُ بِالْفَصْلِ وَالْكُفْرُ الْأَصْلِيُّ خَارِجٌ بِنَفْسِ الرَّدَّةِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْجِنْسَ قَدْ يَكُونُ مُخْرِجًا  
 بِاعْتِبَارِ إِذِ الْقَطْعِ الْأَعْمُ يَشْمَلُ الْكُفْرَ الْأَصْلِيَّ؛ لِأَنَّ فِيهِ قَطْعَ مَوَالَاةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهُوَ مِنْ حَيْثُ  
 ذَاتِهِ شَامِلٌ لَهُ وَمِنْ حَيْثُ إِضَافَتُهُ لِلْإِسْلَامِ مُخْرِجٌ لَهُ وَهَذَا هُوَ مُرَادُ الْغَزَالِيِّ.....

□ فَوَدَّ: (أَنَّ هَذَا) أَيِ إِحْبَاطِ الثَّوَابِ وَقَوْلُهُ بِهِ أَيِ بِالتَّنَافِي. □ فَوَدَّ: (عِنْدَ الْجُمْهُورِ) أَيِ وَأَمَّا عِنْدَ غَيْرِهِمْ  
 فَفِيهَا ثَوَابٌ وَالْعِقَابُ بِغَيْرِ حِزْمَانِ الثَّوَابِ اه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (مَعَ صِحَّتِهَا) أَيِ وَإِسْقَاطِهَا الْقَضَاءَ اه.  
 مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَزَعَمُ الْإِمَامُ الْإِخْرَاجَ) مُتَبَدِّلاً خَبَرَهُ قَوْلُهُ: غَرِيبٌ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ فَعَلَ) أَيِ الْعَمَلِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ  
 شَرْطَهُ) أَيِ عَدَمَ الْعِقَابِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ شَرْطَهُ مَوْتُ الْفَاعِلِ) هَذَا مَحَلُّ التَّرَاجُعِ فَلَا يَرُدُّ عَلَى الْإِمَامِ اه.  
 سَم. □ فَوَدَّ: (وَخَرَجَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ إِذِ الْقَطْعُ إِلَى وَلَا يَشْمَلُ الْحَدَّ. □ فَوَدَّ: (بِقَطْعِ) أَيِ  
 بِقَطْعِ الْإِسْلَامِ كَمَا عَبَّرَ بِهِ النِّهَايَةُ وَيُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي وَمِنْ حَيْثُ إِضَافَتُهُ لِلْإِسْلَامِ الْإِخْرَاجُ فِي كَلَامِ  
 الْغَزَالِيِّ تَسْمَحُ. □ فَوَدَّ: (الْكُفْرُ الْأَصْلِيُّ) أَيِ فَلَيْسَ رَدَّةً اه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْجِنْسَ قَدْ يَكُونُ  
 مُخْرِجًا بِاعْتِبَارِ) وَذَلِكَ إِذَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ فَضْلِهِ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ بَلٍ وَكَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ وَأُرِيدَ  
 بِالْإِخْرَاجِ عَدَمُ الدُّخُولِ وَهَذَا الثَّانِي أَوْلَى كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ مَحَلِّهِ اه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (بِاعْتِبَارِ) وَمِنْهُ  
 أَخْرَجَ بَعْضُ الْمَنَاطِقَةِ بِالْحَيَوَانِ فِي قَوْلِهِمُ الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ نَاطِقٌ الْمَلَائِكَةُ وَالْجِنُّ اه. نِهَايَةُ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ  
 فِيهِ قَطْعَ مَوَالَاةِ اللَّهِ الْإِخْرَاجَ) فِيهِ أَنَّ قَطْعَ الْمَوَالَاةِ الَّذِي هُوَ إِزَالَتُهَا بَعْدَ وُجُودِهَا غَيْرُ مُتَحَقِّقٍ فِي الْكُفْرِ  
 الْأَصْلِيِّ إِذْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَوَالَاةٌ ثَمَّ أُزِيلَتْ فَحَقِيقَةُ الْقَطْعِ بِهَذَا الْمَعْنَى غَيْرُ مُتَحَقِّقَةٍ فِيهِ تَأَمَّلْهُ اه. سَم.  
 □ فَوَدَّ: (وَهَذَا) أَيِ كَوْنُ الْإِخْرَاجِ بِحَيْثِيَّةِ الْإِضَافَةِ.

□ فَوَدَّ: (لِأَنَّ شَرْطَهُ مَوْتُ الْفَاعِلِ) هَذَا مَحَلُّ التَّرَاجُعِ فَلَا يَرُدُّ عَلَى الْإِمَامِ. □ فَوَدَّ: (يَشْمَلُ الْكُفْرَ الْأَصْلِيَّ)  
 فِيهِ نَظَرٌ إِذِ الْمَقْهُومُ مِنْ قَطْعِ الْإِسْلَامِ إِزَالَةُ تَحَقُّقِهِ فَلَا يَشْمَلُ الْكُفْرَ الْأَصْلِيَّ الَّذِي لَمْ يَتَحَقَّقْ قَبْلَهُ إِسْلَامٌ  
 قَطُّ فَإِنْ أُرِيدَ الْإِخْرَاجُ بِقَطْعِ الْإِخْرَاجِ بِهِ فَرُغَ الدُّخُولِ فِي غَيْرِهِ وَلَا دُخُولُ لِّلْكُفْرِ الْأَصْلِيِّ أَوْ بِقَيْدِ  
 الْإِسْلَامِ أَوْ الْإِضَافَةِ إِلَيْهِ فَلَيْسَ الْإِخْرَاجُ بِقَطْعِ اللَّهِ إِلَّا أَنَّ يَكُونُ الْغَزَالِيُّ تَسْمَحُ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ كَلَامُ  
 الشَّارِحِ وَكَانَ يَكْفِي فِي الْجَوَابِ عَنِ الْغَزَالِيِّ أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّ خُرُوجَ الْأَصْلِيِّ بِالْقَطْعِ بِاعْتِبَارِ عَدَمِ شُمُولِهِ لَهُ  
 فَتَأَمَّلْهُ. □ فَوَدَّ: (قَطْعَ مَوَالَاةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) فِيهِ أَنَّ قَطْعَ الْمَوَالَاةِ الَّذِي هُوَ إِزَالَتُهَا بَعْدَ وُجُودِهَا غَيْرُ مُتَحَقِّقٍ  
 فِي الْكُفْرِ الْأَصْلِيِّ إِذْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَوَالَاةٌ ثَمَّ أُزِيلَتْ فَحَقِيقَةُ الْقَطْعِ بِهَذَا الْمَعْنَى غَيْرُ مُتَحَقِّقَةٍ فِيهِ فَتَأَمَّلْ.

والإخراج الردّة له إنّما، هو بعد تعريفها والكلام قبله وهي حينئذ مجهولة لا يصح الإخراج بها فتأمل ولا يشمل الحدّ كُفَرِ المُنافِقِ؛ لأنّه لم يوجد منه إسلام حتى يقطعه والحاقه بالمُرتدّ في حكمه لا يقتضي إيرادَه على المتن خلافاً لِمَنْ زعمه والمُنتقلُ مَنْ كُفَرِ لِكُفَرِ مَرٍّ فِي كَلَامِهِ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْمُرتدّ كَذَا قِيلَ.....

• قوله: (والكلام قبله) مُبتدأ وخبر واستشكله سم بما نصّه إن أراد كلام الغزالي فهو ممنوع؛ لأن الغزالي أخرجه من التعريف أو كلام ابن الرُّفعة وقوله والكُفَرُ الأصليُّ خارجٌ بنفسِ الردّة فأمّا أولاً فهو أيضاً ممنوع وأما ثانياً فسلمنا لكنّ قوله: وهي حينئذٍ إلخ ممنوع إذ العلمُ بحقيقة الشيء لا يتوقّف على ذكر تعريفه ومعنى قول ابن الرُّفعة خارجٌ بنفسِ الردّة أنّ معناها وحقيقتها غيرُ صادقٍ عليه وكونه غيرُ صادقٍ عليه لا يتوقّف على ذكره اهـ. • قوله: (وهي) أي الردّة حينئذٍ أي قبل تعريفها. • قوله: (والحاقه) أي المُنافِقِ اهـ. ع ش. • قوله: (على المتن) أي جمعه. • قوله: (والمُنتقلُ من كُفَرِ لِكُفَرِ إلخ) حاصله ادّعاء أنّه بتسليم أنّه مُرتدّ قد مرّ ذكره في كلامه فلا يردّ على كلامه هنا على أنّنا لا نسلم أنّه مُرتدّ ولا في حكمه فلا يردّ على التعريف أصلاً ولك أنّ تقول إذا سلّم أنّه مُرتدّ لا يتدفع الإيرادُ بالجواب الأول؛ لأنّ ذكره في محلٍّ آخر لا يتفّع في عدمِ جامعِيّةِ التعريف رَشِيدِيٍّ وَسَمٍّ. • قوله: (مرّ في كلامه فلا يردّ عليه إلخ) عبارةُ النّهايةِ المذكورِ في كلامه في بابِه فلا يردّ عليه على أنّ المُرجّحَ إجابته لتبليغ مأمّنه إلخ.

• قوله: (والإخراج إلخ) فيه ما لا يخفى فإنّ المراد بخروجه بنفسِ الردّة أنّه خارجٌ بجملة تعريفها لعدمِ صدقه عليه وأما قوله: والكلام قبله فشيءٌ غريبٌ فتأمل. • قوله: (والكلام قبله) إنّ أراد كلام الغزالي فهو ممنوع لأن الغزالي إنّما أخرجه من التعريف أو كلام ابن الرُّفعة وقوله والكُفَرُ الأصليُّ خارجٌ بنفسِ الردّة فأمّا أولاً فهو إيضاحٌ ممنوعٌ وأما ثانياً فسلمنا لكنّ قوله: وهي حينئذٍ إلخ ممنوع إذ العلمُ بحقيقة الشيء لا يتوقّف على ذكر تعريفه ومعنى قول ابن الرُّفعة خارجٌ بنفسِ الردّة أنّ معناها وحقيقتها غيرُ صادقٍ عليه وكونه غيرُ صادقٍ عليه لا يتوقّف على ذكره ألا ترى أنّا نقطع بأنّ معنى الفرس خارجٌ عن نفسِ معنى الإنسان سواءً ذُكر تعريف الإنسان أو لا ألا ترى أنّا لو سكّنا عن ذكر تعريف الإنسان لم يلزم جهلنا بمعناه؛ لأنّ ذكر التعريف إنّما هو لإفادة الغير الجاهل فتأمل وأعجب من أمره بتأمل ما ذكره بقوله فتأمل. • قوله: (لأنّه لم يوجد منه إسلام) فليخرج بالقطع الكافر الأصلي. • قوله: (والمُنتقلُ من كُفَرِ لِكُفَرِ إلخ) إنّ كان المُنتقلُ المذكورُ من أفراد المُرتدّ حقيقةً لم يتدفع وُروده عليه بمُرويه في كلامه؛ لأنّ معنى الإيراد أنّه غيرُ داخِلٍ في تعريف الردّة المذكور مع أنّه من أفراد المُرتدّ فيجبُ دخوله في التعريف ولا شكّ في عدمِ دخوله ومُرويه في كلامه لا يقتضي دخوله في التعريف، وإنّ لم يكن من أفراد المُرتدّ حقيقةً كما هو المُتبادِرُ فلا يردّ عليه، وإنّ لم يمرّ في كلامه لعدمِ تناوُلِ التعريف له وعدمِ كونه من أفراد المُعرّف فلا يضّرّ عدمُ دخوله فيه بل يجبُ خروجه عنه فلا وجه لتفريع عدمِ وُروده عليه بأنّه مرّ في كلامه ومُشاركته للمُرتدّ في حكمه لو سلّمنا لا دخلَ لها في الإيراد أو عدمه لأنّ كثيراً ما

وليس في محلّه؛ لأنّ الصّحيح أنّه يُجابُ لِتَبْلِيغِ المأمّن ولا يُجَبَرُ على الإسلام بخلافِ المُرْتَدِّ فليس حكمه حكمه فلا يَرُدُّ أصلاً وَوَضُفُّ وَلَدِ المُرْتَدِّ بِالرُّدَّةِ أمرٌ حَكْمِيٌّ فلا يَرُدُّ على ما نحن فيه ثم قطع الإسلام إمّا.

(بَيِّنَةُ) لِكُفْرٍ ويصحّ عدم تنوينه بتقدير إضافته لِمثَلٍ ما أُضِيفَ إليه ما عُطِفَ عليه كَنَصْفٍ وَثُلُثٍ دِرْهَمٍ حَالاً أَوْ مَالاً فَيَكْفُرُ بها حَالاً كما يأتي وَتَسْمِيَةُ العَزْمِ نِيَّةً بِنَاءً على ما يأتي أنّه المُرادُ منها غيرُ بَعِيدٍ وَتَرُدُّهُ في قطعه الآتي مُلْحَقٌ بِقُطْعِهِ تَغْلِيظاً عليه (أَوْ قَوْلٍ كُفْرٍ) عن قَصْدٍ وَرَوِيَّةٍ كما

• قوله: (وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ) قد يُجابُ بأنّ مراد هذا القيل أنّ حُكْمَهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ، وأنه لا بُدَّ مِنْ قَتْلِهِ ما لم يُسْلِمَ لكن في الجُمْلَةِ فلا يُنافي ذلك وَجُوبُ تَبْلِيغِهِ المأمّن؛ لأنّه بَعْدَ بُلُوغِهِ المأمّن إذا ظَفَرْنَا به قَتَلْنَاهُ وَإِنْ بَدَلُ الْجِزْيَةِ فلا تُقْبَلُ مِنْهُ وَلَا تَمْنَعُ مِنْ قَتْلِهِ إِنْ لَمْ يُسْلِمَ وَإِذَا أَكْرَهْنَاهُ على الإسلام فَاسْلَمَ صَحَّ إِسْلَامُهُ؛ لأنّ إكْرَاهَهُ بِحَقٍّ اه. سم. • قوله: (أَنَّهُ يُجَابُ) أَيِ الْمُتَنَقِّلِ. • قوله: (وَلَا يُجَبَرُ عَلَى الْإِسْلَامِ) أَيِ بَلِ يُطْلَبُ مِنْهُ الْإِسْلَامُ وَإِنْ ائْتَمَعَ أَمَرَ بِاللُّهُوقِ لِمَأْمَنِهِ، وَإِنْ ائْتَمَعَ مِنْهُمَا فَعَلَ بِهِ الإمام ما يراه مِنْ قَتْلِ أَوْ غَيْرِهِ وَإِذَا قَتَلَهُ كَانَ مَالُهُ فَيْئاً اه. ع ش. • قوله: (وَوَضُفُّ) إِلَى الْمُتَنِّ فِي الْمُغْنِي. • قوله: (وَلَدِ المُرْتَدِّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَمَنْ عُلِقَ بَيْنَ مُرْتَدِّينَ فَإِنَّهُ مُرْتَدٌّ عَلَى الْأَصَحِّ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ وَهَذَا لَا يَرُدُّ عَلَى التَّعْرِيفِ فَإِنَّهُ لَمْ يَرْتَدَّ، وَإِنَّمَا أَلْحَقَ بِالْمُرْتَدِّ حُكْمًا اه. • قوله: (عَلَى مَا نَحْنُ فِيهِ) أَيِ؛ لأنّ الْكَلَامَ فِي الرُّدَّةِ الْحَقِيقِيَّةِ لَا فِيمَا يَعُمُّ الْحُكْمِيَّةَ اه. سم. • قوله: (لِكُفْرٍ) إِلَى قَوْلِهِ لَكِنْ شَرَطَ فِي الْتَهَامَةِ. • قوله: (حَالاً الْخ) رَاجِعٌ إِلَى الْمُتَنِّ. • قوله: (وَتَسْمِيَةُ الْعَزْمِ الْخ) جَوَابُ سُؤَالٍ نَشَأَ عَنْ قَوْلِهِ أَوْ مَالاً عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَذَكَرَ النَّبِيَّ مَزِيدٌ عَلَى الْمُحَرَّرِ وَالشَّرْحَيْنِ وَالرُّوْضَةِ لِيَدْخُلَ مَنْ عَزَمَ عَلَى الْكُفْرِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ حَالاً لَكِنْ كَانَ يَتَّبِعِي عَلَى هَذَا التَّعْبِيرِ بِالْعَزْمِ فَقَدْ قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ إِنَّ النَّبِيَّ قَضَى الشَّيْءَ مُقْتَرَنًا بِفِعْلِهِ فَإِنْ قَصَدَهُ وَتَرَاحَى عَنْهُ فَهُوَ عَزَمٌ وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ التَّعْبِيرُ بِالْعَزْمِ اه. • قوله: (أَنَّهُ) أَيِ الْعَزْمِ وَقَوْلُهُ مِنْهَا أَيِ مِنَ النَّبِيَّةِ وَقَوْلُهُ غَيْرُ بَعِيدٍ خَبَرٌ وَتَسْمِيَةُ الْعَزْمِ. • قوله: (وَتَرُدُّهُ الْخ) كَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمَهُ عَلَى قَوْلِهِ ثُمَّ قَطَعَ الْإِسْلَامَ الْخ. • قوله: (فِي قُطْعِهِ) أَيِ الْإِسْلَامِ. • قوله: (الْآتِي) وَضُفُّ لَتَرُدُّهُ اه. رَشِيدِي. • قوله: (مُلْحَقٌ بِقُطْعِهِ الْخ) أَيِ فَلَا يَرُدُّ عَلَى تَعْرِيفِ الْمُصَنِّفِ. • قوله: (بِقُطْعِهِ) أَيِ بِالنَّبِيَّةِ فِيمَا يَتَّبِعِي اه. سم. • قوله: (وَرَوِيَّةٍ) تَأْمَلُ؛ فَإِنَّ الْقَصْدَ كَافٍ فِي حُصُولِ الرُّدَّةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَنْ تَأْمَلٍ

يَشَارِكُ الْمُخْتَلِفَاتِ فِي الْأَحْكَامِ أَوْ بَعْضِهَا وَإِذَا فَهِمْتَ ذَلِكَ عَلِمْتَ أَنَّهُ لَا تَجَوُّزَ فِي هَذَا الْإِبْرَادِ وَلَا فِي جَوَابِهِ فَتَأْمَلُهُ. • قوله: (وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ) قد يُجابُ بأنّ مراد هذا القيل أمّا حُكْمُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ، وأنه لا بُدَّ مِنْ قَتْلِهِ وَلَا بُدَّ ما لم يُسْلِمَ لكن في الجُمْلَةِ وَلَا يُنافي ذلك وَجُوبُ تَبْلِيغِهِ المأمّن؛ لأنّه بَعْدَ بُلُوغِهِ المأمّن إذا ظَفَرْنَا به قَتَلْنَاهُ، وَإِنْ بَدَلُ الْجِزْيَةِ فلا تُقْبَلُ مِنْهُ وَلَا تَمْنَعُ مِنْ قَتْلِهِ إِنْ لَمْ يُسْلِمَ وَإِذَا أَكْرَهْنَاهُ على الإسلام فَاسْلَمَ صَحَّ إِسْلَامُهُ؛ لأنّ إكْرَاهَهُ بِحَقٍّ. • قوله: (فَلَا يَرُدُّ عَلَى مَا نَحْنُ فِيهِ)؛ لأنّ الْكَلَامَ فِي الرُّدَّةِ الْحَقِيقِيَّةِ لَا الْحُكْمِيَّةِ. • قوله: (مُلْحَقٌ بِقُطْعِهِ) أَيِ بِالنَّبِيَّةِ فِيمَا يَتَّبِعِي.



يُفْهِمُهُ قَوْلُهُ الْآتِي اسْتَهْزَاءً لَمْخٍ فَلَا أَثَرَ لِسَبْقِ لِسَانٍ أَوْ إِكْرَاهٍ وَاجْتِهَادٍ وَحِكَايَةِ كُفْرٍ لَكِنْ شَرَطَ الْغَزَالِيُّ أَنْ لَا يَقَعَ إِلَّا فِي مَجْلِسِ الْحَاكِمِ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ يَنْبَغِي أَنَّهُ حَيْثُ كَانَ فِي حِكَايَتِهِ مَضْلَحَةٌ جَازَتْ وَشَطْحٌ وَلِيٍّ حَالٌ غَيْبَتِهِ أَوْ تَأْوِيلُهُ بِمَا هُوَ مُضْطَلَّخٌ عَلَيْهِ بَيْنَهُمْ، وَإِنْ جَهِلَهُ غَيْرُهُمْ إِذِ اللَّفْظُ الْمُضْطَلَّخُ عَلَيْهِ حَقِيقَةٌ عِنْدَ أَهْلِهِ فَلَا يُعْتَرَضُ عَلَيْهِمْ بِمُخَالَفَتِهِ لِاصْطِلَاحٍ غَيْرِهِمْ كَمَا حَقَّقَهُ أَئِمَّةُ الْكَلَامِ وَغَيْرُهُمْ وَمَنْ ثُمَّ زَلَّ كَثِيرُونَ فِي التَّهْوِيلِ عَلَى مُحَقِّقِي الصُّوفِيَّةِ بِمَا هُمْ بَرِيقُونَ مِنْهُ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَنْ تَكَلَّمَ بِاصْطِلَاحِهِمْ الْمُقَرَّرِ فِي كُتُبِهِمْ قَاصِدًا لَهُ مَعَ جَهِلِهِ بِهِ وَالَّذِي يَنْبَغِي بَلْ يَتَعَيَّنُ وَجُوبُ مَنْعِهِ مِنْهُ بَلْ لَوْ قِيلَ بِمَنْعٍ غَيْرِ الْمُشْتَهَرِ بِالتَّصَوُّفِ الصَّادِقِ مِنَ التَّكَلُّمِ بِكَلِمَاتِهِمُ الْمُشْكِلَةِ إِلَّا مَعَ نِسْبَتِهَا إِلَيْهِمْ غَيْرَ مُعْتَقِدٍ لظواهرها لَمْ يَتَعَدَّ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَفَاسِدَ لَا تَخْفَى وَقَوْلُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ يُعَزِّزُ وَلِيٍّ قَالَ أَنَا اللَّهُ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ وَلَايَتُهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُعَصُومٍ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ غَائِبًا فَهُوَ غَيْرُ مُكَلِّفٍ لَا يُعَزِّزُ كَمَا لَوْ أَوَّلَ بِمَقْبُولٍ وَلَا فَهُوَ كَافِرٌ وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا شَكَكْنَا فِي حَالِهِ فَيُعَزِّزُ فَطَمَأْنَنَ وَلَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالْكُفْرِ لِاحْتِمَالِ عُذْرِهِ وَلَا

وَنَظَرٌ فِي الْعَوَاقِبِ فَلَمَّعَهُ أَرَادَ بِالرَّوْيَةِ مُجَرَّدَ الْإِخْتِيَارِ فَهُوَ تَأَكِيدٌ لِلْقَصْدِ اهـ. ع ش هـ قَوْلُهُ: (فَلَا أَثَرَ) إِلَى قَوْلِهِ إِذِ اللَّفْظُ فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَاجْتِهَادٌ وَقَوْلُهُ لَكِنْ شَرَطَ إِلَى وَشَطْحٌ وَلِيٍّ هـ. قَوْلُهُ: (وَاجْتِهَادٌ) أَيِ فِيمَا لَمْ يَكُنِ الدَّلِيلُ الْقَاطِعُ عَلَى خِلَافِهِ بِدَلِيلٍ كُفْرٍ نَحْوِ الْقَائِلِينَ بِقَدَمِ الْعَالَمِ مَعَ أَنَّهُ بِالْإِجْتِهَادِ رَشِيدٌ وَسَمَّوْهُ ع ش هـ. قَوْلُهُ: (وَاجْتِهَادٌ الْخ) الْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ قَوْلُهُ: (وَحِكَايَةِ كُفْرٍ الْخ) عِبَارَةُ الْمَغْنَى وَخَرَجَ أَيْضًا مَا إِذَا حَكَى الشَّاهِدُ لَفْظَ الْكُفْرِ لَكِنَّ الْغَزَالِيَّ ذَكَرَ فِي الْإِحْيَاءِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ حِكَايَتُهُ إِلَّا فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ فَلْيَتَقَطَّنْ لَهُ اهـ. قَوْلُهُ: (أَنْ لَا يَقَعَ) أَيِ حِكَايَةِ الْكُفْرِ هـ. قَوْلُهُ: (وَشَطْحٌ وَلِيٍّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ سَبَقَ لِسَانٍ هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ تَأْوِيلُهُ) عَطَفَ عَلَى غَيْبَتِهِ هـ. قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثُمَّ) أَيِ لِأَجْلِ الْمُخَالَفَةِ لِاصْطِلَاحٍ غَيْرِهِمْ هـ. قَوْلُهُ: (زَلَّ كَثِيرُونَ الْخ) وَجَزَى ابْنُ الْمُقَرِّي تَبَعًا لِغَيْرِهِ عَلَى كُفْرٍ مَنِ شَكَّ فِي كُفْرِ طَائِفَةِ ابْنِ عَرَبٍ الَّذِينَ ظَاهَرُوا كَلَامِهِمُ الْإِتِّحَادُ، وَهُوَ بِحَسَبِ مَا فَهَمُوهُ مِنْ ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ وَلَكِنْ كَلَامٌ هُوَ لَا جَارَ عَلَيْهِ عَلَى اصْطِلَاحِهِمْ وَأَمَّا مَنْ اغْتَفَدَ ظَاهِرَهُ مِنْ جَهْلَةِ الصُّوفِيَّةِ فَإِنَّهُ يَعْرِفُ فَإِنْ اسْتَمَرَّ عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ صَارَ كَافِرًا وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى هَذَا فِي كِتَابِ السَّبْرِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى اهـ. مُغْنِي هـ. قَوْلُهُ: (لَا فِيهِ) أَيِ التَّكَلُّمِ بِكَلِمَاتِهِمُ الْمُشْكِلَةِ الْخ هـ. قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ) أَيِ قَوْلُهُ: أَنَا اللَّهُ هـ. قَوْلُهُ: (وَالَا) أَيِ إِنْ لَمْ يَكُنْ غَائِبًا وَلَا مُؤَوَّلًا بِمَقْبُولٍ هـ. قَوْلُهُ: (وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا الْخ) أَقُولُ أَوْ عَلَى مَا إِذَا عَلِمْنَا حُضُورَهُ وَتَأْوِيلَهُ وَالتَّعْزِيرُ لِلْفَطَمِ عَنْ هَذَا اللَّفْظِ الْخَطِيرِ اهـ. س م هـ. قَوْلُهُ: (عَلَى مَا إِذَا شَكَكْنَا الْخ) مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ حَبِيبٌ لَا يُسْتَفْضَلُ مِنْهُ وَلَا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ.

هـ. قَوْلُهُ: (وَاجْتِهَادٌ) أَيِ لَا مُطْلَقًا كَمَا، هُوَ ظَاهِرٌ لِمَا سَيَأْتِي مِنْ نَحْوِ كُفْرِ الْقَائِلِينَ بِقَدَمِ الْعَالَمِ مَعَ أَنَّهُ بِالْإِجْتِهَادِ وَالِاسْتِزْلَالِ هـ. قَوْلُهُ: (وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا شَكَكْنَا فِي حَالِهِ) أَقُولُ أَوْ عَلَى مَا إِذَا عَلِمْنَا حُضُورَهُ وَتَأْوِيلَهُ وَالتَّعْزِيرُ لِلْفَطَمِ عَنْ هَذَا اللَّفْظِ الْخَطِيرِ.

بعدم الولاية؛ لأنه غير معصوم وقول القشيري من شرط الولي الحفظ كما أن من شرط النبي العزيمة فكل من للشروع عليه اعتراض مغرور مخادع مراده أنه إذا وقع منه مخالفت على الثدرة بادر للتصلي منه فوراً لا أنه يستحيل وقوع شيء منه أصلاً.

(تنبيه) قال بعض مشايخ مشايخنا ممن جمع بين التصوف والعلوم الثقلية والعقلية لو أدركت أرباب تلك الكلمات للمتهم على تدوينها مع اعتقادي لحقيتها؛ لأنها مزلة للعوام والأغبياء المدعين للتصوف انتهى وإنما يتجده إن لم يكن لهم غرض صحيح في تدوينها كخشية اندراس اصطلاحهم وتلك المفاسد يدرؤها أئمة الشرع فلا نظّر إليها. قيل في المتن دوز فإن الردة أحد نوعي الكفر فكيف تعرف بأنها قول كافر ورّد بأن المراد بالكفر المضاف إليه الكفر الأصلي واعتراض أيضاً توسيطه يكفر بأن تقديمه ليخذف مما بعد لدلالة الأول أو عكسه أولى ويوجب بمنع ذلك بل له حكمة تأتي قريباً على أن توسيطه يفيد ذلك أيضاً فإنه بالتسوية لما

□ قوله: (وقول القشيري الخ) جواب سؤال منشؤه قوله: ولا بعدم الولاية الخ. □ قوله: (مغرور الخ) عبارة المغمي فهو مغرور مخادع فالولي الذي توالت أفعاله على الموافقة اه. □ قوله: (مراده) أي القشيري من قوله ذلك. □ قوله: (للتصلي منه) أي التبرؤ منه اه. كُرِدِي. □ قوله: (للمتهم) جواب لو.

□ قوله: (ولما يتجده إن لم يكن الخ) أقول القلب إلى ما قاله ذلك الشيخ أميل؛ لأن بقاء العلم يتصور بالإلقاء إلى المتأهل له والتدوين، وإن كان أبلغ في حفظ العلم وبقائه كما صرحوا به لكن هذه الأولوية لا تقاوم المفاسد المترتبة عليه مع ما هو مقرر من أن ذرة المفاسد مقدم على جلب المصالح وأما قول الشارح وتلك الخ فمحل تأمل؛ لأن قصارى ما يتأتى من أئمة الشرع إظهار فسادها لا درؤها وإزالتها سيما في زماننا الذي عرف فيه المنكر وأنكر المعروف واعتقدت العامة في كثير من الفسقة أنه بالولاية موصوف نسال الله الهداية والتوفيق، وأن يمنحنا سلوك أقوم طريق اه. سيد عمر. □ قوله: (كخشية اندراس اصطلاحهم) أي ومعرفة اصطلاحهم بمطالعتها فاجتناب عن تكفير العارفين في عصر أو قطر خال ظاهراً عن التصوف الصادق ودفع نزاع بها فيما لو اختلف علماءه فيمن تكلم بها فقال بعضهم بكفره بناء على أنها ليست من مضطلحاتهم وبعضهم بعدمه بناء على أنها منها وبه يتدفع ما مرّ آنفاً عن ميل السيد عمر إلى ما قاله بعض المشايخ. □ قوله: (قيل) إلى قوله ويوجب في المغمي إلا قوله أو عكسه. □ قوله: (الكفر الأصلي) قد يقال أو المطلق اه. سم أي؛ لأن الجنس إنما يتوقف على أنواعه وأفراده في التحقّق والوجود الخارجي لا في التصوّر والوجود الذهني. □ قوله: (بأن تقديمه) أي بأن يقول بنية كفر أو قول أو فعل. □ قوله: (أو عكسه) كأن مراده تأخير اه. سم أي بأن يقول بنية أو قول أو فعل كفر. □ قوله: (يمنع ذلك) أي أولوية التقديم أو التأخير. □ قوله: (بل له) أي للتوسيط. □ قوله: (تأتي الخ) أي في شرح أو فعل. □ قوله: (يفيد ذلك) أي ما يفيد التقديم أو التأخير.

□ قوله: (الكفر الأصلي) قد يقال أو أطلق أو كان مراده تأخير.

قبله مُتَأَخَّرٌ وَلِمَا بَعْدَهُ مُتَقَدِّمٌ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْوَقْفِ.

(تَبَيَّنَ) يَدْخُلُ فِي قَوْلِ الْكُفْرِ تَعْلِيْقُهُ وَلَوْ بِمُحَالٍ عَادِيٍّ وَكَذَا شَرْعِيٍّ أَوْ عَقْلِيٍّ عَلَى احْتِمَالٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُنَافِي عَقْدَ التَّضْمِيمِ الْمَشْتَرِطَ فِي الْإِسْلَامِ وَيُشَكِّلُ عَلَى ذَلِكَ مَا فِي الْبُخَارِيِّ مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ أَنَّ حَبَابًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ طَلَبَ مِنَ الْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ السَّهْمِيِّ ذَيْنَا لَهُ عَلَيْهِ فَقَالَ لَا أُعْطِيكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ فَقَالَ لَا أَكْفُرُ بِهِ حَتَّى يُمَيِّتَكَ اللَّهُ ثُمَّ يَبْعَثُكَ فَهَذَا تَعْلِيْقٌ لِلْكُفْرِ بِمُسْكَنِ وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ كُفْرٌ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ التَّعْلِيْقَ قَطْعًا، وَإِنَّمَا أَرَادَ تَكْذِيبَ ذَلِكَ اللَّعِينِ فِي إِنْكَارِهِ الْبَيْعَ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ: حَتَّى؛ لِأَنَّهُ تَأْتِي بِمَعْنَى إِلَّا الْمُتَقَطِّعَةَ فَتَكُونُ بِمَعْنَى لَكِنْ الَّتِي صَرَحُوا بِأَنَّ مَا بَعْدَهَا كَلَامٌ مُسْتَأْنَفٌ وَعَلَيْهِ خَرَجَ ابْنُ هِشَامٍ الْخَضْرَاءِيُّ حَدِيثُ «كُلُّ مُوَلَّدٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ يَهُودِيْنَهُ» أَيْ لَكِنْ أَبَوَاهُ قَالَ وَقَدْ ذَكَرَ التَّخَوُّيُّونَ هَذَا فِي أَقْسَامٍ حَتَّى وَخَرَجُوا عَلَيْهِ قَوْلُهُ حَتَّى إلَخَ انْتَهَى وَنَظِيرُ ذَلِكَ مَا وَقَعَ «لَأَسَامَةَ لَمَّا قُتِلَ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ظَانًّا أَنَّهُ إِنَّمَا قَالَهَا تَقِيَّةً فَأَتَبَهُ ﷺ حَتَّى قَالَ تَمَتَّيْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَهَذَا التَّمَتِّيُّ يَقْتَضِي الْكُفْرَ لِكُنْهَ لَمْ يَقْصِدْ ظَاهِرَ هَذَا اللَّفْظِ بَلْ أَنَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ وَقَعَ مِنْهُ قَبْلَ إِسْلَامِهِ حَتَّى يَكُونَ مَغْفُورًا لَهُ فَتَأَمَّلْ كَلَامًا مِنْ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ فَإِنَّ الْكَلَامَ فِيهِمَا مُهِمٌّ وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يُوضَّحْهُ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَ شُرَاحِ الْبُخَارِيِّ قَالَ لَا يُقَالُ مَفْهُومُ الْغَايَةِ أَنَّهُ يَكْفُرُ بَعْدَ الْمَوْتِ لِأَنَّ ذَلِكَ مُحَالٌ فَكَأَنَّهُ قَالَ لَا أَكْفُرُ أَبَدًا كَمَا فِي «لَا يَذْوَثُونَ فِيهَا أَلَمَوْتَ إِلَّا أَلَمَوْتَ أَلَوْتَ» [اللعان: ٥٦] فِي أَنَّ ذِكْرَهُ لِلتَّأَكِيدِ انْتَهَى وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ بَعْدَ مَوْتِ نَفْسِهِ كَانَ

قَوْلُهُ: (تَعْلِيْقُهُ) أَيْ الْكُفْرَ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ) أَيْ التَّعْلِيْقُ بِالْمُحَالِ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ قَدْ يُنَافِي عَقْدَ التَّضْمِيمِ) انْظُرْ هَلْ هَذَا فِي الْمُحْتَمَلِ أَوْ أَعْمَ اهـ. سَمِ أَوَّلُ ظَاهِرٍ صَنِيعِهِ الْأَوَّلُ. قَوْلُهُ: (عَلَى ذَلِكَ) أَيْ الدُّخُولِ. قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيْ عَدَمُ قَضِيهِ التَّعْلِيْقِ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ مَا بَعْدَهَا) أَيْ لَكِنْ. قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيْ عَلَى حَتَّى بِمَعْنَى إِلَّا إلَخَ. قَوْلُهُ: (قَالَ) أَيْ ابْنُ هِشَامٍ. قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيْ كَوْنُ حَتَّى بِمَعْنَى إِلَّا إلَخَ وَقَوْلُهُ قَوْلُهُ: أَيْ قَوْلُ حَبَابٍ اهـ. كُرْدِيٍّ. قَوْلُهُ: (وَنَظِيرُ ذَلِكَ) أَيْ مَا وَقَعَ لِحَبَابٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. قَوْلُهُ: (تَقِيَّةً) أَيْ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَثْنُلَهُ الْمُسْلِمُونَ اهـ. كُرْدِيٍّ. قَوْلُهُ: (فَأَتَبَهُ) مِنْ التَّائِبِ يُقَالُ أَتَبَهُ تَائِبًا إِذَا لَامَهُ اهـ. قَامُوسٌ. قَوْلُهُ: (ظَاهِرُ هَذَا اللَّفْظِ) أَيْ مِنْ تَمَتَّيْتُ اسْتِمْرَارَهُ عَلَى الْكُفْرِ وَقَوْلُهُ بَلْ إِنَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ أَيْ الْقَتْلَ. قَوْلُهُ: (مِنْ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ) أَيْ قَوْلِ حَبَابٍ وَقَوْلِ أُسَامَةَ اهـ. كُرْدِيٍّ. قَوْلُهُ: (لَمْ يُوضَّحْهُ) أَيْ شَرَّاحُ الْأَحَادِيثِ. قَوْلُهُ: (مَفْهُومُ الْغَايَةِ) أَيْ فِي قَوْلِ حَبَابٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّ ذَلِكَ) عِلَّةٌ لِتَنْفِي الْقَوْلِ وَالْمُشَارِ إلَيْهِ الْكُفْرُ بَعْدَ الْمَوْتِ. قَوْلُهُ: (فِي أَنَّ ذِكْرَهُ) أَيْ الْإِسْتِثْنَاءَ. قَوْلُهُ: (إِنْ أَرَادَ) أَيْ الْبَعْضُ بِقَوْلِهِ بَعْدَ الْمَوْتِ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُ قَالَ إلَخَ أَيْ لِحَبَابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ قَدْ يُنَافِي عَقْدَ التَّضْمِيمِ) انْظُرْ هَذَا فِي الْمُحْتَمَلِ أَوْ أَعْمَ.

غَلَطًا لَّأَنَّهُ قَالَ حَتَّى يُمِيتَكَ اللَّهُ ثُمَّ يَبْعَثَكَ أَوْ بَعْدَ مَوْتِ الْعَاصِ ثُمَّ بَعَثَهُ فَلَيْسَ هَذَا بِمُحَالٍ بَلْ هُوَ مُمْكِنٌ كَمَا تَقَرَّرُ فَإِنْ قُلْتَ بَلْ هُوَ مُحَالٌ؛ لِأَنَّ خَبَابًا بَعْدَ بَعْثِ الْعَاصِ يَكُونُ قَدْ مَاتَ فَكَأَنَّهُ عُلِقَ بِمَا بَعْدَ مَوْتِ نَفْسِهِ قُلْتَ هَذَا لَا يُوْجِبُ الْإِسْتِحَالَةَ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ عَقْلًا وَعَادَةً أَنَّ اللَّهَ يُمِيتُ الْعَاصِ ثُمَّ يَبْعَثُهُ لِقَوْتِهِ وَخَبَابٌ حَتَّى فَلَا اسْتِحَالَةَ بَوَاحٍ فَالْحَقُّ مَا ذَكَرْتَهُ عَلَى أَنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ التَّعْلِيقَ بِمِثْلِ هَذَا الْمُحَالِ يَقْتَضِي الْكُفْرَ (أَوْ فَعْلًا) لِكُفْرٍ وَسَيُفْضَلُ كَلًّا مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ مُقَدِّمًا الْقَوْلَ؛ لِأَنَّهُ أَغْلَبُ مِنَ الْفَعْلِ. وَظَاهِرٌ يُشَاهِدُ بِخِلَافِ النَّيَّةِ.....

■ قَوْلُهُ: (فَلَيْسَ هَذَا بِمُحَالٍ) قَدْ يُقَالُ لَيْسَ مُرَادُ الْبَعْثِ بِالْمُشَارِ إِلَيْهِ بِذَلِكَ مَوْتُ الْعَاصِي ثُمَّ بَعَثَهُ حَتَّى يَرِدَ عَلَيْهِ مَا أَوْزَدَهُ إِنْ صَحَّ بَلْ مُرَادُهُ الْكُفْرُ بَعْدَ الْمَوْتِ يَعْنِي أَنَّ مَنْ مَاتَ مُسْلِمًا لَا يَتَصَوَّرُ كُفْرُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ فَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ هَذَا الَّذِي أَوْزَدَهُ فَإِنْ قُلْتَ مِنْ أَيْنَ يَخْتَمِلُ الْكَلَامُ هَذِهِ الْعِنَايَةَ قُلْتَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِبَعْثِ الْعَاصِي الْبَعْثُ الْمَشْهُورُ اهـ. سم. ■ قَوْلُهُ: (قُلْتَ هَذَا لَا يُوْجِبُ الْإِسْتِحَالَةَ) أَقُولُ إِذَا أَرَادَ خَبَابٌ بِبَعْثِ الْعَاصِي الْبَعْثُ الشَّرْعِيُّ الْمَشْهُورُ، وَهُوَ الْقِيَامُ مِنَ الْقَبْرِ لِلْعَرَضِ وَالْحِسَابِ أَوْجَبَ الْإِسْتِحَالَةَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ مَوْتَ خَبَابٍ فَيَكُونُ ذِكْرُ مَوْتِ الْعَاصِي وَبَعَثُهُ كِنَايَةً عَنْ مَوْتِ خَبَابٍ بَلْ مَوْتِ الْخَلْقِ؛ لِأَنَّهُمَا يَسْتَلْزِمَانِ تَأْمَلْ سَمَ وَسَيِّدَ عُمَرَ. ■ قَوْلُهُ: (لِقَوْتِهِ) أَيِ حَالًا. ■ قَوْلُهُ: (وَخَبَابٌ حَتَّى) جُمْلَةً حَالِيَةً. ■ قَوْلُهُ: (مَا ذَكَرْتَهُ) وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُجَابُ إِلَيْهِ) اهـ. كُرْدِي. ■ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّكَ الْخ) الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ: (فَالْحَقُّ الْخ). ■ قَوْلُهُ: (وَقَدْ عَلِمْتَ) أَيِ فِي أَوَّلِ التَّنْبِيهِ أَنَّ التَّعْلِيقَ بِمِثْلِ هَذَا يَقْتَضِي الْكُفْرَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَحَدِ الْأَقْسَامِ أَغْنَى الْعَادِيَّ وَالشَّرْعِيَّ وَالْعَقْلِيَّ اهـ. كُرْدِي. ■ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ الْخ) إِنَّمَا يَرِدُ لَوْ ثَبَتَ الْإِجْمَاعُ عَلَى مَا تَقَرَّرَ قَبْلَ صُدُورِ ذَلِكَ مِنْ خَبَابٍ وَإِثْبَاتِهِ أَعْسَرُ مِنْ خَرْطِ الْقِتَادِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. سَيِّدَ عُمَرَ عِبَارَةٌ سَمَ وَقَدْ لَا يُسَلِّمُ الْبَعْثُ مَا فِي هَذِهِ الْعِلَاوَةِ اهـ. ■ قَوْلُهُ: (لِلْكَفْرِ) إِلَى قَوْلِهِ: (مُحْتَجًّا) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (فَإِنْ قُلْتَ) إِلَى الْمَثْنِ. ■ قَوْلُهُ: (وَسَيُفْضَلُ الْخ) أَيِ فِي قَوْلِهِ: (فَمَنْ نَفَى إِلَيْهِ) اهـ. ع ش. ■ قَوْلُهُ: (وَظَاهِرٌ يُشَاهِدُ الْخ) أَنْظِرْ مَا مَعْنَى كَوْنِ الْقَوْلِ يُشَاهِدُ اهـ. رَشِيدِي (أَقُولُ) مَعْنَاهُ أَنَّهُ يُدْرِكُ بِحِسِّ السَّمْعِ بِخِلَافِ النَّيَّةِ فَإِنَّهَا إِنَّمَا تُدْرِكُ بِالْوَجْدَانِ. ■ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ النَّيَّةِ) هَلَا زَادَ وَالْفِعْلُ أَيِ فَإِنَّ الْفِعْلَ،

■ قَوْلُهُ: (فَلَيْسَ هَذَا بِمُحَالٍ) قَدْ يُقَالُ مُرَادُ الْبَعْثِ بِالْمُشَارِ إِلَيْهِ بِذَلِكَ لَيْسَ مَوْتُ الْعَاصِ ثُمَّ بَعَثَهُ حَتَّى يَرِدَ عَلَيْهِ مَا أَوْزَدَهُ إِنْ صَحَّ بَلْ مُرَادُهُ بِهِ الْكُفْرُ بَعْدَ الْمَوْتِ يَعْنِي أَنَّ مَنْ مَاتَ مُسْلِمًا لَا يَتَصَوَّرُ كُفْرُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ فَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ هَذَا الَّذِي أَوْزَدَهُ نَعَمْ يَرِدُ عَلَيْهِ الْعِلَاوَةُ الْآتِيَةُ، وَهُوَ شَيْءٌ آخَرُ وَقَدْ لَا يُسَلِّمُ الْبَعْثُ مَا فِي تِلْكَ الْعِلَاوَةِ فَإِنْ قُلْتَ مِنْ أَيْنَ يَخْتَمِلُ الْكَلَامُ مَعْنَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مُسْلِمًا لَا يَتَصَوَّرُ كُفْرُهُ قُلْتَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِبَعْثِ الْعَاصِ الْبَعْثُ الْمَشْهُورُ. ■ قَوْلُهُ: (قُلْتَ هَذَا لَا يُوْجِبُ الْإِسْتِحَالَةَ الْخ) أَقُولُ إِنْ أَرَادَ بِبَعْثِ الْعَاصِ الْبَعْثُ الشَّرْعِيُّ الْمَشْهُورُ، وَهُوَ الْقِيَامُ مِنَ الْقَبْرِ لِلْعَرَضِ وَالْحِسَابِ وَجَبَ الْإِسْتِحَالَةَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ مَوْتَ خَبَابٍ فَيَكُونُ ذِكْرُ مَوْتِ الْعَاصِ وَبَعَثُهُ كِنَايَةً عَنْ مَوْتِ خَبَابٍ بَلْ مَوْتِ الْخَلْقِ؛ لِأَنَّهُمَا يَسْتَلْزِمَانِ تَأْمَلْ.

وكان هذا هو حكمة إضافته لكُفْرٍ دون الآخرين فاندفع ما قيل ينبغي تأخير القول عن الفعل؛ لأن التقسيم فيه فإن قلت فلم قدم التَّيَّةَ فيما مرَّ قلت: لأنها الأصل والمَقْوَمَةُ للقول والفعل فقدمها في الإجمال لذلك والقول في التفصيل لما مرَّ فهو صَنِيعٌ حَسَنٌ (سواءً) في الحكم عليه عند قوله الكُفْرَ (قاله استهزاء) كأن قيل له قص أظفارك فإنه سُنةٌ فقال لا أفعله، وإن كان سُنةً وكأن قال لو جاءني النبي ما قبلته ما لم يُرد المبالغة في تبعيد نفسه عن فعله أو يُطلق فإن المتبادر منه التَّبعيدُ كما قاله بعضهم مُحْتَجًّا عليه بأنه لو لم يقبل شفاعته ﷺ في حياته في

وإن كان يُشاهد إلا أنه ليس أغلب مع أن قوله دون الآخرين يُقتضي ما ذكرته فليُتأمل اهـ. رَشِيدِي أقول ويُعني عن زيادته قوله: السابق من الفعل. هـ فُود: (وكان هذا) أي مزية القول على الفعل بالأغلبية وعلى التَّيَّة بالمُشاهدة. هـ فُود: (فاندفع إلخ) أي بقوله لأنه أغلب من الفعل. هـ فُود: (لأن التقسيم) أي إلى الاستهزاء والعناد والإعقاد المَقْوَمَةُ أي المُحصلة اهـ. كُرْدِي. هـ فُود: (والقول إلخ) أي وقُدِّم القول.

هـ فُود: (لما مرَّ) أي في قوله لأنه أغلب إلخ. هـ فُود: (في الحكم عليه) أي بالارتداد. هـ فُود: (فقال لا أفعله، وإن كان سُنةً) أي وقصَّ الاستهزاء بذلك كما صوّبه المُصنّف اهـ. مُعْنِي ويُعلم بهذا أن قول الشارح الآتي كالتَّهْيِية ما لم يُرد المبالغة إلخ راجع لكلٍّ من المثالين ويتدفع قول الرَشِيدِي قوله: كأن قيل له قص إلخ صريحُ هذا السياق أن هذا بمجرّده استهزاء ولو لم يقصِّد به استهزاء فليُراجع اهـ.

هـ فُود: (وكان قال إلخ) وكما لو قيل له (كان النبي ﷺ إذا أكل لِعَقْ أصابعه الثلاثة) فقال ليس هذا بأدب أو قال لو أمرني الله أو رسوله بكذا لم أفعل أو لو جعل الله القبلة هنا لم أصل إليها ولو اتَّخذ الله فلاناً نبياً لم أصدقه أو شهد عندي نبيّ بكذا أو ملكٌ لم أقبله أو قال إن كان ما قاله الاتِّبَاءُ صدقاً نَجُوناً أو لا أذري النبيّ إنسي أو جئت أو قال إنه جن أو صغّر عضواً من أعضائه احتقاراً أو صغّر اسم الله تعالى أو قال لا أذري ما الإيمان احتقاراً أو قال لِمَنْ حَوَّلَ لا حَوْلَ لا يُعني من جوع أو لو أوجب الله عليّ الصلاة مع مَرَضِي هذا لَطَلَمَنِي أو قال المظلوم هذا بتقدير الله فقال الظالم أنا أفعل بغير تقديره أو سمى الله على شُرْبِ خَمَرٍ أو زنا استخفافاً باسمه تعالى أو قال لا أخاف القيامة وقال ذلك استخفافاً كما قاله الأذرعِي أو كَذَبَ المؤدَّن في أذانه كأن قال له تكذب أو قال قصعة من تريد خير من العلم أو قال لِمَنْ قال أودعتُ الله مالي أودعته من لا يتبع السارق إذا سرق وقال ذلك استخفافاً كما قاله الأذرعِي أو قال توفني إن شئت مُسليماً أو كافراً أو لم يكفر من دان بغير الإسلام كالتصاري أو شك في كفرهم أو قال أخذت مالي ولدي فماذا تصنع أيضاً أو ماذا بقي لم تفعله أو أعطى من أسلم مالا فقال مُسليماً لِيَتَنِي كُنْتُ كافراً فأسلم فاعطى مالا أو قال معلّم الصَّيَّانِ مثلاً اليهود خير من المُسلمين لأنهم يُصِفون مُعلّمي صبيانهم مُعْنِي وأسئ مع شَرِّهِ. هـ فُود: (ما لم يُرد المبالغة إلخ) أي فلا تُكفر حينئذٍ ولا حُرمة أيضاً اهـ. ع ش. هـ فُود: (هن فعله) أي وقبوله. هـ فُود: (كما قاله بعضهم) وأفتى بذلك شيخنا

هـ فُود: (وكان هذا هو حكمة إلخ) يُتأمل حاصله. هـ فُود: (فإن المتبادر منه التَّبعيدُ كما قاله بعضهم)

شيء كما وقع ليريرة رضي الله عنه لم يكفر ولك أن تقول لا حجة له في ذلك للفرق الواضح بين عدم قبول الشفاعة مجزؤاً عما يُشعر باستخفاف وقوله لو ألخ فإن في هذا من الإشعار بالاستهتار ما لا يخفى على أحد فالذي يتجه في حالة الإطلاق الكفر فإن قلت يؤيد ما قاله قول الشبكي ليس من التنقيص قول من سئل في شيء لو جاءني جبريل أو النبي ما فعلته؛ لأن هذه العبارة تدل على تعظيمه عنده قلت لا يؤيده لما هو ظاهر أن ما فعلته لا يشعر باستخفاف أصلاً بخلاف ما قبلته فتأمل وأفتى الجلال البلقيني فيمن قيل له اصبر علي بدينك فقال لو جاءني ربي ما صبرت فإن الظاهر عدم الكفر وكأن مادة هذا كما ذكر عن الشبكي حكاية الرافعي فيمن أمر آخر بتنظيف بيته فقال له تظف بيتنا مثل ﴿وَالسَّلاَةِ وَالطَّارِقِ﴾ [الطارق: ١] أنه لا يكفر؛ لأنه من باب المبالغة في التشبيه المقصودة للبلغاء الدالة على تعظيم قدر المشبه دون

الشهاب الرملي رحمته الله تعلل تبعاً للشبكي في أنه ليس من التنقيص نهايةً وسم وتقدم عن المني ما يوافقه. قود: (كما وقع) أي عدم القبول. قود: (فإن في هذا من الإشعار إلخ) ممنوع بل فيه الإشعار بأنه أعظم عظيم اه. سم. قود: (بالاستهتار) أي الاستخفاف اه. كزدي. قود: (ما قاله) أي البغض. قود: (لو جاءني إلخ) مقول القول. قود: (على تعظيمه إلخ) أي عظمة جبريل أو النبي. قود: (قلت لا يؤيده لما هو ظاهر إلخ) أطال سم في رده وإثبات أن لا فرق بين القولين راجعه. قود: (وكان) بشد التون. وقود: (مادة هذا) أي أصل هذا الافتاء وما أخذه. قود: (فقال) أي الآخر له أي للأمر. قود: (أنه لا يكفر إلخ) متعلق بقوله: حكاية الرافعي كما في تضيييه. قود: (المقصودة) صفة للمبالغة كما في تضيييه أيضاً.

وأفتى به شيخنا الشهاب الرملي. قود: (فإن هذا من الإشعار إلخ) ممنوع بل فيه الإشعار بأنه فظم عظيم. قود: (لما هو ظاهر أن ما فعلته لا يشعر باستخفاف أصلاً إلخ) أقول لا يخفى أن قول القائل لو جاءني جبريل أو النبي ما فعلته إنما يريد به المبالغة في تبعيد نفسه عن الفعل ومعلوم أن هذا القول إنما يفيد المبالغة المذكورة إن أراد لو جاءني جبريل أو النبي أمراً بهذا الفعل أو طالياً له ما فعلته إذ لو أراد أحدهما غير أمر به ولا طالب له لم يكن هناك مبالغة مطلقاً وحيث فلا فرق بين قوله: لو جاءني النبي ما قبلته، وبين قوله: لو جاءني النبي، أي طالياً لهذا الفعل ما فعلته فما ادعاه من الفرق ووضفه بالظهور ليس بشيء ومما يمين أيضاً أن المراد لو جاءني النبي أمراً أو طالياً قول الشبكي؛ لأن هذه العبارة تدل على تعظيمه عنده إذ لو كان المراد التعليق على مجيئه مجزؤاً عن الأمر والطلب لم يكن في هذه العبارة دلالة على التعظيم كما لا يخفى إلا أن يكون ذلك الفعل مما لا يليق فعله بحضرة النبي بالأدب معه وأراد لو جاء ما فعلته مراعاة للأدب معه لكن هذا المعنى غير مراد من هذا الكلام قطعاً فتأمل بعد ذلك قوله: فتأمله تحريضاً على الاهتمام بهذا الفرق واستفادته سم. قود: (أنه لا يكفر) متعلق بقوله حكاية الرافعي كما في تضيييه. قود: (المقصودة) صفة للمبالغة كما في تضيييه أيضاً.

احتقار المشبه به أنه يكفر؛ لأن فيه استخفافاً أن العالم لا يكفر؛ لأنه يعرف حقائق التشبيه المانعة من الاستخفاف نظراً إلى أن المبالغة تمنع قصد تحقيق المعنى بخلاف العامي؛ لأن هذه العبارة منه تدل على عظيم تهوّر واستخفاف ولم يرجع الزاعمي شيئاً من هذه الاحتمالات ورجح غيره عدم التكفير وبه يتأكد ما مرّ عن الشبكي والجلال (أو عناداً) بأن عرّف بباطله أنه الحق وأبى أن يقو به (أو اعتقاداً) وهذه الثلاثة تأتي في النتيجة أيضاً كالفعل الآتي وحذف همزة التسوية والعطف بأول لغة والأفصح ذكرها والعطف بأم ونقل الإمام عن الأصوليين أن إضمار التورية أي فيما لا يحتملها كما هو ظاهر لا يُفيد فيكفر باطلاً أيضاً لحصول التهاوّن منه وبه فارق قبوله في نحو الطلاق باطلاً. (فمن نفى الصانع).....

□ قوله: (أنه يكفر) هو الاحتمال الثاني. □ قوله: (أن العالم لا يكفر) هو الثالث اه. سم.

□ قوله: (بأن عرّف) إلى قول المصنّف: (فمن نفى) في النهاية لإقوله: (كالفعل الآتي).

□ قوله: (وحذف همزة التسوية) أي من قاله اه. ع ش. □ قوله: (لغة) فيه توجيه آخر عن السيرافي وغيره تقدّم في هامش معاملات العبد اه. سم. □ قوله: (أي فيما لا يحتملها) أي كأن قال الله ثالث ثلاثة وقال أزدت غيره اه. ع ش. □ قوله: (وبه فارق قبوله في نحو الطلاق) صريح السابق قرّض هذا فيما لا يحتمل ففي المحتمل أولى اه. سم عبارة ع ش ظاهره فيما يحتمله وما لا يحتمله اه. □ قوله: (في نحو الطلاق) انظر الصورة التي لا تقبل التورية فيها في الطلاق ظاهراً وتقبل فيها باطلاً اه. رشيد.

□ قول (سني): (فمن نفى الصانع) أي أنكره وهم الدهرية الزاعمون أن العالم لم يزل موجوداً كذلك بلا صانع اه. مُغني.

□ قول (سني): (فمن نفى الصانع).

(فرغ): الوجه فيمن قال عليم الله كذا مثلاً كاذباً أنه لا يكفر بمجرّد ذلك إذ غايته الكذب، وهو بمجرّده ليس كُفراً فإن قاله على وجه الاستخفاف أو اعتقد عدم مطابقة علمه تعالى بذلك الشيء للواقع بل أو جوّز عدم المطابقة فلا إشكال في الكفر والوجه أيضاً فيمن لم يصل إلّا للخوف من العذاب بحيث إنه لولا الخوف ما صلى عدم إطلاق كُفْره بل إن اعتقد مع ذلك استخفافه تعالى للعبادة فلا كُفر وإن اعتقد عدم الاستحقاق فلا إشكال في الكفر، وإن لم يعتدّ واحداً من الأمرين بمعنى الغفلة عنهما ففيه نظر ولا يبعد عدم الكفر اه. سم.

□ قوله: (أنه يكفر) هو الاحتمال الثاني. □ قوله: (أن العالم لا يكفر) هو الثالث. □ قوله: (لغة) فيه توجيه

آخر عن السيرافي وغيره تقدّم في هامش معاملات العبد. □ قوله: (قبوله في نحو الطلاق) صريح السابق قرّض هذا فيما لا يحتمل ففي المحتمل أولى. □ قوله: (فمن نفى الصانع) (الخ).

(فرغ): الوجه فيمن قال عليم الله كذا مثلاً كاذباً أنه لا يكفر بمجرّد ذلك إذ غايته الكذب، وهو بمجرّده ليس كُفراً فإن قاله على وجه الاستخفاف أو اعتقد عدم مطابقة علمه تعالى بذلك الشيء للواقع

أخذوه من الإجماع الثُّقَفي به إن سَلِمَ وإلا فمن قوله تعالى ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٨] لكن على مذهب مَنْ يَرَى أَنَّ وُرُودَ الفعلِ كافٍ أو على مذهب الباقلاني أو الغزالي كما أشرتُ إليهما أوَّلَ الكتابِ واستدلَّ بعضهم بالخبرِ الصحيح «إِنَّ اللَّهَ صَانِعُ كُلِّ صَانِعٍ وَصَنَعْتُهُ» ولا دليلَ فيه لِمَا قَدَّمْتُهُ ثُمَّ أَنَّ الشرطَ أَنَّ لا يكونَ الواردُ على جِهَةِ الْمُقَابَلَةِ نحو ﴿أَنْتَ تَزْرَعُونَهُ وَأَمْ نَحْنُ أَكْثَرُ زُرْعُونَ﴾ [الرواسم: ٦٤] ﴿وَمَكُرُوا وَمَكَّرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكِرِينَ﴾ [المصران: ٥٤] وما في الحديثِ من هذا القبيلِ وأيضًا فالكلامُ في الصَّانِعِ بأل من غيرِ إضافة والذي في الخبرِ بالإضافة وهو لا يَدُلُّ على غيره ألا ترى أَنَّ قوله ﷺ «يَا صَاحِبَ كُلِّ نَجْوَى أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي الشَّفَرِ» لم يأخذوا.....

□ قوله: (أخذوه) أي إطلاق الصانع على الله تعالى. □ قوله: (إن سلم) أي وجود الإجماع الثُّقَفي.  
 □ قوله: (فمن قوله تعالى) إلى قوله ويأتي آخر الحقيقة في النهاية لإلا قوله على مذهب إلى أو على مذهب الباقلاني وقوله كما أشرتُ إليهما في أوَّل الكتاب وقوله فتأملهُ. □ قوله: (على مذهب مَنْ يَرَى إلخ) مَنْ هو فليُراجَع عبارة الجلال الدواني في شرح العقائد العُصْدية ذَهَبَ الْمُعْتَرِلَةُ وَالْكَرَامِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ إِنْ دَلَّ الْعَقْلُ عَلَى اتِّصَافِهِ بِهِ جَازَ الْإِطْلَاقُ عَلَيْهِ سَوَاءً وَرَدَ بِذَلِكَ الْإِطْلَاقُ إِذْنُ الشَّرْعِ أَوْ لَمْ يَرِدْ وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ مِنْ أَصْحَابِنَا كُلُّ لَفْظٍ دَلَّ عَلَى مَعْنَى ثَابِتٍ لِلَّهِ تَعَالَى جَازَ إِطْلَاقُهُ عَلَيْهِ تَعَالَى بِلَا تَوْقِيفٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ إِطْلَاقُهُ مُوَهِّمًا بِمَا لَا يَلِيْقُ بِكِبَرِيَّاتِهِ وَقَدْ يُقَالُ لَا بُدَّ مَعَ نَفْيِ ذَلِكَ الْإِبْهَامِ مِنَ الْإِشْعَارِ بِالْتَّعْظِيمِ وَذَهَبَ الشَّيْخُ الْأَشْعَرِيُّ وَمُتَابِعُوهُ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّوْقِيفِ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ وَذَهَبَ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ إِلَى جَوَازِ إِطْلَاقِ مَا عِلِمَ اتِّصَافُهُ بِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّوْصِيفِ دُونَ التَّسْمِيَةِ اهـ. بِحَذْفِ □ قوله: (أو على مذهب الباقلاني) أي أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهِ تَعَالَى مَا لَا يُشْعِرُ بِتَقْصِصٍ وَقَوْلُهُ أَوْ الْغَزَالِيُّ أَي أَنَّهُ يَجُوزُ إِطْلَاقُ الصِّفَاتِ عَلَيْهِ تَعَالَى، وَإِنْ لَمْ تَرِدْ وَهَذَا حِكْمَةُ الْعَطْفِ بَأَوِ اهـ. ع ش. □ قوله: (ولا دليل فيه) أي في ذلك الْخَبَرِ. □ قوله: (ثم) أي في أوَّل الكتاب. □ قوله: (من هذا القبيل) أي من المذكور على جِهَةِ الْمُقَابَلَةِ.  
 □ قوله: (وأيضًا فالكلام في الصانع بأل إلخ) لا مَوْقِعَ لِذِكْرِ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي إِذْ لَا فَرْقَ بَالِخِ اهـ. سَيِّدُ عُمَرُ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مَا يَأْتِي فِي الْمَعْرِفِ وَالْمُنْكَرِ وَمَا هُنَا فِي الْمُقَيِّدِ وَالْمُطْلَقِ فَلَا مُنَافَاةَ. □ قوله: (وهو) أي الْخَبَرُ. □ قوله: (على غيره) أي غير المضاف اهـ. ع ش. □ قوله: (كُلُّ نَجْوَى) أي كَلَامٍ خَفِيٍّ لَا يُطْلَعُ

بَلْ أَوْ جَوَزَ عَدَمَ الْمُطَابَقَةِ فَلَا إِشْكَالَ فِي الْكُفْرِ أَمَّا فِي الْأَوَّلِ فَلِلِاسْتِخْفَافِ وَأَمَّا فِي الثَّانِي فَلِأَنَّ فِيهِ نِسْبَةُ الْجَهْلِ إِلَيْهِ تَعَالَى عَنْهُ عُلُومًا كَثِيرًا وَهَذَا أَوْلَى مِنْ إِطْلَاقِ الْجَوَاهِرِ الْكُفْرَ وَالْوَجْهَ أَيْضًا فَيَمْنُ لَمْ يُصَلِّ إِلَّا لِلْخَوْفِ مِنَ الْعَذَابِ بَحِيثٌ إِنَّهُ لَوْلَا الْخَوْفُ مَا صَلَّى عَدَمَ إِطْلَاقِ كُفْرِهِ بَلْ إِنْ اغْتَقَدَ مَعَ ذَلِكَ اسْتِحْقَاقَهُ تَعَالَى الْعِبَادَةَ فَلَا كُفْرَ؛ لِأَنَّ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنَّهُ لَوْلَا الْخَوْفُ عَصَى وَمُجَرَّدُ الْعِصْيَانِ وَقَصْدُهُ لَيْسَ كُفْرًا وَإِنْ اغْتَقَدَ عَدَمَ الْإِسْتِحْقَاقِ فَلَا إِشْكَالَ فِي الْكُفْرِ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَقِدْ وَاحِدًا مِنَ الْأَمْرَيْنِ بِمَعْنَى الْغَفْلَةِ عَنْهُمَا فَفِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَبْعُدُ عَدَمُ الْكُفْرِ.



منه أَنَّ الصَّاحِبَ من غيرِ قَيْدٍ من أسمائِهِ تعالى فكذا هو لا يُؤْخَذُ منه أَنَّ الصَّانِعَ من غيرِ قَيْدٍ من أسمائِهِ تعالى فتأملْه وفي خبرِ مسلمٍ «ليُعزِمَ في الدُّعَاءِ فَإِنَّ اللَّهَ صَانِعٌ ما شاءَ لا مُكْرَهَ لَهُ» وهذا أيضًا من قبيلِ المُضَافِ أو المُقَيَّدِ نعم، صَحَّ في حديثِ الطَّبْرَانِيِّ والْحَاكِمِ «اتَّقُوا اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ فَاتِحٌ لَكُمْ وَصَانِعٌ»، وهو دليلٌ وَاضِحٌ لِلْفَقْهَاءِ هنا إِذْ لا فَرْقَ بَيْنَ الْمُتَنَكِّرِ وَالْمُعَرِّفِ وَيَأْتِي آخِرُ الْعَقِيْقَةِ أَنَّ الْوَاحِدَ تَوْفِيقِيٌّ بما فيه فَرَاغُهُ أو اعتقدَ حَدُوثَهُ أو قَدَمَ الْعَالَمِ أو نَفَى ما هو ثابتٌ لِلْقَدِيمِ إجماعًا كأَصْلِ الْعِلْمِ مُطْلَقًا أو بِالْجُزْئِيَّاتِ أو أثبتَ لَهُ ما هو منْفِيٌّ عنه إجماعًا كاللُّوْنِ أو الاِتِّصَالِ بِالْعَالَمِ أو الْإِنْفِصَالِ عنه فمُدَّعِي الْجِسْمِيَّةِ أو الْجِهَةِ إِنْ زَعَمَ واحِدًا من هذه كَفَرَّ وإلا فلا؛ لِأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ لَزِمَ الْمَذْهَبِ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ وَتَوَزَّعَ فِيهِ بما لا يُجْدِي وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ هنا

عليه اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (منهُ) أي مِنَ الْخَيْرِ الْمَذْكُورِ. □ فَوَدَّ: (لِيُعْزِمَ) أي يُصَمِّمُ الدَّاعِي اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (مِنْ قَبِيلِ الْمُضَافِ) أي إِنْ لَمْ يَتَوَّنْ صَانِعٌ أو الْمُقَيَّدِ أي إِنْ نَوَّنْ. □ فَوَدَّ: (وهو دَلِيلٌ وَاضِحٌ الْخ) وَلَكِنْ مَنَعَهُ بَأَنَّ هَذَا مِنَ الْمُقَيَّدِ حُذِفَ قَيْدُهُ لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ. □ فَوَدَّ: (هنا) أي فِي إِبْطَالِ الصَّانِعِ عَلَيْهِ تَعَالَى اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (إِذْ لا فَرْقَ بَيْنَ الْمُتَنَكِّرِ وَالْمُعَرِّفِ) أي لِأَنَّ تَعْرِيفَ الْمُتَنَكِّرِ وَعَكْسَهُ لا يُغَيِّرُ مَعْنَاهُ اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (وَيَأْتِي) إِلَى قَوْلِهِ: (أو اعتقدَ) لَمْ يَظْهَرْ لِي فَائِدَةُ ذِكْرِهِ هنا. □ فَوَدَّ: (أو اعتقدَ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنَكِّرِ: (نَفَى الصَّانِعِ). □ فَوَدَّ: (أو قَدَمَ الْعَالَمِ) إِلَى قَوْلِهِ لِأَنَّ الْأَصَحَّ فِي الْمَعْنَى. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أي بِالْكُلِّيَّاتِ وَالْجُزْئِيَّاتِ جَمِيعًا. □ فَوَدَّ: (فَمُدَّعِي الْجِسْمِيَّةِ الْخ) هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْجِسْمِيَّةَ غَيْرُ مَنَفِيَّةٍ عَنْهُ تَعَالَى بِالْإِجْمَاعِ وَإِلَّا لَكَانَ يَلْزَمُ الْكُفْرُ، وَإِنْ لَمْ يَزْعَمْ واحِدًا مِمَّا ذُكِرَ، وَأَنْ مُجَرَّدَ إِبْطَالِ الْجِسْمِيَّةِ فِي نَفْسِهَا لَيْسَ مَحْذُورًا وَقَدْ يَوْجَهُ هَذَا بِأَنَّهُ قَدْ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ جِسْمٌ لا كَالْأَجْسَامِ اهـ. سم. □ فَوَدَّ: (إِنْ زَعَمَ واحِدًا الْخ) أي اعتقدَهُ اهـ. سم. □ فَوَدَّ: (أَنَّ لَزِمَ الْمَذْهَبِ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ لازِمًا بَيِّنًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ لِحُجُوزِ أَنْ لَا يَعْتَقِدَ اللَّازِمَ، وَإِنْ كَانَ بَيِّنًا لَيْسَ بِمَذْهَبٍ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا يُحْكَمُ بِهِ بِمُجَرَّدِ لُزُومِهِ فَإِنْ اعتقدَهُ فَهُوَ مَذْهَبُهُ وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ حُكْمُهُ اللَّائِقُ بِهِ اهـ. سم. □ فَوَدَّ: (فِيهِ) أي فِي الْأَصَحِّ الْمَذْكُورِ أو فِي قَوْلِهِ: (وإلا فلا). □ فَوَدَّ: (هنا) الْإِشَارَةُ رَاجِعَةٌ لِلْإِجْمَاعِ فِي كُلِّ مَنْ قَوْلُهُ: (ما هو ثابتٌ لِلْقَدِيمِ إجماعًا) ثُمَّ قَوْلُهُ: (ما هو مَنَفِيٌّ عَنْهُ إجماعًا) كَمَا فِي تَضْيِيقِهِ اهـ. سم.

□ فَوَدَّ: (فَمُدَّعِي الْجِسْمِيَّةِ الْخ) هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْجِسْمِيَّةَ غَيْرُ مَنَفِيَّةٍ عَنْهُ بِالْإِجْمَاعِ وَإِلَّا لَكَانَ يَلْزَمُ الْكُفْرُ، وَإِنْ لَمْ يَزْعَمْ واحِدًا مِمَّا ذُكِرَ، وَإِنْ مُجَرَّدَ إِبْطَالِ الْجِسْمِيَّةِ فِي نَفْسِهَا لَيْسَ مَحْذُورًا وَقَدْ يَوْجَهُ هَذَا بِأَنَّهُ قَدْ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ جِسْمٌ لا كَالْأَجْسَامِ فَلَا يَلْزَمُ اعْتِقَادُ اللَّوْازِمِ الْمَحْذُورَةِ لِلْأَجْسَامِ الْمَعْرُوفَةِ. □ فَوَدَّ: (إِنْ زَعَمَ واحِدًا) بَأَنَّ اعتقدَهُ. □ فَوَدَّ: (أَنَّ لَزِمَ الْمَذْهَبِ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ لازِمًا بَيِّنًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ لِحُجُوزِ أَنْ لَا يَعْتَقِدَ اللَّازِمَ، وَإِنْ كَانَ بَيِّنًا وَقَدْ صَحَّحُوا عَدَمَ كُفْرِ الْقَائِلِ بِالْجِهَةِ مَعَ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ: إِنَّ لُزُومَ الْجِسْمِيَّةِ لَهَا لُزُومٌ بَيِّنٌ وَفِي التَّقْيِيدِ بِهَذَا شَيْءٌ. □ فَوَدَّ: (لَيْسَ بِمَذْهَبٍ) مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا يُحْكَمُ بِهِ بِمُجَرَّدِ لُزُومِهِ فَإِنْ اعتقدَهُ فَهُوَ مَذْهَبٌ وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ حُكْمُهُ اللَّائِقُ بِهِ. □ فَوَدَّ: (وَالظَّاهِرُ كَلَامُهُمْ هنا) الْإِشَارَةُ رَاجِعَةٌ لِلْإِجْمَاعِ فِي كُلِّ مَنْ قَوْلُهُ: (ما هو ثابتٌ لِلْقَدِيمِ إجماعًا) ثُمَّ قَوْلُهُ: (ما هو مَنَفِيٌّ عَنْهُ إجماعًا) كَمَا فِي تَضْيِيقِهِ.

الاكتفاء بالإجماع وإن لم يُعلم من الدين بالضرورة ويُمكن توجيهُه بأن المُجمَع عليه هنا لا يكون إلا ضروريًا وفيه نظرٌ والوجه أنه لا بُدَّ من التقييد به هنا أيضًا ومن ثم قيل أخذًا من حديث الجارية يُتَفَرَّ نحو التجسيم والجهة في حقِّ العوام؛ لأنهم مع ذلك على غاية من اعتقاد التنزيه والكمال المطلق أو اعتقد أن الكوكب فاعِلٌ واستشكل بقول المعتزلة إن العبد يخلُق فعل نفسه ويُجاب بأن ذا الكوكب يعتقَد فيه نوعًا من التأثير الذي يعتقده للإله ولا كذلك المعتزلي غايةً أنه يجعل فعل العبد واسطةً يُنسب إليها المفعول تنزيهاً له تعالى عن نسبة القبح إليه.

(أو نفى (الرُّسل) أو أحدهم أو أحد الأنبياء المُجمَع عليه أو جحدَ حرفًا مُجمَعًا عليه من

□ فؤد: (وإن لم يُعلم) أي المُجمَع عليه. □ فؤد: (وَيُمْكِنُ تَوْجِيْهُهُ بِأَنَّ الْمُجْمَعَ (إِلَخ) لَا يَخْفَى عَدَمُ مُطَابَقَةِ هَذَا التَّوْجِيْهِ لِلْمَوْجَه فَإِنَّ الْمَوْجَهَ عَمَمَهُ إِلَى عَدَمِ الْعِلْمِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ وَالتَّوْجِيْهِ حَصَرَهُ فِي الْعِلْمِ الْمَذْكُورِ فَتَأَمَّلْهُ اه. سم. □ فؤد: (والوجه أنه لا بُدَّ من التقييد (إِلَخ) هَلْ يُقَيَّدُ بِهِ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ الْآتِي وَأَحَدَ الْأَنْبِيَاءِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ أَوْ جَحَدَ حَرْفًا مُجْمَعًا عَلَيْهِ إِلَخ لَكِنْ سَيَأْتِي أَنَّ مَا لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ لَا كُفْرَ بِجَحْدِهِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ صِفَاتِ الْأَدَاءِ، وَإِنْ أَجْمَعَ عَلَيْهَا لَا يَعْرِفُهَا إِلَّا الْخَوَاصُّ اه. سم. □ فؤد: (به) أي بِالْعِلْمِ الْمَذْكُورِ وَقَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيْ كَالْتَقْيِدِ بِالْإِجْمَاعِ. □ فؤد: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيْ مِنْ أَجْلِ التَّقْيِيدِ هُنَا بِالْعِلْمِ الْمَذْكُورِ. □ فؤد: (يُتَفَرَّرُ نَحْوُ التَّجْسِيمِ (إِلَخ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ زَعَمُوا مَعَهُ شَيْئًا مِمَّا ذُكِرَ وَإِلَّا فَلَا وَجْهَ لِلِاسْتِنَاءِ اه. سَيَدُ عَمَرُ. □ فؤد: (لأنهم (إِلَخ) لَعَلَّه مِنْ مَقُولِ الْقِيلِ. □ فؤد: (مع ذلك) أي اغْتِيَادِهِمْ نَحْوَ الْجِسْمِيَّةِ. □ فؤد: (أَوْ اعْتَقَدَ (إِلَخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (نَفَى الصَّانِعِ). □ فؤد: (وَاسْتَشْكَلَ بِقَوْلِ الْمُعْتَزِلَةِ (إِلَخ) قَدْ يُجَابُ بِأَنَّ خَلْقَ الْفِعْلِ عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ بِقُدْرَةِ خَلْقِهَا اللَّهُ حَتَّى لَوْ اعْتَقَدَ لِلْكَوْكَبِ مِثْلَ ذَلِكَ أَغْنَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ فِيهِ مَنْشَأَ التَّأْوِيرِ يَتَّبِعِي أَنْ لَا يَكْفُرَ اه. سم. □ فؤد: (بأن (إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى بِأَنَّ صَاحِبَ الْكَوَاكِبِ اعْتَقَدَ فِيهَا مَا يَعْتَقَدُ فِي الْإِلَهِ مِنْ أَنَّهَا مُؤَثَّرَةٌ فِي جَمِيعِ الْكَائِنَاتِ كُلِّهَا بِخِلَافِ الْمُعْتَزِلَةِ فَإِنَّهُمْ قَالُوا الْعَبْدُ يَخْلُقُ أَفْعَالًا نَفْسِهِ فَقَطْ اه. □ فؤد: (أَوْ نَفَى الرُّسُلَ) بِأَنَّ قَالَ: لَمْ يُزِيلْهُمْ اللَّهُ اه. مُغْنَى. □ فؤد: (أَوْ أَحَدَهُمْ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَوْ نَقَصَ مِنْهُ) فِي التَّهَابَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (أَوْ صِفَةً) إِلَى (أَوْ زَادَ).

□ فؤد: (وَيُمْكِنُ تَوْجِيْهُهُ (إِلَخ) لَا يَخْفَى عَدَمُ مُطَابَقَةِ هَذَا التَّوْجِيْهِ لِلْمَوْجَه فَإِنَّ الْمَوْجَهَ عَمَمَهُ إِلَى عَدَمِ الْعِلْمِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ وَالتَّوْجِيْهِ حَصَرَهُ فِي الْعِلْمِ الْمَذْكُورِ فَتَأَمَّلْهُ سم. □ فؤد: (والوجه أنه لا بُدَّ من التقييد) هَلْ يُقَيَّدُ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ الْآتِي: (أَوْ أَحَدَ الْأَنْبِيَاءِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ أَوْ جَحَدَ حَرْفًا مُجْمَعًا عَلَيْهِ (إِلَخ) لَكِنْ سَيَأْتِي أَنَّ مَا لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ لَا كُفْرَ بِجَحْدِهِ، لَا يَخْفَى أَنَّ صِفَاتِ الْأَدَاءِ، وَإِنْ أَجْمَعَ عَلَيْهَا لَا يَعْرِفُهَا إِلَّا الْخَوَاصُّ. □ فؤد: (وَاسْتَشْكَلَ بِقَوْلِ الْمُعْتَزِلَةِ إِنَّ الْعَبْدَ يَخْلُقُ فِعْلًا نَفْسِهِ (إِلَخ) قَدْ يُجَابُ: بِأَنَّ خَلْقَ الْفِعْلِ عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ بِقُدْرَةِ خَلْقِ اللَّهِ حَتَّى لَوْ اعْتَقَدَ لِلْكَوْكَبِ مِثْلَ ذَلِكَ أَغْنَى أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ فِيهِ مَنْشَأَ التَّأْوِيرِ يَتَّبِعِي أَنْ لَا يَكْفُرَ.

الْقُرْآنِ كَالْمُعَوِّذَتَيْنِ أَوْ صِفَةً مِنْ وَجْهِهِ الْأَدَاءِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا أَوْ زَادَ حَرْفًا فِيهِ مُجْمَعًا عَلَى نَفْيِهِ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ مِنْهُ أَوْ نَقَصَ حَرْفًا مُجْمَعًا عَلَى أَنَّهُ مِنْهُ (أَوْ كَذَبَ رَسُولًا) أَوْ نَبِيًّا أَوْ نَقَصَهُ بِأَيِّ مُنْقِصٍ كَانَ صَغُرَ اسْمُهُ مُرِيدًا تَخْقِيرَهُ أَوْ جَوَزَ نُبُوَّةَ أَحَدٍ بَعْدَ وَجُودِ نَبِيِّنَا وَعِيسَى نَبِيِّ قَبْلُ فَلَا يَرُدُّ مِنْهُ تَمْنِي الثُّبُوتَ بَعْدَ وَجُودِ نَبِيِّنَا ﷺ كَتَمَنِي كُفْرٍ مُسْلِمٍ بِقَصْدِ الرِّضَا بِهِ لَا التَّشْدِيدِ عَلَيْهِ وَمِنْهُ أَيْضًا لَوْ كَانَ فُلَانٌ نَبِيًّا آمَنْتُ أَوْ مَا آمَنْتُ بِهِ إِنْ جَوَزَ ذَلِكَ عَلَى الْأَوْجَهِ وَخَرَجَ بِكَذْبِهِ كَذِبُهُ عَلَيْهِ وَقَوْلُ الْجَوْشَنِ أَنَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا ﷺ كُفْرٌ بِالْبَلْغِ وَلِذَلِكَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي تَرْجِيْفِهِ، وَأَنَّهُ زَلَّةٌ (أَوْ حَلَلٌ مُخَوِّمًا بِالْإِجْمَاعِ) وَغَلِمَ تَخْرِيمُهُ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ (كَالزُّنَا) وَاللُّوَاطِ وَشُرُوبِ الْخَمْرِ وَالْمَكْسِ وَسَبَبُ التَّكْفِيرِ بِهَذَا كَالْآتِي سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ مَا فِيهِ نَصٌّ وَمَا لَا نَصَّ فِيهِ أَنَّ إِنْكَارَ مَا ثَبَتَ ضَرُورَةً أَنَّهُ مِنْ دِينِ مُحَمَّدٍ ﷺ فِيهِ تَكْذِيبٌ لَهُ ﷺ (وَعَكْسُهُ) أَيَّ حَرَمٌ خِلَافًا

■ فَوَدَّ: (كَالْمُعَوِّذَتَيْنِ) بِكَسْرِ الْوَاوِ الْمُشَدَّدِ فِيهِ رَمَزَ إِلَى أَنَّ سُقُوطَهُمَا مِنْ مُضَحَفِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَمْنَعُ مِنْ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ عَلَى قُرْآنَيْهِمَا هـ. ع ش. ■ فَوَدَّ: (أَوْ نَقَصَ مِنْهُ حَرْفًا إِنْ خ) أَيَّ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ وَيُغْنِي عَنْ هَذَا قَوْلُهُ السَّابِقُ: أَوْ جَحَدَ حَرْفًا إِنْ خ. ■ فَوَدَّ: (أَوْ نَبِيًّا) إِلَى قَوْلِهِ وَقَوْلُ الْجَوْشَنِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ آمَنْتُ وَقَوْلُهُ إِنْ جَوَزَ ذَلِكَ عَلَى الْأَوْجَهِ. ■ فَوَدَّ: (أَوْ نَقَصَهُ إِنْ خ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَوْ سَبَّهِ أَوْ اسْتَخَفَّ بِهِ أَوْ بِاسْمِهِ أَوْ بِاسْمِ اللَّهِ أَوْ أَمْرِهِ أَوْ نَهْيِهِ أَوْ وَغْدِهِ أَوْ وَعِيدِهِ هـ. ع ش. ■ فَوَدَّ: (مُرِيدًا تَخْقِيرَهُ) قَيْدٌ هـ. ع ش. ■ فَوَدَّ: (أَوْ جَوَزَ إِنْ خ) أَوْ قَالَ: كَانَ التَّثْبِيْتُ ﷺ أَسْوَدَ أَوْ أَمْرَدَ أَوْ غَيْرَ قُرْشِيٍّ، أَوْ قَالَ: الثُّبُوتُ مُكْتَسِبَةٌ، أَوْ تُنَالُ رُبَّتْهَا بِصِفَاءِ الْقُلُوبِ أَوْ أَوْحِيَ إِلَيَّ، وَإِنْ لَمْ يَدْعُ الثُّبُوتَ، أَوْ قَالَ: إِنِّي دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَأَكَلْتُ مِنْ ثِمَارِهَا وَعَانَقْتُ حَوْرَهَا رَوْضٌ وَمُغْنِي. ■ فَوَدَّ: (وَعِيسَى نَبِيٌّ قَبْلُ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ. ■ فَوَدَّ: (فَلَا يَرُدُّ) أَيَّ عِيسَى عَلَى قَوْلِهِ: (أَوْ جَوَزَ نُبُوَّةَ إِنْ خ). ■ فَوَدَّ: (وَمِنْهُ) أَيَّ مِنَ التَّجْوِيزِ الْمَذْكُورِ. ■ فَوَدَّ: (تَمَنِي الثُّبُوتَ إِنْ خ) أَيَّ أَوْ ادَّعَاؤَهَا فِيمَا يَظْهَرُ لِلْقَطْعِ بِكَذْبِهِ بَنَصِّ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ﴾ [الاحزاب: ٤٠] هـ. ع ش. ■ فَوَدَّ: (كَتَمَنِي كُفْرٍ مُسْلِمٍ إِنْ خ) التَّشْبِيهِ فِي مُطْلَقِ الرَّدَّةِ لَا فِي الرَّدَّةِ بِالتَّجْوِيزِ الْمَذْكُورِ. ■ فَوَدَّ: (لَا التَّشْدِيدَ عَلَيْهِ) أَيَّ لِكُونِهِ ظَلَمَةً مَثَلًا وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا صِحَّةُ مَا قَالَهُ الْعَلَامَةُ ابْنُ قَاسِمٍ فِي شَرْحِ الْغَايَةِ قُبَيْلَ كِتَابِ الطَّهَارَةِ مِنْ جَوَازِ الدُّعَاءِ عَلَى الظَّالِمِ بِسُوءِ الْخَاتِمَةِ هـ. ع ش. ■ فَوَدَّ: (وَمِنْهُ أَيْضًا) أَيَّ مِنَ التَّجْوِيزِ الْمَذْكُورِ. ■ فَوَدَّ: (إِنْ جَوَزَ ذَلِكَ إِنْ خ) أَيَّ وَلَمْ يَرُدَّ الْمُبَالَغَةَ فِي نَفْيِ الثُّبُوتِ عَنْهُ لِلْعِلْمِ بِإِنْفَائِهَا هـ. ع ش. ■ فَوَدَّ: (وَخَرَجَ بِكَذْبِهِ كَذِبُهُ عَلَيْهِ) أَيَّ فَلَا يَكُونُ كُفْرًا بِلِ كَبِيرَةٍ فَقَطَّ هـ. ع ش. ■ فَوَدَّ: (وَعَلِمَ تَخْرِيمَهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبِنَكَاحِ الْمُعْتَدَةِ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (وَإِنْ كُرِهَ) وَقَوْلُهُ: (وَمَا لِمُنْكَرِهِ) إِلَى (وَبَعْدَ عَنِ الْعُلَمَاءِ) وَإِلَى (التَّثْبِيهِ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَإِنْ كُرِهَ). ■ فَوَدَّ: (وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ) وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ دَعْوَى الْجَهْلِ بِهِ أَمَّا بَاطِنًا فَإِنَّ كَانَ جَاهِلًا بِهِ حَقِيقَةً فَهُوَ مَعْدُورٌ هـ. ع ش. ■ فَوَدَّ: (وَاللُّوَاطِ) أَيَّ وَالظُّلْمَ هـ. مُغْنِي. ■ فَوَدَّ: (كَالْآتِي) أَيَّ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَعَكْسُهُ إِنْ خ. ■ فَوَدَّ: (فِي ذَلِكَ) أَيَّ فِي التَّكْفِيرِ بِهِمَا. ■ فَوَدَّ: (أَنَّ إِنْكَارَ إِنْ خ) خَبَرٌ وَسَبَبُ التَّكْفِيرِ إِنْ خ.

مُجْمَعًا عَلَيْهِ وَإِنْ كُرِهَ كَذَلِكَ كَالْبَيْعِ وَالتَّكَاحِ (أَوْ نَفَى وَجوبَ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ) مَعْلُومًا كَذَلِكَ كَسَجْدَةِ  
 مِنَ الْخُمْسِ (أَوْ عَكْسُهُ) أَيْ أَوْجَبَ مُجْمَعًا عَلَى عَدَمِ وَجوبِهِ مَعْلُومًا كَذَلِكَ كَصَلَاةٍ سَادِسَةٍ أَوْ  
 نَفَى مَشْرُوعِيَّةٍ مُجْمَعٍ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ مَعْلُومٌ كَذَلِكَ كَالزَّوَاتِ وَكَالْعِيدِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْبَغَوِيُّ أَمَّا  
 مَا لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ كَاسْتَحْقَاقِ بِنْتِ الْأَبْنِ الشُّدُسَ مَعَ بِنْتِ الصُّلْبِ وَكَحَرْمَةِ نِكَاحِ الْمُعْتَدَّةِ  
 لِلْغَيْرِ وَمَا لِمُنْكَرِهِ أَوْ مُثَبِّتِهِ تَأْوِيلٌ غَيْرُ قَطْعِيٍّ الْبُطْلَانِ كَمَا مَرَّ فِي التَّكَاحِ أَوْ بَعْدَ عَنِ الْعُلَمَاءِ بِحَيْثُ  
 يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ فَلَا تُكْفَرُ بِجَحْدِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَكْذِيبٌ وَتُوزَعُ فِي نِكَاحِ الْمُعْتَدَّةِ.....

• فَوُدَّ: (كَذَلِكَ) أَيْ عَلِمَ جِلَّهُ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ اه. ع. ش. • فَوُدَّ: (مَعْلُومًا  
 كَذَلِكَ) أَيْ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ. • فَوُدَّ: (مِنَ الْخُمْسِ) أَيْ الصَّلَوَاتِ  
 الْخُمْسِ. • فَوُدَّ: (أَمَّا مَا لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْخ) مُحْتَرَزُ قَوْلِهِ: (مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ) وَظَاهِرُهُ وَإِنْ عَلِمَهُ ثُمَّ  
 أَنْكَرَهُ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَفِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ مَا يُخَالِفُهُ اه. ع. ش. وَقَوْلُهُ: (وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ)،  
 سَيَأْتِي عَنِ الْمُغْنِيِّ وَالسَّيِّدِ عَمَرٍ مَا يُوَافِقُهُ. • فَوُدَّ: (إِلَّا الْخَوَاصُّ إِلَّا الْخ) يَشْكُلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ السَّابِقُ: (أَوْ  
 صِفَةً مِنْ وَجْهِهِ الْأَدَاءِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا)؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْوُجُوهَ لَا يَعْرِفُهَا إِلَّا الْخَوَاصُّ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُفْرَضَ  
 فِي وَجْهِهِ يَعْرِفُهَا غَيْرُ الْخَوَاصِّ أَيْضًا اه. ع. ش. • فَوُدَّ: (وَكَحَرْمَةِ نِكَاحِ الْمُعْتَدَّةِ) أَيْ فَلَا يَكْفُرُ مُنْكَرُهَا  
 لِلْعُذْرِ بَلْ يَعْرِفُ الصَّوَابَ لِيَعْتَقِدَهُ وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ يَعْرِفُهُ أَنَّهُ يَكْفُرُ إِذَا جَحَدَهُ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَوَّلًا  
 أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَعْرِفَهُ الْخَاصُّ وَالْعَامُّ وَإِلَّا فَلَا يَكْفُرُ وَهَذَا، هُوَ الظَّاهِرُ اه. مُغْنِي عِبَارَةً عَنِ شَيْءٍ مَعَ اغْتِرَافِهِ  
 بِأَصْلِ الْعِدَّةِ وَإِلَّا فَإِنَّكَارَ الْعِدَّةِ مِنْ أَصْلِهَا كُفْرٌ لِثَبُوتِهِ بِالتَّصَدُّقِ وَعِلْمِهِ بِالضَّرُورَةِ اه. • فَوُدَّ: (وَمَا لِمُنْكَرِهِ  
 إِلَّا الْخ) عَطَفَ عَلَى (مَا لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْخ) وَلَعَلَّهُ مُحْتَرَزُ قَوْلِهِ: (وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ). • فَوُدَّ: (أَوْ بَعْدَ إِلَّا الْخ)  
 عَطَفَ عَلَى تَأْوِيلِ. • فَوُدَّ: (أَوْ بَعْدَ عَنِ الْعُلَمَاءِ إِلَّا الْخ) أَيْ أَوْ قَرَّبَ عَهْدَهُ بِالْإِسْلَامِ اه. مُغْنِي.  
 • فَوُدَّ: (فَلَا تُكْفَرُ بِجَحْدِهِ إِلَّا الْخ) يَشْمَلُ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَوَّلِ، وَهُوَ مَا لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ مَا لَوْ كَانَ الْجَاهِدُ  
 مِنَ الْخَوَاصِّ فَقَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ إِلَّا الْخ) مُشْكِلٌ، وَإِنْ حُصِّرَ بِمَا إِذَا كَانَ الْجَاهِدُ مِمَّنْ يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ فَمُقَابَلَتُهُ  
 بِقَوْلِهِ: (أَوْ بَعْدَ عَنِ الْعُلَمَاءِ إِلَّا الْخ) مُشْكِلٌ وَيَتَّبِعِي تَخْرِيرُ الْمَسْأَلَةِ سَمِ أَقُولُ لَكَ أَنْ تَخْتَارَ الشُّقَّ الْأَوَّلَ،  
 وَهُوَ الشُّمُولُ وَلَا إِشْكَالَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا انْتَفَى الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ الْقَطْعِيُّ فَعِلْمُهُ ظَنِّي يَجُوزُ مَعَهُ عَدَمُ  
 صُدُورِ ذَلِكَ عَنْهُ ﷺ فَلَيْسَتْ الْمُخَالَفَةُ فِيهِ عُذْرًا فِي التَّكْذِيبِ بِخِلَافِهِ فِي الضَّرُورِيِّ فَإِنَّ الْإِجْمَاعَ دَلَالَتُهُ

• فَوُدَّ: (أَمَّا مَا لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ إِلَّا الْخ) يَشْكُلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ السَّابِقُ: (أَوْ صِفَةً مِنْ وَجْهِهِ الْأَدَاءِ  
 الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا)؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْوُجُوهَ لَا يَعْرِفُهَا إِلَّا الْخَوَاصُّ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُفْرَضَ فِي وَجْهِهِ يَعْرِفُهَا غَيْرُ  
 الْخَوَاصِّ أَيْضًا. • فَوُدَّ: (فَلَا تُكْفَرُ بِجَحْدِهِ) إِنْ شَمَلَ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَوَّلِ، وَهُوَ مَا لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ مَا لَوْ  
 كَانَ الْجَاهِدُ مِنَ الْخَوَاصِّ فَقَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَكْذِيبٌ) مُشْكِلٌ، وَإِنْ حُصِّرَ بِمَا إِذَا كَانَ الْجَاهِدُ مِمَّنْ  
 لَا يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ فَمُقَابَلَتُهُ بِقَوْلِهِ: (أَوْ بَعْدَ عَنِ الْعُلَمَاءِ إِلَّا الْخ) مُشْكِلٌ وَيَتَّبِعِي تَخْرِيرُ الْمَسْأَلَةِ مِنْ شَرْحِ  
 الْبَهْجَةِ وَمَا يَتَّعَلَّقُ بِهِ.

بشهرته ويُجاب بمنع ضروريته إذ المراد بالضروري ما يشترك في معرفته الخاص والعام ونكاح المعتدة ليس كذلك إلا في بعض أقسامه وذلك لا يؤثّر.

(تنبيه أول) من أفراد قولنا أو لمُثَبِّتِه إلخ إيمان فِرْعَوْنَ الذي زعمه قومُ فأنه لا قطع على عدمه بل ظاهر الآية وجوده وألف فيه مع الاستزواج في أكثره بعض مُحَقِّقِي الْمُتَأَخِّرِينَ من مشايخ مشايخنا ومِمَّا يَرُدُّ عليه أَنَّ الإيمانَ عندَ يَأْسِ الحَيَاةِ بَأَن وَصَلَ لِأَخِيرِ رَمَقٍ كَالغَزْوَرةِ وإدراك الغرقِ في الآية من ذلك كما هو واضح خلافًا لِمَنْ نازع فيه لا يُقْبَلُ كما صرح به أئمتنا وغيرهم وهو صريح قوله تعالى ﴿فَلَمَّا يَكُنْ يَنْفَعُهُمْ يُبَدِّلُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾ [غافر: ٨٥] وبما تقرّر عليم خطأ مَنْ كَفَرَ الْقَائِلِينَ بِإِسْلَامِ فِرْعَوْنَ؛ لَأَنَّا، وَإِنِ اعْتَقَدْنَا بَطْلَانِ هَذَا الْقَوْلِ لِكَيْتَهُ، وَإِنِ وَرَدَتْ بِهِ أَحَادِيثُ وَتَبَادَرَتْ مِنْ آيَاتِ أَوْلَئِهَا الْمُخَالِفُونَ بما لا يَنْفَعُ غَيْرُ ضَرُورِيٍّ، وَإِنِ فُرِضَ أَنَّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِخِلَافِ أَوْلَئِكَ إِذْ لَمْ يُعْلَمِ أَنَّ فِيهِمْ مَنْ بَلَغَ مَوْتَبَةَ الْجَهْدِ الْمُطْلَقِ.

(تنبيه ثان) ينبغي للمفتي أن يحتاط في التكفير ما أمكنه لعظيم خطره وغلبة عدم قصده سيما من العوام وما زال أئمتنا على ذلك قديمًا وحديثًا بخلاف أئمة الحنفية فإنهم توسعوا بالحكم بمكفرات كثيرة مع قبولها التأويل بل مع تبادره منها ثم رأيت الزركشي قال عمدًا توسع به الحنفية إن غلبته في كتب الفتاوى نقلًا عن مشايخهم وكان المتورعون من متأخري الحنفية يُنْكِرُونَ أَكْثَرَهَا وَيُخَالِفُونَهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ لَا يَجُوزُ تَقْلِيدُهُمْ لِأَنَّهُمْ غَيْرُ مَعْرُوفِينَ بِالْاجْتِهَادِ

ظَنِّيَّةٌ لَا قَطْعِيَّةٌ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. سَيِّدُ عَمَرُ. □ قَوْلُهُ: (بِشَهْرَتِهِ) أَي شُهْرَةٌ تَحْرِيْمُهُ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ وَكَذَا قَوْلُهُ: بِمَنْعِ ضَرُورِيَّتِهِ وَقَوْلُهُ وَنِكَاحُ الْمُعْتَدَةِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ. □ قَوْلُهُ: (لَيْسَ كَذَلِكَ) أَي فَلَا يَكُونُ إِنْكَارُهُ كُفْرًا مُطْلَقًا اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (مِنْ أَفْرَادِ الْإِلْح) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ إِيمَانُ فِرْعَوْنَ وَقَوْلُهُ فَإِنَّهُ إِنْخَ عِلَّةٌ لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ. □ قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَي وَجُودُ إِيمَانِ فِرْعَوْنَ. □ قَوْلُهُ: (فِي أَكْثَرِهِ) أَي أَكْثَرِ مَوَاضِعِ هَذَا التَّأْلِيفِ.

□ قَوْلُهُ: (بَعْضُ مُحَقِّقِي الْمُتَأَخِّرِينَ) كَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى الْجَلَالِ الدَّوَانِي اهـ. سَيِّدُ عَمَرُ. □ قَوْلُهُ: (وَمِمَّا يَرُدُّ) مِنَ الرَّدِّ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ أَي عَلَى الْبَعْضِ. □ قَوْلُهُ: (وَإِدْرَاكُ الْغَرَقِ فِي الْآيَةِ مِنْ ذَلِكَ) جُمْلَةٌ اغْتِرَاضِيَّةٌ وَالْإِشَارَةُ إِلَى الْوُصُولِ لِأَخِيرِ رَمَقٍ أَوْ إِلَى يَأْسِ الْحَيَاةِ. □ قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَي فِي قَوْلِهِ وَإِدْرَاكُ الْغَرَقِ إلخ. □ قَوْلُهُ: (لَا يُقْبَلُ) خَبَرٌ قَوْلُهُ أَنَّ الْإِيمَانَ إلخ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَي عَدَمُ الْقَبُولِ عِنْدَ الْيَأْسِ. □ قَوْلُهُ: (وَبِمَا تَقَرَّرَ) أَي بِقَوْلِهِ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِنَا أَوْ لِمُثَبِّتِهِ إلخ إيمان فِرْعَوْنَ إلخ. □ قَوْلُهُ: (بَطْلَانُ هَذَا الْقَوْلِ) أَي الْقَوْلُ بِإِسْلَامِ فِرْعَوْنَ.

□ قَوْلُهُ: (لِكَيْتَهُ) أَي كُفْرٌ فِرْعَوْنَ وَكَذَا ضَمِيرُ بِهِ. □ قَوْلُهُ: (أَوْلَئِهَا الْمُخَالِفُونَ إلخ) هَذِهِ الْجُمْلَةُ صِفَةٌ لِلْأَحَادِيثِ وَالْآيَاتِ وَقَوْلُهُ غَيْرُ ضَرُورِيٍّ خَبَرٌ لِكَيْتَهُ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) أَي كُفْرٌ فِرْعَوْنَ. □ قَوْلُهُ: (بِنَاءً عَلَى الْإِلْح) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ بِخِلَافِ أَوْلَئِكَ أَي الْمُخَالِفِينَ الْمُؤَوَّلِينَ وَقَوْلُهُ إِذْ لَمْ يُعْلَمِ إلخ عِلَّةٌ عَدَمُ الْعِبْرَةِ. □ قَوْلُهُ: (عَمَّا تَوَسَّعَ إلخ) لَعَلَّ عَنْ بَعْضٍ فِي. □ قَوْلُهُ: (أَكْثَرَهَا وَيُخَالِفُونَهُمْ) أَي كُتِبَ الْفَتَاوَى

ولم يُخَرِّجوها على أصل أبي حنيفة لأنه خلاف عقيدته إذ منها أن معنا أصلاً مُحَقَّقًا، هو الإيمان فلا تَرْفَعُهُ إلا بيقين فليَتَبَيَّنْ لهذا وليُحَذَرْ مِنْ يُبَادِرُ إِلَى التَّكْفِيرِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ مِنْهُمْ فَيُخَافُ عَلَيْهِ أَنْ يَكْفُرَ؛ لَأَنَّهُ كَفَرَ مُسْلِمًا هـ. مُلْخَصًا قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْهُمْ وَهُوَ كَلَامُ نَفِيسٍ وَقَدْ أَفْتَى أَبُو زُرْعَةَ مِنْ مُحَقِّقِي الْمُتَأَخِّرِينَ فَيَمُنْ قِيلَ لَهُ اهْجُزْنِي فِي اللَّهِ فَقَالَ هَجَزْتُكَ لِأَلْفِ اللَّهِ بِأَنَّهُ لَا يَكْفُرُ إِنْ أَرَادَ لِأَلْفِ سَبَبٍ أَوْ هِجْرَةٍ لِلَّهِ تَعَالَى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ ظَاهِرًا لِلْفِظِّ حَقًّا لِلدِّمِّ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ لَا سِيَّما إِنْ لَمْ يُعْرِفْ قَائِلُهُ بِعَقِيدَةِ سَيِّئَةٍ لَكِنْ يُؤَدَّبُ عَلَى إِطْلَاقِهِ لِشِنَاعَةِ ظَاهِرِهِ.

(نَبِيَّةٌ ثَالِثَةٌ) قَالَ الْغَزَالِيُّ مَنْ زَعَمَ أَنَّ لَهُ مَعَ اللَّهِ حَالًا أَسْقَطَ عَنْهُ نَحْوَ الصَّلَاةِ أَوْ تَحْرِيمِ شُرْبِ الْخَمْرِ وَجَبَّ قَتْلُهُ وَإِنْ كَانَ فِي الْحَكْمِ بِخُلُودِهِ فِي النَّارِ نَظَرٌ وَقَتْلٌ مِثْلُهُ أَفْضَلُ مِنْ قَتْلِ مِائَةِ كَافِرٍ؛ لِأَنَّهُ ضَرَرُهُ أَكْثَرُ انْتَهَى وَلَا نَظَرَ فِي خُلُودِهِ؛ لَأَنَّهُ مُزْتَدُّ لاسْتِخْلَالِهِ مَا عُصِمَتْ حَرَمَتُهُ أَوْ نَفِيهِ وَجُوبٌ مَا عُصِمَ وَجُوبُهُ ضَرُورَةٌ فِيهِمَا وَمَنْ ثَمَّ جَزَمَ فِي الْأَنْوَارِ بِخُلُودِهِ وَوَقَعَ لِلْيَافِعِيِّ مَعَ جَلَالَتِهِ فِي رَوْضِهِ لَوْ أُذِنَ لِلَّهِ تَعَالَى لِبَعْضِ عِبَادِهِ أَنْ يَلْبَسَ ثَوْبَ حَرِيرٍ مِثْلًا وَعِلْمُ الْإِذْنِ يَقِينًا فَلَيْسَ لَهُ يَكُنْ مُنْتَهَكًا لِلشَّرْعِ وَحُصُولُ الْيَقِينِ لَهُ مِنْ حَيْثُ حُصُولُهُ لِلْخَضِرِ بِقَتْلِهِ لِلْعَلَامِ إِذْ هُوَ وَلِيِّي لَا نَبِيٍّ عَلَى الصَّحِيحِ انْتَهَى وَقَوْلُهُ مِثْلًا زُبَيْمًا يَدْخُلُ فِيهِ مَا زَعَمَهُ بَعْضُ الْمُتَصَوِّفَةِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ وَبِفَرْضِ أَنَّ الْيَافِعِيَّ لَمْ يُرَدْ بِمِثْلًا إِلَّا مَا هُوَ مِثْلُ الْحَرِيرِ فِي أَنَّ اسْتِخْلَالَهِ غَيْرُ مُكْفَرٍ لِعَدَمِ عَلَيْهِ ضَرُورَةٌ فَإِنْ أَرَادَ بَعْدَ انْتِهَاكِهِ لِلشَّرْعِ أَنَّ لَهُ نَوْعَ عُذْرٍ، وَإِنْ كُنَّا نَقْضِي عَلَيْهِ بِالْإِيمَانِ بِلِ الْفِسْقِ إِنْ أَدَامَ ذَلِكَ فَلَهُ نَوْعٌ اتِّجَاهٍ أَوْ أَنَّهُ لَا حَرَمَةَ عَلَيْهِ فِي لُبْسِهِ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ سِيَاقِ كَلَامِهِ فَهُوَ زَلَّةٌ مِنْهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْيَقِينُ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْإِلَهَامِ، وَهُوَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ؛ إِذْ لَا ثِقَةَ بِخَوَاطِرِ مَنْ لَيْسَ بِمَعْصُومٍ وَبِفَرْضِ أَنَّهُ حُجَّةٌ فَشَرَطُهُ عِنْدَ مَنْ شَدَّ بِالْقَوْلِ بِهِ أَنَّ لَا يُعَارِضَهُ نَصٌّ شَرْعِيٌّ كَالنَّصِّ بِمَنْعِ لُبْسِ الْحَرِيرِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ شَدَّ مِنْهُ لَا يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِ فِيهِ

وقوله هَؤُلَاءِ أَي مَشَائِخُهِمْ. □ فَوَدَّ: (وَلَمْ يُخَرِّجُوا) أَي الْفَتَاوَى. □ فَوَدَّ: (انْتَهَى) أَي قَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ.

□ فَوَدَّ: (مَا عُصِمَتْ حَرَمَتُهُ أَوْ نَفِيهِ الْخ) نَشَرَّ عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبِ الْآلِفِ. □ فَوَدَّ: (فِيهِمَا) خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَخْذُوفٌ أَي: وَهُوَ أَي قَوْلُهُ: ضَرُورَةٌ مُعْتَبَرٌ فِي عِلْمِ الْحُرْمَةِ وَعِلْمِ الْوُجُوبِ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي لِأَجْلِ اتِّزَادِهِ بِمَا ذُكِرَ. □ فَوَدَّ: (وَعِلِمَ) أَي ذَلِكَ الْبَعْضُ. □ فَوَدَّ: (وَحُصُولُ الْيَقِينِ الْخ) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ قَوْلُهُ: مِنْ حَيْثُ حُصُولُهُ الْخ أَي مِنْ سَبِيلِ حُصُولِهِ الْخ. □ فَوَدَّ: (بِقَتْلِهِ الْخ) أَي فِي قَتْلِ الْخَضِرِ. □ فَوَدَّ: (الَّذِي ذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ) أَي سَبَقَ ذِكْرُهُ عَنْهُ آتِفًا. □ فَوَدَّ: (أَنَّ لَهُ نَوْعَ عُذْرٍ الْخ) لَكَ أَنْ تَقُولَ مَا فَايِدْتَهُ مَعَ تَفْسِيْقِهِ لَا يُقَالُ فَايِدْتَهُ نَفْيُ التَّكْفِيرِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ ذَلِكَ لَا يَخْتَصُّ بِهِ فَتَأَمَّلْ هـ. سَيِّدُ عَمْرٍ. □ فَوَدَّ: (شَرَطُهُ) أَي كَوْنُ الْإِلَهَامِ حُجَّةً وَكَذَا ضَمِيرٌ بِهِ. □ فَوَدَّ: (الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ) أَي مِنَ الْأَئِمَّةِ وَقَوْلُهُ إِلَّا مَنْ شَدَّ الْخ مُسْتَشْنَى مِنْ هَذَا الْمَخْذُوفِ.



(أو عَزَمَ عَلَى الْكُفْرِ عَدَاً) مثلاً (أو تَرَدَّدَ فِيهِ) أَيْفَعَلُهُ أَوْ لَا (كَفَرَ) فِي الْحَالِ فِي كُلِّ مَا مَرَّ لِمُنَافَاتِهِ لِلإِسْلَامِ وَكَذَا مَنْ أَنْكَرَ صُحْبَةَ أَبِي بَكْرٍ أَوْ رَمَى ابْنَتَهُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِمَا يَزُوهَا اللَّهُ مِنْهُ وَكَذَا فِي وَجْهِ حَكَاةِ الْقَاضِي مَنْ سَبَّ الشَّيْخَيْنِ أَوْ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.  
(تَنْبِيْهُ) ذَكَرَ مَسْأَلَةَ الْعَزْمِ لِيُبَيِّنَ أَنَّهُ الْمُرَادُ مِنَ النَّيَّةِ فِي كَلَامِهِمْ؛ لِأَنَّهَا قَضْدُ الشَّيْءِ مَقْتَرِنًا بِفَعْلِهِ، وَهُوَ غَيْرُ شَرْطٍ هُنَا (وَالْفَعْلُ الْمُكَفَّرُ مَا تَعَمَّدَهُ اسْتِهْزَاءً صَرِيحًا بِالْدِّينِ) أَوْ عِنَادًا لَهُ (أَوْ مَجْهُودًا لَهُ كَالْقَاءِ الْمَضْحَكِ) أَوْ نَحْوِهِ يَمَّا فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ بَلْ أَوْ اسْمٌ مُعْظَمٌ.....

أُبْخَلُ النَّاسِ. قَوْلُهُ: (مَثَلًا) إِلَى قَوْلِهِ وَكَذَا مَنْ أَنْكَرَ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى التَّنْبِيْهِ فِي النَّهَايَةِ.  
قَوْلُ (سَبَّ): (كَفَرَ) جَوَابٌ لِّجَمِيعِ مَا مَرَّ مِنَ الْمَسَائِلِ اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لِمُنَافَاتِهِ الْإِنْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لِيَطْرِيَانِ شَكُّ يُنَاقِضُ جَزْمَ النَّيَّةِ بِالْإِسْلَامِ فَإِنَّ لَمْ يُنَاقِضْ جَزْمَ النَّيَّةِ بِهِ كَالَّذِي يَجْرِي فِي الْمُفَكَّرَةِ فَهُوَ يَمَّا يُتَنَكَّلَى بِهِ الْمَوْسُوسُ وَلَا اغْتِيَارَ بِهِ كَمَا قَالَه الْإِمَامُ اهـ. قَوْلُهُ: (وَكَذَا مَنْ أَنْكَرَ صُحْبَةَ أَبِي بَكْرٍ) ظَاهِرُهُ أَنَّ إِنْكَارَ صُحْبَةِ غَيْرِهِ كَبَقِيَّةِ الْخُلَفَاءِ لَا يَكْفُرُ بِهِ، وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ صُحْبَتَهُمْ لَمْ تَثْبُتْ بِالْبَصِّ اهـ. ع ش.  
قَوْلُهُ: (وَكَذَا فِي وَجْهِ الْإِنْخ) أَيِ ضَعِيفٍ ع ش وَسَمَّ عِبَارَةَ النَّهَايَةِ وَلَا يَكْفُرُ بِسَبِّ الشَّيْخَيْنِ أَوْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ إِلَّا فِي وَجْهِ حَكَاةِ الْقَاضِي اهـ. قَوْلُهُ: (الشَّيْخَيْنِ) أَيِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (أَوْ عِنَادًا) إِلَى التَّنْبِيْهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَيَسْخَرُ إِلَى؛ لِأَنَّهُ وَقَوْلُهُ وَزَعَمَ الْجَوْنِيُّ إِلَى نَعَمْ. قَوْلُهُ: (أَوْ عِنَادًا لَهُ) قَدْ يَكُونُ الْمُصَنَّفُ أَدْخَلَهُ فِي الْإِسْتِهْزَاءِ فَإِنَّ الْعِنَادَ لَا يَخْلُو عَنْ اسْتِهْزَاءٍ اهـ. سَم. قَوْلُهُ: (أَوْ اسْمٌ مُعْظَمٌ) يَشْمَلُ أَسْمَاءَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ.

(فَائِلَةٌ): لِلْجَلَالِ السُّيُوطِيِّ مُصَنَّفٌ حَافِلٌ جَلِيلٌ سَمَاهُ تَنْزِيهِ الْأَنْبِيَاءِ عَنْ تَسْفِيهِ الْأَغْنِيَاءِ يَتَعَيَّنُ الْوُقُوفُ عَلَيْهِ وَاسْتِفَادَةُ مَا فِيهِ، وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ مَا سَطَّرَ فِي فِتَاوَاهِ وَمِنْ جُمْلَةِ مَا فِيهِ قَوْلُهُ: وَقَعَ أَنَّ رَجُلًا خَاصَمَ رَجُلًا فَوَقَعَ بَيْنَهُمَا سَبٌّ كَثِيرٌ فَتَنَسَّبَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ إِلَى رَغِي الْمِعْزَى فَقَالَ لَهُ ذَاكَ تَنْسُبُنِي إِلَى رَغِي

قَوْلُهُ: (أَوْ عَزَمَ عَلَى الْكُفْرِ عَدَاً أَوْ تَرَدَّدَ فِيهِ كَفَرَ) قَالَ الشَّارِحُ فِي الْإِعْلَامِ بِقَوَائِمِ الْإِسْلَامِ وَفَارَقَ ذَلِكَ عَزْمَ الْعَدْلِ عَلَى مَقَارَفَةِ كِبِيرَةٍ فَإِنَّهُ لَا يُفَسِّقُ بَأَنِّ نِيَّةِ الْإِسْتِدْمَةِ عَلَى الْإِيمَانِ شَرْطٌ فِيهِ بِخِلَافِ نِيَّةِ الْإِسْتِقَامَةِ عَلَى الْعَدَالَةِ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ شَرْطًا فِيهَا وَكَانَ وَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّ الْإِيمَانَ التَّصَدِيقَ، وَهُوَ مُتَنَبِّ مَعَ الْعَزْمِ وَالْعَدَالَةُ اجْتِنَابُ الْكِبَائِرِ مَعَ عَدَمِ غَلْبَةِ الْمَعَاصِي وَالنِّيَّةُ لَا تُنَافِي ذَلِكَ اهـ. وَلَمَّا عَدَّ فِي الرُّوْضِ مِنَ الْمُكْفَرَاتِ قَوْلَهُ: أَوْ عَزَمَ عَلَى الْكُفْرِ أَوْ عَلَّقَهُ أَوْ تَرَدَّدَ هَلْ يَكْفُرُ؟ قَالَ فِي شَرْحِهِ؛ لِأَنَّ اسْتِدْمَةَ الْإِيمَانِ وَاجِبَةٌ فَلِذَا تَرَكَهَا كَفَرَ وَلِهَذَا فَارَقَ عَدَمَ تَفْسِيْقِ الْعَدْلِ بِعَزْمِهِ عَلَى فِعْلٍ كَبِيرَةٍ أَوْ تَرَدُّدٍ فِيهِ اهـ. فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (وَكَذَا فِي وَجْهِ حَكَاةِ الْإِنْخ) يُقِيدُ أَنَّ الصَّحِيحَ خِلَافَهُ. قَوْلُهُ: (أَوْ عِنَادًا لَهُ) قَدْ يَكُونُ الْمُصَنَّفُ أَدْخَلَهُ فِي الْإِسْتِهْزَاءِ فَإِنَّ الْعِنَادَ لَا يَخْلُو عَنْ اسْتِهْزَاءٍ. قَوْلُهُ: (بَلْ أَوْ اسْمٌ مُعْظَمٌ) يَشْمَلُ أَسْمَاءَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ.

(فَائِلَةٌ): لِلْجَلَالِ السُّيُوطِيِّ مُصَنَّفٌ حَافِلٌ جَلِيلٌ سَمَاهُ تَنْزِيهِ الْأَنْبِيَاءِ عَنْ تَسْفِيهِ الْأَغْنِيَاءِ يَتَعَيَّنُ الْوُقُوفُ عَلَيْهِ وَاسْتِفَادَةُ مَا فِيهِ، وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ مَا سَطَّرَ فِي فِتَاوَاهِ وَمِنْ جُمْلَةِ مَا فِيهِ قَوْلُهُ: وَقَعَ أَنَّ رَجُلًا خَاصَمَ



أو من الحديث قال الروياني.....

المِعْزَى فَقَالَ لَهُ وَالِدُ الْقَائِلِ الْأَنْبِيَاءَ رَعَوْا المِعْزَى أَوْ مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا رَعَى المِعْزَى وَذَلِكَ بِحَضْرَةِ جَمْعٍ كَثِيرٍ مِنَ الْعَوَامِّ فَتَرَفَعُوا إِلَى الْحُكَّامِ، فَسُئِلْتُ مَاذَا يَلْزَمُ الَّذِي ذَكَرَ الْأَنْبِيَاءَ مُسْتَدِلًّا بِهِمْ فِي هَذَا الْمَقَامِ فَاجْتَبَتْ بِأَنَّهُ يُعَزَّرُ التَّغْزِيرُ الْبَلِيغُ؛ لِأَنَّ مَقَامَ الْأَنْبِيَاءِ أَجَلٌ مِنْ أَنْ يُضْرَبَ مَثَلًا لِأَحَادِ النَّاسِ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الْمُسْتَدِلَّ بِأَمْثَالٍ ذَلِكَ تَارَةً يَكُونُ فِي مَقَامِ التَّدْرِيسِ وَالْإِفْتَاءِ وَالتَّصْنِيفِ وَتَقْرِيرِ الْعِلْمِ بِحَضْرَةِ أَهْلِهِ وَهَذَا لَا إِنْكَارَ عَلَيْهِ وَتَارَةً يَكُونُ فِي الْخِصَامِ وَالتَّبَرِّيِّ مِنْ مَعْرَةٍ أَوْ نَقْصٍ يُنسَبُ إِلَيْهَا هُوَ أَوْ غَيْرُهُ وَهَذَا مَحَلُّ الْإِنْكَارِ وَالتَّادِيبِ لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ بِحَضْرَةِ الْعَوَامِّ وَفِي الْأَسْوَاقِ وَفِي التَّفَاوُضِ فِي السَّبِّ وَالْقَذْفِ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَلِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ وَلِكُلِّ مَحَلٍّ حُكْمٌ يُنَاسِبُهُ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ سُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ حَافِظُ الْعَصْرِ ابْنُ حَجَرٍ عَمَّا يَقَعُ فِي الْمَوَالِدِ مِنْ بَعْضِ الْوُعَاظِ أَنَّهُمْ يَذْكُرُونَ فِي مَجَالِسِهِمُ الْحَفْلَةَ الْمُسْتَمْلَةَ عَلَى الْخَاصِّ وَالْعَامِّ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ مُخْرِجَاتٍ، هِيَ مُخِلَّةٌ بِكَمَالِ التَّعْظِيمِ حَتَّى يَظْهَرَ مِنَ السَّامِعِينَ لَهَا حُزْنٌ وَرَقَّةٌ فَيَقْعَى فِي حَيْزٍ مَنْ يُرْحَمُ لَا مَنْ يُعْظَمُ وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّ الْمَرَضِعَ حَضَرَ وَلَمْ يَأْخُذْهُ لِعَدَمِ مَالِهِ إِلَّا حَلِيمَةً رَغِبَتْ فِي رِضَاعِهِ شَفَقَةً وَيَقُولُونَ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُرْعَى غَنَمًا وَيُنْشِدُونَ:

بِأَغْنَامِهِ سَارَ الْحَبِيبُ إِلَى الْمَرْعَى      فَيَا حَبَّذَا رَاعِ قُوَادِي لَهُ يَزْعَى  
وَفِيهِ فَمَا أَحْسَنَ الْأَغْنَامَ وَهُوَ يَسُوقُهَا فَاجَابَ بِمَا نَصَّهُ يَنْبَغِي لِمَنْ يَكُونُ قَطَنًا أَنْ يَحْذِفَ مِنَ الْخَبَرِ مَا يَوْهِيهِ فِي الْمُخْبَرِ عَنْهُ نَقْصًا وَلَا يَضُرُّهُ ذَلِكَ بَلْ يَجِبُ انْتَهَى وَأَطَالَ فِي هَذَا الْمُؤَلَّفِ بِقَوَائِدِ نَفِيسَةٍ وَاحْتِجَاجَاتٍ ثَقَلِيَّةٍ وَمَعْنَوِيَّةٍ يَتَعَيَّنُ اسْتِفَادَتُهَا هـ. سـ م. قَوْلُهُ: (أَوْ مِنَ الْحَدِيثِ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمَعْنَى.  
قَوْلُهُ: (أَوْ مِنَ الْحَدِيثِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ فِي إِقَاتِهِ اسْتِخْفَافًا بِمَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ وَخَرَجَ بِالضَّعِيفِ الْمَوْضُوعِ.

رَجُلًا فَوَقَعَ بَيْنَهُمَا سَبٌّ كَثِيرٌ فَقَذَفَ أَحَدُهُمَا عِزَّ الْآخَرِ فَتَسَبَّهَ الْآخَرُ إِلَى رَعْيِ المِعْزَى فَقَالَ لَهُ ذَاكَ: تَسْبُنِي إِلَى رَعْيِ المِعْزَى فَقَالَ لَهُ وَالِدُ الْقَائِلِ الْأَنْبِيَاءَ رَعَوْا المِعْزَى أَوْ مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا رَعَى المِعْزَى وَذَلِكَ بِسُوقِ الْغَزْلِ بِجَوَارِ الْجَامِعِ الطُّوْلُونِيِّ بِحَضْرَةِ جَمْعٍ كَثِيرٍ مِنَ الْعَوَامِّ فَتَرَفَعُوا إِلَى الْحُكَّامِ فَبَلَغَ الْخَبِيرُ قَاضِي الْقَضَايَةِ الْمَالِكِيَّ فَقَالَ لَوْ رُفِعَ إِلَيَّ ضَرَبْتُهُ بِالسَّيَاطِ، فَسُئِلْتُ مَاذَا يَلْزَمُ الَّذِي ذَكَرَ الْأَنْبِيَاءَ مُسْتَدِلًّا بِهِمْ فِي هَذَا الْمَقَامِ فَاجْتَبَتْ بِأَنَّ هَذَا الْمُسْتَدِلَّ يُعَزَّرُ التَّغْزِيرُ الْبَلِيغُ؛ لِأَنَّ مَقَامَ الْأَنْبِيَاءِ أَجَلٌ مِنْ أَنْ يُضْرَبَ مَثَلًا لِأَحَادِ النَّاسِ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الْمُسْتَدِلَّ أَيَّ بَأْمَثَالٍ ذَلِكَ تَارَةً يَكُونُ فِي مَقَامِ التَّدْرِيسِ وَالْإِفْتَاءِ وَالتَّصْنِيفِ وَتَقْرِيرِ الْعِلْمِ بِحَضْرَةِ أَهْلِهِ وَهَذَا لَا إِنْكَارَ عَلَيْهِ وَتَارَةً يَكُونُ فِي الْخِصَامِ وَالتَّبَرِّيِّ مِنْ مَعْرَةٍ أَوْ نَقْصٍ يُنسَبُ إِلَيْهَا هُوَ أَوْ غَيْرُهُ وَهَذَا مَحَلُّ الْإِنْكَارِ وَالتَّادِيبِ لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ بِحَضْرَةِ الْعَوَامِّ وَفِي الْأَسْوَاقِ وَفِي التَّفَاوُضِ بِالْقَذْفِ وَالسَّبِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَلِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ وَلِكُلِّ مَحَلٍّ حُكْمٌ يُنَاسِبُهُ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ سُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ حَافِظُ الْعَصْرِ ابْنُ حَجَرٍ عَمَّا يَقَعُ فِي الْمَوَالِدِ مِنْ بَعْضِ الْوُعَاظِ أَنَّهُمْ يَذْكُرُونَ فِي مَجَالِسِهِمُ الْحَفْلَةَ الْمُسْتَمْلَةَ عَلَى الْخَاصِّ وَالْعَامِّ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ مَاجَرِيَّاتٍ هِيَ مُخِلَّةٌ بِكَمَالِ التَّعْظِيمِ حَتَّى يَظْهَرَ مِنَ

أو من العلم الشرعي (بقادورة) أو قدير طاهر كمخاط وُبصاقٍ ومَنِيٍّ؛ لأنَّ فيه استخفافاً بالدين وقضيةً قوله كإلقاء أنَّ الإلقاء ليس بشرط، وأنَّ مماسةً شيءٍ من ذلك بقدير كُفِّرَ أيضاً وفي إطلاقه نظرٌ ولو قيل لا بُدَّ من قرينة تدلُّ على الاستهزاء لم ينعُدْ (أو سُجودٍ ليصنمٍ أو شمسٍ) أو مخلوقٍ آخرٍ وسحرٍ فيه نحو عبادَةِ كوكبٍ؛ .....

(قائلة): وَقَعَ السُّؤالُ عَنْ شَخْصٍ يَكْتُبُ الْقُرْآنَ بِرَجُلِهِ لِكُونِهِ لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَكْتُبَ بِيَدَيْهِ لِمَانِعٍ بِهِمَا وَالْجَوَابُ عَنْهُ كَمَا أَجَابَ بِهِ شَيْخُنَا الشُّوَبْرِيُّ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَالْحَالَةُ هَذِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ إِزْرَاءً؛ لِأَنَّ الْإِزْرَاءَ أَنْ يَقْدِرَ عَلَى الْحَالَةِ الْكَامِلَةِ وَيَتَّقِلَ عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ أَه. ع. ش.

• قوله: (أَوْ مِنَ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ) هَلِ الْمُرَادُ بِهِ هُنَا مَا يَشْمَلُ الْكُتْبُ؟ أَه. سَم. • قوله: (وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ كَالْقَاءِ الْإِنِّ) أَيُ قَضِيَّةٌ لِإِتْيَانِهِ بِالْكَافِ فِي الْإِقْلَاءِ أَه. نِهَآيَةُ. • قوله: (وَفِي إِطْلَاقِهِ الْإِنِّ) أَيُ إِطْلَاقِ الْكُفْرِ بِجَمِيعِ مَا ذُكِرَ فِي الْمُثْنِ وَالشَّرْحِ هُنَا. • قوله: (وَلَوْ قِيلَ الْإِنِّ) اعْتَمَدَ الْمُعْنِي تَبَعًا لِابْنِ الْمُقَرِّي وَقَدْ يُصْرَحُ بِذَلِكَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ اسْتِهْزَاءً صَرِيحًا الْإِنِّ. • قوله: (لَا بُدَّ مِنْ قَرِينَةٍ تَدُلُّ الْإِنِّ) وَعَلَيْهِ فَمَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ مِنْ الْبُصَاقِ عَلَى اللَّوْحِ لِإِزَالَةِ مَا فِيهِ لَيْسَ بِكُفْرٍ وَيَتَّبِعِي عَدَمُ حُرْمَتِهِ أَيْضًا وَمِثْلُهُ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ أَيْضًا مِنْ مَضْغٍ مَا عَلَيْهِ قُرْآنٌ أَوْ نَحْوُهُ لِلتَّبَرُّكِ بِهِ أَوْ لِيَصِيَانَتِهِ عَنِ التَّجَاسَةِ وَبَقِيَ مَا وَقَعَ السُّؤالُ عَنْهُ، وَهُوَ أَنَّ الْفَقِيهَ مَثَلًا يَضْرِبُ الْأَوْلَادَ الَّذِينَ يَتَعَلَّمُونَ مِنْهُ بِالْوَجْهِ هَلْ ذَلِكَ كُفْرٌ أَمْ لَا، وَإِنْ رَمَاهُمْ بِالْأَلْوَابِ مِنْ بُعْدٍ فِيهِ نَظَرٌ وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ الظَّاهِرَ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ لَا يُرِيدُ الْإِسْتِخْفَافَ بِالْقُرْآنِ نَعَمَ يَتَّبِعِي حُرْمَتَهُ لِإِسْعَارِهِ بَعْدَ التَّعْظِيمِ كَمَا قَالُوهُ فِيمَا لَوْ رَوَّحَ بِالْكَرَاسَةِ عَلَى وَجْهِهِ أَه. ع. ش. • قوله: (لَمْ يَنْعُدْ) مُعْتَمَدًا أَه. ع. ش. • قوله: (أَوْ مَخْلُوقٍ آخَرَ) إِلَى قَوْلِهِ وَخَرَجَ بِالسُّجُودِ فِي الْمُعْنِي. • قوله: (أَوْ مَخْلُوقٍ آخَرَ) قَالَ فِي الرُّوضَةِ مَا يَقَعْلُهُ كَثِيرُونَ مِنَ الْجَهْلَةِ الضَّالِّينَ مِنَ السُّجُودِ بَيْنَ يَدَيِ الْمَشَائِخِ حَرَامٌ قَطًّا

السَّامِعِينَ لَهَا حُزْنَ وَرِقَّةً يَبْقَى فِي حَبْرٍ مَنْ يُرَحِّمُ لَا مَنْ يُعْظِمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّ الْمَرَاضِعَ حَضَرْنَ وَلَمْ يَأْخُذْنَهُ لَعَدَمُ مَالِهِ إِلَّا حَلِيمَةً رَغِبَتْ فِي رَضَاعِهِ شَفَقَةً عَلَيْهِ وَيَقُولُونَ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْضَعُ عَنْمًا وَيُنْشِدُونَ:

بِأَغْنَامِهِ سَارَ الْحَبِيبُ إِلَى الْمَرْعَى      فَيَا حَبَّذَا رَاعٍ فُؤَادِي لَهُ يَزْعَى  
وفيه:

فَمَا أَحْسَنَ الْأَغْنَامَ وَهُوَ يَسْوُقُهَا

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ يَتَّبِعِي لِمَنْ يَكُونُ قِطْنًا أَنْ يَحْذِفَ مِنَ الْخَبَرِ مَا يُوْهِمُ فِي الْمُخْبِرِ عَنْهُ نَقْصًا وَلَا يَضُرُّهُ ذَلِكَ بَلْ يَجِبُ هَذَا جَوَابُهُ بِحُرُوفِهِ أَه. وَأَطَالَ فِي هَذَا الْمُؤَلَّفِ بِفَوَائِدَ تَفْسِيرَةٍ وَاحْتِجَاجَاتٍ ثَقَلِيَّةٍ وَمَعْنَوِيَّةٍ يَتَعَيَّنُ اسْتِفَادَتُهَا. • قوله: (أَوْ مِنَ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ) هَلِ الْمُرَادُ بِهِ مَا يَشْمَلُ الْكُتْبُ؟ • قوله: (أَوْ قَدِيرٌ طَاهِرٌ كَمَخَاطٍ وَبُصَاقٍ الْإِنِّ) اخْتَلَفَ مَشَايِخُنَا فِي مَسْحِ الْقُرْآنِ مِنْ لَوْحِ الْمُتَعَلِّمِ بِالْبُصَاقِ فَأَفْتَى بَعْضُهُمْ بِحُرْمَتِهِ مُطْلَقًا وَبَعْضُهُمْ بِحِلِّهِ مُطْلَقًا وَبَعْضُهُمْ بِحُرْمَتِهِ إِنْ بَصَقَ عَلَى الْقُرْآنِ ثُمَّ مَسَحَهُ وَبِحِلِّهِ إِنْ بَصَقَ عَلَى نَحْوِ خِرْقَةٍ ثُمَّ مَسَحَ بِهَا.

لأنه أثبت لله تعالى شريكاً وزعم الجونني أن الفعل بمجروده لا يكون كفراً رده ولده نعم، إن ذلك قرينة قوية على عدم دلالة الفعل على الاستخفاف كأن كان الإلقاء لخشية أخذ كافر أو السجود من أسير في دار الحرب بحضرتهم فلا كفراً وخرج بالسجود الركوع لأن صورته تقع في العادة للمخلوق كثيراً بخلاف السجود نعم، يظهر أن محل الفرق بينهما عند الإطلاق بخلاف ما لو قصد تعظيم مخلوق بالركوع كما يُعظم الله به فإنه لا شك في الكفر حينئذ.

بكل حال سواء كان إلى القبلة أو غيرها وسواء قصد السجود لله تعالى أو غفل عنه وفي بعض صورته ما يقتضي الكفر قال الشارح في الإغلام بعد نقله ما في الروضة هذا ففهم أنه قد يكون كفراً بأن قصد به عبادة مخلوق أو التقرب إليه وقد يكون حراماً بأن قصد به تعظيمه أي التذلل له أو أطلق وكذا يقال في الولد والعلماء انتهى اهـ. كزدي. هـ قوله: (لأنه أثبت لله تعالى الخ).

(تنبيه): يكفر من نسب الأمة إلى الضلالة أو الصحابة إلى الكفر أو أنكر إعجاز القرآن أو غير شيئاً منه أو أنكر الدلالة على الله تعالى في خلق السموات والأرض بأن قال ليس في خلقهما دلالة عليه تعالى أو أنكر بعث الموتى من قبورهم بأن يجمع أجزاءهم الأضليّة ويعدّ الأرواح إليها أو أنكر الجنة أو النار أو الحساب أو الثواب أو العقاب أو أقرب بها لكن قال المراد بها غير معانيها أو قال الأئمة أفضل من الأنبياء هذا إن عليم معنى ما قاله لا إن جهل ذلك لقرب إسلامه أو بعده عن المسلمين فلا يكفر لعذره ولا إن قال مسلم لمسلم سلبه الله الإيمان أو لكافر لا رزقه الله الإيمان؛ لأنه مجرد دعاء بتشديد الأمر والعقوبة عليه ولا إن دخل دار الحرب وشرب معهم الخمر وأكل لحم الخنزير ولا إن قال الطالب ليمين خصمه وقد أراد الخصم أن يخلف بالله تعالى لا أريد الحلف به بل بالطلاق أو العتيق ولا إن قال رؤيتي إياك كروية ملك الموت ولا إن قرأ القرآن على ضرب الدف أو القصب أو قيل له تعلم الغيب فقال نعم أو خرج لسفر فصاح العفّاق فرجع ولا إن صلى بغير وضوء متعمداً أو بنجس أو إلى غير القبلة ولم يستحل ذلك ولا إن تمتّ حل ما كان حلالاً في زمن قبل تحريره كأن تمتّ أن لا يحرم الله الخمر أو المناكحة بين الأخ والأخت أو الظلم أو الزنا أو قتل النفس بغير حق ولا إن شدّ الزنار على وسطه أو وضع قلنسوة المجوس على رأسه ودخل دار الحرب للتجارة أو لتخليص الأسارى ولا إن قال التضرّائية خير من المجوسية أو المجوسية شر من التضرّائية ولا إن قال لو أعطاني الله تعالى الجنة ما دخلتها صريح بذلك كله في الروضة وقال صاحب الأنوار في الأخيرة إنه يكفر والأولى كما قاله الأذرعى أنه إن قال ذلك استخفافاً أو استغناء كفراً، وإن أطلق فلا معنى وأسنّى. هـ قوله: (قرينة قوية الخ) عبارة النهاية قرينة على عدم الاستهزاء لم يتعداه. وهي أولى. هـ قوله: (بحضرتهم) عبارة النهاية بحضرة كافر خشية منه اهـ.

هـ قوله: (فإنه لا شك في الكفر حينئذ) أي حين قصد تعظيم مخلوق فلو لم يقصد ذلك لم يكن كفراً بل لا يكون حراماً أيضاً كما يشعر به قوله: لأن صورته الخ لكن عبارته على الشمايل صريحة في أن الإتيان بصورة الركوع للمخلوق حرام اهـ. أما ما جرث به العادة من خفض الرأس والإنحناء إلى حد لا يصل به إلى أقل الركوع فلا كفراً به ولا حرمة أيضاً لكن ينبغي كراهته اهـ. ع ش.

(تنبيه) وَقَعَ فِي مَتْنِ الْمَوَاقِفِ وَتَبِعَهُ السَّيِّدُ فِي شَرْحِهِ مَا حَاصِلُهُ أَنَّ نَحْوَ السُّجُودِ لِنَحْوِ الشَّمْسِ مِنْ مُصَدِّقٍ بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ كُفْرًا إجماعًا ثُمَّ وَجَّهَ كَوْنَهُ كُفْرًا بِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ التَّصْدِيقِ ظَاهِرًا وَنَحْنُ نَحْكُمُ بِالظَّاهِرِ وَلِذَا حَكَمْنَا بِعَدَمِ إِيْمَانِهِ لَا لِأَنَّ عَدَمَ السُّجُودِ لِغَيْرِ اللَّهِ دَاخِلٌ فِي حَقِيقَةِ الْإِيْمَانِ حَتَّى لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَسْجُدْ لَهَا عَلَى سَبِيلِ التَّعْظِيمِ وَاعْتِقَادِ الْأُلُوْهِيَّةِ بَلْ سَجَدَ لَهَا وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ لَمْ يُحْكَمْ بِكُفْرِهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَإِنْ أُجْرِيَ عَلَيْهِ حَكْمُ الْكُفْرِ فِي الظَّاهِرِ ثُمَّ قَالَا مَا حَاصِلُهُ أَيْضًا لَا يَلْزَمُ عَلَى تَفْسِيرِ الْكُفْرِ بِأَنَّهُ عَدَمُ تَصْدِيقِ الرَّسُولِ فِي بَعْضِ مَا جَاءَ بِهِ ضَرُورَةُ تَكْفِيرٍ مَنْ لَيْسَ الْغِيَارَ مَخْتَارًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُصَدَّقْ فِي الْكُلِّ وَذَلِكَ لِأَنَّا جَعَلْنَا الظَّنَّ الصَّادِرَ عَنْهَ بِاخْتِيَارِهِ عَلَامَةً عَلَى الْكُفْرِ أَيْ بِنَاءً هُنَا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ اللَّبْسَ رَدَّةٌ فَحَكَمْنَا عَلَيْهِ بِأَنَّهُ كَافِرٌ غَيْرُ مُصَدِّقٍ حَتَّى لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ شَدَّه لَا لِعَقْدِ حَقِيقَةِ الْكُفْرِ لَمْ يُحْكَمْ بِكُفْرِهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ كَمَا مَرَّ فِي سُجُودِ الشَّمْسِ انْتَهَى، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا اعْتَمَدَاهُ أَوَّلًا أَنَّ الْإِيْمَانَ التَّصْدِيقُ فَقَطْ ثُمَّ حَكَمْنَا عَنْ طَائِفَةٍ أَنَّهُ التَّصْدِيقُ مَعَ الْكَلِمَتَيْنِ فَعَلَى الْأَوَّلِ اتَّضَحَ مَا ذَكَرَاهُ أَنَّهُ لَا كُفْرَ بِنَحْوِ السُّجُودِ لِلشَّمْسِ لِمَا مَرَّ عَنِ الشَّارِحِ أَنَّ نَحْوَ عَدَمِ السُّجُودِ لِغَيْرِ اللَّهِ لَيْسَ دَاخِلًا فِي حَقِيقَةِ الْإِيْمَانِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْإِيْمَانَ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ الَّتِي هِيَ طَرِيقَةُ الْمُتَكَلِّمِينَ لَهُ حَيْثُمَا

قوله: (وَقَعَ فِي مَتْنِ الْمَوَاقِفِ إلخ) إِنَّمَا عَبَّرَ بِوَقَعَ الْمَعْرُوفِ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْخَطِّ لِمَا يَأْتِي فِي شَرْحِهِ وَقِيلَ لَا يَقْبَلُ إلخ مِنْ اعْتِمَادِهِ كَالنَّهَائِيَةِ وَالْمُعْنَى اشْتِرَاطُ التَّلَفُّظِ بِالشَّهَادَتَيْنِ مِنَ النَّاطِقِ فِي الْإِسْلَامِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا. قوله: (بِمَا جَاءَ بِهِ إلخ) أَيْ بِجَمِيعِهِ. قوله: (ثُمَّ وَجَّهَ) أَيْ السَّيِّدُ قُدَّسَ سِرُّهُ. قوله: (فَلِذَلِكَ) أَيْ لِدَلَالَتِهِ عَلَى عَدَمِ التَّصْدِيقِ ظَاهِرًا. قوله: (لَا لِأَنَّ عَدَمَ السُّجُودِ إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لِذَلِكَ.

قوله: (حَتَّى لَوْ عَلِمَ إلخ) تَفْرِيعٌ عَلَى التَّقْيِي. قوله: (ثُمَّ قَالَا مَا حَاصِلُهُ إلخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمَوَاقِفَ، وَهُوَ أَيْ الْكُفْرُ خِلَافُ الْإِيْمَانِ فَهُوَ عِنْدَنَا عَدَمُ تَصْدِيقِ الرَّسُولِ فِي بَعْضِ مَا عَلِمَ مَجِئُهُ بِهِ ضَرُورَةُ فَإِنْ قِيلَ فَشَادُ الزُّنَارِ وَلَا بَسُ الْغِيَارِ بِالْإِخْتِيَارِ لَا يَكُونُ كَافِرًا إِذَا كَانَ مُصَدِّقًا لَهُ فِي الْكُلِّ، وَهُوَ بَاطِلٌ إجماعًا قُلْنَا جَعَلْنَا الشَّيْءَ الصَّادِرَ عَنْهَ بِاخْتِيَارِهِ عَلَامَةً التَّكْذِيبِ فَحَكَمْنَا عَلَيْهِ بِذَلِكَ أَيْ بِكَوْنِهِ كَافِرًا غَيْرَ مُصَدِّقٍ وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ شَدَّ الزُّنَارَ لَا لِعَظِيمِ دِينِ النَّصَارَى وَاعْتِقَادِ حَقِيقَتِهِ لَمْ يُحْكَمْ بِكُفْرِهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ كَمَا مَرَّ فِي سُجُودِ الشَّمْسِ انْتَهَتْ اهـ. سَيِّدُ عَمَرُ أَيْ وَبِهِ يُعْلَمُ مَا فِي قَوْلِ الشَّارِحِ حَاصِلُهُ أَيْضًا إلخ.

قوله: (لَأَنَّهُ لَمْ يُصَدَّقْ) صَوَابُهُ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَوَاقِفِ إِذَا كَانَ مُصَدِّقًا لَهُ فِي الْكُلِّ. قوله: (وَذَلِكَ) أَيْ عَدَمُ الزُّرُوم. قوله: (الظَّنُّ) صَوَابُهُ الشَّيْءُ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَوَاقِفِ أَوْ اللَّبْسُ. قوله: (أَيْ بِنَاءً هُنَا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ) ظَاهِرٌ صَنِيعِهِ أَنَّهُ تَغْلِيلٌ لِقَوْلِهِ جَعَلْنَا إلخ. قوله: (فَحَكَمْنَا إلخ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ جَعَلْنَا إلخ.

قوله: (حَتَّى إلخ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ فَحَكَمْنَا إلخ. قوله: (فَعَلَى الْأَوَّلِ) بَلْ وَعَلَى الثَّانِي أَيْضًا إِذَا وَجِدَ النَّطْقُ بِالْكَلِمَتَيْنِ اهـ. سَيِّدُ عَمَرُ. قوله: (أَنَّهُ لَا كُفْرَ) أَيْ فِي الْبَاطِنِ بِنَحْوِ السُّجُودِ أَيْ لَا عَلَى سَبِيلِ التَّعْظِيمِ وَاعْتِقَادِ الْأُلُوْهِيَّةِ. قوله: (عَنِ الشَّارِحِ) أَيْ السَّيِّدِ. قوله: (عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ) أَيْ أَنَّ الْإِيْمَانَ التَّصْدِيقُ فَقَطْ اهـ. كُرْدِي. قوله: (حَيْثُمَا) أَيْ ثَمَرَتَانِ.

التَّجَاهُ فِي الْآخِرَةِ وَشَرْطُهَا التَّضَدُّيقُ فَقَطْ وَإِجْرَاءُ أَحْكَامِ الدُّنْيَا وَمَنَاطُهَا النُّطْقُ بِالشَّهَادَتَيْنِ مَعَ عَدَمِ السُّجُودِ لِغَيْرِ اللَّهِ وَرَفْعِي الْمُضْخَفِ بِقَاذُورَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصُّوَرِ الَّتِي حَكَمَ الْفُقَهَاءُ بِأَنَّهَا كُفْرٌ فَالنُّطْقُ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ، وَإِنَّمَا، هُوَ شَرْطٌ لِإِجْرَاءِ الْأَحْكَامِ الدُّنْيَوِيَّةِ وَمَنْ جَعَلَهُ شَرْطًا لَمْ يُرْذَ أَنَّهُ زُكِّنَ حَقِيقَتِي وَإِلَّا لَمْ يَسْقُطْ عِنْدَ الْعَجْزِ وَالْإِكْرَاهِ بَلْ إِنَّهُ دَالٌّ عَلَى الْحَقِيقَةِ الَّتِي هِيَ التَّضَدُّيقُ إِذْ لَا يُمَكِّنُ الْأُطْلَاعُ عَلَيْهَا وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ شَرْطًا وَلَا شَرْطًا الْأَخْبَارُ الصَّحِيحَةُ «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ» قِيلَ يَلْزَمُ أَنْ لَا يُعْتَبَرَ النُّطْقُ فِي الْإِيمَانِ، وَهُوَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّهُ يُعْتَبَرُ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي أَنَّهُ شَرْطٌ أَوْ شَرْطٌ وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْغَزَالِيَّ مَنَعَ الْإِجْمَاعَ وَحَكَمَ بِكُونِهِ مُؤْمِنًا، وَأَنَّ الْامْتِنَاعَ عَنِ النُّطْقِ كَالْمَعَاصِي الَّتِي تُجَابِغُ الْإِيمَانَ وَتَبْعُهُ الْمُحَقِّقُونَ عَلَى هَذَا وَلَمْ يَنْظُرُوا لِأَخِذِ التَّوَوُّيِّ بِقَضِيَّةِ الْإِجْمَاعِ أَنَّ مَنْ تَرَكَ النُّطْقَ اخْتِيَارًا مُخَلِّدًا أَبَدًا فِي النَّارِ سِوَاءَ أَقْلُنَا إِنَّهُ شَطْرٌ، وَهُوَ وَاضِحٌ أَوْ شَطْرٌ؛ لِأَنَّ بَاتِنَاتِهِ تَنْتَفِي الْمَاهِيَّةُ لَكِنْ أَشَارَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ هَذَا مَذْهَبُ الْفُقَهَاءِ وَالْأَوَّلُ مَذْهَبُ الْمُتَكَلِّمِينَ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ حَافِظِ الدِّينِ النَّسْفِيِّ كَوْنُ النُّطْقِ شَرْطًا لِإِجْرَاءِ الْأَحْكَامِ لَا لِصَحَّةِ الْإِيمَانِ بَيْنَ الْعَبِيدِ وَرَبِّهِ، هُوَ أَصَحُّ الرَّوَايَتَيْنِ عَنِ الْأَشْعَرِيِّ وَعَلَيْهِ الْمَاثِرِيُّ أَهـ. وَلَا يُشْكِلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ شَطْرٌ أَوْ شَرْطٌ لِمَا مَرَّ فِي مَعْنَاهُمَا اللَّائِقِ بِمَذْهَبِ الْمُتَكَلِّمِينَ لَا الْفُقَهَاءِ فَتَأْتِلُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ لَا أَهَمٌّ مِنْهُ وَبَقِيَ مِنَ الْمَكْفُورَاتِ أَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ جَمَعْتُهَا كُلُّهَا بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ عَلَى مَذَاهِبِ الْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ فِي كِتَابِ مُسْتَوْعِبٍ لَا يُسْتَعْنَى عَنْهُ وَسَمَّيْتُهُ الْإِعْلَامَ بِقَوَائِعِ الْإِسْلَامِ فَعَلَيْكَ بِهِ فَإِنَّ هَذَا الْبَابَ أَخْطَرَ الْأَبْوَابِ إِذْ الْإِنْسَانُ رُبَّمَا فَرَطَ مِنْهُ كَلِمَةً قِيلَ بِأَنَّهَا كُفْرٌ فَيَجْتَنِبُهَا مَا أَمَكَنَهُ وَقَدْ بَالَعَ

فَوَدَّ: (فَقَطْ) أَي بَدُونِ اشْتِرَاطِ النُّطْقِ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَعَدَمِ نَحْوِ السُّجُودِ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى. فَوَدَّ: (وَإِجْرَاءُ أَحْكَامِ الدُّنْيَا) عَطَفْتُ عَلَى قَوْلِهِ التَّجَاهُ الْخُ أَي وَثَانِيَّةُ الْحَيَاتَيْنِ لِإِجْرَاءِ الْخُ. فَوَدَّ: (وَمَنَاطُهَا) أَي مَنَاطُ حَيَاتِيَّةِ إِجْرَاءِ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ فِي الدُّنْيَا. فَوَدَّ: (وَالْإِكْرَاهُ) فِيهِ نَظَرٌ إِذِ الْإِكْرَاهُ لَا يَمْنَعُ النُّطْقَ بِحَيْثُ يُسْمِعُ نَفْسَهُ فَقَطْ. فَوَدَّ: (إِذْ لَا يُمَكِّنُ الْأُطْلَاعُ عَلَيْهَا) أَي عَلَى حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ بَدُونِ النُّطْقِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَنْ جَعَلَهُ شَرْطًا أَرَادَ أَنَّهُ شَطْرٌ مُجَازِيٌّ وَمَنْ جَعَلَهُ شَرْطًا أَرَادَ أَنَّهُ شَرْطٌ لِلْإِجْرَاءِ لَا لِلْحُصُولِ أَهـ. كُرْدِي.

فَوَدَّ: (قِيلَ يَلْزَمُ) أَي عَلَى عَدَمِ كَوْنِ النُّطْقِ شَرْطًا وَلَا شَرْطًا. فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَي عَدَمُ الْإِغْتِيَارِ. فَوَدَّ: (بِكُونِهِ) أَي الْمُسَدِّقِ النَّارِكِ لِلنُّطْقِ بِلا عُدْرٍ. فَوَدَّ: (وَأَنَّ الْامْتِنَاعَ الْخُ) أَي وَيَأْنِ الْخُ. فَوَدَّ: (أَنَّ مَنْ تَرَكَ الْخُ) بَيَانُ لِقَضِيَّةِ الْإِجْمَاعِ. فَوَدَّ: (إِلَى أَنَّ هَذَا) أَي مَا اخْتَارَهُ التَّوَوُّيُّ وَقَوْلُهُ وَالْأَوَّلُ أَي مَا اخْتَارَهُ الْغَزَالِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ. فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَي مَذْهَبُ الْمُتَكَلِّمِينَ أَهـ. كُرْدِي وَيَظْهَرُ أَنَّ مَرْجِعَ الضَّمِيرِ كَوْنُ الْأَوَّلِ مَذْهَبَ الْمُتَكَلِّمِينَ. فَوَدَّ: (انْتَهَى) أَي قَوْلُ النَّسْفِيِّ. فَوَدَّ: (وَلَا يُشْكِلُ عَلَيْهِ) أَي الْأَوَّلُ وَقَوْلُهُ لِمَا مَرَّ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ لَا يُشْكِلُ. فَوَدَّ: (أَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ) وَقَدْ مَنَّا فِي أَوَائِلِ الْبَابِ عَنِ الْمُعْنَى وَالْأَسْنَى جُمْلَةً مِنْهَا. فَوَدَّ: (فَرَطَ) أَي سَبَقَ.

الْحَنِيفِيَّةُ فِي التَّكْفِيرِ بِكَثِيرٍ مِنْ كَلِمَاتِ الْعَوَامِ يَبْتَثُّهَا فِيهِ مَعَ مَا فِيهَا.

(وَلَا تَصِيحُ) يَعْنِي تَوَجُّدُ إِذِ الرَّدَّةُ مَعْصِيَةٌ كَالرُّنَا لَا تُوصَفُ بِصَحَّةٍ وَلَا بَعْدِيهَا (رِدَّةٌ صَبِيٌّ وَمَجْنُونٌ) لِيَرْفَعَ الْقَلَمَ عَنْهُمَا (وَمُكْرَهُ) عَلَى مُكْفَرٍ قَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ لِلآيَةِ وَكَذَا إِنْ تَجَرَّدَ قَلْبُهُ عَنْهُمَا فِيمَا يَنْتَجِهَ تَرْجِيحُهُ لِإِطْلَاقِهِمْ أَنَّ الْمُكْرَةَ لَا تَلَزِمُهُ التَّوْبَةُ (وَلَوْ ارْتَدَّ فَجُنَّ) أَهْمِلَ احْتِيَاطًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَعْقِلُ وَيَقْوَدُ لِلْإِسْلَامِ وَ (لَمْ يَقْتُلْ فِي جُنُونِهِ) نَذْبًا عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كِلَاهُمَا وَقِيلَ وَجُوبًا وَاعْتَمَدَهُ جَمْعُ لُجُوبِ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُسْتَلْزِمِ لُجُوبِ التَّأْخِيرِ إِلَى الْإِفَاقَةِ وَعَلَيْهِمَا لَا شَيْءَ عَلَى قَاتِلِهِ غَيْرُ التَّعْزِيرِ لِأَفْتِيَاةِ عَلَى الْإِمَامِ وَلِتَفْوِيتهِ الْإِسْتِثْنَاءِ الْوَاجِبَةَ وَخَرَجَ بِالْفَاءِ مَا لَوْ تَرَخَى الْجُنُونُ عَنْ الرَّدَّةِ وَاسْتِثْنِيَتْ فَلَمْ يَثْبُتْ ثُمَّ جُنَّ فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي فِيهِ وَجُوبُ التَّأْخِيرِ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي.

(وَالْمَذْهَبُ صَحَّةُ رِدَّةِ الْمُسْكِرَانِ) الْمُتَعَدِّي بِشُكْرِهِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُكَلِّفٍ كَطَلَاقِهِ تَغْلِيظًا عَلَيْهِ وَقَدْ اتَّفَقَ الصَّحَابَةُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ عَلَى مُؤَاخَذَتِهِ بِالْقَذْفِ،.....

□ قَوْلُهُ: (يَعْنِي تَوَجُّدُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ لَمْ يَقْتُلْ فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَالْمَذْهَبُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ لِأَفْتِيَاةِ عَلَى الْإِمَامِ. □ قَوْلُهُ: (لَا تُوصَفُ بِصَحَّةٍ إلخ) إِذِ الصَّحَّةُ كَمَا فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ مُوَافَقَةُ ذِي الْوَجْهَيْنِ مِنَ الْعِبَادَةِ أَوْ الْعَقْدِ الشَّرْعِ.

□ قَوْلُ (لَسِي): (رِدَّةٌ صَبِيٌّ) أَيِ وَلَوْ مُمَيِّزًا اهـ. مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (قَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ) فَإِنْ رَضِيَ بِقَلْبِهِ فَمُرْتَدًّا اهـ. مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَكَذَا إِنْ تَجَرَّدَ إلخ) أَيِ كَالْمُطْمَئِنِّ قَلْبُهُ بِالْإِيمَانِ فِي أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ اهـ. بُجَيْرِيٌّ.

□ قَوْلُهُ: (عَنْهُمَا) أَيِ عَنِ الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ سَمِيعٌ وَرَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (لِإِطْلَاقِهِمْ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ كَانَ مُوجُودًا قَبْلَ الْإِكْرَاهِ وَقَوْلُ الْمُكْرَةِ مُلْتَمَى مَا لَمْ يَخْصُلْ مِنْهُ اخْتِيَارًا لِمَا أُكْرِهَ عَلَيْهِ كَمَا لَوْ أُكْرِهَ عَلَى الطَّلَاقِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَقِيلَ وَجُوبًا) اعْتَمَدَهُ الْمُعْنَى وَكَذَا النَّهَايَةُ عِبَارَتُهُ وَجُوبًا وَقِيلَ نَذْبًا اهـ.

□ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِمَا) أَيِ قَوْلِي الْوُجُوبِ وَالتَّذْبِ إِلَى الْمُتَنِ فِي النَّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (لَا شَيْءَ عَلَى قَاتِلِهِ إلخ) قَدْ يُشْكِلُ التَّعْزِيرُ عَلَى الْأَوَّلِ اهـ. سَمِ. □ قَوْلُهُ: (لِأَفْتِيَاةِ عَلَى الْإِمَامِ) لَوْ أَعْرَضَ الْإِمَامُ وَنَوَّاهُ عَنْ قَتْلِهِ رَأْسًا بِحَيْثُ أَيْسَرَ مِنْ تَعَاطِيهِمْ ذَلِكَ وَأَمَرَهُمْ بِهِ فَهَلْ يَسُوعُ قَتْلَهُ لِلْأَحَادِ أَوْ يَجِبُ اهـ سَمِ أَقُولُ الْقَلْبُ إِلَى الْأَوَّلِ أَمِيلٌ وَمَعْلُومٌ أَنَّ كُلًّا مِنَ الْإِحْتِمَالَيْنِ مَشْرُوطٌ بِعَدَمِ خَوْفِ الْفِتْنَةِ. □ قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي فِيهِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَإِنَّهُ يَجُوزُ قَتْلُهُ اهـ. عِبَارَةُ النَّهَايَةِ فَإِنَّهُ يَقْتُلُ حَتْمًا اهـ. □ قَوْلُهُ: (الْمُتَعَدِّي) إِلَى قَوْلِهِ وَجَزِيًّا عَلَيْهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ كَذَا قَالُوهُ إِلَى وَمَرَّ وَقَوْلُهُ وَخَطَرُ أَمْرِ الرَّدَّةِ إِلَى وَمِنْ ثَمَّ. □ قَوْلُهُ: (الْمُتَعَدِّي) إِلَى قَوْلِهِ وَتَأْخِيرُ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ تَغْلِيظًا إِلَى وَيُسْنُ. □ قَوْلُهُ: (كَطَلَاقِهِ) أَيِ وَسَائِرِ تَصَرُّفَاتِهِ اهـ. مُعْنَى.

□ قَوْلُهُ: (وَكَذَا إِنْ تَجَرَّدَ قَلْبُهُ عَنْهُمَا) كَأَنَّ الْمُرَادَ عَنِ الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ. □ قَوْلُهُ: (لُجُوبُ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُسْتَلْزِمِ لُجُوبِ التَّأْخِيرِ إلخ) عَلَى الْأَوَّلِ يُجَابُ بِأَنَّهُ مَحَلٌّ وَجُوبِ الْإِسْتِثْنَاءِ إِذَا امْتَكَنَتْ فِي الْحَالِ. □ قَوْلُهُ: (لَا شَيْءَ عَلَى قَاتِلِهِ غَيْرُ التَّعْزِيرِ) قَدْ يُشْكِلُ التَّعْزِيرُ عَلَى الْأَوَّلِ لِأَفْتِيَاةِ عَلَى الْإِمَامِ لَوْ أَعْرَضَ الْإِمَامُ وَنَوَّاهُ عَنْ قَتْلِهِ رَأْسًا بِحَيْثُ أَيْسَرَ مِنْ تَعَاطِيهِمْ ذَلِكَ وَأَمَرَهُمْ بِهِ فَهَلْ يَسُوعُ قَتْلَهُ لِلْأَحَادِ أَوْ يَجِبُ.

وهو دليل على اعتبار أقواله ويُسن تأخير استتابته لإفاقته، وإن صَحَّ إسلامه في الشكر ليأتي بإسلام مُجمَع على صحته وتأخير الاستتابة الواجبة لمثل هذا العذر مع قصر مدة الشكر غالبًا غير بعيد كذا قالوه وأولى منه استتابته في حال شكره لاحتمال موته فيه ثم بعد إفاقته خروجا من خلاف مَنْ مَنَعَهَا فيه ومن ثم لم تجب إلا بعد إفاقته ومَرَّ آخِرُ الوكالة أَنَّهُ يُغْتَفَرُ لِلْغَاصِبِ مع وجوب الرد عليه فَوَزَّ التَّأخِيرُ لِلإِشْهَادِ فهذا أولى فَإِنْ قُتِلَ فِي شُكْرِهِ فلا شيء فيه أَمَّا غيرُ الْمُتَعَدِّي بِشُكْرِهِ فلا تَصِيحُ رَدُّهُ كَالْمَجْنُونِ (وَإِسْلَامُهُ) سواء ارتدَّ فِي شُكْرِهِ أَمْ قَبْلَهُ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ بِأَقْوَالِهِ كَالصَّاحِي فلا يحتاج لِتَجْدِيدِهِ بَعْدَ الْإِفَاقَةِ وَالتَّصُّصِ عَلَى عَرَضِ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ بَعْدَهَا يُحْمَلُ عَلَى التَّنْذِيرِ وَإِذَا عَرِضَ عَلَيْهِ فَوَصَفَ الْكُفْرَ فَهُوَ كَافِرٌ مِنَ الْآنِ لِصِحَّةِ إِسْلَامِهِ.

(وَقَبْلُ الشَّهَادَةِ بِالرَّدِّ مُطْلَقًا) كَمَا صَحَّحَاهُ فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا أَيْضًا فَلَا يَحْتَاجُ الشَّاهِدُ

• قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ الْإِتِّفَاقِ الْمَذْكُورِ. • قَوْلُهُ: (وَأَوْلَى مِنْهُ الْإِنْفِصَالُ) اسْتَحْسَنَهُ الرَّشِيدِيُّ. • قَوْلُهُ: (ثُمَّ بَعْدَ الْإِنْفِصَالِ) أَيِ ثَمَّ اسْتِتَابَتُهُ ثَانِيًا بَعْدَ إِفَاقَتِهِ. • قَوْلُهُ: (مَنْ مَنَعَهَا فِيهِ) أَيِ مَنَعَ صِحَّةَ اسْتِتَابَتِهِ فِي حَالِ شُكْرِهِ أَه. مُغْنِي.

• قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ الْإِنْفِصَالِ) أَيِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الْخِلَافِ. • قَوْلُهُ: (مَعَ وَجُوبِ الرَّدِّ) أَيِ رَدِّ الْمَغْضُوبِ إِلَى مَالِكِهِ. • قَوْلُهُ: (فَهَذَا أَوْلَى) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ فَكَيْفَ يَكُونُ تَأْخِيرُ الْكُفْرِ أَوْلَى مِنْ تَأْخِيرِ وَضْعِ الْيَدِ عَلَى مَالِ الْغَيْرِ، وَإِنْ فُرِضَ أَنَّهُ حَقٌّ أَدْمِي أَه. سَيِّدُ عُمَرُ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنِ إِزَالَةَ الْكُفْرِ لَيْسَ فِي وَسْعِنَا بِخِلَافٍ وَضَعِ الْيَدِ. • قَوْلُهُ: (أَمَّا غَيْرُ الْمُتَعَدِّي) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَقِيلَ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ كَالْمَجْنُونِ وَقَوْلُهُ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِذَا عَرِضَ. • قَوْلُهُ: (فَلَا يَحْتَاجُ الْإِنْفِصَالُ) خِلَافًا لِلْمَغْنِيِّ عِبَارَتُهُ قَضِيَّةُ الْإِعْتِدَادِ بِإِسْلَامِهِ فِي الشُّكْرِ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَجْدِيدِهِ بَعْدَ الْإِفَاقَةِ وَلَيْسَ مُرَادًا فَقَدْ حَكَى ابْنُ الصَّبَّاحِ عَنِ النَّصِّ أَنَّهُ إِذَا أَفَاقَ عَرَضْنَا عَلَيْهِ الْإِسْلَامَ فَإِنْ وَصَفَهُ كَانَ مُسْلِمًا مِنْ حِينِ وَضَعِهِ الْإِسْلَامَ فَإِنْ وَصَفَ الْكُفْرَ الْإِنْفِصَالُ. • قَوْلُهُ: (لِصِحَّةِ إِسْلَامِهِ) وَمَا تَقَرَّرَ مِنْ صِحَّةِ إِسْلَامِ السُّكْرَانِ الْمُتَعَدِّي إِذَا وَقَعَ شُكْرُهُ فِي رَدِّهِ هَلْ يَجْرِي مِثْلُهُ فِي الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ إِذَا سَكَرَ ثُمَّ أَسْلَمَ أَوْ بَاعَ أَوْ طَلَّقَ فَتَحْكُمُ بِتَقْوِذِ ذَلِكَ مِنْهُ لِتَعَدِّيهِ بِالشُّكْرِ؛ لِأَنَّهُ مُكَلَّفٌ بَعْدَ الشُّرْبِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْكُفْرَ مُخَاطَبُونَ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ أَوَّلًا؛ لِأَنَّا نَقْرَهُ عَلَى شُرْبِ الْمُسْكِرِ مَا لَمْ يُظْهِرْهُ بِمَعْنَى أَنَّا لَا نَقِيمُ عَلَيْهِ الْحَدَّ وَلَا نَعَرِّضُ لَهُ وَأَطْلَقْنَاهُمْ بِقَضَائِي تَرْجِيحِ الْأَوَّلِ أَه. ع ش وَفِيهِ وَقْفَةٌ فَلْيُرَاجَعْ.

• قَوْلُهُ (سَيِّدُ) (مُطْلَقًا) أَيِ عَلَى وَجْهِ الْإِطْلَاقِ وَيُقْضَى بِهَا مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ مُغْنِي وَرَشِيدِي عِبَارَةٌ ع ش أَيِ إِشْهَادًا مُطْلَقًا فَلَا يُقَالُ كَانَ الصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ لَفْظُ الشَّهَادَةِ مُؤَنَّثٌ فَتَجِبُ الْمُطَابَقَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صِفَتِهِ؛ لِأَنَّ الْحَالَ صِفَةٌ فِي الْمَعْنَى أَه. • قَوْلُهُ: (كَمَا صَحَّحَاهُ فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا أَيْضًا الْإِنْفِصَالُ) هَذَا، هُوَ الْمُعْتَمَدُ أَه. نِهَآةً وَاعْتَمَدَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالْمَغْنِيُّ وَجُوبَ التَّفْصِيلِ وَكَذَا الشَّارِحُ كَمَا يَأْتِي.

• قَوْلُهُ: (وَتَأْخِيرُ الْإِسْتِتَابَةِ الْوَاجِبَةِ لِمِثْلِ هَذَا الْعُذْرِ مَعَ قَصْرِ مَدَّةِ الشُّكْرِ غَالِيًا الْإِنْفِصَالُ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَيُتَمَهَّلُ أَيِ السُّكْرَانِ بِالْقَتْلِ حَتَّى يَبْقَى أَه. وَقَوْلُهُ وَيُتَمَهَّلُ قَالَ فِي شَرْحِهِ احْتِيَاطًا لَا وَجُوبًا كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَابْنُ الْقَيِّمِ فِي تَعْلِيلِهِ أَه. • قَوْلُهُ: (كَمَا صَحَّحَاهُ فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.

لِتفصيلها؛ لأنها لخطرِها لا يُقدِّمُ العَدْلُ على الشَّهادةِ بها إلا بعدَ مَزِيدٍ تَحَرَّ (وقيلَ يجبُ التفصيلُ) بأنَّ يذكَرَ مَوجِبُها، وإنَّ لم يَقُلْ عَالِمًا مَخْتَارًا خِلَافًا لِمَا يُؤِهِمُّهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ لاختلافِ المذاهبِ في الكُفْرِ وخطرِ أمرِ الرَّدَّةِ وهذا هو القياسُ لا سِيَّما في العامِّيِّ ومَنْ رَأَىهُ يُخَالِفُ رَأْيَ الْقَاضِي فِي هَذَا الْبَابِ وَمَنْ ثَمَّ أَطَالَ كَثِيرُونَ فِي الْإِنْتِصَارِ لَهُ نَقْلًا وَمَعْنَى وَجُوبِهَا عَلَيْهِ فِي الدَّعَاوَى وَذَكَرُوا فِي مَسَائِلَ مَا يُؤَيِّدُهُ كَالشَّهَادَةِ بِنَحْوِ الزُّنَا وَالسَّرِقَةِ وَالشُّرْبِ وَيَتَعَيَّنُ تَرْجِيحُهُ فِي خَارِجِيٍّ لاعتقاده أَنَّ ارتكَابَ الْكَبِيرَةِ رَدَّةٌ مُطْلَقًا وَقَدْ يُقَرَّبُ الْأَوَّلُ أَنَّ سُكُوتَهُ عَنِ الْإِسْلَامِ الَّذِي لَا كَلْفَةَ فِيهِ بِوَجْهِ دَلِيلٍ عَلَى صِدْقِ الشُّهُودِ فَلَمْ يَجِبِ التَّفْصِيلُ لِسَهُولَةِ رَفْعِ أَثَرِ الشَّهَادَةِ بِالْمُبَادَرَةِ بِالْإِسْلَامِ بِخِلَافِ تِلْكَ الْمَسَائِلِ فَإِنَّهُ لَمَّا لَمْ يُفَكِّكْهُ رَفْعُ أَثَرِ الشَّهَادَةِ أَوْجَبْنَا تَفْصِيلَهَا حَتَّى لَا يُقَدَّمَ عَلَى مُوَآخَذَتِهِ إِلَّا بَعْدَ الْيَقِينِ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِنْ قَالَا ارْتَدَّ عَنِ الْإِيمَانِ أَوْ كَفَرَ بِاللَّهِ أَمَّا مُجَرَّدُ ارْتَدَّ أَوْ كَفَرَ فَلَا يُقْبَلُ قِطْعًا أَيْ لِحْتِمَالِهِ لِكِنَّ ظَاهِرَ الْمُتَنَبِّهِ الْآتِي الْاِكْتِفَاءُ بِقَوْلِهِمَا لَفْظٌ لَفْظٌ كُفْرٌ وَهُوَ مُشْكِلٌ وَلَا يُحْمَلُ عَلَى فِقْهِيَّيْنِ مُوَافِقَيْنِ لِلْقَاضِي فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى مَا يَأْتِي أَوَاخِرَ الشَّهَادَاتِ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَاظَ وَالْأَفْعَالَ الْمُكَفَّرَةَ كَثُرَ الْاِخْتِلَافُ فِيهَا لَا سِيَّما بَيْنَ أَهْلِ الْمَذْهَبِ الْوَاحِدِ فَلَا يُتَصَوَّرُ هُنَا الْاِتِّفَاقُ لِأَنَّ اللَّفْظَ الْمَسْمُوعَ قَابِلٌ

قوله: (إلا بعدَ مَزِيدٍ تَحَرَّ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي عَدَلٍ يَعْرِفُ الْمُكَفَّرَ مِنْ غَيْرِهِ اهـ. ع ش.

قوله: (وهذا هو القياسُ إلخ) عبارةُ الْمُعْنِي فَلَا بُدَّ مِنَ التَّفْصِيلِ، وهو كما قال شَيْخُنَا أَوْجَهُ اهـ.

قوله: (وَمَنْ ثَمَّ أَطَالَ كَثِيرُونَ إلخ) عبارةُ الْمُعْنِي قَالَ الْأَذْرَعِيُّ هَذَا أَيْ وَجُوبُ التَّفْصِيلِ، هُوَ الْمَذْهَبُ الَّذِي يَجِبُ الْقِطْعُ بِهِ وَقَالَ الْإِسْتَوْيُّ إِنَّهُ الْمَعْرُوفُ عَقْلًا وَنَقْلًا قَالَ وَمَا يُقَالُ عَنِ الْإِمَامِ بَحْثٌ لَهُ وَقَالَ الدَّمِيرِيُّ وَالَّذِي صَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ تَبَعَ فِيهِ الْإِمَامُ، وَهُوَ لَمْ يَثْقُلْهُ عَنْ أَحَدٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ تَخْرِيجِهِ اهـ.

قوله: (مُطْلَقًا) أَيْ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا وَمَعَ التَّصْدِيقِ الْبَاطِنِيِّ وَبِدُونِهِ. قوله: (وَقَدْ يُقَرَّبُ الْأَوَّلُ) أَيْ قَبُولُ الشَّهَادَةِ بِالرَّدَّةِ مُطْلَقًا. قوله: (أَنَّ سُكُوتَهُ) أَيْ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ بِالْإِزْدَادِ. قوله: (عَنِ الْإِسْلَامِ) أَيْ النَّطْقُ بِكَلِمَتَيِ الشَّهَادَةِ. قوله: (رَفْعِ أَثَرِ الشَّهَادَةِ) أَيْ الْحُكْمُ بِالرَّدَّةِ فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يُعْبَرَ بِالذَّفْعِ بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ. قوله: (قَالَ الْبُلْقِينِيُّ إلخ) اعْتَمَدَهُ الْمُعْنِي دُونَ النِّهَايَةِ عِبَارَتُهُ وَاقْتَضَى كَلَامُ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِهِمَا ارْتَدَّ عَنِ الْإِيمَانِ أَوْ كَفَرَ بِاللَّهِ أَوْ ارْتَدَّ أَوْ كَفَرَ فَهُوَ مِنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ خِلَافًا لِلْبُلْقِينِيِّ اهـ.

قوله: (أَيْ لِحْتِمَالِهِ) أَيْ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةُ. قوله: (ظَاهِرُ الْمُتَنَبِّهِ الْآتِي) وَهُوَ قَوْلُهُ: وَلَوْ قَالَا لَفْظٌ لَفْظٌ كُفْرٌ إلخ. قوله: (وَهُوَ مُشْكِلٌ) أَيْ ظَاهِرُ الْمُتَنَبِّهِ الْآتِي مِنَ الْاِكْتِفَاءِ وَكَذَا ضَمِيرُ وَلَا يُحْمَلُ إلخ.

قوله: (عَلَى مَا يَأْتِي إلخ) رَاجِعٌ لِلْحَمْلِ وَقَوْلُهُ لِأَنَّ الْأَلْفَاظَ إلخ رَاجِعٌ لِقِيَّتِهِ. قوله: (الْاِتِّفَاقُ) أَيْ بَيْنَ الشُّهُودِ وَالْقَاضِي.

قوله: (قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إلخ) مَا قَالَهُ الْبُلْقِينِيُّ مَنُوعٌ وَمَا ذَكَرَ مِنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ أَيْضًا م ر

ش.



لِلْاِخْتِلَافِ فِيهِ فَلْيَجِبْ بَيَانُهُ مُطْلَقًا (فَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ شَهِدُوا بِرَدَّةٍ) إِنْشَاءً (فَأَنْكَرَ) بَأَنَّ قَالَ كَذَبًا أَوْ مَا ارْتَدَّدَتْ (حَكَمَ بِالشَّهَادَةِ) وَلَمْ يُنْظَرْ لِإِنْكَارِهِ فَيُسْتَتَابُ ثُمَّ يُقْتَلُ مَا لَمْ يُسْلِمَ وَكَذَا عَلَى الثَّانِي إِذَا فَصَّلُوا فَأَنْكَرَ أَمَّا لَوْ شَهِدُوا بِإِقْرَارِهِ بِهَا فَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ كَالأَوَّلِ.....

قوله: (مطلقًا) أي سواءً قالا ارتدَّ عن الإيمان أو كفر بالله أو قالا ارتدَّ أو كفر ويَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ سَوَاءً كَانَا فُقَيْهَيْنِ مُوَافِقَيْنِ لِلْقَاضِي أَوْ لَا بَلْ هُوَ الْأَقْرَبُ مِنْ حَيْثُ السِّيَاقُ.

قوله (سني): (فَعَلَى الْأَوَّلِ)؛ وَهُوَ قَبُولُهَا مُطْلَقًا. قوله: (لو شهدوا) المراد اثنان فَاكْتَرُ عَلَى شَخْصٍ بِرَدَّةٍ وَلَمْ يُفَصِّلُوا. اهـ. مُعْنَى: قوله: (إِنْشَاءً) إِلَى قَوْلِهِ وَكَذَا عَلَى الثَّانِي فِي الثَّهَابَةِ إِلَى قَوْلِهِ وَبَرَّدَ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ فَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ كَالأَوَّلِ. قوله: (إِنْشَاءً) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّرَهُ بِقَوْلِهِ أَمَّا لَوْ شَهِدُوا بِإِقْرَارِهِ الْخ.

قوله (سنی): (حَكَمَ بِالشَّهَادَةِ).

(قُروغ): لَوْ ارْتَدَّ أُسِيرٌ أَوْ غَيْرُهُ مُخْتَارًا ثُمَّ صَلَّى فِي دَارِ الْحَرْبِ حُكْمَ بِإِسْلَامِهِ لَا إِنْ صَلَّى فِي دَارِنَا؛ لِأَنَّ صَلَاتَهُ فِي دَارِنَا قَدْ تَكُونُ تَقِيَّةً بِخِلَافِهَا فِي دَارِهِمْ لَا تَكُونُ إِلَّا عَنْ اِغْتِقَادٍ صَحِيحٍ وَلَوْ صَلَّى كَافِرٌ أَصْلِيٌّ وَلَوْ فِي دَارِهِمْ لَمْ يُحْكَمْ بِإِسْلَامِهِ بِخِلَافِ الْمُزْتَدِّ؛ لِأَنَّ عُلُقَةَ الْإِسْلَامِ بَاقِيَةٌ فِيهِ وَالْعَوْدُ أَهْوَنُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ فَسُومِخَ فِيهِ إِلَّا أَنْ يُسْمَعَ تَشَهُدُهُ فِي الصَّلَاةِ فَيُحْكَمَ بِإِسْلَامِهِ وَلَوْ أَكْرَهَ أُسِيرٌ أَوْ غَيْرُهُ عَلَى الْكُفْرِ بِيَلَادِ الْحَرْبِ لَمْ يُحْكَمْ بِكُفْرِهِ كَمَا مَرَّ فَإِنْ مَاتَ هُنَاكَ وَرَثَتُهُ الْمُسْلِمُ فَإِنْ قَدِمَ عَلَيْنَا عَرَضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ اسْتِخْبَابًا لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ كَانَ مُخْتَارًا كَمَا لَوْ أَكْرَهَ عَلَى الْكُفْرِ بِدَارِنَا فَإِنْ امْتَنَعَ مِنَ الْإِسْلَامِ بَعْدَ عَرَضِهِ عَلَيْهِ حَكَمْنَا بِكُفْرِهِ مِنْ حِينَ كُفِّرَ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ كَافِرًا مِنْ حَيْثُ قَدِمَ قَوْلُ مَاتَ قَتَلَ الْعَرَضِ وَالتَّلَفُّظُ بِالْإِسْلَامِ فَهُوَ مُسْلِمٌ كَمَا لَوْ مَاتَ قَبْلَ قُدُومِهِ عَلَيْنَا مُعْنَى وَرُوضٍ مَعَ شَرْحِهِ وَيُظْهَرُ اخْتِذَا مِنْ تَغْلِيلِهِمْ أَنَّ دَارَ الْكُفْرِ بَأَنَّ يَكُونُ الْمُتَوَلَّى كَافِرًا حُكْمُهُ حُكْمُ دَارِ الْحَرْبِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قوله: (وَلَمْ يُنْظَرْ لِإِنْكَارِهِ)؛ لِأَنَّ الْحُجَّةَ قَامَتْ وَالتَّكْذِيبَ وَالْإِنْكَارَ لَا يَرْفَعُهُ كَمَا لَوْ قَامَتِ الْبَيِّنَةُ بِالزُّنَا فَأَنْكَرَهُ أَوْ كَذَّبَهُمْ لَمْ يَنْقُطْ عَنْهُ الْحُدُّ. اهـ. مُعْنَى: قوله: (فَيُسْتَتَابُ الْخ) فَإِنْ أَتَى بِمَا يَصِيرُ بِهِ مُسْلِمًا قَبْلَ الْحُكْمِ امْتَنَعَ الْحُكْمَ بِالشَّهَادَةِ بِالرَّدَّةِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَكِنْ يَحْكُمُ عَلَيْهِ بِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مِنْ بَيِّنُونَ زُوجَاتِهِ إِذَا كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهِنَّ أَوْ بَعْدَهُ وَانْقَضَتِ الْعِدَّةُ وَهَلْ يَتَعَزَّلُ عَنْ وَظَائِفِهِ الَّتِي يُعْتَبَرُ فِيهَا الْإِسْلَامُ أَوْ لَا؟ خِلَافُ الظَّاهِرِ الْأَوَّلِ. اهـ. مُعْنَى: قوله: (عَلَى الثَّانِي) أَيِ اشْتِرَاطِ التَّقْصِيلِ.

قوله: (بِإِقْرَارِهِ بِهَا) كَانَ شَهِدُوا عَلَيْهِ بِأَنَّهُ أَقْرَبَ بِأَنَّهُ سَجَدَ لِصَنَمٍ. اهـ. رَشِيدِي.

قوله: (حَكَمَ بِالشَّهَادَةِ وَلَمْ يُنْظَرْ لِإِنْكَارِهِ فَيُسْتَتَابُ ثُمَّ يُقْتَلُ مَا لَمْ يُسْلِمِ الْخ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَلَوْ ارْتَدَّ أُسِيرٌ مُخْتَارًا ثُمَّ صَلَّى فِي دَارِ الْحَرْبِ حُكْمَ بِإِسْلَامِهِ لَا فِي دَارِنَا وَلَوْ صَلَّى حَرْبِيٌّ فِي دَارِهِمْ لَمْ يُحْكَمْ بِإِسْلَامِهِ إِلَّا إِنْ سَمِعَ تَشَهُدَهُ. اهـ. وَقَوْلُهُ حَرْبِيٌّ قَالَ فِي شَرْحِهِ الْمُرَادُ كَافِرٌ أَصْلِيٌّ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ: فِي دَارِهِمْ.

وبحث ابن الرِّفْعَةِ قبولَ إنكارِهِ كما لو شَهِدُوا بإقرارِهِ بالزَّنا فأَنكره ويُردُّ بجوازِ الرجوعِ ومنه الإنكارُ ثم لا هنا ويُفَرَّقُ بِسُهُولَةٍ التَّدَاوُكُ هنا بالإسلام فلا ضَرُورَةُ لِلرَّجُوعِ (فلو) لم يُنكَرْ، وإنما (قال كُنْتُ مُكْرَمًا واقتضيه قَرِينَةُ كَأَسِرٍ كُفَّارٍ) له (صَدَقَ يَمِينُهُ) تَحْكِيمًا لِلقَرِينَةِ وَحُلْفَ لاحتِمَالِ أَنَّهُ مَخْتَارٌ فَإِنْ قُتِلَ قَبْلَ الْيَمِينِ لم يُضْمَنْ لوجودِ المقتضي والأصلُ عَدَمُ المانع (والا) تَقْتَضِيهِ قَرِينَةُ (فلا) يُصَدَّقُ فيحْكُمُ بَيِّنَتُونِةَ زَوْجَتِهِ التي لم يَطَّأَهَا وَيُطَالَبُ بالإسلامِ فَإِنْ أُبِي قُتِلَ (ولو) قالَا لَفَظَ لَفْظَ كُفْرٍ أو فعلَ فعلِهِ (فَادْعَى إِكْرَاهًا صَدَقَ) يَمِينُهُ (مُطْلَقًا) أَي من القَرِينَةِ وَعَدَمِهَا؛ لَأَنَّهُ لم يُكَذِّبْهُمَا إِذِ الإكْرَاهُ إِنَّمَا يُنَافِي الرَّدَّةَ دونِ نحوِ التَّلَفُّظِ بِكَلِمَتِهَا لَكِنْ الحَزْمُ أَنْ يُجَدَّدَ كَلِمَةُ الإسلامِ وَإِنَّمَا لم يُصَدَّقْ فِي نظيرِهِ مِنَ الطَّلَاقِ حَيْثُ لا قَرِينَةَ؛ لَأَنَّهُ حَقٌّ أَدَمِيٌّ فَيُخْتِطُّ لَهُ فَإِنْ قُلْتُ الفرقُ بَيْنَ الشَّهَادَةِ بِالرَّدَّةِ وَبِالتَّلَفُّظِ بلفظِهَا مثلاً إِنَّمَا يَتَّجِعُ بِنَاءً عَلَى عَدَمِ التَّفْصِيلِ أَمَّا عَلَيْهِ فلا يَظْهَرُ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ قُلْتُ بل بَيْنَهُمَا فَرْقٌ لَأَنَّهُمَا إِذَا قالَا ارْتَدَّ لِتَلَفُّظِهِ بِكَذَا حَكْمًا بِالرَّدَّةِ وَيَبِينَا

قوله: (وَبَحَثَ ابْنُ الرِّفْعَةِ إلخ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي وَالرَّشِيدِي. قوله: (وَيُرَدُّ) أَي بَحْثُهُ. قوله: (وَمِنْهُ) أَي الرُّجُوعِ. قوله: (ثُمَّ) أَي فِي الإِقْرَارِ بِالزَّنا وَقَوْلُهُ: (لا هنا) أَي فِي الإِقْرَارِ بِالرَّدَّةِ. قوله: (بِالإِسْلَامِ) أَي بِالتَّلَفُّظِ بِالشَّهَادَتَيْنِ. قوله: (فلو لم يُنكَرْ)، وَإِنَّمَا عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَلَوْ صَدَّقَ شَخْصٌ مَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِرَدَّةٍ وَلَكِنْ قال إلخ. قوله: (لَمْ يُنكَرْ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ قُلْتُ فِي الْمُغْنِي وَالتَّهْمَةِ. قوله: (وَحُلْفَ إلخ) وَالظَّاهِرُ كَمَا قال الزَّركَشِيُّ أَنَّ هَذِهِ الْيَمِينُ مُسْتَحَبَّةٌ اهـ. مُغْنِي. قوله: (وَالا) تَقْتَضِيهِ قَرِينَةُ (بأن كان فِي دارِ كُفْرٍ وَسَبِيلُهُ مُخْلًى اهـ. مُغْنِي. قوله: (فَيُحْكَمُ بَيِّنَتُونِةَ زَوْجَتِهِ التي لم يَطَّأَهَا) عِبَارَةُ التَّهْمَةِ وَيَصِيرُ مُرْتَدًّا اهـ. قوله: (سَنِي) (ولو) قالَا: لَفَظَ) أَي وَلَوْ لم يَقُلْ الشَّاهِدَانِ ارْتَدَّ وَلَكِنْ قالَا إلخ اهـ. مُغْنِي. قوله: (دونِ) (نحوِ التَّلَفُّظِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلا يُنَافِي التَّلَفُّظُ بِكَلِمَةِ الرَّدَّةِ وَلا الْفِعْلُ الْمُكْفَرُ وَيُنْدَبُ أَنْ يُجَدَّدَ كَلِمَةُ الإسلامِ فَإِنْ قُتِلَ قَبْلَ الْيَمِينِ فَهَلْ يُضْمَنْ؟ لَأَنَّ الرَّدَّةَ لم تُثَبِّتْ أَوْ لا؛ لَأَنَّ لَفْظَ الرَّدَّةِ وَجَدَ وَالأَصْلُ الإِخْتِيَارُ قولَانِ أَوْجُهُمَا كَمَا قال شَيْخُنَا الثَّانِي اهـ. قوله: (لَكِنْ الحَزْمُ) أَي الرَّأْيُ، وَهُوَ بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ بِالرَّأْيِ اهـ. ع ش. قوله: (عَلَى عَدَمِ التَّفْصِيلِ) أَي عَدَمِ اشْتِرَاطِهِ.

قوله: (ولو) قالَا لَفَظَ لَفْظَ كُفْرٍ فَادْعَى إِكْرَاهًا إلخ) قال فِي شَرْحِ الرُّوضِ قال فِي الأَصْلِ وَفِيمَا ذَكَرْنَا دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُمَا لو شَهِدَا بِرَدَّةِ أُسِيرٍ وَلَمْ يَدَّعِ إِكْرَاهًا حُكِمَ بِرَدَّتِهِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا حَكَى عَنِ الْقَضَائِ أَنَّهُ لو ارْتَدَّ أُسِيرٌ مَعَ الْكُفَّارِ ثُمَّ أَحَاطَ بِهِمُ الْمُسْلِمُونَ فَاطَّلَعَ مِنَ الْحِصْنِ وَقَالَ أَنَا مُسْلِمٌ، وَإِنَّمَا تَشَبَّهَتْ بِهِمْ خَوْفًا قَبْلَ قَوْلِهِ: وَإِنْ لم يَدَّعِ ذَلِكَ وَمَاتَ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ ارْتَدَّ طَائِعًا وَعَنْ نَصِّ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُمَا لو شَهِدَا بِتَلَفُّظِ رَجُلٍ بِالْكُفْرِ، وَهُوَ مَخْبُوسٌ أَوْ مُقَيَّدٌ لم يُحْكَمْ بِكُفْرِهِ وَإِنْ لم يَتَعَرَّضَا لِإِكْرَاهٍ وَفِي التَّهْذِيبِ أَنَّ مَنْ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ فَسَجَدَ لِيَصْنَمٍ أَوْ تَلَفَّظَ بِكُفْرٍ ثُمَّ ادَّعَى إِكْرَاهًا فَإِنْ فَعَلَ فِي خُلُوعِهِ لم يَقْبَلْ أَوْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، وَهُوَ أُسِيرٌ قَبْلَ قَوْلِهِ: اهـ. قوله: (صَدَقَ إلخ) قال فِي الرُّوضِ فَإِنْ قُتِلَ قَبْلَ الْيَمِينِ فَهَلْ يُضْمَنْ قولَانِ قال فِي شَرْحِهِ أَوْجُهُمَا الثَّانِي وَعَلَّاهُ بِأَنَّ لَفْظَ الرَّدَّةِ وَجَدَ وَالأَصْلُ الإِخْتِيَارُ.

سببها فكان في دعوى الإكراه تكذيب لهما وأما إذا قالا ابتداءً لَقَطَ بكذا فليس في دعوى الإكراه تكذيب لهما ولو شهدا بكفره وفصلاه لم يكف قوله: أنا مسلم بل لا بُدَّ من الشهادتين مع الاعتراف ببطلان ما كَفَر به أو البراءة من كل ما يُخَالِفُ دِينَ الإسلام.

(ولو مات معروف بالإسلام عن ابنتين مسلمين فقال أحدهما ارتد فمات كافراً فإن بين سبب كُفْرِهِ) كشجود لَصْنَم (لم يَرِهِ ونصبيهِ فيهِ) لبيت المال؛ لأنَّه مُرْتَدٌّ بِرُغْمِهِ (وكذا إن أطلق في الأظهر) مُعَامَلَةً لَهُ بِإِقْرَارِهِ وهذا جزئي على ما مرَّ من قبول الشهادة المطلقَّة لَكِنَّ الأظهر في أصل الروضة وغيره أَنَّهُ يُسْتَفْصَلُ فَإِنْ ذَكَرَ ما هو رِدَّةٌ فَقِيءٌ أو غيرها كقبوله كأن يشرب الخمر صُرِفَ إليه لكن في قبول هذا من عالم نَظَرٌ ظاهرٌ وإن لم يذكر شيئاً وَقَفَ فإِذَا هو مُفَرَّغٌ على التفصيل السابق وإِذَا لاحظَ فيه فرقاً وَتَجَهَّ فيه أَنَّ الإنسانَ ولو الوارثَ يتسامح في الإخبار عن الميت بحسب ظَنِّهِ ما لا يتسامحه في الحي الذي يَعْلَمُ أَنَّهُ يُقْتَلُ بشهادته وكونه يَفُوتُ إِرْثُهُ وِيَتَرْتَبُ عليه عَارُ مُوَرِّثِهِ المُسْتَلْزَمُ لِعَارِهِ فلا يُقَدِّمُ عليه إلا بعد مزيد تحرُّ أكثر من الشاهد يُعَارِضُهُ أَنَّهُ كثيراً ما يُغْفَلُ عن ذلك. (وتجب استتابة المُرْتَدِّ والمُوتَدِّ) لاحتراميهما بالإسلام قبل

• فَوَدَّ: (ما كَفَر به) أي كَتَخَصِصَ رِسَالَةَ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ بِالْعَرَبِ اه. سم.

• فَوَدَّ: (كَسَجُودٍ لَصْنَم) إلى قوله لكن في قبول في التَّهْيِيةِ لِأَقْوَلِهِ وهذا جزئي إلى لَكِنَّ الأظهر وإلى قوله فإِذَا، هو في الْمُغْنِي لِأَقْوَلِهِ لكن في قبول إلى، وإن لم يَذْكُرْ. • فَوَدَّ: (لأنَّه مُرْتَدٌّ إلخ) أي والمُرتَدُّ لا يورث. • فَوَدَّ: (لَكِنَّ الأظهر إلخ) هذا هو الْمُعْتَمَدُ نِهَايةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (أو غيرها) أي غير ما هو رِدَّة. • فَوَدَّ: (صُرِفَ) أي نَصِيبُ الْمُقَرَّرِ بِالْإِزْدَادِ إِلَيْهِ أي الْمُقَرَّرُ بِهِ. • فَوَدَّ: (وَقَفَ) وَفَاقًا لِشَيْخِ الإِسْلَامِ وَالْمُغْنِي وَخِلَافًا لِلتَّهْيِيةِ عِبَارَتُهُ فَالْأَوَجُّ عَدَمُ جِزْمَانِهِ مِنْ إِرْثِهِ اه. • فَوَدَّ: (فإِذَا، هو إلخ) الضمير راجعٌ لِلْأَظْهَرِ كما في تَضْيِيهِهِ اه. سم. • فَوَدَّ: (على التفصيل) أي على اشتراطه في الشهادة بِالرِّدَّةِ.

• فَوَدَّ: (وإِذَا لاحظَ) أي الرَّافِعِي في أَصْلِ الرُّوضَةِ وغيره وقوله فيه أي في الأظهر. • فَوَدَّ: (فَرَقًا) أي بَيِّنَ الشَّهَادَةَ بِالرِّدَّةِ وَالْإِقْرَارَ بِهَا حَيْثُ لَمْ يُعْتَبَرْ فِي الْأَوَّلِ التَّفْصِيلُ بِخِلَافِ الثَّانِي. • فَوَدَّ: (وَيَتَجَهَّ فِيهِ) أي في الفَرْقِ كما في تَضْيِيهِهِ أَيْضًا اه. سم. • فَوَدَّ: (في الحي) أي في الشَّهَادَةِ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (وَكَوْنُهُ) أي الإخبار عن الميت مُتَبَدِّلاً خَبَرَهُ قَوْلُهُ: يُعَارِضُهُ إلخ والجُمْلَةُ اسْتِثْنَايَةٌ.

• فَوَدَّ (سَنِي): (وَيَجِبُ اسْتِتَابَةُ الْمُرْتَدِّ إلخ) قُلُو قَتْلَهُ أَحَدٌ قَبْلَ الْإِسْتِتَابَةِ غَرَرٌ فَقَطْ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِإِهْدَارِهِ اه. ع ش. • فَوَدَّ: (لِاحْتِرَامِهِمَا) إلى قوله كذا قيل في الْمُغْنِي.

• فَوَدَّ: (ما كَفَر به) أي كَتَخَصِصَ رِسَالَةَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ بِالْعَرَبِ. • فَوَدَّ: (لَكِنَّ الأظهر في أَصْلِ الرُّوضَةِ وغيره أَنَّهُ يُسْتَفْصَلُ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر وقوله فإِذَا هو مُفَرَّغٌ الضمير راجعٌ لِلْأَظْهَرِ كما في تَضْيِيهِهِ وقوله وَيَتَجَهَّ فِيهِ الضمير راجعٌ لِلْفَرْقِ في قوله وإِذَا لاحظَ فيه فَرَقًا كما في تَضْيِيهِهِ أَيْضًا.

وَرُبَّمَا عَرَضَتْ شُبْهَةٌ بَلِ الْغَالِبِ أَنَّهَا لَا تَكُونُ عَنْ عَبَثٍ مُحَضٍّ وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ خَبَرَ أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ فِي امْرَأَةٍ ارْتَدَّتْ أَنْ يُعَرَّضَ عَلَيْهَا الْإِسْلَامُ فَإِنْ أَسْلَمَتْ «وَلَا قُتِلَتْ»، وَإِنَّمَا لَمْ يَسْتَتِبِ الْعُرَيْنَيْنِ لِأَنَّهُمْ حَارَبُوا وَالْمُؤْتَدُّ إِذَا حَارَبَ لَا يُسْتَتَابُ كَذَا قِيلَ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الَّذِي يَتَّبِعُهُ وَجُوبُ الْإِسْتِثَابَةِ حَتَّى فَيَمُوتَ حَارِبٌ لِأَنَّهُ تَحْتَمُّ قَتْلُهُ لَا يَمْنَعُ طَلَبُ اسْتِثَابَتِهِ لِيَنْجُوَ مِنَ الْخُلُودِ فِي النَّارِ وَحِينَئِذٍ فَالَّذِي يَتَّبِعُهُ فِي الْجَوَابِ أَنَّهَا وَاقِعَةٌ حَالٌ مُحْتَمِلَةٌ أَنَّهُ ﷺ عَلِمَ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ لَا يَتُوبُونَ أَوْ عَلِمَ أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ النَّارِ قِيلَ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُعْبَرُ بِقَتْلِهَا إِنْ لَمْ تَثْبُتْ لِأَنَّهُ الَّذِي خَالَفَ فِيهِ أَبُو حَنِيفَةَ، وَهُوَ عَجِيبٌ فَإِنَّهُ صَرَّحَ بِهِ بَعْدَ (وَفِي قَوْلٍ يُسْتَحَبُّ) كَالْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ (وَهِيَ) عَلَى الْقَوْلَيْنِ (فِي الْحَالِ) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» وَمَرَّ نَذْبٌ تَأْخِيرُهَا إِلَى صَخْرِ السَّكْرَانِ (وَفِي قَوْلٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) لِأَثَرٍ فِيهِ عَنْ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَلِنْ أَصْرًا) أَيِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ عَلَى الرُّدَّةِ (قُتِلَا) لِلْخَبَرِ الْمَذْكُورِ لِعَمُومِ مَنْ فِيهِ وَالتَّهْيِي عَنْ قَتْلِ التَّسَاءِ مُحْمُولٌ عَلَى الْحَرِيثَاتِ وَلِلَّسَّيْدِ قَتْلُ قَتْنِهِ وَالْقَتْلُ هُنَا بِضَرْبِ الْعُنُقِ دُونَ مَا عَدَاهُ وَلَا يَتَوَلَّاهُ إِلَّا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ فَإِنْ افْتَنَّتْ عَلَيْهِ أَحَدُ غُزَرٍ وَلَوْ قَالَ عِنْدَ الْقَتْلِ عَرَضَتْ لِي شُبْهَةٌ فَازِيلُوهَا لِأَتُوبَ نَاطِرُنَاهُ وَجُوبًا مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ تَسْوِيفٌ

• قَوْلُهُ: (وَرُبَّمَا عَرَضَتْ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ قَرَّبَهَا إِلَخَ بِالْفَاءِ. • قَوْلُهُ: (لَا تَكُونُ عَنْ عَبَثٍ الْخ) أَيِ بَلِ عَنْ شُبْهَةٍ عَرَضَتْ. • قَوْلُهُ: (فِي امْرَأَةٍ) يُقَالُ لَهَا أُمُّ رُومَانَ أ. ه. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا لَمْ يَسْتَتِبِ الْخ) جَوَابُ سَوَالٍ وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَتَرُّ رَاجِعٌ إِلَيْهِ ﷺ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا) أَيِ قِصَّةِ الْعُرَيْنَيْنِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ عَلِمَ أَنَّهُمْ الْخ) أَوْ كَانَ قَبْلَ نُزُولِ وَجُوبِ الْإِسْتِثَابَةِ أ. ه. سَيِّدُ عَمْرٍ. • قَوْلُهُ: (قِيلَ كَانَ الْخ) وَاقْفَهُ الْمُغْنِيُّ عِبَارَتُهُ نَصُّ الْمُصَنِّفِ عَلَى الْمَرْأَةِ إِشَارَةً إِلَى خِلَافِ أَبِي حَنِيفَةَ لَكِنْ كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يُعْبَرُ كَمَا فِي الْمُحَرَّرِ وَيُقْتَلُ الْمُؤْتَدُّ إِنْ لَمْ يَثْبُتْ رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً؛ لِأَنَّهُ خِلَافَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي قَتْلِهَا لَا فِي اسْتِثَابَتِهَا فَإِنَّهُ قَالَ تُخْبَسُ وَتُضْرَبُ إِلَى أَنْ تَمُوتَ أَوْ تُسَلِّمَ أ. ه. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ عَجِيبٌ) أَيِ الْقَوْلِ الْمَذْكُورِ. • قَوْلُهُ: (صَرَّحَ بِهِ) أَيِ بِقَتْلِ الْمَرْأَةِ. • قَوْلُهُ: (وَهِيَ) أَيِ الْإِسْتِثَابَةِ. • قَوْلُهُ: (مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ) لَعَلَّ وَجْهَ الدَّلَالَةِ مَا أَفَادَتْهُ الْفَاءُ مِنَ التَّعْقِيبِ أ. ه. رَشِيدِي.

• قَوْلُ (السِّي): (وَفِي قَوْلٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) أَيِ وَفِي قَوْلٍ يُنْهَلُ فِيهَا عَلَى الْأَوَّلَيْنِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أ. ه. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَالْتَّهْيِي) إِلَى قَوْلِهِ وَجُوبًا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَالْقَتْلُ هُنَا الْخ) أَيِ وَأَمَّا فِيمَا عَدَاهُ فَقَدْ يَكُونُ بَغِيرَ ضَرْبِ الْعُنُقِ كَأَنَّ كَانَ الْقَتْلَ قِصَاصًا عَنْ قَتْلِ بَغِيرِ ضَرْبِ الْعُنُقِ فَيُقْتَلُ بِوَسْطِ الْفِعْلِ لِلْمُنَاسَبَةِ أ. ه. ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَلَا يَتَوَلَّاهُ إِلَّا الْإِمَامُ الْخ) أَيِ فِي الْحُرِّ سَمَ وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (أَوْ نَائِبُهُ) هَذَا إِنْ لَمْ يُقَاتِلْ فَإِنْ قَاتَلَ جَازَ قَتْلُهُ لِكُلِّ مَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ أ. ه. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (نَاطِرُنَاهُ وَجُوبًا الْخ) قَدْ يُقَالُ مُقْتَضَاهُ بَقَاءُ وَجُوبِ الْمُنَاطَرَةِ حَتَّى بَعْدَ الْإِسْلَامِ وَقَدْ يَوْجَهُ بِأَنَّ الْغَرَضَ إِزَالَةُ الشُّبْهَةِ وَمُقْتَضَاهُ أَيْضًا أَنْ قَوْلُهُ مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ تَسْوِيفٌ قَبْدٌ فِي الْمُنَاطَرَةِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ وَلَا يَظْهَرُ لَهُ وَجْهٌ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ بَعْدَ الْإِسْلَامِ أَوْ قَبْلَهُ مَا لَمْ

• قَوْلُهُ: (وَلَا يَتَوَلَّاهُ إِلَّا الْإِمَامُ) أَيِ فِي الْحُرِّ.

بعد الإسلام وهو الأولى أو قبله على الأوجه فإن الحجّة مُقدّمة على السيّف فاغْتَفِرَ له هذا الزّمن القصير للحاجة ولا يُدْفَنُ في مقابرنا لِكُفْرِهِ ولا في مقابر المُشْرِكِينَ لِما سبقَ له من حرمة الإسلام كذا قالوه وهو مُشْكِلٌ فَإِنَّهُ أَحْسَنُ مِنْهُمْ وَحرمة الإسلام لم يَنْقُ لها أَثَرُ الْبَيِّنَةُ بعد الموت (وإن أسلم صح) إسلامه (وترك) لقوله تعالى ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] وللخبر الصحيح «فإذا قالوها غَضَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ» وشمل كلامه مَنْ كَفَرَ بِسَبِّهِ ﷺ أو بِسَبِّ نَبِيِّ غَيْرِهِ، وهو المعتمدُ مذهبا لكن اختيرَ قتله مُطلقاً ونقلَ الفارسي والخطابي من أثبتنا الإجماع عليه في سبِّ هو قذف لا مُطلقاً هذا هو صواب النقل عن الفارسي وممن بالغَ في الردِّ عليه الغزالي وللسبكي هنا ما اعترفَ بخروجه عن المذهب فليُحذَرُ أيضاً ولم يحتج هنا لِلثَّانِيَةِ لِقَوَاتِ المعنى السابقِ الحاملِ عليها، وهو الإشارةُ لِلخلافِ فاندفع.....

يُظْهِرُ الْخِ اهـ. سَيِّدُ عُمَرُ أَقُولُ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ قَيَّدَ لِوُجُوبِ الْمُنَاطَرَةِ مُطلقاً بَعْدَ الإسلامِ أَوْ قَبْلَهُ فَمُفَادُهُ حَيْثُ إِسْقَاطُ الْوُجُوبِ بِتَسْوِيفِهِ مُطلقاً وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ. □ فَوُدَّ: (بَعْدَ الإسلامِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ نَاطِرُ نَازِلِهِ كَمَا فِي تَضْيِيبِهِ اهـ. سم. □ فَوُدَّ: (أَوْ قَبْلَهُ الْخِ) خَالَفَ فِيهِ التَّهْيَاةُ وَالْمُعْنَى فَقَالَ نَاطِرُ نَازِلِهِ بَعْدَ الإسلامِ لَا قَبْلَهُ، وَإِنْ شَكَ جَوْعاً قَبْلَ الْمُنَاطَرَةِ أَطْعِمَ أَوَّلَا اهـ. أي وَجُوباً ع. ش. □ فَوُدَّ: (فَإِنَّهُ أَحْسَنُ مِنْهُمْ الْخِ) فَلَا مَانِعَ مِنْ دَفْنِهِ فِي مَقَابِرِ الْكُفَرَاءِ اهـ. مُعْنَى. □ فَوُدَّ: (لَمْ يَنْقُ لَهَا أَثَرُ الْخِ) أَي بِمَوْتِهِ كَافِراً اهـ. مُعْنَى. □ فَوُدَّ (سَيِّدُ): (وَأَنْ أَسْلَمَ) أَي مَنْ قَامَتْ بِهِ الرَّدَّةُ ذَكَرَا كَانَ أَوْ أَتَى صَحَّ وَتَرَكَ أَي وَإِنْ تَكَرَّرَتْ رِدَّتُهُ مِرَاراً لِكَيْتَهُ لَا يَعْزُرُ عَلَى أَوَّلِ مَرَّةٍ كَمَا يَأْتِي وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي قَبُولِ الإسلامِ مِنْهُ مَعَ التَّكَرُّرِ بَيْنَ أَنْ يَغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ إِنَّمَا يُسَلِّمُ بَعْدَ الرَّدَّةِ تَقِيَّةً أَوْ لَا. اهـ. ع. ش. □ فَوُدَّ: (إِسْلَامُهُ) إِلَى قَوْلِهِ لَكِنْ اخْتِيرَ فِي التَّهْيَاةِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَلِلْخَبَرِ إِلَى وَشَمِلَ. □ فَوُدَّ: (بِسَبِّ الْخِ) أَي أَوْ قَذْفِهِ اهـ. مُعْنَى. □ فَوُدَّ: (وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ) أَي صِحَّةُ إِسْلَامِ مَنْ كَفَرَ بِالسَّبِّ وَتَرَكَ قَتْلَهُ. □ فَوُدَّ: (مُطلقاً) أَي تَابَ أَمْ لَا. □ فَوُدَّ: (عَلَيْهِ) أَي الْفَارِسِيُّ. □ فَوُدَّ: (وَلِلْسَبْكِ هُنَا) أَي فِيمَا إِذَا أَسْلَمَ الْمُزْتَدُّ بِسَبِّهِ ﷺ. □ فَوُدَّ: (وَلَمْ يَخْتِجْ) إِلَى الْمَثْنِ فِي التَّهْيَاةِ. □ فَوُدَّ: (وَلَمْ يَخْتِجْ) أَي الْمُصَنَّفُ هُنَا أَي فِي أَسْلَمَ وَتَرَكَ. □ فَوُدَّ: (لِقَوَاتِ الْمَعْنَى السَّابِقِ الْخِ) أَي وَلِلْإِشَارَةِ بِالْمُغَايَرَةِ إِلَى الْخِلَافِ وَلَوْ تَنَبَّأَ هُنَا أَيْضاً فَاتَتْ هَذِهِ الْإِشَارَةُ كَمَا لَا يَخْفَى فَمَا صَنَعَهُ الْمُصَنَّفُ أَحْسَنُ مِمَّا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُعْتَرِضُ وَإِنْ قَالَ الشَّهَابُ ابْنُ قَاسِمٍ إِنْ مَا ذَكَرَهُ إِنَّمَا هُوَ مُصَحَّحٌ لِلْعِبَارَةِ بِتَكْلُفٍ لَا دَفْعَ لِأَحْسَنِيَّةِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُعْتَرِضُ. اهـ. رَشِيدِي. □ فَوُدَّ: (وَهُوَ الْإِشَارَةُ لِلْخِلَافِ) أَي: لَأَنَّ فِي قَوْلِهِ قِتْلًا إِشَارَةً لِلرَّدِّ عَلَى مَنْ قَالَ إِنَّ الْمَرْأَةَ لَا تُقْتَلُ وَفِي قَوْلِهِ السَّابِقِ وَالتَّهْيَاةِ عَنْ قِتْلِ النِّسَاءِ الْخِ تَغْرِیْضٌ بِالرَّدِّ

□ فَوُدَّ: (بَعْدَ الإسلامِ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. □ فَوُدَّ: (أَيْضاً بَعْدَ الإسلامِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ نَاطِرُ نَازِلِهِ كَمَا فِي تَضْيِيبِهِ. □ فَوُدَّ: (فَإِنْ دَفَعَ الْخِ) فِي انْتِدَاعِهِ نَظَرٌ لَا يَخْفَى إِذْ لَا شُبْهَةَ فِي أَحْسَنِيَّةِ مَا ذَكَرَ وَأَمَّا التَّوْجِيهِ الَّذِي ذَكَرَهُ فَعَايِنَتْهُ تَضْيِيبُ الْعِبَارَةِ بِالتَّكْلُفِ.

ما قيل الأحسن أسلماً ليوافق ما قبله (وقيل لا يقبل إسلامه إن ارتد إلى كفر خفي كزنادقة وباطنية)؛ لأن التوبة عند الخوف عين الزندقة والزندق من يظهر الإسلام ويخفي الكفر كذا ذكره في ثلاثة مواضع وذكرنا في آخره من لا يتحل ديناً ورجحه الإسنوي وغيره بأن الأول المناقش وقد غايروا بينهما، والباطني من يعتقد أن للقرآن باطناً غير ظاهره، وأنه المراد منه وحده أو مع الظاهر وليس منه خلافاً لمن وهم فيه إشارات الصوفية التي في تفاسيرهم كتفسير السلمي والقمي؛ لأن أحداً منهم لم يدع أنها مرادة من لفظ القرآن، وإنما هي من باب أن الشيء يذكّر بذكر ماله به نوعاً مشابهاً، وإن تحدث. ولا بُد في الإسلام مطلقاً وفي التجارة من الخلود في النار كما حكى عليه الإجماع في شرح مسلم من التلّفظ بالشهادتين من الناطق

على قائله اهـ. ع ش. قوله: (ما قيل إلخ) وافقه المغني وسَم. قوله: (لأن التوبة) إلى قوله كذا ذكره في النهاية. قوله: (والزندق) إلى قوله أو مع الظاهر في المغني. قوله: (في ثلاثة مواضع) أي في هذا الباب وبابَي صفة الأئمة والفرائض وقوله في آخر أي في اللعان مُعني وشرح المنهج. قوله: (من لا يتحل ديناً) أي من لا يتسبب إلى دين اهـ. ع ش. قوله: (أو مع الظاهر إلخ) محل تأمل والموجود في كلام بعض الأئمة قصر الباطنية على الأول وتجويز الثاني للصوفية اهـ. سيد عمر أقول وممن قصرهم على الأول المغني. قوله: (وليس منه) أي من الباطن. قوله: (لم يدع أنها مرادة إلخ) إن أراد قطعاً فمسلم لكن ذلك جارٍ في كثير من وجوه تفسير أهل الظاهر أو مطلقاً فمحل تأمل وقوله: وإنما هي إلخ محل تأمل؛ لأنه مسلم في بعضها وأما كثير منها فمما يحتمله اللفظ احتمالاً ظاهراً بالنسبة إلى مضطّليهم بل ربما يكون أقرب إلى اللفظ من بعض الوجوه المخكية عن أهل الظاهر اهـ. سيد عمر.

قوله: (ولا بُد في الإسلام) إلى قوله خلافاً لما يفعله في النهاية والمغني إلا قوله وفي التجارة إلى من التلّفظ وقوله من الناطق إلى ولو بالعجمية وقوله والفرق إلى بترتيبهما. قوله: (مطلقاً) أي سواء كان ممن ينكر رسالته ﷺ للعرب وغيرهم أو ينكرها لغيرهم خاصة قاله ع ش وعبارة الروض مع شرحه لا بُد في إسلام المرتد وغيره من الكفار إلخ ولعل هذا التعميم، هو المراد هنا. قوله: (من التلّفظ بالشهادتين) أي ولو ضمناً على ما يأتي ويسن أمّ حان الكافر بعد الإسلام بتقريره بالبعث بعد الموت ولو قال بدّل محمد رسول الله في الشهادتين أحمد وأبو القاسم رسول الله كفاه ولو قال النبي بدّل رسول الله كفاه لا الرسول فإنه ليس كرسول الله فلو قال آمنت بمحمد النبي كفى بخلاف آمنت بمحمد الرسول؛ لأن النبي لا يكون إلا لله تعالى والرسول قد يكون لغيره وبخلاف آمنت بمحمد كما فهم بالأولى، وغير سوي وما عدا ونحوها في الاستثناء كالألف في الإختفاء بها كقوله لا إله غير الله أو سوي الله أو ما عدا الله أو ما خلا الله ولو قال كافر أنا منكم أو مثلكم أو مسلم أو ولي محمد أو أحبه أو أسلمت أو آمنت لم يكن اعتراك بالإسلام؛ لأنه قد يريد أنا منكم أو مثلكم في البشرية أو نحو ذلك من التأويلات فإن قال آمنت أو أسلمت أو أنا مؤمن أو مسلم مثلكم أو أنا من أمة محمد ﷺ أو دينكم حق أو قال أنا بريء من كل ما يخالف الإسلام أو اعترف من كفر بإنكار وجوب شيء بوجوبه ففيه

فلا يكفي ما بقلبه من الإيمان، وإن قال به الغزالي وجمع مُحَقِّقُونَ؛ لأنَّ تركه لِلتَّلَافُظِ بهما مع قُدْرَتِهِ عليه وعلمه بشرطيَّته أو شَطْرَيْتِهِ لا يَقْضِرُ عن نحوِ رَمِي مُصْحَفٍ بِقَذِيرٍ ولو بالعجميَّة، وإنَّ أَحْسَنَ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى الْمَنْقُولِ الْمُعْتَمَدِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ جَلِّيٌّ بِتَرْتِيبِهِمَا ثُمَّ الْاعْتِرَافُ بِرِسَالَتِهِ ﷺ إِلَى غَيْرِ الْعَرَبِ مِمَّنْ يُنْكِرُهَا أَوْ الْبِرَاءَةُ مِنْ كُلِّ دِينٍ يُخَالِفُ دِينَ الْإِسْلَامِ

طَرِيقَانِ إِحْدَاهُمَا، وَهِيَ مَا عَلَيْهَا الْجُمْهُورُ، وَهِيَ الرَّاجِحَةُ لَا يَكُونُ ذَلِكَ اغْتِرَافًا بِالْإِسْلَامِ وَالثَّانِيَّةُ وَنَسَبَهَا الْإِمَامُ لِلْمُحَقِّقِينَ أَنَّهُ يَكُونُ اغْتِرَافًا بِهِ وَلَوْ قَالَ أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مِلَّةٍ تُخَالِفُ الْإِسْلَامَ لَمْ يَكْفِ عَلَى الطَّرِيقَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْفِي التَّغْطِيلَ الَّذِي يُخَالِفُ الْإِسْلَامَ، وَهُوَ لَيْسَ عِلَّةً وَمَنْ قَالَ آمَنْتُ بِالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُرِيدُ الْوُثْنَ وَكَذَا لَا إِلَهَ إِلَّا الْمَلِكُ أَوْ إِلَّا الرَّزَاقُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُرِيدُ السُّلْطَانَ الَّذِي يَمْلِكُ أَمْرَ الْجُنْدِ وَيُرْتَّبُ أَرْزَاقَهُمْ فَإِنْ قَالَ آمَنْتُ بِاللَّهِ وَلَمْ يَكُنْ عَلَى دِينٍ قَبْلَ ذَلِكَ صَارَ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ فَيَأْتِي بِالشَّهَادَةِ الْأُخْرَى، وَإِنْ كَانَ مُشْرِكًا لَمْ يَصِرْ مُؤْمِنًا حَتَّى يَضُمَّ إِلَيْهِ وَكَفَرَتْ بِمَا كُنْتُ أَشْرَكْتُ بِهِ وَمَنْ قَالَ بِقَدَمِ غَيْرِ اللَّهِ كَفَى لِلْإِيمَانِ بِاللَّهِ أَنْ يَقُولَ لَا قَدِيمَ إِلَّا اللَّهُ كَمَنْ لَمْ يَقُلْ بِهِ وَمَنْ لَمْ يَقُلْ بِهِ يَكْفِيهِ أَيْضًا اللَّهُ رَبِّي مُعْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَعَلِمَهُ الْإِنْسَانُ) مَفْهُومُهُ أَنَّ سُكُوتَ الْمُكَلَّفِ عَنْهُ لِحَبْلِهِ بِاِغْتِيَارِهِ فِي الْإِيمَانِ شَطْرًا أَوْ شَرْطًا لَا يَضُرُّ فَهُوَ مُؤْمِنٌ فِي الْبَاطِنِ لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ شَطْرًا أَوْ شَرْطًا مِنْ خِطَابِ الْوَضْعِ، وَهُوَ لَا يُؤَثِّرُ فِيهِ الْجَهْلُ فَتَأْتِي الْجَهْلُ هُنَا يُؤَيِّدُ مَا قَالَهُ الْمُتَكَلِّمُونَ وَاخْتَارَهُ الْغَزَالِيُّ وَجَمَعَ مُحَقِّقُونَ مِنْ أَنَّ الْإِيمَانَ التَّصَدِيقَ فَقَطْ وَوُجُوبَ التُّطَلُّقِ بِالشَّهَادَتَيْنِ عَلَى الْقَادِرِ بِهِ وَوُجُوبَ فَهْمِيٍّ يَوْجِبُ تَرْكُهُ الْإِثْمَ لَا الْكُفْرَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِالْعَجْمِيَّةِ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي بِصِحِّهِ الْإِسْلَامَ بِسَائِرِ اللُّغَاتِ كَمَا قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ وَغَيْرُهُ وَبِإِشَارَةِ الْآخَرِ نَعَمْ لَوْ لَقَنَّ الْعَجْمِيَّةُ الْكَلِمَةَ الْعَرَبِيَّةَ فَقَالَهَا وَلَمْ يَعْرِفْ مَعْنَاهَا لَمْ يَكْفِ أ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِالْعَجْمِيَّةِ) أَيِ عِنْدَ مَنْ يَعْرِفُهَا فَلَا يَجُوزُ لَهُ قَتْلُهُ أَمَّا إِذَا نَطَقَ بِهَا عِنْدَ مَنْ لَا يَعْرِفُهَا فَقَتْلُهُ لَطَنٌ بِقَائِهِ عَلَى الْكُفْرِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَيَتَقَعُّ ذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ فَلَا يُخْلَدُ فِي النَّارِ ثُمَّ إِذَا شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ أَنَّ مَا نَطَقَ بِهِ هُوَ كَلِمَةُ الشَّهَادَةِ لِمَعْرِفَتِهَا بِلِسَانِهِ دُونَ الْقَاتِلِ فَيَنْبَغِي وَجُوبَ الدِّيَةِ عَلَى الْقَاتِلِ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ مُسْلِمًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَظَنَ كُفْرَهُ إِنَّمَا يَسْقُطُ الْقِصَاصُ لِلشُّبْهَةِ أ. هـ. ع. ش.

هـ. قَوْلُهُ: (بَيِّنَةٌ) أَيِ التَّلَافُظِ بِالشَّهَادَتَيْنِ. هـ. قَوْلُهُ: (جَلِّيٌّ) لَعَلَّهُ بِوُرُودِ الْأَمْرِ بِتَعَيِّنِ اللَّهِ أَكْبَرُ بِقَوْلِهِ ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي» هُنَاكَ وَعَدَمُ وُرُودِ الْأَمْرِ بِتَعَيِّنِ الْعَرَبِيَّةِ هُنَا. هـ. قَوْلُهُ: (بِتَرْتِيبِهِمَا الْإِنْسَانُ) قَضِيَّةٌ صَنِيعُهُ عَدَمُ اغْتِيَارِ الْمَوَالَةِ بَيْنَهُمَا وَبِهِ صَرَّحَ الْمُعْنِي بِعِبَارَتِهِ وَلَا بُدَّ مِنْ تَرْتِيبِ الشَّهَادَتَيْنِ بِأَنْ يُؤْمِنَ بِاللَّهِ ثُمَّ بِرَسُولِهِ فَإِنَّ عَكْسَ لَمْ يَصِحَّ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ فِي الْكَلَامِ عَلَى تَرْتِيبِ الْوُضُوءِ وَقَالَ الْحَلِيمِيُّ إِنَّ الْمَوَالَةَ بَيْنَهُمَا لَا تُشْتَرَطُ فَلَوْ تَأَخَّرَ الْإِيمَانُ بِرَسُولِ اللَّهِ تَعَالَى عَنِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى مَدَّةً طَوِيلَةً صَحَّ أ. هـ. ر. لَكِنْ جَرَى النِّهَايَةُ عَلَى اغْتِيَارِهَا بِعِبَارَتِهِ وَيُعْتَبَرُ تَرْتِيبُهُمَا وَمَوَالَتُهُمَا وَجَزَمَ بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي شُرُوطِ الْإِمَامَةِ أ. هـ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ الْإِعْتِرَافُ الْإِنْسَانُ) عَطَفَ عَلَى التَّلَافُظِ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَقَوْلُهُ أَوْ الْبِرَاءَةُ الْإِنْسَانُ عَطَفَ عَلَى

وَبُجُوعِهِ عَنِ الْإِعْتِقَادِ الَّذِي ارْتَدَّ بِسَبَبِهِ وَلَا يُعَزَّرُ مُرْتَدُّ تَابَ عَلَى أَوَّلِ مَرَّةٍ خَلَقًا لِمَا يَفْعَلُهُ جَهْلُهُ الْقَضَاةُ وَمَنْ جَهْلُهُمْ أَيْضًا أَنَّ مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ بَرْدَةً أَوْ جَاءَهُمْ بِطَلَبِ الْحُكْمِ بِإِسْلَامِهِ يَقُولُونَ لَهُ تَلَفُظٌ بِمَا قُلْتَ وَهَذَا غَلَطٌ فَاجِشْ فَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ ارْتَدَّ، وَهُوَ مُسْلِمٌ لَمْ أَكْشِفْ عَنِ الْحَالِ وَقُلْتُ لَهُ قُلْ أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَأَنَّكَ بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ دِينٍ يُخَالِفُ دِينَ الْإِسْلَامِ انْتَهَى وَيُؤْخَذُ مِنْ تَكْرِيرِهِ لَفْظُ أَشْهَدُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ فِي صَحَّةِ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ فِي الْكُفَّارَةِ وَغَيْرِهَا لَكِنْ خَالَفَ فِيهِ جَمْعٌ وَفِي الْأَحَادِيثِ مَا يَدُلُّ لِكُلِّ.

الْإِعْتِرَافِ وَقَوْلُهُ وَبُجُوعُهُ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِرِسَالَتِهِ. □ فَوَدَّ: (وَبُجُوعُهُ عَنِ الْإِعْتِقَادِ الْخ) أَيِ كَأَن يَقُولُ بَرِئْتُ مِنْ كَذَا فَيَبْرَأُ مِنْهُ ظَاهِرًا وَأَمَّا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَالْعَبْرَةُ بِمَا فِي نَفْسِهِ هـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُعَزَّرُ مُرْتَدُّ تَابَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ نَعَمْ يُعَزَّرُ مِنْ تَكَرُّرِ ذَلِكَ مِنْهُ لِيَزِيدَ تَهَاوُنَهُ بِالْدِينِ فَيُعَزَّرُ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ فَمَا بَعْدَهَا وَلَا يُعَزَّرُ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى هـ. □ فَوَدَّ: (فَقَدْ قَالَ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي الْأَحَادِيثِ فِي النَّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (فَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ الْخ) هَذَا النَّصُّ فِيهِ تَضْرِيحٌ بِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ عَطْفُ إِحْدَى الشَّهَادَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى وَيُوَافِقُهُ قَوْلُهُمْ لَوْ أَدَّ كَافِرٌ غَيْرُ عِيسَى حُكْمَ بِإِسْلَامِهِ بِالشَّهَادَتَيْنِ مَعَ أَنَّ الْأَذَانَ لَا عَطْفَ فِي شَهَادَتَيْهِ سَمِعَ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْ تَكْرِيرِهِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ قَالَ ابْنُ التَّقِيبِ فِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ وَهِيَ أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَهَذَا يُؤَيِّدُ مَنْ أَقْبَى مِنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَأْتِيَ بِلَفْظِ أَشْهَدُ فِي الشَّهَادَتَيْنِ وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ إِسْلَامُهُ وَقَالَ الزُّنْكَلُونِيُّ فِي شَرْحِ التَّنْبِيهِ وَهِيَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَظَاهِرُهُ أَنَّ لَفْظَةَ أَشْهَدُ لَا تُشْتَرَطُ فِي الشَّهَادَتَيْنِ وَهُوَ يُؤَيِّدُ مَنْ أَقْبَى بَعْدَ الْإِشْتِرَاطِ، وَهِيَ وَاقِعَةٌ حَالِ اخْتَلَفَ الْمُفْتُونَ فِي الْإِفْتَاءِ فِي عَضْرِنَا فِيهَا وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ مَا قَالَهُ ابْنُ التَّقِيبِ مَحْمُولٌ عَلَى الْكَمَالِ وَمَا قَالَهُ الزُّنْكَلُونِيُّ مَحْمُولٌ عَلَى أَقَلِّ مَا يَخْصُلُ بِهِ الْإِسْلَامُ فَقَدْ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَمِزْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ هـ. □ فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ) أَيِ مِنْ تَكْرِيرِهِ أَيِ وَعَلَيْهِ فَلَا يَصِحُّ إِسْلَامُهُ بِدُونِهِ، وَإِنْ أَتَى بِالْوَاوِ قَالَهُ ع ش وَقَالَ سَمِ يَنْبَغِي أَنْ يُغْنِيَ عَنْهُ الْعَطْفُ هـ.

□ فَوَدَّ: (وَهُوَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْخ) مُتَعَمِّدٌ كَذَا فِي ع ش لَكِنَّ الْمَوَافِقَ لِلْأَدِلَّةِ عَدَمَ اشْتِرَاطِهِ كَمَا مَالَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ بَلْ عَدَمَ اشْتِرَاطِ لَفْظَةِ أَشْهَدُ مِنْ أَصْلِهَا كَمَا مَرَّ أَيْضًا عَنِ الْمُغْنِيِّ اسْتِظْهَارُهُ وَعَنْهُ وَعَنِ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ مَا يُفِيدُهُ.

□ فَوَدَّ: (فَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ الْخ) هَذَا النَّصُّ فِيهِ تَضْرِيحٌ بِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ عَطْفُ إِحْدَى الشَّهَادَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى وَيُوَافِقُهُ قَوْلُهُمْ: لَوْ أَدَّ كَافِرٌ غَيْرُ عِيسَى حُكْمَ بِإِسْلَامِهِ بِالشَّهَادَتَيْنِ مَعَ أَنَّ الْأَذَانَ لَا عَطْفَ فِي شَهَادَتَيْهِ. □ فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ) أَيِ مِنْ تَكْرِيرِهِ يَنْبَغِي أَنْ يُغْنِيَ عَنْهُ الْعَطْفُ.



(وَوَلَدَ الْمُزَنَّةَ إِنْ انْعَقَدَ قَبْلُهَا) أَيِ الرَّدَّةِ (أَوْ بَعْدَهَا وَاحِدٌ أَبَوَيْهِ) مِنْ جِهَةِ الْأَبِ أَوْ الْأُمِّ، وَإِنْ عَلَا أَوْ مَاتَ (مُسْلِمٌ فَمُسْلِمٌ) تَغْلِيظًا لِلْإِسْلَامِ (أَوْ) وَأَبَوَاهُ (مُزَنَّدَانِ) وَلَيْسَ فِي أَصُولِهِ مُسْلِمٌ (فَمُسْلِمٌ) فَلَا يُسْتَرْقُ وَيَرْتُهُ قَرِيْبُهُ الْمُسْلِمُ وَيُجْزَى عَتَقُهُ عَنِ الْكُفَّارَةِ إِنْ كَانَ قِتْلًا لِيَتَقَاءَ عُقْلَةُ الْإِسْلَامِ فِي أَبَوَيْهِ (وَفِي قَوْلٍ)، هُوَ (مُزَنَّدٌ) تَبَعًا لِهَمَا (وَفِي قَوْلٍ)، هُوَ (كَافِرٌ أَصْلِيٌّ) لِتَوَلُّدِهِ بَيْنَ كَافِرَيْنِ وَلَمْ يُبَاشِرْ إِسْلَامًا حَتَّى يُغْلَظَ عَلَيْهِ فَيَعَامَلُ مُعَامَلَةً وَلَدِ الْحَرِيِّ إِذْ لَا أَمَانٌ لَهُ نَعَمْ، لَا يُفَرِّجُ بِجُزْئِهِ لِأَنَّ كُفْرَهُ لَمْ يَسْتَنْدِ لِشُبْهَةِ دِينٍ كَانَ حَقًّا قَبْلَ الْإِسْلَامِ (قُلْتُ الْأَظْهَرُ)، هُوَ (مُزَنَّدٌ) وَقَطَعَ بِهِ الْعِرَاقِيُّونَ.....

❏ قَوْلُ (سَنِي): (وَوَلَدَ الْمُزَنَّةَ إِنْ الْخ) وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ عِبَارَةِ الرِّوَضِ مَا نَصَّه: وَهِيَ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ الْمُتَنَعِّدَ قَبْلَ رَدِّهِمَا مُسْلِمٌ فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَاحِدٌ أَبَوَيْهِ مُسْلِمٌ إِنَّمَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ فِي الْمُتَنَعِّدِ بَعْدَهَا إِذْ مِنْ لَازِمِ الْمُتَنَعِّدِ قَبْلُهَا أَنَّ أَحَدَ أَبَوَيْهِ مُسْلِمٌ اهـ. سَمِ. ❏ قَوْلُ (سَنِي): (إِنْ انْعَقَدَ قَبْلُهَا) يُتَأَمَّلُ مَا الْمُرَادُ بِالْإِنْعِقَادِ وَلَا يَتَّبَعُ أَنْ يُرَادَ بِهِ حُصُولُ الْمَاءِ فِي الرَّجْمِ وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِالْقَرَائِنِ كَمَا لَوْ وَطَّئَهَا مَرَّةً وَآتَتْ بِوَلَدٍ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْوَطْءِ فَيَنْظُرُ هَلِ الرَّدَّةُ قَبْلَ الْوَطْءِ فَقَدْ انْعَقَدَ بَعْدَهَا أَوْ بَعْدَهُ فَقَدْ انْعَقَدَ قَبْلُهَا وَيَبْقَى الْكَلَامُ فِيمَا إِذَا حَصَلَ وَطْءٌ قَبْلَ الرَّدَّةِ وَوَطْءٌ بَعْدَهَا وَاحْتِمَلِ الْإِنْعِقَادُ مِنْ كُلِّ مَنَّهُمَا وَلَمْ يَكُنْ فِي آبَائِهِ مُسْلِمٌ اهـ. سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَسَكَتَ الْأَصْحَابُ هُنَا عَمَّا لَوْ أَشْكَلَ غُلُوقُهُ هَلْ هُوَ قَبْلَ الرَّدَّةِ أَوْ بَعْدَهَا وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الذَّمِيرِيُّ أَنَّهُ عَلَى الْأَقْوَالِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ حَادِثٍ تَقْدِيرُهُ بِأَقْرَبِ زَمَانٍ وَيَدُلُّ لَهُ كَلَامُهُمْ فِي الْوَصِيَّةِ فِي الْحَمْلِ اهـ. ❏ قَوْلُهُ: (أَيِ الرَّدَّةِ) إِلَى قَوْلِهِ فَيَعَامَلُ فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ هَذَا مَا ذَكَرَهُ فِي النَّهَايَةِ.

❏ قَوْلُ (سَنِي): (أَوْ بَعْدَهَا) أَيِ فِيهَا اهـ. مُغْنِي وَهَذَا يُغْنِي عَمَّا فِي ع ش عَنْ شَيْخِهِ الشَّوْبَرِيِّ أَيِ أَوْ مُقَارِنًا لَهَا اهـ. ❏ قَوْلُهُ: (وَإِنْ عَلَا الْخ) غَايَةُ وَقَوْلُهُ أَوْ مَاتَ أَيِ وَلَوْ قَبْلَ الْحَمْلِ بِهِ بَسِينَيْنِ عَدِيدَةٍ وَقَوْلُهُ وَلَيْسَ فِي أَصُولِهِ الْخ أَيِ وَإِنْ بَعْدَ لَكِنْ حَيْثُ يُعَدُّ مَنَسُوبًا إِلَيْهِ بِحَيْثُ يَرِثُ مِنْهُ اهـ. ع ش. ❏ قَوْلُهُ: (إِسْلَامًا) الْأَوَّلَى رَدَّةٌ كَمَا فِي الْمُغْنِيِّ. ❏ قَوْلُهُ: (حَتَّى يُغْلَظَ الْخ) مُتَّفَقٌ عَلَى قَوْلِهِ يُبَاشِرُ الْخ وَقَوْلُهُ فَيَعَامَلُ الْخ مُتَّفَقٌ عَلَى الْمُثْنِ أَوْ عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ وَلَمْ يُبَاشِرْ الْخ. ❏ قَوْلُهُ: (وَقَطَعَ بِهِ الْخ) إِنَّمَا هُوَ بَآئِنٌ كَافِرٌ لَا بِخُصُوصِ الرَّدَّةِ كَمَا يُعْلَمُ مِنَ الرِّوَضَةِ اهـ. رَشِيدِيٌّ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَفِي تَعْبِيرِ الْمُصَنِّفِ بِمُزَنَّدٍ وَكَافِرٍ أَصْلِيٍّ تَسْمُحُ وَالْأَوَّلَى

❏ قَوْلُهُ: (وَوَلَدَ الْمُزَنَّةَ إِنْ انْعَقَدَ قَبْلُهَا الْخ) يُتَأَمَّلُ مَا الْمُرَادُ بِالْإِنْعِقَادِ وَلَا يَتَّبَعُ أَنْ يُرَادَ بِهِ حُصُولُ الْمَاءِ فِي الرَّجْمِ وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِالْقَرَائِنِ كَمَا لَوْ وَطَّئَهَا مَرَّةً وَآتَتْ بِوَلَدٍ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْوَطْءِ فَيَنْظُرُ هَلِ الرَّدَّةُ قَبْلَ الْوَطْءِ فَقَدْ انْعَقَدَ بَعْدَهَا أَوْ بَعْدَهُ فَقَدْ انْعَقَدَ قَبْلُهَا وَيَبْقَى الْكَلَامُ فِيمَا إِذَا حَصَلَ وَطْءٌ قَبْلَ الرَّدَّةِ وَوَطْءٌ بَعْدَهَا وَاحْتِمَلِ الْإِنْعِقَادُ مِنْ كُلِّ مَنَّهُمَا وَلَمْ يَكُنْ فِي آبَائِهِ مُسْلِمٌ. ❏ قَوْلُهُ: (أَيْضًا وَوَلَدَ الْمُزَنَّةَ إِنْ انْعَقَدَ قَبْلُهَا الْخ) عِبَارَةُ الرِّوَضِ فَضَّلَ إِزْنَادَ الزَّوْجَانِ، وَهِيَ حَامِلٌ أَوْ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْحَمْلِ فَالْوَلَدُ مُسْلِمٌ وَلَوْ انْعَقَدَ بَيْنَ الْمُزَنَّدَيْنِ فَلَهُ حُكْمُهُمَا أَوْ بَيْنَ مُزَنَّدٍ وَأَصْلِيٍّ فَكَالْأَصْلِيِّ اهـ. وَهِيَ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ الْمُتَنَعِّدَ قَبْلَ رَدِّهِمَا مُسْلِمٌ فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَاحِدٌ أَبَوَيْهِ مُسْلِمٌ إِنَّمَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ فِي الْمُتَنَعِّدِ بَعْدَهَا إِذْ مِنْ لَازِمِ الْمُتَنَعِّدِ قَبْلُهَا أَنَّ أَحَدَ أَبَوَيْهِ مُسْلِمٌ.

(وَنَقَلَ الْعِرَاقِيُّونَ) أَيِ إِمَامِهِمُ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ (الْإِتِّفَاقَ) مِنْ أَهْلِ الْمَذْهَبِ (عَلَى كُفْرِهِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ) فَلَا يُسْتَرْقُ بِحَالٍ وَلَا يُقْتَلُ حَتَّى يَنْتَلِغَ وَيَمْتَنِعَ عَنِ الْإِسْلَامِ أَمَا إِذَا كَانَ فِي أَحَدٍ أَصُولُهُ مُسْلِمًا، وَإِنْ بَعْدَ وَمَاتَ فَهُوَ مُسْلِمٌ تَبَعًا لَهُ اتِّفَاقًا كَمَا عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ فِي اللَّقِيطِ أَوْ أَحَدِ أَبَوَيْهِ مُرْتَدًّا وَالْآخَرُ كَافِرٌ أَصْلِيٌّ فَكَافِرٌ أَصْلِيٌّ قَالَهُ الْبَغَوِيُّ وَيُوجِّهُ بِأَنَّ مَنْ يَقْرَأُ أَوَّلَى بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ يَمُنُّ لَا يَقْرَأُ وَالْكَلَامُ كُلُّهُ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا أَمَا فِي الْآخِرَةِ فَكُلُّ مَنْ مَاتَ قَبْلَ الْبُلُوغِ مِنْ أَوْلَادِ الْكُفَّارِ الْأَصْلِيِّينَ وَالْمُرْتَدِّينَ فِي الْجَنَّةِ عَلَى الْأَصَحِّ. (وَفِي زَوَالِ مَلِكِهِ عَنْ مَالِهِ بِهَا) أَيِ الرَّدَّةِ (أَقْوَالٌ) أَحَدُهَا يَزُولُ مُطْلَقًا حَقِيقَةً وَلَا يُنَافِيهِ عَوْدُهُ بِالْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُ مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ ثَانِيهِمَا: لَا مُطْلَقًا (و) ثَالِثُهَا وَهُوَ (أَظْهَرُهَا إِنَّ هَلَكَ مُرْتَدًّا بَانَ زَوَالُ مَلِكِهِ، وَإِنْ أَسْلَمَ بَانَ أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ)؛ لِأَنَّ بُطْلَانَ عَمَلِهِ

أَنْ يُقَالَ فَهُوَ عَلَى حُكْمِ الْكُفْرِ اهـ.

□ قَوْلُ (السِّي): (وَنَقَلَ الْعِرَاقِيُّونَ) أَيِ الْقَاضِي حُسَيْنُ وَابْنُ الصَّبَّاحِ وَابْنُ الْبُنْدَنِجِيِّ وَغَيْرُهُمْ اهـ. مُعْنَى.

□ قَوْلُهُ: (أَيِ إِمَامِهِمُ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ) مُرَادُهُ بِهَذَا الْجَوَابِ عَنْ نَقْلِ الْمُصَنِّفِ حِكَايَةَ الْإِتِّفَاقِ عَنْ جَمِيعِ الْعِرَاقِيِّينَ مَعَ أَنَّ التَّاقِلَ لَهُ إِنَّمَا هُوَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ، وَهُوَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَحَاصِلُ الْجَوَابِ أَنَّهُ لَمَّا نَقَلَهُ إِمَامُهُمْ، وَهُمْ أَتْبَاعُهُ فَكَانَتْهُمْ تَقْلُوهُ اهـ. رَشِيدِيٌّ وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْجَوَابَ إِنَّمَا يَظْهَرُ لَوْ كَانَ سَكَتَ غَيْرُ إِمَامِهِمْ وَلَيْسَ كَذَلِكَ عِبَارَةُ الْمُعْنَى تَبَيَّنَ مَا ادَّعَاهُ مِنْ نَقْلِ الْإِتِّفَاقِ اعْتَمَدَ فِيهِ قَوْلُ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ كَمَا قَالَ فِي الرُّوضَةِ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ الصَّبَّاحِيَّ شَيْخَ الْمَاوَرِدِيِّ مِنْ كِبَارِهِمْ وَقَدْ جَزَمَ بِأَنَّهُ مُسْلِمٌ وَلَمْ يَحْكُ ابْنُ الْمُثَنِّ عَنْ الشَّافِعِيِّ غَيْرَهُ وَقَالَ الْبُلْفِينِيُّ إِنَّ نَصُوصَ الشَّافِعِيِّ قَاضِيَةٌ بِهِ وَأَطَالَ فِي بَيَانِهِ وَذَكَرَ نَحْوَهُ الزَّرْكَشِيُّ اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يُقْتَلُ) أَيِ مَعَ ذَلِكَ لَا ضَمَانَ عَلَى قَاتِلِهِ لِلْحُكْمِ بِرَدِّهِ مَا لَمْ يُسْلِمِ اهـ. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ بَعْدَ) أَيِ حَيْثُ يُعَدُّ مَنْسُوبًا إِلَيْهِ اهـ. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (مُرْتَدًّا وَقَوْلُهُ كَافِرًا) كَانَ الْأَوَّلَى نَصْبُهُمَا. □ قَوْلُهُ: (قَالَهُ الْبَغَوِيُّ) وَجَزَمَ بِهِ فِي الرُّوضِ اهـ. س. م. □ قَوْلُهُ: (مِنْ أَوْلَادِ الْكُفَّارِ الْإِنِّ) الْمُرَادُ كُفَّارُ هَذِهِ الْأُمَّةِ كَمَا نَقَلَهُ الشُّوَبَرِيُّ وَصَرَّحَ بِهِ الْجَنَابِيُّ اهـ. بُجَيْرِمِيٌّ وَفِي هَامِشِ النِّهَايَةِ بَلَا عَزْوٍ مَا نَصَّهُ هَذَا فِي كُفَّارِ أُمَّتِهِ ﷺ تَشْرِيفًا لَهُمْ أَمَا أَوْلَادُ كُفَّارٍ غَيْرِ أُمَّتِهِ فَقَبِي النَّارِ بَلَا خِلَافٍ كَذَا نَقَلَهُ شَيْخُنَا الشُّوَبَرِيُّ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (فِي الْجَنَّةِ) أَيِ وَمُسْتَقِيلُونَ عَلَى الْمُعْتَمِدِ اهـ. بُجَيْرِمِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (أَيِ الرَّدَّةِ) إِلَى قَوْلِهِ هَذَا مَا ذَكَرَهُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ وَقَوْلُهُ وَفِي مَالٍ مُعَرَّضٍ لِلزَّوَالِ. □ قَوْلُهُ: (يَزُولُ مُطْلَقًا) أَيِ لِيَزَالَ الْعِصْمَةُ بِرَدِّهِ وَقَوْلُهُ لَا مُطْلَقًا أَيِ؛ لِأَنَّ الْكُفْرَ لَا يُنَافِيهِ الْمَلِكُ كَالْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ اهـ. مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ) فِي تَقْرِيبِهِ نَظَرٌ. □ قَوْلُهُ: (وَثَالِثُهَا) وَأَوُّهُ مَرْقُومَةٌ بِالْحُمْرَةِ فِي نُسْخِ التَّحْفَةِ وَلَيْسَتْ مِنَ الْمُثَنِّ فِي نُسْخِ الْمَحَلِّيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الشَّرَاحِ اهـ. سَيِّدُ عُمَرُ.

□ قَوْلُ (السِّي): (إِنَّ هَلَكَ مُرْتَدًّا الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى أَظْهَرُهَا الْوَقْفُ كَبُضْعِ زَوْجَتِهِ سِوَاءِ التَّحَقُّ بِدَارِ الْحَرْبِ أَمْ لَا فَعَلِيهِ إِنَّ هَلَكَ الْإِنِّ. □ قَوْلُ (السِّي): (زَوَالُ مَلِكِهِ) وَفِي الْمَحَلِّيِّ وَالنِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى زَوَالُهُ بِهَا اهـ.

□ قَوْلُهُ: (فَكَافِرٌ أَصْلِيٌّ قَالَهُ الْبَغَوِيُّ) وَجَزَمَ بِهِ فِي الرُّوضِ.

يَتَوَقَّفُ عَلَى مَوْتِهِ مُرْتَدًّا فَكَذَا زَوَالُ مِلْكِهِ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي غَيْرِ مَا مَلَكَهُ فِي الرَّدَّةِ بِنَحْوِ  
 اصْطِيَادِهِ فَهُوَ إِمَّا فِيءٌ أَوْ بَاقٍ عَلَى إِبَاحَتِهِ وَفِي مَالٍ مُعَرَّضٍ لِلزَّوَالِ لَا نَحْوِ مُكَاتَبٍ وَأُمٍّ وَلَدٍ وَظَاهِرٍ  
 كَلَامِهِ أَنَّهُ بِمَجَرَّدِ الرَّدَّةِ يَصِيرُ مَحْجُورًا عَلَيْهِ، وَهُوَ وَجْهٌ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ضَرْبِ الْحَاكِمِ  
 الْحَجَرِ عَلَيْهِ وَأَنَّهُ كَحَجَرِ الْمُفْلِسِ لِأَنَّهُ لَا أَجَلَ حَقِّ الْفِيءِ هَذَا مَا ذَكَرَهُ شَارِحٌ وَهُوَ ضَعِيفٌ  
 وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّ مَا لَا يَقْبَلُ الْوَقْفُ يَتَطَلَّلُ مُطْلَقًا، وَأَنَّ مَا يَقْبَلُهُ إِنْ حُجِرَ عَلَيْهِ بَطَلَ وَإِلَّا وَقَفَ (وَعَلَى  
 الْأَقْوَالِ) كُلُّهَا (يُقْضَى مِنْهُ ذَيْنَ لَزَمَهُ قَبْلَهَا) أَيِ الرَّدَّةِ بِإِتْلَافٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ فِيهَا بِإِتْلَافٍ كَمَا سَيَذْكُرُهُ  
 أَنَا عَلَى بَقَاءِ مِلْكِهِ فَوَاضِحٌ وَأَمَّا عَلَى زَوَالِهِ فَهِيَ لَا تَزِيدُ عَلَى الْمَوْتِ وَالذَّيْنِ مُقَدَّمٌ عَلَى حَقِّ  
 الْوَرِثَةِ فَعَلَى حَقِّ الْفِيءِ أَوَّلَى وَمَنْ ثُمَّ لَوْ مَاتَ مُرْتَدًّا وَعَلَيْهِ ذَيْنَ وَفِي ثُمَّ مَا بَقِيَ فِيءٌ وَظَاهِرُ  
 كَلَامِهِمْ أَنَّ الْمَالَ انْتَقَلَ جَمِيعُهُ لِبَيْتِ الْمَالِ مُتَعَلِّقًا بِهِ الذَّيْنُ كَمَا أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ انْتِقَالَ جَمِيعِ  
 التَّرِكَةِ لِلْوَارِثِ، وَهُوَ أَوْجَهُ مِمَّا أَفْهَمَهُ ظَاهِرُ كَلَامِ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ لَا يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ إِلَّا مَا بَقِيَ (وَيُنْفَقُ  
 عَلَيْهِ مِنْهُ) فِي مُدَّةِ الْإِسْتِثْنَاءِ كَمَا يُجْهَرُ الْمَيْتُ مِنْ مَالِهِ، وَإِنْ زَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ بِالْمَوْتِ (وَالْأَصَحُّ)

قوله: (مَلَكَهُ فِي الرَّدَّةِ) يَعْنِي حَازَهُ فِيهَا اهـ. رَشِيدِي. قوله: (أَوْ بَاقٍ عَلَى إِبَاحَتِهِ) أَيِ فَإِنْ عَادَ إِلَى  
 الْإِسْلَامِ اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ مِلْكُهُ وَعَلَيْهِ فَلَوْ انْتَرَعَ مِنْهُ قَبْلَ إِسْلَامِهِ مَا صَادَهُ فِي الرَّدَّةِ فَلَا اقْرَبُ أَنَّهُ يَمْلِكُهُ الْآخِذُ  
 لِعَدَمِ اسْتِقْرَارِ مِلْكِهِ عَلَيْهِ حِينَ الْآخِذِ فَلَا يُؤْمَرُ بِرَدِّهِ لَهُ بَعْدَ الْإِسْلَامِ وَقَوْلُهُ لَا نَحْوِ مُكَاتَبٍ وَأُمٍّ وَلَدٍ أَيِ أَنَا  
 هُمَا فَلَا يَزُولُ مِلْكُهُ عَنْهُمَا اتِّفَاقًا لِثُبُوتِ حَقِّ الْعِتْقِ لِهَمَا قَبْلَ رَدِّهِ اهـ. ع ش. قوله: (وَظَاهِرُ كَلَامِهِ الْخ)  
 عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْأَصَحُّ عَلَى الْقَوْلِ بِبَقَاءِ مِلْكِهِ أَنَّهُ لَا يَصِيرُ مَحْجُورًا بِمَجَرَّدِ الرَّدَّةِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ ضَرْبِ  
 الْحَاكِمِ عَلَيْهِ خِلَافًا لِمَا اقْتَضَاهُ ظَاهِرُ كَلَامِهِ اهـ. قَالَ الرَّشِيدِيُّ أَنْظَرْ مَا وَجَّهَ اقْتِضَاءُ ظَاهِرِ كَلَامِهِ ذَلِكَ  
 اهـ. قوله: (وَأَنَّهُ) أَيِ الْحَجَرِ الْمَضْرُوبِ عَلَيْهِ اهـ. ع ش. قوله: (كَحَجَرِ الْمُفْلِسِ) وَقِيلَ كَحَجَرِ السَّفَهَاءِ  
 وَقِيلَ كَحَجَرِ الْمَرَضِ اهـ. مُعْنَى. قوله: (هَذَا مَا ذَكَرَهُ شَارِحٌ) اعْتَمَدَهُ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى. قوله: (لَا يَقْبَلُ  
 الْوَقْفُ) أَيِ التَّغْلِيْقِ كَالْبَيْعِ. قوله: (مُطْلَقًا) أَيِ حُجِرَ عَلَيْهِ أَمْ لَا. قوله: (وَأَنْ مَا يَقْبَلُهُ) أَيِ كَالْعِتْقِ.  
 قوله: (كُلُّهَا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ أَنَّهُ يَلْزَمُ فِي الْمُعْنَى وَإِلَى الْكِتَابِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَمَّا عَلَى الْوَقْفِ إِلَى  
 الْمُتَنِ وَقَوْلَهُ قَوْلِيهِ وَمَقْصُودُ قَعْلِهِ وَقَوْلُهُ عَلَى الْمُعْتَمَدِ وَنَحْوَهَا. قوله: (أَمَّا عَلَى بَقَاءِ مِلْكِهِ) أَيِ أَوْ أَنَّهُ  
 مَوْقُوفٌ اهـ. مُعْنَى. قوله: (وَفِي) بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ مِنَ الْوَفَاءِ. قوله: (كَمَا أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ) أَيِ الذَّيْنِ.  
 قوله: (وَهُوَ أَوْجَهُ مِمَّا أَفْهَمَهُ الْخ) وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ تَظْهَرُ فِي قَوَائِدِ التَّرِكَةِ فَعَلَى الْأَوَّلِ لَمْ يَتَعَلَّقِ الذَّيْنُ  
 بِالزَّوَائِدِ وَعَلَى الثَّانِي يَتَعَلَّقُ بِهَا اهـ. ع ش. قوله: (فِي مُدَّةِ الْإِسْتِثْنَاءِ) أَيِ إِذَا أُخِّرَتْ لِعُذْرٍ قَامَ بِالْقَاضِي أَوْ  
 بِالْمُرْتَدِّ كَجُنُونٍ عَرَضَ عَقِبَ الرَّدَّةِ اهـ. ع ش. وَيُظْهَرُ وَلَوْ لَغَيْرِ عُذْرٍ بَلْ لِتَسَاهُلِ الْقَاضِي فِي الْإِسْتِثْنَاءِ.

قوله: (وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي غَيْرِ مَا مَلَكَهُ فِي الرَّدَّةِ بِنَحْوِ اصْطِيَادِهِ فَهُوَ إِمَّا فِيءٌ أَوْ بَاقٍ عَلَى إِبَاحَتِهِ الْخ)  
 عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَإِلَّا أَيِ وَإِنْ مَاتَ مُرْتَدًّا بَانَ أَنَّ مِلْكَهُ فِيءٌ وَمَا يَمْلِكُهُ أَيِ فِي الرَّدَّةِ بِنَحْوِ احْتِطَابٍ عَلَى  
 الْإِبَاحَةِ اهـ. قوله: (هَذَا مَا ذَكَرَهُ شَارِحٌ) وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ م ر.

بناءً على زوال ملكه (أنه يلزمه غُزْمُ إِتْلَافِهِ فيها) كَمَنْ حَفَرَ بَيْتًا غَدَوَانًا يَضْمُنُ فِي تَرْكِهِ مَا تَلَفَ بِهَا بَعْدَ مَوْتِهِ (وَنَفَقَةٍ) يَعْنِي مُؤَنَةَ (زَوَاجَاتٍ وَقَفَ نِكَاحَهُنَّ) نَفَقَةَ الْمُوسِرِينَ (وَقَرِيبٍ) أَصْلُ أَوْ فَرَعٍ وَإِنْ تَعَدَّدَ وَتَجَدَّدَ بَعْدَ الرَّدَّةِ وَأُمُّ وَلَدٍ لَتَقْدُمَ سَبَبٍ وَجُوبِهَا أَمَّا عَلَى الْوَقْفِ فَيَجِبُ ذَلِكَ قَطْعًا كَنَفَقَةِ الْقَنْ (وَإِذَا وَقَفْنَا مَلِكُهُ فَتَضَرُّفُهُ) فِيهَا (إِنْ احْتَمَلَ الْوَقْفُ) بِأَنْ يَقْبَلَ قَوْلُهُ وَمَقْصُودُ عَلَيْهِ التَّعْلِيلُ (كَعَقْبِي وَتَذْيِيرٍ وَوَصِيَّةٍ مُوقُوفٍ إِنْ أَسْلَمَ نَفَذَ) أَي بَانَ نَفْؤُهُ (وَالَا فَلَ) وَلَوْ أَوْصَى قَبْلَ الرَّدَّةِ وَمَاتَ مُرْتَدًّا بَطَلَتْ وَصِيَّتُهُ أَيْضًا (وَبَيْعُهُ) وَنِكَاحُهُ (وَرَهْنُهُ وَهَبُهُ وَكِتَابَتُهُ) عَلَى الْمَعْتَمِدِ وَنَحْوِهَا مَنْ كُلُّ مَا لَا يَقْبَلُ الْوَقْفُ لِعَدَمِ قَبُولِهِ لِلتَّعْلِيلِ (بِاطِلَةٌ) فِي الْجَدِيدِ لِطُلَانِ وَقْفِ الْعُقُودِ وَوَقْفُ التَّبَيُّنِ إِنَّمَا يَكُونُ حَيْثُ وَجَدَ الشَّرْطُ حَالَ الْعَقْدِ وَلَمْ يُغْلَمْ وَجُودُهُ وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الشَّرْطَ احْتِمَالُ الْعَقْدِ لِلتَّعْلِيلِ، وَهُوَ مُنْتَفٍ، وَإِنْ احْتَمَلَهُ مَقْصُودُ الْعَقْدِ فِي الْكِتَابَةِ (وَفِي الْقَدِيمِ مَوْقُوفَةٌ) بِنَاءً عَلَى صَحَّةِ وَقْفِ الْعُقُودِ فَإِنْ أَسْلَمَ مُحْكَمٌ بِصَحَّتِهَا وَإِلَّا فَلَا (وَعَلَى الْأَقْوَالِ) كُلُّهَا خِلَافًا لِمَنْ خَصَّصَهُ بَغَيْرِ الْأَوَّلِ (بِجَعْلِ مَالِهِ مَعَ عَدْلٍ وَأَمْتَهُ عِنْدَ) نَحْوِ (امْرَأَةِ ثِقَةٍ) أَوْ مُحَرَّمٍ.....

□ فَوَدَّ: (بِنَاءً عَلَى زَوَالِ مَلِكِهِ) سَيَذْكُرُ مُحَرَّرَهُ وَيَعْنِي بِهَذَا أَنَّ الْخِلَافَ الْأَصَحَّ وَمُقَابِلَهُ مَبْنِيٌّ عَلَى زَوَالِ مَلِكِهِ لَا خُصُوصُ الْأَصَحِّ اهـ. رَشِيدِي.

□ قَوْلُ (سَنِي): (فِيهَا) أَي الرَّدَّةُ حَتَّى لَوْ ارْتَدَّ جَمْعٌ وَامْتَنَعُوا عَنِ الْإِمَامِ وَلَمْ يَصِلْ إِلَيْهِمْ إِلَّا بِقِتَالٍ فَمَا اتَّفَقُوا فِي الْقِتَالِ إِذَا أَسْلَمُوا ضَمِنُوهُ عَلَى الْأَظْهَرِ كَمَا مَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا اهـ. مُغْنِي وَفِي الْأُسْتَى مَا يُوَافِقُهُ. □ فَوَدَّ: (نَفَقَةُ الْمُوسِرِينَ) فِي نُسْخَةٍ مِنَ التُّحْفَةِ الْمُعْصِرِينَ فَلْيُحَرَّرْ اهـ. سَيَذْكُرُ عَمْرُ.

□ فَوَدَّ: (أَمَّا عَلَى الْوَقْفِ) أَي أَوْ بَقَاءِ مَلِكِهِ اهـ. مُغْنِي.

□ قَوْلُ (سَنِي): (وَإِذَا وَقَفْنَا مَلِكَهُ) وَهُوَ الْأَظْهَرُ كَمَا مَرَّ اهـ. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (فِيهَا) أَي الرَّدَّةُ.

□ قَوْلُ (سَنِي): (وَإِلَّا) أَي بِأَنْ مَاتَ مُرْتَدًّا اهـ. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَنِكَاحُهُ) انْظُرْ هَلْ الْخِلَافُ يَجْرِي فِيهِ أَيْضًا اهـ. رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (عَلَى الْمُعْتَمِدِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي مَا ذَكَرَهُ فِي الْكِتَابَةِ مِنْ أَنَّهَا عَلَى قَوْلِي وَقْفِ الْعُقُودِ حَتَّى تَبْطُلَ عَلَى الْجَدِيدِ هُوَ الْمُعْتَمِدُ كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْمُحَرَّرِ هُنَا وَفِي الْكِتَابَةِ وَصُوبَهُ فِي الرُّوضَةِ هُنَا وَرَجَّحَا فِي الشَّرْحَيْنِ وَالرُّوضَةِ فِي بَابِ الْكِتَابَةِ صَحَّتْهَا وَرَجَّحَهُ الْبُلْقِينِي اهـ. □ فَوَدَّ: (وَنَحْوُهَا) أَي كَالْوَقْفِ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ اهـ. سَم. □ فَوَدَّ: (مَقْصُودُ الْعَقْدِ الْخ) أَي الْعِثْقُ سَم وَرَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (مَعَ عَدْلٍ) أَي عِنْدَهُ بِحِفْظِهِ.

(تَنْبِيْهٌ): قَدْ يُفْهِمُ كَلَامُهُ أَنَّهُ يَكْتَفِي بِالْجُعْلِ الْمَذْكُورِ عَلَى قَوْلِ بَقَاءِ مَلِكِهِ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ عَلَيْهِ لَا بُدَّ مِنْ ضَرْبِ الْحَجْرِ عَلَيْهِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ اهـ. مُغْنِي.

□ فَوَدَّ: (كَعَقْبِي وَتَذْيِيرِ الْخ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَوَقَّفَ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَقَوْلُهُ مِنْ زِيَادَتِهِ وَوَقَّفَ سَهْوًا فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ بَلْ مِمَّا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ لَا يَبِيعُ الْخ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ احْتَمَلَهُ مَقْصُودُ الْعَقْدِ) وَهُوَ الْعِثْقُ.

(وَيُؤْجَرُ مَالُهُ) كَعَقَارِهِ وَحَيَوَانِهِ صَيَانَةً لَهُ عَنِ الصَّمِياعِ وَلِلْقَاضِي بَيْعُهُ إِنْ هَرَبَ وَرَأَاهُ مَصْلَحَةٌ (وَيُؤْذِي مَكَاتِبَهُ النُّجُومَ إِلَى الْقَاضِي) وَيَعْتَقُ لِعَدَمِ الْاِعْتِدَادِ بِقَبْضِ الْمُزْتَدِّ كَالْمَجْنُونِ وَذَلِكَ اِحْتِيَاطٌ لَهُ لِاحْتِمَالِ إِسْلَامِهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ لِاحْتِمَالِ مَوْتِهِ مُزْتَدًّا.

¶ قول (سنن): (وَيُؤْجَرُ مَالُهُ) أي من جهة القاضي اه. ع ش. ¶ قوله: (بَيْعُهُ إلخ) أي الحيوان كما لا يخفى اه. رشيد عِبَارَةُ الرُّوْضِ فَإِنْ لَحِقَ بَدَارُ الْحِرَابِ بَيْعٌ عَلَيْهِ حَيَوَانُهُ بِحَسَبِ الْمَصْلَحَةِ اه. ¶ قول (سنن): (وَيُؤْذِي مَكَاتِبَهُ إلخ) ولو أَدَّى فِي الرَّدَّةِ زَكَاةً وَجَبَتْ عَلَيْهِ قَبْلُهَا ثُمَّ أَسْلَمَ قَالَ الْقَفَالُ يَتَبَنَّى أَنْ لَا تَسْقُطَ وَلَكِنْ نَصَّ الشَّافِعِيُّ عَلَى السَّقُوطِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالنِّتْيَةِ هُنَا التَّمْيِيزُ اه. مُغْنِي. ¶ قوله: (وَذَلِكَ إلخ) رَاجِعٌ لِلْجَعْلِ الْمَذْكُورِ وَمَا بَعْدَهُ. ¶ قوله: (لِاحْتِمَالِ مَوْتِهِ مُزْتَدًّا). (خَاتِمَةٌ): لَوْ اِمْتَنَعَ مُزْتَدُونَ بَنَحَوْا حِصْنَ بَدَانَا بِقِتَالِهِمْ دُونَ غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّ كُفْرَهُمْ أَغْلَظُ وَلَاتِهِمْ أَغْرَفُ بَعُورَاتِ الْمُسْلِمِينَ فَاتَّبَعْنَا مُذْبِرَهُمْ وَدَفَقْنَا جَرِيحَهُمْ وَاسْتَبْنَا أَسِيرَهُمْ وَعَلَيْهِمْ ضَمَانٌ مَا أَتْلَفُوهُ فِي حَالِ الْقِتَالِ كَمَا مَرَّ وَيُقَدَّمُ الْقِصَاصُ عَلَى قَتْلِ الرَّدَّةِ وَتَجِبُ الدِّيَةُ حَيْثُ لَزِمَتْهُ فِي مَالِهِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ لَا عَاقِلَةَ لَهُ مَعْجَلَةً فِي الْعَمْدِ وَمُؤْجَلَةً فِي غَيْرِهِ فَإِنْ مَاتَ حَلَّتْ؛ لِأَنَّ الْأَجَلَ يَسْقُطُ بِالْمَوْتِ وَلَا يَجِلُّ الذِّينُ الْمُؤْجَلُ بِالرَّدَّةِ وَلَوْ وَطِئَتْ مُزْتَدَّةٌ بِشُبْهَةٍ كَانَتْ وَطِئَتْ مُكْرَهَةً أَوْ اسْتُخْدِمَ الْمُزْتَدُّ أَوْ الْمُزْتَدَّةُ إِكْرَاهًا فَوُجُوبُ الْمَهْرِ وَالْأُجْرَةِ مَوْقُوفَانِ وَلَوْ أَتَى فِي رَدِّهِ بِمَا يَوْجِبُ حَدًّا كَانَ زَنًى أَوْ سَرَقٌ أَوْ قَذْفٌ أَوْ شَرِبَ خَمْرًا حَدٌّ ثُمَّ قُتِلَ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ.



¶ قوله: (وَلِلْقَاضِي بَيْعُهُ إِنْ هَرَبَ إلخ) عِبَارَةُ كَثَرِ الْأُسْتَاذِ وَلَوْ لَحِقَ بَدَارُ الْحَرْبِ وَرَأَى الْحَاكِمُ الْحِظَّ فِي بَيْعِ الْحَيَوَانِ فَعَلَّ اه.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الزَّنا

بالمُدِّ والقَضْرِ وهو الأَفْصَحُ وأَجْمَعُ المِلَلُ على عَظِيمِ تَحْرِيمِهِ ومن ثَمَّ كانَ أَكْبَرَ الكَبائِرِ بَعْدَ القَتْلِ على الأَصَحِّ وقِيلَ هو أَعْظَمُ من القَتْلِ؛ لِأَنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ من مَفاسِدِ انْتِشارِ الأَنْسابِ واختِلَاطِها ما لا يَتَرْتَّبُ على القَتْلِ، وهو (إِيلَاج) أي إِذْخَالُ (الذَّكِيِّ) الأَصْلِيِّ المُتَّصِلِ ولو أَشْلُ أَي جَميعِ حَشَفَتِهِ المُتَّصِلَةِ بِهِ وَلِلزَّائِدِ والمَشْقُوقِ ونَحْوِهِما هُنا حُكْمُ الغُسْلِ كما هو ظاهِرٌ فَمَا وَجِبَ بِهِ حَدٌّ بِهِ وما لا فلا وَقَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ في الزَّائِدِ الحُدُّ كما تَجِبُ العِدَّةُ بِإِيلَاجِهِ مَزْدُودٌ بِتَصْرِيحِ البَغَوِيِّ بِأَنَّهُ لا يَحْصُلُ بِهِ إِحْصَانٌ ولا تَخْلِيلٌ فَأُولَى أَنْ لا يُوجِبَ حَدًّا وَوَجُوبُ العِدَّةِ لِلاحتِياطِ لاحْتِمَالِ الإِحْبالِ مِنْهُ كاستِدْخَالِ المَنِيِّ هُذا والذي يَتَّبِعُهُ حَمَلٌ لِإِطْلاقِ البَغَوِيِّ المَذْكَورِ في الإِحْصانِ والتَحْلِيلِ على ما ذَكَرْتُهُ فَيَأْتِي فِيهِما أَيْضًا التَّفْصِيلُ في الغُسْلِ أو قَدَرِها

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ الزَّنا)

□ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ القَضْرِ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ مَفاسِدِ انْتِشارِ الأَنْسابِ إلخ)، وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الكَلِمَاتِ الخَمْسِ النَّفْسُ وَالذِّينُ وَالتَّسَبُّ وَالْعَقْلُ وَالْمَالُ وَشَرِعتِ الحُدُودُ حِفْظًا لِهَذِهِ الأُمُورِ فَإِذَا عَلِمَ القائِلُ مَثَلًا أَنَّهُ إِذَا قُتِلَ قُتِلَ عَنْ القَتْلِ فَشَرَعَ القِصاصُ حِفْظًا لِلنَّفْسِ وَقَتْلُ الرِّدَّةِ حِفْظًا لِلدِّينِ وَحَدُّ الزَّنا حِفْظًا لِلأَنْسابِ وَحَدُّ الشُّرْبِ حِفْظًا لِلْعَقْلِ وَحَدُّ السَّرِقَةِ حِفْظًا لِلْمَالِ زِيادِيٌّ وَشَرَعَ حَدُّ القَذْفِ حِفْظًا لِلْعِرْضِ فَإِذَا عَلِمَ الشَّخْصُ أَنَّهُ إِذَا قَذَفَ حَدًّا امْتَنَعَ مِنَ القَذْفِ اهـ. بُجَيْرِمِي. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ إِيلاجُ الذَّكَرِ إلخ) هُذا التَّعْرِيفُ لا يَشْمَلُ زِنا المَرْأَةِ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِالإِيلاجِ الأَعَمُّ مِنْ كَوْنِهِ مَضْدَرٌ أَوْ لَجَّ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ وَمَضْدَرٌ أَوْ لَجَّ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ اهـ. حَلَبِي. □ قَوْلُهُ: (الأَصْلِيُّ) إِلَى المَثْنِ في النِّهايةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلِلزَّائِدِ إِلَى قَوْلِهِ فَمَا وَجِبَ.

□ قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَشْلُ) أَيِ وَغَيْرِ مُتَّشِرٍ أَسْنَى وَمُعْنَى زَادَ الحَلَبِيُّ وَلَوْ مِنْ طِفْلِ اهـ. وَفِيهِ وَفَقَةٌ.

□ قَوْلُهُ: (وَلِلزَّائِدِ إلخ) أَيِ الذَّكَرِ الزَّائِدِ اهـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (فَمَا وَجِبَ) أَيِ الغُسْلِ بِهِ إلخ وَهُوَ الزَّائِدُ العَامِلُ أَوِ المُسَامِتُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَامِلًا كَمَا مَرَّ هُنَاكَ اهـ. رَشِيدِيٌّ زَادَ ع ش وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ فَمَا وَجِبَ إلخ أَنَّهُ إِذَا عَلَتِ المَرْأَةُ عَلَيْهِ حَتَّى دَخَلَتْ حَشَفَتَهُ فِي فَرْجِها مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنْ رَفْعِها وَجِبَ الحُدُّ لِوُجُوبِ الغُسْلِ حَيْثُ يُوجِبُهُ بِأَنَّ تَمَكُّنَهُ لَهَا مِنْ ذَلِكَ كَفَعْلِهِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (مَزْدُودٌ) يَغْنِي بِالنِّسْبَةِ لِإِطْلاقِ الزَّائِدِ وَالْأَفْبَعُضُ أَفْرَادُهُ يُحَدُّ بِهِ كَمَا مَرَّ اهـ. رَشِيدِيٌّ عِبارةٌ ع ش وَيُمْكِنُ حَمْلُ قَوْلِ الزَّرْكَشِيِّ عَلَى زَائِدٍ يَجِبُ الغُسْلُ بِإِيلَاجِهِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (لا يَحْصُلُ بِهِ) أَيِ بِالزَّائِدِ. □ قَوْلُهُ: (على ما ذَكَرْتُهُ) أَيِ ما لا يَجِبُ الغُسْلُ بِهِ اهـ. زِيادَةٌ

أَيِ بَأَنْ لا يَكُونُ عَامِلًا وَلا مُسَامِتًا لِلأَصْلِيِّ. □ قَوْلُهُ: (أو قَدَرِها) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ ذَكَرَ نائِمٌ في المُغْنِي.

□ قَوْلُهُ: (أو قَدَرِها) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ جَميعِ حَشَفَتِهِ وَقَوْلُهُ وَلَوْ مَعَ حائِلٍ إلخ غَايَةٌ فِيهِما رَشِيدِيٌّ وَعِ

من فاقدها لا مطلقاً خلافاً لقول البلقيني لو نثي ذكره وأدخل قدرها منه تَرَبَّثَ عليه الأحكام ولو مع حائل، وإن كُثِفَ من آدمي واضح ولو ذكر نائم استدخلته امرأة بخلاف ما لا يُمكن انتشاره على ما بحثه البلقيني وأُيِّدَ بأنَّ هذا غير مُشْتَهَى وفيه ما فيه ثم رأيت بعضهم لما حكى ذلك قال وفيه نظر، وهو كما قال.

(تنبيه) صرحوا بأنه لا غُسل ولا غيره بإيلاج بعض الحشفة وظاهره أنه لا فرق بين أن يكون البعض الآخر موجوداً أو مقطوعاً قليلاً أو كثيراً لَكِنَّهُ مُشْكِلٌ فيما إذا قُطِعَ من جانبيها قِطْعَةٌ صغيرة ثم برئ وصارت تُسَمَّى مع ذلك حشفة ويُحَسُّ ويَلْتَذُّ بها كالكاملة فالذي يَتَّبِعُهُ في هذه أنها كالكاملة وفي غيرها نظير ما قدَّمته فيه في الغُسل (بفرج) أي قُبُلِ آدمية واضح ولو غُوراء كما بحثه الزركشي، وهو ظاهرٌ قياساً على إيجابه الغُسل وإنما لم يَكْفِ في التحليل؛

ش. قوله: (من آدمي) يَخْرُجُ الْجَنِّي، وإن كان مُكَلَّفاً اه. سم وقال ع ش قوله: من آدمي أي أو جَنِّي تَحَقَّقَتْ ذُكُورَتُهُ أَخْذاً مِمَّا ذَكَرَهُ فِي الْمَوْلَجِ فِيهِ فَيَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ الْحَدُّ إِذَا مَكَّنَتْهُ اه. ومال إليه الرشيدي كما يأتي وقد يَصْرُحُ بذلك قول الشارح الآتي وقياسه عَكْسُهُ. قوله: (بخلاف ما لا يُمكن إلخ) عبارة النهاية، وإن لم يُمكن انتشاره كما، هو الأقرب، وإن بحث البلقيني خلافه اه. ومَرَّ عَنِ الْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهَا. قوله: (تنبيه إلخ) عبارة النهاية وقد عَلِمَ مِمَّا قَرَّزَنَاهُ أَنَّهُ لَا حَدَّ بِإِيلاج بعض الحشفة كالغُسل نَعِمَ يَتَّبِعُهُ أَنَّهُ لَوْ قُطِعَ مِنْ جَانِبَيْهَا فَلَقَدْ يَسِيرُهُ بِحَيْثُ تُسَمَّى حشفة مع ذلك ويُحَسُّ ويَلْتَذُّ بها كالكاملة وَجَبَ بِهَا اه. قوله: (ثم برئ) الأولى التَّائِيثُ. قوله: (ويُحَسُّ إلخ) أي صَاحِبُهَا. قوله: (بها) تَنَازَعَ فِيهِ الْفِعْلَانِ.

قوله (سني) (بفرج) أي ولو فرج نفسه كَانَ أَدْخَلَ ذَكَرَهُ فِي ذُبُرِهِ كَمَا نُقِلَ بِالذَّرْسِ عَنِ الْبُلْقِينِي ثُمَّ إِبْطَاقُ الْفَرْجِ يَشْمَلُ إِدْخَالَ ذَكَرِهِ فِي ذَكَرٍ غَيْرِهِ فَلْيُرَاجَعْ اه. ع ش. قوله: (أي قُبُلِ آدمية) إلى قوله قياساً في الْمُغْنِي وإلى التَّيْبَةِ فِي النَّهْيَةِ إِلَى قَوْلِهِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكْفِ إِلَى أَوْ جَنِّيَّةٍ وَقَوْلُهُ وَقياسه إِلَى الْمُثْنِ. قوله: (أي قُبُلِ آدمية) شَامِلٌ لِلصَّغِيرَةِ اه. سم أي كما يأتي في الشارح. قوله: (ولو غُوراء) مُرَادُهُ، وَإِنْ لَمْ تَزَلْ بَكَارَتِهَا فَالْإِيجَابُ هُنَا بِغَيْبِ الْغُورَاءِ كَمَا فِي إِيجَابِ الْغُسلِ اه. كُرِّدِي. قوله: (على إيجابه) أي الإيلاج بفرج الغوراء. قوله: (وإنما لم يَكْفِ) أي الإيلاج في فرج الغوراء.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كتاب الزنا)

قوله: (من آدمي) يَخْرُجُ الْجَنِّي، وإن كان مُكَلَّفاً وهذا في الواطئ فلو كان مَوْطُوءاً فَهَلْ هُوَ كَالْآدَمِيِّ أَوْ الْبَهِيمَةِ فِيهِ نَظَرٌ ثُمَّ رَأَيْتُ أَوْ جَنِّيَّةً. قوله: (على ما بحثه البلقيني) الأقرب خلاف ما بحثه فإنه الذي كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. قوله: (أي قُبُلِ آدمية) شَامِلٌ لِلصَّغِيرَةِ.

لأنَّ القصدَ به التنفيرُ عن الثلاث، وهو لا يحصلُ بذلك أو جِنْيَةٌ تَشَكَّلَتْ بِشَكْلِ الآدَمِيَّةِ كما بحثه أبو زُرْعَةَ وقياسه عكسه لأنَّ الطَّبَعَ لا يَنْفِرُ منها حيثُذٍ ومحلُّه كما هو واضحٌ إنَّ قُلْنَا بِحِلٍّ نِكَاحِهِمْ وَمَرَّ ما فيه (مَعْرُومٌ لِعَيْنِهِ خَالٍ عَنِ الشُّبْهَةِ) التي يُعْتَدُّ بها كَوَظْءُ أُمَةٍ بَيْتِ المَالِ، وإنَّ كانت من سَهْمِ المَصَالِحِ الذي له فيه حَقٌّ؛ لأنَّه لا يَسْتَحِقُّ فيه الإِعْفَافَ بِوَجْهِ وَحَرَبِيَّةٍ لا بِقَصْدٍ قَهْرٍ أو اسْتِيلَاءٍ ومملوكةٌ غيرُ بِإِذْنِهِ بِتَفْصِيلِهِ السَّابِقِ فِي الرَّهْنِ وَمَرَّ أَنَّ ما نُقِلَ عن عَطَاءٍ فِي ذَلِكَ لا يُعْتَدُّ به أو أَنَّهُ مَكْذُوبٌ عَلَيْهِ (مُشْتَهَى طَبْعًا) راجِعٌ.....

فَوُدَّ: (بِه) أَيِ بالتَّحْلِيلِ. فَوُدَّ: (بِذَلِكَ) يَعْنِي بِإِبْلَاجِ فَرْجِ الغَوْرَاءِ بِدُونِ إِزَالَةِ بَكَارَتِهَا. فَوُدَّ: (أو جِنْيَةٍ) انْظُرْ هَلْ مِثْلُهَا الْجِنْيُ أو لا فَمَا الْفَرْقُ؟ اهـ. رَشِيدِيٌّ فِيهِ مِثْلٌ لِمَا مَرَّ عَنْ ع. ش. فَوُدَّ: (تَشَكَّلَتْ بِشَكْلِ الآدَمِيَّةِ) عِبَارَةٌ النَّهَائِيَّةُ تَحَقَّقَتْ أُنُوثَتُهَا اهـ. قَالَ ع. ش. ظَاهِرُهُ وَلَوْ عَلَى غَيْرِ صُورَةِ الآدَمِيَّةِ اهـ. وَمَالٌ إِلَيْهِ سَمِ فَقَالَ وَيُخْتَمَلُ أَنَّ لا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ أَيِ التَّشَكُّلُ بِشَكْلِ الآدَمِيَّةِ حَيْثُ عَلِمَ أَنَّهَا جِنْيَةٌ اهـ. وَاسْتَوْجَهَ الْحَلَبِيُّ كَلَامَ الشَّارِحِ. فَوُدَّ: (وَقِيَاسُهُ عَكْسُهُ) الْمُتَبَادِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ آدَمِيَّةٌ تَشَكَّلَتْ بِشَكْلِ جِنْيَةٍ اهـ. سَمِ أَقُولُ بَلِ الْمُرَادُ بِهِ جِنْيٌ تَشَكَّلَ بِشَكْلِ آدَمِيٍّ كَمَا يُفِيدُهُ التَّغْلِيلُ.

فَوُدَّ (سَنِ): (مَعْرُومٌ لِعَيْنِهِ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَنْ تَزَوَّجَ خَامِسَةً اهـ. أَيِ فَإِنَّهُ يُحَدِّثُ بِوَطْنِهَا مَعَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مُحَرَّمَةً لِعَيْنِهَا بَلْ لِيَزِيدَ بِهَا عَلَى الْعَدَدِ الشَّرْعِيِّ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهَا لَمَّا زَادَتْ عَنِ الْعَدَدِ الشَّرْعِيِّ كَانَتْ كَأَجْنَبِيَّةٍ لَمْ يَتَّفَقْ عَقْدُ عَلَيْهَا مِنَ الْوَاطِئِ فَجُعِلَتْ مُحَرَّمَةً لِعَيْنِهَا اهـ. ع. ش. فَوُدَّ: (كَوَظْءُ أُمَةٍ بَيْتِ المَالِ الْخ) مِثَالٌ لِلْخَالِي عَنِ الشُّبْهَةِ اهـ. رَشِيدِيٌّ زَادَ ع. ش. أَيِ وَإِنْ خَافَ الزَّانَا فِيمَا يَظْهَرُ اخْتِذَا مِنْ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الْخَ اهـ. اهـ. فَوُدَّ: (وَحَرَبِيَّةٌ) عَطَفَ عَلَى أُمَةٍ بَيْتِ المَالِ. فَوُدَّ: (لَا بِقَصْدٍ قَهْرٍ الْخ) أَيِ فَإِنْ وَطِنَهَا بِقَصْدِهِمَا لَا يُحَدِّثُ لِدُخُولِهَا فِي مِلْكِهِ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ مَقْهُورًا كَمَقْيَدٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ يُدْرَأُ بِالشُّبْهَةِ اهـ. ع. ش. أَيِ، وَإِنْ أَيْتَمَّ مِنْ جِهَةٍ عَدَمِ الاسْتِبْرَاءِ. فَوُدَّ: (بِإِذْنِهِ) أَيِ الْغَيْرِ. فَوُدَّ: (بِتَفْصِيلِهِ السَّابِقِ الْخ) أَيِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ وَطِئَ الْمُزْنَتَيْنِ الْمَرْهُونَةَ بِلا شُبْهَةٍ فَرَّانٍ وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ: جَهَلْتُ تَحْرِيمَهُ إِلَّا أَنَّ يَقْرُبَ إِسْلَامُهُ أَوْ يَنْشَأَ بِيَادِيَّةً بَعِيدَةً عَنِ الْعُلَمَاءِ، وَإِنْ وَطِئَ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ قَبْلَ دَعْوَاهُ جَهْلُ التَّحْرِيمِ فِي الْأَصَحِّ فَلَا حَدَّ بِخِلَافٍ مَا إِذَا عَلِمَ التَّحْرِيمَ اهـ. سَمِ. فَوُدَّ: (وَمَرَّ) أَيِ فِي الرَّهْنِ. فَوُدَّ: (فِي ذَلِكَ) أَيِ وَطِئَ مَمْلُوكَةً غَيْرَهُ بِإِذْنِهِ اهـ. ع. ش.

فَوُدَّ (سَنِ): (مُشْتَهَى طَبْعًا) بَأَنَّ كَانَ فَرْجُ آدَمِيٍّ حَيٍّ اهـ. مُعْنَى عِبَارَةِ الْبُحَيْرِمِيِّ وَلَوْ بِاِغْتِيَارِ نَوْعِهِ فَدَخَلَ

فَوُدَّ: (أو جِنْيَةٍ تَشَكَّلَتْ) وَيُخْتَمَلُ أَنَّ لا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ حَيْثُ عَلِمَ أَنَّهَا جِنْيَةٌ. فَوُدَّ: (عَكْسُهُ) الْمُتَبَادِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ آدَمِيَّةٌ تَشَكَّلَتْ بِشَكْلِ جِنْيَةٍ. فَوُدَّ: (بِتَفْصِيلِهِ السَّابِقِ فِي الرَّهْنِ الْخ) الْمَذْكُورُ فِي الرَّهْنِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ وَطِئَ الْمُزْنَتَيْنِ الْمَرْهُونَةَ بِلا شُبْهَةٍ فَرَّانٍ وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ: جَهَلْتُ تَحْرِيمَهُ إِلَّا أَنَّ يَقْرُبَ إِسْلَامُهُ أَوْ يَنْشَأَ بِيَادِيَّةً بَعِيدَةً عَنِ الْعُلَمَاءِ، وَإِنْ وَطِئَ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ قَبْلَ دَعْوَاهُ جَهْلُ التَّحْرِيمِ فِي الْأَصَحِّ فَلَا حَدَّ اهـ. قَالَ الشَّارِحُ عَقِبَ ذَلِكَ بِخِلَافٍ مَا إِذَا عَلِمَ التَّحْرِيمَ وَلَا عِبْرَةٌ بِمَا نُقِلَ عَنْ عَطَاءٍ الْخ.



كالذي قبله لكل من الذكر والفرج، وإن أوهم صنيعة خلافه.

(تنبيه) لم يُبينوا أن معنى الزنا لغة يُوافق ما ذُكر من حده شرعاً أو يُخالفه ولعله لعدم بيان أهل اللغة له اتكالا على شهرته لكن من المحقق أن العرب العرباء لا يشترطون في إطلاقه جميع ما ذُكر فالظاهر أنه عندهم مطلق الإيلاج من غير نكاح وهذا أعم منه شرعاً فهو كغيره إذ معناه شرعاً أحص منه لغة.

(تنبيه ثان) صرحوا بأن الصغيرة هنا كالكبيرة فيحد بوطئها وفي نواقض الوضوء بعدم التقص بلبسها ويُجاب بأن الملحظ مختلف إذ المدار ثم على كون الملموس نفسه مظنة للشهوة ولو في حال سابق كالميتة لا مترقب كالصغيرة والفرق قوة السابق وضعف المترقب باحتمال أن لا يوجد فخرج المحرم وهنا على كون الموطوء لا ينفرد منه الطبع من حيث ذاته فدخلت الصغيرة والمحرم وخرجت الميتة وسبب هذه التفرقة الاحتياط لما هنا لكونه أغلظ إذ فيه مفايد لا تنتهي ولا تتدارك فإن قلت فلم أثرت الشبهة هنا لا ثم قلت؛ لأن الموجب هنا يأتي على النفس يقيناً أو ظناً فاحتيط له باشتراط عدم عذرها ولم يُنظر لما في نفس الأمر وثم ليس كذلك فأنيط بما في نفس الأمر؛ لأنه المحقق وبهذا عليم سر حديث «ادزعوا الحدود بالشبهات» وحكم هذا الإيلاج الذي هو مُسمى الزنا إذا وجدت هذه القيود كلها فيه أنه (يوجب الحد) الجلد والتغريب أو الرجم إجماعاً وسيأتي مختزلات هذه كلها وحكم الخنثى

الصغير والصغيرة اه. قو: (كالذي قبله) أي قوله: خال عن الشبهة. قو: (وإن أوهم الخ) أي حيث أخره عن وصف الفرج اه. ع ش وقال الكزدي أي إيراد أحدهما معرفة والآخر نكرة فإنه يوهم اتئما ليسا متجدين في الحكم ولكنهما متحدان فيه اه. قو: (ولعله) أي سكوت الفقهاء عن البيان.

قو: (اتكالا) متعلق بعدم بيان أهل اللغة على شهرته أي معناه اللغوي. قو: (جميع ما ذكر) أي من القيود. قو: (وهذا) أي الزنا لغة أعم منه أي من الزنا. قو: (أن معناه) أي في أن الخ. قو: (بأن الصغيرة) أي التي لا تُشتهي اه. بجزمي. قو: (إذ المدار ثم) أي في تقص الوضوء. قو: (فخرج المحرم) أي بقوله إذ المدار ثم على كون الملموس مظنة للشهوة. قو: (وهنا) أي والمدار في إيجاب الحد. قو: (لا ينفرد) بضم الفاء وكسرها. قو: (فدخلت الصغيرة) في إطلاقه توقفت. قو: (فلم أثرت الشبهة الخ) كوطء أمته المزوجة يوجب التقص لا الحد. قو: (لأن الموجب هنا) بفتح الجيم، وهو الحد يأتي على النفس أي يؤدي إلى تلفها يقيناً أي في الرجم أو ظناً أي في الجلد اه. كزدي.

قو: (فاحتيط له) أي للموجب هنا. قو: (عذرها) أي النفس. قو: (وحكم هذا الإيلاج الخ) أشار به إلى أن قول المصنف يوجب الحد خبر قوله: إيلاج الخ كما صرح به المغني. قو: (إذا وجدت الخ) متعلق بقوله هو مُسمى الخ. قو: (الجلد) إلى قوله ومر في النهاية. قو: (مختزلات هذه) أي القيود.

هنا كالعُسل فإن وجب العُسلُ وجب الحدُّ وإلا فلا قيلَ خالٍ عن الشبهة مُستدركٌ لإغناء ما قبله عنه إذ الأصحُّ أن وطءَ الشبهة لا يُوصَفُ بِحِلٍّ ولا حرمةٍ ويُردُّ بأنَّ التحريمَ للعَيْنِ باعتبارِ الأصلِ والشبهةُ أمرٌ طارئٌ عليه فلم يُغْنِ عنها وتعيَّنَ ذِكْرُها لإفادَةِ الاعتدادِ بها مع طُرُوها على الأصلِ ومَرَّ في مُحَرَّماتِ التَّكاحِ معنى كونِ وطءِ الشبهة لا يُوصَفُ بِحِلٍّ ولا حرمةٍ (وَدُبُّ ذِكْرِ وَأَنْشَى كَقَبْلِ عَلَى الْمَذْهَبِ).....

• قوله: (فَإِنْ وَجِبَ الْعُسْلُ) أي بَأْنِ أَوْلَجَ وَأَوْلَجَ فِيهِ. • قوله: (وَلَا) أي بَأْنِ أَوْلَجَ فَقَطُّ أَوْ أَوْلَجَ فِيهِ فَقَطُّ  
 اهـ. ع ش. • قوله: (قِيلَ) عبارةٌ الْمُغْنِي قَالَ ابْنُ شُهْبَةَ اهـ. • قوله: (إِذَا الْأَصَحُّ) حَاصِلُهُ أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ مُحَرَّمٌ لِعَيْنِهِ يُفْهَمُ أَنَّ غَيْرَ الْمُحَرَّمِ كَذَلِكَ لَا حَدَّ فِيهِ وَمِنَهُ وَطْءُ الشُّبْهَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَوْصَفُ بِحِلٍّ وَلَا حُرْمَةٍ لَكِنْ نَازَعَ ابْنُ قَاسِمٍ فِي كَوْنِ جَمِيعِ أَنْوَاعِ الشُّبْهَةِ لَا يَوْصَفُ بِحِلٍّ وَلَا حُرْمَةٍ اهـ. رَشِيدِيَّ عبارةٌ سَمَّ قَوْلَهُ: إِذَا الْأَصَحُّ الْخِ يَتَأَمَّلُ وَجْهَ هَذَا التَّغْلِيلِ فَإِنَّ كَانَ وَجْهَهُ أَنَّ وَطْءَ الشُّبْهَةِ لَمَّا لَمْ يَوْصَفُ بِحِلٍّ وَلَا حُرْمَةٍ لَمْ يَصْدُقْ مَعَ الشُّبْهَةِ قَوْلُهُ: مُحَرَّمٌ لِعَيْنِهِ فَيَخْرُجُ بِهِ وَطْءُ الشُّبْهَةِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ لِعَيْنِهِ يَصْدُقُ مَعَ الشُّبْهَةِ إِذَا الْفَرْجُ مَعَ الشُّبْهَةِ مُحَرَّمٌ لِعَيْنِهِ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ لِعَارِضٍ ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الشُّبْهَةَ ثَلَاثُ شُبْهَةِ الْمَحَلِّ كَمَا فِي وَطْءِ زَوْجَةِ حَائِضٍ أَوْ صَائِمَةٍ أَوْ مُحْرِمَةٍ أَوْ أُمَةٍ لَمْ تُسْتَبْرَأَ وَشُبْهَةُ الْفَاعِلِ كَمَا وَطِئَ أجنبيَّةً ظَنَّتْهَا زَوْجَتَهُ أَوْ أُمَّتَهُ وَشُبْهَةُ الْجِهَةِ كَمَا فِي وَطْءِ مَنْ تَزَوَّجَهَا بِلَا وَلِيٍّ أَوْ بِلَا شُھُودٍ وَلَا شَكٍّ فِي ثُبُوتِ التَّحْرِيمِ فِي الْأَوَّلَى وَالثَّالِثَةِ بِشَرْطِهَا وَحَيْثُيذٍ فَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ إِنَّ قَوْلَهُ إِنَّ وَطْءَ الشُّبْهَةِ لَا يَوْصَفُ الْخِ غَيْرُ مُسَلَّمٍ فِيهِمَا اهـ. وَقَوْلُهُ اعْلَمْ الْخِ فِي الْمُغْنِي مِثْلُهُ. • قوله: (وَيُرَدُّ بَأْنِ التَّحْرِيمِ الْخِ) حَاصِلُهُ أَنَّ الشُّبْهَةَ أَيْضًا يَنْصَفُ فِيهَا الْفَرْجُ بِأَنَّهُ يَخْرُجُ لِعَيْنِهِ وَمَعَ ذَلِكَ لَا حَدَّ فِيهِ لِلشُّبْهَةِ فَتَعَيَّنَ ذِكْرُهَا لِذَلِكَ اهـ. رَشِيدِيَّ.

• قوله: (فَلَمْ يُغْنِ) أي قَيْدُ تَحْرِيمِ الْعَيْنِ عَنْهَا أَيِ الشُّبْهَةِ يَعْنِي عَنْ قَيْدِ الْخُلُوعِ عَنِ الشُّبْهَةِ.

• قولُ (وَأَنْشَى) أي أَجَنَّبِيَّةٌ اهـ. مُغْنِي وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكُرَهُ الشَّارِحُ أَيْضًا حَتَّى يَظْهَرَ قَوْلُهُ: الْآتِي

• قوله: (إِذَا الْأَصَحُّ أَنَّ وَطْءَ الشُّبْهَةِ الْخِ) يَتَأَمَّلُ وَجْهَ هَذَا التَّغْلِيلِ فَإِنَّ كَانَ وَجْهَهُ أَنَّ وَطْءَ الشُّبْهَةِ لَمَّا لَمْ يَوْصَفُ بِحِلٍّ وَلَا حُرْمَةٍ لَمْ يَصْدُقْ مَعَ الشُّبْهَةِ قَوْلُهُ: مُحَرَّمٌ لِعَيْنِهِ فَيَخْرُجُ بِهِ وَطْءُ الشُّبْهَةِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ لِأَنَّ قَوْلَهُ لِعَيْنِهِ يَصْدُقُ مَعَ الشُّبْهَةِ إِذَا الْفَرْجُ مَعَ الشُّبْهَةِ مُحَرَّمٌ لِعَيْنِهِ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ لِعَارِضٍ. • قوله: (أَيْضًا إِذَا الْأَصَحُّ أَنَّ وَطْءَ الشُّبْهَةِ لَا يَوْصَفُ بِحِلٍّ وَلَا حُرْمَةٍ) اعْلَمْ أَنَّ وَطْءَ الشُّبْهَةِ ثَلَاثُ شُبْهَةِ الْمَحَلِّ كَمَا فِي وَطْءِ زَوْجَةِ أَوْ مُحْرِمَةٍ أَوْ أُمَةٍ لَمْ تُسْتَبْرَأَ وَشُبْهَةُ الْفَاعِلِ كَمَا فِي وَطْءِ أَجَنَّبِيَّةٍ ظَنَّتْهَا زَوْجَتَهُ أَوْ أُمَّتَهُ وَشُبْهَةُ الْجِهَةِ كَمَا فِي وَطْءِ مَنْ تَزَوَّجَهَا بِلَا وَلِيٍّ أَوْ بِلَا شُھُودٍ وَلَا شَكٍّ فِي ثُبُوتِ التَّحْرِيمِ فِي الْأَوَّلَى وَالثَّالِثَةِ بِشَرْطِهَا وَحَيْثُيذٍ فَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ إِنَّ قَوْلَهُ لَا يَوْصَفُ بِحِلٍّ وَلَا حُرْمَةٍ غَيْرُ مُسَلَّمٍ فِيهَا فإِطْلَاقُ زَعْمِهِ إِغْنَاءُ مَا قَبْلَ قَوْلِهِ خَالٍ عَنِ الشُّبْهَةِ إِذَا التَّحْرِيمُ لِلْعَيْنِ أَيِ الذَّاتِ ثَابِتٌ فِي الثَّالِثَةِ بِاعْتِبَارِ اغْتِقَادِ الْوَاطِئِ وَكَذَا فِي الثَّانِيَةِ فِيمَا يَظْهَرُ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ عَدَمَ الْوُصْفِ فِيهَا بِالْحُرْمَةِ إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ الْإِطْلَاقِ وَأَمَّا مَعَ التَّقْيِيدِ بِالْعَيْنِ فَيَوْصَفُ بِذَلِكَ وَحَيْثُيذٍ فَإِنَّمَا يَخْرُجَانِ بِقَوْلِهِ خَالٍ عَنِ الشُّبْهَةِ فَلَمْ يُغْنِ مَا قَبْلَهُ عَنْهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمَا بِخِلَافِ الْأَوَّلَى فَإِنَّ التَّحْرِيمَ فِيهَا لَيْسَ لِلْعَيْنِ فِيهَا خَارِجَةٌ بِقَوْلِهِ لِعَيْنِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

ففيه رَجُمَ الفاعِلُ الْمُحْصَنَ وَجَلَّدَ وَتَغْرِيبُ غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ دُبُرُ عَبْدِهِ؛ لَأَنَّهُ زَنَا وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ خَبَرَ «إِذَا أَتَى الرَّجُلُ الرَّجُلَ فَهُمَا زَانِيَانِ» وَقِيلَ بِقَتْلِ الْفَاعِلِ مُطْلَقًا لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلُ قَوْمٍ لَوْ طَافُوا قَاتِلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ»، وَهُوَ يُشْكِلُ عَلَيْنَا فِي الْمَفْعُولِ بِهِ نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي حَدِيثِ الْبَهِيمَةِ وَعَلَيْهِ فَهَلْ يُقْتَلُ بِالسَّيْفِ أَوْ بِالرَّجْمِ أَوْ بِهِذْمِ جِدَارٍ أَوْ بِالْإِلْقَاءِ مِنْ شَاهِقٍ وَجَوِّ أَصْحَمِ الْأَوَّلُ وَفَارَقَ دُبُرُ عَبْدِهِ وَطَعٌ مُحَرَّمَةٌ الْمَمْلُوكَةِ لَهُ فِي قُبُلِهَا بِأَنَّ الْمَلِكَ يُبَيِّحُ إِيَّانَ الْقُبُلِ فِي الْجُمْلَةِ وَلَا يُبَيِّحُ هَذَا الْمَحَلَّ بِحَالٍ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ وَطِئَهَا فِي دُبُرِهَا حُدٌّ. وَأَمَّا الْحَلِيلَةُ فَسَائِرُ جَسَدِهَا مُبَاحٌ لِلْوَطْءِ فَانْتَهَضَ شُبُهَةٌ فِي الدُّبُرِ وَأَمْتُهُ الْمُزَوَّجَةُ تُحَرِّمُهَا لِعَارِضٍ فَلَمْ يُغْتَدَّ بِهِ هَذَا حَكْمُ الْفَاعِلِ أَمَّا الْمُوطُوءُ فِي دُبُرِهِ فَإِنَّ أَكْرَهَ أَوْ لَمْ يُكَلَّفْ فَلَا شَيْءَ لَهُ وَلَا

وَأَمَّا الْحَلِيلَةُ الْخ؛ لَأَنَّهُ مُخْتَرَعُ عِبَارَةٍ شَقِيحَةٍ قَوْلُهُ: وَأَتَى أَيَّ غَيْرِ حَلِيلَةٍ كَمَا يَأْتِي حُرَّةً أَوْ أَمَةً.

• قَوْلُهُ: (فَقِيهِ رَجُمٌ) إِلَى قَوْلِهِ لِلْخَبَرِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ إِلَى وَقِيلَ وَإِلَى قَوْلِهِ، وَهُوَ مُشْكِلٌ فِي الْمَغْنِيِّ. • قَوْلُهُ: (فَقِيهِ الْخ) أَيِ الْإِبْلَاجِ فِي كُلِّ مِنَ الدُّبُرَيْنِ الْمُسَمًّى بِاللُّوَاطِ. • مُغْنِي.

• قَوْلُهُ: (وَجَلَّدَ وَتَغْرِيبُ غَيْرِهِ) أَيِ مِنَ الْفَاعِلِ غَيْرِ الْمُحْصَنِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ مُطْلَقًا. • رَشِيدِي وَهَذَا التَّفْسِيرُ مُسَلَّمٌ بَقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْمَقَامِ وَالْإِثْبَاتِ هُنَا فِي الْفَاعِلِ فَقَطَّ كَمَا يَأْتِي فَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ لِلْمُحْصَنِ لَا لِلْفَاعِلِ الْمُحْصَنِ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ) أَيِ دُبُرٍ ذَكَرَ قَوْلُهُ: مُطْلَقًا أَيِ مُحْصَنًا كَانَ أَوْ لَا. • نِهَآيَةٌ.

• قَوْلُهُ: (وَهُوَ يُشْكِلُ) أَيِ الْخَبَرِ الثَّانِي. • قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الْقَوْلِ بِالْقَتْلِ. • كُرْدِي.

• قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ) إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ وَطِئَهَا فِي دُبُرِهَا حُدٌّ. • قَوْلُهُ: (هَذَا الْمَحَلُّ) أَيِ الدُّبُرِ وَقَالَ ع ش أَيِ دُبُرِ الْعَبْدِ. • قَوْلُهُ: (لَوْ وَطِئَهَا) أَيِ مُحَرَّمَةٍ الْمَمْلُوكَةِ لَهُ حُدٌّ وَفَاقًا لِابْنِ الْمُقَرِّي وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَخِلَافًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمَغْنِيِّ وَمَالَ سَمَ إِلَى مَا قَالَاهُ وَسَكَتَ عَلَيْهِ ع ش وَقَالَ الْبِرْمَاوِيُّ، هُوَ الْمُعْتَمَدُ. • قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْحَلِيلَةُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَقِيلَ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَأَمْتُهُ إِلَى هَذَا كُلِّهِ. • قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْحَلِيلَةُ) شَامِلٌ لِأَمْتِهِ وَلَمَّا وَرَدَ عَلَى قَوْلِهِ فَسَائِرُ جَسَدِهَا الْخَ أَمْتُهُ الْمُزَوَّجَةُ أَجَابَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ الْآتِي وَأَمْتُهُ الْمُزَوَّجَةُ الْخَ. • سَمَ. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَكْرَهَ أَوْ لَمْ يُكَلَّفْ الْخَ) قَضِيَّةُ الْعَطْفِ أَنَّ الْمُكْرَهَ مُكَلَّفٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَعِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ فَإِنْ كَانَ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ مُكْرَهًا فَلَا حُدَّ عَلَيْهِ وَلَا مَهْرَ لَهُ؛ لِأَنَّ مَنَفْعَةَ يَضَعُ الرَّجُلُ غَيْرَ مُتَقَوِّمَةٍ. • قَوْلُهُ: (فَلَا شَيْءَ لَهُ) هَذَا صَرِيحٌ فِي عَدَمِ وُجُوبِ الْمَهْرِ لَوْ كَانَتْ الْمُوطُوءَةُ أَتَى. • رَشِيدِي أَقُولُ قَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ الْمَارِّ عَنِ الْمَغْنِيِّ خِلَافَهُ فَلْيَرَأِ جَعَلَ ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: فَلَا شَيْءَ لَهُ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِذَا أَكْرَهَ الْأَتَى عَلَى ذَلِكَ لَا مَهْرَ لَهَا وَمِنْ ثَمَّ كَتَبَ سَمَ قَوْلُهُ: فَلَا شَيْءَ لَهُ أَيِ فَلَا يَجِبُ لَهُ مَالٌ. وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ لِتَسْوِيَّتِهِمْ بَيْنَ الْقُبُلِ وَالْأَتَى فِي مَسَائِلَ لَيْسَتْ هَذِهِ مِنْهَا

• قَوْلُهُ: (حُدٌّ) هُوَ مَا نَقَلَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَنِ الْبَحْرِ الْمُحِيطِ وَأَقْرَهُ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ عَدَمُ الْحُدِّ قَالَه شَيْخُ الْإِسْلَامِ، وَإِنْ اخْتَارَ الْأَوَّلُ. • قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْحَلِيلَةُ) شَامِلٌ لِأَمْتِهِ وَلَمَّا وَرَدَ عَلَى قَوْلِهِ فَسَائِرُ جَسَدِهَا مُبَاحٌ أَمْتُهُ الْمُزَوَّجَةُ أَجَابَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ الْآتِي تُحَرِّمُهَا لِعَارِضٍ. • قَوْلُهُ: (فَلَا شَيْءَ لَهُ) فَلَا يَجِبُ لَهُ مَالٌ.

عليه، وإن كان مُكَلَّفًا مختارًا جَلِدَ وَغُرِبَ ولو مُحْصَنًا امرأةً كان أو ذَكَرًا؛ لَأَنَّ الدُّبْرَ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ إِحْصَانٌ وَقِيلَ بِقَتْلِ الْمَفْعُولِ بِهِ مُطْلَقًا لِلْخَيْرِ السَّابِقِ وَقِيلَ تُزَجَّمُ الْمُحْصَنَةُ وَفِي وَطْءِ دُبْرِ الْحَلِيلَةِ التَّعْزِيرُ فِيمَا عَدَا الْمَرْءَ الْأَوَّلَى وَعَبَّرَ بَعْضُهُمْ بِمَا بَعْدَ مَنَعَ الْحَاكِمِ وَالْأَوَّلَ أَوْجَهُ.

(وَلَا حَدَّ بِمُفَاخَذَةٍ) وَغَيْرَهَا مِمَّا لَيْسَ فِيهِ تَغْيِيبُ حَشْفَةٍ كَالسَّحَاقِ لِعَدَمِ الْإِيلَاجِ السَّابِقِ وَمَنْ ثُمَّ لَا حَدَّ بِتَمَكُّينِهَا نَحْوَ قِزْدٍ وَإِيلَاجِهَا ذَكَرَهُ بِفَرْجِهَا وَلَا بِإِيلَاجِ مُبَانٍ وَكَذَا زَائِدٌ لَكِنْ بِتَفْصِيلِهِ فِي الْفُسْلِ كَمَا مَرَّ (وَوَطْءَ زَوْجَهُ) بِهَاءِ الضَّمِيرِ أَوْ بِالتَّاءِ أَيْ لَهُ (وَأَمَتُهُ) يَظُنُّهَا أَجْنَبِيَّةً أَوْ (فِي) نَحْوِ دُبْرِ (حَيْضٍ) أَوْ نِفَاسٍ (وَصَوْمٍ وَإِحْرَامٍ)؛ لَأَنَّ التَّحْرِيمَ لَيْسَ لِعَيْنِهِ بَلْ لِأَمْرِ عَارِضٍ كَالْأَذَى وَإِفْسَادِ الْعِبَادَةِ وَمِثْلِهِ وَطْءُ حَلِيلَتِهِ يَظُنُّ أَنَّهَا أَجْنَبِيَّةٌ فَهُوَ وَإِنْ أَثِمَ لِأَثَمِ الزَّانَا بِاعْتِبَارِ ظَنِّهِ كَمَا مَرَّ أَوَائِلَ الْعِدَّةِ

فَيَجِبُ لَهَا الْمَهْرُ اهـ. ة فَوُدْ: (مُطْلَقًا) أَيْ مُحْصَنًا أَوْ لَا. ة فَوُدْ: (وَفِي وَطْءِ دُبْرِ الْحَلِيلَةِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَمَّا لَوْ وَطِئَ زَوْجَتَهُ أَوْ أَمَتَهُ فِي دُبُرِهَا فَالْمَذْمُومُ أَنَّ وَاجِبَهُ التَّعْزِيرُ إِنْ تَكَرَّرَ مِنَ الْفِعْلِ فَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ فَلَا تَعْزِيرَ كَمَا ذَكَرَهُ الْبَغَوِيُّ وَالزَّوْيَانِيُّ وَالرَّوَضَةُ وَالْأَمَةُ فِي التَّعْزِيرِ مِثْلُهُ اهـ. ة فَوُدْ: (وَعَبَّرَ بَعْضُهُمْ إلخ) وَافَقَهُ النَّهْأَةُ فَقَالَ وَفِي وَطْءِ الْحَلِيلَةِ التَّعْزِيرُ إِنْ عَادَ لَهُ بَعْدَ نَهْيِ الْحَاكِمِ عَنْهُ اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: إِنْ عَادَ إلخ أَفْهَمَ أَنَّهُ لَا تَعْزِيرَ قَبْلَ نَهْيِ الْحَاكِمِ، وَإِنْ تَكَرَّرَ وَطْؤُهُ اهـ.

ة فَوُدْ (سَنِي): (وَلَا حَدَّ بِمُفَاخَذَةٍ) وَلَا بِإِيلَاجِ بَعْضِ الْحَشْفَةِ وَلَا بِإِيلَاجِهَا فِي غَيْرِ فَرْجٍ كَسَرَّةٍ اهـ. مُغْنِي. ة فَوُدْ: (وَغَيْرِهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَإِيلَاجِهَا فِي النَّهْأَةِ. ة فَوُدْ: (كَالسَّحَاقِ) وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَا. بِإِثْنَانٍ الْمَرْءُ الْمَرْأَةَ بَلْ تُعْزَّرَانِ وَلَا بِاسْتِمْنَائِهِ بِالْيَدِ بَلْ يُعْزَّرُ أَمَّا يَبِيدُ مَنْ يَحِلُّ الْإِسْتِمْنَاعُ بِهَا فَمَكْرُوهٌ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْعَزْلِ اهـ. ة فَوُدْ: (وَمِنْ ثُمَّ لَا حَدَّ إلخ) أَيْ وَتُعْزَّرُ، وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ اهـ. ع ش. ة فَوُدْ: (وَلَا بِإِيلَاجِ مُبَانٍ) بَلْ يُعْزَّرُ بِهِ اهـ. ة فَوُدْ: (أَيْ لَهُ) رَاجِعٌ لِلْمَعْطُوفِ فَقَطْ. ة فَوُدْ: (بِظَنِّهَا أَجْنَبِيَّةً) قَدْ يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ: الْآتِي وَمِثْلُهُ وَطْءُ حَلِيلَتِهِ إلخ. ة فَوُدْ: (أَوْ فِي نَحْوِ دُبْرِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُصَدَّقُ فِي النَّهْأَةِ إِلَّا قَوْلُهُ كَمَا مَرَّ أَوَائِلَ الْعِدَّةِ، وَقَوْلُهُ: غَيْرِ الْمَحْرَمِ.

ة فَوُدْ (سَنِي): (وَإِحْرَامٍ) أَيْ وَاسْتِبْرَاءٍ مُغْنِي وَرَوَّضَ وَع ش. ة فَوُدْ: (لَأَنَّ التَّحْرِيمَ إلخ) لَا يَتَأْتِي فِي قَوْلِهِ أَوْ فِي نَحْوِ دُبْرِ رَشِيدِيٍّ وَسَمَّ أَقُولُ وَلَا فِي قَوْلِهِ وَوَطْءَ زَوْجِهِ وَأَمَتِهِ يَظُنُّهَا أَجْنَبِيَّةً لَكِنَّ الشَّارِحَ كَثِيرًا مَا يَقْتَصِرُ عَلَى تَغْلِيلِ مَا فِي الْمُتَنِّ دُونَ مَا زَادَهُ. ة فَوُدْ: (وَمِثْلُهُ) أَيْ وَطْءَ نَحْوِ دُبْرِ زَوْجَتِهِ. ة فَوُدْ: (وَطْءَ حَلِيلَتِهِ) أَيْ فِي قُبُلِهَا وَقَوْلُهُ وَهُوَ وَإِنْ أَثِمَ إلخ أَيْ فَيُقَسَّقُ بِهِ وَتُسْقَطُ شَهَادَتُهُ وَتُسَلَّبُ الْوِلَايَاتُ عَنْهُ. اهـ. ع ش.

ة فَوُدْ: (بِمَا بَعْدَ مَنَعَ الْحَاكِمِ) يَشْمَلُ الْمَرْءَ الْأَوَّلَى إِذَا سَبَقَهَا مَنَعَ الْحَاكِمِ وَرُبَّمَا عَبَّرُوا بِأَنَّ عَادَ نَهْيُ الْحَاكِمِ وَهَذَا قَدْ لَا يَشْمَلُ الْمَرْءَ الْأَوَّلَى الْمَذْكُورَةَ وَقَدْ يَشْمَلُهَا؛ لِأَنَّ الْعَوْدَ قَدْ يُرَادُ بِهِ الصَّيْرُورَةُ أَوْ يُرَادُ بِهِ مُوَافَقَةُ الْغَالِبِ مِنْ عَدَمِ سَبْقِ نَهْيِ الْحَاكِمِ الْأَوَّلَى. ة فَوُدْ: (أَيْضًا بِمَا بَعْدَ مَنَعَ الْحَاكِمِ) بِخِلَافِ مَا قَبْلَ مَنَعِهِ، وَإِنْ تَكَرَّرَ وَكَثُرَ م ر. ة فَوُدْ: (وَلَا بِإِيلَاجِ مُبَانٍ) هَلْ يُعْزَّرُ بِالْمُبَانِ يَتَّبِعِي نَعَمْ. ة فَوُدْ: (لَأَنَّ التَّحْرِيمَ لَيْسَ لِعَيْنِهِ) انْظُرْهُ فِي قَوْلِهِ أَوْ فِي نَحْوِ دُبْرِ.

لا يُحَدُّ؛ لأنَّ الفرج ليس مُحَرَّمًا لِعَيْنِهِ (وكذا أُمَّهُ الْمُزَوَّجَةُ وَالْمُعْتَدَّةُ) لِعُرُوضِ التَّحْرِيمِ هُنَا أَيْضًا (وكذا مَمْلُوكَتُهُ الْمُحَرَّمُ) بِنَسَبٍ أَوْ مُصَاهَرَةٍ أَوْ رِضَاعٍ لِشَبْهَةِ الْمَلِكِ وَلِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «اذْرَعُوا الْخُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ» وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ نَحْوُ أُمِّهِ لِزَوَالِ مِلْكِهِ بِمَجْرَدِ مِلْكِهِ فَلَيْسَتْ مَلِكَةً حَالِ الْوُطْءِ عَلَى أَنَّهُ يُتَصَوَّرُ مَلِكُهُ لَهَا كَمَا يَأْتِي فَلَا اعْتِرَاضَ أَيْضًا وَكَذَا مَنْ ظَنَّنَهَا حَلِيلَتَهُ كَمَا بِأَصْلِهِ أَوْ مَمْلُوكَتَهُ غَيْرَ الْمُحَرَّمِ كَلَّا لَا بَعْضًا كَمَا فِي الرُّوضَةِ وَقَالَ آخَرُونَ لَا فَرْقَ وَاعْتَرِضَ بِأَنَّ ظَنَّنَ

□ فَوَلَّ (النَّسَبُ): (وَالْمُعْتَدَّةُ) أَي مِّنْ غَيْرِهِ وَالْمُشْتَرَكَةُ وَالْمَجُوسِيَّةُ وَالْوَثْنِيَّةُ وَالْمُسْلِمَةُ وَهُوَ ذِمِّيٌّ مُّغْنِي رَوْضٌ.

□ فَوَلَّ (النَّسَبُ): (وَكَذَا مَمْلُوكَتُهُ الْمُحَرَّمُ) وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ وَطْءَ أُمِّهِ الْمُحَرَّمِ فِي ذُبْرِهَا لَا يُوجِبُ الْحَدَّ، وَهُوَ كَذَلِكَ لِشَبْهَةِ الْمَلِكِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ وَقَدَّمَ فِي الشَّارِحِ وَعَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ خِلَافُهُ. □ فَوَلَّ: (بِنَسَبٍ) إِلَى قَوْلِهِ عَلَى أَنَّهُ يُتَصَوَّرُ فِي الْمُغْنِي. □ فَوَلَّ: (أَوْ مُصَاهَرَةٍ) كَمُوطَةِ أَبِيهِ أَوْ ابْنِهِ أَه. مُغْنِي. □ فَوَلَّ: (وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ نَحْوُ أُمِّهِ الْإِنِّ) كَانَ صُورَةُ الْإِيرَادِ أَنَّهُ لَوْ مَلَكَ أُمُّهُ ثُمَّ وَطَّئَهَا حَدٌّ أَه. سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي تَنْبِيهُ مَحَلِّ ذَلِكَ فَيَمْنُ يَسْتَقَرُّ مِلْكُهُ عَلَيْهَا كَأَخِيهِ أَمَّا مَنْ لَا يَسْتَقَرُّ مِلْكُهُ عَلَيْهَا كَالْأُمِّ وَالْجَدَّةِ فَهُوَ زَانٍ قَطْعًا كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَغَيْرُهُ أَه. □ فَوَلَّ: (نَحْوُ أُمِّهِ) أَي كَيْفِيَّةً. □ فَوَلَّ: (لِزَوَالِ مِلْكِهِ الْإِنِّ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَزُلْ مِلْكُهُ بِذَلِكَ كَكَوْنِهِ مُكَاتَبًا أَوْ مَخْجُورًا عَلَيْهِ وَاشْتَرَاهَا فِي الذِّمَّةِ لَا يُحَدُّ بِوُطْئِهَا، وَهُوَ مُقْتَضَى قَوْلِهِ عَلَى أَنَّهُ الْإِنِّ أَه. ع ش. □ فَوَلَّ: (فَلَيْسَتْ مِلْكُهُ الْإِنِّ) أَي فَلَمْ تَصِرْ حَبِيبَةً مَمْلُوكَتُهُ الْمُحَرَّمِ أَه. سَم. □ فَوَلَّ: (عَلَى أَنَّهُ يُتَصَوَّرُ الْإِنِّ) أَي وَحِيدًا فَلَا حَدَّ سَم وَرَشِيدِي. □ فَوَلَّ: (فَلَا اعْتِرَاضَ) أَي لِدُخُولِهَا فِي كَلَامِهِ أَه. سَم. □ فَوَلَّ: (مَنْ ظَنَّنَهَا حَلِيلَتَهُ) أَي زَوْجَتَهُ أَه. سَم. □ فَوَلَّ: (كُلُّ الْإِنِّ) تَمْيِيزٌ عَنْ قَوْلِهِ أَوْ مَمْلُوكَتَهُ بِأَنَّ كَانَ يَمْلِكُ جَمِيعَهَا وَقَوْلُهُ لَا بَعْضًا يَشْمَلُ مَنْ يَمْلِكُ بَعْضَهَا وَبَعْضُهَا الْآخَرُ خُرٌّ وَيَشْمَلُ الْمُشْتَرَكَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ أَه. سَم. □ فَوَلَّ: (لَا بَعْضًا) مُعْتَمَدٌ أَه. ع ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَرَعَ لَوْ وَطِئَ امْرَأَةً عَلَى ظَنِّ أَنَّهَا أُمَّهُ الْمُشْتَرَكَةُ فَبَانَتْ أَجْنَبِيَّةٌ حَدٌّ كَمَا رَجَّحَهُ فِي الرُّوضَةِ أَه.

□ فَوَلَّ: (وَكَذَا أُمَّهُ الْمُزَوَّجَةُ وَالْمُعْتَدَّةُ) وَكَذَا أُمُّ الْمُحَرَّمِ قَالَ فِي الْإِزْشَادِ عَطْفًا عَلَى مَا لَا حَدَّ فِيهِ وَلَا قَبْلُ مَمْلُوكَةٍ حَرَمَتْ بِنَحْوِ مَخْرَمِيَّةٍ وَشَرِكَةٍ وَأُمِّ الْفَرْعِ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ وَجُوبُ الْحَدِّ بِالْإِيلَاجِ فِي ذُبْرِ نَحْوِ الْمُشْتَرَكَةِ وَأُمِّ الْفَرْعِ وَالْوَثْنِيَّةِ وَفِي نَظَرٍ، وَإِنْ قُلْنَا بِوُجُوبِهِ بِالْإِيلَاجِ فِي ذُبْرِ الْمَمْلُوكَةِ الْمُحَرَّمِ وَيُفْرَقُ بِأَنَّ تِلْكَ لَا يُتَصَوَّرُ حِلُّ شَيْءٍ مِنْهَا بِخِلَافِ الْمَذْكُورَاتِ أَه. وَيَتَحَصَّلُ مِنْهُ وَمِمَّا ذَكَرَهُ هُنَا عَنِ الرُّوضَةِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَا حَدَّ بِوُطْءِ مَنْ يَمْلِكُ بَعْضَهَا فَقَطُّ أَوْ كُلَّهَا، وَهِيَ مُحَرَّمٌ فِي قَبْلِهَا وَفِي الْوُطْءِ فِي ذُبْرِهَا أَوْ فِي قَبْلِ أَجْنَبِيَّةٍ ظَنَّنَهَا هِيَ مَا تَقَرَّرَ. □ فَوَلَّ: (وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ نَحْوُ أُمِّهِ) كَانَ صُورَةُ الْإِيرَادِ أَنَّهُ لَوْ مَلَكَ أُمُّهُ ثُمَّ وَطَّئَهَا حَدٌّ. □ فَوَلَّ: (فَلَيْسَتْ مِلْكُهُ حَالِ الْوُطْءِ) فَلَمْ تَصِرْ حَبِيبَةً مَمْلُوكَةِ الْمُحَرَّمِ. □ فَوَلَّ: (عَلَى أَنَّهُ يُتَصَوَّرُ مِلْكُهُ لَهَا) أَي فَلَا حَدَّ. □ فَوَلَّ: (فَلَا اعْتِرَاضَ) أَي لِدُخُولِهَا فِي كَلَامِهِ. □ فَوَلَّ: (وَكَذَا مَنْ ظَنَّنَهَا حَلِيلَتَهُ) أَي زَوْجَتَهُ. □ فَوَلَّ: (غَيْرِ الْمُحَرَّمِ) خَرَجَ الْمُحَرَّمُ وَعِبَارَةُ شَرْحِهِ لِلْإِزْشَادِ

ملك البعض لا يُفيدُ الجِلْ فليس شبهةً كَمَنْ علم التحريمَ وظَنَّ أَنَّهُ لا حَدَّ عليه وأُجِيبَ بأنَّ الأولَ مُسْقَطٌ لو وُجِدَ حقيقةً فاعتقده مُسْقَطًا بخلافِ الثاني لا يُسْقَطُ بوجهٍ فلم يُؤْثِرْ اعتقاده ويُردُّ بأنَّه لا عبرةً باعتقادِ المُسْقِطِ مُطْلَقًا لأنَّه حيثُ لم يُظَنَّ الجِلْ فهو غيرُ معذورٍ وليس هذا نظيرَ ما يأتي في نحوِ السرقة؛ لأنَّهم تَوَسَّعُوا في الشُّبهةِ ثُمَّ ما لم يتوسَّعُوا فيه هنا ويُصدَّقُ في ظَنِّه الجِلْ يَمِينِهِ، وإنْ كَذَّبَهُ ظاهرُ حالِهِ كما، هو ظاهرٌ (ومُكرَّةٌ في الأظهرِ) لِشبهةِ الإكراه مع خبيرٍ «اذرَعُوا الحُدُودَ بالشُّبهاتِ» ولِزَعِ القَلَمِ عنه كما في الحديثِ الصَّحيحِ؛ ولأنَّ الأصحَّ تَصَوُّرُ الإكراهِ في الزَّنا؛ لأنَّ الانتشارَ عندَ نحوِ المَلَامَةِ أمرٌ طَبِيعِيٌّ لا اختيارَ لِلنَّفْسِ فيه ولو لم يحصلْ انتشارٌ فلا حَدَّ قطعًا كما إذا كان المُكرَّه امرأَةً قِيلَ الأظهرُ جارٍ فيما بعدُ كذا الأولى أيضًا فَيَرُدُّ عليه ذلك انتهى.....

□ فَوَدَّ: (بأنَّ الأولَ) أي ملكَ البعضِ وقوله بخلافِ الثاني، هو قوله: كَمَنْ عَلِمَ التَّحْرِيمَ إلخ. اه. ع ش. □ فَوَدَّ: (وَلَيْسَ هذا) أي وطءٌ مَن ظَنَّتْها مَمْلُوكَتَهُ غيرَ المَحْرَمِ بعضًا. □ فَوَدَّ: (ما يأتي في نحوِ السرقةِ) أي لِلْمَالِ المُشْتَرَكِ اه. ع ش. □ فَوَدَّ: (في ظَنِّه الجِلْ) أي جِلٌّ مَن يَمْلِكُ بعضها لا مُطْلَقًا اه. سَيِّدُ عُمَرَ وفيه نَظَرٌ بَلِ الظَّاهِرُ أي في ظَنِّ مَوْطُوعَتِهِ حَلِيلَتِهِ أو مَمْلُوكَتِهِ غيرَ المَحْرَمِ كُلاً.

□ فَوَدَّ (سني): (ومُكرَّةٌ) يَتَّبِعِي أَنْ مِنَ الإكراهِ المُسْقِطِ لِلْحَدِّ ما لو اضْطُرَّتْ امرأَةٌ لِطَعَامِ مَثَلًا قَابِي صَاحِبِهِ إلَّا أَنْ تَمَكَّنَتْ مِنْ نَفْسِها فَمَكَّنَتْهُ لِدَفْعِ الهَلَاكِ عَنْ نَفْسِها فلا حَدَّ عليها، وإنْ لم يَجْزُ لَهَا ذلك؛ لأنَّه كالإكراه، وهو لا يُبَيِّحُ ذلك، وإنَّما يَسْقُطُ عنها الحدُّ لِشبهةِ اه. ع ش وفي المُغْنِي مثله إلَّا قوله وإنْ لم يَجْزُ إلخ. □ فَوَدَّ: (لِشبهةِ الإكراهِ) إلى قوله قِيلَ في المُغْنِي إلَّا قوله ولو لم يَحْصُلْ إلى كما إذا.

□ فَوَدَّ: (ولأنَّ الأصحَّ إلخ) الأولى حُدِيفَ لأنَّ. □ فَوَدَّ: (قِيلَ الأظهرُ جارٍ إلخ) وافقه المُغْنِي عِبَارَتُهُ وتَقْيِيرُ المُصَنِّفِ يُوهِمُ عَدَمَ الخِلافِ في أَمْتِهِ الْمُزَوَّجَةِ والمُعْتَدَةِ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلِ الخِلافُ الَّذِي فِي المُحَرَّرِ جارٍ فِيهِمَا اه. □ فَوَدَّ: (أيضًا) أي مِثْلُ ما بَعْدَ كذا الثَّانِيَّةُ. □ فَوَدَّ: (فَيَرُدُّ عليه) أي على المُصَنِّفِ

وخرَجَ بقوله ظَنَّ جِلٌّ ما إذا وطئَ أجنبيَّةً ظَنَّتْها مَمْلُوكَتَهُ غيرَ المَحْرَمِ أو المُشْتَرَكَةِ فَيَحْدُ كما في الرِّوَضَةِ إلخ. اه. وقوله كُلاً تَمَيِّيزٌ عن قوله أو مَمْلُوكَتَهُ بأنْ كان يَمْلِكُ جَمِيعَها وقوله لا بعضًا يَشْمَلُ مَن يَمْلِكُ بعضها وبعضُها الآخرُ خُرٌّ وَيَشْمَلُ المُشْتَرَكَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ. □ فَوَدَّ: (كَمَنْ عَلِمَ التَّحْرِيمَ وظَنَّ إلخ) في الرِّوَضِ وشرَّحه في بابِ السرقةِ، وإن ادَّعى مَن شَهِدَ عليه أربعةً بَرْنًا امرأَةً أَنَّ المَوْطُوعَةَ زَوَّجَتْهُ أو أَمَتَهُ سَقَطَ عنه الحدُّ لاحْتِمَالِ صِدْقِهِ اه. وفي العُبابِ خِلَافُهُ حيثُ قال في هذا البابِ فَرَعَ مَن قَامَتْ عليه بَيِّنَةٌ بِالزَّنا بِامْرَأَةٍ فَقَالَ، هي زَوَّجَتِي أو أَمَتِي باعْنِيها مالِكُها لم يَسْقُطْ عنه الحدُّ كَمَنْ قَطَعَ يَدَ إنسانٍ وقال أَيْذَنَ لي في قَطْعِها فَإِنَّهُ يُقَادُ إذا لم يُقَرَّرْ له بذلك اه. □ فَوَدَّ: (قِيلَ الأظهرُ جارٍ فيما بعدُ كذا الأولى أيضًا فَيَرُدُّ عليه ذلك اه. وَيَرُدُّ بأنَّ إلخ) يُمكنُ أَنْ يُجَابَ بأنَّ كذا الأولى إشارةً إلى الخِلافِ وكذا الثَّانِيَّةُ إشارةً إلى ضَعْفِهِ حيثُ خَصَّ التَّصْرِيحُ بِهِ بما بَعْدَ الثَّانِيَّةِ فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ حَسَنٌ دَقِيقٌ.

وَيُرَدُّ بِأَنَّ جَرَيَانَهُ طَرِيقَةً ضَعِيفَةً لَمْ يَرْتَضِهَا وَكَأَنَّ كَذَا الْأُولَى لِيَبَيِّنَ أَنَّ الْأَحْسَنَ فِيمَا بَعْدَهَا خُرُوجُهُ بِخَالٍ عَنِ الشُّبْهَةِ لَا بِمُحَرَّمٍ لِعَيْنِهِ وَفِي الْوَسِيطِ أَنَّ الْوَلَدَ لَا يُلْحَقُهُ وَفِي التَّنْمَةِ أَنَّهُ يُلْحَقُهُ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ (وَكَذَا كُلُّ جِهَةٍ أَبَاحَ بِهَا) الْأَصْلُ أَبَاحَهَا فَضَمَّنَ أَبَاحَ قَالَهُ أَوْ زَادَ الْبَاءَ تَأْكِيدًا أَوْ أَضْمَرَ الْوَطْءَ أَيَّ أَبَاحَهُ بِسَبَبِهَا (عَالِمٌ) يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِ لِشُبْهَةِ إِبَاحَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يُقْلَدْهُ الْفَاعِلُ (كَيْكَاحٍ بِلَا شُهُودٍ عَلَى الصَّحِيحِ) كَمَذْهَبِ مَا لَيْكَ رَضِيَ كَذَا قَالُوا وَالْمَعْرُوفُ مِنْ مَذْهَبِهِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُمْ أَوْ مِنَ الشُّهُورَةِ حَالَةَ الدُّخُولِ فَيَنْبَغِي إِذَا انْتَفَى أَنْ يَجِبَ الْحَدُّ ثُمَّ رَأَيْتُ الْقَاضِيَّ صَرَّحَ بِهِ وَعَلَّلَهُ بَانْتِفَاءِ شُبْهَةِ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ وَالْحَقُّ بِهِ مَا إِذَا وَجِدَ الْإِعْلَانَ وَقَفَدَ الْوَلِيَّ وَبَعْضُهُمْ اعْتَرَضَهُ بِأَنَّ الَّذِي فِي الرُّوضَةِ فِي اللَّعَانِ أَنَّهُ لَا يُحَدُّ، وَإِنْ انْتَفَى الْوَلِيُّ وَالشُّهُودُ وَيُرَدُّ بِوُجُوبِ

ذَلِكَ أَيَّ جَرَيَانِ الْخِلَافِ فِيهِ أَيَّ حَيْثُ يُشْعِرُ حَيْثُ بَعْدَ الْجَرَيَانِ فَكَانَ يَنْبَغِي حَذْفُ كَذَا الثَّانِيَةِ .  
 □ قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ الْإِنْخ) وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ كَذَا الْأُولَى إِمَّا شَارَةً إِلَى الْخِلَافِ وَكَذَا الثَّانِيَةِ إِمَّا شَارَةً إِلَى ضَعْفِهِ حَيْثُ خَصَّ التَّضْرِيحُ بِهِ بِمَا بَعْدَ الثَّانِيَةِ فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ حَسَنٌ دَقِيقٌ اهـ . سم . قَوْلُهُ: (وَكَانَ الْإِنْخ) بِشَدِّ التَّوْنِ وَكَانَ الْأُولَى الْفَاءُ بَدَلُ الْوَاوِ . قَوْلُهُ: (لِيَبَيِّنَ أَنَّ الْأَحْسَنَ خُرُوجُهُ الْإِنْخ) فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ اهـ . سم .  
 □ قَوْلُهُ: (وَفِي الْوَسِيطِ الْإِنْخ) سَيَأْتِي عَنْ سَمِ أَنَّهُ الْمُعْتَمَدُ . قَوْلُهُ: (لَا يُلْحَقُهُ) أَيُّ الْمَكْرَهَةِ بِفَتْحِ الرَّاءِ .  
 □ قَوْلُهُ (وَسَيُ) (وَكَذَا كُلُّ جِهَةٍ أَبَاحَ بِهَا الْإِنْخ) أَيُّ فَإِنَّهُ لَا يُحَدُّ بِالْوَطْءِ بِهَا وَلَا يُعَاقَبُ عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ اهـ .  
 ع ش . وَقَوْلُهُ وَلَا يُعَاقَبُ الْإِنْخ أَيُّ إِذَا قُلِّدَ الْفَاعِلُ تَقْلِيدًا صَحِيحًا أَخَذًا مِمَّا قَدَّمَهُ فِي بَابِ الْكَحَاحِ عِنْدَ قَوْلِ  
 الثَّانِيَةِ أَمَّا الْوَطْءُ فِي نِكَاحٍ بِلَا وَلِيٍّ وَلَا شُهُودٍ فَلَا حَدَّ فِيهِ كَمَا أَفْتَى الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَمِمَّا نَعُثُهُ قَوْلُهُ:  
 فَلَا حَدَّ الْإِنْخ أَيُّ وَيَأْتِي وَقَوْلُهُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ الْإِنْخ أَيُّ لِقَوْلِ دَاوُدَ بِصِحَّتِهِ، وَإِنْ حَرَّمَ تَقْلِيدُهُ لِعَدَمِ الْعِلْمِ  
 بِشَرْطِهِ عِنْدَهُ اهـ . قَوْلُهُ: (الْأَصْلُ) إِلَى قَوْلِهِ فَيَنْبَغِي فِي الثَّانِيَةِ . قَوْلُهُ: (أَوْ أَضْمَرَ الْوَطْءَ) أَيُّ قَدَّرَ ضَمِيرَ  
 الْوَطْءِ . قَوْلُهُ: (يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِ الْإِنْخ) وَالضَّابِطُ فِي الشُّبْهَةِ قُوَّةُ الْمَذْكَرِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّوْيَانِيُّ وَغَيْرُهُ لَا عَيْنُ  
 الْخِلَافِ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخَانِ اهـ . مُعْنَى . قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا بُدَّ الْإِنْخ) عِبَارَةُ الثَّانِيَةِ اغْتِيَابُهُمْ فِي صِحَّةِ الدُّخُولِ  
 حَيْثُ لَمْ يَقَعْ وَقْتُ الْعَقْدِ اهـ . قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّ بِهِ) أَيُّ بَيْنَاكَ انْتَفَى فِيهِ الشُّهُودُ وَالْإِعْلَانُ فِي وَجُوبِ  
 الْحَدِّ . قَوْلُهُ: (اعْتَرَضَهُ) أَيُّ الْمَثْنِ . قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الَّذِي الْإِنْخ) اعْتَمَدَ الثَّانِيَةَ عِبَارَتَهُ أَوْ بِلَا وَلِيٍّ وَشُهُودٍ كَمَا  
 نُقِلَ عَنْ دَاوُدَ وَصَرَّحَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَأَفْتَى بِذَلِكَ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ اهـ . وَعِبَارَةُ شَيْخِنَا  
 وَكَمَا لَوْ نَكَحَ امْرَأَةً بِلَا وَلِيٍّ وَلَا شُهُودٍ فَإِنَّ ذَلِكَ يَقُولُ بِحُلَّةِ دَاوُدَ وَلَا يَجُوزُ تَقْلِيدُهُ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ لَكِنْ إِذَا  
 وَطِئَ امْرَأَةً بِهَذِهِ الطَّرِيقِ لَمْ يُحَدِّ لِلشُّبْهَةِ اهـ . وَعِبَارَةُ الْمُعْنَى وَيَجِبُ فِي الْوَطْءِ فِي نِكَاحٍ بِلَا وَلِيٍّ وَلَا

□ قَوْلُهُ: (لَا بِمُحَرَّمٍ الْإِنْخ) فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ . قَوْلُهُ: (لِيَبَيِّنَ أَنَّ الْأَحْسَنَ الْإِنْخ) فِيهِ نَظَرٌ وَيَكُونُ مَا فِيهَا إِمَّا شَارَةً إِلَى  
 مُرَاعَاةِ خِلَافِ دَاوُدَ الْقَائِلِ بِصِحَّتِهِ بِلَا وَلِيٍّ وَلَا شُهُودٍ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْإِعْتِدَادَ بِخِلَافِهِ كَمَا قَالَهُ الشَّارِحُ  
 الشُّبْكِيُّ، وَإِنْ نُقِلَ عَنْ بَابِ اللَّبَاسِ مِنْ شَرْحِ مُسْلِمٍ خِلَافَهُ وَقَدْ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِعَدَمِ الْحَدِّ  
 مُرَاعَاةً لِتَنْحَوِي خِلَافِ دَاوُدَ وَالشَّارِحُ مَا شِئَ عَلَى وَجُوبِ الْحَدِّ كَمَا تَرَى .

حمل ما فيها على أنَّ الواو فيها بمعنى أو ويدل عليه أنه لما فرغ عليه ذكر حكم انتفائه عن الولي فقط ولم يذكر حكم انتفائه عن الشهود للعلم به من تعليله بالخلاف في إباحته أو بلا ولي كذهب أبي حنيفة رضي الله عنه أو مع التأقيت، وهو نكاح المثناة ولو لغير مضطر كذهب ابن عباس رضي الله عنهما وما قيل من رجوعه عنه لم يثبت، بخلافه بلا ولي وشهود أو مع انتفاء أحدهما لكن حكم بإبطاله أو بالتفرقة بينهما من يراه ووقع الوطء بعد علم الواطي به إذ لا شبهة حينئذ ولا يُغْتَدُّ بخلاف الشيعة في إباحة ما فوق الأربع ولا في غيره كما في المجموع. (ولا بوطء ميتة) ولو أجنبية خلافاً لما وقع في بعض كتب المصنف (في الأصح)؛ لأنه مما ينفرد الطبع عنه فلا يحتاج للزجر عنه فهو غير مُشْتَهَى طبعاً (ولا بهيمة في الأظهر)؛ لأنها غير مُشْتَهَاة كذلك ولا يجوز قتلها ولا يجب ذبح المأكولة فإذا دُبِحَتْ أكلت هذا، هو المذهب خلافاً لمن وهم فيه لكن في حديث صحيح «من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوا معه».....

شهود قال القاضي إلا في الشبهة فلا حد فيها لخلاف مالك فيه اه. ولعل صوابه لخلاف داود عبارة التبجيري وكذا بلا ولي ولا شهود، وهو مذهب داود وهذا في التيب خلافاً للشارح يعني شيخ الإسلام حلي وسلطان اه. قوله: (على أنَّ الواو فيها بمعنى أو إلخ) ما المانع من بقائها بمعناها ويكون ما فيها إشارة إلى مراعاة خلاف داود القائل بصحة بلا ولي ولا شهود بناءً على الإغتراف بخلافه كما قاله التاج السبكي، وإن نقل عن باب اللباس من شرح مسلم خلافه وقد أفتى شيخنا الشهاب الزملي بعدم الحد مراعاةً لتخو خلاف داود والشارح ماضٍ على وجوب الحد كما ترى اه. سم. قوله: (حكم انتفائه إلخ) أي حكم خلو النكاح عن الولي من عدم وجوب الحد وقوله حكم انتفائه عن الشهود أي والولي جميعاً من وجوبه. قوله: (أو بلا ولي) إلى قوله وما قيل في المعنى والنهاية إلا قوله ولو لغير مضطر.

قوله: (أو بلا ولي) وقوله أو مع التأقيت موقوفان على بلا شهود. قوله: (بخلافه بلا ولي وشهود) مر ما فيه من الخلاف أو مع انتفاء أحدهما إلخ عبارة المعنى محل الخلاف في النكاح المذكور كما قاله الماوردي أن لا يقارنه حكم فإن حكم شافعي بإطلاقه حد قطعاً أو حتفي أو مالكي بصحته لم يحد قطعاً اه. قوله: (بعد علم الواطي به) أي بالحكم المذكور. قوله: (ولا في غيره) أي غير إباحته ولو أجنبية إلى قوله هذا، هو المذهب في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله ولا يجوز قتلها. قوله: (في بعض كتب المصنف) عبارة المعنى في نكت الوسيط اه. (قوله: لأنه) أي وطء الميتة.

قوله (سني) (ولا بهيمة) لكنه يعزَّرُ فيهما نهايةً ومعنى أي الميتة والبهيمة ولو في أول مَرَّوع ش. قوله: (ولا يجوز قتلها) يعني بغير الذبح الشرعي أخذاً مما بعده.

قوله: (على أنَّ الواو فيها بمعنى أو) ما المانع من بقائها بمعناها. قوله: (وهو نكاح المثناة) جعل في شرح مسلم من أثلة نكاح المثناة الذي لا حد فيه جريانه مؤقتاً بدون ولي وشهود فإذا انتفى وجود التأقيت المُقتضي لصغف الشبهة فلا أن يتبغى مع انتفائه بالأولى وقد أفتى بذلك شيخنا الشهاب الزملي.



والجواب عنه مُشْكِلٌ إِذْ لَا يَتَأْتَى إِلَّا بِالتَّسْحِخِ، وَهُوَ يَحْتَاجُ لِذَلِيلٍ آخَرَ.  
(وَيُحَدِّثُ فِي مُسْتَأْجَرَةٍ) لِلزَّانَا بِهَا إِذْ لَا شُبْهَةَ لِعَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِالْعَقْدِ الْبَاطِلِ بَوَاحٍ وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ  
شُبْهَةٌ يُنَافِيهِ الْإِجْمَاعُ عَلَى عَدَمِ ثُبُوتِ التَّنَسُّبِ وَمِنْ ثَمَّ ضَعْفُ مُذَرَّكِهِ وَلَمْ يُرَاعَ خِلَافُهُ بِخِلَافِهِ  
فِي نِكَاحِ بِلَا وَلِيِّ هَذَا مَا أَوْرَدَهُ شَارِحُ عَلَيْهِ، وَهُوَ لَا يَتِمُّ إِلَّا لَوْ قَالَ إِنَّهُ شُبْهَةٌ فِي إِبَاحَةِ الْوُطْءِ،  
وَهُوَ لَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ بَلْ بَأَنَّهُ شُبْهَةٌ فِي دَرْءِ الْحَدِّ فَلَا يَزُودُ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَ، وَإِنَّمَا الَّذِي يَزُودُ عَلَيْهِ  
إِجْمَاعُهُمْ عَلَى أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى حُرَّةً فَوَطَّعَهَا أَوْ خَمَرًا فَشَرِبَهَا حَدٌّ وَلَمْ تُغْتَبِزْ صُورَةُ الْعَقْدِ الْفَاسِدِ  
نَعَمْ، الَّذِي يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ فِي حَتْفِي شَرِبَ التَّبِيدُ أَحَدَهُ وَأَقْبَلَ شَهَادَتَهُ أَنَّهُ لَوْ رُفِعَ  
لِشَافِعِيِّ حَتْفِي فَعَلَهُ حَدُّهُ خِلَافًا لِلْجُزْأَنِيِّ لِأَنَّهُ إِذَا حَدُّهُ بِمَا يَعْتَقِدُ إِبَاحَتَهُ فَأُولَى مَا يَعْتَقِدُ  
تَخْرِيمَهُ (وَمُبِیْحَةٍ)؛ لِأَنَّ الْإِبَاحَةَ هُنَا لَفْظُ (وَمَحْزَمٍ) وَلَوْ بِمُصَاهَرَةٍ وَمُحْزَمَةٌ لَتَوَثَّنَ أَوْ لِنَحْوِ يَتَوَثَّنُ

□ قَوْلُهُ: (مُشْكِلٌ) كَانَ يُمَكِّنُهُمُ الْجَوَابُ بِحَمْلِ الْأَمْرِ فِيهَا عَلَى التَّذْبِ وَقَتْلِهَا عَلَى ذَبْحِهَا هـ. سَمِ عِبَارَةٌ  
الْمُغْنِي فِي التَّسَائِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ لَيْسَ عَلَى الَّذِي يَأْتِي الْبَهِيمَةَ حَدٌّ وَمِثْلُ هَذَا لَا يَقُولُهُ إِلَّا عَنْ تَوْقِيفِ  
هـ.

□ قَوْلُ (سَنِي): (فِي مُسْتَأْجَرَةٍ) أَيِ فِي وَطْنِهَا هـ. مُغْنِي وَقَوْلُهُ لِلزَّانَا إِلَى قَوْلِهِ هَذَا مَا أَوْرَدَهُ فِي النَّهَايَةِ  
وَالْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (لِعَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِالْعَقْدِ) عِلَّةٌ لِانْتِفَاءِ الشُّبْهَةِ. □ قَوْلُهُ: (إِنَّهُ) أَيِ الْإِسْتِجَارَةِ هـ. ع ش.  
□ قَوْلُهُ: (يُنَافِيهِ الْإِجْمَاعُ عَلَى الْإِخ) مِمَّا يَمْنَعُ هَذِهِ الْمُنَافَاةَ أَنَّ الْإِكْرَاهَ شُبْهَةٌ دَافِعَةٌ لِلْحَدِّ مَعَ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ بِهِ  
التَّنَسُّبُ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ الْوَسِيطِ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ هـ. سَمِ. □ قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَيِ  
عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ قَوْلُهُ: نَعَمْ إِلَى قَوْلِهِ وَفِي خَبَرٍ صَحِيحٍ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَدُّهُ إِلَى الْمُتَنِ.  
□ قَوْلُهُ: (فَعَلَهُ) أَيِ الْوُطْءِ بِالْإِسْتِجَارَةِ هـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (حَدُّهُ) أَيِ حَدِّ الشَّافِعِيِّ ذَلِكَ الْحَتْفِي.  
□ قَوْلُهُ: (إِذَا حَدُّهُ) أَيِ الْحَتْفِي.

□ قَوْلُ (سَنِي): (وَمُبِیْحَةٍ) وَلَا مَهَرٍ لَهَا، وَإِنْ كَانَتْ أُمَةً سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ هـ. ع ش عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَتُحَدِّثُ،  
هِيَ أَيْضًا فِي الْمَسَائِلَيْنِ هـ. أَيِ فِي وَطْنِ الْمُسْتَأْجَرَةِ وَالْمُبِیْحَةِ. □ قَوْلُهُ: (لَوْ بِمُصَاهَرَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا  
مَجُوسِيَّةٌ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ نَظِيرُ مَا مَرَّ إِلَى وَفِي خَبَرٍ صَحِيحٍ. □ قَوْلُهُ: (لَوْ بِمُصَاهَرَةٍ) وَيُحَدِّثُ فِي وَطْنِ  
أُخْبِ نَكَحَهَا عَلَى أُخْتِهَا وَفِي وَطْنِ مَنْ اِزْتَهَنَهَا وَفِي وَطْنِ مُسْلِمَةٍ نَكَحَهَا، وَهُوَ كَافِرٌ وَوَطْنُهَا، وَهُوَ عَالِمٌ  
وَفِي وَطْنِ مُنْتَدَّةٍ لِغَيْرِهِ وَلَوْ زَنَى مُكَلَّفٌ بِمَجْنُونَةٍ أَوْ نَائِمَةٍ أَوْ مُرَاهِقَةٍ حَدٌّ وَلَوْ مَكَّنَتْ مُكَلَّفَةً مَجْنُونًا أَوْ  
مُرَاهِقًا أَوْ اسْتَدَخَلَتْ ذَكَرَ نَائِمٍ حَدٌّ. وَلَا تُحَدِّثُ خَلِیَّةٌ حُبْلَى لَمْ تُقَرَّ بِالزَّانَا أَوْ وَلَدَتْ وَلَمْ تُقَرَّ بِهِ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ  
إِنَّمَا يَجِبُ بَيِّنَةً أَوْ إِفْرَارٍ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى هـ. مُغْنِي.

□ قَوْلُهُ: (وَالْجَوَابُ عَنْهُ مُشْكِلٌ) كَانَ يُمَكِّنُهُمُ الْجَوَابُ بِحَمْلِ الْأَمْرِ فِيهَا عَلَى التَّذْبِ وَقَتْلِهَا عَلَى  
ذَبْحِهَا. □ قَوْلُهُ: (يُنَافِيهِ الْإِجْمَاعُ عَلَى عَدَمِ ثُبُوتِ التَّنَسُّبِ) مِمَّا يَمْنَعُ هَذِهِ الْمُنَافَاةَ أَنَّ الْإِكْرَاهَ شُبْهَةٌ دَافِعَةٌ  
لِلْحَدِّ مَعَ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ التَّنَسُّبُ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ الْوَسِيطِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ.

كُبرى ولو في عِدته أو لِعانٍ أو رِدَّةٍ (وإن كان) قد (تَزَوَّجَهَا) خلافاً لأبي حنيفة أيضاً؛ لأنه لا عبرة بالعقد الفاسد نظير ما مرَّ في الإجارة فيأتي فيه حدُّ الشافعي للحنفي به وفي خبر صحيح قُتل فاعله وأخذ ماله وبه قال الإمام أحمد وإسحاق أما مجوسية تزويجها فلا يُحدُّ بوطئها لاختلاف في حلِّ نكاحها (وشروطه) التزام الأحكام فلا يُحدُّ حربى مُستأمن بخلاف المرتد لا لزامه لها حكماً و(التكليف) فلا يُحدُّ غير مُكَلَّفٍ يرفع القلم عنه (إلا السكران) المتعدي بشكره فيُحدُّ، وإن كان غير مُكَلَّفٍ على الأصح تغليظاً عليه من باب ربط الأحكام بالأسباب فلا استثناء مُنْقَطِع (وعلم تعريضه) فلا يُحدُّ جاهله أصلاً.....

□ فَوَدَّ: (لأنه لا عبرة إلخ) عبارة المُغني؛ لأنه وطءٌ صادف محلاً ليس فيه شبهة، وهو مَقْطُوعٌ بتخريجه فيَتَعَلَّقُ به الحدُّ اهـ. وعبارة الرشيدي قوله: لأنه لا عبرة إلخ لَعَلَّه إذا كان فسادُه لِعَدَمِ قابليةِ المحلِّ كما هنا وإلا فهو غير مُسَلَّمٍ اهـ. □ فَوَدَّ: (وفي خبر صحيح إلخ) يُمكنُ حملُه على مَنْ اعتَقَدَ الحِلَّ؛ لأنه رِدَّةٌ اهـ. سم. □ فَوَدَّ: (فاعلة) أي وطءُ المحرَّم اهـ.

□ فَوَدَّ (سنن): (وشروطه) أي إيجاب حدِّ الزنا رَجْمًا كان أو جَلْدًا في الفاعلِ أو المفعول به اهـ. مُغني والأولى إيجابُ الزنا الحدَّ رَجْمًا إلخ. □ فَوَدَّ: (التيزام الأحكام) إلى قولِ المتنِ إلا السكران في المُغني وإلى قوله على ما أفتى به في النهاية إلا قوله نَعَمْ إلى المتن.

□ فَوَدَّ (سنن): (التكليف) ولو أُولِجَ صَبِيٌّ أو مَجْنُونٌ أو مُكْرَهٌ فَزَالَ الصَّبَا أو الْجُنُونُ أو الإكراه حال الإيلاج واستدام فلا حدُّ؛ لأنَّ استدامةَ الوطءِ لَيْسَتْ وَطْئًا م ر اهـ. سم. □ فَوَدَّ: (غير مُكَلَّفٍ) أي صَبِيٌّ ومَجْنُونٌ ولكن يُؤدَّبُهما وليُّهما بما يَزُجُرُهما اهـ. مُغني. □ فَوَدَّ: (وإن كان غير مُكَلَّفٍ إلخ) أي، وإن قُلْنَا بالأصح من عَدَمِ تكليفه اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (فلا استثناء مُنْقَطِع) فيه نَظَرٌ إن كان المُسْتَتَنَّى منه الهاءُ في شرطه وعادَتْ لِلزَّانِي اهـ. سم. □ فَوَدَّ: (فلا يُحدُّ جاهله إلخ) أي مَنْ جهَلَ تخريمَ الزنا لِقُرْبِ عَهْدِهِ بالإسلام أو بَعْدَهُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ لكن إِنَّمَا يُقْبَلُ منه يمينه كما هو قَضِيَّةُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ فِي الدَّعَاوَى فَإِنْ نَشَأَ بَيْنَهُمْ وَادَّعَى الْجَهْلُ لم يُقْبَلْ منه اهـ. مُغني عبارة ع ش أي حِينَ قُرْبِ عَهْدِهِ بالإسلام أو نَشَأَ بَعِيدًا عَنِ الْعُلَمَاءِ.

(فرغ): في الباب ولو قالت امرأةٌ بَلَغَنِي وفاءُ زَوْجِي فَاغْتَدَّتْ وَتَزَوَّجَتْ فلا حدَّ عليها انْتَهَى أي وإن لم تَقُمْ قَرِينَةً على ذلك اهـ.

□ فَوَدَّ: (وفي خبر صحيح إلخ) يُمكنُ حملُه على مَنْ اعتَقَدَ الحِلَّ لِزَوَّجِهِ. □ فَوَدَّ: (فلا يُحدُّ غير مُكَلَّفٍ) لو أُولِجَ صَبِيٌّ أو مَجْنُونٌ أو مُكْرَهٌ فَزَالَ الصَّبَا أو الْجُنُونُ أو الإكراه حال الإيلاج واستدام فلا حدُّ؛ لأنَّ استدامةَ الوطءِ لَيْسَتْ وَطْئًا م ر ش. □ فَوَدَّ: (فلا استثناء مُنْقَطِع) فيه نَظَرٌ إن كان المُسْتَتَنَّى منه الهاءُ في شرطه وكانت لِلزَّانِي.

أو بعقد كنيكاح نحو محرم رضاع إن عُدَّ لِغَيْرِهِ عن المسلمين لا محرم نسب إذ لا يجهله أحدٌ ومَرَّ حَدٌّ مَنْ علم تخريمه وجهل وجوب الحد فيه ويُصدَّق جاهلٌ نحو نسبٍ وتخريم مُزَوَّجَةٍ أو مُعتَدَّةٍ إن أمكن جهله بذلك.

(وَحَدُّ الْمُخْصَنِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ (الرَّجْمُ) حَتَّى يَمُوتَ إجماعاً ولأنَّه «رَجِمَ مَاعِزًا وَالْغَامِدِيَّةَ» ولا يُجْلَدُ مع الرَّجْمِ عند جماهير العلماء (وهو مُكَلَّفٌ)، وإن طَرَأَ تَكْلِيفُهُ أثناء الوطء فاستدامه قيل لا معنى لاشتراط التَّكْلِيفِ فِي الإحصانِ بعد اشتراطه فِي مُطْلَقِ وجوب الحد ويُردُّ بأنَّ له معنًى، هو أنَّ حَدْفَهُ يُوْهِمُ أَنَّ اشتراطه لوجوب الحد لا لِتَسْمِيَّتِهِ مُخْصَنًا فَيَبَيِّنُ بِتَكَرُّرِهِ أَنَّهُ شَرْطٌ

□ فَوُدَّ: (أو بعقد إلخ) عبارة المُعْنَى والنهاية والرَّوْضِ مع شَرْحِهِ وَلَوْ ادَّعَى الجَهْلُ بِتَخْرِيمِ الْمُزْطَوَّةِ بِنَسَبٍ لَمْ يُصَدَّقْ لِغَيْرِ الجَهْلِ بِذلك قال الأذْرَعِيُّ إلَّا إِنْ جَهِلَ مع ذلك التَّسَبُّ وَلَمْ يَظْهَرْ لَنَا كَذِبُهُ وَالظَّاهِرُ تَصْدِيقُهُ أو بِتَخْرِيمِهَا بِرَضَاعٍ فَقَوْلَانِ أَظْهَرُهُمَا كَمَا قال الأذْرَعِيُّ تَصْدِيقُهُ إِنْ كَانَ مِمَّنْ يَخْفَى عَلَيْهِ ذلك أو بِتَخْرِيمِهَا بِكُونِهَا مُزَوَّجَةً أو مُعتَدَّةً وَأَمَكْنَ جَهْلُهُ بِذلك صُدِّقَ بِمَعْنِيهِ وَحُدِّثَ، هِيَ دُونَهُ إِنْ عَلِمْتَ تَخْرِيمَ ذلك اهـ. □ فَوُدَّ: (وَمَرَّ) أَي فِي النِّكَاحِ اهـ. كُرْدِيٌّ وَكَذَا مَرَّ هُنَا فِي شَرْحِ وَكَذَا مَمْلُوكَتُهُ الْمَحْرُومُ. □ فَوُدَّ: (وَيُصَدَّقُ جَاهِلٌ نَحْوِ نَسَبٍ) أَي بَعْدَ أَنْ تَزَوَّجَهَا وَوَطَّئَهَا نِهَائِيَّةً وَأَسْنَى. □ فَوُدَّ: (وَتَخْرِيمِ مُزَوَّجَةٍ إلخ) أَي وَيُصَدَّقُ مَدَّعِي الجَهْلِ بِتَخْرِيمِهَا بِكُونِهَا مُزَوَّجَةً أو مُعتَدَّةً نِهَائِيَّةً وَأَسْنَى. □ فَوُدَّ: (إِنْ أَمَكْنَ جَهْلُهُ إلخ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَيُصَدَّقُ إلخ.

□ فَوُدَّ (أَسْنَى): (وَحَدُّ الْمُخْصَنِ إلخ) وَالْإِخْصَانُ لُغَةً الْمَنْعُ وَشَرْعًا بِمَعْنَى الْإِسْلَامِ وَالتَّبْلُوغِ وَالْعَقْلِ وَالْحُرِّيَّةِ وَالْعِفَّةِ وَالتَّزْوِيجِ وَوَطءِ الْمُكَلَّفِ الْحُرِّ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ، وَهُوَ الْمُرَادُّ هُنَا مُعْنَى نِهَائِيَّةٍ.

□ فَوُدَّ: (الرَّجُلِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَهُوَ مُكَلَّفٌ فِي الْمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ) هَذَا التَّعْمِيمُ لَا يُوَافِقُ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ عَيَّبَ حَشَفَتَهُ سَمَ عَلَى أَنَّهُ سَيَاتِي وَكَمَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ فِي إِخْصَانِ الْوَاطِي يُعْتَبَرُ فِي إِخْصَانِ الْمُوطُوءِ اهـ. رَشِيدِيٌّ أَقُولُ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَهُوَ مُكَلَّفٌ إلخ اسْتِخْدَامًا.

□ فَوُدَّ (أَسْنَى): (وَهُوَ) أَي الْمُخْصَنُ الَّذِي يُرْجَمُ عَ شَ وَمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (وَلِنْ طَرَأَ تَكْلِيفُهُ إلخ) تَعْمِيمٌ لِمَا يَحْصُلُ بِهِ الْإِخْصَانُ الَّذِي يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِذَا زَنَى بَعْدَهُ يُرْجَمُ اهـ. ع ش. □ فَوُدَّ: (وَلِنْ طَرَأَ تَكْلِيفُهُ أَثْنَاءَ الْوَطءِ) أَي وَطءِ زَوْجَتِهِ وَكَانَ الْمُنَاسِبُ ذَكَرَ هَذِهِ الْغَايَةَ عَقِبَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُ

□ فَوُدَّ: (أو بعقد كنيكاح نحو محرم رضاع إن عُدَّ لِغَيْرِهِ إلخ) قال فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ وَمَنْ ادَّعَى الجَهْلُ بِتَخْرِيمِهَا بِنَسَبٍ كَأَخِيهِ بَعْدَ أَنْ تَزَوَّجَهَا وَوَطَّئَهَا لَمْ يُصَدَّقْ لِغَيْرِ الجَهْلِ بِذلك نَعَمْ إِنْ جَهِلَ مع ذلك التَّسَبُّ وَلَمْ يَبَيِّنْ لَنَا كَذِبُهُ فَالظَّاهِرُ تَصْدِيقُهُ قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ أو بِتَخْرِيمِهَا بِرَضَاعٍ فَقَوْلَانِ قال الْأَذْرَعِيُّ أَظْهَرُهُمَا تَصْدِيقُهُ إِنْ كَانَ مِمَّنْ يَخْفَى عَلَيْهِ ذلك أو بِتَخْرِيمِهَا بِكُونِهَا مُزَوَّجَةً أو مُعتَدَّةً وَأَمَكْنَ جَهْلُهُ بِذلك صُدِّقَ بِمَعْنِيهِ وَحُدِّثَ، هِيَ دُونَهُ إِنْ عَلِمْتَ تَخْرِيمَ ذلك اهـ. □ فَوُدَّ: (الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ) هَذَا التَّعْمِيمُ لَا يُوَافِقُ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ عَيَّبَ حَشَفَتَهُ. □ فَوُدَّ: (وَلِنْ طَرَأَ تَكْلِيفُهُ أَثْنَاءَ الْوَطءِ فاستدامه) نَعَمْ لَوْ أَوَّلَجَ ظَنًّا أَنَّهُ غَيْرُ بَالِغٍ فَبَانَ كَوْنُهُ بِالْغَا وَجَبَ الْحَدُّ فِي أَصَحِّ الْوُجْهِينِ م ر ش.

فيهما ويلحق بالْمُكَلِّفِ هنا أيضًا السَّكَرَانُ (حُرِّ) كُلُّهُ فَمَنْ فِيهِ رِقٌّ غَيْرُ مُخَصَّنٍ لِتَقْصِيهِ نَعَمْ، إِنْ عَتَقَ بَعْدَ التَّغْيِيبِ فَاسْتَدَامَ كَانَ مُخَصَّنًا عَلَى الْأَوْجِهَ بِخِلَافِ مَا لَوْ نَزَعَ مَعَ الْعَتَقِ (وَلَوْ)، هُوَ (ذَمِّي)؛ لِأَنَّهُ رَجِمَ الْيَهُودِيُّينَ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ زَادَ أَبُو دَاوُدَ وَكَانَا قَدْ أَحْصَيْنَا فَالذَّمُّ شَرْطٌ لِحَدِّهِ لِمَا مَرَّ أَنَّ نَحْوَ الْحَرْبِيِّ لَا يُحَدُّ لَا لِإِحْصَانِهِ إِذْ لَوْ وَطِئَ نَحْوُ حَرْبِيٍّ فِي نِكَاحٍ فَهُوَ مُخَصَّنٌ لِصَحَّةِ أَنْكِحْتَهُمْ فَإِذَا عُقِدَتْ لَهُ ذِمَّةٌ فَزَنَى رَجِمَ (غَيْبٌ حَشَفْتُهُ) كُلُّهَا أَوْ قَدَرَهَا مِنْ فَاقِدِهَا بِشَرْطِ كَوْنِهَا مِنْ ذَكَرٍ أَصْلِيٍّ عَامِلٍ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ الْبَغَوِيُّ وَيَنْجِبُهُ أَنْ يَأْتِيَ فِي نَحْوِ الزَّائِدِ مَا مَرَّ آتِنَا (يُقْبَلُ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ) وَلَوْ مَعَ نَحْوِ حَيْضٍ وَعِدَّةٍ شُبْهَةٍ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ بَعْدَ أَنْ اسْتَوْفَى تِلْكَ اللَّذَّةَ الْكَامِلَةَ اجْتِنَابُهَا بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَسْتَوْفَهَا أَوْ اسْتَوْفَاهَا فِي دُبُرٍ أَوْ مَلِكٍ أَوْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ أَوْ نِكَاحٍ فَاسِيدٌ كَمَا قَالَ (لَا فَايَسِدُ فِي الْأَظْهَرِ) لِحَرَمَتِهِ لِذَاتِهِ فَلَا تَحْصُلُ بِهِ صِفَةُ كِمَالٍ وَكَمَا يُغْتَبَرُ ذَلِكَ فِي إِحْصَانِ الْوَاطِئِ يُغْتَبَرُ فِي إِحْصَانِ الْمُوطُوءَةِ (وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاؤُ التَّغْيِيبِ حَالَ حُرَّتِهِ وَتَكْلِيفِهِ) وَلَوْ مَعَ الْإِكْرَاهِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ، وَهُوَ ظَاهِرٌ خِلَافًا لِمَنْ نَظَرَ فِيهِ فَلَا إِحْصَانَ لِصَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ أَوْ قِرٍّ وَطِئَ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ لِأَنَّ شَرْطَهُ الْإِصَابَةُ بِأَكْمَلِ الْجِهَاتِ، وَهُوَ التَّكَاحُ الصَّحِيحُ فَاسْتِرَاؤُ حُصُولِهَا مِنْ كَامِلٍ أَيْضًا وَلَا يَرُدُّ عَلَى اشْتِرَاؤِ التَّكْلِيفِ حُصُولُ الْإِحْصَانِ مَعَ تَغْيِيبِهَا حَالَ التَّوَمِّ؛ .....

التَّغْيِيبُ حَالَ حُرَّتِهِ وَتَكْلِيفِهِ اهـ. رَشِيدِيٌّ. قَوْلُهُ: (أَثْنَاءُ الْوَطْءِ فَاسْتَدَامَهُ) نَعَمْ لَوْ أَوْلَجَ ظَانًّا أَنَّهُ غَيْرُ بَالِغٍ قَبْلَ كَوْنِهِ بِالْعَمَلِ وَجِبَ الْحَدُّ فِي أَصَحِّ الرَّجْمَيْنِ نِهَايَةً اهـ. سَمَ وَقَوْلُهُ وَجِبَ الْحَدُّ أَيُّ الرَّجْمِ إِذَا زَنَى بَعْدُ، قَوْلُهُ: قِيلَ الْإِنِّحَ وَاقْفَهُ الْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَيُلْحَقُ) إِلَى قَوْلِهِ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى الْمُنِّ. قَوْلُهُ: (فَمَنْ فِيهِ رِقٌّ الْإِنِّحَ) أَيُّ وَلَوْ مُكَاتَبًا وَمُبْعُضًا وَمُسْتَوْلَدَةً اهـ. مُغْنِي.

قَوْلُ (سَنِي) (وَلَوْ ذَمِّي) أَيُّ أَوْ مُزْتَدًّا اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لِحَدِّهِ) أَيُّ الذَّمِّ وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ لَا لِإِحْصَانِهِ الْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ. قَوْلُ (سَنِي) (غَيْبٌ حَشَفْتُهُ) أَيُّ وَلَوْ مَعَ خَرْقَةٍ خِلَافًا لِمَا فِي الْمَطْلَبِ أَوْ غَيْبِهَا غَيْرُهُ وَهُوَ نَائِمٌ اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَعَ نَحْوِ حَيْضٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ أَوْلَى فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ مَعَ الْإِكْرَاهِ إِلَى فَلَا إِحْصَانَ وَإِلَى قَوْلِهِ إِلَّا أَنْ يَتَوَلَّى فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ بِالْقُوَّةِ إِلَى اسْتِصْحَابًا. قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَعَ نَحْوِ حَيْضٍ الْإِنِّحَ) أَيُّ وَنِفَاسٍ وَصَوْمٍ وَإِحْرَامٍ اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (اجْتِنَابُهَا) خَبَرٌ أَنَّ وَالضَّمِيرُ لِلذَّةِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَنَّ يَمْتَنِعُ مِنَ الْحَرَامِ اهـ. قَوْلُهُ: (أَوْ اسْتَوْفَاهَا) أَيُّ مُطْلَقُ اللَّذَّةِ اهـ. رَشِيدِيٌّ. قَوْلُهُ: (لِحَرَمَتِهِ لِذَاتِهِ) يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا لَوْ اخْتَلَفَ اعْتِقَادُ الزَّوْجَيْنِ وَكَانَ فَاسِيدًا فِي اعْتِقَادِ أَحَدِهِمَا فَقَطُّ فَهَلْ يَحْصُلُ التَّحْصِينُ بِالشُّبْهَةِ لِمُعْتَبَرِ الصَّحَّةِ الظَّاهِرِ نَعَمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ اهـ. سَيِّدُ عَمَرٍ. قَوْلُهُ: (وَكَمَا يُغْتَبَرُ ذَلِكَ) أَيُّ مَا ذُكِرَ مِنَ الشُّرُوطِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهَذِهِ الشُّرُوطُ كَمَا تُغْتَبَرُ فِي الْوَاطِئِ تُغْتَبَرُ أَيْضًا فِي الْمُوطُوءَةِ اهـ. قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِمَنْ نَظَرَ فِيهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَإِنْ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ فِيهِ نَظَرَ اهـ. قَوْلُهُ: (وَطِئَ فِي نِكَاحٍ الْإِنِّحَ) أَيُّ ثُمَّ زَنَى، وَهُوَ كَامِلٌ اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (مَعَ تَغْيِيبِهَا الْإِنِّحَ) أَيُّ مَعَ إِدْخَالِ الْمَرْأَةِ حَشَفَةَ الرَّجُلِ فِيهَا، وَهُوَ نَائِمٌ وَإِذْخَالِهِ فِيهَا، وَهِيَ نَائِمَةٌ اهـ. مُغْنِي.

لأنَّ التَّكْلِيفَ موجودٌ حينئذٍ بالقُوَّةِ، وإنَّ كان النَّائِمُ غَيْرَ مُكَلَّفٍ بالفعل لِجُوعِهِ إِلَيْهِ بِأَدْنَى تَنَبُّهِهِ، وهو أَوَّلَى من جوابِ الزَّرْكَشِيِّ بِأَنَّهُ مُكَلَّفٌ اسْتِصْحَابًا لِحالِهِ قَبْلَ النَّوْمِ إِلَّا أَنْ يُؤَوَّلَ بِمَا ذَكَرْتُهُ وَقَضِيَّةِ الْمُتَنِ اشْتِرَاطُ ذَلِكَ حَالِ التَّغْيِيبِ لَا الزَّنا فلو أَحْصَنَ ذِمَّتِي ثُمَّ حَارَبَ وَأَرْقُ ثُمَّ زَنَى رُجِمَ والذي صَرَّحَ بِهِ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ أَنَّهُ لَا يُرْجَمُ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَعَلَيْهِ فَيَجِبُ أَنْ يُقَالَ الْمُحْصَنُ الَّذِي يُرْجَمُ مَنْ وَطِئَ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ، وَهُوَ حُرٌّ مُكَلَّفٌ حَالَةَ الْوُطْءِ وَحَالَةَ الزَّنا فَعَلِمَ أَنَّ مَنْ وَطِئَ نَاقِصًا ثُمَّ زَنَى كَامِلًا لَا يُرْجَمُ بِخِلَافِ مَنْ كَمَلَ فِي الْحَالَيْنِ، وَإِنْ تَخَلَّلَ لهُمَا نَقْصٌ كَجُنُونٍ وَرِقٍّ (وَأَنَّ الْكَامِلَ الزَّانِيَ بِنَاقِصٍ مُتَعَلِّقٌ بِالْكَامِلِ لَا بِالزَّانِي كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُهُ إِذْ لَوْ تَعَلَّقَ بِهِ لَا قَتَضَى أَنَّ الْكَامِلَ الْحُرَّ الْمُكَلَّفَ إِذَا زَنَى بِنَاقِصٍ مُحْصَنٍ، وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ فِيهِ التَّغْيِيبُ السَّابِقُ، وَهُوَ بَاطِلٌ بِنَصِّ كَلَامِهِ فَتَعَيَّنَ تَعَلُّقُهُ بِمَا ذُكِرَ وَلَمْ يُصِيبْ مَنْ اعْتَرَضَهُ، وَإِنْ كَثُرُوا وَلَا مَنْ غَيْرُ الزَّانِي بِالْبَانِي عَلَى أَنَّهُ خَطِيئٌ.....

□ فَوَدَّ: (لأنَّ التَّكْلِيفَ موجودٌ حينئذٍ بالقُوَّةِ إلخ) اعْلَمَ أَنَّ وُجُودَ التَّكْلِيفِ بالقُوَّةِ حَاصِلُهُ التَّجَوُّزُ فِي الْوُضْفِ بِهِ كَمَا أَنَّ الْحُكْمَ بِهِ حَالُ النَّوْمِ بِالِاسْتِصْحَابِ حَاصِلُهُ التَّجَوُّزُ فِي الْوُضْفِ بِهِ أَيْضًا فَدَعَا أَوَّلِيَّةَ مَا ذَكَرَهُ يَخْتِاجُ إِلَى بَيَانِ أَه. س. □ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّةُ الْمُتَنِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلِظُهُورِ هَذَا فِي النَّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (اشْتِرَاطُ ذَلِكَ) أَيِ مَا ذُكِرَ مِنَ الْحُرِّيَّةِ وَالتَّكْلِيفِ. □ فَوَدَّ: (قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ إلخ) مُعْتَمَدٌ أَه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (فَعَلِمَ) إِلَى الْمُتَنِ فِي الْمَعْنَى. □ فَوَدَّ: (مُتَعَلِّقٌ بِالْكَامِلِ) فَالْمَعْنَى حِينَئِذٍ أَنَّ الَّذِي صَارَ كَامِلًا فِي الْإِخْصَانِ بِسَبَبِ نَاقِصٍ كَمَا إِذَا وَطِئَ الْحُرُّ الْمُكَلَّفُ أَمَةً أَوْ صَبِيَّةً أَوْ مَجْنُونَةً بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ ثَبَتَ الْإِخْصَانُ لَهُ دُونَهَا وَكَذَلِكَ الْعَكْسُ أَه. كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (كَمَا أَفَادَهُ) أَيِ عَدَمِ تَعَلُّقِهِ بِالزَّانِي. □ فَوَدَّ: (لَا قَتَضَى أَنَّ الْكَامِلَ إلخ) اقْتِضَاءُ ذَلِكَ مَمْنُوعٌ لِعِلْمِ اغْتِيَابِ وُجُودِ مَا ذُكِرَ مِمَّا تَقَدَّمَ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى أَنَّ الزَّانِيَ بِنَاقِصٍ مُحْصَنٍ بِمَعْنَى أَنَّ زِنَاهُ بِالنَّاقِصِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ حُكْمِ الْإِخْصَانِ الَّذِي ثَبَتَ فَيَحْدُ، وَإِنْ كَانَ الْمَزْنِيُّ بِهِ نَاقِصًا فَلَا يُشْتَرَطُ فِي تَأْثِيرِ إِخْصَانِهِ كَمَالُ الْمَزْنِيِّ بِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ مُبَالِغَتَهُ مَعَ ذَلِكَ عَلَى الْمُعْتَرِضِينَ أَه. س. □ فَوَدَّ: (وَلَمْ يُصِيبْ مَنْ اعْتَرَضَهُ إلخ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى تَنَبُّهُ عِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ لَا يُفْهَمُ الْمُرَادُ مِنْهَا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ بِنَاقِصٍ لَا يَخْلُو أَمَّا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالزَّانِي أَوْ بِالْكَامِلِ فَإِنَّ عِلْقَهُ بِالْأَوَّلِ فَسَدَ الْمَعْنَى إِذْ يَقْتَضِي إلخ، وَإِنْ عِلْقَهُ بِالثَّانِي يَصِيرُ قَوْلُهُ: الزَّانِي ضَائِعًا فَلَوْ قَالَ، وَأَنَّ الْكَامِلَ بِنَاقِصٍ مُحْصَنٍ لَكَانَ أَخْصَرَ وَأَقْرَبَ إِلَى الْمُرَادِ وَمِنَ الشَّرَاحِ مَنْ أَجَابَ بِأَنَّ قَوْلَهُ بِنَاقِصٍ مُتَعَلِّقٌ بِمُخَدَّوْفٍ تَقْدِيرُهُ، وَأَنَّ الْكَامِلَ الزَّانِيَ إِذَا كَانَ كَمَالُهُ بِنَاقِصٍ مُحْصَنٍ أَه. □ فَوَدَّ: (بِالْبَانِي) أَيِ النَّكَاحِ أَه. مُعْنَى.

□ فَوَدَّ: (لأنَّ التَّكْلِيفَ موجودٌ حينئذٍ بالقُوَّةِ إلخ) اعْلَمَ أَنَّ التَّكْلِيفَ بالقُوَّةِ حَاصِلُهُ التَّجَوُّزُ فِي الْوُضْفِ بِهِ كَمَا أَنَّ الْحُكْمَ بِهِ حَالُ النَّوْمِ حَاصِلُهُ الْإِصْطِحَابُ وَحَاصِلُهُ التَّجَوُّزُ فِي الْوُضْفِ بِهِ أَيْضًا فَدَعَا أَوَّلِيَّةَ مَا ذَكَرَهُ يَخْتِاجُ إِلَى بَيَانِهَا. □ فَوَدَّ: (وَلَنْ يُوْجَدْ فِيهِ التَّغْيِيبُ إلخ) اقْتِضَاءُ ذَلِكَ مَمْنُوعٌ لِعِلْمِ اغْتِيَابِ وُجُودِ مَا ذُكِرَ مِمَّا تَقَدَّمَ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى أَنَّ الزَّانِيَ بِنَاقِصٍ مُحْصَنٍ بِمَعْنَى أَنَّ زِنَاهُ بِالنَّاقِصِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ

بأنَّ المعروفَ بَنَى على أهله لا بهم ولظهور هذا من كلامه كما قرَّضته لم يحتج لتقديم بناقص إثر متعلِّقه (مُخَصَّن)؛ لأنَّه حُرٌّ مُكَلَّفٌ وطِيٌّ في نِكَاحٍ صحيح فلم يُؤَثَّرْ نَقْصُ الموطوءة كعمكسه لوجود المقصود، وهو التَّغْيِيبُ حالَ كمالِ المحكِّومِ عليه بالإحصانِ منهما.

(و) حُدَّ المُكَلَّفِ ومثله السُّكْرَانُ (البُكَرُ) وهو غيرُ المُخَصَّنِ السَّابِقِ (العُرَى) الذَّكَرُ والمرأةُ (مائةُ جَلْدَةٍ) لِلآيَةِ شَمِّيَ بذلك لِوَصُولِهِ إِلَى الجَلْدِ (وتَغْرِيبُ عامٍ) أي سَنَةٌ هِلَالِيَّةٌ وآثَرُهُ؛ لَأَنَّهَا قد تُطْلَقُ على الجَذْبِ وذلك لِخَبَرِ مُسْلِمٍ به وعُطِفَ بالواوِ لإِفَادَةِ أَنَّهُ لا تَرْتِيبَ بينهما، وإنَّ كانَ تقديمُ الجَلْدِ أَوَّلَى فَيُعْتَدُّ بتقديمِ التَّغْرِيبِ وتأخِرِ الجَلْدِ، وإنَّ نازَعَ فيه الأذَرَعِيُّ وعَبَّرَ بالتَّغْرِيبِ لإِفَادَةِ أَنَّهُ لا بُدَّ من تَغْرِيبِ الحَاكِمِ فلو غَرِبَ نَفْسُهُ لم يَكْفِ إِذْ لا تَنكِيلَ فيه وابتداءُ العامِ من ابتداءِ السَّفَرِ وَيُصَدَّقُ فِي أَنَّهُ مَضَى عليه عامٌ حيثُ لا يَبْنَى ويَحْلِفُ نَذْبًا إِنْ أَثْبَهَ لِيَنَاءِ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى على المُسَامَحَةِ وتَغْرُوبُ مُعْتَدَّةٌ وَأُخِذَ مِنْهُ تَغْرِيبُ المَدِينِ ومُسْتَأْجَرُ العَيْنِ وفي الأخيرِ نَظَرٌ وَيُفَرَّقُ بَأَنَّ مُعْظَمَ الحَقِّ فِيهَا لِلَّهِ تَعَالَى وفيهِ الحَقُّ مُتَمَحِّضٌ لِلْأَدَمِيِّ وَيُؤَيَّدُهُ أَنَّ القَاضِيَ لا يُعَدَّى عليه ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا رَجَعَ.....

□ فَوَدَّ: (بأنَّ المعروفَ بَنَى على أهله إلخ) كما قاله الجوهري وغيره اه. مُغْنِي □ فَوَدَّ: (وَحَدَّ الْمُكَلَّفِ) إلى قولِ المَثَنِ وإذا عَيَّنَ الإمامُ في الثَّهَابَةِ إلَّا قَوْلَهُ وفي الأخيرِ إلى لا يُغَرَّبُ وقوله اقْتِدَاءً بِالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ. □ فَوَدَّ: (السُّكْرَانُ) أي الْمُتَعَدِّي اه. نِهَابَةٌ.

□ فَوَدَّ (سَنِي): (مائةُ جَلْدَةٍ) وَلَاءَ قُلُوبُ قَرَنَها نَظَرُ فَإِنْ لَمْ يَزَلْ الأَلَمُ لَمْ يَضُرَّ وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ خَمْسِينَ لَمْ يَضُرَّ، وَإِنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ ضَرَّ وَعُلِّلَ بِأَنَّ الخَمْسِينَ حَدُّ الرِّقَابِ اه. مُغْنِي □ فَوَدَّ: (وَأَثَرُهُ) أي التَّغْيِيرُ بِالْعَامِ؛ لِأَنَّهَا أي السَّنَةُ. □ فَوَدَّ: (وذلك لِخَبَرِ مُسْلِمٍ) إلى قوله وابتداءُ العامِ فِي الْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَتَأخِرِ الجَلْدِ) لَعَلَّ الأَوَّلَى وَتَأخِيرِ الجَلْدِ. □ فَوَدَّ: (قُلُوبُ غَرِبَ إلخ) بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ عِبَارَةُ الزَّوْضِ ولا يُعْتَدُّ بِتَغْرِيهِ نَفْسَهُ اه. وِعِبَارَةُ الْمُغْنِي حَتَّى لو أَرَادَ الإمامُ تَغْرِيهِ فَخَرَجَ بِنَفْسِهِ وَغَابَ سَنَةً ثُمَّ عَادَ لَمْ يَكْفِ اه. □ فَوَدَّ: (مِنْ ابْتِدَاءِ السَّفَرِ) وَفَاقًا لِلْأَسْنَى وَخِلَافًا لِظَاهِرِ الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ وَابْتِدَاءُ العامِ مِنْ حُصُولِهِ فِي بَلَدِ التَّغْرِيبِ فِي أَحَدِ وَجْهَيْنِ أَجَابَ بِهِ القَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَالْوَجْهَ الثَّانِي مِنْ خُرُوجِهِ مِنْ بَلَدِ الزَّنا اه. □ فَوَدَّ: (وَيُصَدَّقُ) إلى قوله أَثْبَهَ فِي الْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَيَحْلِفُ نَذْبًا) قال الماوردِي وَيَتَّبِعِي لِلْإِمَامِ أَنْ يُثْبِتَ فِي دِيَوَانِهِ أَوَّلَ زَمَانِ التَّغْرِيبِ اه. مُغْنِي □ فَوَدَّ: (وَمُسْتَأْجَرُ العَيْنِ إلخ) عِبَارَةُ الثَّهَابَةِ أَمَّا مُسْتَأْجَرُ العَيْنِ فَالْأَوَجَهُ عَدَمُ تَغْرِيهِ إِنْ تَعَلَّرَ عَمَلَهُ إلخ قال ع ش قوله: فَالْأَوَجَهُ عَدَمُ تَغْرِيهِ أي إِنْتِهَاءُ مَدَّةِ الإِجَارَةِ اه.

□ فَوَدَّ: (وفي الأخيرِ) أي مُسْتَأْجَرِ العَيْنِ. □ فَوَدَّ: (وَيُفَرَّقُ) أي بَيْنَ الأخيرِ والمُعْتَدَّةِ. □ فَوَدَّ: (فِيهَا) أي الْمُعْتَدَّةِ. □ فَوَدَّ: (فِيهِ) أي الأخيرِ. □ فَوَدَّ: (وَيُؤَيَّدُهُ) أي الفَرْقِ. □ فَوَدَّ: (لا يُعَدَّى عَلَيْهِ) أي لا يُحْضَرُهُ

حُكْمُ الإِخْصَانِ الَّذِي تَبَيَّنَ فَيَحْدُثُ وَإِنْ كَانَ الْمَرْئِي بِهِ نَاقِصًا فَلَا يُشْتَرَطُ فِي تَأْثِيرِ إِخْصَانِهِ كَمَالُ الْمَرْئِي بِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ مُبَالَغَتَهُ مَعَ ذَلِكَ عَلَى الْمُعْتَرِضِينَ.

أَنَّهُ لَا يُعْرَبُ إِنْ تَعَدَّرَ عَمَلُهُ فِي الْغُرْبَةِ كَمَا لَا يُحْبَسُ لِغَرِيمِهِ إِنْ تَعَدَّرَ عَمَلُهُ فِي الْحَبْسِ وَيُوجَّهُ تَغْرِيبُ الْمَدِينِ، وَإِنْ كَانَ الذَّنْبُ حَالًا بَأَنَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ قَضَى مِنْهُ وَإِلَّا لَمْ تُفْذَ إِقَامَتُهُ عِنْدَ الذَّائِنِ فَلَمْ يَمْنَعْ حَقُّهُ تَوَجُّهُ التَّغْرِيبِ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ التَّغْرِيبُ (إِلَى مَسَافَةِ الْقَضْرِ) مِنْ مَحَلِّ زِنَاهُ (فَمَا فَوْقَهَا) مِمَّا يَرَاهُ الْإِمَامُ بِشَرْطِ أَمْنِ الطَّرِيقِ وَالْمَقْصِدِ عَلَى الْأَرْجَحِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ بِالْبَلَدِ طَاعُونَ لِحَرَمَةِ دُخُولِهِ ذَلِكَ اقْتِدَاءً بِالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ وَلَأَنَّ مَا دُونَهَا فِي حَكْمِ الْحَضَرِ (وَإِذَا عَيَّنَ الْإِمَامُ جِهَةً فَلَيْسَ لَهُ طَلَبُ غَيْرِهَا فِي الْأَصَحِّ) ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لَهُ عَرَضٌ فِيهِ فَلَا يَحْصُلُ الرَّجُوعُ الْمَقْصُودُ وَيُلْزَمُ بِالْإِقَامَةِ فِيمَا غُرِبَ إِلَيْهِ حَتَّى يَكُونَ كَالْحَبْسِ لَهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ مِنْ تَنَاقُضٍ فِي الرُّوْضَةِ وَجَمْعٍ شَيْخُنَا بِمَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ انْتِفَاءً فَائِدَةُ التَّغْرِيبِ إِذْ تَجْوِيزُ انْتِقَالِهِ لِغَيْرِ بَلَدِهِ وَدُونَ مَرَحَلَتَيْنِ مِنْهَا يَجْعَلُهُ كَالْمُنْتَزِعِ فِي الْأَرْضِ، وَهُوَ مُنَافٍ لِلْمَقْصُودِ مِنْ تَغْرِيبِهِ وَأُخِذَ مِنْ قَوْلِهِمْ كَالْحَبْسِ أَنَّ لَهُ مَنَعَهُ مِنْ نَحْوِ اسْتِمْتَاعٍ بِالْحَلِيلَةِ وَشَمِّ الرِّيَاحِينَ وَفِي عُمُومِهِ نَظَرٌ لِتَصْرِيحِهِمْ بِأَنَّ

لِلدَّعْوَى عَلَيْهِ أَه. كُرْدِي. قُود: (أَنَّهُ لَا يُعْرَبُ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ وَقَعَتِ الْإِجَارَةُ بَعْدَ ثُبُوتِ الزَّنَا وَقَدْ يُقَالُ بَعْدَ مَصْحُوتِهَا لُجُوبُ تَغْرِيبِهِ قَبْلَ عَقْدِ الْإِجَارَةِ أَه. ع. ش. قُود: (مِمَّا يَرَاهُ الْإِمَامُ) أَيِ، وَإِنْ طَالَ بَحْثُ زَيْدِ الذَّهَابِ وَالْإِيَابِ عَلَى سَنَةِ وَقَوْلِهِ لِحَرَمَةِ دُخُولِهِ وَمِثْلُهُ الْخُرُوجُ حَيْثُ كَانَ وَإِقَاعًا فِي نَوْعِهِ أَه. ع. ش. قُود: (ذَلِكَ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ كَمَا فِي النَّهَايَةِ أَوْ زِيَادَةُ الْوَاوِ مَعَهُ. قُود: (اقْتِدَاءً بِالْخُلَفَاءِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي؛ لِأَنَّ عَمَرَ غَرَّبَ إِلَى الشَّامِ وَعُثْمَانُ إِلَى مِصْرَ وَعَلِيٌّ إِلَى الْبَصْرَةِ وَلِيَكُنْ تَغْرِيبُهُ إِلَى بَلَدٍ مُعَيَّنٍ فَلَا يُزِيلُهُ الْإِمَامُ إِزْسَالًا أَه.

قُود (سَنِي): (وَإِذَا عَيَّنَ الْإِمَامُ الْخ) أَيِ وَيَجِبُ ذَهَابُهُ إِلَيْهِ قَوْرًا امْتِثَالًا لِأَمْرِ الْإِمَامِ وَيُغْتَفَرُ لَهُ التَّأَخِيرُ لِتَهْنِئَةِ مَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ وَمِنَ الْأُمَّةِ الَّتِي يَسْتَضِجُّهَا لِلتَّسْرِي أَه. ع. ش. قُود: (لَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ وَجِبَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ إِلَى لَهُ اسْتِضْحَابُ أُمَةٍ. قُود: (لَهُ) أَيِ الْمُعْرَبِ أَه. مُغْنِي.

قُود: (فِيهِ) أَيِ فِي الْغَيْرِ. قُود: (وَيُلْزَمُ) بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ مِنَ الْإِلْزَامِ. قُود: (بِالْإِقَامَةِ فِيمَا غُرِبَ الْخ) أَيِ كِإِقَامَةِ أَهْلِهِ أَه. ع. ش. قُود: (عَلَى الْمُعْتَمِدِ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي وَالْأَسْنَى كَمَا يَأْتِي آتِفًا.

قُود: (وَجَمْعُ شَيْخُنَا الْخ) وَافَقَهُ الْمُغْنِي عِبَارَتُهَا وَاللَّفْظُ لِلثَّانِي تَنْبِيهُ لَوْ غُرِبَ عَلَى الْأَوَّلِ إِلَى بَلَدٍ مُعَيَّنٍ فَهَلْ يُمْنَعُ مِنَ الْإِنْتِقَالِ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ وَجِهَانِ أَصْحُهُمَا كَمَا فِي أَضَلِّ الرُّوْضَةِ لَا يُمْنَعُ؛ لِأَنَّهُ امْتَثَلُ وَالْمَنْعُ مِنَ الْإِنْتِقَالِ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ وَمَا صَحَّحَهُ الرَّوْيَانِيُّ مِنْ أَنَّهُ يُلْزَمُهُ أَنْ يَقِيمَ بِبَلَدِ الْغُرْبَةِ لِيَكُونَ كَالْحَبْسِ لَهُ فَلَا يُمَكِّنُ مِنَ الضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ؛ لِأَنَّهُ كَالْتَّزُّهُ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِبَلَدِ الْغُرْبَةِ غَيْرُ بَلَدِهِ؛ لِأَنَّ مَا عَدَاهُ بِلَادُ غُرْبَةٍ وَقَوْلُهُ فَلَا يُمَكِّنُ مِنَ الضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ مِنْ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ جَوَانِبِهَا بَلْ فِي غَيْرِ جَانِبٍ بَلَدِهِ فَقَطْ عَلَى مَا عُرِفَ أَه. قُود: (وَدُونَ مَرَحَلَتَيْنِ) عَطَفَ عَلَى بَلَدِهِ مِنْهَا أَيِ بَلَدِهِ هَذِهِ الْعِبَارَةُ لَيْسَتْ فِي كَلَامِ شَيْخِهِ كَمَا مَرَّ آتِفًا. قُود: (كَالْمُنْتَزِعِ)، هُوَ الَّذِي يَسِيرُ فِي الْأَرْضِ لِلتَّفَرُّجِ أَه. كُرْدِي.

قُود: (وَأُخِذَ) إِلَى قَوْلِهِ بِأَنَّ لَهُ اسْتِضْحَابَ أُمَةٍ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَلَهُ اسْتِضْحَابُ أُمَةٍ الْخ أَيِ، وَإِنْ لَمْ يَخَفِ الزَّنَاعُ ش.

له استصحاب أمة يتسرى بها دون أهله وعشيرته وقضيته كلاميهما أنه لا يُمكن من حمل مال زائد على نفقته، وهو متشبهٌ خلافاً للماوردي والزوياني ولا يُقيد إلا إن خيف من رجوعه ولم تُفد فيه المراقبة أو من تعرضه لإفساده النساء مثلاً وأخذ منه بعض المتأخرين أن كل من تعرض لإفساد النساء أو الغلمان أي ولم ينزجر إلا بحبس حيس قال وهي مسألة نفيسة وإذا رجع قبل المدة أُعيد لما يراه الإمام واستأنفها إذ لا يتم التنكيل إلا بمؤالة مدة التعزير (ويُعزب غريب) له وطن (من بلد الزنا إلى غير بلده) أي وطنه ولو حلة بدوي إذ لا يتم الإيحاش إلا بذلك ومن ثم وجب بُعد ما عُزب إليه عن وطنه مسافة القصر (فإن عاد) المُعزب (إلى بلده) الأصلي أو الذي عُزب منه أو إلى دون المسافة منه (منع في الأصح) مُعاملة له بتقيض قصده

□ قوله: (له استصحاب) إلى قوله وقضيته في المغني. □ قوله: (دون أهله إلخ) لكن لو خرجوا معه لم يُمنعوا مغني وروض. □ قوله: (دون أهله) أي زوجته ومحلّه ما لم يخف الزنا اه. ع ش. □ قوله: (من حمل مال زائد) أي يتجر فيه اه. مغني. □ قوله: (خلافاً للماوردي والزوياني) واقفهما الأسنى والمغني. □ قوله: (ولا يُقيد) إلى قول المتن منع في المغني. □ قوله: (ولا يُقيد) أي في الموضع الذي عُزب إليه كما قاله لكن يُحفظ بالمراقبة والتوكيل به لئلا يرجع اه. مغني. □ قوله: (من رجوعه) أي إلى بلد آخر. □ قوله: (ولم تُفد فيه) أي في منعه من الرجوع. □ قوله: (مثلاً) هل يدخل فيه المال كالغلمان ثم رأيت قال ع ش. عند قول النهاية كالسارح في آخر فصل التعزير وأفتى ابن عبد السلام بإدامة حبس من يُكثّر الجناية على الناس ولم ينفع فيه التعزير حتى يموت ما نصّه قوله: من يُكثّر الجناية على الناس أي بسب أو أخذ شيء اه، وهو صريح في الدخول. □ قوله: (وأخذ) إلى قوله وإذا رجع عبارة المغني وكذا إن خيف من تعرضه للنساء وإفسادهن فإنه يُحبس كما قاله الماوردي اه. □ قوله: (منه) أي من قولهم أو من تعرضه إلخ. □ قوله: (حبس) أي وجوباً ورزق من بيت المال إن لم يكن له مال ولا فيمن مياسير المسلمين اه. ع ش. □ قوله: (وإذا رجع) أي إلى المحل الذي عُزب منه بالفعل اه. ع ش. □ قوله: (لما يراه الإمام) أي ولا يتعين للتعزير البلد الذي عُزب إليه أولاً أسنى ومغني وسُلطان. □ قوله: (ومن ثم) يعني من أجل أن القصد الإيحاش. □ قوله: (مسافة القصر) أي فما فوقها اه. مغني. □ قوله: (الأصلي) إلى التشبيه في النهاية إلا قوله خلافاً لابن الرقعة وغيره وقوله على المُعتمد خلافاً للبُلقيني. □ قوله: (أو إلى دون المسافة إلخ) مفهومة أنه لو عاد إلى قدر المسافة منه لم يُمنع، وهو لا يوافق رده الجمع الذي نقله فيما تقدّم عن شيخه، وإنما يوافق ذلك الجمع قلبيّاً اه. سم. □ قوله: (منه) أي من أحدهما.

□ قوله: (دون أهله وعشيرته) قال في الرّوض عقيب هذا فإن خرجوا أي معه لم يُمنعوا. □ قوله: (خلافاً للماوردي والزوياني) جزم بما قاله في شرح الرّوض. □ قوله: (أو إلى دون المسافة منه) مفهومة أنه لو عاد إلى قدر المسافة منه لم يُمنع وهو لا يوافق رده الجمع الذي نقله فيما تقدّم عن شيخه، وإنما يوافق ذلك الجمع قلبيّاً.



وقياس ما مرَّ أنه يستأنف السنة ثم رأيت ذلك مُصَرِّحاً به أما غريب لا وطن له كأن زنى من هاجر لدارنا عقب وصولها فيمهل حتى يتوطن محلاً ثم يُغَرَّب منه وفارق - خلافاً لابن الرُّفعة وغيره - : تغريب مُسافر زنى لِغير مقصده وإن فاته الحج مثلاً على المعتمد خلافاً للثُّلُقيني؛ لأنَّ القصد تنكيله وإيحاشه ولا يتم إلا بذلك - بأنَّ هذا له وطن فالإيحاش حاصلٌ ببعده عنه وذلك لا وطن له فاستوت الأماكن كلها بالنسبة إليه فتعين إمهاله ليألف ثم يُغَرَّب لِيَتِمَّ الإيحاش واحتمال أنه قد لا يتوطن بلداً فيؤدِّي إلى سقوط الحد بعيداً جداً فلا يُلْتَفَتُ إليه كاحتمال الموت ونحوه ولو زنى فيما غُرِّب له غُرِّب لِغيره البعيد عن وطنه ومحل زناه ودخل فيه بَقِيَّةُ الأوَّل (ولا تُغَرَّب امرأة وحدها في الأصح بل مع زوج أو محرم) أو نسوة ثقاتٍ عند أمن الطريق والمقصد بل أو واحدة ثقة أو مشوح كذلك أو عبدها الثقة إن كانت هي ثقة أيضاً بأنَّ حشنت توْبَتها.....

□ فَوَدَّ: (وقياس ما مرَّ) أي قَبِيل قولِ المثنى ويُغَرَّبُ غَرِبٌ. □ فَوَدَّ: (ثم رأيت ذلك مُصَرِّحاً) عبارةُ النِّهاية كما، هو ظاهرٌ اه. □ فَوَدَّ: (أما غريب) إلى قوله وفارق في المُعْنَى. □ فَوَدَّ: (فَيَمْهَلُ) أي وجوباً اه. ع ش. □ فَوَدَّ: (تغريب مُسافر زنى إلخ) لَعَلَّ الْمُعْتَبَرَةَ في هذا المُسافر بَعْدَهُ عن محل زناه كَوَطْنِهِ لا عن مقصده أيضاً اه. سم وفيه تَوَقُّفٌ إذ لا يتم الإيحاش إلا بالبعد عن مقصده أيضاً. □ فَوَدَّ: (على المُعْتَمَدِ) وفقاً للمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (بأن هذا) أي الزَّانِي في سَفَرِهِ وقوله وذلك أي الغريب الذي لم يتوطن. □ فَوَدَّ: (فتعين إمهاله إلخ) أي مُدَّة جَرَتْ العادة بِحُصُولِ الألف فيها اه. ع ش. □ فَوَدَّ: (ولو زنى) إلى قوله أو منسوح في المُعْنَى إلا قوله البعيد عن وطنه ومحل زناه وقوله والمقصد. □ فَوَدَّ: (غُرِّب لِغيره) ظاهره، وإن لم يكن تَوَطَّنَ ما غُرِّبَ إِلَيْهِ وهو ظاهرٌ إذ يكفي التَّوَطَّنُ الأوَّلُ لِحُصُولِ الإيحاش معه في كل تغريب لِمَرَاتِ الزَّنا بعد ذلك وقوله البعيد عن وطنه صريحٌ في أنه لا يكفي تغريبه إلى محل قريب من وطنه وهو ظاهرٌ خلافاً لِمَا تَوَهَّمُ إذ لا إيحاش حينئذٍ اه. سم. □ فَوَدَّ: (ودخل فيه) أي التغريب الثاني أي في مُدَّتِهِ.

□ فَوَدَّ (سنن): (بل مع زوج) أي بأن كانت أمة أو حرةً وكان الزَّنا قَبْلَ الدُّخُولِ أو طَرَأَ التَّزْوِيجُ بَعْدَ الزَّنا فلا يُقَالُ إنَّ مَنْ لَهَا زَوْجٌ مُخَصَّنَةٌ اه. رشيدِي. □ فَوَدَّ (سنن): (بل مع زوج) ، وإن سافرَ معها ولو بأجرة استمرت الثقة وغيرها ولو لم يتمتع بها في المُدَّة المذكورة اه. ع ش.

□ فَوَدَّ: (تغريب مُسافر إلخ) لَعَلَّ الْمُعْتَبَرَةَ في هذه المسافة بَعْدَهُ عن محل زناه كَوَطْنِهِ لا عن مقصده أيضاً. □ فَوَدَّ: (غُرِّب لِغيره) ظاهره، وإن لم يكن تَوَطَّنَ ما غُرِّبَ لَهُ، وهو ظاهرٌ إذ يكفي التَّوَطَّنُ الأوَّلُ لِحُصُولِ الإيحاش معه في كل تغريب لِمَرَاتِ الزَّنا بعد ذلك وقوله البعيد عن وطنه صريحٌ في أنه لا يكفي تغريبه إلى محل قريب من وطنه، وهو ظاهرٌ خلافاً لِمَا تَوَهَّمُ إذ لا إيحاش حينئذٍ ولو كَفَى تغريبه لِلْقَرِيبِ مِنْ وطنه لَكَفَى تغريبه لِنَفْسِ وطنه إذ القريب منه بِمَنْزِلَتِهِ وذلك باطل قطعاً.

لِإِمَارَةٍ فِي الْحَجِّ أَنَّ السَّفَرَ الْوَاجِبَ يَكْفِي فِيهِ ذَلِكَ وَذَلِكَ لِحَرْمَةِ سَفَرِهَا وَحَدِّهَا كَمَا مَرَّ ثُمَّ  
بِتَفْصِيلِهِ وَوَجُوبِ السَّفَرِ عَلَيْهَا لَا يُلْحَقُهَا بِالمُسَافِرَةِ لِلْهَجْرَةِ حَتَّى يَلْزَمَهَا السَّفَرُ وَلَوْ وَحَدِّهَا  
وَيُفَرَّقُ بِأَنَّ تِلْكَ تَخْشَى عَلَى نَفْسِهَا أَوْ يُضْعِفُهَا لَوْ أَقَامَتْ وَهَذِهِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ فَانْتَظَرْتُ مَنْ  
يَجُوزُ لَهَا السَّفَرُ مَعَهُ وَلَا يَلْزَمُ نَحْوَ الْمَحْرَمِ السَّفَرُ مَعَهَا إِلَّا بِرِضَاهُ (وَلَوْ بِأَجْرَةٍ) طَلَبُهَا مِنْهَا فَتَلَزَمَتْهَا  
كَأَجْرَةِ الْجَلَادِ فَإِنْ أَعْسَرَتْ فِي بَيْتِ الْمَالِ فَإِنْ تَعَذَّرَ أُخِرَ التَّغْرِيبُ حَتَّى تُوسِرَ كَأَمَنِ الطَّرِيقِ  
وَمِثْلُهَا فِي ذَلِكَ كُلِّهِ أَمْرٌ دُ حَسَنٌ فَلَا يُغَرَّبُ إِلَّا مَعَ مُحْرَمٍ أَوْ سَيِّدٍ.  
(تَنْبِيْهُ) أَطْلَقُوا فِي الْحُرِّ أَنَّ مُؤَنَةَ تَغْرِيبِهِ عَلَيْهِ سَوَاءٌ مُؤْنُ السَّفَرِ وَالْإِقَامَةِ وَأَمَّا الرَّقِيقُ فَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ  
فِي أَنَّهَا عَلَى السَّيِّدِ وَقَالَ شَارِحُ مُؤْنُ تَغْرِيبِهِ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَالْأَمَلَى السَّيِّدِ وَمُؤْنُ الْإِقَامَةِ عَلَى

قوله: (لِإِمَارَةٍ فِي الْحَجِّ إلخ) تَقَدَّمَ هُنَاكَ جَوَازُ سَفَرِهَا وَحَدِّهَا مَعَ الْأَمْنِ لِلْحَجِّ الْوَاجِبِ وَقِيَاسُهُ جَوَازُ  
تَغْرِيبِهَا وَحَدِّهَا مَعَ الْأَمْنِ فَلْيُرَاجَعْ اهـ. سَمِ أَقُولُ قَدْ مَنَعَ ذَلِكَ الْقِيَاسُ التَّغْلِيلَ الْآتِيَّ عَنِ الْمُغْنَى.  
قوله: (ذَلِكَ) أَي مَن ذَكَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ ثَقَّةٍ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهَا. قوله: (وَذَلِكَ) أَي اشْتِرَاطُ نَحْوِ مَحْرَمٍ  
مَعَهَا. قوله: (لِلْحَرْمَةِ سَفَرُهَا إلخ) لِيَحْبَرَ «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا وَمَعَهَا رَوْحٌ أَوْ مُحْرَمٌ» وَفِي الصَّحِيحَيْنِ «لَا  
يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ إِلَّا مَعَ ذِي مُحْرَمٍ»؛ وَلِأَنَّ الْقَضَدَ تَأْدِيبُهَا وَالزَّانِيَةَ  
إِذَا خَرَجَتْ وَحَدِّهَا هَتَكَتْ جِلْبَابَ الْحَيَاءِ اهـ. مُغْنَى. قوله: (ثُمَّ) أَي فِي الْحَجِّ. قوله: (حَتَّى يَلْزَمَهَا  
السَّفَرُ إلخ) لَكِنْ قِيَاسَ جَوَازِ سَفَرِهَا وَحَدِّهَا لِعَرَضِ الْحَجِّ مَعَ الْأَمْنِ جَوَازُ تَغْرِيبِهَا مَعَ الْأَمْنِ إِنْ أَجَابَتْ  
إِلَى ذَلِكَ اهـ. سَمِ قَدْ مَرَّ مَا فِي الْقِيَاسِ الْمَذْكُورِ. قوله: (وَلَا يَلْزَمُ إلخ) يُغْنَى عَنْهُ قَوْلُهُ الْآتِي: فَإِنْ ائْتَمَعَ  
حَتَّى بِالْأَجْرَةِ إلخ. قوله: (إِلَّا بِرِضَاهُ) لَعَلَّهُ مُنْقَطِعٌ اهـ. سَمِ (أَقُولُ) وَلَا يَنْدَفِعُ بِهِ الْإِشْكَالُ.  
قوله: (فَتَلَزَمَتْهَا إلخ) أَي بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ أَجْرَةُ الْمِثْلِ عَادَةً اهـ. ع ش. قوله: (كَأَجْرَةِ الْجَلَادِ) أَي حَيْثُ  
لَمْ يُرْزَقْ مِنْ سَهْمِ الْمَصَالِحِ. قوله: (فَإِنْ تَعَذَّرَ) أَي حُصُولُهَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ثُمَّ مِنْ مَيَاسِرِ الْمُسْلِمِينَ.  
قوله: (وَمِثْلُهَا) أَي الْمَرْأَةُ. قوله: (فِي ذَلِكَ كُلِّهِ) وَمِنْهُ مَا مَرَّ فِي ثَقَّةٍ مَن تَخْرُجُ، هِيَ مَعَهُ اهـ. ع ش.  
قوله: (أَمْرٌ دُ حَسَنٌ) يُخَافُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ اهـ. مُغْنَى. قوله: (فَلَا يُغَرَّبُ إلخ) كَذَا فِي الْمُغْنَى. قوله: (إِلَّا  
مَعَ مُحْرَمٍ إلخ) يُحْتَمَلُ جَوَازُ تَغْرِيبِهِ مَعَ امْرَأَتَيْنِ ثَقَّتَيْنِ يَأْمَنُ مَعَهُمَا لِلْأَمْنِ مَعَ جَوَازِ الْخُلُوءِ م ر اهـ. سَمِ.  
قوله: (مَعَ مُحْرَمٍ أَوْ سَيِّدٍ) أَي أَوْ نَحْوِهِمَا اهـ. رَشِيدِي. قوله: (أَطْلَقُوا) إِلَى قَوْلِهِ وَلَعَلَّهُ فِي الْمُغْنَى إِلَّا  
قَوْلُهُ فَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ إِلَى مُؤَنَةِ تَغْرِيبِهِ. قوله: (وَالْإِلَّا) أَي وَإِنْ تَعَذَّرَ حُصُولُهَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.

قوله: (لِإِمَارَةٍ فِي الْحَجِّ أَنَّ السَّفَرَ الْوَاجِبَ يَكْفِي فِيهِ ذَلِكَ إلخ) تَقَرَّرَ جَوَازُ سَفَرِهَا وَحَدِّهَا مَعَ الْأَمْنِ  
لِلْحَجِّ الْوَاجِبِ وَقِيَاسُهُ جَوَازُ تَغْرِيبِهَا وَحَدِّهَا مَعَ الْأَمْنِ فَلْيُرَاجَعْ. قوله: (حَتَّى يَلْزَمَهَا السَّفَرُ إلخ) لَكِنْ  
قِيَاسَ جَوَازِ سَفَرِهَا وَحَدِّهَا لِعَرَضِ الْحَجِّ مَعَ الْأَمْنِ جَوَازُ تَغْرِيبِهَا مَعَ الْأَمْنِ إِنْ أَجَابَتْ إِلَى ذَلِكَ.  
قوله: (إِلَّا بِرِضَاهُ) لَعَلَّهُ مُنْقَطِعٌ. قوله: (فَلَا يُغَرَّبُ إِلَّا مَعَ مُحْرَمٍ) يُحْتَمَلُ جَوَازُ تَغْرِيبِهِ مَعَ امْرَأَتَيْنِ ثَقَّتَيْنِ  
يَأْمَنُ مَعَهُمَا لِلْأَمْنِ مَعَ جَوَازِ الْخُلُوءِ م ر. قوله: (وَأَمَّا الرَّقِيقُ فَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ فِي أَنَّهَا عَلَى السَّيِّدِ إلخ)  
الَّذِي فِي الْعُبَابِ ثُمَّ إِنْ غَرَبَتْ سَيِّدُهُ فَأَجْرَةُ تَغْرِيبِهِ عَلَيْهِ، وَإِنْ غَرَبَتْ الْإِمَامُ فِي بَيْتِ الْمَالِ انْتَهَى.

السَّيِّدِ وَلَعَلَّهُ لَحَظَ الْفَرْقَ بِأَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَى الرِّقِّ أَصَالَةً، وَهُوَ فِي حَكْمِ الْمُغْسِرِ وَالْمُغْسِرِ  
مُؤْنَةٍ فِي بَيْتِ الْمَالِ أَوْلاً فَقَدْ دُمَّ عَلَى السَّيِّدِ بِخِلَافِ الْحُرِّ فَإِنَّهُ يَتَصَوَّرُ فِيهِ الْيَسَارُ وَغَيْرُهُ فَفَصَّلَ فِيهِ  
كَمَا تَقَرَّرَ وَيُوجِّهَ فَرْقُهُ بَيْنَ مُؤْنَةِ التَّغْرِيبِ وَمُؤْنَةِ الْإِقَامَةِ بِأَنَّ الثَّانِيَةَ لِحَقِّ الْمَلِكِ فَلَزِمَتْهُ مُطْلَقًا  
بِخِلَافِ الْأُولَى. وَفَصَّلَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمُغْرَبُ الْمَالِكُ فَهِيَ عَلَيْهِ أَوْ السُّلْطَانُ  
فَهِيَ فِي بَيْتِ الْمَالِ (فَإِنْ ائْتَمَعَ) حَتَّى بِالْأَجْرَةِ (لَمْ يُجْبَزْ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ فِي إِجْبَارِهِ تَعَذُّبَ مَنْ  
لَمْ يُذْنِبْ (و) حُدَّ (العبد) يَعْنِي مَنْ فِيهِ رِقٌّ، وَإِنْ قُلَّ سِوَاءِ الْكَافِرِ وَغَيْرِهِ (خَمْسُونَ وَتَغْرِيبُ نَصْفِ  
سَنَةٍ) عَلَى التَّصْفِيفِ مِنَ الْحُرِّ لِآيَةِ ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥]  
أَيِ غَيْرِ الرِّجْمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُنْصَفُ وَلَا مُبَالَاةً بِضَرْبِ السَّيِّدِ كَمَا يُقْتَلُ بِنَحْوِ رِدَّتِهِ وَلَا بِكَوْنِ الْكَافِرِ  
لَمْ يَلْتَزِمِ الْجِزْيَةُ كَمَا فِي الْمَرْأَةِ الذَّمِّيَّةِ وَمُخَالَفَةِ جَمْعٍ فِيهِ مَزْدُودَةٌ بِقَوْلِهِمْ لِلْكَافِرِ حُدَّ عَبْدُهُ الْكَافِرِ

□ قَوْلُهُ: (وَلَعَلَّهُ) أَيِ ذَلِكَ الشَّارِحَ لَحَظَ الْفَرْقَ أَيِ بَيْنَ الْحُرِّ وَالرَّقِيقِ. □ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ ذَلِكَ) أَيِ مُؤْنِ السَّفَرِ.  
□ قَوْلُهُ: (فَفَصَّلَ فِيهِ كَمَا تَقَرَّرَ) الْمُرَادُ بِهِ مَا يُسْتَفَادُ مِنْ صَدْرِ التَّنْبِيهِ مَعَ قَوْلِهِ وَالْمُغْسِرُ قَالَهُ سَمِ أَوْ قَالَ  
الْكُزْدِيُّ إِنَّهُ إشارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ أَعْسَرَتْ فَقِي بَيْتِ الْمَالِ اه. وَلَعَلَّ هَذَا، هُوَ الظَّاهِرُ. □ قَوْلُهُ: (فَرْقُهُ) أَيِ  
فَرْقِ ذَلِكَ الشَّارِحِ. □ قَوْلُهُ: (فَلَزِمَتْهُ) أَيِ السَّيِّدِ مُطْلَقًا أَيِ تَعَذَّرَتْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ أَمْ لَا. □ قَوْلُهُ: (وَفَصَّلَ  
بَعْضُ الْأَصْحَابِ الْإِلْحَاقَ) وَيَتَّجِهَ أَنَّهَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ سِوَاءِ أَغْرَبَ السَّيِّدُ أَمْ لَا كَالْحُرِّ الْمُغْسِرِ اه. سُلْطَانُ  
وَيَأْتِي عَنْ ع ش مَا يُوَافِقُهُ. □ قَوْلُهُ: (فَهِيَ) أَيِ مُؤْنِ السَّفَرِ وَالْإِقَامَةِ.  
□ قَوْلُ (النسب): (فَإِنْ ائْتَمَعَ الْإِلْحَاقَ) وَلَا يَأْتُمُّ بِامْتِنَاعِهِ كَمَا بَحَثَهُ فِي الْمَطْلَبِ اه. مُغْنِي.  
□ قَوْلُ (النسب): (لَمْ يُجْبَزْ الْإِلْحَاقَ) ثُمَّ لَوْ أَرَادَ الزَّوْجُ السَّفَرَ مَعَهَا أَوْ خَلَفَهَا لِيَتَمَتَّعَ بِهَا لَمْ يُمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ وَعَلَيْهِ  
التَّفَقُّعُ حِينَئِذٍ وَإِنْ لَمْ يَتَمَتَّعْ بِهَا فِي الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ لَمْ يُسَافِرْ مَعَهَا أَوْ سَافَرَ لِعَرَضٍ آخَرَ وَاتَّفَقَ  
مُصَاحِبَتُهُ لَهَا مِنْ غَيْرِ قَضْدٍ وَلَا تَمَتُّعٍ فَلَا تَسْتَحِقُّ نَفَقَةً وَلَا كِسْفَةً وَلَا غَيْرَهُمَا اه. ع ش. □ قَوْلُهُ: (يَغْنِي)  
إِلَى قَوْلِ الْمُشْنِ وَلَوْ أَقَرَّ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَمُخَالَفَةُ إِلَى وَيَأْتِي. □ قَوْلُهُ: (يَغْنِي مَنْ فِيهِ رِقٌّ الْإِلْحَاقَ) فَلَا فَرْقَ فِي  
ذَلِكَ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَالْمُكَاتَبِ وَأُمِّ الْوَلَدِ وَالْمُبْعُضِ اه. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (سِوَاءِ الْكَافِرِ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِيهِ  
نَظَرٌ فِي الْمُغْنِي قَوْلُهُ لَا يُنْصَفُ بَيْنَاءِ الْمَفْعُولِ مِنَ التَّصْفِيفِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يَكُونُ الْكَافِرُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي  
وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيمَا ذُكِرَ بَيْنَ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ، وَهُوَ كَذَلِكَ وَقَوْلُ الْبُلْقِينِيِّ لَا حُدَّ عَلَى  
الرَّقِيقِ الْكَافِرِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمِ الْأَحْكَامَ بِالذَّمِّ إِذْ لَا جِزْيَةَ عَلَيْهِ فَهُوَ كَالْمُعَاهِدِ، وَالْمُعَاهِدُ لَا يُحَدُّ مَزْدُودٌ  
لِقَوْلِ الْأَصْحَابِ لِلْكَافِرِ أَنْ يُحَدَّ عَبْدُهُ الْكَافِرُ؛ وَلِأَنَّ الرَّقِيقَ تَابِعَ لِسَيِّدِهِ فَحُكْمُهُ حُكْمُهُ بِخِلَافِ الْمُعَاهِدِ؛  
وَلِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ لُزُومِ الْجِزْيَةِ عَدَمُ الْحُدِّ كَمَا فِي الْمَرْأَةِ الذَّمِّيَّةِ اه. □ قَوْلُهُ: (بِقَوْلِهِمْ) أَيِ الْأَصْحَابِ.

□ قَوْلُهُ: (فَفَصَّلَ فِيهِ) يُنْظَرُ فِي أَيِّ مَحَلٍّ فَصَّلَ فِيهِ خُصُوصًا مَعَ قَوْلِهِ أَطْلَقُوا فِي الْحَدِّ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ  
الْمُرَادَ بِالتَّفْصِيلِ فِيهِ مَا يُسْتَفَادُ مِنْ صَدْرِ التَّنْبِيهِ مَعَ قَوْلِهِ وَالْمُغْسِرُ الْإِلْحَاقَ.

وبأنه تابع لسيده ويأتي هنا جميع فروع التغريب السابقة وغيرها ومنه خروج نحو محرم مع الأمة والعبد الأمر (وفي قول) يُغْرَبُ (سنة) لِعَلِّقِهِ بِالطَّبْعِ فلا يختلفان فيه كُثْرَةُ الْإِبْلَاءِ (و) في (قول لا يُغْرَبُ) لِتَفْوِيتِ حَقِّ السَّيِّدِ.

(ويثبت) الزنا (بيّنة) فَصَلَّتْ بِذِكْرِ الْمَزْنِيِّ بِهَا وَكَيْفِيَّةِ الْإِذْخَالِ وَمَكَانِهِ وَوَقْتِهِ كَأَشْهَدُ أَنَّهُ أَذْخَلَ حَشَفَتَهُ أَوْ قَدَرَهَا فِي فَرْجِ فُلَانَةٍ بِمَحَلٍّ كَذَا وَقَتَّ كَذَا عَلَى سَبِيلِ الزَّنا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ أَوْ زَنَا يُوجِبُ الْحَدَّ إِذَا عَرَفَ أَحْكَامَهُ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يَرَى مَا لَا يَرَاهُ الْحَاكِمُ مِنْ إِهْمَالِ بَعْضِ الشُّرُوطِ أَوْ بَعْضِ كَيْفِيَّتِهِ وَقَدْ يَنْسَى بَعْضَهَا فَالْوَجْهُ وَجُوبُ التَّفْصِيلِ مُطْلَقًا وَلَوْ مِنْ عَالِمٍ مُوَافِقٍ وَسِيْدٌ كَثُرَ فِي الشَّهَادَاتِ أَنَّهَا أَرْبَعٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾ [النساء: ١٥] وعن جمع أنه لو شهد أربعة بزناه بأربع نسوة لكن اقتصر كل منهم على أنه رآه يزني بواحدة منهم؛ لَأَنَّهُ اسْتَفِيدَ مِنْ مَجْمُوعِ الشَّهَادَاتِ الْأَرْبَعِ ثُبُوتُ زِنَاهُ بِأَرْبَعَةٍ وَلَيْسَ كَمَا زَعَمُوهُ؛ لِأَنَّ كُلًّا شَهِدَ بَزْنًا غَيْرَ مَا شَهِدَ بِهِ الْآخَرُ فَلَمْ يَثْبُتْ بِهِمْ مُوجِبُ الْحَدِّ بَلْ يُحَدُّ كُلُّ مِنْهُمْ؛ لَأَنَّهُ قَاذِفٌ (أو إقرار).

قوله: (ومنه) أي من الجميع. قوله: (خروج نحو محرم الخ) أي ونَفَقَتُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ؛ لَأَنَّهُ لَا مَالَ لِلرَّقِيقِ وَالسَّيِّدِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ أَه. ع. ش. قوله: (والعبد الأمر) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ: الْمَارُّ أَوْ سَيِّدٌ أَه. رَشِيدٌ. قوله: (لِعَلِّقِهِ) أي التَّغْرِيبِ. قوله: (بِذِكْرِ الْمَزْنِيِّ بِهَا) مُتَعَلِّقٌ بِفُصِّلَتْ وَبَيَانٌ لِلتَّفْصِيلِ أَه. ع. ش. قوله: (كأشهد الخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي فَيَقُولُونَ رَأَيْنَاهُ أَذْخَلَ ذَكَرَهُ أَوْ قَدَرَ حَشَفَتِهِ مِنْهُ فِي فَرْجِ فُلَانَةٍ عَلَى وَجْهِ الزَّنا وَيَتَّبِعِي كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّ يَقُومَ مَقَامَهُ زَنَى بِهَا زَنَا يُوجِبُ الْحَدَّ إِذَا كَانُوا عَارِفِينَ بِأَحْكَامِهِ وَيُسْتَرَطُّ تَقَدُّمُ لَفْظِ أَشْهَدُ عَلَى أَنَّهُ زَنَى وَيُذَكَّرُ الْمَوْضِعُ أَه. قوله: (على سبيل الزنا) وَيَسُوغُ لَهُ ذَلِكَ بَقَرِينَةٍ قَوِيَّةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ فِعْلَهُ عَلَى وَجْهِ الزَّنا أَه. ع. ش. قوله: (أو زنا يوجب الخ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ أَذْخَلَ الْخَ بِتَقْدِيرِ الْعَامِلِ وَكَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يُصَرِّحَ بِذَلِكَ بِأَنَّهُ يَقُولُ أَوْ زَنَى بِهَا زَنَا الْخَ كَمَا مَرَّ عَنْ الْمُغْنِي.

قوله: (لأنه قد يرى) أي الشاهد أَه. سم. قوله: (ما لا يراه الحاكم) أي إِنْ كَانَ الشَّاهِدُ مُخَالِفًا لَهُ فِي مَذْهَبِهِ أَوْ كَانَ مُجْتَهِدًا وَمِنْهُ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَتِمُّ بِهِ الرَّدُّ عَلَى الزَّرْكَشِيِّ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا اكْتَفَى بِعَدَمِ التَّفْصِيلِ فِي الْمَوَافِقِ نَعَمَ قَوْلُهُ: وَقَدْ يَنْسَى بَعْضَهَا يَرُدُّ عَلَى الزَّرْكَشِيِّ أَه. ع. ش. قوله: (فالوجه وجوب التفصيل الخ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ وَشَبِيحَ الْإِسْلَامِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي كَمَا مَرَّ. قوله: (بأربعة) فِيهِ تَأَمُّلٌ. قوله: (موجب الحد) بِكُسْرِ الْجِيمِ وَقَوْلُهُ بَلْ يُحَدُّ كُلُّ مِنْهُمْ الْخَ مُعْتَمَدٌ أَه. ع. ش.

قوله (سن): (أو إقرار الخ).

(فروع): إِنْ رُئِيَ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ اجْتَنِيَانِ تَحْتَ لِحَافٍ عُزْرًا وَلَمْ يُحَدَّا وَيُقَامَ الْحَدُّ فِي دَارِ الْحَرْبِ إِنْ لَمْ

قوله: (لأنه قد يرى) أي الشاهد. قوله: (فالوجه وجوب التفصيل) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. قوله: (وليس كما زعموه) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر.

حقيقي مُفْصِّل نظير ما تقرّر في الشهادة، ولو بإشارة أحرص إن فهمها كلُّ أحدٍ للأحاديث الصحيحة أنّه «ﷺ رَجَمَ مَاعِزًا وَالْغَامِدِيَّةَ بِإِقْرَارِهِمَا» وخرج بالحقيقي اليمين المزدودة بعد نُكُولِ الخصم فلا يَنْبُثُ بها زنا لكن تُسْقَطُ حَدُّ الْقَاضِي وَيَكْفِي الْإِقْرَارُ حَالُ كونه (مَوْءَةً) وَلَا يُشْتَرَطُ تَكَرُّرُهُ أَرْبَعًا خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لَأَنَّهُ ﷺ عَلَّقَ الرَّجْمَ بِمُطْلَقِ الاعتراف حيث قال «وَاعْدُ يَا أُنَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفْتَ فَارْجُمُهَا» وترديده ﷺ على ماعِزٍ أَرْبَعًا؛ لَأَنَّهُ شَكَّ فِي أَمْرِهِ وَلِهَذَا «قَالَ أَيْكَ جُنُونٌ» فَاسْتَنْبَتَ فِيهِ وَلِهَذَا لَمْ يُكْرَزْ لإِقْرَارِ الْغَامِدِيَّةِ وَعَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ السَّابِقِ فِي اللَّعَانِ ثُبُوتَهُ أَيْضًا عَلَيْهَا بِلَعَانِهِ دُونَهَا وَالْآتِي فِي الْقَضَاءِ أَنَّ الْقَاضِي لَا يَحْكُمُ فِيهِ بَعْلِهِ نَعَمْ، لِلسَّيِّدِ اسْتِيفَاؤُهُ مِنْ قِتْلِهِ بَعْلِهِ لِمَصْلَحَةٍ تَأْذِيهِ (وَلَوْ أَقْرَأَ) بِهِ (ثُمَّ رَجَعَ) عَنْهُ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الْحَدِّ.....

يَخْفُ فِتْنَةً مِنْ نَحْوِ الْمَخْدُودِ وَالتَّحَاقُّهُ بِدَارِ الْحَرْبِ وَيُسْنُ لِلزَّانِي وَلِكُلِّ مَنْ اِزْتَكَبَ مَعْصِيَةَ السَّيِّئِ عَلَى نَفْسِهِ فإِظْهَارُهَا لِیَحْدَأُ أَوْ يُعَزَّرَ خِلَافَ الْمُسْتَحَبِّ وَأَمَّا التَّحَدُّثُ بِهَا فَتَكْفِيهَا فَحَرَامٌ قَطْعًا وَكَذَا يُسْنُ لِلشَّاهِدِ سَتْرُهَا بِتَرْكِ الشَّهَادَةِ إِنْ رَأَى مَصْلَحَةً فَإِنْ تَعَلَّقَ بِتَرْكِهَا إِيْجَابُ حَدٍّ عَلَى الْغَيْرِ كَانَ شَهِدًا ثَلَاثَةً بِالزَّانَا أَيْمَ الرَّابِعِ بِالتَّوَقُّفِ وَيَلْزَمُهُ الْأَدَاءُ أَمَا مَا يَتَعَلَّقُ بِحَقِّ آدَمِيٍّ قَتْلًا أَوْ قَذْفًا فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقَرَّ بِهِ لِيُسْتَوْفَى مِنْهُ لِمَا فِي حُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ مِنَ التَّضْيِيقِ وَيَحْرُمُ الْعَفْوُ عَنْ حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى وَالشَّفَاعَةُ فِيهِ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. □ فَوَدَّ: (حقيقي) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَلَوْ أَقْرَأَ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ إِنْ فَهَمَهُ كُلُّ أَحَدٍ.

□ فَوَدَّ: (نظير ما تقرّر في الشهادة) لَعَلَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ إِذَا لَا يَظْهَرُ لُهُمَا فَائِدَةٌ فَلْيُرْاجَعْ أَه. رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ ش وَمِنْهُ أَنْ يَقُولَ فِي وَقْتِ كَذَا فِي مَكَانٍ كَذَا وَلَوْ قِيلَ لَا حَاجَةَ إِلَى تَعْيِينِ ذَلِكَ فِيهِ بَلْ يَكْفِي فِي صِحَّةِ إِقْرَارِهِ أَنْ يَقُولَ أَذْخَلْتُ حَشَفَتِي فِي فَرْجِ فُلَانَةٍ عَلَى وَجْهِ الزَّانَا لَمْ يَنْعُدْ؛ لَأَنَّهُ لَا يُقَرَّرُ إِلَّا عَنْ تَحْقِيقِ أَه. □ فَوَدَّ: (رَجَمَ مَاعِزًا وَالْغَامِدِيَّةَ بِإِقْرَارِهِمَا) أَنْظُرْ هَلْ فِي قِصَّةِ مَاعِزٍ وَالْغَامِدِيَّةِ أَتَاهُمَا فَصْلًا الْإِقْرَارَ أَه. سَم. □ فَوَدَّ: (لَكِنْ تُسْقَطُ) مِنَ الْإِسْقَاطِ وَكَانَ الْأَنْسَبُ يَسْقُطُ بِهَا مِنَ السَّقُوطِ. □ فَوَدَّ: (لِأَبِي حَنِيفَةَ) أَيِ وَأَحْمَدَ أَه. مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَتَرْدِيدُهُ) (إِلَى) رَدِّ لِمُسْتَنْدِ أَبِي حَنِيفَةَ. □ فَوَدَّ: (أَرْبَعًا) لَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ أَجْوِبَةَ قَوْلِهِ: «ﷺ لَعَلَّكَ قَبْلَتْ لَعَلَّكَ لَمَسْتَ أَيْكَ جُنُونٌ» مَعَ إِقْرَارِهِ الْأَوَّلِ أَه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَلِهَذَا) أَيِ لِلشَّكِّ فِي أَمْرِهِ. □ فَوَدَّ: (فَاسْتَنْبَتَ فِيهِ) مُتَّفَرِّعٌ عَلَى قَوْلِهِ (شَكَّ) (إِلَى). □ فَوَدَّ: (وَلِهَذَا) أَيِ لِأَجْلِ كَوْنِ التَّرْدِيدِ عَنِ الشَّكِّ. □ فَوَدَّ: (وَعَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ) (إِلَى) جَوَابَ عَمَّا يَرُدُّ عَلَى الْمُصَنِّفِ مِنْ إِهْمَالِ طَرِيقِ ثَالِثِ عِبَارَةِ الْمَغْنِيِّ: وَأَوْرَدَ طَرِيقَ آخَرَ مُخْتَصِّصًا بِالْمَرْأَةِ، وَهُوَ مَا إِذَا قَذَفَهَا الزَّوْجُ وَلَا عَنَ وَلَمْ تُلَاحِظْ، هِيَ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهَا الْحَدُّ كَمَا ذَكَرَاهُ فِي بَابِهِ أَه. □ فَوَدَّ: (وَالْآتِي) أَيِ وَمِنْ كَلَامِهِ الْآتِي. □ فَوَدَّ: (قَبْلَ الشُّرُوعِ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَفْهَمَ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ، وَإِنْ قَالَ بَعْدَهُ كَذَبْتُ فِي رُجُوعِي وَقَوْلُهُ وَإِنْ شَهِدَ إِلَى بِخِلَافٍ وَإِلَى

□ فَوَدَّ: (رَجَمَ مَاعِزًا وَالْغَامِدِيَّةَ بِإِقْرَارِهِمَا) أَنْظُرْ هَلْ فِي قِصَّةِ مَاعِزٍ وَالْغَامِدِيَّةِ أَتَاهُمَا فَصْلًا الْإِقْرَارَ.

□ فَوَدَّ: (وَلَوْ أَقْرَأَ ثُمَّ رَجَعَ سَقَطَ) هَلْ تُسْقَطُ عَدَالَتُهُ بِإِقْرَارِهِ بِالزَّانَا ثُمَّ يَعُودُ حُكْمُهَا بِرُجُوعِهِ فِيهِ نَظَرٌ.

أو بعده بنحو كذبت أو رجعت أو ما زنت، وإن قال بعده كذبت في رجوعي أو كنت  
فاخذت فظننته زنا، وإن شهد حاله بكذبه فيما يظهر بخلاف ما أقررت؛ لأنه مجرد تكذيب  
للبيينة الشاهدة به (سقط الحد؛ لأنه ﷺ عرض لِمَاعِزٍ بِالرُّجُوعِ) فلولا أنه يُفِيدُ لِمَا عَرَضَ له  
به بل لَمَّا قالوا له إنه عند رجعه طلب الرد إليه فلم يستمروا قال: «هَلَا تَرَ كُتْمُوهُ لَعَلَّهُ يَثُوبُ» أي  
يرجع إذ التوبة لا تسقط الحد هنا مطلقاً فيثوب الله عليه ومن ثم سن له الرجوع وأفهم قوله:  
سقط أي عنه بقاء الإقرار بالنسبة لغيره كحد قاذفه فلا يجب برجوعه بل يستصحب حكم  
إقراره فيه من عدم حده لثبوت عدم إحصائه.....

قوله ولو وجد في النهاية. □ قوله: (أو بعده) فَإِنْ رَجَعَ فِي اثْنَانِ فَكَمَلَ الْإِمَامُ مُتَعَدِّيًا بَأَن كَانَ يَتَعَدَّدُ سَقُوطُهُ  
بِالرُّجُوعِ فَمَاتَ بِذَلِكَ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ نِصْفُ الدِّيَةِ؛ لَأَنَّهُ بِمَضْمُونٍ وَغَيْرِهِ أَوْ تَوَزُّعُ الدِّيَةِ عَلَى السَّيَاطِ؟  
قولان أقرَّبهما كما قال شيخنا الثاني كما لو ضربه زائداً على حد القذف اهـ. مُغْنِي. □ قوله: (أو رجعت)  
أي عَمَّا أَقَرَّرْتُ بِهِ اهـ. مُغْنِي. □ قوله: (أو ما زنت) أي فإقراره به كذب فلا تكذيب فيما ذُكِرَ لِلشُّهُودِ  
فَلَمَّا نَهَمُوا إِنَّمَا شَهِدُوا بِالْإِقْرَارِ، وَهُوَ لَمْ يَكْذِبْهُمْ فِيهِ اهـ. ع. ش. □ قوله: (وإن قال بعده) أي بعد رجوعه.

□ قوله: (أو كنت إلخ) عَطَفَ عَلَى كَذَبْتُ الْأَوَّلِ. □ قوله: (بخلاف ما أقررت) أي فلا يكون رجوعاً فلا  
يسقط به الحد اهـ. ع. ش. □ قوله: (لأنه مجرد تكذيب إلخ) عبارة المُغْنِي وَالرُّوضُ مع شرحه ولو شهدوا  
بإقراره بالزنا فكذبهم كأن قال ما أقررت لم يقبل تكذبه؛ لأنه تكذيب للشهود والقاضي اهـ.

□ قوله: (الشاهدة به) أي بإقراره اهـ. سم. □ قوله: (أنه) أي الرجوع. □ قوله: (قالوا) أي المبشرون  
برجعه له أي ﷺ إنه أي ماعِزاً وقوله إِلَيْهِ أي ﷺ. □ قوله: (طلب الرد إلخ) ومجرد طلب الرد ليس  
رجوعاً اهـ. سم. □ قوله: (فَلَمْ يَسْمَعُوا) أي لم يجيبوا لِمَا طَلَبَهُ اهـ. ع. ش. □ قوله: (فقال هَلَا تَرَ كُتْمُوهُ  
إلخ) الوجه حذف الفاء من فقال اهـ. رشيد أقول قد صرح العصام بأنه قد يكون جواب (لَمَّا) ماضياً  
مقروناً بالفاء. □ قوله: (إذ التوبة إلخ) عِلَّةٌ لِلتَّفْسِيرِ. □ قوله: (مطلقاً) أي سواء ثبت الزنا بالإقرار أو  
بالبينة. □ قوله: (فيثوب الله عليه) مِنْ تَتَمُّعِ الْحَدِيثِ. □ قوله: (وَمِنْ ثَمَّ) أي مِنْ أَجْلِ تَرْغِيهِ ﷺ فِي  
الرُّجُوعِ. □ قوله: (سن له الرجوع) عبارة المُغْنِي وَالرُّوضُ مع شرحه وَيُسَنُّ لِمَنْ أَقَرَّ بِزَنَّا أَوْ شَرِبَ مُسْكِرِ  
الرُّجُوعِ كَالسَّيْرِ ابْتِدَاءً وَلَوْ قَالَ زَنَيْتُ بِفُلَانَةٍ فَاتَّكَرَتْ أَوْ قَالَتْ كَانَ تَزَوُّجِي فَمَقَرَّ بِالزَّنَا وَقَازَفَ لَهَا قِيلَ لِمَ  
حَدَّ الزَّنَا وَحَدَّ الْقَذْفُ فَإِنْ رَجَعَ سَقَطَ حَدُّ الزَّنَا وَحَدُّهُ، وَإِنْ قَالَ: زَنَيْتُ بِهَا مُكْرَهَةً لَزِمَهُ حَدُّ الزَّنَا لَا  
الْقَذْفَ وَلَزِمَهُ لَهَا مَهْرٌ فَإِنْ رَجَعَ عَنْ إِقْرَارِهِ سَقَطَ الْحَدُّ لَا الْمَهْرُ؛ لَأَنَّهُ حَقٌّ أَدَمِيٌّ اهـ. □ قوله: (بقاء الإقرار  
إلخ) سَيَاتِي أَنَّهُ يُضْمَنُ بِالذِّمَّةِ إِذَا قُتِلَ فَلَيْسَ قَوْلُهُ: بِالنَّسْبَةِ لِغَيْرِهِ عَلَى عُمُومِهِ اهـ. ع. ش. □ قوله: (فلا  
يجب إلخ) أي حد قاذفه سواء قذفه قبل الرجوع أو بعده؛ لأنه سقطت حصانته بإقراره بالزنا، وغير  
المُحْصَنِ لَا يُحَدُّ قَازِفُهُ اهـ. ع. ش. □ قوله: (فيه) أي في قاذفه.

□ قوله: (لأنه مجرد تكذيب للبيينة الشاهدة به) أي بإقراره. □ قوله: (بل لَمَّا قالوا إنه عند رجعه طلب الرد  
إليه) ليس رجوعاً.

ولو وُجِدَ إقرارٌ وبَيِّنَةٌ أُعْتَبِرَ الْأَسْبَقُ مَا لَمْ يُحْكَمْ بِالْبَيِّنَةِ وَحَدَّاهَا وَلَوْ مُتَأَخِّرَةً فَلَا يُقْبَلُ الرَّجُوعُ وَكَالزَّانَا فِي قَبُولِ الرَّجُوعِ عَنْهُ كُلُّ حَدٍّ لِلَّهِ تَعَالَى كَشَرْبٍ وَسَرَقَةٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْقَطْعِ وَأَفْهَمُ كَلَامُهُ أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ رُجُوعٌ، وَهُوَ كَذَلِكَ لِكَيْتَه يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ السَّقُوطُ بِغَيْرِهِ كَدَعْوَى زَوْجِيَّةٍ وَمَلِكٍ أُمَةٍ كَمَا يَأْتِي فِي الشَّرْقَةِ وَظَنُّ كَوْنِهَا خَلِيلَةً وَنَحْوُ ذَلِكَ وَكَإِسْلَامِ ذِمِّيٍّ بَعْدَ ثُبُوتِ زَنَاهُ بِبَيِّنَةٍ فَإِنَّهُ يَسْقُطُ حَدُّهُ (وَلَوْ قَالَ) الْمُقَرَّرُ أَتُرْكَونِي أَوْ (لَا تَحْدُونِي أَوْ هَرَبَ) قَبْلَ حَدِّهِ أَوْ فِي

قوله: (ولو وُجِدَ إقرارٌ وبَيِّنَةٌ) أي ثم رَجَعَ عَنِ الْإِقْرَارِ مُغْنِي وَنَهَايَةً. قوله: (اُعْتَبِرَ الْأَسْبَقُ) وَيُثَبِّتِي كَمَا قَالَ شَيْخِي أَنَّ الْمُعَوَّلَ عَلَى الْبَيِّنَةِ حَيْثُ وَجَدَتْ؛ لِأَنَّ الْبَيِّنَةَ فِي هَذَا الْبَابِ أَقْوَى كَمَا أَنَّ الْإِقْرَارَ فِي الْمَالِ أَقْوَى إِلَّا إِذَا أُسْنِدَ الْحُكْمُ لِلْإِقْرَارِ وَحَدَّهُ فَإِنَّهُ يَفْعَلُ بِهِ قُدِّمَتِ الْبَيِّنَةُ عَلَيْهِ أَوْ تَأَخَّرَتْ مُغْنِي وَنَهَايَةً.

قوله: (مَا لَمْ يُحْكَمْ بِالْبَيِّنَةِ وَحَدَّاهَا) يَدْخُلُ مَا لَوْ حُكِمَ بِهِمَا أَوْ بِالْإِقْرَارِ وَحَدَّهُ وَتَأَخَّرَ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّ الْمُعْتَبَرِ الْبَيِّنَةُ مُطْلَقًا مَا لَمْ يُسْنَدِ الْحُكْمُ إِلَى الْإِقْرَارِ وَحَدَّهُ م ر ا ه. سم. قوله: (وَكَالزَّانَا) إِلَى قَوْلِهِ (وَمَلِكٍ أُمَةٍ) فِي الْمَغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ وَكَإِسْلَامِ فِي النَّهَائِيَّةِ. قوله: (بِالنِّسْبَةِ لِلْقَطْعِ) أَيِ أَمَّا الْمَالُ فَيُؤْخَذُ مِنْهُ ا ه. ع ش. قوله: (لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ رُجُوعٌ) أَنْظَرُ مَا الْمُرَادُ مِنْ هَذَا ا ه. رَشِيدِي (أَقُولُ) الْمُرَادُ لَا يَسْقُطُ بِالرَّجُوعِ عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَالْحَدُّ الثَّابِتُ بِالْبَيِّنَةِ لَا يَسْقُطُ بِالرَّجُوعِ ا ه. وَعِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ قَدْ يُفْهَمُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ عَدَمَ سَقُوطِ الْحَدِّ بَعْدَ ثُبُوتِهِ بِالْبَيِّنَةِ وَهُوَ كَذَلِكَ فَلَا يَسْقُطُ بِالرَّجُوعِ كَمَا لَا يَسْقُطُ هُوَ وَلَا الثَّابِتُ بِالْإِقْرَارِ بِالتَّوْبَةِ لَكِنْ اسْتَشْنِي مِنْهُ صَوْرَتَانِ الْأُولَى مَا إِذَا أُقِيمَتْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ ثُمَّ أَدْعَى الزَّوْجِيَّةَ الثَّانِيَةَ الْإِسْلَامُ الْخ.

قوله: (بِغَيْرِهِ) أَيِ غَيْرِ الرَّجُوعِ وَقَوْلُهُ كَدَعْوَى زَوْجِيَّةٍ أَيِ لِمَنْ زَنَى بِهَا وَظَاهِرُهُ وَلَوْ بِالْبَيِّنَةِ وَكَانَتْ الْمَزْنِيَّةُ بِهَا مُتَزَوِّجَةً بِغَيْرِهِ ا ه. ع ش. قوله: (وَمَلِكٍ أُمَةٍ) وَقَوْلُهُ وَظَنُّ كَوْنِهَا الْخ مَعْطُوفَانِ عَلَى .

قوله: (زَوْجِيَّةٍ). قوله: (وَظَنُّ كَوْنِهَا الْخ) أَيِ وَتَصَدَّقُ فِي ذَلِكَ وَقَوْلُهُ (وَنَحْوُ ذَلِكَ) أَيِ كَدَعْوَى الْإِكْرَاهِ ا ه. ع ش. قوله: (بَيِّنَةٍ) وَكَذَا بِالْإِقْرَارِ لَكِنْ يُقْبَلُ رُجُوعُهُ عَنْهُ ا ه. ع ش. قوله: (فَإِنَّهُ يَسْقُطُ حَدُّهُ) وَفَاقًا لِلْمَغْنِيِّ وَخِلَافًا لِلنَّهَائِيَّةِ عِبَارَتُهُ لَمْ يَسْقُطْ حَدُّهُ وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي الرُّوْضَةِ عَنِ النَّصِّ مِنْ سَقُوطِهِ مُفَرَّغٌ عَلَى سَقُوطِ الْحَدِّ بِالتَّوْبَةِ وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ ا ه. وَعِبَارَةُ سَمِ الْمُعْتَمَدِ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ عَدَمَ السَّقُوطِ ا ه. قوله: (أَتُرْكَونِي) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ وَيَسْتَوْفِيهِ فِي النَّهَائِيَّةِ إِلَّا قَوْلُهُ لِلْخَبَرِ السَّابِقِ هَلَّا تَرَكَتُمُوهُ.

قوله: (ولو وُجِدَ إقرارٌ وبَيِّنَةٌ أُعْتَبِرَ الْأَسْبَقُ) الْمُعْتَمَدُ اُعْتِبَارُ الْبَيِّنَةِ، وَإِنْ تَأَخَّرَتْ؛ لِأَنَّ الْبَيِّنَةَ فِي حُقُوقِ اللَّهِ أَقْوَى مِنَ الْإِقْرَارِ عَكْسُ حُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ م ر ش. قوله: (أَيْضًا اُعْتَبِرَ الْأَسْبَقُ) الْمُعْتَبَرُ الْبَيِّنَةُ مُطْلَقًا مَا لَمْ يُسْنَدِ الْحُكْمُ إِلَى الْإِقْرَارِ وَحَدَّهُ م ر. قوله: (مَا لَمْ يُحْكَمْ الْخ) يَدْخُلُ فِيهِ مَا لَوْ حُكِمَ بِهِمَا أَوْ بِالْإِقْرَارِ وَحَدَّهُ وَتَأَخَّرَ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِنْ أُسْنِدَ الْحُكْمُ إِلَى الْبَيِّنَةِ أَوْ الْإِقْرَارِ اُعْتَبِرَ وَلَا اُعْتَبِرَتِ الْبَيِّنَةُ لِأَنَّهَا فِي حُقُوقِ اللَّهِ أَقْوَى مِنَ الْإِقْرَارِ وَالْإِقْرَارُ فِي حُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ أَقْوَى مِنْهُمَا م ر. قوله: (وَكَإِسْلَامِ ذِمِّيٍّ بَعْدَ ثُبُوتِ زَنَاهُ بِبَيِّنَةٍ فَإِنَّهُ يَسْقُطُ حَدُّهُ) الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ عَدَمَ السَّقُوطِ قَالَ وَنَصُّ الشَّافِعِيِّ

أُثْنَاهُ (فَلَا) يَكُونُ رُجُوعًا (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُصَرِّحْ بِهِ نَعَمْ، يُخَلِّي وَجُوبًا حَالًا فَإِنْ صَرَحَ  
فَذَلِكَ وَالْأَقِيمَ عَلَيْهِ لِلْخَبَرِ السَّابِقِ «هَلَّا تَرَكْتُمُوهُ» فَإِنْ لَمْ يُخَلِّ لَمْ يُضْمَنْ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يُوجِبْ  
عَلَيْهِمْ شَيْئًا وَلَوْ أَقَرَّ زَانٍ بِنَحْوِ بُلُوغٍ أَوْ إِحْصَانٍ ثُمَّ رَجَعَ وَقَالَ أَنَا صَبِيٌّ أَوْ بَكَرٌ فَهَلْ يُقْبَلُ مَحَلُّ  
نَظَرٍ وَعَدَمُ الْقَبُولِ أَقْرَبُ وَلَيْسَ فِي مَعْنَى مَا مَرَّ لِأَنَّهُ ثُمَّ رَفَعَ السَّبَبَ بِالْكَلْبَةِ بِخِلَافِهِ هُنَا وَلَوْ ادَّعَى  
الْمُقِرُّ أَنَّ إِمَامًا اسْتَوْفَى مِنْهُ الْحَدَّ قَبْلَ، وَإِنْ لَمْ يُزَلْ بِبَيِّنَةٍ أَثَرُ كَمَا أَفْهَمَهُ مَا مَرَّ آخِرُ الْبَغَاةِ وَعَلَى  
قَاتِلِ الرَّاجِعِ دِيَّةٌ لَا قَوْدَ لِشُبْهَةِ الْخِلَافِ فِي سَقُوطِ الْحَدِّ بِالرُّجُوعِ

(و) مِمَّا يُسْقِطُ الْحَدَّ الثَّابِتَ بِالْبَيِّنَةِ أَيْضًا مَا (لَوْ شَهِدَ أَرْبَعَةً) مِنَ الرُّجَالِ (بِزَنَاهَا وَأَرْبَعًا) مِنَ التَّنَوُّعِ  
أَوْ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ أَمَّا (عَذْرَاءُ) بِمُعْجَمَةٍ أَيْ بِكَوْنِ شَيْءٍ بِذَلِكَ لِتَعَذُّرِ وَطْئِهَا  
وَصُغُوبَتِهِ، وَإِنَّمَا (لَمْ تُحَدِّثْ) هِيَ لِشُبْهَةِ بَقَاءِ الْعَذْرَاءِ الظَّاهِرَةِ فِي أَنَّهَا لَمْ تَزِنْ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُحَدِّثُ  
الرَّزَانِي بِهَا أَيْضًا (وَلَا قَاذِفُهَا) وَلَا الشُّهُودُ عَلَيْهَا لِاحْتِمَالِ عَوْدِ الْبَكَارَةِ لِتَرْكِ الْمُبَالِغَةِ فِي الْإِبْلَاجِ  
وَمَنْ ثُمَّ قَالَ الْقَاضِي لَوْ قَضَرَ الزَّمَنُ بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُ عَوْدَ الْبَكَارَةِ فِيهِ حَدٌّ قَاذِفُهَا وَبَحْثُ الْبُلْقِينِي  
وغيره أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ لَمْ تَكُنْ غَوْرَاءَ يُمَكِّنُ غَيْبَةَ الْحَشْفَةِ فِيهَا مَعَ بَقَاءِ بَكَارَتِهَا وَإِلَّا حَدَّثَتْ لِثُبُوتِ

قوله: (لأنه) إلى قوله ولو أقر زانٍ في المغني إلا قوله للخبر السابق هلا تركتموه. قوله: (به) أي  
الرجوع. قوله: (فإن صرح) أي بالرجوع. قوله: (للخبر الخ) علة للإستثناء. قوله: (فإن لم يخل) أي  
فمات أ. ه. مغني. قوله: (وقال أنا صبي الخ) تفسير للرجوع. قوله: (فهل يقبل) إلى قوله وليس الخ  
عبارة النهاية فالمتجه عدم قبوله أ. ه. قوله: (وليس) أي قوله: أنا صبي أو بكر. قوله: (في معنى ما مر)  
أي في شرح ثم رجع الخ من قوله نحو كذبت الخ. قوله: (رفع السبب) وهو الإقرار بالزنا. قوله: (أن  
إماما الخ) أي أو نائبه لما تقدّم أن المراد بالإمام حيثما أطلق ما يشمل نحو القضاة. قوله: (وإن لم يزل  
بيدنه الخ) ظاهره وإن عيّن للحدّ زمانا يتعدّد معه زوال أثر الضرب أ. ه. ع ش. قوله: (وعلى قاتل الزاجع  
الخ) وفاقا للمغني والزواج وشرحه. قوله: (ومما يسقط الخ) ثم قوله: وإنا لم تحدّ الخ لا يظهر مع  
هذا المزج العطف في قوله ولا قاذفها ولا الشهود الخ فتأمل. قوله: (أي مثل ما مر قبيل قول  
المتن ولو قال الخ من قول الشارح لكانه يتطرق إلى السقوط بغيره كدعوى زوجية الخ. قوله: (من  
الرجال) إلى قوله وأولى في المغني إلا قوله وبه يعلم إلى المتن. قوله: (لم تزني) عبارة المغني لم توطأ  
أ. ه. قوله: (وبه يعلم) أي بالتعليل المذكور. قوله: (لا يحدّ الرزاني الخ) أي لأن وجود العذرة ظاهر في  
عدم الزنا بها أ. ه. ع ش. قوله: (ومن ثم) أي من أجل هذا الإحتمال. قوله: (بحيث لا يمكن الخ) بأن  
شهدوا أنها زنت الساعة وشهدت بأنها عذراء أ. ه. مغني. قوله: (حدّ قاذفها) أي والشهود كما هو ظاهر  
رشيدي وع ش. قوله: (وبحث البلقيني الخ) عبارة النهاية ومحلّه كما بحثه البلقيني ما لم تكن غوراء  
الخ. قوله: (أن محلّه) أي محلّ قول المصنّف لم تحدّ هي.

على السقوط مفرّج على قوله المرجوح وهو سقوط الحدّ بالتوبة. قوله: (حدّ قاذفها) سكّت عن الشهود.



الزَّنا وعدم وجود ما يُنافيه ولو شهدوا بالزَّنيِّ أو بالقرن فكالشَّهادة بأنَّها عَدْرَاءُ وأولى ولو أقامت أربعة أنَّه أكرهها على الزَّنا وطلبت المهر وشهد أربع أنَّها بكرٌ وجب المهر إذ لا يسقط بالشُّبهة لا الحدُّ لِشِقْوَةِ بها (ولو عَيَّنَّ شاهدٌ من الأربعة (زاوية) أو زَمَنًا مثلاً (لِزناه و) عَيَّنَّ (الباقون غيرها) أو غير ذلك الزَّمن لذلك الزَّنا (لم يثبت) لِلتَّنَاقُضِ المانع من تمام العدد بِرُئيَّة واحدة فيحدُّ القاذِفُ والشُّهُودُ (ويستوفيه) أي الحدُّ (الإمام أو نائيه من حُرِّ) لِلاتِّبَاعِ ويُشترطُ عدمُ قضيه لِصارِفٍ كظلمٍ وليس منه حدُّه بظنٍّ شُرِبَ فبانَ زَنًا لِقَضِيهِ الحدُّ في الجُملة

• قوله: (فكالشَّهادة بأنَّها عَدْرَاءُ إلخ) عبارةٌ الْمُغْنِي فَلَيْسَ عليها حدُّ الزَّنا ولا عليهم حدُّ القَذْفِ؛ لأنَّهم زَمَوُا مَنْ لا يُمكنُ جِماعُه اهـ. وعِبارَةُ الرِّشِيدِي: قوله: فكالشَّهادة إلخ وَجْهه بالشُّبْهَةِ لِلْقَاضِي والشُّهُودِ أَنَّهُمْ زَمَوُا مَنْ لا يَتَأَتَّى منه الزَّنا قاله الدِّمِيرِيُّ وبِهِ يَنْدَفِعُ ما في سَمِ اهـ. أي مِنْ قولِهِ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لا حَدَّ هُنا على القاذِفِ ولا الشُّهُودِ مع انْتِفَاءِ التَّغْلِيلِ السَّابِقِ فَلْيُراجِعِ اهـ. أقولُ وكذا يَنْدَفِعُ بذلك قولُ ع ش أي فلا تُحدُّ هي ويُحدُّ قاذِفُها على ما مرَّ عَنِ القاضِي إذا لم يُمكنْ عَوْدُ الرَّتْقِ اهـ. • قوله: (ولو أقامت أربعة إلخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لو أقامت دونَ الأربعة لم يثبت المالُ، وهو ظاهرٌ؛ لأنَّ المالَ إِنما يثبتُ بَعْدَ ثُبُوتِ سَبِّهِ، وهو الوطءُ وَلَمْ يثبت اهـ. ع ش. • قوله: (وشهد أربع أنَّها بكرٌ) يَنْبَغِي أَنْ يَجِيءَ كَلَامُ القاضِي والبَلْقِينِي المازَنِ هُنا فَلْيُراجِعِ اهـ. رَشِيدِي وَلَعَلَّ مُرادَه لا يَجِبُ المهرُ لو قَصُرَ الزَّمنُ بِحَيْثُ لا يُمكنُ عَوْدُ البِكارَةِ فيه ويُحدُّ إذا كانت غَوْرًا. • قوله: (من الأربعة) إلى قولِهِ (واستيفاءُ الإمام) في الْمُغْنِي.

• قولُ (سني: (زاوية) أي من زوايا البيت. • قوله: (مثلاً) أي أو امرأة.

• قولُ (سني: (لم يثبت) أي الحدُّ اهـ. مُغْنِي والأولى الزَّنا. • قوله: (بِرُئيَّة) بالفتح اسمٌ لِلْمَرَّةِ وبِالْكَسْرِ اسمٌ لِلْهَيْئَةِ والمُناسِبُ هُنا الأوَّلُ لِوُضُفِهِ بِالوَاحِدَةِ اهـ. ع ش. • قوله: (والشُّهُودُ) قال الرِّزْكَسِيُّ ولا يَتَعَدُّ عَدَمُ الحدِّ على الشُّهُودِ إذا تَقَارَبَتِ الزَّوايا لِإِمْكانِ الزَّخْفِ مع دَوامِ الإيلاج اهـ.

• قولُ (سني: (الإمام أو نائيه) خَرَجَ بِهِ غَيْرُهُ فَلَوْ اسْتَوْفَى الجَلْدَ واحِدًا مِنْ أَحادِ النَّاسِ لم يَقَعْ حَدًّا وَلِزَمَهُ الضَّمانُ؛ لأنَّ الحدَّ يَخْتَلِفُ وَقْتًا وَمَحَلًّا فلا يَقَعُ حَدًّا إِلَّا بِإِذْنِ الإمام بِخِلَافِ القُطْعِ اهـ. مُغْنِي.

• قوله: (لِلاتِّبَاعِ) إلى قولِهِ خُرُوجًا في النِّهاية. • قوله: (وَيُشْتَرَطُ عَدَمُ قَضِيهِ إلخ) هُذا لِشُمُولِهِ الإِطْلَاقَ أَوَّلَى مِنْ قولِ الْمُغْنِي ولا بُدَّ في إقامَةِ الحدِّ مِنَ النِّتَةِ اهـ. • قوله: (عَدَمُ قَضِيهِ لِصارِفٍ) وَيُصَدِّقُ كُلُّ مَنْ الإمام ونائِيهِ في دَعْوَى الصَّارِفِ، وإنْ تَكَرَّرَ ذلك؛ لأنَّ الأَصْلَ بقاءُ الحدِّ؛ ولأنَّ القَضْدَ لا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْهُما ولو قَصَدَهُ أَيْمٌ ولا ضَمَانٌ لِإِهدارِهِ بِثُبُوتِ زِناهُ إِنْ كانَ مُحْصَنًا بِخِلَافِ الْبِكَرِ فَإِنَّ حَدَّهُ باقٍ وما فَعَلَهُ الإمام لا يُعْتَدُّ بِهِ قَبِيحُهُ وَيَنْبَغِي أَنْ يُنْهَلَهُ حَتَّى يَبْرَأَ مِنْ أَثَرِ الأوَّلِ، وأنَّه لو ماتَ بِما فَعَلَهُ بِهِ الإمام ضَمِنَهُ؛ لأنَّه لم يَمُتْ مِنْ حَدِّ اهـ. ع ش. • قوله: (وَلَيْسَ مِنْهُ) أي مِنْ قَضِيهِ الصَّارِفِ.

• قوله: (فكالشَّهادة إلخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لا حَدَّ هُنا على القاذِفِ ولا الشُّهُودِ مع انْتِفَاءِ التَّغْلِيلِ السَّابِقِ فَلْيُراجِعِ.

(وَمُبْعَضٍ) لِيَتَلَقَى الْحَدَّ بِجُمْلَتِهِ وَلَيْسَ لِلْسَّيِّدِ إِلَّا بَعْضُهَا وَقَدْ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ مَوْقُوفٌ أَوْ لَيْتَ الْمَالِ وَمَوْصَى بَعْتُهُ زَنَى بَعْدَ مَوْتِ مَوْصٍ وَهُوَ يَخْرُجُ مِنَ الثَّلَاثِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ أَكْسَابَهُ لَهُ، وَهُوَ الْأَصْحَحُ وَقَدْ مُحْجُورٌ لَا وَلِيَّ لَهُ وَقَدْ مُسْلِمٌ لِكَاْفِرٍ وَاسْتِيفَاءُ الْإِمَامِ مِنْ مُبْعَضٍ هُوَ مَالِكٌ بَعْضُهُ رَجَحَ الزَّرْكَشِيُّ فِيهِ أَنَّهُ بِطَرِيقِ الْحَكَمِ إِلَّا الْمَلِكُ فِيهَا يُقَابِلُهُ لِاسْتِحَالَةِ تَبْعِيضِهِ اسْتِيفَاءً فَكَذَا فِي الْحَكَمِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الاسْتِيفَاءَ أَمْرٌ جَسَدِيٌّ فَأَمَكَنْتُ الاسْتِحَالَةَ فِيهِ وَلَا كَذَلِكَ الْحَكَمُ فَلَا قِيَاسٌ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي تَكْمِيلَةِ التَّدْرِيبِ التَّضْرِيحَ بِمَا ذَكَرْتُهُ وَيَسْتَوْفِيهِ مِنَ الْإِمَامِ بَعْضُ نَوَائِهِ (وَيُسْتَحَبُّ حُضُورُ) جَمْعٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثَبَتَ بِإِقْرَارِهِ أَوْ بَيِّنَةٍ عَلَى الْأَوْجَهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢٠] وَحُضُورُ (الْإِمَامِ) مُطْلَقًا أَيْضًا (وَشُهُودُهُ) أَيِ الزَّنَا إِقَامَةً الْحَدَّ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهُ لَنَا أَنَّهُ ﷺ رَجَحَ غَيْرَ وَاحِدٍ وَلَمْ يَحْضُرْ وَلَا أَمَرَ بِحُضُورِ وَاحِدٍ مُّعَيَّنٍ وَنَذَبَ حُضُورَ الشُّهُودِ وَالْجَمْعَ مُطْلَقًا، هُوَ مُقْتَضَى إِطْلَاقِهِمْ لَكِنْ بُحِثَ أَنَّ حُضُورَ الْبَيِّنَةِ يَكْفِي عَنْ حُضُورِ غَيْرِهِمْ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ إِنْ أُريدَ أَصْلُ الشُّنَّةِ لَا كَمَالُهَا.....

□ قَوْلُهُ: (وَقَدْ) عَطَفَ عَلَى حُرِّ وَقَوْلُهُ كُلُّهُ إلَخَ مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ: مَوْقُوفٌ وَالْجُمْلَةُ صِفَةٌ (قَدْ).  
 □ قَوْلُهُ: (بَعْدَ مَوْتِ مَوْصٍ) أَيِ وَقَبْلَ إِغْتَابِهِ إِيَّاهُ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ يَخْرُجُ إلَخَ) أَيِ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِيَّاهُ. رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (وَقَدْ مُسْلِمٌ) بِالتَّوْصِيفِ لِكَاْفِرٍ أَيِ كُمُسْتَوْلَدَتِهِ. □ قَوْلُهُ: (وَاسْتِيفَاءُ الْإِمَامِ) مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ: رَجَحَ إلَخَ. □ قَوْلُهُ: (هُوَ) أَيِ الْإِمَامُ مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ: مَالِكٌ بَعْضُهُ بِالتَّثْوِينِ وَيَدُونُهُ وَالْجُمْلَةُ حَالٌ مِنَ الْإِمَامِ أَوْ نَعَتْ لَهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ أَلَّ فِيهِ لِلْجَنَسِ. □ قَوْلُهُ: (فِيَمَا يُقَابِلُهُ) أَيِ الْمَلِكِ.  
 □ قَوْلُهُ: (لِاسْتِحَالَةِ تَبْعِيضِهِ اسْتِيفَاءً) أَيِ بَأَن يُجْعَلَ بَعْضُهُ لِلْحُرِّيَّةِ وَبَعْضُهُ لِلرَّقِّ وَوَجْهَ الْإِسْتِحَالَةِ أَنَّ كُلَّ سَوَاطِئِ وَقَعَتْ فَهُوَ عَلَى حُرٍّ وَرَقِيقٍ إِيَّاهُ. رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْأَوْجَهِ خِلَافُهُ كَمَا فِي تَكْمِيلَةِ التَّدْرِيبِ إِيَّاهُ. أَيِ فَهُوَ بِطَرِيقِ الْمَلِكِ فِيَمَا يَمْلِكُهُ وَالْحَكْمُ فِي غَيْرِهِ وَتُظْهَرُ فَائِدَتُهُ فِيَمَا لَوْ عُرِلَ أَثْنَاءَ الْحَدِّ ش. □ قَوْلُهُ: (فَأَمَكَنْتُ الْإِسْتِحَالَةَ إلَخَ) أَيِ ائْتَمَكَنَ الْقَوْلُ بِهَا إِيَّاهُ. رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (وَيَسْتَوْفِيهِ مِنَ الْإِمَامِ) إِلَى قَوْلِهِ وَنَذَبَ فِي الْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ سَوَاءٌ ثَبَتَ الزَّنَا بِإِقْرَارِهِ أَوْ بَيِّنَةٍ وَقَالَ ع ش أَيِ حَضَرَتِ الْبَيِّنَةُ أَمْ لَا إِيَّاهُ.

□ قَوْلُهُ (سَيِّ) (وَشُهُودُهُ) أَيِ إِنْ ثَبَتَ الزَّنَا بِهِمْ إِيَّاهُ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (إِقَامَةُ الْحَدِّ) مَفْعُولٌ (حُضُورُ إلَخَ).  
 □ قَوْلُهُ: (خُرُوجًا) إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي النِّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهُ) أَيِ أَبِي حَنِيفَةَ فَإِنَّهُ قَالَ بِوُجُوبِ حُضُورِهِمْ إِيَّاهُ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (غَيْرَ وَاحِدٍ) كَالْغَامِذِيَّةِ وَمَا عَزَّ إِيَّاهُ. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَنَذَبَ حُضُورَ الْجَمْعِ وَالشُّهُودِ إلَخَ) فِي الْعِبَارَةِ مُسَامَحَةٌ وَحَقُّهَا، وَنَذَبَ حُضُورَ الْجَمْعِ مَعَ الشُّهُودِ، هُوَ مُقْتَضَى إِطْلَاقِهِمْ بِإِنْدَالِ الْوَاوِ بَعْدَ وَحَدَفٍ مُطْلَقًا إِيَّاهُ. رَشِيدِي.

□ قَوْلُهُ: (وَمَوْصَى بَعْتُهُ زَنَى بَعْدَ مَوْتِ مَوْصٍ) مَفْهُومُهُ عَدَمُ اسْتِيفَائِهِ إِذَا زَنَى قَبْلَ الْمَوْتِ، وَإِنْ تَأَخَّرَ الْإِسْتِيفَاءُ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَيُنْدَبُ لِلْبَيْتَةِ الْبِدَاءُ بِالرَّجْمِ فَإِنْ كَانَ بِالْإِقْرَارِ بَدْءَ الْإِمَامِ  
 (وَيَحْدُ الرِّقِيقُ) لِلزَّنا وَغَيْرِهِ كَقَطْعٍ أَوْ قَتْلِ أَوْ حَدِّ خَمِيرٍ أَوْ قَذْفِ (سَيِّدُهُ) وَلَوْ أَتْنَى إِنْ عَلِمَ شُرُوطَهُ  
 وَكَيْفِيَّتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ الْإِمَامُ لِيُخْبِرَ مُسْلِمًا «إِذَا زَنْتَ أُمَةً أَحَدِكُمْ فَلْيُحْدِثْهَا» وَخَبَرَ أَبِي دَاوُدَ  
 وَالتَّسَائِي «أَقِيمُوا الْحُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» نَعَمْ، الْمَحْجُوزُ يُقِيمُهُ وَلِيَّهُ وَلَوْ قِيمًا وَبَحَثَ  
 ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بَيْنَ السَّيِّدِ وَقَتْنِهِ عداوةٌ ظَاهِرَةٌ لَمْ يُقِمْنِهِ عَلَيْهِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ أَنَّ الْمُجْبِرَ  
 لَا يُزَوِّجُ حِينَئِذٍ مَعَ عَظِيمِ شَفَقَتِهِ فَالسَّيِّدُ أَوَّلَى وَاسْتَشْكَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ بِأَنَّهُ لَمْ يَحْدِثْهَا إِذَا قَذَفَهُ وَقَدْ  
 يُجَابُ بِأَنَّهُ مُجْرَدُ الْقَذْفِ قَدْ لَا يُؤَلِّدُ عداوةً ظَاهِرَةً وَيُسْنُّ لَهُ بَيْعُ أُمَةٍ زَنْتَ ثَالِثَةً لِيُخْبِرَ فِيهِ وَلَوْ زَنَى  
 ذِمِّيٌّ ثُمَّ حَارَبَ وَأَرْقَ لَمْ يَحْدِثْهَا إِلَّا الْإِمَامُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَمْلُوكًا يَوْمَ زِنَاهُ وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ  
 زَنَى ثُمَّ بَاعَ فَإِنَّ لِلْمُشْتَرِي حَدَّهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَمْلُوكًا حَالَ الزَّنا فَحَلَّ الْمُشْتَرِي مَحَلَّ الْبَائِعِ كَمَا  
 يَحِلُّ مَحَلَّهُ فِي تَحْلِيلِهِ مِنْ إِحْرَامِهِ وَعَدَمِهِ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ لَمَّا زَنَى كَانَ حُرًّا فَلَمْ يَتَوَلَّ حَدَّهُ إِلَّا  
 الْإِمَامُ فَاَنْدَفَعَ اسْتِشْكَالُ الزَّرْكَشِيِّ تِلْكَ بِهِذِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ أَشَارَ لِنَحْوِ مَا ذَكَرْتُهُ.....

□ قَوْلُهُ: (وَيُنْدَبُ) إِلَى قَوْلِهِ فَاَنْدَفَعَ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَقَدْ يُجَابُ إِلَى وَلَيْسَ. □ قَوْلُهُ: (وَيُنْدَبُ لِلْبَيْتَةِ  
 الْبِدَاءُ الْخ) أَيِ ثُمَّ الْإِمَامُ ثُمَّ النَّاسُ أَه. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (بَدْءَ الْإِمَامِ) أَيِ بِالرَّجْمِ ثُمَّ النَّاسُ أَه. مُغْنِي.  
 □ قَوْلُهُ: (كَقَطْعٍ) أَيِ لِلسَّرِقَةِ أَوْ قَتْلِ أَوْ لِلرَّدَّةِ وَالْمُحَارَبَةِ أَه. مُغْنِي.  
 □ قَوْلُهُ (سَيِّدُهُ) أَيِ بِنَفْسِهِ أَوْ نَائِيهِ وَيُسْتَنْتَى مِنْ إِطْلَاقِهِ السَّفِيهِ فَلَا يُقِيمُ الْحَدَّ عَلَى رَقِيْقِهِ كَمَا قَالَ  
 الزَّرْكَشِيُّ لِخُرُوجِهِ عَنْ أَهْلِيَّةِ الْإِسْتِضْلَاحِ وَالْوِلَايَةِ أَه. مُغْنِي. □ قَوْلُهُ (سَيِّدُهُ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ  
 الرِّقِيقُ أَصْلَهُ أَوْ فَرَعَهُ بَانَ اشْتَرَى الْمُكَاتَبُ أَصْلَهُ أَوْ فَرَعَهُ عَشَ وَحَلَبِي. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَتْنَى) أَيِ السَّيِّدُ.  
 □ قَوْلُهُ: (إِنْ عَلِمَ) أَيِ السَّيِّدُ شُرُوطَهُ وَكَيْفِيَّتَهُ أَيِ وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا بِغَيْرِهَا أَه. نِهَاجُهُ. □ قَوْلُهُ: (فَلْيُحْدِثْهَا)  
 عِبَارَةٌ لِلْمَغْنِيِّ فَلْيُحْدِثْهَا وَلَعَلَّه رِوَايَةٌ أُخْرَى. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ الْمَحْجُوزُ) أَيِ مِنْ طِفْلٍ أَوْ سَفِيهِ أَوْ مَجْنُونٍ أَه.  
 مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَاسْتَشْكَلَهُ) أَيِ الْبَحْثُ. □ قَوْلُهُ: (وَيُسْنُّ لَهُ الْخ) وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُبَيِّنَ ذَلِكَ لِمُشْتَرِيهَا أَه.  
 □ قَوْلُهُ: (ثَالِثَةً) أَيِ مَرَّةً ثَالِثَةً أَه. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ أَبْيَعُ) الْأَوَّلَى حَذَفُ الْهَمْزَةِ إِذَا الْإِبَاعَةُ كَمَا فِي  
 الْقَامُوسِ التَّعْرِيفُ لِلْبَيْعِ لَا الْبَيْعُ بِالْفِعْلِ الْمُرَادُ هُنَا. □ قَوْلُهُ: (فِي تَحْلِيلِهِ مِنْ إِحْرَامِهِ) أَيِ إِذَا كَانَ بِلَا إِذْنِ  
 السَّيِّدِ وَعَدَمِهِ أَيِ إِذَا كَانَ بِإِذْنِهِ. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْأَوَّلِ) أَيِ الذَّمِّيِّ وَقَوْلُهُ تِلْكَ أَيِ مَسْأَلَةُ الذَّمِّيِّ وَقَوْلُهُ

□ قَوْلُهُ: (وَيَحْدُ الرِّقِيقُ سَيِّدُهُ) قَالَ الْأُسْتَاذُ الْبُكْرِيُّ فِي الْكَثَرِ وَلَوْ أَتْنَى، وَهُوَ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَى وَمِنْهُ يُعْلَمُ  
 أَنَّهُ فِي غَيْرِ الرَّجْمِ فَهُوَ ظَاهِرٌ أَه. وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى رَجْمِ الرِّقِيقِ إِذَا زَنَى حَالَ الرِّقِّ فَلْيَنْظُرْ مَعَ مَا تَقَدَّمَ قُبِيلَ،  
 وَأَنَّ الْكَامِلَ الزَّانِيَ إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ هَذَا عَلَى مُخَالَفَةِ مَا تَقَدَّمَ أَوْ يَصَوِّرَ بِمَا إِذَا زَنَى حَالَ الْكَامِلِ أَيْضًا ثُمَّ  
 حَارَبَ وَاسْتَرْقَ قَبْلَ الْحَدِّ لَكِنْ هَذَا يُخَالِفُ قَوْلَ الشَّارِحِ وَلَوْ زَنَى ذِمِّيٌّ الْخ. □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَمْلُوكًا  
 يَوْمَ زِنَاهُ وَقَوْلُهُ الْآتِي؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَمْلُوكًا حَالَ الزَّنا) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ عَنَقَ الرِّقِيقُ قَبْلَ الْإِسْتِيفَاءِ  
 كَانَ لِلْسَّيِّدِ اسْتِيفَاؤُهُ فَلْيُرَاجَعْ.

وبهذا يتضح الفرق بين ما مر في المبعوض. وحّد الشركاء للمشتريك على قدر ملكهم ويستنبون في المنكسر وذلك؛ لأنّ السيّد ثمّ لو تزوّج هو والإمام وقع حده في جزء الحرّية وهو مُمتنع بخلاف تزوّج الشركاء هنا فإنّ حدّ كلّ يقع في مجزئه الرّق وغيره المماثل له وقضيّة إطلاقهم جواز استقلال أحدهم بحده حصّته، وإنّ لم تأذن البقية وعليه فهل يضمّنه لو تليف بذلك؛ لأنّه مشروط بسلامة العاقبة كالمعزّر أولاً لأنّه مقدّر مأذون فيه كلّ مُحتمل ومقتضى فرقهم الآتي قريباً بين حدّ الإمام واختائه بالنص والاجتهاد الضمان هنا لأنّ اقتصار كلّ على حصّته أمرٌ مُجتهّد فيه (أو الإمام) لعموم ولايته ومع ذلك الأولى السيّد لثبوت الخبر فيه فلم يُراع مخالّفه (فإنّ تنازعا) فيمن يتولّاه (فالأصحّ الإمام) لعموم ولايته (و) الأصحّ (أنّ السيّد يُغرّبه) كما يجلّده؛ لأنّ التّغريب من جملة الحدّ المذكور في الخبر (و) الأصحّ (أنّ المكاتب) كتابةً صحيحة (كحرّ) فلا يحلّده إلا الإمام وإنّ عجز أخذاً ممّا تقرّر في ذمّي زنى ثمّ حارب وأرقّ اعتباراً بحال الزّنا (و) الأصحّ (أنّ السيّد) (الكافر والفاسق والمكاتب) والجاهل العارف بما مرّ.....

بهذه أي مسألة العبد اه. ع ش. قود: (وبهذا يتضح الفرق إلخ) فيه توفّ. قود: (وحّد الشركاء إلخ) عطف على ما مرّ. قود: (ويستنبون إلخ) أي أحدهم أو غيرهم اه. مُعني. قود: (وغيره المماثل له) قد يقال لكانه ملك غيره اه. سم. قود: (جواز استقلال إلخ) خبر (وقضيته إلخ). قود: (بالنص والاجتهاد) نشر على ترتيب اللَّفّ. قود: (الضمان إلخ) خبر (ومقتضى فرقهم). قود: (لعموم ولايته) إلى قوله كما مرّ في المُعني إلّا قوله فلم يُراع مخالّفه. قود: (ومع ذلك الأولى السيّد) كذا في النهاية وقال الرّشيد أي إذا لم يُنازعه الإمام بقرينة ما بعده وصرّح به في الروضة اه. قود: (لثبوت الخبر فيه) ولأنّه استمرّ مُعني وسمّ.

قود (سن): (فإنّ تنازعا) أي الإمام والسيّد اه. مُعني. قود: (فيمن يتولّاه) أي حدّ الرقيق.

قود (سن): (الإمام) أي يحلّده الإمام الأعظم أو نائبه اه. مُعني.

قود (سن): (وأنّ السيّد يُغرّبه إلخ) لا يخفى ما في عطفيه على الإمام المفيد لتفريع توضيحه على التّنازع. قود: (كما يجلّده) إلى قوله كما نقله في النهاية إلّا قوله وإنّ عجز إلى المثني. قود: (في الخبر) أي خبر «أقيموا الحدود على ما ملكتم أيمانكم».

(تنبيه): مؤنة تغريب الرقيق في بيت المال فإنّ فقد فعلى السيّد وعليه مؤنته في زمن التّغريب وقيل في بيت المال اه. مُعني. قود: (فلا يحلّده إلا الإمام) أي لإخروجه عن قبضة السيّد بالكتابة الصحيحة أمّا المكاتب كتابةً فاسدة فكالمثني اه. مُعني. قود: (وإنّ عجز) أي فرق قبل استيفاء الحدّ اه. مُعني.

قود (سن): (والمكاتب) بفتح المُثناة أي كتابةً صحيحة أخذاً ممّا قبله اه. ع ش. قود: (بما مرّ) أي

قود: (وغيره المماثل له) قد يقال لكانه ملكه غيره.

(يُحْدُون عَيْدَهُم) لِعُمُومِ الْخَبَرِ الثَّانِي وَالْأَصَحُّ أَنَّ إِقَامَتَهُ مِنَ السَّيِّدِ إِنَّمَا هِيَ بِطَرِيقِ الْمَلِكِ لِعَرَضِ  
الاستصلاح كالفصد والحجامة ومن ثَمَّ حَدَّهُ بَعْلِيهِ بِخِلَافِ الْقَاضِي. وَالْمُسْلِمُ الْمَمْلُوكُ  
لِكَافِرٍ يَحْدُهُ الْإِمَامُ كَمَا مَرَّ دُونَ سَيِّدِهِ كَمَا نَقَلَاهُ وَأَقْرَأَهُ خِلَافًا لِلأَذْرَعِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَرُّ مَلِكُهُ عَلَيْهِ  
فَلَا اسْتِصْلَاحَ مِنْهُ وَنَازَعَ كَثِيرُونَ فِي الْمُكَاتِبِ وَبَنَوْا عَلَيْهِ أَنَّ مَنْ مَلَكَ قِتًا بِيَعُضِهِ الْخُرَّ لَا يَحْدُهُ  
لِأَنَّهُ لَيْسَ خُرًّا كُلَّهُ وَالْمَعْتَمَدُ مَا ذَكَرَهُ فِي الْمُكَاتِبِ وَالْمُبْعُضُ أَوْلَى مِنْهُ؛ لِأَنَّ مَلِكَهُ تَامٌّ تَجِبُ  
فِيهِ الزَّكَاةُ وَغَيْرُهَا بِخِلَافِ مَلِكِ الْمُكَاتِبِ (و) الْأَصَحُّ (أَنَّ السَّيِّدَ يُعَزِّرُهُ) لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا  
يَحْدُهُ وَكَوْنُ التَّعْزِيرِ غَيْرَ مَضْبُوطٍ بِخِلَافِ الْحَدِّ لَا يُؤْثِّرُ؛ لِأَنَّهُ مَجْتَهِدٌ فِيهِ كَالْقَاضِي إِمَّا لِحَقِّ  
نَفْسِهِ فَيَجُوزُ قَطْعًا (و) أَنَّهُ (يَسْمَعُ الْبَيِّنَةَ) وَتَرْكِتُهَا (بِالْعُقُوبَةِ).....

مِنْ شُرُوطِ الْحَدِّ وَكَيْفِيَّتِهِ..

• قول (سَيِّدُهُ) (يَحْدُون عَيْدَهُم) أَي إِذَا لَمْ يُنَازِعْهُمْ الْإِمَامُ وَلَا فَالْإِمَامُ أَوْلَى أَه. مِنْهَجٌ. • قَوْلُهُ: (لِغُمُومِ  
الْخَبَرِ الثَّانِي) أَي «أَقِيمُوا الْحُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْخَبَرَ الْأَوَّلَ عَامٌّ أَيْضًا بِالنِّسْبَةِ  
إِلَى الْمَالِكِ فَلَمْ يَقْدِرْ الْخَبَرُ الثَّانِي. • قَوْلُهُ: (وَالْمُسْلِمُ الْمَمْلُوكُ الْإِنِّ) اسْتِثْنَاءٌ مَعْنَى مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَأَنَّ  
الْكَافِرَ الْإِنِّ أَه. ع. ش. • قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَي فِي شَرْحِ وَاسْتَوْفِيهِ الْإِمَامُ الْإِنِّ. • قَوْلُهُ: (كَمَا نَقَلَاهُ الْإِنِّ) أَي  
دُونَ سَيِّدِهِ. • قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِلأَذْرَعِيِّ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ كَمَا نَقَلَاهُ وَأَقْرَأَهُ لَا لِمَا قَبْلَهُ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَمَحَلُّ  
الْخِلَافِ فِي الْكَافِرِ إِذَا كَانَ عَبْدُهُ كَافِرًا أَمَّا إِذَا كَانَ مُسْلِمًا فَلَيْسَ لَهُ إِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَيْهِ بِحَالٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ  
كَيْجٍ وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ: إِنَّهُ الْأَصَحُّ الْمُخْتَارُ أَه. وَبِذَلِكَ يَنْحَلُّ تَوَقُّفُ السَّيِّدِ عَمَرٍ حَيْثُ قَالَ بَعْدَ ذِكْرِ عِبَارَةِ  
الْمُغْنِيِّ مَا نَصَّهُ: قَوْلُهُ: وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْإِنِّ هَذَا يُخَالِفُ مَا فِي التَّخْفَةِ فَلْيَحَرِّزْ فَلَعَلَّ فِي الْعِبَارَةِ سَقَطًا أَوْ  
اخْتَلَفَ كَلَامُ الْأَذْرَعِيِّ أَه. فَإِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى إِزْجَاعِ قَوْلِ الشَّارِحِ خِلَافًا الْإِنِّ إِلَى مَا قَبْلَ قَوْلِهِ كَمَا نَقَلَاهُ  
الْإِنِّ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَا يُقَرُّ الْإِنِّ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ دُونَ سَيِّدِهِ. • قَوْلُهُ: (فِي الْمُكَاتِبِ) أَي فِي حَدِّهِ لِمَمْلُوكِهِ.

• قَوْلُهُ: (وَبَنَوْا عَلَيْهِ) أَي عَلَى النَّزَاعِ. • قَوْلُهُ: (مَا ذَكَرَهُ) أَي الْمُصَنِّفُ فِي الْمُكَاتِبِ مِنْ حَدِّهِ لِمَمْلُوكِهِ  
وَالْمُبْعُضُ أَوْلَى مِنْهُ أَي مِنَ الْمُكَاتِبِ فِي حَدِّهِ لِمَمْلُوكِهِ. • قَوْلُهُ: (لِحَقِّ اللَّهِ) إِلَى قَوْلِهِ لَكِنْ بَحَثْ فِي  
النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ. • قَوْلُهُ: (لِحَقِّ اللَّهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَلِحَقٍّ غَيْرِهِ أَه. سَمِ عِبَارَةٌ ع. ش. وَبَقِيَ حَقُّ  
غَيْرِهِ كَأَنَّ سَبَّ شَخْصًا أَوْ ضَرْبَهُ ضَرْبًا لَا يَوْجِبُ ضَمَانًا وَيَتَّبَعِي الْحَاقَهُ بِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فَيُعَزِّرُهُ السَّيِّدُ عَلَى  
الْأَصَحِّ أَه. وَلَعَلَّهُ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى مَا فِي الْمُغْنِيِّ عِبَارَتُهُ.

(تَنْبِيْهٌ): مَحَلُّ الْخِلَافِ فِي حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى أَمَّا حُقُوقُ نَفْسِهِ وَكَذَا حُقُوقُ غَيْرِهِ فَيَسْتَوْفِيهَا قَطْعًا أَه.

• قَوْلُهُ: (لَا يُؤْثِّرُ فِيهِ) أَي فِي قِيَاسِ التَّعْزِيرِ عَلَى الْحَدِّ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَي السَّيِّدُ يَجْتَهِدُ فِيهِ أَي فِي  
التَّعْزِيرِ. • قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ يَسْمَعُ الْبَيِّنَةَ وَتَرْكِتُهَا الْإِنِّ) وَلَا بُدَّ كَمَا فِي الرِّوَاةِ وَأَصْلُهَا مِنْ عِلْمِهِ بِصِفَاتِ  
الشُّهُودِ وَأَحْكَامِ الْحُدُودِ، وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا بِغَيْرِهَا فَلَوْ سَمِعَ الْبَيِّنَةَ بِزَنَاهُ عَالِمًا بِأَحْكَامِهَا أَوْ قَضَى بِمَا

• قَوْلُهُ: (لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى) قَالَ فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَلِحَقٍّ غَيْرِهِ.

المقتضية للحد أو التعزير أي بموجبها لملكه الغاية فالوسيلة أولى وقضيته أنه لا فرق هنا أيضًا بين الكافر والمكاتب وغيرهما لكن بحث جمع اختصاص سماعها بالحر العذل العارف بصفات الشهود وشروطهم وأحكام العقوبة زاد بعضهم الذكورة وفيه نظر (والرجم) الواجب في الزنا يكون (بذل) أي طين متحجر (و) نحو خشب وعظم والأولى كونه بنحو (ججارة معتدلة) بأن يكون كل منها يمثل الكف نعم، يحرم بكبير مذكف لتفويته المقصود من التكيل وبصغير ليس له كبير تأثير لطول تعذيبه ونازع فيه البلقيني ليخبر مسلم في قصة ما عير أنهم رموه بما وجدوه حتى بالجلاميد وهي الحجارة الكبار ويجاب بأنها تصدق بالمعتدل المذكور بل قولهم: فاشتد واشتدنا خلفه حتى أتى عرض الحرة فانتصب لنا فرميناها بجلاميد الحرة حتى سكن فيه دليل على أن تلك الجلاميد لم تكن مذكفة وإلا لم يعددوا الرمي بها إلى أن سكن والأولى أن لا يتعد عنه فيخطئه ولا يدنو منه فيؤلمه أي إلاما يؤدي إلى سرعة التدفیف، وأن يتوفى الوجه.....

شاهد من زناه جاز وخرج بكونه عالما بأحكام البينة ما لو لم يكن عالما بها فلا يسمعها لعدم أهليته لسماعها اه. مغني وروض مع شرحه. قود: (المقتضية) بكسر الضاد. قود: (أي بموجبها) بكسر الجيم أي ما يوجب الحد والتعزير والمراد بالغاية هنا الحد والتعزير اه. كزدي والأولى أي ما يوجب العقوبة إلخ. قود: (فالوسيلة) أي البينة ع ش ومغني. قود: (وقضيته إلخ) عبارة المغني وقال الزركشي إطلاق المصنف السيد بعد ذكره الكافر والمكاتب يؤهم طرد ذلك فيهم، وهو ممنوع وقد صرح الرافعي وغيره باختيار الأهلية في سماع البينة وعلى هذا فيخرج الفاسق والمكاتب اه. وقال شينخي: المراد بأن يكون فيه أهلية سماع البينة أن يعرف أحكام الحدود وصفات الشهود وعلى هذا فيسمعها الفاسق وغيره، وهو ظاهر كلام الشينخين اه. قود: (وقضيته) أي كلام المصنف. قود: (أنه لا فرق إلخ)، وهو المعتد اه. نهاية وتقدم عن المغني مثله. قود: (هنا) أي في سماع البينة أيضًا أي كالحد. قود: (وفيه نظر) أي في البحث المذكور. قود: (الواجب في الزنا) إلى قوله ولا ينافيه في النهاية إلا قوله (وأن يخلو والاتقاء ببله). قود: (أي طين) إلى قوله: ونازع في المغني. قود: (من التكيل) بيان للمقصود. قود: (ونازع فيه البلقيني) إلى قوله تصدق إلخ عبارة النهاية: وما في خبر مسلم في قصة إلخ غير مناف لذلك لصديقها إلخ. قود: (ونازع فيه البلقيني) وقال يؤمى بالخفيف والثقل على حسب ما يجده الرامي اه. مغني. قود: (ويجاب) أي عن استدلاله بالخبر بأنها أي الجلاميد. قود: (بل قولهم) أي الصحابة الراجمين لِماعز. قود: (عرض الحرة) وهي اسم جبل في المدينة اه. ع ش. قود: (دليل إلخ) خبر (بل قولهم إلخ). قود: (والأولى) إلى قوله: وظاهر المتن في المغني إلا قوله أي إلاما يؤدي لسرعة التدفیف وقوله ويعد إلى المتن. قود: (والأولى أن لا يتعد عنه إلخ) قال المازدي والأولى لمن حضره أن يرحمه إن رجم بالبينة، وأن يمسك عنه إن رجم بالإقرار اه. مغني.

إِذْ جَمِيعُ بَدَنِهِ مَحَلٌّ لِلرَّجَمِ، وَأَنْ يُحْلَى وَالْإِثْقَاءُ بِيَدِهِ وَتُعْرَضُ عَلَيْهِ التَّوْبَةُ لِتَكُونَ خَاتَمَةً أَمْرِهِ وَلِتُسْتَرَّ عَوْرَتُهُ وَجَمِيعُ بَدَنِهَا وَيُؤْمَرُ بِصَلَاةٍ دَخَلَ وَقْتُهَا وَيُجَابُ لِشُرْبٍ لَا أَكَلَ وَلِصَلَاةٍ رَكَعَتَيْنِ وَيُجَهَّزُ وَيُدْفَنُ فِي مَقَابِرِنَا وَيُعْتَدُ بِقَتْلِهِ بِالسَّيْفِ لَكِنْ فَاتَ الْوَاجِبُ (وَلَا يُخْفَرُ لِلرَّجُلِ) عِنْدَ رَجْمِهِ وَإِنْ ثَبَتَ زَنَاهُ بَبَيِّنَةٍ وَظَاهَرُ الْمَتْنِ امْتِنَاعُ الْحَفْرِ لِكُنْهُ جَرَى فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ عَلَى التَّخْيِيرِ؛ لِأَنَّهُ صَحَّحَ أَنَّ مَا عِزَّاءَ حُفِرَ لَهُ وَأَنَّهُ لَمْ يُخْفَرْ لَهُ وَاخْتَارَهُ الْبُلْقَيْنِي وَجَمَعَ بِأَنَّهُ حُفِرَ لَهُ أَوْ لَا حُفْرَةً صَغِيرَةً فَهَرَبَ مِنْهَا فَاتَّبَعُوهُ حَتَّى قَتَلُوهُ بِالْحَوْزَةِ كَمَا مَرَّ وَلَا يُنَافِيهِ مَا فِي رِوَايَةِ حُفِرَ إِلَى صَدْرِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُطْلَعُ مِنْهَا وَيَهْرَبُ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْحَفْرِ وَتُزَوَّلُ فِيهَا رُءُوسُ التُّرَابِ عَلَيْهِ حَتَّى لَا يَتِمَكَّنَ مِنَ الْخُرُوجِ (وَالْأَصَحُّ اسْتِخْبَانُهُ لِلْمَرَأَةِ) بِحَيْثُ يَلْتَمِسُ صَدْرُهَا (إِنْ ثَبَتَ) زَنَاهَا (بَبَيِّنَةٍ) أَوْ لِعَانٍ كَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقَيْنِي لِقَوْلِهِ تَنْكِيْفٌ لَا إِقْرَارٍ لِإِمْكِنَتِهَا الْهَرَبُ إِنْ رَجَعَتْ وَثُبُوتُ الْحَفْرِ فِي الْغَايِدِيَّةِ مَعَ أَنَّهَا كَانَتْ مُقَرَّرَةً لِيَبَانَ الْجَوَازُ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَمْ يَخْفَرْ لِلْجُهَنِّيَّةِ وَكَانَتْ مُقَرَّرَةً أَيْضًا (وَلَا يُؤْخَرُ الرَّجْمُ لِمَرْضٍ) يُزْجَى بُرْؤُهُ (وَحَوْزٌ وَتَزِيدُ مُفْرَطَيْنِ)؛ لِأَنَّ نَفْسَهُ مُسْتَوْفَاةٌ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ (وَقِيلَ يُؤْخَرُ) أَيِ نَذْبًا (إِنْ ثَبَتَ بِالْقِرَاءِ)؛ لِأَنَّهُ بِسَبِيلٍ مِنَ الرَّجُوعِ وَيُزَادُ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ أَمَّا مَا لَا يُزْجَى بُرْؤُهُ فَلَا يُؤْخَرُ لَهُ قَطْعًا عَلَى زِنَاعٍ فِيهِ

• فَوَدَّ: (إِذْ جَمِيعُ بَدَنِهِ إلخ) عِلَّةٌ لِعَدَمِ الْحُرْمَةِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ وَالْأَوَّلَى إلخ اهـ. كُزِدِي. • فَوَدَّ: (وَأَنْ يُحْلَى وَالْإِثْقَاءُ بِيَدِهِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى وَلَا يُزْبَطُ وَلَا يُقَيَّدُ اهـ. وَعِبَارَةُ الْكُزْدِي وَالرَّوَاثِي فِي قَوْلِهِ (وَالْإِثْقَاءُ) بِمَعْنَى (مَعَ) فَالْإِثْقَاءُ مَفْعُولٌ مَعَهُ وَالْمَعْنَى وَالْأَوَّلَى أَنْ يُحْلَى مِنْ أَنْ يَتَّقِيَ نَفْسَهُ بِيَدِهِ يَعْنِي لَا يُزْبَطُ اهـ. • فَوَدَّ: (وَتُعْرَضُ عَلَيْهِ التَّوْبَةُ) أَيِ مَعَ ذَلِكَ إِذَا تَابَ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْحُدُودُ اهـ. ع ش. • فَوَدَّ: (وَلِتُسْتَرَّ إلخ) أَيِ وَجُوبًا اهـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَيُجَابُ لِشُرْبٍ) أَيِ وَجُوبًا اهـ. ع ش. • فَوَدَّ: (لَا أَكَلَ) أَيِ لَأَنَّ الشُّرْبَ لِعَطَشٍ سَابِقٍ وَالْأَكْلَ لِشَبَعٍ مُسْتَقْبَلٍ اهـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَلِصَلَاةٍ رَكَعَتَيْنِ) أَيِ يُجَابُ لِذَلِكَ نَذْبًا فِيمَا يَظْهَرُ اهـ. ع ش. • فَوَدَّ: (وَيُجَهَّزُ إلخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَلِلْمَقْتُولِ حَدًّا بِالرَّجْمِ أَوْ غَيْرِهِ حُكْمٌ مَوْثِقٌ الْمُسْلِمِينَ مِنْ غُسْلِ وَتَكْفِينِ وَصَلَاةٍ وَغَيْرِهَا كِتَارِكِ الصَّلَاةِ إِذَا قُتِلَ اهـ. • فَوَدَّ: (وَأَنْ ثَبَتَ زَنَاهُ بَبَيِّنَةٍ) كَمَا فِي الرَّوْضَةِ وَأَصْلُهَا وَقَصَلَ الْمَاوَزْدِي وَالشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ بَيَّنَ أَنَّ يَثْبُتَ زَنَاهُ بَبَيِّنَةٍ فَيَسُنُّ أَنْ يُخْفَرُ لَهُ حُفْرَةٌ يَنْزِلُ فِيهَا إِلَى وَسَطِهِ لِتَمْنَعَهُ مِنَ الْهَرَبِ أَوْ بِإِقْرَارٍ فَلَا يُسُنُّ اهـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَأَنَّهُ لَمْ يُخْفَرْ لَهُ) أَيِ وَصَحَّ أَنَّهُ إلخ. • فَوَدَّ: (وَاخْتَارَهُ) أَيِ التَّخْيِيرِ. • فَوَدَّ: (وَجَمَعَ) أَيِ الْبُلْقَيْنِي بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ. • فَوَدَّ: (فَهَرَبَ مِنْهَا) أَيِ فَلَمَّا رُجِمَ هَرَبَ مِنْهَا اهـ. نِهَابَةٌ. • فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيِ ذَلِكَ الْجَمْعُ وَقَوْلُهُ لِأَنَّهُ إلخ عِلَّةٌ لِعَدَمِ الْمُنَافَاةِ. • فَوَدَّ: (بِحَيْثُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُزَادُ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ لِعَانٍ كَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقَيْنِي وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ بِعُكَاالٍ فِي النَّهَابَةِ إِلَّا قَوْلَهُ عَلَى زِنَاعٍ. • فَوَدَّ: (وَتُثْبُوتُ الْحَفْرِ إلخ) رَدٌّ لِلدَّلِيلِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ.

• فَوَدَّ: (بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَمْ يَخْفَرْ لِلْجُهَنِّيَّةِ وَكَانَتْ مُقَرَّرَةً أَيْضًا) قَدْ يُعَكَّسُ فَيَقَالُ الْحَفْرُ فِي الْغَايِدِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ وَتَزَكُّهُ فِي الْجُهَنِّيَّةِ لِيَبَانَ الْجَوَازُ لِلتَّلَزُّكِ.

وكذا لو ارتد أو تحتم قتلُه في المحاربة نعم، يؤخَّر لَوْضِع الحملِ والفِطامِ كما قدَّمه في الجراح ولزوالِ جُثُونِ طَرَأَ بعدَ الإقرارِ (ويؤخَّرُ الجلدُ لِمَرَضٍ) أو نحو جُرح يُزجى بُزؤه منه أو لكونها حاملاً؛ لأنَّ القصدَ الرَّدْعُ لا القتلُ (فإن لم يُزج بُزؤه جلد) إذ لا غاية تُنْتَظَرُ (لا بسوط) لِقَلَّ يَهْلِك (بل) بنحوِ نِعالٍ وتوقَّفَ البُلْقِينِي فيما أَلَمَ العِشْكَالِ وأطرافِ ثيابٍ و (بعشكالٍ) بكسرِ العينِ أشهرُ من فتحها وبالمثلثة أي عُرْجُونٍ (عليه مائةُ عُصْنٍ) وهي الشَّمارِيخُ فيضْرَبُ به الحُرُّ مَرَّةً لِيُخْبِرَ أَبِي دَاوُدَ بذلك (فإن كان) عليه (خمسُونَ) عُصْنًا (ضُرِبَ به مَرَّتَيْنِ) لِيَكْمِلَ المِائَةَ وعلى هذا القياسُ فيه وفي القُرْنِ (وتَمَسَّهُ الأَغْصَانُ) جميعاً (أو يَنْكِسُ بعضها على بعضٍ لِيَنَالَهُ بعضُ الأَلَمِ) لِقَلَّ تَتَعَطَّلُ حِكْمَةُ الجلدِ من الزَّجْرِ وبه فارقُ الاكتفاء في الأيمانِ بضَرْبٍ لا يُؤْلِمُ على تَنَاقُضٍ فيه؛ لأنَّ مَبْنَاهَا على العُزْفِ وغيرِ المؤْلِمِ يُسَمَّى ضَرْبًا عُرْفًا أما إذا لم تَمَسَّهُ ولم يَنْكِسِ بعضها على بعضٍ أو شكَّ في ذلك فلا يكفي (فإن بَرَأَ) بفتحِ الرَّاءِ

قوله: (وكذا) أي لا يؤخَّرُ قَطْعًا. قوله: (نعم) إلى قوله وبعشكالٍ في المغني. قوله: (يؤخَّر لَوْضِع الحملِ) فلو أُقيِمَ عليها الحدُّ حَرَمٌ واعتدَّ به ولا شيء في الحملِ؛ لأنَّه لم يَتَحَقَّقْ حَيَاتُه، وهو إمَّا يُضْمَنُ بالعَرَّةِ إذا انفصلَ في حَيَاةِ أمِّه وأما ولَدُها إذا ماتَ لِعَدَمِ مَنْ يُرَضِّعُه فَيَبْغِي ضَمَانُه؛ لأنَّه بَقِيْلُ أمِّه أثَلَفَ ما هو غِذاءٌ له أخذاً مِنَّا قالوه فيما لو ذَبَحَ شاةً فَمَاتَ وَلَدُها هـ. ع ش. قوله: (لَوْضِع الحملِ إلخ) سواء كان الحملُ مِن زنا أو غيره هـ. مغني. قوله: (ولزوالِ جُثُونِ إلخ) يعني إذا أَقْرَ بِالزَّنا ثم جُنَّ لا يُحَدِّثُ في جُثُونِه بل يؤخَّرُ حتَّى يَفِيْقَ؛ لأنَّه قد يَرْجِعُ بِخِلَافِ ما لو ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ ثم جُنَّ هـ. مغني. قوله: (أو نحو جُرح) عبارةُ المغني وفي مَعْنَى المَرِيضِ الثَّقَساءِ وَمَنْ به جُرحٌ أو ضَرْبٌ هـ. قوله: (يُزجى بُزؤه) كالْحَمَى والصُّدَاعِ هـ. مغني. قوله: (سني) (فإن لم يُزج بُزؤه إلخ) أي كَرَمَانَةٍ أو كان نَضْوًا هـ. مغني. قوله: (بل بنحوِ نِعالٍ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ. قوله: (وتوقَّفَ البُلْقِينِي إلخ) عبارةُ المغني، وإن نازَعَ البُلْقِينِي في الضَرْبِ بالنِّعالِ هـ. قوله: (وأطرافِ الثيابِ) عَطَفَ على نِعالٍ.

قوله: (سني) (بعشكالٍ) وهو الذي يَكُونُ فيه البَلْحُ بِمَنْزِلَةِ العُنُقودِ مِنَ الكَرَمِ هـ. مغني. قوله: (أي عُرْجُونٍ)، هو العِشْكَالُ إذا يَبَسَ والعِشْكَالُ، هو الرُّطْبُ فَكَانَ يَبِّنُ بهذا التَّفْسِيرِ المُرادُ مِنَ العِشْكَالِ هنا هـ. رَشِيدِي. قوله: (وهي إلخ) أي العُرْجُونُ أو العِشْكَالُ والثَّانِيَةُ لِرِعايَةِ الخَبَرِ. قوله: (فيضْرَبُ) إلى قولِ المَثْنِ وإذا جَاءَ الإمامُ في المغني إلَّا قولُه وكسرها، وقولُه على تَنَاقُضٍ فيه وقولُه مع الحبسِ. قوله: (سني) (ضُرِبَ به مَرَّتَيْنِ) أي وإن كان رَقِيقًا ضُرِبَ به مَرَّةً واحدةً هـ. قوله: (فيه) أي الحُرُّ. قوله: (أما إذا لم تَمَسَّهُ) إلى قولِه، وإمَّا ضَمِنَ في النَّهْيَةِ إلَّا قولُه أو شكَّ وقولُه مع الحبسِ.

قوله: (طَرَأَ بَعْدَ الإقرارِ) يُفْهَمُ أَنَّهُ لا تَأْخِيرَ لَوْ ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ.



وكسرها بعد ضربه بذلك (أجزأه) وفارق معضوباً حُجَّ عنه ثم شُفِيَ بأن الحدودَ مَبْنِيَّةٌ على الدَّزْءِ أو قبله حُدَّ كالأصْحَاءِ قطعاً أو في أثنايه اغْتَدَّ بما مضى وحُدَّ الباقي كالأصْحَاءِ (ولا جَلْدٌ في حرٍّ ويزيد مُفَرِّطِينَ) بل يُؤَخَّرُ مع الحبسِ لوقت الاعتدالِ ولو ليلاً وكذا قطع السرقة بخلاف القود وحُدَّ القذف لأنهما حقٌّ آدميٍّ واستثنى الماوردِيّ والرويانِيّ مَنْ بَيَّلِدَ لا يَنْفَكُ حرُّه أو بَرْدُه فلا يُؤَخَّرُ ولا يُنْقَلُ لِمُعْتَدِلَةٍ لِتَأْخِرَ الحُدَّ والمَشَقَّةُ ويُقَابَلُ إِفْرَاطُ الزَّمنِ بتخفيف الضَّرْبِ ليسلَمَ من القتلِ (وَإِذَا جَلَّدَ الإمامُ) وَأَوْ نَائِبُهُ (فِي مَرَضٍ أَوْ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ) أَوْ نَضَوُ خَلْقٍ لَا يَحْتَمِلُ الشَّيَاطِ (فَلَا ضَمَانَ عَلَى النَّصِّ) لِحُصُولِ التَّلَفِ مِنْ وَاجِبٍ أَقِيمَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا ضَمِنَ مَنْ خُتِنَ فِي ذَلِكَ بِالذِّبَةِ لِثُبُوتِ قَدْرِ الْجَلْدِ بِالنَّصِّ وَالْخِتَانِ بِالاجْتِهَادِ فَكَانَ مَشْرُوطاً بِسَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ كَالْتَعْزِيرِ وَاسْتَشْكَلَ الزَّرْكَشِيُّ مَا ذُكِرَ فِي النَّصِّ وَقَالَ الظَّاهِرُ وَجُوبُ الضَّمَانِ لَأَنَّ جَلْدَهُ مِثْلُهُ بِالْعُشْكَالِ لَا بِالسَّيَاطِ (فَيَقْتَضِي) هَذَا النَّصُّ (أَنَّ التَّأْخِيرَ مُسْتَحَبٌّ)، وَهُوَ كَذَلِكَ عِنْدَ الْإِمَامِ لِكُنْهَ صَحَّحَ فِي الرُّوْضَةِ وَجُوبَهُ وَعَلَيْهِ لَا ضَمَانَ أَيْضًا وَعَاطَمَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَنَقَلَهُ عَنْ جَمْعٍ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ ابْنِ الْمُثَنِّيرِ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمَرِيضَ لَا يُجْلَدُ حَتَّى يَصْبَحَ وَصَوَّبَ الْبُلْقِينِي حَمَلَ الْأَوَّلِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْجَلْدُ فِي ذَلِكَ لَا يُهْلِكُ غَالِبًا وَلَا كَثِيرًا وَالْوَجُوبُ عَلَى خِلَافِهِ.

قَوْلُ (سَنِي): (أَجْزَأَهُ) أَيِ الضَّرْبِ بِهِ وَلَا يُعَادُ قَلْوُ ضَرْبٍ بِمَا ذُكِرَ مَنْ يُرْجَى بُرْؤُهُ فَبَرَأَ لَمْ يُجْزِهِ وَيُخَيَّرُ مَنْ لَهُ قَذْفٌ عَلَى مَرِيضٍ بَيْنَ الضَّرْبِ بِعُشْكَالٍ وَنَحْوِهِ وَبَيْنَ الصَّبْرِ إِلَى بُرْئِهِ اهـ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (أَوْ قَبْلَهُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بَعْدَ ضَرْبِهِ.

قَوْلُ (سَنِي): (مُفَرِّطِينَ) أَيِ شَدِيدَيْنِ اهـ مُعْنَى. قَوْلُهُ: (مَعَ الْحَبْسِ) وَلَا يُحْبَسُ عَلَى الرَّاجِحِ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِهِ تَعَالَى كَمَا صَرَّحُوا فِي بَابِ اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ اهـ. نِهَايَةُ. قَوْلُهُ: (لَوْ قُتِلَ الْإِعْتِدَالُ) مُتَعَلِّقٌ بِ(يُؤَخَّرُ). قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْقُودِ وَحُدِّ الْقَذْفِ) أَيِ فَلَا يُؤَخَّرَانِ اهـ. نِهَايَةُ. قَوْلُهُ: (لِلْمُعْتَدِلَةِ) أَيِ مِنَ الْبِلَادِ.

قَوْلُ (سَنِي): (وَإِذَا جَلَّدَ الْإِمَامُ إلخ) خَرَجَ بِهِ السَّيِّدُ فَلَا يَضْمَنُ رَقِيقَهُ جَزْماً اهـ. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (أَوْ نَضَوُ خَلْقٍ) بِكَسْرِ التَّوْنِ وَسُكُونِ الضَّادِ أَيِ ضَعِيفَ الْبَدَنِ. قَوْلُهُ: (لِحُصُولِ التَّلَفِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤَيِّدُهُ فِي الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَيِ الْمَرَضِ أَوْ الْحَرِّ أَوْ الْبَرْدِ. قَوْلُهُ: (فَكَانَ) أَيِ الْخِتَانِ. قَوْلُهُ: (وَاسْتَشْكَلَ الزَّرْكَشِيُّ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَاقْتِصَارُ الْمُصَنِّفِ عَلَى عَدَمِ الضَّمَانِ فِي الْحَرِّ وَالْبَرْدِ وَالْمَرَضِ قَدْ يُشْعِرُ بِوَجُوبِهِ إِذَا كَانَ الزَّانِي نَضَوُ الْخَلْقِ لَا يَحْتَمِلُ السَّيَاطِ فَجَلَّدَهُ بِهَا قَمَاتٌ، وَهُوَ الظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ؛ لَأَنَّ جَلْدَهُ مِثْلُهُ إلخ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ كَذَلِكَ إلخ) عِبَارَةُ التَّهْيِئَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ الْمُتَمَتِّدُ كَمَا صَحَّحَ فِي الرُّوْضَةِ وَجُوبُهُ وَعَلَيْهِ فَلَا ضَمَانَ أَيْضًا اهـ. قَوْلُهُ: (وَاعْتَمَدَهُ) أَيِ وَجُوبِ التَّأْخِيرِ اهـ. مُعْنَى وَكَذَا الضَّمِيرُ فِي نَقْلِهِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ: حَمَلَ الْأَوَّلِ أَيِ مَا اقْتَضَاهُ التَّقْصُّ مِنَ الْإِسْتِحْبَابِ. قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَيِ الْمَرَضِ أَوْ الْحَرِّ أَوْ الْبَرْدِ.

قَوْلُهُ: (لَكِنَّهُ صَحَّحَ فِي الرُّوْضَةِ وَجُوبَهُ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر وَقَوْلُهُ وَعَلَيْهِ لَا ضَمَانَ كَتَبَ عَلَيْهِ لَا ضَمَانَ م ر.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ حَدِّ الْقَذْفِ

من حَدٍّ مَنَعَ لِمَنْعِهِ مِنَ الْفَاحِشَةِ أَوْ قَذَرٍ؛ لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدَّرَهُ فَلَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ (الْقَذْفُ)، هُوَ هُنَا الرَّمْيُ بِالزُّنَا فِي مَعْرِضِ التَّعْيِيرِ لَا الشَّهَادَةِ، وَهُوَ لِرَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ، وَإِنْ أَوْجَبَ التَّعْيِيرُ لَا الْحَدَّ فِيمَا يَظْهَرُ وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ وَإِنَّمَا وَجِبَ الْحَدُّ بِهِ دُونَ الرَّمْيِ بِالْكُفْرِ لِقُدْرَةِ هَذَا عَلَى نَفْيِ مَا رُمِيَ بِهِ بِأَنْ يُجَدَّدَ كَلِمَةُ الْإِسْلَامِ وَمَرَّتْ تَفَاصِيلُ الْقَذْفِ فِي اللَّعَانِ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ حَدِّ الْقَذْفِ)

□ قَوْلُهُ: (مِنْ حَدٍّ) إِلَى قَوْلِهِ وَتَغْلِيظًا فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ (أَي وَإِنْ) إِلَى وَإِنَّمَا وَجِبَ وَقَوْلُهُ، وَإِنْ أَيْمَ وَقَوْلُهُ وَبِهِ فَازَقَ إِلَى وَكَذَا مُكْرَمُهُ وَقَوْلُهُ مَعَ عَدَمِ الْإِثْمِ، وَقَوْلُهُ أَوْ وَلَدٍ غَيْرِهِ وَإِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ (أَي وَإِنْ) إِلَى، وَإِنَّمَا وَجِبَ وَقَوْلُهُ وَقَدْ يُؤْخَذُ إِلَى الْمَثَنِ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ حَدٍّ) الْخ) أَي مَأْخُودٌ مِنْهُ لُغَةً أ. ه. ع ش. □ قَوْلُهُ: (لِمَنْعِهِ) أَي الْحَدَّ الشَّرْعِيَّ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ الْفَاحِشَةِ) أَي مِنَ الْإِقْدَامِ عَلَيْهَا. □ قَوْلُهُ: (فَلَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ) مَفْهُومُهُ جَوَازُ التَّقْصِصِ وَهُوَ ظَاهِرٌ بِإِذْنِ الْمُقْدُوفِ سَمِ أ. ه. ع ش. □ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَي شَرْعًا أ. ه. ع ش. □ قَوْلُهُ: (لَا الشَّهَادَةَ) عِبَارَةُ الْمَغْنَى لِيُخْرِجَ الشَّهَادَةَ بِالزُّنَا فَلَا حَدَّ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ بِهِ دُونَ أَرْبَعَةٍ كَمَا سَيَأْتِي أ. ه. وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ انْظُرْ هَلْ يَرُدُّ عَلَى التَّعْرِيفِ مَا لَوْ شَهِدَ أَقْلٌ مِنَ النَّصَابِ أَوْ رَجَعَ بَعْضُ الشُّهُودِ أ. ه. □ قَوْلُهُ: (مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ) أَي بَعْدَ مَا مَرَّ أ. ه. نِهَايَةُ أَي مِنَ الْقَتْلِ وَالرَّذَّةِ وَالزُّنَا. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَوْجَبَ التَّعْيِيرُ الْخ) قَالَ الْحَلِيمِيُّ: قَذْفُ الصَّغِيرَةِ وَالْمَمْلُوكَةِ وَالْحُرَّةِ الْمُتَشَكِّكَةِ مِنَ الصَّغَائِرِ؛ لِأَنَّ الْإِيذَاءَ فِي قَذْفِهِنَّ دُونَهُ فِي الْكِبِيرَةِ الْحُرَّةِ الْمُسْتَبْرَةِ أ. ه. كُرْدِيَّ. □ قَوْلُهُ: (لِقُدْرَةِ هَذَا الْخ) لَكَ أَنْ تَقُولَ: إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِالنِّسْبَةِ لِدَفْعِ الْعَارِ فَتَجْدِيدُ الْإِسْلَامِ لَا يَنْفِيهِ أَوْ بِالنِّسْبَةِ لِلْخُرُوجِ عَنِ الْمَغْصِيَةِ بِفَرْضِ تَحَقُّقِهَا فَالزُّنَا كَذَلِكَ بِالتَّوْبَةِ أَوْ بِالنِّسْبَةِ لِلْعُقُوبَةِ فَهِيَ لَا تَثْبُتُ بِمَجَرَّدِ الْقَذْفِ بَلْ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ تَمَامِ نِصَابِ الشَّهَادَةِ وَحَيْثُ لَا قَذْفَ، وَإِنْ أُرِيدَ أَمْرٌ آخَرُ فَلْيَبَيِّنْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أ. ه. سَيِّدُ عَمَرٍ وَفَرَّقَ الرَّشِيدِيُّ بِمَا نَصَبَهُ قَوْلُهُ: بِأَنْ يُجَدَّدَ كَلِمَةُ الْإِسْلَامِ أَيْ وَبِهَا يَنْتَقِي وَضْعُ الْكُفْرِ الَّذِي رُمِيَ بِهِ وَيَثْبُتُ وَضْعُ الْإِسْلَامِ بِخِلَافِ نَحْوِ التَّوْبَةِ مِنَ الزُّنَا لَا يَثْبُتُ بِهَا وَضْعُ الْإِحْصَانِ أ. ه. □ قَوْلُهُ: (وَمَرَّتْ تَفَاصِيلُ الْقَذْفِ الْخ) أَي فَاسْتَقْنَى الْمُصَنِّفُ بِهَا عَنْ إِعَادَتِهَا هُنَا.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كِتَابُ حَدِّ الْقَذْفِ)

□ قَوْلُهُ: (فَلَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ) مَفْهُومُهُ جَوَازُ التَّقْصِصِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ بِإِذْنِ الْمُقْدُوفِ.

(شُرْطُ حَدِّ الْقَاضِفِ) الْإِتْرَامُ وَعَدَمُ إِذْنِ الْمَقْذُوفِ وَفَرَعِيَّتُهُ لِلْقَاضِفِ فَلَا يُحَدُّ حَرْبِيٌّ وَقَاضِفٌ إِذْنٌ لَهُ، وَإِنْ أَثِمَ وَلَا أَصْلَ، وَإِنْ عَلَا كَمَا يَأْتِي (وَالْتَكْلِيفُ) فَلَا يُحَدُّ صَبِيٌّ وَمَجْنُونٌ لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْهُمَا (إِلَّا السَّكَرَانُ) فَإِنَّهُ يُحَدُّ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُكَلَّفٍ تَغْلِيظًا عَلَيْهِ كَمَا مَرَّ (وَالِاخْتِيَانُ) فَلَا يُحَدُّ مُكْرَرَةً عَلَيْهِ لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْهُ أَيْضًا مَعَ عَدَمِ التَّعْيِيرِ وَبِهِ فَارَقَ قَتْلَهُ إِذَا قَتَلَ لِيُجُودَ الْجَنَائِيَّةُ مِنْهُ حَقِيقَةً وَيَجِبُ التَّلْفُظُ بِهِ لِدَاعِيَةِ الْإِكْرَاهِ وَكَذَا مُكْرَهُهُ وَفَارَقَ مُكْرَرَةَ الْقَاتِلِ بِأَنَّهُ أَلْتَهُ إِذْ يُمَكِّنُهُ أَخْذُ يَدِهِ فَيَقْتُلُ بِهَا دُونَ لِسَانِهِ فَيَقْذِفُ بِهِ وَكَذَا لَا يُحَدُّ جَاهِلٌ بِتَخْرِيمِهِ لِقُرْبِ إِسْلَامِهِ أَوْ بُعْدِهِ عَنِ الْعَالَمِيِّ ذَلِكَ (وَيُعْزَرُ) الْقَاضِفُ (الْمُمَيِّزُ) الصَّبِيُّ أَوِ الْمَجْنُونُ رَجُوعًا لَهُ وَتَأْدِيبًا وَمَنْ ثَمَّ سَقَطَ بِالْبُلُوغِ وَالْإِفَاقَةِ (وَلَا يُحَدُّ أَصْلًا) أَبٌ أَوْ أُمٌّ، وَإِنْ عَلَا (بِقَذْفِ الْوَلَدِ) وَمَنْ وَرَثَةُ الْوَلَدِ (وَإِنْ سَقَلَ) كَمَا لَا يُقْتَلُ بِهِ وَلَكِنَّهُ يُعْزَرُ لِلْإِيذَاءِ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَدَمِ حَبْسِهِ بِدَيْنِهِ بِأَنَّ الْحَبْسَ عُقُوبَةٌ قَدْ تَدَوَّمَ مَعَ عَدَمِ الْإِثْمِ فَلَمْ يَلْقَ بِحَالِ الْأَصْلِ عَلَى أَنَّ الرَّافِعِي صَرَحَ بِأَنَّهُ حَيْثُ عَزُرَ إِنَّمَا هُوَ لِحَقِّ اللَّهِ دُونَ

قوله: (فَلَا يُحَدُّ حَرْبِيٌّ) أَيِ وَمُؤَمَّنٌ اهـ. ع ش. قوله: (وَإِنْ أَثِمَ الْخ) أَيِ الْقَاضِفُ لِأَذْنِهِ. قوله: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي بَابِ الزَّنَا فِي شَرْحِ إِلَّا السَّكَرَانُ. قوله: (فَلَا يُحَدُّ مُكْرَرَةً) وَلَوْ لَمْ يُعْلَمْ إِكْرَاهُهُ وَأَدْعَاةُ هَلْ يُقْبَلُ أَوْ لَا؟ أَوْ يُقْبَلُ إِنْ وَجِدَتْ قَرِينَةٌ؟ لَا يَتَعَدُّ الثَّلَاثُ فَلْيُرَاجَعْ سَمْعُ عَلَى الْمَنْهَجِ اهـ. ع ش. قوله: (وَبِهِ) أَيِ بِقَوْلِهِ مَعَ عَدَمِ التَّعْيِيرِ. قوله: (لِيُجُودَ الْجَنَائِيَّةُ مِنْهُ الْخ) يَعْنِي أَنَّ الْمَأْخَذَ هُنَا التَّعْيِيرُ وَلَمْ يَوْجَدْ وَهَنًا الْجَنَائِيَّةُ وَقَدْ وَجِدَتْ اهـ. كُرْدِي. قوله: (وَيَجِبُ التَّلْفُظُ بِهِ) أَيِ يَجِبُ لِدَفْعِ الْحَدِّ التَّلْفُظُ بِمَا أَكْرَهَ بِهِ فَإِنْ زَادَ أَوْ تَلَفَّظَ بِغَيْرِهِ وَجَبَ الْحَدُّ اهـ. كُرْدِي. قوله: (بِهِ) أَيِ بِالْقَذْفِ اهـ. ع ش. قوله: (لِدَاعِيَةِ الْإِكْرَاهِ) أَيِ لَا لِيَتَشَفَّ أَوْ نَحْوِهِ اهـ. رَشِيدِي وَظَاهِرُ صَنِيعِ الشَّارِحِ أَنَّ الْإِطْلَاقَ كَقَضْدِ الشَّافِعِيِّ وَتَقَدَّمَ فِي بَابِ الرَّدَّةِ أَنَّ الْمُكْرَرَةَ لَا تَلْزُمُهُ التَّوْبَةُ. قوله: (وَكَذَا مُكْرَهُهُ) أَيِ لَا حَدَّ عَلَيْهِ أَيْضًا اهـ. نِهَاجَةُ أَيِ وَيُعْزَرُ ع ش وَسَيِّدُ عَمَرٍ. قوله: (وَفَارَقَ) أَيِ مُكْرَهُ الْقَاضِفِ بِكُسْرِ الرَّاءِ اهـ. كُرْدِي قَالَ السَّيِّدُ عَمَرٌ وَقَدْ يُفَرَّقُ أَيْضًا بِأَنَّ النَّفْسَ لِحَظَرِهَا غُلُظَ فِيهَا بِتَضْمِينِ مَنْ لَهْ دَخَلَ فِي إِزْهَاقِهَا مُبَاشَرَةً أَوْ سَبِيًّا أَوْ شَرْطًا بِخِلَافِ الْعَرَضِ فَاقْتَصَرَتْ الْعُقُوبَةُ فِيهِ عَلَى الْمُبَاشَرَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عُذْرٌ كَالْإِكْرَاهِ اهـ. قوله: (بِأَنَّهُ) أَيِ الْقَاتِلُ بِالْإِكْرَاهِ أَلْتَهُ أَيِ الْمُكْرَهُ بِكُسْرِ الرَّاءِ. قوله: (أَوِ الْمَجْنُونُ) أَيِ الَّذِي لَهُ تَوَرُّعٌ تَمَيِّزٌ مُغْنِيٌّ وَع ش أَيِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ صَنِيعُ الْمُصَنِّفِ رَشِيدِي. قوله: (وَرَثَةُ الْوَلَدِ) أَيِ فَقَطْ اهـ. سَيِّدُ عَمَرٌ وَبِعِبَارَةِ ع ش أَيِ مِنْ زَوْجَةٍ وَآخٍ مِنْ أُمِّ مَثَلًا اهـ.

قوله: (لِلْإِيذَاءِ) أَيِ الشَّدِيدِ بِالْقَذْفِ فَلِذَا يُعْزَرُ لِيَقِيَّةَ حَقْوِهِ كَمَا يَأْتِي فِي فَصْلِ التَّعْزِيرِ اهـ. ع ش. قوله: (بَيْنَتُهُ) أَيِ بَيْنَ تَعْزِيرِ الْأَصْلِ لِقَذْفِ فَرْعِهِ وَبَيْنَ عَدَمِ حَبْسِهِ أَيِ الْأَصْلِ بِدَيْنِهِ أَيِ الْفَرْعِ. قوله: (قَدْ تَدَوَّمَ) أَيِ بِخِلَافِ التَّعْزِيرِ فَإِنَّهُ قَدْ يَخْصُلُ بَقِيَامٍ مِنْ مَجْلِسٍ وَنَحْوِهِ اهـ. مُغْنِي. قوله: (مَعَ عَدَمِ الْإِثْمِ) أَيِ مِنَ الْأَصْلِ وَحَاصِلُ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْفَرْقِ أَنَّ مَنْعَ حَبْسِ الْأَصْلِ لِقَرْعِهِ لِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ عُقُوبَةٌ قَدْ تَدَوَّمَ وَالثَّانِي عَدَمُ الْإِثْمِ مِنَ الْأَصْلِ بِسَبَبِ الْحَبْسِ الَّذِي هُوَ الَّذِي يَخْلَافُ التَّعْزِيرَ فِيهِمَا اهـ. رَشِيدِي عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرُ أَيِ بِالنِّسْبَةِ لِأَصْلِ الذَّنْبِ حَيْثُ كَانَ مُبَاحًا، وَإِنْ عَرَضَ الْإِثْمُ فِيهِ بِسَبَبِ مَطْلَبِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ الَّذِي هُوَ مَظَنَّةُ الْحَبْسِ اهـ.

الولد وعليه فلا إشكال ولم يُقْلَ هنا ولا له وقاله في القود لِقْلًا يَرِدُ ما لو كان لزوجته ولديه ولَدٌ آخر من غيره فإن له الاستيفاء؛ لأنَّ بعض الورثة يستوفيه جميعه بخلاف القود لو قال لولده أو ولد غيره يا ولَدَ الزَّنا كان قاذِفًا لأُمِّه فيحدُّ لها بشرطه وإذا وجب حدُّ القذف (فالحرُّ) حالة القذف (حدُّه ثمانون) جلدَةً للآية فدخل فيه ما لو قذَفَ ذِمِّيٌّ ثم حازَبَ وأُرِقَ فيجْلَدُ ثمانين اعتبارًا بحالة القذف (والزَّريقُ) حالة القذف أيضًا ولو مُبْعَضًا ومُكَاتَبًا وأُمٌّ ولديه حدُّه (أربعون) جلدَةً إجماعًا وبه خُصَّتْ الآية على أنَّ منَعَ الشَّهادة فيها للقذف مُصَرَّحٌ بأنَّها في الأحرار وتَغْلِييًا لِحَقِّ اللَّهِ تعالى وإلا فما يجب للآدمي لا يُخَالِفُ فيه القِرْنُ الحرُّ وإنْ غلب حَقُّ الآدمي في تَوْقُفِ استيفائه على طلبه اتِّفَاقًا وسُقُوطه بعَفْوِهِ ولو على مالٍ لكن لا يَبْثُّ المالُ وكذا بَيُوتُ زنا المقدوف بَيِّنَةٍ أو إقرار أو يَمِينٍ مَزْدُودَةٍ أو يلعانٍ ومَنْ قَذَفَ غيره ولم يسمعه إلا الله والحفظة لم يكن كبيرةً مُوجِبَةً للحدِّ لِحُلُولِهِ عن مفسدة الإيذاء ولا يُعاقَبُ في الآخرة إلا

قود: (وقاله في القود) عبارته هناك ولا قصاصَ بقتل ولَدٍ، وإن سَقَلَ ولا قصاصَ يَبْثُّ له أي الفرع على أضله كأن قَتَلَ قَتَهُ أو عَتِيقَهُ أو زَوْجَهُ أو أُمَّهُ اه. قود: (لِقْلًا يَرِدُ ما لو كان إلخ) قد يُمنَعُ الورودُ حَيْثُ؛ لأنَّ المعنى ولا له مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ له وذلك لا يُنافي الحدَّ مِنْ جِهَةٍ غَيْرِهِ سم اه. ع ش. قود: (ما لو كان لزوجته ولديه إلخ) أي والمقدوف الزوجُ اه. رَشِيدِيَّ أي والقاذِفُ أبو الزوج خِلَافًا لِمَا يَأْتِي عن ع ش. قود: (ولَدٌ آخرُ) انظُرْ ما فائدة قوله آخرُ. قود: (فإن له الاستيفاء إلخ) أي فإذا قَذَفَهَا الزَّوجُ ثم ماتت وورثها ابنته وابنتها من غيره فلا يَبْثُّها من غيره الحدُّ، وإن لم يَكُنْ لابن الزوج الحدُّ اه. ع ش. وقَضِيَّةٌ صَنِيعُ الشَّارِعِ حَيْثُ قال لزوجته ولديه ولم يُقْلَ لزوجته إن القاذِفُ هو أبو الزوج لا الزوج إلا أنَّ يُرِيدَ تَصْوِيرًا آخَرَ غيرَ ما في الشَّارِحِ. قود: (ولو قال إلخ) أي ولو هازِلًا اه. ع ش. قود: (بشرطه) أي شُرُوطِهِ المذكورة في قوله: شَرَطُ حدِّ القاذِفِ إلخ اه. ع ش. قود: (فدخل إلخ) تَفْرِيعٌ على قوله حالة القذف وقوله فيه أي الحرُّ. قود: (وبه) أي بالإجماع. قود: (خُصَّتْ الآية) أي ﴿فَأَجْلِدُوهُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]. قود: (فيها) أي في الآية. قود: (مُصَرَّحٌ بأنَّها إلخ) أي؛ لأنَّ العبدَ لا تُقْبَلُ شهادته، وإن لم يَفْذِفْ اه. مُعْنَى. قود: (وتَغْلِييًا إلخ) عَطْفًا على إجماعًا وفي هذا العطفُ الْمُفْتَضِي لِكَوْنِ التَّغْلِيِبِ دَلِيلًا مُسْتَقِلًّا نَظَرُ ظَاهِرٍ. قود: (وإنْ غَلَبَ إلخ) غَايَةٌ في قوله وتَغْلِييًا إلخ اه. رَشِيدِيَّ. قود: (في تَوْقُفِ استيفائه) أي حدُّ القذف على طلبه أي الآدمي قوله: (وسُقُوطِهِ) إلى قوله (وقد يُؤْخَذُ منه) في المُعْنَى. قود: (لكن لا يَبْثُّ المالُ) أي على القاذِفِ اه. ع ش. قود: (وكذا ثبوت إلخ) عَطْفٌ على بعَفْوِهِ. قود: (أو يلعانٍ) أي في حَقِّ الزَّوْجَةِ اه. مُعْنَى. قود: (ولا يُعاقَبُ في الآخرة إلخ).

قود: (لِقْلًا يَرِدُ) قد يُمنَعُ الورودُ حَيْثُ؛ لأنَّ المعنى ولا له مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ له وذلك لا يُنافي الحدَّ مِنْ جِهَةٍ غَيْرِهِ. قود: (لِقْلًا يَرِدُ إلخ) قد يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا إِيرَادُهُ على قوله السَّابِقِ وَمَنْ ورثه الولدُ إِلَّا أَنْ يُمنَعَ صِدْقُ آتِهِ ورثتها إذ لا يَسْتَعْرِقُ إرثها فَلْيَتَأَمَّلْ.

عِقَابِ كَذِبٍ لَا ضَرَرَ فِيهِ قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ صَادِقًا بِأَنْ شَاهَدَ زِنَاهُ لَمْ يُعَاقَبْ، وَهُوَ مُخْتَمَلٌ (و) شَرَطُ (المَقْذُوفِ) لِيُحَدَّ قَاضِيُهُ (الإِحْصَانُ) لِلْأَيَّةِ (وَسَبَقَ فِي اللَّعَانِ) بَيَانُ شُرُوطِهِ وَشُرُوطِ الْمَقْذُوفِ نَعَمْ، لَا يَجِبُ عَلَى الْحَاكِمِ الْبَحْثُ عَنْ إِحْصَانِ الْمَقْذُوفِ بَلْ يُقِيمُ الْحَدَّ عَلَى الْقَاضِيِ لِظَاهِرِ الإِحْصَانِ تَغْلِيظًا عَلَيْهِ لِعِضْيَانِهِ بِالْقَذْفِ؛ وَلَآنَ الْبَحْثُ عَنْهُ يُؤَدِّي إِلَى إِظْهَارِ الْفَاحِشَةِ الْمَأْمُورِ بِسِتْرِهَا بِخِلَافِ الْبَحْثِ عَنْ عَدَالَةِ الشُّهُودِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ لِيُحْكَمَ بِشَهَادَتِهِمْ لَا نَتِفَاءَ الْمُعْتَبِينَ فِيهِ كَذَا نَقَلَهُ الرَّافِعِيُّ عَنْ الْأَصْحَابِ.

(وَلَوْ شَهِدَ) عِنْدَ قَاضٍ رِجَالٌ أَحْرَارٌ مُسْلِمُونَ (دُونَ أَرْبَعَةٍ بِالزِّنَا حُدُّوا) حُدَّ الْقَذْفِ (فِي الْأَظْهَرِ)

(فَائِدَةٌ): اخْتَارَ الْمُصَنِّفُ وَالْغَزَالِيُّ أَنَّ الْغِيْبَةَ بِالْقَلْبِ يَكْتُبُهَا الْمَلِكَانِ الْحَافِظَانِ كَمَا لَوْ تَلَفَّظَ بِهَا وَيُذَرِّكَانِ ذَلِكَ بِالشَّمِّ وَلَعَلَّ هَذَا فِيمَا إِذَا صَمَّمَ عَلَى ذَلِكَ وَالْأَقْمَا يَخْطُرُ عَلَى الْقَلْبِ مَغْفُورٌ أَه. مُعْنَى .

□ قَوْلُهُ: (لَمْ يُعَاقَبْ) أَيِ فِي الْآخِرَةِ أَصْلًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ أَه. ع ش وقال السَّيِّدُ عُمَرُ: وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ أَنَّهُ يَأْتُمُّ، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا بِنَاءً عَلَى مَا مَشَى عَلَيْهِ الْغَزَالِيُّ وَتَبِعَهُ التَّوَوُّيُّ مِنْ أَنَّ الْغِيْبَةَ الْقَلْبِيَّةَ كَاللِّسَانِيَّةِ بَلْ مَا هُنَا أَوْلَى؛ لِأَنَّهَا لِسَانِيَّةٌ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهَا أَحَدٌ فَلْيَتَأَمَّلْ أَه. □ قَوْلُهُ: (بَيَانُ شُرُوطِهِ وَشُرُوطِ الْمَقْذُوفِ) أَيِ شُرُوطِ الْمَقْذُوفِ صَرِيحًا وَشُرُوطِ الإِحْصَانِ ضِمْنًا فَإِنَّ عِبَارَتَهُ هُنَاكَ وَالْمُحْصَنُ مُكَلَّفٌ حُرٌّ مُسْلِمٌ عَقِيفٌ عَنْ وَطْءٍ يُحَدُّ بِهِ وَكَأَنَّ الشَّارِحَ أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى دَفْعِ الْإِعْتِرَاضِ عَلَى الْمُتَنِ بِأَنَّ الَّذِي سَبَقَ إِنَّمَا هُوَ شُرُوطُ الْمُحْصَنِ لَا الإِحْصَانِ لَكِنْ فِي جَعْلِهِ الْفَاعِلَ لَفْظُ (بَيَانُ) مَعَ أَنَّهُ فِي الْمُتَنِ ضَمِيرُ الإِحْصَانِ تَسَاهُلٌ أَه.

□ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَا يَجِبُ الْإِلْخ) ظَاهِرُهُ الْجَوَازُ لَكِنْ قَوْلُهُ؛ وَلَآنَ الْبَحْثُ الْإِلْخ قَدْ يَقْتَضِي خِلَافَهُ أَه. ع ش عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ لَكَ أَنْ تَقُولَ هَذَا ظَاهِرٌ فَيَمُنْ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ إِحْصَانُهُ بِنَاءً عَلَى ظَاهِرِ حَالِهِ أَمَّا مَنْ يُشَكُّ فِيهِ فَكَيْفَ يُقَدِّمُ عَلَى عُقُوبَةٍ قَاضِيَهُ مَعَ الشَّكِّ فِي سَبِّهَا وَلَعَلَّ هَذَا مَنَشَأُ قَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَذَا نَقَلَهُ الرَّافِعِيُّ عَنْ الْأَصْحَابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَه. □ قَوْلُهُ: (بَلْ يُقِيمُ الْحَدَّ عَلَى الْقَاضِيِ) أَيِ حَتَّى لَوْ تَبَيَّنَ عَدَمُ إِحْصَانِ الْمَقْذُوفِ بَعْدَ حَدِّ الْقَاضِيِ لَا شَيْءَ عَلَى الْمَقْذُوفِ، وَإِنْ كَانَ سَبِّيًا فِي الْحَدِّ بَلْ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ الْقَاضِيُ بِالْحَدِّ لَا شَيْءَ عَلَى الْمَقْذُوفِ وَلَا عَلَى الْقَاضِيِ فَلْيُرَاجَعْ؛ لِأَنَّ الْأَحْكَامَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الظَّاهِرِ أَه. ع ش.

□ قَوْلُهُ: (إِلَى إِظْهَارِ الْفَاحِشَةِ) أَيِ فِي الْمَقْذُوفِ أَه. ع ش. □ قَوْلُهُ: (لَا نَتِفَاءَ الْمُعْتَبِينَ الْإِلْخ) وَفِي انْتِفَاءِ الْمُعْنَى الثَّانِي تَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (كَذَا نَقَلَهُ الرَّافِعِيُّ الْإِلْخ) مُعْتَمَدٌ أَه. ع ش. □ قَوْلُهُ: (هَذَا قَاضٍ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَيُظْهِرُ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ أَوْ أَكْثَرُ فِي الْكُلِّ.

□ قَوْلُ (السِّي): (دُونَ أَرْبَعَةٍ الْإِلْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ فَاعِلٌ شَهِدَ، وَهُوَ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ وَالْكَوْفِيِّينَ مِنْ أَنَّ دُونَ ظَرْفٌ يَنْصَرِّفُ أَمَّا عَلَى مَذْهَبِ سَيِّوَيْهِ وَالْبَصْرِيِّينَ مِنْ أَنَّهُ لَا يَنْصَرِّفُ فَالْفَاعِلُ مُقَدَّرٌ مَعْلُومٌ مِنَ الْمَقَامِ (وَدُونَ) صِفَةٌ لَهُ تَقْدِيرُهُ رِجَالٌ دُونَ أَرْبَعَةٍ وَهَذَا الْمُقَدَّرُ ذَكَرَهُ م وَرَحَّجَ أَه. بُجَيْرِيٌّ عَلَى الْمُنْهَجِ.

□ قَوْلُهُ: (دُونَ أَرْبَعَةٍ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَلَوْ رُدَّتْ شَهَادَتُهُمْ بِفَسْقٍ مُقْطُوعٍ بِهِ أَيِ فَلَا يُحَدُّونَ أَه. وَكَرَّرَهَا بِالْفُسْقِ رَدُّهَا بِالْعَدَاوَةِ كَمَا فِي شَرْحِهِ.

لِما في البخاري أَنَّ عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حَدَّ الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ شَهِدُوا بِزِنَا الْمُغِيرَةِ بِنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَلَمْ يُخَالِفْهُ أَحَدٌ وَلَقَدْ تَنَحَّضَ صَوْرَةُ الشَّهَادَةِ ذَرِيعَةً لِلْوَقِيعَةِ فِي أَعْرَاضِ النَّاسِ وَلَهُمْ تَخْلِيفُهُ أَنَّهُ لَمْ يَزِنْ فَإِنْ نَكَلَ لَمْ يُحَدِّثُوا إِنْ حَلَفُوا وَكَذَا لَوْ كَانَ الزَّوْجُ رَابِعَهُمْ لَتَهَمَّتْهُ فِي شَهَادَتِهِ بِزِنَاهَا أَمَا لَوْ شَهِدُوا لَا عِنْدَ قَاضٍ فَقَذَفَ قَطْعًا وَلَا يُحَدِّثُ شَاهِدٌ جُرْحَ بَرْنَا، وَإِنْ انْفَرَدَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ عَلَيْهِ وَيُنْدَبُ لِشُهُودِ الزَّنا فَعَلُ مَا يَظُنُّونَهُ مَضْلَحَةً مِنْ سِتْرٍ أَوْ شَهَادَةٍ وَيُظْهِرُ أَنَّ الْعَبْرَةَ فِي الْمَضْلَحَةِ بِحَالِ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ دُونَ حَالِ الشَّاهِدِ وَيُخْتَمَلُ اعْتِبَارُ حَالِهِ أَيْضًا (وَكَذَا لَوْ شَهِدَ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ (عَبِيدٍ) أَرْبَعُ (كَفَرَةٍ) أَهْلُ ذِمَّةٍ أَوْ أَكْثَرُ فِي الْكُلِّ فَيُحَدِّثُونَ (عَلَى الْمَذْهَبِ)؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ فَتَمَحَّضَتْ شَهَادَتُهُمْ لِلْقَذْفِ وَمَحَلُّهُ إِنْ كَانُوا بِصِفَةِ الشُّهُودِ ظَاهِرًا وَإِلَّا لَمْ يُضْعَ إِلَيْهِمْ فَيَكُونُونَ قَذْفًا قَطْعًا.....

قوله: (ذريعة) أي وسيلة. اه. ع. ش. قوله: (فإن نكل لم يحدثوا) أي وإن حلف حدوا وقوله إن حلفوا أي، وإن نكلوا حدوا. اه. زيادي. قوله: (وكذا لو كان الزوج رابعهم) أي فيحد، هو وهم مغني وسم وع. ش. قوله: (لتهمته الخ) أي في دفع عارها عنه مثلاً. اه. رشدي. قوله: (أما لو شهدوا الخ) يعني مطلق الشهود، وإن كثر وإلا خصوص المذكورين في المتن. اه. رشدي. قوله: (فقد قطفًا) أي، وإن كان بلفظ الشهادة. اه. مغني. قوله: (ولا يحدث شاهد جرح برنا) وذلك بأن شهد في قضية فادعى المشهود عليه أنه زان وأقام من شهد بذلك فلا حد على الشاهد برنا ولا على المشهود عليه؛ لأنَّ غرضه الدفع عن نفسه لا التغيير. اه. ع. ش. قوله: (لأن ذلك) أي جرح الشاهد برناه. قوله: (ويختمل الخ) عبارة النهاية ولو قيل باعتبار حاله أيضًا لم يتعد. اه. قوله: (اختيار حاله) أي الشاهد. قوله: (وأربع عبيد وأربع كفرة) عبارة النهاية أربعة بالتاء فيهما. قوله: (أهل ذمة) إذ لا حد على أهل الحرب، وإن قذفوا لعدم الإلزام. اه. سم. قوله: (أو أكثر) ظاهره، وإن بلغوا حد التواتر. اه. ع. ش. أي؛ لأن غاية ذلك إفادة العلم للقاضي بزنا المشهود عليه والقاضي لا يحكم بعلمه في حدود الله تعالى كما يأتي فلم يفد شهادتهم إلا التغيير. قوله: (ومحل الخ) أي محل الخلاف. اه. مغني. قوله: (إن كانوا بصفة الشهود الخ) أي ثم بانوا كفارًا أو عبيدًا. اه. مغني. قوله: (والأ الخ) أي بأن علم حالهم لم يضع القاضي إليهم. اه. مغني. قوله: (فيكونون قذفًا قطعًا) أي؛ لأن قولهم ليس في مريض شهادة.

(فروع): لو شهد أربعة بالزنا وردت شهادتهم بنفسي ولو مقطوعًا به كالزنا وشرب الخمر لم يحدثوا وفارق ما مر في نقص العدد بأن نقص العدد متيقن ونسبهم إنما يعرف بالظن والاجتهاد والحد يذرا بالشبهة ولو شهد بالزنا خمسة فرجع واحد منهم عن شهادته لم يحدث لبقاء النصاب أو اثنان منهم حدًا؛

قوله: (وكذا لو كان الزوج رابعهم) فيحد هو وهم. قوله: (ويختمل اختيار حاله أيضًا) وعلى هذا لو تعرضا فقيه نظر. قوله: (أهل ذمة) إذ لا حد على أهل الحرب، وإن قذفوا لعدم الإلزام. قوله: (لأنهم ليسوا من أهل الشهادة الخ) عبارة الروض، وإن شهد ثلاثة فحدوا وأعادها مع أربع لم يقبل. اه. ثم قال

ولا تُقبلُ إعادتها من الأولين إذا تموا لبقاء التهمة كفاسيق رُدَّ فتأب بخلاف نحو الكفرة والعبيد  
يُظهِرُ نَقْصِهِمْ فلا تُهمة (ولو شاهد واحد على إقراره) بالزنا (فلا حد) كما قال له أقررت بالزنا  
قاصداً به قذفه وتعييره بل أولى.

(تنبيه) قد يُستشكل ما تقرر المعلوم منه إن حد دون الأربعة للقذف اللازم منه الفسق بأنه  
كيف تجوز فضلاً عن أن تُطلب من أحد الأربعة الشهادة بالزنا مع احتمال أن البقية لا  
يشهدون فيترتب عليه الفسق والحد ولا حيلة مُسقطه لهما عنه بفرض عدم شهادة البقية ولا  
أصل هنا نستصحيه بل الأصل عدم شهادتهم وإن وثق كل من الأربعة بالبقية بأنه يشهد  
بعده ومما يزيد الإشكال أنه قد يترتب على عدم شهادتهم حد فاذنه فحينئذ يتعارض خشية

لأتهما ألحقاً به العار دون الباقي لتام النصاب عند الشهادة مع عدم تقصيرهم ولو رجع واحد من  
أربعة حد وخذه دون الباقي لما ذكره. مُعني زاد الأسنى سواء أَرَجَعَ بَعْدَ حُكْمِ الْقَاضِي بِالشَّهَادَةِ أَمْ  
قَبْلَهُ وَلَوْ رَجَعَ الْأَرْبَعَةُ حُدُوا؛ لِأَنَّهُمْ أَلْحَقُوا بِهِ الْعَارَ سَوَاءً تَعَمَّدُوا أَمْ أَخْطَئُوا؛ لِأَنَّهُمْ قَرَّطُوا فِي تَرْكِ  
التَّبَيُّتِ اهـ. قول: (ولا تُقبلُ إلخ) عبارة المُعْنِي وَالرَّوْضُ مع شرحه ولو شهد دون أربعة بالزنا فحدوا  
وأعادوها مع رابع لم تُقبل شهادتهم كالفاسق تُرَدُّ شهادته ثم يتوب ويُعيدها لا تُقبل ولو شهد بالزنا عبيد  
وحدوا فأعادوا شهادتهم بَعْدَ الْحَقِّ قُبِلَتْ اهـ. قول: (من الأولين) أي فيما لو كانوا دون أربعة ع ش  
وكُزِدِي. قول: (إذا تموا) أي بَعْدَ الرَّدِّ وَالْحَدِّ اهـ. رشيدِي. قول: (بخلاف نحو الكفرة إلخ) أي فَتُقبلُ  
منهم إذا أعادوها بَعْدَ كَمَالِهِمْ اهـ. ع ش.

قول (سني) (ولو شهد واحد إلخ) قَسِمُ قَوْلِهِ وَلَوْ شَهِدَ دُونَ أَرْبَعَةٍ بِالزَّانَا اهـ. ع ش. قول: (بل أولى)  
أي ما في المتن بَعْدَ الْحَدِّ. قول: (ما تقرر) وهو قوله: حد القذف في شرح حدوا فإنه يُعلم منه أن حد  
دون الأربعة لأجل القذف اللازم منه الفسق اهـ. كُزِدِي. قول: (بأنه إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِسُتْشَكْلِ.  
قول: (من أحد الأربعة) مُتَعَلِّقٌ بِيَجُوزُ وَتُطَلَّبُ عَلَى التَّنَازُعِ وَقَوْلُهُ الشَّهَادَةُ فَأَعْلَمُهَا عَلَى التَّنَازُعِ.  
قول: (عليه) أي على أداء إلا حد الشهادة. قول: (لهما) أي الفسق والحد. قول: (هذه) أي عن  
الحد. قول: (بل الأصل إلخ) لَكَ أَنْ تَقُولَ لَا يَتَفَاتُ لِهَذَا الْأَصْلِ مَعَ كَوْنِ الظَّاهِرِ وَالْغَالِبِ عِنْدَ تَوَافُقِهِمْ  
عَلَى الشَّهَادَةِ أَنَّهُمْ يَشْهَدُونَ اهـ. سم. قول: (عدم شهادتهم) أي البقية. قول: (بأنه يشهد) أي كُلٌّ مِنْ  
البقية، وهو بَدَلٌ مِنَ الْبَقِيَّةِ بِإِعَادَةِ الْجَارِ. قول: (على عدم شهادتهم) أي الأربعة. قول: (الحد إلخ) أي  
حد نفسه.

في الرّوض، وإن شهد خمسة فرجع واحد لم يُحدَّ أو اثنان حدًا دون الباقي وكذا لو رجع واحد من  
أربعة حدَّ وخذه أي سواء رجع بَعْدَ حُكْمِ الْقَاضِي بِالشَّهَادَةِ أَمْ قَبْلَهُ اهـ. قول: (بل الأصل عدم شهادتهم  
إلخ) لَكَ أَنْ تَقُولَ لَا يَتَفَاتُ لِهَذَا الْأَصْلِ مَعَ كَوْنِ الظَّاهِرِ وَالْغَالِبِ عِنْدَ تَوَافُقِهِمْ عَلَى الشَّهَادَةِ أَنَّهُمْ  
يَشْهَدُونَ.

الشَّاهِدِ الْحَدِّ وَالْفِسْقَ بِامْتِنَاعِ غَيْرِهِ وَحَدِّ الْغَيْرِ إِنْ لَمْ يَشْهَدْ وَأَشْكُلُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ عَلَقَ الطَّلَاقُ بِزِنَاهَا وَعَلِمَ بِهِ اثْنَانِ فَإِنْ شَهِدَا بِهِ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِمَا الْحَدُّ وَالْفِسْقُ، وَإِنْ لَمْ يَشْهَدَا صَارَا مُقَرَّرِينَ لِلزَّوْجِ عَلَى وَطْئِهَا زِنًا لَكِنْ يُحْتَمَلُ فِي هَذِهِ أَنَّهُمَا يَشْهَدَانِ وَجُوبًا وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ قَضْدَهُمَا إِيقَاعَ الطَّلَاقِ يَمْنَعُ عَنْهُمَا تَوَهُّمَ الْقَذْفِ بِصُورَةِ الشَّهَادَةِ وَقَدْ يُجَابُ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّهُ مَرَّةٌ أَنَّ لِلشَّاهِدِ أَنْ يُخَلِّفَ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَا زَنَى فَإِذَا كَانَ الشَّاهِدُ مُتَحَقِّقًا لِزِنَاهُ فَهُوَ فِي أَمْنٍ مِنَ الْحَدِّ لِأَنَّهُ إِذَا طَلَبَ مِنْهُ الْيَمِينَ بِأَنَّهُ مَا زَنَى يَمْتَنِعُ مِنْهَا نَظَرًا لِلْغَالِبِ عَلَى النَّاسِ مِنْ امْتِنَاعِهِمْ مِنَ الْيَمِينِ الْغُمُوسِ فَسَوْغٌ لَهُ النَّظَرُ إِلَى هَذَا الْغَالِبِ الشَّهَادَةِ بَلْ قَدْ تَلَزَّمَهُ لِأَمْنِهِ حِينَئِذٍ مِنْ لُحُوقِ ضَرَرٍ بِهِ فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ. (وَلَوْ تَقَادَفَا فَلَيْسَ تَقَاصًّا) فَلِكُلِّ وَاحِدٍ الْحَدُّ عَلَى الْآخَرِ؛ لِأَنَّ شَرْطَ التَّقَاصُّ اتِّحَادَ الْجِنْسِ وَالصِّفَةِ، وَهُوَ مُتَعَدِّ هُنَا لِاخْتِلَافِ تَأْثِيرِ الْحَدِّينِ بِاخْتِلَافِ الْبَدَنَيْنِ غَالِيًا نَعَمْ، لِمَنْ سُبَّ أَنْ يَزُودَ عَلَى سَابِّهِ بِقَدَرِ سَبِّهِ مِمَّا لَا كَذِبَ فِيهِ وَلَا قَذْفَ كَمَا ظَالِمٌ يَا أَحْمَقُ

قوله: (بِامْتِنَاعِ غَيْرِهِ) أي مِنَ الشَّهَادَةِ. قوله: (وَحَدِّ الْغَيْرِ) عَطَفَ عَلَى الْحَدِّ وَالْغَيْرُ هُنَا شَامِلٌ لِمَنْ شَهِدَ قَبْلَهُ وَلِقَازِفِ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ مُطْلَقًا. قوله: (إِنْ لَمْ يَشْهَدْ) أي كُلُّ مِنَ الْأَرْبَعَةِ. قوله: (فِي هَذِهِ) أي مَسْأَلَةِ تَغْلِيْقِ طَلْقِهَا بِزِنَاهَا. قوله: (وَلَا شَيْءَ الْإِنِّ) أي مِنَ الْحَدِّ وَالْفِسْقِ. قوله: (إِيقَاعَ الطَّلَاقِ) أي إِظْهَارَ وَقُوعِ الطَّلَاقِ، وَهُوَ بِالتَّضْبِ مَفْعُولٌ (قَضْدَهُمَا) وَجُمْلَةٌ مَعَ الْإِنِّ خَبَرٌ (أَنَّ). قوله: (تَوَهُّمَ الْقَذْفِ الْإِنِّ) أي قَضْدِ الْقَذْفِ. قوله: (عَنْ ذَلِكَ) أي الْإِسْتِشْكَالِ الْأَوَّلِ. قوله: (بِأَنَّهُ مَرَّةٌ) أي أَرْنَأُ. قوله: (فَهُوَ) أي الشَّاهِدُ وَكَذَا الضَّمِيرُ فِي؛ لِأَنَّهُ الْإِنِّ. قوله: (مَنْهُ) أي مِنَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ. قوله: (يَمْتَنِعُ مِنْهَا الْإِنِّ) قَدْ يُقَالُ فَمَا الْحُكْمُ لَوْ فُرِضَ أَنَّهُ يَقْطَعُ بِإِقْدَامِهِ عَلَى الْيَمِينِ اهـ. سَيِّدُ عَمْرٍ. قوله: (نَظَرًا لِلْغَالِبِ الْإِنِّ) لَعَلَّهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى زَمَانِهِ بَلْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِ نَحْوِ الزَّنا فَتَأَمَّلْ. قوله: (فَسَوْغٌ) أي جَوَوزٌ. قوله: (النَّظَرُ) فَاعِلٌ سَوْغٌ وَقَوْلُهُ الشَّهَادَةُ مَفْعُولُهُ. قوله: (قَدْ تَلَزَّمَهُ) أي الشَّهَادَةُ. قوله: (لَأَمْنِهِ الْإِنِّ) مَرَّةً مَا فِيهِ.

قوله: (حِينَئِذٍ) أي حِينَ النَّظَرِ الْمَذْكُورِ أَوْ حِينَ كَوْنِ الْغَالِبِ الْإِمْتِنَاعَ. قوله: (فَلِكُلِّ وَاحِدٍ) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا قَالَهُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. قوله: (لَأَنَّ شَرْطَ التَّقَاصُّ) أي حَتَّى عَلَى الضَّعِيفِ الْقَائِلِ بِهِ فِي غَيْرِ الثَّقُودِ اهـ. رَشِيدِي. قوله: (وَهُوَ) أي اتِّحَادُ الصِّفَةِ مُعْنَى وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ قَالَ الْبُحَيْرِيُّ وَلَمْ يَقُلْ وَالْجِنْسُ كَمَا قَالَ أَوَّلًا؛ لِأَنَّ الْجِنْسَ هُنَا وَاحِدٌ اهـ. قوله: (بِاخْتِلَافِ الْبَدَنَيْنِ الْإِنِّ) أي بَدَنِ الْقَازِفِ وَالْمَقْذُوفِ فِي الْخَلْقَةِ وَفِي الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ اهـ. شَرْحُ الْمَنْهَجِ. قوله: (لِمَنْ سُبَّ الْإِنِّ) وَيَجُوزُ لِلْمُظْلُومِ أَنْ يَدْعُوَ عَلَى ظَالِمِهِ وَلَوْ سَمِعَ الْإِمَامُ رَجُلًا يَقُولُ زَيْنَتٌ يَا رَجُلٌ لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ الْحَدُّ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ مَجْهُولٌ وَلَا يُطَالِبُهُ بِتَعْيِينِهِ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ يُدْرَأُ بِالشُّبْهَةِ، وَإِنْ سَمِعَهُ يَقُولُ زَيْنَتٌ فَلَا تَلَزَمُهُ أَنْ يَعْلَمَ الْمَقْذُوفُ فِي أَصَحِّ الْوُجْهَيْنِ لِأَنَّهُ ثَبَتَ لَهُ حَقٌّ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ فَعَلَى الْإِمَامِ إِعْلَامُهُ كَمَا لَوْ ثَبَتَ عِنْدَهُ مَالٌ لِشَخْصٍ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ اهـ. مُعْنَى.

قوله: (بِقَدَرِ سَبِّهِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ قَدْرَهُ عَدَدًا لَا مِثْلًا مَا يَأْتِي بِهِ السَّابُّ لِقَوْلِهِ مِمَّا لَا كَذِبَ فِيهِ الْإِنِّ اهـ. حَلَبِي. قوله: (مِمَّا لَا كَذِبَ فِيهِ الْإِنِّ) أي، وَإِنْ كَانَ مَا أَتَى بِهِ الْأَوَّلُ كَذِبًا أَوْ قَذْفًا اهـ. حَلَبِي وَفِي عَشْرٍ مَا يُوَافِقُهُ. قوله: (يَا أَحْمَقُ) قَالَ م ر وَالْأَحْمَقُ مَنْ يَفْعَلُ الشَّيْءَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ مَعَ عِلْمِهِ بِشُبْهِهِ اهـ.



لِخَبِيرِ أَبِي دَاوُدَ «أَنَّ زَيْنَبَ لَمَّا سَمِعَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «سُبِّهَا»؛ وَلَئِنْ أَحَدًا لَا يَكَاذُ يَنْفُكُ عَنْ ذَلِكَ وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَجَاوَزَ لِنَحْوِ أَبِيهِ وَبِإِنتِصَارِهِ لِيَسْتَوْفِيَ يَبْقَى عَلَى الْأَوَّلِ إِثْمُ الْإِبْتِدَاءِ وَالْإِثْمُ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى كَذَا قَالَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ وَظَاهِرُهُ إِنْ لَمْ يُجْعَلْ وَالْإِثْمُ هُوَ السَّابِقُ أَنَّهُ يَبْقَى عَلَيْهِ إِثْمَانِ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ أَنَّهُ لَا يَبْقَى عَلَيْهِ إِلَّا الثَّانِي فَقَطْ كَمَا قَالَهُ فَيَمُوتُ قَتْلَ قَوْدًا وَإِذَا وَقَعَ الْإِسْتِيفَاءُ بِالسَّبِّ الْمُمَاثِلِ فَأَيُّ إِبْتِدَاءٍ يَبْقَى عَلَى الْأَوَّلِ لِلثَّانِي حَتَّى يَكُونَ عَلَيْهِ إِثْمُهُ وَإِنَّمَا الَّذِي عَلَيْهِ الْإِثْمُ الْمُتَعَلِّقُ بِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فَإِذَا مَاتَ وَلَمْ يَثْبُتْ عُقُوبَتُهُ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَعْفُ عَنْهُ (وَلَوْ اسْتَقْبَلَ الْمَقْدُوفُ بِالْإِسْتِيفَاءِ) لِلْحَدِّ وَلَوْ يَأْذِنُ الْإِمَامُ أَوْ الْقَاضِي (لَمْ يَقَعْ الْمَوْقِعُ) فَإِنْ مَاتَ بِهِ قُتِلَ الْمَقْدُوفُ مَا لَمْ يَكُنْ يَأْذِنُ الْقَاضِي كَمَا، هُوَ ظَاهِرٌ، وَإِنْ لَمْ يَمُتْ لَمْ يُجْلَدْ حَتَّى يَبْرَأَ مِنَ أَلَمِ الْأَوَّلِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقَعْ لاختلاف إيلام الجلدات مع عدم أمن الحيف ومن ثم اغتد بقتله لِلرَّائِي الْمُخَصَّنِ لَا بِجُلْدِهِ نَعَمْ، لِسَيِّدِ قُدْفِهِ قُتْلُهُ أَنْ يَحْدَهُ وَكَذَا لِمَنْ قُذِفَ.....

بُخَيْرِي. قُودُ: (لِخَبِيرِ أَبِي دَاوُدَ الْخ) هَذَا دَلِيلُ التَّقَاصُّ فِي السَّبِّ وَقَوْلُهُ؛ وَلَئِنْ أَحَدٌ لَخَ هَذَا دَلِيلُ التَّمْثِيلِ بِيَا ظَالِمٍ يَا أَحْمَقُ فَكَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يَذْكُرَ كُلًّا مِنْهُمَا عَقِبَ مُدْعَاهُ كَمَا فَعَلَهُ الْمُغْنِي. قُودُ: (لَهَا) أَيِ لِعَائِشَةَ أ. ه. ع. ش. قُودُ: (سُبِّهَا) وَفِي سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ (دُونِكَ) فَانْتَصِرِي فَأَقْبَلْتُ عَلَيْهَا حَتَّى يَبْسَ رِيقُهَا فِي فِيهَا فَهَلَّلَ وَجْهَ النَّبِيِّ ﷺ) أ. ه. مُغْنِي. قُودُ: (عَنْ ذَلِكَ) أَيِ عَنِ الظُّلْمِ وَالْحُمُقِ. قُودُ: (وَلَا يَحِلُّ لَهُ) أَيِ لِلْمَسْبُوبِ. قُودُ: (وَبِإِنتِصَارِهِ) أَيِ لِنَفْسِهِ بِسَبِّهِ صَاحِبِهِ أ. ه. ع. ش. قُودُ: (لِيَسْتَوْفِيَ) أَيِ ظُلَامَتِهِ وَبَرَأَ الْأَوَّلُ مُغْنِي وَشَرَحَ الْمُنْهَجُ. قُودُ: (وَيَبْقَى عَلَى الْأَوَّلِ إِثْمُ الْإِبْتِدَاءِ) أَيِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِبْدَاءِ، وَإِنْ كَانَ حَقًّا أ. ه. ع. ش. قُودُ: (وَالْإِثْمُ الْخ) أَيِ الْمَذْكُورُ أ. ه. ع. ش. قَالَ لِلْمُهَذَّبِ الذَّكْرِيُّ بُخَيْرِي. قُودُ: (إِنْ لَمْ يُجْعَلْ وَالْإِثْمُ) أَيِ لَفْظُ وَيَأْثُمُ فِي قَوْلِهِ وَالْإِثْمُ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، هُوَ السَّابِقُ أَيِ عَيْنِ السَّابِقِ فِي قَوْلِهِ إِثْمُ الْإِبْتِدَاءِ وَقَوْلُهُ أَنَّهُ يَبْقَى الْخَ خَبَرُ ظَاهِرُهُ الْخ. قُودُ: (إِثْمَانِ) أَيِ أَحَدُهُمَا إِثْمُ الْإِبْتِدَاءِ وَالْآخَرُ الْإِثْمُ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى. قُودُ: (إِلَّا الثَّانِي) أَيِ الْإِثْمُ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى. قُودُ: (فَإِذَا مَاتَ) أَيِ الْأَوَّلِ. قُودُ: (إِنْ لَمْ يَعْفُ عَنْهُ) أَيِ إِنْ لَمْ يَعْفُ الْوَاجِبُ تَعَالَى عَنْهُ بِفَضْلِهِ أ. ه. كُرْدِي.

قُودُ: (لِلْحَدِّ) إِلَى الْكِتَابِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَإِنَّمَا إِلَى نَعَمْ. قُودُ: (كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ) أَيِ فَيُضْمَنُ أَيِ عَلَيْهِ فَلَوْ اخْتَلَفَ الْوَارِثُ وَالْمَقْدُوفُ فَيَنْبَغِي تَصْدِيقُ الْوَارِثِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِذْنِ أ. ه. ع. ش. وَقَوْلُهُ فَيُضْمَنُ لَعَلَّ صَوَابَهُ فَلَا يُضْمَنُ. قُودُ: (وَإِنْ لَمْ يَمُتْ الْخ) سَكَتَ هُنَا عَمَّا يَلْزَمُ الْمَقْدُوفُ سَمَ أَقُولُ يَلْزَمُهُ التَّغْزِيرُ فَقَطْ أ. ه. ع. ش. قُودُ: (اغتد بقتله) أَيِ قَتَلَ وَاحِدٍ مِنَ الرِّعَايَا أ. ه. كُرْدِي. قُودُ: (نَعَمْ) إِلَى الْكِتَابِ فِي الْمُغْنِي. قُودُ: (وَكَذَا لِمَنْ قُذِفَ الْخ) قَضِيَةُ التَّقْيِيدِ بِهِ أَنَّ مُسْتَحَقَّ التَّغْزِيرِ لَيْسَ لَهُ اسْتِيفَاؤُهُ، وَإِنْ عَجَزَ عَنْ رَفْعِهِ لِلْحَاكِمِ وَيُوجِبُهُ بَأَنَ التَّغْزِيرِ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ فَلَيْسَ لَهُ قَدَرٌ مَخْصُوصٌ وَلَا نَوْعٌ يَسْتَوْفِيهِ الْمُسْتَحَقُّ وَلَوْ كَانَ عَارِفًا بِذَلِكَ فَلَوْ جَوَّزَ لَهُ فِعْلُهُ قَرِيبًا تَجَاوَزَ فِي اسْتِيفَائِهِ عَمَّا كَانَ يَفْعَلُهُ الْقَاضِي

قُودُ: (وَإِنْ لَمْ يَمُتْ) سَكَتَ هُنَا عَمَّا يَلْزَمُ الْمَقْدُوفُ بِاسْتِقْلَالِهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ التَّغْزِيرُ بِمَا يَرَاهُ الْإِمَامُ.

وتَعَذَّرَ عَلَيْهِ الرُّفْعُ لِلْمُسْلِمَانِ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ إِذَا أَمَكَّنَهُ مِنْ غَيْرِ مُجَاوِزَةٍ لِلْمَشْرُوعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لو رُفِعَ لَهُ فاحْفَظْهُ اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (وَتَعَذَّرَ الرُّفْعُ إِلَيْهِ) هَلْ مِنْ تَعَذُّرِ الرُّفْعِ فَقْدَانُ بَيِّنَةِ الظَّاهِرِ نَعَمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ اهـ. سَبَدُ عُمَرُ وَسَيَاتِي عَنْ الْأَسْنَى مَا يُصَرِّحُ بِهِ. □ فَوَدَّ: (لِلْمُسْلِمَانِ) أَيِ أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ وَمَنْ يُعْتَدُّ بِفِعْلِهِ وَمِنَ الْحَاكِمِ السِّيَاسِيِّ فِي قُرَى الرَّيْفِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وِلَايَةُ الْقَضَاءِ اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ إِلَيْهِ) أَيِ كَالَّذِينَ الَّذِينَ لَهُ أَنْ يَتَوَصَّلَ إِلَى أَخِذِهِ إِذَا مُنِعَ مِنْهُ صَرَخَ بِهِ الْمَاوَزْدِيُّ وَقَضِيَّةُ هَذَا التَّشْبِيهِ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ بِالْبَلَدِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ بِقَذْفِهِ وَالْقَاذِفُ يَجْحَدُ وَيُحْلَفُ اهـ. أَسْنَى. □ فَوَدَّ: (مَنْ غَيْرِ مُجَاوِزَةٍ لِلْمَشْرُوعِ) وَلَوْ بِالْبَلَدِ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ اهـ. نِهَآيَةً.



# فہرِس المَوْضُوعِی



# فهرس

## كتاب العِدَّة ..... ٥

- فصل في العِدَّة بوضع الحمل ..... ٢٣
- فصل في تداخل العِدَّتَيْن ..... ٣٥
- فصل في حكم معاشرَة المُفَارِقِ للمُعْتَدَّة ..... ٤٠
- فصل في الضَرْبِ الثاني من الضَّرْبَيْنِ السَّابِقَيْنِ أَوَّلَ البابِ وهو عِدَّةُ الوفاة ..... ٤٤
- فصل في سُكْنَى المعتدَّة ..... ٦٣

## كتاب الرِّضَاع ..... ١٠٨

- فصل في حكم الرِّضَاع الطَّارِئِ على النِّكَاحِ تَحْرِيمًا وَغُرْمًا ..... ١٢٧
- فصل في الإقرارِ والشَّهادةِ بالرِّضَاعِ والاختلافِ فيه ..... ١٣٤

## كتاب النِّفَقَات ..... ١٤٢

- فصل في مُوجِبِ الْمُؤْنِ وَمُسْقِطَاتِهَا ..... ١٨٠
- فصل في حكم الإعسارِ بِمُؤْنِ الزَّوْجَةِ ..... ٢٠٨
- فصل في مُؤْنِ الْأَقَارِبِ ..... ٢٢٤
- فصل في الحِضَانَةِ ..... ٢٤١
- فصل في مُؤْنَةِ الْمَمَالِكِ وَتَوَابِعِهَا ..... ٢٦٤

## كتاب الجِرَاحِ ..... ٢٨٤

- فصل في اجتماعِ مُباشرتين ..... ٣١٧
- فصل في شروطِ القَوْدِ ..... ٣٢١
- فصل في تَغْيِيرِ حالِ المجنِّي عليه ..... ٣٥٢
- فصل في شروطِ قَوْدِ الْأَطْرَافِ والجِرَاحَاتِ والمعاني مع ما يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ ..... ٣٥٨
- بابُ كَيْفِيَّةِ الْقِصَاصِ ..... ٣٧١
- فصل في اختلافِ مُسْتَحَقِّ الدِّمِ والجاني ومثله وإِثْمُهُ ..... ٣٨٩

٣٩٦ .....	فصل في مُسْتَحَقَّ القَوْدِ ومُسْتَوْفِيهِ وما يَتَعَلَّقُ بهما
٤٢٠ .....	فصل في مُوجِبِ العَمَلِ وفي العَفْوِ

### كِتَابُ الدِّيَّاتِ ..... ٤٣٣

٤٤٦ .....	فصل في الدِّيَّاتِ الواجِبَةِ فيما دون النَّفْسِ من الجُرُوحِ والأَعْضاءِ والمعاني
٤٩٤ .....	فصل في الجنَايَةِ التي لا تَقْدِيرَ لَأَرْشِهَا
٥٠٤ .....	بَابُ مُوجِبَاتِ الدِّيَةِ غَيْرُ مَا مَرَّ
٥٣٣ .....	فصل في الاصطِدَامِ ونَحْوِهِ
٥٤٨ .....	فصل في العَاقِلَةِ وَكَيْفِيَّةِ تَحْمِلِهِمْ
٥٦٣ .....	فصل في جنَايَةِ الرَّقِيقِ
٥٧٣ .....	فصل في الغُرَّةِ
٥٨٥ .....	فصل في الكَفَّارَةِ

### كِتَابُ دَعْوَى الدَّمِ ..... ٥٩١

٦١٦ .....	فصل فيما يَثْبُتُ به مُوجِبُ القَوْدِ
-----------	---------------------------------------

### كِتَابُ البُغَاةِ ..... ٦٢٧

٦٤٥ .....	فصل في شُرُوطِ الإِمَامِ الأعْظَمِ
-----------	------------------------------------

### كِتَابُ الرُّدَّةِ ..... ٦٥٥

### كِتَابُ الزَّنا ..... ٦٩٦

### كِتَابُ حَدِّ القَذْفِ ..... ٧٣٢

